شرح الاشارات والتنبیهات

امام فخرالدین محمد بن عمر رازی

(۵۴۴-۶۰۶ هـ.ق.)

جلد دوم

فلسفه (طبیعیات - الهیات) و عرفان

مقدمه و تصحیح

دکتر علیرضا نجف زاده

بسم الله الرحمن الرحیم

فهرس مطالب كتاب شرح الإشارات و التّنبيهات
للإمام فخرالدّين الرّازي



الموضوع	الصفحه

المسألة الرّابعة: في أنّ الهيولى قابلة للمقادير المختلفة

المسألة الخامسة: في بيان استحالة خلوّ الصّورة عن الهيولى

المسألة السّادسة: في امتناع خلوّ الهيولى عن الصّور الجسميّة

الموضوع | الصفحه

المسئلة السّابعة: في بيان استحالة خلوّ الهيولي من الصّورة النّوعيّة

المسئلة الثّامنة: في بيان كيفيّة تعلّق الهيولي و الصّورة



الموضوع	الصفحه

الموضوع — الصفحه



الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحه

المسئلة الثالثة: في وحدة النفس وكيفية تأثرها عن البدن وكيفية تأثر البدن عنها

القسم الثاني: في أحكام الإدراک

المسئلة الأولى: في ماهية الإدراک

المسئلة الثانية: في بيان درجات الإدراكات في التجرّد

الموضوع | الصفحة



الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحه



الموضوع | الصفحة

المسئلة الثّالثة: في إثبات واجب الوجود

المسئلة الرّابعة: في وحدة واجب الوجود

الموضوع | الصفحة



الموضوع | الصفحة



الموضوع | الصفحه

النّمط السّادس: في الغايات و مباديها و في التّرتيب

المسئلة الأولى: في أنّ كلّ من فعل بالارادة و القصد فانّه لابدّ و أن يكون مستكملاً

المسئلة الثّانية: في الطّرق الدّالّة على وجود العقول المفارقة في تفسير العقل

الطّريقة الأولى: التّمسّك بكون حركات الأفلاك شوقيّة تشبيهيّة



الموضوع | الصفحه

الموضوع	الصفحه



الموضوع | الصفحه

الطريقة الرابعة: في إثبات العقول

المسئلة الثالثة: في بيان ترتيب الوجود

الموضوع **الصفحه**

النّمط السّابع: في التّجريد

المسئلة الأُولى: في كيفيّة مراتب الموجودات و بقاء النّفس النّاطقة

المسئلة الثّانية: في أنّ النّفس النّاطقة غنيّة في ذاتها و في تعقّلاتها عن هذا البدن



الموضوع	الصفحة



الموضوع | الصفحة

النمط الثامن : في البهجة و السعادة

المسئلة الأولى: في أنّ اللّذات الباطنة أقوى و أشرف من اللّذات الظاهرة

المسئلة الثانية: في بيان ماهيّة اللّذة

المسئلة الثالثة: في إثبات اللّذة العقلية

المسئلة الرّابعة: في إثبات الآلام العقليّة

المسئلة الخامسة: في أقسام الشّقاوة العقليّة

النمط التاسع: في مقامات العارفين

القسم الأوّل: في كلّيّات هذا الباب

المسئلة الأولى: في بيان فضيلة العارفين على الإجمال



الموضوع | الصفحه



الموضوع | الصفحة

القسم الثالث: في أحكام العارفين



الموضوع | الصفحة

النّمط العاشر: في أسرار الآيات

المسألة الأولى: في سبب التّمكّن من ترك الغذاء مدّة مديدة

المسألة الثّانية: في سبب التّمكّن من الأفعال الشّاقّة

المسألة الثّالثة: في سبب التّمكّن من الإخبار عن الغيوب

الموضوع — **الصفحه**

المسئلة الرّابعة: فی لمّیّة خوارق العادات



الموضوع | الصفحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ[١]

هذه إشارات إلى أصول، و تنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسّر له، و لا ينتفع بالأصرح منها من تعسّر عليه، و التّكلان على التّوفيق.

و أنا أعيد وصيّتي، و أكرّر التماسي أن يضنّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كلّ الضنّ على من لا يوجد فيه ما اشترطه في آخر هذه الإشارات[٢].

١- الرّحيم: + و به نستعين. الحمدللّه ربّ العالمين و الصّلاة على رسوله محمّد و آله أجمعين. م: + و به العون و التّوفيق إنّه هو نعم التّحقيق. مص.   ٢- هذه إشارات إلى أصول ... آخر هذه الإشارات: - مج.

النّمط الأوّل

في تجوهر الأجسام[1]

التفسير[2]: النّهج الطّريق الواضح، و النّمط ضرب من البسط. و إنّما خصّ أبواب المنطق بالنّهج، و أبواب الطّبيعي و الإلهي بالنّمط، لأنّ المنطق تعليم طرق الحدّ و البرهان، فكانت تلك الأبواب أنهاجاً، و أمّا أبواب الطّبيعي و الإلهي فهي مقصودة بذاتها[3] فكانت أنماطاً.

و أمّا التجوهر فهو عبارة عن صيرورة الشّيء جوهراً. و الجوهر قد يراد به الموجود لا في موضوع، و قد يراد به ذات الشّيء و حقيقته، كما يقال: جوهر السّواد[4] أي ذاته. و ليس المراد من التجوهر[5] صيرورة الشّيء جوهراً بالمعنى الأوّل[6]، لأنّه بالمعنى الأوّل إمّا أن يكون جنساً للجسم[7] على ما هو المشهور بين الحكماء، أو لازماً لماهيّته على ما هو الحقّ. و على التقديرين فإنّ الجسم لا يخلو عن الجوهريّة لا في الخارج و لا في الذّهن. و صيرورة الشّيء شيئاً آخر عبارة عن اتّصافه بذلك الشّيء بعد أن لم يكن موصوفاً به. فثبت أنّه ليس المراد من التجوهر المعنى الأوّل، بل المراد منه المعنى الثّاني و هو تحقّق[8] حقيقة الجسم و تكوّن ماهيّته. و ذلك لأنّ[9] الجسم ماهيّة مركّبة من الأجزاء الّتي لا تتجزّأ عند بعضهم، و من الهيولى و الصّورة عند الشّيخ. و كلّ ماهيّة مركّبة فإنّها إنّما تلتئم و تتحقّق عند اجتماع أجزائها. و لمّا كان غرض الشّيخ[10] من هذا النّمط بيان الأمور الّتي من اجتماعها تحقّقت ماهيّة الجسم، لا جرم ترجمه بتجوهر الأجسام، أي[11] هو نمط مشتمل على بيان

١- الأجسام: + رهم و بشارة إلى أخره مج. ٢- التفسير: + قال م. ٣-- بذاتها: لذاتها مص.

٤- جوهر السّواد: الجوهر السّواد مص. ٥- من التجوهر: بالتجوهر م. ٦- بالمعنى الأوّل: - مج.

٧- للجسم: للجوهر م. ٨- تحقّق: تحقيق مج. ٩- لأنّ: أنّ م. ١٠- غرض الشّيخ: الغرض مج.

١١- أي: + الّتي مص.

تحقّق ماهيّة الجسم عمّا لها من المقوّمات[1].

ثمّ إعلم أنّ المسائل الأصليّة الّتي يشتمل عليها هذا النّمط إثنا عشر[2]: الأوّل: في إبطال الجزء الّذي لايتجزّأ. الثاني: في بعض[3] تفاريع نفي الجزء. الثالث: في إثبات الهيولى. الرّابع: في أنّ الهيولى قابلة للمقادير المختلفة. الخامس: في استحالة خلوّ الصّورة الجسميّة عن الهيولى. السّادس: في استحالة خلوّ الهيولى عن الجسميّة. السّابع: في استحالة خلوّ الهيولى عن الصّورة النّوعيّة. الثّامن: في كيفيّة تعلّق كلّ واحدة من الهيولى و الصّورة بالأخرى. التّاسع: في أحكام المقادير. العاشر: في امتناع تداخل المقادير. الحادي عشر: في امتناع الخلاء. الثاني عشر: في إثبات الجهة. فهذه هي المسائل الأصليّة في هذا الباب، و كلّ واحد منها مشتمل على عدّة فصول على ما سيأتي شرحها و كيفيّة إرتباط بعضها ببعض[4].

المسئلة الأولى
في نفي الجزء الّذي لايتجزّأ

و فيها فصلان.

[الفصل الأوّل]

وهم و إشارة: من النّاس من يظنّ أنّ كلّ جسم ذو مفاصل تنضمّ عندها أجزاء غير أجسام، تتألّف منها الأجسام. و زعموا أنّ تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام لاكسراً، ولا قطعاً، ولا وهماً، ولافرضاً، وأنّ الواقع منها في وسط التّركيب يحجب الطّرفين عن التماس. و لايعلمون أنّ الأوسط[5] إذا كان كذلك، فكلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر، و أنّه ليس ولا واحد من الطّرفين يلقاه بأسره. و أنّه بحيث لو جوّز مجوّز فيه[6] مداخلته للوسط حتى يكون مكانهما أوحيّزهما، أوما شئت فسمّه، واحداً، لم‌يكن له بدّ من أن ينفذ فيه فيلقى غير ما لقيه، و القدر الّذي لقيه دون اللّقاء

١- المقوّمات: اللوازم م. ٢- إثناعشر: - مص. ٣- في بعض: في إبطال بعض مج.

٤- ارتباط بعضها ببعض: ارتباطها مص، : ارتباط بعض ببعض م، : + والله أعلم مج. ٥- الأوسط: الوسط م، مج.

٦- فيه: - م، مج.



المتوهّم للمداخلة. و اللقاء المتوهّم للمداخلة يوجب ان يكون ملاقي الوسط ملاقياً للطّرف الآخر[١] ملاقاة الوسط له، و أن لا يتميّز في الوضع، إذ لافراغ عن لقائه. فحينئذ لايكون ترتيب و وسط و طرف ولا ازدياد حجم، و إذا كان شيء من ذلك لم يكن مايكون عند توهّم المداخلة من الملاقاة بالأسر، بل بقي فراغ و انضمّ مايتلاقى.

التفسير: المقصود من هذا الفصل إبطال قول من قال: حقيقة الجسم إنّما تلتئم من اجتماع أجزاء متميّزة كلّ واحد منها لا يتجزّأ. و معلوم أنّ الكلام في ذلك لا يمكن إلّا بعد الكلام في تعريف حقيقة الجسم أوّلاً. و نحن نقدّم على التفسير بحثين:

البحث الأوّل: في تعريف حقيقة[٢] الجسم

الجسم يقال عند الحكماء باشتراك الإسم على شيئين: أحدهما الجسم الطّبيعي، و هو الجوهر الّذي يمكن أن تعرض فيه الأبعاد الثّلاثة المتقاطعة على الزّوايا القوائم. و ثانيهما الجسم التّعليمي، و هو الكمّ المتّصل الّذي يقبل التجزئة في ثلاث جهات، و الجسم بهذا المعنى عرض.

و اعلم أنّ الجسم بالمعنى الأوّل ممّا لانزاع فيه. و أمّا بالمعنى الثّاني، فبيان كونه مغايراً للجسم بالمعنى[٣] الأوّل أنّ القطعة من الشّمع إذا شكّلتها[٤] بأشكال مختلفة فإنّ جسميّة تلك الشّمعة[٥] باقية بعينها مع أنّ المقادير المختلفة قد تعاقبت عليها، و الباقي غير الزّائل، فإذن الجسميّة مغايرة[٦] للمقدار. و هذا الفرق إنّما يصحّ بعد ثبوت أنّ الجسم بالمعنى الأوّل غيرمركّب من الأجزاء الّتي لاتتجزّأ، لأنّ على تقدير أن يكون الأمر كذلك كان توارد المقادير عليه عبارة عن انتقال بعض تلك الأجزاء من سمت إلى سمت آخر. فأمّا إذا لم يكن الجسم مؤلّفاً[٧] من الأجزاء، بل كان متّصلاً واحداً، فإذا جعلناه مثلاً كرة كان ثخنه أعظم ممّا إذا[٨] جعلناه صفحة، و ذلك الثّخن قد بطل عند ماجعلناه صفحة. فوجب أن يكون ذلك الثّخن الّذي زال مغايراً للجسميّة الباقية. فقد عرفت الفرق بين الجسم الطّبيعي و الجسم التّعليمي.

١- للطّرف الآخر: للآخر الطّرف م. ٢- حقيقة: - مج. ٣- للجسم بالمعنى: للمعنى مص.
٤- إذا شكّلتها: إلى أشكالها م. ٥- الشّمعة: - مج. ٦- الجسميّة مغايرة: الجسم الجسميّة غير م.
٧- مؤلّفاً: متألّفاً م. مؤلفاً مج. ٨- ممّا إذا: ممّا مج، مص.



و اعلم أنّ الّذی قلناه[١] فی تعریف الجسم الطّبیعی: بأنّه الجوهر الّذی یمکن أن تفرض فیه أبعاد ثلاثة[٢] رسم، لاحدّا لأنا بیّنّا فی سائر کتبنا أنّ قول الجوهر علی ما تحته قول اللّوازم، لاقول الأجناس، و بتقدیر کون الجوهر جنساً، فإمکان فرض الأبعاد الثّلاثة فیه لا یمکن أن یکون جزءاً مقوّماً لماهیّة الجسم من وجهین:

الأوّل: أنّ قابلیّة الشّیء للشّیء لیست أمراً وجودیّا، إذ[٣] لوکانت أمراً وجودیّاً لکانت لاتخلو[٤] إمّا أن تکون جوهراً أو عرضاً. فإن کانت جوهراً کانت قابلیّة المحلّ للحالّ[٥] جوهراً مبایناً عن المحلّ و الحالّ. و ذلک محال، لأنّ قابلیّة المحلّ للحالّ نسبة مخصوصة للمحلّ إلی الحالّ، و نسبة الشّیء إلی الشّیء تستحیل[٦] أن تکون مباینة عن کلّ واحد[٧] من الشّیئین. و إن کانت عرضاً کان المحلّ قابلاً لتلک القابلیّة، فتکون قابلیّتها لتلک القابلیّة عرضاً آخر، و یلزم التّسلسل.

الثّانی: أنّ قابلیّة الشّیء لشیء آخر نسبة لذات القابل إلی ذات المقبول، و انتساب الشّیء إلی شیء آخر[٨] متأخّر عن ذات کلّ واحد من المنتسبین. فإذن قابلیّة الجسم للأبعاد الثّلاثة متأخّرة عن ذات الجسم، و ذات کلّ شیء متأخّرة عن مقوّماته، فلوکانت قابلیّة الجسم للأبعاد من مقوّمات الجسم لزم تأخّر هذه القابلیّة عن نفسها بمرتبتین، و ذلک محال. فثبت أنّ هذه القابلیّة بتقدیر أن تکون صفة ثبوتیّة لایجوز أن تکون جزءاً[٩] من ماهیّة الجسم، فظهر بهذا فساد مایجری[١٠] فی الکتب من أنّ الجسمیّة عبارة عن نفس هذه القابلیّة.

البحث الثّانی: فی إبطال الجزء الّذی لا یتجزّأ

لمّا عرفت أنّ الجسم یقال بالاشتراک علی أمرین: أحدهما جوهر، و الآخر عرض، فاعلم أنّ المقصود من هذا الفصل بیان أنّ الجسم بالمعنی الأوّل غیرمرکّب من أجزاء لاتتجزّأ. ولابدّ أوّلاً[١١] من تفصیل[١٢] المذاهب، فنقول: الجسم قدیکون مرکّباً إمّا من أجسام مختلفة الصّور مثل بدن الحیوان،

١- الّذی قلناه: ما قلناه مص. ٢- أبعاد ثلاثة: الأبعاد الثّلاثة مج، مص. ٣- إذ: و مج. ٤- لاتخلو: - مج.
٥- للحالّ: للجوهر مج. ٦- تستحیل: مستحیلة مص. ٧- واحد: - مج.
٨- إلی شیء آخر: إلی شیء مج؛ إلی الشّیء مص. ٩- جزءاً: - مج. ١٠- مایجری: مانجزو مج.
١١- لابدّ أوّلاً: لایزید مج. ١٢- تفصیل: + هذا م.

أو من أجسام متشابهة الصّور كالسّرير. و قد يكون مفرداً مثل الماء الواحد.

إذا عرفت ذلك فنقول: الأجسام المركّبة لها أجزاء، موجودة بالفعل، متناهية، و هي تلك الأجسام المفردة الّتي منها تركّبت.

و أمّا الجسم المفرد فقد اختلفوا فيه، و ضبط المذاهب المقولة فيه أن يقال: لاشكّ أنّ الجسم المفرد قابل للانقسامات، فلاتخلو إمّا أن تكون تلك الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل، أو لاتكون. و على التقديرين فإمّا أن تكون تلك الانقسامات متناهية، أو غير متناهية. فيحصل[1] من هذا[2] التقسيم احتمالات أربعة لامزيد عليها.

فالأوّل، أن يقال: الأجسام مؤلّفة من أجزاء كلّ واحد منها لايقبل التجزئة بوجه، و تلك الأجزاء متناهية في العدد.

الثاني، أن يقال: الأجسام مؤلّفة من أجزاء موجودة بالفعل، غير متناهية بالعدد.

الثالث، أن يقال: الانقسامات غير حاصلة بالفعل بل هي ممكنة الحصول، مع أنّ تلك الانقسامات الممكنة[3] متناهية.

الرّابع، أن يقال: إنّ تلك[4] الانقسامات غير حاصلة بالفعل، بل هي ممكنة الحصول، مع أنّها غير متناهية.

و الحقّ عند الشّيخ هو القسم الرّابع. و غرضه من هذا الفصل إبطال القسم الأوّل، فاعتمد في إبطاله على الحجّة المشهورة و هي: أنّ الجسم لوكان مؤلّفاً من أجزاء كلّ واحد منها لا يقبل التجزئة، لكان الجزء المتوسّط بين جزئين يلاقيانه إمّا أن يمنع الطّرفين عن التلاقي، أو لا يمنعهما[5]. لكنّ القسمين باطلان، فالقول بتأليف[6] الجسم من الأجزاء الّتي لاتتجزّأ باطل. أمّا الشّرطيّة فلاشكّ في صحّتها، إنّما الشّأن[7] في إفساد قسمي التالي.

فأمّا بيان فساد[8] القسم الأوّل، و هو أن يقال: يمنع الطّرفين عن التلاقي، فإنّه لوكان كذلك لكان الجانب الّذي منه[9] يلاقي ما على أحد طرفيه غيرالّذي منه[10] يلاقي ما على الطّرف الآخر. و ذلك

١- فيحصل : فحصل م. ٢- هذا : - مج. ٣- الممكنة : ممكنة م ٤- أنّ تلك: - مج.
٥- لا يمنعهما : يمنعها مص. : لايمنعها م. ٦- بتأليف : بتألف م. ٧- الشأن : الشّكّ مص. و أيضا على هامش م.
٨- فساد : إفساد م. ٩- منه : - مج. ١٠- منه - مج.



يوجب الانقسام، و قد فرضناه غير منقسم؛ هذا خلف.

و أمّا بيان فساد القسم الثاني، و هو أن يقال: إنّه لايمنع الطّرفين عن التّلاقي، فهو أنّه لوكان كذلك لكان كلّ واحد من الطّرفين ملاقياً[1] للوسط بالكلّيّة. و المعنى[2] بذلك هو أن يكون الإشارة إلى الوسط إشارة إلى كلّ واحد من الطّرفين. ولوكان كذلك لكانت الأجزاء متداخلة، لكنّ القول بالتّداخل يقتضي انقسام الأجزاء. و بتقدير أن لايقتضي[3] ذلك فإنّ القول به محال.

أمّا بيان أنّ القول بالتّداخل يقتضي[4] تجزئة الأجزاء، فلأنّ كلّ مادخل في شيء و نفذ فيه فإنّه يفرض هناك أمور ثلاثة على التّرتيب: فإنّ النّافذ لابدّ و أن يلاقي طرفه طرف المنفوذ فيه أوّلاً، ثمّ إنّه يتحرّك إلى المنفوذ[5] فيه ثانياً، ثمّ إنّه يحصل بعد ذلك تمام النّفوذ ثالثاً. و لاشكّ أنّ القدر الّذي يلقي النّافذ من المنفوذ فيه أوّلاً غير الّذي لقيه منه حال النّفوذ ثانياً[6]، و القدر الّذي فيه حال النّفوذ[7] غير الّذي يلقاه منه عند حصول النّفوذ[8] فيه بتمامه. و ذلك يوجب انقسام تلك الأجزاء.

و أمّا بيان أنّ القول بالتّداخل محال، فلأنّ الأجزاء المتداخلة إمّا أن تتداخل بالكلّيّة، أو لابالكلّيّة. فإن تداخلت لا بالكلّيّة، كان الدّاخل من كلّ جزء في الآخر غير ما لم‌يدخل فيه، و ذلك يقتضي الانقسام. و إن تداخلت بالكلّيّة لم‌يزد مقدار الثّلاثة على مقدار الواحد. فعلى هذا لوانضمّ إلى مجموع تلك الثّلاثة جزء رابع و خامس فإنّه لايزيد المقدار البتّة. فحينئذ لايكون تألّفها مفيداً للعظم و المقدار. و إذا[9] كان كذلك لم‌يكن العظم حاصلاً من تألّف تلك الأجزاء، و ذلك يبطل القول بتألّف[10] الأجسام منها[11]. فثبت بما ذكرنا فساد قسمي التّالي، فلزم منه فساد المقدّم و هو تركّب الجسم من الأجزاء الّتي لاتتجزّأ.

و أمّا القائلون بالجزء فقد تمسّكوا في إثبات مذهبهم بأن قالوا: لاشكّ في وجود الحركة، و لاشكّ أنّ الماضي و المستقبل منها معدومان. فإذن لابدّ و أن يوجد منها في الحال شيء[12]؛ لأنّه لولم‌يكن لها وجود في الحال لم‌يكن شيء منها ماضياً و لامستقبلاً؛ لأنّ الماضي هو الّذي كان حاضراً

١- ملاقياً: لاقياً مص. ٢- المعنى: المعنّى م. ٣- لايقتضي: يقتضي مج.
٤- ذلك فإنّ ... يقتضي: على الهامش م. ٥- المنفوذ: النفوذ مج. ٦- ثانيا: - مج، مص.
٧- النفوذ + ثانياً م. ٨- حصول النّفوذ: حصول المنفوذ مص. ٩- و إذا: فإذا مص.
١٠- بتألّف: بتأليف م. ١١- منها: منها مج. ١٢- منها في الحال شيء: شيء منها في الحال م.

فی وقت مضی، و المستقبل هو الّذی يتوقّع حضوره فی وقت سيأتی. فلولم يكن للحركة حضور، لما كان شيء منها ماضياً[1] و لا مستقبلاً.

و إذا[2] ثبت ذلک فنقول: الّذی[3] يوجد منها فی الحال إن كان منقسماً، كانت الأجزاء المفترضة فيه سابقاً بعضها علی البعض، لأنّ أجزاء الحركة متقضية[4]، ولوكان الأمر كذلک لما كان الجزء الموجود فی الحال موجوداً، هذا خلف. و أمّا إن لم يكن منقسماً فعند زواله لابدّ و أن يحصل شيء آخر، يكون حكمه فی عدم الانقسام ما ذكرنا. لحينئذ تكون الحركة عبارة عن أمور متتالية[5] كلّ واحد منها لايكون قابلاً للانقسام. فإذا قطعت[6] المسافة بالحركة، فالقدر الّذی يقطع من المسافة بالجزء الّذی لايتجزأ من الحركة إن كان منقسماً، كانت الحركة إلی نصفه نصف الحركة إلی آخره، فتكون الحركة إلی آخره منقسمة، و قد فرضناها غير منقسمة، هذا خلف. و إن لم يكن منقسماً[7] فهو الجزء الّذی لايتجزأ. و هكذا القول فی جميع[8] ما يقطع من المسافة بكلّ واحد من الأجزاء الّتی لاتتجزأ من الحركة[9]. فإذن المسافة مركّبة من الأجزاء الّتی لاتتجزأ[10]. و اعلم أنّ الجواب عن هذه الحجّة يستدعی بحثاً طويلاً. و استقصاء القول[11] فيه مذكور فی كتبنا المطوّلة. و لنرجع إلی تفسير المتن.

أمّا قوله: «و هم و إشارة»، فهيهنا أبحاث:

البحث الأوّل[12]: فاعلم أنّه قدجرت عادة الشيخ فی هذا الكتاب بأنّه متی أراد أن يورد مذهباً باطلاً أو سؤالاً باطلاً لتبيّن[13] فساده فإنّه يسمّيه وهماً. و سبب هذه التسمية أنّ العقل لايعرض له الغلط إلّا من قبل القوّة المسمّاة بالوهم، علی مامرّ تقريره فی المنطق. و ذلک سبب فی إطلاق لفظ الوهم علی الرّأی الباطل علی سبيل المجاز، تسمية للمسبّب باسم السبب. فظهر منه أنّ نسبة الرّأی الباطل بالوهم أولی من تسميته بالخيال، فإنّ سبب الرّأی الباطل ليس هو الخيال بل الوهم.

١- ماضياً: لاماضياً م. ٢- و إذا: فإذا مج. ٣- الّذی: إنّ الّذی م.

٤- متقضية: متقضّية مج. فی المتن و أمّا علی الهامش. ومتابعة.

٥- متتالية: متتابعة مج، م. لكن علی هامش م: ومتتالية. ٦- قطعت: قطعنا م. ٧- منقسماً: منقسمة مج.

٨- جميع: جهة مج. ٩- من الحركة: - مج. ١٠- من الحركة ... لاتتجزأ: علی الهامش بخطّ جديد م.

١١- القول: الكلام م. ١٢- فيهنا ... الأوّل: - م. ١٣- لتبيّن: يبيّن مج.

البحث الثاني عن الإشارة. اعلم أنّ استقراء فصول هذا الكتاب يدلّ على أنّ كلّ قضيّة يحتاج في إثباتها إلى برهان منفصل، فإنّ الشّيخ يسمّى الفصل المشتمل عليه بالإشارة. و كلّ قضيّة لا يحتاج في إثباتها إلى برهان منفصل، بل يكفي في التّصديق بها تجريد موضوعها و محمولها عن اللّواحق و العوارض، فإنّه يسمّيه تنبيهاً. كانت تلك القضيّة موجودة بالفعل، إلّا أنّ الإنسان لا يعلم كونها عنده، فيكفي فيه مجرّد التّنبيه.

البحث الثالث عن أنّه لماذا قال: «وهم و إشارة» و لم يقل: إشارة و وهم؟ فلأنّ الإشارة ليست إلّا البرهان المبطل للرّأي الباطل المسمّى بالوهم، و إقامة البرهان على إبطال الشّيء متأخّرة لا محالة عن تصوّر ذلك الشّيء. فلاجرم كان ذكر الوهم مقدّماً على ذكر الإشارة.

و أمّا قوله: «كلّ جسم ذومفاصل» فاعلم أنّه قضيّة موضوعها[1]: كلّ جسم، و محمولها: ذومفاصل[2]. و هي حكاية لمذهب المثبتين للجزء الّذي لايتجزّأ. و المراد من الجسم، الجسم الطّبيعي و قد عرفته. و المفاصل عبارة عن المواضع الّتي يمكن إيراد الفصل و القسمة[3] عليها. فإنّ الجسم إذا كان مؤلّفاً من أجزاء كلّ واحد منها متميّز عن الآخر في ذاته، كانت المواضع الّتي يمكن إيراد الفصل عليها حاصلة في الجسم، فيكون لكلّ جسم[4] مفاصل موجودة بالفعل.

و أمّا قوله: «ينتهي عندها أجزاء غير أجسام، تتألّف منها الأجسام» و زعموا أنّ تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام لا كسراً و لا قطعاً، و لا وهماً و لا فرضاً، و أنّ الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطّرفين عن التماسّ، و اعلم أنّ المراد من ذلك ذكر صفات تلك الأجزاء الّتي حدث من تألّفها الجسم ذوالمفاصل[5]. و تلك الصّفات ثلاثة[6]:

أحدها أنّ كلّ واحد منها ليس بجسم في نفسه، و إن كان يحدث الجسم من تألّفها.

و ثانيها أنّ كلّ واحد منها لايقبل الانقسام. ثم إنّ لقبول الانقسام مراتب: فأشملها[7] الكسر، ثم يليه القطع، فإنّ الشّيء قد يكون صلباً لا يتكسّر إلّا أنّه يمكن تقطيعه بآلات قطّاعة. و يليه الوهم: فإنّ الشّيء قد يكون بحيث لا يقبل التّقطيع مثل الفلك، فإنّ الكسر و القطع و إن امتنعا عليه، لكنّ القسمة

١- موضوعها. + و موضوع الجسم على الهامش م. ٢- ذومفاصل: ذوالمفاصل مص.

٣- القسمة: الشّبهة مص. ٤- جسم: - مص. ٥- ذوالمفاصل: دون المفاصل مج.

٦- ثلاثة. ثلاث م، مص. ٧- فأشملها: فأسهلها مص.



الوهميّة غير ممتنعة عليه. و أمّا الفرض فإنّه آخر المراتب[١]؛ لأنّ القسمة الوهميّة ربّما تقف، لأنّ الوهم لايقدر على استحضاره لصغره، مع أنّ القسمة الفرضيّة[٢] بعدُ لم تقف. فإنّه متى لم يلزم من فرض وقوع القسمة محال، لم تكن القسمة ممتنعة، سواء عجز الوهم عن إدراكه أو لم يعجز. و قد جاء في بعض النسخ: «لا كسراً و قطعاً و لا وهماً و فرضاً»، و يكون المراد أيضاً ما ذكرناه.

و ثالثها: أنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء إذا توسّط[٣] بين جزئين يلاقيانه، فإنّه يحجب ما على طرفيه[٤] من التلاقي.

و أمّا قوله: «و لا يعلمون أنّ الأوسط إذا كان كذلك، فلّ كلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر»؛ فاعلم أنّ معناه أنّهم لمّا سلّموا كون الوسط حاجباً لما على طرفيه من التلاقي، وجب أن يكون الّذي يلاقي منه ما على يمينه غير الّذي يلاقي منه ما على يساره.

أمّا قوله: «و ليس[٥] و لا واحد من الطّرفين يلقاه بأسره»؛ فاعلم أنّه لمّا ادّعى أنّ الأوسط إذا كان حاجباً للطّرفين عن التلاقي وجب[٦] أن يلقى كلّ واحد من الطّرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر، احتاج إلى إثبات هذه القضيّة؛ فجعل الطّريق إليه إبطال نقيضها، فإنّ نقيض قولنا: كلّ واحد من الطّرفين يلقى شيئاً من الأوسط غير ما يلقى الطّرف الآخر منه[٧]؛ هو أنّه ليس كلّ واحد من الطّرفين يلقى[٨] من الأوسط غير ما يلقى منه الطّرف الآخر.

ثمّ هذا السلب لا يصدق إلّا على أحد أمرين: أحدهما: أنّ كلّ واحد من الطّرفين لا يلقى من الأوسط شيئاً. و الثاني: أنّ كلّ واحد من الطّرفين يلقى الأوسط[٩] بأسره[١٠]. أمّا الأوّل فالشّيخ لم يتعرض لإبطاله، و السّبب فيه أنّ تلك الأجزاء لو لم تكن متلاقية أصلاً لم يمكن الجسم حاصلاً من اجتماعها، فلا يكون الجسم مؤلّفاً من الأجزاء الّتي لاتتجزّأ، و هو المطلوب. و أمّا الثاني و هو أن يقال: إنّ كلّ واحد من الطّرفين يلاقي الوسط بأسره، فهو الّذي عناه الشّيخ بقوله: «و ليس و لا واحد من الطّرفين يلقاه بأسره». فإنّه متى بطل هذا القسم، و قد أبطلنا الأوّل أيضاً، صحّ ما ذكره[١١] من أنّ أحد الطّرفين

١- المراتب: المراد م. ٢- الفرضيّة: الفرضيّ مج. ٣- إذا توسّط: في الوسط مج. ٤- طرفيه: الطّرفين مج.
٥- و ليس: و أنّه ليس م. ٦- وجب: واجب مص. ٧- الطّرف الآخر منه: منه الطّرف الآخر مص.
٨- يلقى من: يلقى شيئاً من م. ٩- الأوسط: بالأوسط مج. ١٠- بأسره: - مص.
١١- ما ذكره: ما ذكرناه مج.



يلاقي من الوسط غير ما[1] لقيه الآخر.

و أمّا قوله: بو أنّه بحيث لو جوّز مجوّز فيه مداخلة للوسط حتّى يكون مكانهما أو حيّزهما[2]، أو ماشئت فسمّه، واحداً، لم يكن بدّ من أن ينفذ فيه فيلقي غير ما لقيه، و القدر الّذي لقيه دون اللّقاء المتوهّم للمداخلة؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ القول بكون الطّرف ملاقياً لكلّيّة الوسط قول بمداخلة الطّرف لكلّيّة الوسط، و المتداخلان لابدّ و أن يكون مكانهما أو حيّزهما واحداً، سواء سمّيت المكان و الحيّز بهذين الإسمين أو بما شئت من الأسماء. و الشّيئان لا يصيران كذلك إلّا بعد أن يصل طرف أحدهما إلى طرف الآخر، ثمّ ينفذ فيه، و النّفوذ حركة شيء في شيء، و الشّيء حال كونه متحرّكاً إلى موضع فإنّه لا يكون حاصلاً في ذلك الموضع. فثبت أنّ القدر الّذي لقي الطّرف من الوسط حال نفوذه فيه غير الّذي لقيه منه قبل نفوذه فيه؛ أعني حال كون طرفه ملاقياً لطرف المنفوذ فيه، و الّذي[3] لقيه منه حال النّفوذ فيه، دون ما سبقاه منه حال حصول اللّقاء المتوهّم من المداخلة. و بالجملة فإنّ النّافذ لابدّ و أن يلقي طرفه طرف[4] المنفوذ فيه أوّلاً، ثمّ ينفذ فيه ثانياً، ثمّ تحصل المداخلة ثالثاً. و هو في كلّ مرتبة من هذه المراتب يلقى شيئاً غير ما لقيه في المرتبة الّتي قبلها. و ذلك يوجب انقسام النّافذ و المنفوذ فيه. و اعلم أنّ هذا الكلام ليس ببرهاني[5] و لكنّه[6] إقناعي.

و أمّا قوله[7]: باللّقاء المتوهّم للمداخلة يوجب أن يكون ملاقي الوسط ملاقياً للطّرف الآخر[8] ملاقاة الوسط له، و أن لا يتميّز في الوضع، إذ لا فراغ عن لقائه؛ فاعلم[9] أنّه لمّا بيّن أنّ القول بالنّفوذ يوجب القول بالقسمة، أراد أن يبيّن ههنا أنّ القول بالنّفوذ محال. و بيّن ذلك بأنّ أحد الطّرفين لو دخل في كلّيّة الوسط لكان ملاقياً[10] للجزء الآخر الّذي هو طرف أيضاً؛ لأنّ أحد الطّرفين إذا دخل في كلّيّة الوسط مع أنّ الوسط ملاق للجزء الآخر الّذي هو أيضاً[11] طرف[12]، وجب أن يكون أحد الطّرفين ملاقياً للطّرف الآخر.

و أمّا قوله: بفحينئذ لا يكون ترتيب، و لا وسط، و لا طرف[13]، و لا ازدياد حجمه؛ فاعلم أنّ

١- غيرما: غير الّذي م. ٢- مكانهما أو حيّزهما: مكانها أو حيّزها م. ٣- والّذي: و هو الّذي مص.
٤- طرف: - م. ٥- ببرهاني: برهاني مص. ٦- لكنّه: لكن م. ٧- أمّا قوله: - مص.
٨- للطّرف الآخر: للأجزاء من طرف مج. ٩- فاعلم: واعلم م. ١٠- لكان ملاقياً: مع أنّ الوسط ملاقي مج.
١١- أيضاً: - م. ١٢- لأنّ أحد ... هو أيضاً طرف: - مج. ١٣- ولا طرف: - مج.



المراد منه أنّ تداخل الأجزاء عبارة عن حصولها بأسرها في حيّز واحد. و ذلك يوجب ارتفاع الترتيب بين تلك الأجزاء، و يوجب أن لايزيد حجم مجموعها على حجم [١] واحد منها.

و أمّا قوله: «فإن كان شيء من ذلك لم يكن مايكون عند توهّم المداخلة من الملاقاة [٢] بالأسر، بل بقي فراغ و انفسح ما يلاقي»، فاعلم أنّه لمّا بيّن أنّ القول بالمداخلة يوجب انتفاء الترتيب و الوسط و ازدياد الحجم، استثنى نقائض هذه التوالي، و هو أنّ هذه الأشياء كائنة حاصلة. فأنتج فساد المقدّم، و هو القول بالمداخلة. فثبت فساد كون الطّرف ملاقياً لكلّيّة الوسط، و ثبت فساد أن لايلاقي منه شيئاً. و متى بطل هذان القسمان لم يبق إلّا أن يقال: الطّرف يلاقي بعضه [٣] بعض الوسط، و ذلك يوجب انقسام تلك الأجزاء المتلاقية.

[الفصل الثاني]

وهم [٤] و إشارة. و من الناس [٥] من يكاد يقول بهذا التأليف، ولكن من أجزاء غير متناهية. و لايعلم [٦] أنّ كلّ كثرة، كانت متناهية أوغير متناهية، فإنّ الواحد و المتناهي موجودان فيها. فإذا [٧] كان كلّ متناه [٨] يؤخذ [٩] منها مؤلّفاً من آحاد [١٠] ليس لها حجم أزيد من حجم الواحد، لم يكن تأليفها [١١] مفيداً للمقدار [١٢] بل عسى العدد. و إن كان لكثرة متناهية منها [١٣] حجم فوق حجم الواحد، و أمكنت الإضافات بينها في جميع الجهات، حتّى كان حجم في كلّ جهة، فكان جسم، كانت نسبة حجمه إلى حجم الّذي آحاده غيرمتناهية نسبة متناهي القدر إلى متناهي القدر، لكن ازدياد الحجم بحسب ازدياد التأليف و النظم، فتكون نسبة الآحاد المتناهية إلى الآحاد الغير المتناهية نسبة متناه إلى متناه. و هذا خلف محال [١٤].

التّفسير: الغرض من هذا الفصل إبطال الاحتمال الثاني، و هو قول من قال: الجسم مؤلّف من

١- حجم: مجموع مج. ٢- المداخلة من الملاقاة: المداخل مص. ٣- بعضه: - مج.

٤- وهم: تنبيه مص. ٥- من الناس: - م. ٦- لايعلم: لاتعلم مج. ٧- فإذا: وإذا م، مج.

٨- كلّ متناه: متناه مج. ٩- يؤخذ: يوجد مج، مص. ١٠- آحاد: أجزاء مص. ١١- تأليفها: تألفها مج.

١٢- للمقدار: المقدار م. ١٣- متناهية منها: منها متناهية م، مص. ١٤- نسبة متناه... محال: - مص.



أجزاء غيرمتناهية. و إنّما قال: ومن النّاس من يكاد يقول بهذا التّأليف«، و لم‌يقل من النّاس من يقول[١] بهذا التّأليف، لأنّ أصحاب هذا المذهب زعموا أنّ كلّ مايمكن في الجسم من الانقسامات فهو حاصل فيه بالفعل. و هذه القضيّة يلزمها بطريق عكس النّقيض: أنّ كلّ مالايكون من الانقسامات حاصلاً بالفعل فهو غيرممكن الحصول.

ثمّ إنّهم أثبتوا في الجسم كثرة بالفعل، و لامعنى للكثرة إلّا مجموع الأشياء الّتي كلّ واحد منها يكون في نفسه شيئاً واحداً. و ذلك إنّما يكون لولم‌يكن في كلّ واحد من تلك الآحاد كثرة بالفعل. فإذن من قال: الجسم مركّب من أجزاء لانهاية لها بالفعل[٢]، فقد قال: بإثبات أمور كلّ واحد منها[٣] لايكون منقسماً[٤]. و قدبيّنّا أنّ على مذهبهم كلّ ما لا يكون منقسماً فإنّه يمتنع أن ينقسم.

فإذن حاصل مذهبهم يرجع إلى أنّ الجسم متألّف[٥] من أجزاء كلّ واحد منها لايقبل الانقسام بوجه من الوجوه، إلّا أنّها غيرمتناهية في العدد. فإذن لافرق بين هذا المذهب و بين المذهب[٦] الّذي مضى إبطاله في الفصل الأوّل، إلّا في أنّهم زعموا أنّ الموجود في كلّ جسم من تلك الأجزاء عدد متناه، و هؤلاء زعموا أنّ الموجود منها في كلّ جسم عدد غير متناه[٧]. فهذا هو التّحقيق. لكن أصحاب هذا المذهب لايعترفون بإثبات الجزء الّذي لايتجزّأ. فلمّا[٨] كانت حقيقة مذهبهم هو[٩] القول بالجزء، وهم في الظّاهر غير معترفين به، لاجرم لم‌يحك الشّيخ عنهم أنّهم يقولون: الجسم متألّف من أجزاء لاتتجزّأ، بل حكى عنهم أنّهم يكادون يقولون: بأنّه مؤلّف من أجزاء لاتتجزّأ، أي حقيقة مذهبهم ذلك، و إن كانوا[١٠] لايصرّحون به.

و أمّا الحجّة على فساد هذا المذهب[١١] أنّ الجسم لو كان متألّفا من أجزاء غيرمتناهية في العدد لكان الجزء الواحد فيه موجوداً، لأنّه لامعنى للكثرة[١٢] إلّا اجتماع الوحدات. فإذا أخذنا عدداً متناهياً من تلك الأجزاء الغير المتناهية: فإمّا أن يكون مقدار ذلك المجموع الحاصل من أعداد متناهية أزيد من مقدار الجزء[١٣] الواحد، أو لايكون. و الثّاني باطل، و إلّا لم‌يكن اجتماعها سبباً لزيادة المقدار،

١- يقول : لقد مج. ٢ -بالفعل : مج. ٣- يكون في نفسه ... كلّ واحد منها - مص.

٤- لايكون منقسما : لاينقسم م. ٥- متألّف : يتألّف مص. ٦- و بين المذهب : و المذهب م.

٧- و هؤلاء زعموا ... غيرمتناه : - مص. ٨- فلمّا : لمّا مج. ٩- مذهبهم هو : مذهب هؤلاء م.

١٠- إن كانوا : إن كادوا م. ١١- المذهب : + فهو مص. ١٢- للكثرة : لكثرة م. ١٣- الجزء : - مج

فكان لايحصل المقادير من اجتماعها، و ذلك يوجب الجزم بأنّ هذه الأجسام المحسوسة غير متألّفة من تلك الأجزاء. و أمّا الأوّل، و هو أن يكون مقدار ذلك المجموع أعظم من مقدار الواحد، فذلك يقتضي أن يكون كلّما كانت الأجزاء أكثر كان المقدار أعظم.

و إذا ثبت ذلك فنقول: لاشكّ في أنّ هذه الأجسام المحسوسة متناهية في مقاديرها، و أنّ نسبة بعضها إلى بعض نسبة متناهي المقدار إلى متناهي المقدار، و ذلك يقتضي أن تكون نسبة ما في أحدهما من العدد إلى ما في الآخر من العدد، نسبة متناه إلى متناه، و إلّا لم يكن التفاوت في المقدار على حسب التفاوت في العدد. فإذا كانت نسبة الجسم الّذي فرضناه متألّفاً من أجزاء متناهية إلى الجسم الّذي زعم الخصم أنّه متألّف من أجزاء غير متناهية نسبة متناهي المقدار إلى متناهي المقدار، وجب أن تكون نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة متناهي العدد إلى متناهي العدد، مع أنّ الخصم زعم أنّ[1] نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة متناهي العدد إلى غير متناهي العدد، هذا خلف. فثبت بطلان قول من قال: الأجسام مؤلّفة من أجزاء غير متناهية. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «كلّ كثرة، متناهية أو غير متناهية، فإنّ الواحد و المتناهي فيها موجودان»، فاعلم أنّ الكثرة قد يراد بها: الكثرة الحقيقيّة الّتي هي العدد، و على هذا التفسير كلّ عدد يكون كثرة، و تكون الكثرة أحد نوعي الكمّ. و قد يراد بها الكثرة الإضافيّة مثل قولنا: الخمسة كثيرة بالقياس إلى الأربعة، قليلة بالقياس إلى الستّة. و على هذا التفسير لايكون كلّ عدد كثيراً، فإنّ الإثنين ليس كثيراً بالقياس إلى عدد دونه، لأنّه[2] العدد الأوّل. و لاتكون الكثرة بهذا المعنى من مقولة الكمّ بل من مقولة المضاف.

و إذا[3] عرفت ذلك فنقول: أمّا الكثرة الحقيقيّة فلاشكّ أنّ الواحد يكون فيها موجوداً، لأنّ الكثرة لامعنى لها إلّا مجموع الوحدات، فإن لم تكن الوحدة حاصلة استحال أن تكون حاصلة مع غيرها، و حينئذ لم تكن الوحدات المجتمعة حاصلة، فلم تكن الكثرة حاصلة. فثبت أنّ كلّ كثرة فإنّ الواحد يجب أن يكون موجوداً فيها. ولكن لايجب أن يكون المتناهي موجوداً فيها، لأنّه إن أريد بالمتناهي المتناهي في المقدار لم يجب أن يوجد في كلّ كثرة متناه في المقدار. فإنّ العدد كما يعرض[4] للأشياء ذوات المقادير فقد يعرض[5] أيضاً للأشياء المجرّدة عن المقادير. و إن أريد

١- نسبة أحدهما... الخصم زعم أنّ: - مج. ٢- لأنّه: لأنّ م. ٣- و إذا: فإذا مص. ٤- يعرض: يفرض مج.
٥- فقد يعرض: فكذلك يعرض م، فقد يفرض مج.



بالمتناهي[1] المتناهي في العدد لم يجب أيضاً أن يكون في كلّ كثرة عدد متناه، لأنّ الإثنين كثرة[2] مع أنّه لم يوجد فيه عدد أصلاً، بل[3] الإثنان عدد لكن ليس في الإثنين عدد، فإنّ الشيء لا يوجد في نفسه[4].

و إذا ظهر ذلك فنقول: النهاية من عوارض الكمّ، فإذا ثبت أنّه لا يجب أن يكون في كلّ كثرة[5] متناه في الكمّ المتّصل أو متناه في الكمّ المنفصل، ثبت أنّه لا يجب أن يحصل في كلّ كثرة شيء متناه، فإذن كان الأولى بالشيخ أن يقتصر على قوله: كلّ كثرة فإنّ الواحد فيها موجود[6].

و ليس لأحد أن يجيب عنه بأنّه: و إن لم يجب في كلّ كثرة أن يكون العدد المتناهي موجوداً فيه، ولكن ذلك واجب ههنا، لأنّ من قال: الجسم مركّب من أجزاء لا نهاية لها، فلابدّ و أن يعترف[7] بوجود الأعداد المتناهية فيه.

لأنّا نقول: هذا الكلام إنّما يستقيم لو قيل: كلّ كثرة غير متناهية فإنّ الكثرة المتناهية فيها موجودة، لكنّ الشيخ لم يقتصر على ذلك، بل زعم أنّ كلّ كثرة سواء كانت متناهية أو غير متناهية فإنّ المتناهي موجود فيها[8]. ثمّ إنّا لو حملنا الكثرة على الكثرة الحقيقيّة التي هي الكمّ المنفصل، لكانت المؤاخذة[9] لازمة. و أمّا[10] إذا حملناها على الكثرة الإضافيّة اندفعت المؤاخذة، لأنّ المؤاخذة[11] إنّما كانت بإلزام الإثنين، و ليس هو بكثرة إضافيّة.

و أمّا قوله: «و إذا كان كلّ متناه يوجد منها[12] مؤلّفاً من أجزاء[13] ليس لها حجم أزيد من[14] حجم الواحد، لم يكن تأليفها مفيداً للمقدار[15] بل حتّى للعدد»، فاعلم أنّه لمّا بيّن أنّ الجسم لو كان متألّفاً من أجزاء غير متناهية، لكانت الأجزاء[16] المتناهية موجودة فيه. فبعد ذلك بيّن أنّ حجم مجموع الأعداد[17] المتناهية منها، يجب أن يكون أزيد من حجم الجزء الواحد منها و إلّا لم يكن

١- بالمتناهي: به المتناهي م. ٢- كثرة: كثيرة مج. ٣- بل: نعم م.
٤- في نفسه + لأنّ الاثنين عدد أوّل لو كان فيه عدد لكان أوّلاً و الشيء لا يوجد في نفسه م. ٥- كثرة + شيء م.
٦- موجود + بالفعل مص. ٧- أن يعترف: أن يعرف مج.
٨- المتناهي موجود فيها: الكثرة المتناهية فيها موجودة م. ٩- المؤاخذة: المؤاخذة مص.
١٠- و أمّا: فأمّا م. ١١- لأنّ المؤاخذة: لأنّ الواحدة م: لأنّ المؤاخذة مص. ١٢- منها: ليها مج.
١٣- من أجزاء: من أعداد م. ١٤- أزيد من: فوق مص.
١٥- مفيدة للمقدار: مقيداً المقدار م.: مفيدة المقدار مج.
١٦- الأجزاء: الأجزاء الغير مج. و على الهامش بدل الأجزاء: الأعداد. ١٧- الأعداد: الأجزاء مج.



تأليفها سبباً لحصول المقدار. فإنّه إذا لم يزد مقدار الإثنين على مقدار الواحد لم يزد مقدار الثلاثة أيضاً على مقدار الواحد.

و إنّما قال: بل عسى العدد، و لم يقل: بل العدد، لأنّ مقدار المجموع إذا كان مساوياً لمقدار الواحد فإنّه يظنّ أنّه و إن كان لا يفيد زيادة المقدار لكنّه يفيد زيادة العدد. و في التحقيق أيضاً ليس كذلك، لأنّ تلك الأجزاء إذا كان مقدار مجموعها مساوياً لمقدار الجزء الواحد منها[1]، كانت بأسرها حاصلة في الجزء الواحد. و لو صارت[2] كذلك استحال أن يختصّ واحد منها بأمر لا يوجد في الآخر، لأنّ تلك الأجزاء متساوية في الحجميّة، فيستحيل أن يقع الامتياز بنفس الحجميّة أو بشيء من لوازمها. و يستحيل أن يقع الامتياز بشيء من عوارض الحجميّة أو معروضاتها، لأنّها إذا كانت متداخلة، و لاشيء[3] يفرض عارضاً أو معروضاً لواحد منها إلّا و نسبته إلى ذلك الواحد كنسبته إلى غيره، فيجب أن يكون عارضاً لذلك الغير أو معروضاً له. و إذا كان كذلك استحال وقوع الامتياز بين تلك الأفراد في أمر من الأمور، فيرتفع التعدّد عنها أيضاً[4] و يصير الكلّ شيئاً واحداً. فثبت أنّ الأجزاء[5] المتداخلة كما لا يحصل منها زيادة المقدار[6] لا يحصل منها زيادة العدد[7]، إلّا أنّ الشيخ لمّا لم يكن له[8] حاجة إلى هذا البيان في هذا الموضع[9] لم يجزم بالنفي ولا بالإثبات، بل ذكر أنّه عسى أن يتوهّم[10] كون تأليفها[11] سبباً[12] لزيادة العدد.

و أمّا قوله: و إن كان لكثرة متناهية منها حجم، فاعلم أنّه لمّا أبطل أن لا يكون مقدار المجموع أزيد من مقدار الجزء[13] الواحد ثبت أنّ حجم المجموع[14] فوق حجم الواحد، فحينئذ قد حصل جسم مؤلّف من أجزاء متناهية. و قد كان يمكنه أن يقتصر على هذا القدر[15] في إبطال قول من قال: كلّ جسم فهو مؤلّف من أجزاء غير متناهية، إلّا أنّه[16] أراد أن يبيّن في كلّ جسم متناهي المقدار أنّه ليس مؤلّفاً من أجزاء غير متناهية، فلا جرم لم يقنع بذلك بل احتجّ بتناهي أجزاء ذلك على

١- منها: - مج. ٢- صارت: + لو مج: كان معي. ٣- ولاشيء: فلاشيء م، مج. ٤- أيضا: - مج.
٥- الأجزاء: تلك الأجزاء م. ٦- المقدار: في المقدار مج: تصحيح م على الهامش. ٧- العدد: في العدد مج.
٨- له: به م، معي. ٩- الموضع: + لاجرم معي. ١٠- يتوهم: + متوهم معي.
١١- كون تأليفها: أن لا يكون تألفها مج. ١٢- سببا: شيئاً م. ١٣- الجزء: - معي.
١٤- أزيد من ــ المجموع: على الهامش م. ١٥- القدر: المقدار معي. ١٦- إلّا أنّه: + إنّا معي.

تناهي أجزاء[1] سائر الأجسام المتناهية في المقدار. و ذلك بأن بيّن أنّ ذلك الجسم المتألّف من الأجزاء المتناهية يمكن الإضافات بينها و بين غيرها في جميع الجهات، و إنّما اعتبر ذلك لأنّه أراد أن ينسب مقدار هذا الجسم إلى مقادير سائر الأجسام.

و المقادير إنّما تكون متناسبة[2] إذا كانت من نوع واحد. فالخطّ لايمكن أن ينسب إلي المسطح بأنّه ثلثه أوربعه أوغير ذلك من النسب، و كذا السطح لايمكن أن ينسب إلى الجسم، لأنّ الّذى يكون ثلثاً للشىء أوربعاً له هو الّذى يكون بحيث لوضمّت أمثاله إليه لصار مثلاً لذلك الشيء. و الجسم لايحصل ألبتّة من اجتماع السطوح، و السطح لايحصل[3] من اجتماع الخطوط، و الخطّ لايحصل[4] من انضمام النقط، بالدّليل الّذى مضى في إبطال الجزء الّذى لايتجزّأ في الفصل الأوّل.

فإذا عرفت ذلك فالشّيخ لمّا أراد أن ينسب مقدار الجسم المتألّف من الأجزاء المتناهية إلى مقادير سائر الأجسام، بيّن أنّه يمكن الإضافة[5] بينها و بين غيرها في جميع الجهات. و كلّ ما كان كذلك كان حجماً في كلّ جهة، فيكون جسماً. و متى ثبت كونه جسماً جازت نسبته إلى سائر الأجسام. فأمّا لولم يثبت كونه حجماً في كلّ الجهات، لم يجب صحّة نسبته إلى سائر الأجسام، لأنّ الّذى يكون حجماً في جهة واحدة أو في جهتين، و هو الخطّ و السطح، لايجوز أن ينسب واحد منهما[6] إلى الجسم.

و اعلم أنّ هذا التفسير الّذى ذكرناه لايصفو إلّا إذا أضمرنا في المتن لفظة حتّى يصير هكذا: و أمكنت الإضافات بينها و بين غيرها في جميع الجهات[7]، أي و أمكنت الإضافات بين تلك الكثرة و بين غيرها في جميع الجهات. ولكنّ الموجود في النسخ ليس كذلك بل هو هكذا: و أمكنت الإضافات بينها في جميع الجهات. فإمّا أن يكون قد سقطت هذه الكلمة من قلم الشيخ أو الناسخ، أو تركها الشيخ عمداً لدلالة الكلام عليها.

و أمّا قوله: «فكان جسم[8] كانت نسبة حجمه إلى حجم الّذى آحاده غير متناهية نسبة متناهي

١- تناهي أجزاء: تناهي مص. ٢- متناسبة: متناهية مج.
٣- السطح لايحصل: لاالسطح لايحصل مص، : لاالسطح م. ٤- الخطّ لايحصل: لاالخطّ م.
٥- الإضافة: الإضافات م. ٦- منهما: منها م. ٧- أي وأمكنت ... جميع الجهات: على الهامش بخطّ جديد م.
٨- فكان جسم: وكان جسماً مج.

القدر إلي متناهي القدر» فاعلم أنّ هذا الكلام قضيّة واحدة نصيغة[١] «كانت» رابطة، و «الجسم» هو الموضوع، و قوله: «نسبة حجمه إلي حجم الّذي آحاده غيرمتناهية نسبة متناهي القدر إلي متناهي القدر[٢]»، محمول واحد. و معنى هذه المقدّمة أنه لمّا بيّن أنّ الحاصل من تلك الكثرة المتناهية جسم، بيّن أنّ ذلك الجسم يجب أن يكون نسبة حجمه إلي حجم الّذي زعم الخصم أنّ آحاده غيرمتناهية نسبة متناهي المقدار إلي متناهي المقدار[٣]، لأنّ المشاهدة دالّة على أنّ هذه الأجسام متناهية في مقاديرها.

و أمّا قوله: «لكن إزدياد الحجم بحسب إزدياد التأليف و النظم، إلي آخره[٤]» فاعلم أنّه لمّا ثبت أنّ نسبة الجسم المتناهي الأجزاء إلي الجسم الّذي هو عند الخصم غيرمتناهي الأجزاء نسبة متناهي المقدار إلي متناهي المقدار، و ثبت بما مضى أنّ ازدياد المقدار و الحجم بحسب ازدياد التأليف و النظم[٥] وجب أن يكون نسبة آحاد[٦] الجسم المؤلّف من الأجزاء المتناهية إلي آحاد الجسم المؤلّف من الأجزاء الغير المتناهية نسبة عدد متناه إلي عدد غيرمتناه[٧]، و ذلك محال. فثبت أنّ القول بكون الأجسام المتناهية المقادير غيرمتناهية العدد يؤدّي إلي المحال، فيكون القول به باطلاً، و هو المطلوب[٨].

[الفصل الثالث]

تنبيه- أليس إذا أوجب النظر أنّ الجسم لايجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غيرمتناهية، و أنّه ليس يجب أن يكون لكلّ جسم مفاصل متناهية إلي مالاينفصل[٩]. فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل، بل هو في نفسه كما هو عند الحسّ. لكنّه ليس ممّا لاينفصل بوجه، بل يجب أن[١٠] يكون قابلاً للانفصال. و وقوع[١١] المفاصل[١٢]: إمّا بفكّ و قطع، و إمّا باختلاف عرضين قارّين[١٣]

١- نصيغة : وصيغة مج.   ٦- إلي متناهي القدر :- مص، : إلي متناهي العدد م.

٣- متناهي المقدار إلي متناهي المقدار : متناهي القدر إلي متناهي القدر مص.   ٤- إلي آخره :- مج.

٥- النّظم : المظم مج.   ٦- آحاد : + أجزاء مج.   ٧- غير متناه : متناه م.   ٨- و هو المطلوب :- مج.

٩- إلي ما لاينفصل :- مص.   ١٠- بل يجب أن :- مج.   ١١- و وقوع : و نوع مج.

١٢- المفاصل : الانفصال مص.   ١٣- قارّين :- م مص.



فيه، كما في البلقة، و إمّا بوهم و فرض إن امتنع الفكّ لسبب.

التفسير: إنّما سمّى هذا الفصل بالتنبيه لأنّ مضمونه أنّ الجسم إذا لم يكن مؤلّفاً من أجزاء متناهية أو غير متناهية كان في نفسه شيئاً[1] واحداً، و هذه القضيّة لا يحتاج في تصحيحها إلى حجّة و برهان، بل يكفي فيها مجرّد التنبيه و الإخطار بالبال.

و أمّا[2] قوله: «أ ليس إذا أوجب النظر أنّ الجسم لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غير متناهية»، فاعلم أنّ معناه ظاهر، ولكن فيه دقيقة و هي أنّ الّذي ثبت بالبرهان ليس إلّا أنّ الأجسام المتناهية المقادير لا يجوز أن يكون متألّفة من أجزاء غير متناهية، و لم يثبت بهذا القدر أنّ كلّ جسم فإنّه لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من أجزاء غير متناهية[3]؛ لأنّه لو ثبت جسم غير متناهي المقدار فإنّه لا يظهر بالحجّة الّتي مضت امتناع تألّفه من أجزاء غير متناهية. اللّهمّ إلّا أن يثبت بدليل آخر وجوب[4] تناهي الأجسام في المقادير، و ثبت بالدّليل الّذي مضى أنّ كلّ جسم متناهي المقدار فإنّه لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من أجزاء غير متناهية العدد[5]. ولكنّ الشيخ بعد لم يبيّن[6] وجوب تناهي الأجسام في مقاديرها، فكيف يجوز أن يقول: أليس أنّ النظر[7] أوجب ذلك؟

و إذا عرفت ذلك فنقول: الشيخ لأجل هذا[8] السّرّ لم يورد هذه القضيّة كلّيّة، أي لم يقل: النظر أوجب في كلّ جسم أنّه لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غير متناهية. و لم يوردها أيضاً جزئيّة لأنّ إفراد البعض بالذّكر و إن كان لا يقتضي أن يكون ما عداه بخلافه من حيث اللّفظ، ولكنّه يوهم ذلك من حيث العرف، مع أنّ هذا الإيهام[9] باطل. فإنّه متى ثبت تناهي الأجسام، تبيّن أنّه لا شيء من الأجسام بمؤلّف من أجزاء غير متناهية. بل أوردها مهملة، فقال: «أ ليس إذا أوجب النظر أنّ الجسم لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من مفاصل غير متناهية؟»، و المهملة في قوّة الجزئيّة مع أنّها لا تشعر بالوهم الكاذب الّذي تشعر به الجزئيّة[10]، فلاجرم كان إيرادها مهملة أولى من إيرادها كلّيّة أو جزئيّة.

١- شيئاً: سبباً مص. ٢- و أمّا: فأمّا م. ٣- و لم يثبت بهذا ... غير متناهية: - م، مج.

٤- وجوب: وجود مص.

٥- و ثبت بالدّليل الّذي ... غير متناهية العدد: + نعيئذ يحصل القطع بأنّ كلّ جسم فإنّه لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من أجزاء غير متناهية العدد م. ٦- بعد لم يبيّن: بعد ما بيّن مج. ٧- النظر: + إذا مص. ٨- هذا: + قال م

٩- الإيهام: الإبهام م. ١٠- مع أنّها لا تشعر ... به الجزئيّة: - مج.



و أمّا قوله: «و أنّه ليس يجب أن يكون لكلّ جسم مفاصل متناهية إلى مالاينفصل»، فمعناه ظاهر ولكن فيه دقيقة و هي أنّه ذكر في الأوّل: «بأنّه يجب أن لايكون»، و هنا ذكر: بأنّه لايجب أن يكون». و السبب[1] فيه أنّ تركّب[2] الجسم من الأجزاء الغير[3] المتناهية ممتنع[4]، فلاجرم[5] قال: «وإنّه لايجوز أن يكون مؤلّفاً[6]». و أمّا تركّبه من الأجزاء المتناهية فإنّه غيرممتنع، لكنّه غير واجب، فلاجرم لم يقل: إنّه يجب أن لايكون، بل قال: «وإنّه لايجب أن يكون».

و أمّا قوله: «فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل»، فمعناه ظاهر[7] ولكن[8] فيه إشكال، و هو أنّ لقائل أن يقول: الجسم إذا كان قابلاً لانقسامات غيرمتناهية، و ثبت أنّ خروج كلّها إلى الفعل محال، فحينئذ يجب وجود جسم لايكون لامتداده مفاصل. و إذا كان ذلك واجبا فلماذا قال الشيخ: فقد أوجب إمكان وجود[9] جسم ليس لامتداده مفاصل، و لم يقل: فقد أوجب وجود جسم ليس لامتداده مفاصل؟

و جوابه: لعلّ المراد بالإمكان الإمكان العامّ الّذي لاينافي الوجوب. و بتقدير أن يكون المراد به الإمكان الخاصّ إلّا أنّه لا جسم إلّا و يمكن[10] أن ينقسم بالفعل، بل الممتنع حصول كلّها بالفعل. و لامنافاة بين امتناع حصولها[11] بالكلّيّة و بين جواز حصول كلّ واحد منها. و إذا كان كذلك فليس في الوجود جسم يجب أن لايكون عديم[12] المفاصل اللّهمّ[13] إلّا لمانع خارجي كما في الأفلاك.

و أمّا قوله: «بل هو في نفسه[14] كما هو عند الحسّ»، فمعناه أنّ الإنسان إذا نظر إلى الماء الواحد مثلاً فإنّه لايحسّ بشيء من المفاصل و الأبعاض فيه[15]، فكما أنّه لامفاصل لذلك الماء عند الحسّ فكذلك لامفاصل له في نفسه.

و أمّا قوله: «لكنّه ليس ممّا لاينفصل بوجه إلى آخره»، فمعناه أنّه لمّاثبت إمكان جسم عديم المفاصل فذلك الجسم ليس ممّا لايقبل القسمة و[16] الانفصال، بل الحسّ شاهد بأنّه قابل للانفصال.

١- السبب: أليس م. ٢- تركّب: ترك م. ٣- الغير: غير مج. ٤- ممتنع: لأنّه غير ممتنع مص.
٥- فلاجرم: + إنّه مج. ٦- مؤلّفاً: + منها م. - مص. ٧- فمعناه ظاهر: - مص. ٨- ولكن: ولكنّه مص.
٩- إمكان وجود: إمكان مج. ١٠- إلّا و يمكن: و لايمكن مص. ١١- حصولها: حصول كلّها مج.
١٢- عديم: لاامتداده مص. ١٣- اللّهمّ: - م. ١٤- في نفسه: + شيء واحد م. ١٥- فيه: - مج.
١٦- القسمة و: - مص.

و كلّ ماكان ممكن الاتّصاف بشيء فإنّ تلك الصّفة الممكنة لاتحدث إلّا لسبب[1]، فإذن لحصول المفاصل بالفعل في الجسم سبب، و ليس ذلك إلّا أحد أمور ثلاثة[2]: أحدها، الفكّ و التّقطيع[3]. و الثّاني، اختلاف العرضين كما في البلقة. و الثّالث، الوهم و الفرض إن امتنع الفكّ لسبب[4] كما في الأفلاك، أو في الأجزاء الّتي تبلغ في الصّغر إلى حيث لا[5] ينقطع و لايفترق[6] بعرضين[7] مختلفين.

فهنا هو التّفسير. و أمّا المباحث الحقيقيّة في هذا الفصل فهي مذكورة في الملخّص، و ههنا[8] آخر الكلام في نفي الجزء الّذي لايتجزّأ.

المسئلة الثّانية
في تفاريع نفي[9] الجزء

و فيها فصلان.

[الفصل الرّابع]

تنبيه: أليس إذا لم يمكن تألّف من آحاد لاتقبل القسمة، وجب أن يكون أحد وجوه القسمة، لاسيّما[10] الوهميّة، لايقف إلى غير النّهاية؟ و هذا باب لأهل التّحصيل فيه إطناب، و المستبصر يرشده القدر الّذي نورده.

التّفسير: إنّما سمّى هذا الفصل[11] بالتّنبيه لأنّ مضمونه[12] كالتّذنيب و التّفريع على ماتقدّم. ثمّ إعلم أنّه لمّا ثبت أنّ الجسم ليس مؤلّفاً من آحاد[13] لاتقبل القسمة، ولاشكّ أنّه قابل للانقسامات: فإمّا أن يكون قابلاً لانقسامات متناهية، أو لانقسامات[14] غير متناهية. و الأوّل باطل و إلّا لانتهت

١- لسبب: بسبب مج. ٢- أمور ثلاثة: + كما في الأفلاك أو في الأجزاء الّتي تبلغ في الصّغر إلى حيث لا مج.
٣- التّقطيع: القطع مص. ٤- لسبب: بسبب مج. ٥- كما في الأفلاك ... إلى حيث لا: - مج.
٦- ولايفترق: + ينعطف مص. على هامش م: «و لاينعطف» و أمّا في المتن: «لايفترق».
٧- بعرضين: لعرضين مص. ٨- ههنا: هذا مج. ٩- نفي: - م. ١٠- لاسيّما: ولاسيّما مج.
١١- سمّى هذا الفصل: سمّاه مص. ١٢- مضمونه: مضمون هذا الفصل مص. ١٣- آحاد: أجزاء مص.
١٤- لانقسامات متناهية أولا لانقسامات: للانقسامات متناهية أو لانقسامات م، : الانقسامات متناهية أو مج.



القسمة إلى أجزاء غير قابلة للقسمة، لكن ذلك باطل بما تقدّم[1] من أنّ الجانب الّذى يلاقى منه[2] ما على يمينه غير الجانب الّذى يلاقي منه ما على يساره. و إذا بطل ذلك، ثبت أنّه يجب أن يكون قابلاً لانقسامات غير متناهية.

و اعلم أنّا قد ذكرنا أنّ الانقسامات على وجوه ثلاثة: التّقطيع، و اختلاف العرضين، و الوهم. و الحجّة الّتي ذكرناها في وجوب قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية لايوجب ذلك إلّا في الانقسامات[3] الوهميّة. فأمّا أن يدّعي[4] أنّ الجسم قابل للانقسامات الانفكاكيّة أو[5] الانقسامات الحاصلة باختلاف الأعراض إلى غير النّهاية، فذلك ممّا يحتاج فيه إلى دلالة أخرى. فإنّه من المحتمل أن لايتناهى إمكان الانقسامات الوهميّة، مع أنّ الانقسامات الانفكاكيّة تكون متناهية على ما هو مذهب ذيمقراطيس. و هذا و إن كان باطلاً إلّا أنّ بطلانه يعرف لابهذه الحجّة بل بحجّة أخرى. و إذا عرفت ذلك فالشّيخ لأجل هذه[6] الدّقيقة صرّح بأنّ كون الجسم غير متألّف من الأجزاء لايوجب كونه قابلاً للانقسامات الغير المتناهية إلّا على أحد الوجوه الثّلاثة، ثمّ صرّح بأنّ ذلك الوجه هو الانقسام الوهمي.

و أمّا قوله: و هذا باب لأهل التّحصيل فيه إطناب، و المستبصر يرشده القدر الّذي نورده، فمعناه أنّ القول بأنّ الجسم قابل لانقسامات[7] غير متناهية[8] يتفرّع عليه أبحاث كثيرة، لكنّ المستبصر يرشده إليها[9] القدر الّذي أورده[10] في الفصل الّذى يلي هذا الفصل[11]، من بيان أنّ الحركة و الزّمان قابلان للقسمة، فإنّهما كالأساس لما بعدهما من التّفريعات.

[الفصل الخامس]

تنبيه: إنّك ستعلم أيضاً ممّا علمته من حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية، أنّ الحركة عليها و زمان تلك الحركة كذلك، و أنّه لاتتألّف أيضاً ممّا لاينقسم حركة، و لا زمان.

١- بما تقدّم: لما تقدّم مج. ٢- يلاقي منه: يلاقيه م. ٣- في الانقسامات: في التسامات م.
٤- أن يدّعي: يدّعي مص. ٥- أو: و م. ٦- هذه: تلك مج. ٧- لانقسامات: للانقسامات مج و مص.
٨- غير متناهية: الغير المتناهية + إليها مص. ٩- يرشده إليها: يرشده مص. ١٠- أورده: نورده م.
١١- في الفصل + الأوّل ر مج.

التفسير: إنّما سمّي هذا الفصل بالتّنبيه لأنّ المطلوب فيه حاصل في بديهة[1] العقل بعد تسليم المقدّمات الّتي مرّ[2] تحقيقها. و ذلك هو أنّ الجسم لمّا ثبت أنّه قابل لانقسامات غير متناهية وجب أن تكون الحركة و الزّمان قابلين لانقسامات غير متناهية. و ذلك لأنّ كلّ حركة فهي واقعة في مسافة، و كلّ مسافة فهي منقسمة، فتكون الحركة لامحالة إلى نصف تلك المسافة نصف الحركة إلى كلّها، فيكون لتلك الحركة نصف، فإذن كلّ حركة فهي منقسمة. و كذلك زمان الحركة إلى نصف المسافة نصف زمان الحركة إلى آخرها، فيكون الزّمان منقسماً. فثبت أنّ الجسم لمّا كان قابلاً للانقسامات الغير المتناهية وجب أن يكون الحركة و الزّمان قابلين للانقسامات الغير المتناهية، و أنّه كما استحال تألّف الجسم من أجزاء غير قابلة للتّجزّي، فكذلك يستحيل تألّف الحركة و الزّمان من أمور غير قابلة للتّجزّي.

و اعلم أنّ في القول بإثبات[3] الجزء و نفيه، و كون الجسم القابل للانفصال شيئاً واحداً في نفسه أم لا، و كون الحركة و الزّمان قابلين للانقسامات الغير المتناهية أبحاثاً دقيقة، فمن أرادها فليطالع سائر كتبنا.

المسألة الثّالثة
في إثبات الهيولى

و فيها أربعة فصول

[الفصل السّادس]

إشارة: قد علمت أنّ للجسم مقداراً ثخيناً متّصلاً، و أنّه قد يعرض له انفصال[4] و انفكاك. و تعلم أنّ المتّصل بذاته غير القابل للاتّصال و الانفصال[5] قبولاً يكون[6] هو بعينه الموصوف بالأمرين. فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل، و غير هيئته و صورته. و تلك القوّة لغير ماهو ذات المتّصل بذاته الّذي هو عند الانفصال يعدم و يوجد غيره، و عند عود الاتّصال يعود مثله متجدّداً.

١- في بديهة: ببديهة مج. ٢- مرّ: من مص. ٣- بإثبات: في إثبات مج. ٤- انفصال: انفكاك مج.
٥- للاتّصال و الانفصال: للانفصال و الاتّصال م. ٦- هو: - مج.



التفسير: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ[1] الجسميّة حالّة في محلّ، و أنّ الجسم مركّب من ذلك الحالّ و ذلك المحلّ. و الحجّة فيه: أنّ الجسم لمّا ثبت أنّه غير متألّف من الأجزاء[2]، بل هو شيء واحد في نفسه. ولا شكّ أنّه قد يعرض له انفصال[3]، و ليس الانفصال عبارة عن تفرّق الأجزاء[4] بعد أن كانت مجتمعة، لأنّ ذلك بناء على كون الجسم متألّفاً من الأجزاء، و قد مرّ إبطاله، بل هو عبارة عن زوال الاتّصال الّذي كان حاصلاً. و هذا الانفصال كان قبل حصوله ممكن الحصول؛ فإمكان[5] عروض الانفصال كان حاصلاً قبل[6] حصول الانفصال. فيكون إمكان الانفصال؛ مغايراً لامحالة للانفصال. و ذلك الإمكان يستدعي محلّاً، و ليس محلّه الاتّصال، لأنّه لامعنى لكون الشيء موصوفاً بإمكان حدوث شيء فيه إلّا كونه ممكن الاتّصاف بذلك الشيء. لكنّ الاتّصال يستحيل أن يتّصف بالانفصال؛ لأنّه يزول[7] عند طريانه. فإذن محلّ إمكان الانفصال شيء سوى الاتّصال، و هو الّذي يكون محلّاً للاتّصالين المتجدّدين عند طريان الانفصال. فثبت أنّ الاتّصال الجسمي موجود في محلّ، و هو المسمّى بالهيولى.

و ههنا شكّ و هو: أنّ الجسم قبل الانفصال كان واحداً، و بعد الانفصال صار جسمين. فالزّائل هو الوحدة، و الطّاري هو الإثنينيّة. و هما[8] عرضان، و محلّهما[9] الجسم. فهذه الحجّة تقتضي كون الوحدة و التعدّد مغايرين[10] للجسم متعاقبين عليه، فيكون المحلّ هو الجسم، و الحالّ هو الوحدة و التعدّد. و ممّا يقرّر ذلك أنّ الجسم بعد ورود الانفصال عليه لايخرج عن كونه جسماً. فعلمنا أنّ الّذي زال عند الانفصال شيء سوى الجسميّة.

و اعلم أنّ هذا الشكّ أنّما يتحلّ بتحرير البرهان على الوجه الملخّص و هو أن نقول: الجسم الّذي يرد عليه الانفصال فإنّه تزول عنه الجسميّة الّتي كانت موجودة فيه، و تحدث فيه جسميّتان أخريان. و متى كان كذلك، كانت الجسميّة[11] موجودة في محلّ.

و بيان الصّغرى أنّ الجسم بعد ورود الانفصال عليه صار جسمين، و حصلت هناك جسميّتان،

١- بيان أنّ: + القشورة م. ٢- من الأجزاء: - مع. ٣- انفصال: اتّصال م.
٤- الأجزاء: + بل عبارة من عدم الاجتماع مع. ٥- فإمكان: و إمكان مع. ٦- قبل: قبول م.
٧- يزول: زوال مص. ٨- هما: هو مج. ٩- محلّهما: يحلّهما مج. ١٠- مغايرين: مساويين مج.
١١- كانت الجسميّة: فالجسميّة مص.



فهاتان الجسميّان إمّا أن يقال: إنهما[1] كانتا موجودتين قبل ورود الانفصال عليه، أو ما كانتا[2] موجودتين. و الأوّل باطل و إلّا لكان ذلك[3] الجسم قبل ورود الانفصال عليه مركّباً من ذينك الجزئين[4]. ثمّ ننقل[5] الكلام إلى كلّ واحد من ذينك الجزئين. فإن كانت الأجزاء الّتى تحصل فى كلّ واحد[6] منها[7] بعد ورود الانفصال حاصلة فيه بالفعل، لكان[8] الجسم مؤلّفاً من أجزاء لا تتجزّأ: إمّا متناهية إن كانت الانفصالات الممكنة متناهية، أو غير متناهية إن كانت الانفصالات الممكنة غير متناهية. و كلّ ذلك قد أبطلناه. فظهر من هذا[9] أنّ الجسميّين الحاصلتين بعد الانفصال ما كانتا موجودتين قبل ذلك الانفصال بل حدثتا عند الانفصال، و أنّ الجسميّة الواحدة الّتى كانت موجودة قبل الانفصال ما بقيت بعد الانفصال.

و أمّا بيان الكبرى فهو أنّ كلّ ما يوجد بعد عدم أو يعدم بعد وجود فإنّ إمكان عدمه و إمكان وجوده سابق على عدمه و على وجوده، و ذلك الإمكان يستدعي محلّاً. فإذن للجسميّة محلّ فيه إمكان وجودها و إمكان عدمها[10]. و ذلك المحلّ هو الّذى قامت الجسميّة به. فهذا ما عندى فى تقرير هذه الحجّة.

و لقائل أن يقول: أمّا[11] المقدّمة الأولى فممنوعة[12]، و الّذى عوّلتم عليه فى إثباتها فغير صحيح؛ لأنّه يوجب أن يكون تفريق الجسم إعداماً له[13] بالكلّيّة. و بيانه أنّ الجسم قبل ورود الانفصال عليه إمّا أن يقال: إنّ مادّته كانت واحدة، أو ما كانت[14] واحدة. فإن كانت واحدة فهى بعد ورود الانفصال على الجسم إمّا أن يقال: إنّها بقيت واحدة[15]، أو ما بقيت[16] واحدة. و الأوّل باطل و إلّا لكانت مادّة كلّ واحد من[17] الجزئين واحدة بالعدد. فإن كانت الجسميّة الحالّة فيها أيضاً واحدة بالعدد، كانت مادّة كلّ واحد من الجزئين و صورته عين مادّة الجزء الآخر و صورته. فيكون أحد الجزئين هو بعينه الآخر بالعدد؛ هذا خلف. و إن لم تكن الجسميّة واحدة[18]، فقد حلّت فى المادّة الواحدة بالعدد صورتان من نوع

١- إنّهما : - مج. ٢- ما كانتا : لم يكونا م. ٣- ذلك : كلّ مج. ٤- الجزئين : الجسمين م مج.

٥- ننقل : ينتقل مص. : ينقل م. ٦- واحد : جزء مج. ٧- منها : منهما مص. ٨- لكان : كان مج.

٩- هذا : ذلك م. ١٠- امكان عدمها : عدمها م مج. ١١- أمّا : - مج. ١٢- فممنوعة : ممنوعة مج.

١٣- له : للجسم م. ١٤- ما كانت : لم يكن م. ١٥- واحدة : - مص. ١٦- مابقيت : لم يبق م.

١٧- واحد من : - مج. ١٨- واحدة : - مص.



واحد، و ذلك[١] محال لاستحالة اجتماع المثلين. و أيضاً يلزم تداخل البعدين، و البعدان المتداخلان لايزيد مقدارهما على مقدار[٢] الواحد منهما، فيلزم[٣] أن يكون مقدار الجزء مساوياً لمقدار الكلّ. و لأنّا نعلم بالبديهة أنّ ذات أحد الجزئين مغاير لذات الجزء الآخر، ولو كانت مادّتهما واحدة بالعدد لم يحصل هذا التغاير. فثبت أنّ الجسم المتصل لوكانت مادّته[٤] واحدة بالعدد فإنّها بعد ورود الانفصال على الجسم لزم أن يتعدّد. و إذا كان كذلك فقد تعدّدت المادّة بعد أن كانت واحدة. و ذلك يقتضي عدم تلك المادّة الّتي كانت واحدة و حدوث المادّتين المتجدّدتين. فإذن تفريق الجسم يكون إعداماً لصورته و لمادّته، فيكون تفريق الجسم إعداماً له بالكلّيّة، و هذا مكابرة.

و أيضاً فلوكان[٥] تعدّد الجسميّة بعد كونها واحدة يقتضي احتياج الجسميّة إلى مادّة، لكان تعدّد المادّة بعد كونها واحدة يقتضي[٦] احتياجها إلى مادّة أخرى، ثمّ الكلام فيها كالكلام في الأولى، فيلزم[٧] التسلسل.

و أمّا إن قيل: الجسم المتصل ليست[٨] مادّته[٩] واحدة بالعدد، فهذا[١٠] باطل؛ لأنّه إن وجد لجسم ما[١١] واحد مادّة واحدة فقد عاد الإشكال الأوّل. و إن لم يكن كذلك كانت أعداد الموادّ الّتي للجسم بحسب الانقسامات الممكنة فيه، فيجب أن يكون للجسم المتّصل موادّ غير متناهية بالفعل. و حينئذ تكون الجسميّة الحالّة في كلّ واحدة منها غير الجسميّة الحالّة في الأخرى، ضرورة امتناع حلول[١٢] الحالّ الواحد[١٣] في أكثر من محلّ واحد. و على هذا يكون الجسم مؤلّفاً من أجزاء كلّ واحد منها لايتجزّأ، و أنّه باطل. و بتقدير صحّته فإنّه يبطل أصل هذه الحجّة؛ لأنّه متى ثبت كون الجسم مؤلّفاً من الأجزاء الّتي لاتتجزّأ كان[١٤] الانفصال عبارة عن تفرّق الأجزاء و الاتّصال عبارة عن تألّفها. و على هذا التقدير يكون الزائل و الطارئ هو التفرّق و التألّف[١٥]، و المورد هو نفس تلك الأجزاء. ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ الجسميّة تزول عند عروض الانفصال فلم قلتم: إنّه لابدّ[١٦] من

١- ذلك: هو مج. ٢- مقدار: - م، معن. ٣- تداخل البعدين ... فيلزم: - مج. ٤- مادّته: مادّتهما م، معن.
٥- فلوكان: فإمكان م. ٦- احتياج الجسميّة ... يقتضي: - م، مج. ٧- الأولى فيلزم: الأوّل و يلزم معن.
٨- ليست: - مج، : لا م. ٩- مادّته: مادّة مج. ١٠- فهذا: هذا مج. ١١- الجسم ما: الجسم معن.
١٢- حلول: حصول مج. ١٣- الواحد: - م، مج. ١٤- كان: لكان معن.
١٥- هو التفرّق و التألّف: هو التألّف و التفرّق مج. ١٦- لابدّ: + له م.



محلّ؟ قوله: لأنّ إمكان الانفصال سابق على ذلك الانفصال. و الإمكان حكم ثبوتي فيستدعي محلاً ثابتاً[1]. قلنا: لانسلّم أنّ الإمكان حكم ثبوتي. و سيأتي[2] الاستقصاء في بيان ذلك في النمط الخامس. و لنرجع الآن إلى تفسير المتن.

أمّا قوله: «و قد علمت أنّ للجسم مقداراً ثخيناً متّصلاً»، فاعلم أنّ حقيقة المقدار قد سبق بيانها. ثمّ ههنا شكّ لفظيّ و هو: أنّ هذا الكلام إنّما يصحّ لو ثبت أنّ مقدار الجسم مغاير للجسم؛ لأنّه لو كان نفسه لما صحّ أن يقال: إنّ للجسم مقداراً[3] لامتناع أن يكون الشيء[4] حاصلاً لنفسه. لكنّ الشيخ لم يبيّن فيما مضى من هذا الكتاب أنّ مقدار الجسم مغاير لكونه[5] جسماً، فكيف قال: «و قد علمت أنّ للجسم مقداراً»؟ و جوابه ما بيّنّا: أنّه متى لم يكن الجسم مؤلّفاً من الأجزاء التي لاتتجزّأ وجب القطع بأنّ مقدار الجسم زائد على ذاته. فلمّا بيّن الشيخ ذلك المقدّم[6] كان بيانه له بياناً لذلك التالي بالقوّة القريبة من الفعل؛ فلاجرم[7] جاز له أن يقول: «و قد علمت أنّ للجسم مقداراً»[8]. و أمّا الثخن[9] فإنّه يقال بالاشتراك على أمرين: أحدهما، المقدار الذي يحتمل التجزئة في ثلاث جهات، و هذا المقدار[10] يسمّى ثخناً؛ لأنّه حشو ما بين السطوح. و هذا المعنى أحد أنواع الكمّ المتّصل القارّ الذات، و بهذا المعنى يكون كلّ جسم ثخيناً. و ثانيهما، أن يؤخذ هذا المعنى مع إضافة عارضة له فيقال لبعض الأجسام: إنّه ثخين و لبعضها[11] الآخر أنّه رقيق، و بهذا الاعتبار لايكون كلّ جسم ثخيناً. و إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ الكمّ المتّصل القارّ الذات يسمّى مقداراً، و هو جنس تحته ثلاثة أنواع: الخطّ، و السطح، و الجسم التعليمي. فإذا قلنا: الجسم له مقدار[12]، احتمل أن يكون المراد كلّ واحد من هذه الثلاثة. فأمّا إذا قلنا: الجسم له مقدار ثخين، خرج الخطّ و السطح من ذلك.

و أمّا المتّصل فإنّه يقال بالاشتراك على معان ثلاثة: أحدها، المقدار الذي يمكن أن يفرض له أجزاء يجمع بينها حدّ مشترك هو نهاية لأحدهما و بداية للآخر. و هذا المعنى هو الكمّ المتّصل؛ و

١- ثابتاً: - مص.　٢- سيأتي: - مص.　٣- إنّ للجسم مقداراً: للجسم مقدار مج، : + ثخيناً مص.
٤- الشيء: شيء مص.　٥- حاصلاً لنفسه... مغاير لكونه: - مج.　٦- المقدّم: المقدم مج، : - م
٧- فلاجرم: أنّه مص.　٨- و جوابه ما... للجسم مقداراً: - م　٩- الثخن: التجزيه مص.
١٠- المقدار: المقدر مج.　١١- لبعضها: لبعض مص.　١٢- مقدار: ثخين مص.



هو الّذي ينقسم[1] جنس الكمّ إليه و إلى المنفصل. و ثانيها هو المقداران اللّذان نهايتاهما واحدة بالفعل، مثل الخطّ الّذي يتّصل بخطّ على زاوية تحتّمها نقطة واحدة هي طرف لهما. و ثالثها: أنّ الجسمين إذا كان حال أحدهما عند الآخر بحيث إذا تحرّك أحدهما وجب أن يتحرّك الآخر معه، فإنّه يقال لأحدهما أنّه متّصل بالآخر.

و اعلم أنّ المراد بالاتّصال في هذا الموضع هو الأوّل، و إن[2] كان أنّما نقل اسمه من الاتّصال على سبيل الإضافة إذا كان يتوهّم له أجزاء فيما بينها الاتّصال الإضافي.

و إذا عرفت ذلك ظهر لك[3] أنّ هذا الاتّصال ليس هو نفس الجسميّة، بل الجسميّة عبارة عن الأمر الّذي يلزمه هذا الاتّصال. فإنّ هذا الاتّصال من باب الكمّ، و الجسم مغاير للمقدار، بل هو الّذي يلزمه قبول المقدار، و إذا عرفت ذلك ظهر أنّ للجسم مقداراً تخيناً متّصلاً، و أنّه ليس مركّباً في نفسه عن الأجزاء بل هو في نفسه شيء واحد، و قد بيّنّا أنّ مدار هذه الحجّة على هذا الأصل.

و أمّا قوله: «و أنّه قد يعرض له انفصال و انفكاك» فمعناه ظاهر. و إنّما قال: «قد يعرض له[4] انفصال» احترازاً عن الأفلاك.[5]

و أمّا قوله: «و تعلم أنّ المتّصل بذاته غير القابل للاتّصال و الانفصال قبولاً يكون هو بعينه الموصوف بالأمرين» فمعناه أنّ الجسم المعيّن قبل ورود الانفصال عليه كان واحداً في ذاته، و كون تلك الجسميّة بعينها واحدة داخل في قوام[6] تلك الجسميّة المعيّنة. فإنّ المشخّصات و إن كانت خارجة عن ماهيّة الشّخص إلّا أنّها تكون أجزاء من ذات الشّخص من حيث هو ذلك الشّخص. فإذن الجسميّة المعيّنة تكون واحدة بذاتها و هذا هو المعنى[7] بكونها متّصلة بذاتها.

و إذا ثبت ذلك وجب أن لاتكون الجسميّة المعيّنة قابلة للاتّصال و الانفصال. أمّا الاتّصال فلأنّها[8] لو قبلت اتّصالاً آخر لكان قد اجتمع المثلان و أنّه محال. و لأنّه لايكون أحدهما بالمحلّيّة و الآخر بالحالّيّة أولى من العكس، فيلزم أن يكون كلّ واحد منهما حالّاً و محلّاً و هو محال. و أمّا

١- الّذي ينقسم: الّذي يقسم م، منقسم جسم مع ثمّ شطب على الجسم. ٢- و إن: لأنّ مع، مص.
٣- لك: + من هذا مص. ٤- و أنّه قد يعرض ... قد يعرض له: - مع.
٥- و أمّا قوله و أنّه قد يعرض ... عن الأفلاك: - م ٦- قوام: قوله مع. ٧- المعنى: المراد مص.
٨- فلأنّها: فإنّها مص.



الانفصال فلأنّه متى ظهر الانفصال فقد بطلت وحدة الاتّصال السّابق و شخصيّته، و متى بطلت وحدته و شخصيّته فقد بطل ذلك الاتّصال المعيّن و عدم، و ما يجب عدمه عند حدوث الشيء استحال [1] أن يكون قابلاً لذلك الشيء. فثبت أنّ المتّصل بذاته لا يعرض له الاتّصال و الانفصال.

و أمّا قوله: «فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل و غير هيئته و صورته»، فاعلم أنّ تفسير ذلك لايتمّ إلّا بالبحث عن أمور ثلاثة: أوّلها، أنّ قوله: «فإذن قوّة هذا القبول غير وجود المقبول» مشعر بأنّ هذه القضيّة نتيجة لقياس مضى ذكره، فأين القياس المنتج لهذه النّتيجة؟ الثّاني [2]: أنّه و إن كان حقّاً أنّ قوّة قبول الشّيء غير وجود المقبول، لكنّا لانحتاج إلى ذكر ذلك ههنا؛ لأنّ [3] المطلوب في هذا الفصل إثبات المادّة للجسميّة. فإذا [4] بيّنّا أنّ القابل للانفصال ليس هو الاتّصال لزم وجود شيء آخر يكون هو قابلاً للانفصال و الاتّصال من غير حاجة إلى بيان أنّ قوّة قبول الشّيء، هل هو غيرالمقبول أو نفسه. و ثالثها، طلب الفرق بين الشّيء الّذي هو ههنا مقبول بالفعل، و بين هيئة ذلك المقبول، و بين صورته.

فنقول: أمّا الأوّل؛ فجوابه أنّ القياس المنتج لهذه القضيّة ليس مذكوراً بالفعل، و إن كان مذكوراً بالقوّة القريبة من الفعل؛ لأنّه قد ذكر أنّ الجسم قد يعرض له انفصال و انفكاك [5]، أي الجسم قد يحدث فيه الانفصال. ثمّ من البيّن أنّ كلّ مايحدث فإنّ قوّة حدوثه كانت حاصلة قبل حدوثه. و أنّ كلّ ماكان حاصلاً قبل حصول ذلك الشّيء فإنّه مغاير لذلك الشّيء، و ذلك يقتضي أن تكون قوّة قبول الشّيء مغايرة لذلك المقبول. ثمّ إنّ الشّيخ قنع [6] من هذا القياس بذكر المقدّمة الأولى وأهمل ذكر المقدّمتين الباقيتين لغاية وضوحهما.

و أمّا الثّاني؛ فهو أنّ [7] إثبات المادّة لايمكن إلّا ببيان أنّ قوّة قبول الشّيء غير نفس المقبول. لأنّا إذا قلنا: الجسم قد يعرض له انفصال، فإنّما [8] يمكننا إثبات المادّة لو أمكننا [9] أن نقول: إنّ ذلك الانفصال لابدّ له من محلّ، و ليس محلّه الاتّصال [10]، فلابدّ من شيء آخر. ولكن ذلك غير صحيح لأنّ الانفصال عدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يتّصل، و الأمور العدميّة لاتستدعي محلّاً ثابتاً موجوداً.

١- استحال: و استحال مص. ٢- الثّاني: و ثانيها مص. ٣- لأنّ: - مص. ٤- فإذا: و إذا مج.
٥- انفكاك: انعكاس مج. ٦- قنع: منع مص. ٧- فهو أنّ: فإنّ م. ٨- فإنّما: فإنّا مص.
٩- لو أمكننا: لنا أمكننا م. ١٠- الاتّصال: الانفصال مج.



فثبت أنّه لايمكننا أن نقول: إنّ الانفصال يستدعي محلاً. فأمّا إذا بيّنا أنّ قوّة قبول الشّيء غير نفس المقبول، كانت قوّة قبول الانفصال مغايرة لنفس الانفصال و هذه القوّة أمر ثبوتي و هو من الأمور الإضافيّة، فيستدعي لامحالة محلاًّ[1]. فإذا بيّنا[2] أنّ ذلك المحلّ ليس هو الاتّصال ثبت شيء آخر، و هو الهيولى.

فإن قيل: أليس أنّ الإمكان عندكم[3] أمر عدمي؟ فنقول: بلى ولكنّه عند الشّيخ أمر وجودي، و إنّما يجب علينا تفسير كلامه على مايطابق أصوله لاعلى مايطابق أصول غيره.

و أمّا[4] الثّالث و هو الفرق بين وجود المقبول و بين هيئته و صورته[5]، فنقول: الانفصال إذا طرأ فليس المقبول هو الانفصال لأنّه أمر عدمي، بل[6] المقبول بالحقيقة هو الجسميّتان الحادثتان[7] عند طريان ذلك الانفصال، ولكلّ واحدة من تينك الجسميّتين[8] هيئة و صورة. أمّا الهيئة فالشّكل المقارن لتلك الجسميّة، و أمّا الصّورة فالمقدار المقارن لها[9] لأنّ المقدار يجري بالنّسبة إلى الجسميّة مجرى الصّورة.

و أمّا قوله: «فتلك القوّة[10] لغير ما هو ذات المتّصل بذاته الّذي هو عند الانفصال يعدم و يوجد غيره، و عند عود الاتّصال يعود مثله متجدّداً»، فاعلم أنّ محلّ إمكان الانفصال[11] غير[12] الشّيء الّذي هو متّصل بذاته، لأنّ المتّصل بذاته[13] يعدم عند الانفصال و يوجد متّصلان آخران مثل الماء الواحد إذا جعل مائين، فإنّ تلك الجسميّة الواحدة الّتي كانت موجودة قبل طريان الانفصال فقد بطلت وحدثت جسميّتان آخريان. ثمّ إذا ضمّ[14] أحدهما إلى الآخر مرّة أخرى حتّى يصير ماء[15] واحداً، فإنّ الجسميّتين الأوليين تبطلان و تحدث جسميّة أخرى غير الّتي زالت عند الانفصال؛ لأنّ إعادة المعدوم محال.

و اعلم أنّ لنفاة الهيولى أن يقولوا: هذه الهيولى إمّا أن يكون لها حصول في الحيّز أو لايكون.

١- لامحالة محلاً : محلاً مضافاً إليه لامحالة مج.   ٢- فإذا بيّنا : وإذا ثبت م.   ٣- عندكم : عندك مص.
٤- أمّا : - مص.   ٥- و هو الفرق ... و صورته : - م.   ٦- بل : + هو م.
٧- الحادثتان : الجسميّات الحادثات م.   ٨- تينك الجسميّتين : تينك الجسمين مص.   ٩- لها : لهما مج.
١٠- القوّة : الصّورة مج.   ١١- إمكان الانفصال : الإمكان للانفصال مج.   ١٢- غير : + هو م.
١٣- لأنّ المتّصل بذاته : - مج.   ١٤- ضمّ : انضمّ م.   ١٥- ماء : جسماً مص.



فإن كان لها حصول في الحيّز[1] فإمّا أن يكون على سبيل الاستقلال، أو على سبيل التّبعيّة. فإن كان على سبيل الاستقلال لكانت[2] الهيولى متحيّزة، و ذلك محال: أمّا أوّلاً، فلأنّ حلول الجسميّة فيها يلزم منه اجتماع المثلين. و أمّا ثانياً، فلأنّه لايكون أحدهما بالحاليّة و الآخر بالمحلّيّة أولى من العكس. و أمّا ثالثاً، فلأنّ تلك الهيولى إن احتاجت إلى محلّ فالكلام في محلّها كالكلام فيها، و لزم التّسلسل. و إن لم تكن بها[3] حاجة إلى المحلّ كانت الجسميّة غنيّة من المحلّ، و هو المطلوب. و أمّا إن كان على سبيل التّبعيّة فذلك بأن يقال: إنّ الجسميّة تحصل بذاتها في الحيّز، و تلك الهيولى تحصل في ذلك الحيّز تبعاً لحصول[4] الجسميّة فيه. و إذا كان حصول الهيولى في ذلك الحيّز، تبعاً لحصول[5] الجسميّة فيه[6]، كانت الهيولى صفة[7] و الجسميّة موصوفة. إذ لو جاز أن يكون الأمر بالعكس، فليجز كون الجسم حالّاً في اللّون أو الطّعم[8] أو غيرهما. و إن كان حصولها[9] في الحيّز تبعاً لحصول الجسم[10] فيه[11]، و إذا كانت الهيولى صفة حالّة في الجسم استحال كون الجسم، حالّاً فيها[12]. و أمّا إن لم تكن الهيولى حاصلة في الحيّز لا على سبيل الاستقلال و لا على سبيل التّبعيّة، مع أنّ الجسميّة مختصّة بذلك الحيّز، استحال أن تكون الجسميّة حالّة في الهيولى، لأنّا نعلم بالضّرورة أنّ المختصّ بالجهة بالذّات يستحيل[13] أن يكون حاصلاً و حالّاً فيما لا اختصاص[14] له بتلك الجهة لا بالذّات و لا بالتّبعيّة.

ولو جازت المكابرة في تجويز ذلك فليجز أن يقال: الأجسام بأسرها حالّة في ذات الباري تعالى، و إن لم يكن للباري[15] تعالى اختصاص بالجهة لا بالذّات و لا بالتّبعيّة. فثبت أنّ القول بحلول الجسميّة في محلّ يؤدّي إلى هذه الأقسام الباطلة فيكون القول به باطلاً.

فهذا آخر الكلام في هذا الفصل. و هذه الحجّة بعينها يمكن أن يتمسّك بها في نفي كون المقدار مغايراً للجسميّة بأن تؤخذ الجسميّة مكان الهيولى و المقدار مكان الجسميّة، ثمّ تساق الحجّة على وجهها.

١- أو لايكون ... في الحيّز :- م.　٢- لكانت : كانت مج.　٣- بها : لها م.　٤- لحصول :+ تلك مج.

٥- لحصول :+ تلك م.　٦- و إذا كان حصول ... الجسميّة فيه :- مج.　٧- صفة :+ حالّة في الجسم مص.

٨- الطّعم : في الطّعم م.　٩- حصولها : حصولهما م.　١٠- الجسم : الجسميّة م.

١١- و الجسميّة موصوفاً ... لحصول الجسم فيه :- مص.　١٢- الجسم حالّاً فيها : الجسميّة حالّاً في الهيولى مص.

١٣- أن تكون الجسميّة ... بالذّات يستحيل :- م.　١٤- لااختصاص : اختصاص مص.　١٥- للباري : له مص.



[الفصل السابع]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: إنّ هذا إن لزم، فإنّما يلزم فيما يقبل الفكّ و التفصيل، و ليس كلّ جسم، فيما أحسب[1] كذلك[2]. فإن خطر هذا ببالك فاعلم أنّ طبيعة الامتداد الجسماني في نفسها واحدة. و ما لها من الغنى عن القابل، أو[3] الحاجة إليه متشابه. و إذا عرفت في بعض[4] أحوالها حاجتها إلى ما تقوم فيه، عرفت أنّ طبيعتها غير مستغنية عمّا تقوم فيه. ولو كانت طبيعتها طبيعة ما تقوم بذاته، فحيث كان لها ذات، كان لها تلك القيّمية. لأنّها طبيعة نوعيّة محصّلة تختلف[5] بالخارجات عنها دون الفصول.

التفسير: إنّما قال: «وهم و تنبيه»، و لم يقل: «وهم و إشارة» لأنّ السّؤال الّذي أورده لا حاجة في إبطاله إلى برهان منفصل بل يكفي في إبطاله مجرّد التنبيه. و هو أنّ الجسميّة متى احتاجت إلى الهيولى وجب أن تحتاج دائماً، لأنّ مقتضى الماهيّة لا يختلف[6].

ثمّ نقول حاصل الشكّ أن يقال: الحجّة المذكورة لا تفيد إثبات[7] المادّة لجميع الأجسام، بل لبعضها. و ذلك لأنّكم[8] استدللتم بإمكان عروض الانفصال للجسم على[9] إثبات المادّة له. ثمّ إنّ الانفصال قد يكون بالوهم، و قد يكون باختلاف الأعراض، و قد يكون بالفكّ، و لا يمكن الاستدلال على إثبات المادّة إلّا بإمكان الانفصال الانفكاكي، و الانفصال[10] على هذا الوجه يمتنع عروضه[11] للأفلاك. فإذن لا يمكن إثبات الهيولى لجسميّة الأفلاك بهذه الحجّة.

فالجواب عنه: أنّ الجسميّة ماهيّة واحدة فهي إمّا أن تكون غنيّة عن المحلّ أو لا تكون. فإن كانت غنيّة عن المحلّ[12] كان جميع أفرادها كذلك. فكلّ جسميّة فهي غنيّة عن المحلّ[13]. وكلّ ما كان غنيّاً عن المحلّ استحال حلوله في المحلّ، فإذن كلّ جسميّة فهي غير حالّة في المحلّ، هذا خلف. و

١- أحسب: أحسن م.

٢- من هنا إلى آخر الكتاب عبارات المتن، أي قول الشيخ، ساقطة من مج. و لم تأت إلّا بكلمات من أوّل كلّ فصل، و يدل المحذوف جاءت بعبارة: «إلى آخره». ٣- أو: و مص. ٤- في بعض: بعض م. ٥- تختلف: مختلفة م.

٦- يختلف: يتخلّف على هامش مج، و أمّا في المتن: «يختلف». ٧- إثبات: - مص. ٨- لأنّكم: فكم مج.

٩- على: عن مص. ١٠- قد يكون بالوهم ... و الانفصال: - مج. ١١- يمتنع عروضه: ممتنع العروض م، مج.

١٢- عن المحلّ: عن المادّة - و كلّ ما كان غنيّاً عن المحلّ م. ١٣- غنيّة عن المحلّ: غنيّة عن المادّة م.

إن لم تكن الجسمية غنية عن المحلّ كانت محتاجة إلى المحلّ. فهي أينما[1] وجدت كانت محتاجة إلى المحلّ.

و الحاصل أنّا لمّا علمنا في الأجسام القابلة للانفكاك احتياج جسميّتها إلى محلّ و مادّة[2]، علمنا أنّ الجسميّة لذاتها محتاجة إلى المحلّ. و ذلك يقتضي احتياج كلّ جسميّة إلى المحلّ سواء صحّ الانفكاك على ذلك الجسم أو لم يصحّ. و هذا هو المراد من قول الشيخ: إنّ الجسميّة[3] طبيعة واحدة، فإذا عرف[4] في بعض الأحوال حاجتها إلى مايقوم فيه عرف[5] أنّ طبيعتها غير مستغنية عمّا يقوم فيه.

و اعلم أنّ على[6] هذا الكلام شكّين[7]:

أحدهما: أن يقال: لم قلتم إنّ الجسمية طبيعة واحدة في الأجسام كلّها؟ و لا يمكن دعوى البديهة فيه، فإنّا قد بيّنّا أنّ الجسم هو الّذي يقبل الأبعاد. فهيهنا أمور ثلاثة: أحدها الأبعاد الثلاثة، و الثاني نفس قابلية الأبعاد[8] الثلاثة، و الثالث الشيء الّذي عرض له أن كان قابلاً للأبعاد الثلاثة. فأمّا الأبعاد الثلاثة فليست نفس الجسمية عند الحكماء. و أمّا قابلية الأبعاد الثلاثة[9] فقد بيّنّا أنّها ليست صفة ثبوتيّة؛ و بتقدير أن تكون صفة ثبوتيّة فهي صفة خارجة عن ماهيّة الجسم. فإذن ليست الجسمية إلّا الأمر الّذي عرض له أن كان قابلاً للأبعاد الثلاثة، أو ما لأجله حصلت هذه القابلية[10]. و حقيقة ذلك الأمر[11] غير معلومة لنا، لأنّا لانعلم منه إلّا أنّه أمرما يلزمه قبول الأبعاد الثلاثة. و العلم بكونه لازماً لأمرما[12] ليس علماً بماهيّته المخصوصة، و العلم بقابليته للأبعاد الثلاثة علم بلازم من لوازمه. فإذن ماهيّة الجسم غير معلومة لنا[13]. و إذا كان كذلك فكيف يمكن إدّعاء العلم الضروري بأنّ الجسمية ماهيّة مشتركة فيما بين الأجسام؟

و لا يمكن أن يقال: إنّ[14] الأجسام لمّا اشتركت في قبول الأبعاد الثلاثة، و الاشتراك في اللوازم

١- فهي أينما: فهي مهما م. ٢- علمنا في ... و مادّة: - م. ٣- الجسميّة: الجسم مص.

٤- فإذا عرف: و إذا عرفت م؛ فإذا عرفت مص. ٥- عرف: عرفت مص. ٦- على: - م.

٧- شكّين: شكّان مص. ٨- فهيهنا أمور ... قابلية الأبعاد: - م. ٩- الثلاثة: - م.

١٠- أو ما لأجله حصلت هذه القابلية: - م. ١١- الأمر: الشيء مص. ١٢- لأمرما: على الهامش مج.

١٣- لأنّا لانعلم منه ... غير معلومة لنا: - م. ١٤- إنّ: - مص.

يدل على الاشتراك في الملزومات، فإذن الأجسام[1] مشتركة في الجسمية. فإنّ الشيخ نصّ في النمط[2] الرابع على أنّ الأشياء المختلفة في الماهية يجوز اشتراكها في لازم واحد. فثبت أنّه لاطريق إلى الجزم بكون الأجسام مشتركة في الجسمية. بل[3] الناس[4] لمّا اعتقدوا أنّه لامعنى للجسمية إلّا التحيّز و المقدار و علموا ببداية عقولهم[5] اشتراك المتحيّزات في طبيعة التحيّز، لاجرم استقام لهم دعوى الضرورة في أنّ الأجسام متساوية[6] في الجسمية. و أمّا[7] الحكماء لمّا بيّنوا أنّ التحيّز و المقدار أمران مغايران للجسميّة لازمان لها و اعترفوا بأنّ الاشتراك في اللّازم لايدلّ على[8] الاشتراك في الملزوم، فكيف يمكنهم دعوى الضّرورة في أنّ الأجسام مشتركة في الجسمية؟

و أمّا قوله: «لأنّها طبيعة نوعيّة محصّلة تختلف بالخارجيات عنها دون الفصول»، فهو جواب عن شكّ يذكر[9] على قولنا: الأجسام لمّا كانت مشتركة في[10] الجسميّة لزم من حاجة بعضها إلى المادّة حاجة كلّها إليها. و ذلك أن يقال:

أليس[11] أنّ الجنس له طبيعة واحدة في الأنواع، ثمّ أنّه في النوع المعيّن محتاج إلى فصل ذلك النوع، و في غير ذلك النوع لايحتاج إلى ذلك الفصل؛ مثل أنّ الحيوان الّذي في الإنسان محتاج إلى الناطق و الحيوان الّذي في الفرس مثل الحيوان الّذي في الإنسان في كونه حيواناً مع أنّه لايحتاج إلى الناطق؟ فعلمنا أنّه لايلزم من حاجة الشيء إلى الشيء حاجة مثله إلى ذلك الشيء. فإذن لايلزم من احتياج جسميّة الأجسام القابلة للانفصال إلى الهيولى حاجة جسمية الأجسام الّتي لاتقبل الانفصال[12] إلى الهيولى.

و جواب الشّيخ عن ذلك هو أنّ الجسميّة طبيعة واحدة في الأجسام كلّها و الأجسام غير مختلفة[13] فيها أصلاً، و إنّما اختلافها لأجل صورها النوعيّة. و الصّورة النّوعيّة و إن كانت موجودة مع

١– فإذن الأجسام: فإنّ الأجسام م. ٢– النمط: النّهج مج. ٣– بل: نعم م: + إنّ طائفة من معن.
٤– الناس: + أي المتكلمون: على تحت الكلمة بخطّ جديد مج. ٥– عقولهم: العقول مج.
٦– متساوية: مشتركة م. ٧– و أمّا: فأمّا م: فإنّ معن.
٨– لايدلّ على: هكذا في متن مج، لكن على الهامش: لايوجب. ٩– شكّ يذكر: الشكّ المذكور م.
١٠– في: + الطبيعة مج. ١١– أليس: + معن.
١٢– الانفصال: الفصل مج. لكن صحّح على الهامش على: الانفصال.
١٣– مختلفة: متخالفة م، مج لكن في نسخة مج على فوق الكلمة: مختلفة.

الصورة الجسميّة في المادّة الواحدة، إلّا أنّها تكون خارجة عن ماهيّة الصورة الجسميّة و عن وجودها. و أمّا الفصل فهو و إن كان خارجاً عن ماهيّة الجنس، لكنّه داخل في وجوده. فإذن الجسمية طبيعة نوعيّة محصّلة، لأنّها غنيّة عن الصور النوعيّة[1] المقارنة لها[2] في ماهيّتها و في وجودها[3]، بل لاتعلّق بينها و بين الصورة[4] النوعيّة إلّا مجرّد حلولهما[5] في محلّ واحد. و أمّا الجنس فإنّه طبيعة غير محصّلة بدون الفصل، لأنّه و إن كان غنيّاً في ماهيّته عن الفصل، لكنّه غير غنيّ عنه في وجوده. فظهر أنّ الجسميّة طبيعة نوعيّة محصّلة و أنّه لا اختلاف فيها إلّا بأمور خارجة عنها، بخلاف الجنس فإنّه طبيعة غير محصّلة[6] و الاختلاف فيه إنّما يكون بالفصول المنوّعة[7]، فظهر الفرق. فهنا هو المراد من قول الشيخ: «لأنّها[8] طبيعة نوعيّة[9] محصّلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول».

و اعلم أنّ هذا الفرق لايجدي، و ذلك لأنّ الفصل خارج عن ماهيّة الجنس بالاتّفاق، و هو أيضاً خارج عن وجوده الخاصّ، لأنّ الإنسان إذا كان موجوداً فالحيوان الّذي هو جزء من الإنسان يجب أن يكون موجوداً، و الناطق خارج عن الحيوان من حيث هو حيوان، و عن الوجود من حيث هو وجود، فيكون لامحالة خارجاً عن الحيوان الموجود. و إذا كان كذلك كان الجنس ممتازاً في ماهيّته و في وجوده عن الفصل. ثمّ إنّ الحيوان الّذي هو حصّة الإنسان محتاج[10] إلى الناطق، و الحيوان الّذي هو حصّة الفرس مثلاً، مع أنّه غنيّ عن الناطق[11]. فقد وجد مثل الشيء غنيّاً عمّا احتاج إليه الشيء[12]، فقد توجّه النقض[13]. و أمّا الصور النوعيّة فهي مقوّمة للجسميّة و إلّا لم تكن صورة، و بتقدير أن لاتكون مقوّمة لكن هذا فرق غير قادح[14]. بل الصحيح في الجواب أن يقال:

إنّ الطّبيعة[15] الجنسيّة لذاتها تكون محتاجة إلى مايحصّل وجودها، ولكنّها لاتكون محتاجة لذاتها إلى شيء معيّن، بل إلى شيء ما، أيّ شيء كان. و أمّا الفصل المعيّن فإنّه لذاته يكون علّة لوجود ذلك الجنس في الخارج. فعلى هذا، الجنس لذاته علّة للحاجة[16] إلى الفصل المطلق، فلاجرم أبداً

١- النوعيّة : الطّبيعة م، مص، مج. و أمّا في نسخة مج، مصحّح على الهامش على : «النوعيّة» ٢- لها : لنا مج.
٣- وجودها : ما وجودها مج. ٤- الصّورة : الصّور مص. ٥- حلولهما : حلولها م، مج.
٦- فإنّه طبيعة غير محصّلة : فإنّ طبيعته محصّلة مص. ٧- المنوّعة : النوعيّة م، مص. ٨- لأنّها : أنّها مص.
٩- نوعيّة : - مص. ١٠- محتاج : يحتاج م. ١١- من الناطق : + غيرمحتاج إليه مج. ١٢- الشيء : - مج.
١٣- توجّه النقض : يوجد البعض م. ١٤- و أمّا الصور النوعيّة ... غير قادح : - م. ١٥- الطّبيعة : طبيعة م.
١٦- علّة للحاجة : علّة الحاجة مج.



يكون محتاجاً إلى الفصل. و أمّا تبيّن الفصل فإنّما جاء من قبل الفصل، لا من قبل الجنس؛ فلا يلزم حاجة كلّ حيوان إلى الناطق. و على هذا التقدير يندفع الشكّ.

و اعلم أنّ ههنا نقضاً آخر، و هو أنّ قول الموجود على الواجب و الممكن بالاشتراك المعنوي. ثمّ إنّ الوجود[1] في حقّ الواجب واجب التجرّد، و في حقّ الممكن واجب اللاتجرّد، فقد وجد ههنا اختلاف المتماثلات[2] في اللوازم. و تمام[3] تقرير ذلك سيأتي في النمط الرابع إن شاء الله تعالى[4].

و الشكّ الثاني على أصل الدلالة، أنّه إذا ثبت اشتراك الأجسام بأسرها في الجسمية، و ثبت أنّ مايحتاج الشيء إليه فإنّ مثله يحتاج[5] إليه. ولكن لابدّ من الدّلالة على أنّ جسمية ما محتاجة إلى محلّ ما، و ذلك لايمكن إثباته ممّا تبيّن من حلول بعض الجسميات في المادّة، فإنّ لقائل أن يقول: إنّه لايلزم من حلول الجسمية في المادّة إلّا صحّة[6] حلولها فيها. فأمّا أن يلزم منه وجوب حلولها فيها، فذلك لابدّ فيه من حجّة أخرى. إذ من المحتمل أن يقال: إنّ الجسمية و إن كانت غير محتاجة إلى المحلّ، ولكنّها يصحّ أن تصير حالّة في المحلّ، و أن تصير مباينة عن المحلّ[7]. فإذن لابدّ في بيان حاجتها إلى المحلّ من حجّة[8] غير ما ذكر من حلولها في المحلّ.

[الفصل الثامن]

وهم و تنبيه: أو لعلّك تقول: ليس الامتداد الجسماني الواحد يقابل للانفصال[9] ألبتّة، و إنّه إنّما يتفصل الجسم المركّب من أجسام بسيطة لااحتمال فيها للانقسام، إلّا الّذي يقع بحسب الفروض و الأوهام و ما يشبهها. فإن خطر هذا ببالك، فاعلم أنّ القسمة الفرضية و الوهمية، أو الواقعة باختلاف عرضين قارّين كالسواد و البياض في البلقة، أومضافين كاختلاف محاذاتين أو موازاتين أو مماسّتين تحدث في المقسوم ثنيتة ما، يكون طباع كلّ واحد من الاثنين طباع الآخر، و طباع الجملة، و طباع الخارج الموافق في النوع. و ما يصحّ بين كلّ[10] اثنين منها يصحّ بين[11] اثنين آخرين. فيصحّ إذن

١- الوجود: الموجود م. ٢- المتماثلات: المتماثلين م. ٣- تمام: - م. ٤- إن شاء الله تعالى: - مص.
٥- فإنّ مثله يحتاج: يحتاج مثله مص. ٦- صحّة: جواز مص. ٧- عن المحلّ: للمحلّ م.
٨- حجّة: + أخرى مج. ٩- للانفصال: + الانفكاكي م. ١٠- بين كلّ: من كلّ مص. ١١- بين: + كلّ م.



بين المتباينين من الاتّصال الرّافع للاثنينية الانفكاكيّة ما يصحّ بين المنفصلين، و يصحّ بين المتّصلين من الانفكاك الرّافع للاتّحاد الاتّصالى ما يصحّ بين المتباينين. اللّهم إلّا من عائق مانع خارج من طبيعة الامتداد لازم أوزائل. و لعلّ هذا العائق إذا كان[1] لازماً طبيعيّاً كان لا اثنينيّة بالفعل، و لا فصل بين أشخاص نوع تلك الطّبيعة، بل يكون نوعه فى شخصه.

التفسير: قد بيّنّا أنّ مدار الحجّة المذكورة على إثبات[2] الهيولى على أنّ الجسم الّذى يكون فى نفسه متّصلاً قد ينفصل. و حاصل الشّكّ المذكور فى هذا الفصل يرجع إلى النّزاع فى هذه المقدّمة، و بيانه و هو أنّا إنّما بيّنّا أنّ الجسم شىء واحد فى نفسه بأن أبطلنا كونه مؤلّفاً من أجزاء لا يتجزّى، سواء كانت متناهية أو غير متناهية. و إنّما أبطلنا[3] ذلك بأن قلنا: الجزء المتوسّط بين جزئين لا بدّ و أن يكون الجانب الّذى[4] يلاقى ما على يمينه غير الجانب الّذى يلاقى ما على يساره، و ذلك يقتضى كون الجزء منقسماً و معلوم أنّ هذه الحجّة لا تفيد إلّا كون الجسم قابلاً للانقسام الوهمىّ أبداً، و ليس كلّ ما كان قابلاً للانقسام الوهمىّ[5] يجب أن[6] يكون قابلاً للانقسام الانفكاكى. و إذا كان كذلك فمن المحتمل أن يقال: الأجسام المحسوسة مؤلّفة من أجزاء كلّ واحد منها غير قابل للانفصال، و إن كان قابلاً للقسمة الوهميّة. فالحاصل أنّ الجسم الّذى يعرض له الانفصال ليس بمتّصل[7] فى الحقيقة[8] بل اتّصاله عبارة عن اجتماع الأجزاء، و انفصاله عبارة عن تفرّقها. و الجسم الّذى هو متّصل فى الحقيقة، و هو كلّ واحد من تلك الأجزاء الصّغيرة، لا يعرض له الانفصال. و على هذا تسقط الحجّة المذكورة فى إثبات الهيولى. و هذا الّذى[9] ذكرناه فى تقرير هذا السّؤال هو مذهب ذيمقراطيس، فإنّه ذهب إلى أنّ الأجسام القابلة للانفصال متألّفة من أجزاء كريّة[10] الشّكل غير قابلة للانفكاك، و إن كانت قابلة للقسمة الوهميّة إلى غير النّهاية.

و الجواب عنه: أنّه لمّا ثبت أنّ الجسم قابلاً للانقسامات الوهميّة إلى غير النّهاية، وجب أن يكون قابلاً للانقسامات الانفكاكيّة أيضاً إلى غير النّهاية؛ لأنّ تلك الأجزاء بأسرها متساوية فى

١- وإذا كان: من كلّ مص. ٢- على إثبات: فى إثبات مص. ٣- كونه مؤلّفاً من ... إنّما أبطلنا: - مص.
٤- الّذى: + هو مص. ٥- و ليس كلّ ما كان قابلاً للانقسام الوهمى: - م. ٦- يجب أن: يلزم م.
٧- بمتّصل: بمنفصل مج. لكن على الهامش: بمتّصل. ٨- فى الحقيقة: على الحقيقة مص.
٩- هذا الّذى: الّذى م. ١٠- كريّة: كونه م.



الجسميّة، فلكلّ واحد من تلك الأجزاء. فإنّ أحد نصفيه يكون مساوياً في الماهيّة لنصفه الآخر، و لكلّه[1] و لكلّ واحد من أنصاف سائر الأجزاء[2]، ولكلّ واحد من سائر الأجزاء. و كلّ مايصحّ على الشيء يصحّ على ما يماثله. فاذا صحّ على أحد نصفي الجزء الواحد أن يتّصل بنصفه الآخر[3] اتّصالاً رافعاً للاثنينيّة، صحّ أيضاً على ذلك النّصف أن يتّصل بنصف جزء آخر اتّصالاً رافعاً للإثنينيّة. و كما صحّ على ذلك النّصف أن ينفصل عن نصف جزء آخر انفصالاً انفكاكيّاً، وجب أيضاً أن يصحّ على ذلك النّصف أن ينفصل عن النّصف الثّاني من ذلك الجزء[4] انفصالاً انفكاكيّاً. فثبت أنّ الجسم المتّصل اتّصالاً حقيقيّاً يجوز أن يعرض له الانفصال. و على هذا التّقرير يسقط الشكّ.

و اعلم أنّ مدار هذا الكلام على أنّ الأجسام متساوية في مفهوم الجسميّة، و قد بيّنّا في الفصل الّذي مضى أنّه لاطريق إلى إثبات ذلك على مذهب[5] الحكماء. ولاشكّ أنّه يبعد أيضاً[6] أن يقال: ليس[7] في الوجود[8] كلّه جزءان متساويان في الماهيّة، و لكن مجرّد الاستبعاد لايكفي في المطالب العلميّة.

ثمّ لئن وقعت المساعدة على وجوب اشتراك الأجسام[9] في الجسميّة ولكن لايلزم من ذلك أن يصحّ على كلّ جسم مايصحّ على سائر الأجسام، كما لايلزم من كون لونيّة[10] السّواد مثل لونيّة[11] البياض جواز أن ينضمّ فصل السّواد إلى لونيّة البياض. و الجواب عنه مامرّ. و الشّكّ المتوجّه هو الوجود على ما قرّرناه.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ تلك الأجزاء يصحّ على كلّ واحد منها ما يصحّ على الباقي لأجل ماهيّتها المشتركة بينها، ولكن يحتمل أن تكون شخصيّة كلّ واحد منها ما تكون مانعة[12] عن ذلك، لأنّ كلّ واحد منها و إن شارك الآخر في الماهيّة لكن[13] يخالفه في شخصيّته[14]. و تلك الشّخصيّة زائدة على نفس الماهيّة، فيحتمل[15] أن تكون تلك الشّخصيّة مانعة من ذلك. و كيف

١- ولكلّه: - م. ٢- أنصاف سائر الأجزاء: أنصاف سائر الأجسام مص. ٣- الآخر: لآخر مص.
٤- من ذلك الجزء: - م. ٥- مذهب: مذاهب مص. ٦- أيضاً: - مص. ٧- ليس: أليس مص.
٨- الوجود: + جسم مص. ٩- اشتراك الأجسام: الاشتراك للأجسام م. ١٠- لونيّة: كونيّة م.
١١- مثل لونيّة: مثلاً كلونيّة مع) : مثل كونها م. ١٢- ما تكون مانعة: مانعاً مع. ١٣- لكن: لكنّه مص.
١٤- شخصيّة كلّ واحد ... يخالفه في شخصيّته: - م. ١٥- فيحتمل: + على مص.



لاتقول ذلك؟ و من مذهبهم أنّ الجسم الواحد إذا انفصل فقد زالت الجسمية الّتي كانت موجودة و حدثت جسميتان أخريان. ثمّ إذا اتصلا مرّة أخرى فإنّ تينك الجسميتين[1] تزولان و تحدث جسمية أخرى و إذا[2] كان كذلك فقد استحال على نصفي الجسم مايصح على الجسمين، لأنّ جسمية كلّ واحد من نصفي الجسم يستحيل أن تبقى بعد الانفصال، و جسمية كلّ واحد من الجسمين المنفصلين[3] يستحيل أن تبقى بعد الاتّصال. فإذن ماصحّ على نصفي[4] الجزء الواحد و هو الاتّصال ممتنع على الجسمين، و ماصحّ على الجسمين و هو الانفصال ممتنع على نصفي الجزء الواحد و هذا الامتناع ما جاء من الماهيّة المشتركة و إنّما جاء من شخصيّة كلّ واحد من تلك الجسميات. فعلمنا أنّ ما قالوه غير صحيح لا في نفس الأمر ولا على مذهبهم.

و يمكن أن يجاب عن[5] السّؤال بجوابين آخرين:

الأوّل، أن يقال: هب أنّ ماهيّة كلّ جزء مخالفة لماهيّة سائر الأجزاء، إلّا أنّ كلّ جزء من تلك الأجزاء الّتي هي[6] قابلة للقسمة الانفكاكية، إذا كانت قابلة للقسمة الوهميّة، فتلك الأجزاء المفترضة[7] فيها[8] إمّا أن تكون مختلفة في الماهيّة، أو لاتكون[9]. فإن كانت مختلفة في الماهيّة لم يكن الجزء المتألّف منها بسيطاً بل مركّباً، وكلّ مركّب ففيه بسيط. و إذا أخذنا جزءاً بسيطاً[10] فهو لامحالة يكون قابلاً للقسمة الوهميّة، فيكون أحد نصفي ذلك البسيط ملاقياً بأحد جانبيه للنّصف الثّاني منه. و هو[11] لمّا كان بسيطاً كان كلّ واحد من جانبي أحد نصفيه مساوياً في تمام الماهيّة بجانبه الآخر. فإذا صحّ على ذلك النصف أن يلاقي النصف الثاني[12] بأحد جانبيه[13]، وجب عليه أن يصحّ كونه ملاقياً له بجانبه[14] الثّاني. و متى صحّ ذلك لصحّ وقوع التّفكّك[15] بين[16] نصفي ذلك الجزء.

و لقائل أن يقول: فهذا[17] يقتضي صحّة أن يماسّ فلك القمر بمقعّره محدّب فلك عطارد و

۱- الجسميّتين : - م. ۲- و إذا : فإذا م. ۳- يستحيل أنّ ... المنفصلين : - م. ۴- نصفي : - مج.
۵- أن يجاب عن : بأن يجاب عن هذا أصل معي. ۶- هي : + غير مج. ۷- المفترضة : المفروضة مج.
۸- فيها : - م. ۹- لاتكون : + مختلفة في الماهيّة مج.
۱۰- و كلّ مركّب ففيه ... جزءاً بسيطاً : ففيه فإذن أخذنا جزءاً بسيطاً م. ۱۱- و هو : فهو معي.
۱۲- ذلك النّصف أن يلاقي النّصف الثاني : ذلك النّصف الثّاني كونه ملاقياً له م.
۱۳- للنّصف الثّاني منه و ... بأحد جانبيه : على الهامش م. ۱۴- بجانبه : لجانبه معي.
۱۵- التّفكّك : التفكيك مج. ۱۶- بين : من معي. ۱۷- فهذا : هذا مج.



بالعكس، و هو[1] يقتضي الخرق، و أنتم لاتقولون به. و أيضاً فالاشتراك في الماهية يقتضي صحّة هذا الأمر[2]، ولكن يجوز حصول ما يمنع[3] هذا الأمر و هو الاتصال[4] الحاصل كمابيّنّاه.

الثاني، و هو أنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء إذا كان بسيطاً، و البسيط شكله الكرة، فتلك الأجزاء كرات مضمومة بعضها إلى بعض، ليحصل فيما بينها فرج خالية، و هو محال. و لقائل أن[5] ينازع في أنّ شكل البسيط الكرة، و في[6] استحالة الخلاء على ما سيأتي. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله في تقرير السّؤال: «ليس الامتداد الجسمانيّ الواحد يقابل للانفصال[7]، و إنّه إنّما ينفصل الجسم المركّب من أجسام بسيطة لااحتمال فيها للانقسام، إلّا الذي يقع بحسب الفروض و الأوهام و ما يشبهها[8]»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ الجسم الّذي يعرض له الانفصال هو الجسم المتألّف من الأجزاء الّتي كلّ واحد منها لايكون قابلاً للقسمة الانفكاكيّة، و إن كان قابلاً[9] للقسمة الوهميّة و ما يشبهها من الانقسام مثل الانقسام الحاصل بسبب اختلاف المحاذاة، أو المماسّة، أو غيرهما. فالّذي يقبل الانفصال ليس بمتّصل، و الّذي هو متّصل لايقبل الانفصال. فبطل قولكم: المتّصل قد يعرض له الانفصال.

و أمّا قوله في الجواب: «فاعلم أنّ القسمة الوهميّة و الفرضيّة[10]، أو الواقعة باختلاف عرضين قارّين كالسّواد و البياض في البلقة[11]، أو مضافين كاختلاف محاذاتين أو موازاتين أو مماسّتين تحدث الثنيئيّة مايكون طباع كلّ[12] واحد من الاثنين طباع الآخر، و طباع الجملة، و طباع الخارج الموافق في النّوع»؛ فاعلم أنّ معناه[13] أنّ كلّ واحد من تلك[14] الأجزاء و إن لم يكن قابلاً للقسمة الانفكاكيّة إلّا أنّه يكون[15] قابلاً للقسمة بالوجهين الآخرين أعني: القسمة الوهميّة، و القسمة[16] باختلاف الأعراض سواء كان العرضان المختلفان غير إضافيّين كما في البلقة[17]، أو إضافيّين مثل أن يكون أحد جانبيه محاذياً لأيّ مقابلاً لشيء، لايحاذيه جانبه الآخر، أو يكون أحد جانبيه موازياً لخطّ أو سطح لايوازيه جانبه الآخر،

۱- هو: هذا مص. ۲- الأمر: - م. ۳- مايمنع: مانع يمنع مج. ۴- الاتصال: الانفصال م.
۵- لقائل أن: + يقول نحن مج. : + يقول م. ثمّ شطب عليها. ۶- و في: في م، مص.
۷- للانفصال: الانفصال مص. : + الانفكاكي م. ۸- و ما يشبهها: - م، مج.
۹- قابلاً للقسمة الانفكاكيّة و إن كان قابلاً: إلّا م. ۱۰- و الفرضيّة: أو الفرضيّة مج. ۱۱- البلقة: الثلاثة م.
۱۲- طباع كلّ: طبايع كلّ م. ۱۳- معناه: مبناه على مص. ۱۴- تلك: - م.
۱۵- قابلاً للقسمة إلّا أن يكون: - م. ۱۶- القسمة: + الواقعة مص. ۱۷- البلقة: الثلاثة م.



أو يكون أحد جانبيه مماساً لشيء[1] لايماسّه جانبه الآخر. و إذا ثبت ذلك فالقسمة الوهميّة و الواقعة باختلاف عرضين يوجبان انقساماً في ذات كلّ واحد من تلك الأجزاء، بحيث تكون ماهيّة[2] كلّ واحد من قسمي الجزء مساوية لماهيّة القسم الآخر من ذلك الجزء، و لكلّ ذلك الجزء، و لماهيّة[3] جزء آخر من نوعه.

و أمّا قوله: «و يصحّ[4] بين كلّ اثنين منها ما يصحّ[5] بين اثنين آخرين»، فمعناه أنّ هذه الأشياء لمّا كانت متّفقة في الماهيّة و الأشياء المتّفقة في الماهيّة[6] يجب أن يصحّ على كلّ واحد منها مايصحّ على الآخر.

و أمّا قوله: «فيصحّ إذن[7] بين المتباينين[8] من الاتّصال الرّافع للاثنينيّة الانفكاكيّة مايصحّ بين المتّصلين، و يصحّ بين المتّصلين من الانفكاك الرّافع للاتّحاد الاتّصالي مايصحّ[9] بين المتباينين»، فاعلم أنّ معناه أنّه لمّا صحّ على نصفي الجزء الواحد أن يتّصل اتّصالاً منافياً للتّعدّد، وجب أن يصحّ على الجزئين المتباينين أن يتّصلا[10] على هذا الوجه، و لمّا صحّ على الجزئين أن ينفصلا انفصالاً انفكاكيّاً وجب أن يصحّ ذلك أيضاً على نصفي الجزء الواحد.

و أمّا قوله: «اللّهمّ إلّا من عائق خارج عن طبيعة الامتداد[11] لازم أو زائل»، فاعلم أنّ معناه جواب لشكّ[12] يذكر ههنا، و هو أنّ الفلك مساوٍ للعنصر في الجسميّة. ثمّ إنّ الأجزاء المفروضة[13] في العنصر يصحّ عليها الانفكاك، و لم يصحّ ذلك على الفلك. و الأجزاء المفترضة في الفلك متّصلة مع أنّ الفلك لايتّصل بالعنصر. فإذا[14] جاز ذلك فلم لايجوز[15] أن يصحّ الانفكاك على الجزئين، و إن لم يصحّ ذلك على نصفي الجزء الواحد؟ و أن يصحّ الاتّصال على نصفي الجزء الواحد[16]، و إن لم يصحّ ذلك على الجزئين؟ و حلّ هذا الشّكّ أن يقال: الفلك نظراً[17] إلى كونه جسماً يصحّ عليه الاتّصال بالعنصر و انفصال أجزائه، ولكن ذلك امتنع لمانع خارج عن نفس جسميّة الفلك. و ذلك

١- لايماسّه ... مماساً لشيء : - م.   ٢- كلّ واحد ... ماهيّة : - م.   ٣- القسم الآخر ... لماهيّة : على الهامش م.

٤- و يصحّ : و ما يصحّ مص.   ٥- ما يصحّ : يصحّ مص.   ٦- و الأشياء المتّفقة في الماهيّة : - م.

٧- إذن : - م، مص.   ٨- المتباينين : المتساويين مج.   ٩- من الانفكاك ... مايصحّ : - م.

١٠- يتّصلا : يتّصل م.   ١١- الامتداد : الماهيّة مج.   ١٢- لشكّ : الشكّ الّذي م.

١٣- المفروضة : المفترضة م.   ١٤- فإذا : و إذا مص.   ١٥- لايجوز : + أيضاً مج.

١٦- و إن لم يصحّ ... الجزء الواحد : - م.   ١٧- نظراً : إن نظر مص.



المنع هو أنّ هيولى الفلك [١] غير قابلة لهذا الاتّصال و الانفصال. فأمّا الأجزاء [٢] الّتي كلامنا فيها لو [٣] امتنع عليها الاتّصال و الانفصال [٤] بسبب موادّها، لكان [٥] ذلك اعترافاً بإثبات الهيولى لها [٦].

و لقائل أن يقول: هب أن يلزم [٧] منه الاعتراف بالهيولى، ولكن لايمككم إثبات ما ادّعيتمو، من إمكان الانفصال [٨] في الجزء الواحد و إمكان اتّصاله بغيره، لاحتمال أن يكون لكلّ جزء مادّة أخرى [٩] مخالفة لمادّة الآخر [١٠]، و تلك المادّة لاتطيع الانفصال و الاتّصال. ثمّ إنّه و إن كان يبعد أن يقال: إنّ هيولى كلّ جزء مخالفة بالماهيّة لهيولى الجزء الآخر، لكنّ الاستبعاد لايكفي في تحقيق [١١] المقدّمات العلميّة.

و أمّا قوله: «و لعلّ هذا العائق إذا كان لازماً طبيعيّاً كان لا اثنينيّة بالفعل، و لافصل بين أشخاص تلك الطّبيعة، بل يكون نوعه في شخصه»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ الماهيّة إذا لزمها مايمنعها عن الانفصال و الاتّصال، وجب أن يكون نوعه في شخصه أي يمتنع أن يدخل في الوجود من تلك الماهيّة إلّا فرد واحد. لأنّه لو وجد منه فردان لكانا متساويين في تمام الماهيّة و جميع لوازمها، فكان يستحيل أن يلزم فرداً من أفرادها ما يكون مانعاً عن بعض ما يصحّ على الأفراد [١٢] الاخر لاستحالة أن يكون المتماثلان [١٣] في تمام الماهيّة [١٤] مختلفين في اللّوازم. و إذا كان كذلك فكما [١٥] صحّ انفكاك أحدهما عن الآخر وجب أن يصحّ على نصف أحدهما أن ينفكّ عن الآخر. فحينئذ [١٦] يصحّ على كلّ واحد منهما الانفصال في نفسه و الاتّصال بغيره، و قد فرضنا أنّه ليس كذلك. فثبت أنّ مايمتنع [١٧] عليه الانفصال في نفسه و الاتّصال بغيره وجب أن يكون نوعه [١٨] في شخصه.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ المتماثلين في تمام الماهيّة يستحيل اختلافهما في اللّوازم. فإنّ عندكم الجسميّة طبيعة نوعيّة محصّلة [١٩] تختلف بالخارجات عنها دون الفصول. ثمّ إنّ جسميّة كلّ فلك يلزمها مايستحيل على جسميّة الفلك الآخر.

١- هيولى الفلك: الهيولى للفلك مص. ٢- الأجزاء: - م. ٣- لو: ولو م، مص.
٤- الانفصال: الانفكاك مص. ٥- لكان: كان مج. ٦- لها: - مص. ٧- أن يلزم: أنّه يلتزم مص.
٨- الانفصال: + إنّما مج. ٩- أخرى: - مص. ١٠- الآخر: الأخرى م. ١١- في تحقيق: لتحقيق م.
١٢- الأفراد: الفرض مص. ١٣- المتماثلان: المماثلة مص. ١٤- و جميع لوازمها ... في تمام الماهيّة: - م.
١٥- فكما: فلمّا م. ١٦- فحينئذ: فإذا مص. ١٧- مايمتنع: مايمنع مص. ١٨- نوعه: + منحصراً م.
١٩- محصّلة: - مج.

[الفصل التاسع]

تنبيه : كلّ نوع أمكن[1] أن تكون له أشخاص كثيرة[2] فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعي، فإنه لايوجد للأشخاص المحتملة أن تكون لذلك النوع اثنينيّة ولا كثرة تعرض، بل يكون نوعه في شخصه أي لايوجد ذلك النوع إلّا شخصاً واحداً. وكيف توجد اثنينيّة أو كثرة لأشخاص ذلك النوع، و العائق عنه لازم طبيعي؟

التفسير: كلّ ماهيّة فإمّا أن تكون نفس تصوّرها مانعة من الشركة، أولاتكون. و الأوّل يقتضي أن لايحصل من تلك الماهيّة إلّا شخص واحد. و الثاني يقتضي أن يكون تشخص الشخص الّذي يدخل منها في الوجود زائداً على تلك الماهيّة. و ذلك الزائد إن كان لازماً استحال أن يحصل في الوجود من تلك الماهيّة إلّا شخص واحد. و استحال على ذلك الشخص أن ينقسم انقساماً انفكاكيّاً إلى جزئين، و أن لايحصل[3] في الوجود من تلك الماهيّة شخصان مع أنّا فرضنا أنّ المانع من ذلك لازم للماهيّة[4]، و ذلك[5] محال. و هذا الفصل يجري مجرى التقرير لما ذكره[6] في آخر الفصل المقدّم، و هذا آخر الفصول المتعلّقة بإثبات تركّب[7] الجسم من الهيولى و الصّورة.

المسئلة الرّابعة
في أنّ الهيولى قابلة للمقادير المختلفة

و فيها فصل واحد.

[الفصل العاشر]

تذنيب : أ ليس قدبان لك أنّ المقدار من حيث هو مقدار، أو الصّورة[8] الجرميّة[9] من حيث هي صورة[10] جرميّة، مفارقة لماتقوم معه و تكون صورة فيه، و يكون ذلك هيولاها و شيئاً هو في

١- أمكن : «يحتمل» في نسخ الإشارات. اراجع: الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابي، طبع جامعة طهران، ص ١٧
٢- كثيرة : ـ م
٣- أن لايحصل : أن يحصل مص.
٤- للماهيّة : الماهيّة مج.
٥- ذلك : هو مص.
٦- ذكره : ذكرناه مج.
٧- تركّب : تركيب مج.
٨- أو الصّورة : و الصّورة مص.
٩- من حيث هو مقدار أو الصّورة الجرميّة : ـ م.
١٠- هي صورة : هو شيء صورة مص.



نفسه لامقدار و لاصورة جرميّة له؟ ولكن هذه هي الهيولى الأولى[۱]، فأعرفها و لاتستبعد أن لايتخصص في بعض الأشياء قبولها لقدر معيّن دون ما هو أكبر أو أصغر[۲] منه.

التفسير: لمّا كان المقصود من هذا النمط بيان مقوّمات الجسم و أحوالها، ثمّ إنّ الشيخ أبطل قول من قال: أنّ مقوّماته الأجزاء الّتي لاتتجزّأ، و بيّن بعد ذلك أنّ مقوّماته الهيولى و الصّورة؛ فبعد ذلك أراد أن ينتقل إلى أحكام الصّورة و الهيولى، إلّا أنّه قبل الخوض فيه فرّع[۳] على إثبات الهيولى مسئلة خارجة عن الترتيب المقصود، و هي الّتي ذكرها في هذا الفصل، فلاجرم سمّاه بالتّذنيب.

و اعلم أنّ المقصود من هذا الفصل هو أنّ الحكماء يقولون: الجسم العظيم المقدار يجوز أن يزول عنه ذلك المقدار العظيم، و يحدث فيه مقدار صغير. و الجسم الصّغير المقدار يجوز أن يزول عنه ذلك المقدار الصّغير[۴]، و يحدث فيه مقدار عظيم. و المشهور عند الجمهور من المتكلّمين أنّ الجسم العظيم لايصير صغيراً إلّا لأحد أمرين: إمّا لأنّ أجزاءه كانت متفشّة فكان عظيماً، فإذا اندمجت صار صغيراً. و إمّا لأنّه ينفصل بعض الأجزاء عن الجسم العظيم فيبقى الباقي صغيراً، و ينضمّ إليه أجزاء أخر فيصير المجموع عظيماً. فأمّا[۵] على غير هذين الوجهين فذلك ممّا يستبعدونه.

و الشّيخ أزال هذا الاستبعاد بأن قال: لمّا ثبت أنّ المقدار و الصّورة الجسميّة حالّتان[۶] في محلّ فذلك المحلّ يجب أن لايكون له في نفسه مقدار و حجم، و إلّا لزم اجتماع المثلين، و لزم احتياج ذلك المحلّ إلى محلّ آخر. و إذا لم يكن لذلك المحلّ حجم و لامقدار في نفسه كانت نسبة جميع المقادير[۷] إليه نسبة واحدة. و إذا كان كذلك جاز أن يزول المقدار العظيم عنه و يحلّ فيه مقدار صغير[۸]، و بالعكس.

و اعلم أنّه لايجوز التّعويل على هذه الحجّة في إثبات المطلوب في هذه المسئلة؛ لأنّه لايلزم من كون المحلّ في نفسه غير مقدار[۹] أن يكون قابلاً لكلّ[۱۰] المقادير. ألاترى أنّ هيولى الفلك ليس لها في نفسها مقدار مع أنّها لاتقبل إلّا مقداراً واحداً معيّناً. و إذا كان كذلك ثبت أنّه لايلزم من كون

۱- ولكن ... الأولى: - م. ۲- أو أصغر: و أصغر مص. ۳- فرّع: فرغ م.
۴- المقدار يجوز ... المقدار الصغير: على الهامش م. ۵- فأمّا: و أمّا مص. ۶- حالّتان: حالان م.
۷- المقادير: المقدار م. ۸- صغير: أصغر مص. ۹- غير مقدار: غير متقدر م. ۱۰- لكلّ: لتلك مج.

الهيولى غير متقدّرة[1] في ذاتها أن تكون قابلة لكلّ المقادير، اللّهمّ إلّا بحجّة غير هذا الكلام. بل هذا الكلام يصلح لأن يعوّل[2] عليه في إزالة الاستبعاد عن تصوّر هذا المذهب، فأمّا بيان صحّته فلابدّ له[3] من دليل آخر. و لهذا قال الشّيخ: ولا يستبعد أن لا يتخصّص في بعض الأشياء قبولها لقدر معيّن، فأمر بإزالة[4] الاستبعاد و لم يأمر بالقطع. و إنّما قال: وفي بعض الأشياء، احترازاً عن الأفلاك، فإنّ موادّها لاتقبل المقادير المختلفة.

و قد احتجّ المنكرون لذلك بأن قالوا: من جوّز ذلك يلزمه القطع بإمكان أن يصير البحر بل[5] مجموع كرة العناصر في مقدار الخردلة بل أقلّ، و بالعكس؛ و إلّا لكانت المادّة قابلة لبعض المقادير دون البعض، ولاشكّ أنّ تجويز ذلك بعيد[6].

المسئلة الخامسة

في بيان استحالة خلوّ الصّورة عن الهيولى

و فيها فصول ثلاثة.

[الفصل الحادي عشر]

إشارة: يجب أن يكون محقّقاً عندك أنّه لايمتدّ بعد في ملاء أو خلاء، إن جاز وجوده، إلى غير النّهاية. و إلّا فمن الجائز أن يفرض امتدادان غير متناهيين من مبدأ[7] واحد، لايزال البعد بينهما يتزايد[8]. و من الجائز أن يفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزّيادات[9]. و من الجائز أن تفرض فيها[10] هذه الأبعاد إلى غير النّهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أوّل تفاوت بفرض بغير نهاية. و لأنّ كلّ زيادة توجد، فإنّها مع المزيد عليه قد توجد في واحد. و أيّة زيادات أمكنت، فيمكن أن يكون

١- متقدّرة: مقدّرة مص. ٢- لأن يعوّل: أن يعوّل مص.: فيه أن نعوّل مج. ٣- فلابدّ له: فلابدّ لـه مص.
٤- بإزالة: + هذا ي. ٥- البحر بل: التحويل م.: التجرى مج. ٦- بعيد: بعد مج.
٧- من مبدأ: في مبدأ مص. ٨- بينهما يتزايد: + إلى غير النّهاية مص.
٩- و من الجائز أن ... من الزّيادات: - م.
[١٠- فيها: بينهما: في أكثر نسخ الإشارات، راجع: الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود الشهابي؛ ص ٧٠.]



هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن؛ و إلا فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدّ ليس الزائد عليه إمكان. فيكون إنما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود الّذي في القوّة. فيصير البعد بين الامتدادين[1] محدوداً في التزايد[2] عند حدّ لايتجاوزه في العظم. و هناك ينقطع لامحالة الامتدادان و لاينفذان بعده، و إلّا أمكنت الزيادة على أكثر ما يمكن[3]، و هو ذلك المحدود من جملة غير المحدود، ذلك محال. فتبيّن أنّه يكون هناك[4] إمكان أن يوجد بعد[5] بين الامتدادين الأوّلين، فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية، فيكون مالايتناهي محصوراً بين حاصرين؛ هذا محال. و قد تبيّن استحالة ذلك أيضاً من وجوه أخرى يستعان فيها بالحركة أولا يستعان، و لكن فيما ذكرناه كفاية.

التفسير: لقائل أن يقول: الشيخ تكلّم في الفصول الّتي قبل هذا الفصل في إثبات الهيولى، و سيتكلّم أيضاً بعد هذا الفصل في أحكام الصورة و الهيولى، فكيف أدرج هذه المسئلة الغريبة عن أحكام الهيولى[6] فيما بينها[7]؟ فنقول: إنه لمّا بيّن أنّ الجسم مركّب من الهيولى و الصورة أراد أن يبيّن بعد ذلك أنّ الصورة لاتنفكّ عن الهيولى، و بعده أنّ الهيولى لاتنفكّ عن الصورة. و كان البرهان الّذي يقيمه على أنّ الصورة لاتنفكّ عن الهيولى[8] هو: أنّ كلّ جسم متناه، و كلّ متناه متشكّل[9]؛ فالجسميّة إذن[10] لاتنفكّ عن الشكل. و الشكل لايحصل إلّا مع المادّة، فإذن يلزم أن لاتنفكّ الجسميّة عن المادّة.

و هذه حجّة عوّل عليها أفلاطون في أنّ الأبعاد لاتفارق المادّة. فإنّ الشيخ حكى عنه في الفصل الثاني من سابعة إلهيّات الشفاء[11] هكذا: إنّه ليس يجوز[12] أن يكون بعد قائم لا في[13] مادّة، لأنّه إمّا أن يكون متناهياً أو غير متناه. و الثاني باطل لأنّ وجود بعد غير متناه محال. و إذا كان متناهياً فانحصاره في حدّ محدود و شكل مقدّر ليس[14] إلّا لانفعال عرض له من خارج، لا لنفس طبيعته. و لن تنفعل

١- بين الامتدادين: من الأبعاد م.   ٢- التزايد: الزايد م.   ٣- مايمكن: ممّا يمكن م.

٤- أنّه يكون هناك: أنّ هناك م.   ٥- بعد: + ما مص.   ٦- عن أحكام الهيولى: - م.

٧- فيما بينهما: فيما بينها مص.   ٨- و كان البرهان ... عن الهيولى: - م.   ٩- متشكّل: + بالجسميّة مص.

١٠- إذن: إذًا م.   [١١- راجع الشفاء: الإلهيّات، المقالة السابعة، الفصل الثاني، ص ٣١١؛ القاهرة، ١٣٧٠ ﻫ]

١٢- ليس يجوز: لايجوز مج.   ١٣- لا في: إلّا في مص.   ١٤- ليس: وليس م.

الصّورة إلّا لماذّتها[1]، فتكون مفارقة و غير مفارقة، هذا محال. و إذا عرفت ذلك فالشّيخ لمّا أراد أن يعوّل على هذه الحجّة في بيان امتناع وجود المقادير و الصّور المباينة عن الموادّ لاجرم احتاج إلى تقديم البرهان على تناهي الأبعاد.

و اعلم أنّ الحجّة المذكورة ههنا على تناهي الأبعاد[2] مبنيّة على مقدّمات[3] لابدّ من تقريرها[4] أوّلاً، ثمّ بناء الحجّة عليها ثانياً.

فأوّلها: أنّ الأبعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممتنعة لصحّ أن يخرج من نقطة واحدة امتدادان غيرمتناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد، مثل ساقي مثلّث يمتدّان[5] إلى غير النّهاية.

و ثانيها: أنّه يجوز أن يوجد بين[6] ذينك الامتدادين أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزّيادات، مثل أن يكون البعد الأوّل ذراعاً و الثّاني يكون[7] زائداً على الأوّل بنصف ذراع، و الثّالث يكون زائداً على الثّاني بنصف ذراع[8]، و هلمّ جرّاً على هذا التّرتيب إلى غيرالنّهاية[9]. و إنّما احتجنا في هذه الحجّة إلى فرض أن تكون تلك الزّيادات بأسرها على قدر واحد؛ لأنّا نريد أن نقول: إنّ الامتدادين لوكانا غيرمتناهيين لكانت الأبعاد المفترضة بينهما غيرمتناهية، فكانت الزّيادات الحاصلة على البعد الأوّل غيرمتناهية. ثمّ نبيّن أنّ تلك الزّيادات بأسرها لابدّ و أن تكون موجودة في بعد واحد من الأبعاد المفترضة بين ذينك الامتدادين، و البعد الّذي يوجد فيه أبعاد متساوية غيرمتناهية لابدّ و أن يكون غير متناه. فذلك البعد مع كونه محصوراً بين حاصرين يكون غيرمتناه، و ذلك محال.

ثمّ إنّ هذا الخلف لا يلزم إلّا إذا فرضنا[10] تلك الزّيادات متساوية، فأمّا لولم يقدر[11] كونها متساوية لم يلزم من اجتماع الزّيادات الغير المتناهية في الخطّ الواحد أن يصير ذلك الخطّ غيرمتناه. ألا ترى أنّا إذا نصفنا خطّاً بنصفين، وجعلنا أحد النّصفين أصلاً و نصفنا[12] النّصف الثّاني بنصفين آخرين، و ضممنا أحد نصفي النّصف[13] الثّاني إلى النّصف الأوّل، فهيهنا قد ازداد الأصل. ثمّ إذا نصفنا

١- لماذّتها: لمادّاتها م. ٢- على تناهي الأبعاد: - م. ٣- مقدّمات: + أربعة مج، على فوق الكلمة

٤- تقريرها: تقديرها مص. ٥- يمتدّان: ممتدّين مص. ٦- بين: من مص.

٧- يكون: أن يكون مص. - م. ٨- و الثّالث ... ذراع: على الهامش بخطّ جديد م.

٩- إلى غيرالنّهاية: بغيرنهاية مص. ١٠- فرضنا: فرض مج. ١١- فأمّا لولم يقدر: فأمّا إذا لم تقدر مج.

١٢- ونصفنا: و نصف م. ١٣- نصفي النّصف: نصفي مص.



الباقي مرّة أخرى و لضمّ نصفه إلى الأصل صار الأصل أزيد ممّا كان[١].

ثمّ من المعلوم أنّ كلّ مقدار فإنّه قابل لانقسامات[٢] غير متناهية؛ فإذن الزيادات الّتي يمكن ضمّها إلى الأصل غير متناهية، مع أنّه قطّ[٣] لاينتهي إلى مثل مقدار الخطّ الّذي قسمناه[٤] أوّلاً بنصفين، فضلاً عن أن يصير غير متناه. ثبت بهذا أنّ الزيادة إذا كانت أقلّ من المزيد عليه فإنّه لايلزم من كون الزيادات غير متناهية أن يصير[٥] المزيد عليه غير متناه.

فإن قيل: هب أنّ الزيادة إذا كانت أقلّ من المزيد عليه لم يلزم[٦] من كون الزيادات غير متناهية كون المزيد عليه غير متناه، لكنّ الزيادة[٧] إذا كانت أكثر من المزيد عليه فإنّه يلزم من كون الزيادات غير متناهية كون المزيد عليه غير متناه. و إذا كان كذلك سقط اعتبار كون تلك الزيادات متساوية. فنقول: المثل موجود[٨] في الزائد و اعتبار[٩] المثل لاينافي حصول الزائد؛ فظهر أنّ كلام الشيخ لايفي[١٠] هذا الاعتبار.

و ثالثها أنّه يجوز أن يفرض بين ذينك[١١] الامتدادين هذه الأبعاد المتزايدة بقدر واحد من الزيادة إلى غير النهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أوّل تفاوت[١٢] يفرض بغير نهاية[١٣].

و رابعها أنّ كلّ زيادة توجد، فإنّها مع المزيد عليه قد توجد في[١٤] بعد واحد، مثلاً زيادة الثالث على الثاني، و زيادة الثاني على الأوّل موجودتان في الرابع مع زيادة أخرى. و بالجملة فالبعد الفوقاني قد وجد فيه البعد[١٥] الأوّل الّذي فرضناه أصلاً[١٦] و سائر الزيادات الموجودة في الأبعاد الّتي هي تحته مع زيادة أخرى.

و إذا عرفت هذه المقدّمات فنقول: إمّا أن يكون هناك بعد واحد يشتمل على جميع تلك الزيادات الغير المتناهية، أو لايكون. و الثاني محال؛ لأنّه إمّا أن يوجد فيما بين الامتدادين بعد لايوجد فوقه بعد آخر، و إمّا أن لايوجد. و الأوّل يوجب انقطاع الامتدادين اللّذين افترضت الأبعاد بينهما إذ

١- ممّا كان: ما كان م. ٢- لانقسامات: للانقسامات م. ٣- قطّ: - م. ٤- قسمناه: قسمنا م.

٥- أن يصير: كون مص. ٦- لم يلزم: فإنّه لايلزم م. ٧- الزيادة: الزيادات مص.

٨- المثل موجود: مثل الموجود م. ٩- و اعتبار: فاعتبار مص. ١٠- لايفي: + على مج. - لاينافي مص.

١١- ذينك: - م. ١٢- تفاوت: زيادة م. ١٣- نهاية: النهاية م. ١٤- في: + بعض م.

١٥- البعد: بعد م. ١٦- أصلاً: - م.



لولم يتقطعا لكان لامحالة يفرض[1] فوق ذلك البعد بعد آخر، لكنّا فرضنا الامتدادين غير متناهيين: هذا خلف. و أمّا الثاني فإنّه يقتضي أن لايكون هناك زيادة إلّا و هي حاصلة في بعد آخر. فإذن[2] صدق على كلّ واحدة من تلك الزيادات أنّها حاصلة في غيره. و متى صدق على كلّ واحد[3] منها أنّه حصل في غيره وجب أن يصدق على المجموع أنّه حصل في شيء، لأنّا قد بيّنّا أنّ البعد الفوقاني لابدّ و أن يوجد فيه جميع الزيادات الحاصلة في الأبعاد الّتي تحته. فإذن وجب أن يفرض[4] فيما بين ذينك الامتدادين بعد واحد يشتمل[5] على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية، فيكون ذلك البعد غير متناه مع أنّه محصور بين الامتدادين الحاصرين[6] هذا خلف. فثبت أنّ القول بإمكان امتدادين غيرمتناهيين أدّى إلى أقسام باطلة، فيكون القول به باطلاً.

فإن قيل: هذه الحجة مبنيّة على أنّ في الأبعاد المفترضة بين ذينك[7] الامتدادين بعداً هو آخر الأبعاد المفترضة بينهما. و ذلك لايمكن إثباته إلّا بعد بيان كون[8] ذينك الامتدادين متناهيين، لأنّهما لوكانا غيرمتناهيين لكان لابعد إلّا وفوقه بعد آخر. و البعد لايكون مشتملاً على الزيادة الموجودة في البعد الّذي فوقه، فلايوجد هناك ألبتّة بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات الغير المتناهية. فإذن دليلكم مبني على مقدّمة لايمكن إثباتها إلّا بعد إثبات المطلوب. و بالجملة، فإن فرضنا الأبعاد متناهية[9] أمكننا فرض بعد هو آخر الأبعاد، لكن لايلزم من اشتماله على ما في تلك الأبعاد[10] المتناهية[11] من الزيادات أن يكون هو غيرمتناه، فلايلزم من كونه محصوراً بين حاصرين محال. و إن فرضنا الأبعاد غيرمتناهية لم يمكننا أن نفرض بعداً هو آخر كلّ[12] تلك الأبعاد. و متى لم يمكن فرض ذلك، لم يمكن إثبات بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات الغير المتناهية. و على التقديرين كانت الحجّة ساقطة.

فنقول: لاشكّ أنّا إذا فرضنا الأبعاد غيرمتناهية، لم يمكن أن يشار[13] إلى بعد واحد يكون

١- يفرض: يفترض م، مص. ٢- فإذن: فإذا مص.

٣- من تلك الزيادات ... كلّ واحد: على الهامش بخطّ جديد م. ٤- يفرض: يفترض م، مج.

٥- يشتمل: فيشتمل مص. ٦- الحاصرين: الآخرين مص. ٧- ذينك: - مص. ٨- كون: - مص.

٩- متناهية: المتناهية م. ١٠- لكن لايلزم ... تلك الأبعاد: - م. ١١- المتناهية: غيرالمتناهية مص.

١٢- كلّ: - مص. ١٣- يشار: يشير مص.



مشتملاً على كلّ تلك الزّيادات الغير المتناهية. ولكن ذلك لايضرّنا في الاستدلال لأنّا نقول: القول بكون الامتدادين[1] غيرمتناهيين يوجب القول بكونهما متناهيين[2]؛ لأنّه إمّا أن يكون هناك بعد واحد يشتمل على كلّ تلك الزّيادات الغير المتناهية، أولايكون. فإن كان هناك بعد يشتمل على تلك[3] الزّيادات[4] وجب أن لايكون فوقه بعد آخر، وإلّا لم يكن هو مشتملاً على الزّيادة الموجودة في البعد الّذي فوقه، فلايكون هو مشتملاً على كلّ تلك الزّيادات؛ و إذا لم يكن فوقه بعد آخر لزم انقطاع الامتدادين. و إن[5] لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات، كان في تلك الزّيادات بعد غير مشتمل عليه. و البعد الّذي هو غير مشتمل عليه وجب[6] أن يكون آخر الأبعاد. إذ لولم يكن آخر الأبعاد لكان فوقه بعد آخر، ولكان ذلك الفوقاني مشتملا عليه، و قد فرضناه غيرمشتمل عليه؛ هذا خلف. فثبت أنّ الشكّ المذكور مؤكّد لهذه الحجّة و مقوّي لها[7].

و اعلم أنّ جميع مقدّمات هذه الحجّة جليّة إلّا مقدّمة واحدة، و هي قولنا: لمّا كان كلّ واحدة من تلك الزّيادات حاصلاً في شيء آخر، وجب أن يوجد[8] هناك بعد واحد يشتمل عليها بأسرها. فإنّ لمطالب[9] أن يطالب بالدّلالة على أنّه لمّا كان كلّ واحد من تلك الزّيادات حاصلة في شيء[10]، وجب أن تكون كلّها بأسرها حاصلة في بعد[11] واحد على التّعيين. فهذه المقدّمة إن أمكن إثباتها بالبرهان استمرّ[12] البرهان، و إلّا سقط. و لنرجع الآن إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «يجب أن يكون محقّقاً عندك أنّه لا يمتدّ بعد في ملاء أو خلاء إن جاز وجوده إلى غير النّهاية»، فاعلم أنّ معناه ظاهر[13]. و إنّما قال: «أوخلاء إن جاز وجوده»، لأنّ الخلاء عنده ليس بموجود، و مالايكون موجوداً[14] استحال وصفه بكونه متناهياً. بل يصحّ أن يقال: إنّه لو ثبت لوجب أن يكون متناهياً.

وأمّا قوله: «ومن الجائز أن يفرض امتدادان غيرمتناهيين من مبدأ واحد لايزال البعد بينهما

١- يكون الامتدادين: يكونهما مص.

٢- بكونهما متناهيين: + فيكون القول بكونهما غيرمتناهيين محالاً. و إنّما قلنا إنّ القول بكونهما غيرمتناهيين يوجب القول بكونهما متناهيين مج.   ٣- تلك: كلّ مص.   ٤- الغير المتناهية ... تلك الزّيادات: - م.

٥- و إن: و إذا م.   ٦- عليه وجب: وجب مج.   ٧- مقوّي لها: ملزّم لها مص.   ٨- يوجد: يكون مص.

٩- لمطالب: المطالب م.   ١٠- في شيء: + واحد مص.   ١١- في بعد: - م.   ١٢- استمرّ: ليتمّ مج.

١٣- ظاهر: - مص.   ١٤- و ما لايكون موجوداً: ما ليس بموجود مج.



يتزايد» فاعلم أنّ معناه ماذكرناه في المقدّمة الأولى.

و أمّا قوله : «و من الجائز أن يفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات»فهو[1] المقدّمة الثّانية.

و أمّا قوله : «من الجائز أن تفرض فيها منه الأبعاد إلى غير النّهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أوّل تفاوت بفرض بغير نهاية» فهو المقدّمة الثّالثة.

و أمّا قوله : «و لأنّ كلّ زيادة توجد فإنّها مع المزيد عليه[2] قد توجد في واحد» فهو المقدّمة الرّابعة.

و أمّا قوله : «و أيّة زيادات أمكنت، فيمكن أن يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن» فاعلم أنّه لمّا فرغ من تقرير[3] المقدّمات شرع في تركيب الحجّة عنها، و بيانه أنّ تلك الزّيادات الممكنة الغير المتناهية لابدّ و أن يوجد بعد يشتمل عليها بأسرها.

و أمّا قوله : «و إلّا فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدّ ليس للزّائد عليه إمكان» فاعلم أنّ المراد منه بيان المحال الّذي يلزم من عدم بعد يشتمل على جميع تلك الزّيادات، فيكون المعنى: أنّه لو لم يوجد بعد يشتمل على كلّ تلك الزّيادات، لوجب أن يكون هناك بعد لايحصل ما فيه من الزّيادة في[4] بعد آخر، و لو كان كذلك، لوجب أن لايوجد فوقه بعد آخر. ولو كان كذلك لكان إمكان الأبعاد المفترضة بين[5] ذينك الامتدادين محدوداً بحدّ معيّن لايمكن أن يوجد ما هو[6] أزيد منه.

و أمّا قوله : «فيكون إنّما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود الّذي في القوّة» فاعلم أنّ المراد منه أنّه يلزم أن لايوجد بعد يشتمل إلّا على[7] عدد محصور متناه من جملة الأبعاد الغير المتناهية الّتي هي[8] موجودة بالقوّة.

و أمّا قوله : «فيصير البعد بين الامتدادين محدوداً في التّزايد عند حدّ لايتجاوزه في المظم» فاعلم أنّ المراد منه أنّه إذاكان لإمكان الأبعاد الّتي يمكن فرضها فيما بين الامتدادين نهاية، وجب أن ينتهي البعد بين الامتدادين إلى بعد لايوجد ماهو أعظم منه.

١- فهو : فهذه مص.   ٢- عليه : عليها مص.   ٣- تقرير : تفسير مص.   ٤- الزّيادة في : الزّيادات من مص.
٥- بين : من مص.   ٦- ماهو : يساهو م.   ٧- على : - م.   ٨- هي : - م.



و أمّا قوله : «و هناك ينقطع لاستحالة الامتدادان و لاينفذان بعدهما» فاعلم أنّ المراد منه أنّه إذا وجب انتهاء الأبعاد المفترضة بين[1] ذينك الامتدادين إلى بعد لايوجد ماهو أعظم منه، وجب أن ينقطع الامتدادان و أن لايبقيا نافذين ممتدّين بعد ذلك.

و أمّا قوله : «و إلّا أمكنت الزيادة على أكثر ما[2] يمكن، و هو ذلك المحدود من جملة غير المحدود، و ذلك محال» فاعلم أنّ المراد منه أنّه لولم ينقطع الامتدادان لأمكن أن يوجد بعد أعظم من البعد الّذي فرضنا[3] أنّه أعظم الأبعاد، فحينئذ يوجد بعد يشتمل من الأبعاد الغير المتناهية على أكثر من الجملة المتناهية الّتي فرضنا[4] أنّه لايمكن الاشتمال على أكثر منها، و ذلك محال. و أقول: ظهر من جملة مامرّ أنّه لولم يوجد بعد واحد يشتمل على كلّ تلك الزيادات الغير المتناهية، لزم انقطاع الامتدادين و تناهيهما مع أنّا قدفرضناهما غيرمتناهيين، و ذلك محال. و الشيخ إنّما لم يصرّح بذلك اعتماداً على فهم المتعلّم.

و أمّا قوله : «فيتبيّن[5] أنّه يكون هناك إمكان أن يوجد بعد بين الامتدادين، فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية» فمعناه ظاهر، لأنّه لمّا أبطل القول بأنّه لايوجد بعد بين الامتدادين الأوّلين فيه تلك الزيادات، ثبت له وجود هذا البعد.

و أمّا قوله : «فيكون ما لايتناهي محصوراً بين حاصرين» معناه ظاهر و هو مبنيّ على أنّ البعد الّذي يوجد فيه الزيادات الغير المتناهية لابدّ و أن يكون غيرمتناه. و الشيخ لم يصرّح بهذه المقدّمة تعويلاً منه على ما ذكره من فرض تلك الزيادات متساوية، و ظهور[6] أنّ الخطّ الّذي يشتمل على زيادات متساوية غيرمتناهية فإنّه لابدّ و أن يكون غيرمتناه، و عند هذا يلزم أن يكون غير المتناهي محصوراً بين حاصرين و هو ظاهر الامتناع. فثبت أنّ القول بالأبعاد الغير المتناهية مؤدّ[7] إلى الباطل، فيكون هو[8] أيضاً باطلاً.

و أمّا قوله : «و قد تبان استحالة ذلك من وجوه أخرى يستعان فيها بالحركة أو لايستعان، ولكن فيما ذكرناه كفاية» فمعناه ظاهر فإنّه قد يحتجّ على تناهي الأبعاد بدليل يستعان فيه بالحركة[9] و

١- بين : من مص. ٢- أكثر ما . أكثر منّا مج، مص. ٣- فرضنا : فرضناه مص. ٤- فرضنا : فرضناها مص.

٥- فيتبيّن : فتبيّن مج. ٦- و ظهور : الظهور مص. ٧- مؤدّ : يؤدّي مص. ٨- هو : هذا مج.

٩- أو لا يستعان ... بالحركة : على الهامش بخط جديد م.



هو الّذي يبنى على فرض كرة خرج من مركزها خط مواز لخط ضيرمتناه، و قد يحتج عليه بما لايستعان فيه بالحركة و هو القليل المبنى على تطبيق الخطّين و كلاهما مشهوران.

[الفصل الثّاني عشر]

إشارة: فلقد[1] بان لک أنّ الامتداد الجسماني يلزمه التّناهي، فيلزمه الشّكل أعني في الوجود. فلايخلو إمّا أن يكون هذا اللّازم يلزمه ولوانفرد[2] بنفسه عن نفسه، أو يلحقه و يلزمه[3] لوانفرد بنفسه عن سبب فاعل مؤثّر[4] فيه، أو يلزمه بسبب الحامل و الأمور الّتي تكتنف الحامل. ولولزمه منفرداً بنفسه عن لفسه لتشابهت الأجسام في مقادير الامتدادات و هيئات التناهي و الشّكل، و كان الجزء المفروض من مقدارما، يلزمه ما يلزم كلّيته. ولولزم ذلک بسبب فاعل مؤثّر، و هو منفرد بنفسه، لكان المقدار الجسماني قابلاً في نفسه من غير هيولاه للوصل و الفصل، و كان له في نفسه قوّة الانفعال[5]، و قد بانت استحالة هذا. بقي أنّه بمشاركة من الحامل.

التّفسير: قد ذكرنا أنّ الغرض من بيان تناهي الأبعاد أن يجعل[6] ذلک مقدّمة في بيان أنّ الصّورة الجسميّة لاتنفکّ من الهيولى. و تقريره أن نقول: كلّ جسم متناه، وكلّ متناه فإنّه يحيط به حدّ أو حدود، و كلّ ماكان كذلک فهو متشكّل؛ فإذن الجسميّة لاتنفکّ من الشّكل. فنقول: لزوم الشّكل للجسميّة[7] إمّا أن يكون لنفس الجسميّة، أو لما يحلّ فيها، أو لما يكون محلّاً لها، أو لما لايكون حالّاً فيها و لامحلّاً[8] لها.

و باطل أن يكون لنفس الجسميّة، لأنّ جزء الجسميّة مساو لكلّها في الماهيّة. فلو كان المقتضي للشّكل[9] المعيّن نفس الجسميّة لزم محالان: أحدهما تساوي الأجسام بأسرها في الشّكل[10] و المقدار. و ثانيهما أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ لوجوب التّساوي في المعلولات عند التّساوي في العلل.

و باطل أن يكون لشيء يحلّ في الجسميّة؛ لأنّ ذلک الحالّ إن كان لازماً عاد[11] المحال، و إن

1- فلقد: فلقد مص، قد م. 2- ولوانفرد: لوانفرد م. 3- و يلزمه: فيلزمه م. 4- مؤثّر: يؤثّر مص.
5- الانفعال: الانفصال مص. 6- يجعل: يحصل م. 7- الشّكل للجسميّة: تشكّل الجسميّة مج.
8- لامحلّاً: محلّاً مص. 9- للشّكل: للتشكّل مج. 10- في الشّكل: في التشكّک م. 11- عاد: عدم م.

لم يكن لازماً بل كان ممكن الزوال استحال أن يكون علة للشكل الّذى يمتنع زواله.

و باطل أن يكون لشيء غير حالّ في الجسميّة، ولا الجسميّة[1] حالّة فيه؛ لأنّ الجسميّة المفردة حينئذ تكون مستقلّة بقبول ذلك الشّكل عن ذلك الشيء. ثمّ إنّ الجسميّة كما أنّها تقبل ذلك الشّكل المعيّن[2] فهي أيضاً قابلة لسائر الأشكال، و إلّا لكانت الجسمية لذاتها غير قابلة إلّا لشكل معيّن. و حينئذ يعود المحال المذكور من أنّه يلزم أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ. و إذا كانت الجسميّة وحدها قابلة للأشكال المختلفة، مع أنّ كلّ ماكان قابلاً للأشكال المختلفة فإنّه يكون قابلاً للانفصال و الاتّصال، لزم أن تكون الجسميّة المنفردة[3] عن المادّة قابلة للاتّصال و الانفصال. و ذلك محال على مامرّ في مسألة إثبات الهيولى.

و إذا بطلت هذه الأقسام لم يبق إلّا أن يكون حصول الشّكل المعيّن للصّورة الجسميّة لأجل شيء كانت الجسميّة حالّة فيه. و إذا كان كذلك وجب من لزوم الشّكل للجسميّة[4] لزوم المادّة لها و هو المطلوب. و لنرجع إلى تفسير المتن.

أمّا قوله: «وهما[5] لكن أنّ الامتداد الجسماني يلزمه التناهي، فيلزمه الشّكل أعني في الوجود»، فمعناه أنّه لمّا تبيّن أنّه بالضّرورة كلّ جسم متناه، و بالضّرورة كلّ متناه فإنّه يحيط به حدّ[6] أو حدود، و بالضّرورة كلّ ماكان كذلك فهو متشكّل، فإذن بالضّرورة كلّ جسم متشكّل. و إنّما جعل لزوم الشّكل للجسميّة[7] بواسطة التّناهي؛ لأنّ نهاية الشّيء عبارة عن حدّه و طرفه، و الشّكل عبارة عن هيئة[8] احاطة الحدّ الواحد أو الحدود بالشّيء، و هيئة احاطة الحدّ الواحد أو الحدود الكثيرة بالمقدار لابدّ و أن تكون متأخّرة في الرّتبة[9] عن وجود[10] ذلك الحدّ الواحد أو تلك الحدود الكثيرة. فلأجل ذلك جعل لزوم الشّكل للجسميّة بواسطة لزوم التّناهي لها و إنّما قال: أعني في الوجود؛ لأنّ الشّكل غير لازم لماهيّة الجسم لأنّ الّذي يكون كذلك يكون لازماً كيف كانت الماهيّة، و عند الشّيخ أنّ الشّكل لايلزم الجسم إلّا بسبب المادّة و استحال كون الشّكل لازماً لماهيّة الجسم[11] بل لوجوده بسبب

١- ولاالجسميّة: والجسميّة م. ٢- المعيّن: + نفسه معى. ٣- المنفردة: المفردة م.

٤- الشّكل للجسميّة: تشكّل الجسميّة مج. ٥- وهما: لهما م. ٦- حدّ: + واحد معى.

٧- للجسميّة: للجسم مج. ٨- هيئة: - معى. ٩- الرّتبة: المرتبة مج معى. ١٠- وجود: - م.

١١- لأنّ الّذي يكون ... لماهيّة الجسم: - م.



المادّة.

و أمّا قوله: «فلا يخلو إمّا أن يكون هذا اللّازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه، أو يلحقه و يلزمه لو انفرد بنفسه عن سبب فاعل مؤثّر فيه، أو يلزمه بسبب الحامل و الأمور الّتي تكتنف الحامل»؛ فمعناه أنّا لو فرضنا الامتداد الجسماني قائماً بذاته غير حالّ في مادّة[1]، فإمّا أن يلزمه الشّكل: لذاته، أو للفاعل، أو للحامل. و هذه القسمة منحصرة لأنّا قديمًا أنّ ذلك اللّزوم إمّا أن يكون لنفس الجسميّة، أو لما يكون حالاً فيها، أو لما يكون محلاً لها، أو لما لا يكون حالاً فيها و لا محلاً لها. أمّا القسم الأوّل فهو المراد بقوله: «إمّا أن يلزمه الشّكل لذاته». و أمّا القسم الثّاني، و هو أن يكون ذلك اللّزوم لأمر حالّ في ذلك الامتداد، فذلك الأمر إن كان لازماً لنفس الامتداد، سواء كان لا بواسطة أو بواسطة واحدة أو بوسائط كثيرة، فذلك قريب من القسم الأوّل. و إن لم يكن لازماً لم يكن علّة للشكل[2] اللّازم. و لمّا كان فساد هذا القسم ظاهراً لم يدخله الشيخ في التقسيم تعويلاً على فهم المتعلّم. و أمّا القسم الثّالث، و هو أن يكون اللّزوم لمحلّ الجسميّة، فهو[3] الّذي يكون للحامل والأمور الّتي تكتنف الحامل، و قد ذكره[4] الشّيخ. و أمّا القسم الرّابع، و هو أن يكون ذلك اللّزوم لا لما يحلّ في الجسميّة ولا لما يكون محلاً لها، فهو الفاعل و قد ذكره الشّيخ. فصحّ أنّ القسمة الّتي أوردها الشّيخ صحيحة.

و اعلم أنّ قوله: «هذا اللّازم يلزمه[5] ولو انفرد بنفسه عن نفسه»، فيه بحث لأنّ من النّاس من يظنّ أنّ المراد من قوله[6]: «ولو انفرد بنفسه» هو أنّه لو وجد خالياً عن جميع العوارض، و ليس الأمر كذلك. بل المراد منه أنّه لو وجد قائماً بذاته غير حالّ في محلّ أصلاً. و لهذا اعتبر هذا القيد في القسمين الأوّلين[7] و لم يعتبره في القسم الثّالث. فقال: «هذا اللّازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه، أو يلزمه لو انفرد[8] بنفسه عن سبب فاعل»، أي لو كان قائماً بنفسه موجوداً لا في محلّ لكان إمّا أن يلزمه هذا اللّازم عن نفسه، أو عن سبب فاعل. و أمّا في القسم[9] الثّالث فقال: «أو يلزمه بسبب الحامل»، فلم يعتبر فيه هذا القيد و لم يقل: أو يلزمه ولو انفرد بنفسه عن الحامل؛ لأنّه إذا كان للمعنى بانفراده بنفسه[10]: وجوده[11] لا في محلّ و مادّة، لاجرم[12] استحال أن يحصل هذا المعنى عند كونه مادّيّاً.

١- في مادّة: في ذاته مص. ٢- علّة للشكل: علّة الشّكل مج. ٣- فهو: فهذا مج. ٤- ذكره: ذكر م.
٥- يلزمه: يلزم م، مص. ٦- من قوله: بقوله مص. ٧- الأوّلين: - م. ٨- لو انفرد: ولو انفرد م.
٩- في القسم: القسم م. ١٠- بنفسه: عن نفسه مج. ١١- وجوده: - م. ١٢- لاجرم: - م.



و أمّا قوله: «ولو لزمه منفرداً بنفسه عن نفسه لتشابهت[١] الأجسام في مقادير الامتدادات و هيئات[٢] التناهي و الشّكل[٣]، و كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كلّيّته»، فاعلم أنّ المراد منه بيان محالين يلزمان على القسم الأوّل: أحدهما تشابه الأجسام في مقادير الامتدادات و هيئات[٤] التناهي و التّشكّل[٥]، و الثّاني استواء الجزء و الكلّ في التّشكل. أمّا الأوّل فهو متضمّن لإلزامين[٦]: أحدهما استواء الأجسام في مقادير الامتدادات، و ثانيهما استواءها[٧] في هيئات[٨] التّناهي و الشّكل[٩]. فأمّا بيان الأوّل فهو أنّ الأجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسماني و مختلفة في المقادير، فلو كان المقتضي للمقادير هو نفس الجسميّة لوجب من استواءها في طبيعة الامتداد الجسماني استواءها في مقادير الامتدادات.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ الجسميّة مشتركة بين الأجسام كلّها. ثمّ إن ساعدنا[١٠] على ذلك لهذا إنّما يلزم على قول من جعل الجسميّة موجبة للمقدار المخصوص. و الشّيخ لم يتعرّض لذلك في أوّل القسمة، بل الّذي ذكره هو أنّ الجسميّة لايجوز أن تكون علّة للتّناهي و التّشكّل[١١]، و المقدار غيره و التّناهي و التّشكّل غيره[١٢]. فإذن المذهب الّذي يمكن إبطاله بهذا الإلزام غير مذكور في أوّل التّقسيم، و المذهب المذكور لايمكن إبطاله بهذا الإلزام[١٣]. و جوابه: أنّ الشّكل تابع للمقدار، فمتى ثبت أنّ الجسميّة غير مستقلّة باقتضاء المقدار فلأن لاتكون[١٤] مستقلّة باقتضاء التّناهي و التّشكّل[١٥] التابعين له كان أولى.

وأمّا بيان الثّاني و هو استواء الأجسام في هيئات[١٦] التّناهي و التّشكّل فمعناه ظاهر. و يشبه أن يكون المراد بهيئات[١٧] التّناهي و بالتّشكّل[١٨] شيئاً واحداً، و ذلك لأنّ الشّكل لامعنى له إلّا هيئة إحاطة الحدّ أو الحدود بالمقدار. و إنّما قال: «لتشابهت الأجسام في هيئات[١٩] التّناهي والتّشكّل»، و ذلك[٢٠] لأنّ الأجسام متشابهة في أصل التّناهي، و لكنّها غير متشابهة في هيئات[٢١] التّناهي.

١- لتشابهت: لتشابهت مج. ٢- هيئات: هيئة مص. ٣- الشّكل: التّشكّل مج. ٤- هيئات: هيئة مص.
٥- التّشكّل: الشّكل م. ٦- متضمّن لالزامين: يتضمّن الزامين مص. ٧- استواءها: استواءهما مج.
٨- هيئات: هيئة مص. ٩- الشّكل: التّشكّل مج. ١٠- ساعدنا: ساعدتنا م. ١١- التّشكّل: الشّكل م.
١٢- و المقدار غير و التّناهي و التّشكّل غير: - م. ١٣- غير مذكور ... بهذا الالزام: على الهامش م.
١٤- لاتكون: تكون مص. ١٥- التّشكّل: الشّكل م. ١٦- هيئات: هيئة مص. ١٧- بهيئات: بهيئة مص.
١٨- بالتّشكّل: الشّكل مص. ١٩- هيئات: هيئة مص. ٢٠- و ذلك: - م. ٢١- هيئات: هيئة مص.



و لقائل أن يقول: أتلزمون على من جعل الجسمية علّة الشكل[1] استواء الأجسام في الأشكال على الإطلاق، أو استواءها في الأشكال الطبيعيّة؟ فإن ألزمتم الأوّل فهو غير لازم، لأنّه لايلزم[2] من الاشتراك في المقتضي الاشتراك في المعلول. فإنّ الأجسام المركّبة: إمّا أن تكون بسائطها باقية فيها بالفعل، أو لا تكون. فإن كانت باقية بالفعل، و عندكم أنّ الصورة النوعية الّتي لكلّ جسم بسيط تقتضي أن يكون شكله الكرة، مع أنّ ذلك الشكل لم يحصل. و إن لم تكن باقية كان المركّب له طبيعة واحدة مع أنّ شكله[3] ليس بكرة. فعلمنا أنّه لايلزم من الاشتراك في علّة الشكل الاشتراك في الشكل. و إذا كان كذلك فلعلّ الجسمية هي العلّة للشكل[4]. لكنّ الأجسام لم تشترك[5] في الشكل لأمور خارجية[6] عرضت، فمنعت من حصول ذلك الشكل. و إن ألزمتم الثاني التزمناه[7]، فإنّ الشكل الطّبيعي للجسم هو[8] الكرة. و الأجسام بأسرها مشتركة في هذا الاقتضاء بالاتّفاق.

فلئن قلتم: الأجسام البسيطة و إن اشتركت في اقتضاء شكل الكرة، لكنّ[9] الكرات مختلفة في المقادير، و الأجسام[10] غير مقتضية لحصول شكل الكرة على مقدار معيّن[11]؛ فنقول: فالّذي وقع الاختلاف فيه هو المقدار لا الشكل، و هذا هو الإلزام الأوّل، و ليس كلامنا فيه.

و أمّا قوله: «و كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه مايلزم كلّيّه»؛ فمعناه أنّ جزء الجسم مساو لكلّه في الماهيّة، فلو كان المقتضي للشكل هو الجسمية، لكان الجزء مساوياً للكلّ في الشكل.

و لقائل أن يقول: الجسم البسيط[12] يكون في نفسه شيئاً[13] واحداً، و لايكون له شيء من الأجزاء إلّا لأحد أسباب ثلاثة: أحدها الانفصال و ثانيها اختلاف الأعراض، و ثالثها الوهم. و هذا هو مذهب الشيخ. و إذا كان كذلك فقوله ههنا: الجسميّة لو كانت علّة للشكل[14] لوجب أن يكون شكل الجزء مثلاً[15] لشكل الكلّ، إمّا أن يكون المراد منه إلزام ذلك في الجسم الّذي لم يعرض له سبب من أسباب الانقسام، أو في الجسم الّذي عرض له ذلك. فإن كان[16] الأوّل فالإلزام غير صحيح؛ لأنّ الجسم الّذي

۱- للشكل: علّة للشكل مص. : م مع. ۲- لأنّه لايلزم: - م.

۳- مع أنّ شكله: مع أنّ تشكله مع. : مع أنّ شكل م. ۴- العلّة للشكل: علّة الشكل مع.

۵- لم تشترك: تشترك مص. ۶- خارجية: خارجيّة مص. : عارضة مع. ثم حذفت.

۷- التزمناه: الزمناه م، مع. ۸- هو: - مع. ۹- لكن: لأنّ مع. ۱۰- و الأجسام: فالأجسام مص.

۱۱- معيّن: له متعيّن م، مص. ۱۲- لكان الجزء ... الجسم البسيط: - م. ۱۳- شيئاً: سببا مص.

۱۴- للشكل: للتشكّل مع. ۱۵- مثلاً: مساوياً مص. ۱۶- فإن كان: بأن كان مع.



لم يعرض له سبب من أسباب[١] الانقسام لم يكن فيه جزء أصلاً. و إذا لم يكن له جزء، كيف يمكن أن يقال: إنّه يلزم أن يكون شكل الجزء مساوياً لشكل الكلّ؟ و إن كان الثّاني[٢] فلا يخلو: إمّا أن يكون قد انفصل ذلک الجزء عن غيره، أو لم ينفصل. فإن انفصل فإنّا نلتزم أنّ شكل الجزء يكون[٣] مساوياً لشكل الكلّ. و كيف لانقول ذلک و الحقّ أنّ الشكل الطّبيعي للقطرة من البحر[٤] مثل الشّكل الطّبيعي لكلّ البحر. و إن لم ينفصل بل يكون الانقسام إنّما باختلاف الأعراض، أو بالوهم.

فنقول: لاشکّ[٥] أنّ وجود الجزء متأخّر عن وجود الكلّ، فإنّ الجسم يوجد أوّلاً موصوفاً بشكل خاصّ، ثمّ إنّه[٦] يعرض له اختلاف بأعراض[٧] أو توهّم، ثمّ يحصل الجزء بسبب ذلک. فإذن حصول جزء الجسم متأخّر عن حصول ذلک الشّكل للكلّ. و كون الجزء جزءاً لذلک الكلّ، و غير منفصل عنه، مانع من أن يتشكّل الجزء بمثل شكل الكلّ. فإنّه من المستحيل أن يتشكّل الجزء بشكل الكلّ[٨] حال كونه جزءاً له. و إذا كانت[٩] الجزئيّة مانعة من ذلک، لم يلزم من عدم حصول ذلک الشّكل لذلک الجزء أن لاتكون[١٠] طبيعة ذلک الجزء مقتضية لذلک الشّكل؛ لأنّ الحكم قد لا يوجد عند قيام المقتضي لحصول[١١] الموانع[١٢]. و الّذي يقرّر ذلک من مذهبه: أنّ لكلّ جسم بسيط صورة نوعيّة مقتضية لما له من الشّكل. مثلاً للماء صورة نوعيّة هي المقتضية لما له من الشّكل، ثمّ إنّ جزء الماء مساو لكلّه في تلک الصّورة، و لم يجب أن يساويه في ذلک الشّكل. فعلمنا أنّه لا يلزم من كون الجزء مساوياً للكلّ في الأمر المقتضي للشّكل أن يساويه في الشّكل[١٣].

قلت[١٤]: قيل: إذا كانت طبيعة الجزء مساوية لطبيعة[١٥] الكلّ في اقتضاء الشّكل، و كان المانع من ذلک هو اتّصاله بذلک الكلّ، و كان ذلک الاتّصال في الأجسام العنصريّة قابلاً للانفصال[١٦]، فإذا كانت طبيعة الجزء تقتضي مثل شكل الكلّ، و كان المانع من ذلک هو الاتّصال الممكن الزّوال

١- أسباب : سبب مص. ٢- إن كان الثّاني: إن قال بالثّاني م.
٣- أنّ شكل الجزء يكون : أن يكون شكل الجزء مص. ٤- من البحر : في البحر مج. ٥- لاشکّ : لاشكل مج.
٦- ثم إنّه : شأنه م. ٧- بأعراض : أعراض مص. ٨- بشكل الكلّ : + لذلک الجزء مص.
٩- إذا كانت: إن كانت م. ١٠- أن لاتكون : من غير أن تكون مص. ١١- لحصول : بحصول م.
١٢- الموانع : المانع مص. ١٣- في الشّكل : في الكلّ م. ١٤- قلت : قلنا مص.
١٥- مساوية لطبيعة : متساوية الطّبيعة م. ١٦- قابلاً للانفصال : + ممكن الزّوال في الأجسام العنصريّة مج.



وجب أن يزول ذلك الاتصال حتى يتشكّل الجزء بمثل شكل الكلّ. فلمّا[1] لم يكن كذلك علمنا أنّ الجسميّة غير مقتضية للشكل.

فنقول: أمّا أوّلاً، فهذا يلزمكم أيضاً لما جعلتم المقتضي للشكل[2] هو الصورة النوعيّة الّتي يتساوى الكلّ و الجزء[3] فيها على مابيّناه[5]. و أمّا ثانياً، فلأنّا قديّنا فيما مضى أنّ ماهيّة الجسميّة[6] إن كانت لاتأبي[7] من الانفصال، ولكن تشخّص كلّ جسميّة تأبي عن ذلك. فتبيّن سقوط هذا[8] الإلزام.

فلئن حاول محاول تقرير هذا الإلزام[9] من وجه آخر، فقال: الجسم إذا انفصل[10] فإنّه لايحصل لجزئه مقدار كلّه. ولو كانت الجسميّة مقتضية للمقدار، لوجب أن يكون مقدار الجزء مثل مقدار الكلّ؛ لأنّ المقتضي قائم، و المانع ـ و هو الاتّصال بالكلّ ـ غير حاصل. فلمّا لم يكن كذلك، علمنا أنّ الجسميّة غير مقتضية للمقدار و إذا لم تكن مقتضية للمقدار وجب أن لاتكون مقتضية للشكل[11] الّذي لايحصل إلّا عند حصول المقدار.

فنقول: هذا[12] أيضاً ليس بقويّ؛ لأنّ من الجائز أن تكون الجسميّة علّة لمقدار معيّن، ثمّ إنّه[13] لايحصل ذلك المقدار لكثير[14] من الأجسام لأجل مانع منع من ذلك[15]. و أمّا كونه جزءاً للكلّ فهو مانع معيّن، ولايلزم من زوال مانع معيّن زوال كلّ الموانع[16]. ألاترى أنّ القطعة من الأرض إذا انفصلت عن كلّها فإنّها لاتصير كرة[17] مع[18] أنّ المقتضي لذلك ـ و هو[19] الطبيعة الأرضيّة ـ قائمة، و المانع المذكور ـ و هو كونه جزءاً للكلّ ـ زائل؟ فعلمنا أنّ ذلك لأجل حصول مانع آخر غير هذا المانع، فجاز[20] أن يكون هاهنا كذلك. ثمّ إن ساعدنا على أنّ الجسميّة غير مقتضية للمقدار، فلم لايجوز أن تكون[21] مقتضية للشكل الّذي لايحصل إلّا عند حصول المقدار؟ فإنّه من الجائز أن يكون اقتضا

۱- فلمّا: فأمّا م. ۲- للشكل: للتشكّل مج. ۳- الّتي: - م. ۴- الكلّ و الجزء: الجزء و الكلّ مص.

۵- مابيّناه: مابيّنّا م، مص. ۶- الجسميّة: الجسم مص. ۷- لاتأبي: لايتأتّى مص.

۸- سقوط هذا: سقوط مص. ۹- فلئن حاول ... الالزام: - م. ۱۰- انفصل: اتّصل مج.

۱۱- للشكل: للتشكّل مج. ۱۲- فنقول هذا: + القياس مج. ۱۳- ثمّ إنّه: لأنّه مص.

۱۴- لكثير: الكبير مص. ۱۵- منع من ذلك: منع ذلك مص. ۱۶- الموانع: المانع م. ۱۷- كرة: كثرة م.

۱۸- أنّ القطعة ... لاتصير كرة مع: - مج. ۱۹- و هو: هو مج. ۲۰- فجاز: فيجاز مج.

۲۱- أن تكون: أن لاتكون مص.

العلّة للمعلول[١] موقوفاً على شرط منفصل، مثل[٢] اقتضاء الحرارة للين الشّمع و صلابة[٣] الملح متوقّف على الطّبيعة الّتي للشّمع و الملح، و إن لم تكن الحرارة مؤثّرة في تينك الطّبيعتين، فكذلك هاهنا. فهذا ما عندي في هذا الموضع.

و أمّا قوله : ولو لزم ذلك بسبب[٤] فاعل مؤثّر، و هو منفرد بنفسه، لكان المقدار الجسماني قابلاً في نفسه من غير هيولاه للفصل و الوصل، و كان[٥] له في نفسه قوّة الانفعال[٦]، و قد بانت استحالة هذا؛ فبقي أنّه بمشاركة من الحامل، فمعناه أنّ لزوم الشّكل للجسميّة القائمة بنفسها لو كانت بسبب الفاعل، لكانت الجسميّة[٧] وحدها بلاشركة من الهيولى قابلة للفصل و الوصل؛ لكنّا بيّنّا أنّ ذلك محال.

ولقائل أن يقول : لم لايلزم[٨] من كون الجسميّة القائمة بنفسها قابلة للشّكل[٩] أن تكون قابلة للفصل و الوصل؟ فإنّ قبول الأشكال مغاير لقبول الفصل و الوصل. ألاترى أنّك تأخذ الشّمعة فتشكّلها بأشكال مختلفة مع أنّه لايرد عليها لا الاتّصال ولا الانفصال؟ فإنّ تلك الجسميّة باقية بعينها كما كانت. و إذا ثبت أنّ قبول الأشكال قد ينفكّ عن قبول الاتّصال و الانفصال، لم يلزم من الحكم بكون[١٠] الجسميّة القائمة بنفسها[١١] قابلة للأشكال[١٢] الحكم بكونها قابلة للفصل و الوصل إلّا بحجّة[١٣] و برهان.

فإن قيل: الدّليل عليه أنّ كلّ ماكان قابلاً للأشكال فإنّه لابدّ و أن يتميّز طرف منه عن طرف آخر[١٤] منه. وكلّ ماكان كذلك فإنّه يكون قابلاً للقسمة الوهميّة لامحالة. وكلّ ماكان قابلاً للقسمة الوهميّة[١٥] كان قابلاً للقسمة الانفكاكيّة على مامرّ في الفصول الماضية. فإذن يلزم أنّ[١٦] كلّ ماكان قابلاً للأشكال فإنّه يكون قابلاً للفصل و الوصل.

فنقول: هذا الكلام لو صحّت مقدّماته فإنّه يغني[١٧] في إثبات المطلوب عن التّقسيم الّذي مضى،

١- للمعلول : المعلول م، مج.　٢- مثل : مثلا مج.　٣- صلابة : لصلابة م.　٤- بسبب : لسبب مص.
٥- وكان : لكان م، مص.　٦- الانفعال : الانفصال مص..　٧- الجسميّة : للجسميّة مج.
٨- لم لايلزم : لم يلزم م.　٩- للشّكل : التّشكّل مج.　١٠- بكون : كون مص.　١١- بنفسها : - م.
١٢- للأشكال : أشكال مص.　١٣- بحجّة : لحجّة مص.　١٤- طرف آخر : الطّرف الأخر مص.
١٥- كان قابلاً للقسمة الوهميّة : - م.　١٦- يلزم أنّ : + يكون م.　١٧- يغني : كاف مص.



فإنّه يمكن أن يقال: الدليل على أنّ الجسميّة لاتوجد في غير مادّة أنّ الجسميّة يلزمها[1] التناهي، فيلزمها الشكل، وكلّ مشكّل[2] فإنّه يصحّ أن ينقسم، وكلّ ماكان كذلك فإنّه يصحّ عليه الاتّصال و الانفصال. فإذن لو وجدت الجسميّة لا في مادّة لصحّ[3] الانفصال و الاتّصال عليها، و ذلك محال. فإذن وجودها لا في المادّة محال[4]. فثبت أنّ هذا الكلام لوصحّ لكان كافياً في إثبات المقصود، و حينئذ يصير الكلام المتقدّم حشواً.

[الفصل الثالث عشر]

وهم و إشارة[5]. أو لعلّك تقول: و هذا أيضاً يلزمك في أشباه أخر، فإنّ الجزء المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك؛ ثمّ تقول[6]: إنّ الشكل للفلك مقتضي طباعه، و طبع الجزء و طبع[7] الكلّ واحد. فنقول لك: إنّ الشكل حصل للفلك[8] عن طبيعة قوّة أوجبت لهيولاء تلك الجرميّة[9]، و لم يكن ذلك لها عن نفسها أو عن جرميّتها[10]؛ فلمّا وجب لها ذلك، وجب بإيجاب ذلك السّبب أن لايكون لما يفرض بعد ذلك جزءاً ما للكلّ لكونه جزءاً مفروضاً بعد حصول صورة الكلّ. فهذا له عن عارض و مانع، و بسبب مقارنة ما تقبل تلك الصّورة و تحملها[11] و يتجزّأ بها. و أمّا المقدار لو انفرد و لم يكن هناك شيء يوجب شيئاً إلّا طبيعة المقداريّة، و تلك الطّبيعة هي واحدة لم تصر كلّاً و جزء كلّ بحسب ذلك الفرض إلّا من نفسها لا من علّة ولا من مقارنة قابل، فلايجب أن يستحقّ شيئاً معيّناً ممّا تختلف فيه حتّى[12] نفس الكلّيّة[13]. فليس يمكن أن يقال ههنا: لحقها من غيرها شيء بحسب إمكان و قوّة ما[14]، أو صلوح موضوع لحوقاً سابقاً، ثمّ تبع ذلك أن صارما هو كالجزء بحالة مخالفة.

۱- يلزمها: عرضها م. ۲- مشكّل: شكل مج. ۳- لصحّ: يصحّ م.

۴- في المادّة محال: في مادّة محال م.: في المادّة مص. ۵- وهم و إشارة: إشارة مج.: تنبيه م.

۶- نقول: - م. ۷- طبع الجزء و طبع: طباع الجزء و طباع مص. ۸- حصل للفلك: للفلك حصل م.

۹- الجرميّة: الجزئيّة م. ۱۰- جرميّتها: جرمها م. ۱۱- تحملها: + صورة الكلّ مص.

۱۲- حتّى: - مص.

[۱۳- الكلّيّة: + و الجزئيّة: نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التّنبيهات، تصحيح شهابي، ص ۷۲]

۱۴- قوّة ما: قوّة م.

التفسير: هذا الشّكّ إنّما أورده على الوجه الذي به أبطل القسم الأوّل من الأقسام الثّلاثة المذكورة، و هو أنّ الجسميّة[1] القائمة بنفسها لو اقتضت الشّكل المعيّن لزم أن يكون شكل جزئها مساوياً لشكل كلّها. و ذلك الشّكّ[2] هو أن يقال: إنّ شكل الفلك مقتضى صورته النّوعيّة، مع أنّ جزئه مساوٍ لكلّه في الماهيّة، و إلاّ لكان الفلك مركّباً و أنّه محال؛ و مع ذلك فإنّه يلزم[3] أن يكون جزؤه مساوياً لكلّه في الشّكل. فإذا عقل ذلك[4] فليعقل أيضاً كون الجسميّة مقتضية للشّكل، و إن لم يجب[5] أن يكون جزؤها[6] مساوياً لكلّها في الشّكل.

و حاصل الجواب: أنّ المقتضى لمثل شكل الكلّ قائم في الجزء إلاّ أنّه يتخلّف[7] هذا الحكم لمانع. و هو أنّ وجود جزء الجسم البسيط متأخّر عن وجود كلّه، و جزئيّة ذلك الجزء مانعة له من[8] أن يتشكّل بمثل شكل الكلّ. فإذن كلّ الفلك[9] و جزؤه[10] إنّما اختلفا في الشّكل بعد اشتراكهما في المقتضى لذلك الشّكل[11] و هو الصّورة الفلكيّة لاختلافهما في الكلّيّة و الجزئيّة. و هذان الوصفان غير لازمين للماهيّة بل هما من العوارض المفارقة، و العوارض المفارقة لاتحصل إلّا بسبب المادّة. فإذن لو لا كون الصّورة الفلكيّة مادّيّة، و إلّا لما حصل هذا الاختلاف. و أمّا الجسميّة المجرّدة لمّا فرضت غير مفارقة للمادّة استحال أن يكون شيء منها كلاً و شيء منها جزءاً؛ لأنّ الاختلاف في هذين الوصفين لايحصل إلّا بسبب المادّة على مابيّنّاه[12]. و إذا لم يحصل الاختلاف في هذين الوصفين استحال اختلافهما في الشّكل. فهذا حاصل الجواب، و فيه بحث ولكنّا نذكره بعد تفسير المتن.

أمّا قوله في الجواب: فإنّ الشّكل حصل للفلك عن طبيعة قوّة أوجبت لهيولاه تلك الجرميّة[13]، و لم يكن لها ذلك من نفسها أو عن[14] جرميّتها؛ فمعناه أنّ الشّكل المعيّن إنّما حصل للفلك لأجل قوّة سارية[15] في هيولى ذلك الفلك. و لم يكن ذلك الشّكل لتلك الهيولى لأجل نفس[16] تلك الهيولى، أو لأجل الجرميّة[17] الموجودة فيها. و أمّا تفسير لفظي القوّة و الطّبيعة فسيأتي في

١- الجسميّة: - مص. ٢- الشّكّ: الشّكل مج. ٣- يلزم: لم يلزم مج. ٤- ذلك: - مص.
٥- لم يجب: لم يوجب م. ٦- جزؤها: - م. ٧- يتخلّف: يختلف م: يتخلّف مص. ٨- من: - مج.
٩- فإذن كلّ الفلك: فإنّ ذلك الكلّ مج. ١٠- جزؤه: وجوده مج. ١١- الشّكل: التشكّل مج.
١٢- ما بيّنّاه: ما بيّنّا مص. ١٣- الجرميّة: الجزئيّة مج. ١٤- أو عن: وعن م مج.
١٥- قوّة سارية: القوّة السّارية مص. ١٦- نفس: - مص. ١٧- الجرميّة: الجزئيّة مج.

مكان آخر أولى به من هذا المكان.

و أمّا قوله : «فلهذا وجب لهاذلك» وجب بإيجاب[1] ذلك السّبب أن لايكون لمايفرض بعد ذلك جزءاً ما للكلّ لكونه مفروضاً بعد حصول صورة الكلّ؛ فمعناه أنّ ذلك الشّكل لمّاحصل عن القوّة السّارية في تلك الهيولى استحال أن يحصل لذلك الجزء[2] مثل ما حصل للكلّ من الشّكل لاستحالة أن يتشكّل الجزء بشكل الكلّ مادام ذلك الجزء جزءاً لذلك الكلّ.

و أمّا قوله : «فهذا له عن عارض و مانع، و بسبب مقارنة ما تقبل تلك الصّورة و تحملها و يتجزّأ بها» معناه ما ذكرنا من أنّ المقتضى لأن يحصل[3] للجزء[4] مثل شكل الكلّ قائم، إلّا أنّه لم يوجد ذلك العارض[5] عرض له و هو كونه جزءاً لذلك الكلّ، و صار مانعاً عن أن يحصل له مثل شكل الكلّ. و هذا العارض أعني كونه جزءاً لذلك الكلّ بسبب المادّة المقارنة لتلك الصّورة الحاملة[6] لها المتجزّئة بها. و قد علمت أنّ الاختلاف في الجزئيّة و الكلّيّة[7] لايكون إلّا لأجل المادّة.

و أمّا قوله : «و أمّا[8] المقدار لوانفرد لم يكن هناك[9] شيء يوجب شيئاً إلّا طبيعة المقدار، و تلك الطّبيعة هي[10] واحدة لم تصر كلّاً و غير كلّ بحسب ذلك الفرض لامن نفسه، ولا من علّة ولا من مقارنة قابل. فلايجب أن يستحقّ شيئاً معيناً ممّا تختلف فيه حتّى نفس[11] الكلّيّة» فمعناه أنّ المقدار المنفرد بنفسه عن المادّة استحال أن يكون شيء منه كلّاً و شيء منه[12] جزءاً؛ لأنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة لايجيء من نفس تلك الماهيّة، بل لابدّ و أن يجيء من المادّة[13]. و إذ ليس لها[14] مادّة استحال أن يخالف شيء منها[15] شيئاً في الكلّيّة[16] و الجزئيّة، فلم يمكن أن يكون[17] جزءاً مخالفاً لكلّه في الشّكل لمثل العذر[18] الّذى ذكرناه في الفلك.

و أمّا قوله : «فليس يمكن أن يقال ههنا[19]: لمعتها من غيرها شيء بحسب إمكان و قوّة ما[20]، أو

١- بإيجاب : ايجاب م، مص. ٢- لذلك الجزء : للجزء مص. ٣- لأن يحصل : لايحصّل م.
٤- للجزء : الجزء مج. ٥- العارض : + الّذى مص. ٦- الحاملة : الحاصلة مج.
٧- في الجزئيّة و الكلّيّة : في الكلّيّة و الجزئيّة م. ٨- و أمّا : و إن مص. ٩- هناك : - مص.
١٠- هي : و هي مص. ١١- نفس : تغيّر مص. ١٢- و شيء منه : و منها م. ١٣- من المادّة : المادّة م.
١٤- لها : - مج. ١٥- شيء منها : منه شيء مص، : منه م. ١٦- في الكلّيّة : من الكلّيّة مج.
١٧- أن يكون : - مص. ١٨- العذر : ذلك القدر مج. ١٩- ههنا : هنا مج، مص.
٢٠- و قوّة ما : أو قوّة ما م، : و قوّة مص.



طلوع موضوع لحوقاً سابقاً، ثمّ تبع[1] ذلك أن صار ساهو كالجزء بحالة[2] مخالفة، معناه أنّ العذر[3] الّذي ذكرناه[4] في الفلک هو أنّ ذلک الشّكل كان ممكن الوجود في نفسه، و كانت القوّة السّارية في كلّيّة الفلک موجبة له، و كان الموضوع صالحاً مستعدّاً لقبوله، فلاجرم حصل ذلک الشّكل لكلّه، و ذلک يقتضي أن لايحصل مثل ذلک[5] الشّكل للجزء[6] الّذي يفرض[7] بعد ذلک، فهذا هو العذر[8] الّذي ذكرناه في الفلک، و لايمكن أن يذكر مثله في الجسميّة القائمة لافي مادّة، فظهر الفرق. والحاصل من الجواب تسليم أنّ الجزء من الفلک قد حصل له[9] مايقتضي تشكّله بشكل الكلّ، و لكن امتنع ذلک لمانع[10] و هو كونه جزءاً[11].

فإذا قيل: الجسميّة القائمة بنفسها لم لايجوز[12] أن يقال: إنّ جزئها أنّما لم يتشكّل بشكل الكلّ لأنّ كونه جزءاً لذلک الكلّ منع من ذلک؟ فجوابه[13]: أنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة أنّما يحصل بسبب المادّة، فلمّا كانت الصّورة الفلكيّة مادّيّة صحّ كلامنا فيها، و لم يصحّ في الصّورة المجرّدة عن المادّة.

و لقائل أن يقول: الّذي تذكرونه من أنّ الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة أنّما يكون لأجل المادّة غير صحيح، لأنّ مادّة جزء الصّورة الفلكيّة إمّا أن تكون عين[14] مادّة كلّ تلک الصّورة، أو تكون[15] جزءاً من تلک المادّة. فإن كان الأوّل كان كلّ تلک الصّورة[16] و جزئها حالّين في محلّ واحد، مع أنّ تلک الصّورة و جزئها متساويان في الماهيّة، فلم تكن الهيولى بأن تجعل إحديهما كلّاً و الآخر جزءاً أولى[17] من العكس. و إن جاز ذلک فليجز[18] أن تكون الجسميّة المشتركة بين الكلّ[19] و الجزء تقتضي لشيء أن يكون كلّاً و لآخر أن يكون جزءاً. و إن كان الثّاني كانت الهيولى مخالفة لجزئها بالكلّيّة و

۱- تبع: لم يتبع مج. ۲- بحالة. لحالة مص. ۳- العذر: القدر مج. ۴- ذكرناه: ذكرنا م.

۵- ذلک: - مص. ۶- للجزء: لبعض م. ۷- يفرض: يفترض م. + فيه مج. ۸- العذر: القدر مج.

۹- حصل له: + أن مص. ۱۰- لمانع: المانع م. ۱۱- جزءاً: + ما م. ۱۲- لم لايجوز: لايجوز م.

۱۳- فجوابه: الجواب مج. ۱۴- عين: غير م، مص. ۱۵- أو تكون: أو لاتكون مج.

۱۶- أو تكون ... تلک الصّورة: على الهامش بقلم جديد م.

۱۷- إحديهما كلّاً و الآخر جزءاً أولى: الصّورة الّتي هي صورة الكلّ و صورة الكلّ بأولى مص.

۱۸- فليجز: لجاز م، مص. ۱۹- بين الكلّ: من الكلّ مص.



الجزئيّة. فإن كان ذلك الهيولي[1] أخرى تسلسل. و إن لم يكن فالهيولي لم يكن الاختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة موقوفاً على كون الشيء في الهيولي، فلايلزم من عدم حلول[2] الجسميّة في الهيولي أن لايحصل فيها اختلاف بالكلّيّة و الجزئيّة.

فلئن[3] قالوا: هذا المحال[4] إنّما يلزم لوكان كلّ[5] الصّورة و جزؤها معاً في الوجود و في المعقول في تلك الهيولي[6] حتّى يقال: ليست الهيولي بأن تجعل أحدهما كلّاً و الآخر جزءاً أولي من العكس، لكن ليس الأمر كذلك. فإنّ كلّ الصّورة يحلّ[7] في الهيولي، ثمّ يحصل بعد ذلك جزء الصّورة إمّا لتوهّم، أو اختلاف أعراض. و لمّاتقدّم الكلّ على الجزء، كان كلّ الصّورة[8] أولي بأن يصير كلّاً من جزئها.

فنقول: الآن صدقتم، لكن إذا صحّ ذلك فلم لايجوز أن يقال: الجسميّة الموجودة لافي مادّة[9] يكون وجود كلّيها[10] سابقاً على وجود جزءها[11]، فلاجرم كان السّابق أولي بالكلّيّة من الجزء المتأخّر في الوجود. و إذا[12] ثبت أنّ الجسميّة المجرّدة يمكن وقوع الاختلاف فيها بالكلّيّة[13] و الجزئيّة لم يبق بينها و بين الصّورة الفلكيّة فرق[14].

المسئلة السّادسة

في امتناع خلوّ الهيولي عن الصّور الجسميّة

و فيها ثلاثة فصول[15].

[الفصل الرّابع عشر]

تنبيه[16]: هذا الحامل إنّما له الوضع من قبل اقتران الصّورة الجسميّة به[17]، ولو كان له في حدّ ذاته

١- ذلك الهيولي: لذلك الهيولي مج، ذلك الهيولي م. ٢- حلول: حصول مج. ٣- فلئن: فليس م.

٤- المحال: المحال مص. ٥- لوكان كلّ: لوكانت مص. ٦- تلك الهيولي: تلك المادّيّة مج.

٧- يحلّ: يحصل مص. ٨- كلّ الصّورة: كلّ مج. ٩- لافي مادّة: في مادّة مج. ١٠- كلّيّها: كلّها مج.

١١- جزءها: جزئيّتها مص. ١٢- و إذا: إذا م. ١٣- بالكلّيّة: - مص. ١٤- فرق: - م.

١٥- ثلاثة فصول: فصول ثلاثة مص. ١٦- تنبيه: إشارة مج. ١٧- به: - مص.

وضع، و هو منقسم، كان في حدّ ذاته ذاحجم؛ أو غيرمنقسم كان في حدّ نفسه مقطع[1] منتهى إشارة، نقطة[2] إن لم‌ينقسم ألبتّة، أوخطّاً أوسطحاً إن انقسم في غير جهة الإشارة.

التّفسير: لمّافرغ من بيان أنّ الصّورة لاتنفرد بنفسها من الهيولى، شرع الآن[3] في بيان أنّ الهيولى لاتنفرد عن الجسميّة. و الحجّة المشهورة فيه: أنّ الهيولى لوكانت خالية عن الجسميّة لكانت إمّا أن تكون مشاراً إليها، أو لاتكون. و القسمان باطلان، فالقول بانفراد الهيولى عن الصّورة باطل. و المقصود من هذا الفصل إبطال القسم الأوّل، فنقول في بيانه[4]: الهيولى لوكانت من حيث هي هي[5] مشاراً إليها، لكانت إمّا أن تكون منقسمة من جميع الجوانب، أو لاتكون. و الأوّل باطل لأنّ المنقسم من كلّ الجوانب جسم، فلو كانت الهيولى منقسمة[6] من كلّ الجوانب لكانت الهيولى جسماً[7]، هذا خلف. و الثّاني باطل لأنّ ما لاينقسم في جميع الجهات، و هو مشار إليه، فإمّا أن لايقبل القسمة أصلاً و هو النّقطة، أويقبلها في جهة واحدة فقط و هو الخطّ، أو في جهتين فقط و هو السّطح.

فنقول: يستحيل أن تكون الهيولى المجرّدة نقطة، و إلّا لكانت النّقطة قائمة بذاتها، لكن ذلك محال، لأنّا إذا فرضنا وصول طرفين من خطّين إليها، فهي إمّا أن تحجب النّقطتين اللّتين هما طرفا الخطّين الواصلين إليها عن التّلاقي، أو لاتحجب. فإن حجبتهما[8] عن التّلاقي انقسمت لمامرّ في مسئلة الجزء[9] أنّ الوسط الّذي يحجب الطّرفين عن التّلاقي[10] منقسم. و إن لم‌يحجبهما عن التّلاقي، كانت النّقطتان المتلاقيتان لها نافذتين فيها. و ذلك محال، لأنّها قد كانت قائمة بذاتها مباينة عن الخطّين فإمّا أن يبقى مباينة كما كانت، أو لم‌تبق. فإن بقيت مباينة بعد نفوذ طرفي الخطّين فيها، و الحالّ[11] في المباين عن الخطّين مباين عنهما، فوجب أن يكون طرفا الخطّين متباينين عنهما[12]. فإذن طرفا الخطّين المتناهيين مباينان عنهما، فيكون لهما طرفان آخران، و الكلام فيهما كالكلام في الأوّلين، فيلزم أن يكون لكلّ واحد من الطّرفين[13] نقطة غير متناهية في موضع واحد. و مع ذلك فإنّه يلزم أن لايكون[14]

۱- مقطع: بمقطع م. ۲- نقطة: + و مص. ۳- الآن: - م. ۴- بيانه: بيان م.

۵- لوكانت من حيث هي هي: من حيث هي لوكانت م. ۶- من كلّ الجوانب ... منقسمة: - م.

۷- جسماً: جسمانيّة مج. ۸- حجبتهما: حجبتها مص. ۹- الجزء: + و مج.

۱۰- انقسمت لما ... عن التّلاقي: - م. ۱۱- و الحالّ: فالحالّ م. ۱۲- فوجب ... متباينين عنهما: - م.

۱۳- الطّرفين: الخطّين مص. ۱۴- يلزم أن لايكون: لايلزم أن يكون مص.



لواحد منهما طرف غير مباين[1]؛ لأنّ كلّ نقطة فرضت غير مباينة عن الخطّ فإنّها تكون حالّة في النقطة المباينة. و الحالّ في المباين مباين، فإذن النقطة الّتي فرضت غير مباينة عن الخطّ مباينة؛ هذا خلف. و إن لم تبق مباينة صارت حالّة في الخطّين، و على هذا يكون الخطّان حالّين[2] في السّطح، و السّطح في الجسم، و الحالّ في الحالّ في شيء حالّ في ذلك الشيء، فإذن الهيولى حالّة في الجسم، و نحن فرضناها مجرّدة[3]؛ هذا خلف. فثبت أنّ النقطة لايمكن أن تكون قائمة بذاتها.

و كذلك الخطّ لايكون قائماً بذاته، و إلّا لكان إذا وصل إليه طرفا السّطحين[4] لكان إمّا[5] أن يحجب الخطّين اللّذين هما نهايتا السّطحين عن التّلاقي، أو لايحجبهما، و يعود الكلام بعينه.

و كذلك السّطح لايمكن أن يكون قائماً بذاته، و إلّا لكان إذا وصل إليه سطحا جسمين[6] لكان إمّا أن يمنعهما عن التّلاقي، أو لايمنعهما.

فثبت بهذا أنّ النقطة و الخطّ و السّطح لاتوجد قائمة بذواتها. و عند ذلك نقول: الهيولى يستحيل أن تكون نقطة، أو خطّاً، أو سطحاً، أو جسماً. و كلّ مشار إليه بالذّات فإنّه أحد هذه الأربعة. فإذن الهيولى يستحيل أن تكون[7] في حدّ ذاتها مشاراً إليها. و في هذه الحجّة أبحاث تركناها اختياراً للاختصار. و لنرجع إلى شرح المتن.

قوله : «هذا الحامل إنّما له الوضع من قبل اقتران الصّورة الجسميّة به[8]»؛ فاعلم أنّ الوضع يقال بالاشتراك على معان؛ و المراد ههنا كون الشيء بحيث يمكن الإشارة إليه. و إذا عرفت ذلك فنقول: المراد أنّ الهيولى أنّما يمكن[9] الإشارة إليها لأجل الصّورة الجسميّة المقارنة لها.

فإن قيل : ذات[10] الهيولى من حيث هي هي إمّا أن يكون لها اختصاص بالحيّز، أو لايكون. فإن كان الأوّل كانت الهيولى هي الجسم نفسه، أو المقدار نفسه[11]. و إن كان الثّاني فعند حلول الجسميّة فيها إمّا أن تبقى[12] تلك الذّات، أو لاتبقى. فإن لم تبق لم تكن الصّورة الحالّة فيها حالّة فيها؛ لأنّ الموجود لايحلّ في المعدوم. و إن بقيت فتلك الذّات لاتكون مختصّة بالحيّز و الجهة، فلاتكون

۱- غير مباين : مباين م. ۲- الخطّان حالّين : الخطّ حالّاً مص. ۳- مجرّدة : متجرّدة مص،هـ.

۴- السطحين : سطحين مص. ۵- إمّا : - م. ۶- سطحا جسمين : طرفا سطحين مص.

۷- نقطة أو... يستحيل أن تكون : - مص. ۸- به : - م. ۹- إنّما يمكن : إنّما تكون مص. ۱۰- ذات : - م.

۱۱- المقدار نفسه : المقدار م. ۱۲- إمّا أن تبقى - إمّا تبقى مص.



إليها إشارة أصلاً، بل الإشارة إنّما تكون إلى الجسمية. فإذن[١] قولكم: الهيولى يشار إليها بسبب ما فيها من الجسميّة كلام مجازيّ، بل المشار إليه هو الجسميّة، و أمّا[٢] الهيولى فغير مشار إليها أصلاً. فنقول: هذا باطل بالعرض، فإنّه غير مشار إليه في ذاته بل بسبب المحلّ. فإذا جاز ذلك فليجز أن تكون الهيولى مشاراً إليها لا لذاتها لكن بسبب مايحلّ فيها.

و أمّا قوله: «ولو كان[٣] له في حدّ ذاته و هو منقسم، كان في حدّ ذاته ذا حجم»، فاعلم أنّ في ظاهره نظراً، لأنّه ليس كلّ ما كان ذا وضع و كان منقسماً، فهو ذوحجم[٤]. لأنّ الخطّ كذلك مع أنّه ليس بذي حجم، لأنّ الخطّ و إن كان في نفسه مقداراً إلّا أنّه[٥] ليس بذي مقدار، بل الحجم هو[٦] المقدار القابل للتجزئة[٧] من الجوانب الثلاثة. فإذن يجب أن يكون المراد من هذا الكلام أنّ كلّ ذي وضع يكون منقسماً من جميع[٨] الجوانب فهو ذو حجم.

و أما قوله: «أو غير منقسم كان في نفسه منقطع[٩] منتهى إشارة»، معناه[١٠] كلّ ما يشار إليه فلابدّ له[١١] من طرف تنقطع الإشارة عنده، و ذلك الطّرف يجب أن لا يكون منقسماً من الجانب الّذي انقطعت الإشارة عنده، و إلّا ليكون فبقي وراء ذلك المنقطع شيء من المشار إليه، فلم يكن منقطع الإشارة منقطع[١٢] الإشارة، هذا خلف. فإذن كلّ مايكون منقطعاً للإشارة فهو طرف. و لمّا كان كلّ طرف إنّما كان منقطعاً للإشارة لأنّه طرف، لاجرم انعكست تلك الموجبة الكلّيّة موجبة كلّيّة[١٣]، فنصدق أنّ كلّ طرف فهو مقطع منتهى إشارة.

و أمّا قوله: «نقطة إن لم ينقسم ألبتة، أو خطّاً أو سطحاً إن انقسم في غير جهة الإشارة»، فمعناه أنّ منقطع الإشارة لمّا ثبت أنّه لا ينقسم من الجانب الّذي به صار[١٤] منقطعاً للإشارة فهو إن لم ينقسم[١٥] ألبتة كان نقطة، و إن انقسم في غير مأخذ الإشارة كان خطّاً أو سطحاً. فقد تبيّن[١٦] أنّ الهيولى الخالية عن الصّورة لو كانت مشاراً إليها لكانت: إمّا نقطة، أو خطّاً، أو سطحاً، أو جسماً. و أمّا إبطال ذلك[١٧] فهو

١- فإذن: فإنّ م. ٢- الجسميّة و أمّا: جسميّة ما ر مص. ٣- ولو كان: لو كان م، مص.

٤- فهو ذو حجم: كان ذا حجم مص.- لهذا اا حجم م. ٥- إلّا أنّه: لأنّه م، مج.

٦- بل الحجم هو: بأنّ الحجم هذا م. ٧- للتجزئة: التجزئة مج. ٨- من جميع: في جميع م: من مص.

٩- منقطع: مقطع م. ١٠- معناه: فمعناه مج. : + أنّ مص. ١١- له :- مص.

١٢- منقطع الإشارة منقطع: منقطع الإشارة منقطع مج. ١٣- كلّيّة: جزئيّة مص. ١٤- به صار: به جاز م.

١٥- من الجانب ... لم ينقسم: على الهامش م. ١٦- فقد تبيّن: فقد تبيّن مص: فقد ثبت م. ١٧- ذلك :- م.

غير[1] مذكور في الكتاب و قد ذكرناه.

[الفصل الخامس عشر]

تنبيه : فلو فرضنا هيولى بلاصورة و كانت بلا وضع، ثم لحقتها الصّورة فصارت ذات وضع مخصوص، فليس يمكن أن يقال: إنّ ذلك لأنّ الصّورة لحقتها هناك، كما يمكن أن يقال: لو كانت في صورة توجب لها وضعاً[2] هناك، أو كان[3] فتعرض لها وضع هناك، ثم لحقتها الصّورة الأخرى، و إنّما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنّها مجرّدة بحسب هذا الفرض.

و ليس يمكن[4] أيضاً أن يقال: إنّ الصّورة عيّنت لها وضعاً مخصوصاً من الأوضاع الجزئيّة الّتي تكون لأجزاء كلّ واحد مثلاً كأجزاء الأرض، كما يمكن أن يقال: في الوجه الّذي ذكرناه من تخصيص وضع جزئي بسبب لحوق الصّورة، و هناك وضع جزئي، لحوقاً يخصّص[5] أقرب المواضع الطّبيعيّة من ذلك الموضع[6]، كالجزء من الهواء يصير ماء، فيكون موضعه الطّبيعي متخصّصاً بسبب موضعه الأوّل، و هو أقرب مكان طبيعي للمياه[7] مما كان موضعاً لهذا القاطر ماء، و هو هواء[8]. و إنّما لم يكن[9] هنا أيضاً، لأنّا جعلناها مجرّدة.

التفسير: المقصود من هذا الفصل بيان فساد القسم الثاني و هو أن يقال[10]: الهيولى الخالية عن الصّورة[11] إذا لم تكن مشاراً إليها و لم تكن في حيّز وجهة، استحال أن تحصل في حيّز معيّن عند حلول الجسميّة فيها، لأنّ حصولها فيه على التّعيين لو كان للجسميّة أو مايلازمها، وجب حصول كلّ الأجسام فيه. و إن كان لأمر غير لازم[12] لجسميّته[13]، أمكن حصول الجسميّة عارياً عن ذلك المخصّص، فحينئذ يجب أن لا يحصل في حيّز معيّن، فالهيولى لو كانت خالية عن الجسميّة، لم

١- فهو غير: لغير مج. ٢- وضعا : وضعنا مص. ٣- كان : - مص.

٤- فيما نحن فيه ... ليس يمكن : على الهامش م. ٥- يخصّص : + في مص.

٦- ذلك الموضع : تلك المواضع مص. ٧- للمياه : للهيات م. - لها مص. ٨- هواء : - م.

٩- لم يمكن : لايمكن م. ١٠- يقال : تقول مج.

١١- عن الصّورة : + لاتكون مشاراً إليها و بيانه أنّ الهيولى الخالية مج، مص.

١٢- و إن كان لأمر غير لازم : إن كان لا للجسميّة ولا من غير لازم م. ١٣- لازم لجسميّته : لازم الجسميّة مج.



اتّصفت[1] بها فإنّها لاتحصل في حيّز معيّن، بل إمّا أن تحصل في كلّ الأحياز و هو محال، أولا في شيء منها فحينئذ لاتكون متجسّمة مع أنّا قدفرضناها متجسّمة، هذا خلف.

فإن قيل: هذه الحجّة مبنيّة على تساوي الأجسام بأسرها في الجسميّة، و الكلام عليها[2] قدمرّ؛ إلّا أن بعد المساعدة على ذلك فهذا[3] الإشكال لازم عليكم: أمّا أولاً فلأنّ الجسم العنصري لايجب اتّصافه بشيء من الصور النوعيّة على التّعيين مع أنّه يكون أبداً موصوفاً بصورة معيّنة، فلم لايجوز أن يقال: الهيولى إذا اتّصفت بالجسميّة فإنّه و إن كان لايجب حصوله في حيّز معيّن إلّا أنّه مع ذلك تحصل في حيّز معيّن؟ و أمّا ثانياً فلأنّ اختصاص كلّ جزء من أجزاء العنصر الواحد بحيّز[4] من أجزاء حيّز ذلك العنصر ليس إلّا على سبيل الاتفاق، فإذا جاز ذلك فلم لايجوز أن تكون الهيولى الخالية عن[5] الجسميّة تحصل في حيّز معيّن عند حلول الجسميّة فيها على سبيل الاتّفاق؟

و الجواب أمّا عن الأوّل: فلأنّ قبل كلّ صورة نوعيّة صورة أخرى نوعيّة، وكان الجسم حين ما كان موصوفاً بالصّورة النّوعيّة السّابقة عرض له ماجعله مستعدّاً لقبول الصّورة النّوعيّة اللّاحقة، فلأجل ذلك حصلت الصّورة النّوعيّة المعيّنة[6] دون غيرها. و أمّا الهيولى الخالية عن الصّورة فإنّها[7] قبل الاتّصاف بالصّورة ماكانت موصوفة بصورة أخرى حتّى يقال: إنّها عند اتّصافها بتلك الصّورة عرض لها ما جعلها مستعدّة لقبول الصّورة المعيّنة، فظهر الفرق.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يقال: الهيولى حين كانت خالية عن الصّورة الجسميّة كانت موصوفة بصفات أخرى غير الجسميّة و المقدار[8] و الشّكل، و تلك الصّفات كانت متعاقبة، فلاجرم صحّ أن يقال: إنّ الهيولى قبل اتّصافها بالجسميّة كان قد عرض لها عارض أعدّها[9] لقبول الجسميّة[10] مع صورة نوعيّة خاصّة، فلاجرم حصلت بعد التّجسّم في حيّز معيّن؟ و بالجملة فالفرق الّذي ذكرتموه إنّما يصحّ لوقلنا: الهيولى قد كانت خالية عن الجسميّة و عن جميع الصّفات. أمّا لوقلنا: إنّها و إن كانت خالية عن الجسميّة[11] إلّا أنّها كانت موصوفة بصفات أخر، وكلّ واحد منها كان مسبوقاً بآخر[12]، وكلّ

١- لم اتّصفت : لم يتصف م. ٢- عليها : عليه م، مص. ٣- فهذا : فإنّ هذا مص. ٤- بحيّز : بجزء مص.
٥- الخالية عن : + الصّورة مص. و أيضاً على هامش مج. ٦- المعيّنة : + و مص. ٧- فإنّها : فلأنّها مج.
٨- والمقدار : بالمقدار م. ٩- أعدّها : أعدّ مص. ١٠- كان قد عرض ... لقبول الجسميّة : على الهامش م.
١١- و عن جميع الصّفات ... عن الجسميّة : على الهامش بخطّ جديد م. ١٢- بآخر : بالآخر م.



متقدّم منها كان علّة لاستعداد المادّة لقبول المتأخّر، لم تمتنع[1] أن يقال: المادّة قبل اتّصافها بالجسميّة حصل فيها أمر أعدّ المادّة لقبول الجسميّة مع صورة نوعيّة معيّنة. و على هذا التقدير تسقط حجّتكم الّتي عوّلتم عليها.

فلئن أبطلتم ذلك بأنّ الهيولى قبل اتّصافها بالجسميّة قد كانت شيئاً واحداً[2] بالقوّة و بالفعل[3]، و بعد اتّصافها بالجسميّة[4] لابدّ و أن[5] تتجزّأ بالقوّة، فيكون الشيء الّذي لم يكن منقسماً بالقوّة هو بعينه يصير منقسماً بالقوّة، و ذلك محال، فنقول هذا ساقط لوجهين:

الأوّل، و هو أنّ الهيولى في حدّ ذاتها و إن لازمتها الجسميّة مغايرة لتلك الجسميّة، فهي من حيث هي هي إمّا أن تكون قابلة للقسمة، أو لاتكون. فإن كانت قابلة للقسمة سقط أصل الكلام. و إن لم تكن فإمّا أن تمتنع صيرورة ما ليس بمنقسم منقسمة أو لاتمتنع. فإن لم تمتنع[6] سقط[7] أصل الكلام أيضاً[8]. و إن امتنع كانت الهيولى ـ و إن لازمتها الجسميّة ـ ممتنعة القسمة، فيكون الجسم لكونه مادّيّاً ممتنع القسمة، هذا خلف.

الثاني، لم لا يجوز أن يقال: قبول الهيولى للقسمة موقوف على حصول الصّورة؟ فعند فقدانها لاتقبل القسمة لفقدان الشرط، و عند حصولها تقبلها لحصول الشرط. ثمّ إن ساعدنا على صحّة هذا الكلام ولكنّا نقول: إنّه لو صحّ لكان كافياً في بيان امتناع انفراد الهيولى عن الصّورة، فتقع الحجّة الّتي ذكرتموها أوّلاً[9] لغواً.

و أمّا الجواب عن الثاني: فهو أنّ كلّ جزء من أجزاء عنصر واحد إنّما اختصّ بجزء من أجزاء حيّز ذلك العنصر لأنّه كان[10] قبل اتّصافه بالصّورة المعيّنة[11] موصوفاً بصورة أخرى، وكان[12] بسببها حاصلاً في حيّز معيّن بحيث لو حدثت فيها[13] صورة أخرى لكان حيّزها معيّناً. لأنّ الجزء المعيّن من الهواء يكون في حيّز معيّن، فإذا انقلب ماء[14] فإنّه لثقله لابدّ و أن ينزل إلى الجزء المسامت لذلك[15]

١- لم تمتنع : لم يمتنع مج. ٢- واحد : + ولم تكن منقسمة مج. ٣- و بالفعل : ولا بالفعل مج.
٤- قد كان واحداً ... بالجسميّة : على الهامش م. ٥- لابدّ و أن : لابدّ بأن مج.
٦- صيرورة ما ... لم تمتنع : - مج. ٧- سقط : تسقط مج. ٨- و إن لم تكن فإمّا ... الكلام أيضاً : - م.
٩- أوّلاً : - مص. ١٠- لأنّه كان : لأنّه م. ١١- المعيّنة : + كان م. ١٢- و كان : فكان م.
١٣- فيها : منها م. ١٤- ماء : فإنّما مج. ١٥- المسامت لذلك : المسامت كذلك م.



الجزء[١] من حيّز الماء. فاختصاصه بعد صيرورته ماء بذلك الجزء من حيّز الماء[٢] لأنّه كان قبل صيرورته ماء مخصوصا بالحيّز الآخر. و اختصاصه بذلك الحيّز إنّما كان لاختصاصه قبل ذلك بحيّز آخر. فيكون سبب اختصاصه بكلّ حيّز معيّن اختصاصه قبل ذلك الحيّز[٣] بحيّز آخر معيّن. و اعلم[٤] أنّ هذا الجواب هو بعينه الجواب عن السّؤال الأوّل، وكلا منا عليه ككلامنا على ذلك الجواب. و لنرجع إلى شرح المتن.

قوله : بل لو فرضنا هيولي بلاصورة و كانت[٥] بلا وضع، ثمّ لحقتها الصّورة فصارت ذات وضع مخصوص، فليس يمكن أن يقال: إنّ ذلك لأنّ الصّورة لحقتها هناك، كما يمكن أن يقال: لو كانت[٦] في صورة توجب لها وضعا هناك، أو كان[٧] قد عرض لها وضع هناك، ثمّ لحقتها الصّورة الأخرى. و إنّما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنّها مجرّدة بحسب هذا الفرض[٨]. معناه أنّ الهيولي إذا لم يكن لها في نفسها حيّز و لا إليها إشارة، فلو فرضناها خالية عن الصّورة[٩]، فإذا[١٠] حدثت الصّورة فيها فلايمكن أن تحصل في حيّز معيّن، لأنّ حصولها في ذلك الحيّز إنّما يكون لأجل أنّ الصّورة حصلت في المادّة عندما كانت المادّة في ذلك الحيّز. و هذا إنّما يمكن لو كانت المادّة قبل حدوث هذه الصّورة فيها موصوفة بالجسميّة و متخصّصة بحيّز ما. فإمّا إذا فرضت خالية عن الجسميّة لم يصحّ أن يقال: إنّه[١١] حدثت الصّورة فيها عندما كانت في ذلك الحيّز.

و لقائل أن يقول: حصول الصّورة فيها عند ما تكون هي في ذلك الحيّز سبب لاختصاصها بذلك الحيّز، ولايلزم[١٢] من انتفاء سبب معيّن انتفاء المسبّب. فلايلزم من حصول الجسميّة في المادّة الّتي ما كانت مختصّة بحيّز أن لايتخصّص لها حيّز، لاحتمال أنّ المادّة و إن كانت خالية عن الجسميّة ولكنّها كانت موصوفة بصفات أخر غير الجسميّة، و أنّ تلك الصفات أعدّت المادّة للجسميّة و للحصول[١٣] في حيّز معيّن دون سائر الأحياز.

و أمّا قوله : ((و ليس يمكن أيضاً أن يقال، إلى آخره)) فمعناه ما ذكرناه في الجواب عن السّؤال

١- لذلك الجزء : لذلك الحيّز مج.   ٢- فاختصاصه ... حيّز الماء :- م.   ٣- ذلك الحيّز : ذلك مص.

٤- و اعلم : فاعلم مص.   ٥- بلاصورة و كانت :- مج، مص.   ٦- لو كانت : و كانت مص.

٧- أو كان : إذ كان مج، و كان مص.   ٨- الفرض : الوضع مج، مص.   ٩- عن الصّورة : + و الوضع معا م.

١٠- فإذا : و م.   ١١- إنّه :- مج.   ١٢- ولايلزم : فلايلزم مص.   ١٣- للحصول : الحصول م، مج.



الثاني. فإنه إذا قيل لنا: لم لا يجوز أن يختص ذلك الجسم بحيّز معيّن، و إن كان ذلك الحيّز و غيره بالنسبة إليه سواء[١]؟ كما أنّ القطرة من الماء مختصة بحيّز واحد من حيّز كلّيّة الماء، و إن كان جميع[٢] حيّز الماء بالنسبة إلى تلك[٣] القطرة على السواء. كان جوابنا عنه أن نقول: الجزء من الهواء إذا صار ماء فإنّ تعيّن موضعه بعد صيرورته ماء إنّما كان لأنّ موضعه كان متعيّناً حين[٤] كان هواء، لأنّه[٥] حين كان هواء كان حاصلاً في حيّز معيّن. فإذا صار ماء وجب بمقتضى ثقله أن ينزل إلى أقرب حيّز من الحيّز الّذي كان موضعاً[٦] لهذا الّذي صار الآن ماء حين كان هو[٧] هواء. فإذن تعيّن حيّزه في الحال بسبب تعيّن حيّزه[٨] قبل ذلك. و هذا يقتضي أن يكون قبل كلّ وضع معيّن[٩] وضع آخر معيّن ليكون[١٠] السّابق علّة[١١] للاحق[١٢]. فأمّا إذا كانت الهيولى خالية عن الجسميّة فإنّه لا يتأتّى فيها هذا الوجه، فظهر الفرق.

و لقائل أن يقول: لا نزاع في كون الوضع السّابق علّة لتعيّن[١٣] الوضع اللّاحق، ولكن لا يلزم من انتفاء الوضع السّابق أن لا يتعيّن الوضع اللّاحق، لاحتمال أنّ الهيولى[١٤] و إن كانت خالية عن الجسميّة لكنّها[١٥] موصوفة بأمور أخر أعدّت المادّة عند التّجسّم لاختصاصه بالموضع[١٦] المعيّن، و تقريره[١٧] ما مرّ.

[الفصل السّادس عشر]

تنبيه: فأحدس من هذا أنّ الهيولى لا تتجرّد عن الصّورة الجسميّة[١٨].

التّفسير: قد علمت أنّ الحجّة على إبطال انفراد الهيولى عن الصّورة أنّ الهيولى الخالية عن الصّورة إمّا أن تكون مشاراً إليها، أو لا تكون. و القسم الثّاني إنّما أبطلناه بأن قلنا: إذا حصلت الصّورة فيها فإمّا أن تحصل في كلّ الأحياز، أو لا في شيء من الأحياز، أو في حيّز معيّن. و لمّا كان فساد القسم

١- سواء: على السواء مج.   ٢- جميع: + أجزاء م، مص.   ٣- تلك: - مص.   ٤- حين: - مص.
٥- هواء لأنّه: هواء لا لأنّه مص، هو لا لأنّه م.   ٦- موضعا: موضوعا مص.   ٧- هو: - مص.
٨- حيّزه: حيّز مص.   ٩- معيّن: - مص.   ١٠- ليكون: فيكون مج.   ١١- علّة: علّية مص.
١٢- للاحق: اللّاحق م.   ١٣- علّة لتعيّن: علّية بتعيّن مص.   ١٤- أنّ الهيولى: أن تكون الهيولى مج.
١٥- لكنّها: + كانت مص.   ١٦- بالموضع: بالوضع مج.
١٧- عند التّجسّم ... و تقريره: عند التجسم للاختصاص بالمواضع و تقديره م.   ١٨- الجسميّة: الجرميّة مج.

الأوّل و الثاني ظاهراً لم يتعرّض الشّيخ لإبطالهما لظهور فسادهما، بل اقتصر على إبطال القسم الثالث. ثمّ إنّه لمّا لم يتعرّض إلّا لإبطال القسم الثالث[١] فقط، لاجرم لم يقل بعد إبطاله: إنّه يلزم استحالة خلوّ الهيولى عن الصّورة، بل أمر بأن تحدس[٢] ذلك. يعني[٣] لمّا بطل القسم الثالث[٤]، فمن تنبّه بعد ذلك لفساد القسمين الأوّلين، لمنه[٥] ذلك يعلم امتناع خلوّ الهيولى عن الصّورة. فلهذا السّبب قال: فأحدس[٦] أنّ الهيولى لاتتجرّد عن الصّورة، و لم يقل: فثبت أنّ الهيولى لاتتجرّد[٧].

المسئلة السّابعة
في بيان استحالة خلوّ الهيولى عن الصّورة النّوعيّة

و فيها فصلان.

[الفصل السّابع عشر]

تنبيه: و الهيولى قد لاتخلو أيضاً عن صور أخرى. و كيف و لابدّ من أن تكون إمّا مع صورة توجب قبول الانفكاك و الالتئام و التشكّل بسهولة أو بعسر، أو مع صورة توجب امتناع قبول تلك، و كلّ ذلك غير الجرميّة. و كذلك[٨] لابدّ له من استحقاق مكان خاصّ، أو وضع خاصّ متعيّنين. و كلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة العامّة[٩] المشتركة فيها.

التفسير: لمّا فرغ عن بيان أنّ الهيولى لاتنفكّ عن الصّورة الجرميّة، شرع الآن في بيان وجوب اتّصافها بصور آخر[١٠] بعضها مناسبة للكيف، و بعضها مناسبة للأين. أمّا إثبات الصّور[١١] المناسبة للكيف، فلأنّ الأجسام بعد اشتراكها بأسرها في الجسميّة منقسمة إلى أقسام ثلاثة: أحدها، الأجسام القابلة للانفكاك و الالتئام و التشكّلات بسهولة و هي الأجسام الرّطبة. و ثانيها مايقبل هذه الأمور بعسر و هي الأجسام اليابسة. و ثالثها ما لايقبل الانفكاك و الالتئام و التشكّلات أصلاً و هي الأجسام

١- ثمّ إنّه لمّا ... القسم الثالث: - معي. ٢- تحدس: يخدش مج. ٣- يعني: أعني مج.
٤- الثالث: + فقط مج. ٥- لمنه: لغير معي. ٦- فأحدس: فاحدس مج.
٧- لاتتجرّد: + عن الصّورة معي. : + والله أعلم م. ٨- و كذلك: لكذلك معي. ٩- العامّة: القائمة معي.
١٠- بصور آخر: بصورة أخرى مج. ١١- الصّور: الصّورة مج.



الفلكيّة.

و إذا عرفت ذلك فنقول: اختصاص كلّ واحد من الأجسام[1] بكلّ واحد[2] من هذه الأحكام لايمكن أن يكون للجسميّة العامّة المشتركة فيها، ولا للوازمها، ولا للفاعل المباين. فإنّه إن لم يكن الجسم المختصّ بالصفة المعيّنة مستحقاً لتلك الصّفة، كان تخصيص الفاعل له بتلك الصّفة دون سائر الصّفات و دون سائر الأجسام أمراً ممكناً وقع لاعن سبب، و ذلك محال. و إن كان الجسم المعيّن مستحقاً لتلك الصّفة[3]، فذلك الاستحقاق لايكون للجسميّة المشتركة فيها، فلابدّ و أن يكون ذلك لأجل صورة نوعيّة مغايرة للصّورة الجرميّة، و ذلك هو المطلوب.

و لقائل أن يقول: هذه الحجّة مبنيّة على اشتراك الأجسام بأسرها في الجسميّة، و قد بيّنا أنّ ذلك ممّا يحتاج فيه إلى برهان على مذهب الشيخ. ثمّ إن رفعت المساعدة على ذلك، لكنّ الأجسام كما اختلفت في الصّفات الّتي ذكرتموها فقد اختلفت أيضاً في الصّور[4] الّتي هي مبادي تلك الصّفات. فإن كان اختصاصها بتلك الصّفات يجب أن يكون لصور نوعيّة، لكان اختصاصها بتلك الصّور[5] يجب أن يكون لصور أخرى، ثمّ الكلام فيها كالكلام في الأوّل فيلزم التسلسل.

فلئن قيل: اختصاص الأجسام العنصريّة بصورها المعيّنة إنّما كان لأنّ[6] المادّة قبل حدوث تلك الصّورة فيها كانت موصوفة بصورة[7] أخرى، لأجلها استعدّت المادّة لقبول الصّور[8] اللاحقة. و أمّا اختصاص الأجسام الفلكيّة بصورها النوعيّة فلأنّ لكلّ فلك مادّة مخالفة بالماهيّة لمادّة الفلك الآخر، وكلّ مادّة لاتقبل إلّا الصّورة الّتي حصلت فيها. فهذا هو السّبب في اختصاص كلّ جسم بصورته النوعيّة. فنقول: إذا جوّزتم ذلك فجوّزوا مثله في الكيفيّات حتّى نقول: الأجسام العنصريّة إنّما اختصّ كلّ واحد منها بكيفيّة معيّنة لأنّه كان قبل الاتّصاف بها موصوفاً بكيفيّة[9] أخرى، لأجلها استعدّت المادّة لقبول الكيفيّة اللّاحقة. و أمّا الأجسام الفلكيّة فإنّما اختصّ كلّ واحد منها بكيفيّة معيّنة[10] لأنّ مادّته لاتقبل إلّا تلك الكيفيّة. و على هذا التقدير تسقط الحاجة إلى إثبات هذه الصّورة

١- من الأجسام: من أقسام الأجسام مج. ٢- بكلّ واحد: لكلّ واحد مص؛ بكلّ مج. ٣- الصّفة: - مص.
٤- في الصّور: الصّورة م، مج. ٥- يجب أن يكون... بتلك الصّور: - م. ٦- لأنّ: - مص.
٧- بصورة: بصور مص. ٨- الصّور: الصّورة م. ٩- بكيفيّة: بصفة مص. ١٠- معيّنة: المعيّنة م.



النوعية[١].

ثمّ إن وقعت المساعدة على إثبات أمر زائد على مادّة الجسم و صورته الجسميّة[٢] ليكون مبدءاً لهذه الكيفيّات، ولكن لم قلتم: إنّه لابدّ من إثبات ذلك في كلّ جسم؟ بيانه[٣] أنّ عدم قبول الفلك للكيفيّات المختلفة لايمكن القطع بأن يكون لأجل صورة، و ذلك[٤] لأنّ تلك الصورة إمّا أن تكون لازمة لجسميّة الفلك، أو لاتكون.

فإن لم تكن لازمة، كانت ممكنة الزوال. فلاتكون علّة للحكم الّذي يمتنع زواله، و هو عدم قبول الكيفيّات المختلفة.

و أمّا إن كانت لازمة، فذلك اللّزوم إمّا أن يكون[٥] لنفس الجسميّة، أو لما يكون حالاًّ فيها، أو لما يكون محلاًّ لها، أو لما لايكون حالاًّ فيها و لامحلاًّ لها.

و الأوّل باطل، لأنّ الجسميّة إن كانت أمراً مشتركاً فيه بين الأقسام[٦] كلّها كانت الصورة الفلكيّة اللّازمة لها مشتركاً فيها بين الأجسام كلّها. و إن لم تكن الجسميّة مشتركاً فيها فقد[٧] سقط أصل الحجّة.

و أمّا الثاني فهو باطل أيضاً، لأنّ ذلك الحال[٨] إن لم يكن لازماً لم يكن الحاصل بسببه[٩] لازماً، و إن كان لازماً عاد التقسيم و لزم التسلسل.

و أمّا الرّابع و هو أن يكون اختصاص الفلك بالكيفيّة اللّازمة له لشئ غير حالّ فيه و لامحلّ له فهو أيضاً باطل؛ لأنّ ذلك الشئ، إمّا أن يكون جسماً أو جسمانيّاً أو لاجسماً و لاجسمانيّاً. و الأوّلان باطلان بالتقسيم الّذي مضى. و الثالث نسبته إلى جسميّة الفلك كنسبته إلى جسميّة غيره، فليس بأن يفيد لجسميّة الفلك[١٠] تلك الكيفيّة أولى من أن[١١] يفيد لجسميّة غيره تلك الكيفيّة. و أيضاً فبتقدير صحّة[١٢] هذا القسم فإنّه يبطل المقصود؛ لأنّ اختصاص الفلك بالكيفيّة المعيّنة إذا كان لأجل شيء غير حالّ فيه و لامحلّ له فقد سقطت الحاجة إلى إثبات الصورة النوعيّة.

١- النّوعيّة :- مص. ٢- صورته الجسميّة : صورة الجسم مص. ٣- بيانه :+ وهو م مص.
٤- و ذلك : ذلك مص. ٥- أن يكون :- مص. ٦- الأقسام : الأجسام مج. ٧- فقد : فقط م.
٨- الحال :- مص. ٩- بسببه : نسبة م. ١٠- كنسبته إلى ... لجسميّة الفلك :- م. ١١- من أن : بأن مج.
١٢- فبتقدير صحّة : فهذه رضي مج.

و لمّا بطلت الأقسام[1] كلّها سوى القسم[2] الثّالث، ثبت أنّه لايمكن القول بلزوم كيفيّة معيّنة إلّا لأجل مادّته: إمّا بواسطة، أو بغير واسطة. و إذا كانت المادّة كافية في هذا اللزوم ثبت أنّه لايمكن الاستدلال بلزوم الكيفيّة المعيّنة للفلك على إثبات صورة نوعيّة له. فثبت أنّ الحجّة الّتي ذكروها[3] لايمكن الاحتجاج بها على أنّ الجسم الّذي لايقبل الأشكال المختلفة لايسر و لابسهولة إنّما كان كذلك لأجل صورة حالّة فيه.

و أمّا العناصر فمعلوم أنّها على قسمين: أحدهما مايقبل الأشكال المختلفة بسهولة، و ثانيهما[4] ما يقبلها[5] بعسر، فلم لايجوز أن يقال: إنّ سهولة قبول التّشكّلات معلّلة بعلّة وجوديّة، و أمّا صعوبة قبولها فإنّها معلّلة بعدم تلك العلّة أو بالعكس؟ و على هذا التّقدير لايظهر امتناع خلوّ الأجسام العنصريّة من الصّور[6] النّوعيّة.

ثمّ إن[7] وقعت المساعدة على أنّ الصّفات الثّلاثة أعني: سهولة قبول الأشكال[8] و صعوبة قبولها، و عدم قبولها[9] لابدّ من استنادها إلى علل وجوديّة، فلم قلتم إنّ تلك العلل صور؟ بيانه أنّ الصّورة[10] عندكم عبارة عن الحالّ المقوّم لمحلّه، أي[11] الحالّ الّذي يكون سبباً لوجود محلّه. و إذا عرفت ذلك فهب أنّ الحجّة الّتي ذكرتموها تدلّ على تعليل هذه الأحكام بأمور موجودة في الأجسام، لكن لابدّ من الدّلالة على أنّ تلك الأمور أسباب لوجود تلك الأجسام حتّى يثبت كون تلك[12] الأمور صوراً، و إلّا فلاتكون صوراً بل تكون أعراضاً. و أنا[13] إلى الآن مارأيت أحداً منهم[14] يشتغل بإقامة البرهان على ذلك.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ الحجّة الّتي ذكروها[15] تدلّ على إثبات الصّور النّوعيّة لكن ههنا ما يدلّ على نفيها، و ذلك من وجهين:

الأوّل: إنّ هذه الصّور إمّا أن تكون حالّة في الجسم، أو في الهيولى لكن بشرط[16] حلول

۱- الأقسام: الاقسام م. ۲- القسم: - مص. ۳- ذكروها: ذكرها مص. ۴- ثانيهما: ثانيها م، مص.

۵- مايقبلها: مايقبلها م. ۶- الصّور: الصّورة م، مص. ۷- ثمّ إن: ثمّ انّ م، مج.

۸- الأشكال: الاشكال م، مص. ۹- قبولها و عدم قبولها: قبوله و عدم قبوله م.

۱۰- أنّ الصّورة: أنّ الصّور مج. ۱۱- الحالّ الملزوم لمحلّه أي: - م. ۱۲- كون تلك: كون مص.

۱۳- أنا: - مص. ۱۴- منهم: - مص. ۱۵- ذكروها: ذكرناها مج.

۱۶- لكن بشرط: لكن بشرط مص، بشرط مج.



الجسمية فيها. و على[١] التقديرين فإنّها في وجودها تكون محتاجة إلى الجسمية[٢]. فلو كانت الجسمية معلولة لها لزم الدّور؛ و هو محال. و إذا لم تكن الجسمية معلولة لها، و لم تكن هي علّة للجسمية بوجه، لم تكن مقوّمة للجسمية، فلم تكن صوراً.

الثاني: و هو أنّهم إمّا أن يثبتوا في الجسم صورة واحدة تكون هي مبدءاً لما فيه من الكيف[٣] و لما فيه من الأين، و لما فيه من المقدار، و لما فيه من الشّكل، فحينئذ قد حكموا بأنّه قد صدر عن الصّورة الواحدة أكثر من أثر واحد؛ و هو عندهم[٤] منكر. و إمّا أن يثبتوا في الجسم بحسب كلّ عرض مخصوص صورة مخصوصة، و حينئذ قد حكموا[٥] بإثبات صور كثيرة[٦] للمادّة الواحدة. ثمّ إنّ هذه الأعراض غير مترتّبة، فإنّه ليس بأن يقال: حصول الجسم في الأين المخصوص لأجل اتّصافه بالمقدار المخصوص بأولى من العكس. و كذلك[٧] ليس بأن يقال: إنّ اتّصافه بالشّكل لأجل اتّصافه بالحرارة أو البرودة أولى من العكس. بل ليس بأن يقال: اتّصاف النّار باليبوسة لأجل اتّصافها بالحرارة أولى من العكس، فإنّا قد نجد الحرارة واليبوسة منفكّة كلّ واحدة منهما عن صاحبتها. و إذا ثبت أنّه ليس اتّصاف الجسم ببعض هذه الصّفات بواسطة اتّصافه بالآخر، وجب أن لا يكون اتّصافه بالصّورة الّتي هي مبدأ بعض هذه الأعراض بواسطة اتّصافه بالصّورة الّتي هي مبدأ[٨] البعض الآخر. فإذن يكون اتّصاف الجسم بتلك الصّور الكثيرة لا على سبيل التّقديم و التّأخير[٩]، فيكون للشّيء الواحد صور كثيرة في درجة واحدة؛ و ذلك محال عندهم. فهذه شكوك على الحجّة المذكورة على إثبات الصّور النّوعيّة يجب الاحتيال[١٠] في حلّها على من أراد إثباتها.

و أمّا الدّلالة على إثبات الصّور المناسبة لباب الأين[١١] فهو أنّه لابدّ لكلّ جسم من استحقاق مكان خاصّ كما[١٢] لغير الفلك المحيط، أو وضع خاصّ كما للفلك المحيط و غيره. و كلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة العامّة المشتركة فيها.

١- و على: + هذين مص. ٢- فيها و على التقديرين ... إلى الجسمية: - م ٣- الكيف: الكيفيّة + و مبدءاً مج.
٤- عندهم: عندكم مص. ٥- بأنّه قد صدر ... و حينئذ قد حكموا: - م
٦- صور كثيرة: الصّور الكثيرة م، مص. ٧- كذلك: ذلك مج. ٨- بعض هذه ... هي مبدأ: - م
٩- التّقديم و التّأخير: التقدّم و التأخّر مص. ١٠- الاحتيال: الاختيار م ١١- لباب الأين: لأنّ الأين م
١٢- كما: سمتا مج، لكن على فوق السّطر: «كما».



و اعلم أنّ الشكوك المذكورة متوجّهة ههنا أيضاً مع أنّ ههنا زيادة بحث عن المقدّمة القائلة: إنّه لابدّ لكلّ جسم من استحقاق مكان خاصّ[1]. و سيأتي ذلك في النمط الثاني[2] إن شاء الله تعالى.

و أمّا عبارة الكتاب في هذا الفصل فغنيّة عن الشرح. و إنّما فرض الكلام من الكيفيّات في[3] سهولة قبول الأشكال و عسر قبولها و عدم قبولها، لأنّه يمكن ههنا بيان أنّ الأجسام لاتخلو عن هذه الأمور. فإنّ الأجسام[4] إمّا أن تكون قابلة للتشكّلات المختلفة، أو لاتكون. فإن كانت قابلة لها فتلك القابليّة إمّا أن تكون سهلة، أو لاتكون[5]. فبهذا الطريق يظهر امتناع خلوّها عن هذه الكيفيّات. و إذا ثبت اسنادها إلى صور نوعيّة موجودة في تلك الموادّ لزم القطع بامتناع خلوّ الهيولى عن تلك الصّورة. و أمّا في الحرارة و البرودة و سائر أنواع الكيف إلّا قليلاً منها فإنّه لايمكن بيان امتناع خلوّ الجسم عنها، فلايلزم من وجوب اسنادها[6] إلى الصّور بيان امتناع خلوّ الجسم عن تلك الصّورة النّوعيّة.

[الفصل الثامن عشر]

إشارة[7]: واعلم أنّه ليس يكفي أيضاً وجود الحامل حتّى تتعيّن صورة جرمانيّة[8] و إلّا لوجب التشابه المذكور، بل يحتاج[9] فيما يختلف أحواله إلى معيّنات و أحوال مقترنة من خارج يتحدّد بها مايجب من القدر و الشكل. و هذا سرّ تطّلع منه على أسرار أخرى.

التفسير: المقصود من هذا الفصل ذكر كلام يصلح[10] جواباً عن سؤال[11] يذكر[12] على دليلين أوردهما الشيخ في هذا الكتاب:

أحدهما أنّه لمّا استدلّ على أنّ الصّورة الجسميّة لاتنفرد بنفسها عن الهيولى بأن قال: لزوم المقدار و الشكل لها إمّا أن يكون لذاتها، أو للفاعل، أو للحامل. و اختار أن يكون ذلك للحامل. و أبطل أن يكون لنفس الجسميّة بأنّه لوكان كذلك للزم استواء جميع الأجسام في المقادير و الشكل، و لزم أيضاً مساواة الكلّ و الجزء في المقدار و الشكل.

١- كما لنير الفلك المحيط ... مكان خاص :- م. | ٢- راجع : النمط الثاني، الفصل الخامس، ص ١٢٩ |
٣- من الكيفيّات في : في كيفيّات مج. ٤- الأجسام : الجسميّة مص. ٥- لاتكون : عسرة مج.
٦- إسنادها : استنادها مج. ٧- إشارة : تنبيه مص. ٨- جرمانيّة : جسمانيّة مص. ٩- يحتاج : + لبه مص.
١٠- يصلح : + أن يكون مص. ١١- سؤال : سؤالين مص. ١٢- يذكر : ذكر مج.



فكان[١] لقائل أن يقول: هذا أيضاً يلزمك على ما اخترته من أنّ المقدار و الشكل لأجل المادّة، لأنّ الأجسام العنصرية غير مختلفة في موادّها، فكان[٢] يجب استواؤها في المقدار و الشكل.

و ثانيهما: أنّه لمّا استدلّ على إثبات الصور النوعيّة بأن قال[٣]: الأجسام بعد اشتراكها في الجسميّة مختلفة في هذه الكيفيّات، فلابدّ و أن يكون اختصاص كلّ واحد منها[٤] بكيفيّته الخاصّة لأجل صورة نوعيّة مختصّة[٥] به.

و كان لقائل أن يقول: لو كان اختصاص كلّ واحد منها بكيفيّته الخاصّة[٦] لأجل صورة نوعيّة مختصّة به لكان اختصاص كلّ واحد منها بتلك الصورة لصورة أخرى، و لزم التسلسل.

ثمّ لمّا كان الجواب عن هذين السؤالين جواباً واحداً لاجرم لم يذكر ما يصلح أن يكون جواباً عن هذا السؤال في المسئلة الأولى، بل أخّر[٧] إلى هذا الموضع ليكون جواباً عن السؤالين في المسئلتين. و تقرير ذلك الجواب في المسئلة الأولى: أنّا لانقول المادّة تكفي في تعيّن[٨] الشكل و المقدار، بل تحتاج في حصول الأحوال المختلفة من المقادير و الأشكال و الأيون إلى أمور أخر لأجلها تصير المادّة مستعدّة لقبول مقدار خاصّ دون غيره. و تلك الأمور لابدّ و أن تكون هي أيضاً مسبوقة بأمور أخر حتّى يكون كلّ سابق سبباً لاستعداد المادّة لقبول مايحصل عقيبه.

و هذا سرّ عظيم تطّلع منه على أسرار أخرى، و تلك الأسرار هي أنّ ذلك يقتضي أن لايكون للحوادث بداية زمانيّة[٩]، و أنّه لابدّ من حركة سرمديّة لابداية لها ولانهاية لتكون[١٠] تلك الحركة سبباً لحصول الاستعدادات المختلفة في المادّة. و هذا هو الجواب بعينه عن السؤال المذكور في مسئلة[١١] إثبات الصور النوعيّة، و إن كنّا[١٢] قد بيّنّا أنّ هذا يمنعهم من إثباتها. و هو الجواب أيضاً عن السؤال المذكور على الدّلالة[١٣] على استحالة خلوّ الهيولى عن الصورة على مامرّ تقريره من قبل[١٤].

١- فكان: و مص.　٢- فكان: وكان بيج، مص.　٣- قال: - مص.　٤- منها: منهما مص.

٥- مختصّة: خاصّة مص.　٦- الخاصّة: - مص.　٧- أخّر: أخّره مص.　٨- تعيّن: تعيين مص.

٩- بداية زمانيّة: الزمانيّة مبدءاً م.　١٠- لتكون: لكون مص.　١١- مسئلة: - مص.

١٢- إن كنّا: إن كان مص.　١٣- على الدّلالة: - م.　١٤- من قبل: قبل م، مص.

المسئلة الثامنة

في بيان كيفيّة تعلّق الهيولى و الصّورة

و فيها تسعة فصول.

[الفصل التاسع عشر]

وهم[1] و تنبيه: و اعلم أنّ الهيولى مفتقرة في أن تقوم بالفعل إلى مقارنة الصّورة. فإمّا أن تكون الصّورة هي العلّة المطلقة الأوّليّة لقوام[2] الهيولى؛ أو تكون الصّورة آلة أو واسطة لمتمّم آخر تقيم الهيولى بها مطلقاً؛ أو تكون شريكة لمقيم[3] باجتماعهما جميعاً تقوم الهيولى؛ أو تكون لا الهيولى تتجرّد عن الصّورة، ولا الصّورة تتجرّد عن الهيولى، و ليس أحدهما أولى بأن يكون مقاماً به الآخر من الآخر بعكسه، بل[4] يكون بسبب ما[5] خارجاً عنهما يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر أو بالآخر[6].

التّفسير: لمّا بيّن أنّ الصّورة و الهيولى لاتنفكّ واحدة منهما عن الأخرى، شرع ههنا في تحديد[7] الوجوه الّتي يمكن أن تقع عليها[8] تلك الملازمة ليبطل الباطل منها و يحقّق الحقّ. و طريق حصر تلك الوجوه أن نقول: لمّاثبت أنّ الهيولى و الصّورة متلازمتان وجوداً و عدماً فإمّا أن تكون الهيولى محتاجة إلى الصّورة من غير عكس، أو الصّورة محتاجة إلى الهيولى من غير عكس، أوتكون كلّ واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى، أولاتكون ولا واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى[9]. أمّا القسم الأوّل، و هو أن تكون الهيولى محتاجة إلى الصّورة من غير عكس فهو على أقسام ثلاثة، لأنّ الصّورة إمّا أن تكون علّة مطلقة للهيولى، أو جزءاً من العلّة، أو لاتكون علّة و لاجزءاً منها بل تكون آلة و واسطة[10] للعلّة؛ فخرج من هذا التّقسيم أقسام ستّة[11]. والحقّ من جملتها عند الشّيخ هو أن تكون الصّورة جزءاً من العلّة، فتكون شريكة[12] لشئ آخر ليكون مجموعهما علّة لوجود الهيولى. و لنرجع

۱- وهم: إشارة مج. ۲- لقوام: للقيام م.

[۳- لمقيم: + آخر نسخ الإشارات؛ راجع: الإشارات و التّنبيهات، تصحيح محمود شهابي، ص ۱۷۴]

۴- بل: أو مص. ۵- بسبب ما: + كان م. ۶- مع الآخر أو بالآخر: بالآخر مع الآخر م.

۷- تحديد: تقرير مص. ۸- عليها: - مص. ۹- أولاتكون ولا ... إلى الاخرى: - م.

۱۰- و واسطة: أو واسطة مص. ۱۱- ستّة: ثلاثة مص. ۱۲- شريكة: مشتركة مج.



إلى تفسير المتن.

أمّا قوله: «و اعلم أنّ الهيولى مفتقرة في أن تقوم بالفعل إلى مقارنة الصّورة»، فاعلم أنّ في هذه الألفاظ احترازات:

أحدها: أنّه لوقال: الهيولى مفتقرة إلى مقارنة الصّورة، لكان لايدرى أنّ الهيولى مفتقرة في ماهيّتها إلى الصّورة أو في وجودها. فلمّا قال: «مفتقرة[1] في أن تقوم بالفعل»، زال ذلك الاشتباه و علم أنّ افتقار الهيولى إلى الصّورة ليس إلّا في وجودها.

و ثانيها: أنّه لوقال: الهيولى مفتقرة في وجودها إلى الصّورة لكان لايدرى أنّها مفتقرة إلى الصّورة في وجودها الخارجي، أو في وجودها الذّهني، أو فيهما جميعاً. و لمّا كان الحقّ أنّ ذلك الافتقار ليس إلّا في الوجود[2] الخارجي لاجرم قال: «الهيولى مفتقرة في أن تقوم بالفعل إلى مقارنة الصّورة»؛ لأنّ القيام بالفعل لايراد به إلّا الوجود الخارجي.

و ثالثها: أنّه لوقال: مفتقرة في أن تقوم بالفعل إلى الصّورة، لكان لايدرى من هذا الكلام وجوب تلاقيهما؛ لأنّ العالم مفتقر في وجوده إلى الباري تعالى مع أنّه تعالى مباين له. فلمّا قال إلى مقارنة الصّورة زال هذا الاشتباه.

ثمّ هيهنا شكّ لفظي و هو أنّ حاصل هذا الكلام يرجع إلى أنّ الهيولى مفتقرة في وجودها الخارجي إلى مقارنة الصّورة، و هذا فيه نظر؛ لأنّ مقارنة الشّيء لغيره حالة إضافيّة تعرض للشّيء بالنّسبة إلى غيره. و الأحوال الإضافيّة متأخّرة عن الذّوات الّتي هي عارضة لها. فإذن المقارنتان أعني مقارنة الصّورة للهيولى و مقارنة الهيولى للصّورة كلّ واحدة منهما متأخّرة عن وجود الهيولى. فلو حكمنا بافتقار الهيولى من حيث أنّها موجودة إلى تلك المقارنة[3] لزم تأخّر وجود[4] الهيولى عن تلك المقارنة، مع أنّ تلك المقارنة كانت متأخّرة عن وجود الهيولى، فيلزم الدّور و إنّه محال. بل العبارة الصّحيحة أن يقال: الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل إلى ذات الصّورة افتقاراً متى وجدت وجب أن تكون مقارنة للصّورة. فالافتقار يكون إلى ذات الصّورة. و أمّا وجوب[5] مقارنتها للصّورة، فإنّه يكون حكماً يجب[6] بعد وجود الهيولى. و الظّاهر أنّ مراد الشّيخ ذلك لاغير.[7]

١- مفتقرة: – معص.　٢- في الوجود: في وجودها معص.　٣- إلى تلك المقارنة: إلى تلك معص.
٤- تأخّر وجود: تأخّر مع.　٥- أمّا وجوب: أمّا وجوده معص.　٦- يجب: يوجب م: – معص.



ثمّ اعلم أنّه لابدّ من تصحيح هذه القضيّة بالحجّة؛ لأنّ الّذي سبق هو أنّ الصّورة لاتخلو عن الهيولى، و الهيولى لاتخلو عن الصّورة. و هذا القدر لايكفي في بيان أنّ الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل إلى الصّورة لاحتمال أن يكونا متلازمين و إن لم تكن إحداهما مؤثّرة في الأخرى. كالأبوّة[8] و الأخوّة و بالجملة كالمضافين[9] فإنّهما متلازمان وجوداً و عدماً مع أنّه لايكون واحد منهما[10] مفتقراً في وجوده إلى الآخر. و إن[11] وجب[12] افتقار أحدهما إلى الآخر لكنّ[13] الصّورة هي المفتقرة[14] إلى الهيولى من غير عكس، و سيأتي بعد ذلك إبطال هذين الاحتمالين.

و أمّا قوله: «وإمّا أن تكون الصّورة هي العلّة المطلقة الأوّليّة لقوام الهيولى، أو تكون الصّورة آلة أو واسطة لمقيم آخر تقيم الهيولى بها مطلقاً، أو تكون شريكة لمقيم باجتماعهما تقوم الهيولى»، فاعلم أنّ هذه الأقسام الثّلاثة بأسرها أقسام: القسم الأوّل و هو أن تكون الهيولى محتاجة إلى الصّورة. و الفرق بين الآلة و الواسطة أنّ كلّ آلة واسطة، و ليست كلّ واسطة آلة؛ لأنّ الآلة لاتكون موجدة ولكن[15] يتوقّف إيجاد الموجد للشّيء على توسّط ذلك الشّيء، و أمّا المتوسّط فقد يكون مؤثّراً و هو العلّة القريبة، فإنّها تكون متوسّطة بين المعلول و بين العلّة البعيدة.

و أمّا قوله: «أو تكون لا الهيولى تتجرّد عن الصّورة، و لا الصّورة تتجرّد عن الهيولى، و ليس أحدهما أولى بأن يكون مقاماً به الآخر من الآخر بعكسه، بل يكون سبب ما آخر[16] خارجاً عنهما يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر[17]»، فاعلم أنّه لمّا فرغ عن تعديد[18] أقسام القسم الأوّل أراد أن يذكر الأقسام الباقية، إلّا أنّه لم يذكر القسم الثّاني، و هو أن تكون الصّورة مفتقرة إلى الهيولى. و إنّما لم يذكره لأنّ الّذي جعله مورد القسمة، و هو أنّ[19] الهيولى مفتقرة في وجودها إلى مقارنة الصّورة، لايحتمل[20] هذا القسم. بل ذكر القسم الثّالث و الرّابع مع[21] الشّبهة الّتي يمكن أن يتمسّك بها من أراد المصير إلى واحد منهما. فإنّ لقائل أن يقول: لمّا ثبت أنّ الهيولى لاتخلو عن الصّورة، و أنّ

٧- لاخير: - مص. ٨- كالأبوّة: - م. ٩- كالمضافين: كالمتضايفين مج. ١٠- واحد منهما: أحدهما م.

١١- وإن: لم إن مج. ١٢- وجب: أوجب م. ١٣- لكن: لكن مج. ١٤- المفتقرة: مفتقرة مص.

١٥- لكن: - م. ١٦- آخر: - مص. ١٧- مع الآخر و بالآخر: بالآخر و مع الآخر م.

١٨- تعديد: بعد هذا مج. ١٩- و هو أنّ: هو أن تكون مص. ٢٠- لايحتمل: ولايحتمل مص.

٢١- مع: - أنّ مص.



الصّورة لاتخلو عن الهيولى، فليس الحكم باحتياج إحداهما إلى الأخرى بأولى من العكس. بل الحقّ هو أنّ كلّ واحد منهما محتاج إلى الآخر، و هو القسم الثّالث؛ أوكلّ واحد منهما غنيّ [1] عن الآخر، و هو القسم الرّابع.

ثمّ ههنا شكّان لفظيّان [2]:

الأوّل، أنّه لمّا ذكر لِمَ فيلم أحدهما بالآخر أولى من العكس، جعل اللّازم منه أن يكون هناك سبب ما آخر، خارج عنهما، يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر. و ذلك غير لازم لاحتمال أن لايكون هناك سبب يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر، بل يكون كلّ واحد منهما قائماً مع الآخر و بالآخر [3]. فهذا قسم لابدّ من ذكره و إبطاله، و أنّه لايمكن إبطاله إلّا بالبرهان المذكور على استحالة أن يكون في الوجود موجودان واجبا الوجود، و يكونا [4] متكافئين في وجودهما.

الثّاني، أنّ قوله: «يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر»، إن كان المراد منه أن يكون كلّ واحد منهما [5] غنيّاً عن الآخر فهو غير جيّد [6]؛ لأنّ مورد القسمة هو أنّ الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل إلى الصّورة، و هذا المورد لايحتمل ذلك القسم. و إن لم يكن المراد منه ذلك لم يكن هذا القسم مذكوراً. فعلى التّقدير الأوّل يكون بعض الأقسام منافياً لمورد القسمة، و على التّقدير الثّاني يكون بعض الأقسام متروكاً.

[الفصل العشرون]

إشارة [7]: أمّا الصّور [8] الّتي تفارق الهيولى إلى بدل فليس يمكن أن يقال [9]: إنّها علل مطلقة للوجود الواحد المستمرّ لهيولاتها. ولا آلات و متوسّطات مطلقة [10]، بل لابدّ في أمثال هذه من أن يكون على أحد القسمين الباقيين. و ههنا سرّ آخر.

التّفسير: الصّور على قسمين: منها مايمكن أن يعدم و يحصل في موادّها عقيب عدمها أخرى،

١- منهما غنيّ: غنيّ مج. ٢- اللّفظيّان: - م. ٣- و بالآخر: أو بالعكس مج. ٤- يكونا: يكونان مج، مص.
٥- واحد منهما: - م. ٦- فهو غيرجيّد: فهو جيّد م. ٧- إشارة: تنبيه مص.
٨- أمّا الصّور: أمّا الصّورة م، مص. ٩- أن يقال: - مص. ١٠- متوسّطات مطلقة: متوسّطات مص.



و منها مالايمكن ذلك فيها فالأوّل هو صور العناصر بأنّ صورها الجسمية قد تعدم[1] عن موادّها؛ فإنّا بيّنّا أنّ الجسم إذا انفصل فإنّه يعدم تلك الجسمية الّتي كانت موجودة قبل ذلك الانفصال و حدثت فيها جسميّتان أخريان. و أمّا إمكان عدم صورها النوعيّة فقد ثبت ذلك بالأدلّة الدّالّة على صحّة الكون و الفساد. و أمّا الثّاني فهو صور الأفلاك فإنّ صورها الجسميّة و صورها النوعيّة لاتعدم و لاتحصل في موادّها صور أخر غيرها. و المقصود من هذا الفصل بيان أنّ[2] القسم الأوّل من الصّور يمتنع أن يكون عللاً مطلقة، أو وسائط و آلات مطلقة في وجود الهيولى.

و الحجّة على ذلك أنّ وجود المعلول متعلّق بوجود العلّة المؤثّرة و بوجود الواسطة المطلقة. و ما كان كذلك فإنّه يجب عدمه عند عدم العلّة أو الواسطة[3]. لكنّ الهيولى لاتعدم عند عدم هذه الصّور[4] المتزائلة[5]. فتلك الصّور لاتكون عللاً ولا وسائط مطلقة في وجود الهيولى.

و أمّا قوله : «بل لابدّ في[6] أمثال هذه من أن يكون على أحد القسمين الباقيين»، فمعناه أنّ الأقسام الّتي عدّها قبل هذا الفصل لمّا كانت أربعة: أحدها أن تكون الصّورة علّة مطلقة، و ثانيها أن تكون واسطة أو آلة مطلقة، و ثالثها أن تكون شريكة لشيء، و رابعها أن يكون هناك سبب خارج عنها يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر و بالآخر[7]. فإذا أبطل في الصّورة الّتي يمكن زوالها عن المادّة أن تكون على أحد القسمين الأوّلين، لم يبق إلّا أن يكون على أحد القسمين الباقيين.

[الفصل الحادي و العشرون]

إشارة : يجب أن يعلم في الجملة أنّ الصّورة الجرميّة و ما يصحبها ليس شيء منها سبباً لقوام الهيولى مطلقاً، ولوكانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها بالوجود. و لكانت[8] الأشياء الّتي هي علل لماهيّة الصّورة و لكونها موجودة محصّلة الوجود سابقة[9] أيضاً للهيولى بالوجود، حتّى يكون بعد ذلك[10]

١- قد تعدم : قد تقدّم مص.　　٢- بيان أنّ : بيان مص.　　٣- أو الواسطة : و الواسطة مص.

٤- هذه الصّور : هذه الصّورة م، مص.　　٥- المتزائلة . الزائلة م.　　٦- بل لابدّ في : لابدّ من مص.

٧- و بالآخر : - م.　　٨- ولكانت : و إلّا لكانت مص.　　٩- سابقة : و سابقة مص.

١٠- بعد ذلك : + للصّورة وجود غير وجود الهيولي ثمّ يكون: في بعض نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابي، ص ٧٢]



عن وجود الصّورة وجود الهيولي [١] على أنّها معلولة من جنس مالاتباين ذاته ذات العلّة [٢]، و إن كان أيضاً ليس من أحواله المعلولة لماهيته، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان، كلّ قسم منهما داخل في الوجود. ولكن قد علم أنّ التّناهي و التّشكّل [٣] من الأمور الّتي لاتوجد الصّورة الجرميّة في حدّ نفسها إلّا بهما أو معهما، و تبيّن أنّ الهيولي سبب لذينك. فتصير الهيولي سبباً من أسباب ما به، أو معه [٤] تتمّ وجود الصّورة السّابقة بتتمّة وجودها للهيولي، و هذا محال. فقد اتّضح [٥] أنّه ليس للصّورة [٦] أن تكون علّة للهيولي [٧]، أو واسطة على الإطلاق.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ الصّورة الجرميّة [٨] و ما يصحبها من الصّور النّوعيّة، سواء كانت ممكنة الزّوال كما في العناصر، أو ممتنعة الزّوال كما في الأفلاك، فإنّها لاتكون عللاً مطلقة و لا وسائط مطلقة في وجود الهيولي. و الحجّة المذكورة ههنا مبنيّة على مقدّمات:

إحداها أنّ المتأخّر من المتأخّر من الشّيء يجب أن يكون متأخّراً من الشّيء [٩]، سواء كان ذلك التأخّر بالذّات أو بالزّمان أو بسائر الأقسام، و هذه مقدّمة بيّنة عند العقل.

و ثانيها أنّ الشّيء الّذي يكون مع ماهو متأخّر من شيء ثالث فإنّه يجب أن يكون متأخّراً عن ذلك [١٠] الثّالث. و الشّيخ استعمل هذه المقدّمة في النّمط الثّاني [١١] من هذا الكتاب في بيان أنّ محدّد الجهات متقدّم بالوجود على الأجسام المستقيمة الحركة؛ قال: لأنّ محدّد الجهات متقدّم عليها، و الجهات إمّا مع الأجسام المستقيمة الحركة [١٢] أو متقدّمة عليها، و المتقدّم على المع [١٣] متقدّم. و استعملها أيضاً في النّمط السّادس [١٤] من هذا الكتاب حيث بيّن أنّ الحاوي لو كان متقدّماً على المحوي الّذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدّماً على الخلاء [١٥]. ثمّ زعم هناك أنّ الفلك الحاوي الّذي هو مع

---

١ - من وجود الصّورة و جود الهيولي : للصّورة وجود غير الهيولي ؟ أي و الحال هذا فيجتمع المعنى الأوّل و المعنى الثّاني معاً و يكون بعد ذلك من وجود الصّورة وجود غير الهيولي مص.

٢ - ذات العلّة : + بل يكون من وجود الصّورة وجود الهيولي على أنّها معلولة غيرمتباينة لذات العلّة مص.

٣ - التّشكّل : الشّكل م. ٤ - أو معه : أو ما معه مص. ٥ - فقد اتّضح : فهذا يصحّ م. ٦ - للصّورة : لاصورة م.

٧ - علّة للهيولي : علّة م. ٨ - الجرميّة : الجسميّة مج. ٩ - يجب أن ... من الشّيء : - م. ١٠ - ذلك : هذا م.

[١١ - راجع : النّمط الثّاني، الفصل الثّالث، ص ١٢٠] ١٢ - الحركة : - مص.

١٣ - على المع : على المتقدّم م، مص. [١٤ - راجع : النّمط السّادس، الفصل الحادي و الثّلاثون، ص ٤٨٥]

١٥ - على الخلاء : على عدم الخلاء مج.

العقل[1] المتقدّم على الفلك المحويّ غير متقدّم على الفلك المحويّ؛ فخرج منه أنّ ما مع الفعل بالذات لايجب أن يكون قبل، و ما مع البعد يجب أن يكون بعده، و الفرق مشكل.

و ثالثها: أنّا قدبيّنا أنّ الجسميّة لاتنفكّ[2] عن التناهي و التشكّل، و ظاهر أنّهما لايوجدان إلّا مع الجسميّة. و بيّنا أنّ الجسميّة لايمكن أن تكون علّة لهما، فهما إذن غير متأخّرين عن الجسميّة. و مالايكون متأخّراً عن الشيء فهو إمّا مع الشيء، أو يكون متقدّماً عليه. فثبت أنّ التناهي و التشكّل إمّا أن يكونا قبل الجسميّة، أو معها. و إن حاول محاول بيان تقدّم التناهي و التشكّل على الجسميّة، أمكنه أن يقول: قد ثبت أنّ كلّ أمرين غير إضافيّين متلازمين فإنّ أحدهما يكون محتاجاً إلى الآخر. و الجسميّة و الشكل[3] كذلك، فإذن أحدهما محتاج إلى الآخر[4]. لكنّ الشكل غير محتاج إلى الجسميّة[5] على مامرّ، فإذن الجسميّة محتاجة إلى الشكل، فالشكل يكون متقدّماً على الجسميّة. فالتناهي[6] المتقدّم على الشكل أولى أن يكون متقدّماً على الجسميّة[7].

و لقائل أن يقول: المعقول من الشكل هيئة[8] إحاطة الحدّ الواحد أو الحدود الكثيرة بالسطح أو بالجسم. و هيئة[9] إحاطة الحدّ[10] أو الحدود محتاجة في وجودها إلى تحقّق وجود ذلك الحدّ أو تلك الحدود. و تحقّق ذلك الحدّ أو تلك الحدود[11] يحتاج إلى[12] تحقّق مقدار الجسم؛ لأنّ السطح إنّما كان حدّاً للجسم لأنّه نهاية[13]، و نهاية الشيء متأخّرة في الوجود عن ذلك الشيء. و مقدار الجسم محتاج في وجوده إلى الجسم؛ لأنّ المقدار عرض حالّ في الجسم، و العرض متأخّر في الوجود عن وجود المحلّ. و الجسم[14] محتاج إلى الصّورة الجسميّة؛ لأنّ تلك الصّورة جزء من ماهيّة الجسم، و جزء الشيء متقدّم في الوجود على ذلك الشيء. فإذن الشكل و التناهي[15] متأخّران عن الصّورة الجسميّة بهذه المراتب، فكيف يمكن أن يقال: إنّهما متقدّمان على الصّورة الجسميّة أو مقارنتان لها؟

١- مع العقل: عدم العقل م. لكن على تحت الكلمة: «مع العقل». ٢- لاتنفكّ: - م.

٣- الجسميّة و الشكل: الشكل و الجسميّة مص. ٤- إلى الأخر: - مص. ٥- إلى الجسميّة: للجسميّة مج.

٦- فالتناهي: والتناهي مج. ٧- فالتناهي ... على الجسميّة: - م. ٨- هيئة: هو مج.

٩- و هيئة: و نهاية مج. ١٠- الحدّ: + الواحد م. ١١- تلك الحدود: الحدود مج.

١٢- تحقّق وجود ... يحتاج إلى: - م. ١٣- لأنّه نهاية: لازماً له مج. ١٤- والجسم: فالجسم م.

١٥- التناهي: النهاية م، مص.



و أمّا الّذي تمسّكوا به من أنّ الجسميّة لمّا لم‌تكن علّة للتّناهي [1] و التّشكّل، لم‌تكن متقدّمة عليهما، و ما لايكون متقدّماً على الشّيء فهو إمّا مع الشّيء أو بعده؛ فالغلط في قولهم: لمّا لم‌تكن الجسميّة علّة لهما لم‌تكن متقدّمة عليهما. فإنّ ما [2] لايكون علّة للشّيء [3] لايكون متقدّماً عليه تقدّماً بالعلّيّة، و التّقدّم بالعلّيّة أخصّ من التّقدّم المطلق، و لايلزم من نفي الخاصّ نفي العامّ. فلعلّ الجسميّة و إن لم‌تكن متقدّمة عليهما بالعلّيّة [4]، لكنّها تكون متقدّمة عليهما بالطّبع، كتقدّم الواحد على الاثنين، أو كتقدّم أجزاء الماهيّة المركّبة على خواصّ تلك الماهيّة و عوارضها اللّازمة و الزّائلة، و إن لم‌يكن شيء من تلك الأجزاء علّة لشيء من تلك العوارض. فهذا ما عندي في هذه المقدّمة.

و رابعتها: أنّ التّناهي و التّشكّل من توابع المادّة، و تقريره مامرّ [5] قبل ذلك [6].

و إذا عرفت هذه المقدّمات فنقول: الهيولى متقدّمة على التّناهي و التّشكّل، و هما إمّا أن يكونا متقدّمين على الجسميّة أو موجودين مع الجسميّة. فالهيولى إمّا أن تكون متقدّمة على مايكون متقدّماً على الصّورة، أو يكون متقدّمة على ما تكون مع الصّورة. و على التّقديرين يلزم أن تكون الهيولى متقدّمة على الصّورة، فلوكانت الصّورة علّة مطلقة أو [7] واسطة مطلقة في وجود الهيولى لزم تقدّمها على الهيولى مع أنّها كانت متأخّرة عنها، و هذا محال. فثبت أنّ الصّورة ليست علّة مطلقة و لا واسطة مطلقة.

و لقائل أن يقول: عندكم إنّ الصّورة شريكة لشيء آخر باجتماعهما تتقوّم الهيولى، و جزء علّة الشّيء متقدّم على الشّيء لامحالة، فلو كان للهيولى تقدّم [8] بوجه ما عليها لزم الدّور، و هو محال. و الحاصل أنّ الّذي به أبطلوا [9] كون الصّورة علّة مطلقة، قائم بعينه في كونها شريكة لشيء آخر باجتماعهما [10] تتقوّم الهيولى. فإن بطل أحدهما بطل الآخر ضرورة. و لنرجع إلى تفسير [11] المتن.

أمّا قوله: «يجب أن تعلم [12] أنّ الصّورة الجرميّة و ما يصحبها ليس شيء منها سبباً لقوام الهيولى

١- علّة للتناهي - علّية التناهي مص. ٣- فإنّ ما : فإمّا أن مص. ٢- علة للشيء . علّة الشيء مج، مص.

٤- و التقدّم بالعلّية أخصّ ... عليهما بالعلّية : - م. ٥- مامرّ: كمامرّ مج. ٦- تلك : - مص. ٧- أو : و مص.

٨- فلوكان للهيولى تقدّم : فلوكان الهيولى يتقدّم مج : فلوكانت الهيولى تقدّم مص.

٩- به أبطلوا : قد أبطلوا به مص. ١٠- باجتماعهما : باجتماعها مص. ١١- تفسير : شرح مج.

[١٢- يجب أن تعلم : - في الجملة : متن الإشارات.]

مطلقاً» فمعناه أنّ الصّورة الجرميّة و ما يصحبها من الصّور النّوعيّة. و إنّما قال: «في الجملة»؛ لأنّه يريد[1] أن يبيّن في هذا الفصل أنّ الصّورة الجرميّة والصّورة النّوعيّة، سواء كانت ممكنة الزّوال أو ممتنعة الزّوال، فإنّه ليس شيء منها ألبتّة علّة لوجود الهيولى.

و أمّا قوله : «و لوكانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها بالوجود»؛ معناه أنّ الصّورة لوكانت علّة لوجود الهيولى لكانت الصّورة سابقة بالوجود على الهيولى.

و أمّا قوله[2] : «و لكانت الأشياء الّتي هي علل لماهيّة الصّورة، و لكونها موجودة مستقلة الوجود[3] سابقة بالوجود على الهيولى»؛ معناه أنّ الصّورة لوكانت سابقة بوجودها على وجود الهيولى لكانت الأشياء الّتي هي علل لماهيّة الصّورة و الأشياء الّتي هي علل لوجود الصّورة تكون سابقة أيضاً على وجود الهيولى؛ لأنّ السّابق على السّابق على الشيء يجب[4] أن يكون سابقاً على ذلك الشيء[5].

و أمّا قوله : «حتّى يكون بعد ذلك من وجود الصّورة وجود الهيولى»؛ معناه أنّ الأشياء الّتي هي علل لماهيّة الصّورة أو لوجودها لابدّ و أن يوجد حتّى توجد الصّورة بعد ذلك، حتّى يحصل من وجود تلك الصّورة وجود الهيولى[6].

و أمّا قوله : «على أنّها معلولة من جنس ما لاتباين ذاته ذات العلّة و إن كان أيضاً ليس من أحواله المعلولة لماهيّته[7]، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان و كلّ قسم منهما داخل في الوجود»؛ فاعلم أنّه يجب علينا أن نفسّر هذا الموضع أوّلاً، ثمّ نبيّن احتياج الحجّة المذكورة في هذه الإشارة إليه ثانياً، فإنّه قد يتوهّم أنّه إذا أسقط هذا القدر من البين[8] و ضمّ ما قبله إلى ما بعده فإنّه تتمّ هذه الحجّة، و على هذا التّقدير يكون ذكره في أثناء هذه الحجّة حشواً.

أمّا التّفسير فهو : أنّ المراد من قوله : «على أنّها معلولة من جنس ما لاتباين ذاته ذات العلّة»، هو أنّ الهيولى لوكانت معلولة للصّورة لكانت من المعلولات الّتي لاتكون مباينة عن العلّة. فإنّ المعلول قديكون مبايناً عن العلّة مثل العالم مع الباري[9] تعالى، و قديكون ملاقياً له مثل مسئلتنا هذه. فإنّ الهيولى على تقدير أن تكون معلولة للصّورة[10] لم تكن مباينة عنها، بل كانت محلّاً لها. فإنّه ليس

١- يريد : لايذ م. ٢- و أمّا قوله : - م. ٣- مستقلة الوجود : مستقلة م. ٤- يجب : لابدّ و م.
٥- ذلك الشيء : الشيء م. ٦- الهيولى : تلك الهيولى م. ٧- لماهيّته : لماهيّة م، مج.
٨- من البين : من المتن مص. ٩- مع الباري : عن الباري مص. ١٠- معلولة للصّورة : معلولة الصّورة مج.



بمستبعد أن يكون الشيء علّة لوجود شيء، و تكون حقيقة تلك العلّة يقتضي أن تصير حالّة في ذلك المعلول. فتكون الصّورة علّة لوجود الهيولى، و تكون أيضاً علّة لحكم آخر و هو صيرورتها حالّة في ذلك المحلّ لكن[1] بشرط وجود[2] المحلّ؛ فيكون اقتضاء الصّورة لهذا الحكم موقوفاً على صدور الهيولى عنها. و هذا ممّا[3] لم يثبت بالبرهان امتناعه.

و قوله: «و إن كانت ليس من أحواله المعلولة لماهيّته، فإنّ اللّوازم المعلولة قسمان كلّ[4] قسم منهما داخل في الوجود»؛ فالمراد منه أنّ الهيولى و إن لم تكن[5] من الأحوال المعلولة لماهيّة الصّورة إلّا أنّه لا يجب[6] أن تكون مباينة عن ذات الصّورة؛ لأنّ المعلولات المقارنة لعللها قد تكون معلولات لماهيّة العلّة مثل الفرديّة للثّلاثة و الزّوجيّة للأربعة، و قد تكون معلولات لوجودها مثل مسئلتنا هذه.

و أمّا بيان أنّ الشّيخ لماذا ذكر هذا الفصل في أثناء هذه الحجّة؟ فالّذي عندي أنّ الحجّة الّتي يريد الشّيخ أن يذكرهما[7] لا تعلّق لها بهذا الكلام أصلاً، بل لو ضمّ ما قبل هذا الكلام إلى ما بعده لتمّت الحجّة، بل هذا الكلام إنّما يصلح جواباً عن كلام يصلح أن يستدلّ به على أنّ الصّورة ليست علّة للهيولى[8]. و ذلك الكلام هو أن يقال: الصّورة إذا كانت[9] حالّة في الهيولى، و الحالّ محتاج إلى المحلّ، فالصّورة محتاجة إلى الهيولى؛ فيستحيل أن تكون الصّورة علّة لها لاستحالة الدّور.

فيقال لهذا المستدلّ[10]: لم لا يجوز أن تكون الصّورة علّة لوجود الهيولى، ثمّ إنّه يجب حلولها في الهيولى، لا لأنّ الصّورة[11] تكون محتاجة إلى الهيولى، بل لأنّ الهيولى بعد وجودها تصير علّة ثبوت صفة لتلك الصّورة[12] و هي صيرورتها حالّة فيها أو لأنّ[13] الصّورة علّة لحلولها في الهيولى، و يكون اقتضاؤها لثبوت هذا الحكم لنفسها مشروطاً بوجود الهيولى. فتكون الهيولى مع كونها محلاً للصّورة معلولة لوجود الصّورة، إلّا أنّها لا تكون مباينة عن ذات العلّة. فهذا الكلام يصلح جواباً عن هذا الاستدلال.

و لعلّ الشّيخ إنّما أورده في هذا الموضع لأنّه لقائل: الصّورة لو كانت علّة لوجود الهيولى

١- لكن: لكنّه مج. ٢- بشرط وجود: يشترط بوجود م. ٣- و هذا ممّا: فهذا ما مص. ٤- كلّ: وكلّ مج.
٥- من أحواله المعلولة ... وإن لم تكن: - م. ٦- لا يجب: يجب م. ٧- هيهنا: - مص.
٨- علّة للهيولى: علّة الهيولى مج. ٩- إذا كانت: - مج. ١٠- لهذا المستدلّ: هذا المستدلّ مج.
١١- لا لأنّ الصّورة: لأنّ الصّورة مص. ١٢- لتلك الصّورة: لتلك الصّفة م. ١٣- أو لأنّ: و لأنّ مص.

لكانت الأشياء الّتي هي علل الصّورة سابقة أيضاً على الهيولي حتّى يكون بعد ذلك عن وجود الصّورة وجود الهيولي؛ استمسر أن يقال له مهنا: إذا كانت الهيولي محلاً للصّورة فأيّ حاجة بك[1] إلى هذه الحجّة التّلفيقة على أنّها ليست معلولة للصّورة[2]؟ بل يكفيك أن تقول: الحالّ محتاج إلى المحلّ، و المحتاج إلى الشّيء[3] لا يكون علّة لذلك الشّيء[4]. فلمّا توقّع هذا الاعتراض مهنا ذكر ماتبيّن[5] به ضعف هذا الكلام، ثمّ إنّه عاد بعد ذلك إلى تتميم الحجّة الّتي ابتدأ بها. فهذا ما عندى في هذه المواضع.

و أمّا قوله: «لكن[6] قد علم أنّ التّناهي و التّشكّل من الأمور الّتي لاتوجد الصّورة الجرميّة في حدّ نفسها إلّا بهما أو معهما» معناه مامرّ فى المقدّمة الثّالثة.

و أمّا قوله: «و قد تبيّن أنّ الهيولي سبب لذلك» معناه ظاهر و هو المقدّمة الرّابعة.

و أمّا قوله: «فتصير الهيولي سبباً من أسباب ما به أو معه يتمّ وجود الصّورة السّابقة بحصّة وجودها للهيولي» هذا خلف». معناه فيلزم أن تكون الهيولي[7] سبباً للشّيء الّذى به، أو معه، يتمّ وجود الصّورة الّتى هي بتمام وجودها سابقة على الهيولي؛ لأنّ الصّورة إذا كانت علّة للهيولي كانت سابقة بتمام وجودها على الهيولي؛ و هذا محال، لأنّه يقتضى كون الهيولي سابقة على نفسها بمراتب؛ و أنّه محال. فقد اتّضح أنّه لاتجوز أن تكون الصّورة علّة للهيولي مطلقاً. و ثبت بهذه الحجّة أنّها ليست واسطة على الإطلاق، لأنّ[8] الواسطة بين المعلول و العلّة متقدّمة بالوجود[9] على المعلول، و قد بيّنّا أنّه يمتنع أن تكون الصّورة كذلك.

[الفصل الثّاني و العشرون]

وهم و تنبيه[10]: أو لعلّك تقول: إذا كانت[11] الهيولي محتاجاً إليها في أن يستوى للصّورة وجود، فقد صارت الهيولي علّة للصّورة في الوجود سابقة. فيكون الجواب: أنّا لم نقض بكونها محتاجاً إليها

١- فأيّ حاجة بك: فإنّ حاجة يكون م. ٢- معلولة للصّورة: معلولة الصّورة مج. ٣- إلى الشّيء: للشّيء م.
٤- لذلك الشّيء: للشّيء م. ٥- ماتبيّن: بمايبيّن مص. ٦- لكن: - مص. ٧- تكون الهيولي: تكون مص.
٨- لأنّ: و لأنّ مج، مص. ٩- بالوجود: في الوجود مص. ١٠- وهم و تنبيه: تنبيه مص.
١١- إذا كانت: إن كانت م.



لى أن يستوى للصّورة وجود، بل قضينا بالإجمال أنّها محتاج إليها في وجود شيء توجد الصّورة به، أو معه. ثمّ تلخيص ما بعد هذا يحتاج[١] إلى الكلام المفصّل.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل أن يذكر سؤالاً على الحجّة الّتي ذكرها و يجيب عنه. و ذلك السّؤال هو: أنّكم لمّا قلتم[٢] إنّ الصّورة لايستوى لها وجود إلّا بالتّناهي و التّشكّل أو معهما، و هما محتاجان إلى الهيولى، فيلزم أن تكون الصّورة محتاجة إلى الهيولى بوجه ما[٣]؟ و جوابه: ليس كلّ ما احتاج الشّيء إليه وجب أن يكون علّة للشّيء[٤]، بل قديكون و قد لايكون. و تلخيص القول فيه يستدعي تفصيلاً لاحاجة بنا[٥] إليه.

و لقائل أن يقول: هل تقول بأنّ[٦] الصّورة محتاجة إلى الهيولى، أو[٧] لاتقول بذلك؟ فإن قلت: الصّورة محتاجة إلى الهيولى بطل مذهبك؛ لأنّ الصّورة شريكة للعلّة[٨] على مذهبك، و شريك العلّة يجب أن يكون متقدّماً على المعلول. فلوكانت محتاجة إلى الهيولى لكانت الصّورة متأخّرة في الوجود عن الهيولى مع أنّها كانت[٩] متقدّمة عليها[١٠]؛ هذا خلف. و إن قلت: الصّورة غيرمحتاجة إلى الهيولى، لم‌تكن الهيولى متقدّمة بوجهما على الصّورة؛ لأنّ ما كان غنيّاً عن الشّيء لم‌يكن الشّيء متقدّماً عليه. و إذا[١١] لم‌تكن الهيولى سابقة على الصّورة لم‌يلزم من جعل الصّورة علّة مطلقة لها المحال الّذي ألزمتموه، فبطلت الحجّة أصلاً[١٢].

[الفصل الثّالث و العشرون]

إشارة[١٣]: أنت تعلم أنّ الصّورة الجوهريّة إذا فارقت المادّة، فإن لم‌يعقّب بدل لم‌تبق المادّة موجودة. فمعقّب البدل مقيم للمادّة لامحالة بالبدل. و ليس بواجب أن يقول: و يقيم البدل أيضاً بالهيولى على أن تكون الهيولى قامت فأقامت، لأنّ الّذي يقوم فيقيم متقدّم بقوامه إمّا بزمان، و إمّا بالذّات. و بالجملة لايمكنك أن تدير[١٤] الإقامة.

١- يحتاج: - م. ٢- لمّا قلتم: لم‌قلتم مج. ٣- بوجه ما: بوجه م. ٤- للشّيء: الشّيء مج.

٥- بنا: - مص. ٦- هل تقول بأنّ: إمّا أن يقول م.: بأنّ مص. ٧- أو: و مص. ٨- للعلّة: العلّة مج.

٩- أنّها كانت: أنّها مص. ١٠- عليها: - م. ١١- و إذا: إذا مص. ١٢- أصلاً: و بالله التّوفيق م.

١٣- إشارة: تنبيه مص. ١٤- أن تدير: أن يدير م.



التفسير: لمّا أبطل كون الصّورة علّة مطلقة أو واسطة مطلقة للهيولى أراد أن يبطل القسم الثاني من الأقسام الأربعة الّتي صدّر الباب بها، و ذلك هو أن يقال: الصّورة محتاجة إلى الهيولى. و هذا الفصل يشتمل على بيان أنّ الصّورة الّتي يمكن زوالها عن المادّة ليست بمباشرة في الوجود عن الهيولى. و تقريره أنّ الصّورة الجوهريّة إذا زالت عن[1] المادّة، فإن لم يحصل عقيبها[2] في المادّة صورة أخرى تكون بدلاً عنها، لم تبق المادّة موجودة، لما مرّ[3] أنّ الهيولى لاتخلو عن الجسميّة[4] و عن سائر الصّور النّوعيّة. و إذا كان كذلك فالشّيء الّذي عقّب[5] الصّورة الزّائلة بالصّورة الحادثة مقيم للمادّة، أي حافظ لوجود المادّة بواسطة ذلك البدل.

ثمّ إنّه لايلزم من صدق قولنا: إنّ ذلك المعقّب يحفظ وجود المادّة بذلك البدل، صدق أن نقول: و أنّه[6] يحفظ ذلك البدل بتلك الهيولى، لأنّ الشّيء ما لم يوجد لم يكن حافظاً لوجود غيره. فلو كانت الهيولى مقيمة للصّورة لكانت تقوم أوّلاً، ثمّ تصير بعد ذلك مقيمة لوجود الصّورة. و قد كنّا بيّنّا أنّ الصّورة مقيمة للهيولى، فيلزم أن يكون وجود كلّ واحد منهما سابقاً على وجود الآخر. و هذا هو المراد من قوله: «و بالجملة لايمكنك أن تدير[7] الإقامة».

و لقائل أن يقول: إنّ هذا الفصل كالمناقض لمامضى، لأنّ فيه بيان أنّ الصّورة متقدّمة على الهيولى، و فيه بيان أنّ الصّورة لمّا كانت متقدّمة على الهيولى استحال أن تكون الهيولى متقدّمة على الصّورة. و قد كانت الحجّة المذكورة على امتناع كون الصّورة علّة للهيولى مبنيّة على أنّ للهيولى تقدّماً[8] بوجه ما[9] على الصّورة.

و شكّ آخر و هو أنّ قوله: «فمعقّب البدل مقيم للمادّة لامحالة بالبدل» ليس بجيّد[10] على الإطلاق، فإنّ[11] الجسم لاينفكّ عن أين ما و شكل ما و مقدار ما، و إذا كان كذلك فمتى زال أين معيّن أو شكل معيّن أو مقدار معيّن فلابدّ و أن يحصل أين آخر[12] و شكل آخر و مقدار آخر ليكون بدلاً

١- زالت عن: لازلت م. ٢- عقيبها: عليها مج. ٣- لمامرّ: «من مج.
٤- عن الجسميّة: عن الصّورة الجسميّة مج. ٥- عقّب: معقّب مص. ٦- و أنّه: أنّه مج.
٧- أن تدير: أن تدابر مج. ٨- للهيولى تقدّماً: الهيولى تقدّم مص: الهيولى بعد ما مج.
٩- بوجه ما: توجه مج. ١٠- ليس بجيّد: ليس تحيله مج. ١١- فإنّ: بأنّ مج.
١٢- أين آخر: أن آخر مج.



لماهيته. ثمّ لايلزم أن تكون هذه الأعراض صوراً مقوّمة للمادّة. فعلمنا أنّ معقّب البدل لايجب أن يكون مقيماً للمادّة بذلك البدل، بل لو صحّ ذلك[1] لكان إنّما يصحّ في بعض الأشياء و بالبرهان.

[الفصل الرابع و العشرون]

إشارة[2]: ليس يمكن أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام به الآخر، فيكون[3] كلّ واحد منهما متقدّماً[4] بالوجود على الآخر و على نفسه[5]. و لايجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة؛ لأنّه إن لم يتعلّق ذات أحدهما بالآخر جاز أن يقوم كلّ واحد منهما، و إن لم يكن مع الآخر. و إن تعلّق ذات كلّ واحد منهما بالآخر فلذات كلّ واحد منهما تأثير في أن يتمّ وجود الآخر. و ذلك معنا قد بان بطلانه[6] فبقي أنّه إنّما يكون التعلّق من جانب واحد. فإذن الهيولي و الصورة لاتكونان[7] في درجة التعلّق و المعيّة سواء. و للصّورة[8] في الكائنة الفاسدة تقدّم ما[9]. فيجب أن يطلب كيف هو.

التفسير: لمّاختم الإشارة الّتي[10] قبل هذه الإشارة بقوله: «و بالجملة لايمكنك أن تدير الإقامة»، بدأ في هذه الإشارة بالبرهان على امتناع حاجة كلّ واحد منهما إلى الآخر، و هو القسم الثالث[11] من الأقسام الأربعة الّتي صدّرنا[12] الباب بها، و الحجّة على ذلك أنّه لو وجد شيئان[13] كلّ واحد منهما مقيماً للآخر، و كلّ ما كان مقيماً لغيره فهو متقدّم على ذلك الغير، لزم أن يكون كلّ واحد منهما متقدّماً على الآخر. فيكون كلّ واحد منهما متقدّماً على ماهو متقدّم على نفسه. و المتقدّم على المتقدّم على الشّيء، يجب أن يكون متقدّماً على الشّيء[14]. فيلزم أن يكون كلّ واحد منهما متقدّماً على نفسه، و هو محال.

و أمّا قوله: «و لايجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة إلى آخره»،

١- ذلك: معي. ٢- إشارة: تنبيه معي. ٣- فيكون- حتّى يكون م. ٤- منهما متقدّما: متقدّما م معي.

٥- و على نفسه: - معي. ٦- بطلانه: إبطاله معي. ٧- لاتكونان: - معي. ٨- للصّورة: الصّورة م.

٩- تقدّم ما: تقدّم معي. ١٠- الّتي: إلى مج.

١١- الثالث: الأوّل مج، لكن صحّح على الهامش هكذا: «الثالث». : الرابع م. ١٢- صدّرنا: صدّر م.

١٣- شيئان: + يكون معي. ١٤- و المتقدّم على ... على الشّيء: - م.

فاعلم أنّ المقصود منه إبطال القسم الرّابع من الأقسام الأربعة الّتي صدّرنا الباب بها، و هو أن يكون كلّ واحد منهما قائماً مع الآخر من غير أن يكون لأحدهما حاجة إلى الآخر. و الحجّة فيه أنّ كلّ واحد منهما إن كان غنيّاً عن الآخر جاز[1] أن يوجد كلّ واحد منهما بدون الآخر. و إن تعلّقت ذات كلّ واحد منهما بالآخر، فللذات كلّ واحد منهما تأثير في أن يتمّ وجود الآخر به، فيكون لكلّ واحد منهما تقدّم[2] بوجه ما على الآخر، و قد بان بطلان ذلك.

و لقائل أن يقول: المطلوب ههنا بيان أنّ الشّيئين إذا كان كلّ واحد منهما غنيّاً عن الآخر، وجب صحّة وجود كلّ واحد منهما مع عدم الآخر. و أنتم ما ذكرتم على صحّة ذلك حجّة بل ما زدتم إلّا إعادة[3] الدّعوى. و ليست هذه القضيّة أيضاً بيّنة[4] في العقل غنيّة عن البيّنة. فإنّه ليس من المستبعد أن يكون كلّ واحد منهما غنيّاً في ذاته عن الآخر، إلّا أنّ حقيقة كلّ واحد منهما يقتضي أن يحصل لها هذا الوصف، أعني معيّة الآخر. فهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الموجودات[5] لكان يحتاج في إبطاله إلى البرهان، فكيف و أنّ له مثالاً من الموجودات؟

فإنّ الإضافات مثل الأبوّة و البنوّة و غيرهما لا يوجدان إلّا معاً، مع أنّه ليس لواحد منهما حاجة إلى الأخرى. أمّا أوّلاً، فلأنّ إحدى الإضافتين لو احتاجت إلى الأخرى لتأخّر وجود المحتاج عن وجود المحتاج إليه فلا يكونان معاً، هذا خلف بالاتّفاق. و أمّا ثانياً، فلأنّا نفرض الكلام في إضافتين متماثلتين مثل الأخوّة و الأخوّة، و المماسّة و المماسّة، فإنّهما لمّا كانتا مثلين فلو احتاجت إحداهما إلى الأخرى لاحتاجت الأخرى إلى الأولى، و لاحتاج كلّ واحدة منهما إلى نفسها، و كلّ ذلك محال. و ليس لهم أن يقولوا: بأنّه ليس هناك إلّا أخوّة واحدة قائمة بالأخوين[7] أو ينكروا وجود[8] الإضافات. فإنّ هذين المذهبين باطلان عند الشّيخ، و نحن الآن إنّما[9] نتكلّم معه.

فإن[10] قيل: هذا النّوع من التّلازم لا يعقل إلّا في الإضافات، فنقول: لمّا رأينا أنّ لهذا النّوع من التّلازم مثالاً في الموجودات[11]، فمن ادّعى انحصاره في الإضافات كان مفتقراً في تصحيح دعواه إلى

١- الآخر جاز: الآخاد ﭖ.   ٢- منهما تقدّم. تقدّم مص.   ٣- إلّا إعادة: على إعادة ﭖ.

٤- بيّنة: مثبتة مج. لكن على فرق الكلمة: «بيّنة».   ٥- من الموجودات: في الموجودات مج.

٦- من الموجودات: في الموجودات مج.   ٧- بالأخوين: بأخوين مج.   ٨- وجود: بجوز م.

٩- إنّما: أنا مج.   ١٠- فلئن: فإن مج.   ١١- في الموجودات: من الموجودات م، مص.



البيّنة[١].

و أمّا قوله: «فبقى أنّه إنّما يكون التعلّق من جانب واحد، فإذن الهيولى و الصّورة لاتكونان في درجة التّعلّق و المعيّة سواء[٢]. و للصّورة في الكائنة[٣] الفاسدة تقدّم ما»، فيجب أن يطلب كيف هو، فاعلم أنّه لمّا أبطل في هذه الإشارة كون كلّ واحد منهما محتاجاً إلى الآخر، و كون كلّ واحد منهما غنيّاً عن الآخر، ثبت له[٤] إنّهما ليسا معاً في درجة الوجود. و كان قد بيّن في الإشارة الّتي قبل هذه الإشارة أنّ صور الكائنات الفاسدات متقدّمة[٥] بوجه ما. فعند ذلك قد بطلت الأقسام الثلاثة و لم يبق إلّا القسم الرّابع، و هو أن تكون الهيولى محتاجة إلى الصّورة. و هذا القسم قد ذكرنا أنّه ينقسم إلى أقسام ثلاثة: أحدها أن تكون الصّورة علّة مطلقة، و ثانيها أن تكون آلة أو واسطة مطلقة، و تمضى[٦] إبطال هذين القسمين أيضاً[٧]. فلم يبق إلّا القسم الثالث من هذا القسم[٨] إلّا أنّه لم يتكلّم في تحقيق ذلك بل ذكر أنّه يجب أن يطلب كيفيّة ذلك التعلّق.

[الفصل الخامس و العشرون]

إشارة[٩]: إنّما يمكن أن يكون ذلك على أحد الأقسام الباقية، و هو أن تكون الهيولى توجد عن سبب أصل[١٠] و عن معين بتعقيب الصّورة[١١]، إذا اجتمعا تمّ وجود الهيولى. و تشخّص بها الصّورة، و تشخّصت هي أيضاً بالصّورة على وجه يحتمل بيانه كلام غير هذا المجمل.

التّفسير: لمّا بطلت الأقسام بأسرها سوى قسم واحد منها، و هو أن تكون الهيولى توجد عن الصّورة مع شيء آخر على معنى: أنّ الصّورة تكون شريكة لشيء آخر، و يكون مجموعهما هو العلّة لوجود الهيولى، وجب أن يكون هذا القسم هو الحقّ.

و اعلم أنّه لابدّ في علّة الهيولى من شيء باق بعينه، لأنّ الهيولى موجود معيّن، فلولم يكن في علّته[١٢] ماهو باق الذّات[١٣] بعينه[١٤] لكان المعلول الواحد بالعدد معلولاً لأمور كثيرة متعاقبة، و ذلك

١- البيّنة: بيّنة مص. ٢- سواء: على السّواء مج. ٣- في الكائنة: الكائنة مص، مج. ٤- له: لنا مج.

٥- متقدّمة: منقسمة مص. ٦- تمضى: شطب عليها في مج. و على الهامش: «بيّن». ٧- أيضاً: - مص.

٨- من هذا القسم: - مص. ٩- إشارة: تنبيه مص. ١٠- أصل: أصلي مص. ١١- الصّورة: الصّور م.

١٢- علّته: علّة مص. ١٣- الذّات: بالذّات مص. ١٤- لأنّ الهيولى ... بعينه: - م.

محال. ثمّ إنّ ذلك الشيء يجب أن لايكون جسماً و لاجسمانيّاً، و إلّا عادت الوجوه المذكورة. فإذن يجب أن يكون ذلك الشيء ليس بجسم و لاجسماني، و هو المسمّى في اصطلاح الحكماء بالعقل، و ذلك[1] هو السبب الأصلي. و المعني بكونه أصلاً أن يكون قائماً بذاته و لايكون له مادّة، إذ لوكان له مادّة لعاد البحث عنها.

و أيضاً فقد عرفت أنّ السبب الّذي يبقي المادّة إنّما يبقيها بتعقيب تلك الصّور عليها، و الصّور[2] المتعاقبة لايكفي[3] في وجودها ذلك الجوهر المفارق، لأنّ الجوهر المفارق دائم الوجود، و ماكان كذلك كان معلوله دائماً. لكن هذه الصّورة غير دائمة الوجود، فالجوهر المفارق وحده غير كاف في حدوثها. و لايمكن أن تكون العلّة لوجودها جسماً أو جسمانيّاً، لماسيأتي[4] أنّ الأجسام و الجسمانيّات لاتكون عللاً موجدة[5]. فلم يبق إلّا أن يقال: إنّ علّة هذه الصّور المتعاقبة هي الجوهر المفارق، ولكن ليضانها عنها يتوقّف على حدوث شيء ليكون ذلك الشيء سبباً[6] لاستعداد ايضان هذا الحادث عن ذلك المفارق بعد ما لم يكن كذلك. ثمّ يكون[7] الكلام في حدوث ذلك الشيء كالكلام في الأوّل، فيكون حدوث كلّ استعداد لأجل حادث كان متقدّماً عليه. و هذا لايتأتّى إلّا بحركة دوريّة سرمديّة، و هذه الحركة السّرمديّة هي المعين.

و إذا عرفت السبب الأصلي و المعين، عرفت أنّ الهيولي بالحقيقة[8] إنّما كانت موجودة لاجتماع السّبب الأصلي مع الصّورة الّتي حصلت بإعانة[9] المعين[10] المذكور. و متى اجتمع هذان الأمران تمّ وجود الهيولي.

و أمّا قوله : «و تتشخّص بها الصّورة، و تتشخّص هي أيضاً بالصّورة»، فاعلم أنّه لمّابيّن كيفيّة تعلّق وجود الهيولي بوجود الصّورة، أراد أن يشير إلى كيفيّة تشخّص كلّ واحدة منهما بالأخرى، فذكر هذا الكلام. ثمّ إنّ فيه شيئاً، و ذلك لأنّا قد بيّنا فيما مضى أنّ كلّ نوع يحتمل أن يكون له[11] أشخاص كثيرة، فذلك النوع إنّما يتشخّص بالمادّة، فتشخّص تلك المادّة إن كانت بمادّة أخرى لزم التّسلسل. تزعم الشيخ ههنا أنّ كلّ واحد منهما أعني الهيولي و الصّورة يتشخّص بالأخرى، و هذا

١- ذلك : - مص. ٢- و الصّور : و تلك الصّور مج. ٣- لايكفي : لاتكون مج. ٤- سيأتي : + من م.
٥- موجدة : موجودة مج، مص. ٦- سبباً : مبدءاً مج. ٧- يكون : - مص. ٨- بالحقيقة : - مص.
٩- بإعانة : إعانة مص. ١٠- المعين : المعنى مج. ١١- له : - م.

لايقتضي الدّور، لأنّا لجعل ذات كلّ واحد منهما علّة لتشخّص الآخر. بلى لو جعلنا تشخّص كلّ واحد منهما علّة لتشخّص الآخر لزم الدّور، فلمّا إذا لم يعل[١] ذلك[٢] اندفع الدّور.

و لقائل أن يقول: إنّ[٣] تشخّص كلّ واحد منهما بذات الآخر متوقّف على انضمام ذات كلّ واحد منهما إلى ذات[٤] الآخر، و انضمام ذات كلّ واحد منهما إلى ذات الآخر متوقّف على تشخّص كلّ واحد منهما.[٥] فإنّ المطلق غيرموجود، و ماليس بموجود لاينضمّ إليه غيره. و يمكن أن يجاب عن ذلك: بأن يمنع[٦] هذه المقدّمة، فإنّ انضمام الوجود إلى الماهيّة لايتوقّف على صيرورة كلّ واحد منهما موجوداً، فكذا هنا.

[الفصل السّادس و العشرون]

وهم و تنبيه[٧]: أو لعلّك تقول[٨]: لمّا كان كلّ واحد منهما يرتفع الآخر برفعه، فكلّ[٩] واحد منهما كالآخر في التّقدّم و التّأخّر. و الّذي يخلّصك من هنا أصل تحقّقه[١٠] و هو أنّ العلّة كحركة يدك بالمفتاح إذا رفعت رفع المعلول كحركة المفتاح. و أمّا المعلول فليس إذا رفع رفعت العلّة، فليس رفع حركة المفتاح هو الّذي يرفع حركة يدك، و إن كان معه. بل يكون إنّما أمكن رفعها لأنّ العلّة و هي حركة يدك كانت رفعت، وهما أعني الرّفعين معاً بالزّمان. و رفع[١١] العلّة متقدّم على رفع المعلول بالذّات كما في إيجابيهما و وجوديهما.[١٢]

التّفسير: إنّه لمّا ثبت للصّورة علّية بوجهما للهيولي، أورد عليه شكّاً، و ذلك الشكّ بالحقيقة غير مختصّ بالهيولي و الصّورة، بل يمكن إيراده على كلّ علّة و معلول. و ذلك أن يقال: الهيولى و الصّورة إذا كان كلّ واحد منهما[١٣] ترتفع بارتفاع الأخرى، لم يكن إحديهما بالتّقدّم أولى من الأخرى.

و الجواب: أنّا لانسلّم أنّ كلّ واحدة ترتفع بارتفاع الأخرى، فإنّ العلّة لاترتفع بارتفاع

١- فلمّا إذا لم يعل: و أمّا إذا لم نقل مج. ٢- ذلك: بذلك مص. ٣- إنّ: + تعليل مص. ٤- ذات: - م
٥- و انضمام ... واحد منهما: - م. ٦- بأن يمنع: بأن لايمتنع م. ٧- وهم و تنبيه: إشارة مص.
٨- أو لعلّك تقول: - مص. ٩- فكلّ: و كلّ مص. ١٠- تحقّقه: تحقّقه مص. ١١- و رفع: فرفع مص.
١٢- إيجابيهما و وجوديهما: إيجابهما و وجودهما مص. ١٣- منهما: - م.

المعلول، بل ارتفاع العلة متقدّم على ارتفاع المعلول[1]. و بالجملة فالعلة و المعلول يوجدان معاً و يعدمان معاً في الزمان، ولكنّ المعلول يكون محتاجاً في وجوده و عدمه إلى وجود العلّة و عدمها من غير عكس، فاندفع الشكّ.

[الفصل التاسع و العشرون]

تذنيب : يجب أن تتلطف من نفسك، و تعلم أنّ الحال فيما لاتفارقه صورته في تقدّم الصّورة هذه الحال.

التفسير: قد عرفت أنّ الأجسام التي لاتفارقها صورها هي الأجسام الفلكيّة، فنقول: إنّ هيولى الفلك و صورته يستحيل أن يكون كلّ واحدة منهما غنيّة عن الأخرى، أويكون كلّ واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى لما مر. و يستحيل أن تكون الهيولى علّة لوجود صورها، لأنّ الهيولى قابلة للصّورة. فلوكانت علّة لها[2] لكان الشيء الواحد قابلاً و فاعلاً، و أنه محال عندهم. فبقي أن تكون الصّورة علّة للهيولى. ثم إنّها إمّا أن تكون علّة مطلقة أو واسطة مطلقة، و يبطلهما بالوجه الّذي مرّ. فلم يبق إلّا أن تكون الصّورة هناك أيضاً[3] شريكة لسبب أصلي[4]، و يكون مجموعهما علّة لوجود تلك الهيولى.

و اعلم أنّه لاتفاوت بين الكلام في هيولى الأجسام الّتي تفارقها صورها و بين الكلام في هيولى الأجسام الّتي لاتفارقها صورها إلّا في شيء واحد، و هو أنّا حيث بيّنا أنّ الهيولى في الجسم الّذي تفارقها صورتها[5] ليست علّة لها، إنّما بيّنا ذلك بأن قلنا: إنّ تلك الصّورة إذا زالت وجب أن يعقبها بدل، و معقّب البدل مقيم لتلك المادّة بذلك البدل. و هذا الطّريق لايمكن أن يتمسّك به في بيان أنّ هيولى الفلك ليست علّة لصورتها، بل أثبتنا ذلك هناك بأن قلنا: الهيولى لوكانت علّة لتلك الصّورة مع أنّها قابلة لها، لزم كون الشيء الواحد قابلاً و فاعلاً، و أنّه محال.

و لقائل أن يقول: تعقّلات الباري تعالى للكلّيّات صور حاصلة في ذاته على ماصرّح به في

١- بل ارتفاع ... ارتفاع المعلول :- م ٢- لها :- مص ٣- أيضاً :- م، هـ.

٤- لسبب أصلي: ليست أصل م. ٥- الهيولى في الجسم الّذي تفارقها صورتها : الهيولى الّتي تفارقها صورها مج.



النمط التّابع[١]، و ذلک ينقض هذا الّذی ذكره الآن[٢].

و هذا الطّريق يمكن أن يتمسّک به فی أنّ هيولی العناصر ليست علّة لصورها، لكنّ الشّيخ[٣] لم‌يذكر هناک هذا[٤] الطّريق العامّ، بل ذكر طريقاً يختصّ بها، ولايمكن[٥] إيرادها فی الصّور الفلكيّة. لاجرم زعم أنّه لابدّ من التّلطّف فی معرفة أنّ الحال فيما لاتفارقه صورته مثل الحال فيما تفارقه صورته.

المسئلة التّاسعة

فی أحكام المقادير[٦]

و فيها فصل واحد.

[الفصل الثّامن و العشرون]

تنبيه[٧]: الجسم ينتهی ببسطه، و هو قطعه. و البسيط ينتهی بخطّه، و هو قطعه. و الخطّ ينتهی بنقطته[٨]، و هی قطعه. و الجسم يلزمه السّطح، لامن حيث تقوّم جسميّته، بل من حيث يلزمه التّناهی بعد كونه جسماً. فلاكونه ذاسطح، و لاكونه متناهياً، أمر يدخل فی تصوّره جسماً، و لذلک قد يمكن قوماً أن يتصوّروا جسماً غير متناه إلی أن يتبيّن لهم امتناع ما يتصوّرونه.

و أمّا السّطح كسطح الكرة من غير اعتبار حركة أو قطع فيوجد، و لاخطّ. و أمّا المحور و القطبان و المنطقة فممّا يعرض عند الحركة، و الخطّ كمحيط الدّائرة قد يوجد و لانقطة. فأمّا المركز فعند مايتقاطع أقطار، و عند حركة ما، أو بالفرض. و قبل ذلک توجد نقطة فی الوسط كوجود نقطة فی الشّكلين و سائر مالايتناهی[٩] فإنّه لاوسط. و لاسائر مفاصل الأجزاء فی المقادير إلّا بعد وفرع ما ليس بواجب فيها من حركة أو تجزئة.

و إذا سمعت فی تحديد الدّائرة: «و فی داخلها نقطة»، فمعناه أنّه يتأتّی أن تفرض فيها نقطة كما

١- راجع: النّمط الثّانی، الفصل التّاسع عشر، ص ١٥٢٨ ٢- و للقائل أن يقول ... ذكره الآن: - مص.

٣- الشّيخ: + لنا م ج. ٤- هناک هذا: هناک مص. ٥- ولايمكن: فلايمكن م. ٦- فی احكام المقادير: - م.

٧- تنبيه: - مص. ٨- بنقطته: بنقطة مص. ٩- مالايتناهی: مايتناهی مص.

يقولون: «الجسم هو المنقسم في جميع الأقطار»، و معناه: تتأتّى قسمته فيها.

و أنت تعلم من هذا أنّ الجسم قبل السّطح في الوجود، و السّطح قبل الخطّ، و الخطّ قبل النّقطة. و قد حقّق هذا أهل التّحصيل. و أمّا الّذي يقال بالعكس من هذا: أنّ النّقطة بحركتها تفعل الخطّ، ثمّ الخطّ السّطح، ثمّ السّطح الجسم، فهو للتّفهيم و التّصوير و التّخييل. ألا ترى أنّ النّقطة إذا فرضت متحرّكة فقد فرض لها ما يتحرّك فيه، و هو مقدارما: خطّ أو سطح. فكيف يكون ذلك بعد حركتها؟

التّفسير: لمّا فرغ من الكلام في ذاتيات[1] الجسم، انتقل إلى الكلام في عوارضه. ثمّ إنّه ذكر من العوارض ما هو أشدّ الأشياء مشابهة بالجسميّة و هو المقدار. فذكر أوّلاً أنّ الجسميّة ينتهي ببسيطه و هو قطعه[2]، و إنّما لم يقل: نهاية الجسم هو البسيط، بل قال: «ينتهي ببسيطه»[3]؛ لأنّ النّهاية من[4] المضاف المشهوري. ألا ترى أنّها معقولة بالقياس إلى غيرها؟ فإنّك تقول: النّهاية نهاية لذي النّهاية. و البسيط كمّ بذاته. فإذن قول القائل: البسيط نهاية الجسم، خطأ. بل البسيط هو الّذي به يتناهى الجسم. و الفرق بين نفس النّهاية و بين الشّيء الّذي به النّهاية ظاهر.

فإن قيل: ما الدّليل على أنّ الشّيء الّذي به يتناهى الجسم هو البسيط؟ فنقول: لأنّ الجسم قابل لفرض[5] الأبعاد الثّلاثة، و الشّيء الّذي يكون نهاية لقابل الأبعاد الثّلاثة، من حيث هو نهاية لمثل ذلك، مقتضاه أن يكون قابلاً لفرض بعدين فقط، و ذلك هو البسيط. و إذا عرفت هذه الجملة عرفت تفسير قوله: «و البسيط ينتهي بخطّه و هو قطعه، و الخطّ ينتهي بنقطته[6] و هي قطعه».

و أمّا قوله: «و الجسم يلزمه التّطلّع لا من حيث تتقوّم جسميّته، بل من حيث يلزمه التّناهي بعد كونه جسماً. فلا كونه ذا سطح، و لا كونه متناهياً أمر يدخل في تصوّره جسماً، و لذلك قد يمكن قوماً أن يتصوّروا جسماً غيرمتناه إلى أن يتبيّن لهم امتناع ما يتصوّرونه»[7]، فاعلم أنّ المراد من ذلك أنّ التّطلّع و التّناهي ليسا جزئين من ماهيّة الجسم؛ لأنّا يمكننا أن نتصوّر جسماً غير متناه، و الشّيء لا يعقل إلّا بعد تعقّل أجزائه. فلوكان التّناهي و التّطلّع[8] داخلين في الجسم، لاستحال أن يعقل الجسم

١- ذاتيات: إثبات مج.	٢- و هو قطعه: + و البسيط ينتهي بخطّه إلى آخره مج، ثمّ حذفت.
٣- ببسيطه: ببسيط مص.	٤- النّهاية من: - مص.	٥- لفرض: - م.	٦- بنقطته: بنقطة مص.
٧- فلاكونه ذا ... ما يتصوّرونه: إلى آخره م.	٨- التّطلّع: التّشكّل مج، مص.



إلّا بعد تعقّل كونه مسطّحاً متناهياً. فلمّا لم يكن كذلك، علمنا أنّهما غير داخلين في ماهيّة الجسم.

و لقائل أن يقول[١]: إنّا نعرف الجسم[٢]، ثمّ نعرف[٣] بعد ذلك كونه متألّفاً من الهيولي و الصّورة بالحجّة، و لم يقدح[٤] ذلك في كون الهيولي جزءاً من ماهيّة الجسم؟ و لم يكن ذلك إلّا لأنّا قبل العلم بتألّفه من الهيولي و الصّورة ماكنّا نعرف الجسم بحدّه الحقيقي بل بالرّسم[٥]، أو لأنّه لا يلزم من العلم بماهيّة الشّيء العلم بجملة ذاتيّاته. و كيف ماداوت القضيّة[٦]، فلم لا يجوز مثله في السّطح و التّناهي؟ فهذا هو الكلام في شرح قوله: أنّ الجسم يلزمه[٧] السّطح لا من حيث[٨] يتقوّم جسميّته[٩].

فأمّا قوله بعد ذلك: «بل من حيث يلزمه التّناهي بعد كونه جسماً»، فاعلم أنّ ذلك مشعر بأنّ السّطح إنّما يلزمه[١٠] بواسطة كونه متناهياً. لكن كلّ مايعرض لشيء بواسطة شيء آخر فإنّ ثبوت الواسطة للمعروض[١١] له أقدم[١٢] من ثبوت ذي الواسطة له، فيلزم من هذا أن يكون عروض النّهاية للجسم قبل عروض السّطح للجسم[١٣]، و هذا باطل. لأنّا بيّنا[١٤] أنّ النّهاية إضافة عارضة للسّطح، و العارض يتأخّر عن المعروض، فكيف يكون عروض النّهاية للجسم متقدّماً على عروض السّطح له؟

و يمكن أن يجاب عنه: بأنّ من الجائز أن يكون شيء متأخّراً من شيء آخر في وجوده، إلّا أنّ ثبوت ذلك المتأخّر لشيء ثالث يكون متقدّماً على ثبوت ذلك المتقدّم لذلك الشّيء. مثل ما ذكرنا في المنطق أنّ برهان اللّم قد يكون الأوسط فيه[١٥] معلول الأكبر في ذاته، ولكنّه يكون علّة لثبوت الأكبر للأصغر، فكذا ههنا.

ثمّ الّذي يدلّ على أنّ عروض السّطح للجسم بواسطة التّناهي هو أنّا نحتاج في إثبات السّطح للجسم إلى إثبات التّناهي[١٦]. فإنّا ما[١٧] لم نتصوّر كونه متناهياً لم نحكم بأنّ له سطحاً. ولولا أنّ ثبوت السّطح للجسم بواسطة ثبوت التّناهي له، و إلّا لما كان كذلك، لأنّ العلم بثبوت الأوسط[١٨] للأصغر

١- أن يقول: - مص. ٢- الجسم: - م. ٣- ثمّ نعرف: بما يعرف مج. ٤- لم يقدح: لا يقدح مج.

٥- بالرّسم: بالوهم مج. ٦- القضيّة: القضيّة م. ٧- يلزمه: يلزم مص. : لا يلزمه م.

٨- لا من حيث: من حيث م. ٩- جسميّته: جسميّة مص. ١٠- يلزمه: يلزم الجسم م.

١١- للمعروض: للمفروض مج. : للموضوع هـ. ١٢- للمفروض له أقدم: للموضوع لعلم م.

١٣- للجسم: له م. ١٤- بيّنا: قد بيّنا مج. ١٥- فيه: - م.

١٦- هو أنّا نحتاج ... إثبات التّناهي: ثابتة على الهامش م. ١٧- فإنّا ما: فلولا لنا م. : فإنّا ما مص.

١٨- لثبوت التّناهي ... الأوسط: - م.



في برهان اللّم لايتوقّف على العلم بثبوت الأكبر له.

و أمّا قوله: «و أمّا السّطح كسطح الكرة من غير اعتبار حركة أو قطع فيوجد[1] و لا خطّ»، فاعلم أنّه لمّا فرغ من بيان أنّ السّطح غير لازم للجسم في الذّهن، بيّن أنّ الخطّ غير لازم له لا في الذّهن و لا في الخارج. فإنّ الكرة الّتي لايكون فيها قطع و لا حركة لايكون فيها خطّ. فأمّا غير الكرة و هي المضلّعات[2] فهو لاينفكّ عن الخطوط، و كذا الكرة الّتي فيها قطع، و كذا الكرة المتحرّكة فإنّه يكون لها قطبان[3] بالفعل، لأنّهما ساكنان عند حركتها[4]. فتانك النّقطتان متميّزتا[5] عن سائر النّقط الممكنة بهذه الخاصيّة[6] الحاصلة بالفعل، فهما إذن حاصلتان بالفعل و هما نقطتان. و حصل أيضاً محور و منطقة، و ذلك خطّ. فثبت بهذا أنّ السّطح قد يوجد مع عدم الخطّ.

و أمّا قوله: «و الخطّ كمحيط الدّائرة قد يوجد و لانقطة»، فمعناه ظاهر.

و أمّا قوله: «و أمّا المركز فعند مايتقاطع أقطار، و عند حركة ما، أو بالفرض[7]»، فاعلم أنّ معناه أنّ الدّائرة لايكون مركزها موجوداً بالفعل إلّا لأحد وجوه ثلاثة: أحدها عند مايتقاطع الأقطار، فإنّ نقطة التّقاطع منها[8] تكون موجودة بالفعل و تكون هي مركزها. و ثانيها عند حركة الدّائرة حركة مستديرة، فإنّ المركز[9] لايتحرّك، فلأجل اختصاصها بهذه الخاصيّة[10] تكون موجودة بالفعل. و ثالثها بالوهم[11] و الفرض[12]. فأمّا إذا لم يوجد شيء من هذه الأسباب فإنّ وجود نقطة في الوسط لايكون إلّا بالقوّة، كما أنّ وجود نقطة في الثّلثين و الثّلث و الرّبع و سائر الأجزاء الّتي لانهاية لها إنّما يكون[13] بالقوّة لا بالفعل. فإنّ المقدار الواحد لايعرض فيه وسط، و لاثلث، و لاثلثان[14]، و لاسائر الأجزاء الّتي يمكن فرضها في المقادير إلّا بعد وقوع ما لايكون واجب الوقوع فيها، مثل[15] حركة أو تجزئة أو وهم. و إذا سمعت في تحديد[16] الدّائرة: «و في داخلها نقطة[17] بالفعل[18]»، فمعناه يتأتّى أن يفرض فيها نقطة، كما يقولون: «الجسم هو المنقسم في جميع الأقطار»، و معناه أنّه يتأتّى القسمة

١- فيوجد: يوجد م. ٢- من المضلّعات: من المطلوب م. ٣- قطبان: نقطتان مج.

٤- حركتها: حركتهما مص. ٥- متميّزتا: تميّزها مج. ٦- بهذه الخاصيّة: بهذه الخاصّة مص. :الماهيّة م.

٧- أو بالفرض: و بالعرض مج، مص. ٨- منها: فيها م. ٩- المركز: الحركة م.

١٠- بهذه الخاصيّة: بهذه الخاصّة مص. ١١- بالوهم: الوهم م، مص. ١٢- الفرض: العرض مص.

١٣- إنّما يكون: - م، مص. ١٤- لاثلثان: لاأيان مص. ١٥- مثل: من م. ١٦- تحديد: تجريد مج.

١٧- داخلها نقطة: داخلها نقط مج. ١٨- بالفعل: - م.



فيها.

و لقائل أن يقول: الدّائرة قبل تقاطع الأقطار و الحركة و الفرض[١] هب أنّه ليس فيها شيء من النّقطة[٢] بالفعل، ولكن لاشكّ أنّ امكان حصول[٣] النّقطة[٤] فيها حاصل فيه[٥] بالفعل. ثمّ إنّ النّقطة[٦] المركزيّة غيرممكنة الحصول في جميع أجزاء الدّائرة، بل لايمكن فرضها إلّا في موضع معيّن. فإذن[٧] ذلك الموضع مختصّ بأنّ النّقطة المركزيّة[٨] لايمكن حصولها إلّا فيه. فحصول هذا الإمكان فيه بعينه دون غيره أبداً يوجب امتيازه بالفعل من سائر المواضع[٩]. و هذا المعنى حاصل قبل تقاطع الأقطار فيها، و قبل حركة الدّائرة[١٠]، و قبل الفرض و الوهم. فإذن مركز الدّائرة يكون موجوداً أبداً فيها بالفعل. و هذا يقتضي أن تكون النّقطة الّتي تقطّع القطر بالثّلث و الثّلثين و الرّبع و الأرباع و الخمس و الأخماس تكون موجودة بالفعل، فيلزم أن تكون النّقط الغير المتناهية موجودة في القطر[١١] بالفعل. فإمّا[١٢] أن يلتزم[١٣] ذلك، و هو محال[١٤]. أو يقول اختلاف الأعراض لايوجب الانقسام بالفعل، و هو أيضاً مشكل. و إذا التزمنا[١٥] ذلك، لم يلزم[١٦] من حركة الدّائرة و[١٧] الكرة حصول المركز و القطبين[١٨] بالفعل.

و لنرجع إلى ترتيب الكتاب، فنقول: فظهر ممّا مرّ أنّ الجسم قبل التّسطيح، لأنّ التّسطيح عبارة عمّا به يتناهى الجسم، و لابدّ من وجود الجسم أوّلاً حتّى يوجد ما به يصير متناهياً. و بهذا[١٩] الطّريق يجب[٢٠] أن يكون التّسطيح مقدّماً على الخطّ، وأن يكون الخطّ متقدّماً على النّقطة. و اما الّذي يتخيّل بالعكس من هذا، و هو أنّ النّقطة تفعل بحركتها الخطّ، و الخطّ يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده السّطح، و السّطح يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده[٢١] الجسم، فهو كلام يذكر للتّمثيل و التّعليم لاللتّحقيق. لأنّ الحركة لاتوجد إلّا على المسافة، و تلك المسافة إمّا خطّ أو سطح، فيكون الخطّ و

١- الفرض: + ثمّ مج. ٢- من النّقطة: من النّقط مج. ٣- النّقطة بالفعل ... حصول: - م.
٤- حصول النّقطة: حصول النّقط مج. ٥- حاصل فيه: حاصل م. ٦- إنّ النّقطة: إنّ النّقط مج.
٧- فإذن: فإنّ م. ٨- غير ممكنة الحصول ... بأنّ النّقطة المركزيّة: - مص. ٩- المواضع: الموضع مص.
١٠- من سائر ... حركة الدّائرة: - م. ١١- في القطر: في النّقط مج. ١٢- فإمّا: وإمّا مص.
١٣- يلتزم: يلزم مج، مص. ١٤- محال: المحال مص. ١٥- التزمنا: ألزمنا م، مج.
١٦- لم يلزم: لم نلزم مج. ١٧- الدّائرة و: - م. ١٨- القطبين: القطبتين مص.
١٩- و بهذا: لهذا مص، و هذا مج. ٢٠- يجب: يوجب مج. ٢١- التّسطيح و... امتداده: - م



السطح موجودين قبل حركة النقطة. فكيف يقال: إنّهما حصلا عن حركة النقطة؟

المسئلة العاشرة
في امتناع تداخل المقادير

و فيها فصل واحد.[1]

[الفصل التاسع و العشرون]

تنبيه[2]: ما أسهل ما يتأتّي لك تأمّل[3] أنّ الأبعاد الجسمانيّة متمانعة عن التداخل، و أنّه لاينفذ جسم في جسم واقف له غير ممتنع عنه[4]، و أنّ ذلك للأبعاد[5] لاللهيولي و لالسائر الصّور و الأعراض.

التفسير: لمّاتكلّم في المقادير أراد أن يتكلّم في أحكامها. و من جملة تلك الأحكام حكم واحد[6] هي بأسرها مشتركة فيه و هو امتناع تداخلها. و الدّليل عليه: أنّا نرى أنّ الجسم لاينفذ في جسم واقف له[7] غير ممتنع عنه[8]. مثل أنّ الجسم إذا تحرّك إلى جهة فإنّ الجسم الّذى كان موجوداً في تلك الجهة لاينفذ فيها، بل ينتحّي عنها. و إذا ثبت ذلك فنقول: هذا الامتناع ليس إلّا[9] لأجل طبيعة البعد، لأنّ قولك: إنّ شيئاً دخل في شيء أي حصل في حيّزه[10]، قد يكذب[11] إمّا لأنّه يستحيل حصول ذلك الشّيء في الحيّز كمايقال: العقل لايدخل في الجسم، و قد يكذب لأنّه يجب أن يكون[12] حيّزه غير حيّز ذلك الآخر[13]. و إذا قلنا: إنّ الجسمين[14] لايتداخلان، فإنّا لانعني به الوجه الأوّل. فإنّ الجسم ليس ممّا لايحصل[15] في الحيّز، بل نعني به الوجه الثّاني. و إذا كان المعنى من امتناع التّداخل وجوب حصول كلّ واحد منهما في غير حيّز الآخر، وجب أن يكون المانع من هذا التّداخل هو الّذى يكون له حصول في الحيّز، و ليس ذلك إلّا المقدار[16]. فإذن المانع من التّداخل هو المقدار. و أمّا الهيولى

١- في امتناع ... واحد: و فيها فصل في امتناع تداخل المقادير م، مج. ٢- تنبيه: إشارة مج.
٣- تأمّل: أن تتأمّل مج. ٤- عنه: - مص، م. ٥- للأبعاد: الأبعاد م. ٦- واحد: + و مص. ٧- له: - م.
٨- ممتنع عنه: متنحّى مص. ٩- إلّا: - مص. ١٠- حيّزه: حيّز مص. ١١- قد يكذب: فقد يكذب مص.
١٢- يكون: - مص. ١٣- الآخر: الحيّز مص. ١٤- إنّ الجسمين: الجسمان مص.
١٥- لايحصل: يحصل مص. ١٦- المقدار: للمقدار مج.

فليس لها في حدّ ذاتها وضع و اختصاص بالحيّز، و كذا القول فيما عدا الأبعاد من الصور و الأعراض. فعلمنا أنّ المانع من التداخل هو البعد، لا الهيولى[١] و لا سائر الصور و الأعراض[٢].

المسئلة الحادية عشر
في استحالة الخلاء

و فيها فصلان.

[الفصل الثلاثون]

إشارة: إنّك تجد الأجسام في أوضاعها تارة متلاقية، و تارة متفارقة، و تارة متباعدة. و قد تجدها في أوضاعها تارة بحيث يسع ما بينها أجساماً[٣] محدودة القدر و تارة الأعظم و تارة الأصغر. فبيّن أنّ الأجسام الغير[٤] المتلاقية كما أنّ لها أوضاعاً مختلفة، كذلك بينها أبعاد مختلفة الاحتمال لتقديرها[٥] و تقدير ما يقع فيها اختلافاً قدريّاً[٦] فإن كان بينهما خلاء غير[٧] أجسام و أمكن ذلك، فهو أيضاً بعد مقداري، ليس ـ على ما يقال ـ لاشيء محض، و إن كان لاجسم.

التفسير: المقصود من هذا الفصل إبطال القول بأنّ الخلاء عدم صرف، و بيان أنّه مقدار وجودي. و نعني بالخلاء أن يوجد جسمان لايتلاقيان، ولايوجد[٨] بينهما مايلاقي واحداً منهما. فيدّعى أنّ الجسمين اللّذين فرضا كذلك لابدّ و أن يكون بينهما مقدار موجود. و الدّليل عليه: أنّ كلّ خلاء فإنّه قابل للمساواة، واللّامساواة، و التجزئة، و التقدير، و كلّ ما كان كذلك فهو[٩] كمّ، فالخلاء كمّ.

أمّا[١٠] الصّغرى فلأنّا نعلم بالضّرورة أنّ الخلاء الّذي يتّسع لذراع، نصف الخلاء الّذي يتّسع لذراعين، و ضعف الخلاء الّذي لايتّسع إلّا[١١] لنصف ذراع. وليس ذلك أمراً فرضيّاً اعتباريّاً لأنّ هذا المعنى حاصل سواء وجد الفرض و الاعتبار أو لم يوجد.

١- و الأعراض ... لاالهيولى : - م. ٢- و لاسائر الصّور و الأعراض : - مج. : + و بالله التّوفيق م.
٣- أجساماً : + ما مص. ٤- الغير : غير م. ٥- لتقديرها : لتقدير م. ٦- قدريّاً : - م. ٧- غير : من م.
٨- ولايوجد : أو يوجد مص. ٩- فهو : فإنّه مج. ١٠- أمّا : فلنا مج. ١١- لايتّسع إلّا : - م.



و أمّا الكبرى فظاهرة[1]، لأنّ القابل للزيادة[2] و النقصان لايمكن أن يكون عدماً صرفاً بل لابدّ[3] و أن يكون أمراً وجوديّاً[4]، و هو من الموجودات القابلة للتجزئة و المساواة و لامعنى للكمّ إلّا ذلك. و ظاهر أنّه كمّ متّصل لأنّه يمكن أن يفرض فيه حدّ واحد مشترك بين الجزئين[5]. فثبت أنّ الخلاء لوكان، لماكان عدماً صرفاً، بل كان بعداً[6] مقداريّاً.

[الفصل الحادي و الثلاثون]

تنبيه[7]: و إذ قد تبيّن أنّ البعد المتّصل لايقوم بلامادّة، و تبيّن أنّ الأبعاد الحجميّة لاتتداخل لأجل بعديّتها فلاوجود لفراغ هو بعد صرف. وإذا سلكت الأجسام في حركاتها تتنحّى عنها ما بينها، و لم يثبت لها بعد[8] مفطور[9] فلا خلاء.

التفسير: قد ثبت أنّ الخلاء لوكان[10]، لكان بعداً ثابتاً[11]. لكنّه يستحيل أن يكون بعداً ثابتاً[12]. فإذن القول بالخلاء باطل. و إنّما قلنا: إنّه يستحيل أن يكون بعداً ثابتاً[13] لوجهين:

الأوّل: و هو أنّ ذلك البعد إن كان في مادّة كان ذلك جسماً، فيكون الخلاء جسماً و ملاءً؛ هذا خلف. و إن لم يكن في مادّة كانت طبيعة البعد قائمة بذاتها غنيّة عن المحلّ، و قد بيّنّا في مسئلة الهيولى أنّ ذلك محال.

الثاني: و هو أنّا بيّنّا أنّه يمتنع دخول بعد في بعد، فلوكان الخلاء بعداً لاستحال حصول الأجسام فيه، و قد فرضه الخصم مكاناً للأجسام؛ هذا خلف. و لنرجع إلى تفسير المتن.

امّا قوله: وقد تبيّن أنّ البعد المتّصل لايقوم بلامادّة[14]، فاعلم أنّ هذا بيّن في مسئلة إثبات الهيولى للأجسام الّتي لاتقبل الانفصال.

و امّا قوله: و تبيّن أنّ الأبعاد الحجميّة لاتتداخل، فتقرير[15] ذلك قد تقدّم.

١- الظاهرة: الظاهر م، مص. ٢- القابل للزيادة: قابلا لزيادة مج. ٣- صرفاً بل لابدّ: فهو قابل فلابدّ مج.
٤- وجوديّاً: موجوداً مج، مص. ٥- الجزئين: الحقّين مج. ٦- كان بعداً: بعداً مص. ٧- تنبيه: إشارة مج.
٨- بعد: بُعد م. ٩- مفطور: مفطور م. ١٠- لوكان: موجوداً مج. ١١- ثابتاً: ثابتاً مج.
١٢- ثابتاً: ثابتاً مج. ١٣- ثابتاً: ثابتاً مج. ١٤- بلامادّة: بذاته م. ١٥- التقرير: التقدير مج.



و اما قوله : «فلاوجود لفراغ[١] هو بعد صرف»، فاعلم أنّ هذه القضيّة نتيجة[٢] قياس كبراه المقدّمة الأولى هكذا: الخلاء بعد متّصل، و كلّ بعد متّصل فإنّه لايقوم بلامادّة، ينتج[٣] فالخلاء لايقوم بغير مادّة. فإذن الخلاء الّذي يزعم الخصم أنّه بعد صرف غير موجود، بل هو جسم.

و اما قوله : «و إذا سلكت الأجسام في حركاتها تنحّى عنها مابينها، و لم‌يثبت لها بعد مقطور[٤] فلا خلاء»، فاعلم أنّ هذه القضية نتيجة عن[٥] قياس كبراه المقدّمة الثانية هكذا: الخلاء بعد، و كلّ بعد فإنّه لابدّ[٦] و أن ينتحّى عند سلوك الجسم إليه، ينتج فالخلاء لابدّ و أن ينتحّى عند سلوك الجسم إليه. فبطل قول من قال: إنّه بعد ثابت مقطور أي بعد ثابت له أقطار عند سلوك الجسم إليه[٧].

المسئلة الثانية عشر
في الجهة

و فيها أربعة فصول

[الفصل الثاني و العشرون]

إشارة[٨]: و يليق بناسب ما نحن مشغولون[٩] به الكلام في المعنى الّذي يسمّى جهة في مثل قولنا: تحرّك كذا في جهة كذا دون جهة كذا. و من المعلوم أنّها لو لم‌يكن لها وجود كان من المحال أن تكون مقصداً[١٠] للمتحرّك، و كيف تقع الإشارة نحو لاشيء؟ فتبيّن[١١] أنّ للجهة وجوداً.

التفسير: هذه المناسبة من وجهين: أحدهما أنّه لمّا تكلّم في إبطال الخلاء الّذي[١٢] يعتقد في الظاهر أنّه هو المكان، و الكلام في الجهة مناسب للكلام في المكان، لاجرم تحقّقت المناسبة. و ثانيهما[١٣] أنّ الجهة مقطع الإشارة و منتهاها، و ذلك أمر عارض للأطراف و النّهايات مثل الخطّ و السّطح، فيكون الكلام في الأبعاد مناسباً للكلام[١٤] في الجهة.

١- لفراغ : الخلاء مص. ٢- نتيجة : + عن مص. ٣- ينتج : لينتج مج. ٤- مقطور : منطور م.
٥- عن : - م. ٦- فإنّه لابدّ : فلابدّ م. ٧- ينتج فالخلاء ... الجسم إليه : - م.
٨- إشارة : - مص. : الأوّل مج. لكن على الهامش بدله : [إشارة]. ٩- مشغولون : مشتغلون مص.
١٠- مقصداً : مقصوراً م. ١١- فتبيّن : فتعيّن مص. ١٢- الّذي : - مص. ١٣- ثانيهما : ثالثها مج، مص.
١٤- في الأبعاد مناسباً للكلام : فيها كالكلام مص.

و أمّا الدّليل على وجودها: فلأنّ[1] الجهة تتناولها[2] الإشارة و يتوجّه إليها المتحرّك؛ و لاشيء من المعدوم كذلك؛ ينتج فلاشيء من الجهة بمعدومة، فالجهة موجودة.

[الفصل الثالث و العشرون]

إشارة: اعلم أنّه لمّا كانت الجهة ممّا تقع نحوه الحركة لم تكن من المعقولات الّتي لا وضع لها. فيجب أن تكون الجهات لوضعها تتناولها الإشارة.

التفسير: و كما أنّ كونها متعلّق الإشارة و مقصد المتحرّك دلّ على أنها موجودة، فقد دلّ أيضاً على أنّها[3] ليست من الموجودات المجرّدة. فإنّ الإشارة الحسّيّة لا تتناول إلّا المحسوسات.

[الفصل الرابع و العشرون]

إشارة: لمّا كانت الجهة ذات وضع، فمن البيّن أنّ وضعها في امتداد مأخذ الإشارة و الحركة، ولوكان وضعها خارجاً عن[4] ذلك لكانتا ليستا إليها. ثمّ هي إمّا أن تكون منقسمة في ذلك الامتداد، أوغير منقسمة. فإن كانت منقسمة فإذا وصل المتحرّك إلى ما يفرض لها أقرب الجزلين من المتحرّك و لم يقف، لم يخل إمّا أن يقال: إنّه يتحرّك بعد إلى الجهة، أو يقال: يتحرّك عن الجهة. فإن كان يتحرّك بعد إلى الجهة فالجهة وراء المنقسم[5]. وإن كان يتحرّك عن الجهة، فما وصل إليه هو الجهة لاجزء الجهة. فبيّن أنّ الجهة حدّ في ذلك الامتداد غيرمنقسم، فهو طرف ذا[6] امتداد وجهة للحركة. فيجب الآن أن تحرص على أن تعلم: كيف يتحدّد للامتدادات أطراف في الطّبع و ما أسباب ذلك، و تعرّف أحوال الحركات الطّبيعيّة.

التفسير: لمّا ثبت أنّ الجهة متعلّق الإشارة و مطلوبة بالحركة وجب أن يكون وجودها في امتداد مأخذ[6] الإشارة و الحركة، و إلّا لما كانتا[7] إليها. و إذا ثبت ذلك فنقول: إنّها إمّا أن تكون منقسمة في ذلك الامتداد، أولاتكون. و الأوّل باطل لأنّ المتحرّك إذا وصل إلى نصفها[8] و لم يقف

۱- فلأنّ: فإنّ مج. ۲- تتناولها: لاتتناولها مص. ۳- على أنّها: أنّها مص. ۴- عن: غير م.
۵- المنقسم: المقسم م. ۶- في امتداد مأخذ: في امتدادها حدّ مج. ۷- لما كانتا: لما كانت مج.
۸- إلى نصفها: نصفها م مج.



بل تحرّكت، فإن قلنا: إنّه يتحرّك إلى الجهة، فالجهة وراء موضع القسمة، فلاتكون القسمة واردة على الجهة. و إن قلنا: إنّه يتحرّك عن الجهة، فذلك الحدّ هو الجهة و ماوراء خارج عن الجهة. فثبت أنّ الجهة حدّ لامتداد غيرمنقسم إلّا أنّه بالنّسبة إلى الامتداد حدّ و طرف، و بالنّسبة إلى الحركة جهة.

[الفصل الخامس و العشرون]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: ليس من شرط ما إليه الحركة أن يوجد، فقد يتحرّك المستحيل من السّواد إلى البياض و لم يوجد البياض بعد. فإن اختلج هذا في وهمك فاعلم أنّ الأمرين بينهما فرق و أيضا فإنّ ماشككت به غير ضائر في الغرض. أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة ليس يجعل الجهة ممّا يتوخّى تحصيل ذاته بالحركة، بل ممّا يتوخّى بلوغه أو القرب منه بالحركة، و لايجعل[1] لها عند تمام الحركة حالاً من الوجود و العدم لم يكن وقت الحركة. و أمّا الآخر فلأنّ الجهة لوكانت يحصل بالحركة فيها وجود كان وجودها وجود ذي وضع، ليس وجود معقول لاوضع له، و ذلك فرضنا على أنّ الحقّ هو الفرق[2]، و عليه بناء ما يتلو هذا الفنّ من الكلام.

التّفسير: إنّا دللنا على إثبات الجهة بأن قلنا: الجهة شيء يتحرّك إليه المتحرّك[3]، و كلّ ما كان كذلك فهو موجود، فالجهة موجودة. و الشّكّ الّذي أورده ههنا إنّما يمكن إيراده على كبرى هذا القياس: فإنّ المتحرّك من السّواد إلى البياض متحرّك إلى البياض[4] مع أنّ البياض غير موجود، فعلمنا أنّ ما يتحرّك إليه الشّيء لايجب أن يكون موجوداً و جوابه: أنّ الفرق ظاهر، و بتقدير عدم الفرق فهو غير قادح في مطلوبنا. أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة، لايحاول تحصيل وجود الجهة بل يحاول الحصول فيها. و المتحرّك إلى البياض يحاول تحصيل البياض. فظهر الفرق. و أمّا أنّ بتقدير[5] عدم الفرق فهو غير قادح في المطلوب؛ لأنّ الحركة إلى الجهة لوكانت سبباً لحصول الجهة لوجب أن يكون ذلك الشّيء حين حصوله مشاراً إليه غيرمنقسم، و ذلك هو المطلوب، على أنّ الحقّ هو الفرق. فهذا آخر الكلام في هذا النّمط[6]، و بالله التّوفيق.

١- لايجعل: لايحصل م. ٢- الحقّ هو الفرق: الفرق هو الحقّ مص.

٣- يتحرّك إليه المتحرّك: متحرّك إليه الحركة مص. ٤- متحرّك إلى البياض - مص.

٥- أنّ بتقدير: أن يقدّر مج. ٦- هذا النّمط: النّمط الأوّل مج.




Wondershare
PDFelement

النّمط الثّاني

في الجهات وأجسامها الأُولى و الثّانية

التّفسير[1]: أمّا الجهة فقد عرفتها[2]. و أمّا أجسامها الأولى فهي الأجسام الّتي هي علّة لتحدّد الجهات. و أمّا أجسامها الثّانية فهي الّتي تحصل في الجهات بعد تحدّدها بغيرها، مثل العناصر و بعض الأفلاك. و اعلم أنّ الكلام في هذا النّمط على قسمين: أحدهما الكلام على الأفلاك، و الثّاني[3] الكلام على العناصر.

القسم الأوّل
في الكلام على الأفلاك

و فيه سبع[4] مسائل.

المسئلة الأُولى
في أنّ الجهات لاتتحدّد إلّا بجسم كري.

و فيها فصل واحد[5].

۱- التّفسير: قال المفسّر م.　۲- عرفتها: عرفتها م.　۳- الكلام في ... و الثّاني: - م.　۴- سبع: - مص.

۵- و فيها فصل واحد: - م مص.

[الفصل الأوّل]

إشارة[1]: اعلم أنّ النّاس يشيرون إلى جهات لاتتبدّل مثل جهة الفوق و لسّفل، و يشيرون إلى جهات تتبدّل بالفرض[2] مثل اليمين و الشّمال فيما يلينا، و مثل[3] مايشبه ذلك، فمنه حسّا يكون بالفرض، و أمّا الواقع بالطّبع فلايتبدّل كيف كان ذلك.

ثمّ من المحال أن يتحقّق وضع الجهة في خلاء أوملاء متشابه، فإنّه ليس حدّ من المتشابه أولى بأن يجعل جهة مخالفة لجهة أخرى من غيره، فيجب إذن أن يقع بشيء خارج منه، ولامحالة أنّه يكون جسماً أو جسمانيّاً[4]. و المحدّد الواحد من حيث هو كذلك فإنّما يفترض[5] منه حدّ واحد[6] إن افترض، و هو ما يليه. و لكلّ امتداد يحصل جهتان و هما طرفان. و على أنّ الجهات الّتي في الطّبع[7] فوق و أسفل، و هما اثنان، فالتحدّد إذن إمّا أن يقع بجسم واحد، لامن حيث كونه واحداً، و إمّا أن يقع بجسمين. و التّحدّد بجسمين إمّا أن يكون و أحدهما[8] محيطاً و الآخر محاطاً به، أويكون وضع الجسمين متباينين.

و إذا كان أحدهما محيطاً و الآخر محاطاً به[9] دخل المحاط به في ذلك التّأثير بالعرض[10]، و ذلك لأنّ المحيط وحده يحدّد طرفي امتداد بالقرب الّذي يتحدّد بإحاطته، و البعد[11] الّذي يتحدّد بمركزه[12]، سواء كان حشوه أو خارجاً عنه خلاء أوملاء.

و إذاكان[13] على الوجه الآخر تحدّد جهة القرب، و أمّا جهة البعد فلم يجب أن تتحدّد به، لأنّ البعد عنه ليس يجب أن يكون محدوداً حدّاً معيّناً مالم يكن محيطاً، و لم يكن الثاني أولى بأن يقع منه في محاذاة دون أخرى ممكنة إلّا لمانع يجب أن يكون له معونة في تقرير[14] الجهة. و يكون جسمانيّاً و يدور[15] الكلام عند فرضه و اعتبار وضعه.

فمن البيّن أنّ تقرير الجهة و تحديدها إنّما يتمّ بجسم واحد، لكن ليس بأنّه على طبيعته كيف

١- إشارة: تنبيه مص.   ٢- بالفرض: بالعرض مص.   ٣- و مثل: مثل مص.
٤- أو جسمانيّاً: و جسمانيّاً مص.   ٥- يفترض: يعرض مص.   ٦- واحد +إلى م.
٧- في الطّبع: بالطّبع مص.   ٨- و أحدهما: أحدهما مص.   ٩- أو يكون وضع ... محاطاً به: -م.
١٠- بالعرض: بالفرض م.   ١١- البعد: بالبعد مص.   ١٢- بمركزه: مركزه مص.   ١٣- إذاكان: إذا مص.
١٤- معونة في تقرير: معونة في تقريب م.   ١٥- يدور: يدون م.



الّتي، بل من حيث هو[1] بحال ما، موجبة لتحديدين متقابلين. و مالم[2] يكن الجسم محيطاً، يحدّد به القرب[3]، و لم يتحدّد به مايقابله.

التفسير: المشهور أنّ الجهات ستّ و سبب ذلك أمران:

أحدهما، اعتبار حال الإنسان. فإنّ الجهة القويّة منه في ابتداء الحركة يسمّى يميناً، و ما يقابلها يسمّى شمالاً[4]، و القدّام هي الجهة الّتي يتحرّك إليها بالطّبع و هناك حاسّة الإبصار، و الخلف ما يقابله. و أمّا الفوق للإنسان فالجهة الّتي تلي رأسه، و السّفل منه[5] الجهة الّتي تلي قدمه. و أمّا في الحيوانات ذوات الأربع فالفوق منها مايلي ظهرها، و الأسفل منها مايلي بطنها.

الثّاني، أنّ الجسم هو الّذي يمكن أن يوجد فيه[6] أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، و لكلّ بعد لامحالة طرفان، فيكون للجسم أطراف ستّة و هي الجهات. و هذه المقدّمة ليست حقّة لأنّ الكرة الّتي لاقطع فيها و لاحركة، لاجهة[7] فيها بالفعل. و لهاجهات[8] غيرمتناهية بالقوّة، إذ[9] يمكن فرض حدود غير متناهية فيها. و أمّا المضلّعات[10] فإنّ عدد ما لها[11] من الجهات مثل عدد ما لها[12] من الحدود النقطيّة و الخطّيّة و السطحيّة، إن سمّينا كلّ حدّ بالجهة، أو مثل عدد ما لها[13] من الحدود الخطيّة و السطحيّة، إن لم تسمّ الحدود النقطيّة جهات. مثلاً[14] المثلّث جهاته ثلاث، و المسبّع جهاته سبع، إلّا ليس بعض الأطراف بأن يجعل جهة و جانباً أولى من الباقي[15].

و إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ هذه الجهات الستّ الّتي لاجهة غيرها في المشهور[16]، منها مايتبدّل بحسب الفرض، و منها[17] ما لايتبدّل. أمّا الّتي يتبدّل فلإذا[18] كان اليمين عبارة عن أقوى الجانبين، فلو فرضنا الجانب الّذي هو الآن ضعيف قويّاً و بالعكس، لكان ماهو الآن يمين يساراً، و بالعكس. و أمّا القدّام فهو إذا كان عبارة عن الجانب الّذي يتحرّك إليه الحيوان بالطّبع و هناك حاسّة الإبصار، فلو فرضنا عكس ذلك لانقلب القدّام خلفاً، و الخلف قدّاماً بحسب ذلك الفرض.

١- هو: إنّه م. ٢- مالم: لمالم م. ٣- القرب: الفرق م. ٤- شمالاً: يساراً م. ٥- منه: - م.
٦- فيه: في م. ٧- لاجهة: إلى جهة مج. ٨- لهاجهات: لاجهات مص. ٩- إذ: إن م.
١٠- المضلّعات: المضافات م. ١١- عدد ما لها: عدّدنا لها مج. ١٢- عدد ما لها: ما عدّدنا لها مج.
١٣- عدد ما لها: ما عدّدنا لها مج. ١٤- جهات مثلاً: + مثل م. ١٥- الباقي: الثّاني م.
١٦- في المشهور: فالمشهور مج. ١٧- ما يتبدّل ... و منها: - مص. ١٨- فلإذا: فإنّ مص.



و أمّا الفوق و السّفل فقد يكون المراد منهما أمراً يتبدّل بالفرض، و قد يكون المراد منهما أمراً[1] لا يتبدّل بالفرض. أمّا الأوّل، فإذا[2] عنينا بالفوق مايلي رأس الإنسان، و بالسّفل مايلي قدمه، فهذا يكون أمراً متبدّلاً بالفرض. ألا ترى أنّه لوقام شخصان على محيط خطّ الاستواء، بحيث يكون البعد بينهما نصف دائرة الاستواء، فإنّ الجانب الّذي يلي رأس[3] أحدهما هو الّذي يلي قدم الثّاني، فيكون فوق كلّ واحد منهما سفلاً للآخر. و أمّا الثّاني، فإذا عنينا بالفوق الجانب الّذي يلي السّماء، و بالسّفل الجانب[4] الّذي يقابله، سواء كان ذلك المقابل موجوداً بالفعل أو بالقوّة، فالفوق و السّفل بهذا المعنى ممّا لايمكن أن يتبدّلا بالفرض. فقد عرفت الجهات الّتي لاتتبدّل بالفرض، و الجهات الّتي تتبدّل بالفرض و هي مثل اليمين و الشّمال فيما يلينا[5].

و أمّا قوله: «و فيما يشبه ذلك»، فالمراد منه أنّ الحكماء يجعلون الجانب الشّرقيّ من الفلك يميناً له، و الجانب الغربيّ شمالاً له، تشبيهاً له[6] بالإنسان. فإنّ اليمين في الإنسان لمّا كان هو الجانب[7] الّذي منه تظهر قوّة الحركة، و كان الجانب الشّرقيّ من الفلك[8] كذلك سمّوه يميناً، و مقابله شمالاً.

و أمّا قوله: «ثمّ من المحال أن يتعيّن وضع الجهة في خلاء أوملاء متشابه» إلى آخره، فاعلم أنّ المقصود من هذا الفصل بيان أنّ الجهات[9] لاتتحدّد إلّا بالمحيط و المركز. و تقريره أن نقول[10]: الجهة حدّ و طرف، و ذلك الحدّ يستحيل أن يحصل في خلاء أوملاء متشابه:

أمّا أوّلاً فلأنّ الخلاء و كذلك الملاء المتشابه يمكن أن يفرض فيها[11] حدود غيرمتناهية. و أمّا الجهات الحقيقيّة فقد ذكرنا أنّه ليس إلّا الفوق و السّفل.

و أمّا ثانياً فلأنّ الحدود المفترضة في الملاء أو الخلاء[12] المتشابهين تكون متشابهة، و كلامنا في الجهات المختلفة.

و أمّا ثالثاً فلأنّ حصول تلك الحدود يكون تابعاً للوهم و الفرض، و ما كان كذلك فإنّه يختلف باختلاف الفرض. و كلامنا في الجهات الّتي لاتختلف باختلاف الفرض، فإذن الخلاء و

1 يتبدّل ... أمراً: - م. 2- فإذا: و أمّا م. 3- يلي رأس: رأس م. 4- بالسّفل الجانب: بالسّفل مع.
5- فيما يلينا: فيما بينا مع. 6- له تشبيهاً له: أو تشبيهاً مع. 7- هو الجانب: الجانب م.
8- من الفلك: - م. 9- الجهات: + الّتي مص. 10- تقريره أن نقول: بيانه أن يقال مص.
11- فيها: منها م، مع. 12- الملاء أو الخلاء: الخلاء أو الملاء مص.

الملاء المتشابهان لايحصل فيه طرف معيّن إلّا بمحدّد[1].

و ذلک المحدّد[2] يجب أن يکون جسماً أو جسمانيّاً، فإنّ ما لايکون کذلک يکون نسبته إلی کلّ واحد من الحدود الممکنة الحصول[3] نسبة واحدة، فليس بأن يصير لأجله بعض الحدود فوقاً و الآخر سفلاً أولی من العکس.

ثمّ ذلک الجسم إمّا أن يکون واحداً أو أکثر من واحد. و الأوّل باطل؛ لأنّ الجسم الواحد من حيث هو واحد لايمکن أن يتعيّن[4] بسببه إلّا[5] حدّ واحد و هو القرب منه، و أمّا[6] البعد عنه فإنّه لايتحدّد بحدّ معيّن. فإذن الجسم الواحد لايتحدّد[7] به إلّا جهة واحدة، و ذلک باطل إمّا أوّلاً فلأنّ کلّ خطّ مستقيم يفرض فإنّ له جهتين لماثبت من وجوب تناهيه. و أمّا ثانياً، فلأنّ الجهات الّتي في الطّبع، أعني الجهات الّتي لاتتبدّل بحسب الفرض، إثنان: الفوق و السّفل.

و أمّا إن کان المحدّد[8] جسمين، فلايخلو إمّا أن يکون أحدهما محيطاً بالآخر، و إمّا أن لايکون کذلک، بل يکونان متباينين. فإن کان الأوّل کان المحيط وحده کافياً في تحديد الجانبين؛ لأنّه يتحدّد بمحيطه غاية القرب منه، و بمرکزه غاية البعد عنه، سواء کان داخله أو خارجه خلاء أو ملاء. فحينئذ لايکون للجسم الموجود في داخله تأثير[9] في التّحديد. و أمّا الثّاني، و هو أن يقع التّحدّد[10] بجسمين متباينين، أي لايکون[11] أحدهما محيطاً بالآخر، فهذا باطل؛ لأنّ القرب[12] من کلّ واحد منهما و إن کان محدوداً، إلّا أنّ البعد من کلّ واحد منهما[13] لايکون محدوداً، فلم يکن وقوع أحدهما في جانب من الآخر و علی بعد مخصوص منه بأولی من أن يقع في جانب آخر وعلی بعد آخر إلّا بخاصيّة يختصّ بها ذلک الجانب.

و اختصاص ذلک الجانب بتلک الخاصيّة ليس لذاته لما بيّنّا أنّ الحدود المفترضة في الخلاء و الملاء[14] المتشابهين متساوية في الماهيّة. و لاکذلک الجسم الّذي حصل فيه، و إلّا لحصلت تلک

۱- إلّا بمحدّد: إلّا بمحدود مج، : إلا المحدود مص. ۲- ذلک المحدّد: ذلک المحدود مج، مص.
۳- نسبته إلی ... المحصول: - م. ۴- أن يتعيّن: أن يتغيّر مص. ۵- بسببه إلّا: نسبته إلّا م، مص.
۶- و أمّا: فأمّا م. ۷- لايتحدّد: لايحدّد مص. ۸- المحدّد: المحدود م. ۹- تأثير: - م.
۱۰- التّحدّد: التّحديد مج. ۱۱- أي لايکون: أن لايکون م. ۱۲- لأنّ القرب: لأنّ البعد م.
۱۳- و إن کان محدودا ... واحدا منهما: - م. ۱۴- و الملاء: أو الملاء مص.



المناسبة في جانب آخر لو حصل ذلك الجسم في ذلك الجانب[1]. و إذا كان كذلك استحال أن يكون حصول الجسم في ذلك الحيّز لأجل اختصاص ذلك الحيّز بتلك المناسبة. فإذن حصول تلك المناسبة لذلك الجانب لأجل جسم آخر. و الكلام في كيفية وضع ذلك الجسم، عند فرض وجوده، كالكلام في الأوّل.

فثبت بما ذكرناه[2] أنّ الجهات لاتتحدّد إلّا بجسم واحد. و بيّنا[3] أيضاً أنّه متى لم يكن الجسم محيطاً فإنّه[4] لايتحدّد به إلّا جهة واحدة، و هي القرب[5] منه. فإذن الجسم المحدّد للجهات يجب أن يكون محيطاً حتّى يكون موجباً لتحديدين[6] متقابلين، و ذلك هو المطلوب.

المسئلة الثّانية
في أنّ الجسم المحدّد للجهات لاتصحّ عليه الحركة المستقيمة[7]

[الفصل الثّاني]

إشارة: كلّ جسم من شأنه أن يفارق موضعه الطّبيعي و يعاوده يكون موضعه الطّبيعي متحدّد[8] الجهة له، لابه[9]، لأنّه قد يفارقه[10] و يرجع إليه، و هو في الحالين ذوجهة. فيجب أن يكون تحدّد جهة موضعه الطّبيعي بسبب جسم غيره و هو علّة لما هو[11] قبل هذا المفارق أو معه فقط. فذلك الجسم له تقدّم في رتبة الوجود على هذا بعلّية أو على ضرب آخر.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ كلّ جسم صحّت[12] الحركة المستقيمة عليه فإنّه لايكون محدّداً للجهات، لأنّه إذا انتقل إلى جهة فانتقاله إليها إمّا أن يكون طبيعيّاً، أو قسريّاً. فإن كان طبيعيّاً كانت الجهة المنتقل إليها غنيّة في وجودها و في ملاءمتها[13] لذلك الجسم عنه، لأنّها كانت موجودة قبل حصول هذا الجسم فيها و ملائمة له. و إن كان قسريّاً كانت الجهة لمنتقل إليها غنيّة في

١- الجانب: + الآخر م، مص. ٢- ذكرناه: ذكرنا مص. ٣- بيّنا: منها مج. ٤- فإنّه: - مص.
٥- القرب: الفرق م. ٦- موجباً لتحديدين: غير مقروء في م. ٧- المستقيمة: + و فيه فصل مص.
٨- متحدّد: محدّد م. ٩- لابه: + بل له مص. ١٠- يفارقه و: يفارق موضعه الطّبيعي + مص.
١١- لما هو: لما م. ١٢- صحّت: صحّة م. ١٣- و في ملاءمتها: أو ملاءمتها مص: أو في ملائمها مج.



وجودها و في مفارقتها لذلك الجسم عنه. فعلى جميع الأحوال لايكون الجسم المتنقل علّة لتلك الجهة. فثبت أن كلّ جسم يصحّ عليه أن يفارق مكانه أوحيّزه فإنّه يجب أن يكون المحدّد لموضعه الطّبيعي جسماً آخر غيره. فيكون ذلك الجسم الّذي هو علّة تحدّد جهة الجسم المستقيم الحركة متقدّماً على تلك الجهة، لأنّ العلّة متقدّمة على المعلول.

و تلك الجهة إمّا أن يكون وجودها قبل وجود ذلك الجسم المفارق، أو معه. فإن كان الأوّل، كان محدّد[١] الجهة متقدّماً على الجهة الّتي هي متقدّمة على الجسم المفارق؛ و المتقدّم على المتقدّم متقدّم؛ فالجسم المحدّد متقدّم في الوجود على الجسم الّذي[٢] يصحّ عليه الحركة المستقيمة. وإن كان الثاني،كان المحدِّد متقدّماً على الجهة[٣] الّتي هي مع الجسم المستقيم الحركة؛ و المتقدّم على المع[٤] متقدّم، على مامرّ تقريره في النمط الأوّل[٥] في بيان أنّ الصّورة ليست علّة للهيولى؛ فالجسم المحدّد متقدّم[٦] على الجسم المفارق. وليس المراد من هذا التقدّم التقدّم الزّماني و إلّا لزم الخلاء[٧]، و هو محال. بل التقدّم[٨] بالعليّة، أو بضرب آخر و هو التقدّم بالطّبع لماثبت أنّ الجسم لايكون علّة للجسم[٩] أصلاً.

فإن قيل: أنّكم ذكرتم أن الجهة إمّا أن تكون مع الأجسام المستقيمة الحركة أومتقدّمة عليها، فما الحقّ من هذين الوجهين؟ فنقول: اللائق بما ذكره في النمط السّادس من هذا الكتاب في بيان أنّ الفلك الحاوي لايكون علّة للمحوي أن يقال: جهات الأجسام المستقيمة الحركة غيرمتقدّمة عليها و إلّا لزم أن يكون الخلاء ممكناً لذاته ممتنعاً لغيره؛ لأنّ[١٠] عدم الخلاء و وجود الأجسام المادّيّة[١١] معاً. فلوكان وجود الأجسام متأخّراً عن وجود الجهات لكان عدم الخلاء متأخّراً أيضاً عن وجود الجهات[١٢]؛ لكنّ المتأخّر عن الشيء ممكن مع ذلك الشيء؛ فإذن عدم الخلاء ممكن لاواجب. فإذن الخلاء[١٣] ممكن بذاته، ممتنع بغيره؛ هذا محال[١٤].

١- كان محدّد : محدّد م. ٢- على الجسم الّذي : على الّذي مص. ٣- على الجهة : في الجهة مج.
٤- على المع : على المعي م، مص. [٥- راجع : النمط الأوّل، الفصل العاشر و العشرون، ص ٨٤]
٦- متقدّم : تقدّم مص. ٧- الخلاء : الخلاف، مج. ٨- التقدّم الزّماني ... بل التقدّم : - م.
٩- للجسم : لجسم م. ١٠- لأنّ : لا م. ١١- المادّيّة : الآلية مج، م.
١٢- وجود الجهات : وجود الجهة م. ١٣- ممكن مع ... الخلاء : - م.
١٤- محال : + و بالله التّوفيق م. : + و الله أعلم مج.

المسئلة الثالثة

في بيان أنّ محدّد الجهات[1] هو الفلک الأعظم أو غيره

و فيها فصل واحد.[2]

[الفصل الثالث]

تلخيص: فيجب أن يكون الجسم المحدّد للجهات إمّا على الإطلاق محيطاً ليس له موضع يكون فيه، و إن كان له وضع بالقياس إلى غيره؛ أو إن كان[3] ليس محيطاً على الإطلاق فيكون له موضع لايفارقه. و لعلّه لايكون المحدّد الأوّل إلّا القسم الأوّل، فإن كان للقسم الثاني وجود فيتحدّد بالأوّل موضعه، و يتحدّد به موضع الثاني و وضعه، ثم يتحدّد[4] بعد ذلک جهات الحركات المستقيمة، و يكون الأوّل إنّما يخلق به أن يكون متقدّماً في رتبة الإبداع، و يكون متشابه نسبة وضع ما يفرض له أجزاء فيكون مستديراً.

التفسير: لمّا بيّن أنّ المحدّد لايصحّ عليه الحركة المستقيمة رتّب و فرّع عليه مسئلة و هي أنّه يمتنع أن يكون ذاموضع[5] و إن كان يجب أن يكون ذاوضع. و إن كان ذاموضع لكنّه يكون ممتنع الانتقال عن[6] موضعه. أمّا أنّه ليس بذي موضع لأنّ الموضع[7] لفظ مرادف للمكان[8]، و المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماسّ للسطح الظاهر من الجسم المحوي، فالجسم الّذي لايحيط به جسم آخر وجب أن لايكون له موضع.

و أمّا أنّه ذووضع بالقياس إلى غيره فلأنّا ذكرنا فيما مضى أنّ الوضع[9] يقال: بالاشتراک على معان كثيرة، لكنّ المراد به ههنا الوضع الّذي[10] هو أحد المقولات العشرة، و هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزاء ذلک الجسم إلى بعض. و نسبة تلک الأجزاء إلى أمور خارجة عنها إمّا حاوية لها أو محوية فيها مثل الجلوس فإنّه صفة حاصلة يحمله الجالس[11] لاالذي من أجزائه،

١- محدّد الجهات: المحدّد مص. ٢- و فيها فصل واحد مج.، و هو فصل واحد مص: - م.

٣- أو إن كان: و إن كان مص. ٤- ثم يتحدّد: + به مص. ٥- ذاموضع: ذاوضع مص. ٦- عن: غير م.

٧- لأنّ الموضع: فلأنّ المواضع مص. ٨- مرادف للمكان: يرادف للمكان مص. ٩- أنّ الوضع: + لفظ م.

١٠- الوضع الّذي: - م. ١١- الجالس: الحالين م.

و لكن هذه الصّفة إنّما تحصل للجالس بسبب الأمرين المذكورين: أحدهما، النّسبة الّتي لبعض أجزاء[1] الجالس إلى بعض، و ثانيهما، بسبب[2] نسبة تلك الأجزاء إلى أمور خارجة عنها. فإنّ النّسبة الّتي لبعض[3] أجزاء الجالس لو بقيت و قلب الجالس[4]، و الحالة هذه حتّى[5] جعل رأسه إلى أسفل و هو بعد[6] على هيئة في الجلوس[7]، لم يكن ذلك الشّخص جالساً حينئذ، إذ النّسبة الّتي كانت بين أجزائه و إن كانت باقية إلّا أنّ[8] النّسبة الّتي كانت بين تلك الأجزاء و بين الأمور الخارجة عنها غير باقية. و إذا عرفت الوضع بهذا المعنى عرفت أنّ الفلك المحيط و إن لم يكن له موضع إلّا أنّ له وضعاً بالقياس إلى غيره.

و أمّا إن كان المحدّد للجهات فلكاً له موضع و مكان، مثل أحد الأفلاك الّتي في حشو الفلك الأعظم، فلوضع ذلك لكان المحدّد، له موضع و وضع. أمّا الموضع فلأنّ مقعّر الفلك المحيط به[9] يكون موضعاً له، ولكنّه مع هذا يستحيل أن يفارق موضعه. و أمّا الوضع[10] فإنّ[11] ذلك يكون له بالقياس إلى هو خارج عنه و هو الفلك المحيط، و بالقياس إلى ماهو في حشوه و هو الجسم الّذي في حشوه.

و أمّا قوله: «و لعلّه لايكون المحدّد الأوّل[12] إلّا القسم الأوّل»، فاعلم أنّ ذلك مشعر بأنّه ما كان جازماً بأنّ محدّد كلّ الجهات هو الفلك الأوّل، و إن كان الأولى عنده ذلك. و سبب التّردّد هو أنّ الّذي يمكن أن يعوّل عليه[13] في بيان أنّ محدّد الجهات هو الفلك الأوّل أن يقول: إنّا لو قدّرنا وجوده من غير أن يحصل في حشوه سائر الأفلاك، فإنّه يحصل به وحده طرفا القرب و البعد منه. و إذا كان هو وحده كافياً في ذلك لم يكن لغيره تأثير في ذلك، فلايكون المحدّد إلّا هو.

ولكن لقائل أن يقول: هذا الكلام إنّما يستقيم لوكان الفلك الأوّل متقدّماً في الوجود على غيره من الأفلاك حتّى يقال: إنّه متى اجتمع على المعلول علّتان مستقلّتان بالعلّيّة، فإذا كانت إحداهما

١- أجزاء : أعضاء م. ٢- بسببه : - مج. ٣- لبعض : بين بعض مج. ٤- إلى بعض و ... قلب الجالس : - م.

٥- حتّى : - م. ٦- بعد : بعدُ مج. ٧- في الجلوس : من الجلوس مص.

٨- النّسبة الّتي ... باقية إلّا أنّ : - مص. ٩- المحيط به : المحيط مج. ١٠- و أمّا الوضع : و أمّا أنّ له وضعاً م.

١١- فإنّ : فلأنّ مص. ١٢- المحدّد الأوّل : + و إن كان الأولى عنده ذلك مص.

١٣- يعوّل عليه : يقول عليه مص.



أقدم من الأخرى، وجب استناد المعلول إلى الأقدم فقط. لكنّ الشيخ قد بيّن في النمط السّادس[1] من هذا الكتاب أنّه ليس للفلك المحيط تقدّم على الفلك المحاط به في الوجود، و لا لزم كون الخلاء[2] ممكناً لذاته[3] ممتنعاً لغيره. و إذا لم يكن للحاوى تقدّم بالوجود على الفلك المحوى لم يصحّ الجزم بإسناد هذا التحدّد إلى الحاوى؛ لأنّه متى اجتمع على المعلول الواحد علل مستقلّة، فلم يكن بعضها أقدم من البعض، لم يصحّ الجزم[4] بإسناده إلى البعض دون البعض.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ الفلك الحاوى على الإطلاق متقدّم بالوجود على غيره، ولكنّه لا يمكن أن يكون علّة لتحدّد جهات الأجسام المستقيمة الحركة. ذلك لأنّ الجرم المصاقب[5] للفلك الّذى هو آخر[6] الأفلاك من الجانب الّذى يليها، وليكن[7] ذلك[8] هو النّار المصاقبة لمقعّر فلك القمر، إمّا أن يكون مطلوبها[9] مقعّر الفلك[10] الأعظم أو مقعّر فلك القمر، و الأوّل باطل، و إلّا لكانت النّار أبداً خارجة عن حيّزها الطّبيعي، فيكون ذلك[11] قسراً دائماً، و هو خلاف المشهور. و إن كان الثّاني فمقعّر فلك القمر لا يحدّد إلّا بفلك القمر فإذن يكون علّة تحدّد[12] جهات الأجسام الحقيقيّة فلك القمر. لكنّ المشهور أنّ محدّد كلتي[13] الجهتين شيء واحد. فإذن محدّد جهات الأجسام المستقيمة الحركة[14] كلّها هو الفلك الاخير[15] لا الفلك المحيط الأعظم. فهذا ما يمكن أن يقال في بيان أنّ محدّد هذه الجهات ليس هو الفلك المحيط.

و أمّا الّذى يمكن أن يقال في بيان أنّ المحدّد[16] هو الفلك المحيط هو أنّ الفلك الأعظم لكونه أعظم و أقوى من غيره، فإنّه[17] يحرّك غيره و لا يحرّكه غيره، وجب اسناد هذا التّحديد إليه. و اعلم أنّه لو لا الشكّ الثاني وإلّا لكان هذا الكلام يقتضي أن يكون اسناد هذا التّحديد إلى الفلك الأوّل أولى من اسناده إلى غيره، و لأجله قال الشّيخ: و لعلّه لا يكون المحدّد الأوّل[18] إلّا المحيط

[١-راجع: النمط السّادس، الفصل الحادي و الثّلاثون، ص٢٨٤] ٢-الخلاء: فى الخلاء مص.

٣-لذاته: فى ذاته مص. ٤-بإسناده هذا... الجزم: - م ٥-المصاقب: المضاف مج.

٦-آخر: أجزاء مص. ٧-وليكن: ولكن مج. ٨-ذلك: هذا م. ٩-مطلوبها: مطلق بها مص.

١٠-الفلك: بالفلك مص. : للفلك مج. ١١-ذلك: - مص. ١٢-تحدّد: - مص، م.

١٣-إنّ محدّد كلتي: لكلتي مص. ١٤-الحركة: - مص. ١٥-الأخير: الآخر مص.

١٦-المحدّد: المحوى م. ١٧-فإنّه: وإنّه مص. ١٨-المحدّد الأوّل: المحدّد م، مج.

الأوّل؛ لكنّه يشبه أن يكون الشكّ الثاني أقوى من هذا الكلام[1] فلاجرم لم نحكم نحن بتلك الأولويّة[2] أيضاً.

و أمّا قوله: «فإن كان للقسم الثاني وجود فيتحدّد بالأوّل موضعه، و يتحدّد به موضع الثاني و وضعه، ثمّ يتحدّد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه لوكان المحدّد هو أنّ محدّد الجهات غير الفلك الأعظم فحينئذ يكون الفلك الأعظم علّة مثلا لموضع فلك الثوابت و لوضعه، و فلك الثوابت يكون علّة مثلاً[3] لموضع فلك زحل و لوضعه. و هكذا كلّ فلك فإنّه يكون علّة لموضع الفلك الّذي في حشوه الملاصق له، و لوضعه، إلى أن ينتهي إلى الفلك الّذي يكون علّة لتحدّد جهات الحركات المستقيمة. و بالجملة فإنّ كلّ فلك يتحدّد وضعه[4] و موضعه بالفلك المحيط، و يتحدّد به الفلك الّذي في حشوه الملاصق له الّذي هو ثاني بالنسبة إليه وضعه و موضعه[5].

و أمّا قوله: «و يكون الأوّل إنّما يخلق به أن يكون متقدّماً في رتبة الإبداع»، فاعلم أنّ تفسيره إنّما يظهر بعد عدّ أقسام التقدّم و هي خمسة: أحدها، بالعلّيّة كتقدّم المضيء على الضوء. و ثانيها، بالطبع كتقدّم الواحد على الاثنين. و ثالثها، بالشرف كتقدّم العالم على الجاهل. و رابعها، بالمرتبة إمّا في أمر معقول كتقدّم الجنس العالي على الجنس السافل إذا جعل الجنس الأعلى[6] مبدءاً، و بالعكس إذا جعل النوع مبدءاً، أو في أمر محسوس كتقدّم الإمام على المأموم. و خامسها، التقدّم بالزمان كتقدّم الوالد على الولد. و إذا عرفت ذلك فالفلك الحاوي ليس علّة لسائر الأجسام، فإذا لم يكن علّة لتحدّد جهاتها لم يكن له تقدّم عليها لا بالعلّيّة و لا بالطبع، بل إمّا بالشرف أو بالرتبة. أي إنّك إذا نزلت من المبدأ الأوّل إلى المعلولات فإنّ وصولك إلى الفلك الأوّل قبل وصولك إلى سائر الأجسام.

و اعلم أنّ بإثبات كون الفلك الأوّل متقدّماً على غيره كالمناقض في الظاهر[7] لما سيأتي[8] في النمط السادس من أنّ الفلك الحاوي لا تقدّم له على المحوي أصلاً. لكنّا ربّما بيّنّا هنالك أنّه لا مناقضة بين هذين الكلامين.

و أمّا قوله: «و يكون متشابه تسبه رضع ما يفرض له أجزاء فيكون مستديراً» فاعلم أنّ المراد

١- الكلام: - مص. ٢- الأولويّة: الأوّليّة مص. ٣- لموضع فلك ... مثلا: - مج.
٤- وضعه: لموضعه مص. ٥- و يتحدّد به ... وضعه و موضعه: - مص. ٦- الجنس الأعلى: الأعلى مص.
٧- في الظاهر: للظاهر مج. : ثابتة على الهامش م. ٨- لما سيأتي: كما سيأتي م.

منه بيان أنّ المحدّد يجب أن يكون مستديراً لأنّ بعض[1] الأجزاء المفترضة فيه ـ ركان أبعد عن المركز من بعض لكان اختصاص جزء ببعد معيّن[2] عن المركز و اختصاص جزء[3] ببعد آخر عنه لابدّ و أن يكون لأنّ ذلك الحيّز قدكان متحدّداً قبل حصول ذلك الجسم فيه ـ على ما تقرّر في الفصل[4] الأوّل من هذا النمط ـ فلايكون هو محدّد الجهات[5] هذا خلف. فإذن الأجزاء المفترضة[6] تكون متشابهة النسبة إلى المركز، ولامعنى للمستدير إلّا ذلك. فإذن[7] المحدّد الأوّل مستدير و هو المطلوب.

المسئلة الرّابعة
في شرح أمور تعمّ الأجسام كلّها

و هي[9] ستّة فصول[10].

[الفصل الرّابع]

إشارة[11]: الجسم البسيط هو الّذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب قوى: و طبايع. و الطّبيعة الواحدة تقتضي ـ من الأمكنة و الأشكال و سائر ما لابدّ للجسم أن يلزمه ـ واحداً غير مختلف. فالجسم البسيط لايقتضي إلّا شيئاً[12] غير مختلف.

التّفسير: الكلام في هذا الفصل يستدعي تقديم[13] تعريف الطّبيعة، و تعريف القوّة فنقول: كلّ[14] حالّ في محلّ يصدر عنه أثر في ذلك المحلّ، فذلك الحالّ[15] إمّا أن يكون له شعور بما يصدر عنه، أو لايكون. و كلّ واحد من هذين القسمين فإنّه إمّا أن يصدر عنه[16] الأثر على ترتيب واحد، أو لا على ترتيب واحد. فحصل ههنا أقسام أربعة[17]: الأوّل، ما يصدر عنه الأثر على ترتيب واحد لامع الشّعور[18] و هو الطّبيعة. و الثّاني، ما يصدر عنه الأثر على ترتيب واحد[19] مع الشّعور و هو

١- ببعض: بعد مص. ٢- ببعد معيّن: - مص. ٣- جزء آخر: جزء مص. ٤- الفصل: التفصيل مص.
٥- محدّد الجهات: متحدّد بالجهات م. ٦- المفترضة: + فيه م. ٧- فإذن: فإنّ م. ٨- المحدّد الأوّل مستدير: المحدّد مستدير مج. : المحدّد م. ٩- و هي: و فيه مج. ١٠- ستّة فصول: سبعة فصول مص. : ستّة م.
١١- إشارة: تنبيه مص. : الأوّل مج. ١٢- إلّا شيئاً: إلّا شيئاً الواحد مص. ١٣- تقديم: - مج.
١٤- كلّ: + أمر م. ١٥- الحالّ: - م. ١٦- فلايكون ... يصدر عنه: - م. ١٧- أقسام أربعة: أربعة أقسام مص.
١٨- لامع الشّعور: لامع شعور مص. ١٩- على ترتيب واحد: - مص.



النفس الفلكيّة. و الثالث: ما يصدر عنه الأثر لا على ترتيب واحد مع الشّعور و هو القوّة الحيوانيّة. و الرّابع: مايصدر عنه الأثر لا على ترتيب واحد و لا مع الشّعور و هو القوّة النّباتيّة.

و إذا عرفت هذا التّقسيم فقد عرفت حقيقة الطّبيعة. و المتقدّمون ذكروا في تعريفها: أنّه المبدأ الأوّل لحركة ماهي فيه و سكونه بالذّات لا بالعرض. أمّا حقيقة المبدأ فظاهرة. و احترزنا بالأوّل عن النّفس النّاطقة فإنّها مبدأ لأفعال التّغذية و التّنمية و التّوليد و لسائر الأحوال الحيوانيّة، لكنّها ليست مبدءاً أوّلاً لهذه الأفعال بل مبدءاً بعيداً. فإن قيل: و الطّبيعة[1] ليست مبدءاً قريباً للتّحريك بل بواسطة الميل؛ أجابوا عنه: بأنّ الميل ليس مؤثّراً في الحركة، بل المؤثّر هو الطّبيعة لكن بشرط الميل أو بواسطته. و احترزنا بقولنا: لحركة ماهي[2] فيه، عن القاسر فإنّه يحرّك[3] لكنّه غير موجود في المتحرّك. و لا نعني بكونها مبدءاً لحركة ماهي فيه و سكونه أنّها مبدأ الأمرين معاً، فإنّ ذلك محال. بل نعني أنّها تقتضي الحركة عند شرط مخصوص و هو حصول حالة منافرة للجسم، و تقتضي السّكون عند شرط آخر مخصوص[4] و هو حصول حالة ملائمة. و أمّا قولنا: بالذّات؛ فهو احتراز عمّا يتحرّك عن المحرّك[5] بالعرض مثل تحرّك الجالس[6] في السّفينة عند حركتها، بل تحرّك الحجر المشكّل بشكل الصّنم فإنّه إنّما يتحرّك من حيث أنّه جسم لا من حيث أنّه صنم، فيكون هو من حيث أنّه صنم متحرّكاً بالعرض. و اعلم أنّا لولم نعتبر[7] في هذا التّعريف قيد عدم الشّعور دخلت النّفوس الحيوانيّة فيه.

و امّا القوّة فقد ذكرنا في أوّل المنطق أنّها مقولة على أمور كثيرة على سبيل النّقل إلّا أنّ المراد بها ههنا مبدأ التّغيّر في آخر من حيث أنّه آخر، و إنّما[8] شرطوا هذا حتّى لا يكون الشّيء الواحد قابلاً و فاعلاً معاً[9]. و إذا عرفت ذلك فلنرجع إلى شرح المتن.

قوله[10]: بالجسم البسيط هو الّذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب قوى و طبائع؛ فاعلم أنّه ليس المراد منه أنّه لا يكون للجسم البسيط[11] قوى و طبائع مختلفة، و ذلك لأنّ كلّ واحد من

١- ليست مبدءاً ... و الطّبيعة: - م. ٢- ماهي: ما م. ٣- يحرّك: محرّك مص.
٤- آخر مخصوص: مخصوص مج. ٥- عن المحرّك: عن المتحرّك م. ٦- الجالس: الجالسين مج.
٧- ليكون هو ... لولم نعتبر - م. ٨- و إنّما: و أمّا مج. ٩- معا: - م. ١٠- قوله: أمّا قوله م.
١١- البسيط: - م.

العناصر إذا لم يختلط به غيره فهو بسيط مع أنّ لكلّ واحد منها[1] قوى، فإنّ لكلّ واحد منها كيفيّة فعليّة و كيفيّة انفعاليّة. و أمّا الطّبائع فلأنّا لو قدّرنا أن يكون للنّار طبيعة تقتضي كونها حارّة، و طبيعة أخرى تقتضي كونها يابسة، و طبيعة أخرى تقتضي كونها خفيفة. فإنّ على هذا التّقدير يكون في النّار طبائع كثيرة، و هذا التّقدير سواء صحّ أو بطل فإنّها لا يقتضي خروج النّار عن البساطة؛ لأنّه[2] لمّا كان كلّ جزء يوجد من النّار كان مساوياً[3] لسائر أجزائها و لكلّها في جميع تلك القوى و الطّبائع، كانت بسيطة. بل المراد منه أنّ الجسم[4] البسيط هو الّذي لا يكون مركّباً عن[5] أجزاء[6] تكون طبيعة كلّ واحد منها مخالفة لطبيعة الآخر. و اعلم أنّه يجب أن يكون المراد بالطّبيعة ههنا ماهو[7] أعمّ منها و هو الطّبع، حتّى تندرج الأجسام الفلكيّة في ذلك التّعريف.

و أمّا قوله: «و الطّبيعة الواحدة تقتضي من الأمكنة و الأشكال و سائر ما لابدّ للجسم أن يلزمه ـ واحداً[8]» فاعلم أنّه ليس المراد منه أنّ الطّبيعة الواحدة[9] لا تقتضي إلّا أثراً واحداً. أمّا أوّلاً فلأنّ ذلك ممّا لا حاجة بنا[10] إليه ههنا. و أمّا ثانياً فلأنّه ذكر ههنا كون الطّبيعة مقتضية للأمكنة و الأشكال و سائر الأمور الّتي لابدّ للجسم من لزومها، مثل المقادير و سائر الأشكال و الأوضاع، مع أنّ الحقّ أنّ البسيط ليس له إلّا طبيعة واحدة. بل المراد أنّ الطّبيعة سواء أفادت أثراً واحداً أو أكثر من واحد، فإنّها لا توجب ذلك الأثر في وقت دون وقت و في محلّ دون محلّ، بل في جميع الأوقات و المحالّ على وتيرة[11] واحدة؛ لأنّا بيّنّا أنّ الطّبيعة هي القوّة الّتي[12] يصدر عنها الأثر في محلّها على ترتيب واحد من غير أن يكون لها بذلك الصّدور شعور. فإذا كان المراد من الطّبيعة ذلك، فما لا يكون[13] كذلك لم يكن[14] طبيعة.

و أمّا قوله: «فالجسم الّذي لا يقتضي إلّا شيئاً غير مختلف» فاعلم أنّه إنّما أورد هذه القضيّة على أن تكون لازمة عمّا قبلها. و الّذي قبلها هو أنّ البسيط ماله طبيعة واحدة. و الطّبيعة الواحدة

١- منها: ـ م. ٢- لأنّه: فإنّه مص. ٣- كان مساوياً: مساوياً مص. ٤- بل المراد ... أنّ الجسم: بل أنّ م.

٥- عن: غير مص. ٦- أجزاء: أحوال م. ٧- ماهو: هو م. ٨- واحداً: + غير مختلف مج.

٩- الواحدة: ـ مص. ١٠- بنا: ـ مص. ١١- على وتيرة: في وتيرة مص.

١٢- في جميع ... القوّة الّتي: ـ مج. ١٣- فما لا يكون: فما لم يكن مص. ١٤- كذلك لم يكن: فذلك لا يكون م.



لايصدر عنها الأثر على ترتيبات مختلفة. و هذا القدر لايقتضي إلّا[1] أن يكون الفعل الطّبيعي للأجسام البسيطة غير مختلف، و لايقتضي أن يكون كلّ فعل للجسم البسيط فهو غير مختلف لاحتمال أن نكون للبسيط[2] قوّة حيوانيّة تصدر عنه[3] بها الأفعال لاعلى ترتيب واحد. لكنّه لمّا كان المعلّق هو أنّ البسيط العنصريّ ليس فيه قوّة حيوانيّة[4]، و أنّ البسيط الفلكيّ لاتصدر عن قوّته فعل إلّا على ترتيب واحد، لاجرم صحّ كلامه: أنّ الجسم البسيط لايصدر عنه إلّا أثر غير مختلف، و إن كان ذلك صحيحاً في تتمة[5] المقل.

[الفصل الخامس]

إشارة: إنّك لتعلم أنّ الجسم إذا خلّي و طباعه و لم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بدّ من وضع معيّن و شكل معيّن، فإذن في طباعه مبدأ استيجاب ذلك. و للبسيط مكان واحد يقتضيه[6] طبعه. و للمركّب ما يقتضيه الغالب[7] فيه: إمّا مطلقاً، و إمّا بحسب مكانه، أو ما اتّفق وجوده فيه إذا تساوت المجاذبات عنه[8]، فكلّ جسم له مكان واحد. و يجب أن يكون الشّكل الّذي يقتضيه البسيط مستديراً[9]، و إلّا لاختلفت هيئته في مادّة واحدة عن قوّة واحدة.

التّفسير: إنّه لمّا عرّف الجسم[10] البسيط بأنّه الّذي طبيعته واحدة، و ذكر أنّ الطّبيعة الواحدة لاتقتضي إلّا أثراً[11] غير مختلف، أراد في هذا الفصل أن يدلّ على إثبات الطّبيعة، و أن يتكلّم فيما يتفرّع على قوله: الطّبيعة الواحدة لاتقتضي إلّا أثراً[12] غير مختلف.[13]

أمّا البحث الأوّل، فالدّليل عليه أنّ الجسم لو فرض خلوه عن جميع الأمور الّتي لايجب حصولها له، فإنّه يجب مع ذلك أن يحصل له وضع معيّن. أعني أنّه[14] لابدّ و أن يكون ذلك الجسم بحيث لو كان هناك جسم آخر، لكان لذلك الآخر نسبة بالقرب أو البعد منه[15]. و لابدّ له من شكل

١- إلّا: - م. ٢- للبسيط: البسيطة مج. ٣- عنه: عنها مج. ٤- أنّ البسيط العنصري ... حيوانيّة: - م.
٥- تتمة: قوّة مص. ٦- يقتضيه طبعه: يقتضي طبعه مص. ٧- يقتضيه الغالب: يقتضي الغالب مص.
٨- المجاذبات عنه: المحاذيات مص. ٩- مستديراً: واحداً م. ١٠- الجسم: - مص.
١١- أثراً: أمراً مص. ١٢- أثراً: أمراً مص. ١٣- أراد في هذا ... غير مختلف: - م. ١٤- أنّه: - م.
١٥- أو البعد منه: أو بالبعد منه م. أو البعد مص.

معيّن إذ لابدّ و أن يكون له حدّ واحد كما للكرة، أو حدود كثيرة كما في المخروط و المكعّب[1]. و إذا ثبت وجوب اختصاص كلّ جسم بشكل معيّن و وضع[2] معيّن، فنقول: اختصاص ذلك الجسم بذلك الشّكل و بذلك الوضع إمّا أن يكون لجسميّته، أولما يحلّ في جسميّة، أو لمايكون محلاً لجسميّته، أو لما لايكون حالاً فيها و لا محلاً لها[3].

و الكلام على هذه الأقسام ما مضى[4] في النّمط الأوّل[5] في إثبات الصّور النّوعيّة، و الشّكوك مهنا هي الّتي ذكرناها هناك. و لابأس بأن نعيد الشّكّ الّذي وعدنا هناك أنّ فيه زيادة بحث و هو الّذي ذكرناه: أنّه لوكان اختصاص الجسم بالوضع المعيّن و الشّكل المعيّن لابدّ و أن يكون لقوّة موجودة فيه، فاختصاصه[6] بتلك القوّة يجب أن يكون لقوّة أخرى، و لزم التسلسل. و تمام تقريره قد مضى هناك.

فإن قالوا: الفرق بين الأمرين ظاهر، لأنّا إذا رمينا المدرة إلى فوق فإنّها ترجع إلى أسفل. فعلمنا أنّ فيها قوّة تقتضي الحصول في السّفل حتّى إذا رميناها[7] إلى الفوق أعادتها تلك القوّة إلى السّفل[8]. و أمّا إذا قدّرنا زوال تلك القوّة بمزيل فبعد[9] زوال ذلك المزيل لاتعود تلك القوّة. فعلمنا أنّ[10] لحصول المدرة في السّفل مبدأ، و ليس لذلك المبدأ مبدأ آخر. فنقول: أمّا أوّلاً، فهذه الحجّة مغايرة للّتي ذكرتموها. و أمّا ثانياً، فلأنّ ثابت بن قرّة[11] ذهب إلى أنّ المدرة إنّما تعود إلى السّفل لأنّ بينها و بين كلّيّة الأرض مشابهة في كلّ الأعراض، أعني البرودة و اليبوسة و الكثافة. و الشيء ينجذب إلى مثله، و الأصغر ينجذب إلى الأعظم.

و اعلم أنّا متى أبطلنا هذه المقالة استقام مذهب الشّيخ. و الدّليل على فسادها: أنّ انفعال الأصغر أعظم من انفعال الأعظم، فجذب كلّيّة الأرض للمدرة الصّغيرة أعظم من جذبها للحجارة العظيمة. فلوكان عود المدرة بجذب كلّيّة الأرض إيّاها لوجب أن يكون الحجر كلّما كان أصغر كان أسرع

۱- و المكعّب : أو المكعّب مص. ۲- بشكل معيّن و وضع : بوضع معيّن و شكل م. ۳- لها : - م.

۴- ما مضى : مضى مع. [۵- راجع - النّمط الأوّل، الفصل السّابع عشر، صص ۸۰-۷۵]

۶- فاختصاصه : و اختصاصه م، مص. ۷- إذا رميناها : أنّا لو رميناها م : أنّا لمّا رمينا مص.

۸- السّفل : أسفل مص. ۹- بمزيل فبعد : لم يكن بعد م. ۱۰- أنّ : أنّ مص.

۱۱- ثابت بن قرّة : ثابت بن قرّة م.



تزولاً[١]. و فساد التّالي يدلّ على فساد المقدّم.

و لقائل أن يقول: الفلك عندكم لايقتضي وضعاً معيّناً، بل الأوضاع بأسرها بالنّسبة إليه على السّواء مع أنّه يستحيل خلوّه عن مطلق الوضع. و إذا كان كذلك فلم لايجوز أن يقال: إنّه و إن استحال خلوّ الجسم عن الوضع و الشّكل، لكنّه لايجب لشيء من الأجسام شيء من الأحياز و الأشكال المعيّنة؟ و حينئذ يبطل ما ذكروه.

و أمّا البحث الثّاني، عن الأحكام الّتي تتفرّع على قولنا: إنّ الطّبيعة الواحدة لاتقتضي إلّا أثراً غير مختلف. فهي كثيرة إلّا أنّ المذكور منها[٢] ههنا ثلاثة:

الأوّل، أنّ مكان[٣] البسيط واحد، و الشّيخ لم‌يذكر دلالة عليه. و الّذي يقال: لوكان له[٤] مكانان طبيعيّان لكان إذا حصل في أحدهما وجب أن يستقرّ فيه لأنّه حصل في مكانه الطّبيعي، و أن لايستقرّ فيه لأنّه خارج عن مكانه الطّبيعي و هو محال؛ فهو معارض بجزء العنصر الواحد، فإنّ جميع أجزاء حيّز[٥] كلّيته طبيعي له، ولايلزم ما ذكرتموه، فكذلك[٦] ههنا.

الثّاني، مكان المركّب واحد لأنّه إن كان أحد أجزائه غالباً على سائر الأجزاء كان مكان المركّب مكان ذلك الجزء. و إن كان الغالب فيه جزئين يشتركان[٧] في اقتضاء مكان واحد، كان مكان المركّب ذلك المكان. مثل ما إذا تركّب الجسم عن أجزاء متساوية من الأرض، و الماء، و الهواء. فإنّ الأرض و الماء يشتركان في اقتضاء السّفل، فكان مكان المركّب ذلك. و هذا هو المعنى بغلبة[٨] المكان. و أمّا إن لم‌يوجد[٩] شيء من ذلك كانت نسبة جميع الأحياز[١٠] و المجاذبات إليه واحدة[١١] على السّواء، فلم‌يكن انتقاله إلى بعضها أولى من البعض. فإمّا أن ينتقل إلى الكلّ و هو محال، أو لاينتقل إلى شيء منها بل يبقى[١٢] حيث حصل و هو المطلوب. فظهر أنّ مكان المركّب كيف كان واحد.

الثّالث، أنّ شكل البسيط هو الكرة[١٣]، و إلّا حصل عن القوّة الواحدة في المادّة الواحدة أفعال

---

١. تزولاً: زوالاً مج   ٢- منها: فيها م.   ٣- مكان: + الجسم مج.   ٤- لوكان له: إنّه لوكان م.
٥- حيّز: حيّزه م.   ٦- فكذلك: و كذلك مص.   ٧- يشتركان: فيشتركان مج.   ٨- بغلبة: بغلبة م.
٩- أمّا إن لم‌يوجد: إن لم يغلب مص.   ١٠- الأحياز: الأجزاء مص.   ١١- واحدة: - م.
١٢- يبقى: يبقى مص.   ١٣- هو الكرة: كرى مص.



مختلفة. فإنّ المضلّع يكون جانب منه خطّاً و آخر سطحاً و آخر نقطة، و لمّا كان ذلك محالاً، ثبت أنّ شكل البسيط هو الكرة[1].

و لقائل أن يقول: ما ذكرتموه يشكل بأمور ثلاثة:

أوّلها: أنّ متمّم الفلك الخارج المركز مختلف الثّخن، فذلك الاختلاف إمّا أن يكون قسريّاً، أو طبيعيّاً. و الأوّل باطل: أمّا أوّلاً فلأنّ الفلك الخارج المركز و المتمّم إمّا أن يكونا معاً في درجة الوجود، أو لا يكونا معاً. فإن كانا معاً، لم يكن تأثير[2] ما فرض مقسوراً فيما فرض[3] قاسراً أولى من تأثير[4] ما فرض قاسراً فيما فرض مقسوراً. و إن لم يكونا معاً في درجة الوجود، لزم إمكان الخلاء، على ماقرّره الشّيخ، حيث بيّن أنّه لا يجوز أن يكون الحاوي علّة للمحوي. و أمّا ثانياً: فلأنّ جمهور الفلاسفة اتّفقوا على أنّه ليس شيء من الأحوال الفلكيّة بقسريّة. ولو جوّزنا ذلك لما أمكننا القطع بأنّه لا يعرض للشّمس في يوم من الدّهر ما يكوّرها ولا للكواكب مايسترها[5]. فثبت أنّ الثّخن الّذي للمتمّم طبيعيّ له[6]. فتكون الطّبيعة[7] الواحدة قد فعلت فعلاً غير متشابه في المقدار، و إذا جاز ذلك جاز[8] مثله أيضاً في الشّكل.

و ثانيها[9]: أنّ الفلك المكوكب له طبيعة واحدة، ثمّ إنّ القدرة الّتي ارتكز الكوكب فيها حصلت في جانب منه دون جانب، فالطّبيعة الّتي له ما فعلت فعلاً واحداً في جميع أطرافه و جوانبه. و إن جعل[10] ذلك قسريّاً أبطلناه بمامرّ في الأوّل.

و ثالثها: أنّ جمهور الفلاسفة و الأطبّاء زعموا[11] أنّ المبدأ لأشكال[12] الأعضاء و ترتيبها هي القوّة المصوّرة، مع أنّ هذه القوّة لاشعور لها. فهذه القوّة إمّا أن تكون بسيطة، أو مركّبة. فإن كانت بسيطة فمحلّها إمّا أن يكون جسماً بسيطاً، أو لا يكون. فإن كان محلّها جسماً بسيطاً، و هي أيضاً بسيطة، وجب أن يجعل محلّها كرة. فيلزم أن يكون الحيوان مشكّلاً بشكل كرة واحدة، أو بشكل كرات ملتصقة بعضها بالبعض، و هذا خلاف الحسّ، و لأنّه يلزم وقوع الخلاء.

١- الكرة: الكرى مص. ٢- تأثير: تأثر م. ٣- فيما فرض: مثا فرض م، مص. ٤- تأثير: اندفاع م.
٥- مايسترها: مايشرها مج. : مايستطرها مص. ٦- طبيعي له: طبيعي م. ٧- الطّبيعة: طبيعته مص.
٨- فلك جاز: - مص. ٩- ثانيها: + و هو م، مص. ١٠- جعل: حصل مج. ١١- زعموا: - م.
١٢- المبدأ لأشكال: مبدأ شكل مج.



و أمّا إن قيل: إنّها بسيطة و محلّها غير بسيط بل مركّب، فلاشكّ أنّ كلّ مركّب ففيه بسيط، و الحالّ في كلّ واحد من تلك الأجزاء البسيطة من تلك القوّة غير الحالّ منها في الجزء الآخر، فينبغي أن يقتضي ماقام من تلك القوّة بشكل [١] بسيط أن يصير ذلك البسيط كرة. فيعود الإلزام من وجوب كون الحيوان على شكل كرات ملتصقة.

و أمّا إن قيل: القوّة المصوّرة مركّبة من قوى [٢] كثيرة، فلايخلو إمّا أن يكون محلّ كلّ واحد من بسائطها هو عين محلّ الباقي [٣] و إمّا أن يكون محلّ كلّ واحد من تلك البسائط غير محلّ الباقي [٤] [٥]، و الأوّل لايخلو إمّا أن يكون اجتماع تلك القوى في المحلّ الواحد مانعاً من تشكّل ذلك المحلّ بشكل [٦] الكرة، أو لايكون. فإن كان مانعاً، لم يمكن القطع على أنّ شكل البسيط هو الكرة لاحتمال أن يحلّ فيه قوى يمنع اجتماعها من حصول الشكل بشكل [٧] الكرة. و إن لم يكن مانعاً من ذلك، عاد ماذكرنا من أنّه يجب أن يتشكّل كلّ واحد من الأجزاء البسيطة لبدن الحيوان على شكل الكرة حتّى يكون الحيوان مثل كرات صغيرة [٨] متلاصقة.

و أمّا إن قيل: بأنّ محلّ كلّ جزء من أجزاء تلك القوّة غير محلّ الجزء الآخر، فهذا يعود إلى أنّ كلّ واحد من الأجزاء [٩] ليس فيه إلّا قوّة واحدة، و حينئذ يعود الإلزام. فثبت أنّ القول بالقوّة المصوّرة يمنع من القول بأنّ القوّة الواحدة تقتضي أن يكون شكل محلّها كرة. و لنرجع [١٠] إلى شرح [١١] المتن.

أمّا قوله: «الجسم إذا خلّي و طباعه و لم يعرض له من خارج تأثير [١٢] غريب لم يكن له بدّ من وضع معيّن و شكل معيّن»، فاعلم أنّ المقصود منه ما ذكرناه في البحث الأوّل من الدلالة على أنّ لكلّ جسم قوّة تقتضي له وضعاً معيّناً و شكلاً معيّناً [١٣]. ثمّ في اللّفظ احترازات:

أحدها: أنّه قال: «إذا خلّي و طباعه» و لم يقل: إذا خلّي و طبيعته؛ لأنّ مقصوده من هذا الكلام إثبات المبدأ المذكور لجميع الأجسام: فلكيّة كانت، أو عنصريّة. و الأجسام الفلكيّة و إن لم يكن لها

١- بشكل: بكل مص. ٢- قوى: - م. ٣- الباقي: الثّاني مج. ٤- و إمّا أن يكون ... غير محلّ الباقي: - م.
٥- الباقي: الثّاني مج. ٦- المحلّ بشكل: لمحلّ تشكّل مص. ٧- بشكل: تشكّل مص. ٨- صغيرة: - مص.
٩- من الأجزاء: - م. ١٠- و لنرجع: - الآن مج. ١١- شرح: تفسير م. ١٢- تأثير: قاسر مج.
١٣- و شكلاً معيّناً: - مص.

طبيعة لكن[1] لها طبع[2]، و الفرق بين الطّبيعة و الطّبع مشهور. و ذلك أنّ الطّبيعة تكون مبدءاً لحركة ما هي فيه من غير شعور، و الطّبع يكون مبدءاً مطلقاً سواء كان له شعور أو لم يكن. فكان الطّبع أعمّ من الطّبيعة. و لمّا كان الأمر كذلك و كان الطّبع ثابتاً[3] لجميع الأجسام لاجرم ذكر الطّباع، و لم يذكر الطّبيعة حتّى تكون الحجّة الّتي ذكرها في إثبات المبدأ المذكور عامّة.

و ثانيها أنّه قال : «و لم يعرض له من خارج تأثير غريب»؛ أراد بهذا إبطال ما يقوله المتكلّمون من أنّ اختصاص الأجسام بأحيازها إنّما كان لأنّ الفاعل المختار يخصّص كلّ واحد منها بحيّز معيّن. فإنّ تخصيص المختار ذلك الجسم بذلك الحيّز إمّا أن يكون مع كون ذلك[4] الجسم مستحقّاً لذلك الحيّز، أو لامع هذا الاستحقاق. فإن كان الأوّل فقد حصل المطلوب. و إن كان الثّاني كان ذلك التّخصيص عارضاً ممكن الزّوال، لأنّ الاتّفاقيّات تكون ممكنة الزّوال. فإذا فرضنا انقطاع هذا التّأثير الغريب عن الجسم وجب أن يبقى الجسم لافي حيّز[5].

و ثالثها أنّه قال : «ولم يكن له بدّ من وضع معيّن، و لم يقل: لابدّ من موضع معيّن»[6]؛ لأنّا بيّنّا أنّ لكلّ جسم وضعاً و ليس لكلّ جسم موضعاً. فلمّا كان مقصوده إثبات المبدأ المذكور لجميع الأجسام، لاجرم[7] ذكر الوضع دون الموضع.

و أمّا قوله : «فإذن فيه مبدأ استيجاب ذلك»؛ فاعلم أنّ إثبات هذا المبدأ[8] يتوقّف على بيان أنّ اختصاص كلّ جسم بوضعه و شكله المعيّنين ليس لجسميّته[9]، و هذه مقدّمة بيّنة عند الشّيخ[10]. و على أنّ ذلك ليس لأمر خارج عن الجسم، و ذلك قد بطل بما فرض الشّيخ الكلام في الجسم الّذي انقطع التّأثير الغريب عنه، فلاجرم صحّت هذه النّتيجة. و إنّما قال: «فيه مبدأ استيجاب ذلك»، و لم يقل: فيه مبدأ ذلك؛ لأنّ ما كان مبدأ الشّيء يستحيل عدم ذلك الشّيء عند حصول ذلك المبدأ. لكنّ الجسم قد يخرج عن مكانه الطّبيعي و يزول أيضاً عنه شكله الطّبيعي مع بقاء طبيعته. فعلمنا أنّ الطّبيعة ليست مبدءاً للحصول في ذلك الحيّز و لالحصول ذلك الشّكل. بل هي لذاتها طالبة لأنّ

١- لكن : - م. ٢- طبع : طبائع مص. ٣- الطّبع ثابتاً : الأمر حاصلاً م. ٤- كون ذلك : كونه م.

٥- حيّز : الحيّز مص. ٦- و لم يقل ... موضع معيّن : - مص. ٧- لاجرم : - مص.

٨- هذا المبدأ : هذا مص. ٩- لجسميّته : جسميّته مص. ١٠- بيّنة عند الشّيخ : بيّنها الشّيخ م.



يحصل[١] الجسم في ذلك المكان و أن يتصف[٢] بذلك الشكل. و الاستيجاب عبارة عن طلب الوجوب. و معلوم أنّ تلك القوّة أبداً طالبة لتحصيل الجسم في ذلك المكان سواء كان حاصلاً فيه[٣] أو لم يكن.

و أمّا قوله: و للبسيط مكان واحد، فالكلام في تقريره ما مرّ. و أمّا قوله: و للمركّب مايقتضيه الغالب فيه: إمّا مطلقاً، و إمّا بحسب مكانه، أو ما اتّفق وجوده فيه إذا تساوت المجاذبات عنه، فكلّ جسم له مكان واحد، فالمراد منه[٤] قدمرّ.

و أمّا قوله: و يجب أن يكون الشكل الّذي يقتضيه البسيط[٥] مستديراً، و إلّا لاختلفت هيئته[٦] في مادّة واحدة عن قوّة واحدة، فالكلام فيه أيضاً[٧] قدظهر.

[الفصل السّادس]

تنبيه: الجسم له في حال تحرّكه ميل يتحرّك به، و يحسّ به الممانع وإن تمكّن[٨] من المنع[٩] إلّا فيما يضعف ذلك فيه. و قد يكون من طباعه. و قد يحدث فيه من تأثير غيره يبطل المنبعث عن[١٠] طباعه إلي أن يزول فيعود انبعاثه، إبطال الحرارة العرضية الّتي يستحيل إليها الماء للبرودة[١١] المنبعثة من طباعه إلي أن تزول. و إنّما يكون الميل الطّبيعي لامحالة نحو جهة بتوخّاها الطّبع.

فإذا كان الجسم[١٢] في حيّزه الطّبيعي لم يكن له، و هو فيه[١٣]، ميل، لأنّه إنّما يميل إليه بطبعه لا عنه. و كلّما كان الميل الطّبيعي[١٤] أقوى، كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري أفتر و أبطأ.

التّفسير: ههنا أبحاث[١٥]:

١- لأن يحصل: أن يحصل م. ٢- أن يتصف: لأن يتّصف مج. ٣- حاصلاً فيه: حاصلاً م.

٤- منه: ما مص. ٥- مكان واحد ... البسيط: - مج. ٦- هيئته: تهاياته مج.

٧- فالكلام فيه أيضاً: والكلام عليه مج.

٨- تمكّن: لم يكن مص. لو في بعض نسخ الإشارات: وإن يتمكّن، و في بعضها الأخر: ولم يتمكّن. راجع: الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابي، ص ٨١] ٩- من المنع: مع المنع م. ١٠- عن: من م.

١١- للبرودة: البرودة م. [١٢- كان الجسم: + الطبيعي نسخ الإشارات، راجع: الإشارات و التنبيهات، ص ٨١]

١٣- و هو فيه: - م. ١٤- الطّبيعي: - مص. ١٥- أبحاث: + البحث مص.



الأوّل: أنّ الأمر[1] المسمّى بالميل و المدافعة مغاير للحركة و للقوّة المحرّكة. أمّا مغايرتها للحركة فلأنّ الزّقّ المنفوخ فيه إذا حبس تحت الماء قسراً أحسّ القاسر منه بالمدافعة صاعداً مع أنّ هذه الحركة غير موجودة، فالميل الصّاعد غير الحركة. و أيضاً فالثّقيل المسكن[2] في الجوّ قسراً لاتكون[3] فيه حركة، و تكون المدافعة إلى السّفل[4] حاصلة. و أمّا مغايرتها للقوّة المحرّكة فلأنّ القوّة المحرّكة سواء كانت ذات شعور أو لم تكن، فإنّها قد توجد بدون هذه المدافعة. فوجب تغايرهما.

الثّاني: أنّ هذه المدافعة قابلة للأشدّ و الأنقص، فإنّه متى كان الميل قويّاً جدّاً كانت ممانعته متعذّرة و كانت محسوسة، و متى كانت ضعيفة سهلت ممانعتها و ربّما لم تكن محسوسة، و ذلك معلوم بالبديهة[5] عند الاختبار.

الثّالث: هذه المدافعة قد يكون انبعاثها من طباع الجسم، و قد يكون من تأثير غيره فيه. و المنبعث من طباع الجسم قد تكون طبيعيّة[6] مثل المدافعة المحسوسة من الزّقّ المنفوخ تحت الماء قسراً، و قد تكون نفسانيّة كما إذا اعتمد الحيوان على شيء و دفعه. و المنبعثة من تأثير الغير فهي المدافعة الموجودة في الحجر المرميّ إلى فوق بالقسر. و كلّ مدافعة فإنّها تتوجّه[7] نحو جهة، فالمدافعة الطّبيعيّة تتوجّه طبيعيّ نحو جهة[8] و الجهات الحقيقيّة على ماعرفت اثنتان، فالميل الطّبيعي اثنان: الثّقل و هو الميل النّازل، و الخفّة و هي الميل الصّاعد.

الرّابع: أنّ الجسم إذا كان في حيّزه الطّبيعي لا يكون فيه ميل بالفعل، لأنّ المدافعة تلزمها الحركة لولا المانع، فلو وجد في الجسم الحاصل في حيّزه الطّبيعي مدافعة لوجب[9] تحرّكه إليه مع كونه حاصلاً فيه، و هو محال. أو تحرّكه عنه[10] مع أنّه طبيعي له و هو أيضاً محال.

فإن قيل: إذا وضعنا اليد تحت الحجر وجدنا منه مدافعة مع أنّه في حيّزه الطّبيعي، فنقول: الحجر إنّما يكون في حيّزه الطّبيعي لوكان مركز ثقله[11] منطبقاً على مركز العالم.

الخامس: اختلفوا في أنّ الميلين[12] إلى جهتين هل يجتمعان، أم لا؟ و صرّح الشّيخ ههنا

۱- الأمر: الأمرين مص. ۲- المسكن: المستكن م. ۳- لاتكون: + قسراً م. ۴- السّفل: أسفل مص.
۵- بالبديهة: بالبداهة مص. ۶- طبيعيّة: طبيعته مص. ۷- تتوجّه: توجد مص.
۸- فالمدافعة ... نحو جهة: - مص. ۹- لوجب: يوجب م. ۱۰- عنه: عند مص. ۱۱- ثقله: ثقله م.
۱۲- الميلين: الميل م.



بامتناعه، و صاحب المعتبر جوّزه. و احتجّ من منع منه بأنّ الميل توجّه إلى جهة، فلو حصل في الجسم الواحد ميلان إلى جهتين لكان متوجّهاً دفعة واحدة إلى جهتين، و هو محال.

و لقائل أن يقول: إنّكم تجوّزون أن يتحرّك الجسم الواحد دفعة واحدة إلى جهتين: إحداهما بالذات، و الأخرى بالعرض. فإذا جوّزتم ذلك فبأن تجوّزوا كون الجسم الواحد متوجّهاً إلى جهتين أولى.

و احتجّ المجوّزون بأنّ الحجرين المتساويين إذا رمي أحدهما قوي، و الآخر ضعيف، كان صعود الحجر الّذي رماه القوي أسرع من صعود الآخر[1]. ولولا بقاء الميل الطّبيعي المعاوق[2] للحركة القسريّة، و إلّا لما كان كذلك. و أيضاً فالحبل[3] الّذي يجذبه جاذبان متساويان في القوّة[4] إلى جهتين مختلفتين لايخلو إمّا أن يقال: إنّه مافعل واحد[5] منهما فيه[6] فعلاً، و هو محال، لأنّ الّذي يمنع كلّ واحد منهما عن فعله هو وجود فعل الآخر. فلو لم يصدر من كلّ واحد من القادرين شيء، لكان الفعل متعذّراً على القادر[7] من غير مانع، و أنّه محال. أو يقال: فعل أحدهما دون الآخر، و هو أيضاً محال، لأنّ القادرين لمّا كانا متساويين لم يكن الحكم بوجود مقدور أحدهما أولى من الثاني. و لأنّه لو وجد الميل الّذي هو مقدور أحدهما خالياً من الميل الآخر لكان ذلك الميل خالياً من المعاوق[8]، فكان[9] يجب أن يتحرّك الجسم إلى تلك الجهة، و إلّا لكان الموجب العاري عن العائق حاصلاً مع عدم الأثر، و هو محال. أو يقال: كلّ واحد منهما فعل فيه فعلاً[10]، و معلوم أنّ الّذي فعله كلّ واحد منهما لو خلا عن المعاوق[11] لاقتضى تحرّك الجسم إلى ذلك الجانب، و ذلك يقتضي اجتماع الميلين. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: فالجسم له في حال[12] تحرّكه ميل يتحرّك به، فاعلم أنّا قد بيّنّا حقيقة الميل، و إنّما يصحّ قوله: له حال تحرّكه[13] ميل، لو ثبت أنّ الميل مغاير لذلك التحرّك، و نحن قد بيّنّا ذلك

١- الأخر: الحجر الأخر مص. ٢- المعاوق: المفارق مج.

٣- فالحبل: فالجبل مج، ثمّ شطب عليها و على أول الكلمة: "فالحبل".

٤- متساويان في القوّة. متساويا القوّة مص. ٥- واحد: ولا واحد مج. ٦- فيه: — مص.

٧- على القادر: عن القادر م. ٨- عن المعاوق: عن المعارق مج. ٩- لكان: و كان مص.

١٠- فعل فيه فعلاً: فعل فيه مج: فعل فعلاً م. ١١- المعاوق: المعارق مج. ١٢- في حال: حال م، مج.

١٣- تحرّكه: الحركة مص.



بالحجّة[1]. و إنما قال: «يتحرّك به»؛ لأنّ المؤثّر القريب في الحركة عنده الميل، ولكنّه ما أقام على صحّة هذه الدّعوى دلالة أصلاً.

و أمّا قوله : «و يحسّ به الممانع و إن تمكّن[2] من المنع، إلّا فيما يضعف ذلك فيه»، فالمراد أنّ[3] الجسم إذا كان فيه ميل يقتضي[4] حركة، فإذا منعه الإنسان عن تلك الحركة، أحسّ بوجود ذلك الميل[5] و الاعتماد فيه، و إن[6] كان متمكّناً[7] من منع تلك الحركة. قلّهم إلّا إذا كان الميل ضعيفاً بأنّه لا يحسّ به حينئذ.

و أمّا قوله : «و قد يكون من طباعه، وقد يحدث فيه من تأثير غيره[8]»، فالمراد منه تقسيم الميل إلى الطّباعي[9] و إلى الغريب، و قد بيّنّا كيفيّة الحال فيه. و إنّما قال: «من طباعه»، لم يقل: من طبيعته؛ ليكون كلامه متناولاً[10] للأجسام الفلكيّة الّتي لها طباع، و إن لم تكن لها طبائع.

و أمّا قوله : «فيبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يزول، فيعود انبعاثه إبطال الحرارة العرضيّة الّتي يستحيل إليها الماء للبرودة المنبعثة عن طباعه»، فالمراد منه ماقرّرناه من امتناع اجتماع الميلين، فالحجر المرمي إلى فوق بالقسر لايكون فيه ميل سافل بالفعل حال حصول الميل القسري الصّاعد، بل إذا فنى الميل الصّاعد عادت الطّبيعة مقتضية للميل السّافل، و مثاله الماء الّذي[11] حصلت الحرارة العرضيّة فيه، فإنّ في تلك الحالة[12] لاتكون البرودة الطّبيعيّة باقية، ثمّ متى زالت الحرارة الغريبة عادت البرودة الطّبيعيّة؛ فكذلك ههنا.

و أمّا قوله: «و إنّما يكون الميل الطّبيعي لامحالة نحو جهة يتوخّاه الطّبع»، فقد مرّ تقريره[13].

و أمّا قوله : «فإذا كان الجسم في حيّزه الطّبيعي لم يكن له، و هو فيه، ميل؛ لأنّه إنّما يميل بطبعه إليه لاعنه»، فالمراد أنّ الجسم حال كونه في حيّزه الطّبيعي لايوجد فيه ميل البتّة ل، و احتجّ عليه بأنّ الميل الطّبيعي لابدّ و أن يكون نحو جهة بالطّبع، فالجسم حال كونه في حيّز الطّبيعي يجب أن

١- بالحجّة : بالجهة مج.　　٢- إن تمكّن : إن يمكن م : إن لم يكن مص.

٣- فالمراد أنّ : فاعلم أنّ المراد منه مص.　　٤- ميل يقتضي : ما يقتضي م.　　٥- الميل : الـ ح م.

٦- و إن : و إلّا مج.　　٧- متمكّناً : ممكناً م.　　٨- غيره : غريب مج.　　٩- الطّباعي : الطّبعي مص.

١٠- متناولاً : - م.　　١١- الّذي : إذا مص.　　١٢- في تلك الحالة : في حال حصول الحم ـ ة م.

١٣- و أمّا قوله و إنّما ... تقريره : - مص.



لايكون فيه ميل بالفعل، لأنّه إنّما يميل بطبعه إليه لاعنه[1].

و اعلم أنّ هذه الدّلالة تدلّ على أنّ الجسم حال كونه في حيّزه الطّبيعي لايكون له ميل عنه[2]، فإذا قلنا: و لايكون له أيضاً ميل إليه لاستحالة طلب الحاصل، فحينئذ تتمّ الدّلالة على أنّه لاميل فيه في تلك الحالة.

و أمّا قوله : «و كلّما كان الميل الطّبيعي أقوى، كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسري، و كانت[3] الحركة بالميل القسري أفتر و[4] أبطأ»، فاعلم أنّ هذا الكلام فيه إشعار ما بجواز[5] اجتماع الميلين إلى جهتين في الجسم الواحد، لأنّ[6] البطء في الحركة القسرية إذا كان معلول الميل الطّبيعي، و العلّة واجبة الحصول حال حصول المعلول، لزم حصول الميل الطّبيعي حال حصول الحركة القسرية الحاصلة مع[7] الميل القسري.

[الفصل السّابع]

إشارة : الجسم الّذي لاميل فيه لابالفعل و لابالقوّة لايقبل ميلاً قسريّاً يتحرّك به. و بالجملة لايتحرّك قسراً و إلّا فليتحرّك قسراً[8] في زمان ما مسافة[9]. و ليتحرّك مثلاً[10] في تلك المسافة جسم[11] آخر فيه ميل ما و معاوقة، فبيّن أنّه يتحرّكها[12] في زمان أطول. وليكن ميل أضعف من ذلك الميل يقتضي في مثل ذلك الزّمان عن[13] ذلك المحرّك[14] مسافة نسبتها إلى المسافة الأولى نسبة زماني ذي الميل الأوّل و عديم الميل. فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرّك بالقسر مثل مسافته، فتكون حركتا مقسورين ذي ممانع فيه، و غيرذي ممانع فيه، متساويتي[15] الأحوال في السّرعة و البطوء. هذا محال.

التّفسير: المدّعى أنّ الجسم الخالي عن الميل و مبدئه لايقبل حركة قسريّة، لأنّا بيّنا في الفصل

١- فالمراد أنّ الجسم ... إليه لاعنه :- مص. ٢- له ميل : فيه ميل م. ٣- و كانت . فكانت مص

٤- أفتر و : أو ره م. ٥- مايجوز : بجواز م، : مايجوز مص. ٦- لأنّ : فإنّ مج. ٧- مع : عند م، مص.

٨- و إلّا فليتحرّك قسراً :- مص. ٩- مسافة : + ما: نسخ الإشارات، راجع : الإشارات و التنبيهات، ص ١٨٦.

١٠- مثلاً : مثلها مص، : ميلها م. ١١- جسم :- م، مص. ١٢- يتحرّكها . يحرّكها مص.

١٣- ذلك الزّمان عن :- مص. ١٤- المحرّك : المتحرّك م. ١٥- متساويتي : متساويين في م.



الثالث أنّ الميل الطّبيعي و مبدأه مانع من وجود الميل القسري. و بيّنّا أنّه كلّه[1] كان الميل الطّبيعي أضعف، كان الميل القسري أقوى، و كانت الحركة القسريّة أسرع. فلو قدّرنا جسماً خالياً من المدافعة الطّبيعيّة و من مبدئها، كان الميل القسري الّذي يحصل فيه في غاية القوّة، فتكون تلك الحركة في غاية السّرعة.

و إذا عرفت ذلك فنقول: تلك الحركة إمّا أن تقع في زمان، أو لا في زمان. و القسمان باطلان، فالمقدّم باطل. و إنّما قلنا: إنّه يمتنع وقوعها في زمان، لأنّ ذلك الجسم إذا قطع مسافة معيّنة في زمان معيّن، فإذا قدّرنا جسماً آخر يكون له ميل طبيعي، فلابدّ و أن يقطع[2] تلك المسافة في زمان أطول من الأوّل، و يكون لأحد الزّمانين نسبة إلى الآخر. فإذا فرضنا ميلاً آخر أضعف من الأوّل بحيث يكون نسبته إليه نسبة الزّمانين الأوّلين، وجب أن يقطع ذو الميل الضّعيف تلك المسافة في مثل الزّمان الّذي قطعها عديم الميل؛ لأنّه إذا كان المقتضي لطول[3] الزّمان الّذي هو عبارة عن بطؤ الحركة هو شدّة[4] الميل الطّبيعي، و كلّما كان الميل الطّبيعي أضعف، كان البطؤ أقلّ و الزّمان أقصر[5]. فيلزم أن تكون الحركة مع المانع كهي[6] لا مع المانع، و هذا محال. و أمّا إن وقعت حركة عديم الميل[7] لا في زمان فهو محال، لأنّ كلّ[8] حركة توجد فلابدّ و أن يكون على مسافة، و كلّ مسافة منقسمة، فتكون الحركة إلى نصفها نصف الحركة إلى آخرها، و يكون أحد النّصفين قبل الآخر، فكلّ[9] حركة ففي زمان. فثبت فساد هذين القسمين، و يلزم من فسادهما فساد خلوّ الجسم القابل للحركة عن الميل.

و لقائل أن يقول: الحركة من حيث أنّها حركة إمّا أن تستدعي زماناً، أو لا تستدعيه. و الثّاني باطل، لأنّ الحركة من حيث هي هي[10] لابدّ و أن تكون على مسافة منقسمة، فيكون نصفها حاصلاً قبل حصول كلّها. فالحركة من حيث هي هي يستحيل خلوّها عن الزّمان. و إذ ثبت ذلك فنقول: الجسم الّذي فيه ميل طبيعي، إذا تحرّك بميل قسري، فتلك الحركة القسريّة تستدعي قدراً من الزّمان من حيث أنّها حركة، و تستدعي قدراً آخر من الزّمان بسبب العائق الحاصل في ذلك الجسم. و على هذا التّقدير سقطت الحجّة، لأنّ الجسم الخالي عن الميل لا يكون لحركته من الزّمان إلّا القدر الّذي

١- كلّما: - م.　　٢- أن يقطع: أن يكون يقطع مج.　　٣- لطول: أطول م.　　٤- هو شدّة: شدّة مج.
٥- أقصر: + و أسرع م.　　٦- كهي: كما مص.　　٧- عديم الميل: عديم م.　　٨- كلّ: - م.
٩- فكلّ: و كلّ مص. : فيمكن م.　　١٠- من حيث هي هي: من حيث هي حركة مج.



تستحقه الحركة لما هي هي. و أمّا الجسم ذوالميل الضعيف فإنّه يحصل له مع ذلك الزمان زمان آخر أزيد منه، و هو الّذي يستحقه بسبب ذلك الميل الضعيف. و بالجملة فالمحذور إنّما يلزم لوجعلنا الزمان كلّه في مقابلة العائق. فأمّا لوجعلنا[1] بعض الزمان في مقابلة أصل الحركة، و البعض الآخر في مقابلة العائق، لم يلزم أن تكون الحركة مع العائق كهي[2] لا مع العائق.

ثمّ إن[3] سلّمنا أنّه يلزم ذلك لكن لم قلتم: إنّه محال؟ فإنّ المؤثّر إذا ضعف جدّاً جاز أن لا يؤثّر. ألاترى أنّ تزول[4] القطرة الواحدة من الماء لا يؤثّر في نقر الحجر، و إن أثّرت القطرات الكثيرة فيه. و كذلك سقوط جزء من[5] ألف جزء من خردلة[6] من الحديد لا يؤثّر في الكسر[7]، و إن كان سقوط من[8] من الحديد يقتضي الكسر.

لا يقال: القوّة الحالّة في الجسم لابدّ و أن تنقسم بانقسامه، فالّذي يخصّ[9] الجزء الصغير من تلك القوّة إن كان قوّة[10] فقد حصل المطلوب، و إن لم يكن قوّة[11] كان حال حصّة كلّ جزء من الأجزاء الصغيرة الّتي لذلك الجسم كذلك. فعند اجتماع تلك الأجزاء إمّا أن تحدث قوّة أو لاتحدث. فإن لم تحدث لم يكن للجسم الكبير[12] قوّة على ذلك الفعل، هذا خلف. و إن حدثت قوّة انفسخت بانقسام[13] المحلّ و يعود الكلام المذكور.

لأنّا نقول[14]: نسلّم أنّ حصّة[15] كلّ جزء من أجزاء ذلك الجسم من تلك القوّة قوّة، ولكنّها إنّما تبقى بشرط اتّصال تلك الأجزاء. فأمّا عند الانفصال فلست أساعد[16] على بقاء حصّة كلّ جزء من تلك القوّة. بل لتلك القوّة حدّ معيّن في الصغر إذا انتهت إليه، يمتنع بقاؤها بعد الانقسام. و على هذا التقدير تكون مراتب الضعف، و إن كانت غير متناهية بحسب القسمة الوهميّة، لكنّها متناهية بحسب العقل و على هذا التقدير[17] لا يمكننا القطع بصحّة وجود الميل على جميع النسب الّتي أردناها.

ثمّ لئن سلّمنا ذلك، لكنّ الحجّة الّتي ذكرتموها كما تقتضي توقّف الحركة القسريّة على وجود

١- لوجعلنا: لوجعلنا م. ٢- مع العائق كهي لامع: - مص. ٣- ثمّ إن: ثمّ لو مج. : ثمّ لئن م.
٤- تزول: زوال مج. ٥- جزء من: - م. ٦- خردلة: جزءله مج. ٧- في الكسر: في الكثير م.
٨- من: شيء م. ٩- يخصّ: يحصر م. ١٠- كان قوّة: كانت قويّة مص.
١١- لم يكن قوّة. لم تكن قويّة مص. ١٢- الكبير: الكثير م، مص. ١٣- بانقسام: انقسام مج.
١٤- لأنّا نقول: لانالقول مص. ١٥- حصّة: لحصّة مص. ١٦- فلست أساعد: فلست تساعد مص.
١٧- تكون مراتب ... على هذا التقدير: - مص.

ميل عائق عنها، فكذلك تقتضي توقّف الحركة الطّبيعيّة على وجود ميل عائق عنها. و بيانه: أنّ الحركة الطّبيعيّة لو خلّت عن العائق، لوقعت لا محالة في زمان. ولو وجدت مع العائق لوقعت في زمان أطول من الأوّل، و لكان للزّمان[1] الأوّل إلى الثّاني نسبة. فلو وجد[2] عائق نسبته إلى العائق الأوّل نسبة زمان الحركة الخالية عن العائق إلى زمان الحركة مع العائق الأقوى، لزم أن تكون الحركة مع العائق كهي لا مع العائق؛ هذا محال. فقد بان أنّ البيان الّذي ذكروه في أنّ الحركة القسريّة لا توجد بدون ميل عائق، حاصل بعينه في الحركة الطّبيعيّة. فالأرض[3] إذا تحرّكت بطبعها سفلاً يجب أن يكون فيها ميل عائق. لكنّ الميل العائق للحركة[4] إلى السّفل لا يكون ميلاً إلى السّفل بل إلى جهة أخرى. فيلزم أن يكون في الأرض ميل بالطّبع لا إلى السّفل. و ذلك باطل بالاتّفاق.

لا يقال: الحركات الطّبيعيّة لا بدّ و أن تقع في مسافة مملوءة، و لا بدّ لها من خرق اتّصال ذلك الملاء[5]، فتحصل المعاوقة بسبب ذلك. و لأجل ذلك قلنا: لولا الملاء لوقعت الحركة لا في زمان؛ لأنّا نقول: هذا اعتراف بأنّ ملاء المسافة كاف في هذه المعاوقة، و أنّه لا حاجة بالجسم في قبول الحركة القسريّة إلى معاوق آخر سواه، و هو يبطل ما أرادوه.

ثمّ التّحقيق، و هو أنّهم جعلوا الجسم الخالي عن الميل المعاوق خالياً عن المعاوق. و هو تحكّم، لأنّ الميل معاوق خاصّ[6]، ولا يلزم من عدم معاوق خاصّ عدم مطلق المعاوق[7] بدليل أنّ كون المسافة مملوءة عائق أيضاً. و إذا كان كذلك لم يلزم من خلوّ الجسم عن الميل خلوّه عن المعاوق. و أيضاً فالقوّة المؤثّرة في تحريك الفلك على الاستدارة يلزم توقّف تأثيرها في الحركة على حصول هذا الميل العائق[8]. لكن ذلك باطل، لأنّ ذلك الميل[9] إن كان طبيعيّاً كانت الصّورة الفلكيّة علّة للحركة و للميل العائق[10] عنها، فتكون علّة لأمرين متقابلين[11] معاً، و ذلك محال. و إن لم يكن طبيعيّاً كان جائز الزّوال عن الفلك مع بقاء طبيعة الفلك. لكن قبول[12] الحركة مشروط بوجود الميل العائق، فإذا كان الشّرط ممكن الزّوال، كان المشروط أيضاً كذلك. فيلزم جواز السّكون على

١- للزّمان: الزّمان م.   ٢- فلو وجد: فلو وجدنا مج.   ٣- فالأرض: كالأرض م.

٤- للحركة: من الحركة مج.   ٥- الملاء: الماء مص.   ٦- الميل معاوق خاصّ: الميل عائق ما مج.

٧- مطلق المعاوق: معاوق مطلق مج.   ٨- العائق: المعاوق مص.   ٩- ذلك الميل: الميل م.

١٠- العائق: المعاوق مص.   ١١- لأمرين متقابلين: الأمرين المتقابلين مج.   ١٢- قبول: طبيعة مج.



الفلك؛ و هو محال عندهم.

و اعلم أنّ الدّلالة الّتي ذكروها بتقدير صحّتها إنّما دلّت على أنّ كلّ ما يقبل الحركة فلابدّ فيه من ميل عائق عن الحركة، لاعلى أنّ كلّ مايتحرّك[1] فإنّ حركته بواسطة الميل. و اعلم أنّ من وقف على ما ذكرناه لم يخف عليه عبارة الكتاب.

[الفصل الثّامن]

تذكير[2]: يجب أن تتذكّر ههنا أنّه ليس زمان لاينقسم، حتّى يجوز أن تقع فيه حركة ما لاميل له، و لاتكون له نسبة إلى زمان حركة ذى ميل[3].

التّفسير: لوصحّ إثبات زمان لا ينقسم لماتمّت الحجّة المذكورة، لأنّ لقائل أن يقول: حركة الجسم العديم الميل تقع في زمان غيرمنقسم، و حركة الجسم ذى الميل تقع في زمان منقسم، و على هذا التّقدير لايكون لأحدهما إلى الآخر نسبة لماعرفت في النّمط الأوّل أنّ مالاينقسم لانسبة له إلى المنقسم. و لمّا احتاج الشّيخ في تقرير هذه الحجّة إلى فرض نسبة الزّمان عديم الميل إلى زمان ذى الميل القوى، لاجرم ذكر ما بيّنه في النّمط الأوّل من استحالة وجود زمان لاينقسم حتّى صحّ له ما ادّعى من النّسبة المذكورة[4].

[الفصل التّاسع]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: إنّ الجسم ليس يلزم[5] أن يكون له وضع أو موضع[6] و لاشكل من ذاته، بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام اتّفق له[7] في ابتداء حدوثه من محدثه، أو اتّفق له من أسباب خارجة لاتعرى من تعاورها[8] إيّاه وضع أو شكل صار أولى به، كمايعرض لكلّ مدرة أن يصير[9] مكانها مختصّاً بطباعها دون مكان الأخرى لسبب فيرذاتها و إن كان بمعونة من ذاتها. ثمّ

۱- ما يتحرّك: متحرّك مج. ۲- تذكير: تذكّر م، مج. ۳- ذى ميل: ذى الميل مص.

۴- راجع: النّمط الأوّل، الفصل الخامس، ص ۷۶] ۵- يلزم: يلزمه م

۶- وضع أو موضع: موضع أو وضع مص. ۷- له: - مص. ۸- تعاورها: تعاقبها مص.

۹- أن يصير: أن يكون مص.



لاتنفكّ مع اختلاف أحوالها من مكان طبيعيّ جزئيّ يختصّ بها لا استحقاقاً[1]. فكذلك فيما نحن[2] فيه المكان مطلقاً، و إن لم يكن طبيعيّاً، لاينفكّ عنه و إن لم يكن استحقاقاً مطلقاً، و كذلك الكلام في الشكل. لكنّك يجب أن تعلم أوّلاً أنّ كلّ شيء، فقد يمكن فرضه مجرّداً عن الأواحق الغريبة[3] الغير المقوّمة لماهيّته أو وجوده، فافرض كلّ جسم كذلك، و انظر هل يلزمه وضع و شكل؟ و أمّا المحدث فإنّه لن يختصّ ذات الجسم عند الحدوث بمكان[4] دون مكان إلّا لاستحقاق بوجه ما من طبيعة[5] أولداع مخصّص أو اتّفاقاً[6]. فإن كان لاستحقاق فذلك ذلك، و إن كان لداع غريب غير الاستحقاق فهو أحد اللّواحق الغير المقوّمة و قد نفضناها عن الجسم. و إن كان اتّفاقاً، فالاتّفاق لاحق غريب، و ستعلم أنّ الاتّفاق يستند إلى أسباب غريبة.

التفسير: قد علمت أنّ المسائل الّتي مرّت أكثرها مبنيّ على أنّ لكلّ جسم حيزاً معيّناً، و هذا الشكّ إنّما أورده عليه و تقريره أن يقال: الجسم و إن امتنع خلوّه عن مطلق[7] الحيّز، و الوضع، و الشكل، لكنّه لايجب أن يستحقّ وضعاً معيّناً و لاشكلاً معيّناً. بل من الجائز أن يزول اختصاصه بالحيّز المعيّن لأجل أنّ محدثه حين أحدثه خصّصه بحيّز معيّن. ثمّ بعد ذلك إن أخرجه إمّا ذلك المحدث أو غيره عن ذلك الحيّز إلى حيّز آخر، حصل حينئذ في ذلك الحيّز[8] الآخر، و إلّا بقي في الحيّز الأوّل. فبهذا[9] الطّريق يكون حيّز الجسم متعيّناً أبداً و إن لم يكن الجسم مستحقّاً لشيء من الأحياز المعيّنة. و أيضاً فإذا جاز أن لايكون جزء العنصر[10] الواحد مستحقّاً لشيء من أجزاء كلّيّة ذلك الحيّز، مع أنّه يستحيل بقاء ذلك الجزء[11] لا في حيّز، فلم لا يجوز مثله في كلّيّة ذلك العنصر؟ و إذا عرف[12] هذا في الوضع و الحيّز، فكذا القول في الشكل.

و الجواب عنه: أنّ الّذي يخصّص الجسم بالحيّز المعيّن إن كان من عوارض ذلك الجسم، فإن كان أمراً غير لازم فعند فرض عدمه وجب أن لايتخصّص بحيّز، هذا خلف. و إن كان لازماً فلزومه لابدّ و أن يكون لصورة نوعيّة[13]. و أمّا إن كان مبايناً عنه فهو إمّا أن يخصّصه[14] بذلك الحيّز

1- لااستحقاقاً: استحقاقاً مص. 2- نحن: - م. 3- الغريبة: - مص. 4- بمكان: - م. 5- طبيعة: طبيعته مص.
6- أو اتّفاقاً: له أو يكون اتّفاقيّاً مص. 7- مطلق: - مص. 8- الحيّز: + الحيّز م. 9- فبهذا: فبهذا مج، مص.
10- جزء العنصر: حيّز العنصر مص. 11- ذلك الجزء: ذلك الحيّز مص. 12- عرف: عرفت م.
13- نوعيّة: توجبه مج. 14- أن يخصّصه: أن يكون تخصيصه مج.



بعينه، لأنّ تحصيله في ذلك الحيّز أولى، أو من غير هذه الأولويّة. فإن كان الأوّل، فيعود الكلام في سبب تلك الأولويّة، ولاينقطع إلّا بإثبات قوّة في الجسم لأجلها استحقّ ذلك الحيّز، و هو المطلوب. و إن كان لامع هذه الأولويّة لزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر لالمرجّح؛ و لأنّ ذلك التخصّص[1] لوكان لالمرجّح[2] لكان اتّفاقيًّا، و الأمور الاتّفاقيّة لاتكون دائمة ولا أكثريّة. و أمّا الفرق بين اختصاص كلّيّة العنصر بكلّيّة حيّزه، و بين اختصاص جزئه بجزء حيّزه، فقد سبقت الإشارة إليه في النمط الأوّل في الموضع الّذي بيّن فيه استحالة خلوّ الهيولى عن الصورة[3]. و ألفاظ الكتاب غنيّة عن الشرح.

[الفصل العاشر]

إشارة: الجسم إذا وجد على حال غير واجبة من طباعه، فحصوله عليها من الأمور الامكانيّة و لعلل[4] جاعلة، و يقبل التبديل فيها من طباعه إلّا لمانع. و إذا كانت هذه الحال[5] في الموضع و الوضع، أمكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع، فكان فيه ميل.

التفسير: كلّ موجود إمّا واجب و إمّا[6] ممكن. فإذا لم يكن واجبًا كان ممكنًا لامحالة. و كلّ ممكن فله حكمان: أحدهما: أنّه لابدّ له[7] من علل جاعلة و أسباب موجدة. و ثانيهما: أنّه يكون ممكن الزوال من طباعه إلّا[8] لمانع من خارج. فإذا قدّرنا وضع الجسم و موضعه ممكنين، كان انتقال الجسم عنه ممكنًا. و قوله: «أمكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع»، أي لمّا كان ذلك[9] الأمر الزائل غير طبيعيّ[10]، أمكن زواله مع بقاء تلك الطبيعة، و قد عرفت أنّ كلّ جسم يكون كذلك ففيه ميل.

١- التخصّص: التخصيص م، مع.   ٢- لالمرجّح: لمرجّح م، مص.

[٣- راجع النّمط الأوّل، الفصل الخامس عشر، ص ٧٠]   ٤- لعلل: لعلّ م.   ٥- هذه الحال: الحال هذه م.

٦- و إمّا: أو م.   ٧- لابدّ له: لابدّ م.   ٨- إلّا: لا مع.   ٩- ذلك: - م   ١٠- غير طبيعيّ: غير الطّبيعي م.

المسئلة الخامسة

في أنّ الجسم[1] المحدّد للجهات متحرّك على الاستدارة

و فيها فصل واحد[2].

[الفصل الحادي عشر]

إشارة: الجسم المحدّد للجهات ليس بعض أجزائه الّتي تفرض أولى بما هو عليه من الوضع و المحاذاة من بعض، فلايكون شيء من ذلك واجباً لشيء منها، فهي لعلّة، و الثلاثة عنها جائزة، فالميل في طباعها واجب. و ذلك بحسب مايجوز فيها من تبدّل الوضع دون الموضع[3]، و ذلك على الاستدارة، ففيه ميل مستدير.

التفسير: هذا الفصل مشتمل على[4] أبحاث:

الأوّل[5]: أنّ الجسم المحدّد للجهات يصحّ عليه أن يتحرّك بالاستدارة و الدّليل عليه: أنّه بسيط، و كلّ بسيط يصحّ عليه الحركة المستديرة، فالمحدّد[6] يصحّ عليه الحركة المستديرة. أمّا أنّه بسيط، فما ذكر في الكتاب برهاناً عليه. و المشهور فيه: أنّ كلّ مركّب فإنّه يصحّ عليه الانحلال، و ذلك لايتأتّى إلّا بالحركة المستقيمة، فكلّ مركّب فلابدّ و أن يصحّ عليه الحركة المستقيمة. فينعكس انعكاس النّقيض: أنّ كلّ ما لايصحّ عليه الحركة المستقيمة لايكون مركّباً. لكنّ المحدّد[7] لايصحّ عليه الحركة المستقيمة، على ما مرّ بيانه في هذا الباب[8]. فوجب أن لايكون مركّباً. و الشيخ إنّما ترك البرهان على هذا المطلوب لأنّه أبطل صحّة الحركة المستقيمة على المحدّد، و بطلان ذلك يوجب بطلان كونه مركّباً بهذا الطّريق، فلاجرم لم يشتغل به.

لايقال: ما الدّليل على أنّ كلّ مركّب يصحّ عليه الانحلال؟ و لم لايجوز أن يكون حقيقة كلّ جزء من أجزاء ذلك المركّب يقتضي أن يكون سطحه متّصلاً بسطح الجزء الآخر اتّصالاً يمتنع زواله؟

١- الجسم :- مج. ٢- و فيها فصل واحد: - م. ٣- دون الموضع: دون الوضع مص.
٤- الفصل مشتمل على :- مص. ٥- الأوّل: فالأوّل م، مج. ٦- فالمحدّد : + للجهات مص.
٧- المحدّد : + للجهات مص. ٨- في هذا الباب: في هذا الكتاب م.



لأنا نقول: كلّ واحد من تلك البسائط إن كان على شكله الطبيعي كان كلّ[۱] واحد منها كرة، فلايحصل من اجتماعها سطح متّصل الأجزاء، و قد عرفت أنّ المحدّد يجب أن يكون كذلك. و لأنه يلزم[۲] وقوع الخلاء، و هو محال. و إن لم‌يكن على شكله الطّبيعي فإمّا أن يمكن رجوعه إلى شكله الطّبيعي، أو لا يمكن. فإن أمكن ذلك، فتقدير وقوعه يلزم تمدّد جانب منه[۳] و انقباض جانب آخر، و ذلك يقتضي الحركة المستقيمة. و إن لم‌يمكن ذلك كان اتصال كلّ واحد من تلك الأجزاء[۴] بالآخر مقتضى طباعها[۵] و كونها كرات مقتضى طباعها[۶] أيضاً. لكن اتصال كلّ واحد منها بالآخر ينافي كونها كرات، فيلزم أن تكون[۷] الطّبيعة الواحدة تقتضي فعلين متقابلين؛ و هو[۸] محال. فثبت أنّ المحدّد بسيط.

و إنّما قلنا: أنّ كلّ بسيط فإنّه يصحّ عليه الحركة المستديرة؛ لأنّ الأجزاء المفترضة[۹] فيه لابدّ و أن تكون متشابهة في تمام الماهيّة، و كلّ أجزاء هذا شأنها وجب أن يصحّ على كلّ واحد منها كلّ ماصحّ على الآخر، لأنّ المتساويات[۱۰] في تمام الماهيّة يجب اشتراكها[۱۱] في جميع اللّوازم. و كلّ جزء يفرض ملاقياً[۱۲] لجزء منّا[۱۳] في حشوه، أو مسامتاً له[۱۴]، فإنّه يلزم أن يصحّ على سائر الأجزاء تلك الملاقاة و المسامتة. و إذا كان كذلك، كان الانتقال جائزاً على الفلك. فثبت أنّ الفلك تصحّ الحركة المستديرة عليه.

و لقائل أن يقول: قدبيّنّا في النّمط الأوّل[۱۵] أنّه لا دليل على أنّ كلّ ماصحّ على الشّيء وجب صحّته على مثله لاحتمال أن تكون شخصيّته شرطاً لذلك، أو شخصيّة أخرى[۱۶] مانعة عنه.

الثّاني: أنّه لمّاثبت صحّة الحركة المستديرة عليه، وجب أن يكون فيه ميل، لماثبت أنّ ما لاميل فيه لايقبل الحركة.

و لقائل أن يقول: هذا مغالطة صرفة، لأنّ المعلول له إمكانان: أحدهما الإمكان العائد إليه من

۱- كان كلّ: كان في كلّ م. ۲- لأنّه يلزم: لايلزم مص. ؛ + منه مص. ۳- منه: - مص.
۴- الأجزاء: + الأخر مص. ۵- طباعها: طبائعها مص. ۶- مقتضى طباعها: - مص.
۷- أن تكون: أن لاتكون مص. ۸- و هو: و هذا مص. ۹- المفترضة: المفروضة مص: المعترضة م.
۱۰- المتساويات: للمتساويين مص. ۱۱- اشتراكها: اشتراكهما مص. ۱۲- ملاقياً: ملاصقاً مص.
۱۳- لجزء منّا: لجزئها مص. ۱۴- مسامتاً له: مثاله مج.
۱۵- راجع: النّمط الأوّل، الفصل الثّامن، ص ۹۰. ۱۶- أخرى: الأخر مص: الأجزاء م.



حيث أنّه هو، و ذلك حاصل له من ذاته سواء فرض معه وجود العلّة و الشّرط أو عدمهما. و الآخر الإمكان الّذي هو الاستعداد التّامّ، و ذلك منتاً[1] لايثبت إلّا عند حضور القابل[2] و الفاعل و حصول[3] جميع الشّرائط و ارتفاع جميع الموانع. فإن عنيتم بقولكم: الفلك يمكن أن يكون متحرّكاً الإمكان[4] الأوّل فهو مسلّم، و لكنّه لايدلّ على[5] وجود الميل الّذي هو شرط[6] لوجود الحركة، لأنّ الاستدلال بكون الفلك من حيث هو هو قابلاً للحركة على حصول شرط الحركة استدلال باطل. و هو مثل أن يقال: هذا القطن ممكن الاتّصاف بالاحتراق، و الاحتراق[7] يستحيل حصوله إلّا عند المحرق، فلمّا ثبت إمكان الاحتراق في القطن وجب حصول المحرق فيه بالفعل. وكما أنّ ذلك باطل[8] فكذا ما ذكروه. و إن عنيتم به كون الفلك مستعدّاً استعداداً تامّاً للحركة فهذا منتاً[9] لا يكفي في العلم به العلم بأنّ الفلك في نفسه قابل للحركة، لأنّ العلم بالاستعداد التّامّ[10] لايحصل إلّا بعد العلم بحصول جميع الشّرائط، و من جملة تلك الشّرائط حصول الميل. فإذن لايمكن العلم بكون الفلك ممكن الاتّصاف بالحركة المستديرة إمكاناً تامّاً إلّا بعد وجود الميل. فالاستدلال على وجود الميل بإمكان هذه الحركة يقتضي توقّف كلّ واحد منهما على الآخر، و هو محال. فظهر أنّ ما ذكروه مغالطة صرفة.

الثّالث، الفلك متحرّك، لأنّه ثبت بما ذكرنا حصول الميل في الفلك، و الميل قوّة محرّكة[11]، و الفلك لاعائق[12] فيه عن قبول الحركة لما ذكرنا[13] أنّه بسيط. و متى وجدت القوّة المحرّكة خالية عن العائق وجب أن يقتضي التّحريك، فيلزم منه القطع بكون الفلك متحرّكاً. هكذا قرّره الشّيخ في النّجاة[14]، فإنّه بعد أن أقام الدّلالة على أنّ الجسم القابل للنّقل القسريّ لابدّ و أن يكون فيه ميل، قال: وقد بان و صحّ أنّ كلّ قابل تحريك[15] ففيه مبدأ ميل إلى جهة ما بالطّبع، و إن هذا الجسم قابل للتّحريك ففيه مبدأ ميل[16]، و ليس إلى الاستقامة فهو إلى الاستدارة، فهو بالطّبع متحرّك على الاستدارة، و هذا لفظه فيها.

١- منتا :- مج.   ٢- حضور القابل : حصول القابل مج.   ٣- حصول : لحصول مص.

٤- الإمكان : بالإمكان مج.   ٥- لايدلّ على : لابدّ من مج.   ٦- شرط : شريطة مص.   ٧- والاحتراق :- مص.

٨- باطل : ممكن م.   ٩- منتا :- مص.   ١٠- التّامّ :- مص.   ١١- محرّكة : متحرّكة م.

١٢- لاعائق : لايمكن م.   ١٣- لما ذكرنا : لما ذكر مج.

[١٤- راجع النّجاة : الطّبيعيّات، المقالة الثّالثة، الفصل الخامس، تصحيح محي الدّين صبري الكردي، مصر، ص ١٢٨-١٢٩]   ١٥- تحريك : حركة مج، مص.   ١٦- قابل فلابدّ ... فيه مبدأ ميل :- م.

و لقائل أن يقول: إنّهم إنّما أقاموا الدّلالة على أنّ كلّ ما يقبل الحركة القسرية فلابدّ فيه من ميل عائق عن الحركة، لاعلى أنّه لابدّ فيه من ميل يقتضي الحركة[1]. و إذا كان كذلك، لزم من كون الفلك قابلاً للحركة الانحراف بأنّ فيه ميلاً عائقاً عن الحركة، لا بأنّ فيه ميلاً يقتضي الحركة[2]. فكيف يجوز الاستدلال بذلك على كون الفلك متحرّكاً؟

لايقال: ذلك الميل العائق لايكون ميلاً إلى السّكون، و إلّا لكان ذلك الوضع أولى بالفلك من غيره. و هو باطل على مامرّ. ولا إلى الحركة المستقيمة، لأنّ ذلك محال كمامرّ. فوجب[3] أن يكون ميلاً إلى الحركة المستديرة إلى جهة أخرى. و إذا كان كذلك، فقد وجد مايقتضي كون الفلك متحرّكاً على الاستدارة، فيجب كونه متحرّكاً بالاستدارة.

لأنّا نقول: حاصل هذا الكلام أنّ الميل العائق من الحركة[4] لابدّ و أن يكون مقتضياً حركة[5] أخرى، لكن كما أنّ هذا عائق عن الحركة الأولى، فمقتضى الحركة الأولى عائقة لهذا الميل عن التّحريك. و إذا كان كذلك امتنع الاستدلال بمثل هذا الميل على وجود الحركة لاحتمال أن يعوق كلّ واحد منهما بالآخر، و يبقى الجسم خالياً عن الحركة.

ثمّ إن سلّمنا[6] ذلك، لكنّه[7] يقتضي[8] أن يكون جميع البسائط العنصرية متحرّكة بالاستدارة بطباعها، لأنّها إذا كانت بسائط كانت الحركة المستديرة عليها صحيحة على ما قرّره[9]، و كان الميل المستدير فيها موجوداً، فكانت[10] مستديرة بالطّبع. و ذلك باطل؛ لأنّها عندهم مستقيمة بالطّبع. و الجسم الواحد لايجتمع فيه الميل المستقيم و المستدير معاً.

و لئن سلّمنا ذلك، لكنّ[11] الفلك كما أنّ الأجزاء المفترضة[12] فيه من المشرق إلى المغرب متساوية في الماهيّة[13]، فكذا الأجزاء المفترضة فيه من الشّمال إلى الجنوب متساوية. فلوازم[14] من البساطة[15] صحّة الحركة، لزم أن يصحّ على الفلك أن يتحرّك من الشّمال إلى الجنوب. بل يلزم أن

---

١ - القسرية فلابدّ ... يقتضي الحركة: ثابتة على الهامش بخطّ جديد مج. و بدل التّسريك: المستقيمة.

٢ - و إذا كان كذلك ... يقتضي الحركة: - معي. ٣ - فوجب: جواب م. ٤ - من الحركة: لحركة م، مج.

٥ - حركة: لحركة معي. ٦ - سلّمنا: + له معي. ٧ - لكنّه: ولكن ذلك مج. ٨ - يقتضي: يجب م.

٩ - قرّره: قرّرناه معي. ١٠ - فكانت: وكانت مج. لكانت م. ١١ - لكنّ: - م.

١٢ - الأجزاء المفترضة: الأخر المفترضة معي. ١٣ - في الماهيّة: - م.

١٤ - فلوازم: و اللّازم مج. لكن على الهامش: ولولزمه. ١٥ - البساطة: البسائط م، معي.



يصحّ جميع الحركات المختلفة عليها. و أن لايكون بعضها أولى[1] من بعض، لأنّ جميع الدّوائر[2] المفترضة فيه متساوية. و كما صحّ في الجزء المعيّن أن يقوم مقام الجزء الآخر في سمته، فكذلك يصحّ على سائر الأجزاء ذلك. و إذا كانت[3] تلك الحركات ممكنة، لزم[4] أن يحصل فيها ميول[5] لانهاية لها إلى جهات مختلفة. ثمّ إنّه إن لزم من[6] وجود الميل وجود الحركة لامحالة، لزم كون الفلك متحرّكاً بالحركات المختلفة، و هو محال. و إن لم يلزم ذلك لايمكن الاستدلال بالميل على وجود الحركة. فهذا[7] جملة الكلام في هذا الموضع.

فإن قيل: لمّا لزمكم[8] الاستدلال بالميل[9] على كون الفلك متحرّكاً، فهل في البحث عن مسائل الميل فائدة أخرى[10]؟ قلنا: نعم، فإنّا[11] نعرف بالدّلالة العقلية وجوب انتهاء كلّ الحركات إلى حركة مستديرة سرمدية. فإذا عرفنا أنّ الحركة لاتوجد[12] بدون الميل، استدللنا بتلك الحركة المستديرة على وجود[13] ميل مستدير. ثمّ نبيّن أنّ الميل المستدير و المستقيم لايجتمعان. ثمّ نبيّن أنّ كلّ ما يصحّ عليه الكون[14] و الفساد لابدّ و[15] أن يكون فيه ميل مستقيم. فبهذ الطّريق نعرف أنّ الجسم الأوّل لايصحّ عليه الكون و الفساد. و لنرجع إلى شرح المتن[16].

أمّا قوله: «الجسم المحدّد للجهات ليس بعض أجزائه، الّتي تفرض، أولى بماهو عليه من الوضع و المحاذات من بعض»[17]، فالمراد منه ظاهر. و قد عرفت أنّه لايمكن إثبات ذلك إلّا بعد بيان أنّه غيرمركّب. و قوله: «ليس بعض أجزائه الّتي تفرض»، إشارة إلى ذلك لأنّه لو كان مركّباً لكانت أجزاؤه غيرفرضيّة، بل تكون حاصلة بالفعل، سواء وجد الفرض أو لم يوجد. و إنّما ذكر الوضع و المحاذاة و لم يقتصر[18] على أحدهما، لأنّ الوضع هو هيئة الكلّ، و قد علمت أنّ هذه الهيئة معلولة لنسبة أجزاء ذلك الكلّ إلى أمور خارجة عنه. لكن نسبة أجزائه إلى الأمور الخارجة عنه[19] هي

١- أولى: - م. ٢- الدّوائر: الأدوات مج. ٣- كانت: كان كلّ م. ٤- لزم: لزمه مص
٥- ميول: صور مص. ٦- إنّه إن لزم من: إن لزم م. ٧- فهذا: فيها هذا مص.
٨- لمّا لزمكم: لم يقم م، مص. ٩- بالميل: - م. ١٠- أخرى: + أم لا م. ١١- فإنّا: لأنّا مج.
١٢- لاتوجد: توجد م. ١٣- وجود: وجوب مص. ١٤- الكون: التكوّن مج.
١٥- لابدّ و: فإنّه لابدّ و م، : لابدّ مص. ١٦- شرح المتن: الشرح مج.
١٧- الّتي تفرض أولى ... من بعض: - مص. ١٨- لم يقتصر: لم يلتفت م. ١٩- الخارجة عنه: الخارجيّة مج.



المحاذاة، و لمّا كان القول بجواز تبدّل وضع الفلک مبنيّاً علي جواز تبدّل محاذاة[١] أجزائه، لاجرم عقّب ذکر الوضع[٢] بذکر المحاذاة تنبيهاً منه علي أنّ علّة جواز تبدّل الوضع جواز[٣] تبدّل المحاذاة.[٤]

و أمّا قوله: «فلايکون شيء من ذلک واجباً لشيء منها؛ فهي لعلّة و التّقلة عنها جائزة»[٥] فتقريره مامرّ في الفصل الّذي قبل هذا الفصل من أنّ الجسم إذا وجد علي حال غير واجبة لحصوله عليها من الأمور الإمکانيّة، و تقبل التّبدّل من طباعه.

و أمّا قوله: «فالميل في طباعه واجب» فتقريره مامرّ من أنّ کلّ جسم قابل للحرکة ففيه ميل.

و أمّا قوله: «و ذلک بحسب ما يجوز فيها من تبدّل الوضع دون الموضع، و ذلک علي الاستدارة، ففيه ميل[٦] مستدير» فالبحث عنه[٧] ما ذکرنا أنّه يحتمل أن يکون المطلوب الاستدلال بذلک علي کون الفلک متحرّکاً، و أن لايکون کذلک، بل يکون المطلوب[٨] إثبات هذا الميل فقط.

المسألة السّادسة
في کيفيّة الحرکة المستديرة للفلک المحدّد

و فيها الفصلان.

[الفصل الثّاني عشر]

تنبيه[٩]: و أنت تعلم أنّ هذا التّبدّل الممکن ليس يکون بحسب حال[١٠] الأجزاء بعضها عند[١١] بعض، بل بحسب نسبة[١٢] إمّا إلي شيء من خارج و إمّا إلي[١٣] شيء من داخل. و إذا کان ذلک[١٤] الجسم أوّلاً ليس مما تتحدّد جهته و وضعه بمحدّده[١٥]، من خارج محيط[١٦] بقي أن يکون بحسب جسم من داخل.

١- محاذاة: محاذيات م. ٢- الوضع: الموضع مج. ٣- جواز تبدّل الوضع جواز: الجواز مص.
٤- تنبيهاً منه ... المحاذاة: - م. ٥- فهي لعلّة ... جائزة: - مص. ٦- و أمّا قوله ... ففيه ميل: - مج.
٧- عنه: فيه مج. ٨- المطلوب: - مص. ٩- تنبيه: إشارة م. ١٠- حال: - م. ١١- عند: من مص.
١٢- نسبة: نسبته م، مج. ١٣- و إمّا إلي: و إلي م. ١٤- ذلک: - مص. ١٥- بمحدّده: المحدّد مص.
١٦- محيط: - م.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ المحدّد يصحّ عليه تبدّل الوضع على[1] سبيل الاستدارة، و قد عرفت أنّ الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة أجزاء الجسم[2] بعضها إلى بعض، و بسبب نسبة تلك[3] الأجزاء إلى أمور خارجة عنها، فإذن التّبدّل في الوضع لابدّ و أن يكون لتبدّل نسب[4] الأجزاء في نفسها، أو[5] لتبدّل نسبتها[6] إلى الأمور الخارجة عنها. لكنّ الأوّل محال لاستحالة الخرق على الفلك، فتعيّن الثّاني. و ذلك الجسم يستحيل أن يكون خارجاً من الفلك، لأنّه لا جسم[7] خارجاً عنه. فبقي أن يكون ذلك الجسم فيه.

[الفصل الثّالث عشر]

تنبيه: و أنت تعلم أنّ تبدّل النّسبة عند المتحرّك[8] قد يكون للسّاكن و للمتحرّك[9]، فيجب أن يكون عند ساكن[10].

التّفسير: كون الجسم متحرّكاً لا يعقل و لا يحسّ[11] إلّا إذا عرف تبدّل نسب:[12] أجزائه إلى أجزاء غيره، و لذلك[13] متى لم يحسّ[14] تبدّل النّسب لا يحسّ[15] بالحركة. و هذه القاعدة مقرّرة في باب الحسّ و المحسوس من الملخّص. فإذا[16] كان كذلك وجب أن يماس أجزاء الفلك المحدّد إلى أجزاء جسم آخر ليستدلّ[17] بتبدّل النّسب[18] الّتي بين أجزائه و أجزاء ذلك الجسم على[19] حركته. فنقول: بأنّا إذا نسبنا السّاكن إلى السّاكن لم يتبدّل النّسب الّتي بين أجزائهما ألبتّة. و إذا نسبنا المتحرّك إلى السّاكن تبدّلت النّسب لامحالة. فإذا عرفت في أحدهما كونه ساكناً تعيّنت الحركة للآخر.

مثاله إذا نسبنا السّماء إلى الأرض، و رأينا جزءاً من الفلك تارة[20] على سمت الرّأس و تارة لا كذلك، ثمّ علمنا وقوف الأرض، علمنا بالضّرورة كون الفلك متحرّكاً. و إذا نسبنا المتحرّك إلى

١- على: - مج.   ٢- أجزاء الجسم: أجزائه م. : أجزاء مج.   ٣- نسبة تلك: نسبة تلك مج.

٤- لتبدّل نسب: بسبب مص.   ٥- أو: و مص.   ٦- نسبتها: نسبها مج، مص.   ٧- لا جسم: جسم مص.

٨- عند المتحرّك: + قد يكون عند المتحرّك و مص.   ٩- للمتحرّك: المتحرّك مص.

١٠- ساكن: السّاكن مص. : + منها م.   ١١- لا يعقل و لا يحسّ: يعقل و لا يحسن به مص.

١٢- نسبة: نسبه مص.   ١٣- لذلك - فلذلك مص.   ١٤- لم يحسّ: لم يحسن مص.

١٥- لا يحسّ: لا يحسن مص.   ١٦- فإذا: و إن م.   ١٧- ليستدلّ: - مص.   ١٨- النّسب: النّسبة مج.

١٩- على - إلى مص.   ٢٠- تارة: - م.

المتحرّک فتلک[1] فقد توجب[2] تبدّل النّسب تارة، و لاتوجبه أخرى. أمّا الأوّل فكما إذا[3] نسبنا الأفلاک بعضها إلى بعض. فإنّ نسب أجزائها مختلفة، و لذلک يحصل للكواكب الاتّصالات المختلفة. و أمّا الثّاني فإنّ الكرة[4] متى تحرّكت، تحرّكت[5] منطقتها و سائر الدّوائر الموازية للمنطقة. و حركة المنطقة أسرع من حركة سائر الدّوائر، و كلّ ما كان منها[6] أقرب إلى المنطقة كان أسرع ممّا هو أبعد منها. فتلک الدّوائر تتحرّک حركات مختلفة مع أنّ النّسب الّتي بين أجزائها محفوظة أبداً.

و إذا عرفت ذلک فقوله: «و أنت تعلم أنّ تبدّل النّسبة عند المتحرّک فيكون للسّاكن و[7] للمتحرّک»، يعني إذا كان المحويّ متحرّكاً، فإنّ الحاويّ لو كان ساكناً، تبدّلت النّسب لامحالة. و أمّا إن كان متحرّكاً، فتارة تتبدّل، و تارة لاتتبدّل على ما بيّنّاه. و إذا كان[8] التّبدّل حاصلاً، سواء فرض ساكناً أو متحرّكاً، امتنع الاستدلال بهذا التّبدّل على كونه متحرّكاً.

و أمّا قوله: «فيجب أن يكون عند ساكن»، معناه أنّه لمّا ثبت فساد ذلک القسم، وجب أن ينتهي الفلک إلى جسم ساكن حتّى يمكن الاستدلال بتبدّل ما بين أجزائها[9] من النّسب على كون الفلک متحرّكاً.

و لقائل أن يقول: لمّا اعترفت[10] بأنّ تبدّل النّسبة عند المتحرّک قد يكون للمتحرّک، فكيف تقول: بأنّ تبدّل النّسبة للمتحرّک يجب أن يكون عند ساكن؟ و يمكن أن يجاب عنه فيقال: معنى قولنا: يجب أن يكون عند ساكن[11] ليس أنّ ذلک لايحصل إلّا عند السّاكن، بل معناه أنّ ذلک واجب الحصول عند السّاكن، و إن كان قد يجب حصوله أيضاً[12] عند غير السّاكن.

المسئلة السّابعة
في امتناع الكون و الفساد على الفلک

و فيها فصول ثلاثة.

١- فتلک: فللک مص. ٢- فقد توجب: توجب مص. ٣- إذا: إنّا مص. ٤- فإنّ الكرة: فالكرة م.

٥- تحرّكت تحرّكت: تحرّكت م مص. ٦- منها: فيها مج. ٧- للسّاكن و: ٥ قد يكون مص.

٨- متحرّكاً فتارة ... إذا كان: على الهامش مج. ٩- أجزائها: أجزائهما مص.

١٠- لمّا اعترفت: لمّا عرفت مص. ١١- و يمكن أن ... ساكن: - مص. ١٢- أيضاً: - م.



[الفصل الرّابع عشر]

إشارة: الجسم القابل للكون و الفساد[1]، يكون[2] له قبل أن يَنقسم إلى جسم آخر، يكون[3] عنه، مكان، و بعده مكانٌ، لاستحقاق كلّ جسم مكاناً بحسبه. و يكون أحد المكانين خارجاً عن الآخر. فإن كان حصول الصّورة الثّانية له في مكان غريب له بحسبها اقتضى ميلاً مستقيماً إلى المكان الّذي[4] بحسبها. و إن كان في المكان الّذي إليه بحسبها، فقد كان زاحم[5] قبل ذُ س هذه الصّورة ما هذا المكان مكانه، فزحمه. فجوهر متمكّن هذا المكان بالطّبع قابل للنّقل عن مكانه. فهو مثاقيه ميل مستقيم، فكلّ كائن و فاسد ففيه[6] ميل مستقيم.

التّفسير: الجسم المحدّد لايصحّ عليه الكون و الفساد، لأنّه لوصحّ عليه ذلك لكان فيه ميل مستقيم. و التّالي محال، فالمقدّم مثله[7]. أمّا بيان الشّرطيّة فالمقصود من هذا الفصل ذلك و تقريره: أنّ الجسم إذا زالت عنه صورة، و حدثت فيه صورة أخرى، فإنّ زوال[8] الصّورة الأولى فساد للجسم[9] الّذي تلك الصّورة الزّائلة كانت صورة له، و حصول الصّورة الأخرى كون للجسم[10] الّذي تلك الصّورة الحادثة صورة له. و أيضاً فالجسم حين ما[11] كان موصوفاً بالصّورة السّابقة، كان مستحقّاً لمكان معيّن. و إذا زالت عنه تلك الصّورة وحدثت فيه[12] صورة أخرى صار مستحقّاً لمكان آخر معيّن لاستحالة أن يستحقّ المكان الواحد جسمان مختلفان بالطّبع.

و إذا عرفت ذلك فلنذكر البرهان على المطلوب فنقول: كلّ جسم يتكوّن[13]، فإمّا أن يكون تكوّنه[14] في مكانه الطّبيعي، أولا في مكانه الطّبيعي. فإن كان لافي مكانه الطّبيعي، وجب أن يتحرّك بطبعه إلى مكانه الطّبيعي[15] بالاستقامة، و إن كان في مكانه الطّبيعي، فذلك الجسم قبل حدوث تلك الصّورة فيه كان موصوفاً بصورة أخرى، و هو في ذلك الوقت ماكان ذلك له كان مكاناً طبيعيّاً له، لما بيّنّا أنّ المكان الواحد لايستحقّه جسمان مختلفان بالطّبع. فذلك المكان في ذلك الوقت كان

۱- على الفلك ... و الفساد -: م. ۲- يكون: -: مج.

[۳- يكون: يتكوّن. في نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التّنبيهات، تصحيح محمود شهابي، ص ۸۲]

۴- إلى المكان الّذي: + له م. ۵- لقد كان زاحم: لقد زاحم م. ۶- ففيه: فقبل مص.

۷- مثله: محال مص. ۸- زوال: تلك مص. ۹- فساد للجسم: فساد الجسم مج.

۱۰- كون للجسم: كون الجسم مج. ۱۱- حين ما: متى م؛ حين مص. ۱۲- فيه: له مج.

۱۳- يتكوّن: يكون مج. ۱۴- تكوّنه: كونه مج. ۱۵- أولا في مكانه ... إلى مكانه الطّبيعي: - م.

قد حصل فيه جسم غير ملائم له. و حين حصول غير الملائم فيه لابدّ و أن يكون قد خرج عنه ما كان ملائماً له. و ذلك الملائم الخارج[1] لابدّ و أن يكون طالباً للعود إليه بحركة مستقيمة. فإذن الجسم الّذي كان ملائماً له لابدّ و أن يكون ذا ميل مستقيم، و الجسم الّذى حدث الآن فيه أيضاً ملائم له؛ و قد عرفت أنّ الجسمين المختلفي الطبيعة لايمكن أن يلايما مكاناً واحداً. فإذن الجسم الّذى حدث الآن مساوٍ في تمام الماهيّة للجسم الّذى ثبت أنّه يصحّ عليه الحركة المستقيمة، و حكم المثلين[2] واحد، فلمّا[3] ثبت في بعض مايلائم هذا المكان صحّة الحركة المستقيمة عليه، وجب على كلّ مايلائمه صحّتها عليه. فثبت أنّ كلّ كائن فاسد فإنّه يصحّ عليه الحركة المستقيمة. و لنرجع[4] إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «و الجسم القابل للكون و الفساد له قبل أن يفسد إلى جسم آخر، يكون عنه مكانٌ و بعده مكانٌ لا مستحقاق كلّ جسم مكاناً بعينه» فقد علمت حقيقة الكون و الفساد، و أيضاً فالجسم إذا زالت عنه صورة و حدثت فيه صورة أخرى، فإنّه يقال لهذا الثاني: إنّه حدث عن الأوّل. مثل أنّ الجسم[5] إذا زالت عنه الصّورة المائيّة و حدثت فيه الصّورة الهوائيّة، فإنّه يقال للهواء: إنّه يكون[6] عن الماء، و يقال للماء: إنّه فسد إلى الهواء. و إذا عرفت ذلك فللماء قبل أن يفسد إلى الهواء الّذى يكون[7] عنه مكانٌ و هو مكان الماء، و بعد هذا الكون و الفساد مكان آخر و هو مكان الهواء.

و أمّا قوله : «و يكون أحد المكانين خارجاً عن الآخر» فاعلم أنّ ذلك إنّما كان لأجل أنّه ثبت أنّ المكان الواحد لايستحقّه جسمان.

و أمّا قوله : «فإن كان حصول الصّورة الثانية له في مكان غريب له بحسبها اقتضى ميلاً مستقيماً إلى المكان الّذي يحسبها» معناه أنّ الصّورة الهوائيّة إن حدثت في الجسم حال كونه في غير[8] حيّز الهواء، فبعد حدوث الصّورة الهوائيّة فيه لابدّ و أن يتحرّك إلى حيّز الهواء[9] بحركة مستقيمة، و لابدّ لتلك الحركة من ميل، فإذن في الهواء ميل مستقيم.

و أمّا قوله: «و إن كان في المكان الّذي بحسبها فقد كان زاحم قبل لبس هذه الصّورة ما هذا

١- الملائم الخارج : الخارج الملائم م. ٢- المثلين : الميلين مص. ٣- فلمّا : فكما مج. : فلولا مص.

٤- لنرجع : + الآن م. ٥- إذا زالت ... أنّ الجسم : - م. ٦- يكون : تكوّن مج. ٧- يكون : تكوّن مج.

٨- في غير : + حيّز الهواء انتقل إلى مج. ٩- فبعد حدوث ... إلى حيّز الهواء : - مج.



المكان مكانه لزمه؛ فجوهر متمكّن هذا المكان بالطّبع قابل للنقل عن مكانه؛ معناه أنّ الصّورة الهوائيّة إن حدثت في الجسم، و هو في حيّز الهواء، فهذا الجسم قبل حدوث الصّورة الهوائيّة فيه[1] كان غريباً عن حيّز الهواء، و كان قد زاحم الهواء لامحالة حتّى أخرجه عن حيّزه. و لاشكّ أنّه متى خرج ذلك المزاحم عن حيّز الهواء، فإنّ الهواء[2] يعود إليه بميل مستقيم. فإذن الجسم الّذي هو متمكّن بالطّبع في حيّز الهواء قابل للنقل المستقيم. فالجسم الّذي حدث الآن فيه أيضاً يجب أن يكون قابلاً للنقل المستقيم؛ لأنّ هذا الجسم إن كان[3] مخالفاً للجسم الأوّل كان المكان الواحد يستحقه جسمان مختلفان. و إن كان مثلاً[4] للأوّل، و الأوّل[5] تصحّ عليه الحركة المستقيمة، فهذا الجسم أيضاً تصحّ[6] الحركة المستقيمة عليه. و يجب أن تعلم أنّا إنّما فرضنا الكلام في الماء و الهواء تفهيماً لعبارة الكتاب بالمثال[7]، و إلّا فالبرهان مطّرد في الكلّ.

[الفصل الخامس عشر]

وهم و تنبيه: فإن شككت و قلت: يكون ذلك المتكوّن لصق[8] الجسم الّذي انتقل إلى صورته بالكون، فقد أوجبت[9] لو جعله أن يقع خارج مكانه، فإنّ الملصق[10] ليس هو المكان بل الجار.

التفسير: هذا الشّكّ متوجّه[11] على المقدّمة الّتي بنينا[12] الحجّة عليها، و هي قولنا[13]: حصول الصّورة إمّا أن يكون في مكانها الطّبيعي، أو لافي مكانها الطّبيعي. و ذلك أن يقال: إنّ حصول تلك الصّورة يكون في موضع ملاصق لمكانها[14] الملائم.

و الجواب عنه ظاهر، لأنّ الموضع الملاصق إن كان موضعاً يتحرّك الجسم بطبعه إليه، فهو المكان الملائم. و إن كان يتحرّك الجسم عنه بطبعه، فهو المكان الغير[15] الملائم. و لايمكن أن يكون بين هذين القسمين قسمة أخرى. و بالحقيقة مايلاصق المكان الطّبيعي ليس بمكان طبيعي، بل

١- لابدّ و أن يتحرّك ... الصّورة الهوائيّة فيه: - مص. ٢- فإنّ الهواء: - مج. ٣- إن كان: لو كان مج.
٤- مثلاً: مثلاً مص. ٥- كان المكان ... و الأوّل: - م. ٦- تصحّ: يجب أن تصحّ مج. ٧- بالمثال: - م.
٨- لصق: لصيق مص. ٩- أوجبت: أوجدت مص. ١٠- الملصق: الملصق م. ١١- متوجّه: موجّه م، مج.
١٢- بنينا: بيّنا مج، بنى مص. ١٣- قولنا: قوله مص. ١٤- لمكانها: لمكانه م، مص
١٥- فهو المكان الغير: فهذا المكان هو غير مص.



هو[1] جاره، و جار الشيء غير ذلك الشيء[2].

[الفصل السادس عشر]

إشارة: الجسم الّذي في طباعه ميل[3] مستدير يستحيل أن يكون في طباعه ميل مستقيم، لأنّ الطّبيعة الواحدة لاتقتضي توجيهاً إلى شيء و صرفاً عنه. و قدبان أيضاً أنّ المحدّد للجهات لامبدأ مفارقة فيه لمرضعه الطّبيعي، فلاميل مستقيم فيه. فهو متا و جوده عن صانعه بالإبداع ليس مثابتكوّن عن جسم يفسد إليه أويفسد إلى جسم يتكوّن عنه، بل إن كان له كون و فساد فمن عدم و إليه. و لهذا فإنّه لاينخرق و لاينمي و لايستحيل استحالة تؤثّر في الجوهر، كتسخّن الماء المؤدّي إلى فساده.

التّفسير: هذا الفصل يشتمل على مسائل بعضها مقدّمة في إثبات البعض:

أوّلها بيان[4] أنّه يستحيل أن يجتمع في الجسم الواحد ميل مستقيم و ميل مستدير[5]؛ لأنّ الميل المستقيم توجّه نحو جهة، و الميل المستدير انصراف عن تلك الجهة. و يستحيل أن يكون الجسم الواحد في الزّمان الواحد متوجّهاً إلى جهة و منصرفاً عنها.

و ثانيها أنّ الكون و الفساد على الفلك محال، لأنّه لوصحّ الكون و الفساد عليه لكان الميل المستقيم موجوداً فيه -على ما تقرّر في الفصل السّالف. ولكن ذلك محال؛ لأنّ الميل المستدير موجود فيه. أمّا في المحدّد فالبرهان المذكور. و أمّا في غيره فبالرّصد، لأنّا نشاهد حركات مستديرة للكواكب، و لايمكن أن يكون ذلك للكواكب[6] نفسها -على ما سيأتي- فلابدّ و أن يكون للفلك. و كانت الأفلاك متحرّكة بالاستدارة، ففيها ميول مستديرة. و قدثبت أنّ الميل المستدير و المستقيم لايجتمعان، فإذن يستحيل الكون و الفساد على الأفلاك. فإذن إن كان[7] لها كون و فساد فمن[8] عدم و إليه.

و لقائل أن يقول: إنّكم قد دللتم على أنّ الميل المستقيم و المستدير لايجتمعان، و بهذا القدر لايحصل مطلوبكم، لأنّ[9] لقائل أن يقول: جوّزوا أن يكون طبيعة[10] الفلك تقتضي الميل المستدير

١- هو: - مص. ٢- الشيء: + والله أعلم م. ٣- ميل: - م. ٤- بيان: - م.
٥- ميل مستدير: مستدير مص. ٦- للكواكب: الكواكب مج. ٧- لوكان: إن كان م، مج، مص.
٨- فمن: فلى مص. ٩- لقائل أن يقول .. مطلوبكم لأنّ: - م. ١٠- طبيعة: + لذلك مص.

بشرط الحصول في الحيّز الطّبيعي، و تقتضي الميل المستقيم بشرط الخروج عن الحيّز الطّبيعي. كما أنّكم تقولون: طبيعة كلّ عنصر تقتضي الحركة بشرط الخروج عن الحيّز الطّبيعي[1]، و السّكون بشرط الحصول في الحيّز الطّبيعي. و إذا كان كذلك، فالفلك فيه مبدأ ميل مستقيم به متى أنّ صورته النّوعيّة صورة تقتضي الميل المستقيم متى اتّفق تكوّنه في خارج حيّزه، و تقتضي الميل المستدير[2] متى اتّفق تكوّنه في حيّزه. فما[3] ذكرتموه من الحجّة لا يبطل هذا الاحتمال[4]. و متى لم تبطلوا ذلك لا يتمّ دليلكم على أنّ الفلك ليس بكائن و لا فاسد. هذا في الفلك المحدّد. و أمّا في سائر الأفلاك ففيها سؤال آخر و هو: أنّا لا نسلّم أنّ فيها ميلاً مستديراً؛ لأنّ دليلكم في ذلك مبنيّ على بساطة الفلك، و الدّليل على بساطة الفلك إنّما تجري في المحدّد لا في غيره. و الّذي ذكرتموه من أنّ الكواكب[5] متحرّكة[6] بالاستدارة فلم لا يجوز أن تكون الكواكب متحرّكة[7] في جرم الفلك سائحة فيه[8]؟ و أنتم إنّما تبطلون هذا باستحالة الخرق على الفلك، و سنبيّن أنّه ليس لكم دلالة على استحالة ذلك فيما عدا الفلك المحدّد من الأفلاك.

و ثالثها: أنّ الخرق، و النّموّ، و الاستحالة المؤدّية إلى زوال الصّورة محال. أمّا أنّ الخرق محال، فلأنّ الخرق إنّما يكون بحركة[9] كلّ واحد من الأجزاء المتخرّقة[10] على الاستقامة، و ذلك على الفلك محال. و لكن على هذا التقدير لا يكون امتناع الخرق على الفلك مبنيّاً على امتناع الكون و الفساد عليه، و عبارة الكتاب مشعرة بذلك. فلعلّ الوجه فيه[11] أن يقال: الفلك بسيط، و الخرق عبارة عن الانفصال، و قد بيّنّا في باب الهيولى أنّ المتّصل إذا صار منفصلاً فإنّه لابدّ و أن تنعدم الجسميّة الّتي كانت، و تتكوّن جسميّتان أخريان، فيكون الخرق متضمّناً للكون و الفساد. و أمّا أنّه يستحيل عليه النّموّ، فلأنّ النّموّ عبارة عن ازدياد الجسم في مقداره بسبب نفوذ أجزاء شبيهة به فيه، و ذلك يقتضي انخراق[12] اتّصال النّامي، و قد بيّنّا أنّ ذلك يتضمّن[13] الكون و الفساد. و أمّا أنّه يستحيل

---

١ - كما أنّكم ... الطّبيعي: - مج.   ٢ - متى اتّفق ... المستدير: - م.   ٣ - فما: فيما مج، ما م.

٤ - الاحتمال: الإجمال مص.   ٥ - من أنّ الكواكب - من الحجّة لا يبطل هذا الاحتمال في الأفلاك مج.

٦ - متحرّكة: متحرّكاً م، مج.   ٧ - الكواكب متحرّكة: الكواكب متحرّك م.

٨ - سائحة فيه: سائحاً فيها مص، ساكنة فيه مج، لا ساكناً فيه م.   ٩ - بحركة: لحركة مص.

١٠ - المتخرّقة: المتحرّكة م، المخترقة مص.   ١١ - فيه: - مج.   ١٢ - انخراق: خرق مص.

١٣ - يتضمّن: يلحق مج.



عليه[1] الاستحالة المؤدّية إلى فساد الجوهر، فهو[2] ظاهر. و اعلم أنّ هذه الأحكام إنّما يمكن إثباتها بالأدلّة المذكورة في الفلك المحدّد، فأمّا في غيره فلا. و الاعتبار الصّحيح تحقّق ما قلناه. ههنا[3] آخر الكلام في الأجسام الفلكيّة[4].

القسم الثّاني[5]
في الأجسام العنصريّة

و فيه[6] ثمان مسائل.

المسئلة الأولى
في عدد الأسطقسات[7]

و فيها فصلان.

[الفصل التّاسع عشر]

تنبيه[8]: الأجسام الّتي قبلنا نجد فيها قوى مهيّأة نحو الفعل مثل الحرارة، و البرودة، و اللّذع، و التّخدير[9]، و مثل طعوم و روائح كثيرة. و قوى[10] مهيّأة نحو الانفعال السّريع أو البطيء، مثل: الرّطوبة و اليبوسة، و اللّين و الصّلابة، و اللّزوجة، و الهشاشة[11]. ثمّ إذا فتّشت و أجدت التّأمّل وجدتها قد تعرى عن جميع القوى الفعّالة إلّا الحرارة و البرودة و المتوسّط الّذي يستبرد بالقياس إلى الحارّ و يستحرّ[12] بالقياس إلى البارد.

١- عليه :- مص. ٢- فهو : و هو مص. :و م ٣- ههنا : هذا مص.

٤- ههنا آخر ... الفلكيّة : + و بالله التّوفيق مج.

٥- القسم الثّاني : المسئلة الثّامنة مج :+ من الكلام مص. :+ في الكلام م. ٦- و فيه :+ ثمان مص.

٧- و فيه مسائل ... الاسطقسات :- مج. ٨- تنبيه : إشارة م : الأوّل مج.

٩- اللّذع و التّخدير : اللّذع و التّحذير مص. ١٠- قوى : قوّة م.

١١- و الهشاشة : و السّلاسة مص. :+ و السّلاسة نسخ الإشارات. (راجع : الإشارات و التّنبيهات، تصحيح محمود شهابي، ص ١٨٣) ١٢- يستحرّ : يستسخن مص.

و أعني بهذا[1] أنّك تجد في كلّ باب منها إذا اعتبرته أنّ جسماً يوجد عديماً لجنسه، مثلاً يكون ولالون فيه، و لارائحة، و لاطعم، أو وجدته منتهياً إلى الحرارة و البرودة[2] مثل اللّذع و التخدير[3]. و كذلك الحال في الهيئات[4] المعدّة للانفعال[5]. فإنّ التفتيش يلزم أجسام العالم الّتي تلينا رطوبة أو يبوسة، لأنّها إمّا أن يسهل تفرّقها و اتّصالها و تشكّلها[6] و تركها للشّكل من غير ممانعة فتكون رطبة، أو يصعب فتكون يابسة. و أمّا الّتي لايمكن فيها ذلك أصلاً فلغيرها من الأجسام. و أمّا سائر مايشبه ذلك فقد يعرى عنها جسم جسم[7]، أو ينتهي إلى هاتين انتهاء اللّين و الصّلابة، و اللّزوجة و الهشاشة، و غير ذلك.

التّفسير: لمّا فرغ من الكلام على[8] أجرام السّماوات شرع بعد ذلك في الكلام على الأجسام العنصريّة، و ذكر في هذا الفصل القوى الأوّليّة الّتي بها يتمّ الفعل و الانفعال بين[9] الأركان. و اعلم أنّ الشّيخ عدّ منها قوى كثيرة، و جعل بعضها مهيّئة نحو الفعل و[10] بعضها مهيّئة نحو الانفعال. فيجب علينا أن نتكلّم في أمور:

أحدها: في حقيقة القوّة و تقسيم ذلك[11].

و ثانيها: أن نتكلّم في القوى المهيّئة للفعل، و القوى المهيّئة للانفعال[12]. و اعلم أنّ القوّة ليست هي الفاعلة للفعل و لا المنفعلة[13]، بل الفاعل هو الذّات الّتي قامت القوّة بها و كذا المنفعل. فالمحرق هو النّار لا الحرارة، و المحترق[14] هو القطن لا القوّة القائمة به. ولكن تهيّؤ الذّات إمّا للفاعليّة أو للمنفعليّة لابدّ و أن يكون لأجل[15] هذه القوى القائمة بها. فهذه القوى تكون مهيّئة للذّوات نحو الفعل و الانفعال، أي هي تكون[16] علّة لتهيّؤ الذّات للفاعليّة أو لتهيّؤها للمنفعليّة. فهذا هو المراد من القوّة المهيّئة نحو الفعل، و القوّة المهيّئة نحو الانفعال.

و ثالثها: تعريف حقائق[17] القوى المذكورة في هذا الموضع. أمّا القوى الفعليّة فستّة: الحرارة،

١- بهذا: بها م. ٢- و البرودة: أو البرودة مص. ٣- اللّذع و التخدير: اللّذع و التحليل مص.
٤- الهيئات: الهيئة مص. ٥- للانفعال: إلى الانفعال مص. ٦- و تشكّلها: - مص.
٧- جسم جسم: جسم مص. ٨- على: في مص. ٩- بين: من مع، مص. ١٠- الفعل و: + جعل مص.
١١- ذلك: الكلام فيها مص. ١٢- للانفعال: نحو الانفعال مع. ١٣- لا المنفعلة: + للانفعال مص.
١٤- المحترق: المحرقة مص. ١٥- لأجل: لأجله م. ١٦- هي تكون: تكون مص. ١٧- حقائق: - مص.



و البرودة، و اللّذع، و التّخدير[١]، و الطّعم، و الرّائحة. و أمّا الانفعاليّة فستّة أيضاً: الرّطوبة، و اليبوسة، و اللّين، و الصّلابة، و اللّزوجة، و الهشاشة.

أقول : ذكر الشّيخ في الحدود[٢] أنّ الحرارة كيفيّة فعليّة محرّكة لما[٣] يكون فيه إلى فوق لإحداثها الخفّة، ليعرض أن تجمع المتجانسات، و تفرّق المختلفات، و تحدث تخلخلاً من باب الكيف، و تكاثفاً من باب الوضع لتحليله[٤] و تصعيده اللّطيف.

و اعلم أنّ التّخلخل قد يعني به رقّة القوام، فحينئذ يكون من باب الكيف. و التّكاثف المقابل له هو الغلظ. و قد يعني به انتفاش[٥] الأجزاء بحيث[٦] يخالطها جرم غريب و هو من باب الوضع. فيكون التّكاثف المقابل له هو اجتماع الأجزاء و خروج الجسم الغريب عمّا بينها. ثمّ إنّ الحرارة لمّا كانت من شأنها التّلطيف و الترقيق كانت مفيدة للتّخلخل الّذي من باب الكيف، و من حيث أنّها تجمع بين المتشاكلات، و تفرّق بين المختلفات، فهي تفيد التّكاثف الّذي من باب الوضع الّذي هو عبارة عن اجتماع الأجزاء الوحدانيّة الطّبع و خروج الجسم الغريب عمّا بينها.

و ذكر في تعريف البرودة: أنّها كيفيّة فعليّة تفعل جمعاً بين المتجانسين و غيرالمتجانسين[٧]، لحصرها[٨] الأجسام بتكثيفها[٩] و عقدها اللّذين من باب الكيف. ثمّ قال: و يجب[١٠] أن تسقط من الحدّين[١١] ما أوردناه لتفهيم[١٢] اللّفظ المشترك و يستعمل الباقي.

و لقائل أن يقول: ألستم قد ذكرتم في المنطق أنّ من جملة الأغاليط في الأقوال الشّارحة تعريف الشّيء بما هو أخفى منه. و معلوم أنّ العلم بحقيقة الحرارة أجلى من العلم بكونها جامعة للمتجانسات، و مفرّقة للمختلفات، و محدثة للتّخلخل الّذي من باب الكيف، و التّكاثف الّذي من باب الوضع. فإنّ كلّ أحد ببديهة عقله، بل كلّ حيوان بمقتضى حسّه، يفرق بين الحارّ و البارد، و يميّز

١- اللّذع و التّخدير : اللدغ و التّحذير مص.

٢- راجع : كتاب الحدود، ابن سينا، تصحيح مارلة جواشون؛ رقم ٥١-٣٨؛   ٣- لما : إلى ما مج.

٤- لتحليله : بتخليله مج. [التحليله أي لتحليله الكثيف (مصحح)].   ٥- انتفاش : انتفاش مج.   ٦- بحيث : - م.

٧- بدل «المتجانسين و غيرالمتجانسين» في كتاب الحدود : «المتجانسات و غيرالمتجانسات»؛ و هذا أحسن و أوفق للعبارة.   ٨- لحصرها : بحصرها مص. : بحصره م.   ٩- بتكثيفها : بتكثّفها مص.

١٠- و يجب : لو يجب مص.   ١١- الحدّين : الجزئين م.   ١٢- لتفهيم : كفهيم مص.

بين الحرارة و بين غيرها[١]. و أمّا الأفعال الّتي ذكرتموها للحرارة فإنّا لانسلّم حصولها عقيب ملاقاتها للأجسام إلّا بعد التعب العظيم في استقراء أحوالها و تتبّع جزئيّاتها. ثمّ إنّ الاستقراء لايفيد العلم[٢] بأنّ كلّ حرارة[٣] يحصل عقيب ملاقاتها[٤] هذه الآثار. ثمّ بعد القطع بذلك لايمكن القطع باستناد تلك الآثار إلى الكيفيّة القائمة بجسم النّار مثلاً إلّا بعد القدح في الفاعل المختار، و بيان أنّه لايجوز أن يكون حصول هذه الآثار عقيب ملاقاة النّار لأنّ الفاعل المختار أجرى عادته[٥] بخلق تلك الآثار عقيب ملاقاتها. و معلوم أنّ إثبات كلّ واحد من هذه المراتب يستدعي بحثاً و تدقيقاً و نظراً[٦] طويلاً، فكيف يجوز أن يجعل ذلك معرّفاً لحقيقة الحرارة الّتي كلّ من له حسّ سليم يدركها و يميّز بينها و بين كلّ ماعداها؟

و أمّا الطّعوم و الرّوائح، فلمّا عجزوا أن يذكروا لكلّ واحد منها أثراً خاصّاً اعتقدوا بسبب ذلك أنّ حقائق الطّعوم و الرّوائح غيرمعلومة لهم[٧]، و هذا خطأ. بل التّحقيق في هذا الباب أن نقول: لاشكّ أنّ التّعريف يستدعي كون المعرَّف مجهولاً و المعرِّف معلوماً، و لايجب أن يكون العلم بكلّ شيء مستفاداً من العلم بشيء آخر، و إلّا لزم إمّا الدّور أو التّسلسل[٨]، و هما باطلان[٩]. بل لابدّ من الانتهاء إلى تصوّرات بديهيّة فطريّة غنيّة عن الاكتساب، و أولى الأشياء بذلك مايجده الإنسان من نفسه كألمه و لذّته و شهوته[١٠] و غضبه، أو يدركه بحواسّه كمدركات الحواسّ الخمس. فإنّ ماهيّة كلّ واحد من هذه الأشياء تكون متصوّرة لكلّ أحد تصوّراً فطريّاً بديهيّاً، فمن حاول تعريفها لايمكنه تعريفها[١١] إلّا بما هو أخفى منها أو بما تساويها[١٢]، و الأمران باطلان. فعلمنا أنّ التّعريفات الّتي ذكروها للحرارة و البرودة و غيرهما تعريفات باطلة، و أنّه[١٣] لا ذكرهم لهذه الآثار للحرارة و البرودة أفادهم زيادة معرفة لماهيّتها، و لا عجزهم عن ذكر آثار صادرة عن الطّعوم و الرّوائح منعهم من الاحاطة بحقائقها. فهذا هو التّحقيق في هذا الباب.

١- و بين غيرها: و غيرها مص. ٢- العلم: + العلم مج. ٣- كلّ حرارة: جزءان مص.
٤- عقيب ملاقاتها: عليها م، على الهامش. ٥- عادته: العادة مص. ٦- و تدقيقاً و نظراً: - م.
٧- لهم: - م. ٨- أو التّسلسل: و إمّا التّسلسل م. ٩- و هما باطلان: - مص.
١٠- كألمه و لذّته و شهوته: كآلامه و لذّاته و شهوته مص.
١١- لايمكنه تعريفها: لايمكن تعريفها م: لايمكن مص. ١٢- بما تساويها: بما تساويها مص.
١٣- و أنّه: - مص.

و أمّا اللّذع و التخدير، فاعلم أنّ اللّذع منسوب إلى الحرارة، و التخدير إلى البرودة. و ذكر في القانون: أنّ اللّاذع[1] هو الّذي له كيفيّة نفّاذة جدّاً، لطيفة، تحدث في الاتّصال تفرّقاً كثير العدد، متقارب[2] الوضع، صغير المقدار، فلايحسّ كلّ واحد بانفراده، و يحسّ بالجملة كالوجع الواحد. و ذكر في المخدّر أنّه البارد الّذي يبلغ من برده[3] للعضو إلى أن يصير جوهر الرّوح الحاملة إليه[4] قوّة الحسّ و الحركة بارداً في مزاجه[5]، غليظاً في جوهره، فلاتستعملها القوى النّفسانيّة، و تجعل مزاج العضو كذلك، فلايقبل تأثير القوى النّفسانيّة. فهذا شرح ما أورده من القوى الفعليّة.

و أمّا القوى الانفعاليّة فمنها الرّطوبة. و ذكر في الشّفاء[6] أنّها في المشهور عبارة عن البلّة، أي كون الجسم بحيث يلتصق[7] بالغير، و هو باطل. فإنّ الجسم كلّما كان أرطب كان أقلّ التصاقاً بالغير. فإنّ الماء الصّافي جدّاً إذا غمس الإصبع فيه، كان ما[8] يلتصق منه بالإصبع أقلّ ممّا يلتصق من الماء المغبر الصّافي أو الدّهن أو العسل[9]. فعلمنا أنّ الالتصاق[10] ليس خاصيّة الرّطوبة. و لمّا بطل هذا الاعتبار لم يبق للرّطوبة إلّا سهولة قبول الأشكال الغريبة و سهولة تركها؛ فيكون رسمها: أنّها الكيفيّة الّتي بها تكون الأجسام سهلة القبول للأشكال الغريبة، سهلة التّرك[11] لها. و اليبوسة: هي الكيفيّة الّتي بها تكون الجسم عسر القبول للأشكال الغريبة و عسر[12] التّرك[13] لها بعد قبوله لها[14].

و لقائل أن يقول: الاستدلال على أنّ الرّطوبة عبارة عن الكيفيّة الّتي بها يكون الجسم سهل القبول للأشكال، أو[15] عن الكيفيّة الّتي بها يكون الجسم سهل الالتصاق بغيره[16] استدلال في أمر لفظيّ، لأنّ هذين الأمرين أعني سهولة قبول الأشكال و سهولة الالتصاق بالغير حقيقتان متغايرتان[17] في ماهيّتهما، ولاينكر هذا التّغاير أحد[18]. فلايبقى ههنا إلّا النّزاع في إطلاق لفظ الرّطوبة على واحد منهما، و ذلك لايفيد فائدة علميّة[19]. بل النّاس اتّفقوا على أنّ الرّطب إذا اختلط باليابس

١- اللّاذع: اللّذع مص. ٢- متقارب: متقاربة مص. ٣- برده: تبريده م؛ بريده مص. ٤- إليه: - م.

٥- في مزاجه: و مزاجه مص.

[٦- راجع الشّفاء، الطّبيعيّات، الفصل التّاسع من الفنّ الثّالث: في الكون و الفساد، ص ١٥٣]

٧- يلتصق: يتصل م. ٨- كان ما: ما كان مص. ٩- أو العسل: إلى العسل مص.

١٠- الالتصاق: الاتّصاف م. ١١- التّرك: التّركيب مج. ١٢- و عسر: عسر م. ١٣- التّرك: التّركيب مج.

١٤- قبوله لها: كبرله م. ١٥- عن الكيفيّة ... للأشكال أو: - م. ١٦- بغيره: بالغير مص.

١٧- حقيقتان متغايرتان: أمران متغايران مص. ١٨- أحد: أصلاً مص. ١٩- علميّة: - م.

أفاد[1] الاستمساك عن التشتّت، و معلوم أنّ ذلك لا يحصل إلّا إذا جعلنا الرّطوبة عبارة عن البلّة. ألا ترى أنّ الهواء إذا اختلط بالتّراب اليابس جدّاً فإنّه لايفيده[2] استمساكاً عن التّشتّت؟ و أيضاً اتّفقوا على أنّ النّار يابسة مع اتّفاقهم على أنّها ألطف الأجسام و أرقّها قواماً. فإنّ الجمد و التكاثف خاصيّة البارد، و السّيلان و اللّطافة[3] خاصيّة الحارّ. فلمّا اتّفقوا على يبوسة النّار مع اتّفاقهم على رقّة قوامها و سهولة قبولها للأشكال الغريبة، علمنا أنّه لايجوز أن يكون الرّطوبة عبارة عمّا ذكروه.

و أمّا الحجّة الّتي ذكروها فهي[4] ضعيفة جدّاً؛ لأنّا لانفسّر الرّطوبة بالالتصاق على الإطلاق، بل بالكيفيّة الّتي لأجلها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه. و معلوم أنّ هذه الكيفيّة في الدّهن و العسل ليست أكمل منها في الماء، فلايلزم أن يكون الدّهن و العسل[5] أرطب من الماء. و هذا القدر كاف في القدح في هذه الحجّة، ثمّ عليك بسائر كتبنا إن كنت في الإسهاب أرغب.

بل الواجب أن تجعل الرّطوبة عبارة عن: الكيفيّة الّتي بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه، و اليبوسة عبارة عن: الكيفيّة الّتي بها يكون الجسم عسر الالتصاق بالغير عسر[6] الانفصال عنه.

فإن قيل: أ لستم قلتم[7]: إنّ الكيفيّات المحسوسة لايجوز تعريفها بالأقوال الشّارحة؟ و ههنا احتجتم إلى تعريف الرّطوبة و اليبوسة و إبطال الأقوال[8] الباطلة فيهما؟ فنقول: قد ذكرنا[9] أنّ الفرق بين[10] سهولة قبول الأشكال و سهولة الالتصاق و الانفصال معلوم بالضّرورة، و أنّ النّزاع ههنا ماوقع إلّا في أنّ المسمّى بالرّطوبة أيّ الأمرين.

و أمّا اللّين و الصّلابة؛ فاعلم أنّ الجسم إذا كان يتطامن[11] و ينغمز[12] تحت الإصبع أو ما يجري مجراه، قلنا له: إنّه لين. و هناك أمور: أحدها الحركة الحاصلة فيه. و ثانيها حدوث شكل التقعّر فيه. و ثالثها استعداده[13] لقبول ذلك الانغماز[14]. و ليس اللّين إلّا هذا القيد[15] الأخير. و كذلك الصّلب هو

١- أفاد: أفاده مص، ٢- لايفيده: لايفيد م، ٣- و اللطافة - مص، ٤- فهي: فإنّها مج،
٥- و العسل: - م، ٦- عسر ... عسر: عسير ... عسير م: غير ... غير مص، ٧- قلتم: يلزمكم مص،
٨- الأقوال: الأفعال م، ٩- ذكرنا: ذكر مص، ١٠- بين: - م، ١١- يتطامن: يتطأطأ مص،
١٢- ينغمز: ينقمر مص، ١٣- استعداده: استعدادها مص، ١٤- الانغماز: الانقمار مص: مهملة في م،
١٥- القيد: القدر م.



الّذی لایتطامن[۱] تحت الإصبع؛ فهناک أمور: أحدها: عدم الانغماز[۲]. و ثانیها: بقاء الشّکل الّذی کان. و ثالثها: المقاومة. و هذا الأمر الثّالث لیس صلابة أیضاً. فإنّ الهواء الّذی فی الزّقّ المنفوخ فیه مقاومة و[۳] لاصلابة فیه. بل الصّلابة عبارة عن الاستعداد الشّدید نحو الانفعال[۴]، فرجع حاصل البحث إلی أنّ اللّین عبارة عن: الکیفیّة الّتی بها یکون الجسم مستعدّاً للانفعال عن الشّکل الحاصر[۵]؛ و الصّلابة: هی الکیفیّة الّتی بها یکون الجسم مستعدّاً لعدم الانفعال عن الشّکل الحاصر[۶]. و هذا هو الّذی ذکره الشّیخ فی تفسیر الرّطوبة و الیبوسة، فعلی قوله[۷] یلزم أن لایبقی الفرق بین الرّطب و الیابس، و بین اللّین و الصّلب. و أمّا علی ما ذکرناه فالفرق بین الأمرین ظاهر.

و أمّا اللّزوجة و الهشاشة؛ فاعلم أنّ اللّزوجة کیفیّة حاصلة بالمزاج، فإنّ اللّزج هو الّذی یکون سهل الالتصاق عسر[۸] الانفصال، فهو مؤلّف من رطب و یابس شدیدی[۹] الامتزاج. فسهولة التصاقه[۱۰] من الرّطب، و عسر انفصاله من الیابس. و أمّا الهشّ فهو الّذی یکون عسر[۱۱] الالتصاق سهل الانفصال، و ذلک لغلبة الیابس فیه و قلّة الرّطب. فهذا هو القول فی ماهیّات الکیفیّات المذکورة.

و رابعها: أنّه لماذا جعل بعض هذه القوی معدّة للفعل و بعضها للانفعال؟ فنقول: لأنّ تفاعل الحارّ و البارد ثبت بالبرهان، و تفاعل الرّطب و الیابس ماثبت بالبرهان[۱۲]. و لاشکّ أنّ البرد یفید التّکثیف[۱۳] و الیبس[۱۴]، و الحرّ یفید التّرقیق و اللّطافة. فإذن الحرارة و البرودة کلّ واحدة منهما فاعلة فی الأخری، و فاعلتان أیضاً فی الرّطوبة و الیبوسة. و أمّا الرّطوبة و الیبوسة فلیس[۱۵] لواحدة منهما فعل فی الأخری، و لالهما أیضاً[۱۶] تأثیر فی الحرارة و البرودة. فلاجرم قیل: الحرارة و البرودة فاعلتان، و الرّطوبة و الیبوسة منفعلتان. و أمّا اللّذع و التّخدیر[۱۷] فقد عرفت انتسابهما إلی الحرارة و البرودة. و أمّا الطّعوم و الرّوائح فلاشکّ فی تأثیرهما فی آلتی الذّوق و الشّمّ. و أمّا اللّزوجة فقد عرفت أنّها[۱۸] معدّة نحو الالتصاق؛ و الهشاشة معدّة نحو الانفصال؛ فلذلک کانتا من الانفعالیّات. و أمّا اللّین فلاشکّ فی

۱- لایتطامن: لایتطامر مص. ۲- الانغماز: الانغمار مص: مهملة فی م. ۳- مقاومة و: - م.
۴- الانفعال: الانفصال مج. : الانفصال م. ۵- الحاصر: الحاضر مص. : الحاصین مج.
۶- الحاصر: الحاضر مص. : الحاصین مج. ۷- قوله: هذا مج. ۸- عسر: عند م. ۹- شدیدی: شدیدم.
۱۰- التصاقه: الالتصاق مج. ۱۱- عسر: عسیر م. ۱۲- و تفاعل الرطب و الیابس ماثبت بالبرهان: - م.
۱۳- یفید التّکثیف: مفید للتکثیف م. ۱۴- و الیبس: - مج. ۱۵- فلیس: لیس م. ۱۶- أیضاً: - م.
۱۷- اللّذع و التّخدیر: اللّذع و التّحذیر مص. ۱۸- فقد عرفت أنّها: فلأنّها مص. : بأنّها م.



كونه انفعاليّاً. بقيت الصّلابة فإنّها لا تعدّ الانفعال[1] بل تعدّ اللّا انفعال[2]. فلماذا[3] يوردها في القوى المعدّة للانفعال؟ و لعلّه[3] إنّما أوردها ههنا لما بينها و بين اللّين من المناسبة.

و خامسها: أنّ القوى الأوّليّة للبسائط[4] الّتي لأجلها يجري بينها التّفاعل، و تحدث المركّبات، ما هي و كم هي؟ فنقول: إنّ المتولّدات[5] لا تحصل من اجتماع تلك البسائط إلّا عند تفاعلها، فيجب أن يكون في كلّ واحد منها كيفيّة فعليّة و كيفيّة انفعاليّة. ثمّ إنّ الاستقراء دلّ على خلوّ البسائط عن جميع القوى الفعليّة و الانفعاليّة إلّا عن الحرارة، و البرودة، و الرّطوبة، و اليبوسة، فعلمنا أنّ هذه هي الكيفيّات الفعليّة و الانفعاليّة الأوّليّة للأركان. و إذا عرفت هذه الجملة فلنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «الأجسام الّتي قبلنا نجد فيها قوى مهيّئة نحو الفعل مثل الحرارة و البرودة، و اللّذع و التّخدير[6] و مثل طعوم و روائح كثيرة. و قوى مهيّئة نحو الانفعال السّريع أو[7] البطيء مثل: الرّطوبة، و اليبوسة، و اللّين، و الصّلابة، و اللّزوجة، و الهشاشة[8]» فاعلم أنّك قد عرفت معنى القوّة أوّلاً، و معنى كون القوّة مهيّئة[9] نحو الفعل أو[10] الانفعال ثانياً، و حقائق هذه القوى ثالثاً، و أنّه لم جعل[11] بعضها فعليّاً و بعضها انفعاليّاً رابعاً. و إنّما قال: «الأجسام الّتي قبلنا» احترازاً عن الأجرام[12] الفلكيّة، فإنّه ليس فيها شيء من هذه الصّفات. و إنّما خصّ اللّذع و التّخدير بالذّكر من بين سائر[13] أمثال الحرارة و البرودة؛ لأنّ أظهر أفعالهما في الحيوانات هذان الفعلان. و إنّما خصّ الطّعوم و الرّوائح بالذّكر[14]، مع أنّ الألوان و الأصوات أيضاً مؤثّرة في آلتي البصر و السّمع، لأنّ أثر الأوّلين في آلاتهما أظهر.

و أمّا قوله: «ثمّ إذا فتّشت و أجدت التّأمّل، وجدتها قد تعرى عن جميع القوى الفعّالة إلّا الحرارة و البرودة و المتوسّط الّذي يستبرد بالقياس إلى الحارّ و يستحرّ[15] بالقياس إلى البارد» فمعناه أنّ الاستقراء دلّ على أنّ الأجسام تعرى عن جميع القوى الفعّالة إلّا عن[16] الحرارة و البرودة و الكيفيّة المتوسّطة بينهما، و هي الّتي تحسّ من الفاتر و هي الّتي تستسخن بالقياس إلى البارد و تستبرد

١- الانفعال: للانفعال مص. ٢- اللّا انفعال: للانفعال مص. : للأفعال م ٣- و لعلّه: - م.
٤- للبسائط: البسائط مج. ٥- المتولّدات: المتولّات م. ٦- اللّذع و التّخدير: اللّذع و التّحدير مص
٧- أو: و مج. ٨- مثل الحرارة ... و الهشاشة: - م. و بدله: «إلى آخره».
٩- كون القوّة مهيّئة: القوّة المهيّأة مص. ١٠- أو: و مج. ١١- لم جعل: لم يجعل مج.
١٢- الأجرام: الأجسام مص. ١٣- سائر: - مص. ١٣- من بين سائر ... بالذّكر: - م.
١٥- يستحرّ: يستسخن مص. ١٦- في آلاتهما ... الفعّالة إلّا عن: - م.



بالقياس إلى الحارّ. و يجب أن يكون مراده بالقوى الفعّالة القوى الفعّالة المرضيّة، و إلّا لزم من كلامه جواز خلوّ الجسم عن الصور النوعيّة. أعني[1] النّاريّة الّتي هي مبدأ الحرارة و اليبوسة، و المائيّة الّتي هي مبدأ الرّطوبة و البرودة.

و أمّا قوله : «و أعني بهذا أنّك تجد في كلّ باب منها[2] إذا اعتبرته أنّ جسماً يوجد عديماً لجنسه، مثلاً يكون ولالون له و لارائحة و لاطعم. أو وجدته منسوباً إلى الحرارة و البرودة مثل اللّذع و التخدير»، فاعلم أنّ المراد منه بيان الاستقراء الّذي ادّعاه أوّلاً. و هو بيّن غنيّ عن الشّرح.

و أمّا قوله : «و كذلك الحال في الهيئات المعدّة[3] للانفعال» إلى آخره، فاعلم أنّه لمّاتكلّم في الكيفيّات الفعليّة أراد أن يتكلّم في الكيفيّات الانفعاليّة. فبدأ بالاحتجاج على امتناع خلوّ الأجسام الّتي في عالمنا عن الرّطوبة و اليبوسة على التفسير[4] الّذي شرحنا به[5] لأنّ الأجسام الّتي عندنا لاشكّ أنّها قابلة للأشكال الغريبة، فذلك القبول إمّا أن يكون سهلاً أو عسراً. فالأوّل هو الرّطوبة، و الثّاني هو اليبوسة. و أمّا الأجسام الّتي لاتقبل الأشكال الغريبة[6] أصلاً و هي الأفلاك، فهي لاتكون رطبة و لايابسة. و أمّا الكيفيّات الانفعاليّة سوى الرّطوبة و اليبوسة[7] فقد تعرى عنها جسم[8] أو يكون منتسبة إلى الرّطوبة و اليبوسة مثل اللّين و الصّلابة و اللّزوجة و الهشاشة، و ستعرف كيفيّة انتسابهما إلى الرّطوبة و اليبوسة.

[الفصل الثّامن عشر]

تنبيه[9] : الجسم البالغ في الحرارة بطبعه هو النّار، و البالغ في البرودة بطبعه هو الماء، و البالغ في الميعان هو الهواء، و البالغ في الجمود هو الأرض. و الهواء بالقياس إلى الماء حارّ لطيف، يتشبّه به الماء إذا سخن و لطف. و الأرض إذا خلّيت و طباعها و لم تسخن بعلّة بردت. وإذا خصفت النّار و فارقتها سخونتها تكوّن منها أجسام صلبة أرضيّة يقذفها السّحاب الصّاعق. فهذه[10] الأربعة مختلفة

١- أعني : يعني مص. ٢- منها : فيها مص. ٣- المعدّة : المتقدّم مص. ٤- التفسير : التّقسيم م.

٥- شرحنا به : شرحنا م، : فسّر بتمامه مج. ٦- فذلك القبول ... الأشكال الغريبة : - مص.

٧- و أمّا الكيفيّات ... واليبوسة : - مص. ٨- جسم : جسم م. ٩- تنبيه : [إشارة] مج.

١٠- فهذه : و هذه مص.



القصور، و لذلك لايستقرّ النّار[1] حيث يستقرّ فيه الهواء، و لا الماء حيث يستقرّ[2] فيه الهواء، ولا الهواء حيث يستقرّ فيه الماء. و ذلك في الأطراف أظهر.

التفسير: لمّا بيّن أنّ القوى العرضيّة الأوليّة الّتي بها يحصل التّفاعل[3] بين الأركان أربعة[4]: الحرارة، و البرودة، و الرّطوبة، و اليبوسة، شرع بعد ذلك في بيان[5] الأجسام الموصوفة بتلك الكيفيّات: فالبالغ في الحرارة بطبعه هو النّار، و البالغ في البرودة بطبعه هو الماء، و البالغ في الميعان[6] بطبعه[7] هو الهواء[8]، و البالغ في الجمود هو الأرض.

و اعلم أنّك قد عرفت في المنطق أنّه إذا قيل: الإنسان[9] هو النّاطق، اقتضى ذلك كون المحمول مساوياً للموضوع، أي لايكون أعمّ منه ولا أخصّ[10]. و إذا كان كذلك كان قوله[11]: البالغ في الحرارة هو النّار، و كذلك سائر القضايا يقتضي أن يكون محمول كلّ واحد منها مساوياً للموضوع. و إذا عرفت ذلك فنقول: النّاس اختلفوا في بعض هذه القضايا، و نحن نشير إلى ذلك إشارة خفيفة و تحيل[12] بالاستقصاء[13] على المباحث المشرقيّة و الملخّص.

أمّا في القضيّة الأولى فقد حكى الشّيخ في الشّفاء[14] عن كثير من المتقدّمين أنّهم كانوا يقولون[15]: إنّ النّار البسيطة لاتكون في غاية الحرارة. ثمّ احتجّ على فساد ذلك بأن قال: إذا كانت القوّة المسخّنة حاصلة، و المادّة قابلة للسّخونة، و الموانع زائلة، فوجب أن تحصل[16] السّخونة على أبلغ الوجوه.

و أمّا في القضيّة الثّانية، و هي أنّ البالغ في البرودة بطبعه هو الماء، فقد نازع فيه صاحب المعتبر، و زعم أنّ الأرض أبرد منه، لأنّ الكثافة لازمة للبرودة[17] و اللّطافة لازمة للحرارة[18]. فلمّا كانت

١- لايستقرّ النّار: لستقرّ معى. ٢- يستقرّ: لايستقرّ معى. ٣- التّفاعل: الفاعل م. ٤- أربعة: الأربعة معى.

٥- بيان: + أنّ معى. ٦- الميعان: المتعلّق مج. ٧- بطبعه: - معى.

٨- البالغ في الميعان بطبعه هو الهواء: - م. ٩- الانسان: للانسان معى. ١٠- لا أخصّ: + منه م.

١١- كان قوله: قوله م. ١٢- تحيل: يحيل، نحيل معى. ١٣- بالاستقصاء: باستقصاء ذلك مج، الاستقصاء معى.

[١٤- راجع: الشّفاء، الطّبيعيّات، الفصل الثّاني عشر من الفنّ الثّالث، ص ١٧٦-١٨٣]

١٥- كانوا يقولون: قالوا م. ١٦- فوجب أن تحصل: غير مقروء في مج. ١٧- للبرودة: البرودة مج.

١٨- للحرارة: الحرارة مج.



الأرض أكثف، وجب أن تكون أبرد. و إنّما يكون الإحساس ببرودة الماء أشدّ من الإحساس ببرودة الأرض، لأنّ الماء للطافته يصل إلى مسامّ اللّامس، و الأرض لكثافتها[1] لاتصل. و كذلك[2] فإنّ[3] النّحاس المذاب أقلّ سخونة في نفسه[4] من النّار البسيطة و إن كان أكثر منها في الحسّ، فإنّ من أمرّ يده على النّار بسرعة لاتحترق يده، و من أمرّ يده في النّحاس[5] المذاب لابدّ و أن تحترق. و السّبب فيه ما ذكرنا أنّ النّار للطافتها يسرع انفصالها عن اليد و النّحاس المذاب لكثافته يبطيء انفصاله عن اليد، فلاجرم يكون الإحساس بحرارة النّحاس أقوى من الإحساس بحرارة النّار.

و أمّا القضيّة الثّالثة، و هي أنّ البالغ في السّيلان هو الهواء ففيه بحث، لأنّه إن كان المراد من السّيلان كونه بحيث يسهل التصاقه بغيره و يسهل انفصاله عن غيره فهذا هو البلّة، و معلوم بالضّرورة أنّ الهواء ليس كذلك. و إن كان المراد من السّيلان كونه بحيث يقبل الأشكال الغريبة و يتركها[6] بسهولة[7] فهذا هو اللّطافة و رقّة القوام، و عندنا أنّ النّار أولى بذلك. فإنّا نرى أنّ الشّيء كلّما كان أسخن كان ألطف و أرقّ قواماً، و نرى أنّ الهواء كلّما ازدادت سخونته ازدادت رقّته، و نرى أنّ النّار الّتي عندنا في غاية اللّطافة و الرّقّة، فقوي في ظنوننا أنّه كلّما كان الشّيء أسخن كان ألطف. و ذلك يقتضي أن تكون النّار ألطف الأجرام[8] و أسهلها قبولاً للأشكال الغريبة و أتركها لها[9].

ثمّ هب[10] أنّ هذا الوجه الّذي ذكرناه لايدلّ[11] على أنّ النّار ألطف، فهي أطوع للتشكّل بشكل الحاصر[12] الحاوي، ولكن لابدّ من الدّلالة على أنّ الهواء أسهل قبولاً لذلك. و الانصاف أنّا إن فسّرنا الرّطوبة بالبلّة كان الرّطب من العناصر الأربعة واحداً[13] و هو الماء، و الثّلاثة الباقية تكون يابسة. و إن فسّرناها بسهولة قبول الأشكال كان الرّطب من العناصر الأربعة ثلثة و هي الهواء و الماء و النّار[14]، و اليابس واحد و هو الأرض.

و أمّا القضيّة الرّابعة، و هي أنّ البالغ في الجمود هو الأرض، فذلك ممّا لانزاع فيه أصلاً.

١- لكثافتها: لطافتها مج. ٢- كذلك: لذلك مج. ٣- فإنّ: قال مص. ٤- في نفسه: - مج.
٥- في النّحاس: على النّحاس مج. ٦- يتركها: تركها مص. : تركيبها مج. ٧- و يتركها بسهولة: - م.
٨- الأجرام: الأجسام م. ٩- أتركها لها: لتركها مج، مص. ١٠- هب: ثبت مج. - هذا: - م.
١١- لايدلّ: بدلالة مج. ١٢- الحاصر: العاصر م. : الحافظ مج. ١٣- واحداً: - م.
١٤- النّار: البارد مج.



بقي ههنا بحثان: أحدهما، أنّ الشيخ لماذا صرّح في حرارة النّار و برودة الماء بأنّهما حصلا بطبعهما، حيث قال: «البالغ في الحرارة بطبعه هو النّار، و البالغ في البرودة بطبعه هو الماء»، و لم يصرّح بذلك في سيلان الهواء و جمود الأرض. و الثاني، أنّه[1] لم بدأ في الذّكر بالحرارة[2]، و ثنّى بالبرودة، و ثلّث بالرّطوبة، و ربّع باليبوسة؟

فنقول: أمّا الأوّل، فذلك لأنّه لم يشتبه على أحد أنّ الرّطوبة و اليبوسة مغايرتان للطّبيعة النّوعيّة الّتي لهذه[3] العناصر الأربعة. و لكن أكثر المتقدّمين ذهبوا إلى أنّ طبيعة النّار هي الحرارة، و طبيعة الماء[4] البرودة. و لأنّ اشتباه الكيفيّات الفعّالة بالطّبيعة الفعّالة أكثر من[5] اشتباه الكيفيّات المنفعلة بها. فلمّا وقع هذا الاشتباه في الكيفيّتين[6] الفاعلتين[7]، و لم يقع في الكيفيّتين المنفعلتين، لا جرم أنّه لمّا ذكر الكيفيّتين الفاعلتين ذكر أنّهما تصدران عن طبع الشّيء، تنبيهاً على كونهما مغايرتين لطبيعته[8] ليستغني عن ذكر[9] ذلك. و نبّه أيضاً على الحجّة الّتي عليها التّعويل[10] في أنّ حرارة النّار ليست هي نفس الصّورة. و هي: أنّ الحرارة قابلة للأشدّ و الأضعف، و ما كان كذلك لا يكون صورة. نبّه على صغرى هذا القياس بقوله: «البالغ في الحرارة»، لأنّه إنّما يصدق أنّ هذا الشّيء بالغ في الحرارة إذا[11] كانت الحرارة قابلة للأشدّ و الأضعف. و أمّا في الكيفيّتين[12] المنفعلتين لمّا لم يقع هذا الاشتباه لا جرم استغنى عن التّصريح بكونهما صادرتين عن الطّبيعة.

و أمّا الثّاني، فلأنّ الكيفيّة الفاعلة أشرف من المنفعلة، و الحرارة أشرف من البرودة لكونها مناسبة للحياة و كون البرودة منافية لها، فبدأ بالحرارة ثمّ[13] ثنّى بالبرودة[14]. و إنّما[15] نقدّم الرّطوبة على اليبوسة لأنّ الرّطوبة غذاء[16] الحرارة و حافظة لها، فكانت أشرف من اليبوسة.

و أمّا قوله: «و الهواء بالقياس إلى الماء حارّ لطيف، يشبه به الماء إذا سخن و لطف»، فاعلم أنّ لكلّ واحد من العناصر الأربعة كيفيّتين، و كلّ واحد منها[17] فإنّ إحدى كيفيّتيه قويّة و الأخرى

١- أنّه: - مج. ٢- في الذّكر بالحرارة: يذكر الحرارة مص. ٣- لهذه: في مص. ٤- الماء: + هي مج.
٥- اشتباه ... أكثر من: - م. ٦- الكيفيّتين: الكيفيّات مج، و صحّح على الهامش على: والّا يقيناته.
٧- الفاعلتين: الفاعليّتين مص. : الفاعلتين مج. ٨- لطبيعته: للطّبيعتين مص. : للطّبيعة النّوعيّة مج.
٩- ليستغني عن ذكر: ليستغني بذكر م. : استغنى عن ذكر مص. ١٠- عليها التّعويل: عول عليها مص.
١١- إذا: و إذا م. ١٢- الكيفيّتين: + و م. ١٣- ثمّ: و مص. ١٤- ثمّ ثنّى بالبرودة: - مص.
١٥- و إنّما: ثمّ مص. ١٦- غذاء: عند مص. ١٧- منها: + أي من العناصر مج.



ضعيفة[١]. فلمّا ذكر ما[٢] لكلّ واحد من الكيفيّات[٣] القويّة شرع بعد ذلك في بيان[٤] ما لكلّ واحد منها من الكيفيّات[٥] الضّعيفة. فبدأ بالهواء و زعم أنّه بالقياس إلى الماء حارّ، أي له كيفيّة متوسّطة[٦] بين الحرارة و البرودة. و قد ذكرنا أنّ الوسط بين الحارّ[٧] و البارد هو الّذي يسخن بالقياس إلى البارد[٨] و يبترد بالقياس إلى الحارّ. فلمّا كانت حالة الهواء في الحرارة و البرودة متوسّطة لاجرم زعم أنّه حارّ بالقياس إلى[٩] الماء، أي يسخن بالقياس إلى الماء الّذي هو بارد. ثمّ نبّه بعد الدّعوى على دليل صحّتها و هو قوله: «يتشبّه[١٠] به الماء إذا سخن و لطف». و وجه الاستدلال أنّ الماء إذا سخن و لطف[١١] تبخّر. و المعنى بالبخار أجزاء صغيرة هوائيّة مختلطة بأجزاء صغيرة مائيّة. فلمّا كانت سخونة الماء[١٢] مقتضية[١٣] لتبخّره[١٤]، و قد ثبت أنّ في البخار أجزاء هوائيّة، دلّ على أنّ سخونة الماء سبب لانقلابه[١٥] هواء. ولولا أنّ السّخونة أمر طبيعيّ للهواء، و إلّا لما كانت السّخونة سبباً لانقلاب الماء هواء[١٦]. و هذا الوجه إقناعيّ.

و أمّا قوله: «و الأرض إذا خلّيت و طباعها و لم تسخن بعلّة بردت»، فاعلم أنّ المراد منه إثبات[١٧] برودة الأرض. و استدلّ عليه بأنّه متى لم يسخن بعلّة من خارج مثل مسامتة الشّمس و سائر الكواكب فإنّها تبرد بذاتها، و ذلك يدلّ على البرودة الطّبيعيّة[١٨] لها.

و أمّا قوله: «و إذا خمدت النّار و فارقها سخونتها تكوّن منها أجسام صلبة أرضيّة يقذفها السّحاب[١٩] الصّاعق[٢٠]»، فاعلم أنّ المراد منه إثبات يبوسة النّار. و استدلّ عليه بأنّ النّار متى زالت السّخونة عنها حدثت منها[٢١] أجسام صلبة[٢٢] أرضيّة يقذفها السّحاب الصّاعق، مثل ما حكي[٢٣] في الشّفاء من سقوط قطعة من حديد من السّحاب إلى الأرض، و من سقوط أجسام نحاسيّة شبيهة بالنّصل[٢٤].

١- ضعيفة. هيولويّة مص. ٢- ذكر ما: ذكرنا مج. ٣- من الكيفيّات: منها مج. ٤- بيان: ذكر مص.
٥- القويّة شرع ... من الكيفيّات: على الهامش م. ٦- متوسّطة: - مج. ٧- الحارّ: الحالّ م.
٨- البارد: النّار مج. ٩- البارد و ... بالقياس إلى: - مص. ١٠- قوله يتشبّه: أنّه شبّه مج.
١١- و وجه ... و لطف: - م. ١٢- الماء: الهواء مج. ١٣- مقتضية: مقتضية مص.
١٤- لتبخّره: للتّبخّر مج. ١٥- لانقلابه: لانقلاب الماء مج. ١٦- ولولا أنّ السّخونة ... الماء هواء: - م.
١٧- إثبات: - مج. ١٨- البرودة الطّبيعيّة: أنّ البرودة طبيعة مص. ١٩- السّحاب: بالسّحاب مج.
٢٠- تكوّن منها ... الصّاعق: - مص، م. ٢١- منها: فيها مج. ٢٢- صلبة: - م.
٢٣- مثل ما حكي: و هو ما حكي م: مثل ما ذكر مص. ٢٤- بالنّصل: بالفصل مص.

و لقائل أن يقول : هذه الحجّة ضعيفة جدّاً لأنّ لقائل أن يقول: لم قلت إنّ تلك الأجسام إنّما حدثت بمجرّد زوال الحرارة من النّار؟ و لم لايجوز أن يقال: إنّ حدوثها إنّما كان لأنّ[1] أجساماً بخاريّة و دخانيّة صارت لكثرة حركتها قريبة الشّبه من الأبخرة و الأدخنة[2] الّتي منها يتكوّن الحديد في معدنه، ثمّ[3] ارتفعت إلى كرة الأثير و انطبخ البعض بالبعض و تولّد منها الحديد؟ و لابدّ لكم من هذا الّذي قلناه[4] لأنّ المنقذف تارة يكون نحاساً، و تارة يكون حديداً، و تارة يكون حجراً. و لو كان تولّدها بمجرّد زوال الحرارة عن النّار لما اختلفت هذه المتولّدات.

و اعلم أنّه لم يذكر كون الماء رطباً لأنّه لاحاجة في العلم بذلك إلى البيان. و قد بقي ههنا أنّه لماذا بدأ في هذا النّمط بالبحث في الهواء[5]، ثمّ بالأرض، ثمّ بالنّار؟ فنقول: لأنّه أثبت الحرارة في الهواء، و البرودة في الأرض، و اليبوسة في النّار. و قد ذكرنا أنّه لابدّ من الابتداء بالحرارة، ثمّ بالبرودة؛ فلاجرم بدأ بالهواء، ثمّ بالأرض، ثمّ بالنّار، لأنّ المطلوب إثبات يبوستها.

و أمّا قوله : «و هذه الأربع مختلفة الصّور[6]»، فاعلم أنّه لمّا بيّن أنّ كلّ واحد من هذه الأربعة مخصوص بكيفيّتين من الكيفيّات الأربعة المذكورة، بيّن أنّه ليست مخالفة بعضها للبعض مخالفة بالأعراض فقط، بل و بالصّورة المقوّمة[7]. و احتجّ عليه بهرب[8] كلّ واحد من حيّز الآخر. فإنّ النّار لايقف في حيّز الهواء بل يصعد. و الهواء لايستقرّ في حيّز الماء، فإنّ الزّقّ المنفوخ إذا جعل تحت الماء قسراً، أحسّ بمافيه من المدافعة إلى فوق. و لم يذكر عدم وقوف الماء و الأرض في حيّز النّار[9] و الهواء لظهورهما[10].

و قوله: «و ذلك في الأطراف أظهر»، فلأنّ الميل الطّبيعي[11] يشتدّ عند[12] القرب من الحيّز الطّبيعي. فللجسم الخارج عن حيّزه الطّبيعي إذا عاد إليه، فإذا قرب وصوله إلى مكانه الطّبيعي،

١- لأنّ : لأجل أنّ مج.   ٢- صارت لكثرة ... و الأدخنة : - م.   ٣- ثمّ : + إنّها مص.   ٤- قلناه : قلنا م.

٥- بالبحث بالهواء : البحث بالهواء م. : من البحث في الهواء مص.

٦- مختلفة الصّور : + إلى قوله و ذلك في الأطراف أظهر م : + و لذلك لايستقرّ النّار حيث يستقرّ فيه الهواء، و الهواء حينئذ يستقرّ فيه الماء، و ذلك في الأطراف أظهر مج.   ٧- بالصّورة المقوّمة : بالصّورة المنوّعة مج.

٨- بهرب : لهرب م.   ٩- حيّز النّار : حيّز الماء مص.   ١٠- لظهورهما : لظهورها مج.

١١- الميل الطّبيعي : الميل المستقيم مص.   ١٢- يشتدّ عند : يشتدّ فيه مص. : لمد عند م.



إشتدّ ميله إليه و ميله عن المكان الغريب[١].

و إذا ثبت أنّ كلّ واحد منها قرار[٢] عن مكان الآخر، وجب أن يكون كلّ واحد منها مخالفاً[٣] بطبعه للآخر[٤]، وإلّا لكان المكان الواحد ملائماً لجسم و منافراً لمثله، و أنّه محال. و اعلم أنّ هذا الفصل بناء على[٥] الفرق بين[٦] الحال المقوّم و الحال الغير المتقوّم، و الكلام فيه قسمز[٧].

المسئلة الثانية
في سبب ترتيب العناصر في أمكنتها

و فيها فصل واحد.[٨]

[الفصل التاسع عشر]

تنبيه: من ظنّ أنّ الهواء يطفو فوق[٩] الماء لضغط ثقل الماء إيّاه، مجتمعاً تحته، مستقلاً له لابطبعه[١٠]، كذّبه أنّ الأكبر يكون[١١] أقوى حركة و أسرع طفواً، و القسري يكون بالضدّ من هذا. و كذلك[١٢] في الحركات الأخر.

التفسير: المحصّلون من الحكماء اتّفقوا على أنّ الأرض في المركز، و يحيط بأكثرها الماء، و يحيط بالماء الهواء[١٣]، و يحيط بالهواء النار، و يحيط بالنار الفلك. ثمّ الآكثرون من الحكماء زعموا أنّ هذا الترتيب طبيعيّ لهذه الأجسام. و منهم من زعم أنّ الأجسام كلّها طالبة للمركز إلّا[١٤] أنّ الأثقل أسبق إليه، و متى وصل الأسبق إليه ضغط الأخفّ و[١٥] طفى[١٦] الأخفّ عليه، فهذا هو السبب في هرب بعضها عن حيّز البعض.

و ربّما أمكن[١٧] جعل هذا المذهب سؤالاً[١٨] على الكلام المتقدّم على هذا الفصل، فإنّ على هذا التقدير لايلزم من هرب بعضها عن حيّز البعض اختلافها بالنوع، بل يكفي في ذلك مجرّد

١- الغريب: الغريب مج. ٢- قرار: قرار مص. ٣- مخالفاً: متأبّاً مص. ٤- بطبعه للآخر: الطبيعة الآخر م.

٥- على: + أنّ مص. ٦- بين: + الحالين مج. ٧- قسمز: + وبالله التوفيق مج.

٨- و فيها فصل واحد: فصل واحد مج. :- م. ٩- فوق: في مص. ١٠- لابطبعه: لالطبع م.

١١- يكون: :- م. ١٢- كذلك: + الحال م. ١٣- و يحيط بالماء الهواء: :- م. ١٤- إلّا: بهما مج.

١٥- ضغط الأخفّ و: :- مص. ١٦- طفى: طوى مص. ١٧- أمكن: :- مج. ١٨- سؤالاً: سواء إلّا م.

اختلافها بالثقل و الخفّة. و لمّا احتجّ الشيخ بهرب بعضها من حيّز البعض على اختلافها[1] في القسور المقوّمة، احتاج في تقرير تلك الحجّة[2] إلى إبطال هذا المذهب. فاستدلّ عليه بأن قال: الأجسام كلّما كانت أعظم، كان ميلها إلى أحيازها الطّبيعيّة أقوى. و كلّما كان كذلك، كان قبولها للميل القسري أضعف، لما بيّنّا أنّ الميل الطّبيعي عائق عن القسري. و الشيء كلّما كان العائق عنه أقوى، كان وجوده أضعف. و إذا ثبت ذلك فلو كان طفو الهواء على الماء قسريًّا، لكان كلّما كان الهواء أكثر، كان طفوه على الماء أبطأ. لكنّ التالي بالعكس[3]؛ فإنّه كلّما كان الهواء أكثر، كان طفوه على الماء أسرع[4]. فعلمنا أنّ ذلك الطفو طبيعيّ لاقسريّ، و بطل المذهب الّذي ذكروه.

و أمّا قوله: «و كذلك[5] في الحركات الأخر»؛ يعني به سائر أنواع الحركة.

المسئلة الثّالثة[6]
في بيان جواز الكون و الفساد على العناصر الأربعة

و فيها فصل واحد[7].

[الفصل العشرون]

تنبيه: قد يبرد الإناء بالجمد فيركبه ندىً من الهواء، كلّما نقطته[8] مدّ إلى أيّ حدّ[9] شئت، و لايكون ليس إلّا في موضع الرّشح. و لايكون عن الحارّ[10] و هو ألطف و أقبل للرّشح، فهو إذن هواء استحال ماء. و كذلك قد يكون صحو في قلل الجبال، فيضرب البرد هواءها، فيعقد سحاباً لم ينسق إليها من موضع آخر، و لاانعقد عن بخار متصعّد[11]، ثمّ يرى ذلك السّحاب يهبط ثلجاً، ثمّ يصحى،

۱- بالثقل و ... على اختلافها: - م. ۲- الحجّة: الحجج مع. ۳- التالي بالعكس: الأمر بضدّه م.

۴- فإنّه كلّما كان ... أسرع: - م. ۵- و كذلك: + الحال م.

۶- من أوّل الكتاب إلى ههنا مفقودة من نسخة س. فبدأت بهذه العبارة: «بسم الله الرّحمن الرّحيم، ربّ يسّر رحمتك يا كريم، المسئلة الثّالثة في بيان جواز...». ۷- و فيها فصل واحد: - م، مع.

۸- نقطته: النقطته مص. - اللفظه م. [لَفَظ و التفظ الشيء: أي أخذه و جمعه] ۹- حدّ: موقع مص.

[۱۰- الحارّ: الماء الحارّ؛ نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التنبيهات؛ ص ۸۳] ۱۱- متصعّد: متصاعد م.



ثم يبرد. و قد تخلق النّار بالتّقاعات من غير نار. و قد تحلّ الأجساد[١] الصّلبة الحجرية مياهاً سيّالة يعرف ذلك أصحاب الحيل. كما قد تجمد[٢] مياه جارية تشرب حجارة صلدة. فهذه الأربعة قابلة للاستحالة[٣] بعضها إلى بعض، فلها هيولي مشتركة.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل بيان جواز الكون و الفساد على هذه العناصر الأربعة، و الاستدلال بذلك على أنّ لها هيولي مشتركة. و اعلم أنّ العناصر[٤] لمّا كانت أربعة، وقع فيها[٥] اثناعشر نوعاً من الكون و الفساد، و هي هذه: صيرورة الأرض ماء أوهواء أوناراً، و صيرورة الماء أرضاً أوهواء أوناراً، و صيرورة الهواء أرضاً أوماء أوناراً، و صيرورة النّار أرضاً أوماءً أوهواء. و ليس لأحد أن يدّعي أنّ ستّة منها مكرّرة، لأنّ انقلاب الأرض ماءً غير انقلاب الماء أرضاً. و لا يلزم أيضاً من صحّة أحدهما صحّة[٦] الآخر إلّا بالبرهان.

ثمّ إنّ الشّيخ اختصر من هذه الأقسام على إيراد أربعة: أوّلها: انقلاب الهواء ماءً، و ثانيها: انقلاب الهواء ناراً، و ثالثها: انقلاب الأرض ماءً، و رابعها: انقلاب الماء أرضاً. و اعلم أنّه متى صحّت الأقسام الثّلاثة الأول[٧]، فقد صحّ جميع الأقسام، لأنّه إذا ثبت انقلاب الأرض ماءً، ثبت أنّ هيولي الأرض مثل هيولي الماء. ثمّ إذا ثبت بعد ذلك انقلاب الماء هواء، ثبت أنّ هيولي الماء مثل هيولي الهواء. فهيولي الأرض المماثلة لهيولي الماء[٨] المماثلة لهيولي الهواء[٩] وجب أن تكون مماثلة لهيولي الهواء، لأنّ مثل المثل مثل. ثمّ إذا ثبت انقلاب الهواء ناراً، ثبت كون هيولاها مثلاً لهيولي الكلّ بالطّريق المذكور. فإذن هذه الأقسام الثّلاثة كافية في أنّ للعناصر الأربعة هيولي مشتركة. و إذا ثبت ذلك، ثبت سائر الأقسام ضرورة أنّ مايصحّ على الشّيء يصحّ على مثله.

بقي ههنا أبحاث ثلاثة: أحدها: أنّ الأقسام الثّلاثة لمّا كانت كافية في إثبات المطلوب فلما ذا أورد الشّيخ قسماً رابعاً؟ فإنّه بيّن انقلاب الأرض ماء، و الماء أرضاً، مع أنّ المطلوب حاصل بذكر[١٠] واحد منهما. و ثانيها: أنّ هذه الأقسام و إن كانت وافية بالمطلوب إلّا أنّه لمّا بيّن[١١] انقلاب النّار هواء، و

١- الأجساد: الأجسام م.   ٢- قد تجمد: تجمد م.   ٣- للاستحالة: لاستحالة م، مص.

٤- العناصر: + الأربعة مص.   ٥- فيها: منها مص.   ٦- أحدهما صحّة: - مج.   ٧- الأول: - ص، مج.

٨- لهيولي الماء: + و هيولي الماء مص.   ٩- لهيولي الأرض ... لهيولي الهواء: - م   ١٠- بذكر: + كلّ مص.

١١- لمّا بيّن: لويبيّن م.



الماء هواء، و الأرض ناراً لحصل المطلوب، فلماذا اختار الشّيخ في إثبات هذا المطلوب الأقسام الّتي ذكرها دون غيرها؟ و ثالثها[1] لماذا بدأ ببيان انقلاب الهواء ماء[2]، و ثنّى بانقلاب الهواء ناراً[3]، و ثلّث بانقلاب الأرض ماء، و ربّع بانقلاب الماء أرضاً؛ و ما فائدة هذا الترتيب؟

و الجواب عن الاوّل أنّ الأقسام الثلاثة الأول أوردها الشّيخ بالقصد الأوّل، و أمّا القسم الرّابع فإنّه ما أورده بالقصد الأوّل. ألاترى[4] أنّه جعل كلّ واحد من الأقسام الثلاثة أصلاً مستقلاً[5] بنفسه[6]؟ ففي الأوّل قال: «قد يبرد الإناء بالجمد، إلى آخره»؛ و في الثّاني قال: «و قد تخلق النّار بالنّفاخات»[7]؛ و في الثّالث قال: «و قد تحلّ الأجساد[8] الصّلبة». و أمّا في الرّابع فلم يقل: «و قد تجمد مياه جارية»، بل لمّا ذكر انحلال الأجساد الصّلبة عطف عليه القسم الرّابع فقال: «كما قد تجمد[9] مياه جارية»، و هذا منه تنبيه على أنّه إنّما ذكر الرّابع[10] لما بينه و بين الثّالث من التّعلّق و إن كان لاحاجة إليه في نفس[11] المقصود.

و أمّا الثاني فحلّه[12] أنّ الأقسام الأخر و إن كانت مفيدة للمطلوب إلّا أنّ منها[13] ما يعسر[14] إثباته، مثل انقلاب الهواء أرضاً و انقلاب الأرض ناراً؛ و منها مايكون إثباته ظاهراً جليّاً مثل مقابلات الأقسام الّتي ذكرها الشّيخ. فإنّ من المشهور[15] أنّ الماء ينقلب هواء بالتّبخير[16] لكن ليس بمشهور أنّ الهواء ينقلب ماء. و كذا[17] مشهور أنّ النّار عند الانطفاء تنقلب هواء، و ليس بمشهور أنّ الهواء ينقلب ناراً. فلو أنّ الشّيخ أثبت المطلوب بهذه الأقسام، لكان تمام الايضاح إنّما يحصل بإيراد أمثلة[18] من الأقسام الّتي أوردها و تصحيحها[19] بالدّلالة فيكون ذلك تطويلاً من غير فائدة. و لمّا صحّ[20] المطلوب بهذه الأمثلة استغنى عن هذا التّطويل.

و أمّا الثّالث فنقول: إنّه إنّما بدأ ببيان صحّة انقلاب الهواء ماء لأنّ[21] الطّريق الجيّد في

١- ثالثها: + أنّه مص، م. ٢- الهواء ماء: بالهواء ناراً س، مج. ٣- الهواء ناراً: النّار هواء مج.
٤- ألاترى: أماترى مج. ٥- مستقلاً: مستقيماً م. ٦- بنفسه: منه مج. ٧- بالنّفاخات: بالمفاجات مج.
٨- الأجساد: الأجسام م. ٩- تجمد: تجمد مج. ١٠- ذكر الرّابع: ذكر المرابع م. ١١- نفس: بعض ج.
١٢- فحلّه: فجعله مص. ١٣- منها: فيها مج، مص. ١٤- يعسر: يقرّ مج.
١٥- من المشهور: المشهور م. ١٦- بالتّبخير: بالتّسخّن مج، : بالسّخن مص. ١٧- و كذا: و كذلك م، مص.
١٨- أمثلة: مثله س، م. ١٩- تصحيحها: يصحّحها مج، مص. ٢٠- صحّ: صحّ م، مج.
٢١- لأنّ: كان مج.



التّعليم[١] أن يبدأ بالأسهل و يترقّى إلى الأصعب. و السّبب في زوال الصّورة الهوائيّة إلى الصّورة المائيّة هو زوال الحرارة، و السّبب في زوال الصّورة الهوائيّة إلى[٢] الصّورة النّاريّة هو زوال الرّطوبة[٣]. و لمّا كان زوال الحرارة عن الهواء أسهل و أقرب إلى الأفهام من زوال الرّطوبة عنه، لاجرم كان تصوّر انقلابه[٤] ماء أسهل من تصور انقلابه ناراً، فلهذا قدّمه عليه. و أمّا إثبات[٥] انقلاب الأرض ماء فهو أصعبها تصوراً، فلهذا[٦] أخّره. ثمّ شبّهه بانقلاب الماء أرضاً لأنّ ذلك قد شاهده بعض النّاس فشبّهه[٧] به إزالة للاستبعاد[٨]. و يجب أن تعلم أنّ الكلام في أمثال هذه الأمور إقناعيّ ضعيف جدًّا، ولو لا أنّي التزمت استخراج الفوائد من ألفاظ هذا الكتاب تنبيهاً للمقلّدة على وقوفي من هذا الكتاب على ما لم يقف عليه أحد ممّن سبقني[٩]، و أنّي ما أقدمت على الاعتراض[١٠] جزافاً[١١] و إلّا لما كنت أجوّز تضييع[١٢] زماني بحلّ[١٣] هذه الكلمات. و لنرجع إلى المقصود.

فنقول : هذا الفصل يشتمل على أربعة مباحث:

البحث الأوّل في انقلاب الهواء ماء. و اعتمد الشّيخ في إثبات ذلك ههنا على وجهين[١٤]، و أنا أقرّر كلّ واحد منهما على أقصى[١٥] الوجوه.

الأوّل أنّ الإناء الفضّي و النّحاسي أو ما أشبههما إذا وضع فيه الجمد حتّى برد جداً، فإنّه يجتمع على أطرافه قطرات الماء. فتلك القطرات لاتخلو إمّا أن يقال: إنّ الأجزاء المائيّة كانت مبثوثة في الهواء الّذي يليها، لكنّها لصغرها وجذب حرارة الهواء لها ماكانت تتمكّن من أن تخرق اتّصال الهواء و تنزل[١٦] و تجتمع على أطراف الكوز، فلمّا تبرّد[١٧] الإناء بالجمد جدًّا، حتّى تبرّد الهواء القريب منه أيضاً جدًّا، فزالت السّخونة عن تلك الأجزاء الصّغيرة المبثوثة في الهواء، فثقلت[١٨] و نزلت و اتّصلت، فاجتمع على الكوز بسبب ذلك قطرات. و هذا هو السّبب الّذي ذكره صاحب

١- في التّعليم : من التّعليم مص.   ٢- الصّورة المائيّة ... الهوائيّة إلى : - م.

٣- الحرارة و السّبب ... زوال الرّطوبة : على الهامش مي.   ٤- انقلابه : انقلاب الأرض س.   ٥- إثبات : - مص.

٦- فلهذا : فلذا مص.   ٧- فشبّهه : فشهد مج.   ٨- للاستبعاد : الاستبعاد مج، م.

٩- سبقني : سبقونا س. : سبقك مج.   ١٠- الاعتراض : اعراض مج.   ١١- جزافاً : جزاباً م.

١٢- تضييع : - م.   ١٣- بحلّ : في مثل مص.   ١٤- وجهين : أمرين : س، مج.   ١٥- أقصى : أفضل مص.

١٦- تنزل : يزد م.   ١٧- حتّى تبرّد : حتّى برد م، مص.   ١٨- فثقلت : فتقلب مص. : ينقلب ما م



المعتبر. أو يقال: إنّ تلك القطرات إنّما حصلت على سبيل الرّشح[1] ممّا في داخله. أو يقال: إنّ الهواء انقلب ماء.

و وجه الحصر أنّ هذه القطرات المائيّة[2] إمّا أن يقال: إنّها كانت ماء قبل اجتماعها على طرف الكوز، أو ما كانت كذلك. فإن كانت ماء، فإمّا أن يقال: إنّها من الماء الّذي في الكوز، و هو الّذي يكون على سبيل الرّشح، أو من الأجزاء الّتي هي خارج الكوز. و إذا عرفت الحصر فنقول:

القسم الأوّل باطل؛ لأنّ تلك القطرات كلّما نحّيناها، اجتمعت مرّة أخرى. ولو كان السّبب ما قالوه لما كان الأمر كذلك؛ لأنّ[3] في المرّة الأولى لمّا تبرّد[4] الهواء المحيط[5] بالكوز، و تبرّدت[6] جملة الأجزاء المائيّة المبثوثة فيه و نزلت على طرف الكوز، فحينئذ لم يبق في الهواء المحيط بالكوز شيء من الأجزاء المائيّة. و إذا كان كذلك وجب أن لا تجتمع القطرات مرّة[7] أخرى. لكنّا نرى أنّا كلّما أزلنا تلك القطرات، اجتمعت مرّة أخرى. و هو المعنيّ بقول الشيخ: «كلّما نقطعه مدّ إلى أيّ حدّ شئت»[8]، فعلمنا فساد هذا القسم.

و أمّا الرّشح فهو أيضاً باطل: أمّا أوّلاً، فلأنّ الماء الحارّ ألطف فيكون أقبل للرّشح، لكنّ الأثر[9] المذكور لا يحصل عن الماء الحارّ. و أمّا ثانياً فهذه القطرات ربّما اجتمعت على[10] موضع من الكوز فوق الموضع[11] الّذي يماسّه الجمد[12]، و الرّشح إنّما يكون في الموضع المجاور للمترشّح[13]. و أمّا ثالثاً فلأنّ ذلك الجمد قد يكون بحيث لا يتحلّل منه شيء[14] مع أنّه يجتمع تلك القطرات، بل كلّما كان الجمد أبعد من التّحلّل كان المعنى المذكور أتمّ[15]. و إنّما قال الشّيخ: و ليس لا يكون إلّا في موضع الرّشح؛ و لم يقل: و لا يكون في موضع الرّشح؛ لأنّ المقصود ليس أنّ هذا الأمر لا يحصل من الرّشح، بل بقي أنّ هذا الأمر لا يحصل إلّا[16] من الرّشح[17]. و لمّا بطل القسمان تعيّن القسم الثّالث و هو أنّه هواء[18] استحال ماء.

١- الرّشح: الترشّح مج، مص. ٢- المائيّة: على الهامش س. ٣- لأنّ: إلّا في مص، -: م.

٤- لمّا تبرّد: لا تبرد س، لا يتبرّد مج. ٥- المحيط: للمحيط س. ٦- بالكوز و تبرّدت: على الهامش س.

٧- مرّة: كرّة مص. ٨- إلى أيّ حدّ شئت: - مص. ٩- الأثر: الأمر م، مج.

١٠- ربّما اجتمعت على: إنّما اجتمعت في م. ١١- فوق الموضع: فوق الجمد س، مج.

١٢- الجمد: الكوز س، مج. ١٣- للمترشّح: للرّشح مج. ١٤- شيء: - م. ١٥- أتمّ: و أنمى مج.

١٦- إلّا: - مص. ١٧- بل بقي ... من الرّشح: - م. ١٨- هواء: - م، مص.

فإن قيل: إذا كانت برودة الإناء تقلب الهواء ماء، فلماذا لم ينقلب الهواء المحيط به[١] بالكلّيّة ماء؟ ثمّ إذا انقلب ذلك الهواء ماء[٢]، لابدّ و أن يسيل ذلك الماء. فحينئذ ينجذب إليه هواء آخر لاستحالة الخلاء، لينقلب ذلك أيضاً ماء، حتّى يسيل ماء[٣] عظيم بسبب أنّ برودة الكوز تقلب الهواء ماء.

فنقول: يحتمل أن يكون السّبب فيه أنّ الماء ألطف من الإناء، فيكون تسخّنه عن الهواء الحارّ أسهل من تسخّن الإناء. و إذا كان كذلك، فالإناء إذا تبرّد و أحال الهواء الملاصق له، ما التصق ذلك الماء بالإناء، و تسخّن من الهواء، فمنع وصول برودة جرم[٤] الإناء إلى الهواء، فلاجرم لم ينقلب ذلك الهواء ماء[٥]. و لهذا السّبب متى أزلنا القطرة الملتصقة[٦] بالإناء عنه، حصلت عليه قطرات أخر.

و لقائل أن يقول: نحن نعلم بالضّرورة أنّ تبرّد[٧] الهواء[٨] المطيف[٩] بالآنية بسبب برودة[١٠] الآنية ليس أعظم من تبرّد الهواء[١١] المحيط بالأراضي الجمديّة[١٢] في صميم الشّتاء، بل من برودة الهواء في الموضعين اللّذين تحت قطبي العالم في الوقت الّذي تكون الشّمس غاربة عنها[١٣] ستّة أشهر. فلو كان تبرّد الهواء المحيط بالإناء المذكور يقتضي انقلابه ماء، لكان تبرّد الهواء في الصّورتين المذكورتين أولى بأن يقتضي انقلابه ماء. ثمّ إذا انقلب ذلك ماء، أعانت[١٤] برودة ذلك الماء على برودة الهواء المحيط به، فيزداد ذلك الهواء برداً، فيكون انقلابه إلى المائيّة أولى. و على هذا التّرتيب يلزم أن ينقلب كلّ الهواء الّذي هناك ماء. و لمّا لم يكن الأمر كذلك، علمنا أنّ تبرّد الهواء لا يقتضي انقلابه ماء، فبطل ما ذكرتموه[١٥].

الحجّة الثّانية أنّه قد يكون صحو في قلل[١٦] الجبال فيضرب الصّرّ هواءها، فينقلب ذلك الهواء سحاباً ماطراً. قال صاحب الصّحاح: الصِّرُّ بالكسر برد يضرب النّبات[١٧].

١- به: - مج. ٢- فلماذا ... الهواء ماء: - م. ٣- يسيل ماء: أي سيل مص. ٤- جرم: - مص.
٥- ذلك الهواء ماء: الهواء ماء مص. ٦- الملتصقة: الملاصقة مج. ٧- تبرّد: برد مص.
٨- الهواء: + المحيط مص. ٩- المطيف: اللّطيف م. ١٠- بسبب برودة: ليست برودة م: بسبب برد مج.
١١- تبرّد الهواء: برد الهواء مص: + اللّطيف م. ١٢- بالأراضي الجمديّة: بالأرض الجمدي مص.
١٢- غاربة عنها: غاربة عنها مج: غاربة عنهم م، مص. ١٣- أعانت: عانت مص: اعلمت مج.
١٥- ذكرتموه: ذكرتم مص. ١٦- قلل: تلك مج. ١٧- النّبات: النّثار مص.



و اعلم أنّ هذه الحجّة تجربيّة، و الشّيخ حكي عن نفسه[1] أنّه شاهد ذلك[2] الهواء الصّافي أصفى[3] مايكون، و بالجملة، علي مايكون في الشّتاء من الصّفاء ينعقد دفعة من غير بخار يصعد إليه، أوضباب[4] ينساق نحوه، و يصير سحاباً، و يلقي[5] الأرض و يرتكم[6] عليه ثلجاً بكلّيته[7] مقدار رمية في رمية[8]، فيصير الهواء صافياً لحظة، ثمّ ينعقد مرّة أخري. و يلزم[9] هذا تدور حتّي أنّه ينقضد من هذا الوجه على تلك البقعة ثلج عظيم، لوسال لغمر[10] وادياً كبيراً[11]، و ليس ذلك إلّا هواء استحال ثلجاً و ماء.

و لقائل أن يقول: الاعتراض المذكور[12] على الحجّة[13] الأولى لازم ههنا[14]، مع[15] مزيد اعتراض[16] ذكره صاحب المعتبر، فقال: يحتمل أن يقال: الأجزاء المتصغّرة المتفرّقة المتصاعدة[17] إلى الجوّ البارد لمّا عرض لها برد هبطت من فضاء المحيط إلى ضيق المركز، فاجتمعت و صارت، سحاباً و نزلت ثلجاً. ولوكان ذلك بسبب البرودة لكان بعد نزول الثّلج وجب أن يكون انقلاب الهواء إلى الماء أولى، لأنّ البرد حينئذ يكون أشدّ بسبب الثّلج، و لأنّ يوم الصّحو عن[18] المطر أبرد من يوم نزول المطر، ولكان يلزم أن لايحصل الصّحو إلّا بحرّ[19] قويّ[20] يحدث في الهواء، و لمّا لم يكن كذلك بطل ما قالوه.

البحث الثّاني: في انقلاب الهواء[21] ناراً. و الدّليل عليه ما ذكره من أنّه قد تخلق النّار بالمنافخات من غير نار. و كيفيّة ذلك أنّ الكير إذا ألحّ عليه بالنّفخ، و خنق[22] الهواء و لم يترك[23] أن يخرج و يدخل[24]، فإنّه عن قريب يستحيل مافيه ناراً[25].

---

[1]- راجع: الشّفاء، الفنّ الثّالث من الطّبيعيّات في الكون و الفساد، الفصل السّادس، ص ١٢٢

٢- ذلك: - م، مص. ٣- أصفى: أصلى مج. [٤- الضّبابة و الضّباب: سحابة تغطّي الأرض.]

٥- يلقي: + على م. ٦- يرتكم: يتراكم م. ٧- بكلّيته: بكلّيّة مص: - س.

٨- بكلّيته ... في رمية: مقدار بكلّيّة و منه في زمانه مج. ٩- يلزم: + من مص. ١٠- لغمر: لعمّ مص.

١١- كبيراً: كثيراً م، مج. ١٢- المذكور: - س. ١٣- الحجّة: الحجج مج. ١٤- ههنا: ثمّ مج.

١٥- مع: - م. ١٦- اعتراض: + آخر س. ١٧- المتصغّرة المتفرّقة المتصاعدة: المتصاعدة المتفرّقة مص.

١٨- عن: غير س. ١٩- إلّا بحرّ: أو تحرّ م. ٢٠- بحرّ قويّ: لأبخرة قويّة مص.

٢١- انقلاب الهواء: انقلاب الماء س. ٢٢- خنق: ضيق مج. ٢٣- لم يترك: لم يزل مص.

٢٤- أن يخرج و يدخل: يدخل و يخرج س: مدخل و مخرج مج.

٢٥- فيه ناراً: + بسم الله الرّحمن الرّحيم و به نستعين الله م

البحث الثالث: في انقلاب الأرض ماء. و الدليل عليه ما ذكره من أنّه قد تحلّ الأجساد الصّلبة الحجريّة مياهاً سيّالة يعرف ذلك أصحاب الحيل[١]. و كيفيّة ذلك أنّا نشاهد أنّ الملح تحلّله الشّحومة، ثمّ إذا وضع في موضع نديّ انحلّ كلّه ماء[٢]، و كذلك النّوشادر. فمن أراد حلّ[٣] الأجساد الصّلبة، فليقلب طبيعته إلى الملحيّة بكثرة[٤] السّحق[٥] بالنّوشادر[٦] و ما يجري مجراه. و لذلك قال صاحب الإكسير في باب الحلّ: اجعل الأشياء ملحاً. و التّراب إذا احترق جيّداً، ثمّ خالط الماء فإنّه يحصل من مجموعهما الملح[٧] الّذي ينحلّ في الرّطوبة بالكلّيّة، فهنالك قد صار التّراب ماء.

البحث الرّابع: في انقلاب الماء أرضاً. و الدّليل عليه: أمّا أوّلاً، فلأنّه إذا صحّ انقلاب الأرض ماء، صحّ انقلاب الماء أرضاً[٨] على ما مرّ تقريره. و أمّا ثانياً، فلأنّه قد شوهد مياه خرجت من منابعها فانعقدت هناك أحجاراً مخصوصة.

و اعلم أنّ هذه الأدلّة مبنيّة على مقدّمات محسوسة، فمن لم يحسّ بها أو لم يجرّبها[٩] لم يمكنه التّصديق بها. ثمّ[١٠] بعد تسليمها ففي صحّة الأقيسة المركّبة عنها[١١] أبحاث طويلة، و قد أورد بعض أصحابنا عليه سؤالاً آخر فقال: إنّهم يجوّزون[١٢] الاستحالة في الكيف[١٣] مع بقاء الصّورة النّوعيّة، فلم لايجوز[١٤] أن يقال: إنّ الماء إذا صار هواء فليس ذلك لأنّ صورته المائيّة قد زالت، بل لأنّ كيفيّته من البلّة و البرودة قد زالت و إن كانت الصّورة المائيّة باقية؟ و كذا القول في سائر الأشياء الّتي ذكروها[١٥]. و مع قيام هذا الاحتمال لايثبت الكون و الفساد.

ثمّ نقول: إذا ثبت هذه المسائل الأربع، و ثبت أنّ العناصر قابلة لأن يتّصف مادّة كلّ واحد منها بصورة[١٦] الآخر، فيجب أن يكون لها هيولى مشتركة على ما مرّ تقريره[١٧].

١- يعرف ... الحيل: - معي.   ٢- ماء: - س مج.   ٣- حلّ: + بعض معي، م. : هذه مج.

٤- بكثرة: تكثر معي.   ٥- بكثرة السّحق: على الهامش س.   ٦- بالنّوشادر: كالنّوشادر معي. النّوشادر م.

٧- الملح: - مج.   ٨- صحّ ... أرضاً: على الهامش س.   ٩- لم يجرّبها: لم يجدها معي.   ١٠- ثمّ: + من م.

١١- ففي صحّة الأقيسة المركّبة: ففي صحّة تركيب الأقيسة منها مج. : ففي تركيب الأقيسة منها س.

١٢- إنّهم يجوّزون: أنتم تجوّزون معي.   ١٣- في الكيف: في الكيفيّة مج.   ١٤- لايجوز: لاتجوّزون معي.

١٥- ذكروها: ذكرناها مج.   ١٦- المسائل الأربع ... منها بصورة: على الهامش س.

١٧- تقريره. + و بالله العصمة و العون و التّوفيق معي.

المسألة الرّابعة

فی أنّ الاسطقسّات و الأركان ليست إلّا الأربعة المذكورة

و فيها فصل واحد.[1]

[الفصل الحادی و العشرون]

إشارة و تنبيه : هذه هي أصول الكون و الفساد في عالمنا هذا، و هي الأركان الأول، و بالحري أن تتمّ بها عدّة ذوات الحركة المستقيمة حين[2] يوجد خفيف مطلق يتحرّك نحو[3] جهة فوق[4] كالنّار، و ثقيل مطلق كالأرض، و خفيف ليس بمطلق كالهواء، و ثقيل ليس بمطلق كالماء. و أنت إذا تعقّبت جميع الأجسام الّتي عندنا، وجدتها منسوبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه.[5]

التّفسير : لمّا تكلّم في صفات هذه الأجسام الأربعة[6]، أراد أن يبيّن أنّها هي الأصول للكون[7] و الفساد الموجودين[8] في عالمنا هذا، و أنّها هي الأركان الأول. و اعلم أنّ اعتبار كونها أركاناً غير اعتبار كونها أصولاً للكون و الفساد، لأنّ الرّكن جسم بسيط هو جزء[9] ذاتيّ للعالم، و أصل الكون و الفساد هو الّذي يكون[10] محلاً لهما. فكون هذه الأربعة أركاناً أمر يعرض لها بالنّسبة إلى العالم، و كونها أصولاً للكون و الفساد أمر يعرض لها لا بالنّسبة[11] إلى العالم بل بالنّسبة إلى الكون و الفساد، و أحد الاعتبارين مغاير للثّاني.

ثمّ إنّ الشّيخ بيّن أوّلاً في هذا الفصل أنّها هي الأركان لعالمنا هذا، و ثانياً أنّها هي الأصول للكائنات الفاسدات. و إنّما[12] قدّم الأوّل على الثّاني، لأنّ اعتبار كون كلّ واحد منها جزءاً من أجزاء العالم حالة طبيعيّة عرضت لكلّ واحد منها بالنّسبة إلى كلّ العالم، و كون كلّ واحد منها أصلاً للكون و الفساد حالة له[13] بالنّسبة إلى أمر غير طبيعيّ له، و الأمر الطّبيعي متقدّم على غير الطّبيعي. فلا جرم كونها

١- و فيها فصل واحد. : فصل واحد س، مص.   ٢- حين : حتّى س.   ٣- نحو : ناقص مص.

٤- فوق : الفوق م.   ٥- من هذه : + الّتي عدّدناها م.   ٦- الأربعة : - س، مج.

٧- الأصول للكون : أصول الكون س، مج.   ٨- الموجودين : الموجودين مج.

٩- هو جزء : هو جسم مص. ؛ جزء هو مج.   ١٠- يكون : - س.   ١١- لا بالنّسبة : بالنّسبة م.

١٢- إنّما : أنّما م.   ١٣- حالة له : حالة مج.



أركاناً قبل كونها أصولاً، فلاجرم قدّم بيان كونها أركاناً على[1] بيان كونها أصولاً.

و أمّا بيان أنّها هي الأركان لهذا العالم فهو قوله: «و بالحري أن تتمّ بـهاعدّة ذوات الحـركة المستقيمة حتّي[2] يوجد خفيف مطلق ينحو نحو[3] جهة فوق كالنّار، و ثقيل مطلق كالأرض، و خفيف ليس بمطلق كالهواء، و ثقيل ليس بمطلق كالماء». و اعلم أنّا نحتاج[4] ههنا إلى بيان أمرين: أحدهما، تفسير الثقيل و الخفيف المطلقين و غيرالمطلقين. و ثانيهما، بيان أنّ هذه الأربعة تكفي في[5] أن تتمّ بها عدد الأجسام المستقيمة الحركة. فإنّا متى بيّنا ذلك، ثبت أنّ أركان عالمنا ليست إلّا هذه الأربعة.

أمّا الأوّل[6] فالثقيل المطلق هو الّذي لولم يمنعه مانع، لانطبق[7] مركز ثقله على مركز العالم حتّى يكون راسباً تحت الأجسام كلّها. و الخفيف المطلق هو الّذي لولم يمنعه مانع، لتحرّك حتّى يماسّ بسطحه[8] سطح الفلك. و أمّا الثقيل الغير المطلق[9] فإنّه يعتبر ذلك على وجهين: أحدهما، أنّه[10] الّذي بطباعه يتحرّك في أكثر المسافة الممتدّة بين حدّي الحركة المستقيمة حركة إلى الوسط، لكنّه لايبلغه، و قديعرض له أن يتحرّك عن الوسط. مثل الماء فإنّه إذا حصل في حيّز النّار و الهواء يحرّك منهما[11] إلى الوسط و لم يبلغه، و إذا حصل في حيّز الأرض بالحقيقة و هو الوسط يتحرّك عنه بالقسر ليطفو عليها. فلاجرم كان ثقل الماء، إضافيّاً من هذا الوجه. و ثانيهما، أنّ الماء إذا قيس إلى الأرض نفسها، و كانت الأرض سابقة إلى الوسط، فيصير الماء عند الأرض خفيفاً فهو يكون ثقيلاً بالإضافة من هذا الوجه. و هذا الوجه قريب[12] مغاير للأوّل[13]، فإنّ هذا باعتبار[14] أنّه و إن شارك الأرض في حركته إلى الوسط لكنّه يتخلّف عنها، و أمّا ذلك فباعتبار أنّه لايريد من الوسط[15] الحدّ الّذي تطلبه[16] الأرض بعينه.

و إذا عرفت الثقيل المضاف فقس عليه الخفيف المضاف. و إنّما قال الشّيخ: «ثقيل ليس بمطلق»

١- بيان كونها أركاناً على : - مص.   ٢- حتّى : حين ب.   ٣- نحو : نحى م، مص.

٤- و اعلم أنّا نحتاج : و إنّما يحتاج ب، مص.   ٥- في : - س مج.   ٦- الأوّل : أوّلاً مج.

٧- لانطبق : لايطبق مص.   ٨- بسطحه : سطحه مص.   ٩- الثقيل المطلق : الاضافي م، مص.

١٠- أنّه : هو م، مص.   ١١- منهما : بينهما س، : عنهما مص.

١٢- قريب : + من الأوّل لكنّه ب، : من الأوّل إلّا أنّه مص.   ١٣- للأوّل : له م، مص.   ١٤- باعتبار : بالاعتبار مج.

١٥- لايريد من الوسط : لابدّ من توسّط س. . لابدّ من توسّطه مج.   ١٦- تطلبه : تريده م، مص.

و لم يقل: ثقيل مضاف، أمّا أوّلاً فلأنّ القضيّة تصير منفصلة حقيقيّة بالعبارة الأولى دون الثانية. و أمّا ثانياً فلأنّ الوجه الأوّل من الوجهين المذكورين في بيان أنّ ثقل[1] الماء إضافي لا تقتضي عند التحقيق كونه إضافيّاً، لأنّ حاصله يرجع إلى أنّه لا يريد حقيقة الوسط. و هذا ليس من الإضافة في شيء، فتسميته بالثقل[2] الإضافي من هذا الوجه يكون مجازاً. و أمّا تسميته بأنّه ثقيل ليس بمطلق فهو على سبيل الحقيقة. فلاجرم كانت هذه العبارة أولى.

و ههنا بحث، و هو أنّ لقائل[3] أن يقول: لانسلّم أنّ في الهواء[4] ميلاً صاعداً. و إلّا لكنّا إذا بسطنا كفّنا و أوقفناها[5] في الهواء وجدنا فيه مدافعة إلى فوق. كما أنّا إذا وضعناه تحت حجر وجدنا فيه مدافعة إلى السفل[6]. و لمّا لم نجد المدافعة[7] الفوقانيّة، علمنا أنّ الهواء ليس فيه[8] ميل صاعد. بيان[9] الشرطيّة أنّا إذا قلنا: الهواء صاعد، عنينا به أنّ مطلوبه أن يلتصق سطحه[10] بسطح النار. كما أنّا إذا قلنا: الأرض هاوية بالطبع، عنينا به أنّ طبيعتها تقتضي أن ينطبق[11] مركز ثقلها على مركز العالم. و كما أنّ الأرض مالم تصر بهذه الحالة كان الميل السفل[12] موجوداً فيها بالفعل. فكذا الهواء مالم تصر بالحالة المذكورة، كان الميل الصاعد موجوداً فيه بالفعل[13]. فإذا بسطنا كفّنا في الهواء و وقفناها كان الهواء الّذي تحت كفّنا غير واصل إلى الأمر الطبيعي له. فوجب أن يكون الميل الصاعد حاصلاً فيه بالفعل. و الميل محسوس، فوجب[14] أن يكون ذلك الميل[15] محسوساً.

و أمّا بيان أنّ هذه الأجسام الأربعة يكفي في أن يتمّ بها عدد الأجسام المستقيمة الحركة، فلأنّك قد عرفت أنّ الجهة الحقيقيّة إمّا الفوق، و إمّا السفل. و ثبت أنّ كلّ جسم يتحرّك إلى جهة، فإمّا أن يكون مطلوبه الحصول في نفس تلك الجهة، أو القرب[16] منها. فإذن الأجسام المستقيمة الحركة لا يمكن أن تزيد على هذه الأربعة. فإنّها إمّا أن تكون طالبة لنفس الفوق، و القرب[17] منه، أو لنفس السفل، أو القرب[18] منه. و قد ثبت أنّ النار طالبة لنفس الفوق، فيمتنع أن يكون ههنا جسم آخر

١- ثقل: ثيل مج. ٢- بالثقل: بالثقيل م. ٣- لقائل: لعلّ م. ٤- في الهواء: للهواء م.
٥- أوقفناها: رفعناها م. ٦- السفل: الأسفل مص: أسفل م، مج. ٧- المدافعة: - م.
٨- ليس فيه: مدافعة و م. ٩- بيان: فإنّ مج. ١٠- سطحه: - مص. ١١- تقتضي أن ينطبق: - م.
١٢- السفل: المستقيم م: السفل مج. ١٣- فكذا الهواء ... بالفعل: - م.
١٤- محسوس فوجب: المحسوس يوجب مص. ١٥- ذلك الميل: - م. ١٦- القرب: الفوق مج.
١٧- القرب: للقرب م، للفوق مج. ١٨- القرب: للفوق مج.



مخالف بالماهيّة للنّار. و يكون طالباً أيضاً لنفس الفوق لما عرفت أنّ المكان الواحد لايستحقه جسمان. فلمّا كانت الأمكنة أربعة، وكلّ واحد من هذه الأجسام الأربعة يستحقّ[1] واحداً منها، وجب أن لايكون ههنا جسم آخر يكون ركناً[2] من أركان هذا العالم، فثبت[3] أنّ هذه الأربعة كافية في كونها أركاناً للعالم.

و أمّا بيان أنّها كافية في أن تكون أصولاً للكون[4] و الفساد فقوله: و أنت إذا تعقّبت جميع الأجسام الّتي عندنا، وجدتها متنسبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه، واعلم أنّ المراد منه أنّ الاستقراء و تتبع أحوال المركّبات في حالتي تركّبها و انحلالها يدلّ على تركّبها من هذه الأربعة، فإنّه لابدّ و أن يكون أحد هذه الأربعة غالباً عليه. و أمّا بيان ذلك الاستقراء فهو الطريقة الّتي يذكرها الأطبّاء في كتبهم في بيان أنّ الأسطقسّات أربعة، و هي مشهورة، فلاحاجة بنا إلى ذكرها.

ثمّ ههنا بحث في كون النّار جزءاً من المركّبات و تقريره من وجهين:

أحدهما[5]: أنّا نرى النّار العظيمة تنطفي عند وصول الماء و الأرض إليها. فالأجزاء الصغيرة النّارية الّتي هي أجزاء البدن الّتي هي مغمورة في الأجزاء الأرضيّة و المائيّة الغالبة أولى بالانطفاء.

و ثانيهما: أنّ تلك الأجزاء النّارية[6] إمّا أن يقال: إنّها نزلت عن كرة الأثير و اختلطت بالمعنى[7] الّذي منه تكوّن[8] البدن، أو يقال: إنّها تكوّنت هناك[9] أعني في المعنى. و الأوّل باطل لأنّ نزولها عن كرة الأثير[10] قسري، فلابدّ له من قاسر و لانعرف ههنا قاسراً يقتضي ذلك. و الثاني باطل لأنّ انقلاب غير النّار ناراً، إنّما يكون عند حضور[11] مايقوّي[12] الاستعداد لقبول الصّورة النّارية و يضعّف الاستعداد لقبول سائر الصّور. و الجزء[13] الّذي لايكون[14] ناراً، إذا كان مخلوطاً بغير النّار كان استعداده لقبول النّارية أضعف[15] من استعداده لقبول غير النّارية، فيستحيل و الحالة هذه انقلابه ناراً.

فإن قيل: لماذا سمّى الشّيخ هذا الفصل بأنّه إشارة و تنبيه؟ فنقول: لأنّه جمع فيه بين

١- يستحقّ: + كلّ م.　٢- يكون ركناً: يكون مرتّباً مص، : ركناً م مج.　٣- فثبت: و ثبت س، مص.

٤- أصولاً للكون: أصول الكون س، مج.　٥- أحدهما: + و هو مص.　٦- النّارية: + الّتي هي أجزاء البدن م.

٧- بالمعنى: بالمنى مج.　٨- منه تكوّن: تكوّن منه س: يكون ماهيّة مج، : منه يكون م، مص.

٩- هناك: - مج.　١٠- الأثير: - مص.　١١- حضور: حصول م، مص.　١٢- يقوّى: سوى مج.

١٣- الجزء: الحيّ مج.　١٤- لايكون: يكون مص.　١٥- أضعف: أصعب مص.

مطلوبين[1]: أحدهما، أنّ هذه الأربعة كافية في كونها أركاناً لهذا العالم، و هو برهانيّ. و هو المراد من الإشارة. و ثانيهما، أنّ هذه الأربعة كافية في كونها أصولاً للمركّبات، و هو استقرائيّ. و هو المراد من التنبيه[2].

المسئلة الخامسة
في كيفيّة تولّد المركّبات عن هذه الأربعة

و فيها فصل واحد[3].

[الفصل الثاني و العشرون]

تنبيه[4]: هذه يخلق منها ما يخلق بأمزجة تقع فيها على نسب[5] مختلفة معدّة نحو خلق مختلفة[6] بحسب المعدنيّات و النبات و الحيوان، أجناسها و أنواعها. و لكلّ واحد من هذه صورة مقوّمة، منها[7] تنبعث كيفيّاته المحسوسة، و ربّما تبدّلت الكيفيّة و انحفظت الصورة، مثل ما يعرض للماء أن يسخن، أو أن يختلف عليه الجمود و السيلان، و مائيّته محفوظة. و تلك الصورة، مع أنّها محفوظة، فإنّها لاتشتدّ ولاتضعف. و الكيفيّات المنبعثة عنها بالخلاف[8]. و تلك الصور مقوّمات للهيولى[9] على ما علمت. و الكيفيّات أعراض، و الأعراض، كائنة ما كانت، لواحق، فلذلك[10] لاتعدّ الصور من الأعراض[11]، و أيضاً فإنّ حركاتها بالطبع و سكوناتها بالطبع[12] منبعثة عن تلك القوى الطبيعيّة الخفيّة. و إذا امتزجت لم تفسد قواها، و إلّا فلاامتزاج. بل استحالت في كيفيّاتها المتضادّة المنبعثة عن قواها، متفاعلة فيها، حتى تكتسي كيفيّة متوسّطة توسّطاً ما، في حدّ ما، متشابه[13] في أجزائها، و هي المزاج.

۱- مطلوبين : مطلبين مج. ۲- التنبيه : العلّية مص. ۳- و فيها فصل واحد : فصل واحد ي، مص، م.
۴- تنبيه : إشارة مج. ۵- نسب : سبب مص. ۶- معدّة ... مختلفة : - مص. ۷- منها : - مص.
۸- و تلك الصورة ... بالخلاف : - مص. ۹- للهيولى : الهيولى مص. ۱۰- فلذلك : فكذلك مص.
۱۱- من الأعراض : في الأعراض مص، م. ۱۲- بالطبع : - مص. ۱۳- متشابه : يتشابه ي، ص.



التّفسير: لمّا تكلّم الشّيخ[١] على العناصر الأربعة و أحوالها، أراد في هذا الفصل أن يبيّن كيفيّة تولّد المركّبات عنها. فذكر أنّ المركّبات إنّما تتخلّق من هذه الأربعة لأجل امتزاجها، لكن لا مطلقاً بل بشرط أن يكون كلّ واحد منها على نسبة مخصوصة. و تكون الامتزاجات الواقعة على تلك النّسب يكون[٢] كلّ واحد منها سبباً لاستعداد المادّة لقبول خلقة معيّنة. و الخلقة عبارة عن مجموع اللّون و الشّكل. فإنّ هذين الأمرين إذا تقارنا[٣] حصل هناك شيء واحد به[٤] يقال للشّيء[٥]: إنّه حسن الصّورة أو قبيح الصّورة[٦]. لكن ليس المراد ههنا ذلك، بل[٧] الصّورة النّوعيّة[٨].

و الأجناس العالية للمركّبات ثلاثة: المعدنيّات، و النّبات، و الحيوان. ثمّ إنّ لمزاج كلّ جنس[٩] عرضاً، و له طرفا إفراط و تفريط، متى جاوز ذلك الجنس[١٠] ذينك الطّرفين بطل ذلك المزاج. و أيضاً لمزاج كلّ نوع عرض، و له طرفا إفراط و تفريط، متى جاوزهما ذلك[١١] النّوع بطل ذلك النّوع[١٢]. و عرض[١٣] النّوع جزء من عرض[١٤] الجنس، و على هذا التّرتيب عرض مزاج الصّنف من النّوع جزء من عرض مزاج ذلك النّوع، و عرض مزاج الشّخص جزء من عرض ذلك الصّنف، و كذا القول في العضو. و هذه الجملة هي تفسير قوله: «عنه[١٥] يخلق منها مايخلق بأمزجة تقع فيها على نسب مختلفة معدّة نحو خلق مختلفة، بحسب المعدنيّات و النّبات و الحيوان، أجناسها و أنواعها».

ثمّ اعلم أنّه لم يذكر على هذه الدّعوى دلالة و لابدّ منها[١٦]؛ لأنّ من النّاس من أنكر حدوث الأشياء بالمزاج. فإنّ انكساغورس و أصحابه كانوا يقولون: بالخليط، و ينكرون المزاج. و لابدّ في هذا المقام من دلالة قاطعة، و الشّيخ ما ذكرها.

و أمّا قوله: «و لكلّ واحد من هذه، صور مقوّمة منها تنبعث كيفيّاتها المحسوسة»؛ فالمراد أنّ لكلّ واحد من هذه[١٧] العناصر الأربعة صورة مقوّمة[١٨]، هي مبدأ كيفيّاته المحسوسة فالصّورة النّاريّة غير

١- الشّيخ :- س، مج. ٢- يكون :- س. ٣- تقارنا : تقارنها م، مج. ٤- به : و مج.

٥- للشّيء :- س، مج. ٦- قبيح الصّورة : قبيح مص. ٧- ذلك بل : تلك مص.

٨- ليس المراد ... النّوعيّة :- م. ٩- جنس : واحد مص. ١٠- الجنس :- م.

١١- جاوزهما ذلك : جاوز ذلك م. ؛ جاوزها مص. ١٢- ذلك النّوع : ذلك المزاج م، مص.

١٣- و عرض : + مزاج مص. ١٤- من عرض : + مزاج مص. ١٥- عنه : لهذا، س.

١٦- و لابدّ منها :- م، مص. ١٧- صور مقوّمة منها ... واحد من هذه : ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.

١٨- منها تنبعث ... صورة مقوّمة :- مص.

الحرارة و اليبوسة، و الصّورة المائيّة غير البرودة و الرّطوبة.

و اعلم أنّ إثبات الصّور النّوعيّة قد مضى في النّمط الأوّل، و ذكر هيهنا أيضاً على إثباتها دليلين:

الأوّل، أنّه ربّما زالت الكيفيّة المحسوسة مع أنّ الصّورة النّوعيّة باقية. فإنّ الماء قد يسخن ويزول[1] البرد عنه، و قد يتجمّد ويزول السّيلان[2] عنه، مع أنّ مائيّته[3] محفوظة في الوقتين[4]. و هذه الحجّة[5] لايمكن الاستدلال بها على أنّ حرارة النّار ليست صورتها النّوعيّة، فإنّ النّار لاتبقى ناراً بعد زوال الحرارة عنها حتّى تمشّي فيها هذه الحجّة[6]. و كذلك الهواء لايبقى هواء بعد زوال السّيلان عنه، و الأرض لاتبقى أرضاً بعد زوال اليبس عنها.

الثّاني، و هو الحجّة العامّة أنّ هذه الأعراض[7] تقبل الاشتداد و الضّعف[8]، و لاشيء من الصّور بقابلة للاشتداد و الضّعف. أمّا الصّغرى فظاهرة. و أمّا الكبرى فلأنّ القدر[9] المعتبر في التّقويم إن زال فقد بطل المتقوّم، فلايكون ذلك انتقاصاً[10] للمتقوّم بل بطلاناً له. و إن لم يزل، بل الزّائل ماوراء ذلك، لم يكن[11] الاشتداد الّذي كان حاصلاً في ذات الفصل[12]، بل في عارض من عوارضه. و كذا القول في جانب الازدياد.

و لقائل أن يقول: الدّليل الّذي ذكرتموه في أنّ الصّور لاتقبل الاشتداد[13] و التّنقّص[14] قائم بعينه في الكيفيّات من غير تفاوت. فإنّ الكيفيّة إذا انتقصت، فإن لم يزل في تلك الحالة أمر ألبتّة لم يحصل الانتقاص. و إن زال، فالّذي زال إن كان معتبراً في نوعيّة تلك الكيفيّة كان[15] ذلك عدماً لتلك الكيفيّة لا انتقاصاً لها. و إن لم يكن معتبراً فيها كان ذلك زوالاً لأمر خارج عن ماهيّة[16] تلك الكيفيّة. فثبت أنّ الدّلالة الّتي ذكرتموها عامّة. ثمّ هذه الدّلالة إن صحّت بطلت الصّغرى، و إن بطلت بطلت الكبرى. فالقياس مختلّ على كلّ حال.

ثمّ ذكر بعد هذا[17] الفرق بين الصّور و الأعراض. فالصّور مقوّمات للهيولى، و معنى المقوّم

١- ويزول البرد: فيزول البرد مص. ٢- ويزول السّيلان: فيزول السّيلان م، مج، مص. ٣- مائيّته: مائيّته مص.
٤- الوقتين: الموضعين س، لكن صحّح على الهامش على: الوقتين. ٥- الحجّة: الحجج س، مج.
٦- الحجّة: الحجج مج. ٧- الأعراض: الأرض مص. ٨- الاشتداد و الضّعف: الأشدّ و الأضعف س، مج.
٩- القدر: - س. ١٠- انتقاصاً: انتقاضاً مج، مص. ١١- لم يكن: + ذلك مج. ١- الفصل: الفعل مص.
١٣- الاشتداد: الشدّة مج. ١٤- التّنقّص: النّقص م. ١٥- كان: فإنّ م. ١٦- ماهيّة: - م.
١٧- بعد هذا: هذا بعد مج.



قد تقدّم في باب تعلّق الهيولي بالصّورة. و أمّا الأعراض فهي لواحق تلحق الشّيء بعد تقوّمه، فهي تكون متقوّمة[1] بالمحلّ. ثمّ لمّا بيّن أنّ الكيفيّة المحسوسة الّتي لكلّ واحد من العناصر منبعثة[2] عن الصّورة المقوّمة لماهيّته، و قد ثبت فيما مضى أنّ حركاتها الطّبيعيّة و سكوناتها الطّبيعيّة صادرة عن صورها النّوعيّة، و كان الحقّ عنده استحالة أن يكون للشّيء الواحد صور كثيرة مقوّمة[3] في درجة واحدة، لاجرم نبّه ههنا على حلّ[4] هذا الإشكال فزعم أنّها بأسرها تنبعث[5] عن تلك القوى الطّبيعيّة الحقيقيّة[6].

و اعلم أنّ القوّة الواحدة عندهم لا يصدر عنها أكثر من الواحد إلّا على التّرتيب. فههنا إن كانت القوّة الطّبيعيّة واحدة كان تأثيرها واحداً[7] في عرض واحد، ثمّ بواسطته في عرض آخر. و إن كانت الصّور كثيرة كانت أيضاً مترتّبة على هذا التّأويل.

فإن قيل: المقصود من هذا الفصل بيان أمر المزاج، فلماذا اشتغل فيه بالفرق بين الصّور و[8] الكيفيّات؟ فنقول: لأنّه لولا أنّ صورة كلّ واحد من العناصر مغايرة لكيفيّاته و إلّا لاستحال المزاج. بيانه و هو: أنّ العنصرين إذا امتزجا فلابدّ و أن ينفعل كلّ واحد[9] عن الآخر. فلايخلو إمّا أن يكون انفعال أحدهما[10] عن الآخر قبل انفعال الآخر عنه، أو معه. و الأوّل محال لأنّه إذا انفعل أحدهما عن الآخر[11] صار المنفعل مغلوباً، و المغلوب بعد صيرورته مغلوباً يستحيل أن يصير[12] غالباً، فيستحيل أن ينفعل الغالب عنه. و الثّاني أيضاً محال، لأنّ انكسار كلّ واحد منهما معلول سورة[13] الآخر، و العلّة مع المعلول في الزّمان. فلو كان انكسار كلّ واحد منهما[14] بالآخر مع انكسار الآخر به، والكاسر موجود مع المنكسر، لزم وجود سورة[15] كلّ واحد منهما حال انكسار سورة[16] كلّ واحد منهما و ذلك محال. فثبت أنّه لو لم تكن صور هذه العناصر غير أعراضها لاستحال القول بالمزاج[17]. أمّا إذا جعلنا

١- فهي تكون متقوّمة: مص. ٢- منبعثة: منتفية مج. ٣- مقوّمة: - س. : متقوّمة مج.

٤- حلّ: حال مج. : كلّ مص. ٥- تنبعث: منبعثة س. : منتفية مج. : تنقطع مص. ٦- الحقيقيّة: الخفيّة س.

٧- واحداً: - م، مص. ٨- الصّور و: بين م، مص. ٩- كلّ واحد: + منهما س.

١٠- أحدهما: كلّ واحد منهما مج. ١١- قبل انفعال ... من الآخر: - مص. : ثابتة على هامش م. بخطّ جديد.

١٢- أن يصير: أن يكون س. ١٣- سورة: صورة مص. ١٤- معلول سورة ... واحد منهما: - م.

١٥- وجود سورة: وجود صورة مص. ١٦- انكسار سورة: انكسار صورة مص.

١٧- القول بالمزاج: المزاج س.

الصّور غير الأعراض صحّ أن نجعل انكسار كيفيّة كلّ واحد منهما معلّلاً بالصّور، المقوّمة الّتي للآخر، فحينئذ يكون الكاسران حاصلين[1] عند الانكسارين[2] و لا يلزم منه محال. فلمّا ثبت[3] أنّ القول بالمزاج لا يتحقّق إلّا بعد ثبوت أنّ صورة كلّ واحد من العناصر مغايرة لكيفيّاتها المحسوسة لا جرم أورد هذه المسئلة ههنا.

و أمّا قوله: «إذا امتزجت لم تفسد قواها، و إلّا فلا مزاج»، فاعلم أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ العناصر إذا امتزجت[4] بطل بالكلّ واحد من الصّور النّوعيّة، و حصل لمجموع[5] ذلك الجسم صورة واحدة بسيطة. و هذا باطل؛ لأنّه لو كان المزاج مقتضياً لفساد القوى لاستحال حصول المزاج، فيكون وجود[6] الشّيء مؤدّياً إلى عدم نفسه؛ و هو[7] محال. بيان الشّرطيّة أنّ تأثير بعض أجزاء الممتزج في البعض إمّا أن يكون قبل تأثير الآخر فيه، فحينئذ لا يحصل المزاج بل يكون أحدهما غالباً و الآخر مغلوباً. و إمّا أن يكونا معاً، فيلزم أن تكون الصّورتان موجودتين حال كونهما معدومتين، و ذلك محال. و إذا كان المزاج مؤدّياً إليه، كان المزاج أيضاً محالاً. فثبت أنّ على التّقديرين يلزم ما ذكروه[8] نفي المزاج، فصحّ قول الشّيخ: «و إلّا فلا مزاج».

و أمّا قوله: «بل استحالت في كيفيّاتها المتضادّة المنبثّة عن قواها متفاعلة فيها[9] حتّى تكتسي كيفيّة متوسّطة توسّطاً ما، في حدّ ما، متشابهة[10] في أجزائها و هي المزاج»[11]، فاعلم أنّه لمّا أورد المذهب الباطل في المزاج و أبطله، ذكر بعده ما هو الحقّ في هذا الموضع. و لكن ههنا دقيقة و هي أنّ حاصل القول في المزاج راجع إلى بقاء الطّبائع[12] النّوعيّة الّتي لكلّ واحد من تلك[13] البسائط، و استحالة بالكلّ واحد منها من هذه الكيفيّات الأربع من حدّ الصّورة إلى درجة الفتور[14]. و لكنّه ما أقام الدّلالة على وقوع الاستحالة إلّا في[15] الحارّ و البارد، فأمّا في الرّطب و اليابس فلا.

ثمّ في هذه الألفاظ فوائد:

١- حاصلين: حاضرين مج، مص. : غائصين م. ٢- الانكسارين: الانكسار مص.

٣- فلمّا ثبت - ولمّا ثبت م، مص. ٤- لم تفسد... إذا امتزجت: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.

٥- لمجموع: مجموع مص. ٦- وجود: حصول مص. ٧- و هو: هذا س، مج. ٨- ذكروه: ذكره مص.

٩- فيها: لها مج. ١٠- متشابهة: متشابه م. ١١- متفاعلة فيها... هي المزاج: - مص، و بدله: «إلى آخره».

١٢- الطّبائع: الصّور س. ١٣- تلك: - س. ١٤- الفتور: الصّورة مج.

١٥- على وقوع الاستحالة إلّا في: إلّا في وقوع الاستحالة بين س.



أحدها: أنّه إنّما[1] قال[2]: «استحالت في كيفيّاتها»[3] و لم يقل: استحالت كيفيّاتها؛ لأنّ[4] الاستحالة حركة في الكيف، و الحركة في الكيف ليست عبارة عن تغيّر الكيف، فإنّ ذلك محال؛ بل هو[5] تغيّر الموضوع في الكيف. و الفرق بين الأمرين مشهور.

و ثانيها: أنّ المتضادّين هما الموجودان اللّذان يتعاقبان على موضوع واحد، و لايجتمعان فيه، و بينهما غاية الخلاف. و يجب أن لايعتبر في الضدّين ههنا كونهما في غاية الخلاف[6] حتّى يكون قوله: «بل استحالت في كيفيّاتها المتضادّة» شاملاً للمزاج الأوّل و للمزاج الثاني. إذ كيفيّات عناصر المزاج الثاني لابدّ و أن تكون مكسورة الثورة بسبب المزاج الأوّل، و حينئذ لايكون بينهما غاية الخلاف.

و ثالثها: أنّ قوله: «متفاعلة فيها»[7] يعني العناصر تكون متفاعلة بصورها النّوعيّة في تلك الكيفيّات.

و رابعها: أنّ قوله: «حتّى تكسى كيفيّة متوسّطة توسّطاً[8] ما في حدّ ما»، يعني به كيفيّة متوسّطة مثلاً بين الحرارة و البرودة بحيث تستبرد بالقياس إلى الحارّ و تستحرّ[9] بالقياس إلى البارد. ثمّ الواسطة قد تكون أقرب إلى أحد الطّرفين منها[10] إلى الطّرف الآخر[11]، و قد تكون أبعد، و مراتب القرب والبعد غير متناهية.

و خامسها: أنّ قوله[12]: «متشابه[13] في أجزائها و هي المزاج»، فيه دقيقة و هي أنّ الجسم الحادث بالامتزاج مركّب، و طبائع[14] كلّ واحد من الأجزاء باقية بحالها، فإنّ الأجزاء حاصلة فيه بالفعل. فتكون الكيفيّة القائمة بكلّ واحد من تلك الأجزاء غير الكيفيّة القائمة بالجزء الآخر؛ ولكنّها تكون متشابهة؛ لأنّ كيفيّة كلّ واحد منها قدفترت[15] عن سورتها، فتكون الباردة عند فتورها مشابهة للحارّة عند فتورها. فهذا هو المعنى بكونها متشابهة[16].

١- إنّما :- مص. ٢- قال :+ بل مص. ٣- في كيفيّاتها : كيفيّاتها مص. ٤- لأنّ : فإنّ س، مج.

٥- بل هو : بل مج. ٦- ويجب أن ... غاية الخلاف :- س. ٧- فيها : منها م.

٨- توسّطاً : توسّط س، مج. : توسّط م. ٩- تستحرّ : تستسخن مص. ١٠- منها : منهما م، مج.

١١- الآخر : الثّاني م، مص. ١٢- أنّ قوله : قوله م، مص. ١٣- متشابه : متشابهة س، مج.

١٤- و طبائع : لطبائع مج. ١٥- قدفترت : قدفترت مج.

١٦- متشابهة : مشابهة مص. : متشابه م. :+ والله أعلم مص.

المسألة السّادسة[1]

في إثبات الاستحالة

و فيها فصلان[2].

[الفصل الثّالث و العشرون]

و هو تنبيه: و لعلّك تقول: لا استحالة في الكيف أيضاً و في الصّورة، و لم يسخن الماء في جوهره، بل نفذت فيه أجزاء نارية داخلة[3]، ولا ما يظنّ أنّه برد[4]، بل فشت فيه أجزاء جمدية مثلاً. فإن قلت ذلك[5] فاعتبر حال المحكوك، و المخلخل، و المخضخض[6] حين يحمى من غير وصول نارية غريبة إليه. و اعتبر حال المسخّن في مستحصف، و في متخلخل؛ هل يمنع الاستحصاف نفوذ ما يسخن بالقشر فيه[7] على نسبة قوامه؟ و هل الامتلاء من مصموم[8] مقدوم[9] يمنع البلاغ في السّخن يمنع[10] النّشو إذا كان لا يخرج منه شيء يعتدّ به حتّى يخلف[11] مكانه مائي يعتدّ به؟ و اعتبر القماقم المتباحة. و انظر ما بال الجمد يبرّد ما فوقه، و البارد من أجزائه لا يصعد لثقله.

التّفسير: لمّا رجع حاصل القول في المزاج إلى أنّه كيفيّة تحدث عند استحالات مخصوصة للعناصر[12]، وجب إثبات القول بالاستحالة ليتفرّع عليه القول بصحّة المزاج.

و اعلم أنّه لمّا كانت العناصر أربعة، و لكلّ واحد منها كيفيّتان[13]، وجب أن تكون أقسام الاستحالة ثمانية هي هذه[14]: استحالة الأرض رطباً أو حارّاً؛ استحالة الماء حارّاً أو يابساً؛ استحالة الهواء[15] بارداً أو يابساً؛ استحالة النّار باردة أو رطبة. ثمّ إنّه لا يلزم من صحّة استحالة جسم إلى كيفيّة جسم آخر صحّة[16] استحالة ذلك الجسم الآخر إلى كيفيّة الأوّل. مثلاً[17] لا يلزم من صحّة تسخّن الماء

١– السّادسة: الخامسة مص. ٢– و فيها فصلان: – م. ٣– داخلة: داخلية مص. ٤– برد: برداً س.

٥– ذلك: هذا مص.

٦– المخلخل و المخضخض: المخضخض و المخلخل س، : المتخلخل و المخضخض مص، : المتخلخل م.

٧– فيه: – س. ٨– مصموم: مضموم م. ٩– مقدوم: مقدوم مص، : المتقدم مص. ١٠– يمنع: فيمنع م.

١١– يخلف: يختلف مص. ١٢– للعناصر: العناصر مج. ١٣– كيفيّتان: كيفيات س، مج.

١٤– هي هذه: لهذه هي مج. ١٥– الهواء: هواء س ١٦– صحّة: – م. ١٧– مثلاً: لأنّه س.



صحّة تبرّد النّار؛ لأنّ الماء و النّار[1] مختلفان في الطّبيعة[2]، فلايلزم من صحّة اتّصاف أحدهما بكيفيّة الآخر صحّة اتّصاف الآخر بكيفيّة الأوّل[3]؛ لأنّ المختلفين لايجب تساويهما في الحكم.

و الشيخ لم‌يذكر ههنا ولا في شيء من كتبه دلالة على صحّة استحالة الرّطب يابساً، أو اليابس[4] رطباً، بل قد اعترف في الشّفاء أنّ ذلك لم‌يصحّ بالدّلالة. و لادلالة أيضاً على صحّة استحالة النّار باردة، و الهواء صلباً. بل قدولّ على أنّ النّار تصير أرضاً على سبيل التّكوّن بمعنى أنّ الصّورة النّاريّة تزول[5] و تحدث الصّورة الأرضيّة. ولكن لم‌يدلّ على أنّ النّار مع بقاء صورتها النّاريّة يمكن أن تزول عنها الحرارة و تحدث فيها البرودة، بل الّذي بيّنه ههنا صحّة صيرورة الماء حارّاً مع بقاء الصّورة المائيّة. و فيه أيضاً إشارة خفيفة[6] إلى صحّة استحالة الحارّ باردة، ولكن أكثر الكلام في الصّورة الأولى.

ثمّ اعلم أنّ منكري الاستحالة اتّفقوا على أنّ جرم الماء لم‌يتسخّن قطّ بل الّذي يحسّ[7] بحرارته أجزاء ناريّة مخالطة لتلك الأجزاء المائيّة. ثمّ إنّهم تحزّبوا بعد ذلك حزبين: فمنهم من زعم أنّ أجزاء ناريّة[8] وردت على الماء فخالطته، فلمّا اختلطت الأجزاء الصغيرة جدّاً من الحارّ و البارد أحسّ بالكلّ كأنّه حارّ. و منهم من زعم أنّ تلك الأجزاء النّاريّة كانت كامنة في جرم الماء و في الأشياء الأرضيّة الّتي تحترق[9]، فلمّا برزت عن الكمون أحسّ بها. و الغرض من هذا الفصل إبطال القول الأوّل، و الشيخ ذكر ههنا في إبطال ذلك وجوهاً خمسة[10]:

الأوّل: أنّ المحكوك، و المخلخل، و المخضخض قديحمي من غير وصول[11] ناريّة غريبة إليه. و اعلم أنّه لمّا أراد أن يبيّن أنّ الأرض و الماء قديسخنان مع بقاء طبيعتيهما[12]، و كذلك الهواء قديسخن فوق ماتستحقّه الطّبيعة[13] الهوائيّة، ذكر ألفاظاً ثلاثة تدلّ بها على هذه المطالب. فالمحكوك هو الجسم الصّلب الأرضيّ الّذي يماسّه جسم آخر كذلك مماسّة قويّة. فهذا الجسم قديتسخّن؛ فدلّ

١- الماء و النّار: النّار و الماء م. ٢- الطّبيعة: طبيعتهما م، مص. ٣- بكيفيّة الأوّل: بكيفيّة الآخر مص.
٤- أو اليابس م. ٥- تزول: + عنه م. ٦- خفيفة: خفيّة م، مج. ٧- يحسّ: يسخن مج.
٨- أجزاء ناريّة: الأجزاء النّاريّة مج. ٩- تحترق: تحرق مص. ١٠- وجوهاً خمسة: ثابتة على الهامش س.
١١- وصول: عروض مص. ١٢- طبيعتيهما: طبيعتهما م. ١٣- الطّبيعة: الطبيعته م.



على أنّ الأرض قد تسخّن من غير وصول نارية غريبة إليها. و أمّا المخلخل فقد علمت أنّ التخلخل[1] قد يكون من باب الوضع و هو إنفشاش[2] الأجزاء، و قد يكون من باب الكيف و هو رقّة[3] القوام. و المراد بالمخلخل ههنا هذا[4] الثاني. فإنّ من ألحّ على الكير بالنفخ الكثير، و منع من وصول[5] الهواء الغريب إليه، فإنّ ذلك الهواء يصير متخلخلاً جدّاً، و بسبب[6] ذلك يسخن[7] فوق ما تستحقّه[8] الطبيعة الهوائيّة. و أمّا المخضخض فهو الماء أو[9] الجسم الّذى يقلب عليه الماء[10]، فإنّه إذا حرّك كثيراً تسخّن. فهذا هو الفائدة من هذه الألفاظ الثلاثة.

الثاني: و هو أنّا إذا سخّنا ماءين متساويين في الرقّة و الكدورة في إنائين: أحدهما متخلخل، و الآخر مستحصف، فلو كان تسخّن الماء عبارة عن نفوذ الأجزاء النارية فيه، و معلوم أنّ نفوذ الأجزاء النارية في الإناء المتخلخل أسهل من نفوذها[11] في الإناء المستحصف[12]، لكان تسخّن الماء الّذى في الإناء المتخلخل قبل تسخّن[13] الماء الّذى في الإناء[14] المستحصف[15]. و لكان نسبة تسخّن الماء الّذى في أحدهما[16] إلى الماء الّذى في الآخر كنسبة أحدهما إلى الآخر في التخلخل و الاستحصاف. فلمّا لم يكن كذلك، علمنا أنّ التسخّن ليس[17] للنفوذ.

الثالث: و هو أنّا إذا ملأنا الإناء من الماء، و صممنا رأس الإناء صمّاً[18] شديداً، و كان الإناء معدوم المنافذ، فهذا الإناء لا يخرج منه شيء من الأجزاء المائيّة، و إن خرج منه فإنّه يكون قليلاً. و إذا كان كذلك امتنع أن يدخل فيه شيء من الأجزاء النارية، اللّهم إلّا أن يقال: الماء الّذى يكون فيه يصير مقداره أقلّ، و لكنّ المانعين من الاستحالة لا يقولون[19] بذلك. و إذا كان كذلك وجب في مثل هذا الإناء أن لا يسخن[20] ما فيه من الماء، و إن سخن فإنّه يسخّن قليلاً. فلمّا لم يكن كذلك، بل كان

١- التخلخل: المتخلخل م، مص. ٢- انفشاش: انتفاش مج. ٣- و رقّة: لصورته مج.
٤- هذا: - مص. ٥- وصول: دخول س، مج. ٦- بسبب: لمن مج. ٧- يسخن: يتحقّق مص.
٨- تستحقّه: تستحقّ مص. ٩- الماء أو: الماء م: - مص. ١٠- عليه الماء: الماء عليه م، مج.
١١- من نفوذها: و نفوذها مص. ١٢- المستحصف: + أقلّ مص.
١٣- قبل تسخّن: قبل س: أسرع من تسخّن مص. ١٤- المتخلخل أسرع ... في الإناء: - مج.
١٥- المستحصف: + أبطأ و أقلّ مج: + أيضاً م. ١٦- الّذى في أحدهما: في أحدهما م، مص.
١٧- ليس: - مص. ١٨- صمّاً ... صمّاً. صممنا ... صمّاً م، مج. ١٩- لا يقولون: يقولو، مص.
٢٠- لا يقولون ... لا يسخن: على الهامش بخطّ جديد م.

تسخّن الماء الّذي في مثل هذا الإناء أولى من تسخّن الماء المحصور في الإناء المتخلخل المفتوح الرّأس، علمنا أنّ التّسخّن ليس لماقالوه.

الرّابع: أنّ القمقمة إذا ملئت ماء، وسدّ رأسها سدّاً[1] وثيقاء ثمّ أوقد تحتها نار[2] عظيمة، فإنّها تنشقّ و يخرج منها صوت عظيم مع أنّ أكثر ما فيها من الماء قد انقلب ناراً. و هذه الحجّة[3] قد جعلها في سائر المواضع[4] دليلاً على الكون دون الاستحالة.

الخامس: أنّ الجمد يبرد مافوقه مع أنّ الأجزاء الباردة لاتصعّد. و لقائل أن يقول: الّذي يبرّد فوق الجمد ليس إلّا جسم أرضيّ أو هوائيّ. أمّا الجسم الأرضي فهو بارد بطبعه، فيكون تبرّد،[5] ليس بالاستحالة بل بالطّبع. و أمّا الهواء[6] فإن ثبت أنّه بارد بالطّبع لم يتقع[7] بالحجّة المذكورة، و إن ثبت أنّه حارّ لم يحتج إلى هذه الحجّة. فإنّه لاشكّ في[8] أنّ الهواء قد يبرد[9]، فإذا كانت طبيعته تقتضي الحرارة كانت برودته على سبيل الاستحالة.

و لنرجع إلى شرح المتن. فأمّا ألفاظ السّؤال فبيّنة. و أمّا قوله: «فاعتبر حال المحكوك و المخلخل و المخفخفض حين[10] يحمى من غير وصول نارية قريبة[11] إليه»، فهذا هو الحجّة الأولى. و أمّا قوله: «و اعتبر حال المسخّن في مستحصف، و في متخلخل، هل يمنع الاستحصاف[12] نفوذ مايسخّن بالفشو فيه على نسبة قوامه»، فهذا هو الحجّة الثّانية. قال صاحب الصّحاح: استحصف الشّيء إذا[13] استحكم. و معنى الكلام اعتبر حال المائين المسخّن: أحدهما في إناء مستحصف، و الثّاني في إناء متخلخل؛ فإنّ الاستحصاف يمنع من نفوذ الأجزاء النّاريّة الّتي لايسخّن الماء إلّا بفشوها فيه عند الخصم، فكان يلزم أن لايسخّن الماء. و أمّا قوله: «و هل الامتلاء من مصموم معدوم المنفذ يمنع البلاغ في التّسخّن منع[14] الفشو إذاكان لايخرج منه شيء يعتدّ به حتّي يخلف[15] مكانه مائي يمتدّ به»، فهو الحجّة الثّالثة. و معناه أنّ الآنية الّتي لايكون فيها منفذ اصلاً، و صمصما[16] رأسها شيء صمتاً[17] وثيقاً،

١- سدّ رأسها سدّاً: شدّ رقبها شدّاً م، : شدّ رأسها مص.   ٢- نار: ناراً مص.   ٣- الحجّة: فالحجج مج.

٤- المواضع: كتبه س. لكن صحّح على الهامش هكذا: «المواضع».   ٥- تبرّده: برده مج.

٦- الهواء. الهوائي س، مج.   ٧- لم ينتفع: - مج.   ٨- في: - س، مج.   ٩- قد يبرد: يبرد س. قد برد مج.

١٠- المخلخل و المخفخفض حين: المنخفخفض حتّي مص.   ١١- قريبة: - مص.

١٢- الاستحصاف: لاستحصال مص.   ١٣- إذا: إي مص.   ١٤- يمنع: لمنع س. فمنع مج.

١٥- حتّي يخلف: حتّي يمتدّ مص.   ١٦- صمصما: صمصمتا م، مج.   ١٧- صمتاً: ضمتاً س، م: يشدّها مج.

فإنّه لايخرج منه[1] الماء إلاّ القليل. و حينئذ لايفشو فيه من الأجزاء النّارية إلاّ القليل، فكان يجب أن لايسخّن[2]. و أمّا قوله: «و اعتبر القماقم الصيّاحة» فهو الحجّة الرّابعة. و أمّا قوله «و انظر مابال الجمد يبرّد مافوقه، و البارد من أجزائه[3] لايصعد لثقله» فهو الحجّة الخامسة.

[الفصل الرّابع و العشرون]

وهم و تنبيه: أو[4] لعلّك تقول: إنّ النّارية[5] كامنة، يبرزها الحكّ و الخضخضة من غير تولّد سخونة و لاناريّة، فهل يسعك أن تصدّق بوجود جميع النّارية المتفصلة عن حطب الغضا فيه مختلفة[6] لبتّة منها[7]، فاشية في ظاهر الجمر[8] و باطنه، و تحسّ فاشية في جميع جرم الزّجاج الذّائب عند استشفاف البصر؟ فلو لم يكن في الحطب من النّارية إلاّ الباقي[9] فيه عند التجمّر لكان لايسعك أن تصدّق بكمونه كموناً لايبرزه رضّ و لاسحق، و لايلحقه لمس و لانظر، فكيف ولو كان هناك كمون و بروز[10] لكان أكثر الكامن برز و فارق؟ ثمّ الكلام بعد هذا[11] «وبل».

التّفسير: الغرض من هذا الفصل إبطال القول بالكمون. و إنّما قال: «يبرزها الحكّ و الخضخضة»، و أهمل ذكر الخلخلة، لأنّ الحاجة إلى الكمون إنّما كان في الدكّ و الخضخضة لأنّهما يسخّنان[12] جسماً بارداً: إمّا الأرض، و إمّا الماء، فاحتيج إلى ذكر الكمون. و أمّا الخلخلة فإنّها تسخن الهواء، و لاحاجة بهم فيه إلى ذكر الكمون لأنّ لهم أن يقولوا: الطّبيعة الهوائيّة مسخّنة. و الطّبيعة الهوائيّة[13] إذا لم تكن ممنوّة بالمعاوق فإنّها تفعل الفعل على أقوى الوجوه. و إذا كان كذلك كان تأثير الخلخلة في تصفية الهواء عمّا يخالطه من الأرضيّة و المائيّة. ثمّ إنّه يسخن بمقتضى طبعه، فليس ذلك من الاستحالة في شيء. و إذا كان كذلك، كان الخصم[14] محتاجاً إلى القول بالكمون في الحكّ و الخضخضة، و لاحاجة به إليه في الخلخلة.

١- منه: من س. ٢- لايسخّن: لايلحقه التّسخّن مص. ٣- أجزائه: أجزاء مص. ٤- أو: - س.

٥- النّارية: + كان مج. ٦- مختلفة: مختلفة م، مص. ٧- لبتّة منها: كولبتة مص. ٨- الجمر: الجسم مص.

٩- المتفصلة عن ... إلاّ الباقي: ثابتة على الهامش س. ١٠- و بروز: أو بروز م: - مص.

١١- بعد هذا: بعدها مص. ١٢- يسخّنان: يستحيلان مص. ١٣- مسخّنة و الطّبيعة الهوائيّة: - م مص.

١٤- الخصم: «ص» تحت السّطر س.



ثم نقول: إنّ الشيخ أبطل الكمون، فإنا نعلم بالضرورة أنّ النارية الّتي تحسّ في جرم الزّجاج المذاب يستحيل أن يقال: إنّها كانت موجودة فيه عند كونها شفافة، إذ الشفاف لا يمنع عن رؤية مافيه و ماوراءه. فلوكانت النارية المحسوسة عند ذوبانه موجودة فيه لكنّا نحسّ بها. و نعلم بالضرورة أنّ جميع النارية المنفصلة عن خشب الغضا لايمكن أن يقال: إنّها كانت موجودة فيه، بل لو قيل: إنّه ليس فيه من النارية إلاّ الباقي عند[1] التجمّر، لكان ذلك دعوى نعلم فسادها بالضرورة. إذ لو كانت فيه أجزاء نارية كامنة لكان من الواجب أن تظهر تلك الأجزاء[2] الكامنة بالرّض و السّحق[3]، إذ المدة هي لمّا كان وجود أمر محسوس كان عدم الاحساس به دليلاً على عدمه.

و لقائل أن يقول: هذا باطل بالأدوية الحارّة جدّاً كالفَرْبيُون[4]، فإنّ حرارتها إنّما كانت لما فيها من الأجزاء النارية. ثمّ إنّ[5] تلك الأجزاء لاتظهر للحسّ[6] عند السّحق[7] و الرّض. فإذا جاز[8] ذلك ههنا، فلم لايجوز مثله في المسئلة[9]؟ قلت[10]: قالوا: الفربيون[11] و أشباهه ليس فيه شيء من الأجزاء النارية، لكن له خاصيّة[12] مقتضية للسّخونة القويّة في بدن الحيّ عند انفعاله عنه[13]، كان ذلك قولاً بأنّه يسخن بالخاصيّة لا بالكيفيّة. و هذا وإن كان هو الحقّ عندنا لكن[14] أكثر الأطبّاء لايقولون به.

المسئلة السّابعة[15]

في أحكام النّار

فصل واحد.[16]

[الفصل الخامس و العشرون]

نكتة[17]: اعلم أنّ استضاءة النار السّاترة لما وراءها إنّما تكون[18] لها إذا علقت شيئاً أرضيّاً ينفعل

١- عند: بعد م، مج، مص. ٢- الأجزاء: + النارية س. ٣- السّحق: السّخن مج.
٤- كالفربيون: كالافرثيون س. ٥- جدّاً كالفربيون ... ثمّ إنّ: - م. ٦- للحسّ: للمس مج.
٧- السّحق: السّخن مج. ٨- جاز: كان مص. ٩- المسئلة: هذه المسئلة م. ١٠- قلت: قال م، مص.
١١- الفربيون: الافرثيون س. ١٢- له خاصيّة: خاصيّته م، خاصيّته مص. ١٣- عنه: - س.
١٤- لكن: إلاّ أنّ س، مج. ١٥- السّابعة: الثامنة مص. ١٦- فصل واحد: - م؛ و فيها فصل واحد مج.
١٧- نكتة: إشارة مج؛ على الهامش بخطّ جديد م. ١٨- تكون: + لذلك س، م.

بالضوء عنها، و كذلك[1] أصول الشعل، و حيث النّار[2] قويّة هي شفّافة لايقع لها ظلّ، و يقع لما فوقها ظلّ عن مصباح آخر. و ربّما كان انفراجه و تجعّده و انتشاره أكثر من حجم الانتفاف، حتّى لا يكون لقائل أن يقول: إنّ التّنقيب للانتشار[3] و خلافه لاستحصاد[4] الصّنوبريّة[5] مستحصف[6] النّار. فيتبيّن من هذا أنّ النّار البسيطة شفّافة كالهواء. و إذا استحالت إليها النّار المركّبة الّتي تكون منها الشّهب استحالة تامّة[7] ثبتت، فظنّ أنّها طفئت. و لعلّ ذلك من أسباب طفوها أحياناً عندنا. و الأشبه أنّ أكثر السّبب في ذلك عندنا استحالة النّاريّة[8] هواء و انفصال الكثافة الأرضيّة دخاناً، الّذي كلّما قويت النّار قلّ، لأنّها تكون أقدر على إحالة الأرضيّة بالتّمام ناراً، فلم يبق ما يكون دخاناً بقائه في النّار الضّعيفة و هذه النّكتة غير مناسبة بحسب النّوع للغرض، و مناسبة بحسب الجنس.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ النّار البسيطة غير ملوّنة و لا مرئيّة، و أنّها إنّما تصير مرئيّة إذا تعلّقت بجرم أرضيّ ينفعل بالضّوء عنها. و احتجّ على أنّ النّار البسيطة لا لون لها بمانري[9] من أصول الشّعل شفّافة مع أنّ النّاريّة هناك أقوى، فدلّ ذلك على أنّ النّار البسيطة لا لون لها. و استدلّ على أنّ النّار الملوّنة ليست ناراً بسيطة[10] بل ناراً متعلّقة بأجسام أرضيّة، بأنّ الموضع المحسوس من النّار و هو الصّنوبرة المستحصفة، يقع لها ظلّ من[11] مصباح آخر، و الظّلّ إنّما يقع من الأجسام[12] الأرضيّة.

فإن قيل: العذر عن الأمرين واحد، و هو أنّ الأجزاء النّاريّة عند أصل الشّعاع[13] منتشرة غير مستحصفة[14] فلاجرم لم يحسّ بها، و أمّا عند استحصاد الصّنوبرة فإنّها تكون مستحصفة مكتنزة[15] فلاجرم أحسّ بها، و صارت مانعة عن وصول ضوء مصباح آخر إلى ماوراءها. أقول: هذا باطل لأنّ مبدأ النّار هو أصل الشّعلة، و الشّيء في أصله و منبعه[16] أقوى منه في غير ذلك الموضع، فتبيّن بما

١- كذلك: لذلك س، م. ٢- النّار: النّاريّة مص: تكون النّاريّة م. ٣- للانتشار: ؛ لانّه نار م.

٤- لاستحصاد: الاستحصاد إذ م ٥- الصّنوبريّة: الصّنوبرة ب، مص: على الهامش م.

٦- مستحصفة: لمستحصفة مص. ٧- تامّة: تامت م، : بأنّه مص. ٨- النّاريّة: غبار م.

٩- بمانري: إنّما م، : أنّها ترى مص. ١٠- لالون لها ... ناراً بسيطة: - م. ١١- من: عن ب، مص.

١٢- من الأجسام: للأجسام م، مج، مص. ؛٥ و م ١٣- أصل الشّعاع: أصول الشّعل س، : أصل الشّعلة م.

١٤- منتشرة غير مستحصفة: متغيّر: مستحصفة مص. ١٥- مكتنزة: مكسّرة مص.

١٦- منبعه: + يكون م، مص.



ذكرنا أنّ النّار البسيطة شفّافة.

و إذا عرفت ذلك فنقول: انطفاء النّار يقع على وجهين: أحدهما: استحالة النّار المركّبة ناراً بسيطة، فحينئذ يزول الضّوء و تصير شفّافة، و هذا هو السّبب الأكثري في انطفاء النّيران الّتي تحصل بها تحت الفلك، و هي الشّهب. و ثانيهما: استحالة النّار[1] هواء و انفصال الكثافة الأرضيّة الدّخانيّة، و هذا هو السّبب الأكثري[2] في حصول الانطفاء عندنا.

و اعلم أنّه كلّما قويت النّار قلّ الدّخان، لأنّ النّار[3] أقدر على إحالة الأرضيّة بالتّمام ناراً، فلاجرم يكون الدّخان في النّار القويّة أقلّ منه في النّار الضّعيفة. و هذا تنبيه أيضاً[4] على مايمكن أن نحتجّ به على أنّ النّار في نفسها شفّافة، لأنّه لمّاثبت أنّ الدّخان عبارة عن الأجزاء الأرضيّة، و نرى[5] أنّه كلّما كانت الأدخنة أقلّ كان الضّوء و الحمرة[6] اللّهبيّة أقلّ علمنا أنّ الضّوء إنّما يحصل بسبب مخالطة الأجزاء الأرضيّة.

و أمّا قوله: «و هذه النّكتة غير مناسبة بحسب النّوع للغرض، و مناسبة بحسب الجنس»[7]، فالمراد منه أنّ الكلام كان[8] في المزاج، و بسبب تكلّمنا في إثبات الاستحالة و أبطلنا القول بالكمون و البروز[9]. و أمّا الكلام[10] في أنّ النّار غير ملوّنة فهو غيرلائق بما مضى بحسب النّوع، لأنّ كلامنا كان في المزاج و هذا ليس من ذلك[11] في شيء، ولكنّه لائق به بحسب الجنس إذ هذه المسئلة باحثة عن شيء من أحوال العناصر[12] كما أنّ المسائل الّتي قبلها أيضاً[13] باحثة عن ذلك. و عبارة الكتاب بعد الاطّلاع[14] على ما ذكرناه غنيّة عن الشّرح.

١- النّار: النّاريّة مج مج مص. ٢- الأكثري: على الهامش س. ٣- لأنّ النّار: لأنّ النّاريّة س.

٤- أيضاً: - س. ٥- و نرى: و ترى م مج: و يرى مص. ٦- الحمرة: الحرة مج: الجمرة مص.

٧- بحسب النّوع ... الجنس: - مص. ٨- كان: - مص. ٩- البروز: الذّور مج. ١٠- الكلام: كلامه س.

١١- ذلك: المزاج س مج. ١٢- أحوال العناصر: الأحوال العنصريّة س مج.

١٣- أيضاً: + كانت س. على الهامش. ١٤- الاطّلاع: الاطلاق مص.

المسألة الثامنة[1]

في ذكر حكمة الله تعالى في خلق العناصر

فصل واحد[2].

[الفصل السادس و العشرون]

تنبيه : انظر إلى حكمة الصانع، بدأ فخلق أصولاً، ثم خلق منها أمزجة شتى، و أعدّ كلّ مزاج لنوع، و جعل أخرج[3] الأمزجة عن الاعتدال لأخرج[4] الأنواع عن الكمال[5] و جعل أقربها من الاعتدال الممكن مزاج الإنسان لتستوكره نفسه الناطقة.

التفسير : لمّا بيّن الشيخ أنّ المزاجات[6] إنّما تركّب عن هذه الأصول الأربعة، بيّن حكمة الله تعالى في ذلك. و هي أنّه سبحانه و تعالى خلق من هذه الأربعة[7] أمزجة[8] مختلفة، و أعدّ كلّ مزاج لصورة نوعيّة، و جعل أخرجها عن الاعتدال لأبعد القصور عن الكمال، و أقربها إلى[9] الاعتدال الممكن مزاج الإنسان لتتعلّق به نفسه الناطقة تعلّق التدبير و التصرّف.

و الشيخ جرى في هذا الفصل على قانون الخطابة و إلّا فكلّ مزاج مستعدّ[10] لذاته لقبول صورة، و ما كان ثابتاً للشيء لذاته استحال أن يكون بجعل غيره. و مثال ذلك ما بيّنه في أوّل النمط الخامس أنّ وجود المحدث و إن كان بفعل فاعل، ولكن[11] كونه مسبوقاً بالعدم ليس بجعل الفاعل بل لذاته. فكذلك وجود المزاج و إن كان بالفاعل لكن[12] استعداده لقبول الصورة النوعيّة ليس بالفاعل بل لذاته.

و أيضاً فكلامه مشعر بأنّ المزاج مهما[13] كان أقرب إلى الاعتدال كانت الصورة الحاصلة له أكمل و هذا فيه بحث، فإنّ المباحث الطبّيّة[14] شهدت على أنّ أعدل[15] الأعضاء جلد الأصابع، و

١- الثامنة : السابعة مص. ٢- فصل واحد : - م، : و فيها فصل واحد مج. ٣- أخرج : خراج مص.
٤- لأخرج : لاخراج مص. ٥- عن الكمال : - مص. ٦- المزاجات : المركّبات م. ٧- الأربعة : أمزجة س.
٨- أمزجة : من جهة مص. ٩- إلى : من مص. ١٠- مستعدّ : - مج. ١١- ولكن : يمكن مج.
١٢- لكن : يمكن مج. ١٣- مهما : كلّما م، مص. ١٤- الطبّيّة : الطبيعيّة م، مص.
١٥- على أنّ أعدل : بأنّ أعدل م : بأنّ اعتداله مص.

أخرجها عن الاعتدال القلب، لكان[١] ينبغي أن يكون قبول تلك الجلدة لقوّة[٢] الحياة و النّطق أولى من قبول القلب، و الرّوح لها. ولوكان كذلك لكان العضو الرّئيس هو تلك الجلدة لا القلب، و لمّا كان ذلك باطلاً بطل ما قالوه[٣].

١- لكان . وكان م، مص. ٢- لقوّة : لقبول قوّة م.

٣- و لمّا كان ... ما قالوه: + و اللّه أعلم بالصّواب س. : + و اللّه أعلم مع. : + و باللّه التّوفيق و العصمة و العون م. : + فهذا آخر الكلام في هذا الشّطر مص.

النّمط الثّالث

في النّفس الأرضيّة و السّمائيّة

التّفسير[1] : أمّا النّفس فقد ذكروا في[2] تعريفها: أنّها كمال أوّل لجسم طبيعيّ آليّ ذي حياة بالقوّة. و شرح هذا الرّسم مشهور في كتب المتقدّمين و سائر[3] كتبنا المصنّفة في هذا العلم. و إنّما قال: في النّفس الأرضيّة و السّمائيّة، و لم يقل: في النّفس مطلقاً؛ لأنّ عند الشّيخ اسم النّفس لو فسّر على وجه تندرج فيه النّفس الفلكيّة، لم تندرج فيه النّفس النّباتيّة و بالعكس. و تقرير ذلك[4] مشروح[5] في كتب الشّيخ. و إذا[6] كان كذلك كان اطلاق لفظ النّفس على الأرضيّة و السّمائيّة بالاشتراك المحض، فلاجرم لمّا ذكره لم يقتصر[7] عليه، بل أردفه بما يزيل[8] الاشتراك.

ثمّ اعلم أنّ الكلام في هذا النّمط على أقسام ثلاثة، و يشتمل كلّ قسم[9] على مسائل. و نحن نأتي على شرحها[10] إن شاء الله تعالى.

القسم الأوّل

في بيان أنّ النّفس[11] ليست عبارة عن البدن و لا عن المزاج و أنّها واحدة

و فيه ثلاث[12] مسائل:

١- التّفسير : إشارة مج. ٢- ذكروا في : ذكرها من مج. ٣- سائر : في سائر مص. ٤- ذلك : هذا س.
٥- مشروح : مشهور س، مج. ٦- إذا : إن مج. ٧- لم يقتصر : لم يقتض مج. ٨- يزيل : يربط مص.
٩- قسم : - منها مج. ١٠- على شرحها : بشرحها س، مج. ١١- أنّ النّفس : أنّها م. ١٢- ثلاث : - م.

المسئلة الأولى

في بيان أنّها ليست عبارة عن هذا البدن[1]

و فيها فصول أربعة[2]:

[الفصل الأوّل]

تنبيه : إرجع إلى نفسك و تأمّل هل إذا كنت صحيحاً، بل و على بعض أحوالك غيرها، بحيث تفطن للشّيء[3] فطنة صحيحة، هل تغفل عن وجود ذاتك، و لاتثبت نفسك؟ ما عندي أنّ هذا يكون للمستبصر. حتّى أنّ النائم في نومه، و السّكران في سكره، لاتعزب[4] ذاته عن ذاته، و إن لم يثبت تمثّله لذاته في ذكره.

ولو توهّمت ذاتك قد خلقت أوّل خلقها صحيحة العقل[5] و الهيئة، و فرض أنّها على جملة من الوضع و الهيئة، لاتبصر[6] أجزاؤها، و لاتتلامس أعضاؤها، بل هي منفرجة و معلّقة لحظة ما في هواء طلق، وجدتها قد غفلت عن كلّ شيء إلّا عن ثبوت إنّيّتها.

التفسير[7]: إعلم أنّ الحقّ عند الحكماء أنّ الّذي[8] يشير إليه كلّ واحد منّا إلى نفسه و ذاته بقوله: أنا ليس بجسم و لابحالّ[9] في الجسم أيضاً[10]. و المقصود من هذه الفصول إثبات أنّه[11] ليس بجسم. و أمّا المقام الثّاني و هو أنّه ليس بحالّ في الجسم فذلك يبيّن بعد ذلك. فنقول: الدّليل على[12] ذلك أنّ الذّات المخصوصة الّتي لكلّ إنسان قدتكون معلومة حال ما لايكون شيء من أعضائه معلوماً، و ذلك يقتضي أن تكون ذاته المخصوصة[13] مغايرة لجميع[14] أعضائه. و بيان الأوّل من وجهين: فتارة يدّعي أنّه يستحيل أن يصير الإنسان غافلاً عن إدراك[15] ذاته المخصوصة، ثمّ يبني عليه الغرض. و تارة لايدّعي ذلك ولكن تبيّن أنّ الإنسان قديدرك ذاته المخصوصة عند ذهوله عن كلّ أعضائه.

١- من أوّل التّنبيه إلى ههنا و التّفسير أنّا النّفس ... عن هذا البدن؛ سقط هنا من مس. وجاء بعد تمام عبارة التّنبيه.

٢- و فيها فصول أربعة :- مس.   ٣- للشّيء : الشّيء مص.   ٤- لاتعزب : لاتعرف مص.

٥- أوّل خلقها صحيحة العقل : أوّلاً صحيح العقل مس.   ٦- لاتبصر : لاتتّصل س، مص.

٧- التّفسير و تفسير الفصل س.   ٨- أنّ الّذي : الّذي مص.   ٩- بحالّ : حالّ س.

١٠- في الجسم أيضاً : أيضاً في الجسم م، مص.   ١١- أنّه : أنّها س، مص.   ١٢- على : عن مص.

١٣- المخصوصة :- م.   ١٤- لجميع : لكلّ م، مص.   ١٥- إدراك : أحوال م

أمّا المقام الأوّل فهو المقصود من هذا الفصل[١]. و لابدّ أوّلاً من تقديم مقدّمة و هي أنّ للإنسان مراتب[٢] في الفطنة: فأوّلها أن يكون صحيح المزاج يحسّ بالمحسوسات و يعلمها. و ثانيها[٣]: حالة النوم فإنّه لايبقى الفهم، و الحسّ الظاهر فيه صحيحاً. و ثالثها: حالة[٤] السكر[٥] فإنّ الفطنة فيها أشدّ اختلالاً منها حالة[٦] النوم؛ لأنّ الحواسّ الباطنة مختلّة[٧] أيضاً في هذه الحالة. و رابعها: أن يفرض الإنسان كونه بحيث لا يتّصل[٨] أجزاؤه، و لايلامس أعضاؤه، بل تكون أعضاؤه مفرجة و[٩] معلّقة لحظة ما في هواء طلق، فإنّ في هذه الحالة لايحصل له الشعور بغيره.

و إنّما فرضنا كونه بحيث لاتتّصل أجزاؤه؛ لأنّ أجزاء الحيوان إذا كان بعضها متّصلاً بالبعض حصل لكلّ واحد منها شعور بما اتّصل به، فيكون له في تلك الحالة شعور بغيره. و لهذا السبب بعينه فرضنا أن[١٠] لايلامس أعضاؤه. ثمّ متى كانت أجزاؤه[١١] غير متّصلة و أعضاؤه[١٢] غير متلامسة كانت الأجزاء و الأعضاء منفرجة لامحالة.

و إنّما فرضنا كونها معلّقة في هواء طلق. أمّا كونها معلّقة[١٣] فلأنّها لوكانت موضوعة على جسم صلب لايغفل عنه، لحصل له به شعور. و أمّا الهواء الطلق فلأنّ الهواء لوكان حارّاً أو بارداً أو متحرّكاً أو غير ذلك لحصل لتلك الأعضاء المعلّقة فيها[١٤] شعور بتلك الكيفيّات، فيحصل لها بغيرها شعور. فهذا هو الثالث في المراتب الّتي ذكرها الشيخ، و إنّه لم قدّم[١٥] بعضها على البعض[١٦].

ثمّ إنّ الشيخ بعد أن أطنب في ذكر هذه المراتب، ادّعى أنّ الإنسان لابدّ و أن يكون في جملة هذه الأحوال مدركاً لإنّيّة ذاته، أي لكونها موجودة. فإذن[١٧] رجع حاصل كلامه[١٨] في هذا الفصل إلى[١٩] أنّ الإنسان لايغفل عن إدراكه لذاته في شيء من الأحوال أصلاً.

ثمّ إنّه لم يبيّن أنّ هذه القضيّة[٢٠] أوّليّة، أو محتاجة إلى البرهان و بتقدير أن تكون محتاجة إلى البرهان فلم يذكر حجّة عليها أصلاً. و لم يبيّن أيضاً أنّ الإنسان و إن كان لايغفل عن إدراك[٢١] ذاته،

١- من هذا الفصل: - مصى. ٢- للإنسان مراتب: الانسان لمراتب مج. ٣- ثانيها: ثانياً مج.

٤- حالة: حال م، مج، مص. ٥- السكر: السكران م. ٦- حالة: حال م، مج، مص. ٧- مختلّة: تختلّ مج.

٨- لايتّصل: لايبصر مج. ٩- مفرجة و: متفرقة مج. ١٠- أن: أنّه مج. ١١- أجزاؤه: أعضاؤه مص.

١٢- و أعضاؤه: أو أعضائه م، مص. ١٣- أمّا كونها معلّقة: - مص. ١٤- فيها: منها مج.

١٥- أنّه لم قدّم: لكنّه قدّم مج: أنّه قدّم س. ١٦- البعض: بعض م، مص. ١٧- فإذن: فإنّ مج.

١٨- كلامه: الكلام س، مج. ١٩- إلى: - مج، مص. ٢٠- القضيّة: - مج. ٢١- إدراك: - س، مج.

لكنّه هل يمكن أن يغفل عن[1] ذلك، أم لا؟ و إذا كـان كـذلك وجـب عـلينا أن نتكلّم فـي هـذه المباحث.

نقول: أمّا أنّ تلك القضيّة هل هي أوّليّة، أم لا؟[2] تشبه أن لاتكون أوّليّة. لأنّا إذا عرضنا على عقلنا هذه القضيّة و هي: أنّا ندرك أنفسنا حال[3] النوم و السّكر و عند تفرّق الأعضاء[4]؛ و عرضنا أيضاً على العقل[5] أنّ الكلّ أعظم من الجزء، فلانجد[6] القضيّة الأولى في الجلاء و الظّهور مثل القضيّة الثانية. بل الانصاف[7] أنّا نجد القضيّة الأولى مشكوكاً فيها[8]، فإذن لابدّ من نصّ صحيحها بالحجّة.

و اعلم أنّ كلّ ما دلّ[9] على أنّه يمتنع[10] أن لايدرك ذاته، فإنّه يدلّ على أنّه يدرك ذاته أبداً. لكن ليس كلّ ما دلّ على أنّه يدرك ذاته أبداً، فإنّه يدلّ[11] على أنّه يمتنع أن لايدرك ذاته أبداً[12].

فنقول: الدّليل على أنّه يدرك ذاته أبداً أنّا لو قدّرناه[13] خالياً عن إدراكه لذاته[14]، ثمّ قدّرنا وصول مؤلم أو ملذّ إليه، مثل أن يضرب، أو تقرب النّار إليه[15]، أو يمتنع[16] من وصول النّسيم إلى قلبه، فلايخلو إمّا أن لايحصل له به[17] شعور أو يحصل. فإن لم يحصل له به[18] شعور، فهو ميّت، و ليس بحيّ. و إن حصل له به[19] شعور، فإمّا أن يكون شعوره بالمؤلم و الملذّ[20] لا من حيث أنّه مؤذي[21] له و ملذّ له، أو من حيث أنّه كذلك. فإن كان الأوّل[22] لزم أحد أمرين: إمّا لاينقبض عمّا يؤذيه، وينقبض عمّا يؤذي غيره، مثل انقباضه عمّا يؤذيه لأنّ مايؤذي غيره يشارك مايؤذيه في أصل كونه مؤذياً. فشعوره بهذا القدر إن كان يقتضي الانقباض و التألّم، وجب أن يحصل الانقباض و التألّم من شعوره بأنّه حصل[23] لغيره ما يؤذيه. و إن كان لايقتضي الانقباض، فقد بطل هذا القسم، و تعيّن القسم الثاني. لكن علمه بأنّه

۱- عن: - مص. ۲- أم لا... أوّليّة: - م. ۳- حال: حالة م مص. ۴- الأعضاء: الأبعاض س، مج.

۵- أيضاً على العقل. عل العقل أيضاً م مص. ۶- فلانجد: لنجد م. : لم‌تجد مص. ۷- الانصاف: - مص.

۸- فيها: - مج ۹- من أوّل الكتاب إلي هنا: و اعلم أنّ كلّ ما دلّ... مفقودة من نسخة ط.

۱۰- يمتنع: يمنع مص. +: على الانسان ط، م. ۱۱- يدلّ: يدرك مص. ۱۲- أبداً: - مص.

۱۳- تقدّرناه: تقدّرنا س، ط، م. ۱۴- إدراكه لذاته: إدراك ذاته م. ۱۵- النّار إليه: إليه النّار س.

۱۶- يمتنع: يمتنع س. ۱۷- لايحصل له به: لايحصل س، مج.

۱۸- لم يحصل له به: لم‌يحصل له س. : لم‌يحصل به مص. ۱۹- حصل له به: حصل به س، مج.

۲۰- بالمؤلم و الملذّ: بالمؤلم أو الملذّ س، مج. ۲۱- مؤذي: مؤلم م. ۲۲- الأوّل: +كذا. مج.

۲۳- بأنّه حصل: بأنّه يحصل ط.



يؤذيه[١] علم بإضافة المؤذي إليه، و العلم بإضافة أمر إلى أمر متأخر عن العلم بكلّ واحد من المضافين، فوجب أن يكون علمه بنفسه حاصلاً له قبل علمه[٢] برسول[٣] ذلك المؤذي له. فثبت بهذا أنّ الإنسان لايغفل في شيء من هذه الأحوال عن إدراكه لذاته.

و اعلم أنّ هذه الحجّة تقتضي أن يكون حال[٤] سائر الحيوانات كذلك أيضاً. و أمّا الّذي يدلّ على امتناع أن يغفل الإنسان عن إدراكه لذاته هو أن يقال: إدراك الشيء عبارة عن حصول ماهيّة المدرَك في المدرِك، فعلمي بذاتي إمّا أن يكون عبارة عن حصول صورة مساوية لذاتي في ذاتي، و هو محال، لاستحالة الجمع بين المثلين، و لأنّه ليس أحدهما بالحالّيّة و الآخر بالمحلّيّة أولى من العكس لتساويهما في الماهيّة، فيلزم أن يكون كلّ واحد منهما[٥] حالّاً و محلاًّ، و هو محال. و إمّا أن يكون عبارة عن مجرّد حصول[٦] ماهيّة تلك الذات لتلك الذات، لكن حصول[٧] الشيء[٨] عند نفسه يستحيل أن يتبدّل بالغيبة[٩]؛ فإذن إدراك الشيء لذاته يستحيل أن يتبدّل بالغفلة و هاتان الحجّتان غير برهانيّتين، و الأولى أضعف. فهذا هو الكلام في أنّ الإنسان لايغفل عن ذاته قطّ[١٠].

[الفصل الثاني]

تنبيه: بماذا تدرك حينئذ و قبله، و بعده، ذاتك؟ و ما المدرِك من ذاتك؟ أترى المدرِك[١١] أحد مشاعرك مشاهدة، أم عقلك و قوّة غير مشاعرك و مايناسبها. فإن كان عقلك و قوّة غير مشاعرك، بها[١٢] تدرك، أفبوسط تدرك أم بغير وسط. ما أظنّك تفتقر في ذلك حينئذ إلى وسط، فإنّه لاوسط. فبقي أن تدرك[١٣] ذاتك من غير افتقار إلى قوّة أخرى وإلى وسط، فبقي أن يكون[١٤] بمشاعرك أو بباطنك بلاوسط، ثمّ انظر.

التفسير: لتاذكر أنّ الإنسان شاعر بذاته دائماً[١٥]، أراد أن يبحث أنّ الشاعر ههنا ماهو؟ و المشعور

١- علمه بأنّه يؤذيه: - مج.　٢- علمه: العلم مص.　٣- برسول: بحصول ط، م، مص.　٤- حال: - س، مج

٥- منهما: - مص.　٦- حصول: حضور: ط، س.　٧- حصول: حضور ط، م　٨- الشيء: شيء مج، مص.

٩- بالغيبة: بالتغير مج.　١٠- قطّ: فقط + والله أعلم بالصواب ط.　١١- المدرك: + منك م.

١٢- بها: إنّما مص.　١٣- أن تدرك: أن تكون تدرك م.　١٤- فبقي أن يكون: فيكون إمّا س.: أن يكون مص.

١٥- دائماً: - س، مج.



به[1] ماهو؟ فذكر في هذا الفصل أقسام الشّاعر. فإنّ الشّاعر من الإنسان بذاته: إمّا أن يكون هو الحواسّ الظّاهرة و هو المراد بقوله: «أترى المدرك أحد مشاعرك مشاهدة؟» و إمّا أن يكون غير الحواسّ الظّاهرة، سواء كان ذلك الشّيء هو العقل أو القوى المدركة الباطنة، و هو المراد بقوله: «أم[2] عقلك و قوّة غير مشاعرك[3] و ماينـاسبها[4]».

ثمّ إنّه قسّم هذا القسم الثّاني إلى قسمين آخرين[5]؛ لأنّه لو كان الشّاعر من الإنسان بهويّته[6] شيئاً غير[7] هذه الحواسّ الظّاهرة[8]، فإدراك ذلك الشّيء لتلك الهويّة إمّا أن يكون بوسط، أو لا بوسط. فالحاصل أنّ الشّاعر من الإنسان بذات الإنسان إمّا أن يكون هو[9] الحواسّ الظّاهرة، أو غيرها. و إن كان غيرها، فإمّا أن يكون شعوره بتلك الهويّة بوسط، أو لا بوسط[10]. و مقصوده أن يبطل[11] القسمين الأوّلين حتّى يتعيّن[12] القسم الثّالث. فأمّا إبطال القسم الأوّل فذلك لأنّا في[13] الفصل الّذي قبل هذا الفصل فرضنا تعطّل[14] الحواسّ عن العمل، و لأجله فرضنا الأعضاء غير متلاصقة بل معلّقة في الهواء الطّلق[15]. و أمّا إبطال القسم الثّاني فقد اكتفى في إبطاله ههنا بمجرّد الاستبعاد، ثمّ إنّه في الفصل الرّابع من هذا النّمط أقام البرهان على بطلانه. فهذا تفهيم[16] ما في هذا التّنبيه[17].

[الفصل الثّالث]

تنبيه: أتحصّل[18] أنّ المدرك منك أمر مايدركه بصرك من إهابك[19]؟ لا! فإنّك و إن[20] انسلخت عنه، و تبدّل عليك، كنت أنت أنت. أو هو[21] ماتدركه بلمسك أيضاً، و ليس أيضاً إلاّ من

١- المشعور به: الشّعور مج. ٢- بقوله أم: من قوله أو س، مج. ٣- مشاعرك: مشاركه س.
٤- يناسبها: يناسبهما س. ٥- إلى قسمين آخرين: من القسمين الأخرين مص.
٦- بهويّته: مرتبته مج، : مرتبة مص. ٧- شيئاً غير هذه: شاعر مص، : شيئاً غير ط، م.
٨- الظّاهرة: الباطنة مص. ٩- هو: هذه س. ١٠- فالحاصل أنّ الشّاعر ... بوسط أو لا بوسط: - مص.
١١- أن يبطل: أنّه يبطل مج. ١٢- يتعيّن: يبقى ط، م، مص. ١٣- لأنّا في: لأنا في مص.
١٤- تعطّل: تعطيل مج. ١٥- الطّلق: المطلق ط. ١٦- تفهيم: يفهم مص، : تفهّم ط، : مبهم مج.
١٧- هذا التّنبيه: هذه التّقيّة مج ١٨- أتحصّل: الحاصل مج ١٩- الإهاب: أي الجلد
٢٠- و إن: إن س. ٢١- أو هو: أمر مص.



ظواهر أعضائك؟ لا، فإنّ حالها[١] ما سلف. و مع ذلك فقد كنّا في الوجه الأوّل من الفرض أغفلنا الحواسّ عن أفعالها. فبيّن[٢] أنّه ليس[٣] مدرككَ حينئذٍ[٤] عضواً من أعضائك[٥] كقلب أو دماغ. و كيف و يخفي[٦] عليك وجودهما إلاّ بالتشريح. و لا مدرككَ جملة من حيث هي جملة. و ذلك ظاهر لك مما امتحنته من نفسك، و مما نبّهت عليه. فمدرككَ شيء آخر غير[٧] هذه الأشياء الّتي قد لاتدركها و أنت مدرك[٨] لذاتك، و الّتي لاتجدها ضرورية في أن تكون أنت أنت. فمدرككَ ليس من عداد[٩] ماتدركه حسّاً بوجه من الوجوه، و لا مما يشبه الحسّ مما سنذكره[١٠].

التفسير: لمّا بحث عن الشاعر، أراد أن يبحث عن المشعور به[١١]. فقال: ذلك الشيء إمّا أن يكون هو الأجزاء الظاهرة، أو[١٢] الباطنة. ثم إنّه أبطل الأوّل[١٣] بوجهين: أحدهما: أنّ الأجزاء الظاهرة لو انتقصت، فإنّ الإنسان يجد نفسه بعد ذلك النقصان عين[١٤] ماكان قبل ذلك النقصان، و هو المراد من قوله[١٥]: إنّك إن انسلخت من إهابك، كنت أنت أنت. و ثانيهما أنّ الشعور بالأعضاء[١٦] الظاهرة لايحصل إلاّ بالحواسّ، و نحن قد فرضنا الكلام في الإنسان الّذي بطلت حواسّه، و هو المراد من قوله: «كنّا[١٧] في الوجه الأوّل من الفرض أغفلنا الحواسّ عن أفعالها».

و أمّا القسم الثاني فهو باطل لأنّا لانعرف شيئاً من الأجزاء الباطنة إلاّ بالتشريح، مع أنّا قبل ذلك التشريح ما كنّا غافلين عن إدراكنا[١٨] لأنفسنا[١٩].

و أمّا القسم الثالث و هو أن لايكون المشعور به شيئاً من الأجزاء بل الجملة، فلايخلو إمّا أن يكون المشعور به جملة مطلقة[٢٠] أو هذه الجملة. و الأوّل باطل، لأنه ليس معلومي[٢١] من نفسي ثبوت جملة مامبهمة، و ذلك ظاهر منّا[٢٢] نمتحنه من نفسك. و الثاني أيضاً باطل لأنّ إدراك هذه الجملة يتوقّف على إدراك أجزائها. و نحن قد فرضنا الكلام في الوقت الّذي غفلنا فيه عن أجزاء

١- حالها +: بعد الحالتين المذكورتين الحال الّتي ذكرها أو لا حال م ٢- فبيّن: + الّذي في المتن م
٣- ليس: - م، معي. ٤- حينئذٍ: + ليس م ٥- أعضائك: أعضاء معي. ٦- يخفي: فذ يخفى م
٧- غير: عن معي. ٨- مدرك: مدركك معي. ٩- عداد: اعداد معي. ١٠- سنذكره: يذكره س.
١١- به: - معي. ١٢- أو: + الأجزاء س، مع. ١٣- الأوّل: الأوّلين معي: القسم الأوّل مع.
١٤- عين: غير ط، مع. ١٥- من قوله: بقوله س، مع. ١٦- بالأعضاء: بالأجزاء ط، م. ١٧- كنّا: كما مع.
١٨- عن إدراكنا: - معي. ١٩- لأنفسنا: + ما ذكرنا فصله م. ٢٠- مطلقة: مطلقاً مع.
٢١- معلومي: بمعلوم معي. ٢٢- منّا: بما مع.



الجملة.

لثبت بما ذكرنا أنّ الإنسان قد يعلم إنّيته[1] حال مايكون غافلاً عن بدنه و جميع اجزائه[2]، و المعلوم غير ماليس بمعلوم، فاذن هويّة الإنسان[3] ليست بجسم. و إذا لم تكن جسماً، لم تكن[4] من الأمور الّتي تدرك بالحسّ[5] و لا بالقوّة الّتي يشبه الحسّ و مايناسبه من الخيال.

[الفصل الرّابع]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: إنّما أثبت ذاتي بوسط من فعلي، فيجب إذن أن يكون لك فعل تثبته في الفرض المذكور، أو حركة، أو غير ذلك. ففي[6] اعتبارنا الفرض المذكور جعلناك بمعزل من[7] ذلك.

و أمّا بحسب الأمر الأعمّ، فإنّ فعلك إن أثبته مطلقاً فعلاً، فيجب أن تثبت منه[8] فاعلاً مطلقاً لاخاصّاً هو ذاتك بعينها. و إن أثبته فعلاً لك، فلم تثبت به ذاتك، بل ذاتك جزء من مفهوم فعلك من حيث هو فعلك. فهو مثبت في الفهم قبله، و لا أقلّ من أن يكون معه لا به. فذاتك مثبتة لا به.

التفسير: لمّا ذكر في التنبيه الثاني الشّاعر من الإنسان بنفسه إمّا الحسّ، أو غيره؛ وإن[9] كان غيره فإمّا بوسط أو لابوسط[10]؛ ثمّ أبطل الأوّل بمامضى، فحاول[11] ههنا إبطال القسم الثّاني و هو أن يكون ذلك الشّعور بواسطة شيء آخر. و الدّليل عليه وجهان[12]:

أحدهما: أنّا في الفرض الّذي ذكرناه في الفصل الأوّل بيّنّا أنّه مع كونه غافلاً عن كلّ الأشياء[13] لايغفل عن ذاته. ولو كان علمه بذاته استدلاليّاً، لماصحّ ذلك.

الثّاني: أنّ علمي بنفسي[14] لوكان ببرهان، لكان ذلك البرهان إمّا برهان اللّمّ[15]، أو[16] برهان الإنّ[17]. و الأوّل ظاهر البطلان[18]، لأنّي أعلم نفسي قبل أن أعلم سببها. و أمّا الثّاني و هو الاستدلال

١- إنّيته: أينيّته مص. ٢- أجزائه: - م. ٣- الإنسان: - م. ٤- لم تكن: + ذلك س مج.
٥- بالحسّ: الحسّ مص. ٦- ففي: رقي م. ٧- من: عن م. ٨- منه: به م.
٩- وإن: فإن م، مص: وإذا مج. ١٠- لابوسط: بلاوسط مج. ١١- فحاول: و حاول ج.
١٢- وجهان: من وجهين مج. ١٣- الأشياء: شيء ط. ١٤- بنفسي: - مج. ١٥- اللّمّ: لمّي مص.
١٦- أو: وإمّا س. ١٧- الإنّ: إنّي مص. ١٨- ظاهر البطلان: باطل س.



عليها بفعل من أفعالها فلايخلو إمّا أن يستدلّ عليها بالفعل المطلق، أو بفعلها الخاصّ. و الأوّل باطل؛ لأنّ الفعل المطلق يستدعي فاعلاً مطلقاً، و لايجب أن يكون ذلك الفاعل هو هو. و الثاني باطل؛ لأنّ العلم بالفعل من حيث أنّه مضاف إليه متوقّف[1] على العلم به، فلو استفيد العلم به من العلم[2] بالفعل المضاف إليه لزم الدّور، و أنّه محال.

فقد تلخّص من مجموع مامرّ أنّ الشاعر من الإنسان بنفسه ليس هو الحسّ الظّاهر و لامايناسبه، بل قوّة أخرى، و أنّ إدراك تلك القوّة لهويّة الإنسان ليس بحجّة و لابرهان؛ و أنّ المشعور[3] به ليس من الأجسام. فثبت لمجموع[4] هذه الأشياء[5] أنّ هويّة الإنسان ليست شيئاً من الأجسام.

و اعلم أنّه يمكننا بيان أنّ هويّة الإنسان ليست[6] جسماً بأن نقول: لاشكّ أنّه قد يتّفق للإنسان أن يكون عالماً بوجوده و هويّته[7] و إن كان غافلاً من جميع أعضائه. و المعلوم مغاير لغير المعلوم. فهويّته مغايرة لجميع الأعضاء[8]. و هذا القدر من الكلام يغني عن كلّ[9] التطويلات الّتي مرّت. و هو معارض بالنّفس، فإنّ كلّ أحد يعلم ذاته المخصوصة مع أنّه قدلايخطر[10] بباله تصوّر النفس الّتي تقولون بها[11]. فكلّ مايجعلونه عذراً عن ذلك الكلام[12]، فهو عذر عن هذا الكلام بطريق[13] الأولى[14].

المسئلة الثانية

في بيان[15] أنّ[16] النّفس ليست بمزاج

و هو فصل واحد[17]:

١- مضاف إليه متوقّف. يضاف إليه يتوقّف مص. ٢- من العلم: من الفعل مص.

٣- و أنّ المشعور: و المشعور مج. ٤- لمجموع: من مجموع مج. ٥- الأشياء: - مج. ٦- ليست: تكون مج.

٧- هويّته: ثبوته م، مص. ٨- الأعضاء: الأجسام م. ٩- كلّ: - مص. ١٠- قد لايخطر: لايخطر م، مص.

١١- تقولون بها: تقولونها س. ١٢- الكلام: - م، مص. ١٣- بطريق: بالطّريق مج.

١٤- الأولى. + و بالله التّوفيق م. ١٥- بيان: - س. ١٦- أنّ: - م.

١٧- و هو فصل واحد: الفصل واحد مص. : - م.



[الفصل الخامس]

إشارة : هوذا يتحرّك الحيوان بشيء غير جسميّته الّتي لغيره، و بغير[1] مزاج جسمه الّذي يمانعه كثيراً[2] حال حركته في جهة حركته. بل في نفس حركته. و كذلك يدرك بغير جسميّته، و بغير مزاج جسميّته[3] الّذي يمنع عن إدراك الشّبيه، و يستحيل عند لقاء الضدّ. فكيف يلمس[4] به؟ و لأنّ المزاج واقع فيه[5] بين أضداد متنازعة إلى الانفكاك، إنّما تجبرها على الالتئام و الامتزاج قوّة غير مايتبع التئامها من المزاج. و كيف و علّة الالتئام و حافظه قبل الالتئام. فكيف[6] يكون قبل مابعده؟ و هذا الالتئام كمايلحق الجامع الحافظ و هن أو عدم، يتداعي إلى الانفكاك. فأصل القوى المدركة، و المحرّكة، والحافظة للمزاج شيء آخر، لك أن تسمّيه النّفس. و هذا هو الجوهر الّذي يتصرّف في أجزاء بدنك، ثمّ في بدنك.

التفسير : لمّا بيّن أنّ هويّة الإنسان ليست جسماً، أراد أن يبيّن أن حركته[6] الإراديّة و إدراكه[7] ليست لجسميّته، و لا لمزاج بدنه. فأمّا[8] أنّه ليس لنفس الجسميّة، فلأنّ الجسمية أمر مشترك فيها. فلوكانت مقتضية للإدراك و الحركة الإراديّة، لزم[9] حصولهما[10] في كلّ الأجسام و ذلك[11] محال.

و أمّا أنّهما ليسا للمزاج فاعلم أنّ الشّيخ قرّر[12] ذلك على مأخذين[13]. فبيّن أوّلاً أنّ عوارض النّفس لاتليق بالمزاج، و ثانياً أنّ عوارض المزاج لاتليق بالنّفس.

أمّا المأخذ الأوّل[14]، فاعلم أنّ للنّفس قوّتين المحرّكة و المدركة، واحتجّ أوّلاً بالقوّة المحرّكة على أنّ النّفس ليست بمزاج من وجهين:

الأوّل: أنّ المزاج قد يمانع حال الحركة الإراديّة في جهة حركتها، و ذلك في وقت الإعياء. فإنّ النّفس تحاول تحريك[15] العضو إلى جهة، و المزاج يمانع كون تلك الحركة سريعة في الجهة الّتي تحاول النّفس تحريك العضو[16] إليها. فإنّ الإنسان إذا أراد أن يرفع القدم، بجهة الحركة الإراديّة

١- بغير : لغير مص. ٢- كثيراً : + عنه م. ٣- جسميّته : مصحّح على «جسمه» س. ٤- يلمس : + يحسّ م

٥- فيه : عنه س، م. ٦- حركته : حركة م. ٧- و إدراكه : - س. ٨- فأمّا : أمّا مي.

٩- لزم : لوجب م، مص. ١٠- حصولهما : حصولها م، س. ١١- ذلك : هو مص. : إنّه س.

١٢- قرّر : قدّر مص. ١٣- على مأخذين . بمأخذين م، مص. ١٤- الأوّل : - مص.

١٥- تحريك : + ذلك س. ١٦- إلى جهة ... تحريك العضو : على الهامش م



هي الفوق، فعند الإعياء لاتكون هذه الحركة سريعة. فقد حصل ههنا مانع للنّفس عن حال الحركة و هي الشرعة في جهة تلك الحركة و هي الفوق.

فإن قيل: لم لايجوز أن يقال[1]: المحرّك إلى فوق[2] هو المزاج، و المانع منه الطّبائع المنصرية المحفوظة في أجزاء المركّب؟ نقول: لأنّ الكيفيّة المزاجيّة من جنس كيفيّات تلك البسائط، فيستحيل أن يصدر عنها ضدّ مقتضيات تلك الكيفيّات[3] البسيطة.

و لقائل أن يقول[4]: الكيفيّة[5] الحاصلة عند المزاج مخالفة[6] بالنّوع للكيفيّة[7] الحاصلة للعنصر[8] بل للصّورة[9] العنصريّة، فلم لايجوز أن يكون مقتضى أحدهما[10] ضدّ مقتضى الآخر؟[11]

و الثّاني، أنّ المزاج قد يمانع النّفس[12] عن نفس الحركة الّتي تفعلها. و ذلك في الرّعشة[13]، فإنّ النّفس تحرّكها إلى فوق، و المزاج يحرّكها إلى أسفل لما في العضو من الجوهرين الثّقيلين. فحينئذ تركّب[14] الحركة من مقتضى المزاج و من مقتضى النّفس. فحين ما يتحرّك العضو إلى أسفل لايتحرّك إلى فوق، فيكون المزاج في تلك الحالة مانعاً للنّفس عن الحركة الّتي يفعلها. فهذا هو الاستدلال بالقوّة المحرّكة على أنّ النّفس ليست بمزاج.

و أمّا الاستدلال بالقوّة المدركة فهو أنّ النّفس لوكانت هو[15] المزاج، لماحصل الإدراك باللّمس. لأنّ الملموس إن كان شبيهاً باللّامس لم ينفعل عنه، فلاينفعل به شعور. و إن لم يكن شبيهاً كان ضدّه، فعند اجتماعهما لابدّ و أن تتغيّر[16] كيفيّة مزاج اللّامس. أعني أنّه تزول الكيفيّة الأولى و تحصل كيفيّة أخرى. و إذا كان كذلك، فالشّاعر بالملموس ليس هو الكيفيّة الزّائلة، فإنّ المعدوم لايدرك الأشياء[17]. ولا الكيفيّة الحادثة، لأنّها بالنّسبة إلى الملموس كالشّبيه، و الشّيء لاينفعل بشبيهه، و لأنّها[18] حال حدوثها لاتنفعل مرّة أخرى، و إذا لم تنفعل وجب أن لايحصل الإحساس.

---

١ - يقال: +إنّ مج. ٢ - فوق: الفوق مج. ٣ - الكيفيّات: الكيفيّة مج، مص.

٤ - من أنفعلها لاتعلمو إنّا (ص ٩، ٢ س ١) ... لقائل أن يقول: مطلوبة من ط. ٥ - الكيفيّة: الكيفيّات مج.

٦ - مخالفة: - مص. ٧ - للكيفيّة: الكيفيّات مص. ٨ - للعنصر: للعنصريّات س.

٩ - بل للصّورة: بالصّورة س. ١٠ - أحدهما: أحدها ط.

١١ - مقتضى أحدهما ضدّ مقتضى الآخر: أحدهمامقتضى الآخر س. ١٢ - النّفس: - ط.

١٣ - الرّعشة: الجهة س. ١٤ - تركّب: تركّب م. : تركّبت ط. ١٥ - هو: هي س. ١٦ - تتغيّر: تغيّر به مص.

١٧ - الأشياء: شيئاً م، مص. ١٨ - لأنّها: +في ط.

فهنا[1] هو الاستدلال بالقوّة المدركة على أنّ النّفس ليست بمزاج.

و إمّا المأخذُ الثّاني؛ و هو الاستدلال بحال المزاج على أنّه ليس هو النّفس، فالدّليل عليه أنّ المزاج كيفيّة تابعة للعناصر المختلطة، و لكلّ عنصر حيّز معيّن؛ فإذنّ كلّ مركّب أجزائه مشتاقة بالطّبع إلى الافتراق، فلابدّ لاجتماعها[2] من جامع. و ذلك الجامع ليس هو الكيفيّة الحاصلة[3] بعد اجتماعها، لأنّ المزاج يحصل بعد اجتماع تلك الأجزاء[4]، و الجامع لتلك الأجزاء سابق على اجتماعها، و الشّيء الواحد لايكون قبل و بعد، فالنّفس الّتي هي الجامعة لتلك الأجزاء غير المزاج الّذي يحصل بعد اجتماعها.

فإن قيل: كما أنّ المزاج لايحدث إلّا بعد اجتماع العناصر، فالنّفس لاتحدث و لاتفيض عن واهب الصّور إلّا بعد حدوث المزاج. فإذا لم يجز أن يكون المزاج علّة لتلك[5] الاجتماع فلأن[6] لايجوز أن يكون الجامع هو النّفس، مع أنّ النّفس متأخرة في الوجود عن وجود المزاج، كان أولى.

فنقول: الجامع[7] لما في النّطفة من الأجزاء المختلفة الطّبائع نفس الوالدين، ثمّ إنّه يبقى ذلك المزاج في تدبير نفس الأمّ إلى أن يستعدّ لقبول نفس من[8] واهب الصّور، ثمّ إنّها تصير بعد ذلك حافظة لذلك الاجتماع الّذي كان موجوداً. نفس كلّ إنسان حافظة لاجتماع عناصر الّتي جمعها نفس الأبوين، ثمّ إنّها تكون جامعة لسائر الأجزاء بعد ذلك بطريق إيراد الغذاء.

و لقائل أن يقول: إذا جوّزتم ذلك، فلم لايجوز أن يكون الجامع لأجزاء بدن الولد[9] مزاج الأبوين؟ ثمّ إذا اجتمعت تلك الأجزاء و حصل المزاج، فحينئذ يكون ذلك المزاج حافظاً لذلك الاجتماع، و مورداً عليه سائر الأجزاء بطريق الغذاء.

فثبت بهذه الوجوه أنّ النّفس ليست هي الجسم، و لامزاج الجسم، ولا مايتبع مزاج الجسم من الأعراض، بل هي[10] شيء حافظ جامع لأجزاء العناصر متقدّم على المزاج. ثمّ إنّها قد تكون حالّة في الأجسام كمافي الحيوانات، و قد لاتكون كمافي الإنسان و ذلك نظر آخر. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «و إذا يتحرّك الإنسان[11] بشيء غير جسميّته»، فاعلم أنّ المراد به الدّلالة على أنّ

١- فهذا: فهذه مص.   ٢- لاجتماعها: لاجتماعهما م مص.   ٣- الحاصلة: - مص.

٤- الأجزاء: الأخرى مص.   ٥- لتلك: لذاك مج.   ٦- فلأن: فلئن م.   ٧- الجامع: الجا م س.

٨- من: عن س ط.   ٩- بدن الولد: البدن س.   ١٠- هي: مهنا مص.   ١١- الإنسان: فالحيوان مص



المحرّك للإنسان ليس هو جسمه، و لامزاج جسمه[1]. و أمّا قوله: «الّذي يمانعه كثيراً[2] حال حركته لي جهة حركته»، فهو إشارة إلى الوجه الأوّل، و هو حال الإعياء. و أمّا قوله: «بل في نفس حركته»، فهو إشارة إلى الحجّة الثانية. و أمّا قوله: «و كذلك يدرك بغير جسميته و بغير مزاج جسمه[3] الّذي يمنع عن[4] إدراك الشّبيه، و يستحيل عند لقاء الضدّ، فكيف يلمس به»، فهو إشارة إلى ما بيّنا من أنّ الجسم إذا لقي الشّبيه[5] لم‌ينفعل عنه فلا‌يدركه. و إن لقي الضدّ استحالت كيفيته و تغيّرت، و ما عدم استحال أن يكون آلة في الإدراك.

و أمّا قوله: «و لأنّ المزاج واقع فيه بين الأضداد» إلى قوله: «و كيف لايكون قبل ما بعده[6]»، فهو الّذي قرّرناه في المأخذ الثاني.

و أمّا قوله: «و هذا الالتئام كلّما يلحق الجامع الحافظ و هن أو عدم، يتداعى[7] إلى الإنفكاك»، معناه أنّه[8] متى لحق النّفس الّتي تجمع أوّلاً أجزاء البدن بالتّغذية[9] و التّنمية، لم يحفظها ثانياً[10] أو لحقها[11] ضعف أو عدم، فإنّه يزول[12] ذلك الاجتماع و تفرّق تلك الأجزاء.

و أمّا قوله: «فأصل القوى المدركة، و المحرّكة، و الحافظة للمزاج شيء آخر[13]»، لك أن تسميه النّفس. و هذا هو الجوهر الّذي يتصرّف في أجزاء بدنك، ثمّ في بدنك»، فمعناه ظاهر. و إنّما قال: يتصرّف في اجزاء بدنك؛ لأنّ المتعلّق الأوّل للنّفس[14] عضو واحد و هو القلب، ثمّ بواسطته يؤثّر في البدن.

المسئلة الثالثة

في وحدة النّفس و كيفيّة تأثّرها عن البدن[15]، و كيفيّة تأثّر البدن عنها

و فيها فصل واحد[16].

١- مزاج جسمه: مزاج جسميته مج. ٢- كثيراً: - لي مص. ٣- جسمه: جسميته مص. ٤- عن: من مج.
٥- الشبيه: شبيهه مج. ٦- بعده: بعد ص، مج. ٧- يتداعى: على الهامش ص.
٨- معناه أنّه: فمعناه مص، معنى أنّه ص. ٩- بالتّغذية: التغذية مص. ١٠- ثانياً: ثابتاً مص.
١١- أو لحقها: - مص، أو لحقها م. ١٢- يزول: يجوز مج. ١٣- آخر: + إلى قوله مج. ١٤- للنّفس: - ص.
١٥- كيفيّة تأثّرها عن البدن: - مص. ١٦- و فيها فصل واحد: فصل واحد ص، - م.



[الفصل السّادس]

إشارة: فهذا الجوهر فيك واحد، بل هو أنت عند[1] التحقيق. و له فروع و قوى منبثّة في أعضائك. فإذا أحسست بشيء من أعضائك شيئاً أو تخيّلت، أو اشتهيت، أو غضبت[2]، ألقت العلاقة الّتي بينه[3] و بين هذه الفروع هيئة[4] فيه، حتّى تفعل بالتكرّر[5] إذعاناً ما. بل عادةً و خلقاً يتمكّنان[6] من هذا الجوهر المدبّر تمكّن الملكات. و كما يقع بالعكس؛ فإنّه كثيراً ما يبتدىء، فتعرض فيه هيئة ما عقليّة، فتنقل العلاقة من تلك الهيئة أثراً إلى الفروع، ثمّ إلى الأعضاء[7].

انظر أنّك إذا استشعرت جانب الله، و فكّرت في جبروته كيف يقشعرّ جلدك و يقفّ شعرك[8]. و هذه الانفعالات و الملكات قد تكون أقوى، و قد تكون أضعف. و ولا هذه الهيئات[9]، لما كان نفس بعض النّاس بحسب العادة أسرع إلى التّهتّك[10]، أو إلى الاستشاطة غضباً من نفس بعض.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ[11] الشّيء الّذي يشير إليه[12] كلّ واحد منّا بقوله: أنا و نت؛ ليس بجسم[13]، ولا مزاج الجسم[14]، و لا مايتبع المزاج، و أنّه هو العلّة لامتزاج العناصر، و الحافظ لذلك الامتزاج، ذكر أنّ ذلك الشّيء واحد. و هذا ظاهر لا يحتاج فيه إلى الحجّة؛ لأنّ ذلك الشّيء هو هويّة الإنسان، و كلّ إنسان[15] يقطع بأنّه شيء واحد لا اثنان. فإنّي أعلم بالضّرورة أنّي لست شيئين بل شيئاً واحداً، فلذلك لم يشتغل بإقامة الحجّة عليه.

و أمّا قوله: «و له فروع و قوى منبثّة» فذلك لأجل أنّ النّفس لمّا كانت واحدة، و الشّيء الواحد يستحيل أن يكون مبدءاً للأفاعيل المختلفة عند الشّيخ، ثمّ إنّ[16] الأفاعيل الحيوانيّة قد يقع فيها ما تكون متضادّة، فإنّ الغضب يزاول ضدّ ما يزاوله الشّهوة، فإذن لابدّ و أن تكون للنّفس قوى؛ و أن تكون النّفس مبدءاً لها، إذ لو كان كلّ واحد من تلك القوى مستقلّة بنفسها[17] لم يكن فعل بعضها[18]

١- عند: على س، مج؛ على هذه م. ٢- أو اشتهيت أو غضبت: على الهامش س. ٣- بينه: بينها س.
٤- هيئة: + هو مص. ٥- بالتكرّر: بالتكرار م، مص. ٦- يتمكّنان: يمكنان مص. ٧- الأعضاء: + تنبيه مص.
٨- و يقفّ شعرك: - مص. ٩- الهيئات: الهيئة م. ١٠- التّهتّك: الهتك مص. ١١- أنّ: - س.
١٢- إليه: - مص. ١٣- بجسم: بالجسم م. ١٤- ولا مزاج الجسم: - م؛ و لا مزاج جسم مص.
١٥- إنسان: واحد مص. + بأنّه م، مص. ١٦- إنّ: إلى مص. ١٧- مستقلّة بنفسها: - س؛ قائمة بنفسه م، مج.
١٨- فعل بعضها: فعلها س.

مغايراً[١] لفعل الأخرى. فأمّا إذا كانت النفس مبدءاً[٢] لتلك القوى و مستعملاً[٣] لها، كان اشتغال كلّ واحدة منها بفعلها مضادّاً و ممانعاً[٤] لاشتغال الأُخرى بفعلها[٥].

و بيان ذلك أنّ النفس لمّا كانت مبدءاً لتلك القوى، كان بين النفس و بين تلك القوى علاقة السّببيّة و المسبّبيّة. و تلك العلاقة سبب لتأدّي انفعالات تلك القوى إلى النفس، و تأدي انفعالات النفس إلى تلك القوى.

أمّا الأوّل[٦] فكما إذا تعلّقت القوّة الحسّاسة أو الشّهوانيّة أو الغضبيّة بمتعلّقها، و تأثّرت عن ذلك المتعلّق، و تأدّت[٧] الآثار من تلك القوى إلى النفس حتّى يتمكّن ذلك[٨] الأثر في النفس، و يصير عادة و خلقا و ملكة مستقرّة.

و أمّا الثّاني فكما إذا تفكّرنا[٩] في عظمة الله تعالى حتّى تأثّرت النفس منها، فإنّ[١٠] ذلك الأثر يتأدّى إلى القوّة المثبّتة في الأعضاء، و يحصل بسبب ذلك في الأعضاء، آثار مخصوصة حتّى يقشعرّ جلد[١١] الإنسان و يقف شعره[١٢]. قال صاحب الصحاح: قفّ[١٣] شعري أي قام[١٤] من الفزع.

و اعلم أنّ الكلام في هذه القوى، و في كيفيّة نزول الأثر من النفس إليها، و صعوده منها إلى النفس سيأتي بعد[١٥] ذلك على وجه أشرح منها إن شاء الله تعالى[١٦]. ثم لنتفرّع من بيان هذا الأصل ذكر أنّ تلك الانفعالات الصاعدة تارة، و النازلة أخرى، تقبل الشدّة و الضعف. ولولا ذلك لما كان بعض النّاس أشدّ استعداداً للغضب، أو للعفّة، أوللتصوّر من البعض. و لمّا كان كذلك، دلّ ذلك[١٧] على أنّ هذه الاستعدادات هيئات[١٨] راسخة ثابتة في النفس، سواء وجدت الأفعال أولم توجد.

١- مغايراً : معانداً م، مج.

٢- و مبدءاً علة سائر الاجزاء (س ١٧ ص ٢٦٢) ... إذا كانت النفس مبدءاً : مفقودة من ط.

٣- و مستعملاً : مستعملة س. ٤- ممانعاً : منافياً مج. ٥- الأخرى بفعلها : الأخر بفعله ط، م.

٦- أمّا الأوّل : على الهامش س. ٧- و تأدّت : تلدّت مص : فأدّت م. ٨- ذلك : - س. ٩- تفكّرنا : فكّرنا ط.

١٠- فإنّ : فلأنّ م. ١١- جلد : - س. ١٢- و يقف شعره : - مص. ١٣- قفّ : وقف س.

١٤- قام : أقام مص. ١٥- و في كيفيّة ... سيأتي بعد : على الهامش ط. ١٦- إن شاء الله تعالى : - ط.

١٧- ذلك : - مص، : على ذلك ط، م. ١٨- هيئات : كيفيّة مص.

القسم الثاني
من هذا النمط في أحكام الإدراك

ثمان مسائل[1].

المسئلة الأولى
في ماهيّة الإدراك

و فيها فصل واحد[2].

[الفصل التابع]

إشارة: إدراك الشيء هو أن تكون حقيقته متمثّلة عند المدرك، يشاهدها ما به يدرك. فإمّا أن تكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك إذا أدرك، فتكون[3] حقيقة[4] ما لا وجود له بالفعل[5] في الأعيان الخارجة[6] مثل كثير من الأشكال الهندسيّة، بل كثير من المفروضات التي لاتمكن[7] إذا فرضت في الهندسة ممّا لا يتحقّق أصلاً. أو تكون مثال حقيقته مرتسماً في ذات المدرك غير مباين له، و هو الباقي.

التفسير: إنّه لمّا تكلّم في وجود النفس و في وحدتها أراد أن يتكلّم في قواها. ثمّ[8] إنّ القوى النفسانيّة تنقسم بالقسمة الأولى إلى: مدركة، و محرّكة[9]. فمن هذا الموضع إلى الموضع الذي سمّاه بتكملة[10] النمط في بيان القوى المدركة، و من ذلك الموضع إلى آخر النمط في بيان القوى[11] المحرّكة.

و إنّما قدّم الكلام في القوى[12] المدركة على الكلام في القوى[13] المحرّكة[14]؛ لأنّ الحركة

١- ثمان مسائل: ـ م. ؛ و فيه ثمان مسائل ط. ٢- و فيها فصل واحد: ـ م.
٣- فتكون. و لذا باطل فإنّه لا تكون م ٤- فيرى فتكون حقيقة: على الهامش س. ٥- بالفعل: ـ مص.
٦- الخارجة: الخارجيّة م. ٧- لاتمكن: لا يمكن م. ٨- ثمّ: + اعلم س. ٩- محرّكة: إلى محرّكة س.
١٠- بتكملة: بتكملة مص. ١١- القوى: القوّة م. ١٢- القوى: القوّة م. ١٣- القوى: القوّة م.
١٤- و إنّما قدّم... المحرّكة: ـ ط.



الاختيارية لاتوجد إلّا عند الشّعور بمطلوب أو مهروب عنه، فيكون التّحريك متفرّعاً على[١] الإدراك. و لذلک[٢] ذهب بعضهم إلى أنّه يجوز خلوّ بعض الحيوانات[٣] من القوّة المحرّكة بالاختيار، مثل الأصداف و الإسفنجات[٤]، و إن كان هذا المذهب باطلاً؛ و لم يجوّز[٥] أحد خلوّ الحيوان[٦] عن القوّة المدركة[٧]. فلمّا كان الإدراک متقدّماً على التّحريک طبعاً، استحقّ التّقديم[٨] عليه وضعاً. ثمّ إنّ الكلام في القوّة المدركة فرع على الكلام في حقيقة[٩] الإدراک، فلاجرم تكلّم أوّلاً في ماهيّة الإدراک و حقيقته.

و إذا عرفت هذه المقدّمة، فنقول: هذا الفصل يتضمّن مطلوبين: أحدهما: أنّ إدراک الشّيء لايحصل إلّا عند حصول حقيقة[١٠] المدرَک في ذات المدرِک[١١]. و ثانيهما: أنّ ذلک لو ثبت، فإدراک الشّيء[١٢،١٣] هل هو نفس هذا الحصول أم لا؟ و الخائضون في هذه المسئلة قلّما يميّزون بين المطلوبين، و نحن نتكلّم فيهما[١٤] بعون الله تعالى[١٥]. ثمّ نرجع إلى تفسير الألفاظ.

المطلوب الأوّل: في بيان أنّ[١٦] إدراک الشّيء لايحصل إلّا عند حصول[١٧] حقيقة المدرَک في المدرِک. و الدّليل عليه أنّا إذا تصوّرنا أموراً لاوجود لها بالفعل، سواء كانت ممكنة الوجود مثل كثير من الأشكال[١٨] الهندسيّة، أو لاتكون ممكنة الوجود. فإنّا نميّز بين ذلک المتصوّر و بين غيره، و ذلک يقتضي كون ذلک[١٩] المتصوّر متميّزاً عن غيره. و كلّ ما كان كذلک، فإنّه ليس عدماً صرفاً؛ لأنّ[٢٠] العدم الصّرف لايكون فيه امتياز و تخصّص[٢١]. و لوجاز في المعدوم[٢٢] الصّرف أن يكون بعضه متميّزاً عن البعض بالمقدار و اللّون و الشّكل، لجاز في هذه الأمور الّتي[٢٣] تميّز بعضها عن البعض بالبصر[٢٤] أن[٢٥] تكون معدومة؛ و ذلک خروج عن العقل.

١- على : من مج. ٢- لذلک : لأجل ذلک ط، م، مص. ٣- الحيوانات : الحيوان ط.

٤- الاسفنجات : الاسفنج هو الغيم الّذى يحمل فيه الماء : على هامش ط. ٥- و لم يجوّز : فلم لايجوّز مج.

٦- الحيوان : الحيوانات م. ٧- المدركة : المحركة مص. ٨- التّقديم : التقدّم س، ط. ٩- حقيقة : - م.

١٠- حقيقة : - م. ١١- لايحصل إلّا ... ات المدرک : - ط. ١٢- و ثانيهما ... فادراک الشّيء : على الهامش ط.

١٣- الشّيء : - م. ١٤- فيهما : في المطلوبين معاً ط. : في مطلوبين م. ١٥- بعون الله تعالى : - ط.

١٦- أنّ : - مص. ١٧- حصول : - س. ١٨- الأشكال : - مص. ١٩- ذلک : - س. ٢٠- لأنّ : فإنّ ط.

٢١- تخصّص : تخصيص ط، م، مج. ٢٢- المعدوم : العدم س. ٢٣- الّتي : - مص. ٢٤- بالبصر : - ط.

٢٥- أن : إذا مص.

و قول من يقول: إنّ تلك المتصوّرات[1] غير متميّزة بعضها عن البعض قبل وجودها، بل نحن قبل وجودها نعلم أنّها بعد وجودها تكون بعضها متميّزاً[2] عن البعض[3]، قول ضعيف؛ لأنّه إذا لم يكن هناك ما يشير إليه العقل، و يحكم عليه بالامتياز، استحال الحكم بأنّ[4] بعضها متميّز عن البعض بعد الوجود.

و إذا ثبت أنّ الأشياء الّتي نتصوّرها لابدّ و أن تكون موجودة، و ظاهر[5] أنّها غير[6] موجودة في الخارج إذ الكلام مفروض فيه[7]، فلابدّ و أن تكون موجودة في الذّهن. فهذه هي الحجّة المذكورة في متن[8] الكتاب.

ثمّ ههنا بحثان:

الأوّل، أنّ هذه الحجّة لاتنتج أنّ الإدراك هو[9] نفس حصول المدرَك في المدرِك، بل لو أنتج فإنّما[10] ينتج أنّ المدرَك لابدّ و أن يحصل في الذّهن. فأمّا أنّ[11] الإدراك[12] نفس ذلك الحصول، أو أمر آخر مشروط بذلك الحصول، فإنّه لايظهر منها[13].

الثّاني، أنّ الإدراكات الّتي يمتنع حصولها إلّا عند حصول[14] مدركاتها في الخارج و هي الحواسّ الظّاهرة، فإنّه لايمكن أن يستدلّ بهذه الحجّة على أنّها عبارة عن حصول صور[15] المدركات في تلك القوى، لاحتمال أن يقال: إنّ تلك[16] الإدراكات عبارة عن تعلّق القوى المدركة بها. فالإبصار[17] عبارة عن حالة إضافيّة تحصل بين القوّة الباصرة و بين المرئي الموجود في الخارج من غير أن تنطبع صورة[18] المرئي في القوّة الباصرة، أو في محلّها. و كذلك[19] القول في السّمع، و الذّوق، و الشّمّ، و اللّمس. بل[20] الإدراكات الّتي يمكن حصولها عند عدم مدركاتها في الخارج[21] لايقدح[22] فيها هذا الاحتمال؛ لأنّ الإضافة إلى الشّيء تستدعي وجود ذلك الشّيء. فإذا لم يكن

۱- المتصوّرات: فالتصوّرات مج. ۲- متميّزاً: + بعضها مج. ۳- قبل وجودها ... عن البعض: - س.
۴- بأنّ: يكون م: بأن + يكون ط، مج. ۵- و ظاهر: لظاهر ط، مج. ۶- غير: لايكون ط، م.
۷- فيه: في هذه الأشياء ط، م، مج. ۸- متن: - ط، م، مص. ۹- هو: - م.
۱۰- لو أنتج فإنّما: على الهامش س. ۱۱- أنّ: + فذلک ط. ۱۲- الادراک: + هو مص.
۱۳- منها: + ذلک اصلاً ط. ۱۴- إلّا عند حصول: - م. ۱۵- صور: صورة مص. - س مج.
۱۶- أنّ تلک: تلک س. ۱۷- فالإبصار: فإنّ الإبصار ط. ۱۸- صورة: صور م. ۱۹- كذلک: كذا ط، م، مص.
۲۰- بل: أمّا مص. ۲۱- الخارج: + د مج. ۲۲- لايقدح: لايتقدح س.

ذلك[١] الشيء موجوداً في الخارج[٢]، استحال أن يكون الإدراك عبارة عن الإضافة إليه.

و اعلم أنّ من الناس من أنكر توقّف حصول الإدراك و الشعور على حصول ماهيّة المدرَك في المدرِك، و احتجّ على ذلك بحجّة عامّة في الإدراكات العقليّة و الحسّيّة، و بأدلّة خاصّة تخصّ[٣] كلّ واحد منها واحداً من تلك الإدراكات.

أمّا الحجّة العامّة فهي: أنّه[٤] لامعنى لاتّصاف الشيء بالشيء إلّا حصول الصفة للموصوف. فإذا عقلنا الاستقامة و الاستدارة[٥] و الحرارة و البرودة لزم أن يصير العاقل لهذه الأمور حال تعقّله لها مستقيماً[٦] مستديراً، حارّاً، بارداً. و ذلك باطل.

لايقال: هذا[٧] غير[٨] لازم لوجوه ثلاثة[٩]:

الأوّل[١٠]: أنّا لانقول: إنّ[١١] من عقل الاستدارة فإنّه تحصل فيه[١٢] الاستدارة نفسها، بل نقول: إنّه يحصل فيه مثال الاستدارة و صورتها. و من عقل النّار فإنّه لاتحصل فيه حقيقة النّار بل مثالها و صورتها و شبحها.

الثاني[١٣]: أنّ النّار ليست عبارة عن الشيء المحرق على الإطلاق، بل عن الشيء[١٤] الّذي إذا وجد في الخارج كان محرقاً. و إذا كان كذلك، فحقيقة النّار و إن حصلت في الذهن إلّا أنّها لاتكون محرقة؛ لأنّ شرط كونها محرقة كونها موجودة في الخارج. ولكنّها تكون ناراً[١٥] لأنّه[١٦] يصدق عليها حين[١٧] ما تكون في الذّهن، أنّها ماهيّة[١٨] لو وجدت في الخارج لكانت محرقة.

الثالث[١٩]: أنّا لانعني بحصول مثال[٢٠] ماهيّة المعلوم فينا[٢١] إلّا كوننا عالمين به، و ذلك ممّا لاامتناع فيه.

لأنّا نقول: أمّا الأوّل فهو باطل[٢٢]، لأنّ الّذي سمّيتموه[٢٣] بمثال[٢٤] الاستدارة[٢٥] و صورتها إمّا

١- ذلك : - م. ٢- في الخارج : - س، مج. ٣- تخصّ : تختصّ م. ٤- فهي أنّه : فإنّه م.

٥- الاستقامة و الاستدارة : الاستدارة و الاستقامة ط، م، مص. ٦- مستقيما : + و س، مج.

٧- هذا : + الاحتراق س. ٨- غير : على الهامش س. ٩- لوجوه ثلاثة : من ثلاثة أوجه ط، م.

١٠- الأوّل : الوجه الأوّل مج : إحداها ط. ١١- إنّ : - مج، مص. ١٢- فيه : حقيقة مج.

١٣- الثاني : الوجه الثاني مج. ١٤- الشيء : - مص. ١٥- ناراً : باردة مص. ١٦- لأنّه : لأنّها س.

١٧- حين : حال ط. ١٨- أنّها ماهيّة : أنّ ماهيّتها ط. ١٩- الثالث : الوجه الثالث مج.

٢٠- مثال : المثال ط، - م. ٢١- فينا : - س، مص. ٢٢- فهو باطل : فباطل مص.

٢٣- سمّيتموه : سمّيته ط، م. ٢٤- بمثال : مثال س. ٢٥- الاستدارة + مستديراً م، ثمّ شطب عليها.



أن تكون حقيقته[1] حقيقة الاستدارة، أو لاتكون. فإن كان الأوّل، فمن عقلها لمد حصلت فيه هذه الحقائق[2]. فيجب أن يكون العاقل للاستدارة مستديراً، لأنّه لامعنى للمستدير[3] إلاّ ماحصلت الاستدارة فيه. و أمّا إن[4] لم تكن حقيقتها حقيقة الاستدارة، لم يكن تعقّل الاستدارة عبارة عن حصول الاستدارة في الشيء[5] العاقل، و هو المطلوب[6].

و أمّا الثاني فهو باطل:

أمّا أوّلاً: فلأنّا[7] إذا عقلنا أنّ النار هي الّتي إذا وجدت في الخارج لزمها الاحتراق[8]، فلابدّ لنا من تعقّل[9] الاحتراق، لأنّ علمنا بأنّ شيئاً يلزمه شيء[10] آخر بشرط مخصوص متوقّف على العلم بحقيقة اللّازم و الملزوم. و إذا كنّا قد عقلنا الاحتراق، و التعقّل عبارة عن حصول المعقول في العاقل، فقد حصل في ذهننا الاحتراق، فيكون الذّهن محترقاً[11]، لأنّه لامعنى للمحترق[12] إلاّ مافيه الاحتراق[13][14]. اللّهمّ إلاّ أن يقال: إنّا لانعقل حقيقة الاحتراق، بل نعقل منه أنّه[15] الأمر الّذي يلزمه اللّازم الفلاني عند وجوده في الخارج، لكن كلامنا في ذلك الخارج[16] ككلامنا[17] في الأوّل. و بالجملة فتعقّل النّار يستدعي إمّا تعقّل حقيقتها أو تعقّل لازم من لوازمها[18]. و على التقديرين فإنّه يلزم المحال[19].

الثاني[20]: أنّ الوجود الذّهني إمّا أن يكون مخالفاً للوجود الخارجي في مفهوم كونه وجوداً[21]، أو لايكون. و الأوّل محال، فإنّ لفظة الموجود غير واقع على الموجودات بالاشتراك

١- حقيقته: حقيقتها ط، م. ٢- هذه الحقائق: هذه الحقيقة مص، : حقيقة الاستدارة م.

٣- لامعنى للمستدير: لايفهم من المستدير ط، م، مص. ٤- و أمّا إن: و إن ط، م، مج. ٥- الشيء: نفس ط.

٦- المطلوب: المعلوم مص. ٧- أمّا أوّلاً فلأنّا: من وجوه الوجه الأوّل س، مج. ٨- الاحتراق: الإحراق مج.

٩- تعقّل: أن نعقل ط. ١٠- يلزمه شيء: يلزم شيئاً س. ١١- الذّهن محترقاً: في الذّهن محرقاً مج.

١٢- للمحترق: للمحرق مج. ١٣- الاحتراق: الاحراق م.

١٤- فيكون الذّهن ... مافيه الاحتراق: - م، س ولكن ثابتة على ورق الشطر في س. ١٥- أنّه: - ط، مج.

١٦- الخارج: اللّازم الخارجي ط، مج. ١٧- ككلامنا: فكلامنا مص. ١٨- لازم من لوازمها: لازمها مج.

١٩- المحال: + و أمّا الثالث فهو تسليم للمطلوب. الوجه س، مج. ٢٠- الثاني: + غير س.

٢١- وجوداً: موجوداً ط، مص.



المنطق باتّفاق الحكماء، و بالبراهين المذكورة في مواضعها. و الثاني[1] يبطل عندهم[2]، لأنّ الذهن إمّا أن يكون ممكن الاتّصاف بالماهيّات المعقولة، أو لا يكون. فإن كان ممكن الاتّصاف بالماهيّات المعقولة، و هو[3] أيضا ممكن الاتّصاف بالوجود، فإذن لا منافاة بين ذات العقل و بين ماهيّة[4] المعقول و بين وجوده، فإذن يجب أن توجد هذه المعقولات فيه، و هذا[5] محال. أمّا أوّلاً، فلأنّه يجب أن يوجد فيه اللّون و الشكل و المقدار، فيكون ملوّناً مشكّلاً[6] مقدّراً[7] بالألوان و الأشكال و المقادير المختلفة دفعة[8]. لأنّه[9] يمكنه أن يعقل[10] هذه الأشياء المختلفة دفعة واحدة بدليل أنّه يعقل[11] أنّ السواد مضادٌّ للبياض[12]، و العلم بمضادّة شيء لشيء[13] علم بنسبة شيء إلى شيء، و العلم بنسبة شيء إلى شيء مشروط بالعلم[14] بكلّ[15] واحد من المضافين[16]. و أمّا ثانياً، فلأنّه يلزم أن لا يبقى تفاوت بين الإنسان الموجود في الخارج و الإنسان الموجود في الذهن، لأنّهما متساويان في تمام الماهيّة و في الوجود، و هذه[17] مكابرة.

و الّذي يقال من أنّ الإنسان الذهني كلّي، فهو كلام جزافي[18] لا حاصل له، لأنّ الموجود في النفس صورة جزئيّة موجودة في نفس جزئيّة، فكيف تكون كلّيّة؟ و أمّا إن لم يكن الذهن ممكن الاتّصاف بماهيّات[19] هذه المعقولات، وجب أن لا يكون العقل[20] عبارة عن حصول المعقول في العاقل[21]، و هو المطلوب. و هذه الحجّة دالّة على امتناع أن يكون للمعقول و المتخيّل[22] انطباع في العقل أو في الخيال[23].

١- الثاني : و هو أن لا يكون مخالفاً س. : و هو أن يكون مخالف نهو مج. ٢- عندهم : عندهم مج، مص.
٣- و هو : فهو مج. : و يكون س. ٤- بين ماهيّة : ماهيّة س. ٥- هذا : هو س، مج. ٦- مشكّلاً : - م.
٧- مقدّراً : متقدّراً س. ٨- دفعة : - س. ٩- لأنّه : فإنّه س. ١٠- يعقل : يُعقل مج.
١١- أنّه يعقل : أنّا نعقل م. ١٢- للبياض : البياض مج.
١٣- بمضادّة شيء لشيء : بإضافة الشيء إلى الشيء مص. ١٤- بالعلم : - مج. ١٥- بكلّ : لكلّ مص.
١٦- المضافين : المضافَين مج. ١٧- و هذه : و هذا ط، م، مص. : فجميع هذه مج. ١٨- جزافي : عرافي م، مج.
١٩- بماهيّات : بماهيّة ط، م. ٢٠- العقل : العقل مص. ٢١- العاقل : العقل مص.
٢٢- و المتخيّل : أو للمتخيّل مص. : و للتخيّل س.
٢٣- في الخيال : الخيال مص : + و من الثالث أنّ المطلوب بالبحث ليس كوننا عالمين بشيء فإنّه معلوم بالضرورة لا حاجة فيه إلى الدلالة. إنّما البحث عن ماهيّة هذا العلم المشتق، و هم زعموا أنّه يعتبر فيها حصول المعلوم في العالم و ههنا رأى



و أمّا الأدلّة الخاصّة: فاحتجّوا على أنّ التخيّل لايمكن أن يكون عبارة عن انطباع الصورة المتخيّلة في الخيال بأن قالوا: لو وجدت صورة خياليّة لكانت تلك الصورة موجودة إمّا في جسم، أو جسماني، أو لافي جسم، و لا[1] جسماني. و الأقسام الثلاثة باطلة، فالقول بوجودها باطل، إذ لاشبهة[2] أنّ تلك الصورة ليست قائمة بنفسها غنيّة عن المحلّ. فإذن بطل القول بالانطباع.

أمّا أنّه يمتنع أن يكون محلّها جسماً أو جسمانيّاً فلوجوه[3]:

الأوّل: لو كان محلّ الصورة الخياليّة جسماً، لكان محلّ الصورة العقليّة الّتي يتناولها جسماً. لكنّ التالي باطل[4]. فالمقدّم مثله[5]. بيان الشرطيّة أنّا إذا أبصرنا زيداً، و تخيّلنا صورته، أمكننا أن نحكم عليه بأنّه إنسان[6]، و أنّه ليس بفرس. و الإنسان و الفرس ماهيّتان كلّيّتان. و من حكم بشيء على شيء[7]، فإن ذلك الحاكم[8] بعينه يجب أن يكون متصوّراً لكلي[9] الطرفين، لأنّ ذلك تصديق، فلابدّ[10] فيه من تصوّرين[11]. فإذن المدرك للشخص المعيّن، إمّا بالإبصار أو بالتخيّل، هو بعينه مدرك[12] للإنسان الكلّي و الفرس الكلّي. فلو كان الّذي فيه الصورة[13] الخياليّة جسماً أو جسمانيّاً، لكن المتخيّل جسماً أو جسمانيّاً. و لو كان كذلك، لكان المدرك للإنسان[14] الكلّي و الفرس الكلّي جسماً أو جسمانيّاً. فقد تبرهنت[15] الشرطيّة.

و لقائل أن يقول: هذا إنّما يلزم إذا كان الإدراك نفس حصول الصورة فقط[16]، فأمّا إذا جعلناه مغايراً له، لم يلزم[17] أن يكون محلّ الصورة الخياليّة جسماً، و يكون المدرك له، هو النفس.

و أمّا كذب التالي فهو متّفق عليه بين الحكماء، فيلزم كذب المقدّم[18].

الثاني[19]، و هو أنّا نتخيّل بحراً من زئبق وجبلاً من زمرّد. فلو كان التخيّل عبارة عن انطباع

لم يتعرضوا للإثبات و الإبطال ط، م.   ١- ولا: + في معي.   ٢- لاشبهة: + في س.

٣- فلوجوه: + ثلاثة الوجه س، مج.   ٤- باطل: محال معي.   ٥- مثله: باطل ط.

٦- بأنّه إنسان: بأنّه الانسان معي، بانسان مج.   ٧- بشيء على شيء: على شيء بشيء م.

٨- الحاكم: الحكم معي.   ٩- لكلي: لكلام مج، معي.   ١٠- تصديق فلابدّ: بصدّين و لابدّ معي.

١١- تصوّرين: التصوّرين س، مج.   ١٢- مدرك: المدرك س. : يكون مدركاً ط، م.

١٣- الصورة: الصّور مج. : الصّورة س.   ١٤- للانسان: الانسان مج.   ١٥- تبرهنت: برهنت معي. : ثبت ط، م.

١٦- فقط: - معي.   ١٧- لم يلزم: + لجواز مج. : + لاحتمال ط، م.   ١٨- فيلزم كذب المقدّم: على الهامش س.

١٩- الثاني: الوجه الثاني س، مج.



الصّورة المتخيّلة في جسم أو جسمانيّ، لكان قد انطبع العظيم في الصّغير؛ و أنّه محال. و سيأتي الاعتذارات عن ذلك، و الجواب عنها.

الثّالث[1]: أنّا إذا تخيّلنا المقدار، فلو انطبعت ماهيّة المقدار في جسم لاجتمع في ذلك الجسم مقداران، فيكون قد اجتمع فيه المثلان[2] و أنّه[3] محال. فثبت أنّ الصّورة الخياليّة يستحيل حصولها في الجسم[4]. و بهذه الوجوه بعينها[5] يستحيل أن يكون حصولها في شيء جسمانيّ.

و أمّا أنّ محلّ[6] هذه الصّورة الخياليّة يمتنع أن[7] لايكون جسماً و لا جسمانيّاً فلوجوه:

الأوّل[8]: أنّ تخيّل الجسميّة أو المقدار إذا استدعى[9] حصول الجسميّة و المقدار في التّخيّل[10]، فالشّيء الّذي يتخيّل الجسميّة و المقدار لابدّ و أن ينطبع فيه الجسميّة و المقدار، و لامعنى للهيولى إلاّ الشّيء القابل للجسميّة و المقدار. فإذن[11] الشّيء الّذي يخيّل[12] الجسميّة و المقدار جسم متقدّر و قدفرضنا[13] أنّه ليس كذلك؛ هذا خلف.

الثّاني[14]: أنّا إذا تخيّلنا مربّعاً مجنّحاً[15] بمربّعين[16] متساويين من كلّ الوجوه، فإنّ الخيال يميّز بين كلّ واحد من المربّعين الطّرفين. فذلك الامتياز ليس في الماهيّة و لا في لوازمها، لأنّ المربّعين من حيث هما مربّعان لااختلاف بينهما في الماهيّة و لا في لوازمها، فإذن ذلك الامتياز في العوارض. و اختلاف[17] الأشخاص في[18] الماهيّة الواحدة إنّما يكون بسبب القابل. و ذلك القابل ليس موجوداً في الخارج، لأنّ الكلام مفروض فيما إذا لم يكن مثل هذا المربّع موجوداً في الخارج، فإذن ذلك القابل هو الذّهن. فلو كان محلّ كلتي الصّورتين شيئاً واحداً لاستحال أن يختصّ[19] إحديهما بعوارض دون الآخر، فإذن لابدّ و أن يكون محلّ كلّ واحد من المربّعين مغايراً لمحلّ المربّع الآخر. فإذن محلّ هذه الصّورة الخياليّة لابدّ و أن يكون منقسماً، فيكون جسماً أو جسمانيّاً. فثبت فساد أن يكون

١- الثّالث: الوجه الثّالث س، مع. ٢- المثلان: المثلان م، مص. ٣- أنّه: هو ط. ٤- الجسم: جسم ط.

٥- بعينها: نفسها مع. ٦- محلّ: تخيّل مع. ٧- يمتنع أن: يمتنع لأن م. - س، مع.

٨- الأوّل: الوجه الأوّل س، مع. ٩- استدعى: لايستدعى مص. ١٠- التّخيّل: المتخيّل مع.

١١- لابدّ و أن ... المقدار فإذن: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ط. ١٢- يخيّل: لايقبل مع.

١٣- و قد فرضنا: فلوفرضنا مص. ١٤- الثّاني: الوجه الثّاني س، مع. ١٥- مجنّحاً: مجنّاحا مص.

١٦- بمربّعين: لمربّعين م، مص، مع. ١٧- اختلاف: - مص. ١٨- الأشخاص في: أشخاص مص.

١٩- يختصّ: يتخصّص س.



محلّ الصّورة الخياليّة جسماً أو جسمانيّاً، أو لايكون[1] جسماً و لا جسمانيّاً.

و أمّا الّذى يدلّ على أنّ الإبصار لايستدعى انطباع صور[2] المرئيّات فى البصر فوجوه:

الأوّل[3]: أنّا نرى نصف كرة العالم[4]، و يستحيل انطباع العظيم فى الصّغير

لايقال: هذا منقوض بالمرآة، فإنّها على صغرها ينطبع فيها صورة[5] نصف كرة العالم. و أيضاً فلم لايجوز أن يقال: العين[6] لاينطبع فيها إلاّ مايساويها فى المقدار، إلاّ أنّه ينطبع بها فى أوقات سريعة صور أجزاء المبصر، فيظنّ[7] الإنسان أنّه أبصر كلّ ذلك المبصر العظيم دفعة، و إن لم يكن كذلك. و أيضاً فلم لايجوز أن يقال[8]: العين ينطبع فيها صورة[9] مساوية لصورة[10] نصف[11] العالم فى الشّكل، و إن لم تكن مساوية لها فى المقدار.

لأنّا نقول: أمّا الأوّل فباطل، لأنّ المحقّقين من الطّبيعيّين اتّفقوا على أنّه لاينطبع فى المرآة صور المرئيّات. و احتجّوا عليه بوجوه[12]:

منها أنّه إذا انطبعت صورة شىء فى شىء، فإذا لم يتحرّك القابل ولا الفاعل استحال أن يتغيّر موضع[13] تلك الصّورة بتغيّر شىء ثالث[14]، لكنّ الإنسان إذا رأى صورة الشّجر فى موضع معيّن[15] من الماء، فإذا انتقل عن مكانه، رأى صورة تلك الشّجرة فى موضع آخر من الماء. فلمّا تغيّر موضع الصّورة باختلاف مقامات النّاظرين، علمنا أنّه ليس هناك صورة منطبعة فى موضع معيّن.

و منها[16] أنّه لوكان هناك صورة منطبعة[17] لكانت[18] إمّا أن تكون منطبعة فى ظاهر[19] المرآة، أو فى عمقها، و الأوّل باطل، لأنّ النّاظر يقطع أنّه ليست[20] صورة المرئي منتقشة[21] فى ظاهر المرآة، بل يرى تلك الصّورة كالغائرة[22] فيها. ثمّ إنّها تقرب من الرّائي عند قربه إليها و تبعد عنه[23] عند[24]

۱– أو لايكون: فيكون س. ۲– صور: صورة ط، ه معى. ۳– الأوّل: الوجه الأوّل مج.

۴– أنّا نرى نصف كرة العالم: إنّما يرى نصف كرة العالم م. ۵– صورة: صور مج. ۶– معى.

۶– العين: المبصر س، مج. ۷– فيظنّ: فينظر معى. ۸– لن يقال: أن يكون يقال مج. +إن ط.

۹– صورة: صور مج. ۱۰– مساوية لصورة: تساوى صورة ط، م، معى.

۱۱– نصف: + كرة معى. و أيضاً على هامش ط بخطّ جديد. ۱۲– بوجوه: بأمور معى. ۱: + ثلاثة س، مج.

۱۳– موضع: وضع مج. ۱۴– ثالث: - معى. ۱۵– معيّن: - ط، م. ۱۶– منها: لكنّها معى.

۱۷– منطبعة: - معى. ۱۸– لكانت: لكانت م. ۱۹– ظاهر: + صورة ط. ۲۰– ليست: ليس + يرى م، ط.

۲۱– منتقشة: - معى. ۲۲– كالغائرة: كالغايرة م، ط. ۲۳– عنه: - معى، مج. ۲۴– عند: - م.



بعده عنها، و الثاني أيضاً باطل؛ لأنّ صفن المرآة مظلم كثيف[١] لاينطبع فيه شيء من الصّور. و بتقدير أن يصحّ ذلك فربّما يرى المرئي على بعد خمسين ذراعاً من سطح المرآة، مع أنّا نعلم أنّه ليس للمرآة هذا الغور.

و منها أنّ المرآة على صغرها يستحيل أن ينطبع فيها المقدار العظيم[٢]. فبهذه[٣] الوجوه أبطلوا[٤] القول بانطباع صور[٥] المرئيّات في المرايا[٦].

و أمّا جوابهم الثاني، فهو باطل[٧]؛ لأنّ العين يجب أن لاتحسّ إلاّ بمقدار نفسها[٨] أبداً. و أن لاتحسّ بالشّيء العظيم أبداً، لأنّه إذا أبصر[٩] شيئاً يساويه[١٠] في المقدار، فإذا أبصر[١١] شيئاً آخر فإمّا أن يبقى في الحالة الثانية إبصاره للشّيء الأوّل، أو لايبقى. فإن بقي، فقد أبصر دفعة واحدة أعظم من نفسه، مع أنّه لاينطبع فيه ماهو أعظم منه. فإذن لايتوقّف الإبصار على الانطباع. و إن لم يبق، وجب أن لايبصر الإنسان قطّ في عمره شيئاً عظيماً؛ لأنّه لايبصر دائماً إلاّ مقدار نقطة النّاظر.

و أمّا جوابهم الثالث، فهو باطل أيضاً[١٢]؛ لأنّ الجسم الصّغير لايقبل مثل شكل الجسم العظيم في المقدار، و إن كان يقبل مثله في الشّكل. فإذن إبصار الشّكل العظيم من حيث أنّه عظيم، لايكون بالانطباع؛ فبطل القول بالانطباع[١٣].

الوجه[١٤] الثاني، الرّطوبة الجليديّة إمّا أن تكون ملوّنة، أو لاتكون[١٥]. فإن[١٦] كانت ملوّنة، انطبعت الأشباح في ظواهرها[١٧] و لم يتأدّ[١٨] إلى ماوراءها. لكنّهم اتّفقوا على أنّه يجب تأدّي الشّبحين المنطبعين إلى[١٩] ملتقى العصبتين، و إلاّ لكنّا أبصرنا الشّيء الواحد شيئين؛ لأنّ المنطبع في كلّ واحد من الجليديّتين شبح آخر. و إن لم تكن ملوّنة، كانت شفّافة؛ و الشّفّاف عندهم لاتنطبع فيه الصّور[٢٠].

فهذه هي الوجوه الّتي يمكن أن يتمسّك بها مثبتو الإنطباع و نفاته. و الوجه الّذي عليه تعويل

١- كثيف: كيف مص، ٢- العظيم: الكبير س، ٣- فبهذه: لهذه مج، ٤- أبطلوا: + بها مج،
٥- صور: صورة مج، ٦- المرايا: + على ما قرّرنا شرحه ط، ٧- فهو باطل: لباطل س، ٨- نفسها: لفسه ط،
٩- أبصر: أبصرت م، ١٠- يساويه: يساويها م، ١١- أبصر: أبصرت م، ١٢- أيضاً: - س،
١٣- فبطل القول بالانطباع: على الهامش س، ١٤- الوجه: - ط، م، مص، ١٥- لاتكون: + ملوّنة مج،
١٦- فإن: فلو مص، ١٧- ظواهرها: ظاهرها مج،
١٨- لم يتأدّ: على الهامش بخطّ جديد ولكن في المتن: لم ينفذ ط، ١٩- إلى: في مص،
٢٠- الصّور: الصّورة ط، م،



المثبتين مبنيّ[1] على أنّا ندرك[2] ما لا وجود له في الخارج، و هو مبنيّ على نفي المثل الأفلاطونيّة، و ما فات[3] الدّلالة القاطعة على فسادها، و الوجوه الّتي عوّلت النّفاة عليها فهي قانعة غير محتملة[4].

المطلوب الثّاني[5]: في أنّه لو ثبت القول بالانطباع فالإدراك[6] هل هو نفس الانطباع، أم لا؟

فاعلم[7] أنّ بتقدير صحّة القول بالانطباع لابدّ من البحث عن[8] الإدراك هل هو نفس انطباع تلك الصّورة، أم لا؟ و كلام الشّيخ مضطرب في هذه المسألة جدّاً. أمّا في هذا الموضع من هذا الكتاب فهو مشعر بالوجهين معاً[9] على ما نقرّره عند الخوض[10] في شرح المتن، و أمّا في النّمط[11] السّابع من هذا الكتاب حيث[12] بيّن: أنّ تغيّر[13] المعلوم لا يقتضي تغيّر[14] الإضافة فقط بل يقتضي مع ذلك تغيّر[15] الكيفيّة فكلامه[16]: يدلّ على أنّه يثبت حالة إضافيّة وراء ذلك.

و الحقّ عندنا أنّه ليس الإدراك عبارة عن نفس حصول تلك الصّورة بل من[17] حالة نسبيّة إضافيّة إمّا بين القوّة العاقلة و بين ماهيّة الصّورة الموجودة في العقل، أو بينها[18] و بين الأمر المتقرّر[19] في الخارج، و لنبيّن هذه الدّعوى في جميع أصناف الإدراكات بوجهين مشتركين، ثمّ نبيّنه في كلّ واحد من أصناف الإدراكات[20] بدليل يخصّه.

أمّا الوجهان العامّان:

فالأوّل: أنّ إدراك السّواد مثلاً سواء كان ذلك الإدراك تعقّلاً أو تخيّلاً أو إبصاراً[21]، لو كان عبارة عن حصول حقيقة[22] السّواد للشّيء، لكان الجماد[23] الموصوف بالسّواد مدركاً له لأنّ السّواد حاصل له. و التّالي بظاهر الفساد، فالمقدّم مثله.

لا يقال: هذا إنّما يلزم لو قلنا: إدراك السّواد عبارة عن حصول السّواد لشيء،[24] كيف كان

۱- مبنيّ: يبتني ط. ۲- ندرك: لا ندرك ط. ۳- فات: + به ط. ۴- محتملة: محتاجة مص.

۵- الثّاني في أنّه ... فالإدراك: على الهامش بخطّ جديد ط. ۶- هل هو نفس الانطباع أم لا: - ط.

۷- فاعلم: اعلم ط، م، مص. ۸- عن: + أنّ ط، مج. : على مص. ۹- معاً: - م. ۱۰- الخوض: الخواص م.

۱۱- النّمط: النّهج ط، م، س، مص. ۱۲- حيث: - مص. ۱۳- تغيّر: تعيّن مص. ۱۴- تغيّر: تعيّن مص.

۱۵- تغيّر: تعيّن مص. ۱۶- فكلامه: - س، مص. ۱۷- من: غير م، مج. ۱۸- بينها: بينهما مص.

۱۹- المتقرّر: المتقدّر مص. ۲۰- بوجهين ... الإدراكات: - مص. ۲۱- إبصاراً: + إلخ م. ۲۲- حقيقة: - ط.

۲۳- لكان الجماد: لكان الموجود مص. : كان إيجاد م. ۲۴- لشيء: للشّيء مج.



ذلک الشّيء، و نحن لانقول ذلک. بل نقول: إدراک السّواد عبارة عن حصوله للقوّة[١] المدرکة. و الجماد[٢] لمّا لم يکن له قوّة مدرکة، لاجرم[٣] لم يلزم من حصول السّواد له کونه مدرکاً لذلک السّواد.

و أيضاً فإنّ ماهيّة النّفس مخالفة لماهيّة الجسم، فلايلزم من کون حصول السّواد في النّفس عبارة عن إدراک النّفس له، أن يکون حصول السّواد للجسم عبارة عن: إدراک الجسم له. و أيضاً فإنّ حصول السّواد للشّيء إنّما يکون عبارة عن إدراک ذلک الشّيء له إذا کان ذلک الحصول واقعاً على وجه مخصوص، و هو التّجرّد عن المادّة[٤]. و هذا المعنى غير ثابت في حصول السّواد[٥] للجسم[٦]، فلايلزم من حصول السّواد في الجسم[٧] أن يکون الجسم[٨] مدرکاً له.

لأنا نقول: أمّا الأوّل، فظاهر البطلان، لأنّ[٩] حقيقة المدرک شيء له الإدراک، کما أنّ المفهوم من النّاطق شيء له النّطق. فإن کان الإدراک عبارة عن نفس حصول الصّورة للشّيء، کان المدرک عبارة عن الشّيء الّذي[١٠] حصلت له تلک الصّورة. و إذا کان کذلک[١١] فقولنا للشّيء الّذي حصلت له[١٢] الصّورة: إنّه غير مدرک له، نازل منزلة ما يقال: إنّه حصلت الصّورة له[١٣] و ما حصلت الصّورة له، و هذا باطل. و بالجملة الجماد يصدق عليه أنّه حصلت له حقيقة[١٤] السّواد، و يکذب عليه أنّه حصل له ادراک حقيقة السّواد. فيجب القطع بأنّه ليس حصول حقيقة السّواد للشّيء نفس إدراک حقيقة السّواد.

و أمّا الثّاني، فهو ظاهر الفساد أيضاً، لأنّ کون النّفس عالمة بالسّواد مثلا ليس عبارة عن نفس ذاتها. أمّا أوّلاً فلأنّه يلزم أن لايعتبر في کون النّفس عالمة بالسّواد حصول حقيقة السّواد لها، و ذلک يقدح في أصل قولهم. و أمّا ثانياً فلأنّه يلزم أن تکون النّفس أبداً[١٥] عالمة بالسّواد. و ليس أيضاً عبارة عن السّواد الحاصل فيها، لأنّ السّواد الحاصل فيها يجب أن يکون مثلا للسّواد الحاصل في الجسم، و إلّا لم يکن العلم بالسّواد عبارة عن حصول مثل[١٦] السّواد في الذّهن، و ذلک اعتراف بفساد قولهم.

١- حصوله للقوّة : حصول القوّة س. ٢- و الجماد : فالجماد مج. ٣- لاجرم : - مص. ٤- المادّة : المال ط.

٥- السّواد : + في الجسم مص. ٦- للجسم : في الجسم ط. ٧- في الجسم : للجسم ط. ٨- الجسم : - ط.

٩- لأنّ : لا مج. ١٠- الّذي : + الصّورة مج. : + إذا ط.

١١- نفس حصول الصّورة ... و إذا كان كذلک : على الهامش س.

١٢- تلک الصّورة ... الّذي حصلت له : على الهامش م. ١٣- إنّه غير مدرک ... إنّه حصلت الصّورة له : - مص.

١٤- حقيقة : - س. ١٥- أبداً : - مص. ١٦- مثل : أصل مج.

فإذن هو أمر زائد على ذات النّفس و ذات[1] السّواد الحاصلة فيها، و ذلک اعتراف بأنّ العلم بالسّواد مغاير للسّواد و للنّفس[2] الّتي انطبع السّواد فيها؛ و هو المطلوب.

و أمّا الثالث،فهو ركيك أيضاً[3]، لأنّ السّواد المنطبع في الذّهن إمّا أن يكون مشاركاً للسّواد الخارجي في تمام الماهيّة، أو لايكون. فإن لم‌يكن، فهذا نفي للصّورة الذّهنيّة فضلاً عن أن يقال: إنّ حصول[4] تلک الصّورة هو نفس العلم بتلک الماهيّة. و إن كان، فلايخلو إمّا أن يكون العلم[5] عبارة عن تلک الصّورة، أو عن أمر زائد على تلک الماهيّة النّفي[6] عنها، أو عن أمر زائد، حصل هناک[7]. و الأوّل فيبطل. و الثاني باطل، لأنّا نعلم بالضّرورة أنّه ليس العلم[8] أمراً عدميّاً. و أيضاً بتقدير ذلک، يكون هذا[9] اعترافاً بأنّ العلم ليس هو[10] نفس حصول تلک[11] الماهيّة، بل هو أمر زائد عليه. لكن يكون تلک نزاعاً[12] في أنّ ذلک[13] الزّائد عدمي[14]، أو وجودي. و ذلک بحث آخر. و إذا بطل القسمان لم‌يبق إلّا الثّالث، و هو أن يكون العلم عبارة عن أمر زائد على حصول تلک الماهيّة في العقل.

و اعلم أنّ الفلاسفة المتقدّمين لمّا ذهبوا إلى أنّ العلم عبارة عن حصول ماهيّة المعلوم في العالم، علموا أنّه لابدّ لهم من الفرق بين حصول السّواد[15] المعقول في العقل و بين حصول السّواد في الجدار. فلم‌يجدوا فرقاً بين الأمرين إلّا أن قالوا: السّواد إذا حلّ في العقل[16] اتّحد بالعقل، و اتّحد العقل به. و أمّا السّواد الحالّ في الجدار فإنّه لايتّحد بالجدار، و لاالجدار يتّحد به.

و الشّيخ قد اختار القول بالاتّحاد في كتاب المبدأ و المعاد في الفصل الّذي بيّن فيه أنّ الباري تعالى[17] عاقل و معقول. و استدلّ على القول بالاتّحاد[18] بأنّ المعقول لو لم‌يتّحد بالعاقل لاستحال[19] أن يعقل العاقل المعقول، لأنّ العاقل إمّا أن يكون هو النّفس، أو الصّورة الحالّة فيها، أو مجموعهما. و

۱- و ذات: في ذات مص. ۲- و للنّفس: و النّفس مص. ۳- أيضاً: - م. ۴- حصول: حضور م.
۵- العلم: الادراک مج: - س. ۶- النّفي: ينفي مص. : - مج. ۷- هناک: لهما س.
۸- أنّه ليس العلم: أنّ العلم ليس ط. ۹- هذا: - مج. ۱۰- هو: - ط، م.
۱۱- نفس حصول تلک: حصول نفس ط. ۱۲- نزاعاً: نوعاً مص. ۱۳- ذلک: هذا مج.
۱۴- عدمي - العدمي م. ۱۵- حصول السّواد: السّواد حصول مص. ۱۶- العقل: + و م.
۱۷- الباري تعالى: + عقل و م. ۱۸- على القول بالاتّحاد: على الاتّحاد ط. ۱۹- لاستحال: استحال ط، مص.



أبطل أن يكون العاقل هو النفس بأن قال: لو عقلت النّفس السّواد لأنّ السّواد حلّ[١] فيها، لعقل الجماد[٢] السّواد لأنّ السّواد حلّ فيه. و قرّر ذلك غاية التقرير. فقد ظهر أنّ القول بأنّ العلم هو نفس الانطباع لايمشّي إلّا مع القول باتّحاد العاقل بالمعقول. ثمّ إنّه رجع عن القول بالاتّحاد في هذا الكتاب و اعترف بأنّه من الخرافات، و الجمع بين القولين مشكل. بلى من قال: العلم هو[٣] نفس الانطباع، لابدّ له من القول بالاتّحاد ليتمهّد له الفرق بين حلول السّواد في النّفس و بين حلوله[٤] في الجسم[٥]. و من نفى الاتّحاد فلابدّ له من القطع بأنّ العلم أمر[٦] وراء الانطباع.

و اعلم أنّ الكلام في أنّ العلم بالسّواد مثلا ليس نفس حصول السّواد للشّيء، و أنّ[٧] المعقول لايتّحد بالعاقل، أظهر من أن يحتاج في إبطاله إلى[٨] بسط و تقرير. بل كان من الواجب أن يكون فساد هذا المذهب و أمثاله معلوماً بالضّرورة، و إنّما دعت الحاجة إلى تطويل القول[٩] فيه لجهل المقلّدة و إصرارهم على تقرير كلّ ما يجدونه و يرونه[١٠] في كتاب من يعتقدون فيه بكلّ[١١] ما أمكن أن يتعلّق اللّسان به، و إن[١٢] كان فساده معلوماً بالضّرورة[١٣].

الحجّة الثانية من الدّليلين[١٤] العاقين على إبطال ما قالوه أنّه لو كانت حقيقة العلم و الإدراك عبارة عن[١٥]: حصول شيء لشيء[١٦] مجرّد، لكنّا إذا تصوّرنا موجوداً ليس بجسم و لاحالّ[١٧] في الجسم[١٨]، و اعتقدنا أنّه حلّ فيه السّواد، وجب أن يقطع حينئذ بكون ذلك الموجود عالماً بذلك السّواد[١٩]، لأنّه إذا كان لاحقيقة للعلم إلّا حصول السّواد لذلك الموجود، فمتى عرفنا ذلك، فقد عرفنا أنّه حصل له ما هو حقيقة العلم. لكنّا نعلم بالضّرورة أنّه ليس الأمر كذلك. فإنّا بعد العلم بأنّه تعالى ليس بجسم و لاحالّ في الجسم[٢٠] يصحّ منّا الشّكّ في أنّه تعالى هل يعلم ذاته؟ و هل يعلم كونه فاعلاً لغيره أم لا؟ فعلمنا أنّ كون الشّيء شاعراً بالشّيء مغاير لحصول ذلك الشّيء له[٢١].

١- حلّ: - س. ٢- لعقل الجماد: العقل الجماد معي. ٣- العلم هو: - م. ٤- حلوله: حصوله معي.
٥- الجسم: + الّذي هو فيه ط، م. ٦- أمر: - م معي. ٧- و أنّ: فإنّ م، : أنّ معي.
٨- إلى: + تفصيل ط، م، معي. ٩- القول: القوم معي. ١٠- يجدونه و يرونه: يجدونه ط، م، : يرونه معي.
١١- بكلّ: و بكلّ مج. : و كلّ س. : فكلّ معي. ١٢- و إن: و إذا ط. ١٣- بالضّرورة: على ما عرفه ط.
١٤- الدّليلين: الوجهين معي. ١٥- عبارة عن: من س. ١٦- لشيء: - ط.
١٧- لاحالّ: لاقائم س. : لاقائماً معي. ١٨- في الجسم: في جسم معي. ١٩- بذلك السّواد: بالسّواد س.
٢٠- في الجسم: في جسم ط. ٢١- له: - معي. : + و الله أعلم ط.

و أمّا الوجه الّذي يخصّ الإدراكات العقليّة فهو أن نقول: لاشكّ أنّا نعقل أنفسنا. فإمّا أن يكون تعقّلنا[١] لذاتنا نفس ذاتنا[٢]، أو أمراً زائداً عليها. و الأوّل باطل من وجوه:

الأوّل، هو أنّ تعقّلنا[٣] لذاتنا إذا كان[٤] نفس ذاتنا، فعلمنا بعلمنا بذاتنا إمّا أن يكون نفس علمنا بذاتنا، أو لا يكون. فإن كان الأوّل وجب أن يكون علمنا بعلمنا بذاتنا[٥] نفس ذاته، فيلزم أن يدوم علمنا بعلمنا[٦] بذاتنا بدوام ذاتنا. ثمّ إنّ المراتب في هذه العلوم غير متناهية، فيلزم أن يكون تلك المراتب الغير[٧] المتناهية موجودة بالفعل دائماً، و هو مكابرة[٨]. و أمّا إن قيل فإنّ علمنا بعلمنا بذاتنا[٩] هو غير علمنا بذاتنا، فالكلام عليه مثل الكلام على القول[١٠] بأنّ علمنا بذاتنا[١١] غير ذاتنا[١]، و سيأتي ذلك[١٢].

الثاني[١٣]: أنّ علم الشيء بذاته لو كان هو نفس ذاته، لم يكن العلم على الإطلاق عبارة عن حصول ماهيّة المعلوم[١٥] في العالم، لأنّ الشيء الواحد لا يحصل لنفسه.

لا يقال: حصول الشيء للشيء أعمّ من حصوله لغيره، و لا يلزم من كذب الخاصّ كذب العامّ. بل النفس جوهر قائم بذاته، و هو حاصل لذاته[١٦]. فبما[١٧] يعتبر أنّ هويّته[١٨] المجرّدة حاصلة للشيء[١٩]، يكون معقولاً. و بما يعتبر أنّ هويّته[٢٠] المجرّدة[٢١] قد حصل لها شيء، يكون عاقلاً[٢٢]. و بما يعتبر أنّه هويّة[٢٣] مجرّدة كان عقلاً. فالمجرّد[٢٤] الّذي يعقل ذاته يكون عقلاً و عاقلاً و معقولاً، و يكون الكلّ شيئاً واحداً. و مثل[٢٥] هذا غير ممتنع في بديهة العقل. ألا ترى أنّا[٢٦] بعد تصوّر المحرّك و المتحرّك لا نعلم أنّ أحدهما مغاير للآخر إلّا بالبرهان[٢٧]، و لو كان ذلك ممتنعاً في البديهة لما احتيج

١- تعقّلنا: تعقّلنا مج. ٢- نفس ذاتنا: - مج. ٣- أنّ تعقّلنا: أنّا نعقل ط. ٤- إذا كان: - ط.

٥- إمّا أن يكون ... بعلمنا بذاتنا: - مص. ٦- علمنا بعلمنا: علينا علمنا مص، علمنا بعلم م. ٧- الغير: غير س.

٨- مكابرة + وسطه مج، مص. ٩- بذاتنا: ذاتنا م. ١٠- القول: الأوّل مج؛ + الأوّل م.

١١- هو غير علمنا ... علمنا بذاتنا: - ط. ١١- غير ذاتنا: هو غير علمنا بذاتنا م.

١٢- سيأتي ذلك: سيأتي الكلام عليه س. ١٣- الثاني: الوجه الثاني س، مج. ١٥- المعلوم: - س.

١٦- لذاته: بذاته ط، م. ١٧- فبما: فيما مص: فبما م، س. ١٨- هويّته: هويّة م، مص.

١٩- حاصلة للشيء: حاصلة للشيء مج، مص. ٢٠- هويّته: هويّة م، مص.

٢١- حاصلة للشيء ... هويّته المجرّدة: - م. ٢٢- و بما يعتبر ... يكون عاقلاً: - م.

٢٣- أنّه هويّة: أنّ هويّته مج. ٢٤- فالمجرّد: بالمجرّد مج. ٢٥- مثل: - ط. ٢٦- أنّا: أنّ س، م.

٢٧- بالبرهان: ببرهان ط، م، مص.



فيه إلى برهان[١]. و إذا ثبت أنّه غير ممتنع في البديهة، و الحجّة الّتي ذكرناها في بيان أنّ إدراك الشيء عبارة عن حصول ماهيّة المدرَك للمدرِك[٢] سابقاً[٣] إليه، وجب[٤] الجزم به. ثمّ ولئن[٥] وقعت المساعدة على أنّ حصول الشيء للشيء[٦] يقتضي المغايرة، لكنّا نقول: إنّ كلّ شخص فإنّه[٧] لابدّ و أن يزيد على ما له من الماهيّة بأمر زائد و هو شخصيّته[٨]. فيكون هناك ماهيّة، و تشخّص[٩]، و مجموع حاصل منهما[١٠]، و هو الشخص. و إذا كان كذلك، أمكن أن يقال: إنّ ذلك الشخص حصلت له تلك الماهيّة، لأنّ تلك الماهيّة لمّا كانت جزءاً من ذلك الشخص و الجزء[١١] مغاير للكلّ[١٢]، لاجرم صحّ أن يقال: إنّ تلك[١٣] الماهيّة حاصلة لذلك الشخص. و لأجل هذا المعنى صحّ منّا[١٤] أن نقول: ذاتي و ذاتك؛ فأضيف ذاتي إلى نفسي.

لأنّا نقول: أمّا الأوّل فغير صحيح، لأنّه كما أنّ حصول الشيء للشيء أعمّ من حصوله لغيره، فكذلك اضافة الشيء إلى الشيء أعمّ من اضافته إلى غيره، بل إيجاد[١٥] الشيء للشيء أعمّ من إيجاده[١٦] لغيره. و كما أنّ هذا القدر لايقتضي صحّة كون الشيء مضافاً إلى نفسه، أو موجداً[١٧] لنفسه، أو حالّاً في نفسه، أو محلّاً لنفسه، أو متقدّماً على نفسه، أو متأخّراً عن نفسه، بل كان فساد هذه القضايا معلوماً بالضرورة، فكذا[١٨] هيهنا.

و أمّا قوله: فهذا الشيء بما يعتبر أنّه كذا[١٩] عاقل و بما يعتبر أنّه كذا فهو[٢٠] معقول، فجوابه أنّ المفهوم من هذه العبارات إن كان[٢١] واحداً، كانت لفظة العقل و العاقل و المعقول ألفاظاً مترادفة، و شرح الألفاظ المترادفة لايليق إلّا بكتب اللغة. فكيف يجوز إيرادها في الحكمة الأعلى و الفلسفة الأقصى[٢٢] الّتي عند ذكرها تقشعرّ الجلود و تبلغ القلوب الحناجر؟ بل لو كان مفهومها[٢٣] واحداً، لاستحال أن يصدق لفظة منها[٢٤] إلّا و يصدق الآخر. و كان يجب أن يكون كلّ معقول عاقلاً و

١- برهان: البرهان ط، م، مص. ٢- للمدرك: في المدرك س. ٣- سابقاً: سائغا مص، : سابقا ط.

٤- وجب: فوجب مص. ٥- ولئن: لئن ط، م، : متى مص. ٦- للشيء: - ط. ٧- فإنّه: - ط.

٨- شخصيّته: شخصيّة م، مص. ٩- تشخّص: شخصيّة مص. ١٠- منهما: فيها مص.

١١- و الجزء: فالجزء ط. : و الجزم مج. ١٢- للكلّ: الكلّ م. ١٣- أنّ تلك: - س. ١٤- منّا: هنا مج.

١٥- إيجاد. اتّحاد ط، م : اتّحاد مج. ١٦- إيجاده: اتّحاده ط، م : اتّحاده مج. ١٧- موجداً: موجباً ط، م.

١٨- فكذا: كذا س. ١٩- كذا: + معلوما بالضّرورة م. ٢٠- عاقل و بما يعتبر أنّه كذا فهو: - ط.

٢١- كان: كلّ مص. ٢٢- و الفلسفة الأقصى: - ط. ٢٣- مفهومها: مفهوماً س. ٢٤- منها: فيها مص.



بالعكس، و أنّه خطأ. و إن لم يكن المفهوم من هذه العبارات واحداً فقد بطل قولكم: إنّ عقل الشيء لذاته[1] نفس ذاته.

و أمّا قوله: إنّه يصحّ منّا[2] أن يتشكّك[3] في أنّ الشيء الواحد هل هو[4] محرّك لذاته؟ فجوابه أنّ ذلك[5] إنّما يصحّ[6] لأنّ مفهوم المحرّكيّة غير مفهوم المتحرّكيّة. و كيف لاتقول ذلك، و المحرّكيّة من مقولة أن يفعل، و المتحرّكيّة من مقولة أن ينفعل؟ فلمّا اختلف المفهومان، صحّ أن يتشكّك في أنّهما هل يجتمعان في الذّات الواحدة، أم لا؟ و أمّا ههنا إذا كان مفهوم العاقليّة غير[7] مفهوم المعقوليّة و العقليّة، فكيف يصحّ قياس أحدهما على الآخر؟ بل[8] لو[9] قال: إنّ حقيقة العاقليّة و المعقوليّة و العقليّة[10] أمور[11] زائدة[12] على الذّات، فحينئذ يصحّ هذا الكلام، إلّا أنّه ليس مطلوبنا[13] في هذا المقام إلّا ذلك.

و أمّا قوله: الماهيّة جزء من الشّخص، فتكون مغايرة له، فصحّت الإضافة، فجوابه هب أنّ هذا العذر[14] استمرّ في علم الشّخص بماهيّته، إلّا أنّه لاينمشّي في علمه بذاته المخصوصة. و على أنّ فيه اعترافاً بأنّ العلم ليس هو نفس الماهيّة[15]، بل إضافة مخصوصة بين الماهيّة و بين ذلك الشّخص يحصل[16] بينهما بعد تحقّق ذلك الشّخص.

و اعلم أنّه لولا ولوع النّاس بالعشق[17] لكلّ كلام هائل لايحصلون حقيقته[18]، و إلّا لما احتيج للكلام على قولهم[19]: إنّ الشيء الأحديّ الذّات عقل و عاقل و معقول من غير تعدّد[20] صفاته.

و أمّا القسم الثّاني، و هو أن يكون علم الشيء بذاته زائداً على ذاته، فذلك الزّائد إمّا أن يكون صورة مساوية لماهيّة ذلك[21] الشيء، أو لايكون. و الأوّل باطل، لأنّه يلزم منه[22] اجتماع المثلين، و

١- لذاته: + هو س. ٢- فقد بطل ... يصحّ منّا: - مج. ٣- أن يتشكّك: فقد تشكّك مج. ٤- هو: - مص.

٥- ذلك: + الشيء مج. ٦- أن يتشكّك في ... إنّما يصحّ: على الهامش بخطّ جديد م. ٧- غير: عين س.

٨- بل: بلى س. ٩- لو: فلو مج. ١٠- و العقليّة: - ط، م. ١١- أمور: أمر مص.

١٢- زائدة: + على زائدة مص. ١٣- مطلوبنا: مطلوبا ط.

١٤- هب أنّ هذا العذر. أنّ هذا العذر هب أنّه م: هب أنّ هذا التقدير س، مج: أنّ هذا العذر هب أنّه مص.

١٥- الماهيّة: ماهيته س. ١٦- يحصل: لحصل ط، م. ١٧- بالعشق: - س، مج.

١٨- لايحصلون حقيقته: - مص. ١٩- احتيج للكلام على قولهم: احتاج إلى الكلام مص.

٢٠- تعدّد: + في مص. ٢١- ذلك: - ط. ٢٢- منه: - ط، م، مص.



لأنّه ليس حلول أحدهما في الآخر أولى من العكس. فثبت الثاني، و ذلك يقتضي القطع بأنّه ليس علم الشيء بذاته عبارة عن حصول ذاته[1]، أو حصول صورة مساوية لذاته في ذاته؛ و هو المطلوب.

و أمّا بيان أنّ الإدراكات الخياليّة ليست عبارة عن مجرّد حصول هذه الصّورة[2] في الخيال[3]، لأنّها عنده هم حال مايكون موجودة في الخيال لايكون مشعوراً بها، بل إنّما يحصل الشّعور بها إذا[4] طالعها الحسّ المشترك. فوجب أن لايكون إدراك هذه الصّورة[5] نفس حصولها.

لايقال: الخيال إنّما لم يدركها لأنّه ليس من القوى المدركة؛ لأنّا نقول: لمّا صدق على الخيال أنّه متمثّل[6] بهذه[7] الصّورة، و كذب عليه[8] كونه مدركاً لها، تبيّنا[9] أنّ الإدراك ليس نفس التمثّل[10]. و هكذا الكلام في ادراك الوهم بعينه.

و أمّا بيان أنّ الإبصار ليس عبارة عن مجرّد الشّبح[11] المنطبع، لأنّ الشّيخ[12] نصّ في الشّفاء على أنّ الأشباح تنطبع في[13] الجليديّتين مع أنّ الإبصار لايحصل هناك بل[14] عند ملتقى العصبتين. و ذلك يدلّ على أنّ الإبصار ليس نفس انطباع تلك الأشباح. و أيضاً فالقوّة الباصرة لاتدرك ما في[15] آلتها من اللّون و الشّكل و المقدار مع أنّ المقارنة[16] حاصلة هناك، فثبت أنّ الإبصار ليس نفس الانطباع.

فقد ثبت[17] بهذه الوجوه أنّ الإدراك[18] ليس عبارة من[19] نفس الانطباع، بل الحقّ أنّه حالة نسبيّة إضافيّة. فإنّا نعلم بالبديهة أنّا إذا أبصرنا زيداً فإنّ لقوّتنا الباصرة نسبة خاصّة إليه، و أنّ الّذي يقال من[20]: أنّ المبصر ليس هو زيد الموجود في الخارج بل هو غير مبصر أصلاً[21]، و إنّما[22] المبصر مثاله و شبحه، فإنّه تشكّك[23] في أجلى العلوم الضّروريّة و أقواها. و أنّ أمثال هذه الكلمات يجب أن

١- ذاته: + لذاته مج. ٢- الصّورة: الصّور ط.

٣- الخيال: الحسّ المشترك س، م، مج، ط لكن على هامش ط صحّح على: الخيال. ٤- إذا: + ما م.

٥- الصّورة: الصّور س، ط. ٦- متمثّل: متخيّل م. ٧- متمثّل بهذه: ليس متصوّراً لهذه ط.

٨- عليه: عليها ط. ٩- تبيّنا: بيّنا مج، مص. : تبيّن م. ١٠- التمثّل: المتمثّل م. ١١- الشّبح: - ط.

١٢- لأنّ الشّيخ: لأنّه ط. ١٣- في: - ط. ١٤- بل: إلّا ط. ١٥- في: - ط.

١٦- المقارنة: المقادير س. ١٧- فقد ثبت: ثبت مص. ١٨- الادراك: الابصار ط.

١٩- عبارة عن: - س، مج. ٢٠- من: - ط. ٢١- غير مبصر أصلاً: غير زيد ط. ٢٢- و إنّما: بل م. - ط.

٢٣- تشكّك: تشكيك مج، مص.

لايخطر ببال الإنسان السّليم العقل فضلاً عن أن يجعل[1] مواضعاً للبحث[2] و التّدقيق. و هذا[3] نهاية[4] الكلام في الإدراك و الشّعور. و لنرجع الآن[5] إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «إدراك الشّيء هو أن تكون حقيقته[6] متمثّلة[7] عند المدرك يشاهدها ما به يدرك[8]»؛ فاعلم أنّ البحث فيه من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: «إدراك الشّيء هو أن تكون حقيقته متمثّلة[9] عند المدرك[10]»[11]، مشعر بأنّ الإدراك أمر وراء نفس حصول[12] الصّورة؛ لأنّه اعتبر في الإدراك الحضور[13] عند المدرك. فإنّ[14] لم يكن الإدراك إلاّ[15] نفس الحضور[16]، لم يكن المدرك إلاّ الّذي حضر عنده شيء؛ فيصير معنى قوله: «حقيقته متمثّلة[17] عند المدرك»: أنّ[18] حقيقته حاضرة عند الشّيء الّذي هي حاضرة[19] عنده؛ و معلوم أنّ ذلك خطأ. و كذلك قوله: «يشاهدها ما به[20] يدرك»، أضاف[21] المشاهدة إلى تلك الحقيقة المتمثّلة، و ذلك يقتضي كون المشاهدة مغايرة لتلك الصّورة المتمثّلة[22]. فظهر أنّ اللّفظ ههنا مشعر بكون الإدراك أمراً مغايراً للتّمثّل[23] و الحضور، ولكن كلامه في أكثر المواضع يقتضي كون الإدراك نفس التّمثّل[24].

الثّاني: أنّ قوله: «حقيقته[25] متمثّلة عند المدرك[26]»، يستدعي بحثاً عن التّمثّل[27]. فإنّه إن[28] عني به أنّه يحصل مثل المعلوم في العالم حتّى[29] أنّ من عقل[30] البحر و الجبل حصل فيه ما يماثل

١- يجعل: يجعلها مص. ٢- مواضعاً للبحث: مواضيع البحث م، ط، مص. ٣- هذا: هو.

٤- نهاية: تمام ط، م، مص. ٥- الآن: - س. ٦- حقيقته: حقيقة م، مص. ٧- متمثّلة: ممثّلة مج.

٨- ما به يدرك: بما به يدرك م، ط، مص.: بأنّه مدرك مج. ٩- متمثّلة: ممثّلة مج.

١٠- المدرك: + يشاهدها مج. ١١- يشاهدها ... عند المدرك: على الهامش م.

١٢- نفس حصول: حصول نفس ط: حصول مص. ١٣- الحضور: الحصول س، مج. ١٤- فإنّ: فإنّا ط.

١٥- إلاّ: ط. ١٦- الحضور: الحصول ط، س، مج. ١٧- حقيقته متمثّلة: حقيقة متمثّلة ط: حقيقة ممثّلة مج.

١٨- أنّ: أي مج. لأنّ م. ١٩- هي حاضرة: هو حاضر ط. ٢٠- ما به: بما به مص. . بأنّه مج.

٢١- أضاف: بإضافته ط: أضاف مج. ٢٢- المتمثّلة: المتخيّلة م. ٢٣- للتّمثّل: للتّخيّل ط، م.

٢٤- التّمثّل: المتمثّل س. ٢٥- حقيقته: حقيقة ط. ٢٦- عند المدرك: - ط.

٢٧- التّمثّل: التّخيّل م. : المتمثّل س. ٢٨- فإنّه إن: فإن س، مج. ٢٩- حتّى: + إن لشر مص.

٣٠- عقل: علم ط، م، مص.



الجهل و الجبل، فذلك معلوم البطلان بالضرورة. و إن عنى به غيره فلابدّ من بيانه.

لايقال : معناه أنّه يحصل فيه مثاله، و الفرق بين المثل و المثال ظاهر، لأنّ[1] الإنسان[2] المنقش[3] على الحائط مثال[4] الإنسان الطّبيعي و إن لم يكن مثلاً له، لأنّا نقول: المثال مماثل للمثل من وجه، و مخالف له من وجه. فالإنسان المصوّر على الجدار مماثل للإنسان الطّبيعي[5] في الشّكل، و مخالف له في سائر الاعتبارات، و ما به الاشتراك مغاير لما به الإمتياز. فإذا عقلنا شيئاً، و حصل في ذهننا مثاله، فإن كان ذلك المثال مساوياً للمعلوم من كلّ وجه، فقد عاد المحال. و إن كان مخالفاً له من بعض الوجوه وجب أن لايكون وجه المخالفة معلوماً، و إلاّ فقد حصل العلم بذلك الوجه مع أنّ مثاله غيرحاصل في الذّهن. و ذلك يبطل أصل القاعدة.

فأمّا قوله[6]: «وإمّا أن تكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشّيء الخارج عن المدرك إذا أدرك، لتكون حقيقة[7] ما لاوجود له بالفعل في الأعيان الخارجة: مثل[8] كثير من الأشكال الهندسية، بل كثير من المفروضات الّتي لاتمكن إذا فرضت في الهندسة ممّا لايتحقّق أصلاً. أوتكون مثال حقيقته[9] مرتسماً في ذات المدرك غير مباين له، و هو الباقي»، فالمراد منه ذكر الدّلالة على إثبات هذه الصّورة[10] الذّهنيّة و قد قرّرناها.

و أمّا[11] قوله : «أويكون مثال حقيقته مرتسماً»، هو الموضع للبحث[12]، فإنّه يقال[13] له: فإن أردت بالمثال المثل فقد أبطلناه، و إن أردت به غيره فلخّصه ليكون الكلام بالنّفي و الإثبات وارداً[14] على تصوّر محصّل.

ثمّ لقائل أن يقول: لامعنى للجهل[15] إلاّ مايحصل في الذّهن مع أنّه لايكون مطابقاً للخارج. فالصّورة الذّهنيّة إن لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلاً، و إن كانت مطابقة[16] فلابدّ من أمر في الخارج. و إذا ثبت أمر في الخارج[17] فلم لايجوز أن يكون الإدراك عبارة عن حصول حالة نسبيّة[18]

۱- لأنّ : لأنّا نقول س.   ۲- الإنسان ـ المثال مج.   ۳- المنقّش : المنتقش ط، مج.   ۴- مثال : مثل س.

۵- و إن لم يكن مثلاً ... للإنسان الطّبيعي :- س.   ۶- فأمّا قوله :- مص.   ۷- حقيقة : حقيقته مج.

۸- مثل : مثلا مص.   ۹- حقيقته : حقيقتها ط.   ۱۰- الصّورة : الصّور ط، م.   ۱۱- أمّا :- ط، م، مص.

۱۲- هو الموضع للبحث : هذا موضع البحث ط.   ۱۳- يقال :+ له مص.   ۱۴- وارداً : و أصلا م.

۱۵- للجهل : للجهل مج.   ۱۶- مطابقة :+ له مص.   ۱۷- و إذا ثبت أمر في الخارج :- س.

۱۸- حالة نسبيّة : ما له نسبة مج.

بين القوّة المدركة و بين ذلك الموجود في الخارج؟ و أيضاً فلم لايجوز أن يقال: إنّ الصور[1] الّتي نعقلها و[2] نتخيّلها، و إن لم تكن حاضرة عندنا، إلاّ أنّها[3] موجودة في أنفسها، إمّا بأن تكون قائمة بأنفسها على مايقول به أفلاطون، و إمّا بأن[4] تكون مرتسمة في شيء من الأجرام الغائبة عنّا؟ و هذا و إن كان مستبعداً، لكنّه[5] بالقياس إلى التزام أنّ الأثر الحاصل عند تعقّل السّماء في الذّهن مساوٍ لنفس السّماء حتّى يكون العرض الغير[6] المحسوس مساوياً للجوهر القائم بالنّفس من كلّ الوجوه، أمر سهل[7] غير مستبعد[8].

المسئلة الثانية
في بيان درجات[9] الإدراكات في التّجرّد

[الفصل الثامن]

تنبيه: الشّيء قديكون محسوساً عند ما يشاهد، ثمّ يكون متخيّلاً عند غيبته بتمثّل صورته في الباطن[10]، كزيد الّذي أبصرته مثلاً إذا غاب عنك فتخيّلته. و قديكون معقولاً عند مايتصوّر من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً[11] لغيره. و هو عند مايكون محسوساً يكون[12] قد غشيته غواشٍ غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثّر في كنه ماهيته، مثل: أين، و وضع، و كيف، و مقدار بعينه، لو توهّم بدله غيره لم يؤثّر في حقيقة ماهيّة إنسانيته. و الحسّ يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض الّتي تلحقه بسبب المادّة الّتي خلق[13] منها، لايجرّده عنها و لايناله إلاّ بعلاقة وضعيّة[14] بين حسّه و مادّته، و لذلك لايتمثّل في الحسّ الظّاهر[15] صورته إذا زال[16]. و أمّا الخيال الباطن فيتخيّله[17] مع تلك العوارض، لايقتدر[18] على تجريده المطلق منها، لكنّه يجرّده عن تلك العلاقة

١- إنّ الصور: إنّ الصّورة مج: الصّورة مص. ٢- نعقلها و: نعقلها أو ط، مص. ٣- أنّها: + تكون س.
٤- بأن: أن س، ط. ٥- لكنّه: لكن مج. ٦- الغير: غير س. ٧- سهل: غير مقرّه مج.
٨- مستبعد: + والله أعلم س، مج. : و بالله التّوفيق ط، م. ٩- درجات: - س، مج. ١٠- الباطن: النّظر مج.
١١- أيضاً: - مص. ١٢- يكون: فيكون مص. ١٣- خلق: خلقت مص. ١٤- وضعيّة: وضعه مص.
١٥- الظّاهر: إلاّ ظاهر س. : إلاّ إذا ظهر مص. ١٦- زال: + حسّيّة و مادّته م. ١٧- فيتخيّله: فتخيّله مص.
١٨- لايقتدر: لايقدر مص.

المذكورة الّتي تعلّق بها الحسّ، فهو يتمثّل صورته مع غيبوبة حاملها. و أمّا العقل فيقدر على تجريد الماهيّة المكتنفة باللّواحق الغريبة المشخّصة، مستثبتاً[1] أيّاها حتّى كأنّه عمل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً.

و أمّا[2] ماهو في ذاته بريء عن الشّوائب المادّيّة و اللّواحق الغريبة الّتي لاتلزم ماهيّته من ماهيّته، فهو معقول لذاته ليس يحتاج إلى عمل يعمل به يعقّله[3] لأنّ يعقله ما من شأنه أن يعقله، بل لعلّة في جانب ما من شأنه أن يعقله.

التّفسير: لمّا تكلّم في أصل الإدراك شرع بعده في بيان أصناف الإدراكات. و بيان ذلك: أنّ الشّخص المعيّن إمّا أن يدرك بحيث يمنع نفس إدراكه من أن يكون مقولاً[4] على كثيرين، أويدرك[5] بحيث لايمنع نفس إدراكه[6] من ذلك. و الأوّل لايخلو إمّا أن يتوقّف حصول ذلك الإدراك على وجود ذلك المدرك في الخارج، أو لايتوقّف فهذه أقسام ثلاثة:

أوّلها: الإدراك الّذي يجتمع فيه الأمران[7] و هو أن يكون مانعاً من الشّركة، و يكون متوقّفاً على وجود المدرك في الخارج، و هذا هو إدراك الحسّ. فإنّي إذا أبصرت زيداً، فالمبصر[8] يمتنع[9] لذاته من أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين، و هذا الإبصار لايحصل إلاّ عند حصول المدرك في الخارج.

و ثانيها: أن يحصل فيه أحد الوصفين[10] دون الثّاني، فيكون مانعاً من الشّركة، ولكنّه لايتوقّف على[11] الوجود الخارجي، و هو التّخيّل. فإنّي إذا شاهدت زيداً، ثمّ غاب عنّي، فإنّي أتخيّله على ماهو عليه من الشّخصيّة. فنفس[12] ماتخيّلته يمنع من الشّركة ولكن[13] هذا الإدراك[14] لايتوقّف على وجود المدرك في الخارج، فإنّه يمكنني أن أتخيّله بعد عدمه.

و ثالثها: أن يخلو عن الوصفين[15] جميعاً، فلايكون مانعاً من الشّركة و لاموقوفاً على وجود

١- مستثبتا: مثبتا م. ٢- و أمّا. فأمّا م. ٣- يعقّله: يعقله مص. ٤- مقولاً: معقولاً مص.

٥- يدرك: يدركه طـ م.

٦- من أن يكون مقولا ... نفس إدراكه: - مع و بداله في الهامش بخطّ جديد هكذا: عن الشّركة أو بحيث لايمنع.

٧- الأمران: أمران طـ. ٨- فالمبصر: فالمدرك س. ٩- يمتنع: يمنع م، مص. ١٠- الوصفين: الوضعين مص.

١١- على: في مع. ١٢- فنفس: لنفس مع. ١٣- ولكن: و أمّا طـ. ١٤- الإدراك: + فإنّه طـ.

١٥- الوصفين: الوضعين مص.



المدرك في الخارج، و هو المسمّى بالإدراك العقلى.

فإن قيل: إدراك الوهم خارج عن هذا التقسيم[1] قلنا: تقسيمنا يتناول[2] إدراك الأشخاص، و الوهم غير متعلّق بالأشخاص، فلايقدح فيما ذكرناه.

و إذا عرفت صحّة الحصر، فلنتكلّم في[3] كلّ واحد من هذه الأقسام. فنقول: أمّا الإدراك الحسّى و الخيالى[4] فإنّهما لايتعلّقان بالماهيّة إلّا عندكونها مقارنة لمادّة معيّنة و لأعراض مشخّصة. و ذلك لأنّ متعلّقهما إن كان هو الماهيّة من غير قيد زائد، كان متعلّق كلّ واحد منهما أمراً لايمنع نفس تصوّره من[5] الشركة، و هذا هو القسم الثالث[6] الّذى سمّيناه بالإدراك العقلى. و إن كان هو الماهيّة مع قيود زائدة متخصّصة، فذلك[7] هو الّذى أردنا[8] بقولنا: إنّهما لايتعلّقان بالماهيّة إلّا عند كونها مقارنة لمادّة جزئيّة و أعراض جزئيّة. و أمّا الإدراك العقلى فإنّه يجب أن يكون مجرّداً عن جميع اللّواحق و العوارض، لأنّ الصّورة العقليّة لمّا[9] كانت مشتركاً فيها بين الأشخاص ذوات[10] الصّفات المختلفة، وجب أن لايكون[11] لهاشيء من تلك الصّفات، و إلّا لم يكن مشتركاً فيها بين كلّ تلك الأمور.

و لقائل أن يقول: ما ذكرتموه يقتضي كون الكلّى[12] موصوفاً بعارض جزئيّ، و لايلزم[13] من هذا القدر أن لايكون ملحوقاً بشيء من العوارض، لأنّ العارض الجزئى أخصّ من مطلق العارض، و لايلزم من بطلان الخاصّ بطلان العامّ[14]. فلم لايجوز أن يكون الكلّى[15] ملحوقاً بلواحق كثيرة كلّيّة[16]؟ و هذا البحث و إن كان مقيداً[17]، إلّا أنّ ههنا بحثاً آخر[18] قريباً من ذلك، و هو أكثر فائدة منه، و ذلك أنّه[19] كثيراً ما يجرى في كتبهم في هذا الموضع أنّ العقل ينزع[20] من الأشخاص الجزئيّة صورة كلّيّة مجرّدة عن جميع اللّواحق و العوارض. و هذا فيه نظر من وجهين:

١- هذا التقسيم: من التقسيم المذكور لنفهم ط. ٢- يتناول: يتناول س، م. ٣- في: على ط، م، مص.
٤- الخيالى: الخيال مص. ٥- من: عن س، مج. ٦- الثالث: الثانى ط. ٧- فذلك: فهذا س.
٨- أردنا: أوردنا مص. ٩- لمّا: لو س. ١٠- ذوات: دون س. ١١- لايكون: يكون ط، مص.
١٢- الكلّى: الكلّ ط. ١٣- لايلزم: يلزم مص.
١٤- من بطلان الخاصّ بطلان العامّ: بطلان العامّ من بطلان الخاصّ مص. : من بطلان العامّ بطلان الخاصّ ط.
١٥- الكلّى: الكلّ ط. ١٦- كلّيّة: مستفيدة س، مج. ١٧- مقيداً: مقتبساً م. ١٨- آخر: - س، مج.
١٩- أنّه: لأنّه مج. ٢٠- ينزع: ينتزع ط، م.

الأوّل[1]: أنّ الصّورة[2] الّتي تحصل في العقل لابدّ و أن تكون صورة جزئيّة حالّة في نفس جزئيّة حلول العرض في الموضوع[3]، فتشخّص تلك الصّورة و عرضيّتها و حلولها في تلك النّفس و مقارنتها لسائر الصّفات القائمة بالنّفس عوارض غريبة عن[4] ماهيّة الإنسان، بدليل أنّ الأشخاص الإنسانيّة الموجودة في الخارج غير موصوفة بشيء[5] من هذه الصّفات، ولوكانت هذه الصّفات داخلة في ماهيّة الإنسان لاستحال الانفكاك عنها. و إذا كان كذلك، فكيف يمكن أن يقال: إنّ العقل يقدر على أن ينتزع[6] من المحسوسات صورة مجرّدة عن جميع العوارض[7] و العلائق، مع أنّا بيّنّا أنّ تلك الصّورة موصوفة لامحالة بهذه العوارض.

الثّاني: و هو أنّ مدرك العقل[8] إنّما هو[9] القدر المشترك بين[10] الأشخاص الإنسانيّة، و هذه الصّورة الموجودة في العقل غير مشترك فيها بين الأشخاص، لأنّها[11] ليست جزءاً منها[12]. فإنّه كيف يجوز أن يقال: العلم القائم[13] بنفس زيد جزء من ماهيّة جميع أشخاص النّاس، مع أنّهم كانوا موجودين قبل وجود هذه الصّورة، و سيكونون موجودين بعد عدمها؟

فثبت أنّ الصّورة الموجودة في العقل يستحيل أن تكون مجرّدة عن جميع اللّواحق الغريبة، و أن تكون كلّيّة مشتركاً فيها. بل التّحقيق أنّ الأشخاص الإنسانيّة مشتركة في الإنسانيّة، و متباينة[14] في سائر الاعتبارات من الشّكل و الوضع و المقدار. و ما به الاشتراك مغاير لامحالة لما[15] به الامتياز، فالإنسانيّة مغايرة لامحالة للأشكال و المقادير. ثمّ إنّ الإنسان الطّويل مثلاً موجود في الخارج، و هو عبارة عن الإنسان الموصوف بالطّول[16]، و متى[17] كان المركّب موجوداً في الخارج كانت المفردات موجودة أيضاً. فإذن الإنسان من حيث هو إنسان موجود[18] في الخارج، و هو[19] أيضاً في نفسه مجرّد عن اللّواحق، لأنّ[20] ما به الامتياز إذا كان خارجاً عن الإنسان الّذي به الاشتراك، كان الإنسان[21] من

١- الأوّل: أحدهما ط. ٢- الصّورة: الصّور مج. ٣- الموضوع: الموضع مص. ٤- عن: غير مج.
٥- غير موصوفة بشيء: غير موجود لها شيء س. ٦- ينتزع: ينزع مص. ٧- العوارض + و اللّواحق مص.
٨- و هو أنّ مدرك العقل: مدرك العقلي س. ٩- إنّما هو: إنّما مج. ١٠- بين: من مج. ١١- لأنّها: فإنّها عد.
١٢- منها. فيها مص. ١٣- القائم: – مص. ١٤- متباينة: مباينة مج. ١٥- مغاير لامحالة لما: عن ما مص.
١٦- بالطّول: بالطّويل مص. ١٧- متى: لما ط. ١٨- موجود: – مص. ١٩- هو: هذا مج.
٢٠- لأنّ: لكنّ م.



حيث أنّه إنسان فقط لاطويلاً و لاقصيراً و لاعالماً و لاجاهلاً، بل هو إنسان فقط.

و إذا عرفت ذلك فالعلم المتعلّق بالإنسان، من حيث هو إنسان، هو العلم الكلّيّ المجرّد؛ لالأنّ[1] العلم في ذاته كلّيّ أومجرّد، بل لأنّ المعلوم[2] به كلّيّ و مجرّد. فلهذا السبب سمّى المتقدّمون مثل هذا العلم كلّيّاً و مجرّداً على طريق المجاز تعويلاً على فهم المتعلّمين. فلمّا نظر المتأخّرون في كلامهم[3] و لم يقفوا على غرضهم[4]، ظنّوا أنّ في العقل صورة مجرّدة وكلّيّة، و ليس الأمر على ماظنّوه؛ بل التحقيق ما ذكرناه. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «الشيء قديكون محسوساً عند ما يشاهد، ثمّ يكون متخيّلاً عند غيبته بتمثّل صورته في الباطن[5] كزيد الّذي أبصرته[6] مثلاً[7] إذا غاب عنك فتخيّلته»[8] فاعلم أنّه لمّا كان أظهر الإدراكات[9] الإحساس، و يليه التخيّل، و أخفاها الإدراك العقلي، لاجرم بدأ الشيخ بذكر الحسّ، و ثنّى بالتخيّل، و ثلّث بالعقل. و لمّا كان أظهر الإدراكات الحسّيّة الإبصار، لاجرم ذكر على مثال الإدراك الحسّي الإبصار.

و أمّا قوله: «و قديكون معقولاً عند ما يتصوّر من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود لغيره[10]»، فاعلم أنّ ذلك بيان منه لكون المدرك بالإدراك العقلي أمراً مشتركاً فيه بين الأشخاص.

و أمّا قوله: «و هو عند مايكون محسوساً قد غشيته غواش غريبة عن[11] ماهيّته، لو أزيلت عنه لم تؤثّر في كنه ماهيّته، مثل أين و وضع و كيف و مقدار بعينه، لو[12] توهّم بدله غيره[13] لم يؤثّر في حقيقة ماهيّة إنسانيّته[14]» فاعلم أنّه لمّا ذكر أقسام الإدراك[15]، شرع في ذكر أحكامها. و بدأ بأحكام[16] مابدأ به[17] التقسيم، و هو الإحساس. فذكر أنّ الشيء إنّما يكون محسوساً عند ما غشيته الغواش الغريبة عن ماهيّته. ثمّ فسّر الغواشي الغريبة بأنّها الّتي لو أزيلت عن الشيء لم تؤثّر تلك الإزالة

١- لا لأنّ: لأنّ ط، م، مص.　　٢- للمعلوم: العلوم م. : المعلوم به ط. : العلم به مص.

٣- كلامهم: + و لم يفهموا كلامهم ط، م، مج.　　٤- غرضهم: أغراضهم ط، م، مص.　　٥- الباطن: الناظر مج.

٦- أبصرته: أبصرناه مي.　　٧- أبصرته مثلاً: - م.　　٨- ثمّ يكون متخيّلاً... فتخيّلته: - ط.

٩- الإدراكات: + و أجلاه ط.　　١٠- من زيد... لغيره: - ط.　　١١- عن: غير مج.　　١٢- و: أو م.

١٣- لم تؤثّر في كنه... بدله غيره: - مي.　　١٤- لو أزيلت عنه... ماهيّة إنسانيّته: - ط.

١٥- أقسام الإدراك: الأقسام مي، مج.　　١٦- بأحكام: بأحكامها مج. : من أحكامها مي.

١٧- به: في ط. : + في م.



في تلك الماهيّة. و هذا التفسير يتناول جميع العوارض مفارقة كانت، أو لازمة، و سواء[١] كانت لازمة للوجود، أو للماهيّة؛ فإنّ زوال شيء،[٢] منها لايؤثّر في إزالة الماهيّة. فإنّ الصفات[٣] المفارقة[٤] قد تزول عن الشيء مع بقائه، و الصفات اللّازمة للشيء لايكون زوالها سبباً لزوال الماهيّة، بل زوال الماهيّة يكون[٥] سبباً لزوالها.

ثمّ إنّه لمّا ادّعى أنّ الشيء إنّما يكون محسوساً عند مايكون موصوفاً باللّواحق الغريبة، برهن على ذلك بأنّ الحسّ لايتناول الإنسان إلّا في أين و كيف و وضع و مقدار بعينه، لو توهّم بدله غيره لم يؤثّر في حقيقة ماهيّة إنسانيّته،[٦] لأنّ ما به الاشتراك لايتغيّر حاله عند[٧] تغيّر ما به الاختلاف. فهذه[٨] الأمور عوارض غريبة عن الإنسانيّة مع أنّ الحسّ لايتعلّق بها إلّا مع هذه الأشياء. ثمّ بيّن بعد ذلك أنّ الحسّ الظاهر، مع أنّه لايتعلّق بالشيء[٩] إلّا عند كونه موصوفاً بهذه العوارض، لايتعلّق[١٠] به إلّا عند علاقة وضعيّة و هي كون المرئي حاضراً مقابلاً للرائي، و أن لايكون هناك حجاب إلى غير ذلك من الشرائط.

و أمّا قوله: و أمّا الخيال[١١] الباطن[١٢] فيتخيّله[١٣] مع تلك العوارض لايقدر على تجريده المطلق عنها، لكنّه[١٤] يجرّده[١٥] عن تلك العلاقة المذكورة الّتي[١٦] تعلّق بها الحسّ، فهو يتمثّل صورته مع غيبوبة حاملها[١٧]، فاعلم أنّ معناه ما قرّرنا من[١٨] أنّ الخيال لايستحضر الماهيّة إلّا مع العوارض الّتي باعتبارها يتشخّص و يمتنع حمله على كثيرين. ولكن يمتاز هذا النوع من الإدراك عن ذلك النوع بأنّه لايتوقّف على وجود المدرك في الخارج، و النوع الأوّل يتوقّف عليه.

و أمّا قوله[١٩]: و أمّا العقل فيقتدر[٢٠] على تجريد الماهيّة المكنوفة باللّواحق الغريبة المشخّصة، مستثبتاً[٢١] إيّاها حتّى[٢٢] كأنّه عمل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً[٢٣]، فاعلم أنّ تفسيره ما قدّمنا[٢٤] من أنّ

١- و سواء: سواء مج. ٢- شيء: الشيء مص. ٣- مفارقة كانت أو... فإنّ الصفات: - س.
٤- المفارقة: + الّتي س. ٥- يكون: - س، م. ٦- ماهيّة إنسانيّة: ماهيّته إنسانيّة مج. ٧- عند: + تمام م.
٨- فهذه: فهذه مج. ٩- بالشيء: الشيء م. ١٠- لايتعلّق: و لايتعلّق ط. ١١- و أمّا الخيال: الخيال مص.
١٢- الباطن: - س، مج. ١٣- فيتخيّله: فتخيّله س، مص. ١٤- لكنّه: لكنّ م، مص. ١٥- يجرّده: تجرّده س.
١٦- الّتي: إلى غير ذلك مج. ١٧- مع تلك العوارض ... غيبوبة حاملها: - ط. ١٨- من: - ط، م، مص.
١٩- أمّا قوله: قوله س، مج. ٢٠- فيقتدر: فيقتدر عليه س، مج. ٢١- مستثبتاً: مثبتاً مج. ٢٢- حتّى: - م.
٢٣- المكنوفة ... معقولاً: - ط. ٢٤- قدّمنا: قدّمناه م.

العقل إذا علم القدر المشترك بين[1] الأشخاص المختلفة، فهذا العلم هو التعقّل[2]، و ذلك المشترك هو المعقول. فاقتدار العقل على إدراك ذلك القدر المشترك مع قطع النظر عن الصفات التي بها وقع الاختلاف هو المعنيّ باقتداره على التجريد، و هو[3] العمل الّذي عمله بالمحسوس حتى جعله معقولاً.

و أمّا قوله: و أمّا ما هو في ذاته بريء عن الشوائب المادّيّة و اللّواحق الغريبة الّتي لاتلزم ماهيته عن ماهيته، فهو معقول لذاته ليس يحتاج[4] إلى عمل يعمل[5] به يعدّه[6] لأن يعقله ما من شأنه أن يعقله، بل لعلّه في جانب ما من شأنه أن يعقله[7]، فاعلم أنّ المراد منه أنّ المانع من كون الشيء معقولاً هو المادّة و علائقها، فإذا كانت الماهيّة مادّيّة احتاج[8] العقل في تصييرها معقولة إلى أن يجرّدها عن المادّة. و أمّا إذا كانت مجرّدة لذاتها عن المادّة و عن علائقها، لم تكن بها حاجة[9] إلى أن يعمل بها عملاً لأجله تصير معقولة، لأنه إذا كان المانع عن المعقوليّة غير حاصل لها كانت معقولة في ذاتها. بل ربّما احتاج الشيء الّذي يعقلها إلى عمل لأجله يستعدّ لأن[10] يعقله، و هو الفكر و التأمّل[11].

فإن قيل: قولكم: المانع من كون الشيء معقولاً هو المادّة و علائقها؛ فيه بحث، و ذلك لأنه يجب علينا[12] تحقيق[13] المراد من المادّة حتى ينظر أنّه هل يمكن جعلها مانعة من[14] المعقوليّة، أم لا؟

نقول: إنّ ماهيّة الشيء، إذا كانت مؤلّفة من محلّ و حالّ[15]، فالمحلّ هو المادّة، و الحالّ هو الصورة. مثل[16] السرير فإنّه لايحصل من الخشب فقط، بل لابدّ و أن يكون ذلك الخشب مشكّلاً بشكل مخصوص، و الشكل حالّ في الخشب. فالخشب[17] مادّة في السرير[18]، و الشكل صورة له[19]. فقد تحصّل[20] أنّ المادّة هي المحلّ، و الصورة هي الحالّ، سواء كان المحلّ محسوساً كما ذكرناه، أو معقولاً كالهيولى الأولى[21] التي يثبتها[22][23] الحكماء للجسم، و سواء كان متقوّماً[24] بالحالّ كالهيولى

١- بين: من مج. ٢- التّعقّل: العقل مص. ٣- هو: هذا ط، مج. ٣- يحتاج: يحتاج مج.

٥- يعمل: يعمله م. ٦- يعدّه: يعلمه مص. ٧- الّتي لاتلزم ... أن يعقله: - ط. ٨- احتاج: احتاجت إلى مص.

٩- بها حاجة: به حاجة ط، م، مج. : محتاجة مص. ١٠- لأن: أن ط، س. ١١- التأمّل: التعليل س.

١٢- علينا: - مص. ١٣- تحقيق: تلخيص م. ١٤- من: عن ط، م.

١٥- من محلّ و حالّ: من حالّ و محلّ س. : من حالّ و من محلّ مج. ١٦- مثل: مثلاً س، مج.

١٧- فالخشب: و الخشب ط، مج. ١٨- في السرير: للسرير ط. : السرير م. ١٩- له: - مص.

٢٠- فقد تحصّل: لم يبق تحصيل مص. ٢١- الأولى: - س. ٢٢- يثبتها: ثبتها س.

٢٣- الّتي يثبتها: أي الّتي اثبتها مج. ٢٤- متقوّماً: مقوّماً ط.



الأولى، أو مقوّماً له كالموضوع و العرض.

و إذا عرفت ذلك فنقول إنّ ذلك المحلّ له ماهيّة يمكن أن تكون معقولة، فتعقّلها لاينافي تعقّل ماهيّة[١] مايحلّ فيها. فإنّ من صدّق بكون الخشب مشكّلاً[٢]، فلابدّ و أن يكون هو بعينه متصوّراً لماهيّة الخشب و لماهيّة الشكل حتى يمكنه التصديق بثبوت أحدهما للآخر. فإنّ التصديق بثبوت شيء لشيء[٣] يستدعي تصوّر كلّ واحد من الطرفين. فإذا[٤] ثبت أنّ ماهيّة المحلّ يمكن أن تكون معقولة، و ثبت أنّ تعقّلها لايمنع من تعقّل مايحلّ فيها، ثبت أنّ المحلّ لايمكن أن[٥] يجعل مانعاً من كون الشيء معقولاً، و ثبت أنّ المادّة[٦] لامعنى لها إلّا المحلّ. فظهر أنّه لايمكن جعل المادّة مانعة من المعقوليّة.

فنقول في الجواب: إنّه متى ثبت أنّه لامعنى للتعقّل إلّا حصول ماهيّة المعقول للعاقل، ثبت أنّ المادّة مانعة عن المعقوليّة، و أنّه لامانع من المعقوليّة إلّا المادّة. و بيانه أنّ الشيء إذا كان قائماً بذاته، كانت حقيقته حاصلة لذاته. و كلّ ما حقيقته حاصلة لشيء[٧]، كانت حقيقته[٨] معقولة لذلك الشيء بناء على أنّه لامعنى للتعقّل إلّا حصول المعقول للعاقل. فإذن كلّ ماكان قائماً بذاته، فإنّه لابدّ و[٩] أن تكون حقيقته[١٠] معقولة لذاته. و أمّا كلّ مايكون قائماً بغيره، فإنّه لابدّ و أن لاتكون حقيقته[١١] حاصلة[١٢] لذاته بل لغيره. و إذا لم تكن حقيقته[١٣] حاصلة لذاته، لم يكن هو عاقلاً بذاته.

فقد ظهر من هذا أنّ كلّ ما يكون موجوداً قائماً بذاته[١٤] فإنّه يكون معقولاً لذاته، أي تكون ذاته عاقلة بذاته. و أنّ كلّ مايكون موجوداً في محلّ، فإنّه لايكون معقولاً لذاته، أي لاتكون ذاته عاقلة بذاته[١٥].

فقد ظهر[١٦] أنّ كلّ مجرّد عن المادّة و علائقها فهو معقول لذاته. و أنّه لاحاجة[١٧] في كونه

١- ماهيّة : - م.　٢- مشكّلاً : + به ط. : بشكلاً مص.　٣- لشيء : - ط.　٤- فإذا : و إذا ط، م.

٥- معقولة و ثبت ... لايمكن أن : على الهامش بخطّ جديد م.　٦- المادّة : ماهيّتها س.　٧- لشيء : - ط.

٨- حقيقته : حقيقة ط.　٩- لابدّ و : لابدّ من م.　١٠- حقيقته : حقيقة ط.　١١- حقيقته : حقيقة ط.

١٢- لاتكون حقيقته حاصلة : تكون حقيقته غير حاصلة م.　١٣- حقيقته : حقيقة ط.

١٤- ما يكون موجوداً قائماً بذاته : مالايكون موجوداً في محلّ س، مص.

١٥- أنّ كلّ مايكون موجوداً في محلّ ... عاقلة بذاته : - مص.　١٦- ظهر : + من هذا م.　١٧- لاحاجة : + له ط.



معقولاً إلى عمل يعمل به حتّى يصير معقولاً، بل [1] يحتاج بعض ما يعقله إلى عمل يعمله [2] حتّى يستعدّ به لأن يعقله. فإنّ غيره إذا أراد أن يعقله [3]، فإنّه ربّما احتاج إلى فكر و تأمّل و اكتساب صورة حتّى يصير عاقلاً له [4]. و أمّا هو، فإنّه [5] لايحتاج في تعقّله لذاته إلى تأمّل و نظر و لا اكتساب [6] صورة، فإنّا قد بيّنّا أنّ تعقّل الشيء لذاته نفس حضور ذاته. و أمّا الّذي لايكون مجرّداً عن المادّة، فإنّه لايكون معقولاً لذاته، بل لايمكن أن تصير ذاته عاقلة بذاته، بل لايمكن أن تصير [7] معقولاً إلّا بغيره. و ذلك الغير يحتاج في صيرورته [8] عاقلاً له إلى تأمّل و نظر و اكتساب صورة. [9] فلاجرم مثل هذه الماهيّة لاتكون معقولة لذاتها، بل لابدّ و أن يعمل بها عمل حتّى تصير معقولة بالفعل.

فقد تلخّص أنّه متى ثبت القول بأنّ التعقّل هو نفس حصول المعقول للعاقل، ثبت أنّ المادّة مانعة من التعقّل و أنّه لامانع منه [10] إلّا المادّة. فأمّا [11] إذا كان أمراً زائداً عليه، فسواء أثبتنا الصورة الذهنيّة أو لم نثبتها، لم يصحّ ذلك. [12]

المسئلة الثالثة
في الحواسّ الباطنة

[الفصل التاسع]

إشارة: لعلّك تنزع الآن [13] إلى أن نشرح لك أمر القوى الدرّاكة من باطن، دون شرح، و أن نقدّم شرح أمر القوى [14] المناسبة للحسّ أوّلاً فاسمع.

ألست قد تبصر القطر النازل خطّاً مستقيماً، و النقطة الدائرة بسرعة خطّاً مستديراً [15]؟ كلّ ذلك على سبيل المشاهدة، لا [16] على سبيل تخيّل أو تذكّر. و أنت تعلم أنّ البصر إنّما ترتسم فيه صورة المقابل، و

١- بل: + قد مج. ٢- يعمله: يعمل به س، مج. ٣- إلى عمل ... أن يعقله: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.
٤- يصير عاقلاً له: تصير معقولة مص. :- س. ٥- فإنّه: - م. ٦- لا اكتساب: لا إلى اكتساب ط.
٧- تصير: يكون م. ٨- صيرورته: صورته، و على فوق السطر ذكرته مج.
٩- و أمّا هو فإنّه ... اكتساب صورة: - س، مص. ١٠- منه: فيه مص. ١١- فأمّا: و ط.
١٢- ذلك: + و بالله التوفيق م، مج. ١٣- الآن: - ط. ١٤- القوى: - س. ١٥- مستديراً: + فما مص.
١٦- لا: ليس مص.

المقابل النازل أو المستدير كالنقطة لا كالخطّ. فقد بقي[1] إذن في بعض قواك هيئة ما ارتسم أوّلاً، و اتّصل بها هيئة الإبصار الحاضر. فعندك قوّة قبل البصر إليها يؤدّي البصر كالمشاهدة، و عندها تجتمع[2] المحسوسات، فتدركها،[3] و عندك قوّة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة[4] مجتمعة فيها[5]، و بهاتين القوّتين يمكنك أن تحكم أنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم، و أنّ لصاحب هذا اللّون هذا الطّعم. فإنّ القاضي بهذين الأمرين يحتاج إلى أن يحضره المقضي عليهما جميعاً. تهذه قوى.

و أيضا فإنّ الحيوانات[7] ناطقها و غير ناطقها تدرك في[8] المحسوسات الجزئيّة معاني جزئيّة غير محسوسة، و لا متأدّية[9] من طريق الحواسّ[10]. مثل إدراك الشاة معنى في الذّئب غير محسوس، و إدراك الكبش معنى في النّعجة[11] غير محسوس[12] إدراكاً جزئيّاً يحكم به كما يحكم الحسّ بما[13] يشاهده. فعندك قوّة هذا شأنها و أيضاً فعندك و عند كثير من الحيوانات العجم قوّة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصّور.

ولكلّ قوّة[14] من هذه القوى آلة جسمانيّة خاصّة، و اسم خاصّ. فالأولى هي المسمّاة بالحسّ المشترك و بنطاسيا، و آلتها الرّوح المصبوب في مبادي عصب الحسّ لاسيّما في مقدّم الدّماغ. و الثّانية المسمّاة بالمصوّرة و الخيال، و آلتها الرّوح المصبوب في البطن المقدّم لاسيّما في جانبه الأخير. و الثّالثة الوهم، و آلتها الدّماغ كلّه، لكنّ الأخصّ بها هو التّجويف الأوسط.

و تخدمها قوّة رابعة، لها أن تركّب و تفصّل مايليها من الصّور المأخوذة عن الحسّ و المعاني المدركة بالوهم، و تركّب أيضاً الصّور بالمعاني و تفصّلها عنها. و تسمّى عند استعمال العقل مفكّرة، و عند استعمال الوهم متخيّلة. و سلطانها في الجزء الأوّل من التّجويف الأوسط، و كأنّها قوّة ما للوهم و بتوسّط[15] الوهم للعقل.

١- فقد بقي : فبقي م.   ٢- تجتمع : تجمع مص.

٣- فتدركها : + فالعقل و إن لم تعلم و أمّا المجرّد الثّاني فيكون لك بها أنّ تدرك أن اللّون عن الطّعم، أعني الجزئين أنّ هذا الأصفر هو هذا الحلو و إن لم تكن ذقت فذلك مرّة مص.   ٤- الغيبوبة : الغيبة مص.   ٥- فيها : فيه س.

٦- مجتمعة فيها : + فيكون لك بها أن تدرك أنّ اللّون بجزئه غير الطّعم أعني الجزئين و أمّا المجرّد الكلّي فللعقل و أنّ هذا الاصفر هو هذا و إن لم يكن وقف ذلك مرّة م.   ٧- الحيوانات : الحيوان مص.   ٨- في : من م، مص.

٩- لامتأدّية : لامتلاقية مص.   ١٠- الحواسّ : + الحسّ م.   ١١- معنى في النّعجة : في النّعجة معنى س.

١٢- محسوس : + و مص.   ١٣- بما : ما مص.   ١٤- قوّة : + واحدة م.   ١٥- يتوسّط : يتوسّط مص.



و الباقية من القوى هي الذّاكرة، و سلطانها في حيّز الرّوح الّذي في التّجويف الأخير و هو آلته[1]. و إنّما هدى[2] النّاس إلى الفقهيّة بأنّ هذه هي الآلات أنّ الفساد إذا[3] اختصّ بتجويف أورث الآفة فيه. ثمّ اعتبار الواجب في حكمة الصّانع تعالى أن يقدّم الأقتص للجرماني، و يؤخّر الأقنص للرّوحاني، و يقعد المتصرّف بينهما حكماً و استرجاعاً للمثل[4] المتمحية عن الجانبين عند الوسط. عظمت قدرته.

التّفسير: إنّه[5] لمّا تكلّم في الإدراك و في أصنافه، أراد أن يتكلّم بعد ذلك[6] في القوى المدركة، و بدأ فيها بالقوى الحيوانيّة و ترك الحواسّ الظّاهرة[7]. أمّا أوّلاً فالحواسّ الظّاهرة لا نزاع في وجودها في الجملة، و إنّما النّزاع في تفصيل القول في كلّ واحد[8] منها، بخلاف القوى الباطنة فإنّ النّزاع واقع في وجودها. و أمّا ثانياً فلأنّه لا[9] فائدة في البحث عن الحواسّ الظّاهرة إلّا في معرفتها[10] فقط. و أمّا[11] البحث عن[12] القوى الباطنة فإنّه ينتفع بها[13] في البحث عن أحوال النّبوّة و الوحي و الإخبار عن الغيوب، على ما[14] سيأتي في النّمط العاشر من هذا[15] الكتاب. فلاجرم أهمل البحث عن الحواسّ الظّاهرة، و تكلّم في القوى الباطنة.

و اعلم أنّ القوى الباطنة الدّرّاكة[16] للجزئيّات خمسة. و بيانه على سبيل الحصر أنّ القوى الباطنة الدّرّاكة[17] للجزئيّات إمّا أن تكون مدركة فقط أو متصرّفة أيضاً. فإن[18] كانت مدركة[19] فإمّا أن تكون مدركة[20] للصّور[21] الجزئيّة، مثل تخيّلنا لصورة زيد بعد غيبته عنّا، أو مدركة للمعاني الجزئيّة، مثل إدراك الواحد منّا الصّداقة الّتي بينه و بين شخص معيّن أو العداوة الّتي بينه و بين شخص آخر[22]. ولكلّ واحد من هاتين القوّتين قوّة أخرى هي خزانتها[23]. فالقوّة المدركة لصور[24] المحسوسات هي

١- و هو آلته : - معص. ٢- هدى : أهدى م. ٣- إذا : + كان م. ٤- للمثل : للميل معص. ٥- إنّه : - س، مج.
٦- أن يتكلّم بعد ذلك : بعد ذلك أن يتكلّم ط، م. ٧- الظّاهرة : - ط. ٨- واحد : واحد س، مج.
٩- فلأنّه لا : فلا ط. ١٠- إلّا في معرفتها : إلّا معرفتها معص. ولافي معرفتها س. ١١- أمّا : فأمّا مج.
١٢- عن : في ط. ١٣- بها : به س، مج، معص. ١٤- على ما : لما مج. ١٥- هذا : - س، ط.
١٦- الدّرّاكة : المدركة مج. : الذّاركة ط. ١٧- الدّرّاكة : المدركة مج. : الذّاركة ط. ١٨- فإن : و إن س.
١٩- مدركة : + فقط ط، م، مج. ٢٠- مدركة : - ط. ٢١- للصّور : للصّورة معص
٢٢- أو العداوة ... آخر : - س. : + معيّن ط، م. ٢٣- خزانتها : جزء منها مج.
٢٤- لصور : للصّور معص. : الصّورة م.



المسمّاة بالحسّ المشترک. و القوّة[1] الّتي تکون خزانة لها هي المسمّاة بالخيال. و القوّة المدرکة للمعاني الجزئيّة هي المسمّاة بالوهم. و القوّة الّتي تکون خزانة لها هي المسمّاة بالحافظة. و أمّا القوّة المتصرّفة فهي الّتي تسمّى متخيّلة عند استعمال الوهم إيّاها[2]، و مفکّرة عند استعمال العقل إيّاها. فهذا تفصيل القول في إفادة تصوّر هذه القوى. و يبقى النّظر بعد ذلک في أمرين: أحدهما إقامة البرهان على وجودها، فإنّ هذه الأصناف من الإدراکات و إن کنّا نعلم بالضّرورة وجودها إلّا أنّه[3] من المحتمل[4] أن يکون هناک قوّة واحدة تحصل لها هذه الإدراکات المختلفة بحسب الآلات المختلفة[5]. و ثانيهما معرفة مواضعها. و لنرجع إلى شرح[6] المتن.

أمّا قوله: «لعلّک تنزع[7] إلى أن نشرح لک أمر القوى الدّرّاکة من باطن[8] أدنى شرح، و أن نقدّم شرح أمر القوى[9] المناسبة للحسّ أوّلاً، فاسمع[10]»؛ فاعلم أنّه لمّا کانت إدراکات الحواسّ الظّاهرة أظهر الإدراکات، فکلّ ما[11] کان أقرب إليها کان أظهر، و قد عرفت أنّ التّعليم الجيّد أن يبتدأ[12] من الأظهر مترقّياً إلى الأخفى، لاجرم قدّم إثبات القوّة المناسبة للحسّ الظّاهر، و هي المسمّاة بالحسّ المشترک، على سائر القوى.

و أمّا قوله: «أليس قد تبصر القطر النّازل[13] خطّاً مستقيماً، و النّقطة الدّائرة بسرعة خطّاً مستديراً؟ کلّه على سبيل المشاهدة لا على سبيل تخيّل أو[14] تذکّر. و أنت تعلم أنّ البصر[15] إنّما ترتسم فيه صورة المقابل، و المقابل النّازل أو المستدير کالنّقطة لا کالخطّ. فبقي إذن في بعض قواک[16] هيئة ما ارتسم بها أوّلاً[17]، و اتّصل بها هيئة[18] الإبصار الحاضر. فعندک قوّة قبل البصر يؤدّي إليها البصر کالمشاهدة، و عندها تجتمع[19] المحسوسات فتدرکها»؛ فاعلم أنّ المقصود من هذا الکلام إقامة الدّلالة على إثبات القوّة المسمّاة بالحسّ المشترک، و هي القوّة الّتي تجتمع فيها صور[20] المحسوسات[21] بالحواسّ

١- و القوّة: - ص. ٢- إيّاها: لها ص. - ط. ٣- أنّه: أنّ ص. ٤- المحتمل: المتحمل مص.

٥- الآلات المختلفة: الاختلافات مص. ٦- شرح: تفسير م، مص. ٧- تنزع: + الآن مص.

٨- باطن: ناظر مص. ٩- شرح أمر القوى: أمر ص، ط، م، مص. ١٠- فاسمع: - ط.

١١- فکلّ ما: و کلّ ما ص، مج. ١٢- يبتدأ: يبدأ مص. ١٣- القطر النّازل: القطرة النّازلة مص.

١٤- تخيّل أو: شکّ و ط. ١٥- البصر: المبصر مص. ١٦- قواک: آقوال مص. : قولک ط.

١٧- ارتسم بها أوّلاً: اتّصل بها آولاً و ارتسم ط. ١٨- هيئة: ماهيّة مج. ١٩- تجتمع: تجمع مص.

٢٠- صور: صورة م. ٢١- المحسوسات: الأشياء المحسوسة ط، م، مص.

الخمسة. و الدّليل على ثبوتها أنّا نرى القطر النّازل خطّاً مستقيماً، و النّقطة الدّائرة بسرعة خطّاً مستديراً. فهذا الخطّ المشاهد لابدّ و أن يكون له وجود، فإنّ العدم الصّرف لايكون مشاهداً محسوساً[1]، لكنّه ليس بموجود[2] في الخارج. فهو إذن موجود[3] في قوّة من قوى من أبصر ذلك[4]. و ليس محلّه البصر؛ لأنّ البصر إنّما ترتسم فيه صورة الشّيء الموجود في الخارج، و هذا[5] الخطّ لاوجود له في الخارج. فإذن لابدّ من قوّة أخرى و ليست هي النّفس لاستحالة انطباع الصّور الجزئيّة الجسمانيّة[6] في جوهر[7] النّفس. فهي إذن قوّة أخرى، جسمانيّة و هي المسمّاة بالحسّ المشترك. و هذه القوّة إنّما أبصرت[8] القطر النّازل[9] على شكل الخطّ، لأنّه تحصل فيها[10] صورة تلك القطرة عند كونها في مكان، ثمّ قبل زوال تلك الصّورة عنها تحصل فيها[11] صورة كونها في مكان آخر يلي المكان الأوّل، و إذا اجتمعت الصّورتان في تلك القوّة أحسّت تلك القوّة بذلك الشّيء كالخطّ.[12]

و لقائل أن يقول:[13] لم لايجوز أن يكون الخطّ المستقيم الشّاهد موجوداً في الخارج؟ بيانه أنّه يحتمل أن يقال: إنّ القطرة حين ما تكون في مكان[14] فإنّ الهواء المحيط بها[15] يتشكّل بشكلها[16]، ثمّ إنّها إذا انتقلت[17] و حصلت في جزء آخر من الهواء الّذي[18] يلي الجزء الأوّل فإنّه يتشكّل ذلك الجزء من الهواء بذلك[19] الشّكل قبل[20] زوال[21] الشّكل من الجزء الأوّل من الهواء، وكذلك[22] القول في سائر الأجزاء الهوائيّة[23]. فلمّا بقي[24] ذلك الشّكل في الأجزاء الهوائيّة المتجاورة[25] لاجرم[26] رؤيت القطرة خطّاً. و هذا عين[27] ما ذكرتموه في سبب إدراك الحسّ المشترك لتلك القطرة[28] على سبيل الخطّ. و

١- محسوساً : لمحسوسات ط. ٢- بموجود : وجوداً مص. ٣- فهو إذن موجود : فهي إذن موجودة مص.
٤- ذلك : + الشّيء مج. ٥- و هذا : فهذا س، مج، مص. ٦- الجزئيّة الجسمانيّة : الجسمانيّة الجزئيّة مج.
٧- جوهر : - مص. ٨- أبصرت : بصرت مص. ٩- القطر النّازل : القطرة م، مص، : النّقطة ط.
١٠- فيها : منها مص. ١١- فيها : منها مص، : عنها ط. ١٢- كالخطّ : فالخطّ مج. ١٣- يقول : + له مص.
١٤- مكان : مقام مص. ١٥- بها : به ط، م، مج : - مص. ١٦- بشكلها : بشكله ط، م، س، مص.
١٧- إذا انتقلت : إذا انقلبت س، : انقلبت مص. ١٨- الّذي : - ط، م. ١٩- بذلك : لذلك مص.
٢٠- قبل : مثل مص. ٢١- زوال : + ذلك ط، م، مص. ٢٢- كذلك : هكذا ط، م، مص.
٢٣- الهوائيّة : + المتجاورة ط. ٢٤- فلمّا بقي : فلاجرم لمابقي س. ٢٥- المتجاورة : المجاورة مج.
٢٦- لاجرم : - س. ٢٧- عين : وأضيف في المتن و على فوق السّطر بخطّ جديد : نفس مج.
٢٨- خطّاً و هذا ... القطرة : على الهامش بخطّ جديد م.



بالجملة فهم مطالبون بإقامة البرهان على أنّ[١] ما ذكروه في الحسّ المشترك لايمكن[٢] مثله في الهواء. ثمّ أنّا نبيّن أنّ الاحتمال الّذي ذكرناه أولى منّا[٣] ذكروه، لأنّه لوجاز في بعض ماتشاهده أن لايكون موجوداً في الخارج لجاز مثله في جميع المشاهدات. و ذلك يوجب ارتفاع الأمان عن وجود المحسوسات، و هو سفسطة و جهالة.

لايقال[٤]: الهواء شفّاف[٥] لايتلوّن بلون[٦] غيره؛ إذ لو جاز ذلك، لوجب في الهواء[٧] المحصور بين جداري الصفّة أن يتلوّن بلون ذلك الجدار. و أيضاً فبتقدير المساعدة على ذلك، لكن حصول ذلك الشكل في ذلك الهواء معلول حصول[٨] تلك[٩] القطرة فيه[١٠]، فوجب أن يزول ذلك الشكل عن ذلك الهواء عند خروج تلك القطرة منه[١١] لوجوب[١٢] زوال المعلول عند زوال العلّة.

لأنّا نقول: أمّا الأوّل، فلانسلّم أنّ الشفّاف لايتلوّن بلون غيره. و أمّا الهواء المحصور بين جداري الصفّة فنقول: لم لايجوز أن يقال[١٣]: الهواء إنّما يتلوّن بلون الجسم الآخر إذا كان متصفاً به، أمّا إذا كان بعيداً عنه فلايكون كذلك؟ فلاجرم نقول: الهواء الملتصق بالجدار متلوّن بلونه[١٤] و نحن لانميّز بينهما لاشتباههما في اللون[١٥]. و أمّا البعيد عن الجدار فلم يتلوّن بلونه لما ذكرنا[١٦] من العلّة. و أيضاً[١٧] فهذا الكلام لايستمرّ[١٨] على أصولهم، لأنّ الرطوبة الجليديّة إمّا أن تكون شفّافة، أو لاتكون[١٩]. فإن كانت شفّافة مع أنّها قابلة للأشباح[٢٠] فقد بطل قولهم: إنّ الشفّاف لايقبل الشبح. و إن لم تكن شفّافة كانت ملوّنة، فإذا حصلت فيها[٢١] أشباح المبصرات يلزم[٢٢] اجتماع اللونين في محلّ[٢٣] واحد، و هو محال. و لأنّه يلزم أيضاً[٢٤] أن لايتأدّى الشبحان إلى ملتقى المصبّين الّذي هو محلّ الرّوح الباصرة.

و أمّا الثاني، فهو ضعيف أيضاً؛ لأنّ صورة كون[٢٥] القطرة المخصوصة[٢٦] إنّما حصلت في

١- على أنّ: على طـ.　٢- لايمكن: يمكن مص.　٣- منّا: من الاحتمال الّذي طـ.　٤- لايقال: + إذ طـ.

٥- شفّاف: + و الشفّاف طـ، م، مج.　٦- لايتلوّن بلون: لايتكوّن يكون طـ.　٧- الهواء: + لمحصور مص.

٨- حصول: - مص.　٩- تلك: - مج.　١٠- فيه: - س، مص.　١١- منه: - س.

١٢- لوجوب: لوجب مص.　١٣- يقال: + إنّ طـ، م.　١٤- بلونه: بلون مص.　١٥- اللون: اللونة مص.

١٦- لما ذكرنا: لما ذكره س: لما ذكره مج، مص.　١٧- و أيضاً: - طـ.　١٨- لايستمرّ: لايتمر مج.

١٩- تكون: + شفّافة طـ.　٢٠- للأشباح: الأشباح س.　٢١- فيها: لها مج.　٢٢- يلزم: + فيلزم طـ، م، مج.

٢٣- محلّ: كلّ س.　٢٤- أيضاً: - طـ.　٢٥- صورة كون: كون صورة طـ، م.

٢٦- المخصوصة: في الهواء المخصوص طـ، م.



الحسّ المشترك لأجل حصول تلك القطرة[1] في ذلك الموضع، و مع ذلك[2] فقد جوّزتم بقاء تلك الصّورة[3] في الحسّ المشترك[4] عند خروج تلك القطرة من[5] ذلك الهواء. فإذا جاز ذلك في الحسّ المشترك فلم لايجوز مثله في الهواء.

ثمّ إن[6] وقعت المساعدة على أنّ هذا الخطّ لاوجود له في الخارج، فلم لايجوز أن يكون محلّه البصر[7]؟ قوله: و أنت تعلم أنّ البصر إنّما يرتسم فيه[8] صورة المقابل. فيقال له[9]: إنّ علمنا بأنّ البصر لا يرتسم فيه إلّا صورة المقابل[10] لم يستند إلى برهان قاطع، بل إلى الاختبار و التّجربة. و التّجربة لاتصحّ ههنا إلّا بعد العلم بأنّ المدرك للقطرة النّازلة على صورة الخطّ ليس هو البصر، لأنّا متى جوّزنا ذلك لم نعلم أنّ البصر لايدرك إلّا صورة المقابل. فإذن لانعلم أنّ البصر لايدرك غير المقابل إلّا إذا علمنا أنّ المدرك للقطرة على شكل[11] الخطّ ليس هو البصر. فلو استفدنا العلم بأنّ المدرك للقطرة على صورة[12] شكل الخطّ ليس هو البصر[13] من العلم بأنّ البصر لايدرك إلّا المقابل لزم الدّور، و أنّه باطل. فثبت أنّه لايمكننا القطع بأنّ المدرك للقطرة على صورة الخطّ ليس هو البصر[14]. و إذا لم يمكن[15] إثبات ذلك[16] سقط ماقالوه.

ثمّ إن وقعت المساعدة على أنّ المدرك لذلك ليس هو[17] البصر، فلم لايجوز أن يكون هو النّفس؟ قوله: أنّه[18] لاتنطبع فيها الصّور[19] الجزئيّة الجسمانيّة. قلنا: سيأتي إبطال ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى.

و أمّا قوله: و هناك قوّة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعاً فيها، فاعلم أنّ المقصود من ذلك إثبات القوّة الثّانية من القوى الباطنة و هي الخيال، و هو الّذي يكون خزانة الحسّ

١- القطرة : - س. ٢- ذلك : هذا ط. ٣- الصّورة : القطرة ط. ٤- المشترك : - م.
٥- من : + موضع : على هامش ط. ٦- ثمّ إن : ثمّ ط. ٧- محلّه البصر : مثله في البصر م.
٨- يرتسم فيه : لايرتسم فيه إلّا ط. ٩- له : - س، مج. ١٠- فيقال له ... صورة المقابل : على الهامش ط.
١١- شكل : سبيل س. ١٢- صورة : - ط، م. ١٣- فلو استفدنا ... هو البصر : على الهامش بخطّ جديد م.
١٤- من العلم بأنّ ... هو البصر : - س، مص. ١٥- لم يمكن : لم يكن مص.
١٦- و إذا لم يمكن اثبات ذلك : من تلك المقدّمة وقع الفرق س. ١٧- ليس هو : ليس م، س، مص.
١٨- أنّه : لأنّه ط، م. ١٩- الصّور : الصّورة ط، مج.

المشترك. فإنّ المحسوسات إذا كانت حاضرة، انطبعت صورها في الحواسّ[١]، ثمّ يوجد مثل تلك الصّورة في الحسّ المشترك، ثمّ يوجد مثل تلك الصّورة[٢] في الخيال الّذي هو خزانة الحسّ المشترك. فإذا غابت المحسوسات انمحت تلك الصّور[٣] من الحواسّ الظّاهرة، ولكنّها تكون باقية في الخيال. فإذا أخذ الحسّ المشترك في مطالعة تلك الصّور[٤] المخزونة في الخيال[٥] صارت تلك الصّور[٦] متخيّلة بالفعل[٧]. مثل ما إذا استحضرنا في خيالنا[٨] صورة زيد الغائب عنّا. و إذا ترك الحسّ المشترك مطالعة تلك الصّور[٩] المخزونة في الخيال بقيت تلك الصّور غير مشعور بها. فهذا هو المعنى بكون الخيال حافظاً لمثل المحسوسات.

و اعلم[١٠] أنّهم استدلّوا[١١] على أنّ هذه القوّة مغايرة للحسّ المشترك من وجهين:

الأوّل[١٢]: أنّ الحسّ المشترك يجب أن يكون قابلاً لهذه الصّورة[١٣]، و الخيال لابدّ و أن يكون حافظاً لها[١٤]، فيجب تغايرهما بحجّة[١٥] و مثال. أمّا الحجّة فلأنّ القوّة الواحدة لايصدر عنها إلّا أثر[١٦] واحد، لأنّ الواحد لايصدر عنه إلّا واحد. و أمّا المثال فهو أنّ الماء[١٧] له قوّة قبول الشّكل، و ليس له قوّة الحفظ[١٨].

و اعلم أنّ هذه الحجّة ضعيفة، لأنّ الخيال الّذي جعلوه حافظاً لهذه المثل لابدّ و أن يكون قابلاً لها، لأنّ ما[١٩] لايقبل الشّيء استحال أن يحفظه. و على هذا يبطل قولهم: إنّ القوّة الواحدة لاتكون مبدأ القبول[٢٠] و الحفظ. و أمّا قوله: الواحد لايصدر عنه إلّا الواحد، فسيأتي إبطاله. و أيضاً فهو[٢١] ينتقض بالحسّ المشترك، فإنّه قوّة واحدة مع أنّها تدرك المبصرات و المسموعات و المذوقات و المشمومات و الملموسات. فهذه القوّة الواحدة صدرت عنها إدراكات مختلفة. و أيضاً فالنّفس النّاطقة جوهر بسيط مع أنّها قابلة للصّور[٢٢] العقليّة، و متصرّفة[٢٣] في البدن. و أمّا المثال فهو

١- الحواسّ: المحسوس بج. ٢- الصّورة: الصّور م. القوّة س. ٣- الصّور: الصّورة ط، م، مص.
٤- الصّور: الصّورة م، مص. ٥- فإذا أخذ الحسّ ... في الخيال: على الهامش بخطّ جديد م.
٦- الصّور: الصّورة م، مص. ٧- بالفعل: بالعقل ط، مج، مص. ٨- في خيالنا: - ط. ٩- الصّور: الصّورة م.
١٠- و اعلم: فاعلم م، مص. ١١- استدلّوا: لمّا استدلّوا م. ١٢- الأوّل: الوجه الأوّل س، مج.
١٣- الصّورة: الصّور س. ١٤- لها: - س. ١٥- بحجّة: لحجّة مص. ١٦- أثر: أمر مص.
١٧- أنّ الماء: أنّ للماء م، لما مص. ١٨- الحفظ: قبول الحفظ س، مج، مص. ١٩- ما: من ط، مص.
٢٠- القبول: للقبول ط، م، مج. ٢١- أيضاً فهو: و هو أيضاً ط، مج. ٢٢- للصّور: لصور س.
٢٣- متصرّفة: مبصرة مص.



ضعيف؛ لأنّه لايلزم من ثبوت حكم في صورة واحدة ثبوت مثله في كلّ الصّور.

الثاني[1] قالوا: الصّور[2] الخياليّة متى حصلت في الحسّ المشترك كان الإنسان مستحضراً لها، شاعراً بالفعل بها. و إذا كان كذلك، وجب أن لاتكون تلك الصّور[3] حاصلة في الحسّ المشترك[4] عند غفلتنا عنها[5]. ثمّ إنّها إمّا أن تكون[6] موجودة في قوّة أخرى تكون خزانة لها، أولا تكون. فإن لم يكن، وجب أن لاتعود تلك الصّور[7] الخياليّة إلّا بتجشّم كسب جديد، و معلوم أنّه ليس كذلك. فإذن تلك الصّورة مخزونة في قوّة أخرى، و هي الخيال.

و هذه الحجّة أيضاً[8] ضعيفة؛ لأنّه بناء على أنّه لا[9] معنى لشعور الحسّ المشترك بتلك الصّور[10] الخياليّة إلّا[11] حصولها فيه، و قدبيّنّا أنّه ليس الأمر[12] كذلك. و أنّ الشعور و الإدراك حالة إضافيّة، و كيف لانقول ذلك و هذه الصّور إذا كانت حاصلة في الخيال لم يكن مشعوراً بها؟ ولو لا[13] أنّ الشعور[14] أمر وراء حضورها[15]، و إلّا لاستحال ذلك. فهذا برهان قاطع على فساد ماقالوه. و إذا ثبت أنّ الشعور أمر وراء حصولها[16]، فحينئذ تبطل[17] هذه الحجّة؛ لأنّ على هذا التقدير يجوز أن تكون تلك الصّور[18] حالّة في الحسّ المشترك أبداً حاضرة فيه دائماً، إلّا أنّه متى حصلت الحالة المسمّاة بالشعور فحينئذ يحصل الشعور و إلّا[19] بقيت مغفولاً[20] عنها.

ثمّ إن[21] رقمت المساعدة على أنّها حين ما[22] تكون مغفولاً عنها[23] لاتكون موجودة في الحسّ المشترك، فلم لايجوز أن تكون موجودة أيضاً في الخزانة؟ قوله: لوكان كذلك، لما عاد إلّا

١- الثاني: الوجه الثاني س، مج. ٢- الصّور: الصّورة مص. ٣- تلك الصّور: تلك الصّورة مج.

٤- كان الإنسان ... الحسّ المشترك: - مص. ٥- غفلتنا عنها: غفلتنا لها مج.

٦- بدل قوله: «الصّور الخياليّة متى ... ثمّ إنّها إمّا أن تكون» مكتوبا في نسخة س: بالصّور الحاصلة في الحسّ المشترك إذا غفلنا عنها لابدّ و أن تزول عن الحسّ المشترك فهي إمّا أن تكون. ٧- الصّور: الصّورة ط. ٨- أيضاً: - مص.

٩- أنّه لا: على الهامش س. ١٠- الصّور: الصّورة ط. ١١- إلّا: و قد بيّنّا ط.

١٢- أنّه ليس الأمر: أنّ الأمر ليس ط. ١٣- ولولا: فلولا مج. ١٤- الشّعور: + إلى م.

١٥- حضورها: حصولها س. ١٦- حصولها: حضورها ط، مص. ١٧- تبطل: + أصل م.

١٨- الصّور: الصّورة ط، مص. ١٩- إلّا: إذا مج. ٢٠- مغفولاً: معقولاً م. ٢١- إن: لأنّ ط، مص.

٢٢- ما: - مج. ٢٣- ثمّ إن رقمت ... مغفولاً عنها: على الهامش بخط جديد م.



يتجشم كسب جديد.

فنقول: لانسلّم و بيانه من ثلاثة أوجه[1]:

الأوّل: أنّه ليس للنفس الناطقة خزانة تبقى الصور[2] العقلية المعقول[3] عنها مخزونة فيها، بل يقولون: إنّ النفس الناطقة إذا طلبت تلك العلوم، فاضت عليها تلك العلوم من واهب الصّور، و إذا لم يطلب[4] تحصيلها، انمحت عنها من غير أن تبقى مخزونة في خزانة أصلاً. فإذا جاز ذلك، فلم لايجوز مثله في الحسّ المشترك.

الثاني: أنّ الحسّ المشترك إذا زالت الصور[5] عنه و بقيت مخزونة في الخيال، فإنّه يكون متمكّناً[6] من استعادة[7] تلك الصورة من تلك الخزانة. فإذا[8] جاز أن يكون للحسّ المشترك ملكة الاتّصال بتلك الخزانة حتّى يستعيد[9] من تلك الخزانة تلك الصور من غير تجشّم كسب جديد، فلم لايجوز أن يثبت له ملكة الاستفادة[10]، لا من[11] الخزانة، بل من العقل الفعّال، حتّى لايحتاج إلى إثبات هذه الخزانة[12]؟

الثالث[13]: أنّ حامل القوّة الخيالية جسم في معرض التغيّر، ينتقص[14] تارة، و يزداد أخرى. و متى وقع التغيّر في محلّ القوّة، فلابدّ من زوال تلك القوّة نفسها فضلاً عن الصّور[15] الحاصلة بسببها، مع أنّه لاحاجة إلى تجشّم كسب جديد، فبطل ما ذكروه.

و أمّا قوله: «و بهاتين القوّتين يمكنك أن تحكم أنّ هذا اللّون غير هذا الطّعم، و أنّ لصاحب هذا اللّون هذا الطّعم. فإنّ القاضي بهذين الأمرين يحتاج إلى أن يحضره المقضيّ عليهما. فهذه قوى»؛ فاعلم[16] أنّ هذا[17] دليل آخر على إثبات الحسّ المشترك و الخيال[18]. و تحريره أنّه يمكننا أن نحكم

١- ثلاثة أوجه: وجوه ثلاثة مي مج. ٢- الصّور: الصّورة ط م مص.
٣- المعقول: المعقولة مج. : المعقولة ط. : المعقول مص. ٤- لم يطلب: لم يطل ط. ٥- الصّور: الصّورة مج.
٦- متمكّناً: ممكناً مج. ٧- استعادة: استفادة مج مص. : استعادة م. ٨- فإذا: و إذا م.
٩- حتّى يستعيد: حتّى يستفيد م مص. : على يستعد مج. ١٠- الاستفادة: الاستعادة مي.
١١- لا من: من غير م. ١٢- الخزانة: الحركة مص. ١٣- الثالث: الوجه الثالث مي مج.
١٤- لينتقص: لينتقض مج مص. ١٥- الصّور: الصّورة مي. : + الخيالية م.
١٦- فاعلم: واعلم مج. : لو علم مص. ١٧- هذا: ههنا مص. ١٨- و الخيال: في الخيال مص.

بأنّ لصاحب هذا اللّون هذا الطّعم. و إذا سمعنا صوت إنسان عرفناه بعينه، و ما ذلك[1] إلّا لعلمنا بأنّ صاحب هذا الصّوت هو صاحب هذا[2] الشّكل. ثمّ من الظّاهر أنّ من حكم بشيء على شيء وجب أن يكون عالماً بكلّ واحد منهما، إذ التّصديق يتقدّمه[3] لامحالة تصوّر الموضوع و المحمول. فإذن فينا قوّة واحدة تدرك جملة هذه الأشياء المحسوسة بالحواسّ الظّاهرة، و ذلك القوّة ليس هو الحواسّ الظّاهرة، فإنّ كلّ واحد منها لايحسّ إلّا بنوع واحد من المحسوسات. ولا النّفس النّاطقة، لأنّها لاتدرك الجزئيّات. فإذن لابدّ من قوّة جسمانيّة مدركة لجميع[4] مدركات الحواسّ[5] الظّاهرة، و هو الحسّ المشترك و خزانته الخيال.

و لقائل أن يقول: إنّه كما[6] يمكننا أن نحكم بأنّ لصاحب هذا اللّون هذ الطّعم، يمكننا أن نحكم على زيد بأنّه إنسان و أنّه ليس بفرس. و إذا حكمنا بذلك، فالمحكوم عليه هو زيد و هو شخص معيّن محسوس[7]، و المحكوم[8] به هو الإنسان و هو ماهيّة كلّيّة. و ليس لأحد أن ينازع في صحّة الحكم بالكلّي[9] على الجزئي. أمّا أوّلاً فلأنّه لوجاز الامتناع من ذلك، لجوّز الامتناع من صحّة الحكم بأنّ هذا الملوّن هو هذا المتشكّل. و أمّا ثانياً فلأنّهم قد اعترفوا بذلك في المنطق حيث بيّنوا أنّ أقسام الحمل أربعة: حمل الجزئي على الجزئي، و الكلّي على الكلّي، و الجزئي على الكلّي، و الكلّي على الجزئي. و لم ينقل عن أحد منهم الامتناع من هذا التّقسيم. و أمّا ثالثاً، فلأنّا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا صحّة ذلك بالضّرورة، فلم يكن لمخالفة[10] من يخالف فيه عبرة.[11] و إذا كان كذلك: فنقول الحاكم بشيء على شيء إمّا أن يجب[12] أن يحضره المقضيّ عليهما[13]، أو لايجب. فإن لم يجب فقد سقطت حجّتكم. و إن وجب فالحاكم على زيد بأنّه إنسان[14] لابدّ و أن يكون مدركاً لزيد[15] بعينه، و للإنسان أيضاً. لكنّ المدرك للإنسان الّذي هو الكلّي هو النّفس النّاطقة[16] عندكم، فيجب أن يكون المدرك لزيد هو النّفس النّاطقة، فإذن النّفس النّاطقة يمكن أن تكون مدركة للجزئيّات. و إذا كان

١- و ما ذلك : و ما كان ذلك س. ٢- هذا : ذلك س. ٣- يتقدّمه : مقدّمة مص.

٤- لجميع : بجميع مج، مص. ٥- مدركات الحواسّ : المدركات للحواسّ س. : المدركات الحواسّ مج.

٦- إنّه كما : كما أنّه م، مج. ٧- محسوس : - س. ٨- و المحكوم : فالمحكوم م

٩- الحكم بالكلّي : حمل الكلّي م، مص. ١٠- لمخالفة : يخالفه مص. ١١- عبرة : غيره م، مص.

١٢- أن يجب : - مج. ١٣- عليهما : عليه مص، س. ١٤- إنسان : الإنسان مص.

١٥- لزيد : لذاته س، مص ١٦- النّاطقة : - س.

كذلك لم يمكنكم أن تقولوا: إنّ الحاكم[1] بأنّ هذا الملوّن هو هذا المطعوم، ليس[2] النّفس. فظهر بهذا[3] سقوط هذه الحجّة على التقديرين.

ثمّ الّذي يدلّ[4] بعد تزييف أدلّتهم على فساد[5] القول بالحسّ المشترك أنّي أعلم بالضّرورة أنّي إذا ذقت طعاماً[6] فليس المدرك[7] لذلك الطّعام[8] شيئاً[9] في الدّماغ، مع أنّهم زعموا أنّ الحسّ المشترك مسكنه مقدّم[10] الدّماغ. ولو جاز أن يقال[11]: الذّائق للمطعوم[12] هو الدّماغ أو ما فيه مع أنّي أجد[13] الحال بخلاف ذلك، لجاز أن يقال: المدرك للطّعوم هو العصب[14] أو الكعب أو الأخمص، و إن كنت أجد الحال بخلافه. و أيضاً فالرّوح الباصرة إمّا أن يكون فيها قوّة مبصرة، أو لا يكون. فإن كانت فإذا أدركت القوّة الباصرة مبصراً، و أدركه[15] الحسّ المشترك، ففينا[16] شيئان يبصران[17] ذلك المبصر الواحد. فلايكون[18] إبصارنا له إبصاراً واحداً بل إبصارين، و نحن[19] نجد الحال بخلاف ذلك. و إن لم تكن في[20] الرّوح الباصرة قوّة باصرة فهذا على التّحقيق يكون نزاعاً لفظيّاً، لأنّ حاصله يرجع إلى أنّ الّذي أسمّيه أنا[21] بالقوّة الباصرة سمّيته أنت بالحسّ المشترك. و كيف ما كان تتخرج منه أنّه ليس في الإنسان شيء يبصر المرئيّات إلّا شيء واحد.[22]

و أمّا الخيال فالّذي يدلّ على فساد القول به أنّ الإنسان إذا طالع الكتب، و طاف[23] في العالم، و رأى البلدان[24] و الأشخاص، فلو انطبعت صورها في الرّوح الدّماغي[25] لاختلطت تلك الصّور[26]. فإنّ[27] الرّوح[28] الصّغير إذا نقش[29] فيه النّقوش الكثيرة[30] فإنّه لابدّ و أن يختلط البعض بالبعض، اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ موضع كلّ صورة منها[31] غير موضع الأخرى، و حينئذ يلزم غاية صغر تلك المحالّ

١- إنّ الحاكم: بأنّ هذا الحاكم س، مج. ٢- ليس: ليست س مج.: ليس هو س. ٣- بهذا. فهذا مص.
٤- يدلّ: + على مج. ٥- فساد: - مج. ٦- طعاماً: طعاما م. ٧- المدرك: - م، مص.
٨- الطّعام: الطّعم م، مص. ٩- شيئاً: شيء م، مص، مج. ١٠- مقدّم: - س. ١١- يقال: يقول م.
١٢- للمطعوم: للطّعوم م، مج. ١٣- أنّي أجد: أنّا نجد م. ١٤- العصب: العقب م.
١٥- و أدركه: ثمّ أدركه مج. ١٦- ففينا. فهنا مج. و أثبتنا على الهامش: ففينا. ١٧- يبصران: مبصران مص.
١٨- فلايكون: ولايكون س. ١٩- و نحن: فنحن مج. ٢٠- في: - س، مج. ٢١- أنا: - س، مج.
٢٢- شيء واحد: شيئاً واحداً س. ٢٣- طاف: - س. ٢٤- البلدان: البلدات ط.
٢٥- الرّوح الدّماغي: روح الدّماغ ط. ٢٦- الصّور: الصّورة مص. ٢٧- فإنّ: بأنّ مج. ٢٨- الرّوح. الفرع م.
٢٩- نقش: انتشر ط. ٣٠- الكثيرة: الكبيرة مص. ٣١- منها: فيها ط.



مع[1] عظم تلك الصّور[2]، و أنّه[3] باطل. و أيضاً فإذا كان موضع[4] كلّ صورة[5] مغايرة لموضع[6] الأخرى، لم يكن هناك شيء واحد يكون هو بعينه مدركاً لهذه الصّورة و لتلك الصّورة. فلا يكون الحاكم بأنّ هذه الصّورة غير تلك الصّورة،[7] مستحضراً للصّورتين و لا مدركاً لهما؛ و أنّه باطل بالبديهة و بالاتّفاق.

أمّا قوله: «و أيضاً فإنّ الحيوانات ناطقها و غير ناطقها تدرك في المحسوسات الجزئيّة معاني جزئيّة غير محسوسة، و لا متأدّية من طريق الحواسّ، مثل إدراك الشّاة معنى في الذّئب غير محسوس[8] و إدراك الكبش معنى في النّعجة غير محسوس إدراكاً جزئيّاً[9] يحكم به كما يحكم[10] الحسّ بما يشاهده، فعندك قوّة هذا شأنها». فاعلم أنّ هذه هي القوّة:[11] المسمّاة بالوهم و هي القوّة الّتي تدرك معاني جزئيّة غير محسوسة موجودة في المحسوسات. مثل إدراك الشّاة عداوة جزئيّة[12] موجودة في الذّئب المعيّن، و إدراك الكبش معنى جزئيّاً غير محسوس في النّعجة. و كما أنّ الحسّ[13] المشترك كان متعلّقاً بصور المحسوسات، فهذه القوّة متعلّقة بهذه المعاني الجزئيّة الغير[14] المحسوسة الموجودة في المحسوسات.

و اعلم أنّ هاهنا بحثين:

البحث الأوّل في بيان[15] المغايرة بين هذه[16] القوّة و بين الحسّ[17] المشترك و الخيال. و ليس لهم هاهنا حجّة سوى أنّ القوّة البسيطة لا تقوى على نوعين من[18] الإدراك؛ لأنّ الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد. و هذه المقدّمة ممنوعة.

ثمّ بتقدير المساعدة عليها فلابدّ من بيان أنّ المدرك لهذه الأشياء ليس[19] هو النّفس، و لم أر للشّيخ فيه كلاماً في كتبه المطوّلة إلّا[20] أنّه لمّا[21] احتجّ على أنّ المدرك لهذه[22] المحسوسات ليس[23]

١- مع: + غاية م ط. : + علم مج. ٢- الصّور: للصّورة ط، م، مص. ٣- أنّه: هو ط، م، مص.
٤- موضع: موضوع ط. ٥- صورة: - مص. ٦- لموضع: لموضوع ط.
٧- فلا يكون الحاكم ... تلك الصّورة: - ط، مج. ٨- غير محسوس: - ط.
٩- جزئيّاً: جزماً مج. : جزئيّات مص. ١٠- كما يحكم: يحكم م، مج، مص.
١١- هي القوّة: القوّة مج. : القوّة هي اللّذّة س. ١٢- جزئيّة: حركة مص. ١٣- الحسّ: الجنس مج.
١٤- الغير: غير س. ١٥- بيان: + هذه ط. ١٦- هذه: - ط. ١٧- بين الحسّ: الحسّ ط.
١٨- نوعين من: نوعي مج. ١٩- ليس: - س، ط، مص. ٢٠- إلّا: إنّما مج. ٢١- لمّا: لم م.
٢٢- لهذه: لصور ط، م. ٢٣- ليس: + هو مج.



النفس قال: و لمّا ثبت ذلك، ثبت[1] أنّ المعاني الجزئيّة المتعلّقة بالمحسوسات لايجوز أن تدركها إلّا قوّة جسمانيّة[2].

و أجود وجه يمكن أن يقرّر به هذا الكلام أن يقال: العداوة الموجودة في هذا الذّئب إمّا تدرك من حيث أنّها موجودة في هذا الذّئب، أو لامن حيث أنّها موجودة في هذا الذّئب. فإن كان الأوّل، لزم أن يكون المدرك لها من حيث أنّها في[3] ذلك الذّئب[4] مدركاً لذلك الذّئب؛ لأنّ العلم بالعداوة من حيث أنّها في ذلك الذّئب موقوف على العلم بذلك الذّئب. لكن قد ثبت أنّ المدرك لذلك الذّئب[5] جسم أو جسمانيّ، فالمدرك لتلك العداوة أيضاً يجب أن يكون جسماً أو جسمانيّاً. و أمّا إن أدرك[6] العداوة، لامن حيث أنّها في ذلك الذّئب، كان ذلك إدراكاً للعداوة من حيث أنّها عداوة. و العداوة من حيث أنّها عداوة أمر كلّي و ليس كلامنا فيه، بل في العداوة الجزئيّة.

هذا أحسن ما اعتمد[7] عليه في تمشية ما ذكره الشّيخ، و هو ضعيف[8]. لأنّا نقول: المدرك لهذه العداوة الجزئيّة إمّا أن يجب أن يكون مدركاً[9] لذلك الذّئب، أو لايجب. فإن وجب فحينئذ يكون المدرك لذلك الذّئب هو المدرك لتلك العداوة، لكن المدرك لتلك الذّئب هو الحسّ المشترك أو الخيال؛ فإذن المدرك لتلك العداوة هو[10] الحسّ المشترك أو الخيال. فإذا[11] عقل ذلك في صورة، فليعقل مثله أبداً، فحينئذ لايمكننا أن نعلم بأنّ المدرك لهذه المعاني الجزئيّة ليس هو المدرك للصّورة الجزئيّة. و أمّا إن لم يجب أن يكون المدرك لتلك العداوة مدركاً لذلك الذّئب، لم يلزم من كون المدرك للذّئب جسمانيّاً أن يكون المدرك لتلك العداوة جسمانيّاً. فعلى التّقدير الأوّل يجوز أن يكون المدرك[12] لهذه المعاني هو الحسّ المشترك، أو الخيال و على التّقدير الثّاني يجوز أن يكون المدرك هو النّفس. فسقطت حجّتهم على إثبات هذه القوّة.[13]

البحث الثّاني: أنّ إذا أدركت صداقة بيني و بين ولدي، فللمنازع أن ينازع في كون ذلك[14]

١- ذلك ثبت: - س. ٢- جسمانيّة: حسّاسة ط. ٣- في: - مص.

٤- فإن كان الأوّل... ذلك الذّئب: على الهامش م.

٥- لأنّ العلم بالعداوة... أنّ المدرك لذلك الذّئب: - مص، س. و بدلها في نسخة س: هو المدرك لذلك الذّئب.

٦- أدرك: أدرك بعد: إدراك ط، م. ٧- اعتمد: تمّرت ط، م. ٨- ضعيف: + جدّاً ط.

٩- مدركاً: المدرك م. ١٠- هو: - م. ١١- فإذا: و إذا ط، م. ١٢- المدرك: + هو م.

١٣- القوّة: + المذكورة التي أوردناها ط. ١٤- ذلك: - ط.

المدرك جزئيّاً. و ذلك لأنّ المدرك هو الصّداقة الّتي بيني و بين ولدي، و هي و[1] إن كانت في نفسها جزئيّة، ولكنّي لا أشعر[2] بها إلّا من حيث هي[3] كلّيّة. فإنّا لو[4] قدّرنا انعدام تلك الصّداقة الّتي بيني و بين ولدي، و حدوث[5] مثلها عقيبها، لكانت الصّداقة الّتي بيني و بين ولدي مقولة على ذينك الشّخصين. فإذن[6] الصّداقة الّتي بيني و بين ولدي ماهيّة[7] لا يمنع نفس تصوّرها من وقوع الشّركة فيها، فهي كلّيّة. بل الموجود في الخارج أمر جزئيّ، و في[8] أمر[9] جزئيّ، و هو الذّهب المعيّن، ولكنّ[10] القدر الّذي أعرفه منها أمر[11] كلّي. كما أنّ من علم أنّ في هذا البيت إنساناً واحداً، كان معلومه أمراً كلّيّاً؛ لأنّ الإنسان الّذي في ذلك البيت يمكن أن يكون مقولاً على كثيرين على سبيل البدل؛ و إن كان ذلك الإنسان في نفسه جزئيّاً، و ذلك البيت أيضاً في نفسه جزئيّاً[12]. بلى[13] لو ثبت أنّي لا أشعر[14] بالصّداقة الّتي بيني و بين ولدي، بل أشعر بهذه الصّداقة[15] الّتي بيني و بين ولدي، لكان على هذا التّقدير يظهر[16] أنّ مدرك[17] الوهم أمر جزئيّ[18]؛ و ذلك ممّا يعسر[19] إثباته. فإنّ الصّداقة أمر غير مشار إليه بالحسّ، فكيف يمكن أن يقال[20]: الإنسان بل جميع الحيوانات لا يشعرون إلّا بتلك الصّداقة من حيث أنّها تلك الصّداقة؟ فهذا موضع[21] يجب[22] أن يتأمّل فيه.

و أمّا قوله: «و أيضاً فعندك و عند كثير من الحيوانات العجم قوّة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصّور» فاعلم أنّ هذه هي[23] القوّة الذّاكرة و هي خزانة الوهم، و الكلام فيها[24] نفياً و إثباتاً ما مضى في الخيال.

و أمّا قوله: «و لكلّ قوّة من هذه القوى آلة جسمانيّة خاصّة و إسم[25] خاصّ، فالأولى[26] منها هي المسمّاة بالحسّ المشترك و بنطاسيا و آلتها الرّوح المصبوب في مبادي عصب الحسّ لا سيّما في

١- هي و: - ط، م، مج. ٢- ولكنّي لا أشعر: ولكن لا أشعر س، مج. ٣- هي: أنّها مج، مر ط.
٤- فإنّا لو: فلو مج. ٥- حدوث: حدثت م. ٦- فإذن: فإنّ م. ٧- مقولة على ... ماهيّة: - س، مص.
٨- و في: في مج. ٩- أمر: شخصي م. ١٠- لكن: + هذا س. ١١- أمر: - س.
١٢- و ذلك البيت ... جزئيّاً: - مص. ١٣- بلى: بل ط، مج، مص. ١٤- لا أشعر: لم أشعر م.
١٥- بهذه الصّداقة: بالصّداقة ط. ١٦- يظهر: يظنّ س. ١٧- مدرك: يدرك مج.
١٨- أمر جزئيّ: أمراً جزئيّاً مج. ١٩- يعسر: يعدّ مص. ٢٠- يقال: + إنّ مص. ٢١- موضع: + بحث مص.
٢٢- يجب: + فيه م. ٢٣- هذه هي: هذه مج. ٢٤- فيها: - س، مص. ٢٥- اسم: جسم مج.
٢٦- فالأولى: فالأوّل ط، م.



مقدّم الدّماغ، و الثّانية المسمّاة بالمصوّرة و الخيال و آلتها الرّوح المصبوب في البطن المقدّم لاسيّما في جانب[١] الأخير، و الثّالثة[٢] للوهم و آلتها الدّماغ كلّه، لكنّ الأخصّ بها هو التّجويف الأوسط؛ و اعلم أنّ هذه الكلمات منقولة عن الشّرح إلّا قوله في الحسّ المشترك: بأنّ آلته الرّوح المصبوب في مبادي عصب الحسّ لاسيّما في مقدّم الدّماغ[٣]؛ فإنّ فيه بحثاً. و ذلك لأنّ الحامل لقوّة الشّمّ هو نفس الدّماغ. و الحامل للرّوح[٤] الباصر[٥] هو الزّوج[٦] الأوّل من الأزواج[٧] العصبة الدّماغيّة. و الحامل للرّوح الذّائق الشّعبة الرّابعة من[٨] الزّوج[٩] الثّالث، و منشأ الزّوج[١٠] الثّالث هو الحدّ المشترك بين[١١] مقدّم الدّماغ و مؤخّره، و منفذ هذه الشّعبة منفذ في ثقبة[١٢] من الفكّ الأعلى إلى اللّسان. و الحامل للرّوح السّامع[١٣] قسم من[١٤] الزّوج[١٥] الخامس. و أمّا حسّ اللّمس فهو يحصل في بعض الأعضاء العليا بالأعصاب الدّماغيّة و في[١٦] سائر الأعضاء بالأعصاب النّخاعيّة[١٧]. و هذه جملة فصّلها الشّيخ في القانون و الشّفاء و ذكرها سائر[١٨] الأطبّاء.

و إذا كان كذلك فنقول: المشهور أنّ الرّوح الحامل للحسّ المشترك موضعه[١٩] مقدّم الدّماغ، و فيه بحث: لأنّه لو كان كذلك، لكان تأدّي المبصرات إليه سهلاً لما بين ذينك[٢٠] الزّوجين[٢١] من المجاورة. و أمّا[٢٢] تأدّي الطّعوم[٢٣] و الأصوات[٢٤] و الكيفيّات الملموسة من الحواسّ الثّلاثة إليه يكون مشكلاً[٢٥]؛ لأنّ منشأ العصب الحامل للرّوح الذّائق[٢٦] كما بيّنّا[٢٧] الحدّ[٢٨] المشترك بين مقدّم الدّماغ و مؤخّره، و أنّه نافذ في ثقبة[٢٩] الحنك إلى اللّسان. فتأدية هذا العصب هذه

١- جانب: الجانب مص. : جانبه م ٢- الثّالثة: ثالثها مص. ٣- و الثّانية المسمّاة ... في مقدّم الدّماغ: - ط.
٤- للرّوح: للقوّة مج. ٥- الباصر: الباصرة ط، مج، مص. ٦- الزّوج: الرّوح م، مج.
٧- الأزواج: الأرواح مج. ٨- من: في س. ٩- الزّوج: الرّوح ط، م، مج. ١٠- الزّوج: الرّوح ط، مص، مج.
١١- بين: من مج ١٢- الشّعبة منفذ في ثقبة: الشّعبة متقدّم و فيه مص.
١٣- السّامع: التّابع ط، مج، مص. : + هو س. : فهو ط، مص. ١٤- من: - مج.
١٥- الزّوج: الرّوح ط، م، مج. ١٦- و في: في ط ١٧- النّخاعيّة: الدّماغيّة مص. ١٨- سائر: - س.
١٩- موضعه: موضع س. ٢٠- ذينك: ذلك مص. ٢١- الزّوجين: الرّوحين م.
٢٢- و أمّا: فلمّا ط، مج، مص. ٢٣- الطّعوم: المطعوم مص. ٢٤- الأصوات: - ط.
٢٥- مشكلاً: - م. : متشكلا ط. ٢٦- للرّوح الذّائق: الرّوح الذّائق مص. ٢٧- بيّنّا: + في ط.
٢٨- الحدّ: الحسّ مج. ٢٩- نافذ في ثقبة: نافذ في نفسه في ط. : يأخذ في بقيّته مج. : + في م.



المذوقات إلى القوّة المسمّاة بالحسّ المشترك إمّا أن تكون لأنّ[1] الكيفيّة المذوقة تسري[2] من اللّسان في منشأ العصبة المماسّة له، ثمّ ينفصل من[3] تلك العصبة و ينعطف[4] إلى[5] مقدّم الدّماغ و يتّصل بالرّوح الحامل للحسّ المشترك. أو يكون بالعكس من ذلك و هو أن ينتقل[6] الرّوح الحامل للحسّ المشترك إلى منشأ العصبة الثّالثة، ثمّ يدخل فيه و تسري إلى اللّسان و تأخذ الطّعوم الّتي أدركتها[7] الذّائقة. أو لايتّصل و لا[8] واحد من الرّوحين بالآخر، و مع ذلك فإنّ القوّة الذّائقة[9] تؤدّي الطّعم إلى الحسّ المشترك. و الأوّل باطل[10] لأنّ الرّوح الذّائق[11] لوبقي، حافظاً للطّعم إلى أن يتّصل بالحسّ المشترك فقد[12] بقي فيه إدراكه[13] لتلك[14] الطّعم إلى وقت اتّصاله بالحسّ المشترك، فيجب أن يجد الإنسان ذوق[15] المطعوم[16] في[17] ذلك المنفذ، و في وسط دماغه، و في مقدّم دماغه مثل مايجده في اللّسان و مكذا القول[18] لولم يذهب الرّوح الذّائق إليه بل ذهب الرّوح الحامل للحسّ المشترك إلى ذلك الموضع و أخذ الطّعم[19]، فإنّ الإدراك اه وفي يجب أن يكون حاصلاً في تلك المواضع. فعلى التقديرين يكون الذّوق حاصلاً في أكثر الدّماغ و يلزم أن لايتغيّر[20] حال الأرواح[21] عند خروجها عن أوعيتها و انفصالها عن أعضائها الحاملة لها. و الأوّل مكابرة، و الثّاني خروج عن قولهم.

و إمّا إن لم يتّصل[22] واحد من الرّوحين[23] بالآخر استحال تأدّي الطّعوم إلى الحسّ المشترك، لأنّ عندهم القوى الجسمانيّة إنّما تدرك بواسطة اتّصال[24] الآلاتها بالمدركات. و هذا الإشكال في تأدية القوّة السّامعة للأصوات إلى الحسّ المشترك و تأدية القوّة اللاّمسة للكيفيّات الملموسة[25] إلى الحسّ المشترك أظهر و أوضح.

١- لأنّ : ـ مص. ٢- تسري : يسير س، مص. ٣- من : بين مص. ٤- ينعطف : ينقطع مج.
٥- إلى : من ط. ٦- ينتقل : ـ من م. ٧- أدركتها : + القوّة ط، م، مج.
٨- أو لايتّصل ولا : وإلّا يتّصل إلّا مج. : أو لايصل ولا س. ٩- الذّائقة : + أو لاتتّصل و ط.
١٠- و الأوّل باطل : و الأوّلان باطلان ط، م، مج. : أولا مص. ١١- الذّائق : للذائقة مص. ١٢- فقد : وقد س.
١٣- إدراكه : إدراك ط، م. ١٤- لتلك : بالك ط، م، مص. ١٥- ذوق : + تلك ط.
١٦- المطعوم : الطّعوم ط، م. ١٧- في : من مص. ١٨- القول : ـ س. ١٩- أخذ الطّعم : أعذ الطّعم س.
٢٠- لايتغيّر : تتغيّر مج. ٢١- الأرواح : الأرواح م. ٢٢- إن لم يتّصل : أن لا يتّصل مج. : أن يتّصل ط، مص.
٢٣- الرّوحين : الزّوجين م. ٢٤- اتّصال : ـ مص. ٢٥- الملموسة : الملموسات س.

فهذا إذا جعلوا الرّوح الحامل[١] لقوّة الحسّ المشترك في موضع واحد. فأمّا إذا جعلوه[٢] في مواضع مختلفة، و هي مبادى عصب[٣] الحسّ، فالمحال أيضا يعود. فإنّ كلّ عصبة معيّنة لحسّ واحد، فيستحيل[٤] أن يحصل فيه[٥] غير ذلك الحسّ بالبيان الّذى سبق. فثبت[٦] أنّه يمتنع أن تكون الرّوح الحاملة[٧] للحسّ المشترك[٨] موجودة في مقدّم الدّماغ، و أن تكون موجودة في[٩] مبادى أعصاب الحواسّ أيضاً. و هذا[١٠] إقناعيّ، قويّ[١١] في إفساد[١٢] القول بالحسّ المشترك.

و أمّا قوله: «و تخدمها[١٣] قوّة رابعة لها أن تركّب و تفصل[١٤] مايليها من الصّور المأخوذة من الحسّ و المعاني المدركة بالوهم، و تركّب أيضاً[١٥] الصّور بالمعاني و تفصلها عنها. و تسمّى عند استعمال العقل مفكّرة، و عند استعمال الوهم متخيّلة. و سلطانها في الجزء الأوّل من التّجويف الأوسط، و كأنّها[١٦] قوّة ما للوهم[١٧] و بتوسّط الوهم للعقل[١٨]»، فاعلم أنّه لمّا تكلّم في الحسّ المشترك و الخيال، و تكلّم بعدهما في الوهم، و كانت[١٩] القوّة المتخيّلة خادمة[٢٠] للوهم، لاجرم عقّب الكلام في القوّة الوهميّة بالكلام[٢١] في القوّة المتخيّلة، و هي قوّة من شأنها أن تركّب المعاني الوهميّة و الصّور الخياليّة تارة، و تركّب الصّور بالمعاني[٢٢] أخرى. ثمّ إنّ الآمر لهذه القوّة بهذا[٢٣] التّركيب و التّفصيل إن كان هو العقل سمّيت هذه القوّة[٢٤] مفكّرة، و إن كان الآمر هو الوهم سمّيت هذه القوّة متخيّلة. و موضع هذه القوّة النّصف الأوّل من البطن الأوسط، و كأنّها قوّة ماللوهم[٢٥] و بتوسّطها للعقل.

ثمّ ههنا بحثان[٢٦]:

١- الحامل: الحاملة ط، م، مص. ٢- الرّوح الحامل ... فأمّا إذا جعلوا: على الهامش م. ٣- عصب: عصبه ط.
٤- فيستحيل: يستحيل م. ٥- يحصل فيه: يحصل فيها س. ٦- سبق فثبت: ثبت و سبق ط.
٧- الحاملة: الحامل ط. ٨- المشترك: + أن يكون ط. ٩- في: + مقدّم ط.
١٠- أيضاً و هذا: و هذا أيضاً ط. ١١- قويّ: - س. ١٢- إفساد: فساد ط، م، مج، مص.
١٣- و تخدمها: فتخدمها س، مج. ١٤- تفصل: أن يفصل س. ١٥- أيضاً: - ط. ١٦- و كأنّها: فكأنّها ط.
١٧- للوهم: للعقل مص. ١٨- بتوسّط الوهم للعقل: بتوسّط الوهم العقل مص. ١٩- و كانت: فكانت ط.
٢٠- خادمة: خادمة مج. ٢١- بالكلام: فالكلام مج. ٢٢- الصّور بالمعاني: المعاني س.
٢٣- بهذه: لهذا س. ٢٤- هذه القوّة: هذا العقل ط. ٢٥- للوهم: - س.
٢٦- بحثان: + يتكلّم فيهما البحث ط.



الأوّل: بيان[1] أنّ هذه القوّة مغايرة لسائر القوى، و الحجّة فيه أنّ هذه القوّة متصرّفة، و سائر القوى[2] مدركة، و القوّة الواحدة لايصدر عنها اثران[3] و قد مضى الجواب عن هذا، و ممّا يزيد لسداد ذلك وضوحاً وجوه:

الأوّل: أنّ هذه القوّة المتصرّفة[4] إمّا[5] أن يكون لها شعور بما يتصرّف فيه، أو لايكون. فإن كان[6] كان ذلك[7] اعترافاً بأنّ القوّة الواحدة تكون مدركة و متصرّفة، فيبطل قولهم: إنّ القوّة الواحدة لاتكون[8] مبدءاً للإدراك و التصرّف. و إن كان الثاني، كان ذلك قولاً بأنّ المتصرّف في أشياء[9] بالتركيب و التحليل لايكون متصوّراً لحقيقة شيء منها، و ذلك يبطل بما[10] اعترفوا به من أنّ[11] القاضي على الشيئين لابدّ و أن يحضره المقضيّ عليهما.

الثاني: أنّ الوهم قوّة مدركة، و كونها مستخدمة لهذه القوى[12] تصرّف منها في هذه القوى[13]، فيكون الشيء الواحد مدركاً و متصرّفاً. و كذلك النفس الناطقة مدركة للمعقولات و متصرّفة في البدن[14].

الثالث: أنّهم قالوا: القوى[15] النفسانيّة منها مدركة و منها محرّكة، و جعلوا[16] المدركة على قسمين: مدركة من ظاهر و هي الحواسّ الظاهرة، و مدركة من باطن و جعلوا[17] المتخيّلة منها[18]. و إذا كان كذلك، وجب عليهم الاعتراف بكون هذه القوّة مدركة، و ذلك يبطل قولهم بأنّ[19] القوّة الواحدة لاتكون مدركة و متصرّفة معاً[20].

البحث الثاني: أنّهم جعلوا[21] المتخيّلة خادمة للوهميّة[22]، و لاشكّ أنّ إطلاق لفظ الخدمة مهنا[23] على سبيل المجاز، فلابدّ من[24] تلخيص معنى هذه الخدمة. ثمّ من[25] إقامة الدليل[26] على

١- بيان: - ط. ٢- و الحجّة فيه ... سائر القوى: على الهامش مج. ٣- أثران: أثهان م ب.

٤- المتصرّفة: المتصرّة مج. ٥- إمّا: - س. ٦- فإن كان: فإن م. + الأوّل س. ٧- ذلك: + فإنه م.

٨- لاتكون: تكون ط. ٩- أشياء: الأشياء مج. ١٠- بما: لما م. بما س. ١١- من أنّ: بأنّ مص. من م.

١٢- لهذه القوى: لهذه القوّة ط م. ١٣- هذه القوى: هذه القوّة س، ط، م، مج. ١٤- في البدن: بالبدن مص.

١٥- القوى: القوّة س، مج، مص. ١٦- جعلوا: جعل مج، مص. ١٧- جعلوا: جعل مج، مص.

١٨- منها: فيها ط، مص. : من المدركات الباطنة س. ١٩- بأنّ: أنّ ط. : - م. ٢٠- معاً: - س، مص.

٢١- جعلوا: لمّا جعلوا س، مج. ٢٢- للوهميّة: غير مقروء في مج. ٢٣- مهنا: - س: يعني ط. : في م.

٢٤- فلابدّ من: و لابدّ ط. ٢٥- ثمّ من: ثمّ مص. : من ط. ٢٦- الدليل: الدلالة ط، م.



تصحيحها، و ذلك ممّا لم يفعلوه[1].

و أمّا قوله: «و الباقية من القوى هي[2] الذّاكرة، و سلطانها في حيّز[3] الرّوح الّذي في التّجويف الأخير[4] و هو آلته[5]»، فاعلم أنّ معنى هذا الكلام ظاهر، ولكن فيه بحث و هو أنّ حفظ هذه المعاني أي[6] مدركات الوهم مغايرة لاسترجاعها بعد زوالها. فإن وجب أن ينسب كلّ[7] فعل إلى قوّة على حدّة، وجب أن تكون القوّة[8] الحافظة غير المسترجعة. و هذا شيء ذكره في القانون، و على هذا يكون قوى[9] الباطنة ستّاً. و ذكر في آخر الفصل الأوّل من المقالة الرّابعة من الفنّ السّادس من طبيعيّات الشّفاء. و شبه أن تكون القوّة الوهميّة هي بعينها المفكّرة و المتخيّلة و المتذكّرة، و هي بعينها الحاكمة، فتكون بذاتها حاكمة و بحركاتها[10] و أفعالها متخيّلة[11] و متذكّرة. فتكون متخيّلة بما تعمل[12] في الصّور و المعاني، و متذكّرة بما ينتهي إليها عملها[13]. و أمّا الحافظة فهي قوّة خزانتها. فهذه حكاية ألفاظه و ذلك يدلّ على اضطرابه في أمر عدد[14] القوى.

و أمّا قوله: «و إنّما هدى النّاس إلى القضيّة بأنّ[15] هذه هي[16] الآلات لأنّ الفساد إذا اختصّ بتجويف» إلى آخره، إعلم[17] أنّه لمّا حكم باختصاص كلّ واحدة من هذه القوى الخمسة بموضع معيّن[18] من الدّماغ حاول إثبات ذلك[19] من وجهين:

الأوّل: أنّ القوّة[20] متى اختلّت[21] أحوالها[22] عند اختلال موضع معيّن من الدّماغ، فإنّ ذلك يدلّ على اختصاص تلك القوّة بذلك الموضع. و اعلم أنّ هذه الحجّة ضعيفة، إذ من الجائز أن لا تكون هذه القوى[23] جسمانيّة، أو[24] إن كانت جسمانيّة[25] لكنّها لا تكون حالّة في ذلك الموضع بل

۱- ممّا لم يفعلوه. ممّا لم يذكروها س. : و ما لم يفعلوا مص. فيما لا تعقلوه ط. ممّا لم يعقلوه مج.

۲- هي : هذه ط. ۳- سلطانها في حيّز : خروجها في سلطان ط. ۴- الأخير : الآخر ط، م.

۵- آلته : آلتها ط، م، مص. ۶- أي : إلى مص. : أعني في م. ۷- ينسب كلّ : يتشكّل مص.

۸- القوّة : القوى م. ۹- الحافظة غير ... يكون قوى. على الهامش بقلم جديد م.

۱۰- و بحركاتها : بحركاتها مج. : و بحركتها س. ۱۱- متخيّلة : + فتكون متخيّلة ط. ۱۲- بما تعمل : تعمل س.

۱۳- إليها عملها : إليه عملها ط، م. : إليها عمله مج. ۱۴- هذه : - س، مج ۱۵- بأنّ : لأنّ ط.

۱۶- هي : في مج. ۱۷- اعلم : فاعلم ط، م. ۱۸- معيّن : - ط. ۱۹- اثبات ذلك : اثباته ط، م.

۲۰- القوّة : القوى س. ۲۱- اختلّت : اختلفت مص. ۲۲- أحوالها : أفعالها ط، م. ۲۳- القوى : القوّة ط، م.

۲۴- أو : و م. ۲۵- أو إن كانت جسمانيّة : - س.



في موضع آخر. و إن اختلّت أفعالها عند اختلال ذلك الموضع لأنّ ذلك الموضع[1] كان آلة لتلك القوّة، فاختلاله يكون اختلالاً لآلة تلك[2] القوّة، و ذلك يقتضي اختلال أفعالها[3]. كما أنّ الإدراكات العقليّة تختلّ عند اختلال الدّماغ و إن لم تكن القوّة العاقلة[4] حالّة فيه.

الثّاني: أنّ حكمة الصّانع اقتضت أن يكون الحسّ المشترك و الخيال موجودين في مقدّم الدّماغ للمناسبة الّتي بينها و بين الحسّ الظّاهر، مع أنّ الحسّ الظّاهر[5] في مقدّم الوجه. و أن يكون الوهم و الحافظة في وسط الدّماغ و مؤخّره[6] لبعدهما عن[7] مناسبة الحسّ[8] الظّاهر. و أن تكون المتخيّلة الّتي هي المتولّية للتّركيب و التّحليل[9] متوسّطة بين النّوعين حتّى إذا[10] شاءت أقبلت على الصّور[11] الخياليّة بالتّحليل[12] و التّركيب، و إن شاءت أقبلت على المعاني الّتي في الحافظة بالتّركيب و التّحليل[13]، و إذا شاءت أقبلت على تركيب الصّور بالمعاني[14].

و اعلم أنّ هذا الكلام[15] خطابيّ. ثمّ إنّه غير مستمرّ أيضاً لأنّه[16] ليس جميع الحواسّ[17] في مقدّم الرّأس، بل السّمع و اللّمس في مؤخّر الرّأس[18]، فليس بأن يجعل الحسّ[19] المشترك و الخيال في مقدّم الدّماغ لكون[20] الإبصار و الشّمّ في مقدّم الرّأس بأولى من أن يجعل[21] في مؤخّر الرّأس، لأنّ أكثر اللّمس من هناك مع أنّ الحيوان أكثر حاجة إليه منه إلى البصر، و كذلك السّمع هناك؛ و الذّوق في وسط الدّماغ. و بالجملة فأمثال هذه الوجوه غير لائقة بالكتب البرهانيّة فهنا جملة الكلام فيما أورده الشّيخ[22].

و لنختم هذا الفصل بحجّة قويّة على أنّ النّفس هي المدركة لجميع الإدراكات بجميع

١- لأنّ ذلك الموضع : - ط. ٢- لآلة تلك : لتلك م. ٣- أفعالها : + و هذا ط، م. ٤- العاقلة : العقليّة س.

٥- مع أنّ الحسّ الظّاهر : - ط. ٦- مؤخّره : مؤخّرة مص. ٧- عن : غير مج. ٨- الحسّ : للحسّ مج.

٩- التّحليل : التّفصيل ط، م، مص. ١٠- إذا : إن س. ١١- الصّور : الصّورة مص.

١٢- بالتّحليل : بالتّخيّل مص.

١٣- بالتّركيب و التّحليل : و على التّركيب و على التّحليل مج : و التّركيب و التّخيّل مص.

١٤- بالمعاني : المعاني مص. ١٥- الكلام : الوجه ط، م. ١٦- لأنّه : ثمّ إنّه

١٧- الحواسّ : + الظّاهرة ط، م. ١٨- بل السّمع ... مؤخّر الرّأس : - مص. ١٩- الحسّ : على الهامش س.

٢٠- لكون : كون ط. ٢١- يجعل : يجعلا ط، م. ٢٢- الشّيخ : + في هذه القول ط، م، مج



المدركات[1]، فنقول: إنّ بديهة العقل حاكمة بأنّ القاضي على الشيئين لابدّ و أن يحضره المقضي عليهما[2]، و أنتم قد اعترفتم بذلك. و عند هذا نقول[3]: إنّ[4] الإنسان يمكنه أن يحكم[5] بأنّ هذا الملوّن[6] هو هذا المطعوم، و إنّ[7] هذا المطعوم هو هذا الملموس، و القاضي على الشيئين لابدّ و أن يحضره المقضي عليهما فإذن لابدّ من شيء واحد يكون مدركاً لجميع مدركات الحواسّ الظاهرة.

ثمّ نقول: إنّا لنا[8] تخيّلنا صورة إنسان بعد أن رأيناه، فإذا رأيناه بعد ذلك[9] مرّة أخرى، حكمنا[10] بأنّ ذلك الخيال كان[11] خيال هذا[12] المبصر. و القاضي على الشيئين لابدّ و أن يحضره المقضي عليهما. فلابدّ[13] من شيء واحد يكون مبصراً للمرئي و يكون[14] متخيّلاً له بعد غيبوبته، ليتأتّى منه الحكم بأنّ هذا[15] المتخيّل هو هذا المحسوس.

ثمّ نقول: إنّه يمكننا أن نحكم بوجود عداوة في شخص معيّن، و بوجود صداقة في شخص آخر معيّن، و الحاكم بثبوت العداوة الجزئيّة في الشّخص المعيّن لابدّ و أن يكون مدركاً لتلك العداوة و لذلك الشّخص[16]. فإنّ الحكم بأنّ فيه عداوة تستدعي العلم بذلك الشّخص و بتلك العداوة.

ثمّ نقول: إنّه يمكننا تركيب بعض[17] هذه الصّور و المعاني[18] بعضها مع بعض و تحليل بعضها عن بعض، وضمّ الشيء إلى الشيء موقوف على الشعور بكلّ واحد من الشيئين، فإذن ههنا شيء واحد[19] هو المدرك لكلّ المحسوسات. و هو المتخيّل لها بعد غيبتها، و هو المدرك لما فيها من العداوة الجزئيّة و الصداقة الجزئيّة، و هو المتصرّف في هذه الصّور و المعاني بالتّركيب و التحليل. فثبت أنّ[20] الإدراكات الّتي ذكرتها[21] على قوى كثيرة هي بأسرها لقوّة واحدة.

۱- لجميع الادراكات بجميع المدركات : لجميع الادراكات لجميع المدركات س. : بجميع الادراكات م. : بجميع المدركات ط. ۲- عليهما : عليها ط. ۳- نقول : القول مص. : على قول المشطر بخطّ جديد م.
۴- إنّ : بأنّ م، مص. ۵- عند هذا... أن يحكم : عند ذلك الأمر تقول ط. ۶- الملوّن : الملموس ط، م.
۷- هذا الملوّن هو هذه المطعوم و أنّ : على الهامش مج. ۸- لنا : إنّا ط، م.
۹- بعد ذلك : تعلم ذلك مص. : - س. ۱۰- حكمنا : حكمنا ط. ۱۱- كان : + هو مص.
۱۲- هذا : ذلك ط، م. ۱۳- فلابدّ : فإذا لابدّ مص. ۱۴- للمرئي و يكون : للمرئيين فيكون مص.
۱۵- هذا : ذلك ط، م. ۱۶- لذلك الشّخص : كذلك ط. ۱۷- بعض : - مص. ۱۸- و المعاني : - ط.
۱۹- واحد : - مص. ۲۰- فثبت أنّ : فهذه مص. ۲۱- ذكرتها : ذكرتموها م.



ثمّ نقول: إنّه يمكننا أن نحكم على زيد بأنّه إنسان، و الحكم بشيء على شيء[١] يستدعي تصوّر كلّ واحد منهما، فإذن ههنا شيء واحد هو المدرك للإنسان الكلّي و الإنسان الجزئي. و ثبت أيضاً أنّ المدرك للإنسان[٢] الجزئي هو المدرك لكلّ هذه المدركات بكلّ[٣] هذه[٤] الإدراكات[٥].

فإن قيل: هذه الحجّة إنّما تدلّ على أنّ النفس مدركة للجزئيات، و نحن لاننكر ذلك. ولكن نقول: إنّ الصّور[٦] الخياليّة و المعاني الوهميّة لابدّ و أن تكون موجودة، و إذ[٧] هي غير موجودة في الخارج فهي موجودة في الذّهن. لكن يستحيل أن تكون مرتسمة في النّفس لأنّ الصّور الجسمانيّة يستحيل انطباعها في الجوهر المجرّد[٨]، فإذن لابدّ من قوى جسمانيّة يرتسم فيها تلك الصّور و المعاني. ثمّ إنّ النّفس تطالع تلك الصّور و المعاني من تلك المحالّ[٩] الجسمانيّة، فتكون هذه القوى[١٠] الجسمانيّة التي أثبتناها آلات للنّفس في إدراكها للجزئيات[١١].

فنقول: هذا باطل:

أمّا أوّلاً فلأنّا قد دللنا على أنّ الصّور الخياليّة لايمكن أن تكون منطبعة في الدّماغ. فإنّ من يتخيّل بحراً استحال أن تنطبع تلك الصّورة العظيمة في موضع صغير من الدّماغ[١٢].

و أمّا ثانياً فلأنّ هذه يقتضي كون الشّعور مغايراً للانطباع. فإنّكم لمّا أثبتم الشّعور للنّفس، و لاتثبتون الانطباع لها، لزمت[١٣] المغايرة. لكنّكم لاتقولون بهذه المغايرة في أكثر الأمر[١٤].

و أمّا ثالثاً فلأنّ الأمر[١٥] لو كان[١٦] على ما ذكرتم، لكان من الواجب عليكم أن تكتفوا بقوّتين[١٧]: إحداهما تكون خزانة لصور[١٨] المحسوسات، و الأخرى خزانة للمعاني الوهميّة. ثمّ إنّ النّفس متى طالعت إحدى[١٩] الخزانتين حصل إدراك تلك المخزونات[٢٠] لها. لكنّكم تثبتون مع ذلك قوى جسمانيّة أخر[٢١] مدركة[٢٢] و هي الحسّ المشترك و الوهم، و قوّة متصرّفة[٢٣] و هي المتخيّلة.[٢٤] فعلم أنّ ما ذكرتموه من

١- بشيء على شيء: على شيء بشيء ط، مص. ٢- للإنسان: الإنسان مج. ٣- هذه المدركات بكلّ: - م
٤- هذه: - ط. ٥- الادراكات: + والله الموفّق ط. ٦- الصّور: الصّورة ط، مص. ٧- و إذ: إذ مي، مج، مص.
٨- الجوهر المجرّدة: الجوهر المجرّد ط، م: الجوهر مص. ٩- المحالّ: المحالات م
١٠- القوى: + ان النّفس ط. ١١- للجزئيات: الجزئيات مي، ط. ١٢- الدّماغ: دماغه ط، م.
١٣- لزمت: لوليت مج. ١٤- الأمر: الأمور مص. ١٥- فلأنّ الأمر: فلأنّه ط، م. ١٦- كان: + الأمر ط.
١٧- بقوّتين: + يكون ط. ١٨- لصور: للصّور مص. ١٩- إحدى: بإحدى مص.
٢٠- المخزونات: المحسوسات مج. ٢١- أخر: أخرى ط، مج. ٢٢- مدركة: - ط، م.
٢٣- متصرّفة: ميصره مج. ٢٤- المتخيّلة: الوهميّة ط. ولكن على الهامش: المتخيّلة.



التأويل لا يطابق مذهبكم، فهذه حجّة قاطعة في إبطال ما ذكروه، و لنا كلام كثير في هذه المسئلة مذكور[1] في المباحث المشرقيّة و في كتاب الملخّص. لكن[2] فيما أوردناه ههنا[3] كفاية للمنصف.

المسئلة الرّابعة
في درجات النّفس الإنسانيّة

فصل واحد[4].

[الفصل العاشر]

إشارة: و أمّا نظير[5] هذا التفصيل في قوى النّفس[6] الإنسانيّة على سبيل التصنيف، فهو أنّ النّفس الإنسانيّة الّتي لها أن تعقل، جوهر له قوى و كمالات.

فمن قواها مالها بحسب حاجتها إلى تدبير البدن، و هي القوّة الّتي تختصّ[7] بإسم العقل العملي، و هي الّتي تستنبط[8] الواجب فيما يجب أن يفعل من الأمور الإنسانيّة جزئيّة[9] ليتوصّل بها إلى أغراض[10] اختياريّة من مقدّمات أوّليّة و ذائعة و تجربيّة[11]، و باستعانة بالعقل النّظري في الرّأي الكلّي إلى أن ينتقل به إلى الجزئي.

و من قواها مالها بحسب حاجتها إلى تكميل جوهرها عقلاً بالفعل: فأوّلاها قوّة استعداديّة لها نحو المعقولات، و قد يسمّيها قوم عقلاً هيولانيّاً، و هي المشكاة. و تتلوها قوّة أخرى تحصل لها عند حصول المعقولات الأوّل لها، فتتهيّأ بها[12] لاكتساب الثّواني إمّا بالفكرة، و هي الشّجرة الزّيتونة إن كانت ضعفى[13]، أو بالحدس[14]، فهي زيت أيضاً[15] إن كانت أقوى من ذلك، فتسمّى عقلاً بالملكة و هي

١- مذكور: - ط. ٢- لكن: أكثر معص. ٣- ههنا: - معص. ٤- فصل واحد: و فيها فصل واحد مج. :- ط، م
٥- نظير: نظيره ص. : تفصيل معص. ٦- النّفس: الأنفس م. ٧- تختصّ: تختصّ س.
٨- تستنبط. يستنبط معص. ٩- جزئيّة: الجزئيّة م. ١٠- أغراض: أعراض م. ١١- تجربيّة: تجريبيّة معص.
١٢- بها: - س، معص. ١٣- ضعفى: أضعف معص. ١٤- بالحدس: + إن كانت أقوى م
١٥- أيضاً: و أيضاً م.



الزّجاجة، و الشّريفة البالغة منها قوّة قدسيّة يكاد زيتها يضيء. ثمّ يحصل لها بعد ذلك قوّة و كمال: أمّا الكمال فأن[1] تحصل لها المعقولات بالفعل مشاهدةً متمثّلاً في الذّهن، و هو نور على نور. و أمّا القوّة فأن[2] يكون لها أن تحصل المعقول المكتسب المفروغ[3] منه كالمشاهد[4] متى شاءت من غير افتقار إلى اكتساب، و هو المصباح. و هذا الكمال يسمّى عقلاً مستفاداً، و هذه القوّة[5] تسمّى عقلاً بالفعل. و الّذى يخرج من الملكة إلى الفعل التّامّ و من الهيولانى أيضاً إلى الملكة فهو[6] العقل الفعّال، و هو النّار.

التّفسير[7]: إنّه لمّا فرغ من تعديد[8] القوى المدركة الحيوانيّة شرع بعده فى تعديد قوى النّفس[9] الإنسانيّة. و إنّما[10] قال: «على سبيل التّصنيف»، لأنّ الاختلاف بين القوى الحيوانيّة المذكورة[11] اختلاف بالنّوع، لأنّ ماهيّة كلّ واحدة منها مختلفة لماهيّة الأخرى. و أمّا الاختلاف بين قوى النّفس النّاطقة[12] فليس اختلافاً نوعيّاً، لأنّ الاختلاف بين المراتب المذكورة ههنا ليس إلّا بحسب الأشدّ و الأنقص، و ذلك لا يقتضى الاختلاف بالماهيّة[13] فى الظّاهر. و إذا عرفت ذلك فنقول: النّفس النّاطقة لها قوّتان: إحداهما عمليّة، و الأخرى نظريّة.

أمّا العمليّة فهى القوّة الّتى لها لأجل كونها مدبّرة للبدن[14]، و هى المسمّاة بالعقل العملى، و هذه القوّة[15] الّتى تستنبط الرّأى الجزئى الّذى يجب أن يفعله الإنسان ليتوصّل[16] بذلك الفعل[17] إلى أغراض[18] اختياريّة. و ذلك الاستنباط إنّما يكون من مقدّمات أوّليّة، و ذائعة و تجربيّة، و باستعانة من هذه القوى[19] بالعقل النّظرى فى الرّأى الكلّى إلى أن ينتقل[20] به[21] إلى الجزئى. و أقول[22]: هذا الكلام تصريح[23] بأنّ النّفس مدركة للجزئيّات، و متى اعترف بذلك تعذّر عليه إثبات القوى الباطنة الّتى ذكرها قبل هذا الفصل.

١- فأن: فبأن م. ٢- فأن: فبأن م. ٣- المفروغ: بالمفروغ مص. ٤- كالمشاهد: كالمشاهدة م، مص.
٥- القوّة: الملكة مص. ٦- فهو: هو مص. ٧- التّفسير: - مص. ٨- من تعديد: من تحرير م.
٩- النّفس: للنّفس مص. ١٠- و إنّما: فإنّما مص. ١١- المذكورة: المدركة ط. ١٢- النّاطقة: الإنسانيّة ط.
١٣- بالماهيّة: فى الماهيّة س. ١٤- مدبّرة للبدن: تدبير البدن مج. ١٥- القوّة: + هى ط، مج.
١٦- ليتوصّل: ليتوصّل س، ليوصل م. ١٧- الفعل: - م، على الهامش ط.
١٨- أغراض: أعراض س، م، مج، مص. ١٩- القوى: القوّة ط، م. ٢٠- ينتقل: ينقل مج. ٢١- به: - م.
٢٢- و أقول: أقول مج، + إنّه ط، م، مص. ٢٣- تصريح: تلويح مج.



و أمّا القوّة النّظريّة فهي القوّة الّتي يحتاج إليها ليصير جوهرها[١] عقلاً بالفعل. و تلك القوّة لها مراتب أربع[٢]:

المرتبة[٣] الأولى استعدادها لقبول الصّور العقليّة حال ما لاتكون الصّور حاصلة، مثل نفوس الأطفال. و هذه المرتبة مسمّاة بالعقل الهيولاني و بالمشكاة[٤].

المرتبة الثّانية أن تحصل لها العلوم الأوّليّة بالفعل[٥] الّتي لأجلها تمكّن النّفس[٦] من اكتساب العلوم النّظريّة. و هذه المرتبة على أقسام أربعة: لأنّ استعداد الانتقال من تلك العلوم الأوّليّة[٧] إلى العلوم النّظريّة إمّا أن يكون بحيث لايحصل إلّا عند الجدّ و الطّلب، و ذلك هو الفكر، لأنّه لامعنى للفكر إلّا مايكون عنده[٨] الإجماع و العزم على الانتقال من الحاضر إلى المستحضر، و هذا القسم هو الشّجرة[٩] الزّيتونة. و أمّا القسم الثّاني و هو أن تحصل تلك الانتقالات[١٠] من غير شوق و طلب، فهذا هو الحدس.

ثمّ إنّ هذه الحالة قابلة للزّيادة و النّقصان، و كلّ ما[١١] كان كذلك، افترض[١٢] له طرفان و واسطة. فالطّرف النّاقص من هذا الحدس هو الزّيت، و أمّا الواسطة[١٣] فهي[١٤] العقل بالملكة و هي الزّجاجة، و أمّا الطّرف الأعلى و هو[١٥] القوّة القدسيّة[١٦] الشّريفة البالغة[١٧] و هي الّتي يكاد زيتها يضيء. فهذه أقسام المرتبة الثّانية.

ثمّ اعلم أنّ النّفس بعد وصولها إلى هذه المرتبة الثّانية يحصل لهاقوّة و كمال. أمّا الكمال و هو[١٨] المرتبة الثّالثة من مراتب العقل النّظري، و هو[١٩] أن يحصل لها المعقول بالفعل مشاهداً متمثّلاً في الذّهن، و هو نور على نور، و هذا يسمّى عقلاً مستفاداً.

و أمّا القوّة، و هي المرتبة الرّابعة، فأن تكون للنّفس[٢٠] أن تستحضر المعقول المكتسب

١- جوهرها: جوهراً م. ٢- أربع: أربعة م، مص، مج. ٣- المرتبة: - ط، مص.

٤- بالمشكاة: هو المشكاة ط. : المشكاة س. ٥- بالفعل: بالعقل م. ٦- النّفس: النّفوس ط.

٧- بالفعل الّتي ... العلوم الأوّليّة: - مج. ٨- عنده: - مص. ٩- هو الشّجرة: هو المسمّى بالشّجرة م. :+ و مص.

١٠- تلك الانتقالات: ذلك الانتقال ط، م. ١١- و كلّ ما: فكلّ ما ط، م. ١٢- افترض: فرض مج.

١٣- الواسطة: الوسط مص. ١٤- فهي: فهو م، مج، مص. ١٥- و هو: فهو مص. : و هي ط.

١٦- القدسيّة: الحدسيّة ط، مص. ١٧- البالغة: + فهي القوّة القدسيّة ط، م، مص. ١٨- و هو: فهو م.

١٩- و هو: فهو مج. ٢٠- للنّفس: النّفس ط.

المفروغ عنه[1] كالمشاهد[2] متى شاءت من غير افتقار إلى اكتساب، و هو المصباح، و هذه القوّة تسمّى عقلاً بالفعل.

و إنّما قدّم العقل المستفاد على العقل بالفعل لأنّ العقل بالفعل[3] لمّا كان عبارة عن كون الإنسان بحيث[4] يقدر[5] على استحضار العلوم النّظريّة[6] متى شاء من غير اكتساب كان ذلك من باب الملكة، و الملكة لاتحصل إلّا بعد الفعل. فإنّ ملكة الكتابة لاتحصل إلّا بعد فعل الكتابة. و أمّاالعقل المستفاد فهو عبارة عن الفعل، و لمّا كان الفعل متقدّماً[7] على الملكة، لاجرم قدّم العقل المستفاد على العقل بالفعل، و جعل العقل بالفعل آخر مراتب القوّة[8] النّظريّة.

و أمّا قوله: «و الّذي يخرج من الملكة إلى الفعل[9]، و من الهيولاني[10] إلى الملكة، هو العقل الفعّال و هو النّار»، فاعلم أنّه كلام خارج عن مقصود الفصل؛ لأنّ المقصود من هذا الفصل ذكر قوى النّفس الإنسانيّة، و العقل الفعّال ليس من القوى الإنسانيّة. لكنّه[11] ذكره لغرضين:[12] أحدهما: أنّ العقل الفعّال هو العلّة لوجود النّفس الإنسانيّة و لخروجها[13] عن الهيولانيّة إلى الملكة و من الملكة، إلى الفعل[14] التّامّ، فلأجل[15] هذا العلّيّة أورده ههنا. الثّاني: أنّه لمّا جعل هذه المراتب من النّفس تفسيراً لقوله تبارك و تعالى: «مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ»، احتاج إلى ذكر العقل الفعّال ليتبيّن أنّه هو المراد بالنّار في قوله تعالى: «وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ[16]».

فهذا تفسير هذا الفصل. و قد بقي فيه بحث واحد و هو أنّه إن عني بالقوّة العمليّة استعداد النّفس لتدبير البدن، و بالقوّة النّظريّة استعدادها لقبول العلوم، و بالعقل الهيولاني مجرّد[17] هذا[18] الاستعداد عند عدم المستفاد، و بالعقل بالملكة حصول العلوم الأوّليّة، فالكلا[19] صحيح و تكون

١- المفروغ عنه: للمفروغ عنه م: المفروغ مص. ٢- المكتسب ... كالمشاهد: - س.
٣- لأنّ العقل بالفعل: على الهامش س، ط. ٤- بحيث: حيث مص. ٥- يقدر: يقتدر م.
٦- النّظريّة: الشّرطيّة ط. ٧- متقدّماً: متقدّمة ط. ٨- مراتب القوّة: المراتب مص.
٩- الفعل: + التّامّ: على هامش ط. ١٠- الهيولاني: + أيضاً مص. ١١- لكنّه: و لكنّه م؛ + ربّما ط.
١٢- لغرضين: بغرضين ط. ١٣- لخروجها: تخرجها ط. ١٤- الفعل: العقل مج، مص.
١٥- فلأجل: و لأجل س. ١٦- نار: + قال س، مج. الآية: سورة ٢٤ (النّور)، آية ٣٥.
١٧- مجرّد: - س، مص. ١٨- هذا: هو مص. ١٩- فالكلام: + فيه م.



هذه الأسامي واقعة عليها بحسب ما لها من هذه الإضافات[١] و الأحوال. و إن كان المراد به أنّ جوهر النّفس موصوف بقوّة لأجلها صيغ منها[٢] تدبير البدن، و بقوّة أخرى لأجلها استعدّت[٣] لقبول العلوم، فذلك ممنوع. و لابدّ لمدّعي هذه القوّة من الدّلالة عليها[٤].

المسئلة الخامسة

في[٥] الفرق بين الحدس و الفكر[٦]

فصل واحد[٧]

[الفصل الحادى عشر]

تنبيه[٨]. لعلّك تشتهى الآن أن تعرف الفرق بين الفكرة[٩] و الحدس[١٠]، فاسمع[١١]. أمّا الفكرة[١٢]: فهى حركة ما للنفس فى المعانى مستعينة بالتخيّل فى أكثر الأمر، تطلب بها الحدّ الأوسط أو ما[١٣] يجرى مجراه ممّا يصاربه إلى علم بالمجهول حالة الفقد استعراضاً للمخزون فى الباطن أو ما[١٤] يجرى مجراه، فربّما تأدّت إلى المطلوب و ربّما انبتّت. و أمّا الحدس: فأن[١٥] يتمثّل الحدّ الأوسط فى الذّهن دفعة إمّا عقيب طلب و شوق من غير حركة، و إمّا من غير اشتياق و حركة، و يتمثّل معه ما هو وسط له أو فى حكمه.

التّفسير: لمّا ذكر فى الفصل الّذى[١٦] قبل هذا الفصل أنّ الانتقال من البديهيّات إلى النّظريّات فتارةيكون بالفكر[١٧]، و تارةيكون بالحدس، أراد فى هذا الفصل أن يحقّق الفرق[١٨] بين الأمرين ليستقيم تقسيمه. و اعلم أنّ الحدس و الفكر يشتركان فى أمر و يفترقان فى أمر[١٩] آخر. فالّذى يشتركان فيه فهو أنّ كلّ واحد منهما[٢٠] حركة تعرض[٢١] للذّهن من الحدّ الأوسط إلى المطلوب. و أمّا الّذى يفترقان

١- الإضافات: الصّفات س، مج لكن على هامش مج بعد التّصحيح: الإضافات. ٢- منها: فيها ط.

٣- استعدّت: استعدّ ط، م، مج، مص. ٤- عليها: + و باللّه التوفيق مج. ٥- فى: - ط.

٦- الحدس و الفكر: الفكر و الحدس مج. ٧- فصل واحد: - ط، م. ٨- تنبيه: تكملة مج: - مص.

٩- الفكرة: الفكر س، مج. ١٠- الفكرة و الحدس: الحدس و الفكر ط. ١١- فاسمع: فاستمع مص.

١٢- الفكرة. الفكر س. ١٣- أو ما: و ما س، مص. ١٤- أو ما: و ما س، مص. ١٥- فأن: فهو آن س.

١٦- الّذى: - س. ١٧- بالفكر: بالفكرة م. ١٨- الفرق: - ط. ١٩- أمر: - س. ٢٠- منهما: منها س.

٢١- تعرض: تفرض مج.



فيه[1] فهو أنّ في[2] الفكر يوضع[3] المطلوب أوّلاً، ثمّ يطلب الحدّ الأوسط الّذي يتّجه ثانياً، فربّما يجده الطّالب فحينئذ ينتقل منه إلى المطلوب، و ربّما لايجده و حينئذ يبت فكره، و أمّا في الحدس يقع[4] الحدّ الأوسط في الذّهن أوّلاً، ثمّ ينساق الذّهن منه إلى المطلوب، و قد يكون ذلك بغير شوق منه إلى تحصيل ذلك[5] الوسط، فحينئذ يكون الشّعور بالوسط متقدّماً على الشّعور بالمطلوب[6]، و قد يكون لأجل شوق منه إلى تحصيله، فيكون الشّعور بالوسط[7] متأخّراً عن الشّعور بالمطلوب، إلاّ أنّ حصول الوسط في الذّهن[8] لايتأخّر عن حصول الشّوق إلاّ قليلاً إلى تحصيله[9]، و في الفكر يتأخّر كثيراً[10].

المسئلة السّادسة

في إثبات القوّة القدسيّة

أربعة فصول[11].

[الفصل الثّاني عشر]

إشارة: و لعلّك تشتهي زيادة دلالة على القوّة[12] القدسيّة و إمكان وجودها، فاسمع. ألست تعلم أنّ للحدس وجوداً، و أنّ للنّاس فيه مراتب؟ و في الفكر: فمنهم غبيّ لايعود عليه الفكر براءة[13]، و منهم من له فطانة إلى حدّما و يستمتع[14] بالفكر، و منهم من هو[15] أثقف من ذلك و له إصابة في المعقولات بالحدس، و تلك الثّقافة غير متشابهة[16] في الجميع بل[17] ربّما قلّت و ربّما كثرت، و كما أنّك تجد جانب النّقصان منتهياً إلى عديم الحدس، فأيقن أنّ الجانب الّذي يلي الزّيادة يمكن انتهاؤه

١- فيه: - مص. ٢- في: - ط، م، مج. ٣- يوضع: يضع ط. : ليضع م.

٤- يقع: - مص. : فهو أن يقع ط، م. ٥- ذلك: ذاك ط. : ذكر س، مص.

٦- قد يكون ذلك ... بالمطلوب: - مج.

٧- بالوسط: + متقدّماً على الشّعور بالمطلوب و قد يكون لأجل شوق منه إلى تحصيلها فيكون الشّعور بالوسط ط.

٨- في الذّهن: على الهامش س. ٩- إلاّ قليلاً إلى تحصيله: إلى النّتيجة إلاّ قليلاً س، مج.

١٠- كثيراً: + و الله أعلم م. ١١- أربعة فصول: و بيانه مذكور في فصول ط، م. : و بيانه مذكور في أربعة فصول مج.

١٢- القوّة: القوى م. ١٣- براءة: بزيادة مص. ١٤- يستمتع: يستمع م. ١٥- هو: - م.

١٦- متشابهة: متشابهة مص. ١٧- بل: و س.



إلى غنيّ في أكثر أحواله عن التعلّم و الفكر.

التفسير: لمّا بيّن الفرق بين الفكر و الحدس، و كان قد ذكر أنّ الاشتغال الحدسي[1] قد يكون بالغاً شريفاً[2]، و النفس الّتي لها ذلك[3] هي المسمّاة بالنفس[4] القدسيّة، أراد الآن أن يحتجّ على إثبات هذه القوّة القدسيّة. فإنّه ليس كلّ ما صحّ اعتباره بحسب التقسيم العقلي وجب أن يكون موجوداً، و الاستدلال عليه تارة بالإنّ[5] و الأخرى[6] باللمّ[7]. و الّذي ذكره في هذا الفصل حجّة إنّيّة عليه، لمقال: القوّة القدسيّة نوع من أنواع الحدس فلابدّ من إثبات الحدس أوّلاً[8]، ثمّ أنّ العلم بوجود الحدس ضروريّ بعد الاختبار. فإنّ كلّ من له أدنى ذكاء إذا جرّب[9] أحواله[10] نفسه، فلاشكّ أنّه قد يتّفق له أن يقع في ذهنه شعور بشيء[11] من غير تقدّم طلب منه لتحصيل ذلك الشعور. و أمّا إثبات[12] الحدس القويّ المسمّى بالقوّة القدسيّة فلأنّا نعلم أنّ للنّاس في الفكر[13] مراتب: فمنهم الغبيّ الّذي لا يفيده الفكر علماً بالمجهول أصلاً، و منهم من له فطانة قليلة، و منهم من هو أقوى[14] من[15] ذلك و يكون بحيث[16] يتّفق له الحدس. فكما[17] أنّا نرى في جانب النقصان[18] ينتهي الأمر إلى من لا حدس له، فوجب أن يعتقد أنّ[19] في جانب الزيادة[20] يمكن الانتهاء إلى غنيّ[21] في أكثر أحواله عن التعلّم[22] و التفكّر[23].

و اعلم أنّ هذه الحجّة يمكن إيرادها على وجهين: أحدهما أن يقال: الحدس قابل للزيادة و النقصان، فكما جاز الانتهاء في طرف[24] النقصان إلى عديم[25] الحدس، جاز الانتهاء في طرف الزيادة إلى عظيم الحدس. و ثانيهما أن نشبّه[26] الحدس[27] بالفكر و نقول: لمّا وجب[28] في الفكر الّذي له طرف ناقص أن يكون له طرف كامل، وجب في الحدس الّذي له طرف ناقص أن يكون له طرف كامل.

١- الاشتغال الحدسي : انتقال الحدس مج.　٢- شريفاً : سريعة مج.　٣- الّتي لها ذلك : لها ذلك و مص.
٤- بالنفس : بالقوّة مص.　٥- بالإنّ : بالإلّ مص.　٦- الأخرى : أخرى ط، مج.　٧- باللمّ : باللمّيّ مص.
٨- أوّلاً : - مص.　٩- جرّب : جربت م، مج.　١٠- أحواله : - س، مص.　١١- بشيء : شيء مص.
١٢- إثبات : أسباب مص.　١٣- في الفكر : - ط.　١٤- أقوى : أقلف مج.　١٥- من : في س.
١٦- بحيث : من حيث ط ؛ + أنّ مص.　١٧- فكما : وكما س.　١٨- النقصان : + أنّه ط، م.
١٩- أنّ : - مص.　٢٠- الزيادة : + أنّه م، مص.　٢١- غنيّ : غبيّ مص.　٢٢- التعلّم : التعليم ط.
٢٣- التفكّر : + و الله الموفّق ط.　٢٤- طرف : جانب ط.　٢٥- عديم : عدم مج.　٢٦- نشبّه : نسبة مج، مص.
٢٧- جاز الانتهاء ... نشبّه الحدس : على الهامش بخطّ جديد م.　٢٨- وجب : أوجب م.



و الحجّة على الوجهين ضعيفة؛ لأنّها من التمثيلات. و المعتمد في إثبات القوّة القدسيّة أن يقال[1]: لاشكّ أنّ التصديقات النظريّة تنتهي إلى التصديقات البديهيّة[2]؛ و التصديقات البديهيّة[3] متوقّفة على تصوّرات أجزائها. فالعلم بأنّ الكلّ[4] أعظم من الجزء[5] متوقّف على تصوّر الكلّ و الجزء[6] و الأعظم. ولاشكّ أنّ النفس الإنسانيّة قابلة لهذه التصوّرات. ثمّ إنّ[7] التصديقات البديهيّة لمّا لم تتوقّف على تعليم معلّم؛ فلأنّ[8] لا تتوقّف مفردات تلك التصديقات[9] على تعليم معلّم كان أولى. ثمّ إنّ التصديقات البديهيّة هي[10] الّتي يكون تصوّر أجزائها كافياً في الجزم بذلك التصديق، فإذن[11] النفس الإنسانيّة يمكنها أن تتنبّه من عند نفسها لهذه[12] القضايا الأوّليّة. ثمّ هذه القضايا الأوّليّة[13] غير متعاندة[14] بل هي ممكنة الاجتماع، و هي بحال متى[15] اجتمعت، يلزم من اجتماعها حصول العلم النظري لامحالة. فإذا كانت النفس وحدها ممكنة الاتّصاف بمجموع القضايا الّتي يلزم من اجتماعها[16] حصول العلم النظري لامحالة[17]، كانت أيضاً ممكنة الاتّصاف بذلك العلم النظري من غير تعليم معلّم. ثمّ إنّ العلوم النظريّة عند تركّبها يلزمها علوم أخر نظريّة. فإذن مقتضى ما ذكرناه أن يحصل لجميع النفوس البشريّة جميع العلوم النظريّة من غير طلب تحصيلها على أسرع الوجوه، و لامعنى للحدس إلّا ذلك، إلّا أنّ اشتغال النفس بتدبير البدن، و معارضة الوهم و[18] و الخيال، معارضة[19] لذلك. فثبت أنّ مقتضى الفطرة[20] الأصليّة هو الحدس القوي، و أنّ الحاجة إلى الفكر لأجل العوارض[21]. و لهذا قال عليه‌السلام: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطرَةِ[22]».

١- يقال: تقول ط، م. : يقول مص. ٢- إلى التصديقات البديهيّة: إلى تصديقات بديهيّة ؛.
٣- و التصديقات البديهيّة: - ط. ٤- الكلّ: الجزء مص. ٥- الجزء: الكلّ مص.
٦- الكلّ و الجزء: الجزء و الكلّ مص. ٧- ثمّ إنّ: لأنّ ط، م. ٨- فلأن: فالأن ط.
٩- التصديقات: التصوّرات س، مص. ١٠- هي: وهي مص. ١١- فإذن: فلأنّ س. ١٢- لهذه: فهذه س.
١٣- ثمّ هذه القضايا الأوّليّة: - مص. ١٤- متعاندة: متغائرة مج. ١٥- متى: إن ط.
١٦- وحدها. اجتماعها: على الهامش م. ١٧- لامحالة: - م. ١٨- الوهم و: - مص.
١٩- معارضة: معارض ط، م. ٢٠- الفطرة: الفطريّة مص. ٢١- العوارض: + الخارجية ط.
٢٢- الفطرة: فطرة الاسلام مص.



[الفصل الثالث عشر]

إشارة : فإن اشتهيت أن تزداد في الاستبصار فاعلم أنّك سيبيّن[1] لك أنّ المرتسم بالصّورة المعقولة منّا شيء غيرجسم و لا في جسم، و أنّ المرتسم بالصّورة[2] الّتي قبلها قوّة في جسم أوجسم. و أنت تعلم أنّ شعور القوّة بما تدركه هو ارتسام صورته فيها، و أنّ الصّورة إذا كانت حاصلة في القوّة لم تغب عنها القوّة. أرأيت[3] القوّة إن غابت عنها، ثمّ عاودتها و التفت إليها هل يكون قد حدث هناك غير تمثّلها فيها؟ فيجب إذن أن تكون الصّورة المغيب عنها قد زالت عن القوّة المدركة زوالاً تامّاً.

أمّا في[4] القوّة الوهميّة الّتي في الحيوان فقد يجوز أن يقع هذا الزّوال على وجهين: أحدهما، أن تزول عنها و عن قوّة أخرى إن كانت كالخزانة لها. و الثّاني، أن تزول عنها و تحفظ[5] في قوّة أخرى هي لها كالخزانة.[6] و في الوجه الأوّل لاتعود للوهم[7] إلّا بتجشّم كسب جديد، و في الوجه الثّاني قد تعود و تلوح له من[8] مطالعة الخزانة و الالتفات إليها من غير تجشّم كسب جديد.

و مثل هذا قد يمكن في الصّور[9] الخياليّة المستحفظة في قوى جسمانيّة، فيجوز أن يكون المخزن لها منّا في عضو أو في قوّة عضو، و التّحول عنها لقوّة[10] في عضو آخر، لاحتمال أجسامنا و قوى أجسامنا التّجزّي. و لعلّه لايجوز فيما ليس جسمانيّاً، بل نقول: إنّا[11] نحن نجد في المعقولات نظير هاتين[12] الحالتين، أعني فيما يذهل عنه ثمّ يستعاد. لكنّ الجوهر المرتسم بالمعقولات كما يبيّن لك غيرجسمانيّ و لامنقسم، فليس فيه شيء كالمتصرّف و شيء كالخزانة. و لايصلح أن تكون هي كالمتصرّف، و شيء من الجسم و قواه[13] كالخزانة، لأنّ المعقولات لاترتسم في جسم.

فبقي أنّ ههنا شيئاً خارجاً عن جوهرنا، فيه الصّور المعقولة بالذّات؛ إذ هو جوهر عقليّ بالفعل، إذا وقع بين نفوسنا و بينه[14] إتّصال ما ارتسم منه فيها الصّورة[15] العقليّة الخاصّة بذلك الاستعداد الخاصّ لأحكام خاصّة.

۱- سيبيّن : أنّه سيتبيّن م ؛ ستبيّن مص. ۲- بالصّورة : بالصّور م. ۳- رأيت : + أنّ مص. ۴- في : - م.
۵- تحفظ : يتحفّظ م، مص. ۶- لها كالخزانة : كالخزانة لها م، مص. ۷- للوهم : الوهم مص.
۸- من : - مص. ۹- الصّور : الصّورة س. ۱۰- لقوّة : + أخرى م. ۱۱- إنّا : إنّما مص.
۱۲- نظير هاتين : نظيرها بين مص. ۱۳- قواه : قوّة مص. ۱۴- بينه : منه مص. ۱۵- الصّورة : الصّور م.



و إذا أعرضت النّفس عنه إلى مايلي العالم الجسداني أو إلى صورة أخرى، انمحى التّمثّل [1] الّذي [2] كان أوّلاً، كأنّ المرآة الّتي [3] كانت يحاذي بها جانب القدس قد أعرض بها عنه إلى جانب الحسّ أو إلى شيء آخر من أمور القدس. و هذا إنّما يكون أيضاً [4] إذا اكتسب ملكة الاتّصال.

التّفسير: لقائل أن يقول إنّ الإنسان قد يحصل له علوم من غير تعليم معلّم، و لا إرشاد مرشد، و من غير شوق منه إلى تحصيل تلك العلوم، ثمّ [5] لا شكّ أنّ لتلك العلوم سبباً مؤثّراً فيها، فإنّ الممكن لا يوجد إلّا لسبب [6]، احتاج إلى بيان السّبب المحدث لتلك العلوم و هو جوهر مفارق عن [7] الجسم و الجسمانيّات. و بالجملة فهذا الفصل يشتمل على الوجه اللّمّي للقوّة القدسيّة و ما يشبهها [8].

و اعلم أنّ الكلام في إثبات هذا المطلوب مبنيّ على مقدّمات:

أوّلها [9] أنّ الشّيء الّذي منّا [10] يحلّ فيه العلوم العقليّة ليس بجسم و لا جسمانيّ، و إنّما يحتاج [11] إلى هذه المقدّمة حتّى يتبيّن امتناع وجود خزانة تحفظ فيها الصّور المنمحية عن العقل [12].

و ثانيها أنّ الإدراكات الخمسة الباطنة حاصلة لقوى [13] جسمانيّة. و إنّما احتجنا إلى هذه المقدّمة حتّى يمكن إثبات خزانة تحفظ فيها [14] الصّور المنمحية فيها [15].

و ثالثها أنّ شعور القوّة بما تدركه هو نفس ارتسام ذلك المشعور به [16]. و احتجّ على ذلك بقوله: أرأيت لو غابت القوّة من تلك الصّورة، ثمّ عاودتها [17] و التفتت إليها، هل يكون [18] قد حدث هناك غير تمثّلها [19]؟

و لقائل أن يقول: أنا [20] التزم [21] ذلك، و لا يكفي في إبطاله مجرّد الاستفهام على سبيل الإنكار، لا سيّما و قد مضت الأدلّة القاطعة [22] على إثبات ذلك. و إنّما احتجنا إلى هذه المقدّمة حتّى تبيّن [23] أنّ النّفس متى كانت غافلة عن الصّور المعقولة فإنّ تلك الصّور لا يمكن أن تكون موجودة فيها، إذ

١- التّمثّل: المتمثّل م، مص. ٢- الّذي: - مص. ٣- الّتي: - س. ٤- أيضا: للنّفس م: - س

٥- ثمّ: و م، مج. ٦- لسبب: بسبب مج، مص. ٧- عن: غير ط، م. ٨- ما يشبهها: و الله الموفّق ط.

٩- أوّلها: الأوّل ط. ١٠- منّا: هنا ط. ١١- يحتاج: احتجنا ط، م. ١٢- العقل: العقلي مج.

١٣- لقوى: بقوى ط، م. ١٤- تحفظ فيها: يتحفّظ مص. ١٥- فيها: - ط، م. ١٦- به: - س.

١٧- عاودتها: عادتها مج. ١٨- يكون: + هل س. ١٩- تمثّلها: + فيها ط، م. ٢٠- أنا: إنّما مج.

٢١- التزم: ألزم مج، مص. : لزم ط. ٢٢- القاطعة: القاهرة م، مص. : الباهرة ط. : النّاطقة مج.

٢٣- تبيّن: تبيّن م، مص.



لامعنى لتعقّلها[1] إلّا نفس حصولها فيها، فيستحيل غفلتها عنها عند[2] حصولها فيها.

و رابعها: أنّ القوى المدركة الباطنة لها خزانة تنحفظ[3] فيها ماغابت عنها. فإنّ الحسّ المشترك خزانته[4] الخيال، و الوهم خزانته[5] الحافظة. ثمّ إنّ مايزول عن الحسّ و الوهم من صور الأمور[6] فقد يكون ذلك؛ لأنّ[7] تلك الصور تنحفظ[8] في خزانة[9] الحسّ و الوهم، و قد لايكون كذلك. فإن كان الأوّل، صارت تلك الأمور لامحة حاضرة عند إقبال القوّتين المدركتين[10]، أعني الحسّ المشترك و الوهم على مطالعتها. و إن كان الثاني، لم تعد تلك الصور و المعاني إلى الحسّ المشترك و الوهم[11] إلّا بتجشّم كسب جديد.

و لقائل أن يقول: إنّا قد اعترضنا[12] على هذه الأصول فيما مضى، ولكنّا نقول الآن: إنّها[13] بتقدير الصحّة مناقضة للمقدّمة الثالثة؛ لأنّ المعاني الوهميّة حين ماتكون متحفظة في الخزانة إذا[14] لم يكن مشعوراً بها، و حين ماتكون في القوّة الوهميّة تكون مشعوراً بها. و كذا الصور[15] المحسوسة حين ما تكون[16] منحفظة في الخيال إذا[17] لم يكن مشعوراً بها، و حين ماتكون في الحسّ المشترك يكون[18] مشعوراً بها. فلولا أنّ الشعور بالشيء مغاير لمجرّد حصول ذلك الشيء[19] له، و إلّا لكانت الخزانة شاعرة بتلك المعاني لأنّها حاصلة فيها. فإن قالوا: الشعور ليس عبارة عن حصول المشعور به للشيء مطلقاً بل للقوّة الشاعرة، و الخزانة ليست لها قوّة شعور، فنقول: إن كان هذا الشعور[20] هو مجرّد الحصول، كان الشاعر ماله[21] الحصول، و حينئذ يعود الإلزام. و إن كان غيره فقد توجّه الكلام. و إذا ثبت أنّ الشعور مغاير للحصول، بطلت المقدّمة الثالثة، و ثبت أنّه لايلزم من حصول[22] هذه الصور في النفس كونها[23] شاعرة بها. فإذن لايلزم من عدم شعور النفس بها عدم حصولها في النفس[24].

و خامسها: أنّ خزانة القوّة يجب أن تكون مغايرة للقوّة. و هذه المغايرة لاتحصل إلّا إذا كانت

۱- لتعقّلها: + لها م. ۲- عند: - ط. ۳- تنحفظ: متحفظ ط: لتحفظ مص. ۴- خزانته: خزانة ط.

۵- خزانته: خزانة ط. ۶- صور الأمور: الصور أمور مص. ۷- لأنّ: أنّ مص. ۸- تنحفظ: يتحفّظ م، مص.

۹- خزانة: خزانتي م. ۱۰- المدركتين: المذكورتين ط. ۱۱- على مطالعتها ... والوهم: - مص.

۱۲- اعترضنا: أعرضنا م، مص. عرضنا مج. ۱۳- أنّها: - ط. ۱۴- إذا: - م.

۱۵- و كذا الصور: لكن الصورة ط. ۱۶- تكون: لاتكون ط. ۱۷- إذا: - ط، م. ۱۸- يكون: - م، مص.

۱۹- الشيء: الشكل مص. ۲۰- إن كان هذا الشعور: إنّ هذا الشعور إن كان مص. ۲۱- ماله: بآلة مج.

۲۲- الشعور مغاير ... من حصول: - مج. ۲۳- كونها: كأنّها مص. ۲۴- كونها شاعرة ... في النفس: - مج.

القوّة موجودة في جسم، و خزانتها تكون موجودة في جسم آخر. و لمّا كان الحسّ المشترك و الوهم قوّتين جسمانيّتين، صحّ[1] أن يكون لهما خزانتان مغايرتان لهما. و أمّا[2] النّفس النّاطقة لمّا لم تكن جسمانيّة، استحال أن تكون لها قوّة تكون خزانة لها.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون للنّفس قوّتان إحداهما تكون مدركة، و الأخرى تكون خزانة[3] لها، كما أنّ لها[4] قوّتين عمليّة و نظريّة؟ فنقول: القوّة الّتي هي خزانة النّفس إمّا أن تكون موجودة فيها، أو مباينة عنها. فإن كانت موجودة فيها، كانت الصّور الموجودة في تلك القوّة[5] موجودة للنّفس[6]، فيعود المحال. و إن لم تكن موجودة[7] في النّفس، كان شيئاً مبايناً عن النّفس. و يجب أن لايكون جسماً و لاجسمانيّاً؛ لأنّ محلّ الصّور[8] العقليّة هكذا يجب أن يكون، و ذلك هو الّذي نطلبه.

و إذا ثبت هذه المقدّمات فنقول: كما أنّ زوال المعاني الوهميّة قد يكون بحيث لا يحتاج في استحضارها إلى تجشّم كسب جديد و قد يحتاج فيه إلى ذلك، كذلك زوال الصور العقليّة عن العقل قد يكون بحيث يحتاج في استحضارها إلى تجشّم كسب جديد[9] و قد لايكون كذلك. و قد ذكرنا أنّ عدم الحاجة إلى تجشّم كسب جديد في المعاني الوهميّة لأنّ[10] تلك المعاني كانت محفوظة في قوّة هي خزانة للوهم[11]. و ذكرنا أنّه يمتنع أن يكون للنّفس النّاطقة خزانة[12]. و ذكرنا أيضاً أنّ تلك الصور العقليّة يمتنع أن تكون باقية في النّفس[13] عند غفلة النّفس عنها، فلم يبق إلّا أنّ هنا موجوداً خارجاً عن جوهرها[14] تكون[15] الصّور[16] العقليّة موجودة فيه. فإذا حصل بين نفوسنا و بينه[17] اتّصال ما، ارتسم من ذلك[18] الجوهر في نفوسنا الصّور[19] العقليّة الخاصّة بذلك الاستعداد. و إذا أعرضت عنه النّفس إلى شيء آخر، إمّا إلى البدن و إمّا[20] إلى صورة أخرى، زالت الصّورة الّتي مثّلت أوّلاً. و مثال[21]

١- صحّ : جاز ط، م. ٢- أمّا : إنّ م. ٣- فإن قيل ... خزانة لها : على الهامش بخطّ جديد، ط. ٤- لها : له س.
٥- القوّة : + الّتي هي فيها خزانة ط. ٦- للنّفس : في النّفس ط.
٧- تلك القوّة ... موجودة : على الهامش بخطّ جديد م. ٨- الصّور : الصّورة م، ط.
٩- و قد يحتاج فيه ... كسب جديد : على الهامش بخطّ جديد م. ١٠- لأنّ : لأجل أنّ ط، م.
١١- للوهم : الوهم ط، مص. ١٢- و ذكرنا ... النّاطقة خزانة : على الهامش س.
١٣- في النّفس : + موجودة فيها ط. ١٤- جوهرها : جوهرنا م. ١٥- تكون : + تلك ط م.
١٦- الصّور : الصّورة س، مص. ١٧- بينه : بين ط. ١٨- ذلك : - ط. ١٩- الصّور : الصّورة س، مج.
٢٠- و إمّا : أو ط، م. ٢١- مثال : بمثال ط.



النّفس المرآة المنجلية[١]، فإنّه متى حوذي بها شيء ظهرت صورته فيها، فإذا حوذي بها[٢] شيء آخر زالت[٣] الصّورة الأولى. و إذا عرفت ذلك، فنقول: الشّيء الّذي منه تفيض على نفوسنا هذه الصّور المعقولة هو العقل الفعّال. فهذا حاصل الكلام في هذا الفصل.

و لنحرّر هذه الحجّة على طريق التّقسيم، فنقول: إنّا إذا علمنا شيئاً فقد حصلت حقيقته[٤] فينا، فإذا غبنا عن ذلك المعلوم استحال أن تكون حقيقته باقية فينا، إذ لامعنى للعلم إلّا حصول تلك الصّور[٥] في النّفس. فمتى كانت تلك الصّور[٦] باقية في النّفس، استحال أن لاتكون النّفس شاعرة بها. ثمّ إنّ تلك الصّور[٧] إمّا أن تكون منحفظة في قوّة أخرى و هي خزانة لأنفسنا، و أنّه[٨] محال؛ لأنّ تلك الخزانة إن كانت موجودة في أنفسنا،كانت الصّور[٩] الموجودة فيها موجودة في أنفسنا[١٠]، فيعود المحال. و إن لم تكن موجودة في نفوسنا، فهو موجود مباين عن نفوسنا. و يجب أن يكون بحيث تفيض عنه[١١] هذه الصّورة[١٢] على نفوسنا عند اتّصال نفوسنا به، و ذلك الشّيء يجب أن يكون عقلاً بالفعل، و هو العقل الفعّال.

و إذا عرفت ذلك فنقول: أصل الحجّة يرجع إلى أنّ الإنسان يصير عالماً بعد ما لم يكن، فلابدّ له من سبب، و ذلك السّبب يجب أن يكون عقلاً بالفعل. و إذا كان كذلك فنقول: إنّه لاحاجة[١٣] في تقرير هذه الحجّة إلى شيء من المقدّمات المذكورة، لأنّ محلّ[١٤] العلوم سواء كان جسماً أو جسمانيّاً فإنّه لايختلف به الغرض[١٥].

و كيف كان فإنّه قد صار عالماً بعد أن لم يكن، و ذلك لابدّ له من سبب، و هذا[١٦] ظاهر لاشكّ فيه. إنّما الشّأن[١٧] في قوله: إنّ ذلك السّبب يجب أن يكون عقلاً بالفعل؛ فلم قال ذلك؛ و بأيّ برهان ذهب إليه؟

و غاية مايمكن أن يقال في تقريره: إنّ السّبب المعطي لهذه العلوم يجب أن يكون عنده هذه

١- المنجلية : المتخيّلة ط، مهمص. ٢- شيء ظهرت ... فإذا حوذي بها : - س، مج، مص.

٣- زالت : + تلك ط، م. ٤- حقيقته : - مص. ٥- الصّور : الصّورة س، مج. ٦- الصّور : الصّورة س، مج.

٧- الصّور : الصّورة س، مج. ٨- و أنّه : و هو ط. ٩- الصّور : الصّورة س، م. : تلك الصّور ط.

١٠- أنفسنا : نفوسنا ط. ١١- عنه : منه ط. ١٢- الصّورة : الصّور ط، مص. ١٣- لاحاجة - حاجة مص.

١٤- محلّ : + تلك مص. ١٥- الغرض : الغرض به مج. ١٦- و هذا : فهذا م، مص. : و ذلك ط.

١٧- الشّأن : الشّكّ مج.

العلوم. و كلّ من عنده هذه العلوم فإنّه يجب أن يكون[1] مجرّداً. و هاتان المقدّمتان لابدّ[2] لهما[3] من البرهان[4]، فإنّه ليس كلّ شيء[5] أثّر في شيء، وجب أن يكون ذلك الأثر حاصلاً له. فإنّ العقل الفعّال عندهم هو العلّة لحدوث[6] كلّ الحوادث في عالمنا هذا، من الألوان و الصّور و المقادير[7]. أفترى أنّه[8] يجب أن يكون موصوفاً بكلّ الألوان و بكلّ المقادير و بكلّ الأشكال؟ فثبت أنّه لا يلزم من كون الشيء مؤثّراً في الشيء أن يكون موصوفاً بمثل ذلك الأثر، فإذن لا يجب أن يكون سبب حدوث العلم فينا عالماً[9]. و أمّا المقدّمة الثانية فلأنّا و إن سلّمنا أنّ السّبب المعطي للعلم يجب أن يكون عالماً، لكن[10] لم قلتم: إنّ ذلك العالم يجب أن يكون جوهراً عقليّاً[11]؟ و لم لا يجوز أن يكون مبدأ حدوث هذه الصّور جوهراً نفسانيّاً؟ أعني[12] أنّ ذلك الجوهر و إن لم يكن جسماً و لا حالّاً في جسم[13] إلّا أنّه يكون متعلّقاً بالأجسام. فإنّ مثل هذا الجوهر لا شكّ[14] أنّه قد يكون عاقلاً، فيجوز أن يكون سبب حدوث هذه العلوم في النّفس[15] نفس المعلّم[16]، أو نفس إنسان آخر، أو شيء من النفوس الفلكيّة. و على هذه التقديرات لا يجب أن يكون ههنا جوهر عقليّ محض مجرّد من كلّ الوجوه، و يكون هو[17] السّبب لحدوث[18] هذه العلوم فينا. فقد ظهر أنّ المقدّمات المذكورة في هذا الفصل غير نافعة في المطلوب، و أنّ المقدّمات النّافعة غير مذكورة.

و ههنا بحث آخر، و هو أنّ ما ذكروه[19] لو صحّ، لما الفرق[20] الحاصل بين النفس النّاطقة و بين الوهم. فإنّ المعاني الّتي يدركها الوهم إذا صارت مخزونة، فإنّا لا نعني بذلك أنّ تلك الأمور الّتي كانت موجودة في القوّة الوهميّة انتقلت بعينها إلى الخزانة، فإنّ انتقال الصّور و الأعراض محال، بل نعني به أنّه[21] يحدث مثل تلك الصّور في الخزانة. ثمّ إذا طالعها الوهم فإنّا لا نقول: إنّ تلك الصّور الحالّة في الخزانة انتقلت بعينها[22] إلى الوهم، فإنّه محال، بل نعني به أنّه يحدث مثلها في الوهم. و إذا كان كذلك فالوهم إذا أدرك معنى[23]، ثمّ[24] أنّه يغيب عنه، ثمّ يعود إلى مطالعته، فإنّه لابدّ ههنا من

١- عنده هذه ... أن يكون : - ط. ٢- لابدّ : - س. ٣- لهما : له مج. ٤- البرهان : برهان ط.

٥- شيء : من ط، م، مص. ٦- العلّة لحدوث : علّة حدوث مص. ٧- المقادير : + و الأشكال مص.

٨- أفترى أنّه : فإنّه مص. ٩- عالماً : عالمنا مص. ١٠- لكن : لكنّه مج. ١١- عقليّاً + مجرّداً ط، م.

١٢- أعني : + به ط، م. ١٣- جسم : الجسم مص. ١٤- لا شكّ : + إلّا س. ١٥- في النّفس : - س.

١٦- المعلّم : العلم مص. ١٧- هو : هذا مص. ١٨- لحدوث : حدوث م. ١٩- ما ذكروه : ما ذكره مص.

٢٠- الفرق : الفترن ط. ٢١- أنّه : أن ط. ٢٢- بعينها : نفسها ط. ٢٣- معنى : على الهامش ط.

٢٤- ثمّ : - ط.



شيء مباين يكون علّة لحدوث تلك المعاني الوهمية، و يكون حدوث تلك المعاني الوهمية[١ ٢] في الوهم من ذلك المباين أنّما يكون لاتّصال من الوهم بذلك المباين. و أعني بالاتّصال[٣] استعداداً تامّاً يحدث فيه بسبب[٤] من الأسباب الخارجية، لأجله يحدث من ذلك المباين تلك الصّور فيه. فثبت أنّه لافرق بين العقل و الوهم في هذا المعنى من هذا الوجه، و إن كان بينهما فرق من وجوه أخر.

و اعلم أنّ السّبيل إلى إثبات العقل الفعّال أن يقال: إنّ هذه العلوم لمّاحدثت، فلابدّ لها من سبب، و ذلك السّبب يجب أن لايكون[٥] جسماً و لاجسمانيّاً[٦] لما سيأتي أنّ الجسم و الجسمانيّ لايمكن أن يكون موجداً[٧]. و إذا كان مجرّداً[٨] قائماً[٩] بذاته، وجب أن يكون عاقلاً لذاته و لغيره[١٠] بالطّرق[١١] المذكورة في هذه المسئلة. ثمّ إنّ ذلك الشّيء[١٢] ليس هو الله تعالى لأنّ الواحد لايصدر عنه إلّا الواحد فلابدّ من شيء آخر[١٣]. فهذا هو الطّريق إلى إثبات هذا المطلوب، و إن كان في كلّ واحد من مقدّماته بحث طويل.

[الفصل الرّابع عشر]

إشارة: هذا الاتّصال علّته قوّة بعيدة هي العقل الهيولانيّ؛ و قوّة كاسبة هي العقل بالملكة؛ و قوّة تامّة الاستعداد لها أن تقبل بالنّفس إلى جهة الإشراق متى شاءت بملكة متمكّنة و هي المستفاد بالعقل بالفعل.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ صيرورة[١٤] النّفس عالمة بالأشياء بعد ما لم تكن كذلك لأجل اتّصالها بالعقل الفعّال، و هذا الاتّصال أيضاً أمر حادث فلابدّ له من علّة، لاجرم تكلّم ههنا في علّة[١٥] ذلك الاتّصال. ثمّ قد علمت أنّ المراد من هذا الاتّصال صيرورة النّفس مستعدّة استعداداً تامّاً لقبول تلك العلوم، و هذا الاستعداد له علّة قابلة و هي العقل الهيولانيّ، و علّة كاسبة و هي العقل بالملكة. و المعنى بكونها كاسبة أنّ حدوث ذلك الاستعداد في جوهر[١٦] النّفس يكون[١٧] لأجل حصول تلك

١- و يكون حدوث ... الوهمية: على الهامش بخطّ جديد م. ٢- الوهمية: - مص. ٣- بالاتّصال: به اتّصال مج.

٤- بسبب: لسبب مج، مص. ٥- يجب أن لايكون: لايجب أن يكون ط.

٦- جسما و لاجسمانيا: جسمانيا و لاجسما س.

٧- موجداً: موجوداً مص. : مجرّد م، ط لكن على هامش ط بعد التّصحيح: موجود. ٨- مجرّداً: س، مص.

٩- قائماً: قديماً مص. ١٠- لذاته و لغيره: بذاته و بغيره س. ١١- بالطّرق: فالطّرق مج. ١٢- الشّيء: - س.

١٣- فلابدّ من شيء آخر: - ط. ١٤- صيرورة: صورة ط. ١٥- علّة: - س. ١٦- في جوهر: لجوهر ط.

١٧- يكون: - مص.



العلوم البديهيّة فيه. و أمّا كمال الاستعداد فإنّما[1] يحصل للنفس إذا صارت[2] بحيث متى شاءت استحضار تلك العلوم فإنّها تحضر[3]. و كونها[4] كذلك أنّما يكون بملكة شكّة من جوهرها، و هي المسمّاة بالعقل بالفعل.

[الفصل الخامس عشر]

إشارة: كثرة تصرّفات[5] النفس في الخيالات الحسّيّة و في المثل المعنويّة اللّتين في المصوّرة و الذّاكرة، باستخدام القوّة الوهميّة و المفكّرة[6] تكسب النفس استعداداً نحو قبول مجرّداتها عن الجوهر المفارق لمناسبة ما بينهما[7]، تحقّق ذلك مشاهدة الحال و تأمّلها. و هذه التصرّفات هي المخصّصات للاستعداد التّامّ لصورة[8] صورة، و قد يفيد هذا التخصيص معنى عائق لمعنى عقلي.

التفسير: لمّا ذكر أنّ العقل[9] بالملكة قوّة كاسبة لذلك الاتّصال، أراد أن يبيّن كيفيّة كونها كاسبة. و بيان ذلك أنّ للنّفس تصرّفات في الصّور المخزونة في الخيال، و في المعاني المخزونة في الذاكرة. و لكن ذلك التصرّف ليس لها ابتداء، فإنّ النّفس لا تدرك الجزئيّات، فكيف يتصرّف فيها؟ بل تصرّفها في تلك الصّور و المعاني أنّما يكون باستخدام[10] القوّة الوهميّة، و بواسطة[11] ذلك يستخدم القوّة المفكّرة.

و إذا عرفت ذلك[12] فنقول: إنّ تصرّف النّفس في الصّور و المعاني الجزئيّين[13] على هذا الوجه يكون سبباً لأن تصير النّفس مستعدّة لقبول الصّور العقليّة من الجوهر المفارق. و إنّما قلنا: إنّ ذلك التصرّف سبب لحدوث هذا الاستعداد، لأنّ بين ذلك التصرّف و بين ذلك الاستعداد مناسبة مخصوصة. و الدّليل على تلك المناسبة أنّا نجد هذه المناسبة من أنفسنا، فإنّا نجد من أنفسنا[14] أنّا[15] متى تفكّرنا حصل لنا عقيب التفكّر[16] العلوم. فدلّ ذلك على أنّ تصرّف[17] النّفس في تلك الجزئيّات

١- فإنّما: فإنّها مص. ٢- إذا صارت: - ط. ٣- تحضر: تحضرها ط، مج.
٤- و كونها: لكونها م. : بكونها ط. ٥- تصرّفات: تصرّف مص. ٦- و المفكّرة: فالمفكّرة م.
٧- بينهما: بينها مص. ٨- لصورة: بصورة س. ٩- العقل: للعقل ط. ١٠- باستخدام: بواسطة ط، م.
١١- و بواسطة: واسطة مص. ١٢- ذلك: + و تحقيقه ط.
١٣- في الصّور و المعاني الجزئيّين: في المعاني المخزونة في الذّاكرة س، مج.
١٤- فإنّا نجد من أنفسنا: على الهامش ط. ١٥- أنّا: - ط. ١٦- التفكّر: الفكر ط. ١٧- تصرّف: - مج.



باستخدام[١] المفكّرة[٢] سبب لأنّ يحدث لها ذلك الاستعداد.[٣]

و اعلم أنّ تخصيص[٤] قبول النّفس بصورة[٥] عقليّة دون[٦] أخرى تارة يكون لأجل أنّ التصرّف في هذه الجزئيّات يفيد ذلك التخصيص، و تارة يكون لأجل أنّ التصرّف في المعاني العقليّة يفيد ذلك التخصيص.

و لقائل أن يقول: أمّا[٧] الّذي ذكرتموه من حصول صورة مجرّدة في الذّهن فقد سبق الكلام عليه. و الّذي ذكرتموه من أنّ تلك الصّورة تفيض عن[٨] جوهر مفارق فقد سبق الكلام عليه أيضاً. ولكن مهنا[٩] بحث ثالث، و هو فيما ذكرتموه من[١٠] أنّ تصرّف[١١] النّفس في الصّور و المعاني الجزئيّين يكون سبباً لأنّ تستعدّ النّفس لقبول صورة عقليّة؛[١٢] فإنّ لقائل أن يقول: النّفس إن كانت مدركة لتلك الصّور الجزئيّة و المعاني الجزئيّة فقد بطل القول[١٣] بالقوى، و بطل القول بالاستخدام[١٤] الّذي ذكرتموه. و إن لم تكن مدركة لها استحال تصرّفها فيها؛ لأنّ من لايعلم الشّيء استحال أن يتصرّف فيه.

لايقال: النّفس تعلم علماً كلّيّاً أنّ لها بدناً، و أنّ في ذلك البدن قوّة مدركة للصّور الجزئيّة، و قوى[١٥] أخرى مدركة للمعاني الجزئيّة. ثمّ إنّ النّفس تريد أن تتصرّف القوّة[١٦] المفكّرة، الّتي لايعلمها إلّا على وجه كلّي، في تلك الصّور و المعاني الّتي لايعلمها إلّا على وجه كلّي.[١٧] فيلزم من تلك الإرادة الكلّيّة تصرّف جزئي للقوّة المفكّرة في تلك الصّور الجزئيّة[١٨] و المعاني[١٩] الجزئيّة.

لأنّا نقول[٢٠]: لمّا علمت أنّ في البدن الّذي لها قوّة مدركة للجزئيّات، فإمّا أن تعلم[٢١] ماهيّة كلّ واحد من تلك الجزئيّات الّتي أدركتها تلك القوّة، أو لاتعلم. فإن علمت تلك الماهيّات فالنّفس عالمة قبل استخدام الوهم بتلك[٢٢] الماهيّات الكلّيّة، ثمّ إنّ تصرّف النّفس في تلك الماهيّات الكلّيّة يكفيها في اكتساب العلم النّظري. و إن لم تكن[٢٣] عالمة بماهيّات مدركات الوهم[٢٤] و الحسّ، فكيف

١- باستخدام: استخدام مج، مص. ٢- المفكّرة: الفكر ط. ٣- ذلك الاستعداد: تلك الاستعدادات ط.
٤- تخصيص: تخصّص م. ٥- بصورة: لصورة مج، مص. ٦- دون: بدون مص. ٧- إمّا: إنّ مص.
٨- عن: من مص. ٩- مهنا: + أيضاً ط. ١٠- من: - س. ١١- تصرّف: تصرّفات ط، م.
١٢- و لقائل أن يقول ... صورة عقليّة: - مج. ١٣- فقد بطل القول: فبطل المقول مص.
١٤- بالاستخدام: باستخدام ط، م. ١٥- قوى: قوّة م. ١٦- القوّة: في القوّة مص، ط. ١٧- كلّي: - س.
١٨- الجزئيّة: - س. ١٩- و المعاني: و في المعاني س. ٢٠- نقول: + النّفس ط، م.
٢١- تعلم: العلم مص. ٢٢- بتلك: تلك ط، م. ٢٣- لم تكن: تكن ط.
٢٤- مدركات الوهم: مدركة بالوهم ط.



يمكنها[1] استعمال القوّة المفكّرة في تركيب بعض الجزئيّات دون البعض[2]؛ و بالجملة فالنّفس إنّما[3] تستخدم القوّة المفكّرة في التّصرّف في أمور مخصوصة لا في التّصرّف المطلق، لأنّه إذا كان في الخيال و الذّاكرة جزئيّات كثيرة فلو لم تعيّن النّفس بعض تلك الأشياء لم يجب أن يكون صرف المفكّرة مطابقاً لغرض النّفس و مطلوبها. و إذا عيّنت[4] النّفس بعضها فهي لامحالة عالمة بماهيّاتها؛ تلك الأشياء الّتي أمرت الفكرة بأن تتصرّف فيها و إذا كانت عالمة بماهيّات تلك الأشياء[5]، و علمها[6] بها يكفيها[7] في اكتساب العلم[8] المطلوب، فعلى هذا التّقدير يستحيل انتفاع النّفس بالقوّة المفكّرة.

و اعلم أنّ هذه الإشكالات إنّما لزمت لأنّ الشّيخ فرّق الأفعال على القوى مع أنّه لابدّ من حاكم واحد في كلّ هذه الأفعال، و أنّ[9] الحاكم على الأمور يجب أن يكون عالماً بها. فأمّا من جعل[10] كلّ هذه الإدراكات للنّفس فقد تخلّص عن هذه الكلمات[11].

المسألة السّابعة

في أنّ النّفس النّاطقة ليست بجسم ولاجسمانيّة

[الفصل السّادس عشر]

إشارة: إن اشتهيت الآن أن يتّضح لك أنّ المعنى المعقول لايرتسم في منقسم، و لا في ذي وضع، فاسمع:

أنّك تعلم أنّ الشّيء غير المنقسم قد يقارنه أشياء كثيرة لايجب لها أن يصير منقسماً في الوضع، و ذلك إذا لم تكن كثرتها كثرة ماينقسم في الوضع، كأجزاء الأبلقة؛ لكن الشّيء المنقسم إلى كثرة مختلفة الوضع لايجوز أن يقارنه شيء غير منقسم.

۱- يمكنها: + في اكتساب علم النّظري م. ۲- البعض: بعض س. ۳- إنّما: إنّا مص.

۴- عيّنت: عيّنت مص. : عرفت هد. ۵- الّتي أمرت ... تلك الأشياء: على الهامش س.

۶- و علمها: كان علمها هد. ۷- الأشياء و علمها يكفيها: الأشياء الّتي أمرت الفكرة بأن تتصرّف فيها كان يكفيها م.

۸- العلم: - مص. ۹- و أنّ: بأنّ مج. : بأنّ س. ۱۰- جعل: + أنّ مج.

۱۱- الكلمات: + و بالله التّوفيق م، مج.



و في المعقولات معان غير منقسمة لامحالة، و إلّا لكانت المعقولات إنّما تلتئم من مبادى لها غير متناهية بالفعل[١]. و مع ذلك فإنّه لابدّ في كلّ كثرة متناهية أو غير متناهية[٢] من واحد بالفعل. و إذا كان في المعقولات ماهو واحد[٣]، و يعقل من حيث هو واحد[٤]، فإنّما يعقل من حيث لاينقسم[٥]، فإذن لايرتسم فيما ينقسم في الوضع. و كلّ جسم، و كلّ قوّة في جسم، منقسم.

التفسير: إنّه لمّا بيّن[٦] إثبات الجوهر المفارق على أنّ النفس الإنسانيّة ليست جسماً و لاجسمانيّة، احتاج إلى إثباته بالبرهان. فذكر ههنا[٧] برهاناً واحداً ليصحّ منه[٨] ما بناه عليه. ثمّ[٩] ذكر سائر البراهين على ذلك[١٠] في مسئلة النفس[١١]؛ لأنّ ايراد مسئلة تجرّد[١٢] النفس في النمط المترجم بالتجريد أولى من ايرادها في هذا النمط.

و إذا عرفت ذلك[١٣] فنقول: الشيء الّذي لايكون منقسماً قد تقارنه[١٤] أمور كثيرة، و لايلزم من مقارنتها له[١٥] صيرورته[١٦] منقسماً. ولكن بشرط أن لاتكون تلك الأمور الكثيرة متحيّزة في الوضع. أمّا[١٧] إذا كانت تلك الأمور[١٨] متحيّزة في الوضع[١٩]، مثل أجزاء البلقة فإنّ السواد متحيّز في الوضع و الإشارة من البياض، فمثل هذه الكثرة يستحيل أن تكون مقارنة[٢٠] لشيء لايقبل الانقسام، أو يقارنها شيء لايقبل الانقسام[٢١].

و اعلم أنّ الشيخ لم يصحّح[٢٢] هذه الدعوى بالحجّة و لابدّ منها. فنقول: الشيء المنقسم في الوضع لوقارنه[٢٣] به شيء[٢٤] غير منقسم[٢٥] لايخلو إمّا أن يوجد في أجزاء ذلك المنقسم شيء من

١- بالفعل: - معي.   ٢- في كلّ ... غير متناهية: على الهامش مي.   ٣- ما هو واحد: + بالفعل معي.
٤- و يعقل من حيث هو واحد: - مي.   ٥- لاينقسم: ينقسم معي.   ٦- بيّن: بنى في ط، م.   ٧- ههنا: - مي.
٨- ليصحّ منه: ليصحّ له ط، م. : ليتّضح منه مع. : يصحّ منه معي.   ٩- ثمّ: و م.
١٠- ذلك: + في النمط التابع ط.   ١١- في مسئلة النفس: في النمط السابع م.   ١٢- تجرّد: - معي.
١٣- ذلك: + و تحقّقته ط.   ١٤- قد تقارنه: يقارنه ط و على الهامش بخطّ جديد: يقارنه.
١٥- مقارنتها له: مقارنته لها معي. : مغايرتها له ط و على الهامش بخطّ جديد: مقارنتها له.
١٦- صيرورته: صيرورتها معي.   ١٧- أمّا: فأمّا مع.   ١٨- تلك الأمور: - مي.
١٩- أمّا إذا كانت ... الوضع: - ط، م.   ٢٠- مقارنة: مقارنة ط، ر على الهامش: مقارنة.
٢١- أو يقارنها شيء لايقبل الانقسام: - ط.   ٢٢- لم يصحّح: + ههنا م.   ٢٣- لوقارنه: لوكان به معي.
٢٤- شيء: - ط، م.   ٢٥- غير منقسم: + لكان ط، م



غيرالمنقسم، أو لا يوجد. فإن[1] لم يوجد كان جميع أجزائه خالية عن ذلك المقارن، فلا يكون المقارن مقارناً[2]؛ هذا خلف. و إن وجد في تلك الأجزاء شيء من ذلك المقارن فلايخلو إمّا أن يوجد[3] المقارن بتمامه في كلّ واحد واحد[4] من تلك الأجزاء، أو[5] يكون الموجود منه في كلّ جزء غير ما وجد منه[6] في الجزء الآخر.

و الأوّل باطل. أمّا أوّلاً فلأنّه يلزم أن يكون ذلك الشيء حاصلاً في ذلك المقسم لامرّة واحدة بل مراراً غير متناهية، لأنّ ذلك المنقسم قابل للانقسام إلى أجزاء غيرمتناهية. و أمّا ثانياً فلأنّ ذلك المقارن لمّا استحال كونه مقارناً لكلّ ذلك المنقسم، بل لايمكن إلّا[7] أن يكون مقارناً لكلّ واحد من أجزاء ذلك المنقسم[8]، ثمّ إنّ كلّ واحد من أجزاء ذلك المنقسم أيضاً منقسم، فهو إذن[9] غير موجود في شيء من أجزاء المنقسم[10].

و الثاني أيضاً باطل، لأنّه إذا[11] كان الموجود في كلّ[12] واحد من الأجزاء غير ما وجد في الآخر لم يكن الشيء الواحد حاصلاً في المنقسم[13]، بل إنّما[14] أشياء كثيرة أو أجزاء شيء واحد. و على[15] التقديرين يخرج[16] منه أنّ الشيء الواحد[17] لايقارنه شيء منقسم في الوضع.

و هذه الحجّة على ظهورها[18] منقوضة بالنقطة، فإنّها غير منقسمة. فهي إن كانت متجزّئة[19]، فقد ثبت الجزء الّذي لايتجزّأ، و هو باطل. و بتقدير ثبوته فهو يبطل أصل[20] البرهان، لأنّ المطلوب من هذا الفصل[21] بيان أنّ من العلوم ما يستحيل عليه القسمة، و كلّ متحيّز منقسم، فإذن محلّ العلوم شيء ليس بمتحيّز[22] و لا قائم بالمتحيّز. فإذا أثبتنا متحيّزاً غيرمنقسم، بطل التّعليل. و أمّا إن لم يكن[23] متحيّزاً كان عرضاً فله محلّ. و محلّه إن لم يكن منقسماً[24] عاد الإلزام، و لزم[25] الانتهاء إلى الجزء الّذي لايتجزّأ.

١- فإن : و إن مص. ٢- مقارناً : بمقارن مص. ٣- يوجد : + ذلك ط. ٤- واحد واحد : واحد ط، م.
٥- أو : و م. ٦- ما وجد منه : ما وجد مص. ٧- إلّا : - م. ٨- المنقسم : - ط. ٩- إذن : أيضاً س.
١٠- أيضاً منقسم ... اجزاء المنقسم : - ط. ١١- إذا : لمّا ط. ١٢- في كلّ : من كلّ مص.
١٣- و الثاني أيضاً ... في المنقسم : على الهامش بخط جديد م. ١٤- بل إنّما : بل من م.
١٥- و على : + هذين ط، + هذا م. ١٦- يخرج : فيخرج مج. ١٧- الواحد : + الحقيقي ط، م.
١٨- على ظهورها : - س. ١٩- متجزّئة : متحيّزة س. ٢٠- أصل : + مقدّمة ط، م. ٢١- الفصل : التفصيل مج.
٢٢- شيء ليس بمتحيّز : ليس بشيء متحيّز س، مج. ٢٣- و أمّا إن لم يكن : فإمّا أن يكون ؛ و إلّا لم يكن ط.
٢٤- لم يكن منقسماً : لم ينقسم ط، م. ٢٥- الالزام و لزم : - مص.



أو قيام كلّ عرض بعرض لا إلى نهاية. و مع ذلك[1] فلابدّ من محلّ غنيّ عن محلّ آخر[2] و إلّا[3] لكانت الأعراض المتناهية أو غير المتناهية موجودة لا في محلّ، فحينئذ لا تكون نهاية الخطّ موجودة فيه، فلا يكون للخطّ المتناهي نهاية؛ هذا خلف.

و أمّا إن كان محلّ النقطة شيئاً منقسماً لم يلزم من حلول الشيء في المنقسم[4] كونه منقسماً. و عند هذا لا ينفع[5] ما يقال[6] من[7] أنّ النقطة و إن كانت حالّة[8] في المحلّ إلّا أنّها غير سارية فيه، و نحن إنّما توجب انقسام الحالّ لانقسام المحلّ إذا كان سارياً فيه؛ لأنّه أن يقال: إذا جوّزتم أن لا ينقسم الحالّ لانقسام[9] المحلّ[10] لأجل أنّ ذلك الحلول حلول مخصوص لا يقتضي الانقسام[11]، لم يمكنكم القطع على أنّ[12] العلم لو حلّ في الجسم لا ينقسم[13] بانقسامه[14] لاحتمال أن يكون حلوله فيه لا على وجه السّريان[15]. و بالجملة يكون[16] حالّاً في حلولاً لا يقتضي الانقسام، و حينئذ تبطل الحجّة.

و للمجيب أن يجيب فيقول: النقطة نهاية الخطّ، و هي أمر عدميّ، فاندفع[17] الإشكال. و اعلم أنّ الكلام في أنّ النقطة أمر وجوديّ أو عدميّ طويل، و إن كان الأظهر[18] المشهور كونه وجوديّاً.

و من الشكوك أنّ الوحدة[19] عرض غير قابل للقسمة، ثمّ إنّها حالّة في الجسم. و الإضافة أيضاً غير قابلة للانقسام[20]؛ لأنّا نعلم بالضرورة أنّه يستحيل أن يقال: إنّ نصف الأبوّة قائم بنصف بدن الأب، و ثلثها قائم بثلثه. و كذلك الوجود صفة للجسم مع أنّه لا يعقل للوجود نصف و ثلث و ربع. و كذلك التربيع و الاستدارة و غيرهما لا يعقل لها[21] نصف و ثلث و ربع. بلى يعقل للمربّع و المستدير نصف و ثلث. فأمّا أن يكون للتربيع[22] و الاستدارة نصف[23]، فهو غير معقول.

و يمكن أن يجاب فيقال: أمّا[24] الوحدة الجسمانيّة فإنّها[25] قابلة للقسمة الفرضيّة، و سنبيّن أنّ

۱- ذلك : تلك مج. ۲- محلّ آخر : المحلّ م. : الكلّ ط، و على الهامش : المحلّ. ۳- و إلّا : و إنّما مج.

۴- في المنقسم : المنقسم س، مج. ۵- لا ينفع : لا يندفع س، مج. ۶- ما يقال : بما يقال س. ۷- من : - ط، م.

۸- حالّة : حلوله مص. ۹- الحالّ لانقسام : - م، مج. ۱۰- إذا كان سارياً... لانقسام المحلّ : - مص.

۱۱- الانقسام : + و مص. ۱۲- على أنّ : بأنّ س. ۱۳- لا ينقسم : لا ينقسم مص : لا ينقسم مج.

۱۴- بانقسامه : لانقسامه م. ۱۵- السّريان : الزمان مص. ۱۶- يكون حالّاً : لا يكون حالّاً مص.

۱۷- فاندفع : فلندفع ط. ۱۸- الأظهر : + و ط، م. ۱۹- الوحدة : الواحد ط. ۲۰- للانقسام : للقسمة س.

۲۱- لها : لهما س، ط. ۲۲- للتربيع : التربيع ط. ۲۳- نصف : + و ثلث و ربع مج. ۲۴- أمّا : إنّ مج.

۲۵- فإنّها : - مج.



الصّورة[1] العقليّة لاتقبل القسمة بوجه أصلاً. و أمّا الإضافة و التربيع[2] فإنّما أن يلزم[3] كونها متجزّئة، أويمتنع[4] كونها أموراً وجوديّة.

و هذه الأشياء و إن كانت مخالفة للمشهور من مذاهب الحكماء، لكن دفع[5] الشّكوك المذكورة لايمكن إلّا بها. فقد تكلّمنا في بيان أنّ ما لاينقسم يستحيل أن يقارن[6] المنقسم في الوضع. فنقول: أمّا أنّ كلّ[7] متحيّز فهو منقسم فقد ثبت بالأدلّة[8] الدّالّة على نفي الجزء. و أمّا أنّ الحالّ[9] في المنقسم منقسم، فقد مضى الكلام فيه. و أمّا أنّ العلم الكلّي يستحيل الانقسام عليه فلأنّه لوانقسم لكان انقسامه إلى أجزاء مختلفة الحقائق، أومتساوية الحقائق. فإن كان الأوّل لم يكن كلّ واحد من تلك الأجزاء متألّفاً من أجزاء مختلفة الحقائق، و إلّا لزم أن تكون حقيقة ذلك العلم متقوّمة من أجزاء غيرمتناهية؛ و ذلك محال. و بتقدير أن يكون[10] محالاً فإنّه لابدّ و أن يكون فيها مالايكون[11] متألّفاً من أجزاء أخرى بل يكون بسيطاً، لأنّ كلّ كثرة[12] سواء كانت متناهية أوغير متناهية فإنّ الواحد لابدّ و أن يكون موجوداً فيها. و إذا كان كذلك بطل أن يكون العلم منقسماً دائماً إلى أقسام مختلفة الطّبائع[13]. و أمّا القسم الثّاني و هو أن ينقسم العلم إلى أجزاء متساوية[14] الماهيّات فالدّليل[15] على بطلانه ما سيأتي في الفصل الّذي بعد هذا الفصل. و لمّا بطل القسمان ثبت أنّ العلوم الذهنيّة لاتقبل القسمة، فيلزم أن يكون محلّ تلك العلوم ليس بجسم ولابجسمانيّ[16]؛ وهو المطلوب.

[الفصل السّابع عشر]

وهم و تنبيه: أو[17] لعلّك تقول: قد يجوز أن تقع للصّور[18] العقليّة الوحدانيّة قسمة وهميّة إلى أجزاء متشابهة، فاسمع: إنّه إن كان كلّ واحد من القسمين المتشابهين شرطاً مع الآخر في استتمام

١- الصّورة: الصّور م. ٢- و التربيع: أو التّربيع مص. ٣- يلزم: يلتزم س.

٤- يمتنع: تمتنع س، مج. : يمتنع مص. ٥- دفع: رفع مص. : دفع مج.

٦- يقارن: يقارنه ط، و على الهامش: يقارن. ٧- كلّ: يكون ط. ٨- بالأدلّة: بالدّلالة ط م.

٩- الحالّ: الخيال م. ١٠- أن يكون: أن لايكون ط، م، مج. ١١- فيها مالايكون: كلّ واحد منها ط، م.

١٢- كثرة: كرة مج. ١٣- الطّبائع: في الطّبائع ط. ١٤- متساوية: متساويات س.

١٥- فالدّليل: والدّليل مص. ١٦- بجسمانيّ: بجسمانيّ س. ١٧- أو: و س، مج.

١٨- للصّور: للصّورة ط، س.



التّصوّر العقلي، فهما مباينان له مباينة الشّرط للمشروط. و أيضاً فيكون المعقول الّذي إنّما يعقل بشرطين[1] هما جزآه، منقسماً. و أيضاً فإنّه قبل وقوع القسمة يكون فاقداً للشّرط فلم يكن معقولاً. و إن لم يكن شرطاً، فالصّورة المعقولة عند القسمة المفروضة صارت[2] معقولة مع ماليس مدخله[3] في تتميم معقوليّته إلّا بالعرض؛ و قد فرضنا الصّورة المعقولة صورة مجرّدة عن اللّواحق الغريبة. فإذن هي ملابسة بعدُ لها[4]. و كيف لا؟ و هي عارض لها بسبب مافيه قدر في أقلّ منه بلاغ، فإنّ أحد القسمين هو حافظ لنوع الصّورة إن كان متشابهاً[5]. فالصّورة الّتي جرّدناها[6] مغشّاة بعدُ بهيئة غريبة من جمع[7] أو تفريق و زيادة و نقصان و اختصاص بوضع. فليست هذه[8] هي الصّورة المفروضة.

و أمّا[9] في الصّورة[10] الحسّيّة و الخياليّة فتفتقر[11] ملاحظة النّفس أجزاء لها[12] جزئيّة، متباينة الوضع، مقارنة لهيئات غريبة مادّيّة إلى أن يكون رسمها و رشمها[13] في ذي وضع و قبول[14] انقسام.

التّفسير: هذا هو الكلام في إبطال أنّ العلم الكلّي لاينقسم[15] إلى أجزاء متشابهة الطّبائع، و هو القسم الثّاني من الدّلالة على الوجه الّذي حرّرناه، فنقول: الدّليل على فساد ذلك أنّ الصّورة العقليّة إذا انقسمت إلى جزئين متشابهين[16] فلايخلو إمّا أن يكون مجموع كلّ واحد من جزئي الصّورة شرطاً في كونها صورة عقليّة، و إمّا أن[17] لايكون. و الأوّل باطل.

أمّا أوّلاً، فلأنّ الشّيء الّذي يحتاج إلى غيره، وجب أن تكون ماهيّته مخالفة لماهيّة ذلك الغير و إلّا لم يكن احتياج أحدهما إلى الآخر أولى[18] من العكس. فإذا[19] كانت الصّورة العقليّة محتاجة في كونها صورة عقليّة إلى ذينك الجزئين وجب أن تكون ماهيّة الصّورة[20] العقليّة مخالفة لماهيّة ذينك الجزئين، فتكون الصّورة العقليّة منقسمة إلى جزئين متخالفين[21] في الماهيّة، و ذلك هو القسم الأوّل الّذي أبطلناه.

١- بشرطين: لشرطين مص. ٢- صارت: لصارت مص. ٣- مدخله: بمداخلة مص.
٤- ملابسة بعد لها: بعد ملابسة لها س : ملابسة لعدها مص. ٥- إن كان متشابهاً: و إن كان متشابهاً س.
٦- جرّدناها: حرّرناها مص. ٧- جمع: جميع م. ٨- هذه: - م، مص. ٩- و أمّا: فأمّا س.
١٠- الصّورة: الصّور مص. ١١- فتفتقر: + إلى م. ١٢- أجزاء لها: أجزائها م مص.
١٣- رشمها: رسمها مص. ١٤- قبول: + و مص. ١٥- لاينقسم: + إلّا مص.
١٦- جزئين متشابهين: جزء من متشابهين مص. ١٧- و إمّا أن: أو ط، م مص. ١٨- أولى: بأولى مج.
١٩- فإذا: فإذن ط. ٢٠- الصّورة: الصّور مص. ٢١- متخالفين: متخالفاً مج، : مختلفاً ط، مص. : بحال ذاتها م.



و أمّا ثانياً، فلأنّ المعقول الّذي منه[1] الصّورة صورته[2] يجب أن يكون منقسماً، لأنّ كلّ واحد من جزئي هذه الصّورة[3] إن كان مطابقاً[4] لذلك[5] المعقول، كان الجزء[6] مساوياً للكلّ؛ و أنّه محال[7]. و إن لم يكن مطابقاً لشيء من ذلك المعقول، لم يكن جزء العلم علماً بذلك المعلوم[8]. ثمّ عند اجتماع تلك الأجزاء إن حدث العلم، لم تكن تلك الأجزاء أجزاء للعلم[9] بل أجزاء[10] فاعلة أو قابلة[11]، وكلامنا في أجزاء[12] العلم. و إن لم يحدث العلم، لم يكن كلّ ذلك العلم[13] المتعلّق بكلّ ذلك المعلوم علماً بذلك المعلوم، هذا خلف. فإذن يجب أن يكون كلّ واحد من أجزاء ذلك العلم صورة[14] لجزء من أجزاء ذلك المعلوم، فيكون المعلوم منقسماً، لكن ليس كلّ معلوم كذلك.

و أمّا ثالثاً[15]، فلأنّه إذا كان كلّ واحد من جزئي تلك الصّورة شرطاً لكلّ تلك[16] الصّورة، و الجزءآن أنّما يكونان جزئين بعد انقسام تلك الصّورة إلى ذينك الجزئين، فقبل حصول الانقسام لم يكن شرط كون تلك الصّورة عقليّة حاصلاً، فوجب أن لاتكون الصّورة قبل الانقسام عقليّة[17]. و ذلك باطل لأنّه لابدّ من صورة[18] عقليّة غيرمنقسمة و إلّا لكانت الانقسامات الممكنة في الجسم حاصلة بالفعل؛ و إنّه محال.

و أمّا القسم الثّاني، و هو أن لايكون جزء تلك[19] الصّورة شرطاً لكونها عقليّة، فحينئذ تكون الصّورة العقليّة المنقسمة موصوفة بالعوارض. أمّا أوّلاً فللانقسام[20]. و أمّا ثانياً، فلأنّ الصّورة إنّما تكون منقسمة إلى الأجزاء المتشابهة[21] لوكان كلّ واحد من أجزائها[22] مساوياً[23] لها في الماهيّة. و إذا كان كذلك، كان المحلّ الّذي حلّ[24] فيه جزء[25] تلك الصّورة كافياً في قبول تلك الماهيّة، فيكون[26]

١- منه: من مج. ٢- صورته: صورة له ط، م. ٣- الصّورة: الصّور م.
٤- كان مطابقاً: كانت صورة ط، م، مص. ٥- لذلك: لكلّ ذلك ط، م. ٦- الجزء: جزءاً مص.
٧- و أنّه محال: على الهامش ط. ٨- بذلك المعلوم: لذلك المعلوم مج. :- ط، م، مص. ٩- للعلم: العلم ط.
١٠- بل أجزاء: - مص. ١١- فاعلة أو قابلة: فاعله أو قابله س، مج. ١٢- أجزاء: جزء مج.
١٣- العلم: - ط. ١٤- صورة: الصورة ط. ١٥- ثالثاً: ثانياً ط، م، مص. ١٦- لكلّ تلك: لتلك مج.
١٧- حاصلاً ... عقليّة: - ط. ١٨- صورة: صور م. ١٩- تلك: لتلك م.
٢٠- فللانقسام: فالانقسام م، مص. : فلانقسام ط. ٢١- المتشابهة: المتساوية ط، م.
٢٢- أجزائها: جزئها ط، س، م. ٢٣- مساوياً: متساوياً م. ٢٤- حلّ: على الهامش ط.
٢٥- جزء: - ط، م. ٢٦- فيكون: - ط.



في[1] جزء محلّ[2] تلك الصّورة كفاية و بلاغ في حفظ ماهيّة تلك الصّورة، و إذا كان كذلك، كان حصولها في كلّ ذلك المحلّ عارضاً[3] غريباً عنها[4].

فثبت بهذين الوجهين أنّه يلزم أن تكون الصّورة العقليّة مغشّاة بعوارض غريبة منها الجمع و التّفريق على مامرّ بيانه، و منها الزّيادة و النّقصان. أمّا الزّيادة فلأنّه لمّا أمكن حلولها في جزء محلّها، كان الجزء الثّاني من المحلّ زيادة على قدر كفايتها. و أمّا النّقصان فلأنّه لمّا كان الجزء مساوياً[5] للكلّ، كان جزء الصّورة ممكن الحصول[6] في محلّ كلّها، فعدم حصولها في محلّ الكلّ[7] نقصان لها من مقدارها. فإذن تكون[8] الصّورة العقليّة على هذا الوجه موصوفة أبداً بالزّيادة و النّقصان. و أمّا اختصاصها بالوضع فظاهر. فثبت أنّ الصّورة الحالّة في الجسم تكون موصوفة بهذه العوارض الغريبة، و الصّورة العقليّة يجب أن تكون مجرّدة من اللّواحق الغريبة لبطل هذا القسم أيضاً[9]، و ثبت أنّ الصّورة العقليّة تستحيل أن تكون جسمانيّة.

و لقائل أن يقول: إنّ الصّورة العقليّة الموجودة في النّفس الجزئيّة صورة[10] حالّة في محلّ معيّن.[11] فتشخّصها[12] و حلولها في ذلك المحلّ، و مرضيّتها و مقارنتها لسائر الأعراض الحالّة معها في ذلك المحلّ، و حدوثها في ذلك الوقت، كلّ ذلك أعراض و أحوال غريبة عن[13] ماهيّتها. فلئن[14] استحال حلول تلك الصّورة في الجسم لأنّها تكون حينئذ موصوفة باللّواحق الغريبة، فليمتنع حلولها في النّفس لأنّها أيضاً تكون موصوفة باللّواحق الغريبة[15]. و بالجملة فهذه الدّلالة[16] أنّما تتمّ لو كانت الصّورة العقليّة عند حلولها في النّفس بريئة عن اللّواحق الغريبة. أمّا[17] إذا كانت ملحوقة باللّواحق الغريبة في هذه الحالة أيضاً، سقطت هذه الدّلالة.

فلئن قالوا: المعنيّ بكون الصّورة الحالّة في النّفس مجرّدة أنّا إذا قطعنا النّظر عن العوارض الّتي

١- في: + كلّ ط. ٢- محلّ: + كلّ ط. : على الهامش ط. ٣- عارضاً: خارجاً مج. ٤- عنها: فيها ط.

٥- مساوياً: متساوياً م. ٦- كان جزء ... الحصول: على الهامش مي

٧- محلّ الكلّ: المحلّ الّذي حصل فيه كلّها ط، م. ٨- تكون: تلك ط. ٩- أيضاً: - م.

١٠- صورة: + جزئيّة ط، م. ١١- محلّ معيّن: معنى جزئيّة م : نفس جزئيّة ط، و على الهامش: معنى محقّق.

١٢- فتشخّصها: بتشخّصها ط. ١٣- عن: - مص. ١٤- ماهيّاتها فلئن: ماهيّاتها و إن ط.

١٥- فليمتنع حلولها ... الغريبة: - مص. : وجب استحالة حلولها في النّفس الّتي يشيرونها لأنّها تكون حينئذ موصوفة باللّواحق الغريبة م، و أيضاً على هامش ط بخطّ جديد. ١٦- الدّلالة: الأدلّة مج. ١٧- أمّا: و أمّا ط.



ذكرتموها، جرّدنا النّظر إلي ماهيّتها، كانت تلك الماهيّة من حيث هي هي أمر. ممتازاً عن سائر الصّفات الّتي لها، و هي بهذا الاعتبار مجرّدة، فنقول: لهذا[1] المعني من التّجريد[2] حاصل عند ماتكون الصّورة حالّة في الجسم. فإنّ الصّورة الحالّة في الجسم[3] إذا نظر إلي ماهيّتها مع قطع النّظر عن وضعها و مقدارها و حلولها في الجسم كانت مجرّدة. فعلمنا أنّه لايفترق الحال بين كون الصّورة جسمانيّة أو نفسانيّة في كونها مجرّدة أو غير مجرّدة.

و اعلم أنّا بيّنّا[4] فيما مضي أنّه لايجوز أن يكون في العقل صورة كلّيّة مجرّدة[5]، و بيّنّا أنّ الكلّي المجرّد ليس إلّا الجزء[6] المشترك بين الأشياء الموجودة في الخارج، و أنّ إطلاق لفظ[7] الكلّيّة و التّجرّد علي التّعقّل[8] شيء مجازي.

و من الشّكوك علي هذه الحجّة أنّه لمّا كان هذا البرهان[9] لايتمّ إلّا بهذا التّقدير، فهذا القدر لو صحّ كان كافياً في إفادة المطلوب؛ لأنّا نقول: كلّ عرض حلّ[10] في المتحيّز، فلابدّ و أن يكون له وضع و إليه إشارة بسبب محلّه. و كلّ ماله وضع، لم يكن مجرّداً عن اللّواحق. لكنّ الصّورة العقليّة مجرّدة عن اللّواحق. فيجب أن تكون[11] حالّة في الجسم. فهذا القدر[12] لو صحّ، اكتفي في بيان تجرّد النّفس من غير حاجة إلي بيان أنّ الصّورة العقليّة هل تنقسم بانقسام[13] محلّها، ف. لا؟ و أنّ ذلك[14] الانقسام كيف هو؟ فهذا آخر الكلام في تتميم هذه الحجّة.

و الأولي عندي في تقريرها[15] أن يقال: كلّ[16] مايحلّ في الجسم ينقسم بانقسامه، فنقول: و العلم بالأشياء البسيطة يستحيل أن ينقسم، و إلّا لكان جزؤه[17] إمّا أن يكون علماً[18] بذلك المعلوم، أو لايكون. فإن لم يكن علماً[19] بذلك المعلوم، فعند اجتماع تلك الأجزاء إمّا أن تحدث الكيفيّة المسمّاة بالعلم[20]، أو لا تحدث. فإن لم تحدث، لم يكن[21] هناك علم بذلك المعلوم أصلاً؛ هذا خلف. و إن

۱- لهذا: هذا م، مج. ۲- التّجريد: التّجرية مج. ۳- في الجسم: - س، مج. ۴- بيّنّا: قد بيّنّا ط، م.

۵- كلّيّة مجرّدة: مجرّدة كلّيّة مص. ۶- الجزء: يجزء مص، أجزاء ط. ۷- لفظ: اللفظة مص.

۸- التّعقّل: العقل م، مص. ۹- هذا البرهان: البرهان مج. ۱۰- حلّ: حال ط، م.

۱۱- أن تكون: أن لا يكون ط، م. ۱۲- القدر: التّقدير م. ۱۳- بانقسام: بأقسام م. ۱۴- ذلك: - ط.

۱۵- تقريرها: تقرير هذه الحجّة س، مج. ۱۶- كلّ: إنّ كلّ م، مص. ۱۷- جزؤه: - س.

۱۸- علماً: عالماً مص. ۱۹- علماً: عالماً مص. ۲۰- بالعلم: + بذلك المعلوم ط، م، مج.

۲۱- لم يكن: - س.



حدث، لم تكن تلك الأجزاء أجزاء[1] للعلم المتعلّق بذلك المعلوم، بل أجزاء[2] إمّا لقابله أو فاعله[3] وكلامنا في جزء العلم. و أمّا إن كان[4] جزء العلم علماً بذلك المعلوم، فإمّا أن يكون متعلّقاً بكلّ[5] ذلك المعلوم[6]، فيكون جزء الشيء مثلاً لكلّه من كلّ الوجوه، هذا خلف. أو ببعض ذلك[7] المعلوم، فيكون ذلك المعلوم منقسماً، و ذلك محال. فثبت أنّ العلم المتعلّق بالأمور البسيطة غير منقسم، وكلّ مايحلّ في الجسم فهو منقسم، فإذن[8] العلم بالأمور البسيطة[9] غير جسماني. فمحلّه[10] شيء ليس بجسم و لا جسماني[11]، و هو[12] المطلوب. فهذا هو الوجه الّذي يجب أن يحرز[13] البرهان عليه، و قد أشار الشيخ إليه في الشفاء و غيره. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: وإن كان كلّ واحد من القسمين المتشابهين[14] شرطاً مع الآخر[15] في استتمام التصوّر[16] العقلي[17] فهما متباينان[18] له مباينة الشرط للمشروط، فاعلم أنّا بيّنّا أنّ الصورة العقليّة لوكانت قابلة للانقسام، لكان ذلك الانقسام إمّا أن يكون شرطاً لتحقّق[19] تلك الصورة، أو لا يكون. و أبطلنا كونه شرطاً بوجوه[20] ثلاثة. فهذا الكلام هو الوجه الأوّل من تلك الوجوه[21] الثلاثة. و أمّا قوله: «و أيضاً فيكون المعقول الّذي إنّما يعقل بشرطين هما جزآه منقسماً»، فالمراد منه ما قررناه في الوجه الثاني. و أمّا قوله: «و أيضاً فإنّه قبل وقوع القسمة يكون فاقداً للشرط، فلم يكن معقولاً»، فالمراد منه ما قررناه في الوجه الثالث.

و أمّا قوله : «و إن لم يكن شرطاً، فالصورة المعقولة[22] عند القسمة المفروضة صارت معقولة مع[23] ما ليس مداخلة[24] في تتميم معقوليته إلّا بالعرض». و قد فرضنا الصورة المعقولة[25] مجرّدة عن

١- أجزاء : على الهامش ط. ٢- أجزاء : - ط، م، مص.

٣- لقابله أو فاعله : لفاعله أو لقابله ط : لآلة أو فاعله م. : لقابله أو لفاعله مص. ٤- إن كان : أنّه يكون ط.

٥- بكلّ : لكلّ مج. ٦- المعلوم : - ط. ٧- ذلك : هذا م. ٨- فإذن : فهو م.

٩- غير منقسم ... بالأمور البسيطة : - مج، م لكن ثابتة على هامش م بخطّ جديد. ١٠- فمحلّه : محلّه مص.

١١- جسماني : بجسماني م. ١٢- و هو : فهذا هو ط. ١٣- يحرز : تحرير م، ط : يجوّز مص.

١٤- المتشابهين : المتشابهين مج. ١٥- الآخر : الأخير مج. ١٦- التصوّر : تصوّر مج. الصّور مص.

١٧- العقلي : الفعل مج. ١٨- متباينان : متباينان ط. ١٩- لتحقّق : التحقيق ط.

٢٠- بوجوه : لوجوه مج، مص. ٢١- الوجوه : الأوجه م، مج، مص. ٢٢- فالصورة المعقولة : فالصّور العقلية ط، م.

٢٣- مع : - ط. ٢٤- مداخلة : له مدخل س، مج، : بداخلة مص. ٢٥- المعقولة : العقليّة ط، م.

الّلواحق الغريبة، فإذن هي بعد[1] ملابسة لها، فاعلم أنّ المراد منه أنّ ذلك الانقسام إن لم يكن شرطاً في كون تلك الصّورة معقولة، كان ذلك لاحقاً غريباً، فتكون الصّورة العقليّة موصوفة بلواحق غريبة، و ذلك باطل.

و أمّا قوله: «و كيف لا؟ و هي عارضة لها بسبب ما فيه تقدر في أقلّ منه بلاغ، فإنّ أحد القسمين هو حافظ لنوع[2] الصّورة إن كان مشابهاً[3]»، فاعلم أنّ المراد منه ما ذكرناه في الوجه الثّاني في بيان أنّ الصّورة العقليّة[4] موصوفة بالعوارض الغريبة. فإنّ محلّها إذا كان ذا مقدار[5] و-جب[6] انقسامها بسبب انقسام محلّها، فيكون ذلك الانقسام عارضاً غريباً. و قوله: «في أقلّ منه بلاغ»، يعني أنّ لتلك الصّورة العقليّة بلاغاً و كفاية في جزء محلّها، لأنّ جزء تلك الصّورة يكون حالّاً في جزء محلّها. فإذا كان جزء محلّها[7] وافياً بحفظ جزء الصّورة[8] كان جزء محلّها وافياً أيضاً بحفظ الصّورة؛ لأنّ الصّورة إذا كانت منقسمة إلى أجزاء متساوية الطّبائع[9] كانت طبيعة الكلّ مثل طبيعة الجزء. و الشّيء إذا كان وافياً بحفظ شيء[10]، كان وافياً[11] بحفظ مثله.

و أمّا قوله: «فالصّورة الّتي جرّدناها منشأة بعد بهيئة[12] غريبة من جمع أو تفريق[13] أو زيادة أو نقصان و اختصاص[14] بوضع، فليست هي الصّورة المفروضة»، فالمراد منه أنّ الصّورة الكلّيّة العقليّة لو كانت جسمانيّة[15] لكانت موصوفة بهذه العوارض الغريبة[16] على ما بيّنّاه. لكنّ الصّورة العقليّة يجب أن تكون مجرّدة، فيستحيل كونها جسمانيّة.

و أمّا قوله: «و أمّا[17] الصّورة الحسّيّة[18] و الخياليّة فتفتقر ملاحظة النّفس أجزاء لها[19] جزئيّة[20]

١- بعد: لعد مج. ٢- لنوع: أنواع مص ٣- مشابهاً: متشابهاً مج، م

٤- العقليّة -+ الحالّة في الجسم لا بدّ و أن تكون ط، م. ٥- فإنّ محلّها إذا كان ذا مقدار: - ط، م.

٦- وجب: يجب م؛ لأنّه يجب ط. ٧- فإذا كان جزء محلّها: - مص، : كافياً س.

٨- يكون حالّاً ... جزء الصّورة: على الهامش بخطّ جديد م. ٩- الطّبائع: الطّباع ط.

١٠- بحفظ شيء: يحفظ شيئاً مص، : بحفظ الشّيء ط. ١١- كان وافياً: - مص. ١٢- بهيئة: تهيئة مص.

١٣- تفريق: للتّفرّق م. ١٤- و اختصاص: أو اختصاص ط، مص. ١٥- جسمانيّة: جسماً ط، م.

١٦- الغريبة: - مص. ١٧- قوله و أمّا: - مص. ١٨- الحسّيّة: العقليّة ط و على الهامش: الحسّيّة.

١٩- أجزاء لها: لها إلى أجزاء مج. ٢٠- جزئيّة: أجزاء م.



مباينة الوضع، مفارقة لهيئات غريبة مادّيّة[1] إلى أن يكون رسمها و رشمها[2] في ذي وضع و قبول انقسام[3]؛ فالمراد منه[4] الفرق بين[5] الإدراكات العقليّة و بين[6] الإدراكات الحسّيّة و الخياليّة. و ذلك أنّ[7] النفس تفتقر في ملاحظتها لتلك الصور[8] و لأجزائها المتباينة في الوضع المفارقة لهيئات غريبة[9] إلى أن يكون نقشها[10]، و هو المراد من الرسم[11] و الوشم[12]، منطبعاً في ذي وضع و قبول انقسام، فإنّ الشيء المجرّد لاينطبع فيه الأشياء المتباينة[13] في الوضع.

و لقائل أن يقول: أ ليس أنّ الهيولى الأُولى ليس لها في ذاتها حجم و امتداد في الجهات، ثمّ إنّكم حكمتم بانطباع الجسميّة و المقدار و الشكل و الوضع فيها؟ فإذا جوّزتم ذلك، فلم لاتجوّزون انطباع[14] المحسوسات في جوهر النفس أيضاً؟ و ما[15] الفرق بين الأمرين؟ و أيضا فهب أنّ ما ذكرتموه يقتضي كون الإدراكات الحسّيّة والخياليّة جسمانيّة، لكن لايلزم منه كون الإدراكات الوهميّة جسمانيّة، فإنّ[16] ملاحظة النفس للصداقة المخصوصة لاتتوقّف على ملاحظتها لأجزاء تلك[17] الصداقة متباينة[18] في الوضع.

[الفصل الثامن عشر]

رمز و تنبيه : أولعلّك تقول: أنّ الصورة العقليّة قد تنقسم بإضافة زوائد معنويّة إليها قسمة المعنى الجنسي الوحداني بالفصول المنوّعة، و المعنى النوعي الوحداني بالفصول العرضيّة المصنّفة، فاسمع[19]: أنّه قد يجوز ذلك ولكن يكون فيه إلحاق كلّي بكلّي، يجعله[20] صورة أخرى ليس جزءاً من الصورة الأُولى. فإنّ المعقول الجنسي و النوعي لاتنقسم ذاته في معقوليّته إلى معقولات نوعيّة و صنفيّة[21] يكون مجموعها حاصل المعنى الواحد الجنسي أو النوعي، ولاتكون نسبتها إلى المعنى

۱- مادّيّة : - مص. ۲- رشمها : وسمها مج. : رشمها م. : وتيمها مص. ۳- انقسام : لاانقسام م.

۴- منه : من مج. ۵- بين : هو مج. ۶- و بين : و هي مج. ۷- أنّ : لأنّ ط. ۸- الصور : الصورة ط.

۹- غريبة : قريبة مج. ۱۰- نقشها : نفسها مج، مص. ۱۱- الرسم : - ط.

۱۲- الوشم : الوسم مج. : الوشم م. : الرّتم مص. ۱۳- المتباينة : المباينة م، مج. ۱۴- انطباع : + صور ط.

۱۵- و ما : و أمّا ط. ۱۶- فإنّ : لأنّ س، مج. : فلأنّ ط. ۱۷- لأجزاء تلك : أجزاء لتلك ط.

۱۸- متباينة : متسارية ط. ۱۹- فاسمع : فاعلم س، مص. ۲۰- يجعله : بجعله مص.

۲۱- وصنفيّة : وصفيّة م.



الواحد المفهوم نسبة الأجزاء، بل نسبة الجزئيات. ولو كان المعنى الواحد العقليّ[1] البسيط الّذي سبق تعرضّنا له ينقسم بمختلفات بوجه، لكان غير الوجه الّذي تشكّك[2] به أوّلاً من قبول القسمة إلى المتشابهات، و كان كلّ واحد من جزئه[3] هو أولى بأن يكون البسيط الّذي كلامنا فيه[4].

التفسير: لمّا أتمّ الدّلالة على أنّ الصّورة العقليّة لايمكن أن تنقسم إلى أقسام متشابهة الطّبائع[5] أورد على ذلك شكّاً. و هو أنّ الماهيّة الجنسيّة[6] تنقسم بالفصول المنوّعة،[7] فإنّ الحيوان الّذي هو حصّة الإنسان غير الحيوان[8] الّذي[9] هو حصّة الفرس، و أحدهما مثل الثّاني. فإنّ طبيعة الجنس[10] إذا أُخذت مجرّدة عن الفصول كانت طبيعة[11] نوعيّة مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. فإذن الحيوان المطلق انقسم إلى الحيوان الّذي هو حصّة الفرس وإلى[12] الحيوان الّذي هو حصّة الإنسان، وكلّ واحد من هذين القسمين مساوٍ[13] للكلّ في تمام الماهيّة. فقد ثبت أنّ الماهيّة المجرّدة يمكن انقسامها إلى أجزاء متساوية الطّبائع[14]. و ذلك يقدح فيما ذكرنا[15] أنّ الصّورة المجرّدة[16] لايمكن أن تكون منقسمة إلى أجزاء متساوية الماهيّة[17]. و إذا عرفت هذا الشّكّ في انقسام الماهيّة الجنسيّة[18] بالفصول المنوّعة، فاعرف مثله أيضاً في انقسام الماهيّة النّوعيّة بالفصول العرضيّة المصنّفة، كانقسام[19] الإنسان بكونه تركيّاً أو هنديّاً أو[20] غير ذلك.

و الجواب عنه أن نقول[21]: فرق بين هذا النّوع من الانقسام و بين الانقسام الّذي دللنا على امتناعه، فإنّ الّذي ذكرتموه هو أن تنقسم الماهيّة المجرّدة[22] انقسام الكلّي إلى الجزئيات، و الّذي منعنا منه هو أن تنقسم الماهيّة المجرّدة انقسام الكلّ[23] إلى الأجزاء، و بين الأمرين فرق، لأنّ[24] الكلّي

١- الواحد العقلي: العقلي الواحد س، معي. ٢- تشكّك: تشكّل م. ٣- جزئه: جزئيه م، : جزئيته معي.

٤- كلامنا فيه: فيه الكلام م، معي. ٥- الطّبائع: الطّباع ط. ٦- الجنسيّة: الجسميّة مع.

٧- المنوّعة: النوعيّة ط. ٨- الحيوان: الإنسان م و صحّح على الهامش بعلى: الحيوان.

٩- غير الحيوان الّذي: - مع. ١٠- طبيعة الجنس: الطّبيعة الجنسيّة معي. ١١- طبيعة: طبيعيّة س، : طبيعته م.

١٢- وإلى: فالّذي ط. ١٣- مساوٍ: متساوي م. ١٤- الطّبائع: الطّباع ط.

١٥- يقدح فيما ذكرنا: قدح ممّا ذكرنا مع. ١٦- يمكن انقسامها ... الصّورة المجرّدة: - معي

١٧- الماهيّة: في الماهيّة ط، م. ١٨- الجنسيّة: الحسيّة مع. ١٩- كانقسام: لانقسام معي.

٢٠- أو هنديّاً أو: و هنديّاً و ط، م، : أو هنديّاً و معي. ٢١- أن نقول: أن يقال مع معي. ٢٢- المجرّدة: - مع.

٢٣- الكلّ: الكلّي م. ٢٤- لأنّ: لأنّه س، مع.



المنقسم إلى الجزئيات يكون[١] مقوّماً لكلّ واحد من تلك الجزئيات[٢]، و يكون جزءاً من ذات كلّ واحد منها. و أمّا الكلّ المنقسم إلى الأجزاء فإنّه لايكون مقوّماً لكلّ واحد من الأجزاء بل يكون متقوّماً بها. و أيضاً الكلّي إذا انقسم إلى الجزئيات فإنّه لايكون ذلك الكلّي[٣] مساوياً[٤] لتلك الجزئيات في تمام الذات[٥]. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله في الجواب: بأنّه قد يجوز ذلك ولكن[٦] يكون فيه إلحاق كلّي بكلّي، بجعله صورة أخرى ليس جزءاً من الصّورة[٧] الأولى. فإنّ المعقول[٨] الجنسي و النّوعي لاتنقسم ذاته في معقوليّته إلى معقولات نوعيّة و صنفيّة[٩] يكون مجموعها حاصل المعنى الواحد الجنسي أو النّوعي؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ انقسام الجنس بالفصول هو أن يقترن[١٠] كلّي بكلّي أي يقترن[١١] الفصل بالجنس، لتحصل عند ذلك صورة أخرى وهي الماهيّة النّوعيّة، و هذا النوع لايكون جزءاً من الصّورة الأولى أي من الجنس. فإنّ المعقول الجنسي لاينقسم في ماهيته إلى معقولات نوعيّة تكون ماهيّة[١٢] تلك الأنواع بعينها ماهيّة ذلك الجنس، بل[١٣] لابدّ و أن يكون النّوع[١٤] مخالفاً في الماهيّة للجنس[١٥]. و هكذا القول في انقسام النّوع إلى الأصناف. و أمّا الّذي منعنا منه فهو أن تنقسم الصّورة العقليّة[١٦] إلى أجزاء[١٧] تكون[١٨] ماهيّة كلّ واحد منها مساوية[١٩] لماهيّة الكلّ.

و أمّا قوله: بل لايكون نسبتها إلى المعنى الواحد المقسوم نسبة الأجزاء بل نسبة الجزئيات؛ فالمراد منه أنّ انقسام الجنس إلى الأنواع انقسام الكلّي إلى الجزئيات. و الّذي منعنا منه هو انقسام الكلّ[٢٠] إلى الأجزاء[٢١].

و أمّا قوله: ولوكان المعنى الواحد العقلي[٢٢] البسيط الّذي سبق تعرّضنا له ينقسم

١- يكون : فلايكون ط،م. ٢- الجزئيات ـ الجهات مع. ٣- الكلّي : الكلّ ط. ٤- مساوياً : متساوياً م.

٥- في تمام الذّات : + فلايكون الحيوان متساوياً للإنسان في تمام الماهيّة. و أمّا الكلّ إذا انقسم إلى الأجزاء فإنّه يكون ذلك الكلّ مساوياً لكلّ واحد من الأجزاء في تمام الذّات ط، م. ٦- لكن : - ط. ٧- الصّورة : + المعقولة ط.

٨- المعقول : المعقولات م. ٩- صنفيّة : وصفيّة مع. ١٠- أن يقترن : أن يقرن س، م. : أن يفرق مع.

١١- أي يقترن : أي يقرن س. : و أن يفرق مع. ١٢- تكون ماهيّة : في ماهيّته ط. ١٣- بل : - ط.

١٤- النّوع : - ط. ١٥- للجنس : في الجنس ط. ١٦- الصّورة العقليّة : الصّور ط.

١٧- أجزاء : + عقليّة ط و أيضاً على هامش م. ١٨- تكون : لتكون مص. ١٩- مساوية : متساوية م.

٢٠- الكلّ : الكلّي مص. ٢١- الأجزاء : أجزاء مع. ٢٢- العقلي : مو العقل ط.



بمختلفات[1] يوجد، لكان غير الوجه الّذي تشكّك[2] به أوّلاً من قبول القسمة إلى المتشابهات، و كان كلّ واحد من جزئه هو أولى بأن يكون البسيط الّذي كلامنا فيه، فالمراد منه أنّ هذا المتشكّك[3] لو قال: لم لايجوز أن تنقسم الصّورة العقليّة انقسام الكلّي[4] إلى جزئيّاته[5]؟ لكان غير الشّكّ الّذي ذكره أوّلاً حيث قال: لم لايجوز أن تنقسم الصّورة العقليّة[6] إلى أجزاء متشابهة؟ اللّهمّ إلّا أن يترك الشّكّ[7] الأوّل و يقول: لم لايجوز أن تنقسم الصّورة العقليّة انقسام الكلّي[8] إلى الجزئيّات؟ لكنّا نقول له حينئذ: إنّا بيّنّا[9] أنّ الجزئيّ الّذي ينقسم إليه الكلّي إنّما يحصل عند اقتران[10] كلّي بكلّي[11]. مثل النّوع[12] فإنّه إنّما يحصل من[13] اقتران الفصل بالجنس[14]. و إذا كان كذلك، كان كلّ[15] واحد من ذينك الجزئين هو البسيط الّذي كلامنا فيه[16].

المسألة الثّامنة[17]

في[18] أنّ كلّ مجرّد فهو عقل، و عاقل، و معقول

أربعة فصول[19].

[الفصل التّاسع عشر]

إشارة: إنّك تعلم أنّ كلّ شيء يعقل شيئاً فإنّه يعقل بالقوّة القريبة من الفعل أنّه يعقله و ذلك عقل منه لذاته. فكلّ[20] ما يعقل شيئاً فله أن يعقل ذاته.

و كلّ ما يعقل فمن شأن ماهيّته أن تقارن معقولاً آخر و لذلك يعقل أيضاً مع غيره، و إنّما تعقله القوّة العاقلة بالمقارنة لامحالة. فإن كان معنا يقوم بذاته، فلامانع له من حقيقته أن يقارن المعنى

1- بمختلفات : إلى مختلفات ط، م. 2- تشكّك : تشكّل ط، مص. 3- المتشكّك : المشكّك ط، م
4- انقسام الكلّي : انقساماً كلّيّاً س، مج. 5- جزئيّاته : أجزائه م، لكن على الهامش : جزئيّاته.
6- الصّورة العقليّة : - مج. 7- الشّكّ : - ط. 8- الكلّي : الكلّ م، مج. 9- بيّنّا : قد بيّنّا ط، م
10- عند اقتران : باقتران س، مج. 11- بكلّي : - مج. 12- النّوع : هذا النّوع مص. 13- من : عند ط.
14- اقتران الفصل بالجنس : الفصل اقتران بالجنس مج. 15- كلّ : - مص.
16- كلامنا فيه : + و بالله التّوفيق م، مج. 17- الثّامنة : الثّانية م. 18- في : - م.
19- أربعة فصول : - ط، م. : و فيه أربعة فصول مج. 20- فكلّ : و كلّ مص.

المعقول. اللّهمّ إلّا أن تكون ذاته ممتزة[1] في الوجود بمقارنة أمور مانعة عن ذلك من مادّة أو شيء آخر[2] إن كان[3]. فإن كانت حقيقته[4] مسلّمة، لم تمتنع عليها مقارنة الصّور العقليّة لها، فكان[5] لها ذلك[6] بالإمكان[7]، و في ضمن ذلك إمكان[8] عقله لذاته.

التفسير: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ كلّ مجرّد فإنّه يمكن أن يكون عاقلاً[9] و برهانه. أنّ المجرّد إن لم يمتنع[10] عليه أن يعقل غيره، لم يمتنع عليه أن يعقل ذاته. لكنّه لا يمتنع عليه أن يعقل غيره، فوجب أن لا يمتنع عليه أن يعقل ذاته.

بيان الشّرطيّة أنّ كلّ من يعقل شيئاً فإنّه يمكنه أن يعقل من نفسه أنّه عقل ذلك الشّيء. و كلّ من أمكنه ذلك، أمكنه أن يعقل ذاته. ينتج فكلّ[11] من عقل شيئاً فإنّه يمكنه[12] أن يعقل ذاته. أمّا الصّغرى فبديهيّة. و أمّا الكبرى فلأنّ علم الشّيء بكونه عالماً بشيء[13]، إذا لم يكن ممتنعاً، لم يلزم من فرض وجوده محال، فلنفرض حاصلاً. و المعنيّ بقولنا[14]: إنّه علم كونه عالماً بشيء، أنّه علم أنّ ذاته موصوفة بأنّها عالمة بشيء. و كلّ من علم اتّصاف شيء بشيء فلابدّ و أن يكون عالماً بالموصوف و الصّفة معاً، لأنّ التّصديق مسبوق بالتّصوّر. فإذن كلّ من علم كونه عالماً بشيء، يجب أن يكون عالماً بذاته. فإذن كلّ من لا يمتنع أن يعلم كونه عالماً بشيء، وجب أن لا يمتنع كونه عالماً بذاته. فقد ظهر صدق الشّرطيّة.

و أمّا بيان صدق المقدّم، و هو[15] أنّ كلّ مجرّد فإنّه لا يمتنع عليه أن يعقل غيره، فلأنّ كلّ ماهيّة مجرّدة يصحّ[16] أن تكون معقولة. و كلّ ماصحّ أن يكون معقولاً وحده، صحّ أن يكون معقولاً مع غيره. و كلّ ما صحّ أن يعقل مع غيره[17]، صحّ أن تقارن ماهيّته ماهيّة غيره بناء[18] على أنّ تعقّل الأشياء يستدعي حصول[19] ماهيّاتها في العاقل. فإذن كلّ ماهيّة مجرّدة فإنّه لا يمتنع أن يقارنها ماهيّة أخرى، فتكون تلك الماهيّة بحيث يصحّ أن يقارنها ماهيّة أخرى، إمّا أن يتوقّف على حصولها في الجوهر

١- ممتزة : مميّزة م. ٢- آخر : + له م. ٣- إن كان : - م. ٤- حقيقته : حقيقة م.

٥- فكان : إمكان مص. : - م. ٦- لها ذلك : ذلك لها مص. : ذلك س. ٧- بالإمكان : الإمكان م.

٨- إمكان : - س. ٩- عاقلاً : + لذاته ط، م. ١٠- المجرّد إن لم يمتنع : من لايمتنع مص.

١١- فكلّ : و كلّ م. : أنّ كلّ ط. ١٢- يمكنه : يمكن مع. ١٣- بشيء : بالشّيء س. ١٤- بقولنا : بكونه م.

١٥- و هو : هو مص. ١٦- يصحّ : فإنّها يصحّ س. : تصلح م. ١٧- و كلّ ماصحّ أن يعقل مع غيره : - ط.

١٨- بناء : - ط. ١٩- حصول : على الهامش ط.

العاقل[1]، أو لا يتوقّف. و الأوّل محال، لأنّ حصولها في ذلك الجوهر عبارة عن مقارنتها[2]. فلو توقّفت صحّة مقارنتها لغيرها على حلولها في ذلك الجوهر، مع أنّ ذلك الحلول هو نفس المقارنة، لكانت صحّة المقارنة موقوفة على وجود المقارنة، و هو محال، لأنّ وجود الشّيء متأخّر عن صحّة وجوده، لا أنّ[3] صحّة وجوده[4] متأخّرة عن وجوده. فثبت أنّ صحّة مقارنة غير تلك الماهيّة المجرّدة لتلك[5] لا يتوقّف على انطباع تلك الماهيّة المجرّدة في ذلك الجوهر العاقل. فإذن تلك الماهيّة المجرّدة سواء وجدت في العقل أو في الخارج فإنّه يصحّ أن يقارنها غيرها، و لامعنى للتعقّل[6] إلّا مقارنة ماهيّة مجرّدة لماهيّة مجرّدة. فإذا[7] ثبت أنّ كلّ ماهيّة مجرّدة موجودة في الخارج فإنّه يمكن أن يقارنها سائر الماهيّات المجرّدة[8]، ثبت أنّ كلّ مجرّد فإنّه يمكن أن يعقل غيره. فهذا تمام هذه[9] الحجّة.

و لقائل أن يقول: أمّا قولكم: إنّ كلّ من يعقل من نفسه أنّه يعقل غيره فإنّه يجب أن يعقل نفسه، فهذا و إن كان صحيحاً مقطوعاً به[10]، لكنّه لايستمرّ على[11] أصولكم. لأنّا نحمل الإنسان الكلّي على زيد و عمرو، فإنّه يمكننا أن نحكم بأنّ زيداً إنسان و ليس بفرس مع أنّه ليس[12] ههنا شيء[13] واحد يكون مدركاً للإنسان الكلّي و للإنسان[14] الجزئي الشخصي، لأنّ المدرك للكلّيّات هو النفس و المدرك للجزئيّات[15] هو القوى الجسمانيّة. فههنا لم يكن الحاكم على الشّيئين عالماً بهما. و إذا جاز ذلك، فلم لايجوز أن يحكم الإنسان على نفسه بكونه عالماً بالغير، و إن لم يكن عالماً بنفسه؟ ثمّ لئن[16] تجاوزنا عن هذا المقام فلم قلتم: إنّ كلّ مجرّد[17] يمكنه أن يعقل غيره؟

أمّا قوله: إنّ كلّ ماهيّة مجرّدة[18] فإنّها يصحّ أن تكون معقولة[19]، فنقول: ليست هذه المقدّمة من المقدّمات الأوّليّة فلابدّ من تصحيحها بالبرهان، و هم لم يفعلوا[20] ذلك. و كيف لانقول[21] ذلك؟ و حقيقة الباري تعالى[22] غير معقولة للبشر، و كذلك حقائق المفارقات، و حقائق القوى البسيطة الفعّالة و المنفعلة غير معقولة لنا[23]. بل المعقول لنا من هذه الأمور لوازمها السّلبيّة و الإضافيّة[24]. و إذا كان

١- العاقل: الفاعل مج. ٢- مقارنتها + لذلك الجوهر ط، م. ٣- لا أنّ: لأنّ م. ٤- وجوده: وجود م.

٥- لتلك: تلك الماهيّة المجرّدة مص. ٦- م مج. ٦- للتعقّل: للعقل مص. ٧- فإذا: و إذا ط، م.

٨- المجرّدة: - مج. ٩- هذه: - ط، م. ١٠- به: عليه ط. ١١- على: - مص. ١٢- ليس: - ط.

١٣- شيء: - ط، م. ١٤- للإنسان: الإنسان م، مج، مص. ١٥- للجزئيّات: للحسّيّات ط، م.

١٦- لئن: و لئن س: إن ط. ١٧- مجرّد: + فإنّه مج. ١٨- مجرّدة: - س، مج. ١٩- معقولة: معقولاً له م.

٢٠- لم يفعلوا: لم يفعلوا مج. ٢١- لانقول: لايقولوا ط. ٢٢- تعالى: + و تقدّس س، مج. ٢٣- لنا: - ط.

٢٤- و الإضافيّة: أو الإضافيّة ط، م، مص.



اعتمادنا في صحّة أن تقارن الماهيّة المجرّدة ماهيّة أخرى على أنّا نعقلها مع ماهيّة أخرى، فمتى ثبت أنّا لم تعقل حقائق المفارقات، لايمكننا[١] أن نجزم بأنّه يصحّ أن يقارنها غيرها.

فإن قيل: إنّه يمكننا أن نقيم[٢] الدّلالة على أنّا نعقل حقيقة الإله تعالى، و حينئذ يستمرّ[٣] هذا البرهان فيه. بيانه[٤] أن نقول: أنّ قول[٥] الموجود عليه سبحانه[٦] و على الممكنات[٧] ليس بالاشتراك اللّفظي، بل بالاشتراك المعنوي على معنى أنّ حقيقة الوجود[٨] حقيقة واحدة في الموضعين. و لاشكّ أنّ حقيقة الوجود متصوّرة تصوّراً أوّليّاً، فإنّ كلّ أحد[٩] يعلم[١٠] بالضّرورة كونه موجوداً[١١]، و الوجود[١٢] جزء من وجوده[١٣]. فالوجود الّذي هو جزء من الأمر المعلوم بالضّرورة يجب أن يكون معلوماً بالضّرورة. و إذا كان وجود الباري تعالى مساوياً لوجود الممكنات[١٤]، و ماهيّة وجود الممكنات معلومة بالضّرورة، كانت حقيقة وجود الباري تعالى معلومة بالضّرورة. ثمّ إنّا ندلّ[١٥] على أنّه يستحيل أن يكون وجوده مقارناً لماهيّة[١٦]، بل لاماهيّة له إلّا ذلك الوجود. فإذن[١٧] يلزم أن تكون حقيقة الباري تعالى معلومة لنا.

فنقول: لاشكّ أنّ من جعل مفهوم[١٨] الوجود في الواجب و الممكن أمراً واحداً و زعم أنّ ذلك[١٩] المفهوم غير مقارن[٢٠] في حقّ الباري تعالى لماهيّة أخرى بعد أن زعم أنّ الوجود أوّلي التّصوّر، لزمه القطع بأنّ حقيقة الباري تعالى[٢١] أوّليّة التّصوّر، ولكنّ الشّأن[٢٢] في صحّة هذه المقدّمات. فإنّا سنبيّن إن شاء الله تعالى أنّ الّذي يعتقد من[٢٣] أنّ وجود الله تعالى[٢٤] لايمكن أن يكون مقارناً للماهيّة[٢٥] اعتقاد باطل خطأ. و تحرير وجه فساد ذلك بالبراهين القاطعة. و العجب أنّ الشّيخ

١- لايمكنك أن - لايمكننا بأن م. : لم يمكننا أن مص. : يمكننا أن ط على الهامش. ٢- أن نقيم : - س.
٣- يستمرّ : يتمّ مج. ٤- بيانه : و بيانه ط، م. ٥- أنّ قول : - ط. ٦- سبحانه : + و تعالى ط، م، مص.
٧- و على الممكنات : - ط. ٨- الوجود : الموجود م. ٩- أحد : واحد م.
١٠- فإنّ كلّ أحد يعلم : فإنّا نعلم س، مج. ١١- كونه موجوداً : كوننا موجودين س. : كونهما موجودين مج.
١٢- الوجود : الموجود مج. ١٣- وجوده : وجودنا س، مج. ١٤- الممكنات : + معلوماً مص.
١٥- ندلّ : نقول ط. ١٦- لماهيّة : الماهيّة مج. ١٧- فإذن : فحينئذ س، مج. ١٨- مفهوم : معلوم مج.
١٩- ذلك : + الممكن ط. ٢٠- مقارن : مفارق مص. ٢١- تعالى : + و تقدّس س، مج.
٢٢- الشّأن : البيان م، مج. ٢٣- يعتقد من : يعتقده مع مج. ٢٤- الله تعالى : الباري ط.
٢٥- للماهيّة : لماهيّة أخرى ط، م.

مع إصراره على هذه المقدّمات الثلاثة يعترف بأنّ حقيقة الله تعالى غير معلومة للبشر، و البراهين القاطعة ناطقة بذلك أيضاً. فأنّى يغمهم هنا التّشبّث [1] بتلك المقدّمات في إنتاج شيء هم يعترفون [2] بفساده.

ثمّ لئن وقعت المساعدة على أنّ كلّ ماهيّة مجرّدة فإنّها يصحّ أن تكون معلومة [3]، فلم قلتم: إنّ كلّ ما صحّ أن يكون [4] معقولاً وحده، صحّ أن يكون معقولاً مع غيره؟ فلعلّ [5] من الماهيّات المجرّدة ما لا يصحّ أن يعقل شيئاً آخر مع تعقّلها، و كيف يحكم بامتناع ذلك من يكون ظاهر مذهبه أنّ العلم بالشّيء، و العلم بغيره لا يجتمعان؟

و بتقدير [6] أن يساعد على أنّ كلّ مجرّد فإنّه يصحّ أن يعقل مع غيره، لكن لابدّ من الدّلالة على أنّ كلّ مجرّد فإنّه يصحّ أن يعقل مع كلّ ماعداه، حتّى يمكننا أن نفرع عليه أنّ كلّ مجرّد فإنّه يصحّ أن يعقل [7] كلّ الأشياء. لكن هذا المقام ليس ببديهيّ. فلعلّ من الماهيّات المجرّدة ما لا يصحّ أن يعقل مع تعقّل بعض الأشياء، و إن صحّ تعقّله مع تعقّل سائر الأشياء.

ثمّ لئن [8] وقعت المساعدة على أنّ كلّ ماهيّة مجرّدة فإنّها يمكن أن تكون معقولة مع كلّ ماعداها، لكن لم قلتم: إنّه متى صحّ ذلك فقد صحّ أن يكون ماهيّتها مقارنة لماهيّة [9] غيرها؟ بلى [10] لو ثبت أنّ العلم بالشّيء [11] يستدعي حصول ماهيّة المعلوم في العالم لكان [12] ذلك لازماً، لكنّ الكلام فيه [13].

ثمّ و [14] لئن وقعت المساعدة على أنّ كلّ ماهيّة مجرّدة فإنّه لا يمتنع أن يقارنها سائر الماهيّات، فلم قلتم: إنّ صحّة [15] هذه المقارنة حاصلة لها عند كونها في الخارج؟ و لم لا يجوز أن يقال: شرط هذه الصحّة حلولها في النّفس، أو يقال [16]: إنّ وجودها الخارجي يكون مانعاً من ذلك.

و أمّا قوله: لو توقّفت [17] صحّة هذه المقارنة على حصولها في النّفس، مع أنّ حصولها في

١- فأنّى يغمهم هنا التّشبّث : فأنّى ينفعهم التّشبّث هنا ط. : فإن تنفعهم هنا التّسبّب مج. : فأيّ شيء ينفعهم ألبتّ معي.
٢- يعترفون : معترفون ط، م. ٣- معلومة : معلولة ط، م. ٤- يكون : - مج. ٥- فلعلّ : ولعلّ س.
٦- بتقدير : بتعذّر معي. ٧- مع كلّ ما عداه ... يصحّ أن يعقل : على الهامش بخطّ جديد. : + مع ط.
٨- ثمّ لئن : و مج. ٩- لماهيّة : - معي. ١٠- بلى : بل ط، مج. ١١- بالشّيء : - ط. ١٢- لكان : لكن س.
١٣- فيه : + عامرٌ ط، م. ١٤- ثمّ و : ثمّ ط، م. : - معي. ١٥- صحّة : حجّة مج. ١٦- أو يقال : أن يقال معي.
١٧- توقّفت : وقفت معي.

النفس عبارة عن مقارنتها للنفس، لزم تأخّر[١] صحّة الشيء عن وجوده، و أنّه محال؛ قلنا: هذه مغلطة. و بيانه و هو[٢] أنّ مقارنة الشيء لغيره على أقسام ثلاثة: أحدها مقارنة الحالّ للمحلّ[٣]، و ثانيها[٤] مقارنة المحلّ للحالّ، و ثالثها مقارنة الحالّين في محلّ واحد.

و إذا عرفت ذلك فنقول: إنّا لمّا عقلنا شيئين، عرفنا بذلك أنّه يصحّ على ذينك الشيئين[٥] أن يتقارنا[٦] مقارنة حالّين في محلّ واحد. و إذا رأينا شيئاً حلّ في محلّ، عرفنا بذلك[٧] أنّه يصحّ[٨] على ذلك الحالّ أن يقارن غيره مقارنة الحالّ للمحلّ، و عرفنا أيضاً أنّه يصحّ[٩] على ذلك المحلّ أن يقارن[١٠] غيره مقارنة المحلّ للحالّ. و هذه الأنواع الثلاثة من المقارنة كأنّها أنواع مختلفة تحت جنس واحد و هو أصل المقارنة. ثمّ[١١] لاشكّ أنّ الشيء الّذي يصحّ عليه نوع من جنس فإنّه لا يجب أن[١٢] يصحّ عليه سائر الأنواع من ذلك الجنس. و كيف لانقول ذلك؟ و العرض يصحّ أن يقارن غيره مقارنة الحالّ للمحلّ[١٣] من غير عكس، و الأقسام الأربعة من الجوهر يصحّ أن يقارن غيرها[١٤] مقارنة المحلّ للحالّ من غير عكس.

و إذا عرفت[١٥] ذلك فنقول: إنّه لمّا ثبت بالحجّة[١٦] أنّ التعقّل يستدعي حصول ماهيّة المعقول في العاقل، فإذا عقلنا شيئين، علمنا[١٧] أنّ الماهيّتين المعقولين تقارنتا[١٨] في ذلك الجوهر مقارنة حالّين[١٩] في محلّ واحد. فإذا أردنا[٢٠] أن نبيّن أنّ صحّة هذا النوع من المقارنة لايتوقّف على كون الماهيّة[٢١] موجودة في العقل، لم يكفنا في هذا قوله:[٢٢] أنّ صحّة مقارنتها للجوهر العاقل[٢٣] لا يتوقّف على حصولها فيه، لأنّ مقارنتها لمحلّها مخالفة لمقارنتها لحالّ في محلّها. فلايلزم من عدم توقّف

١- تأخّر: أخر مص. ٢- و هو: هو س. ٣- للمحلّ: لمحلّ س. ٤- ثانيها: الثاني ط.
٥- الشيئين: المعقولين ط، م. :- مص. ٦- أن يتقارنا: أنّ مقارنتهما مج. ٧- بذلك: - ط.
٨- ذينك الشيئين ... أنّه يصحّ: على الهامش س. ٩- أيضاً أنّه يصحّ: أنّه يصحّ أيضاً ط.
١٠- أن يقارن: بأن يقارن ط. ١١- ثمّ: + أنّه ط، م. ١٢- يجب أن: - ط. ١٣- للمحلّ: - ط.
١٤- أن يقارن غيرها: غيرها أن يقارن مص. : أن يقارن م. ١٥- عرفت: ثبت س، مج.
١٦- بالحجّة: الحجّة مص. ١٧- علمنا: عقلنا ط. ١٨- المعقولين تقارنتا: المعقولتين تقارنتا مص.
١٩- حالّين: الحالّين ط، م. ٢٠- فإذا أردنا: فأردنا مص. ٢١- الماهيّة: المقارنة ط.
٢٢- قوله: قولنا ط، م، مص. ٢٣- العاقل: القابل مج.



النوع الأوّل[1] من المقارنة على حلول[2] الصّورة في الجوهر العاقل عدم توقّف النوع[3] الثاني من المقارنة على حلول[4] الصّورة في الجوهر العاقل[5]. ثمّ بتقدير أن يثبت أنّ صحّة مقارنتها مع مايحلّ في محلّها[6] لايتوقّف على حلولها في الجوهر العاقل، فإنّه لايلزم من ذلك صحّة النوع الثالث من المقارنة أعني مقارنة المحلّ للحالّ. و معلوم أنّه إنّما يعقل غيره إذا كان هو مقارناً لذلك الغير مقارنة المحلّ للحالّ. فقد تلخّص أنّ[7] الكلام المذكور في هذا المقام مغالطة صرفة.

ثمّ[8] لئن وقعت المساعدة على أنّ هذه الأنواع الثلاثة من المقارنة متساوية في تمام الماهيّة، ولكن لايلزم من صحّة حكم على ماهيّة[9] عند كونها ذهنيّة صحّة ذلك الحكم عليها عند كونها خارجيّة. فإنّ الإنسان الذهني حالّ في المحلّ محتاج[10] إلى الموضوع[11]، و الإنسان الخارجي يستحيل أن يكون كذلك[12]. و الإنسان الخارجي قائم بذاته[13]، حسّاس[14]، متحرّك بالإرادة، محسوس بالحواسّ الخمسة، و الإنسان الذهني ليس كذلك. فعلمنا أنّه ليس كلّ ماصحّ على ماهيّة[15] حال كونها ذهنيّة وجب أن يصحّ عليها ذلك[16] حال كونها خارجيّة. فلايلزم من صحّة كون الماهيّة الذهنيّة مقارنة للمعقولات صحّة كون الماهيّة الخارجيّة كذلك.

ثمّ لئن وقعت المساعدة على أنّ الماهيّة عند وجودها الخارجي يصحّ عليها المقارنة، لكن لم لايجوز أن يلزمه لازم[17] يمنع عن ذلك؟ كما أنّ الحيوانيّة الّتي في الإنسان لأجل كونها مساوية للحيوانيّة[18] الّتي في الفرس لابدّ و أن تكون مستعدّة لقبول فصل الفرس، إلّا أنّ فصله[19] اللّازم له في وجوده و هو النّاطق صار مانعاً من ذلك. فكذلك ههنا يجوز أن تكون الماهيّة عند وجودها الخارجي يصحّ عليها أن يقارنها غيرها إلّا أنّه يلزمها، و الحال[20] هذه، لازم يمتنع من[21] ذلك[22]. و يمكن أن يجاب[23] عنه: بأنّا بيّنّا أنّه لامانع من التّعقّل إلّا المادّة[24]، و كلامنا في المجرّد، فإذن ليس

۱- الأوّل: على الهامش س. ۲- حلول: حصول مج. ۳- توقّف النوع: التّوقّف للنّوع ط.

۴- حلول: حصول ط، مج. ۵- العاقل: - م. ۶- في محلّها: فيها س، مج. ۷- تلخّص أنّ: تخلّص مص.

۸- ثمّ: و مص. ۹- ماهيّة: ماهيّته مص. ۱۰- محتاج: و محتاج مج. ۱۱- الموضوع: الموضع مج.

۱۲- و الإنسان الخارجي يستحيل أن يكون كذلك: - س، مج. ۱۳- بذاته: بنفسه ط. ۱۴- حسّاس: حاسّ س.

۱۵- ماهيّة: ماهيّته مج. ۱۶- ذلك: - س. ۱۷- لازم: - مص. ۱۸- للحيوانيّة: الحيوانيّة مج.

۱۹- فصله: فصل الإنسان ط، م. ۲۰- الحال: الحالة ط. ۲۱- من: عن م، مص. : - ط.

۲۲- ذلك: + و الله الموفّق ط. ۲۳- و يمكن أن يجاب: لمن يجيب مص. ۲۴- المادّة: لمادّة س.



ههنا مايمنع[١] من صحّة هذه المقارنة. لكنّك تعلم[٢] ضعف هذا الجواب.

ثمّ لئن[٣] وقعت المساعدة على أنّ كلّ مجرّد فإنّه يصحّ أن يقارن سائر الماهيّات[٤] على الإطلاق، لكن[٥] لِمَ قلتم: إنّه متى صحّ ذلك، لزم صحّة كون ذلك[٦] المجرّد عاقلاً بما عداه[٧]؟ بلى[٨] لو ثبت أنّ العلم و الإدراك هو نفس هذه المقارنة، لكان المقصود حاصلاً، ولكنّ الإشكال[٩] ما مضى[١٠]. فهذه جملة الشكوك على هذه الحجّة. و لنرجع الآن[١١] إلى شرح[١٢] المتن.

أمّا قوله: «كلّ شيء يعقل شيئاً فإنّه يعقل بالقوّة القريبة من الفعل أنّه[١٣] يعقله» فالمراد منه أنّ كلّ من عقل غيره فإنّه لايستحيل أن يعقل من نفسه كونه عاقلاً لغيره. و اعلم أنّ على لفظ الشيخ استدراكاً، فإنّ القوّة و إن كانت قريبة من الفعل إلّا أنّها[١٤] تكون لامحالة مقارنة للعدم، لأنّ لفظة[١٥] القوّة لفظة مرادفة للإمكان[١٦] المقارن للعدم، و لذلك يقولون: إنّ[١٧] القوّة طبيعة عدميّة. و إذا كان كذلك، فليس كلّ من عقل شيئاً عقل بالقوّة القريبة من الفعل أنّه عقله. فإنّ من الأشياء مايكون تعقّله لكونها[١٨] عاقلاً بالفعل المحض، و يكون منزّهاً[١٩] عن طبيعة القوّة القريبة و البعيدة كالبارى عزّ اسمه[٢٠] و المفارقات[٢١]. و إذا كان كذلك، لم يجز أن يقال[٢٢]: كلّ من عقل شيئاً فإنّه يعقل[٢٣] بالقوّة القريبة من الفعل أنّه يعقله[٢٤]، بل يجب أن يقال: كلّ[٢٥] من عقل شيئاً فإنّه يمكن أن يعقل أنّه يعقل[٢٦] ذلك الشيء، و يكون المراد بهذا الإمكان الإمكان[٢٧] العامّ حتّى يتناول مايكون ذلك التعقّل فى حقّه واجب الحصول كالبارى تعالى، و مالايكون كذلك بل[٢٨] يكون بالقوّة القريبة من الفعل كما فى حقّنا[٢٩].

١- ههنا مايمنع: له مانع م، مص. : له مايمنع ط. ٢- لكنّك تعلم: لكنّا نعلم مص. ٣- لئن: إن ط، م.
٤- الماهيّات: + المجرّدة ط، م. ٥- لكن: ولكن س، مج. ٦- ذلك: - س، مج. ٧- بما عداه: لما عداه ط.
٨- بلى: بل ط، مج. ٩- الإشكال: لإشكال م. ١٠- مامضى: ماضى ط. ١١- الآن: - س.
١٢- شرح: تفسير ط، م. ١٣- أنّه: أن م. ١٤- إلّا أنّها: لكنّها مج. ١٥- لفظة: - ط، م، مص.
١٦- للإمكان: الإمكان مج. ١٧- يقولون إنّ: نقول م. : يقولون مج، مص. ١٨- تعقّله لكونه: لعقله كونه مص.
١٩- منزّها: منها مج. ٢٠- اسمه: + وجلّ مج. ٢١- المفارقات: المفارقات مج. ٢٢- يقال: إنّ س، مج.
٢٣- يعقل: يعقله س. ٢٤- أنّه يعقله: أنّه يعقل مص. ٢٥- كلّ: - مج. ٢٦- أنّه يعقل: - س.
٢٧- الإمكان الإمكان: الإمكان م. ٢٨- بل: فإنّه م. ٢٩- كما فى حقّنا: كما حققنا ط.



و أمّا قوله: «و ذلك عقل منه لذاته»، فالمراد منه أنّ كلّ من عقل أنّه يعقل غيره فقد عقل أنّ[1] ذاته موصوفة بكونها عاقلة للغير. و من عقل اتّصاف شيء بشيء فإنّه لابدّ[2] و أن يعرف الموصوف و الصّفة[3] معاً. و قد بيّنّا أنّ هذه المقدّمة و إن كانت ضروريّة إلّا أنّها[4] لاتستمرّ على مذهبه.

و اعلم أنّ على اللّفظ[5] استدراكاً، و هو أنّ قوله: «و ذلك[6] عقل منه لذاته»، توهّم أنّ عقل الشّيء لكونه عاقلاً لغيره هو نفس عقله لذاته، و ليس الأمر كذلك. فإنّ علمي بأنّي عالم بشيء علم[7] متعلّق بنسبة[8] مخصوصة بين ذاتي[9] و بين العلم بشيء، و العلم بتلك النّسبة مغاير للعلم بكلّ واحد من المنتسبين؛ فكيف يجوز أن يقال: العلم بتلك النّسبة هو العلم بذاتي؟ بل الواجب أن يقال: علمي بكوني عالماً بشيء يتضمّن[10] أو يستلزم[11] علمي بذاتي[12].

و أمّا قوله: «فكلّ ما يعقل شيئاً فله أن يعقل ذاته»، فهو نتيجة المقدّمتين المذكورتين. و ترتيب[13] القياس هكذا: كلّ ما عقل شيئاً فله أن يعقل كونه عاقلاً لذلك الشّيء، و كلّ ما كان كذلك، فله أن[14] يعقل ذاته[15]. ينتج كلّ ما[16] يعقل شيئاً، له[17] أن يعقل ذاته.

و أمّا قوله: «و كلّ[18] ما يعقل شيئاً[19] فمن شأن ماهيّته أن يقارن معقولاً آخر»، فالمراد منه بيان أنّ[20] كلّ ما صحّ أن يكون معقولاً فإنّه يمكن أن يقارن ماهيّته ماهيّة معقول آخر.

و أمّا قوله: «و لذلك يعقل مع غيره، و إنّما تعقله[21] القوّة العاقلة بالمقارنة»، فالمراد منه الاستدلال على الدّعوى[22] الّتي ذكرها. و ذلك لأنّ كلّ ماصحّ أن يكون معقولاً في نفسه[23] صحّ أن يكون معقولاً مع غيره، فقد حصلت ماهيّته مع ماهيّة غيره في الجوهر العاقل، و ذلك هو المقارنة.

و أمّا قوله: «فإن كان ممّا يقوم[24] بذاته، فلامانع له من حقيقته أن يقارن المعنى المعقول»،

۱- عقل أنّ: عقل أنّه مج، : عقل بأنّ ط. ۲- فإنّه لابدّ: فلابدّ مص.

۳- و أن يعرف الموصوف و الصّفة: و أن يكون عالماً للموصوف و الصّفة ط، م. ۴- إلّا أنّها: لكنّه م، مج، مص.

۵- اللّفظ: هذا اللّفظ ط، م. ۶- و ذلك: - مص. ۷- علم: - س، مج. ۸- بنسبة: نسبة مج، مص.

۹- ذاتي: ذلك م. ۱۰- يتضمّن: يتضمّ مج. ۱۱- يستلزم: يلزم مج، : يلتزم ط، م، مص.

۱۲- بذاتي: بذاته م. ۱۳- ترتيب: تركيب س. ۱۴- فله أن: فهو مج.

۱۵- فهو نتيجة ... يعقل ذاته: - مص. ۱۶- كلّ ما: ما ط. ۱۷- له: فله ط، م. ۱۸- و كلّ: فإنّ كلّ ط.

۱۹- شيئاً: - م، مج. ۲۰- و كلّ ما ... بيان أنّ: على الهامش س. ۲۱- يعقله: يعقل ذلك ط.

۲۲- على الدّعوى: بالدّعوى ط. ۲۳- في نفسه: بنفسه ط. ۲۴- ممّا يقوم: ما يقوم م، مص.



فالمراد منه أنّه لمّاثبت[1] أنّ المجرّد[2] لايمتنع على ماهيّته أن يقارن[3] غيرها[4]، فإذا فرضنا تلك الماهيّة موجودة في الخارج قائمة بذاتها، وجب أن يصحّ عليها أن يقارنها[5] تلك الماهيّات؛ لأنّا[6] لمّا عرفنا في بعض الأحوال أنّ تلك الماهيّة يصحّ أن يقارنها سائر[7] الماهيّات، فحيث[8] ما حصلت تلك الماهيّة، سواء حصلت في الذّهن أو في الخارج، وجب أن يصحّ عليها تلك المقارنة. ثمّ لم يبيّن[9] ههنا أنّ تلك الصّحّة غير موقوفة على الوجود الذّهني، أو[10] لايمنع منها الوجود الخارجي؛ لأنّه أورد[11] فصلاً للكلام على ذلك على ما سيأتي[12] إن شاء الله.

و أمّا قوله: «إلّا أن يكون ذاته ممنوّة[13] في الوجود بمقارنة[14] أمور مانعة عن ذلك من مادّة أو شيء آخر إن كان»، فالمراد أنّ تلك الماهيّة يجب أن يصحّ عليها تلك المقارنة أبداً، اللّهم إلّا إذا وجد مايمنع[15] من تلك المقارنة، وهي المادّة و علائقها على مامرّ. فإنّ تلك المقارنة تكون ممتنعة حينئذ.

و أمّا قوله: «فإن كانت حقيقته مسلّمة لم تمتنع عليها مقارنة الصّور[16] العقليّة لها[17]، فكان ذلك لها بالإمكان[18]»، فالمراد أنّ الحقيقة لمّاثبت أنّه يصحّ عليها هذه المقارنة، و ثبت بما مضى أنّه لامانع إلّا المادّة و علائقها، وجب أن يصحّ عليها هذه المقارنة.

و أمّا قوله[19]: «و في ضمن ذلك إمكان عقله لذاته[20]»، فالمراد منه ظاهر، ولكن على اللّفظ استدراك. لأنّ عقله لذاته ليس جزءاً من عقله لغيره، و ما لايكون جزءاً من الشّيء لايكون في ضمن الشّيء. بل الواجب أن يقال: من لوازم عقله لغيره إمكان عقله لذاته لزوم العلّة معلولها.

١- لمّا ثبت . لايثبت مج. ٢- المجرّد: التّجرّد ط. ٣- أن يقارن: يقارنها ط، مج.
٤- و أمّا قوله ... يقارن غيرها: على الهامش بخطّ جديد م. ٥- يقارنها: + غير ط. ٦- لأنّا: لأنّها مص.
٧- سائر: بسائر مص. ٨- فحيث: حيث م. ٩- لم يبيّن: لمّا بيّن ط - إنّه لم يبيّن م، مص- : تبيّن مج.
١٠- أو: إذ مج. ١١- أورد: أورد مج- : الواو م. ١٢- سيأتي: + ذكره ط. ١٣- ممنوّة: ممنوعة ط.
١٤- بمقارنة . بمفارقة ط، م، مص. ١٥- ما يمنع: مانع يمنع س. ١٦- الصّور: الصّورة س، مج، مص.
١٧- لها: إيّاها مص، : - س. ١٨- فكان ذلك لها بالإمكان : - ط، م.
١٩- فالمراد أنّ تلك ... و أمّا قوله : - س، مج. ٢٠- فكان ذلك لها ... إمكان عقله لذاته : - مص.



[الفصل العشرون]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: إنّ الصّورة المادّيّة في القوام إذا جرّدت[1] في العقل، زال عنها المعنى[2] المانع، فما بالها لايجب إليها أنّها تعقل؟ فجوابك: لأنّها ليست مستقلّة بقوامها، قابلة لما يحلّها من المعاني المعقولة، بل أمثالها إنّما تقارنها معان معقولة ترتسم بها لاهي، بل القابل لهما جميعاً، و ليس أحدهما أولى بأن يكون مرتسماً بالآخر[3] من الآخر به. و مقارنتهما[4] غير مقارنة الصّورة و المتصوّر. و أمّا وجودها[5] الخارج[6] فمادّي. لكنّ المعنى الّذي كلامنا فيه جوهر مستقلّ بقوامه على حسب ما فرضناه، إذا قارنه معنى معقول، كان له بالإمكان جعله متصوّراً.

التّفسير: هنا شكّ أورده على قوله: الشّيء[7] المجرّد متى قارنه[8] غيره، وجب أن يصير عاقلاً لذلك الغير[9]. و تقرير الشّكّ هو أنّ الصّور العقليّة المجتمعة في العقل كلّ[10] واحدة منها صورة مجرّدة مقارنة للأخرى مع أنّ شيئاً منها لايعقل الأخرى. بل العاقل لها هو الجوهر الّذي هو محلّ لها. فبطل قولكم التّعقّل[11] هو المقارنة.

و أجاب عنه: بأنّ كلّ واحد من الصّور ليس مستقلاً في الوجود و لاقائماً بنفسه[12]. فإذا كان كذلك، لم يكن شيء منها قابلاً للصّورة المجرّدة المقارنة[13] لها، بل أمثال هذه الصّور إذا قارنتها صورة أخرى فإنّه لايرتسم واحدة منها بالأخرى، إذ ليس ارتسام البعض بالبعض أولى من العكس. فلزم[14] أن يكون كلّ واحدة منها مرتسمة بالأخرى، فيكون كلّ واحدة منها حالّة في الأخرى و محلاً لها، و هو محال. أولايرتسم و لاواحدة[15] بالأخرى[16]، و هو المطلوب. بل الحقّ أنّ المرتسم بها بأسرها هو المحلّ[17] القابل لها. ثبت أنّ تلك الماهيّات متى كانت صوراً موجودة في العقل فإنّه لايرتسم و لاواحدة[18] منها بالأخرى[19]، فلاجرم لم يكن شيء منها عاقلاً للأخرى[20]. و أمّا إذا وجدت تلك الماهيّة في الخارج قائمة بذاتها مستقلّة بنفسها، فحينئذ يمكن أن تكون محلاً لما يقارنها، فلاجرم يكون عاقلاً

١- جرّدت: تجرّدت ط. ٢- المعنى: - مج. ٣- بالآخر: في الآخر مص. ٤- مقارنتهما: مقارنتها س، م.

٥- وجودها: وجودهما م. ٦- الخارج: في الخارج مص. ٧- الشّيء: للشّيء ط، م. ٨- قارنه: قارنته مج.

٩- الغير: + المجتمعة ط. ١٠- كلّ: كان مص. ١١- التّعقّل: العقل م، مج. ١٢- بنفسه: بالنّفس ط، م.

١٣- المقارنة: - مج. ١٤- فلزم: يلزم مج، ليلزم ط، م. ١٥- و لاواحدة: واحدة مص.

١٦- بالأخرى: في الأخرى م. ١٧- المحلّ: - ط. : العقل م، لكن على الهامش صحّح على: المحلّ.

١٨- و لاواحدة: واحدة مص. ١٩- بالأخرى: في الأخرى م. ٢٠- للأخرى: على الهامش س.



لها[١]. فظهر الفرق.

و لقائل أن يقول: أمّا قولكم: أنّ تلك الصّور ليس بأن ترتسم واحدة منها بالأخرى بأولى[٢] من المكس، ففيه[٣] إشكال؛ لأنّ تلك الصّور العقليّة المجتمعة في الجوهر العاقل مختلفة بالماهيّة[٤]. أمّا أوّلاً، فلأنّها لو كانت متماثلة لامتنع اجتماعها لامتناع اجتماع المثلين. و أمّا ثانياً، فلأنّ التّعقّل عبارة من انطباع صورة المعقول في العاقل عندكم. فإذا كانت المعقولات مختلفة الماهيّات، كانت الصّور المطابقة لها[٥] مختلفة. و إذا ثبت أنّ تلك الصّور متخالفة في الماهيّة، لم يمتنع أن يكون[٦] بعضها أولى بالمحلّيّة[٧] و بعضها بالحاليّة[٨]. ألاترى أنّ البطوء لمّا كان مخالفاً في الماهيّة للحركة[٩]، لاجرم كانت محلّيّة[١٠] الحركة للبطوء أولى من العكس، فكذا[١١] هيهنا.

ثمّ إن[١٢] وقعت المساعدة على أنّه يمتنع على تلك الصّور أن يكون بعضها منطبعة في البعض، ولكن[١٣] ذلك اعتراف بأنّ مفارقة هذه الصّور لمحلّها و لمايحلّ في محلّها[١٤] غير مفارقتها لمايكون حالاً فيها؛ لأنّ القسمين الأوّلين حاصلان[١٥]، و القسم الثّالث ممتنع. و فيه اعتراف بأنّ القسمين الأوّلين[١٦] من المفارقة لايقتضي شيء منها[١٧] كون المفارق[١٨] عاقلاً[١٩]. و إذا[٢٠] ثبت ذلك، ثبت أنّه لايلزم من صحّة القسمين الأوّلين من المفارقة[٢١] على تلك الماهيّة حين كانت موجودة في العقل صحّة القسم الثّالث عليها حين ماتكون موجودة في الخارج، و سقط الاستدلال[٢٢] بالكلّيّة.

و أمّا قوله: «لكنّ المعنى الّذي كلامنا فيه جوهر مستقلّ بقوامه على حسب مافرضناه، إذا قارنه معنى معقول كان له بالإمكان جعله متصوّراً»، فالمراد منه أنّ كلامنا في تلك الماهيّة حين ما تكون موجودة في الخارج[٢٣] و هي حينئذ يمكن أن تكون محلاً لسائر الماهيّات[٢٤]، فلاجرم أمكن كونها

١- لها: - س. ٢- بأولى: أولى ط، م. ٣- ففيه: فيه مج. ٤- بالماهيّة: الماهيّة س. ٥- لها: - م.

٦- في الماهيّة لم يمتنع أن يكون: بالماهيّة لم يكن ط. ٧- بالمحلّيّة: بالمتعلّقيّة مج.

٨- بالحاليّة: أولى بالحاليّة ط. ٩- في الماهيّة للحركة: للماهيّة في الحركة ط. ١٠- محلّيّة: مختلفة مج.

١١- فكذا: و كذا ط، م، : فهكذا مص. ١٢- ثمّ إن: و إن س: ثمّ لئن مص. ١٣- لكن: - ط.

١٤- في محلّها: فيها س، مج. ١٥- حاصلان: + هيهنا ط، م، مج.

١٦- حاصلان و... الأوّلين: على الهامش بخطّ جديد م. ١٧- منها: منهما مص. ١٨- المفارق: المفارقة مص.

١٩- عاقلاً: حاصلاً مج. ٢٠- و إذا: و إذ مص. ٢١- من المفارقة: - س.

٢٢- الاستدلال: الإشكال م، : الاستدراك مج. ٢٣- و سقط... في الخارج: - مص.

٢٤- الماهيّات: جهات م؛ لكن على الهامش بعد التّصحيح: «الماهيّات».



عاقلة[1] لتلك الماهيّة[2].

ثمّ لقائل أن يقول: إنّ الشيخ لمّا حكم بأنّ[3] الجوهر المستقلّ إذا قارنه معنى معقول فإنّه يمكنه أن يجعله[4] متصوّراً، لزمه أن يعترف بأنّ مقارنة الماهيّة للذّات مغايرة لكون تلك الماهيّة متصوّرة؛ لأنّه حكم بأنّ بعد حصول المقارنة يمكن جعله متصوّراً، ولولا أنّ المتصوّريّة مغايرة لنفس المقارنة لماصحّ ذلك. و متى اعترف الشّيخ بأنّ التّصوّر غير المقارنة، سقط أصل الدّليل على مامرّ[5].

[الفصل الحادي و العشرون]

وهم و تنبيه: فلعلّك تقول: إنّ هذا الجوهر و إن كان لامانع له بحسب ماهيّته النّوعيّة، فله مانع من حيث شخصيّته الّتي ينفصل بها عن المرتسم من معناه في قوّة عاقلة تعقله. فيكون جوابك: أنّ هذا الاستعداد لتلك الماهيّة إن كان من لوازم الماهيّة كيف كانت فقد سقط تشكّك[6]. و إن[7] كان[8] إنّما تكتسبه عند الارتسام في العقل، فيكون الاستعداد إنّما يستفاد مع حصول الاكتساب له. فيكون لم يكن استعداد للشّيء[9] حتّى حصل، فاستعدّ له. أو لم يكن استعداد لشيء و قد كان ذلك الشّيء و حدث[10]. و هذا كلّه محال. فيجب إذن أن يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة، فهو للماهيّة بل لعلّ[11] الاستعدادات الخاصّة لبعض مايقارن تتلو المقارنة الأولى. و كذلك فاعلم أنّ لماهيّة المعنى الجنسي استعداداً لكلّ فصل له، فإن لم يكن له خروج إلى الفعل فلمانع يطول الكلام فيه، فكيف في[12] المعنى المحقّق النّوعي؟

التّفسير: هذا شكّ أورده على قوله: إنّ الماهيّة لمّاصحّ عليها أن يقارنها[13] غيرها[14] حين كانت عقليّة، وجب أن يصحّ عليها هذه المقارنة مطلقاً. و تقرير الشّكّ أنّ هذه الماهيّة[15] الذّهنيّة مخالفة للماهيّة الخارجيّة من حيث أنّ إحداهما ذهنيّة و الأخرى خارجيّة، فلم لايجوز أن يقال: إنّ الوجود

١- عاقلة: قابلة س. ٢- الماهيّة: الماهيّات ط، م. ٣- بأنّ: أنّ ط، م. ٤- يجعله: يجعلها م.

٥- على مامرّ: - س، : على من شرحه ط. ٦- تشكّك: شكّك مص. ٧- و إن: فإن م.

٨- و إن كان: و إن كانت س. ٩- استعداد للشّيء: استعداد لشيء م، س. : استعداداً للشّيء مص.

١٠- و حدث: وجد مص. ١١- بل: بلى مص. ١٢- في: - مص. ١٣- يقارنها: يقارنها م.

١٤- غيرها: - س. ١٥- الماهيّة: المقارنة ط.



فالّذي كان شرطاً لصحّة تلك المقارنة، و الوجود[١] الخارجي كان مانعاً منها[٢]، فلاجرم لم‌تحصل صحّة المقارنة[٣] لتلك[٤] الماهيّة مع سائر الماهيّات عند ماتكون موجودة في الخارج؟

ثمّ أجاب عنه: بأنّ تلك الماهيّة لمّاصحّ عليها حين كانت ذهنيّة أن يقارنها غيرها[٥]، فتلك الصحّة إن كانت لنفس تلك[٦] الماهيّة أو لشيء من لوازمها، كانت حاصلة لها سواء كانت في الذّهن أو في الخارج، و سقط الشّكّ. و إن[٧] كانت[٨] لاتحصل إلّا عند كونها في الذّهن[٩]، فيكون استعداد حصول هذه المقارنة لايحصل إلّا مع اكتساب المقارنة، فيكون لم‌يكن استعداد[١٠] لشيء حتّى حصل فاستعدّ له، أو لم‌يكن استعداد للشيء[١١] و قديكون ذلك الشيء و حدث[١٢]، و هذا كلّه محال.

و تفسير هذه[١٣] الألفاظ أنّه إذا لم‌يحصل صحّة المقارنة إلّا بعد اكتساب المقارنة، لزم أحد أمرين باطلين: أحدهما أن يكون استعداد[١٤] المقارنة متأخّراً بالذّات عن حصول المقارنة، فذلك الاستعداد لايحصل للشيء[١٥] إلّا بعد وجود ذلك الشيء. و ذلك محال، لأنّ الإمكان سابق على الحصول، لا أنّ[١٦] الحصول سابق على الإمكان. و ثانيهما أن لايكون لذلك الحادث استعداد[١٧]. و هذا أيضاً محال، لأنّ الّذي حدث كيف يقال: إنّه لم‌يكن صحيح الحدوث؟

بقي هٰهنا بحثان:

الأوّل، أنّ قوله: هذا الاستعداد لتلك الماهيّة إن كان من لوازم الماهيّة فقد سقط الشّكّ، و إن كان إنّما يكتسبه عند الارتسام لزم منه كذا و كذا، ليس متّصلة محيطة بطرفي النّقيض[١٨] ولكنّه في قوّتها. فإنّه يقال: هذا[١٩] الاستعداد لتلك الماهيّة إمّا أن يتوقّف على حصولها في العقل، أو لايتوقّف. فإن توقّف لزم المحال المذكور. و إن كان لايتوقّف فسواء حصلت في العقل أو في الخارج كان

١- و الوجود: أو الوجود س، مج. ٢- منها: فيها س. ٣- المقارنة: مقارنة ط، م. ٤- لتلك: هذه ط، م.

٥- غيرها: -ط. ٦- تلك: -مج. ٧- و إن: فإن مج. ٨- كانت: كان س، مج.

٩- أو في الخارج ... في الذّهن: على الهامش م. ١٠- استعداد: استعداداً مج، مص.

١١- استعداد للشيء: استعداد الشيء مص. ١٢- و حدث: وجد مص، : وجدت مج. ١٣- هذه: -ط.

١٤- استعداد: + تلك مص. ١٥- للشيء: الشيء مج. ١٦- لا أنّ: فكيف يكون ط، م.

١٧- لذلك الحادث استعداد: كذلك الاستعداد ط. : ثابتة على الهامش س.

١٨- ليس متّصلة محيطة بطرفي النّقيض: هكذا على هامش ط بعد التّصحيح ولكن في المتن: مرتسمة بعضها محيطة بطريق البعض. ١٩- هذا: -س.



ذلک الاستعداد حاصلاً له، و هو المطلوب.

الثانی: و هو أنّه لمّا أبطل [1] القسم الثانی و هو أنّ [2] تلک الماهيّة أنّما تکتسب هذا الاستعداد عند الارتسام فی العقل بقوله [3]: «فيکون الاستعداد أنّما يستفاد مع حصول الاکتساب»، ثمّ أنّه بعد ذلک اشتغل ببيان أنّه لايجوز أن يکون الاستعداد أنّما يستفاد مع حصول الاکتساب [4]، و لم‌يبيّن أنّه کيف يلزم من قول من يقول: إنّ الماهيّة أنّما تکتسب هذا [5] الاستعداد عند الارتسام فی العقل، أو يکون الاستعداد [6] أنّما يستفاد [7] مع حصول الاکتساب.

و اعلم أنّ ذلک يحتمل وجهين: أحدهما أن يقال [8]: إنّ الصّورة المعقولة لوکان استعدادها لأنّ [9] تقارنها صورة أخری موجودة فی محلّها مشروطة [10] بکونها موجودة فی العقل، لزم تأخّر الصّحة عن الوجود أو [11] لزم نفی الصّحة. و ثانيهما أن يقال: لوکان استعداد الصّورة العقليّة لأنّ يقارنها [12] غيرها مشروطاً بکونها [13] ذهنيّة، لزم المحالان [14].

فأمّا الاحتمال الأوّل فباطل؛ لأنّه لايلزم [15] من توقيف [16] صحّة مقارنة الحالّين فی محلّ علی [17] حلولهما فی ذلک المحلّ تأخّر [18] الصّحة عن الوجود؛ لأنّ حلول الحالّين فی محلّ شرط لصحّة مقارنتهما علی هذا الوجه، و صحّة مقارنتهما علی هذا الوجه لايتوقّف علی حصول مقارنتهما علی هذا الوجه. فإنّه قد يوجد إحدی [19] الصّورتين عند [20] عدم الأخری، ففی تلک الحالة صحّة المقارنة حاصلة و نفس المقارنة غيرحاصلة، فلم يلزم المحال الّذی ذکره [21] من هذا الاحتمال.

و أمّا الثانی فحقّ، لکنّه غير نافع فی [22] المطلوب. أمّا أنّه حقّ، فلأنّ صحّة اتّصاف الماهيّة بمطلق المقارنة لوتوقّفت علی کون تلک الماهيّة ذهنيّة، و کونها ذهنيّة مقارنة مخصوصة، فحينئذ يلزم توقّف صحّة المقارنة علی حصول المقارنة، و أنّه محال. و أمّا [23] أنّه غيرنافع [24] فلأنّ الّذی يلزم من هذا

١- أبطل: يبطل طه م. ٢- هو أنّ: + تکون طه م. ٣- بقوله: فقوله م مج. : قوله طه.

٤- ثمّ أنّه بعد ذلک ... حصول الاکتساب: - م مج. ٥- هذا: - س. ٦- أو يکون الاستعداد: بل مص.

٧- يستفاد: يکتسب م. ٨- أن يقال: - س. ٩- لأنّ: أن مص. ١٠- مشروطة: مشروط س. : مشروطاً مص.

١١- أو: و مج. ١٢- لأنّ يقارنها: أن يقارنها طه م. : لايقارنها مص. ١٣- مشروطاً بکونها: بکونها مشروطة طه.

١٤- المحالان: الاحتمالان مج. ١٥- لايلزم: يلزم مص. ١٦- توقيف: توقّف مج، مص. ١٧- علی: - س.

١٨- تأخّر: تأخير م. ١٩- إحدی: لإحدی مص. : أحد مج. ٢٠- عند: مع مج. ٢١- ذکره: ذکرتموه مص.

٢٢- فی: + هذا س، مج. ٢٣- و أمّا: + بيان س، مج. ٢٤- نافع: + فی المطلوب طه، مج.



الكلام [١] أن لايتوقّف هذا [٢] النوع من المقارنة، أعني حلولها في المحلّ [٣]، على كونها ذهنيّة. ولكن لايلزم من هنا صحّة أن يقارن غيره عند وجوده الخارجي مقارنة المحلّ للحالّ، على ما قرّرناه، مع أنّه لامطلوب إلّا ذلك.

و أمّا قوله : «بل [٤] لعلّ الاستعداد الخاصّ [٥] ليعضّ مايقارن تلو المقارنة الأولى»، فالمراد منه أنّ حصول هذه الاستعداد إذا [٦] لم يتوقّف على كونها موجودة في العقل، لاجرم كان هذا الاستعداد حاصلاً له مطلقاً. بلى [٧] من الجائز أن يكون استعداده [٨] لأن يقارنه بعض المعقولات بواسطة استعداده لأن يقارنه معقول آخر، مثل أنّ العلم بالنّتائج بواسطة العلم بالمقدّمات، إلّا أنّ ذلك غير [٩] قادح في مطلوبنا.

و أمّا قوله : «و كذلك فاعلم أنّ لماهيّة المعنى [١٠] الجنسي [١١] استعداداً لكلّ فصل له [١٢]، فإن لم يكن له خروج إلى الفعل فلمانع يطول الكلام فيه، فكيف المعنى المحقّق النوعي»، فاعلم أنّ المراد منه جواب عن شكّ يمكن أن يذكر. و بيان ذلك الشكّ هو أن يقال: هب أنّه يقرّر [١٣] لكم أنّ الماهيّة عند كونها ذهنيّة تكون مستعدّة لأن يقارنها المعقولات، إلّا أنّ ذلك الّذي وجد في الذّهن يستحيل أن يوجد هو بعينه في الخارج، فلايمكنكم أن تقولوا: بأنّ تلك الصّورة الذّهنيّة إذا وجدت في الخارج يجب أن يصحّ عليها تلك المقارنة. بل أكثر ما في الباب أن تقولوا: الموجود في الخارج مثل الموجود في الذّهن في الماهيّة. ثمّ إنّ حكم الشيء حكم مثله، فلمّا صحّت هذه [١٤] المقارنة عليها حين كانت ذهنيّة، وجب صحّتها عليها حين ماتكون [١٥] خارجيّة.

فإذن هذه الحجّة لاتتمّ آخر الأمر إلّا [١٦] بالبناء على أنّ حكم الشيء حكم مثله. و هذه المقدّمة منقوضة بالطّبيعة الجنسيّة. فإنّ الحيوان الّذي في الإنسان مثل الحيوان الّذي في الفرس نظراً إلى مجرّد الحيوانيّة، فإنّ الاختلاف إنّما جاء من قبل الفصول. ثمّ إنّ الحيوان الّذي في الفرس مستعدّ لقبول

١- الكلام : + هو مص. ٢- الكلام أن لايتوقّف هذا : على الهامش ط. ٣- أعني حلولها في المحلّ : - س.
٤- بل : بلى مص. ٥- الاستعداد الخاصّ : الاستعدادات الخاصّة مج، : الاستعدادات الخاصّيّة ط.
٦- إذا : لمّا ط، م، مج. ٧- بلى : بل ط، مج. ٨- استعداده : الاستعداد م، مج. ٩- ذلك غير : غير ذلك ط.
١٠- المعنى : معنى م. ١١- الجنسي : المعنى مص. ١٢- فصل له : فصل س، م، مج. ١٣- يقرّر : تقرّر مج.
١٤- هذه : - م. ١٥- ماتكون : كانت مج. ١٦- إلّا : لا مج.

فصل الفرس و هو الصّهّال، و الحيوان الّذي في الإنسان غير مستعدّ لقبوله و إلّا لصحّ أن ينقلب الحيوان الّذي هو[1] إنسان فرساً و بالعكس، و ذلك محال. فعلمنا أنّه لايلزم[2] من كون الشيء مستعدّاً لشيء كون مثله مستعدّاً لمثل ذلك الشيء، فلايلزم من صحّة المقارنة على الصّورة[3] الذهنيّة صحّة المقارنة على الموجود الخارجي.

و أجاب[4] عنه: بأن سلّم[5] أنّ الطّبيعة الجنسيّة مستعدّة لكلّ فصل، و أنّ ذلك[6] الاستعداد حاصل لها[7] أبداً، ولكنّ المستعدّ له أنّما لايخرج إلى الفعل[8] لمانع يطول الكلام فيه. و إذا اعترفنا[9] بأنّ الاستعداد الحاصل[10] للمعنى الجنسي لازم له أبداً، فلأن نعترف بذلك في الطّبيعة النوعيّة أولى. لكنّ الصّورة الذهنيّة و الموجود الخارجي متساويان في الطّبيعة النوعيّة، فوجب الاستواء في صحّة المقارنة.

و اعلم أنّ ذلك المانع ليس إلّا الفصل الّذي لكلّ واحد من الأنواع. فالحيوان الّذي هو حصّة الإنسان يلزمه[11] النّاطق، و هذا اللّزوم[12] ليس من جانب الحيوان و إلّا لكان كلّ حيوان ناطقاً، بل من جانب النّاطق. ثمّ إنّ مقارنة النّاطق لذلك الحيوان مانعة عن مقارنة الصّهّال لذلك الحيوان. فهذا هو الّذي منع من مقارنة الصّهّال[13] للحيوان الّذي هو حصّة الإنسان بعد أن كان ذلك الحيوان نظراً إلى كونه حيواناً قابلاً لمقارنة الصّهّال.

فإن قيل: يجوز أن تكون الماهيّة يلزمها عند[14] وجودها الخارجي لازم، و يكون ذلك اللّازم مانعاً عن صحّة أن يقارنها شيء من المعقولات؛ فنقول: إنّا قد دللنا فيما مضى[15] أنّه لامانع من التّعقّل[16] إلّا المادّة و علائقها، و كلامنا في المجرّد. فإذن لايجوز أن يكون لتلك الماهيّة المجرّدة عند وجودها الخارجي مايمنعها من إمكان المقارنة. فهذا غاية الكلام في هذا الموضع. و اعلم أنّا إنّما[17] بيّنّا أنّه لامانع إلّا المادّة بالبناء على أنّ الإدراك هو نفس المقارنة، لكنّ الكلام في هذا الفصل على

١- هو: - ط. ٢- لايلزم: يلزم ط. ٣- الصّورة: الصّور مج. ٤- و أجاب: أجاب س، مج. : فأجاب مص.
٥- سلّم: سلّم مج. ٦- ذلك: كان م ٧- لها: له س، مص. ٨- إلى الفعل: - ط.
٩- اعترفنا: عرفنا مج. ١٠- الحاصل: - ط. ١١- يلزمه: يلزم ط، م.
١٢- اللّزوم: اللّازم س. : هو اللّزوم ط. ١٣- الصّهّال: النّاطق م ١٤- عند: غير س.
١٥- مضى: + على ط، م مج. ١٦- من التّعقّل: التّعقّل س. الفعل ط. ١٧- إنّما: لمّا م، مج.



ماعرفته.

[الفصل الثّاني و العشرون]

تنبيه: إنّك إذا حقّقت ما أسلفناه لك علمت أنّ كلّ شيء ما[1] من شأنه أن يصير صورة معقولة، و هو قائم الذّات، فإنّه من شأنه أن يعقل، فيلزم من ذلك[2] أن يكون من شأنه أن يعقل ذاته. و كلّ ما من شأنه أن يجب له ما من شأنه، ثمّ يكون من شأنه أن[3] يعقل ذاته[4] فواجب له أن يعقل ذاته. و هذا و كلّ مايكون من هذا القبيل غير جائز عليه التغيير و التبديل[5].

التفسير: لمّا فرغ من بيان أنّ كلّ مجرّد قائم بالنفس فإنّه يمكنه أن يعقل نفسه و غيره، ذكر بعد ذلك أنّه لو ثبت أنّ كلّ مجرّد فإنّه يجب أن يحصل له كلّ ما لا يمتنع[6] حصوله له، لزم من هذه المقدّمة مع ماقبلها وجوب كون المجرّد عاقلاً لغيره و لنفسه[7]. ثمّ لاشكّ أنّ هذا النوع من التعقّل يمتنع عليه التبدّل و التغيّر[8]، و ذلك ظاهر لاشكّ فيه.

القسم الثّالث
في أحكام القوّة المحرّكة من قوى النّفس

قال الشّيخ[9]:

تكملة النّمط بذكر الحركات عن النّفس[10]

التفسير[11]: لمّا أورد فيما مضى من هذا النمط من أحكام القوّة[12] المدركة ما رآه لائقاً بهذا الكتاب، انتقل الآن إلى بيان أحكام القوّة الثانية[13] من قوى النفس، و هي القوّة المحرّكة. و فيه أربع

١- ما : - مص. ٢- من ذلك : فلذلك مص. ٣- يجب له ... شأنه أن : على الهامش س.
٤- و كلّ ما من ... يعقل ذاته : على الهامش م. ٥- التغيير و التبديل : التغيّر و التبدّل مص.
٦- لايمتنع : لم يمتنع عليه مج. ٧- و لنفسه : - س. ٨- التبدّل و التغيّر : التغيير و التبديل س.
٩- الشّيخ : + الرّئيس مج. ١٠- عن النّفس : على النّفس مص. ١١- التفسير : قال مص.
١٢- القوّة : القوى مج. ١٣- الثانية : النباتية ط.



مسائل[1]:

المسئلة الأولى
في أقسام القوى النّباتيّة[2]

فصل واحد[3].

[الفصل الثّالث و العشرون]

تنبيه : لعلّك الآن تشتهي أن تسمع كلاماً في القوى النّفسانيّة الّتي تصدر عنها أعمال[4] و حركات، فلتكن هذه الفصول من ذلك القبيل[5].

[الفصل الرّابع و العشرون]

إشارة : أمّا حركات حفظ البدن و توليده فهي تصرّفات في مادّة الغذاء لتحال إلى المشابهة سدّاً لبدل ما يتحلّل، أو لتكون[6] مع ذلك زيادة في النّشوء[7] على تناسب مقصود محفوظ في أجزاء المغتذي[8] في الأقطار يتمّ بها الخلق، أو ليختزل[9] من ذلك[10] فضل يعدّ مادّة و مبدءاً لشخص[11] آخر. و هذه ثلاثة أعمال لثلاث قوى: أوّلها الغاذية و تخدمها الجاذبة للغذاء، و الماسكة للمجذوب إلى أن تهضم الهاضمة الممريه، و الدّافعة للثّفل. و الثّانية: القوّة المنمية إلى كمال النّشوء، فإنّ الإنماء غير الإسمان. و الثّالثة[12]: المولّدة للمثل، و تنبعث بعد فعل القوّتين مستخدمة لهما. لكنّ النّامية تقف أوّلاً، ثمّ تقوى المولّدة ملاوة فتقف أيضاً. و تبقى[13] الغاذية عمّالة إلى أن تعجز، فيحلّ الأجل.

التّفسير: القوّة النّفسانيّة المحرّكة إمّا أن تكون للأجسام العنصريّة، أو[14] للأجسام الفلكيّة. فإن

١- أربع مسائل : مسائل أربع مج. : مسائل ط، م.
٢- التّفسير هنا أورد... القوى النّباتيّة : ساقطة هنا من م لكن جاءت بعد تمام عبارة التّنبيه الآتي.
٣- فصل واحد : - ط، م.   ٤- أعمال : حال م.   ٥- تنبيه لعلّك ... من ذلك القبيل : - س، ط، مج.
٦- لتكون : يكون س.   ٧- النّشوء : النّشاء س.   ٨- المغتذي : المتغذّى س.   ٩- ليختزل : ليتحرّك س، م.
١٠- من ذلك : مع ذلك م.   ١١- لشخص : للشّخص م.   ١٢- الثّالثة : + القوّة مص.
١٣- و تبقى : ثمّ تبقى س.   ١٤- للأجسام العنصريّة أو : - م.



كان الأوّل فإمّا أن تكون تحريكها من غير شعور، أو مع شعور. و الأوّل يسمّيه الفلاسفة بالقوى النباتيّة[١] و الأطبّاء بالقوى الطّبيعيّة[٢]. و المقصود من هذا الفصل شرح أقسامها[٣] و هي ثلاثة: أحدها، القوّة الّتي يكون المقصود من أفعالها حفظ[٤] الذّات. و ثانيها، ما[٥] يكون المقصود من أفعالها تحصيل كمال الذّات. و ثالثها، مايكون المقصود من أفعالها[٦] توليد المثل.

فأمّا القوّة الأولى فهي[٧] الغاذية، و هي الّتي تتصرّف في مادّة الغذاء[٨] تحيلها إلى مشابهة المغتذي[٩]. و اعلم أنّ الغذاء الحقيقي هو الدّم، و مادّته[١٠] الأطعمة و الأشربة. فالقوّة[١١] الغاذية تتصرّف في مادّة الغذاء أعني في المطعوم و المشروب فتجعلها شبيهة بالبدن، فيصلح لأن تصير قائمة مقام الأجزاء المتحلّلة. و هذه القوّة[١٢] الغاذية تخدمها أربع قوى: الجاذبة للغذاء، و الماسكة للمجذوب، و الهاضمة للمهريّة[١٣] و الدّافعة الثّقل[١٤].

و أمّا القوّة الثّانية فهي المنمية، و هي الّتي[١٥] تزيد في جواهر الأعضاء على تناسب مقصود محفوظ في أجزاء المغتذي[١٦] في الأقطار يتمّ[١٧] بها الخلق. و فرق بين الإنماء و الإسمان. فإنّ النموّ[١٨] قد يوجد مع[١٩] الهزال، و السّمن مع عدم النّموّ.

و أمّا القوّة الثّالثة فهي المولّدة، و هي الّتي تأخذ فضلاً من الغذاء الحقيقي و تجعله[٢٠] مادّة و مبدءاً لشخص آخر. و إذا عرفت ذلك فنقول: أمّا القوّة المولّدة[٢١] فإنّها أنّما تستكمل[٢٢] بعد فعل القوّتين مستخدمة لهما لكنّ الثّابة تقف أوّلاً ثمّ تقوى المولّدة ملاوة أي زماناً طويلاً، و تبقى الغاذية عمّالة إلى أن يعجز فيحقّ الأجل. و الوجه في عجزها أنّها لاتفي بإيراد[٢٣] مثل ما يتحلّل فيصير الموت ضروريّاً.

١- النّباتيّة : النّباتية م. ٢- الطّبيعيّة : الطّبيعة مص. ٣- أقسامها : أفعالها س. ٤- حفظ : حافظ م.

٥- ثانيها ما : ثانيها الّتي س. ٦- تحصيل كمال ... من أفعالها : على الهامش م. ٧- فهي : - س، مج.

٨- الغذاء : - مص. ٩- المغتذي : المتغذّي مص. : البدن مدّ البدل ما يتحلّل م، مج. : البدن بدل ما يتحلّل ط.

١٠- مادّته : مادّة مص. ١١- فالقوّة : فالقوى ط. ١٢- القوّة : القوى س.

١٣- للمهريّة : المهريّة مص. : للمهريّة ط. : للمجذوب س، على الهامش. : - م. ١٤- للثّقل : للثّقل م.

١٥- الّتي : - مص. ١٦- المغتذي : المتغذّي ط، مص. ١٧- يتمّ : ليتمّ مج. ١٨- النّموّ : على الهامش ط.

١٩- مع : في م. ٢٠- و تجعله : تجعله م. ٢١- المولّدة : - س.

٢٢- إنّما تستكمل : إنّما تكمل ط، مج. : إذا تكمل م. ٢٣- بإيراد : إيراد م.

و اعلم أنّ لنا في هذه القوى النّباتيّة[1] أبحاثاً عميقة لخّصناها في الملخّص.

المسئلة الثّانية
في القوى[2] المحرّكة الاختياريّة

فصل واحد[3].

[الفصل الخامس و العشرون]

إشارة: و أمّا الحركات الاختياريّة فهي أشدّ نفسانيّة، و لها مبدأ عازم مجمّع[4]، مذعناً و منفعلاً عن خيال أو وهم أو عقل، تنبعث منها قوّة غضبيّة دافعة للضّارّ أو قوّة شهوانيّة جالبة للضّروري[5] أو النّافع الحيوانيّين، فيطيع ذلك ما انبثّ في العضل[6] من القوى المحرّكة الخادمة لتلك[7] الآمرة.

التّفسير: مراتب الحركات[8] الاختياريّة[9] أربع: فإنّ الإنسان إذا عقل أو توهّم أو تخيّل أمراً من الأمور، فإن كان ذلك الأمر[10] نافعاً أو[11] لذيذاً[12] إمّا[13] بحسب الأمر في نفسه[14] أو في اعتقاده، انبعثت الشّهوة حينئذ، و هي قوّة جالبة[15] للنّفع[16]. و إن كان[17] ضارّاً أو مؤلماً إمّا بحسب الأمر في نفسه[18] أو في اعتقاده، انبعث[19] الغضب، و هو قوّة دافعة للمؤذي. ثمّ يتبع أيّهما كان، أعني الشّهوة[20] و الغضب[21]، حصول إجماع و عزم متأكّد من غير فتور و لا تردّد. ثمّ يتبع ذلك الإجماع تحريك القوى المبثوثة في العضلات لتلك الأعضاء، و بواسطتها تتحرّك الآلات[22]. فأقرب المحرّكات القوّة العضليّة، و يليه الإجماع[23] و العزم، و يليه الشّهوة و الغضب، و يليه التّعقّل أو التّخيّل أو التّوهّم. و للنّاس في كلّ

١- النّباتيّة : الثّابتة مص. ٢- القي : القوّة س. ٣- فصل واحد : - ط م. ٤- مجمّع : مجموع م.

٥- جالبة للضّروري : جالبة الضّروري م. : جلّابة للضّارّ مص. ٦- العضل : الفصل مص. ٧- لتلك : بتلك مص.

٨- الحركات : المحركات م. ٩- الاختياريّة : الاختياريّات س. ١٠- الأمر : - ط.

١١- نافعاً أو : نافعاً و ط م، مص. ١٢- لذيذاً : + لها مع. ١٣- إمّا : - مع، مص. : على الهامش ط.

١٤- في نفسه : نفسه ط م. ١٥- جالبة : جاذبة س. ١٦- للنّفع : للنّفس ط. ١٧- إن كان : إذا كان س.

١٨- في نفسه : نفسه ط م. ١٩- انبعث : منبعث ط، لكن على الهامش : انبعث. ٢٠- الشّهوة : التّهوّر ط.

٢١- الغضب : + و مع. ٢٢- الآلات : بالآلات م. ٢٣- تحريك القوى ... يليه الإجماع : على الهامش م.



واحد من هذه المراتب اختلافات.

أمّا المرتبة الأولى، و هي[1] القوّة المبثوثة في العضلات، فمن النّاس من أنكرها و زعم أنّه لامعنى لهذه القوّة إلّا المزاج المعتدل الّذي للأعضاء، و هذا عند الفلاسفة باطل. قالوا: لأنّ[2] المزاج لامعنى له إلّا حرارة مكسورة و برودة مكسورة، و كيف ما[3] كان فهو من جنس الحرارة و البرودة، فيكون مقتضاه من جنس مقتضاهما[4] لامحالة. و مقتضى هذه القوّة ليس من جنس[5] مقتضى هذه الكيفيّات، فهذه القوّة ليست نفس المزاج.

و أمّا المرتبة الثّانية، و هي الإجماع، فمن النّاس من أنكره. فإنّ[6] الحيوان متى عقل كون الفعل نافعاً، أو تخيّل ذلك، أو توهّمه، فإنّه يكفي ذلك في تحريك القوّة[7] المبثوثة في العضلات، و لاحاجة إلى توسّط هذه المرتبة.

و أمّا المرتبة الثّالثة، و هي الشّهوة و الغضب، فمن النّاس من أنكرها و زعم أنّه لامعنى للشّهوة إلّا الإرادة الجازمة لنيل اللّذات، و الغضب لامعنى له[8] إلّا الإرادة الجازمة[9] للانتقام. و الأكثرون فرّقوا بينهما و قالوا: إنّ المريض قد يريد شرب الدّواء إرادة جازمة و إن كان لايشتهيه.

و أمّا المرتبة الرّابعة، فهي الشّعور بكون الفعل نافعاً أو ضارّاً سواء كان ذلك الشّعور مطابقاً أو غير مطابق. و بعضهم يسمّي هذا الشّعور داعياً.[10] ثمّ اختلفوا في أنّه هل من شرط الفعل حصول الدّاعي، أي هل[11] من شرط حصوله[12] حصول الشّعور بكون ذلك الفعل نافعاً أو[13] مؤذياً؟ فالأكثرون سلّموا ذلك. قالوا: لأنّ القوى المبثوثة في العضلات صالحة للحركة و ضدّها، فترجّح أحد المقدورين[14] على الآخر لابدّ[15] فيه[16] من مرجّح، و هو الدّاعي، و إلّا[17] لزم ترجّح الممكن من غير مرجّح، و هو[18] محال.

١- و هي: لهي مج. ٢- لأنّ: + هذا ط. ٣- كيف ما: كيف ط، م.
٤- من جنس مقتضاهما ... فقد بان أنّ حركته نفسانيّة إراديّة (ص ٢٢١ س ١٢): مفقودة من نسخة س.
٥- ليس من جنس: غير مقرونه في مج. ٦- فإنّ: و قال مص. ٧- القوّة: القوى مص.
٨- اللّذات و الغضب لامعنى له: اللّذة و لامعنى للغضب مص. ٩- الجازمة: الجاهلة مج. ١٠- داعياً: دالماً م.
١١- هل: - م. ١٢- حصوله: الفعل ط، م. ١٣- أو: و م. ١٤- المقدورين: المعدومين ط.
١٥- لابدّ: فلابدّ ط، م. ١٦- فيه: له مج. ١٧- و إلّا: و لا م. ١٨- و هو: و هذا مص.

و منهم من قال: لاحاجة إلى الدّاعي[1]؛ لأنّ الهارب من السّبع إذا عنّ له طريقان متساويان من كلّ الوجوه فإنّه لابدّ و أن يسلك أحدهما دون الآخر. لأنّه من المحال أن يقف هناك حتى يفترسه[2] السّبع. و من المحال أن يسلكهما معاً. و من المحال أن يسلك الرّاجح؛ لأنّا فرضنا استواءهما[3] في جميع الأمور، فلابدّ و إن يسلك أحدهما دون الآخر من غير مرجّح. و كذلك[4] العطشان جداً إذا خيّر بين القدحين[5] من الماء يتساويان من جميع الوجوه، و الجائع جدًّا إذا خيّر بين[6] رغيفين يتساويان من جميع الوجوه، و ضربوا أمثلة كثيرا من هذا الجنس. قالوا: ولو اشتغل في استخراج ما به يترجّح أحدهما على الآخر فليفرض[7] الاستواء في كلّ تلك الأمور، فإنّ كلّ[8] صفة حاصلة لأحد الشّيئين أمكن حصول مثلها للآخر. و لايجوز أن يقال: المرجّح هو تعيّنه و تشخّصه الّذي لايمكن أن يشاركه فيه غيره لأنّ متعلّق غرضه من المأكول و المشروب الماهيّة لا الشّخصيّة. فثبت بما ذكرنا أنّ الفعل لايتوقّف على الدّاعي. و اعلم أنّ الكلام في هذه المراتب الأربعة كثير جدًّا، و المباحث فيها عميقة، ولكنّا اكتفينا بهذا القدر لئلّا يطول الكتاب و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «و أمّا المحرّكات الاختياريّة فهي أشدّ نفسانيّة» فمعناه أنّ القوى النّباتيّة لمّا جعلها من القوى النّفسانيّة، مع أنّها تشبه القوى الطّبيعيّة في عدم الإدراك و الشّعور، فهذه القوى الاختياريّة أولى أن تكون نفسانيّة لما أنّها لاتحرّك إلّا مع الإدراك و الشّعور، و أمّا قوله: «و لها مبدأ عازم مجمِع» فاعلم أنّ هذه إشارة إلى المرتبة الثّانية و هي العزم[9] و الإجماع، و الإرادة الجازمة الخالية عن الفتور[10]. و أمّا قوله: «منبعثاً و منفعلاً عن خيال أو وهم أو عقل» فاعلم أنّ هذا إشارة إلى المرتبة الرّابعة[11]. و أمّا قوله: «ينبعث منها غضب أو شهوة» فاعلم أنّ هذا إشارة إلى المرتبة الثّالثة[12]. و كأنّه قال: العزم يتبع الخيال أو الوهم أو العقل حال ما يتبع أحد هذه الثّلاثة الشّهوة أو الغضب، و حينئذ يكون العزم بالحقيقة تابعاً للشّهوة و الغضب، وهما تابعان للخيال أو الوهم أو العقل. و أمّا قوله: «يطيع[13]»

١- إلى الدّاعي: إلّا هذا الدّاعي مص. ٢- حتّى يفترسه: ليفترسه مص.
٣- من: فرضنا استواءهما... إلى آخر هذا النّمط: مفقودة من نسخة ط. ٤- كذلك: كذا مج.
٥- إذا خيّر بين القدحين: إذا حضر بين يديه قدحين مج، و في الهامش بقلم محضره: خيّر: إذا خيّر بين شرب قدحين م. ٦- بين: +أكل م ٧- فليفرض: فنفرض مص. ٨- فإنّ كلّ: فإن كان م ٩- العزم: العدم م.
١٠- الفتور: الشّهوة مج. ١١- الرّابعة: الثّالثة م. ١٢- المرتبة الثّالثة: الرّابعة م. ١٣- يطيع. تطيع م.



ذلك ما انبثّ في العضل[١] من القوى المحرّكة الخادمة[٢] لتلك الآمرة، فاعلم أنّ معناه أنّه يطيع ذلك المبدأ العازم المجمع الّذي بيّنّا شأنه و صفته. فهذه القوى المبثّة في العضلات. و اعلم أنّ القوّة المحرّكة في الحقيقة ليست إلّا هذه القوى العضليّة، و سائر المراتب فهي بالحقيقة كالآمرة.

المسألة الثالثة
في أنّ الفلك متحرّك بالإرادة

فصل واحد[٣]

[الفصل السّادس و العشرون]

إشارة: الجسم الّذي في طباعه ميل مستدير فإنّ حركاته من الحركات النفسانيّة دون الطّبيعيّة، و إلّا لكان بحركة واحدة يميل بالطّبع عمّا يميل إليه بالطّبع، و يكون طالباً بحركته[٤] وضعاً ما بالطّبع في موضعه، و هو تارك له[٥] هارب منه[٦] بالطّبع، و من المحال أن يكون المطلوب بالطّبع متروكاً بالطبع[٧]، أو المهروب عنه بالطّبع مقصوداً بالطّبع. بل قد يكون ذلك في الإرادة لتصوّر عرض ما يوجب اختلاف[٨] الهيئات. فقد بان أنّ حركته نفسانيّة إراديّة.

التفسير: لمّا تكلّم في القوى النّفسانيّة المحرّكة للأجرام[٩] العنصريّة، أراد أن يتكلّم في القوى النّفسانيّة[١٠] المحرّكة للأجرام الفلكيّة. و قبل ذلك تكلّم في أنّ حركات الأفلاك نفسانيّة إراديّة[١١]، و الدّليل عليه أنّ حركاتها مستديرة بالطّبع، و كلّ ما[١٢] كان كذلك فهو نفسانيّ. فأمّا أنّ حركاتها مستديرة[١٣] فالأمر فيها[١٤] ظاهر. و قولنا: بالطّبع، احتراز عن كرة الأثير فإنّها متحرّكة بالاستدارة لكن بالقسر[١٥] لا بالطّبع. و أمّا أنّ كلّ ما كان متحرّكاً بالاستدارة[١٦] بالطّبع فإنّ حركاته نفسانيّة فلأنّ[١٧] تلك

١- انبثّ في العضل: أنبث في العقل مج. : أنبث في الفصل مص. ٢- الخادمة: الجازمة م.

٣- فصل واحد: - م. ٤- بحركته: لحركته مص. ٥- له: + و مص. ٦- منه: عنه مص.

٧- متروكاً بالطّبع: - مص. ٨- اختلاف: الاختلاف م. ٩- للأجرام: للأجسام مص. ١٠- النّفسانيّة: - س.

١١- نفسانيّة إراديّة: إراديّة نفسانيّة س. ١٢- كلّ ما: كلّ من م. ١٣- مستديرة: نفسانيّة س.

١٤- فيها: فيه م مج. : - مص. ١٥- لكن بالقسر: لكن س. : - مص. ١٦- بالاستدارة: على الاستدارة س.

١٧- فلأنّ: فإنّ م مج.



الحركة إمّا أن تكون طبيعيّة، أو قسريّة، أو إراديّة. و باطل أن تكون طبيعيّة؛ لأنّ كلّ نقطة تفرض في مثل هذا الجرم فإنّ المتحرّك إذا وصل إليها فإنّه يتركها و تركه لها[1] بعينه توجّه إليها. فلو كانت هذه الحركة طبيعيّة، لكان المطلوب بالطّبع متروكاً بالطّبع، و المتروك بالطّبع يكون مطلوباً[2] بالطّبع. فلمّا كان ذلك محالاً، بطل القول بكونها[3] طبيعيّة.

لا يقال: لو كانت إراديّة لكان هذا الإشكال و ارداً أيضاً، لأنّا نقول: ذلك جائز في الإراديّة لأنّه[4] إذا كان غرض المتحرّك بالإرادة أمراً لا يتمّ إلّا بالحركة المستديرة صار[5] المطلوب في وقت متروكاً في وقت آخر لأنّ مطلوبيّته و متروكيّته بالعرض لا بالذّات، و إنّما المطلوب بالذّات ذلك الغرض الآخر. و أمّا في الحركات الطّبيعيّة فذلك غير متصوّر. و محال أيضاً أن تكون قسريّة؛ لأنّ القسر على خلاف الطّبيعة، و إذ ليس هناك طبيعة استحال أن يكون هناك قسر. و لمّا بطل القسمان ثبت أنّ تلك الحركة إراديّة[6].

المسألة الرّابعة
في إثبات النّفوس الفلكيّة

أربعة فصول[7].

[الفصل السّابع و العشرون]

مقدّمة: المعنى الحسّيّ إلى مثله تتّجه الإرادة الحسّيّة، و المعنى العقليّ إلى مثله تتّجه الإرادة العقليّة. و كلّ معنى يحمل على كثير غير محصور[8] فهو عقليّ، سواء كان معتبراً بواحد شخصيّ كقولك[9]: ولد آدم، أو غير معتبر كقولك: إنسان[10].

التّفسير: لمّا تبيّن[11] أنّ حركات الأفلاك إراديّة، أراد أن يبيّن أنّ لها محرّكاً[12] هو صاحب إرادة

1- تركه لها: تركها لها س، ط، مص. 2- يكون مطلوباً: مطلوب س. 3- القول بكونها: القول بأنّها م. : كونها س.
4- لأنّه: - س، مص. 5- صار: و صار مص. 6- إراديّة: + و بالله التّوفيق م، مج. 7- أربعة فصل: - م، مج.
8- محصور: مخصوص م. 9- كقولك: كقولنا س. 10- كقولك إنسان: كقولك الإنسان س.
11- لمّا تبيّن: لمّا ثبت مج. 12- محرّكاً: مجرّداً م.



كلّيّة، و محرّكاً آخر هو صاحب إرادة جزئيّة. و قدّم الأوّل على الثّاني، لكنّه قبل الشّروع في إقامة الدّلالة على هذين المطلوبين قدّم مقدّمة ينتفع بها فيه[1]. و ذكر في تلك المقدّمة أمرين:

أحدهما، أنّ المعنى الحسّيّ[2] إلى مثله تتّجه الإرادة[3] الحسّيّة، و المعنى العقليّ إلى مثله تتّجه الإرادة العقليّة. و اعلم أنّ هذه القضيّة[4] بيّنة جدّاً، لأنّ الإرادة هي الّتي سمّيناها بالعزم و الإجماع فيما مضى، و قد عرفت أنّ هذه الإرادة تابعة للشّعور. فإن كان[5] المشهور به أمراً عقليّاً، كانت الإرادة[6] لأجل تحصيل ذلك الأمر المعقول[7]. و إن كان حسّيّاً، كانت الإرادة لأجل تحصيله[8]. و هذا هو المراد من اتّجاه الإرادة.

و ثانيهما، قوله: «كلّ معنى يحمل على كثير[9] غير محصور[10] فهو كلّيّ[11]، سواء كان معتبراً بواحد[12] كقولك: ولد آدم، أو غير معتبر كقولك: إنسان»؛ و هذا أيضاً ظاهر لا إشكال فيه.

[الفصل الثّامن و العشرون]

إشارة: حركة الجسم الأوّل بالإرادة ليست[13] لنفس الحركة، فإنّها ليست من الكمالات الحسّيّة ولا العقليّة، و إنّما تطلب لغيرها. و ليس الأولى لها إلّا الوضع[14] و ليس بمعيّن موجود بل فرضيّ، ولا بمعيّن فرضيّ تقف عنده بل معيّن كلّيّ؛ لتلك إرادة[15] عقليّة و تحت هذا سرّ.

التّفسير: لمّا فرغ من تمهيد المقدّمة، شرع الآن[16] في بيان أنّ لحركات الأفلاك مبدأً هو صاحب الإرادة الكلّيّة. و الدّليل عليه هو[17] أنّ مقصود الفلك[18] من الحركة إمّا أن يكون نفس الحركة، أو غيرها. و الأوّل باطل؛ لأنّ الإرادة إمّا أن تكون جزئيّة، أو كلّيّة. فإن كانت جزئيّة فهي الإرادة الحسّيّة، و إن كانت كلّيّة فهي الإرادة العقليّة. فظهر أنّ كلّ إرادة فهي إمّا حسّيّة و إمّا عقليّة.

و قد بيّنّا في المقدّمة أنّ الإرادة متوجّهة إلى المعنى الحسّيّ، و الإرادة العقليّة متوجّهة إلى

١- فيه: فيهما م.   ٢- الحسّيّ: الجنسيّ م.   ٣- الإرادة: الإرادتيّة مص.   ٤- القضيّة: قضيّة مج.

٥- فإن كان: فإذا كان س.: فإنّ م. ٦+ الأمر مج، مص.   ٦- تابعة للشّعور ... كانت الإرادة: على الهامش بخطّ جديد م.

٧- المعقول: المتعقّل مج.   ٨- تحصيله: تحصيل ذلك الأمر المحسوس س.   ٩- كثير: كثيرين س.

١٠- غير محصور: محصور م.   ١١- كلّيّ: عقليّ مص.   ١٢- بواحد: + شخصيّ م، مج.

١٣- بالإرادة ليست: بإرادة و ليس م.   ١٤- الوضع: وضع س، مص.   ١٥- إرادة: الإرادة مص.

١٦- الآن: - س.   ١٧- هو: و هو م، مج، مص.   ١٨- الفلك: من الفلك مج.

المعنى العقلي. لكن الحركة ليست من الكمالات الحسّيّة و لا العقليّة، لأنّ الحركة ماهيّتها: أنّها كمال أوّل، لتكون وسيلة إلى الكمال الثاني. و إذا[1] كانت ماهيّتها أنّها تكون[2] وسيلة إلى شيء آخر استحال أن تكون هي نفس المطلوب.

فثبت أنّ مقصود الفلك من الحركة أمر سوى الحركة، و ذلك الأمر لابدّ و أن يكون بالقوّة، أعني[3] لابدّ و أن يكون معدوماً، لأنّ[4] تحصيل الحاصل محال. و أن يكون أيضاً ممكن الحصول لأنّ طلب الممتنع دائماً محال. لكن جميع كمالات الفلك حاصل بالفعل سوى الأوضاع، فإذن[5] المطلوب من الحركة استخراج الأوضاع إلى الفعل.

و ليس المقصود وضعاً معيّناً شخصيّاً[6] و إلّا لكان إذا وصل إليه وقف، بل وضع معيّن كلّي. و كونه معيّناً لاينافي كونه كلّيّاً لأنّ كلّ واحد من هذه الأشخاص المعيّنة معيّن، فهي مشاركة في المعيّنة و متمايزة بخصوصيّاتها، و ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فالمعيّن من حيث أنّه مطلق المعيّن أمر كلّي. و هذا هو الّذي أورده[7] في المقدّمة[8] أنّ المعنى إذا كان محمولاً على كثيرين كان كلّيّاً سواء قيّد بشخص أولم يقيّد.

فثبت أنّ المقصود من هذه الحركة أمر كلّي، و ذلك يستدعي قصداً كلّيّاً، و القصد الكلّي هو المسمّى بالإرادة العقليّة. فثبت أنّ للحركات الفلكيّة مبدأ هو صاحب إرادة كلّيّة.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ الأولى بالفلك هو الوضع فقط، و سيأتي تقرير هذا السّؤال إن شاء الله تعالى[9].

و أمّا قوله: «و تحت هذا سرّ» فاعلم أنّ الشيخ تكلّم في هذه المسئلة في هذا[10] الكتاب في أربعة مواضع، و ذكر في جميعها أنّ ههنا سرّاً. لكنّه[11] في ثلاثة مواضع منها ذكر أنّ ههنا سرّاً و ما فصّل القول فيه، و في الموضع الرّابع فصّل القول فيه. فالأوّل في هذا الموضع. و الثاني في آخر الفصل العاشر من النّمط السّادس من هذا[12] الكتاب حيث[13] قال: «و أمّا نفس السّماء فهي صاحب الإرادة الجزئيّة[14]

1- و إذا: فإذا م، مج. 2- تكون: - س. 3- أعني: + أنّه م. 4- لأنّ: لا مج. 5- فإذن: فإنّ س.

6- وضعاً معيّناً شخصيّاً: وضع معيّن شخصي م، مج، مص. 7- أورده: أورده م، مج. 8- المقدّمة: + من م، مج.

9- تعالى: عزّوجلّ س. 10- في هذا: من هذا مج. 11- لكنّه: إلّا م. 12- من هذا: في هذا م.

13- حيث: لأنّه م. 14- الإرادة الجزئيّة: إرادة جزئيّة مص.



أو صاحب إرادة كلّيّة يتعلّق بها لينال ضرباً[١] من الاستكمال إن كان، و فيه سرّه. و الثالث ذكر في الفصل الرابع عشر من النمط السادس أيضاً حين تكلّم في كيفيّة تشبّه[٢] النفس بالعقل فقال: و أنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فربما لاح لك سرّ واضح خفيّ. و الرابع ذكر في الفصل التاسع من النمط العاشر فقال[٣]: «ثمّ إن كان ما[٤] يلوحه ضرب من النظر مستوراً إلّا على الراسخين في الحكمة المتعالية، أنّ لها بعد العقول المفارقة الّتي لها كالمبادئ نفوساً ناطقة غير منطبعة في موادّها، بل لها[٥] علاقة ما كما لنفوسنا مع أبداننا[٦]». ففي هذا الموضع صرّح بحقيقة ذلك الشيء.

و إذا عرفت ذلك فنقول: المشهور أنّ للفلك نفساً جسمانيّة هي صاحب الإدراكات[٧] [٨] الجزئيّة و الأفعال الجزئيّة[٩]، و عقلاً لا يستكمل البتّة بالفلك بل هو جوهر مجرّد[١٠] غنيّ بذاته في جميع كمالاته عن الفلك. و أمّا النفس الناطقة ـ و هي الجوهر الّذي يكون مجرّداً بذاته ولكنّه يكون محرّكاً للفلك و مدبّراً له ليستكمل به، كما أنّ نفسنا[١١] الناطقة هي[١٢] جوهر مجرّد[١٣] في ذاته غنيّ عن البدن لكنّها محرّكة للبدن و مدبّرة له لتستكمل[١٤] به ـ فقد اختلفوا فيها. فالقدماء أنكروها و ما قالوا بها، و للشيخ ميل إلى إثباتها.

ثمّ إنّه في هذا الموضع من هذا[١٥] الكتاب قد أقام الدلالة عليه، لأنّه لمّا ثبت أنّ المقصود من الحركة الفلكيّة أمر كلّيّ، و المقصود الكلّيّ[١٦] يستدعي قصداً كلّيّاً، و القصد الكلّيّ يستدعي إدراكاً[١٧] كلّيّاً، و ثبت[١٨] فيما مضى من هذا النمط أنّ الإدراك الكلّيّ لا يحصل إلّا لما لا يكون جسماً و لا جسمانيّاً، فحينئذ ثبت من مجموع هذه الأمور وجود جوهر غير[١٩] جسم و لا جسمانيّ.

١- بها لينال ضرباً: بالبيان منها مج. ٢- تشبّه: تشبيه مج، : لشبة م. ٣- فقال: ـ مج. ٤- ما: ـ مص.

٥- لها: + منها مج.

٦- مع أبداننا: + و أنّها ينال لتلك العلاقة كمالاً ما صار الأجسام السماوية زيادة معنى في ذلك مج.

٧- صاحب الإدراكات: الإرادات س

٨- الإدراكات: إرادة الإرادات مج، لكن شطب على الإرادة و على الهامش بدلها: إدراكات.

٩- و الأفعال الجزئيّة: ـ مج. ١٠- مجرّد: ـ س. ١١- نفسنا: أنفسنا م. ١٢- هي: ـ م، مج.

١٣- مجرّد: ـ س. ١٤- لتستكمل: استكمل م. ١٥- من هذا: من س.

١٦- المقصود الكلّي: المقصود كلّ م. ١٧- إدراكاً: استدراكه م و على الهامش: إرادة كلّيّة.

١٨- و ثبت: فثبت مص: وقد ثبت م، مج. ١٩- غير: عن م.

ثمّ هذا الجوهر ليس هو العقل المجرّد، لأنّ كلّ ما يقصد إلى فعل شيء فإنّه لابدّ و أن يكون مستكملاً بذلك الفعل، على ما سنقيم الدّلالة عليه [1] في أوّل النّمط السّادس، و كلّ ماكان مستكملاً لم يكن عقلاً مجرّداً بل كان نفساً. فقد ثبت القول بالنّفس النّاطقة الفلكيّة بهذا الطّريق، لكنّ الشيخ لمّا ذكر أصل الدّلالة، و لم يقرّرها على التّفصيل كما ذكرناها، و لم يصرّح بالنّتيجة [2]، لاجرم أبهم القول فيه و ذكر أنّ فيه سرّاً.

[الفصل التّاسع و العشرون]

تنبيه : الرّأى الكلّي لاينبعث منه شيء مخصوص جزئي، فإنّه لايتخصّص بجزئي منه دون [3] آخر إلّا بسبب مخصّص لامحالة يقترن به، ليس هو وحده.

و المريد من الحيوان بقوّة الحيوانيّة للغذاء إنّما يريده [4] و يتخيّل له غذاء جزئيّ، فتنبعث منه إرادة حيوانيّة جزئيّة [5]. و هناك يطلب الغذاء بحركته، و إنّما يتخيّل له على الجهة [6] الجزئيّة. و إن كان لو حصل له شخصي [7] آخر بدله لم يكرهه، بل قام مقامه. فليس ذلك دليلاً على أنّه كان ذلك متمثّلاً عنده. و كذلك في قطع المسافة يتخيّل له حدود جزئيّة إيّاها يقصده، و ربّما كان ذلك التّخيّل مقطوعاً، و ربّماكان متجدّد الوجود نحو ما تجدّد [8] الحركة المستمرّة على الاتّصال. و ذلك لايمنع الشخصيّة و الجزئيّة في التّخيّل كما لايمنع في الحركة، و لمثل هذا ما تخصّص الإرادة بشيء جزئي حتّى يكون. و الإرادة الكلّيّة مقابلها مراد كلّي و لايجب له تخصّص [9] جزئي، و نحن أيضاً فربّما قضينا قضاء كلّيّاً من مقدّمات كلّيّة فيما يجب أن يفعل، ثمّ أتبعناها قضاء جزئيّاً ينبعث منها شوق و إرادة متعيّنان ضرباً من التّعيّن الوهمي، فتنبعث [10] القوّة المحرّكة إلى حركات جزئيّة تصير هي مرادة لأجل المراد الأوّل.

التّفسير : لمّا فرغ من المطلوب الأوّل، و هو إثبات أنّ للفلك مبدأً ذا إرادة [11] كلّيّة، شرع الآن

---

۱ - عليه : + إن شاء الله مج.   ۲ - و لم يصرّح بالنّتيجة : فالنّتيجة س.   ۳ - دون : + جزئي مص.

۴ - يريده : يريد س.   ۵ - حيوانيّة جزئيّة : جزئيّة حيوانيّة م، مص.   ۶ - الجهة : هذه الجهة م، : جهة س.

۷ - شخصي : شخص م، مص.   ۸ - نحو ما تجدّد . نحو ما يتجدّد س. : نحواً ما متجدّد م.

۹ - تخصّص : تخصيص مص.   ۱۰ - فتنبعث : + منه م، مص.   ۱۱ - ذا إرادة : إرادة س، م.

في المطلوب الثاني و هو إثبات أنّ للفلك مبدأً ذا إرادة[١] جزئيّة[٢]. و الدليل عليه[٣] أنّ نسبة الكلّي إلى جميع الجزئيّات واحدة، فليس بأن يصدر عن الكلّيّ جزئيّ أولى من غيره. فإمّا أن يحصل الكلّ[٤] و هو محال، أو لايحصل شيء منها و هو المطلوب. فثبت أنّ الرأي[٥] الكلّي لا يصدر عنه شيء جزئيّ، و أنّه لابدّ للفلك الجزئيّ من إرادة جزئيّة، و صاحب الإرادة الجزئيّة قوّة جسمانيّة. فقد ثبت النفس الجسمانيّة[٦] للفلك.

و لقائل أن يقول: إدراك الشيء المعيّن نسبة بين القوّة المدركة و بين ذلك الشيء المعيّن، و النسبة بين الأمرين لاتتحقّق إلّا بعد حصول كلّ واحد منهما في نفسه، فإدراك الشيء المعيّن من حيث أنّه معيّن[٧] متوقّف على حصول ذلك الشيء. و حصول أفعالنا[٨] متوقّف على إيجادنا لها و تكويننا إيّاها، فلو توقّف تكويننا إيّاها على شعورنا بها[٩] من حيث أنّها هي لزم الدّور. فإنّها لا توجد إلّا بعد إيجادنا[١٠] لها، و لا نوجدها إلّا بعد أن نعلمها بعينها[١١]، و لانعلمها بعينها إلّا بعد تعيّنها، و لاتعيّن هي إلّا عند[١٢] وجودها، فظهر ممّا قلنا لزوم الدّور.

و أيضاً فلأنّا إذا رجعنا إلى أنفسنا، و اختبرنا أحوالنا، علمنا قطعاً أنّا متى حاولنا فعل حركة[١٣] فإنّا لانحاول إلّا إيجاد الحركة من حيث هي حركة في الموضع الفلاني في الوقت الفلاني. و كلّ ذلك لاينافي الكلّيّة. فأمّا أن يقال: أنّا نقصد ايجاد تلك الحركة المعيّنة من حيث أنّها هي، فذلك غير حاصل. و ذلك يوجب القطع بعد[١٤] الاستقراء و الاختبار بأنّ المؤثّر في الفعل الجزئيّ هو القصد[١٥] الكلّيّ، و أنّه لا يتخصّص[١٦] ذلك الجزئيّ بسبب تخصّص المحلّ و الوقت.

ثمّ لئن[١٧] وقعت المساعدة على أنّ الفعل الجزئيّ لابدّ في حصوله من إرادة جزئيّة، لكن ما ذكر نحوه معارض بنفس هذه الإرادات الجزئيّة الحادثة. فإنّها أمور جزئيّة حادثة[١٨]، فلابدّ لها[١٩] من

١- ذا إرادة: إرادة س. ٢- كلّيّة شرع. إرادة جزئيّة: على الهامش بخطّ جديد م. ٣- عليه: + و هو م، مج.
٤- الكلّ: الكلّي مص. ٥- الرأي: الذاتي مج، مص. ٦- الجسمانيّة: + لها م.
٧- معيّن: ذلك المعيّن س. : هو معين. ٨- أفعالنا: أحوالنا مج.
٩- شعورنا بها: شعور لها ط، م. : شعورنا إيّاها مص. ١٠- إيجادنا: إيجادها م.
١١- نعلمها بعينها: نعلمها س، م. ١٢- عند: بعد م. ١٣- فعل حركة: الحركة مص. ١٤- بعد: بهذا مص.
١٥- القصد: الفعل م. ١٦- لايتخصّص: أنّما يتخصّص م. ١٧- لئن: ولئن س. : إن مج.
١٨- جزئيّة حادثة: حادثة جزئيّة م، مج. : حادثة مص. ١٩- لها: + أيضاً م.

أمور آخر[١] جزئيّة حادثة[٢] أيضاً[٣]. ثمّ الكلام فيها كالكلام في الأوّل، و يلزم التسلسل. ثمّ هذا التسلسل إمّا أن يكون دفعة و هو محال لاستحالة حصول علل و معلولات غير متناهية دفعة واحدة[٤]، أو لادفعة بأن يكون كلّ سابق علّة للاحق و هو أيضاً محال؛ لأنّ السابق معدوم حال حصول اللاحق، و المعدوم لايكون علّة للموجود، و هذا متّفق عليه بين الفلاسفة. و لأنّه لوجاز أن تكون الإرادة السابقة علّة للإرادة اللاحقة، فلم لايجوز أن تكون الحركة الجزئيّة[٥] السابقة علّة للحركة الجزئيّة اللاحقة؟ و حينئذ يحصل الاستغناء عن إثبات هذه النفس الجسمانيّة.

ثمّ لئن[٦] وقفت المساعدة على أنّه لابدّ مع الإرادة الكلّيّة للحركة من سبب آخر في حصول الحركة الجزئيّة، ولكن لم لايجوز أن يقال: ذلك السبب هو تخصيص القابل من غير حاجة إلى نفس ذات إدراكات جزئيّة؟ و بيانه[٧] هو أنّ الفلك يستحيل عليه السكون، و يستحيل عليه الرجوع عن جهات حركاته[٨]. و إذا كان كذلك، فالنفس الّتي هي صاحبة الإرادة الكلّيّة لحركة الفلك إذا أرادت الحركة الكلّيّة حصلت الحركة الجزئيّة[٩] لأجل تخصّص القابل. فإنّ جرم الفلك في كلّ وقت لايقبل إلّا حركة مخصوصة معيّنة. و عندكم تخصّص[١٠] القابل يجوز أن يكون سبباً لحصول المعلول الجزئي[١١]. فإنّ المبدأ لجميع الحوادث في هذا العالم إنّما[١٢] هو العقل الفعّال، و نسبته إلى الكلّ على السّواء، لكنّه يصدر عنه شيء دون شيء لتخصّص[١٣] القابل. فلم لايجوز مثله في هذه المسئلة؟

ثمّ لئن[١٤] وقعت المساعدة على أنّه لابدّ من قوّة ذات إدراكات جزئيّة، فلم قلتم: إنّ القوّة الّتي تكون كذلك لابدّ و أن تكون جسمانيّة؟ فلئن بيّنتم[١٥] ذلك على مذهبكم المشهور من أنّ الإدراكات الجزئيّة[١٦] لايمكن إلّا بالقوّة[١٧] الجسمانيّة، قدحنا في هذا الأصل بما تقدّم من الوجوه القاطعة الّتي لامطعن[١٨] فيها[١٩].

١- آخر : - م.   ٢- جزئيّة حادثة : حادثة جزئيّة م، مص، مج.   ٣- أيضاً : - س، م.
٤- لاستحالة ... دفعة واحدة : - س.   ٥- الحركة الجزئيّة : للحركة س، م.   ٦- لئن : إن مج.
٧- بيانه : + و م، مج، مص.   ٨- الرجوع عن جهات حركاته : الميل عن جهة حركته س.
٩- الحركة الجزئيّة : الجزئيّة م.   ١٠- تخصّص : تخصيص س.   ١١- الجزئي : الجسماني مج.
١٢- إنّما : - مج.   ١٣- لتخصّص : لتخصيص س، مج.   ١٤- لئن : و إن س. : إن مج.
١٥- فلئن بيّنتم : الزمتم م.   ١٦- الإدراكات الجزئيّة : الإدراك الجزئي مص.   ١٧- بالقوّة : بالقوى م.
١٨- لامطعن : لايطعن مج.   ١٩- الّتي لامطعن فيها : - س.



ثم لئن وقعت المساعدة على جميع ما ذكرتموه[١]، لكنّه[٢] غيرمستقيم على أصولكم. و ذلك لأنّ غرض النفس من تحريك الفلک التشبّه بالعقل المجرّد، و معلوم أنّ الشوق إلى التشبه[٣] لايمكن[٤] إلّا بعد إدراک المتشبّه به. فإذا كانت النفس الّتي[٥] هي المحرّكة لجرم[٦] الفلک قوّة جسمانيّة لاتقوى على إدراک المجرّدات، و العقل جوهر مجرّد، فالنفس لايمكنها إدراكه. و إذا تعذّر الإدراک، تعذّر الاشتياق إلى التشبّه[٧] به. فإنّ ما لايكون معلوماً، استحال الشوق إليه. و العلم بذلک ضروري.

فلئن قالوا: هذا الإلزام إنّما يتوجّه إذا أثبتنا النفس الجسمانيّة و لم نثبت النفس الناطقة، أمّا إذا أثبتنا النفس الناطقة اندفع؛ فنقول: على هذا التقدير أيضاً لايندفع ما لم تتركوا مذهبكم[٨] في شيء من هذه[٩] المسائل، لأنّ المباشر القريب لتحريكات[١٠] الفلک ليس النفس الناطقة بل النفس الجسمانيّة. لأنّ المباشر القريب لابدّ و أن يكون صاحب الإدراكات الجزئيّة و صاحب الادراكات الجزئيّة لابدّ و أن تكون قوّة[١١] جسمانيّة، و النفس الناطقة ليست جسمانيّة. ثم إنّ النفس المباشرة للتحريک إنّما تباشر ذلک التحريک للتشبّه[١٢] بالعقل، فهي من حيث أنّها تباشر الأفعال الجزئيّة و تدركها لابدّ و أن تكون جسمانيّة، و من حيث أنّها تشتاق إلى التشبّه بالعقل[١٣] مجرّدة.

فإذن لاخلاص عن هذه العقدة إلّا بأن يقال[١٤]: لاحاجة في هذه الأفعال الجزئيّة إلى إدراكات جزئيّة. أو يقال: الإدراكات الجزئيّة يصحّ على الجوهر المجرّد. أو يقال: القوّة الجسمانيّة يصحّ عليها إدراک المجرّدات. أو يقال: ليس الغرض من تحريک الفلک هو[١٥] الشوق إلى التشبّه. و أيّ هذه الأقاويل ذكروه، فقد تركوا مذهباً مشهوراً من مذاهبهم و قولاً معتبراً من أقوالهم. فهذا ما نقوله في هذا الموضع. و لنرجع[١٦] إلى شرح المتن.

اعلم أنّ الشيخ ما قرّر في هذا الفصل إلّا أنّ الرأي الكلّيّ لاينبعث عنه فعل جزئي.[١٧] و أمّا[١٨] قوله:

١- ما ذكرتموه: ما ذكرتم س. ٢- لكنّه: لكن مص. ٣- إلى التشبه: + بالعقل م. ٤- لايمكن: لايكون م.

٥- الّتي: - س. ٦- لجرم: - م. ٧- التشبّه: المتشبّه مص. ٨- مذهبكم: مذهبهم م، مج.

٩- هذه: - مص، مج. ١٠- لتحريكات: لحركات م. ١١- قوّة: قوى س. ١٢- للتشبّه: للتشبيه م، مج.

١٣- بالعقل: + المجرّد م، مج. ١٤- يقال: يقول م. ١٥- الفلک هو: الفلک م، - مج.

١٦- و لنرجع: + الآن مص. ١٧- جزئي: حركة مج. ١٨- و أمّا: فلذا مج، مص.



«الرأي الكلّي[1] لاينبعث منه شيء مخصوص جزئيّ»؛ فاعلم أنّ هذا هو المطلوب. و أمّا قوله[2]: «فإنّه[3] لايتخصص بجزئيّ منه دون آخر[4] إلّا بسبب مخصّص لامحالة يقترن[5] به ليس هو وحده»؛ فاعلم أنّ هذا هو الاستدلال على ذلك[6] المطلوب، لأنّه لمّا كان كلّيّاً كان بالنسبة إلى كلّ الجزئيّات على السواء، فيستحيل أن يوجد بعض تلك الجزئيّات دون البعض إلّا لمرجّح.

و لقائل أن يقول: تلك الجزئيّات قبل وقوعها ليست أموراً حاصلة متميزاً بعضها عن البعض حتّى يقال: لم وقع البعض دون البعض؟ فاندفع ما ذكرتموه. ثمّ[7] لئن[8] سلّمنا أنّه لابدّ من مخصّص، لكن لم لايجوز أن يكون[9] ذلك[10] المخصّص هو تعيّن[11] القابل و الوقت؟

و أمّا قوله: «و المريد من الحيوان بقوّة الحيوانيّة للغذاء أنّما يريده[12] و يتخيّل له غذاء جزئيّ، فتنبعث منه إرادة حيوانيّة[13] جزئيّة. و هناك يطلب الغذاء بحركته، و إنّما يتخيّل[14] له على الجهة الجزئيّة»؛ فاعلم أنّ معناه أنّه أورد سؤالاً على القاعدة المذكورة و أجاب عنها. و السؤال أن يقال:[15] أنّ الحيوان يريد غذاء كلّيّاً، فإنّه يريد مثلاً الخبز و اللّحم، ثمّ إنّ تلك الإرادة الكلّيّة[16] يكفي في أن يتناول الخبز و اللّحم الحاضرين. و أجاب[17] عنه: «أنّا[18] لانسلّم أنّ إرادته للغذاء[19] الكلّيّ يكفي في تناول الغذاء الجزئيّ، بل الحيوان يتخيّل غذاء جزئيّاً، فتنبعث منه إرادة جزئيّة طالبة لذلك الغذاء.

و أمّا قوله : «و إن كان لو حصل له شخص آخر بدله لم يكرهه، بل قام مقامه. فليس ذلك دليلاً على أنّه كان ذلك متمثّلاً[20] عنده»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ قائلاً لو قال: الدّليل على أنّ الإرادة الكلّيّة كافية في تناول الغذاء الجزئيّ[21] أنّ أيّ[22] غذاء حضر[23] بدلاً عن الآخر لقام[24] مقام الآخر في كونه مطلوباً له، و ذلك يدلّ على أنّ تلك[25] الإرادة كلّيّة[26]. فأجاب عنه: بأنّا لانسلّم أنّ الإرادة الكلّيّة

١- الرّأي الكلّي :- س، مج. ٢- و أمّا قوله :- مج. ٣- فإنّه : فلأنّه م. ٤- آخر : الآخر س، مص.
٥- يقترن . يقرن م. ٦- ذلك : هذا س. ٧- ثمّ . و س. ٨- لئن : إن م، مج. ٩- أن يكون : أن يقال س.
١٠- ذلك :- س. ١١- تعيّن : يعيّن م. ١٢- يريده : يريد به مج. ١٣- حيوانيّة :- س، مص.
١٤- يتخيّل : يحصل مج. ١٥- أن يقال : + أليس م، مج. ١٦- الكلّيّة :- س. ١٧- و أجاب : فأجاب س.
١٨- أنّا . بأنّا م، مج. ١٩- إرادته للغذاء : إرادة الغذاء م، مج. ٢٠- متمثّلاً . ممثّلاً س. ٢١- الجزئيّ . - مص.
٢٢- أنّ أيّ . أيّ م : أن أريد مص. ٢٣- أنّ أيّ غذاء حضر : أنّ غذاء آخر لو حضر س. ٢٤- لقام : قام م، مج.
٢٥- تلك :- س، مص. ٢٦- كلّيّة : الكلّيّة : + كافية مص.



كافية[١]، بل الحيوان أنّما يتخيّل غذاءه جزئيّاً و إرادة[٢]، إلّا أنّه لمّا أحسّ بغذاء آخر قام هذا الجزئي مقام الأوّل، فتعلّقت إرادة جزئيّة أُخرى به[٣].

و أمّا قوله: «و كذلك في قطع المسافة يتخيّل له حدود جزئيّة إيّاها يقصده»؛ فمعناه أنّ الإرادة الكلّيّة لاتكفي في حصول الخطوات، بل لابدّ مع تلك الإرادة الكلّيّة[٤] من إرادات[٥] جزئيّة[٦] للخطوات الجزئيّة.

و أمّا قوله: «و ربّما كان ذلك التخيّل منقطعاً، و ربّما كان متجدّد الوجود نحو ما[٧] تتجدّد الحركة المستمرّة على الاتّصال، و ذلك لايمنع الشخصيّة و الجزئيّة في التخيّل كما لايمنع في الحركة»؛ فمعناه أنّ التخيّل الجزئي ربّما[٨] كان منقطعاً، أي ربّما انقطع[٩] فتنقطع[١٠] الحركة هناك، كمن أراد الذهاب إلى موضع معيّن، فإذا وصل[١١] إليه انقطعت التخيّلات الجزئيّة الموجبة للحركات الجزئيّة. و ربّما لم يكن منقطعاً بل كان متجدّد الوجود على الاتّصال، و هذا الاتّصال لايمنع من كون ذلك التخيّل شخصيّاً؛ لأنّ هذه التخيّلات كأنّها حركات نفسانيّة مطابقة للحركات الجسمانيّة. فكما أنّ الاتّصال في الحركات الجسمانيّة لايمنع من شخصيّتها، فكذلك في هذه التخيّلات الّتي هي حركات نفسانيّة.

و أمّا قوله : «و لمثل[١٢] هذا ما تخصّص الإرادة بشيء جزئي حتّى تكون، و الإرادة الكلّيّة مقابلها[١٣] مراد كلّي ولايجب له تخصّص جزئي»؛ فمعناه أنّ الإرادة الكلّيّة[١٤] ما لم تخصّص بشيء جزئي[١٥] لم يظهر عنها فعل جزئي، فإنّ الإرادة الكلّيّة مقابلها و مقتضاها مراد كلّي. و الكلّي نسبته إلى جميع الجزئيّات على السّواء، فيستحيل أن يحصل فيه[١٦] تخصّص[١٧] جزئي[١٨].

و أمّا قوله: «و نحن[١٩] فربّما[٢٠] قضينا قضاء كلّيّاً من مقدّمات كلّيّة فيما يجب أن يفعل، ثمّ أتبعناها قضاء جزئيّاً ينبعث منه شوق و إرادة متعيّنان ضرباً من التعيّن الوهمي، فتنبعث منه القوّة المحرّكة إلى حركات جزئيّة تصير[٢١] مرادة لأجل المراد الأوّل»؛ فمعناه أنّا ربّما حكمنا حكماً كلّيّاً أنّ[٢٢] الشيء

١- كافية : + في تناول الغذاء الجزئي م.   ٢- و إرادة : + جزئيّة م.   ٣- أُخرى به : + بعد معص.

٤- الكلّيّة : - س.   ٥- إرادات : إرادة مج.   ٦- جزئيّة : - مج.   ٧- نحو ما : نحو مج . نحواً ما س، م.

٨- ربّما : إنّما مج.   ٩- انقطع : + و أثبت م، مج.   ١٠- تنقطع : فلينقطع مج.   ١١- وصل : اتّصل مج.

١٢- لمثل : بمثل م، مج.   ١٣- مقابلها : + و مقتضاها م.   ١٤- الكلّيّة : - م.   ١٥- جزئي : - معص.

١٦- فيه : منه س.   ١٧- تخصّص : تخصيص مج.   ١٨- جزئي : + ولايجب له تخصيص جزئي م.

١٩- نحن : + أيضاً مج.   ٢٠- فربّما : - م.   ٢١- تصير : + هي مج.   ٢٢- أنّ : بأنّ م.

الفلاني ينبغي أن يفعل، ثمّ يتبع هذا الحكم الكلّيّ حكم آخر جزئيّ، ثمّ يتبع ذلك الحكم الجزئيّ شوق جزئيّ، فتنبعث القوّة المحرّكة إلى إيجاد حركات جزئيّة. فيكون السّبب الأوّل لهذه الأفعال الجزئيّة تلك الإرادة[1] الكلّيّة، و لكنّها ماكانت[2] كافية، بل لابدّ معها من الإرادة[3] الجزئيّة.

و لقائل أن يقول: لانزاع أنّه لابدّ من إرادة حصول حركة جزئيّة، و لكنّ هذه الإرادة أيضاً كلّيّة لأنّ الحركة الجزئيّة طبيعة كلّيّة لأنّه يصحّ[4] فيها أن تكون مقولة[5] على كثيرين مختلفين بالعدد، فإنّ كلّ حركة شخصيّة فهي جزئيّة. فالحركة الجزئيّة تتناول كلّ واحد واحد[6] منها، فيكون هذا المفهوم كلّيّاً. فإرادته تكون إرادة للكلّي لاللجزئي، بل إرادة الجزئي لايمكن أن تكون مؤثّرة، لأنّ إرادة الجزئي نسبة خاصّة[7] للإرادة إلى الجزئي، و النّسبة متأخّرة عن المنسوبين. فتعلّق الإرادة بذلك[8] الجزئي متأخّر عن ذلك الجزئي، و المتأخّر عن الشّيء يستحيل أن يكون مؤثّراً فيه.

[الفصل الثّلاثون]

موعد و تنبيه: أمّا الشّيء[9] الّذي يتشوّقه الجرم الأوّل في حركته الإراديّة فموعد بيانه بعد ما نحن فيه. إلّا أنّك يجب أن تعلم أنّه لن يتحرّك متحرّك إراديّ إلّا لطلب شيء أن يكون[10] للطّالب أولى و أحسن من أن لايكون: إمّا بالحقيقة، و إمّا بالظّنّ، و إمّا بالتّخيّل العبثيّ، فإنّ فيه ضرباً خفيّاً[11] من طلب[12] اللّذّة. و السّاهي و النّائم إنّما يفعل و هو يتخيّل لذّة ما[13]، أو تبديل[14] حال ما مملولة أو إزالة وصب مّا. فإنّ النّائم يتخيّل و أعضاؤه أيضاً قد تطيع تحريكه عن تخيّله لاسيّما في حالة تكون بين النّوم و اليقظة، أو في الشّيء الضّروري كالتّنفّس[15]، أو في الشّيء الّذي يصير كالضّروري كمن يرى[16] في منامه شيئاً[17] مخيفاً[18] جدّاً أو حبيباً[19] جدّاً، فربما انزعج[20] للهرب أو للطّرب.[21] و اعلم أنّ التّخيّل شيء، و الشّعور بالتّخيّل، أنّه هو ذا يتخيّل شيئاً، و انحفاظ ذلك الشّعور في الذّكر شيء، و

١- الإرادة: الإرادات مص. ٢- ماكانت: لماكانت مج. ٣- من الإرادة: من الإرادات مص.

٤- لأنّه يصحّ: لايصحّ س. ٥- مقولة: معقولة م. ٦- واحد واحد: واحد م. ٧- خاصّة: مناسبة م.

٨- بذلك: – مج. ٩- أمّا الشّيء: الشّيء أمّا م. ١٠- أن يكون: يكون م. ١١- خفيّاً: خفيفاً مص.

١٢- طلب: – س. ١٣- لذّة ما: لذّة م. ١٤- أو تبديل: و تبديل س، م. ١٥- كالتّنفّس: كالنّفس م، مص.

١٦- كمن يرى: كما يرى س. ١٧- شيئاً: سبباً مص. ١٨- مخيفاً: مخوفاً مص. ١٩- حبيباً: عجيباً م.

٢٠- انزعج: أزعج س. ٢١- للطّرب: الطّرب مص.: الطّلب س.



ليس يجب أن ينكر وجود التّخيّل لأجل فقدان أحد الأمرين.[1]

التّفسير: لمّا بيّن[2] أنّ المقصود من الحركة الفلكيّة أمر سواها، و بيّن أنّ ذلك الأمر هو وضع معيّن كلّيّ،[3] ثمّ أنّ تحصيل الوضع المعيّن الكلّيّ[4] ليس مقصوداً بالذّات، بل المقصود بالذّات[5] إنّما هو التّشبّه[6] بالعقل المفارق. و هذا أنّما يبيّنه في النّمط السّادس من هذا الكتاب. لاجرم وعد بأنّ بيانه سيجيء[7] فيما بعد. ثمّ إنّه بعد ذلك شرع في أنّ الفعل بدون الدّاعي محال، و قد مرّت هذه الدّعوى[8] فيما تقدّم إلّا أنّه أعادها مهنا. فقال: إنّ الفاعل بالإرادة لايمكن أن يريد فعلاً دون فعل إلّا إذا علم أوظنّ أو اعتقد أنّ ذلك الفعل أولى له من عدمه. ثمّ إنّه قنع بالدّعوى و ما شيّدها بحجّة. و[9] الحجّة فيه ما ذكرنا[10] فيما تقدّم.

ثمّ إنّه شرع[11] في الإشكالات المذكورة على هذه[12] القاعدة و هي أمور:

أحدها[13]: الأفعال العبثيّة صادرة لاعن الدّاعي. فإنّه لامنفعة للإنسان في أن يعبث[14] بالتّبنة الملقاة في الطّريق، و أن يلعب[15] بشعرة واحدة من شعرات لحيته. فأجاب بأنّ في ذلك العبث[16] ضرباً خفيّاً من اللّذّة. و أمّا العبث[17] بالشّعرة المعيّنة،[18] فلأنّ اليد ربّما كانت أقرب إليها[19] منها إلى غيرها.

و ثانيها[20]: السّاهي و النّائم يفعلان[21] أفعالاً من غير الدّاعي. و الجواب: أنّ الأفعال الصّادرة عنهما لأجل[22] أمور، و هي إمّا لأجل[23] تخيّل لذّة أوتبديل حالة مملولة،[24] أو إزالة وصب ما. و النّوم لاينافي التّخيّل أو إن[25] كان منافياً له فإنّما ينافيه النّوم الغرق،[26] و عند ذلك لانسلّم أنّه يفعل شيئاً. فأمّا الحالة الّتي تكون[27] بين النّوم و اليقظة فهي غيرمنافية للتّخيّلات أو أن يكون ذلك الفعل

١- لفقدان أحد الأمرين: لفقد أحد الأمرين س. ٢- لمّا بيّن: لمّا ثبت مج. ٣- معيّن كلّي: كلّي معيّن س.
٤- الكلّي: - م، مج. ٥- بل المقصود بالذّات: على الهامش س. : - مص.
٦- التّشبّه: التّشبيه س: بالتّشبّه مص. ٧- سيجيء: سيأتي م. ٨- الدّعوى: الدّعاوى س.
٩- بحجّة و: بحجّة مج. ١٠- ذكرنا: ذكرناه م. ١١- شرع: + بعد ذلك مص. ١٢- على هذه: في هذه س.
١٣- أحدها: - م. ١٤- يعبث: يتعبّث مص: يعبث م. ١٥- يلعب: يعبث مج: يتعبّث مص: يتعبث م.
١٦- العبث: التّعبّث مص. ١٧- العبث: التّعبّث مص. ١٨- المعيّنة: الواحدة س. ١٩- إليها: - م.
٢٠- ثانيها: منها م. ٢١- يفعلان: يفعل م، مج، مص. ٢٢- لأجل: لأحد م. ٢٣- إمّا لأجل: إمّا م، مج.
٢٤- حالة مملولة: حال مملولة له مج. ٢٥- أو إن: إذ لو مج: فإن م. ٢٦- الغرق: الغرقي مص.
٢٧- تكون: - س.



ضروريّاً كالتنفّس[1]، أو بعبر ضروريّاً كمن يرى في منامه شيئاً مخيفاً جدّاً أو حبيباً جدّاً، فربّما[2] انزعج للهرب أو للطرب.

و أمّا قوله: «و اعلم أنّ التخيّل شيء، و الشعور بالتخيّل، أنّه هو ذا يتخيّل، شيء، و الحفاظ ذلك الشعور[3] في الذّكر[4] شيء، و ليس يجب أن ينكر[5] التخيّل لأجل فقدان[6] أحد الأمرين[7]»، فاعلم أنّ الغرض منه أنّه لمّا ادّعى أنّ الفعل لا يتأتّى بدون التخيّل أو الظنّ أو العلم، و أجاب عن سؤال النائم بأنّ له تخيّلاً أيضاً، كان ههنا لسائل أن يقول: لو كان للنائم تخيّل لعرف بعد الانتباه حصول ذلك التخيّل له حال النوم، و لمّا لم يكن كذلك علمنا أنّه ليس للنائم تخيّل. فأجاب الشيخ عن هذا السؤال بأن قال: لا نسلّم أنّه[8] لو كان للنائم تخيّل لعرف بعد الإنتباه حصوله؛ لأنّ التخيّل شيء، والعلم بكونه متخيّلاً في الحال شيء آخر، و تذكّر أنّه كان متخيّلاً في الوقت الّذي مضى شيء ثالث. و لا يلزم من فقدان هذا التذكّر فقدان الأمرين الأوّلين[9].



١- كالتنفّس: كالتنفّس مص.   ٢- فربّما: فإنّه ربّما س.   ٣- الشعور: المشعور مج.   ٤- الذكر: الذهن مج.

٥- ينكر: + وجوده م، مج.   ٦- فقدان: فقد مج.   ٧- الأمرين: الآخرين م.   ٨- أنّه: بأنّه س.

٩- الأوّلين: الآخرين س. :+ و بالله التوفيق م، مج، مص. :+ و هذا آخر النمط الثالث و الحمدلله على توفيقه س. :+ و هذا آخر الكلام في هذا النمط مص.

النّمط الرّابع [1]

في الوجود و علله

التّفسير: لقائل أن يعترض على هذا العنوان، فيقول: لو كان للوجود، من حيث هو وجود، علّة، لكان واجب الوجود مفتقراً[2] إلى العلّة لكونه موجوداً. و جوابه: أنّه لا يلزم من قولنا: للوجود علّة؛ قولنا: الوجود من حيث هو وجود له علّة. بل يحتمل أن يكون افتقاره إلى العلّة لا لكونه وجوداً فقط، بل لكونه وجوداً مع قيد آخر. و لفظة الوجود لفظة مهملة، فلا تقتضي الكلّيّة، فاندفع السّؤال.

و اعلم أنّ المطالب المقصودة بالذّات من هذا النّمط ثمانية:

الأوّل: الرّدّ على من زعم أنّ ما[3] لا يكون محسوساً لا يكون معلوماً و لا متصوّراً.

الثّاني: تفصيل القول في العلل.

الثّالث: إثبات واجب الوجود.

الرّابع: وحدة واجب الوجود.

الخامس: تنزيه[4] ذات واجب الوجود[5] عن الكثرة، و يندرج فيه أنّه غير مركّب من الجنس و الفصل، و لا من الأجزاء العقليّة، و لا من الأجزاء الحسّيّة.

السّادس: لا ضدّ له و لا ندّ.[6]

السّابع: عاقل و معقول.

الثّامن: بيان أنّ إثبات واجب الوجود و إثبات صفاته بالطّريق المذكور أجود من إثباته تعالى

١- من قول النّمط الرّابع إلى قوله «و أمّا إن لم يكن بين الجزئين ملازمة فإن كانت» (ص ٣٦٦ س ١٣) مفقودة من نسخة ط المستدرك بخطّ جديد مع أغلاط و إسقاطات. ٢- مفتقراً: يفتقر ط. ٣- ما: - ط. ٤- تنزيه: تبرئة مص.
٥- ذات واجب الوجود: ذاته ط، م، مج. ٦- لا ندّ: + له س.

بسائر[1] الطُّرق.

فهذه هي المطالب الكلّيّة، و أكثرها منّا لايأتي إلّا بفصول[2]، و سنأتي[3] على شرح كلّ واحد منها و كيفيّة ارتباط بعضها بالبعض[4] إن شاء الله تعالى.

المسئلة الأولى
في الرّدّ على من زعم أنّ مالايكون محسوساً لايكون معلوماً

و فيه أربعة فصول من هذا النمط[5].

[الفصل الأوّل]

تنبيه : إنّه قد يغلب على أوهام النّاس أنّ الموجود هو المحسوس، و أنّ مالاينالهُ الحسّ بجوهره فَفَرْض وجوده محال، و أنّ مالا يتخصّص بمكان أو وضع[6] بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم، فلاحظّ له من الوجود.

و أنت يتأتّى لك أن تتأمّل نفس المحسوس، فتعلم منه بطلان قول هؤلاء. لأنّك و من يستحق أن يخاطب تعلمان أنّ هذه المحسوسات قديقع عليها اسم واحد لاعلى[7] الاشتراك الصِّرف بل بحسب معنى واحد. مثل اسم الإنسان، فإنّكما لاتشكّان في أنّ وقوعه على زيد و عمرو بمعنى واحد موجود. فذلك المعنى الموجود[8] لايخلو إمّا أن يكون بحيث يناله الحسّ، أو لايكون. فإن كان بعيداً من أن يناله الحسّ فقد أخرج التّفتيش من[9] المحسوسات ماليس بمحسوس، و هذا أعجب. و إن كان محسوساً فله لامحالة وضع و أين و مقدار معيّن و كيف معيّن لايتأتّى أن يُحَسّ، بل[10] ولا أن[11] يُتخيّل إلّا كذلك. فإنّ كلّ محسوس و كلّ متخيّل فإنّه يتخصّص لامحالة بشيء من هذه الأحوال. و إذا كان كذلك لم يكن ملائماً لما ليس بتلك الحال، فلم يكن مقولاً على كثيرين يختلفون[12] في تلك

١- أجود ... بسائر : أولى من سائر ط. ٢- منّالا... بفصول : ثابتة على الهامش بخط الأصل س.

٣- سنأتي : سيأتي م، ط، مص. ٤- و كيفيّة ارتباط بعضها بالبعض : - س. ٥- من هذا النّمط : - مص.

٦- وضع : موضع مص. ٧- على : + سبيل مص. ٨- الموجود : - س. ٩- من : من س.

١٠- بل : - س. ١١- أنّ : - م. ١٢- كثيرين يختلفون : كثير يختلفون س، كثيرين مختلفين م.



الحال. فإذن الإنسان من حيث هو واحد الحقيقة، بل من حيث حقيقته الأصلية الّتي لاتختلف فيها الكثرة، غيرمحسوس بل معقول صرف. وكذلك الحال في كلّ كلّي.

التفسير: الدّليل على فساد قول من يقول[١]: ما لايكون محسوساً لايكون معقولاً[٢] و لامتصوّراً، هو أنّا نعلم بالضّرورة اشتراك الأشخاص الإنسانيّة في حقيقة الإنسانيّة. فتلك الحقيقة المشترك فيها إمّا أن يكون لها شكل معيّن و قدر معيّن و حيّز معيّن، و إمّا أن[٣] لايكون لها[٤] شيء من ذلك. فإن كان الأوّل لزم أن لايكون مشتركاً فيها[٥] بين الأشخاص ذوات الصّفات المختلفة، لأنّ كلّ شيء معيّن فإنّه يخالف كلّ ما عداه. وإن كان الثّاني، كان ذلك القدر المشترك إذا أُخذ، من حيث أنّه هو فقط، لم يكن له شكل و لاقدر و لاحيّز، و مثل هذا لايكون محسوساً[٦] مع أنّه معقول. فقد بطل ما يقال: ما لا يكون محسوساً لايكون معقولاً، بل البحث[٧] و التّفتيش قد أخرج من المحسوس ما ليس بمحسوس. و لنرجع إلى التّفسير.

قوله: وإنّه قد يغلب على أوهام النّاس أنّ الموجود هو المحسوس، فاعلم أنّه إنّما قال: قد يغلب على أوهام النّاس[٨] و لم يقل: على خيالات النّاس لما بيّنّا أنّ القوّة الّتي تحكم على غيرالمحسوس بالمحسوس[٩] ليست إلّا الوهم.

و أمّا قوله: و أنّ ما لا يناله الحسّ بجوهره ففرض وجوده محال، فمعناه[١٠] أنّ ما لايكون محسوساً حقيقته[١١] استحال أن يكون له وجود.

و أمّا قوله: و أنّ ما لا يتخصّص بمكان أو وضع[١٢] كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم، فلا حظّ له من الوجود، فمعناه أنّ الشّيء إمّا أن يكون جسماً أو حالّاً فيه، أو لايكون[١٣] جسماً و لا حالّاً فيه[١٤]. فالجسم له الوضع و الموضع بذاته، و الحالّ فيه هما[١٥] حاصلان له لكن بسبب

١- يقول: قال: ط، م، مج، مص. ٢- معقولاً: معلوماً مج. ٣- و إمّا أن: أو س. ٤- لها: - س.

٥- فيها: فيه م، مص. ٦- لايكون محسوساً: - ط. ٧- بل البحث: - س.

٨- أنّ الموجود ... أوهام النّاس: - ط.

٩- على غير المحسوس بالمحسوس: على غير المحسوسات بالمحسوسيّة مج. ١٠- فمعناه: فإنّ معناه ط.

١١- حقيقته: حقيقةً ط، م، مج، مص. ١٢- وضع: موضع مص، بوضع بذاته مج.

١٣- يكون: - ط، م، مج. ١٤- أو لايكون ... فيه: ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س.

١٥- هما: فيهما مج، ط، وهما م، مص.



الجسم الّذي هو محلّه. فهؤلاء قد اعترفوا بهذين القسمين و أنكروا القسم الثالث.

و أمّا قوله: «و أنت يتأتّى لك أن تتأمّل نفس المحسوسات[1] فتعلم منه بطلان قول هؤلاء»، فمعناه أنّ هؤلاء زعموا أنّ ماليس بمحسوس فليس له وجود[2]، و هذا باطل. لأنك إذا تأمّلت في المحسوس[3] علمت[4] أنّ فيها ما ليس بمحسوس. ثمّ إنّه بعد ذلك ذكر الدّلالة الّتي حرّرناها بعبارات[5] واضحة غنيّة عن الشّرح.

و لقائل أن يقول: الشّيخ في هذا الفصل إنّما حاول الرّدّ على من قال: لا موجود إلّا الأجسام والأعراض. و ما ذكره من الدّلالة لا يبطل قولهم، لأنّه بيّن أنّ الإنسانيّة الكلّيّة مجرّدة[6] عن جميع اللّواحق الغريبة، و هي غير محسوسة. ولكنّ الإنسانيّة الكلّيّة[7] لا وجود لها في[8] خارج الذّهن، و إنّما وجودها في الذّهن. والقوم إنّما منعوا من وجود شيء غير محسوس[9] خارج الذّهن. فالحاصل أنّ القوم منعوا من وجود شيء[10] غير المحسوس خارج الذّهن[11]، و الشّيخ أثبت أمراً غيرمحسوس في الذّهن، فلم يكن كلامه مبطلاً لمقالة[12] أولئك.

والجواب عنه[13] من وجهين: الأوّل: إنّا بيّنّا فيما مضى أنّ القدر المشترك من الإنسانيّة بين الأشخاص الخارجيّة موجود في[14] الخارج. لأنّ هذا الإنسان عبارة عن الإنسان[15] المقيّد بقيد أنّه هذا. و متى كان المركّب موجوداً، كانت بسائطه أيضاً موجودة[16]. فالإنسان، من هو حيث هو إنسان لابشرط شيء، موجود[17]. لكنّ الإنسان لابشرط شيء[18] غير محسوس، فبأنّه مالم يتقيّد بالقيود الجزئيّة المشخّصة لايصير محسوساً. فثبت أنّ ماليس بمحسوس موجود.

والثاني: لوسلّمنا أنّ الأمر الكلّي ليس إلّا في الذّهن، لكنّا نقول: قد عرفنا بالدّلالة أنّه لايلزم من كون الشّيء غير محسوس أن لاتكون ماهيّته معقولة متصوّرة. وإذا ثبت ذلك، ثبت أنّه لايمكن ادّعاء

١- المحسوسات: المحسوس مج. ٢- له وجود: بموجود ط، مج. ٣- المحسوس: المحسوسات ط، م، مص.

٤- علمت: عرفت ط، م، مص. ٥- بعبارات: بعبارة ط.

٦- لأنّه بيّن ـ مجرّدة: فإنّ الانسانيّة الكلّيّة و إن كانت مجرّدة م. ٧- ولكنّ الانسانيّة الكلّيّة: لكنّها ط، م.

٨- في: ـ مص. ٩- محسوس: + في مص. ١٠- شيء: ـ س. ١١- و الحاصل أنّ ... خارج الذّهن: ـ ط.

١٢- لمقالة: لما قاله س. ١٣- عنه: ـ ط. ١٤- الخارجيّة موجود في: ـ ط. ١٥- عبارة عن الإنسان: ـ ط.

١٦- كانت بسائطه ... موجودة: كان بسيطه ... موجوداً مج. ١٧- موجود: ـ س.

١٨- لكنّ الإنسان لابشرط شيء: ساقطة في س، مج.



الضرورة في امتناع[1] هذا النوع من الموجودات. و هذا هو تمام الغرض لأنّه ليس الغرض من هذا الفصل إثبات الموجودات المجرّدة[2]، بل الغرض إبطال قول من ادّعى الضرورة في امتناع وجودها، و قد حصل هذا الغرض.

[الفصل الثاني]

وهم و تنبيه: و لعلّ قائلاً منهم يقول[3]: إنّ الإنسان مثلاً إنّما هو إنسان، من حيث له أعضاؤه[4] من يد و عين و حاجب و غير ذلك، و من حيث هو كذلك فهو محسوس. فننبّهه و نقول[5] إنّ الحال في كلّ عضو ممّا ذكرته أو تركته كالحال في الإنسان نفسه.

التفسير: توجيه هذا السؤال أن يقال: إنّكم ذكرتم أنّ القدر المشترك من[6] الإنسانيّة بين زيد و عمرو و غيرهما أمر مجرّد من جميع اللواحق، و هذا ممنوع. بل القدر المشترك بينهما أن يكون هيكلاً مركّباً من أعضاء مخصوصة كاليد و الرّجل و غيرهما، و كلّ واحد من هذه الأعضاء[7] محسوس.

و أجاب عنه: بأنّ الحجّة الّتي ذكرناها في الأشخاص الإنسانيّة قائمة بعينها في كلّ واحد من هذه الأعضاء، فإنّ اليد الّتي لزيد و لعمرو مشترك في كونها يداً و متباينة بخصوصيّاتها[8] و حينئذ تعود[9] الحجّة بتمامها في هذه الأعضاء.

[الفصل الثالث]

تنبيه: إنّه لو كان كلّ موجود بحيث يدخل في الوهم و الحسّ، لكان الحسّ و الوهم يدخلان[10] في الحسّ و الوهم، و لكان العقل الّذي هو الحُكم الحقّ يدخل في الوهم. و من بعد هذه الأصول، فليس شيء[11] من العشق و الخجل و الوجل و الغضب و الشّجاعة و الجبن ممّا يدخل في الحسّ

1- امتناع: + وجود طا، م، مص.   2- الموجودات المجرّدة: المجرّدات س.   3- يقول: - س.

4- أعضاؤه: أعضاء م، مص.   5- و نقول: + له م.   6- من: في مج، مص.   7- الأعضاء: - م، مج.

8- مشترك في كونها يداً و متباينة بخصوصيّاتها: مشتركتان في كونهما يداً و متباينتان بخصوصيّتهما س.

9- تعود: تقوم طا، م، مص.   10- يدخلان: يدخل س.   11- شيء: الشيء مص.

والوهم، و هي من علائق الأمور المحسوسة. فما ظنّك بموجودات إن كانت خارجة الذّوات عن درجات[1] المحسوسات و علائقها؟

التفسير: هذه حجّة ثانية على فساد قول من يقول: لاموجود إلّا المحسوس و المتوهّم. و تقريرها[2] أنّ من اعترف بالمحسوس و المتوهّم، فلابدّ له من الاعتراف بالحسّ والوهم. و كلّ واحد منهما غير محسوس بشيء من الحواسّ، و لامتوهّم[3] أيضاً. فإذن يلزم من الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بغير المحسوس و غير[4] المتوهّم. و أيضاً فكلّ عاقل لاينكر عقله[5] نفسه، مع أنّ العقل غير محسوس ولامتوهّم.

و أمّا قوله : «و من بعد هذه الأصول، إلى آخره»، فمعناه أنّ الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم يوجب الاعتراف بغير المحسوس و غير المتوهّم، و ذلك هو الحسّ و الوهم و العقل. و أمّا هذه الصّفات الأخر فليست كذلك، أي ليس يلزم من الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بها[6]، ولكنّا نعلم بالضّرورة وجودها و أنّ شيئاً منها غير محسوس و لامتوهّم. و إذا ثبت أنّ في الموجودات المحسوسة أموراً غير محسوسة، فكيف يمكن الاستبعاد من وجود موجودات لاتعلّق لها بالمحسوسات أصلاً؟

[الفصل الرّابع]

تنبيه: كلّ حقّ فإنّه من حيث حقيقته الذّاتيّة، الّتي بها هو حقّ، فهو متّفق واحد غير مشاراليه. فكيف مابه ينال كلّ حقّ وجوده؟

التفسير: قوله[7]: «كلّ حقّ»، أي كلّ موجود. و حاصله أنّ كلّ موجود[8] فإنّك إذا أخذت ماهيّته، محذوفاً عنها مشخّصاتها[9]، فإنّها تكون غير محسوسة ولا موهومة. وإذا كان الأمر في كلّ

١- درجات: درجة مص. ٢- تقريرها: تفسيرها ط. ٣- لامتوهّم: لامتوهّم مج، مص.: لايتوهّم م.

٤- غير: - مج. ٥- عقله: عقل م.

٦- الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بها: الاعتراف بها الاعتراف بغير المحسوس و غير المتوهّم س.

٧- قوله: - س. ٨- أي كلّ موجود ... كلّ موجود: - م. ٩- مشخّصاتها: مشخّصاته م، مج، مص.



الحقائق كذلك، كانت الحقيقة التى هى علّة حقيّة[1] جميع الحقائق، أى علّة وجود جميع الحقائق، أولى بهذا التّجرّد. و هذه الحجّة إقناعيّة.

المسئلة الثّانية

فى تفصيل القول فى العلل الأربعة الّتى هى: العلّة المادّيّة، و الصّوريّة، و الفاعليّة، و الغائيّة، و أحكامها

والشيخ بيّن غرضه من هذه المسئلة فى فصول ثلاثة من هذا الكتاب.

[الفصل الخامس]

تنبيه : الشّىء قد يكون معلولاً باعتبار[2] ماهيّته و حقيقته، و قد يكون معلولاً فى وجوده. و إليك أن تعتبر ذلك مثلاً بالمثلّث، فإنّ حقيقته متعلّقة بالسّطح والخطّ الّذى هو ضلعه و يقوّمانه من حيث هو مثلّث و له حقيقة[3] المثلّثيّة، كأنّهما علّتاه المادّيّة والصّوريّة.

و أمّا من حيث وجوده، فقد يتعلّق بعلّة أخرى أيضاً غير هذه، ليست هى علّة تقوّم مثلّثيّة و تكون جزءاً من حدّها[4]، و تلك هى العلّة الفاعليّة أو الغائيّة[5] الّتى هى علّة فاعليّة للعلّة[6] الفاعليّة.

التّفسير: الشّىء الّذى يفتقر إليه الشّىء إمّا أن يكون جزءاً منه، أو لا يكون. فإن كان جزءاً منه فإمّا أن يكون هو[7] الجزء الّذى لأجله يكون الشّىء بالقوّة، و هو العلّة المادّيّة. مثاله السّطح فإنّه مادّة المثلّث. و إمّا أن يكون هو الجزء[8] الّذى لأجله يكون الشّىء بالفعل و هو العلّة الصّوريّة، و مثاله الأضلاع الثّلاثة للمثلّث. و أمّا الّذى لا يكون جزءاً من الشّىء، فإمّا أن يكون مؤثّراً فى وجود الشّىء، و هو العلّة الفاعليّة. أو مؤثّراً فى علّيّة العلّة الفاعليّة، و هى العلّة[9] الغائيّة[10]. فإنّ الانسان إنّما يفعل الفعل المعيّن لأجل غرض، فلولا ذلك الغرض لبقى فاعلاً بالقوّة كما كان. فصيرورته فاعلاً بالفعل أمر

١- حقّيّة : حقيقة مج، ط. ٢- مص. ٣- باعتبار : بحسب اعتبار م، مج، مص.

٣- متعلّقة ... له حقيقة : مج و ثابتة على الهامش بعد التّصحيح. ٤- حدّها : أحدها مص.

٥- أو الغائيّة : و الغاية س. ٦- للعلّة : لعلّيّة العلّة مص. ٧- هو : - س. ٨- هو الجزء : الشّىء س.

٩- العلّة : - س، مج. ١٠- أو مؤثّراً ... الغائيّة : أو الشّىء الّذى لأجله يقع الفعل وهى الغاية ط.



معلّل بذلک الغرض.

[الفصل السّادس]

تنبيه : إعلم أنّک تفهم[1] معنى المثلّث، و تشکّ هل هو موصوف بالوجود فى الأعيان، أم[2] ليس؟ بعد ما تمثّل عندک أنّه من خط و[3] سطح، و لم يتمثّل لک أنّه موجود فى الأعيان.

التّفسير : لمّا ذکر أنّ علّة الماهيّة مغايرة لعلّة الوجود، و هذا الکلام فرع على کون الماهيّة مغايرة للوجود[4]، احتجّ ههنا على ذلک: بأنّک تعلم[5] حقيقة الشّىء عند شکّک[6] فى وجوده، و المعلوم مغاير لغير المعلوم. و هذه الحجّة فى هذه المسئلة قد ذکرها فى أوّل المنطق، و ذکرنا ما فيها و ما[7] عليها، فلاحاجة إلى الإعادة.

[الفصل السّابع]

إشارة . العلّة الموجدة للشّىء، الّذى له علل مقوّمة للماهيّة، علّة لبعض تلک العلل کالصّورة، أو لجميعها فى الوجود و هى علّة الجمع بينها. و العلّة الغائيّة، الّتى لأجلها الشّىء، علّة بماهيّتها[8] و معناها لعلّيّة العلّة الفاعليّة و معلولة لها فى وجودها، فإنّ العلّة الفاعليّة علّة ما لوجودها، إن کانت من الغايات الّتى تحدث بالفعل، و ليست علّة لعلّيّتها و لا لمعناها.

التّفسير : الغرض من هذا الفصل أحکام الأقسام الأربعة من العلل. فمن أحکام العلّة الفاعليّة أنّها إذا کانت علّة للشّىء المرکّب[9] من الأجزاء، فقد تکون علّة لبعض تلک الأجزاء، و[10] قد تکون علّة لجميعها. أمّا الأوّل[11] فکما يقال للبنّاء: إنّه هو الفاعل للدّار، أى هو المحدث لصورتها فى مادّتها، و الأفعال البشريّة کلّها[12] کذلک. و أمّا الثّانى: فکالمفارقات الّتى هى علل الهيولى و الصّورة و علّة الجمع بينهما[13].

١– تفهم : تعلم م   ٢– أم : أو س   ٣– و : أو م   ٤– للوجود : الوجود مص.

٥– بأنّک تعلم : بأنّا نعلم م، ط.   ٦– شکّک : شکّنا م، ط.   ٧– ما : – ط، م، مص.

٨– بماهيّتها : لماهيّتها مص.   ٩– کانت علّة للشّىء المرکّب : کان الشّىء مرکّباً مص.   ١٠– و : أو ط.

١١– الأوّل : + فالماهيّة مص.   ١٢– کلّها : – س.   ١٣– بينهما : بينها ط، م، مص.



و من أحكام العلّة الغائيّة أنّها علّة بماهيّتها[١] لعلّيّة العلّة الفاعليّة بالفعل، و معلولة[٢] في وجودها للعلّة الفاعليّة. أمّا الأوّل فكما بيّناه. و أمّا الثاني، فلأنّ العلّة الفاعليّة إنّما تحرّك لتحصيل ذلك الغرض و الغاية. فلولا أنّ حصول ذلك الغرض معلول ذلك التحريك، وإلّا[٣] لما كان التحريك لأجله.

و لقائل أن يقول : قولك: العلّة[٤] الغائيّة علّة بماهيّتها لعلّيّة العلّة الفاعليّة. فيه إشكال، لأنّكم تثبتون[٥] العلّة الغائيّة للأفعال الطّبيعيّة، و القوى الطّبيعيّة لا رويّة لها و لا شعور لها[٦] أصلاً. فماهيّة العلّة الغائيّة ههنا لا يمكن أن يقال: إنّها موجودة في الذّهن، لأنّه لا ذهن هناك و لا شعور، و غير موجودة في الخارج لأنّ وجودها في الخارج معلول العلّة الفاعليّة. و إذا كان كذلك كانت معدومة صرفة. و المعدوم الصّرف لا يمكن أن يكون علّة للأمر[٧] الموجود. فكيف يمكن تعليل العلّة الفاعليّة بماهيّة العلّة الغائيّة؟ و لا خلاص عنه إلّا أن يقال: ليس للأفعال الطّبيعيّة غايات، ولكن ذلك على خلاف مذهبهم، و تحقيقه[٨] أوّل طبيعيّات كتاب الشّفاء[٩].

و أمّا قوله : وإن كانت من الغايات الّتي تحدث بالفعل، فاعلم أنّ الفاعل قد يكون فعله على سبيل القصد والإرادة، و قد يكون[١٠] على سبيل الفيضان و المتابعة. أمّا القسم الأوّل فغاية فعله لابدّ و أن تكون حادثة. فأمّا القسم الثاني فغايته[١١] لابدّ و أن[١٢] لا تكون حادثة[١٣]. فإنّهم يقولون: إنّه تعالى هو الفاعل و هو الغاية، و كذا القول في العقول.

و أمّا قوله : وليست علّة لعلّيّتها و لا لمعناها[١٤]، فالمراد[١٥] منه أنّ العلّة الفاعليّة و إن كانت علّة لوجود العلّة الغائيّة، لكن يستحيل أن تكون علّة لعلّيّتها لأنّ علّيّتها علّة لعلّيّة العلّة الفاعليّة، فلو كانت العلّة الفاعليّة علّة لعلّيّتها لزم الدّور.

١- بماهيّتها : لماهيّتها معي. : لماهيّتها مج. ٢- معلولة : + لها س. ٣- وإلّا : - مج، معي.
٤- العلّة : للعلّة معي. ٥- تثبتون : لاتثبتون م. ٦- لها : - ط.
٧- معدومة صرفة ... علّة للأمر : ثابتة على الهامش بخط الأصل س. ٨- تحقيقه : تحقيقه في مج، معي.
[٩- طبيعيّات الشّفاء، السّماع الطّبيعي، الفصل الرّابع عشر من المقالة الأولى، ١/٢٢-٧٦].
١٠- قد يكون : + فعله ط. ١١- فغايته : فغاية فعله مج. ١٢- لابدّ و أن : - م.
١٣- لا تكون حادثة : أن تكون غير حادثة مج. : تكون حادثة ط. ١٤- لمعناها : بمعناها معي.
١٥- فالمراد : فاعلم أنّ المراد س.



[الفصل الثامن]

إشارة: إن كانت علّة أولى، فهي علّة لكلّ وجود، و لعلّة حقيقة كلّ وجود في الوجود.

التفسير: معناه إن كان في الوجود شيء هو علّة أولى، فهي علّة لوجود كلّ شيء، و لوجود علل ماهيّات الأشياء أيضاً، و هذا ظاهر[1].

المسألة الثالثة

في إثبات واجب الوجود

و[2] الكلام في هذه المسئلة مبنيّ على أمور:

أحدها تحقيق ماهيّة الإمكان. و ثانيها، بيان أنّ الممكن لابدّ له من مرجّح. و ثالثها، أنّ المؤثّر لابدّ و أن يكون موجوداً مع الأثر. و رابعها، إبطال التّسلسل. و خامسها، إبطال الدّور[3]، والشّيخ ما ذكر إبطال الدّور ههنا لعلّة سنذكرها بعد ذلك، و نحن نشرح كلام الشّيخ[4] في هذه المقدّمات[5] في سبعة فصول[6].

[الفصل التّاسع]

تنبيه: كلّ موجود إذا التفتّ إليه من حيث ذاته، من غير التفات إلى غيره، فإمّا أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه، أو لايكون. فإن وجب فهو الحقّ بذاته، الواجب وجوده من ذاته، و هو القيّوم. و إن لم يجب، لم يجز أن يقال: إنّه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجوداً- بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علّته[7] صار ممتنعاً، أو مثل شرط وجود علّته صار واجباً[8]. و أمّا[9] إن لم يقرن بها شرط، لاحصول علّة و لاعدمها، بقي له في ذاته الأمر الثّالث و هو الإمكان، فيكون باعتبار ذاته الشيء الّذي لايجب و لايمتنع. فكلّ موجود إمّا واجب الوجود بذاته، و إمّا[10] ممكن الوجود بحسب ذاته.

١- ظاهر: + و باللّه التّوفيق م ط، مج. ٢- و: + إعلم أنّ ط. ٣- الدّور: + ههنا ط.
٤- كلام الشّيخ: كلامه مج، مص. ٥- المقدّمات: المقامات م مج، مص. ٦- في سبعة فصول: - ط، م.
٧- علّته: - مص. ٨- أو مثل شرط وجود علّته صار واجباً: - س، م. ٩- إمّا: - س. ١٠- و إمّا: أو م.



التفسير: كلّ موجود إذا اعتبر حاله فإمّا أن يكون بحيث[1] لايصحّ العدم عليه لماهو[2]، أو يصحّ. و الأوّل هو الواجب لذاته، و الثاني هو الممكن. فكلّ موجود: إمّا واجب، و إمّا ممكن. و اعلم أنّ الممكن إنّما يبقى ممكناً إذا اعتبرت حقيقته من حيث هي هي. فأمّا إذا لم ننظر إليها من هذا الاعتبار فربّما لايبقى ممكناً، بل يصير واجباً أو ممتنعاً. فإنّك لو أخذته بشرط وجوده أو بشرط وجود سببه كان واجباً، لأنّه حال كونه موجوداً[3] يستحيل أن يكون معدوماً لاستحالة الجمع بين الوجود والعدم. و حال حضور سببه الموجب له، يستحيل أيضاً أن يكون[4] معدوماً. و حال كونه معدوماً[5] أو[6] عند حضور سبب عدمه[7] يستحيل أيضاً أن يكون موجوداً[8]. ولكن كونه ممكناً لما هو هو، لاينافي كونه واجباً أو ممتنعاً مع هذه الاعتبارات. و لفظ الكتاب في هذا الفصل غنيّ عن[9] الشرح.

[الفصل العاشر]

إشارة: ما حقّه[10] في نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته، فإنّه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن. فإن صار أحدهما أولى، فلحضور شيء أو غيبته. فوجود كلّ ممكن الوجود هو من غيره.

التفسير: لمّا تكلّم في ماهيّة الواجب و الممكن، تكلّم الآن في أنّ الممكن لايوجد إلّا لسبب[11]. و بيّن ذلك بأن أبطل كون الممكن موجوداً من ذاته، فإنّ[12] الممكن لمّا[13] صحّ عليه الوجود والعدم، فليس ذاته باقتضاء أحدهما أولى منها باقتضاء الآخر. فثبت أنّ الممكن لايجوز أن يكون موجوداً[14] من ذاته. و لمّا بطل ذلك، ثبت أنّه موجود بغيره[15].

و لقائل أن يقول: ذكرتم في هذا الفصل أمرين: أحدهما أنّ الممكن لايجوز أن يكون وجوده من ذاته. و الثاني: أنّه متى لم يكن وجوده من ذاته، فلابدّ و أن يكون وجوده من غيره. أمّا الأوّل

١- يكون بحيث: - م، مج. ٢- لماهو: + هو مج. بماهو ط. ٣- موجوداً: + موجود. مج.
٤- يكون: + موجوداً م. ٥- و حال كونه معدوماً: - م. ٦- أو: و س. ٧- سبب عدمه: عدم سببه مج.
٨- موجوداً: - س. ٩- عن: - س. ١٠- ما حقّه: ما حقيقته مج. ١١- لسبب: بسبب مج، ط.
١٢- فإنّ: فإنّ م. ١٣- لمّا: متى مص. ١٤- موجوداً: وجوده مص. ١٥- بغيره: لغيره مج.

لمستغنى[1] عنه، لأنّ الممكن مفتقر[2] بما لايقتضي لذاته[3] الوجود ولا العدم. و إذا كان الممكن مفتقراً[4] بذلك، كان الاشتغال بأنّ الممكن لايجوز أن يكون وجوده من ذاته جارياً مجرى بيان أنّ مالايكون وجوده من ذاته[5] لايكون وجوده من ذاته؛ و هذا ممّا لافائدة فيه. و أمّا الثاني فلابدّ فيه من بيان زائد؛ لأنّه لايلزم من فساد قولنا: الممكن موجود من ذاته، صحّة قولنا: أنّه موجود من غيره؛ لأنّ بين القسمين واسطة و هي: أن لايكون وجوده من شيء أصلاً لامن ذاته و لامن غيره. و إذا كان كذلك، لم يتمّ[6] البرهان إلّا بذكر هذا القسم، و إبطاله إمّا بادّعاء الضرورة في فساده[7]، و إمّا[8] بذكر البرهان على فساده؛ و الشيخ لم يفعل[9] شيئاً من ذلك. و لعلّ الجواب أنّ هذا القسم لمّا كان معلوم البطلان بالضرورة، لاجرم لم يلتفت الشيخ إليه.

[الفصل الحادي عشر]

تنبيه : إمّا أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية، فيكون كلّ واحد من آحاد السلسلة ممكناً في ذاته، و الجملة متعلّقة[10] بها، فتكون غير واجبة أيضاً، و تجب بغيرها[11]. و لنزد هذا بياناً.

التفسير: لمّا بيّن أنّ الممكن لابدّ له من سبب، تكلّم ههنا[12] في إفساد[13] التسلسل. و لقد كان من[14] الواجب عليه[15] أن يتكلّم قبل هذا الفصل في بيان أنّ السبب المؤثّر لايجوز أن يكون متقدّماً تقدّماً زمانيّاً على المسبّب. فإنّه لو جاز ذلك، لما امتنع استناد[16] كلّ ممكن إلى آخر قبله، لا إلى أوّل؛ و ذلك عنده[17] غير ممتنع. فكيف يمكن إبطاله لإثبات واجب الوجود؟ فأمّا إذا أقام[18] الدلالة على أنّ السبب لابدّ من وجوده مع المسبّب، فحينئذ لو حصل التسلسل، لكانت تلك الأسباب و المسبّبات بأسرها حاضرة معاً، و ذلك عنده محال. و البرهان الّذي ذكره[19] أيضاً مختصّ بهذه الصورة، فكان الأولى تقديم الكلام في هذه المسألة على هذا الموضع. لكن لمّا كان في عزمه أن يذكره[20] في موضع

١- لمستغنى : لمغتني م : لمغني ط. ٢- مفتقر : معتبر مص. ٣- لذاته : + لا مج، ط.

٤- مفتقراً : معتبراً مص. ٥- جاريا ... ذاته : - ط. ٦- لم يتمّ : لايتمّ مج، م. ٧- في فساده : - مص.

٨- و إمّا : أو ط، م، مج، مص. ٩- لم يفعل : لم يقل مص. ١٠- متعلّقة : معلّقة س.

١١- بغيرها : لغيرها مص. ١٢- ههنا : ثابتة على الهامش س. ١٣- إفساد : إبطال س. ١٤- من : - ط.

١٥- عليه : عليها س. ١٦- استناد : إسناد مص. ١٧- عنده . ثابتة على الهامش س.

١٨- أقام : قامت ط، م . قام مص. ١٩- ذكره : + في إبطال التسلسل م، مج، ط. ٢٠- يذكره : ذكره مص.



آخر، و هو أوّل النّمط الخامس من هذا الكتاب، لاجرم تساهل فيه هيهنا.

ثمّ إعلم أنّ البرهان المذكور على فساد التّسلسل تارة يذكر على وجه لايحتاج فيه إلى التّقسيمات، و تارة يذكر بحيث يحتاج فيه[1] إليها. و الشّيخ أورد الوجه الأوّل أوّلاً، ثمّ أردفه بالوجه[2] الثّاني[3]. و بيان الوجه الأوّل أن يقول: لوتسلسلت تلك الأسباب الّتي هي بأسرها ممكنة، و كلّ ممكن[4] فلابدّ من افتقاره إلى موجود آخر[5]، فإذن لابدّ من شيء تتعلّق به جملة تلك الممكنات و كلّ واحد من آحادها. و كلّ موجود مغاير لجميع الممكنات و لجميع آحادها، وجب أن لايكون ممكناً. إذلو كان ممكناً، لكان منها، لاخارجاً عنها. فإذن ثبت استناد جميع الممكنات إلى موجود[6] واجب الوجود، و هو المطلوب.

ولنطبّق هذا المعنى على لفظ الكتاب فنقول: قوله[7]: وإمّا أن يتسلسل ذلك[8] إلى غير النّهاية، فيكون كلّ واحد من آحاد السّلسلة ممكناً في ذاته، و الجملة متعلّقة بها، فتكون غير واجبة الوجود، و تجب بغيرها[9]، فاعلم أنّ معناه أنّها[10] إن لم تتسلسل فقد انتهت إلى سبب غنيّ؛ و هو[11] المطلوب. و لمّا كان هذا هو نفس المطلوب لاجرم لم يتعرّض الشّيخ له بل إنّما تعرّض للقسم الآخر. فهنا هو التّسبب في حذف أحد جزئي المنفصلة. و أمّا إن تسلسلت إلى غير النّهاية، فعلى هذا التقدير كلّ واحد منها ممكن، والجملة المتعلّقة[12] بتلك الآحاد الممكنة[13] ممكنة، فالجملة و الآحاد بأسرها ممكنة. فتكون الجملة و الآحاد مفتقرة إلى شيء آخر، و إلّاكان[14] الممكن غنيّاً عن السّبب. و الّذي يغاير جميع الممكنات، و جميع آحادها، لابدّ و أن لايكون ممكناً[15]. و إذا لم يكن ممكناً[16]، كان واجباً، و هو المطلوب.

١- إلى التّقسيمات ... يحتاج فيه :- ط. ٢- بالوجه : في الوجه ط. : الوجه مص.
٣- الثّاني :+ على ما تقرّر ط. ٤- و كلّ ممكن :- مص. ٥- موجود آخر : موجد مج، م، ط.
٦- موجود :+ هو ط. ٧- لنقول قوله : لقوله ط، م. ٨- ذلك :- ط، م، مج، مص.
٩- بغيرها : لغيرها مص، : لغيرها ط، م. ١٠- أنّها :+ و مص. ١١- هو :+ نفس ط.
١٢- المتعلّقة : متعلّقة مص. ١٣- الممكنة : ثابتة على هامش مج، :- ط، م، مص.
١٤- كان : لكان ط، م، مص. ١٥- لايكون ممكناً : يكون غير ممكن ط. ١٦- و إذا لم يكن ممكناً :- ط.

[الفصل الثاني عشر]

شرح: كلّ جملة كلّ واحد منها معلول، فإنّها تقتضي علّة خارجة عن آحادها. و ذلك لأنّها إمّا أن لاتقتضي علّة أصلاً، فتكون واجبة غير معلولة. و كيف يتأتّى هذا، و إنّما تجب بآحادها؟

و إمّا أن تقتضي علّة، هي الآحاد بأسرها، فتكون معلولة لذاتها. فإنّ تلك[1] و[2] الجملة والكلّ شيء واحد. و أمّا الكلّ بمعنى كلّ واحد، فليس تجب به الجملة.

و إمّا أن تقتضي علّة[3] هي بعض الآحاد، و ليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض، إذا كان كلّ واحد منها معلولاً، لأنّ علّته أولى بذلك.

و إمّا أن تقتضي علّة خارجة عن الآحاد كلّها، و[4] هوالباقي.

التفسير: لمّا قرّر البرهان على الوجه الإجمالي، شرع ذلك الوجه الإجمالي بهذا الوجه التّفصيلي. فنقول[5]: لوقدّرنا استناد كلّ ممكن إلى[6] ممكن[7] آخر لا إلى نهاية، لحصلت هناك جملة، كلّ واحد منها معلول. فنقول: تلك الجملة إمّا أن تكون واجبة لذاتها، أو لاتكون. و الأوّل باطل، لأنّ كلّ جملة فهي مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها، و كلّ واحد من أجزائها غيرها. فكلّ جملة فهي مفتقرة إلى غيرها. وكلّ ما افتقر إلى الغير كان ممكناً لذاته[8]. فكلّ جملة ممكنة لذاتها[9].

و أيضاً فهذه الجملة مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها، و كلّ واحد من أجزائها ممكن، و المفتقر إلى الممكن أولى بأن[10] يكون ممكناً. فثبت أنّ هذه الجملة ممكنة.

فهي إمّا أن تفتقر إلى مؤثّر[11]، أو لاتفتقر. و الثاني باطل، و إلّا لكان الممكن غنيّاً عن المؤثّر. ولوكان الممكن غنيّاً عن المؤثّر لمااستند شيء من الممكنات إلى شيء آخر[12]. ولوكان[13] كذلك، لكان التّسلسل أيضاً باطلاً، لأنّه إنّما يلزم لو افتقر كلّ ممكن إلى سبب. فثبت أنّ تلك[14] الجملة مفتقرة إلى مؤثّر.

1- تلك: + العلّة م.	2- و: - معي.	3- علّة: - معي.	4- و: - س.	5- فنقول: فنقال ط، م.
6- كلّ ممكن إلى: - ط.	7- إلى ممكن: ثابتة على الهامش س.	8- لذاته: لذاتها م: في ذاته ط.
9- فكلّ ... لذاتها: - م.	10- بأن: أن معي.	11- مؤثّر: المؤثّر ط.
12- ولوكان ... آخر: ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س.	13- كان: + الأمر م، معي، ط.	14- تلك: هذه س.



و ذلك المؤثّر لايخلو: إمّا أن يكون هو ذلك[1] المجموع؛ و إمّا أن يكون شيئاً[2] داخلاً فيه؛ و إمّا أن يكون شيئاً[3] خارجاً عنه.

و الأوّل محال؛ لأنّ ذلك المجموع هو نفس تلك الجملة و الشيء الواحد من الاعتبار الواحد لايكون مؤثّراً في نفسه.

و أمّا القسم الثّاني فهو ينقسم إلى أقسام ثلاثة: لأنّه إمّا أن يكون المؤثّر في تلك الجملة كلّ واحد من آحادها؛ و إمّا أن تكون العلّة واحداً منها غير معيّن، أو[4] تكون العلّة واحداً منها معيّناً.

و الأوّل باطل، لأنّ كلّ واحد واحد من آحادها غير مستقلّ بتحصيل الجملة.

والثّاني أيضاً باطل، لأنّا إذا قلنا: العلّة[5] واحد منها لاعلى التّعيين؛ كان المعنى: أنّ كلّ واحد منها مستقلّ بايجاد تلك الجملة وحده؛ فرجع إلى القسم الّذي قبله.

و الثّالث أيضاً باطل، لأنّ كلّ واحد يفرض على التّعيين فإنّه لايكون علّة لنفسه، ولا[6] لعلّته، ولا لعلّة علّته إلى مالانهاية له. و إذا كان كذلك، لم يكن ذلك الواحد علّة لبعض[7] آحاد الجملة. و ما لايكون علّة لبعض آحاد الجملة، لايكون علّة للجملة.

و لمّا بطل هذا القسم، ثبت افتقار هذه الجملة إلى شيء[8] خارج.

هذا آخر ما قرّره[9] في هذا الفصل، و عبارة الكتاب غنيّة عن الشّرح.

[الفصل الثّالث عشر]

إشارة: كلّ علّة جملة، هي غير[10] شيء من آحادها، فهي علّة أوّلاً[11] للآحاد، ثمّ للجملة؛ و إلّا[12] فلتكن الآحاد غير محتاجة إليها. فالجملة[13] إذا تمّت بآحادها لم تحتج إليها. بل ربّما كان[14] شيء ما[15] علّة لبعض الآحاد دون بعض[16]، فلم يكن علّة للجملة على الإطلاق.

١- ذلك: - م.　٢- شيئاً: سبباً مص.　٣- شيئاً: سبباً مص. :- مج.　٣- أو: و إمّا ط، م.

٥- العلّة: - ط.　٦- ولا: و إلّا م.　٧- لبعض: - ط.　٨- شيء: أمر س.　٩- قرّره: قرّرناه مج، مص.

١٠- غير: علّة مج.　١١- أوّلاً: أوّلي م.　١٢- و إلّا: - مص.

١٣- فالجملة: + هي غير شيء من آحادها فهي علّة م.　١٤- كان: - س.　١٥- ما: - م.

١٦- بعض: البعض مص



التفسير: إنّا[1] إنّما[2] أبطلنا القسم الثالث من أقسام القسم الثاني و هو ما يقال: إنّ علّة الجملة واحد منها معيّن؛ بأن[3] قلنا: إنّها ليست علّة لبعض آحاد تلك الجملة، و ما لا يكون علّة لبعض آحاد جملة[4] لا يكون علّة لتلك الجملة. فهذه المقدّمة لابدّ لها من الدّلالة، فنذكر في هذا الفصل ما يدلّ عليها وهي: أنّ كلّ ماكان علّة لجملة فإمّا أن لا يكون علّة لشيء من أجزائها، و إمّا أن يكون علّة لبعض أجزائها دون البعض، و إمّا أن يكون علّة لجميع أجزائها.

فإن لم يكن علّة لشيء من أجزائها استحال أن يكون علّة لها[5]؛ لأنّ جميع أجزائها إذاكان غنيّاً عن تلك العلّة، و متى حصل جميع أجزاء الشيء كان[6] حصول ذلك الشيء واجباً، فحينئذ يكون حصول ذلك الشيء غنيّاً عن تلك العلّة.

لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يقال: إنّ[7] أجزائها غنيّة بأسرها عن العلّة، إلّا أنّ تلك الجملة لا تحصل إلّا عند[8] اجتماع تلك الأجزاء، و ذلك الاجتماع مفتقر[9] إلى تلك العلّة؟ لأنّا نقول: ذلك الاجتماع أحد[10] أجزاء ماهيّة ذلك المركّب، فإذا افتقرت في ذلك الاجتماع إلى تلك العلّة لم تكن غنيّة عنها في جميع أجزائها، بل تكون مفتقرة إليها في بعض أجزائها، و هو تلك الهيئة الاجتماعيّة.

و أمّا القسم الثاني، و هو أن يفتقر بعض أجزاء تلك الجملة إلى العلّة دون البعض، فهذا جائز. ولكنّ العلّة بالحقيقة لا تكون علّة لذلك المجموع، بل لذلك الجزء فقط.

و أمّا القسم الثالث، و هو أن تكون علّة الجملة علّة لجميع أجزائها، فهو المقصود. فظهر حينئذ أنّ علّة كلّ جملة فلابدّ و أن تكون علّة لجميع أجزائها.

[الفصل الرابع عشر]

إشارة: كلّ جملة مرتّبة من علل و معلولات على الولاء، و فيها علّة غير معلولة، فهي طرف؛ لأنّها إن كانت وسطاً فهي معلولة.

التفسير: لمّا ثبت افتقار جملة تلك الأسباب و المسبّبات[11] الممكنة الغير المتناهية إلى شيء

١- إنّا: - ط. ٢- إنّما: لمّا مج. ٣- بأن: لن مص. ٤- جملة: الجملة مص. ٥- لها: - مص.
٦- كان: فيكون ط. ٧- يقال إنّ: تكون مص. ٨- عند: بعد ط. ٩- مفتقر: يفتقر ط.
١٠- أحد: - مص. ١١- المسبّبات: - س.



خارج عنها، فذلك الخارج[١] وجب أن لايكون ممكناً و معلولاً، لأنّه لوكان كذلك لكان أحد تلك الجملة، لا[٢] شيئاً خارجاً عنها.

و اعلم أنّه يريد بالطّرف الواجب، و بالوسط الممكن؛ لأنّ كلّ ممكن مستند إلى غيره، فيكون كأنّه في[٣] الوسط. والواجب لايستند إلى غيره، فيكون كالطّرف. فقوله: كلّ جملة فيها علّة غير معلولة فهي طرف، يعني[٤] فهي واجبة. و قوله: ولأنّها إن كانت وسطاً فهي معلولة، معناه إن كانت ممكنة كانت معلولة، لكنّا فرضنا أنّها غير معلولة؛ هذا خلف.

[الفصل الخامس عشر]

إشارة: كلّ سلسلة مرتّبة من علل و معلولات ـ كانت متناهية أو غير متناهية ـ فقد ظهر أنّها إذا لم يكن فيها إلّا معلول احتاجت إلى علّة خارجة عنها، لكنّها تتّصل بها لامحالة طرفاً. و ظهر أنّه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف و نهاية. فكلّ سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته[٥].

التّفسير[٦]: كلّ سلسلة مرتّبة[٧] من علل و معلولات ـ سواء فرضناها متناهية أو غير متناهية ـ فلايخلو حالها من أحد[٨] قسمين: فإمّا أن يكون جميع آحادها معلولاً، أو لايكون؛ بل يكون في آحادها ماليس بمعلول[٩].

فإن كان الأوّل، افتقرت إلي علّة خارجة عنها، و الخارج من جميع الممكنات ليس بممكن[١٠] بل واجب، و هو الطّرف، فلتلك الجملة طرف.

و إن كان القسم الثّاني، و هو أن يكون في جملة آحادها ما ليس بمعلول، و الّذي لايكون معلولاً فهو واجب لذاته، و هو طرف. فإذن كلّ سلسلة فهي لامحالة منتهية إلى واجب الوجود بذاته[١١] و هو[١٢] الطّرف. و هذا آخر كلام الشّيخ ههنا في إثبات واجب الوجود.

١- فذلك الخارج: ـ ط. ٢- لا: + يكون مص. ٣- في: من مج.

٤- يعني: معنى مص. ـ بطال مج. و في هامشها «يعني».

٥- كلّ سلسلة مرتّبة من علل ... واجب الوجود بذاته: ـ ط. ٦- التّفسير: ـ ط، مص. ٧- مرتّبة: مترتّبة س.

٨- أحد: ـ ط. ٩- ما ليس بمعلول: مالايكون معلولاً م، مج، مص. ١٠- بممكن: ممكناً ط.

١١- بذاته: لذاته م، مج، مص. ١٢- طرف ... و هو: ـ ط.

و قد بقي ههنا مقام آخر و هو إبطال الدّور؛ و هو أن يكون هنا يترجّح بذلك[1]. و ذلك[2] يترجّح بهذا. و اعلم أنّ الدّور باطل، و المعتمد في إبطاله أن يقال: العلّة متقدّمة على المعلول، فلوكان كلّ واحد منهما علّة للآخر، لكان[3] كلّ واحد منهما متقدّماً على[4] الآخر. و إذا كان كذلك، كان كلّ واحد منهما متقدّماً على المتقدّم على نفسه؛ والمتقدّم على المتقدّم[5] على الشّيء متقدّم على ذلك الشّيء، فيلزم تقدّم كلّ واحد منهما على نفسه! و ذلك محال.

و لقائل أن يقول: ما تعني[6] بتقدّم العلّة على المعلول: التّقدّم بالزّمان، أو بالذّات، أو بمعنى ثالث؟

و الأوّل باطل بالاتّفاق. و أيضاً فإذا انفكّت العلّة عن المعلول في زمان واحد، جاز انفكاكها عنه في سائر الأزمنة؛ و ما كان كذلك لم يكن علّة للشّيء. و أيضاً[7] فإذا وجدت العلّة في الزّمان الأوّل خالية عن المعلول، ثمّ حصل المعلول في الزّمان الثّاني، فتأثير العلّة في المعلول إمّا أن يكون في الزّمان الأوّل، أو في الزّمان الثّاني. فإن كان الأوّل كان وجود المعلول متأخّراً عن وقت وجود العلّة، و قد بيّنا أنّه متى كان كذلك انسدّ على الفلاسفة باب[8] إثبات واجب الوجود. و إن كان الثّاني، لم تكن العلّة متقدّمة[9] على المعلول في[10] الزّمان؛ لأنّه إنّما صار علّة لذلك المعلول في الزّمان الثّاني، و قد حصل المعلول معه في ذلك الزّمان.

و الثّاني أيضاً باطل، لأنّا سنبيّن[11] أنّا لانعقل من التّقدّم[12] بالذّات على المعلول إلّا كون العلّة مؤثّرة في المعلول. فقول القائل: لوكان شيئان كلّ واحد منهما علّة للآخر، لكان كلّ واحد منهما متقدّماً على الآخر؛ يرجع معناه إلى: أنّه لوكان شيئان كلّ واحد منهما علّة للآخر[13]، لكان كلّ واحد منهما علّة للآخر، ولايبقى حينئذ فرق بين التّالي والمقدّم أصلاً. بلى لوفسّرنا تقدّم العلّة على المعلول بأمر وراء التّأثير، لكان الكلام مستقيماً، ولكنّ الشّأن[14] فيه.

١- هنا يترجّح بذلك: يترجّح هذا بذاك س. ٢- بذلك و ذلك: بذاك و ذاك: مج، م. ٣- لكان: كان ط.
٤- على: + المتقدّم ط. ٥- على المتقدّم: ثابتة على الهامش م.
٦- ما تعني: إمّا أن تعني معن، مج. إمّا أن يعني ط. يعني م. ٧- و أيضاً: - مج.
٨- باب: ثابتة على الهامش س. ٩- متقدّمة: المتقدّمة م. ١٠- في: + ذلك ط.
١١- سنبيّن: + بعد ذلك مج. + بعد ذلك إن شاء الله تعالى ط، م، معن. ١٢- التّقدّم: تقدّم العلّة ط، م، مج.
١٣- لكان كلّ واحد ... علّة للآخر: ثابتة على الهامش بخطّ جديد مج. ١٤- الشّأن: البيان م.



و أمّا الثّالث فلابدّ من بيانه. ثمّ لئن[١] وقعت المساعدة على ذلك، فقولنا[٢]: المتقدّم على[٣] الشّيء متقدّم على ذلك الشّيء، فيه بحث[٤]. فإنّ ذلك التّقدّم إن كان بالزّمان كان صحيحاً، و إن كان بالذّات فهو ممنوع، و فيه بحث ذكرناه في كتاب النّهاية، و الانصاف أنّ الدّور معلوم البطلان بالضّرورة، و لعلّ الشّيخ إنّما تركه لذلك[٥].

المسئلة الرّابعة

في وحدة واجب الوجود[٦]

خمسة فصول[٧].

البرهان الّذي تمسّك الشّيخ به[٨] في إثبات[٩] هذا المطلوب مفتقر إلى مقدّمتين، فلأجل ذلك تكلّم الشّيخ[١٠] أوّلاً في تينك المقدّمتين، ثمّ خاض بعد ذلك في البرهان.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة: كلّ أشياء تختلف بأعيانها[١١] و تتّفق في أمر مقوّم لها:

فإمّا أن يكون ما تتّفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف فيه[١٢]، فيكون للمختلفات[١٣] لازم واحد، و هذا غير منكر[١٤].

و إمّا أن يكون ما تختلف به[١٥] لازماً لما تتّفق فيه[١٦]، فيكون الّذي يلزم الواحد مختلفاً متقابلاً، و هذا منكر.

و إمّا أن يكون ما تتّفق فيه عارضاً عرض لما تختلف فيه[١٧]؛ و هذا[١٨] غير منكر.

١- لئن: إن مج، ط. ٢- فقولنا: لكن في قولنا م، ط، مج. : لكان في قولنا مص. ٣- المتقدّم على: - مص.

٤- فيه بحث: بحث م، مج. : كلام مص. : كلام فاسد ط. ٥- لذلك: + و بالله التّوفيق م.

٦- الوجود: + و فيها مج. ٧- خمسة فصول: - ط، م.

٨- تمسّك الشّيخ به: ذكره الشّيخ س. : تمسّك الشّيخ ط. ٩- إثبات: + واجب الوجود ط.

١٠- به في إثبات ... تكلّم الشّيخ: ثابتة على الهامش م. ١١- بأعيانها: في أعيانها ط. ١٢- فيه: به م.

١٣- للمختلفات: المختلفات مص. ١٤- من لوازم ... غير منكر: ثابتة على الهامش س. ١٥- به: فيه م.

١٦- فيه: منه م. ١٧- فيه: به مص. ١٨- هذا: + أيضاً مص.

و إمّا أن يكون ما[1] تختلف فيه عارضاً عرض لما تتّفق فيه؛ و هذا أيضاً غير منكر.

التفسير: الغرض من هذا الفصل بيان إحدى المقدّمتين اللّتين ذكرناهما[2]، و قبل الخوض في تقرير غرض الشّيخ من[3] هذه المقدّمة نحن نقدّم مقدّمتين:

الأولى، أنّ كلّ[4] شيئين أو أكثر فلابدّ و أن يكونا متخالفين في هويّتهما[5] و تشخّصهما[6]؛ لأنّ تشخّص هذا لوكان حاصلاً لذلك، لكان هذا ذلك[7] لاغيره؛ هذا خلف.

و الثّانية، أنّ الأشياء قد تكون متوافقة في شيء من المقوّمات كالأشخاص الدّاخلة تحت نوع واحد و الأنواع الدّاخلة تحت جنس. و قد لاتكون متوافقة في شيء من المقوّمات كالأجناس العالية، فإنّها لاتكون متوافقة في شيء من المقوّمات[8]، و إن كانت ربما توافقت في شيء من الصّفات العرضيّة.

و إذا عرفت هاتين المقدّمتين فنقول: كلّ أشياء فهي مختلفة بأعيانها[9] -كما بيّناه- فإذا اتّفقت في أمر مقوّم لهاكان ما به الاختلاف مغايراً لما به الاشتراك لامحالة، فتكون هويّة كلّ واحد منهما مركّبة ممّا به[10] شارك الآخر[11] و ممّا به امتاز عن الآخر. و عند ذلك إمّا أن يكون ما به الاشتراك لازماً لما به الاختلاف أو بالعكس[12]، أو يكون ما به الإشتراك عارضاً مفارقاً لما به الاختلاف أو بالعكس. فهذه أقسام أربعة لامزيد عليها، فلنعتبر[13] أحوالها. فنقول:

أمّا القسم الأوّل، و هو أن يكون ما به الاشتراك لازماً لما به الاختلاف، فهو غير منكر. و مثاله فصول الأنواع الدّاخلة تحت جنس واحد، فإنّ طبيعة ذلك الجنس لازمة لطبائع تلك الفصول. و كالوجود و الوحدة اللّازمين للمقولات؛ و كالتّماثل و الاختلاف و التّضادّ و التّغاير اللّازمة للحقائق المختلفة الكثيرة، فإنّ السّواد و البياض مثلاً و إن كانا مختلفين لكنّهما يشتركان[14] في كون كلّ واحد منهما ضدّاً للآخر. و إنّما أوجبنا اختلاف مقدّمتي الشّكل الثّاني في السّلب و الإيجاب لهذه العلّة. فإنّه

١- ما: منها س. ٢- ذكرناهما: ذكرهما مص. ٣- من: في ط. ٤- كلّ: كان مص.
٥- هويّتهما: هويّتيهما مص. ٦- تشخّصهما: تشخيصهما ص. ٧- ذلك: ذاك س، م، مج.
٨- المقوّمات: المقدّمات ج. ٩- بأعيانها: + لامحالة م. ١٠- ممّا به: - مص، ممّا مج.
١١- شارك الآخر: الاشتراك س. ١٢- أو يكون ... أو بالعكس: ثابتة على الهامش م.
١٣- فلنعتبر: فليعتبر م، ولنعتبر مج، فلنذكر ط. ١٤- يشتركان: مشتركان ط، مص.



لمّا كان اشتراك المختلفات في الوصف الواحد ممكناً، كما أنّ[1] اشتراك المتماثلات فيه أيضاً ممكن، لاجرم لم يمكن الاستدلال بالاشتراك في الوصف[2] على اختلاف الموصوفات ولا على تماثلها.

و أمّا القسم الثاني، و هو أن يكون ما به الاختلاف لازماً لما به[3] الاشتراك، فهو محال؛ لأنّه لوكان لازماً له لكان حاصلاً معه أبداً[4]. ولوكان حاصلاً معه أبداً لما وقع الاختلاف فيه. مثلاً لوكان الناطق لازماً للحيوان لحصل[5] أينما حصل الحيوان، ولوكان كذلك استحال أن يتميّز لأجله[6] حيوان عن حيوان.

و أمّا القسم الثالث، و هو أن يكون ما به الاشتراك عارضاً مفارقاً لما به الاختلاف فهو ظاهر الجواز. وكذا القسم الرابع، و هو أن يكون ما به الامتياز عارضاً مفارقاً لما به الاشتراك. و متى وقفت على ما قلناه[7] عرفت ما في الكتاب، فإنّ ألفاظه في هذا الفصل بيّنة جليّة.[8]

[الفصل التاسع عشر]

إشارة: قد يجوز أن تكون ماهيّة الشيء سبباً لصفة من صفاته. و أن تكون صفة له، سبباً لصفة أخرى، مثل الفصل للخاصّة. ولكن لايجوز أن تكون الصفة الّتي هي الوجود للشيء، إنّما هي بسبب ماهيّته الّتي ليست من الوجود[9]، أو بسبب صفة أخرى؛ لأنّ السبب متقدّم في الوجود، و لامتقدّم بالوجود قبل الوجود.

التفسير: هذا هو المقدّمة الثانية المحتاج إليها في تقرير البرهان الّذي ذكره في التوحيد. و هي أنّ ماهيّة الشيء يجوز أن تكون سبباً لصفة من صفاته، و يجوز أيضاً أن تكون صفة الماهيّة[10] سبباً لصفة أخرى. ولكن لايجوز أن تكون الماهيّة، ولاصفة من صفاتها سبباً لوجود نفسها؛ لأنّ العلّة متقدّمة بالوجود على المعلول. فلوكانت الماهيّة علّة لوجود نفسها لكانت متقدّمة بوجودها[11] على وجود

١- كما أنّ: وكان س. : كان ط. ٢- بالاشتراك في الوصف: باشتراك الوصف ط، م : بالوصف مج.
٣- لما به: له م. ٤- أبداً: - س. ٥- لحصل: يحصل ط. ٦- لأجله: لأحد مج.
٧- ما قلناه: ما قلنا ط، م. : ما قدّمناه س. ٨- جليّة: جدّاً س. ٩- الوجود: الموجودات م.
١٠- الماهيّة: لماهيّة مص. : - ط. ١١- بوجودها. بوجود نفسها س.

نفسها؛ فيلزم إمّا تقدّم الشيء على نفسه، أو أن يكون الشيء موجوداً مرّتين؛ و هو[1] محال. و لأنّا ننقل الكلام حينئذ إلى الوجود الأوّل، و الكلام فيه كالكلام في الأوّل؛ فيلزم التسلسل. هذا حاصل ما في هذا الفصل[2].

و اعلم أنّ الكلام في هذه المسئلة من أجلّ المباحث الإلٰهيّة و قد اضطربت العقول و الأفهام فيه. و أنا أشير إلى النكت المعتبرة فيها و أحيل بالاستقصاء على سائر مصنّفاتنا. فأقول[3]: لاشكّ ولاشبهة في أنّ اللّه تعالى موجود. فلايخلو إمّا أن يكون قول الموجود عليه و على الممكنات الموجودة بالاشتراك اللّفظي، أو بالاشتراك المعنوي.

و الأوّل و هو أن يقال: وقوع لفظ الموجود[4] على الواجب و الممكن كوقوع لفظ العين على مسمّياته، و الجَوْن[5] على السواد و البياض. و قد اتّفقت الفلاسفة المعتبرون على فساد هذا الاحتمال، و إن كان قد ذهب إليه طائفة معتبرة[6] من حذّاق المتكلّمين. و احتجّت الفلاسفة على فساد[7] هذه المقالة بأمور:

الأوّل، أنّا نعلم بالضرورة أنّ مقابل الانعدام الثبوت. فلو لم يكن للثبوت مفهوم واحد محصّل[8] لم يكن المقابل للانتفاء أمراً واحداً بل أموراً كثيرة. و ذلك يفضح في العلم الضروري بأنّ قولنا[9]: الشيء إمّا أن يكون و إمّا أن لايكون[10]؛ قسمة منحصرة.

الثاني، و هو أنّه يمكننا تقسيم الموجود إلى الواجب و الممكن. و مورد القسمة[11] لابدّ و أن يكون مشتركاً بين الأقسام، فإنّه لايصحّ أن يقال: العين إمّا أن تكون رُكْبَة أو جاسوساً[12]، اللّهمّ إلّا أن يكون المراد[13] المسمّى بلفظ العين إمّا هذا و إمّا هذا[14]. و حينئذ يستقيم التقسيم، و يكون المورد[15] أمراً معنويّاً مشتركاً؛ لأنّ كون الشيء مسمّى باللّفظة الفلانيّة حالة نسبيّة معقولة، و هي مشتركة بين الأمرين.

و الثالث، و هو أنّا إذا ألهمنا الدّلالة على أنّ العالم لابدّ له من مؤثّر موجود و[16] قطعنا بوجود

١- هو: هذا س. ٢- الفصل: + مع مزيد تقرير ط، م، مج. ٣- فأقول: + و باللّه التوفيق س.
٤- الموجود: الوجود مج. ٥- الجون: اللّون مص. ٦- معتبرة: - مص. ٧- فساد: - س.
٨- الثبوت مفهوم واحد محصّل: الثبوت مفهوماً واحداً محصّلاً مج. ٩- قولنا: قلنا م.
١٠- و إمّا أن لايكون: - ط. ١١- القسمة: التقسيم م، مج.
١٢- ركبة أو جاسوساً: ذكية و جاسوساً مص. : تزكية أو جاسوساً ط. ١٣- المراد: + أنّ م، مج.
١٤- هذا. ذاك ط، م، مص. ١٥- المورد. المراد س، ط. ١٦- و: - ط، م، مص.



المؤثّر، ثمّ لو[1] تشكّكنا في أنّ ذلك[2] الموجود: واجب، أو ممكن، أو جوهر، أو عرض، لم يقدح تشكّكنا في كلّ واحد من الأقسام[3] في[4] قطعنا بأنّه موجود. ولو أنّا[5] إعتقدنا أنّه واجب، ثمّ تشكّكنا في أنّه ممكن، فإنّه لايبقى في هذه الحالة اعتقاد كونه واجباً. فلولا أنّ كونه موجوداً أمر مشترك بين جميع هذه الأقسام وإلّا لوجب أن لايبقى القطع بكونه موجوداً[6] عند الشكّ في هذه الأقسام، كما لايبقى القطع بكونه واجباً عند الشكّ[7] في كونه ممكناً.

الرّابع، و هو أنّ من قال بأنّ الوجود[8] أمر[9] غير مشترك، لقد قال بكونه مشتركاً فيه[10] من حيث لايشعر به، لأنّ الوجود في كلّ شيء لمّا[11] كان بخلاف وجود الآخر، لم يكن ههنا[12] شيء واحد يحكم عليه بأنّه غير مشترك[13]. بل ههنا مفهومات لانهاية لها، و لابدّ من اعتبار كلّ واحد منها ليعرف أنّه: هل هو مشترك فيه، أم لا؟ فلمّا لم يحتج إلى ذلك، بل الحكم على الوجود: بأنّه غير مشترك فيه مطّرد في جميع الموجودات، علمنا أنّ الوجود مشترك[14].

الخامس، أنّا كما نعقل في السّوادات أنّها متساوية في السّواديّة، وكذا القول في جميع الطّبائع النّوعيّة، فكذلك نعقل في الموجودات أنّها متساوية في مجرّد الوجود. فلو جاز إنكار هذه القضية لجاز أيضاً بإنكار تلك القضايا. و ذلك يفضي إلى أن لايقطع بتماثل شيء من الأشياء أصلاً.

السّادس، و هو أنّ رجلاً لو[15] ذكر شعراً وجعل قافية[16] جميع[17] أبياته لفظ الموجود[18]، لاضطرّ كلّ أحد إلى العلم[19] بأنّ القافية مكرّرة. ولو جعل قافية جميع أبياته لفظة العين مثلاً[20]، بحيث يكون اللّائق بكلّ بيت معنى من معاني لفظ العين، فإنّه لايقال فيه: إنّ القافية[21] مكرّرة. ولولا أنّ العلم الضروري حاصل للكلّ بأنّ المفهوم من لفظ الموجود[22] واحد في الكلّ، وإلّا لما حكموا بالتّكرير[23] ههنا كما

١- لو : – س.   ٢- ذلك : – س.   ٣- الأقسام : هذه الأقسام ط، م. : الأجسام مص.

٤- في : لنا ط، م. : مع س.   ٥- أنّا : – ط، م، مص.   ٦- أمر مشترك ... موجوداً: ثابتة على الهامش م.

٧- في هذه الأقسام ... عند الشكّ : – ط.   ٨- الوجود : الموجود ط.   ٩- أمر : – س.   ١٠- فيه : – مج، س.

١١- لمّا : لو مج، م.   ١٢- ههنا : هناك ط.   ١٣- مشترك : + فيه ط، م.

١٤- مشترك : غير مشترك مص، م.   ١٥- لو : إذا س.   ١٦- شعراً و جعل قافية : ثابتة على الهامش س.

١٧- جميع : – س.   ١٨- لفظ الموجود : لفظ الوجود ط، مج. : لفظة الوجود مص.

١٩- لاضطرّ كلّ أحد إلى العلم : لجزم كلّ أحد س.   ٢٠- مثلاً : – س.   ٢١- إنّ القافية : – ط.

٢٢- الموجود : الوجود مج.   ٢٣- بالتّكرير : بالتّكرّر س.

لم يحكموا به في الصّورة الأخرى.

فهذا جملة ما ذكروه[1] في إبطال قول من يقول: إنّ لفظ الموجود واقع على الواجب و الممكن بالاشتراك. و بالجملة فساده كالمجمع عليه بين[2] الفلاسفة. و لمّا بطل هذا القسم فحينئذ[3] نقول:

لو ثبت[4] أنّ وجود الله تعالى مساوٍ لوجود الممكنات من حيث أنّه وجود، و حينئذ لا يخلو: إمّا أن يكون وجود الله تعالى مقارناً لماهيّة أخرى، وإمّا أن لا يكون. و القسم الأوّل مذهب كثير من المتكلّمين، فيقولون: وجود الله تعالى زائد على ماهيّته و صفة من صفات حقيقته. و القسم الثّاني مذهب أكثر الفلاسفة و يقولون: إنّ وجوده[5] تعالى عين[6] حقيقته و يعبّرون عن هذا المعنى بأنّ: وإنّيّته عين ماهيّته. و الشيخ صحّح[7] هذا القول بالدّليل المحكي[8]، و لا بأس بأن نعيده مع مزيد تقرير تفضّله[9] إليه من قبلنا[10] فنقول:

وجود الله تعالى لو كان زائداً على ماهيّته تعالى لكان ممكناً، لأنّ وجوده على هذا التقدير صفة من صفات ماهيّته، و لا تتقرّر الصّفة بدون الموصوف، فيكون وجوده تعالى مفتقراً إلى ماهيّته، و كلّ مفتقر إلى غيره فهو ممكن. فثبت أنّه لو كان وجوده زائداً على ماهيّته لكان ممكناً، و لابدّ له من سبب لما عرفت من افتقار الممكن إلى السّبب. و ذلك[11] السّبب[12] إمّا ماهيّته، أو غيرها. و الثّاني باطل، لأنّ وجوده تعالى لو كان مستفاداً من شيء آخر لكان البارى تعالى ممكناً[13] معلولاً، مفتقراً إلى مؤثّر آخر، تعالى الله من ذلك علوّاً كبيراً[14]. و الأوّل أيضاً[15] باطل، لأنّ ماهيّته تعالى لو كانت علّة لوجوده لكانت متقدّمة بالوجود على نفسها، ضرورة أنّ العلّة متقدّمة بالوجود على المعلول، و حينئذ يلزم المحال المذكور. فهذا تقرير ماعوّل الشّيخ عليه في إبطال قول من يقول: إنّ وجوده تعالى مغاير لماهيّته.

و اعلم أنّ لنا على فساد القسم الثّالث، و هو الّذي اختاره الشّيخ من: أنّ وجوده[16] تعالى يساوي

۱- ذكروه : ذكره مص، ط.   ۲- بين : من مج.   ۳- فحينئذ : - س.   ۴- ثبت : لو ثبت مص.

۵- وجوده : وجود الله م.   ۶- عين : غير م.   ۷- صحّح : أبطل م، مج، مص. : أيّد ط.

۸- المحكي : الجلي ط.   ۹- تفضّله : - ط.   ۱۰- من قبلنا : - س.   ۱۱- و ذلك : ثمّ ذلك م. : فذلك مج.

۱۲- ذلك السّبب : و هو س.   ۱۳- ممكناً : - مص.   ۱۴- تعالى ... كبيراً . تعالى عنه ط، م.

۱۵- أيضاً : - م، ط.   ۱۶- وجوده : وجود الله م، مج.

وجود[١] الممكنات في كونه وجوداً، ثم إنّ ذلك الوجود غير عارض لشيء من الماهيّات، بل وجودٌ،[٢] وجودٌ قائم بنفسه، أدلّة قويّة جليّة و نحن نشير ههنا إلى بعضها:

فالأوّل: أنّ الوجود الّذي هو مشترك بين الواجب و الممكن، من حيث هو وجود[٣]، إمّا أن يقتضي أن يكون عارضاً للماهيّة، أو يقتضي أن لايكون عارضاً لها[٤]، أو لا يقتضي و لاواحداً من القيدين[٥].

فإن اقتضى أن يكون عارضاً للماهيّة وجب في كلّ وجود أن يكون عارضاً لها[٦]؛ لأنّ لازم الحقيقة الواحدة حاصل أينما حصلت[٧]. فيلزم أن يكون وجود الله تعالى عارضاً لماهيّته[٨] و هو المطلوب.

و إن اقتضى أن لايكون عارضاً لشيء من الماهيّات، وجب في كلّ وجود أن لايكون عارضاً للماهيّة[٩] فوجب أن لايكون وجود الممكنات عارضاً لماهيّاتها[١٠]؛ هذا خلف بالاتّفاق. و أيضاً فالممكنات موجودة، فإذا لم تكن موجودة بوجود عارض لها وجب أن تكون موجودة بوجود هو نفس ماهيّاتها لحينئذٍ يكون قول الموجود[١١] على الموجودات بالاشتراك اللّفظي[١٢]، و هو عود إلى القسم الّذي أبطلناه.

و أمّا إن قيل: الوجود لايقتضي لا أن يكون عارضاً لماهيّة[١٣] و لا أن يكون غير عارض لها[١٤]، لم يتقيّد بأحد هذين القيدين إلّا بسبب منفصل؛ فلايتحقّق وجود ذات[١٥] واجب الوجود من حيث أنّه[١٦] هو إلّا بسبب خارجي، فلايكون واجب الوجود واجب الوجود، هذا خلف.

الثّاني: و هو أنّ الحكماء اتّفقوا على أنّ العقول البشريّة غير مدركة لحقيقة ذات الله[١٧] تعالى و

١- يساوي وجود - مساو لوجود س. ٢- وجود، : هو م. ٣- وجود : موجود مص.

٤- أو يقتضي ... عارضاً لها: أو يكون غير عارض لها مص، مج. : أو أن يكون غير عارض لها ط، م

٥- ولا واحداً من القيدين : واحداً من هذين القيدين ط، م، مج. ٦- لها : - م.

٧- حصلت : ثابتة على الهامش س. ٨- لماهيّته : لماهيّة س. ٩- للماهيّة : لماهيّة س، : لماهيّته مص.

١٠- لماهيّاتها : لماهيّتها مص. ١١- الموجود : الوجود ط، مج. ١٢- اللّفظي : - ط، م، مص.

١٣- لايقتضي لا أن يكون عارضاً لماهيّة : لا أن يكون عارضاً لماهيّة س، : لا يقتضي أن يكون عارضاً لماهيّة م. :لايقتضي أن لايكون عارضاً لماهيّته مص. ١٤- لها : + فحينئذٍ مص. ١٥- ذات : - م. ١٦- إنّه ، هو س.

١٧- الله : الإله ط، م، مج، مص.

اتفقوا على أنّها مغايرة لوجوده تعالى. و كيف[1] و مطلق الوجود عندهم متصوّر تصوّراً أوّلياً. و هذا يقتضي أن تكون حقيقته تعالى مغايرة لوجوده تعالى. هذا هو الدّليل الّذي عليه أبداً يُعوّلون و به يصولون[2] في أنّ وجود الممكنات زائد على ماهيّاتها[3]. فإنّهم يقولون: إنّا قد نعقل ماهيّة المثلّث مع الشكّ في وجوده، و المعلوم مغاير لما ليس بمعلوم. فهنا أيضاً لمّا[4] كان الوجود معلوماً، و الحقيقة غير معلومة، وجب أن يكون الوجود مغايراً للحقيقة، و إلّا فما الفرق؟

الثّالث: و هو أنّه لو لم تكن حقيقته تعالى إلّا مجرّد الوجود مع سائر القيود السّلبيّة، لم يكن لتلك القيود السّلبيّة مدخل في علّيّة وجود الممكنات؛ لأنّ العدم لا يكون علّة للوجود و لا جزءاً منها. و إذا خرجت تلك القيود السّلبيّة عن أن تكون معتبرة في علّيّة الممكنات، كانت علّيّته[5] للممكنات ليس إلّا لذلك الوجود. فإذا كان ذلك الوجود مساوياً لوجود سائر الموجودات[6]، لزم[7] أن تكون سائر الموجودات[8] مساوية لوجوده تعالى في علّيّته للممكنات، فيلزم أن يكون وجود كلّ شيء مساوياً لذات الله تعالى في صفاته و أفعاله.

الرّابع: هو أنّهم اتّفقوا على أنّ[9] الطّبيعة النّوعيّة يصحّ على كلّ فرد منها ما يصحّ على سائر أفرادها[10]. و بهذه المقدّمة استدلّوا على إثبات الهيولى للأفلاك، و على إبطال مذهب ذيمقراطيس في الجزء الّذي لا يتجزّأ على ما قرّرنا[11] هذين المقامين[12] فيما مرّ. و بها[13] استدلّوا أيضاً على فساد القول[14] بالأبعاد الخالية[15] فقالوا: لمّا افتقرت الأبعاد في بعض المواضع إلى المادّة وجب افتقارها إليها أبداً؛ لأنّ مقتضى الطّبيعة المحصّلة النّوعيّة لا يختلف. و إذا ثبت ذلك فنقول: الوجود -من حيث هو وجود محذوفاً عنه سائر العوارض- طبيعة واحدة نوعيّة، فلا يجوز أن يختلف مقتضاها[16]. و إذا كان كذلك

١- كيف: -م : لا نقول ذلك م : يقولون ذلك ط.

٢- عليه أبداً يعوّلون و به يصولون: أبداً عليه يعوّلون و به يقولون مص. : أبداً يصولون و عليه يقولون ط. : عليه أبداً يقولون و به يصولون م. ٣- ماهيّاتها: ماهيّتها مص. ٤- لمّا: إذا س. ٥- علّيّته: علّيّتها مص.

٦- كانت علّيّته ... الموجودات: كانت علّيّة الممكنات وجوده لوجود سائر الموجودات ط.

٧- لزم: بل يلزم مص. : يلزم ط. ٨- الموجودات: الوجودات مج، م. ٩- أنّ: - مص.

١٠- على سائر أفرادها: على الآخر س. ١١- قرّرنا: قرّرنا في مج. قرّرناه في م.

١٢- هذين المقامين: هاتين المقدّمتين ط. ١٣- بها: ربّما س. : و بهذا ط. ١٤- القول: - س.

١٥- بالأبعاد الخالية: الأبعاد الخالية بها س. ١٦- مقتضاها: مقتضياتها ط، م، مج.



فالوجود في حقّنا عرض مفتقر إلى الماهيّة محتاج إليها، فكيف يعقل انقلاب مثل هذا الوجود في حقّ اللّه تعالى جوهراً قائماً بالنفس، بحيث يكون أقوى الموجودات[١] و أشدّها قياماً بالنفس؟

و أمّا الحجّة الّتي عوّل الشّيخ عليها في بيان أنّه لايجوز أن يكون وجود اللّه تعالى زائداً على ماهيّته، فجميع مقدّماتها مسلّمة إلّا قوله: لوكانت الماهيّة علّة لوجود نفسها لكانت متقدّمة بالوجود[٢] على نفسها، فإنّ العلّة[٣] متقدّمة بالوجود على المعلول. فإنّا نمنع هذا التقدّم، و بيانه من وجوه:

الأوّل: إنا سنبيّن بإذن شاء اللّه تعالى في النمط الخامس من هذا الكتاب ـ أنّ تقدّم العلّة على المعلول بالذّات إن أريد به كونها مؤثّرة فيه؛ فهذا معلوم مسلّم. ولكن قول القائل: العلّة متقدّمة على المعلول بالوجود، يرجع حاصله إلى أنّ العلّة لاتؤثّر في المعلول إلّا بعد وجودها، و هذا هو المصادرة على المطلوب الأوّل. فإنّا ندّعي أنّ المؤثّر في وجود اللّه تعالى هو نفس ماهيّته فقط لاباعتبار وجود آخر سابق، فيكون كلامكم إعادة لمحلّ النزاع بعبارة أُخرى، و ذلك ممّا لافائدة فيه. و إن أريد بالتقدّم أمر وراء المؤثّرية فذلك غير متصوّر[٤]، فضلاً عن أن يكون مصدّقاً به.

الثاني: أنّا تركنا[٥] عن[٦] هذا المقام لكنّا[٧] نقول: لم قلتم إنّ كلّ علّة فهي متقدّمة بالوجود على المعلول؟ ألا ترى أنّ ماهيّات الممكنات قابلة لوجوداتها[٨]، فماهيّاتها علل قابلة[٩] لوجوداتها. ففي هذا الموضع العلّة القابليّة[١٠] لايجب تقدّمها على المعلول بالوجود. و إذا كان كذلك، فلم لايجوز مثله في العلّة الفاعليّة؟ و أيضاً فالشّيخ ذكر في أوّل هذا[١١] الفصل من هذا الكتاب: بأنّه قد يجوز أن تكون ماهيّة الشّيء سبباً لصفة من صفاته، فنقول: الماهيّة إذا كانت مؤثّرة في صفة من[١٢] صفات نفسها، كانت علّة لتلك الصّفة. و لايجوز أن يكون تقدّمها[١٣] على تلك الصّفة بالوجود، و إلّا لم تكن[١٤] العلّة نفس الماهيّة فقط بل الماهيّة الموجودة. لكن سلّم[١٥] أنّ العلّة هي نفس الماهيّة، فثبت أنّ تقدّم المؤثّر على

١- الموجودات: الوجودات مج. ٢- بالوجود: ثابتة على الهامش س. ٣- فإنّ العلّة: فالعلّة ط.

٤- متصوّر: مشهور م. ٥- أنّا تركنا: إن تركنا س. ٦- عن: من س، م، مص. ٧- لكنّا: لكن س.

٨- لوجوداتها: لوجود ذاتها ط، م. ٩- قابلة: قابلية ط، م. ١٠- القابليّة: القابلة س. ١١- هذا: ـ س.

١٢- صفة من: ثابتة على الهامش س. ١٣- تقدّمها: تقديمها م. ١٤- لم تكن: + تلك م، ط.

١٥- سلّم: مسلّم مص.

الأثر لايجب أن يكون بالوجود.

فإن قيل: إذاً[1] لم يكن الوجود معتبراً في كون الماهيّة مؤثّرة و كلّ مالايكون موجوداً كان معدوماً، فحينئذ يلزم أن تكون الماهيّة حال عدمها مؤثّرة في وجود نفسها، و ذلك محال. فنقول: إنّه لايلزم من قولنا: إنّه لايتوقّف عليّة الماهيّة لوجود نفسها على وجود الماهيّة، صحّة كون الماهيّة حال عدمها مؤثّرة[2] في الوجود. كما أنّه[3] لايلزم من قولنا: إنّه لايتوقّف[4] كون الماهيّة الممكنة قابلة للوجود على وجود تلك الماهيّة، صحّة كونها حال عدمها قابلة للوجود. بل الحقّ أنّ الماهيّة من حيث هي هي مغايرة لوجودها و عدمها، و نحن إنّما جعلنا المؤثّر في الوجود نفس تلك الماهيّة فقط، و ذلك لايمنع من خلوّها عن الوجود.

فإن قيل: فكما جوّزتم أن تؤثّر ماهيّته[5] قبل الوجود في وجود نفسها، فلم لايجوز أن تؤثّر تلك الماهيّة قبل وجودها في وجود العالم؟ و حينئذ لايمكن الاستدلال بوجود الأفعال على وجود الفاعل؛ قلنا: البديهة فرّقت بين الموضعين، فإنّا نعلم بالبديهة أنّ الشيء ما لم يوجد، لايكون سبباً لوجود غيره، و نعلم أنّه لا استبعاد في أن يكون الشيء موجوداً لذاته[6]. و المعقول من قولنا لشيء[7]: إنّه موجود لذاته، أنّ ذاته يقتضي[8] وجود نفسه. و إذا جزمت بديهة الفكرة بالفرق صحّ كلامنا[9].

فهٰهنا تمام[10] الكلام في هذه المسئلة. و يجب أن تعلم أنّه لايمكن أن يحصل في هذه المسئلة قول وراء الأقوال الثلاثة التي ذكرناها. و يجب أيضاً[11] الاحتياط في تمييز[12] كلّ واحد من هذه الأقوال عن الآخر[13] ليتّضح الكلام في[14] المسئلة سريعاً[15]. و بالله التوفيق.

١- إذ: إذا م. ٢- لوجود نفسها ... مؤثّرة: ثابتة على الهامش س. ٣- كما أنّه: لأنّه مص.
٤- بدل قوله: «صحّة كون الماهيّة ... أنّه لايتوقّف»: لولنا يتوقّف عليّة الماهيّة لوجود نفسها على عدم الماهيّة فمالايلزم من عدم توقّف صحّتنا ط. ٥- ماهيّته: ماهيّة مج. ٦- لذاته: من ذاته ط. ٧- لشيء: الشيء م.
٨- يقتضي: + كونه مج. ٩- فإن قيل فكما جوّزتم ... صحّ كلامنا: - س، مص. ١٠- تمام: إتمام مص.
١١- أيضاً: - س. ١٢- تمييز: تميّز ط، م. ١٣- عن الآخر: عن غيرها س. ١٤- في: + هذه مص.
١٥- سريعاً: + و يجب أيضاً أن تعلم أنّ القسم الثاني [القسم: القول ط.] الذي اختاره الفلاسفة منّا لاريب في فساده. فأمّا القسمان الباقيان فلسنا في غاية الشغف لترجيح أحدهما على الآخر ط، م، مج. لكن في نسخة ط. بدل «فلسنا في ... على الآخر»: فلسنا في غاية الشغف فلابأس بترجيح أحدهما عن الآخر.

[الفصل الثامن عشر]

إشارة: واجب الوجود المتعيّن إن كان تعيّنه ذلك لأنه واجب الوجود، فلا واجب وجود غيره. و إن لم يكن تعيّنه لذلك، بل لأمر آخر، فهو معلول. لأنه إن كان واجب الوجود لازماً لتعيّنه، صار[١] الوجود لازماً لماهيّة غيره أو صفته[٢]، و ذلك محال. و إن كان عارضاً، فهو أولى بأن يكون لعلّة. و إن كان ما تعيّن به عارضاً لذلك، فهو لعلّة. فإن كان ذلك و ما تعيّن به ماهيّته واحداً، فتلك العلّة علّة لخصوصيّة ما لذاته يجب وجوده، و هذا محال. و إن كان عروضه بعد تعيّن أوّل سابق، فكلامنا في ذلك[٣]، و باقي الأقسام محال.

التفسير: لمّا فرغ من[٤] تقرير المقدّمتين شرع الآن[٥] في ذكر الدّلالة على التوحيد. فقال: لو قدّرنا شيئين واجبي الوجود، لكان كلّ واحد منهما مخالفاً للآخر في تعيّنه و مشاركاً له[٦] في وجوب وجوده، و ما به الاشتراك مغاير لما به الاختلاف، فإذن ذات كلّ واحد منهما مركّب من الوجوب الّذي به[٧] شارك الآخر و من التعيّن الّذي به امتاز عن الآخر. و عند ذلك تفرض[٨] الأقسام الأربعة المذكورة في المقدّمة الأولى:

فأحدها[٩] أن يكون الوجوب الّذي به الاشتراك لازماً للتعيّن الّذي به الامتياز. و هذا القسم و[١٠] إن كنّا[١١] قد بيّنا أنه صحيح في الجملة لكنّه يبطل في هذا الموضع بالدّلالة الّتي قرّرناها[١٢] في المقدّمة الثانية. فإنّ[١٣] وجوب الوجود لو كان لازماً لماهيّة أخرى، لكان معلولاً لتلك الماهيّة. و لكانت تلك الماهيّة متقدّمة بالوجود على الوجود[١٤]، و بالوجوب على الوجوب[١٥]، و ذلك محال على ما مرّ[١٦].

و أمّا القسم الثّاني، و هو أن يكون التعيّن لازماً للوجوب[١٧]: و هذا يقتضي أن يقال[١٨]: أينما[١٩] حصل الوجوب حصل ذلك التعيّن، فكلّ واجب وجوده[٢٠] فهو ذلك المعيّن. فواجب الوجود ليس إلّا ذلك المعيّن، فيكون واحداً لا كثيراً.

١- صار: كان س. ٢- صفته: صفة مص. ٣- ذلك: + السّابق م. ٤- عن: من ط، م، مج.
٥- الآن: ثابتة على الهامش س. ٦- له: - م. ٧- به: - س. ٨- تفرض: تفترض مج.
٩- فأحدها: وأحدها مص. ١٠- و: - ط، م. ١١- كنّا: كان مص. ١٢- قرّرناها: تقرّرناها مج.
١٣- فإنّ: فإذن س. بأنّ ط. ١٤- على الوجود: - ط. ١٥- على الوجوب: - ط.
١٦- على ما مرّ: لما قرّرنا ط. ١٧- للوجوب: للوجود ط. ١٨- يقال: + إنّه ط، مج. ١٩- أينما: إذا س.
٢١- وجوده: وجود م.



و[1] القسم الثّالث و الرّابع، و هو[2] أن يكون الوجوب عارضاً للتّعيّن أو يكون التّعيّن عارضاً للوجوب، فهما[3] باطلان لوجوه كثيرة و أقربها: أنّ كلّ عارض مفارق فلابدّ له من علّة خارجيّة، فيلزم افتقار كلّ واحد من واجبي الوجود إلى علّة خارجيّة[4] إمّا في وجوبه أو في تعيّنه. و ذلك يخرجهما عن الوجوب بالذّات و يقتضي إمكانهما. هذا تمام تقرير الدّلالة.

و لقائل أن يقول: أمّا ما ذكرتموه في إفساد[5] القسم الأوّل[6] من أنّ التّعيّن لوكان علّة للوجود لزم[7] تقدّمها بالوجود على نفسها، فالكلام عليه مامرّ في الفصل الثّالث. ثمّ[8] لئن[9] سلّمنا ذلك[10] لكن لم لايجوز أن يقال: الوجوب وصف سلبيّ، و بتقدير أن يكون الأمر كذلك يبطل هذا الدّليل.

لايقال: الدّليل[11] على أنّ الوجوب وصف ثبوتيّ أمران: الأوّل[12]: أنّ الوجوب مناقض للامتناع الّذي هو أمر عدميّ، و مناقض العدم ثبوت، فالوجوب أمر ثبوتيّ. الثّاني[13]: و هو أنّ الوجوب عبارة عن تأكّد الوجود. فلوكان الوجوب عدماً، و العدم مناقض للوجود، لكان الوجود[14] متأكّداً بمنافيه و مناقضه، و هو[15] محال.

و الجواب عن الأوّل: أنّ[16] الوجوب كما أنّه يرتفع بالامتناع فكذلك يرتفع بالإمكان الخاصّ. فالإمكان الخاصّ[17] إن كان عدميّاً، مع أنّه ينافي الامتناع الّذي هو أمر عدميّ، فحينئذ يكون المنافي للأمر العدميّ[18] عدميّاً أيضاً، و يبطل دليلكم. و إن كان وجوديّاً مع أنّ الوجوب ينافيه، و عندكم المنافي للوجوديّ عدميّ، فيلزم أن يكون الوجوب عدميّاً[19].

و عن[20] الثّاني: أنّ[21] قولكم: الوجوب تأكّد الوجود، إن عنيتم به كونه بحيث يستحقّ الوجود من ذاته و[22] يمتنع زواله، ثمّ زعمتم أنّ هذا الاستحقاق و امتناع الزّوال أمر ثبوتيّ[23]، فهو

۱- و: + أمّا مص. ۲- و هو: - مص. ۳- فهما: فهذان ط، م. ۴- خارجيّة: خارجة مج.

۵- إفساد: فساد م. ۶- في إفساد القسم الأوّل: ثابتة على الهامش س. ۷- لزم: لزم ط، م. ۸- ثمّ: و س.

۹- لئن: إن ط، م. ۱۰- ذلك: - ط. ۱۱- لايقال الدّليل: - ط. ۱۲- الأوّل: أحدهما مج.

۱۳- الثّاني: ثانيهما م: ثانيها ط. ۱۴- الوجود: الوجوب مص. ۱۵- هو: هذا م. ۱۶- أنّ: - مج.

۱۷- فالإمكان الخاصّ: ثابتة على الهامش س. ۱۸- للأمر العدميّ: للعدميّ م، مج: العدميّ ط.

۱۹- أن يكون الوجوب عدميّاً: أن لايكون المنافي للوجوديّ عدميّ ط. ۲۰- عن: - مص. ۲۱- أنّ: - ط.

۲۲- و: أو مج. ۲۳- و امتناع الزّوال أمر ثبوتيّ و زوال الامتناع ثبوتيّ س، مج.



بمصادرة[1] على المطلوب الأوّل. و إن عنيتم به شيئاً آخر فافيدونا[2] تصوّره، ثم التصديق به.

ثم لئن[3] سلّمنا أنّ ما ذكرتموه يدلّ على كون[4] الوجوب أمراً ثبوتيّاً، لكن ههنا ما يدلّ أيضاً على كونه عدميّاً من وجوه:

الأوّل: أنّ الوجوب لوكان أمراً[5] موجوداً لكان إمّا أن يكون واجباً، أو لايكون. فإن لم يكن واجباً، جاز زواله لذاته. و متى فرض زواله لم يبق الواجب واجباً. فالواجب لذاته غير واجب لذاته؛ هذا خلف. و إن كان واجباً، وجب أن يكون وجوبه صفة[6] أخرى وجوديّة زائدة عليه، و لزم التسلسل.

لايقال: لِمَ لايجوز أن يكون كون[7] الوجوب[8] واجباً هو[9] نفس[10] ذاته المخصوصة؟ لأنّا نقول: هذا مدفوع، لأنّ الوجوب بتقدير كونه موجوداً يكون[11] مساوياً لسائر الموجودات في الوجود و مخالفاً لها في الماهيّة. و ما به الاشتراك غير ما به الاختلاف، فوجوده مغاير لماهيّته. فاتّصاف ماهيّته بوجوده إن[12] كان واجباً، كان الوجوب حينئذ نسبة خاصّة حاصلة بين ماهيّته و وجوده. و إذا كان كذلك وجب أن يكون وجوبه مغايراً لماهيّته و وجوده،[13] ولأنّ النسبة التي بين الشيئين مغايرة لهما[14] لامحالة.

و الثاني: أنّ الوجوب لوكان أمراً ثبوتيّاً لكان إمّا أن يكون نفس الذّات الواجبة، و إمّا أن يكون جزءاً داخلاً[15] فيها، أو[16] أمراً خارجاً عنها. و الأقسام الثلاثة باطلة. فالقول بكونه أمراً ثبوتيّاً باطل.[17]

و إنّما قلنا:

إنّ القسم الأوّل باطل: أمّا أوّلاً، فلأنّا نصف الذّات بالوجوب[18]، و وصف الشيء بنفسه غيرمعقول. و أمّا ثانياً، فلأنّ المعقول من الوجوب[19] هو كون الشيء واجب الوجوب. و هذه نسبة

۱- فهو مصادرة: لمصادرة مج. ۲- فافيدونا: فأفيدوا مص.

۳- ثم لئن: لم و لئن س. : ولئن مج. : و إن طـ م. ۴- كون: إنّ طـ. ۵- أمراً: على الهامش س.

۶- صفة: لصفة مج. ۷- كون: - مج. ۸- الوجوب: الوجود طـ. ۹- هو: - طـ، م، مج.

۱۰- نفس: لنفس مج. ۱۱- يكون: - م، مص. ۱۲- إن: إذا طـ م.

۱۳- و إذا كان كذلك ... وجوده: - س. ۱۴- لهما: لها طـ. ۱۵- داخلاً: على فوق السّطر س.

۱۶- أو: و إمّا أن يكون س. ۱۷- بكونه أمراً ثبوتيّاً باطل: بكونه ثبوتيّاً يكون باطلاً س.

۱۸- بالوجوب: بالوجود طـ م. ۱۹- الوجوب: الواجب طـ م.



مخصوصة بين الذّات و الوجود. و النّسبة بين الشّيئين متأخّرة عن كلّ واحد منهما. و هذا يقتضي أن لايكون الوجوب[1] نفس الذّات الواجبة ولا جزءاً منها. و أمّا ثالثاً فلأنّا نعقل الوجوب بالذّات، و لانعقل خصوصيّة ذات[2] واجب الوجود، فوجوبه ليس نفس حقيقته.

و القسم الثّاني أيضاً باطل، لأنّ الوجوب إنّما[3] يكون جزءاً من ماهيّة الذّات الواجبة لوكان لتلك الماهيّة[4] جزء آخر. و ذلك محال، لأنّ الماهيّة الواجبة لذاتها يستحيل أن تكون مركّبة. و أيضاً فلايخلو إمّا أن يكون بين هذين الجزئين ملازمة، أو لايكون. فإن كان الأوّل فإمّا أن يكون الوجوب لازماً للجزء الآخر، أو بالعكس. و الأوّل باطل، لأنّه ما[5] لم يجب الجزء الآخر[6] لم يجب به غيره. و إن كان وجوبه نفسه[7] كان وجوب الشّيء نفسه، و قد أبطلناه. و إن كان غيره، فذلك الغير إمّا أن يكون هو[8] هذا الوجوب[9]، فحينئذ يكون وجوبه خارجاً عنه، و هو القسم الثّالث الّذي سيأتي الكلام عليه. و إمّا أن يكون وجوباً آخر، فيعود التّقسيم المذكور فيه. و الثّاني، و هو أن يكون الجزء الآخر لازماً للوجوب، فهو أيضاً باطل، لأنّه ما[10] لم يكن الوجوب الّذي هو الملزوم واجباً لم يجب[11] به غيره. و كون[12] الوجوب[13] واجباً إمّا أن يكون نفسه أو غيره، و الكلام فيه مامرّ قبله. و أمّا إن لم يكن بين الجزأين ملازمة: فإن كان الجزآن[14] واجبين، كان واجب الوجود أكثر من واحد، و هو يبطل أصل الكلام. و إن لم يكونا واجبين، كان واجب الوجود متقوّماً بما ليس بواجب[15]؛ هذا خلف. فثبت أنّه لايجوز أن يكون الوجوب جزءاً من ماهيّة الواجب.

و أمّا القسم الثّالث، و هو أن يكون الوجوب صفة خارجة، فهو باطل[16]. لأنّ كلّ صفة خارجة[17] عن الذّات مفتقرة إليها ممكنة لذاتها. و كلّ ممكن فله سبب، فلهذا الوجوب سبب. والممكن بذاته لايجب إلّا لوجوب سببه، فلابدّ و أن يكون لتلك الذّات وجوب آخر قبل هذا الوجوب ليجب[18] الوجوب المتأخّر بسبب الوجوب[19] المتقدّم. ثمّ الكلام فيه كالكلام في الأوّل.

١- الوجوب: الوجود س. ٢- ذات: - مج. ٣- إنّما: إيضاً مص. ٤- لتلك الماهيّة: للماهيّة ط.

٥- ما: لمّا م، مج. ٦- الآخر: الأوّل مص. ٧- نفسه: لنفسه ط. ٨- هو: - م، مج.

٩- الوجوب: الواجب م. ١٠- ما: لمّا م. ١١- لم يجب: - ط. ١٢- و كون: فيكون مص.

١٣- الوجوب: الواجب س. ١٤- من أوّل النّمط الرّابع إلى هنا مفقودة من ط فاستدرك بخطّ جديد.

١٥- بواجب: واجب الوجود ط، مج. : بواجب الوجود م. ١٦- باطل: + أيضاً م، مج.

١٧- فهو ... خارجة: - س. ١٨- ليجب: فيجب مج. ١٩- الوجوب: الوجود مص.



فيلزم التّسلسل. و لمّا بطلت الأقسام الثّلاثة ثبت أنّ الوجوب[1] لايمكن أن يكون وصفاً ثبوتيّاً[2].

و إذا ثبت ذلك لم يلزم[3] من اشتراك الأشياء الكثيرة في الوجوب[4] وقوع الكثرة، لأنّ[5] المختلفات في الماهيّة قد تشترك في السّلوب من غير وقوع التّركيب فيها. فإنّ كلّ بسيطين[6] يفرضان فإنّهما يشتركان في سلب كلّ ماعداهما عنهما لامحالة. و لو[7] كان الاشتراك في السّلوب يقتضي الكثرة لما كان الأمر كذلك.

لايقال: هب أنّ الوجوب أمر سلبيّ، لكنّا نقول: لابدّ و أن يكون بين هذا الأمر السّلبي[8] و بين التّعيّنات، الّتي بها يخالف كلّ واحد منهما[9] الآخر، ملازمة. فإمّا أن يكون السّلب ملزوم التّعيّن، أو التّعيّن ملزوم السّلب. لأنّا نقول: هذا ظاهر السّقوط؛ لأنّ[10] الأمر السّلبي نفي محض و عدم صرف، و معلوم أنّ الاعتبار الّذي ذكروه[11] لايجري فيه.

ثمّ ولئن[12] سلّمنا أنّ الوجوب وصف ثبوتيّ، لكن لانسلّم أنّ تعيّن كلّ واحد من تلك[13] الأشياء المتعيّنة وصف ثبوتيّ، و بيانه من وجوه:

الأوّل: أنّ التّعيّن لوكان وصفاً ثبوتيّاً لكان لكلّ واحد من أفراد ماهيّة التّعيّن تعيّن زائد عليه، و لزم التّسلسل. لايقال: لِمَ لايجوز أن يكون التّعيّن متعيّناً لنفسه[14]؟ لأنّا نقول: إنّ التّعيّن بتقدير كونه أمراً[15] ثبوتيّاً لايخلو[16] إمّا أن يكون تعيّن زيد هو تعيّن عمرو، أو غيره. فإن كان[17] الأوّل لم يلزم من وحدة التّعيّن وحدة المتعيّن[18]. و على هذا التّقدير يحتمل أن تكون الأشياء الواجبة لذاتها[19] يكون لها تعيّن واحد. و حينئذ نختار من الدّلالة المذكورة في التّوحيد القسم الثّاني، و هو كون التّعيّن لازماً

١- الوجوب: الوجود م.

٢- ثبوتيّا: + الثّالث، أنّ الوجوب لوكان وصفاً ثبوتياً و ثبوت الإمتناع للممتنع واجب، فيلزم أن يكون ذلك الوجوب مع كونه ثبوتيّاً قائماً بالممتنع الّذي هو نفي محض و هو محال. فثبت أنّ الوجوب وصف عدميّ. س

٣- لم يلزم: لم يمكن س.   ٤- الوجوب: + يوجب س   ٥- لأنّ: لكنّ س.

٦- بسيطين: حقيقتين ط، م، مج.   ٧- لو: إن مص.   ٨- الأمر السّلبي: السّلب س.   ٩- منهما: منها ط.

١٠- السّلب ملزوم التّعيّن... لأنّ: ثابتة على الهامش بعد التّصحيح م.   ١١- ذكروه: ذكره مص.

١٢- ثمّ ولئن: ثمّ إن م، مج. ثمّ و إن ط. لم لئن مص.   ١٣- تلك: - ط، م، مج.

١٤- لنفسه: بنفسه مج، مص.   ١٥- أمراً: - مص.   ١٦- لايخلو: مص.   ١٧- كان: - مج.

١٨- وحدة التّعيّن وحدة المتعيّن: وحدة ضدّ المتعيّن ط.   ١٩- لذاتها: لذواتها ط، م



للوجوب. و يلزم أنّه أينما تحقّق الوجوب، تحقّق ذلك التعيّن. و نقول مع ذلك إنّه لايلزم نفي التعدّد كما في هذا الموضع. و أمّا الثاني و هو أن يكون تعيّن زيد مغايراً لتعيّن عمرو، فالتعيّنان متشاركان[1] في أصل ماهيّة التعيّنيّة[2]، و يتمايز[3] كلّ واحد منهما عن الآخر بتعيّنه[4] الخاصّ. و ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، و ذلك يقتضي أن يكون تعيّن التعيّن[5] زائداً عليه، و يلزم التسلسل.

و الثاني: و هو أنّ التعيّن لوكان[6] وصفاً ثبوتيّاً لكان إنضمامه إلى غيره يتوقّف على وجود ذلك الغير[7] في الخارج. و وجود ذلك الغير[8] في الخارج يتوقّف على تعيّنه، لأنّ مالا يتعيّن لايوجد في الخارج. فإن كان تعيّن ذلك الغير[9] في الخارج هو التعيّن الأوّل الّذي فرضنا انضمامه إليه لزم الدّور، لأنّه لاينضمّ إليه ذلك التعيّن إلّا بعد وجوده في الخارج، و لايوجد في الخارج إلّا بعد انضمام ذلك التعيّن إليه. و إن كان تعيّناً آخر لزم أن يكون لشيء[10] تعيّنان، فيكون متعيّنين[11] فيكون الواحد اثنين، و هو محال. و لأنّ الكلام في كيفيّة انضمام[12] التعيّن الثّاني إليه كالكلام في كيفيّة إنضمام التعيّن[13] الأوّل إليه[14]، و يلزم التسلسل، و اجتماع الأمثال، و تعدّد الواحد، و كلّ ذلك محال. و إذا ثبت أنّ تعيّن الشيء لايجوز أن يكون وصفاً ثبوتيّاً زائداً عليه لم يلزم من اختلافهما بالتعيّن وقوع الكثرة في ذات كلّ واحد منهما، لأنّ الاختلاف في الأمور السّلبيّة لايوجب الكثرة على مامرّ.

لايقال: هب أنّ الوجوب و التعيّن أمران سلبيّان[15]، لكن[16] لابدّ و أن يكون بين الوجوب و[17] التعيّن ملازمة، فإمّا أن يكون الملزوم هو الوجوب، أو التعيّن و يعود الإلزام، لأنّا نقول: هذا ظاهر[18] السّقوط، لأنّ الأمور السلبيّة عدم صرف و نفي محض، فكيف يعقل فيها ما ذكرتموه؟

ثمّ لئن ساعدنا على هذين المقامين، ولكن هذا المحال لازم أيضاً على القائلين بالوحدة، لأنّ ذات اللّه تعالى تشارك الممكنات في الوجود و تمتاز عنها بتعيّنها و تشخّصها، و ما به الامتياز مغاير

١- متشاركان : مشتركان م ؛ يشتركان ط، مج. ٢- التعيّنيّة : المتعيّنة س. ٣- يتمايز : يمتاز مج ؛ تمايز مص.
٤- بتعيّنه : تعيّنه مص. ٥- التعيّن : المتعيّن مص، م. ٦- لوكان : على الهامش ط. ٧- الغير : التعيّن ط.
٨- الغير : التعيّن ط، م. ٩- الغير : المعيّن مص. : التعيّن ط. ١٠- لشيء : للشيء ط، م، مج.
١١- فيكون متعيّنين -- ط، م. ١٢- كيفيّة انضمام : انضمام كيفيّة ط.
١٣- الثّاني إليه ... التعيّن : ثابتة على الهامش م. ١٤- و إن كان تعيّناً آخر ... الأوّل إليه : ثابته على الهامش ط.
١٥- أمران سلبيّان : أمر سلبيّ ط، م، مج، مص. ١٦- لكن : لكنّا نقول مج. ١٧- و : -- بين ط، م، مص.
١٨- ظاهر : -- م.



لما به الاشتراك. فإذن ذاته تعالى مركّبة من الوجود الّذي[1] تشارك غيره فيه، و من التعيّن الّذي امتاز[2] عن غيره فيه. فإمّا أن يكون بين هذين الاعتبارين ملازمة، أو لا يكون. فإن كانت، فإمّا أن يكون الملزوم هو الوجود، فيلزم أن يكون ذلك التعيّن لازماً لكلّ وجود. فيكون كلّ وجود[3] هو ذلك المعيّن؛ هذا خلف و سفسطة. و إمّا أن يكون بالعكس، فيكون الوجود لازماً و معلولاً، و يعود الإشكال. و إن لم يكن بينهما ملازمة عادت المحالات.

لا يقال : لانسلّم أنّ واجب الوجود يساوي الممكنات في الوجود، و لئن سلّمناه[4] ولكن لانسلّم أنّ التعيّن أمر زائد[5]؛ لأنّا نجيب[6] عن الأوّل: بأنّه[7] على خلاف اتّفاق الفلاسفة. و أيضاً فلو جاز أن يقال: الموجود مقول[8] على الواجب و الممكن بالاشتراك اللّفظي، فلم لايجوز أن يكون[9] الواجب مقولاً على الأشياء الواجبة بالذّات على سبيل الاشتراك اللّفظي؟ و حينئذ يندفع أصل الحجّة. و عن الثّاني: إنّكم إذا[10] منعتم كون التعيّن وصفاً ثبوتيّاً بطل أصل حجّتكم. و ههنا أسئلة أخرى ولكن[11] فيما ذكرناه[12] كفاية. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «واجب الوجود المتعيّن إن كان تعيّنه ذلك لأنّه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره»؛ فاعلم أنّ هذا هو القسم[13] الّذي جعلنا فيه الوجوب ملزوم ذلك[14] التعيّن. فإنّ على[15] هذا التقدير يلزم أن يقال: أينما حصل الوجوب حصل معه ذلك التعيّن، فكلّ واجب فهو ذلك الشخص[16]، فيكون الواجب[17] واحداً لا غير.

و أمّا قوله : «و إن لم يكن تعيّنه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول»، فاعلم أنّ المراد منه إبطال القسم الّذي جعلنا فيه الوجوب[18] معروض ذلك التعيّن؛ لأنّ ذلك التعيّن إذا كان عارضاً مفارقاً لذلك الوجوب، و كلّ عارض فلابدّ و أن يكون معلول سبب[19] منفصل، لزم أن يكون ذلك التعيّن

١- الّذي : + به م، مج. ٢- امتاز : + به مج. ٣- وجود : موجود مج. ٤- سلّمناه : سلّمنا مص.
٥- زائد : + عليه ط، م. ٦- نجيب : نقول أمّا مص. ٧- بأنّه : - مص. ٨- مقول : على الهامش س.
٩- أن يكون : كون س. : + الموجود ط، م. ١٠- إذا : - ط. ١١- لكن : - س.
١٢- ذكرناه : أوردناه م، مج، مص. ١٣- القسم : + الثّاني مص. ١٤- ملزوم ذلك : ملزوماً لذلك س.
١٥- على : - م. ١٦- الشخص : الشّخص ط. ١٧- الواجب : الوجوب م.
١٨- الوجوب : الوجود ط. : الواجب مص. ١٩- معلول سبب : معلولاً لسبب ط، م، مج.



معلول سبب[١] منفصل، فيكون واجب الوجود إنّما يتعيّن بسبب[٢] منفصل؛ هذا خلف.

و أمّا قوله: «و إن كان واجب الوجود لازماً لتعيّنه، كان الوجود[٣] لازماً لماهيّة غيره أو صفته[٤]، و ذلك[٥] محال»، فاعلم أنّ المراد منه[٦] القسم الّذي جعلنا فيه الوجوب لازماً للتعيّن. و إنّما أبطل[٧] ذلك بأنّه لو كان الوجوب[٨] معلولاً للماهيّة لكان[٩] متأخّراً عنها بالوجود، لتكون تلك الماهيّة متقدّمة بوجودها على وجودها؛ و هو محال.

و أمّا قوله: «و إن كان عارضاً[١٠] فهو أولى بأن يكون لعلّة»، فاعلم أنّ هذا هو القسم الرّابع، و هو أن يكون الوجوب عارضاً لتلك التعيّن؛ ولا شكّ في فساده. و عند هذا الكلام تمّ[١١] إفساد[١٢] الأقسام الثّلاثة[١٣] و به تمّ الدّلالة.

و أمّا قوله بعد ذلك: «و إن كان ما تعيّن به عارضاً لذلك فهو لعلّة»، فاعلم أنّ هذا هو القسم الثّاني الّذي ذكرناه، و الشّيخ لمّا ذكره لم يذكر في إبطاله إلّا أن قال: لو كان تعيّنه لا لكونه واجباً، بل لأمر آخر، فهو معلول. ثمّ إنّه أعاد هذا الكلام مرّة أخرى و زاد في بيان بطلانه[١٤] بأن قال: إنّ الّذي جعلناه علّة لتعيّن واجب الوجود إمّا أن تكون علّة لتعيّنه الّذي به صارت ماهيّته متشخّصة[١٥]، فحينئذ تكون[١٦] العلّة علّة لخصوصيّة ما لذاته[١٧] يجب[١٨] وجودها و هو محال. و إمّا أن تكون علّة لتعيّن آخر، بعد التّعيّن الأوّل السّابق، و كلامنا في ذلك التّعيّن[١٩] السّابق[٢٠]. و باقي الأقسام[٢١] محال. و اعلم أنّه لو ذكر هذا الكلام حينما تعرّض لإبطال القسم الثّاني، لكان التّقسيم[٢٢] أقرب إلى الضّبط. فأمّا الآن فقد ظهر المقصود أيضاً[٢٣].

١- معلول سبب: معلولاً لسبب ط. ٢- بسبب: لسبب س، م، مص. ٣- الوجود: الوجوب ط، مج.

٤- صفته: صفة له س. ٥- ذلك: هذا س. ٦- منه: + إبطال مج، مص. ٧- أبطل: بطل س.

٨- الوجوب: الوجود ط، م. ٩- لكان: كان س. ١٠- بوجودها ــ عارضاً: - م. ١١- تمّ: يتمّ مج.

١٢- إفساد: فساد ط، مج، مص. ١٣- الثّلاثة: الأربعة ط، م، مج، و على هامش مج: الثّلاثة بخطّ جديد.

١٤- بطلانه: إبطاله مص. ١٥- متشخّصة: مشخّصة ط، مص. ١٦- تكون: + تلك ط، م، مج.

١٧- لذاته: بالذّات مص. ١٨- يجب: بحسب مص. ١٩- التّعيّن: + كلامنا في التّعيّن مج

٢٠- السّابق: + لذاته مج. ٢١- الأقسام: + الأخر مج، مص. : + الأخرى م. ٢٢- التّقسيم: القسم م.

٢٣- أيضاً: - س.



[الفصل التاسع عشر]

فائدة - اعلم[١] من هذا أنّ الأشياء الّتي لها حدّ نوعي واحد فإنّما تختلف بعلل[٢] أخرى. و أنّه إذا لم يكن مع الواحد منها القوّة القابلة لتأثير العلل، و هي المادّة، لم يتعيّن إلّا أن يكون من حقّ[٣] نوعها أن يوجد شخصاً واحداً. و أمّا إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل على كثيرين، فتعيّن[٤] كلّ واحد بعلّة[٥]، فلايكون سوادان و لا بياضان في نفس الأمور إذا كان لا اختلاف بينهما في الموضوع و فيما يجري مجراه.

التّفسير: الأشخاص الدّاخلة تحت النّوع الواحد إنّما يتشخّص بسبب المواد؛ لأنّ تعيّن[٦] الشّخص المعيّن منها إن[٧] كان لتلك الطّبيعة النّوعيّة، لكان أينما حصلت تلك الطّبيعة النّوعيّة[٨]، وجب حصول[٩] ذلك التّعيّن. لكلّ تلك الحقيقة هو ذلك الشّخص[١٠]. و حينئذ يكون نوعها في شخصها، أي لا يوجد من[١١] تلك الحقيقة إلّا شخص واحد. و أمّا إذا لم يكن تعيّنها بسبب ماهيّتها، فلابدّ و أن يكون لعلّة خارجيّة، و ليست تلك العلّة إلّا تعدّد[١٢] القوابل. و إذا عرفت هذه القاعدة ظهر استحالة اجتماع المثلين في محلّ واحد؛ لأنّ علّة المغايرة بين المثلين إذا لم تكن إلّا تغاير القوابل، فحيث[١٣] لا يحصل تغاير القوابل[١٤] لا يحصل التّغاير بين الأمور الحالّة في المحلّ الواحد[١٥].

و لقائل أن يقول: لم قلتم: إنّه لا علّة لتغاير الأشياء المتماثلة إلّا تغاير محالّها[١٦]؟ و بيانه هو: أنّ تلك المحالّ أيضاً متغايرة متماثلة، فوجب أن يكون للمحالّ محالّ[١٧] آخر إلى غير النّهاية. و لا دافع لذلك إلّا أحد أمرين[١٨]: أحدهما إنتهاء المحالّ إلى ما لا يوجد لكلّ واحد منها ما يماثله، و هو مستبعد جدّاً؛ لأنّه يلزم أن لا يوجد جسمان متماثلان قطّ، و[١٩] يقتضي صحّة القول بمذهب ذيمقراطيس في الأجزاء الّتي لا تتجزّأ وقوعاً[٢٠] و إن كانت تتجزّأ وهماً. و الآخر أن تعلّق

١- اعلم: علم معي. : و علم مج. ٢- بعلل: لعلل معي. ٣- حقّ: + في طبيعة من على هامش م.
٤- فتعيّن: تعيّن معي. ٥- بعلّة: لعلّة م ط. ٦- تعيّن: تشخّص س. ٧- إن: لو م.
٨- النّوعيّة: - س. ٩- وجب حصول: حصل س، معي. ١٠- الشّخص: التّشخّص ط.
١١- من: في مج. ١٢- تعدّد: تلك س. ١٣- فحيث: بحيث ط.
١٤- تغاير القوابل: التّغاير في القوابل ط م. : تغاير في القوابل مج. ١٥- في المحلّ الواحد: - س، معي.
١٦- محالّها: محلّها ط م مج. ١٧- للمحالّ محالّ: للمحلّ محلّ ط. ١٨- أمرين: الأمرين م مج.
١٩- و: أو م. ٢٠- وقوعاً: - م.



مغايرة[1] المحلّين بالحالّين و مغايرة[2] الحالّين بالمحلّين، و هذا باطل؛ لأنّا لو[3] علّلنا مغايرة كلّ واحد منهما بمغايرة[4] الآخر لزم الدّور. و إن علّلنا مغايرة كلّ واحد منهما بذات الآخر فهو باطل؛ لأنّه لولا مغايرة المحلّين لَما تغاير[5] الحالّان، ولولا مغايرة الحالّين لَما تغاير المحلّان. فعلمنا أنّ الأمر لا يكون إلّا على الوجه[6] الأوّل، و حينئذ يلزم الدّور.

ثم لئن وضعت المساعدة على هذه القاعدة؛ لكنّها لاتمشّي على أصولهم؛ لأنّ عندهم الوجود الواجب مساوٍ للوجود[7] الممكن، مع أنّ الوجود الواجب مجرّد عن الماهيّة و القابل[8]. وإذا كان الأمر كذلك، لم يجب في الماهيّة المجرّدة عن القابل أن يكون شخصها في نوعها؛ لأنّ وجود الله تعالى ماهيّة مجرّدة عن القوابل، ثمّ ههنا وجودات أُخر و هي وجودات الماهيّات[9] الممكنة، و تلك الوجودات مساوية لذلك الوجود الواجب. فإن منع كون هذه الوجودات مساوية لذلك الوجود الواجب فقد جعل[10] قول[11] الموجود على الواجب و الممكن بالاشتراك و أنّه باطل، و هم لايقولون به[12].

و اعلم أنّ غرض الشيخ من إيراد هذا الفصل في هذا الباب: أنّ الحجّة الّتي ذكرها في الفصل الثالث حجّة عامّة في أنّ واجب الوجود لايجوز أن يكون جنساً تحته أنواع، أو نوعاً تحته أشخاص، والّذي ذكره[13] في هذا الفصل حجّة خاصّة في أنّ واجب الوجود يستحيل أن يكون نوعاً تحته أشخاص؛ لأنّ أشخاص النوع الواحد إنّما تتكثّر إذا كانت مادّية كما بيّنه[14]. و لمّا استحال في الأشياء الواجبة أن تكون مادّيّة استحال أن يكون الواجب نوعاً تحته أشخاص.

[الفصل العشرون]

تذنيب : قد حصل من هذا[15] أنّ واجب الوجود واحد[16] بحسب تعيّن ذاته، و أنّ[17] واجب

١- مغايرة : تغاير مج، مص. ٢- مغايرة : تغاير مج. ٣- لو : إن ط، مج. : إذا م.
٤- بمغايرة : على الهامش س. ٥- تغاير : تكثّر ط. ٦- على الوجه : بالوجه مص.
٧- للوجود : لوجود س. ٨- القابل : + و الوجود الممكن ليس كذلك م. ٩- الماهيّات : الماهيّة م، مج.
١٠- جعل : حصل ط. ١١- قول : كون م. ١٢- به : + على ماتبيّن قاعدتهم في ذلك ط.
١٣- ذكره : ذكر س. ١٤- بيّنه : بيّنّاه ط، مج. ١٥- هذا : + الباب ط. ١٦- واحد : - مص.
١٧- أنّ : أنّه مص.



الوجود لا يقال على كثرة بوجه.

التفسير: هذا الكلام[١] غنيّ عن الشرح.

المسئلة الخامسة
في تنزيه ذات واجب الوجود تعالى عن الكثرة

خمسة فصول[٢].

إعلم أنّ الشيخ أنّما أخّر هذه المسئلة عن[٣] الّتي قبلها لافتقارها إليها على ما سيأتي[٤] بيانه. و اعلم أنّ الكثرة الواقعة في الشيء تارة تكون حسّيّة، كتألّف الجسم من أجزائه الجسمانيّة. و قد تكون عقليّة، كتألّف الجسم عن[٥] الهيولى و الصورة، و تألّف[٦] الأنواع عن[٧] الأجناس و الفصول. و الشيخ ذكر أوّلاً برهاناً عامّاً على امتناع التركّب[٨] ثمّ أردفه بالبراهين الخاصّة.

[الفصل الحادي و العشرون]

إشارة: لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع، لوجب بها، و لكان[٩] الواحد منها أو كلّ واحد منها قبل الواجب الوجود، و مقوّماً لواجب الوجود. فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى و لا في الكمّ.

التفسير: الغرض من هذا الفصل ذكر البرهان العامّ على امتناع الكثرة. و تقريره أنّ كلّ ماهيّة مركّبة[١٠] عن أمور فإنّها مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها و كلّ واحد من أجزائها غيرها، فكلّ ماهيّة مركّبة[١١] فهي مفتقرة إلى غيرها. و كلّ ما افتقر إلى غيره فهو ممكن، فكلّ ماهيّة مركّبة[١٢] فهي ممكنة. و لا شيء من الواجب لذاته بممكن[١٣]، فالواجب لذاته لا يكون مركّباً أصلاً.

١- الكلام: + ظاهر م، مج.　٢- خمسة فصول: - م، و في خمسة فصول ط، مج.　٣- عن: + المسئلة س.
٤- سيأتي: + إن شاء الله تعالى مص، مج، م.　٥- عن: - مص.　٦- تألّف: تأليف ط، مج.
٧- عن: من مص.　٨- التركّب: التركيب ط، مج.　٩- لكان: كان س.
١٠- مركّبة: متركّبة مص، مشتركة مج.　١١- مركّبة: متركّبة م، مص.　١٢- مركّبة: متركّبة مص.
١٣- بممكن: ممكن ط.



لايقال : لم لايجوز أن يقال: تلك الماهيّة و إن كانت ممكنة لأجل افتقارها إلى كلّ[1] واحد من أجزائها، لكنّها واجبة بمعنى الاستغناء عن السّبب الخارجي. و ذلك لأنّ أجزاءها واجبة، و يلزم من وجوب أجزائها[2] وجوبها[3]، و استغناؤها عن السّبب.

فنقول:[4] إن كان الواجب من تلك الأجزاء ليس إلّا الواحد و الباقي معلولاته، و ذلك الجزء الواحد بسيط[5]، كان الشّيء الّذي هو واجب الوجود بسيطاً، و هو المطلوب. و إن كان الواجب منها أكثر من الواحد كان واجب الوجود أكثر من واحد، و قد ثبت فساد ذلك. و عند هذا يظهر أنّ هذه المسئلة مبنيّة على الّتي قبلها، فلذلك[6] أخّرها الشّيخ عنها. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع، لوجب بها»، فاعلم أنّ معناه[7] أنّها لو كانت مركّبة لكانت مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها.

و أمّا قوله : «و لكان الواحد منها أو كلّ واحد منها قبل واجب[8] الوجود، و مقوّماً لواجب الوجود»، فمعناه[9] أنّه إذا كانت الجملة مفتقرة إلى تلك الآحاد كان كلّ واحد من تلك الآحاد متقدّماً على واجب الوجود و مقوّماً له، لكن ذلك محال. فواجب الوجود إذن غير منقسم أصلاً.

ثم لقائل أن يقول: لم قال: «و لكان الواحد منها[10] أو كلّ واحد منها قبل واجب[11] الوجود»، و ما الفائدة في هذا التّرديد؟ فنقول: إنّ من المركّبات ما[12] يتقدّم عليها كلّ واحد من أجزائها، و هو ظاهر. و منها مالايكون كذلك، كالجسم على مذهب الشّيخ. فإنّه مركّب من الهيولى و الصّورة، و الهيولى لاتتقدّم بالوجود على الجسم لأنّ الهيولى شيء بالقوّة، و متى حصلت بالفعل فهو الجسم. فإذن ليس للهيولى تقدّم بالوجود على الجسم[13]، و إن كان جزءاً له. فههنا جميع أجزاء المركّب غير سابق عليه، بل البعض دون البعض. و هذا الكلام و إن كنّا لانعتقد فيه، ولكن تفسير كلام الرّجل[14] بما يوافق أصوله هو الواجب.

١- إلى كلّ : لكلّ مج. ٢- أجزائها : على الهامش س. ٣- وجوبها : - مص. ٤- فنقول : لأنّا نقول ط.
٥- بسيط : البسيط مص. ٦- فلذلك ـ فكذلك م. ٧- فاعلم أنّ معناه : فمعناه س.
٨- واجب : الواجب مص، م. ٩- فمعناه : فاعلم أنّ معناه ط، م، مج. ١٠- منها : - س.
١١- واجب : الواجب مص. ١٢- ما : + لا ط.
١٣- لأنّ الهيولى ... على الجسم : ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س. ١٤- الرّجل : الإنسان س.



[الفصل الثاني و العشرون]

إشارة: كلّ ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته، على ما اعتبرنا قبلُ، فالوجود غير مقوّم له في ماهيّته[1]. و لا يجوز أن يكون لازماً لذاته على ما بان. فبقي أن يكون عن غيره.

التفسير: لمّا فرغ من[2] الدلالة على استحالة الكثرة على الإطلاق في ذاته تعالى، شرع الآن فيما يدلّ على امتناع كلّ واحد من أقسام الكثرة. و المقصود من هذا الفصل بيان أنّه تعالى ليس فيه كثرة بسبب مغايرة الوجود و الماهيّة. و تقريره: أنّ كلّ[3] ما لا يكون الوجود نفس ماهيّته فالوجود إمّا أن يكون جزءاً من ماهيّته أو خارجاً عنها. فإن كان جزءاً من ماهيّته فهو محال، أمّا أوّلاً: فلأنّه تصير ماهيّته تعالى مركّبة، و قد بان فساده. و أمّا ثانياً: فلأنّ ماهيّته إذا كانت مركّبة من الوجود و من غيره، و من المعلوم بالضرورة أنّ أحد الجزئين خارج من الآخر، فالجزء الّذي هو الوجود خارج عن الجزء الآخر[4]. فإمّا أن يكون هذا الوجود[5] قائماً بنفسه فيكون واجباً لذاته، و يكون الوجود حينئذ تمام ماهيّته؛ و قد فرضنا أنّه ليس كذلك. و إمّا أن لا يكون قائماً بنفسه بل يكون صفة لشيء آخر، و الصفة خارجة عن الموصوف، فيكون الوجود خارجاً عن الذات لا جزءاً منها. فثبت أنّ الوجود لابدّ و أن يكون إمّا نفس الماهيّة، أو خارجاً عنها. و أمّا القسم الثالث، و هو أن يكون خارجاً عن الماهيّة، فقد بيّنا أنّ الّذي يكون كذلك كان وجوده مستفاداً من الغير، فالواجب لذاته يستحيل أن يكون كذلك. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله: «كلّ ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته على ما اعتبرنا قبل، فالوجود غير مقوّم لماهيّته»، فاعلم أنّ[6] المراد منه أنّ الشيء الّذي لا يكون الوجود تمام ماهيّته، فإنّه يستحيل أيضاً[7] أن يكون جزءاً من ماهيّته على ما بيّناه. و يجب أن يفسّر قوله: «كلّ ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته»، بما لا يكون الوجود تمام ماهيّته[8]، إذ[9] لو حملناه على ظاهره لم يبق بين الموضوع و المحمول فرق؛ لأنّه[10] لا فرق بين قولنا: الوجود غير داخل في ذاته؛ و بين قولنا: غير مقوّم لماهيّته. و حينئذ يصير المعنى: كلّ ما لا يكون الوجود جزءاً من ذاته لم يكن الوجود جزءاً من ذاته. فأمّا إذا فسّرناه بما ذكرنا،

۱- في ماهيّته: لماهيّته مص، : على الهامش س.   ۲- من: من مص.   ۳- كلّ: - مج، : على الهامش س.
۴- فالجزء ... الآخر: - س.   ۵- الوجود: الوجوب مص.   ۶- فاعلم أنّ: - س.   ۷- أيضاً: - ط، م، مج.
۸- تمام ماهيّته: تمام ذاته م، مج، : تمام ذلك ط.   ۹- إذ: فإنّا ط.   ۱۰- لأنّه: إلّا أنّه مج.



استقام الكلام.

و أمّا قوله: «و لايجوز أن يكون لازماً لذاته على ما بان، فبقي أن يكون من غيره»، فاعلم أنّ معناه أنّ الّذي لايكون الوجود نفس[1] ذاته لايجوز أن يكون جزءاً من ذاته، و قد ثبت فيمامرّ أنّه لايجوز أن يكون خارجاً. و اعلم أنّ[2] الكلام المستقصى في هذا المعنى قدمرّ.

[الفصل الثالث و العشرون]

تنبيه: كلّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس، يجب به، لابذاته.

و كلّ جسم محسوس، فهو متكثّر بالقسمة الكمّيّة، و بالقسمة المعنويّة إلى هيولى و صورة.

و أيضاً فكلّ جسم محسوس فستجد جسماً آخر من نوعه، أو من غير نوعه إلّا باعتبار حسيّته. فكلّ جسم محسوس، و كلّ متعلّق به[3] معلول.

التفسير: غرضه من هذا الفصل بيان أنّه تعالى ليس من قبيل الأعراض ولا من قبيل الأجسام، و قدّم[4] إبطال كونه من قبيل الأعراض بقوله[5]: «و كلّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس يجب به، لابذاته»، معناه أنّ كلّ ما كان حالّاً في محلّ فهو مفتقر إليه، و المفتقر ممكن، و الواجب ليس بممكن. و المشكل ههنا بيان المقدّمة الأولى، فإنّ لقائل أن يقول: لم قلتم: إنّ كلّ ما كان حالّاً في محلّ كان مفتقراً إليه؟ و لم لايجوز أن يكون غنيّاً في ذاته عن المحلّ، ثمّ إنّه يحلّ تارة و يفارق أخرى بحسب الإرادة؟ و أيضاً على لفظ الشيخ استدراك، فإنّ قوله: «كلّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس يجب به، لابذاته»، مشعر بأنّ الأعراض ممكنة بذواتها واجبة بالجسم الّذي حلّت[6] الأعراض فيه. و هذا خطأ لأنّ العرض و إن كان محتاجاً إلى الجسم لكنّه لايجب به بل بسائر الأسباب. ولو كان واجبا به لاستحال تغيّر الأعراض مع بقاء الأجسام.

و أمّا قوله: «و كلّ جسم محسوس فهو متكثّر بالقسمة الكمّيّة، و بالقسمة المعنويّة[7] إلى هيولى و صورة»، فاعلم أنّ الغرض منه بيان أنّه تعالى ليس بجسم، لأنّ كلّ جسم ففيه كثرة، و لاشيء من

۱- نفس: من مج. ۲- اعلم أنّ: - س. ۳- به. الوجود مص. ۴- قدّم: قد مرّ ط، مص.
۵- بقوله: لقوله ط، م، ; و قوله مص. ۶- حلّت: يحلّ مج. ۷- المعنويّة. الترتيبة ط، م، مص.



الواجب لذاته فيه كثيرة. أمّا الصّغرى فبيانها من وجهين: الأوّل، أنّ كلّ جسم فإنّه ينقسم بحسب[1] الكمّيّة إلى الأجزاء. الثّاني، أنّ كلّ جسم فهو مركّب من الهيولى و الصّورة. وأمّا الكبرى فقد مرّ تقريرها.

و أمّا قوله: «و أيضاً فكلّ جسم محسوس[2] فستجد جسماً آخر من نوعه، أو من غير نوعه إلّا[3] باعتبار جسميّته»، فاعلم أنّ معناه أنّ كلّ جسم فلابدّ و أن تجد جسماً آخر من نوعه المعيّن، و[4] إن كنت لاتجد جسماً[5] من نوعه الخاصّ إلّا أنّك تجد ما يشاركه في الاندراج تحت نوع الجسم. و على التّقدير الأوّل فقد وجدت أشخاصاً، تساويه[6] في نوعه[7] الأخير[8]. و قد عرفت أنّ كلّ[9] ما كان كذلك، كان متعلّق الوجود بالموادّ. و أمّا على التّقدير الثّاني فهو يشارك ذلك الغير في كونه جسماً، و يخالفه في خصوصيّة نوعيّته، و ما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز، فتكون ذات كلّ واحد من تلك الأجسام مركّبة من الجسميّة العامّة والخصوصيّة الخاصّة؛ و قد عرفت أنّ كلّ مركّب ممكن.

و أمّا قوله: «و كلّ جسم محسوس و كلّ متعلّق الوجود[10] به[11] معلول»، فمعناه أنّ كلّ جسم و كلّ عرض فإنّه لابدّ و أن يكون معلولاً ممكناً[12]، و لايكون شيء منها واجب الوجود.

[الفصل الرّابع و العشرون]

إشارة: واجب الوجود لايشارك شيئاً من الأشياء في ماهيّة ذلك الشّيء، لأنّ كلّ ماهيّة لما سواه مقتضية لإمكان الوجود. و أمّا الوجود فليس بماهيّة لشيء، و لاجزءاً من ماهيّة شيء، أعني الأشياء الّتي لها ماهيّة لايدخل الوجود في مفهومها، بل هو طارئ عليها. فواجب الوجود لايشارك شيئاً من الأشياء في معنى جنسيّ و لانوعيّ، فلايحتاج إلى أن ينفصل منها بمعنى[13] فصليّ أو عرضيّ، بل هو منفصل بذاته. فذاته ليس لها حدّ إذ ليس لها جنس و لافصل.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان[14] تنزيهه تعالى عن أن يكون مركّباً من الجنس و الفصل.

١- بحسب: + القسمة س. ٢- فكلّ جسم محسوس: - س.؛ فكلّ جسم ط، م. ٣- إلّا: لا ط.
٤- و: أو مج، مص. ٥- جسماً: + آخر ط. ٦- تساويه: مساوية مج.؛ مشاوية ط. ٧- نوعه: النّوع مج.
٨- الأخير: الأخر س، ط. ٩- كلّ: - م، مج، مص. ١٠- الوجود: - مج. ١١- به: - س.
١٢- ممكناً: مركّباً مج. ١٣- أن ينفصل منها بمعنى: نفصل منها لمعنى مص. ١٤- بيان: - مص.



ثمّ قدّم لذلك مقدّمة و هي أنّ حقيقته تعالى لاتساوي[1] حقيقة شيء آخر ألبتّة؛ لأنّ ما عداها من الحقائق مقتضية للإمكان، و حقيقته تعالى منافية للإمكان[2]. و اختلاف اللّوازم يكشف عن اختلاف الملزومات.

و أمّا قوله: «و أمّا الوجود فليس بماهيّة لشيء، و لاجزءاً[3] من ماهيّة شيء[4]، أعني[5] الأشياء الّتي لايدخل الوجود في مفهومها[6]، بل هو طاريء عليها»، فاعلم أنّ هذا الكلام كأنّه جواب عن سؤال من يقول: إنّك ذكرت أنّ حقيقته تعالى لاتساوي[7] حقيقة غيرها ألبتّة، و هذا لايستقيم على قولك، لأنّ من[8] مذهبك أنّ الوجود[9] الواجب يساوي الوجود[10] الممكن في كونه وجوداً. ثمّ إنّه ليس مع ذلك الوجود شيء آخر، بل ذاته تعالى مجرّد الوجود. و إذا كان كذلك، كان وجود جميع أشخاص[11] الممكنات مساوياً في تمام الحقيقة لتمام ذاته تعالى. ثمّ أجاب عنه: بأنّ الوجود في الممكنات ليس نفس حقائقها[12]، بل هو أمر عارض[13] لماهيّاتها[14].

و هذا الجواب في غاية الضّعف، لأنّه يقال: هب أنّ الوجود عارض لماهيّات[15] الممكنات، ولكن كونه عارضاً لايخرجه من كونه في نفسه ماهيّة؛ لأنّ المعروض كما أنّ له ماهيّة فكذلك العارض له أيضاً ماهيّة. و إذا كان كذلك، كان لحقيقة الباري تعالى أمور كثيرة تساويها في تمام حقيقتها.

و أيضاً فنقول: إنّك استدللت على كون ماهيّته تعالى مخالفة لسائر الماهيّات بأنّ ماهيّته تعالى تقتضي الوجوب، و سائر الماهيّات تقتضي الإمكان. فنقول أيضاً: فذاته تعالى تقتضي الوجوب و القيام بالنّفس، و وجودات الممكنات تقتضي الإمكان و الافتقار إلى الغير. فإن كان الاستدلال بالاختلاف في اللّوازم على اختلاف الملزومات[16] صحيحاً، وجب القطع بأنّ ذات الله[17] تعالى غير

١- لاتساوي: لاتشارك مج. ٢- للإمكان. الإمكان م. ٣- و لاجزءاً: و الأجزاء م.
٤- ماهيّة شيء: ماهيّته ط. بماهيّة م. ٥- أعني: غير مج. ٦- مفهومها: مفهوماتها س.
٧- لاتساوي: لاتشارك مج. ٨- من: - س. ٩- الوجود: وجوده مج، مص.
١٠- الوجود: وجوده مج، مص. ١١- أشخاص: الأشخاص مج. ١٢- حقائقها: حقيقتها س.
١٣- هو أمر عارض: هي أمور عارضة ط، م، مج. ١٤- لماهيّاتها: لماهيّتها س. ١٥- لماهيّات: لماهيّاتها مج.
١٦- اختلاف الملزومات: الاختلاف في الملزومات س. : الاختلاف بالملزومات ط. ١٧- ذات الله. ذاته ط



مساوية لوجودات هذه[1] الممكنات في الحقيقة. و حينئذ لايبقى إلّا أحد المذهبين الآخرين: أحدهما، القول بأنّ لفظ الموجود[2] على الواجب و الممكن بالاشتراك اللّفظي. و ثانيهما، أنّ وجود الله تعالى صفة مقارنة لحقيقة أخرى. و الشّيخ لايرضى بهذين القولين. و إن لم يلزم من الاختلاف في اللّوازم الاختلاف في الملزومات، بطل الاستدلال[3] بالكلّيّة على مامرّ بيانه.

و لمّا فرغ من[4] تقرير هذا الأصل قال: «فواجب الوجود لايشارك[5] شيئاً[6] في معنى[7] جنسي و لانوعي، فلايحتاج إلى أن ينفصل عنها بمعنى[8] فصلي أو عرضي، بل هو منفصل بذاته. فذاته ليس[9] لها حدّ إذ ليس لها جنس و لافصل[10]». و اعلم أنّ هذا الفصل غنيّ عن التّفسير[11]. ولكن فيه إشكال من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: «إنّه تعالى منفصل عن غيره بذاته»، لايستقيم على قوله: «لأنّ ذاته تعالى إذا كانت مساوية لسائر الموجودات[12] في طبيعة الوجود»، و عنده أنّ امتياز الأشياء المتساوية في تمام الماهيّة بعضها عن البعض لابدّ و أن يكون بأمر خارج، وجب أن يكون انفصال ذاته تعالى عن سائر الموجودات[13] بأمر زائد. و قد التزم هذا[14] في إلهيّات الشّفاء فقال: الوجود لابشرط أمر مشترك بين[15] الواجب و الممكن، والوجود[16] بشرط لا هو ذات واجب الوجود و حقيقته. و هذا يقتضي أن يكون امتياز ذاته تعالى عن غيره بهذا القيد السّلبي.

الثّاني: أنّ قوله: «فذاته تعالى ليس لها حدّ، إذ ليس لها جنس و فصل»، مبنيّ على أنّ الحدّ لايحصل إلّا من الجنس و الفصل، و قد بيّنّاه في المنطق ما فيه من البحث.

[الفصل الخامس و العشرون]

وهم و تنبيه: ربّما ظنّ أنّ معنى الموجود[17] لا في موضوع، يعمّ الأوّل و غيره عموم الجنس،

١- هذه: - ط. ٢- الموجود: الوجود مج، مص. ٣- الاستدلال: استدلالك م. ٤- من: عن پ مج.

٥- لايشارك: لايساوي مج. ٦- شيئا: + من الأشياء س. ٧- معنى: نعتى مج. ٨- بمعنى: بمعنى مج.

٩- فذاته ليس: فليس ط م. ١٠- معنى جنسي ... ولافصل: - س. ١١- التّفسير: الشّرح مج.

١٢- الموجودات: الوجودات س م. ١٣- الموجودات: الوجودات م مج مص.

١٤- هذا: + المعنى م ط مج. ١٥- بين: من مص. ١٦- الوجود: على الهامش س.

١٧- الموجود: الوجود مص.



فيقع تحت جنس الجوهر، و هذا خطأ. فإنّ الموجود لا في موضوع الّذي هو كالرّسم للجوهر ليس يعني به الموجود بالفعل وجوداً[1] لافي موضوع، حتّى يكون من عرف أنّ زيداً هو في نفسه جوهر عرف منه أنّه موجود بالفعل أصلاً، فضلاً[2] من كيفيّة ذلك الوجود. بل معنى ما يُحمل على الجوهر[3] كالرّسم، وتشترك فيه الجواهر النّوعيّة عند القوّة، كما تشترك في الجنس، هو أنّه ماهيّة و حقيقة إنّما يكون وجودها لا في موضوع[4]. و هذا الحمل يكون على زيد و عمرو لذاتيهما، لالعلّة. و أمّا كونه موجوداً بالفعل، الّذي هو جزء من كونه موجوداً بالفعل لا في موضوع، فقد يكون له بعلّة، فكيف المركّب منه و من معنى زائد؟ فالّذي يمكن أن يحمل على زيد كالجنس، ليس يصحّ حمله على واجب الوجود أصلاً، لأنّه ليس ذا ماهيّة يلزمها هذا الحكم، بل الوجود الواجب له، كالماهيّة لغيره.

و اعلم أنّه لمّا لم يكن الموجود بالفعل مقولاً على المقولات المشهورة كالجنس، لم يصر بإضافة معنى سلبيّ إليه جنساً لشيء ما. فإنّ الموجود لمّا لم يكن من مقوّمات الماهيّات[5] بل من لوازمها، لم يصر بأن يكون «لا في موضوع» جزءاً من المقوّم فيصير مقوّماً، و إلّا لصار بإضافة المعنى الإيجابي إليه جنساً للأعراض الّتي هي موجودة في موضوع.

التفسير: لمّا ذكر أنّه تعالى ليس بمركّب من الجنس و الفصل، أورد على نفسه سؤالاً و هو: أنّ الجوهر بالاتّفاق جنس، و حقيقته أنّه «الموجود لا في موضوع»، و هو تعالى داخل[6] في[7] هذا الوصف[8]، فهو تعالى[9] داخل[10] تحت الجنس. و كلّ ما كان تحت الجنس فله لامحالة فصل. فذاته تعالى مركّبة من الجنس و الفصل.

ثمّ أجاب عنه بألّا: إذا قلنا في الجوهر: بإنّه الموجود لافي موضوع، لانعني به أنّه[11] الّذي يكون موجوداً بالفعل و يكون مع ذلك لافي موضوع[12] لوجهين: الأوّل: أنّا تعرف[13] أنّ زيداً جوهر، و إن كنّا لانعلم وجوده، فضلاً عن أن نعلم أنّ وجوده لافي موضوع. الثّاني: أنّ الوجود بالفعل مستفاد من العلّة، و[14] ماكان كذلك لايكون ذاتيّاً. و أمّا «لافي موضوع» فقيد سلبيّ، و هذا أيضاً لايكون ذاتيّاً. و

1- وجوداً: - م. 2- فضلاً: على الهامش س. 3- الجوهر: + الّذي م. 4- موضوع: موضع مص.
5- الماهيّات: الماهيّة م. 6- و هو تعالى داخل: و هويّته داخلة مج. 7- في: تحت ط.
8- الوصف: الفصل س. 9- فهو تعالى: فهويّته مج. 10- داخل: - مص. : داخلة مج.
11- أنّه: - م، مص. 12- موضوع: موضع ط. 13- تعرف: نعلم ط. 14- و: + كلّ مص.



إذا كان[١] كلّ واحد من القيدين خارجاً عن الماهيّة استحال وجود[٢] مجموعهما فيها، بل المراد أنّه الماهيّة الّتي إذا[٣] وجدت في الأعيان كانت لافي موضوع، و هذا المعنى ثابت لزيد مثلا لذاته. ولكن[٤] ذلك إنّما يصحّ في الشيء الّذي ماهيّته مغايرة لوجوده، و اللّه تعالى ليس[٥] كذلك، فلايكون داخلاً تحت جنس الجوهر. و هذا[٦] حاصل الكلام في هذا الفصل[٧].

فإن قيل: لمّا[٨] كان وجود اللّه تعالى عندكم صفة لحقيقته[٩]، لم يستمرّ على قولكم هذا الجواب، فكيف جوابكم عن هذا الإشكال؟ قلنا: إن كونه تعالى، بحيث متى كان موجوداً في الأعيان كان لافي موضوع، لاحقٌ[١٠] من لواحق ذاته تعالى. و ذلك لايصلح أن يكون جنساً لافيه و لافي حقّ غيره. و قد أقمنا الدّلائل[١١] القاطعة على ذلك في سائر كتبنا[١٢].

المسئلة السّادسة
في نفي الضدّ و النّدّ عنه تعالى

فصلان[١٣].

[الفصل السّادس و العشرون]

إشارة[١٤]: الضدّ يقال عند الجمهور: على مساوٍ في القوّة ممانع. وكلّ ماسوى الأوّل فمعلول، و المعلول[١٥] لايساوي المبدأ الواجب، فلاضدّ للأوّل من هذا الوجه. و يقال عند الخاصّ: لمشارك[١٦] في الموضوع، معاقب غير مجامع، إذا كان في غاية البعد طباعاً. و الأوّل لاتتعلّق ذاته بشيء فضلاً عن الموضوع. فالأوّل لاضدّ له بوجه.

١- كان: + كذلك كان مج. ٢- وجود: دخول ط، مج. ٣- إذا: متى ط، م، مج. :- مص. ٤- لكن :- ط.

٥- لوجوده و اللّه تعالى ليس: لوجود اللّه تعالى و ليس مص. ٦- و هذا :- ط، م، مج.

٧- الفصل: + و ما يتعلّق به ط. ٨- لمّا: لم س. ٩- عندكم صفة لحقيقته: غير حقيقته ط، م.

١٠- لاحق: لاحقا ط، م. ١١- الدّلائل: الدّلالة س. ١٢- كتبنا: + على ما عرف ط. :+ و باللّه التّوفيق مج.

١٣- فصلان: و فيه فصلان مج. :- م، ط، مص. ١٤- إشارة: تنبيه س. ١٥- و المعلول :- س.

١٦- لمشارك: المشارك م.

[الفصل السّابع و العشرون]

تنبيه : الأوّل لاندّ له، و لاضدّ له، و لاجنس له، و لافصل له، و لاحدّ له، و لاإشارة إليه إلّا بصريح العرفان العقلي.

و هذان الفصلان[1] ظاهران[2] غنيان عن الشّرح.

المسئلة السّابعة
في أنّه تعالى عالم بالأشياء

فصل واحد.

[الفصل الثّامن و العشرون]

إشارة : الأوّل معقول الذّات قائمها، فهو قيّوم، بريء عن العلائق و العُهَد و الموادّ و غيرها ممّا يجعل الذّات بحال زائدة. و قد عُلِم[3] أنّ ما هذا حكمه فهو عاقل لذاته، معقول لذاته.

التّفسير[4] : ذات البارى تعالى قائمة بنفسها[5]، غنيّة عن المادّة، منزّهة عن التّغيّر[6]. و قد عرفت في النمط الثّالث: أنّ كلّ ما كان كذلك فهو عاقل لذاته[7]، معقول لذاته[8]، فيلزم كونه تعالى عاقلاً و معقولاً. و اعلم أنّا[9] قد تكلّمنا على هذه[10] الطّريقة هناك[11] بما فيه كفاية[12].

المسئلة الثّامنة
في أنّ الطّريق الّذى سلكه الشّيخ في هذا الكتاب في معرفة ذات اللّه تعالى و صفاته أجلّ من سائر الطّرق

فصل واحد[13].

١- الفصلان : + جليّان م، معج، مص. ٢- ظاهران : - س. ٣- علم : قبل ط. ٤- التّفسير : + أقول مص.

٥- بنفسها : بذاتها ط. ٦- منزّهة عن التّغيّر : - ط، م. ٧- لذاته : + و ط، مص. ٨- لذاته : - ط.

٩- اعلم أنّا : - س. ١٠- هذه : تلك ط. ١١- هناك : - س، ط. ١٢- كفاية : + و باللّه التّوفيق مج.

١٣- فصل واحد : و هي فصل واحد س. : - م، ط، مج.



[الفصل التاسع و العشرون]

تنبيه[١]: تأمّل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأوّل، و وحدانيته، و براءته عن القصمات[٢] إلى تأمّل لغير نفس[٣] الوجود، و لم يحتج إلى اعتبار من خلقه و فعله، و إن كان ذلك دليلاً عليه. لكن هذا الباب أوثق و أشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود، فشهد به الوجود من حيث هو وجود، و هو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود. و إلى مثل[٤] هذا أشير في الكتاب الإلهي: «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَ فِي أَنْفُسِهِمْ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ». أقول إنّ[٥] هذا حكم لقوم ثمّ يقول: «أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ»[٦]؟ أقول: إنّ هذا حكم للصدّيقين الّذين يستشهدون به لا عليه.

التفسير: من الناس من أثبت حدوث[٧] العالم أو[٨] إمكانه، ثمّ استدلّ به على وجود الصانع سبحانه. و هذا الطريق و إن كان جيداً، لكنّ الطريق الّذي سلكه في هذا الكتاب أجود. لأنّه اعتبر حال الوجود، فقال: لاشكّ أنّ ههنا موجوداً[٩]، و كلّ موجود إمّا واجب و إمّا ممكن. فإن كان واجباً فقد ثبت واجب الوجود. و إن كان ممكناً، افتقر إلى[١٠] الواجب. فلابدّ من الواجب على كلّ حال. ثمّ قلنا: إنّ الواجب واحد، و إذا كان كذلك كان منزّهاً من جهات الكثرة، و[١١] أن لا يكون جسماً و لا جسمانيّاً. و يلزم من الأمرين أن يكون العالم[١٢] المحسوس بما فيه من الجواهر و الأعراض ممكناً. و يلزم من مجرّد كونه غير جسم و لا جسمانيّ[١٣] كونه[١٤] عاقلاً و معقولاً. و[١٥] من وحدته أن يكون الصادر[١٦] عنه واحداً، و أن يكون ذلك الصادر عقلاً. و أن يكون العالم[١٧] واحداً. فبهذا الطريق صارت ذات الباري تعالى و صفاته معلومة من غير حاجة إلى اعتبار أفعاله تعالى. ثمّ استشهد بالآية الّتي ذكرها على ترجيح هذه الطريقة، و الكلام فيها ظاهر. و بالله التوفيق[١٨].

١- تنبيه: إشارة مج. ٢- القصمات: التسمات مص. ـ القسمات م. ٣- نفس: على الهامش س.

٤- مثل: ـ م. ٥- إنّ: ـ مص. [٦- الآية: سورة ٤١ (فصّلت) آيه ٥٣] ٧- حدوث: بحدوث مص.

٨- أو: و س، مج. ٩- موجوداً: + ما ط. ١٠- إلى: ـ مص. ١١- و: + لزم مج. ١٢- العالم: ـ ط.

١٣- لاجسماني: لاجسماً مص. ١٤- كونه: + عقلاً و س. ١٥- و: يلزم مص.

١٦- الصادر: + الأوّل ط، م، مج. ١٧- العالم: العاقل ط. ١٨- و بالله التوفيق: ـ ط، مص.




Wondershare
PDFelement

النّمط الخامس

في الصّنع والإبداع

التّفسير[1]: لفظ[2] الصّنع في اصطلاح الفلاسفة مختصّ بالممكن الّذي يكون وجوده مسبوقاً بمادّة و زمان، و لفظ الإبداع مختصّ بالممكن الّذي لايكون كذلك. و في هذا النّمط عشر مسائل:

المسألة الأولى

في أنّ علّة الحاجة إلى المؤثّر هي الإمكان لا الحدوث[3] و أنّ الشّيء حال بقائه لا يستغني من السّبب

و فيها ثلاثة فصول:

[الفصل الأوّل]

وهم[4]: إنّه قد يسبق إلى الأوهام العامّيّة أنّ تعلّق الشّيء الّذي يسمّونه مفعولاً بالشّيء الّذي يسمّونه فاعلاً هو من جهة المعنى الّذي به تسمّي به العامّة[5] المفعول مفعولاً، و الفاعل فاعلاً. و تلك الجهة أنّ ذلك أُوجِدَ و صُنِعَ و فُعِلَ، و منها أوجَدَ و صَنَعَ و فَعَلَ، و كلّ ذلك يرجع إلى أنّه قد حصل للشّيء من شيء آخر وجودٌ بعد ما لم يكن.

و قد يقولون: إنّه إذا أُوجِدَ فقد زالت الحاجة إلى الفاعل، حتّى أنّه لو فُقِدَ الفاعل جاز أن يبقى

١- التّفسير: - مص. ٢- لفظ: - س، مص. ٣- لا الحدوث: - مص.

٤- وهم ؛+ تنبيه مص. [+ «و تنبيه» في جميع نسخ الإشارات، راجع: الإشارات و التّنبيهات، تصحيح محمود شهابي، طبع جامعة طهران، ص ١٩١.] ٥- العامّة: العامّيّة مص.

المفعول موجوداً كما يشاهدونه من فقدان البنّاء و قوام البناء. و حتّى أنّ كثيراً منهم لايتحاشى أن يقول: لوجاز على البارى العدم لما[1] ضرّ عدمه وجود العالم؛ لأنّ العالم عنده أنّما احتاج إلى البارى فى أن أوجده، أى أخرجه من العدم[2] إلى الوجود، حتّى كان بذلك فاعلاً. فإذ قد فُعِلَ و حصل له الوجود عن العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتّى يحتاج إلى الفاعل؟ و قالوا: لوكان[3] يفتقر إلى البارى تعالى، من حيث هو موجود، لكان كلّ موجود مفتقراً[4] إلى موجد آخر، و البارى أيضاً[5]، و[6] كذلك إلى غير النهاية. و نحن نوضح الحال فى كيفيّة ذلك و فيما[7] يجب أن يعتقد فى هذا.[8]

التّفسير: المشهور أنّ احتياج الفعل[9] إلى الفاعل لحدوثه، و أنّ الفعل يستغنى عن الفاعل حال بقائه، حتّى أنّه[10] لوفنى الفاعل حال بقاء الفعل لم يلزم من عدمه عدم الفعل. و احتجّوا عليه بأمور:

أحدها أنّ البناء يبقى بعد فقدان البنّاء.

و ثانيها، أنّ الفاعل حال بقاء الفعل إمّا أن يكون له أثر فى الفعل، أو لا يكون. فإن كان له أثر فذلك الأثر إمّا الّذى حصل أوّلاً، و هو محال لأنّ تحصيل ما كان حاصلاً محال[11]. و إمّا[12] غيره، فحينئذ يكون المحتاج هو ذلك الغير الحادث، و إمّا الباقى[13] فهو غنىّ عنه. و أمّا إن لم يكن له فيه[14] أثر كان ذلك اعترافاً باستغناء الفعل حال بقائه عن ذلك[15] المؤثّر[16].

و ثالثها، و هو أنّ افتقار الحادث إلى الفاعل ليس إلّا فى الأمر الّذى يستفيده من الفاعل. و ذلك إمّا الوجود و هو محال، و إلّا لافتقر ذلك الفاعل لكونه موجوداً إلى فاعل آخر. أو وجود[17] مسبوق بالعدم، و ذلك يقتضى أن تكون علّة الحاجة هى الحدوث. و لنرجع إلى تفسير[18] المتن:

قوله[19]: «وإنّه قد يسبق إلى الأوهام العامّيّة» إلى قوله: «و كلّ ذلك يرجع إلى أنّه قد حصل

١- لما: ما س. ٢- أى أخرجه من العدم: لاتية على الهامش س. ٣- كان: + الموجود م.

٤- مفتقراً: يفتقر س. ٥- أيضاً: + موجود مص. ٦- و: - م. ٧- كيفيّة ذلك و فيما: كيفيّة ما م.

٨- هذا: + الباب م. ٩- الفعل: المفعول م. ١٠- أنّه: - س، مص.

١١- لأنّ تحصيل ما كان حاصلاً محال: - س، مص. ١٢- إمّا: + أن يكون ط، مج. ١٣- الباقى: الثّانى ط، مج.

١٤- فيه: - ط. ١٥- ذلك: - س. ١٦- المؤثّر: + الموجود فيه ط و على هامشها: الموجد له.

١٧- أو وجود: ولكونه وجوداً ط، م. : أو لكونه وجوداً مج. : و وجود مص. ١٨- تفسير: شرح س.

١٩- قوله: أمّا قوله س.



للشيء من شيء وجود بعد ما لم يكن، فاعلم أنّه يجب البحث عن مراد الشيخ بتعلّق المفعول بالفاعل[١]. فإنّه يحتمل أمرين: أحدهما البحث عن المحتاج. و ثانيهما البحث عن علّة الحاجة. و الفرق بين الأمرين ظاهر.

و أمّا[٢] المحتاج إلى الفاعل فلانزاع بين العقلاء أنّه هو الوجود[٣].

و أمّا علّة الحاجة فالخلاف واقع فيها. فالمتكلّمون زعموا أنّ علّة حاجة الفعل إلى الفاعل[٤] هي الحدوث، و الحكماء زعموا أنّها هي الإمكان. و المتكلّمون لايطلقون إسم الفعل إلّا على ما وجد بعد العدم، ولا يطلقون إسم الفاعل إلّا على ما أثّر في إيجاد الشيء بعد أن لم يكن مؤثّراً فيه. و الحكماء يطلقون لفظ الفعل[٥] على كلّ ممكن مفتقر إلى الغير، و لفظ الفاعل على كلّ موجد مفتقر[٦] إليه الغير[٧].

و هذا البحث الثاني لغوي صرف، و أمّا البحث الأوّل فعقلي صرف.

و أمّا قوله: «و قد يقولون إنّه إذا أوجد[٨] فقد زالت الحاجة إلى الفاعل حتّى أنّه لو فقد[٩] الفاعل جاز أن يبقى المفعول[١٠] موجوداً»، فاعلم أنّ المراد منه أنّ المحدث حال بقائه يستغني[١١] عن المتسبّب عندهم. و إنّما قال: «و قد يقولون»، لأنّ المتكلّمين بأسرهم لايقولون بهذا القول فإنّ طائفة عظيمة منهم ذهبت[١٢] إلى أنّ الباقي أنّما[١٣] يبقى ببقاء قائم[١٤]، و ذلك البقاء غير باق، بل الله تعالى يخلقه[١٥] حالاً بعد حال. و على هذا، الباقي لايكون غنيّاً حال بقائه عن الفاعل، لأنّه حال بقائه مفتقر إلى البقاء[١٦] المفتقر إلى الفاعل[١٧]. و منهم من أنكر[١٨] ولكن[١٩] زعم[٢٠] أنّ الجوهر مفتقر حال بقائه إلى

١- المفعول بالفاعل: الفاعل بالمفعول س. ٢- و أمّا: فإنّ س. ٣- الوجود: الموجود ط، مص.

٤- حاجة الفعل إلى الفاعل: الحاجة م.

٥- الفعل +: و الفاعل: س، ط، م، مص. و أيضاً في مج ثمّ شطب عليها. [و هذا أي حذف «و الفاعل» من المتن أحسن و أوفق للمعنى و إن يخالف أكثر النسخ المعتمد عليها في التصحيح. و يؤيّده أيضاً ما في بعض النسخ الأخرى كالنسخة الموجودة بمكتبة خدابخش في مدينة «پتنة» الهند، ذات رقم ١٨٨٩ التي يوجد الميكروفيلم منها في مكتبة العتبة الرضوية في مدينة «مشهد» و صورة منها عندنا (مصحّح).] ٦- موجد مفتقر: موجود يفتقر مص.

٧- و لفظ الفاعل ... الغير: - س، ط، م. ٨- أوجد: وجد س، ط، مج. ٩- فقد: عدم ط.

١٠- المفعول: الفعل ط. ١١- يستغني: مستغني م، مج، استغنى ط. ١٢- ذهبت: يذهبون ط، م، مج.

١٣- إنّما: - س. ١٤- قائم: + به م، مج، + بذات الباقي س. ١٥- يخلقه: + فيه ط، مج.

١٦- البقاء: حال مص. ١٧- بل الله ... إلى الفاعل: - س. ١٨- أنكر: + البقاء ط، م، مج.

١٩- لكن: لكنّه ط، م، مج. ٢٠- و منهم من أنكر ولكن زعم: و منهم من أثبت البقاء و زعم س.

أعراض أخر غير باقية، فيكون الجوهر على هذا التقدير أيضاً مفتقراً إلى الفاعل حال بقائه بـالطّريق الّذي يثّام و إذا كان بعض المتكلّمين ذهبوا إلى هذا القول، لاجرم ماحكى عنهم بـأسرهم: أنّهم يقولون باستغناء الباقي عن الفاعل مطلقاً، بل حكي عنهم[1]: بأنّهم قد يقولون ذلك[2].

و أمّا قوله: «كما يشاهدونه من فقدان البنّاء و قوام البناء»، فاعلم أنّ هذه إشارة إلى الحجّة الأولى الّتي حكيناها عنهم. و قوله[3]: «و حتّى أنّ كثيراً منهم لايتحاشى[4] أن يقول: لوجاز على الباري تعالى العدم، لماضرّ عدمه وجود العالم»، فاعلم أنّه رجوع[5] مرّة أخرى إلى حكاية قولهم في[6] استغناء الفعل حال بقائه عن الفاعل. و قوله[7]: «لأنّ العالم عنده إنّما احتاج[8] إلى الباري تعالى في أن[9] أوجده، أي أخرجه من العدم إلى الوجود، حتّى كان بذلك فاعلاً. فإذ[10] قد فُعِلَ و حصل له الوجود عن[11] العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن[12] العدم حتّى يحتاج إلى الفاعل؟»، فاعلم أنّ المراد[13] منه ما حكيناه عنهم في الحجّة الثّانية. فإنّ الفاعل إن لم يكن له فيه[14] حال بقائه تأثير، فهو المطلوب. و إن كان له فيه[15] تأثير فهو محال؛ لأنّ تأثير الفاعل في إخراجه من العدم إلى الوجود، لكن إخراجه من العدم إلى الوجود[16] حال بقائه محال، فاستحال افتقاره إلى الفاعل.

و أمّا قوله: «و قالوا: لوكان يفتقر[17] إلى الباري تعالى، من حيث هو موجود، لكان كلّ موجود مفتقراً إلى موجد[18] آخر، و الباري تعالى أيضاً كذلك إلى غير النّهاية»، فاعلم أنّ المراد[19] منه ما حكيناه[20] في الحجّة الثّالثة. و اعلم أنّ الشّيخ ما أجاب عن هذه الأدلّة[21] في هذا الكتاب و إن كان قد ذكر الجواب عنها في سائر الكتب.

١- منهم : - س. ٢- ذلك : بذلك ط، م، مج. ٣- و قوله ... و أمّا قوله مص. ٤- لايتحاشى : + بعضهم ط.

٥- رجوع : رجع مج. ٦- في : من مص. ٧- و قوله : و أمّا قوله مص. ٨- إنّما احتاج : يحتاج ط.

٩- أن : آن مص. ١٠- فإذ : فإذن ط. ١١- عن : على س، مص. ١٢- الوجود عن : - ط، م، مص.

١٣- فاعلم أنّ المراد : فالمراد س. ١٤- فيه : منه مج : - ط، م. ١٥- فيه : - ط، مص.

١٦- لكن ... الوجود : - ط. ١٧- يفتقر : مُفتقراً مج، مص. ١٨- موجد : موجود م، مج، مص، ط.

١٩- فاعلم أنّ المراد : فالمراد س. ٢٠- حكيناه : + عنهم س. ٢١- الأدلّة : الدّلالة م، مص.



[الفصل الثاني]

تنبيه[١]: يجب علينا أن نحلّل معنى قولنا: صُنِعَ و فُعِلَ و أُوجِدَ، إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه، و نحذف منه ما دخوله في الغرض[٢] دخول عرضي.

فنقول: إذا كان شيء من الأشياء معدوماً، ثمّ إذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما، فإنّا نقول له: مفعول. و لانبالي الآن كان أحدهما محمولاً عليه الآخر: مساوياً[٣]، أو أعمّ، أو أخصّ، حتّى يحتاج مثلاً إلى أن يزاد فيقال: موجود بعد العدم بسبب ذلك الشيء، بتحرّك من الشيء، و مباشرة، و بآلة، و بقصد إختياري، أو غيره، أو طبع، أو تولّد[٤]، أو غير ذلك، أو بشيء من مقابلات هذه؛ فلسنا نلتفت الآن إلى ذلك. على أنّ الحقّ أنّ هذه أمور زائدة على كون الشيء مفعولاً. و الّذي يقابله و يكون بسببه فإنّا نقول له: فاعل.

و الدّليل على هذه المساواة أنّه لو قال قائل: فعل بآلة، أو بحركة، أو بقصد، أو بطبع[٥] لم يكن أورد شيئاً ينقض كون الفعل فعلاً، أو يتضمّن تكريراً في المفهوم. أمّا النقض: فمثلاً لو كان مفهوم الفعل يمنع عن[٦] أن يكون بالطّبع[٧]. و أمّا التكرير: فمثلاً لو كان مفهوم الفعل يدخل فيه الاختيار، فإذا قال: فعل بالاختيار، كان[٨] كأنّه قال: إنسان حيوان.

فإذا كان مفهوم الفعل هذا، أو كان بعض مفهوم الفعل، فليس يضرّنا ذلك في غرضنا. فنقول: مفهوم الفعل وجود و عدم، و كون ذلك الوجود بعد العدم، كأنّه صفة لذلك الوجود محمولة عليه. فأمّا العدم فلن[٩] يتعلّق بفاعل وجود المفعول. و أمّا كون هذا الوجود موصوفاً بأنّه بعد العدم فليس لفعل[١٠] فاعل و لاجعل جاعل[١١]، إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائز العدم لايمكن أن يكون إلّا بعد العدم. فبقي أن يكون تعلّقه من حيث هو هذا الوجود: إمّا وجود ماليس بواجب الوجود، و إمّا وجود ما يجب أن[١٢] يسبق وجوده العدم.

التفسير: الشيء إذا وجد بعد عدمه بعديّة زمانيّة ففيه بحثان: أحدهما لفظي، و الآخر معنوي.

١- تنبيه: إشارة مج. ٢- الغرض: العرض س، : الفرض ص. ٣- مساوياً: متساوياً م. ٤- تولّد: توالد م.

٥- بطبع: طبع س. ٦- عن: - س.

٧- بالطّبع + فإذا قال: فعل بالطّبع، كان كأنّه قال: فعل ما فعل؛ ثابتة على الهامش م. ٨- كان: - س.

٩- فلن: فليس س. ١٠- لفعل: بفعل م. ١١- جاعل: فاعل م. ١٢- يجب أن: - س.



أمّا اللّفظي فهو أنّ لفظ المفعول، و لفظ المحدث الزّماني هل هما متساويان حتّى يكون كلّ محدث زماني مفعولاً، و كلّ مفعول محدثاً زمانيّاً؛ أو[١] يكون أحدهما أعمّ من الآخر؟ و اعلم أنّ المتكلّمين بأسرهم اتّفقوا على أنّ المفهوم من لفظ المفعول[٢] في اللّغة العربيّة أخصّ من المفهوم من لفظ[٣] المحدث الزّماني؛ لأنّ لفظ المفعول[٤] لايتناول[٥] على سبيل الحقيقة إلّا[٦] المحدث الصّادر عن القادر المختار، فأمّا الّذي لايكون كذلك فإنّهم لايسمّونه[٧] بالفعل. و أمّا الفلاسفة فإنّهم اتّفقوا على أنّ المفعول أعمّ من المحدث الزّماني، لأنّهم يسمّون العالم مفعولاً للباري تعالى، و الباري فاعلاً له مع أنّ العالم عندهم غير محدث حدوثاً زمانيّاً.

فظهر من هذا اتّفاق المتكلّمين و الفلاسفة على أنّ لفظ المحدث الزّماني و لفظ[٨] المفعول ليسا متساويين، بل أحدهما أعمّ من الآخر، إلّا أنّ المتكلّمين زعموا أنّ لفظ الفعل أخصّ من لفظ المحدث، و الفلاسفة زعموا أنّه أعمّ منه. و استدلّ الشّيخ على فساد قول المتكلّمين بأنّه لوكان الأمر كذلك لكان قول القائل: «فعل بالاختيار» تكريراً؛ لأنّه إذا كان كونه واقعاً بالاختيار جزءاً من مسمّى لفظ الفعل كان ذكره بعد ذكر لفظ الفعل تكريراً. و لكان قوله: «فعل بالطّبع» متناقضاً[٩] لأنّ كونه بالاختيار إذا كان[١٠] جزءاً من مسمّى لفظ الفعل،[١١] و كونه بالطّبع منافياً لكونه بالاختيار، كان قولنا[١٢]: «فعل بالطّبع» متناقضاً.

و اعلم أنّ هذا البحث بحث[١٣] لغويّ صرف، و المتكلّمون يلتزمون[١٤] كون الأوّل تكريراً، و كون[١٥] الثّاني تناقضاً[١٦]. و هذا هو صريح[١٧] مذهبهم و نصّ قولهم، فلامعنى لإلزام ذلك عليهم[١٨]. و الإنصاف أنّ الحقّ ما ذهب إليه المتكلّمون، لأنّ أهل اللّغة لايسمّون النّار فاعلة للإحراق ولا الماء فاعلاً لتبريده، و المرجع في أمثال هذه المباحث إلى الأدباء. و إذا كان[١٩] كذلك صحّ ما قلناه.

و أمّا البحث المعنوي فمن وجهين: أحدهما: أنّ المفتقر من المحدث إلى الفاعل[٢٠] أي[٢١]

١- أو : + لا ط. ٢- المفعول : مفعول مص. ٣- لفظ : + المفعول في ط. ٤- المفعول : المفهوم مص.
٥- لايتناول : لايدلّ س. ٦- إلّا : + على س. ٧- لايسمّونه : لايسمّون ذلك التأثير س.
٨- لفظ : - ط، م، مج. ٩- متناقضاً : مناقضاً س. ١٠- كان : - ط. ١١- لفظ الفعل : اللفظ س.
١٢- قولنا : قوله س. ١٣- بحث : - ط، م. ١٤- يلتزمون : يلزمون ط، مج. : زعموا مص.
١٥- كون : - ط، م، مج. ١٦- تناقضاً : متناقضاً س. : ناقضاً م. ١٧- صريح : التصريح من ط، م، مج.
١٨- عليهم : + ولا وجه له ط. ١٩- كان : + الأمر مج. ٢٠- إلى الفاعل : - س. ٢١- أي : إلى مص.

شيء هو[١]: عدمه السّابق، أو وجوده[٢] الحاصل، أو كونه مسبوقاً بالعدم؟ و ثانيهما[٣]: أنّ علّة افتقاره إلى الفاعل ما هي: أعني العدم السّابق، أو الوجود الحاصل، أو كونه مسبوقاً بالعدم، أو أمر رابع مغاير لهذه الأمور الثلاثة؟ و كلام الشيخ في هذا الفصل مجمل و محتمل[٤] لكلّ واحد من هذين الأمرين، و إن كان الأولى حمله على الوجه الأوّل. و نحن نتكلّم في كلّ واحد من الموضعين[٥]، فنقول: إن كان المراد الأوّل، فلايجوز أن يكون المفتقر إلى الفاعل هو العدم السّابق و ذلك معلوم بالضّرورة؛ لأنّه نفي محض و عدم صرف، فأنّى[٦] تأثير يكون للمؤثّر فيه؟ و أمّا كونه مسبوقاً بالعدم فهو أيضاً ليس بالفاعل، لأنّ كونه مسبوقاً بالعدم[٧] كيفيّة واجبة الحصول للمحدث بشرط حصول الوجود له. و الوجود و[٨] إن لم يكن واجب الحصول له[٩]، لكن حصول هذه الكيفيّة أعني الحدوث عند حصول[١٠] الوجود له[١١] واجب. و لا استبعاد في أن يكون اتّصاف الشيء ببعض الصّفات جائزاً، إلّا أنّه[١٢] بحيث[١٣] متى اتّصف به فإنّه يكون اتّصافه بصفة أخرى عند ذلك واجباً. و إذا ثبت أنّ الحدوث صفة واجبة، استحال افتقاره إلى الفاعل. و لمّا بطل القسمان، ثبت أنّ المفتقر إلى الفاعل هو الوجود الحاضر[١٤]. فهذا[١٥] إذا بحثنا عن المفتقر إلى الفاعل.

و أمّا البحث عن علّة الافتقار فنقول: العدم السّابق لايجوز أن يكون علّة لذلك الافتقار[١٦]؛ لأنّه نفي محض. و لا[١٧] الحدوث، لأنّه كيفيّة مفتقرة إلى الوجود المفتقر[١٨] إلى الإيجاد، المفتقر إلى احتياجه إلى ذلك الموجد، المفتقر إلى علّة احتياجه إليه. فلو جعلنا العلّة هي الحدوث لزم تأخّر[١٩] الشيء عن نفسه بمراتب، و هو محال. و هذه الدّلالة غير مذكورة في الكتاب و لكن لابدّ منها في إثبات المطلوب. فهذا محصّل ما في هذا الفصل. و لنرجع إلى تفسير[٢٠] المتن.

قوله[٢١]: إذا كان شيء من الأشياء معدوماً إلى قوله: فلسنا نلتفت الآن إلى ذلك، فاعلم أنّ المراد منه أنّ الشيء إذا وجد بعد عدمه لأجل شيء آخر فإنّا نسمّيه مفعولاً، سواء كان المفهوم من

١- هو: أمر طـ. ٢- وجوده: الوجود مج. ٣- و ثانيهما ... مسبوقاً بالعدم: - س. ٤- و محتمل: يحتمل س.
٥- الموضعين: الأمرين مج. ٦- فأنّى: + معنى و طـ. ٧- بالعدم: - طـ. ٨- و: - مج. ٩- له: + و معن.
١٠- حصول: - طـ. ١١- له: - معن. ١٢- أنّه: + يكون طـ، م. ١٣- بحيث: يجب مج.
١٤- الحاضر: الحاصل طـ، مج. ١٥- فهذا: + هو مج. ١٦- فنقول ... الافتقار: - م.
١٧- و لا: + كذلك س. + لذلك معن. ١٨- إلى الوجود المفتقر: - م، طـ. ١٩- تأخّر: تأخير طـ.
٢٠- تفسير: شرح س. ٢١- قوله: + أمّا س.



لفظ المقول مساوياً للمفهوم الأوّل، أو أعمّ، أو أخصّ. و أمّا قوله: «على أنّ الحق أن هذه أمور زائدة» إلى قوله: «فليس يضرّنا ذلك في غرضنا»، فاعلم أنّ المراد منه البحث اللّغوي الّذي قررناه.

و أمّا قوله: «وبقي مفهوم[1] الفعل» إلى آخره[2]، فالمراد منه البحث المعنوي الّذي ذكرناه، ولكنّه لم يصرّح بأنّ الغرض منه البحث عن[3] الأمر المفتقر إلى الفاعل، أو البحث عن علة الافتقار. لكن الأوّل أولى، لأنّا لو[4] حملناه على البحث الثاني لم يكن كون الحدوث صفة واجبة للمحدث منافياً لكونه علة للحاجة[5]. فإنّ الإمكان صفة واجبة للممكن، و ذلك لم يقدح في كونه علّة للحاجة، فكذلك ههنا. و أيضاً فتقدير أن يكون المراد هو البحث الثاني لم يكن قوله[6]: «علّة الحاجة[7] إمّا العدم السابق، أو الوجود الحاصل، أو الحدوث» تقسيماً حاصراً لأنّ الحقّ عنده، أنّ علّة الحاجة إلى المؤثّر هي الإمكان، و هو قسم رابع مغاير للأقسام الثلاثة الّتي ذكرها. فظهر أنّ حمل هذا الكلام على الأوّل أولى.

و قوله[8]: «وبقي أن يكون تعلّقه من حيث هو هذا الوجود: إمّا وجود ما ليس بواجب الوجود، و إمّا وجود ما[9] يجب أن يسبق وجوده العدم» معناه[10] أنّه لمّا بطل القسمان الأوّلان بقي أن يكون المفتقر إلى المؤثّر إمّا الوجود الممكن، أو الوجود المحدث.

[الفصل الثالث]

تكملة[11] و إشارة[12]: «و الآن لنعتبر[13] أنّه لأيّ[14] الأمرين يتعلّق؟ فنقول: إنّ مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته، بل بغيره[15]، لا يمنع أن يكون على أحد قسمين: أحدهما واجب الوجود بغيره دائماً، و الثاني واجب الوجود بغيره وقتاماً. فإنّ هذين يحمل عليهما واجب الوجود بغيره، و يسلب عنهما واجب الوجود بذاته من حيث المفهوم، أو يمنع شيء من خارج.

و أمّا مسبوق العدم فليس له إلّا وجه واحد، و هو في مفهومه أخصّ من مفهوم الأوّل، و

١- مفهوم : - م.　٢- إلى آخره : - م.　٣- المعنوي ... البحث عن: ثابتة على الهامش س　٤- لو : إنّ م

٥- للحاجة : الحاجة س.　٦- قوله : - س.　٧- الحاجة : للحاجة ط، م، مص.　٨- و قوله : و أمّا قوله س.

٩- ما : - س.　١٠- معناه : فمعناه ط، م، مج.　١١- تكملة : تنبيه مج.　١٢- تكملة و إشارة : تكملة إشارة س.

١٣- لنعتبر : لتشير س.　١٤- أنّه : بأنّ ط، مج.　١٥- بغيره : لغيره مص.



المفهومان جميعاً يحمل عليهما التّعلّق بالغير. و إذا كان معنيان أحدهما أعمّ من الآخر، و يحمل على مفهوميهما[1] معنى، فإنّ ذلك المعنى للأعمّ بذاته أوّلاً[2]، و للأخصّ بعده؛ لأنّ ذلك المعنى لايلحق الأخصّ إلّا و قدلحق الأعمّ من غير عكس، حتّى لوجاز مهنا أن لايكون مسبوق العدم يجب وجوده بغيره، و يمكن له في حدّ نفسه، لم يكن هذا التّعلّق. فقد بان أنّ هذا التّعلّق هو بسبب الوجه الآخر. و لأنّ هذه الصّفة دائمة الحمل على المعلولات، ليس في حال الحدوث فقط، فهذا التّعلّق كائن دائماً. و كذلك لوكان لكونه مسبوق العدم، فليس هذا الوجود أنّما يتعلّق حال ما يكون بعد العدم فقط، حتّى يستغني بعد ذلك عن ذات الفاعل.

التّفسير: لمّا بيّن في الفصل السّالف أنّ المفتقر إلى الفاعل: إمّا الوجود الممكن، أو[3] الوجود المحدث، قال في هذا الفصل: إنّ مفهوم كونه ممكناً لذاته[4] واجباً بغيره[5] يمكن[6] تقسيمه إلى الدّائم و غير الدّائم. فغير الدّائم يكون أحد قسميه و المحكم إذا حصل مع العامّ و الخاصّ فثبوته للعامّ[7] أوّلاً و بالذّات، و للخاصّ ثانياً و بالعرض؛ لأنّ المحدث الزّماني لوعقل أن لايكون ممكناً[8] لذاته لم يكن حينئذ محتاجاً إلى الغير. و الشّيء متى ثبت إمكانه، ثبت افتقاره إلى الغير كيف كان. فظهر منه أنّ الدّوام لاينافي الافتقار إلى المؤثّر.

و لقائل أن يقول: الشّيخ في هذه المسئلة تكلّم[9] فيما لاحاجة إليه، و لم يتكلّم في المحتاج[10] إليه. أمّا أنّه تكلّم فيما لاحاجة إليه فلأنّه أطنب في الفصل السّالف في[11] أنّ المفتقر إلى الفاعل هو وجود المحدث، و ذلك ممّا لانزاع فيه لأحد من[12] العقلاء، فيكون الإطناب فيه حشواً.

و أمّا أنّه لم يتكلّم في المحتاج إليه فلأنّ موضع البحث: أنّ علّة الحاجة هي الحدوث، أم لا؟ و أنّ الدّائم هل يفتقر إلى المؤثّر، أم لا؟ و الشّيخ صادر على هذا المطلوب في هذا الفصل[13] من غير دلالة أصلاً. فإنّ[14] قوله: «مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل بغيره[15]، لايمتنع أن يكون على

١- مفهوميهما : مفهومها م.　٢- و : ثمّ م.　٣- أو : ثمّ مج.　٤- لذاته : بذاته ط.　٥- بغيره : لغيره م، مج.
٦- يمكن : ممكن مص.　٧- للعامّ : – مص.　٨- لايكون ممكناً : يكون واجباً ط.　٩- تكلّم : يتكلّم مج، مص.
١٠- في المحتاج : فيما الحاجة مج.　١١- أطنب في الفصل السّالف في : بيّن ط، م، مج.
١٢- لأحد من : بين أحد من ط، م : بين من.　١٣- في هذا الفصل : – ط.　١٤- فإنّ : لأنّ مج.
١٥- بذاته بل بغيره : لذاته بل لغيره مص.



أحد قسمين: أحدهما واجب الوجود بغيره دائماً، و الثّاني وقتاً ما، معناه أنّ العالم يصحّ أن يكون مفتقراً في[1] وجوده إلى المؤثّر. فيقال له: و[2] هل النّزاع وقع إلّا فيه؟ فإن كان[3] ذلك قضيّة أوّليّة[4] بديهيّة فلِمَ أثبتّ[5] بهذه التّطويلات؟ بل كان من الواجب أن يقول في أوّل الأمر: و المسلّم باقتفار الممكن سواء كان دائماً[6] أو لم يكن إلى المؤثّر علم بديهيّ أوّليّ، و حينئذ يصير جميع ما ذكره[7] من أوّل هذا النّمط إلى آخر هذا الفصل حشواً. و إن كان ذلك قضيّة برهانيّة، فأين البرهان؟ فإنّ ما ذكره[8] ليس إلّا إعادة الدّعوى. و الّذي قاله من: أنّ التّعلّق[9] بالغير أعمّ من كونه محدثاً حدوثاً زمانيّاً، لبهر عين[10] المطلوب. و الّذي قاله أيضاً من: أنّ المحدث[11] لو عقل[12] كونه غير ممكن لما كان[13] مفتقراً إلى المؤثّر، فهذا[14] أيضاً عين[15] محلّ النّزاع. فإنّ الّذي يزعم أنّ علّة الحاجة هي الحدوث لا الإمكان، زعم أنّه متى تحقّق الحدوث وجبت[16] الحاجة إلى السّبب سواء حصل الإمكان أو لم يحصل. و أمّا إذا حصل الإمكان، و لم يحصل الحدوث، لم تكن الحاجة إلى السّبب[17] حاصلة. فظهر أنّه ما أتى في هذا الفصل إلّا بالمصادرة على المطلوب.

و اعلم أنّ غرض الشّيخ من إيراد هذه المسألة في أوّل هذا النّمط هو أنّ الغرض الكلّي من[18] هذا النّمط بيان أنّ العالم أزليّ، دائم الوجود بدوام الباري تعالى. و السّؤال المشهور عليه أن يقال: لو كان أزليّاً لاستغنى عن الفاعل و الصّانع لاستحالة احتياج الأزليّ إلى الفاعل و الصّانع[19]. و الشّيخ قدّم هذه المقدّمة لبيان أنّ كونه أزليّاً لا ينافي احتياجه إلى الفاعل.

و اعلم أنّ التّحقيق[20] أنّه لا خلاف بين المتكلّمين و[21] الفلاسفة[22] إلّا في اللّفظ، لأنّ المتكلّمين اتّفقوا على أنّ مجرّد كون العالم[23] أزليّاً لا ينافي كونه معلول علّة أزليّة. بل القول بالعلّة و المعلول باطل، لكن لا لهذه الدّلالة. بل للأدلّة[24] الدّالّة على أنّ المؤثّر في وجود العالم يجب أن يكون

١- في: - س. ٢- له و: - س، : و لم ط، :+ و لم م. ٣- كان: - ط، مص. ٤- أوّليّة: - س.

٥- فلم أثبتّ: فلم أتى س. ٦- دائماً: + للمؤثّر ط. ٧- ذكره: ذكرته ط، م، مص.

٨- ذكره: ذكرته ط، م، مص. ٩- التّعلّق: فتغيّر مج. ١٠- عين: غير م. ١١- المحدث: الحدوث ط، مج.

١٢- لو عقل: لو يحصل س. ١٣- كان: + أيضاً مص. ١٤- فهذا: و هو مص. ١٥- عين: غير م، مص.

١٦- وجبت: حيث مج. ١٧- سواء حصل... إلى السّبب: - مج. ١٨- من: + إيراد س.

١٩- و الصّانع: - ط، م، مج. ٢٠- التّحقيق: التّحقّق مص، :+ من مج. ٢١- و: + بين مج.

٢٢- الفلاسفة: + ههنا ط، مج. ٢٣- كون العالم: كونه س. ٢٤- للأدلّة: للدّلالة مص.

قادراً. و أمّا الفلاسفة فقد اتّفقوا على أنّ الأزلي يستحيل أن يكون فعلاً لفاعلٍ[1] لا يفعل إلّا بالقصد و الاختيار. و إذا كان[2] كذلك ظهر حصول الاتفاق على أنّ كون الشيء أزليّاً[3] ينافي افتقاره إلى القادر المختار، و لا ينافي افتقاره إلى العلّة الموجبة. و إذا كان الأمر كذلك ظهر أنّه لا خلاف في هذه المسئلة.

بقي الخلاف في أنّ العالم بتقدير كونه معلول علّة أزليّة[3] هل يسمّى فعلاً و هل تسمّى تلك العلّة فاعلاً؟ لكنّ الخلاف في ذلك ليس إلّا في اللّفظ المحض و اللّغة الصّرفة، و المرجع فيه إلى أهل اللّغة. فظهر أنّ الكلام في هذا الموضع قليل الفائدة جدّاً، و أنّ بتقدير أن يكون كثير الفائدة لكنّ الشّيخ اطنب فيما لا حاجة إليه و أهمل ما يحتاج إليه[4].

المسئلة الثّانية
في أنّ كلّ حادث مسبوق بزمان لا أوّل له[5]

فصل واحد.

[الفصل الرّابع]

تنبيه[6]: الحادث، بعد ما لم يكن، له قبلٌ لم يكن فيه، ليس كقبليّة الواحد الّتي هي على الاثنين الّتي قد يكون بها ما هو قبل و ما هو بعد معاً في حصول الوجود. بل قبليّة قبلٍ[7] لا تثبت مع البعد، و مثل هذا فيه أيضاً[8] تجدّدُ بعديّةٍ بعدَ قبليّةٍ باطلةٍ. و ليس تلك القبليّة هي نفس العدم، فقد يكون العدم بعدُ. و لا ذات الفاعل، فقد تكون قبلُ و معَ و بعدُ. فهو شيء آخر لا يزال فيه تجدّد و تصرّم على الاتّصال. و قد علمت أنّ مثل هذا الاتّصال الّذي يوازي الحركات في المقادير لن[9] يتألّف من غير منقسمات.

١- لفاعل : للفاعل مص. :+ مختار س. ٢- كان :+ الأمر مج، مص. ٣- أزليّة : أوليّة مج.
٤- إليه :+ و الله الموفّق ط. :+ و بالله التّوفيق مج. ٥- لا أوّل له : لا إلى أوّل ط، مج، م.
٦- ما يحتاج إليه ... تنبيه: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ٧- قبل :+ أيضاً مص. ٨- أيضاً : - مص.
٩- لن : لم لا م.

التفسير: الغرض من هذا الفصل الاستدلال على قدم[1] الزمان، و تقريره[2]: أنّ كلّ ما حدث بعد ما لم يكن فإنّ عدمه قبل وجوده، و ليس كون هذا العدم قبل الوجود[3] مثل كون الواحد قبل الإثنين[4]؛ لأنّ[5] الواحد و الاثنين قد يحصلان معاً في الوجود. و أمّا ههنا فالعدم السّابق و الوجود[6] الحاضر لايتقاربان. ثمّ هذه القبليّة إمّا أن تكون عبارة عن نفس العدم، أو عن نفس الفاعل، أو عن أمر زائد.[7] لاجائز أن تكون عبارة عن نفس العدم؛ لأنّ عدم ذلك الشّيء قد يحصل بعد وجوده، و القبليّة يستحيل حصولها بعد وجود ذلك الغير و لاجائز[8] أن تكون عبارة عن ذات الفاعل، لأنّها قد تحصل قبل وجود الشّيء، و بعده، و معه؛ و القبليّة لاتكون كذلك. فإذن هذه القبليّة أمر زائد عليهما. ثمّ تلك القبليّة أيضاً أمر حادث، فهي مسبوقة بشيء آخر، و الكلام فيه[9] كالكلام في الأوّل[10]، فيلزم أن يكون قبل كلّ حادث حادثٌ[11] لا إلى[12] بداية.

ثمّ نقول: و هذه القبليّات و البعديّات مطابقة للحركات الّتي يستحيل[13] تألّفها[14] من أمور غير منقسمة، و إلّا لكانت المسافة كذلك أيضاً و لزم القول بالجزء. و إذا كان كذلك استحال أن يكون الأمر الّذي تلحقه القبليّة و البعديّة متألّفاً من أمور غير قابلة للقسمة.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ القبليّة، و البعديّة، و المعيّة أمور ثبوتيّة. و بيانه من ثلاثة أوجه[15]:

الأوّل: أنّ هذه الأمور[16] لوكانت أموراً[17] وجوديّة في الخارج، فهي متى نسبت إلى غيرها فلابدّ و أن تكون موجودة: إمّا قبل ذلك الغير، أو معه، أو بعده؛ فيلزم أن تكون للقبليّة[18] قبليّة أخرى، أو معيّة، أو بعديّة[19]. ثمّ الكلام فيها كالكلام في الأوّل، و يلزم التسلسل.

لايقال: القبليّة تكون[20] قبلاً لذاتها لا لغيرها، فانقطع التّسلسل؛ لأنّا نقول: كون الشّيء قبلاً لشيء آخر إضافة عارضة له[21] بالنّسبة إلى الغير، و الإضافة العارضة للشّيء بالنّسبة إلى الغير متأخّرة

١- قدم: تقدّم مص. ٢- تقريره: تفسيره م. ٣- قبل الوجود: قبلاً للوجود س، مص.

٤- قبل الاثنين: قبلاً للاثنين س، مص. ٥- لأنّ: فإنّ ط، مج.

٦- فالعدم ... الحاضر: فالعدم و الوجود السّابق مج. ٧- زائد: + عليهما م، ط. ٨- ولاجائز: و لايجوز ط.

٩- فيه: في الأوّل س، مص. ١٠- الأوّل: الثّاني س، مص. ١١- حادث: على الهامش س.

١٢- إلى: - مص. ١٣- يستحيل: + مص. ١٤- تألّفها: تأليفها مج. ١٥- ثلاثة أوجه: وجوه ثلاثة مج.

١٦- أنّ هذه الأمور: - مج. ١٧- أموراً: - مص. ١٨- للقبليّة: قبل القبليّة ط.

١٩- معيّة أو بعديّة: معه أو بعده ط، مص. ٢٠- تكون: + ط. ٢١- له: س، مص.



عن المعروض، و المتأخّر عن الشيء يستحيل أن يكون نفس الشيء و عينه[1]. فإذن كون القبليّة قبلاً لشيء آخر أو معاً له[2]، أو بعداً له[3]، يستحيل أن تكون عين[4] ذاته؛ و حينئذ يتوجّه[5] الإشكال. و أيضاً فتلك القبليّة لابدّ و أن تكون مسبوقة بقبليّة أخرى، فتكون إحدى القبليّتين بعد الأخرى[6]، فتكون إحداهما موصوفة بالبعديّة بالنسبة إلى شيء، و بالقبليّة بالنسبة إلى شيء آخر. و ما كان كذلك لايكون كونه قبلاً لشيء و بعداً لشيء آخر نفس ذاته، بل إضافات[7] زائدة على ذاته عارضة لها[8]، و يعود المحذور.

الثاني[9]: أنّ القبل قبل بالنسبة إلى البعد، و المضافان لايوجدان في العقل و[10] الخارج إلّا معاً. فلو كانت القبليّة صفة وجوديّة لما وجدت إلّا مع البعد، فيلزم أن يكون البعد الزمانيّ، من حيث أنّه بعد زمانيّ، موجوداً حال وجود[11] القبل الزمانيّ، من حيث أنّه قبل زمانيّ؛ و ذلك ينافي كونه قبلاً و بعداً.

الثالث[12]: و هو أنّ المقدّمة الأولى من مقدّمات هذه الحجّة الّتي ذكرتموها: أنّ عدم الحادث قبل وجوده، فوصفتم[13] العدم بالقبليّة. فلوكانت القبليّة صفة وجوديّة لزم اتّصاف المعدوم بالموجود؛ و أنّه محال. و إن تركوا تلك المقدّمة و ذكروا بدلها[14] مقدّمة أخرى، و هي: أنّ كلّ محدث فهو مسبوق بوجود شيء آخر كان ذلك نفس المطلوب؛ فيستحيل جعله مقدّمة في إثباته. و إذا ثبت أنّ القبليّة و البعديّة ليستا من الأمور الثبوتيّة لم يكن بنا[15] حاجة إلى إثبات موجود سابق على وجود الحادث ليكون ذلك الشيء موصوفاً بالقبليّة.

ثمّ لئن تجاوزنا عن هذا المقام لكنّا نقول: هذا الإشكال وارد عليكم أيضاً؛ لأنّ كلّ واحد من أجزاء الزمان سابق على الجزء الآخر[16]. و ليس هذا السبق كسبق الواحد على الاثنين، فإنّ أجزاء الزمان لاتوجد معاً[17]. فإن كان هذا النوع من القبليّة لايحصل إلّا بالزمان، لزم أنّه حاصل أيضاً[18] في

١- عينه: مثله م. : حته ط.   ٢- معاً له: معه ط، م.   ٣- بعداً له: بعده ط، م.   ٤- عين: عن س. : غير م.

٥- يتوجّه: يوجّه ط.   ٦- الأخرى: + فتكون بعد الأخرى ط.   ٧- إضافات: أضاف م. : إضافة ط، مج.

٨- لها: - مج.   ٩- الثاني: الوجه الثاني س.   ١٠- و: + لا في س.   ١١- وجود: - س، مص.

١٢- الثالث: الوجه الثالث س.   ١٣- فوصفتم: فوصفهم ط.   ١٤- بدلها: بدليها ط.   ١٥- بنا: هنا مص.

١٦- على الجزء الآخر: - ط.   ١٧- معاً: معه ط.   ١٨- أيضاً: - م.



نفس الزمان، فليفتقر[1] الزمان إلى زمان آخر. و إن كان لايفتقر إلى زمان فقد بطل الاستدلال بالكلّيّة.

لايقال: الفرق بين تقدّم عدم الحادث على وجوده و بين تقدّم بعض أجزاء الزمان على البعض[2] من وجهين:

الأوّل، أنّ الزمان موجود منقضٍ[3] لذاته، بمعنى أنّ ماهيته و حقيقته[4] تقتضي لذاتها[5] أن يكون بعض أجزائها قبل البعض. فلاجرم استغنت[6] القبليّة و البعديّة الحاصلتان فيه عن زمان آخر. فأمّا الحركات فليست كذلك، لأنّ الجزء المتقدّم يعقل حصوله متأخراً و بالعكس. فلاجرم لم يكن كونها قبلاً و بعداً لنفس ذاتها، فلابدّ و أن يكون لأمر آخر.

الثاني[7]، و هو أنّكم[8] اعتقدتم أنّ كلّ واحد من أجزاء الزمان مسبوق[9] بجزء آخر، كفى[10] ذلك في حصول معنى القبليّة و البعديّة، لأنّ المعنى بكون اليوم متأخراً عن الأمس أنّه غير حاصل عند حصول الأمس. فأمّا أنتم إذا لم تثبتوا قبل أوّل الحوادث شيئاً أصلاً لم يمكنكم أن تشيروا قبل أوّل الحوادث إلى شيء ما، حتّى تقولوا: بأنّ المعنى بحدوث[11] هذا الشيء أنّه ماكان[12] حاصلاً عند حصول ذلك الشيء، فظهر الفرق.

لأنّا نجيب عن الأوّل من وجهين: الأوّل، أنّ الأجزاء المفترضة في الزمان إمّا أن تكون[13] متساوية في الماهيّة، أو لاتكون. فإن كانت متساوية[14] استحال أن يكون بعضها لذاته متقدّماً على البعض، و إلّا لزم كون كلّ واحد منها متقدّماً على نفسه، لأنّ الأشياء المتساوية في تمام الماهيّة متشاركة في جميع اللوازم[15]. و أمّا إن لم تكن متساوية لزم تركّب الزمان من[16] الآنات المتتالية، لأنّ اتّصال كلّ واحد من الأشياء المختلفة بالماهيّة يكون انفصالاً بالفعل، لابالقوّة. اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء المنفصلة عن الجزء الآخر بالفعل قابل للانقسامات الوهميّة[17]. لكنّ الكلام الذي ذكرناه يعود إلى الأجزاء الوهميّة[18] لذلك الجزء الواحد، فإنّها إن كانت متساوية في

---

١ - فليفتقر: فكيف يفتقر مج. ٢ - البعض: بعض مص. : + ظاهر س. ٣ - منقضٍ: منقضى مج. : متقضى ط.

٤ - ماهيته و حقيقته: له ماهيّة و حقيقة ط. ٥ - لذاتها: - مج. ٦ - استغنت: استغنت م.

٧ - الثاني: الوجه الثاني س. ٨ - أنّكم: أنّا ط، م، مج. ٩ - مسبوق: على الهامش س. ١٠ - كفى: يكفي مج.

١١ - بحدوث: لحدوث س. ١٢ - ماكان: لم يكن مص. ١٣ - إمّا أن تكون: - ط.

١٤ - متساوية: + في الماهيّة م، مج. ١٥ - اللوازم: لوازم الماهيّة ط، مج. ١٦ - من: + الأوقات و ط.

١٧ - للانقسامات الوهميّة: للانقسام الوهمي ط. ١٨ - الوهميّة: + التي س.



الماهيّة يستحيل أن يكون لبعضها تقدّم[1] بالذّات على البعض. و إن كانت مختلفة لزم أن يكون انفصال بعضها عن البعض بالفعل، و قد فرض بالقوّة هذا خلف.

الثّاني: سلّمنا[2] صحّة كون بعض أجزاء الزّمان سابقاً على البعض لذاته، ولكن بهذا البيان الّذي ذكرتموه[3] عرفنا أنّه ليس كلّ ما كان سابقاً على[4] غيره[5] لذاته، فإنّه يصحّ أن يوجد معه. بل[6] تارة[7] يصحّ فيه[8] ذلك كالعلّة مع المعلول و أيضاً الواحد مع الاثنين؛ و تارة[9] لايصحّ ذلك فيه كتقدّم أجزاء الزّمان بعضها على البعض. و عرفنا أنّ هذا النّوع من التّقدّم لايتوقّف تحقّقه[10] على حصول زمان محيط[11] به. فإذا[12] كان كذلك فلم لايجوز أن يقال: تقدّم عدم الحادث على وجوده واقع على هذا الطّريق؟ و حينئذ يبطل ما ذكرتموه بالكلّيّة.

و عن الثّاني أيضاً من وجهين:

الأوّل: أنّ[13] قولنا في اليوم أنّه متأخّر عن الأمس ليس هو أنّه لم يوجد معه، لأنّ اليوم أيضاً لم[14] يوجد مع الغد، و اليوم غير متأخّر عن الغد. بل المعنى بقولنا اليوم متأخّر عن الأمس[15] أنّه[16] لم يوجد حين كان الأمس حاضراً، و[17] لفظة كان مشعرة بحصول الأمس في زمان مضى[18]، و أنّ اليوم ما حصل معه في ذلك الزّمان، و حينئذ يلزم أن يكون للزّمان زمان آخر[19].

و الثّاني: سلّمنا[20] أنّ المعقول من تأخّر اليوم عن الأمس هو أنّه لم يوجد مع الأمس، لكن لابدّ من البحث عن ماهيّة هذه المعيّة. و لايمكن أن يكون المرجع بها[21] إلى ذاتيهما لما بيّنا أنّ المعيّة إضافة[22] عارضة لكلّ واحد[23] منهما بالنّسبة إلى الآخر، و العوارض متأخّرة، و المتأخّر عن الشّيء ليس عين ذلك الشّيء. فإذن المعقول من قولنا: اليوم ما حصل مع الأمس، أنّه[24] ما حصل في الزّمان الّذي حصل فيه الأمس، و حينئذ يعود التّسلسل. و لادافع لهذه الإشكالات إلّا أن يقال: القبليّة و

۱- لبعضها تقدّم: بعضها متقدّماً ط. ۲- سلّمنا: نسلّم س. ۳- ذكرتموه: عرفتموه س.

۴- على: + البعض لذاته مص. ۵- سابقاً ... غيره: - مج. ۶- بل: - ط. ۷- تارة: بأن مص.

۸- فيه: منه مج. : + و س. ۹- تارة: بأن مص. ۱۰- تحقّقه: تحقيقه مج. ۱۱- محيط: يحيط م، س

۱۲- فإذا: و إذا ط، م، مج. ۱۳- أنّ: + معنى مج. ۱۴- لم: لا م. ۱۵- الأمس: + ليس هو مج. : + هو مص.

۱۶- أنّه: + أن ط. ۱۷- و: إذ مج. ۱۸- بحصول الأمس في زمان مضى: بزمان مضى ط، م، مج.

۱۹- آخر: - س، مج، ط. ۲۰- سلّمنا: - س، مص. ۲۱- بها: بهما ط. ۲۲- إضافة: صفة س.

۲۳- واحد: - م. ۲۴- أنّه: لأنّه ط.



البعديّة، و المعيّة لايتوقّف تحقّقها على وجود الزّمان. و متى ثبت ذلك ظهر فساد حجّتهم بالكلّيّة.

و اعلم أنّ الإلزام الّذي أوردناه[1] في تقدّم بعض أجزاء الزّمان على البعض أمكن[2] إيراده في كون الزّمان[3] مع الحركة[4]. فإنّه يقال: إنّ معيّة[5] الزّمان[6] ليست نفس[7] الزّمان و الحركة؛ لما بيّنّا المعيّة إضافة[8]، فتكون مغايرة[9]؛ ثمّ يعود البحث.

و ههنا إلزام آخر، و هو أنّ الله تعالى سابق على العالم، و يستحيل أن يكون سبقه عليه بالزّمان، و إلّا لزم كونه تعالى زمانيّاً. و الزّمان عند الشّيخ من لواحق الحركة و التّغيّر فيلزم كونه تعالى متحرّكاً متغيّراً. و هو محال. و لمّا ثبت ذلك ظهر أنّه لايلزم من حصول هذا النّوع من التّقدّم حصول الزّمان.

و أمّا قوله في آخر هذا الفصل: «و قد علمت أنّ مثل[10] هذا الاتّصال الّذي يوازي الحركات في المقادير، لن يتألّف من غير منقسمات»؛ فالمراد منه بيان[11] أنّ[12] الأمر الّذي يلحقه لذاته[13] هذه القبليّات و البعديّات لايجوز أن يكون مؤلّفاً من أمور غير منقسمة؛ لأنّ هذا أمر[14] مطابق للحركة، و الحركة منقسمة[15] على مامرّ بيانه في النّمط الأوّل. و المطابق للمنقسم منقسم؛ لأنّ كلّ ما يفرض منه[16] شيئاً[17] غير منقسم فالحركة الواقعة فيه[18] منقسمة. و يكون أحد نصفي[19] الحركة سابقاً على النّصف الآخر، فتكون تلك[20] المدّة أيضاً منقسمة و قد فرضناها غير منقسمة؛ هذا خلف.[21]

المسألة[22] الثّالثة

في بيان أنّ الزّمان هو مقدار الحركة[23]

فصل واحد.[24]

١- أوردناه : ذكرناه س. ٢- أمكن : يمكن س، مص. ٣- كون الزّمان : هذا الزّمان في كون م.

٤- الحركة : الحركات س. ٥- معيّة : + الحركة إلى مص. : + الحركة على هامش مج.

٦- إلى الزّمان : للزّمان مج. ٧- نفس : النفس مج. ٨- إضافة : إضافيّة س. ٩- مغايرة : زائدة س.

١٠- مثل : اتّصال مج. ١١- بيان : - س. ١٢- أنّ : + هذا ط، م، مج. ١٣- الذاته : الذاتية ط.

١٤- أمر : لأمر م. : الأمر س، مج. ١٥- منقسمة : غيرمنقسمة ط. ١٦- منه : فيه س. : له مص.

١٧- شيئاً : شيء ط. ١٨- فيه : عليه س. ١٩- نصفي : + تلك ط، م، مج. ٢٠- تلك : - س.

٢١- خلف : + و الله الموفّق ط. ٢٢- أيضاً منقسمة ... المسئلة : على الهامش م. ٢٣- الحركة : + و لب مج.

٢٤- فصل واحد : - ط، م.



[الفصل الخامس]

إشارة: و لأنّ التجدّد لا يمكن إلّا مع تغيّر حال[1]، و تغيّر الحال لا يمكن إلّا لذي قوّة تغيّر حال، أعني الموضوع؛ فهذا الاتّصال إذن متعلّق بحركة و متحرّك أعني بتغيّر و متغيّر، لا سيّما ما[2] يمكن فيه[3] أن يتّصل و لا ينقطع و هي الوضعيّة الدوريّة. و هذا الاتّصال يحتمل التقدير، فإنّ قبلاً قد يكون أبعد، و قبلاً قد يكون أقرب، فهو كمّ مقدّر للتغيّر[4]، و هذا هو الزّمان و هو[5] كميّة الحركة، لا من جهة المسافة، بل من جهة التقدّم و التأخّر اللذين لا يجتمعان.

التفسير: لمّا أثبت[6] أنّ كلّ حادث فهو مسبوق بالزّمان، و أثبت[7] أنّه لا يجوز أن يكون الزّمان[8] مؤلّفاً من أمور غير منقسمة، أراد في هذا الفصل[9] أن يتكلّم في[10] ماهيته و أن يبيّن أنّه مقدار الحركة؛ لأنّه متى ثبت له ذلك، لزم من قدم الزّمان قدم الحركة. و يلزم من قدم الحركة قدم الجسم. و بيان أنّ الزّمان هو[11] مقدار الحركة مبنيّ على أمرين: أحدهما أنّ الزّمان مفتقر إلى الحركة و المادّة. و ثانيهما[12]: أنّه مقدار.[13]

أمّا الأوّل فالدّليل عليه أنّا[14] أمّا أثبتنا الزّمان، لأنّه لمّا كان عدم الحادث كان[15] قبل وجوده[16]، و كانت هذه القبليّة و البعديّة أموراً وجوديّة، لا جرم افتقرنا إلى إثبات شيء يلحقه لذاته هذه[17] القبليّات و البعديّات. و[18] إذا كان كذلك، كان الّذي هو قبلٌ لذاته لا يبقى مع ما هو بعدٌ لذاته، و لذلك فإنّ شيئاً من أجزاء الزّمان لا يستقرّ و لا يبقى مع الجزء الآخر، و إذا كان كذلك، كانت أجزاء الزّمان متجدّدة متغيّرة. و كلّ متجدّد فلابدّ له من مادّة، أي لابدّ له[19] من شيء يوجد فيه قوّة[20] ذلك التغيّر، أي إمكان وجود ذلك التغيّر، على ما سيأتي بيانه في الفصل الّذي يأتي بعد هذا الفصل.

ثمّ إنّ حصول الزّمان[21] في المادّة ليس إلّا بواسطة[22] الحركة؛ لأنّ القبليّة و البعديّة لا يحصلان إلّا عند حصول التغيّر، فإنّ الشيء الواحد يستحيل أن يكون قبل نفسه[23]. فظهر أنّ الزّمان متعلّق

١- حال: + إلى حال مج. ٢- ما: فيما م. ٣- فيه: - م. ٤- مقدّر للتغيّر: بتقدير التغيّر م. ٥- هو: - م.
٦- أثبت: ثبت ط، م. ٧- و أثبت: و إذا ثبت ط. ٨- الزّمان: - م، ط. ٩- أراد في هذا الفصل: - ط، م
١٠- في: على مج. ١١- هو: - م، ط. ١٢- ثانيهما: الثّاني ط، م، مج. ١٣- مقدار: + الحركة مج.
١٤- أنّا: أنّه م. ١٥- كان: - مج. ١٦- و: - مج. ١٧- هذه: لهذه م. ١٨- و: - مص. : لأنّ ط.
١٩- له: - مي. ٢٠- قوّة: + وجود ط، م، مج. ٢١- الزّمان: الزمان مص. ٢٢- بواسطة: الواسطة مص.
٢٣- ثمّ إنّ حصول ... قبل نفسه: - ط، م.



بالحركة و بالمادّة[1]. و لمّا دلّت الدّلالة[2] المذكورة في الفصل الثالث على أنّ الزّمان يستحيل أن يكون له بداية و نهاية، وجب[3] أن تكون[4] الحركة الحاصلة له[5] أزليّة و أبديّة. و هذه الحركة ليست إلّا الوضعيّة، كما سيأتي بيانه في النّمط السّادس حيث تبيّن[6] أنّ كلّ حركة مستقيمة فهي منتهية إلى سكون و انقطاع[7].

و أمّا أنّه من مقولة الكمّ فلأنّه يحتمل لذاته التّقدير، فإنّ السّنة الماضية و[8] الشّهر الماضي كلّ واحد منهما قبل هذا اليوم، لكن قبليّة السّنة الماضية بمدّة أطول من قبليّة الشّهر الماضي. و كلّ ما كان كذلك كان كمّاً[9]، فالزّمان كمّ[10]. ثمّ إنّه إمّا أن يكون كمّاً منفصلاً، و هو باطل لما[11] مرّ في الفصل الثّالث من[12] أنّه لا يجوز أن يكون مؤلّفاً من أمور غير منقسمة، و الكمّ المنفصل مؤلّف[13] من الوحدات. و إمّا أن يكون كمّاً متّصلاً، و هو المطلوب.

و حينئذ نقول في تعريف الزّمان: إنّه كمّيّة الحركة[14]، لا من جهة المسافة بل من جهة التّقدّم و التّأخّر اللّذين لا يجتمعان. فأمّا كونه كمّيّة الحركة فقد ظهر. و أمّا قوله: «لا من جهة المسافة بل من جهة كذا[15]»، فلأنّ الحركة يعرض لها التّقدّم و التّأخّر من وجهين:

أحدهما لأجل المسافة. و ذلك لأنّ الحركة إذا ابتدئت من موضع[16] إلى موضع، فالجزء الّذي وقع من الحركة في الشّبر[17] الأوّل مثلاً من المسافة قبل الجزء الواقع منها في[18] الشّبر[19] الثّاني[20]. و هلمّ جرّاً على[21] هذا التّرتيب. فهذا نوع من القبليّة و البعديّة عرض لأجزاء الحركات بسبب[22] تقدّم بعض أجزاء المسافة على البعض[23].

و ثانيهما[24]: لا لأجل المسافة، فإنّ الجزء الواقع من الحركة في السّاعة الأولى قبل الجزء[25]

۱- بالمادّة: المادّة مج. ۲- الدّلالة: الأدلّة مص. ۳- وجب: فوجب مص. ۴- تكون: + تلك مج.

۵- الحاصلة له: الحاصلة م. ۶- تبيّن: ثبت س؛ بيّن مج.

[۷- راجع: النّمط السّادس، الفصل السّادس عشر، ص ۴۵۹.] ۸- و: أو س. ۹- كان كمّا: فهو كمّ مص.

۱۰- كمّ: + لذاته مص. ۱۱- لما: بما س، مج. ۱۲- من: - س، مص. ۱۳- مؤلّف: مركّب ط.

۱۴- الحركة: - مج. ۱۵- كذا: التّقدّم س. ۱۶- موضع: وضع م. ۱۷- الشّبر: السّير ط، مص؛ الشّهر س.

۱۸- في: من ط. ۱۹- الشّبر: السّير م، ط، مص. ۲۰- الثّاني: + منها م، مج. ۲۱- على: إلى مص.

۲۲- بسبب: لسبب مص. ۲۳- البعض: بعض س. ۲۴- ثانيهما: ما بينهما مص. ۲۵- الجزء: جزء م - مج.



الواقع منها فى الشاهد الثانية. فهنا أجزاء المسافة متقدّم[1] بعضها على البعض، و أجزاء الزمان أيضاً متقدّم بعضها على البعض. لكنّ الفرق أنّ الجزء المتقدّم من المسافة يوجد مع الجزء المتأخر عنه، و أمّا الجزء المتقدّم من الزمان فإنّه لا يوجد مع الجزء[2] المتأخّر عنه.

و إذا[3] عرفت ذلك ظهر لك[4] معنى قوله: «الزمان كمّية الحركة لا من جهة المسافة، بل من جهة التقدّم و التأخّر اللذين لا يجتمعان»، فإنّ الزمان له[5] لاحق، و هو التقدّم و التأخر اللذان لا يجتمعان[6]. فإذا عرفنا الزمان بهذا اللازم الظاهر البيّن[7] كان ذلك رسماً جيّداً. و اعلم أنّ لنا على قولهم: الزمان من عوارض الحركة[8] إشكالات قويّة ذكرناها فى كتاب الملخّص[9].

المسئلة الرابعة

فى أنّ كلّ محدث[10] مسبوق بمادّة[11]

فصل واحد.[12]

[الفصل السادس]

إشارة[13]: كلّ حادث فقد كان قبل وجوده[14] ممكن الوجود، فكان إمكان[15] وجوده حاصلاً.

و ليس هو قدرة القادر عليه، و إلّا لكان إذا قيل فى المحال: إنّه غير مقدور عليه لأنّه غير ممكن فى نفسه، فقد قيل: إنّه غير مقدور عليه لأنّه غير مقدور عليه[16]، أو إنّه غير ممكن فى نفسه لأنّه غير ممكن فى نفسه. فبيّن إذن أنّ هذا الإمكان غير كون القادر عليه قادراً عليه. و ليس شيئاً معقولاً بنفسه يكون وجوده لا فى موضوع، بل هو إضافى، فيفتقر إلى موضوع. فالحادث يتقدّمه قوّة وجود و موضوع.

۱- متقدّم: تتقدّم مج. ۲- الجزء: - مص. ۳- و إذا: و إلا مص. ۴- لك: فلذلك مص. ۵- له: - ط.

۶- فإنّ الزمان ... لا يجتمعان: - م. ۷- البيّن: - ط، م. ۸- الحركة: الحركات مص.

۹- الملخّص. + و بالله التوفيق مج. ۱۰- محدث: محدوث م. ۱۱- بمادّة: + قديمة ط، م. + و فيه مج.

۱۲- فصل واحد: - ط، م. ۱۳- إشارة: تنبيه مج. ۱۴- وجوده: وجود مص. ۱۵- إمكان: على الهامش س.

۱۶- لأنّه غير مقدور عليه: ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س.



التفسير: المقصود من هذا الفصل[1] بيان أنّ كلّ حادث له[2] مادّة سابقة عليه. و بيانه أنّ كلّ حادث فقد كان قبل حدوثه ممكن الوجود؛ لأنّه لو لم يكن ممكناً لكان إمّا أن يكون ممتنعاً، أو واجباً. و محال أن يكون ممتنعاً؛ لأنّ الممتنع لذاته لاينقلب ممكناً لذاته. و لوجاز ذلك لارتفع الأمان[3] عن القضايا العقليّة، و لجاز أن تنقلب جميع الممكنات واجبة[4]، و بالعكس. و محال أن يكون واجباً لذاته، و إلّا لكان[5] موجوداً قبل أن كان موجوداً، هذا خلف. و لمّا بطل القول بالامتناع الذّاتي و الوجوب الذّاتي[6] تعيّن القول بالإمكان. فثبت أنّ كلّ حادث فهو قبل حدوثه[7] ممكن الوجود.

ثمّ نقول: الإمكان إمّا أن يكون أمراً وجوديّاً، أو عدميّاً. لاجائز أن يكون عدميّاً؛ لأنّه لافرق بين قولنا: ليس للشّيء إمكان، و بين قولنا: له إمكان[8] عدمي. فإذ لو كان بينهما فرق، لزم وقوع الفرق في[9] الأمور العدميّة، و ذلك محال. لأنّ التّفرقة[10] و الامتياز لايحصلان إلّا عند اختصاص كلّ واحد من تلك الأمور المتمايزة بخاصيّة[11] بها تمتاز عن الآخر، و لامعنى للموجود إلّا ما كان كذلك. فيلزم انقلاب المعدوم موجوداً، و ذلك محال.

و إذا ثبت أنّ كلّ محدث مسبوق بالإمكان، و ثبت أنّ الإمكان أمر ثبوتي، فنقول: هذا الأمر الثّبوتي لايخلو: إمّا أن يكون عبارة عن مجرّد اقتدار القادر عليه، و إمّا أن لايكون كذلك. و الأوّل باطل؛ لأنّا نعلّل صحّة الاقتدار على الشّيء بكونه ممكناً. لأنّا[12] نقول: هذا الشّيء ممكن فيصحّ أن يكون مقدوراً، و هذا ممتنع فلايصحّ أن يكون مقدوراً. فإذا علّلنا صحّة الاقتدار بالإمكان وجب أن يكون الإمكان العائد إلى المقدور مغايراً لصحّة اقتدار القادر عليه؛ لأنّ المعلّل بالشّيء مغاير لذلك الشّيء لامحالة. فثبت أنّ الإمكان أمر ثبوتيّ عائد إلى المقدور، و هو إمّا أن يكون جوهراً قائماً بنفسه، أو لايكون كذلك. و الأوّل باطل، لأنّ الإمكان حالة إضافيّة، فلا يعقل كونه موجوداً قائماً بنفسه[13].

١- الفصل: ـ ط. ٢- له: فله ط، م، مج. ٣- الأمان: الإمكان مص. و أيضاً في مج قبل التصحيح.
٤- واجبة: واجباً س. ٥- لكان: كان س.
٦- بالامتناع الذّاتي و الوجوب الذّاتي: بالامتناع و الوجوب الذّاتيين س. ٧- حدوثه: وجوده مج.
٨- له إمكان: إنّ إمكانه س. : إمكان ط، مص. ٩- في: بين ط، م، مج. ١٠- التّفرقة: الفرق مص.
١١- بخاصيّة: بخاصّية مج. : الخاصّة مص. ١٢- لأنّا: لأنّا س. ١٣- بنفسه: بالنّفس ط، م.

فإذن لابدّ و أن يكون صفة، فلابدّ لها من محلّ.

فإذن كلّ محدث فلابدّ و أن يوجد قبل وجوده شيء، يحلّ فيه إمكان وجوده. و ذلك الشيء هو مادّة الشيء و هيولاه، كالطّين الّذي يوجد فيه إمكان حدوث الكوز[1]. ثمّ هذه المادّة إن كانت حادثة كان الكلام فيها[2] كالكلام في الأوّل، و لزم[3] التّسلسل. و إن لم تكن حادثة[4] كانت قديمة. فثبت أنّ كلّ حادث فهو مسبوق بإمكان سابق عليه، و بمادّة موصوفة بذلك الإمكان، و أنّ تلك المادّة قديمة.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ كلّ محدث فهو مسبوق بالإمكان. قوله: لأنّه[5] قبل حدوثه[6] إمّا أن يكون واجباً، أو ممتنعاً، أو ممكناً. قلنا: إنّه قبل حدوثه ليس بشيء معيّن حتّى يحكم عليه بأنّه إمّا هذا أو[7] ذاك، بل هو نفي محض و عدم صرف، و ليس له تعيّن و لاتميّز[8]. و قولنا: ليس له[9] تعيّن، و إن كان فيه نوع مناقضة من حيث أنّا حكمنا عليه على التّعيين[10] بأنّه ليس له تعيّن، ولكن ذلك لضرورة اللّفظ[11] و ضيق العبارة.

و أمّا في التّحقيق فنعلم بالضّرورة أنّ قبل حدوث الشيء ليس هناك أمر معيّن متميّز[12]، بل ليس[13] إلّا النّفي الصّرف. و إذا كان كذلك كان القول بأنّه: إمّا أن يكون واجباً، أو ممتنعاً، أو ممكناً، فاسداً؛ لأنّ الحكم يستدعي محكوماً عليه. فإذا لم يكن هناك محكوم عليه أصلاً، استحال الحكم. و هذا الكلام متينٌ لولا أنّه معارض بأنّا نصف الشيء قبل حدوثه بأنّه مقدور للقادر[14]، و أنّه أيضاً في نفسه متميّز عن العدم[15]، فلولا تميّزه و إلّا[16] لما صحّ ذلك. ولكن يمكن معارضة هذه المعارضة بالممتنع فإنّه متميّز عن الممكن، و ذلك لايستدعي[17] كونه في نفسه شيئاً ثابتاً موصوفاً بصفة، فكذا هذا[18].

١- الكوز: الكون مص. ٢- فيها: + أيضاً س. ٣- و لزم: و يلزم س: فلزم م. ٤- لم تكن حادثة: - س.

٥- لأنّه: لأنّ مج. ٦- حدوثه: الحدوث س. ٧- أو: و إمّا ط، مج.

٨- ليس له تعيّن و لاتميّز: لئن لم نعيّن و لاتميّز مج. ٩- له: فيه س. ١٠- التّعيين: التّعيّن ط، م، مص.

١١- اللّفظ: العقل س. ١٢- متميّز: - س. ١٣- ليس: + هناك مج. ١٤- للقادر: القادر س.

١٥- العدم: الممتنع م، مج. : + الصّرف س: الممتنع. + إلّا أنّه معارض بأنّا نصف الشيء قبل حدوثه بأنّه غير الممتنع ط.

١٦- و إلّا: - مص. ١٧- يستدعي: لايقتضي س: يستدعي مج. ١٨- هذا: ههنا س.



ثمّ و لئن[1] ساعدنا على أنّه قبل الحدوث ممكن لكن لم قلتم: أنّ الإمكان صفة ثبوتيّة؟ و الّذي يدلّ على أنّه لايمكن أن يكون وصفاً ثبوتيّاً أمور:

فالأوّل، أنّه لو كان أمراً ثبوتيّاً لكان[2] إمّا أن يكون واجباً أو ممكناً. و الأوّل باطل، لأنّه وصف غير مستقلّ في نفسه، فلايكون واجباً لذاته. و لأنّه لو كان واجباً لذاته، و وجود الصّفة مشروط بوجود الموصوف، فكان[3] وجود الممكن شرطاً فيما[4] هو موجود لذاته و ماكان شرطاً للشّيء الواجب بذاته كان[5] أولى بأن يكون واجباً لذاته. فيلزم أن يكون الممكن لذاته واجباً لذاته[6]، هذا خلف. و إمّا إن كان الإمكان ممكناً لذاته، لزم التّسلسل.

. . . . لايقال: لم لايجوز أن يكون[7] كون[8] الإمكان ممكناً نفس ذاته، فيسقط[9] التّسلسل؟ لأنّا نقول: هذا الاحتمال محال، لأنّ إمكان الشّيء وصف عارض لماهيّة الشّيء بالنّسبة إلى وجوده[10]، و العارض متأخّر، و المتأخّر مغاير، فكون[11] الإمكان ممكناً مغاير[12] لذاته لامحالة و حينئذ يعود الإشكال.

الثّاني[13]، و هو أنّ الإمكان لو كان وصفاً ثبوتيّاً لكان إمّا أن يكون حالّاً فيه، أو في غيره[14]. و محال أن يكون حالّاً فيه، لأنّ الشّيء قبل حدوثه غير[15] موجود، و المعدوم لايكون محلّاً للموجود. و محال أن يكون[16] حالّاً في غيره[17]، لأنّ وصف الشّيء نعت له، و نعت الشّيء لايكون حاصلاً في غيره. و لو قيل ذلك، لقيل أن تكون[18] الحركة حالّة في محلّ، و يكون الموصوف بها محلّاً آخر، و ذلك محال.

الثّالث[19]، و هو أنّ الإمكان صفة إضافيّة عارضة لحقيقة الشّيء بالنّسبة إلى وجوده، و شرط وجود الإضافة وجود المضافين. فلو كان الإمكان وصفاً ثبوتيّاً، لكان شرط ثبوته ثبوت الماهيّة و ثبوت الوجود، فيلزم أن يكون وجود الممكن مقدّماً[20] على إمكانه، فيكون ما بالغير أقدم ممّا بالذّات، هذا خلف.

١- و لئن: و إن. ط، م. ٢- لكان: - س. ٣- فكان: لكان. مص. ٤- فيما: لما مع. ٥- كان: - مص.
٦- لذاته: - مص. ٧- أن يكون: - م. ٨- كون: - ط. ٩- فيسقط: فينقطع ط، م و على هامش مع.
١٠- بالنّسبة إلى وجوده: على الهامش س. ١١- العارض له م، ط. ١١- فكون: فيكون ط، م، مص.
١١- ممكناً مغاير: مغايراً ممكناً. ط و على هامش م. ١٣- الثّاني: الوجه الثّاني س.
١٤- أو في غيره: أم لايكون م. أو لايكون ط. ١٥- غير: - ط. ١٦- يكون: لايكون م.
١٧- في غيره: فيه م. ١٨- تكون: - ط. ١٩- الثّالث: الوجه الثّالث س. ٢٠- مقدّماً: متقدّماً مص.



و اعلم أنّ صريح العقل ما قضى بوجود الإمكان في الخارج، و لكنّه قضى بإمكان الوجود في الخارج[١]. و الّذي ذكره[٢] من أنّه: لافرق بين[٣] عدم الإمكان و بين[٤] إمكان العدم و إلّا لزم وقوع التفرقة في العدمات[٥]، فهو منقوض بالامتناع. و لأنّا نعلم بالضّرورة امتياز بعض العدمات[٦] عن البعض، فإنّ عدم السّبب و الشّرط يقتضي عدم المسبّب و المشروط، و عدم المسبّب و المشروط[٧] لايقتضي عدم السّبب و الشّرط. ولولا التميّز في العدمات[٨] و إلّا لما عقل ذلك.

ثمّ لئن سلّمنا كون الإمكان أمراً وجوديّاً و أنّه يلزم افتقاره إلى المادّة؛ ولكنّه منقوض على أصولهم بالعقول المفارقة والنّفوس النّاطقة. فإنّها[٩] ممكنة الوجود، و إمكانها غنيّ عن الهيولى. و كذا الهيولى ممكنة لذاتها و[١٠] لاحاجة بها إلى هيولى أخرى، فكذا[١١] ههنا.

لايقال : هذه الأشياء إمكاناتها حاصلة فيها؛ لأنّها[١٢] أزليّة، و أمّا الحوادث فإنّها معدومة قبل حدوثها فلايمكن أن يكون إمكاناتها حاصلة فيها، لأنّا نقول: لوكان الأمر كما قلتم، لكانت إمكاناتها مفتقرة إليها، و الشّيء لايتّصف بصفة موجودة إلّا بعد دخوله في الوجود، فيكون وجودها شرطاً في اتّصافها بتلك الإمكانات. لكن اتّصافها بتلك الإمكانات ليس بالفاعل، بل بذواتها[١٣]. و ما كان شرطاً للأمر اللّازم للشّيء لذاته، كان أولى أن يكون لازماً لذاته؛ فيكون وجود هذه الأشياء لازماً لذواتها من حيث هي هي، فتكون واجبة. فيكون الممكن لذاته واجباً لذاته؛ هذا خلف.

لايقال : إنّا لاندّعي أنّ الإمكان اللّازم لماهيّات الممكنات مفتقر إلى المادّة؛ بل نقول: كلّ حادث ما[١٤] لم يصر أولى بالوجود لم يوجد؛ لأنّه لوبقي على ما كان عليه[١٥] قبل، من[١٦] الاستواء في الوجود و العدم كان وقوعه في هذا الوقت دون ما قبله و ما بعده ترجيحاً لأحد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجّح؛ و إنّه[١٧] محال. فثبت أنّه لايحدث الشّيء إلّا إذا صار قبل ذلك أولى بالوجود،

١- في الخارج : + كما أنّه تقضي بامتناع الوجود في الخارج لا بوجود الامتناع في الخارج م، مج.: + كما أنّه تقضي بامتناع الوجود في الخارج ط.   ٢- ذكره : ذكروه م، مج.   ٣- بين : من مص.   ٤- بين : من مص.

٥- العدمات : العدميّات ط.   ٦- العدمات ، العدميّات ط.   ٧- عدم المسبّب و المشروط : عدمهما ط.

٨- العدمات : العدميّات ط.   ٩- فإنّها : فإنّهما م.   ١٠- و : أو مص.   ١١- فكذا : فكذلك مص. : هكذا مج.

١٢- لأنّها : فإنّها ط.   ١٣- بذواتها : لذواتها م، مج. : لذاته ط.   ١٤- ما : لما مص. : منا ط.

١٥- عليه : + من مج.   ١٦- قبل من : من قبل مص.   ١٧- إنّه : هو ط، م



و لايصير[1] أولى بالوجود[2] إلّا إذا كان له مادّة.

لأنّا نقول: المقدّمتان ممنوعتان، فلسنا نسلّم أنّه لايدخل فى الوجود إلّا إذا صار قبل ذلك أولى بالوجود[3]. و الّذى يحقّق هذا الكلام[4] أنّ هذه الأولويّة إمّا أن تكون حاصلة عند حدوث الحادث، أو سابقة عليه. فإن كان الأوّل كان الكلام فى حدوث تلك[5] الأولويّة كالكلام فى الحادث الأوّل، فيفضى إلى علل و معلولات لانهاية لها دفعة واحدة، و هو محال. و إن كان الثّانى فهو محال، لأنّ حدوث الحادث إمّا أن يكون مفتقراً إلى وجود تلك الأولويّة، فحينئذ يجب حصولها معه[6]، لاسابقاً عليه، هذا خلف. أو إلى عدمه، لكن عدمه[7] كان حاصلاً قبل ذلك بمدّة مديدة، فكان يجب حدوث[8] الحادث قبل أن حدث بمدّة[9] مديدة، هذا خلف[10].

ثمّ و إن وقعت المساعدة على أنّه لابدّ من حدوث هذه الأولويّة لكن لانسلّم أنّ حدوث الأولويّة لايحصل إلّا بالمادّة. فلئن عادوا إلى أنّ هذه[11] الأولويّة صفة وجوديّة فافتقرت إلى مادّة، عدنا نحن أيضاً إلى الوجوه[12] المذكورة فى بيان أنّ الإمكان لايجوز أن يكون وصفاً ثبوتيّاً[13].

المسئلة الخامسة
فى أنّ كلّ ممكن محدث بالذّات

فصل واحد[14].

١- و لايصير: لن يصير م؛ ولكن لايصير ط. ٢- ولايصير أولى بالوجود. و ذلك لايعقل س.

٣- صار قبل ذلك أولى بالوجود: صار الوجود به أولى قبل ذلك س.

٤- الكلام: + و جهان الأوّل م؛ + و جهان أحدهما ط. ٥- تلك: - س. ٦- معه: مع الحادث م.

٧- عدمه لكن عدمه: عدمها لكن عدمها مج. ٨- حدوث: + هذا مج. ٩- بمدّة: مدّة س، ط.

١٠- هذا خلف: + الثّانى: إنّ هذه الأولويّة نعت، و نعت الشّىء لايوجد إلّا بعد وجوده، فقبل وجود الشّىء يستحيل حصول أولويته [: أولويّة م]. لايقال: هذه الأولويّة تحصل فى المادّة لأنّا نقول: الأولويّة الحاصلة فى المادّة إن كانت أولويّة حاصلة [: نعتا م] له عاد الإشكال. و إن لم يكن نعتاً له لم يكن كلامنا فيه، لأنّ كلامنا ليس فى الأولويّة [: اولويته م] م، ط.

١١- هذه: + المادّة و ط. ١٢- الوجوه: المؤاخذة مج. ١٣- ثبوتيّاً: + و بالله التّوفيق ط، م.

١٤- فصل واحد: و فيه فصل واحد مج. : - ط، م.



[الفصل السابع]

تنبيه: الشيء يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة: مثل البعديّة الزّمانيّة و المكانيّة. و إنّما نحتاج الآن من الجملة إلى مايكون باستحقاق الوجود، و إن لم يمتنع أن يكونا في الزّمان معاً. و ذلك إذا كان وجود هذا عن آخر، و وجود الآخر ليس عنه. فمااستحقّ هذا الوجود إلّا و الآخر حصل له الوجود، و وصل [1] إليه الحصول [2]، و أمّا الآخر فليس يتوسّط هذا بينه و بين ذلك الآخر في الوجود، بل يصل إليه الوجود لاعنه، و ليس يصل إلى ذلك إلّا مارّاً على الآخر. و هذا مثل ما تقول [3]: حرّكتُ يدي فتحرّك المفتاح، أو ثمّ تحرّك المفتاح، و لاتقول: تحرّك المفتاح فتحرّكت يدي، أو ثمّ تحرّكت يدي، و إن كانا معاً في الزّمان. فهذه بعديّة بالذّات [4].

ثمّ أنت تعلم أنّ حال الشيء الّذي يكون للشيء باعتبار ذاته، متخلّياً عن غيره، قبل حاله من غيره قبليّة بالذّات. و كلّ موجود من غيره يستحقّ العدم لو انفرد. أو لايكون له وجود لو انفرد، بل إنّما يكون له الوجود [5] عن غيره. فإذن [6] لايكون له وجود قبل أن يكون له وجود، و هو الحدوث الذّاتي.

التفسير: المطلوب من هذا الفصل بيان الحدوث الذّاتي [7] للممكنات، لكنّه قبل الخوض فيه بيّن حقيقة كون الشيء بعد غيره بالذّات. و اعلم أنّ الشيء قديكون بعد غيره بالزّمان و المكان [8]، و هما مشهوران. و قديكون بعد غيره بالذّات [9]، و مثل [10] هذا البعد قد يمكن وجوده مع القبل في زمان واحد. ثمّ هذا على قسمين: أحدهما أن يكون القبل علّة للبعد [11]، كحركة اليد فإنّها علّة لحركة الكُمّ [12].

و الثّاني أن لايكون كذلك، كالواحد فإنّه متقدّم على الاثنين وإن لم يكن علّة له.

و لقائل أن يقول: إن كان المراد بتقدّم العلّة على المعلول كونها مؤثّرة فيه، فذلك حقّ، لكنّه كلام لافائدة فيه؛ لأنّه لامعنى لكونه [13] علّة له [14] إلّا كونه مؤثّراً فيه. فإذا قلنا: العلّة متقدّمة على المعلول؛

۱- وصل: يتوسّطه كان م. ۲- الحصول: + و يتوسّطه كان وصل إليه الحصول أو الوجود: على هامش م.

۳- تقول: يقوله مص، م. ۴- بالذّات: في الذّات س، م. ۵- إنّما يكون له الوجود: - س، مص.

۶- فإذن: فإن س، م. ۷- الذّاتي. الذّي مص. ۸- و المكان: - س. ۹- بالذّات: + و هو البعد ط.

۱۰- مثل: على مع. ۱۱- القبل علّة للبعد: القبليّة علّة للبعديّة مص.

۱۲- الكمّ: صحّح على هامش م على «المفتاح». ۱۳- لامعنى لكونه: لايعني بكونه ط، م.

۱۴- له: - م، ط، مع.

و علينا بالتقدّم التأثير، كان معنى الكلام أنّ المؤثّر في الشيء مؤثّر فيه، فيكون معنى الموضوع و معنى المحمول واحداً، و ذلك هذر [1] لا فائدة فيه. و [2] إن كان المراد بالتقدّم أمراً وراء التأثير فلابدّ من إفادة تصوّر ذلك الأمر أوّلاً، ثمّ من [3] إقامة الدّلالة على التصديق به [4].

و حاصل كلام الشيخ في بيان [5] هذا التقدّم أمران: أحدهما، أنّ الشيء إذا كان علّة لشيء [6] فالوجود ما وصل إلى المعلول إلّا بعد وصوله إلى العلّة و مروره بها. و أمّا في جانب المعلول فليس كذلك. و ذلك يقتضي تقدّم العلّة على المعلول. و ثانيهما، أنّه يقال في المشهور: إنّي حرّكت يدي فتحرّك المفتاح، أو ثمّ تحرّك [7] المفتاح. و ذلك يدلّ على التقدّم.

و اعلم أنّ الأوّل ضعيف جدّاً، لأنّ قولنا: الوجود مرّ بالعلّة [8] ثمّ وصل إلى المعلول، كلام مجازيّ لامحالة. فإن كان المراد منه أنّ ذات العلّة مؤثّرة في المعلول فهذا مسلّم، لكنّا بيّنّا أنّ ذلك لايقتضي [9] التقدّم. و إن كان المراد منه [10] شيئاً آخر فلابدّ من بيانه، فإنّ الرّدّ والقبول لايمكن إلّا بعد التصوّر.

و الثاني أيضاً ضعيف، لأنّه تمسّك بكلام أهل العرف، و هو ركيك. و بتقدير صحّته فلسنا نسلّم أنّ أهل العرف تصوّروا من ذلك إلّا [11] أنّ حركة اليد مؤثّرة في حركة المفتاح. فإن ادّعيت أنّهم أرادوا بهذه الصّيغة أمراً وراء [12] التأثير فهو ممنوع، و لابدّ من الدّلالة عليه.

ثمّ إنّه بعد تقرير [13] البعديّة بالذّات شرع في بيان أنّ كلّ ممكن محدث، أي كلّ ممكن [14] فإنّ وجوده بعد عدمه بعديّة بالذّات، لأنّ الأمر الّذي يكون للشيء من ذاته قبل ما له من غيره قبليّة بالذّات لابالزّمان. و كلّ ما كان موجوداً بغيره فإنّه يستحقّ العدم لو انفرد، أو لايكون له وجود لو انفرد. و هذا يقتضي تقدّم لا [15] كونه على كونه [16] تقدّماً بالذّات [17]، و هذا هو الحدوث الذّاتي.

و لقائل أن يقول [18]: نسلّم عدم الممكن على وجوده ليس [19] بالعلّيّة [20]، بل إن كان و لابدّ فبوجه

١- ذلك هذر: ذكر هذا س، ذلك هذر مج، : هذا هذر ط. ٢- و: فنقول ط. ٣- من : - ط، مج.

٤- به : + ثانياً ط، م. ٥- بيان : إثبات س. ٦- لشيء : - ط. ٧- ثمّ تحرّك : لم تحرّك مج.

٨- مرّ بالعلّة : من العلّة س. ٩- لايقتضي : يقتضي مج. ١٠- منه : - مص. ١١- إلّا : - مج.

١٢- وراء : هذا ط، م. ١٣- تقرير : تفسير ط. ١٤- أي كلّ ممكن : - مص. ١٥- لا : - مص، : إلّا مج.

١٦- على كونه : - ط. ١٧- بالذّات : + أي يقتضي تقدّم عدمه على وجوده بالذّات ط، م.

١٨- يقول : + إنّ ط، م. ١٩- ليس : + إلّا ط. ٢٠- بالعلّيّة : بالعلّة م.



آخر. و الّذي أورده[۱] في أوّل[۲] هذا الفصل أنّما هو بيان التقدّم بالعلّيّة. فإذن ما أورده[۳] قبل الشروع في المقصود غير متنبع به فيه[۴] و الّذي ينتفع به فيه، و[۵] هو القبليّة الذاتيّة لا على سبيل العلّيّة، مابيّنته و ما ذكرته[۶]. فكان الكلام مستدركاً من هذا الوجه.

ثمّ لئن تزلنا[۷] عن هذا المقام فنقول: لانزاع[۸] في أنّ ماللشّيء[۹] من ذاته قبل ما له من غيره[۱۰] قبليّة بالذّات، لكن لانسلّم أنّ الممكن يستحقّ العدم من ذاته[۱۱]. فإنّ الّذي يستحقّ العدم من ذاته يكون ممتنعاً لذاته، و الممكن لذاته لايكون ممتنعاً لذاته. بل الممكن يصدق عليه أنّه لايستحقّ الوجود من ذاته، لكن لا يصدق عليه أنّه يستحقّ[۱۲] اللّاوجود من ذاته، و الفرق بين[۱۳] استحقاق الوجود و بين[۱۴] استحقاق اللّاوجود ظاهر. و إذا ظهر فساد قولكم:[۱۵] الممكن[۱۶] يستحقّ العدم من ذاته، لم يمكنكم أن تبيّنوا أنّ عدمه قبل وجوده بالذّات.

و قول الشيخ: بأنّه يستحقّ العدم لو انفرد، أو لايكون له وجود لو انفرد، فيه مغالطة لأنّه إن أراد[۱۷] بالانفراد اعتبار ذاته من حيث هي هي مع قطع النّظر عن وجود علّته و عدم علّته، فلانسلّم أنّه في هذه الحالة يستحقّ العدم[۱۸]، إذلو كان كذلك لكان ممتنعاً لاممكناً. و إن أراد بالانفراد[۱۹] اعتبار ذاته مع عدم علّة وجوده، ففي هذه الحالة لاشكّ أنّه يستحقّ العدم، لكن لالذاته بل لعدم علّة[۲۰] وجوده[۲۱]، فإنّ علّة عدم المعلول عدمُ علّة وجوده عندهم. و إذا[۲۲] كان وجود المعلول لأجل وجود تلك العلّة، و عدمه لأجل عدمها، كان كلّ واحد منهما حاصلاً[۲۳] للشيء من غيره. و على هذا التقدير لايظهر للعدم تقدّمٌ أصلاً على الوجود.

و اعلم أنّا إن أردنا اصلاح هذه الحجّة قلنا: الممكن ذاته[۲۴] يقتضي أن لايكون مستحقّاً للوجود و العدم من ذاته، فهذه اللّااستحقاقيّة مستحقّة لذاته، فيكون لها تقدّم على استحقاق الوجود و العدم، و

۱- أورده: أورده مص. ۲- أوّل: - ط. ۳- أورده: أورده مص. ۴- فيه: - س. ۵- و: - مص.

۶- مابيّنته و ما ذكرته: كما بيّنته و ما ذكر مص. ۷- نزلنا: تنزّلنا مص. ۸- نزاع: يتنازع مص. : تتنازع م.

۹- للشّيء: ليس مج. ۱۰- غيره: غير مص. : بالغير مج. ۱۱- من ذاته: - ط.

۱۲- يستحقّ: لايستحقّ ط، م. ۱۳- بين: + لا س، و أيضاً على فوق السّطر م. ۱۴- بين: - ط.

۱۵- قولكم: أنّ ذلك س. ۱۶- الممكن: لايمكن أن ط. ۱۷- أراد: أردنا مص. ۱۸- العدم: + لذاته مص.

۱۹- بالانفراد: بالإمكان ط. ۲۰- لعدم علّة: لعلّة ط. ۲۱- وجوده: الوجود مج. ۲۲- و إذا: و إذ س.

۲۳- حاصلاً: + لا س. ۲۴- ذاته: لذاته مص، مج.



حينئذ يحصل منه الحدوث الذاتي، و لنرجع إلى تفسير[1] المتن.

و اعلم أنّ من أوّل الفصل إلى قوله: «ثمّ أنت تعلم أنّ حال[2] الشيء الّذى يكون للشيء باعتبار[3] ذاته» في بيان ماهيّة البعديّة الذاتيّة، و منه إلى آخر الفصل في بيان أنّ كلّ ممكن محدث بالذات.

فأمّا قوله: «الشيء يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة: مثل البعديّة الزمانيّة و المكانيّة» فمعناه ظاهر.

و أمّا قوله : «و إنّما نحتاج الآن من الجملة إلى ما[4] يكون باستحقاق الوجود، و إن لم يمتنع أن يكونا[5] في الزمان معاً و ذلك إذا كان وجود هذا عن آخر، و وجود الآخر ليس عنه» فاعلم أنّ معناه أنّ القبليّة الحاصلة بالزمان و المكان غير واجبة، لأنّ الّذي وجد في الزمان المتقدّم[6] كان يصحّ حصوله في الزمان المتأخّر و بالعكس، و كذا القول في القبليّة بالمكان. فأمّا القبليّة الواجبة فهي أن تكون وجود هذا عن ذاك[7]، و وجود ذاك[8] ليس عن هذا[9] و هذا الكلام مشعر[10] بأنّ القبليّة الواجبة لاتتحقّق إلّا مع العلّيّة[11] و فيه نظر كما بيّناه أو يحمل قوله: «وجود هذا عن آخر و وجود الآخر ليس عنه» لاعلى معنى العلّيّة بل على معنى أعمّ منها بحيث يندرج فيه تقدّم[12] الواحد على الإثنين.

و أمّا قوله : «فلمّا استحقّ هذا الوجود إلّا و الآخر حصل له الوجود، و وصل إليه الحصول؛ و أمّا الآخر فليس يتوسّط هذا بينه و بين ذلك الوجود[13] بل يصل إليه الوجود لاعنه، و ليس يصل إلى[14] ذلك إلّا مارّاً على الآخر» فاعلم أنّ المراد منه[15] أنّ العلّة متوسّطة بين ذات[16] المعلول و وجوده، و أمّا المعلول فليس بمتوسّط بين ذات العلّة و وجودها[17].

و أمّا قوله : «و هذا مثل ما تقول[18]: حرّكت يدي فتحرّك المفتاح» إلى قوله: «فهذه بعديّة بالذات[19]» فالمراد منه البعديّة الذاتية[20].

۱- تفسير : شرح س. ۲- حال : - م، مج. ۳- باعتبار : في اعتبار معي. ۴- ما : + لا مج.

۵- يكونا : يكون ط، م، مج. ۶- المتقدّم : المقدّم س. ۷- ذاک : ذلک س. ۸- وجود ذاک : - م.

۹- هذا : ذا مج. ۱۰- مشعر : ليس بمشعر معي. ۱۱- العلّيّة : القبليّة بالعلّيّة س. ۱۲- تقدّم : تقديم مج.

۱۳- ذلک الوجود : ذلک الأخر في الوجود ط. : ذلک الغير مج. ۱۴- إلى : - ط. ۱۵- منه : - ط، م.

۱۶- ذات : + الوجود مج. ۱۷- و أمّا المعلول ... وجودها : - ط، م. ۱۸- ما تقول : أن تقول س.

۱۹- بالذات : في الذات س. ۲۰- الذاتية : + على إثبات التأخّر بالذات مج.



و أمّا قوله: «ثمّ[1] أنت تعلم أنّ حال الشيء الّذي يكون للشيء باعتبار ذاته[2] قبل حاله من غيره[3] قبليّة بالذّات»، فمعناه ظاهر. و[4] قوله: «و كلّ موجود عن[5] غيره، يستحقّ العدم لوانفرد، أو لايكون له وجود لوانفرد، بل عن غيره»، فاعلم أنّ معناه ظاهر، و قد عرفت ما في هذه المقدّمة من الإشكال.

و أمّا قوله: «فإذن[6] لايكون له وجود قبل أن يكون له وجود[7]، و هو الحدوث الذّاتي»، فمعناه[8] أنّه يلزم من المقدّمتين المذكورتين أنّ اللاكون متقدّم[9] على الكون، أي العدم متقدّم على الوجود تقدّماً بالذّات، و هو المطلوب.

المسئلة السّادسة

في أنّ العلّة متى كانت مستجمعة جميع الأمور المعتبرة في عليّتها فإنّه يستحيل تخلّف المعلول عنها

فصل واحد[10].

[الفصل الثّامن]

تنبيه: وجود المعلول متعلّق بالعلّة[11]، من حيث هي على الحال الّتي بها تكون علّة من طبيعة، أو إرادة، أو غير ذلك أيضاً، من أمور يحتاج إلى[12] أن يكون من خارج، و[13] لها مدخل في تتميم كون العلّة علّة بالفعل مثل الآلة، حاجة النجار إلى القدوم، أو المادّة، حاجة النجار إلى الخشب، أو المعاون، حاجة النشار إلى نشار آخر، أو الوقت[14]، حاجة الآدمي إلى الصّيف، أو إلى[15] الدّاعي، حاجة الآكل إلى الجوع، أو زوال مانع، حاجة الغسال إلى زوال الدّجن.

١- أمّا قوله ثمّ: ثمّ قوله ط. ٢- ذاته: + متعلّقا عن غيره ط. ٣- غيره: غير ط. ٤- و: + أمّا مص.

٥- عن: من ط. ٦- فإذن: فإن ص. ٧- لو انفرد بل ... له وجود: ثابتة على الهامش بقلم جديد م.

٨- فمعناه: معناه ص. ٩- أنّ اللاكون متقدّم: أن لايكون متقدّما ط. : أن لا كون مقدّم ص.

١٠- فصل واحد: - ط، م. ١١- بالعلّة: بوجود العلّة م. ١٢- إلى: - ص. ١٣- و: - مص.

١٤- الوقت: وقت ص. ١٥- إلى: - ص.



و عدم المعلول متعلّق بعدم كون العلّة على الحالة التى هى بها علّة بالفعل، سواء[1] كان ذاتها موجوداً لا[2] على تلك الحالة، أو لم يكن موجودة أصلاً.

فإذا لم يكن شيء معوّق من خارج، و كان الفاعل بذاته موجوداً، و لكنّه ليس لذاته علّة، توقّف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة. فإذا وجدت -كانت طبيعة، أو إرادة جازمة، أو غير ذلك- وجب وجود المعلول. و إن لم توجد وجب عدمه. و أيّهما فرض أبداً، كان ما بإزائه أبداً، أو وقتاً ما، كان وقتاً ما.

و إذا جاز أن يكون شيء متشابه الحال في كلّ شيء، و له معلول، لم يبعد أن يجب[3] عنه سرمداً. فإن[4] لم يسمّ هذا مفعولاً بسبب أن لم يتقدّمه[5] عدم، فلامضايقة في الأسماء[6] بعد[7] ظهور المعنى.

التفسير[8]: وجود المعلول مفتقر إلى أن تحصل العلّة مستجمعة جميع الأمور الّتي لايتمّ علّيتها[9] بالفعل[10] إلّا معها. و تلك الأمور إمّا أن تكون صفات عائدة إلى ذات العلّة: كحصول الطّبيعة الموجبة، و الإرادة الجازمة، و غيرهما. و إمّا أن تكون خارجة عن ذاتها، و ذكر من تلك الأمور ههنا ستّة أشياء: أحدها: الآلة، مثل حاجة النجّار إليها[11]. و الثاني: المادّة، مثل حاجة النجّار إلى الخشب. و الثالث: المعاون، مثل حاجة النشّار إلى نشّار آخر. و رابعها: الوقت، مثل حاجة الآدمي إلى الصّيف، فإنّ كثيراً من الأفعال لايمكنه الاشتغال بها إلّا في هذا الوقت لاسيّما اتّخاذ الأديم و إصلاحه.[12] و خامسها: حصول الدّاعي، مثل حاجة الآكل إلى الجوع الّذي هو شهوة الأكل. و سادسها: زوال المانع، مثل حاجة القصّار إلى زوال الدّجن. قال صاحب الصّحاح: الدَّجْنُ إلباس الغيم السّماء[13]، و قد دَجَن يومنا، يدجُن بالضمّ، دُجناً و دُجوناً. و الدُّجُنّ المطر الكثير[14]. و سحابة داجنة.[15]

و لقائل أن يقول: إنّكم جعلتم زوال المانع جزءاً من العلّة من حيث أنّها علّة بالفعل، و ذلك

۱-سواء: -س. ۲-موجوداً لا: -مص. ۳-يجب: يجد م. ۴-فإنّ: و إن م.

۵-أن لم يتقدّمه: أنّه لايتقدّمه م. ۶-في الأسماء: -س. ۷-بعد: -م. ۸-التفسير: -أقول مص.

۹-علّيتها: علّية الفعل م. ۱۰-بالفعل: -مع، س. ۱۱-إليها: إلى المنشار ط.

۱۲-فإنّ كثيراً... و إصلاحه: -س.

۱۳-إلباس الغيم السّماء: بالكسر للغيم الباس مص. المانع بين الغيم و السّماء ط. ۱۴-الكثير: الكبير مص.

۱۵-دجن... يدجن دجناً وجودنا و الأدجن... داجنة: دخن... يدخن دخناً و دخونا الدّخن... داخنة م.

خطأ؛ لأنّ زوال المانع قيد عدمي، و القيد العدمي لايجوز أن يكون جزءاً من علّة[1] الشيء الموجود[2]. فإذلو جاز أن يكون العدم جزءاً من علّة الوجود لجاز أيضاً أن يكون علة مستقلّة للوجود، و فساد ذلك لايخفى.

ثمّ قال: و أمّا عدم المعلول فإنّه متعلّق بأن لاتوجد العلّة مع جميع الأمور المعتبرة في علّيتها، إمّا لأنّ شيئاً من هذه الأحوال و الشرائط[3] مختلّ[4] و إن كانت ذاته موجودة؛ و إمّا لأنّ ذاته قد عدمت و فنيت.

و إذا عرفت ذلك فنقول: إذا وجدت ذات العلّة مع كلّ الجهات المعتبرة في علّيتها[5] وجب حصول المعلول معها؛ و إن لم توجد وجب عدمه. و أيّ القسمين[6] فرض أبداً كان حال[7] المعلول[8] أيضاً أبداً، و أيّهما فرض وقتاً ماكان ما بازائه[9] من المعلول أيضاً كذلك. فإذا[10] فرضنا شيئاً[11] متشابه الحال في جميع هذه الأمور، ممتنع التغيّر، و له معلول، وجب أن يجب ذلك المعلول عنه أبداً. لأنّ جميع الجهات المعتبرة في علّيتها إذا كانت حاصلة بالفعل، و هو[12] ممتنع التغيّر، و ثبت أنّ ترتيب[13] المعلول على العلّة واجب، لزم من دوام[14] تلك العلّة دوام ذلك المعلول.

ثمّ قال بعد ذلك: فإن لم يسمّ هذا المعلول مفعولاً[15] لأجل أنّه لم يتقدّمه عدمه فلامضايقة في الألفاظ بعد ظهور المعاني.

واعلم أنّ الغرض من هذا الفصل التنبيه على الحجّة التي لايزال القائلون بالقدم[16] يتمسّكون بها و يعوّلون عليها، و هي أنّ الأمور التي بها تتمّ مؤثّرية الباري تعالى في العالم[17] إمّا أن تكون بأسرها[18] أزليّة، أو لاتكون، و الثاني باطل، إذلوكان شيء منها حادثاً لافتقر حدوثه إلى مؤثّر[19]، و الكلام في كونه مؤثّراً في ذلك الأمر[20] كالكلام في الأوّل فيلزم التسلسل و هو محال. فإذن كلّ الأمور المعتبرة في مؤثّرية الله تعالى في العالم أزلي. و أيضاً فمن الظاهر أنّ المؤثّر متى[21] حصل

١- علّة: - ط. ٢- الشيء الموجود: وجود الشيء س. ٣- الشرائط: الشروط س. ٤- مختلّ: مختل ط.
٥- علّيتها: العلّية مص. ٦- القسمين: - س. ٧- حال: - مص. ٨- المعلول: + كذلك مج.
٩- كان ما بإزائه: كان بازائه مص، : بإزاء ط. ١٠- فإذا: و إذا ط مص. ١١- شيئاً: + من ط.
١٢- و هو: - ط. ١٣- ترتيب: ترتّب مج. : ثبوت مص. ١٤- من دوام: لدوام ط، م، مص.
١٥- مفعولاً: معلولاً مج. ١٦- بالقدم: بالعدم مص. ١٧- العالم: + إلا بها م. ١٨- بأسرها: فأثيرها ط.
١٩- مؤثّر: + آخر مج، مص. ٢٠- الأمر: الآخر مج، مص. ٢١- متى: شيء مج.



مستجمعاً جميع الأمور المعتبرة في المؤثّرية وجب ترتيب[١] الأثر عليه، لأنّه إن[٢] جاز تخلّف الأثر عنه كان صدور الأثر عن العلّة المستجمعة لجميع[٣] تلك الأمور المعتبرة في المؤثّرية، و لاصدوره عنها على السّواء. و لوكان كذلك لماترجّح الصّدور على اللاصدور إلّا لمرجّح[٤] آخر، فلم تكن جميع الأمور المعتبرة في المؤثّرية حاصلة قبل حصول هذا الزّائد، وكنّا فرضنا أنّ الأمر كذلك؛ هذا خلف.

و إذا ثبت المقدّمتان لزم من قدم الباري تعالى قدم أفعاله. فهذا تحرير هذه الحجّة.

و لقائل أن يقول: هذا الكلام إنّما يلزم في الموجب بالذّات[٥]، أمّا الفاعل المختار فلا، لاحتمال[٦] أن يقال: إنّه كان في الأزل مريداً إحداث العالم[٧] في وقت دون وقت. فإذا[٨] قالوا: فلم أراد إحداثه[٩] في ذلك الوقت دون ما قبله و[١٠] ما بعده؟ كان الكلام فيه طويلاً و هو مذكور في سائر كتبنا على وجه الاستقصاء.

المسألة السّابعة

في تفسير لفظ الإبداع

فصل واحد[١١].

[الفصل التّاسع]

تنبيه: الإبداع هو أن يكون من الشّيء[١٢] وجود لغيره متعلّق به فقط، دون متوسّط[١٣] من مادّة أو آلة أو زمان. و ما يتقدّمه عدم زماني، لم يستغن عن متوسّط. و الإبداع أعلى رتبة من التّكوين و الإحداث.

التّفسير[١٤]: هذا الفصل مشتمل[١٥] على مطالب ثلاثة[١٦]: أحدها، تفسير لفظ الإبداع و هو أن

١- ترتيب: ترتّب مج، مص. ٢- إن: لو ط، مص. ٣- لجميع: بجميع م. ؛ جميع ط. ٤- لمرجّح: لمؤثّر مج.

٥- بالذّات: الذّات مج. ٦- لاحتمال: فالاحتمال ط. ٧- العالم: + في لا يزال س. ٨- فإذا: فإن ط.

٩- إحداثه: حدوثه س. ١٠- و: أو م، مص. ١١- فصل واحد: - ط، م. ١٢- من الشّيء: للشّيء ط.

١٣- متوسّط: توسّط س. ١٤- التّفسير: الشّرح س. ؛ + أقول مص. ١٥- مشتمل: يشتمل س.

١٦- مطالب ثلاثة: ثلاث مطالب س.

لايتوقّف صدور المعلول عن العلّة على توسّط الآلة و الزّمان و المادّة. و ثانيها؛ أنّ كلّ ما يتقدّمه عدم زمانيّ فلابدّ و أن يكون مسبوقاً بمادّة و زمان، و تقدمّ الكلام في ذلك. و ثالثها؛ أنّ الإبداع أعلى رتبة من التكوين[١]، و هو[٢] مسئلة خطابيّة. و إنّما ذكر هذه المسئلة ليبيّن[٣] أنّ كون الباري تعالى فاعلاً للعالم مع كونه أزليّاً، أجلّ و أعلى ممّا إذا كان فاعلاً له لو لم يكن أزليّاً.

المسئلة الثّامنة

في أنّ أحد طرفي الممكن لايترجّح على الآخر إلّا لعلّة و أنّ حصوله[٤] واجب عند حصول العلّة

فصل واحد[٥]

[الفصل العاشر]

تنبيه و إشارة: كلّ شيء لم يكن، ثمّ كان، فبيّن في العقل الأوّل[٦] أنّ ترجّح أحد طرفي إمكانه صار أولى بشيء أو بسبب[٧]، و إن كان قد يمكن العقل أن يذهل عن هذا البيّن و يفزع[٨] إلى ضروب من البيان. و هذا التّرجيح و التّخصيص[٩] من ذلك الشّيء إمّا أن يقع و قد وجب عن السّبب، أو[١٠] بعدُ لم يجب بل هو في حدّ الإمكان عنه، إذ لا وجه للامتناع عنه. فيعود الحال في طلب سبب[١١] التّرجيح[١٢] جذعاً و لا يقف، فالحقّ أنّه يجب عنه.

التّفسير[١٣]: قال صاحب الصّحاح: قولهم: فلانٌ في هذا الأمر جَذَعٌ[١٤]؛ إذا كان[١٥] أخذ[١٦] فيه حديثاً. و اعلم أنّ هذا الفصل مشتمل[١٧] على مطلوبين: أحدهما؛ أنّ الممكن لايترجّح أحد طرفيه على الآخر إلّا لمرجّح، فزعم[١٨] كونها ضروريّة غنيّة عن البرهان. و ثانيهما؛ أنّ حصول المعلول عند

١- التّكوين: + و الإحداث مج. ٢- هو: هذه مص. ٣- ليبيّن: ليتبيّن مص.

٤- حصوله: حصول المعلول س. ٥- فصل واحد: - ط، م. ٦- الأوّل: - م.

٧- بشيء أو بسبب: لشيء أو لسبب س. ٨- يفزع: يفرع مص.

٩- التّرجيح و التّخصيص: التّرجّح و التّخصّص س. ١٠- أو: + و س. ١١- طلب سبب: سبب طلب م.

١٢- التّرجيح: التّرجّح س. ١٣- التّفسير: + أقول مص. ١٤- جذع: جدع مج. ١٥- إذا كان: أي مج.

١٦- أخذ: أحد مص. ١٧- مشتمل: يشتمل س. ١٨- فزعم: و زعم س.

حصول العلّة التامّة واجب، و هذه القضيّة برهانيّة، فلاجرم سمّي الفصل المشتمل عليهما بالتّنبيه و الإشارة. أمّا التنبيه فلأجل الأوّل، و أمّا الإشارة[1] فلأجل الثاني. و إنّما افتقر إلى هاتين المقدّمتين لأنّ العالم لو لم يكن صادراً عن الباري تعالى في الأزل[2]، ثمّ صار صادراً عنه، فلابدّ لذلك من علّة أخرى، فلايكون الباري تعالى مستقلاً[3] بالمؤثّريّة[4] في العالم. و أمّا إن كان مستقلاً بالمؤثّريّة[4] في الأزل، فلابدّ من ترتّب[5] الأثر عنه.

و اعلم أنّ في المقدّمة الثانية بحثاً و هو أنّ الشيخ قال: المعلول حين ما صدر عن العلّة إمّا أن يقال: صدر عنه مع أنّه وجب[6] صدوره عنه، أو ما وجب صدوره عنه[7]؟ و الأوّل هو المطلوب. و أمّا الثاني فإنّه يقتضي أن يكون صدوره عنه ممكناً، إذ لاوجه للامتناع، و حينئذ يعود الحال[8] في طلب[9] سبب الترجّح[10] جذعاً.

فإن قيل: لم لايجوز أن يقال: إنّه قبل حضور هذا السّبب كان الوجود و العدم بالنّسبة إليه على السّواء[11]، فلاجرم افتقر إلى المرجّح. و بعد حضور هذا السّبب صار الوجود أولى و أرجح من العدم و إن لم ينته إلي حدّ الوجوب. فلأجل حصول هذه[12] الأولويّة استغنى[13] عن السّبب الجديد، و لأجل أنّه لم ينته إلى حدّ الوجوب بقي في حدّ الإمكان.

فنقول: القول بهذه الأولويّة باطل، لأنّه مع حصول هذه الأولويّة لاشكّ في إمكان صدور المعلول عنه. فإن كان[14] لاصدوره عنه محالاً فهو القول بالوجوب. و إن لم يكن محالاً كان الصّدور و اللّاصدور مع حصول هذه الأولويّة ممكنين. فليفرضا واقعين حتّى يحصل المعلول تارة مع[15] هذه الأولويّة الحاصلة[16]، و لايحصل أخرى. فيكون اختصاص[17] أحد زماني حصول هذه الأولويّة بحصول المعلول دون الزّمان الثاني إن كان لأمر، لم تكن الأولويّة الحاصلة أوّلاً كافية. و إن كان

١- أمّا الاشارة : الاشارة طه م. ٢- الأزل : الأزل مص، مج.
٣- فلابدّ لذلك ... بالمؤثّريّة : ثابتة على قول الشطر س. ٤- في العالم ... بالمؤثّريّة : - مص.
٥- ترتّب : ترتيب طه. ٦- وجب : واجب س. ٧- أو ما وجب صدوره عنه : أو ليس بواجب س.
٨- الحال : المحال س، مص. ٩- طلب : - طه ١٠- الترجّح : الترجيح طه مص.
١١- السّواء : حال سواء طه. ١٢- هذه : - س، مج. ١٣- استغنى : استغناء مج. ١٤- كان : - طه.
١٥- مع : + حصول مج. ١٦- الحاصلة : - طه، مص. ١٧- فيكون اختصاص : فاختصاص س.



لالأمر[١]، كان اختصاص أحد الزمانين بالوقوع دون الزمان الآخر، مع أنّ الأولوية بالنسبة إليهما على السّواء، ترجيحاً لأحد طرفي الممكن المتساويين[٢] على الآخر لالمرجّح؛ و هو محال[٣]. فظهر بهذا بطلان القول بهذه الأولوية[٤]، و ثبت أنّه متى خرج عن حدّ التساوي فلابدّ من الوصول إلى الوجوب.

المسئلة التاسعة
في أنّ الواحد حقّاً[٥] لايصدر عنه[٦] إلّا المعلول الواحد

فصل واحد.[٧]

[الفصل الحادي عشر]

تنبيه: مفهوم[٨] أنّ علّة ما بحيث يجب عنها « الف » غير مفهوم أنّ علّة ما بحيث يجب عنها « ب ». و إذا كان الواحد يجب عنه شيئان، فمن حيثيتين مختلفتي[٩] المفهوم[١٠] مختلفتي[١١] الحقيقة، فإمّا أن يكونا من مقوّماته، أو من لوازمه، أو بالتفريق.[١٢] فإن فرضنا من لوازمه عاد الطلب جذعاً. فينتهي إلى حيثيتين من مقوّمات العلّة مختلفتين: إمّا للماهيّة، و إمّا لأنّه موجود، و إمّا بالتفريق. فكلّ مايلزم عنه اثنان معاً، ليس أحدهما بتوسّط الآخر[١٣]، فهو منقسم الحقيقة.

التفسير[١٤]: تحرير هذه الحجّة أنّ مفهوم أنّه صدر عن هذه العلّة هذا، مغاير لمفهوم أنّه صدر عنها ذلك[١٥]. فالمفهومان إمّا أن يكونا مقوّمين، أو لازمين، أو أحدهما مقوّم و الآخر لازم. فإن كان الأوّل كانت الحقيقة مركّبة لابسيطة. و إن كان الثاني فاللوازم معلولة، فيكون مفهوم أنّه صدر عنها هذا اللازم مغايراً لمفهوم أنّه صدر عنها ذلك اللازم، و يعود الكلام الأوّل بعينه فيهما. و يلزم إمّا التسلسل و هو محال[١٦]، أو الانتهاء إلى جزئين داخلين[١٧] في الحقيقة فيعود القسم الأوّل. و إن كان الثالث لزم

١- لالأمر: للأمر مج. ٢- المتساويين: المتساوي م، مص. : المساوي ط. ٣- و هو محال: - س.

٤- بالنسبة إليهما ... بهذه الأولوية: ثابتة على الهامش بعد التصحيح بقلم جديد م. : + بطلان ذلك مج.

٥- حقّاً: - س. ٦- عنه: منه ط، م. ٧- فصل واحد: - ط، م. ٨- مفهوم: - س.

٩- مختلفتي: مختلفتي مص. ١٠- المفهوم: + و مص. ١١- مختلفتي: لمختلفتي م.

١٢- أو بالتفريق: - س، مص. ١٣- الآخر: - س. ١٤- التفسير: + أقول مص. ١٥- ذلك: ذاك ط، س.

١٦- و هو محال: - س، مج. ١٧- داخلين: - ط، م.

منه تركّب[1] الماهيّة؛ لأنّ كلّ ما كان لماهيّته[2] جزء كانت ماهيّته مركّبة؛ و لزم أيضاً أن يكون المعلول واحداً لأنّ الجزء لايكون معلولاً، فيكون المعلول هو[3] أحدهما لاهما معاً.

فهذه هي الحجّة الأقوى[4] في هذه المسئلة، و قد بيّنّا ضعفها في كتبنا من وجوه كثيرة، و لنقنع[5] ههنا منها[6] بنكت قليلة. فنقول: إنّ مفهوم أنّ هذا الشّيء ليس بحجر مغايرٌ لمفهوم أنّه ليس بشجر. فهذان المفهومان إمّا أن يكونا مقوّمين، أو لازمين، أو أحدهما مقوّم و الآخر لازم. و نسوق التّقسيم المذكور بعينه حتّى يلزم أن يقال: البسيط لايسلب عنه إلّا شيء واحد، و ذلك معلوم الفساد بالضّرورة. فإن[7] قالوا: المفهومان إنّما اختلفا لتغاير الشّلبين[8]، لالتغاير[9] المسلوب عنه؛ فنقول: لم[10] لايجوز أن يقال ههنا أيضاً المفهومان[11] إنّما اختلفا لتغاير النّسبتين؟ أعني نسبة العلّة إلى هذا المعلول و إلى ذلك المعلول[12]، و إن كانت ذات العلّة في نفسها بسيطة أحديّة.

و أيضاً فالمفهوم من كون هذا الرّجل جالساً غير المفهوم من كونه قائماً. و نسوق التّقسيم[13] المذكور حتّى يلزم أن يكون الجالس غير القائم، و المتكلّم غير السّاكت بالذّات. و كذلك المفهوم[14] من كون الجوهر قابلاً للسّواد غير المفهوم من كونه قابلاً للحركة؛ و نسوق التّقسيم إلى أن يلزم منه أن لايقبل الشّيء الواحد إلّا مقبولاً واحداً، و ذلك باطل[15] بالاتّفاق.

و لاعذر عن[16] هذه الأشياء إلّا أن يقال: تغاير المفهوم إنّما حصل لاختلاف نسب القابل إلى المقبولات، فأمّا[17] الذّات الّتي عرضت لها تلك النّسب فهي واحدة[18]. فنقول نحن[19] أيضاً ههنا[20]: لم لايجوز أن يكون الأمر واقعاً على هذا الوجه؟ و العجب من الحكماء كيف قنعت نفوسهم في مثل هذا الأصل الّذي فرّعوا عليه[21] شطراً من مباحثهم بهذه الحجّة الضّعيفة و

---

١ – تركّب : تركيب ط. ٢ – ما كان لماهيّته : ما لماهيّته م، ط، مج. : ما له مص. ٣ – هو : – ط. ٤ – الأقوى : القويّة مص.

٥ – لنقنع : فيتقنع م. ٦ – منها : – س. ٧ – فإن : و لئن مج. ٨ – الشّلبين : النّسبتين مص.

٩ – لالتغاير : لتغاير مص. ١٠ – لم : فلم م، مج، مص. ١١ – المفهومان : المفهوم مج. . المفهومات م.

١٢ – إلى ذلك المعلول : لذلك مج. : إلى ذلك س. ١٣ – التّقسيم : القسم ط. ١٤ – المفهوم : فالمفهوم ط، مج.

١٥ – باطل : محال م. ١٦ – عن : من ط. ١٧ – فأمّا : و أمّا مص. : و إنْ س.

١٨ – تلك النّسب فهي واحدة : النّسبة واحدة س. ١٩ – نحن : – مج. ٢٠ – الفوقية. ههنا : فنحن أيضاً ههنا نقول س.

٢١ – هذا الأصل الّذي فرّعوا عليه: هذه الأصول الّتي فرّعوا عليها مص.



الخيال الواهي[1]؟!

المسئلة العاشرة
في مذاهب أهل العالم[2] في إمكان العالم و حدوثه[3]

[الفصل الثاني عشر]

أوهام و تنبيهات: قال قوم: إنّ هذا الشيء المحسوس موجود لذاته، واجب[4] لنفسه. لكنّك إذا تذكّرت ما قيل في شرط واجب الوجود، لم تجد هذا[5] المحسوس واجباً. و تلوت قوله تعالى: «لا أُحِبُّ الآفِلِينَ»[6] فإنّ الهوِيّ في حظيرة الإمكان، أفولٌ ما.

و قال آخرون: بل هذا الموجود[7] المحسوس معلول. ثمّ افترقوا: فمنهم من زعم أنّ أصله و طينته غير معلولين، لكن صنعته معلولة. فهؤلاء قد جعلوا في الوجود واجبين، و أنت خبير باستحالة ذلك.

و منهم من جعل وجوب الوجود لضدّين أو لعدّة أشياء، و جعل غير ذلك من ذلك[8]. و هؤلاء في حكم الّذين من قبلهم.

و منهم من وافق على أنّ واجب الوجود واحد، ثمّ افترقوا فقال فريق منهم: إنّه لم يزل و لا وجود لشيء عنه، ثمّ ابتدأ و أراد وجود شيء عنه. و لو لا هذا، لكانت أحوال متجدّدة من أصناف شتّى في الماضي لانهاية لها موجودة بالفعل؛ لأنّ كلّ واحد منها وجد، فالكلّ وُجد، فيكون لما لانهاية له من أمور[9] متعاقبة، كلّيّة منحصرة في الوجود. قالوا: و ذلك محال[10]. و إن لم تكن كلّيّة حاصرة[11] لأجزائها معاً، فإنّها في حكم ذلك. و كيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال، توصف بأنّها لاتكون إلّا بعد مالانهاية له، فتكون موقوفة على مالانهاية له؟ فيقطع إليها مالانهاية له.

١- الواهي: الوهمي طا، مج. :+ و بالله التّوفيق س.   ٢- العالم: العلم م، مص. :+ في إمكان العلم مص.
٣- حدوثه :+ فصل واحد مص.   ٤- واجب +الوجود طا، م.   ٥- هذا :+ الشيء مص.
[٦- لا أحبّ الآفلين: سورة ٦ (الأنعام) آية ٧٦]   ٧- الموجود: الوجود م.   ٨- من ذلك :- م.
٩- أمور :+ كلّيّة م.   ١٠- محال :+ قالوا م.   ١١- حاصرة: حاصرة س.

ثمّ كلّ وقت يتجدّده يزداد عدد تلك الأحوال، و كيف يزداد عدده[1] مالانهاية له؟

و من هؤلاء[2] من قال: إنّ العالم وُجد حين كان أصلح لوجوده.

و منهم من قال: لم يمكن[3] وجوده إلّا حين وُجد.

و منهم من قال: لايتعلّق[4] وجوده بحين، وبشيء[5] آخر، بل بالفاعل، ولايُشتغل عن لِمَ. فهؤلاء هؤلاء.

و بإزاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانيّة الأوّل يقولون: إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته و أحواله الأوّليّة له[6]، وإنّه لن[7] يتميّز في العدم الصّريح حالُه الأولى[8] به فيها أن لايوجِدَ شيئاً، أو بالأشياء أن لاتوجَدَ عنه أصلاً، و حالٌ بخلافها.

و لايجوز أن تسنح إرادة متجدّدة إلّا لداع، ولا أن تسنح جزافاً، وكذلك لايجوز أن تسنح طبيعة، أوغير ذلك بلايتجدّد[9] حال. و كيف تسنح إرادة لحال[10] تجدّدت، و حالٌ ما يتجدّد كحالٍ ما يُمَهِّدُ له التّجدّد، فيتجدّد؟ وإذا لم يكن تجدّد كانت حالُ ما لم يتجدّد[11] شيء حالاً واحدة مستمرّة على نهج واحد. و سواء جعلت التّجدّد لأمر تهيّأ أو لأمر زال، مثلاً لحسن[12] من الفعل وقتاً تيسّر، أو معيّن، أوغير ذلك مفاقد. أو لقبح[13] كان يكون له، لوكان قد زال، أوعائق أوغير ذلك كان فزال.

قالوا: فإن كان الدّاعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة[14] الخير و الجود هو كون المعلول مسبوق العدم لامحالة، فهذا الدّاعي ضعيف، قدانكشف لذوي الانصاف ضعفه. على أنّه قائم في كلّ حالٍ ليس في حالٍ أولى بإيجاب السّبق منه في حال[15].

و أمّا كون المعلول ممكن الوجود في نفسه واجب الوجود بغيره[16]، فليس يناقض كونه دائم الوجود بغيره[17]، كمانبّهت عليه.

و أمّا كون غير المتناهي كلّاً موجوداً لكون كلّ واحد وقتاً ما موجوداً، فهو توهّم خطأ. فليس

١- عدده : - م. ٢- و من هؤلاء : و منهم م. ٣- لم يمكن : لايمكن م، مص. ٤- لايتعلّق : يتعلّق م.

٥- بشيء : لابشيء مص. ٦- له : - مص. ٧- لن : لم م. ٨- الأولى : الأوّل م. ٩- بلايتجدّد : لايتجدّد م.

١٠- لحال : بحال م. ١١- لم يتجدّد : يتجدّد م. ١٢- لحسن : كحسن مص. ١٣- لقبح : كقبح مص.

١٤- إفاضة : - م. ١٥- منه في حال : من حال، و إمّا منه في كلّ حال م. ١٦- بغيره : لغيره مص.

١٧- فليس ... بغيره : على الهامش م.



إذا صحّ على كلّ واحد حكم، صحّ على كلّ مُحَصَّل[١]، وإلّا لكان يصحّ أن يقال[٢]: الكلّ من غير المتناهي يمكن أن يدخل في الوجود، لأنّ كلّ واحد يمكن أن يدخل في الوجود، فيحمل الإمكان على الكلّ كما يحمل[٣] على كلّ واحد.

قالوا: و لم يزل غيرالمتناهي من الأحوال الّتي يذكرونها معدومةً إلّا شيئاً بعد شيء. و غيرالمتناهي المعدوم قد يكون فيه أكثر و أقلّ، و لا يلزم ذلك كونها غير متناهية[٤] في العدم.

و أمّا توقّف الواحد منها على أن يوجد قبله ما لانهاية له، أو احتياج شيء منها إلى أن يقطع إليه ما لانهاية له[٥]، فهو قول كاذب. فإنّ معنى قولنا: توقّف كذا على كذا، هو أنّ الشيئين وُصِفا معاً بالعدم، و الثّاني لم يكن يصحّ وجوده إلّا بعد وجود المعدوم الأوّل، و كذلك الاحتياج. ثمّ لم يكن ألبتّة و لا في وقت من الأوقات يصحّ أن يقال: إنّ الآخر كان متوقّفاً على وجود ما لانهاية له، أو محتاجاً إلى أن يقطع إليه ما لانهاية له، بل أيّ وقت فرضت، وجدت بينه و بين كون الأخير أشياء متناهية. ففي جميع الأوقات هذه صفته[٦]، لا سيّما و الجميع، عندكم، و كلّ واحدٍ واحدٌ. فإن عنيتم بهذا التوقّف أنّ هذا لم يوجد إلّا بعد وجود أشياء كلّ واحد منها في وقت آخر، لايمكن أن يُحصَى عددها، و ذلك محال. فهذا هو[٧] نفس المتنازع فيه أنّه[٨] ممكن أو غير ممكن، فكيف[٩] يكون مقدّمة في إبطال نفسه، أبأن تغيّر[١٠] لفظها تغيراً لايتغيّر به المعنى؟

قالوا: فيجب من اعتبار ماتهنا[١١] عليه أن يكون الصّانع الواجب الوجود غير مختلف النّسب إلى الأوقات و الأشياء الكائنة عنه، كوناً أزليّاً، و ما يلزم[١٢] ذلك[١٣] لزوماً ذاتيّاً، إلّا مايلزم من اختلافات يلزم عندها[١٤]، فيتبعها التّغيّر.

فهذه هي المذاهب، و إليك الاختيار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً.

التّفسير: أهل العالم فريقان: منهم من أثبت أكثر من واجب وجود واحد، و منهم من لم يقل

١- مُحَصَّل: محصل معي. ٢- يقال: إنّه م. ٣- يحمل: - س، م. ٤- غيرمتناهية: في غير متناه م.

٥- أو احتياج شيء ... ما لانهاية له: على الهامش م. ٦- صفته: صفة معي. ٧- هو: + غير م.

٨- أنّه: + هل هو م. ٩- فكيف: و كيف معي. ١٠- أبأن تغيّر: بأن يتغيّر معي، أبأن يتغيّر م.

١١- تهنا: بيّنها م. ١٢- يلزم: + من م. ١٣- ذلك: + الاختيار معي. ١٤- عندها: عنها معي.



إلّا بالواجب الواحد. أمّا الفريق الأوّل فقد تحزّبوا إلى ثلاث فرق: أحدها الّذين زعموا أنّ هذا العالم المحسوس واجب لذاته على ماهو عليه من الشّكل و المقدار و الهيئة. قال الشّيخ: يمكنك إذا تذكّرت ما قيل في شرط واجب الوجود، لم تجد هذا المحسوس واجباً. و تلوت [1] قوله تعالى: «لا أُحِبُّ الآفِلِينَ»، فإنّ الهُوِيّ في حظيرة الإمكان أفول ما، و [2] يجب علينا أن نذكر مهنا ما يدلّ [3] على إمكان العالم، فنقول:

الدّليل على أنّ هذا العالم ليس بواجب لذاته: أنّ الجسم مركّب، و كلّ مركّب ممكن.

بيان الصّغرى من ثلاثة أوجه: الأوّل [4]: الجسم مركّب من الهيولى و الصّورة على ما مرّ. الثّاني: الأجسام متشاركة في الجسميّة و متباينة بخصوصيّاتها، و ما به الاشتراك غيرما به الامتياز، فخصوصيّة كلّ واحد [5] منها مركّبة ممّا به الاشتراك و [6] ما به الامتياز. الثّالث: كلّ جسم فإنّا نفرض [7] فيه أجزاء حسّيّة بحسب الانقسامات.

بيان الكبرى: أنّ كلّ مركّب فهو مفتقر إلى كلّ واحد من أجزائه و جزؤه غيره، فكلّ مركّب [8] مفتقر إلى غيره، و كلّ مفتقر إلى الغير [9] ممكن.

لا يقال: لم لا يجوز أن يقال: الجسم و إن كان ممكناً لذاته، لكنّه واجب لوجوب أجزائه [10].

لأنّا نقول: إنّا بيّنّا تعلّق كلّ واحد [11] من أجزاء الجسم بعضها بالبعض، أمّا في الهيولى و الصّورة فقدمرّ الكلام فيه، و أمّا في [12] الأجزاء الجنسيّة و الفصليّة فهذا الكلام فيها ظاهر، و كذا القول في الأجزاء الحسّيّة [13].

الحجّة الثّانية: الأجسام فيها كثرة، و واجب الوجود ليس إلّا الواحد [14].

الحجّة الثّالثة: الأجسام ماهيّاتها مغايرة لوجوداتها [15]، و كلّ ماكان كذلك كان ممكناً [16].

الحجّة الرّابعة: الأجسام مفتقرة إلى الأعراض، و كلّ ما افتقر إلى الغير فهو ممكن لذاته.

١- تلوت: يكون مج. ٢- أفول ما و: أفول و الّذي ما م: أفول ما + يحول مج. :أفول مص.

٣- مهنا ما يدلّ: الدّلالة مهنا س. ٤- الأوّل: فالأوّل مص. :أحدها + أنّ ط. ٥- واحد :+ واحد مص.

٦- و: غير م. ٧- فإنّا نفرض: فإنّه يفرض ط، م، مج. ٨- مركّب :+ فهو مج.

٩- الغير: غيره س. :+ فهو مج. ١٠- واجب لوجوب أجزائه: واجب الوجوه بأجزائه ط، م، مج.

١١- واحد: جزء ط. ١٢- في :- ط، م، مج. ١٣- الحسّيّة: الجنسيّة مص. ١٤- الواحد: واحد مص.

١٥- لوجوداتها: لوجودها مص، م، ط. ١٦- كان ممكناً: فهو ممكن ط.



الحجّة الخامسة: وجود الأجسام زائد على ماهيّاتها، و كلّ ما كان كذلك فهو ممكن.

فهذا[1] مجموع ما يدلّ على أنّ الأجسام ممكنة، و قد عرفت ما في كلّ واحدة منها و عليها[2].

الفرقة الثّانية زعموا[3] أنّ العالم له ذات و صفات، أمّا الذّات فهي الأجسام و هي واجبة لذواتها. و منهم من قال: الذّات هي الهيولى الّتي هي محلّ الجسميّة، و هي واجبة لذاتها. و أمّا الصّفات و هي الشّكل و المقدار و التّحيّز[4] و الحركة[5] و السّكون فكلّ ذلك[6] من الممكنات. و هذه المقالة أيضاً باطلة بالأدلّة[7] المذكورة على فساد المقالة[8] الأولى.

الفرقة الثّالثة زعموا[9] أنّ هذا العالم ممكن الوجود بذاته و صفاته[10]، ولكن واجب الوجود مع ذلك أكثر من واحد[11]. ثمّ هؤلاء[12] أيضاً فرق: منهم من أثبت إلٰهين واجبين لذاتيهما[13]: أحدهما خير، والآخر شرير[14]. و منهم من قال بخمسة أشياء واجبة لذاواتها: الباري، و النّفس، و الهيولى، و الدّهر، و الخلاء. و فساد هذه الأقاويل و أشباهها إنّما يظهر بالدّلالة المذكورة[15] على أنّ واجب الوجود يستحيل أن يكون أكثر من واحد[16].

و أمّا[17] القائلون بأنّ واجب الوجود واحد فقد اختلفوا على قولين. منهم[18] من قال: إنّه تعالى لم يكن فاعلاً في الأزل[19]، ثمّ صار فاعلاً فيما لا يزال[20]، وهم المتكلّمون بأسرهم. و منهم من قال: إنّه[21] كان في الأزل فاعلاً لهذا العالم، و هم أكثر الفلاسفة.

ثمّ ذكر الشّيخ ههنا[22] من أدلّة القائلين بأنّ للحوادث الماضية بداية[23] ثلاثة أوجه:

أحدها أنّه لو لم يكن للحوادث الماضية بداية، لكان قد دخل ما لا نهاية له في الوجود و

۱- فهذا: هذا مص. ۲- واحدة منها و عليها: واحد منها و عليه ط، مج، مص.

۳- الفرقة الثّانية زعموا: المقالة الفرقة الثانية ط. : المقالة الثّالثة م. ۴- التّحيّز: الوضعيّة ص.

۵- الحركة: - ط. ۶- ذلك: واحد ط. ۷- بالأدلّة: بالدّلالة ط. ۸- المقالة: المتقدّمة ط.

۹- الفرقة الثّالثة زعموا: المقالة الثّالثة ط، م. ۱۰- صفاته: بصفاته ط، م، مج. ۱۱- واحد: الواحد مج.

۱۲- هؤلاء: هاهنا ط. ۱۳- لذاتيهما: لذاتيها مص. ۱۴- شرير: شرّ ط، م. ۱۵- المذكورة: - ط.

۱۶- واحد: الواحد ط، م، مج. ۱۷- و أمّا: فأمّا ط، م، مج. ۱۸- منهم: فمنهم ط، مج.

۱۹- فاعلاً في الأزل: في الأزل فاعلاً ط، م، مص. ۲۰- فاعلاً فيما لا يزال: فيما لا يزال فاعلاً ط، م، مص.

۲۱- لم يكن فاعلاً ... منهم من قال إنّه: ثابتة على الهامش ص. ۲۲- ههنا: - مص.

۲۳- للحوادث ... بداية: الحوادث ... بذاته مص.

ذلك محال، لأنّ[1] كلّ ما دخل في الوجود فقد حصره الوجود، و ما لايتناهى لايكون محصوراً.

و ثانيها أنّه لو لم يكن للحوادث الماضية أوّل[2] لتوقّف حدوث الحوادث اليوميّة على انقضاء الحوادث الّتي وجدت قبل ذلك. فإذا[3] كانت الحوادث الّتي انقضت قبل ذلك غير متناهية، كان حدوث الحادث اليومي[4] متوقّفاً على انقضاء ما لانهاية له. و ما يتوقّف حدوثه على انقضاء ما لانهاية له كان محالاً أن يدخل في الوجود. فوجب أن يكون حدوث الحوادث اليوميّة ممتنعاً. و لمّا[5] لم يكن كذلك، علمنا أنّ الحوادث الماضية متناهية.

و ثالثها[6] و هو أنّ كلّ وقت يتجدّد فإنّه يزداد فيه عدد الحوادث الماضية، و كلّ ما يتطرّق إليه الزّيادة و النّقصان فهو متناه فالحوادث الماضية متناهية.

ثمّ إنّ الشّيخ بعد أن فرغ من الدّلالة على أنّ للحوادث بداية، ذكر أقوال القائلين بحدوث العالم في[7] أنّ الله تعالى لم لم يقدّم خلق العالم على الوقت الّذي خلقه فيه، و لم يؤخّره[8] عنه؟ و ذكر من تلك الأقاويل ثلاثة[9]:

أحدها قول المعتزلة الّذين يقولون: العالم وجد[10] حين كان أصلح لوجوده.

و ثانيها قول الكعبي و طائفة أخرى: إنّه لم يمكن وجوده إلّا حين[11] وجد. و هؤلاء لعلّهم لايقولون: إنّه كان قبل ذلك ممتنعاً لذاته ثمّ انقلب ممكناً[12]، بل يقولون: إنّه قبل حدوثه نفي محض، و عدم صرف، و ليس له تخصّص، و لاتميّز، فيستحيل الحكم عليه بالإمكان و الامتناع.

و ثالثها قول أكثر الفرق و هو أنّه لايتعلّق وجوده بحيّز و بشيء آخر بل بالفاعل، و لايسئل عن لِمَ[13]. و بيانه هو أنّ الله[14] تعالى فاعل مختار، و الفاعل المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر لالمرجّح. فإنّ الهارب من السّبع الضّاري[15] إذا عنّ[16] له طريقان متساويان في جميع الأمور[17] المعتبرة، فإنّه لابدّ و أن يسلك أحدهما لالمرجّح. وكذلك[18] العطشان جدّاً إذا خيّر بين

١- لأنّ: فإنّ مصي. ٢- أوّل: بداية ط. ٣- فإذا: و إذا م. ٤- الحادث اليومي: الحوادث اليوميّة مج، مصي.

٥- و لمّا: فلمّا س. و إذا ط. ٦- ثالثها: الثّالث س. ٧- في: و س. ٨- لم يؤخّره: لم يؤخّر مج.

٩- ثلاثة: + أوجه ط. ١٠- وجد: أوجد ط، مج. ١١- حين: + ما ط. ١٢- ممكناً: + لذاته س.

١٣- عن لم: عمّا يفعل مصي. ١٤- هو أنّ الله: أنّه ط، م، مج. ١٥- الضّاري: - س. ١٦- عنّ: عيّن م.

١٧- الأمور: الوجوه س. ١٨- كذلك: كذا س، ط.

قدحين من الماء[١] متساويين من كلّ[٢] الوجوه، فإنّه يختار أحدهما لا لمرجّح. و كذلك[٣] الجائع المخيّر بين[٤] رغيفين، إلى غير ذلك من الصّور. و ههنا لا يخلو إمّا أن يمنع من إمكان حصول التّساوي و هو مكابرة[٥]، أو يقال عند حصول التّساوي لا يختار أحدهما بل يصبر حتّى يموت جوعاً و عطشاً و يفترسه السّبع و هو أيضاً مكابرة.

و لنا فرغ من شرح مقالة القائلين بالحدوث، قال: و بإزاء هؤلاء قوم[٦] من القائلين بوحدانيّة الأوّل يقولون إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود[٧] في جميع صفاته و أحواله الأوّليّة؛ و اعلم أنّ هذا هو العمدة الكبرى[٨] للقائلين بالقدم و هو: أنّ ما لأجله كان واجب الوجود مؤثّراً في العالم إمّا أن يكون أزليّاً، أو لا يكون. فإن كان، فإمّا أن يجب ترتّب[٩] الأثر عليه، أو لا يجب. فإن لم يجب كان حصول الأثر مع كلّ تلك الاعتبارات، و لا حصوله ممكناً. و الممكن لابدّ له من مؤثّر، فالمؤثّر مع كلّ تلك[١٠] الاعتبارات الكافية في المؤثّريّة لابدّ له من أمر آخر، فلاتكون الاعتبارات الكافية[١١] كافية؛ هذا خلف. و إن وجب ترتّب الأثر عليه[١٢] لزم من قدم[١٣] المؤثّر مع[١٤] قدم جميع الأمور المعتبرة في مؤثّريّته[١٥] قدم الأثر.

و أمّا القسم الثّاني و هو أن يقال: الأمور الّتي لأجلها أثّر الله في العالم غير أزليّة، فهي حادثة، و الحادث لابدّ له من مؤثّر، و الكلام فيها كالكلام في الأوّل، و لزم التّسلسل. و ذلك التّسلسل[١٦] إن كان دفعة فهو محال على ما مرّ في النّمط الرّابع، و إن كان كلّ واحد منها مسبوقاً بالآخر لا إلى أوّل لزم القول بحوادث لا أوّل لها.

و اعلم أنّه قد دخل[١٧] في هذه الحجّة الجواب عن قول من قال: العالم إنّما حدث حين حدث لأنّه أصلح في ذلك الحين؛ و عن قول من قال: إنّما كان كذلك لأنّه[١٨] لم يكن ممكناً قبل ذلك، لأنّ[١٩] اختصاص تجدّد تلك الأصلحيّة و ذلك الإمكان بذلك الوقت دون ما قبل و ما بعد لابدّ له

١- لقدحين من الماء: موضعين س. ٢- كلّ: - مص. ٣- كذلك: كذا س. ٤- بين: + كلّ س.
٥- مكابرة: + محضة ط. ٦- قوم: أقوام س. ٧- الوجود: - مص. ٨- الكبرى: - م.
٩- ترتّب: ترتيب ط. ١٠- تلك: - ط، م. ١١- في المؤثّريّة ... الكافية: على الهامش م.
١٢- ترتّب الأثر عليه: ترتيب الأثر ط. ١٣- قدم: تقدّم م. ١٤- مع: و س. - مص.
١٥- مؤثّريّته: المؤثّريّة مص. ١٦- و ذلك التّسلسل: على الهامش م.
١٧- أنّه قد دخل: أنّ الشّيخ قد أدخل مص. ١٨- لأنّه: + لو مص. ١٩- لأنّ: لكان مص.

من سبب. و أمّا القول الثالث و هو أنّ القادر كافٍ في الترجيح، فالشيخ قنع في إبطاله بدعوى الضرورة في أنّ كلّ ممكن فلابدّ له من سبب، و الخصوم ينازعون فيه[1] في الصور المعدودة.

و اعلم أنّ الجواب عن هذا الكلام أنّه تعالى فاعل مختار، فلاجرم أنّه تعالى[2] أراد إحداث العالم في الوقت المخصوص دون ما قبله و ما بعده، فلئن[3] قالوا: و لم أراد[4] على هذا الوجه دون سائر الوجوه؟ فاعلم أنّ لنا في الجواب عن ذلك وجوهاً و معاوضات استقصينا القول فيها[5] في سائر كتبنا.

و قول الشيخ: «واجب الوجود بذاته[6] واجب الوجود في جميع صفاته و أحواله[7] الأوّليّة»، فيه فائدة؛ لأنّ واجب الوجود بذاته ليس واجب الوجود في جميع صفاته على الإطلاق؛ لأنّ من جملة صفاته الإضافات. فإنّه[8] تعالى[9] تارة يكون قبل، و تارة يكون بعد، و تارة يكون مع. و هذه الصفات متزايلة، فلايمكن إطلاق القول بأنّ واجب الوجود[10] بذاته واجب الوجود في جميع صفاته. بلى[11] إنّه واجب الوجود في جميع صفاته الأوّليّة[12]. و أمّا الإضافات فإنّها لاتكون[13] صفات أوّليّة، بل هي صفات ثانية[14] عارضة للذات بسبب الصفات الأول.

و أمّا قوله: «و إنّه لن[15] يتميّز في العدم الصريح حالُ الأولى فيها به[16] أن لايوجد شيئاً أو بالأشياء أن لاتوجد عنه أصلاً، و حالٌ بخلافهما»، فاعلم أنّ المراد منه الردّ على من قال: إنّما[17] حدث في ذلك الوقت لأنّه صار أصلح، أو لأنّه[18] صار ممكناً. و تقريره أنّ العدم الصرف لاتفاوت فيه[19] و لااختلاف، و إذا كان كذلك استحال اختصاص ذلك الوقت بحصول الإمكان أو[20] الأصلحيّة[21] فيه دون سائر الأوقات. ثمّ إنّه بنى بناءه[22] على هذه المقدّمة[23] أيضاً أنّه يستحيل اختصاص الوقت المعيّن بإرادة متجدّدة[24]، أو طبيعة متجدّدة، أو زوال قسرٍ أو زوال امتناع. و بالجملة فلمّا استحال وقوع الاختلاف في العدم الصرف استحال أن يختصّ وقت منه بأمر[25] دون سائر الأوقات، سواء

١- فيه: - ط. ٢- تعالى: + ما ط. ٣- فلئن: فإن مج. ٤- أراد: + إحداث العالم م.

٥- استقصينا القول فيها: استقصيناها س. ٦- واجب الوجود بذاته: - م.

٧- صفاته و أحواله: بجهاته و صفاته س. ٨- فإنّه: لأنّه مج. ٩- تعالى: يقال ط. ١٠- الوجود: - م.

١١- بلى: بل س. ١٢- الأوّليّة: + فحسب ط. ١٣- الإضافات فإنّها لاتكون: الأصناف فلايكون م.

١٤- ثانية: ثانوية مص. ١٥- لن: لا ط، م، مج، مص. ١٦- فيها به: به منها م، مج. ١٧- إنّما: إنّه س.

١٨- أو لأنّه: أنّه س. ١٩- فيه: + أصلاً مص. ٢٠- أو: و مص. ٢١- الأصلحيّة: المصلحة س.

٢٢- بناءه: - مص. ٢٣- المقدّمة: الملازمات س. ٢٤- متجدّدة: متّحدة مص. ٢٥- بأمر: - ط.



كان المختصّ بذلك الوقت حدوث أمر ما كان من إمكان، أو مصلحة، أو إرادة[1]، أو طبيعة، أو زوال[2] قبح، أو امتناع، أو غيرهما.

و تفارع من[3] تقرير الدّلالة عاد إلي الجواب عن أدلّة خصومه، و لهم نوعان من الأدلّة:

أحدهما الوجوه الدّالّة على استحالة حوادث لابداية لها، و هي الوجوه الثّلاثة الّتي تقدّم ذكرها[4]. و ثانيهما أنّ علّة الحاجة إلي الفاعل هي[5] الحدوث فقط[6]، فلو كان العالم قديماً استحال[7] إسناده[8] إلى الفاعل.

ثمّ إنّ الشّيخ ابتدأ[9] بالجواب عن هذا النّوع من أدلّة خصومه لما أنّه تكلّم في أوّل هذا النّمط على هذه المقدّمة، و هو[10] من وجهين: أحدهما، ما بيّنّا في أوّل النّمط من[11] فساد قولنا[12]: علّة الحاجة الحدوث. و الثّاني، أنّا و إن[13] سلّمنا ذلك، لكنّا لو قدّرنا حدوث العالم قبل أن حدث فيه[14] بتقدير[15] يوم أو يومين لماخرج بذلك عن الحدوث، و لمادخل لأجل ذلك في الأزليّة[16]. و إذا كان كذلك استحال تعليل اختصاصه بهذا الوقت بوجوب[17] كونه مسبوقاً بالعدم.

ثمّ شرع بعد ذلك في الجواب عن تلك[18] الأدلّة الثّلاثة، فأجاب عن الحجّة الأولى بأنّه لايلزم من قولنا: إنّ كلّ واحد من الحوادث الّتي لا أوّل لها قد دخل في الوجود، أن نقول: إنّ مجموع تلك الحوادث الّتي لا أوّل لها قد دخل في الوجود، لأنّه ليس إذا صدق حكم على كلّ واحد[19] من مجموع، صدق ذلك الحكم على ذلك المجموع. فإنّ كلّ واحد من مقدورات الله تعالى يصحّ دخوله في الوجود، و لايلزم من صدق هذه المقدّمة صدق قولنا: إنّ جميع مقدورات الله تعالى يصحّ دخوله في الوجود[20]. فإنّ مقدورات الله تعالى غير متناهية، و ما لايتناهى لايصحّ دخوله في الوجود بالاتّفاق.

١- إرادة: رقّت مص. ٢- زوال: + أمر كان من ط، م. ٣- من: من م، مص.
٤- تقدّم ذكرها: تقدّم ذكرها مص. : ذكرناها س. ٥- هي: - ط، م، مج، مص. ٦- فقط: - ط، م.
٧- استحال. لاستحال ط، م. ٨- إسناده: استناده م، مج. ٩- ابتدأ: بدأ س.
١٠- لما أنّه تكلّم ... و هو: - س. ١١- من: - ط، م. ١٢- قولنا: قوله ط، مص. ١٣- و إن: - مص.
١٤- فيه: - س، مج. ١٥- بتقدير: بقدر س. ١٦- الأزليّة: الأوّليّة مج. ١٧- بوجوب: فوجوب مج.
١٨- تلك: - س. ١٩- واحد: فرد مج.
٢٠- و لايلزم من ... في الوجود: و كلّ مقدورات الله تعالى لايصحّ دخوله في الوجود س.

و أجاب بعد ذلك عن الحجّة المبنيّة على الزيادة و النقصان، فقال: الحوادث الغير[1] المتناهية أبداً كانت معدومة، لأنّه أبداً[2] لايكون الحاصل الموجود منها إلّا الواحد[3]. فأمّا المجموع فإنّه قطّ ما كان موجوداً. فإذن غير المتناهي كان معدوماً أبداً، و المعدوم قد يتطرّق إليه الزيادة و النقصان، و تطرّقهما إليه لايقدح في كونه غير متناه. كما قلنا: في الحوادث المستقبلة فإنّها بالاتّفاق غير متناهية؛ و[4] في الصحّة الماضية فإنّه لابداية لها و إلّا لزم الانتقال من الامتناع إلى الإمكان؛ و كذا مقدورات اللّه تعالى أقلّ من معلوماته مع أنّه لانهاية لكلّ واحد منهما؛ و كذلك تضعيف الألف مراراً لانهاية لها أقلّ من تضعيف الألفين مراراً لانهاية لها.

ثمّ أجاب عن الحجّة الأخرى و هي أنّه لو لم يكن للحوادث الماضية بداية[5]، لتوقّف حصول الحادث اليومي على انقضاء ما[6] لانهاية له، فقال: ما المعنى بهذا التوقّف؟ إن عنيت به أنّه قد كان فيما مضى وقت من الأوقات لم يكن شيء من الحوادث فيه موجوداً، ثمّ أنّه يتوقّف[7] حصول الحوادث اليوميّة[8] على أن يبتدىء حدوث الحوادث من ذلك الوقت[9]، و ينقضي منها[10] ما لانهاية له، ثمّ يحدث بعد انقضائها هذه الحادث اليومي، فنحن نسلّم أنّ ما توقّف حدوثه على انقضاء مالانهاية له بهذا التفسير[11] محال. لكن[12] ذلك إنّما يصحّ لو ثبت أنّه قد انقضى فيما مضى وقت لم يكن شيء من الحوادث فيه موجوداً، و أنّ حدوث الحوادث[13] إنّما ابتدأ من ذلك الوقت؛ و هذا هو[14] عين المطلوب. فإذن[15] توقّف صحّة هذه الحجّة على صحّة المطلوب[16] نفسه[17]. و إن عنيتم بالتوقّف إنّ هذا الحادث اليومي إنّما حصل بعد انقضاء مالانهاية له، فلم قلتم: إنّ ذلك محال؟ فإنّ النزاع ما وقع إلّا فيه.

و لمّا أجاب عن استدلالات[18] خصومه عاد[19] فقال[20]: فيجب من اعتبار ما نبّهنا عليه أن يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف النسب[21] إلى الأوقات و[22] الأشياء الكائنة عنه، كوناً أوّليّاً، و

١- الغير : غير س. ٢- أبداً : - ط. ٣- الواحد : واحداً مص. ٤- و : - مع، مص. ٥- بداية : أوّل س.
٦- ما : زمان ط. ٧- يتوقّف : لايتوقّف ط. ٨- الحوادث اليوميّة : الحادث اليومي ط. ٩- الوقت : اليوم س.
١٠- منها : - س. ١١- التفسير : التقدير ط، م. ١٢- لكن : لأنّ مص. ١٣- الحوادث : الحادث ط، مع.
١٤- هو : - س. ١٥- فإذن : فإذا + صحّ م. ١٦- المطلوب : + منه م. ١٧- نفسه : في نفسه س : بعينه ط.
١٨- استدلالات : استدلال س. ١٩- عاد : - س. ٢٠- فقال : قال س. ٢١- النسب : بالنسبة ط.
٢٢- إلى الأوقات و : الإضافات أو س.

مايلزم ذلك لزوماً ذاتيّاً إلّا مايلزم[۱] من اختلافات[۲] يلزم عندها[۳]، فيتبعها التغيّر[۴]، و معناه أنّ الأشياء الصّادرة عن البارى تعالي تجب أن تكون صادرة عنه أبداً، و أن لايقع التغيير[۵] في نسبة ذاته تعالى إلى آثاره و أفعاله إلّا مالزم من اختلاف[۶] يلزم عندها[۷]، فيتبعها التغيّر، و المراد تغيّر الأجسام الفلكيّة في أوضاعها، و الأجسام العنصريّة في صورها و كيفيّاتها.

و أمّا قوله: «و إليك الإختيار[۸] بمفلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً[۹]»، فاعلم أنّه إن كان الغرض منه الأمر بالتّصلّب في مسئلة التوحيد فقط[۱۰] فيهو جيّد، ولكن يكون كلاماً أجنبيّاً عن مسئلة القدم و الحدوث. و إن كان الغرض منه أنّها هي المقدّمة الّتي منها يظهر الحقّ في مسئلة القدم و الحدوث فهو ضعيف، لأنّ القول بوحدة واجب الوجود ممّا لاتأثير له في ذلك أصلاً، لأنّ القائلين بالقدم يقولون: ثبت استناد الممكنات بأسرها إلى الواجب بذاته، فسواء كان الواجب[۱۱] واحداً أو أكثر[۱۲]، لزم من كونه واجباً دوام آثاره و أفعاله. و أمّا القائلون بالحدوث فلايتعلّق شيء من أدلّتهم بالتوحيد و التثنية[۱۳]. فثبت أنّه لاتعلّق[۱۴] لمسئلة القدم و الحدوث بمسئلة التوحيد[۱۵].

---

۱ - مايلزم: مالزم طـ، مـ، مص. ۲ - اختلافات: اختلاف طا، مـ، مج. ۳ - عندها: عنها مج.

۴ - التغيّر: التغيّن مص. ۵ - التغيير: التغيّر طـ، مج. ۶ - اختلاف: اختلافات مج، مص. ۷ - عندها: عنها مج.

۸ - الاختيار: الاعتبار طـ. ۹ - بعد أن ... واحداً: - س. ۱۰ - فقط: - س. ۱۱ - الواجب: + بذاته مج.

۱۲ - أكثر: + من الواحد مـ، طـ، مص. ۱۳ - التثنية: التشبيه مص. ۱۴ - لاتعلّق: لايتعلّق مـ، مص.

۱۵ - التوحيد: + و الله عزّ و جلّ أعلم، س. : + و بالله التوفيق. مـ، مج. : + و بالله العون و العصمة و التوفيق و هذا آخر الكلام في النمط الخامس ولواهب العقل حمد بلانهاية و له الشكر دائماً. مص.

النّمط السّادس

في الغايات و مباديها و[1] في التّرتيب[2]

التّفسير[3]: غاية الشّيء ما إليه يتحرّك، و متى وصل إليه وقف. و أمّا المبدأ فهو المؤثّر. و اعلم أنّ فصول هذا النّمط على[4] كثرتها محصورة في ثلاث مسائل[5]: أوّلها القول في أنّ كلّ من[6] فعل بالقصد و الإرادة فهو مستكمل. و ثانيها الطّرق الدّالّة على إثبات العقول المجرّدة. و ثالثها بيان كيفيّة ترتيب الوجود.

المسألة الأولى

في أنّ كلّ من فعل بالإرادة و القصد[7] فإنّه لابدّ و أن يكون مستكملاً

و اعلم أنّه إنّما تكلّم أوّلاً في هذه المسألة؛ لأنّها تمام لما[8] قبلها و أساس لما بعدها؛ لأنّ المسألة الّتي قبلها هي مسألة حدوث العالم و قدمه، و هذه المسألة بتقدير صحّتها توجب القول بالقدم. لأنّه إذا ثبت أنّ الفاعل بالقصد مستكمل، و ثبت أنّه يستحيل أن يكون الله تعالى مستكملاً[9]، وجب القطع بأنّه[10] غير فاعل بالقصد. و إذا كان كذلك كان موجباً بالذّات، و حينئذ لزم القطع بقدم العالم.

و ثانيهما[11]: أنّه لمّا[12] استدلّ على القدم في المسألة الّتي قبل هذه المسألة[13] بأنّ الفاعل لمّا

١- و: - س.　٢- و في التّرتيب: - ط، م.　٣- التّفسير: إشارة مج، + أقول مص.　٤- على: - ط.

٥- ثلاث مسائل: مسائل ثلاث مص، : مسائل ثلاثة ط، م.　٦- من: ما م.

٧- بالإرادة و القصد: بالقصد و الاختيار مص، : بالقصد و الإرادة ط.　٨- لما: ما م.

٩- مستكملاً: غير كامل ط.　١٠- بأنّه: بأنّ الله تعالى ط.　١١- ثانيهما: ثانيها مص، : إعلم ط.

١٢- لمّا: إنّما م.　١٣- قبل هذه المسألة: قبلها س.

كان في الأزل مستجمعاً لجميع الجهات المعتبرة في الفاعليّة، وجب أن يكون فاعلاً في الأزل. و القائلون بالحدوث لايدفعون هذا الكلام إلّا بأنّه تعالى فاعل بالقصد[1] و الاختيار، و ذلك لايوجب قدم الفعل[2] لاحتمال أن يقال[3]: إنّه تعالى كان في الأزل مريداً لخلق[4] العالم في الوقت الّذي خلقه فيه. فهذا هو العذر[5] الّذي عليه التعويل. ثمّ أنّه لمّا أبطل كونه تعالى فاعلاً بالقصد و الاختيار اندفع هذا العذر[6] و تمّ كلامه في تلك الحجّة.

و أمّا أنّها أساس لما بعدها فلأنّه إنّما يتكلّم[7] بعد هذه المسئلة في أنّ حركات الأفلاك شوقيّة تشبيهيّة[8]، و هذا إنّما يمكن القطع به لو ثبت أنّه لايجوز أن تكون حركاتها[9] لأجل العناية بالسافلات. و متى ثبت أنّ كلّ فاعل بالقصد فهو مستكمل بفعله، فلو كان غرض الفلك من الحركة انتفاع السافلات، لكان الفلك مستكملاً[10] بالسافلات، فكان الشريف مستكملاً بالخسيس؛ و ذلك محال. فثبت أنّ هذه المسئلة تمام لماقبلها و أساس لمابعدها، فلاجرم وجب[11] أن لايتكلّم فيها إلّا ههنا[12]. و لنرجع إلى تفسير[13] الفصول[14] المذكورة لتحقيق هذه المسئلة و هي تسعة[15].

[الفصل الأوّل]

تنبيه: أتعرف ما الغنيّ؟ الغنيّ التامّ هو الّذي يكون غير متعلّق بشيء خارج عنه في أمور ثلاثة: في ذاته، و في هيئات متمكّنة من ذاته، و في هيئات كماليّة إضافيّة لذاته. فمن احتاج إلى شيء آخر[16] خارج[17] عنه حتّى[18] يتمّ له[19] ذاته، أو حال متمكّنة من ذاته، مثل شكل أوحُسْن أو غير ذلك، أو حال لها اضافة ما كعلم، أو عالميّة أو قدرة، أوقادريّة، فهو فقير محتاج[20] إلى كسب.

التفسير: المقصود من هذا الفصل ذكر ماهيّة الغنيّ، و هو الّذي لايفتقر إلى الغير[21] في ذاته، و

١- بالقصد: + الأزل ط. ٢- الفعل: العالم ط، مج. : الفاعل م. ٣- أن يقال: - ط، م، مص.
٤- لخلق: خلق ط. ٥- العذر: القدر ط، م. ٦- العذر: القدر ط. ٧- إنّما يتكلّم: لمّا تكلّم س.
٨- تشبيهيّة: تشبيهيه مص. ٩- حركاتها، حركتها ط، مص. ١٠- بفعله للزكان ... مستكملاً: - س.
١١- فلاجرم وجب: فوجب ط. ١٢- أن لايتكلّم فيها إلّا ههنا: أن لايتكلّم منا إلّا فيها س.
١٣- تفسير: للفصل س. ١٤- الفصل: الأصول ط. ١٥- تسعة: + فصول مج، و أيضاً على هامش س.
١٦- آخر: - م. ١٧- خارج: خارجاً م، مص. ١٨- حتّى: - س. ١٩- له: به س.
٢٠- محتاج: يحتاج مص. ٢١- الغير: + لا م، مص.

لا إلى شيء من صفاته الحقيقيّة، سواء كانت تلك الصّفة عريّة عن الإضافة كاللّون و الشّكل، أوكانت [1] ذات إضافة كالعلم و القدرة.

و اعلم أنّ الشّيخ اعتبر في تحقّق [2] الاستغناء مجموع أمور ثلاثة: أحدها أن لايتوقّف على الغير ذاته، و ثانيها أن لايتوقّف على الغير صفاته العارية [3] عن الإضافة [4]، و ثالثها أن لايتوقّف على الغير صفاته الّتي تعرض لها إضافات [5] كالعلم و القدرة. و لم يعتبر فيه أن لايتوقّف صفاته الّتي هي مجرّد الإضافات [6] على [7] الغير، لأنّ الإضافات يتوقّف وجودها على المضافين. فكون اللّه تعالى مبدءاً للممكنات يتوقّف [8] على وجود الممكنات، لأنّ المبدأ مبدأ لذي المبدأ، و الإضافيّان [9] معاً، و هما متأخّران [10] عن وجود المضافين.

و أمّا قوله: بعد ذلك [11]: فمن افتقر [12] في شيء من هذه الأمور إلى غيره فهو فقير [13] محتاج إلى كسب؛ فاعلم أنّ هذا الكلام خارج عن قانون الخطابة. فإنّه لامعنى للفقير المحتاج إلى الكسب [14] إلّا افتقاره في أحد [15] الثّلاثة المذكورة إلى الغير، و حينئذ يصير [16] معنى الكلام: أنّه لو افتقر في شيء من هذه [17] الثّلاثة إلى الغير لافتقر فيها إلى الغير، و معلوم أنّ ذلك ممّا لافائدة فيه. و إن كان يريد بالفقر و الاحتياج إلى الكسب [18] شيئاً [19] وراء ذلك فلابدّ من إفادة تصوّره [20]، ثمّ إقامة الحجّة على التّصديق به.

[الفصل الثّاني]

تنبيه: إعلم أنّ الشّيء الّذي إنّما يحسن به أن يكون عنه شيء آخر، و يكون ذلك أولى و أليق [21] من أن لايكون، فإنّه إذا لم يكن عنه ذلك لم يكن ماهو أولى و أحسن مطلقاً. و أيضاً لم يكن ما

۱- تلك الصّفة ... أو كانت: على الهامش بخطّ جديد م. ۲- تحقّق: تحقيق ط. ۳- العارية: العريّة ط، م.
۴- الإضافة: الإضافات س. ۵- إضافات: الإضافات ط، م، مص. ۶- الإضافات: الإضافة ط.
۷- على: إلى ط، م، مص. ۸- يتوقّف: فيتوقّف ط، م. ۹- الإضافيّان: الإضافات ط.
۱۰- متأخّران: متأخّرتان س. ۱۱- بعد ذلك: - ط. ۱۲- افتقر: احتاج ط. ۱۳- فقير: - س.
۱۴- الكسب: كسب مص. ۱۵- أحد: الأمور ط، م. ۱۶- يصير: - ط. ۱۷- هذه: + الأمور ط.
۱۸- إلى الكسب: - ط. ۱۹- شيئاً: + آخر مج. ۲۰- تصوّره: تصوّر ذلك الأمر مص. ۲۱- أليق: + به م.



هو الأولى و الأحسن به[1] مضافاً. فهو مسلوب كمالٍ ما، يفتقر فيه إلى كسب.

التفسير: الغرض منه[2] إبطال[3] قول من قال[4]: الله[5] تعالى إنّما خلق العالم لأنّ[6] الاحسان أولى من تركه. و احتجّ على إبطاله بأنّه إذا كان ذلك الفعل أليق به من أن لا يفعله، فلو لم يفعله[7] لم يحصل له ما هو الأولى[8]. فهو على هذا التقدير قد[9] استفاد بذلك الفعل تلك الأولويّة، و كان فقيراً في ذاته محتاجاً إلى الكسب.

و لقائل أن يقول: إن عنيت بكونه فقيراً محتاجاً إلى الكسب أنّه لمّا فعل هذا الفعل فقد حصلت الأولويّة له، و لو لم يفعله لم تحصل، فحينئذ يصير المقدّم و التالي شيئاً واحداً، و يكون المعنى: أنّه لو فعل لأجل أن تحصل له تلك الأولويّة لكان فاعلاً لأجل أن تحصل له تلك الأولويّة. و إن عنيت به شيئاً آخر فلابدّ من بيانه ليمكننا أن نتكلّم عليه بالردّ و القبول.

[الفصل الثالث]

تنبيه: فما أتبع[10] ما يقال[11] من[12] أنّ الأمور العالية تحاول أن تفعل شيئاً لما تحتها لأنّ ذلك أحسن بها، و لتكون[13] فعّالة للجميل، و أنّ ذلك من المحاسن و الأمور اللائقة بالأشياء الشريفة، و أنّ[14] الأوّل الحقّ يفعل شيئاً لأجل شيء، و أنّ لفعله لِمّيّة.

التفسير[15]: هذا الفصل مشتمل على ذكر النتائج[16] اللازمة من الحجّة التي قرّرناها فيما تقدّم و هي الردّ على من يقول: إنّ الله تعالى إنّما يفعل الفعل المخصوص ليستحقّ المدح و الثناء بفعله أو لئلّا يستحقّ الذمّ، و إنّ الأفلاك إنّما تتحرّك لأجل العناية بالسافلات.

١- به: + و مص. ٢- منه: فيه مص. ٣- إبطال: - س. ٤- قال: + إنّ ط.
٥- الله: إنّ الله ط.: + سبحانه و بج، مص. ٦- لأنّ: + فعل م. ٧- لم يفعله: لم يفعل س.
٨- الأولى: أولى م، بج، مص. ٩- قد: فقد ط، م. ١٠- فما أتبع: ما أتبع س.: فما أقبح مص.
١١- ما يقال: أن يقال ط. ١٢- من: - س. ١٣- لتكون: تكون مص. ١٤- و أنّ: فإنّ مص.
١٥- التفسير: + أقول مص. ١٦- النتائج: اللوازم ط.



[الفصل الرابع]

تذنيب: أتعرف ما الملك؟ الملك الحقّ هو الغنيّ الحقّ مطلقاً و لايستغني عنه شيء في شيء، و له ذات كلّ شيء، لأنّ كلّ شيء[1] منه، أومنّا منه ذاته[2]. فكلّ شيء غيره فهو له مملوك، و ليس له إلى شيء فقر.

التفسير: الغرض منه[3] ذكر ماهيّة الملك و يعتبر[4] فيها أمران: أحدهما سلبيّ، و هو أن يكون غنيّاً مطلقاً عن كلّ ما عداه. و ثانيهما إضافيّ، و هو أن يفتقر إليه كلّ ماعداه إمّا[5] بواسطة أو بغير واسطة.

[الفصل الخامس]

تنبيه: أتعرف ما الجود؟ الجود هو إفادة ماينبغي لالعوض. فلعلّ من يهب الشكّين لمن لاينبغي له ليس بجواد، و[6] لعلّ من يهب ليستعيض معاملٌ، و ليس بجواد. و ليس العوض كلّه عيناً، بل و غيره، حتّى الثناء و المدح، و التخلّص[7] من المذمّة، و التوصّل إلى أن يكون على الأحسن أو على ماينبغي. فمن جاد[8] ليشرف، أوليحمد، أوليحسن به مايفعل، فهو مستعيض غير جواد. فالجواد الحقّ هو الّذي تفيض منه الفوائد لالشوق منه، و طلب قصديّ لشيء[9] يعود إليه. و اعلم أنّ الّذي يفعل شيئاً لولم يفعله لقبح[10] به أو لم يحسن منه فهو بما يفيده من فعله متخلّص.

التفسير: الغرض منه بيان ماهيّة الجود. وحدّه أنّه إفادة[11] ما ينبغي لالعوض[12]. و هذا الحدّ[13] فيه قيود ثلاثة: أحدها الإفادة، فإنّ من لايفيد شيئاً لايكون جواداً. و ثانيها أن يكون المفاد ماينبغي إفادته، فإنّ من يهب الشكّين لمن لاينبغي له ليس بجواد.

و اعلم أنّ لفظة «ينبغي» لفظة[14] مجملة، فإنّه يراد بها تارة الحسن العقليّ كما يقال: العلم ماينبغي و الجهل ممّا لاينبغي[15]، لكنّ الحكماء لايقولون بالحسن و القبح العقليّين. و قد يراد بها

١- كلّ شيء: - س. ٢- منّا منه ذاته: منّا هو منه ذاته م: منّا من ذاته مص. ٣- منه: من هذا الفصل مج.
٤- يعتبر: المعتبر ط. ٥- إليه كلّ ما عداه إمّا: كلّ واحد ممّا عداه إليه مص. ٦- و: أو مص.
٧- التخلّص: التّخليص م. ٨- جاد: جاء مص. ٩- لشيء: - م. ١٠- لقبح: قبح مص.
١١- إفادة: أفاد م. ١٢- لعوض: لغرض ط، م، مج. ١٣- الحدّ: - س، ط، م.
١٤- ينبغي لفظة: على الهامش بقلم الأصل س. ١٥- له ليس بجواد ... لاينبغي: على الهامش م.



الإذن الشرعي كما يقال: النّكاح ممّا ينبغي و السّفاح ممّا لا ينبغي؛ أي النّكاح مأذون فيه شرعاً و السّفاح ممنوع منه[1] شرعاً، و هذا التّفسير أيضاً لا يليق بالحكماء. و ليس لهذه اللّفظة معنى ملخّص[2] سوى هذين المعنيين، فظهر تمكّن[3] الإجمال من هذه اللّفظة.

و ثالثها أن لا تكون الإفادة لعوض[4]؛ فإنّ من يهب ليستعيض معامل، سواء كان العوض عيناً[5]، أو ثناءً، أو مدحاً، أو تخلّصاً عن الذّمّ[6]، أو أن[7] يكون فاعلاً للائق[8] الأحسن[9].

ثمّ إنّه لمّا مهّد[10] هذه القاعدة قال: «فالجواد الحقّ هو الّذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه و طلب قصدي لشيء يعود إليه»، ثمّ أعاد الكلام الّذي ذكره في الفصل الثّاني من هذا النّمط فقال: «و اعلم أنّ الّذي يفعل شيئاً لو لم يفعله قبح به أو لم يحسن منه، فهو بما يفيده من فعله متخلّص»[11]؛ و معناه ظاهر.

و لقائل أن يقول: لو لم يكن القصد إلى إيصال[12] الفائدة إلى الغير معتبراً في تحقّق الجود وجب[13] أن يقال: الحجارة إذا سقطت من السّقف و وقعت على[14] رأس عدوّ إنسان و مات ذلك العدوّ، أن تكون تلك[15] الحجارة جواداً مطلقاً لأنّه حصل منها ما ينبغي لا لعوض[16]. فإن التزم كون الحجر[17] جواداً مطلقاً[18] و قال: هذا هو الحقّ[19] و إن كان شنيعاً في المشهور، فنقول له[20]: الّذي عوّلت عليه أيضاً ليس بحجّة برهانيّة[21] بل كلام إقناعي خطابي[22]. فإنّ غاية كلامك أنّ كلّ ما[23] كان[24] غرضه من الإفادة أن يكون فاعلاً للأولى كان غرضه من الإفادة تخليص نفسه عن الذّمّ. و هذه ضعيف[25]؛ لأنّه يقال: إن عنيت بقولك: إنّه[26] تخلّص نفسه من[27] الذّمّ، أنّ غرضه من فعله أن لا يصير مستحقّاً

١- منه: عنه ط، م، مص. ٢- ملخّص: مخلّص ط. ٣- تمكّن: - مص. ٤- لعوض: لغرض ط، مج.
٥- عيناً: غنا مج. ٦- من الذّمّ: من الألم س. ٧- أن: - س. ٨- للائق: للائين ط، م، للائين م، مص.
٩- أو ثناء ... الأحسن: على الهامش م. ١٠- مهّد: بين ط.
١١- بدل «هو الّذي تفيض منه الفوائد ... متخلّص»: إلى آخره س. ١٢- إيصال: اتّصال م، مج، مص.
١٣- في تحقّق الجود وجب: في تحقّق الوجود وجب ط، م. : في الجود لوجب س. ١٤- على: إلى مص.
١٥- تلك: - مج. ١٦- لعوض: بعوض س. ١٧- الحجر: الحجارة مج.
١٨- مطلقاً: + لأنّه حصل منه ما ينبغي ط، م. ١٩- الحقّ: الجود س.
٢٠- فنقول له: فيقول له مص. : فيقول م. ٢١- ليس بحجّة برهانيّة: ليست حجّة برهانيّة ط، م، مج، مص.
٢٢- كلام إقناعي خطابي: كلاماً إقناعيّاً خطابيّاً ط، م، مج، مص. ٢٣- ما: من مج. ٢٤- كان: - س.
٢٥- ضعيف: + جدّاً ط. ٢٦- إنّه: لأنّه مص. : إنّ مج. ٢٧- من: عن ط، م، مج.



للذمّ مع علمه بأنّه لو لم يفعله لاستحقّ الذمّ، فلم قلت[1] إنّ ذلك[2] محال؟ و هل هذا إلّا إلزام الشيء[3] على نفسه؟ و إن عنيت به معنى آخر فبيّنه لنتكلّم عليه. فصحّ أنّ الحجّة الّتي ذكروها[4] لا تعبير على الشبك[5] و النظر المحقّ، لكنّها حجّة إقناعيّة. و إذا كان كذلك، كانت الحجّة الّتي ذكرناها[6] تصلح معارضة لها.

[الفصل السّادس]

إشارة: و العالي لا يكون طالباً[7] أمراً لأجل السّافل، حتّى يكون ذلك جارياً منه مجرى الغرض. فإنّ ما هو غرض فقد يتميّز عند الاختيار من نقيضه، و يكون عند المختار أنّه أولى و أوجب حتّى أنّه لو صحّ أن يقال فيه: إنّه أولى في نفسه و أحسن[8]، ثمّ لم يكن عند الفاعل أنّ طلبه و إرادته أولى به و أحسن، لم يكن غرضاً. فإذن الجواد و الملك الحقّ لا غرض له. و العالي لا غرض له في السّافل.

التفسير[9]: الغرض من هذا الفصل الجواب عن سؤال يذكر[10] على الحجّة المذكورة، و هو أنّ الفقر و الحاجة إنّما يلزم لو قصد الله تعالى إلى إيجاد شيء لغرض عائد إليه، فأمّا[11] لو قصد الإيجاد[12] و التكوين لغرض عائد إلى الغير لم يلزم الفقر و الحاجة.

و الجواب عنه: أنّ الّذي هو أولى للغير، إذا لم يكن فعله أولى لذلك الفاعل، لم يصلح أن يكون غرضاً للفاعل. فالفاعل[13] الّذي يفعل فعلاً لغرض غيره لابدّ[14] و أن يكون له في تحصيل غرض ذلك الغير[15] غرض عائد إليه، و حينئذ يعود الإلزام المذكور.

[الفصل السّابع]

تنبيه[16]: كلّ دائم حركة بإرادة فهو متوقّع أحد الأغراض المذكورة الرّاجعة إليه، حتّى كونه

۱- قلت: قلتم مج. ۲- إنّ ذلك: بأنّ هذا مج. ۳- إلّا إلزام الشيء: إلّا إلزاماً للشيء س.

۴- ذكروها: ذكرها س. ۵- الشبك: الشكّ مج. ۶- ذكرناها: + أيضاً مج. ۷- طالباً: + للسّافل مص.

۸- و أحسن: - س. ۹- التفسير: + أقول مص. ۱۰- سؤال يذكر: السؤال الّذي يذكره مص.

۱۱- فأمّا: أمّا س، ط. ۱۲- الإيجاد: بإيجاد مج. ۱۳- فالفاعل: و الفاعل مص.

۱۴- لابدّ: فلابدّ ط، م، مص. ۱۵- غرض ذلك الغير: ذلك الغرض س، مج.

۱۶- تنبيه: تنبيه م، و هكذا في س، لكن على فرق السّطر «تنبيه» بخطّ جديد.



متنقلاً أو مستحقاً للمدح، فما جلّ عن ذلك، ففعله أجلّ من[1] الحركة و الإرادة.

التفسير[2]: لمّا أقام الدّلالة على أنّ كلّ من قصد إلى فعل فإنّه[3] لابدّ و أن يكون له فيه غرض، سواء كان ذلك الفاعل[4] متحرّكاً، أو لم‌يكن؛ فما[5] استحال أن يكون له غرض استحال أن[6] يكون له فعل[7] بالإرادة[8]؛ لأنّ استثناء نقيض التّالي ينتج لامحالة نقيض المقدّم.

[الفصل الثّامن]

رمز و تنبيه: اعلم أنّ ما يقال: من[9] أنّ فعل الخير واجبٌ حسنٌ في نفسه، شيء لامدخل له في أن يختاره الغنيّ إلّا أن يكون الإتيان بذلك الحسن ينزّهه و يمجّده، و يزكّيه، و يكون تركه ينقص منه، و يثلمه، و كلّ هذا[10] ضدّ الغنى.

التفسير: تقرير هذا السّؤال أن يقال: لِمَ لايجوز أن يقال: المريد اختار إيجاد ذلك الشّيء لالغرض عائد إليه، ولالغرض عائد[11] إلى غيره، بل لأنّ ذلك الشّيء في نفسه على صفة لأجلها يجب على الحكيم إيجاده؟

و الجواب: هب[12] أنّ ذلك الفعل في نفسه كذلك، ولكنّه محال[13] لو أتى به الفاعل المختار لكان فاعلاً للأحسن الأليق[14]، ولولم يأت به لم‌يكن كذلك. فحينئذ يكون الفاعل مستفيداً بفعله كمالاً و دفع نقص[15]، و حينئذ يعود الإلزام.

[الفصل التّاسع]

إشارة: لاتبعد إن طلبت مخلصاً إلّا أن تقول: إنّ تمثّل النّظام الكلّي في العلم السّابق، مع وقته الواجب اللّائق، يفيض منه ذلك النّظام على ترتيبه في[16] تفاصيله معقولاً فيضانه. و ذلك هو العناية.

۱- من: عن م. ۲- التفسير: + أقول مص. ۳- فإنّه: - مج. ۴- الفاعل: الفعل مج. ۵- فما: فلمّا مج.
۶- أن يكون له غرض استحال أن: - م. ۷- له فعل: فعله ط، م.: فاعلاً مج. ۸- له فعل بالإرادة: له إرادة س.
۹- من: - مص. ۱۰- هذا: ذلك م. ۱۱- لغرض عائد: - ط، م. ۱۲- هب: ثبت مج.
۱۳- محال: بمحال م. ۱۴- للأحسن الأليق: للأليق الأحسن مص.: للأليق ط، م. ۱۵- نقص: تنقيص ط.
۱۶- في: و مص.

و هذه جملة ستهدى سبيل تفصيلها.[1]

التفسير: لمّا بيّن أنّه لايجوز أن يقال:[2] اللّه تعالى خلق الخلق ليتفعوا به[3]؛ احتاج إلى تفسير عناية اللّه تعالى بالمخلوقات، فذكر في تفسيرها: إنّ[4] اللّه تعالى عالم بأنّ الأحسن[5] الأكمل في[6] كلّ نوع أيّ شيء هو[7]؛ ثمّ إنّ علمه بذلك سبب لحصول ذلك المعلوم. فعلمه بذلك، مع صدوره عنه، هو العناية. و هذا[8] آخر الفصول المذكورة في مسئلة[9] أنّ كلّ فاعل بالقصد و الاختيار فهو مستكمل بفعله.

و إمّا وجه نظم هذه الفصول و كيفيّة ترتيبها[10] فعلى ما أقول: لوكان البارى تعالى فاعلاً بالقصد و الاختيار لما كان غنيّاً، و لما كان ملكاً، و لما كان جواداً. و التوالي باطلة، فالمقدّم أيضاً باطل[11].

و اعلم أنّ الشرطيّة لايمكن تصحيحها إلّا بعد تفسير الغنيّ، و الملك، و الجواد. أمّا الغنيّ فهو الّذي لايفتقر في ذاته، و لا في شيء من صفاته الحقيقيّة إلى غيره ألبتّة. و أمّا الملك فهو الّذي يستغني عن كلّ ماعداه، و يفتقر إليه كلّ ماعداه، فيكون الغنيّ جزءاً من مفهوم الملك[12]. و أمّا الجواد فهو الّذي يفيد ماينبغي لالعوض، سواء كان العوض عيناً أو ثناء، أو مدحاً، و[13] استحقاقاً للحمد و[14] تخلّصاً من الذمّ.

و إذا عرفت تفسير هذه الألفاظ فنقول: الدّليل على صحّة الشرطيّة أنّ كلّ من فعل فعلاً بالقصد و الإرادة فلابدّ و أن يكون ذلك الفعل أولى به في اعتقاده من تركه، لأنّه إن كان الفعل و الترك بالنّسبة إليه في اعتقاده على السّواء استحال منه ترجيح أحد الطّرفين على الآخر. و كلّ من[15] كان الفعل أولى به من التّرك فإنّه يطلب بالفعل استفادة تلك الأولويّة و تحصيلها. ثبت أنّ كلّ فاعل بالقصد فإنّه لابدّ و أن يكون مستكملاً بذلك الفعل، و حينئذ لايكون غنيّاً مطلقاً لأنّه مفتقر في حصول ذلك الكمال له[16] إلى غيره. و لم يكن ملكاً أيضاً لأنّ الملك مفتقر بمجموع أمرين أحدهما

١- تفصيلها : تفاصيلها س. ٢- يقال : + إنّ ط، مج.

٣- ليتفعوا به : ليتفع بهم س، : ليتفع به مج ولكن على الهامش: ليتفعوا. ٤- إنّ : بأنّ س.

٥- بأنّ الأحسن : بالأحسن مج. ٦- في : من س. ٧- كلّ نوع أيّ شيء هو : كلّ شيء أيّ هو مج.

٨- هذا : ماهنا ط، م، مج. ٩- مسئلة : المسئلة مج. ١٠- ط. ١١- ترتيبها : ترتّبها مج.

١١- أيضاً باطل : مثلها مج. ١٢- فيكون الغنيّ ... الملك : - س، مج. ١٣- و : أو مج، مص.

١٤- و : أو مج، مص. ١٥- من : ما ط، مص. ١٦- له : - ط، م.



الغنيّ؛ فعند فقدان أحد القيدين و هو الغنيّ يستحيل أن يكون ملكاً. و لم يكن أيضاً جواداً، لأنّ من[1] شرط الجود عدم العوض، و ههنا العوض مطلوب، و هو تحصيل ذلك الكمال[2]. فثبت أنّه لوكان فاعلاً بالإرادة لماكان[3] غنيّاً و لاملكاً ولاجواداً، لكنّ التوالي ظاهرة الفساد بالاتّفاق، فالمقدّم مثله.

لايقال: لم لايجوز أن يقال: الفاعل بالإرادة أنّما فعل ذلك[4] الشيء لأنّه في نفسه حسن و[5] واجب، لا لأنّه يستفيد به[6] كمالاً و نفعاً؟ أو يقال: إنّما فعله لنفع عائد[7] إلى الغير؟ لأنّا نقول: الإتيان بذلك الحسن يتزّهه و يمجّده[8]، و عدم الإتيان به يوقعه في استحقاق الذمّ، و حينئذ يعود الإشكال.

و لمّا ثبت أنّ كلّ فاعل بالإرادة فإنّه مستكمل بفعله[9]، ثبت أنّه لايجوز أن يفعل العالي لأجل السّافل شيئاً، و إلّا لكان[10] العالي مستكملاً بالسّافل، فيكون الشريف مستكملاً بالخسيس؛ و هو محال. و لمّا ثبت[11] أنّه لايجوز أن يكون اللّه تعالى فاعلاً بالإرادة، و الإتّفاق حاصل على عناية اللّه تعالى بالعالم[12]، وجب تفسير العناية بما لايبطل[13] ذلك. فتفسيرها[14] بعلم اللّه تعالى[15] بالوجه الأحسن من الوجوه الممكنة على مامرّ تمام تقريره. فهذا نظم هذه الكلمات.

و اعلم أنّ الحجّة بعد تهذيبها و تحريرها خطابيّة لأنّه يقال: ما المعنى بأنّه[16] تعالى يلزم أن لايكون غنيّاً و لاملكاً ولاجواداً؟ إن عنيت به أنّه متى فعل ما وجب عليه لم يكن مستحقّاً للذمّ و متى لم يفعله كان مستحقّاً للذمّ[17]، فلم قلتم إنّ ذلك محال؟ و هل هذا إلّا إلزام الشيء[18] على نفسه؟ و لم لايجوز أن يكون اللّه تعالى مستفيداً تحصيل[19] هذه الأولويّة لنفسه، أو دفع[20] تلك المذمّة بالفعل؟ فإنّ النزاع ما وقع إلّا فيه. و إن عنيتم[21] به معنى آخر وراء ذلك[22]، فلابدّ من بيانه. فظهر أنّ الحجّة غير برهانيّة، ولكنّها خطابيّة من باب الطّامّات[23].

١- من: - ط. ٢- الكمال: + الموجود ط. ٣- لماكان: لم يكن س. ٤- ذلك: - مج. ٥- و: - م مج.

٦- به: منه م ط مص. ٧- عائد: ليقع م. ٨- يتزّهه و يمجّده: - مج. ٩- بفعله: بما يفعله مص.

١٠- لكان: كان ط. ١١- ثبت: تبيّن ط م. ١٢- بالعالم: - مص. ١٣- لايبطل: لايطلب ط، يبطل مج.

١٤- فتفسيرها: + حينئذ ط مص. ١٥- بالعالم ... بعلم اللّه تعالى: - م.

١٦- ما المعنى بأنّه: ما المعنى بقولكم إنّه س. ١٧- و متى لم يفعله ... للذمّ: - مص. ١٨- الشيء: للشيء ط.

١٩- تحصيل: بتحصيل ط. ٢٠- دفع: رفع مص. ٢١- عنيتم: عنيت مص. ٢٢- وراء ذلك: - مص.

٢٣- الطّامّات: + واللّه الموفّق ط. : + و باللّه التوفيق مج. : + و باللّه التوفيق و العصمة و العون م.



المسئلة الثّانية[1]

في الطّرق[2] الدّالّة على وجود العقول المفارقة

و هي أربع طرق[3]. و المراد من العقل[4] موجود ليس بجسم، و لاحالّ في الجسم، و لايكون له تعلّق بشيء من الأجسام بالتّدبير، بل يكون جميع كمالاته الممكنة له حاضرة بالفعل.[5]

الطّريقة الأولى

التّمسّک بكون حركات الأفلاک شوقيّة تشبيهيّة[6]

و تمام تقرير هذه الطّريقة مذكور في خمسة فصول.[7]

[الفصل العاشر]

تنبيه: قدتبيّن لک أنّ الحركات السّماويّة قد تعلّق بإرادة ما[8] كلّيّة، و بإرادة جزئيّة. و تعلم أنّ مبدأ الإرادة الكلّيّة المطلقة الأولى يجب أن يكون ذاتاً عقليّة مفارقة. فإن كانت مستكملة الجوهر بفضيلتها[9]، لم يصحبها فقر، فكانت إرادة[10] مّا بشبه العناية المذكورة. و أنت تعلم أنّ المراد الكلّي ليس ممّا يتجدّد و يتصرّم على انقطاع، أوعلى اتّصال، بل إمّا أن يكون محصّل الطّبيعة، أومعدومها. و الأمور الدّائمة لايجوز أن يقال: لم يزل شيء مّا مفقوداً ثمّ حصل. و لايجوز أيضاً أن يقال: لم يزل حاصلاً، و هو مطلوب. بل كلّ[11] كمالاتها حاضرة حقيقيّة[12]، ليست جزئيّة، و لاظنّيّة[13]، و لاتخيّليّة[14]. و ليست نسبة[15] أمثال ما ذكرناه إلى الأجسام السّماويّة نسبة[16] نفوسنا إلى أجسامنا في أن يحصل منها

١- المسئلة الثّانية :- مص. ٢- الطّرق : الحجج مص.

٣- و هي أربع طرق :- ط، م، مص. : وهي أربعة طرق مج. : و هي طرق س و بعد التّصحيح أضاف على فوق السّطر: «أربع». ٤- من العقل . بالعقل مص. :+ أنّه ط.

٥- بل يكون جميع ... بالفعل :- ط، م. :+ و فيه طرق ط، م، مص. ٦- تشبيهيّة . مشتهية ط.

٧- خمسة فصول : فصول خمسة ط، م، مص. ٨- بإرادة ما . بإرادة مص. ٩- بفضيلتها : لفضيلتها م.

١٠- فكانت إرادة : و كان إرادته مص. ١١- كلّ :- س. ١٢- حقيقيّة : حقيقة مص.

١٣- و لا ظنّيّة : ظنّيّة مص. : ولاطبيعيّة م. ولكن على فوق «طبيعيّة»، «ظنّيّة». ١٤- و لاتخيّليّة . أو تخيليّة م.

١٥- نسبة : تعينت م. ١٦- نسبة : بسبب م



حيوان واحد، كما عليه حالنا[1]؛ لأنّ نفس الواحد منّا مرتبطة ببدنه من حيث تتممه[2] لتطلب مبادي‌ء الكمال منه، ولولا هذا لكانا جوهرين متباينين. و أمّا نفس السّماء فهي إمّا[3] صاحب الإرادة الجزئيّة، أو صاحب إرادة كليّة يتعلّق بها لينال ضرباً من الاستكمال، إن كان، و فيه سرّ.

التّفسير[4]: أقول قد تبيّن[5] في النّمط الثالث أنّ الحركة السّماويّة متعلّقة بإرادة كلّيّة، و بإرادة جزئيّة. و عرفت أنّ صاحب الإرادة الكلّيّة لابدّ و أن يكون جوهراً غير جسم، ولا حالّ في الجسم.[6] ثمّ من الظّاهر[7] أنّ الجوهر الّذي يكون[8] جميع الكمالات اللّائقة به حاضرة[9] بالفعل فيكون عقلاً محضاً، و أمّا أن[10] لا يكون[11] فيكون نفساً. فنقول: لايجوز أن يكون المبدأ المحرّك للفلك بالإرادة الكلّيّة[12] عقلاً محضاً[13] لوجهين:

الأوّل[14]: أنّ المراد بالإرادة العقليّة[15] لابدّ و أن يكون باقياً مستمرّاً على حالة واحدة إمّا على العدم، أو على[16] الوجود. و ما كان كذلك استحال أن يقال: إنّه حصل بعضها دون البعض[17]. و بتقدير أن يكون الكلّ حاصلاً استحال أن يكون مطلوب التّحصيل، لكنّ الإرادة الّتي تقتضي الحركة الفلكيّة طالبة لتحصيل ما ليس بحاصل. فإنّ الإرادة الكلّيّة الّتي تقتضي هذه الحركة ليست إرادة عقليّة صرفة.

الثّاني: هو أنّ نسبة العقل المجرّد إلى جرم الفلك ليست كنسبة نفوسنا إلى أبداننا في أنّه[18] يحصل منها[19] حيوان واحد، و ذلك لأنّ العقل لمّا كان منقطع التّعلّق من جسم الفلك كانا موجودين متباينين لا تعلّق لأحدهما بالآخر. فلو لم يكن للحركة الفلكيّة مبدأ إراديّ سوى هذا العقل لما كان الفلك حيواناً متحرّكاً بالإرادة، و قد دللنا[20] أنّه كذلك، هذا خلف. بخلاف نفوسنا مع أبداننا[21] فإنّها و إن كانت غير حالّة في أبداننا، لكنّها مستكملة بها، فلاجرم حصل منها[22] حيوان واحد.

١- كما عليه حالنا: كما عليه الواحد منها حالنا م. ٢- تتمّمه: تتميمه مص، : تتمّه م. ٣- إمّا: - س، م.

٤- التّفسير: أقول مص. ٥- تبيّن: مرّ س. ٦- الجسم: جسم ط.

٧- من الظّاهر: - ط، م. : فبيّن الظّاهر مج. ٨- يكون: لا يكون ط. ٩- حاضرة: + له م. ١٠- أن: أنّه ط.

١١- لايكون: + فيه مص. ١٢- لايجوز أن يكون المبدأ ... الكلّيّة: المبدأ ... الكلّيّة لايجوز أن يكون ط، م، مص.

١٣- محضاً: - م. ١٤- الأوّل: أحدهما مج. : الوجه الأوّل ط. ١٥- العقليّة: الكلّيّة مص. ١٦- على: - مج.

١٧- البعض: بعض س. ١٨- في أنّه: في أن ط. : و أنّه مج. ١٩- منها: منه مج. ٢٠- دللنا: + على مص.

٢١- هذا خلف بخلاف نفوسنا مع أبداننا: بخلاف نفوسنا مع أبداننا، هذا خلف ط. ٢٢- منها: منهما مص.



و لمّاثبت أنّ المبدأ[1] المحرّک للسّماء لایجوز أن یکون إرادة عقلیّة صرفة، ثبت أنّـها إرادة نفسانیّة. ثمّ[2] تلک النّفس یحتمل أن تکون صاحب إرادة جزئیّة و أن[3] تکون صاحب إرادة کلّیّة، و فیه سرّ. و ذلک السرّ هو القطع بإثباتهما معاً أی للفلک نفس ناطقة مفارقة؛ و نفس أخری[4] نسبتها إلی جرم الفلک نسبة النّفس الحیوانیّة الّتی لنا إلینا[5].

[الفصل الحادی عشر]

إشارة و تنبیه: و لایمکن أن یقال: إنّ تحریکها للسّماء لداع شهوانیّ، أو غضبیّ؛ بل یجب أن یکون أشبه بحرکاتنا عن عقلنا العملی. و لابدّ و أن یکون لمعشوق[6] و مختار: إمّا لینال ذاته و حاله، أو لینال مایشبههما. و لوکان للأوّل لوقف إذا نیل[7]، أو طلب المحال[8]. و کذلک لوکان لطلب نیل[9] الشّبه من حیث یستقرّ فهو لنیل شبه لایستقرّ فلا[10] ینال بکماله إلّا علی تعاقب بشبه[11] المنقطع بالدّائم. و ذلک إذا کان المتبدّل بالعدد یستبقی نوعه بالتّعاقب، و یکون کلّ عدد یفرض لما هو[12] بالقوّة[13] یکون له خروج بالفعل لامحالة، و لنوعه أو لصنفه حفظ بالتّعاقب.

فیکون المتشوّق متشبّهاً ما[14] بالأمور الّتی بالفعل، من حیث براءتها من القوّة، واشعاً عنه الخیر الفائض من حیث هو متشبّه بالعالی، لامن حیث هو إفاضة[15] علی السّافل. و مبدأ ذلک فی أحوال الوضع الّتی هی هیئات قابلة، و إنّما یجری ما بالقوّة فیها مجری الفعل[16] بمایمکن من التّعاقب.

التّفسیر[17]: لمّابیّن أنّ مبدأ الحرکة الفلکیّة إرادة نفسانیّة، لاعقلیّة، شرع فی هذا الفصل فی بیان الغرض من تلک الحرکة. فقال: و[18] لایمکن أن یقال[19]: تحریکها للسّماء لداع شهوانیّ، أو غضبیّ، و اعلم أنّ الدّلالة علی ذلک من وجهین:

الأوّل: أنّ[20] المشتهی هو الّذی یکون ملائماً لصاحب الشّهوة، أی یکون سبباً لکمال حاله. و

۱- المبدأ: - س، ط.   ۲- ثمّ: + إنّ مج.   ۳- أن: - ط.   ۴- أخری: + و مج.

۵- لنا إلینا: لنا] إلیها س؛ لها إلینا مج.   ۶- لمعشوق: المعشوق م.   ۷- نیل: نال مص.

۸- المحال: محال مص.   ۹- لطلب نیل: الطّلب لنیل م.   ۱۰- فلا: ولا م.   ۱۱- بشبه: تشبّه س.

۱۲- هو: - س، م.   ۱۳- بالقوّة: + و م.   ۱۴- المتشوّق متشبّهاً ما: المتشوّق تشبّهاً س؛ المتشوّق شبیهاً م.

۱۵- إفاضة: إضافیّة م.   ۱۶- مجری الفعل: فیخرج إلی الفعل س.   ۱۷- التّفسیر: أقول مص.

۱۸- و: - مص.   ۱۹- یقال: یکون ط، م، مص.   ۲۰- أنّ: أن + یکون مص.

المغضوب عنه[1] هو الّذي يكون منافراً لكمال[2] صاحب الغضب. و كلّ هذه الأشياء أنّما تعقل في حقّ من يصحّ على جسمه الزّيادة و النّقصان، و لمّا كان ذلک محالاً على الفلک، و لاسيّما على[3] الفلک المحدّد، استحال أن يكون حركة الفلک للشّهوة و الغضب.

الثّاني، هو[4] أنّ المشتهي والمغضوب منه[5] إمّا أن يكون ممكن الحصول، أو لايكون. فإن كان الأوّل لزم وقوف الفلک عند حصوله، لوجوب زوال المعلول عند زوال علّته. و إن كان الثّاني استحال استمرار ذلک الطّلب، لأنّ[6] طلب المحال جهل. و بتقدير حصول العلم بكونه محالاً لايبقى[7] الطّلب[8]، و يعود المحال المذكور[9].

و أمّا قوله : بل يجب أن يكون أشبه بحركاتنا عن[10] عقلنا العملي، فاعلم أنّه إنّما يلزم من فساد القسمين الأوّلين صحّة هذا القسم لو ثبت الحصر، لكنّه[11] لم يذكر في بيان[12] الحصر شبهة فضلاً عن حجّة.

و أمّا قوله : هو لابدّ و أن يكون لمعشوق و مختار، فاعلم أنّ هذا أيضاً اقتصار[13] على الدّعوى. فلم[14] قال: بأنّ كون الفلک مريداً للحركة لابدّ و[15] أن يكون تبعاً لعشقه على شيء آخر؟ و لم لايجوز أن يقال: الحركة في نفسها كمال، و الكمال مطلوب لذاته، و النّقصان مهروب عنه لذاته، فلاجرم كانت الحركة مطلوبة لذاتها.

و أمّا قوله : وإمّا لينال[16] ذاته و[17] حاله، أو لينال[17] ما يشبههما[18]. ولو[19] كان للأوّل[20] لوقف إذا نيل، أو طلب المحال. و كذلک لو كان لطلب نيل الشبه من حيث هو يستقرّ، فاعلم أنّ لفظة النّيل ههنا مجازيّة، و الّذي يمكن تحصيله[21] منها[22] أن يقال: مطلوب الفلک إمّا أن يكون هو أن يجعل ذاته

١- المغضوب عنه : المهروب منه س. ٢- لكمال : + حال س. ٣- على : - ط، م، مص.
٤- هو : و هو مج، مص، : - ط. ٥- منه : عنه مص. ٦- لأنّ : إذ س. ٧- لايبقى : لايبقى ط.
٨- الطّلب : + المذكور مج.
٩- المذكور : + و هاتان [: هنا مص] الحجّتان إقناعيّتان و وجه الضّعف فيهما ظاهر. ط، م، مص.
١٠- عن : من م، مص. ١١- لكنّه : لكن م، مص. ١٢- بيان : + هذا ط، م، مص.
١٣- اقتصار : اختصار مص. ١٤- فلم : ولم ط. ١٥- لينال : ليبان مج. ١٦- و : أو مص.
١٧- لينال : ليبان مج. ١٨- يشبههما : يشبهها مص. ١٩- ولو : فإنْ مج. ٢٠- للأوّل : الأوّل س، م.
٢١- تحصيله : تحصيلها س. ٢٢- منها : + هو مص.



مثل ذات[1] المشوق، أو يحصل[2] لنفسه صفة مثل[3] صفاته. و الأوّل باطل، لأنّ صيرورته مثل ذلك المعشوق: إن[4] كان ممكناً لزم سكونه عند حصول ذلك الفرض؛ و إن لم يكن ممكناً كان طالباً للمحال، و هو محال.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يكون طالباً للمحال[5] لجهله بكون ذلك المطلوب محالاً؟ ثمّ إنّ ذلك الجهل ممتنع الزوال، فلاجرم يبقى على ذلك الطّلب، و تلك الحركة[6] أبداً. و يمكن أن يقال: العلم باستحالة انقلاب حقيقة[7] الشيء إلى حقيقة غيره علم أوّلي بديهي[8] فيستحيل حصول الجهل به.

و أمّا الثاني و هو أن يكون مطلوب الفلك أن يحصل لنفسه[9] صفة مثل صفة[10] ذلك[11] المعشوق، فنقول: تلك الصّفة إمّا أن تكون ممكنة الحصول بتمامها، أو ممتنعة الحصول بتمامها، أو تكون ممكنة الحصول بأجزائها على التّعاقب و ممتنعة[12] الحصول بتمامها. فإن كان الأوّل لزم[13] الوقوف، و إن كان الثاني لم يستمرّ الطّلب أبداً.

فلم يبق إلّا الثالث، و هو أن يكون المطلوب تحصيل المشابهة في صفة لايخرج إلى الفعل بتمامها بل بتعاقب أجزائها[14] على الدّوام، و يكون[15] كلّ عدد يمكن فرضه فإنّه يكون له خروج في وقت ما إلى الفعل، و يكون نوع تلك الصّفة باقياً أبداً بسبب تعاقب ما فيها من الأعداد و الأجزاء.

و أمّا قوله بعد ذلك: «فيكون المتشوّق[16] شبيهاً ما بالأمور الّتي بالفعل، من حيث براءتها عن القوّة، راشحاً عنه الخير الفائض من حيث هو تشبّه بالعالي، لامن حيث هو إفاضة على السّافل» فمعناه أنّ الفلك الّذي فرضناه متشوّقاً[17] إلى الاستكمال يصير عند ذلك شبيهاً بالأمور الّتي بالفعل، و هي العقول المجرّدة في أمرين: أحدهما في تجرّده[18] عن طبيعة الإمكان و القوّة. و الثاني في فيضان الخيرات عنها[19] على ما تحتها، لايعني[20] أنّ المقصود بالقصد الأوّل إفاضة الخيرات على السافلات.

۱- ذات: + ذلك م. ۲- يحصل. ليحصل س. ۳- مثل: من س. ۴- إن: و إن م. ۵- للمحال: للمحلّ م.
۶- الحركة: + له م. ۷- حقيقة: - س. ۸- بديهي: - بج. ۹- لنفسه: + صورة و ط.
۱۰- صفة: صفات مص. ۱۱- ذلك: - س. ۱۲- ممتنعة: ممكنة مج. ۱۳- لزم: + التّعاقب و ط.
۱۴- أجزائها: أثرادها ط. ۱۵- و يكون: ليكون س. : أو يكون ط. ۱۶- المتشوّق: المشوق ط. : الشّوق مج.
۱۷- متشوّقاً. مشوقاً ط، مج. ۱۸- في تجرّده: أنّها مجرّدة س، مج. : مجرّدة ط. : تجرّده م.
۱۹- عنها: منها مص. ۲۰- لايعني: و ليس المعنى س.



لأنّا بيّنّا أنّ العالي لايفعل لأجل السّافل، بل المقصود هو التّشبّه بالعقل[1] في كونه[2] مبدءاً لفيضان الخيرات[3] على ما تحته[4] من غير طلب و لاشوق[5].

و أمّا قوله : «و مبدأ ذلك في أحوال الوضع الّتي هي هيئات ثابتة» إلى آخره، فمعناه أنّ ذلك الأمر الّذي به[6] يحصل تشبّه[7] الفلك بالعقل ليس إلّا استخراج[8] الأين و الأوضاع من[9] القوّة إلى الفعل. واعلم أنّ هذا أيضاً دعوى مجرّدة فإنّهم ما أقاموا على حصر المقولات حجّة قطعيّة. و بتقدير ذلك فما أقاموا على حصر كلّ واحد منها[10] في أنواع معدودة[11] حجّة قطعيّة. و إذا كان كذلك[12] فلابدّ لهم[13] من دلالة قاطعة على أنّه لاصفة يمكن أن يتشبّه الفلك فيها بالعقل المجرّد إلّا الحركة، و هم ماذكروه.

ثمّ إنّا نبيّن[14] ذلك تبرّعاً فنقول: لم لايجوز أن يكون مطلوبه من ذلك استخراج التّعقّلات الجزئيّة من القوّة إلى الفعل؟ بل هذا أولى، لأنّ من أخذ يتردّد في العالم و يقول: غرضي استخراج الأين من القوّة إلى الفعل، عُدّ عابثاً[15] مجنوناً. ولو قال: غرضي استخراج التّعقّلات من القوّة إلى الفعل، عُدّ عاقلاً حصيفاً[16]. و اعلم أنّ تعسّفهم في هذه الطّريقة[17] منتشر[18] جدّاً، و إبطالهم لماعدا القسم المطلوب لهم[19] ضعيف. و بالجملة فكلامهم في هذه الطّريقة في غاية الرّكاكة. و بالله التّوفيق.

[الفصل الثّاني عشر]

تنبيه : لوكان المتشبّه به[20] واحداً لكان التّشبّه في جميع السّماويّة[21] واحداً، و هو مختلف. و لوكان لواحد منها بالآخر مشابهة[22]، لشابهه في المنهاج. و ليس[23] كذلك إلّا في قليل.

۱- المقصود هو التّشبّه بالعقل : التّشبّه بالعقل هو المقصود ط، م، مص. ۲- كونه : - ط.
۳- الخيرات : + منها مص. ۴- تحته : تحتها مص. ۵- شوق : تشوّق س. ۶- الّذي به : - س.
۷- تشبّه : تشبيه س. ۸- استخراج : لاستخراج س. ۹- من : عن س. ۱۰- منها : - س.
۱۱- معدودة : محدودة س، و هكذا في مج ولكن صحّح بعد على : «معدودة». : منها ط.
۱۲- و إذا كان كذلك : و بتقديره ط. ۱۳- لهم : - س. ۱۴- نبيّن : نبيّن ط. ۱۵- عابثاً : عابثاً مص.
۱۶- حصيفاً : حصيباً س : خصيباً مص. [الحصيف : الرّجل المحكم العقل جيد الرّأي.] ۱۷- الطّريقة : المسئلة س.
۱۸- منتشر : متيسر مج. ۱۹- لهم : - مص. ۲۰- المتشبّه به : + في جميع السّماوية مص.
۲۱- السّماويّة : السّماويّات م. ۲۲- مشابهة : + س. ۲۳- و ليس : - مص.



التفسير[١]: من الناس من سلّم أنّ الأفلاك إنّما تحرّك شوقاً إلى التشبّه بموجود[٢] كامل، لكنّه زعم أنّ المتشبّه به هو الله تعالى، و منهم من زعم أنّ كلّ فلك سافل فإنّه متشبّه[٣] بالفلك الّذي فوقه، و أمّا الفلك الأقصى فهو متشبّه بالله تعالى، و على هذا التقدير لا حاجة إلى إثبات العقول.

ثمّ إنّ الشيخ أبطل القول الأوّل بأنّه: لو كان كذلك لكان التشبّه في الكلّ واحداً، فلكان يجب أن يكون جميع الأفلاك متساوية في جهات الحركات و سرعتها و بطئها، لكنّ من المعلوم أنّه ليس كذلك، و أبطل القول الثاني بأنّ فلكا لو تشبّه بفلك آخر[٤] لشابهه في الجهة و السّرعة و البطوء. و ليس الأمر كذلك[٥] إلّا في القليل، و هي ممثّلات الكواكب المتحيّرة سوى ممثّل القمر، فإنّ حركاتها متساوية[٦] لحركة فلك[٧] البروج[٨] في[٩] جهة الحركة و بطئها و أقطابها و مناطقها.

و لقائل أن يقول: الّذي ألزمتموه على القائلين بأنّ المتشبّه به واحد[١٠] لازم[١١] أيضاً عليكم، و بيانه هو[١٢] أنّا لانعني بقولنا: الفلك يريد التّشبّه بالعقل، هو أنّه يريد أن يجعل نفسه مثل العقل، فإنّ ذلك لايتأتّي إلّا بانقلاب الحقائق، و هو محال. بل نعني به[١٣] أنّ الفلك لمّا علم أنّ العقل قد خرجت جميع كمالاته اللّائقة به من القوّة إلي الفعل، أراد أن يستخرج هو[١٤] جميع كمالاته اللّائقة به أيضاً[١٥] من القوّة إلي الفعل[١٦]. و إذا[١٧] كان كذلك كان تشبّه الفلك بالعقل المعيّن لا من حيث أنّه ذلك النوع المعيّن، بل من حيث[١٨] أنّه كماله المطلق. و جميع العقول مشترك في الكمال المطلق[١٩]، أعني أنّ كلّ ما كان[٢٠] فيها بالقوّة فهو خارج إلى الفعل. و إذا كان ما به امتاز[٢١] كلّ واحد من العقول عن الآخر خارجاً عمّا به[٢٢] وقع تشبّه الأفلاك بها، كان المتشبّه به[٢٣] من العقول هو القدر المشترك، لكان المتشبّه به[٢٤] بالحقيقة[٢٥] شيئاً واحداً. فظهر أنّ الإلزام الّذي ذكرتموه وارد عليكم أيضاً.

١- التفسير: + أقول مص. ٢- بموجود: بموجد ط. ٣- متشبّه: يتشبّه مج. ٤- آخر: - س.

٥- الأمر كذلك: ذلك ط. ٦- حركاتها متساوية: حركاته مسارية س. ٧- لحركة فلك: للفلك م.

٨- لحركة فلك البروج: للبروج ط. ٩- في: من ط، مج. ١٠- واحد: + أمر س. ١١- لازم: لزم ط.

١٢- هو: - مج، مص. ١٣- به: - س. ١٤- هو: - ط، م. ١٥- أيضاً: - مص.

١٦- أراد ... إلى الفعل: - مج. ١٧- و إذا: للمّا مج. ١٨- حيث: + إنّه مص. ١٩- المطلق: - س.

٢٠- كان: - س. ٢١- امتاز: امتياز ط، م، مج. ٢٢- به: - ط، م.

٢٣- عمّا به وقع ... المتشبّه به: عمّا وقع به الاشتراك لكنّ المتشبّه به س. ٢٤- به: - مج.

٢٥- بالحقيقة: في الحقيقة مص.



ثمّ[1] الجواب أن يقال:[2] إنّه سيأتي إقامة الدّلالة على أنّ هيولى كلّ فلك مخالفة بالماهيّة لهيولى الفلك الآخر، و لذلك يستحيل عليها[3] الأتّصال بالغير[4]، و الانفصال[5]، و التّميز، و الانخراق[6]. و إذا كان كذلك، نقول: الأفلاك لمّا حاولت التّشبّه[7]، و ما كان يمكنها ذلك إلّا بالحركة، وكان[8] من المحتمل[9] أنّ المادّة المعيّنة للفلك المعيّن ما كانت تقبل إلّا[10] الحركة الخاصّة، لاجرم وجدت[11] تلك الحركة دون ماعداها[12] من الحركات و إن كان المتشبّه[13] به واحداً. و بالجملة فإنّ اختلاف الآثار كما يكون لاختلاف[14] الفاعل فقد يكون[15] لاختلاف القوابل[16]، و لذلك فإنّهم جعلوا العقل الفعّال مبدأً للصّور المتضادّة[17] الّتي في عالمنا بسبب اختلاف حال القوابل في[18] الاستعدادات. و إذا كان الأمر كذلك، فلم لايجوز أن يكون الأمر كذلك[19] فيما فرضتموه؟ و بهذين الاعتراضين يقدح فيما ذكروه في[20] إبطال القول الثّاني[21].

[الفصل الثّالث عشر]

وهم و تنبيه: ذهب قوم إلى أنّ المتشبّه به واحد فقط، و أنّ الحركات كان يجوز فيها أن تكون متشابهة، ولكنّها لمّا كان سواء لها أن تتحرّك إلى أيّة جهة اتّفقت فينال الغرض بالحركة. ثمّ كان يمكن لها أن تطلب الحركة على هيئة نفّاعة لماتحت[22]، و إن لم تكن الحركة في أصلها كذلك، جمعت بين الحركة لما استدعى منها الحركة من الغرض، و بين جعلها على هيئة نفّاعة. و نحن نقول: لو جاز أن يتوخّى بهيئة الحركة نفع السّافل، جاز أن يتوخّى بالحركة ذلك أيضاً.

وكان[23] لقائل أن يقول: لمّا كان لها أن تتحرّك و أن تسكن، سواء لديها[24] الأمران مثل جهتي

۱- ثمّ :- مص. ۲- يقال :+ عنه س. ۳- عليها : - ط، م. ۴- بالغير :- م. ۵- الانفصال :+ عنه مص.

۶- الانخراق : الانحراف مص. ۷- التّشبّه : القسمة مج. ۸- بالحركة و كان : بحركة لكان مج.

۹- المحتمل : المستحيل ط. : المجمل مص. ۱۰- إلّا :- ط. ۱۱- وجدت : رجحت س.

۱۲- ما عداها : غيرها س. ولكن على الهامش بعد التّصحيح : «ما عداها». ۱۳- المتشبّه : المشبّه مج.

۱۴- لاختلاف : الاختلاف م، مص. ۱۵- يكون :- أيضاً م، مج. ۱۶- لاختلاف القوابل : الاختلاف أيضاً للقوابل ط.

۱۷- للصّور المتضادّة : للصّورة المستفادة ط، و هكذا على هامش م. ۱۸- في : و س. ۱۹- الأمر كذلك :- ط.

۲۰- في : من مص. ۲۱- الثّاني :+ تبصرة ط. ۲۲- تحت : تحته مص. ۲۳- و كان : لكان س.

۲۴- لديها : لذاتها م.

الحركتين، ثمّ كان أن تتحرّك أنفع للسّافل[۱] اختارته[۲]، بل إذا كان الأصل هو أنّها[۳] لاتميل لأجل السّافل، بل[۴] إنّما تطلب شيئاً عالياً، فيتبعه نفع، فيجب أن تكون هيئة الحركة كذلك. و إذا كان كذلك وقع الاختلاف مهنا[۵] بسبب متقدّم[۶] على ما يتبع الاختلاف من النفع. فإذن المتشبّه بها أمور مختلفة بالعدد، و إن جاز أن يكون المتشبّه به الأوّل واحداً، و لأجله تشابهت الحركات في أنّها دوريّة.

التفسير[۷]: اعلم أنّ القائلين[۸] بأنّ المتشبّه به[۹] واحد، لمّا[۱۰] قيل لهم: لوكان الأمر كذلك لكان التّشبّه[۱۱] واحداً، أجابوا عنه بأن قالوا: إنّ حركات الأفلاك كان يجوز أن تكون متشابهة، إلّا أنّ الحركة على هذا الوجه الواقع كانت أنفع للسّافلات، فاختارت أصل الحركة للتّشبّه بالباري تعالى، و كيفيّتها في الجهة و السّرعة و البطؤ لأجل العناية بالسّافلات. و هذا كما أنّ رجلاً خيّراً[۱۲] أراد الذّهاب إلى مكان لمهمّ له[۱۳]، وكان له إلى ذلك المهمّ طريقان، وكان أحد الطّريقين بحيث لو سلكه لانتفع به محتاج، و لو سلك الطّريق الثّاني[۱۴] لم ينتفع به ذلك المحتاج، فإنّ خيريّته تحمله على سلوك[۱۵] الطّريق الأنفع. ثمّ إنّ الشّيخ قدح في هذا الجواب من وجهين:

الأوّل المعارضة وهي أنّه لو جاز أن يقال: الحركة إلى[۱۶] الجهات بالنّسبة إلى الفلك على السّواء[۱۷]، ثمّ إنّه[۱۸] اختار الحركة إلى جهة مخصوصة[۱۹] لأنّها أنفع للسّافلات، لجاز أن يقال أيضاً: الحركة و السّكون بالنّسبة إليه على السّواء، إلّا أنّه اختار الحركة لأنّها أنفع للسّافلات[۲۰]. و لمّا لم يجز ذلك فكذا ماذكروه.

و لقائل أن يقول: هذه المعارضة غير واردة، و الفرق أنّ بالحركة تستخرج الكمالات من القوّة إلى الفعل، و عند السّكون لايستخرج شيء منها إلى الفعل. فإذا كان المقصود هو[۲۱] استخراج

۱- للسّافل: - س. ۲- اختارته: اختار به مص. ۳- أنّها: - س. ۴- بل: - س. ۵- مهنا: - س.

۶- متقدّم: يتقدّم س. ۷- التّفسير: - مص. ۸- القائلين: القائلين ط.

۹- المتشبّه به: + الأوّل مص، : التّشبّه به ط. ۱۰- لمّا: - ط. ۱۱- التّشبّه: التّشابه س، : التّشبيه مج.

۱۲- خيّراً: + إذا ط، م، مص.

۱۳- إلى مكان لمهمّ له: إلى مكان ما لمهمّ له م، : إلى مكان ما مهمّ له ط، : إلى مكان مهمّ له مج، : المهمّ مص.

۱۴- الطّريق الثّاني: الآخر مص. ۱۵- سلوك: أن يسلك مج. ۱۶- إلى: في س.

۱۷- على السّواء: سواء س. ۱۸- إنّه: إنّما مج، : - ط، م. ۱۹- إلى جهة مخصوصة: المخصوصة مص.

۲۰- للسّافلات: + على ذاتها لنفع السّافلات مج. ۲۱- هو: - س.



تلك[1] الكمالات من القوّة إلى الفعل، كان ذلك[2] المقصود[3] حاصلاً[4] بكلّ الحركات. فلاجرم كان[5] الكلّ بالنّسبة إليه على السّواء، و حينئذ يكون ترجيح البعض على البعض لنفع الغير[6]، و هذا غير حاصل عند السّكون. فلاجرم لم تكن الحركة والسّكون بالنّسبة إلى غرضه على السّواء، فظهر الفرق.

والثاني؛ أنّ الدّليل الّذى دلّ على أنّ العالى لايفعل لأجل السّافل لايميّز أصل الحركة عن صفتها، بل هو عامّ في الكلّ لأنّا قلنا: كلّ من فعل فعلاً لغرض فهو مستكمل بذلك الغرض، ولو[7] فعل العالى فعلاً لأجل السّافل لكان مستكملاً به، فيكون الشّريف مستكملاً[8] بالخسيس، و هو باطل. و هذه الحجّة سواء صحّت أو فسدت لكنّها مطّردة في أصل الحركة[9] و وصفها، و هذا الجواب جيّد.

ثم لمّا فرغ من[10] هذين الجوابين قال: «بل إذا كان الأصل هو أنّها لاتعمل لأجل السّافل إنّما[11] تطلب شيئاً عالياً، فيتبعه نفع، فيجب أن تكون هيئة الحركة كذلك»، فاعلم أنّ معناه أنّ الدّليل لمّادلّ على أنّ العالى لايفعل لأجل السّافل بل حركاتها لأجل شيء أعلى منه، ثمّ يتبعها نفع السّافل، وجب أن يكون الحال في هيئة الحركة كذلك.

و أمّا قوله: «و إذا كان كذلك، وقع الاختلاف بسبب متقدّم على ما يتبع الاختلاف من النفع، فإذن المتشبّه[12] بها أمور مختلفة بالعدد»، فاعلم أنّ معناه: أنّه[13] لمّا لم يجز أن يكون سبب اختلافها الأمور[14] الّتي يتبع اختلافها و هي صلاح هذا[15] العالم و[16] نظامه، وجب أن يكون سبب ذلك أموراً متقدّمة عليها. و ما ذاك[17] إلّا أنّ[18] المتشبّه[19] بها أمور مختلفة بالعدد.

و أمّا قوله: «و إن جاز أن يكون المتشبّه به[20] الأوّل واحداً، و لأجله تشابهت[21] الحركات في

١- تلك: - ط. ٢- ذلك: - ط. ٣- هو استخراج ... المقصود: على الهامش م.

٤- حاصلاً: + عند الحركة ط، م. ٥- كان: - س. ٦- و حينئذ يكون ... لنفع الغير: - س.

٧- ولو: فلو ط، م، مج. ٨- فيكون الشريف مستكملاً: على الهامش بقلم الاصل س.

٩- أصل الحركة: أصلها مج. ١٠- من: عن س. ١١- إنّما: بل ط. ١٢- المتشبّه: المشبه ط، مج.

١٣- أنّه: - س. ١٤- الأمور: للأمور مج. ١٥- هذا: - مج. ١٦- و: أو م. ١٧- ذاك: ذلك س.

١٨- أنّ: لأنّ مج. ١٩- الأمور ط، مج. ١٩- المتشبّه: المشبّه ط. ٢٠- المتشبّه به: المشبّه به ط، المشبّه مج.

٢١- تشابهت: تشابهه م.



أنّها دوريّة»، فاعلم أنّ معناه ظاهر، ولكنّه كلام رخو جدّاً؛ لأنّ ذلك الواحد إن تشبّه به كلّ واحد من الأفلاك، و التشبّه بالشيء الواحد[1] يقتضي عند الشيخ[2] وحدة الحركات في جهاتها[3]، لزم أن تكون الأفلاک بأسرها كذلك، هذا خلف. و إن لم تكن متشبّهاً به[4]، إمّا لأنّ المتشبّه به غيره، أو المركّب منه و من غيره، قدح ذلك[5] في كونه متشبّهاً به[6] من حيث أنّه هو[7]. و أيضاً فالقول بأنّ تشابهها في الحركة الدّوريّة إنّما كان لأنّ هناک شيئاً واحداً متشبّهاً به[8] ضعيف، لأنّ تعليل الحركة الدّوريّة بذلک إنّما يجوز لو صحّ على الأفلاک غير الحركة الدّوريّة[9]. فأمّا إذا كان التّكون ممتنعاً عليها، و كانت الحركة المستقيمة[10] ممتنعة أيضاً عليها، كانت الحركات[11] المستديرة واجبة لها لذواتها. و إذا كان كذلک، فكيف يمكن تعليل ذلک بكون المتشبّه به[12] واحداً؟ لأنّ ما بالذّات لا يعلّل بعلّة خارجة عن الذات[13].

[الفصل الرابع عشر]

زيادة[14] تبصرة: الآن ليس لک أن تكلّف نفسک إصابة كنه هذا التّشبّه بعد أن تعرفه بالجملة. فإنّ قوى البشر، وهم في عالم الغربة، قاصرة عن اكتناه ما دون هذا، فكيف[15] هذا؟ و جوّز أنّه إذا كان المحرّک[16] يريد تشبّهاً[17] ينال منه على التّجدّد أمراً أن يعرض منه في بدنه انفعال[18] يليق بذلک التّشبّه من طلب الدّوام، كما يعرض في بدنک من انفعالات تتبع انفعال نفسک. و أنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فيه، فربّما لاح لک سرّ واضح خفيّ، فاجتهد و اعلم أنّه كيف يمكن ذلک، و أنّها تكون هيئة تشبه الخيالات، لا عقليّة صرفاً؛ و إن كانت خيالات عن عقليّة صرفة بحسب استعداد تلک

۱- الواحد: + بالشّخص ط. ۲- عند الشّيخ : م.

۳- إن تشبّه به ... في جهاتها: إن كان متشبّهاً به من حيث إنّه ذلک الواحد المعيّن و عند الشّيخ أنّه يلزم من وحدة المتشبّه به وحدة الحركات في كيفيّاتها س، مج. ۴- متشبّهاً به: متشابهة ط، م، مج. ۵- ذلک : - مص.

۶- متشبّهاً به: متشبهاً به ط. ۷- حيث أنّه هو: أنّه حيث هو مص. ۸- متشبّهاً به: متشابه به ط.

۹- بذلک إنّما يجوز ... الحركة الدّوريّة: على الهامش م. ۱۰- الحركة المستقيمة: الحركات غير الدّوريّة س.

۱۱- الحركات: الحركة مص. ۱۲- المتشبّه به: المشبّه ط. ۱۳- لأنّ ما بالذّات ... عن الذّات : - س، م.

۱۴- زيادة : - مص، م. ۱۵- فكيف: + فضلاً عن م. ۱۶- المحرّک: المتحرّک مص. ۱۷- تشبّهاً: تشبيهاً م.

۱۸- انفعال: انفعالات م.



القوّة[1] الجسمانيّة. و أنت عند تلويح المعقولات في نفسك نصيب محاكاة لها من خيالك بحسب استعدادك، و ربّما تأدّت إلى حركات من[2] بدنك. ثمّ إن اشتهيت ضرباً آخر من البيان مناسباً لما كتبناه، فاستمع.

التفسير[3]: لمّا تكلّم في كيفيّة هذا التشبّه زعم أنّ عجزنا من الوقوف على كنه هذا التشبّه على سبيل التفصيل، ممّا[4] لايقدح في وجوده، فإنّ النفوس البشريّة، و هي في عالم الغربة[5] و هي مشغولة بتدبير الأبدان، قاصرة عن الاطّلاع على ما هو أوضح[6] من هذا التشبّه، فضلاً عنه. ثمّ ضرب لذلك مثلاً[7]، و هو[8] التغيّرات البدنيّة التابعة لتغيّر الأحوال النفسانيّة، مثل أنّ التلميذ إذا أراد التشبّه[9] بأستاذه في بعض كمالاته لينال[10] من تلك الكمالات أمراً على التجدّد[11]، فإنّه يعرض حينئذ[12] في بدنه انفعالات مخصوصة. و بالجملة فالانفعالات البدنيّة في أكثر الأمر[13] تابعة للانفعالات النفسانيّة، فلايبعد أن يكون شوق الفلك إلى التشبّه بالعقل يتبعه حركة جسميّة[14].

و أمّا قوله: «و أنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فيه، فربّما لاح لك سرّ واضح خفيّ فاجتهد[15]»، فاعلم أنّه يحتمل أن يكون مراده من[16] طلب الحقّ بالمجاهدة طلبه بالقوّة النظريّة. و هذا السّرّ الواضح الخفيّ هو[17] الّذي أشار إليه في تكملة النمط الثالث، كما أطنبنا القول فيه هناك. و يحتمل أن يكون مراده من المجاهدة[18]: تصفية النفس من العلائق البدنيّة، فإنّها سبب لانتقاش النفس بالحقائق الغيبيّة[19]. و باقي الكلام ظاهر و ههنا[20] آخر الكلام في أنّ حركات الأفلاك شوقيّة.

١- القوّة: القوى م، مص. ٢- من: في س. ٣- التفسير: - مص. ٤- ممّا: ما مج.

٥- الغربة: + أي م، مج، مص. ٦- أوضح: أبعد ط ولكن على الهامش بعد التصحيح: «أوضح».

٧- مثلاً: مثالاً مج. ٨- هو: إنّ ط. ٩- التشبّه: أن يتشبّه مص. ١٠- لينال: ليتال مج.

١١- التجدّد: التجرّد مج. ١٢- حينئذ: - ط، م. ١٣- الأمر: الأمور مج، مص.

١٤- جسميّة: جسمه م، : جسم مص، : جهة مج، لكن على فوق السّطر: «جسميّة». ١٥- فاجتهد: - مص.

١٦- من: في مص. ١٧- هو: - ط. ١٨- من المجاهدة: بالمجاهدة س. ١٩- الغيبيّة: الغيبيّة ط، مج.

٢٠- ههنا: هذا مص.

الطريقة الثانية

في إثبات العقول بناء على أنّ حركات الأفلاک غير متناهية

و فيها[1] أربعة عشر فصلاً[2،3].

[الفصل الخامس عشر]

تنبيه : القوّة قدتكون على أعمال متناهية، مثل تحريك القوّة الّتي في المدرة[4]. و قدتكون على أعمال غير متناهية، مثل تحريک القوّة الّتي للسماء. ثمّ تسمّى الأولى متناهية، و الأخرى غيرمتناهية، و إن كانا يقالان لغير هذين[5] المعنيين.

التفسير[6] : لاشيء من القوى بكمّ بالذات، و كلّ نهاية و لانهاية فإنّما[7] يلحق الكمّ بالذات، فلاشيء من القوى يلحقه النهاية و[8] اللانهاية بالذات. فإذا قلنا: للقوّة[9] أنّها متناهية أو غير متناهية، لم نقل ذلک لها[10] بحسب ذاتها[11]، بل[12] بحسب أمور أخرى منها[13] متعلّقاتها[14]. فإنّ القوّة إن كانت قويّة على أفعال غيرمتناهية في المدّة أو العدد[15]، قيل لها: إنّها قوّة غيرمتناهية كالقوّة القويّة على تحريک السماء. و إن كانت قويّة[16] على أفعال متناهية فقط، قيل لهاقوّة متناهية كالقوّة القويّة على تحريک أبداننا. فهذا هو الاصطلاح الأشهر في قولنا للقوّة أنّها متناهية أو غير متناهية. و قد يقال: أيضاً لغير هذين المعنيين إمّا بسبب المحلّ، أو الحالّ، أو ما يحلّ في محلّها. و هي أقسام ثلاثة سوى ما ذكرنا أنّه[17] هو المشهور.

[الفصل السادس عشر]

إشارة : الحركات الّتي تفعل حدوداً و نقطاً هي الّتي يقع بها الوصول و البلوغ عن محرّک[18]

---

١ - و فيها : - س.　　٢ - الطريقة الثّانية ... أربعة عشر فصلاً - مص　　٣ - أربعة عشر فصلاً : فصولاً ط، م.

٤ - المدرة : المدتراً م. : المدر مص.　　٥ - هذين : - س، م　　٦ - التّفسير : أقول مص.

٧ - فإنّما : فإنّها س، مص.　　٨ - و : أو م، مج.　　٩ - للقوّة : القوّة م　　١٠ - لها: - س، ط.

١١ - ذاتها : ذواتها ط، مص.　　١٢ - بحسب ذاتها بل : - م.　　١٣ - منها : فيها س.

١٤ - متعلّقاتها : متعلّقات بها مج. : متعلّقةً بها ط.　　١٥ - العدد : العدّة ط، م.

١٦ - قويّة : قوّة س، م. : قوّة قويّة ط.　　١٧ - ما ذكرنا أنّه : ما ذكرنا هنا س.　　١٨ - عن محرّک : غيرمتحرّک م.

موصل يكون في آن الوصول موصلاً بالفعل. فإنّ الاتّصال[1] ليس مثل المفارقة و الحركة و غير ذلك ممّا لا يقع في آن. ثمّ إنّه يزول عنه كونه موصلاً في جميع زمان مفارقة المتحرّك للحدّ. و تكون صيرورته غير موصل دفعة، و إن بقي زماناً، لا تكون[2] الشيء مفارقاً و متحرّكاً. و الآن الّذي يصير فيه غير موصل دفعة، غير الآن الّذي صار فيه موصلاً دفعة. و بينهما زمان كان فيه موصلاً و هو زمان السّكون لامحالة.

فكلّ حركة في مسافة تنتهي إلى حدّ تنتهي إلى سكون، فيكون غير الحركة الّتي بها يستحفظ الزّمان المتّصل. فالحركة الوضعية هي الّتي بها[3] يستحفظ الزّمان المتّصل[4]، و هي الدّورية.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان أنّ الحركة الحافظة للزّمان ليست إلّا المستديرة، و بيانه مبنيّ على مقدّمات: إحداها[5] أنّ الزّمان لابداية له و لانهاية. و ثانيتها[6] أنّ الزّمان مقدار الحركة، و قد مرّ الكلام في هاتين المقدّمتين تقريراً و تزييناً في النّمط الخامس[7]. و ثالثتها[8] أنّه لابدّ من حركة لابداية لها و لانهاية[9]؛ لأنّ الزّمان لمّا امتنع وجوده إلّا مع الحركة، و ثبت أنّه لا أوّل للزّمان و لا آخر له، فلابدّ أيضاً من وجود حركة لا أوّل لها ولا آخر.

ثمّ نقول بعد ذلك[10]: الحركات إمّا مستقيمة و إمّا مستديرة، و كلّ حركة مستقيمة فهي منتهية إلى سكون و عدم، فالحركة المستقيمة ليست هي الحركة الحافظة للزّمان. و لمّا بطل هذا القسم، ثبت أنّ الحركة الحافظة للزّمان هي[11] الحركة المستديرة.

و يجب علينا في هذا المقام ذكر الدّلالة على أنّ كلّ حركة مستقيمة فهي منتهية إلى السّكون، فنقول: المتحرّك على الاستقامة إمّا أن يذهب على[12] استقامة[13] إلى غير النّهاية، و هو[14] محال، و إلّا لزم وجود أبعاد غير متناهية، و هو باطل على مامرّ[15]. و إمّا أن يرجع، فحينئذ تكون تلك الحركة قد قطعت

١- الاتّصال: مهملة في س. ٢- تكون: لكون م. ٣- بها: - مص.

٤- المتّصل فالحركة ... الزّمان المتّصل: على الهامش م. ٥- إحديها: أحدها ط، م.

٦- ثانيتها: ثانيها ط، مج، مص. | ثانيهما ي.

٧- في النّمط الخامس: - س. [راجع: النّمط الخامس، الفصل الخامس، صص ٢٠٢-٢٠٤]

٨- ثالثتها: ثالثها ط، م، مج، مص. ٩- نهاية: + لها مج. ١٠- ذلك: + إمّا س. ١١- هي: - ط.

١٢- على: في مج. ١٣- استقامة: استقامته مج، مص. ١٤- هو: ذلك س.

١٥- باطل على مامرّ: محال لمامرّ مص.



حدّاً معيّناً[1] و نقطة معيّنة، و هي النّقطة الّتي هي نهاية الذّهاب و بداية الرّجوع. فلهذه العلّة يقال للحركات[2] المستقيمة: إنّها الحركات الّتي تفعل حدوداً و نقطاً. و إذا عرفت ذلك فندّعي أنّه[3] لابدّ من سكون متوسّط بين[4] حركتي الذّهاب و الرّجوع، و الدّلالة عليه مبنيّة على مقدّمات:

فإحداها[5]: أنّ المتحرّك على الاستقامة أنّما يتحرّك ليصل إلى طرف معيّن[6] من المسافة، أي ينطبق طرف المتحرّك على طرف تلك المسافة.

و ثانيتها[7]: أنّ القوّة[8] الّتي تحرّكه[9] إلى ذلك الوصول لابدّ و[10] أن تكون موجودة حال ذلك الوصول لاستحالة حصول[11] ذلك[12] الوصول من غير علّة وجود[13] الوصول[14].

و ثالثتها و هي[15] أنّ من الأشياء ما يستحيل حصوله في الآن مثل المفارقة و الحركة، فإنّ ماهيّتهما[16] لاتوجد[17] في الآن، و منها ما لايمكن[18] حصوله إلّا[19] في الآن كمماسّة[20] نقطة أو خطّ، فإنّها لا توجد[21] إلّا في الآن[22]، و هذه المماسّة هي الّتي سمّيناها بالوصول. و متى ثبت أنّ الوصول آنيّ[23] الوجود، و ثبت أنّ القوّة المحرّكة[24] لابدّ و أن تكون موجودة حال الوصول، ثبت أنّ القوّة المحرّكة[25] باقية في ذلك الآن.

و رابعتها، و هي[26] أنّ صيرورة[27] القوّة لاموصلة[28] أيضاً ممّا يحصل في الآن، و إن كان[29] يبقى[30] في جميع الزّمان[31] الّذي بعده. و أمّا حركته عن ذلك الحدّ[32] و مفارقته عنه فهي غير آنيّة

۱- معيّناً: - ط. ۲- للحركات: للحركة ط. : الحركات مج. ۳- فندّعي أنّه: - مص. ۴- بين: من مص.

۵- فإحداها: فأحدها ط، م. : إحداهما مج. ۶- معيّن: متعيّن ط. ۷- ثانيتها: ثانيها ط، م، مج، مص.

۸- القوّة: القوى ط. ۹- تحرّكه: تحرّك مج. ۱۰- و: - ط. ۱۱- حصول: - ط. ۱۲- ذلك: - مج.

۱۳- علّة وجود: وجود علّة مج. ۱۴- لاستحالة حصول ... وجود الوصول: - س.

۱۵- و ثالثتها و هي: و ثالثها و هي ط، م، مج، مص. ۱۶- ماهيّتهما: ماهيّتها س. ۱۷- لاتوجد: لاتحصل مج.

۱۸- لايمكن: يمكن ط، م. ۱۹- إلّا: - ط، م. ۲۰- كمماسّة: لمماسّة مص.

۲۱- فإنّها لاتوجد: فإنّهما لاتوجدان مص. ۲۲- مثل المفارقة و... إلّا في الآن: ثابتة على الهامش بعد التّصحيح م.

۲۳- آنيّ: آنيّ الزّمان مج. ۲۴- المحرّكة: المتحرّكة مج. ۲۵- المحرّكة: المتحرّكة مج.

۲۶- و رابعتها و هي: و رابعها و هو ط، م، مج، مص. ۲۷- صيرورة: صدور ط. ۲۸- لاموصلة: الموصلة ط.

۲۹- و إن كان: - ط، م، مص. ۳۰- يبقى: يحصل مج و على فوق السّطر: يبقى، ۳۱- الزّمان: الآن س.

۳۲- الحدّ: - س.



ألبتّة لماعرفت.

و إذا عرفت هذه المقدّمات[1] فنقول: ههنا آنان في أحدهما تكون القوّة المحرّكة للجسم[2] إلى الحدّ المعيّن موصولة له[3] إليه بالفعل؛ و[4] في الثاني يصير غير موصلة إذ من المستحيل أن يكون آن كونها موصلة عين[5] آن كونها غير موصلة. فإن لم يكن بين الآنين زمان لزم تتالي الآنات؛ و هو محال. و إن كان بينهما زمان فهو زمان السكون؛ و هو المطلوب. فثبت أنّ بين كلّ حركتين مستقيمتين سكوناً. و إذا ثبت ذلك، ظهر أنّ الحركة الحافظة للزمان هي الحركة الدوريّة بناء على[6] المقدّمات الّتي لخّصناها. و اعلم أنّ حاصل هذه الدلالة أنّ القوّة الّتي تحرّك الجسم إلى حدّ معيّن تصير موصلة[7] إليه في آن، و تصير[8] غير موصلة إليه[9] في آن آخر[10]، و لابدّ بينهما من زمان.

ثمّ إنّ الشيخ حكى في الشفاء[11] عن[12] منكري السكون أنّهم أوردوا على هذه الحجّة نقضين[13]: أحدهما أنّا[14] إذا ركبنا كرة على دولاب دائر[15] فرض فوقها سطح بسيط بحيث تلقّاها عند الصعود، فإنّ الكرة[16] تصير مماسّة لذلك السطح ثمّ تصير لامماسّة له، فيلزم أن يحصل هناك سكون متخلّل بين الآنين. و الثاني، أنّ المسافة إذا حصلت فيها نقط[17] بالفعل إمّا بأن صار بعضها أسود و بعضها أبيض، أو بأن كانت أجزاء[18] مقصورة على التماسّ[19] فيلزم حصول الوقفات عند كلّ واحد من تلك الحدود.

و حاصل جواب الشيخ عن[20] السؤالين التزام وجوب السكون فيهما.

و لقائل أن يقول: إنّ زحل[21] لايماسّ كرة الثوابت إلّا إذا كان على ذروة التدوير حال كون التدوير على أوج الحامل، و تلك[22] المماسّة لاتحصل إلّا بنقطة واحدة. فتلك النقطة صارت مماسّة في آن، و لامماسّة في آن آخر. فيلزم أن يتخلّلهما[23] سكون، و ذلك عندكم باطل. و هذا الإلزام وارد في مماسّة كلّ كوكب نقطة معيّنة في الفلك المحيط بفلكه حال كونه على ذروة التدوير، و

۱- المقدّمات: المقامات ط. ۲- للجسم: إلى الجسم مج. ۳- موصولة له: موصولة م. ۴- و: - مص.
۵- عين: غير مج: - ط. ۶- على: + أنّ ط. ۷- موصلة: + له س. ۸- تصير: - مص. ۹- إليه: - م، مج.
۱۰- آخر: - س. [۱۱- طبيعيّات الشفاء، السماع الطبيعي، الفصل الثامن من المقالة الرابعة، ص ۲۹۲.]
۱۲- عن: في مص. ۱۳- نقضين: نقيضين ط. ۱۴- أنّا: - ط، م. ۱۵- دائر: + و ط، م، مص.
۱۶- فإنّ الكرة: فالكرة س. ۱۷- نقط: نقطة مج، مص. ۱۸- كانت أجزاء: كان أجزاؤه ط، مص.
۱۹- التماسّ: المماسّة ط. ۲۰- عن: عند م. ۲۱- زحل: زحلا م: زحل مص. ۲۲- و تلك: فتلك س.
۲۳- يتخلّلهما: يتخلّلها مص: يتحلّلهما س، م.

التدوير[1] على اوج الحامل؛ أو نقطة معيّنة من[2] الفلک المحاط به حال كونه في[3] حضيض تدويرها و تدويره في حضيض حامله[4].

فإن قالوا: هذه الإلزامات إنما تتوجّه لوقلنا: بأنّ[5] الفلک الخارج[6] المركز يماسّ[7] أعلى الممثّل[8] بنقطة، و أدناه[9] بنقطة أخرى؛ و نحن لانقول بذلک[10]. بل نقول:[11] إنّ الحامل عائد[12] في ثخن الممثّل. و كذا لانقول[13]: إنّ[14] الكوكب[15] يماسّ سطح فلک التدوير بنقطة بل هو عائد[16] فيه.

فنقول: أمّا أوّلاً فهذا رجوع منكم عن مذهب مشهور لكم. و أمّا ثانياً فلأنّا نلزمكم هذا الكلام في كسف بعض الكواكب بعضاً. فإنّ للكاسف مع المكسوف مماسات أربع[17] بالنقط: فأوّلها ابتداء الكسوف، ثمّ تمام الكسوف، ثمّ ابتداء الانجلاء، ثمّ تمام الانجلاء. و هذه الأحوال الأربع أنّما تحصل بمماسّات[18] الأطراف و هي أمور آنيّة تتوجّه الإلزام. و كذا نقطتا[19] الأوج و الحضيض تنقطان بالفعل[20] في الفلک الممثّل. ثمّ وصول طرف الكوكب إليهما[21] إمّا بالمماسّة أو بالمسامتة[22]، فتوجّه فيه الإلزام المذكور[23]. و أيضاً فوصول مركز الشمس إلى مسامتة نقطة الاعتدال الربيعي يكون في الآن[24]، ثمّ زوال تلک المسامتة في آن آخر، و هو يوجب الإشكال المذكور.

لايقال: نقطة الاعتدال الربيعي موجودة بالقوّة لابالفعل؛ لأنّا نقول: هذا خطأ، لأنّ الشيخ اعترف بأنّ حركة الكرة علّة لحصول منطقتها بالفعل. و إذا كان كذلک، كانت منطقة الفلک الأعظم و منطقة فلک الثوابت دائرتين موجودتين بالفعل، و كانت نقطة التقاطع بينهما[25] موجودة بالفعل

١- و التدوير :- م. ؛ و ذروة التدوير ط.　　٢- الفلک المحيط ... نقطة معيّنة من : على الهامش بخطّ جديد ط.
٣- في : د م.
٤- حامله : الحامل مج. ؛ + و الحضيضان تنقطان بالفعل في الفلک الممثّل. ثمّ وصول طرف الكواكب إليها إمّا بالمماسّة أو بالمسامتة. و يتوجّه في الإلزام المذكور ط.　　٥- بأنّ : أنّ ط.　　٦- الخارج : الحازم ط.　　٧- يماسّ : مماسّ مج.
٨- الممثّل : الميل مج.　　٩- أدناه : زواياه س.　　١٠- بذلک : بهذا مص.　　١١- نقول :- س.
١٢- عائد : غاير س، ط.　　١٣- لانقول : نقول مج.　　١٤- إنّ :- ط، مج.　　١٥- الكوكب : الكواكب ط، مص.
١٦- عائد : غاير س، ط.　　١٧- أربع : أربعاً س.　　١٨- بمماسّات : لمماسات ط.　　١٩- نقطتا : نقطة ط.
٢٠- بالفعل :- ط.　　٢١- الكوكب إليهما : الكواكب إليها ط.　　٢٢- فتوجّه الإلزام ... أو بالمسامتة :- مص.
٢٣- فإن قالوا: هذه الإلزامات ... الإلزام المذكور :- م.　　٢٤- الآن : + تسيم ط.　　٢٥- بينهما : منهما م.

لأجل المسامتة، و حينئذٍ يتوجّه الإشكال. و أيضاً فمركز الكوكب[1] حال وصوله[2] إلى خطّ نصف النهار أو[3] دائرة الأفق يحصل له[4] المسامتة في آن و اللامسامتة في آن آخر[5]، فيلزم[6] الإشكال.

لايقال: هذه الدوائر[7] موجودة بالقوّة؛ لأنّا نقول: إنّه متى حصل قائم على وجه الأرض، حصلت هذه[8] الدوائر بالفعل.

ثمّ إن[9] نزلنا عن هذه النقوض[10] ولكنّا نقول: إنّ بناء[11] هذه الدلالة على استحالة تتالي الآنات، و فيه إشكال: و هو أنّ عدم الآن إمّا أن يكون على التدريج[12]، أو دفعة. و الأوّل باطل، و إلّا لصار الآن زمانياً[13] و هو محال. و الثاني يقتضي أن يكون آن[14] عدمه متصلاً بآن وجوده، فيلزم تتالي الآنات. و إذا كان كذلك، صحّ القول بتتالي الآنات، و بطل الدليل المبنيّ على بطلانه.

و أجاب الشيخ[15] في الشفاء بأن قال: قولكم: عدم الآن إمّا أن يكون على التدريج أو دفعة، تقسيم غير منحصر؛ لأنّ هناك قسماً ثالثاً[16] و هو أن يكون عدمه في جميع الزمان الّذي بعده.

فلو[17] قال السائل: ليس البحث عن استمرار عدم ذلك الآن حتّى يقال: إنّه في جميع الزمان الّذي بعده، بل عن ابتداء عدمه. و معلوم أنّ ذلك ليس في جميع[18] الزمان الّذي[19] بعده، بل ابتداء عدمه لابدّ و أن يكون في آن[20] يلي آن وجوده، و يلزم تتالي الآنات.

فالجواب[21]: أنّ ابتداء الزمان الّذي هو في جميعه معدوم ليس آناً آخر، بل هو عين ذلك الآن[22] الّذي هو هو[23]. و لا استحالة في أن يكون الشيء موصوفاً بصفة[24] في زمان، و يكون في الآن الّذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف[25] تلك الصفة. هذا منتهى تقرير كلام الشيخ.

و الإشكال باقٍ[26] عليه من وجهين:

الأوّل: أنّ حصول الشيء أو عدمه على التدريج غير معقول؛ لأنّ كلّ ما كان واقعاً على التدريج

١- الكوكب: الكواكب ط، م، مص. ٢- وصوله: وصولها م، مص. : حصولها مج. ٣- أو: و + نصف ط.
٤- له: - ط، م. ٥- آخر: - ط، م. ٦- فيلزم: + هذا مج. ٧- الدوائر: الدائرة ط.
٨- حصلت هذه: حصل على مج. ٩- إن: لئن س. ١٠- هذه النقوض: هذا النقض س. : هذين النقضين ط.
١١- إنّ بناء: بناء ط. : إنّا منعنا مص. ١٢- التدريج: التدرّج مج. ١٣- زمانياً: زماناً ط، م، مص.
١٤- آن: - ط. ١٥- الشيخ: + ... م. ١٦- ثالثاً: ثانياً مج. ١٧- فلو: فلان مج. ١٨- جميع: + أجزاء ط.
١٩- الّذي: - ط. ٢٠- في آن: - م. ٢١- فالجواب: و الجواب س، مص. ٢٢- الآن: الزمان مج.
٢٣- الّذي هو هو: - س. ٢٤- بصفة: بوصف س. ٢٥- خلاف: اختلاف مص. ٢٦- باقٍ: - س.



المترض في زمان وقوعه[۱] جزآن[۲]. فإمّا أن يكون قد حصل في الجزء الأوّل من ذلك الزمان شيء، أوما حصل. فإن كان ما حصل[۳] شيء[۴] ألبتّة في الجزء الأوّل من ذلك الزمان[۵] لم يكن هو واقعاً في كلّ ذلك الزمان بل في بعضه، و قد فرضناه واقعاً في كلّه؛ هذا خلف. و إن حصل شيء[۶] في الجزء الأوّل[۷] فإمّا أن يكون الّذی حصل في الجزء الأوّل من الزمان هو[۸] الّذی حصل في الجزء الثّاني منه، أو غيره.

و الأوّل باطل، لأنّ الّذی حصل في الجزء الأوّل من الزمان موجود في ذلك الجزء[۹] من الزمان، و[۱۰] الّذی سيحصل[۱۱] في الجزء الثّاني غير موجود في الجزء الأوّل من الزمان. فلوكان الحاصل في الجزء الأوّل من الزمان و في الجزء الثّاني منه[۱۲] شيئاً واحداً، لزم كون الشيء الواحد معدوماً موجوداً معاً؛ و هو محال.

و أمّا الثّاني فإنّه يقتضي أن يكون الحاصل في كلّ جزء من أجزاء الزمان شيئاً غير الحاصل في الجزء الآخر، فلايكون ذلك[۱۳] حصولاً للشيء الواحد على التدريج بل حصولاً لأمور كثيرة متعاقبة في أجزاء[۱۴] ذلك الزمان[۱۵]. فظهر بما[۱۶] قررنا[۱۷] أنّ الحصول و الزوال على التدريج غير معقول.

و إذا ثبت ذلك فنقول: الآن كان موجوداً، ثمّ صار معدوماً[۱۸]. فذلك العدم لابدّ و أن يحصل دفعة واحدة ثمّ يستمرّ بعد ذلك، لأنّ كلّ ما حصل[۱۹] بعد أن لم يكن فلابدّ له من أوّل حصول يكون هو حاصلاً فيه، ثمّ[۲۰] إنّه يستمرّ بعد ذلك. و إذا ظهر ذلك، ظهر تتالي الآنات.

الثّاني: أنّا[۲۱] لوسلّمنا صحّة هذا القسم[۲۲]، و هو أن يكون عدم الآن حاصلاً في جميع الزمان الّذي بعده من غير أن يكون لذلك الزمان طرف هو فيه معدوم، فلم لايجوز ههنا أيضاً[۲۳] أن يقال[۲۴]: اللّامماسّة حاصلة في كلّ الزمان الحاصل بعد آن المماسّة، مع أنّه ليس لزمان اللّامماسّة طرف و بداية

۱- زمان وقوعه : زمان وصوله و وقفه ط. : زمان وصوله و وقوعه م. ۲- جزآن : حقّاً ما مج.
۳- فإن كان ما حصل : - م. ۴- شيء : - س. ۵- الزمان : - مج. ۶- شيء : الشيء م.
۷- الأوّل : + من الزمان ط، م. ۸- هو : - مص. ۹- الجزء : + الأوّل ط، م. ۱۰- و : - س.
۱۱- سيحصل : يحصل ط، م. ۱۲- منه : - ط، م. ۱۳- ذلك : + الشيء س. ۱۴- أجزاء : آخر مص.
۱۵- الزمان : - س. ۱۶- بما : منّا مص. ۱۷- قررنا : قررناه ط. ۱۸- معدوماً : عدماً مص.
۱۹- ما حصل : حصول س. ۲۰- ثمّ : ثمّ فيه م. ۲۱- أنّا : - مص. ۲۲- القسم : التقسيم س.
۲۳- أيضاً : - م. ۲۴- يقال : + إنّ مج، مص.

إلّا الآن الّذی حصلت المماسّة فیه، و حینئذ یکفي[1] هناک آن واحد، و تفسد[2] الحجة بالکلّیّة.

و العجب أنّ الشّیخ قد اعترف في الشّفاء بضعف هذا الدّلیل[3] لأجل هذا السّؤال، لأنّه لمّا نقل عن المتقدّمین: إنّهم استدلّوا علی وجوب هذا السّکون بأن قالوا: المماسّة و المباینة تقعان في آنین و[4] بینهما زمان، و زیّف ذلک بأنّ المباینة یستحیل وقوعها في الآن[5]. قال بعده[6]: و کذلک إن ترکوا لفظة المباینة و أوردوا بدلها لا[7] مماسّة، فإنّه یجوز أن یکون مماسّاً في طرف الزّمان الّذی حصلت اللّامماسّة[8] في کلّه. ثمّ قال: و قد سلف منّا بیان[9] یتعلّق به تحقیق هذا[10] المکان، فلیستغني[11] به.[12] و أنا أقول[13]: غالب ظنّي أنّ المکان[14] الّذی أمر الشّیخ بالاستعانة به ما ذکره في فصل الآن من أنّ الآن یعدم[15] في جمیع الزّمان الّذی بعده، فکذلک ههنا. فظهر أنّ هذه الحجّة ساقطة علی کلّ[16] الأحوال.

و اعلم أنّ الشّیخ قرّر هذه الحجّة في الشّفاء و النّجاة[17] علی وجه آخر فقال: المتحرّک لا یتحرّک إلّا بواسطة میل[18]، و المیل الّذی یوصل المتحرّک إلی حدّ معیّن من حدود المسافة لابدّ و أن یکون موجوداً آن وصوله إلیه، و المیل الّذي لأجله یرجع عن ذلک الحدّ غیر[19] المیل الأوّل، لأنّ المیل الّذی یحرّک الشّیء إلی حدّ معیّن[20] غیر المیل[21] الّذی یحرّکه[22] عنه، و لابدّ و أن یحصلا في آنین و إلّا لکان الجسم متوجّهاً دفعة واحدة إلی جهتین، و هو محال، و بین ذینک الآنین زمان[23] هو زمان السّکون.

و اعلم أنّ هذه الحجّة لا تتوجّه علیها[24] النّقوض المذکورة علی الحجّة الأولی، لأنّ مرکز

۱- یکفی : یکون م. ۲- تفسد : بعد م. ۳- هذا الدّلیل : هذه الحجّة س. ۴- و : - م. ۵- في الآن : - مج.

۶- بعده : بعد ذلک مص. ۷- لا : - م. ۸- اللّامماسّة : لامماسّة ط. ۹- منّا بیان : مباینان م، مص.

۱۰- هذا : ذلک مص. ۱۱- فلیستغني : فلنستغن مج، : فلیستغن م. [۱۲- راجع : الشّفاء، السّماع الطّبیعی، ص۲۹۴.]

۱۳- أقول : + و عله م، مص. ۱۴- فلیستغن ... المکان. ثابتة علی الهامش م. ۱۵- من أنّ الآن یعدم: من أن لا یعدم م.

۱۶- کلّ : - س. [۱۷- راجع: الشّفاء، السّماع الطّبیعی، ص۲۹۸. و النّجاة، القسم الثّاني الحکمة الطّبیعیّة، ص۱۳۹.]

۱۸- میل : المیل س، : میله مج. ۱۹- غیر : عن مص. ۲۰- معیّن : متعیّن ط. ۲۱- المیل : - طه م، مص.

۲۲- یحرّکه : یحرّک له مص، : تحرّک ط. ۲۳- زمان : + و س. ۲۴- علیها : + التّوقف مج.



الكوكب[1] إذا صار[2] مماسّاً لنقطة، ثمّ صار[3] لامماسّاً[4] لنقطة، فلم يحدث[5] هناك ميلان مختلفان، فلاحاجة إلى فرض آنين. ولكن يتوجّه عليها إشكالات أخر[6]:

الأوّل: أنّا لانسلّم أنّ الجسم لايتحرّك إلّا بواسطة الميل، و إنّهم[7] ما أقاموا على هذا المطلوب دلالة[8]. بلى[9] أنّهم أقاموا الدّلالة على أنّ الجسم الّذي لايكون فيه ميل إلى جهة لايقبل التحريك القسري، و ذلك إنّما يفيد وجود ميل عائق عن الحركة، لاوجود ميل يكون مبدءاً[10] للحركة. فأين أحدهما من[11] الآخر؟

ثمّ إن[12] سلّمنا ذلك[13]، لكن لانسلّم أنّه يستحيل اجتماع الميلين[14] دفعة واحدة، و تقريره مارّ في النمط الثاني. و الّذي نريده[15] ههنا أنّ عندكم يصحّ أن يكون الجسم الواحد متحرّكاً إلى جهتين مختلفتين: أحدهما[16] يكون ميلاً طبيعيّاً، و الآخر يكون[17] قسريّاً. بل هذا أولى؛ لأنّه متى[18] تحرّك دفعة واحدة إلى جهتين[19]، فقد حصل في الجهتين لامحالة. و أمّا الميل إلى الجهتين فليس فيه إلّا التوجّه إلى الجهتين. فإذا كان لايمتنع[20] عندكم كونه متحرّكاً إلى الجهتين[21]، فلأن لايمتنع[22] كونه متوجّهاً إليهما كان أولى[23].

ثمّ إن[24] سلّمنا أنّه يستحيل اجتماع الميلين[25] في آن واحد، ولكن لم[26] لايجوز أن يقال: الميل الثاني يحدث في جميع الزمان الحاصل[27] بعد آن الميل الأوّل من غير أن يكون لذلك الزمان طرف سوى الآن الأوّل؟ و الّذي يقرّره[28] أنّ عندكم عدم الآن يحصل بعد ما لم يكن، فلايخلو إمّا أن يستدعي ذلك آناً يحصل فيه ذلك العدم لم يستمرّ بعده، أو لايستدعي. فإن استدعى ذلك لزم تتالي الآنات

١- الكوكب : الكواكب ط، مص. ٢- صار : - ط. ٣- صار : - ط، م، مص. ٤- لامماسّاً : مماسّاً ط.

٥- يحدث : يحصل مص. ٦- إشكالات أخر : إشكالان آخران مص. ٧- و إنّهم : فإنّهم ط، م، مج، مص.

٨- دلالة : برهاناً مج. ٩- بلى : بل ط، مج. ١٠- مبدءاً : ميلاً ط. ١١- من : من ط، م، مص.

١٢- ثمّ إن : لئن ولئن س. ١٣- ذلك : + و ط، م. ١٤- الميلين : المثلين ط، م، مج. : مهملة في س.

١٥- نريده : نريد مص. ١٦- أحدهما : إحداهما س. ١٧- يكون : - ط، مص. ١٨- متى : - م.

١٩- جهتين : الجهتين ط. ٢٠- لايمتنع : لايمنع مج. ٢١- الجهتين : جهتين مص.

٢٢- فلأن لايمتنع : فلايمتنع س. ٢٣- أولى : + به م. ٢٤- ثمّ إن : لئن ولئن س.

٢٥- الميلين : ميلين مص. : على ثبوت الشطر ط. ٢٦- لم : - ط. ٢٧- الحاصل : - س.

٢٨- يقرّره : يقويه مص. : فقول مج.



و بطل أصل الدّلالة. و إن لم يستدع فنقول: إذا جاز أن يحصل ذلك العدم في جميع[1] الزّمان الّذي بعد ذلك الآن من غير أن يجب[2] أن يكون لذلك الزّمان طرف يحصل فيه أوّل ذلك العدم[3]، فلم لايجوز أيضاً أن يحصل[4] الميل في جميع الزّمان الّذي بعد آن الميل الأوّل من غير أن يجب أن يكون لذلك الزّمان طرف يحصل فيه أوّل[5] وجود الميل الثّاني؟ و متى كان كذلك لم يلزم الاعتراف بوجود آنين[6] و سقطت الدّلالة بالكلّيّة. فهذا ما في هذه الأدلّة و عليها و لنرجع إلى شرح المتن[7].

أمّا قوله: «و الحركات الّتي تفعل حدوداً و[8] نقطاً هي الّتي تتمّ بها الوصول و البلوغ من محرّك موصل يكون في آن الوصول موصلاً بالفعل»، فاعلم أنّا بيّنّا[9] العلّة في أنّه لماذا يقال: للحركات المستقيمة أنّها تفعل حدوداً و[10] نقطاً؟ و أيضاً فالحركات المستقيمة هي الّتي يحصل بها[11] البلوغ و الوصول إلى حدّ معيّن من حدود المسافة، و القوّة المحرّكة لابدّ و أن تكون باقية حال وصول المتحرّك[12] إلى الحدّ المعيّن الّذي في المسافة.

و أمّا قوله: «فإنّ الاتّصال ليس مثل المفارقة و الحركة و غير ذلك ممّا لايقع في آن»، فاعلم أنّ المراد[13] أنّ المفارقة و الحركة و غيرهما لايحصل البتّة في الآن. و أمّا الاتّصال إلى الحدّ المعيّن من حدود المسافة فليس كذلك، بل هو[14] حاصل في الآن و دليله ما قدّمناه.

و أمّا قوله: «ثمّ إنّه يزول عنه كونه موصلاً في جميع زمان مفارقة المتحرّك للحدّ[15] و تكون صيرورته غير موصل دفعة و إن بقي زماناً، لاككون[16] الشّيء مفارقاً و متحرّكاً»، فاعلم أنّ المراد منه أنّه كما ثبت أنّ كون تلك القوّة موصلة للمتحرّك[17] إلى الحدّ المعيّن من حدود المسافة لا يوجد إلّا دفعة في الآن[18]، فكذلك صيرورتها غير موصلة لايحصل إلّا في الآن[19]، و إن كان قد تستمرّ هذه الحالة في جميع الزّمان الّذي بعد ذلك الآن، بخلاف الحركة و المفارقة فإنّهما يستحيل حصولهما

١- جميع : ذلك مص.   ٢- أن يجب : - مج.   ٣- العدم : - ط.   ٣- يحصل : على الهامش س.

٥- أوّل : - ط.   ٦- آنين : إثنين مص.   ٧- شرح المتن : التّفسير ط، م، مص.   ٨- و : أو م.

٩- بيّنّا : + أن س.   ١٠- و : أو م.   ١١- بها : منها مص.   ١٢- المتحرّك : المحرّك مج، مص.

١٣- المراد : + منه مج، مص.   ١٤- هو : - ط.   ١٥- للحدّ : للحدود مص.

١٦- ككون : يكون مج. : لكون مص.   ١٧- للمتحرّك : إلى المتحرّك ط.   ١٨- الآن : آن مص.

١٩- الآن : آن مص.



في الآن.

و أمّا قوله: «و الآن الّذي يصير فيه غير موصل دفعة، غير الآن الّذي صار فيه موصلاً دفعة[1]»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّه[2] لمّا كان صيرورة[3] القوّة موصلة[4] لا يحصل إلّا[5] في آن[6]، و صيرورتها أيضاً غير موصلة كذلك، فأحد[7] الآنين لابدّ و أن يكون مغايراً للثّاني، و إلّا لزم أن تكون القوّة الواحدة[8] في الآن الواحد موصلة إلى حدّ و غير موصلة إليه؛ هذا خلف.

و أمّا قوله: «و بينهما زمان كان موصلاً فيه[9] و هو زمان للسّكون لامحالة»؛ فاعلم أنّ تمام الكلام أن يقال: فإن لم يكن بين الآنين زمان لزم تتالي الآنات؛ و هو محال. و إن كان بينهما زمان فهو زمان السّكون لكنّ الشّيخ أهمل ذكر[10] القسم الأوّل لظهور فساده عند الحكماء.

و أمّا قوله: «فكلّ حركة في مسافة تنتهي إلى حدّ تنتهي[11] إلى سكون فيكون[12] غير[13] الحركة الّتي بها يستحفظ[14] الزّمان المتّصل»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ كلّ حركة تنتهي إلى حدّ فهي منتهية إلى سكون، و السّكون عدم[15]، فكلّ حركة تنتهي إلى حدّ معيّن فهي متناهية. و الحركة الحافظة للزّمان يستحيل أن تكون متناهية. فكلّ حركة تنتهي إلى حدّ معيّن فهي غير الحركة[16] الحافظة للزّمان[17] الّذي يستحيل انتهاؤه و انقطاعه.

و أمّا قوله: «فالحركة الوضعيّة هي الّتي بها يستحفظ الزّمان لهي التّدريجيّة»؛ فاعلم[18] أنّ معناه أنّه لمّا ثبت أنّ الزّمان عارض للحركة، و ثبت أنّه يستحيل أن يكون عارضاً للحركة المستقيمة، ثبت أنّه لابدّ و أن يكون من عوارض[19] الحركة المستديرة؛ و هو المطلوب.

[الفصل التّاسع عشر]

فائدة: إنّما يجب أن يقال: صار غير موصل؛ و لا يجب أن يقال ما يقولون: صار مفارقاً؛ لأنّ

١- دفعة: - م.　٢- أنّه: - مص.　٣- لمّا كان صيرورة: إذا كان صورة مج.　٤- موصلة: الموصلة مي.

٥- إلّا: على الهامش بعد التّصحيح س.　٦- آن: الآن طـ م مج.　٧- فأحد: بأحد مي.　٨- الواحدة: - س.

٩- فيه: + بالفعل س.　١٠- ذكر: - طـ مص.　١١- إلى حدّ تنتهي: - م.　١٢- فيكون: - س.

١٣- غير: عن مص.　١٤- يستحفظ: يحفظ طـ.　١٥- عدم: + الحركة مج، مص.　١٦- الحركة: - س.

١٧- للزّمان: - م.　١٨- فالحركة ... فاعلم: - م.　١٩- عوارض: أعراض طـ.



الحركة والمفارقة الّتي هي الحركة منسوبة إلى ماتحرّك عنه ليس تقع دفعة[١]، و لافيهما ما هو أوّل حركة و مفارقة. و أن يزول كونه[٢] موصلاً واقع دفعة.

التّفسير: هذه الحجّة هي[٣] الّتي لخّصها الشّيخ على أنّ بين كلّ حركتين سكوناً كان القدماء يذكرونها لكن لا كما ينبغي. فإنّهم كانوا يقولون: ههنا آنان[٤]: أحدهما الآن الّذي يصل المتحرّك فيه إلى الحدّ المعيّن، و ثانيهما الآن الّذي يتحرّك فيه[٥] من[٦] ذلك الحدّ و يفارقه، و لا بدّ و أن يكون بين الآنين زمان. و هذا التّقرير[٧] باطل لأنّ الحركة و المفارقة لاتحصل ألبتّة في الآن[٨]، لأنّ كلّ حركة منقسمة[٩] ـ على ما مرّ بيانه في النّمط الأوّل[١٠] ـ فيكون نصفها الأوّل واقعاً قبل نصفها الثّاني، فتكون واقعة في الزّمان، لا في الآن الّذي لاينقسم، و إذا[١١] كان كذلك استحال وقوع الحركة و المفارقة في الآن.

و أمّا الشّيخ فإنّه ترك هذه العبارة الفاسدة و قال: ههنا[١٢] آنان: أحدهما الّذي[١٣] يكون الجسم فيه واصلاً، و الثّاني الّذي[١٤] يصير فيه غير واصل، فأقام مقام لفظ[١٥] الحركة لفظ غير واصل. و بهذا القدر من الإصلاح[١٦] زال الإشكال، لأنّ صيرورته غير واصل حاصل[١٧] في الآن، و إن كان يمكن استمراره في جميع الزّمان الّذي بعده. و لنرجع إلى التّفسير[١٨].

أمّا قوله: «إنّما يجب أن يقال[١٩]: صار غير موصل[٢٠]، و لا يجب أن يقال مما يقولون: صار مفارقاً»، فالمراد[٢١] منه ظاهر.

و إمّا قوله[٢٢]: «لأنّ الحركة و المفارقة الّتي هي الحركة منسوبة إلى ما تحرّك عنه[٢٣] ليس يقع[٢٤] دفعة واحدة[٢٥]، و لا فيهما ماهو أوّل حركة و مفارقة»، فاعلم أنّ الفرق بين الحركة و المفارقة هو أنّ المفارقة عبارة عن الحركة عن الشّيء، فالحركة مع هذه النّسبة هي المفارقة. و إذا عرفت ذلك

١- دفعة: + واحدة م. ٢- كونه: كونها مص. ٣- هي: - ط، م. ٤- آنان: إثنان ط. ٥- فيه: - س، مج.
٦- من: + غير م. ٧- التّقرير: التّقدير ط، مج. ٨- الآن: آن مص. ٩- منقسمة: منقسمة س، ط، مج.
١٠- النّمط الأوّل، الفصل الخامس، ص ٢٦. ١١- إذا: إذ مص. ١٢- ههنا: هناك ط، م، مص.
١٣- الّذي: - ط، م، مص. ١٤- الّذي: - ط، م. ١٥- لفظ: للفظة مج. ١٦- الإصلاح: الاصطلاح ط.
١٧- حاصل: حال ط، - س. ١٨- التّفسير: شرح المتن س. ١٩- يقال: + إنّها ط، مص.
٢٠- موصل: واصل مج. ٢١- فالمراد: و المراد مص، : المراد س. ٢٢- قوله: - مج. ٢٣- عنه: منه ط.
٢٤- يقع: + فيهما ط. ٢٥- واحدة: - مج.

فنقول: إنّ الحركة لاتوجد ألبتّة[1] في الآن لماثبتناه[2].

و أمّا قوله: «و أن يزول[3] كونها[4] موصلاً واقع دفعة[5]» فاعلم أنّ معناه أنّ زوال كونها[6] موصلاً أمر[7] يحصل دفعة. و إذا كان كذلك كانت العبارة الصحيحة هي هذه[8].

[الفصل الثامن عشر]

تذنيب: فالحركة الّتي يجب أن تطلب حال القوّة عليها، من حيث هي غير متناهية، هي الدّوريّة.

التفسير: لمّا كان المقصود من هذا الباب الاستدلال على إثبات العقول المجرّدة بأنّ حركات الأفلاك لابداية لها و لانهاية، و ثبت بما ذكرنا أنّه ليس ذلك إلّا الحركات[9] المستديرة، ثبت أنّ الحركة الّتي نحن[10] نحاول الاستدلال بها على وجود هذه العقول ليست إلّا الحركات المستديرة.

[الفصل التاسع عشر]

إشارة: اعلم أنّه لايجوز أن يكون جسم ذو قوّة غيرمتناهية يحرّك جسماً غيره، لأنّه لايمكن أن يكون إلّا متناهياً. فإذا حرّك بقوّته جسماً ما من مبدأ نفرضه، حركات لاتتناهى في القوّة، ثمّ فرضنا أنّه يحرّك أصغر من ذلك الجسم بتلك القوّة، فيجب أن يحرّكه أكثر من ذلك المبدأ المفروض، فتقع الزّيادة الّتي بالقوّة في الجانب الآخر، فيصير الجانب الآخر[11] متناهياً أيضاً، هذا محال.

التفسير[12]: تحريكات القوى الجسمانيّة على قسمين: أحدهما التحريكات القسريّة و هي كما إذا حرّك جسم بما فيه من القوّة المحرّكة جسماً آخر، و ثانيهما التحريكات[13] الطّبيعيّة و هي كما إذا حرّكت القوّة الحالّة في جسم محلّها. و نحن نريد أن[14] نبيّن أنّ القوّة الجسمانيّة لاتقوى على تحريكات غيرمتناهية في القسمين. و الغرض من هذا الفصل بيان القسم الأوّل، و هو أنّ القوّة[15]

۱- ألبتّة: + إلا مص. ۲- ثبتناه: بيّنّا ط، م. ۳- يزول: + عنه مص. ۴- كونها: كونه س.

۵- دفعة: + واحدة ط. ۶- كونها: كونه س. ۷- أمر: - س.

۸- هذه: + و الله أعلم بالصّواب و إليه المرجع و المآب مص. ۹- الحركات: بالحركات س. ۱۰- نحن: - م.

۱۱- فتقع الزّيادة ... الجانب الآخر: - م. ۱۲- التّفسير: الشّرح س. ۱۳- التّحريكات: المتحرّكات ط.

۱۴- أن: - ط. ۱۵- القوّة: القوى ط.

الجسمانيّة لاتقوى على تحريكات قسريّة لا إلى نهاية، لأنّ الشيخ قال: «لايجوز أن يكون جسم ذوقوّة غيرمتناهية يحرّك[1] جسماً آخر[2]»؛ و من المعلوم أنّ الجسم إذا حرّك بالقوّة العائقة فيه[3] جسماً آخر، كان ذلك[4] تحريكاً قسريّاً.

و اعلم أنّا[5] قبل الخوض في تحرير الدّلالة نقدّم مقدّمة، و هي[6]: أنّ جسماً إذا حرّك بالقسر جسماً آخر، فإنّ تحريكه له أقلّ من تحريكه لجزئه. و بيانه أنّ الجسم إذا كان متحرّكاً بالقسر، كانت طبيعته منافرة لتلك الحركة. و لاشكّ أنّ طبيعة الجزء جزء طبيعة الكلّ. و إذا[7] كان كذلك، كان طبيعة الكلّ أقوى على دفع الحركات القسريّة من طبيعة الجزء. و متى كان العائق أقوى، كان الفعل أضعف[8]. فثبت أنّ الجسم إذا حرّك جسماً آخر بالقسر، فإنّ تحريكه لكلّ ذلك الجسم أقلّ من تحريكه لبعضه. و إذا[9] ظهرت[10] هذه المقدّمة فلنرجع إلى تحرير الدّلالة المذكورة في الكتاب.

فنقول: إذا حرّك جسم[11] جسماً آخر بالقسر، فالجسمان لابدّ و أن يكونا متناهيين لماثبت من[12] وجوب تناهي الأجسام. فإذا حرّك المحرّك[13] بقوّته ذلك[14] الجسم من مبدأ مفروض حركات غيرمتناهية، ثمّ فرضنا أيضاً أنّ[15] ذلك المحرّك بتلك القوّة حرّك أصغر من ذلك الجسم الأوّل من ذلك المبدأ بعينه، فيجب أن يحرّكه[16] أكثر لمامرّ بيانه في المقدّمة المذكورة. و لابدّ و أن يظهر[17] التفاوت، و إلّا لكان الأكثر مساوياً[18] للأقلّ، هذا خلف. و لابدّ و أن يظهر[19] ذلك التفاوت لا[20] في المبدأ، لأنّا[21] فرضنا استواءهما فيه. فإذن لابدّ و أن يظهر ذلك التفاوت من الجانب الآخر، و التفاوت لايظهر إلّا إذا انقطع النّاقص و بقي[22] الزّائد بعده، و ذلك يقتضي كون النّاقص متناهياً و قد فرضناه[23] غيرمتناه، هذا خلف. فثبت أنّ القوّة الجسمانيّة لاتقوى على تحريكات قسريّة غيرمتناهية.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يكون تحريك القاسر لكلّ المقسور أقلّ من تحريكه لبعضه و إن لم[24] يلزم منه التّناهي؟ و ذلك بأن يكون تحريكه لكلّ الجسم أبطأ من تحريكه لبعضه مع أنّه

١- يحرّك: محرّكاً ط. ٢- آخر: غيره مج. ٣- فيه: - ط. ٤- ذلك: - مج. ٥- أنّا: أنّ ط.
٦- هي: هو مص. ٧- و إذا: فإذا س. ٨- أضعف: أصعب م. ٩- و إذا: فإذا ط، م.
١٠- ظهرت: ظهر من مج. ١١- جسم: الجسم ط. ١٢- من: - م. ١٣- المحرّك: المتحرّك مص.
١٤- ذلك: منه ط. ١٥- أنّ: - ط. ١٦- يحرّكه: يكون تحريكه ط، مص. ١٧- يظهر: + ذلك م.
١٨- مساوياً: متساوياً مص. ١٩- يظهر: + في مج. ٢٠- لا: - ط، م. ٢١- لأنّا: + إذا ط، إلّا إذا م.
٢٢- بقي: لقي م. ٢٣- فرضناه: فرضنا أنّه مج. ٢٤- لم: - ط.



يبقى البطيء على بطئه مدّة غيرمتناهية، و السّريع[1] على سرعته مدّة غيرمتناهية. و الحاصل أنّه لابدّ من[2] الاعتراف بالتّفاوت بين فعل[3] القاسر[4] في الكلّ و فعله في الجزء. فأمّا أن يكون ذلك التفاوت بالتناهي فغير[5] واجب لاحتمال حصوله بالتّفاوت[6] في السّرعة و البطؤ، فهذا الاحتمال لابدّ من إبطاله.

و الّذي يقرّره[7] أنّا لو توهّمنا قوّة قسريّة لاتقوى على تحريك فلك الثّوابت في المدّة المخصوصة[8] إلّا هذه[9] الحركة البطيئة، و قدّرنا أنّ مثل تلك القوّة تقوى على تحريك جسم[10] أقلّ من فلك الثّوابت، وليكن ذلك فلك القمر بحركة أسرع من الحركة الأولى، فلايستبعد[11] في العقل أن يقال: إنّ كلّ[12] تلك القوّة يحرّك ذلك الجسم[13] الكبير[14] بتلك الحركة البطيئة، و مثل[15] تلك القوّة يحرّك الجرم[16] الصّغير[17] بتلك الحركة السّريعة. ثمّ إنّ كلّ واحد منهما يبقى على ماهو عليه مدّة[18] غيرمتناهية. و مع ظهور هذا الاحتمال لايظهر وجه الاستدلال.

و اعلم أنّ على هذه الحجّة سؤالين آخرين:

الأوّل، القائلين[19] بأنّ للحوادث[20] الماضية أوّلاً لمّاقالوا: الحوادث الماضية تزداد كلّ يوم، و كلّ[21] ماكان كذلك كان متناهياً، أجاب الشّيخ عن ذلك: بأنّ مجموع الحوادث ماكان موجوداً في وقت من الأوقات، بل الموجود منه أبداً حادث واحد. وإذا لم يكن للمجموع وجود أصلاً لم يلزم من تطرّق الزّيادة[22] إليها[23] تناهيها[24].

و إذا كان كذلك فللقائل أن[25] يورد هذا الكلام عليهم[26] ههنا[27]، و يقول: إنّ[28] الحركات الّتي تقوى عليها هذه القوّة[29] الجسمانيّة لم يصحّ الحكم عليها بالزّيادة و النّقصان؛ لأنّ مجموعها لايوجد

١- السّريع: للسّريع مص. ٢- من: بين مص. ٣- فعل: الفعل م. ٤- القاسر: القسر س.

٥- فغير: غير ط. : بغير مج. ٦- بالتفاوت: - س. ٧- يقرّره: تقريره س.

٨- المدّة المخصوصة: مدّة مخصوصة مص. ٩- هذه: بهذه س. ١٠- تحريك جسم: - ط.

١١- فلايستبعد: فلايبعد ط. ١٢- إنّ كلّ: - ط، مج. ١٣- الجسم: الجرم ط، م، مج.

١٤- الكبير: الكثير م. ١٥- و مثل: لمثل مج. ١٦- الجرم: الجسم ط. ١٧- الصّغير: القليل مج.

١٨- مدّة: قوّة س. ١٩- القائلين: فللقائلين مج. ٢٠- للحوادث: الحوادث مص. ٢١- و كلّ: لكلّ س.

٢٢- الزّيادة: + و النّقصان س. ٢٣- إليها: إليهما س. ٢٤- تناهيها: تناهياً م.

٢٥- فللقائل أن: + يقول إنّا س. ٢٦- يورد هذا الكلام عليهم: نورد عليهم ذلك الكلام س. ٢٧- ههنا: - ط.

٢٨- إنّ: - س. ٢٩- القوّة: القوى ط.



في شيء من الأوقات. و ما لايكون موجوداً، لايصحّ الحكم عليه بالزّيادة[1] و النّقصان.

و لقد أورد عليه هذا السّؤال بعض تلامذته[2] فأجاب عنه: بأنّ المحكوم عليه ههنا[3] كون القوّة قويّة على[4] تلك الأفعال، و هذا المعنى حاصل في الحال[5]. و لاشكّ أنّ كون القوّة قويّة على تحريك الكلّ أقلّ من كونها قويّة على تحريك الجزء، فوقع التّفاوت في قوّة القوّة على الأمرين، بخلاف[6] الحوادث الماضية فإنّ مجموعها غيرموجود في شيء من الأوقات، فاستحال الحكم عليه[7] بالزّيادة و النّقصان.

و للسّائل أن يعود[8] فيقول[9]: أنتم إنّما تستدلّون على تفاوت قوّة القوّة على تحريك[10] الكلّ و الجزء بوقوع التّفاوت في تلك الأفعال، و حينئذ يعود الإشكال الثّاني و هو أنّ حركات القمر أسرع من حركات زحل[11]. و إن[12] منع[13] مانع و زعم أنّ ذلك لصغر[14] مدار القمر وسعة مدار زحل، فليذكر حينئذ حركة فلك الثّوابت مع حركة الفلك الأعظم فإنّه لاشكّ أنّها أبطأ من حركة الفلك الأعظم.

ثمّ لايلزم من وقوع التّفاوت بين الحركتين في السّرعة و البطؤ انتهاء النّاقص إلى الانقطاع، فلم لايجوز أن يقال: إنّ حركة الكلّ أبطأ من حركة الجزء مع أنّه لايلزم[15] انتهاء حركة الكلّ إلى[16] الانقطاع. و لنرجع إلى تفسير المتن[17].

أمّا قوله: «ولايجوز أن يكون جسم ذوقوّة غيرمتناهية يحرّك جسماً غيره»؛ فالمراد منه أنّ جسماً لايحرّك بالقسر جسماً آخر إلى غير النّهاية.

و أمّا قوله: «لأنّه لايمكن أن يكون إلّا متناهياً»؛ فالمراد منه أنّ ذلك الجسم يجب أن يكون متناهياً لما ثبت من وجوب تناهي الأبعاد[18].

و أمّا قوله: «فإذا[19] حرّك[20] بقوّته[21] جسماً ما[22] من مبدأ نفرضه حركات لاتتناهى في القوّة، ثمّ

١- بالزّيادة: بالزّايدة ط. ٢- تلامذته: + المعترفين ط. ٣- ههنا: - س. ٤- على: + تحريك الكلّ من ط.
٥- ن: أو معي. ٦- بخلاف: + التّفاوت في ط. ٧- عليه: عنه مع. ٨- يعود: - م.
٩- فيقول: و يقول معي: يقول م. ١٠- تحريك: تحريكات مع. ١١- زحل: الزّحل م.
١٢- إن: لئن معي: لكن مع. ١٣- منع: + عنه معي: + منه ط. ١٤- لصغر: الصّغر ط.
١٥- لايلزم: + من ط. ١٦- إلى: الى معي. ١٧- المتن: + لنقول ط. ١٨- الأبعاد: الأجسام ط، م معي.
١٩- فإذا: و إذا معي. ٢٠- حرّك: + الجسم م. ٢١- بقوّته: بالقوّة ط: - س. ٢٢- ما: - معي.



فرضنا أنّه يحرّك أصغر من ذلك الجسم بتلك القوّة، فيجب أن يحرّكه[1] أكثر من ذلك المبدأ[2] المفروض، فالمراد منه[3] أنّ القوّة إذا حرّكت جسماً بالقسر، و حرّكت أيضاً أصغر[4] من ذلك الجسم[5] من ذلك المبدأ أيضاً، كان تحريكها للجسم الأكبر أقلّ من تحريكها[6] للأصغر.

و أمّا قوله: «فتقع الزيادة الّتي[7] بالقوّة في الجانب الآخر، فيصير الجانب الآخر أيضاً متناهياً، هذا محال»، فالمراد منه[8] أنّه لابدّ من ظهور التفاوت، و إن لايظهر[9] من جانب المبدأ؛ لأنّا فرضنا استواءهما فيه، فلابدّ و أن يظهر من الجانب الآخر، فتصير حركة الجسم الكبير متناهية مع أنّا فرضناها غير متناهية؛ هذا محال[10].

[الفصل العشرون]

مقدّمة: إذا كان شيء ما يحرّك جسماً، و لاممانعة في ذلك الجسم، كان قبول الأكبر للتّحريک مثل قبول الأصغر، لايكون أحدهما أعصى و الآخر أطوع حيث لامعاوقة أصلاً.

[الفصل الحادي والعشرون]

مقدّمة أخرى: القوّة الطّبيعيّة لجسم ما إذا حرّكت جسمها، و لم يكن في جسمها معاوقة أصلاً، فلايجوز أن يعرض بسبب الجسم تفاوت في القبول، بل عسى أن يعرض ذلک بسبب القوّة.

[الفصل الثّاني والعشرون]

مقدّمة أخرى[11]: القوّة في الجسم الأكبر إذا كانت مشابهة[12] للقوّة في الجسم الأصغر، حتّى لو فصل[13] من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوّتان بالإطلاق، فإنّها في الجسم الأكبر أقوى و أكثر، إذ فيها بالقوّة شبيهة[14] تلك و زيادة[15].

۱- يحرّكه: يحرّک ط. : تحريكه مص. ۲- المبدأ: البعد مج. ۳- منه - مج.
۴- أصغر: أكثر ط. : أكبر على هامش م. ۵- من ذلک الجسم: - م. ۶- تحريكها: تحرّكها س.
۷- الّتي: - س، مج. ۸- منه: - مج. ۹- لايظهر: يظهر ط، م. : + التفاوت مج. ۱۰- محال: خلف مج.
۱۱- مقدّمة أخرى: شبه س، مج، مص. ۱۲- مشابهة: متشابهة مص، مج. ۱۳- فصل: لفصل مص.
۱۴- شبيهة: شبه س. ۱۵- مقدّمة أخرى... تلک و زيادة: - ط.



التّفسير[1]: لمّا بيّن أنّ الجسم لايحرّك جسماً آخر على سبيل القسر إلى غير النّهاية[2]، انتقل إلى القسم الثّاني و هو أنّ القوّة الطّبيعيّة الحالّة في الجسم[3] لايجوز أن تحرّك محلّها تحريكاً غيرمتناه، و قدّم على[4] الخوض في الدّلالة ثلاث مقدّمات لابدّ منها:

فأولاها[5]: إذاكان شيء ما[6] يحرّك جسماً و[7] لامسامتة في[8] ذلك الجسم، كان قبول الأكبر للتّحريك مثل قبول الأصغر. و لايكون أحدهما أطوع و الآخر أعصى، و إلّا لكان الكبر و الصّغر[9] معاوقاً، و قد فرضناه خالياً عن المعاوق؛ هذا خلف. و لأنّ الجسم البسيط طبيعة واحدة، فجزؤه مساوٍ لكلّه في[10] الماهيّة و جميع اللّوازم. فوجب استواؤهما في كلّ[11] الأحكام؛ لأنّ المتساويات[12] في تمام[13] الماهيّة يجب استواؤها[14] في كلّ[15] الأحكام.

و ثانيها[16]: أنّ القوّة الطّبيعيّة الحالّة في الجسم إذا حرّكت محلّها، كان تحريكها لكلّ محلّها كتحريكها[17] لبعض محلّها؛ لأنّه لامعاوق[18] في الموضعين أصلاً من التّحريك بخلاف التّحريك القسري. فإنّ[19] هناك وجد المعاوق في المتحرّك، و يكون[20] المعاوق في بعضه أقلّ منّا في كلّه، فلاجرم كان تحريك الجزء أسهل من تحريك الكلّ. بل[21] التّفاوت يظهر ههنا بسبب الفاعل؛ لأنّ القوّة السّارية في بعض الجسم بعض القوّة السّارية في كلّه[22]، و لاشكّ أنّ كلّ القوّة أقوى من بعضها. و الحاصل[23] أنّ في الحركات الطّبيعيّة التّفاوت أنّما يحصل لاختلاف حال الفاعل، و في القسريّات لاختلاف حال القابل.

و ثالثها[24]: أنّ الجسم الأكبر إذاكان مساوياً في الطّبيعة للأصغر[25]، حتّى لو فصل[26] من الأكبر مثل الأصغر لكانا متساويين في الماهيّة، فإنّ القوّة الّتي تكون[27] في الجسم الأكبر أكبر[28] منّا في الجسم[29]

۱- التّفسير: الشّرح س. ۲- النّهاية: نهاية طه م. ۳- في الجسم: - م. ۴- على: قبل مص.

۵- فأولاها: أولاها مص. : فأوّلها طه م. ۶- ما: - ط. ۷- و: أو مص. ۸- في: عن مص.

۹- الكبر و الصّغر: الأكبر و الأصغر طه م. ۱۰- في: - تمام مص. ۱۱- كلّ: جميع م.

۱۲- المتساويات: المتساويان م. ۱۳- تمام: جميع مص. ۱۴- استواؤها: استواؤهما م. ۱۵- كلّ: سائر مج.

۱۶- ثانيها: ثانيها طه م مج. ۱۷- كتحريكها: لتحريكها م. ۱۸- لامعاوق: لامعاوقة ط. ۱۹- فإنّ: فإنّه مج.

۲۰- و يكون: فيكون س. ۲۱- بل: بلى س. ۲۲- كلّه: كلّ الجسم مج. ۲۳- والحاصل: فالحاصل طه م مص.

۲۴- ثالثها: ثالثها طه م مج. ۲۵- في الطّبيعة للأصغر: للطّبيعة في الأصغر ط. ۲۶- فصل: انفصل م مص.

۲۷- تكون: - مج. ۲۸- أكبر: أكثر م مج. ۲۹- الجسم: - طه م.



الأصغر، إذ[1] في[2] الأكبر مثل[3] ما في الأصغر و زيادة[4]. فهذا هو الكلام في شرح هذه[5] المقدّمات.

[الفصل الثالث و العشرون]

إشارة[6]: نقول[7] لايجوز أن تكون في جسم من الأجسام قوّة طبيعيّة تحرّك ذلك الجسم[8] بلانهاية. و ذلك لأنّ قوّة ذلك الجسم أكثر[9] و أقوى من قوّة بعضه لو انفرد. و ليس[10] زيادة جسمه في القدر تؤثّر في منع التحريك حتّى تكون نسبة المتحرّكين و المحرّكين واحدة. بل المتحرّكان[11] في حكم ما لايختلفان، و المحرّكان مختلفان[12]. فإن حرّكا[13] جسميهما من مبدأ مفروض حركات بغير نهاية، عرض ما ذكرنا. و إن[14] حرّك الأصغر حركات متناهية، كانت الزّيادة على حركاتها على نسبة متناهية، فكان الجميع متناهياً.

التفسير[15]: لمّا فرغ من تمهيد المقدّمات الثلاث شرع بعده في الدّلالة على أنّ القوّة الجسمانيّة لاتقوى على تحريك محلّها إلى غير النّهاية. فقال: إنّ قوّة كلّ الجسم أقوى لامحالة من قوّة بعضه. فإذا أخذ كلّ تلك القوّة و بعضها في تحريك ذلك الجسم من مبدأ واحد، كان تحريك بعض القوّة له أقلّ من تحريك كلّ القوّة له. فيكون تحريكات بعض القوّة متناهية، و تحريكات كلّ القوّة مناسبة لتحريكات بعض القوّة. و الّذي له إلى المتناهي نسبة مخصوصة كان متناهياً، فإذن تحريكات كلّ القوّة أيضاً متناهية؛ و هو المطلوب. فهذا تمام هذه[16] الحجّة و الكلام فيها كالكلام على ماقبلها.

[الفصل الرّابع و العشرون]

تنبيه: فالقوّة المحرّكة للسّماء غيرمتناهية، و غيرجسمانيّة؛ فهي مفارقة عقليّة.

التفسير[17]: لمّا ثبت أنّ الحركات الفلكيّة غيرمتناهية، و ثبت أنّ فاعلها يستحيل أن يكون جسماً

۱- إذ: و مع. ۲- في: - م. ۳- مثل: - ط. ۴- زيادة: - مص. ۵- هذه: - ط.

۶- إشارة: + و لعلّك مص. ۷- نقول: + إنّه مص.

۸- طبيعيّة تحرّك ذلك الجسم: تحرّك ذلك الجسم طبيعيّة ص، + حركات م. ۹- أكثر: أكبر ص.

۱۰- و ليس: فليس مص. ۱۱- المتحرّكان: المتحرّكات م. ۱۲- و المحرّكان مختلفان: - ص.

۱۳- حرّكا: حرّكتا ص، مص. ۱۴- و إن: فإن م. ۱۵- التفسير: الشرح ص. ۱۶- هذه: - ص.

۱۷- التفسير: الشرح ص.



أو[1] حالاً في الجسم، ثبت أنّه عقل.

و لقائل أن يقول: لو لزم من كون المحرّك غير جسم و لا حالّ فيه[2] أن يكون عقلاً، لكانت النفوس النّاطقة عقولاً محضة؛ لأنّها ليست أجساماً و لا حالّة فيها. بل الشّرط في كون الشّيء عقلاً مع هذين القيدين أن لا يكون له تعلّق بالأجسام بالتّدبير و التّصرّف. و هذا القيد ممّا لم يثبت بعد بالدّلالة.

[الفصل الخامس و العشرون]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: قد جعلت[3] السّماء يحرّك عن مفارق، و قد كنت من قبل منعت أن يكون المباشر للتّحريك أمراً عقليّاً صرفاً، بل قوّة جسمانيّة. فجوابك أنّ هذا الّذي ثبت هو محرّك أوّل. و يجوز أن يكون الملاصق للتّحريك قوّة جسمانيّة.

التّفسير: تقرير السّؤال أن يقال: إنّه[4] قد بيّن[5] في آخر النمط الثّالث أنّ المباشر للتّحريكات الجزئيّة يستحيل أن يكون جوهراً مجرّداً، و الآن أسندها إليه؛ و هذا تناقض. فأجاب أنّ[6] هذه الجواهر المجرّدة الّتي أثبتناها[7] الآن هي محرّكات أوّل[8] بعيدة، و أمّا الملاصق للتّحريك و المبدأ القريب لها[9] فقوى جسمانيّة.

و لقائل أن يقول: هذا الّذي يقولونه من أنّ العقل مبدأ بعيد، و النّفس مبدأ قريب، كلام غير محصّل. بيانه أنّ المؤثّر في وجود هذه الحركات الفلكيّة: إمّا القوّة الجسمانيّة، أو الغير الجسمانيّة. و على التّقديرين يكون المؤثّر شيئاً[10] واحداً، و يتوجّه الإشكال. اللّهمّ إلاّ أن يريدوا بكون النّفس علّة قريبة أنّها[11] هي المؤثّرة في الحركات و الموجدة[12] لها، و[13] يكون العقل علّة بعيدة أنّه هو[14] المؤثّر في وجود النّفس و الموجد لها. و هذا معقول مفهوم، لكنّ العقل لا يكون[15] علّة للمحرّكات البتّة، بل علّة لعلّتها[16]. و النّفس الجسمانيّة[17] هي العلّة للحركات[18] الغير[19] المتناهية[20] فقط، و حينئذ يتوجّه الإشكال.

١- أو : و س. ٢- فيه : في الجسم س. ٣- قد جعلت ـ جعلت س : قد جعلنا م.

٤- تقرير السّؤال أن يقال إنّه ـ على الهامش س. ٥- بيّن : تبيّن مج. ٦- أنّ : بأنّ س. ٧- أثبتناها : اثبتناها مج.

٨- أوّل : أولى مج. ٩- لها : - ط. ١٠- شيئاً : سبباً م، مص. ١١- أنّها : إنّما مص.

١٢- الموجدة : للوحدة مج. ١٣- و : أو مص. ١٤- أنّه هو : أنّها هي ط، م. : إنّما هو مص.

١٥- لا يكون : لا يمكن أن يكون س. ١٦- لعلّتها : لعلّيّتها مص. ١٧- الجسمانيّة : - ط، م.

١٨- للحركات : + الجسمانيّة ط، م، مص. ١٩- الغير : غير س. ٢٠- الغير المتناهية : - ط، م.

[الفصل السّادس و العشرون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول: إن جاز ذلك، فيكون متناهي التحريك، لادائم التحريك، فيكون لغير هذه الحركة. فاسمع و اعلم: أنّه يجوز أن يكون محرّك [1] غيرمتناهي التحريك يحرّك شيئاً آخر [2]، ثمّ تصدر عن ذلك الآخر حركات غيرمتناهية لاعلى أنّها تصدر عنه [3] لو انفرد، بل على أنه لايزال ينفعل عن ذلك المبدأ الأوّل، و ينفعل.

و اعلم أنّ قبول الانفعالات الغير [4] المتناهية غيرالتأثير الغير المتناهي. و التأثير الغير [5] المتناهي على سبيل الوساطة غير تأثيره على سبيل المبدئية. و [6] إنّما يمتنع في الأجسام أحد هذه الثلاثة فقط.

التفسير: هذا هو السّؤال الأوّل مع زيادة تقرير، و هو [7] أنّه إذا كان الملاصق للتحريك هو [8] القوّة الجسمانيّة [9]، وجب أن تكون هذه الحركات متناهية لمابيّنتم أنّ أفعال القوّة الجسمانيّة متناهية. ثمّ أجاب بأنّ النّفس الجسمانيّة [10] غير مستقلّة باقتضاء التحريكات الغير [11] المتناهية، بل هي تنفعل عن العقل المفارق انفعالات غير متناهية، و بواسطة [12] تلك الانفعالات تقوى على أفعال [13] غيرمتناهية [14].

و اعلم أنّ ههنا أموراً ثلاثة: أحدها الانفعالات الغير [15] المتناهية. و ثانيها التأثيرات الغير [16] المتناهية على سبيل الوساطة [17]. و ثالثها التأثيرات الغير [18] المتناهية على سبيل الاستقلال. و الممتنع في القوى الجسمانيّة هو القسم الثالث و هو التأثيرات الغير [19] المتناهية على سبيل الاستقلال. فأمّا [20] القسمان الأوّلان فغير ممتنعين.

و لقائل أن يقول: الكلام [21] على ماذكرتموه [22] من وجوه:

الأوّل [23]، ما [24] المعني بانفعالات النّفس عن [25] العقل؟ إن عنيتم بها كون القوّة الجسمانيّة في

۱- محرّك : متحرّك م. ۲- آخر : - س. ۳- عنه : عنها به مص. ۴- الغير : غير س. ۵- الغير : غير س.
۶- و : - مص. ۷- هو : هي ط، م، مج، مص. ۸- هو : - س. ۹- القوّة الجسمانيّة : قوّة جسمانيّة س.
۱۰- الجسمانيّة : - م. ۱۱- الغير : غير س. ۱۲- بواسطة : بوساطة مص. ۱۳- أفعال : انفعالات ط، : الأنفعال مج.
۱۴- غير متناهية : الغير المتناهية مج. ۱۵- الغير : غير س. ۱۶- الغير : غير س. ۱۷- الوساطة : الواسطة ط.
۱۸- الغير : غير س. ۱۹- الغير : غير س. ۲۰- فامّا : وأمّا س. ۲۱- الكلام : - مص. ۲۲- ذكرتموه : ذكرتم س.
۲۳- الأوّل : فالأوّل ط، م، مص. ۲۴- ما : من م. ۲۵- عن : من ط، م، مص.



ذاتها معلول العقل، فهذا مسلّم. لكن هذا القدر لو كفى في كون القوّة الجسمانية مبدءاً للأفعال الغير[1] المتناهية لصحّ ذلك في جميع القوى الجسمانية، لأنّ المؤثّر في جميع القوى[2] و الكيفيات في هذا العالم هو العقل الفعّال. و إن عنيتم بها[3] حدوث أمور[4] في النفس الجسمانيّة أو زوال أمور عنها بسبب العقل، فتلك[5] الأمور الحادثة[6] و الزّائلة أمور جزئيّة متغيّرة و تعاسندتموها إلى العقل، و ذلك غير جائز عندكم، لأنّ الثّابت لايكون علّة للمتغيّر. و إن[7] جاز ذلك، فليجز أن يكون المبدأ القريب لحركات الفلك هو العقل المفارق.

و أيضاً فإن جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في سائر القوى الجسمانيّة؟ و حينئذ لايمكن القطع في شيء من القوى الجسمانيّة بأنّها لاتقوى على أفعال غيرمتناهية لاحتمال أن يحصل لتلك القوّة الجسمانيّة من الانفعالات عن[8] العقل المفارق[9] ما لأجلها تقوى على أفعال غيرمتناهية. و إن أردتم بهذه الانفعالات أمراً[10] وراء كون العقل علّة لذات النفس و لصفاتها[11] فاذكروا ذلك المعنى ليمكننا أن نتكلّم فيه بالنّفي و الإثبات. و هاهنا[12] آخر الكلام في إثبات العقول بهذا الطّريق.

[الفصل التّاسع و العشرون]

إشارة[13]: فالمبدأ المفارق العقليّ لاتزال تفيض منه[14] تحريكات نفسانيّة[15] للنفس السّماويّة على هيئات نفسانيّة[16] شوقيّة[17] تنبعث منها الحركات السّماويّة على النّحو المذكور من الانبعاث[18].

و لأنّ تأثير المفارق متّصل، فما يتبع ذلك التّأثير متّصل، على أنّ المحرّك الأوّل هو المفارق لايمكن غير هذا[19].

١- الغير: غير س. ٢- الجسمانيّة لأنّ المؤثّر في جميع القوى: - مج. ٣- بها: به س. ٤- أمور: أمر مص.

٥- فتلك: فتكون مص. ٦- الحادثة: الطّارئة س. ٧- إن: إنّما مص. ٨- عن: غير ط.

٩- العقل المفارق: العقول المفارقة مج. ١٠- أمراً: أموراً مص. ١١- لصفاتها: صفاتها مج.

١٢- هاهنا: هذا مص. ١٣- إشارة: - م. ١٤- منه: عنه م. ١٥- نفسانيّة: + شوقيّة ط.

١٦- للنفس ... نفسانيّة: - س. ١٧- شوقيّة: - ط. ١٨- الانبعاث: الانفعالات ط.

١٩- فالمبدأ المفارق ... غير هذا: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ؛ + و هذه الإشارة ظاهرة بما تقدّمها ط.



[الفصل الثّامن والعشرون]

استشهاد: صاحب المشّائين قد شهد بأنّ محرّك كلّ كرة يحرّك[١] تحريكاً غيرمتناه[٢]، و أنّه غيرمتناهي القوّة، و أنّه لايكون بقوّة جسمانيّة. فنقل عنه كثير من أصحابه حتّى قلّدوا أنّ المحرّكات[٣] بعد الأوّل قد تتحرّك بالعرض لأنّها في أجسام. و العجب أنّهم جعلوا لها تصوّرات عقليّة، و لم يحضرهم أنّ التّصوّر العقلي غير ممكن لجسم، و لالقوّة[٤] جسم فهو غير ممكن لما يتحرّك بذاته أو يتحرّك بالعرض أي بسبب متحرّك بذاته. و أنت إن[٥] حقّقت لم تستجز أن تقول: إنّ النّفس النّاطقة أنّي لمتحرّكة بالعرض إلّا بالمجاز. و[٦] ذلك لأنّ الحركة بالعرض هي أن يكون الشّيء صار له وضع و موضع بسبب ما هو فيه، ثمّ يزول[٧] ذلك بسبب زواله عمّا هو فيه، الّذي هو[٨] مطيع فيه.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل إبطال قول من يقول: محرّكات الأفلاك[٩] بعد الباري تعالى متحرّكة[١٠] بالعرض. و الوجه في إبطاله أن تقول: هذه المحرّكات[١١] ليست اجساماً و لا جسمانيّة. و ما كان كذلك، امتنعت عليه الحركة. بيان[١٢] الأوّل من وجهين:

الأوّل[١٣]: أنّ صاحب المشّائين، و هو أرسطاطاليس، اعترف بأنّ محرّك كلّ كرة يحرّكها تحريكاً غيرمتناه، لأنّ الحركات الفلكيّة لابداية لها و لانهاية لها[١٤] عنده[١٥]؛ فتكون تلك المحرّكات قويّة على أفعال لانهاية لها[١٦]. و شهد أيضاً أنّ القوّة القويّة على أعمال[١٧] غيرمتناهية لاتكون جسمانيّة. فيلزم من هاتين[١٨] المقدّمتين أنّ تلك المحرّكات[١٩] ليست أجساماً و لا جسمانيّة.

الثّاني[٢٠]: أنّ الجمهور اتّفقوا على أنّ تلك المحرّكات[٢١] تصوّرات عقليّة، و قد ثبت في النّمط الثّالث أنّ التّصوّرات العقليّة لاتحصل للأجسام و لالشيء من[٢٢] القوى الجسمانيّة. فثبت بهذين الوجهين أنّ محرّكات الأفلاك ليست أجساماً و لا جسمانيّة.

١- يحرّك : يحرّكها ط، م.   ٢- متناه : + القوّة م.   ٣- المحرّكات : المتحرّكات م.
٤- القوّة : بقوّة س. : + في م.   ٥- إن : إذا م.   ٦- و : في س، م.   ٧- يزول : + عنه م.   ٨- هو : - م.
٩- الأفلاك : الفلك مص.   ١٠- متحرّكة : متحرّكات ط، مص.   ١١- المحرّكات : المتحرّكات ط، : الحركات مص.
١٢- بيان : + الوجه ط.   ١٣- الأوّل : أحدهما ط. : الوجه الأوّل س.   ١٤- لها : - ط، م، مج، مص.
١٥- عنده : - مص.   ١٦- لانهاية لها : غير متناهية س.   ١٧- أعمال : أفعال مص.   ١٨- هاتين : هذين ط.
١٩- المحرّكات : الحركات ط.   ٢٠- الثاني : الوجه الثّاني س.   ٢١- المحرّكات : الحركات س.
٢٢- لشيء من : شيء منها و س ط.



و أمّا الكبرى و هي: أنّ[1] ما كان كفلك استحالت الحركة عليه، فهو ظاهر، لأنّ الحركة عبارة عن الانتقال من حيّز إلى حيّز، و ذلك لايعقل إلّا في الأجسام أو في الأمور الحالّة في الأجسام. فأمّا[2] الّذي لانسبة له إلى شيء من الأحياز[3] لابذاته و لابسبب محلّه، فإنّ انتقاله من حيّز إلى حيّز غير معقول. و يظهر[4] من هذا التّحقيق[5] أنّه لايجوز أن يقال[6]: النّفس النّاطقة الّتي لنا متحرّكة[7] بالعرض عند حركة بدننا، فإنّ الحركة بالعرض هو[8] أن يتبدّل وضع الشّيء أوموضعه بسبب[9] تبدّل وضع محلّه أوموضعه. و إذا لم تكن النّفس النّاطقة حالّة في الجسم أصلاً استحال ذلك فيها[10].

الطّريقة الثّالثة

في إثبات العقول[11]

فصلان[12].

[الفصل التّاسع و العشرون]

إشارة: الأوّل ليس فيه حيثيّتان لوحدانيّته. فيلزم كما علمت أن لايكون مبدءاً إلّا لواحد بسيط، اللّهمّ إلّا بالتّوسّط[13]. و كلّ جسم كما علمت مركّب من هيولى و صورة. فيتّضح لك أنّ المبدأ الأقرب لوجوده عن إثنين، أو عن مبدأ فيه حيثيّتان ليصحّ أن يكون عنه إثنان معاً. لأنّك قد[14] علمت أنّه ليس و لاواحدة من الهيولى و الصّورة علّة للأخرى بالإطلاق[15]، و لاواسطة بالإطلاق، بل تحتاجان إلى ما هو علّة لكلّ واحدة منهما، أو لهما معاً. و لاتكونان معاً عمّا لاينقسم بغير توسّط[16]. فالمعلول الأوّل عقل غيرجسم. و أنت قد[17] صحّ لك وجود عدّة عقول متباينة. ولاشكّ أنّ هذا[18] المبدع الأوّل في سلسلتها أو في حيّزها العقلي.

١- أنّ : - كلّ مج، مص.   ٢- فأمّا : و أمّا س.   ٣- الأحياز : الأجسام ط.   ٤- و يظهر : ليظهر ط.

٥- التّحقيق : التّحقّق مص.   ٦- يقال : إنّ مص.   ٧- متحرّكة : محركة مص.   ٨- هو : - ط، م.

٩- بسبب : ليست م.   ١٠- فيها : + و بالله التّوفيق مج.   ١١- الطّريقة ... العقول : - مص

١١- فصلان : - ط، م، مص.   ١٣- بالتّوسّط : بالتّوسيط مص.   ١٤- قد : - م.

١٥- بالإطلاق : على ما الاطلاق م.   ١٦- توسّط : واسطة س.   ١٧- قد : فقد مص.   ١٨- هذا : - س.



بيانه[1] هو أنّه قد بيّن[2] في ... ب من جميع الوجوه، و
ثبت أنّ الشيء الّذي يكون كذلك يستحيل أن يكون علّة إلّا لشيء واحد[5] اللّهم إلّا بالتوسّط[6]، أي[7]
يكون هو[8] علّة لشيء، و يكون ذلك الشيء علّة لشيء آخر.

و إذا ثبت ذلك فنقول: المعلول الأوّل لايجوز أن يكون جسماً لأنّه ثبت في النمط الأوّل أنّ
الجسم مركّب من الهيولى و الصّورة. و ثبت هناك أيضاً أنّه لايجوز أن تكون الهيولى علّة للصّورة،
أو تكون الصّورة علّة للهيولى. و ثبت أيضاً أنّه لايجوز أن يكون واحدة منهما واسطة مطلقة في وجود
الأخرى، بل هما محتاجان إلى علّتين أو إلى[9] علّة واحدة ذات اعتبارين. و إذا كان كذلك استحال
صدورهما من الله تعالى، لأنّه تعالى ليس فيه تركيب أصلاً حتّى يكون مصدراً لهما. و إذا[10] استحال
أن يكون الباري[11] تعالى علّة لهما[12] استحال أن يكون علّة للجسم[13]، لأنّ علّة الشيء المركّب لابدّ و
أن يكون علّة أوّلاً لأجزائه. فإذا استحال كون الباري تعالى[14] علّة للهيولى و الصّورة، استحال أيضاً
كونه علّة للجسم، فثبت أنّ المعلول الأوّل ليس بجسم و لاهيولى و لاصورة، فهو إذن[15] جوهر مجرّد
و هو العقل.

و أمّا قوله بعد ذلك: وأنت فستصح لك وجود عدّة[16] عقول متباينة، و لاشكّ أنّ هذا[17]
المبدع الأوّل في سلسلتها أو[18] في حيّزها العقلي؛ فاعلم أنّ الغرض منه أنّه قد مرّت الدّلالة على
إثبات العقول، فلنا[19] ثبت بهذا الدّليل أيضاً وجود عقل، لزم[20] أن يكون هذا العقل في سلسلتها، أي[21]
يكون هو أيضاً من جملة العقول المحرّكة للأفلاك على سبيل التشويق، أو[22] إن لم يكن كذلك،
فلاشكّ أنّه يكون[23] في حيّزها العقلي أن[24] يكون مناسباً لها و مساوياً[25] في كونها موجودات ليست

١- بيانه: + و ط، م، مج. ٢- بيّن: ثبت ط، م، مص. ٣- النّمط الخامس: النّمط الرّابع مج. ٤- واحد: - ط
٥- لشيء واحد: لواحد س. ولكن «الشيء» ثابتة على الهامش بعد التّصحيح. ٦- بالتوسّط: بالتوسيط مص.
٧- أي: + أن مص. ٨- هو: - س. ٩- إلى: - ط. ١٠- إذا: فلمّا س. ١١- الباري: الله ط، م، مص.
١٢- لهما: - س. ١٣- للجسم: لجسم س. ١٤- كون الباري تعالى: كونه تعالى ط.، كون الله تعالى مص.: أن يكون الباري تعالى أن يكون مج.
١٥- فهو إذن: فإذن هو مج. ١٦- عدّة: عدّة م. ١٧- هذا: - س.
١٨- أو: و ط، م. ١٩- فلنا: ولمّا مص.: فإنّما ط. ٢٠- لزم: + أيضاً ط، م، مص. ٢١- أي: و أن ط، م.
٢٢- أو: و مج، مص. ٢٣- يكون: - س. ٢٤- أن: أي س. ٢٥- مساوياً: + لها مص.

بأجسام و لا بجسمانيّة.

[الفصل الثّلاثون]

تنبيه: لعلّه يمكنك أن تعلم أنّ الأجسام الكريّة العالية أفلاكها و كواكبها كثيرة العدد. و يلزمك على أصولك أن تعلم أنّ لكلّ جسم منها كان فلكاً محيطاً بالأرض، موافق المركز، أو خارج المركز[1]، أو فلكاً غير محيط[2] مثل التداوير، أو كوكباً[3] شيئاً هو مبدأ حركة مستديرة على نفسه لايتميّز الفلك في ذلك عن الكوكب[4]، و أنّ الكواكب تنقل حول الأرض بسبب الأفلاك الّتي هي مركوزة فيها، لا بأن تخرق لها أجرام الأفلاك.

و يزيدك في ذلك بصيرة أنّك[5] إذا تأمّلت حال القمر في حركته المضاعفة و أوجيه، و حال عطارد في أوجيه؛ و أنّه لوكان هناك انخراق يوجبه جريان الكواكب، أو جريان فلك تدويره، لم يعرض ذلك كذلك.

و تعلم أنّها كلّها في سبب الحركة الشوقيّة التشبيهيّة على قياس واحد، و تعلم أنّه ليس يجوز[6] أن يقال ما[7] ربما[8] يقال: إنّ السافل منها معشوقه العالي هو مايليه.

و تعلم أنّها لم تختلف أوضاعها و حركاتها و مواضعها بالطّبع، إلّا و ليست من طبيعة واحدة، بل هي من[9] طبائع شتّى و إن جمعها[10] كونها بحسب القياس[11] إلى الطّبائع العنصريّة طبيعة خامسة. فيبقى[12] لك أن تنظر هل يجوز أن يكون بعضها سبباً قريباً للبعض في الوجود، أم أسبابها تلك الجواهر المفارقة؟ و من هٰهنا توقّع منّا بيان ذلك.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان أنّ كلّ جسم كريّ مستدير[13] على نفسه، فله شيء خاصّ[14] هو مبدأ حركته[15] المستديرة. ثمّ أنّ الأجسام المستديرة قسمان: أحدهما ما يكون محيطاً بالأرض، و

١- أو خارج المركز: على الهامش س. ٢- محيط: + بالأرض م، مص. ٣- كوكباً: + أو م.
٤- الكوكب: الكواكب مص. ٥- أنّك: - س. ٦- يجوز: + القائل م. ٧- ما: - مص.
٨- يقال ما ربما: - م. ٩- من: - س. ١٠- جمعها: جميعها م، مص. ١١- بحسب القياس: بالقياس س.
١٢- فيبقى: فبقي س: فيبقى م. ١٣- مستدير: يستدير مص. ١٤- خاصّ: حاصل م. : + و س.
١٥- حركته: حركة م.



الآخر مالايكون[1] محيطاً بها. أمّا المحيط بالأرض فقسمان: أحدهما مايكون مركزه مركز العالم و هي الأفلاك المثلثة؛ و الآخر مالايكون[2] كذلك و هي الأفلاك فتي مراكزها خارجة عن مركز العالم. و أمّا الّذي لايكون محيطاً بالأرض فقسمان: أحدهما الكواكب. و ثانيهما الكرات المركوزة[3] في ثخن فلك محيط[4] بالأرض[5] و يكون[6] الكوكب[7] مركوزاً[8] فيها[9] و هي المسمّاة بأفلاك[10] التداوير. و لمّا كان القول بإثبات مبادي[11] لحركاتها[12] المستديرة[13] فرعاً على إثبات كونها متحرّكة على الاستدارة، و كان من النّاس من خالف فيه فزعم أنّ الأفلاك واقفة و الكواكب تسبح فيها و تتحرّك، لاجرم[14] احتاج إلى إقامة الدّلالة على أنّ الفلك في نفسه متحرّك. فذكر[15] في بيان ذلک وجهين:

أحدهما[16] عامّ في جميع الكواكب، و هو أنّ الفلك لوكان واقفاً و تحرّك الكوكب[17] فيه، لزم انخراق الفلک، و ذلک محال.

و لقائل أن يقول: الشّرطيّة ممنوعة لاحتمال أن يكون في ثخن الفلك حلقة و قطر[18] ثخنها[19] مساوٍ لقطر الكوكب[20]. ثمّ إنّ[21] الكوكب[22] يعتمد على تلك الحلقة و يحرّكها و يتحرّك هو أيضاً عند تحريكها[23] على الاستدارة و يكون الفلك واقفاً. ثمّ إنّ تلك الحلقة لاتظهر في الفلك لكونها شفّافة عديمة اللّون. و[24] لئن وقعت المساعدة على الشّرطيّة لكن لانسلّم امتناع التّالي، فإنّا قد بيّنّا[25] في النّمط الثّاني أنّه ليس لكم دلالة جيّدة على[26] امتناع الخرق على الأفلاك المكوكبة.

و ثانيهما خاصّ بالقمر و عطارد و ذلک لأنّ الإرصاد دلّت على: أنّ الفلك الحامل للقمر

۱- لايكون: يكون ط. ۲- لايكون: يكون ط.

۳- الكرات المركوزة: الكرات المذكورة م، مص. ؛ الكرات الشمارية المركوزة ط.

۴- فلك محيط: الفلک المحيط مص. ۵- بالأرض: الأرض س. ۶- و يكون: فيكون مج.

۷- الكوكب: الكواكب ط، مص. ۸- مركوزاً: مركوزة مص. ۹- فيها: فيه ط، م، مص.

۱۰- بأفلاک: على الهامش س. ۱۱- مبادي: المبادي مص. ۱۲- لحركاتها: بحركاتها م، مص.

۱۳- المستديرة: على الهامش س. ۱۴- لاجرم: لاجرام مص. ۱۵- فذكر: و ذكر س.

۱۶- أحدهما: الأوّل س. ۱۷- تحرّک الكوكب: تحرّكت الكواكب ط، م، مص. ۱۸- قطر: - مص.

۱۹- ثخنها: و طرحها مص. ۲۰- الكوكب: الكواكب مص. ۲۱- إنّ: + تلک ط.

۲۲- الكوكب: الكواكب ط، مص. ۲۳- عند تحريكها: بتحريكها ط. ۲۴- و: ثمّ ط، مج.

۲۵- قدبيّنّا: بيّنّا س، : لقدّمنا ط. ۲۶- على: في ط، م، مج، مص.



يتحرّك في[1] كلّ يوم أربعاً و عشرين درجة و ثلثاً[2] و عشرين دقيقة إلى التوالي، و أنّ فلكه المائل يتحرّك[3] كلّ يوم إحدى عشرة درجة و تسع دقائق إلى خلاف[4] التوالي، و فلكه الجوزهر يتحرّك ثلاث[5] دقائق إلى خلاف التوالي. فلاجرم يبقي وسط القمر كلّ يوم ما يبقى من حركة فلكه الخارج المركز بعد حذف[6] حركة فلكه المائل و[7] فلكه الممثّل. و هذا إنّما يمكن لوكان القمر متحرّكاً بحركة فلكه لاستحالة أن يتحرّك الجسم الواحد بالذّات إلى جهتين مختلفتين. فلمّا رأينا له حركة إلى التوالي و أخرى إلى غير التوالي، علمنا أنّ تلك الحركة ليست له بذاته[8] بل بسبب حركة فلكه[9]. و كذا القول في[10] فلك عطارد على ماهو مشروح في الهيئة. و هذا هو المراد من قوله: «و يزيدك تبصرة[11]: أنّك إذا تأمّلت حال القمر في حركته المضاعفة و أوجيّه، و حال عطارد في أوجيه». يعني[12] بالحركة المضاعفة للقمر ما ذكرناه من حركتيه اللّتين إحداهما على التوالي، و الأخرى على[13] غيرها[14]، و إنّما سمّيت هذه الحركة مضاعفة لعلّة مشهورة في الهيئة.

و أمّا قوله: «و أنّه لوكان هناك انخراق يوجب جريان الكواكب[15]، أو جريان فلك تدويره، لم يعرض ذلك كذلك»، فمعناه أنّه[16] لوكان المتحرّك هو الكواكب[17] أو فلك التدوير لما كان الأمر كذلك، لاستحالة أن يتحرّك الجسم الواحد دفعة واحدة حركتين إلى جهتين مختلفتين بالذّات.

و لقائل أن يقول: هذه الدّلالة لاتستقيم إلّا إذا صحّ أن يتحرّك الجسم الواحد دفعة واحدة[18] حركتين: إحداهما بالذّات، و الأخرى بالعرض. لكنّ في ذلك بحث، و هو أنّ الشيء عند حركته العرضيّة إمّا أن يكون قدانتقل إلى تلك الجهة، أو لم ينتقل إليها. فإن كان لم ينتقل إليها فهو ليس بمتحرّك إلى تلك الجهة. و إن كان قد انتقل إليها إلّا أنّ انتقاله إليها[19] بسبب أنّ جسماً آخر يحرّكه[20] إليها، فلاجرم كانت هذه[21] الحركة عرضيّة. و أمّا انتقاله إلى الجهة الأولى فهو لذاته، فلاجرم كانت

١- في: - ط. ٢- ثلثاً: ثلاثاً مص، ؛ ثلثة ط، م. ٣- يتحرّك: متحرّك ط. : - م. ٤- خلاف: - مص.
٥- ثلاث: بثلث مج. ٦- حذف: صرف مص. ٧- و: أو م. ٨- له بذاته: لها بذاتها ط، م، مج، مص.
٩- فلكه: فلكها ط، م، مج، مص. ١٠- في: + هيئة ط. ١١- تبصرة: بصيرة مج.
١٢- يعني: لنعيّن ط. ؛ ليتبيّن م. ١٣- على: إلى ط، م، مج، مص. ١٤- غيرها: غير التّوالي مص.
١٥- الكواكب: الكوكب س. ١٦- فمعناه أنّه: فإنّ معناه ط. ١٧- هو الكواكب: على الهامش س.
١٨- دفعة واحدة: - س. ١٩- إلّا أنّ انتقاله إليها: - م. ٢٠- يحرّكه: تحرّك مج. ٢١- هذه: - ط.



تلك حركة[١] بالذّات.

فنقول: هذا محال بالضرورة لأنّ الانتقال إلى الجهة[٢] يلزمه[٣] الحصول في تلك الجهة، فلو انتقل إلى جهتين لزم حصول الجسم الواحد دفعة واحدة في جهتين، و ذلك بيّن البطلان في بديهة العقل سواء كان الانتقالان بالذّات أو بالعرض، أو[٤] أحدهما بالذات و الآخر بالعرض[٥].

لا يقال: إنّا نرى الرّحى تتحرّك إلى جهة، و النملة تتحرّك عليها إلى خلاف تلك الجهة، لأنّا نقول: لم لا[٦] يجوز أن يقال: يحصل للنملة وقفات حال تحرّك[٧] الرّحى، و للرّحى[٨] وقفات[٩] حال تحرّك النملة؟ و هذا و إن كان مستبعداً، لكنّه ليس أشدّ استبعاداً من قولكم: إنّ الخردلة المرمية إلى فوق ربّما[١٠] سكّنت الجبل النازل في الجوّ[١١]. و كما أنّكم قلتم: الاستبعاد لا يعارض البرهان، فنحن نقول مهنا أيضاً: الاستبعاد لا يدافع البديهيّات[١٢].

و أمّا قوله: و أنت تعلم أنّها[١٣] كلّها في سبب الحركة الشوقيّة التشبيهيّة[١٤] على قياس واحد، فاعلم أنّه لمّا أقام[١٥] الدّلالة على أنّ الأفلاك متحرّكة بالاستدارة عادت إلى ما ابتدأ به[١٦] أوّلاً من أنّ كلّ جسم متحرّك بالاستدارة لابدّ و أن تكون حركته شوقيّة تشبّهيّة[١٧] على مامرّ، و هذا الحكم غير مختصّ ببعض الأكثر[١٨] دون البعض[١٩].

و من المتقدّمين من توقّف فيه[٢٠] و قال: الأفلاك الكلّيّة تسعة، و لكلّ واحد منها محرّك يحرّكه للشّوق[٢١] إلى التّشبّه. فأمّا الكرات الّتي ينفصل إليها الفلك الواحد، مثل فلك القمر فإنّه ينفصل إلى أربع كرات، فلايدرى[٢٢] أنّه هل لكلّ واحد من هذه[٢٣] الكرات محرّك خاصّ، أو لمجموعها محرّك واحد. و أمّا الشّيخ فقد جزم مهنا بأنّه لابدّ و أن يكون لكلّ واحد منها محرّك

١- حركة: الحركة مص. ٢- الجهة: جهة ط، مص. ٣- يلزمه: يلزم ط، م. ٤- أو: و كان ط.
٥- أو أحدهما بالذات و الآخر بالعرض: - م. ٦- لم لا: - مج. ٧- تحرّك: تحريك س.
٨- حال تحرّك الرّحى و للرّحى: على الهامش بخطّ جديد م. ٩- وقفات: - س، م. ١٠- ربّما: إنّما مج.
١١- الجوّ: الهواء مص، : البرط. ١٢- البديهيّات: البديهة ط.
١٣- و أنت تعلم أنّها: و تعلم م، و تعلم أنّها ط. ١٤- التّشبيهيّة: التّشبّهيّة مص. ١٥- اقام: تمّ مص.
١٦- ابتدأ به: ابتدأه س. ١٧- تشبّهيّة: تشبيهيّة ط. ١٨- الأكثر: الأكبر مص. ١٩- البعض: بعض مج.
٢٠- فيه: - س. ٢١- للشّوق: الشّوق ط، مص. ٢٢- يدرى: يدرك مج. ٢٣- هذه: - ط.



خاصّ، لأنّ المتحرّك بالاستدارة إذا ثبت أنّ حركته ليست إلّا[1] شوقيّة تشبّهيّة[2] وجب أن يكون الحال في كلّ الكرات[3] كذلك.

و أمّا قوله: «و تعلم أنّه ليس يجوز أن يقال[4]: السّافل منها معشوقه الخاصّ هو ما[5] فوقه»، فمعناه ما بيّن قبل ذلك من أنّه لا يجوز أن يكون معشوق الكرة[6] السّافلة[7] في حركتها هي[8] الكرة العالية.

و أمّا قوله: «و تعلم أنّها لم تختلف[9] أوضاعها و حركاتها و مواضعها بالطّبع، إلّا و ليست من طبيعة واحدة، بل هي طبائع شتّى. و إنّ جميعها[10] بحسب القياس إلى الطّبائع العنصريّة طبيعة خامسة»، فاعلم أنّ المراد منه بيان أنّ كلّ واحد من الأفلاك مخالف للآخر[11] في طبيعته و ماهيّته. و حاصل الكلام في الدّلالة على ذلك أنّ[12] لكلّ واحد من الأفلاك شكلاً و مقداراً و وضعاً[13] و حيّزاً يستحيل حصوله للآخر، فاختلافها[14] في هذه اللّوازم إمّا أن يكون للجسميّة، و هو محال. أولما يحلّ[15] فيها، و هو إن كان لازماً عاد المحال، و إن لم يكن لازماً لم يكن اللّازم بسببه[16] لازماً. أو لما لا يكون حالّاً فيها[17] و لا محلّاً لها[18]، و هو باطل، لأنّه إن كان جسماً أو[19] جسمانيّاً عاد التّقسيم في اختصاصه بتلك الخاصيّة. و إن لم يكن جسماً و لا جسمانيّاً كانت نسبته إلى الكلّ واحدة، فلا يكون بعض الأجسام بلزوم بعض الأوصاف أولى من البعض. فإمّا أن تكون تلك الصّفات[20] لازمة للكلّ، فحينئذ يرتفع الاختلاف، هذا خلف. أو لا يلزم شيء منها شيئاً[21]، هذا أيضاً خلف. و إمّا أن يكون ذلك[22] لاختلاف[23] محالّ جسمانيّاتها[24]، و هذا هو الحقّ.

۱- ليست إلّا: ـ س. ۲- تشبّهيّة: تشبيهيّة طـ مج. ۳- كلّ الكرات: الكرات أجمع س.

۴- يقال: + ما و ربّما يقال طـ. : + ما يقال إنّ مج. ۵- ما: + هو طـ. ۶- الكرة: الكرات طـ.

۷- السّافلة: الشّاملة مج. ۸- هي: ـ طـ م معـ. ۹- لم تختلف: لم تخالف معـ. : لا يختلف س.

۱۰- و إنّ جميعها: هكذا في المتن مج. و لكن على الهامش بخطّ جديد: و إن جمعها كونها. ۱۱- للآخر: ـ طـ.

۱۲- كلّ واحد من... على ذلك أنّ: ثابتة على الهامش بخطّ جديد مج. ۱۳- وضعاً: وصفاً معـ.

۱۴- فاختلافها: فاختلافهما م معـ. ۱۵- يحلّ: يحصل مج. ۱۶- بسببه: لسببه معـ. : يشبه مج.

۱۷- فيها: ـ طـ م. ۱۸- لها: فيها طـ م. ـ معـ. ۱۹- أو: و لا م. ۲۰- الصّفات: الأوصاف م.

۲۱- شيئاً: + منها م مج معـ. ۲۲- ذلك: ـ س. ۲۳- لاختلاف: الاختلاف طـ م.

۲۴- جسمانيّاتها: جسميّتها س: جسمانيّاتها طـ.



ظهر أنّ هيوليات الأفلاك مختلفة بالماهيّة، فلذلك[1] وجب لكلّ واحد منها ما استحال على الآخر. فثبت أنّ هيولى كلّ واحد من الأجسام الفلكيّة مخالفة بالماهيّة لهيولى الآخر و هي بأسرها مخالفة لهيولى[2] الأجسام العنصريّة. فتكون الطّبيعة الفلكيّة طبيعة جنسيّة بالنّسبة إلى الطّبائع العنصريّة. و هي الطّبيعة الخامسة، و يدخل تحت ذلك الجنس أنواع. ثمّ إنّه شرع بعد ذلك في بيان أنّه لايجوز أن يكون شيء من الأجسام الفلكيّة علّة للآخر.[3]

الطّريقة الرّابعة

في إثبات العقول

ستّة فصول. و هو[4] أن يقيم الدّلالة على أنّه لا يجوز أن يكون شيء من الأجسام، و لاشيء من القوى الجسمانيّة علّة لشيء منها. و ظاهر أنّ المؤثّر فيها ليس هو الله تعالى لاستحالة أن يصدر عن الواحد أكثر من الواحد[5]. فلابدّ و أن يكون عللها موجودات مجرّدة؛ و هو المطلوب. فأمّا أنّه لايجوز أن يكون شيء من الأجسام علّة لشيء منها[6]، فقد ذكر الشّيخ ههنا فيه[7] دليلين كما سيأتي بيانهما.[8]

[الفصل الحادي و الثّلاثون]

هداية : إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنّما يصدر عنه إذا صار شخصه[9] ذلك الشّخص المعيّن. فلو كان جسم الفلكيّ علّة لجسم فلكيّ يحويه، لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلّة وجدتها[10] الإمكان. و أمّا الوجود و الوجوب فبعد وجود العلّة و وجوبها. ولكن وجود المحوىّ و عدم الخلاء في الحاوي هما معاً. فإذا اعتبرنا تشخّص الحاوي العلّة كان معه للمحوىّ إمكان؛ لأنّ تشخّص العلّة متقدّم في الوجود و الوجوب على تشخّص المعلول. فلايخلو: إمّا أن يكون عدم الخلاء واجباً مع وجوبه. أوغير واجب مع وجوبه. فإن كان واجباً مع وجوبه، كان الملاء المحوىّ

۱- فلذلك : فكذلك مص.   ۲- لهيولى : - س.   ۳- للآخر : + و الله أعلم مص. : + و بالله التوفيق م.

۴- ستّة فصول و هو : - ط، م.   ۵- الواحد : واحد مص.   ۶- منها : - س.   ۷- فيه : - مص.

۸- بيانهما : + إن شاء الله تعالى ط، م.   ۹- شخصه : شخصيّة م.   ۱۰- وجدتها : + في حيّز مص.



واجباً مع وجوبه. و قد بان أنّه يكون ممكناً مع وجوبه. و إن كان غير واجب، فهو[1] ممكن في نفسه[2]، واجب بعلّته.[3] فالخلاء غير ممتنع بذاته بل بسبب. و قد بان أنّه ممتنع بذاته[4]. فليس شيء من الشماويّات علّة لمائيته و للمحوىّ فيه.

و أمّا أن يكون المحوىّ علّة لما هو أشرف و أقوى و أعظم منه، أعني الحاوي، فغير[5] مذهوب إليه بوهم و لاممكن[6].

التفسير: المطلوب من هذا الفصل بيان أنّه ليس شيء من الكرات السماويّة علّة للبعض. و اعلم[7] أنّ ذلك يمكن فرضه على وجهين: أحدهما[8] أن يكون الحاوي علّة للمحوىّ، و ثانيهما أن يكون المحوىّ علّة للحاوي.

و الشيخ ابتدأ بإبطال القسم الأوّل، و تحرير[9] ما ذكره من الدّلالة أنّه: لوكان الحاوي علّة للمحوىّ لكان متقدّماً عليه. لكنّ[10] التالي محال[11]، فالمقدّم مثله. بيان الشرطيّة مامرّ من[12] أنّ العلّة لابدّ و أن تكون متقدّمة على المعلول. و بيان امتناع التالي أنّ[13] وجود المحوىّ مع عدم الخلاء، و عدم الخلاء مع وجود الحاوي، لأنّ عدم الخلاء واجب لذاته، و الواجب لذاته لايتأخّر عن غيره، فوجود المحوىّ مع ماهو مع الحاوي، و[14] مع المع مع، فوجود المحوىّ مع وجود الحاوي، فيستحيل أن يكون متأخّراً عنه. و إن[15] شئت قلت: وجود المحوىّ و عدم الخلاء معاً، فلوتقدّم[16] الحاوي على المحوىّ لتقدّم[17] على عدم الخلاء أيضاً، لأنّ المتقدّم على المع متقدّم. ولو[18] كان متقدّماً على عدم الخلاء لكان عدم الخلاء ممكناً لذاته واجباً لغيره، و هو محال، لأنّ عدم الخلاء واجب لذاته.

و لقائل أن يقول[19]: الشرطيّة ممنوعة. لِمَا بيّنّا في النمط الخامس أنّا لانعقل من تقدّم العلّة على المعلول إلّا مجرّد تأثيرها فيه، و أنّه ليس هناك متصوّر زائد على ذلك. ثمّ إن[20] وقعت المساعدة على

١- فهو : و هو س. ٢- في نفسه : بنفسه م. ٣- بعلّته : بعلّة س. ٤- بل بسبب ... ممتنع بذاته : - س.
٥- فغير : فهو غير مص. ٦- ممكن : بممكن م. ٧- و اعلم : فاعلم مج. ٨- أحدهما : أحدها مص.
٩- تحرير : تحريره مص. ١٠- لكن : و مج. ١١- محال : باطل مج. ١٢- من : - مج.
١٣- أنّ : + علّة ط. ١٤- و : + ما مص. ١٥- إن : لئن مج. ١٦- فلو تقدّم : فهو متقدّم مج، : فلا تقدّم م.
١٧- لتقدّم : المتقدّم مص. ١٨- لو : - مص. ١٩- يقول : + إنّ مص. ٢٠- إن : و إن س، : لئن م مص.



الشرطيّة فما الدّليل على امتناع الثّاني[١] قوله: لوكان الحاوى متقدّماً على المحويّ، و المحويّ مع عدم الخلاء، لزم أن يكون الحاوى متقدّماً على عدم الخلاء، لأنّ المتقدّم على المع متقدّم؟

قلنا: لانسلّم أنّ المتقدّم على المع متقدّم. بيانه: أنّ عندكم الحاوى مع العقل الّذي هو علّة المحويّ، فالحاوى مع المتقدّم على المحويّ، و لم يلزم عندكم تقدّمه عليه. فإذا[٢] لم يجب أن يكون ما مع المتقدّم متقدّماً، فلم لايجوز أن يقال أيضاً[٣]: ما مع المتأخّر[٤] لايجب أن يكون متأخّراً؟ و ما الفرق بين الأمرين؟

و اعلم أنّ هذا السّؤال أنّما يتوجّه إذا احتجنا في تقرير هذه الحجّة إلى ادّعاء أنّ المتقدّم[٥] على المع متقدّم. و إنّما[٦] يحتاج إليه لوقلنا[٧] بأنّ[٨] عدم الخلاء و وجود المحويّ معاً، حتّى نقول[٩] بعد ذلك: لوكان الحاوى متقدّماً على المحويّ لكان متقدّماً على عدم الخلاء. لكنّا إذا قلنا: عدم الخلاء هو عين وجود المحويّ، سقط عنّا ذلك؛ لأنّه إذاكان عدم الخلاء هو[١٠] عين وجود المحويّ[١١] كان الحاوى المتقدّم على وجود المحويّ متقدّماً لامحالة على عدم الخلاء. و إنّما قلنا: إنّ[١٢] وجود المحويّ هو[١٣] عين عدم الخلاء لأنّ الخلاء أمر عدميّ، فعدمه عدم العدم[١٤]، فيكون ثبوتاً[١٥]. فعدم الخلاء هو عين ثبوت الملاء[١٦].

لكن لقائل أن يقول[١٧]: عدم الخلاء واجب لذاته، فلوكان عدم[١٨] الخلاء نفس وجود المحويّ لزم أن يكون وجود المحويّ واجباً لذاته؛ هذا خلف. فهذا[١٩] ما في[٢٠] هذا المقام من البحث.

ثمّ لئن[٢١] وجدت المساعدة على أنّ الحاوي لوتقدّم على المحويّ لتقدّم على عدم الخلاء، فلم قلتم: إنّ ذلك محال؟ قوله: لأنّ[٢٢] المتوقّف على الغير ممكن لذاته. قلنا: لانسلّم أنّ الخلاء ممتنع لذاته على مامرّ القول فيه في مسئلة الخلاء. و لنرجع إلى تفسير المتن[٢٣].

١- الثّاني: - مص. ٢- فإذا: و إذا مج. ٣- أيضاً: + إنّ ط. ٤- المتأخّر: + متأخّر ط. : ، أيضاً م.
٥- المتقدّم: المقدّم مج. ٦- إنّما: فهما مص. ٧- لوقلنا: لقولنا ط. ٨- بأنّ: إنّ ط، مج.
٩- نقول: يقول م، مص. ١٠- هو: - م. ١١- سقط عنّا ... وجود المحويّ: - ط. ١٢- إنّ: - مص.
١٣- هو: - ط، م. ١٤- العدم: للعدم ط، م. ١٥- ثبوتاً: ثبوتيّاً مج، مص. ١٦- الملاء: الخلاء ط.
١٧- يقول: إنّ مج. ١٨- عدم: + عدم ط. ١٩- فهذا: هذا مج. ٢٠- ما في: تمام س.
٢١- لئن: ولئن س. : لئن ط. ٢٢- لأنّ: إنّ س. ٢٣- تفسير المتن: التّفسير ط، م، مص.



أمّا قوله : «و إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنّما يصدر عنه إذا صار[1] شخصه ذلك الشّخص المعيّن»، فاعلم أنّ المراد منه أنّ الجسم الّذي يصدر عنه شيء فلابدّ و أن يتحصّل[2] شخصه[3] أوّلاً، ثمّ بعد تمام تشخّصه يصدر عنه أثر[4]. و هذا إشارة إلى أنّ العلّة لابدّ و أن تكون متقدّمة على المعلول بالذّات.

و أمّا قوله : «فلوكان جسم فلكيّ علّة لجسم فلكيّ يحويه، لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود[5] العلّة وجدتها الإمكان. فأمّا الوجود و الوجوب فبعد وجود العلّة و وجوبها»، فاعلم أنّ المراد منه أنّه لثابت أنّ وجود[6] المعلول متأخّر عن وجود العلّة وجب أن يكون إمكان المعلول مقارناً لوجود العلّة؛ لأنّ إمكان المعلول سابق على وجوده[7]، و وجود العلّة أيضاً سابق على وجود المعلول، فكلّ واحد منهما أعني: وجود العلّة و إمكان المعلول سابق على وجود المعلول[8]،[9] فوجب أن يكونا معاً. فظهر أنّه لوكان الحاوي علّة للمحويّ لكان وجود الحاوي مع إمكان المحويّ.

و أمّا قوله : «لكن وجود المحويّ و عدم الخلاء في الحاوي هما[10] معاً»، فاعلم[11] أنّ المراد منه أن يبيّن استحالة التّالي[12] و هو أن يكون وجود الحاوي مع إمكان المحويّ. فبيّن ذلك بأن قال: وجود المحويّ و عدم الخلاء في الحاوي[13] معاً، و هذا ظاهر. بل ربّما ظنّ لشدّة[14] معيّتهما[15] أنّ عدم الخلاء هو[16] عين وجود المحويّ على ما قرّرناه قبل.

و أمّا قوله : «و إذا اعتبرنا تشخّص[17] الحاوي العلّة[18]، كان معه للمحويّ إمكان؛ لأنّ تشخّص العلّة متقدّم[19] في[20] الوجود و الوجوب على تشخّص المعلول»، فاعلم أنّ هذا الكلام ليس فيه إلّا بيان أنّ الحاوي لوكان علّة للمحويّ لوجب أن يكون وجود الحاوي[21] متقدّماً على وجود المحويّ، و إن يكون مقارناً لإمكان وجوده. و هذا هوالّذي قرّره[22] في أوّل الفصل فيكون مكرّراً و الأولى

١- صار : - س. ٢- يتحصّل : يحصل ط. ٣- شخصه : لشخصه معي. : تشخّصه ط.

٤- أثر : أثره معي. : أنّه الر ط. ٥- وجود : - س، مج. ٦- وجود : - ط. ٧- وجوده : وجوده المعلول ط، م.

٨- المعلول : العلّة ط. ٩- فكلّ واحد ... المعلول : ثابتة على الهامش م. ١٠- هما : - س، م، معي.

١١- فاعلم : بأنّا نعلم ط. ١٢- التّالي : الثّاني معي. ١٣- الحاوي : + هما ط. ١٤- لشدّة : + ظهور س.

١٥- معيّتهما : معيّتها معي. ١٦- هو : - ط، م. ١٧- تشخّص : التشخص س. ١٨- العلّة : للعلّة ط.

١٩- متقدّم : متقدّم معي. ٢٠- في : - س. : على مج. ٢١- وجود الحاوي : وجوده ط، م، معي.

٢٢- قرّره : قرّرناه معي.

حذفه لئلّا يتشوّش نظم الحجّة[1] بسببه. فإنّك لو حذفته و ضممت ما قبله إلى ما بعده انتظم الكلام هكذا: لكن وجود المحوىّ و عدم الخلاء في الحاوى معاً فلايخلو إمّا أن يكون عدم الخلاء واجباً مع وجوب الحاوى[2]، أو غير واجب مع وجوبه. فإن كان واجباً مع وجوبه، كان المحوىّ واجباً مع وجوبه. و لابدّ في[3] تقرير هذه المقدّمة من[4] أن يقال: لأنّ مقارن المقارن مقارن[5]. و إن كان عدم الخلاء غير واجب مع وجوب الحاوى كان ممكناً لذاته، و هو[6] محال. فهذا تمام[7] تقرير هذه الحجّة، فظهر أنّ شيئاً من الأفلاك الحاوية لايكون علّة لشيء من المحويّات[8].

و أمّا قوله: و أمّا أن يكون المحوىّ علّة للحاوى، فهو[9] محال؛ لأنّ الحاوى أشرف و أقوى[10] من المحوىّ[11]، و الأشرف الأقوى لايكون معلولاً[12] للأخسّ الأضعف؛ و لقائل أن يقول: اتّفق أهل التحقيق على أنّ الكلام المبنىّ على الخسّة و الشّرف خطابىّ لابرهانىّ.

[الفصل الثّاني و الثّلاثون]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: هب أنّ علّة الجسم[13] السّماوىّ غير جسم، فلابدّ من أن تقول: إنّه يلزم من غير الجسم[14] حاوٍ و محوىّ، سواء كان عن واحد أو عن إثنين. و لامحالة أنّ إمكان الخلاء مع وجود الحاوىّ قد يعرض ههنا كما عرض فيما مضى ذكره، لأنّك تجعل للحاوىّ وجوداً عن علّة قبل وجود المحوىّ.

فاسمع و اعلم أنّ الحاوى أنّما كان وجوده يصحب إمكان المحوىّ إذا كان علّة تسبق[15] المحوىّ، فيكون للمحوىّ مع وجوده إمكان حين يتحدّد بوجوده التّسطح. فلايجب معه ما يملؤه، إن كان معلولاً، بل يجب بعده. و أمّا إذا لم يكن علّة، بل كان مع العلّة، لم يجب أن يسبق تحدّد سطحه الدّاخل وجود الملاء[16] الّذى فيه؛ لأنّه ليس هناك سبق زمانىّ أصلاً. و أمّا الذّاتى فإنّما يكون للعلّة، لا

۱- نظم الحجّة: نظم هذه الحجّة م. : النّظم س. ۲- معاً فلايخلو ... وجوب الحاوى: ثابتة على الهامش م.
۳- في: من مج. ۴- من: - ط، م. ۵- مقارن المقارن مقارن: مقارق المقارق مقارق مص.
۶- هو: ذلك ط، م، مج. ۷- تمام: - ط، م. ۸- المحويّات: الأفلاك المحوية مج. ۹- فهو: فهذا مص.
۱۰- أقوى: - مج. ۱۱- من المحوىّ: - س. ۱۲- معلولاً: علّة ط. ۱۳- الجسم: + الحاوى مص.
۱۴- الجسم: جسم مص. ۱۵- تسبق: لسبق س، م. ۱۶- الملاء: الخلاء م.

لماليس بعلّة، بل مع العلّة. بل نقول: إنّ الحاوي و المحوي وجبا معاً عن شيئين.

التّفسير: تقرير هذا السّؤال أنّ الإلزام الّذي ذكرته[1] على من جعل الحاوي علّة للمحوي لازم عليك في قولك[2]: إنّ علّتهما ليست جسماً و لا جسمانيّاً. فإنّ عندك[3] علّة الحاوي سابقة على علّة المحوي بالذّات، و إذا كان كذلك فحين صدر الحاوي عن العلّة السّابقة لم يكن المحوي[4] صادراً عن علّته، و حينئذ يلزم تأخّر المحوي عن الحاوي.

فأجاب بذكر الفرق، و هو أنّ المحوي إذا كان معلّلاً بالحاوي كان متأخّراً عنه، فيلزم إمكان الخلاء. فأمّا إذا كان معلّلاً بالعقل الّذي هو مع الحاوي، لم يلزم تأخّره عن الحاوي حتّى يلزم إمكان الخلاء. و إنّما لم[5] يلزم تأخّره عنه؛ لأنّ تقدّم العلّة على المعلول ليس بالزّمان حتّى يجب أن[6] يكون ما مع المتقدّم متقدّماً، ولكنّه بالذّات و العلّيّة[7] متقدّمة على المعلول. لكنّ الّذي مع العلّة إذا لم يكن علّة، لم يكن له تقدّم على المعلول بالعلّيّة[8]. فظهر أنّه لا يلزم من كون[9] الحاوي مقارناً للعلّة المتقدّمة على المحوي كونه متقدّماً عليه. فهذا حاصل الجواب و هو بناء على أنّ ما مع المتقدّم بالذّات لا يجب أن يكون متقدّماً، و قد عرفت أنّ أصل الدّليل مبنيّ على أنّ ما مع المتأخّر بالذّات يجب أن يكون متأخّراً بالذّات، و لابدّ من الفرق بين هذين المقامين و إنّه صعب جدّاً[10].

و ههنا بحث آخر[11] و هو أنّ الشّيخ قال: و أمّا التّقدّم[12] الذّاتي فإنّما يكون للعلّة لا[13] لماليس بعلّة؛ و في هذا الكلام نظر؛ لأنّ التّقدّم الذّاتي ينقسم إلى التّقدّم بالطّبع كتقدّم الواحد على الإثنين و الواحد ليس علّة[14] للإثنين؛ و إلى التّقدّم بالعلّيّة كتقدّم حركة اليد على حركة المفتاح. فالقول بأنّ التّقدّم[15] الذّاتي[16] إنّما يكون للعلّة ليس بجيّد.

و عند ذلك لقائل أن يقول: هبْ أنّ ما مع العلّة لا يجب أن يكون[17] قبل بالعلّيّة[18]، لكن لم لا يجوز أن يكون قبل[19] بالطّبع؟ لأنّا بيّنّا أنّ التّقدّم بالذّات جنس تحته نوعان، و لا يلزم من انتفاء أحد

١- ذكرته: ذكرتموه مص، مج. ٢- عليك في قولك: عليكم في قولكم مص. ٣- عندك: عندكم مص.
٤- المحوي: + سابقاً ط. ٥- لم: - ط. ٦- يجب أن: - س. ٧- بالذّات و العلّيّة: بالعلّيّة مص.
٨- بالعلّيّة: في العلّة مص. ٩- كون: - م. ١٠- جدّاً: - م. ١١- آخر: - ط، م. ١٢- التّقدّم: المتقدّم م.
١٣- لا: إلّا م. ١٤- علّة: بعلّة س. ١٥- التّقدّم: متقدّم م. ١٦- الذّاتي: بالذّات س. ١٧- أن يكون: - م.
١٨- قبل بالعلّيّة: قبله بالعلّة ط، م؛ قبلاً بالعلّيّة مج. ١٩- قبل: قبلاً مج؛ قبله ط، م، مص.

نوعي الجنس انتفاء الجنس. و بتقدير أن يكون الحاوي متقدّماً على المحوي بالطبع لا بالعلّية[1]، عاد الإلزام.

[الفصل الثالث و الثلاثون]

وهم و تنبيه : أولعلّك تريد فتقول: إذا خرج على الأصول الّتي تقرّرت أنّه يوجد[2] عن غير جسم حاوٍ و آخر[3] غير جسم يوجد عنه هذا الآخر المحوي[4]، فيكون وجوب الحاوي مع وجوب الغير الجسم الآخر بالذّات. ولكنّ المحويّ معلول لغير الجسم الآخر، فإنّه إذا اعتبرت له معيّة مع هذا الآخر كان ممكناً فيكون في حال ما يجب الحاوي، فالمحويّ ممكن.

فجوابك : أنّ هذا هو الطّلب[5] الأوّل عند التّحقيق، و جوابه ذلك بعينه؛ فإنّ المحوي إنّما هو ممكن بحسب قياسه إلى الآخر الّذي هو علّته. و ذلك القياس لا يفرض فيه إمكان الخلاء بوجه، إنّما[6] يفرضه تحدّد الحاوي في باطنه. ثمّ تحدّد الحاوي لا سبق له على المحويّ. و ليس كلّ ما هو بعد مع فهو بعد؛ لأنّ القبليّة و البعديّة إذا كانت بحسب العلّيّة و المعلوليّة، فحيث لم يكن علّيّة و لا[7] معلوليّة لم يجب[8] قبليّة ولا بعديّة. و لمّا لم يجب أن يكون ما مع العلّة علّة، لم يجب أن يكون ما مع القبل بالعلّيّة قبلاً، اللّهمّ إلّا بالزّمان.

التّفسير[9] : هذا هو[10] السّؤال الأوّل بعينه مع الجواب الأوّل، فلا فائدة في التّطويل[11].

[الفصل الرّابع و الثلاثون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول: إنّ الحاوي و المحويّ جميعاً بحسب اعتبار نفسيهما غير واجبي الوجود، فخلوّ مكانيهما[12] غير واجب الوجود. فاسمع أنّ هذين إذا أُخذا معاً ممكنين، لم يكن هناك تحدّد لشيء و لا مكان، إن لم يملأ كان خلاء. إنّما يعرض مايعرض إذا كان محدّداً[13]، فيلزم مع

۱- بالعلّيّة : بالعلّة ط، مص. ۲- يوجد : فلا يوجد مص. ۳- آخر : + عن غير جسم حاوي و أخر عن م.
۴- الآخر المحوي : المحويّ الآخر ط، م. ۵- الطّلب : المطلب م، مص. ۶- إنّما : و إنّما م ۷- لا : - س.
۸- لم يجب . لم يكن مص. ۹- التّفسير : الشّرح مص. : - س. ۱۰- هو : - مص.
۱۱- التّطويل : + والله أعلم مص. ۱۲- مكانيهما : إمكانهما م. ۱۳- محدّداً : يحدّد م.



تحديده[1] أن يكون الحدّ محيطاً بملاء، أو غير محيط به[2] فيكون خلاء.

التفسير: هذا سؤال آخر و تقريره[3]: أنّ الحاوى و المحوى كلّ واحد منهما ممكن لذاته، و إذا كان عدم الخلاء و وجود المحوى معاً، و كان وجود المحوى ممكناً لذاته، كان عدم الخلاء[4] أيضاً ممكناً لذاته؟

و أجاب: بأنّ عدم المحوى لايلزم منه وجود الخلاء مطلقاً[5] بل بشرط حصول السطح الدّاخل من الحاوى أوّلاً. و إنما يكون للسطح الدّاخل من الحاوى تقدّم على المحوى لوكان علّة له؛ و حينئذ يلزم المحال. فأمّا إذا[6] لم يكن كذلك، لم يكن الإشكال وارداً[7].

[الفصل الخامس و الثّلاثون]

إشارة : و هذا الكلام[8] واحد بعينه، تسب[9] التقدّم إلى صورة الجسم الحاوى، و لنفسه الّتى تكون كصورته، أو إلى جملته.

التفسير : لو[10] كان الحاوى علّة للمحوى سواء جعلت جملة الحاوى بمادّته و صورته علّة للمحوى، أوجعلت صورته الجسمية أونفسه الجسمانيّة علّة للمحوى، لزم المحذور. و بالجملة[11] على[12] جميع التقديرات يكون الإشكال المذكور عائداً، لأنّ العلّة ما لم تتمّ ذاتها استحال صيرورتها موجبة للمعلول[13].

[الفصل السّادس و الثّلاثون]

تذنيب : قد استبان أنّه ليست الأجسام السّماوية علّة بعضها للبعض[14]. و أنت[15] إذا فكّرت مع نفسك، علمت أنّ الأجسام أنّما تفعل بصورها. و الصّور القائمة بالأجسام و الّتى هى كماليّة لها أنّما

١- تحديده : تحدّده م. ٢- به : بملاء س. ٣- تقريره : بتقدير مج.

٤- و وجود المحوى معاً ... عدم الخلاء : على الهامش م. ٥- مطلقاً : - س. ٦- فأمّا إذا: فإذا م. فأمّا إذ مص.

٧- وارداً : البتّة ط. ٨- الكلام : القول مص. ٩- تسب : بحسب س، م. ١٠- لو : لمّا س.

١١- لزم المحذور و بالجملة : - مج.

١٢- أوجعلت صورته الجسمية أو ... لزم المحذور و بالجملة على : أو جعل شىء من أجزائه علّة و على س.

١٣- للمعلول : + و بالله التّوفيق س. ١٤- للبعض : لبعض مص. ١٥- أنت : + أيضا س.



يصدر عنها أفعالها بتوسّط مافيه قوامها. و لاتوسّط للجسم بين الشيء و بين ما ليس بجسم من هيولى أو صورة حتّى يوجدهما أوّلاً فيوجد[1] بهما الجسم، فإذن الصّور الجسميّة لاتكون أسباباً لهيوليات الأجسام، و لالصورها. بل لعلّها تكون معدّة لأجسام أخر لصور ما تتجدّد عليهاه أو أعراض.

التفسير[2]: لمافرغ من[3] الحجّة المذكورة، صرّح الآن بالنّتيجة المطلوبة و هي[4]: أنّه لايجوز أن يكون شيء من الأجسام علّة لشيء منها. ثمّ ذكر حجّة أخرى على هذا المطلوب، و هي[5] الحجّة القديمة المشهورة فيما بين الحكماء و هي: أنّه لوكان جسم[6] علّة لجسم آخر لكانت علّيّة[7] العلّة إمّا أن تكون[8] بهيولاه، أو بصورته، أوبهما جميعاً[9].

و الأوّل باطل، لأنّ الهيولى قابلة، و الشيء الواحد لايكون قابلاً و فاعلاً معاً[10].

و لقائل أن يقول: إنّ الشيخ نصّ في النمط التاسع على أنّ علم[11] الباري تعالى بغيره[12] صورة[13] موجودة في ذاته، و علّة تلك الصّورة هي ذاته، و ذاته بسيطة، فيكون البسيط فاعلاً و قابلاً معاً[14].

و[15] الثاني أيضاً باطل، لأنّ العلّة[16] الموجدة للشيء[17] لابدّ و أن تكون علّة أوّلاً لأجزائه على مامرّ بيانه في النّمط الرّابع، و أجزاء الجسم هي الهيولى و الصّورة. فلو جعلنا صورة جسم علّة لجسم آخر لوجب أن تكون الصّورة علّة أوّلاً لصورة الجسم المعلول و[18] لهيولاه، ثمّ بواسطة ذلك للجسم[19]. لكن يستحيل أن تكون الصّورة الجسميّة علّة للصّورة و الهيولى لأنّ الصّورة إنّما تفعل بمشاركة الوضع، و يستحيل أن يكون[20] للصّورة[21] الّتي فرضناها علّة[22] وضع مع الصّورة المعلولة و الهيولى المعلولة.

١- فيوجد : و يوجد س.　　٢- التفسير : الشرح س.　　٣- من : عن م مص.　　٤- هي : إنّه ط.

٥- و هي : أيضاً و هي ط، م، مج. : و هي أيضاً مص.　　٦- جسم : الجسم م مص.　　٧- علّيّة : علّة ط.

٨- لكانت علّيّة العلّة إمّا أن تكون : لكان إمّا أنه يكون علّة س.

٩- بهيولاه ... جميعاً : لهيولاه أو لصورته أو بهما معاً م، مج : هيولاه أو صورته أوهما معاً ط.　　١٠- معاً : - س.

١١- علم : علّيّة مج.　　١٢- بغيره : لغيره مج. : بيّن ط.　　١٣- صورة : صور ط، م، مص.　　١٤- معاً : - س.

١٥- و : + قالوا ط.　　١٦- العلّة : للعلّة مص.　　١٧- للشيء : لشيء مج.　　١٨- و : أو ط.

١٩- للجسم : الجسم ط، مص.　　٢٠- الصّورة الجسميّة ... يستحيل أن يكون : - مج.

٢١- إنّما تفعل ... للصّورة : - س.　　٢٢- علّة : + لابدّ و أن يكون لها س.

و يجب ههنا تفسير قولنا[1]: الصّورة تفعل بمشاركة الوضع أوّلاً، ثمّ بيان استحالة تحقّق[2] ذلك ههنا[3] ثانياً.

أمّا الأوّل فهو أنّ[4] القوّة الجسمانيّة إنّما يظهر أثرها أوّلاً في محلّها، ثمّ فيما يماسّ محلّها، ثمّ في المماسّ لمايماسّ محلّها. و كلّما كان الشّيء أقرب إلى[5] مماسّة محلّها[6] كان حصول الأثر فيه قبل حصوله فيما كان أبعد من محلّها[7]. و إذا ظهر التّصوّر ظهر التّصديق بالاستقراء. و أيضاً فتأثير القوّة فيما يقرب من محلّها و فيما يبعد عنه[8] لوكان[9] على السّواء، حتّى أنّ القوّة النّاريّة الحالّة في هذا الجسم تسخّن البعيد من[10] هذا المحلّ كما تسخّن القريب منه، لم يكن حلولها[11] في هذا الجسم أولى من حلولها في سائر الأجسام، لأنّه إذا كان تأثيرها[12] سواء بالنّسبة إلى كلّ الأجسام لم يكن لها اختصاص بشيء من الأجسام. و لو[13] كان كذلك لما كانت القوّة جسمانيّة، بل كانت مجرّدة. فظهر[14] المراد من قولنا: الصّورة[15] الجسمانيّة لاتفعل إلّا بمشاركة الوضع.

و أمّا الثّاني و هو أنّه ليس بين الصّورة الّتي فرضناها علّة و بين الصّورة و الهيولى الّلتين[16] فرضناهما معلولين وضع، فلأنّ الهيولى في ذاتها غير مختصّة بحيّز[17] و وضع، و إلّا لكانت الهيولى نفس الجسم. و إذا لم تكن مختصّة بوضع[18] و موضع استحال أن يكون لشيء آخر قرب و[19] بعد بالنّسبة إليه[20]، و ذلك معلوم بالضّرورة. فثبت أنّ الصّورة الجسميّة لاتفعل إلّا بمشاركة الوضع[21]، و ثبت أنّه يستحيل حصول الوضع بينها و بين الصّورة و الهيولى، فإذن يستحيل كونها فاعلة لهما. و لمّا استحال ذلك استحال كونها فاعلة للجسم على ماتمّ تقريره. فثبت أنّه يستحيل أن يكون جسم علّة[22] لجسم آخر[23]. و لنرجع إلى شرح المتن[24].

١- قولنا: قول ط. ٢- تحقّق: - س. ٣- ههنا: - س. ٤- فهو أنّ: فلأنّ مج. : + تكون ط.

٥- إلى: + ماهيّة ط. ٦- محلّها: محلّه ط، م. ٧- محلّها: محلّه ط، م، مص. ٨- عنه: من محلّها س.

٩- لوكان: لكان مج. ١٠- من: عن مج، مص. ١١- حلولها: حصولها مص. ١٢- تأثيرها: بأسرها مص.

١٣- لو: إن ط. ١٤- فظهر: و ظهر ط. : + إنّ مج. ١٥- الصّورة: القسر مج. : القوّة مج.

١٦- بين الصّورة و الهيولى الّلتين: بين الهيولى و بين الصّورة الّتي س. : ثابتة على الهامش م.

١٧- بحيّز: بعينة مج. ١٨- و إلّا لكانت الهيولى ... بوضع: - ط. ١٩- و: أو ط. ٢٠- إليه: إليها مص.

٢١- الوضع: - مج. ٢٢- علّة: + فاعلة مج. ٢٣- جسم علّة لجسم آخر: الجسم علّة للجسم ط، مص. : الجسم علّة الجسم م.

٢٤- شرح المتن: التّفسير ط، م، مص.



أمّا قوله: «و أنت[1] إذا فكّرت، علمت أنّ الأجسام إنّما[2] تفعل بصورها»، فالمراد منه أنّك[3] إذا فكّرت علمت أنّ الجزء الهيولانيّ يستحيل أن يكون فاعلاً؛ لأنّ الواحد لايكون قابلاً و فاعلاً معاً. فتعلم بهذا الطّريق أنّ الأجسام لاتفعل إلّا بصورها.

و أمّا قوله: «و الصّورة[4] القائمة بالأجسام و[5] الّتي هي كماليّة لها إنّما[6] يصدر عنها أفعالها بتوسّط ما فيه قوامها»، فالمراد منه أنّ الصّور[7] منها مايكون حالّة في الجسم كالجسميّة و النّاريّة[8] و الهوائيّة و غيرها[9]، و منها ما لايكون حالّة فيها ولكنّها تكون صوراً كماليّة لها[10] كالنّفس النّاطقة للإنسان[11]، فإنّها غير حالّة في بدن الإنسان ولكنّها صورة[12] كماليّة له[13]. فأمّا النّوع الأوّل فلايفعل إلّا بمشاركة الأجسام على ما مرّ تقريره. و أمّا النّوع الثّاني فكذلك، لأنّ فعلها لو لم يكن بمشاركة البدن لكانت غنيّة في ذاتها و في جميع أفعالها[14] من الجسم، فيكون عقلاً محضاً لانفساً.

و أمّا قوله: «و لاتوسّط[15] للجسم بين الشّيء و بين ما ليس بجسم من هيولى أو[16] صورة حتّى يوجدهما أوّلاً فيوجد بهما الجسم»، فالمراد منه ما بيّنّا من أنّه[17] يستحيل أن يكون الجسم متوسّطاً بين الشّيء و بين ماليس بجسم[18].

و أمّا قوله: «فإذن الصّورة الجسميّة لاتكون أسباباً لهيوليات الأجسام ولا[19] لصورها»، فالمراد منه[20] أنّ الصّور[21] الجسمانيّة[22] والكماليّة[23] لايمكن أن يكون[24] شيء منها[25] أسباباً لهيوليات الأجسام و لصورها. و إذا كان كذلك، استحال كونها علّة للأجسام.

و أمّا قوله: «بل لعلّها تكون معدّة لأجسام أخرى لصور ما يتجدّد عليها، أو أعراض»، فالمراد منه[26] أنّ هذه الصّور[27] و إن لم تكن عللاً مؤثّرة و لكنّها معدّة للصّور و الأعراض المتجدّدة فيها تارة[28]

١- أنت: + تعلم ط. ٢- إنّما: لا مع. ٣- أنّك: - ط، م. ٤- الصّورة: الصّور ط. ٥- و: - ط.
٦- إنّما: لا م. ٧- الصّور: الصّورة ط. ٨- كالجسميّة و النّاريّة: كالجسميّة النّارية م - كالنّاريّة م.
٩- غيرها: غيرهما س، على الهامش و ساقطة في المتن. ١٠- لها: - س. ١١- للإنسان: لها س
١٢- صورة: صور مص. ١٣- له: لها مع، - مص. ١٤- أفعالها: أحوالها مع. ١٥- توسّط: يتوسّط مص.
١٦- أو: و ط، م، مع. ١٧- ما بيّنّا من أنّه: بين بيّنّاه أنّه مص. ١٨- بجسم: + من هيولى أو صورة س.
١٩- لا: - ط. ٢٠- منه: - م، مع. ٢١- الصّور: الصّورة س، مع. ٢٢- الجسمانيّة: الجسميّة مع.
٢٣- الكماليّة: - مص. ٢٤- لايمكن أن يكون: يمكن أن لايكون س، مص. ٢٥- منها: فيها مص.
٢٦- منه: - مع. ٢٧- الصّور: الصّورة مع، مص. ٢٨- تارة: بأن مع.

بواسطة المماسّة كالماء الّذي يسخن بمجاورة النّار أو بالمسامتة[1] كما في تأثيرات الكواكب.

و ههنا آخر الكلام في الطّرق الدّالّة على إثبات العقول و بيان أحكامها[2].

المسئلة الثّالثة

في بيان ترتيب[3] الوجود

ستّة فصول[4].

[الفصل السّابع و الثّلاثون]

هداية و تحصيل: فقد بان لك أنّ جواهر غير جسمانيّة موجودة، و أنّه ليس واجب الوجود إلّا واحداً فقط، لايشارك شيئاً[5] آخر في جنس ولانوع. فتكون هذه الكثرة من الجواهر الغير[6] الجسمانيّة معلولة. و قدعلمت أيضاً أنّ الأجسام السّماويّة معلولة لعلل غير جسمانيّة، فتكون هي من هذه الكثرة. و قد علمت أنّ واجب الوجود لا يجوز أن يكون مبدءاً لإثنين معاً إلّا بتوسّط أحدهما و لامبدءاً للجسم إلّا بتوسّط. فيجب إذن أن يكون المعلول الأوّل منه جوهراً من هذه الجواهر العقليّة واحداً و أن تكون الجواهر العقليّة الأخر بتوسّط ذلك الواحد. و السّماويّات بتوسّط العقليّات.

التّفسير: المراد من هذا الفصل أنّه ثبت فيمامرّ القول بوجود عقول مجرّدة، و هي ممكنة الوجود لماثبت أنّ واجب الوجود يستحيل أن يكون أكثر من واحد. و ثبت الآن أنّ الأجسام السّماويّة معلولة لعلل[7] غير جسمانيّة. فهذه العقول و الأجسام لابدّ من استنادها إلى الله تعالى. لكن قد ثبت في النّمط الخامس أنّ واجب الوجود يستحيل أن يصدر عنه أكثر من معلول واحد. و ذلك المعلول الواحد لايمكن[8] أن يكون جسماً أو جسمانيّاً و إلّا لكان علّة لسائر الممكنات؛ وقد بطل ذلك. فلابدّ و أن يكون المعلول الأوّل جوهراً عقليّاً و أن يكون سائر العقول بتوسّط ذلك العقل، و أن تكون الأجسام بتوسّط تلك العقول.

١- بالمسامتة : المسامتة مص.   ٢- أحكامها : + و بالله التّوفيق مج.   ٣- ترتيب : ترتّب مص.

٤- ستّة فصول : - ط، م.   ٥- لايشارك شيئاً : لايشاركه شيء م.   ٦- الغير : غير س.

٧- معلولة لعلل : معلّلة بعلل س.   ٨- لايمكن : يمكن إمّا م.



[الفصل الثامن و الثلاثون]

زيادة[١] تحصيل: و ليس يجوز أن[٢] ترتّب العقليات ترتّبها، و يلزم الجسم السماوي عن آخرها، لأنّ لكلّ[٣] جسم سماوي مبدأً عقليّاً، إذ ليس الجرم السماوي بتوسّط جرم سماوي. فيجب أن تكون الأجرام السماوية تبتدىء في الوجود مع استمرار باقي في الجواهر العقلية، من حيث لزوم وجودها نازلة في استفادة الوجود مع نزول السماويات.

التفسير: لمّا ثبت أنّ ههنا عقولاً و أجساماً فلايخلو إمّا أن يقال: صدر من كلّ عقلٍ عقلٌ فقط إلى أن ينتهي الأمر إلى آخر العقول، ثم يبتدىء السماوات[٤] من ذلك العقل الأخير[٥] و إمّا أن لايكون كذلك. و الأوّل محال، لأنّ العقل الأخير لايجوز أن يصدر عنه إلّا فلك واحد، لأنّ الواحد لايصدر عنه إلّا الواحد[٦]. و سائر الأفلاك لايمكن استنادها إلى الأفلاك[٧] الأخر لماثبت أنّ فلكاً لايجوز أن يكون علّة لفلك آخر و لايجوز استنادها إلى سائر العقول لأنّا على هذا الفرض قلنا: إنّ شيئاً من العقول لم يصدر عنه[٨] الفلك إلّا العقل الأخير. و لمّا بطل هذا القسم ثبت أنّ الأجسام السماوية تبتدىء في الوجود مع استمرار الجواهر العقلية. فيصدر عن العقل الأوّل عقل و فلك، ثم من ذلك العقل عقل آخر[٩] و فلك آخر إلى آخر[١٠] المراتب.

و لقائل أن يقول: لم لايجوز أن يقال: إنّه[١١] صدر عن العقل الأوّل عقل واحد فقط، و عن ذلك[١٢] الواحد واحد آخر إلى الألف أو[١٣] أكثر بحيث لايصدر عن العقل الواحد[١٤] إلّا عقل[١٥] واحد. ثم بعد ذلك يوجد[١٦] عقل يصدر عنه عقل و فلك، ثمّ من ذلك العقل عقل آخر و فلك آخر[١٧]. و بالجملة يكون في أوّل الأمر عقول كثيرة نازلة من غير الأفلاك[١٨]، ثم يكون عقل و فلك[١٩]، ثم يحدث عقول أخر[٢٠] كثيرة من غير أفلاك[٢١]، ثم بعده[٢٢] عقل آخر و فلك آخر[٢٣]. و على هذا التقدير لايلزم أن تكون الأجرام[٢٤] السماوية مساوية للعقول[٢٥].

١- زيادة: + و مص. ٢- أن: + يكون مج. ٣- لكلّ: كلّ م. ٤- السماوات: السمويات مص.

٥- الأخير: الآخر ط. ٦- الواحد: واحد مص. ٧- الأفلاك: الفلك مج. ٨- عنه: + إلّا مج.

٩- آخر: - س، ط. ١٠- آخر: - ط. ١١- إنّه: - س. ١٢- ذلك: + العقل ط. ١٣- أو: و مص.

١٤- الواحد: الأوّل مص. ١٥- عقل: - ط. ١٦- يوجد: + عنه مص. ١٧- آخر: - س.

١٨- الأفلاك: أفلاك مص. ١٩- و فلك: - مص. ٢٠- آخر: - ط. ٢١- أفلاك: الأفلاك ط.

٢٢- بعده: بعد ذلك مص. ٢٣- آخر: - س. ٢٤- الأجرام: الأجسام س. ٢٥- للعقول: + في العدد س.



[الفصل التاسع و الثلاثون]

زيادة[1] تحصيل: فمن الضرورة إذن أن يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي و جرم سماوي. و معلوم أنّ الإثنين إنّما يلزمان من واحد من حيثيتين، و لا حيثيتي اختلاف هناك إلّا ما كان[2] لكلّ شيء منها: أنّه بذاته إمكاني الوجود و بالأوّل واجب الوجود، و أنّه يعقل ذاته و يعقل الأوّل. فيكون بماله من عقله الأوّل[3] الموجب لوجوده، و بماله من حاله عنده مبدأ لشيء، و بماله من ذاته مبدأ لشيء آخر. و لأنّه معلول فلامانع من أن يكون هو[4] مقوّماً من مختلفات، و كيف لا، و له ماهيّة إمكانية، و وجوده[5] هو[6] من غيره واجب. ثمّ يجب أن يكون الأمر الصوري منه مبدءاً للكائن الصوري، و الأمر الأشبه بالمادّة مبدءاً للكائن المناسب للمادّة. فيكون بما هو عاقل للأوّل الذي وجب به مبدأ لجوهر عقلي، و بالآخر مبدأ لجوهر جسماني. و يجوز أن يكون للآخر تفصيل أيضاً إلى أمرين بهما يصير سبباً لصورة و مادّة جسميّتين.

التفسير[7]: لمّا ثبت أنّ العقل الأوّل لابدّ و أن يكون مبدءاً لجوهر آخر عقلي و جرم سماوي، و قد عرفت أنّ المعلولين لا يصدران عن العلّة الواحدة[8] إلّا لما فيها من الكثرة، فينبغي أن يعرف الكثرة التي في العقل الأوّل. لكن لا كثرة فيه إلّا أنّه ممكن بذاته واجب بالأوّل، و أنّه يعقل ذاته و يعقل الأوّل. فيكون بكونه عاقلاً للأوّل واجباً به علّة لشيء، و بماله[9] من ذاته و هو الإمكان علّة لشيء آخر. و لا استحالة في[10] أن يكون في جوهر العقل الأوّل هذا النوع من الكثرة، لأنّه ممكن بذاته، فلا امتناع في تقوّمه[11] بالمقوّمات[12]. و كيف لا نقول ذلك؟ و هو ممكن بذاته، واجب بغيره. ثمّ إذا ظهر هذان الاعتباران في[13] العقل الأوّل وجب إسناد[14] العقل و الفلك إليهما. ثمّ يجب أن يكون الأمر الصوري مبدءاً للمعلول الصوري، و الأمر الأشبه بالمادّة علّة للمعلول الأشبه بالمادّة[15]. فيكون لكونه عاقلاً للأوّل[16] واجباً به علّة للعقل الثاني، و بالاعتبار الآخر و هو كونه ممكناً لذاته[17] علّة للفلك.

و اعلم أنّ هذا الكلام أوهن من بيت العنكبوت، و هو ركيك جدّاً. و قد استقصينا الكلام في

1- زيادة: + و مص. 2- كان: - س. 3- الأوّل: للأوّل س. 4- هو: - س. 5- وجوده: وجود س.
6- هو: - م، س. 7- التفسير: الشرح س. 8- العلّة الواحدة: علّة واحدة مص. 9- بماله: لماله مج.
10- في: - ط. 11- في تقوّمه: بتقوّمه مج. 12- بالمقوّمات: بمقوّمات مص. 13- في: + أنّ ط.
14- إسناد: استناد ط، مج، مص. 15- علّة ... بالمادّة: - ط. 16- للأوّل: بالأوّل ط. 17- لذاته: بذاته ط.



شرح ركاكتهافي سائر كتبه، إلّا أنّا نشير ههنا إلى بعض النكت. فنقول: كلام الشيخ في هذا الفصل متخبّط[1] جدّاً[2] في هذا الكتاب و في سائر كتبه؛ لأنّ كلامه مشعر تارة[3] بأنّه إنّما يصدر عقل و فلك عن العقل الأوّل لمافيه من الإمكان لذاته و الوجوب بغيره، و تارة لأنّه[4] يعقل نفسه و يعقل غيره و لقد كان من الواجب عليه أن يفصّل القول فيه، و يبيّن أنّ مصدر[5] المعلولين هو الإمكان و[6] الوجوب، أو علمه بذاته و[7] علمه بعلّته. فإنّ الجمجمة[8] غير لائقة بهذا الموضع[9]. و نحن نتكلّم بعون الله[10] على القسمين معاً.

فنقول: أمّا[11] الإمكان، و الوجوب[12] بالغير، و الوجود، فشيء[13] من هذه الثلاثة لايصلح للعلّيّة.

أمّا الإمكان[14] فلوجوه:

الأوّل[15]: أنّ الإمكان ليس أمراً وجوديّاً، و ما لايكون موجوداً لايكون علّة للموجود[16]. أمّا الصغرى فقد مرّ تقريرها في النمط الخامس[17]، و الّذي نريده الآن نقول: لوكان الإمكان أمراً وجوديّاً[18] لكان إمّا أن يكون واجباً لذاته، أو ممكناً لذاته. و الأوّل باطل و إلّا لكان واجب الوجود أكثر من واحد، و لأنّ[19] الإمكان صفة مفتقرة إلى الموصوف، و المفتقر إلى الغير لايكون واجباً لذاته. و إن كان ممكناً فإمّا أن يفتقر إلى علّة، أو لايفتقر[20]. فإن لم يفتقر[21] فقد استغنى الممكن عن العلّة، و ذلك يسدّ[22] باب إثبات واجب الوجود. و إن افتقر فعلّته إمّا الباري تعالى، و إمّا العقل الأوّل، و إمّا شيء ثالث. و الأوّل باطل؛ لأنّ الباري تعالى علّة لوجود العقل الأوّل. فلوكان أيضاً علّة لوجود ذلك

۱- متخبّط: مخبط م، مج، مص. ۲- جدّاً: - ط، م، مص. ۳- تارة: - مج. ۴- لأنّه: بأنّه مص.
۵- مصدر: يصدر مج. ۶- و: أو ط، مص. ۷- و: أو ط، م، مص. ۸- الجمجمة: الجمجمة س.: المجمجمة ط.
(جمجم جمجمةً و تجمجم الكلام: لم يبيّنه. و جمجم مجمجمة في حديثه: لم يبيّنه و لم يفه به. و جمجم الكتاب: لم يبيّن حروفه.) ۹- الموضع: + فصلاً و الله الموفّق ط. ۱۰- بعون الله: - س. : + و توفيقه ط، م، مج.
۱۱- أمّا: إنّ مص. ۱۲- الوجوب: الوصول ط. ۱۳- فشيء: بشيء ط، مج. ۱۴- بالوجوب بالغير ـ أمّا الإمكان: على الهامش م. ۱۵- الأوّل: + و هو م، مج: + هو مص. ۱۶- للموجود: للوجود س. ۱۷- راجع: النمط الخامس، الفصل السادس، صص ۲۰۸-۲۰۲. ۱۸- وجوديّاً: موجوداً س. ۱۹- لأنّ: أيضاً فلأنّ م، مص.
۲۰- لايفتقر: + إلى علّة مص. ۲۱- لم يفتقر: + إلى علّة مص. ۲۲- يسدّ: سدّ مص: يسدّ إثبات ط.



الإمكان لكان قد صدر عنه تعالى معلولان، و ذلك[1] يهدم قاعدة هذا الباب. و الثاني أيضاً باطل؛ لأنّ علّة الشيء الموجود[2] متقدّمة بالوجود على المعلول عندهم. فلو كان العقل الأوّل[3] علّة لإمكان نفسه لزم أن يكون وجوده سابقاً على إمكانه[4]. و ذلك محال لأنّ وجوده من غيره، و إمكانه من ذاته، و ما[5] بالذّات أقدم ممّا بالغير. و الثالث أيضاً باطل؛ لأنّ ما عدا البارى تعالى و العقل معلول العقل[6] الأوّل. فيلزم أن يكون معلول العقل الأوّل علّة لإمكانه، فيلزم أن يكون إمكانه متأخّراً[7] عن وجوده[8] بمراتب؛ و هو محال. فثبت أنّ الإمكان لايمكن أن يكون أمراً وجوديّاً.

و أمّا بيان الكبرى فهو: أنّ العدم الصّرف يستحيل أن يكون علّة للموجود أو جزءاً منها؛ إذ لو جاز ذلك لجاز استناد[9] جميع الممكنات إلى العدم الصرف، و هو يسدّ[10] باب إثبات واجب الوجود. فهذا برهان باهر[11] قاهر على أنّ الإمكان لايجوز أن يكون علّة لوجود الفلك. و أيّ عاقل يجوز أن يقول: المقتضي لوجود هذه الأجسام العظيمة مجرّد وصف عدمي لاثبوت له أصلاً.

و العجب أنّ هؤلاء اتّفقوا على أنّه[12] لايجوز أن يكون جسم علّة لجسم آخر. و عللوا ذلك بأنّ الجسم مركّب من[13] الهيولى و الصّورة، و الصّورة[14] لاتعمل إلّا بمشاركة الهيولى، و الهيولى ذاتها قابلة[15]، ولا معنى للقبول إلّا الإمكان. فلأجل ما بين الجسم و بين الإمكان من هذا التّعلّق البعيد أخرجوا الجسم عن أن يكون له صلاحيّة العلّيّة[16] و التأثير، ثمّ جاوزوا[17] و جعلوا نفس الإمكان علّة. ما هذا إلّا من التّعسّف الشّديد.

الحجّة الثانية: أنّ الأدلّة الدّالّة على أنّ الوجود في الموجودات أمر[18] واحد، و أنّ الجسميّة في الأجسام أمر واحد[19]، فهي أيضاً دالّة على أنّ الإمكان في الممكنات أمر[20] واحد. و قد تقرّر في بداية[21] العقول أنّ حكم الشيء حكم مثله. فلو صلح[22] إمكان[23] لأن يكون علّة لشيء لصلح كلّ إمكان لأن[24]

١- ذلك : هذا م. ٢- الموجود : + أيضاً ط. ٣- الأوّل : - س. ٤- إمكانه : إمكان نفسه س.
٥- ما : + كان مج. ٦- العقل : للعقل مج. ٧- معلول العقل ... متأخّراً : على الهامش م.
٨- وجوده : نفسه س. ٩- استناد : إسناد م، مص. ١٠- يسدّ : سدّ م، مص. ١١- باهر : ظاهر س : - مص.
١٢- أنّه : أنّ مص. ١٣- من : عن مج. ١٤- الصّورة : - ط. ١٥- قابلة : قابل ط، م : أنّها قابل مج : قابلاً مص.
١٦- العلّيّة : العلّة مص. ١٧- جاوزوا : جاوزوا مج. ١٨- أمر : - س. ١٩- أمر واحد : واحدة مص.
٢٠- أمر : - ط، م. ٢١- بداية : بداهة مج. ٢٢- صلح : صحّ م. ٢٣- إمكان : الإمكان ط : + العقل الأوّل ط، مص.
٢٤- لأن : لا م.

يكون علّة لذلك الشيء. فإذا صلح إمكان العقل الأوّل لأن[١] يكون علّة للفلك الأوّل، فليصلح إمكان ذلك الفلك[٢] لأن يكون علّة لوجود نفسه. و حينئذ يكون الفلك[٣] موجوداً[٤] لذاته[٥] و يخرج عن كونه ممكناً. فالحاصل أنّ الإمكان لوكان علّة لشيء لوجب أن لايكون في الوجود موجود ممكن. و لمّا كان التالي محالاً فالمقدّم[٦] مثله.

و أمّا أنّ مجرّد الوجود لايصلح للعلّيّة فالأمر فيه أيضاً كذلك، لأنّ وجود كلّ شيء يساوي وجود غيره. فلو صلح وجود لعلّيّة[٧]، لصلح كلّ وجود لها.

و أمّا كونه واجباً بالغير فهو ليس[٨] بصفة ثبوتيّة[٩] و إلّا لكانت ممكنة، لأنّ وجوبه بالغير إضافة عارضة له[١٠] بالنسبة إلى الغير و الإضافات متأخرة و ممكنة، فلابدّ لها من سبب. فيكون وجوبه[١١] زائداً عليه، و لزم التسلسل. فظهر أنّه لا الإمكان و لا الوجود و لا الوجوب بالغير صالح للعلّيّة[١٢].

و أمّا الاحتمال الثاني، و هو أن يجعل كون العقل[١٣] عاقلاً لذاته و لعلّته، علّة للمعلولين المذكورين، فلأنّا قد[١٤] دللنا في سائر كتبنا على أنّ علمه بذاته و بغيره لابدّ و أن يكون زائداً على ذاته، و حينئذ يعود البحث عن[١٥] علّة ذلك الزائد. و لنساعد[١٦] الآن على أنّ علم[١٧] الشيء بنفسه و بغيره قد يكون نفس نفسه في الجملة، فنقول: علم العقل الأوّل بنفسه و بعلّته إمّا أن يكون نفس نفسه، أو زائداً عليه[١٨]. فإن[١٩] الأوّل فمعلوم أنّه لا كثرة فيه إلّا بالإمكان، و الوجوب، و الوجود، فحينئذ يعود الإشكال الأوّل[٢٠]. و إن كان زائداً عليه عاد الطلب في علّة[٢١] حصول ذلك الزائد.

و إشكال آخر و هو: أنّ كلّ علمين تعلّقا بمعلوم واحد من وجه واحد فهما مثلان[٢٢]، لأنّ العلم عندكم صورة مساوية للمعلوم، فإذا كان المعلوم واحداً كانت الصّورتان متساويتين. و إذا كان

١- لأن: أن ط. ٢- الفلك: - ط. ; + نفسه م، مج، مص. ٣- الفلك: + الأوّل ط و أيضاً على هامش م.

٤- موجوداً: موجودة مج. ٥- و حينئذ يكون الفلك موجوداً لذاته: و حينئذ يكون إمكان الفلك علّة لوجوده، فيكون الفلك واجبة لذاته س. ٦- فالمقدّم: فإنّ المقدّم س. ٧- لعلّيّة: العلّيّة مص. ٨- فهو ليس: فليس مج.

٩- ثبوتيّة: وجوديّة س. ١٠- له: - ط، م، مص. ١١- وجوبه: وجوده ط. ١٢- للعلّيّة: لعلّته م.

١٣- العقل: الشيء س. ١٤- فلأنّا قد: فقد ط. ١٥- عن: في س. ١٦- لنساعد: لنساعد ط.

١٧- علم: علّيّة ط. ١٨- عليه: عليها ط، م، مج، مص. ١٩- فإن: - مص. ٢٠- الأوّل: - ط.

٢١- في علّة: عليه في ط. ٢٢- مثلان: متماثلان ط.



كذلك استحال أن يكون علم العقل بنفسه علّة للفلك، و علم معلوله به علّة لعقل[1] آخر، لاستحالة أن تكون الأشياء المتساوية مختلفة في اللّوازم. ولا دافع لهذا السّؤال إلّا أنّ المعلول لايعرف علّته كماتعرف تلك العلّة[2] نفسها[3].

ثمّ لئن[4] وقعت المساعدة على أنّ هذه الاعتبارات صالحة للعلّيّة، ولكنّها غير كافية. و ذلك لأنّ الفلك ليس موجوداً واحداً، بل هو مركّب عن[5] الهيولي، و الصّورة الجسميّة، و الصّورة النّوعيّة، و المقدار الخاصّ، و الشّكل الخاصّ، و الوضع الخاصّ. و بالجملة فله من كلّ مقولة من المقولات العشر نوع أو أنواع. فهذه الأمور الكثيرة إذا أسندتها[6] إلى جهة واحدة في العقل الأوّل أو جهتين لزم انتساب أكثر من الواحد إلى الجهة الواحدة، و هو يقتضي عدم[7] هذه القاعدة و الأساس[8]. و لنكتف بهذا القدر من الإشكالات[9]. و لنرجع إلى التّفسير.

فأمّا قوله : «و لأنّه معلول فلامانع من أن يكون هو مقوّماً[10] من مختلفات»، ففيه إشكال، لأنّ عنده[11] علّة الشّيء المركّب[12] لابدّ وأن يكون علّة أوّلاً[13] لأجزائه و مقوّماته[14]. فلوكان المعلول الأوّل متقوّماً[15] من المختلفات[16] لوجب أن يكون الباري تعالى علّة لتلك الأمور، فيكون قد صدر عنه أكثر من الواحد[17]، و ذلك يهدم[18] أصلهم. إلّا أن يقال: إنّه علّة[19] لأحد أجزاء الماهيّة فقط، و بواسطته يكون علّة للماهيّة[20]. لكنّا نقول: الجزء الأخير[21] من الماهيّة إن لم يكن مفتقراً إلى علّة أصلاً كان واجباً لذاته، و هو محال. و إن افتقر إليها فإمّا أن تكون تلك العلّة هي الجزء الأوّل الّذي صدر عن الباري تعالى، فحينئذ يكون معلول الباري تعالى هو أحد الجزئين، و الجزء الثّاني[22] معلول معلوله. فيكون المعلول الأوّل بسيطاً فيمتنع[23] تقوّمه عن[24] المختلفات، و قد فرضنا أنّه لايمتنع، هذا خلف. أو شيئاً

۱- لعقل : للعقل س. ۲- العلّة : - س. ۳- نفسها : بنفسها ط. ۴- ثمّ لئن : إن ط، مج. ۵- عن : من س.

۶- أسندتها : أسندها مص، : أستدناها م، مج. ۷- يقتضي عدم : ينقض س. ۸- الأساس : الاتّحاد مج.

۹- الإشكالات : الإشكال س. ۱۰- مقوّماً : متقدّماً مج، : متقوّماً مص. ۱۱- عنده : عنده مص.

۱۲- المركّب : - س. ۱۳- أوّلاً : - س، : أو م. ۱۴- علّة الشّيء المركّب ... و مقوّماته : إذا كان علّة لشيء لابدّ وأن يكون علّة لأجزائه أوّلاً و لمقوّماته مج. ۱۵- متقوّماً : مقوّماً ط، مج. ۱۶- المختلفات : مختلفات مص.

۱۷- الواحد : واحد مص. ۱۸- يهدم : هدم مص. ۱۹- لتلك الأمور ... إنّه علّة : ثابتة على الهامش م.

۲۰- للماهيّة : الماهيّة مص. ۲۱- الأخير : الآخر ط، م. ۲۲- الثّاني : + من س. ۲۳- فيمتنع : يمتنع ط، ممتنع مج.

۲۴- عن : من س.

آخر، و هو أيضاً محال؛ لأنّ ماعدا الباري تعالى و هذه الماهيّة المركّبة من هذين الجزئين معلول هذه الماهيّة المركّبة. فلو جعلنا شيئاً آخر [1] علّة لأحد جزأيها لكنّا قد جعلنا شيئاً من معلولات [2] المعلول الأوّل علّة لأحد أجزائه؛ و ذلك محال. فظهر أنّه لايجوز أن يكون المعلول الأوّل مركّباً من المقوّمات، و به يظهر فساد قولهم: الجوهر جنس لماتحته؛ لأنّه لوكان كذلك لكان العقل الأوّل الداخل [3] فيه [4] مركّباً من الجنس و الفصل، و قد بيّنّا أنّه محال.

و أمّا قوله: «و كيف لا، و له [5] ماهيّة إمكانيّة و وجود واجب من غيره [6]»، فاعلم أنّه يشبه أن يكون المراد منه الاستدلال على الدّعوى الّتي ذكرها [7] من أنّ المعلول الأوّل لايمتنع [8] أن يكون مركّباً من المقوّمات. لكن هذا الاستدلال [9] ضعيف جدّاً؛ لأنّ إمكان الشيء صفة إضافيّة عارضة لماهيّته [10]، و الوجود أيضاً صفة عارضة [11]، و كثرة العوارض الخارجة [12] لاتقتضي كثرة في الماهيّة. فإنّ الباري تعالى له صفات إضافيّة كثيرة عارضة لذاته، و لايلزم عن ذلك كون ذاته متقوّمة بأمور مختلفة. و لأنّ الشيخ اعترف في النّمط السّابع من هذا الكتاب بأنّ تعقّل الباري تعالى للأشياء [13] كثرة لازمة لذاته، و لم يلزم من كثرة تلك اللّوازم وقوع الكثرة في ذاته تعالى.

فظهر أنّ الاستدلال بالكثرة الحاصلة من الإمكان و الوجود على كون الماهيّة متكثّرة غير صحيح. اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّه ما عنى بالماهيّة الأمر الّذي هو معروض الإمكان و الوجود، بل المجموع الحاصل من تلك الماهيّة و من الإمكان و الوجود، و لاشكّ أنّ [14] ذلك المجموع مركّب و فيه [15] كثرة. و لكنّا لوقنعنا بمثل هذه الكثرة في أن يكون مصدراً للمعلولات الكثيرة فهي حاصلة لذات الله تعالى؛ لأنّ ذاته تعالى إذا [16] أخذت مع السّلوب الكثيرة و الإضافات الكثيرة حصلت هناك كثرة كثيرة جدّاً. فلم لايجعل ذات الله تعالى مصدراً للممكنات الكثيرة؟

و أمّا قوله: «ثمّ يجب أن يكون الأمر الصّوري مبدءاً للكائن الصّوري، و الأمر الأشبه بالمادّة

١- آخر : - مص. ٢- معلولات : متقوّمات مص. ٣- الداخل : الواحد م. ٤- فيه : - ط.

٥- لا و له : لأنّه م. ٦- واجب من غيره : من غير واجب ط، مج. ٧- ذكرها : ذكر م. ٨- لايمتنع : لايمنع م.

٩- الاستدلال : استدلال ط. ١٠- لماهيّته : للماهيّة ط. ١١- عارضة : عرضيّة ط، م، مج. : عارضيّة مص.

١٢- الخارجة : الخارجيّة م، مج. ١٣- للأشياء : الأشياء ط. ؛ + الكثيرة ط، مج، مص. ١٤- و لاشكّ أنّ : - س.

١٥- فيه : منه مج. ١٦- لأنّ ذاته تعالى إذا : لأنّا س.

مبدءاً للكائن المناسب للمادّة» فاعلم أنّه لم يذكر على هذه المقدّمة دلالة. و الّذي عوّل عليه في سائر كتبه هو[1] أنّ[2] الأشرف يتبع الأشرف[3]، مع أنّه هو الّذي قال في كتاب البرهان من[4] الشفاء: إذا رأيت الرّجل العلمي[5] يقول: هذا شريف و هذا خسيس، فاعلم أنّه قد خلّط[6]. فليت شعري كيف استجاز استعمال هذه المقدّمة الخطابيّة في هذه[7] المباحث العلميّة؟

و أمّا قوله : «و يجوز أن يكون للآخر تفصيل أيضاً إلى أمرين بهما يصير سبباً لصورة و مادّة جسميّتين[8]» فاعلم أنّه لم يذكر في العقل الأوّل إلّا من حيث أنّه ممكن بذاته[9] واجب بغيره[10]، ثمّ جعل الوجوب بالغير علّة للعقل الثّاني[11]. فبقى أن يجعل الإمكان علّة للفلك، لكنّ الفلك مركّب من الهيولى و الصّورة و هما موجودان، فلابدّ و أن يكون في العقل الأوّل بسببهما جهتان. ثمّ إنّه لم يذكر[12] مهنا على التّفصيل و ذكره في سائر كتبه: أنّ[13] كونه ممكناً لذاته[14] علّة لهيولى الفلك، و كونه موجوداً علّة لصورته، و أمّا وجوبه بغيره فهو العلّة[15] للعقل الثّاني؛ و يسمّون هذه الاعتبارات الثّلاثة بالتّثليث.

[الفصل الأربعون]

وهم و تنبيه : و ليس إذا قلنا: إنّ الاختلاف لا يكون إلّا من اختلاف[16] يجب أن يصحّ عكسه، حتّى يكون الاختلاف الّذي في ذات كلّ عقل يوجب وجود مختلف، و يتسلسل إلى غير النّهاية؛ فإنّك تعلم أنّ الموجب[17] لا ينعكس كلّيّاً.

التّفسير: من النّاس من أورد على التّرتيب المذكور سؤالاً، و هو أنّكم لمّا جعلتم إمكان العقل الأوّل و وجوده سبباً لصدور فلك و عقل[18] عنه، فهذا الإمكان و الوجود حاصل في العقل الأخير، فوجب أن يصدر عنه أيضاً عقل آخر و فلك آخر، و هلّم جرّاً إلى ما لا نهاية له؟ فأجاب[19] عنه: بأنّا إذا[20] قلنا: المعلولان المختلفان[21] لابدّ و أن يتسبا[22] إلى هذين الاعتبارين في العلّة، و الموجبة الكلّيّة

١- هو : - س، مج. ٢- أنّ : + ذلأمر ط. ٣- يتبع الأشرف : تابع للأشرف مص. : - ط.
٢- من : + كتاب مص. ٥- العلمي : العامي مص. ٦- قد خلّط : غلّط س. : غلط مص. ٧- هذه : - س.
٨- جسميّتين : جسمين ط، مج. : يشكّ م. ٩- بذاته : لذاته ط، م، مج، مص. ١٠- بغيره : لغيره مج.
١١- الثّاني : الأوّل ط. ١٢- لم يذكر : لم يذكرهما م. : + لم يذكره مج. ١٣- أنّ : بأنّ س. : فإنّ مج.
١٤- لذاته : - س. ١٥- العلّة : علّة ط. ١٦- اختلاف : الاختلاف س، م. ١٧- الموجب : + الكلّي س.
١٨- فلك وعقل : عقل و فلك س. ١٩- فأجاب : أجاب س. ٢٠- إذا : لمّا ط. : - مص.
٢١- المعلولان المختلفان : المعلولات المختلفات مج. ٢٢- يتسبا : يتسبا س.



لاتعكس كلّيّة [1]، فلايلزم أن يقول: هذان الاعتباران في العلّة [2] لابدّ و أن يكونا مصدرين للمعلولين [3] المختلفين. و [4] تحقيقه و هو أنّ كلّ عقل يخالف [5] بماهيّته [6] سائر العقول؛ و إذا كان كذلك فمن المحتمل أن يكون [7] ماهيّة عقل بحيث يقتضي معلولاً، و ماهيّة العقل الأخير [8] يكون مخالفة لماهيّة [9] الأوّل، فلايقتضي ما فيه من الإمكان و الوجود [10] شيئاً.

و لقائل أن يقول: فإذا [11] لم يجب من حصول الاعتبارين في العقل حصول المعلولين [12] عنه، فلم لايجوز أن يقال [13]: العقل الأوّل و إن حصلت الجهتان فيه لكنّه لايكون علّة لمعلولين [14]، بل يحصل عنه عقل واحد، و من ذلك الواحد عقل آخر، و هلمّ جرّاً على هذا إلى ماشاء اللّه. ثمّ بعده يوجد العقل الّذي يصدر من وجوده و إمكانه فلك و عقل. ثمّ إنّ العقل الّذي هو علّة الفلك [15] الأخير و إن لم يصدر عنه فلك لكنّه يصدر عنه عقل آخر، وهلمّ جرّاً إلى ماشاء اللّه [16]. و بالجملة فالعقول المسافرقة [17] للأفلاك تكون متوسّطة [18] بين العقول [19] المفردة، أو يكون [20] الأمر كذلك [21] في أحد الطّرفين، أو يكون الأمر [22] كذلك في بعض الوسائط دون البعض [23]. و على هذا التّقدير بطل ما يذكرونه من أنّ مراتب العقول بحسب مراتب الكرات. و هذا السّؤال قد مرّ ذكره مرّة لكنّا أعدناه ههنا لأنّه كان له مزيد توجّه [24] على كلام الشّيخ ههنا.

[الفصل الحادي و الأربعون]

تذكير: فالأوّل يبدع جوهراً عقليّاً، هو بالحقيقة مبدع، و بتوسّطه جوهراً عقليّاً و جرماً سماويّاً. و كذلك عن ذلك الجوهر العقلي حتّى تتمّ الأجرام السّماويّة، و تنتهي إلى جوهر عقلي

١- كلّيّة : - س. ٢- العلّة : العلّيّة س. ٣- للمعلولين : لمعلولين م ٤- و : لم م
٥- يخالف : مخالف ط، مص. ٦- بماهيّته : بماهيّة مص. ٧- يكون : لايكون م، مص.
٨- الأخير : الأخر ط، مج، مص. ٩- لماهيّة : الماهيّة مص. +: العقل س. ١٠- الوجود : الوجوب س.
١١- فإذا : إذا س. ١٢- المعلولين: المعلول مج. ١٣- يقال : يكون س. ١٤- لمعلولين : للمعلولين ط.
١٥- الفلك : للفلك س، : - مص. ١٦- ماشاء اللّه : ما لانهاية له ط. +: تعالى س.
١٧- المسافرقة : المسارية مج. ١٨- متوسّطة : متوسّطة ط، : غير مطروقة في م
١٩- بين العقول : بالعقول ط، : فالمعلول م. ٢٠- يكون : لايكون م. ٢١- كذلك : - ط. ٢٢- الأمر : - ط.
٢٣- دون البعض : - س. ٢٤- توجّه : بوجه ط، م.



لايلزم عنه جرم سماوي.

التفسير: الغرض[1] أن يبيّن كيفية ترتيب العقول و السماوات، فقال: الباري تعالى يبدع جوهراً عقلياً هو بالحقيقة مبدَع، لأنّه[2] تعالى أعطاه الوجود من غير توسّط شيء لامادّة[3] و لازمان و[4] لاغيرهما. ثمّ يصدر عن ذلك العقل عقل آخر و فلك، وكذلك ذلك العقل يصدر عنه[5] عقل آخر و[6] فلك، و ينتهي إلى جوهر عقلي لايلزم[7] عنه جرم سماوي. و للقائل أن يقول: قد بيّنّا أنّه لاسبيل لكم إلى القطع بأنّه صدر عن العقل الأوّل عقل و فلك.

و اعلم أنّ قوله: «الأوّل يبدع جوهراً عقلياً و بتوسّطه جوهراً عقلياً و جرماً سماوياً» لايعني به أنّ الباري تعالى أثّر في وجود العقل الثاني حتّى يكون المؤثّر و الموجد للعقل الثاني هو الباري تعالى[8] بواسطة العقل الأوّل، بل المؤثّر في العقل الثاني هو العقل الأوّل[9]. و قوله: بأنّ الباري تعالى يؤثّر فيه بتوسّط العقل الأوّل[10] و[11] كلام مجازي حقيقته[12] ما ذكرناه.

[الفصل الثاني و الأربعون]

إشارة: فيجب أن تكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الأخير. و لايمتنع أن يكون للأجرام[13] السماوية ضرب من المعاونة فيه. و لايكفي ذلك في استقرار لزومها[14] ما لم تقترن بها الصور.[15]

و أمّا الصور فتفيض أيضاً من ذلك العقل ولكن تختلف في هيولاها بحسب مايختلف من استحقاقها لها بحسب استعداداتها المختلفة.

و لابدّ لاختلافاتها[16] إلّا الأجرام السماوية بتفصيل[17] مايلي جهة المركز ممّا يلي جهة[18]

١– الغرض : + من هذا الفصل س.　٢– لأنّه : لأنّ الباري ط.　٣– مادّة : لمادّة ط.　٤– و : – مص.

٥– ذلك العقل يصدر عنه : عن ذلك العقل مص : ذلك العقل يصدر منه ط.　٦– و : إلى أن ط : ثمّ س.

٧– لايلزم : لايكون ط، مص.　٨– تعالى : + حتّى يكون ط.　٩– الثاني هو العقل الأوّل : – مص.

١٠– بل المؤثّر ...العقل الأوّل : – مج.　١١– الأوّل : – س.　١٢– حقيقته : حقيقة ط، م.

١٣– للأجرام : الأجرام م.　١٤– لزومها : لزمها مص.　١٥– الصور : الصّورية م.

١٦– لاختلافاتها : لاختلافها س.　١٧– بتفصيل : بتفضيل مص : و به يتفصل م.　١٨– جهة : + السافلة مص.



المحيط [١]، و بأحوال يدقّ عن إدراك الأوهام تفاصيلها، و إن فطنت بجملتها [٢]. و هناك توجد صور [٣] العناصر.

و يجب فيها بحسب [٤] نسبها من السّماويّة، و من أمور منبعثة عن السّماويّة امتزاجات مختلفة الاعدادات لتوى تعدّها [٥]. و هناك تفيض النفوس النّباتيّة و الحيوانيّة و النّاطقة [٦] من الجوهر العقلي الّذي يلي هذا العالم.

و عند النّاطقة يقف ترتّب [٧] وجود الجواهر العقليّة، و هي المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة، و مايليها من الإفاضات [٨] العالية. و هذه الجملة و إن أوردناها على سبيل الاقتصاص، فإنّ تأمّلك ماأعطيته من الأصول يهديك سبيل تحقّقها من طريق البرهان.

التفسير: لمّا تكلّم في كيفيّة صدور السّماوات [٩] عن عللها أراد أن يتكلّم في كيفيّة وجود العناصر. و اعلم أنّ العقل الأخير عندهم الّذي [١٠] يسمّونه بالعقل الفعّال ليس هو [١١] المدبّر لكرة القمر، بل العقل الفعّال معلول العقل المدبّر لكرة القمر، و هو علّة لهيولى [١٢] عالم الكون و الفساد. و لايجوز أن يكون هو وحده مستقلاً بعلّيّة صورها، لأنّ الأجرام العنصريّة قابلة للكون و الفساد، فلها هيولى مشتركة، و نسبة العقل الفعّال إلى جميع تلك الهيوليات [١٣] على السّواء. فليس بأن يكون سبباً لاتّصاف بعض الأجسام بالنّاريّة و البعض [١٤] بالأرضيّة أولى من العكس. و لأنّ نسبة [١٥] جميع الهيوليات إلى جميع الصّور على السّواء، و مع التّساوي لايمكن التّرجيح، فإذن يتوقّف فيضان الصّور عن العقل الفعّال على أن يصير استعداد المادّة لقبول بعض الصّور أتمّ من استعدادها لقبول سائرها. فإنّه إذا ترجّح الاستعداد، كانت تلك الصّورة [١٦] أولى بالفيضان [١٧] من العقل الفعّال من سائر الصّور [١٨]. ثمّ [١٩] لابدّ من سبب لتلك الاستعدادات المختلفة، و لاسبب لها إلّا الأجرام السّماويّة بتفصيل [٢٠] مايلي جهة المركز

١- منا يلي جهة المحيط :- س. ٢- بجملتها : لجملتها س. : لجملتها م. ٣- صور : صورة م.
٤- بحسب :+ اختلاف م. ٥- تعدّها : بعدها م. : مهملة في س. ٦- النّاطقة : النّاطقيّة مص.
٧- ترتّب : ترتيب مص. ٨- الإفاضات : الإفاضات م، مص. ٩- السّماوات : السّماويّات مص.
١٠- الّذي :- ط. ١١- هو :+ العقل ط، م، مج. ١٢- لهيولى : هيولى مج.
١٣- الهيوليات :+ و إلى جميع الصّور مج، مص. ١٣- البعض : الأرض س. ١٥- نسبة :- س.
١٦- الصّورة : الصّور س. ١٧- أولى بالفيضان : لها بالفيضان أولى س. ١٨- من العقل ... الصّور :- س.
١٩- ثمّ :- س. ٢٠- بتفصيل : بتفضيل مج، مص.

متمایلی جهة المحیط.

هذا عبارة الکتاب و معناها أنّ الأجسام الّتی فی داخل کرة القمر لابدّ و أن یکون بعضها فی المرکز و بعضها الی المحیط. و الّذی یکون قریباً من المحیط أولی باللّطافة، و الجزء الّذی یکون قریباً من المرکز أولی بالکثافة و البرد. فاختلاف الأجسام فی قرب بعضها من المرکز و بعضها من المحیط هو[1] الّذی لأجله استعدّت تلک الأجسام للصور المختلفة.

و أمّا قوله: «و بأحوال یدقّ عن إدراک الأوهام[2] تفاصیلها و إن فطنت بجملتها[3]» فالمراد أنّ اختلاف الأجسام فی القرب و البعد من الفلک کما یحتمل أن یکون سبباً لاختلاف استعداداتها للصور المختلفة، فکذلک یمکن[4] أن یکون أمور أخر أسباباً[5] لتلک الاستعدادات[6] المختلفة[7] مثل أن تضاف[8] تلک الاختلافات إلی طبائع کرات أربع[9] من الأفلاک أوکواکب أربعة. و هذه الأمور و إن[10] عرفت علی سبیل الجملة لکنّ الجزم بها و تفصیل القول فیها متعذّر.

و أمّا قوله: «و هناک توجد صور[11] العناصر، و یجب فیها بحسب اختلاف[12] نسبها من[13] السماویّة و من أمور منبعثة[14] عن السماویّة[15] امتزاجات مختلفة الإعدادات لقوی تعدّها[16]» فاعلم أنّه لمّا تکلّم فی کیفیّة استناد[17] العناصر الأربعة إلی عللها، أراد أن یتکلّم فی المقتضی لامتزاجاتها[18]، و ما ذاک إلّا اختلاف[19] نسب السماویّات إلیها. فإنّ الشمس إذا قربت من سمت الرأس سخن الهواء، و إذا بعدت عنه برد، و یحصل بسبب الحرّ و البرد امتزاجات مخصوصة[20] مذکورة فی العلوم الجزئیّة.

و ههنا بحث و هو أنّ المقتضی لهذه الامتزاجات لایجوز أن یکون قوی[21] منبثة[22] من جرم الفلک، فإنّ[23] الأفلاک عندهم بسائط، فحکم کلّ جانب[24] منه مساو لحکم سائر الجوانب[25]. و إذا کان کذلک لم یلزم من حرکة الفلک و اختلاف نسب أجزائها إلی أجزاء العناصر أحکام مختلفة. بل

۱- هو: - ط. ۲- الأوهام: الوهم مص. ۳- بجملتها: لجملتها م، مج. : لجملها س.

۴- أن یکون ... یمکن: - ط. ۵- أسباباً: سبباً س. ۶- أمور أخر ... الاستعدادات: علی الهامش م.

۷- المختلفة: - مج. ۸- مثل أن تضاف: مثال انضاف ط. ۹- أربع: فرضنا ط، م، مج. ۱۰- و إن: - ط.

۱۱- صور: - مص. ۱۲- اختلاف: اختلافات س: - مص. ۱۳- من: + الأمور مج. ۱۴- منبعثة: منبثه م.

۱۵- السماویّة: السماویّات مص. ۱۶- تعدّها: یعدّها م. ۱۷- استناد: إسناد مص. : استعداد ط.

۱۸- لامتزاجاتها: لامتزاجها م. ۱۹- اختلاف: لاختلاف س. ۲۰- مخصوصة: - س. ۲۱- قوی: أقوی ط.

۲۲- منبثة: منبثه مص. ۲۳- فإنّ: لأنّ ط، مص. ۲۴- جانب: حادث مج. ۲۵- الجوانب: الحوادث مج.



المقتضي لهذه الامتزاجات قوى منبعثة من الكواكب، سواء كانت محسوسة[١] أو غير محسوسة، لأنّ طبائعها مختلفة و يختلف نسبها[٢] إلى العناصر بسبب حركات أكرها[٣]. و[٤] لهذا السّرّ أضاف الشّيخ اختلاف أحوال هذه العناصر إلى[٥] الشماريّة لا إلى السماوات.

و أمّا قوله: «بامتزاجات مختلفة الإعدادات لقوى تمدّها[٦]»، يعني به[٧] أنّه إذا حصل الامتزاج استعدّ ذلك الجسم بتلك الكيفيّة المزاجيّة لقبول قوى مخصوصة عن واهب الصّور حاصلة بعد حصول تلك الاستعدادات.

و أمّا قوله: «و هناك تفيض[٨] النّفوس النّباتيّة و الحيوانيّة و النّاطقة[٩] من الجوهر العقليّ الّذي يلي هذا العالم»، فالمراد[١٠] أنّ عند حدوث الأمزجة تفيض النّفوس الثّلاثة من العقل الفعّال المدبّر لهذا العالم.

و أمّا قوله: «و عند النّاطقة يقف ترتّب وجود الجواهر العقليّة، و هي المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة، و مايليها من الإفاضات[١١] العاليّة»، فالمراد[١٢] أنّ النّفوس النّاطقة في آخر مراتب الجواهر المجرّدة لحاجتها إلى الاستكمال بالآلات البدنيّة و الاستفادة من الإفاضات العاليّة و هذا الكلام بحث عن أحوال النّفوس و خارج عن البحث عن كيفيّة درجات المعلولات[١٣]. فهذا هو الشّرح.

ثمّ ههنا شكّ في موضعين:

فالأوّل[١٤]: أنّا وقفنا صدور الصّور العنصريّة عن العقل الفعّال على حدوث الاستعدادات الخاصّة في الموادّ العنصريّة، و أسندنا هذه الاستعدادات إلى اختلاف الأحوال السّماويّة، فنقول: هذه الاستعدادات إمّا أن تكون أموراً ثبوتيّة، أو لاتكون. فإن كانت أموراً ثبوتيّة[١٥] و قد أسندناها إلى الأجرام السّماويّة، فحينئذ قد اعترفنا بأنّ اختلاف الأحوال السّماويّة صالح لأن يكون مؤثّراً[١٦] في حدوث[١٧] أشياء. و إذا جاز ذلك فلم لايجوز أن يقال: هذه الصّور العنصريّة إنّما حصلت من اختلاف الأحوال

١- محسوسة: + مختلفة مص. ٢- نسبها: نسبتها ط.

٣- حركات أكرها: حركاتها بحركات أكرها س، : حركات أكثرها ط، مص. ٤- و: أو مص. ٥- إلى: - ط.

٦- تمدّها: يمدّها س، م، : - ط. ٧- به: - س. ٨- تفيض: + بعض مص. ٩- و الناطقة: - مص.

١٠- فالمراد: + منه س. ١١- الإفاضات: الإضافات م. ١٢- فالمراد: + من س.

١٣- المعلولات: المعلومات ط. ١٤- فالأوّل: الأوّل س. ١٥- أو لاتكون فإن كانت أموراً ثبوتيّة: - س.

١٦- صالح لأن يكون مؤثّراً: صالحة لأن تكون مؤثّرة ط، م، مج، مص. ١٧- حدوث: - س.

السماويّة حتّى يقع الاستغناء عن إسنادها إلى العقل الفعّال؟

لايقال: الفرق هو أنّ الصور[1] الجسمانيّة إنّما تفعل بمشاركة الوضع، و قد عرفت أنّ الوضع مع الهيولى و الصورة الجسميّة محال، فلاجرم يستحيل أن تكون صورة جسميّة علّة لجسم. و أمّا الوضع مع الجسم القابل للأعراض و الكيفيات ممكن[2]، فلاجرم كان تأثير الجسم في ثبوت هذه الأحوال ممكناً معقولاً.

لأنا نقول: فيلزمكم إمكان إسناد[3] جميع الكيفيات[4] و القوى و الأعراض الحاصلة في عالمنا ما عدا الصور[5] الجسميّة إلى الأجرام الفلكيّة، و أنتم لاتقولون بذلك[6]. و أمّا[7] إن لم تكن هذه الاستعدادات أموراً ثبوتيّة كان حال[8] المادّة عند[9] حصول تلك الاستعدادات كحالها عند عدمها[10]. وإذا كانت الأحوال[11] متساوية في الأزمنة كلّها استحال[12] حصول[13] الترجيح.

الثاني[14]: و هو أنّ العقل الفعّال لمّا كان سبباً لحدوث جميع الصور والقوى في هذا العالم فقد صدر عنه أنواع غيرمتناهية، و هذا يقدح في أصل هذا الباب و هو أنّ الواحد لايصدر عنه إلّا الواحد.

لايقال: العلّة لاتأثير لها في ماهيّة المعلول، فإنّ كون السواد سواداً مثلاً لوكان لعلّة لزم أن لايبقى السواد سواداً عند فرض عدم[15] تلك العلّة، و هذا محال. و إنّما تأثيرها في وجود المعلول، و الوجود من حيث أنّه[16] وجود أمر واحد نوعيّ، و الماهيّة الواحدة النوعيّة إنّما تتعدّد[17] لتعدّد[18] القوابل. لكن حصول الشيء في القابل متأخّر عن حصوله في نفسه، فالوجود حين حصل من[19] العقل الفعّال لم يكن متعدّداً، فلم يصدر عنه أكثر من أمر[20] واحد. بلى[21] أنّه صار متعدّداً بعد صدوره عنه، و ذلك لايقدح في الغرض[22].

لأنا نقول: هذا العذر باطل من وجوه:

۱- الصور: الصّورة مج. ۲- ممكن: فممكن مج. ۳- إسناد: استناد ط، م. ۴- الكيفيّات: الممكنات مج.

۵- الصّور: الصّورة مج. ۶- بذلك: بها ط، م. ۷- إمّا: - ط. ۸- حال: - م.

۹- عند: حال ط، م، مج، مص. ۱۰- تلك الاستعدادات ... عدمها: الك الاستعداد ... عدمه ط، م، مج، مص.

۱۱- الأحوال: أحوال مج. ۱۲- استحال: - مج. ۱۳- حصول: حصولها مص.

۱۴- الثّاني: الوجه الثّاني س. ۱۵- فرض عدم: عدم فرض ط. ۱۶- أنّه: هو ط. ۱۷- تتعدّد: تتجدّد م.

۱۸- لتعدّد: بتعدّد مج. ۱۹- من: عن ط، م، مص. ۲۰- أمر: - س. ۲۱- بلى: بل س.

۲۲- الغرض: الفرض مج، مص.

الأوّل، لانسلّم[1] أنّ العلّة لاتأثير لها في ماهيّة المعلول. قوله[2]: لوكان لها تأثير في كون السّواد سواداً[3] لخرج السّواد مثلاً عن كونه سواداً عند فرض عدم[4] علّته[5]. قلنا: هذا باطل؛ لأنّا إذا فرضنا عدم علّة ماهيّة السّواد فلانقول: السّواد مع أنّه سواد خرج عن كونه سواداً؛ بل نقول: إنّه لايبقى السّواد أصلاً؛ و هذا الكلام لاتناقض فيه. تحقيقه و هو أنّ الّذي ذكروه[6] لوصحّ لكان مثله وارداً في الوجود؛ لأنّه يقال: لوكان للعلّة[7] تأثير في وجود الشّيء لكنّا إذا فرضنا عدم العلّة وجب أن لايبقى الوجود وجوداً. فإن التزموا ذلك و قالوا: لا[8] تأثير للعلّة في الوجود بل في جعل الماهيّة موجودة[9]؛ فنقول: العلّة إمّا أن يكون لها أثر أو لايكون. فإن كان لها أثر كان الكلام المذكور في الماهيّة و الوجود عائداً فيه بعينه. و إن لم يكن لها أثر كان ذلك قدحاً في كونها علّة. ثم[10] الّذي يدلّ على أنّ[11] تأثير العلّة الموجدة ليس[12] في الوجود وحده[13] بل و في الماهيّة أيضاً أنّ[14] الوجودات[15] متساوية، و حكم الشّيء حكم مثله. فلوكانت النّارية[16] علّة لوجود السّخونة فقط لالكونها سخونة، و الماء مؤثّراً في وجود البرودة لا في كونها برودة، وجب قيام البرد مقام المسخّن و بالعكس؛ لأنّ المقتضي و الأثر واحد فيهما جميعاً و ما به الاختلاف غير داخل في الأثر. و لمّا بطل ذلك علمنا فساد هذه القاعدة.

الوجه الثّاني[17]: أنّا نقول: إذا صحّت هذه القاعدة فلم لاتقولون: بأنّ الله تعالى[18] هو المبدأ لوجود[19] جميع[20] الموجودات، و يكون الصّادر عنه هو الوجود و هو أمر واحد، و أمّا الاختلاف و التّعدّد فإنّما جاء من قبل[21] تعدّد القوابل؟ و على هذا الوجه يسقط ما ذكرتموه من التّطويلات.

و اعلم أنّ من النّاس من أجاب عن أصل هذا السّؤال فقال: الدّلالة إنّما دلّت على أنّ الواحد من جميع الوجوه لايفعل إلّا فعلاً واحداً إلّا عند تعدّد الآلات كما في أفعال النّفس النّاطقة، أو عند تعدّد

١- لانسلّم: لانعلم مص. ٢- قوله: و قوله و مص. ٣- سواداً: - س. ٤- عدم: - ط.
٥- علّته: علّيّته مص. ٦- ذكروه: ذكر ط، م. ٧- للعلّة: لعلّة م. ٨- لا: لو م. ٩- موجودة: + فيه ط.
١٠- ثمّ: + إنّ ط. ١١- أنّ: أنّه ليس ط، م، مص. ١٢- ليس: للشّيء ط، م، مص. ١٣- وحده: - ط.
١٤- أنّ: لأنّ م. ١٥- الوجودات: الموجودات س. ١٦- النّارية: النّار مص.
١٧- الوجه الثّاني: ثمّ لئن وقعت المساعدة على صحّة هذه القاعدة إلّا ط، م، مج، مص.
١٨- الله تعالى: المبدء مج. ١٩- لوجود: - ط، مج. ٢٠- جميع: الجميع ط، مج. ٢١- قبل: - س.

المواد كما في العقل الفعّال. و أمّا[1] الله تعالى فهو المبدأ لجميع الممكنات فلاتكون مؤثّريته[2] بواسطة آلة أو[3] مادّة[4] فظهر الفرق.[5]

الوجه[6] الثالث: و هو أنّكم لمّا[7] أضفتم هذه الحوادث الأرضيّة إلى تلك الأحوال التسارية، فتلك الأحوال لكونها حادثة تستدعي أسباباً أخر. و أسبابها إن كانت سابقة عليها كان السّابق على الشيء المعدوم عند وجوده يصلح أن يكون علّة للشيء، سواء كان علّة مؤثّرة[8] أو معدّة.[9] و إذا جوّزتم ذلك إنسدّ عليكم باب إثبات الصّانع، فإنّا بيّنّا في النمط الرابع أنّا لو جوّزنا اسناد[10] الممكن إلى ما يكون سابقاً عليه بالزّمان لم يتمكّن[11] الفلاسفة المجوّزون لوجود[12] حوادث لابداية[13] لها من إثبات الصّانع. و إن كانت موجودة معها كانت حادثة، فكانت مفتقرة إلى أسباب آخر، و يكون[14] الكلام فيها كالكلام في الأوّل، فيفضي[15] إلى وجود علل و معلولات لانهاية لها دفعة واحدة، و[16] هو محال. و لهذا السّؤال مزيد[17] تقرير ذكرناه في سائر كتبنا الفلسفيّة[18] و الكلاميّة. و هذا آخر الكلام في هذا النمط.[19]

١- و أمّا : فأمّا ط.　٢- مؤثّريته : مؤثّراً فيه ط.　٣- أو : و س.　٤- أو مادّة : الساقطة مج.

٥- فظهر الفرق : + و يمكن أن يجاب عن هذا الجواب [هذا الجواب : هذا السّؤال ط، م] بأنّ المادّة [بأنّ المادّة: بأنّ المؤثّر معص] لايكون جزءاً من المؤثّر لاسيّما متقدّم. و إذا كان كذلك، فمفهوم أنّ العقل الفعّال فاض عنه على القابل الثاني كذا [: كذا : - معص]، غير مفهوم أنّه فاض عنه على القابل الأخر شيء آخر. و حينئذ يلزم وقوع الكثرة في العقل الفعّال. ط، م، معص.　٦- الوجه : - ط، م، مج، معص.　٧- لمّا : كما ط.　٨- للشيء ... مؤثّرة : - س.

٩- معدّة : معدّاً س.　١٠- إسناد : استناد م، مج، معص.　١١- لم يتمكّن : لم يمكن م.

١١- لوجود : لحدوث س.　١٣- لابداية : أوّل ط.　١٤- و يكون : ليكون س.　١٥- فيفضي : فيقتضي معص.

١٦- هو : - معص.　١٧- مزيد : زيادة مج.　١٨- كتبنا الفلسفيّة : كتب الحكميّة ط.

١٩- النمط : + و بالله التوفيق مج. + و بالله التوفيق و العصمة و غيرهما م.

النّمط السّابع

في التّجريد

و فيه[1] ثمان[2] مسائل.

المسئلة الأولى

في كيفيّة مراتب الموجودات[3] و بقاء النّفس النّاطقة[4]

فصل واحد[5].

[الفصل الأوّل]

تنبيه: تأمّل كيف ابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف، حتّى انتهى إلى الهيولى. ثمّ عاد من الأخسّ فالأخسّ إلى الأشرف فالأشرف حتّى بلغ النّفس النّاطقة و العقل المستفاد. و[6] لمّا كانت النّفس النّاطقة الّتي هي موضوع ماللصّور المعقولة غير منطبعة في الجسم[7] تقوم به، بل إنّما هي ذات آلة بالجسم، فاستحالة الجسم عن أن يكون آلة لها[8] و حافظاً للعلاقة معها[9] بالموت لا يضرّ جوهرها[10]، بل يكون باقياً بما هو مستفيد[11] الوجود من الجواهر الباقية.

التّفسير: في هذا الفصل مطلوبان: فالأوّل كيفيّة نزول الموجودات إلى الأخسّ فالأخسّ، ثمّ؛ كيفيّة صعودها[12] مرّة أخرى إلى الأشرف فالأشرف. أمّا التّزول فلأنّ أوّل الموجودات هو الله تعالى،

۱- و فيه: - س ۲- ثمان: - ط، م، ۳- الموجودات: الوجود س ۴- و بقاء نفس النّاطقة: - ط، م، مص،
۵- فصل واحد: - ط، م، ۶- و: - مص، ۷- الجسم: جسم س، مص، ۸- لها: له س، مص،
۹- معها: معه س، مص، ۱۰- جوهرها: جوهره س، مص ۱۱- مستفيد: مبدأ س، م،
۱۲- صعودها: وجودها مج.



و هو الأجلّ الأشرف، بل هو أجلّ من أن يضاف إلى[1] شيء بأنّه[2] أجلّ منه، تعالى و تقدّس[3] عن مقتضيات الأفكار و الأنظار. ثمّ[4] يليه العقول، ثمّ[5] النفوس السماويّة، ثمّ الأجرام الفلكيّة، ثمّ العنصريّة بما[6] فيها من الصور، ثمّ الهيولى. و الهيولى أخسّ الجواهر لأنّها شيء بالقوّة لا بالفعل. و أمّا الصعود فلأنّ الهيولى الّتي لعالمنا يتّصف بالجسميّة، ثمّ بالصور النوعيّة، ثمّ يأخذ في التركيب فينكسر[7] ما فيها من سورة[8] التضادّ و يحصل[9] فيها مشابهة ما بالأجرام السماويّة في الاعتدال و البعد عن التضادّ. ثمّ يقع في مرتبة النبات، ثمّ الحيوان، ثمّ الإنسان، و ذلك بحصول[10] نفسه الناطقة. ثمّ للنفوس مراتب، و أجلّها أن تصير[11] عقلاً مستفاداً، و هنالك يكون آخر مراتب[12] الإنسانيّة[13] مصاقباً[14] لأوّل درجات الملائكة[15].

المطلوب الثاني[16] و أنّ النفس الناطقة باقية بعد الموت. و على هذا المطلوب دليلان: أحدهما ما ذكره في هذا الموضع وهو أنّه قد[17] ثبت أنّ النفس الناطقة الّتي هي محلّ الصور العقليّة غير حالّة في الجسم، و لا تعلّق لها بالبدن في ذاتها و جوهرها، بل تعلّقها به ليكون هو آلة لها[18] في اكتساب الكمالات. و ثبت أنّ العلّة المؤثّرة في وجود النفس الناطقة هي الجواهر[19] العقليّة الباقية. فإذا فسد[20] الجسم فقد فسد[21] ما لا حاجة للنفس في وجودها إليه، مع أنّ العلّة المؤثّرة في وجود النفس باقية، و إذا كان كذلك وجب بقاء النفس[22] بعد فساد البدن. و هذه الحجّة هي الّتي ارتضاها صاحب المعتبر في كتابه و طوّل نفسه في تقريرها.

١- إلى: إليه ط.　٢- بأنّه: لأنّه س.　٣- و تقدّس: - مص.　٤- ثمّ: + الّذي مج.　٥- ثمّ: + تليه س.

٦- بما: ثمّ ما ط، م، مص.　٧- فينكسر: فيتكثّر ط.　٨- سورة: صورة ط. [سَورة الشيء: حدّته و شدّته.]

٩- يحصل: + منه ط.　١٠- بحصول: المحصول ط.　١١- تصير: + به م.　١٢- مراتب: المراتب س: + درجات ط، م.

١٣- الإنسانيّة: الإنسان م.　١٤- مصاقباً: مصاقيّاً مص: مضاهياً مج: و هي مضاهاتها م: غير مقروء في ط. [مصاقبة أي مقارباً]　١٥- الملائكة: + صلوات الله و سلامه عليهم س.　١٦- الثاني: + في مج.　١٧- قد: - س.

١٨- لها: - ط.　١٩- هي الجواهر: من الجوهر م: - ط.　٢٠- فسد: فقد ط.　٢١- فسد: فقد ط.

٢٢- باقية ... بقاء النفس: - م.



المسئلة الثانية

في أنّ النّفس النّاطقة غنيّة في ذاتها و في تعقّلاتها عن هذا[1] البدن[2]

و فيها[3] خمسة فصول[4].

[الفصل الثاني]

تبصرة: إذا كانت النّفس النّاطقة قد استفادت ملكة الاتّصال بالعقل الفعّال، لم يضرّها فقدان الآلات، لأنّها تعقل بذاتها ـ كما علمت ـ لا بآلتها. و لو عقلت بآلتها[5] لكان لا يعرض للآلة كلال ألبتّة إلّا و يعرض للقوّة العاقلة[6] كلال، كما يعرض لا محالة لقوى الحسّ و الحركة؛ و لكن ليس يعرض هذا الكلال. بل كثيراً ما تكون القوى الحسّيّة و الحركيّة في طريق الانحلال، و القوّة العقليّة إمّا ثابتة و إمّا في طريق النّموّ و الازدياد. و ليس إذا كان يعرض لها مع كلال الآلة كلال، يجب أن لا يكون لها فعل بنفسها. و ذلك لأنّك[7] علمت[8] أنّ استثناء عين التّالي لا ينتج. و أزيدك بياناً، فأقول: إنّ الشّيء قد يعرض[9] له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه، فليس ذلك[10] دليلاً على أنّه لا فعل له في نفسه. و أمّا إذا وجد و قد[11] لا يشغله غيره فلا[12] يحتاج إليه، فدلّ على أنّ له فعلاً بنفسه.

التّفسير: إنّما سمّى هذا الفصل بالتّبصرة لأنّه مشتمل على بيان أنّ النّفس غير هذا[13] البدن و غير حالّة فيه[14]، فكان الإنسان عمي عن رؤية نفسه حتّى اشتبه به غيره[15]. و هذا الفصل سبب لأن يصير بصيراً بنفسه، فلهذا[16] سمّاه بالتّبصرة.

ثمّ نقول: لمّا بيّن بقاء ذات النّفس بعد فساد البدن شرع بعده، بيان أنّ عاقليّتها[17] لمعقولاتها باقية أيضاً بعد فساد البدن للحجّة المذكورة بعينها في المسئلة الثّالثة، و هي: أنّ القابل للصّور العقليّة[18] جوهر النّفس، و الفاعل لها هو الجواهر[19] العقليّة، و هما موجودان بعد فساد البدن. و متى

۱- هذا: ـ س. ۲- البدن: الهيكل مص. ۳- و فيها: ـ س. ۴- خمسة فصول: ـ ط، م. ۵- بآلتها: ـ م

۶- العاقلة: ـ س، م. ۷- لأنّك: إنّك م. ۸- علمت: تعلم س. ۹- يعرض: + عنه م.

۱۰- فليس ذلك: و ليس ذلك و ذلك م. ۱۱- قد: ـ م. ۱۲- فلا: و لا س، م. ۱۳- هذا: ـ ط.

۱۴- فيه: في هذا البدن س. ۱۵- به غيره: بغيره س. ۱۶- فلهذا: فلذلك ط، مص: فكذلك م.

۱۷- عاقليّتها: ما قبليها مص. ۱۸- العقليّة: + هو س. ۱۹- و الفاعل لها هو الجواهر: ـ ط.



كان الفاعل و القابل موجودين كما كانا من غير تغيّر أصلاً وجب حصول الأثر، فوجب[1] بقاء تلك العاقلية بعد موت البدن[2].

لكن ههنا سؤالاً[3] و هو أن يقال: هب أنّ القابل هو النّفس، و أنّ الفاعل هو العقل، لكن[4] لم لايجوز أن يقال: إنّ[5] تعلّق النّفس[6] بالبدن شرط لاستعدادها لقبول تلك الصّور عن العقل؟ ثمّ إنّ الشّيخ لدفع هذا السّؤال[7] ذكر أدلّة على أنّ النّفس النّاطقة في ذاتها و في تعقّلها[8] لمعقولاتها غير محتاجة إلى شيء من الآلات البدنيّة. فمن تلك الأدلّة أنّها لوعقلت بآلتها، لكان كلّما[9] عرض للآلة اختلال و كلال وجب أن يعرض أيضاً للقوّة كلال. و التّالي كاذب[10]، فالمقدّم مثله. بيان الشّرطيّة أنّ الشّيء متى كان محتاجاً إلى غيره كان الخلل في المحتاج إليه موجباً ووقوع[11] الخلل في المحتاج، لأنّه لواستمرّ حال المحتاج على نهج واحد سواء اختلّ المحتاج إليه أو لم يختلّ، قدح ذلك في احتياجه إليه. و بيان كذب التّالي أنّ البدن يأخذ زمان الكهولة في الانحطاط و النّقصان مع أنّ القوّة العقليّة ربّما قويت في ذلك الوقت، فعلمنا أنّه لايلزم من اختلال البدن اختلال حال القوّة دائماً.

فإن قيل: أليس أنّ[12] الإنسان يصير في آخر[13] الشّيخوخة خرفاً و ينتقص[14] عقله، فههنا اختلّت القوّة العاقلة لاختلال البدن؟ أجاب بأنّا إذا قلنا: لوكانت القوّة العقليّة[15] بدنيّة لاختلّت عند اختلال البدن، فإذا قلنا: لكنّها اختلّت عند اختلال البدن كنّا قد استثنينا عين التّالي، و أنّه غير منتج. أمّا[16] إذا رأينا في بعض الأوقات أنّها لاتختلّ عند اختلال البدن، حتّى قلنا: لكنّها ما اختلّت عند اختلال البدن، كان ذلك استثناء لنقيض التّالي، و أنّه ينتج نقيض المقدّم.

و يمكن أيضاً أن يقال : إنّا لانجعل تالي الشّرطيّة مطلقاً[17]، أي لانقول: لوكانت القوّة العاقلة بدنيّة لاختلّت عند اختلال البدن بل نجعله دائماً[18]، فنقول: لوكانت بدنيّة لاختلّت عند اختلال البدن دائماً كما[19] يتأدّى بالحجّة. ثمّ إنّه لايلزم من اختلالها في بعض الأوقات عند اختلال البدن أن يقال: إنّها

---

١ - فوجب : و ط، م.　　٢ - موت البدن : الموت مص.　　٣ - سؤالاً : سؤالان مج.　　٤ - لكن : ولكن س، ط.

٥ - إنّ : - س.　　٦ - النّفس : + النّاطقة س.　　٧ - لدفع هذا السّؤال : لمّا أراد دفع هذا الاحتمال ط، م، مص.

٨ - تعقّلها : تعقّلها مج.　　٩ - كلّما : متى مص.　　١٠ - التّالي كاذب : الثّاني باطل مج.　　١١ - ووقوع : لوقوع مج.

١٢ - أنّ : - ط، مج.　　١٣ - آخر : على الهامش ط.　　١٤ - ينتقص : ينقص ط.　　١٥ - العقليّة : العاقلة س

١٦ - أمّا : ما مص، - م.　　١٧ - مطلقاً : مطلقة ط، م　　١٨ - دائماً : دائمة ط، م، مج.　　١٩ - كما : لما س.



اختلّت عند اختلال البدن دائماً. فظهر أنه لا يلزم ممّا ذكروه صدق[١] استثناء عين التالي، مع أنّه لو صدق ذلك أيضاً لم يكن منتجاً.

ثمّ[٢] الجواب اللّمي[٣] أنّ الحكم الواحد بالنّوع يجوز ثبوته بعلل مختلفة[٤]، فاختلال أفعال[٥] القوّة العاقلة يجوز أن يكون لاختلال محلّها الّذي هو البدن، و يجوز أن يكون لا لذلك بل لأنّ اشتغالها بتدبير البدن و استغراقها فيه يمنعها من أن يتفرّغ لفعل نفسها. و إذا احتمل الأمران[٦] سقط ما ذكروه. فهذا تمام الكلام في تقرير ما ذكره[٧].

و لقائل أن يقول: لم[٨] لا يجوز أن يقال: القوّة العاقلة بدنيّة و المعتبر في بقائها على كمالها[٩] بقاء البدن[١٠] على حدّ[١١] معيّن من الصّحّة، فأمّا ماوراء ذلك الحدّ من الصّحّة فإنّه غير معتبر في بقاء كمال[١٢] القوّة العقليّة. ثمّ إنّ ذلك الحدّ[١٣] باق إلى آخر الشّيخوخة، و النّقصان الحاصل في زمان الكهولة نقصان واقع في الأمر الزّائد على القدر[١٤] المعتبر من[١٥] الصّحّة في بقاء كمال القوّة العقليّة فلاجرم لم يلزم من النّقصان الحاصل في زمان الكهولة نقصانٌ في القوّة العقليّة. فأمّا في آخر زمان[١٦] الشّيخوخة لمّا وقع الاختلال أيضاً في ذلك القدر المعتبر لاجرم اختلّت القوّة العاقلة حينئذ. و إذا كان هذا الوجه محتملاً سقط الاستدلال. و ممّا يحقّق ذلك و هو أنّ المعتبر في بقاء القوّة الحيوانيّة قدر من الصّحّة بحيث لو اختلّ ذلك[١٧] المقدار لما بقيت القوّة الحيوانيّة، و[١٨] الزّائد على ذلك القدر غير معتبر فيه حتّى أنّ تلك الزّيادة سواء وجدت أو زالت فإنّ القوّة الحيوانيّة باقية. و إذا عقل ذلك في القوّة الحيوانيّة الّتي هي جسمانيّة بالاتّفاق، فلم لا يجوز مثلها في القوّة العاقلة؟

لا يقال: هب أنّ ما ذكرتموه محتمل، لكنّا[١٩] نرى القوّة العاقلة قد يزداد كمالها و قوّتها في زمان الكهولة. فمن أين حصل ذلك الكمال حال اختلال البدن؟ لأنّا نقول: هذا أيضاً وارد عليكم لأنّ[٢٠] ذات النّفس النّاطقة موجودة في الأحوال كلّها، و استكمالها إنّما يكون بسبب القوى البدنيّة،

١- صدق: - ط. ٢- لم يكن منتجاً ثمّ: لم يذكر منتجاً ثمّ م. ٣- اللّمي: العكس ط، م، مص.
٤- بعلل مختلفة: لعلل مختلفة س. : بالعلل المختلفة ط. ٥- أفعال: أحوال مص. ٦- الأمران: الأمر س.
٧- ذكره. ذكروه س. ٨- لم: - م. ٩- كمالها: كمال ط. ١٠- البدن: النّفس س. ١١- حدّ: قدر س.
١٢- كمال: - ط. ١٣- الحدّ: - ط. ١٤- القدر - المقدار مص. ١٥- من: في ط. ١٦- زمان: - ط.
١٧- و هو أنّ المعتبر ... ذلك: - م. ١٨- و. + القدر ط. ١٩- لكنّا: + انا ط. : + نقول م. ٢٠- لأنّ: بلأ مج.



فكيف حصل في زمان اختلالها؟ فعلمنا أنّ هذا الإشكال مشترك، ثم[1] الجواب عنه على القولين واحد، و هو أنّ زمان الكهولة زمان حصلت[2] العلوم الكثيرة للقوّة العاقلة، و القوّة العاقلة باقية على كمال قوّتها، فتستعين القوّة[3] العاقلة بتلك العلوم، فلاجرم صارت في هذه الحالة أكمل و أكثر علماً.

[الفصل الثّالث]

زيادة تبصرة : تأمّل أيضاً أنّ القوى[4] القائمة بالأبدان يكلّها تكرّر الأفاعيل، لاسيّما القويّة، و خصوصاً إذا اتبعت فعلاً فعلاً[5] على الفور، و كان الضّعيف في مثل تلك الحال غير مشعور به كالرّائحة الضّعيفة إثر القويّة. و أفعال القوّة العاقلة قد يكون كثيراً بخلاف ما وصف.

التّفسير : هذه حجّة أخرى على أنّ القوّة العاقلة في ذاتها و في تعقّلاتها غنيّة عن البدن. و تقريرها أنّ القوى البدنيّة لها خاصيّتان: إحداهما أنّها تكلّ بتكرّر[6] الأفعال القويّة لاسيّما إذا فعلت فعلاً بعد فعل على الفور، و ذلك معلوم بالاستقراء. و ثانيتهما[7]: القوى المدركة البدنيّة[8] لاتشعر بالمدرك الضّعيف حال شعورها بالمدرك القوي. فإنّ الباصرة لاتدرك الشّعلة في مقابلة قرص الشّمس، و السّامعة لاتسمع الصّوت الضّعيف عند سماع الرّعد و البوقات، و كذا القول في سائر الحواس.

و إذا ثبت ذلك فنقول: إنّا نرى أحوال القوّة العاقلة بخلاف سائر القوى في هذين الأمرين، فإنّها لاتكلّ عند كثرة التّعقّلات، بل كأنّها كلّما عقلت أكثر كانت قوّتها على تحصيل سائر المعقولات أتمّ[9]، و إدراكها للمعقولات القويّة لايمنعها عن[10] إدراك[11] المعقولات الضّعيفة. فعلمنا أنّ القوّة العاقلة غير جسمانيّة.

و لقائل أن يقول: القوّة العاقلة مخالفة بالنّوع لسائر القوى، فلم لايجوز اختصاص أحد النّوعين بخاصيّات[12] لاتوجد في سائر الأنواع؟ و إن كانت هذه القوى بأسرها مع اختلافها مشتركة

١- ثمّ : و ط. ٢- حصلت :+ فيه مص. ٣- القوّة : بالقوّة م. ٤- القوى : القوّة مص. ٥- فعلاً فعلاً : فعلاً بعد م.
٦- تكلّ بتكرّر : تكلّ عنها لكرّر ط. : يكلّها تكرّر مص. ٧- ثانيتهما : ثانيهما ط، م، مج، مص.
٨- المدركة البدنيّة : البدنيّة المدركة ط. ٩- أتمّ :+ و أولى س. ١٠- عن : من ط. ١١- إدراك : إدراكات ط.
١٢- بخاصيّات : لخاصيّات مص. : بخاصيّتان م.



في أنها جسمانيّة، فإنّ الأشياء المختلفة بالماهيّات[1] لا يمتنع اشتراكها في لازم واحد. و أيضاً فلانسلّم أنّ القوى الجسمانيّة المدركة لاتدرك الضعيف حال إدراكها[2] القوي[3]، فإنّ القوّة الخياليّة حال ما يتخيّل البحر و الجبل و الشمس، يتخيّل البقّة و الذرّة و أيضاً فلانسلّم أنّ شيئاً من القوى المدركة[4] جسمانيّة على ما مرّ تقريره في النمط الثالث.

[الفصل الرابع]

زيادة تبصرة: ما كان فعله بالآلة، و[5] لم يكن له فعل خاصّ[6]، لم يكن له فعل في الآلة. و لهذا فإنّ القوى الحسّاسة لاتدرك آلتها[7] بوجه، و لاتدرك إدراكاتها بوجه، لأنّها لاآلات لها إلى آلاتها و إدراكاتها، و لافعل لها إلّا بآلاتها. و ليست القوى العقليّة كذلك فإنّها تعقل كلّ شيء.

التفسير: هذه حجّة ثالثة على المطلوب المذكور. و تقريرها أنّ القوّة العاقلة لوكان إدراكها بواسطة الآلة لما أدركت نفسها، و لاإدراكها لنفسها[8]، و لاآلتها. و التوالي الثلاثة[9] باطلة، فالمقدّم باطل[10].

بيان الشرطيّة من وجهين: الأوّل، أنّ القوّة الحسّاسة[11] لمّا كان إدراكها بواسطة الآلة، لاجرم ما أدركت[12] ذاتها[13]، ولا إدراكها[14]، و لاآلتها. فكذا ههنا. الثاني الآلة يستحيل أن تكون متوسّطة بين الشيء و بين[15] نفسه، و بينه و بين إدراكه لنفسه، و بينه[16] و بين إدراكه[17] لتلك الآلة، و إلّا لكانت الآلة متوسّطة بين نفسها و بين غيرها[18]، و هو محال. و إذا استحال كون الآلة متوسّطة بين القوّة و بين هذه الأمور الثلاثة، و[19] كان إدراكها لايتمّ[20] إلّا بتوسّط الآلة، وجب استحالة كون[21] القوّة مدركة لهذه الأمور الثلاثة.[22] فثبت صحّة الشرطيّة.

و أمّا فساد التوالي فظاهر. هو لأنّا[23] نعلم بالضرورة أنّ قوّتنا العاقلة تدرك نفسها، و إدراكها

١- بالماهيّات: بالماهيّة م. ٢- حال إدراكها: كإدراكها س، مج. ٣- القوي: للقوي ط، م. ٤- المدركة: - س.
٥- و: - س. ٦- بالآلة و لم يكن له فعل خاصّ: بالآلة خاصّ م. ٧- آلتها: آلاتها م، مص. ٨- لنفسها: - ط.
٩- الثلاثة: - س. ١٠- باطل: مثله س. ١١- الحسّاسة: الجسمانيّة مج، مص. ١٢- أدركت: + الآلة ط، م.
١٣- ذاتها: نفسها م. ١٤- إدراكها: لذاتها مص. ١٥- بين: من م. ١٦- بينه: - س. ١٧- إدراكه: لنفسه م.
١٨- بين نفسها و بين غيرها: بين الشيء و بين نفسه س. ١٩- و: + إن ط. ٢٠- لايتمّ: - س.
٢١- الآلة متوسّطة ... استحالة كون: على الهامش س. ٢٢- الثلاثة: - س. ٢٣- لأنّا: فانّا ط.

لنفسها[١]، و الجسم الّذي يدّعي[٢] كونه آلة لها و هو القلب أو[٣] الدّماغ. فعلمنا أنّه لا حاجة بالقوّة العاقلة في تعقّلها إلى شيء من الآلات. و ربّما[٤] جعلوا هذه المقدّمة صغرى، و ضمّوا إليها كبرى[٥] و هي: أنّ كلّ ما كان غنيّاً في فعله عن الآلة[٦] كان غنيّاً في ذاته من تلك الآلة؛ لأنّ الموجوديّة[٧] جزء من الموجديّة.[٨] فإذا ثبت الاستغناء في الفاعليّة، فبأن[٩] يثبت الاستغناء في أصل الموجوديّة كان أولى. و إذا ثبت هاتان المقدّمتان لزم كون القوّة العاقلة غنيّة في ذاتها و في فاعليّتها[١٠] عن البدن.

و لقائل أن يقول: ههنا مطلوبان: أحدهما، أنّ القوّة العاقلة غير جسمانيّة. و ثانيهما، أنّ بتقدير أن يكون الأمر[١١] كذلك، لكن لم قلتم: إنّه لا يتوقّف صحّة اتّصافها بإدراك الأشياء على تعلّقها[١٢] بالجسم؟ و الحجّة الّتي ذكرتموها لا تفيد واحداً منهما.

أمّا الأوّل فلأنّا نقول: إنّ[١٣] قولكم: إنّ[١٤] القوّة العاقلة تعقل بواسطة الآلة[١٥] أم لا، كلام مجمل. و عندنا أنّ القوّة العاقلة عرض حالّ في البدن، و هذا العرض هو المتعلّق بنفسه و بسائر المعلومات. و نعني بهذا التّعلّق النّسبة الحاصلة[١٦] الّتي تكلّمنا فيها في النّمط الثّالث، و سمّيناها بالشّعور و الإدراك. فلم لا يجوز أن يكون الأمر كذلك؟ فلئن قلتم هذا العرض إذا كان مستقلاً بالتّعلّق بالمعلومات وجب أن يكون مستقلاً بذاته قائماً بنفسه، طالبناكم[١٧] بالدّلالة عليه. فإن عوّلتم على ما ذكرتموه من حديث[١٨] الموجوديّة و الموجديّة[١٩]، فقد سبق الكشف عن هذه المغالطة في النّمط السّادس[٢٠].

و أمّا الثّاني، فهو أن نقول[٢١]: هب أنّ القوّة العاقلة موجود قائم[٢٢] بالنّفس[٢٣] ليس بجسم و لا جسمانيّ[٢٤]، لكن لم لا يجوز أن يكون شرط إمكان اتّصافه[٢٥] بالعلوم و التّعقّلات تعلّقها[٢٦] بالبدن؟

١- و إدراكها لنفسها - م، مص. ٢- يدّعي : تدّعي س، مص. ٣- أو : و ط، م، مص. ٤- و ربّما : فربّما ط، م.
٥- كبرى : الكبرى مص. ٦- كان غنيّاً في فعله عن الآلة : - م. ٧- الموجوديّة : الموجديّة مص.
٨- الموجديّة : الموجوديّة ط، مص. ٩- فبأن : بأن م. ١٠- فاعليّتها : عاقليّتها ط، مج. ١١- الأمر : - ط.
١٢- تعقّلها : تعقّلها م. ١٣- إنّ : - ط. ١٤- إنّ : - م، مج. ١٥- الآلة : آلة مص.
١٦- الحاصلة : الخاصّة ط، م، مج. ١٧- طالبناكم : - م. ١٨- حديث : حيث م.
١٩- الموجوديّة و الموجديّة : الموجديّة و الموجوديّة ط، م، مص. ٢٠- السّادس : + و الله الموفّق ط.
٢١- نقول : يقول م، مص. ٢٢- موجود قائم : موجودة قائمة ط، م، مص. ٢٣- بالنّفس : بنفسه س.
٢٤- جسمانيّ : بجسمانيّ م، مج، مص؛ + و ط، م، مج. ٢٥- اتّصافه : اتّصافها ط، مص. ٢٦- تعلّقها : تعقّلها م.



و معلوم أنّه ليس في[1] شيء ممّا ذكرتموه ما[2] يبطل هذا الاحتمال. فظهر أنّ الّذي ذكروه كلام خطابي لابرهاني.

[الفصل الخامس]

زيادة تبصرة: لوكانت القوّة العقليّة[3] منطبعة في جسم من قلب أو دماغ لكانت دائمة التّعقّل له، أو كانت لاتعقله[4] البتة، لأنّها[5] إنّما تعقل بحصول صورة المتعقّل لها. فإن استأنفت تعقّلاً بعد ما لم يكن، فيكون قد حصل لها[6] صورة المتعقّل بعد ما لم يكن لها. و لأنّها مادّيّة فيلزم أن يكون مايحصل لها[7] من صورة المتعقّل من مادّته موجوداً في مادّته أيضاً. و لأنّ حصوله متجدّد فهو غير الصّورة الّتي لم تزل له في مادّته لمادّته[8] بالعدد. فيكون قد حصل في مادّة واحدة مكتوفة بأعراض بأعيانها صورتان لشيء واحد معاً. و قد سبق بيان فساد هذا. فإذن هذه الصّورة، الّتي بها تصير القوّة المتعقّلة[9] متعقّلة لأنّها، تكون الصّورة الّتي للشيء الّذي فيه القوّة المتعقّلة. و القوّة المتعقّلة مقارنة لها دائماً. فإمّا أن تكون تلك المقارنة توجب التّعقّل دائماً أو[10] لايحتمل التّعقّل أصلاً. و ليس و لاواحد من الأمرين بصحيح.

التّفسير: هذه حجّة رابعة على أنّ القوّة العاقلة غيرحالّة في الجسم أصلاً. و سمّاها في كتاب الشّفاء و النّجاة بالبرهان العظيم. و تقريرها أنّ القوّة العاقلة لوكانت حالّة في جسم[11] لكانت إمّا أن تكون مدركة لذلك الجسم دائماً أو لاتكون مدركة له[12] دائماً. لكن التّالي باطل، لأنّها مدركة له[13] في بعض الأوقات دون البعض[14]. فالمقدّم باطل، و هوكون القوّة العاقلة جسمانيّة.

بيان[15] الشّرطيّة أنّ القوّة العاقلة بتقدير كونها حالّة في قلب أو دماغ لوأدركت[16] ذلك[17] الجسم، لكان ذلك الإدراك و العلم لأجل حضور صورة المعلوم عند القوّة المدركة. ثمّ لايخلو إمّا

١- في: - ص. ٢- ما: منها ص، م. ٣- العقليّة: العاقلة ص. ٤- لاتعقله: + أيضاً م. ٥- لأنّها: + أيضاً م.
٦- لها: + من م. ٧- لها: - م. ٨- لمادّته: - مص. ٩- المتعقّلة: المتعقّله م. ١٠- أو: و مص.
١١- جسم: الجسم فله، هو مص. ١٢- مدركة له: مدركاً لها م. ١٣- له. لها طه م: - ص.
١٤- البعض: بعض ص. ١٥- بيان: مثال مع. ١٦- لو أدركت: أو أدركت م. ١٧- ذلك: - ط.

أن يكون ذلك لحضور[1] صورة أخرى مساوية لذلك الجسم[2] في القوّة العاقلة، أو لحضور نفس ذلك الجسم عند القوّة العاقلة. و الأوّل باطل؛ لأنّ تلك الصّورة المساوية لذلك الجسم إذا حصلت في القوّة العاقلة[3]، و ذلك الجسم أيضاً حاضر عند القوّة العاقلة، فحينئذ قد اجتمع المثلان[4]، و هو محال. و لمّا بطل ذلك تعيّن[5] القسم الأوّل و هو أن يكون إدراك القوّة العاقلة لذلك الجسم ليس إلّا لحضور ذلك الجسم عندها. ثمّ إن كان[6] ذلك الحضور كافياً في حصول الإدراك، يلزم أن يكون مدركاً لها أبداً. و إن لم يكن كافياً وجب أن لا تدركه[7] أبداً. لأنّها لو أدركته في وقت دون وقت لكان ذلك لتجدّد صورة أخرى مساوية للمعلوم في العالم[8] بناءً على ما ثبت أنّه لا معنى للإدراك إلّا ذلك، و حينئذ يلزم اجتماع المثلين، و هو محال. فقد ظهر أنّ القوّة العاقلة لو كانت حالّة في قلب أو دماغ لوجب فيها أن تدركه دائماً أو أن لا تدركه دائماً[9]، و لمّا لم يكن[10] كذلك، بل علمنا بالضّرورة أنّها تستحضر[11] صورة القلب و الدّماغ تارة و لا تستحضرها[12] أخرى، علمنا فساد التّالي. و ذلك يدلّ على فساد المقدّم.

و لقائل أن يقول: هذه الحجّة مبنيّة على مقدّمات باطلة: فإحديها[13] أنّ من عقل شيئاً حصل في ذاته صورة مساوية في تمام الماهيّة لذلك المعقول، و هو باطل كما[14] مرّ تقريره. و الّذي نعيده[15] الآن أنّي إذا عقلت السّماء، فالأثر الّذي حصل في ذهني عند ذلك التّعقّل أعلم بالضّرورة أنّه ليس بمساوٍ للسّماء[16] الموجودة في الخارج في تمام الماهيّة. و لو جاز التّشكّك[17] فيه لجاز أن يقال: السّواد مثل البياض في تمام الماهيّة[18]؛ لأنّ المناسبة بين السّواد و البياض أتمّ منها بين السّماء[19] و بين[20] الأثر الحاصل في النّفس عند ما نعقلها. فإنّ السّواد و البياض يشتركان[21] في كونهما

١- لحضور: - م.   ٢- الجسم: + إذا حصلت ط.   ٣- أو لحضور نفس ... في القوّة العاقلة: - س.
٤- المثلان: المثلان م.   ٥- تعيّن: يعني مص.   ٦- كان: - م.   ٧- لا تدركه: لا تكون مدركة مص.
٨- العالم: العلم مج.   ٩- أن لا تدركه دائماً: - م.   ١٠- لم يكن: + الأمر ط، م، مص.
١١- أنّها تستحضر: أنّا نستحضر ط، م، مص.   ١٢- لا تستحضرها: لا نستحضرها ط، مص.
١٣- فإحديها: أحدها م، مص.   ١٤- كما: لما س.   ١٥- نعيده: نفيده مج.
١٦- بمساوٍ للسّماء: يساوي السّماء ط.   ١٧- التّشكّك: الشّكّ ط.   ١٨- في تمام الماهيّة: - م.
١٩- السّماء: + و الأرض ط.   ٢٠- بين: - ط، مج، مص.   ٢١- يشتركان: مشتركان م، مج، مص.

لونين[١] عرضين حالّين في المحلّ محسوسين. فأمّا الأثر النّفسانيّ الحاصل عند التّعقّل عرض غير محسوس حالّ في نفس غير محسوسة، و السّماء جوهر موجود في الخارج محيط بالأرض. و بالجملة فمن جوّز أن يقول: إنّ ذلك الأثر النّفسانيّ مساوٍ لهذا الجسم في تمام الماهيّة، كان عن المعقول خارجاً، و في تيه الجهل والجاً. و إذا بطلت هذه القاعدة بطل القول بأنّ تعقّل القوّة العاقلة لمحلّها لوكان لحصول صورة أخرى من ذلك المحلّ فيها لزم اجتماع المثلين. فإنّا بيّنّا أنّه يستحيل أن يكون الأمر الحاصل عند التّعقّل[٢] مساوياً للمعقول في تمام الماهيّة.

و ثانيها[٣] أنّا إن[٤] سلّمنا هذه القاعدة، لكنّا بيّنّا في النّمط الثّالث بالدّلائل القاطعة[٥] أنّ الإدراك و الشّعور و العلم لايمكن أن[٦] يكون نفس تلك الصّورة الحاصلة، بل لابدّ و أن يكون عبارة عن حالة نسبيّة[٧] إضافيّة بين العالم و المعلوم. و إذا كان كذلك لم لايجوز أن يقال: القوّة العاقلة يدرك محلّها تارة، و لايدركه[٨] أخرى، لأجل أنّه يحصل بينها و بين محلّها تلك الإضافة المخصوصة تارة و لايحصل أخرى. و على هذا التّقدير[٩] لايلزم شيء ممّا ذكرتموه.

و ثالثها[١٠] أنّ اجتماع المثلين محال، و قد بيّنّا في النّمط الرّابع، حيث قلتم[١١]: تغاير الأشخاص الدّاخلة تحت النّوع الواحد[١٢] لايكون إلّا لتغاير القوابل، أنّه[١٣] لادليل لكم على هذه المقدّمة[١٤]. و زيّفنا[١٥] ما ذكرتموه في تقريرها، و كشفنا عن وجه المغالطة فيها[١٦].

و رابعتها[١٧] أنّا إن[١٨] ساعدنا على كلّ هذه المقدّمات، لكن لانسلّم أنّه لوكان تعقّل القوّة العاقلة محلّها لأجل صورة مساوية لذلك المحلّ فيها[١٩]، لزم اجتماع المثلين. بيانه هو أنّ القوّة العاقلة حالّة في القلب[٢٠]، و الصّورة الحاصلة[٢١] عند حصول علمنا لذلك المحلّ حاصلة في القوّة العاقلة. فأحدهما محلّ القوّة العاقلة[٢٢]، و الأخرى حالّة فيها. و إذا كان كذلك لم يجتمع المثلان على وجه

١- لونين: - س. ٢- التّعقّل: - س. ٣- ثانيها: ثانيها ط، م، مج، مص. ٤- أنّا إن: إنّا م: إنّا ط.
٥- القاطعة: القاهرة م، مص: الباهرة ط. ٦- يمكن أن: على الهامش س. ٧- حالة نسبيّة: حالة نسبة مص.
٨- لايدركه: لايدركها م: لايدرك مص. ٩- هذا التّقدير: هذا التّقرير مج: هذين التّقريرين مص.
١٠- ثالثها: ثالثها ط، م، مج، مص. ١١- قلتم: قلت مص. ١٢- النّوع الواحد: نوع واحد مج: النّوع س.
١٣- أنّه: لأنّه مص. ١٤- المقدّمة: القاعدة س. ١٥- زيّفنا: تضعّفنا م. ١٦- فيها: فيه س.
١٧- رابعتها: رابعها ط، م، مج، مص. ١٨- إن: - س، مص. ١٩- فيها: منها مج.
٢٠- القلب: + أو الدّماغ ط. ٢١- الحاصلة: الحالّة ط. ٢٢- العاقلة: - مج.



ارتفع[1] الامتياز بينهما من كلّ الوجوه، فلايفضي إلى انقلاب الاثنين واحداً، فلايكون محالاً.

لايقال : لم كان أحدهما بالمحلّيّة و الآخر بالحاليّة أولى من العكس مع تماثلهما؟ لأنّا نقول: لأنّ[2] الّذي هو محلّ القوّة كان موجوداً[3] أوّلاً، ثمّ حلّت القوّة فيه[4] ثانياً. فإذا جاءت الصّورة الأخرى، كانت القوّة غنيّة عن الحلول فيها. و أيضاً فالجسم الواحد قد يحلّ فيه أعراض كثيرة موجودة. ولاشكّ أنّ وجود كلّ واحد منها زائد على ماهيته. فإذا[5] كانت تلك الأعراض قائمة بأسرها بذلك المحلّ، لزم اجتماع وجوداتها في ذلك المحلّ فيلزم اجتماع المثلين[6]، و هو محال.

فلئن[7] قالوا: إنّ[8] كلّ واحد من تلك الوجودات عارض لماهيّة أخرى، فيحصل الامتياز بسبب ذلك؛ فنقول: و لم كان بعض الوجودات[9] بأن يكون عارضاً لبعض تلك الماهيّات بأولى من العكس؟ و لوجاز ذلك، فلم لايجوز أن يكون شيء محلاً لتلك القوّة العاقلة، و شيء آخر يكون حالاً فيها[10]؟!

ثمّ إن نزلنا عن كلّ هذه المقامات، ولكنّ هذه الحجّة تقتضي أن تكون النّفس عالمة بجميع صفاتها و لوازمها أبداً، لأنّ علمها بلوازمها إمّا أن يكون مغايراً لحصول تلك[11] اللّوازم، و إمّا أن لايكون. و الأوّل يلزم منه اجتماع المثلين. بل هذا الكلام ههنا أمكن و أمتن؛ لأنّ تلك[12] اللّوازم و العلم بها[13] كلاهما[14] حالّان في النّفس النّاطقة، فيكون اجتماع المثلين حاصلاً. و أمّا فيما ذكرتموه فقد بيّنّا أنّ أحد المثلين محلّ و الآخر[15] حالّ. و أمّا الثّاني، فإمّا أن يكون حصول تلك اللّوازم كافياً في إدراك النّفس النّاطقة لها، فيلزم أن تكون مدركة لها أبداً[16]، و إمّا أن لايكفي[17]، فحينئذ يجب أن لاتدركها أبداً[18]. فثبت أنّ الّذي ذكروه يوجب عليهم ما ألزمناه. و لنرجع إلى التّفسير.

أمّا قوله : «لوكانت القوّة العقليّة منطبعة في جسم من قلب أودماغ لكانت دائمة التّعقّل له، أو كانت لاتعقله[19] ألبتّة[20]»، فالمراد من هذه الشّرطيّة ظاهر.

١- ارتفع : لايقع س.. أن يقع مج. ٢- لأنّ - ط. ٣- الّذي هو... كان موجوداً: الّتي هي... كانت موجودة س.

٤- فيه : فيها س. ٥- فإذا : و إذا ط، م، مص. ٦- المثلين : الأمثال س. ٧- فلئن : و إن ط، م، مص.

٨- إنّ : - مج. ٩- بعض الوجودات : بعض تلك الموجودات ط. ١٠- فيها : فيه مج، مص.

١١- تلك : لتلك س. ١٢- تلك : - ط. ١٣- بها : بهما ط. ١٤- كلاهما : - مص. ١٥- الآخر : الثّاني ط.

١٦- أبداً : - مج. ١٧- أن لايكفي : أن لايكون كافياً مج. : لأن لايكفي ط. ١٨- أبداً : أصلاً س.

١٩- لاتعقله : لاتعقل مص. ٢٠- التّعقّل له ... ألبتّة : حتى الهامش س.



و أمّا قوله: «لأنّها إنّما[1] تمثّل بحصول[2] صورة المتعقّل[3] لها[4]»، فالمراد منه الدّلالة على تلك الشّرطيّة، و بناء تلك الدّلالة على أنّ التّعقّل لا يكون إلّا لحصول صورة[5] المعقول للعاقل[6].

و أمّا قوله: «فإن استأنفت تعقّلاً بعد ما لم يكن» إلى قوله: «و قد سبق[7] بيان[8] فساد هذا»، فالمراد منه[9] أنّ القوّة العاقلة لو عقلت ذلك الجسم بعد أن لم تعقله، فلابدّ و أن يكون ذلك[10] بحصول صورة[11] مساوية لذلك الجسم في القوّة العاقلة. و تلك الصّورة[12] لابدّ و أن تكون مغايرة لذلك الجسم[13]، لأنّ ذلك الجسم قد كان موجوداً قبل حدوث هذه الصّورة[14]. و كلّ ما كان موجوداً قبل وجود[15] غيره فهما متغايران. و حينئذ يلزم[16] اجتماع المثلين؛ و هو محال.

و أمّا قوله: «و إذن[17] هذه الصّورة الّتي بها تصير القوّة المتعقّلة متعقّلة» إلى آخره، فالمراد منه أنّ تعقّل[18] هذه القوّة لذلك الجسم لا يكون إلّا نفس حضور ذلك الجسم عندها. فإن كفى هذا[19] الحضور[20] في التّعقّل وجب حصول[21] التّعقّل أبداً[22]. و إن لم يكف وجب أن لا يحصل أبداً كما مرّ تقريره.

[الفصل السّادس]

تكملة لهذه الإشارات[23]: فاعلم من هذا أنّ الجوهر العاقل مثاله أن يعقل بذاته[24]. و لأنّه أصل فلن يكون مركّباً من قوّة قابلة للفساد مقارنة لقوّة الثّبات. فإن أخذت لا على أنّها أصل، بل كالمركّب من شيء كالهيولى و شيء كالصّورة عهدنا[25] بالكلام نحو الأصل من جزئيه. و الأعراض وجودها في موضوعها[26]، فقوّة فسادها و حدوثها هي في موضوعاتها[27]، فلم يجتمع فيها[28] تركيب. و إذا كان

۱- إنّما: إنّا ق، ط، مص. ۲- بحصول: لحصول مص. : حصول مج. ۳- المتعقّل: المعقول س. ۴- لها: بها ط، مص.
۵- صورة: - مج. ۶- للعاقل: في العاقل س. ۷- سبق: سلف مج. ۸- بيان: - س. ۹- ت: - ط، م، مج.
۱۰- ذلك: - ق، م، مص. ۱۱- بحصول صورة: لحصول صور مج. ۱۲- الصّورة: الصّور مج.
۱۳- الجسم: - ط. ۱۴- الصّورة: الصّور مج. ۱۵- وجود: حدوث مج. ۱۶- يلزم: + منه مص.
۱۷- فإذن: الإذ س. ۱۸- تعقّل: - مج. ۱۹- هذا: ذلك مج. ۲۰- الحضور: الحصول مص.
۲۱- حصول: حضور مص. ۲۲- أبداً: - م. ۲۳- لهذه الإشارات: للإشارات مص. ۲۴- بذاته: ذاته مص.
۲۵- عهدنا: عهدنا م. ۲۶- موضوعها: موضوعاتها مص. ۲۷- في: - مص. ۲۸- موضوعاتها: موضوعها س.
: موضعها م، ولكن على الهامش صحّح بقلم جديد على: «موضوعاتها». ۲۹- فيها: منها س.



كذلك لم يكن أمثال هذه في أنفسها قابلة للفساد بعد وجوبها بعللها[1]، و ثباتها بها.

التّفسير: إنّما سمّي هذا الفصل بتكملة[2] الإشارات[3] لأنّ مقصوده من[4] الإشارة الأولى من هذا النّمط بيان[5] بقاء النّفس بعد البدن. ثمّ احتاج إلى بيان استغنائها من البدن لأجل ذلك[6] المقصود. فلمّا فرغ من بيان ذلك في الفصول السّالفة أراد في هذا الفصل أن يرجع إلى المقصود من بيان بقاء النّفس، فلاجرم كان هذا الفصل كالتّكملة لما مرّ[7]. و اعلم أنّه لمّا فرغ من[8] ذكر هذه الأدلّة صرّح بالنّتيجة، و هي أنّ القوّة العاقلة الّتي فينا مستقلّة بالعاقليّة[9]، و أنّه لاحاجة بها[10] في إدراكها و تعقّلها إلى الجسم.

ثمّ إنّه بعد ذلك شرع في إقامة حجّة أخرى على بقاء النّفس بعد موت البدن، فقال: «و لأنّه أصل فلن[11] يكون مركّباً من قوّة قابلة» إلى آخره. و اعلم أنّ مدار هذه الحجّة على أنّ كلّ حادث مسبوق بمادّة، و تقريره مامرّ في النّمط الخامس[12]. ثمّ نقول: لوكانت النّفس[13] قابلة للفساد لكان إمكان حصول ذلك الفساد حاصلاً قبل حصول ذلك الفساد[14]. و ذلك الإمكان[15] لابدّ له من محلّ، و[16] يستحيل أن يكون محلّه ذات النّفس، لأنّ محلّ إمكان الشّيء لابدّ و أن يكون باقياً عند حصول ذلك الشّيء. لكنّ النّفس لاتكون باقية عند[17] حصول فسادها. فإذن محلّ ذلك الإمكان ليس النّفس بل مادّتها. فثبت أنّ النّفس لوكانت قابلة للفساد[18] لكانت مركّبة من المادّة و الصّورة[19]، لكن ذلك ممّا لم يقل به أحد.

ثمّ لو ذهب إليه ذاهب، فحينئذ نقول: تلك المادّة[20] إمّا أن لاتكون لها مادّة أخرى، و إن كانت[21] لكن[22] لابدّ من الانتهاء إلى مادّة أخيرة لا مادّة لها. فتلك المادّة الّتي ليست لها مادّة وجب امتناع فسادها، لأنّه لو صحّ ذلك عليها لكان لها مادّة، و إذليس لها مادّة استحال الفساد عليها. و[23]

۱- بعللها : لعللها مص. ' بعلّتها م.　۲- بتكملة : تكملة ط، مج، مص.　۳- الإشارات : للإشارات مج، مص.

۴- من : في مص.　۵- بيان : - س.　۶- ذلك : هذا مص.　۷- لما مرّ : - مج.　۸- من : في م، مص.

۹- بالعاقليّة : - ط.　۱۰- بها : - س.　۱۱- فلن : فلا ط.

۱۲- راجع: النّمط الخامس، الفصل الثّامن، مص ۵-۲۰۳-۲۰۳]　۱۳- النّفس : + النّاطقة مج.

۱۴- حاصلاً ... الفساد : - ط.　۱۵- الإمكان : + الأزل ط، م.　۱۶- و : - مج، مص.　۱۷- عند : بعد س.

۱۸- لكان إمكان حصول (س ۱۰) ... قابلة للفساد : - مج.　۱۹- المادّة و الصّورة : مادّة و صورة مص.

۲۰- نقول تلك المادّة : - مج.　۲۱- و إن كانت : + لابدّ ط، : أو أن نقول تلك المادّة كانت مج.

۲۲- لكن : - ط.　۲۳- و : إلّا مج.



لانعني بالنفس إلّا ذلك الجوهر المجرّد الباقي.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ كلّ محدث مسبوق بمادّة على ما مرّ تقريره [1] في النمط الخامس. ثمّ لئن ولّت المساعدة عليه لكن لم لايجوز أن يقال [2]: جوهر النفس الناطقة مركّب من هيولى و صورة [3] مخالفتين لهيولى الأجسام و صورها. ثمّ إنّ تلك الهيولى باقية، و تلك الصّورة قابلة للفساد. و لمّا كانت الصّورة المقوّمة لماهيّة النفس الناطقة قابلة للفساد فحينئذ صحّ العدم على النفس الناطقة. و قولكم أنّه [4] لابدّ من الاعتراف ببقاء [5] تلك المادّة؛ قلنا: هذا مسلّم لكن لايلزم من بقاء مادّة النفس بقاؤها [6] كما لايلزم من بقاء هيولى الأجسام العنصرية بقاؤها [6]. و الّذي يحقّق ذلك أنّكم بعد الفراغ من [7] إثبات بقاء النفس تقولون: إنّها تبقى بعد موت البدن عاقلة لمعقولاتها، مدركة لمدركاتها، موصوفة بالأخلاق الّتي اكتسبتها حال كونها بدنيّة.

و إذا جوّزتم أن يكون الباقي بعد موت البدن مادّتها فقط لم [8] يمكنكم القطع بشيء من ذلك، لأنّ لقائل أن يقول: حينئذ لم [9] لايجوز أن يقال: اتّصاف تلك المادّة بهذه التعقّلات [10] و الإدراكات و العلوم و الأخلاق مشروط بحصول تلك الصّورة فيها، و عند موت [11] البدن فسدت تلك الصّورة [12]، فلاجرم لايبقى شيء من تلك العلوم و الأخلاق [13]. فظهر أنّ القدر الّذي ذكرو [14] في بقاء النفس غير كاف.

لايقال: يمكننا [15] دفع هذا الاحتمال بأن تقول: تلك المادّة معقولة و هي مجرّدة قائمة بنفسها، فتكون عاقلة بالدّليل المذكور في النمط الثّالث على أنّ كلّ مجرّد فهو [16] عاقل و معقول، لأنّا نقول: قد زيّفنا [17] تلك الدّلالة [18] بما فيه [19] مقنع. و أيضاً فالنفس الناطقة داخلة تحت جنس الجوهر، فتكون النفس الناطقة مركّبة من الجنس و الفصل [20]، إذا أخذا [21] بشرط التجرّد كانا مادّة و صورة،

١- تقريره: تقرير مج. ٢- يقال: + إنّ ط. ٣- هيولى و صورة: الهيولى و الصّورة مج.
٤- أنّه: - ط، م، مص. ٥- ببقاء: بمادّة س. ٦- بقاؤها: بقاء م. ٧- الفراغ من: النّزاع على مج.
٨- لم: لا مج. ٩- لم: - ط. ١٠- التعقّلات: التعلّقات مج. ١١- موت: عدم س.
١٢- الصّورة: الصّور مج. ١٣- مشروط بحصول ... الأخلاق: - م. ١٤- ذكروه: ذكرتموه مج.
١٥- يمكننا: لايمكننا م. ١٦- فهو: + عقل و س، - ط، م، مص. ١٧- قد زيّفنا: زيّفنا ط، م، مص.
١٨- الدّلالة: الأدلّة مج. ١٩- بما فيه: بما فيه مص. ٢٠- الفصل: + و ط، م، مص. ٢١- أخذا: أخذ م، مص.



فالنّفس على قانون مذهبهم[1] مركّبة من المادّة و الصّورة[2]. و مادّتها لابدّ و أن[3] تكون مجرّدة، فتكون مادّة النّفس[4] عقلاً و عاقلاً[5] و معقولاً. و على هذا التّقدير تكون مادّة الشّيء مساوية لكلّ ذلك الشّيء في كلّ الصّفات و هو محال.

ثمّ[6] إن[7] وقعت المساعدة عليه، ولكنّ الوجه الّذي ذكرتموه كما دلّ على استحالة الفساد على النّفس فهو دالّ[8] على استحالة حدوثها مع أنّكم معترفون بحدوثها. بيانه و هو أنّه كما أنّ الفساد، مسبوق بإمكان الفساد فكذلك الحدوث مسبوق بإمكان الحدوث. فإن استغني إمكان حدوثها عن المحلّ، أو[9] إن افتقر إلى المحلّ لكن محلّ ذلك الإمكان هو البدن، فليجز في إمكان الفساد أن[10] لايفتقر إلى المحلّ أو إن افتقر إليه لكنّه[11] يكون محلّه البدن. و إن بطل ذلك[12] ههنا فليبطل[13] هناك، و إلّا فما الفرق؟ و بالجملة فلم لايجوز أن يقال: إنّ صدور النّفس عن العقل الفعّال مشروط بحصول المزاج القابل لتدبيرها[14] و تصرّفها، فإذا فسد هذا البدن فقد فسد شرط صدورها عنه[15]، و عند ذلك يجب فناؤها لفناء[16] شرطها. و لنرجع إلى التّفسير.

أمّا قوله : «و لأنّه أصل فلن[17] يكون مركّباً من قوّة قابلة للفساد مقارنة لقوّة الثّبات»، فالمراد[18] أنّ الجوهر العاقل منّا أصل، أي قائم بنفسه غير محتاج إلى محلّ[19]. و إذا كان كذلك لم يكن مركّباً من شيء يحصل فيه[20] قوّة الفساد، فوجب أن لايكون له قوّة الفساد[21].

و أمّا قوله : «و إن[22] أخذت لاعلى أنّها أصل، بل كالمركّب من شيء كالهيولى و شيء كالصّورة» فمعناه[23] بالكلام نحو الأصل من جزئيه، فالمراد منه[24] أنّه إن لم يكن بسيطاً بل كان مركّباً من المادّة و الصّورة قصدنا نحو تلك المادّة، و قلنا[25]: تلك المادّة إمّا أن لايكون لها مادّة، أو[26] إن كان لها

---

١ - مذهبهم : قولهم س. ٢ - المادّة و الصّورة : مادّة و صورة مص. ٣ - لابدّ و أن : - ط، م.
٤ - فتكون مادّة النّفس : فمادّة النّفس تكون ط. ٥ - عاقلاً : - ط. ٦ - ثمّ : و س. ٧ - إن : لئن م، مج.
٨ - دالّ : دليل مص. ٩ - أو : و ط، مص. ١٠ - أن : - م. ١١ - لكنّه : لكن مص. ١٢ - ذلك : - مج.
١٣ - فليبطل : فيبطل ط، م. ١٤ - لتدبيرها : لتدبّرها مج. ١٥ - صدورها عنه : حصولها منها مص.
١٦ - لفناء : بفناء مص. ١٧ - فلن : فإن م، مص. : فلا ط. ١٨ - فالمراد : + منه ط، مص.
١٩ - محلّ : المحلّ ط، مص. ٢٠ - فيه : منه م. ٢١ - فوجب...الفساد : - ط، م. ٢٢ - فإن : فإذا مج.
٢٣ - فمعناه : فمعناه م. ٢٤ - منه : - ط، م، مج. ٢٥ - قلنا : + و مج : + إنّ ط. ٢٦ - أو : و مص.

مادّة لكنّه ينتهي[١] الأمر في الآخرة[٢] إلى مادّة[٣] لا مادّة لها[٤] أصلاً، و حينئذ يستحيل الفساد عليها.

و أمّا قوله: «و الأعراض وجودها في موضوعها، فلقوّة[٥] فسادها و حدوثها في موضوعاتها[٦][٧]، فلم يجتمع فيها[٨] تركيب»، فاعلم أنّ الغرض من هذا الكلام أن يكون جواباً عن سؤال يذكر على الحجّة المذكورة[٩] أوّلاً. و ذلك السّؤال هو أنّكم ادّعيتم أنّ البسيط لا يقبل الفساد، و هذا باطل بالصّور و الأعراض، فإنّها بسائط مع أنّها قابلة للفساد.فأجاب عنه بأنّ البسيط الّذي يكون حالاً في محلّ يجوز عليه الفساد؛ لأنّ قوّة فساده موجودة في ذلك المحلّ. و أمّا النّفس النّاطقة فهي من البسائط الغنيّة عن المحلّ[١٠]. فظهر الفرق.

وأمّا قوله: «و إذا كان كذلك لم يكن أمثالها[١١] في أنفسها قابلة للفساد بعد وجوبها بعللها، و ثباتها بها»، فاعلم أنّه لمّا ذكر الفرق قال: و أمثال هذه يعني به الشّيء الّذي يكون[١٢] كالنّفس النّاطقة في البساطة[١٣]، و عدم الحلول في المحلّ لا تكون قابلة للفساد، بل تبقى بعد حدوثها واجبة الوجود[١٤] لوجوب[١٥] عللها، واجبة البقاء لوجوب بقاء عللها.

المسئلة الثّالثة

في الاتّحاد و تعاريفه

أربعة فصول[١٦].

[الفصل السّابع]

وهم و تنبيه: إنّ قوماً من المتصدّرين يقع عندهم أنّ الجوهر العاقل إذا عقل صورة عقليّة صار هو هي[١٧]. فلنفرض الجوهر العاقل عقل «الف» و كان[١٨] هو على قولهم بعينه[١٩] المعقول من

١- ينتهي: منتهي مص. ٢- الآخرة: الأخيرة مص. ٣- مادة: ما س، مج. ٤- لها: له س.

٥- فلقوة: و لقوة مص. ٦- موضوعاتها: موضوعها س. ٧- فلقوة فسادها و حدوثها في موضوعاتها: - ط.

٨- فيها: منها م، مج. ٩- المذكورة: - ط. ١٠- من المحل: - ط. ١١- أمثالها: في أمثالها ط: أمثال هذه مص.

١٢- به الشيء الّذي يكون: بها الّتي لا يكون ط. ١٣- البساطة: البسايط ط. ١٤- الوجود: - مص.

١٥- لوجوب: لوجود م. ١٦- أربعة فصول: - ط، م. ١٧- هي: + الأوّل مص. ١٨- و كان: لكان مص.

١٩- بعينه: نفسه س، م.

« الف ». فهل هو حينئذ كما كان عند ما لم يعقل « الف »، أو بطل منه ذلك؟ فإن كان كما كان فسواء عقل « الف » أو لم يعقلها. و إن كان بطل منه ذلك، أبطل على أنّه حال له أو على أنّه ذاته؟ فإن كان على أنّه حال له[1] و الذّات باقية فهو كسائر الاستحالات، ليس على ما[2] يقولون. و إن كان على أنّه ذاته، فقد بطل ذاته، و حدث شيء آخر، ليس أنّه صار هو شيئاً آخر. على أنّك إذا تأمّلت هذا أيضاً علمت أنّه يقتضي هيولى مشتركة، و تجدّد مركّب لا بسيط[3].

التّفسير: ذهب قوم إلى أنّ النّفس النّاطقة إذا عقلت شيئاً اتّحدت بتلك الصّورة العقليّة. و هذا باطل لأنّها بعد الاتّحاد[4] إن بقيت في حدّ ذاتها كما كانت قبل الاتّحاد، فهذا ليس من الاتّحاد في شيء. و إن لم يبق فالزّائل إمّا الذّات، أو صفة من الصّفات. فإن كان الأوّل، لم يكن ذلك اتّحاداً بل حدوثاً لشيء و عدماً لشيء آخر. و إن كان الثّاني، لم يكن ذلك أيضاً اتّحاداً، بل هناك ذات باقية في الأحوال كلّها[5] و كانت موصوفة بصفة، ثمّ طرأت عليها صفة أخرى وزالت الأولى. و ليس ذلك من الاتّحاد في شيء.

و اعلم أنّ الشّيخ قد اختار في كتاب المبدأ و المعاد حين ما حاول اقامة الدّلالة على أنّ واجب الوجود عقل و عاقل و معقول: أنّ النّفس النّاطقة إذا عقلت شيئاً اتّحدت بتلك الصّورة العقليّة[6].

[الفصل الثّامن]

زيادة تنبيه: و أيضاً إذا عقل « الف » ثمّ عقل « ب »، أيكون[7] كما كان عند ما عقل « الف » حتّى يكون سواء عقل « ب » أو لم يعقلها، أو يصير شيئاً آخر؟ و يلزم منه[8] ما تقدّم ذكره.

التّفسير: هذه هي الحجّة الأولى ولكن في صورة أخرى. و تقريرها أنّها إذا عقلت شيئاً و اتّحدت بتلك الصّورة، ثمّ عقلت شيئاً ثانياً و اتّحدت أيضاً بالصّورة[9] الثّانية، فالشّيء الحاصل عند الاتّحاد[10] بالصّورة الأولى هل تبقى عند الاتّحاد بالصّورة الثّانية، أو ما بقي؟ و حينئذ يعود التّقسيم[11]

---

١ – حال له: حاله س. ٢ – على ما: كما مص. ٣ – لا بسيط: البسيط مص. ٤ – الاتّحاد: + و م.
٥ – كلّها: – س مص. [٦ – راجع: المبدأ و المعاد، لابن سينا، تصحيح عبد الله نوراني، الفصل السّابع من المقالة الأولى، ص ٧–٨] ٧ – أيكون: يكون مص. ٨ – منه: – س، م. ٩ – بالصّورة: بتلك الصّورة ط.
١٠ – الاتّحاد: اتّحاده ط، م مص. ١١ – التّقسيم: القسم مص.

المذكور[١] بعينه[٢].

[الفصل التاسع]

وهم[٣] و تنبيه: و هؤلاء أيضاً قد يقولون[٤]: إنّ النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً فإنّما يعقل ذلك الشيء باتّصالها بالعقل الفعّال. و هذا حق[٥]. قالوا: و اتّصالها بالعقل الفعّال هو أن تصير هي[٦] نفس[٧] العقل الفعّال[٨] لأنّها تصير العقل المستفاد، و العقل الفعّال هو نفسه يتّصل بالنفس فتكون العقل المستفاد. و هؤلاء بين أن يجعلوا العقل متجزّئاً قد يتّصل منه شيء دون شيء، أو يجعلوا اتّصالاً واحداً به يجعل النفس كاملة واصلة إلى كلّ معقول، على أنّ الإحالة[٩] في قولهم: إنّ النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين مايتصوّر به[١٠] قائمة.

[الفصل العاشر]

حكاية[١١]: و كان لهم رجل يعرف بفرفوريوس، عمل في العقل و المعقولات كتاباً يثني عليه المشّاؤون و هو حشف[١٢] كلّه، و هم يعلمون من أنفسهم أنّهم[١٣] لا يفهمونه و لا فرفوريوس نفسه. و قد ناقضه من أهل زمانه رجل، و ناقض هو ذلك المناقض بما هو أسقط من الأوّل[١٤].

التفسير: القائلون بالاتّحاد قد[١٥] يعترفون بأنّ النفس الناطقة أنّما تعرف الأشياء لاتّصالها بالعقل[١٦] الفعّال، ولكنّهم يقولون مع ذلك أنّها تتّحد بالعقل الفعّال حتّى تصير النفس، حال صيرورتها عقلاً مستفاداً، نفس العقل الفعّال. و هذا الكلام باطل بالوجه الأوّل، و بوجه آخر مخصوص[١٧] به[١٨]. و هو أنّ النفس إمّا أن يتّحد ببعض[١٩] أجزاء العقل الفعّال[٢٠] دون غيره، و ذلك

١- المذكور + فيه ط، م معي. ٢- بعينه: نفسه م. ٣- وهم: + آخر معي ٤- أيضاً قد يقولون: يقولون أيضاً س.
٥- حق: أحق معي. ٦- هي: - س. ٧- نفس: لنفس معي. ٨- هذا حق... العقل الفعّال: على الهامش بقلم جديد م. ٩- الإحالة: المحالة م. ١٠- يتصوّر به: يتصوّرونه م: مهملة في س. ١١- حكاية: - م.
١٢- حشف: سخف م. ١٣- أنّهم: أنّه معي. ١٤- و كان لهم رجل... أسقط من الأوّل: ثابتة على الهامش م؛ ساقطة من س هنا ولكن جاء بعد أسطر. ١٥- قد: - س. ١٦- بالعقل: بالفعل معي.
١٧- مخصوص: يختصّ ط.: مختصّ م.: يخصّ معي. ١٨- به: - س. ١٩- ببعض: بعض معي.
٢٠- الفعّال: - معي.



يقتضي كون العقل الفعّال منقسماً[1]؛ و هو محال، أو يتّحد بكلّه[2] فيلزم أن تصير النّفس عالمة بكلّ المعقولات؛ و هو باطل[3]. و أمّا الحكاية الّتي ذكرها بعد هذا الفصل فالمقصود منها أن يعرف[4] أنّ القائل بهذا[5] الاتّحاد هو «فرفوريوس»، و له كتاب طوّل فيه نفسه في تقرير هذه المقالة. و لاشكّ أنّ الكتاب المشتمل على تقرير مثل[6] هذه المقالة لايكون إلّا فاسداً.

[الفصل الحادي عشر]

إشارة: اعلم أنّ قول القائل: إنّ شيئاً يصير شيئاً آخر لا على سبيل[7] الاستحالة من حال إلى حال آخر، و لا على سبيل التّركيب مع[8] شيء آخر ليحدث منهما[9] شيء ثالث[10]، بل على أنّه كان شيئاً واحداً فصار واحداً آخر، قولٌ شعري[11] غير معقول. فإنّه إن كان كلّ[12] من الأمرين موجوداً فهما إثنان متميّزان. و إن كان أحدهما غير موجود، فقد بطل[13] إن كان المعدوم قبلُ، و حدث[14] شيء آخر، أو لم يحدث بأن[15] كان المفروض ثابتاً و[16] مصيّراً إيّاه. و إن كانا معدومين فلم يصر أحدهما الآخر، بل إنّما يجوز أن يقال: إنّ الماء صار هواء على أنّ[17] الموضوع للمائيّة خلع المائيّة و لبس الهوائيّة، أو ما يجري هذا المجرى.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل إقامة الدّلالة على امتناع القول بالاتّحاد على الاطلاق. و اعلم أنّ قول القائل: صار هذا الشّيء[18] شيئاً آخر، يطلق على معان ثلاثة، إثنان[19] منها صحيحان، و الثّالث باطل[20]. أمّا الصّحيحان: فأحدهما أن يكون هناك ذات موصوفة بصفة، ثمّ يطرأ عليها صفة أخرى و تزول الأولى، كما يقال: صار الأبيض اسوداً، و الماء ناراً. و الثّاني أن يتركّب منه و من غيره شيء ثالث، كما يقال: صار الغزل كرباساً، و الخشب سريراً. و هذان المعنيان معقولان صحيحان[21].

١- منقسماً: منقسماً مص. ٢- بكلّه: كلّه مص. ٣- و هو باطل: + حكاية وكان لهم رجل ... أسقط من الأرك س.

٤- و أمّا الحكاية ... أن يعرف. قال رضي الله عنه المقصود من هذه الحكاية س. ٥- بهذا: هذا مص.

٦- مثل: - ط، م. ٧- سبيل: - س. ٨- مع: من م. ٩- منهما: - س. ١٠- ثالث: آخر س.

١١- شعري: + كاذب م. ١٢- كلّ: + واحد م. ١٣- بطل: + الّذي كان موجوداً مص. : و أيضاً ثابتة على الهامش م.

١٤- و حدث: حدوث مص. ١٥- بأن: فإن مص. ١٦- و: أو مص. ١٧- أنّ: - مص.

١٨- الشّيء: - ط. ١٩- إثنان: - ط. ٢٠- باطل: فاسد ط، م، مص. ٢١- صحيحان: - س.



و أمّا الثّالث و هو أن يصير أحد الشّيئين عين الآخر فهو[1] باطل محال[2]. و البرهان عليه[3] أنّ الشّيء إذا اتّحد بشيء آخر[4] فهما في هذه الحالة إمّا أن يكونا موجودين، أو معدومين، أو أحدهما موجوداً و الآخر معدوماً. فإن كانا موجودين فلم يتّحدا، بل هما إثنان. و إن كانا معدومين فهما أيضاً لم يتّحدا، بل عدما و حصل شيء ثالث. و إن كان أحدهما موجوداً و الآخر معدوماً لم يتّحدا أيضاً، لأنّ الموجود يستحيل أن يكون عين المعدوم. فظهر أنّ القول بالاتّحاد على جميع الأحوال غير معقول.

و أمّا عبارة الكتاب فهي واضحة إلّا[5] في إبطال أحد هذه الأقسام الثّلاثة فإنّها مختلّة جدّاً. و بعد الوقوف على الغرض لاحاجة إليه.

[الفصل الثّاني عشر]

تنبيه: قد ظهر[6] لك من هذا أنّ كلّ ما يعقل، فإنّه ذات موجودة تتقرّر فيها الجلايا العقليّة تقرّر شيء في شيء آخر.

التّفسير: لمّا بطل القول بالاتّحاد ثبت أنّ كلّ ما يعقل شيئاً غيره فإنّ تعقّله لذلك الشّيء يكون صفة حالّة[7] فيه. و المراد بالجلايا العقليّة[8] تلك التّعقّلات و العلوم.

المسئلة الرّابعة[9]
في أقسام التّعقّلات و أحكامها

و فيها تنبيهان.

[الفصل الثّالث عشر]

تنبيه: الصّور العقليّة قد يجوز بوجه[10] ما أن تستفاد من الصّور الخارجيّة[11]، مثلاً كما

١- فهو: و هو مج. ؛ فهذا طء م، مص.   ٢- محال: - س.   ٣- عليه: - مص.   ٤- آخر: - مج.
٥- إلّا: لا مص.   ٦- قد ظهر: ليظهر مص. و أيضاً على هامش م.   ٧- حالّة: - ط.   ٨- العقليّة: - س.
٩- الرّابعة: الثّالثة طء م.   ١٠- بوجه: لوجه مص.   ١١- الخارجيّة: الخارجة مص.



تستفيد[1] صورة السّماء من السّماء. و يجوز[2] أن تسبق الصّورة أوّلاً إلى القوّة العاقلة[3]، ثم يصير لها وجود من خارج؛ مثل ما تعقل شكلاً، ثمّ تجعله موجوداً. و يجب أن يكون ما تعقله واجب الوجود من الكلّ على الوجه الثّاني.

التفسير: التّعقّل على قسمين: أحدهما ما يكون متأخراً عن المعقول، كعلمنا بالسّماء، فإنّه أنّما حصل بعد أن أدركناه في الخارج، و يسمّى هذا القسم[4] بالتّعقّل[5] الانفعالي. و ثانيهما أن يكون متقدّماً[6] عليه، مثل[7] أنّ المهندس يستحضر في عقله صورة الدّار، ثمّ يوجد في الخارج مثل تلك الصّورة، و يسمّى ذلك بالتّعقّل[8] الفعلي. و يجب أن يكون علم واجب الوجود[9] بالأشياء[10] على الوجه الثّاني. و معناه أنّه يجب أن يكون علمه[11] تعالى بالأشياء علماً فعليّاً، لأنّه لوكان انفعاليّاً لكان علمه مفتقراً إلى غيره، و هو محال.

[الفصل الرّابع عشر]

شبه: كلّ واحد من الوجهين قد يجوز أن يحصل من سبب عقلي مصوّر لموجود[12] الصّورة في الأعيان، أو غير موجودها بعدُ في جوهر قابل للصّور[13] المعقولة. و يجوز أن يكون للجوهر العقلي من ذاته لا من غيره. ولولا ذلك لذهبت العقول المفارقة إلى غير النّهاية. و واجب الوجود يجب أن يكون له ذلك من ذاته.

التفسير: التّعقّل الفعلي[14] و الانفعالي ينقسم كلّ واحد منهما إلى ما يكون للشّيء من غيره و إلى ما يكون له[15] من ذاته. ولولا هذا القسم الثّاني لاحتاج[16] كلّ واحد إلى آخر لا إلى نهاية، و هو محال. و لمّا ثبت أنّ واجب الوجود عالم بالأشياء علماً فعليّاً، وجب أن يكون ذلك له لذاته لا لغيره.

١- تستفيد: تستفاد م. ٢- يجوز: قد يجوز م. ٣- العاقلة: العاقلة م. ٤- القسم: + التّعقّل مص.

٥- بالتّعقّل: بالعقل ط، م، مج، مص. ٦- متقدّماً: مقدّماً مص. ٧- مثل: + ما م. ٨- بالتّعقّل: بالعقل ط، م، مص.

٩- الوجود: + جلّ و علا مج. ١٠- بالأشياء: - مج. ١١- علمه: علم الباري ط، م، مص.

١٢- لموجود: موجود م. ١٣- للصّور: للصّورة م. ١٤- الفعلي: فعلي ط. ١٥- له: للشّيء ط.

١٦- لاحتاج: لافتقر ط، م، مص.



المسئلة الخامسة[1]
في كيفيّة علم اللّه تعالى بذاته و بالكلّيّات

ثلاثة[2] فصول.

[الفصل الخامس عشر]

إشارة : واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما حقّق. و يعقل ما بعده من حيث هو علّة لما بعده، منه وجوده. و يعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب النازل من عنده، طولاً و عرضاً.

التفسير: قد دللنا[3] في الأبواب السالفة[4] أنّه تعالى عالم بذاته و بسائر المعلومات. و الآن تريد أن نبحث عن كيفيّة حصول تلك العالميّة له، فنقول: قد بيّنّا قبل هذا الفصل أنّ علمه تعالى بالأشياء لابدّ و أن يكون حاصلاً له[5] بذاته[6]. فنقول: إنّه تعالى يجب أن يعلم ذاته بذاته[7]، ثمّ إذا علم ذاته، و ذاته لذاته[8] علّة لما بعده، يجب أن يعلم من[9] ذاته كونه[10] علّة لما بعده. وإذا علم ذلك، علم لا محالة معلوله. ثمّ يلزم من علمه بمعلوله علمه بسائر المعلولات[11] النازلة[12] من عنده[13] طولاً و عرضاً. أمّا طولاً فكالعقول الّتي كلّ واحد منها علّة للعقل الّذي تحته. و أمّا عرضاً فكما إذا صدر شيئان أو أكثر من[14] علّة واحدة، كما يقال: إنّه صدر من كلّ عقل عقلٌ و نفس و فلك معاً[15].

و لقائل أن يقول: لم قلتم إنّ علمه تعالى بذاته يقتضي علمه بمعلوله؟ بيانه أنّكم إمّا أن تقولوا: إنّ[16] علمه بذاته من حيث أنّها تلك الذات المخصوصة علّة لعلمه بمعلوله، أو تقولوا: إنّ علمه بذاته من حيث أنّها علّة لذلك المعلول تقتضي علمه[17] بذلك المعلول. و الأوّل ممنوع، فلم قلتم: إنّ علمه بذاته المخصوصة الّتي[18] من جملة لواحقها و اعتباراتها كونها[19] علّة لذلك المعلول، تقتضي العلم

١- الخامسة : الرّابعة ط، م. ٢- ثلاثة : فيه ثلاثة س. ٣- قد دللنا : لمّا دللنا س، : كنّا استدللنا مص.

٤- السالفة : + على س. ٥- له : - م، مص. ٦- فنقول قد بيّنّا ... له بذاته : على الهامش ط.

٧- فنقول إنّه تعالى ... بذاته : - س. ٨- لذاته : - مج. ٩- من : - ط. ١٠- كونه : كونها مص.

١١- المعلولات : المعلومات ط، مج. ١٢- النازلة : المتنازلة ط. ١٣- النازلة من عنده : - مج.

١٤- من : عن م، مج. ١٥- معاً : - س. ١٦- إنّ : - مج. ١٧- علمه : العلم مج. ١٨- الّتي : + هي مص.

١٩- كونها : كأنّها س.



بذلك المعلول[1]؟ و ظاهر أنّ هذه المقدّمة ليست بديهيّة، بل لابدّ فيها من الدّلالة و أنتم ما ذكرتم الدّلالة عليها. و أمّا الثاني فباطل، لأنّ علمه تعالى بأنّ ذاته[2] علّة للشّيء الفلاني علم بإضافة مخصوصة بين ذاته و بين ذلك الشّيء. و العلم بإضافة أمر إلى أمر[3] مسبوق بالعلم بكلّ[4] واحد من المضافين. فلو[5] كان العلم بذلك المعلول[6] مستفاداً من العلم بتلك الإضافة[7] لزم الدّور، و أنّه محال.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة: إدراك الأوّل للأشياء من ذاته في ذاته هو أفضل أنحاء كون الشّيء مدركاً و مدرِكاً. و يتلوه إدراك الجواهر العقليّة للأوّل بإشراق الأوّل، و لما بعده منه[8] من[9] ذاته. و بعدهما الإدراكات النّفسانيّة الّتي هي نقش و رسم عن طابع[10] عقلي متبدّد المبادي، و المناسب.

التّفسير: مراتب العلوم ثلاثة:

فالمرتبة الأولى علم الله تعالى بذاته و علمه بغيره[11]، و هو أشرف العلوم. و علمه بذاته علّة لعلمه بما بعده[12] و[13] على ما مرّ تقريره.

المرتبة الثّانية علم العقول بعللها و معلولاتها. أمّا علمها بعللها[14] فليس ذلك لها[15] من ذواتها بل من عللها[16]، لأنّ الفلاسفة زعموا أنّ العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول. و أمّا العلم بالمعلول فإنّه لا يوجب العلم بالعلّة. فلأجل القضيّة الأولى قالوا: إنّ علم الباري تعالى بذاته علّة لعلمه بغيره، لأنّ ذاته تعالى علّة لغيره[17]، و العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول. و لأجل القضيّة الثّانية قالوا: إنّ علم العقول[18] بعللها غير لازم لها لذواتها[19]، بل فائض عليها من عللها.

و بيان هذا الفرق على قانون قولهم[20]: إنّ العلّة لذاتها المخصوصة موجبة للمعلول المخصوص، فلاجرم متى عرفت العلّة نفسها لزم من علمها بذاتها المخصوصة علمها بذلك المعلول.

١- لتقتضي ... المعلول: - س. ٢- بأنّ ذاته: بكون ذاته س. : بذاته م. ٣- أمر: أمره م. ٤- بكلّ: لكلّ مص.

٥- فلو: فإن س. ٦- المعلول: - س. ٧- بتلك الإضافة: بالإضافة ط. ٨- منه: - م. ٩- من: في مص.

١٠- طابع: طبائع مص. ١١- بذاته وعلمه بغيره: بذاته وبغيره مج: - ط. م، مص. ١٢- بما بعده: بغيره مج.

١٣- و هو أشرف العلوم ... بما بعده: - س. ١٤- بعللها: - ط. ١٥- لها: - ط. ١٦- بل من عللها: - س.

١٧- لغيره: لما بعده ط. ١٨- العقول: المعقول مص. ١٩- لذواتها: بذواتها مج.

٢٠- قولهم: مذهبهم س. :+ الأصل مج.



فأمّا[١] المعلول فافتقاره[٢] إلى العلّة ليس إلّا لإمكانه، و الإمكان لايحوج إلى تلك العلّة المعيّنة، و إلّا لافتقر كلّ ممكن إلى تلك العلّة. و لمّا كان ممكنٌ علّة لممكن[٣]، و لمّا كان ذلك باطلاً، علمنا أنّ الإمكان لايحوج إلّا إلى مطلق العلّة و المرجّح. و أمّا تعيّن العلّة فلايكون إلّا من جانب العلّة، بمعنى أنّه لمّا حصلت تلك العلّة، و هي لذاتها موجبة لذلك[٤] المعلول، استند ذلك[٥] المعلول إليها لكونها موجبة له، لا لافتقاره إليها. و إذا كان كذلك فالمعلول يلزم من علمه بذاته علمه بكونه[٦] ممكناً. و يلزم من علمه[٧] بكونه ممكناً علمه[٨] بأنّ له علّة، لأنّ كلّ ذلك من لوازم ذاته. و أمّا[٩] تعيّن العلّة فلمّا لم يكن من لوازم ذاته، لاجرم لم يلزم من علمه بنفسه المعيّنة علمه بعلّته المعيّنة. فظهر[١٠] أنّ العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول، و العلم بالمعلول لايوجب العلم بالعلّة. فثبت أنّ علم العقول بمعلها ليس لها من ذواتها، و أمّا علمها بمعلو لاتها فلها ذلك من ذواتها.

و لقائل أن يقول: هذا لايستقيم على أصولكم، لأنّ عندكم في كلّ عقل اعتبارات ثلاثة: وجوبه بغيره[١١]، و وجوده، و إمكانه. ثمّ استندتم[١٢] إلى هذه الثلاثة عقلاً، و نفساً، و فلكاً. فإذا زعمتم أنّ علم[١٣] العقل بالمعلول[١٤] مستفاد من علّته لزم أن تثبتوا[١٥] في العقل الّذي هو العلّة اعتباراً رابعاً ليكون مستنداً[١٦] لذلك[١٧].

المرتبة الثالثة علم النفوس، و تلك العلوم أنّما تحصل لها[١٨] عن فيض العقول. ولكن تلك العلوم غير[١٩] باقية، بل حادثة[٢٠] حاصلة بحسب استعدادات مختلفة المبادي و المناسبات[٢١]. و لترجع إلى التفسير.

أمّا قوله: وإدراك الأوّل للأشياء من ذاته في ذاته[٢٢] أفضل أنحاء[٢٣] كون الشيء مدرِكاً و مدرَكاً، فالمراد منه ظاهر، و هو تصريح بأنّ ذاته تعالى قابلة لتلك الصور و فاعلة لها. و هو رجوع

١- فأمّا: و أمّا مص. ٢- فافتقاره: بافتقاره م. : و افتقاره ط. ٣- و لمّا كان ... لممكن: - ط.

٤- لذلك: لهذه ط، م، مص. ٥- ذلك: هذا ط، م، مص. ٦- بكونه: لكونه مص. ٧- علمه: العلم ص.

٨- علمه: علّة م. ٩- و أمّا: فأمّا مص: فلمّا ط. ١٠- فظهر: و ظهر مج، مص. ١١- بغيره: لغيره مج.

١٢- استندتم: استند لم ط، م. ١٣- علم: - ط. ١٤- بالمعلول: المعلول ص، ط، م. ١٥- تثبتوا: يسبق ط.

١٦- مستنداً: مسنداً م، مص. ١٧- لذلك: إلى ذلك مج. ١٨- لها: لها مج. ١٩- غير: ليس مج.

٢٠- حادثة: - ط. ٢١- المناسبات: المناسبات ط. ٢٢- من ذاته في ذاته: - ص. : فهم مج.

٢٣- أنحاء: إلى مج.

عن قولهم المشهور في امتناعه[1].

و أمّا قوله : «و يعلو» إدراك الجواهر العقليّة للأوّل[2] بإشراق[3] الأوّل، و لما بعده[4] من ذاته»، فالمراد[5] ما ذكرنا[6] من[7] أنّ إدراك[8] العقل لما هو له أوّل[9] أي لعلّته بإشراق ذلك[10] الأوّل. و أمّا إدراكه لما بعده أي لمعلولاته فمن ذاته.

و أمّا قوله : «و بعد هما الإدراكات النّفسانيّة الّتي هي نقش و رسم[11] من طابع[12] عقلي متبدّد[13] المبادي، و المناسب» فالمراد منه ظاهر. و إنّما جعل تلك[14] الإدراكات نقشاً و رسماً[15] لأنّها أمور حادثة فهي كالنّقوش الطّارئة على اللّوح تارة[16] و الزّائلة عنه[17] أخرى.

[الفصل التّاسع عشر]

«وهم و تنبيه : و لعلّك تقول: إن كانت المعقولات لاتتّحد بالعاقل، و لا بعضها مع بعض لما[18] ذكرت، ثمّ قد سلّمت أنّ واجب الوجود يعقل كلّ شيء فليس واحداً حقّاً بل هناك كثرة. فنقول: إنّه لمّا كان تعقّل ذاته بذاته، ثمّ يلزم قيّوميّته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة، جاءت الكثرة لازمة متأخّرة لا داخلة في الذّات مقوّمة بها[19]، و جاءت أيضاً على ترتيب. و كثرة اللّوازم من الذّات مباينة أو غير مباينة لاتثلم[20] الوحدة، فالأوّل[21] تعرض له كثرة لوازم إضافيّة، و غيرإضافيّة، و كثرة سلوب، و بسبب ذلك كثرة أسماء[22]. لكن لاتأثير لذلك في وحدانيّة ذاته».

التّفسير: هذا سؤال جيّد، و تقريره أنّك إذا قلت: اللّه تعالى يعلم جميع الماهيّات، و العلم عبارة عن حصول صورة المعلوم عند[23] العالم، فقد حصل في ذاته صور المعلومات بأسرها. ثمّ زعمت أنّ العالم لايتّحد بالعلم، فيلزمك أن يكون ذات اللّه تعالى محلّاً لتلك الصّور الكثيرة الغير

١- و هو تصريح بأنّ ... في امتناعه :- س، مج. ٢- للأوّل : الأولى س. ٣- بإشراق : لإشراق مص.

٤- بعده :+ ث مج. ٥- فالمراد :+ منه س. ٦- ذكرنا : ذكرناه س. ٧- من :- ط. ٨- إدراك :- ط.

٩- لما هو له أوّل : لما هو أوّل س. لما هو له أولى ط. : لما له أولى مص. ١٠- ذلك :- ط، م، مص.

١١- رسم: وشم ط و على فوق السّطر: رسم. ١٢- من طابع : من طابع مص : طابع ط، و على فوق السّطر : من صانع عقلي. ١٣- متبدّد : متبدّد مج. ١٤- تلك :- مج. ١٥- رسماً : وشماً ط. ١٦- تارة : تارة مص.

١٧- عنه :- ط. ١٨- لما : كما م، مص. ١٩- بها :- س، م. ٢٠- لاتثلم : لاتسلم مص.

٢١- فالأوّل : و الأوّل مص. ٢٢- أسماء : الأسماء مص. ٢٣- عند : في س.



المتناهية. و حاصل جوابه أنّه التزم ذلک، و بيّن أنّه لايلزم منه محذور، لأنّ[١] الدّلالة انّما دلّت على تنزيه[٢] ذات اللّه تعالى عن الكثرة. فامّا أن[٣] لايكون لي[٤] لوازمه كثرة فذلک ممّا لم يثبت بالدّلالة أصلاً. و قد بيّنا أنّ علمه تعالى بالأشياء[٥] من لوازم علمه بذاته، فتكون الكثرة الحاصلة بسبب علمه بالأشياء كثرة في لوازم ذاته. و كثرة اللّوازم لاتوجب الكثرة في الملزوم،[٦] فإنّ الوحدة الّتي هي أبعد الأشياء عن طباع[٧] الكثرة يلزمها لوازم غيرمتناهية من كونها نصفاً للإثنين، و ثلثاً للثلاثة، و ربعاً للأربعة، و هلمّ جرّاً إلى مالانهاية له[٨].

ثمّ قال[٩] بعد ذلک: «فالأوّل يعرض[١٠] له كثرة لوازم إضافيّة، و غيراضافيّة[١١]، و كثرة سلوب، و بسبب[١٢] ذلک كثرة أسماء، لكن لاتأثير[١٣] لذلک في وحدانيّة ذاته تعالى[١٤]». و أقول: إنّ هذا الكلام يدلّ على رجوع الشيخ عن مذهب[١٥] الفلاسفة في مسئلتين من أمّهات المسائل:

إحداهما: أنّ المشهور من قولهم أنّ البسيط لايكون قابلاً و فاعلاً معاً، و ههنا اعترف[١٦] بأنّ المؤثّر في تلک الصّور[١٧] العقليّة ذاته تعالى، و القابل لها أيضاً ذاته، فالبسيط هناک قابل فاعل.

و ثانيتهما[١٨]: أنّ المشهور من مذهبهم أنّه ليس للّه تعالى من الصّفات إلّا الإضافات و السّلوب، و ههنا اعترف بأنّ للّه تعالى كثرة لوازم إضافيّة، و غيراضافيّة، و كثرة سلوب، فاثبت للّه تعالى صفات ثبوتيّة غيراضافيّة. و كيف يمكنه أن لايعترف بذلک، و عنده أنّ اللّه تعالى عالم بالماهيّات، و العلم بالأشياء عنده[١٩] عبارة عن حصول صورها في العالم، و تلک الصّور ليست مجرّد إضافات، لأنّ من[٢٠] مذهبه أنّ الصّورة[٢١] الحاصلة عند العقل مساوية لماهيّة المعقول[٢٢]، و المساوي[٢٣] للجواهر و الكيفيّات[٢٤] و الكيفيّات في تمام ماهيّاتها كيف يكون مجرّد إضافات؟ فظهر أنّ الفلاسفة لايمكنهم

١- لأنّ : لكن ط. ٢- تنزيه : تنزّه مص. ٣- أن : أنّه م، مص. ٤- لي : من مج. ٥- بالأشياء : - مج.

٦- بالأشياء كثرة في ... في الملزوم : بالأشياء الكثيرة في اللّوازم ولكثر اللّوازم لاتوجد الكثرة في اللّزوم ط.

٧- طباع : طبائع مج، مص. ٨- له : لها س : - ط. ٩- قال : - س. ١٠- يعرض : يلوض مج.

١١- غير إضافيّة : - م. ١٢- بسبب : سبب ط، مج. ١٣- لكن لاتأثير : لاتأثير مج. : لي تأثير مص.

١٤- ذاته تعالى : اللّه تعالى س. ١٥- مذهب : مذاهب ط، مص. ١٦- اعترف : + الشيخ مج، مص.

١٧- الصّور : الصّورة ط، م، مص. ١٨- ثانيتهما : ثانيهما ط، م، مج، مص. ١٩- عنده : عندهم س.

٢٠- من : - ط، س. ٢١- الصّورة : الصّور م، مج، مص. ٢٢- المعقول : العقول م، مص.

٢٣- المساوي : المبادي مج. ٢٤- الكيفيّات : الممكنات م.



ادّعاه تنزيه ذات[1] الله تعالى عن الصّفات الحقيقيّة[2].

المسئلة السّادسة[3]

في كيفيّة علم الله[4] تعالى بالجزئيّات

و فيها فصول أربعة.

و اعلم أنّ الجزئيّات قد تعلم[5] على وجه لايلزم من تغيّر المعلوم تغيّر[6] العلم به[7]، و تعلم أيضاً على وجه يلزم ذلك التغيّر عند تغيّر المعلوم[8]. و الشّيخ تكلّم أوّلاً[9] في تحقيق كلّ واحد من هذين النّوعين، ثمّ اشتغل بنفي أحدهما و إثبات الآخر.

[الفصل الثّامن عشر]

إشارة . الأشياء الجزئيّة قد تعقل كماتعقل الكلّيّات من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدأ نوعه في شخصه يتخصّص به، كالكسوف الجزئيّ فإنّه قد يعقل وقوعه بسبب توافي أسبابه الجزئيّة و إحاطة العقل بها، و تعقّلها كماتعقل الكلّيّات[10]. و ذلك غير الإدراك الجزئيّ الزّمانيّ الّذي يحكم أنّه وقع الآن، أو قبله، أو وقع[11] بعده. بل[12] مثل أن تعقل أنّ كسوفاً جزئيّاً يعرض عند حصول القمر، و هو جزئيّ ما، وقت كذا، و هو جزئيّ ما، في مقابلة كذا. ثمّ ربّما وقع ذلك الكسوف، و لم يكن عند العاقل الأوّل إحاطة[13] بأنّه وقع، أو لم يقع، و إن كان معقولاً له على النّحو الأوّل لأنّ هذا إدراك آخر جزئيّ يحدث مع حدوث[14] المدرَك، و يزول مع زواله. و ذلك الأوّل يكون ثابتا الدّهر كلّه، و إن كان علماً بجزئيّ؛ و هو أنّ العاقل يعقل أنّ بين كون القمر في موضع كذا، و بين كونه في موضع كذا، يكون كسوف معيّن في وقت[15] من زمان أوّل الحالين محدود. فعقله ذلك[16] أمر ثابت قبل كون[17]

١- ذات : - ط، م، مص. ٢- الحقيقيّة : + و بالله التوفيق م. ٣- السّادسة : الخامسة ط، م.
٤- علم الله : علمه ط. ٥- تعلم : يعلمه مص. ٦- تغيّر : + المعلوم لتغيّر مص. ٧- به : - س.
٨- التغيّر عند تغيّر المعلوم : - ط، م. ٩- أوّلاً : - س. ١٠- الكلّيّات : الجزئيّات مص. ١١- وقع : - م.
١٢- بل : - س. ١٣- إحاطة : + به مص. ١٤- يحدث مع حدوث : فيحدث مع حدوثه م.
١٥- وقت : + معيّن س. ١٦- ذلك : لذلك م. ١٧- كون : - م.



الكسوف، و معه، و بعده.

التفسير: الجزئيّات إذا عقلت بأسبابها[1] عقلت كلّيّة، و لاتتغيّر تلك التعقّلات[2] عند تغيّر تلك الجزئيّات. فإنّ من عقل من ذاته[3] أنّه[4] مؤثّر في الشيء الفلاني، و أنّ[5] ذلك الشيء يقتضي[6] حركة الفلك و الكواكب[7]، و أنّ حركته تقتضي[8] وصوله إلى الموضع الفلاني حال ما يكون الأرض حائلة بينه و بين الشمس، و أنّه[9] متى كان كذلك حصل الخسوف، و أنّه إذا تحرّك بعد ذلك إلى حدّ كذا حصل الانجلاء مقدار كذا، و إذا وصل إلى حدّ[10] آخر حصل تمام الانجلاء. فبهذا[11] الطريق تصير جميع الجزئيّات على جميع تفاصيلها و أحوالها[12] معلومة. و مثل[13] هذا العلم ممّا لايتغيّر بتغيّر[14] المعلوم. فإنّ[15] هذه العلوم حاصلة قبل حصول الكسوف، و معه، و بعده. فأمّا العلم بأنّ هذا الكسوف حصل الآن، أو مضى، أو سيحصل، فإنّه يجب تغيّره عند تغيّر هذه المعلومات. فقد ظهر أنّ الجزئي كيف يعلم حتّى لايتغيّر العلم عند تغيّر المعلوم، و كيف يعلم حتّى يجب تغيّره عند تغيّره.

و اعلم أنّ ألفاظ الكتاب ظاهرة إلّا قوله: و هو أنّ العاقل لأنّ بين كون القمر في موضع كذا إلى آخره؛ فإنّ المراد منه أنّ من عقل أنّه[16] يكون بين كون القمر في موضع كذا و بين كونه في موضع كذا كسوف جزئي، كان هذا التعقّل أمراً ثابتاً قبل الكسوف، و معه، و بعده. و قوله: بين زمان أوّل الحالين محدود[17]، ألفاظ ليس فيها كثير فائدة، و لو حذفناها لانتظم الكلام جدّاً. و لعلّها ليست من كلام الشيخ، و الأولى حذفها[18 و19].

[الفصل التّاسع عشر]

تنبيه و إشارة: قد تتغيّر الصّفات للأشياء على وجوه:

منها مثل أن يسودّ الّذي كان أبيض، و ذلك باستحالة صفة متقرّرة[20] غير مطابقة.

---

۱ - بأسبابها: أسبابها م، مص. ۲ - التعقّلات: التعقّلات ط. ۳ - من ذاته: - مص. ۴ - أنّه: بأنّه ط، مص.
۵ - و أنّ: فإنّ مص. ۶ - الشيء يقتضي: لايقتضي ط. ۷ - الكواكب: الكوكب م، مج، مص.
۸ - حركته تقتضي: يقتضي حركة مص. ۹ - و أنّه: فإنّه س. ۱۰ - كذا حصل... وصل إلى حدّ: - ط، مص.
۱۱ - فبهذا: فبهذا مج، مص. ۱۲ - أحوالها: - س. ۱۳ - مثل: مثل مج. ۱۴ - لايتغيّر بتغيّر: لايتغيّر مص.
۱۵ - فإنّ: فإذن مص. ۱۶ - أنّه: أن مص. ۱۷ - محدود: + عقله س. ۱۸ - عند تغيّر المعلوم وكيف... الأولى
حذفها: - م. ۱۹ - و اعلم أنّ ألفاظ... الأولى حذفها: - ط. ۲۰ - متقرّرة: متفردة س.

و منها مثل أن يكون الشّيء قادراً على تحريك جسم ما[1]، فلو عدم ذلك الجسم استحال أن يقال: إنّه[2] قادر على تحريكه؛ فاستحال إذن هو عن صفته[3] ولكن من غير تغيّر في ذاته بل في إضافته، فإنّ كونه قادراً صفة له واحدة، تلحقها إضافة إلى أمر كلّيّ من تحريك أجسام بحال ما مثلاً لزوماً أزليّاً ذاتيّاً و يدخل[4] في ذلك زيد، و عمرو، و حجارة، و شجرة دخولاً ثانياً. فإنّه ليس كونه قادراً متعلّقاً به الإضافات المثبتة[5] تعلّق ما لابدّ منه، فإنّه لو لم يكن زيد أصلاً في الإمكان، و لم تقع إضافة القوّة إلى تحريكه أبداً، ما ضرّ ذلك في كونه قادراً على التّحريك. فإذن أصل كونه قادراً لا يتغيّر بتغيّر أحوال[6] المقدور عليها من الأشياء، بل إنّما تتغيّر الإضافات الخارجيّة فقط. فهذا القسم كالمقابل للّذي[7] قبله.

و منها مثل أن يكون الشّيء عالماً بأنّ شيئاً ليس، ثمّ يحدث الشّيء، فيصير عالماً بأنّ الشّيء أيس، فتتغيّر الإضافة و الصّفة المضافة[8] معاً. فإنّ كونه عالماً بشيء ما، تختصّ[9] الإضافة به[10]، حتّى أنّه إذا كان عالماً بمعنى كلّيّ لم يكف ذلك بأن يكون عالماً بجزئيّ جزئيّ؛ بل يكون العلم بالنّتيجة علماً مستأنفاً يلزمه إضافة مستأنفة، و هيئة[11] للنّفس مستحدثة لها إضافة مستجدّة مخصوصة غير العلم بالمقدّمة و غيرهيئة تحقّقها. لا كما كان في كونه قادراً له بهيئة واحدة إضافات شتّى. فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه من عدم أو[12] وجود وجب أن يختلف حال الشّيء الّذي له الصّفة، لا في إضافة الصّفة نفسها فقط، بل و في الصّفة الّتي يلزمها تلك الإضافة أيضاً.

فما[13] ليس موضوعاً للتّغيّر لم يجز أن يعرض له تبدّل بحسب القسم الأوّل، و لا بحسب القسم الثّالث. و أمّا بحسب القسم الثّاني فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثّر في الذّات.

التّفسير: لمّا بيّن الشّيخ أنّ العلم بالزّمانيّات من حيث أنّها حاصلة الآن، أو غير حاصلة، واجب التّغيّر عند تغيّرها، و أراد أن يحتجّ باستحالة التّغيّر على اللّه تعالى على استحالة اتّصافه تعالى بهذا النّوع من العلوم، تكلّم أوّلاً في أقسام التّغيّرات و أصنافها، فذكر أنّها على ثلاثة أوجه. و تقريره أنّ الصّفات الثّبوتيّة إمّا أن تكون صفات حقيقيّة[14] عارية عن الإضافات[15] كالسّواد و البياض، أو صفات هي

١- ما: من الأجسام م ٢- إنّه: هو م ٣- من صفته: غير صفة مج. ٤- ذاتيّاً و يدخل: على الهامش س

٥- المثبتة: المثبتة س. ٦- أحوال: - م. ٧- للّذي: + كما م: + هو مص. ٨- المضافة: - س.

٩- تختصّ: مختصّ س. ١٠- به: - س. ١١- هيئة: لهيئة مص. ١٢- أو: و س، م

١٣- أيضاً فما: و أيضاً مقام م. ١٤- حقيقيّة: حقيقة ط، مص. ١٥- الإضافات: الإضافة ط.



مجرّد إضافات ككون[١] الإنسان يميناً و شمالاً، أو صفات حقيقيّة[٢] ذوات إضافات.

و هذا القسم الثّالث على قسمين: أحدهما الصّفة الّتي لايلزم من تغيّر ما لها من الإضافة تغيّرها، و الآخر ما يلزم من تغيّر ما لها من الإضافة تغيّرها.

أمّا الأوّل؛ فهو مثل أن يكون الشّيء قادراً على تحريك جسم، فلو عدم ذلك الجسم[٣] استحال أن يقال[٤]: هو قادر على تحريكه، فبطلت تلك الإضافة إذن[٥]. ولكن لايلزم من عدم تلك الإضافة عدم تلك القدرة، لأنّ القدرة صفة واحدة تلحقها إضافة إلى أمر كلّي و هو تحريك الجسم. فأمّا أن يكون[٦] ذلك الجسم زيداً أو عمراً فغير[٧] معتبر في بقاء القدرة[٨]، لأنّ المعتبر فيها[٩] أن تكون متعلّقة بتحريك الجسم لابتحريك هذا الجسم. و هذا حاصل سواء وجد هذا الجسم أو عدم.

و أمّا الثّاني؛ فهو مثل العلم بعدم الشّيء حال عدمه، و العلم بوجوده حال وجوده. فإنّه متى تغيّر المعلوم تغيّرت الإضافة و العلم معاً. و الّذي يدلّ عليه أمران:

الأوّل؛ و هو أنّ العلم بعدم الشّيء مخالف للعلم بوجوده و غير قائم مقامه؛ لأنّه لو وجد العلم بعدمه حال وجوده، أو[١٠] بالعكس، لكان ذلك جهلاً. و أمّا إذا وجد العلم بعدمه حال عدمه، أو بوجوده حال وجوده، فإنّه لايكون جهلاً بل يكون علماً[١١]. ولولا أنّ العلم بعدم الشّيء مخالف للعلم بوجوده و إلّا لقام كلّ واحد منهما[١٢] مقام الآخر. ولوكان كذلك، لكان العلم بوجوده حال عدمه علماً كما أنّ العلم بعدمه حال عدمه[١٣] علماً. و لمّا لم يكن كذلك ثبت ما ذكرناه.

و الثّاني، و[١٤] هو أنّ من علم أنّه إذا جاء الغد دخل زيداً الدّار، فهذا العلم لايكفيه في العلم أن يعلم دخوله[١٥] في الدّار عند دخوله فيها؛ لأنّه لو[١٦] كان في بيت مظلم لايميّز فيه بين اللّيل و النّهار إلى أن جاء الغد، و دخل زيد الدّار ولكن لم يعلم ذلك الإنسان أنّه جاء الغد. فإنّه لايكون علمه بأنّه إذا جاء الغد دخل زيد الدّار كافياً في حصول العلم بأنّه قد دخلها الآن. بلى متى انضمّ إلى ذلك العلم

١- ككون: لكون ط، مص. ٢- حقيقيّة: حقيقة ط، م، مص. ٣- الجسم: التحريك ط. ٤- يقال: يكون ط.
٥- إذن: - م. ٦- يكون: + كون ط، م، مص. ٧- فغير: - ط، م. ٨- القدرة: + فلا ط.
٩- فيها: منها س. ١٠- أو: و ط. ١١- بل يكون علماً: - ط، م. ١٢- منهما: - ط.
١٣- عدمه: + يكون مج. ١٤- و: - س. ١٥- أن يعلم دخوله: العلم بدخوله مص. ١٦- لو: إن س.

علم آخر، و هو أنّه جاء الغد، فحينئذ يتولّد[1] من هذين العلمين علم ثالث على سبيل النّتيجة بأنّ زيداً دخل الدّار. و هذا هو المراد بقول الشّيخ أنّه إذا كان عالماً[2] بمعنى كلّي لم يكف في[3] أن يكون عالماً بجزئي[4]، بل[5] يكون العلم بالنّتيجة علماً مستأنفاً يلزمه إضافة[6] مستأنفة، و هيئة للنّفس مستجدّة لها إضافة مستجدّة غير العلم بالمقدّمة[7] و غير هيئة تحقّقها. فثبت ما ادّعينا من وجوب تغيّر هذا النّوع من العلم عند تغيّر المعلوم.

ثمّ لمّا أطنب الشّيخ في تقرير هذه الأقسام قال: فماليس موضوعاً للتّغيّر لم يجز أن يعرض له[8] تبدّل بحسب القسم الأوّل، و لا بحسب القسم الثّالث. و أمّا بحسب القسم الثّاني فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثّر في الذّات. و معناه أنّ التّغيّر في القسم الأوّل، و هو الّذي يكون مثل السّواد و البياض، و في[9] القسم الثّالث، و هو كالعلم، محال. و أمّا في القسم الثّاني، و هو كالقدرة، فالتّغيّر[10] فيما لها من الإضافات جائز، لأنّ المتغيّر[11] هناك بالحقيقة[12] مجرّد الإضافة لا نفس الصّفة الّتي هي القدرة[13]. هذا حاصل الكلام.

و لقائل أن يقول: الإضافات عندكم أمور موجودة في الخارج، فإذا جوّزتم التّغيّر في الإضافات[14] العارضة لذات اللّه تعالى فقد جوّزتم[15] أن تحدث في ذاته تعالى صفة بعد عدمها أو[16] تزول عنها صفة بعد وجودها[17]. و إذا جوّزتم ذلك فيها فلم لا تجوّزون مثله في الصّفات الحقيقيّة؟ و أيّ دليل على الفرق بينهما؟

ثمّ لئن[18] وقعت المساعدة على أنّ التّغيّر في الصّفات الحقيقيّة للّه تعالى محال، فلم قلتم: إنّ العلم من الصّفات الحقيقيّة؟ بيانه أنّ العلم عندنا نسبة مخصوصة بين العالم و المعلوم، و الّذي تعتقدونه من أنّه عبارة عن صورة مساوية للمعلوم في العالم، فقد أبطلناه بما[19] فيه مقنع، و إذا كان كذلك كان التّغيّر في العلم تغيّراً في مجرّد الإضافة[20]، و ذلك غير ممتنع.

١- يتولّد : يولد مج.   ٢- عالماً : علماً ط، مص.   ٣- في : - س.   ٤- بجزئي : + جزئي م.   ٥- بل : بلى مص.
٦- إضافة : إصابة مج.   ٧- بالمقدّمة : + من العلم بالعدم ط.   ٨- يعرض له : يعرض لها س.   ٩- في : - س.
١٠- فالتّغيّر : بالتّغيّر م. : و التّغيّر ط.   ١١- المتغيّر : التّغيّر مج. : المعتبر ط.   ١٢- بالحقيقة : + في مج.
١٣- القدرة : كالقدرة مص.   ١٤- الإضافات : الإضافة ط.   ١٥- جوّزتم : + التّغيّر في الإضافات مج.
١٦- أو : و س.   ١٧- وجودها : + فيه ط، م. : + فيها مص.   ١٨- لئن : لم و إن س.   ١٩- بما : + مز مج.
٢٠- الإضافة : إضافة س.



و اعلم أنّ من النّاس من نازع في قولهم: العلم بالجزئيّات يجب تغيّره عند تغيّرها. و هذه المنازعة ضعيفة، و الأولى أن تساعد[1] على وجوب التّغيّر. لكن يزعم[2] أنّ العلم ليس إلّا إضافة مخصوصة[3]، و إذا جاز التّغيّر في الإضافات العارضة لذات اللّه تعالى فلم لا يجوز أيضاً[4] تغيّره في هذه الإضافة؟ و تحقيقه و هو أنّ[5] ذاته تعالى موجبة لحصول تلك الإضافة[6] المسمّاة بالعلم، لكن بشرط[7] حصول ذلك[8] المعلوم. فالعلم بأنّ زيداً دخل الدّار يوجبه[9] ذات اللّه تعالى لنفسه[10] لكن بشرط أن يدخل زيد الدّار فإذا خرج عنها فقد زال الشّرط فيزول المشروط و هو ذلك العلم، و يحدث[11] شرط علم آخر و هو العلم بخروجه، فلاجرم يحصل العلم الآخر[12]. و ما ذكره الفلاسفة في استحالة التّغيّر على هذا الوجه قد ذكرناه[13] في سائر الكتب و اعترضنا عليه. و إذا كان كذلك سقطت حجّتهم على القدح في علمه[14] تعالى بالجزئيّات.

[الفصل العشرون]

نكتة: كونك يميناً و شمالاً إضافة محضة، و كونك عالماً و قادراً هو كونك في حالة متقرّرة في نفسك تتبعها إضافة لازمة أو لاحقة، فأنت بهما ذو حال مضافة لا ذو إضافة محضة.

التّفسير: لمّا ذكر الأقسام الثّلاثة للصّفات الحقيقيّة في الفصل المتقدّم ذكر هنا الصّفات الّتي هي مجرّد الإضافات[15] فقط مثل كون الشّيء يميناً و شمالاً. فزعم أنّ هذه الأمور مجرّد إضافات، و[16] أمّا كونه عالماً و قادراً فهي صفات تتبعها إضافات.

و اعلم أنّ كثيراً من المتكلّمين المحقّقين نازعوا في ذلك، و زعموا أنّ العلم ليس إلّا مجرّد النّسبة المخصوصة[17]. فأمّا أن يقال: العلم صفة حقيقيّة تعرض لها هذه النّسبة فكلّا. و الشّيخ[18] ما أقام على صحّة دعواه برهاناً و لابدّ منه.

۱- تساعد: يساعد ط، م، مص. ۲- يزعم: لزعم مج؛ ... س. ۳- إضافة مخصوصة: الإضافة المخصوصة ط، م، مص.
۴- أيضاً: - س. ۵- أنّ: أنّه ط. ۶- الإضافة: الإضافات س. ۷- بشرط: لشرط مج. ۸- ذلك: - س.
۹- يوجبه: موجب ط، م، مص. ۱۰- لنفسه: في نفسه مص؛ - و س. ۱۱- يحدث: حدوث م؛ حصول ط، مص.
۱۲- الآخر: - س. ۱۳- قد ذكرناه: فقد ذكرنا مص. ۱۴- علمه: علم اللّه ط، م، مص.
۱۵- الإضافات: إضافات مص. ۱۶- و: - ط، م، مج. ۱۷- النّسبة المخصوصة: نسبة مخصوصة مص.
۱۸- فكلّا و الشّيخ: و كلام الشّيخ ط، مص.



[الفصل الحادي و العشرون]

تلخيص: فالواجب الوجود يجب أن لايكون علمه بالجزئيّات علماً زمانيّاً حتّى يدخل فيه: الآن و الماضي، و المستقبل. فيعرض لصفة[1] ذاته أن تتغيّر، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيّات على الوجه المقدّس العالي على الزّمان و الدّهر.

و يجب أن يكون عالماً[2] بكلّ شيء، لأنّ كلّ شيء لازم[3] بوسط أو بغير[4] وسط يتأدّى إليه بعينه قَدَرُه الّذي هو تفصيل قضائه الأوّل تأدّياً واجباً، إذ[5] كان مالايجب لايكون كما علمت.

التفسير: لمّا فرغ من بيان أنّ[6] الجزئيّات كيف تعلم حتّى يلزم التّغيّر، و كيف تعلم حتّى لايلزم التّغيّر[7]، و كان التّغيّر[8] على واجب الوجود ممتنعاً[9]، صرّح في هذا الفصل بالنّتيجة. فقال: يجب أن لايكون عالماً بالجزئيّات علماً زمانيّاً متغيّراً، و يجب أن يكون عالماً بها على الوجه الكلّي[10] الّذي لايتغيّر بتغيّر الزّمان.

و الدّليل عليه أنّه قد ثبت أنّ كلّ ممكن فلابدّ له من مرجّح، و أنّه ما[11] لم يجب وجوده عن ذلك المرجّح لايوجد فإذن يجب استناد كلّ الممكنات[12] إلى واجب الوجود، و ثبت أنّه لا واجب إلّا الواحد، فإذن جميع الممكنات مستندة إلى البارى تعالى. و قد عرفت أنّ العلم بالعلّة علّة للعلم بالمعلول، فيلزم من علمه تعالى بذاته علمه بجميع هذه الجزئيّات على أقصى ما لها من التّفاصيل. و هذا الكلام حقّ بعد تقرير المقدّمات المذكورة.

و أمّا لفظتا[13] القضاء و القدر اللّذان أوردهما ههنا[14] فيعني بالقضاء معلوله الأوّل، لأنّ القضاء هو الحكم الواحد الّذي يترتّب عليه سائر التّفاصيل، و المعلول الأوّل كذلك. و أمّا القدر فهو سائر المعلولات الصّادرة عنه طولاً و عرضاً، لأنّها[15] بالنّسبة إلى المعلول الأوّل[16] تجرى مجرى[17] تفصيل الجملة و هو القدر[18].

١- لصفة: بصفة مص. ٢- عالماً: عماً م. ٣- لازم: ملازم م. ٤- بغير: غير مص. ٥- إذ: إذا مص.
٦- أنّ: - ط. ٧- و كيف تعلم حتّى لايلزم التّغيّر: - مج. ٨- و كان التّغيّر: - م. ٩- ممتنعاً: - م.
١٠- الكلّي: الثّاني ط، م، مص. ١١- و أنّه ما: فإنّه إن ط. ١٢- استناد كلّ الممكنات: استناده ط.
١٣- لفظتا: لفظة ط، مج، : - مص. ١٤- ههنا: هنا س، : - ط. ١٥- لأنّها: - ط. ١٦- الأوّل: - س.
١٧- تجرى مجرى: تحرّك محرّك مج. ١٨- القدر: + والله الموفّق م، مج.



المسئلة السابعة[1]

في شرح عنايته تعالى

فصل واحد.

[الفصل الثاني و العشرون]

إشارة: فالعناية هي إحاطة علم الأوّل بالكلّ، و بالواجب أن يكون عليه الكلّ حتّى يكون على أحسن النّظام، و بأنّ ذلك واجب عنه و عن إحاطته به، فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النّظام من غير انبعاث قصد و طلب من الأوّل الحقّ، فعلم الأوّل بكيفيّة الصّواب في ترتيب وجود الكلّ منبع لفيضان الخير في الكلّ.

التفسير: إعلم أنّ في النّمط السّادس لمّا أبطل كونه تعالى فاعلاً بالاختيار، و كان المفهوم من العناية هو أن يفعل الفاعل فعلاً لينتفع به غيره، و هذا التفسير لايتأتّى مع القدح في كونه تعالى مختاراً، لاجرم احتاج إلى تفسير العناية، و الآن[2] أيضاً لمّا قدح في علمه تعالى بالجزئيّات، و كان ذلك المعنى[3] المتعارف[4] ممّا لايستمرّ أيضاً مع القدح في العلم[5] بالجزئيّات، لاجرم أعاد تفسير[6] العناية مرّة أخرى، و التفسير الّذي ذكره ههنا هو الّذي ذكره هناك من غير تفاوت أصلاً، فلافائدة في الإعادة[7].

المسئلة الثامنة[8]

في كيفيّة دخول الشرّ في القضاء الإلهي

خمسة فصول[9].

[الفصل الثالث و العشرون]

إشارة: الأمور الممكنة[10] في الوجود منها أمور يجوز أن يعرى وجودها عن الشرّ و الخلل و

١- السابعة: الثامنة ط، م. ٢- الآن: - ط. ٣- المعنى: بالمعنى ط. ٤- المتعارف: + بالعناية م؛ للعناية ط.

٥- العلم: العمل م. ٦- تفسير: تغيير م. ٧- الإعادة: + و بالله التوفيق بح. ٨- الثامنة: التاسعة ط، م.

٩- خمسة فصول: - ط، م. ١٠- الممكنة: + التي س.



الفساد أصلاً. و منها[1] أمور لايمكن أن تكون فاضلة فضيلتها إلّا و تكون بحيث يعرض منها شرّ ما عند ازدحامات الحركات و مصادمات المتحرّكات. و في القسمة[2] أمور شرّيّة إمّا على الإطلاق، و إمّا بحسب الغلبة.

و إذا كان الجود المحض مبدءاً لفيضان الوجود الخيري الصّواب كان وجود القسم الأوّل واجباً فيضانه، مثل وجود الجواهر العقليّة و ما يشبهها. و كذلك[3] القسم الثّاني[4] يجب فيضانه، فإنّ في أن لايوجد خير كثير، و لايؤتى به تحرّزاً من شرّ قليل شرّاً كثيراً. و ذلك مثل خلق النّار، فإنّ النار لاتفضل فضيلتها[5] و لاتكمل[6] معونتها[7] في تتميم الوجود إلّا أن يكون بحيث تؤذي و تؤلم ما يتّفق لها مصادمته من أجسام حيوانيّة. و كذلك الأجسام الحيوانيّة لايمكن أن يكون لها فضيلتها إلّا أن يكون بحيث يمكن أن تتأذّى أحوالها في حركاتها و سكوناتها. و أحوال مثل النّار في تلك أيضاً إلى اجتماعات و مصاكّات مؤذية، و أن تتأذّى أحوالها و أحوال الأمور الّتي في العالم إلى أن يقع لها غلطاً في[8] عقد ضارّ في المعاد و في الحقّ، أو فرط هيجان غالب[9] عامل من شهوة أو غضب ضارّ في أمر المعاد.

و تكون القوى المذكورة لاتلقى ضاماً، أو تكون بحيث يعرض لها عند المصادمات[10] عارض غلطاً و[11] غلبة هيجان، و ذلك في أشخاص أقلّ من أشخاص السّالمين و في[12] أوقات أقلّ من أوقات السّلامة. و لأنّ هذا معلوم في العناية الأولى، فهو كالمقصود بالعرض، فالشّرّ داخل في القدر بالعرض كأنّه مثلاً مرضيّ به بالعرض.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل ذكر أسباب الشّرور[13]. و الكلام فيه[14] مبني على تقديم تقسيم و هو أن نقول: الموجود إمّا أن يكون خيراً محضاً، أو الخيريّة غالبة فيه[15]، أو الخيريّة و الشّرّيّة فيه سيّان[16]، أو الشّريّة غالبة فيه، أو يكون شرّاً محضاً. فهذه أقسام خمسة لامزيد عليها.

١- منها: - س، م. ٢- القسمة: المحكمة م ولكن مصحّح على طرق النّطر. ٣- كذلك: + وجود م.
٤- الثّاني: + لأنّه م. ٥- فضيلتها: - س. ٦- لاتكمل: لاتكفّ م. ٧- معونتها: مؤونتها مص.
٨- في: - س، م. ٩- غالب: - س. ١٠- المصادمات: المصاكّات س، م. ١١- و: أو م.
١٢- في: - س. ١٣- الشّرور: الشّرّ س. ١٤- فيه: - م. ١٥- فيه: عليه مج، - س.
١٦- سيّان: شيئان م، متساويتان ط.

أمّا القسم الأوّل فإنّ الحكمة الإلهيّة الّتي هي مبدأ الرحمة و ينبوع الخير و الجود تقتضي حصوله. و أمّا القسم الثاني فإنّ الحكمة تقتضي حصوله[1]، لأنّه لو لم يحصل لانتفت[2] الخيرات الغالبة. فإذن في[3] حصوله مفسدة قليلة و خير كثير، و في عدم حصوله عكس ذلك. و تحمّل أدنى[4] المفسدتين لدفع أعلاهما من[5] مقتضيات الحكمة. و هو المراد من قولهم[6]: إنّ في أن لا يوجد الخير الكثير تحرّزاً من الشرّ القليل شرّاً كثيراً. و مثال هذا القسم النار، فإنّها لا يمكن كونها[7] موجودة موصوفة بطبيعتها و خاصيتها الّتي هي منشأ المنافع العظيمة[8] إلّا و يكون بحيث قد يتأذّى في بعض أحوالها إلى أن يحترق بها[9] حيوان[10]. و الإنسان[11] لا يمكن دخوله في الوجود على ما هو[12] عليه من نفسه[13] و بدنه و قواه و خواطره[14] إلّا و يكون بحيث قد يعرض لبعضهم خطأ في الهيئات النظريّة أو العمليّة[15] يكون سبباً للضرر في المعاد[16].

و أمّا الأقسام الثلاثة الباقية[17] فهي غير[18] موجودة، لأنّا إذا تأمّلنا في أحوال[19] هذا العالم وجدنا الشرّ و الألم و إن كانا كثيرين، لكنّ الصحّة و السلامة أعمّ و أتمّ و أكثر. و إذا عرفت ذلك ظهر أنّ الشرّ داخل في القضاء الإلهيّ بالعرض، يعني أنّ الأمور الّتي كانت الخيريّة غالبة عليها لما كانت مقصودة لما فيها من الخيرات الغالبة لا جرم وجدت تلك الشرور القليلة اللّازمة لها[20]. ولو لا كونها لازمة لتلك الخيرات و إلّا لما وجدت.

و لقائل أن يقول للفلاسفة: إنّ البحث عن هذه المسئلة ساقط عنكم على حسب أصولكم، فيكون خوضكم[21] فيه من الفضول. و إنّما قلنا: إنّ[22] البحث عنها[23] ساقط عنكم[24] على حسب أصولكم[25]، لأنّ البحث عن هذه المسئلة لا يستقيم إلّا مع القول بأنّ فاعل العالم[26] مختار، و مع القول

١- و أمّا القسم ... حصوله : على الهامش ط. ٢- لانتفت : + تلك ط، م، مص. ٣- في : - مص.

٤- أدنى : أقلّ م. : أدى س، مج. ٥- من : في ط. ٦- قولهم : قوله مص. ٧- كونها : أن يكون س.

٨- المنافع العظيمة : للمنافع المطلبة مج. : لمنافع مطلبة ط. ٩- بها : - مج. ١٠- حيوان : بحيوان ط.

١١- الإنسان : الإنسان مج. ١٢- هو : هو مج. ١٣- نفسه : + وطوائفه ط. ١٤- خواطره : بجوارحه مص.

١٥- العمليّة : + و س. ١٦- للضرر في المعاد : ليتضرّروا المعاد س. ١٧- الباقية : - س. ١٨- فهي غير : فغير س.

١٩- أحوال : + أهل مج، مص. ٢٠- لها : - س. ٢١- خوضكم : حصوله ط. ٢٢- إنّ : - ط.

٢٣- عنها : - مج، مص. ٢٤- عنكم : - ط، م. ٢٥- فيكون خوضكم ... حسب أصولكم : - مج.

٢٦- العالم : + فاعل ط، م.



بالحسن و القبح العقليّين، و أنتم لاتقولون بواحد من هذين الأصلين.

فأمّا أنّه لابدّ من القول بالفاعل المختار لأنّ[1] قول القائل: لِمَ وجد[2] الشرّ[3] في أفعال اللّه تعالى؛ إنّما يتوجّه إذا كان[4] تعالى مختاراً يمكنه أن يفعل و أن لايفعل حتّى يقال: لِمَ فعل هذا دون ذاك[5]؟ و أمّا إذا كان[6] موجباً لذاته، بحيث يستحيل عقلاً أن لايكون مصدراً لما صدر عنه، لم يمكن أن يقال: لِمَ فعل هذا دون ذاك؟ لأنّ جوابه هو: أنّه[7] إنّما وجدت هذه الأفعال عنه لأنّ ذاته تعالى كانت موجبة لها لذاته[8]. و كان يستحيل في العقل عدم صدورها عنه، سواء كانت تلك الأفعال خيرات محضة أو شروراً محضة.

و أمّا أنّه لابدّ من القول بالحسن و القبح العقليّين؛ لأنّا بتقدير أن لانقول بذلك، كان الكلّ حسناً صواباً من[9] اللّه تعالى على ما هو قول الأشعريّة[10]. و إذا كان كذلك امتنع أن يقال: لايجوز من اللّه تعالى فعل[11] الشرّ، و يجب أن يكون فاعلاً للخير[12].

فثبت أنّ هذا البحث أنّما يستقيم على قول المعترفين بهذين الأصلين و هم المعتزلة. و أمّا الّذين ينكرونهما كان هذا البحث ساقطاً عنهم، و كان خوضهم فيه فضولاً.

و للفلاسفة أن يقولوا: غرضنا من هذا البحث أمران: أحدهما أن نعلم أنّ مخلوقات اللّه تعالى من أيّ الأقسام الخمسة المذكورة، أي المقصود أن نعلم أنّ المخلوقات خيرات محضة، أو شرور محضة، أو ممتزجة. و الثاني: أنّ عندنا[13] علم اللّه تعالى بالنظام الأكمل علّة لوجود ذلك النظام. فبيّنّا أنّ النظام الأكمل كيف هو حتّى عرفنا أنّ ذلك داخل في الوجود.

ثمّ لئن[14] نزلنا عن هذا المقام، ولكن التقسيم الّذي بنوا عليه[15] قاعدة الباب بناء[16] على تصوّر ماهيّة الخير و الشرّ، فيجب أوّلاً أن نبحث عن ذلك. فنقول: قد[17] اشتهر في ألسنة الفلاسفة أنّ الخير هو الوجود، و الشرّ هو العدم. و ربّما حاولوا الاستدلال عليه ببعض الأمثلة، مثل[18] أن قالوا: إنّا[19] نحكم على

١- لأنّ : فلأنّ ط، م، مص.   ٢- لم وجد : لم يوجد مج.   ٣- الشرّ : الشيء ط، :- مج.   ٤- كان : + اللّه ط.
٥- ذاك : ذلك س.   ٦- كان : + ذلك س.   ٧- أنّه : - ط.   ٨- لذاته : لذاتها س.   ٩- من : عن مج.
١٠- ما هو قول الأشعريّة : ما قال الأشعري س.   ١١- فعل : - س.   ١٢- للخير : - مص.
١٣- عندنا : عندهم ط. : أنّ س. : + أن نعلم مج، ثم شطب عليها.   ١٤- لئن : إنْ مص. : و إنّه س.
١٥- بنوا عليه : عليه بناه ط، مص. : عليه م.   ١٦- بناء : - مص.   ١٧- قد : - ط، م، مص.   ١٨- مثل : لنا مج.
١٩- إنّا : إنّما مج.



القتل[1] بأنّه شرّ. لكنّا[2] إذا ميّزنا مافيه من الأمور الوجوديّة عمّا فيه من الأمور العدميّة، وجدنا الشرّ[3] ليس إلّا العدميّات. فإنّا إذا[4] نظرنا إلى كون القاتل متمكّناً من القتل فذلك[5] خير؛ لأنّ القدرة من الكمالات و الخيرات. و إذا نظرنا إلى كون السّكّين قطّاعاً[6] فهو خير؛ لأنّ كمال السّكّين أن يكون[7] كذلك. و إذا نظرنا إلى كون العضو قابلاً للتقطيع[8] كان ذلك خيراً؛ فإنّه[9] لوكان جاسياً[10] لايتأثّر عن السّكّين كان ذلك[11] شرّاً. فأمّا إذا نظرنا إلى فوات حياة[12] المقتول، و إلى تفرّق[13] إتّصال[14] بدنه، وجدناه شرّاً. و معلوم أنّ هذين الأمرين عدميّان، فعلمنا الخير هو الوجود، و الشرّ هو العدم.

و اعلم أنّ هذا الاحتجاج ليس بجيّد، لأنّ[15] من قال الخير وجود، و الشرّ عدم، إمّا[16] أن يكون غرضه منه[17] تفسير لفظ الخير بالوجود، و لفظ الشرّ بالعدم. و حينئذ لاحاجة به في ذلك إلى[18] الاستدلال و الاحتجاج، لأنّ لكلّ أحد أن يفسّر أيّ لفظ شاء بأيّ معنى شاء. و إن كان غرضه منه أن يحكم على الخير بأنّه لابدّ و أن يكون موجوداً، و على الشرّ بأنّه لابدّ و أن يكون معدوماً، حتّى يكون ذلك[19] قضيّة موضوعها الخير و محمولها الموجود، فهذا إنّما يتأتّى بعد تصوّر ماهيّة الخير و الشرّ، و كلامنا الآن فيه. فثبت أنّ الّذي ذكروه غير جيّد[20]. ثمّ بتقدير النّزول عن هذا المقام فهو تعويل على مجرّد التّمثيل[21]، و قد عرفت أنّه لايفيد اليقين.

و اعلم أنّ النّاس لايريدون بلفظ الشرّ في العرف العامّ المشهور إلّا الألم أو مايكون مؤدّياً إليه. ثمّ إنّ العلم الضّروريّ حاصل بأنّ الألم أمر وجوديّ، و لاخلاف فيه بين العقلاء. بلى من النّاس من زعم أنّ اللّذّة عبارة عن زوال الألم، فجعلها أمراً عدميّاً. لكن لاخلاف بينهم في كون الألم أمراً وجوديّاً. و إذا كان الأمر[22] كذلك ظهر أنّ الّذي يعنيه[23] النّاس[24] بلفظ الشرّ[25] أمر وجوديّ. و أمّا الخير

١- القتل: المقتل مج. ٢- لكنّا: لكن مج. ٣- الشرّ: + فيه س. ٤- فإنّا إذا: فإنّا مص. ٥- فذلك: فذلك ط، س.
٦- قطّاعاً: قطوعاً مص. ٧- يكون: + له ط. ٨- التقطيع: للقطع ط، مص. ٩- فإنّه: لأنّه س.
١٠- جاسياً: جاسياً ط، يابساً أو جسا: صلب ويبس. بدجاسئة أو جاسية أي يابسة | ١١- ذلك: - مص.
١٢- حياة: حيوان ط. ١٣- تفرّق: تفريق مج، مص. ١٤- اتّصال: القتال مص. ١٥- لأنّ: لأنّ ط.
١٦- إمّا: ربّما يمكن مص. ١٧- منه: من ذلك مص. : فيه ط. ١٨- يه في ذلك إلى: إلى ذلك مص.
١٩- ذلك: - س. ٢٠- غير جيّد: ليس بجيّد س. ٢١- التّمثيل: المثال ط، م، مص. : ثابتة على الهامش
و في المتن: المثل مج. ٢٢- الأمر: - ط. ٢٣- يعنيه: يعنيه ط. ٢٤- النّاس: - س.
٢٥- الشرّ: في المتن هكذا ولكن صحّح على الهامش على: الخير م



فقد یطلق علی عدم الألم، فیقال: للإنسان الّذی یکون فی السّلامة أنّه فی الخیر، و قد یطلق علی اللذّة.

و إذا عرفت هذا التّفصیل فلنترک الکلام فی العبارات، و نقول[1]: حال[2] الحیوان[3] لایخلو عن أحد أمور ثلاثة: إمّا أن یکون فی اللذّة، أو فی الألم، أو یکون خالیاً عنهما. أمّا اللذّة فمن النّاس من أنکر وجودها، و هو محمّدبن زکریّا الرّازی، فإنّه زعم أنّه[4] لامعنی لها[5] إلّا زوال الألم. فاللذّة الّتی نجدها عند الأکل[6] لامعنی لها إلّا زوال ألم الجوع. و اللذّة الّتی نجدها عند الشّرب لامعنی لها إلّا زوال ألم العطش. و لذلک[7] فإنّه متی کان[8] الجوع و العطش أشدّ[9]، کانت اللذّة الحاصلة بالأکل والشّرب أقوی. و کذا اللذّة الحاصلة فی الصّیف من الجلوس فی الهواء البارد، و فی الشّتاء فی[10] الهواء الحارّ[11]، دفع ألم الکیفیّة المؤذیة. و کذا اللذّة الحاصلة من لبس الملابس و رکوب المراکب. و اللذّة الحاصلة من الجماع[12] أنّما کانت لدفع[13] الفضلة المؤذیة.

و أمّا الأکثرون من الفلاسفة و المتکلّمین فقد اتّفقوا علی إبطال هذا القول لوجوه:

أوّلها[14]: أنّ العدم یستحیل فیه التّفاوت بالشّدّة و الضّعف. فلوکانت اللذّة أمراً عدمیّاً لما کانت لذّة أقوی من لذّة أخری[15].

و ثانیها: أنّا[16] نلتذّ بإدراک صورة أو صوت تدرکها[17] قبل أن یخطر ببالنا وجودهما حتّی لایقال: إنّ الالتذاذ[18] لدفع ألم الشّوق. ففی هذه الصّورة قد[19] حصلت اللذّة[20] من غیر زوال[21] ألم[22]. و کذلک تلتذّ بمشاهدة بعض الأشخاص و لایلحقنا بفقدانهم ألم حتّی یقال: اللذّة خروج عن[23] المؤلم.

و ثالثها: أنّه[24] کان یلزم[25] أن لایحسن من العقلاء عند ضعف شهواتهم أن یتداووا بالأدویة[26] الکریهة لیلتذّوا بالأطعمة؛ لأنّهم یتنزّلون[27] منزلة من یعذّب[28] نفسه لأجل أن یلتذّ بترک[29] تعذیبها[30].

۱- و نقول: لنقول مج، : و عند لقول ط. ۲- حال: - س. ۳- الحیوان: الخیر مج. ۴- أنّه: أنّ م، مص.
۵- لها: لنذّة م، مص. ۶- الأکل: الجوع م. : + علی الجوع ط. ۷- و لذلک: - مص؛ وکذلک: ط.
۸- کان: اشتدّ س. ۹- أشدّ: - س. ۱۰- فی: من س، مج. ۱۱- الحارّ: + و ط، م. ۱۲- من الجماع: - س.
۱۳- لدفع: - ط. ۱۴- أوّلها: أحدها س. ۱۵- أخری: - ط. ۱۶- أنّا: إنّما ط.
۱۷- تدرکها: تدرکهما م. ۱۸- الالتذاذ: اللذّة س؛ + إنّما کان مص. ۱۹- قد: - س.
۲۰- اللذّة: لذّة ط، مص. ۲۱- زوال: - ط. ۲۲- ألم: الألم س. ۲۳- عن: - مج. ۲۴- أنّه: أن مص.
۲۵- یلزم: لایلزم م. ۲۶- أن یتداووا بالأدویة: تناول الأدویة س. ۲۷- یتنزّلون: یترلون م، مج.
۲۸- یعذّب: علوث مج. ۲۹- بترک: - ط. ۳۰- تعذیبها: أعذبها مص؛ یعذّبها ط؛ تعذیبها مج.



في الحالة الثانية. فهذا ما قيل في إبطال قول محمد بن زكريا.

و إذا ثبت وجود اللذّة[1] فنقول: المقصود من الخلق إمّا التعريض للذّات، أو للآلام، أو لا للذّات و لا للآلام[2]. فأمّا التعريض للذّات فإن قلنا بقول ابن زكريا ظهر فساده. و إن اعترفنا[3] بكونها أمراً ثبوتياً[4]، لكنّا إذا تأمّلنا وجدنا اللذّة قليلة جدّاً. بل[5] الغالب على الخلق إمّا الألم[6] أو دفع الألم، لأنّ الصّحة لامعنى لها إلّا بقاء البدن خالياً عن الألم. و الّذي يقال: الصّحة لذيذة فهو مكابرة؛ لأنّ اللذّة حالة وجدانية؛ فإذا لم نجدها من النّفس استحال[7] ادّعاء وجودها. و سيأتي لذلك مزيد[8] تقرير في النمط الثّامن[9]. و أيضاً فالسّلامة عن المؤذيات الخارجيّة و الدّاخلية[10] لامعنى لها أيضاً[11] إلّا عدم الألم أو[12] عدم[13] مايؤدّي إلى الألم. و أيضاً استقامة أسباب[14] المعيشة من الدّار و العقار و المال و الجاه ليست إلّا وسائل إلى دفع[15] الآلام المتوقعة. و أمّا اللذّة[16] الحاصلة عند الأكل و الشرب و الجلوس في الهواء الطيب و لبس الملابس الطّيبة فكلّ ذلك يرجع إلى دفع ألم الجوع و العطش و أذى الحرّ و البرد.

لايقال: لوكان الأمر كذلك لوجب أن لايترجّح[17] طعام على طعام، و[18] منكوحة على أخرى؛ لأنّه لمّا كان الغرض من الكلّ[19] دفع ألم الجوع و ألم[20] الفضلة المخصوصة، و ذلك حاصل بالكلّ، وجب كون الكلّ مساوياً[21]. كما أنّه لمّا[22] كان الغرض من الاصطلاء دفع ألم البرد لاجرم لم تترجّح نار على نار.

لأنّا نقول: هذا باطل لاحتمال أن يكون السّبب في ترجّح[23] طعام على طعام بعد اشتراكهما في[24] إزالة الجوع[25]، كون الطّعام المكروه[26] مؤلماً بطعمه[27]، أو رائحته، أو شكله، أو مقارناته،

١- اللذّة: اللذّات و الآلام ط. ٢- أو لا للذّات و لا للآلام: - ط. ٣- اعترفنا: عرفنا م.
٤- أمراً ثبوتياً: أموراً ثبوتيّة مص. ٥- بل: إمّا س. ٦- الألم: الآلام ط. ٧- استحال: + وجوده م.
٨- مزيد: زيادة مص. ٩- الثّامن: السّادس مج. ١٠- الخارجيّة و الدّاخليّة: الخارجة و الدّاخلة مج.
١١- أيضاً: أصلاً مج. ١٢- أو: و ط م. ١٣- عدم: - ط م. ١٤- أسباب: - م.
١٥- إلى دفع: لدفع مص. ١٦- اللذّة: اللذّات ط م. ١٧- لايترجّح: يترجّح ط. ١٨- و: + لا م.
١٩- الكلّ: الأكل و الجماع مص: الأكل م: ذلك مج. ٢٠- ألم: + الجماع مج. ٢١- مساوياً: مساوياً ط مص.
٢٢- كما أنّه لمّا: لأنّه لمّا مج. كما أنّه لو ط م مص. ٢٣- ترجّح: ترجيح ط م مص. ٢٤- في: + سبب ط م.
٢٥- إزالة الجوع: دفع ألم الجوع س. ٢٦- المكروه: المكرور مج. ٢٧- بطعمه: بطبعه مص.



أو[1] لأنّ كثرة تناوله أورثت[2] الملالة، و الطّعام المطلوب موصوف بأضداد هذه الصّفات. فلاجرم[3] ترجّح طعام على طعام، و منكوحة على أخرى.

فتقرّر[4] بما بيّنّا أنّ الغالب[5] على أحوال الخلق إمّا الألم، و[6] إمّا[7] دفع الألم. و أنّ اللذّة الحاصلة[8] الّتي هي كيفيّة وجوديّة زائدة على زوال الألم ليست[9] إلّا في صور[10] نادرة جدّاً كالتطرّة في البحر. مثل ما[11] عدّدتموه من الالتذاذ بصورة، أو صوت،مما عرف وجودهما قبل إدراكهما، و مثل ما يشبه[12] ذلك. و أمّا الآلام فكثيرة[13] جدّاً، و إن كان بعضها في غاية القوّة كالأمراض، و بعضها ضعيفة و هي الأمور الّتي لاينفكّ الإنسان في أكثر أوقاته عنها كالغموم، و الهموم، و الخوف، و الوجل، و الحياء، و الغضب، و الآلام الحاصلة عند الجوع، و العطش، و الاشتغال بالمكاسب و الحرف، و شمّ الروائح الكريهة، و رؤية الثّقلاء، و مشاهدة المكاره، وإيذاء الذّباب و البقّ و القمل و النّمل[14] إلى سائر الأمور الّتي لايمكن حصرها و ضبطها[15] لكثرتها. و إذا ثبت أنّ الآلام غالبة و اللذّات الحقيقيّة مغلوبة، فلوكان المقصود من الخلق و الإيجاد تلك اللذّات القليلة[16] مع علم الخالق تعالى بحصول الآلام الكثيرة[17]، كان ذلك التزاماً[18] للشّرّ[19] الغالب لأجل خير مغلوب. فظهر أنّ الّذي[20] ذكروه أنّ الغالب على هذا العالم الخير، باطل.

لايقال: المرض وإن كان كثيراً لكنّ الصّحّة أكثر، لأنّا نقول: هذا ضعيف، لأنّ[21] الصّحّة[22] قدبيّنّا أنّها حالة عدميّة، و هي بقاء الإنسان خالياً عن اللذّة و[23] الألم، و ليس الآن[24] كلامنا فيه. و أمّا إن قيل[25]: المقصود من خلق الإنسان و سائر الحيوانات تعريضها للآلام، فهذا هو[26] الشّرّ[27] المحض، و لم يقل

١- أو : - مص.　٢- أورثت : ورث مص.　٣- فلاجرم : + من ط.　٤- فتقرّر : فثبت س.
٥- فتقرّر... الغالب : فنقول غايتنا أنّ مج.　٦- و : أو مص.　٧- وإمّا : أو مج.　٨- الحاصلة : الخالصة مج.
٩- ليست : بسبب ط.　١٠- صورة : صور م.　١١- مثل ما : كما ط.　١٢- و مثل ما يشبه : و ما نسبه مج.
١٣- الآلام فكثيرة : الألم فكثير مج.　١٤- البقّ و القمل و النّمل : القمل و النّمل ط.　١٥- و ضبطها : - مص.
١٦- القليلة : - ط.　١٧- الكثيرة : + و مص.　١٨- التزاماً : التزاما مج، م. : أكثر مص.
١٩- للشّرّ : بالشّرّ مص.　٢٠- الّذي : ما مج.　٢١- هذا ضعيف لأنّ : - ط، م، مص.
٢٢- الصّحّة : للصّحّة مص.　٢٣- و : أو م.　٢٤- الآن : - س.　٢٥- إن قيل : أن قيل مص.
٢٦- للآلام فهذا هو : - ط.　٢٧- الشّرّ : للشّرّ ط.



بذلك أحد[١]. و أمّا إن قيل: المقصود منه[٢] أن لايكون[٣] معرضاً[٤] للذّة و لاللألم[٥] فنقول[٦]: إنّ هذا لايصلح[٧] داعياً إلى الخلق و الايجاد، لأنّ البقاء على العدم الصّرف كذلك. بل ذلك أولى لأنّه كما لايصل إليه ذلك الخير القليل فكذلك لا يصل إليه الشّرّ[٨] الغالب، فكان البقاء على العدم أولى.

و عند هذا المضيق ترى المحقّقين من الفلاسفة يقولون: إنّ قول القائل لم خلق اللّه تعالى العالم[٩]؟ سؤال طالب للعلّة[١٠] و هو باطل، لأنّه[١١] تعالى خلق العالم[١٢] لذاته لالعلّة. فنقول لهم حينئذ: الآن[١٣] قد اعترفتم بحقيقة مذهبكم، و هو أنّه تعالى مؤثّر[١٤] لذاته[١٥]. فلايجوز أن يقال: لم حصل الشّرّ في مخلوقاته؟ لأنّ ما بالذّات لايجوز تعليله بعلّة منفصلة. و حينئذ يظهر ما[١٦] ذكرناه أوّلاً من[١٧] أنّ غرضهم في هذه المسألة من الفضول إلّا على التّأويلين[١٨] المتقدّمين.

و أمّا القائلون بالفاعل المختار فمنهم من أنكر الحسن و القبح العقليّين. و قال[١٩]: كلّ ما يفعله اللّه تعالى فهو منه صواب و حسن، فانقطع[٢٠] هذا البحث أيضاً[٢١] عنه. و أمّا المعترفون بذلك، و هم المعتزلة، فالمقصود عندهم من الخلق التّعريض للمنافع. و الانصاف أنّه لايمكن أن يكون المقصود[٢٢] التّعريض للّذّات الدّنيويّة، فإنّها بالنّسبة إلى الآلام[٢٣] كالقطرة في[٢٤] البحر على مامرّ تقريره. بل الأولى[٢٥] أن يجعل المقصود التّعريض[٢٦] للمنافع الأخرويّة.

قال مصنّف الكتاب[٢٧] محمّدبن عمر الرّازي تجاوز اللّه عنه[٢٨]: و أنا[٢٩] بعد أن من اللّه تعالى

١- أحد: واحد ط. ٢- منه: فيه مص. ٣- لايكون: يكون م. ٤- معرضاً: معروضاً م، مص.

٥- للذّة و لاللألم: للألم و لا للذّة س: للذّة و الألم ط. ٦- فنقول: فيقول م، مص.

٧- لايصلح + أن يكون مص. ٨- الشّرّ + الكثير ط. ٩- العالم: الخلق س، - مص.

١٠- طالب للعلّة: طلاب العلّة مص. ١١- لأنّه: لأنّ الله مص. ١٢- خلق العالم: خالق للعالم مج، مص.

١٣- الآن: لأنكم ط. ١٤- مؤثّر: يريد مج. ١٥- لذاته: بالذّات مص. ١٦- ما: منا مص.

١٧- من: - مص. ١٨- على التّأويلين: على ما وعلى تأويلين مج. ١٩- قال: كان ط.

٢٠- فانقطع: و انقطع س. ٢١- أيضاً: - ط. ٢٢- المقصود: + عن س. ٢٣- الآلام: الألم مص.

٢٤- في: إلى مج. ٢٥- الأولى: + والأصل مج. ٢٦- التّعريض: التّعرّض ط.

٢٧- مصنّف الكتاب: المصنّف مص. ٢٨- محمّدبن عمرالرّازي تجاوزاللّه عنه: فخرالدّين محمّدبن عمر ط.: محمّدبن عمر تجاوزاللّه عنه م.: محمّدبن عمرالخطيب الرّازي تجاوزاللّه عنه مج.: مولانا أفضل الأوائل و الأواخر قدّس اللّه روحه س.

٢٩- أنا: أمّا ط.



على بالسّلامة في أكثر الأحوال حتّى كأنّي كنت ممتازاً عن الأكثرين في ذلك، إذا رجعت إلى نفسي و قابلت اللّذّات الحقيقيّة ـ لست أقول[1] الأمور المحبّة بـالآلام الجليّة و الخفيّة كما[2] عددناها ـ وجدنا[3] اللّذّات حقيرة في جنب الآلام. و إذا كان الأمر كذلك، فكيف يكون مثل هذه اللّذّات في مقابلة هذه الآلام مرغوبة فيها. ولولا مانرجوه من اللّذّات العظيمة الأخرويّة[4]، و إلّا لكان العدم المستمرّ[5] أولى[6].

[الفصل الرّابع و العشرون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول إنّ أكثر النّاس الغالب عليهم الجهل، و طاعة الشّهوة و الغضب. فلم صار هذا الصّنف منسوباً فيهم[7] إلى أنّه نادر؟ فاسمع أنّه كما أنّ أحوال البدن في هيئة ثلاثة: حال البالغ في الجمال و الصّحّة، و حال من ليس يبالغ فيهما، و حال القبيح و السقام أو السّقيم و الأوّل و الثّاني ينالان من السّعادة العاجلة[8] البدنيّة قسطاً وافراً أو معتدلاً أو سالماً. كذلك حال النّفس في هيئتها ثلاثة: حال البالغ في فضيلة العقل و الخلق، و له الدّرجة القصوى في السّعادة الأخرويّة. و حال من ليس له ذلك لاسيّما في المعقولات إلّا أنّ جهله ليس على الجهة الضّارّة في المعاد و إن كان ليس له كثير ذخر من العلم جسيم النّفع في المعاد، إلّا أنّه في جملة أهل السّلامة و نيل حظّ ما[9] من الخيرات الآجلة. و آخر كالسقام و[10] التّسقيم هو عرضة للأذى[11] في الآخرة. و كلّ واحد من الطّرفين نادر، فالوسط فائق غالب. و إذا أضيف إليه الطّرف الفاضل، صار لأهل النّجاة غلبة وافرة.

التّفسير: الغرض من هذا السّؤال[12] القدح فيما ذكر[13] من أنّ الخير[14] غالب. و تقريره أنّا نرى الجهل و طاعة[15] الشّهوة[16] و الغضب غالباً على الخلق. و كلّ ذلك شرور[17]؛ لأنّها أسباب العقاب. و على هذا التّقدير الشّرّ غالب. ثمّ أجاب عنه: بأنّه كما أنّ أحوال البدن[18] في الجمال و الصّحّة[19] على

---

١ - أقول : أقول مص   ٢ - و الخفيّة كما : و الخفيّة ما ط.   ٣ - وجدنا : وجدت مج.   ٤ - الأخرويّة : للآخرة مج.

٥ - المستمرّ : المشتمل ط.   ٦ - أولى : - و بالله التّوفيق مج.   ٧ - فيهم : - س.   ٨ - العاجلة : العاجليّة س، مص.

٩ - ما : - م.   ١٠ - و : أو مص.   ١١ - للأذى : الأذى مص.   ١٢ - السّؤال : الفصل مص.   ١٣ - ذكر : ذكرنا مج.

١٤ - الخير : الخيرات ط.   ١٥ - و طاعة : بطاعة مج.   ١٦ - الشّهوة : الشّهوات س.   ١٧ - شرور : شرّ س.

١٨ - البدن : الأبدان م.   ١٩ - الجمال و الصّحّة : الصّحّة و الكمال ط.



أقسام ثلاثة: أحدها الفائق[١] في الجمال و الصّحّة. و الثاني، المتوسّط. و الثالث، القبيح و المريض. و الأوّل و الثاني ينالان من السّعادة العاجلة قسطاً وافراً أومعتدلاً[٢] و[٣] يكونان من أهل السّلامة. فكذا حال النّفس في هيآتها ثلاثة: أحدها، الغاية[٤] في كمال العلم و حسن الخلق. و الثّانية، الخالية[٥] عن العقائد الحقّة و الباطلة، و الأخلاق الجيّدة و الرّديئة. و الثّالثة، المرصوفة[٦] بالاعتقادات الباطلة، و الأخلاق الرّديئة. فالقسم الأوّل ينال السّعادة العظمى. و القسم الثّاني فهو من أهل السّلامة و نيل حظّ ما[٧] من الخيرات الآجلة. و القسم الثّالث صاحب الشّقاوة الكبرى. ثمّ إنّ كلّ واحد من الطّرفين نادر، و الوسط فاش[٨] غالب. و إذا أضيف إليه الطّرف الفاضل صار لأهل النّجاة الغلبة.

و لقائل أن يقول: أمّا أن تقولوا: بأنّ[٩] المتوسّط[١٠] من أهل السّعادة، أو من أهل السّلامة، و الأوّل مكابرة؛ لأنّ لذّات المتوسّطين[١١] في الصّحّة و المال[١٢] و الجمال غير غالبة على عدم لذّاتهم على ما بيّنّاه، و إن كانت غالبة على الآلام[١٣]. و الثاني مسلّم، لكنّه[١٤] يخرج منه أنّ السّلامة غالبة. لكنّ السّلامة لاتصلح داعية إلى الخلق[١٥]، لأنّها[١٦] صفة عدميّة على ما بيّنّاه، و أمّا السّعادة فمغلوبة، و المغلوب لايصلح داعياً إلى الخلق[١٧] و الإيجاد، فبطل ما ذكرتموه.

ثمّ إن[١٨] نزلنا عن هذا المقام، لكنّكم ذكرتم أنّ أحوال النّفس[١٩] في العقائد و الأخلاق ثلاثة: طرفان، و واسطة، و ذكرتم أنّ الواسطة هي الغالبة. فإن عنيتم به أنّ الواسطة في العقائد هي الغالبة، أي[٢٠] النّفوس الخالية عن الحقّ و الباطل أكثر من النّفوس المعتقدة، فهذا مسلّم؛ لأنّ أكثر الخلق عوام. و إن عنيتم أنّ الواسطة في الأخلاق هي الغالبة فهو باطل؛ لأنّ الغالب على أحوال الخلق أن تكون نفوسهم مستغرقة في محبّة الدّنيا و المال و الجاه و متابعة الشّهوة و الغضب. بل القسمان أعني النّفوس الفاضلة في الأخلاق، و الخالية عن الأخلاق، بالنّسبة إلى النّفوس الرّديئة[٢١] الأخلاق كالقطرة في البحر. فكيف

١- الفائق: البالغ ط. : العالق مج. ٢- معتدلاً: متعدلاً س. ٣- و: أو م مج، مص. ٤- الغاية: اتعابه مج.
٥- الثّانية الخالية: الثاني الخالي ط م مج، مص. ٦- الثالثة المرصوفة: الثّالث المرصوفة مج. : الثالث المرصوف ط، م، مص.
٧- حظّ ما: حظّ مج. ٨- فاش: - س. ٩- إمّا أن تقولوا بأنّ: - مج. ١٠- المتوسّط: + إمّا س.
١١- المتوسّطين: المتوسّط س. ١٢- و المال: - مص. ١٣- الآلام: آلالهم مص. ١٤- لكنّه: و لكن س.
١٥- إلى الخلق: + و الإيجاد ط. : - م. ١٦- لأنّها: لكونها م. ١٧- لأنّها صفة ... إلى الخلق: - مص.
١٨- ثمّ إن: و إن س. : ثمّ لئن ط، م. ١٩- النّفس: النّفوس ط، م. ٢٠- أي: على س. ٢١- الرّديئة: + في س.



يقال: الغالب أهل السلامة؟ و اعلم أنّ جواب هذا السّؤال سيأتي في الفصل الّذي[1] بعد ذلك.

[الفصل الخامس والعشرون]

تنبيه[2] : لا يقعنّ عندك أنّ السّعادة في الآخرة نوع واحد. ولا يقعنّ عندك[3] إنّها لاتنال أصلاً إلّا بالاستكمال في العلم، و إن كان ذلك يجعل نوعها نوعاً أشرف. ولا يقعنّ عندك أنّ تفاريق الخطايا بائكة[4] لعصمة النّجاة، بل إنّما يهلك الهلاك السّرمد ضرب من الجهل. و إنّما يعرض للعذاب المحدود ضرب من الرّذيلة و حدّ منه، و ذلك في أقلّ أشخاص النّاس. و لاتصغ إلى من يجعل النّجاة وقفاً على عدد، و مصروفة عن أهل الجهل و الخطايا[5] صرفاً إلى الأبد، و استوسع رحمة الله. وستسمع لهذا فضل بيان.

التّفسير: لمّا ذكر أنّ الوسط في العقائد و الأخلاق أعني النّفوس الخالية منهما هو الغالب، و حينئذ ربّما خطر ببال إنسان[6] أنّ سبب السّعادة الأخرويّة ليس إلّا العلوم، فالنّفوس الخالية[7] عنها لايكون لها شيء من السّعادات[8]، فيكون الغالب على النّفوس أن تكون معطّلة، لايكون بين وجودها و عدمها فرق.

و أيضاً فالغالب على الخلق الأخلاق الرّديئة، و ذلك سبب العقاب، فيكون الشّرّ غالباً على ماقرّرناه في الفصل المتقدّم، فذكر[9] في هذا الفصل ما يدفع هذه الإشكالات فقال: «لايقعنّ عندك أنّ السّعادة الأخرويّة نوع واحد[10]، ولايقعنّ عندك أنّها لاتنال أصلاً[11] إلّا بالاستكمال في العلم»، و المراد منه أنّه لا ينبغي أن يجزم الإنسان بأنّ السّعادة[12] في الآخرة نوع واحد، و أنّه لايمكن اكتساب ذلك النّوع إلّا بالعلم، و على هذا لايلزم من خلوّ بعض النّفوس عن العلم، خلوّها عن السّعادات. فهذا هو الجواب عن السّؤال الأوّل.

و أمّا قوله: «و لايقعنّ عندك أنّ تفاريق الخطايا بائكة لعصمة النّجاة، بل إنّما يهلك الهلاك

١- الّذي : + بعد الّذي س. ٢- تنبيه : إشارة مج. ٣- أنّ السّعادة ... عندك : على الهامش م.
٤- بائكة : فاتكة م. ٥- الخطايا : الخطا م. ٦- إنسان : الإنسان مج، مص. ٧- الخالية : - ط.
٨- السّعادات : السّعادة ط. ٩- فذكر : و لهذا ذكر مص. ١٠- لايقعنّ ... واحد : - مج. ١١- اصلاً : - س.
١٢- بأنّ السّعادة : بالسّعادة س.



المُرمِد ضرب من الجهل، و إنّما يعرض [١] للعذاب المحدود ضرب من الرّذيلة و حدّ [٢] منه، و ذلك في أقلّ [٣] أشخاص النّاس»، فالمراد منه الجواب عن السّؤال الثّاني. و تقريره من وجهين:

أحدهما: أنّ الّذي يقتضي العذاب [٤] المخلّد هو العقائد الرّديئة. فأمّا الأخلاق الرّديئة فإنّها توجب العذاب مدّة، ثمّ يزول العذاب بعد ذلك و تتخلّص تلك النّفوس إلى سعة من رحمة اللّه تعالى. فإذا قابلنا [٥] ما وصل إليها من العذاب المنقطع الّذي يحصل أوّلاً، بالسّعادة الأبديّة الحاصلة ثانياً، كانت القلّة للشّقاوة.

و ثانيهما: أنّه ليس كلّ خلق رديء، فإنّه يكون موجباً للعذاب، بل الخلق الرّديّ الموجب للعذاب هو الخلق [٦] المتمكّن في النّفس تمكّناً بالغاً. و لاشكّ [٧] أنّ ذلك ليس بغالب بل نادر. قال صاحب الصّحاح: بتّه أي قطعه، لقوله. باتكة لعصمة النّجاة أي قاطعة لها.

و أمّا قوله: «و لاتصغ إلى من يجعل النّجاة وقفاً على عدد، و مصروفة عن أهل الجهل و الخطايا صرفاً إلى الأبد، و استوسع رحمة اللّه»، فالمراد منه أنّ من اعتقد أنّ النّاجي ليس إلّا من عرف الحقّ بالبراهين، و كان نقيّاً عن الآثام و الأوزار ـ كما يقوله المعتزلة ـ يلزمه أن يكون أهل النّجاة يوم القيامة في غاية القلّة. لكن ليس كذلك، بل النّفوس الخالية عن العقائد الباطلة من أصحاب السّعادة، و النّفوس الّتي باشرت الآثام سيتخلّصون [٨] أيضاً إلى السّعادة، و حينئذ تكون القلّة لأهل [٩] الشّقاوة.

[الفصل الحادي و العشرون]

وهم و تنبيه: و لعلّك تقول: هلا أمكن أن يبرأ [١٠] القسم الثاني عن لحوق الشرّ؟ فيكون جوابك: أنّه لو برأ عن أن يلحقه [١١] ذلك لكان شيئاً غير هذا القسم، و كان القسم الأوّل و قد فرغ عنه. و إنّما هذا القسم في أصل وضعه ممّا [١٢] ليس يمكن أن يكون الخير الكثير يتعلّق به، إلّا و هو بحيث يلحقه شرّ بالضّرورة عند المصادمات الحادثة [١٣]. فإذا برأ عن هذا فقد جعل غير نفسه، و كأنّ النّار

١- يعرض: يعرض ط.   ٢- وحدٌ: وجد م. : أجد مج.   ٣- أقلّ: - ط.   ٤- العذاب: العقاب ط.
٥- قابلنا: يثًا مج. : تمثلنا مص.   ٦- الخلق: - س.   ٧- شكّ: - ط.   ٨- سيتخلّصون: سيحصلون ط م.
٩- لأهل: لأصحاب مج.   ١٠- يبرأ: تبرأ مص. : تبين م.   ١١- أن يلحقه: لحوق س.   ١٢- ممّا: ما م س.
١٣- الحادثة: الجارية م.



جعلت غير النّار، و الماء غيرالماء. و ترك وجود هذا القسم و هو على صفته المذكورة غير لائق بالجود على مابيّناه[1].

التّفسير: هذا سؤال ثان على القاعدة المذكورة فى كيفيّة دخول الشّرّ فى القضاء الإلٰهى، و هو أنّه تعالى لِمَ لم‌يبرأ[2] الخير الكثير عن ذلك الشّرّ القليل؟ و الجواب: أنّ الّذى يمكن أن يكون خيراً غالباً[3] هو القسم الأوّل، و ذلك قد وجد[4]. و بقى فى التّقسيم قسم آخر، و هو الّذى لاينفكّ عن شرّ ما البتّة ولكن خيره غالب على شرّه. فهذا القسم لو برأه عمّا فيه من الشّرّ لماكان هذا القسم بل صارعين[5] القسم الأوّل. لكنّا قد دللنا على أنّ هذا القسم الثّانى[6] يجب فى الحكمة إيجاده، و لايليق بالجواد إهماله.

[الفصل التّاسع و العشرون]

وهم و تنبيه : و لعلّك تقول أيضاً : إن[7] كان القدر فلم العقاب؟ فتأمّل جوابه: أنّ العقاب للنّفس على خطيئتها، كماستعلمه، هو كالمرض للبدن على نهمه. فهو لازم من لوازم ماساق[8] إليه الأحوال الماضية الّتى لم‌يكن[9] من وقوعها بدّ، ولا[10] من وقوع ماتبعها. و أمّا أن يكون على جهة أخرى من مبدأ[11] له من[12] خارج، فحديث آخر. ثمّ إذا سلّم معاقب من خارج فإنّ ذلك أيضاً يكون حسناً، لأنّه لمّاكان يجب أن يكون التّخويف موجوداً فى الأسباب الّتى تثبت، فتنفع فى الأكثر. و التّصديق تأكيد للتّخويف. فإذا عرض من أسباب القدر أن عارض[13] واحد مقتضى[14] التّخويف و الاختيار، فركب الخطأ[15] و أتى بالجريمة، وجب التّصديق لأجل الغرض العامّ، و إن كان غير ملائم لذلك الواحد. و لاواجباً من مختار رحيم، ولولم‌يكن هناك إلّا جانب المبتلى بالقدر، و لم‌يكن فى المفسدة الجزئيّة له[16] مصلحة كلّيّة عامّة كثيرة. لكن لايلتفت لفت الجزئىّ لأجل الكلّىّ، كما لايلتفت

١- بيّناه : بيّنّا مص.   ٢- لم لم‌يبرأ : لم يبرأ ط : لمايبرأ م، : لم‌يبرأ مج، : لم‌لم يبرّ مص.

٣- غالباً : غالباً ط.   ٤- وجد : وجد م.   ٥- صارعين : كان غير م.   ٦- الثّانى : - ط م.

٧- إن : فإن مج، مص.   ٨- ساق : شاق م.   ٩- لم‌يكن : لابدّ م.   ١٠- بدّ ولا : لابدّ م.

١١- مبدأ : مبتدأ س، مص.   ١٢- من : - س.   ١٣- عارض : عرض مص.

١٤- عارض واحد مقتضى : رجعد عارض واحد يقتضى م.   ١٥- الخطأ : الخطايا م.   ١٦- له : - س.



لفت الجزء لأجل الكلّ، ليقطع عضو [1] يؤلم لأجل البدن بكلّيه ليسلم. و أمّا مايورد من حديث الظّلم و العدل [2]، و من حديث أفعال يقال إنّها من الظّلم، و أفعال مقابلة لها، و وجوب ترك هذه و الأخذ بتلك؛ على أنّ ذلك من المقدّمات الأوّليّة، لغير واجب وجوباً كلّيّاً، بل أكثره من المقدّمات المشهورة الّتي جمع عليها ارتياد المصالح. و لعلّ فيها مايصحّ بالبرهان بحسب بعض الفاعلين. و إذا حقّقت الحقائق، فليلتفت إلى الواجبات دون أمثالها. و أنت قد عرفت أصناف المقدّمات في موضع آخر.

التفسير: قال صاحب الصّحاح: يقال [3]: لايلتفت لفت فلان، أي لاينظر [4] إليه. ثمّ نقول [5]: السّؤال ظاهر، و هو أنّه إذا كان الكلّ بقضاء اللّه و قدره فلايكون الإنسان فاعلاً لشيء من الأفعال، فكيف يجوز تعذيبه و عقابه؟

و أجاب عنه من وجهين:

أحدهما الجواب المستقيم على أصول الفلاسفة، و هو أنّ العقاب من لوازم الأحوال النّفسانيّة الّتي اكتسبها الشّخص في الدّنيا، فإنّه لمّا اكتسب العقائد الباطلة و الأخلاق الرّديئة، و هذه الأشياء توجب العقاب الشّديد [6] عند انقطاع النّفس من البدن، لاجرم حصل ذلك العذاب على سبيل الضّرورة، كالمرض فإنّه لازم للتّدبيرات الرّديئة السّالفة.

و ثانيهما أن نقول [7]: إنّ اللّه تعالى يختار [8] تعذيب المكلّف، و هذا لايتأتّى [9] إلّا مع القول بالفاعل المختار، و الفلاسفة لايقولون به. و هذا هو المراد من قوله: و أمّا أن يكون على جهة أخرى من مبدأ [10] له من خارج [11]، فحديث آخر، ثمّ إنّه إن قرّر الجواب بناء [12] على هذا الأصل، و قال: فالوجه في حسنه أنّه كان يجب أن يكون التّخويف موجوداً فيما بيننا [13] لأنّه لولاخوف العقاب لما انزجر الخلق عن القبائح. و التّصديق مؤكّد للتّخويف [14]. فلهذا الغرض حسن منه [15] تعالى [16] التّعذيب، لأنّه و

١- عضو: + و م، مص. ٢- و العدل: - م. ٣- يقال: - ط. ٤- لاينظر: لايلتفت ط. ٥- نقول: + هنا مص.

٦- الشّديد: - ط، م. ٧- أن نقول: أن يقال مج، : أن يقول م، : - مص. ٨- يختار: مختار لي س.

٩- لايتأتّى: لايتاتى مج. ١٠- مبدأ: مبدأ س، مص. ١١- مبدأ له من خارج: مبدأ خارج ط، : سبب النّفس خارج مج، : مبدأ من خارج م. ١٢- بناء: - س. ١٣- بيننا: بينا ط، مص. ١٤- مؤكّد للتّخويف: يؤكّد لهذا التّخويف ط.

١٥- منه: من مص. ١٦- تعالى: لعل س، : - ط.



إن كان ذلك مضرّة لذلك الشّخص لكنّه منفعة لأكثر الخلق، و كما أنّه يحسن إفساد الجزء لإصلاح الكلّ، كما في قطع عضو لبقاء كلّ البدن سليماً، فكذلك[1] يحسن تعذيب أشخاص قليلة لسلامة الأكثرين، لأنّ نسبة الجزئيّ إلى الكلّي كنسبة الجزء إلى الكلّ.

و لقائل أن يقول: هذا الجواب ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنّ هذا الجواب مبنيّ على أنّه لابدّ من التّخويف، لكن كما يقال: إن[2] كان القدر فلم العقاب؟ فكذلك يقال: إن[3] كان القدر فلم التّخويف؟ و إذا كان الكلام بالنّفي و الإثبات في الموضعين واحداً لم يجز جعل أحدهما مقدّمة[4] في تقرير الآخر.

و ثانيهما: هو[5] أنّ هذا أنّما يستقيم لوكان المثيبون أقلّ من النّاجين، لكنّ الهالكين على مذهب المسلمين أكثر من النّاجين، فإنّ أهل الإسلام أقلّ من الكفّار[6] مع أنّ الكفّار كلّهم هالكون. فإن أنكر[7] ذلك، فقد خالف[8] قول[9] أئمّة الإسلام مع أنّ غرضه من هذا الجواب ليس إلّا تمشية قولهم. بل الجواب الصّحيح أن يقال: إنّ قوله[10]: إن كان القدر فلم العقاب؟ سؤال باطل، لأنّ العقاب أيضاً من القدر و غير خارج عنه، و إذا كان كذلك كان طلب علّته باطلاً.

ثمّ قال: و أمّا مايذكرونه[11] من حديث الظّلم و العدل إلى آخره، فالمراد منه القدح في أصول المعتزلة في الحسن و القبح[12]، و الوجوب على الله تعالى. و قد بيّنّا في المنطق أنّ[13] هذه المقدّمات غير أوّليّة بل محتاجة إلى البراهين[14].

١- فكذلك: فلذلك م، مج، مص. ٢- إن: إنّما مج. ٣- إن: إذا مج. ٤- مقدّمة: مقدّماً مج. ٥- هو: - ط.
٦- الكفّار: أهل الكفر س. ٧- أنكر: أنكروا مص. :+ منكر م. ٨- خالف: خالفوا مص. ٩- قول: - م.
١٠- أن يقال إنّ قوله: أن يقال قوله أن يقال ط. ١١- يذكرونه: يورده مج. ١٢- القبح :+ المقتضين س.
١٣- أنّ :+ أمثال س. ١٤- البراهين: البرهان مص. :+ و من الله عزّ وجلّ مدد التوفيق س. :+ و بالله التوفيق مج.
:+ تمّ النّمط السّابع ولواهب العقل حمداً بلانهاية مص.

النّمط الثّامن

في البهجة و السّعادة

و فيه[1] سبع[2] مسائل.

المسئلة الأولى

في[3] أنّ[4] اللّذّات الباطنة أقوى و أشرف من اللّذّات الظّاهرة[5]

اعلم أنّ الشّيخ كأنّه[6] ادّعى الضّرورة في إثبات لذّة وراء اللّذّات[7] الحسّيّة الظّاهرة. ثمّ إنّه في الفصل الأوّل من هذا النّمط بيّن أنّ اللّذّات الخياليّة و الوهميّة أقوى من الحسّيّة الخارجيّة. و في الفصل الثّاني بيّن أنّ اللّذّة[8] العقليّة أقوى من اللّذّات[9] الحسّيّة الخارجيّة[10].

[الفصل الأوّل]

وهم و تنبيه: إنّه قد يسبق إلى الأوهام العامّيّة أنّ اللّذّات[11] القويّة المستعلية هي الحسّيّة، و أنّ ماعداها لذّات ضعيفة، و كلّها خيالات غير حقيقيّة. و قديمكن أن ينبّه[12] من جملتهم من له تمييز[13] ما، فيقال له: أليس ألذّ ما تصفونه من هذا القبيل هو المنكوحات و المطعومات، و أمور تجري

۱- و فيه: - س. ۲- سبع: سط، م، مص. ۳- في: سط، م. ۴- أنّ: - م، مص.
۵- الظاهرة: الحسّيّة مص.-+ قال المصنّف رضي الله عنه مج، مص. ۶- كأنّه: كأنّ مج. ۷- اللّذّات: اللّذّة مص.
۸- اللّذّة: اللّذّات مج. ۹- اللّذّات - اللّذّة طـ. ۱۰- و في الفصل الثّاني... الخارجيّة: - مص.
۱۱- اللّذّات: اللّذّة طـ. ۱۲- ينبّه: يتنبّه مص. ۱۳- تمييز: تميّز س.



مجراها؟ و أنتم تعلمون أنّ المتمكّن من غلبةٍ ما: ولو في أمر خسيس، كالشّطرنج و النّرد[1]، قد يعرض له مطعوم و منكوح فيرفضه؛ لما يعتاضه من لذّة الغلبة الوهميّة. و قد يعرض مطعوم و منكوح لطالب العفّة و الرّئاسة مع صحّة جسمه[2] في صحبة حشمه، فينفض[3] اليد منهما[4] مراعاة للحشمة، فتكون مراعاة الحشمة[5] آثر و ألذّ لامحالة هناك من المنكوح و المطعوم.

و إذا عرض للكرام من النّاس الالتذاذ[6] بإنعامٍ يصيبون موضعه[7]، آثروه على الالتذاذ بمشتهى حيوانيّ متنافس فيه، و آثروا[8] فيه غيرهم على أنفسهم مسرعين إلى الإنعام به. و كذلك[9] فإنّ كبير النّفس يستصغر الجوع و العطش عند المحافظة على ماء الوجه. و يستحقر هول الموت و مفاجأة العطب عند مناجزة[10] المبارزين. و ربّما اقتحم الواحد[11] على عدد ذُهم مستطيا[12] ظهر الخطر، لمايتوقّعه من لذّة الحمد ولو بعد الموت، كأنّ تلك تصل[13] إليه و هو ميّت.

فقد بان أنّ اللّذات الباطنة مستعلية على اللّذات الحسّيّة. و ليس ذلك في العاقل فقط، بل و في العجم من الحيوانات، فإنّ من كلاب الصّيد مايقتنص على الجوع، ثمّ يمسكه على صاحبه، و ربّما حمله إليه. و الرّاضعة من الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها، و ربّما خاطرت محامية عليه أعظم من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها[14]. فإذا كانت اللّذّات الباطنة أعظم من الظّاهرة و إن لم تكن عقليّة، فما قولك في العقليّة؟

التّفسير: الغالب على أوهام الأكثرين أنّ اللّذّات[15] القويّة هي الحسّيّة[16]. ثمّ منهم من ينكر سائر اللذات أصلاً[17]. و منهم من يعترف بها، ولكنّه يقول: إنّها ضعيفة جدّاً بالنّسبة إلى اللّذّات الحسّيّة. و الشّيخ أبطل توهّمهم في هذا الفصل، و بيّن أنّ اللّذّات الباطنة أقوى من اللّذّات الحسّيّة الخارجيّة من وجوه:

الأوّل: أنّ أقوى اللّذّات الحسّيّة لذّة المطعوم و المنكوح. ثمّ إنّ الإنسان قد يترك الطّعام و

١- النّرد: + و نحوهما م. ٢- لطالب العفّة... جسمه - س. : ثابتة على الهامش م. ٣- فينفض: لينفض م.
٤- منهما: عنهما س. ٥- الحشمة: للحشمة م. ٦- الالتذاذ: الالتذاذ م. ٧- موضعه: موقعه س.
٨- آثروا: آثروه مص. ٩- كذلك: لذلك مص. ١٠- مناجزة: + الأقران و م. ١١- و مفاجأة... الواحد: على الهامش س. ١٢- مستطيا: مستطنا مص. ١٣- تلك تصل: ذلك يصل م، مص. ١٤- نفسها: أنفسها س.
١٥- اللذّات: اللذّة ط. ١٦- القويّة هي الحسّيّة: الحسّيّة هي القويّة س. ١٧- أصلاً: - س.



الشّراب طلباً[1] للذّة المتخيّلة فى النّرد و الشّطرنج. ولولا أنّ هذه اللذّة أقوى من تلک، و إلّا لماترجّحت هذه[2] على تلک.

الثّاني: و هو أنّ الإنسان ليترك المطعوم و المنكوح فى حضور من تحتشمه[3]، ولولا أنّ مراعاة الحشمة ألذّ و إلّا لماترجّحت.

الثّالث[4]: و هو أنّ الإنسان ربّما احتاج إلى طعام أوشراب حاجة شديدة، ثمّ إنّه يؤثر غيره على نفسه فيه. ولولا[5] أنّ لذّة الإيثار آثر، و إلّا لماكان كذلک.

الرّابع: و هو أنّ الإنسان إذا كان كبيرالنّفس فإنّه يقاسي ألم الجوع و العطش للمحافظة على ماء الوجه. و يستحقر الموت عند مناجزة[6] المبارزين، و ربّما حارب الواحد مع[7] جمع عظيم يقطع بأنّه لايتجو منهم. و كلّ ذلک لأنّ لذّة الحمد آثر عنده من لذّة الحياة[8]، أو لأنّه يتوقّع الذّكر الجميل بعد الموت كأنّه[9] يظنّ أنّ ذلک يصل إليه و هو ميّت، فلأجل الرّغبة فى ذلک لايبالى بالموت و يستحقر الحياة.

فقد بان من هذه الوجوه أنّ اللّذّات الباطنة أقوى من[10] الحسّيّة[11].

و لتبيّن ذلک فى الإنسان بيّن أنّه غير مختصّ به، بل هو حاصل أيضاً فى سائر الحيوانات. و ذكر منها صورتين: فالأولى: أنّ من كلاب الصّيد مايصطاد على الجوع، ثمّ يمسک الصّيد على صاحبه، و ربّما حمله إليه. و الثّانية: أنّ الرّاضعة عن الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها، و ربّما كان جدّها فى دفع العدوّ عنه أشدّ من جدّها فى[12] دفع العدوّ عن نفسها[13]. لثبت بمجموع ما ذكرنا[14] أنّ اللّذّات الباطنة أقوى من[15] الظّاهرة و إن لم تكن عقليّة، فما ظنّک بالعقليّات[16]؟! و اعلم أنّ هذا الكلام الأخير إقناعي[17].

۱- طلباً : طالباً ط. ۲- هذه : + اللّذّة ط. ۳- تحتشمه : تحتشمه مص. ۴- و هو أنّ الإنسان ... الثّالث : - مج.
۵- لولا: لو مص. ۶- مناجزة: مساهرة ط. ۷- مع: من مص. ۸- الحياة: الحيوانيّة ط. ۹- كأنّه : فكأنّه س.
۱۰- من : + اللّذّات ط، مج. ۱۱- الحسّيّة : الجسمانيّة مج. ۱۲- فى : من مج. ۱۳- نفسها : النّفس ط، م.
۱۴- ذكرنا : ذكرناه س. ۱۵- من : + اللّذّات مص. ۱۶- بالعقليّات : فى المعقولات ط، م.
۱۷- إقناعي : + خطابي جدّاً مص. :+ قال صاحب الصّحاح: العطب : الهلاک، و الدّهم : العدد الكثير، و يقال اشتكيناها اتّخذناها مطايا ط، م.

[الفصل الثّانى]

تذنيب: هل لاينبغى لنا أن نستمع[1] إلى قول من يقول: إنّا لو حصلنا على جملة لانأكل فيهاء و لانشرب[2]، ولا ننكح، فأيّة سعادة تكون لنا؟ و الّذى يقول هذا فيجب أن يبصّر، و يقال له: يا مسكين! لعلّ الحال الّتى للملائكة و ما فوقها ألذّ و أبهج و أنعم من حال الأنعام، بل كيف يمكن أن تكون لأحدهما إلى الآخر نسبة يعتدّبها؟

التّفسير: لمّا أثبت[3] فى الفصل المتقدّم أنّ اللّذّة[4] الباطنة أقوى، أثبت فى هذا الفصل أنّ اللّذّة العقليّة أقوى. و احتجّ عليه بأنّ الحال الّتى للملائكة لاشكّ أنّها أبهج و آلذّ ممّا للبهائم. و ذلك يقتضى كون[5] اللّذّة العقليّة أقوى. و اعلم أنّه[6] لاشكّ فى أنّ هذا الوجه إقناعى خطابى جدّاً[7].

المسئلة الثّانية
فى بيان[8] ماهيّة اللّذّة

خمسة فصول[9].

[الفصل الثّالث]

تنبيه: إنّ[10] اللّذّة هى إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال و خير، من حيث هو كذلك. و الألم هو[11] إدراك ونيل لوصول ماهو عند المدرك آفة و شرّ.

و قديختلف الخير و الشّرّ بحسب القياس. فالشّىء الّذى هو عند الشّهوة خير، هو[12] مثل المطعم الملائم و الملبس الملائم. و الّذى هو عند الغضب خير، فهو الغلبة. و الّذى هو عند العقل خير[13] فتارةً و باعتبار، فالحقّ؛ و تارةً و باعتبار، فالجميل. و من العقليّات نيل الشّكر و وفور المدح و

١- لنا أن نستمع: لك أن تستمع ط، : لنا أن نسمع س، م. ٢- لانشرب: + فيها مص. ٣- أثبت: ثبت م.
٤- اللّذّة: اللّذّات س. ٥- كون: أن تكون ط، م. ٦- و اعلم أنّه: - س. ٧- جدّاً: + و بالله التّوفيق مج.
٨- بيان: - ط، م. ٩- خمسة فصول: - ط، م. ١٠- إنّ: - س. ١١- هو: - س. ١٢- هو: - مص.
١٣- خير: - س.

الحمد و الكرامة. و بالجملة فإنّ همم ذوى العقول فى ذلك مختلفة.

و كلّ خير بالقياس إلى شيء ما، فهو الكمال الّذى يختصّ به، و ينحوه باستعداده الأوّل. و كلّ لذة فإنّها تتعلّق بأمرين: بكمال خيرىّ، و بإدراك له من حيث هو[1] كذلك.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل ذكر ماهيّة اللّذة[2] و حقيقتها[3]. و المشهور أنّ اللّذة إدراك الملائم، و الألم إدراك المنافي. ثمّ يفسّرون الملائم بما يكون كمالاً و خيراً للمدرك من حيث هو كذلك، و المنافى بما يكون[4] آفة و شرّاً للمدركه من حيث هو كذلك. و لمّا احتاجوا إلى تفسير الملائم و المنافى بهذين التّفسيرين، لاجرم حذف الشّيخ ههنا لفظى الملائم و المنافى[5]. و ذكر بدلهما تفسيريهما[6] فقال: اللّذة إدراك[7] لوصول ما هو عند المدرك[8] كمال و خير من حيث هو كذلك. و إنّما قال: من حيث هو كذلك، لأنّ الشّيء ربّما كان كمالاً و خيراً من وجه دون وجه، فإدراكه من حيث أنّه[9] كمال و خير[10] يكون لذّة، و أمّا إدراكه من[11] الوجه الآخر[12] فلايكون لذة.

و اعلم أنّا لمّا عرّفنا اللّذة بالكمال و الخير و الألم بالآفة[13] و الشرّ، وجب أن تكون ماهيّات هذه الأشياء معلومة أوّلاً. أمّا الخير و الشرّ فلهما تفسيران:

أحدهما ماذهب الشّيخ إليه[14] من أنّ الخير هو الأمر الوجودىّ، و الشرّ هو[15] العدمىّ. فعلى هذا يكون قوله: اللّذة إدراك الخير، و الألم إدراك الشرّ، يرجع إلى أنّ اللّذة إدراك الموجود، و الألم إدراك المعدوم. ولكن ذلك باطل قطعاً. أمّا فى اللّذة، فلأنّه[16] يلزم من ذلك أن يكون[17] إدراك الأحوال الحاصلة عند احتراق الأعضاء أو[18] تبرّدها بالثّلج[19] لذة، لأنّه حصل هناك إدراك الموجود. و لزم من[20] سماع الأصوات المنكرة وشمّ الرّوائح الكريهة[21]، و رؤية الأشياء المؤذية، أن يكون كلّ ذلك كذلك لذّات، و ذلك ممّا لاخفاء[22] فى فساده. اللّهمّ إلّا أن يقول قائل: أنا أسمّي

۱- هو : - م. ۲- اللّذة : + و الألم مج. ۳- حقيقتها : حقيقتهما مج. ۴- يكون : هو ص.

۵- بهذين التّفسيرين ... المنافي : - ص. ۶- تفسيريهما : تفسيرهما ص، م. ۷- إدراك : + و نيل ط.

۸- المدرك : + من حيث هو ط. ۹- أنّه : هو ط، مج. ۱۰- خير : + و ط. ۱۱- من : + حيث مج.

۱۲- الآخر : الأخير م. ۱۳- بالآفة : و الآفة م. ۱۴- ما ذهب الشّيخ إليه : مذهب الشّيخ مج.

۱۵- هو : الأمر ط. الأمر مج. ۱۶- فلأنّه : فلأنّ ط، م. ۱۷- يلزم ... يكون : - ط، م. ۱۸- أو : و مج.

۱۹- بالثّلج : + يجب أن يكون ط، م. ۲۰- من : فى ط، م، مص. ۲۱- الكريهة : المؤذية ط، م، مج، مص.

۲۲- خفاء : شكّ ط، م.



هذه الأشياء باللّذّة، فإنّا[1] لانازعه فيه، إذ لامشاحّة في العبارات. ولكن[2] يكون ذلك خروجاً عن تعريف الحقيقة الّتي حاولنا تعريفها. فإنّا[3] نجد عند الأكل و الشّرب و الوقاع حالة مخصوصة متميّزة عمّا عداها من الأحوال[4] النّفسانيّة، و نحن لم نحاول إلّا تعريف تلك الحالة و ما يشبهها[5]. و العلم الضّروري حاصل بأنّ الأمر[6] الحاصل عند الاحتراق ليس من جنسها، بل[7] ضدّها. فعلمنا فساد ذلك. و أمّا في الألم، فلأنّ العدم لايكون محسوساً.

و ثانيهما: التّفسير المشهور، و هو أنّ الخير هو اللّذّة و[8] مايكون وسيلة إليها، و الشّرّ هو الألم و[9] ما يكون وسيلة إليه. و إذا كان كذلك فقولنا: اللّذّة إدراك الخير، و الألم إدراك الشّرّ؛ معناه أنّ اللّذّة إدراك اللّذّة و[10] مايكون وسيلة إليها، و الألم إدراك الألم و مايكون وسيلة إليه. و فساد ذلك ظاهر.

و إذا عرفت ذلك فنقول للشّيخ: إن فسّرت الخير و الشّرّ بأحد هذين التّفسيرين توجّه الاعتراض المذكور، و إن فسّرتها بشيء ثالث فلابدّ من ذكره لننظر في[11] أنّه هل هو جيّد أم لا؟

و أمّا الكمال و الآفة فالقول فيهما قريب من القول[12] في الخير و الشّرّ. و الأكثرون فسّروا الكمال[13] بأنّه حصول شيء[14] لشيء من شأنه أن يكون له. فيقال لهم: إن كان المراد من قولكم: من شأنه أن يكون له؛ أي يمكن[15] اتّصافه به، لزم أن يكون الجهل و الأخلاق الرّديئة كمالات لأنّها صفات يمكن اتّصاف النّفس بها. و كذلك الأشكال المعوجة، و التّفرّش[16] الرّديئة، و التّركيبات الفاسدة، يلزم أن تكون كلّها[17] كمالات لإمكان[18] اتّصاف تلك الأجسام بهذه[19] الصّفات. و إن كان المراد بذلك[20] شيئاً آخر فاذكروه، لننظر[21] فيه. فقد ظهر ولاح أنّ التّعريف الّذي ذكروه للّذّة و الألم ليس بجيّد.

و أيضاً فقوله: اللّذّة إدراك ونيل لكفّة فيه بحث آخر[22]. و هو أنّ لفظة النّيل لاشكّ أنّها ههنا

۱- فإنّه لمجتنة ط، م ۲- لكن: - مج. ۳- فإنّا: فإنّا م ۴- الأحوال: الإدراكات س. ۵- و ما يشبهها: - س
۶- الأمر: الألم ط. ۷- بل: + من ط. ۸- و: أو س. ۹- و: أو س. ۱۰- و: أو س. ۱۱- في: - ب ط.
۱۲- قريب من القول: كالقول س. ۱۳- الكمال: الكلام م. ۱۴- شيء - الشّيء س. ۱۵- يمكن: ممكن س.
۱۶- التّفرّش: التّفرس ط، م، مج، مص. ۱۷- كلّها: - مج. ۱۸- لإمكان: لاكمال م. ۱۹- بهذه: بتلك ط.
۲۰- بذلك: من ذلك ط. ۲۱- لننظر: حتّى ننظر مج. ۲۲- آخر: - س.



مجازيّة، و حقيقته[١] الإدراك. و إذا كان الإدراك مذكوراً كان ترك هذه اللّفظة المجازيّة أولى.

و التّحقيق في هذا الباب[٢] ماذكرنا أنّ ماهيّة اللّذة و الألم متصوّرة تصوّراً أوّليّاً بديهيّاً، بل تصوّرهما من أجلى التّصورات و أظهرها و أولاها. و المراد من الحدّ و الرّسم تعريف الخفي بالواضح. و إذا كان كذلك كان تعريف هاتين[٣] الماهيّتين خطأً.

و أمّا قوله: «و قد يختلف الخير و الشرّ بحسب القياس، إلى آخره»[٤] فاعلم أنّه لمّا ذكر أنّ اللذّة عبارة عن إدراك الخير، بيّن أنّ الأمر كذلك في اللّذّات الشّهوانيّة، و اللّذّات[٥] الغضبيّة، و اللّذّات العقليّة. أمّا الشّهوة[٦] فلأنّ الملائم لها الملبس و المطعم[٧] الجيّد، فلاجرم كان إدراكها لذّة شهوانيّة. و أمّا[٨] الغضب فلأنّ[٩] الملائم له الغلبة، فلاجرم[١٠] كان إدراكها[١١] لذّة غضبيّة. و أمّا العقل فلأنّ الملائم له تارة و باعتبار فالحقّ: أمّا تارة فبعد الموت، و أمّا باعتبار[١٢] فعند استكمال العقل النّظري[١٣]، و تارة و باعتبار فالجميل: أمّا تارة فقبل الموت، و أمّا باعتبار فعند استكمال العقل العملي.

ثمّ ذكر بعد ذلك أموراً أخر ملائمة للعقل و هي نيل الشّكر و وفور الحمد و المدح و الكرامة. و بالجملة فإنّ همم ذوي العقول في ذلك مختلفة، فقد يكون رغبة الواحد في بعض هذه الأمور أكثر من رغبة الآخر فيه.

ثمّ لمّا تبيّن أنّ الحدّ الّذي ذكره للّذة حاصل في جميع أقسامها، عاد إلى شرح حدّ اللّذة. فذكر أنّ كلّ خير بالقياس إلى شيء ما فهو الكمال الّذي يختصّ به و ينحوه[١٤] و يتوجّه إليه بحسب استعداده الأوّل. و اعلم أنّ هذا مشعر بأنّ[١٥] الكمال و الخير شيء واحد و حينئذ يكون ذكر أحدهما مغنياً عن[١٦] الآخر، فوجب حذف أحدهما.

و أمّا[١٧] قوله: «و كلّ لذّة فإنّها[١٨] تتعلّق بأمرين: بكمال خيري[١٩]، و بإدراك له من حيث هو

١- مجازيّة و حقيقته: مجازيّ تحقيقه ط، م، مج، مص. ٢- في هذا الباب: - ط، م.

٣- تعريف هاتين: تعريفها بين مص. ٤- آخره: غيره س. ٥- و اللّذّات: - س. ٦- الشّهوة: الشّهوانيّة ط.

٧- لها الملبس و المطعم: لها الملبس و المطعم س، ط. : الملبس لها و المطعم مص. : لها المطعم و الملبس مج.

٨- إدراكها لذّة شهوانيّة و أمّا: لذّة إدراكهما لذّة شهوانيّة ان م. : إدراكهما لذّة شهوانيّة أمّا ط. : إدراكها لذّة و أمّا شهوانيّة مص. ٩- فلأنّ: فأنّ مص. ١٠- فلاجرم: - مج. ١١- كان إدراكها: إدراكها كان س.

١٢- باعتبار + فالحقّ مج. ١٣- تارة فبعد الموت... النّظري: - م. ١٤- ينحوه: - س. ١٥- بأنّ: + هذا ط.

١٦- عن: + ذكر ط، م. ١٧- و أمّا: - س. ١٨- فإنّها: فهي مص: - س. ١٩- بكمال خيري: الكمال و الخير س.

كذلك؛ فمعناه أنّ حقيقة اللّذّة لابدّ فيها من هذين الأمرين: إدراك، و كمال[1]. واعلم أنّ البحث المعنوي المهمّ في هذا الموضع أن نقول: إنّا إذا أكلنا وجدنا من أنفسنا حالة نسمّيها باللّذّة، و نميّز بينها و بين ماعداها من الأحوال النّفسانيّة. و نعلم أيضاً أنّا حين[2] ما أكلنا فقد أدركنا طعم ذلك الغذاء. لكنّا لاندري أنّ تلك الحالة المسمّاة باللّذّة هل هي نفس إدراكنا لذلك الطّعم، أم لا؟ بل[3] لابدّ فيه[4] من إقامة البرهان على أنّ أحدهما نفس الآخر أوغيره. و الشّيخ ما دار حول هذا المعنى أصلاً.

[الفصل الرّابع]

وهم و تنبيه: و لعلّ ظانّاً يظنّ أنّ من الكمالات و الخيرات مالا يلتذّ به اللّذّة الّتي تناسب مبلغه، مثل الصّحّة و السّلامة فلايلتذّ بهما[5] مايلتذّ بالحلو و غيره. فجوابه[6] بعد المسامحة و التّسليم: أنّ الشّرط كان حصول و شعور جميعاً. و لعلّ المحسوسات إذا استقرّت لم يشعربها. على أنّ المريض و الوَصِب يجد عند الثّووب إلى الحالة الطّبيعيّة مفاجأة غير خفيّ التّدريج لذّة عظيمة.

التّفسير: الغرض من هذا السّؤال[7] إيراد نقض على الحدّ المذكور لّلذّة، ثمّ ذكر الجواب عنه. و تقرير السّؤال[8] أنّ الصّحّة و السّلامة لاشكّ أنّهما من الأمور الملائمة لنا، ثمّ إنّا ندركهما[9] ولا نلتذّ بإدراكهما[10]. فقد وجد الإدراك الملائم مع عدم اللّذّة[11]. و الجواب: أنّا لانسلّم أنّا ندرك ما لنا من الصّحّة و السّلامة، لأنّ الكيفيّات المحسوسة[12] إذا استقرّت بطل الشّعور بها. بل متى حصلت الصّحّة على سبيل التّجدّد أدركناها. لكن هناك[13] تحصل لذّة عظيمة فإنّ المريض يجد عند الرّجوع دفعة إلى حالته الطّبيعيّة لذّة عظيمة[14].

۱- فمعناه أنّ ـــ وكمال: - مص.   ۲- حين: حال ط.   ۳- لا بل: - س.   ۴- فيه: - مص.

۵- بهما: بها س.   ۶- فجوابه: فجوابک س.   ۷- السّؤال. الفصل ط، س.   ۸- السّؤال: ومعنه ط.

۹- ندركهما: ندركها م.   ۱۰- بإدراكهما: بإدراكها م.

۱۱- الإدراک الملائم مع عدم اللّذّة: بإدراک الملائم من غير اللّذّة س.   ۱۲- المحسوسة: المحسوسة ط.

۱۳- هناک: هنا س.   ۱۴- فإنّ المريض ... لذّة عظيمة: على الهامش س.

[الفصل الخامس]

تنبيه : و اللّذيذ قد يصل فيكره، كراهيّة بعض المرضى للحلو فضلاً عن أن لا[1] يشتهي اشتهاء شابقاً[2]. و ليس ذلك طاعناً فيما سلف، لأنّه ليس خيراً في تلك الحال، إذ[3] ليس يشعر به الحسّ[4] من حيث هو خير.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل ذكر كلام يصلح أن يكون جواباً عن سؤال شبيه بـالسّؤال الأوّل. و بيان السّؤال و هو أنّ بعض المرضى قد يكره الحلو، و يتأذّى بتناوله و يشتهي الحامض و المزّ[5]، مع أنّ الحلو ملائم و الحامض مناف. و أجاب عنه[6] بأنّه لا نسلّم بأنّ الحلو خير بالنّسبة إلى مزاجه الّذي له في تلك الحالة، و أنّ الحامض و المزّ[7] شرّ بالنّسبة إليه في ذلك الوقت، فإنّ اشتهاءه للمزّ[8] و الحامض[9] إنّما كان لحصول أخلاط رديّة في معدته. فالطّبيعة[10] تشتهي[11] المزّ[12] و الحامض لتقطيع[13] ذلك الخلط. و كذلك[14] القول في الجانب الآخر.

[الفصل السّادس]

تنبيه: إذا[15] أردنا أن نستظهر في البيان، مع غناء ما[16] سلف عنه[17]، إذا لُطّف لفهمه زدنا فقلنا: إنّ اللّذة[18] ادراك كذا من حيث هو كذا، و لا شاغل و لا مضادّ للمدرك. بأنّه إذا[19] لم يكن سالماً فارغاً[20] أمكن أن لا يشعر بالشّرط. أمّا غير السّالم[21] فمثل عليل المعدة إذا عاف الحلو. و أمّا غير الفارغ فمثل الممتلئ، جداً يعاف الطّعام اللّذيذ. و كلّ واحد منهما إذا أزال مانعه عادت لذّته و شهوته، و تأذّى[22] بتأخّر ماهو الآن يكرهه.

التّفسير: إنّه لمّا أورد الأسئلة على الحدّ الّذي ذكره للّذة[23] و أجاب عنها، ذكر في هذا الفصل

---

١ - لا : - م. ٢- شابقاً: سابقاً م، شائقاً مص. ٣- إذ : و س م. ٤- به الحسّ: بالحسّ مص، : به بالحسّ س.

٥- المزّ : مهملة في س، م، مص. ٦- عنه : - مج. ٧- المزّ: مهملة في س، م، مص

٨- المزّ: مهملة في س، م، مص [المزّ: بين الحلو و الحامض] ٩- اشتهاءه للمزّ و الحامض : اشتهاء الحامض و المزّ ط.

١٠- فالطّبيعة : بالطّبيعة مج. ١١- يشتهي : ليشتهي مج. ١٢- المزّ - مهملة في س، م، مص.

١٣- لتقطيع : ليقطع م، مص. ١٤- كذلك : كذا ط، م. ١٥- إذا : إن س، مص. ١٦- ما : بما ط، س، مج.

١٧- عنه : - ط. ١٨- اللّذة : + هي مص. ١٩- إذا : إن م. ٢٠- فارغاً : فارقاً مص.

٢١- بأنّه إذا لم يكن ... السّالم : على الهامش م. ٢٢- تأذّى : يتأذّى س، م. ٢٣- اللّذة : - س.



أنّه يمكن أن يذكر[1] رسم اللّذة بحيث لا يرد عليه شيء من تلك[2] الأسئلة. و هو أن يقال: اللّذة إدراك الخير من حيث هو خير، بشرط أن لا يكون هناك شاغل و لا مضادّ للمدرك. و إنّما شرطنا[3] عدم الشّاغل لأنّ الممتلىء جدّاً يعاف الطّعام اللّذيذ. و إنّما شرطنا عدم المضادّ[4] لأنّ المريض يعاف الحلو. ثمّ من المعلوم أنّه متى[5] زال العائق في هاتين الصّورتين عادت الشّهوة و اللّذة[6]، و حصل التّأذّي بفقدان ما يكرهه الآن[7].

[الفصل السّابع]

تنبيه: و كذلك قد يحضر السّبب المؤلم، و تكون القوّة[8] الدّرّاكة[9] ساقطة، كما في قرب الموت من المرض، أو معوّقة كما في الخدر، فلا يتألّم به[10]. فإذا انتعشت[11] القوّة، أو زال العائق عظم الألم.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ الملذّ[12] قد يحضر[13] مع أنّه لا يلتذّ به، شرع ههنا في بيان أنّ المؤلم أيضاً قد يحضر و لا يتألّم به. إمّا[14] لسقوط[15] القوّة، كالمريض عند قرب الموت فإنّه ربّما لا[16] يحسّ بالآلام العظيمة[17] لسقوط القوّة الدّرّاكة[18]. أو لحضور العائق، كالعضو الخدر فإنّه لا يتألّم من الاحتراق. فأمّا لو انتعشت[19] القوّة، و[20] زال العائق، حصل إدراك[21] الآلام العظيمة.

المسئلة الثّالثة

في إثبات اللّذّة العقليّة

ثلاثة فصول[22].

١- يذكر : يكون ط. ٢- تلك : - مص. ٣- شرطنا : اشترطنا س. ٤- المضادّ : المضادة مص.

٥- متى : إذا س ٦- الشّهوة واللّذة : اللّذة و الشّهوة ط، م، مص. ٧- الآن : - ط. ٨- القوّة : القوى م.

٩- الدّرّاكة : المدركة مص. ١٠- به : - م. ١١- انتعشت : انبعثت مص، م لكن صحّ على هامش م.

١٢- الملذّ : الملتذّ به ط. ١٣- يحضر : يحظر م. ١٤- إمّا : - ط. ١٥- لسقوط : الشقوط م، مص.

١٦- لا : لم م. ١٧- بالآلام العظيمة : بالألم العظيم مص. : بالآلام العظيمة مج. ١٨- الدّرّاكة : المدركة مص.

١٩- انتعشت : انبعثت ط، م ٢٠- و : أو ط، م، مج. ٢١- إدراك : - س، مص. ٢٢- ثلاثة فصول : - ط، م



[الفصل الثامن]

تنبيه: إنه قد يصحّ إثبات لذة ما يقيناً[1]، ولكن إذا لم يقع المعنى الّذى يسمّى ذوقاً جاز أن لاتجد إليها شوقاً. و كذلك قد يصحّ ثبوت أذىً مايقيناً[2]، ولكن إذا لم يقع المعنى الّذى يسمّى[3] بالمقاساة كان فى الجواز أن لايقع عنها بالغ الاحتراز[4]. مثال الأوّل حال العنّين خلقة عند لذّة الجماع، مثال الثانى حال[5] من لم يقاس وصب الأسقام عند الحمية.

التفسير: البرهان ربّما[6] دلّ على وجود لذّة و ألم، و يكون الجزم حاصلاً بذلك، لكن[7] لاتحصل الرّغبة و الرّهبة لعدم الذّوق و الوجدان. فإنّ العنّين يعلم على سبيل السّماع أنّ فى الجماع لذّة، ولكن لايميل إليها. و صاحب الصحّة إذا لم يجرّب الآفات[8] المتولّدة من طول الأسقام ربّما لم يحترز من المتناولات[9] الرّديئة. فكذلك ههنا لايلزم من عدم الرّغبة فى اللّذات العقليّة و عدم الرّهبة عن الآلام العقليّة القدح فى وجودها[10].

[الفصل التاسع]

تنبيه: كلّ مستلذّ به فهو سبب[11] كمال يحصل للمدرك[12] هو بالقياس إليه خير. ثمّ لايشكّ فى أنّ الكمالات و إدراكاتها متفاوتة. فكمال الشهوة مثلاً أن يتكيّف العضو الذّائق بكيفيّة الحلاوة مأخوذة عن مادّتها. ولو وقع مثل ذلك لاعن سبب[13] خارج كانت اللّذة قائمة. و كذلك الملموس و المشموم و نحوهما. و كمال القوّة الغضبيّة أن تتكيّف النّفس بكيفيّة غلبة أو كيفيّة شعور بأذىً يحصل فى المغضوب عليه. و للوهم[14] التكيّف بهيئة مايرجوه أو مايذكره[15]. و على هذا حال سائر القوى. و كمال الجوهر العاقل أن تتمثّل فيه جليّة الحقّ الأوّل قدر ما يمكنه أن ينال منه[16] ببهائه الّذى يخصّه، ثمّ تتمثّل فيه الوجود كلّه على ماهو عليه، مجرّداً عن الشّوب، مبتدئاً فيه بعد الحقّ الأوّل بالجواهر

١- يقيناً: تقينا م. ٢- يقيناً: تقينا م. ٣- الّذى يسمّى: المسمّى س. ٤- الاحتراز: الاحتراق ط.
٥- حال: - س. ٦- ربّما: إنّما مع، مص. ٧- لكن: - ط. ٨- لم يجرّب الآفات: لم يقاس الآلام س.
٩- المتناولات: المناولات مص. ١٠- وجودها: وجودهما مص. ١١- سبب: - س. ١٢- للمدرك: + و م.
١٣- سبب: + من م. ١٤- للوهم: كمال الوهم س، م. ١٥- يذكره: يدركه م. ١٦- منه: + به م.



العقليّة [1] العالية، ثمّ الرّوحانيّة السّماويّة و الأجرام السّماويّة، ثمّ مابعد ذلك تمثّلاً لايباين الذّات [2]. فهذا هو الكمال [3] الّذي يصير به [4] الجوهر العقليّ بالفعل، و ما سلف هو الكمال الحيوانيّ. و الإدراك العقليّ خالص إلى [5] الكنه عن الشّوب، و [6] الحسّيّ شوب كلّه. و عدد تفاصيل العقليّ [7] لايكاد يتناهى، و الحسّيّة محصورة في قلّة. و إن كثرت فبالأشدّ و الأضعف. و معلوم أنّ نسبة اللّذة إلى اللّذة نسبة المدرِك إلى المدرَك، و الإدراك إلى الإدراك. فنسبة اللّذة العقليّة إلى الشّهوانيّة نسبة جليّة الحقّ الأوّل و مايتلوه إلى نيل كيفيّة الحلاوة، و كذلك نسبة الإدراكين.

التّفسير [8]: الغرض من هذا الفصل ذكر مطلوبين، هما الأمران المقصودان بالذّات [9] من هذا النّمط المعنون ببسط [10] البهجة و السّعادة: أحدهما، إثبات اللّذة العقليّة. و ثانيهما، بيان [11] أنّها أشرف و أقوى من اللّذات الحسّيّة [12].

أمّا المطلوب الأوّل، فالدّليل عليه أنّ النّفس بعد المفارقة إن كانت مدركة للأشياء الملائمة لها كانت اللّذة حاصلة لها. لكنّ المقدّم حقّ، فالتّالي حقّ. بيان الشّرطيّة ما بيّنّا [13] أنّ اللّذة ليست إلّا إدراك الملائم. و بيان المقدّم أنّ الملائم لها ليس إلّا إدراك الموجودات كما هي. و هذا المعنى حاصل بعد المفارقة؛ لأنّا بيّنّا في النّمط السّابع أنّ النّفس لايتوقّف على البدن لا [14] في ذاتها، ولا في إدراكاتها لمدركاتها [15].

و أمّا المطلوب الثّاني، فالدّليل عليه أنّ الإدراكات العقليّة أشرف من الإدراكات الحسّيّة، و مدركات العقل أشرف من مدركات الحسّ. و إذا كان كذلك وجب أن تكون اللّذة العقليّة أكمل من اللّذة الحسّيّة.

أمّا بيان الأوّل فمن وجوه:

أحدهما [16]: أنّ الإدراكات العقليّة خالصة إلى الكنه. فإنّ [17] الإدراك العقليّ يتعلّق [18] في كنه

١- العقليّة : - س. ٢- الذّات : اللّذات م. ٣- الكمال : + العقلي س. ٤- به : - س. ٥- إلى : - م.
٦- و : - م. ٧- العقليّ : العقل مص. ٨- التّفسير : الشّرح س. ٩- بالذّات : باللّذات ط، : - س.
١٠- ببسط : بلفظ مع، : - ط. ١١- بيان : - ط، س. ١٢- و أقوى من اللّذات الحسّيّة : - س.
١٣- ما بيّنّا : ماذكرنا س. ١٤- لا : - ط، م. ١٥- لمدركاتها : - م. ١٦- أحدهما : الأوّل س.
١٧- فإنّ : و إنّ مع : و ط، م. ١٨- يتعلّق : يتوغّل مص.



الشيء و يميّز بين الماهيّة، و أجزائها، و صفاتها، ثمّ يميّز بين الجزء الجنسي، و [١] الجزء الفصلي، و جنس الجنس، و جنس الفصل، و فصل الجنس، و فصل الفصل، بالغة ما بلغت. و يميّز بين [٢] الخارجي [٣] اللازم، و المفارق. و يميّز بين مايكون لازماً للماهيّة بوسط، و بين [٤] مالا يكون بوسط. فكأنّ الإدراك العقلي قد نفذ في ماهيّة الشيء و تغلغل في أعماقها، و وصل إلى كلّ [٥] أجزائها. و أمّا الحسّ فإنّه لايتناول إلّا ظاهر المحسوس. فثبت أنّ الإدراك العقلي أقوى.

و ثانيها [٦]، أنّ الإدراكات العقليّة غيرمتناهية و غير مقصورة على نوع [٧] معيّن من الموجودات بخلاف إدراكات الحسّ.

و أمّا بيان الثاني، فهو أنّ مدركات الحواسّ [٨] ليست إلّا كيفيّات مخصوصه كالألوان و الطعوم و الروائح و الحرارة و البرودة. و مدركات العقل هو ذات الباري [٩] تعالى و صفاته و أفعاله. و معلوم أنّه لانسبة لأحدهما إلى الآخر في الشرف.

و إذا ثبت أنّ الإدراك العقلي أشرف من الإدراك الحسّي، و أنّ مدركات العقل أشرف من مدركات الحسّ، و لامعنى للّذة إلّا الإدراك، ثبت أنّ اللذّة العقليّة أكمل من اللذّة الحسيّة. فهذا محصّل [١٠] الكلام في هذين البحثين [١١].

و لقائل أن يقول على المطلوب الأوّل: لانسلّم أنّ النفس بعد المفارقة لوكانت [١٢] مدركة لما يلائمها لكانت ملتذّة. قوله اللذّة لامعنى لها إلّا إدراك [١٣] الملائم. قلنا: إنّ أمثال هذه المباحث لايستقيم [١٤] بالعناية و التفسير [١٥]، و ذلك لأنّا نجد عند الأكل و الشرب و الوقاع حالة مخصوصة، و نميّز بينها و بين كثير من الأحوال الوجدانيّة كالغضب و الغمّ و الخوف. و نعلم أيضاً أنّ القوّة الذائقة و اللامسة الّتي [١٦] فينا [١٧]، قد أدركت [١٨] ما في المأكول و المشروب و المنكوح من الكيفيّات [١٩]، و لكنّا لاندري [٢٠] أنّ تلك [٢١] الحالة المخصوصة هي [٢٢] نفس ذلك الإدراك إلّا ببرهان. و أنتم ماذكرتم

١- و : + بين مج. ٢- بين : - س. ٣- الخارجي : + و س. ٤- بين : - مج، مص. ٥- كلّ : - ط.

٦- ثانيها : + و هو ط، مج، مص. ٧- نوع : + من الأنواع مج. ٨- الحواسّ : - ط. ٩- الباري : اللّه س.

١٠- محصّل : تحصيل س. ١١- البحثين : المبحثين مص. ١٢- لوكانت : لوبقيت س. ١٣- إلّا إدراك : الإدراك ط، م.

١٤- لايستقيم : + إلّا ط، م. ١٥- التفسير : - مص. ١٦- الّتي : اللّتين س. ١٧- فينا : بنا مج.

١٨- أدركت : أدركتا س. ١٩- الكيفيّات : + ما يلائمها س. ٢٠- لاندري : لاندرك مج. ٢١- تلك : - مج.

٢٢- هي : - ط.



على ذلك حجّة و[1] برهاناً أصلاً. بلى لو أنّكم سمّيتم[2] هذا الإدراك باللّذة لكان متى ثبت حصول هذا الإدراك للنفس، ثبت حصول اللّذة لها. ولكنّه[3] تصير المسألة مسألة لغويّة، و معلوم أنّ ذلك ليس[4] من المباحث العقليّة فى شىء. ثمّ الّذى يحقّق هذه المطالبة[5] هو أنّ النّفس قبل الموت قد تكون عالمة بهذه المعلومات، مع أنّ الإنسان لايجد تلك اللّذات العظيمة. ولو كانت الإدراكات هى[6] نفس اللّذات لاستحال ذلك.

لا يقال: إنّ[7] النّفس قبل الموت[8] مستغرقة فى تدبير البدن فصار استغراقها فى ذلك مانعاً من[9] الشّعور بتلك اللذات، لأنّا نقول: إنّكم تقولون: إنّ[10] الإدراك هو نفس اللّذة. و على هذا لايستقيم ذلك العذر[11]، لأنّ الإدراك لمّا حصل استحال أن يكون هناك[12] مايمنع[13] عن[14] حصول اللّذة، و إلّا لكان الشّىء مانعاً[15] عن حصول[16] الشّىء عند حصوله، و ذلك محال. بلى لو قلتم: اللّذة مغايرة للإدراك، حاصلة عند حصوله، استقام هذا العذر. ولكنّه ينفتح عند ذلك أبواب كثيرة من الشّكوك و الشّبهات. فإنّا نقول: إذا كانت اللّذة مغايرة للإدراك، فلم قلتم: إنّه يلزم[17] من حصول الإدراك حصول اللّذة؟ و لم لايجوز أن يقال: خصوصيّة النّفس و إن كانت لاتأبى عن قبول الإدراك، لكنّها تأبى عن قبول اللّذة للأجل[18] عدم استعدادها لقبول اللّذة ماحصلت اللّذة، و إن كان الإدراك حاصلاً. و هذا القدر من الاعتراض على ما احتجّوا به فى إثبات اللّذة العقليّة كاف، و من أراد الاستقصاء فى تعديد الاحتمالات فعليه بكتاب[19] الملخّص. و لنرجع إلى التّفسير.

أمّا قوله: «كلّ مستلذّ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك[20]»، فالمراد منه[21] ماتقرّر فى الفصل[22] السّالف أنّ اللّذة إدراك الكمال، فالمستلذّ لابدّ و أن يكون سبباً لحصول كمال ما للمدرك.

و أمّا قوله: «ثمّ لايشكّ فى أنّ الكمالات» إلى قوله: «و على هذا حال سائر القوى»، فالمراد منه إثبات القضيّة المذكورة بالاستقراء. فإنّ المستلذّ به فى الشّهوة سبب لحصول[23] كمال ما

١- و. + لا س. ٢- سمّيتم: + نفس م، مج. ٣- لكنّه: لكنّ س. ٤- أنّ ذلك ليس: أنّه ليس ذلك س.

٥- المطالبة: المطالب معن. : + و ط، م، مج. ٦- هى: - ط. ٧- إنّ: - ط، م. ٨- الموت: البدن س.

٩- من: من ط. ١٠- إنّ: - م، مج، معن. ١١- العذر: القدر معن. ١٢- هناك: ههنا ط، م.

١٣- مايمنع: مانع مج. : مايمتنع م. ١٤- عن: من س. ١٥- لكان الشّىء مانعاً: كان للشّىء مانع س.

١٦- حصول: + ذلك س. ١٧- يلزم: لايلزم م. ١٨- للأجل: لأجل مج. ١٩- بكتاب: فى كتاب م.

٢٠- للمدرك: الإدراك ط. ٢١- منه: - مج. ٢٢- الفصل: - ط. ٢٣- لحصول: حصول ط.



للمشتهى[١]. و كذا القول في الغضب و الوهم و غيرهما.

و أمّا قوله: «و كمال الجوهر العاقل» إلى قوله: «متمثّلاً لا يمايز الذّات[٢]» فالمراد منه أنّ كمال الجوهر العاقل[٣] أن يصير عالماً بهذه المعلومات. لم اشتغل بتحديد[٤] تلك المعلومات، و ليس الحاصل إلّا ما ذكرناه من أنّ كمال الجوهر العاقل[٥] أن يصير عالماً بالأشياء.

و أمّا قوله: «فهذا هو الكمال الّذي به يصير الجوهر العقلي بالفعل[٦] و ما سلف فهو[٧] الكمال الحيوانيّ» فالمراد منه أنّ العلم بالأشياء كمال القوّة[٨] العاقلة. و أمّا الأمور الثّلاثة الّتي قدّمها و هي اللذّة الشّهوانيّة و الغضبيّة و الوهميّة فهي كمالات حيوانيّة.

و إلى ههنا تمّ الكلام في ذكر الدّلالة على إثبات اللذّة العقليّة؛ لأنّه لمّا ثبت أنّ اللّذّة هي الإدراك و ثبت أنّ الإدراك حاصل بعد المفارقة، ثبت أنّ اللذّة حاصلة بعد المفارقة[٩].

و أمّا قوله: «و الإدراك العقليّ خالص إلى الكنه[١٠]» إلى قوله: «و بالأشدّ و الأضعف» فالمراد منه ذكر المقدّمة الّتي بها يظهر كون اللذّة العقليّة[١١] أشرف من اللذّة الحسّيّة. و تلك المقدّمة هي أنّ الإدراكات العقليّة أشرف من[١٢] الإدراكات الحسّيّة بالوجهين اللّذين مرّ تقريرهما.

و أمّا قوله: «و معلوم أنّ[١٣] نسبة اللذّة إلى اللذّة نسبة المدرك إلى المدرك، و الإدراك إلى الإدراك» فالمراد منه ظاهر لكنّه مقدّمة خطابيّة لا برهانيّة.

و أمّا قوله: «فنسبة اللذّة العقليّة» إلى آخره، فالمراد منه[١٤] ظاهر[١٥].

[الفصل العاشر]

تنبيه[١٦]: الآن إذا كنت في البدن و في شواغله و عوائقه، و لم تشتق إلى كمالك[١٧] المناسب، أو لم تتألّم بحصول ضدّه، فاعلم أنّ ذلك منك، لا منه. و فيك من أسباب ذلك بعض ما نبّهت عليه.

١- للمشتهى: لمشتهين س.   ٢- الذّات: الثّلاث س.   ٣- العاقل: + هو م، مج، مص.   ٤- بتحديد: بتقرير ط، م.
٥- العاقل: + هو مص.   ٦- بالفعل: بالعقل مص.   ٧- فهو: - ط.   ٨- بالأشياء كمال القوّة: بالأشياء كمال للقوّة س، : بالاستكمال للقوّة مص.   ٩- بعد المفارقة: - ط.   ١٠- إلى الكنه: بالكنه ط.   ١١- و ثبت أنّ الإدراك حاصل... العقليّة: - مج.   ١٢- الإدراكات العقليّة أشرف من: - ط.   ١٣- و معلوم أنّ: - ط.   ١٤- منه: - مص.
١٥- ظاهر: + و بالله التّوفيق س.   ١٦- تنبيه: إشارة مج.   ١٧- كمالك: الكمال مص، : الكلام م.



التّفسير: المراد منه الجواب عن سؤال من يقول: لو كانت هذه العلوم متضمّنة[١] لهذه اللّذّات، و هذه[٢] العلوم حاصلة فينا[٣]، فلم لانجد[٤] هذه اللّذّات العظيمة؟ و لم[٥] لانشتاق إلى[٦] اكتسابها، كمانشتاق إلى اكتساب اللّذات[٧] الحسّيّة؟ و الجواب: أمّا[٨] أنّا لانجد اللّذّات العظيمة[٩]، فلأنّ[١٠] العائق عن ذلك حاضر[١١]، و هو استغراق النّفس في حبّ البدن. و أمّا أنّا[١٢] لانشتاق إلى اكتسابها، فلما بيّنّا أنّه متى فقد[١٣] الذّوق لم يحصل[١٤] الشّوق.

و لقائل أن يقول: هذا العذر لا يستقيم بتقدير أن تكون[١٥] اللّذّة نفس الإدراك، لأنّ[١٦] الشّيء حال حصوله يستحيل أن يوجد ما يمتنع من حصوله. بلى إنّه[١٧] يستقيم بتقدير أن تكون[١٨] اللّذّة مغايرة للإدراك، ولكنّكم لاتقولون به. و لأنّكم لو اعترفتم بذلك لانفتح عليكم أبواب من الشّكوك لايمكنكم معها[١٩] إثبات اللّذّة العقليّة على ماقرّرناه[٢٠].

المسئلة الرّابعة

في إثبات الآلام[٢١] العقليّة

فصل واحد[٢٢].

[الفصل الحادي عشر]

تنبيه[٢٣]: اعلم أنّ هذه الشّواغل، الّتي هي كما علمت من أنّها انفعالات و هيئات تلحق النّفس[٢٤] بمجاورة البدن، إن تمكّنت بعد المفارقة، كنت بعدها كما أنت[٢٥] قبلها. لكنّها تكون كالآلام متمكّنة، كان عنها شغل، نوقع إليها فراغ، فأدركت من حيث هي منافية، و ذلك الألم المقابل لمثل تلك اللّذّة

١- متضمّنة: متضمّنة مج، مص. ٢- هذه: هي مج. ٣- فينا: فيه مج: - س. ٤- فلم لانجد: فلم نجد ط.
٥- لم: - ط. ٦- إلى: + إثبات ط. ٧- اللّذّات: اللّذّة مج. ٨- إنّا: - مص. ٩- العظيمة: - ط.
١٠- فلأنّ: ولأنّ س: ولأنّه مص. ١١- حاضر: حاصل مج: قاصر مص. ١٢- أنّا: - ط. ١٣- فقد: فقدنا م.
١٤- الذّوق لم يحصل: الإدراك زال الشّوق س. ١٥- تكون: - ط. ١٦- لأنّ: لا ط. ١٧- بلى إنّه: بلى إنّما مص: لكنّه ط. ١٨- تكون: - ط. ١٩- معها: - ط م. ٢٠- على ما قرّرناه: على ما تقرّره + والله التّوفيق مج: - ط.
٢١- الآلام: اللّذّة مص. ٢٢- فصل واحد: - ط م. ٢٣- تنبيه: إشارة مج. ٢٤- النّفس: - س.
٢٥- أنت: كنت م، مص.



الموصوفة، و هي ألم النّار الرّوحانيّة فوق ألم النّار الجسمانيّة.

التّفسير: لمّا فرغ عن[1] إثبات اللّذّة العقليّة شرع في إثبات[2] الآلام العقليّة. و تقرير ذلك أنّ النّفس بسبب تعلّقها بالبدن إذا تمكّنت فيها هيئات رديئة منافية لكمالاتها، فإذا فارقت البدن أحسّت بالآلام الحاصلة بسبب تلك الهيئات الرّديئة. و كان ذلك جارياً مجرى عضو تمكّن فيه[3] سبب[4] الألم، إلّا أنّه حضر[5] مايعوقه عن إدراك ذلك الألم بأن صار خدراً. فإذا زال العائق حصل الألم. و كما أنّ اللّذّة العقليّة فوق اللّذّة الحسّيّة[6]، فكذلك الألم العقلي فوق ألم[7] النّار الجسمانيّة.

و لقائل أن يقول: لم قلتم: إنّ حصول تلك الهيئات الرّديئة في النّفس سبب لحصول الآلام[8]؟ و ما الدّليل على ذلك؟ فإنّ هذه المقدّمة ليست من الأوّليّات الغنيّة عن البرهان.[9]

المسئلة الخامسة
في أقسام الشّقاوة[10] العقليّة

فصلان[11].

[الفصل الثاني عشر]

تنبيه: ثمّ[12] اعلم أنّ ماكان من رذيلة النّفس، من جنس نقصان الاستعداد للكمال الّذي يرجى بعد المفارقة، فهو غير مجبور. و ما كان بسبب غواش غريبة فيزول، و لايدوم[13] بها التّعذيب.

التّفسير: قبل الخوض في الشّرح لابدّ من تقديم مقدّمة و هي أنّ النّاس بحسب القوّة النّظريّة إمّا أن يكونوا متّصفين بالعقائد الحقّة عن الدّليل، أو متّصفين بها عن التّقليد، أومتّصفين بالعقائد الباطلة[14]، أو لايكونوا متّصفين بشيء من العقائد أصلاً[15]. فهذه أربعة أقسام.[16] و أمّا بحسب القوّة العمليّة

١- عن: من ط، مج. ٢- إثبات - م. ٣- تمكّن فيه: ممكن منه معن. ٤- سبب: - مج، ثابتة على الهامش س.
٥- حضر: مهملة في ط، م، معن. ٦- الحسّيّة: الجسميّة م. - معن. ٧- ألم: الألم مج. - س.
٨- الآلام: الألم مج. ٩- البرهان: + و بالله التّوفيق مج. ١٠- الشّقاوة: السّعادة م، مج. ١١- فصلان: - م.
١٢- ثمّ: و ط، س. ١٣- يدوم: يبقى معن. ١٤- الباطلة: الفاسدة س. ١٥- أو لايكونوا متّصفين بشيء من العقائد أصلاً: أو تكون خالية عن الكلّ س. ١٦- فهذه أربعة أقسام: - س.



فإمّا أن يكونوا متّصفين [1] بالأخلاق [2] الفاضلة أو بالأخلاق الرّديئة، أو تكون نفوسهم [3] خالية عن القسمين. فهذه أقسام ثلاثة؛ و لابدّ من بيان أحكام [4] هذه الأقسام. و الشّيخ ذكر البعض دون البعض لاعلى التّرتيب. و نحن نأتي على شرح ما ذكره إن شاء اللّه [5].

أقول: مقصوده من هذا الفصل أنّ الخلل إمّا أن يكون واقعاً في القوّة النّظريّة، أو في القوّة العمليّة. فإن كان واقعاً في القوّة النّظريّة، فهذا يدخل تحته [6] أقسام ثلاثة: أحدها، المعتقد. و الثّاني، الجاهل. و الثّالث، الخالي عن المعتقد. و هذه الأقسام الثّلاثة مشتركة في حكم واحد و هو النّقصان الّذي [7] لايمكن زواله و لا يصير مجبوراً ألبتّة. و أمّا إن كان الخلل واقعاً في القوّة العمليّة، و ذلك لأجل أنّه [8] حصل في النّفس أخلاق رديئة، فالعذاب الحاصل بسبب ذلك منقطع.

و لقائل أن يقول: النّفس بعد المفارقة إمّا أن يجوز تغيّر أحوالها، أو لايجوز. فإن جاز، فكيف قطعت بأنّ النّقصان الحاصل في القوّة [9] النّظريّة غيرمجبور [10]. و إن لم يجز، فكيف قطعت بأنّ العذاب الحاصل بسبب [11] الأخلاق الرّديئة منقطع. و إن ادّعيت أنّ أحوالها الّتي لها بحسب القوّة النّظريّة لاتتغيّر، و أحوالها الّتي بحسب القوّة العمليّة يمكن أن يتغيّر، فلم قلتم ذلك؟ و ما الدّلالة [12] على هذا [13] الفرق.

[الفصل الثّالث عشر]

تنبيه: و اعلم أنّ رذيلة النّقصان أنّما تتأذّى بها نفس شيّقة [14] إلى الكمال. و ذلك الشّوق تابع لتنبيه يفيده الاكتساب. و البله بجنبة [15] من هذا العذاب، و إنّما هو للجاحدين و المهملين و المعرضين عمّا ألمع به إليهم من الحقّ. فالبلاهة أدنى إلى الخلاص من فطانة بتراء [16].

التّفسير: لقائلٍ في الفصل المتقدّم أنّ النّقصان الحاصل [17] بحسب القوّة النّظريّة غيرمجبور،

1- بطن من المقالات... متّصلين: على الهامش م. 2- فإمّا أن يكونوا متّصفين بالأخلاق، فهي إمّا يكون موصوفة بالأخلاق س
3- نفوسهم: نفوس م. 4- أحكام: - س. 5- إن شاء اللّه: - مص. 6- تحته: تحت ط.
7- النّقصان الّذي: أنّ هذا النّقصان س. 8- لأجل أنّه: لأنّه ط. 9- القوّة: - مص. 10- مجبور: منجبر مج.
11- بسبب: بحسب ط. 12- الدّلالة: + الّتي دلّت مج، مص. 13- هذا: - س. 14- نفس شيّقة: النّفس الشّيّقة مص.
15- بجنبة: مجنبة ط. 16- فطانة بتراء: الفطانة ط. 17- الحاصل: حاصل م.



و[1] أنّ النقصان الحاصل بحسب القوّة العمليّة مجبور، بل فى هذا الفصل[2] أنّ النّقصان الحاصل بحسب[3] القوّة النظريّة على وجهين: أحدهما، النّفس الموصوفة بالعقائد الباطلة. و حكم هذا القسم[4] العقاب العظيم؛ لأنّ حصول تلک العقائد فی تلک النفوس لايكون إلّا بعد اشتياقها إلى اكتساب الكمالات العقليّة. فالشّوق باقٍ بعد المفارقة مع أنّ الكمال غيرحاصل، و التّمكّن من اكتسابه غير حاصل. و ذلک يوجب وقوعها فی العذاب بسبب اشتياقها إلى مالا تتمكّن من تحصيله[5].

و لقائل أن يقول: طالب الكمال إذا لم‌يكن واجداً له على قسمين: أحدهما أن يكون عالماً بعدم وجدانه[6]، و الثاني، الجاهل بذلک. أمّا[7] الأوّل فإنّه يكون فى عذاب[8] و عناء. و الثانى لايكون فى العذاب[9]. فإنّ أصحاب المذاهب كلّهم يفرحون بمذاهبهم و عقائدهم مع أنّا نعلم أنّ أكثرها[10] جهل. ولكنّهم لمّا لم‌يعلموا عدم وجدانهم لها[11]، لاجرم ما وقعوا فى الحزن و الغمّ بسبب فواتها. و إذا ثبت هذا فنقول: النّفوس ذوات العقائد الباطلة الجازمة بأنّ تلک الاعتقادات حقّة[12] صحيحة، إذا فارقت أبدانها فإمّا أن يزول عنها اعتقاد أنّ[13] عقائدهم حقّة[14]، أو لايزول. فإن زال فقد تبدّلت تلک الجهالة بالعلم، و إذا جاز ذلک فى هذه الصّورة[15] جاز فى سائر الصّور الباطلة تبدّلها بالحقّ[16]، حتّى يصير الجاهل عالماً سعيداً. و حينئذٍ لايمكن الجزم بعقاب هذا القسم. و إن لم‌يزل[17]، لم‌يحصل لتلک النفوس شعور بأنّها مافارقت[18] بالكمال[19]، فلاتكون مشتاقة و لامعذّبة[20] على ما تزعمه. و أمّا القسم الثاني و هو النفوس[21] الخالية عن العقائد[22] الحقّة و الباطلة، فالشّيخ زعم أنّها لاتكون معذّبة؛ لأنّها غير مشتاقة إلى تحصيل الكمال. و لكن[23] لم‌يذكر[24] كيفيّة[25] أحوالها فى

١- أنّ النّقصان الحاصل بحسب القوّة النّظريّة غير مجبور و : - ط. ٢- أنّ النّقصان الحاصل... فى هذا الفصل : - مج.

٣- بحسب : بسبب م، مج. ٤- هذا القسم: هذه النّفس س. ٥- ما لاتتمكّن من تحصيله : ما تتمكّن من تحصيله ط، : ما لايتمكّنون من تحصيلها م، مص، و هكذا فى مج ولكن صحّح على الهامش. ٦- وجدانه : + له مص.

٧- أمّا : و ط، م. ٨- عذاب : + و تعب مج. ٩- العذاب : عذاب مج. ١٠- أكثرها : أكثر المذاهب س.

١١- لها : - ط. ١٢- حقّة : صادقة مص. ١٣- اعتقاد أنّ : اعتقادات مص. ١٤- حقّة : حقّا مص، : حقّ ط.

١٥- الصّورة : الصّور ط، م. ١٦- بالحقّ : - ط. ١٧- لم يزل : - س، مص. ١٨- مافارقت : ظفرت مج.

١٩- بالكمال : بالكلام م. ٢٠- معذّبة : متعذّبة ط. ٢١- النّفوس : أنّ النّفس م. ٢٢- العقائد : النّفوس م، : النّفوس ط، مص، و هكذا أيضاً فى مج ولكن صحّح على الهامش على «الاعتقادات». ٢٣- لكن : - مص.

٢٤- لم يذكر : ما ذكر س. ٢٥- كيفيّة : كيفيّات مج.



السّعادة و الشّقاوة[1].

المسئلة السّادسة
في أقسام السّعداء

أربعة فصول[2].

[الفصل الرّابع عشر]

تنبيه: و العارفون المتنزّهون إذا وضع عنهم درن[3] مقارنة[4] البدن، و انفكّوا عن الشّواغل، خلصوا إلى عالم القدس و السّعادة، و انتقشوا بالكمال الأعلى، و حصلت لهم اللّذّة العليا، و قد عرفتها.

التّفسير: المراد بالعارفين المستكملون[5] في القوّة النّظريّة، و بالمتنزّهين المجرّدون[6] عن العلائق النّفسانيّة. فالنّفوس إذا كانت مستجمعة للأمرين، فإذا تخلّصت عن مقارنة البدن و انفكّت عن الاشتغال بتدبيره، خلصت إلى عالم القدس و كملت لذّاتها و سعاداتها على ما مرّ بيانه فيما قبل.

[الفصل الخامس عشر]

تنبيه: و ليس هذا الالتذاذ مفقوداً من كلّ وجه و النّفس في البدن، بل المنغمسون في تأمّل الجبروت، المعرضون عن الشّواغل، يصيبون و هم في الأبدان من هذه اللّذّة حظّاً وافراً، قد يتمكّن منهم، فيشغلهم عن كلّ شيء.

التّفسير: البهجة الحاصلة للنّفوس الشّديدة المنزّهة[7] غير مختصّة بما بعد الموت[8]، بل هي حاصلة أيضاً قبل الموت. فإنّ العلماء المحقّقين النّاظرين في الأمور الإلهيّة يجدون عند صفاء أذهانهم عمّا سوى الله و استغراقها في معرفة الله تعالى، من هذه اللّذّات ما لا يمكن وصفها، و يضيق

١- و الشّقاوة: - س. ٢- أربعة فصول: - ط، م. ٣- درن: درن مص، و أيضاً و هكذا على هامش س و لكن في المتن درن. ٤- مقارنة: مفارقة س. ٥- المراد ... المستكملون: أراد ... المستكملين ط، م، مص. ٦- المجردون: المجردين ط، م، مص. المعرضون مج. ٧- المنزّهة: المتبرهنة مج. ٨- الموت: موت البدن مج.



نطاق[1] النّطق عن التّعبير عنها.

[الفصل السّادس عشر]

تنبيه : و النّفوس السّليمة الّتي هي على الفطرة، و لم يفظّظها مباشرة الأمور الأرضيّة الجاسية، إذا سمعت ذكراً روحانيّاً يشير إلى أحوال المفارقات، غشيها غاش شائق لايعرف سببه. و أصابها[2] وجد مبرح مع لذّة مفرحة، يفضي ذلك بها إلى حيرة و دهش، و ذلك للمناسبة[3]. و قد جرّب هذا تجريباً شديداً. و ذلك من أفضل البواعث. و من كان باعثه إيّاه لم يقنع إلّا بتمّة الاستبصار. و من كان باعثه طلب الحمد و المنافسة[4] فمنه ما يلقه الغرض. فهذا[5] حال لذّة العارفين.

فاعلم أنّ[6] هذا الفصل غنيّ عن الشّرح[7].

[الفصل السّابع عشر]

تنبيه : و أمّا البله فإنّهم إذا تنزّهوا خلصوا من البدن إلى سعادة[8] تليق بهم. و لعلّهم لايستغنون فيها عن معاونة جسم يكون موضوعاً لتخيّلات لهم. و لا يمتنع[9] أن يكون ذلك جسماً سماويّاً، أو ما يشبهه. و لعلّ ذلك يفضي بهم آخر الأمر إلى الاستعداد للاتّصال السّعد[10] الّذي للعارفين.

فأمّا التّناسخ في أجسام من جنس ما كانت فيه لمستحيل، و إلّا لاقتضى كلّ مزاج نفساً تفيض إليه، و قارنتها النّفس المستنسخة. فكان لحيوان واحد نفسان. ثمّ ليس يجب أن يتّصل كلّ فناء بكون، ولا أن يكون عدد الكائنات من الأجسام عدد ما يفارقها من النّفوس، ولا أن تكون عدّة نفوس مفارقة تستحقّ بدناً واحداً فتتّصل به، أو تتدافع عنه متمانعة. ثمّ أبسط هذا، و استعن[11] بما تجده في مواضع أخر لنا.

التّفسير: لمّا تكلّم في أحوال النّفوس الموصوفة بالعلوم و الأخلاق الفاضلة، أراد أن يتكلّم في

١- نطاق : - س.　٢- أصابها : أصابه مص.　٣- للمناسبة : المناسبة م.　٤- المنافسة : المناكشة م.
٥- فهذا : لهذه مص.　٦- فاعلم أنّ : التّفسير مص. قال رضي الله عنه س.　٧- الشّرح : التّفسير ط،م.
٨- سعادة : الشّعادة م.　٩- لايمتنع : لايمنع م.　١٠- السّعد : السّعة س، م.　١١- استعن : استغن م.

أحوال النّفوس[1] الخالية عن العلوم و الأخلاق. و اعلم أنّ كثيراً[2] من المتقدّمين، و منهم الإسكندر، ذهبوا إلى أنّها تفنى، لكن الدّلالة المانعة من فناء النّفوس بعد موت البدن غير مختصّة بنفس دون نفس، و أمّا الأكثرون فقد اتّفقوا على أنّها باقية. وقد اتّفقوا على أنّه لايجوز أن تبقى بعد موت البدن[3] معطّلة، بل لابدّ و أن يكون لها ضرب من السّعادة لاتّفاقهم[4] على أنّه لا معطّل[5] في الطّبيعة.

ثمّ[6] من الحكماء من زعم أنّ تلك النّفوس تتعلّق بضرب من الأجسام السّماويّة، و يتّخذها آلات[7] لإدراكاتها و تخيّلاتها، و يحصل لها بسبب ذلك ضرب من السّعادة. و هذا القول ممّا يميل[8] إليه الشّيخ.

و من النّاس من زعم أنّها تتعلّق بأبدان أخر على سبيل التّناسخ. و الشّيخ اشتغل ههنا بإبطال[9] التّناسخ. و الدّلالة على ذلك من وجوه:

الأوّل، و هو أنّ الدّلالة قد دلّت على حدوث النّفس، و دلّت على أنّ العلّة الموجدة[10] لها جوهر مفارق أزليّ[11]. و إذا كان كذلك وجب أن يكون حدوثها عن علّتها متوقّفاً على حدوث شرط مخصوص، و ما ذاك[12] إلّا حدوث المزاج القابل لتلك النّفس[13]. و إذا كان كذلك، كان حدوث المزاج علّة لفيضان نفس ناطقة عن العقل الفعّال. فلو حدث مزاج، و تعلّقت به[14] نفس على سبيل[15] التّناسخ، وجب أن يحدث هناك نفس أخرى من الجوهر المفارق. فيجتمع على ذلك البدن[16] نفسان[17]، و أنّه محال. فظهر أنّ القول بالتّناسخ يفضي إلى المحال، فيكون محالاً.

الثّاني، هو أنّ النّفس لو صحّ التّناسخ عليها لكان لايخلو إمّا أن يقال: إنّها كما انقطعت عن بدن يجب تعلّقها ببدن آخر، أو[18] تبقى فيما بين البدنين خالية عن التّعلّق. و الأوّل يلزمه محالان: أحدهما أنّه مهما[19] فسد بدن، يجب أن يحدث بدن آخر. و الثّاني، أنّه مهما فارقت النّفوس الكثيرة، يجب أن توجد[20] أبدان كثيرة[21] على عدد النّفوس، و إلّا لتعلّق بالبدن الواحد أكثر من نفس واحدة[22]. لأنّا

١- النّفوس : النّفس س، ٢- كثيراً : الكثير م ٣- بعد موت البدن : بعد الموت مص، : - ط، م

٤- لاتّفاقهم : لايتفاقهم م، ٥- آنّه لامعطّل : أنّها لامعطّل ط. ٦- ثمّ : + إنّ مج، : - ط، ٧- آلات : الآلات مج،

٨- يميل : لايميل ط. ٩- بإبطال : ببيان إبطال مج، مص، ١٠- الموجدة : الموجبة ط. ١١- أزليّ : أزلي مج،

١٢- ما ذاك : أمّا ذلك ط، ١٣- لتلك النّفس : للنّفس ط، م ١٤- به : - م، ١٥- سبيل : سبب م،

١٦- ذلك البدن : البدن الواحد س، ١٧- نفسان : نفسان م، ١٨- أو : و ط. ١٩- مهما : متى مص،

٢٠- يجب أن توجد : وجب أن يحدث س، ٢١- كثيرة : - ط، م، مص، ٢٢- نفس واحدة : النّفس الواحدة س،



فرضنا استحالة خلوّها من التعلّق بالبدن. لكن ذلك باطل، فإنّ الفساد[١] العالم كالطّوفان[٢] و غيرها نعلم[٣] أنّ عدد الهالكين أكثر من عدد الحادثين[٤]. و القسم الثاني، و هو بقاؤها فيما بين البدنين خالية عن التعلّق، فهو باطل؛ لأنّها حينئذ تكون معطّلة، و لامعطّل[٥] في الطّبيعة.

واعلم أنّ هاتين الحجّتين ضعيفتان، و الكلام عليهما مستقصى في الملخّص.

المسئلة السّابعة

في كيفيّة مراتب[٦] الموجودات المجرّدة[٧] في الابتهاج و اللّذة

فصلان[٨]

[الفصل الثّامن عشر]

١ إشارة: أجلّ[٩] مبتهج بشيء هو الأوّل بذاته؛ لأنّه أشدّ الأشياء إدراكاً لأشدّ الأشياء[١٠] كمالاً الّذي[١١] هو بريء عن طبيعة الإمكان و العدم، و هما منبعا الشّرّ، و لاشاغل له عنه. و العشق الحقيقي[١٢] هو الابتهاج بتصوّر حضرة ذات ما، و الشّوق هو الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج إذا كانت الصّورة متمثّلة من وجه كماتتمثّل في الخيال، غير متمثّلة من وجه كمايتّفق أن لاتكون متمثّلة في الحسّ حتّى يكون تمام التّمثّل[١٣] الحسّي للأمر[١٤] الحسّي، فكلّ مشتاق فإنّه قد نال شيئاً ما، وفاته شيء ما[١٥]. و أمّا العشق فمعنى[١٦] آخر، و الأوّل عاشق لذاته، معشوق لذاته، عشق[١٧] من غيره أو لم يعشق. ولكنّه ليس لايعشق من غيره، بل هو معشوق لذاته من ذاته، و من أشياء كثيرة غيره.

و يتلوه المبتهجون به، و بذواتهم من حيث هم مبتهجون به، وهم الجواهر العقليّة القدسيّة. و ليس ينسب إلى الأوّل الحقّ[١٨]، ولا إلى التالين[١٩] من خلّص أوليائه القدسيّين شوق.

١- الفساد: في فساد مص. ٢- كالطّوفان: كالطّوفانات ط. ٣- نعلم: يعلم منه مع، : تعليم م.

٤- و إنّ الفساد العالم... عدد الحادثين: - س. ٥- لامعطّل: لامعطّل ط. ٦- مراتب: ترتّب ب.

٧- المجرّدة: - س. ٨- فصلان: - ط، م. ٩- أجلّ: أشدّ س. ١٠- لأشدّ الأشياء: لأشدّها م.

١١- كمالاً الّذي: كما الّذي م. ١٢- الحقيقي: - س. ١٣- التّمثّل: التّمثيل م. ١٤- للأمر: الأمر س.

١٥- شيء ما: شيء س، م. ١٦- فمعنى: فشيء ط، م. ١٧- عشق: معاشق م. ١٨- الحقّ: - س، م.

١٩- التّالين: التّابلين س.

و بعد المرتبتين مرتبة المشتاق[1] المشتاقين. فهم من حيث هم مشتاق قدنالوا نيلاً ما، فهم ملتذّون، و من حيث هم مشتاقون فقد يكون لأصناف[2] منهم أذى ما[3]، و لما كان الأذى من قبله كان أذى لذيذاً. و قد يحاكي مثل هذا الأذى من الأمور الحسّية محاكاة بعيدة جدّاً حال أذى الحكّة و الدّغدغة، فربّما خيّل ذلك شيئاً بعيداً منه[4]. و مثل هذا الشّوق مبدأ حركة ما، فإن كانت تلك[5] الحركة مخلّصة إلى النّيل بطل الطّلب، و حقّت البهجة. و النّفوس البشريّة إذا نالت الغبطة العليا في حياتها الدّنيا، كان أجلّ أحوالها أن تكون عاشقة مشتاقة لاتخلص عن علاقة الشّوق، اللّهم إلّا في الحياة الأخرى.

و تلو هذه النّفوس نفوس أخرى[6] بشريّة متردّدة بين جهتي الرّبوبيّة و السّفالة على درجاتها[7].

ثمّ تتلوها النّفوس المغموسة في عالم الطّبيعة[8] المنحوسة الّتي لامفاصل لرقابها المنكوسة.

التّفسير: مراتب الموجودات المبتهجة خمس[9]:

فالمرتبة الأولى: الموجود المجرّد عن العلائق الجسمانيّة، الواجب الوجود لذاته. و هو مبتهج بذاته[10] لذاته، لأنّ ادراك الكامل من حيث أنّه[11] كامل يقتضي حبّ ذلك الكامل و عشقه. و لمّا كان هو تعالى أكمل الموجودات، و إدراكه لكمال نفسه[12] أقوى[13] الإدراكات[14]، وجب أن يكون حبّه تعالى لذاته كاملاً[15]. و هذا[16] هو المراد من قول الحكماء أنّه تعالى عاشق و معشوق.

و لقائل أن يقول: أتدّعون أنّ حبّ الشّيء للشّيء هو[17] نفس إدراكه له، أو تعترفون بكونه مغايراً له[18]. لكنّكم[19] تزعمون أنّ إدراك الكامل من حيث هو[20] كامل، يوجب حبّ ذلك الكامل[21]. فإن كان الأوّل، كان الاستدلال بالإدراك[22] على الحبّ استدلالاً بالشّيء على نفسه. و إن كان الثّاني، فنقول: إنّ إدراكه تعالى لكمال نفسه[23] مخالف لإدراك غيره لسائر الكمالات، و المختلفات لا يجب

١- المشتاق: + و م. ٢- لأصناف: لأصناف م ٣- فأذى ما: أذى س. ٤- شيئاً بعيداً منه: شيئاً منه بعيداً س، : منه شيئاً بعيداً م

٥- تلك: - م ٦- أخرى: - س، م. ٧- درجاتها: درجاتهما مص. ٨- الطّبيعة: - م

٩- خمس: - ط. ١٠- بذاته: - س. ١١- أنّه: هو ط. ١٢- لكمال نفسه: لنفسه م، : لنفسه وكمال نفسه ط. - مج.

١٣- أقوى: أكمل ط. ١٤- الإدراكات: - س. ١٥- كاملاً: كذلك م: - ط. ١٦- و هذا: - ط، مج.

١٧- هو: - ط. ١٨- له: - ط. ١٩- لكنّكم: إلّا أنّكم س. ٢٠- هو: إنّه س، : - ط.

٢١- الكامل: فالكامل ط. ٢٢- بالإدراك: بالعرفان س. ٢٣- لكمال نفسه: - مص.



اشتراكهما في الأحكام، فلم قلتم[1]: إنّه لمّا كان إدراكنا للأشياء الكامله[2] يوجب كوننا مبتجين لها، يلزم أن يكون إدراكه تعالى لذاته يوجب كونه تعالى مبتجاً لذاته؟ فهذا ما في هذه المسئلة[3].

ثمّ قالوا: وكما[4] أنّه سبحانه مبتهج بذاته، فكلّ من عرفه لابدّ وأن يكون مبتهجاً به. لكن كلّ من كان إدراكه له[5] أتمّ[6] كمالاً، كان ابتهاجه به أشدّ. فلاجرم كان ابتهاج الملائكة[7] على قدر مراتبهم في العلم به تعالى، وكذا[8] القول في النفوس البشريّة.

المرتبة الثانية: مرتبة العقول المجرّدة، وهي مبتهجة بالباري تعالى، وبأنفسهم أيضاً لماقبها من الكمالات الحاضرة.

المرتبة الثالثة: النفوس البشريّة المستغرقة في محبّة اللّه، على ما سيأتي تفصيل درجاتها في المعرفة في النمط التاسع.

المرتبة الرابعة: النفوس البشريّة[9] المتردّدة بين جهتي الربوبيّة والسّفالة[10].

المرتبة الخامسة: النفوس المستغرقة في محبّة العلائق الجسمانيّة.

واعلم أنّه فرق بين العشق والشوق. فالعشق هو الابتهاج بتصوّر موجود كامل من حيث هو كامل[11]. وأمّا الشوق فلا[12] يحصل إلّا عند الوصول من وجه، والغيبة من وجه. فإنّ من تخيّل معشوقه، فذلك المعشوق حاضر عند الخيال؛ لكنّه غائب عن الحسّ. فلأجل الحضور عند الخيال يحصل نوع لذّة وطلب[13]، ولأجل الغيبة عن الحسّ يحصل نوع ألم. فيحصل هناك لذّات وآلام متعاقبة ممتزجة. واللّذة إذا حصلت عقيب الألم كان الشعور بها أتمّ، والابتهاج بها[14] أشدّ. وإذا عرفت ذلك[15]، فالشوق على واجب الوجود وعلى العقول المفارقة محال، بل هو من خواصّ النفوس البشريّة.

۱- فلم قلتم: فلئن قلتم س. ۲- الكاملة: الحاصلة مج. ۳- ولقائل أن يقول أتدعون ... هذه المسئلة: - م.
۴- وكما: - س. ۵- له: - مص. : لكماله مج. ۶- أتمّ: أشدّ ط، م. ۷- الملائكة: + به م، مج، مص.
۸- كذا: كذلك م. ۹- النفوس البشريّة: - س. ۱۰- السّفالة: السافلية ط. : الشهادة مص.
۱۱- موجود كامل: كامل لموجود كامل س. ۱۲- فلا: فإنّه لا س. ۱۳- لذّة وطلب: لذّة ما س.
۱۴- بها: - ط. ۱۵- ذلك: هذا م، مص.



[الفصل التّاسع عشر]

تنبيه : فإذا[1] نظرت في الأمور و تأمّلتها، وجدت لكلّ شيء من الأشياء الجسمانيّة كمالاً يخصّه، و عشقاً إراديًا أو طبيعيًا لذلك الكمال، و شوقاً طبيعيًا أو إراديًا إليه إذا ما فارقه[2]، رحمة من العناية الأولى على النّحو الّذي هي[3] به عناية. و هذه جملة، و تجد[4] في العلوم المفصّلة لها تفصيلات.

التّفسير[5]: إنّ لكلّ موجود كمالاً و لذلك الموجود عشق على ذلك الكمال[6] و شوق إليه عند فواته. فإنّ لكلّ نوع صورة نوعيّة مقوّمة لماهيّته[7]، و تلك الصّورة تقتضي حصول[8] الكمالات اللّائقة بذلك النّوع[9]. فهذا هو[10] المعنيّ بالشّوق. و هذا بحث خطابيّ، و للشّيخ فيه رسالة مفردة من أرادها طالعها. فلافائدة في إطنابنا فيه[11].

١- فإذا : و إذا م، مج. : إذا س.   ٢- مافارقه : فارقته س، : فارته م.   ٣- الّتي هي به : الّذي هو م. : الّتي به مص.
٤- تجد : ستجد م، مص.   ٥- التّفسير : أعلم ط، مص.   ٦- على ذلك الكمال : - ط.   ٧- لماهيّته : بماهيّته م.
٨- حصول : - ط.   ٩- النّوع : + له ط، م، مج.   ١٠- هو : - ط.   ١١- فيه : + و بالله التّوفيق س، مج.

في مقامات العارفين[1]

هذا الباب أجلّ ما في هذا[2] الكتاب، فإنّه رتّب علوم الصّوفيّة ترتيباً ماسبقه إليه من قبله، و لالحقه من بعده، و هو مرتّب على ثلاثة أقسام: فالأوّل في كلّيّات هذا الباب، و الثّاني في كيفيّة درجات[3] العارفين و ترقيهم[4] فيها، و الثّالث في شرح أحوالهم.

القسم[5] الأوّل
في كلّيّات هذا الباب

خمس مسائل[6]

المسئلة[7] الأولى
في بيان فضيلة العارفين على الإجمال

فصل واحد[8]

[الفصل الأوّل]

تنبيه: إنّ للعارفين مقامات و درجات يخصّون بها[9] في حياتهم الدّنيا دون غيرهم، فكأنّهم و

١- العارفين: + قال المصنّف رضي الله عنه مج، مص. ٢- هذا: - ط. ٣- درجات: درجة ط. ٤- ترقّيهم: ترتيبهم ط.
٥- القسم: - مج. ٦- خمس مسائل: - ط، م. ٧- المسئلة: - مج. ٨- فصل واحد: - ط، م.
٩- بها: + رهم مص.



هم في جلابيب من أبدانهم قد نضوها و تجرّدوا عنها إلى عالم القدس. و لهم أمور خفيّة فيهم، و أمور ظاهرة عنهم، يستنكرها من ينكرها، و يستكبرها من يعرفها؛ و نحن نقصّها عليك.

و إذا قرع سمعك[1] فيما يقرعه و سرد عليك فيما تسمعه قصّة لسلامان و إبسال، فاعلم أنّ سلامان مثل ضرب لك، و أنّ إبسالاً مثل ضرب لدرجتك في العرفان إن كنت من أهله[2]. ثمّ حلّ الرمز إن أطقت.

التفسير: الجلباب: الملحفة، و[3] نضا فلان ثوبه إذا خلعه. و قد عرفت أنّ الغرض من هذا الفصل بيان إجماليّ لشرف مرتبة العارفين و لعلوّ درجتهم في الحياة الدّنيا فضلاً عن الآخرة، فقال: إنّ لهم مقامات و درجات هم مختصّون بها دون غيرهم في الحياة الدّنيا. فكأنّهم عند كونهم في جلابيب من أبدانهم قد نضوها و تجرّدوا عنها؛ أي[4] أنّ[5] نفوسهم لقوّتها و كمالاتها[6] صارت كالمجرّدة[7] المفارقة الذاهبة إلى عالم القدس عن أبدانها حال كونها بدنيّة.

ثمّ قال: «و لهم أمور خفيّة فيهم» و المراد بها السّعادات المتعلّقة[8] بأحوالهم النّفسانيّة[9]. «و أمور ظاهرة عنهم» و هي الآثار[10] الصّادرة عن تلك الكمالات النفسانيّة من المعجزات و الكرامات[11]. «و هذه الأمور يستنكرها من ينكرها و يستعظمها من يعرفها، و نحن نقصّها عليك[12]»، أي نحن نذكر لك[13] تلك الأحوال في هذا الباب[14].

«فإذا قرع سمعك فيما يقرعه» إلى آخره؛ فاعلم أنّ قصّة[15] سلامان و إبسال[16] ليست من الأمور العقليّة الّتي يتمكّن العقل وحده من الاهتداء إليها[17] و الوصول إلى معرفتها[18]، كالأحاجي؛ فإنّ المذكور منها[19] صفات يكون[20] مجموعها مختصّاً[21] بشيء واحد، إلّا أنّ اختصاصها بذلك الواحد بعيد عن الفهم[22]؛ فلاجرم يكون[23] العقل متمكّناً من الاستدلال بتلك الصّفات على ذلك

۱- سمعك: سمعها مص. ۲- إن كنت من أهله: -م. ۳- و: - ط، م، مص. ۴- أى: إلى مص.
۵- أنّ: - س. ۶- كمالها: كمالاتها م، مص. ۷- كالمجرّدة: كالمتجرّدة م، س. ۸- المتعلّقة: المتّصلة س.
۹- النّفسانيّة: النّفسيّة ط. ۱۰- الآثار: الأشياء س. ۱۱- الكرامات: + و نحن نقصّها ط. ۱۲- عليك: - ط، م.
۱۳- لك: - ط، م. ۱۴- الباب: الكتاب س. ۱۵- قصّة: - س. ۱۶- إبسال: إبسالاً ط، س، م؛ إنسان مج.
۱۷- إليها: عليها م. ۱۸- معرفتها: بل هي مص. ۱۹- منها: فيها ط، م؛ فيه مص. ۲۰- يكون: + فيها م.
۲۱- مختصّاً: مختلفاً ط. ۲۲- الفهم: الوهم مج. ۲۳- يكون: لايكون م.



الشيء و إن كان ذلك صعباً[١]. و أيضاً فليست هذه القصّة[٢] من الوقائع المشهورة المعلومة[٣] ليستنبط من ظاهر تلك القصّة[٤] مراد الشيخ منها، بل[٥] هما لفظان وضعهما الشيخ من عند نفسه لبعض الأمور. و ما[٦] كان كذلك، استحال استقلال العقل المجرّد بالوقوف عليه. ألا ترى أنّ[٧] من[٨] وضع لفظتي السّواد و البياض مثلاً للسّماء و الأرض، استحال الوقوف[٩] على غرض المتكلّم بتلك الاصطلاح إلّا بعد أن يكشف المتكلّم[١٠] عن غرضه منه. فظهر منا قلنا[١١] أنّ قول الشيخ: «ثمّ حلّ الرّمز إن أطقت» ظلم و أنّه يجري مجرى التكليف بمعرفة الغيب.

ثمّ أجود ما قيل فيه: أنّ المراد بسلامان آدم عليه السّلام و بإبسال الجنّة، فكأنّه قال: المراد بآدم نفسك النّاطقة و بالجنّة درجات سعادتك[١٢]. و الّذي قيل: إنّ آدم لمّا تناول البرّ أخرج من الجنّة، فالمراد[١٣] أنّ النّفس[١٤] النّاطقة لمّا التفت إلى القوى الشّهوانيّة انحطّت من درجاتها العقليّة[١٥]، و صارت محرومة عن[١٦] السّعادات النّفسانيّة اللائقة بها. فهذا التّفسير مناسب[١٧]. ثمّ الله أعلم بغرضه من هاتين اللّفظتين. و بالجملة فهذا ممّا لا يتعلّق[١٨] به شيء من الأغراض العلميّة[١٩].

المسئلة الثّانية

في بيان ماهيّة الزّاهد[٢٠] و العابد[٢١] و العارف

فصل واحد[٢٢].

[الفصل الثّاني]

تنبيه: المعرض عن متاع الدّنيا و طيّباتها يخصّ باسم الزّاهد. و المواظب على نفل[٢٣] العبادات

١- و إن كان ذلك صعباً: - ط، م. : + بل م. ٢- القصّة: اللهجة س. : القصّة ط. ٣- المعلومة: المتقدّمة س.

٤- القصّة: القضيّة من ه ط. ٥- بل: - م. ٦- و ما: و لكنا مص. : فإذا س. ٧- أنّ: - مج. ٨- من: - ط.

٩- استحال الوقوف: استحال استقلال العقل المجرّد بالوقوف م. ١٠- المتكلّم: المتعلّم س. ١١- منا قلنا: بما ذكرنا ط، م.

١٢- سعادتك: سعاداتك مج. ١٣- فالمراد: + منه مص. ١٤- النّفس: للنفس ط، م. ١٥- العقليّة: العلميّة مج.

١٦- عن: من ط، مج. ١٧- مناسب: فيه مناسبة مج. ١٨- لا يتعلّق: لا يليق ط. ١٩- العلميّة: العمليّة س، مص.

و هكذا في نسخة م لم يصحح على: بالعلميّة، : + أنّه ط، م. : + فيه، و بالله التوفيق مج. ٢٠- الزّاهد: الزّهد مص.

٢١- العابد: - م. ٢٢- فصل واحد: - ط، م. ٢٣- نفل: فعل مص.

من القيام و الصّيام و نحو هما يخصّ باسم العابد، و المنصرف[1] بفكره إلى قدس الجبروت مستديماً لشروق نور الحقّ في سرّه يخصّ باسم العارف. و قد يتركّب[2] بعض هذه مع بعض.

التّفسير: للمتمدّد أحوال ثلاثة: فأوّلها[3] الرّجوع عمّا سوى الله تعالى و هو الزّهد[4]، و أوسطها الذّهاب إلى الله و هو العبادة، و آخرها الوصول إلى الله و هو المعرفة. هذا هو التّحقيق، و يتبيّن[5] عند ذلك أنّ المراتب لاتزداد على هذه الثّلاثة. و أمّا في العرف فالزّاهد هو المعرض عن متاع الدّنيا و طيّباتها، و العابد هو المواظب على العبادات من القيام و الصّيام، و العارف هو المستغرق في محبّة الله تعالى و معرفته.

المسألة الثّالثة

في غرض العارف و غيره[6] من الزّهد و العبادة

فصل واحد.

[الفصل الثّالث]

تنبيه: الزّهد عند غير العارف معاملة ما، كأنّه يشتري بمتاع الدّنيا متاع الآخرة. و عند العارف تنزّه ما عمّا يشغل سرّه عن الحقّ، و تكبّر على كلّ شيء غير الحقّ.

و العبادة عند غير العارف معاملة ما، كأنّه يعمل في الدّنيا لأجرة يأخذها في الآخرة، هي الأجر و الثّواب. و عند العارف رياضة ما لهممه و قوى نفسه المتوهّمة والمتخيّلة ليجرّها[7] بالتّعويد[8] عن جناب الغرور إلى جناب الحقّ، فتصير مسالمة للسّرّ الباطن حينما يستجلي الحقّ لاتنازعه فيخلص[9] السّرّ إلى الشّروق[10] السّاطع، و يصير ذلك ملكة مستقرّة، كلّما شاء السّرّ أطلع إلى نور الحقّ[11] غير مزاحم من الهمم. بل مع تشييع منها له، فيكون بكلّيّته منخرطاً في سلك القدس.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل بيان غرض غير العارف من الزّهد و العبادة، و بيان غرض

١- المنصرف: المتصرّف مص. ٢- يتركّب: يركّب س. ٣- فأوّلها: فالأوّل مج. ٤- الزّهد: الزّاهد س.

٥- يتبيّن: تبيّن ط. : يبيّن م، مص. ٦- و غيره: - مص. ٧- ليجرّها: لتجرّها مص. ٨- بالتّعويد: بالتّعويذ س.

٩- فيخلص: فيخلص س. : يتخلّص م. ١٠- الشّروق: الشّروط م. ١١- الحقّ: - من س.



العارف منهما.

أمّا الزّهد فمطلوب غير العارف منه أن يشترى بمتاع الدّنيا متاع الآخرة. و مطلوب[1] العارف منه هو أنّ التفات القلب إلي ماسوى اللّه تعالي يمنعه عن[2] الاستغراق في محبّة اللّه تعالي، فالعارف يحاول قطع الالتفات إلي ماسوى اللّه تعالي دفعاً للمانع. فإنّ العاقل إذا سنح له مطلوبان، أحدهما أشرف من الآخر، و كان كلّ واحد منهما مانعاً عن الآخر، اختار لامحالة ترجيح الشريف على الخسيس. فالاشتغال باللّه تعالي[3] و بماسواه متضادّان، و الاشتغال به أشرف و أبقى فكان بالرّعاية أولي. فقوله[4]: «الزّهد عند[5] العارف تنزّه[6] عمّا يشغل سرّه[7] عن الحقّ»؛ معناه أنّ الغرض من[8] الزّهد أن لايبقى قلبه مشغولاً بماسوى اللّه تعالي. و أمّا قوله: «و تكبّر على[9] كلّ شيء غير الحقّ»، فمعناه الإشارة إلي درجة أعلى من الأولى، و هي صيرورة العبد متكبّراً على ما[10] سوى اللّه مستحقراً له، لا من حيث أنّه من مخلوقات اللّه تعالي فإنّه محض التّيه[11] المهلك، بل من حيث أنّه[12] هو.

و أمّا العبادة فغرض غير العارف منها أخذ الأجرة في الدّار الآخرة، و غرض العارف منها أن تصير القوى[13] الجسمانيّة مرتاضة مناسبة[14] للأمر الّذي هو مطلوب النّفس، و هو الاستغراق في[15] اللّه تعالي حتّى إذا صارت مطيعة للنّفس[16] مسخّرة لها، فحينئذ لاتكون عائقة لها عن أفعالها، و لامانعة إيّاها عن التّوجّه إلي مطلوباتها.

و الحاصل أنّ الزّاهد و العابد يشتركان في أنّ مطلوبهما من الزّهد و العبادة تحصيل اللّذّات في الآخرة، لكنّ الزّاهد يطلبها بترك اللّذّات في الدّنيا، و العابد يطلبها بتحمل[17] المشاقّ و تحمّلها[18]. و الأوّل يسمّى مبايعة[19]، و الثّاني يسمّى إجارة[20].

١- مطلوب: مقصوده س. ٢- عن. من ط، م. ٣- تعالي: عزّ و جلّ مص. ٤- فقوله: و أمّا قوله ط.

٥- عند + غير م. ٦- تنزّه: + ما مص. ٧- يشغل سرّه: يشتغل به مج. ٨- من: عن ط. ٩- على: عن س.

١٠- ما - ط، م. ١١- التّيه: الشرّ مص. ١٢- من حيث أنّه: + فمعناه و هذه الأمور لاتصدر عن العارف إلّا بعد هيئة صادرة عن ارتياض ممعن فيه يقرّر عنده حتّى يكون كأنّ هذه الأخلاق الّتي في ردعه فلايرى إلّا هو من حيث أنّه م.

١٣- القوى: القوّة م. ١٤- مناسبة- متناهية مج. ١٥- في: + محبّة م: + ملك مص. ١٦- للنّفس: + و ط.

١٧- بتحمل: لتحمل س. ١٨- تحمّلها: + في الدّنيا ط، م، مج. ١٩- مبايعة: معاوضة ط، م. ٢٠- إجارة: أجرة ط، م.



المسئلة الرّابعة
فى أنّه لابدّ من وجود النّبىّ(ع)

فصل واحد،

[الفصل الرّابع]

إشارة[1]: لمّا لم يكن الإنسان بحيث يستقلّ وحده بأمر نفسه إلّا بمشاركة آخر من بنى[2] جنسه، و بمعاوضة و معارضة[3] تجريان بينهما يفرغ كلّ واحد منهما لصاحبه عن مهمّ لو تولّاه بنفسه لازدحم على الواحد كثير، و كان[4] ممّا يتعسّر إن أمكن، وجب أن يكون بين النّاس معاملة و عدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميّز باستحقاق الطّاعة لاختصاصه بآيات تدلّ على أنّها من عند ربّه، و وجب أن يكون للمحسن و المسىء جزاء من عند القدير[5] الخبير، فوجب معرفة المجازى و الشّارع. و مع المعرفة سبب حافظ للمعرفة، ففرضت عليهم العبادة المذكّرة للمعبود، و كرّرت عليهم[6] ليستحفظ التّذكير بالتّكرير حتّى استمرّت الدّعوة إلى العدل المقيم لحياة النّوع. ثمّ زيد لمستعمليها بعد النّفع العظيم فى الدّنيا، الأجر الجزيل فى الأخرى. ثمّ زيد للعارفين من مستعمليها المنفعة الّتى خصّوا بها، فيما هم مولّون وجوههم شطره. فانظر إلى الحكمة، ثمّ الرّحمة و النّعمة[7]، تلحظ جناباً[8] تبهرك عجائبه. ثمّ أقم و استقم.

التّفسير: لمّا شرح ماهيّة الزّاهد و العابد و العارف أوّلاً، ثمّ بيّن غرض العارف و غيره من الزّهد و العبادة، حاول فى هذا الفصل إقامة الدّلالة على وجود العارف. و هى[9] الدّلالة الّتى بها يحتجّ الفلاسفة على أنّه لابدّ من وجود[10] النّبىّ، لأنّه لمّا كان أجلّ البشر العارفون، و كان النّبىّ أجلّ العارفين و سيّدهم، لاجرم كانت الدّلالة الدّالّة[11] على وجود النّبىّ عليه‌السّلام دالّة[12] على وجود العارف.

و أمّا تقرير تلك الدّلالة فهو أنّ الإنسان لايكمل معيشته إلّا عند اجتماع أشخاص كثيرة منه فى

۱- إشارة: تنبيه مص. ۲- بنى: بين مص. ۳- بمعارضة و معاوضة : بمعاوضة و مفارضة س، : بمعارضة و معارفة مج.

۴- و كان : أركان م. ۵- القدير: العزيز م. ۶- العبادة المذكّرة للمعبود و كرّرت عليهم : م لكن كاتبة على الهامش يحفظ جديد مكفئة العبادة المذكّرة و كرّرت عليهم

۷- و النّعمة : ثمّ النّعمة مص. ۸- جناباً : جناناً مص.

۹- هى : هذه س. ۱۰- وجود : - م. ۱۱- الدّالّة : - م. ۱۲- دالّة : دلالة م.



موضع واحد، ولن يكمل أمر ذلك الاجتماع إلّا عند شريعة ضابطة، ولن تكمل الشريعة الضابطة إلّا عند وجود شارع ضابط. و ذلك الشارع لابدّ و أن يكون مخصوصاً بآيات تدلّ على كون ذلك الشارع آتياً بتلك الشرائع من عند اللّه تعالى. ثم لابدّ و أن تكون شريعته مشتملة على فنون العبادات.

لهذه مقدّمات خمس:

أمّا الأولى، و هي أنّ الإنسان لاتكمل معيشته إلّا عند الاجتماع، فالأمر فيه ظاهر، لأنّ[1] غذاء الإنسان و ملبسه و مسكنه صناعيّ لاطبيعيّ، و الشخص الواحد لايمكنه القيام بإصلاح تلك الأمور الكثيرة، بل لابدّ من جمع عظيم حتّى أنّ هذا[2] يزرع[3] لذلك[4]، و ذلك[5] يهيّىء آلات الزراعة للأوّل[6]، و على هذا الطريق نفس سائر الأحوال. و لهذا[7] قيل: الإنسان مدنيّ بالطبع.

و أمّا الثانية، و هي أنّ[8] الاجتماع لايكمل إلّا عند شريعة ضابطة، فلأنّ كلّ أحد[9] يريد[10] تحصيل جميع الخيرات و السعادات لنفسه[11]، لأنّ الخير مطلوب لذاته. و حصول المطالب الجسمانيّة لواحد يقتضي فواتها عن[12] الآخر. و ذلك يقتضي وقوع المداوة في قلب ذلك الآخر. فظاهر أنّ الاجتماع سبب لظهور[13] الخصومات[14] والمنازعات. فلو لاشريعة ضابطة، و إلّا لتأدّى الأمر إلى إثارة الفتن العظيمة.

و أمّا الثالثة، و هي أنّه لابدّ من شارع، فالأمر فيها ظاهر. فإنّه لولا وجود شخص يبيّن الشريعة الناظمة لمصالح العالم، و إلّا لما حصلت تلك الشريعة.

و أمّا الرابعة، و هي وجوب اختصاص ذلك الشارع بما يدلّ على[15] كونه آتياً بتلك[16] الشرائع من عند اللّه تعالى، فظاهرة[17] أيضاً. و إلّا لم يكن قبول قوله أولى من قبول قول[18] غيره. و لمّا كان العلم بكون[19] المعجزات[20] دالّة على تصديق اللّه تعالى إيّاه لايحصل إلّا بعد العلم بوجود[21]

١- لأنّ : فإنّ ط، م. ٢- أنّ هذا : - م. ٣- أنّ هذا يزرع : يزرع هذا ط. ٤- لذلك : لذاك س.

٥- لذلك و ذلك : لذاك و هذا ط. ٦- للأوّل : لهذا الأوّل مص.: لهذا ط، م. ٧- لهذا : و إذا مج.

٨- أنّ : + أمر ذلك س. ٩- فلأنّ كلّ أحد : لأنّ كلّ واحد مج. ١٠- يريد : يرى س. ١١- لنفسه : + و ذلك مص.

١٢- عن : على ط. ١٣- لظهور : لحصول مج. ١٤- الخصومات : المخاصمات س. ١٥- على : عليه ط.

١٦- بتلك : تلك مص. ١٧- فظاهرة : فظاهر ط، م، مص. ١٨- قول : - ط. ١٩- كان العلم بكون : كان كون س.

٢٠- بكون المعجزات : بالمعجزات ط. ٢١- بوجود : لوجوده مص.



إله[1] مثيب معاقب، وجب تحصيل العلم بهذه الأشياء. و لأنّ[2] عمدة أمر الشارع في ضبط[3] مصالح العالم[4] هو الترغيب في الثواب، و الترهيب عن العقاب[5]، وجب العلم أوّلاً[6] بالإله المثيب[7] المعاقب.

و أمّا الخامسة، و هي وجوب اشتمال تلك الشريعة[8] على العبادات، لأنّه[9] لمّا كان العلم بالإله[10] ضروريّاً في حصول مصلحة العالم[11] فلابدّ من شيء يذكّرهم تلك المعرفة[12]. و ما ذاك إلّا العبادات البدنيّة، فإنّها لامحالة تذكّر المعبود. فلاجرم وجب في الحكمة إيجاب العبادات. ثمّ يجب استحفاظ ذلك التذكير بالتكرير. فإنّه إذا وجب الصلاة في اليوم و الليلة خمس مرّات، حصل لامحالة للمصلّي[13] تذكّر[14] المعبود خمس مرّات. و ذلك التكرير سبب لاستحكام التذكير. و بهذا الطريق تستمرّ الشريعة الداعية إلى العدل الّذي هو سبب بقاء حياة النوع الإنساني. فهذه فائدة هذه[15] العبادات في الدنيا. و أمّا منافعها[16] في الآخرة، فالثواب[17] الجزيل. و أمّا فائدة للعارفين[18] المولّين وجوههم شطر الحضرة القدسيّة و العتبة الإلهيّة، فهي الّتي ذكرنا في الفصل السالف.

و لمّا قرّر الشيخ هذه المعاني قال: «فانظر إلى الحكمة، ثمّ إلى[19] الرحمة و النعمة[20]»، فالمراد من الحكمة ما[21] هي هذه[22] العبادات من بقاء[23] نظام العالم، و المراد من الرحمة و النعمة ما فيها من الأجر الجزيل في الآخرة. ومتى وقفت على هذه الحكمة[24] البالغة، عرفت كمال عناية الله تعالى بالمخلوقات و نهاية حكمته. فحينئذ يتجلّى لك من أفق الجناب الإلهي ماتبهرك عجائبه.

و أمّا قوله: «ثمّ أقم و استقم»، فمعناه أنّك لمّا عرفت الفائدة في هذه الشرائع، عرفت أنّه لابدّ لك[25] من أن تعيّم غيرك عليها[26]، و أن تكون[27] مستقيماً فيها.

١- العلم بوجود إله: العلم بوجوده أنّه مج. ٢- و لأنّ: لأنّ مج. : أو لأنّ ط. ٣- ضبط: - مج.
٤- العالم: + لمّا كان مج، مص. ٥- عن العقاب: بالعقاب س. : من العقاب مج. ٦- أوّلاً: - س.
٧- المثيب: المثبت ط. : المثبت و مج. ٨- الشريعة: الشرائع س. ٩- لأنّه: فإنّه ط، م. ١٠- بالإله: بالآلة مج، مص.
١١- في حصول مصلحة العالم: في مصالح العالم س. ١٢- المعرفة: المعبود مص. ١٣- للمصلّي: - س.
١٤- تذكّر: تذكير ط. ١٥- هذه: - مج. ١٦- منافعها: - ط. ١٧- فالثواب: + منافعها ط.
١٨- للعارفين: العارفين مج. : + من س. ١٩- إلى: - ط، م. ٢٠- و النعمة: ثمّ إلى النعمة س، مج، مص.
٢١- ما: - س. ٢٢- هذه: - ط. ٢٣- بقاء: إبقاء س. ٢٤- الحكمة: الحكم ط. ٢٥- لك: - س.
٢٦- عليها: فيها س. ٢٧- أن تكون: تكون ط.



و لقائل أن يقول: ما المعنى بقولكم: لمّا احتاج فعل العالم إلى الشّارع، وجب وجوده؟ إن عنيتم به[1] كونه موجوداً واجباً لذاته، فهو ظاهر الفساد. و إن عنيتم به[2] أنّه يجب على اللّه تكوينه و إيجاده كما يقوله[3] المعتزلة[4]: إنّ العوض واجب على اللّه تعالى، أي لولم يفعله[5] لاستحقّ الذمّ؛ فذلك ممّا لايقول به الفلاسفة أصلاً. و إن عنيتم به أنّ وجود النّبيّ لمّا كان سبباً لنظام هذا العالم، و ثبت أنّه تعالى مبدأ لكلّ كمال و خير، وجب أن يكون[6] تعالى علّة لهذا الشّخص، فهذا أيضاً باطل، لأنّا نقول: ليس كلّ ما كان أصلح لهذا العالم[7] وجب حصوله في هذا العالم. فإنّ[8] أهل العالم لوكانوا مجبولين على الخيرات[9] و الفضائل لكان أصلح من أن يكونوا[10] على ما هم عليه الآن[11]، مع أنّ ذلك لم يوجد[12]. فإذاكان كذلك جاز أن يقال: وجود النّبيّ أصلح من عدمه مع أنّه لم يوجد[13] أصلاً[14]. و إن عني به معنى[15] رابعاً[16] فلابدّ من بيانه حتّى يمكننا النّظر فيه[17].

و أمّا قوله : لابدّ من اختصاص الشّارع بمعجزات[18] تدلّ على أنّه جاء بتلك الشّرائع من عنداللّه؛ فهذا أيضاً غير لائق بأصول الفلاسفة، لأنّ الشّيخ بيّن في النّمط العاشر أنّ السّبب في تمكّن[19] الرّسول من المعجزات اختصاص نفسه بقوّة لأجلها يتمكّن من تلك[20] المعجزات. و سلّم[21] أنّ تلك القوّة قد تحصل لنفس السّاحر الخبيث. و الفرق بين الرّسول الصّادق و السّاحر الخبيث ليس إلّا بأنّ الرّسول يدعو إلى الخيرات[22] و السّاحر يدعو[23] إلى الشّرور[24]، و الفرق بين الخير و الشّرّ معلوم بمجرّد[25] العقل. و إذاكان كذلك، كان العقل مستقلاً بالفرق بين النّبيّ و غيره[26] من غير حاجة إلى هذه المعجزات.

و أيضاً فلأنّ المعجزات أنّما تدلّ على الصّدق لأنّها قائمة مقام تصديق اللّه تعالى إيّاه[27]. و هذا

۱- عنيتم به : + أنّه يجب مج. ۲- به : - س. ۳- يقوله : يقول : م ط مج. ۴- المعتزلة : + من س.
۵- يفعله. يفعل ط. ۶- أن يكون: أن يقال إنّه س. ۷- لهذا العالم : - ط، م. ۸- فإنّ : لأنّ مج.
۹- الخيرات: الكمالات مج. ۱۰- من أن يكونوا: أن يكون مج. ۱۱- الآن : - ط م. ۱۲- مع أنّ ذلك لم يوجد : مع ذلك لم يوجد أصلاً مج. ۱۳- لم يوجد : لايوجد ط، مج. ۱۴- فإذاكان كذلك... أصلاً : - م لكن اثبتة على الهامش بخطّ جديد.
۱۵- معنى : + آخر معن. ۱۶- رابعاً : رابع س. ۱۷- فيه: في صحّته و فساده ط، م، معن. ۱۸- بمعجزات : بآيات س.
۱۹- تمكّن: تمكين معن. ۲۰- تلك : - ط. ۲۱- سلّم : يسلّم س، معن. ۲۲- الخيرات : الخير ط، م.
۲۳- يدعو : - ط، م، مج. ۲۴- الشّرور: الشّرّ ط، م، مج. ۲۵- بمجرّد: بضرورة س. ۲۶- و غيره: و بين غيره مج.
۲۷- إيّاه : - مج.



يبتني على أنّه تعالى عالم بالجزئيات و فاعل بالاختيار، و القوم ينكرونه. فكيف يستقيم لهم هذا الكلام؟

و كذا القول في زجر الخلق عن المعاصي لايستقيم على قولهم، لأنّ حاصل القول عندهم في عقاب العاصي[1]: أنّ النفوس[2] الّتي اشتدّ ميلها إلى الدّنيا و علائقها، إذا فارقت أبدانها[3]: اشتاقت إليها مع أنّها لايصل إليها، فتقع في العذاب. فأمّا لوقدّرنا أنّ إنساناً قتل أشخاصاً و[4] أغار على أموالهم، ثمّ نسي ذلك و غفل عنه، و مات على هذه الحالة، وجب أن لايعذّب[5] بسبب ذلك؛ لأنّ العذاب بسبب الشوق، وقد فرضنا نفسه خالية عن الشوق. فعلمنا أنّ ذلك لايستقيم على أصول الفلاسفة.

و اعلم أنّ السبب في وقوع أمثال هذه الكلمات في ألسنة الفلاسفة[6] أنّهم كرهوا التصريح بملخّص مذهبهم و محصّل معتقدهم[7]، فأرادوا التّشبّه[8] بالملّيّين[9] في إطلاق هذه الألفاظ. و المحقّق لايخفى عليه أنّ شيئاً منها لايستمرّ[10] على أصولهم[11].

المسألة الخامسة

في أنّ العارف يريد اللّه تعالى لالغيره[12]

فصلان[13].

[الفصل الخامس]

إشارة: العارف يريد الحقّ الأوّل لالشيء غيره، و لايؤثر شيئاً على عرفانه. و تعبّده له فقط، و لأنّه مستحقّ للعبادة[14]، و لأنّها نسبة شريفة إليه لالرغبة أو رهبة[15]. وإن كانتا فيكون المرغوب فيه أو[16] المرهوب عنه هو الدّاعي، و فيه المطلوب. و يكون الحقّ[17] ليس[18] الغاية، بل الواسطة إلى شيء غيره[19].

١- العاصي: المعاصي ط، مج. ٢- النّفوس: النّفس ط، م. ٣- أبدانها: بدنها ط، م. ٤- قتل أشخاصاً و: - س.

٥- يعذّب: + ذلك س. ٦- و اعلم أنّ السبب ... الفلاسفة: - م؛ لكن قابلة على الهامش بخط جديد.

٧- معتقدهم: عقيدتهم ط، م. ٨- التشبّه: التّشبيه مج. ٩- بالملّيين: بالمسلمين ط، م، مج، مص.

١٠- لايستمرّ: لايستقيم ط، مص. ١١- أصولهم: + و باللّه التوفيق مج. ١٢- لالغيره: لالشيء غيره مص.

١٣- فصلان: - ط، م، مص. ١٤- للعبادة: العبادة م. ١٥- أو رهبة: ولالرهبة س. ١٦- أو: و س، م.

١٧- الحقّ: + الأوّل م. ١٨- ليس: + هو مص. ١٩- غيره: + و م.

هو الغاية، و هو المطلوب دونه.

التفسير: لمّا ذكر ما[1] في العبادات من المنافع[2] شرع ههنا في بيان[3] أنّ العارف لماذا يريد الله تعالى، و لماذا يعبده؟ فزعم أوّلاً[4] أنّه يريد الله لله، لالغرض سواه.

و من النّاس من أحال القول بذلك و زعم أنّ الإرادة صفة لاتتعلّق إلّا بالممكنات، لأنّها صفة تقتضي ترجيح أحد طرفي المراد على الآخر، و ذلك لايعقل إلّا في الممكنات. فإذا قلنا: العارف يريدالله؛ فمعناه أنّه[5] يريد معرفته، و محبّته، و الالتذاذ بالنّظر إلي وجهه الكريم، أو ثوابه، أو[6] الخلاص عن[7] عقابه. فيكون المراد بالحقيقة[8] هذه الأشياء لاذات الله تعالى. و أيضاً فالشّيخ برهن في أوّل النّمط السّادس[9] أنّ كلّ مراد فلابدّ[10] و أن يكون حصوله أولي لفلك المريد من عدمه، و يكون المقصود[11] بالقصد الأوّل حصول تلك الأولويّة. و بنى[12] على هذا الأصل[13] أنّ كلّ من فعل الفعل بالإرادة فهو مستكمل. و إذا كان كذلك، فكلّ من أراد الله تعالى، لم يكن المراد الأوّل هناك ذات الله تعالى، بل الاستكمال العائد منه إلي المريد. فلايكون المراد الأوّل إلّا ذلك الاستكمال.[14]

و أمّا المتألّهون من الفلاسفة و الصّوفيّة فقد اتّفقوا على أنّ الإنسان يصحّ أن يريد الله تعالى لله[15] لالشيء سواه. و احتجّوا عليه بأنّ الكمال محبوب لذاته. فكلّ ما[16] كان الاطّلاع على كمال المعلوم أتمّ، كان حبّه أشدّ. و كلّما كان الحبّ أشدّ كان[17] الاستغراق فيه[18] و الانقطاع عمّا عداه[19] أتمّ. و ربّما انتهى الأمر في ذلك إلي أن يصير الإنسان غافلاً عن نفسه و عن حبّه لذلك المحبوب. بل كأنّه لايبقى له شعور إلّا بالمحبوب فقط. و العشق الشّديد في الشّاهد ما يبيّن صدق هذه القضايا. و إذا كان كذلك ففي تلك الحالة حبّ استكماله بالله تعالى غير حاصل، لأنّ حبّ الشّيء مشروط[20] بالشّعور به. فإذا[21] كان هو في هذه الحالة غافلاً عن كلّ ما[22] سوى الله تعالى، استحال أن يكون محبّاً لشيء[23] سوى الله تعالى. و أمّا حبّ الله تعالى فهو حاصل، لأنّ الشّعور التّامّ بكمال الله تعالى حاصل

۱- ما : - س. ۲- المنافع + ما ذكر س. ۳- بيان : - س. ۴- أوّلاً : - مج. ۵- أنّه : أنّ العارف مص.

۶- أو : و س. ۷- عن : من مج. ۸- بالحقيقة : حقيقة س. ۹- السّادس + على مج. ۱۰- فلابدّ : + له م.

۱۱- المقصود : المطلوب ط، م، مص. ۱۲- بنى : يبنى مج. : من مص. ۱۳- الأصل : - ط، م.

۱۴- العائد منه ... الاستكمال : ثابتة على الهامش م. ۱۵- لله : - س. ۱۶- فكلّ ما : و كلّما ط، مص.

۱۷- كلّما كان الحبّ أشدّ كان : - ط. ۱۸- فيه : به أشدّ ط، م، مج، مص. ۱۹- عداه : سواه مص.

۲۰- مشروط : منوط مج. ۲۱- فإذا : و أمّا إذا س. ۲۲- كلّ ما : كلّ شيء س. ۲۳- لشيء : + ما س.



في هذه الحالة مع أنّ هذا[1] الشعور يوجب الحبّ. فظهر بما قررنا أنّ حبّ الله تعالى قد ينفكّ عن حبّ[2] كلّ ماعداه.

و أمّا الّذي احتجّ به[3] المنكرون من أنّ الإرادة لاتتعلّق إلّا بالممكن و إلّا بالمحضة[4] العائدة إلى النفس، فذلك هو المصادرة على المطلوب الأوّل. فإنّ عندنا العارف قد يريد الله تعالى لالشيء سواه[5]. فالقول بأنّه لايريد إلّا الممكن ادّعاء لعين[6] المطلوب، و أنّه باطل. فهذا تلخيص الكلام في قوله: والعارف يريد الحقّ الأوّل لالشيء غيره[7].

و أمّا قوله: «و لايؤثر شيئاً على عرفانه» فاعلم أنّه يحتمل وجهين. فإنّا إن[8] قلنا: الحقّ الأوّل يستحيل[9] أن يكون مرادة لذاته؛ كان هذا الكلام تأويلاً لما قبله. أي معنى مقالنا: إنّ العارف يريد الحقّ الأوّل، هو أنّه يريد معرفته. وإن قلنا بصحّة ذلك، كانت هذه القضيّة بياناً لقوم آخرين و يصير كأنّه قال: العارفون منهم من[10] يريد[11] الله تعالى لله[12] فقط، وهم الّذين وصلوا إلى الكمال الأقصى. ثمّ يليهم قوم آخرون و هم الّذين يطلبون معرفة الله[13] تعالى، و لايؤثرون شيئاً على تلك المعرفة.

و أمّا قوله: «و تعبّده[14] له فقط، و لأنّه[15] مستحقّ للعبادة، و لأنّها نسبة شريفة إليه[16]» فاعلم أنّه لمّا تكلّم في إرادة العارفين، تكلّم في تعبّدهم. و اعلم أنّهم في ذلك على ثلاث طبقات: الطبقة[17] الأولى في الكمال و الشرف الّذين يعبدونه لذاته لالشيء آخر. و الطبقة الثانية، و هي الّتي تلي الأولى في الكمال، الّذين يعبدونه لصفة من صفاته و هي كونه تعالى مستحقّاً للعبادة. و الطبقة الثالثة، و هي آخر درجات المحقّقين، الّذين يعبدونه لتستكمل نفوسهم بالانتساب إلى عبادته.

وإنّما تأخّرت هذه الطبقة عمّا قبلها، لأنّ المطلوب لهؤلاء انتسابهم[18] إليه، و ذلك الانتساب[19] صفتهم. فالمطلوب الأوّل لهم[20] صفة من صفاتهم، و أمّا الأوّلان فمطلوب أحدهما[21] ذاته تعالى، و مطلوب الآخر صفة من صفاته. و شتّان ما بين الدرجتين. و لقد روي في الأخبار أنّه عليه السّلام

١- هذا: - س. ٢- حبّ: - مص. ٣- به: - س. ٤- بالمحضة: بالحقيقة مج. ٥- سواه: شيء مج.

٦- لعين. لنفس ط، م. ٧- غيره: سواه مج. ٨- إن: إذا مج. ٩- يستحيل: ليستحيل مص.

١٠- منهم من: - مص. ١١- يريد: يريدون مص. ١٢- لله: - س، م. ١٣- معرفة الله: معرفته ط، م، مج.

١٤- و تعبّده: ليعبده س. ١٥- لأنّه: أنّه س. ١٦- إليه: - ط، م ١٧- الطبقة: فالطبقة مج، مص.

١٨- لهؤلاء انتسابهم: لها و لانتسابهم م. ١٩- الانتساب: لانتساب مص. ٢٠- لهم: - ط.

٢١- أحدهما: أحدهم مص.



لمّاعرج به و وصل إلى ما وصل إليه من المقامات السّنيّة و الدّرجات الرّفيعة أوحى اللّه تعالى إليه و قال: بِمَ [1] أشرّفُكَ؟ فقالَ عليه‌السّلام: أُرِيدُ أَنْ تُشَرِّفَنِي بِأَنْ تَنْسِبَنِي إِلَى نَفْسِكَ. فَنَزَلَ: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً [2]» [3].

و أمّا قوله: «لا لرغبة أو رهبة [4]، و إن كانتا فيكون المرغوب فيه أو [5] المرهوب عنه هو الدّاعي، و فيه المطلوب» إلى آخره [6] فالمراد منه أنّ الغرض من العبادة لو كان هو الوصول إلى الثّواب أو الهرب من العقاب، لكان [7] المقصود بل المعبود [8] بالذّات هو [9] الثّواب و العقاب، و يكون كون اللّه تعالى معبوداً داخلاً في الغرض لا بالذّات، بل بالعرض. و قوله: «لا لرغبة أو رهبة [10]» لا بدّ من تقييده [11] بالرّغبة في الثّواب و الرّهبة عن العقاب، و إلّا فحصول النّسبة إليه غرض؛ فكيف يقال [12] مع ذلك: أنّه لا غرض له في [13] ذلك العمل؟

[الفصل السّادس]

إشارة: المستحلّ توسيط [14] الحقّ مرحوم من وجه، فإنّه لم يطعم لذّة البهجة به فيستطعمها، إنّما معارفته مع اللّذّات المخدجة، فهو حنون إليها غافل عمّا وراءها. و ما مثله بالقياس إلى العارفين إلّا مثل الصّبيان بالقياس إلى المحنّكين، فإنّهم لمّا غفلوا عن طيّبات يحرص عليها البالغون و اقتصرت بهم المباشرة على طيّبات اللّعب، صاروا يتعجّبون من أهل الجدّ إذا ازورّوا عنها، عائفين لها، عاكفين على غيرها. كذلك من غضّ النّقص بصره عن مطالعة بهجة الحقّ أعلق كفّيه [15] بما يليه من اللّذّات، لذّات [16] الزّور. فتركها في دنياه عن كره، و ما تركها إلّا ليستأجل أضعافها. و إنّما يعبد اللّه و يطيعه [17] ليخوّله [18] في الآخرة شبعة [19] منها، فيبعث [20] إلى مطعم شهيّ، و مشرب هنيء، و منكح بهيّ [21]، إذا بعثر عنه فلا مطمح

---

١ - بِمَ: لِمَ ط، م. : بما س. ٢ - ليلاً: - س، ط. [٣ - سبحان... ليلاً: سورة ١٧ (إسراء)، آية ١]

٤ - أو رهبة: و لا لرهبة س. ٥ - أو: و س، ط.

٦ - إلى آخره: - مص. : و يكون الحقّ ليس الغاية، بل الواسطة إلى شيء غيره هو الغاية، و هو المطلوب دونه ط، م. ٧ - لكان: كان س. ٨ - بل المعبود: من العبادة س. ٩ - هو: - ط، م. ١٠ - أو رهبة: و لا لرهبة س.

١١ - تقييده: تفسيره س. ١٢ - لا لرغبة... فكيف يقال: - مج. ١٣ - في: إلى مص. ١٤ - توسيط: توشّط ط، م.

١٥ - كفّيه: كفّيه مص. : كفّه: على الهامش م. ١٦ - لذّات: - م. ١٧ - يطيعه: يطيعه م، مص.

١٨ - ليخوّله: ليتخوّله مص. ١٩ - شبعة: شبعة س. ٢٠ - فيبعث: فيبعثه م. ٢١ - بهيّ: - و مص.

لبصره في أولاه و أخراه إلا إلى لذات فنيقية و ذبابة. و المستبصر بهداية القدس في شجون[1] الإيثار قد عرف اللذة الحق، و ولّى وجهه سمتها مترحّماً[2] على هذا المأخوذ عن رشده إلى ضدّه. و إن كان مابتوخّاه بكدّه مبذولاً له بحسب وعده.

التفسير: المُخْدَج: الناقص، و منه حديث علي عليه‌السلام[3] في ذي الثُدية[4]: «مخدج اليد» أي ناقص اليد. الازورار[5] عن الشيء: العدول عنه. أعلق الرّجل أظفاره في الشيء[6] أي أنشبها فيه. خوّله الله الشيء أي أعطاه و[7] ملّكه. طمح بصره[8] إلى الشيء: ارتفع، و كلّ مرتفع[9] طامح. القبقب: البطن. الذّبذب[10]: الذَكَر. شجون الأودية: طرقها. و أمّا المعاني فظاهرة غنيّة[11] عن التفسير.

القسم الثاني
في الرّياضة[12] و في كيفيّتها

أحد عشر فصلاً[13].

[الفصل السّابع]

إشارة: أوّل درجات حركات العارفين مايسمّونه هم الإرادة، و هو ما يعتري المستبصر باليقين البرهاني، أو الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرّغبة في اعتلاق العروة الوثقى. فيتحرّك سرّه إلى القدس لينال من روح الاتّصال. فمادامت درجته هذه فهو مريد.

التفسير: اعتلقه أي أحبّه. ثمّ نقول: إذا حصل الاعتقاد[14] في أنّ[15] السّعادة بالإعراض عمّا سوى الله و الإقبال على الله، سواء[16] حصل هذا الاعتقاد بالبرهان أو بالتقليد، اقتضى ذلك الاعتقاد إرادة الإعراض[17] عمّا سوى الله و التوجّه إلى الله تعالى. فمادام الشخص كذلك سمّي مريداً.

---

١ – شجون: - راجب م.　٢ – مترحّماً: مسترحما مص.　٣ – حديث علي عليه‌السلام: قوله عليه السّلام س.

٤ – ذي الثدية: ذي اليد مص. [ذو الثدية كبير الخوارج قُتل يوم النهروان]　٥ – الازورار: الازرار مج.

٦ – في الشيء: بالشيء س.　٧ – أعطاه و: - ط م. : أعطاه س.　٨ – بصره: ببصره س.　٩ – مرتفع: مرفع مج.

١٠ – الذبذب: المذبذب مج.　١١ – لظاهرة غنيّة: لغنيّة س.　١٢ – الرّياضة: الرّياضيات ط.

١٣ – أحد عشر فصلاً: - ط م.　١٤ – الاعتقاد: لاعتقاد م.　١٥ – في أنّ: بأنّ مج.　١٦ – سواء: - ط.

١٧ – الإعراض: فالفرار ط م.



و التحقيق في هذا الباب أنّ طالبي[1] هذه الطّريقة على أربعة أقسام:[2]

أحدها[3]: الّذين مارسوا العلوم الإلٰهيّة، و اجتهدوا في طلبها و الوصول إلى دقائقها[4] بالأنظار الدّقيقة و الأفكار العميقة، فحصل لهم شوق شديد و انجذاب تامّ إلى الجانب[5] الأعلىٰ. فحملهم حبّ الاستكمال في ذلك على[6] الرّياضة.

و ثانيها: النّفوس الّتي مالت بأصل فطرتها و[7] غريزة جوهرها إلى ذلك الجانب من غير أن يتعلّموا علماً، أو مارسوا بحثاً و نظراً، حتّى أنّهم في حال سذاجتهم متى سنح لهم انقطاع قليل عن المحسوسات إمّا في سماع، أوفكر[8] قليل، استولى الوجد[9] عليهم و اشتدّ الحنين[10] فيهم[11]. و هشّبهم من الأحوال النّفسانيّة و الشّرائح القدسيّة ما يذهلهم عن الجسمانيّات و علائقها.

و ثالثها: النّفوس الموصوفة بالصّفتين[12] جميعاً، أعني[13] الّتي[14] تكون بأصل فطرتها جبلّت على الحنين إلى جناب العزّة، ثمّ استكمل ذلك الشّوق بالارتياض بالمعالم الإلٰهيّة و المباحث الحقيقيّة.

و رابعها: النّفوس الخالية عن الصّفتين، إلّا[15] أنّها لكثرة سماعها كمال هذه الطّريقة، و أنّ قصارى السّعادة البشريّة و ملاك البهجة الإنسانيّة مرتبط بها، مالت إليها و اعتقدت فيها.

فهذه أقسام أربعة لطالبي هذه الطّريقة لامزيد عليها. و الرّياضة اللّائقة بكلّ واحد منها غير اللّائقة بالأخرى. و نحن نشير إلى معاقد قواعدها[16] لكن بعد تقديم مقدّمتين:

فالمقدّمة الأولىٰ: أنّ النّفحات الإلٰهيّة دائمة مستمرّة، و أنّ كلّ من تعرّض إليها وصل إليها. على ما[17] قال[18] سبحانه: ﴿وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[19].

المقدّمة الثّانية: أنّا بيّنّا في سائر كتبنا أنّه ماقامت دلالة ألبتّة[20] على اتّحاد النّفوس البشريّة في النّوع، بل الظّنّ[21] الغالب أنّها قد تكون مختلفة. و إذا كان كذلك فربّما كان بعض النّفوس مستعدّاً

١- طالبي : طامر مج.   ٢- أربعة أقسام : أقسام أربعة ط، م.   ٣- أحدها : - س.   ٤- دقائقها : حقائقها ط، م.

٥- الجانب: الجناب ط.   ٦- على: إلى ط.   ٧- و: أو ط، م.   ٨- أوفكر: و إمّا في فكر س.   ٩- الوجد: - والفكر ط.

١٠- الحنين: الحزن مص.   ١١- فيهم: منهم مج : إليهم ط.   ١٢- بالصّفتين: بالوصفين مص.   ١٣- أعني: أعني مج.

١٤- الّتي: من الّتي مج : أن ط، م، مص.   ١٥- الصّفتين، إلّا: الوصفين ثمّ مص.   ١٦- قواعدها: قواعد هما م مج.

١٧- على ما : - س.   ١٨- قال : ، الله س.   ١٩- و الّذين ... سبلنا : سورة ٢٩ (العنكبوت)، آية ٦٩.

٢٠- ألبتّة : - س.   ٢١- الظّنّ : - مج.



استعداداً تامّاً[1] لهذا المطلب، و ربما لم يكن مستعدّاً لها ألبتة. و بين[2] طرفي الكمال و العدم أوساط مختلفة بالقوّة و الضّعف.

وإذا عرفت ذلک[3] فنقول: أمّا القسمان الأوّلان أعني الّتي حصل الشّوق لها بالعلم دون الفطرة، و الّتي حصل الشّوق لها بالفطرة دون العلم؛ فلكلّ واحد منهما ما ليس للآخر. فلاجرم يخالف كلّ واحد منهما الآخر في الكسب و المكتسب.

أمّا الكسب، فلأنّ صاحب العلم الأولى[4] له في الأكثر العزلة[5] و الانقطاع عن الخلق؛ لأنّ الحاجة إلى الغير لأجل أن يكون له من يهديه[6] و عن الضّلالات يقيه[7]، و لامرشد فوق العلم. و أمّا صاحب الفطرة إذا[8] لم يكن عالماً احتاج لامحالة إلى المعلّم و المرشد، لئلاينحرف عن سواء السّبيل و لايقع في المتالف و المعاطب.

و أمّا المكتسب، فلأنّ صاحب العلم إذا اشتغل بالرّياضة كانت مشاهداته و مكاشفاته أكثر كمّيّة و أقلّ كيفيّة منها لصاحب الفطرة. أمّا أنّها أكثر كمّيّة فلأنّ قوّته النّظريّة تعينه عليه، و أمّا أنّها أقلّ كيفيّة فلأنّ القوّة النّفسانيّة تتوزّع على تلک الكثرة. و كلّما كانت الكثرة أكثر كان توزّع[9] القوّة[10] إلى أقسامها أكثر، فكان[11] كلّ واحد منها أضعف، لماعرفت أنّ الجزء الأكبر[12] من القوّة أقوى. و إذا وقفت على[13] ذلک[14] علمت[15] أنّ الأمر في جانب الفطرة بالضّدّ من ذلک.

و أمّا القسم الثّالث، و هو[16] النّفس المستجمعة[17] للقوّة الفطريّة[18] و المعارف الاكتسابيّة فهي النّفس الشّريفة الكاملة القدسيّة[19] الّتي «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَ لَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ»[20] و هذه الأقسام الثّلاثة مشتركة في أنّ رياضتها[21] القلبيّة يجب أن تكون زائدة في الكمّ و الكيف على رياضتها[22] البدنيّة؛ لأنّ[23] المقصود من الرّياضات البدنيّة حصول الرّياضات القلبيّة[24]. و إذا حصل المقصود كان

۱- تامّاً : شديداً ط، م، مص. ۲- بين : + الطّرفين مص. ۳- ذلک : هذا مج. ۴- الأولى : الأوّل م، مج.
۵- العزلة. العركة مص. ۶- يهديه : يهدّيه مج. : يرشده م. ۷- يقيه : ينقذه م. ۸- إذا : إذ مص.
۹- توزّع : توزيع س. ۱۰- القوّة : الكثرة ط. ۱۱- فكان : وكان ط، م. ۱۲- الأكبر : الأكثر مص.
۱۳- وقفت على : عرفت س. ۱۴- ذلک : + عرفت أنّ الأجزاء القوّة أقوى و إذا عرفت ذلک م
۱۵- علمت : عرفت ط، م. ۱۶- هو : + أنّ م. ۱۷- المستجمعة : المستجمة مج. ۱۸- للفطريّة : النّظريّة س.
۱۹- القدسيّة : المقدّسة ط. [۲۰- يكاد ... نار: سورة ۲۴ (النّور)، آية ۳۵] ۲۱- رياضتها : رياضاتها مص.
۲۲- رياضتها : رياضاتها مص. ۲۳- لأنّ : لكن ط. ۲۴- القلبيّة : العقليّة م.



الاشتغال بالوسيلة عبثاً بل ربّما كان عائقاً. لكن[١] لابدّ من المحافظة على وظائف الفرائض فلاتعود النفس الكسل[٢]، فيصير عدم الرياضة البدنيّة سبباً لزوال الرياضة القلبيّة.

و أمّا القسم الرابع، و هو النفس الخالية عن الصنفين معاً[٣]، فهذه النفس لاينبغي أن تشتغل أوّلاً إلّا[٤] بتهذيب الظاهر من الأعمال الّتي يشتمل على شرحها كتب الأخلاق، حتّى إذا تمرّنت و لانت و استيقظت من سنة الغفلة و رقدة الجهالة استعدّت للفحات الإلهيّة والبوارق الرّبانيّة. فإذا[٥] ذاقت تلك اللّذة انجذبت إليها و أقبلت بالكلّيّة عليها[٦].

[الفصل الثامن]

إشارة: ثمّ إنّه ليحتاج[٧] إلى الرياضة. و الرياضة موجّهة[٨] إلى ثلاثة أغراض: الأوّل تنحية مادون الحقّ عن مستن[٩] الإيثار، و الثاني تطويع النفس الأمّارة للنفس المطمئنّة لتنجذب قوى التخيّل و الوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السّفلي، و الثالث تلطيف السّرّ للتنبّه[١٠]. و الأوّل يعين عليه الزهد الحقيقي، و الثاني يعين عليه عدّة أشياء: العبادة المشفوعة بالفكر، ثمّ الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن[١١] بها[١٢] من الكلام موقع القبول من الأوهام. ثمّ نفس الكلام الواعظ من قائل زكيّ[١٣] بعبارة بليغة، و نغمة رخيمة، و سمت رشيد، و أمّا الغرض الثالث فيعين عليه الفكر اللطيف، و العشق العفيف الّذي يأمر فيه[١٤] شمائل المعشوق، ليس[١٥] سلطان الشهوة.

التفسير: الأمور المحتاج إليها لتكون الرّياضة نافعة: منها[١٦] أمور غير مكتسبة، و منها[١٧] مكتسبة[١٨]. و الأوّل أمور[١٩]:

أوّلها[٢٠]: أن تكون نفسه مستعدّة لهذا الحديث ملائمة له. إذلو لم يكن كذلك لما[٢١] تجعت

١- لكن: بل ط.   ٢- الكسل: للكسل س.   ٣- معاً: - س.   ٤- إلّا: - ط، مص.   ٥- فإذا: و إذا س.

٦- عليها: + و بالله التوفيق س.   ٧- ليحتاج: يحتاج ط، م.   ٨- موجّهة: متوجّهة م.   ٩- مستن: متن م، مص.

١٠- للتنبّه: للتنبيه مص.   ١١- لحن: يعني م.   ١٢- بها: به مص.   ١٣- زكيّ: ذكي مص.

١٤- فيه: به مص.   ١٥- ليس: من م.   ١٦- منها: فيها ط.   ١٧- منها: فيها ط.   ١٨- مكتسبة: أمور مكتسبة مص.

١٩- الأوّل أمور: الأولى من الأمور مج.   ٢٠- أمور أوّلها: - س.   ٢١- لما: ما م، مص.



فيه الرّياضة أصلاً، لأنّ تأثير الرّياضة ليس إلّا في إزالة العوائق و رفع الحجب و الأستار. و زوال المانع لايكفي في حصول المطلوب، بل لابدّ معه[1] من القابل المستعدّ. فإذا لم تكن النّفس مستعدّة، لم تفد[2] الرّياضة سعادة أصلاً. لكنّها تفيد السّلامة[3]، لأنّ العلائق البدنيّة[4] متى قلّت و ضعفت لم يجذب النّفس بعد المفارقة شوقاً منها إلى البدن.

و ثانيها أنّ المريد إذا لم يكن عالماً فلابدّ له من شيخ محقّق، محقّ،[5] سالك. أمّا المحقّق، فلأنّه لوكان من المزوّرين الّذين اتّخذوا دينهم هزواً و لعباً و غرّتهم الحياة الدّنيا حتّى باعوا أديانهم[6] بثمن بخس دراهم معدودة[7]، و أنفاس محدودة[8] كانوا من الضّالّين الهالكين. و إذا كان الأصل[9] كذلك، فالفرع أولى أن يكون أعوج[10]. و كيف استواء الظّلّ و العود أعوج؟ و أمّا المحقّ، فلأنّه لوكان صادقاً في الطّلب، و لكنّه زاغ من الجادّة وانحرف عنها، كمايقع لبعض أصحاب[11] الرّياضة من توهّم الحلول و الاتّحاد، كان فساد حال المقتدى به أتمّ. و أمّا السّالك، فلأنّ الوصول تارة بالجذب[12]، على ما قال عليه‌السّلام: «جَذْبَةٌ مِنْ جَذَبَاتِ الْحَقِّ تُوَازِي عَمَلَ الثَّقَلَيْنِ». و أخرى[13] بالسّلوك. و الأوّل لايصلح[14] لأن[15] يقتدى به لأنّه مثل من وجد كنزاً نعمّار ضياء بأنه[16] و إن كان ذامال لكنّه غير عالم بكيفيّة اكتساب المال، فلاينتفع به التّلميذ الطّالب لتعلّم كيفيّة الاكتساب. و أمّا الثّاني فهو الّذي يصلح لتربية المريد، لأنّ من سلك الطّريق[17]، و عرف مراحلها[18] و منازلها[19]، و اطّلع على متالفها و معاطبها[20]، أمكنه إرشاد الغير إلى سواء السّبيل و الإخبار عن كيفيّة تلك الأحوال على التّفصيل.

الثّالث، أن لايتّفق له من الرّفقاء و الخلطاء و الأحوال البدنيّة و النّفسانيّة إلّا مايقرّبه من الدّنيا و يرغّبه في الآخرة.

و أمّا الأمور المكتسبة فهي إمّا بدنيّة، و إمّا نفسانيّة. أمّا البدنيّة فالقول الضّابط فيها على سبيل

۱- معه : فيه ط، م. ۲- لم تفد : لم تكن مج. ۳- السّلامة : السّعادة مج. ۴- البدنيّة : بدنيّة مص.

۵- محقّ : - ط. : ثابتة على الهامش س. ۶- أديانهم : دنياهم ط. ۷- معدودة على الهامش س. ۸- محدودة : + و س.

۹- الأصل : - ط. ۱۰- أعوج : أعرج س. : أعوج مص. ۱۱- لبعض أصحاب : لأصحاب ط.

۱۲- بالجذب : بالجذبة ط، مص. ۱۳- أخرى . الأخرى ط، م، مج. ۱۴- لايصلح : لايصح مص.

۱۵- لأن: أن ط، م، مص. ۱۶- فإنّه: لأنّه س. ۱۷- الطّريق · السّبيل س. ۱۸- مراحلها : مداخلها س.

۱۹- منازلها : + و مطالعها مج. ۲۰- و اطّلع على متالفها و معاطبها : - س. : و اطّلع على منابرها و مطابقها مج. : و اطّلع على مقابرها و معاطبها ط، م.



الإجمال قوله تعالى: ﴿و نَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[1]. و أمّا على سبيل التفصيل فهو أنّ المريد لابدّ له من ترك الفضول و إصلاح الضروريّات. أمّا الفضول فنحو الاستكثار[2] من المشتهيات، سواء كان المشتهي مالاً، أو جاهاً، أو صيتاً، أو استعلاء على الغير، أو استكثاراً من[3] العلوم الّتي[4] لاتكون مقرّبة إلى الله تعالى. و هذا مقام صعب لأنّ تلك اللّذات حاضرة، و اللّذة[5] العقليّة غائبة. و أيضاً فهذه،[6] اللّذات[7] مألوفة و اللّذة العقليّة[8] غير مألوفة، و الانقطاع[9] عن اللّذة الحاضرة المألوفة رغبة في الغائبة غير[10] المألوفة[11] لاشكّ أنّه شديد جدّاً. و أمّا الضروريّات فهي المحسوسات.

و أوّلها المذوقات. و الإستقراء دلّ على أنّ البطنة تذهب الفطنة و تزيل الرقّة و تورث القسوة. و القياس دالّ[12] عليه[13] أيضاً لأنّ كثرة المزاولة[14] سبب لحصول الملكات، فاشتغال[15] النفس بتدبير الغذاء[16] من الخارج و الداخل شغل شاغل و أمر عائق لها عن الانصباب[17] إلى الجانب الآخر[18]. و أمّا الجوع الشديد فهو يورث ضعف الأعضاء الرئيسة و اختلالها، و ذلك يوجب تشويش النفس و اضطراب الفكر و اختلال العقل، و كلّ ذلك مانع عن المقصود. فإذن لابدّ من إصلاح أمر الغذاء، و ذلك بأن يكون قليل الكمّيّة كثير الكيفيّة. أمّا قليل الكمّيّة فلايمنعها اشتغالها[19] بالهضم عن التوجّه إلى القبلة الأصليّة. و أمّا كثير الكيفيّة فليتدارك بقوّتها الخلل الحاصل من قلّة كمّيّتها[20]. و يجب أن يكون إمداد،[21] للأعضاء[22] الرئيسة شديداً جدّاً، فإنّه مادامت هذه الأعضاء باقية على كمال حالها لم يظهر كثير خلل من ضعف سائر الأعضاء.

و ثانيها المبصرات. و اعلم أنّ الألوان على قسمين: مشرقة كالخضرة الناصعة و الحمرة القانية[23] و الصفرة الفاقعة و البياض اليقق، و مظلمة كالسواد و الكحليّة و المورّدة و غيرها. و النظر

۱- و نهى ... المأوى: سورة ۷۹ (النّازعات)، آية ۴۰ | ۲- الاستكثار: الاستكبار م، مج.
۳- استكثاراً من: الاستكبار عن مج. ۴- الّتي: الإلهي مص. ۵- اللّذة: اللّذات س. ۶- فهذه: فإنّ هذه، ط.
۷- اللّذات: اللّذّة س. ۸- اللّذة العقليّة: - ط. ۹- الانقطاع: الانقطاع مج. ۱۰- غير: الغير مج. : عن ط.
۱۱- الانقطاع ... غير المألوفة: - س. ۱۲- دالّ: دلّ ط، م مص. ۱۳- عليه: - ط. ۱۴- المزاولة: المراد له مص.
۱۵- فاشتغال: و اشتغال م، مج. ۱۶- الغذاء: غذاء البدن س. ۱۷- الانصباب: الأتصال مص. ۱۸- الآخر: - ط.
۱۹- اشتغالها: باشتغالها مص. ۲۰- كمّيّتها: كمّيّته س. ۲۱- إمداده: امتداده مج. ۲۲- للأعضاء: الأعضاء س.
۲۳- كالخضرة الناصعة و الحمرة القانية: كالحمرة الناصعة و الخضرة الناصعة س: كالحمرة الناصعة و الخضرة مص.

إلى الألوان المشرقة يمدّ الرّوح، و يفرّح القلب، و تبسط[1] النّفس، لما[2] أنّ النّور محبوب الرّوح و معشوقه. و النّظر إلى الألوان المظلمة يكدّر الرّوح، و يغمّ[3] القلب. و لذلك يجب أن يكون مسكن المريد و ملبسه ملوّناً بالألوان المناسبة لتقوية الرّوح[4] ليكون النّظر إليها متداركاً لما[5] حصل[6] من الخلل بسبب شدّة الرّياضة. ثمّ إنّ تلك الألوان المشرقة لا ينبغي أن تكون نقوشاً دقيقة مختلطة[7] لأنّ النّفس تشتغل بتأمّلها فيزيدها كلالاً[8] و لذلك منع الأطبّاء من نظر المبرسمين[9] إلى[10] النّقوش. و لعلّ هذه العلّة كلّما كان اللّون أقرب إلى البساطة و الصّفاء[11] كان أولى، و هو البياض اليقق. و لذلك[12] كان أحبّ الثّياب إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و سلّم البيض.

و اعلم أنّ الأجسام المبصرة[13] على قسمين: منها ما النّظر إليه يشوّق صاحبه إلى معرفة اللّه تعالى مع الأمان من ثوران[14] الشّهوة و منها ما النّظر إليه يفيد معرفة اللّه تعالى لكن لا مع الأمان من[15] الشّهوة[16]. أمّا الأوّل فكالنّظر إلى السّماء و الأرض و الجبال و البحار و المعادن. فإنّ الإنسان إذا تأمّل فيها و اعتبر دقائق حكمة اللّه تعالى في تركيبها خاض في بحر من المعرفة لا ساحل له، و يكون هو في هذه الحالة آمناً من ثوران[17] الشّهوة و غوائل النّفس الأمّارة. و أمّا الثّاني فكالنّظر إلى المراكب و المواكب و الدّور و القصور و الولدان و الغلمان. فإنّ النّظر إليها يفيد معرفة حكمة[18] اللّه تعالى لكن[19] لا مع الأمان من غوائل النّفس. بل[20] الأكثر ثوران[21] الشّهوة و انتعاش الطّبيعة عند مشاهدتها، و حدوث الميل إليها و الرّغبة في تحصيلها، و يصير ذلك قاطعاً[22] للمريد من المطلوب. و لهذا السّرّ قال اللّه تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَ إِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَ إِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَ إِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[23] فإنّ الاعتبار حاصل بالنّظر إلى هذه الأشياء مع الأمن من غوائل الشّهوة.

١- تبسط: يتبسّط ط، م. ٢- لما: كما س، ط. ٣- يغمّ: يعمى ط، م، مج. ٤- لتقوية الرّوح: لتقوم مج.
٥- لما: كما س، ط. ٦- حصل: + بتأمّلها مج. ٧- مختلطة: مختلفة س. ٨- فيزيدها كلالاً: فتزيد ملالاً ط.
٩- المبرسمين: المترسمين م، مص. «البِرْسَام»: الّذي أصيب بالبرسام. و البرسام (طب): التهاب في الحجاب الّذي بين الكبد و القلب.] ١٠- إلى: - ط. ١١- الصّفاء: - س. ١٢- لذلك: كذلك م. ١٣- المبصرة: - ط، م.
١٤- ثوران: ثوارث مص. ١٥- من: + ثوران ط، م. ١٦- و منها ما النّظر... الشّهوة: - مج. ١٧- ثوران: ثوارث مص.
١٨- حكمة: - ط. ١٩- لكن: + حكمة ط. ٢٠- بل: قالّ ط. ٢١- ثوران: ثوارث مص. ٢٢- قاطعة: قطعا ط.
٢٣- و إلى السّماء... سطحت: إلى آخره ط، - س. أفلا ينظرون .... سطحت: سورة ٨٨ (الغاشية)، آية ٢٠-١٧]

و أيضاً فالاستقراء دالّ على أنّ النّظر إلى السّماوات و الأرضين[1] و ما فيهما[2]، و المكث في قلل الجبال و المواضع الخالية تورث[3] الرّقّة و التّفكّر في أمر المعاد. و النّظر إلى القسم الثّاني يورث حبّ الدّنيا و الميل إليها. و لذلك قال عليه السّلام لعائشة: «إيّاك و مجالسة الأغنياء».

و أمّا المسموعات: فهي إمّا[4] الإلحان المناسبة أو غيرها. و الأوّل هو السّماع، و الاستقراء دالّ على أنّه كلّما كان القلب مائلاً إلى شيء، فإنّه عند السّماع يصير أكثر ميلاً إليه، و أكثر انقطاعاً و تجرّداً عن غيره. لاسيّما إذا كانت الإلحان مقرونة بشعر يشعر[5] بذلك الغرض. و لذلك فإنّ[6] العاشق إذا سمع شعراً لائقاً بأحوال معشوقه ظهر فيه من الوجد و الحنين و الأنين ما لايظهر[7] مثله في غير وقت السّماع. و أمّا غير السّماع فليجتهد المريد من[8] تقليل الكلام و من[9] تقليل استماعه إلّا فيما[10] يناسب غرضه.

أمّا التّقليل من الكلام[11] فهو شاقّ[12]، و سببه أنّ الإنسان خلق مدنيّاً بالطّبع. و الأفعال منها مايكون شاقّة لايمكن مزاولتها إلّا بتجشّم المؤن و الكلف[13]، فيكون ذلك صادّاً[14] للإنسان عن مقتضى جبلّته و هو المقاتلة. و منها مالايكون كذلك و هو الكلام. و لهذا السّبب اصطلحوا على إيجاده[15] معرّفاً[16] لما في الضّمائر[17] دون غيره. و إذا كان الأمر[18] كذلك كانت الدّاعية[19] بأصل الفطرة متوفّرة على الكلام[20]. و الصّارف[21] المذكور زائل. فلاجرم كان الامتناع عنه و الحالة هذه شديداً. اللّهمّ إلّا عند اعتبار العقل ما فيه من المضارّ. و الضّابط في ذلك[22] أنّ شعب الكلام كثيرة، فلو مكّنّا النّفس منه بقيت مشغولة بما فيه من التّشعب و[23] التّشعب بحيث[24] لايتفرّغ لسائر المهمّات. هذا إذا قدّرنا خلوّه عن جميع الآفات الدّينيّة و الفسادية مع أنّ الأمر بالضّدّ منه. كما روي أنّ أبابكر بن أبي

۱- السّماوات و الأرضين: السّماء و الأرض س. ۲- و ما فيهما: و ما فيها س. :- م. ۳- تورث: يؤثر ط.
۴- إمّا: - ط. ۵- يشعر: مشعر م، مع، مص. ۶- فإنّ: كان ط. ۷- لايظهر: + فيه في س.
۸- من: في ط، مع. ۹- من: في مع. ۱۰- فيما: ممّا م. ۱۱- التّقليل من الكلام: تقليل الكلام س.
۱۲- شاقّ: + على النّفس مص. ۱۳- الكلف: التّكلّف مع. ۱۴- صادّاً: صارفاً مع. : صادراً مص.
۱۵- إيجاده: اتّحاده م. : مهملة في ط، مع. ۱۶- معرّفاً: معرّفات مص. ۱۷- الضّمائر: الضّمير س.
۱۸- الأمر: - مص. ۱۹- كانت الدّاعية: فتكون الدّواعي مص. ۲۰- على الكلام: عليه مص.
۲۱- الصّارف: المانع س. ۲۲- في ذلك: فيها ط، م. : فيه م. ۲۳- من التّشعب و: - ط.
۲۴- التّشعب بحيث: - مص.



قحافة[1] كان ينفض[2] لسانه و يقول: هذه الّتي أوردتني الموارد.

و أمّا التّقليل[3] من الاستماع فلأنّ النّفوس جبلت على حبّ[4] الكمال المطلق، و بسببه[5] على حبّ المحاكاة لئلّا ينحطّ مرتبته في شيء[6] عن مرتبة غيره. فإذا سمع الإنسان ما لغيره[7] من حالة كاملة وصفة مطلوبة إمّا في الدّين أو في الدّنيا توفّرت دواعيه على تحصيله، حتّى أنّه ربّما بلغ[8] الأمر به[9] في ذلك إلى حصول الشّوق فيه[10] إلى حصول الضّدّين نحو أن يتشبّه بالزّهّاد في غاية[11] التّجرّد و الانقطاع عن الدّنيا، و يتشبّه بالملوك و الأغنياء في كثرة الخول و الخدم و الاستعلاء على أهل الدّنيا. و كلّ هذه الآفات بسبب المشاهدة و السّماع. فأمّا إذا[12] سدّ المريد على نفسه هذين الطّريقين تخلّص من[13] أكثر هذه الآفات، و أمكنه التّوجّه إلى ما يسعده[14] في الدّنيا و الآخرة.

و أمّا المشمومات[15]، فليحترز المريد عن الأهوية العفنة[16] و المتغيّرة، و ليجتهد في أن يكون مسكنه في صحراء واسعة، و هواؤه[17] بعيد عن التّغيّر، ليكون ذلك متلافياً[18] ما حصل من الخلل الواقع بسبب الرّياضة. فإنّ الهواء أقوى الأسباب السّتّة على تغيير[19] كيفيّة البدن. و أيضاً فلو استمدّ بشيء من الطّيب كان جيّداً، لأنّه يمدّ[20] الأعضاء الرّئيسة إمداداً بيّناً و لذلك كان[21] عليه السّلام شديد الحبّ للطّيب[22].

و أمّا الملموسات، فمن جملتها أمر المنكوح. ثمّ إنّ المريد إن أمكنه أن يدفع هذه الآفة عن نفسه بالصّوم، فذلك هو الواجب. و لذلك قيل: متى جاعت المعدة، شبعت هذه[23] الشّهوة؛ و متى شبعت المعدة، جاعت هذه[24] الشّهوة. و إن تعذّر عليه ذلك[25]، تعيّن التّزويج. ولكن يكون[26] في هذه

١- أبابكر بن أبي قحافة: الصّدّيق س، م، ط، مص، : + رضي الله عنه س، مص. ٢- كان ينفض: ينفض مج.

٣- التّقليل: القليل م. التعليل مص. ٤- حبّ: وجه مص. ٥- بسببه: نسبته مص، ط. : مهملة في مج.

٦- في شيء: - س. ٧- ما لغيره: ما يغيره ط. : بالغير مج. ٨- بلغ: يلزم مص. ٩- به: فيه مص. : - ط.

١٠- في ذلك إلى حصول الشّوق فيه: في حصول تلك الشّوق س. ١١- غاية: - ط، م، مص.

١٢- فأمّا إذا: فإذا س. ١٣- من: عن س. ١٤- يسعده: يعده س. ١٥- و أمّا المشمومات: - ط.

١٦- العفنة: العتيقة م. ١٧- هواؤه: هو ط، مص. ١٨- متلافياً: متلاقياً م، مص. ١٩- تغيير: تغيّر ط، مص.

٢٠- يمدّ: هذا ط، م، مج. ٢١- كان: + النّبيّ س. ٢٢- شديد الحبّ للطّيب: يحبّ الطّيب س.

٢٣- هذه: - س. ٢٤- هذه: - س. ٢٥- ذلك: - م. ٢٦- ولكن يكون: ولكنّه ط، م.



العالة على شفا جزئي، لأنّ بتقدير أن لايحصل شيء من[١] الآفات التي هي أقوى الآفات بالكمّ و الكيف[٢]، لكن قهر النّفس حال وصول غذائها إليها أصعب من قهرها حال منع الغذاء عنها. و منها الملبوسات، و يجب أن لايزاد فيها على ما يدفع ضرر[٣] الحرّ و البرد، و أن تكون نظيفة[٤] لموافقة الشّرع و تقوية الطّبع على ما يشهد به[٥] الذّوق السّليم[٦].

و أمّا الأحوال الثّمانية فهي الّتي ذكرها الشّيخ ههنا، و حصرها في أمور ثلاثة:

الأوّل: تنحية مادون الحقّ عن مستن[٧] الإيثار[٨] و يعين عليه الزّهد الحقيقي. أمّا أنّه لابدّ من الزّهد فلأنّ الدّنيا و الآخرة ضرّتان[٩]. و أمّا أنّه لابدّ من كونه حقيقيّاً فلأنّه إذا[١٠] تركه بالظّاهر[١١]، و كان القلب معه[١٢] مائلاً إليه لم ينتفع به؛ لأنّ الله لاينظر إلى صوركم ولا إلى أعمالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم. أجل[١٣] لابدّ و أن يقتنع[١٤] من المريد في مبدأ الأمر بالزّهد الظّاهري[١٥]؛ لأنّ الزّهد الحقيقي لايحصل إلّا بتقدّم الزّهد[١٦] الظّاهري. فومنعاه من الزّهد الظّاهري إلّا عند الزّهد الحقيقي لزم الدّور، بل لابدّ من الزّهد الظّاهري أوّلاً ليحصل الحقيقي ثانياً. فإنّهم اتّفقوا على أنّ الرّياء قنطرة الإخلاص.

و الثّاني: تطويع النّفس الأمّارة للنّفس المطمئنّة. و المراد من النّفس الأمّارة قوى الحسّ و الشّهوة و الغضب[١٧] و التّخيّل و التّوهّم. و من النّفس المطمئنّة القوّة العاقلة الطّالبة لمعرفة الله تعالى و محبّته. و لابدّ من البحث أوّلاً[١٨] عن ماهيّة هذا التّطويع، ثمّ ثانياً عن الأسباب الموجبة له. أمّا ماهيّته، فاعلم أنّه روي عن النّبيّ عليه السّلام أنّه قال: مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ مِنْ بَنِي آدم إلّا و يُولَدُ مَعَهُ قَرِينٌ مِنَ الشَّيطَانِ. فقيل له: وَ أنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ كَذَلِكَ[١٩]؟ فقال عليه السّلام: و أنا كذلك إلّا أنّ الله أعانني عليه فَأَسْلَمَ. أي فأسلم[٢٠] الشّيطان. و منهم من أنكر هذه الرّواية، و قال[٢١] الرّواية الصّحيحة: فَأَسْلَمُ: معناه أنّ الله تعالى أعانني عليه[٢٢] حتّى أسلم أنا[٢٣] من شرّه. قال: لأنّ الشّيطان لايسلم قطّ.

١- من: + علله مج. ٢- بالكمّ و الكيف: - س. ٣- ضرر: - س. ٤- نظيفة: لطيفة مص.
٥- به: بها ط، م. ٦- السّليم: والتّسليم م. ٧- مستن: متن مص. ٨- الإيثار: الإثبات م: الآثار ط.
٩- ضرّتان: ضربان ط. ١٠- إذا: إن مج. ١١- تركه بالظّاهر: ترك الظّاهر س. ١٢- القلب معه: بالقلب ط، م.
١٣- أجل: و لأجل ذلك مج. ١٤- يقتنع: يقع ط: يقع مص. ١٥- الظّاهري: الظّاهر س.
١٦- بتقدّم الزّهد: بالزّهد ط، م. ١٧- الغضب: - س. ١٨- أوّلاً: على ترق و الإجماع في س. ١٩- كذلك: - س.
٢٠- أي فأسلم: - مص. ٢١- قال: + الشّيطان لايسلم و قال ط. ٢٢- عليه: - ط، م.
٢٣- حتّى أسلم أنا: حتّى أسلم م، مج: فأسلم مص.



و المقصود أنّ العقلاء اختلفوا في إمكان الرّياضة، فمنهم من أحالها لأنّ قوّة الحسّ طالبة لذاتها للمحسوسات، و قوّة الشّهوة طالبة للمشتهيات، و قوّة الغضب طالبة للانتقام. و إذا كان الأمر كذلك استحال انقطاعها عن هذه الجوانب و تعلّقها بالمجرّدات. و أمّا المحقّقون فإنّهم سلّموا ذلك و زعموا أنّه لايقدح في غرضهم؛ لأنّه ليس المقصود من الرّياضة أن[1] تصير قوّة الحسّ و الشّهوة و الغضب طالبة للأمور المجرّدة، بل أن لاتكون مترلبة على القوّة العاقلة و لامستعلية عليها. فإنّه متى لم تكن النّفس النّاطقة مقهورة لهذه القوى[2] لوجّهت بطبعها إلى عالم المجرّدات القدسيّة.

و أمّا الخيال و الوهم فهما بالطّبع ليسا متوجّهين إلى المحسوسات، بل إن كان الاستيلاء[3] للحسّ و الشّهوة و الغضب تبعاهما، و إلّا لصارا[4] متابعين للعقل متصرّفين في الأمور المناسبة له. مثاله أنّ[5] الإنسان إذا كان الغالب عليه الشّهوة، كان عمل الوهم و الخيال في الأمور المناسبة لها. و إن كان الغالب عليه[6] الغضب، كان عملها في الأمور المناسبة له. و إن كان الغالب عليه[7] الانقطاع عن الدّنيا و الإقبال على الله تعالى، كان عملهما[8] في الأمور المناسبة لذلك[9] حتّى لايرى في النّوم إلّا صور الملائكة[10]، و إلّا[11] الجنّة و النّار، و لايسمع من الهاتفين إلّا الكلمات المحذّرة[12] عن الدّنيا و المرغّبة في الآخرة. ثمّ إذا صار الوهم و الخيال كذلك، أعانا العقل على عمله؛ و أعانهما العقل أيضاً على ذلك. و لايزال كلّ واحد منهما يعين الآخر حتّى يصلا إلى المقصد[13] الأقصى. فلهذا[14] القدر ذكر الشّيخ أنّ الغرض من تطويع النّفس الأمّارة للنّفس المطمئنّة هو[15] أن تنجذب قوى التّخيّل و الوهم[16] إلى التّوهّمات[17] المناسبة للأمر القدسيّ، منصرفة عن التّوهّمات[18] المناسبة للأمر السّفليّ.

و أمّا أسباب هذا التّطويع فقد ذكر الشّيخ أموراً ثلاثة:

أوّلها: العبادة المشفوعة[19] بالفكرة. أمّا العبادة فلأنّ النّفس في أوّل الرّياضة قليلة الالتفات إلى الجانب الأعلى، فلابدّ من سبب مذكّر[20]، و ماذاك إلّا العبادات[21] كماتقدّم[22] تقريره. و أمّا كونها

---

١ - أن : لأن مج.   ٢ - القوى : القوّة ط.   ٣ - الاستيلاء : الاستعلاء مص.   ٤ - لصارا : صارا س، م.

٥ - أنّ : - س.   ٦ - الشّهوة كان ... الغالب عليه : - مج.   ٧ - الغضب ... الغالب عليه : - ط، م.

٨ - عملهما : + لذلك س.   ٩ - لذلك : - س، مج. : له م.   ١٠ - الملائكة : + صلوات الله عليهم أجمعين س.

١١ - إلّا : - ط، م، مص.   ١٢ - المحذّرة : المجزّمة س.   ١٣ - المقصد : المقصود س.   ١٤ - فلهذا : و لهذا س.

١٥ - هو : و هو مج.   ١٦ - الوهم : + أوّلاً ط.   ١٧ - التّوهّمات : المتوهّمات س.   ١٨ - التّوهّمات : المتوهّمات س.

١٩ - المشفوعة : + بالمستغرقة ط. : + المشفوعة م.   ٢٠ - مذكّر : مذاكر مج.   ٢١ - العبادات : العبادة مج.

٢٢ - تقدّم : مرّ مج.



مشفوعة بالفكرة، فلأنّه لمّا كان الغرض من العبادات تذكّر تلك المجرّدات، و ذلك ممّا لايتأتّى إلّا بالفكرة، فلاجرم[١] وجب كون العبادة مشفوعة بالفكرة.

و ثانيها: الألحان وقد تقدّم[٢] تقريره.

و ثالثها[٣]: نفس الكلام الواعظ من قائل زكيّ[٤]، بعبارة بليغة، و نغمة رخيمة، و سمت رشيد.

و اعلم أنّ الكلام الواعظ هو الأصل. و أمّا القيود الأربعة الباقية فهي كالأمور الخارجيّة[٥] المتمّمة، و لابدّ من شرحها.

أمّا كون القائل زكيّاً[٦]، فلأنّ[٧] من لم يكن عمله مطابقاً لقوله، لم يكن لقوله وقع في القلب، لأنّ المؤثّر ليس هو[٨] القول اللّساني بل القوّة النّفسانيّة. فإذا لم تقو القوّة النّفسانيّة[٩] على إصلاح بدنها مع شدّة قربها إليه، فلأن لاتقوى على إصلاح بدن آخر كان أولى.

و أمّا كون العبارة بليغة فيجب تقديم تفسير البلاغة. و هي في الأصل عبارة عن بلوغ الرّجل بعبارته كنه ما في ضميره، و لابدّ مع ذلك من قيد آخر لينتفع به في مطلوبنا هذا[١٠]. و بيانه و[١١] هو أنّ دلالة اللّفظ[١٢] كما عرفت إمّا بالمطابقة، أو بالتّضمّن، أو بالالتزام. و قد بيّنّا في كتاب الإعجاز أنّ الفصاحة لاتحصل[١٣] إلّا من دلالة الالتزام. و أيضاً فالنّفس لكونها من[١٤] جوهر الملائكة[١٥]، مستعلية على جميع الأجسام والأعراض، مستحقرة لها غير ملتفتة إليها، بل هي لاتنفعل[١٦] إلّا إذا استشعرت جانب اللّه تعالى، و تفكّرت في عظمته، ولاح لها شيء من مبادي جلاله و كبريائه، فإنّها هناك تتلاشى و تضمحلّ. كما قال اللّه تعالى: أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ[١٧]. و هذا مشعر بالحصر في لغة العرب[١٨].

و إذا عرفت ذلك فنقول: إذا[١٩] عبّر الإنسان عن كمال اللّه تعالى و عظمته في صفة من الصّفات بعبارات دالّة عليها بطريق الالتزام دلالة غير موصلة إلى كنه المعنى بتمامه، بل دلالة مكشوفة من وجه

١- فلاجرم: لاجرم س، مج. ٢- تقدّم: مرّ س. ٣- و ثالثها: - مج. ٤- زكيّ: ذكيّ مص.
٥- الخارجيّة: الخارجية ط، مج، مص. + و س. ٦- زكيّاً: ذكيّاً مص. ٧- فلأنّ: فإنّ م. ٨- هو: - ط، م.
٩- فإذا لم النفسانيّة: - مج. ١٠- هذا: - س. ١١- و بيانه: بيانه و مج. : و بيانه س. ١٢- اللّفظ: الألفاظ ط، م، مص.
١٣- لاتحصل: لاتحصلح مج. ١٤- من: + كون مص. ١٥- الملائكة: + صلوات اللّه عليهم س، مج.
١٦- بل هي لاتنفعل: بل لاتنفعل ط. | ١٧- ألا بذكر ... القلوب: سورة ١٣ (الرّعد)، آية ٢٨.]
١٨- و هذا مشعر ... العرب: - مص. ١٩- إذا: أو مص.



و مبهمة من وجه آخر، فبالقدر الّذي حصل من الإدراك[1] تحصل اللّذة و الاستعظام، و بالقدر الّذي لم يصل إليه و لم يحط به بقي مشتاقاً إليه. فتحصل هناك لذّات نفسانيّة بسبب الوصول[2]، و آلام نفسانيّة بسبب الشوق إلى ما لم يصل[3] إليه[4]. ثمّ تعاقب تلك اللّذات[5] و الآلام يكون الشعور بها أتمّ. و لاختلاطها[6] يحتّى بها كالحالة الواحدة[7] الممتزجة من اللّذة والألم، فتحصل هناك حالة عطية شبيهة بالدّغدغة، مدهشة مطربة، مع[8] نوع من الاستعظام و الحيرة. و فالكلام الواقع على هذا الوجه يكون[9] في أعلى طبقات الفصاحة.

و مثاله قوله تعالى: ﴿و قيل يا أرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ و يا سَمَاءُ أقْلِعِي﴾[10]. فإنا لوقلنا إنّ ما فيه من الفصاحة لما فيه من الترصيع في قوله: ابلعي و أقلعي، و المطابقة في قوله: يا سماء و يا أرض، لكان ذلك شيئاً[11] قليلاً. و الحدس[12] السليم و الذوق المستقيم شاهدان بأنّ الروعة الّتي يجدها منها[13] أكثر[14] كثيراً ممّا يقتضيه هذا القدر. ثمّ إذا فتّشنا وجدنا التسبب فيه ما ذكرناه. فإنّ لفظة وقيل فعل[15] لم يسمّ فاعله مع أنّ المراد به هو سبحانه. و ذلك مشعر بأنّه سبحانه في العظمة و الكبرياء بحيث متى قيل: «قيل»، لم ينصرف العقل و الوهم و الفكر و الخيال إلّا إليه، لكون ماعداه بالنسبة إليه كالمعدوم[16]. فهذه الكلمة مشعرة بالعظمة من هذا الوجه، و إن لم يكن فيها بيان تفصيل لها، حتّى لوقلت: قال الله يا أرض ابلعي ماءك، لذهب أكثر تلك الروعة و الفخامة. و كذلك قوله تعالى: يا أرض و يا سماء مشعر بنفوذ[17] أمره سبحانه و تعالى على هذه الأجسام العظيمة الجليلة، و من نفذ أمره فيها[18] كان بالعظمة أجدر. فهذا مشعر بنوع آخر من العظمة على الإجمال، لا على[19] التفصيل، حتّى لو صرّحنا بذلك التفصيل[20] و قلنا إنّه تعالى قطع مادّة المطر من السماء و جعل الأرض ناشفة[21] للماء، لم يبق شيء من تلك الروعة.

١- حصل من الإدراك: يحصل الإدراك س. ٢- الوصول: للوصل ط. ٣- لم يصل: لا يصل م: يصل مص.

٤- إليه: - ط م. ٥- آلام نفسانيّة... اللّذات: ثابتة على الهامش م. ٦- لاختلاطها: اختلاطها ط.

٧- كالحالة الواحدة: كالواحدة س. ٨- مع: + وقوع ط. ٩- يكون: - ط م.

[١٠- و قيل يا أرض... اقلعي: سورة ١١ (هود)؛ آية ٤٤] ١١- شيئاً: سبباً مص: - ط. ١٢- الحدس: الحسّ مص.

١٣- منها: فيها س. ١٤- أكثر: أكبر مج. ١٥- فعل: + ما ط مص. - هيهنا م: على فوق السطر س.

١٦- كالمعدوم: كالعدم س. ١٧- بنفوذ: بنفاذ مص. ١٨- فيها: فيهما س. ١٩- على: + السبيل م.

٢٠- التفصيل: التفسير مج. ٢١- ناشفة: بانشفة مص.



فأمّا قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[1]، فهو و إن كان في غاية الحسن لاشتماله على مجامع الأخلاق الفاضلة لكنّها[2] لكونها[3] متناولة لأحوال النّفس لا للأمور الإلهيّة[4] لم يكن فيها من الزّوعة ما[5] في الآية الأولى. فظهر بما ذكرنا[6] أنّه كيف ينبغي أن يكون الكلام بليناً حتّى يكون ملائماً للنّفوس الفاضلة.

و أمّا كون النّغمة رخيمة، فقال صاحب الصّحاح: كلام رخيم أي رقيق. و إنّما يجب أن يكون كذلك لئلايقرع الدّماغ بقوّته[7]، و لئلاتشتغل النّفس به[8] عن غيره، لأنّ النّفس يشتدّ اشتغالها بالمدركات القويّة و تذهل عن غيرها. ثمّ ههنا بحث و هو أنّ الملائم لكلّ نوع من الأعراض النّفسانيّة نوع مخصوص من الأصوات. قال السّيّد[9] الجرجاني: و قد يسكن الغضب بنقر أوتار الملاهي على الطّريقة الّتي تسمّى بردة[10] بوسليك[11] و بردة نيسابور. وأمّا الخوف و الغمّ فيعالج بما يثير الغضب و[12] بنقر الأوتار في الطّريقة الّتي تسمّى بردة حسيني[13]. و أقول مثنا[14] لاشكّ فيه أنّ الإنسان تختلف أصواته عند اختلاف أحواله من[15] الغضب و الرّضاء و الفرح[16]، و لا شكّ أيضاً في[17] أنّ عند سماع الأصوات المختلفة يختلف حال الإنسان في هذه الصّفات. و إذا ثبت ذلك، فالمريد[18] له مقامات مختلفة و درجات متباينة. فإن كان في مقام الخوف عن اللّه تعالى، و أردنا ازدياده فيه[19]، أسمعناه الألحان الشّجيّة[20]. و إن أردنا نقله إلى الرّجاء، أسمعناه الألحان المطربة[21]. و إن أردنا تقوية نفسه حتّى تصير مستعلية مستولية، أسمعناه الألحان المناسبة لذلك.

و أمّا كون القائل[22] على سمت رشيد، فالمراد[23] ظاهر، و الفرق بينه و بين كون القائل[24] زكيّاً[25]

١- خذ العفو ... الجاهلين: سورة ٧ (الأعراف)، آية ١٩٩.　٢- لكنّها: لكلّ مج.　٣- لكونها: - س.

٤- الإلهيّة: + للأجرام س.　٥- ما: لما مج.　٦- بما ذكرنا: بما ذكرناه ط. : مثنا ذكرناه مج.

٧- بقوّته: بقرّة س　٨- به: - م، معي.　٩- السّيّد: + الإمام س، مج. : - م.　١٠- بردة: ببردة ط

١١- بوسليك: توسليك معي. : مهملة في ط، مج.　١٢- بما يثير الغضب و: - س

١٣- حسيني: تجمشني مج. : حس ط.　١٤- مثنا: - ط، م، معي.　١٥- أحواله من: حواس مج.

١٦- الفرح: الفزع س.　١٧- في: + الأمن ط.　١٨- فالمريد: فنقول المريد مج.　١٩- فيه: - س.

٢٠- الشجيّة: المشجية معي. : مهملة في مج　٢١- الألحان المطربة: يلحاناً مطربة س.

٢٢- القائل: الفاضل معي.　٢٣- فالمراد: + منه مج، معي.　٢٤- كون القائل: كونه ط.

٢٥- زكيّاً: ذكيّاً معي.



أنّ الزّكاء[1] إشارة إلى الزّهد، و هنا إشارة إلى العبادة.

السّبب الثّالث من أسباب الرّياضة تلطيف السّرّ[2]، و المراد منه جعل السّرّ مستعدّاً للتّوجّه إلى تلك القبلة بأنّه كما أنّ الإبصار مسبوق بالنّظر[3] الّذي هو عبارة عن تحريك الحدقة إلى سمت المرئي التماساً لرؤيته، و السّماع[4] مسبوق بالإصغاء، كذا[5] الإدراكات العقليّة مسبوقة بتلطيف الذّهن، و تجريده عن الغفلات، و تحديق القوّة[6] العاقلة نحو المطلوب. و هذه الحالة[7] يجدها العاقل عند النّظر و التّفكّر، فكأنّه[8] يحدق العقل نحو المطلوب و يوجّهه إليه. و إذا عرفت المراد من تلطيف السّرّ، فنقول: إنّه يعين عليه أمران:

فالأوّل[9] الفكر اللّطيف. أمّا الفكر فلأنّه يفتقر[10] فيه إلى تحديق العقل نحو المطلوب، فإذا مارس الإنسان الفكر حصلت له ملكة التّحديق[11]. و أمّا اللّطيف[12] فلأنّ الفكر قد يكون شاقّاً شديداً كما في حقّ المبتدئين، و قد يكون سهلاً كما في حقّ من كثرت ممارسته له، و ذلك هو المنتفع به.

و الثّاني العشق العفيف. فإنّ العاشق الّذي هذا شأنه، يكون مترصّداً لأحوال معشوقه في حركاته و سكناته، و حضوره و غيبته، و رضاه و سخطه. فيكون توجّه[13] الذّهن أبداً إلى استقراء أفعاله[14] و تصفّح أقواله[15]، فيحصل[16] له بذلك ملكة تلطيف السّرّ. و لذلك يحكي أنّه رؤي مجنون بني عامر في المنام، فقيل له: ما فعل اللّه بك؟ فقال: جعلني حجّة على من يدّعي محبّة[17]. و هذا آخر غرضنا من[18] هذا الفصل.

[الفصل التّاسع]

إشارة: ثمّ إنّه إذا بلغت به الإرادة و الرّياضة حدّاً ما عنّت له خلسات من اطّلاع نور الحقّ عليه[19]

١- الزّكاء: الذّكاء مص؛ الزّكاة م. ٢- السّرّ: + التّنبيه ط. ٣- بالنّظر: + إلى ط.
٤- مسبوق بالنّظر... و السّماع: - مج. ٥- كذا: كذلك ط. ٦- تحديق القوّة: تحديقها لقوّة م.
٧- الحالة: حالة م، مج، مص. ٨- فكأنّه: فإنّه كان س، ط. ٩- فالأوّل: فالأمر الأوّل س؛ أحدهما مص.
١٠- يفتقر: مطر مج. ١١- ملكة التّحديق: قوّة التّحديق و ملكته ط. ١٢- اللّطيف: التّلطيف مج.
١٣- توجّه: متوجّه ط. ١٤- أفعاله: أحواله مج. ١٥- أقواله: أحواله مج. ١٦- فيحصل: ليحصل س.
١٧- محبّة: محبّته م، مج، مص. ١٨- من: شرح م، مص. ١٩- عليه: - س.



لذيذة كأنّها بروق توهض إليه، ثمّ تخمد عنه و هي [1] المسمّى عندهم أوقاتاً، و كلّ وقت يكتنفه [2] وجد إليه و وجد عليه. ثمّ إنّه لتكاثر عليه هذه الغواشي إذا أمعن في الارتياض.

التفسير: عنّ [3] كذا: أي عرض. المخالب: الثعالب، و الاسم الخلسة بالضمّ؛ و يقال: الفرصة خلسة. و مض البرق: أي [4] لمع لمعاناً خفيفاً [5] و لم يعترض في نواحي الغيم. و المعنى أنّ أوّل منزل من منازل الوجدان يظهر له أنوار إلهيّة لذيذة [6] كأنّها البرق في سرعة اللمعان و الاختفاء. و تلك اللّوامع مسمّاة عند أصحاب [7] هذه الطريقة بالأوقات، و كلّ وقت فإنّه محفوف بوجد إليه و هو في الزمان المتقدّم عليه، و وجد عليه و هو في [8] الزمان المتأخّر عنه؛ لأنّه لذاذق [9] تلك اللّذّة ثمّ فارقها حصل فيه [10] حنين و أنين بسبب الشوق إلى ما فات. ثمّ إنّ هذه اللوامع في مبدأ الأمر تكون قليلة، فإذا أمعن في الارتياض كثرت.

[الفصل العاشر]

إشارة: ثمّ إنّه ليتوغّل في ذلك حتّى يغشاه في غير الارتياض. فكلّما لمح شيئاً عاج منه إلى جناب القدس يتذكّر [11] من أمره أمراً، فتغشيه غاش. فيكاد يرى الحقّ في كلّ شيء.

التفسير: الإيغال: السير السريع. و الإمعان: مجب البعير إذا عطفت رأسه بالزمام. و انعاج عليه: انعطف. و المعنى أنّه إذا أمعن في الارتياض، صار بحيث يحصل له تلك اللّوامع في غير وقت الإرتياض، و يصير بحيث [12] كلّما لمح شيئاً انعطف منه إلى جناب [13] القدس. كما [14] يحكى أنّ واحداً من الشّاربين [15] سمع رجلاً يبيع الفقّاء و يقول: الخيار عشرة بحبّة؛ فشهق شهقة و قال [16]: إذا كان الخيار عشرة بحبّة فكيف حال الأشرار.

١- هي: + التي م. : هو مص. ٢- يكتنفه: + وجدان مص. ٣- عنّ: + له ط. ٣- أي: إذا س.

٥- خفيفاً: حقيقيا س. ٦- أنوار إلهيّة لذيذة: الأنوار الإلهيّة اللّذيذة مص. ٧- أصحاب: أهل ط.

٨- في: - م، مص. ٩- ذاق: لاقى مج. : ربّما س. ١٠- فيه: - م، مج، مص. ١١- يتذكّر: ليتذكّر مص.

١٢- يحصل له ... بحيث: على الهامش س. ١٣- جناب: جانب ط. ١٤- كما: - س.

١٥- الشّاربين: الشارين مص. ١٦- و قال: فقيل مص.



[الفصل الحادى عشر]

إشارة: و لعلّه إلى هذا الحدّ تستعلي عليه غواشيه، و يزول هو عن سكينته و يتنبّه [1] جليسه لاستيفازه عن قراره. فإذا طالت [2] الرّياضة لم تستفزّه غاشية، و هدى للتلبيس فيه.

التّفسير: استفزّه الخوف [3]: أي استخفّه [4]، وقعد مستوفزاً أي غير مطمئنّ. و المعنى أنّه كان قبل [5] ذلك بحيث متى سنح له [6] شيء من تلك الأتّصالات، اضطرب. و أمّا الآن فإنّه [7] صار بحيث يزول عنه اضطرابه؛ لأنّ [8] النّفس إذا فاجأها أمر عظيم، اضطربت و تقلقلت [9]. فأمّا إذا لف [10] ذلك الأمر العظيم [11] سكنت و اطمأنّت. و الاستقراء يصحّح هذه القضيّة [12].

[الفصل الثّاني عشر]

إشارة: ثمّ إنّه لتبلغ به الرّياضة مبلغاً ينقلب له وقته سكينة، فيصير المخطوف مألوفاً، و الوميض شهاباً بيّناً. و تحصل [13] له معارفة مستقرّة كأنّها صحبة مستمرّة، و يستمتع فيها ببهجته. فإذا انقلب عنها انقلب حيران [14] أسفاً.

التّفسير: الخطف: الاستلاب [15]. الشّهاب: الشّعلة [16] السّاطعة [17] من النّار. آسف على ما فاته و تأسّف [18]: أي تلهّف. و المعنى أنّ تلك الأتّصالات كانت قبل ذلك كالأمر الأجنبيّ عنه في حصولها لابحسب مشيئته، ثمّ أنّها تنقلب مألوفة بحيث تحصل بحسب [19] مشيئته و إرادته. ولكنّه متى [20] رجع عنها رجع مع الحسرة و التّلهّف على مافاته من تلك السّعادة العظيمة.

[الفصل الثّالث عشر]

إشارة: و لعلّه إلى هذا الحدّ يظهر عليه ما به [21]. فإذا تغلغل في هذه المعارفة قلّ ظهوره عليه.

١- و يتنبّه: فيتنبّه مص. ٢- طالت: + به م. ٣- الخوف: - ط. ٤- استخفّه: استخطره م. ٥- قبل: - م.
٦- له: - سج. ٧- الآن فإنّه: لأنّه فيه م. ٨- لأنّ: فانّ سج. ٩- تقلقلت: + بالرّياضة مص.
١٠- لف: لبث سج. ألف ط، م. ١١- العظيم: - سج. ١٢- هذه القضيّة: ذلك سج. ١٣- تحصل: تبلغ مص.
١٤- حيران: حسران مص. و أيضاً على هامش م. ١٥- الاستلاب: الاستيلاب م. ١٦- الشّعلة: المشعلة سج.
١٧- السّاطعة: - ط. ١٨- و تأسّف: يأسف س. ١٩- بحسب: عقيب س. ٢٠- متى: حين س.
٢١- ما به: مالاته س.



فكان و هو غائب حاضراً، و هو ظاعن[1] مقيماً.

التفسير: ظعن: أي سار. و المعنى[2] أنّه كان قبل ذلك بحيث لايكون أحواله البدنيّة عند العروج كهي عند الرّجوع. و أمّا الآن فإنّه يزول[3] ذلك التفاوت، فيكون حال غيبته إلى الله تعالى كحال[4] عدم غيبته فيما يرجع إلى الحضور عند الخلق.

[الفصل الرّابع عشر]

إشارة: و لعلّه إلى هذا الحدّ إنّما تستّى له هذه المعارفة أحياناً، ثمّ يتدرّج إلى أن يكون له متى شاء.

التفسير: يقال: سنى العقدة فتسنّت: أي حلّها فانحلّت. و المعنى ظاهر.

[الفصل الخامس عشر]

إشارة: ثمّ إنّه ليتقدّم هذه الرّتبة فلايتوقّف أمره إلى[5] مشيئته، بل كلّما لاحظ شيئاً لاحظ غيره[6]، و إن لم تكن ملاحظته للاعتبار. فيسنح له تعريج عن عالم الزّور[7] إلى عالم الحقّ مستقرّ[8] و يحتف حوله الغافلون.

التفسير: قال المحقّقون من أصحاب هذه[9] الطّريقة ما رأينا[10] شيئاً إلّا و رأينا[11] الله بعده، فإذا[12] ترقّوا قليلاً[13] قالوا: ما رأينا شيئاً إلّا و رأينا الله معه. ثمّ ترقّوا فقالوا: ما رأينا شيئاً إلّا و رأينا الله قبله. ثمّ ترقّوا حتّى ما رأوا شيئاً سوى الله. و هذه الإشارة الغرض منها كمال الدّرجة الأولى من هذه الدّرجات الأربع[14].

١- ظاعن: ظاهر مص. ٢- ظعن أي سار و المعنى: - س. ٣- يزول: م: عنه مص.

٤- الآن فإنّه يزول . . كحال: ثابتة على الهامش م. ٥- إلى: على ط. ٦- لاحظ غيره: - س.

٧- فيسنح له تعريج عن عالم الزّور: هكذا صحّح على الهامش، و أمّا في المتن: فيحصل له عروج عن عالم الزّوال م.

٨- مستقرّ: + به مص. ٩- هذه: - ط، م، مص. ١٠- ما رأينا: ما رأيت ط، مص. ١١- شيئاً إلّا و رأينا: - مج.

١٢- فإذا: فلمّا ط، م، مص. ١٣- قليلاً: - ط، م، مص. ١٤- الأربع: - ط، م، مص.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة : فإذا عبر الرّياضة إلى النّيل، صار سرّه مرآة مجلوّة محاذياً[1] بها شطر الحقّ، و درّت عليه اللّذّات العلى، و فرح بنفسه لما بها من أثر الحقّ، و كان له نظر إلي الحقّ و نظر إلي نفسه، و كان بعد متردّداً.

التّفسير : درّ يدرّ دروراً: انصبّ. و المعنى أنّه يصير قلبه كالمرآة المجلوّة المحاذية بجانب القدس، فتنتقش فيه النّقوش[2] المطهّرة أبداً. و له بسبب تلك النّقوش لذّات عقليّة أبداً، و لكنّه يكون في هذه الحالة ملتفتاً[3] إلى نفسه مبتهجاً بذاته لما بها من تلك السّعادة الكاملة.

[الفصل السّابع عشر]

إشارة : ثمّ إنّه ليغيب عن نفسه، فيلحظ جناب القدس فقط. و إن لحظ[4] نفسه فمن حيث هي لاحظة[5]، لا من حيث هي بزينتها[6]. و هناك يحقّ الوصول.

التّفسير: هذا المقام آخر مقامات[7] السّلوك إلى الله، و أوّل مقامات الوصول التّامّ إلى الله. و هو الفناء[8] عمّا سوى الله بالكلّيّة، و البقاء به[9] بكلّيته[10]. و هناك يحقّ الوصول[11].

القسم الثّالث

في أحكام العارفين

عشرة فصول[12].

[الفصل الثّامن عشر]

تنبيه[13] : الإلتفات إلى ماتنزّه عنه شغل. و الاعتداد بما هو[14] طوع من النّفس عجز. و التّبجّح[15]

1- محاذياً : يحاذي ط، م، س. 2- فيه النّقوش : بالنّقوش ط. 3- ملتفتاً : ملتفياً م. 4- لحظ : لاحظ م.

5- لاحظة : لاحظ م. 6- بزينتها: زينتها مص.- زينته م، و على الهامش : بمرتبتها. 7- مقامات : المقامات س.

8- الفناء: الفناء مص. 9- البقاء به: للفناء إليه مج. 10- بكلّيته: بالكلّيّة مج. 11- الوصول: + بالله الوثيق مج.

12- عشرة فصول : - ط، م، مج، مص. 13- تنبيه : إشارة مج. 14- هو : - س. 15- التّبجّح: التّبجيج مص.



بزينة الذّات[١] من حيث هي للذّات[٢]، و إن كانت بالحقّ به. و الإقبال بالكلّه[٣] على الحقّ خلاص.

التّفسير: اشتغال الزّاهد[٤] بتنحية[٥] مادون الحقّ عن سنّن[٦] الإيثار اشتغال[٧] بغير اللّه؛ لأنّ التّنزّه عن الغير لايصحّ إلّا بعد الشّعور بذلك الغير و القصد[٨] إلى إعدامه و إفنائه. و كلّ ذلك التفات إلى ماسوى اللّه تعالى. و أيضاً فاعتداد العابد بكون النّفس الأمّارة مطيعة[٩] للنّفس المطمئنّة عجز، إذ لو لاالخوف من الغير[١٠] لماحصل الاعتداد بطاعته[١١]. و أمّا إذا صار عارفاً واصلاً إلى اللّه تعالى، فإن كان مبتهجاً بنفسه، من حيث أنّها واصلة إلى اللّه تعالى مستكملة بهذه السّعادة، فهناتيه؛ لأنّ الفرح بكون النّفس مترقّية[١٢] بالقرب من اللّه تعالى فرح بغير اللّه، فيكون المعشوق الأوّل و بالذّات[١٣] أحوال نفسه. و أمّا الاشتغال بالحقّ و الانقطاع عن كلّ ماعداه، على ماهو آخر مقامات السّلوك إلى اللّه، فهو الخلاص المطلق.

[الفصل التّاسع عشر]

إشارة[١٤]: العرفان مبتدىء من تفريق، و نفض، و ترك، و رفض ممعن في جمع، هو جمع[١٥] صفات الحقّ للذّات المريدة بالصّدق[١٦]، منه إلى الواحد ثمّ وقوف.

التّفسير: لقد وفّق[١٧] المصنّف في هذا الفصل حتّى جمع في هذه الألفاظ القليلة جميع مقامات السّالكين إلى اللّه. و اعلم أنّ السّالكين إلى اللّه تعالى لابدّ[١٨] و أن يتكلّفوا[١٩] الإعراض عن لذّات الدّنيا و شهواتها و لايزالون في كلفة و تكلّف من[٢٠] ذلك إلى أن يزول عن قلبهم[٢١] حبّها و الميل إليها. و هو الدّرجة الثّانية. إلّا أنّ منتهى سعيهم و ثمرة اجتهادهم إلى[٢٢] الآن ليس إلّا محو ماسوى اللّه عن القلب.

١- الذّات: الذّات مص. ٢- للذّات: لذّات مص، اللّذات م ٣- بالكله: مصحح على الهامش ط، في: دبالكلّيّة م

٤- الزّاهد: الزاهد مج. ٥- بتنحية: بما يتحيه ط. :+ عله مص. ٦- سنّن: سنن ط. : متن مص.

٧- اشتغال: اشتغاله مص. ٨- و القصد: - مج. ٩- مطيعة: - مص. ١٠- الغير: التّغيّر م: العجز س.

١١- بطاعته: لطاعته س. ١٢- مترقّية: مترقّ ط. ١٣- و بالذّات: بالذّات ط، مص. ١٤- إشارة: تنبيه مج، مص.

١٥- جمع هو جمع: جمع ما هو جميع مص، و أيضا على هامش م. : في جميع صفات س ط.

١٦- بالصّدق: للصّدق مص. : بالصّدق م ١٧- وفّق: وقف مج. ١٨- لابدّ: + أوّلا م، ط.

١٩- أن يتكلّفوا: لا أن يتكلوا مج. ٢٠- من: مع مج. ٢١- عن قلبهم: عنهم س. ٢٢- إلى: - ط، م، مص.

ثمّ إذا شمّوا رائحة الأنس باللّه و ابتهجوا بالنّظر إلى جمال اللّه و جلاله، تركوا الالتفات[1] إلى جهة اللذّات[2] الدّاثرة بقوالبهم و قلوبهم؛ و هذا هو الدّرجة الثّالثة. ثمّ لا يزال يشتدّ[3] أنسهم بالرّفيق الأعلى و الكأس الأوفى إلى أن يصير الالتذاذ بماسوى اللّه تعالى مستحقراً عندهم في جنب تلك السّعادات العالية الرّفيعة. فتلك اللّذات الّتي كانت متروكة قبل ذلك تصير مستحقرة مرفوضة[4]، و هذا هو الدّرجة الرّابعة. فهذه درجات التّخلية، و هي في لسان الفلاسفة[5] درجات الرّياضات السّلبيّة، و في لسان محقّقي الصّوفيّة درجات[6] التّخلّق بنعوت الجلال[7]. و أمّا درجات الرّياضات الإيجابيّة المسمّاة[8] عند المحقّقين بالتّرقّي في مدارج الجمال[9]، فهي التّخلّق بأخلاق اللّه بقدر الطّاقة البشريّة و المنّة[10] الإنسانيّة، و ذلك بأن يصير الإنسان رؤفاً عطوفاً رفيقاً شفيقاً، و هذا هو مقام الجمع.

و قد اتّفقت كلمة العارفين على أنّ مقامات السّالكين إلى اللّه لا يخلو عن الفرق والجمع. أمّا الفرق فمعنا[11] سوى اللّه، و أمّا الجمع ففي اللّه تعالى، إلّا أنّ[12] النّفس مادامت مشغولة باكتساب صفات الجلال[13] و نعوت الكمال[14] كانت في الفرق بوجه ما؛ لأنّ نظره يتعلّق بنفسه و بتلك الصّفات و بكيفيّة[15] اكتسابها، و ذلك[16] مانع من[17] الاستغراق التّام. يحكي أنّ الحسين بن المنصور لقي[18] الخوّاص[19] في البادية، و سأله عن أمره؟ فقال: أروض نفسي[20] في مقام التّوكّل. فقال الحسين: إذا أفنيت عمرك في التّوكّل، فمتى تصل إلى اللّه؟

فأمّا الجمع التّام فلا يكون إلّا بالوقوف عند باب الأحد الصّمد الحقّ بحيث لا يبقى نظره إلى نفسه، ولا إلى اشتغاله باللّه، ولا إلى استغراقه في اللّه، فيكون هناك الكمال التّام. و لنرجع إلى التّفسير[21].

و أمّا قوله: «والعرفان مبتدىء من تفريق، و نفض، و ترك، و رفض»؛ فاعلم أنّ هذه الألفاظ

١- الالتفات: اللّفات مج. ٢- هذه اللّذّات: هذا اللّذات م. ٣- يشتدّ: شدّة مج. ٤- مرفوضة: مرفوضة ط، م، مج، مص.
٥- الفلاسفة: الحكمة مص. ٦- درجات: - مج. ٧- الجلال: - مص. ٨- المسمّاة: الشّارة ط.
٩- الجمال: الكمال مج، مص؛ الجلال ط. و أيضاً على هامش م و أمّا في المتن فالجمال. ١٠- و المنّة: والقدرة مج.
١١- فمعنا: فهو هنا س. ١٢- إلّا أنّ: لأنّ مج. ١٣- الجلال: الجمال مص. ١٤- الكمال: ط، م.
١٥- بكيفيّة: بكيفيه مص. ١٦- و ذلك: فذلك ط. ١٧- من: عن مج. ١٨- لقي: أتى س.
١٩- الحسين بن المنصور لقي الخوّاص: المنصور لقي حسين بن الخوّاص مص. ٢٠- نفسي: - مص.
٢١- التّفسير: شرح المتن س.



الأربعة دالّة على المراتب الأربع الّتي لخّصناها.

و أمّا قوله: ممعن في جمع صفات[1] هي صفات الحقّ؛ فاعلم أنّ قوله «ممعن» خبر عن العرفان، كأنّه قال: العرفان[2] مبتدىء من كذا، ممعن في كذا. و أمّا جمع صفات الحقّ[3] فقد فسّرناه. و أمّا الإنتهاء إلى الواحد الحقّ فقد عرفت المراد منه.

[الفصل العشرون]

إشارة[4]: من آثر العرفان للعرفان[5] فقد قال بالثّاني. و من وجد العرفان كأنّه لا يجده، بل يجد المعروف به، فقد خاض لجّة الوصول. و هناك درجات ليست أقلّ من درجات ما قبله، آثرنا فيها الاختصار. فإنّها لا يفهمها الحديث، و لا تشرحها العبارة، و لا يكشف المقال عنها[6] غير الخيال. و من أحبّ أن يتعرّفها فليتدرّج إلى أن يصير من أهل المشاهدة دون[7] المشافهة، و من الواصلين إلى العين دون السّامعين للأثر.

التّفسير: لمّا ادّعى فيما تقدّم[8] أنّ التّبجّح بزينة الذّات[9]، من حيث هي للذّات[10]، و إن كان بالحقّ، تيه، أعاد هذا الكلام ههنا في معرض آخر. و هو أنّ من كان مطلوبه من معرفة اللّه نفس تلك المعرفة فقد قال بالثّاني؛ لأنّ له مطلوباً بالذّات سوى اللّه[11] تعالى. و أمّا من كان مطلوبه من المعرفة[12] المعروف، حتّى أنّه لو أمكنه وجدان المعروف لا بواسطة المعرفة لما كان يطلب[13] المعرفة، فهو قد خاض[14] لجّة[15] الوصول و وصل إلى قعر التّحقيق و ساحل النّجاة المطلق.

و أمّا قوله: و هناك درجات ليست أقلّ من درجات ما قبله؛ فاعلم أنّ المحقّقين قالوا: السّفر سفران: سفر إلى اللّه تعالى و هو متناه[16]؛ لأنّه عبارة من العبور على ما[17] سوى اللّه. و إذا كان ما سوى اللّه متناهياً كان العبور عليه متناهياً. و سفر في اللّه تعالى و هو غير متناه؛ لأنّ نعوت جماله و جلاله

١- جمع صفات: جميع الصّفات معي. ٢- العرفان: - س. ٣- فاعلم أنّ قوله ممعن ... الحقّ: - مع.
٤- إشارة: تنبيه مع، معي. ٥- فقد عرفت ... للعرفان: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ٦- المقال منها: منها المقال ط، بع، معي. ٧- دون: ليس س. ٨- فيما تقدّم: - ط. ٩- بزينة الذّات: بزينة الذّات مع، معي: مرتبة الذّات ط.
١٠- للذّات: للذّات ط، مع، معي. ١١- نفس تلك ... سوى اللّه: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.
١٢- المعرفة: المعروف س. ١٣- لما كان يطلب: لمكان تعلّب مع. ١٤- قد خاض: قد خاض مع: قد خلص من م.
١٥- لجّة: بحر ط. ١٦- متناه: مبداء مع. ١٧- على ما: هكذا معي.



غير متناهية. و لايزال العبد[1] يترقّى من بعضها إلى بعض. و الشّيخ أنّما تكلّم فيما تقدّم في[2] منازل السّفر إلى الله تعالى، ثمّ إنّه نبّه ههنا على أنّ منازل السّفر في الله ليست أقلّ ممّا تقدّم.

و أمّا قوله: «لايفهمها الحديث، و لاتشرحها العبارة»؛ فالسّبب فيه أنّ الألفاظ لاتوضع إلّا للمعاني المتصوّرة[3]. و لمّا لم تكن تلك[4] الدّرجات متصوّرة عند أهل اللّغة كيف يمكنهم وضع الأسماء بإزائها. و أيضاً فلو أمكنهم ذلك، لكان[5] الإنسان لايخاطب بتلك الألفاظ الموضوعة لتلك المعاني إلّا إذا حصلت عنده تلك التّصوّرات[6]. و معلوم أنّ الجمهور لايتصوّرون تلك المراتب[7]، و إذا كان كذلك استحال وصول العبارة إلى تفهيم تلك الدّرجات. و إذا كان كذلك[8]، فكلّ من أحبّ أن يدركها فليجتهد[9] أن يصير من الواصلين إلى العين[10] دون[11] السّامعين للأثر.

[الفصل الحادي و العشرون]

تنبيه: العارف هشّ، بشّ، بسّام، يبجّل الصّغير من تواضعه مثل ما يبجّل الكبير، و ينبسط[12] من الخامل مثل ماينبسط[13] من النّبيه. و كيف لايهشّ و هو فرحان بالحقّ و بكلّ شيء، فإنّه يرى فيه الحقّ. و كيف لايسوّي[14]، و الجميع[15] عنده سواسية أهل الرّحمة قد شغلوا بالباطل.

التّفسير: رجل هشّ بشّ: أي رخوٌ لينٌ[16] يقال: للجميع[17] هم سواسية مثل ثمانية: أي أشباه. و المعنى أنّ العارف يكون هشّاً مع كلّ أحد أمّا كونه هشّاً[18] فلأنّه عالم[19] بالحقّ، و الفرح بالحقّ دائم بدوام العلم به، فلاجرم العارف هشّ أبداً سواء كانت الأحوال العاجلة موجبة[20] للفرح أو التّرح[21]. و أمّا عموم كونه هشّاً فلأنّه لاينظر إلى ماسوى الله تعالى من حيث أنّه هو حتّى يظهر التّفاوت، بل إنّما ينظر إلى الكلّ من حيث انتسابه إلى الله. و الكلّ سواسية في ذلك، فلاجرم كان متواضعاً مع الكلّ.

١- العبد: العقل س. ٢- في: من مج. ٣- المتصوّرة: المقصودة مج. ٤- تلك: - س. ٥- لكان: لكن ط.

٦- التّصوّرات: المتصوّرات ط، مج. ٧- المراتب: المعاني مج. ٨- استحال وصول ... كذلك: - س.

٩- فليجتهد: + إلى مص. ١٠- العين: الغير مص. ١١- دون: لامن ط، م، مص. ١٢- ينبسط: يبسط ط.

١٣- ينبسط: يبسط ط. ١٤- لايسوّي: لايستوي م، مص. ١٥- الجميع: الجمع م. ١٦- رخو لين: اخو لين مج.

١٧- للجميع: الجميع مص. ١٨- هشّا: بشّا ط. ١٩- فلأنّه عالم: فلكونه عالما س.

٢٠- موجبة: مؤجّلة ط، المرجبة مص. ٢١- التّرح: الفرح س.



رفيقاً بالكلّ.[1]

يحكي أنّ شخصين من هذه الطّائفة بنيا[2] رباطين للمسافرين، و جلسا هناك للخدمة. فسأل أحدهما الآخر عن غرضه، فقال: بسطت[3] شبكة[4] لعلّي اصطاد كركيّاً. فقال الآخر: لكنّي لا أصطاد إلّا الكركي. و هذا دليل على أنّ الأوّل كان بعدُ[5] في مقام التّصرّف و الصّعود من الخلق إلى الخالق، و الآخر كان[6] في مقام الرّضا و النّزول من الخالق إلى الخلق.

[الفصل الثّاني و العشرون]

تنبيه: العارف له أحوال لايحتمل فيها الهمس من الحفيف فضلاً عن سائر الشّواغل الخالجة، و هي في أوقات الزعاجه بسرّه إلى الحقّ إذا باح[7] حجاب من نفسه أو من حركة سرّه قبل الوصول. فأمّا عند الوصول: فإمّا شغل بالحقّ عن كلّ شيء، و إمّا سعة للجانبين لسعة القوّة. و كذلك عند الانصراف في لباس الكرامة، فهو أهشّ خلق اللّه تعالى ببهجته.

التّفسير: الهمس الصّوت الخفي. حفيف الفرس: دوىّ جريه و كذلك حفيف جناح الطّائر. باح بسرّه[8]: أظهره. و المعنى أنّ العارف تارة[9] لايحتمل الإحساس بالأمور الخارجيّة، و تارة يحتمله. أمّا الأوّل فذلك عند الذّهاب إلى اللّه تعالى، لأنّ إحساسه بغيره، و إن قلّ يشوشه و يصدّه عن الغرض، لمقدار[10] شدّة[11] رغبته في ذلك الغرض تكون نفرته عن كلّ ما يصدّ و يقطع. و أمّا الثّاني فعند الوصول إلى اللّه تعالى. ثمّ للنّفوس هناك مرتبتان:

المرتبة الأولى أن تكون النّفس في غاية القوّة، فتكون وافية بالجوانب، واسعة لها. فلايكون التفاتها إلى الجانب السّفلى مانعاً لها عن الاشتغال بالجانب العلوى، بل هذه النّفس عند الاتّصال بالمبادي العالية[12] تقوى و تنشط و يحصل لها من القوّة ما لم يكن حاصلاً قبل ذلك، كما أنّ البدن يصير عند النّشاط الشّديد أقوى و أقدر. فكذا هذه النّفس تقوى عند[13] هذا[14] الاتّصال، لتسع[15]

۱- بالكلّ: تليها س. ۲- بنيا: مبّنا س. ۳- بسطت: نصبت مص. ۴- شبكة: شبكة مج. ۵- بعد: بعده مج.

۶- كان: - مج، س. ۷- باح: تاح مص. ۸- باح بسرّه: تاح سرّه مص. ۹- تارة: - مص. ۱۰- لمقدار: لمقدارها، م.

۱۱- شدّة: - س. ۱۲- العالية: - مج. ۱۳- عند: - ط. ۱۴- هذا: - س. ۱۵- لتسع: لتّسع مص.



للجانبين[1].

و المرتبة الثانية أن لاتسع[2] للجانبين[3]، لكنها عند وصولها إلى ذلك الجانب حصل لها من الاستغراق ما أذهلها عن[4] الشواغل الخارجيّة الحاضرة. و أمّا حال الرّجوع فالقول فيه كالقول في الاتّصال.

[الفصل الثّالث و العشرون]

تنبيه : العارف لايعنيه التجسّس و التّحسّس، و لايستهويه الغضب عند مشاهدة المنكر[5]، كماتعتريه الرّحمة، فإنّه مستبصر بسرّ الله في القدر. و أمّا إذا[6] أمر بالمعروف أمر برفق ناصح لابعنف معيّر[7]، إذا جسم المعروف فربما غار عليه من غير أهله.

التفسير: في الحديث[8] «من حُسن إسلام المرء تركُه ما[9]لايَعنيه» أي لايهمّه. تجسّست من الشّيء: أي تخبّرت خبره. جسست[10] الأخبار و تجسّستها: أي تفحّصت[11] عنها. استهواه الشّيطان: أي استهامه[12]. جسم الشّيء: أي عظم. غيّره[13]: كذا من التّعيير[14]. و المعنى أنّ العارف لايكون له همّة[15] في البحث عن أحوال الخلق[16]، و لايغضب عند مشاهدة المنكر لعلمه بسرّ الله في القدر. ولكن تعتريه الرّحمة. و لذلك فإنّه إذا أمر بالمعروف كان ذلك بالرّفق و اللّطف لابالخشونة و العنف. و إذا عظم المعروف لغير أهله[17] فربما اعترته الغيرة منه لا الحسد. كقوله: «هَبْ لي مُلكًا لاينبغي لأحدٍ مِن بَعْدي»[18].

[الفصل الرّابع و العشرون]

تنبيه : العارف شجاع، وكيف لا و هو بمعزل عن تقيّة الموت؟ وجواد، وكيف لاوهو بمعزل

---

١ – للجانبين : الجانبين م. ٢ – لاتسع : لاتّسع مص. ٣ – للجانبين : الجانبين ط.

٤ – فذهلها عن : مالاخبير لها عند ذلك من س. : عن غير لها من مج. : لاخبر لها من مص، و كذلك أيضاً في م و لكن صحّح على الهامش على : ماأذهلها عن ط. ٥ – المنكر : + لإلإم. ٦ – و أمّا إذا : فإنّ م. ٧ – معيّر : مغيّر م، مص.

٨ – في الحديث : – ط، م، : في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم س. ٩ – ما : لما مج. ١٠ – جسست : حسب مص.

١١ – تفحّصت : فتفحّصت مص. ١٢ – استهامه : استهامه مج، مص. ١٣ – عيّره : غيره مج، : غيره م، : غيّره من مص.

١٤ – التّعيير : التّغيّر ط، م، مج. ١٥ – همّة : – س. ١٦ – الخلق : + سعي س. ١٧ – لغير أهله : – س، : و وجد من غير أهله ط. [١٨ – هَبْ لي ... بعدي : سورة ٣٨ (ص)، آية ٣٥.]



عن محبّة الباطل؟ و صفّاح، و كيف لا و نفسه أكبر من أن تخرجها زلّة بشر؟ و نسّاء للأحقاد، و كيف لا و ذكره[١] مشغول بالحقّ[٢].

التفسير: هذا الفصل مشتمل علي ذكر[٣] صفات أربع للعارفين: الثّنتان الأوليان منها إضافيّتان و الآخريان سلبيّتان.

أمّا الإضافيّتان: فالأولي[٤] كونه شجاعاً، و كيف لا و الشّجاعة فضيلة مطلوبة لذاتها؟ إنّما المانع عنها[٥] خيال خوف القتل[٦] لكنّ العارف بمعزل عن تلك الموتة و الثّانية: كونه جواداً، و كيف لا و الجود فضيلة مطلوبة لذاتها؟ إنّما المانع عنها حبّ المال، و العارف منزّه عن حبّ الباطل، إذ كلّ شيء ما خلا اللّه باطل.

و أمّا السّلبيّتان: فإحديهما كونه صفّاحاً؛ لأنّ نفسه[٧] أقوي و أشرف من أن ينفعل من زلّة بشر، و الاشتغال بالانتقام دليل الانفعال. و الثّانية[٨] كونه نسّاء للأحقاد[٩]، و كيف لا و الاستغراق التّامّ في محبّة[١٠] اللّه تعالي يزيل عن قلبه كلّ ماعداه.

[الفصل الخامس و العشرون]

تنبيه: العارفون قديختلفون في الهمم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر علي[١١] حكم ما يختلف عندهم من دواعي العبر[١٢]. فربّما استوي عند العارف القشف و التّرف، بل ربّما آثر القشف. و كذلك ربّما استوي عنده التّفل و العطر، بل ربّما آثر التّفل. و ذلك عندما يكون الهاجس بباله استحقار ما خلا الحقّ. و ربّما أصغي[١٣] إلي الزّينة و أحبّ من كلّ جنس عقيلته، و كره الخداج و التّسفيل. و ذلك عندما يعتبر[١٤] عادته من صحبة الأحوال الظّاهرة. فهو يرتاد البهاء في كلّ شيء لأنّه مزيّة خطوة من[١٥] العناية الأولي، و أقرب[١٦] إلي أن يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه. و قديختلف هذا

١- ذكره: سرّه مص. ٢- تنبيه العارف... بالحقّ: ثابتة علي الهامش س. ٣- ذكر: - ط، م، مص.
٤- الثّنتان الأوليان... فالأولي: الإثنان الأولان منها إضافيّتان و الآخران سلبيّتان أمّا الإضافيّتان فالأوّل ط، م، مص.
٥- عنها: منها مج، - مص. ٦- إنّما المانع... القتل: و أمّا المانع خوف القتل ط، م. ٧- نفسه: من لاينفعل ط، م، مص.
٨- الثّانية: ثانيهما ط، م، مص. ٩- للأحقاد: - مص. ١٠- محبّة: - مص. ١١- علي: - حسب مص.
١٢- العبر: الغير م. ١٣- أصغي: صغي م. ١٤- يعتبر: - حال م. ١٥- من: منها مص. ١٦- أقرب: يقرب س.



في عارفين، و قد يختلف[1] في عارف[2] بحسب وقتين.

التّفسير[3]: قال صاحب الصّحاح: رجل فشف: إذا لوّحته الشّمس أو الفقر فتغيّر. أترفته النّعمة: أي أطغته. رجل تفل: أي غير متطيّب. عقيلة كلّ شيء: أكرمه. إرتاد: اهتزّ من النّعمة. الخطوة[4] بالكسر و الضّمّ: الحظّ[5]. و المعنى أنّ العارف قد يكون بحيث يستوى عنده الجيّد و الرّديء من الأحوال العاجلة[6]. و ذلك عند مايكون الخاطر بباله استحقار ماسوى اللّه تعالى و قد يكون بحيث يميل من كلّ[7] شيء إلى أحسنه. و ذلك لأمرين: أحدهما أنّ الأحسن[8] عناية اللّه به أتمّ. و كلّما كان كذلك كان عناية الإنسان به يجب أن تكون أتمّ، لامن حيث أنّه هو، بل من حيث أنّه تخلّق[9] في ذلك بأخلاق اللّه. و ثانيهما أنّ العارف إذا استأنس بالجمال العقلي الحقيقي[10]، ثمّ رجع إلى عالم الحسّ، فكلّما كان أجمل[11] كان إلى تلك العقليات أقرب. فكان محبوباً[12] من هذا الوجه. و اعلم أنّ هذه الأحوال قد تختلف بحسب عارفين، و قد تختلف في عارف واحد بحسب وقتين.

[الفصل السّادس و العشرون]

تنبيه: و العارف ربّما ذهل فيما يصار به إليه فغفل من كلّ شيء، فهو في حكم من لايكلّف. و كيف و التّكليف[13] لمن يعقل التّكليف حال ما يعقله، و لمن اجترح بخطيئته إن لم يعقل التّكليف؟[14]

[الفصل السّابع و العشرون]

إشارة: جلّ جناب الحقّ عن أن يكون شريعة لكلّ وارد، أو[15] يطّلع عليه[16] إلّا واحد بعد واحد. و لذلك[17] فإنّ مايشتمل عليه هذا الفنّ ضحكة للمغفل، عبرة للمحصّل. فمن سمعه فاشمأزّ عنه فليتّهم

١- قد يختلف: - مص. ٢- عارف: + واحد س. ٣- التّفسير: - مص. ٤- الخطوة: + الخطوة ط، م، مص.
٥- الحظّ: الخطّ مج. ٦- الأحوال العاجلة: أحوالها العاجلة مج. : أحوال الدّنيا ط، م، مص. ٧- كلّ: - ط.
٨- الأحسن: - ط. ٩- تخلّق: تخلق مص. ١٠- بالجمال العقلي الحقيقي: بالجمال العقلي س: بالكمال الحقيقي العقلي مص. ١١- أجمل: أكمل ط، مص. ١٢- محبوباً: محسوساً مج. ١٣- التّكليف: + إنّما يكون م.
١٤- التّكليف: + و هذا الفصل خلى عن التّفسير ط، م. : + التّفسير حتى يقوله و لمن اجترح بخطيئته إن لم يعقل التّكليف مج ١٥- أو: و س. : + أن مص. ١٦- عليه: إليه س، مص. ١٧- لذلك: كذلك س.



نفسه لعلّها[1] لاتناسبه. و كلّ ميسّر لما خلق له.

التّفسير: اشمأزّ الرّجل: انقبض. و المقصود أنّ المتأمّلين لهذه الطّريقة قليلون جدّاً. فلاجرم المباحث الّتي يشتمل عليها هذا الفنّ ضحكة للمغفّل، و إن كانت[2] عبرة للمحصّل. فمن وجد في قلبه[3] نفرة عنها فليعتقد أنّ ذلك لقصانه، لالنقصان هذا الأمر. و نعم ما قال ارسطاطاليس حيث قال: من أراد الشّروع في هذه الصّناعه فليستحدث[4] لنفسه فطرة أخرى. هذا آخر الكلام في هذا النّمط و باللّه التّوفيق[5][6].

---

۱ - لعلّها: لعلّها معي: لعلّه ي   ۲ - و إن كانت: - ط   ۳ - في قلبه: في نفسه ط

۴ - فليستحدث: فليحدث ط: فليجدّد م   : فليجدّد م   ۵ - هذا آخر الكلام ... التّوفيق: - ط.

۶ - و باللّه التّوفيق: و يتلوه النّمط العاشر في أسرار الآيات و به يتمّ   الكتاب إن شاء اللّه تعالى م معي.




Wondershare
PDFelement

النّمط العاشر[1]

في أسرار الآيات[2]

الغرض من هذا النّمط ذكر أسباب الخوارق في أمور أربعة: الأوّل؛ في سبب التّمكّن من ترك الغذاء مدّة مديدة. الثّاني؛ في سبب التّمكّن من الأفعال الشّاقّة. الثّالث؛ في سبب التّمكّن من الإخبار عن الغيوب. الرّابع؛ في سبب التّمكّن من التّصرّف في العناصر.

المسألة الأولى

في سبب التّمكّن من ترك الغذاء مدّة مديدة[3]

أربعة فصول[4].

[الفصل الأوّل]

إشارة: إذا بلغك أنّ عارفاً أمسك[5] عن القوت المرزوء[6] مدّة غير معتادة، فاسجح بالتّصديق، و اعتبر ذلك من مذاهب الطّبيعة المشهورة.

التّفسير: القوت المرزوء[7] أي المنقوص[8]. قال صاحب الصّحاح[9]: ما رزأت[10] ماله: أي ما نقصته. و ارتزأ الشّيء: انتقص.

١- النّمط العاشر: بسم الله الرّحمن الرّحيم و عليه التّوكّل النّمط العاشر م. ٢- الآيات: + و به يتمّ هذا الباب ط.
٣- مديدة: - م. ٤- فربما فصول: - ط، م، مص. ٥- أمسك: + نفسه مص. ٦- المرزوء: المرزوق مص؛ وعلى هامش م: المرزوق. ٧- المرزوء: المرزوق مص. ٨- القوت المرزوء أي المنقوص: - ج: القوت أتمّ رزاي المنقوص مج.
٩- الصّحاح: + يقال مج. ١٠- رزأت: رزأته مص.



و أمّا قوله : «فاسجح»، قال صاحب الصّحاح[1] : يقال: إذا سألت فاسجح، أي سهّل ألفاظك و ارفق. و المعنى أنّ العارف لابدّ و أن يكون قوته منقوصاً. فإذا قيل: إنّه أمسك[2] أيضاً من ذلك القدر المنقوص و تركه، فلايستبعد ذلك[3] لأنّ لذلك أسباباً معلومة[4] مشهورة[5] في الطّبيعيّات.

[الفصل الثاني]

تنبيه : تذكّر أنّ القوى الطّبيعيّة الّتي فينا إذا اشتغلت عن تحريك الموادّ المحمودة بهضم الموادّ الرّديئة انحفظت الموادّ المحمودة قليلة التّحلّل، غنيّة[6] عن البدل. فربّما انقطع عن صاحبها الغذاء مدّة طويلة لو انقطع مثله في غير حالته[7] بل[8] عشر مدّته هلك. و هو مع ذلك محفوظ الحياة[9].

التفسير : الغرض من هذا الفصل ذكر مثال لهذه المسئلة دفعاً للاستبعاد فإنّ الإنسان قديبقى في المرض الحادّ[10] مدّة مديدة من غير تناول الغذاء. و إذا عقل ذلك[11] هناك[12] فليعقل مثله في هذه المسئلة.

لايقال: بينهما فرق لأنّ الحرارة الغريزيّة مشتولة بتحليل[13] الأخلاط الفاسدة، فلاجرم لاتفرغ لتحليل الرّطوبات الأصليّة بخلاف ما[14] ههنا[15] لأنّه[16] ليس ههنا رطوبات غضلية تشتغل الحرارة بتحليلها.

لأنّا نقول: تأثير الحرارة في تحليل الرّطوبات الفاسدة لايمنع من تأثيرها في تحليل الرّطوبات الصّالحة[17]؛ لأنّ الرّطوبات البدنيّة قابلة للتّحليل في الجملة، و الحرارة محلّلة. و الحرارة الغريبة ممّا تعين الحرارة الغريزيّة على التّحليل. فإنّ الحرارة الغريزيّة أولى بالحفظ، و[18] الغريبة أولى بالتّحليل. و إذا كان كذلك[19] فالرّطوبات الّتي تتحلّل بالحرارة الغريزيّة[20] أولى بأن تتحلّل عند حصول الحرارة

١- و أمّا قوله ... الصّحاح : - ط م.   ٢- أيضاً : + بعد المنقوص ط.   ٣- ذلك : - ط.   ٤- معلومة : - ب.
٥- مشهورة : - ط.   ٦- غنيّة : غلبة مص.   ٧- حالته : حالة س.   ٨- بل : + في م.   ٩- الحياة : القوة مص.
١٠- الحادّ: الحادة س.   ١١- ذلك : - س مج.   ١٢- هناك : - ط.   ١٣- بتحليل : على الهامش بعد التّصحيح مج.
١٤- ما : - ط م.   ١٥- لأنّه : إنّه ط.   ١٦- ههنا : - ط.   ١٧- الصّالحة : الفاسدة س، ثمّ طمس عليها.
١٨- بالحفظ، و : + الحرارة مص.   ١٩- و إذا كان كذلك : - س.   ٢٠- الغريزيّة : الغريبة ط.



الغريبة معها. فثبت ضعف العذر المذكور.

[الفصل الثالث]

تنبيه: أليس قد بان لك أنّ الهيئات[١] الشابقة إلى النّفس قد تهبط منها[٢] هيئات إلى قوى بدنيّة. كما قد تصعد من الهيئات السّابقة إلى القوى البدنيّة هيئات تنال ذات النّفس. وكيف لا و أنت تعلم مايعترى مستشعر الخوف من سقوط الشّهوة، و فساد الهضم، و العجز عن أفعال طبيعيّة كانت موانية.

التّفسير: لمّا فرغ من دفع الاستبعاد بالمثال[٣] المذكور، شرع الآن في ذكر السّبب على سبيل[٤] الجملة بناء على الأصول الممهّدة في النّمط الثّالث. فإنّه ثبت هناك أنّه ربّما وقعت هيئة[٥] أوّلاً في النّفس، ثمّ هبطت إلى القوى البدنيّة، و ربّما[٦] كانت بالعكس فحصلت[٧] هيئة في القوى البدنيّة، ثمّ صعدت إلى النّفس. و إذا كان كذلك فلاامتناع في أن يكون استغراق[٨] نفس العارف في محبّة الله تعالى و انصرافها عن العلائق الجسمانيّة بالكلّيّة سبباً لأن تنزل منها إلى القوى الطّبيعيّة هيئات مناسبة لتلك الهيئة[٩]، حتّى أنّها لاتشتغل بتحليل الأجزاء الأصليّة فلايحصل الجوع. و كيف يستبعد ذلك؟ و نحن نعلم أنّ الخوف الشّديد ربّما أوجب[١٠] سقوط الشّهوة[١١]، و فساد الهضم، و اختلال أفعال[١٢] القوى الطّبيعيّة. فإذا جاز ذلك، فلم لايجوز ههنا أن يكون كذلك؟ بل هنا أولى، لأنّ ههنا النّفس مستكملة. فلا استبعاد أن تتقوّى عند استكمالها على حفظ[١٣] المزاج الأصلي[١٤] عن[١٥] التّحلّل[١٦]. و هذا الفصل مفسّر[١٧] من قوله عليه السلام: «أبيتُ عِندَ[١٨] رَبِّي يُطعِمُني وَ يَسقِيني».

[الفصل الرّابع]

إشارة[١٩]: إذا راضت النّفس المطمئنّة قوى البدن، انجذبت خلف النّفس في مهمّاتها الّتي تنزعج

١- الهيئات: الهيئة م. ٢- منها: + ههنا معى. ٣- بالمثال: بالبيان س. ٤- سبيل: - س. ٥- هيئة: هيئات م.
٦- ربّما: إنّما مج. ٧- فحصلت: لحصلت س. ٨- استغراق: - ط. ٩- الهيئة: الهيئات ط، م.
١٠- أوجب: أوقع مج. ١١- الشّهوة: القوّة س. ١٢- أفعال: - مج. ١٣- حفظ: على لونا السّطر بعد التّصحيح مج.
١٤- الأصلي: - س. ١٥- عن: عند م، مج، معى. ١٦- التّحلّل: التّحليل ط، معى. ١٧- مفسّر: مقتبس م.
١٨- عند: - مج. ١٩- إشارة: تنبيه معى.



إليها احتيج[1] أو لم يحتج. فإذا اشتدّ الجذب، اشتدّ الانجذاب، فاشتدّ الاشتغال عن الجهة المولّى عنها، فوقفت الأفعال الطّبيعيّة المنسوبة إلى قوّة[2] النّفس النّباتيّة، فلم يقع من التّحلّل إلّا دون ما يقع في حالة المرض. و كيف لا و المرض الحارّ لايعرى عن التّحليل للحرارة، و إن لم يكن لتصرّف الطّبيعة[3]. و مع ذلك ففي[4] المرض مضادّ مسقط للقوّة لا وجود له في حال الانجذاب المذكور. فللعارف ما للمريض من اشتغال الطّبيعة عن المادّة و زيادة أمرين: فقدان تحليل[5] مثل سوء المزاج الحارّ، و فقدان المرض المضادّ للقوّة. و له معنى ثالث و هو السّكون البدنيّ من حال[6] حركات البدن و ذلك نعم المعين. فالعارف أولى بانحفاظ قوّته، فليس مايحكى لك من ذلك بمضادّ[7] لمذهب الطّبيعة.

التّفسير: لمّا ذكر السّبب الإجماليّ، شرع الآن في ذكر السّبب التّفصيليّ. و قد عرفت النّفس المطمئنّة، فنقول: النّفس النّاطقة إذا راضت القوى البدنيّة، صارت القوى البدنيّة موافقة لها منجذبة خلفها، سواء احتاجت إلى تلك الموافقة أو لم تحتج. ثمّ[8] إذا اشتدّ الجذب، اشتدّ الانجذاب. و متى انجذبت هذه القوى البدنيّة إلى متابعة النّفس النّاطقة لم تتفرّغ لأفعالها[9]، فلاجرم وقفت[10] هذه الأحوال الطّبيعيّة في حقّ العارفين.

و مثاله ما ذكرناه[11] من حال المريض[12]، بل الأمر ههنا أولى من ثلاثة أوجه: أحدها أنّه حصل في المرض الحارّ[13] حرارة غريبة محلّلة، و هي غير حاصلة ههنا. و ثانيها أنّ القوّة الطّبيعيّة و الحيوانيّة هناك ضعيفة بسبب مجاورة الأخلاط الفاسدة؟ وليس الأمر ههنا كذلك. و ثالثها أنّه ربما[14] حصل في المرض الحارّ الحادّ[15] حركات كثيرة بدنيّة، و هي[16] محلّلة، وليس الأمر ههنا كذلك[17]. و كذلك يحصل هناك[18] أعراض[19] نفسانيّة مفسدة للأحوال البدنيّة، و الأمر ههنا بالضّدّ.

و إذا ثبت ذلك فنقول[20]: إذا رأينا الحياة و القوّة و الصّحة[21] محفوظة[22] مع وجود[23] هذه

١- احتيج: – إليها م. ٢- قوّة: قوى م. ٣- الطّبيعة: الطّبيعيّة س. ٤- ففي: – أصناف معي. ٥- تحليل: تحلّل س.

٦- حال: – س. ٧- بمضادّ: مضادّة معي. ٨- ثمّ: – س. ٩- لأفعالها: لأحوالها ط. ١٠- وقفت: وقفت س، ط.

١١- ذكرناه: ذكرنا ط، م. ١٢- المريض: المرض م. ١٣- الحارّ: الحادّ س. ١٤- ربما: – س.

١٥- الحادّ: الحاد معي. ١٦- و هي: – س. ١٧- و ثالثها أنّه ربما... كذلك: – في الهامش ط. ١٨- هناك: ههنا ط.

١٩- أعراض: أغراض ط، معي. ٢٠- فنقول: + إنّا ط. ٢١- الصّحة: الصّحة مج. ٢٢- محفوظة: + هناك معي، مج.

٢٣- وجود: عدم م.



الأسباب[1] المضعفة، فلأن تبقى في المعارف محفوظة مع عدم هذه الأسباب[2] كان أولى. هذا تقرير ما في الكتاب.

و لقائل أن يقول: تأثير الحرارة الغريزيّة و القوّة الهاضمة[3] في التفجّج و التحليل[4] إمّا أن تكون بالاختيار أو لا بالاختيار[5]. و الأوّل باطل بالاضطرار، و إلّا لكان جوع الإنسان و شبعه باختياره[6]. و الثاني يبطل ما ذكرتموه، لأنّه إذا كان تأثير الحرارة في تحليل الرّطوبات[7] لذاتها، فمتى حصلت ذاتها استحال أن لا يحصل الأثر. و حينئذ لا يبقى تحت[8] ما ذكرتموه من حديث الجذب و الانجذاب فائدة.

و يمكن أن يجاب عنه فيقال: قد ثبت في الكتب البسيطة أنّ الحرارة الغريزيّة[9] مخالفة بالنوع و الماهيّة للحرارة الغريبة[10]. و إذا كان كذلك فلم لا يجوز أن يقال: الحرارة[11] الغريزيّة توجب لذاتها تحليل الرطوبات، بشرط أن لا يعرض للنفس حالة مستغرقة لها مستولية عليها، مثل الخوف الشديد و الفرح الشديد، و كما تكون ليلة[12] البحران. و إذا كان ذلك محتملاً، لم يستبعد أن يكون استغراق نفوس أولياء اللّه في محبّته تعالى مانعاً للحرارة[13] البدنيّة عن التحليل.

و اعلم أنّه ليس الغرض من هذه المطالب[14] أن يقطع بصحّة هذه الأسباب، بل أن يبطل قطع المنكر بامتناعها. و فيما ذكرناه[15] قد حصل هذا[16] المطلوب[17].

المسألة الثانية[18]

في سبب[19] التمكّن من الأفعال الشاقّة

فصلان[20].

١- الأسباب: الأشياء س. ٢- الأسباب: الأشياء س. ٣- و القوّة الهاضمة . على الهامش س. ٤- و التحليل : - ط.

٥- لا بالاختيار : بالاختيار س. ٦- باختياره، بالاختيار ط. : اختياريّاً س. ٧- الرّطوبات : الرّطوبة ط.

٨- تحت : لها م. : - ط. ٩- الغريزيّة : الغريبة س. ١٠- الغريبة : الغريزيّة س. ١١- الحرارة : الحركة م.

١٢- ليلة : لليلة مص. ١٣- للحرارة: من س. ١٤- هذه المطالب : هذا المطلب مج. ١٥- ذكرناه: ذكرنا س، مج.

١٦- هذا : - ط. ١٧- المطلوب :+ و باللّه التّوفيق مج. :+ و اللّه أعلم م. :+ و باللّه العصمة مص.

١٨- المسألة الثانية : إشارة مج. ١٩- سبب : سبيل مج :- س. ٢٠- فصلان : - ط، م، مص.

[الفصل الخامس]

إشارة[1]: إذا بلغك[2] أنّ عارفاً أطاق بقوّته فعلاً أو تحريكاً أو حركة يخرج عن وسع مثله، فلاتتلقّه بكلّ ذلك الاستنكار. فلقد تجد إلى سببه سبيلاً في اعتبارك[3] مذاهب[4] الطّبيعة[5].

هذا الفصل غنيّ[6] عن الشّرح[7].

[الفصل السّادس]

تنبيه: فيكون للإنسان[8] و هو على اعتدال من أحواله حدّ من المُنّة محصورة المنتهى فيما يتصرّف فيه و يحرّكه، ثمّ تعرض لنفسه هيئة ما فتنحطّ قوّتها عن ذلك المنتهى حتّى يعجز عن عشر ما كان مسترسلاً فيه، كمايعرض له عند خوف أوحزن. أوتعرض لنفسه هيئة ما فيتضاعف منتهى منّته حتّى يستقلّ به بكنه قوّته، كما يعرض له في الغضب أو المنافسة، و كمايعرض له عند الانتشاء المعتدل، وكمايعرض له عند[9] الفرح المطرب. فلاعجب لو عنّت للعارف هزّة[10] كما يعنّ[11] عند الفرح، فأولت القوى الّتي[12] له[13] سلاطة أوغشيته عزّة كمايغشي عند المنافسة[14]، فاشتعلت قواه حميّة. و كان ذلك أعظم و أجسم ممّا يكون عند طرب أوغضب، و كيف لا و ذلك بصريح الحقّ و مبدأ القوى و أصل الرّحمة.

التّفسير: المنّة بالضّمّ: القوّة. الهزّة[15] بالكسر: النّشاط. السّلاطة: القهر. العزّ: خلاف الذّلّ. و لنرجع إلى المقصود[16] فنقول: ترى لكلّ واحد[17] من النّاس مقداراً معلوماً[18] من القوّة و القدرة. ثمّ قد يعرض له ماتصير عنده تلك القوّة ضعيفة حتّى أنّه ربّما عجز عن عشر ما قدر عليه أوّلاً، و ذلك كالخوف[19] و الحزن. و قد يعرض له ماتصير عنده[20] القوّة[21] أقوى ممّا كانت حتّى يستقلّ في تلك الحالة بأضعاف ما كان يستقلّ به حال اعتداله، و ذلك كالغضب و المنافسة و الانتشاء المعتدل و

---

١ - إشارة - التّفسير مع. ٢ - بلغك · بلغك معي. ٣ - اعتبارك : اعتبار س. ٤ - مذاهب : لمذاهب معي.
٥ - الطّبيعة: الطّبيعيّة م، معي ٦ - غنيّ: مستغن س. ٧ - الشّرح: التّفسير م، التّفسير ط. ٨ - للإنسان: الإنسان معي.
٩ - كمايعرض له عند : - م. ١٠ - هزّة : هذه م. ١١ - يعنّ : يعرض م. ١٢ - الّتي : + تعرض معي.
١٣ - له ، لها س، و أيضاً على فوق السّطر بعد التّصحيح م. ١٤ - المنافسة : المناقشة م. ١٥ - الهزّة : الهمزة م.
١٦ - إلى المقصود : - س. ١٧ - واحد : أحد ط. ١٨ - معلوماً : - س. ١٩ - كالخوف : للخوف س.
٢٠ - عنده : عنه م. ٢١ - القوّة : القوى معي.



الفرح المعتدل. فإذا رأينا القدر الحاصل من القوّة[1] عند الاعتدال ممّا يختلف حاله بالشدّة و الضعف لاختلاف الأحوال النفسانيّة[2]، فلاعجب لوصار الأمر في حقّ العارف كذلك. فإذا عرضت له هزّة[3]، كمايعرض عند الفرح، أورثت القوّة سلاطة. و إن غضبته عزّة، كما عند المنافسة[4]، أفادت القوّة حمية. ثمّ يكون ذلك أعظم ممّا يحصل عند الطّرب و التغضب، لأنّ ذلك بصريح[5] الحقّ و مبدأ القوى و أصل الرّحمة.

و حاصل الكلام أنّا[6] لمّا رأينا القوّة مختلفة بالشدّة و الضعف بسبب اختلاف الأحوال النفسانيّة[7]، فلا استحالة في أن يكون للعارف[8] حالة نفسانيّة تكون سبباً لاشتداد قوّته إلى حدّ خارق للعادة. و هذا الكلام هيهنا مثل ما يقولونه في إثبات القوّة القدسيّة، و هو أنّا رأينا أحوال النّاس[9] مختلفة[10] في الفهم، فمنهم من كان شريطاً، و منهم من هو فوق الوسط، و منهم من هو دون الوسط. و لمّا رأينا في جانب النّقصان منتهياً[11] إلى من لايفهم الشيء إلّا قليلاً[12]، فلايستبعد لو وصلت في طرف[13] الزّيادة إلى حدّ[14] خارق للعادة[15].

المسئلة الثّالثة

في سبب التّمكّن من الإخبار عن الغيوب

سبعة عشر فصلاً

[الفصل السّابع]

إشارة: إذا بلغك أنّ عارفاً حدّث عن غيب، فأصاب متقدّماً ببشرى أو نذير، فصدّق و لايتعسرنّ عليك الإيمان به، فإنّ لذلك في مذاهب الطّبيعة أسباباً معلومة.

۱- القوّة: القدرة: ط، م، مج. ۲- الأحوال النّفسانيّة: أحوال نفسانيّة مص. ۳- هزّة: هذه ط.
۴- المنافسة: المناقشة ط، م. ۵- بصريح: تصريح ط، م ۶- أنّا - م ۷- فلاعجب لوصار... الأحوال النّفسانيّة - مج ۸- للعارف: العارف مج. ۹- النّاس: الإنسان مج. ۱۰- أحوال النّاس مختلفة: حال النّاس مختلفاً ط.
۱۱- منتهياً: نهها مج. ۱۲- قليلاً: + قليلاً مص ۱۳- طرف: جانب س. ۱۴- حدّ: - مج.
۱۵- للعادة: للعادة مص. : العادة + و بالله التّوفيق مج.

هذا الفصل غنيّ عن التفسير[1].

[الفصل الثامن]

إشارة: التجربة و القياس متطابقان على أنّ للنفس الإنسانيّة أن تنال من الغيب نيلاً ما في حال[2] المنام، فلامانع عن[3] أن يقع مثل ذلك النيل في حال اليقظة إلّا ما كان إلى زواله سبيل و لا لارتفاعه إمكان. أمّا التجربة فالتسامع و التعارف يشهدان به[4]، و ليس أحد من الناس إلّا و قد جرّب ذلك في نفسه تجارب ألهمته التصديق. اللّهمّ إلّا أن يكون أحدهم فاسد المزاج، نائم قوى التخيّل و التذكّر. و أمّا القياس فاستبصر فيه من تنبيهات.

التفسير: الغرض من هذا الفصل بيان إمكان الإخبار عن الغيب على سبيل الإجمال. و تقريره أنّ معرفة المغيبات في النوم ممكنة، فوجب أن يكون في اليقظة أيضاً ممكنة.

أمّا[5] بيان المقدّمة الأولى فبالتجربة[6] و بالتسامع[7]. أمّا التجربة فهي[8] أن يتّفق للإنسان أن يرى شيئاً[9] في المنام، ثمّ وقع إمّا صريح تلك الرؤيا، أو تعبيرها[10]. و ذلك يدلّ على ما قلناه. و أمّا التسامع فهو أنّ من لم يتّفق[11] له ذلك، فلاشكّ أنّه قد سمع بالتواتر حصول هذا الأمر لخلق عظيم من الموجودين في الوقت و الماضين[12].

أمّا بيان المقدّمة الثانية فهو أنّه لمّا صحّ ذلك في حال[13] النوم[14] لم يمكن القطع على استحالته[15] حال[16] اليقظة. بل لو قدّرنا أنّ الناس لم يجرّبوا[17] وقوع ذلك في النوم، لكان استبعادهم عن حصول هذا[18] المعنى حال النوم أشدّ من استبعادهم عنه[19] حال[20] اليقظة. فإنّه لو قيل لواحد: إنّ جمعاً من الأذكياء[21] مع كمال عقولهم و سلامة حواسّهم و ذكاء قرائحهم و قوّة أفكارهم و

١- التفسير: الشرح مج. ٢- حال: حالة مص. ٣- عن: من م. ٤- به: بها م. ٥- أمّا: - س.

٦- فبالتجربة: بالتجربة س، : فالتجربة ط، مص. ٧- بالتسامع: التسامع ط، م، مص. ٨- فهي: فهو ط، م، مج، مص.

٩- شيئاً: - س. ١٠- تلك... تعبيرها: ذلك... تعبيره م، مج، مص: ذلك... تعبير ط. ١١- لم يتّفق: لم يتبيّن س، مص.

١٢- الماضين: الماضي ط، مج. ١٣- حال: حالة س. : - مج. ١٤- النوم: المنام مص.

١٥- على استحالته: باستحالته س. ١٦- حال: حالة س. ١٧- لم يجرّبوا: ما جرّبوا ط، م، مج.

١٨- عن حصول هذا: لحصول ذلك مج. ١٩- عنه: عند ط، م. : - مج. ٢٠- حال: حالة س.

٢١- الأذكياء: الأولياء ط.

أنظارهم، احتالوا بكلّ حيلة ليحصل لهم[1] معرفة بعض المغيبات فمجزوا، ثم إنّ واحداً منهم صار كالميّت و بطلت حركته و إدراكه و عرف ذلك المغيب، لقيل: إنّ[2] ذلك محال، و لاحتجّوا[3] عليه بأنّ ما عجز عنه القوى الكامل[4]، فالناقص الضعيف أولى بالعجز عنه. ولكن وقوع هذا الأمر[5] مراراً كثيرة[6] سهّل للقوم مثا زال[7] الاستبعاد و العناد.

فثبت بما قرّرنا أنّ حصول معرفة المغيبات لمّا كان ممكناً حال النوم، فبأن يكون ممكناً حال اليقظة أولى. و اعلم أنّا لانستدلّ[8] بصحّة إحدى الحالتين على القطع بصحّته في[9] الحالة الأخرى، بل على دفع استبعاد المنكر، و حصول الرّأى الأخلق و الأحرى.

[الفصل التاسع]

تنبيه: قد علمت فيما[10] سلف أنّ الجزئيّات منقوشة في العالم العقلي نقشاً على وجه كلّي، ثم قد تنتهت[11] لأنّ الأجرام[12] السماوية لهانفوس[13] ذوات إدراكات جزئيّة و إرادات جزئيّة تصدر عن رأى جزئي، و لامانع لها عن تصوّر اللوازم الجزئيّة لحركاتها[14] الجزئيّة من الكائنات منها في العالم العنصري. ثم إن كان مايلوحه ضرب من النظر مستوراً إلّا على الرّاسخين في الحكمة المتعالية أنّ لها بعد العقول المفارقة التي هي لها كالمبادي نفوساً ناطقة غير منطبعة في موادّها، بل لها معها[15] علاقة ما كما لنفوسنا مع أبداننا، و إنّها[16] تنال بتلك العلاقة كمالاً ما حقّاً[17] صار للأجسام السّماويّة زيادة معنى في ذلك لتظاهر رأى جزئي و آخر كلّي. و يجتمع لك ممّا نبّهنا عليه أنّ للجزئيّات في العالم العقلي نقشاً على هيئة كلّيّة، و في[18] العالم النفساني نقشاً على هيئة جزئيّة شاعرة بالوقت، أو[19] النقشان معاً.

التفسير: لمّا ذكر السّبب[20] الإجمالي، شرع الآن في ذكر سببه على سبيل التفصيل[21]. لكن بيان

۱- ليحصل لهم: ليحصل م، ط. - لتحصيل مج، مص. ۲- إنّ: بأنّ ط، م، مص. ۳- ثم إنّ واحداً ... لاحتجّوا: على الهامش س. ۴- الكامل: الكاملُ س. ۵- من: «وقوع هذا الأمر» إلى آخر الكتاب مفقودة من ط فاستدرك مخطّاً جديد. ۶- كثيرة: ـ و مج. ۷- زال: ازال ط، مج. أحال س. ۸- لانستدلّ: نستدلّ م. ۹- بصحّته في: بصحّة مج. ۱۰- فيما: منا مص. ۱۱- تنتهت: تنبهت م. ۱۲- لأنّ الأجرام: أنّ الأجسام مص. ۱۳- نفوس: نفوس س. ۱۴- لحركاتها: بحركاتها م. ۱۵- معها: ـ س. ۱۶- إنّها: إنّما مص. ۱۷- ما حقّاً: ـ س. ۱۸- وفي: في مص. ۱۹- أو: و م. ۲۰- السّبب: سبب س، : سببها مج. ۲۱- على سبيل التفصيل: التفصيلي س.



ذلك مبني على مقدّمتين: إحداهما: أنّ العقول و النّفوس السّماويّة عالمة بالجزئيّات. أمّا العقول فعالمة بها على وجه كلّي، و أمّا النّفوس فعلى[1] وجه جزئي. و ثانيتهما: أنّ النّفوس النّاطقة لا يمتنع عليها استفادة العلم بالجزئيّات[2] من تلك العقول و النّفوس. و المقدّمة[3] الأولى هي[4] الّتي يشتمل عليها هذا الفصل.

و اعلم أنّا قد دللنا على أنّ العقول المجرّدة عالمة بجميع[5] الجزئيّات على وجه كلّي[6]، لأنّ جميع الجزئيّات منتهية إليها في سلسلة الحاجة. و العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول. و دللنا أيضاً على[7] أنّ للفلك نفساً هي قوّة جسمانيّة، و هي مدركة للجزئيّات[8]. و دللنا على أنّ حوادث هذا العالم مستندة إلى الحركات الفلكيّة[9]. و دللنا على أنّ العلّة القريبة لتلك الحركات هي النّفس[10]. و عرفت أنّ العلم بالعلّة يوجب العلم[11] بالمعلول. فيلزم من مجموع هذه المقدّمات كون النّفس الفلكيّة عالمة بجميع ما يحصل في هذا العالم من الجزئيّات. و هذان الأصلان قد مرّ تقريرهما لكنّا أعدناهما للتذكير.

ثمّ ههنا أمر آخر، و هو أنّ للفلك مع العقل المفارق و النّفس الجسمانيّة شيئاً ثالثاً و هو[12] النّفس النّاطقة. يعني أنّه ليس بجسم و لا بجسماني في ذاته، ولكن[13] له علاقة مع الفلك، و بسبب تلك العلاقة يستفيد كمالات متجدّدة[14]. كما أنّ النّفس النّاطقة الّتي لنا، و إن لم تكن جسماً و لا جسمانيّة، لكن لها تعلّق[15] بأبداننا، و لأجل ذلك التّعلّق[16] تقدر على اكتساب الكمالات العقليّة. و قد سبق[17] تقرير هذا المعنى في النّمط الثّالث و التّاسع. و على هذا التّقدير[18] أيضاً فجميع الجزئيّات الّتي تحدث في هذا[19] العالم معلوم[20] للعقل المفارق، و النّفس النّاطقة و النّفس الجسمانيّة. و لنرجع إلى التّفسير.

أمّا قوله : «قد علمت فيما سلف أنّ الجزئيّات منقوشة في العالم العقلي نقشاً على وجه كلّي،

1- فعلى: فعالمة بها على س. 2- بالجزئيّات: بالحركات مص. 3- المقدّمة: أمّا المقدّمة مص. 4- هي: فهي ط، م، مص.
5- عالمة بجميع: علم جميع مج. 6- كلّي: - مج. 7- دللنا أيضاً على: قد بيّنا أيضاً س. 8- و دللنا أيضاً على... للجزئيّات: - ط.
9- و دللنا على ... الفلكيّة: على الهامش س. 10- النّفس: النّفوس ط. 11- يوجب العلم: علّة للعلم ط، م، مص.
12- هو: + أنّ م. 13- ولكن: لكن س. 14- متجدّدة: متّحدة مص. 15- تعلّق: - ما س.
16- التّعلّق: - مج. 17- قد سبق: فقد سبق مج. 18- التّقدير: التّقرير م، مص. 19- هذا: - ط، م.
20- معلوم: معلول مص.



فاعلم أنّ المراد من النّقش مهنا العلم. فقوله: الجزئيّات منقوشة في العالم العقلي نقشاً[1] كليّاً، أي الجزئيّات معلومة للعقول المفارقة علماً كليّةً.

و أمّا قوله: «وقد تنبّهت[2] أنّ الأجسام السماويّة» إلى قوله: «في العالم العنصري»، فالمراد منه[3] أنّ الأفلاك لها نفوس[4] جسمانيّة، و لها[5] إدراكات جزئيّة، و إرادات جزئيّة[6] صادرة عن تلك الإدراكات الجزئيّة، و أنّها[7] عالمة بجميع اللّوازم الجزئيّة الصّادرة من حركاتها الجزئيّة في هذا العالم العنصري.

و أمّا قوله: «ثمّ إن كان مايلوحه ضرب من النّظر» إلى قوله: «زيادة معنى في ذلك»، فاعلم أنّ جملة هذا الكلام قضيّة واحدة شرطيّة متّصلة. و تقريره: إن كان ما يلوحه ضرب من النّظر[8] مستوراً و هو كذا و كذا حقّاً، صار للأجسام السماويّة زيادة معنى في ذلك[9]. و قوله: «مستوراً» نصب على الحال، أي إن[10] كان مايلوحه ضرب من النّظر[11] حال كونه مستوراً. و يمكن أن يكون مرفوعاً صفة لقوله[12]: ضرب من النّظر مستور[13] إلّا على الرّاسخين و هو كذا و كذا كان حينئذ كذا و كذا.

و أمّا قوله: «فتظاهر رأي جزئي و آخر كلّي»، فاعلم أنّ المراد منه بيان ما ادّعاه من أنّ الفلك لو كانت له نفس ناطقة، لحصلت له زيادة معنى، و ذلك لأنّه[14] إذا حصلت له نفس مدركة للجزئيات، و نفس أخرى[15] مدركة للكلّيات، و تكون هذه النّفس[16] النّاطقة[17] متغيّرة متنقلة[18] من معقول إلى معقول كانت[19] الحركات[20] الفلكيّة صادرة عن مجموع رأيين: أحدهما الرّأي الكلّي الّذي للنّفس النّاطقة. و الثّاني الجزئي الّذي للنّفس الفلكيّة[21] الجسمانيّة[22]. و تكون تلك الحركات[23] حينئذ جارية مجرى الأفعال الإنسانيّة. فإنّ الّتي يكون مبدؤها التّعقّل، ثمّ التّخيّل، أشرف من الّتي يكون مبدؤها مجرّد التّخيّل.

۱– على وجه كلّي. نقشاً: – ط، م، مج. ۲– تنبّهت: تنبّهت م، مج. ۳– منه: – ط، م، معي. ۴– نفوس: نفوش ط.

۵– لها: – مج. ۶– و إرادات جزئيّة: – ط، م. ۷– أنّها: – مي، مج. ۸– إلى قوله... ضرب من النّظر: – س، مج.

۹– في ذلك – ط، م، معي. ۱۰– إن: – س: + ما م. ۱۱– النّظر: + في م. ۱۲– لقوله: لقوله معي.

۱۳– و يمكن أن... مستور: – ط، م، مج. ۱۴– لأنّه: أنّه مج. ۱۵– أخرى: – س. ۱۶– النّفس: النّفوس ط.

۱۷– النّاطقة: – س. ۱۸– متنقلة منتقلة معي: منتقلة مج. ۱۹– كانت: لكانت م. ۲۰– الحركات: الجزئيّات مي.

۲۱– للنّفس الفلكيّة: للفلكيّة س. ۲۲– الجسمانيّة: – ط، م. ۲۳– الحركات: الجزئيّات ط.



و أمّا قوله : «و يجتمع لك[1] ممّا نبّهنا عليه أنّ للجزئيّات في العالم العقلي نقشاً[2] على هيئة كلّيّة، و في[3] العالم النّفساني نقشاً على هيئة جزئيّة شاعرة بالوقت»؛ فالمراد أنّ للجزئيّات[4] الّتي في عالمنا هذا[5]، معلومة للعقول علي وجه كلّي، و للنّفوس[6] الجسمانيّة على الوجه الجزئي[7] الّذي يحصل فيه الشعور بالوقت، أى يعلم أنّه الآن حاضر أوغير حاضر[8].

و أمّا قوله : «و النّقشان[9] معاً»؛ فاعلم أنّه لمّا بيّن أنّ هذه الجزئيّات معلومة للعقول و النفوس[10]، و كان ربّما خطر ببال أحد أنّ النفوس لاتدرك هذه الجزئيّات إلّا عند حصولها، و أمّا العقول[11] فإنّ علمها بهذه الجزئيّات حاضر أبداً، فالشيخ دفع[12] هذا الوهم بقوله: «و النّقشان[13] معاً»، يعني أنّ علم[14] العقول بهذه الجزئيّات[15] كما أنّه حاصل أبداً، فكذا علم النّفوس حاصل أبداً؛ لأنّها علل هذه الجزئيّات و هي عالمة بذواتها أبداً، فهي عالمة بهذه الجزئيّات أبداً. فالعلمان موجودان[16] معاً لاتقدّم لأحدهما على الآخر. و إنّما احتاج إلى ذلك لأنّ غرضه أن يقول:[17] النفوس[18] الناطقة يمكنها الاتّصال بتلك المبادي، فإذا كانت المبادي عالمة[19] بجميع هذه الجزئيّات، أمكن انتقاش النّفوس النّاطقة بتلك العلوم حتّى تدرك ما سيقع قبل وقوعه[20]. فحينئذ يحصل التمكّن من الإخبار عن الغيوب[21].

[الفصل العاشر]

إشارة: ولنفسك أن تنتقش بنقش ذلك العالم بحسب الإستعداد و زوال الحائل[22]. قد علمت ذلك، فلا تستنكرنّ أن يكون بعض الغيب ينتقش فيها[23] من عالمه ولأزيدنّك استبصاراً.

التفسير: لمّا فرغ من المقدّمة الأولى شرع الآن في تقرير[24] المقدّمة الثانية، و هي أنّ نفسنا

١- يجتمع لك : جميع ذلك س، مص : يجتمع ط. ٢- نقشاً : نقشا م، مج، مص. ٣- في : هي مص.
٤- الجزئيّات : الحركات ط. ٥- هذا : - ط، م، مج. ٦- للنفوس : النّفوس س. ٧- الجزئي : - ط.
٨- أو غير حاضر : - ط. ٩- النّقشان : النّفسان مج، مص. ١٠- النفوس : للنّفوس ط، م، مص.
١١- العقول : المعقول س. ١٢- فالشيخ دفع : و الشيخ دفع مج. ١٣- النّقشان : النّفسان ط، مج، مص.
١٤- علم : هذه مص. ١٥- بهذه الجزئيّات : بالجزئيّات مص. ١٦- موجودان : الموجودان س.
١٧- يقول : إنّ مص. ١٨- النفوس : النّفس ط. ١٩- عالمة : - مج. ٢٠- وقوعه : قوله م.
٢١- الغيوب : للغيب س. ٢٢- الحائل : الحائل ط، م، مص. ٢٣- فيها : فيه س. ٢٤- تقرير : - ط.



الناطقة متمكّنة من استفادة العلوم من تلك المبادي. ثمّ بيّن هذه المقدّمة في هذا الفصل على سبيل الإجمال و من بعد ذلك بيّنها على سبيل التفصيل. فأمّا البيان الإجمالي فهو أنّ النفس الناطقة متمكّنة من الاتّصال بتلك[1] المبادي لتستفيد العلوم منها. و إذا كان الاتّصال بها ممكناً، و استفادة العلوم عند ذلك الاتّصال حاصلة[2]، كانت هذه الاستفادة[3] ممكنة، و كان الإطّلاع على الغيب ممكناً[4].

[الفصل الحادي عشر]

تنبيه: القوى النفسانيّة متجاذبة متنازعة، فإذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة و بالعكس، و إذا تجرّد[5] الحسّ[6] الباطن لعمله شغل عن الحسّ الظاهر، فيكاد[7] لا يسمع و لا يرى و بالعكس. و إذا انجذب الحسّ الباطن إلى الحسّ الظاهر أمال[8] العقل آلته، فانبتّ دون حركته الفكريّة التي يفتقر فيها كثيراً إلى آلته. و عرض أيضاً شيء آخر و هو أنّ النفس أيضاً[9] تنجذب إلى جهة الحركة القويّة فتخلّى[10] عن أفعالها التي لها[11] بالاستبداد. و إذا استمسكت النفس من ضبط الحسّ الباطن تحت تصريفها، خارت[12] الحواسّ الظاهرة أيضاً، و لم يتأدّ منها إلى النفس ما يعتدّ به.

التفسير: الآن شرع في بيان تفصيل الكلام[13] في تمكّن[14] النفس[15] الناطقة من[16] الاتّصال بعقول الأفلاك و نفوسها. و اعلم أنّ الكلام في ذلك يستدعي مقدّمات، فمن تلك المقدّمات ما ذكره في هذا الفصل و هو[17] أنّ القوى النفسانيّة متجاذبة متنازعة. فالنفوس[18] حال اشتغالها بتدبير القوّة الغضبيّة[19] لا يمكنها الالتفات إلى القوّة[20] الشهوانيّة و بالعكس. و إذا اشتغل الحسّ[21] الباطن بالحسّ الظاهر لم يتمكّن العقل من استعمال الحسّ الباطن، فلا يمكنه استخدام القوّة المفكّرة و لا يتمكّن العقل حينئذ من الفكر. و أيضاً[22] فاشتغال[23] النفس بما هي مستبدّة[24] به يمنعها من إعانة سائر القوى على

١- بتلك: تلك ط. ٢- حاصلة: حاصلاً م، مص. ٣- الاستفادة: الاستفادات مج. ٤- ممكناً: - ط.
٥- تجرّد: تجرّك م. ٦- الحسّ: - س. ٧- فيكاد: فكاد س. ٨- أمال: أضلّ س. ٩- أيضاً: + أنّها مص.
١٠- فتخلّى: فتتخلّى مص. ١١- لها: - م. ١٢- خارت: في المتن ولكن على الهامش: خملت م.
١٣- الكلام: الكمال مج. ١٤- تمكّن: تمكين مج. ١٥- النفس: النفوس م، مص. ١٦- من: في ط.
١٧- هو: هي ط، م، مص. ١٨- فالنفوس: فالنفس ط، م، مص. ١٩- الغضبيّة: العقليّة س، مص.
٢٠- القوّة: القوى س. ٢١- الحسّ: - س. ٢٢- فلايمكنه ... و أيضاً: - ط، م. ٢٣- فاشتغال: فإنّ اشتغال م، مص: فإذا استعمال ط. ٢٤- مستبدّة: مستندة مص.



أفعالها. فلاجرم متى[1] احتاج البدن إلى فعل قوى[2] صادر عن القوى الجسمانيّة، تركت النفس الاشتغال[3] بأفعالها الّتي لها بالاستبداد، و انجذبت[4] إلى معاونة[5] تلك القوّة[6] على ذلك الفعل. و أيضاً فالنّفس إذا استخدمت الحواسّ الباطنة خارت[7] الحواسّ الظّاهرة، أي ضعفت. و لذلك فإنّ[8] الإنسان حال مايكون مستغرقاً في تخيّل أو تفكّر[9] ربّما حضر عنده المبصر القويّ، و المسموع القويّ، ثمّ إنّه مع سلامة الحسّ لايشعر بشيء من ذلك.

[الفصل الثاني عشر]

تنبيه: الحسّ المشترك هو لوح النّقش الّذي إذا تمكّن منه صار النّقش في حكم المشاهدة[10]. و ربّما زال النّاقش الحسّي عن الحسّ و بقيت صورته مدّة في الحسّ المشترك، فبقي في حكم المشاهدة[11] دون المتوهّم. وليحضر ذكرك ما قيل لك في أمر القطر النّازل خطّاً مستقيماً، و النّقطة الجوّالة محيط[12] دائرة[13]. فإذا تمكّنت الصّورة في لوح الحسّ المشترك صارت مشاهدة؛ سواء كان في ابتداء حال ارتسامها فيه من المحسوس[14] الخارج[15]، أو بقائها مع بقاء المحسوس، أو ثباتها بعد زوال المحسوس، أو وقوعها فيه لا من قبل المحسوس إن أمكن.

التّفسير: هذه مقدّمة ثانية للمقصود[16]، و تقريرها أنّا بيّنا ماهيّة الحسّ المشترك فيما تقدّم. و بيّنا أنّه[17] يحصل فيها صور[18]،[19] الأمور الّتي تحسّ بالحواسّ الخمسة[20]، و أنّ هذه المحسوسات متى ارتسمت فيه صارت محسوسة مشاهدة، و إن لم يبق في الخارج. و بيّنا ذلك بأنّا نرى القطرة النّازلة خطّاً مستقيماً[21] و النّقطة الجوّالة[22] دائرة.

و اعلم أنّ للصّور[23] المرتسمة في الحسّ المشترك[24] أربع درجات في الإحساس

١- متى: حين س. ٢- قوى: - س. ٣- الاشتغال: اشتغالها مج. ٤- و انجذبت: - ط، م. ٥- معاونة: معاونة س.
٦- القوّة: القوى ط، م. ٧- خارت: صارت م، مج. ٨- فإنّ: فله س. ٩- تفكّر: لفكر مص. ١٠- المشاهدة: - دون التوهّم م.
١١- المشاهدة: المشاهد مص. ١٢- محيط: محيطة مص. ١٣- دائرة: الدائرة س.
١٤- المحسوس: المحسوسات م. ١٥- الخارج: الخارجة م، - س. ١٦- للمقصود: للمطلوب مص.
١٧- بيّنا أنّه: بيانه مص. ١٨- صور: صورة ط، م. ١٩- هذه مقدّمة ثانية ... فيها صور: ثابتة على الهامش س.
٢٠- الخمسة: الخمس س. ٢١- مستقيماً: - س. ٢٢- الجوّالة: الدارة م، الدوارة بسرعة ط.
٢٣- للصّور: الصور س. ٢٤- المشترك: + في الأجسام فيها س، مص، + في الاحساس بها مج.



بها[١]: إحداها[٢] أن تصير مشاهدة في[٣] ابتداء ارتسامها فيه من المحسوسات الخارجية[٤]. و ثانيتها[٥]: أن تبقي الإحساس[٦] بها مع[٧] بقاء المحسوسات في الخارج. و ثالثتها[٨]: بقاء الإحساس بها[٩] بعد زوال المحسوس الخارجي. و رابعتها[١٠]: حصول الإحساس بها، و إن لم يوجد المحسوس في الخارج ألبتة. و إذا عرفت ذلك، فنقول: أمر القطرة النازلة و النقطة المدارة دلّ[١١] على الأقسام الثلاثة الأول، و أمّا القسم الرابع فلابدّ فيه من دليل آخر.

[الفصل الثالث عشر]

إشارة[١٢]: قد يشاهد قوم من المرضى و الممرورين صوراً محسوسة ظاهرة حاضرة، و لا نسبة لها إلى محسوس خارج. فيكون انتقاشها إذن من سبب باطن، أو[١٣] سبب مؤثّر في سبب باطن. و الحسّ[١٤] المشترك قد ينتقش[١٥] أيضاً من الصور الجائلة في معدن التخيّل و التوهّم، كما كانت هي أيضاً تنتقش في معدن التخيّل و التوهّم من لوح الحسّ المشترك، و قريباً ممّا يجري بين المرايا المتقابلة[١٦].

التفسير: لمّا كان الاستدلال بالقطرة و النقطة لا يدلّ على إحساس الحسّ المشترك بما لا وجود[١٧] له في الخارج ألبتّة، و كانت هذه المقدّمة لابدّ من اثباتها في المطلوب الّذي نحن بصدده، لاجرم افتقر إلى ذكر[١٨] دلالة أخرى. و تقريرها أنّ المرضى و الممرورين يشاهدون[١٩] صوراً محسوسة مع أنّه لا يراها غيرهم، فتلك الصّور إمّا أن تكون معدومة، أو موجودة. لا جائز أن تكون معدومة[٢٠]؛ لأنّ العدم نفي محض، و النفي المحض لا يكون مشاهداً، فهي إذن موجودة. فإمّا أن تكون موجودة في الخارج، أولا في الخارج. و الأوّل باطل، و إلّا لرآها كلّ من كان سليم الحسّ، فهي إذن غير موجودة في الخارج. فإمّا أن تكون موجودة في النفس الناطقة، أو في قوة جسمانيّة. و الأوّل باطل

١- في الإحساس بها: - س، مج. ٢- إحداها: أحدها ط، م، مص. ٣- في: من مج. ٤- الخارجية: الخارجيّة ط: - س.

٥- ثانيتها: ثانيها ط، م، مج، مص. ٦- الإحساس: الأجسام مص. ٧- مع: بعد ط، م. ٨- ثالثتها: ثالثها ط، م، مج، مص.

٩- بها: - ط. ١٠- رابعتها: رابعها ط، م، مج، مص. ١١- دلّ: حلّ ط، م، مج. ١٢- إشارة: تنبيه س، م.

١٣- أو: + من م. ١٤- و الحسّ: فالحسّ م. ١٥- ينتقش: ينتقص م. ١٦- كما كانت هي أيضاً ... المرايا المتقابلة: في متن م هكذا، و لكن مصحّح على الهامش هكذا: «من لوح الحسّ المشترك و قريباً ممّا يجري بين المرايا المتقابلة كما كانت هي أيضاً تنتقش في معدن التخيّل و التوهّم» م. ١٧- وجود: يوجد س. ١٨- ذكر: - ط.

١٩- يشاهدون: قد تشاهد مج: شاهدون ط. ٢٠- أو موجودة ... معدومة: - ط.



لأنّ النفس الناطقة لاتدرک الجزئيات، و لاترتسم فيها صور المحسوسات[1]، فهي إذن مرتسمة في قوّة جسمانية تبصر المبصرات. و هي إمّا القوّة[2] الباصرة[3]، و هو باطل؛ لأنّ هذا الإنسان ربّما كان أعمى، و لأنّه ربّما شاهد[4] ذلک بالّليل، و لأنّ البصر لايدرک إلّا الموجود في الخارج. فعلمنا أنّ في البدن قوّة جسمانيّة غير القوّة الباصرة، و هي[5] الّتي أدركت هذه الصّور.

فثبت بما ذكرنا أنّ الحسّ المشترک قد يشاهد صوراً لاوجود لها في الخارج ألبتّة. و إذا ثبت أنّ هذه الصّور ماوردت عليه من الخارج[6]، وجب أن يكون ورودها عليه من الدّاخل[7]. و ذلک إذا كان في خزانة الخيال صور[8] مخزونة، فإذا انتقلت إلى الحسّ المشترک صارت محسوسة. أو تركّب[9] القوّة المتخيلة صوراً[10] ترتسم تلک الصّور في الحسّ المشترک.

و اعلم أنّه كما يجوز أن ترتسم الصّور المحسوسة بالحواسّ الظّاهرة في الحسّ المشترک ثمّ تنتقل إلى خزانة الخيال، فكذلک لابأس بأن تنتقل[11] الصّور الموجودة في خزانة الخيال أو الصّور الّتي تركّبها[12] المتخيلة إلى الحسّ المشترک؛ لأنّ الحال فيها قريب من الحال بين المرايا المتقابلة.

و لقائل أن يقول: قد بيّنا فيما مضى أنّكم إذا جوّزتم في الشّيء[13] المبصر أو المسموع أن[14] لاتكون موجوداً في الخارج، كانت السّفسطة لازمة لكم بحيث لايكون لكم عنها محيص.

[الفصل الرابع عشر]

تنبيه. ثمّ إنّ[15] الصّارف عن هذا الانتقاش شاغلان: حسّي خارج[16] يشغل لوح الحسّ المشترک بما يرسمه فيه عن غيره كأنّه يبزّه عن الخيال بزّاً و يغصبه منه[17] غصباً. و عقلي باطن أو وهمي باطن يضبط التّخيّل عن الاعتمال[18] متصرّفاً فيه بما يعنيه[19]. فيشتغل[20] بالإذعان له عن التّسلّط على الحسّ المشترک، فلايتمكّن من النّقش فيه؛ لأنّ حركته ضعيفة لأنّها تابعة لامتبوعة. و إذا سكن[21]

---

1 - المحسوسات: الجسمانيّات ط، م، مج. 2 - كالقوّة: بالقوّة ط، مص. 3 - و هي إمّا بالقوّة الباصرة: و هي إمّا هذه القوّة أو القوّة الباصرة م. 4 - شاهد: شاهده مص. 5 - و هي: في س. 6 - من الخارج: - ط. 7 - الدّاخل: داخل س، ط. 8 - صور: صورة ط. 9 - تركّب: تركّت ط، م. 10 - صوراً: - و م. 11 - تنتقل: + إلى ط. 12 - تركّبها: تركها ط. 13 - الشّيء: الواحد مج. 14 - أن: لأن ط. 15 - إنّ: + هذا مص. 16 - خارج: خارجي م. 17 - منه: عنه م. 18 - عن الاعتمال: على الاعتدال مص؛ + على الاعتقال س. 19 - يعنيه: يعنه مص. 20 - فيشتغل: و يشتغل مص. 21 - سكن: شغل مص.



أحد الشاغلين بقي شاغل واحد، فربّما عجز عن الضبط فتسلّط التّخيّل على الحسّ المشترك، فلوّح في الصّور محسوسة مشاهدة.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ الصّور المرتسمة في التّخيّل قد تنتقل إلى الحسّ المشترك حتّى تصير مشاهدة محسوسة، و إن لم تكن موجودة في الخارج، كان لقائل أن يقول: لو جاز أن يكون الأمر كذلك لوجب أن تصير جميع الصّور المتخيّلة محسوسة[1]، و إلّا فما الفرق بين وقت و وقت، أو[2] حال و حال؟ فذكر في هذا الفصل مايكون مانعاً عن هذا الأمر[3]، و ذلك من وجهين:

أحدهما عائد إلى القابل[4] الّذي هو الحسّ المشترك، فإنّه إذا كان مشغولاً بالصّور الواردة عليه من الحواسّ الظّاهرة لم يتّسع لصور أخرى؛ لأنّ اللّوح إذا امتلأ من بعض النّقوش لم يتّسع لسائر النّقوش. فحينئذ يمتنع أن يرتسم فيها الصّور المخزونة في الخيال.

و لقائل أن يقول: الصّغير[5] إمّا أن يقبل الصّور[6] الكبيرة[7] من غير[8] وقوع التّشويش فيها، أو لايقبلها. فإن كان الأوّل لم يلزم من قبول الحسّ المشترك للصّور الصّاعدة إليه من الحواسّ[9] الظّاهرة أن[10] لايتّسع للصّور الهابطة[11] إليه من الخيال و المتخيّلة. و إن كان الثّاني استحال أن يكون محلّ الأشباح العظيمة القوّة المرتسمة في البطن المقدّم[12] من الدّماغ مع صغره. و لنرجع إلى المقصود فنقول[13]:

و أمّا المانع الثّاني و هو عائد إلى الفاعل، فإنّ العقل أو[14] الوهم إذا استخدم[15] القوّة المفكّرة، و صارت المفكّرة مشغولة بخدمة أحدهما، لم تتفرّغ لأفعال نفسها خاصّة[16]، فلم تتمكّن[17] من تركيب[18] الصّور[19] و تحليلها و تشبيحها[20]. و متى لم توجد تلك الصّور استحال انحدارها[21] إلى الحسّ المشترك.

١- و إن لم تكن موجودة ... محسوسة :- ط. ٢- أو : و ط، م، مج. ٣- الأمر : الآخر ط.

٤- القابل : القائل ط، مص. ٥- الصّغير : الكبير مص. : الصّغر ط. : المتغيّر م. ٦- الصّور : الصّورة س.

٧- الكبيرة : الكثيرة مج، مص. ٨- من غير : مع ط. ٩- الحواسّ :+ المشتركة م. ١٠- أن :- م.

١١- الهابطة : الصّاعدة ط. ١٢- البطن المقدّم : الباطن س. ١٣- فنقول :- ط، م. ١٤- أو : و ط، مج.

١٥- استخدم : استخدما مج. ١٦- خاصّة : - مج. ١٧- تتمكّن : يمكن ط. ١٨- تركيب : تركّب ط. : تركّبت س.

١٩- الصّور : - ط. ٢٠- تحليلها و تشبيحها : تحليلها و تشبيحها ط، م : تحليلها و تشخّصها مج.

٢١- انحدارها : انجذابها م، مج، مص.

فهذان المانعان إذا وجدا لم يحصل الأمر المذكور. و أمّا إذا زال أحدهما و بقي الآخر فربّما عجز عن الضّبط، و حينئذ يستولي التّخيّل على الحسّ المشترك، و تلوح فيه الصّور محسوسة[1] مشاهدة[2].

[الفصل الخامس عشر]

إشارة : النّوم شاغل للحسّ الظّاهر شغلاً ظاهراً. و قد يشغل ذات النّفس أيضاً[3] في الأصل بما[4] ينجذب معه إلى جانب الطّبيعة المستهضمة للغذاء المتصرّفة فيه[5] الطّالبة للرّاحة عن الحركات الأخرى[6] انجذاباً قد دللت عليه، فإنّها إن استبدّت بأعمال نفسها شغلت الطّبيعة عن أعمالها شغلاً ما على ما نبّهت عليه. فيكون من الصّواب الطّبيعي أن يكون للنّفس انجذاب ما إلى مظاهرة[7] الطّبيعة شاغل. على أنّ النّوم أشبه بالمرض منه بالصّحّة. و إذا[8] كان كذلك كانت القوى المتخيّلة الباطنة قويّة السّلطان و وجدت الحسّ المشترك معطّلاً فلوّحت فيه النّقوش[9] المتخيّلة مشاهدة، فترى في المنام أحوال[10] في حكم المشاهدة.

التّفسير : لمّا بيّن أنّه كيف ينبغي أن يكون الأمر حتّى تكون[11] الصّور الخياليّة محسوسة، و كان هذا الأمر ممّا يعرض في النّوم[12]، أراد أن يبيّن حصول تلك الأسباب الّتي ذكرها في النّوم[13]. و اعلم أنّه لاشكّ[14] أنّ النّوم مانع للحواسّ الظّاهرة عن أعمالها. و قد يكون أيضاً مانعاً للنّفس النّاطقة[15] عن أعمالها، و ذلك إذا اشتغلت النّفس النّاطقة بإعانة القوّة الهاضمة على هضم الغذاء. و لأنّا[16] قد دللنا على أنّ النّفس متى اشتغلت بأعمالها الّتي هي مستبدّة[17] بها، شغلت سائر القوى عن الاشتغال بأعمالها[18]. فلو اشتغلت النّفس بأعمالها الّتي لها بالاستبداد عند اشتغال الطّبيعة بالهضم، لما تمّ الهضم و ما كمل[19]، بل كان ناقصاً ضعيفاً. فلأجل ذلك كان من الصّواب أن يكون للنّفس انجذاب إلى معاونة[20] الطّبيعة حال

١- محسوسة: المحسوسة س. ٢- مشاهدة: - س. ٣- أيضاً: - م، مص. ٤- بما: - مص. ٥- فيه: - س.

٦- الأخرى: الأخر س، م. ٧- مظاهرة: مظاهره م. ٨- و إذا: فإذا مص. ٩- النّقوش: النّفوس س.

١٠- أحوال: أحوالاً م. ١١- تكون: تصير ط، م، مج. ١٢- العبارة من: «حصول الإحساس بها و إن لم يوجد (ص ٢٢٧ س ٣) إلى هنا: «ممّا يعرض في النّوم» سقط هنا من ط و أتي بها بعد صفحات. ١٣- النّوم: المنام ط، م، مص.

١٤- لاشكّ: لاينكر س. ١٥- النّاطقة: - س. ١٦- و لأنّا: فلأنّا مص: لأنّا م. ١٧- مستبدّة: مستندة مص.

١٨- بأعمالها: في أعمالها مص. ١٩- و ماكمل: - س. ٢٠- معاونة: بمعونة مج.



اشتغال[١] الطّبيعة بالهضم[٢]. و أيضاً فالنّوم أشبه بالمرض منه بالصّحّة.

و إذا عرفت ذلك فنقول إنّ[٣] عند النّوم حصل الفاعل لهذه الأشباح، و القابل لها. أمّا الفاعل فلأنّ النّفس مشغولة بتدبير البدن و إعانة القوّة[٤] الهاضمة، فلاتتفرّغ لتدبير القوّة المتخيّلة، فتكون القوّة المتخيّلة مستقلّة[٥] بنفسها متمكّنة من التّشبيح و التّلويح كيف شاءت و أرادت من غير مانع. و أمّا القابل فلأنّ لوح الحسّ المشترك خالٍ عن النّقوش الواردة عليه[٦] من الحواسّ الظّاهرة. و متى حصل الفاعل[٧] و القابل[٨] بالكمال و التّمام حصل الفعل لامحالة. فلاجرم ظهرت هذه الصّور[٩] في المنام، و صارت كالأمور المشاهدة.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة : و إذا استولى على الأعضاء الرّئيسة مرض انجذبت النّفس كلّ الانجذاب إلى جهة المرض، و شغلها ذلك عن الضّبط الّذي لها، فضعف أحد الضّابطين. فلم يستنكر أن تلوح الصّور المتخيّلة في لوح الحسّ المشترك لفتور أحد الضّابطين.

التّفسير: و أمّا في حال المرض فالسّبب في مشاهدة هذه الصّور شيء واحد[١٠]، و هو أنّ النّفس لاشتغالها[١١] بإصلاح البدن ضعفت[١٢] عن تدبير المتخيّلة، فاستولت المتخيّلة و قويت على التّشبيح[١٣]، فلاحت تلك الأشباح في لوح الحسّ المشترك.

[الفصل السّابع عشر]

تنبيه : إنّه كلّما كانت النّفس[١٤] أقوى قوّة، كان انفعالها عن المحاذيات[١٥] أقلّ، و كان ضبطها للجانبين أشدّ. و كلّما كانت بالعكس كان ذلك[١٦] بالعكس. و كذلك[١٧] كلّما كانت النّفس أقوى قوّة[١٨]،

١- حال اشتغال : حتّى اشتغلت مص، ٢- لمالتّم الهضم ... بالهضم : ـ م لكن ثابتة على الهامش بخطّ جديد.
٣- إنّ: أنّه مص ٤- القوّة: القوى س، ٥- مستقلّة: مشتغلة م مج: مشغولة مص، ٦- عليه: عليها م مص.
٧- الفاعل: + لهذه الأشباح ط، ٨- القابل: + لها ط. ٩- الصّور: الصّورة ط، م مج. ١٠- واحد: آخر مج.
١١- النّفس لاشتغالها: للنّفس اشتغالاً س، ١٢- ضعفت: لضعفت س، ١٣- التّشبيح: الشّبح ط.
١٤- النّفس: النّوم ط، ١٥- المحاذيات: المحاذاة مص، ١٦- ذلك: ـ س، ١٧- و كذلك: فلذلك م، و إنّا س.
١٨- كلّما كانت النّفس أقوى قوّة: ـ س.



كان اشتغالها بالشّواغل أقلّ، وكان يفصل منها[1] من الجانب الآخر فضلة أكثر. فإذا كانت شديدة القوّة كان هذا المعنى فيها قويّاً. ثمّ إذا كانت مرتاضة كان تحفّظها عن مضادّات الرّياضة و تصرّفها في مناسباتها أقوى.

التّفسير: المقصود[2] من هذا الفصل بيان أمرين: الأوّل، أنّ النّفس إذا كانت قويّة، قويت على حفظ حين[3] ما أدركته، و لم تنتقل عنه[4] إلى مايحاكيه. و أمّا إذا كانت ضعيفة، ضعفت عن حفظ[5] المدركات، فربّما انتقلت من الشّيء إلى مايحاكيه[6] و يشاركه[7] من[8] بعض الوجوه. ثمّ من ذلك المحاكي إلى ما يحاكيه مرّة أخرى، ولايزال ينتقل من الشّيء إلى ما يحاكيه[9] إلى أن يصل إلى أمر لايناسب المدرك الأوّل بوجه من الوجوه. و هذا المعنى أنّما يكون لاستيلاء القوّة المتخيّلة و ضعف النّفس عن إصلاحها و تثقيفها[10].

الثّاني، أنّ النّفس إذا قويت جدّاً لم يكن اشتغالها بتدبير البدن عائقاً لها عن اتّصالها بالعالم العقلي و استفادتها منا هنالك[11]. و بالجملة فالنّفس القويّة تكون[12] وافية بالجانبين، أعني: الجانب العقلي، و الجانب البدني، و لايكون التفاتها إلى أحد الجانبين عائقاً لها[13] عن الالتفات إلى الجانب الآخر[14]. ثمّ هذه النّفس إذا كانت مع قوّتها مرتاضة، كان تحفّظها[15] عن مضادّات الرّياضة و تصرّفها فيما يناسب تلك الرّياضات أقوى.

[الفصل الثّامن عشر]

تنبيه: و إذا[16] قلّت الشّواغل الحسّيّة، و بقيت شواغل[17] أقلّ، لم يبعد أن تكون للنّفس فلتات تخلّص عن شغل التّخيّل إلى جانب القدس، فانتقش فيها نقش من الغيب فساح إلى عالم التّخيّل، و انتقش في الحسّ المشترك. و هذا في حال النّوم أو في حال مرض ما يشغل الحسّ و يوهن التّخيّل.

١- منها: فيها + الجانب م   ٢- المقصود: المراد مص،   ٣- حين: غير س، م، مج، مص،   ٤- عنه: منه م، مص.

٥- حفظ . حال س، مص،   ٦- يحاكيه: يحاكي س،   ٧- يشاركه: يشابهه م، : شابهه ط،   ٨- من: في ط.

٩- يحاكيه: يحاكي س،   ١٠- تثقيفها: بنفسها مص : لتقبلها م، مج،   ١١- هنالك: هنالك مج : هناك مص.

١٢- تكون: - ط.   ١٣- لها: - ط، م، مص.   ١٤- الجانب الآخر: الجهة الأولى س،   ١٥- تحفّظها: لحفظها مج.

١٦- و إذا: فإذا مص   ١٧- شواغل: الشّواغل ط.



فإنّ التخيّل قد يوجد المرض، و قد توجبه كثرة الحركة فحلّل الروح الّذي هو[1] آلته، فيسرع[2] إلى سكون ما و فراغ ما، فتنجذب النفس إلى الجانب الأعلى بسهولة. فإذا طرأ على النفس[3] نقش، انزعج التخيّل إليه و تلقاه أيضاً، و ذلك إمّا لتنبّه من هذا الطارئ، و حركة التخيّل بعد استراحته أو وهنه فإنّه سريع[4] إلى مثل هذا التنبّه، و إمّا لاستخدام النفس النطقيّة[5] له طبعاً، فإنّه من معاون النفس عند أمثال هذه السوانح. فإذا قبله التخيّل حال ترجح الشواغل[6] عنهما، انتقش في لوح الحسّ المشترك.

التفسير: لمّا فرغ من بيان[7] المقدّمات شرع الآن في[8] المقصود، و هو بيان سبب مشاهدة[9] الصور حال[10] النوم و المرض. و حاصل الكلام فيه[11] أنّه متى تمكّنت النفس من[12] الاتّصال بالعقول عقلت أموراً، فركّبت المتخيّلة صوراً جزئيّة مناسبة لتلك المعقولات، فانحدرت[13] تلك[14] الصور إلى الحسّ المشترك، فصارت حينئذ مشاهدة. و متى عرض للقوّة المتخيّلة ضعفهما بسبب مرض[15] عرض لها، أو تحلّل الروح الّذي هو آلتها بسبب كثرة حركاتها و أفعالها، مالت[16] هذه القوّة[17] إلى الدعة[18] و السكون. فيحصل حينئذ للنفس الناطقة خلاص عن تدبيرها و تنفيها[19]، و يتّصل بالعالم العقلي، فيحصل فيها من[20] هناك شيء من النقوش العقليّة و الجلايا القدسيّة. و عند ذلك تنزعج القوّة المتخيّلة إلى تشبيح[21] ذلك المعنى الكلّي في صورة جزئيّة.

و سبب هذا الانزعاج أمران: أحدهما، أنّ هذه القوّة يزول عنها الكلال و الملال بسبب الاستراحة القليلة[22]، و يعود إلى مقتضى ذاتها من التلويح و التشبيح. و الثاني[23] أنّ النفس الناطقة تستخدمها و تستعين بها. فلهذين التسبيبين[24] تنزعج القوّة المتخيّلة، و تركّب صورة جزئيّة مناسبة لذلك المعنى الكلّي النفساني. فإذا انحدرت تلك الصورة إلى لوح الحسّ المشترك صارت مشاهدة.

۱- هو: - مص. ۲- فيسرع: فليسرع م. ۳- النفس: الشّئ م. ۴- سريع: + الحركة م. ۵- النطقيّة: الناطقة مص. : - م. ۶- الشواغل: للشواغل م. ۷- بيان: + هذه ط، م، مص. ۸- في: + بيان س، مص. ۹- مشاهدة: + عليه مص، و أيضاً على الهامش س. ۱۰- حال: حالة مج. : في س. ۱۱- فيه: - مج. ۱۲- من: عن مص. : في ط. ۱۳- فانحدرت: فانجذبت م، مج، مص. ۱۴- تلك: بتلك مص. ۱۵- عرض للقوّة، مرض: - ط. ۱۶- مالت: مالت م. ۱۷- القوّة: القوى مص، ط. ۱۸- إلى الدعة: التي أبدعه ط. ۱۹- تنفيها: لتنفيها مج. : تنفيذها م. : تفيضها مص. ۲۰- فيها من: - م، مص. ۲۱- تشبيح: شبه ط. ۲۲- القليلة: العقليّة س، مص. : القلبيّة مج. ۲۳- الثاني: الثانية م، مص. ۲۴- التسبيبين: الشيئين ط، م، مص.

[الفصل التاسع عشر]

إشارة: و إذا[1] كانت النّفس قويّة الجوهر تسع[2] للجوانب المتجاذبة، لم يبعد أن يقع لها هذا الخلس[3] و الانتهاز في حال اليقظة. فربما نزل الأثر إلى الذّكر فوقف هناك. و ربما استولى الأثر فأشرق في الخيال إشراقاً واضحاً، و اغتصب الخيال لوح الحسّ المشترك إلى جهته[4]، فرسم ما انتقش فيه منه، لا سيّما و النّفس النّاطقة مظاهرة له غير صارفة[5] مثل ما تفعله التّوهّم في المرضى و الممرورين، و هذا أولى. و إذا فعل هذا، صار الأثر مشاهداً مبصراً[6]، أو هتافاً، أو غير ذلك. و ربما تمكّن مثالاً مرفوع الهيئة، أو كلاماً محصّل النّظم، و ربما كان في أجلّ أحوال الزّينة.

التّفسير: و كما أنّ النّفس تتّصل عند النّوم بالمعقول فتعقل[7] من هناك أموراً ثمّ تركّب[8] المتخيّلة صوراً مناسبة لها، ثمّ تنحدر[9] تلك الصّور إلى[10] الحسّ[11] المشترك، فقد يحصل مثل هذه الحالة في اليقظة إذا[12] كانت النّفس قويّة وافية بالجانبين[13] واسعة لهما، حتّى أنّ الإنسان حال اليقظة يتّصل نفسه بالمعقول، فأدركت[14] من هناك أموراً ثمّ ركّبت المتخيّلة صوراً مناسبة لتلك التّعقّلات، ثمّ انحدرت تلك الصّور[15] إلى لوح الحسّ المشترك فصارت مشاهدة[16] محسوسة. فيحصل حينئذ أيضاً صورة[17] و سماع كلام، و إن لم يكن لشيء من ذلك وجود في الخارج.

[الفصل العشرون]

تنبيه: إنّ القوّة المتخيّلة جبلت محاكية لكلّ ما يليها من هيئة إدراكيّة، أو هيئة مزاجيّة سريعة التّنقّل من الشّيء[18] إلى شبهه[19] أو إلى ضدّه، و بالجملة إلى ما هو[20] منه بسبب. و للتّخصيص أسباب جزئيّة لا محالة و إن لم نحصّلها[21] نحن بأعيانها. و لو لم تكن هذه القوّة على هذه الجبلّة لم يكن لنا ما نستعين به في انتقالات الفكر مستنتجاً[22] للحدود الوسطى و ما يجري مجراها بوجه، و في تذكّر

١- و إذا: فإذا مص. ٢- تسع: يتّسع م. ٣- الخلس: الحسّ م. ٤- جهته: جهة مص، – س. ٥- صارفة: + عنه مص. ٦- مبصراً: منظوراً س. ٧- فتعقل: متعقل ط. ٨- تركّب: ترك م. ٩- تنحدر: ارتسمت ط، م. ١٠- إلى: في ط. ١١- إلى الحسّ: – م. ١٢- إذا: فإذا س. ١٣- بالجانبين: للتدبير الجنسين ط: بتدبير الجنبين م، مج. ١٤- نفسه بالمعقول فأدركت: بنفسه بالمعقول فيدرك ط. ١٥- الصّور: الصّورة مص، م. ١٦- مشاهدة: هذه ط، م، مص. ١٧- صورة: اتّصال مج. ١٨- الشّيء: شيء مص. ١٩- شبهه: شبيهه م. ٢٠- ما هو: + بتّسبب: على الهامش م. ٢١- لم نحصّلها: لم تحصّلها مص. ٢٢- مستنتجاً: – م: مستلبحاً س.



أمور متسبّة و في مصالح أخرى. فهذه القوّة يزعجها كلّ سانح إلى هذا الانتقال أو تضبط[١]. و هذا الضّبط إمّا لقوّة من معارضة النّفس، أو لشدّة جلاء الصّورة[٢] المتقشة فيها حتّى يكون قبولها شديد الوضوح متمكّن التّمثّل. و ذلك عارف[٣] عن التّلذّذ و التّرذّد، ضابط للخيال في موقف مايلوح فيه بقوّة و كمايفعل الحسّ أيضاً ذلك[٤].

التّفسير: لمّابيّن السّبب في مشاهدة الصّور و سماع الأصوات الّتي لا وجود[٥] لها في الخارج حالتي النّوم و اليقظة، أراد أن يتكلّم في أقسامها و أحكامها. فإنّ منها مايكون صواباً غنيّاً عن التّعبير و التّأويل، و منها مايحتاج إليهما[٦]، و منها ما يكون باطلاً بالكلّيّة. فقدّم[٧] لذلك هذه المقدّمة، و هي أنّ من شأن هذه[٨] القوّة المتخيّلة الانتقال من المعنى[٩] إلى ما له تعلّق، إمّا[١٠] إلى شبيهه، و إمّا[١١] إلى ضدّه[١٢]. و سبب ذلك[١٣] الانتقال تارة إلى الشّبيه[١٤]، و أخرى إلى الضّدّ، أمور جزئيّة لا وقوف لنا[١٥] عليها. ثمّ بيّن[١٦] أنّ الحكمة الإلهيّة[١٧] تقتضي أن يكون خلقة هذه القوّة[١٨] على هذا الوجه، فإنّها لو لم تكن كذلك لما انتفعنا[١٩] بها من التّفكّر، لأنّ التّفكّر لا يتمّ إلّا بالانتقالات من الأمور الحاصلة إلى الأمور المستجهلة.

و لمّاثبت أنّ هذه القوّة من شأنها و غريزتها هذا الانتقال فهي لا تخلو[٢٠] عن هذا الانتقال إلّا إذا منعها[٢١] من ذلك مانع[٢٢] و ما ذاك إلّا أحد أمرين: أحدهما استيلاء النّفس النّاطقة عليها، فإنّها تمنعها عن هذه الانتقالات و تقفها[٢٣]. و الثّاني أن تكون الصّورة المتقشة فيها قويّة جليّة، فهي لجلائها[٢٤] و قوّتها تمنعها عن الانتقال عنها[٢٥] إلى غيرها[٢٦] لماعرفت فيما سبق أنّ[٢٧] من شأن القوى الجسمانيّة أن لاتكون لهاشعور بالمدركات الضّعيفة عند شعورها بالمدركات القويّة.

١- هذا الانتقال أو تضبط: هذه الانتقالات أو تضبطه م. ٢- الصّورة: الصّور مص. ٣- عارف: عارث م.
٤- ذلك: كذلك مص. ٥- وجود: وجه ط. ٦- إليهما: إليها م. ٧- فقدّم: تقدّم م، مص. ٨- هذه: - ط، م، مج.
٩- المعنى: معنى مص. ١٠- إمّا: ما إمّا م، ط. - ثمّ س، مص. ١١- و إمّا: أي ط، م، مص.
١٢- ضدّه: ط، ط، مص. ١٣- ذلك: - ط، م، مص. : كلّ ذلك مج. ١٤- الشّبيه: الشّبه مص. : الشّبه م.
١٥- لنا: - م. ١٦- بيّن: ليبيّن س. ١٧- الحكمة الإلهيّة: الحكم ط. ١٨- القوّة: - مج. ١٩- انتفعنا: ينفعنا ط.
٢٠- فهي لا تخلو: فلا تخلو ط. ٢١- منعها: منها ط. ٢٢- مانع: منعها م. ٢٣- تقفها: تقفها ط، مص.
٢٤- لجلائها: لجلائها مج. : بجلائها مص. ٢٥- عنها: منها ط، م، مص. ٢٦- غيرها: - و ط، م، مص.
٢٧- أنّ: - س.



[الفصل الحادي و العشرون]

إشارة : فالأثر الروحاني السّانح للنفس في حالتي النّوم و اليقظة قديكون ضعيفاً، فلايحرّك الخيال و الذّكر، و لايبقى له أثر[1]. و قديكون أقوى من ذلك فيحرّك الخيال، إلّا أنّ الخيال يمعن[2] في الانتقال و يخلّي عن التّصريح[3]، فلايضبطه الذّكر، و إنّما يضبط انتقالات التّخيّل و محاكياته[4] و قديكون قويّاً جدّاً، و تكون[5] النّفس عند تلقّيه رابطة الجأش، فترتسم الصّورة في الخيال[6] ارتساماً جليّاً. و قدتكون النّفس بها معنيّة[7] فترتسم في الذّكر ارتساماً قويّاً، و لاتتشوّش بالانتقالات. و ليس إنّما يعرض لك ذلك في هذه الآثار فقط، بل و فيما تباشره في أفكارك[8] يقظان. فربّما انضبط فكرك في ذكرك، و ربّما تقلت[9] عنه إلى أشياء متخيّلة تنسيك مهمّك، فتحتاج إلى أن تحلّل بالعكس، و تصير من السّانح المضبوط إلى السّانح الّذي يليه متنقلاً عنه إليه، وكذلك إلى آخر. فربّما اقتنص ما أضلّه من مهمّه الأوّل، و ربّما انقطع عنه. و إنّما يقتنصه بضرب من التّحليل[10] و التّأويل.

التّفسير : لمّافرغ من بيان تلك المقدّمة رجع الآن إلى المقصود. و هو أنّ النّفس إذا اتّصلت بالعقول المفارقة، فالأثر الحاصل منها في النّفس على أقسام: الأوّل: أن يكون ضعيفاً جدّاً، فلايحرّك الخيال و الذّكر، ولايبقى معه[11] أثر[12] منهما[13] ألبتّة[14]. الثّاني: أن يكون أقوى من ذلك فيحرّك الخيال، إلّا أنّ الخيال يمعن[15] في الانتقال. الثّالث: أن يكون قويّاً جدّاً، فترتسم[16] الصّورة في الخيال ارتساماً جليّاً تامّاً.

ثمّ قال : و ليست هذه الأحوال مختصّة بحال النّوم فقط، بل هي حاصلة أيضاً عند اليقظة. فإنّك إذا تفكّرت في أمور فربّما انضبط فكرك في ذكرك، و ربّما انتقلت عن مطلوبك إلى أمور آخر بحيث تنسى مهمّك، فتحتاج في تذكّر ذلك المطلوب إلى أن تحلّل[17] بالعكس. وذلك التّحلّل قد يؤدّيك إلى وجدان ذلك المطلوب[18] تارة، وقد لايؤدّيك[19] إليه[20] أخرى.

١- أثر : + منها مص. ٢- يمعن : معن س. ٣- التّصريح : التّصريح م، مص. ٤- محاكياته . محاكاته مص.
٥- و تكون : أو تكون مص. ٦- في الخيال : - س. ٧- معنيّة: معينة م، مص. ٨- في أفكارك: من أفكار مص.
٩- تقلت: تقلّت س : انقلب م. ١٠- التّحليل: التّخيّل س. ١١- معه: منه م، مع : به ط. ١٢- أثر: أثرها ط.
١٣- منهما : لهما مع. ١٤- ألبتّة : - س. ١٥- يمعن : يمعن ط. ١٦- فترتسم : ترسم ط.
١٧- تحلّل : تحلّل ط، م، مص. ١٨- إلى أن تحلّل ... ذلك المطلوب : - ط، م.
١٩- وقد لايؤدّيك : و لايؤدّيك ط، : تارة و لايؤدّيك م، مص. ٢٠- إليه : - مص.



[الفصل الثاني و العشرون]

تنبيه: فما كان من الأثر[١] الذي فيه الكلام مضبوطاً في الذكر[٢] في[٣] حال يقظة أو نوم[٤] ضبطاً مستقراً كان إلهاماً أو وحياً صراحاً، أو حلماً لا يحتاج إلى تأويل أو تعبير، و ما كان قد بطل هو و بقيت محاكياته و تواليه احتاج إلى أحدهما. و ذلك يختلف بحسب الأشخاص و الأوقات و العادات: الوحي إلى تأويل، و الحلم[٥] إلى تعبير.

[الفصل الثالث و العشرون]

إشارة: إنّه قد يستعين بعض الطبائع بأفعال تعرض منها للحسّ حيرة، و للخيال وقفة؛ تستعد القوة المتلقية[٦] للغيب تلقياً صالحاً، و قد وجّه الوهم إلى غرض بعينه، فيتخصص بذلك قبوله. مثل ما يؤثر عن قوم من الأتراك أنّهم إذا فزعوا إلى كاهنهم في[٧] تقدمة معرفة، فزع هو إلى شدّ[٨] حثيث جدّاً، فلايزال يلهث فيه حتّى يكاد يغشى عليه، ثم ينطق[٩] بما يخيّل إليه، و المستمعة[١٠] يضبطون ما يلفظه[١١] ضبطاً حتّى يبنوا[١٢] عليه تدبيراً. و مثل ما يشغل بعض من يستنطق في هذا المعنى بتأمل شيء شفّاف مرعش للبصر برجرجته، أو مدهش إيّاه بشفيفه. و مثل ما يشغل بتأمّل لطخ من سواد براق، و بأشياء ترقرق، و بأشياء تمور. فإنّ جميع ذلك ممّا يشغل الحسّ بضرب من التّحيّر، و ممّا يحرّك الخيال تحريكاً محيّراً كأنّه إجبار[١٣] لا طبع. و في حيرتهما اهتبال فرصة الخلسة المذكورة. و أكثر ما يؤثر هذا، ففي طباع من[١٤] هو بطباعه إلى الدّهش أقرب، و بقبول الأحاديث المختلطة أجدر، كالبله من الصّبيان. و ربّما أعان على ذلك الإسهاب في الكلام المختلط[١٥] و الإيهام لمسيس الجنّ، و كلّ ما فيه تحيير و تدهيش. و إذا اشتدّ توكّل الوهم بذلك الطّلب لم يلبث أن يعرض ذلك الاتّصال: فتارة يكون لمحان الغيب ضرباً من ظنّ قوي، و تارة يكون شبيهاً بخطاب من جنّي أو هتاف من غائب، و

١- الأثر: + المذكور م. : الأمر مع. ٢- في الذكر: + مرتسماً فيه م على الهامش. ٣- في: - طد م.
٤- يقظة أو نوم: اليقظة أو النوم مص. ٥- الحلم: الحكم م. ٦- المتلقّية: المتقلبة م. ٧- في: إلى مص.
٨- شدّ: + طد م. ٩- ينطق: ينطبق م. ١٠- المستمعة: المستمعة س. ١١- يلفظه: يتلفظ به م.
١٢- يبنوا: ينهوا مص.: يثبتوا م. ١٣- إجبار: اختيار س. ١٤- ففي طباع من: فيمن س.
١٥- المختلط: المخلط س.

تارة يكون مع تراتي[1] شيء للبصر مكالمحة حتى يشاهد[2] صورة الغيب مشاهدة.

[الفصل الرابع و العشرون]

تنبيه: إعلم أنّ هذه الأشياء ليس سبيل القول بها و الشهادة لها، إنّما هي ظنون إمكانيّة صير إليها من أمور عقليّة فقط، و إن كان ذلك أمراً معتمداً لركان، ولكنّها تجارب لمّا ثبتت طلبت[3] أسبابها. و من السّعادات المتفقة لمحبّي[4] الاستبصار أن تعرض لهم هذه الأحوال في أنفسهم، أو يشاهدوها مراراً متوالية في غيرهم حتّى يكون ذلك تجربة في إثبات أمر عجيب، له كون و صحّة و داعياً إلى طلب سببه. فإذا اتّضح جست الفائدة[5]، و اطمأنّت النّفس إلى وجود تلك الأسباب، و خضع الوهم فلم يعارض العقل فيما يرنا وراء منها و ذلك من أجسم الفوائد و أعظم المهمّات. ثمّ إنّي لو اقتصصت جزئيّات هذا الباب فيما شاهدناه، و فيما حكاه من صدّقناه، لطال الكلام. و من لم يصدّق الجملة[6] هان عليه أن لايصدّق أيضاً التّفصيل[7].

التّفسير: هذه الفصول الثلاثة غنيّة عن الشّرح لجلائها[8].[9]

المسألة الرّابعة

في لمّيّة[10] خوارق العادات[11]

[الفصل الخامس و العشرون]

تنبيه: و لعلّك قد يبلغك[12] عن العارفين أخبار تكاد تأتي بقلب العادة، فتبادر إلى التكذيب. و ذلك مثل ما يقال: إنّ عارفاً استسقى للنّاس فسقوا، و استشفى لهم فشفوا، أو دعا عليهم فخسف بهم

١- تراتي : ٩ من مص. ٢- يشاهد : يشاهدا مص. ٣- طلبت : طلب س. ٤- لمحبّي : لمحبّي، مص.

٥- الفائدة : + به مص. ٦- الجملة: بالجملة س. ٧- التّفصيل : + قال رضي الله عنه س. : + التّفسير قال الأمام الشّارح رضي الله عنه مص. ٨- عن الشّرح لجلائها : عن الشّرح والتّفسير مج. : عن التّفسير مص.

٩- فإنّ جميع ذلك منّا بشغل (ص ٧٥٢ س ١٤) ... غنيّة عن الشّرح لجلائها :- م. ١٠- لمّيّة : كمّيّة مص.

١١- في لمّيّة خوارق العادات :- ط. :+ و هي آخر الكتاب س، مج. ١٢- يبلغك : يبلغك مج، مص.



و زلزلوا، أوهلكوا بوجه آخر، و دعا لهم فصرف عنهم الوباء و الموتان و السّيل[1] و الطّوفان. أو خشع[2] لبعضهم سبع، أو لم يتفرّق عنه طير، أو مثل ذلك ممّا لا يأخذ في طريق الممتنع الصّريح. فتوقّف و لا تعجل، فإنّ لأمثال[3] هذه أسباباً في أسرار الطّبيعة. و ربما يتأتّى لي أن أقتصّ[4] بعضها عليك.

التّفسير: عدّ في هذا الفصل أموراً كثيرة من[5] خوارق العادات ولكنّها بأسرها متعلّقة بالتّصرّف في العالم العنصري. و ذكر أنّ لها أسباباً معلومة، و لم يذكر البتّة شيئاً[6] يتعلّق بالأجرام الفلكيّة. فإنّ التّصرّف فيها بالتّغيير[7] عن مجاريها عنده محال.

[الفصل السّادس و العشرون]

تذكرة[8] و تنبيه: أليس قد بان لك أنّ النّفس النّاطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع، بل ضرباً من العلائق[9] أخر. و علمت أنّ تمكّن هيئة العقد[10] منها، و ما يتبعه[11]، قد يتأدّى[12] إلى بدنها مع مباينتها لها[13] بالجوهر. حتّى أنّ وهم الماشي على جذع معروض فوق فضاء يفعل[14] في إزلاقه ما لا يفعله وَهْمُ مثله، و الجذع على قرار. و يتبع أوهام النّاس تغيّر مزاج مدرّجاً[15] أو دفعة، و ابتداء[16] أمراض أو إفراق منها. فلا تستبعدنّ[17] أن يكون لبعض النّفوس ملكة يتعدّى تأثيرها بدنها، و تكون لقوّتها كأنّها نفس ما للعالم. و كما تؤثّر بكيفيّة مزاجيّة، تكون قد أثّرت مبدأً لجميع[18] ما عدّدته، إذ مبادئها[19] هذه الكيفيّات لاسيّما في جرم صار أولى[20] به لمناسبة تخصّه مع بدنه. لاسيّما و قد علمت أنّه ليس كلّ مسخّن بحارّ، و لا كلّ مبرّد ببارد. فلا تستنكرنّ[21] أن تكون[22] لبعض النّفوس هذه القوّة حتّى تفعل في أجرام أخرى تنفعل عنها انفعال بدنه. و لا تستنكرنّ أن تتعدّى عن قواها الخاصّة إلى قوى نفوس أخرى تفعل فيها. لاسيّما إذا كانت شحذت[23] ملكتها بقهر قواها البدنيّة الّتي لها، فتقهر شهوة

۱- السّيل : التّفسير، و أيضاً في الهامش : «السّيل» س. ۲- خشع : خضع مص.
۳- فإنّ لأمثال : فإنّ مذهب الأمثال م. ۴- أقتصّ : أنقص مص. ۵- من : في مص. ۶- شيئاً : سبباً مج.
۷- بالتّغيير : بالتّعيّن ط. ۸- تذكرة : على الهامش س. ۹- العلائق : علائق مص. : العلاقة س.
۱۰- العقد : العقل م، مص. ۱۱- ما يتبعه : ما يتبعها س. : ممّا يتبعها مص. ۱۲- يتأدّى : تتأتّى س.
۱۳- لها : له م. ۱۴- يفعل : يفعله مص. ۱۵- مدرّجاً : مدرّج س. : متدرّج م. ۱۶- و ابتداء : أو ابتداء م.
۱۷- فلا تستبعدنّ : فلا يستبعده م. ۱۸- مبدأً لجميع : لمبدأ جميع مص. ۱۹- مبادئها : مادّتها س.
۲۰- أولى : أو م. ۲۱- فلا تستنكرنّ : فلا تستنكر م. ۲۲- تكون : - س. ۲۳- شحذت : - مص.

أو غضباً أو خوفاً من غيرها.

التفسير: بني[1] هذا الباب على مقدّمتين: إحداهما، أنّ النفس الناطقة ليست جسماً و لاجسمانيّة، و قدمرّ بيان ذلك. و ثانيهما[2] أنّ الهيئات النفسانيّة قدتكون مبادى لحدوث الحوادث[3] في الأبدان مع[4] كون النفس[5] مباينة لها. و بيّن ذلك بأمور أربعة[6]:

فأوّلها، أنّ الإنسان قديمكنه المشي على خشبة موضوعة على الأرض، ولو وضعت تلك الخشبة على طرف جدار لماتمكّن[7] من المشي عليها. و ما ذاك إلّا أنّ[8] توهّم السقوط يوجب السّقوط[9].

و ثانيها، أنّ أمزجة الناس تتغيّر بحسب تغيّر[10] أحوالهم النّفسانيّة من الغضب و الحزن و الخوف و الفرح، و ذلك معلوم بالضّرورة.

و ثالثها، أنّ التوهّم الشّديد للمرض[11] أو الصّحّة[12] ربّما[13] أوجب ذلك، و هذا معلوم بالاختبار و الاستقراء[14].

و رابعها، أنّه ليس كلّ مسخّن[15] بحارّ، فإنّ الحركة تسخّن[16] و هي غير[17] حارّة، و لا كلّ مبرّد بارد، فإنّ القوّة الّتي في الأفيون تبرّد فوق تبريد[18] الماء مع أنّ الأفيون مركّب و الماء بسيط. و قوّة الكيفيّة في البسيط[19] أقوى منها في المركّب.

و إذا ثبت ذلك فلايستبعد أن يكون لبعض النفوس خاصيّة[20] لأجلها يتمكّن من التصرّف في عنصر هذا العالم. و تكون تلك النفوس[21] لكلّيّة عنصر[22] هذا العالم كنفسنا بالنّسبة إلى بدننا. و لايستبعد أيضاً أن يتعدّي تأثير تلك النفس إلى سائر النفوس، حتّي تصير سائر النفوس لاتّصالها بها قويّة على[23] مثل ذلك التصرّف أومايقرب منه.

١- بني: بناه مص : بيّن ط.   ٢- ثانيهما: الثّانية س.   ٣- الحوادث: العادات ط، م، مص.   ٤- مع : في مج.

٥- النّفس : النّفوس ط.   ٦- أربعة : ثلاثة ط، س، مص.   ٧- لماتمكّن : ليمكن م.   ٨- أنّ : أنّ ط، م.

٩- يوجب السّقوط : يوجبه ط، م، مص.   ١٠- تغيّر : - ط، م.   ١١- للمرض : - س.

١٢- الصّحّة : للصّحّة ط، م، مص.   ١٣- ربّما: أيضاً ط، - م.   ١٤- و الاستقراء: على الهامش س.

١٥- أنّه ليس كلّ مسخّن: أنّ كلّ مسخّن ليس مج.   ١٦- تسخّن: مسخّن مج، مص.   ١٧- غير : ليس م.

١٨- تبريد: تبرّد م، مص.   ١٩- في البسيط : - ط.   ٢٠- خاصيّة: خاصّة س.   ٢١- النّفوس: النّفس ط، - م.

٢٢- عنصر : - س.   ٢٣- قويّة على : على قوّة مص.



و إذا ثبت أنّ هذا المعنى محتمل في جوهر النّفس، فإذا انضمّت الرّياضات إليه، أعني كسر قوّتي[1] الشّهوة و الغضب، فلاشكّ أنّها تصير حينئذ أقوى. هذا حال هذا الفصل.

و لقائل أن يقول: هذه الوجوه الّتي ذكرتموها لاتفيد القطع بصحّة وجود هذه النّفس الّتي تذكرونها؛ لأنّه ليس إذا كان توهّم المشروط موجباً له، و توهّم الضّحك و المرض قد يكون[2] موجباً لهما، و سائر[3] الانفعالات النّفسانيّة موجبة أنواعاً مخصوصة من تغيّرات[4] المزاج، لزم من ذلك القطع بوجود نفس ناطقة[5] تقوى على التّصرّف في كلّيّة العالم العنصري؛ لأنّ النّفس النّاطقة مخالفة[6] بالماهيّة لهذه القوى الأخر. و لايلزم من ثبوت حكم لشيء، ثبوت حكم أقوى و أجلّ من الحكم الأوّل لشيء آخر يخالف الشّيء[7] الأوّل.

فإن قلتم: ليس غرضنا من ذكر هذه الوجوه إقامة البرهان على القطع بصحّة وجود هذه النّفس، بل إزالة الاستبعاد، و بيان أنّه ليس في العقل ما ينافيها، قلنا: فإذن يرجع حاصل ما ذكرتموه ههنا إلى أنّه لادليل على صحّته و[8] على امتناعه و ذلك يوجب التّوقّف، لا القطع بالصّحّة.

و أيضاً فقد يتمّم[9] هذه المسئلة على إثبات النّفس النّاطقة، و ليس الأمر كذلك؛ لأنّ التّوهّم الموجب للمشروط قوّة جسمانيّة، و التّخيّلات الّتي لأجلها يختلف حال المزاج و هي[10] الغضب و الفرح و الغمّ جسمانيّة. و إذا كان الأمر كذلك، فالاستدلال بكون هذه القوى[11] الجسمانيّة موجبة لهذه التّغيّرات على تجويز أن يكون للبدن المخصوص خاصيّة معيّنة لأجلها يتمكّن الإنسان من التّصرّف في هذا العالم، أولى من الاستدلال بذلك على تجويز أن يكون في النّفوس النّاطقة نفس قويّة[12] تقوى على ذلك. اللّهمّ إلّا إذا دلّت دلالة منفصلة[13] على أنّ النّفس النّاطقة ليست جسماً و لاجسمانيّة. فعلمنا أنّه لاتعلّق لإثبات هذا الاحتمال الّذي ذكرتموه بإثبات تجرّد النّفس و عدم تجرّدها البتّة و أصلاً.

فقد تلخّص ممّا ذكرنا أنّه لاحاصل لهذا الفصل بعد حذف الأمور الخارجيّة و تحصيل الأمور

١- قوّتي: قوى م، مص. ٢- قد يكون: - س. ٣- سائر: لسائر م. ٤- تغيّرات: تغيّر س.

٥- نفس ناطقة: النّفس النّاطقة مص. ٦- مخالفة: - ط. ٧- يخالف الشّيء: مخالف الشّيء س.

٨- على صحّته و: - س. ٩- يتمّم: علمتم م. ١٠- و هي: - ط. ١١- القوى: للقوى م.

١٢- قويّة: قوى مص، - ط، م، مج. ١٣- منفصلة: مفصّلة س.



المهيّة[1]، إلّا أن يقال: إنّ كون الإنسان موصوفاً بخاصية لأجلها يتمكّن من التصرّف في هذا العالم العنصري، إمّا في نفسه النّاطقة أو في بدنه، جائز لايمنعي[2] القطع بصحّته. بل بمعنى أنّه ليس عندنا مايدلّ على امتناعه أصلاً. و معلوم أنّ هذا القدر من الجواب لايستدعي التطويل المذكور.

[الفصل التاسع و العشرون]

إشارة: هذه القوّة ربّما كانت للنّفس بحسب المزاج الأصلي[3]، لمايفيده من هيئة نفسانيّة بصير للنفس الشّخصيّة تشخّصها[4]. و قد تحصل لمزاج يُتحصّل[5] و قد تحصل بضرب من الكسب يجعل النّفس[6] كالمجرّدة لشدّة الذّكاء، كماتحصل لأولياء اللّه الأبرار.

التفسير: لمّا ذكر أنّه[7] تمكّن[8] الآتي بخوارق العادات لاختصاص نفسه[9] بخاصية معيّنة، ثمّ كان من مذهبه أنّ النفوس النّاطقة البشريّة متساوية بالنوع[10] أي[11] هي متساوية في تمام الماهيّة، و إن كان لم يذكر في شيء من كتبه على هذا المطلوب شبهة فضلاً عن حجّة، فحينئذ وجب عليه القطع بأنّ امتياز تلك النفس[12] عن سائر النفوس بهذه القوّة ليس امتيازاً بأمر ذاتيّ، بل لابدّ و أن يكون بأمر عرضيّ[13]. و لايمكن أن يكون ذلك إلا لأحد وجوه ثلاثة:

أحدها[14]: المزاج الأصلي، و بيانه أنّ النوع الّذي يوجد في أشخاص كثيرة فإنّ تشخّصات[15] تلك الأشخاص لابدّ و أن تكون معلّلة بالقوابل، على مامرّ بيان هذه المقدّمة في النّمط الرّابع. و إذا كانت النّفوس البشريّة أشخاص نوع واحد، كانت تشخّصاتها معلّلة بالقوابل. و قوابلها هي الأبدان الموصوفة بالأمزجة المختلفة. فإذن[16] تلك الأمزجة علل لتشخّصات تلك النفوس. و إذا ثبت ذلك فلا استبعاد في أن تكون تلك الأمزجة، كماتكون عللاً لتشخّصات تلك النفوس، تكون أيضاً عللاً لأحوال و صفات لازمة لتلك الأشخاص. و إذا كان كذلك، جاز أن تكون نفس مختصّة بالقوّة

١- المهيّة: الماهيّة مص. ؛+ اللّهم مج. ٢- لايمنعي: يمنع مج. ٣- الأصلي: + الّذي م.
٤- تشخّصها: لتشخّصها م؛ فيخصّها س. ٥- يُتحصّل: تحصّل م. ٦- يجعل النّفس: - س. ٧- أنّه: أن ط، م، مص.
٨- تمكّن: يمكن مج، ط. ٩- نفسه: النّفس مج. ١٠- بالنّوع: في النوع ط، م، مص. ١١- أي: أو س.
١٢- النّفس: النّفوس مج. ١٣- عرضيّ: عدمي مج. ١٤- أحدها: الأوّل مج. ؛ على ط. ؛ - س.
١٥- تشخّصات: مشخّصات م، مص. ١٦- فإذن: فإنّ س.



المذكورة لأجل المزاج المشخّص، فيكون ذلك وصفاً عرضيّاً، و إن كان لازماً من أوّل الوجود إلى آخره.

و ثانيها أن تحصل تلك الخاصيّة للنفس لأجل مزاج طارئ غير مكتسب[1].

و ثالثها أن تحصل تلك القوّة بالكسب و الاجتهاد في الرّياضة و تصفية النفس كما تحصل لأولياء الله الأبرار.

[الفصل الثامن و العشرون]

إشارة: و الّذي يقع له هذا في جبلّة النفس[2] ثمّ يكون خيّراً رشيداً مزكّياً لنفسه، فهو ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء، و تزيده تزكيته[3] لنفسه من هذا المعنى زيادة على مقتضى جبلّته فيبلغ المبلغ الأقصى، و الّذي يقع له هذا ثمّ يكون شريراً و يستعمله في الشرّ، فهو الساحر الخبيث. و قد يكسر قدر نفسه من غلوائه في هذا المعنى، فلا يلحق شأو[4] الأزكياء[5] فيه.

التفسير: لمّا بيّن إمكان وجود نفس قويّة على التصرّف في عنصر هذا العالم، شرع الآن في ذكر أقسام هذه النفس[6]، فقال: النفس الّتي يكون لها مثل هذه الخاصيّة: إمّا أن تكون خيّرة أو شريرة. فإن كانت خيّرة فهو الّذي يكون صاحب المعجزة من الأنبياء[7] و الكرامة من الأولياء. ثمّ إنّ هذه النفس إذا انضمّت[8] الرّياضة و[9] الاجتهاد إلى ما لها من الخاصيّة قويت في هذا الكمال، و بلغت الغاية[10] فيه. و أمّا إن كانت شريرة فهو الساحر الخبيث. و ربّما منعه خبثه من الوصول إلى الكمال حتّى[11] لا يبلغ في كمال القوّة مبلغ الأنبياء و الأولياء.

[الفصل التاسع و العشرون]

إشارة: الإصابة بالعين تكاد أن تكون[12] من هذا القبيل، و المبدأ فيه حالة نفسانيّة معجبة[13]، تؤثّر

۱- غير مكتسب: - س، مج. ۲- النفس: لنفس مص. ۳- تزكيته: تزكية مص. ۴- شأو: شيأ و م، مص، [الشأو: الغاية و الأمد.] ۵- الأزكياء: الأذكياء مص. ۶- النفس: النفوس ط، م، مص. ۷- من الأنبياء: على الهامش س. ۸- انضمّت: + إليها س. ۹- الرّياضة و: رياضة مص. ۱۰- الغاية: للغاية مج. ۱۱- حتّى: - مج. ۱۲- أن تكون: تكون س. ۱۳- معجبة: تعجبيّة س.



نهكاً[1] في المتعجّب منه بخاصيته[2]. و إنّما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثّر في الأجسام ملاقياً، أو مرسل جزء، أو منفذ كيفيّة في واسطة. و من تأمّل ما أصّلناه استسقط هذا الشّرط عن درجة الاعتبار.

التّفسير: لمّا تكلّم في النّفوس الشّريرة[3] المؤثّرة في عنصر هذا العالم، ذكر في هذا الفصل ما يؤكّد هذا القول[4]. و هو الإصابة بالعين. فإنّه لامعنى[5] لها إلّا أنّ[6] الحالة النّفسانيّة الّتي في نفس المتعجّب[7] أفادت نهكاً[8] و ضعفاً في المتعجّب منه. و إذا جاز[9] ذلك، فلم لايجوز مثله في السّحر؟

و لقائل أن يقول: هذه الصّورة أيضاً غير حاصلة لأن يستدلّ[10] بها على التّطلّع على صحّة[11] المطلوب. بل لافائدة فيها إلّا دفع[12] استبعاد المنكر. ثمّ لايبقى بعده إلّا التّوقّف في الامتناع و الصّحّة إلى ظهور البرهان، أو مشاهدته في العيان.

و أمّا قوله: «و إنّما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثّر في الأجسام ملاقياً أو مرسل جزء، إلى آخره»[13]، فاعلم أنّ من النّاس من أنكر التّأثيرات النّفسانيّة أصلاً، و قصر الأمر على التّأثيرات الجسمانيّة و زعم أنّ التّأثير لايحصل إلّا بالملاقاة. ثمّ إنّهم تكلّفوا في الجواب عن الإصابة بالعين أموراً ركيكة جدّاً[14]. مثل أنّ بعضهم قال: إنّه يخرج من قلب العائن نفس و هواء يصل إلى ذلك الشّيء، يكون جارياً مجرى السّهم[15]. و منهم من ذكر في جذب المغناطيس[16] الحديد ما[17] يقرب منه، لزعم أنّه يخرج منه خيوط دقيقة و تتعلّق بالحديد[18]، و حينئذ ينجذب الحديد[19] إليه. فهذا هو المعنيّ بإرسال الجزء. و أمّا إرسال الكيفيّة فهو أنّ النّار إذا سخّنت جسماً بعيداً عنها، فإنّما تسخّنه لأنّها[20] تسخّن الأقرب فالأقرب[21]. و كأنّها بعث كيفيّتها إلى مايقرب منها، ثمّ أنّ تلك الكيفيّة سخّنت الجسم البعيد.

1- نهكاً: نهكنا: [illegible] على هامش س. 2- بخاصيته: الخاصيّة س، بخاصيتها مص. 3- الشّريرة: البشريّة مج.

4- هذا القول: القول به ط، م، مص. 5- لامعنى: معنى ط. 6- أنّ: -ط، على الهامش س.

7- المتعجّب: حالتي ط، م، مص. 8- نهكاً: نهكنا س. 9- جاز: كان س. 10- لأن يستدلّ: لأن لايستدلّ م، مص.

11- على صحّة: بصحّة س، في صحّة مج. 12- إلّا دفع: -ط.

13- إلى آخره: إلى جزء مص؛ أو منفذ كيفيّة في واسطة و من تأمّل ما أصّلناه استسقط هذا الشّرط عن درجة الاعتبار ط، م.

14- جدّاً: -مج. 15- السّهم: السّمّ س؛ إليه م؛ إسم له ط، مج. 16- في جذب المغناطيس: -م.

17- ما: و ما مج، منها ط. 18- تتعلّق بالحديد: تعلّق م. 19- و حينئذ ينجذب الحديد: -ط.

20- لأنّها: لأجل أنّها ط، مج. 21- فالأقرب: -ط، مص.

ثم الشيخ قال : «و من تأمّل ما أصّلناه استسقط هذا الشّرط عن درجة الاعتبار» يعني من تأمّل ما ذكرناه في أوّل الباب من تأثير الوهم في السّقوط و تأثير الخيال[1] في تغيير[2] المزاج، علم فساد هذا الشّرط.

[الفصل الثّلاثون]

تنبيه : إنّ الأمور الغريبة تنبعث في عالم الطّبيعة من مبادي ثلاثة:

أحدها الهيئة النّفسانيّة المذكورة.

و ثانيها خواصّ الأجسام العنصريّة، مثل جذب المغناطيس للحديد بقوّة تخصّه.

و ثالثها قوى سماويّة بينها و بين أمزجة أجسام[3] أرضيّة مخصوصة بهيئات وضعيّة، أو بينها و بين قوى نفوس أرضيّة مخصوصة بأحوال فلكيّة فعليّة[4][5] أو انفعاليّة مناسبة تستتبع حدوث[6] آثار[7] غريبة.

و السّحر من قبيل القسم الأوّل، بل المعجزات و الكرامات. و النّيرنجات من قبيل القسم الثّاني. و الطّلسمات من قبيل[8] القسم الثّالث.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ ظهور الخوارق يجوز أن تكون لخاصيّة[9] النّفس، بيّن ههنا أنّ ذلك قد يكون لغير هذه العلّة بل لعلل أخر[10]. ثمّ جعلها على أقسام ثلاثة، و ذلك لأنّ المقتضي لهذه الخوارق إمّا أن يكون قوّة نفسانيّة، أو جسمانيّة. و إن[11] كانت جسمانيّة: فإمّا أن تكون قوّة جسمانيّة عنصريّة، أو قوّة جسمانيّة فلكيّة[12]. فأمّا الخوارق الحاصلة[13] من[14] التّأثيرات النّفسانيّة فهي المعجزات و الكرامات و السّحر[15]. و أمّا الحاصلة من القوى العنصريّة كجذب المغناطيس للحديد[16] فهي النّيرنجات. و أمّا الحاصلة من النّفوس[17] الفلكيّة فهي المسمّاة بالطّلسمات.

۱- الخيال: الخيالات ط، م، مج. ۲- تغيير: مص. ۳- أمزجة أجسام: أمزجة الأجسام م. ۴- فلكيّة: على الهامش م.

۵- فلكيّة فعليّة: فعليّة فلكيّة س. ۶- تستتبع حدوث: - م. ۷- آثار: + عجيبة م. ۸- قبيل: - س.

۹- لخاصيّة: بخاصيّة م، مص. ۱۰- لعلل أخر: لعلّة أخرى مص. ۱۱- و إن: إن م، مص، مج.

۱۲- فلكيّة: أو فلكيّة ط. : على الهامش س. ۱۳- الحاصلة: - مج. ۱۴- من: - ط. ۱۵- و السّحر: - ط.

۱۶- للحديد: - م، ط، مص. ۱۷- النّفوس: القرن ط، م.

و اعلم أنّ القوى الفلكيّة لاتؤثّر في الخوارق إلّا عند انضمام القوى العنصريّة القابلة و القوى[1] النفسانيّة الأرضيّة الفاعلة، و هذا هو الطّلسمات. فهذا ما أورده مهنا و شرحناه نحن[2]. ثمّ ارجع إلى السّرّ المكتوم إن كنت راغباً في التّحقيق، فقد ظهر إمكان وقوع[3] الخوارق على هذه الوجوه الثّلاثة[4].

[الفصل الحادي و الثّلاثون]

نصيحة : إيّاك[5] أن يكون تكيّسك و تبرّؤك عن العامّة هو تبرّي[6] مستكراً لكلّ شيء، فذلك طيش وعجز. و ليس الخرق في تكذيبك ما لم تستبن لك بعد جليّته دون الخرق في تصديقك بما لم تقم بين يديك بيّنته[7]، بل عليك الاعتصام بحبل التّوقّف، و إن أزعجك استنكار مايوعاه سمعك ما لم تتبرهن استحالته لك. فالصّواب لك[8] أن تسرح أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان ما لم يذدك[9] عنها[10] قائم البرهان. و اعلم أنّ في الطّبيعة عجائب، و للقوى العالية الفعّالة، و القوى السّافلة المنفعلة، اجتماعات على غرائب.

التفسير : الظّاهريون من الفلاسفة و الّذين لم يمارسوا حقائق العلوم قد جرت عادتهم[11] بإنكار الكرامات و المعجزات، بل كلّ[12] ماكان على خلاف العادات المألوفة و المناهج المطّردة. و غرضهم من ذلك أن يتميّزوا عن العامّة، و الإغمار[13] في عدم الاغترار[14] بكلّ ما يقال. و الشّيخ نعم ما استهجن طريقتهم، و زيّف سيرتهم، و بيّن أنّ الحُمْق[15] في إنكار مالم يعرف امتناعه بالبرهان ليس دون الحمق[16] في الاعتراف بمالم يعرف ثبوته[17] بالبرهان[18]. و ذلك لأنّ الجزم بالقضيّة[19] المحتملة من[20] غير دلالة حمق[21]، سواء كان ذلك الجزم جزماً[22] بالإثبات، أو بالنّفي[23]. فالعوام حُمقى لجزمهم بالثبوت

۱- و القوى : إلى القوى مج. : أو القوى ط، م.   ۲- نحن : - ط، م، مص.   ۳- وقوع : ظهور مج.
۴- الثّلاثة : + و بالله التّوفيق مج.   ۵- إيّاك : + و مص.   ۶- تبرى : - م.   ۷- بيّنته : بيّنة مص.
۸- لك : - مص.   ۹- لم يذدك : لم تذده س.   ۱۰- عنها : عنه مص.   ۱۱- عادتهم : عاداتهم مج.
۱۲- كلّ : - س، مص.   ۱۳- الإغمار : - ط.   ۱۴- الاغترار : الاعتراف ط.   ۱۵- أنّ الحمق : أنّ الحمق مج.
۱۶- دون الحمق : دون الحق مج.   ۱۷- ثبوته : تقرّبه مج.
۱۸- ليس دون الحمق ... بالبرهان : م لكن ثابتة على الهامش بخطّ جديد.   ۱۹- بالقضيّة : في القضيّة مج.
۲۰- من : في مج.   ۲۱- حمق : الحق مج. : - ط، م.   ۲۲- جزماً : - ط.   ۲۳- بالنّفي : النّفي ط، م، مص.

لا دلالة، و هؤلاء المتفلسفة حمقى أيضاً لجزمهم بالنّفي لا دلالة. بل الحمق الأوّل أقرب إلى السّلامة من الحمق الثّاني، لأنّ الأوّل يوجب[1] الانقياد للأنبياء[2] عليهم السلام و الشّرائع. و ذلك سبب للنّظام[3] في الدّنيا و السّعادة بوجه ما في الآخرة على ما مرّ تقريره في النّهج الثّامن. و أمّا الحمق الثّاني فهو سبب الفساد و الخلاعة، و الشّرّ في الدّنيا، و الشّقاوة في الأخرى. فالأحمق الأوّل جاهل سليم، و الأحمق الثّاني شيطان رجيم.

و أمّا المحقّق فإن لاح له برهان في النّفي[4] أو الإثبات[5] قال به، و إلّا توقّف فيه، و سرّحه إلى بقعة الإمكان و الاحتمال وعدم الجزم لا بصحّته و لا بامتناعه.

و أمّا قوله:[6] «و اعلم أنّ في الطّبيعة عجائب و للقوى[7] العالية الفعّالة و القوى السّافلة المنفعلة اجتماعات على غرائب»، فمعناه ظاهر.

[الفصل الثّاني و الثّلاثون]

خاتمة و وصيّة: أيّها الأخ إنّي قد مخضت[8] لك في هذه الإشارات[9] عن زبدة الحقّ، و ألقمتك قفيّ الحكم في لطائف الكلم، فصنه عن المبتذلين و الجاهلين[10] و من لم يرزق الفطنة الوقّادة و الدّربة و العادة، وكان صغاه مع الغاغة، أوكان من ملحدة هؤلاء المتفلسفة و من همجهم. فإن وجدت من تثق بنقاء سريرته، و استقامة سيرته، و بتوقّفه[11] عمّا يتسرّع إليه الوسواس، و بنظره إلى الحقّ بعين الرّضا و الصّدق، فآته ما[12] يسألك منه[13] مدرّجاً، مجزّءاً مفرّقاً، تستفرس ممّا تسلفه لما تستقبله. و عاهده بالله، و بأيمان[14] لا مخارج لها، ليجري فيما تؤتيه[15] مجراك، متأسّياً بك. فإن أذعت هذا العلم، و أضعته[16]، فالله بيني و بينك. و كفى بالله[17] وكيلاً.

١- يوجب: موجب س. ٢- للأنبياء. للأولياء ط، م. : إلى الأنبياء مج. ٣- للنّظام: النّظام س.

٤- في النّفي: بالنّفي مج. ٥- أو الإثبات: أو في الإثبات س : و الإثبات م، مص. ٦- و أمّا قوله: - م

٧- في الطّبيعة عجائب وللقوى : في القوى ط، م، س، مص. ٨- مخضت: محضت م، ط.

٩- الإشارات : + و التّنبيهات س. ١٠- المبتذلين و الجاهلين: الجاهلين و المستقلين مص

١١- بتوقّفه: توقّفه م. ١٢- ما: عمّا م. ١٣- منه: من ذلك مج ١٤- بأيمان: بالإيمان الّتي م.

١٥- تؤتيه: يأتيه مص. ١٦- و أضعته: أو أضعته م، مص. ١٧- وكفى بالله: - م

التفسير: المخض: تحريك اللّبن ليؤخذ زبده[1]. النقي و النقية: الشّيء[2] يؤثر به الضّيف. و الغرض من هذا الفصل منع إلقاء هذا الكتاب و ما يجرى مجراه من العلوم المذكورة في أيدى أقوام مخصوصين. فالأوّل الجاهل[3] المتقدّم المستخفّ بالعلم، كماقيل: و من[4] منع الجهّال علماً أضاعه. و الثّاني البليد الّذي لايفهم، فإنّه لايقف على الحقيقة، و ربّما[5] صار سبباً لخروجه عن ربقة[6] الشّرائع[7] و صار أشقى الأشقياء. و الثّالث المقلّد، فإنّهم لاينتفعون بشيء من العلوم و إن كانوا في غاية الذّكاء، لأنّ حبّهم المفرط[8] بماهم عليه[9] من المذاهب يعميهم و يصمّهم من الوقوف[10]. و أخسّ النّاس و أرذلهم[11] مقلّدة هؤلاء المتفلسفة، فإنّهم ينظرون إلى أصحاب الشّرائع و الأديان[12] بعين الاستخفاف مع كونهم أخسّ النّاس درجة و أرذلهم مرتبة. و استحقاقهم اللّعن في الدّنيا و العذاب في الآخرة.

قال مصنّف[13] الكتاب محمّدبن عمر الرّازي[14] تجاوز الله عنه[15] و[16]: و أنا أيضاً أوصيك يا أخي في الدّين[17]، و صاحبي في طلب اليقين، أن تعمل بهذا الشّرح ما أمرك الشّيخ به. و أن لاتعدل عن قانون قوله، فإنّك بعد اطّلاعك على ما فيه، و رتوفك[18] على حقائقه و معانيه، تعلم أنّ النّقية[19] إن حسنت[20] في المشروح[21] فهي واجبة في هذا[22] الشّرح لكثرة ما فيه[23] من الحقائق الدّقيقة والمباحث العميقة. و نسأل الله تعالى بجعل ما كتبناه[24] حجّة لنا لا علينا، و أن ينفعنا و جميع

١- المخض... زبده: - س. ٢- الشّيء: فالّذي ط، مص. ٣- الجاهل: فالجاهل م. ٤- و من: فمن ط، م، مج.

٥- و ربّما: فربّما مج، مص. ٦- ربقة: +الإسلام و: ثابتة على الهامش س. ٧- الشّرائع: الشّريعة ط.

٨- حبّهم المفرط: جزمهم س. ٩- بما هم عليه: لما هم عليه م، ط: بما عليهم مص. : لما غشيهم مج.

١٠- الوقوف: +عن الحقّ مص. ١١- أرذلهم: أرذلهم مص. ١٢- و الأديان: - س.

١٣- مصنّف: + هذا مص. ١٤- الرّازي: - ط. ١٥- بن عمر... عنه: - م ١٦- قال مصنّف... تجاوز الله عنه : قال سيّدنا و مولانا الدّاعي إلى الله فخر الملّة والحقّ والدّين حجّة الإسلام و المسلمين محمّدبن عمربن الحسين الرّازي قدّس الله روحه س. : قال الإمام الدّاعي محمّدبن عمر مج. ١٧- الدّين: الدّنيا ط. ١٨- رتوفك. رتوتك ط.

١٩- النّقية: النّقيّة ط. : النيّة مج. ٢٠- حسنت: حسنة ط. ٢١- المشروح: الشّروح مج. ٢٢- هذا: - مج، مص.

٢٣- فيه: فيها م، مص. ٢٤- كتبناه: كتبنا م، ط، مص.



طالبي الحقّ به. إنّه خير معين[۱].

۱- خير معين: + و لواهب العقل الحمد بلانهاية. مص: + تمّ الكتاب م. : + أنجز الكتاب، و الحمد لله ربّ العالمين، الواجب حمده، و على ملائكته الكرام و انبيائه أفضل الصّلوات و التّحيّات على يد عبد الله بن عبدالواحد الجعفرى عفا الله بالقاهرة المعزية في سلخ شوّال الّذى من سنة ثلاث و خمسين و ستّمائة حامداً و مصلّياً مي. : + تمّ الكتاب بالخير بعون الله تعالى و حسن توفيقه، و الحمد لله ربّ العالمين، و الصّلوة على سيّد المرسلين و خاتم النّبيّين محمّد و آله و أهل بيته أجمعين. و السّلام ط. : + و هذا آخر الكتاب و الحمدلله ربّ العالمين، و الصّلوة على محمّد و آله الطّيبين الطّاهرين. تمّ بعون الله و حسن توفيقه نهار الاثنين تاسع شهر ربيع الأوّل من شهور سنة أربع و تسعين و ألف من الهجرة النّبويّة على مهاجرها و آله أفضل الصّلوة و أتمّ السّلام، بقلم أقلّ عبادالله و أحوجهم إلى رحمة إبراهيم بن علىّ بن موسى العاملى عفى الله عنهم بمنّه و كرمه. الحمدلله أوّلاً و آخراً مج.

الفهارس العامّة

١ـ فهرس الآيات القرآنية
٢ ـ فهرس الاحاديث النبويّة
٣ـ فهرس الأعلام
٤ـ فهرس الكتب



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الاحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس الكتب



شرح الاشارات والتنبیهات

امام فخرالدین محمد رازی

(۵۴۴-۶۰۶ ه.ق.)

جلد اول

متن

مقدمه و تصحیح

دکتر علیرضا نجف زاده





فهرست مطالب كتاب شرح الإشارات والتّنبيهات

للإمام فخر الدّين الرّازي

القسم الأوّل في علم المنطق

الموضوع | الصفحة

النّهج الأوّل: في غرض المنطق



الموضوع | الصفحة



الموضوع | الصفحة



الموضوع الصفحة

النّهج الرابع: في موادّ القضايا و جهاتها



الموضوع | الصفحة

النهج الخامس: في تناقض القضايا و عكسها


Remove Watermark
Wondershare
PDFelement

الموضوع | الصفحة

النّهج الثامن: في القياسات الشرطية و في توابع القياس

النّهج التاسع: فيه بيان قليل للعلوم البرهانية

النّهج العاشر: في القياسات المغالطية

بسم اللّٰه الرّحمٰن الرّحيم[1]

امّا بعد حمد من يستحقّ الحمد لذاته و هويّته، و يستوجب الشكر لكمال إلٰهيّته و ربوبيّته[2]، و تتقاصر الأوهام عن الإحاطة بكبريائه و عظمته، و تتحيّر الأفهام في لطائف آلائه و رأفته. و الصّلاة على محمّد سيّد صفوته و على آله و أصحابه و عترته.

فاعلم أنّ[3] العقول متطابقة و الألباب متوافقة على أنّ العلم أفضل السّعادات، و أكمل الكمالات و الدّرجات، و أنّ أصحابه أفضل النّاس شعاراً و أحسنهم دثاراً، و أطيبهم عودة و نجاراً، و أعلاهم منصباً و فخاراً، لا سيّما العلوم الحقيقيّة و المطالب اليقينيّة الّتي لا تختلف باختلاف الأمكنة و الأزمان و لا تتغيّر بتغيّر الشّرائع و الأديان. و أفضلها العلم بالموجودات المجرّدة[4] عن الموادّ البعيدة عن القوّة و الاستعداد، فإنّ تفاوت العلوم في الدّرجات بسبب تفاوت[5] المعلومات و مهما[6] كان المعلوم[7] أرفع كان العلم الحاصل به في الدّارين أنفع. و لا شكّ أنّ ذات اللّه تعالى و صفاته أكمل الموجودات، بل لا نسبة له تعالى إلى شيء من الممكنات في شيء ممّا يتعلّق بكمال الصّفات و الذّات، فلاجرم[8] صار العلم به أعلى العلوم

---

١ الرّحيم : + و به نستعين ميم، : + ربّ يسّر و لا تعسّر. قال الشّيخ الامام الأجلّ الأفضل فخر الملّة و الدّين ناصر الاسلام و المسلمين علّامة العالم ابو الفضائل محمّد بن عمر الرّازي م، ٢ - ربوبيّته : - م،

٣ فاعلم أنّ : فإنّ م، ٤ - المجرّدة : المجرّدات م، ٥ - تفاوت : + مراتب م، ٦ - و مهما : لمهما م،

٧ - المعلوم : + أجلّ و ميم، ٨ - فلاجرم : + أنّه م



تبياناً[1]، و أظهرها بياناً، و أقواها أركاناً، و أوضحها برهاناً.

و لمّا كان كتاب الإشارات و التنبيهات من كتب[2] الشيخ الرئيس[3]، و إن كان صغير الحجم، إلّا أنّه كبير العلم، عظيم الاسم، مستغلق النظم، مستصعب على الفهم، مشتمل على العجب العجاب، معلق على[4] كلام أولي الألباب، متضمن للنكت العجيبة و الفوائد الغريبة التي خلت عنها أكثر المبسوطات و لا توجد في شيء من المطوّلات. و رأيت أكثر الخلق مقبلين على تحقيق معانيه، باحثين عن أسراره و مبانيه، متفحّصين عمّا فيه من الغوامض و المشكلات، متصفّحين ما فيه من الفوائد و النكات، ثم رأيت بعضهم يرجعون عنه بخفّي حُنَين[5] و يقصرون إلى ما وراءهم بدون قرّة عين؛ و كنت قد صرفت طرفاً[6] صالحاً من العمر إلى تتبّع فصوصه و تفهّم نصوصه[7] و استكشاف أسراره و التعمّق في أغواره، أردت أن أثبت[8] تلك الفوائد إرشاداً للطالبين إلى هذا المطلب العظيم و المقصد الكريم، فصرفت عنان

١- تبياناً. شافيه م. ٢- من كتب ـ تركيب عج. و على فوق السطر. تأبتف.

٣- الرئيس: ١ المشتمل على هذا الفن؛ ثابتة على الهامش م. ٤- على ٠ لباب م.

[٥- قوله. يرجعون عنه بخفّي حُنَين؛ قال الميداني في مجمع الأمثال: قال أبوعبيد: أصله أنّ حنيناً كان إسكافاً من أهل الحيرة، فساومه أعرابي بخفّين فاختلفا حتى أغضبه، فأراد غيظ الأعرابي، فلمّا ارتحل الأعرابي أخذ حنين أحد خفّيه و طرحه في الطريق ثمّ ألقى الآخر في موضع آخر، فلمّا مرّ الأعرابي بأحدهما قال: ما أشبه هذا الخفّ بخفّ حنين و لو كان معه الآخر لأخذته، و مضى، فلمّا انتهى إلى الآخر ندم على تركه الأوّل، و قد كمن له حنين، فلمّا مضى الأعرابي في طلب الأوّل عمد حنين إلى راحلته و ما عليها فذهب بها، و أقبل الأعرابي و ليس معه إلّا الخفّان، فقال له قومه: ماذا جئت به من سفرك؟ فقال: جئتكم بخفّي حنين. فذهب مثلاً يضرب عند اليأس من الحاجة و الرجوع بالخيبة.

و قال ابن السكّيت: حنين كان رجلاً شديداً ادّعى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف، فأتى عبدالمطلب و عليه خفّان أحمران فقال: يا عمّ أنا ابن أسد بن هاشم، فقال عبدالمطلب: لا و ثياب ابن هاشم، ما أعرف شمائل هاشم فيك، فارجع. فقالوا: رجع حنين بخفّيه؛ فصار مثلاً. (راجع. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ١/٢٩٦؛ دارالفكر ١٩٧٢ م. و أيضاً: المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ٢/١٠٥ - ١٠٦؛ حيدرآباد ١٩٦٢ م.)]

٦- طرفاً. و على الهامش بدله: سطراً م. ٧- من قوله الكتاب إلى هنا «تفهّم نصوصه» - ج.

٨- أثبت. اثبت ج.



العناية إلى تلخيص ذلك الشرح و ترتيبه و تبويبه و تهذيبه متجنّباً[١] عن التطويل المنتهي إلى الإملال[٢]، و الاختصار المتعقّب[٣] للإخلال.

و خدمت به مجلس فلان[٤] حرس الله علاه، و رفع إلى فوق الفرقدين ارتقاءه[٥] فإنّه الواقف على[٦] نهاية أقدام الحكماء، و العالم بتفاوت درجات العلماء، و المحقّق الّذي يشار إليه في الآفاق، و المدقّق الّذي يخزن نتائج ذهنه[٧] في الأوراق، و الفائز بكلّ الكمالات الإنسانيّة، و المنتهي إلى كلّ السّعادات النفسانيّة. و طالما كنت أطلب من يعرف قدر[٨] ما تحمّلته في[٩] تحصيل هذا الشرح من المشاقّ، و انفاق العمر على تصفّح ما في الدّفاتر و الأوراق، للشّاهوب إلى[١٠] حضرته و شريف جنبه، و شاهدت ما آتاه الله من الخاطر الوقّاد و الطّبع النقّاد، و عرفت التفات خاطره إلى إتمام شرح هذا الكتاب، و الاكباب[١١] على تكميله من غير إخلال و إطناب بحيث يتميّز فيه القشر[١٢] عن اللّباب و الشّراب عن السّراب[١٣]، لا جرم خضت في تيار بحاره، و استخراج درره و أسراره، معتمداً في ذلك على مفيض الجود، متوكّلاً[١٤] على واهب وجود كلّ موجود.

قال الشّيخ الرّئيس[١٥]:

بأحمد الله على حسن توفيقه، و أسأله هداية طريقه، و إلهام الحقّ بتحقيقه، و أن يصلّي على المصطفين من عباده لرسالته و خصوصاً على محمّد و آله.

أيّها الحريص على تحقّق الحقّ أنّي مُهْدٍ إليك في هذه الإشارات و التنبيهات أصولاً و جملاً من الحكمة إن أخذت الفطانة بيدك سهل عليك تفريعها و تفصيلها، و مبتدىء من

١- متجنّباً: مجتبا م. مجنباً مج. ٢- الإملال: الملال مج. ٣- المتعقّب: المعقّب م.

٤- مجلس فلان: فلاناً ج. ٥- ارتقاءه: ارتقاء م. ٦- على: في مج. ٧- ذهنه: فكره ج.

٨- قدر: — مج. ٩- في: من ج. ١٠- إلى: + جنبه م. ١١- الإكباب: الالباب م.

١٢- القشر: النشر مج ثم صحّح على فوق السطر بخط جديد.

١٣- السراب عن الشراب. الشراب من السراب ج ١٤- متوكّلاً: و متوكّلاً، موكلاً م.

١٥- الرئيس: — ج.

علم المنطق و منتقل عنه إلى علم الطبيعة و ما قبله [1].

أقول [2]: إنّك ستعرف أنّ للنفس الناطقة قوّتين: عالمة و عاملة، و يمكن [3] حمل هذه الخطبة على المراتب المرتّبة [4] الواقعة في كلّ واحدة من القوّتين [5].

فأمّا مراتب القوّة النظريّة فذلك لأنّ النفس في مبدأ الفطرة تكون خالية عن جميع [6] العلوم، ثمّ إنّه يحصل لها العلوم الضروريّة بسبب احساس الحواسّ بالجزئيّات. ثمّ إنّها [7] بتلك العلوم الضروريّة تكتسب [8] سائر العلوم النظريّة [9]، فاستعمال الحواسّ لحصول العلوم الضروريّة [10] هو المرتبة الأولى. و ترتيب [11] العلوم الضروريّة [12] و تركيبها بحيث تتأدّى منها إلى العلوم النظريّة هو المرتبة الثانية. و الوصول منها إلى تحقيق [13] تلك النظريّات هو المرتبة الثالثة [14]. و لا شكّ أنّ التوفيق من الله تعالى هو الأمر المقرّب إلى السعادة [15] الأبديّة. و لمّا كانت الحواسّ هي المبادي لحصول تلك العلوم الّتي هي أسباب السعادات [16] الأبديّة [17] لا جرم كانت الحواسّ توفيقاً من الله تعالى، و هو المعنى بقوله: «أحمد الله على حسن توفيقه».

و قوله: «و أسأله هداية طريقه» إشارة إلى المرتبة الثانية، و هي الانتقال من تلك الضروريّات [18] إلى النتايج، و لا يتمّ ذلك إلّا بهداية الله سبحانه و [19] تعالى، فإنّ الطّرق مختلفة، و السّبل متفاوتة، و التمييز [20] بين الحقّ و الباطل لا يكون إلّا بهداية الله تعالى [21].

و قوله: «و إلهام الحقّ بتحقيقه» إشارة إلى المقام الثّالث، و هو الوصول إلى النتايج و

۱- و أن يصلّي على ... و ما قبله: - مج، ى.   ۲- أقول - قال المفسّر م.   ۳- و يمكن: فيمكن م.

۴- المرتّبة: - ج.   ۵- القوّتين. الخطبتين: لم صحّح على الهامش على: الخطبتين ج.

۶- جميع. كلّ ج   ۷- إنّها. يجئ ج، مج (أضيف على فوق السطر)

۸- من أوّل الكتاب إلى هنا العلوم الضروريّة تكتسب: - ت   النفس ج.   ۹- النظريّة: الضروريّة ث،

۱۰- العلوم الضروريّة. العلم النظريّة ت.   ۱۱- ترتيب. ترتّب مج.   ۱۲- الضروريّة: النظريّة ث،

۱۳ تحقيق: تحقّق ج، ت.   ۱۴- و الوصول منها... الثالثة: - م   ۱۵- السعادة. السعادات مج،

۱۶- السعادات: السعادة ت.   ۱۷ و لمّا كانت ... الأبديّة: - ج.

۱۸ الضروريّات: - النظريّات ج، ت.   ۱۹ سبحانه و: - ج.   ۲۰- و التمييز: فالتمييز ج.

۲۱ فإنّ الطرق... تعالى - ث.

إنّما جعل ذلك إلهاماً لما ثبت في الحكمة[1] أنّ الأفكار ليست أسباباً موجدة للصّور العقليّة؛ بل هي معدّات للنّفس[2] لقبول الصّور العقليّة من واهب الصّور.

و أمّا حمل هذه المراتب على درجات القوّة العمليّة فذلك لأنّ: أوّل المراتب تهذيب الظّاهر[3]، و ذلك أنّما يتمّ بالتّوفيق[4] على استعمال الشّرائع الحقّة الإلهيّة[5]، و ثانيها، تهذيب الباطن عن الأخلاق الرّديّة و هي الطّريقة المحمودة المرضيّة، و ثالثها، ما يحصل عقيب تجرّد النّفس عن العلائق الدنيّة البدنيّة، و هي أن تتحلّى بحلية الحقّ و تتجلّى لها[6] الصّور المجرّدة عن المادّة و هو المراد من قوله[7]: «و إلهام الحقّ بتحقيقه».

و أمّا قوله[8]: «و مبتدىء من علم[9] المنطق و منتقل عنه إلى علم الطّبيعة و ما قبله[10]»؛ فاعلم[11] أنّ للنّاس اختلفوا في أنّ المنطق هل هو[12] من العلوم، أم لا؟ و الحاصل أنّ هذا[13] الخلاف لفظيّ. فإن عني بالعلم صورة مطابقة للأمر الحاصل في الخارج[14] فالمنطق ليس من قبيل العلوم، فإنّ موضوعه المعقولات الثّانية و هي العوارض اللّاحقة للماهيّات عندما[15] تكون في الأذهان من حيث[16] يمكن أن يتأدّى منها إلى اكتساب المجهولات، و معلوم أنّ ذلك ممّا لا يوجد في الخارج. و إن عني بالعلم كلّ أمر مدرك يكون للنّفس به شعور[17]، سواء[18] كان ذلك موجوداً في الخارج أو لم يكن، فالمنطق علم. فإذا قلنا: المنطق ليس بعلم جعلناه آلة للعلم المطلق، و الآلة يجب تقديمها[19][20]. و إن جعلناه علماً فهو لا يكون آلة للعلم المطلق، و إلّا لكان آلة لنفسه، بل لما عدا المنطق من العلوم، فيكون[21] جزءاً من العلم المطلق. و الآلة

١- الحكمة: + من ج. ٢- للنفس: النفس ث. ٣- الظاهر: + عن الاخلاق ج، ثم شطب عليها.
٤- أنما يتم بالتوفيق: لا يتم إلا بتوفيق الله تعالى ث. ٥- الحقة الإلهية: الإلهية الحقة ث.
٦- لها: له ج ٧- من قوله: بقوله ج، ث. ٨- و أمّا قوله: قال ج، م. ٩- علم: - ث.
١٠- قبله: بعده بج. ١١- فاعلم: أقول ج، ث. ١٢- هو: + علم ج. ١٣- هذا: - بج.
١٤- الحاصل في الخارج: الخارجي ث.؛ الكلمة على الهامش م. ١٥- عندما: - ت.
١٦- حيث: + أنه ت. ١٧- يكون للنفس به شعور: - ت. ١٨- سواء: - م.
١٩- تقديمها: تقدّمها بج ٢٠- فإذا قلنا... تقديمها: - ت. ٢١- فيكون: و يكون ت



على كلّ حال[1] يجب تقديمها فيكون اختلاف ما بين المنطق و العلم اختلاف ما بين الأخصّ و الأعمّ، فلهذا السّبب ابتدأ الشّيخ به و قدّمه على سائر العلوم[2].

و قوله[3]: و ستنقل عنه إلى علم الطّبيعة؛ لا يعني به العلم الباحث عن القوّة الطّبيعيّة[4] فقط، بل أعمّ[5] من تلك و هو العلم الباحث عن الجسم الطّبيعي من جهة ما يصحّ عليه الحركة و السّكون.

و قوله: و ما قبله؛ يريد به الفلسفة الأولى، و هي[6] قد يسمّى بما[7] قبل الطّبيعة لأنّ المجرّدات علل الطّبيعيّات[8] بالذّات فهي قبلها بالذّات[9]. و أيضاً فلأنّ المفارقات أشرف من المقارنات. و قد يسمّى[10] بما بعد الطّبيعة بعديّة بالتعلّم، فإنّ الأغلب أنّه[11] أنّما يتوصّل إلى الإلهيّات بواسطة الطّبيعيّات، إلّا أنّ الشّيخ في هذا الكتاب لمّا أثبت[12] واجب الوجود، و دلّ[13] على صفاته و كيفيّة صدور الأفعال عنه من غير بناء منه ذلك على شيء من المقدّمات الطّبيعيّة، بل اعتبر في ذلك نفس الوجود، لا جرم لم يكن هذا العلم متأخّراً عن[14] الطّبيعي[15] بحسب التّعليم الّذي في هذا الكتاب، و هو[16] قبله بحسب الوجهين. فإذن يكون الإلهي قبل الطّبيعي مطلقاً[17]، فلهذا سمّاه الشّيخ هيهنا بما[18] قبل الطّبيعة.

١- حال: حالة مج. ٢- على سائر العلوم. ج. ٣- و قوله: قوله ج.: و أمّا قوله مج.
٤- القوّة الطّبيعيّة: الطّبيعة مج، ت. ٥- فقط بل أعمّ: - ت. ٦- هي: هو مج. - ج.
٧- بما: - ج. ٨- الطّبيعيّات: للطّبيعيّات ت. ٩- فهي قبلها بالذّات - مج.
١٠- يسمّى: + الأولى م. ١١- أنّه: - ج. ١٢- في هذا الكتاب لمّا أثبت: لمّا أثبت في هذا الكتاب ت.
١٣- و دلّ: - م. ١٤- عن: + العلم م. ١٥- الطّبيعي: + مطلقاً ج. ١٦- و هو: فهو ت.
١٧- و هو قبله بحسب ... مطلقاً. - ج.. + بحسب التّعليم الّذي في هذا الكتاب ت، م (ثابتة على الهامش)
١٨- هيهنا بما. هنا مج.

النّهج الأوّل
في غرض المنطق[١]

[الفصل الأوّل]

المراد[٢] من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونيّة تعصمه مراعاتها عن أن يضلّ في فكره، و أعني بالفكر هيهنا ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، متصوّرة أو مصدّق بها تصديقاً علميّاً أو ظنّياً أو وضعاً و تسليماً إلى أمور غير حاضرة فيه، و هذا الانتقال لا يخلو من[٣] ترتيب فيما ينتقل فيه و هيئة، و تلك الترتيب و الهيئة قد يقعان على وجه صواب و قد يقعان لا على وجه صواب[٤]، و كثيراً ما يكون الوجه الّذي ليس بصواب شبيهاً بالصّواب أو موهماً أنّه شبيه به[٥]. فالمنطق علم يتعلّم فيه[٦] ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة و أحوال تلك الأمور و عدد أصناف ما ترتيب الانتقال فيه و هيئته جاريان على الاستقامة و أصناف ما ليس كذلك[٧].

أقول[٨]: الآلة ما يكون متوسّطاً بين الفاعل و المنفعل في وصول أثره إليه، و القانون

١- النّهج الأوّل في غرض المنطق: - ج وبدله: رسالة. ٢- المراد: الغرض مج. ٣- من: عن م.
٤- قد يقعان لا على وجه صواب: قد لا يقعان م. ٥- شبيه به: شبيهه م. ٦- فيه: منه م.
٧- و أعني بالفكر... ما ليس كذلك: - مج، ج، ت. ٨- أقول: الشرح م، مج.



صورة كلّيّة منطبقة على الجزئيّات في تعرّف أحكامها منها[1]. و لا شكّ أنّ المنطق آلة[2]، لأنّ النّفس إذا حاولت تحصيل الصّور العقليّة لا يمكنها ذلك أو يعسر[3] إلّا عند استعمال المنطق.

فإن قيل: لو كان استخراج المجهولات بالمنطق، و المنطق من المجهولات، وجب احتياجه إلى منطق آخر[4]. فنقول[5]: المباحث المنطقيّة منها ما يكون لفظيّة كتلخيص معنى المطلق و الممكن و الوجودي و الضّروري، و منها ما يكون للتصديق به متوقّفاً[6] على حصول تصوّر طرفيه، و منها ما يطلب تحقيقه بالبرهان، لكن يكون له ترتيب متّسق منتظم، مثل العلوم العدديّة و الهندسيّة، فلا يقع الغلط فيه إلّا نادراً. و أمّا الّذي لا يكون له ترتيب يؤمن عن[7] وقوع الغلط فيه، فإن كان شيء من المباحث المنطقيّة كذلك فإنّها تتبيّن بالأقسام[8] الّتي ذكرناها، فلا يلزم التّسلسل[9].

و أمّا أنّ المنطق قانون[10]، فلأنّه[11] أمر كلّي يصحّ[12] استعماله في جميع المطالب.

و إنّما قال: يعصم مراعاتها عن أن يضلّ في فكره، لأنّ المنطق لذاته لا يعصم الذّهن عن الزّلل، لأنّ المنطقي الّذي لا يراعي قوانين المنطق كثيراً ما يقع له الغلط، بل العاصم هو رعاية تلك القوانين. فظاهر[13] أنّ هذه العبارة أولى من قول من قال: إنّ[14] المنطق آلة عاصمة للذّهن.

فإن قيل: حقيقة المنطق هي الآلة القانونيّة، فكيف يكون ذلك هو الغرض من المنطق؟ فنقول[15]: ليس الغرض من المنطق[16] هو هذه الآلة، بل حصول مثل هذا الشّيء عند الإنسان هو الغرض كما إذا قيل: الغرض من السّيف أن يكون عند الإنسان آلة حديديّة، فلآلة

١- في تعرّف أحكامها منها: في تعريف أحكامها ت. لتعرف منها أحكامها ج.

٢- آلة: على هذا التفسير ج ت.   ٣- أو يعسر: و تعذّر أو تعسّر ج. أو يعسر عليه ب.

٤- آخر: إمّا إلى نفسه أو إلى منطق آخر ج.   ٥- فنقول: قلنا م.   ٦- متوقّفاً: موقوفاً ت.

٧- يؤمن عن: من ت.   ٨- بالأقسام: + المذكورة ج. (ثمّ شطب عليها.)

٩- التّسلسل: + و لا الدّور ج م.   ١٠- قانون: قانونيّة ت.   ١١- فلأنّه: لأنّه م ج.

١٢- يصحّ: يصلح ج.   ١٣- فظاهر: و ظاهر م.   ١٤- من قول من قال أنّ: - ت.

١٥- فنقول: قلنا م.   ١٦- من المنطق: - ت.



الحديدية هي السيف[١]، و حصول[٢] ذلك عند الإنسان هو الغرض.

قال[٣]: و أعني بالفكر هيهنا ما يكون عند إجماع الإنسان[٤]، فاعلم أنه[٥] لما حكم بأن المنطق يعصم الفكر عن الخطاء احتاج[٦] إلى تحقيق[٧] معنى الفكر، لأنّ العلم بأنّ كذا[٨] يعصم الفكر أو لا يعصمه بعد العلم بالفكر. و هيهنا اشكالان[٩]:

الأول[١٠]: أنه قال: و أعني بالفكر هيهنا ما يكون عند الاجماع[١١] على الانتقال، و هذا مشعر بأنّ الفكر أمر وراء الاجماع على الانتقال، و هو مقارن لذلك الانتقال. لكنه حدّ الفكر في الشفاء[١٢] و سائر الكتب بأنه[١٣] حركة الذهن[١٤] نحو المبادي للمطالب[١٥] ليرجع منها إلى المطالب. فبين كلاميه تناقض.

الثاني[١٦]: أنه قال: و أعني بالفكر هيهنا، و هذا يوهم أنه في موضع آخر[١٧] قد يراد[١٨] بالفكر غير الانتقال و إلّا فلا يكون لقوله: وهيهنا، فائدة.

فنقول: الناس اختلفوا[١٩] في أنّ[٢٠] الفكر هل هو نفس الانتقال من هذه الضروريات إلى النظريات، أو حالة منفصلة عن ذلك الانتقال مقتضية له؟ و لفظ الكتاب كأنه مشعر بأن الفكر أمر مغاير للانتقال مقارن له حاصل معه، و عند هذا يجب تأويل ما ذكره في سائر المواضع. و الأقرب أنّ الفكر ليس هو إلّا ذلك الانتقال، و لكن بشرط أن يكون حصوله عن قصد منه و اختيار. و هيهنا لا بدّ من زيادة تقرير:

فنقول: الانتقال[٢١] من الحاصل إلى المستحصل على وجهين: فإنه إمّا أن يوضع

١- أن يكون ... السيف: - م. ٢- حصول: - مثل مج. ٣- قال: قوله مج.

٤- الانسان: - م. ٥- فاعلم أنه: أقول ج، ت. ٦- احتاج: احتاجوا م. ٧- تحقيق: تحقق ج.

٨- كذا: الذي ت. ٩- اشكالان: اشكالات مج. ١٠- الأول: أحدهما ج.

١١- الاجماع: اجماع الانسان مج. اجتماع الانسان ت.

[١١- راجع: الشفاء، المنطق، المدخل، المقالة الأولى، الفصل الثاني، ص ١٥، القاهرة، ١٣٧١ هـ.]

١٣- بأنه: أنه مج. ١٤- الذهن: ذهن الانسان ج، ت. ١٥- للمطالب: - ت.

١٦- الثاني: و الثاني ج. ١٧- في موضع آخر: أضيف بعد التصحيح ج. ١٨- يراد: يريد ج.

١٩- اختلفوا: قد اختلفوا ج. ٢٠- أنّ: - ج. ٢١- و لكن بشرط أن... الانتقال: - ج



المطلوب أوّلاً ثمّ تطلب المقدّمات المنتجة له، و إمّا أن تكون المقدّمات تحصل من غير شوق إلى تحصيلها ثمّ إنّها تساق إلى النّتيجة من غير طلب لذلك أيضاً.

و هذا القسم الثّاني يكون بعيداً عن الغلط و الخطاء لأنّه يكون ذلك كالشّيء الطّبيعي للنّفس، و تكون [1] النّفس في تلك الإدراكات كالعربيّ في التكلّم بالعربيّة و السّليم الذّوق في إنشاء الشّعر، وكما [2] أنّهما غنيّان عن النّحو و العروض فكذلك صاحب هذا [3] الحدس يكون غنيّاً عن المنطق.

و أمّا القسم الأوّل و هو الّذي يوضع المطلوب أوّلاً، ثمّ يطلب [4] المقدّمات المنتجة له، فهو المحتاج إلى المنطق، لأنّه لمّا كان انسياق ذهنه إلى تلك النّتائج ليس طبيعيّاً، بل تكلّفيّاً، كان [5] في معرض الغلط. فإذا عرفت ذلك فنقول: إن [6] قلنا: إنّ الفكر أمر وراء الانتقال استمرّ لفظ الكتاب لكنّا نحتاج إلى عمل.

قوله: وفي سائر المواضع أنّ [7] الفكر هو الانتقال، على أنّ المراد به [8] الحالة المقتضية للانتقال. و إن قلنا: [9] الفكر هو نفس الانتقال احتجنا إلى تأويل لفظ هذا الكتاب، و ذلك أن نقول: لمّا كان الانتقال قد يكون اختياريّاً و قد يكون طبيعيّاً، وجب أن يكون الانتقال الاختياري أخصّ من الانتقال المطلق، و الأخصّ يغاير الأعمّ، لا جرم صحّ قوله: الفكر ما يكون عند الاجماع على الانتقال المطلق [10]، و ذلك هو الانتقال الخاصّ.

و أمّا الشكّ الثّاني فهو خارج عمّا [11] ذكرناه، لأنّه وإن كان الفكر هو الانتقال [12] إلّا أنّ الشّيخ ما قصد إلّا تعريف الفكر المحتاج إلى المنطق و ذلك هو الفكر الاختياري لا الفكر مطلقاً. فقوله [13]، و أعني بالفكر هيهنا، يعني الفكر المحكوم عليه بالحاجة إلى المنطق، و هو [14] الفكر الّذي يكون عقيب [15] الاجماع على الانتقال.

١- و تكون: فتكون م. ٢- وكما: فكما ج. ٣- هذا: ذلك ج. ٤- يطلب: يوضع مج.
٥- كان: - ج. ٦- إن: إذا ج. ٧- أنّ: - ج. ٨- المراد به: - أنّه ج. ٩- قلنا: - أنّ ج.
١٠- و الأخصّ يغاير... المطلق: - ج. ١١- عمّا: على ما ج، م. ١٢- الانتقال: + الخاصّ مج.
١٣- فقوله: قوله مج. و بدله على هامش م: و أمّا قوله. ١٤- و هو: هو مج. ١٥- عقيب: عند ج

قوله[1]: «عن أمور» فاعلم أنّه[2] أنّما وجب أن يكون الانتقال عن أمور لما ذكره في كتاب الشفاء[3]، فقال - ليس يمكن أن ينتقل الذّهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق بشيء[4]، فإنّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده و عدمه كلاهما[5] حكماً واحداً في إيقاع[6] ذلك التصديق؛ فإنّه إذا كان[7] التصديق يقع[8] سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً فليس للمعنى[9] مدخل في إيقاع التصديق بوجه؛ لأنّ ما يوقع التصديق هو علّة للتصديق، و ليس يجوز أن يكون شيء[10] علّة لشيء في حالتي وجوده و عدمه، فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في حالة من أحواله لم يكن المفرد مؤدّياً إلى التصديق بغيره، و إذا قرن بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضيفت[11] إليه معنى آخر.

و أمّا التصوّر فإنّه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد و ذلك مثل تعريف البسائط بلوازمها القريبة، و هو مع ذلك في أكثر الأمر ناقص، بل الموقع للتصوّر التامّ في أكثر الأشياء معانٍ مؤلّفة.

قال: «حاضرة» يشير به إلى ما ثبت[12] في الحكمة[13] أنّ إدراك الشيء هو أن تكون حقيقة المدرَك متصوّرة و حاضرة[14] عند المدرِك.

قال: «متصوّرة أو مصدّق بها[15]» أقول: الأمور الحاضرة في الذّهن تنقسم إلى المتصوّرة[16] فقط و إلى المصدّق بها. فالمتصوّر هو الّذي يكون في الذّهن من غير أن يحكم عليه بوجوده أو[17] عدمه، أو وجود حالة له أو عدمها عنه، و بالجملة لا يحكم عليه بأنّ له ما يطابقه[18] في الخارج أو ليس. و المصدّق به[19] ما يقع في الذّهن مع الحكم بأنّ في الخارج[20]

١- قوله : قال ج. ٢- فاعلم أنّه : أقول ج.

[٣- راجع الشفاء، المدخل، المقالة الأولى، الفصل الثالث، ص ١٧-١٨، القاهرة ١٣٧١ هـ.]

٤- بشيء : شيء مج. ٥- كلاهما : كليهما م. ... ٦- إيقاع : انواع ج. ٧- كان : - م. ... مج.

٨- التصديق يقع : وعلى الهامش بدله : يقع به التصديق م. ٩- للمعنى : + الواحد م.

١٠- شيء : الشيء ج. ١١- أضيفت : أضيف م. ١٢- ثبت : يثبت ج. ١٣- الحكمة : + ومج.

١٤- و حاضرة : أو حاضرة مج. ١٥- بها : تصديقا مج. ١٦- المتصوّرة : المتصوّر مج.

١٧- أو : و م. ١٨- ما يطابقه : مطابقة م. ١٩- به : - ج. ٢٠- أو ليس ... في الخارج : - م.

ما يطابقه أو ليس. و إذا عرفت ذلك ظهر عندك أنّ كلّ إدراك فإمّا تصوّر و إمّا تصديق.

قال: و تصديقاً علمياً[1] أو ظنّياً أو وهماً[2] و تسليماً. أقول: لسائل أن يقول[3]: لماذا قسّم الشيخ التصديق إلى العلم و الظنّ و لم يقسّم التصوّر إلى هذه الأقسام؟ فنقول: لأنّ التصديق حكم بشيء لشيء[4] و اعتقاد ذلك الحكم يقبل القوّة و الضعف. فأمّا التصوّر فليس إلّا حصول الماهية في الذهن، و ذلك لا يقبل القوّة و الضعف[5]. و أقول أيضاً: إنّ الاختلاف بين العلم و الظنّ من جهة الوثاقة و الضعف، و لا شكّ أنّهما داخلان تحت الرأي، و لا شكّ أنّ بينهما مناسبة، و لا شكّ أنّ تلك المناسبة لا تتحقّق ما لم يتوافقا في جنس الرأي. مثلاً[6] العلم بثبوت شيء[7] يناسبه ظنّ ثبوته[8]. فأمّا ظنّ لا ثبوته فلا يناسبه بل يناسب[9] الجهل بثبوته. و إذا عرفت ذلك فنقول: العلم اعتقاد أنّ[10] الشيء كذا مع[11] اعتقاد أنّه[12] لا يمكن أن لا يكون كذا، إذا كان[13] ممتنع التغيّر إمّا لذاته كما في الضروريات و إمّا بالبرهان كما في النظريات. و إذا كان اليقين لا يحصل إلّا مع هذه القيود فمتى اختلّ[14] واحد منها أو أكثر صار ظنّاً و هو على ثلاثة أوجه:

فالأوّل: هو اعتقاد أنّ الشيء كذا مع اعتقاد أنّه لا يمكن أن يكون إلّا[15] كذا، إذا كان جايز الزوال[16] مثل اعتقاد المقلّد، و بالجملة ما لا يكون أوّليّاً و لا برهانيّاً.

و الثاني: اعتقاد أنّ الشيء كذا مع عدم[17] اعتقاد أنّه لا يمكن أن يكون إلّا[18] كذا، بل يكون اعتقاد إمكان لا كونه حاصلاً بالقوّة، فاعتقاد[19] إمكان اللاكون إمّا أن يكون في موجود[20] ممتنع اللاكون أو ممكن اللاكون[21]. فالأوّل ظنّ صادق مركّب بجهل مركّب، و ذلك لأنّه يكون هناك اعتقادان: الأوّل اعتقاد وجوده من غير دليل، و الثاني تجويز عدمه.

١- تصديقاً علمياً: تصديقهما عليهما م. ٢- و: أو مج.
٣- يقول: و بعده على الهامش: يسأله م: يسأل فيقول ج. ٤- بشيء لشيء: لشيء بشيء مج.
٥- فأمّا التصوّر... و الضعف مج. ٦- مثلاً: مثل م. ٧- شيء: الشيء ج. ٨- ثبوته: بثبوته م.
٩- يناسب: + ذلك ج. ١٠- أنّ: كون ج. ١١- مع: + أنّ م. ١٢- اعتقاد: - مج.
١٣- إذا كان: و يكون م. ١٤- اختلّ: تخلّف ج. ١٥- يكون إلّا: لا يكون ج.
١٦- الزوال: لزواله م. ١٧- كذا مع عدم: لا كذا مع م. ١٨- يكون إلّا: لا يكون ج.
١٩- فاعتقاد: و اعتقاد ج. ٢٠- موجود: وجود ج. ٢١- ممكن اللاكون: ممكن ج.



فالأوّل ظنّ صادق، و الثاني جهل مركّب[١]، فمجموعهما[٢] يكون ظنّاً صادقاً مركّباً بجهل مركّب. و أمّا الثاني و هو أن يعتقد في ممكن الّلاكون جواز الّلاكون، فلا يخلو إمّا أن يكون المعتقد هو إمكان وجوده و عدمه، أو يكون المعتقد هو وجوده، و لكن مع ذلك نقول: عسى أن لايكون موجوداً عندما أفرضه موجوداً. فالأوّل ليس من باب الظنّ بل من باب العلم[٣]، و الثاني هو الظنّ الصادق، فإذن أقسام الظنّ ثلاثة:

الأوّل: اعتقاد وجود الشيء مع اعتقاد أنّه لا يمكن أن لا يكون[٤]، إذا كان جايز الزوال.

الثاني: الرأي الصادق المركّب بالجهل المركّب.

الثالث: الظنّ الصادق[٥] الّذي ذكرناه.

فأمّا اعتقاد أنّ الشيء ليس بثابت فيما هو ثابت فليس ذلك[٦] من قبيل الظنّ بل هو من باب الجهل. فقد عرفت العلم و الظنّ.

و أمّا الوضع و التسليم: فالوضع هو الأمر المسلّم عند الجمهور من أهل صناعة[٧] أو[٨] الجمهور من الناس. و الأوّل[٩] يسمّى مشهوراً مقيّداً، و الثاني[١٠] مشهوراً مطلقاً. و التسليم هو الّذي يعترف به الانسان الواحد، فكأنّ[١١] الوضع تسليم عامّ، و التسليم وضع خاصّ.

و أمّا[١٢] السبب في تقديم العلمي على الظنّي و الظنّي على الوضعي و التسليمي، فاعلم أنّ الأقيسة خمسة: البرهانيّة، و الخطابيّة، و الجدليّة، و المغالطيّة، و الشعريّة. فأمّا الشعريّة فإنّها لا تؤثّر في التصديق بل هي قائمة مقامه في الترغيب و الترهيب. و أمّا السوفسطائيّة فهي تعلم لا لتستعمل، بل ليحترز عنها. فإذن الأقيسة المطلوبة هي: البرهانيّة[١٣] و الجدليّة و الخطابيّة. أمّا البرهانيّة فلإفادة اليقين. و أمّا[١٤] الجدليّة فللإقناع[١٥] المتعلّمين في مبادي العلوم، و لأجل تقرير

١- مركّب: المركّب م. ٢- فمجموعهما: مجموعهما ج. ٣- بل من باب العلم: - م.

٤- لا يكون. يكون الّلاكون م. ٥- المركّب بالجهل ... الصادق: - م.

٦- فليس ذلك: ليس مج. [أضيف على فوق السطر] ٧- صناعة: الصناعة مج. ٨- أو: و ج.

٩- و الأوّل: فالأوّل ج. ١٠- الثاني: + يسمّى مج. ١١- فكأنّ: و كأنّ ج. ١٢- و أمّا: فأمّا مج.

١٣- البرهانيّة: أضيف على فوق السطر مج. ١٤- و أمّا: أمّا مج: و ج. ١٥- فللإقناع: فلاتباع مج



القضايا المشهورة التي بها يتمّ المشاركة الإنسانيّة، و لأجل غلبة المعاند، و لأجل الترقّي من الأقيسة المشهورة و ترجيح بعضها على البعض حتّى ربّما يتخلّص[1] منها إلى الحقّ. و أمّا الخطابة فللإقناع[2] في الأمور الجزئيّة. و مبادي البرهان هي الأوّليّات، و مبادي الجدل هي المشهورات و المسلّمات و مبادي الخطابة[3] هي المظنونات.

و إذا[4] عرفت ذلك فاعلم أنّ البرهان أشرف الأقيسة. ثمّ اختلفوا بعد ذلك[5] أنّ الجدل أشرف أم الخطابة؟ فالشيخ قدّم الخطابة على الجدل لأنّه[6] لا يفيد اليقين للخاصّة، و من صعب[7] بالقياس إلى نظر[8] العامّة، فإنّ الجدل إذا ألزمهم[9] شيئاً و أذعنوا للزومه فكّروا به أنّ ذلك مغالطة أصابتهم و ليس يتأتّى لهم الجواب عنها[10] و أنّ ذلك لقوّة القائل لا لصواب القول، و[11] يكون عندهم أنّه لو زادت[12] قوّتهم لقدروا على الجواب عن ذلك. و بالجملة فإنّهم لا ستنتاجهم أنفسهم لا يعلمون أنّ الحقّ يوجب ذلك أو عجزهم، فلاجرم لا يفيدهم ذلك القياس اعتقاداً. فالصناعتان المفيدتان للناس تصديقاً هما البرهان و الخطابة. أمّا البرهان فيفيد اليقين للخاصّة و الخطابة تفيد الظنّ للعامّة. و أمّا الجدل ففايدته قليلة و منفعته خاصّة؛ فلاجرم كانت الخطابة متقدّمة[13] على الجدل، و عن هذا قيل في الكتاب الإلهي: «ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ» أي بالبرهان[14] «وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ» أي بالخطابة[15] «وَ جادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»[16]، أخّر الجدل عنهما لما ذكرناه[17]. و لمّا تقرّر ذلك، فالشيخ قدّم في هذا الكتاب مبادي البرهان و هي العلميّات، ثمّ عقّبها بمبادي الخطابة[18]، ثمّ أخّر مبادي الجدل و هو الوضع و التسليم لما ذكرناه[19].

۱- يتخلّص : يخلص ج. ۲- فللإقناع : فللإقناع الظنّي م. ۳- الخطابة : الخطابيّة ج، مج.
۴- و إذا : فإذا ج، مج. ۵- ذلك : - في ج. ۶- لأنّه : لما أنّه مج.
۷- من صعب : من صعبة غير مفيدة م، من مفيدة مج. ۸- نظر : ظنّ مج.
۹- الجدل إذا ألزمهم : الجدلي إذا ألزمهم ج. ۱۰- عنها : عنه ج. ۱۱- و : أو م.
۱۲- زادت : تأدّت مج. ۱۳- متقدّمة : مقدّمة مج. ۱۴- أي بالبرهان : - مج.
۱۵- بالخطابة : الخطابة م. [۱۶- الآية : النحل/ ۱۲۵]. ۱۷- ذكرناه : ذكرنا مج.
۱۸- الخطابة : و هي الظنّيات م. ۱۹- ذكرناه : ذكرنا م، مج.



قوله[١]: «إلى أمور غير حاضرة»، فمعناه أنّ[٢] المطلوب يجب أن لا يكون حاضراً في الذّهن لأنّ طلب الحاصل محال[٣]. فإن قلت: كما أنّ طلب الحاصل محال فكذلك طلب ما لا يعلم محال، فإنّه إذا وجده كيف يعلم أنّه مطلوبه؟ قلت: يعرف[٤] المطلوب بعد وجدانه له لعلمه[٥] السّابق بأجزائه و مفرداته، و المطلوب[٦] ما كان ذلك بل التّصديق.

قال: «و هذا الانتقال لا يخلو[٧] من ترتيب فيما يتصرّف فيه و هيئة»، فاعلم أنّك[٨] قد عرفت أنّ طلب المجهول إنّما يكون بأمور حاضرة في الذّهن، و لابدّ و[٩] أن يكون لها ترتيب مخصوص. فإذن يكون هناك أمور منها: التّأليف، و يكون هناك ترتيب بين تلك الأمور، و يكون هناك هيئة حاصلة لذلك المجموع.[١٠] و مثاله السّرير فإنّه لابدّ فيه من مادّة منها التّأليف، و من ترتيب بين تلك الأجزاء، و من هيئة حاصلة لذلك المجموع بسبب ذلك التّرتيب. فكذلك[١١] الأمور الحاضرة في الذّهن تكون مادّة للأقوال[١٢] الشّارحة و الحجج[١٣]، و ترتيب تلك الأجزاء تكون علّة لحصول تلك الهيئة في ذلك المجموع.

قوله[١٤]: «و ذلك التّرتيب و الهيئة قد يقع[١٥] على وجه صواب و قد يقع لا[١٦] على وجه صواب»، فاعلم أنّ[١٧] الخطاء[١٨] لا يقع في المادّة أصلاً لأنّ المادّة هي تلك المفردات و هي تصوّرات، و قد بيّنّا أنّه لا يمكن وقوع الخطاء فيها، بل الخطاء إنّما يقع في التّرتيب. و أمّا وقوع الخطاء في الهيئة فإنّه يكون تبعاً لوقوع الخطاء في التّرتيب[١٩] لأنّ الهيئة معلولة للتّرتيب في صحّتها و فسادها، فلهذا قدّم التّرتيب على الهيئة.

قوله[٢٠]: «و كثيراً ما يكون الوجه الّذي ليس بصواب شبيهاً بالصّواب أو موهماً أنّه

١- قوله: قال ج. ٢- معناه أنّ: أي ج. ٣- محال: - م. ٤- يعرف: تعرف م.
٥- لعلمه: بعلمه ج. ٦- المطلوب: + على مج. ٧- لا يخلو: لابدّ ج. ٨- فاعلم أنّك: أقول ج.
٩- لا بدّ و: لابدّ م. ١٠- المجموع: + بسبب ذلك التّرتيب مج. ١١- فكذلك: فلذلك مج.
١٢- للأقوال: الأقوال ج. ١٣- و الحجج: - م. ١٤- قوله: قال ج. ١٥- يقع: يلحق ج.
١٦- يقع لا: لا يقع مج: يلحقان لا ج. ١٧- فاعلم أنّ: أقول ج. ١٨- الخطاء: الخطايا م.
١٩- و أمّا وقوع... في التّرتيب: - م. ٢٠- قوله: قال ج.



شبيه به[١]، فاعلم أنّ[٢] الشّبيه بالصّواب هو القياس السوفسطائي، و الموهم أنّه شبيه بالصّواب هو القياس المشاغبي، و السوفسطائي في مقابلة الحكيم، و المشاغبي في مقابلة الجدلي. فكما أنّ المشاغبي انّما كان مشاغبياً لأنّ ظاهره هو أنّ مقدّماته مشهورة من مبادي الجدل[٣] و باطنه هو أنّها ليست كذلك بل مقدّمات غير مشهورة في الحقيقة و لا هي مبادي قياس جدلي، كذلك السوفسطائي ظاهره أنّ مقدّماته صحيحة و مناسبة للصّناعة و باطنه ليس كذلك.

قوله[٤]: فالمنطق علم يتعلّم فيه[٥] ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة، فنقول[٦]: أمّا بيان أنّ المنطق علم، أم[٧] لا؟ فقد سلف. و لسائل أن يسأل فيقول: لماذا لم يقل[٨] الشّيخ: فالمنطق علم بضروب الانتقالات، بل قال: علم يتعلّم منه[٩] ضروب الانتقالات[١٠]؟ و أيضاً فلم لم يقل: علم يتعرّف منه[١١] ضروب الانتقالات، كما قال في حدّ الطّب علم يتعرّف منه أحوال بدن الإنسان؟

و حلّ الشّكّ[١٢] الأوّل هو: أنّ الانتقال انّما يكون عن شيء معيّن إلى شيء معيّن[١٣]، و ذلك انّما يكون في مادّة معيّنة و بحسب[١٤] مطلوب معيّن. و المنطقي من حيث هو منطقي لا يعلم[١٥] الانتقال من مبادي معيّنة إلى مطالب معيّنة، بل يعلم[١٦] القانون الكلّي الّذي يتعلّم منه كيف يقيس[١٧] العلم بالانتقالات المخصوصة[١٨] في المباحث المخصوصة. فالمنطق علم يتعلّم منه ضروب الانتقالات، لا أنّه علم بتلك الانتقالات.

و يمكن أن يجاب بما هو أظهر منه[١٩] و هو: أنّ المنطق ليس كلّه بحثاً من الانتقالات،

١- شبيه به: شبيه بالصواب م. شبيهه مج. ٢- فاعلم أنّ: أقول ج. ٣- الجدل: ـ ج.

٤- قوله: قال ج. ٥- فيه: منه م. ٦- فنقول: أقول ج. ٧- أم: أو م.

٨- فيقول لماذا لم يقل: و يقول لماذا قال ج. ٩- منه: منه م. ١٠- بل قال... الانتقالات: ـ ج.

١١- منه: و بعده على فوق السطر: فيه م. ١٢- الشكّ: السؤال ج. ١٣- إلى شيء معيّن: ـ مج.

١٤- و بحسب: بحسب ج. ١٥- لا يعلم: لا يعلّم مج. ١٦- يعلم: يعلّم مج.

١٧- يقيس: يقتبس ج. ١٨- و هنا يوهم (ص ٩، س ١٠)... بالانتقالات المخصوصة: ـ ث.

١٩- منه: منها مج.



فإنّ العلم بالعكوس و النقايض[١] و تحصيل الجهات[٢] ليس تعليماً للانتقالات[٣] و لكنّه تعليم لأمور[٤] لا يمكن تعليم الانتقالات إلّا بعد تعلّمها[٥]. فلو جعلنا المنطق نفس العلم بالانتقالات خرجت المباحث المذكورة عنه، و إن[٦] جعلناه علماً يتعلّم منه الانتقالات دخلت هذه المباحث[٧] فيه؛ فلاجرم كان ذلك أولى[٨].

و حلّ الشكّ[٩] الثاني: أنّه ذكر في كتاب الشفاء أنّ المعرفة إدراك للجزئيات و العلم إدراك الكلّيات، و القوانين المنطقيّة أنّما تفيد العلم بالانتقالات للعقليّة الكلّيّة[١٠] من مبادى مخصوصة إلى مطالب مخصوصة، و يكون ذلك أيضاً كلّيّاً. مثاله[١١] المنطق علم يتعلّم منه[١٢] كيفيّة تركيب[١٣] الجسم و[١٤] المؤلّف و المحدث على وجه يحصل العلم بأنّ الجسم محدث؛ و ليس هذا الحكم العقلي في جسم[١٥] مشخّص و محدث معيّن بل في حقيقة الجسم و حقيقة المحدث. فالمنطق[١٦] علم و المستفاد منه[١٧] علم لأنّ المستفاد منه أيضاً إدراك كلّي. فأمّا الطبّ فإنّه عبارة عن تعليم حفظ الصحّة و إزالة المرض، و ذلك أمر كلّي لكنّ[١٨] المستفاد[١٩] من تلك التعليمات الكلّيّة[٢٠] حفظ صحّة[٢١] الأشخاص المعيّنة و إزالة أمراضهم[٢٢]، و تلك أمور[٢٣] جزئيّة، و إدراكها[٢٤] هو المسمّى بالمعرفة. فظهر فائدة الكلام في الموضعين.

١- العلم بالعكوس و النقايض: العلوم للعكوس و التناقض ج. ٢- للجهات: الجهة ت.

٣- تعليماً للانتقالات: تعليم الانتقالات ت. ٤- أمور: للأمور الّتي مج. ٥- تعلّمها: تعليمها ت.

٦- إن: لو مج. ٧- دخلت هذه المباحث: وجدت هذه المباحث داخلة مج.

٨- و يمكن أن يجاب... ذلك أولى: - م. ٩- الشكّ: - ج، مج. ١٠- الكلّيّة: - مج.

١١- مثاله: مثلاً ت. ١٢- منه: + معرفة ج. ١٣- تركيب: ترتّب ت. ١٤- الجسم و: - مج.

١٥- جسم: + مخصوص ج، م. ١٦- المنطق: + إذن ت.

١٧- و المستفاد منه: ليس أمراً كلّيّاً لأنّ المستفاد منه م. (أضيف على الهامش بعد التصحيح): + أيضاً ت.

١٨- لكن: فإنّه ت. ١٩- المستفاد: + منه ليس أمراً كلّيّاً لأنّ المستفاد ج. ٢٠- الكلّيّة: الكلّيات ت.

٢١- و إزالة المرض... حفظ صحّة: - م.

٢٢- أمراضهم: + مثال ذلك هو أنّ الطبّ يبيّن أنّ البرسام كيف يعالج و هذا تعليم كلّي ثمّ المتعلّم منه أنّما كيفيّة معالجة البرسام الواقع في زيد. ت. ٢٣- أمور: الأمور مج.

٢٤- و تلك الأمور جزئيّة و إدراكها: و ذلك أمر جزئي و إدراكه ت.

قوله[١]: «و أحوال تلك الأمور» فاعلم[٢] أنّ تلك الأمور هي الماهيّات الحاضرة في الذّهن، و هي غير مستعدّة من كلّ الوجوه لإفادة العلم بالمجهول، بل ذلك الاستعداد لأجل عوارض تعرض لها و هي[٣] في الذّهن مثل المحموليّة و الموضوعيّة و الجنسيّة و الفصليّة و الذّاتيّة و العرضيّة، فإنّ الماهيّات بحسب[٤] كونها أجناساً و فصولاً تستعدّ لأن تجعل أجزاء للحدود، و بما[٥] يعرض لها من المحموليّة و الموضوعيّة[٦] تستعدّ لأن تجعل أجزاء للحجج[٧]. فظهر الفرق بين الأمور الّتي عنها الانتقالات و بين نفس الانتقالات و بين تلك الجهات الّتي لتلك الأمور الّتي بحسبها تستعدّ لتلك الانتقالات.

فأمّا تعليم حقائق تلك الأمور ففي كتاب قاطيغورياس، و أمّا تعليم الجهات الّتي باعتبارها تستعدّ تلك الأمور لوقوع الانتقالات فيها ففي كتاب إيساغوجي، و أمّا[٨] تعليم أصناف الانتقالات ففي كتاب انولوطيقا الأولى و الثانية[٩]. و لمّا كان الشيخ يعتقد أنّ كتاب قاطيغورياس ليس من المنطق[١٠] لاجرم ذكر أنّ المنطق يبحث عن[١١] الانتقالات و عن أحوال الأمور الّتي عنها الانتقالات، و لم يذكر أنّ المنطق يبحث عن تلك الأمور الّتي فيها[١٢] تلك الأحوال.

قوله[١٣]: «و عدد[١٤] أصناف ما ترتيب[١٥] الانتقال فيه و هيئته جاريان على الاستقامة و أصناف ما ليس كذلك»، معناه[١٦]: يجب عليه عدّ[١٧] أصناف الشيء الّذي يحصل فيه الترتيب و الهيئة الجاريان[١٨] على الاستقامة و عدّ[١٩] أصناف الشيء الّذي لا يكون كذلك. فالأوّل هو

١- قوله: قال ج، ن. ٢- فاعلم: أقول ج، ت. ٣- عوارض تعرض لها و هي: ت.
٤- بحسب: بما يحسب م. ٥- بما: لما مج. ٦- تستعدّ... و الموضوعيّة - ت.
٧- للحجج: الحجج ج. ٨- و أمّا: فأمّا م: - ت.
٩- انولوطيقا الأولى و الثانية - ذكر باب طوبيقا و لاتتنسه هو ضمن فأضيف متن تحت السطر بخط جديد.
[١٠- راجع: الشفاء، المنطق، المقولات، المقالة الأولى، الفصل الأول، ص ٥-٨ و المقالة الثالثة، الفصل الرابع، ص ١١٣، القاهرة، ١٣٧١ ه.]
١١- عن: - تلك مج. ١٢- فيها: - تلك الانتقالات. و م.
١٣- قوله: قال ت. ١٤- عدد: - ت. ١٥- ترتيب: ترتّب مج: يترتب ت.
١٦- معناه: - الوك ت. ١٧- عدّ: عدد م. ١٨- الجاريان: الحادثان مج. ١٩- عدّ: عدد م.

البرهان و الخطابه و الجدل[1] و الحدّ و الرسم. و الثاني الأقيسة المنطقيّة و الاستقراء و التمثيل. و[2] من باب الأقوال الشارحة: العلامة و المثال و الإسم.

[الفصل الثاني]

إشارة: و كلّ تحقيق يتعلّق بترتيب الأشياء حتى يتأدّى منها إلى غيرها بل بكلّ تأليف، فذلك التحقيق يحوج إلى تعرّف المفردات التي[3] يقع فيها الترتيب و التأليف لا من كلّ وجه، بل من الوجه الذي لأجله يصلح أن يقعا فيها، و لذلك ما يحوج[4] المنتقل إلى[5] أن يراعي أحوالاً من أحوال[6] المعاني المفردة ثم ينتقل إلى مراعاة أحوال التأليف.

أقول[7]: الحقّ هو الموجود، و إنّما يسمّى الاعتقاد و القول المطابقان للأمر في نفسه حقّاً لأنّه مستحقّ للوجود[8] و الاستمرار. و التحقيق جعل الشيء حقّاً. تفسير[9] كلامه هو: أنّ كلّ تكوين يتوقّف على ترتيب أمور ما، فإنّ ذلك الترتيب يحوج إلى تعرّف[10] المفردات. و اعلم[11] أنّ الترتيب أخصّ من التأليف، فإنّه مهما كان الترتيب كان التأليف و لا ينعكس، و الحاجة إلى تعرّف[12] المفردات التي[13] يتعلّق بها الترتيب ليس لأجل أنّ ذلك ترتيب بل لأنّه تأليف، فإنّ الحكم إذا ثبت في الخاصّ و العامّ فهو للعامّ[14] أوّلاً[15] و بالذات. و لكنّه لمّا كانت الصور المتعلّقة المتوقّف تكوينها على اجتماع أمور[16] لا يتمّ إلّا مع ترتيب مخصوص لتلك المفردات، لا جرم بدأ الشيخ بذكر الترتيب فقال: التحقيق المتوقّف على ترتيب الأشياء، ثم قبل أن ذكر محمول هذه القضيّة استدرك فقال: بل بكلّ تأليف[17] الذي هو أعمّ من الترتيب. فذلك محوج[18] إلى تعرّف[19] المفردات التي يقع فيها الترتيب و

١- و الجدل: صح. ٢- و: - ت. ٣- التي: - م. ٤- لذلك ما يحوج: لهذا ما يلزم.

٥- إلى: - م. ٦- أحوال: - م. ٧- أقول: فالضمير م. ٨- للوجود: كموجود ت.

٩- تفسير: تقسيم م. ١٠- تعرّف: تعريف تلك م. ١١- و اعلم: فاعلم مج.

١٢- تعرّف: تعريف مج. ١٣- التي: - يتعرّف ت. ١٤- للعام: العام ت. ١٥- أوّلاً: أولى م.

١٦- أمور: الأمور م. ١٧- بكلّ تأليف: بالتأليف مج، التأليف ت. ١٨- محوج: يحوج م.

١٩- تعرّف: تعريف م.



التأليف.

قال: «لا من كلّ وجه، بل من الوجه الّذي لأجله يصلح[1] أن يقعا فيها[2]». أقول[3]: الباني يجب عليه البحث عن المفردات الّتي يتّخذ منها البيت و هو الخشب و اللّبن و الحجر من حيث أنّها مستعدّة لقبول الصّورة[4] البيتيّة لا من جميع جهاتها[5]، فإنّه[6] لا يجب عليه من حيث هو بنّاء أن يعرف أنّ[7] اللّبن هل هو مركّب من الأجزاء الّتي[8] لا يتجزّى أم لا؟ و هل هو مركّب[9] من الهيولى و الصّورة؟!

و إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الّذين[10] يجعلون كتاب المقولات من المنطق يحتجّون بأنّ المنطق[11] يبحث عن تركيب المفردات عن[12] جهة مخصوصة، فلابدّ من تعرّف[13] تلك المفردات و[14] هي الأجناس العالية. لكنّ الشّيخ يبطل ذلك بأنّ الباحث عن التّركيب يجب أن يكون باحثاً عن الجهات المستعدّة لقبول التأليف، و ذلك هيهنا[15] هو البحث عن جنسيّتها و فصليّتها و ذاتيّتها و عرضيّتها و موضوعيّتها و محموليّتها. فأمّا البحث عن حقايق تلك الأمور و طبايعها و كيفيّة انقسامها إلى أنواعها و عن[16] خواصّها، فذلك خارج عن المنطق، بل لا ينتفع المنطقي بذلك أصلاً إلّا من حيث أنّه يقوى على إيراد الأمثلة الكثيرة[17] في كلّ باب. و ذلك أيضاً ممّا لا يتوقّف على تعلّم كتاب المقولات بل له أن يضرب الأمثال سواء كانت صحيحة أو باطلة لتفهيم الغرض.

قوله[18]: «فلذلك ما يحوج المنطقي إلى أن يراعي أحوالاً من أحوال المعاني المفردة ثمّ ينتقل إلى مراعاة أحوال التأليف[19]». يعني بتلك الأحوال ما عدّدناه.

١- يصلح: يصحّ مج. ٢- فيه. فيها مج ٣- أقول: - معناه مج. ٤- الصورة: الصور مج.

٥- جهاتها: جهاته م، ت ٦- فإنّه: لأنّه ت. ٧- أنّ: - مج. ٨- الأجزاء الّتي... أجزاء ت.

٩- من الأجزاء... مركّب: - م. ١٠- و إذا عرفت... الّذين: - ت ١١- المنطق: المنطقي م.

١٢- عن: من م ١٣- تعرّف: تعريف مد. ١٤- تلك المفردات و: ت. ١٥- هيهنا: هنا م.

١٦- عن: عدّ مج. - م. ١٧- الأمثلة الكثيرة: - ت. ١٨- قوله: قال ت.

١٩- التأليف: + أقول ت.



[الفصل الثالث]

إشارة: و لأنّ بين اللّفظ و المعنى علاقة مّا، و ربّما أثّرت أحوال في اللّفظ في أحوال في المعنى، فلذلك يلزم المنطقي أيضاً أن يراعي جانب اللّفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيّد بلغة قوم دون قوم إلّا فيما يقلّ.

أقول[1]: للأشياء أربع مراتب في الوجود: الوجود الخارجي، و الذّهني، و اللّفظي و الّذي في الكتابة. فالكتابة دالّة على اللّفظ لأنّا لو احتجنا بأن نضع بازاء كلّ حقيقة متصوّرة[2] نقشاً مخصوصاً لكثرت النقوش، و تجاوزت عن الحدّ الّذي يتمكّن[3] الانسان من ضبطها. بل جعلت[4] بازاء الأصوات البسيطة الّتي هي موادّ الكلم نقوش[5] بسيطة، و جعلوا تركيب تلك النقوش محاذياً[6] لتركيب تلك الأصوات ليكون المؤنة أخفّ. و أمّا اللّفظ فإنّه غير دالّ على الخارج بدليل أنّك إذا رأيت إنساناً من بعيد و ظننت[7] أنّه صخرة، سمّيته بذلك. ثمّ إذا دنوت منه و عرفت حيوانيّته، لكنّك ظننته طيراً، سمّيته بالطّير. ثمّ إذا ازداد[8] القرب و عرفت انسانيّته، سمّيته بالانسان. فاختلاف التّسميات عند اختلاف الخيالات[9] يدلّ على أنّ الأسامي دالّة على الصّور الذهنيّة لا على الأمور الخارجيّة، و من عادة القوم أن يسمّوا الصّور الذهنيّة معاني. فظهر بهذا[10] صحّة قوله: «أنّ بين اللّفظ و المعنى علاقة مّا[11]»، أي اللّفظ ليس له دلالة بالذّات و[12] بالقصد[13] الأوّل[14] إلّا على المعاني الذّهنيّة.

قال: «و ربّما أثّرت أحوال في اللّفظ في أحوال في المعنى» قلت[15]: إنّ[16] ذلك مثل ما تصدق الألفاظ مفردي و لا تصدق على الجميع، و قد يكون بالعكس، و غير ذلك من

١- أقول: التّفسير م. ٢- متصوّرة: مصوّرة م، ت. ٣- يتمكّن: لا يتمكّن مع.
٤- بل جعلت: بأن جعلوا م. ٥- نقوش: نقوشاً م، ت. ٦- محاذياً: محاذية م، ت.
٧- ظننت: ظننته ت. ٨- ازداد: زاد ت. ٩- الخيالات: الحالات م. ١٠- بهذا: لهذا ت.
١١- ما: - مع، ت. ١٢- و: أي م. ١٣- بالقصد: القصد م. ١٤- بالذات و بالقصد الأوّل: - ت.
١٥- قلت: قلنا م. أقول ت. ١٦- إنّ: - ت.

للوجوه المعدودة في باب القضايا المشهورة من النهج السادس و أيضاً في النهج العاشر.

و قوله: «فلذلك[1] يلزم المنطقي أيضاً[2] أن يراعي جانب اللّفظ المطلق» معناه ظاهر. و كتب إليه واحد فقال[3]: إنّك ذكرت في سائر الكتب أنّ المنطقي من حيث هو منطقي ليس له شغل أوّلي بالألفاظ، و ذلك مناقض للكلام[4] المذكور ههنا[5] فأجاب أنّه يجوز أن يكون البحث عن الألفاظ واجباً على المنطقي لكن لا بالقصد الأوّل، فإنّ الألفاظ إذا كانت جارية مجرى الأدوات و الآلات كان[6] الاشتغال[7] بها واجباً، و لكن لا يكون ذلك مقصوداً بالقصد الأوّل.

قال: «من حيث[8] ذلك غير متقيّد بلغة قوم دون قوم[9] إلّا في ما يقلّ[10]» معناه أنّ البحث عن اللغات[11] قد يكون عقليّاً مثل قولنا: الألفاظ الدالّة إمّا إسم، و إمّا فعل، أو[12] حرف، و دلالتها إمّا بالمطابقة، أو بالتضمّن، أو بالالتزام، فأمثال[13] ذلك أبحاث عامّة في اللّغات كلّها. و قد يكون بحثاً خاصّاً بلغة قوم دون قوم، فالأوّل[14] ممّا يجب على المنطقي التعرّض له، و الثّاني خارج عن المنطق.

و قوله: «إلّا فيما يقلّ» معناه أنّ المنطقي قد يلزمه في بعض المواضع القليلة البحث عن أحوال لغات خاصّة، و ذلك إذا كان لفظان دالّان على معنيين يقرب كلّ واحد منهما عن[15] الآخر بحيث[16] لا يعرف الفرق[17] بينهما إلّا الخواصّ. فحينئذٍ يعرض للظّاهريّين أن يستعملوا كلّ واحد منهما مقام الآخر لظنّهم أنّه لا تفاوت بينهما في المعنى. و عند ذلك يجب على المنطقيّ المتكلّم بتلك اللّغة تحصيل مفهوميهما و إظهار الفرق بينهما لئلا يقع الغلط. مثل أنّا[18] إذا قلنا: الإنسان حيوان، و قلنا: الإنسان هو الحيوان[19]، فيظنّ[20] في الظّاهر أنّه لا فرق

١- فلذلك: لكذلك م.   ٢- أيضاً: - ت.   ٣- فقال: و قال ت.   ٤- للكلام: الكلام ت.
٥- ههنا: هنا مع.   ٦- كان: - م.   ٧- الاشتغال: الاشتقاق ت.   ٨- من حيث: + أنّ مع.
٩- دون قوم: - مع.   ١٠- يقلّ: + القول ت.   ١١- اللغات: - ت.   ١٢- أو: و إمّا م.
١٣- فأمثال: و أمثال ت.   ١٤- فالأوّل: - ت.   ١٥- عن: من مع.   ١٦- بحيث: - مع.
١٧- الفرق: - الفرق ت.   ١٨- أنّا: أمّا م.   ١٩- الحيوان: + و إنّما يكون الإنسان حيواناً م.
٢٠- فيظنّ: فنظن مع: فظنّ ت.



بينهما؛ و في التحقيق الأول يفيد الحمل فقط[1] و الثاني يفيد حصر المحمول في الموضوع، فلا جرم وجب على المنطقي العربي أن يشير إلى الفرق بينهما. و كذلك إذا قلنا: لا شيء من ب ج، و قلنا: لا شيء من ب ج مادام ب، فيظن[2] أن[3] لا تفاوت بينهما و ليس الأمر في التحقيق كذلك فعند ذلك لابدّ من إظهار الفرق بين مفهوميهما[4]، و أكثر ذلك مذكور في الإشارة التي قبل الإشارة الأخيرة من النهج الثالث. و كذلك تخصيص لفظ الغير بالعدول، و ليس بالسلب، و كذلك معرفة أنّه ليس للسلب المطلق العامّ لفظ يدلّ عليه، أو[5] إن كان فأيّ لفظ هو[6] إلى غير ذلك[7].

[الفصل الرابع]

إشارة[8]: و لأنّ المجهول بإزاء المعلوم فكما أنّ الشيء قد يعلم تصوّراً ساذجاً، مثل علمنا بمعنى إسم المثلث، و قد يعلم تصوّراً معه[9] تصديق، مثل علمنا أنّ كلّ مثلث فإنّ زواياه[10] مساوية لقائمتين، كذلك[11] الشيء قد يجهل من طريق التصوّر، فلا يتصوّر[12] معناه إلى أن يتعرّف، مثل ذي الإسمين و المنفصل و غيرهما، و قد يجهل من جهة التصديق إلى أن يعلم، مثل كون القطر قوياً على ضلعي القائمة التي يوترها. فالشوك الطلبي منّا في العلوم و نحوها إمّا أن يتّجه إلى تصوّر يستحصل و إمّا أن يتّجه إلى تصديق يستحصل و قد جرت العادة بأن يسمّى الشيء الموصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحاً فمنه حدّ و منه رسم و نحوه، و أن يسمّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب حجّة فمنه قياس و منه استقراء و نحوه، و منهما يصار من الحاصل إلى المطلوب، فلاسبيل إلى درك مطلوب مجهول إلّا من قبل حاصل معلوم. و لاسبيل أيضاً إلى ذلك مع الحاصل المعلوم إلّا بالتفطّن للجهة التي

١- فقط: - ب. ٢- فيظن: فلظن ب. ٣- أن: أنه م. ٤- بين مفهوميهما: بينهما م.
٥- أو: و مع. ٦- لفظ هو: لفظه من ج. ٧- و كذلك تخصيص ... إلى غير ذلك: - ب.
٨- إشارة: قال ش. ٩- معه: منه م. ١٠- زواياه: + الثلاث م. ١١- كذلك: فكذلك م.
١٢- فلا يتصوّر: + معنه م.

لأجلها صار مؤدّياً إلى المطلوب[1].

أقول[2]: إعلم أنّ الجهل قد يكون بسيطاً و هو عدم العلم، و قد يكون مركّباً و هو أن يحصل مع عدم العلم[3] إعتقاد مضادّ له، وكلّ واحد منهما مقابل للعلم إلّا أنّ الأوّل يقابله تقابل العدم و الملكة و الثاني[4] تقابل التضاد و الشيخ أراد هيهنا بالمجهول الجهل البسيط، فإنّ صاحب الجهل المركّب استحال[5] أن يطلب العلم لأنّه يعتقد أنّ العلم حاصل له، و مع هذا الاعتقاد لا يمكنه طلب العلم.

قوله[6]: «كما أنّ الشيء قد يعلم تصوّراً ساذجاً مثل تصوّرنا لمعنى إسم المثلّث»،

أقول[7]: فاعلم أنّ[8] التصوّر الساذج هو أن يقع في الذّهن صورة و لا يحكم عليها بشيء، لا أن يحكم عليها بالسّلب، فإنّ عدم الحكم مغاير للحكم بالعدم لأنّ في الحكم بالعدم الحكم ثابت و المحكوم عليه[9] غير ثابت، و في عدم الحكم لا يكون الحكم ثابتاً.

و إنّما قال: «لمعنى اسم المثلّث»، و لم يقل: لمعنى المثلّث، لأنّ التصوّر على قسمين: تصوّر[10] بحسب الاسم و هو متقدّم[11] على التصديق، فإنّ من لا يفهم معنى[12] اسم المثلّث لا يمكنه التصديق بوجوده، و تصوّر بحسب الحقيقة، و هو متأخّر عن التصديق فإنّ ما لا وجود له لا حقيقة له في نفسه. فلمّا قدّم الشيخ ذكر التصوّر، عرف منه أنّه[13] أراد به[14] التصوّر المتقدّم[15] على التصديق، و ذلك هو التصوّر بحسب الاسم، فلهذا قال: مثل تصوّرنا لمعنى إسم المثلّث.

قوله[16]: «و قد يعلم تصوّراً معه تصديق[17]»: فيه لطيفة، و هي أنّ بعض القوم يقولون: العلم إمّا تصوّر و إمّا تصديق، و ذلك مسامحة[18]، لأنّ كلمة إمّا للعناد و لا معاندة بين التصوّر و التصديق، فإنّ التصديق مشروط بالتصوّر فكيف يعانده؟ بل المعاندة بين حصول التصديق

١- المطلوب: + التقسيم م. ٢- أقول: - ج. ٣- العلم: أضيف على فوق السطر بخط جديد مج.
٤- الثاني: + يقابله ج، م. ٥- استحال: يستحيل ج. ٦- قوله: قال ت، ج.
٧- أقول: - مج. على فوق السطر في م. ٨- فاعلم أنّ: - ج، ت. ٩- عليه: به مج، ت، + به م
١٠- تصوّر: قسم ج. ١١- متقدم: مقدم مته ١٢- معنى: - ج. ١٣- أنّه: - ج
١٤- به: - مج، ت. ١٥- المتقدّم: المقدّم مج ١٦- قوله: قال ج، ت. ١٧- تصديق: + أقول م.
١٨- و ذلك مسامحة: - ت.



ى[١] التصوّرات وعدم حصوله الّذى[٢] هو عبارة عن ساذجيّة التصوّر[٣]، فلهذا صرّح الشّيخ هيهنا[٤] بذلك.

قال: «كذلك[٥] قد يجهل من طريق التصوّر فلا[٦] يتصوّر معناه إلى أن يعرّف، مثل ذى الإسمين و المتّصل[٧]». و اعلم أنّ[٨] لقائل أن يقول : فلماذا[٩] قاس الشّيخ المجهول على المعلوم فى انقسامه إلى القسمين، و لِمَ لم[١٠] يقل : المجهول قد يكون مجهول التصوّر و قد يكون مجهول التصديق؟

فنقول: لأنّا بيّنّا أنّ المراد بهذا الجهل الجهل[١١] البسيط، و هو أمر عدمىّ، فلا يمكن إيراد القسمة عليه إلّا بإيراد القسمة[١٢] بالقياس إلى الملكة[١٣] المقابلة له.

و أمّا ذو الاسمين و المنفصل فاعلم أنّ الخطوط المستقيمة إمّا أن تكون مفردة و هى الّتى يعبّر عنها باسم واحد كقولك: ثلاثة و أربعة و[١٤] جذر خمسة و جذر ثمانية؛ أو مركّبة و هى الّتى يعبّر عنها[١٥] باسمين كقولك: ثلاثة و جذر خمسة، و أربعة و جذر عشرة. و المركّب[١٦] لا يخلو إمّا أن يكون كلّ واحد من قسميه[١٧] أصمّ، و إمّا أن يكون أحد القسمين منطقاً[١٨] و الآخر اصمّ. و الّذى يكون أحد قسميه منطقاً و الآخر أصمّ، فإمّا[١٩] أن يكون المنطق أطول، أو الأصمّ أطول، فالمنفصل هو فضل أعظم قسمى ذى الإسمين على أصغرهما. فأمّا الأقسام السّتّة[٢٠] لذى الإسمين و المنفصل فهى مذكورة فى الهندسة.

١- بين حصول التصديق فى : - ت. ٢- الّذى : - ت.

٣- ساذجيّة التصوّر : على فوق السّطر فى م. و أمّا فى المتن : ساذجيّة. ٤- هيهنا : هنا ج.

٥- كذلك + الشّىء : أضيف على فوق السّطر م. ٦- فلا : قد ت.

٧- المنفصل . + و غير مبا م؛ و على فوق السطر بخط حديد ج.

٨- و اعلم أنّ: فاعلم أنّ مج - ج، ت ٩- فلماذا : لماذا ج، ت. ١٠- لم : ت، مج.

١١- الجهل الجهل : المجهول المجهول بالجهل ج. ١٢- بإيراد القسمة : - ج.

١٣- بالقياس إلى الملكة : على الملكة مج، ت. ١٤- أربعة و : كقولك ج. ١٥- عنها : - مج.

١٦- المركب : المركّبة م. (و بدله على الهامش : المركب.) ١٧- قسميه : قسميها م.

١٨- منطقا : منطقيا م. ١٩- فإمّا : إمّا ت، مج. ٢٠- السّتة : - م، م.

قوله[1]: و قد يجهل من طريق التصديق[2] إلى أن يتعلّم[3] مثل[4] كون القطر قوياً على ضلعي القائمة اللّتي يوترهما، أقول[5]: معنى كون القطر قوياً على[6] ضلعي القائمة هو أنّ مربّع وتر[7] القائمة[8] مساوٍ للمربّعين الكائنين من الضلعين المحيطين[9] بتلك القائمة. و السّبب في إطلاق اسم القوي على هذا المعنى ما ذكره في كتاب[10] الشفاء[11] و هو: أنّ[12] لفظ[13] القوّة[14] وضع[15] أوّل شيء للمعنى الموجود في الحيوان الّذي[16] بها يمكنه أن يفعل أفعالاً شاقّة و ضدّه الضعف. ثمّ إنّه كان لذلك المعنى مبدأ و لازم: أمّا المبدأ فهو القدرة، و أمّا اللّازم فهو أن لا ينفعل من[17] تلك الأفعال لأنّ الّذي يزاول تلك التحريكات[18] الشاقّة يعرض له أن ينفعل عنها، و انفعاله عنها يصدّه[19] عن إتمام فعله، فكان إن[20] انفعل انفعالاً محسوساً قيل: ضعف[21] و ليست له قوّة، و إن لم ينفعل قيل: إنّ له قوّة، فكان أن لا ينفعل دليلاً على المعنى الّذي سمّيناه أوّلاً قوّة فلأجل ذلك سمّوا القدرة و عدم الانفعال من الغير قوّة.

ثمّ إنّهم لمّا استعملوا لفظة القوّة في القدرة، و القدرة[22] وصف أعمّ منها، و هي أنّها مبدأ[23] التغيّر من آخر في آخر من حيث أنّه آخر، استعملوا لفظة القوّة في ذلك المعنى حتّى سمّوا الحرارة قوّة لكونها مبدأ من آخر في[24] آخر[25] من حيث أنّه آخر[26]، و أيضاً[27] للقدرة[28] لازم آخر[29]، و هو أن يحصل لأجلها إمكان الفعل و الترك، فنقلوا[30] لهذا[31]

1- قوله: قال ج، ت.

2- التصديق: التصور ج. انّه صحّح على الهامش بخط جديد على: التصديق. 3- يتعلّم: يعلم مج.

4- مثل: قيل ت. 5- قوله: فاعلم أنّ مج. 6- على: - ج. 7- وتر: + الزاوية ج.

8- مربّع وتر القائمة: - م. 9- المحيطين: المحيطي ث. 10- كتاب: - ج.

11- [راجع: الشفاء، الإلهيات، المقالة الرابعة، الفصل الثاني، ص ١٧٠، القاهرة ١٩٦٠م.]

12- أنّ: - م. 13- لفظ: لفظة ج، ث. 14- القوّة: القوي ج. 15- وضع: وضعت ج، ت.

16- الّذي: الّتي ج، م، ت. 17- من: عن م. (و بدله على فوق السطر: من.)

18- يزاول تلك التحريكات: تزول تلك الحركات ت. 19- يصدّه: يصدّ م. 20- إن: - ت.

21- ضعف: إنّه ضعيف مج. 22- لفظة: لفظ م.

23- مبدأ: ثابتة على فوق السطر بخط جديد و أثاني المتن: مقوله مج. 24- في: إلى ج.

25- آخر: - م. 26- من حيث أنّه آخر: - مج، ت. 27- و أيضاً: - م.

28- للقدرة: القدرة ث. 29- من أوّل الكتاب إلى هنا لازم آخر و هو ... - آ.

30- فنقلوا: نقلوا مج على فوق السطر. 31- لهذا: بهذا مج، آ.



الشيء إسم القوّة إلى الإمكان و سمّوا الّذي بالإمكان وجوده[١] موجوداً[٢] بالقوّة. ثمّ سمّوا حصول ذلك الشيء فعلاً، و إن لم يكن فعلاً بل انفعالاً. فإنّه[٣] لمّا كان المسمّى بالقوّة[٤] أوّلاً[٥] هو القدرة يسمّى ما يقابله فعلاً، كذلك لمّا سمّوا الإمكان قوّة[٦] لاجرم سمّوا ما يقابله فعلاً[٧].

ثمّ إنّ المهندسين لمّا وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلعاً لمربّع و بعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلعاً لذلك المربّع، جعلوا ذلك المربّع قوّة[٨] ذلك الخطّ كأنّه أمر ممكن فيه، و[٩] خصوصاً و قد تخيّل بعضهم أنّ حدوث ذلك المربّع هو بحركة[١٠] ذلك الضلع[١١] على نفسه، فهذا هو السبب في استعمال لفظ القوّة في[١٢] هذا المعنى على ما ذكره الشيخ.

قوله[١٣]: «فالسلوك الطّلبي منّا في العلوم و نحوها[١٤]: إمّا أن يتّجه إلى تصوّر يستحصل، و إمّا أن يتّجه[١٥] إلى تصديق يستحصل»، معناه[١٦] أنّه لمّا كان المجهول الّذي يطلب به العلم[١٧] منقسماً إلى قسمين انحصر الطلب فيهما.

قوله[١٨]: «و قد جرت العادة بأن يسمّى الشيء[١٩] الموصل إلى التّصوّر المطلوب قولاً شارحاً، فمنه حدّ، و منه[٢٠] رسم، و نحوه»، فاعلم أنّ[٢١] القول الشّارح إسم عامّ وضع لكلّ[٢٢] ما يفيد تصوّراً مجهولاً. ثمّ إنّه إن كان من الذّاتيات يسمّى حدّاً، و إن كان من[٢٣] العرضيّات يسمّى رسماً. و بالوجب[٢٤] خصّصوا[٢٥] هذه الأسامي بتلك المسمّيات لأنّ الحدّ في اللّغة

١- بالإمكان وجوده . وجوده بالإمكان م. ٢- موجوداً : موجود مج.: وجوداً ع.
٣- فإنّه . لأنّه ج. ٤- و إن لم يكن... بالقوّة : ـ ق لـ ت. ٥- أوّلاً + و شبهه مج م.
٦- قوّة ٠ لا جرم ج. ٧- ما يقابله فعلاً : ـ ت. ٨- قوّة : ـ م ت. ٩- و : ـ ع ١.
١٠- بحركة : تحرك ا. ١١- الضلع . ـ ز. ١٢- في من مج؛ ثمّ صحّح بخط جديد.
١٣- قوله : قال ج. ١٤- نحوها : نحوه مج. ١٥- إلى تصوّر يستحصل و إمّا أن يتّجه : ـ ت.
١٦- معناه . معناه ج.: و بعده أضيف على ورق السطر : فالقول و معناه م. ١٧- به العلم : العلوم ج ١ م
١٨- قوله : قال ج ت. ١٩- الشيء ـ م ١. ٢٠- منه : ـ ت ١.
٢١- فاعلم أنّ . أقول ج ت. قلنا ١. ٢٢- وضع لكلّ : يتناول كلّ ١. ٢٣- من : ـ العرض مج.
٢٤- و بالوجب : فيها الواجب م. ٢٥- خصّصوا : صحّح على «خصيص» مج. خصوا ت

المنع، و إنّما سمّي الحدّ حدّاً لكونه مانعاً من أن يدخل فيه[1] ما ليس منه أو يخرج عنه ما هو منه. و هذا المنع لا يتحقّق إلّا بمقوّمات الشّيء، فإنّ العوارض إنّما تعرض بعد تمام الماهيّة، و متى تحقّقت الماهيّة فقد تحقّق ذلك المنع، فلا يكون لشيء من العوارض تأثير في ذلك المنع[2]. فظاهر أنّ إسم الحدّ يجب تخصيصه بالمركّب عن الذّاتيّات، و أمّا الرّسم فيجب ما خصّصوه[3] بالمركّب من[4] العرضيّات، لأنّ ذلك لا يفيد حقيقة الشّيء بل يفيد رسماً منه و ظلّاً و خيالاً.

و قوله: «و نحوهما» يشير إلى ما عدا الحدّ و[5] الرّسم من التّعريفات الرديّة مثل التّعريف[6] بالمثال مثل ما[7] يقال: العلم موجود نسبته إلى الذّوق كنسبة النّور إلى البصر و كتبديل اللّفظ الخفيّ باللّفظ الأوضح منه.

قوله[8]: «و أن يسمّى الشّيء[9] الموصل إلى التّصديق المطلوب حجّة[10]، فمنه قياس و منه استقراء». فاعلم أنّه[11] يقال[12]: حجّه، إذا غلبه[13]. فكلّ[14] ما يصلح لإفادة ذلك فإنّه يكون حجّة، فالواجب[15] أن[16] جعلوا[17] إسم الحجّة مشتركاً بين القياس و الاستقراء.

و نقول[18]: إمّا أن يستدلّ بالكلّي على الجزئيّ، أو بالجزئيّ على الكلّيّ، أو بالجزئيّ[19] على الجزئيّ. فالاستدلال بالكلّيّ على الجزئيّ هو القياس، لأنّا إذا طلبنا أنّ الجسم هل هو محدث أم لا؟ أدخلناه تحت المؤلّف، و المؤلّف تحت المحدث، و نستدلّ[20] بثبوت المحدث للمؤلّف المشتمل على الجسم على ثبوته للجسم. و أمّا الاستدلال بالجزئيّ على الكلّيّ فهو الاستقراء، فإنّك إذا قلت كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، و استدللت

١- فيه: - ت. ٢- فلا يكون ... ذلك المنع: - آ. ٣- خصّصوه: خصّوه أ. ٤- من: عن أ.
٥- الحدّ و: - ت. ٦- مثل التّعريف: كالتّعريف ج، أ. ٧- مثل ما: فمثل ما ج: كما م.
٨- قوله: و قوله م، قال ت. ٩- الشّيء: - ج، م، ت. ١٠- المطلوب حجّة: حجّة المطلوب ق.
١١- فاعلم أنّه: أقول ت. ١٢- يقال: قد يقال ج. ١٣- غلبه: + في الافادة ج: علة الافادة ت.
١٤- فكلّ: لكلّ م. ١٥- فالواجب: فالواجب ج. ١٦- أن: إذا آ. ١٧- جعلوا: يجعلوا ج.
١٨- و نقول: نعرف أنّه م: - و آ. ١٩- بالجزئيّ: الجزئيّ ج. ٢٠- و نستدلّ: فيستدلّ ج.



عليه بعضُ الحيوانات الجزئيّة، فقد استدللت بتلك الجزئيّات على الكلّي. و أمّا الاستدلال بالجزئي على الجزئي فذلك إنّما يتمّ عند اندراجهما[١] تحت كلّي آخر و هو التمثيل.

فإن قيل: القياس في اللّغة عبارة عن التسوية، يقال: قاس النعل بالنعل[٢] إذا قابله به، وإطلاقه على المتنَشي و النتيجة[٣] يكون حَيداً[٤] عن قانون اللّغة. فنقول[٥]: ليس الأمر كذلك لأنّا إذا استدللنا بثبوت الحدوث للمؤلّف، و بثبوت[٦] المؤلّف للجسم على ثبوت الحدوث[٧] للجسم، فقد قابلنا تلك النسبة المجهولة و هو[٨] ثبوت الحدوث[٩] للجسم[١٠] بالنسبتين المعلومتين[١١] المذكورتين، فصحّ استعمال لفظة[١٢] القياس فيه[١٣].

و قوله: و نحوه، يريد به التمثيل.

و قوله[١٤]: بلا[١٥] سبيل إلى درك مطلوب مجهول إلّا من قبل حاصل معلوم، فمعناه[١٦] أنّه لا يمكن حصول العلم بشيء من المجهولات إلّا بالعلم[١٧] بمقدّمات سابقة عليها، فإنّا قد ذكرنا أنّ اليقين[١٨] عبارة عن اعتقاد أنّ[١٩] الشيء كذا[٢٠] مع اعتقاد أنّه[٢١] لا يمكن أن لا يكون[٢٢] كذا إذا كان ممتنع التغيّر، و معلوم أنّه إذا حصل الاعتقاد الجازم و لكن غير مستند إلى ما يوجبه فإنّه يكون ممكن التغيّر فإنّ اعتقاد المقلّد و إن كان في غاية القوّة لكنّه يكون[٢٣] ممكن التغيّر. فأمّا إذا كان مستنداً إلى علوم سابقة مثل العلم بحدوث[٢٤] العالم

١- اندراجهما. اندراجها أ.

٢- النعل بالنعل: النعل بالنعل ت، و أيضاً في ج أضيف على فوق السطر بخطّ جديد.

٣- و النتيجة. في النتيجة ج.

٤- حيداً - بعيداً ج. حيدا ت. حيلاً أ. [حاد من الطريق أي مال و عدل عنه].

٥- عن قانون اللغة فنقول. - ث. ٦- بثبوت: ثبوت مج. ٧- الحدوث. المحدث مج.

٨- هو: هي ج. ٩- الحدوث. + بالنسبة ت. ١٠- على ثبوت ... للجسم - آ.

١١- للجسم ... المعلومتين: - ث. ١٢- لفظة: لفظة مج. ١٣- فيه: + لغة ج، م.

١٤- و قوله. قال آ. ١٥- بلا: و لا ج. ١٦- فمعناه: أقول ج، ت. ١٧- بالعلم. بعد العلم ت.

١٨- اليقين: العلم آ. ١٩- أنّ. أن يكون مج، ت. ٢٠- كذا: - مع اعتقاد أنّ الشيء كذا م.

٢١- أنّه. أن مج. ٢٢- لا يكون: يكون إلّا م. ٢٣- يكون - ج. ٢٤- بحدوث: محدوث أ.

إذا كان مستنداً[1] إلى[2] أنّ[3] العالم مؤلّف و المؤلّف حادث[4]، فإنّه يكون ممتنع التغيّر[5].
فظاهر أنّ اكتساب العلم بالمجهولات[6] لا يمكن إلّا من مقدّمات سابقة عليها.

قوله[7]: و لا[8] سبيل أيضاً إلى ذلك مع الحاصل[9] المعلوم إلّا بالتفطّن للجهة الّتي لأجلها صار مؤدّياً إلى المطلوب، فاعلم أنّ[10] النظريّات مستفادة من الضروريّات، فلو كانت العلوم الضروريّة كيف كانت كافية في حصول العلم بالنظريّات، لكان كلّ[11] من علم القضايا الأوّليّة وجب أن يحصل له جميع العلوم الكسبيّة، و[12] لكن[13] ليس كذلك. فعلمنا أنّ العلم بالمقدّمات لا يقتضي العلم بالنتايج، بل لابدّ[14] من الشعور بكيفيّة ترتيب[15] تلك المقدّمات و اندراج بعضها في البعض، فإنّ الإنسان إذا علم أنّ كلّ بغلة عاقر، ثمّ يرى[16] بغلة منتفخة البطن، أمكن أن يتوهّم[17] أنّها حامل، و ذلك عند ما لم يترتّب العلمان في الذهن و لم يقع[18] الشعور بكيفيّة ذلك الاكتساب. فأمّا مع الشعور بتلك[19] الاندراجات و الترتيبات[20] يمتنع[21] وقوع الشكّ في كونها حاملاً.

[الفصل الخامس]

إشارة[22]: فالمنطقي ناظر في الأمور المتقدّمة المناسبة لمطلوب مطلوب و في كيفيّة تأدّيها بالطالب إلى المطلوب المجهول، فقصارى أمر المنطقي إذن أن يعرف مبادي القول الشارح و كيفيّة تأليفه[23] حدّاً كان أو غيره، و أن يعرف مبادي الحجّة و كيفيّة تأليفها قياساً كان أو

١- إلى علوم ... مستندة - م   ٢- إلى: - العلم ج، م   ٣- أنّ. بأنّ آ، م.
٤- حدث: محدث ج، م   ٥- التغيير: - إلى ما دام مستندات.   ٦- بالمجهولات: بالمجهول م.
٧- قوله: قال ج، ت.   ٨- و لا: فلا آ.   ٩- الحاصل. حاصل ت.
١٠- فاعلم أنّ. أقول ج، ت. - فاعلم أقول أنّ م.   ١١- كلّ: - علم م.   ١٢- و: - ج.
١٣- و لكن: ثابتة على الهامش آ.   ١٤- لابدّ: بدّ ت.   ١٥- ترتيب: ترتّب آ، ت.
١٦- يرى: رأى ج.   ١٧- يتوهّم: - أيضاً م.   ١٨- لم يقع: لم يبلغ ت.   ١٩- بتلك: بذلك آ
٢٠- الترتيبات: - فإنّه م.   ٢١- يمتنع: امتنع آ.   ٢٢- إشارة: قال ج.
٢٣- تأليفه: تأويلها م



غير[١]، و أوّل ما يفتتح منه فأنما[٢] يفتتح من الأشياء المفردة الّتي منها يأتلف الحدّ و القياس و ما يجري مجراهما فليفتتح الآن و لنبدأ بتعريف كيفيّة دلالة اللّفظ على المعنى[٣].

أقول[٤]: أمّا[٥] قوله[٦]: «فالمنطقي ناظر في الأمور المتقدّمة المناسبة[٧] لمطلوب مطلوب»، فاعلم أنّه[٨] لا يعني بذلك[٩] المطالب الجزئيّة، فإنّ المنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر في الأمور المناسبة لحدوث[١٠] العالم و وحدة الفاعل؛ بل يعني بذلك[١١] أنّه يعطي القانون الّذي منه يستفاد[١٢] الأمور المناسبة للحدود و الرّسوم و الأمور المناسبة للأقيسة البرهانيّة و الخطابيّة و الجدليّة[١٣] و الأمور المناسبة للاستقراء و التمثيل.

و قوله: «و في كيفيّة تأدّيها بالطّالب[١٤] إلى المطلوب» إشارة إلى ما سبق من[١٥] أنّه لابدّ مع البحث عن تلك الأمور من البحث عن كيفيّة دلالتها.

و قوله[١٦]: «و أوّل[١٧] ما يفتتح منه فإنّما[١٨] يفتتح من الأشياء المفردة الّتي منها يأتلف[١٩] الحدّ و القياس[٢٠]» لا يشير به إلى الماهيّات المفردات[٢١، ٢٢]، بل إلى العوارض العارضة لها من حيث أنّها في الذّهن[٢٣] مثل الكلّيّة و الجزئيّة و بالجملة مطالب[٢٤] كتاب إيساغوجي، و هي المذكورة في هذا النّهج من هذا الكتاب و[٢٥] بعض النّهج الثّاني[٢٦].

١- و لن يعرفه. أو غيره: - م. ٢- فانّما: فبما م. ٣- إشارة... على المعنى: - ج ث.

٤- أقول: الشّرح مج، م (في المتن و أمّا على فوق السطر: وأقول): - ج ث. ٥- أمّا: - م.: فأمّا أ.

٦- أمّا قوله: قال ج ث. ٧- المناسبة + بحدوث ت. ٨- أمّا قوله... فاعلم أنّه: - ج ث.

٩- بذلك: بتلك أ مج ١٠- لحدوث: بحدوث ث. ١١- بذلك: به ت.

١٢- منه يستفاد: يستفاد منه ج. ١٣- الخطابيّة و الجدليّة: الجدليّة و الخطابيّة ج، أ.

١٤- بالطالب: بالمطالب أ. ١٥- من: - مج، أ، ث. ١٦- و قوله: قوله ج: قال ث.

١٧- و أوّل: فأوّل م. ١٨- فإنّما: إنّما مج. ١٩- منها يأتلف: يأتلف منها ج.

٢٠- القياس: + فمعناه مج. + نعمناه أنّه أ. ٢١- المفردات: المفردة مج.

٢٢- الماهيّات المفردات: ماهيّات المفردات م. و أمّا بدله على الهامش: والماهيّات المفردة.

٢٣- في الذهن: - ت. ٢٤- مطالب: ثابتة على الهامش أ. ٢٥- و: - في أ.

٢٦- الثاني: + و بالله التوفيق مج، ت.



[الفصل السادس]

إشارة إلى دلالة اللّفظ على المعنى: اللّفظ يدلّ على المعنى إمّا على سبيل المطابقة بأن يكون ذلك اللّفظ موضوعاً لذلك المعنى و بازائه مثل دلالة[1] المثلّث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع، و إمّا على سبيل التّضمّن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الّذى يطابقه مثل دلالة[2] المثلّث على الشّكل فإنّه يدلّ على الشّكل لا على أنّه اسم للشّكل بل على أنّه إسم لمعنى جزئه الشّكل، و إمّا على سبيل الاستتباع و الالتزام بأن[3] يكون اللّفظ دالاً بالمطابقة على معنى و يكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرّفيق الخارجي، لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم[4] مثل دلالة لفظ السّقف على الحائط و الانسان على قابل صنعة الكتابة.

أقول[5]: اللّفظ[6] الّذى جعل دالاً على معنى[7] لا يخلو: إمّا أن يعتبر دلالته على ذلك[8] المعنى، أو على ما يكون داخلاً فيه[9]، أو على ما يكون خارجاً عنه. فالأوّل[10] هي[11] المطابقة، و الثّاني[12] التضمّن، و الثّالث الالتزام.

واعلم أنّه ربما يسبق إلى الأوهام أنّ اللّفظ إذا كان دالاً على معنى، فدلالته على جزء ذلك المعنى كيف[13] كانت هي دلالة التضمّن، و هو باطل، إذ من الجائز أن يكون للّفظ دلالة[14] على المعنى و على[15] جزئه بالمطابقة على الاشتراك مثل[16] الممكن فإنّه دالّ على الممكن الخاصّ[17] و على الممكن العامّ[18] الّذى هو جزء من مفهوم[19] الممكن الخاصّ[20]، و دلالته عليهما[21] باشتراك الاسم. بل شرط دلالة التضمّن أن[22] لا يكون للّفظ دلالة[23] على

١- دلالة : + اللفظ م. ٢- دلالة : + لفظ م. ٣- بأن : مثل أن م.
٤- بل هو مصاحب ملازم : - م. ٥- أقول . التفسير م. ٦- اللفظ : - م. ٧- معنى : المعنى ت
٨- ذلك : وكذ ج. ٩- أو على ما يكون داخلاً فيه : - ت. ١٠- فالأول : فالأولى م ت.
١١- هي : + دلالة مج. ١٢- الثاني : + هي أ. ١٣- كيف : كم ت م. ١٤- للفظ دلالة : اللفظ دالاً ج.
١٥- المعنى و على : - مج. ١٦- مثل : + لفظ ج م. ١٧- الخاص : الخاصى آ
١٨- العام : العامى أ. ١٩- مفهوم : كتبت على الهامش م. ٢٠- الخاص : الخاصى مج ف
٢١- عليهما : عليها ج. ٢٢- أن : بأن مج. ٢٣- للفظ دلالة : اللفظ دالاً ت.

جزء المعنى أوّلاً و بالذات، بل ثانياً و بالعرض. نعني[١] بكون دلالته على الجزء تبعاً[٢] لدلالته على الكلّ، مثل[٣] دلالة لفظ[٤] المثلّث على الشكل. فإنّ المثلّث[٥] لا يدلّ على الشكل بالذات، بل دلالته عليه لاندراجه تحت المثلّث. فالحاصل أنّ دلالة التضمّن عبارة عن دلالة اللّفظ على معنى لا لذاته بل لاندراجه[٦] تحت ما وضع اللّفظ بإزائه.

قوله[٧]: «و إمّا[٨] على طريق[٩] الاستتباع». فاعلم أنّ[١٠] اللّفظ إذا أفاد مسمّاه، و كان لذلك المسمّى لازم، فانتقل الذهن من المسمّى إلى لازمه، كان ذلك دلالة الالتزام. ثمّ إنّ اللّازم قد يكون وصفاً من أوصاف ذلك[١١] الشيء[١٢]، و قد لا يكون. فمثال الأوّل دلالة الانسان على قابل صنعة[١٣] الكتابة. و مثال الثاني دلالة السّقف على الحائط. فلأجل ذلك أورد الشيخ هذين المثالين.

و أقول: دلالة المطابقة هي الوضعيّة، و أمّا[١٤] دلالة[١٥] التضمّن و الالتزام فعقليّتان. فإنّ اللّفظ إذا وضع بإزاء معنى، امتنع أن لا يكون له دلالة بالتّبعيّة على أجزائه و[١٦] لوازمه. فظاهر من هنا أنّه ليست العلّة في مهجوريّة دلالة الالتزام كونها عقليّة، و إلّا لوجب[١٧] أن يصير التضمّن أيضاً مهجوراً، بل السبب في ذلك أنّه لو اعتبر دلالة اللّفظ[١٨] على لوازمه[١٩] لكان لا يخلو إمّا أن يدلّ على جميع لوازمه، أو على اللّوازم البيّنة. و الأوّل محال، و إلّا لزم[٢٠] أن يكون للّفظة[٢١] الواحدة[٢٢] دلالة[٢٣] على معانٍ غير متناهية لكون اللّوازم غير متناهية. و الثاني

١- نعني: و نعني م‌ج.　٢- تبعاً: تابعاً ج.　٣- مثل: مثلاً ت.　٤- لفظ: لفظة م‌ج.

٥- المثلّث: المثل ج.　٦- لاندراجه: لأجل اندراجه ج، م.　٧- قوله: و قوله آ: فأن ت.

٨- و إمّا: فأمّا ت.

[٩- طريق: بدله في جميع نسخ الاشارات «سبيل». راجع: الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابي، طبع جامعة طهران، ص ٣.]　١٠- فاعلم أنّ: أقول ج، ت.　١١- من أوصاف ذلك: لذلك م‌ج.

١٢- الشيء: المسمّى م.　١٣- صنعة: صناعة ج.　١٤- و أمّا: فأمّا ت، أ.　١٥- دلالة: دلالتا ج.

١٦- و: على ج.　١٧- لوجب: لوجب ج.　١٨- اللفظ: ثابتة على الهامش آ.

١٩- لوازمه: لوازمها أ، ت. لازم مسمّاه ج. لوازم مسمّاه أو لوازمها م.　٢٠- محال و إلّا لزم: - منه.

٢١- للّفظة: اللّفظة ج. اللّفظ ت.　٢٢- الواحدة: الواحدة م: الواحدات.

٢٣- دلالة: دلالة ج. دلالات.



باطل أيضاً[1]، إذ من الجائز أن يكون اللازم الذي يكون بيّناً عند شخص أن لا يكون بيّناً عند[2] غيره[3]، [4]. و إذا[5] اختلف ذلك باختلاف الأشخاص و الأحوال لاجرم لا يصلح للتعويل[6] عليه بخلاف دلالة التضمن، فإنّ أجزاء الماهية[7] متناهية و مع كونها كذلك امتنع العلم بالماهية إلّا عند العلم بجميعها، فظهر الفرق.

و نقول: لمّا كان التضمن و الالتزام دلالتين تبعيّتين[8] فمن الممتنع حصولهما إلّا عند[9] حصول[10] المطابقة، لكنّ المطابقة قد[11] توجد منه عدم التضمن إذا كان المعنى بسيطاً خالياً عن التركيب. لكن لا ينفكّ عن الالتزام فإنّه لا يخلو[12] شيء من الماهيّات عن شيء من اللوازم و[13] إن كانت سلبية.

[الفصل التاسع]

إشارة إلى المحمول: إذا قلنا: إنّ الشكل محمول على المثلّث؛ فليس معناه أنّ حقيقة المثلّث هي حقيقة الشكل و لكن معناه أنّ الشيء الذي يقال له: مثلّث؛ فهو بعينه يقال له: إنه[14] شكل، سواء كان هي نفسه معنى ثالثاً، أو كان في نفسه أحد هما[15].

أقول: لسائل أن يسأل فيقول[16]: إذا قلنا: إنّ[17] المثلّث شكل، فمفهوم المثلّث هل هو مفهوم[18] الشكل، أو مغاير له؟ فإن كان المفهومان واحداً فلا[19] حمل و لا وضع إلّا في الألفاظ المترادفة[20]، و ذلك عديم النفع[21] في المباحث العقلية. و إن كان المفهومان

١- باطل أيضاً: أيضاً باطل ج. ٢- شخص أن لا يكون بيّناً عند. - مج.

٣- غيره: + كذبا مج. (ثابتة على تحت السطر) ٤- يكون اللوازم ... عند غيره: + آ.

٥- إذا: لمّا ج، آ. ٦- للتعويل: التعويل ج. ٧- و إذا اختلف ... الماهية: - ت.

٨- تبعيّتين: تابعين ج: تابعتين ث، آ. ٩- إلّا عند: عند عدم ج. ١٠ حصول. - ت.

١١- لكنّ المطابقة قد: - ت. ١٢- لا يخلو: + آ. ١٣- اللوازم و: + أقلّه أنّها ليست غيرها و ف.

١٤ إنّه: - م. ١٥- أحدهما: + الخمسة م. ١٦- فيقول: + إذا ت: قال ج.

١٧- إنّ: - مج، ت، آ. ١٨- مفهوم: - مج. ١٩- المفهومان واحداً فلا: - ت.

٢٠- المترادفة: - مج، ت، آ. ٢١- النفع: النفع م.



متغايرين. فالشيء كيف يعقل أن يكون هو[1] ما يغايره؟

فنقول: إنّ الهوهو[2] يستدعي التغاير من وجه و الاتّحاد من وجه، و ههنا مفهوم المثلّثة مغاير لمفهوم الشكليّة، لكنّ الذّات الموصوفة بهما واحدة فلأجل ذلك صحّ[3] الهوهويّة[4].

و أمّا[5] قوله: «سواء كان في نفسه معنى ثالثاً أو كان في نفسه[6] أحدهما»، فتحقيق القول فيه أنّ استعداد الذّات للموضوعيّة ليس لكونها ذاتاً مطلقاً و إلّا لاستعدّ كلّ ذات لما استعدّ له كلّ ذات، بل الشيء إنّما يتحقّق حقيقته و تتحصّل ماهيّته عند تقيّد ذاته بقيد مخصوص، و لأجل ذلك يكون مستعدّاً لموضوعيّة سائر الأوصاف. و لا[7] شكّ أنّ ذلك الوصف لا يمكن أن يكون مشتركاً بينه و بين غيره و إلّا لكان هو غيره، فإذن ذلك الوصف مختصّ به.

فظاهر من هذا أن الأوصاف العامّة بطباعها[8] محمولات، و الوصف[9] الخاصّ الّذي يفيد[10] ماهيّة الشيء و ذاته هو[11] الّذي يستحقّ[12] بطبعه أن يجعل الذّات معه موضوعة. فإذا فرضنا أنّ الإنسانيّة كذلك و قلنا: الإنسان حيوان، كان الحمل و الوضع الطبيعيّان[13] مطابقين للأمر في نفسه. و إن قلنا: الحيوان إنسان، يكون المحمول في اللّفظ موضوعاً في المعنى و بالعكس. فأمّا[14] إذا قلنا: الكاتب ضاحك[15]، فههنا الموضوع بالحقيقة لهما[16] إنّما هو[17] شيء ثالث، لأنّ الذّات إنّما تصلح و تستعدّ لموضوعيّة الضاحكيّة لا لتقيّده بقيد الكتابة بل[18] بقيد الإنسانيّة. فالإنسانيّة[19] هي الأمر الّذي تستحقّ الذّات باعتبار[20] الموضوعيّة، و هي أمر

١- فالشيء... هو: ... ٢- الهوهو: الهو أ. ٣- صحّ: ... ب ج.

٤- الهوهويّة. الهوهو ج، ب، ت. ٥- أمّا: - م، ت، أ. ٦- نفسه: - ت. ٧- و لا. فلا م.

٨- بطباعها. بطباعهما م. ٩- و الوصف. فالوصف أ. ١٠- يفيد. ... أ. ١١- هو. و هو ت.

١٢- يستحقّ: يستخصّ م ج. ١٣- الطبيعيّان: في الطبيعي ج، الطبيعيين ج، الطبيعيتين ت، الطبيعيان أ.

١٤- فأمّا: و م. ١٥- ضاحك: ضحّاك م. ١٦- لهما: - م. ١٧- إنّما هو: - ج، ت، أ.

١٨- بل: ... ج. ١٩- فالإنسانيّة: - ت، و الإنسانيّة أ، [ثابتة على الهامش].

٢٠- باعتبار. باعتباره ت.



ثالث[1] مغاير للضاحكية و الكاتبية.

[الفصل الثامن]

إشارة إلى اللفظ المفرد و المركب: إعلم أنّ[2] اللفظ قد يكون مفرداً و قد يكون مركّباً. و اللفظ المفرد هو الّذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلاً حين هو جزؤه، مثل تسميتك إنساناً بعبدالله. فإنّك حين تدلّ بهذا على ذاته، لا على صفة من كونه عبدالله، فلست تريد بقولك: عبد، شيئاً اصلاً. فكيف إذا سمّيته بعيسى؟ بلى في موضع آخر قد تقول: عبدالله، و تعني بعبد[3] شيئاً و حينئذ[4] يكون عبدالله نعتاً له، لا اسماً، و هو مركّب لا مفرد. و المركّب ما يخالف المفرد و يسمّى قولاً. فمنه قول تامّ، و هوالّذى كلّ جزء منه لفظ تامّ الدّلالة: اسم، او فعل، و هو الّذي يسمّيه المنطقيّون كلمة، و هو الّذى يدلّ على معنى موجود[5] لشيء غير معيّن في زمان معيّن من الأزمنة[6] الثلاثة، و ذلك مثل قولك: حيوان ناطق. و منه قول ناقص[7]، مثل قولك: في الدّار و قولك: لا انسان[8] فانّ الجزء من أمثال هذين يراد به الدّلالة، إلّا أنّ أحد الجزئيي أداة لايتمّ مفهومها إلّا بقرينة مثل لا و في. فإنّ القائل: زيد في، أو زيد لا، لا يكون قد دلّ على كمال[9] ما يدلّ عليه في مثله ما لم يقل: في الدّار، أو[10] لاانسان، لأنّ في و لا أداتان ليستا كالأسماء و الأفعال.

اقول[11]: قيل في التّعليم الأوّل: المفرد هوالّذى لا يكون لجزئه دلالة أصلاً، و اعترضوا[12] عليه بعبدالله و ما يجرى مجراه، بأنّه مفرد مع أنّ لجزئيه دلالة على معنى[13] فاجابوا عنه: بأنّ دلالة الألفاظ وضعيّة، و معلوم أنّ عبدالله حين ما جعل علماً فإنّه لا يكون

١- ثالث: ثابت مع و ت. ٢- يعلم أنّ: ـ مع؛ ج؛ ت؛ آ. ٣- تعنى بعبد: تعني بقولك عبد م
٤- و حينئذ: ـ م. ٥- موجود: وجوده م. ٦- الأزمنة: ـ م؛ و على الهامش أضيف. اهل.
٧- ناقص: + و المركّب م. ٨- و قولك لا انسان: أو الانسان م. ٩- كمال: كلام م.
١٠- أو: و م. ١١- أقول: التفسير م. ١٢- و اعترضوا: فاعترضوا مج؛ و اعترض م
١٣- معنى: معين م.



لشيء من جزئيه دلالة أصلاً، فإنّه يكون قائماً مقام الإشارة. فأمّا إذا جعل نعتاً[١] فإنّه يكون لكلّ واحد من جزئيه دلالة و يكون عند ذلك مركّباً.

فقيل عليه: إنّ وضع الألفاظ المفردة بإزاء المعاني أمر وضعيّ فلا جرم جاز أن يختلف ذلك باختلاف الأوضاع، و أمّا كونها مفردة و مركّبة فذلك أمر عقليّ لا يمكن أن يتغيّر، فكيف يمكن أن يصير عبدالله مفرداً؟! فأجابوا عنه: بأنّا متى أبقينا[٢] كلّ واحد من جزئي عبدالله على مفهوميهما[٣] كان التركيب واجباً، لكنّا عند ما جعلناه علماً أخرجنا كلّ واحد من جزئيه عمّا كان لهما من الدلالة، فلا جرم صار مفرداً.

ثمّ إنّ هؤلاء المعترضين رسموا المفرد بأنّه[٤] الّذي لا يدلّ جزء منه على جزء من[٥] معناه، و زعموا أنّ عبدالله و إن كان لكلّ واحد من جزئيه دلالة لكن لا على جزئي[٦] معناه[٧] بل على أمرين خارجين.

و الشيخ اختار في هذا الكتاب رسم المعلّم الأوّل[٨] و يقول[٩] في الشفاء[١٠]: أنّ الزيادة الّتي زادوها محتاج إليها للتفهيم[١١] لا للتتميم.

و بعض الفضلاء من المتأخّرين زعم أنّ اللفظ[١٢] إمّا أن لا يكون لشيء من أجزائه دلالة أصلاً و ذلك هو المفرد، أو يكون لأجزائه دلالة، و لا يخلو[١٣] إمّا أن تكون دلالة أجزائه ليست[١٤] على أجزاء معناه و ذلك يسمّى[١٥] بالمركّب مثل عبدالله و معديكرب إذا جعلت أعلاماً. و إمّا أن تكون دلالة أجزائه على أجزاء معناه و ذلك يسمّى بالمؤلّف.

قوله[١٦]: و المركّب مايخالفه، فاعلم أنّه[١٧] لا فرق بين المركّب و المؤلّف على رأي

١- نعتاً: اسم معنى مع، س، ق. ٢- أبقينا: بقينا أ، ب، ث. ٣- مفهوميهما: مفهومهما م.

٤- بأنّه: - مع. ٥- من: - ع، ب، ث. ٦- جزئي: جزء من ت. ٧- و زعموا أنّ ... معناه: - ق.

٨- المعلّم الأوّل: - ث. ٩- يقول: نقل مع.

١٠- [راجع: الشفاء، المنطق، المدخل، المقالة الأولى، الفصل الخامس، ص ٢٥.]

١١- للتفهيم: في التفهيم ع. ١٢- أنّ اللفظ: - ت. ١٣- و لا يخلو: فلا يخلو ق.

١٤- ليست: ليس مع، ج، أ، ث. ١٥- يسمّى: مسمّى أ.

١٦- قوله: قال ج، ث، س و يدلّه على فوق السطر ب؛ و قوله أ. ١٧- فاعلم أنّه: أقول ج، ت.



الشيخ، فلهذا جعل كلّ ما يقابل المفرد مركّباً.

و نقول[1]: كلّ لفظ مفرد دالّ على معنى فإمّا أن يكون مستقلاً بأن يخبر به أو عنه[2] أو لا يكون. فإن كان[3] مستقلاً فإمّا أن يكون له دلالة على زمان وجوده أو لا يكون. فالّذي[4] لا يكون مستقلاً هو الحرف. و الّذي يكون مستقلاً و له دلالة على الزمان المحصّل لمعناه فهو الكلمة. و الّذي يكون مستقلاً و لا يكون له دلالة على زمان[5] معناه فهو الإسم. و لمّا كانت المفردات هي هذه، فالمركّبات أنّما تركّب عنها. و المفيد من جملة هذه[6] الأقسام[7] ثلاثة: الإسم مع الإسم، أو مع الكلمة، أو مع الأداة. ثمّ إنّ الإسم و الكلمة قد يكون المفهوم منهما مستقلاً بالمفهوميّة، و قد لا يكون. فإن كانا مستقلّين كان التركيب منهما تامّاً. و إنّما[8] لم يكونا كذلك فهو[9] مثل الروابط إمّا من الأسماء كهو و ما يقوم مقامه، و من[10] الكلمات مثل كان و يكون الناقصتين[11] و هما في الحقيقة[12] مثل الحروف و التركيب[13] الحاصل من ذلك يكون ناقصاً. و أمّا الحرف فإن[14] أفاد معنى الفعل كان تركيب الإسم معه تركيباً تامّاً مثل يا[15] في النداء، و إلّا كان[16] ناقصاً. فظاهر[17] أنّ كلّ ما لا يتركّب[18] من[19] الإسم[20] و الكلمة فهو ليس بتامّ، بل التامّ لا يتركّب إلّا منهما.

فإن قيل: قول الشيخ: «أو فعل، و هو الّذي يسمّيه المنطقيّون كلمة» مشعر[21] بأنّ كلّ ما يسمّى في العربيّة[22] فعلاً فهو عند المنطقيّين كلمة. و قد ذكر[23] في كتبه[24] البسيطة أنّ

١- فنقول، يقول: م، آ.

٢- بأن يخبر به أو عنه: بأن يخبر به أو يخبر عنه ت. بأن يخبر عنه آ: بأن يخاطب عنه أو به مج. بالدلالة ع.

٣- فإن كان: و الّذي يكون ع. ٤- فالّذي: و الّذي ع. ٥- زمان: وجوده ج.

٦- هذه: مج، ت، د، آ. ٧- الأقسام: ناقصة على فوق السطر ج. ٨- إنما: إن ميم ث.

٩- فهو: و هو مج، ت. منهما آ. ١٠- و من: أو من ج. ١١- الناقصتين: الناقصين م، ج، د، ث.

١٢- و هما في الحقيقة: هما بالحقيقة م. ١٣- و التركيب: فالتركيب مج. ١٤- فإن: بإذا ج.

١٥- مثل يا: و مثل يا مج. ١٦- كان: لكان م. ١٧- فظاهر: فالظاهر م.

١٨- لا يتركّب: يتركّب م، آ. يركّب ت. ١٩- من: + غيره م. ٢٠- من الإسم: من الحرف ت.

٢١- مشعر: يشعر م. ٢٢- في العربيّة: بالعربيّة م. ٢٣- قد ذكر: هو يناقض قوله مج. مذكور ت.

٢٤- كتبه: كتب م.



الأعمال[١] الدالّة على حكايات[٢] النفوس و على المخاطبة[٣] و بالجملة كلّ ما يحتمل الصدق و الكذب مثل يمشي و مشيت و مشينا ليست عند المنطقيين من الكلمات[٤] لأجل أنها ليست من المفردات.

فنقول: إنّه حمل الفعل[٥] المفرد الّذي عنه تركّب[٦] المركّبات كلمة، و ما ذكرته من الأعمال فهو من قبيل المركّبات فليس بين قوليه تناقض.

فإن قيل: فلماذا[٧] ذكر[٨] في أثناء الكلام حدّ الكلمة دون الإسم؟

فنقول: لأنّ الإسم[٩] و الكلمة يشتركان في صفات ثبوتيّة، ثمّ إنّ الفعل يختصّ[١٠] بصفات أخر ثبوتيّة، و الإسم يتميّز عنه بسلب[١١] تلك الصفات عنه[١٢] و قد ثبت في الكتب السابقة أنّ الملكات إذا عرفت، عرفت[١٣] أعدامها. و بيان ذلك أنّ الإسم لفظة مفردة دالّة بالتواطؤ على معنى. فهذه صفات أربع[١٤] مشتركة بين الإسم و الفعل و الحرف. أمّا كونه لفظاً و مفرداً[١٥] فقد عرفته. و أمّا كونه[١٦] دالّاً[١٧] فلأنّ المتألّف من الحروف قد يكون له دلالة على معنى ذهني، و قد لا يكون. ثمّ ذلك المدلول قد[١٨] يكون مستنداً إلى الخارج مثل السّماء و الأرض، و قد لا يكون مثل العنقاء. و أمّا كونه بالتواطؤ فلأنّ الألفاظ الدالّة[١٩] قد تكون دلالتها[٢٠] بالطّبع لا بالاصطلاح، كمن يقول آخ فيدلّ على الوجع و يقول[٢١] أخ أخ عند السّعال فيدلّ على أذى الصّدر، و ليس ذلك على سبيل أنّ النّاس تواطئوا على استعمال ذلك عند السّعال مستعملين إيّاها لتفهيم[٢٢] معنى[٢٣] أذى الصّدر. و هذه[٢٤] و إن كانت أصواتاً فهي

١- الأعمال: للأعمال ج.   ٢- حكايات: حركات آ، و أيضاً بدله على هامش م.

٣- المخاطبة: المخالطة ج.   ٤- الكلمات: الكلمات م.   ٥- الفعل: ثابتة على الهامش أ.

٦- عنه تركّب: تركّب عنه ت.   ٧- فلماذا: و لماذا أ، لماذا ج.   ٨- ذكر: + الشيخ آ.

٩- فنقول لأنّ الإسم: - م، و أثبتنا على الهامش: فقلنا لأنّ الاسم.   ١٠- يختصّ: مختصّ م.

١١- بسلب: بسبب ت.   ١٢- عنه: - ت.   ١٣- عرفت: - ت.   ١٤- أربع: أربعة أ.

١٥- لفظاً و مفرداً: لفظاً مفرداً م ج.   ١٦- عرفته و أمّا كونه: عرفت لأنّه ت.   ١٧- دالّاً: - م.

١٨- المدلول قد: - ت.   ١٩- الدالّة: + لها ت.   ٢٠- قد تكون دلالتها: - ت.

٢١- و يقول: أو يقول م.   ٢٢- لتفهيم: في تفهيم ت.   ٢٣- معنى: - م، آ.

٢٤- و هذه: فهذه ج

أيضاً ألفاظ، لأنها[1] مركّبات[2] من الحروف. فهذه الصفات الأربع[3] مشتركة بين الثلاثة. فإذا زدنا قيداً خامساً و قلنا: على معنى يستقلّ[4] بنفسه، خرج الحرف، فيكون امتياز للحرف عن الآخرين[5] بقيد عدمي و هو عدم استقلاله بالدّلالة. و يكون[6] هذه القيود الخمسة مشتركة بين الإسم و الفعل، فإذا زدنا قيداً سادساً[7] و قلنا: لموضوع غير[8] معيّن، خرجت أسماء[9] الأجناس و بقيت الأسماء المشتقة و الكلمات، و يكون امتياز أسماء الأجناس عن الأسماء المشتقة و الكلمات بقيد عدمي. فإذا زدنا قيداً[10] سابعاً و قلنا[11]: مع الدّلالة على الزمان المحصّل[12] لذلك المعنى، خرجت الأسماء المشتقة و يكون امتيازها عن الكلمات بقيد عدميّ. فظاهر من هذا أنّ التقابل بين الفعل و بين الآخرين[13] قريب من تقابل العدم و الملكة، و تعريف الملكات يتضمّن تعريف الأعدام، فلاجرم أشار الشيخ إلى تعريف الكلمة[14] لما فيه من تعريف الآخرين[15] بالقوّة.

فإن قيل: قولكم[16]: الإسم لا يدلّ على الزمان[17] المعيّن؛ منقوض[18] باليوم و الغد و الأمس و المتقدم و المتأخر و الاصطباح[19] و الاغتباق.

و حلّه[20] أنّ اللفظ قد يكون مسمّاه نفس الزمان مثل اليوم و الأمس و الغد[21]، و قد يكون جزءاً[22] من مفهومه[23] مثل الاصطباح و الاغتباق، و قد يكون الزمان خارجاً عن[24]

١- لأنها: لكونها آ: - ث. ٢- مركبات: مركبة م. ٣- الأربع: الأربعة آ.
٤- يستقل: مستقل ج د ث: مستقلاً آ. ٥- الآخرين: الأخيرين آ. ٦- و يكون: فيكون م.
٧- سادساً: سادجات. ٨- غير: - ج د ث. ٩- أسماء: الأسماء آ. ١٠- قيداً: - م.
١١- و قلنا: فقلنا ج. ١٢- المحصل: المحقق آ، ثم صحح على الهامش.
١٣- بين الفعل و بين الآخرين: من الفعل و من الآخرين ث: بين الفعل و بين الأخيرين مج
١٤- و تعريف الملكات ... تعريف الكلمة: - آ ١٥- الآخرين: الأخيرين مج.
١٦- قولكم: قولك ث. ١٧- الزمان: زمان مج. ١٨- منقوض: فمنقوض آ.
١٩- و الاصطباح: فالاصطباح م. ٢٠- و حلّه: و حكوا مج، لمحوا به ج.
٢١- و الأمس و الغد: و الغد و الأمس ث ٢٢- جزءاً: جزءه م ث.
٢٣- مفهومه: مفهومية ث. ٢٤- عن: من مج م، و أثبته على فوق السطر - عن

مفهومه و يكون معلولاً[1] عليه بتصريف الكلمة. و معنى التجريد من[2] الزمان هو أن لا يكون للفظ[3] دلالة على الزمان الذي يلحقه كما أنّ التجريد من البياض هو التنزيه من البياض[4] الذي[5] لو لم يجرّد[6] عنه كان لاحقاً. و التجريد انّما يكون عمّا لا يكون داخلاً في الذات، فإنّ الشيء لا يقال إنّه تجرّد عن ذاته أو جزء ذاته، فمعنى قولنا: مجرّد عن الزمان، هو أن[7] لا يدلّ معه[8] على زمان يلحقه. و أمّا[9] لفظ الزمان فهو يدلّ على معنى هو نفس[10] الزمان، و لفظ[11] الاصطباح[12] و الاغتباق دالّ على معنى جزئه[13] الزمان، فظهر الفرق و لنرجع إلى التفسير.

فنقول[14] قوله: ومثل قولك حيوان ناطق، معناه أنّ مثال المركّب التامّ الدلالة هو قولك: حيوان ناطق.

قوله[15]: و[16] منه ناقص مثل قولك: في الدار و[17] لاانسان، فإنّ الجزء من أمثال هذين يراد به الدلالة، إلّا أنّ أحد الجزئين أداة لا يتمّ مفهومها إلّا بقرينة مثل لا و في. فإنّ[18] القائل: زيد في، أو زيد لا، لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله مالم يقل: في الدار أو لاانسان، لأنّ في و لا أداتان ليستا كالأسماء و الأفعال[18]. فاعلم أنّ[19] الحرف إذا ضمّ إلى الإسم فقد يكون ذلك المجموع تامّ الدلالة و قد لا يكون. أمّا الّذي يكون فمثل أنّ[20] الأسامي المحصّلة[21] كالعالم و البصير إذا قرن بها[22] حرف السلب فإنّه يصير ذلك المجموع دالّاً على خلاف معنى[23] المحصّل مثل[24] اللاعالم و اللابصير. و ليس[24] هذا التركيب عن[25]

١- معلولاً : مدلوله آ. ٢- من: عن م. ٣- للفظ . اللفظ ج. : اللفظة ث.
٤- هو التنزيه من البياض: - مج. ٥- الذي: - ث. ٦- بجزء: مجزه آ. ٧- أن: - م.
٨- معه: - ج. ٩- و أمّا: فأمّا ج م. ١٠- نفس: + اللفظ أ. ١١- لفظ: لفظة مج ت.
١٢- الاصطباح . الاصطلاح ث. ١٣- جزئه: جزء آ. من م. ١٤- فنقول: و نقول ج.
١٥- قوله: و قوله ج ث. ١٦- و: آ ج. ١٧- فإنّ: قوله ث آ.
١٨- مثل قولك ... و الأفعال: - مج. و بدله: و إلى آخره. ١٩- فاعلم أنّ: أقول ج ث.
٢٠- أنّ: + الكريم. ٢١- أنّ الأسامي المحصّلة: أن يحصله ث. ٢٢- بها: بهما آ م.
٢٣- معنى: خلاف مج. ٢٤- ليس: - مثل مج. ٢٥- عن: على أ.

ألفاظ مستقلّة في الدّلالة بنفسها، فإنّ حروف [1] السّلب أدوات [2] لا تدلّ إلّا مقرونة بشيء آخر، و لفظ لا و إن كان للتّشبيه فلم [3] يدخل هيهنا للسّلب فإنّه [4] ليس هيهنا سلب و ايجاب بل يصلح [5] أن يسلب و يوجب و أن يوضع للسّلب و الايجاب معاً. و أمّا [6] الّذي لا يكون تامّ الدّلالة فكما إذا قلت: زيد لا [7]، و أردت [8] بكلمة لا سلب شيء عن [9] زيد فإنّ ذلك لا يتمّ إلّا إذا ضمّ إليه ذلك المسلوب مثل أن يقول: زيد لا بصير.

فإن قيل: ما فائدة قوله: «في مثله»، مع أنّه لو ترك هذا القيد و [10] اقتصر على قوله: «لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه»، كان الكلام ظاهراً.

نقول [11]: لأنّا بيّنّا [12] أنّ حرف السّلب قد يقترن [13] بالاسم فيكون [14] المجموع تامّ الدّلالة و ذلك إذا لم يقصد سلب شيء عنه. فأمّا إذا [15] قصد به [16] سلب شيء عنه فإنّه لا يتمّ إلّا بذكر المسلوب. فقوله: «في مثله»، معناه أنّه [17] إذا قيل: زيد لا، لا يكون قد دلّ على كمال مدلوله [18] في مثل [19] هذه الدّلالة و هي الدّلالة [20] على سبيل [21] سلب شيء عنه إلّا [22] إذا ضمّ إليه [23] غيره.

[الفصل التّاسع]

إشارة إلى اللّفظ [24] الكلّي و الجزئي: اللّفظ قد يكون جزئيّاً، و قد يكون كلّيّاً. و [25] الجزئي [26] هو الّذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع الشّركة فيه، مثل المتصوّر من زيد و إذا [27]

١- حروف: حرف م ج ت و آ. ٢- أدوات: أداة م ج ت آ. ٣- فلم: لم ت. : فلا آ.
٤- فإنّه: فإنّ آ. ٥- يصلح: يصحّ ب. ٦- و أمّا: لأنّا م. ٧- لا: - آ.
٨- و أردت: فأردت ج. ٩- عن: من ج. ١٠- و: أو ت. ١١- نقول: أقول ت.
١٢- بيّنّا: تلك ج. ١٣- يقترن: يقرن آ. ١٤- فيكون: و يكون م ج.
١٥- فأمّا إذا: م ج م، ثم صحّح على الهامش م. ١٦- به: - م ج ت آ. ١٧- أنّه: - م ج ت.
١٨- مدلوله: ما يدلّ عليه م. ١٩- مثل: مثله م ج. ٢٠- و هي الدّلالة: - ت آ.
٢١- سبيل: م ج ت آ. ٢٢- إلّا: - آ. ٢٣- إليه: - ت. ٢٤- اللّفظ: - م ج ت.
٢٥- قد يكون جزئيّاً و قد يكون كلّيّاً و: - م. ٢٦- اللّفظ... الجزئي: - آ. ٢٧- و إذا: فإذا م.



كان الجزئي كذلك فيجب[١] أن يكون الكلّي ما يقابله؛ و هو الّذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشّركة فيه. فإن امتنع امتنع لسبب[٢] من خارج مفهومه، فبعضه يكون مشتركاً فيه بالفعل مثل الإنسان، و بعضه مشتركاً فيه[٣] بالقوّة و الإمكان مثل الشّكل الكريّ المحيط بالثنى عشرة قاعدة مخمّسات، و بعضه ليس يقع فيه الشّركة[٤] لا بالفعل و لا بالقوّة و الإمكان لسبب[٥] غير نفس مفهومه مثل الشّمس عند من لا يجوّز وجود شمس أخرى. مثال الجزئي: زيد و هذه الكرة المحيطة بذلك[٦]، و هذه الشّمس. مثال الكلّي: الإنسان، و الكرة المحيطة بها مطلقة، و الشّمس[٧].

أقول[٨]: إنّما اعتبر في الجزئي امتناع وقوع الشّركة و لم يعتبر امتناع وقوع الكثرة؛ لأنّ الجزئي فيه كثرة بحسب الأجزاء و لكن يمنع[٩] أن يكون فيه كثرة بحسب الجزئيّات. بيانه أنّا إذا أشرنا إلى الإنسان الواحد ففيه كثرة من جهة انقسامه إلى النّفس و البدن و انقسام بدنه إلى العضو و الخلط و غير ذلك، فالشّخص الواحد فيه كثرة بحسب الأجزاء و لكن يمنع[١٠] أن يكون فيه كثرة بحسب الجزئيّات، و لمّا كان كذلك اعتبر في الجزئي امتناع الشّركة الّذي هو عبارة عن امتناع الكثرة في الجزئيّات و لم يعتبر امتناع الكثرة[١١].

لقائل[١٢] أن يقول[١٣]: الشّيخ جعل[١٤] رسم الجزئي بأنّه الّذي نفس[١٥] تصوّر معناه يمنع من وقوع الشّركة فيه، فله بأن[١٦] يرسم الكلّي بأنّه الّذي[١٧] نفس تصوّر معناه[١٨] لا يمنع[١٩] من[٢٠] وقوع الشّركة فيه، فما السّبب[٢١] لذلك[٢٢]؟

١- فيجب: فوجب م. ٢- لسبب: ليست م. ٣- بالفعل ... مشتركاً فيه: - م.
٤- الشّركة: - م. ٥- لسبب: ليست م. ٦- بذلك: بذلك م.
٧- اللفظ قد يكون ... و الشّمس: - ج. ٨- أقول: الطبير م. - ا. ٩- يمنع: يمتنع ج.
١٠- يمنع: يمتنع ج. ١١- إنّما اعتبر في الجزئي ... امتناع الكثرة: - سها ث ا آ.
١٢- لقائل: و لقائل ج، أ. ١٣- يقول: - قدّم. ١٤- جعل: رسم م. ١٥- نفس: - ت.
١٦- فله بأن: فلهٰ لأن ... لأنّ ت. ١٧- الّذي: ... ٢١ يكون ث.
١٨- يمنع من وقوع ... تصوّر معناه: - مج. ١٩- لا يمنع: مانعا ث. ٢٠- من: - م مج.
٢١- فما السّبب ... فما له لسبب ث. ٢٢- لذلك: في ذلك مج، ث.

أقول: بعض النّاس اعتبروا[1] في الكلّي أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين بالفعل إمّا في الخارج و إمّا في العقل[2]، و الشيخ لا يعتبر ذلك، بل المعتبر[3] أن لا يمنع نفس مفهومه عن الكثرة[4] سواء كانت الكثرة[5] بالفعل أو بالقوّة، أو لا بالفعل و لا بالقوّة، و نبّه بهذا التمثيل على تحقيق[6] مذهبه و بيانه و هو[7] أنّ الجزئي مقابل للكلّي، فلابدّ و أن يكون بين حدّيهما[8] تقابل[9]، و لا شكّ أنّه لا يكفي في كون الشيء جزئيّاً شخصيّاً امتناع وقوع الشركة[10] فيه كيف كانت، بل أن يكون نفس[11] تصوّر معناه مانعاً عن[12] الشركة[13] فإنّ الشخص المعيّن إنّما يكون ذلك المعيّن إذا امتنع تصوّر تلك الشخصيّة لغيره، و إذا[14] ثبت أنّ الجزئي هو الّذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع[15] الشركة و الكلّي مقابل له، وجب أن يكون الكلّي هو الّذي[16] نفس تصوّر معناه[17] لا يمنع وقوع الكثرة[18] فيه و أنّه[19] لا يعتبر في كون الكلّي كلّيّاً حصول الكثرة[20] فيه[21] بالفعل أو بالقوّة.

و قوله[22]: «فبعضه مشترك فيه بالفعل، إلى آخره» فاعلم[23] أنّ الّذي لا يمنع نفس تصوّره من الشركة فيه[24] لا يخلو إمّا أن يكون الكثرة[25] حاصلة فيه، أو لا تكون حاصلة لكنّها ممكنة الحصول، أو تكون ممتنعة الحصول لكنّها[26] لا لنفس المفهوم فإنّ المفهوم من[27] واجب الوجود يستحيل[28] وقوع الكثرة[29] فيه لكن لا لنفس هذا المفهوم[30] و إلّا لما احتاج[31]

١- بعض النّاس اعتبروا: اعتبر بعض النّاس ج. ٢- العقل: الذهن ج.
٣- المعتبر: يعتبر ج، : يعتبر المعتبر م، ثمّ شطب على المعتبر. ٤- عن الكثرة: من الشركة ج، م.
٥- الكثرة: الشركة ج، ق. ٦- تحقيق: تحقّق آ. ٧- و هو: هو ج.
٨- بين حدّيهما: من جزئيهما ت. ٩- تقابل: تقابلاً م. ١٠- الشركة: الكثرة ت، م.
١١- نفس: - ج. ١٢- عن: من ج. ١٣- الشركة: الكثرة م، ج. ١٤- و إذا: إذا م.
١٥- وقوع: - فيها آ. ١٦- الّذي: - م. ١٧- يمنع وقوع ... تصوّر معناه: - ت.
١٨- الكثرة: الشركة ج، آ. ١٩- و أنّه: فإنّه م. ٢٠- الكثرة: الشركة آ. ٢١- فيه: - آ، ج، ت.
٢٢- و قوله: فقال ج، م. ٢٣- فاعلم: اعلم ت. ٢٤- فيه: - م، ج، آ.
٢٥- الكثرة: الكثرة آ. ٢٦- لكنّها: لكن ج، ق. ٢٧- فإنّ المفهوم من: مثل ج.
٢٨- يستحيل: فيستحيل ج. ٢٩- الكثرة: الشركة آ. ٣٠- هذا المفهوم: مفهوم معناه ج.
٣١- احتاج: احتيج م، آ.

إلى البرهان في[١] معرفة وحدته[٢]. فهذه[٣] هي[٤] الأقسام الثلاثة التي ذكرها الشيخ و يشبه أن يكون بينهما[٥] قسم رابع و هو[٦] الّذي لا يكون للواحد من مفهومه حاصلاً[٧] في الوجود مثل العنقا. و بالجملة الألفاظ الدّالّة على آثار نفسانية غير مستندة إلى موجودات[٨] خارجيّة[٩] فإنّها[١٠] كلّيّة و إن لم يوجد واحد[١١] من تلك المتصوّرات[١٢] في الوجود.

و اعلم أنّ الجزئي قد يراد به[١٣] معنى آخر و هو[١٤] إذا[١٥] كان معنيان أحدهما أخصّ من الآخر، فيسمّى ذلك الخاصّ جزئيّاً لذلك العامّ، و ذلك مثل الإنسان فإنّه جزئيّ بالنّسبة إلى الحيوان.

و اعلم أنّ المفهوم من الجزئي[١٦] بالاعتبارين مختلف[١٧]، و ذلك لأنّ الجزئي بالمعنى الأوّل ليس بالإضافة إلى شيء، و أمّا[١٨] الجزئي بالمعنى الثّاني فإنّ جزئيّته[١٩] بالقياس إلى ما[٢٠] فوقه. و أيضاً فإنّ الجزئي بالمعنى الأوّل يمتنع[٢١] أن يكون كلّيّاً و بالمعنى[٢٢] الثّاني لا يمتنع. و اعلم أنّهما يختلفان[٢٣] اختلاف الأعمّ و الأخصّ، فإنّ كلّ جزئيّ بالمعنى الأوّل جزئيّ بالمعنى الثّاني و لا ينعكس.

[الفصل العاشر]

إشارة إلى الذّاتي و العرضيّ اللّازم و المفارق: قد يكون من المحمولات[٢٤] ذاتيّة و عرضيّة لازمة[٢٥] و مفارقة و لنبدأ بتعريف الذّاتيّة. اعلم أنّ من المحمولات محمولات مقوّمة

١- البرهان في: - ت.   ٢- وحدته: وحدتها ب.   ٣- فهذه: فهذا ق.   ٤- هي: - م ث.

٥- بينهما: هنا م.   ٦- و هو: هو ث.   ٧- حاصلاً: - ث.   ٨- موجودات: ذات ب.

٩- خارجيّة: خارجة ج.   ١٠- فإنّها: + يكون م.   ١١- واحد: الواحد ج.

١٢- تلك المتصوّرات: تلك التصوّرات بج: ذلك المتصوّر ج.   ١٣- به: به م: به على ت.

١٤- هو: + أنّه ج.   ١٥- إذا: إن ث.   ١٦- الجزئي: الجزئيين ت.   ١٧- مختلف: يختلف م.

١٨- و أمّا: فأمّا ت.   ١٩- جزئيّته: جزئيّة أ ت.   ٢٠- ما: + هو م ج (أضيف على فوق السّطر)

٢١- يمتنع: ممتنع م.   ٢٢- بالمعنى: - ج.   ٢٣- يختلفان: لا يختلفان ت. مختلفان ج.

٢٤- قد يكون من المحمولات: + محمولات م.   ٢٥- لازمة: ر: + عرضيّة م.



لموضوعاتها. و لست[1] أعني بالمقوّم المحمول الّذي يفتقر إليه الموضوع في تحقّق وجوده ككون[2] الإنسان مولوداً أو مخلوقاً أو محدثاً، وكون السّواد عرضاً، بل المحمول الّذي يفتقر إليه الموضوع في ماهيّته و يكون داخلاً في ماهيّته جزءاً منها، مثل الشّكليّة للمثلّث، أو الجسميّة للإنسان. و لهذا لا نفتقر في تصوّر الجسم جسماً إلى أن نمتنع عن سلب المخلوقيّة عنه من حيث تصوّره جسماً، و نفتقر في تصوّر المثلّث مثلّثاً إلى أن نمتنع عن سلب الشّكليّة عنه. و إن كان هذا فرقاً غير عامّ، بل قد يكون بعض اللّوازم[3] الغير المقوّمة بهذه الصّفة على ما سيتلى عليك، و لكنّه في هذا[4] الموضع فرق[5].

أقول[6]: من الماهيّات ما هي بسيطة و منها ما هي مركّبة. و لا بدّ من الاعتراف بحقائق بسيطة إذ لو كانت كلّ حقيقة مركّبة لزم التّسلسل، و أن تكون كلّ حقيقة مركّبة من أجزاء غير متناهية، و يكون في كلّ جزء منه[7] أيضاً أجزاء غير متناهية، فيكون في الشّيء الواحد كثرة غير متناهية لا مرّة واحدة[8] بل مراراً[9] غير متناهية[10]، و ذلك باطل، و مع بطلانه يوجب الاعتراف بالبسيط فإنّ كلّ كثرة[11] فلابدّ[12] فيها[13] من الواحد[14] فإن لم يوجد الواحد لم توجد الكثرة. فظاهر أنّ من الحقائق ما يكون بسيطاً بعيداً عن[15] التّركيب وكلّ ما كان كذلك فإنّه لا يكون له شيء من المقوّمات و الذّاتيّات.

فأمّا الحقائق المركّبة[16] المتألّفة من عدّة أمور ذاتها[17] إنّما يتحقّق[18] عند اجتماع تلك الأمور و إذا تحقّقت فربّما يلزمها بعد تمامها شيء من اللّوازم الحقيقيّة، و كلّ ما يتوقّف تحقّق الماهيّة[19] على اجتماعه فهو الذّاتي. و الّذي يتوقّف تحقّقه على تحقّق[20] الذّات

١- لست: ليست م. ٢- ككون: في كون م. ٣- اللوازم: الأمور اللازمة م.

٤- هذا: موضع م.

٥- قد يكون من المحمولات (أي أول الفصل)... فرق: - ج، مج، ؟. و بعده: واعلم أنّ من المحمولات ما هي أخرى.

٦- أقول: التفسير أنّ م. ٧- منه: منها مج. ٨- واحدة: - مد. ٩- مراراً: + كثيرة م.

١٠- فيكون في الشّيء... غير متناهية: - ج. ١١- كثرة: كثيرة أ. ١٢- فلابدّ: + و أن يكون ت.

١٣- فيها: فيهما م. ١٤- من الواحد: واحد ت. ١٥- عن: من مج، ج.

١٦- المركّبة: المتركّبة أ. ١٧- ذاتها: ذاته ج. ١٨- يتحقّق: يحقّق ج.

١٩- تحقّق الماهيّة: تحقيق الماهيّة مج، تحقّقها ت. ٢٠- تحقّق: - أ.



فهو العرضي[١].

وإذا عرفت ذلك فنقول: لمّا كانت الماهيّات[٢] متوقّفة في تحقّقها على الذّاتي لا جرم كان الذّاتي متقدّماً[٣] على الماهيّة في الوجودين، أعني الذّهني والخارجي، وفي العدمين أيضاً. فهذا هو[٤] تحقيق[٥] القول في الذّاتي.

واعلم[٦] أنّ الحكماء يذكرون للذّاتي خواصّ ثلاثاً[٧]:

الخاصّة[٨] الأولى، هي أنّ الذّاتي إذا[٩] أخطر بالبال، وأخطر ما الذّاتي[١٠] ذاتي له، لا يمكن أن يتصوّر الذّات إلّا إذا تصوّر الذّاتي[١١] أوّلاً. وهذا الكلام يحتمل وجهين: أحدهما، أنّ الذّاتي يجب أن يتقدّم تصوّره على تصوّر الذّات. الثّاني، أنّ الذّاتي يجب أن يتصوّر تقدّمه في الوجود الخارجي على الذّات، وكلا الوجهين حقّ.

أمّا[١٢] بيان أنّه يجب أن يتقدّم تصوّره، وذلك[١٣] لأنّ حقيقة الشّيء[١٤] إذا كانت مركّبة فهي لا ترتسم[١٥] في النّفس[١٦] إلّا كذلك[١٧]، ومعلوم أنّ حصول المركّب متأخّر بالذّات عن حصول مفرداته فلا جرم وجب[١٨] أن يكون تصوّر مفردات الحقيقة المركّبة متقدّماً على تصوّر تلك الحقيقة.

وأمّا بيان أنّه يجب أن يتصوّر تقدّمه في الوجود الخارجي[١٩] فلأنّ[٢٠] تقدّمه إذا كان لازماً من لوازم حقيقة ذلك الذّاتي، وقد ثبت أنّه لا يتصوّر العلم[٢١] بتلك الحقيقة المركّبة إلّا بعد العلم بمفرداتها[٢٢]، وجب من العلم بتلك المفردات العلم بتقدّمها.

١- العرضي. + تحقيق القول في الذّاتي أ. (أضيف على الهامش بخطّ جديد).

٢- الماهيّات: الماهيّة م، ت. ٣- متقدّماً: مقدّماً ت. ٤- هو: - م. ٥- تحقيق: تحقّق ج.

٦- واعلم: فاعلم أ. ٧- خواصّ ثلاثاً: خواصاً ثلاثاً آ.: خواصّ ثلاثة ج.: ثلاث خواصّ ت.

٨- الخاصّة: الخاصيّة م، أ.: - ت. ٩- إذا: إذاً م. ١٠- ما الذّاتي: فالذّاتي ت.

١١- الذّاتي: + له م. ١٢- أمّا: فأمّا ج، وأيضاً بدله على هامش م. ١٣- وذلك: فلذلك ج.

١٤- الشّيء: الشّيء ه آ. ١٥- لا ترتسم: لا يوجد ت.: لا ترسم ق. ١٦- في النّفس: - ت.

١٧- إلّا كذلك: كذلك إلّا أ. ١٨- وجب: يجب ت. ١٩- في الوجود الخارجي: - م، ت.

٢٠- فلأنّ: لأنّ م، ت. ٢١- لا يتصوّر العلم: لا يعلم ت. ٢٢- بمفرداتها: بمفرداته م، ت، أ.

و اعلم أنّ ههنا[1] إشكالاً و هو أنّ أجزاء الحقيقة على التحقيق[2] علّة لتحقّق[3] الحقيقة، و العلّة متقدّمة بالوجود على المعلول، فأجزاء الحقيقة متقدّمة بالوجود على الحقيقة، فالحقيقة[4] المجرّدة عن الوجود كيف تكون موصولة بالوجود؟ هذا[5] خلف.

فنقول: الذاتي متقدّم[6] على الذات لأجل أنّه متى وجد كان وجوده متقدّماً على وجود الذات، و هذا[7] الحكم صادق في حال الوجود و قبله و بعده كما إنّا نقول: المغناطيس هو الذي يجذب الحديد إذا وجده[8]؛ فإنّ هذا الحكم صادق سواء كان جاذباً للحديد أو لم يكن.

الخاصّة[9] الثانية، قالوا: الذاتي هو الذي لا يحتاج في حصوله للذات إلى علّة أخرى، فالجاعل للإنسان هو الجاعل للحيوان، و جعل الإنسان هو جعل الحيوان، إذ لو كان جعل الإنسان[10] غير جعل الحيوان لأمكن جعل الإنسان مع عدم جعل الحيوان، و ذلك محال.

ثمّ قالوا: إنّ بعض لوازم الماهيّة يشارك الذاتي في ذلك، فإنّ[11] جاعل الأربعة جاعل الزوجيّة[12] إذ لو كان ذلك بجعل[13] آخر لأمكن أن توجد الأربعة مع عدم الزوجيّة. فهذا ما قالوه و لست[14] أفهم هذا الكلام كما ينبغي، و ذلك لأنّ الذاتي جزء من الذات، و جزء الذات مغاير للذات، و من المعلوم أنّ النسبة إلى الشيء[15] مغايرة[16] للنسبة إلى غيره لا سيّما عند من[17] يقول: الشيء البسيط[18] لا يصدر عنه إلّا معلول واحد، و لا يلزم من امتناع جعل الذات إلّا مع جعل الذاتي أن يكون جعل الذات هو عين[19] جعل الذاتي. نعم[20] الجائز أن يكون جعل الذات و إن كان مغايراً لجعل[21] الذاتي إلّا[22] أنّه يكون متوقّفاً عليه متأخّراً

١- ههنا: هاهنا م. ٢- على التحقيق: - مج. ٣- لتحقّق: لتحقيق ت.

٤- فالحقيقة: ثابتة على الهامش أ. ٥- هذا: و هذا م. ٦- متقدّم: يتقدّم مج، مقدّم ت.

٧- و هذا: فهذا مج، ت؛ أ م و بدله على فوق السطر: و هذا. ٨- وجده: وجد ت.

٩- الخاصّة: الخاصيّة مج، ت. ١٠- الإنسان: + مو ت. ١١- فإنّ: و إنّ مج، فإنّ ت.

١٢- الزوجيّة: للزوجيّة مج. ١٣- بجعل: جعل ت. ١٤- لست: لست م.

١٥- الشيء: شيء مج. ١٦- مغايرة: المغايرة مج. ١٧- من: ما ت. ١٨- البسيط: - ت.

١٩- عين: غير ت. ٢٠- نعم: و من ت. ٢١- لجعل: بجعل أ: الجعل م.

٢٢- إلّا: و لا ت: - م.

عنه[١]، فلذلك[٢] يستحيل جعل الذّات[٣] عارياً[٤] عن جعل الذّاتي. بل الحقّ أنّ[٥] جعل الذّاتي[٦] متقدّم على جعل الذّات، و جعل الذّات متقدّم على جعل[٧] اللازم[٨] لأنّ الماهيّة هي العلّة للازمها[٩]. فهذا هو الحقّ. و لعلّ مراد المتقدّمين بذلك أنّ علّة الذّاتي علّة للذّات[١٠] بواسطة تلك الذّاتيات فإنّه متى تحقّقت الذّاتيات امتنع تخلّف تحقّق[١١] الذّات لأنّ الذّات معلول اجتماع الذّاتيات، و متى[١٢] تحقّقت الذّات[١٣] امتنع تخلّف لازم الماهيّة لأنّ[١٤] لازم الماهيّة معلول الماهيّة. فهذا ما عندي في هذا الموضع.[١٥]

الخاصّة[١٦] الثالثة: هي أنّ الذّاتي ما يمتنع رفعه عن الشّيء، وجوداً و توهّماً[١٧]، و سيتبيّن أنّ بعض اللوازم أيضاً كذلك.

و إذ[١٨] قد ذكرنا ما أوردنا[١٩] ذكره فلنرجع[٢٠] إلى التفسير:

قوله[٢١]: ولست أعني بالمقوّم المحمول[٢٢] الّذي يفتقر إليه الموضوع في تحقّق وجوده، بل الّذي يفتقر إليه الموضوع[٢٣] في ماهيّته، معناه أنّ الّذي تكون[٢٤] الماهيّة معلولة له و محتاجة[٢٥] في تحقّقها إليه هو الذّاتي لا غير.

قوله[٢٦]: و لهذا لا نفتقر في تصوّر الجسم جسماً إلى أن نمتنع عن سلب المخلوقيّة[٢٨] عنه من حيث تصوّره جسماً[٢٩]، و نفتقر في تصوّر المثلّث مثلّثاً إلى أن نمتنع عن سلب

١- بل لأنّه يكون متوقّفاً عليه متأخراً عنه: لكنّه متوقّف عليه متأخر عنه ج.

٢- فلذلك: لكذلك م، ت. ٣- الذّات: ذلك مع. ٤- عاريا: عرياً ج.

٥- بل الحقّ أنّ: فإنّ م. و لكن مصحّح على الهامش. ٦- الذّاتي: الذّات ت.

٧- من أوّل الكتاب إلى هنا: و... متقدّم على جعل - م ٨- اللازم: اللوازم ف ٩- للازمها: - ت.

١٠- علّة للذّات: علّة الذّات مع: - ف. ١١- تخلّف تحقّق: تحقّق تخلّف ف.

١٢- و متى: فمتى مج ١٣- الذّات: - م ١٤- لأنّ: ثابتة على الهامش آ

١٥- الموضع: الموضع ش. ١٦- الخاصّة: الخاصيّة مج، ث. ١٧- و توهّما: أو توهّماً م.

١٨- و إذ: فإذن ب. ١٩- أوردنا: أوردناه م. ٢٠- فلنرجع: و لنرجع ت. ٢١- قوله: قال ع.

٢٢- بالمقوّم المحمول: بالمقيس إليه ت. ٢٣- في تحقّق وجوده... الموضوع: - م

٢٣- معناه أنّ الّذي تكون: يعني أقول فلا يكون ت. ٢٥- و: أو مج ٢٤- محتاجة: محتاج آ

٢٧- قوله: قال ع. ٢٨- عن سلب المخلوقيّة: - ب. ٢٩- من حيث تصوّره جسماً - م



الشّكّكيّة عنه[1]، فاعلم[2] أنّ الامتناع عن السّلب هو الاعتراف بالثّبوت فكأنّه قال: الذّاتي هو الّذي يجب إثباته للشّيء، لكنّه عدل عن هذه العبارة لدقيقة لطيفة و هي أنّ الإنسان ربّما[3] يكون عالماً بالإنسان و لا يخطر بباله في ذلك الوقت جميع ذاتيّاته من الجسميّة و النّموّ و التغذّي. و إذا لم يحضر[4] في ذهنه تلك الذّاتيّات، كيف[5] يمكنه الحكم[6] بإثباتها للموضوع. فلو أنّه[7] قال: الذّاتي ما[8] يجب إثباته للموضوع بطل ما ذكرناه.

و أمّا قوله[9]: يجب أن يمتنع[10] عن سلبه[11] عنه فمعناه[12] أنّه متى[13] حضرت تلك الذّاتيّات في الذّهن فإنّه يمتنع[14] سلبها عن الذّات، فإنّ الامتناع عن السّلب مشروط بالحصول[15] فحينئذ لا يتوجّه عليه ما ذكرناه[16] من الإشكال.

و هيهنا مؤاخذة لفظيّة و هي أنّ الشّيخ علّل وجوب الامتناع عن سلب الوصف بكون الوصف ذاتيّاً للموضوع، ثمّ إنّه بيّن بعد ذلك أنّ من اللّوازم ما يكون كذلك، و تعليل الحكم العامّ بالعلّة الخاصّة فيه نظر، فإنّ تساوي الزّوايا لقائمتين[17] من[18] المثلّث المتساوي السّاقين ليس لكونه متساوي[19] السّاقين. فلو أنّ إنساناً قال: المتساوي السّاقين لكونه متساوي[20] السّاقين[21] تساوي زواياه[22] لقائمتين كان[23] كلامه خطأ. فكذلك[24] تعليل وجوب الامتناع عن السّلب بكون الوصف ذاتيّاً، مع[25] أنّ الحكم ثابت في الذّاتي و في غيره[26]، يكون[27]

١- عنه: - ت، م، ج، آ، هـ. ٢- فاعلم: فأقول ج، و أيضاً بدله على فرق السطر م: - ت.
٣- ربّما: أنّها آ. ٤- يحضر: يخطر مج. ٥- كيف: فكيف هـ. ٦- الحكم: أن يحكم ج.
٧- أنّه: - م. ٨- ما: - مج، آ، ت، هـ. ٩- أمّا قوله: ما أقوله ق. ١٠- يمتنع: - م.
١١- سلبه: سلب الشّكّكيّة هـ. ١٢- فمعناه: معناه ت. ١٣- متى: إذا هـ. ١٤- يمتنع: - عن ج.
١٥- بالحصول: بحضورها ج. + بحضورها م. ١٦- ذكرناه: ذكرنا هـ، م، أ.
١٧- لقائمتين: القائمتين آ. ١٨- من: بين ت. ١٩- لكونه متساوي: كونه تساوي ت.
٢٠- متساوي: مساوي آ. ٢١- السّاقين: - ج. ٢٢- تساوي زواياه: زواياه مساوية مج.
٢٣- كان: لكان آ. ٢٤- فكذلك: و كذلك أ. ٢٥- مع: - م.
٢٦- في غيره: غيره، ج: غير الذّاتي ت. ٢٧- يكون: + ذلك ج، م.

خطأ[١]. و يمكن أن يجاب عنه بأنّ تعليل الأحكام المتساوية بالأمور المختلفة جايز.

[الفصل الحادي عشر]

إشارة إلى الذاتي المقوّم: إعلم[٢] أنّ كلّ شيء له ماهيّة[٣] فإنّها[٤] أنّما تحقّق موجودة[٥] في الأعيان أو متصوّرة في الأذهان بأن تكون أجزاؤها حاضرة معها، و إذا كانت لها حقيقة غير كونها موجودة أحد الوجودين و غير مقوّمة به[٦] فالوجود معنى مضاف إلى حقيقتها[٧] لازم أو غير لازم، و أسباب وجوده أيضاً غير أسباب ماهيّته مثل الإنسانيّة، فإنّها في نفسها حقيقة ما[٨] و ماهيّة ليس أنّها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان مقوّماً لها بل مضافاً إليها، و لو كان مقوّماً لها لاستحال أن يتمثّل معناها في النفس خالياً عمّا هو جزؤها المقوّم، فاستحال أن يحصل لمفهوم الإنسانيّة في النفس وجود و يقع[٩] الشكّ في أنّها هل لها في الأعيان وجود، أم ليس[١٠]؟ أمّا[١١] الإنسان فعسى أن لايقع في وجوده شكّ لا بحسب مفهومه بل بحسب الاحساس بجزئياته. و لك أن تجد مثالاً لغرضنا من معانٍ أخر.

فجميع مقوّمات الماهيّة داخلة مع الماهيّة في التصوّر، و إن لم تخطر بالبال مفصّلة، كما[١٢] لا يخطر كثير من المعلومات بالبال، لكنّها إذا اخطرت بالبال تمثّلت، فالذاتيات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقوّمات، و لأنّ الطبيعة الأصليّة التي[١٣] لايختلف فيها إلّا بالعدد مثل الإنسانيّة فإنّها مقوّمة لشخص شخص تحتها و يفضل عليها الشخص بخواصّ له فهي أيضاً ذاتيّة.

أقول[١٤]: في[١٥] هذا الكلام نظر، لأنّا بيّنّا[١٦] أنّ من الحقايق ما[١٧] هو بسيط بعيد عن

١- خطأ . + و بالله التوفيق م. ٢- إعلم : واعلم م. ٣- ماهيّة : حقيقة مج. ٤- فإنّها : فهي م.
٥- موجودة : + هو م. ٦- به : + فالوجود خارج عنه م. ٧- حقيقتها : حقيقة م. ٨- ما : - م.
٩- و يقع : فيقع م. ١٠- ليس : + فيها وجوده م. ١١- أمّا : فأمّا م. ١٢- كما : فكما م.
١٣- التي : و التي م. و على هامشها : هو هي التي ه.
١٤- أقول . التفسير مج، أ، م و على فوق السطر بدله : أقول. ١٥- في : + أوّل مج، أ، ه.
١٦- بيّنّا : قد بيّنّا م، ه، ش. ١٧- ما : - م.



أنحاء التركيب، و إذا لم يكن لتلك الحقيقة شيء من الأجزاء استحال أن يقال[1]: إنّه يجب حضور أجزائها معاً[2]، بل الصحيح أن يقال[3]: كلّ شيء له ماهيّة مركّبة فإنّها لا يتحقّق إلّا عند حضور[4] أجزائها. اللّهمّ إلّا[5] أن يقال: إنّ لفظة[6] الماهيّة مخصّصة بالاصطلاح بما يكون فيه تركيب، فحينئذ يكون الكلام مستقيماً و هذا الاصطلاح معنا[7] يجري[8] في كلام الشيخ.

قوله: و إذا كانت لها[9] حقيقة غير كونها موجودة[10] أحد[11] الوجودين[12] و غير مقوّمة به[13] فالوجود خارج عنه[14]، فاعلم أنّ[15] لسائل[16] أن يسأل فيقول[17]: الموجود إمّا واجب و إمّا[18] ممكن، أمّا الواجب فقد ثبت[19] أنّ وجوده[20] عين ماهيّته[21]، و أمّا الممكن فقد ثبت أنّ وجوده خارج عن ماهيّته[22]. و أمّا[23] القسم الثالث و هو الّذي[24] يكون وجوده جزءاً من[25] ماهيّته فهو[26] محال ليس له ثبوت، فلماذا أورده الشيخ؟

فنقول: إنّه و إن لم يكن له في الوجود حصول[27] إلّا أنّه من جملة الأقسام. و أيضاً فلأنّ[28] الأشياء إذا أخذت مع أعراضها صارت تلك الأعراض من مقوّمات ذلك المجموع، فعلى هذا إذا[29] أخذت الماهيّة من حيث هي موجودة كان الوجود مقوّماً لها، فعرفنا[30] أنّ لهذا القسم أيضاً[31] من الأمور نظيراً.

۱- يقال: - ج. ۲- معاً: معهما م. ۳- يقال: - يلزم. ۴- حضور: حصول م، ه.

۵- إلّا: - ق. ۶- لفظة: لفظ ج. ۷- معنا: ما ه. ليس معنا م. ۸- يجري: جرى م، ه، ا.

۹- لها. له م، ج، ت، آ. ۱۰- كونها موجودة: كونه موجوداً م، ج، ت، ق.

۱۱- أحد: بأحد م، ه، احتيج إلى ت. ۱۲- الوجودين: وجودين ت، الوجودين آ.

۱۳- مقوّمة به: متقوّمة به ه، م: مقوّم له ج. ۱۴- خارج عنه. هو مضاف الحقيقة م.

۱۵- فاعلم أنّ. - ج، ت. ۱۶- لسائل فالقائل ج. ۱۷- أن يسأل فيقول. أن يقول م، ه.

۱۸- و إمّا: أو ق. ۱۹- فقد ثبت - ت. ۲۰- وجوده. وجوده م.

۲۱- عين ماهيّته: غير متناهية - و أمّا الممكن فقد ثبت أنّ وجوده غير ماهيّته ج.

۲۲- ماهيّته: الماهيّة ت. ۲۳- و أمّا. ما ت، آ، ه. ۲۴- الّذي. أن ج. ۲۵- جزءاً من جزء ج.

۲۶- من ماهيّته فهو: - ت. ۲۷- في الوجود حصول. وجوده ت.

۲۸- و أيضاً فلأنّ - ت. و أيضاً فإنّ ج. ۲۹- إذا. - ج. ۳۰- فعرفنا: فعلم م.

۳۱- أيضاً: - ج



قوله: «فالوجود معنى مضاف إلى حقيقتها[١] لازم أو غير لازم». فاعلم أنّ[٢] الّذى يكون الوجود[٣] خارجاً من ماهيته لكنه يكون لازماً له[٤] فذلك[٥] مثل العقول[٦] و الأفلاك و بالجملة الممكنات[٧] الأبدية الوجود. و أمّا الّذى يكون الوجود غير لازم لماهيته[٨] فذلك مثل الصّور و الأعراض فى عالم الكون و الفساد.

قوله: «و أسباب وجوده غير أسباب ماهيته». فمعناه[٩] أنّ أسباب الماهية هى المادّة و الصّورة باعتبار، و الجنس و الفصل باعتبار، و أمّا أسباب الوجود فهى[١٠] الفاعل و الغاية.

قوله: «مثل الإنسانية فإنها فى نفسها حقيقة» إلى آخر الفصل[١١]. فاعلم[١٢] أنّه احتاج فى تعريف الذّاتى[١٣] إلى[١٤] أن يميّز بين[١٥] مقوّمات الماهيّة و بين[١٦] مقوّمات الوجود حتّى[١٧] لا تشتبه أحدهما بالآخر، و ذلك أنما يأتى ببيان أنّ الوجود مغاير للماهيّة و أنّه[١٨] زائد عليها، و احتج على ذلك بأنّ الماهيّة[١٩] قد تكون معلومة[٢٠] حال ما يكون وجودها مشكوكاً فيه، و المعلوم غير المشكوك فيه[٢١]. فالوجود زائد على[٢٢] الماهيّة.

فإن قيل: هب أنّ الماهيّة[٢٣] أمكن تعقلها عند عدمها فى الخارج حتّى[٢٤] وجب أن تكون مغايرة لوجودها فى الخارج[٢٥]، لكن يستحيل أن تعقل الماهيّة عند عدمها فى الذّهن، فكيف توجب[٢٦] هذه الحجّة أن يكون الوجود الذّهنى زايداً على[٢٧] الماهيّة؟

١- إلى حقيقتها: إلى حقيقة مج. – د ج ت م أ. ٢- فاعلم أنّ: أقول أمّا ج، ت.
٣- يكون الوجود: الوجود يكون آ. ٤- له: – م. ٥- فذلك: و ذلك مج.
٦- فاعلم أنّ... العقول – م. ٧- الممكنات: فالممكنات ت. ٨- لماهيته: – ن.
٩- فمعناه. معناه ل. أقول ج، م، ب. ١٠- فهى. فتى آ. ١١- قوله مثل... الفصل – ج.
١٢- فاعلم: أقول ج، ت. ١٣- الذّاتى: الذّات م. ١٤- إلى: – ت.
١٥- يميز بين: يتميّز بين ت، يبين م. ١٦- بين: يبين د. ١٧- حتّى: و ت.، – مج أ.
١٨- و أنّه: – ج، و أنّها آ. ١٩- بأنّ الماهيّة: – أ. ٢٠- معلومة: معلومًا أ.
٢١- فيه: – د ج ت. ٢٢- على: من آ. ٢٣- الماهيّة: لكنّها ج م. ٢٤- حتّى: – ج.
٢٥- حتّى وجب... الخارج: – م. ٢٦- توجب: أوجب م. ٢٧- على: من آ.

فنقول[1]: إنّا استدللنا بصحّة[2] علمنا بالحقيقة مع الشكّ في الوجود الخارجي على تغايرهما، فكذلك[3] أمكننا أن نعقل الماهيّة مع الشكّ في الوجود الذّهني لها. و لذلك[4] فإنّ[5] بعض النّاس يزعم[6] أنّ التعقّل عبارة عن إضافة القوّة العاقلة إلى ماهيّة المعقول[7] و أنّه[8] ليس للماهيّة المعقولة وجود في الذّهن إلى أن يثبت[9] ذلك بالبرهان. فثبت أنّ الماهيّة قد تعقل عندما يكون الوجود الذّهني مشكوكاً فيه، و ذلك يوجب أن يكون الوجود الذّهني زائداً على[10] الماهيّة[11].

قوله: «أمّا الإنسان فعسى أن[12] لا يقع في وجوده شكّ[13] إلى آخره[14]» فاعلم[15] أنّ من الحقائق ما يتعذّر الشكّ في وجودها لا لأنّ العلم بحقائقها يقتضي العلم بوجودها، بل لأجل أنّ[16] الإحساس[17] بحصول جزئيّاتها[18] في الخارج يمنع من[19] الشكّ في وجودها، و لكنّها[20] بحال[21] لو لم يحسّ بتلك الجزئيّات صحّ[22] الشكّ[23] في وجودها. و على هذا يكون البرهان المذكور مطّرداً فيها أيضاً. و الشيخ أنّما فرض الكلام في الإنسان لأنّه و ما يجري مجراه يتوجّه فيه هذا[24] الشكّ، فإذا تبيّن[25] أنّ هذه الحجّة مستمرّة فيه كان استمرارها في سائر الأقسام أظهر.

فإن قيل: كما أنّا يمكننا أن نعقل الماهيّة مع الشكّ في وجودها، فكذلك يمكننا أن نعقل حقيقة الوجود مع الشكّ في أنّ الوجود هل هو حاصل[26] في الخارج أم لا[27]؟ فيلزم

۱- فنقول: قلنا م. ۲- بصحّة: على صحّة آ. ۳- فكذلك: وكذلك م، آ. فلذلك ج.
۴- ولذلك: كذلك م. ۵- فإنّ: أنّ آ. ۶- يزعم: زعم هذ مع ت. ۷- المعقول: المعقول آ.
۸- و أنّه: أو أنّه. ۹- يثبت: ثبت م ج م. ۱۰- على: عن آ. ۱۱- الماهيّة: الحقيقة م.
۱۲- أن: - م. ۱۳- في وجوده شكّ: الشكّ في وجوده ت، آ. ۱۴- إلى آخره: - ت.
۱۵- فاعلم: فاعلم ج. ۱۶- لأجل أنّ: لأنّ م. ۱۷- الإحساس: الاحتياج ت.
۱۸- بحصول جزئيّاتها: لحصول جزئيّاتها آ: بجزئيّاتها ه، بج. ۱۹- من: عن ت.
۲۰- لكنّها: لأنّها ج. ۲۱- بحال: بحال ت، آ. ۲۲- صحّ: لصحّ ج، م. ۲۳- الشكّ: - آ.
۲۴- هذا: - م. ۲۵- تبيّن: تبيّن ج، م. ۲۶- حاصل: الحاصل ج.
۲۷- في الخارج أم لا: أم لا في الخارج آ.

من هذا أن يكون الوجود وجود آخر و ذلك يوجب[١] التسلسل.

فنقول[٢] عنه جوابان:

الأوّل[٣]: أنّ الوجود وحده مما لا يستقلّ[٤] بالمعقولية و لا بالمحكومية[٥] معناه[٦] أنّ الوجود لا يمكن أن يحكم عليه وحده بالحصول و اللاحصول، بل المحكوم عليه بذلك أنّما هو الماهيّة، و لمّا لم يكن الوجود مستقلاً بهذه المحكومية[٧] اندفع الشكّ.

الثاني[٨]: هو[٩] أنّ الشكّ في حصول الوجود ليس شكّاً في أنّه هل حصل له وجود أم لا، بل هو شكّ في أنّه هل[١٠] حصل هو[١١][١٢] للماهيّة أم لا؟ و بيان ذلك و هو[١٣] أنّ الوجود امتنع[١٤] أن يصير موصوفاً بالوجود و إلّا وجب[١٥] أن يكون الشيء الواحد من الجهة الواحدة[١٦] موجوداً مرّتين. و يمتنع أيضاً أن يصير موصوفاً باللاوجود و إلّا عرض[١٧] أن يكون الشيء[١٨] من جهة ما هو موجود لا يكون موجوداً و ذلك محال. فعرفنا بهذا أنّ الشكّ في[١٩] حصول الوجود ليس شكّاً في أنّه هل[٢٠] حصل له[٢١] وجود[٢٢] أم لا، بل هو[٢٣] شكّ في أنّه هل حصل هو[٢٤] للماهيّة أم[٢٥] لا؟[٢٦] و ذلك ممّا[٢٦] لا نزاع فيه، بل هو الّذي تمسّكنا به في بيان[٢٧] أنّ الوجود زائد[٢٨] على الماهيّة فهذا تقرير هذه الحجّة.

و قد ذكرنا حججاً كثيرة على[٢٩] إثبات هذا المطلوب في كتابنا المسمّى[٣٠] بنهاية[٣١]

١- ذلك يوجب: يلزم د. ٢- فنقول: فنقام. ٣- الأوّل: أحدهما م، مج، ت.

٤- لا يستقلّ: يستقل م. ٥- بالمحكومية: المحكوميّة مج، ت. ٦- معناه: معناه ها ت.

٧- المحكوميّة: المفهوميّة ت. ٨- الثاني: الوجه الثاني د، ت. ٩- هو: و هو ج، ت، آ.

١٠- هل: - مج. ١١- حصل هو: هو حاصل ج. ١٢- وجود أم لا... حصل هو: - م، ت.

١٣- و هو: هو مج، م. ١٤- امتنع: يمتنع م، مج. ١٥- وجب: لوجب آ.

١٦- الجهة الواحدة: جهة واحدة ت. ١٧- عرض: لعرض آ. ١٨- الشيء: للشيء آ.

١٩- في: - وجود ج. ٢٠- هل: - ج. ٢١- له: - ك. ٢٢- وجود: الوجود ج.

٢٣- هو: - ج. ٢٤- هو: - د. ٢٥- أم: أو آ. ٢٦- ممّا: - د، مج. ٢٧- بيان: - د.

٢٨- زائد. آ. ٢٩- على: في د، ت. ٣٠- في كتابنا المسمّى - ت. ٣١- بنهاية: نهاية ت.



المعقول[1] منها: أنّا نجد[2] التفرقة بين قولنا: الجوهر موجود[3]، و بين قولنا: الجوهر جوهر[4]، و ذلك يوجب التفرقة بين كونه[5] جوهراً و بين كونه[6] موجوداً.

و منها: أنّ الشيء إذا شرط فيه وجوده يمتنع[7] أن يعرض له[8] إمكان العدم، و إذا شرط فيه[9] عدمه امتنع[10] أن يعرض له إمكان الوجود، و هو عند[11] قطع النظر عن الشرطين يعرض له الإمكان، فإذن حقيقته[12] مغايرة لوجوده و عدمه[13].

و منها: أنّ الحقايق غير معلّقة[14]، و إلّا لكنّا إذا قدّرنا عدم علّة السّواد وجب أن لا يبقى السّواد سواداً، و الوجود معلّل، فإذن للحقايق مغايرة للوجود[15].

و منها[16]: أنّ الفصل لا يكون علّة لماهيّة[17] الجنس[18]، و إلّا[19] لامتنع وجود الجنس منفكّاً عنه[20] لامتناع انفكاك الشيء عمّا يقوّم ماهيّته، و هو علّة لوجود الجنس[21]، فالماهيّة غير الوجود.

و منها: أنّ الوجود مشترك[22] بين الموجودات، و الماهيّة غير مشترك فيها، فالوجود غير الماهيّة. و بيان أنّ الوجود مشترك من وجوه:

الأوّل[23]: أنّ السّلب يقابله أمر واحد و هو الثّبوت، فالثّبوت[24] واحد في الأمور الثّابتة[25].

الثّاني[26]: أنّ الثّابت مورد القسمة بالإمكان و الوجوب، و مورد القسمة مشترك بين

---

١ - المعقول. + في دراية الأصول م. ٢ - نجد: ندرك ت. ٣ - موجود. جوهر م.

٤ - جوهر: موجود ه. ٥ - كونه: كونها مج. ٦ - كونه: كونها مج.

٧ - وجوده يمتنع: وجود امتنع ج. ٨ - له: إقا ت. ٩ - وجوده ... فيه: - ه.

١٠ - عدمه امتنع: العدم يمتنع ه. ١١ - عند: مع ه. ١٢ - حقيقته: حقيقة ت.

١٣ - عدمه: لعدمه ج. ١٤ - معلّقة. و جاء على الهامش: معلولة م.

١٥ - مغايرة للوجود. غير الوجود ه. ١٦ - منها: + و هو آه د مج. ١٧ - لماهيّة: للماهيّة أ.

١٨ - الجنس: + و يكون علّة لوجوده، و إنّما قلنا إنّه لا يكون علّة لماهيّته لأنّ الفصل لو كان علّة لماهيّة الجنس م.

١٩ - و إلّا: - ه. ٢٠ - عنه: عنها ت. ٢١ - للجنس: + في الوجود ج د م.

٢٢ - مشترك: + فيه م. ٢٣ - الأوّل. أوّلها ه: أحدها ج. ٢٤ - فالثّبوت: + أمر ه.

٢٥ - الثّابتة: الاثباتيه ت ج، و أيضاً بدله على هامش م. ٢٦ - الثّاني. و ثانيها ه.

القسمين، فمفهوم الثابت مشترك بين الواجب و الممكن.

الثالث[1]: أنّ الشيء الواحد لا يكون[2] واجباً و ممكناً في وجوده، و لو[3] كان للوجود[4] مفهومات مختلفة لصحّ أن يكون بأحد[5] مفهوميه واجباً و بالمفهوم الثاني[6] يكون[7] ممكناً.

الرابع[8]: و هو أنّ الوجود بيّن التصوّر غنيّ عن التعريف لعمومه[9]، و خصوصيّات الماهيّات ليست كذلك، فهما متغايران.

الخامس[10]: من قال: بأنّ[11] الوجود غير مشترك، كان حكمه بعدم الاشتراك يعمّ كلّ وجود، و ذلك انّما يتمّ[12] لو كان الوجود مشتركاً.

السادس[13]: أنّا إذا عرفنا أنّه وجد شيء، ثمّ علمنا[14] بعد ذلك أنّه[15] سواد أو[16] بياض أو جوهر أو جسم، لا يختلف العلم الأوّل. و لولا أنّ المعلوم الأوّل مشترك بين هذه الأقسام و إلّا لما صحّ ذلك.

فهذه الوجوه و غيرها ممّا استقصيناها[17] في ذلك الكتاب دالّة على أنّ الوجود زائد على الماهيّة.

قال[18]: «لجميع مقوّمات الماهيّة داخلة مع[19] الماهيّة في التصوّر و إن لم يخطر بالبال مفصّلة، كما[20] لا يخطر كثير من المعلومات[21] بالبال لكنّها[22] إذا أخطرت[23] تمثّلت[24]».

أقول[25]: قد بيّنّا أنّ الحقيقة لمّا كانت مركّبة استحال حصولها سواء كانت في الخارج أو في الذهن إلّا مع حضور أجزائها. و لكن ذلك يشكل[26] من حيث أنّا[27] ربّما[28] نعرف[29] حقيقة

١- الثالث . و ثالثها هـ.   ٢- للوجود: الوجود ث.   ٣- ولو: فلو ج.   ٤- لا يكون: يكون ث.

٥- بأحد . أحد ج.   ٦- بالمفهوم الثاني: بالثاني هـ   ٧- يكون: - هـ، مج   ٨- الرابع: رابعها هـ.

٩- لعمومه: بعمومه مج: - ث.   ١٠- الخامس . و خامسها هـ.   ١١- بأنّ. أنّ ت.

١٢- يتمّ . أن آ.   ١٣- السادس: و سادسها هـ.   ١٤- ثمّ علمنا . فعلمنا ث.

١٥- أنّه: بأنّه ث، أ.   ١٦- أو: و م.   ١٧- استقصيناها . استقصينا ت.   ١٨- قال: قوله ث، آ.

١٩- مع . في آ.   ٢٠- كما: لكما هـ.   ٢١- المعلومات: المفهومات مج.

٢٢- لكنّها . و لكنّها م.   ٢٣- أخطرت: خطرت مج، أ: + بالبال م.   ٢٤- تمثّلت . + مفصّلة م

٢٥- أقول . فأقول مج: فالمعلم أنّا أ.   ٢٦- يشكل: مشكل هـ.   ٢٧- أنّا. أنّها مج.   ٢٨- ربّما: - م.

٢٩- نعرف . عرفنا ج.

الإنسان أو[1] غيره و[2] إن كنّا في تلك الحالة غير[3] مستحضرين لجميع[4] ذاتياتها[5] على التفصيل.

و جوابه: أنها و إن لم تكن حاضرة على التفصيل إلّا أنها إذا[6] أخطرت بالبال تمثّلت.

واعلم[7] أنّ هذا الكلام يحتمل[8] وجهين:

الأوّل: هو[9] أنّ الحكماء يقولون: أنّ التعقلات على أقسام ثلاثة:

الأوّل: التعقّل الّذي يكون بالقوّة، مثل ما إذا لم يكن[10] الإنسان عالماً بشيء إلّا أنّه يمكنه تحصيل العلم بذلك.

الثاني[11]: التعقّل[12] الّذي يكون بالفعل على التفصيل، كالإنسان العالم بمسألة[13] من المسائل المستحضر[14] لجميع[15] مقدّماتها[16] و جميع مقدّماتها[17] بالفعل.

الثالث: العلم البسيط و هو كما إذا[18] كان الإنسان عالماً بمسألة من المسائل لكنّه يكون[19] ذاهلاً عنها، فإذا سئل عنها حضر الجواب عنها في ذهنه دفعة واحدة، ثمّ أنّه بعد ذلك يأخذ[20] في تفصيل ذلك الجواب. فالّذي حضر في ذهنه أوّلاً ليس علماً بالقوّة لأنّه يجد تفرقة بين تلك الحالة و بين الحالة الّتي قبلها، فإنّ الإنسان كان قبل السؤال ذاهلاً عن تلك المسألة و حين ما سئل عنها فلا شكّ أنّه قد حضر[21] الجواب[22] في ذهنه، و الّذي[23] يوجب القطع بذلك أنّه عند ما سئل عن تلك المسألة يعلم[24] قدرته على الجواب عنها، و

١- أو، و: ت.   ٢- غيره و: ... ث.   ٣- غير: - ت.   ٤- لجميع: لكلّ ج.

٥- ذاتياتها، ذاتياته ج، ث، آ.   ٦- إذا: إذ ه، آ.   ٧- واعلم: فاعلم مج.

٨- يحتمل: يحمل على مج.   ٩- هو: - هو ج، م.   ١٠- على وجهين... لم يكن: - ت.

١١- الثاني: + أنّ مج.   ١٢- التعقّل: التعقل م.   ١٣- بمسألة: بمثله ث.

١٤- المستحضر. المستحضرة م.   ١٥- لجميع: لكلّ ج، م.

١٦- مقدّماتها: مقدّماته ه، ج، ت، آ، مج.

١٧- مقدّماتها: مقدّماته ت، مج، مقدّماته أ: مقدّماته م، مج.   ١٨- إذا: - ج، آ.

١٩- يكون: لا يكون مج، + هو آ.   ٢٠- بعد ذلك يأخذ: يأخذ بعد ذلك ج، ل.

٢١- قد حضر: قد حضرت ث، أحضر مج، ق.   ٢٢- الجواب: + عنها ج.   ٢٣- و الّذي: الّذي مج.

٢٤- يعلم، نعرف ه.

العلم بالقدرة[١] على الشيء فرع على العلم بالمقدور لأنّ العلم بإضافة أمر[٢] إلى أمرٍ يتضمن العلم[٣] بكلا المضافين. فلولا[٤] علمه بالجواب و إلّا[٥] لامتنع أن يحصل[٦] له[٧] العلم باقتداره[٨] على الجواب. فظهر أنّ علمه في تلك الحالة بالجواب عن تلك المسألة ليس علماً بالقوة و هو أيضاً ليس علماً تفصيلياً[٩] لأنّ التفصيل[١٠] أنّما يحصل بعد ذلك. فظهر أنّ ذلك العلم[١١] حاصل بالفعل لكنّه ليس على التفصيل[١٢]، بل هو العلم[١٣] البسيط الّذي يكون مبدءاً لما يحصل بعد ذلك من التفصيل.

و إذا ثبت ذلك فنقول : الإنسان العالم بماهيّة من الماهيّات ربما[١٤] يكون علمه بأجزاء تلك الماهية بسيطاً، و يكون بحالٍ متى حاول استحضار تلك الذاتيات[١٥] فإنّها تحضر على سبيل[١٦] التفصيل. و قبل ذلك التفصيل[١٧] لم يكن خالياً عن العلم بتلك الذاتيات بل كان عالماً بها على الوجه البسيط. فهذا احتمال واحد و هو عندي ضعيف لأنّ العلم عبارة عن حضور[١٨] صورة المعلوم في[١٩] العالم، و معلوم أنّ الأجزاء الداخلة في قوام ذلك المركّب متخالفة بالحقيقة. فنقول: إمّا أن يحصل في الذهن من تلك الذاتيات صورة أو لايحصل[٢٠]. فإن لم يحصل صورة من تلك الذاتيات لم يحصل العلم بتلك الذاتيات[٢١]. و إن حصلت فلا تخلو إمّا أن تحصل صورة واحدة مطابقة لجميع[٢٢] تلك الذاتيات، أو تحصل بحسب كلّ ذاتي من تلك الذاتيات صورة على حدة و الأوّل باطل، لأنّ الصورة الذهنية مطابقة للصورة الخارجيّة، فلو حصل في الذهن صورة واحدة مطابقة لجميع الذاتيات لزم[٢٣] من ذلك أن تكون تلك الصورة مساوية في الحقيقة لحقائق كثيرة، فيكون للشيء الواحد

١- بالقدرة : و يدله على الهامش ، بالقوة : م ٢- بإضافة أمر : بالإضافة أمرام : أمرت.

٣- يتضمن العلم - متضمن للعلم مج. ٤- فلولا : فلو ت. ٥- و إلّا : - مج. ٦- أن يحصل - د.

٧- له - ت. ٨- باقتداره باقتداره ت. ٩- تفصيلياً : تفصيلاً م ١٠- التفصيل . التحصيل ت.

١١- العلم - هـ ، آ. ١٢- على : + سبيل ت ١٣- العلم : - ت. ١٤- ربما : أنما ت.

١٥- الذاتيات الذات هـ . استحضارات مج. ١٦- سبيل : - مج ، ق ١٧- التفصيل : - ت.

١٨- حضور : حصول ج ، ت. ١٩- في : + ذهن ج ، م. ٢٠- لا يحصل - لم يحصل ج ، م.

٢١- يحصل فإن ... الذاتيات - مج. ٢٢- لجميع : الكل ج ٢٣- لزم : للزم ج.



ماهيّات مختلفة و ذلك محال. لبيّن[1] أنّه لابدّ و[2] أن يحصل في الذّهن صور[3] مختلفة كلّ واحدة منها مطابقة لواحدة[4] من تلك الذّاتيات، و لا معنى للعلم التّفصيلي إلّا ذلك.

فظاهر[5] أنّ الّذي ذكره من أنّ[6] العلم[7] البسيط قسم ثالث كلام باطل. و أمّا العالم[8] بالمسألة إذا سئل عنها فإنّ[9] علمه بذلك الجواب يكون بالقوّة إلّا أنّه أقرب إلى الفعل[10] من القوّة الّتي كانت قبل ذلك، و من الجائز أن تختلف مراتب القوّة بحسب القرب و البعد[11]. و أمّا علمه بقدرته على الجواب فهو علم بشيء يدفع ذلك السّؤال، فأمّا[12] حقيقة ذلك الشّيء فهي[13] مجهولة غير معلومة[14].

و أمّا الاعتمان الثّاني: فهو[15] أنّه ليس من شرط العلم بالحقيقة حضور العلم بمقوّماتها، بل من شرطه أنّه متى حصل تصوّر ذاتياتها[16] فإنّه يقع التّصديق بثبوتها لتلك الذّات و تقدّمها[17] عليها[18] في الوجودين. و حاصله راجع إلى أنّ الذّاتي لايجب أن يتقدّم تصوّره بل[19] أن يتصوّر تقدّمه[20]. لكنّا قد بيّنّا أنّ الذّاتي يجب أيضاً أن يتقدّم تصوّره، لأنّ العلم به عبارة عن حصوله في الذّهن، و يستحيل أن يكون له حصول إلّا عند حصول أجزائه[21]، و قد اعترف الشّيخ بذلك في قوله: كلّ ما له ماهيّة فإنّها[22] إنّما توجد في الأعيان أو[23] في[24] الأذهان إذا كانت أجزاؤها[25] حاضرة معها[26]، فظاهر بيّن[27] من هذا أنّ العلم بتمام حقيقة الشّيء لا يحصل إلّا عند العلم بذاتياته أجمع على التّفصيل بل[28] من الجائز أن

١- لبيّن. فلبيّن م. ؛ ظاهر مع اث. آ. ٢- لابدّ و. لابدّ من هـ. ٣- صور: صورا ت ث.
٤- لواحدة: لواحد ج م ع. أ. ٥- فظاهر. فظهر م. ؛ و ظاهر ت. ٦- أنّ: آ.
٧- العلم: للعلم ث. ٨- العالم: العلم ت. ٩- فإنّ: بأنّ ث.
١٠- أقرب إلى الفعل: إلى الفعل أقرب آ. ١١- البعد. + من الفعل ج ات د أ.
١٢- فأمّا: و أمّا د ج ع آ. ١٣- فهي: فهو د ج. ١٤- غير معلومة: - هـ. ١٥- فهو. و هو ج.
١٦- ذاتياتها. ذاتياته م ع ج آ ت. ١٧- تقدّمها. تقدّمها هـ ت.: تقدّمها ج.
١٨- عليها. عليه ج. ١٩- بل. + يجب م ج ؛ آ. ٢٠- تقدّمه. العبه ب. ٢١- أجزائه: أجزاء له ث.
٢٢- فإنّها: فإنّه م ج. ٢٣- أو. و ج ث ؛ أ. ٢٤- في. - م ج ع. ٢٥- أجزاؤها. أجزاؤه ت.
٢٦- معها. - ت. ٢٧- فظاهر بيّن: فظهر هـ. ٢٨- بل. بلى م.



يعلم[١] الشيء بلازم من لوازمه و إن لم تكن ذاتياته معلومة، مثل ما[٢] إذا علمنا من النفس أنّها[٣] جوهر محرّك[٤] للبدن، فإنّ كونها محرّكاً[٥] للبدن أمر لازم[٦] لماهيّتها خارج عنها. لا جرم[٧] لا يلزم من ذلك العلم بتلك المقوّمات فأمّا[٨] العلم بحقيقة الشيء و ماهيّته فإنّه ممتنع الحصول إلّا عند حصول العلم بتلك المقوّمات.[٩] على التّفصيل. فهذا ما عندي في هذا الموضع و ربّما يكون[١٠] عند غيري[١١] ما هو أحسن منه.

قال[١٢]: و لأنّ الطّبيعة الأصليّة الّتي[١٣] لا تختلف فيها إلّا بالعدد مثل الإنسانيّة فإنّها مقوّمة[١٤] لشخص شخص تحتها و يفضل عليها[١٥] الشّخص بخواصّ له[١٦] فهي أيضاً ذاتيّة، فهذا هو[١٧] المقوّم. أقول[١٨]: المعنى بالطبيعة الأصليّة حقيقة الشيء و ماهيّته الّتي هي معروض العوارض و اللّوازم و قد اختلفوا في أنّ ذلك هل هو[١٩] من قبيل الذّاتيّات أم لا؟ فمنع بعضهم[٢٠] ذلك من حيث أنّ الذّاتي ما يكون[٢١] منسوباً إلى الذّات، فلو كان الإنسان مثلاً[٢٢] ذاتيّاً لكانت[٢٣] ذاتيّته أنّما تتحقّق بالنّسبة إلى الأشخاص الدّاخلة فيه[٢٤]، فلا يخلو إمّا أن تكون نسبته بالذّاتيّة[٢٥] إلى حقيقة الشّخص[٢٦] و ماهيّته و ذلك هو الإنسان، فيكون الإنسان ذاتيّاً للإنسان فيكون[٢٧] الشيء منسوباً إلى نفسه. هذا خلف. و إمّا أن يكون ذاتيّاً لتلك الأشخاص من حيث هي أشخاص، لكنّ الشّخص ليس هو[٢٨] ذلك المعيّن لأجل انسانيّته فقط، بل و

١- يعلم. - ت. ٢- مثل ما: كما ه بخط جديد. ٣- أنّها: أنّه م. ٤- محرّك: مجرّد ت.

٥- محرّكاً: محرّكة. : مجرّدات. ٦- أمر لازم: لايتمّ ت. ٧- لا جرم: - ت و بدله: دونه.

٨- فأمّا: و أمّا أ. ٩- فأمّا العلم... المقوّمات. - ت. ١٠- يكون: كان ه.

١١- عند غيري: عندي غيرت. ١٢- قال: قوله ه ت. و قوله أ

١٣- الّتي: … ملحقة على الهامش بخط جديد. ١٤- مقوّمة: - آ. ١٥- يفضل عليها: تفصيل أ.

١٦- له: لها … ١٧- هو: + المشهور من ت. ١٨- أقول: فاعلم أنّ أ.

١٩- هل هو: … ٢٠- فمنع بعضهم: لمنعهم من … ت : + من أ.

٢١- ما يكون: يكون … ج ٢٢- مثلاً: - أ. ٢٣- لكانت: لكان أ. ٢٤- فيه: تحته م

٢٥- بالذّاتيّة: بالذّاتيّات م. ٢٦- الشّخص: … ٢٧- فيكون: و يكون … أ.

٢٨- هو: - هو ج



لأجل[1] مشخّصاته مثل لونه و مقداره و تكون[2] تلك[3] المشخّصات ذاتيّة لتلك الأشخاص، فحينئذ لا يكون للإنسانيّة[4] من[5] كونها ذاتيّة للشّخص إلّا ما[6] لتلك[7] المشخّصات.

ثمّ إنّ الشيخ أجاب عن ذلك فقال[8]: المعنى بالذّاتي هو الكلّي الّذي يكون ارتفاعه سبباً لارتفاع ما تحته من الجزئيّات، و أمّا[9] الّذي[10] لا يكون ارتفاعه سبباً لارتفاع[11] تلك[12] الجزئيّات، سواء كان ممتنع الارتفاع كاللّوازم، أو ممكن الارتفاع كالعوارض[13] الغير اللّازمة، فإنّا لانسمّيه ذاتيّاً. و إذا ثبت ذلك فنقول: إنّ[14] ذاتيّة الإنسان إنّما تكون[15] بالنّسبة إلى الأشخاص، و لا يلزم من كون الإنسانيّة[16] ذاتيّة لها أن تكون المشخّصات[17] أيضاً ذاتيّة لها لأنّ ارتفاع الإنسانيّة سبب لارتفاع تلك الأشخاص. فأمّا ارتفاع تلك الأعراض المشخّصة فإنّها[18] لا تكون سبباً لارتفاع تلك الأشخاص، بل منها ما هو[19] ممكن الزّوال عن الأشخاص[20] مع بقائها، و منها ما لا يكون ممكن الزّوال[21] و لكن لا يكون ارتفاعها سبباً لارتفاع الأشخاص. فظهر أنّه ليست نسبة الإنسانيّة إلى[22] الأشخاص كنسبة المشخّصات إليها.

هذا ما ذكره الشّيخ و إن كان فيه موضع[23] بحث كثير.

و إذا عرفت ذلك فقوله[24]: «و لأنّ الطّبيعة الأصليّة مقوّمة لشخص شخص» معناه أنّه لمّا كانت الإنسانيّة مثلاً مقوّمة للأشخاص[25] الّتي تحتها بحيث تكون عدمها[26] سبباً لعدم تلك الأشخاص[27]، ثمّ إنّ للشّخص[28] وراء تلك الماهيّة[29] صفات أُخر زائدة عليها و هي

١- و لأجل: لأجل ش. ٢- و تكون: فتكون ج، آ. ٣- تلك: تلك م.
٤- للإنسانيّة: الانسانيّة ت. ٥- من: - حيث م. ٦- إلّا ما: لازماج. ٧- لتلك: تلك مج.
٨- فقال: و قال ج. ٩- أمّا: - الذاتي آ. ١٠- الّذي: الّتي ج. ١١- ما تحته... لارتفاع: - م.
١٢- تلك: ما تحته من م. ١٣- كالعوارض: - س مج. ١٤- إنّ: إنّه هـ. ١٥- تكون: - لا مج.
١٦- الإنسانيّة: الإنسان م. ١٧- المشخّصات: الأشخاص مج. ١٨- فإنّها: فإنّه م.
١٩- هو: - يكون ز. ٢٠- عن الأشخاص: - ت، مج. ٢١- مع بقائها... الزوال: - ت.
٢٢- الانسانيه إلى: - ج. ٢٣- موضع: موضوع مج. ٢٤- فقوله: فنقول مج.
٢٥- للأشخاص: الأشخاص مج. ٢٦- عدمها: سلبها مج. ٢٧- الأشخاص: + الّتي تحتها ج، م.
٢٨- للشخص: الشخص ش، للمشخص ه. ٢٩- الماهيّة: الماهيات ج، ش.



العوارض، فحينئذ تكون الماهيّة جزءاً[1] من الشخص و الجزء مغاير للكلّ[1]، فلاجرم صحّ[2] نسبة الإنسانية إلى الشخص[3] بالذاتية. فظهر أنّ الدالّ على الماهيّة معدود[4] من[5] الذاتيات.

و التحقيق عندي أنّه[6] ليس[7] كذلك لأنّ كون الإنسان ذاتياً للإنسان[8] إمّا[9] أن يكون بالقياس إلى القدر المشترك بين الأشخاص[10] الإنسانية، فيصير[11] المعنى أنّ الإنسان ذاتي للإنسان. و إمّا أن يكون ذاتياً بالقياس إلى الجزئيات الداخلة تحته، لكن ماهيّة ذلك الجزئي لا تتكوّن[12] من الإنسانية الّتي هي مجرّد ما به الاشتراك، بل إنّما تتكوّن[13] منها و ممّا[14] به الامتياز[15] عمّا شاركه[16] في[17] الإنسانية. و إذا كان كذلك لم تكن الإنسانية تمام ماهيّة ذلك الجزء[18]، بل جزءاً من تلك الماهيّة[19]. فالحاصل أنّ الّذي تكون الإنسانية[20] تمام ماهيّته استحال كون الإنسانية[21] ذاتية له لاستحالة[22] كون الشيء منسوباً إلى نفسه والّذي[23] لا تكون الإنسانية تمام ماهيّته[24] لا تكون الإنسانية[25] بالنسبة إليه دالّة على الماهيّة[26]. فإذن الشيء[27] الواحد بالنسبة إلى الشيء الواحد يستحيل أن يكون ذاتياً[28] و مع ذلك يكون[29] دالّاً على ماهيّته[30].

١- للكلّ: لكلّ مج. ٢- صحّ: يصحّ ج. ٣- الشخص: الشخص م.. الأشخاص ج، أ.

٤- معدود: معلوم ش. ٥- من: + جملة مج. ٦- أنّه: أنّ الأمر مج. ٧- ليس: + الأمر أ.

٨- للإنسان: - م، مج، ت. ٩- إمّا: - ت. ١٠- الأشخاص: أشخاص م، مج، ت.

١١- فيصير: فتصير ت. ١٢- لا تتكوّن: لا تكون م، مج، م. ١٣- إنّما تتكوّن: إنّما تكون ج: - أ.

١٤- ممّا: من الّذي م. ١٥- الامتياز: - إمتياز أ، مج. ١٦- شاركه: يشاركه ج، أ.

١٧- مجرّد ما... شاركه في: - م. ١٨- ذلك الجزء: تلك الجزئيات ج، م.

١٩- تلك الماهيّة: ماهيّته م. ٢٠- الإنسانية: الإنسان ت، م. ٢١- الإنسانية: الإنسان ش.

٢٢- لاستحالة: لاستحالة مج. ٢٣- والّذي: فالّذي مج. ٢٤- استحال ... ماهيّته: - م.

٢٥- تمام ... الإنسانية: - م، مج. ٢٦- الماهيّة: ماهيّته أ. ٢٧- الشيء: + مج.

٢٨- ذاتياً: + له م، مج، أ. ٢٩- مع ذلك يكون: مع ذلك ش: - أ، مج.

٣٠- من هنا: «على ماهيّته ... إلى ... أن يكون المتوسطة بينه وبين الملزوم» (ص ٧٦، س ٩): - ش.

[الفصل الثاني عشر]

إشارة إلى العرضيّ اللازم الغير المقوّم[1]: و أمّا اللازم الغير[2] المقوّم[3] و يخصّ باسم اللازم و إن كان المقوّم أيضاً لازماً فهو الّذي يصحب الماهيّة و لا يكون جزءاً منها، مثل كون المثلّث مساوي الزوايا لقائمتين، و هذا[4] و أمثاله من لواحق تلحق المثلّث عند المقايسات لحوقاً واجباً و لكن بعد ما تقوّم المثلّث بأضلاعه الثلاثة. و لو كانت أمثال هذه مقوّمات لكان المثلّث و ما يجري مجراه يتركّب من مقوّمات غير متناهية. و أمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة اللّزوم فكانت ممتنعة الرّفع في الوهم مع كونها غير مقوّمة. و إن كان لها وسط تبيّن به علمت واجبة به، و أعني بالوسط ما يقرن بقولنا: لأنّه، حين يقال: لأنّه كذا. و هذا الوسط إن كان مقوّماً للشيء لم يكن اللازم مقوّماً له لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم، بل كان لازماً له أيضاً. فإن احتاج إلى وسط تسلسل إلى غير النّهاية، فلم يكن وسط. و إن لم يحتج فهناك لازم بيّن اللّزوم بلا وسط. و إن كان الوسط لازماً متقدّماً و احتاج إلى توسّط لازم آخر أو مقوّم غير منته في ذلك إلى لازم بلا وسط تسلسل أيضاً إلى غير النّهاية. فلابدّ في كلّ حال من لازم بلا وسط، فقد بان أنّه ممتنع الرّفع في الوهم، فلا ملتفت إذن إلى ما[5] يقال: إنّ كلّ ما ليس بمقوّم فقد يصحّ رفعه في الوهم، و من أمثلة ذلك كون كلّ عدد مساوياً لآخر أو مفاوتاً.

أقول[6]: كلّ صفة فإمّا[7] أن تكون واجبة الثّبوت للموصوف أو لا تكون. فإن كانت واجبة الثّبوت للموصوف[8] فإنّها[9] تكون لازماً له إذ لا معنى للّازم إلّا ما لا[10] ينفكّ الشيء عنه. ثمّ إنّ اللازم إمّا أن يكون جزءاً من الملزوم، و إمّا أن[11] لا يكون. فالأوّل هو الذّاتي، و الثّاني هو العرضي. فظهر من هذا أنّ الذّاتي[12] أيضاً لازم، لكنّ الاصطلاح قد تقرّر على تخصيص

١- إلى العرضيّ اللازم الغير المقوّم: - ج. ٢- الغير: غير ج. ٣- المقوّم: مقوّم آ.
٤- و هذا: فهذا م. ٥- إلى: - م. ٦- أقول: الشرح ه ؛ م. ٧- فإمّا: إمّا ج.
٨- أو لا تكون ... للموصوف: - ه. ٩- فإنّها: فإنّه ه ؛ ج ؛ م ؛ آ. ١٠- لا: - ه ؛ م.
١١- و إمّا أن: أو ه. ١٢- الذّاتي: فالذّاتي آ.

إسم[1] اللازم بالوصف[2] الّذي لا ينفكّ عنه الذات و لا يكون داخلاً فيها[3].

و الشيخ رسمه بأنّه: «الّذي يصحب الماهيّة و لا يكون جزءاً منها» و اعلم أنّه يجب حمل الصحبة على دوام الصحبة و إلّا فينتقض بالمرض المفارق، فإنّه مصاحب للماهيّة و ليس جزءاً[4] منها مع أنّه ليس من قبيل اللوازم[5]. فأمّا إذا[6] حملنا الصحبة على دوام الصحبة حتّى يصير الرسم هكذا: اللازم هو الّذي يكون[7] دائم الثبوت للماهيّة[8] و لا يكون جزءاً منها[9]، لا يتوجّه[10] عليه[11] النقض.

و فيه بحث آخر و هو أنّ الشيء قد يكون واجب الثبوت[12] مع الشيء اتّفاقاً و لا يكون لازماً له[13]، فإنّ كون الإنسان ناطقاً لا ينفكّ عن كون الحمار ناهقاً، و مع ذلك فإنّه لا يجعل أحدهما لازماً للآخر[14] فعلى هذا إمّا أن يحكم بأنّ أمثال ذلك[15] من قبيل اللوازم، أو يحمل كلام الشيخ على أخصّ منها[16] يفهم من ظاهره[17]، و هو أنّ اللازم[18] هو الّذي[19] لا ينفكّ عنه[20] الشيء لأمر عايد إليه و لا يكون جزءاً منه، و إنّما قلنا: لأمر عايد إليه، لأنّ اللوازم[21] منها ما هي[22] من لوازم الماهيّة، و منها ما يكون من لوازم الوجود، و كلاهما قد يكون بوسط و قد يكون بغير وسط. فلو قلنا[23]: اللازم ما لا ينفكّ عنه الماهيّة لنفسها، يلزم أن يخرج عنه[24] لوازم الوجود و اللوازم ذوات[25] الأوساط[26]. فأمّا على[27] العبارة[28] الّتي اخترناها فإنّه لا يتوجّه شيء من ذلك.

قال[29]: و مثل كون المثلّث مساوي[30] الزوايا لقائمتين، أقول[31]: ذكر ذلك[32] مثالاً

١-إسم: - م. ٢-بالوصف: باسم الوصف مج. ٣-فيها: فيه مج آ هـ.
٤-ليس جزءاً: غير جزء ج م د. ٥-اللوازم: اللازم م. ٦-فأمّا إذا: فإذا م، و لمّا إذا آ.
٧-يكون: يصحب الماهيّة ج. ٨-للماهيّة: لها ج. ٩-منها: - ص.
١٠-لا يتوجّه: فلا يتوجّه ج د م. ١١-عليه: - ج. ١٢-واجب الثبوت: واجبا هـ.
١٣-له: - م. ١٤-للآخر: للأجزاء م. ١٥-ذلك: هذا آ. ١٦-منها: مما هـ.
١٧-ظاهره: ظاهر م. ١٨-اللازم: اللزوم ج. ١٩-الّذي: أنّه ج. ٢٠-عنه: من آ.
٢١-اللوازم: اللازم آ. ٢٢-هي: موضع. ٢٣-قلنا: + بأنّ ج د م. ٢٤-عنه: منها آ.
٢٥-ذوات: ذات آ. ٢٦-الأوساط: الوسائط مج. ٢٧-على: - ج. ٢٨-العبارة: - م.
٢٩-قال: قوله هـ، قلت آ. ٣٠-مساوي: مساوي مج. ٣١-لقائمتين أقول: - آ.
٣٢-ذلك: هذا مج.



للازم الغير[1] المقوّم، و إنّما أورد هذا المثال لأنّ الصّفات منقسمة إلى ما لا يحتاج تحقّقها للموصوف إلى[2] اعتبار شيء من الخارج و إلى ما يحتاج إلى ذلك. فالأوّل مثل كون الذّات أبيض و أسود و ضاحكاً و متعجّباً، فإنّه لا تحتاج[3] هذه الصّفات إلى الفرض و الاعتبار. و الثّاني مثل[4] كون المثلّث مساوي الزّوايا لقائمتين[5] فإنّ هذه الصّفة[6] لا تتحقّق للمثلّث إلّا بالقياس إلى شيء خارج عنه، و هي الزّاويتان[7] القائمتان. ثمّ إنّ هذه الصّفات الاعتباريّة غير متناهية، فإنّ زوايا[8] المثلّث مثل قائمتين و نصف أربع قوائم و ثلث ستّ[9] قوائم و هلمّ جرّاً إلى ما لا نهاية له من المراتب. فظاهر بيّن أنّ أمثال هذه الصّفات غير متناهية، و لمّا كان مراد الشّيخ أن يبيّن أنّ من الصّفات اللّازمة ما لا تكون ذاتيّة لاجرم أورد المثال من الصّفات الاعتباريّة الّتي هي غير متناهية حتّى يمكنه بيان أنّها ليست من قبيل المقوّمات بما[10] يذكره من أنّها لو كانت من قبيل المقوّمات[11] لزم أن يكون للشّيء مقوّمات غير متناهية. فهذا هو الفائدة في ايراد هذا المثال.

و هيهنا[12] إشكال، و هو أنّ هذه[13] الصّفات الاعتباريّة لا وجود لها في الخارج و إلّا لزم أن يجتمع في الذّات الواحدة صفات موجودة[14] غير متناهية، و ذلك محال بل هذه صفات ذهنيّة لا وجود لها إلّا في الأذهان[15]، و إذا لم يكن لها وجود خارجي امتنع أن يكون لزومها للماهيّة في الخارج، فإنّ لزوم الشّيء للشّيء[16] في الخارج فرع على ثبوته في الخارج. بل هذه الصّفات لازمة للماهيّة في الذّهن، و هي في الذّهن متناهية لأنّ الذّهن[17] لا يمكنه استحضار تلك النّسب الغير المتناهية على التّفصيل دفعة واحدة. فظاهر[18] أنّ ما يوجد من

١- الغير: غير ع، ٢- إلى: اى أ ٣- لاتحتاج: ل أ.

٤- مثل: على الهامش بخطّ جديد م. ٥- أولى ذاكر ... لقائمتين: م ٦- الصفة: الصفات مج.

٧- الزاويتان: الزوايات م. ٨- زوايا: الزوايا م ٩- ستّ: وستة م. ١٠- بما: لما مج.

١١- بما يذكره ... المقومات: - أ. ١٢- هيهنا: هنا م: ماهنا ق ١٣- هذه: - ع

١٤- موجودة: - مد ١٥- إلّا في الأذهان: في الأعيان أ. ١٦- للشيء: - أ

١٧- لأنّ الذهن: للذهن م ١٨- فظاهر: نظهر ع؛ ع



تلك النسب متناهية، فلا[١] يلزم من تقوّم الماهيّة بأمثال هذه الصّفات تقوّمها بأمور غير متناهية[٢] [٣].

و يتفرع في حلّه أن نقول: كلّ ماكان مقوّماً للماهيّة وجب حصوله لها[٤] في الذّهن و في الخارج، و لمّا عرفنا انفكاك الماهيّة عن هذه الصّفات في الخارج عرفنا أنّها غير مقوّمة لها أصلاً، لكنّها لازمة لها في الذّهن، فقد وجدنا لازماً للماهيّة لايكون من قبيل المقوّمات، و لكنّا إذا ذكرنا هذه الحجّة يكون ذلك إعراضاً عمّا تمسّك الشّيخ به[٥] في بيان أنّ هذه ليست من قبيل[٦] المتقوّمات.

فإن قيل: ما البرهان على أنّ الماهيّة الواحدة لا تتقوّم بما لا نهاية له؟ فنقول[٧]: لأنّ[٨] النّفس لايقوى على استحضار أمور غير متناهية على التّفصيل، فلو تركّبت الماهيّة من أمور غير متناهية امتنع العلم بها، لأنّ العلم بها[٩] لايحصل[١٠] إلّا عند استحضار أمور غير متناهية و ذلك محال[١١]. و هو إقناعيّ محض[١٢].

برهان آخر و هو أنّ تلك الأجزاء إمّا أن يتقيّد بعضها بالبعض[١٣] تقيّداً[١٤] طبيعيّاً أو لايتقيّد[١٥]. فأمّا القسم[١٦] الأوّل فهو[١٧] أن يكون أحد جزئيه عامّاً و الآخر خاصّاً فيتقيّد العامّ بالخاصّ، مثل تقيّد الحيوان بالنّاطق. فلو كان للشّيء الواحد أجزاء لا نهاية لها وجب أن يكون هناك علل و معلولات غير متناهية[١٨]، و ذلك محال. فأمّا[١٩] القسم الثّاني و هو أن لايتقيّد شيء منها[٢٠] بالآخر، بل يكون كلّ جزء في وجوده و حقيقته مستغنياً عن الآخر، فحينئذ

١- فلا: و لا أ. ٢- بأمور غير متناهية: بالأمور الغير المتناهية م، ج.

٣- فلا يلزم ... متناهية: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ٤- حصوله لها: حصولها ج، حصوله أ.

٥- الشّيخ به: به الشّيخ ج. ٦- قبيل: - أ. ٧- فنقول: فلنا م. ٨- لأنّ: أنّ ج.

٩- بها: - أ. ١٠- بها لا يحصل: لا يحصل بها م: بها يحصل لا يحصل م. ١١- محال: - أ.

١٢- و هو اقناعيّ محض: و هو اقناعي ج. - م. ١٣- بالبعض: ببعض ج. - م.

١٤- تقيّداً: تقييداً م. ١٥- لا يتقيّد: لا يكون م، ج. ١٦- فأمّا القسم: فالقسم م.

١٧- فهو: هو م. ١٨- متناهية: متناهيات م. ١٩- فأمّا: و أمّا ج، م، أ.

٢٠- شيء منها: منها شيء أ.



لايكون لذلك المجموع وحدة حقيقية[1] طبيعية بل بالعرض، و ليس[2] كلامنا فيه بل في الأول.

قال[3]: و أمثال هذه[4] إن كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة اللزوم[5]، فكانت[6] ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير[7] مقوّمة؛ أقول: المقصود من هذا الفصل بيان أنّ ما ليس بذاتي فقد يكون ممتنع الرفع عن الذات في الوهم، و لمّا بيّن أنّ من[8] اللوازم ما هو غير داخل[9] في الماهية بنى على ذلك غرضه فقال: و ذلك اللازم إمّا أن يكون لزومه بوسط أو بغير وسط، فإن كان لزومه بغير وسط كان ثبوته[10] لتلك الماهية بيّناً[11] و كان يمتنع رفعه عنها في الوهم[12]، و البرهان على أنّ ما يكون لزومه بغير وسط كان بيّناً هو أنّ الماهية لما هي هي مقتضية لذلك اللازم، فإذا عقلنا الماهية وجب أن نعقل منها أنها[13] لما هي هي تقتضي ذلك اللازم، و إلّا فما كنّا عقلنا الماهية كما هي هي، و إذا عقلنا منها[14] أنها مقتضية للازم الفلاني وجب أن نعقل باللازم الفلاني؛ لأنّ العلم بإضافة أمر إلى أمر يتضمّن العلم بكلا المضافين.

فههنا ما قيل في هذا الباب و فيه بحث لابدّ من ذكره: فإنّ لقائل أن يقول: إن لزم من العلم بالماهية العلم بلازمها[15] القريب، ثمّ ذلك القريب علّة قريبة للازم الثاني، فحينئذ يجب أن يعلم اللازم الثاني، و أن يعلم من ذلك الثاني اللازم[16] الثالث، فكان[17] يجب أن يكون العلم بالماهية مقتضياً للعلم بجميع اللوازم[18] القريبة و البعيدة؛ و ذلك محال. فثبت أنّ العلم بالماهية لا يقتضي العلم بلازمها. و أيضاً فلأنّ ماهية العلّة غير معقولة[19] بالقياس إلى المعلول، و عليّة[20] العلّة[21] معقولة[22] بالقياس إلى المعلول[23]، فإذن ماهية العلّة مغايرة لعلّيتها، فإذن لا يلزم من العلم بماهية العلّة العلم بذلك المعلول إذ ليست حقيقة العلّة متعلّقة أصلاً

١- طبيعية: و طبيعية آ. ٢- و ليس: فليس آ. ٣- قال: قوله م. ٤- هذه: + م.

٥- بغير: لغير مج. ٦- اللزوم: اللوازم مج. ٧- غير: - ذ. ٨- من: على فوق السطر بخط جديد م.

٩- ما هو غير داخل: ما ليس داخلاً مج. ١٠- ثبوته: لزومه م.: لزومه ثبوته م.: بيّناً ج.

١١- بيّناً: - ج. ١٢- الوهم: الماهية م. ١٣- أنّها: - ج. ١٤- أنها لما هي هي عقلنا منها: - م.

١٥- بلازمها: باللازم آ. ١٦- اللازم: للازم م. ١٧- فكان: و كان م. ١٨- اللوازم: لوازم م.

١٩- معقولة: معلولة مج. ٢٠- عليّة: علّة آ. علّته مج (أضيف على فوق السطر). ـ ماهية مج.

٢١- العلّة: و العلّية: آ. ٢٢- معقولة: معقولة مج. ٢٣- و عليّة ـ المعلول: - م.



و إلّا لم يكن علّة له[١].

فنقول: هذه الشكوك و إن[٢] حلّلناها في كتابنا الكبير لكنّا[٣] نقول: ههنا العلم بماهيّة العلّة لا يقتضي العلم بالمعلول إلّا بشرط آخر[٤] و هو حصول تصوّر المعلول. بيانه و[٥] هو أنّ ماهيّة العلّة وحدها لا يكفي في حصول المعلول، لأنّ العلّيّة[٦] أمرٌ إضافيّ[٧] و الأمور الإضافيّة لا يكفي في حصولها الشيء الواحد، بل لابدّ من حصول كلا المضافين. و إذا[٨] لم تكن ذات العلّة مستقلّة باقتضاء حصول[٩] صفة العلّيّة لاجرم لم يكن العلم بذات العلّة كافياً في حصول العلم بالعلّيّة. و إذا كان كذلك لم يكن العلم بذات العلّة[١٠] موجباً لحصول[١١] العلم[١٢] بالمعلول. فأمّا ذات العلّة و ذات المعلول فإنّهما لذاتيهما يقتضيان الوصف الإضافيّ و هو العلّيّة و المعلوليّة، لاجرم عند حصول تصوّريهما[١٣] يجب حصول التصديق بانتساب[١٤] أحدهما[١٥] إلى الآخر[١٦].

فظاهر بيّن[١٧] من ذلك أنّ[١٨] العلم بحقيقة العلّة و إن كان لا يقتضي العلم بوجود المعلول، لكنّ[١٩] تصوّر حقيقة العلّة و تصوّر حقيقة المعلول يقتضيان التصديق بكون أحدهما علّة و الآخر معلولاً. و هذا هو المعنى بقولنا: إنّ اللازم الذي يكون بغير وسط يكون بيّن الثبوت، أي متى تصوّرنا حقيقة العلّة و حقيقة المعلول امتنع عند ذلك أن لانصدّق بثبوت أحدهما للآخر. و إذا ثبت أنّ تصوّر العلّة إنّما يوجب التصديق بثبوت المعلول القريب له عند تصوّر[٢٠] المعلول، ثمّ من الجائز أن لايحصل تصوّر المعلول عند[٢١] تصوّر العلّة، لاجرم لايلزم من العلم بحقيقة العلّة العلم[٢٢] بثبوت[٢٣] كلّ[٢٤] اللوازم القريبة و البعيدة.

١- علّة له: العلّة علّة ج، علّة أ.　٢- و إن: و أنّ أ.　٣- لكنّا: لكن ج.　٤- آخر: - د.
٥- بيانه و: و بيانه م ج.　٦- لأنّ العلّيّة: - م.　٧- أمر إضافي: أمور إضافيّة أ.　٨- و إذا: فإذا ج.
٩- حصول: - أ.　١٠- كافياً في ... بذات العلّة: - م.　١١- لحصول: حصول ج، م.
١٢- بالعلّيّة... العلم: - أ.　١٣- تصوّريهما: تصوّرهما ج.　١٤- بانتساب: بإثبات د.
١٥- أحدهما: - أ.　١٦- إلى الآخر: للآخر د.　١٧- فظاهر بيّن: فظهر د.　١٨- أنّ: - ج.
١٩- لكن: و لكن أ.　٢٠- تصوّر: تصوّره م.　٢١- عند: عن م.　٢٢- العلم: - م.
٢٣- بثبوت: - د.　٢٤- كلّ: بكلّ د.

و أمّا الشكّ الثّاني فهو أيضاً خارج، لأنّا[1] نسلّم أنّ للعلّة مغايرة[2] لحقيقة ذات العلّة لكنّا ندّعي أنّ تصوّر حقيقة[3] العلّة مع تصوّر حقيقة المعلول القريب يوجب العلم بكون العلّة علّة لذلك المعلول كما بيّناه[4].

برهان آخر على ذلك: و هو أنّا إذا عقلنا ماهيّة[5] بقيت بعض لوازمها[6] مجهولة لنا، و يمكننا تعرّف[7] تلك اللّوازم المجهولة، فلولا وجود لوازم بيّنة الثّبوت للشّيء، و إلّا لزم[8] إمّا التّسلسل و إمّا عدم تعرّف[9] تلك اللّوازم، و كلاهما باطلان[10].

فإن قيل: تعرّف[11] وجود تلك اللّوازم المجهولة بواسطة الذّاتيّات، فنقول[12]: و لولا[13] أنّ في[14] تلك اللّوازم ما هو بيّن[15] الثّبوت لتلك الذّاتيّات و إلّا لزم[16] التّسلسل. فالحاصل أنّ إمكان طلب المجهولات يدلّ على أنّ من اللّوازم ما هو مجهول، و منها ما هو بيّن الثّبوت[17]، حتّى يطلب بذلك المعلوم تلك المجهولات. و هذا البرهان كافٍ في إثبات أصل المقصود.

قال[18]: و إن كان لها وسط تبيّن[19] به علمت واجبة[20] به، و أعني بالوسط ما يقرن[21] بقولنا: لأنّه حين يقال: لأنّه كذا. و هذا الوسط إن[22] كان مقوّماً للشّيء[23] لم يكن اللّازم مقوّماً له لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم[24]، بل كان لازماً له أيضاً. فإن احتاج إلى وسط تسلسل إلى غير النّهاية، فلم يكن وسط[25]. و إن لم يحتج فهناك[26] لازم بيّن اللّزوم بلا وسط. و إن كان الوسط

١- لأنّا: لا أ. ٢- مغايرا: + للمعلول ق. ٣- حقيقة: الحقيقة م. ٤- بيّناه: بيّنا مع.

٥- ماهيّة: الماهيّة مع، هـ، آ. ٦- لوازمها: + المجهولة مع. ٧- تعرّف: معرفة أ.

٨- و إلّا لزم: و إلّا للزوم مع. (لم تنطبق على: و إلّا). ٩- تعرّف: تعريف م. ١٠- باطلان: - م.

١١- نتعرّف: نعرّف مع. ١٢- فنقول: قلنا م. ١٣- و لولا: - م. لولا مع، هـ.

١٤- في: - هـ، م. (ثابتة على الهامش). ١٥- بيّن: بيّنة هـ.

١٦- و إلّا لزم: و إلّا للزوم م، مع (لم تنطبق على: و إلّا). ١٧- الثبوت: - م. ١٨- قال: قوله هـ.

١٩- تبيّن: بيّن هـ، ج؛ تبيّن ق. ٢٠- واجبة: بيّنة ج. ٢١- يقرن: يقترن ج. ٢٢- إن: و إن مع.

٢٣- للشّيء: الشّيء مع. ٢٤- لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم: - هـ. ٢٥- وسط: وسطاً هـ، ج.

٢٦- فهناك: فهنالك هـ. فهذلك مع.

لازماً[١] متقوّماً[٢] و احتاج إلى توسّط[٣] لازم آخر، أو[٤] متقوّم غير منته فيي ذلك إلى لازم بلاوسط، تسلسل إلى غير النهاية. فلابدّ في كلّ حال من[٥] لازم بلاوسط، فقد[٦] بان أنّه[٧] ممتنع[٨] الرّفع في الوهم، فلا تلتفت إذن إلى ما يقال: إنّ كلّ ماليس بمتقوّم فقد يصحّ رفعه في الوهم[٩]، و من أمثلة ذلك كون كلّ عدد مساوياً لآخر[١٠] أو مفاوتاً،[١١، ١٢] أقول: إنّه لمّا ذكر في أوّل التقسيم أنّ لزوم اللازم إمّا أن يكون بوسط أو بغير وسط احتاج إلى تعريف الوسط فقال: «الوسط ما يقرن بقولنا لأنّه حين يقال[١٣]: لأنّه كذا»، و تحقيقه أنّ العلم صورة مطابقة للمعلوم، فإذا كان الشيء متوقّف الوجود على وجود الآخر و يكون وجود الآخر مؤثّراً فيه و علّة له، فكذلك[١٤] يبقى ذلك[١٥] الحاجة في[١٦] العلم[١٧]. مثاله الإنسان[١٨] فإنّ ثبوت صفة الضّحك له[١٩] معلول لثبوت صفة التعجّب له[٢٠]، فإذا نسب الضّحك إلى الإنسان[٢١] بدون اعتبار صفة التعجّب لم يكن الضّحك واجب الثبوت له، فكذلك[٢٢] لا يجب من العلم بكونه إنساناً العلم بكونه ضاحكاً. و لمّا كان صفة التعجّب علّة للضّحك[٢٣] لا جرم متى علم وجود التعجّب لابدّ[٢٤] من أن يحصل العلم بوجود الضّحك حتّى أنّ قائلاً إذا[٢٥] قال: الإنسان ضاحك، فقيل له[٢٦]: لم؟ فقال[٢٧]: لأنّه متعجّب، أفاد ذلك[٢٨] العلم[٢٩] بوجود[٣٠]

١- الوسط لازماً: الوسط لازم ج.

٢- متقوّماً: مقوّماً هـ: متقوّم ج. و في نسخ الإشارات: «مقتضاه». ٣- توسّط: وسط أ.

٤- أو: و ج. ٥- من: إلى أ. ٦- فقد: و قد م ج. ٧- أنّه: بأنّه آ. ٨- ممتنع: امتنع ج.

٩- في الوهم - ج. ١٠- لآخر: للأخرى ج: - آ.

١١- و أعني بالوسط... أو متفاوتاً - هـ. (مكتوبة على الهامش بخط جديد).

١٢- و معنا الوسط... أو متفاوتاً: - م. و بدله: «إلى آخر الفصل».

١٣- لأنّه حين يقال: على الهامش بعد التصحيح أ. ١٤- فكذلك: فلذلك ج.

١٥- ذلك: وجوده ج. لكن ق. ١٦- في: إلى ج. و أيضاً في هـ بعد التصحيح بخط جديد.

١٧- العلم: + في العلم م: العلّة ج. ١٨- الإنسان. + ضاحك م. ١٩- له: لمه ج.

٢٠- له: - هـ. ٢١- إلى الإنسان: للإنسان آ. ٢٢- فكذلك: و لذلك ج. فلذلك آ.

٢٣- للضحك: الضحك آ. ٢٤- لابدّ. و لا آ. ٢٥- إذا: لو ج. ٢٦- له. - م.

٢٧- فقال: فلم قال هـ: لم يقول ج. لم يقال م. ٢٨- ذلك - هـ.

٢٩- العلم: + بوجود العلم للإنسان هـ. (ثم شطب عليها بخط جديد). ٣٠- بوجود: غير مقروء في م.



الضاحكيّة. و المتعجّبيّة إنّما قرنت بصيغة التّعليل لأنّها لمّا كانت هي العلّة للضّاحكيّة[1] لاجرم كان العلم بثبوتها علّة للعلم بثبوت الضاحكيّة. و كما أنّ التعجّب متوسّط بين الإنسان و بين الضّاحك[2] في الوجود الخارجي كذلك العلم به متوسّط بينهما[3] في الثبوت الذّهني. و هيهنا أبحاث كثيرة و شكوك صعبة[4] لكنّها غير لايقة بهذا الموضع.

و إذا عرفت حقيقة الوسط و أنّه لماذا تقرن به صيغة التّعليل فنقول: كلّ لازم يفرض فإنّما[5] أن يكون معلولاً للذّات، أو لشيء داخل فيه، أو لشيء خارج عنه.

فإن كان لزومه لنفس حقيقة الملزوم فلا يكون لزومه لتلك الحقيقة بواسطة شيء آخر[6] و قد فرض أنّه[7] بواسطة؛ هذا خلف.

و إن كان لزومه بواسطة شيء داخل في حقيقة الملزوم[8] فذلك هو أن يكون المتوسّط بينه و بين الملزوم مقوّماً للملزوم، فنقول: فالواسطة لمّا كانت مقوّمة للملزوم فاللّازم إمّا أن يكون مقوّماً للمتوسّط[9] أو لا يكون. فإن كان اللّازم مقوّماً للمتوسّط[10] [11]، و المتوسّط[11] مقوّم[12] للملزوم، كان اللّازم مقوّماً لمقوّم أي هو داخل فيما هو داخل في الذّات، فيكون هو أيضاً داخلاً في الملزوم، فالخارج عن الملزوم غير خارج عنه[14]، بل[15] داخل فيه؛ هذا خلف. و أمّا إن كان[16] اللّازم غير مقوّم[17] للوسط، فإمّا أن يكون لزومه بغير وسط فيكون بيّناً، أو بوسط[18] فيعود التّقسيم الأوّل من الرّأس[19] و لا يتسلسل، بل لابدّ و أن ينتهي إلى ما يلزم المقوّم بلا وسط، و ذلك هو[20] المطلوب.

و أمّا إن كان المتوسّط بين اللّازم و الملزوم شيئاً[21] خارجاً عن الملزوم غير مقوّم له؛

١- للضاحكيّة: الضاحكيّة ج. ٢- الضاحك: الضاحكيّة م. ٣- بينهما ق.

٤- صعبة: صعيلة مج. ٥- فإنّا: إمّا ج. ٦- آخر: - م. ٧- أنّه: له م.

٨- في حقيقة الملزوم: فيه م. ٩- للمتوسّط: للوسط د. ١٠- للمتوسّط: للوسط ت.

١١- أو لا يكون ... للمتوسّط: - د. ١٢- المتوسّط: الوسط د ت. ١٣- مقوّم: - د ت.

١٤- عنه: عن الملزوم ه ت. ١٥- بل: - م ت. ١٦- كان: يكون مج.

١٧- مقوّم: متقوّم مج ت. ١٨- أو بوسط: - ا. ١٩- من الرّأس: - ج ت.

٢٠- هو: - ا. ٢١- شيئاً: - م د ت.



فيجيئ بنقل[١] الكلام إلى كيفيّة لزوم ذلك المتوسّط للذّات الملزومة[٢]، فإمّا أن يكون بواسطة مقوّم أو بواسطة لازم فلا[٣] يتسلسل إلى غير النهاية[٤] بل ينتهي إلى لازم يلزم الذّات بغير وسط أو يلزم ما يقوّم الذّات بغير وسط[٥]، و ذلك هو المطلوب.

و أقول: يمكن تحرير[٦] هذا البرهان بحيث يكون أقرب إلى الفهم هكذا: الماهيّة لمّا هي هي هل[٧] تقتضي شيئاً من هذه اللّوازم، أم[٨] لاتقتضي؟ فإن اقتضت شيئاً من تلك[٩] اللّوازم فذلك اللّازم يكون معلول نفس الماهيّة فلا يكون بينه و بين الماهيّة واسطة إذ لو كان هناك واسطة لكان المؤثّر في ذلك اللّازم تلك الواسطة لا الماهيّة، و قد فرض[١٠] كذلك، هذا خلف. و إن لم يكن فيها[١١] ما تقتضيه[١٢] الماهيّة[١٣] لما هي هي؛ كانت الماهيّة من[١٤] حيث هي هي غير واجبة الاتّصاف بشيء منها، فلا يكون شيء منها لازماً لتلك الماهيّة، و قد فرضناها لازمة؛ هذا خلف. فههنا البرهان القاطع[١٥] يوجب القول[١٦] بوجود لازم من غير واسطة سواء جوّزنا التّسلسل أو لم نجوّز[١٧]. فظهر وجود لازم بيّن الثبوت ممتنع الرّفع. فبطل بهذا قول من قال: الّذي ما كان[١٨] بيّن الثبوت ممتنع الرّفع.

و اعلم أنّه لم يقم[١٩] البرهان على أنّ من الصّفات الغير الاضافيّة ما هو خارج عن الماهيّة، بل إنّما[٢٠] ثبت[٢١] ذلك في الصّفات الاعتباريّة، لا جرم[٢٢] أورد المثال في[٢٣] هذا الباب أيضاً[٢٤] و هو كون كلّ عدد إمّا[٢٥] مساوياً لآخر[٢٦] أو مفارقاً، فإنّ المساواة و المفارقة

١- ينقل: ينتقل م ج.   ٢- للذّات الملزومة: للذات الملزوم أ.   ٣- فلا: ولا ج د أ.
٤- المتوسّط للذّات... النهاية: - هـ د ت.   ٥- أو يلزم ... وسط: - هـ أ.   ٦- تحرير: تقرير هـ د ت.
٧- هل: - م ج.   ٨- أم: أو هـ د ت.   ٩- تلك: هذه هـ.   ١٠- فرض: + أيضاً ج.
١١- فيها: منها آ ج، فيه م ج.   ١٢- تقتضيه: يقتضي ت د هـ.   ١٣- الماهيّة: + موجودهات د هـ.
١٤- من: - ت.   ١٥- القاطع: قاطع ج.   ١٦- يوجب القول: يوجب القطع ت: - هـ.
١٧- لم نجوّز: لم تجوّزه ج.   ١٨- كان: يكون م ج ت.   ١٩- يقم: يفهم ج.   ٢٠- بل إنّما: - ت.
٢١- ثبت: يجب آ ج، يثبت يجب م.   ٢٢- لا جرم: فلاجرم هـ.   ٢٣- في: من ت.
٢٤- في هذا الباب أيضاً: من هذا الباب ج.   ٢٥- إمّا: - م ج د هـ.
٢٦- لآخر: للآخر آ د هـ ت، بالأجزاء م.



أنّما تعقلان[1] بالقياس إلى الغير. و اعلم أنّك[2] لو تمسّكت[3] بهذا[4] المثال في إبطال قول[5] من يرسم[6] الذاتي بأنّه: الّذي يمتنع رفعه عن الشيء، وجوداً و تصوّراً، كفاك[7] لأنّ[8] هذه صفة بيّنة الثبوت للشيء، ثمّ أنّها[9] غير مقوّمة لما ثبت من أنّ الصفات الإضافيّة لا تكون داخلة في تقويم[10] غير الإضافي، و عند هذا لا نحتاج إلى بيان أنّ[11] ثبوتها للملزوم بواسطة أو بغير[12] واسطة. و من الأمثلة الّتي يتمسّك بها في إبطال ذلك الرسم أنّ الزوجيّة[13] للأربعة[14] ليست من الذاتيّات، لأنّها إمّا أن تكون ذاتيّة للأربعة و مختصّة بها، أو تكون[15] مشتركة بينها و بين غيرها. و الأوّل باطل، لأنّ غير الأربعة يشارك الأربعة في الزوجيّة. و الثاني باطل، لأنّ الزوجيّة لمّا كانت ذاتيّة للأربعة وجب أن تكون ذاتيّة لكلّ عدد زوج، و لو كان كذلك لاستحال أن يعقل عدد زوج إلّا[16] إذا عقلت زوجيّته و ليس الأمر[17] كذلك، فإنّ الإنسان ربّما يعقل عدداً كثيراً زوجاً و إن كان يشكّ[18] في زوجيّته إلى أن يعرف ذلك بعده[19] بالنظر و الفكر، و لو[20] كانت ذاتيّة لما كان كذلك، فبطل ما قالوه[21].

[الفصل الثالث عشر]

إشارة إلى العرضيّ[22] الغير[23] اللازم: و أمّا المحمول فالّذي ليس[24] بمقوّم[25] و لا لازم، فجميع المحمولات الّتي يجوز أن تفارق الموضوع مفارقة سريعة أو بطيئة سهلة أو عسرة[26] مثل كون الإنسان شابّاً، أو شيخاً، أو جالساً، أو قائماً[27].

١- تعقلان: تكونان ج د أ. ٢- أنّك: أنه أ. ٣- تمسّك: تمسّكت مج. ٤- بهذا: هذا مج.
٥- قول: ما مج. ٦- يرسم: يرسم م. ٧- كفاك: لكفاك م. ٨- لأنّ: أنّ ؤ.
٩- أنّها: + أيضاً د. ١٠- تقويم: تقوّم م. ١١- أنّ: - ت. ١٢- بغير: غير د ت.
١٣- الزوجيّة: + اللازم ق. ١٤- الزوجيّة للأربعة: زوجيّة الأربعة م. ١٥- تكون: - ج.
١٦- زوج إلّا: الزوج م، ثم صحّح بخطّ جديد. ١٧- الأمر: - ج.
١٨- يشكّ: يتشكّك ت: يتشكّك مج. ١٩- بعده: بعد مج. ٢٠- ولو: فلو مج.
٢١- قالوه: + والله أعلم مج. ٢٢- العرضيّ: العرضي م. ٢٣- الغير: غير مج.
٢٤- ليس: - له مج. ٢٥- بمقوّم: مقوّم مج. ٢٦- عسرة: غير سهلة ج د أ.
٢٧- و أمّا المحمول... قائماً: - ت د.



أقول[1]: لمّا كانت اللواحق الخارجة عن الذات منقسمة إلى ما لا ينفكّ الذات عنه و هو اللازم، و إلى ما ينفكّ[2] و هو المفارق، و[3] ذكر الشيخ من الأبحاث المتعلّقة باللازم قدر ما رواه[4] لائقاً بهذا الموضع[5]، عدل إلى بيان المفارق و هو الذي ينفكّ الذات عنه[6]، و قسّم ذلك بنوعين[7] من القسمة: الأولى[8]: بالبطيء و السريع، فالبطيء[9] مثل كون الإنسان شابّاً و[10] شيخاً، و السريع مثل القيام و القعود. و الثاني: بالسهل و[11] العسر. و الفرق بينه و بين الأوّل أنّ الشيء[12] قد يكون سهل الزوال لكنّه يبقى مدّة، فلا يكون سريع الزوال، و كذلك[13] قد[14] يكون عسر الزوال لكنّه[15] لا يدوم إلّا قليلاً مثل الأمراض الحادّة[16] فإنّها سريعة البحرانات، و الأمراض المزمنة المتطاولة البحرانات فإنّها بطيئة[17] الزوال.

[الفصل الرابع عشر]

إشارة: و لمّا كان المقوّم يسمّى ذاتيّاً فما ليس بمقوّم لازماً كان أو مفارقاً فقد[18] يسمّى عرضيّاً[19] و منه ما يسمّى عرضاً[20] و سنذكره[21].

[الفصل الخامس عشر]

إشارة إلى الذاتي بمعنى آخر: و ربّما قالوا في المنطق[22] ذاتيّ في غير هذا الموضع منه[23] و عنوا به[24] غير هذا المعنى، و ذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيّته. مثل ما يلحق المقادير أو جنسها من المناسبة و المساواة، و الأعداد من

١- أقول. التقسيم م. (و بدله على فوق السطر: «أقول») ٢- ينفكّ: + عنه ج ٣- ر: + الشام.

٤- قدر ما رواه: ما قدر رواه مج: ما رواه هـ. ٥- الموضع: الموضوع م.

٦- الذات عنه: عنه الذات ج. ٧- بنوعين: نوعين ج. ٨- الأولى. الأول ج، م

٩- فالبطيء: و البطيء أ. ١٠- ر: أو م، مج، آ. ١١- و: أو ت. ١٢- الشيء: الشيء ت.

١٣- كذلك: - آ. لذلك ج. ١٤- قد: مج ١٥- لكنّه: و لكنّه هـ. ١٦- الحادّة: الحارّة ت.

١٧- فإنّها بطيئة: البطيء ج، أ. فإنّها بطيئة ت. ١٨- فقد: - م. ١٩- عرضيّاً: عرضاً م

٢٠- عرضاً: عرضيّاً م. ٢١- إشارة و لمّا ... سنذكره: - هـ، ج، مج، آ، ت.

٢٢- في المنطق: - م، مج، هـ ٢٣- منه: من المنطق م، آ. ٢٤- به: - مج، هـ، ج



الزّوجيّة و الفرديّة، و الحيوان من القصحة و الشّفم. و هذا القبيل من الذّاتيّات يحصّ[1] باسم الأعراض الذّاتيّة مثل ما يمثّلون به[2] من الفطوسة للأنف، و قد يمكن أن يرسم الذّاتي برسم ربّما جمع الوجهين جميعاً، و الّذي يخالف هذه الذّاتيّات فما يلحق الشّيء لأجل أمر خارج عنه، أعمّ منه، لحوق الحركة للأبيض، فإنّها انّما تلحقه لأنّه جسم، و هو معنى أعمّ منه[3] أو أخصّ منه لحوق الحركة للموجود فإنّها انّما تلحقه لأنّه جسم و هو معنى أخصّ منه[4]. و كذلك لحوق الضّحك للحيوان فإنّه انّما يلحقه لأنّه إنسان.[5]

أقول[6]: من المحمولات ما يؤخذ في حدود[7] موضوعاتها و هي المقوّمات

و منها[8] ما يؤخذ في حدّها الموضوع، أو معروض الموضوع، أو جنس ذلك المعروض، أو موضوع جنس المعروض.

فالأوّل كما يؤخذ[9] الأنف في حدّ الفطوسة.

و الثّاني كما إذا[10] قيل: الأبيض مفرّق للبصر، فالموضوع هو الأبيض، و معروضه هو الجسم، و هو مأخوذ[11] في حدّ مفرّق البصر، و كما إذا قيل : الزّوج إذا ضرب[12] في الفرد فمضروبه زوج، فالموضوع[13] هو الزّوج المضروب في الفرد[14]، و معروضه هو العدد، و هو مأخوذ في حدّ الزّوج الّذي[15] هو المحمول[16].

و الثّالث كما إذا حمل على[17] المثلّث أنّه قائم الزّاوية، فالمحمول هو قائم[18] الزّاوية[19]، و الموضوع[20] هو المثلّث، و جنسه[21] السّطح.

١- يخصّ : يختصّ م.　٢- به : له مج.　٣- منه : - مج.

٤- لحوق الحركة للموجود... أخصّ منه : - آ.

٥- و لهذا قالوا في المنطق... لأنّه إنسان : - ت، د (و ثابتة على الهامش بخطّ جديد).

٦- أقول : قال الشّارح مج. : التفسير أقول م. : قال رضي الله عنه آ.　٧- حدود : حدودها ت.

٨- منها : منه آ.　٩- يؤخذ : يوجد ت.　١٠- إذا : - ج، م.　١١- مأخوذ : ما يؤخذ د، ت.

١٢- إذا ضرب : إن ضرب ث.　١٣- فالموضوع : و الموضوع ق.　١٤- الفرد : الفردية ت.

١٥- حدّ الزّوج الّذي : - ت.　١٦- المحمول : محمول ج.　١٧- على : - م.

١٨- قائم : القائم آ.　١٩- فالمحمول هو قائم الزّاوية : - ت.　٢٠- و الموضوع : فالموضوع ت.

٢١- جنسه : جهته ت.



و الرابع [1] كما إذا [2] حمل على زوج الزوج شيء، فإنّ الزوج جنس لزوج الزوج و العدد [3] معروض [4] الزوج [5].

فهذه الأقسام الأربعة تسمّى أعراضاً [6] ذاتيّة لكن بشرط أن لاتصير أعمّ من موضوع العلم [7] الّذي [8] تلك المسألة مسألة له [9]، فإن كان المحمول [10] أعمّ من موضوع ذلك العلم لم يستعمل [11] على الوجه العامّ بل يخصّص بذلك الموضوع، فيكون الضدّ [12] المستعمل في الطبيعيّات مخصّصاً بما يكون طبيعيّاً و كذلك [13] القول في أشباه هذا [14] المثال.

و إذا عرفت هذه الأقسام فنقول: كلّ محمول يؤخذ في حدّه إمّا الموضوع و إمّا مقوّماته [15] كما عدّدناه، فإنّه يسمّى عرضاً ذاتيّاً في كتاب البرهان، و قد يستعمل [16] العرض الذاتي في معنى [17] أخصّ من ذلك، و هو الّذي يؤخذ [18] جوهر الموضوع في حدّه حتّى أنّ الّذي يؤخذ [19] جنس الموضوع [20] أو سائر ما ذكرناه [21] فإنّه لا يسمّى عرضاً ذاتيّاً. و الشيخ أراد بالعرض الذاتي في هذا الكتاب هذا المعنى و نعنى الوضوح [22] إنّما يحصل بتقسيم [23] هكذا: كلّ محمول [24] على موضوع فإمّا أن يكون داخلاً فيه و هو المقوّم، أو خارجاً عنه. و لا [25] يخلو إمّا أن يمتنع انفكاكه عنه أو لا يمتنع، فإن أمكن انفكاكه عنه فليس كلامنا فيه، و إن امتنع انفكاكه عنه [26] فالمؤثّر فيه [27] إمّا الماهيّة، و إمّا صفة من صفاتها، و إمّا شيء خارج عنها و محال أن يكون المؤثّر شيئاً خارجاً [28] عنها [29] و إلّا لعريت [30] الماهيّة [31] عن ذلك

١- كما إذا حمل ... و الرابع : - ه.　٢- إذا : إن ت.　٣- العدد : العرض ش.
٤- العدد معروض : العرض معدود ش.　٥- الزوج : كالزوج ح ا م.　٦- أعراضا : أعراضها م.
٧- موضوع العلم : الموضوع مج.　٨- الّذي : تكون مج ا.　٩- مسألة له : - ح : له ا.
١٠- فإن كان المحمول : لأنّ المحمول إذا كان مج ا　١١- لم يستعمل : يستعمل م.
١٢- الضدّ : الضدّية مج : ضدا م　١٣- و كذلك : فكذلك ح - القول م　١٤- هذا : ذلك ه
١٥- مقوّماته : معروضاته ح.　١٦- يستعمل : يسمّى يعمل ا.　١٧- معنى : - أخر ه ت.
١٨- يؤخذ : يوجد ت ق　١٩- يؤخذ : يوجد ت ق : + فيه مج　٢٠- الموضوع : - ا.
٢١- ما ذكرناه : المقوّمات ح : م.　٢٢- الوضوح : ثابتة على الهامش بخط جديد ه
٢٣- بتقسيم : بتقسيمه مج.　٢٤- محمول : مجموع م.　٢٥- و لا : ثلاح.　٢٦- عنه : - مج.
٢٧- فيه : - مج.　٢٨- خارجا : خارجية ا.　٢٩- عنها : عنه ه ت : - م ا ح.
٣٠- لعريت : عريت ه ت.　٣١- الماهيّة : ماهيته مج.



الوصف عند فرض عدم ذلك[1] الخارجي، و ذلك محال. فبقى القسمان الأوّلان و هو أن يكون المؤثّر[2] هو نفس الماهيّة أو صفة من صفاتها. فأمّا الّذي يكون المؤثّر فيه هو نفس[3] الماهيّة[4] فهو[5] الّذي تقتضيه تلك الماهيّة لذاتها و حقيقتها. و أمّا الّذي تقتضيه صفة من صفات[6] الماهيّة فتلك الصّفة إمّا أن تكون مساوية للماهيّة في العموم و الخصوص، أو لا تكون مساوية لها[7]. فأمّا الّتي[8] تكون مساوية للماهيّة في العموم و الخصوص مثل أنّ الإنسانيّة تقتضي التعجّب الموجب[9] للضّحك، و لمّا كانت الإنسانيّة علّة لعلّة[10] الضّحك صحّ أن يقال[11]: الإنسانيّة لجوهرها[12] تقتضي الضّحك.

و يجب أن يحمل قول[13] الشّيخ: العرض[14] الذّاتي هو المحمول[15] الّذي يلحق الموضوع من جوهره، على ما يعمّ القسمين أعني ما تؤثّر فيه الماهيّة لا بواسطة، أو بواسطة[16] لا تكون أعمّ منها، حتّى يستقيم قوله: و أمّا الّذي يخالف هذه[17] الذّاتيات فهو الّذي يلحق الشّيء لأجل أمر أعمّ أو[18] أخصّ، و إلّا فمن الجائز أن يكون الّذي لا يلحقه بسبب ماهيّته لا يلحقه[19] بسبب وصف آخر أعمّ[20] أو أخصّ بل بسبب وصف مساوٍ له[21] كما ذكرنا[22] من الضّاحك. و أمّا ما[23] يلحق الموضوع بسبب وصف لا يساويه فذلك[24] الوصف إمّا أن يكون أعمّ منه كما إذا قيل: الأبيض متحرّك؛ فإنّ المتحرّكيّة لم يحمل على الأبيض لكونه أبيض، بل لكونه جسماً و هو أعمّ من الأبيض. و إمّا أن يكون أخصّ من الموضوع[25] كما إذا قيل: الحيوان يضحك، فإنّ الضّحك لم يحمل[26] على الحيوان إلّا لما هو أخصّ منه و هو

۱- ذلك: - م. ۲- المؤثّر: - ليه ه. ت. ۳- نفس: النفس م: ه.
۴- أو صفة من... الماهيّة: - ت. ۵- فهو: و هو م. ۶- صفات: + تلك ت. ۷- لها: - أ.
۸- الّتي: الّذي م، ه، ت، ق. ۹- الموجب: للموجب م. ۱۰- لعلّة: لعليّة ج.
۱۱- يقال: + إنّ ج، ب. ۱۲- لجوهرها: بجوهرها ج، ه، أ. ۱۳- قول: كلام ه، ت.
۱۴- العرض: العرضي ج. ۱۵- المحمول: - أ. ۱۶- أو بواسطة: - أ. ۱۷- هذه: - ج.
۱۸- أو: و م. ۱۹- لا يلحقه: لا يلحق ج، م. ۲۰- أعمّ: - ه، م. ۲۱- مساوٍ له: يساويه ج.
۲۲- ذكرنا: ذكرناه ج. ۲۳- ما: الّذي ج، أ. ۲۴- لا يساويه فذلك: لا يساوي تلك ت.
۲۵- كما إذا قيل... من الموضوع: - أ. ۲۶- لم يحمل: لا يحمل م.



الانسان.

و إذا ظهر ذلك فنقول: الوصف الّذي يلحق الموضوع لأمر[١] أعمّ منه[٢] فإمّا أن يلحقه لعروض[٣] الموضوع، أو لجنس موضوعه، أو لموضوع جنسه على ما[٤] ذكرناه، و كلّ[٥] ذلك يسمّى عرضاً ذاتياً لكن[٦] بشرط أن لا يكون أعمّ من موضوع الصناعة كما بيّناه[٧]. فهذا التقسيم به يتّضح المقصود.

و اعلم أنّ[٨] المتقدّمين كانوا يقولون: العرض الذّاتي ما يؤخذ في حدّه الموضوع[٩] أو ما يقوّم[١٠] الموضوع مثل الفطوسة للأنف، و الشيخ أورد هذا الكلام بهذه العبارة في الشفاء[١١] و تبعه على ذلك المقلّدة من[١٢] المتأخرين، لكنّه في الحكمة المشرقيّة[١٣] بيّن أنّ ذلك باطل لأنّ الموضوع يعتبر في الماهيّة و الوجود عن[١٤] ماهيّة[١٥] العرض و وجوده فكيف يؤخذ[١٦] في حدّه[١٧]. و أيضاً فلأنّ الأعراض غير متعلّقة في ماهيّاتها بموضوعاتها، بل تعلّقها[١٨] بالموضوعات لعرضيّتها، و العرضيّة ليست من المقوّمات بل من اللّوازم، فظهر[١٩] أنّه لا يجوز أن يقال: الموضوع[٢٠] يؤخذ في حدّ العرض[٢١]، و لأجل[٢٢] هذه الدّقيقة عدل عن[٢٣] تلك العبارة في هذا الكتاب إلى قوله: هو الّذي يلحق الموضوع من جوهره.

و أمّا[٢٤] قوله: و رسمه[٢٥] يمكن أن يرسم الذّاتي برسم ربّما جمع الوجهين جميعاً، فأقول[٢٦]: ذلك الرّسم هو[٢٧] أن يقال: الذّاتي ما يحمل على الشيء لما هو هو، أو[٢٨] الّذي يقتضيه الشيء لما هو هو، و ذلك لأنّ الماهيّة تقتضي المقوّمات[٢٩] اقتضاء المعلول العلّة[٣٠]

١- لأمر - لا من م. ٢- منه. - مج. ٣- لعروض: لعروض م. ٤- ما: - م.
٥- و كلّ: فكلّ مج: كلّ ج، أ. ٦- لكن. و لكن آ ٧- كما بيّناه. كما بيّنا م: - مج.
٨- أنّ. - من آ. ٩- الموضوع: موضوعه مج. ١٠- يقوّم: يتقوّمه ج.
[١١- الشفاء المنطق، البرهان، مصر ١٩٥٤ م، ص ١٢٦.]
١٢- المقلّدة من: مقلّدة ج. المتقلّدة من آ [١٣- منطق المشرقيين، مصر ١٩١٠ م، ص ٢٤.]
١٤- عن: - أ. ١٥- ماهيّة: - ت. ١٦- يؤخذ: يؤخذه م ١٧- حدّه: حدّ العرض ت.
١٨- تعلّقها: تعلّقها بالماهيّات م ١٩- فظهر: و ظهر ج. ٢٠- يؤخذ في حدّه ... الموضوع: - د.
٢١- و أيضاً فلأنّ .. حدّ العرض: - ت. ٢٢- و لأجل: فلأجل د. ٢٣- عن: من م.
٢٤- أمّا: إنّما د. ٢٥- رسمه: فقد ت، تد أ. ٢٦- أقول. فأقول أ. ٢٧- هو. - ج
٢٨- أو: و ت. ٢٩- المقوّمات: و الملازمات م، المقدّمات ج. ٣٠- العلّة: للعلّة آ

و تقتضي الأعراض الذاتيّة اقتضاء العلّة المعلول[1]. و على هذا نقول[2]: المحمول الّذي تقتضيه ماهيّة الموضوع[3] لما هي هي[4] إمّا أن يكون من المقوّمات أو من[5] العوارض، فأمّا المقوّمات فإمّا أن تكون أعمّ أو أخصّ أو مساوية[6]. أمّا الأعمّ فهو الجنس القريب، لأنّ اقتضاء[7] الإنسانيّة للحيوانيّة لا بسبب وصف آخر أعمّ منه و إن كانت الحيوانيّة أعمّ. و أمّا فصل الجنس القريب فذلك بسبب الجنس القريب، فلا يكون من هذا الباب. و أمّا المساوي فهو الفصل المقوّم. و أمّا الأخصّ فهذا لا يمكن أن[8] يكون من جملة الذّاتيات الداخلة في ماهيّة الشيء و إلّا لما كان أخصّ، بل يكون من جملة الذّاتيات الداخلة في ماهيّة[9][10] أنواعه. و أمّا العوارض فإمّا أن تكون أعمّ أو أخصّ أو مساوية[11]. فالأعمّ مثل كون الزاويتين اللّتين من[12] جهة واحدة مساويتين[13] لقائمتين، فإنّه أولى للخطّ الواقع على خطّين الجاعل زاويتي[14] جهة واحدة مساويتين[15] و الآخر الجاعل[16] إيّاهما مختلفتين، لكنّ المتبادلتين متساويتان[17]. و أمّا الأخصّ فهي[18] العوارض الخاصّة بجنس[19] ما الّتي لا تعمّه و لا تحتاج إلى[20] أن تصير الجنس نوعاً معيّناً ليتهيّأ لقبول ذلك[21] مثل أنّ الجسم[22] لا يحتاج في أن يكون متحرّكاً و[23] ساكناً إلى[24] أن يصير حيواناً أو إنساناً، و لكنّه يحتاج في كونه ضحّاكاً[25] إلى أن يصير أوّلاً إنساناً. فهذا ما يتعلّق بهذا الباب[26].

١- المعلول : المعلول أ. ٢- نقول : القول هـ، ب. ٣- الموضوع : المعلول آ.

٤- لما هي هي : هو هو ج. ٥- من : - م. ٦- مساوية : مساويها لـه ... ت. ٧- اقتضاء : - ج.

٨- لا يمكن أن : - ج. ٩- الشيء و إلّا ... ماهيّة : - هـ. ١٠- ماهيّة : ماهيّات ج، ت.

١١- مساوية : مساويها هـ، ج، ب، ت. ١٢- من : في ج. ١٣- مساويتين : مساويتين ج : مساوية آ.

١٤- زاويتي : زاويتين ب. ١٥- مساويتين : + لقائمتين هـ. (لم شطب عليها بخط جديد)

١٦- الجاعل : الآ الجاعلي ت : الآ لجاعل هـ. ١٧- متساويتان : متساويتين ت. ١٨- فهي : فهو ج.

١٩- الجنس : بجنس ج. ٢٠- إلى : ... أ. ٢١- ليتهيّأ لقبول ذلك : ليهيّئ لقبولها ج.

٢٢- الجسم : الجسم آ. ٢٣- و : أو ج. ٢٤- إلى : إلّا م. ٢٥- ضحّاكاً : ضاحكاً هـ، ج، ت.

٢٦- الباب : المقام ت.



[الفصل السّادس عشر]

إشارة إلى المقول في جواب ما هو: يكاد المنطقيّون الظّاهريّون عند التحصيل عليهم لايميّزون بين الذّاتي و بين المقول في جواب ما هو. وإن اشتهى بعضهم أن يميّز كان الّذي يؤل إليه قوله هو: أنّ المقول في جواب ما هو من جملة الذّاتيّات، ما كان مع ذاتيته أعمّ. ثمّ[١] يتبلبلون إذا حقّق عليهم الحال[٢] في ذاتيّات هي أعمّ، و ليست أجناساً، مثل أشياء يسمّونها فصول الأجناس و يعرّفونها. لكنّ الطّالب بما هو إنّما يطلب الماهيّة، و قد عرفت[٣] الماهيّة و أنّها تتحقّق بمجموع المقوّمات، فيجب أن يكون الجواب بالماهيّة. و فرق بين المقول في جواب ما هو، و بين الدّاخل في جواب ما هو، و المقول[٤] في طريق ما هو؛ فإنّ نفس الجواب غير الدّاخل في الجواب و الواقع في طريقه[٥]. و اعلم أنّ سؤال السّائل بما هو يحسب ما يوجبه كلّ لغة هو أنّه: ما ذاته؟ أو ما[٦] مفهوم إسمه بالمطابقة؟ وإنّما هو هو باجتماع ما يعمّه و غيره و ما يخصّه حتّى تتحصّل ذاته المطلوب في هذا السّؤال تحقيقها، و الأمر الأعمّ لا هو هوية الشّيء و لا مفهوم إسمه بالمطابقة. و لهم أن يقولوا: إنّا نستعمل هذا اللّفظ على عرف ثان، و لكن عليهم أن يدلّوا على المفهوم المستحدث و يأثروه إلى تلامذتهم دالّين على ما اصطلحوا عليه عند النّقل كما هو عادتهم. و أنت عن قريب ستعلم أنّ لهم في العدول عن الظّاهر في الحرف غنى.

أقول[٧]: إنّ بعضهم لم يفرّق بين الذّاتي و بين الدّالّ على الماهيّة، و بعضهم جعل الدّالّ[٨] على الماهيّة ما كان مع ذاتيته أعمّ، و لا يجب أن يفهم من هذا أنّهم يوجبون[٩] أن يكون الدّالّ على الماهيّة أعمّ الذّاتيّات كلّها، بل يوجبون فيه أن يكون أعمّ من نوعيّته و يكون مشتركاً بينه و بين غيره. و هذان المذهبان باطلان لأنّ صيغة ما هو وضعت[١٠] بإزاء الطّلب من كنه حقيقة الشّيء، و ليست الماهيّة هي القدر المشترك بينها و بين غيرها، و إلّا لكانت هي غيرها، بل

١- ثمّ: + م. ٢- الحال: القول م. ٣- عرفت: عرف أنّ م. ٤- المقول: الواقع م.
٥- و الواقع في طريقه: - م. ٦- ما: - م. ٧- أقول: التفسير م. ٨- الدّالّ: الدّالّة.
٩- يوجبون: + فيه م. ١٠- وضعت: وضع م، موضوع ج. - مج.

ماهيّة الشّيء عبارة عن المجموع الحاصل ممّا به الاشتراك و ممّا به الامتياز، فلاجرم وجب أن يكون[1] الجواب، بتمام تلك الماهيّة، بل[2] كلّ واحد من الأجزاء داخل في الجواب لكنّه ليس[3] بتمام الجواب و إلّا لكان الكلّ هو عين[4] كلّ واحد من أجزائه، و ذلك محال.

فإن قيل: فهل بين الدّاخل في جواب ما هو و المقول في[5] طريق ما هو فرق؟ فنقول[6]: الفرق هو[7] أنّ كلّ واحد من الأجزاء إذا صارت مذكورة بالمطابقة[8] فهي تكون مقولة في طريق[9] ما هو، و إذا صارت مذكورة لا بالمطابقة[10] بل بالتّضمّن فهي تكون داخلة في جواب ما هو.

و اعلم أنّ بناء هذه الحجّة[11] على تبقية صيغة ما هو على مفهومها اللّغوي و هو كونها طالبة للحقيقة، فأمّا إذا ادّعى مدّع اصطلاحاً جديداً يدلّ[12] على أنّ[13] ما هو لا يطلب به[14] تمام[15] الذّات بل الوصف المقوّم العامّ فإنّه لا يصير محجوجاً[16] بهذه الحجّة و لكن[17] يجب عليه إثبات ذلك الاصطلاح مع أنّه لا حاجة إلى تغيير[18] الوضع الأصلي أصلاً. و ممّا يبطل مذهبهم اتّفاقهم على[19] أنّ فصل الجنس لا يصلح أن[20] يكون مقولاً في جواب ما هو مع أنّه من الذّاتيّات العامّة. فبطل ما ذهبوا إليه و صحّ أنّ الدّالّ على الماهيّة هو الدّالّ على[21] جميع مقوّمات ما مثل[22] عنه إمّا بالمطابقة و إمّا[23] بالتّضمّن.

۱- يكون: + ذلك ج م. ۲- بل: بلى م. ۳- ليس - آ. ۴- عين: غير م ت.

۵- في: من ج. ۶- فنقول: لنا ج م. ۷- هو: و هو آ.

۸- بالمطابقه: + فهي يكون مقولة في جواب ما هو و إذا صارت مذكورة لا بالمطابقه هـ. ثم شطب عليها

۹- في طريق: في جواب آ ه ت.

۱۰- لا بالمطابقة. + فهي تكون مقولة في طريق ما هو و إذا صارت مذكورة لا بالمطابقه ت.

۱۱- الحجّة: المجيء آ. ۱۲- يدلّ: ـ م ه ج ش. ۱۳- يدلّ على أنّ: على أن يدلّ م.

۱۴- به: ـ آ ج. ۱۵- تمام. حقيقة ه ت. ۱۶- محجوجاً: محجوباً م مج. ۱۷- لكن: لكنّه ت

۱۸- تغيير: تعيين م. تفسير ت. ۱۹- على: ـ م مج. ۲۰- أن: لأنّ مج.

۲۱- الماهيّة هو الدالّ على: ـ آ. ۲۲- مثل. + بلغ هـ على الهامش بخط جديد. ۲۳- و إمّا: أو مج.



[الفصل التاسع عشر]

إشارة إلى أصناف المقول في جواب ما هو: إعلم أنّ أصناف الدّالّ على ما[1] هو من غير تغيير مفهوم العرف ثلاثة: أحدهاء بالخصوصيّة المطلقة مثل دلالة الحدّ على ماهيّة الإسم، كدلالة الحيوان النّاطق على الإنسان. و الثاني: بالشركة المطلقة مثل ما يجب أن يقال حين يسأل عن جماعة مختلفة فيها مثلاً: فرس، و ثور و إنسان ما هي؟ و هنالك لا يجب و لايحسن إلّا الحيوان. فأمّا الأعمّ من الحيوان كالجسم فليس لها بماهيّة مشتركة بل جزء الماهيّة المشتركة. و أمّا الإنسان و الفرس و نحو هما فأخصّ دلالة ممّا يشتمل عليه تلك الماهيّة[2]. و أمّا مثل الحسّاس أو[3] المتحرّك بالارادة طبعاً، و إن أنزلنا أنّهما مقوّمان مساويان لتلك الجملة معاً بالشركة، فليسا يدلّان على الماهيّة[4]. و ذلك لأنّ المفهوم من الحسّاس و المتحرّك بالارادة و أمثال ذلك بحسب المطابقة[5] هو أنّه شيء له قوة حسّ أو قوّة حركة. و كذلك مفهوم الأبيض[6] هو[7] أنّه شيء ذو بياض. فأمّا ذلك الشّيء فغير داخل في مفهوم هذه الألفاظ إلّا على طريق الالتزام، حتّى يعلم من خارج أنّه لا يمكن أن يكون شيء من هذه إلّا جسماً. و إذا قلنا: لفظة كذا تدلّ على كذا، فإنّما[8] نعني به طريق المطابقة، أو التضمّن، دون طريق الالتزام. وكيف و المدلول عليه بطريق الالتزام غير[9] محدود. و أيضاً لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبراً، لكان ما ليس بمقوّم صالحاً للدّلالة على ما هو، مثل الضحّاك مثلاً فإنّه من طريق الالتزام يدلّ على الحيوان النّاطق. لكن قد اتّفق الجميع على أنّ مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو. فقد بان[10] أنّ الّذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جواباً عمّا هو، أن نقول لتلك الجماعة: أنّها حيوانات. و نجد اسم الحيوان موضوعاً بإزاء جملة ما تشترك فيه هي من المقوّمات المشتركة بينها الّتي تخصّها و ما في حكمها وضعاً شاملاً، إنّما يخلّي عمّا يختصّ كلّ واحد منها.

١- ما: ـ م. ٢- و أمّا الإنسان ... الماهيّة: ـ م. ٣- أو: و م. ٤- الماهيّة: ماهيّة م.

٥- بحسب المطابقة: بحسب المطابق م. ٦- هو أنّه شيء ... الأبيض: ـ م. ٧- هو: ـ معجزه م.

٨- فإنّما: فإنّا م. ٩- غير: عن م. ١٠- بان: انكشف م.



هذا و أمّا الثالث فهو ما يكون بشركة و خصوصية معاً، مثل ما أنّه إذا سئل عن جماعة هم[1] زيد و عمرو و خالد ما هم؟ كان الّذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور أنّهم أناس. و إذا سئل أيضاً عن زيد وحده ما هو؟ لست أقول: من هو؟ كان الّذي يصلح أن يجاب به: إنّه إنسان. لأنّ الّذي يفضل في زيد على الإنسانيّة أعراض و لوازم لأسباب في مادّته الّتي منها خلق، و في رحم أمّه، و غير ذلك، عرضت له. و لا يتعذّر علينا أن نقدر عروض أضدادها في أوّل تكوّنه و يكون هو هو بعينه و ليس[2] كذلك نسبة الإنسانيّة إليه و لا نسبة الحيوانيّة إلى الإنسانيّة و الفرسيّة، و ذلك لأنّ الحيوان الّذي كان يكون إنساناً إمّا أن يتمّ تكوّنه ممّا يتكوّن منه، فيكون إنساناً، و إمّا أن[3] لا يتمّ تكوّنه فلا يكون لا ذلك الحيوان، و لا ذلك الإنسان و ليس يحتمل التقدير المذكور من أنّه لو لم تلحقه لواحق جعلته إنساناً، بل لحقته أضدادها و مغايراتها لكان يكون حيواناً غير انسان، و هو ذلك الواحد بعينه. بل إنّما يجعله حيواناً ما يقدّمه، فيجعله إنساناً. فإن كان على غير هذه الصّورة فهو على غير هذا الحكم، و ليس ذلك على المطلق.

أقول[4]: المطلوب إمّا[5] أن يكون ماهيّة شخص واحد أو ماهيّة[6] أشخاص كثيرة.

فالأوّل، هو الدّالّ على الماهيّة بالخصوصيّة[7] المحضة و هو[8] كما إذا قيل[9]: زيدٌ ما هو؟ فإنّ هذا يكون طلباً[10] لماهيّة زيد بخلاف ما إذا قيل[11]: زيدٌ من هو؟ فإنّه يكون ذلك[12] طلباً لعوارضه و مشخّصاته.

و أمّا الثاني، فإمّا أن يكون المطلوب[13] ماهيّة أشخاص مختلفة بالحقائق، أو غير مختلفة بالحقائق. فإن كان المطلوب ماهيّة أشخاص مختلفة بالحقائق[14] كان[15]

---

١. هم: فهو م ٢. و ليس: لكن م ٣. أن: - م

٤. أقول: اعلم أنّ ج، مج؛ التلخيص: اعلم أنّ م ٥. إمّا: ماهيّة ت ٦. ماهيّة: - ت

٧. بالخصوصيّة: بحسب الخصوصيّة ت ٨. هو: هي م ٩. قيل: قال ج

١٠. طلبا: طالبا ج، د ١١. قيل: قال مج، م ١٢. ذلك: - م

١٣. المطلوب: - ج، م و ثابتة على فوق السطر بخط جديد ١٤. أو غير مختلفة... الحقائق: - مج

١٥. كان: جاز في آ



الجواب ذكر[١] جميع المقوّمات المشتركة بين تلك الكثرة[٢]، و ذلك هو الدّالّ بالشّركة المحضة، إذ لو لم يكن ذلك[٣] هو الجواب[٤] لكان ذلك الجواب[٥، ٦] إمّا أن يكون أعمّ من تمام المشترك، او أخصّ منه، أو مساوياً له[٧]. فإن كان أعمّ من[٨] تمام المشترك لم يكن كلّ المشتركات مذكورة. و إن كان أخصّ منه لم يكن ذلك مشتركاً. و إن كان مساوياً فلا يخلو إمّا أن يكون مساوياً[٩] في العموم، أو في الحقيقة، فالمساوي في العموم مثل الفصل فإنّه مساوٍ للنّوع[١٠]، لكنّه[١١] لا يساويه في الحقيقة. فإنّ النّوع متضمّن للجنس[١٢] و الفصل[١٣] لا يتضمّنه. فإن[١٤] كان الجواب مساوياً لتمام المشترك[١٥] في العموم لا في المفهوم[١٦] فحينئذٍ تبقى بعض الذّاتيات غير مذكورة بالمطابقة أو[١٧] التضمّن[١٨]، و هو[١٩] غير جائز. و إن كان مساوياً لتمام[٢٠] المشترك في المفهوم فهو تمام المشترك، إذ يمتنع أن يكون جوابان متباينان[٢١] كلاهما يدلّ على تمام المشترك[٢٢] من الذّاتيات. و أمّا[٢٣] إن كان[٢٤] المطلوب ماهيّة أشخاص غير مختلفة بالحقيقة[٢٥] فذلك[٢٦] هو الدّالّ بالشّركة و الخصوصيّة، فإنّ ما هو تمام[٢٧] ماهيّة كلّ واحد بعينه مشترك بينه و بين غيره، إذ لو كان لكلّ واحد منه ذاتيّ وراء المشترك لكان امتاز بعضها عن البعض بالذّاتيات، و قد فرضنا أنّه ليس كذلك، هذا خلف. فهذا الّذي ذكرناه[٢٨] تقسيم حاصر يوضح المقصود من[٢٩] هذا الباب من غير تعرّض لشيء من الأمثلة أصلاً. و

١- ذكر: يذكر ه ت. ٢- الكثرة: الكثيرة ه. ٣- ذلك: كذلك ت.

٤- هو الجواب: - ه ت. ٥- ذلك الجواب: الحيوان ج. ٦- الجواب: - آ. ٧- له: - آ.

٨- أعمّ من: ثابتة على الهامش م. ٩- فلا يخلو إمّا أن يكون مساوياً: - مج.

١٠- للنوع: + في العموم م. ١١- لكنّه: وإنّه ج. ١٢- متضمّن للجنس: يتضمّن الجنس ج.

١٣- الفصل: الجنس ج. ١٤- فإن: وإن ج.

١٥- لتمام المشترك: بالتمام المشترك م: للمشترك آ.

١٦- العموم لا في المفهوم: هكذا في ه، بعد التصحيح بخطّ جديد. ١٧- أو: و م، مج.

١٨- التضمّن: بالتضمّن ج. ١٩- هو: إنّه ه ت. ٢٠- لتمام: بالتمام م.

٢١- متباينان: متباينان مج: متخالفان آ. ٢٢- في المفهوم فهو ... المشترك: - ت. ٢٣- و أمّا: لمّا آ.

٢٤- كان: - آ. ٢٥- بالحقيقة: المتقابل ه ت. ٢٦- فذلك: فذاك مج.

٢٧- ما هو تمام: تمام ما هو ه ت. ٢٨- ذكرناه: ذكرنا ه. ٢٩- من: في ه.

مع هذا[1] فإنّه يجب علينا تفسير مشكلات هذا الباب من ألفاظ الكتاب.

قوله: «أصناف الدّالّ على ما هو[2] من غير تغيير مفهوم العرف ثلاثة»، أقول[3]: يريد به أنّا لو غيّرنا المفهوم من صيغة ما هو[4] و اصطلحنا على تخصيصه بطلب الذّاتي العامّ، فإنّه لا ينقسم إلى الأقسام الثّلاثة، فإنّه لمّا كان طالباً للذّاتي العامّ استحال أن يكون[5] ذلك دالّاً بالخصوصيّة المحضة أو بالشّركة و الخصوصيّة، بل تكون[6] دلالته أبداً[7] بالشّركة المحضة[8].

و قوله: «أحدها بالخصوصيّة المطلقة مثل دلالة الحدّ على ماهيّة الإسم[9]»، أقول: يريد به[10] أنّ المدلول عليه بالاسم و الحدّ واحد، لكن[11] دلالة[12] الإسم إجماليّة و دلالة الحدّ تفصيليّة.

و اعلم[13] أنّه ليس دلالة الحدّ[14] على ماهيّة الإسم[15] كيف كان دلالة بالخصوصيّة[16]، فإنّ دلالة حدّ[17] الحيوان على ماهيّة إسمه ليست دلالة بالخصوصيّة[18] المحضة، بل الصّحيح أن يقال: مثل دلالة الحدّ على ماهيّة إسم النّوع، و الظّاهر[19] أنّ مراد الشّيخ ذلك.

قوله: «و أمّا[20] مثل الحسّاس أو[21] المتحرّك بالإرادة طبعاً، و إن أنزلنا أنّهما مقوّمان متساويان[22] فتلك الجملة معاً بالشّركة[23]، فليسا يدلّان على الماهيّة[24]»، أقول: إنّما قال: «و إن أنزلنا أنّهما مقوّمان»، لأنّ المشهور أنّهما فصلان[25] مقوّمان للحيوان في مرتبة واحدة، و هو باطل، لأنّه إمّا أن يكون كلّ واحد منهما[26] مستقلّاً بالتّقويم فحينئذٍ يستغني المقوّم بكلّ واحد منهما عن كلّ واحد منهما[27]، فيكون كلّ واحد منهما[28] مقوّماً و غير مقوّم، هذا خلف.

١- هذا: ذلك أ ج. ٢- ما هو: الماهيّة آ. ٣- أقول: - ج ت. ٤- هو: - ه.
٥- يكون: + مشتركا هو لم شطب عليها. ٦- تكون: - ت ه. ٧- أبدا: - مج.
٨- المحضة: + أبدا مج. ٩- الاسم: الرسم أ. ١٠- به: - ه. ١١- لكن: - أنّ ه.
١٢- دلالة: - أ. ١٣- و اعلم: فاعلم مج. ١٤- الحدّ: حدّ الحيوان م: - ه.
١٥- و الحدّ واحد ... ماهيّة الاسم: - ه، و ثابتة على الهامش بخطّ جديد.
١٦- بالخصوصيّة: + المحضة مج. ١٧- حدّ: - أ. ١٨- فإنّ دلالة ... بالخصوصيّة: - م.
١٩- و الظّاهر: فظهر ه: و ظاهر ت. ٢٠- و أمّا: فأمّا م مج. ٢١- أو: و مج.
٢٢- متساويان: متساويان أ. ٢٣- معا بالشّركة: - ج ت ه مج م.
٢٤- على الماهيّة: بالشّركة ج ت ه مج. ٢٥- فصلان: - ه: و مج. ٢٦- منهما: - ج ه آ.
٢٧- منهما: بينهما ت. ٢٨- منهما: - ق.



أو يكون الواحد مستقلاً بالتقويم[1] دون الآخر، فيكون الفصل هو ذلك المستقلّ لا غير. أو[2] لا يكون واحد منهما مستقلاً، فلا يكون المجموع أيضاً مقوّماً، لأنّه يتقوّم[3] بكلّ واحد منهما،[4] و كلّ[5] واحد منهما[6] يجب أن يكون مقوّماً لمحلّه[7]، لأنّ القسمة الحالّة إذا لم تكن مقوّمة للمحلّ فلابدّ من تقوّمها به، فإذن[8] يكون المحلّ متقوّماً لمتقوّم[9] ذلك المجموع، فيمتنع أن يتقوّم به. فظاهر[10] أنّ الشيء الواحد لا يكون له فصلان في درجة واحدة، فإذن الحسّ[11] و الحركة الإرادية[12] ليسا مقوّمين بل هما لازمان من لوازم النفس[13] الحيوانية التي هي مقوّمة[14] للحيوان.

و قوله[15]: «لأنّ[16] المفهوم من الحسّاس و المتحرّك بالإرادة[17] بحسب المطابقة[18]» إلى آخره، أقول[19]: حاصل الكلام هو[20] أنّ الحسّاس و إن كان ملازماً للحيوان[21] طرداً و عكساً، لكنّه[22] غير دالّ على الجسمية بالتضمّن فلا يكون صالحاً لأن يقال في جواب ما هو. فأمّا[23] بيان أنّ الحسّاس غير دالّ[24] على الجسمية بالتضمّن[25] فقد اقتصر في بيانه على قوله: الحسّاس مفهومه أنّه شيء[26] ما[27] له حسّ[28]، فأمّا أنّ[29] ذلك الشيء جسم أو ليس

١- فحينئذ يقتضي ... بالتقويم ... ع و بدله: فيكون مقوّماً و غير مقوّم هذا خلف. أو يكون الواحد مستقلاً بالتقويم فحينئذ يقتضي المقوّم بكلّ واحد منهما من كلّ واحد منهما فيكون كلّ واحد منهما.

٢- أو: و م. ٣- يتقوّم: متقوّم م ع د ت، آ. ٤- منهما: - م.

٥- و كلّ: - ...: ثابتة على الهامش ف. ٦- منهما: ... ثابتة على الهامش ف.

٧- مقوّماً لمحلّه: متقوّماً بمحلّه ... ٨- فإذن: فإنّ ع: فلذا آ.

٩- متقوّماً لمتقوّم: متقوّماً بمتقوّم م ع: ... ت. ١٠- فظاهر: فظهر ه: و ظاهر ت.

١١- الحسّ: الحسّي م. ١٢- الإرادية: بالإرادة ع. ١٣- النفس: نفس ع.

١٤- مقوّمة: الملازمة آ. ١٥- و قوله: قال ع م د. ١٦- لأنّ: أنّ ه د ت.

١٧- بالإرادة: - م ع د آ. ١٨- بالإرادة بحسب المطابقة: - ه د ت. ١٩- أقول: - م.

٢٠- هو: - م. ٢١- للحيوان: من الحيوان م ع. ٢٢- لكنّه: و لكنّه ه د ت. ٢٣- فأمّا: و أمّا ع.

٢٤- الحسّاس غير دالّ: الحساسية غير دالة ه د ت. ٢٥- بالتضمّن: - آ. ٢٦- أنّه شيء: - ...

٢٧- ما: - آ م. ٢٨- حسّ: الحسّ ه د ت: ... أنه شيء ما ت. ٢٩- أنّ: أن يكون آ م.



بجسم[1] لذلك معنًا[2] لا يدلّ عليه اللّفظ، بل ذلك إنّما يعلم بطريق آخر، فعلمت أنّ الحسّاس لا دلالة له[3] على الجسميّة.

و لقائل أن يقول: و الحيوان أيضاً مفهومه أنّه[4] شيء ما ذو حسّ، فأمّا أن يكون[5] ذلك الشّيء جسماً فإنّما يعلم بطريق آخر لا من اللّفظ، و كلّ ما يقال في الجواب عن[6] الحيوان أمكن[7] ذكره أيضاً في الحسّاس. فيشبه أن تكون هذه الحجّة إقناعيّة، و البرهان أن نقول:

كلّ حقيقتين متساويتين في بعض الذّاتيّات و مختلفتين في بعضها فإنّا نقطع بأنّ[8] الّذي به[9] الاشتراك غير ما به الاختلاف، مثل[10] الإنسان و الفرس اشتركا في الحيوانيّة و اختلفا في النّاطقيّة و الصّاهليّة[11]، فمن[12] المعلوم أنّ الحيوانيّة مغايرة للنّاطقيّة و الصّاهليّة[13]، و الإنسان عبارة عن مجموع الحيوانيّة الّتي بها يشارك[14] الفرس و النّاطقيّة الّتي بها يخالفه[15]، فيكون اللّفظ الدّالّ عليه دالّاً عليهما بالتّضمّن. و لمّا كانت الحيوانيّة[16] مغايرة للنّاطقيّة و مخالفة[17] لها في الحقيقة لاجرم[18] لم يكن اللّفظ الدّالّ على أحدهما دالّاً على الآخر بالتّضمّن، بل ربّما يظنّ أنّ أحدهما يكون لازماً[19] للآخر، فيكون اللّفظ الدّالّ على الملزوم دالّاً على لازمه بالالتزام. فظاهر بيّن[20] أنّ[21] اللّفظ الدّالّ على الحقيقة دالّ على جنسها و فصلها بالتّضمّن، و أمّا اللّفظ الدّالّ على فصلها فإنّه لا يكون دالّاً على جنسها إلّا[22] بالالتزام.

فإن قيل: إذا قلت: حسّاس، فقد أشرت إلى طبيعة الجنس[23] لأنّك إذا قلت:

١- على بجسم: على جسم آ. ٢- معنًا: ما آ، - ج. ٣- لا دلالة له: لا دلالة ب.
٤- أنّه: - مج، هذا آ ت. ٥- يكون: - ج، آ. ٦- عن: في ه. ٧- أمكن: إن أمكن آ.
٨- بأنّ: أنّ مج، آ. ٩- به: فيه ج، آ: - ت مج. ١٠- مثل: مثلاً ه، ت، آ.
١١- الصاهلية: الصهالية ه، ت، آ. ١٢- فمن: و من ه، ت. ١٣- الصاهلية: الصهالية آ، ت.
١٤- بها يشاركه: يشارك بها ج، يشارك ه، ت. ١٥- يخالفه: مخالفة م.
١٦- الحيوانية: الحيوانيّة ت. ١٧- مخالفة: مغايرة ه. ١٨- لاجرم: - ه، ت.
١٩- لازماً: - ج. ٢٠- فظاهر بيّن: ظهر ه. ٢١- أنّ: - ه، مج. ٢٢- إلّا: و لا ت.
٢٣- الجنس: الحسّي مج.

حسّاس[١] عنيت[٢] به[٣] أنّه ذو نفس حسّاسة، و حدّ النفس الحسّاسة هو كمال جسم طبيعيّ آليّ من شأنه إدراك الجزئيّات، فإذن الحسّاس يتضمّن الدّلالة على الجسم.

فنقول[٤]: إنّ النّفس لها ذات و حقيقة، و لها[٥] إضافة إلى البدن بأنّها[٦] كماله. فإذا[٧] حدّدنا النفس بهذه الاضافة كان ذلك رسماً لها لا حدّاً، و إنّما يحصل للجسم الفصل الجاعل له نوعاً[٨] من[٩] الحيوان بانضمام ذات النفس إليه، ثمّ تتبعه التّوابع و اللّواحق بعد ذلك. و الحيوان من جملة[١٠] تلك فاللّواحق مخصوص لا مفصول، و نحن لعجزنا عن تحديد القوى البسيطة نحتاج إلى أن نرسمها، و عند ذلك نحتاج إلى[١١] أن نلتفت إلى موضوعاتها و لوازمها في الوجود. و[١٢] أمّا القوى إذا أخذت مع تلك الإضافات فإنّ ذلك المجموع لا يكون فصلاً، لأنّ الفصل يتقدّم[١٣] على تكوّن النوع و تلك النسبة متأخّرة عن تكوّن[١٤] النّوع. و إذا ثبت ذلك فنقول[١٥]: الحيوان إسم موضوع بإزاء مجموع ما به يشارك[١٦] الحيوان غيره و ما به يمتاز عن غيره، و أمّا[١٧] مجرّد ما به الامتياز فهو الحسّاس، فلا جرم كانت دلالة الحيوان على الجسميّة بالتّضمّن و[١٨] دلالة الحسّاس عليها بالالتزام[١٩]. أمّا بيان أنّ المدلول عليه بالالتزام[٢٠] غير معتبر: فأمّا[٢١] أوّلاً، فلأنّه[٢٢] غير مضبوط كما بيّناه[٢٣]. و أمّا ثانياً، فلأنّه لو اعتبر ذلك لكانت الخواصّ و الأعراض صالحة للدّلالة على ما هو. و لمّا لم يكن كذلك ظهر أنّ الالتزام غير صالح.

قال[٢٤]: و أمّا الّذي يكون بشركة و خصوصيّة مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد و عمرو و خالد[٢٥] ما هم[٢٦]؟ كان الّذي يصلح أن يجاب به على الشّرط المذكور أنّهم[٢٧]

١- فقد اشرت ... إضافتك حسّاس: - أ. ٢- عنيت: عنيته ق. ٣- به: - ه.
٤- فنقول: فنقام. ٥- لها: - ج. ٦- بأنّها: ذاتها مج. ٧- فإذا: وإذا م مج ه ت.
٨- فيكون نوعاً: له نوع ج م: - ت. ٩- من: - ج. ١٠- جملة: جهة ج. ١١- إلى: - أ.
١٢- و: - م. ١٣- يتقدّم: متقدّم مج. ١٤- من تكوّن: حتّى يكون مج. ١٥- فنقول: ليقال مج.
١٦- يشارك: يشارك به م ج. ١٧- و أمّا: فأمّا ت. ١٨- و: - ج.
١٩- بالالتزام: لا بالتضمّن م. ٢٠- بالالتزام: ... ٢١- فأمّا: أمّا م ج.
٢٢- فلأنّه: لأنّه مج. ٢٣- بيّناه: بيّنا مج. ٢٤- قال: قوله ... ت. ٢٥- و خالد: - ج.
٢٦- ما هم: - مج. ٢٧- أنّهم: - ج.



فأماس[1] ه؛ أقول: الشرط المذكور هو إبقاء صيغة ما هو على الوضع الأصلي.

قال: فإذا[2] سئل عن زيد وحده ما هو؟ إلى آخره، أقول: إذا فرضنا أنّ الأشخاص الواقعة تحت الإنسان لا تتخالف إلّا بالعدد[3] وجب أن تكون الإنسانيّة دالّة بالشركة و الخصوصيّة[4]. أمّا بالشركة[5] فلأنّها[6] كمال الذاتي المشترك بين الأشخاص. و أمّا بالخصوصيّة[7] فلأنّ تمام ماهيّة كلّ واحد منها هو ذلك، إذ لو كان لشيء منها[8] وصف ذاتي وراء الإنسانيّة[9] لكانت الأشخاص الواقعة تحتها متخالفة بالذاتيات، و قد فرض أنّه ليس كذلك. هذا خلف. فهذا[10] مثال مطابق[11] للغرض[12] لو ثبت أنّ جزئيات الإنسان لا تتخالف بشيء من الذاتيات، و لا حاجة بالمنطقي إلى بيان أنّ[13] الأمر هل[14] هو كذلك أم لا؟ فإنّ المقصود هو التمثيل، و ذلك حاصل إذا فرضنا[15] الأمر كذلك سواء كان المفروض حقّاً أو باطلاً. لكنّ الشيخ لم يقتصر على ذلك بل خاض في بيان أنّ الإنسان و إن كان ينقسم بالذكورة و الأنوثة لكنّهما ليستا من الفصول[16] المنوّعة[17]، بل من العوارض المصنّفة. و أمّا الحيوان الّذي صار إنساناً فإنّه من المستحيل أن يوجد هو و لا يكون[18] إنساناً، بل إن وجد كان إنساناً، فإن[19] لم يكن إنساناً استحال وجوده. و[20] بيان ذلك أنّ الإنسان إنّما صار ذكراً لأجل سخونة عرضت لمادّته[21] فصار ذكراً، و كان[22] يجوز أن يعرض له بعينه انفعال[23] مبرّد[24] في المزاج فيكون أنثى و لم يكن ذلك مؤثّراً في تنويعه[25]. فإنّا لو توهّمناه لا ذكراً و لا أنثى[26] لقام نوعاً مما يتنوّع، فقطع[27] النظر عنه لا يمنع تنوّعه، و الالتفات إليه لا يفيد[28] تنوّعه. و أيضاً

١- فأماس: فأمّا س ج؛ م. ٢- فإذا: و إذا ج. ٣- بالعدد: + لا بالحقيقة آ.

٤- الخصوصيّة: بالخصوصيّة م؛ د. ٥- بالشركة: فبالشركة د؛ ت. ٦- فلأنّها: + دالّة على مج.

٧- بالخصوصيّة: بالخصوص د؛ ت. الخصوصيّة ج. ٨- منها: ثابتة على الهامش بخط جديد م.

٩- وراء الإنسانيّة: و بالإنسانيّة آ. ١٠- فهذا: بهذا آ. ١١- مطابق: مطلقاً م.

١٢- للغرض: للفرض مج. ١٣- أنّ: - ت. ١٤- هل: - م؛ د.

١٥- إذا فرضنا: لو فرضنا أنّ د؛ + أنّ ت.

١٦- الفصول: الفصول آ، ثم صحّح على الهامش على: فالفصول د. ١٧- المنوّعة: المتنوّعة ت.

١٨- لا يكون: لا يوجد ج. ١٩- فإن: و إلّا ج. ٢٠- و: - د؛ ت؛ د. ٢١- لمادّته: في مادّته آ.

٢٢- كان: كما ت. ٢٣- انفعال: بانفعال مج. ٢٤- مبرّد: متردد آ. ٢٥- تنويعه: تنوّعه مج.

٢٦- لا ذكراً و لا أنثى: لا أنثى و لا ذكراً م؛ مج. ٢٧- فقطع: قطع ت. ٢٨- لا يفيد: لا نقبل ج.

فلأنّ الذّكورة و الأنوثة هيئات في حال الآلات الّتي بها يكون[1] التناسل و التناسل لا محالة أمر عارض بعد الحياة و بعد تنوّعه و[2] صيرورته شيئاً محصّلاً[3] بالفعل، فيكونان لاحقين بعد تنوّع النوع نوعاً[4]، فلا يكون ذلك مقتضياً اختلاف النوع.

والحجّة الأقوى في ذلك هي[5] أنّ الحيوان ينقسم بالنّاطق و الأعجم و بالذّكر[6] و الأنثى، و ليس عروض إحدى القسمتين[7] بواسطة عروض الأخرى[8] فإنّ الحيوان قد يتّصف بالذّكورة[9] حيث لا نطق و بالنطق حيث لا[10] ذكورة، فإذن[11] ليس قبول الحيوان لإحدى[12] القسمتين[13] بواسطة قبوله للأخرى[14]، بل قبوله لهما في درجة واحدة، فلو كانا متقوّمين لكان للإنسان الذّكر فصلان مقوّمان[15] في درجة واحدة، و ذلك محال. فإذن المقوّم أحدهما دون الآخر، لكنّ النّاطقيّة مقوّمة فالذّكورة[16] غير مقوّمة. ثبت أنّ الذّكورة و الأنوثة ليستا من قبيل الفصول[17] المنوّعة، بل من جملة[18] العوارض. فأمّا الحيوان الّذي يتكوّن[19] إنساناً فلما أن تمّ حيوانيّته فلا بدّ و أن يكون إنساناً، و إن كان لا يتكوّن[20] إنساناً[21] فهو أيضاً لا يتكوّن حيواناً بل يجب انعدامه أصلاً[22]. و هذه الأبحاث و إن كانت غير[23] لائقة بهذا الموضع لكنّا[24] ذكرناها لتصحيح ما في الكتاب.

و قوله في آخر الفصل: إنّما يجعله حيواناً ما يتقدّمه[25] فيجعله إنساناً، موضع شكّ[26] لأنّ الحيوان جزء الإنسان، و الجزء متقدّم بالوجود، فلابدّ و أن يكون جعل[27] الحيوان متقدّماً على جعل الإنسان، فكان[28] يجب أن يقال: الّذي[29] يجعله إنساناً يتقدّمه،

١- بها يكون: يكون بها م. ٢- تنوّعه و: بعده م. ٣- محصّلاً: + ما م. ٤- نوعاً: ـ م.
٥- هي: ـ ج ا مج. ٦- بالناطق و الأعجم و بالذكر: إلى الناطق و إلى الأعجم و إلى الذكر م، ت.
٧- القسمتين: القسمين م مج، ت ا ج. ٨- الأخرى: الآخر م ا ت. ٩- بالذكورة: ـ ا و الأنوثة آ.
١٠- لا: + تكون ق. ١١- فإذن: فإذا ج. ١٢- لإحدى: لأحد ج.
١٣- القسمتين: القسمين م ا ج، ت. ١٤- للأخرى: للآخر ج.
١٥- فصلان مقوّمان: فصلين مقوّمين ت. ١٦- فالذكورة: ـ الذكورة و الأنوثة ج م.
١٧- الفصول: الطرف آ (ثم صحّح على الهامش). ١٨- جملة: جهة مج. ١٩- يتكوّن: يكون ق.
٢٠- لا يتكوّن: لا تكون م. ٢١- فلما أن يتمّ، إنساناً: ـ ج ا م. ٢٢- أصلاً: ـ م.
٢٣- كانت غير: لم يكن ق. ٢٤- لكنّا: و لكنّا مج. ٢٥- يتقدّمه: يتقدّم م.
٢٦- شكّ: لشكّ مج. ٢٧- يكون جعل: يجعل ت، جعل م. ٢٨- فكان: و كان ج ا آ.
٢٩- الّذي: ما م، ـ مد.

فيجعله حيواناً. و الشيخ قلب الأمر فقال: الّذي يجعله حيواناً هو الّذي يتقدّمه فيجعله إنساناً[1]. و حلّه أنّا قد بيّنّا[2] أنّ الحيوان بلا شرط شيء[3] غير الحيوان بشرط لا شيء فإنّ[4] الحيوان بشرط لا شيء غير المحمول[5] بل هو كالجزء المادّي له[6]. و أمّا الحيوان لا بشرط شيء[7] فهو المحمول، و ليس له وجود منفصل من وجود الإنسان، بل وجوده هو وجود الإنسان على ما حقّقناه في كتابنا الكبير. فظاهر[8] أنّ وجود الإنسان متقدّم على وجود للحيوان المحمول، و إن كان وجود الحيوان الجزء متقدماً[9] على وجود الإنسان. و لمّا كان كلام الشيخ في الحيوان المحمول، لا جرم[10] جعل وجود الإنسان متقدّماً[11] على وجود الحيوان. و ليرجع من يريد الإطناب في تحقيق هذا الأصل إلى المقالة الأولى من برهان[12] الشفاء.

و لنختم[13] هذا النهج ببيان ترتيب فصوله فنقول: اللّفظ دلالته إمّا بالمطابقة، أو التضمّن[14]، أو الالتزام[15]. و كلّها إمّا مفرد، و إمّا[16] مركّب. و المفرد إمّا كلّي، و إمّا[17] جزئي. و الكلّي إمّا ذاتي: و إمّا عرضي[18]. و الذاتي إمّا أن[19] لا يكون دالّاً على الماهيّة، أو يكون. و الدّالّ على الماهيّة إمّا بالخصوصيّة المحضة: أو الشركة[20] المحضة، أو بالخصوصيّة[21] و الشركة[22] معاً. و العرضي فإمّا[23] لازم[24]؛ أو غير لازم. و اللازم إمّا للماهيّة، أو[25] للوجود[26]. و الّذي للماهيّة إمّا بوسط، أو بغير وسط. و المفارق إمّا بطيء الزوال، أو سريعة. فهذه جملة معاقد هذا النهج. و من اللّه التوفيق[27].

١- و الشيخ... انساناً. - هـ. ٢- قد بيّنّا : بيّنّا ج ٣- شيء : - م هـ ت.

٤- فإنّ : و إنّ م مع. ٥- المحمول : محمول م د ت. ٦- له : - ج مع. ٧- شيء : - هـ.

٨- فظاهر : فظهر هـ. ٩- متقدماً : متقدم م د ت ؛ أ. ١٠- لا جرم : فلا جرم أ.

١١- متقدماً : مقدماً ت. ١٢- برهان: ثابتة على الهامش أ. ١٣- لنختم : - على مع.

١٤- التضمّن : بالتضمّن ج د مع ١٥- الالتزام : بالالتزام مع. ١٦- و إمّا : أو م د ج.

١٧- و إمّا : أو هـ ١٨- عرضي : - ت. ١٩- أن : - م. ٢٠- الشركة : بالشركة م

٢١- بالخصوصيّة : الخصوصيّة ج ٢٢- بالخصوصيّة و الشركة : بالشركة و الخصوصيّة هـ.

٢٣- فإمّا : إمّا هـ : - م. ٢٤- لازم : فلازم م. ٢٥- أو : و م. ٢٦- الوجود : الوجود مع.

٢٧- و من اللّه التوفيق : و اللّه الموفّق ت ب هـ : و باللّه التوفيق ج : و اللّه أعلم بالصواب م

النّهج الثّاني

في الألفاظ[1] الخمسة المفردة و[2] الحدّ و الرّسم

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى المقول في جواب ما هو الّذي هو الجنس، و المقول في جواب ما هو الّذي هو النّوع: كلّ محمول كلّيّ يقال على ما[3] تحته في جواب ما هو فإمّا أن يكون حقائق ما تحته مختلفة ليس[4] بالعدد فقط، و إمّا أن يكون بالعدد[5] فقط مختلفاً، فأمّا ما يتقوّم به من الذّاتيّات فغير مختلف أصلاً، و الأوّل يسمّى جنساً لما تحته و الثّاني يسمّى نوعاً. و من عادتهم أيضاً أن يسمّوا كلّ واحد من مختلفات الحقائق[6] تحت القسم الأوّل نوعاً له و بالقياس إليه، على أنّ إسم النّوع عند الصّنفين إنّما يدلّ في الموضعين على معنيين مختلفين. و ممّا يسهو فيه المنطقيّون ظنّهم أنّ[7] النّوع في الموضعين له دلالة واحدة أو مختلفة بالعموم و الخصوص.

القول[8]: كلّ كلّيّ مقول على ما تحته في جواب ما هو فإمّا أن تكون الأشياء الدّاخلة تحته متخالفة بالماهيّة، أو لا تكون. فإن كانت متخالفة بالماهيّة فإنّ ذلك الكلّيّ المقول عليها في جواب ما هو يكون جنساً لها[9]. و[10] إن لم تكن متخالفة بالماهيّة[11] فإنّ ذلك الكلّي

١- الألفاظ: - ج.   ٢- و: - ر.   ٣- ما: - ه.   ٤- ليس: ليس. ليس ه آ.

٥- بالعدد: العدد آ.   ٦- الحقائق: + التي آ.   ٧- أنّ: + اسم م.

٨- القول: التفسير م، التفسير أقول ق.   ٩- لها: - م.   ١٠- و: - ر، إنّما م.

١١- بالماهيّة: بالماهيات ج: - بل بالعدد آ.

يكون نوعاً حقيقيًا.

و قد يطلق النوع على معنى آخر، لأنّ الحقايق المختلفة الداخلة تحت الجنس تسمّى نوعاً بالاضافة إلى ذلك الجنس، و النوع بهذا المعنى مغاير للنوع بالمعنى الأوّل[١]:

أمّا أوّلاً، فلأنّ النوع بالمعنى الأوّل يستحيل أن يكون جنساً، فإنّ الكلّي الذي تكون حقايق ما تحته غير متخالفة بالحقيقة يستحيل أن يكون جنساً[٣]، و النوع بالمعنى الثاني يمكن أن يكون جنساً[٢] مثل الحيوان فإنّه نوع الجسم[٤] و جنس الانسان[٥].

و أمّا ثانياً، فلأنّ الشيء لا يكون نوعاً بالمعنى الأوّل إلّا لأجل نسبته إلى الأشخاص التي تحته، و أمّا النوعية بالمعنى الثاني فإنّما تتحقّق بالنسبة إلى الجنس الذي فوقه.

و أمّا[٦] ثالثاً، فلأنّ النوع بالمعنى الأوّل لا يحتاج إلى الفصل، لأنّ الماهيّتين إذا اشتركا في بعض المقوّمات و اختلفا[٧] في بعض فحينئذ تكون تلك الحقيقة مركّبة، لأنّ ما به الاختلاف غير ما به الاشتراك و يكون[٨] ما به الامتياز هو الفصل. و أمّا[٩] إذا كانت الحقيقة[١٠] غير مشاركة لشيء من الحقايق في شيء من الذاتيات فحينئذ لا يجب أن تكون تلك الحقيقة مركّبة، بل تكون بسيطة، و ليس[١١] من شرط الحقيقة و الماهيّة[١٢] أن تكون مركّبة، و إذا[١٣] لم تكن مركّبة لم تكن مشاركة لما يخالفها[١٤] في شيء من المقوّمات. فظهر[١٥] أنّ احتياجه[١٦] إلى الفصل انّما كان لأجل اندراجه مع غيره تحت الجنس، و هو بهذا الاعتبار نوع مضاف، و أنّه باعتبار كونه نوعاً حقيقيّاً لا يحتاج إلى الفصل. و ظهر[١٧] أيضاً[١٨] أنّ النوع المضاف يجب أن يكون مركّباً، و الحقيقي لا يجب أن يكون[١٩] مركّباً، و هذا فرق رابع.

---

١ الأوّل: + لوجوه م. ٢- فإنّ الكلّي ... جنساً - م. ٣- جنساً: - ت.
٤ الجسم: للجسم ج. ٥-الانسان: للانسان ج. ٦- و أمّا: في أ في هامش بخطّ جديد أ.
٧- اختلفا: اختلف ج. ٨ و يكون: فيكون م. ٩- أمّا: - م ت. ١٠ الحقيقة: + تلك أ.
١١- ليس: ليس أ، ثمّ صحّح على الهامش بخطّ جديد.
١٢- الحقيقة و الماهيّة: الماهيّات و الحقيقة ج. ١٣- و إذا: إن م: أمّا إذا ج
١٤ يخالفها: يخالفه م مع أ ت. ١٥- فظهر: و ظهر أ. ١٦- احتياجه: الحاجة ج.
١٧ و ظهر: ظهر م ج. ١٨- أيضاً: - م ج أ. ١٩- لا يجب أن يكون: لا يكون م ج.

و اعلم أنّ من الناس من اعترف بذلك، لكنّه زعم أنّ النوع الحقيقي[1] أخصّ من النوع المضاف، و النّوع الحقيقي و[2] هو السّافل لابدّ و أن يكون مضافاً، و المضاف قد[3] لا يكون حقيقيّاً مثل الأنواع المتوسّطة.

و اعلم أنّ هذا الكلام يحتمل وجهين: الأوّل: أن يقال: النوع الإضافي جنس للنوع الحقيقي. الثاني: أنّه ليس بجنس له و[4] لكنّه لازم أعمّ منه. و الّذي يدلّ على بطلان الوجهين جميعاً[5] أنّ النوع الإضافي قد يوجد مع عدم النوع الحقيقي[6]، و الحقيقي أيضاً يوجد مع عدم الإضافي، كالحقايق[7] البسيطة مثل النقطة[8] والوحدة، فإنّ لها حقائق و ماهيات و هي مقولة على الأشخاص الداخلة تحتها[9]. و أيضاً[10] فالمركّبات[11] أنما تتركّب عن البسائط، فيكون لكلّ واحد من تلك البسائط حقيقة نوعيّة بالمعنى الأوّل و لا يكون لها نوعيّة إضافيّة و إلّا لكانت هي أيضاً مركّبة من الأجناس و الفصول، فلا تكون البسائط بسائط، هذا خلف.

و ممّا يدلّ على أنّ النوعيّة الإضافيّة[12] ليست جنساً للنوعيّة[13] الحقيقيّة خاصّة أنّ الذّاتي كما بيّناه[14] يجب أن يكون تصوّره[15] متقدّماً[16] ذهناً[17] و نحن يمكننا أن نعقل النوع الحقيقي مع الشكّ في أنّه هل هو نوع إضافي؟ مثلاً[18] نعلم في[19] الإنسان المقول على الأشخاص[20] أنّه نوع حقيقي و نشكّ في أنّه[21] هل له[22] جنس أم لا؟ و يكون ذلك شكّاً في كونه نوعاً إضافيّاً. فظهر بهذا سهو من قال: النوع في[23] الموضعين له دلالة واحدة، و سهو من قال: إنّهما يختلفان بالعموم[24] و الخصوص. و يجب أن نعلم أنّ النوع السّافل[25] له أنّه نوع

١- النوع الحقيقي : ثابتة على الهامش م. ٢- و : - ج. ٣- قد : - ج ات. ٤- و : - ج.
٥- جميعا : - أ. ٦- و لكنه لازم... النوع الحقيقي : ثابتة على الهامش بخط جديد ه.
٧- كالحقايق : بالحقايق أ. ٨- مثل النقطة : كالنقطة ج. ٩- تحتها : منها أ. ١٠- و أيضا : - آ.
١١- فالمركّبات : فإنّ المركّبات ج. ١٢- الإضافيّة : بالإضافة ت. ١٣- للنوعيّة : للنوع م، ج.
١٤- بيّناه : بيّنّاه ه. ١٥- تصوّره : صورة ج، تصوّرا م. ١٦- متقدّما : متقدّما ج.
١٧- ذهنا : ريثما ج، أ - ه ت. ١٨- مثلا : + إنّا ج. ١٩- في : - ج.
٢٠- أنّه هل هو... الأشخاص : - م. ٢١- في أنّه : أنّه ج، - ج. ٢٢- له : - م، ج.
٢٣- في : من أ. ٢٤- بالعموم : في العموم ج. ٢٥- السافل : + بخلاف ج، أ.



حقيقي، و له أنّه[1] نوع الأنواع[2]. و اعتبار أنّه نوع الأنواع مغاير لاعتبار أنّه نوع حقيقي[3]، فإنّ كونه نوع الأنواع[4] اعتبار له بالاضافة إلى دخوله تحت جنس هو نوع لما فوقه. فإذن النوع الاضافي جنس لنوع الأنواع، فيكون إسم النوع مقولاً عليه لأجل المفهومات الثلاثة، أعني كونه نوعاً حقيقيّاً، و كونه نوعاً إضافيّاً، و كونه نوعاً للأنواع[5] و يكون ذلك باشتراك الإسم.

[الفصل الثاني]

إشارة إلى ترتيب الجنس و النوع[6]: ثمّ إنّ[7] الأجناس قد تترتّب متصاعدة و الأنواع قد تترتّب متنازلة، و يجب أن تنتهي، و أمّا إلى ماذا ينتهي في التصاعد أو في التنازل من المعاني الواقعة عليها الجنسيّة و النوعيّة؟ و ما المتوسّطات بين الطّرفين؟ فممّا ليس بيانه على المنطقي، و إن تكلّفه تكلّف فضولاً. بل إنّما يجب عليه أن يعلم أنّ هيهنا جنساً عالياً أو أجناساً عالية هي أجناس الأجناس، و أنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع، و أشياء متوسّطة هي أجناس لما دونها و أنواع لما فوقها، و أنّ لكلّ واحد منها[8] في مرتبته خواصّ. و أمّا[9] أن يتعاطى النظر في كميّة أجناس الأجناس و ماهيّتها دون المتوسّطات و السّافلة كان ذلك مهمّ، و هذا غير مهمّ، فخروج عن الواجب، و كثيراً ما ألهم الأذهان زيغاً عن الجادّة.

أقول[10]: أمّا أنّ الأجناس متناهية فقد بيّناه[11] من حيث أنّ الجنس متقوّم بالفصل، فلو كانت الأجناس غير متناهية كانت[12] الفصول غير متناهية، فيكون هناك علل و معلولات غير

١- نوع حقيقي و له أنّه : نوع حقيقي و يقال له أنّه أ. (كلمة على الهامش بخط جديد).

٢- أنّه نوع حقيقي و له أنّه نوع الأنواع : أنواع حقيقي و أمّا أنّه نوع الأنواع د (لم صحّح على الهامش بخط جديد)

٣- و له أنّه نوع ... حقيقي. - م

٤- و اعتبار. نوع الأنواع - بج.

٥- نوعاً للأنواع : نوع الأنواع ج.

٦- اشارة الى ترتيب الجنس و النوع : اشارة الى ترتيب الاجناس و الانواع بج. - ج ا ف : ط.

٧- إنّ. - بج.

٨- منها : - م.

٩- و أمّا. فأمّا م.

١٠- أقول : التفسير م، التفسير قال رحمه الله أ.

١١- بيّناه : بيّنا ج.

١٢- كانت : كانت ج.



متناهية. و أمّا أنّ البحث عن حقائق تلك الأجناس العالية [١] غير واجب على المنطقي فقد بيّناه أيضاً فيما تقدّم. و باقي الفصل ظاهر.

[الفصل الثالث]

إشارة إلى الفصل: و أمّا الذّاتي الّذي ليس يصلح أن يقال على الكثرة الّتي كلّيّته بالقياس إليها قولاً في جواب ما هو، فلا شكّ في [٢] أنّه يصلح للتّمييز الذّاتي لها عمّا يشاركها [٣] في الوجود أو في جنس ما. و لذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب أيّ شيء هو، فإنّ أيّ شيء [٤] إنّما يطلب به [٥] التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشّيئيّة فما دونها. و هذا هو المسمّى بالفصل.

و قد يكون فصلاً للنّوع الأخير كالنّاطق مثلاً للإنسان، و قد يكون للنّوع المتوسّط فيكون فصلاً لجنس نوع أخير، مثل الحسّاس فإنّه فصل الحيوان [٦]، و فصل جنس الإنسان، و ليس جنساً للإنسان و إن كان ذاتيّاً أعمّ منه. فيعلم من هذا أنّه ليس كلّ ذاتيّ أعمّ جنساً و لا مقولاً في جواب ما هو. و كلّ فصل فإنّه بالقياس إلى النّوع الّذي هو فصله مقوّم، و بالقياس إلى جنس ذلك النّوع مقسّم.

أقول [٧]: الذّاتي كلّي و كونه كلّيّاً أمر إضافي لا يتحقّق إلّا بالنّسبة إلى الجزئيّات، فالكلّيّ الّذي لا يدلّ على ماهية جزئيّاته الّتي إنّما تحقّقت كلّيّته بالنّسبة إليها، فإنّه يجب أن يكون صالحاً للتّمييز. هذا [٨] تفسير اللّفظ، و البرهان عليه هو [٩] أنّ الذّاتي الّذي لا يصلح لأن [١٠] يقال في جواب ما هو لا يخلو إمّا أن يكون أعمّ الذّاتيات، أو يكون مساوياً لها [١١]، أو أخصّ، فإن كان أعمّ الذّاتيات كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو. و أمّا [١٢] إن [١٣] كان مساوياً

١- الأجناس العالية: الأشياء هـ. ٢- في: - م. ٣- يشاركها: يشاركه أ.
٤- فإنّ أيّ شيء: - م. ٥- به: - آ. ٦- الحيوان: للحيوان آ.
٧- أقول: التفسير الأوّل آ. التفسير م. ٨- هذا: ففا ج. ٩- هو: و هو ت. ١٠- لأن: أن هـ ت.
١١- لها: الذاتيات: - آ. ١٢- أمّا: - أ. ١٣- إن: لو هـ.



لها[1] فإنّه يكون صالحاً لتميّزه[2] عمّا يشاركه في الشيئيّة و الوجود. و إن[3] كان أخصّ كان صالحاً لتميّزه[4] عمّا يشاركه في الجنس.

فإن قيل: أعمّ الذّاتيات يجب أن يكون بسيطاً، إذ لو كان مركّباً لكان تركّبه[5] عن الجنس و الفصل، فحينئذ لا يكون أعمّ الذّاتيات. و إذا[6] كان بسيطاً امتنع أن يكون هناك ذاتي يساويه في العموم، لأنّ الذّاتي المساوي في العموم هو الفصل[7]. فإذن فالذّاتي المساوي[8] لأعمّ الذّاتيات ممّا لا وجود له أصلاً.

فنقول[9]: من الجائز عقلاً أن يكون أعمّ الذّاتيات[10] مركّباً، لكن لا[11] عن[12] الجنس و الفصل، بل عن[13] أمرين لا يكون أحدهما جنساً[14] للآخر و لا فصلاً له[15]. ثمّ إنّه تصير تلك الحقيقة المركّبة جنساً عالياً[16] و يقع تحته الأنواع. فعلى هذا يكون أحد جزئيه غير صالح لأن يكون مقولاً في جواب ما هو[17]، و لا[18] صالحاً للتميّز عمّا يشاركه في الجنس إذ ليس فوقه ذاتي آخر، فحينئذ يكون صالحاً للتميز عمّا يشاركه في الوجود و الشيئيّة[19].

قال: و لذلك[20] يصلح أن يكون مقولاً في جواب أيّ شيء هو، فإنّ أيّ شيء[21] إنّما يطلب[22] التمييز المطلق عن[23] المشاركات في معنى الشيئيّة عمّا دونها و هذا هو المسمّى بالفصل، أقول: السّائل عن حقيقة معيّنة بأنّها أيّ شيء هي[24] طالب للأمر[25] الّذي[26] لأجله يمتاز عن مشاركاته[27] في[28] الشيئيّة، و ههنا سرّ و هو أنّ جواب ما هو و جواب أيّ شيء هو[29] واحد لأنّ الشيئيّة من قبيل العوارض لا[30] من قبيل[31] المقوّمات، و الطالب[32] لما

١- لها: مج، و أ، ت. ٢- لتميّزه: للتمييز ج. ٣- و إن: فإن م، ت.

٤- لتميّزه: للتمييز ج. لتميّزه مج: تميّزه ت. ٥- تركّبه: تركيب ت. ٦- إذا: إن م.

٧- الفصل. + و لا فصل في البسيط هـ. ٨- في العموم ـ المساوي: - ت. ٩- فنقول: قلنا م.

١٠- الذاتيات: + هو م. ١١- لا: - م. ١٢- عن: من م، مج، أ. ١٣- عن: من مج.

١٤- جنسا: + عاليا م. ١٥- له: - هـ. ١٦- عاليا: - م. ١٧- هو: + له مج.

١٨- لا: - هـ، ت. ١٩- و الشيئيّة: الشيئيّة م. ٢٠- لذلك: ذلك هـ، ت.

٢١- فإنّ أيّ شيء: - ج. + هو م، أ. ٢٢- يطلب: - م. ٢٣- عن: على مج.

٢٤- هي: هو م، أ. ٢٥- للأمر: عن الأمر مج، ت: - هـ. ٢٦- الّذي: الذاتي ت.

٢٧- مشاركاته: المشاركة هـ. ٢٨- في: من أ. ٢٩- هو: - هـ. ٣٠- لا: - هـ.

٣١- قبيل: - مج، أ. ٣٢- و الطالب: فالطالب ج.



شي ء[1] بطلب ماوراء الشيئية فهو إذن[2] طالب لكلّ المقوّمات الّتي هي المطلوبة بما هو.

قال: و قد يكون فصلاً للنوع الأخير إلى آخره؛ أقول: الفصل له اعتباران: أحدهما تقسيم الجنس، و الثاني تقويم[3] النوع. و[4] من الواجب علينا أن نحقّق الكلام في هذا الموضع، فنقول:

الفصل له اعتبار بالقياس إلى النوع، و اعتبار آخر[5] بالقياس إلى الجنس. فاعتباره بالقياس إلى النوع هو أنّه جزء منه و داخل في ماهيّته، و ليست فصليّته بهذا الاعتبار فإنّ الضّاحك إذا أخذ من حيث هو ضاحك كان الضّحك داخلاً فيه و[6] مقوّماً له مع أنّه ليس من قبيل الفصول. و أمّا اعتباره بالقياس إلى الجنس فهو أنّه يفيده[7] الانقسام. و الخاصّة أيضاً تشاركه في ذلك لكنّه يتميّز عنها بأنّ الفصل يفيد قوام الجنس، و لكنّه ليس[8] مقوّماً لماهيّة الجنس، و إلّا لما كان ينفكّ عنه فلم يكن مقسّماً له؛ بل هو مقوّم[9] لوجوده لا مطلقاً بل للقدر الّذي هو حصّة النوع، فالناطق[10] علّة للحيوان[11] الّذي هو[12] حصّة الإنسان و سبب لوجود ذلك القدر.

و هيهنا[13] إشكال[14] صعب، و هو أنّ الفصل يفيد القوام لتلك الحصّة بعد امتيازها عن غيرها، أو قبل الامتياز. فإن كان بعد الامتياز، و ذلك[15] الامتياز لابدّ له من سبب مميّز، فيكون ذلك المميّز سابقاً على الفصل، فلا يكون الفصل هو المميّز، هذا خلف. و لأنّ الكلام في ذلك المميّز كالكلام في الأوّل فيتسلسل[16]. و أمّا إن كان[17] التقويم[18] قبل الامتياز، فالناطق[19] مثلاً يكون مقوّماً للحيوان في وجوده المطلق، فوجب أن لا يحصل للحيوان

١- شي ء: ـ هو م. ٢- فهو إذن: فإذن هو د، ت.
٣- تقويم: تقسيم ت، د (لم يصحح بخط جديد) ٤- و: ـ ج ٥- آخر: ـ ج، م ٦- و: ـ ج.
٧- يفيده: يفيد ت. ٨- ليس: ليس أ ٩- مقوّم: كان مقوّما م ١٠- فالناطق: كالناطق م
١١- للحيوان: الحيوان د، ت. ١٢- هو: ـ ت. ١٣- هيهنا: هنا بج. ١٤- إشكال: سؤال أ
١٥- و ذلك: فذلك ج، م ١٦- فيتسلسل: فيلزم التسلسل د، ت.
١٧- إن كان: أن يكون م، إذا كان ج ١٨- التقويم: ـ ج، ت ١٩- فالناطق: و الناطق آ.



وجود أصلاً إلّا مع النّاطق[1]، و ذلك[2] يخرجه عن أن يكون جنساً[3].

فنقول: فيه معارضة و حلّ:

أمّا المعارضة فهي[4] أنّ الإنسان من حيث هو هو[5] لا يتعيّن، بل يكون[6] تعيّنه[7] معلولاً لعلّة، فللقائل[8] أن يقول: ذلك[9] المتعيّن[10] يلحقه قبل[11] تعيّنه أو بعد تعيّنه؟ فإن كان قبل تعيّنه، فالمعيّن لحق[12] الإنسان من حيث هو إنسان، فكلّ[13] إنسان هو ذلك المعيّن؛ هذا خلف. و إن لحقه بعد تعيّنه، لم يكن تعيّنه[14] لأجل ذلك المعيّن[15]، و قد فرض كذلك؛ هذا خلف.

و أمّا الحلّ فهو أنّ اقتران الفصل بالجنس قبل امتياز حصص الأنواع بعضها عن البعض[16]. لكن لذلك[17] الاقتران حكمان: أحدهما التّمييز، و الثّاني التّقويم، و هما معاً[18]. و إذا كان التّقويم مقارناً[19] للتّمييز اندفع الإشكال[20].

و إذا عرفت ذلك فنقول: قوله: «قد يكون فصلاً للنّوع الأخير»[21] يريد به الفصل المقوّم، لأنّ النّوع الأخير يستحيل أن يكون له فصل مقسّم.

١- إلّا مع النّاطق: لا مع النّاطق و لا مع غيره م (تمّ صحّح بخطّ جديد). ٢- ذلك: هذا أ.

٣- جنساً: + و من شرط الجنس أن يكون قبل اللّحوق م، (تمّ شطب عليها بخطّ جديد)

٤- فهي: فهو ج. ٥- هو هو: هو م؛ س: (تمّ صحّح بخطّ جديد).

٦- يكون: أضيف على فوق السّطر بخطّ جديد م: - م ع - ب.

٧- تعيّنه: معيّنة م؛ أ: بعينه ج؛ هو بعينه مع. ٨- فللقائل: و للقائل ج.

٩- ذلك: إنّ ذلك م: أ ذلك ج. ١٠- المعيّن: صحّح بخطّ جديد على: المتعيّن م. ١١- قبل: - أ.

١٢- لحق: يلحق ج، م. ١٣- فكلّ: و كلّ م.

١٤- لم يكن تعيّنه: - م، و ثابتة على الهامش بخطّ جديد بدله: فلا يكون تعيّنه.

١٥- المعيّن: المعنى أ. ١٦- البعض: بعض م. ١٧- لذلك: ذلك ج. ١٨- معاً: + كذلك مع أ.

١٩- مقارناً: مساوياً ج.

٢٠- اندفع الإشكال: + و يمكن أن يجاب عن أصل السّؤال بجواب أظهر منه بأن يقال: إنّ المراد من كون الفصل مقوّماً لتلك الحصّة كونه علّة لوجوده، إلّا أنّه ينضمّ إليه أوّلاً ثمّ يليه تمييزاً. ثمّ إنّه لا استحالة في تعليل المعلولات المتساوية بعلل مختلفة لأنّ المختلفات يجوز اشتراكها في لازم واحد مع، أ.

٢١- الأخير: الآخر مع، م.



و أمّا[١] قوله: و قد يكون للنوع[٢] المتوسّط، فيكون فصلاً[٣] لجنس النوع الأخير، فيه[٤] إشكال لأنّه ليس[٥] كلّ ما كان فصلاً للنوع المتوسّط فإنّه فصل لجنس النوع الأخير[٦]، فإنّ الجسم نوع الجوهر، بل النامي نوع الجسم، و ليس فصل[٧] كلّ[٨] واحد منهما فصلاً لجنس النوع الأخير، إذ[٩] الجسم و النامي ليسا جنسين للنوع الأخير. و بالجملة فهذا الكلام أنّما يصحّ[١٠] إذا لم تزد المراتب على الثلاثة، فأمّا إذا كانت الزيادة عليها[١١] ممكنة لم يكن على إطلاقه صحيحاً.

و لقائل أن يجيب عنه: إنّه[١٢] لم يقل: فيكون فصلاً للجنس القريب للنوع الأخير[١٣]، بل قال: هو فصل[١٤] لجنس النوع الأخير، و الجسم و النامي أجناس[١٥] للنوع[١٦] الأخير لكن لا قريبة بل بعيدة، فاندفع الإشكال[١٧].

قال:[١٨] و كلّ[١٩] فصل فإنّه بالقياس إلى النوع الّذي هو فصله مقوّم، و بالقياس إلى جنس[٢٠] ذلك[٢١] النوع مقسّم... أقول: إنّك قد عرفت سرّ هذا الكلام. و يجب أن تعلم[٢٢] أنّ[٢٣] التقسيم قبل التقويم[٢٤]، و كيف[٢٥] و الفصل بسيط[٢٦] لا يصدر عنه فعلان إلّا على الترتيب. و يجب أن تعلم أنّ مقوّم الجنس مقوّم للنوع[٢٧] لأنّ جزء الجزء جزء و لا ينعكس، لأنّ الكلّ لا يكون جزء الجزء[٢٨]. و مقسّم[٢٩] النوع مقسّم للجنس[٣٠] لدخول الجنس فيه و

١- و أمّا: فأمّا م ه ج. ٢- للنوع: النوع ت. ٣- فيكون فصلاً: فإنّه فصل م ج.
٤- فيه: ففيه ج. و فيه أ. ٥- ليس: ليس ه أ. ٦- فيه إشكال... الأخير - م ج. ٧- فصل: - ه.
٨- كلّ: - ج ه ب ت. ٩- إذ: لأنّ ه ب ت. ١٠- يصحّ: يصلح ق. ١١- عليها: عليه م.
١٢- إنّه: بأنّه ج ه م. ١٣- للنوع الأخير: - ج. ١٤- فصل: الفصل م. ١٥- أجناس: جنسان أ.
١٦- للنوع: النوع ت. ١٧- الإشكال: الاستدراك ج ه م. ١٨- قال: قوله ه ت.
١٩- و كلّ: فكلّ ج: كلّ ه. ٢٠- جنس: جسم م. ٢١- ذلك: - ه ت.
٢٢- تعلم: ه التصديق م. ثمّ شطب عليها. ٢٣- أنّ: - م
٢٤- التقسيم قبل التقويم: المقسّم قبل المقوّم ه. ٢٥- كيف: - لا م. ٢٦- بسيط: البسيط ه م.
٢٧- للنوع: النوع ت. ٢٨- جزء الجزء: جزءاً للجزء ه ب ت ق. ٢٩- مقسّم: منقسم م.
٣٠- للجنس: الجنس ج.

لاينعكس، فلا يكون مقسّم الجنس[1] مقسّماً[2] للنوع.

و اعلم أنّ البحث عن الجنس و النوع و الفصل يستدعي كلاماً أصفى و أشفى ممّا ذكرناه ليتلخّص[3] المقصود، و لكن لمّا كان الغرض شرح ما في الكتاب لاجرم اقتصرنا[4] على هذا القدر من الأبحاث[5].

[الفصل الرابع]

إشارة إلى الخاصّة و العرض العامّ: أمّا الخاصّة و العرض العامّ فمن المحمولات العرضيّة[6]. و الخاصّة منها[7] ما كان من اللوازم و[8] العوارض غير[9] المقوّمة لكلّي ما[10] واحد[11] من حيث[12] ليس لغيره، سواء كان ذلك[13] نوعاً أخيراً، أو غير أخير و سواء عمّ الجميع أو لم يعمّ. و أمّا العرض العامّ[14] فهو ما كان منها موجوداً في كلّي و غيره[15]، عمّ الجزئيّات كلّها أو لم يعمّ. و أفضل الخواصّ ما عمّ النوع و اختصّ به، و كان لازماً لايفارقه[16]، و أنفعها في تعريف الشيء به ما كان بيّن الوجود له، مثال الخاصّة الضحّاك للإنسان و كون[17] الزوايا مثل قائمتين[18] للمثلّث. مثال العرض العامّ الأبيض للبيضانيّ. و ربّما قالوا العرض مطلقاً[19] محذوفاً عنه العامّ، و متخلّفو المنطقيّين يذهبون إلى أنّ هذا العرض هو العرض الذي يقال مع الجوهر، و ليس هذا من ذلك لشيء،[20] بل معنى هذا العرض العرضيّ. و قد يكون الشيء بالقياس إلى كلّي خاصّة، و بالقياس إلى ما هو أخصّ منه عرضاً عامّاً. فإنّ المشي و الأكل[21] من خواصّ الحيوان و من الأعراض العامّة بالقياس[22] إلى الإنسان[23].

١- للجنس: الجنس ع. ٢- مقسّماً: مقوّماً د، ث.

٣- ليتلخّص: لتلخيص ت. هـ: لتخليص هـ: لتخليص م. ٤- اقتصرنا: اختصرت م.

٥- الأبحاث: المباحث ت، د. ٦- إشارة إلى... العرضيّة. ع، هـ. [و بدله: مقالة ج - و فصله ه]

٧- منها. منهما م، ت، د. ٨- و: أو م، ج، مج. ٩- غير: الغير م. ١٠- لكلّي ما: لكلّ ع.

١١- ما واحد: للواحد ق. ١٢- حيث: أنّه أ. ١٣- ذلك: [ع، مج.

١٤- العامّ: منهما م. ١٥- و غيره: و في غيره م: - أ. ١٦- لا يفارقه: لا يفارق م.

١٧- كون: كان أ. ١٨- مثل قائمتين: مساوية لقائمتين م. ١٩- مطلقاً: - آ.

٢٠- لشيء: و ربما كان الشيء م. ٢١- المشي و الأكل: الأكل و المشي م. ٢٢- بالقياس: - ق.

٢٣- إشارة... الإنسان: - ت، هـ، و بدله: و قوله الخاصّة ما كان من اللوازم.



أقول[١]: الخاصّة قد تكون للنوع الأخير و المتوسّط و قد تكون للجنس العالي، و أيضاً قد تكون لازمة و قد تكون مفارقة، و أيضاً قد تكون عامّة لكلّ أفراد الموضوع و قد لاتكون، و أيضاً قد تكون[٢] مطلقة و هي الّتي لا تكون حاصلة لغير ذلك الشيء، و قد تكون مقيّدة و هي الّتي تكون حاصلة له و لغيره إلّا أنّه لا تكون حاصلة لشيء ثالث فتكون خاصّة بالنسبة إلى العاري عنه، مثل ما يقال: عدم قبول الاشتداد و التنقّص خاصّة للجوهر لا مطلقاً، بل بالنسبة إلى بعض الأعراض، و باقي الفصل ظاهر إلى قوله[٣]:

«و قد يكون الشيء[٤] بالقياس إلى كلّي[٥] خاصّة، و بالقياس إلى ما هو أخفض منه عرضاً عامّاً، فإنّ المشي و الأكل من خواصّ الحيوان و من الأعراض العامّة بالقياس إلى الانسان»[٦].

أقول: اللّون جنس للسواد و نوع للكيف، و فصل للجسم الكثيف، و خاصّة للجسم، و عرض عامّ للإنسان، و إنّما جاز ذلك لأنّ الحيوان في كونه حيواناً شيء و ذلك[٧] يسمّى الجنس الطبيعي، و في مجرّد مفهوم كونه جنساً شيء آخر و يسمّى الجنس المنطقي، و المجموع الحاصل من الأمرين شيء آخر و يسمّى الجنس العقلي، و مجرّد الجنسيّة و النوعيّة و الفصليّة و كون الشيء خاصّة و عرضاً عامّاً هي من مقولة المضاف، فالجنسيّة نوع من الاضافة و كذلك النوعيّة. و إذا[٨] قلنا: الاضافة جنس[٩] هذه الأمور، فقد حملنا النوع على الجنس حملاً غير ذاتي، فحمل[١٠] الجنسيّة على الاضافة[١١] و حمل النوعيّة على الجنسيّة حمل غير ذاتي، و حمل الاضافة على الجنسيّة و النوعيّة حمل ذاتي[١٢]، و إذا ثبت[١٣] كونها أموراً إضافيّة لا جرم صحّ اختلافها باختلاف الاضافات.

١- أقول: التفسير أقول ق: التفسير م. ٢- لازمة و ... قد تكون: - ت. ٣- إلى قوله: قوله ج.

٤- الشيء: إلى ت. ٥- كلّي: كلّ ت. ٦- و بالقياس إلى... الانسان: - م.

٧- ذلك: + الشيء ج، م. ٨- و إذا: فإذا ق. ٩- جنس: + وراء ج، م. ١٠- فحمل: و حمل ت.

١١- على الاضافة: - ت. ١٢- و حمل الاضافة... حمل ذاتي: - م.

١٣- ثبت: + أمر ج، + ذلك أمر م

[الفصل الخامس]

تنبيه: فهذه الألفاظ الخمسة و هي الجنس و النوع و الفصل و الخاصّة و العرض العامّ تشترك[1] في أنّها تحمل على الجزئيّات الواقعة تحتها بالإسم و الحدّ.

التفسير[2]: لقائل أن يقول: إنّ[3] الشيخ صدّر جميع فصول هذا[4] الكتاب إلى هذا الموضع بالإشارة و هذا الفصل صدّره بالتنبيه، فما الفائدة فيه؟[5]

فنقول: لأنّ من الأشياء ما تكون حاصلة[6] في العقول بالقوّة القريبة من الفعل و لايحتاج في استحضارها[7] إلى أكثر من نوع تذكير[8] و تنبيه[9]، و منها ما لا يكون كذلك بل لابدّ من تجشّم اكتساب[10] في[11] تحصيلها، و هذا الفصل من القسم الأوّل، فإنّ من عرف حقيقة هذه الخمسة فإنّه يكون عالماً بأنّها تعطي الجزئيّات الواقعة تحتها أسمائها و حدودها، فإنّه[12] كما يصحّ أن يقال: زيد انسان صحّ[13] أن يقال[14]: إنّه حيوان ناطق، و كذلك[15] القول في البواقي، و التأمّل عن ذلك[16] يكفيه أدنى تذكير[17] و تنبيه[18]، فلهذا السبب جعل هذا الفصل تنبيهاً لا إشارة.

واعلم أنّه قد جرت العادة بختم هذا الكتاب بذكر مشاركات هذه الخمسة و مباينتها و الشيخ اقتصر في هذا الكتاب على هذه المشاركة الواحدة.

[الفصل السادس]

إشارة إلى رسوم الخمسة: فالجنس[19] يرسم بأنّه كلّي يحمل على أشياء مختلفة الحقائق

١- تشترك - : كلّها مج. ٢- التفسير . - مج ع ٣- إنّ : - م ا ت، أ.
٤- فصول هذا : هذه الفصول لهذا ج. ٥- فيه : في ذلك ج. ٦- حاصلة : حاصلاً ج.
٧- استحضارها : استحضاره ج. ٨- تذكير: تذكر م. ٩- تذكير و تنبيه : تنبيه و تذكير أ.
١٠- اكتساب : اكتسابها م. ١١- في : - مج. ١٢- فإنّه : و إنّه مج م ه. ١٣- صحّ : يصحّ م ج.
١٤- زيد انسان صحّ أن يقال: - ت. ; ثابتة على الهامش م. ١٥- كذلك : كذا مج.
١٦- ذلك : هذا أ. ١٧- تذكير: تذكر مج. ١٨- تذكير و تنبيه : تنبيه و تذكير ج.
١٩- فالجنس . الجنس مج م ه. فالجسم م



في جواب ما هو، و الفصل يرسم بأنّه كلّي يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو في جوهره، و النوع يرسم بأحد المعنيين أنّه[1] كلّي يحمل على أشياء لا تختلف إلّا بالعدد في جواب ما هو و يرسم بالمعنى الثاني أنّه كلّي يحمل عليه الجنس و على غيره حملاً ذاتيّاً أوّليّاً. و الخاصّة ترسم بأنّها كلّيّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتي. و العرض العامّ يرسم بأنّه كلّي يقال على ما تحت حقيقة واحدة و على غيرها قولاً غير ذاتي[2].

أقول: المرسوم هيهنا[3] هو الجنس المنطقي يعني مجرّد المفهوم من الجنسيّة لا ما هو المعروض للجنسيّة[4] المسمّى جنساً طبيعيّاً. فقوله: «كلّي» يشترك فيه الخمسة المفردة. و قوله: «على أشياء مختلفة الحقائق» يخرج النوع الأخير و فصله و خاصّته[5]. و قوله: «في جواب ما هو» يخرج العرض العامّ و فصل الجنس. فالكلّي[6] جنس و القيدان الآخران[7] فصلان قريبان[8] فيكون ذلك حدّاً للجنس لا رسماً له.

و الشيخ جعله رسماً، فيشبه[9] أن يقال: إنّ كون[10] الحيوان جنساً ليس هو نفس مقوليّته على كثيرين[11] بالوجه المذكور، بل هذه المقوليّة لازمة من لوازم الجنسيّة، فلاجرم كان ذلك التعريف رسماً.

و من النّاس من يزيد فيه قيداً آخر و هو أن يكون أوّليّاً، و ذلك غير جائز لأنّ الجنس أعمّ من الجنس القريب، و الّذي يكون مقولاً في جواب ما هو قولاً أوّليّاً هو[12] الجنس القريب لا غير. فظهر أنّه لا يمكن ايراد[13] ذلك القيد في تعريف الجنس المطلق.

قال[14]: «و الفصل يرسم بأنّه كلّي يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو في

١- أنّه: بأنّه م.

٢- ذاتي: + التلخيص آ. + التفسير. قوله الجنس يرسم بأنّه كلّي يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو م. ٣- هيهنا: - آ. ٤- المعروض للجنسيّة: معروض الجنسيّة ج.

٥- فصله و خاصّته: خاصّته و فصله ج. ٦- فالكلّي: - ج و ثابتة على فوق السطر بخط جديد. «فالكلّي».

٧- الآخران: الأخيرين ت، آ، م. : الاخيران ج. ٨- قريبان: قريبان مع، آ. : - م.

٩- فيشبه: و يشبه ج. ١٠- إنّ كون: كون ن. : أن يكون ت. ١١- كثيرين: الكثيرين مع.

١٢- هو: فهو ج. ١٣- ايراد: أن يزاد مع. ١٤- قال. قوله د، ت.

جوهره»؛ أقول: قوله: «في جوهره»[1] أي في ماهيّته، و إنّما احتاج[2] إلى ذلك لأنّ العوارض سواء كانت لازمة أو مفارقة فإنّها صالحة لأن تقال في جواب أيّ شيء هو، لكنّه لا يكون ذاتيّاً و جوهريّاً للمسئول عنه.

قال[3]: «و النوع يرسم بأحد المعنيين بأنّه كلّي يحمل على أشياء لا تختلف إلّا بالعدد في جواب ما هو، و يرسم بالمعنى الثاني أنّه كلّي يحمل عليه الجنس و على غيره حملاً ذاتيّاً أوّليّاً»، و لقائل أن يقول: ما المعنى بالأوّليّة[4]، ثمّ[5] لماذا اعتبرها[6] في أحد الرسمين دون الثاني[7]؟ فنقول: الحمل الأوّلي هو الّذي لا يكون بينه و بين الموضوع واسطة، و إنّما شرط الأوّليّة في الرسم الثاني لأنّ كون الحيوان نوعاً ليس إلّا بالقياس إلى الجنس القريب له، فلا جرم اعتبر فيه الأوّليّة. و أمّا الرسم الأوّل فإنّه من الممتنع أن يكون وصفان مقولان[8] على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو، ثمّ يكون أحدهما أوّليّاً دون الثاني لأنّه إنّما يكون مقولاً في جواب ما هو إذا كان متضمّناً لكلّ الذاتيّات، و حينئذٍ لا يبقى هناك شيء آخر ليكون دالّاً على ماهيّة[9] تلك الأشياء. و باقي الإشارة معلوم[10].

[الفصل التاسع]

إشارة إلى الحدّ: الحدّ قول دالّ على ماهيّة الشيء، و لا شكّ في[11] أنّه يكون مشتملاً على مقوّماته أجمع، و يكون لا محالة مركّباً من جنسه و فصله لأنّ مقوّماته المشتركة هي جنسه و المقوّم الخاصّ فصله. و ما لم يجتمع للمركّب ما هو مشترك و ما هو خاصّ لم تتمّ للشيء حقيقته المركّبة. و ما لم يكن للشيء تركيب في حقيقته لم يمكن أن يدلّ[12] عليها

1- أقول قوله في جوهره. - س ج. 2- احتاج: يحتاج س ج. 3- قال: قوله د ت.

4- بالأوّليّة: الأوّليّة آ. 5- ثمّ: و ي. 6- اعتبرها: الشيخ س ج. 7- الثاني: الآخر ج.

8- وصفان مقولان: وصفا مقولا د ت. 9- ماهيّة: الماهيّة ي. 10- معلوم: معلومة ي ا ت.

11- في: - م. 12- لم يمكن أن يدلّ: لم يدلّ آ.



بقوله: فكلّ محدود مركّب في المعنى. و يجب أن يعلم أنّ الغرض في التحديد[١] ليس هو التمييز[٢] كيف اتّفق، و لا أيضاً بشرط أن يكون من الذّاتيّات من غير زيادة اعتبار آخر بل أن يتصوّر به المعنى كما[٣] هو. و إذا فرضنا أنّ شيئاً من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه: كما تدّعي أنّ الحيوان[٤] له بعد كونه جسماً ذانفس فصلان[٥] كالحسّاس[٦] و المتحرّك بالإرادة، فإذا[٧] أورد أحدهما وحده كفى[٨] في الحدّ الّذي يراد[٩] به التمييز الذّاتي[١٠] و لم يكف في الحدّ الّذي يطلب فيه أن يتحقّق ذات الشّيء و حقيقته كما هو[١١]، و لو كان الغرض في الحدّ[١٢] التمييز بالذّاتيّات كيف اتّفق لكان قولنا الانسان[١٣] جسم ناطق مائت حدّاً.

أقول[١٤]: أمّا الّذي[١٥] قاله في حدّ الحدّ[١٦] فعليه[١٧] إشكال، و هو أنّه لو كان للحدّ حدّ لكان لحدّ الحدّ حدّ آخر[١٨] و يلزم[١٩] منه[٢٠] التسلسل.

و جوابه: أنّ حدّ الحدّ داخل في الحدّ المطلق من حيث أنّه حدّ[٢١]، يمتاز عن سائر المحدود من حيث أنّه مضاف إلى الحدّ[٢٢]، فيكون تحديد الحدّ المطلق[٢٣] تحديداً لحدّ[٢٤] الحدّ من حيث أنّه حدّ و أمّا ما به الامتياز و هو تلك الاضافة فهو غنيّ عن التعريف لأنّ طبائع النسب[٢٥] معلومة عند العلم بالمنسوبات[٢٦]. و رسم[٢٧] الحدّ هو أنّه قول يقوم مقام الاسم في الدّلالة على الذّات.

١- التحديد: التحدّد أ. ثمّ صحّح على الهامش. ٢- التمييز: + بالذاتيّات م. ٣- كما. فما م.
٤- أنّ الحيوان: للحيوان م ٥- فصلان: + يساويانه م. ٦- كالحسّاس: مثل الحسّاس م.
٧- فإذا: و إذا أ. ٨- كفى. - ذلك م. ٩- يراد: يطلب م ١٠- الذاتي: بالذاتيات م.
١١- هو. - هي أ. ١٢- في الحدّ: بالحدّ أ. ١٣- الانسان: للانسان م
١٤- أقول. التفسير أقول أ: التفسير م. ١٥- الّتي: الذاتي ت. ١٦- أمّا... الحدّ: - ج.
١٧- فعليه: عليه ج. ١٨- آخر. - ج، ت. ١٩- و يلزم: ليلزم. و لزم أ. ٢٠- منه: - ج، ت، أ.
٢١- حدّ: حدّ م ج. ٢٢- من حيث أنّه... إلى الحدّ: - م، ج، ت. ٢٤- تحديد الحدّ المطلق: - م.
٢٣- لحدّ: حدّ م: أضيف على فوق السطر ج. ٢٥- النسب: النسبة م، ت.
٢٦- الحدّ من حيث... بالمنسوبات: - ج، و بدله: جالكرة القريبة من العقل
٢٧- و رسم: فرسم م، ج، ت.



قال[1]: «و لا شكّ في[2] أنّه يكون مشتملاً على مقوّمات أجمع، و يكون لا محالة مركّباً من جنسه و فصله لأنّ مقوّماته المشتركة هي[3] جنسه و المقوّم الخاصّ[4] فصله، و ما لم يجتمع للمركّب ما هو مشترك و ما هو خاصّ لم يتمّ[5] للشيء[6] حقيقته المركّبة.» المعنى: القول[7] المركّب من ذاتيات الشيء[8] المميّز له[9] عن غيره قد يكون متضمّناً لكلّ ذاتياته، و قد لا يكون، مثل قولنا: الإنسان جسم ناطق، فإنّ الناطق لا يدلّ على التغذّي و النموّ و الحسّ و الحركة إلّا بالالتزام. و من المعلوم أنّ مثل هذا التعريف ليس من قبيل الرسوم لأنّ الرسم تعريف الشيء بخواصّه و أعراضه، و هذا التعريف ليس[10] إلّا بالذاتيات، فإذن هذا التعريف حدّ ناقص. و إذا كان الحدّ قد يكون تامّاً و قد يكون ناقصاً فالحكم على الحدّ بوجوب[11] اشتماله على كلّ الذاتيات يكون[12] مستدركاً. أو يقال بأنّ[13] هذا النوع لا يسمّى حدّاً. و هو يناقض ما نصّ عليه في حدوده، و لا[14] يسمّى أيضاً[15] رسماً، بل هو قسم ثالث. و حينئذٍ يستمرّ[16] لفظ الكتاب.

و قوله: «يكون لا محالة مركّباً من جنسه و فصله.» فاعلم[17] أنّ هذا كلام[18] مشهور، و الشيخ رجع عنه في الحكمة المشرقيّة و قال ما هذا حكاية ألفاظه[19]: «و أمّا المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهر فمنها ما تتألّف حقائقها من حقائق أجناسها و فصولها، و هذه[20] إنّما[21] يدلّ بها[22] على ذواتها

١- قال: قوله ه‍، ت.   ٢- في: - ه‍، ت.   ٣- هي: - ه‍، ت.   ٤- الخاصّ: - م، ج.

٥- يتمّ: يتميّز م.   ٦- للشيء: الشيء آ.

٧- المعنى القول: المعنى القول ق. : المعنى أنّ القول ت، ه‍ (لكن على الهامش بخط جديد بدله «وأقول القول»)

أقول القول ج.   ٨- ذاتيات الشيء: الذاتيات للشيء ه‍، ت.   ٩- المميّز له: المميّزه ج.

١٠- من قبيل... ليس: - ج.   ١١- بوجوب: أنّه يوجب مج.   ١٢- يكون: فيكون ج.

١٣- بأنّ: أنّ آ.   ١٤- ولا: فلا ه‍، ت.   ١٥- لا يسمّى أيضاً: لا أيضاً يسمّى مج.

١٦- يستمرّ: لا يستمرّ مج.   ١٧- فاعلم: و اعلم ج.   ١٨- كلام: الكلام ت.

١٩- ألفاظه: لفظه ج.، كلامه آ.   ٢٠- هذه: هذا ج، م.

٢١- إنّما: + تحدّ بما مج. (أضيف على فوق السطر بخط جديد.)

٢٢- بها: - ت، ه‍ (لكن ثابتة على فوق السطر بخط جديد): لها ؟.

و أمّا[1] الأمور المركّبة غير[2] هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدوداً، و[3] لكنّك لا تجدها مركّبة من أجناس و فصول. أمّا إنّك تجد لها حدوداً فلأنّك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم و من مقوّماته. و أمّا إنّك لا تجدها مركّبة من أجناس و فصول فلأنّ تركيبها[4] ليس من أجناس و فصول. و يجب أن يتوقّع من علمه أن يكون دالاً على الماهيّة، و مطابقاً لمفهوم اللّفظ، ليس مأخوذاً[5] من أمور لازمة و[6] لاحقة لمفهوم اللّفظ. و ما عليك بعد أن تفصل[7] هذا أن لا تكون أوردت[8] جنساً و فصلاً فيما[9] لا يكون له جنس و فصل، و من الّذى يرضى عليك ذلك؟ و أمّا[10] أمثال هذه التركيبات فمثل حدّنا الجسم المأخوذ مع البياض، فإنّك تحتاج[11] أن تدلّ على حقيقة الجسم و حقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما[12] و تدلّ على وجود البياض منهما[13] للجسم، فإذا فعلت ذلك فتراك قصرت في الدّلالة على حقيقة الشيء[14] و انحرفت عنها إلى تعريفها بلوازمها كلّاً.

و أصناف التركيبات التى من هذا القبيل كثيرة و ربّما[15] يقع التركيب للمثنّى، مع بإحدى[16] علله: أمّا الفاعليّة مثل[17] المطاعة فإنّه إسم لقائمة مقرونة بالفاعل[18]. و أمّا المادّيّة[19] مثل[20] الفرحة[21] فإنّه[22] مثلاً إسم لبياض مقرون بموضوع[23] و هو جبين الفرس و أمّا الصّوريّة مثل الأفطس فإنّه إسم للأنف المقعّر، و أمّا الغائيّة مثل الخاتم فإنّه إسم لحلقة مقرونة

١- و أمّا: فأمّا م، م. ٢- غير: من هـ، ت. ٣- و: - آ. ٤- تركيبها: تركّبها هـ.

٥- مأخوذاً: + لا م. ٦- و: أو هـ، ت.

٧- تفصل: تعقل هـ، ت: يفعل م. و أمّا على الهامش: يعقل. ٨- أوردت: قد أوردت ت، هـ.

٩- فيما: مقات. : - م. ١٠- و أمّا: فأمّا م. ١١- تحتاج: + على ع.

١١- ذاتهما: ذاتيهما م: ذاتات. ١٢- منهما: فيهما ت.

١٣- و حقيقة البياض... الشيء: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ. ١٥- و ربّما: فربّما و آ، ع، م.

١٦- بإحدى: - م. ١٧- مثل: لمثل ع، م. ١٨- بالفاعل: بالفاعلية هـ، ت.

١٩- المادّيّة: المادة م. ٢٠- مثل: فمثل ع: مثلاً م.

٢١- الفرحة: القرحة ع: اللدوة م، [الفرحة في وجه الفرس: الغرّة] ٢٢- فإنّه: فإنّها م.

٢٣- بموضوع: لموضوع آ: بالموضوع هـ: بموضع م.



بما هو كمال لها و غاية من التجمّل بها[1] في الأصح. و يجب الآن أن لا يناقش في الأمثلة إذا انكشف[2] جليّة الحال فيها عن[3] خلاف ما قلناه[4].

و ربّما يقع التركيب مع المعلولات مثل الخالق و الرازق و غير ذلك. و قد يكون ضرب من التركيب بين أشياء[5] لا هي علل بعضها لبعض و لا معلولات. و ربّما[6] كانت متشابهة[7] كتركّب[8] العدد من الآحاد، و ربّما كانت مختلفة كتركّب[9] البُلْقَة من السواد و البياض. و ربّما كان التركيب بين[10] أول سائطها تقتضي استضافة[11] تركيب آخر معوّى إليها مثل التركيب لأجزاء السرير، فإنّه لا يتمّ السرير بتركيب[12] أجزاء الخشب[13] ما لم يكن معها ترتيبه.

و مثل تركيب[14] الاسطقسات[15] في[16] الكائنات فإنّه لا يتمّ الكائن منها بتركيب[17] أجزاء[18] الاسطقسات[19] ما لم يكن هناك[20] معها استحالة و امتزاج. و إذا حقّقت كلّي[21] - مثل[22] ما أوردناه من الترتيب و الاستحالة - أحد أجزاء المركّب في المفهوم و إن لم يكن جزءاً، و لا[23] قائماً بنفسه. بل كان من توابع الأجزاء[24] الأولى القائمة في أنفسها.

و هذا الفصل إلى هيهنا نقلناه بعبارة الشيخ[25]. و إنّما فعلنا ذلك لأنّ بعض المتأخرين لمّا عثر على[26] هذا الكلام أورده في كتبه و جعله اعتراضاً على كتاب الإشارات. و لو

١- بها: لها د. ٢- انكشفت: ينكشف ج. ٣- عن: على د. ٤- قلناه: نقلناه ت.

٥- أشياء: الأشياء م. ٦- و ربما: فربما م. ٧- متشابهة: مشابهة مج.

٨- كتركب: كتركيب ت ج. ٩- كتركب: كتركيب ج ت. ١٠- بين: أمور مج.

١١- استضافة: استنافة ت. ١٢- تركيب: بتركب مج. ١٣- الخشب: الخشبة ه.

١٤- تركيب: التركيب أ: الأصول وهي الأجزاء البسيطة التي تركب منه المركب مج.

١٥- الاسطقسات: كالاسطقسات م للاسطقسات مج. ١٦- في: من ج.

١٧- بتركيب: بتركب آ مج. ١٨- أجزاء: الأجزاء ج: أمر م. ١٩- الاسطقسات: ع.

٢٠- هناك: ... ٢١- كلي: لكان ب: آ.

٢٢- كان مثل: لكان مثل ثمّ شطب عليها بخط جديد و يدله على فوق السطر: لكان.

٢٣- و لا: أولاً مج: ... ٢٤- الأجزاء: أجزاء ت.

٢٥- راجع: منطق المشرقيين لابن سينا، القاهرة ١٩١٠ م، ص ٢٠-٢٢. ٢٦- على: عن ج.



أنصف لاعترف أنّه إنّما[١] أخذه من الشّيخ و استفاده من كتبه و كلن[٢] يستحيي[٣] أن ينسبه إلى نفسه. لكنّه[٤] مثلما جاء في الحكمة[٥] اليونانية[٦]: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت.

قال: [٧] و ما لم يكن للشّيء[٨] تركيب في حقيقته لم يدلّ عليها[٩] بقول. فكلّ[١٠] محدود مركّب في المعنى. فأقول[١١]: إنّا[١٢] قد بيّنّا أنّ من الحقائق ما تكون بسيطة[١٣] و[١٤] لا يكون لها[١٥] شيء من الأجزاء و[١٦] المقوّمات، فإنّ تعريفها إنّما يكون بلوازمها القريبة البيّنة، فلا يخلو إمّا أن يكون المقصود بالتّعريف[١٧] هو ذوات تلك البسائط أو كونها ذوات تلك اللّوازم. فإن كان المقصود بالتّعريف هو[١٨] ذوات تلك البسائط فلا يخلو إمّا أن يقع[١٩] من تلك اللّوازم انتقال إلى تصوّر الذّات[٢٠] حتّى يكون تصوّرها يوجب انتقال الذّهن إلى تصوّر الذّات[٢١] الّتي لها تلك اللّوازم، فيكون هذا التّعريف تعريفا[٢٢] يقوم مقام الحدّ و بالجملة تكون دلالته[٢٣] على معنى ذات الشّيء بتوسّط حال[٢٤] من أحواله، فلا يجب أن يقصر[٢٥] عن الدّلالة على ذاته بتوسّط ألفاظ موضوعة لمقوّماته، لأنّه لا افتراق بينهما في توصيل[٢٦] الذّهن إلى حاقّ[٢٧] الشّيء. و بالجملة فالغرض من الحدّ هو[٢٨] أن يحصل في النّفس صورة مطابقة للأمر في نفسه و إذا[٢٩] كان الشّيء في نفسه له[٣٠] ماهيّة مخصوصة، ثمّ يكون لها لازم قريب، و حصل التّصوّر على

١- إنّما: لما مج. ٢- كان: لكان م. ٣- يستحيي: لم يستحيي ت د: يستحق م.

٤- لكنّه: لكن ج د م: لكنّه ت: د. (ثمّ صحّح بخطّ جديد)

٥- الحكمة: + الالهيّة د. (ثمّ شطب عليها). ٦- اليونانية: اليونانيّة ج. ٧- قال: قوله د ت.

٨- للشّيء: الشّيء ت د. ٩- عليها: عليه ج. ١٠- فكلّ: و كلّ ج: أ ت.

١١- فأقول: أقول د ج ت. ١٢- إنّا: - ج. ١٣- بسيطة: بسيطا ج. ١٤- و: - د.

١٥- لها: له ج. ١٦- و: - مج أ. ١٧- بالتعريف: من التعريفات مج أ. ١٨- هو: - مج أ.

١٩- أن يقع: أن يكون يقع ج. ٢٠- الذات: الذوات ب. ٢١- الذات: الذوات أ.

٢٢- تعريفا: - د ج. ٢٣- دلالته: دالّة ج. ٢٤- حال: أحوال د ج ت أ.

٢٥- يقصر: يقتصر مج: نقص أ. ٢٦- توصيل: توصل أ: توسط مج.

٢٧- حاقّ: ذات ج م. و أيضاً بعد التصحيح بخطّ جديد على هامش د. ٢٨- هو: - مج.

٢٩- و إذا: فإذا د ج أ. ٣٠- في نفسه له: له في نفسه د: في ذاته له مج.



هذا الوجه كانت الصّورة الذّهنيّة مطابقة للأمر[1] الخارجي، فيكون القول الدّالّ عليه حدّاً. و أمّا إذا لم يقع به نقل[2] إلى تفهيم[3] الذّات و إنّما[4] يكون قصارى البيان فيه أن يعرف الشّيء بما يتميّز به[5] عن غيره، و لا يزيد من[6] تعريف ذاته إلّا[7] على المعلوم من شيئيّته و أنّه مخصوص بلوازم تلزمه، و أمّا خاصيّته في ذاته فلا تعلم بذلك و لا توقف عليها، و هي الّتي ينبغي أن تعلم حتّى تعلم الماهيّة، فهذا من قبيل الرّسوم. هذا إذا كان المقصود بالتّعريف هو[8] نفس الذّات[9]، أمّا إذا كان المقصود بالتّعريف[10] كون ذلك البسيط هو[11] ذلك اللّازم كان ذكر تلك اللّوازم بالقياس إلى هذا المقصود حدّاً. و الحاصل[12] إنّا إن[13] شرطنا في الحدّ أن يكون قولاً دالّاً على أجزاء المحدود فالبسيط[14] ليس[15] له حدّ. و إن لم نعتبر ذلك بل المعتبر[16] فيه أن يفيد تصوّر حقيقة الشّيء كما هي أمكن أن يكون للبسائط حدود.

و قوله[17]: «و يجب أن يعلم أنّ الغرض في[18] التّحديد[19]» إلى آخره، معناه[20] الغرض من التّحديد هو أن يحصل في الذّهن صورة مطابقة لحقيقة[21] الشّيء و ماهيّته، و ذلك لا يحصل إلّا عند حصول[22] جميع الذّاتيّات في الذّهن. و كما[23] أنّ للحقائق تكوّن[24] أوّلاً ثمّ يلزمها امتيازها عن غيرها، فكذلك[25] إذا ارتسمت في الذّهن يلزمها امتيازها عن غيرها، فالطّالب لتصوّر الماهيّة لا يكون مطلوبه بالذّات هو ذلك الامتياز[26]، بل المطلوب انتقاش

۱- في نفسه... للأمر: ـ ت. ۲- نقل: انتقال م، ت؛ لنقل مج. ۳- تفهيم: تفهّم مج، م.

۴- و إنّما: فإنّما م، ت. ۵- به: ـ مج. ۶- من: في م، ت. ۷- إلّا: شطب عليها بخطّ جديد م.

۸- هو: ـ م، ت. ۹- الذّات: الماهيّة م، ت. ۱۰- هو نفس... بالتّعريف: ـ م.

۱۱- هو: ذاك ج؛ ـ ا ت م. (بخطّ جديد على فوق السّطر)، دالّاً على مج.

۱۲- و الحاصل: فالحاصل آ. ۱۳- إن: إنّا م، ت؛ ـ مج.

۱۴- فالبسيط: فالشّرط آ. ثمّ صحّح على الهامش. ۱۵- ليس: ثابتة على الهامش م.

۱۶- المعتبر: يعتبر آ. ۱۷- و قوله: قال ج. ـ ت. ۱۸- في: من ج.

۱۹- التّحديد: ـ هو أن يحصل آ. ۲۰- معناه: أقول إنّ م، ت؛ أقول ج؛ أقول إنّ معناه آ.

۲۱- لحقيقة: لحقيقة آ. ۲۲- حصول: حضور م، ت، آ. ۲۳- و كما: كما مج.

۲۴- تكوّن: تكون آ، مج، م، ثمّ صحّح بخطّ جديد؛ يكون ت. ۲۵- فكذلك: فلذلك مج.

۲۶- الامتياز: ـ بل الامتياز م، ثمّ شطب عليها.



النفس بكنه تلك الماهية[١] ثم ذلك الامتياز يحصل على طريق التبعية

و قوله[٢]: و إذا[٣] فرضنا أنّ شيئاً من الأشياء[٤] له بعد جنسه فصلان يساويانه[٥]؛ يشير به إلى أنّ الماهيّة الواحدة ليس لها فصلان يساويانها[٦] في التحقيق. و في المشهور أنّ ذلك جائز[٧]. فلو[٨] قدرنا جواز ذلك وجب ذكرهما[٩] جميعاً. لأنّ الذات أنما حصلت منهما، فالاقتصار على أحدهما لا يكون مفيداً لتصوّر الحقيقة كما هي.

و قوله: فلو كان الغرض في[١٠] الحدّ هو التمييز لكان[١١] قولنا: الانسان جسم ناطق مائت حدّاً له، فاعلم[١٢] أنّ[١٣] هذا تصريح بأنّ أمثال ذلك لا يسمّى حدوداً و لكنه في رسالة الحدود سمّاها[١٤] حدوداً ناقصة.

و اعلم أنّه لو التزم ملتزم[١٥] تسمية ذلك حدّاً لم يمكننا إبطال كلامه إلّا بأن نقول: الحدّ هو الّذي يفيد[١٦] ماهيّة الشيء، و هذا غير مفيد لذلك[١٧] فلا يكون حدّاً. و إذا كنّا[١٨] آخر الأمر نحتاج[١٩] إلى هذا الكلام لم يكن لما[٢٠] ذكره[٢١] من أنّه: لو كان الغرض من الحدّ هو التمييز بالذّاتيات لكان قولنا: الانسان جسم ناطق مائت حدّاً، فائدة.

و اعلم أنّ إدخال المائت في الحدّ[٢٢] كلام مشهور[٢٣] و ليس بمحقّق، لأنّه قال في الشفاء[٢٤] في فصل رسوم النوع: و إذا[٢٥] قيل: ناطق للإنسان[٢٦] و للملك[٢٧]، لم يكن[٢٨] إلّا

١- الماهية: ثم تلك الماهية م. ٢- و قوله: قوله ج. ٣- و إذا: فإذا مج؛ م، أ، ج.

٤- من الأشياء: - مج. ٥- يساويانه: - أ. ٦- يساويانها: يساويانه مج؛ أ، ت. ٧- جائز: - ث.

٨- فلو: و لو آ. ٩- ذكرهما: ذكرهما م. ١٠- في: من ج. ١١- لكان: و كان آ.

١٢- فاعلم: و اعلم هـ. ١٣- فاعلم أنّ: - ج.

١٤- في رسالة الحدود سمّاها: سمّاها في رسالة الحدود م. ١٥- التزم ملتزم: ألزم ملزم م.

١٦- يفيد: تصوّر ج، م. ١٧- لذلك: كذلك م. ١٨- كنّا: في د، ث.

١٩- آخر الأمر نحتاج: يحتاج آخر الأمر م. ٢٠- لما: ما ج. ٢١- ذكره: ذكرناه هـ، ث.

٢٢- الحدّ: الحدود هـ. ٢٣- مشهور: مشهوري ث، آ.

[٢٤- راجع: الشفاء، المنطق، المدخل، المقالة الحادي عشر، ٦/٣٣] ٢٥- و إذا: فإذا مج، م: إذا هـ.

٢٦- ناطق للانسان: ناطق الإنسان ث. الانسان ناطق هـ. ثم صحّح الانسان على الهامش بخط جديد على: للانسان هـ. ٢٧- للملك: الملك ج، م، ت. ٢٨- لم يكن: - م.

باشتراك الاسم، و الناطق[1] الّذي هو فصل مقوّم للإنسان[2] غير مقول على الملائكة. و إذا كان كذلك لم يكن المعنى الناطق جنساً للإنسان و الملائكة، فلم يكن إدخال الميّت فصلاً يقسّم الحيوان الناطق إلى الإنسان و غيره محتاجاً إليه.

[الفصل الثامن]

وهم و تنبيه: و إذا كانت الأشياء الّتي يحتاج إلى ذكرها في الحدّ محدودة، و هي مقوّمات الشيء، لم يحتمل التحديد إلّا وجهاً واحداً من العبارة الّتي تجمع المقوّمات على ترتيبها أجمع، و لم يمكن أن يوجز و لا أن يطوّل لأنّ ايراد الجنس القريب يغني عن تعديد واحد واحد من المقوّمات المشتركة[3] إذ[4] كان اسم الجنس يدلّ على جميعها دلالة التضمّن، ثمّ يتمّ الأمر بايراد الفصول. و قد علمت أنّه إذا زادت الفصول[5] على واحد لم[6] يحسن الايجاز و الحذف، إذ كان الغرض من التحديد تصوّر[7] كنه الشيء[8] كما هو، و ذلك يتبعه التمييز أيضاً[9]. ثمّ لو تعمّد متعمّد أو سها أو نسي باسم الجنس و أتي بدله بحدّ الجنس لم نقل إنّه خرج عن أن يكون حادّاً مستعملين معه[10] في تطويل الحدّ، فلا ذلك[11] الايجاز محمود كلّ ذلك الحمد[12] و لا هذا التطويل مذموم كلّ ذلك الذمّ إذا حفظ فيه الواجب من الجمع و الترتيب. و كثيراً مّا يتّفق في الرّسوم بزيادة تزيد[13] على الكفاية للتمييز، و ستعلم الرّسوم عن قريب.

ثمّ[14] قول القائل: إنّ[15] الحدّ قول وجيز كنه و كنا بنفسّن بياناً للشيء إضافيّ مجهول لأنّ الوجيز غير محدود؛ فربّما كان الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء طويلاً بالقياس إلى غيره،

١- فالناطق: و الناطق م. ٢- للانسان: الانسان هامش ت. ٣- المشتركة. + بينها م.

٤- إذ: إما م. ٥- أنّه إذا زادت الفصول: أنّ الفصول إذا زادت م. ٦- لم: لا م.

٧- من التحديد تصوّر: من الحدّ أن يتصوّر م. ٨- الشيء: + و حقيقته م. ٩- أيضا: - ف.

١٠- معه: معنيه م. ١١- فلك: فلذلك م. ١٢- كلّ ذلك الحمد: - آ. ١٣- تزيد: - م.

١٤- ثمّ: ثمّ م. ١٥- إنّ: - م.



و استعمال أمثال هذا في حدود أمور غير إضافية[١] خطاء[٢] قد ذكر لهم في كتبهم[٣] فليتذكّروه.

القول[٤]: الغرض[٥] [٦] أنّ[٧] التحديد لمّا كان من شرطه ذكر كلّ المقوّمات استحال أن يكون للشيء أكثر من حدّ واحد، و امتنع تطويله و إيجازه لأنّ إسم الجنس القريب يدلّ على كلّ المقوّمات[٨] المشتركة بالتضمّن، و يتمّ الأمر بعد ذلك بإيراد الفصول المقوّمة سواء كانت واحدة أو كثيرة. و لو أنّه ذكر بدل[٩] إسم الجنس حدّه[١٠] كان ذلك أيضا[١١] جائزاً إذا راعى ما يجب مراعاته[١٢] من تقديم[١٣] الجنس على الفصل و العامّ على الخاصّ[١٤].

قوله[١٥]: و كثيراً ما ينتفع في الرّسوم بزيادة تزيد[١٦] على الكفاية، معناه أنّ الرّسم[١٧] تعريف الماهيّة[١٨] بلوازمها و آثارها و مهما كانت المعرّفات[١٩] أكثر كانت المعرفة الحاصلة أتمّ. و اعلم[٢٠] أنّه لم يحمل الزيادة تامّة دائماً بل في الأكثر، و السّبب فيه أنّ من[٢١] اللّوازم ما تقتضيه الماهيّة بغير واسطة[٢٢]، و منها ما يكون بواسطة. والّذي لا يكون بواسطة امتنع أن يزيد على الواحد في[٢٣] الماهيّات البسيطة لأنّ الواحد من كلّ وجه لا يصدر عنه أكثر من الواحد[٢٤]. فإذا[٢٥] عرف[٢٦] البسيط بلازمه[٢٧] القريب استحال[٢٨] أن يكون لضمّ سائر اللّوازم إليه مدخل في زيادة[٢٩] التعريف، لأنّ لزوم سائر اللّوازم أنّما يكون بواسطة اللّازم[٣٠] الأوّل.

١- اضافية: اضافى م. ٢- خطاء: - م ش. ٣- في كتبهم: - أ.
٤- أقول: التفسير م مج التفسير أقول أ. ٥- الغرض: - من أ مج.
٦- و هو تنبيه ... الغرض. - ج. و بدله: ولم قد ذكر بعد ذلك. ٧- أنّ: - أ.
٨- المقوّمات. المقدّمات ج. ٩- بدل: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.
١٠- حدّه. وحده ج. - س. ١١- ذلك أيضا: أيضا ذلك ج. ١٢- مراعاته: رعايته م ت أ.
١٣- تقديم: تقديمها م. ١٤- العامّ على الخاصّ: على الخاصة مج.
١٥- قوله. ثم ذكر أنّه ج م ت هـ بعد التصحيح. ١٦- تزيد: تدلّ م ج ت. - م.
١٧- معناه أنّ الرّسم: و ذلك بأنّ الرسوم ج. ١٨- الماهيّة. الماهية ج م.
١٩- المعرّفات: المعلومات أ. ٢٠- و اعلم: فاعلم مج. ٢١- من: - ج.
٢٢- بغير واسطة: من غير واسطة أ. ٢٣- في: من ج. ٢٤- الواحد: واحد ج.
٢٥- فإذا: و إذا م ج ت. ٢٦- عرف: عرفت ج. اعرفت ت. ٢٧- بلازمه: بلازمة ت.
٢٨- استحال: استحالة م. ٢٩- زيادة: زيادته م. ٣٠- اللّازم. اللوازم م.



فاستحال[1] أن يكون لها إفادة زيادة في[2] المعرفة، أمّا في المناسبات المركّبة و في التعريف باللّوازم البعيدة فلا[3] شكّ أنّ اللّوازم الكثيرة أقوى في التعريف من اللّازم[4] الواحد، منها[5] جعل الشيخ حكمه أكثريًّا.

قوله[6]: ونتمّ قول القائل: إنّ[7] الحدّ قول وجيز[8] إلى آخره، أقول[9]: كون الشيء وجيزًا أمر إضافي، و لذلك[10] يختلف باختلاف الإضافات. ثمّ الإضافات[11] قد تكون مضبوطة، و قد لا تكون. فالأوّل مثل النصف و الثلث و الضعف و غير ذلك، فإنّ[12] للشيء نصفًا واحدًا[13]، ويستحيل أن يزداد أو[14] ينتقص[15]. و الثاني: كالجزء و البعض و الأضعاف و الأجزاء[16]، فإنّ جزء الشيء غير متعيّن[17] بل هو محتمل للزيادة و النقصان، و كذلك[18] الأضعاف و الأجزاء.

و إذا ثبت ذلك فنقول: لا يمكن أن يجعل الوجيز جزءًا[19] من حدّ الحدّ لوجهين:

الأوّل، هو[20] أنّ الحدّ أمر غير[21] إضافي و الوجيز أمر[22] إضافي، و تحديد ما لا يكون إضافيًّا بالإضافي[23] باطل.

الثاني[24]، أنّ الوجيز مع كونه إضافيًّا ليس من الإضافات المضبوطة المعلومة[25]، بل طبيعته[26] مجهولة إذ ليس للوجيز حدّ معيّن، فلاجرم لا يجوز استعماله في التعريف الّذي للحدّ.

١- فاستحال . المستحيل م. ٢- زيادة في: في زيادة ج. في زيادة في م.

٣- فلا . و لا [illegible] ت. لا ج. ٤- اللازم: اللوازم ت. ٥- منها: منه ذلك م. ٦- قوله: قال ج.

٧- إنّ: [illegible] م [illegible]. ٨- إنّ الحدّ قول وجيز: حدّ وجيز ج. ٩- أقول: [illegible] ج. [illegible] ت.

١٠- لذلك: كذلك ج. ١١- الإضافات: الإضافيات ت. ١٢- فإنّ: [illegible] م.

١٣- للشيء نصفًا واحدًا: الشيء نصف واحد م. ١٤- أو: [illegible]. ١٥- ينتقص: ينقص مع

١٦- و الأضعاف و الأجزاء: [illegible]. ١٧- متعيّن: متغيّر ت. ١٨- كذلك: كما [illegible].

١٩- جزءًا: [illegible] وجيزًا ج. ٢٠- هو: [illegible] ت. ٢١- غير: [illegible] ت. ٢٢- أمر: [illegible] مع

٢٣- بالإضافي: [illegible] فيما يكون إضافيًا [illegible] ج. ٢٤- الثاني: [illegible]

٢٥- المعلومة: [illegible]. ٢٦- طبيعته: طبيعة ت.

[الفصل التاسع]

إشارة إلى[١] الرسم: و أمّا إذا عرّف الشيء بقول مؤلّف من أعراضه و خواصّه الّتي تختصّه جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه. و أجود الرسوم[٢] ما يوضع فيه الجنس أوّلاً ليتقيّد ذات الشيء. مثاله ما يقال للإنسان: أنّه حيوان مشّاء على قدميه عريض الأظفار ضحّاك بالطبع، و يقال للمثلّث: أنّه الشكل الّذي له ثلاث زوايا. و يجب أن يكون الرسم بخواصّ و أعراض بيّنة للشيء، فإنّ من عرّف المثلّث بأنّه الشكل الّذي زواياه مثل قائمتين[٣] لم يكن رسمه إلّا للمهندسين.

أقول[٤]: تعريف الشيء بالخواصّ و العوارض رسم، لكن ليس كلّ رسم فإنّه يكون تعريفاً بالخواصّ، بل[٥] التعريف بالخاصّة[٦] الواحدة أيضاً[٧] رسم

بل الحقّ أنّ تعريف الماهيّات البسيطة لا يمكن إلّا باللازم الواحد لما ثبت أنّ اللازم القريب للبسيط[٨] ليس[٩] أكثر من واحد عنده[١٠].

و اعلم أنّ هيهنا بحثاً لا بدّ منه، و هو أنّ اللازم المعرّف للشيء لا يمكن أن يكون أعمّ من الشيء و لا أخصّ[١١] بل يجب ان يكون مساوياً. و ذلك[١٢] اللازم منّا[١٣] لا يعرف إلّا بواسطة الملزوم الّذي هو علّة له، فيتوقّف معرفة كلّ واحد منهما على الآخر.

و حلّه أنّا نأخذ[١٤] من اللوازم ما هو أعمّ من الشيء، ثمّ نقيّد البعض بالبعض فيصير مساوياً للشيء و لا يلزم[١٥] الدور. مثاله أنّا إذا عرفنا الكيفيّة[١٦] بأنّها هيئة قارّة لا يوجب

١- إلى . ـ قدّم ٢- الرسوم . الرسم م (ثمّ صحّح على الهامش)
٣- مثل قائمتين : مساوية لقائمتين م ٤- أقول التفسير م : التفسير أقول أ. ٥- بل : فإنّ ج.
٦- بالخاصّه . بالخاصيّة مج ٧- أيضاً رسم : رسم أيضاً م د ت. ٨- للبسيط : البسيط ج د ت.
٩- ليس : ـ ج ١٠- عنده . عقلاء د ت. : ـ مج ١١- أخصّ : ـ منه أ د ج
١٢- و ذلك : لذلك ت د م ثمّ صحّح بخطّ جديد. ١٣- منّا . فمات د. بعد التصحيح بخطّ جديد.
١٤- نأخذ : يجدج. ١٥- لا يلزم : ـ منه د ث. ١٦- الكيفيّة : الكيف د : الهيئة ث.



تصوّرها تصوّر شيء خارج عنها، و لا[1] نسبة و لا قسمة[2] في أجزاء حاملها[3]، فكلّ[4] واحد من قيود هذا التعريف أعمّ من الكيف، فلا يكون العلم بها مستفاداً من العلم بالكيف[5]. ثمّ إنّها معاً تقيّد بعضها بالبعض تصير مساوياً للكيفيّة، فإذا ذكرناها[6] لتعريف الكيفيّة لم يلزم الدّور، و هذا قانون شريف نافع في التعريف. و باقي الفصل ظاهر.

[الفصل العاشر]

إشارة إلى أصناف من الخطاء تعرض في تعريف الأشياء[7] بالحدّ و الرسم: إذا عرفت نفسك بأنفسها و دلّت على أشكال لها في غيرها. من القبيح أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازيّة و المستعارة و الغريبة الوحشيّة، بل يجب[8] أن يستعمل فيها[9] الألفاظ الناصّة[10] المتعادة. فإن[11] اتّفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد[12]، فليخترع له لفظ[13] من أشدّ الألفاظ مناسبة و ليدلّ على ما أريد به، ثمّ ليستعمل[14]. و قد يسهو المعرّفون في تعريفهم فربّما عرّفوا[15] الشيء بما هو مثله في المعرفة و الجهالة، كمن يعرّف الزّوج بأنّه العدد الّذي ليس بفرد.

و ربّما تخطّوا ذلك[16] عرّفوا الشيء بما هو أخفى منه، كقول بعضهم: إنّ النّار هو الأسطقسّ الشبيه بالنّفس، و النّفس أخفى من النّار.

و ربّما تعدّوا[17] ذلك فعرّفوا الشيء بنفسه فقالوا[18]: إنّ الحركة هي النّقلة، و إنّ الإنسان هو الحيوان البشري.

١- ولا: + تنقض مج. ٢- نسبة و لا قسمة: قسمة و لا نسبة ج.
٣- أجزاء حاملها: أجزائها د ت. ٤- فكلّ: و كلّ ت، آ، ج. ٥- بالكيف: بالكيفيّة د، ت.
٦- ذكرناها: ذكرنا م. ٧- الأشياء: - ج. ٨- يجب: - آ. ٩- فيها: - آ.
١٠- الناصّة: المناسبة م. ١١- فإن: و إن م. ١٢- معتاد: - م. ١٣- لفظ: - آ.
١٤- ليستعمل: استعمل م. ١٥- فربّما عرّفوا: فيعرّفون م. ١٦- تخطّوا ذلك: تعدّوا عنه ي.
١٧- تعدّوا: تخطّوا م. ١٨- فقالوا: كقولهم م.



و ربّما تعدّوا هذا فعرّفوا الشيء بما لا يعرف إلّا بالشيء، إمّا مصرّحاً و إمّا[١] مضمراً. أمّا المصرّح فمثل قولهم[٢]: إنّ الكيفيّة ما بها تقع المشابهة و خلافها، و لا يمكنهم أن يعرّفوا المشابهة إلّا بأنّها اتّفاق في الكيفيّة[٣] و فأنّها إمّا[٤] تخالف المساواة و المشاكلة بأنّها اتّفاق في الكيفيّة لا في الكمّيّة و النوع[٥] و غير ذلك.

و أمّا المضمر فهو أن يكون المعرّف به[٦] ينتهي تحليل تعريفه إلى أن يعرّف بالشيء و إن لم يكن ذلك في أوّل[٧] الأمر مثل قولهم: إنّ[٨] الإثنين[٩] زوج أوّل، ثمّ يحدّون الزوج بأنّه عدد ينقسم[١٠] بمتساويين، ثمّ يحدّون المتساويين بأنّهما شيئان كلّ واحد منهما يطابق الآخر مثلاً[١١]، ثمّ يحدّون الشيئين بأنّهما إثنان، و لابدّ من استعمال الإثنينيّة في حدّ الشيئين من حيث هما شيئان.

و قد يسهو المعرّفون[١٢] فيكرّرون الشيء في الحدّ[١٣] حيث لا حاجة إليه[١٤] و لا ضرورة، أعني الضرورة التي تلتق في تحديد بعض المركّبات و الإضافيّات[١٥] على ما يعلم في غير هذا الموضع. و مثل هذا الخطاء قولهم: إنّ العدد[١٦] كثرة مجتمعة من الآحاد، و المجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها. و مثل من يقول: إنّ[١٧] الإنسان حيوان جسمانيّ ناطق، و الحيوان مأخوذ في حدّه الجسم حين[١٨] يقال: إنّه جسم ذو نفس حسّاس متحرّك بالإرادة، فيكرّرون فذكروا. و هذان المثالان قد[١٩] يناسبان بعض ما سلف ممّا سبقت إليه الإشارة و لكنّ الاعتبار مختلف.

١- و إمّا: أو م. ٢- فمثل قولهم: فكقولهم م.

٣- الكيفيّة: + لا في الكمّيّة و النوع و غير ذلك م. ٤- فأنّها إمّا: و إنّما م آ. ٥- النوع: الوصف م.

٦- يكون المعرّف به: - جميع ما م. ٧- أوّل: - آ. ٨- مثل قولهم إنّ: مثال هذا الخطاء في حدّ آ.

٩- الاثنين: + أنّه م. ١٠- ينقسم: منقسم م. ١١- ثمّ يحدّون... مثلاً: - م.

١٢- المعرّفون: + أيضاً م. ١٣- الحدّ: + من آ. ١٤- إليه: له آ.

١٥- المركّبات و الإضافيّات: الإضافيّات و المركّبات م. ١٦- العدد: + هو آ.

١٧- و مثل من يقول إنّ: قول بعضهم م. ١٨- حين: حيث م. ١٩- قد: - م.



و اعلم أنّ الّذين يعرّفون الشّيء بما لا يعرف إلّا بالشّيء[١] هم[٢] في حكم المكرّرين للمحدود في الحدّ.

التفسير[٣]: يريد به أنّها[٤] [٥] إذا عرفت نعتت بأنفسها[٦] و دلّت على سائر المواضع المشاكلة و المشابهة لها[٧].

قال: «من القبيح أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازيّة و[٨] المستعارة»، أقول[٩]:

المجاز كما ذكره في[١٠] النّجاة[١١] هو الّذي يطلق في الظّاهر على الشّيء[١٢] و[١٣] المطلق به[١٤] عليه في الحقيقة غيره، كقوله تعالى: «و اسأل القرية».

و المستعار هو الّذي أخذ للشّيء من غيره إسمه من غير أن ينقل إليه بالكلّيّة، و إن كان في الحال يراد به ذلك الشّيء، كقول القائل: الأرض أمّ البشر.

ثمّ قال: «من القبيح»، و لم يحكم حكماً[١٥] جزماً أنّ ذلك غير جائز، لأجل أنّ[١٦] الأمور المدلول عليها بتلك الألفاظ المجازيّة و الغريبة إن كانت مستجمعة لشرائط صحّة التعريف كان ذلك[١٧] صواباً[١٨] في نفسه و لم يكن في نفس المعنى خلل، و لكن من جهة[١٩] أنّه يحوج[٢٠] إلى الاستكشاف من مفهوماته[٢١] مرّة أخرى كان قبيحاً.

و اعلم أنّ الواضعين للألفاظ إنّما يضعون الألفاظ على معانٍ[٢٢] يعرفونها، ثمّ إنّ

١- بالشيء : به م.   ٢- هم : فهم م.

٣- التفسير : ج، د. + إذا عرفت نعتت بأنفسها و دلت على أشكال لها في غيرها آ.   ٤- أنها : أنه ج.

٥- التفسير يريد به أنها : - د.   ٦- بأنفسها : - ج.

٧- التفسير ... المشابهة لها : - ت، ولكن ثابتة على الهامش بخط جديد.   ٨- و : - مح.

٩- أقول : فاعلم أن م: التفسير + قوله من القبيح أن يستعمل في الحدود الألفاظ المجازية فاعلم أن مح.

١٠- في : + كتاب ج، م.   ١١- النجاة + و ج، ت. : + بأنه آ.   ١٢- الشيء : شيء ج.

١٣- و : أو ت.   ١٤- به : - ج.   ١٥- حكماً : - ج.   ١٦- لأجل أن : لأن ج.

١٧- ذلك : + جائزة ج، ت.   ١٨- صواباً : - آ.   ١٩- جهة : جهته ج.

٢٠- يحوج : يخرج ج، ت.   ٢١- مفهوماتها : مفهوماته ج، م.   ٢٢- معان : معارف ج.

الناظرين[١] في العلوم[٢] يقفون[٣] على معانٍ و أمور لايعرفها واضعوا اللّغات[٤] و يحتاجون إلى استعمال تلك المعاني و البحث عنها، فلاجرم يحتاجون إلى وضع أسامي دالّة عليها. و لمّا استقبحوا[٥] وضع الأسامي[٦] ابتداءً، طلبوا أشدّ الأشياء مناسبة و مشابهة للمعنى الّذي أرادوا تسميته، ثمّ نقلوا[٧] إسم ذلك المعنى المناسب إلى ما أرادوا تسميته، و ذلك مثل ما ذكرناه[٨] في أوّل هذا الكتاب من استعمال لفظ القوّة في[٩] معان كثيرة على الترتيب الّذي ذكرناه. ثمّ بعد هذا النقل و التراخي يستعملون تلك اللّفظة[١٠] في ذلك المعنى، فيكون ذلك[١١] كالنصّ الصريح.

ثمّ إنّه[١٢] اشتغل بعد ذلك بذكر المواضع المشتركة بين الحدّ و الرّسم من أصناف الخطاء و الخلل، و لم يورد ما يخصّ كلّ قسم منه، و ترتيبه على ما أقوله: المعرّف[١٣] إن كان مغايراً للمعرّف و كان أعرف منه، كان[١٤] التعريف صحيحاً. و إن لم يكن أعرف[١٥] فلا يخلو إمّا[١٦] أن يكون مساوياً، أو كان أخفى، و كلاهما باطلان. أمّا[١٧] المساوي فكما[١٨] يقال: الزوج[١٩] ما ليس بفرد. و أمّا الأخفى فهو على قسمين لأنّ معرفة ذلك الخفي[٢٠] إمّا أن تكون موقوفة على معرفة ذلك المطلوب الّذي هو أجلى، أو لا تكون[٢١]. فإن لم تكن فهو مثل قولهم: النّار هو[٢٢] الاسطقس الشّبيه بالنفس، فإنّ النّفس و إن كان[٢٣] أخفى من النّار لكن[٢٤] تعريفها ليس[٢٥] بالنّار. و أمّا الموقوف فهو التعريف الدّوري، و هو على قسمين لأنّ ذلك

١- الناظرين: للناظرين ت. ٢- العلوم: العلم أ.

٣- يقفون: يتفقون ج، : متفقون م، : يقفون مع. ٤- استقبحوا: استحلوا م.

٥- استقبحوا: استحلوا م. ٦- الأسامي: للأسامي م.

٧- نقلوا: ينقلون مع. لم صحح على فوق السّطر بخطّ جديد. ٨- ذكرناه: ذكرنا م، مع، ه أ.

٩- في: على ج. ١٠- تلك اللّفظة: تلك اللفظ مع. ١١- ذلك: - ج. ١٢- إنّه: إنّ مع.

١٣- المعرّف: - م. ١٤- كان: فكان آ. ١٥- أعرف: + منه ه.

١٦- فلا يخلو إمّا: فإمّا مع م. ١٧- أمّا: و أمّا م. ١٨- فكما: كما مع. ١٩- الزوج: للزوج ج.

٢٠- الخفي: للأخفى ه. ٢١- لا تكون: + كذلك ه ت. ٢٢- هو: هي م. ٢٣- كان: كانت ج.

٢٤- لكن: و لكن ج م. ٢٥- تعريفها ليس: ليس تعريفها ج.



الدّور إمّا أن يكون بواسطة، أو لا[1] بواسطة. فالّذي[2] بواسطة مثل تعريف الإثنين بأنّه زوج أوّل، و تعريف الزوج بالمنقسم بالمتساويين، و تعريف المتساويين بالشّيئين، و تعريف الشّيئين بالإثنين. و الّذي لا يكون بواسطة مثل قولهم: الكيفيّة ما بها تقع المشابهة و خلافها، ثمّ تعريف المشابهة بأنّها اتّفاق في الكيفيّة[3]. هذا إذا كان المعرّف[4] مغايراً للمعرّف[5]، أمّا إن لم يكن مغايراً له[6] فهو كما[7] يقال: الحركة هي النقلة.

و إذا عرفت ذلك فنقول: إذا عرف الشّيء بما هو أعرف منه كان التّعريف صحيحاً. و بعد ذلك التّعريف بالمساوي و هو أوّل درجات الخطاء؛ و يليه التّعريف بالأخفى، و يليه تعريف الشّيء[8] بنفسه. و إنّما تأخّرت هذه المرتبة لأنّ ذلك الأخفى لمّا كان مغايراً للشّيء، أمكن من بعض الوجوه حصول العلم به متقدّماً[9] على العلم بذلك المطلوب، و حينئذ يصحّ[10] ذلك التّعريف. أمّا الشّيء الواحد فإنّه يستحيل حصول العلم به متقدّماً[11] على العلم[12] بنفسه، فلهذا تأخّرت هذه المرتبة. و يلي[13] هذه المرتبة تعريف الشّيء بما لا يعرف إلّا به، و إنّما تأخّرت هذه المرتبة عن تعريف الشّيء بنفسه لأنّ تعريف الشّيء بنفسه يقتضي أن يكون العلم به متقدّماً على العلم به بمرتبة واحدة.

و أمّا[14] البيان الدّوري فإنّه يقتضي تقدّم[15] العلم به[16] بمرتبتين، لأنّا إذا جعلنا المشابهة معرّفة للكيفيّة[17] كان[18] العلم بالمشابهة[19] متقدّماً على العلم بالكيفيّة، ثمّ إذا جعلنا الكيفيّة معرّفة المشابهة[20] يكون العلم[21] بالمشابهة متقدّماً على العلم[22] بالمشابهة بمرتبتين، فيكون

١- أولاً: + يكون ث. ٢- فالّذي: و الّذي ج. ٣- الكيفيّة: الكيف د ج، أ ث.
٤- المعرّف: - ج م. ٥- للمعرّف: للمعروف م. ٦- له: - مج. ٧- فهو كما: فكما ج.
٨- تعريف الشّيء: التعريف ج، ثم صحح بخط جديد. ٩- متقدّماً: متقدّماً ج.
١٠- يصحّ: يصحّ مج. ١١- متقدّماً: مقدّماً ج. ١٢- على العلم: ثابتة على الهامش بخط جديد د.
١٣- يلي: - ث: يلي ق. ١٤- و أمّا: فأمّا مج. ١٥- تقدّم: تقديم د.
١٦- العلم به: + على العلم به مج. ١٧- للكيفيّة: للكيف د م، للكيف ج.
١٨- المشابهة معرّفة للكيفيّة كان، الكيفيّة معرّفة للمشابهة يكون ث.
١٩- المشابهة... بالمشابهة: ثابتة على الهامش بخط جديد د. ٢٠- المشابهة: للمشابهة م ج.
٢١- العلم: + بالكيفيّة متقدّماً على العلم بالمشابهة فيكون العلم م.
٢٢- بالكيفيّة ثمّ... على العلم: - م ث.

هنا أدخل في الاستحالة

و اعلم أنّ الشيخ ذكر في مثال[١] تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة تعريف الزوج بأنّه الّذي[٢] ليس بفرد. و فيه نوع[٣] إشكال، لأنّ التقابل بين الزوج و الفرد تقابل العدم و الملكة، و[٤] الملكة أعرف من العدم، فهما[٥] ليسا بمتساويين في المعرفة. و أيضاً بتقدير أن يكون الفرد أمراً وجودياً مقابلاً للزوج، لكنّ[٦] المعرّف للزوج ليس هو الفرد، بل ما ليس بفرد، و هو أمر عدمي غير مساوٍ للزوج في المعرفة. اللّهمّ إلّا أن نقول: قابل الفرديّة أمر عدمي، فاللافرديّة سلب السلب فيكون أمراً ثبوتيّاً و هو الزوجيّة. لكنّا نقول: فعند ذلك تعريف الزوج بأنّه الّذي[٧] ليس بفرد يكون تعريفاً للشيء بنفسه لا بما[٨] يساويه في المعرفة. فهذا المثال و إن كان في هذا النوع من البحث لكن لمّا لم يكن[٩] تحقيق الأمثلة على المنطقي[١٠] لم يكن ذلك قادحاً في الغرض، والمثال المطابق هو تعريف الإضافات بعضها بالبعض.[١١]

و قوله[١٢]: «و قد يسهو المعرّفون فيكرّرون الشيء في الحدّ» إلى آخره، أقول: إنّ تكرير المحدود في الحدّ إمّا أن يكون لحاجة أو ضرورة، و إمّا أن يكون لا[١٣] لحاجة فيه[١٤] و لا ضرورة[١٥]، أمّا الّذي يكون لحاجة[١٦] فهو في تحديد المركّبات. و أمّا الّذي يكون لضرورة[١٧] فهو في تحديد الإضافيّات.

١- مثال : م. ٢- الّذي : ... ج، ت. ٣- نوع : ـ ج. ٤- و : + تقابل العدم و ... ت.
٥- فهما : و هما ت. ٦- لكن : و لكن ج. ٧- الّذي : ـ م. ٨- لا بما : الأنها ت.
٩- لم يكن : يكن مج. ١٠- المنطقي : + و أيضاً مج. ١١- بالبعض : ببعض مج.
١٢- و قوله : فان ج. ١٣- يكون لا : لا يكون ... ت. ١٤- فيه : ـ م، مج.
١٥- ضرورة - الضرورة م، مج : فإمّا أن يكون لا لحاجة و لا لضرورة فأمّا الّذي يكون لحاجة و لا لضرورة م.
١٦- لحاجة : فيه الحاجة ج. ١٧- لضرورة : للضرورة ... ت : فيه الضرورة ج.



أمّا تحديد المركّبات فمثاله أنّك إذا حدّدت الأنف الأفطس، فيجب أن تأخذ[1] فيه الأنف لامحالة و تأخذ فيه الأفطس، فتكون قد أخذت فيه حدّ[2] الأفطس. لكنّ الأفطس هو[3] أنف عميق، و ليس هو العميق[4] وحده، فإنّه[5] لو[6] كان العميق وحده هو الأفطس لكانت[7] الثاقي العميقة أيضاً فطساً، بل يجب[8] أن تأخذ الأنف في حدّ الأفطس، فإذا حدّدت الأنف الأفطس تكون قد أخذت فيه الأنف[9] مرّتين. فهذا[10] التكرير ليس بضروريّ في نفس الأمر، لأنّه لو كان السّؤال من[11] الأفطس وحده لم يكن هناك حاجة إلى التكرير، لكنّ المجيب احتاج[12] إلى هذا التكرير ليكون جوابه مطابقاً للسّؤال.

و أمّا[13] تحديد الإضافيّات فإنّ ذلك[14] أيضاً[15] يكون بذكر أسبابها[16] كما ستعلم[17]، و لابدّ[18] و أن يقع فيه[19] التكرير كما إذا قلت: الأب حيوان يتولّد[20] من نطفته[21] شخص آخر من نوعه[22] من حيث هو[23] كذلك، فقولك[24]: من حيث هو كذلك، تكرير لما مضى، و هو ضروريّ لاستحالة تعريف الإضافيّات إلّا كذلك[25]. و أمّا الّذي لا يكون التكرير في محلّ الحاجة و الضرورة[26] فإنّه لا يخلو عن أحد الوجهين[27]: إمّا أن يكون المتكرّر[28] نفس[29] الشيء، أو بعض مقوّماته. فأمّا تكرير نفس[30] الشيء فهو كما إذا قيل: العدد كثرة مجتمعة

١- تأخذ : لا تأخذ م.   ٢- حدّ : شطب عليها بخط جديد هـ.
٣- هو : تعريف س، هـ (لم شطب عليها)   ٤- العميق : المعمق ج، عميق ت.   ٥- فإنّه : فلأنّه د.
٦- لو : أن لو م. ولو ت، د (ثم صحح بخط جديد) : إذا مع.   ٧- لكانت : لكان هـ، م، ث.
٨- بل يجب : فيجب هـ، ت.   ٩- فيه الأنف : الأنف فيه م.   ١٠- فهذا : وهذا ج.
١١- من : عن الأنف ج، م.   ١٢- احتاج : يحتاج ت.   ١٣- وأمّا : فأمّا م.   ١٤- ذلك : أمر مج.
١٥- أيضاً : - ج.   ١٦- أسبابها : أسبابه جا، ج.   ١٧- ستعلم : يعلم مج. : إن شاء الله تعالى E.
١٨- ولابدّ : فلابدّ ث، هـ.   ١٩- فيه : - هـ، د.   ٢٠- يتولّد : تولّد ث، د، : يولّد مج.
٢١- نطفته : نطفة مج.   ٢٢- من نوعه : - جا، ج.   ٢٣- هو : - ث.
٢٤- فقولك : فقوله د، ث. قولك ج.   ٢٥- كذلك : بذلك هـ.
٢٦- الحاجة والضرورة : الضرورة والحاجة ج.   ٢٧- الوجهين : وجهين جا، ج.
٢٨- المتكرّر : المكرّر د، ث.   ٢٩- نفس : النحد ج.   ٣٠- نفس : ذلك د، ث.



من[١] الوحدات[٢]، فإنّ الكثرة هي بعينها المجموع[٣] من الوحدات. و أمّا تكرير الداخل فمثل[٤] قولك: الإنسان[٥] حيوان جسماني ناطق، فإنّ الجسماني داخل في الحيوان، فذكره بعد ذكر الحيوان يكون تكراراً[٦].

و قوله[٧]: و هذان[٨] المثالان[٩] قد يناسبان بعض ما سلف ممّا سبقت إليه الإشارة و لكنّ الاعتبار مختلف[١٠]. و اعلم أنّ الّذين يعرّفون الشيء بما لا يعرف إلّا بالشيء هم[١١] في حكم المكرّرين للمحدود في الحدّ[١٢] [١٣]، معناه[١٤] هذان المثالان ليس المحدود فيهما متكرراً[١٥]، بل أجزاء الحدّ فيهما متكرّرة. و أمّا تعريف الشيء بنفسه أو بما لا يعرف[١٦] إلّا به، فهو تكرير المحدود[١٧] في الحدّ لأنّا إذا عرفنا الكيفيّة بما به[١٨] المشابهة، و عرفنا المشابهة بأنّها اتّحاد في الكيفيّة فكأنّا[١٩] قلنا: الكيفيّة ما بها الاتّحاد في الكيفيّة. فظهر أنّ هذين المثالين و إن كانا يناسبان تعريف الشيء بما لا يعرف[٢٠] إلّا به في التكرير، لكنّ الاعتبار مختلف، فإنّ في المثالين التكرير في أجزاء الحدّ و في تعريف الشيء بنفسه التكرير[٢١] للمحدود في الحدّ[٢٢].

[الفصل الحادي عشر]

وهم و تنبيه[٢٣]: إنّه قد يظنّ بعض النّاس أنّه[٢٤] لمّا كان المتضايفان يعلم كلّ واحد[٢٥]

١- من : من شاء م. ٢- الواحدات : دالآحاد ي. ٣- المجموع : المجتمعة ج. : المجتمع م ، ن.

٤- فمثل : مثل مع ، ج. ٥- الإنسان : ثابتة على فوق السطر ج. ٦- تكرارا : تكريراً مع ، ج.

٧- و قوله : - م ، ت. : فالـ ج. ٨- هذان : هذا م. ٩- المثالان : - م.

١٠- الاعتبار مختلف : الاعتبارات مختلفة مج. ١١- هم : فهم مج. ١٢- في الحدّ : للحدّ ج.

١٣- و لكنّ الاعتبار... في الحدّ : - ت ، م (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد.) - و اعلم أنّ... في الحدّ : - م.

١٤- معناه : أقول ج. : أقول معناه م ، ت. ١٥- متكررا : مكرراً م. ١٦- لا يعرف : + الشيء ج.

١٧- المحدود : للمحدود ج. ١٨- بما به . بأنّها ج. : بأنّ م. ١٩- فكأنّا - فكأنّنا ت.

٢٠- لا يعرف . + الشيء ج. ٢١- التكرير . ثابتة على الهامش بخط جديد م. ٢٢- في الحدّ : - ج.

٢٣- وهم و تنبيه : إشارة م ، ت. ٢٤- إنّه قد يظنّ بعض النّاس أنّه . قد يظنّ بأنّه ج.

٢٥- واحد . - ت.



منهما مع الآخر أنّه يجب من ذلك أن يعلم كلّ واحد منهما بالآخر: فيؤخذ كلّ واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق بين ما لا يعلم الشيء إلّا معه[1] و بين ما لا يعلم الشيء إلّا به[2]. و ما لا يعلم الشيء إلّا معه يكون لا محالة مجهولاً[3] مع كون الشيء مجهولاً[4]، و معلوماً[5] مع كونه معلوماً[6]. و ما لا يعلم الشيء إلّا به يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء لا مع الشيء. و من القبيح الفاحش أن يكون الإنسان لا يعلم ما الإبن و ما الأب فيسأل ما الأب؟ فيقال: هو الّذي له إبن؛ فيقول: لو كنت أعلم الإبن لما احتجت إلى استعلام[7] الأب إذ كان العلم بهما معاً. ليس الطريق هذا بل هيهنا ضرب من التلطف مثل[8] أن يقال مثلاً إنّ[9] الأب حيوان يولّد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبيّن بالإبن و لا فيه حوالة. و لا تلتفت إلى ما يقوله صاحب إيساغوجي في باب رسم الجنس بالنوع و قد تكلّم عليه في كتاب الشفاء. فهذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصوّر و نحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصديق.

أقول[10]: المتضائفان هما اللّذان وجوداهما[11] معاً لذاتيهما مثل الأبوّة و البنوّة، فإنّه لا يتقرّر للواحد[12] منهما لذاته[13] ثبوت إلّا عند ثبوت الثاني سواء كانا[14] في الذهن أو في الخارج، فالمضافان[15] إذن يعلمان معاً. و ظنّ بعضهم أنّه يجب من ذلك أن يكون كلّ واحد منهما معرّفاً للآخر، و ذلك باطل لأنّ المعرّف يجب أن يكون معلوماً قبل ما أريد تعريفه، فلو كان كلّ واحد منهما معرّفاً لصاحبه[16] لزم أن لا يكون العلم بواحد منهما مع العلم بصاحبه، بل كلّ واحد يكون قبل صاحبه، هذا خلف.

١- معه : به م. ٢- به : معه م. ٣- مجهولاً : معلوماً م. ٤- مجهولاً : معلوماً م.
٥- معلوماً : مجهولاً م. ٦- معلوماً : مجهولاً م.
٧- ما الإبن و ما... استعلام : الأب مثلاً و لا يعلم الإبن مثلاً استعملت م. ٨- مثل : و هو م.
٩- مثلاً إنّ : م. ١٠- أقول : التفسير م ميج. ١١- وجوداهما : وجودهما مج ع ج.
١٢- للواحد : الواحد ع. ١٣- لذاته . ميج م د ت. ١٤- كانا . كان ميج.
١٥- فالمضافان : فالمتضايفان م. ١٦- لصاحبه : للآخر م.



فظهر أنّ معيّة العلم بهما تنافي كون أحدهما معرّفاً للآخر، و من القبيح الفاحش أن يسأل الانسان عن الأب فيقال [1] : هو الّذي له إبن فنقول: العلم بالأبوّة و البنوّة معاً، فلو كنت [2] أعلم البنوّة لما كنت احتاج إلى [3] السّؤال عن الأبوّة، بل الاضافيّات [4] آنّما تعرف بأسبابها فيقال: الأب حيوان يتولّد [5] من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك، و على هذا الوجه لا يلزم منه [6] الدّور اصلاً.

و قوله [7] : «و لا يلتفت إلى ما [8] تقوله [9] صاحب [10] إيساغوجي في باب رسم الجنس بالنوع»، فاعلم أنّ [11] أوّل من ذهب إلى أنّ المضافين يعرف كلّ واحد منهما بالآخر هو [12] فرفوريوس صاحب كتاب إيساغوجي، و ذلك لأنّ أرسطو ذكر في [13] رسم الجنس أنّه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنّوع في جواب ما هو، ثمّ ذكر في رسم النوع أنّه الكلّي الّذي يقال عليه و على غيره الجنس في جواب ما هو. فلمّا نظر صاحب ايساغوجي في هذين الرّسمين و وجد [14] كلّ واحد من الجنس و النّوع مأخوذاً في حدّ صاحبه حاول حيلة في دفع هذا الدّور و زعم أنّ الجنس و النّوع امران إضافيّان يعلمان معاً، فحينئذٍ يجب أن يكون كلّ واحد منهما معرّفاً لصاحبه، لكنّا قد بيّنا أنّ العلم بهما لمّا كان معاً استحال ان يكون [15] أحدهما معرّفاً للآخر.

و أمّا الجواب عن ذلك الاشكال فبما [16] قد [17] بيّنا [18] أنّ النّوع قديراد به حقيقة الشّيء و ما هيته، و قد يراد به المعنى المضاف إلى الجنس، فالمعلّم الأوّل حدّ النوع الإضافي بالجنس و حدّ الجنس [19] لا بالنّوع الإضافي بل بالنّوع الحقيقي [20] فعلى هذا اندفع الدّور [21].

١- فيقال . فقالت . ٢- كنت : كانت مع. ٣- إلي . مذات.
٤- الاضافيات : الاضافيات ح. ٥- يتولّد : تولّد م ت. . أن يتولّد م. ٦- منه : – م.
٧- و قوله : قال ح. ٨- ما : م. ٩- تقوله : حكاه ح. ١٠- صاحب : اصحاب م ت.
١١- فاعلم أنّ : أقول إنّ م ت : أقول ح. ١٢- هو : مع. ١٣- في : – م
١٤- وجد : حدّ ح. ١٥- كلّ واحد... أن يكون : مع. ١٦- فبما : فقام. فما مع.
١٧- قد . م ت. ١٨- أنّ العلم بهما.. قد بيّنا – ح. ١٩- الجنس . ٢٠ لا بالنوع ح م.
٢٠- بل بالنّوع الحقيقي – م. ٢١- الدور . و بالله التوفيق ح م.

النّهج الثّالث
في التّركيب الخبري

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى أصناف القضايا: هذا الصنف من التركيب الّذي نحن مجمعون على أن نذكره هو التركيب الخبري، و هو الّذي يقال لقائله إنّه صادق فيما قاله أو كاذب. و أمّا[1] ما هو مثل الاستفهام و الالتماس و التمنّي و الترجّي و التعجّب و نحو ذلك فلا يقال لقائله[2] إنّه[3] صادق أو كاذب إلّا بالعرض من حيث قد يعرض بذلك عن الخبر.

و أصناف التركيب الخبري ثلاثة: أوّلها الّذي يسمّى الحملي و هو الّذي يحكم فيه بأنّ معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه، مثاله قولنا: إنّ[4] الإنسان حيوان و إنّ الإنسان[5] ليس بحيوان. فالإنسان و ما يجري مجراه في أشكال هذا المثال هو المسمّى بالموضوع، و ما هو مثل الحيوان هيهنا فهو المسمّى بالمحمول، و ليس حرف سلب. و[6] الثّاني و الثّالث يسمّونهما[7] الشرطي و هو ما يكون التّأليف فيه بين خبرين قد أخرج كلّ واحد منهما عن خبريّته إلى غير ذلك، ثمّ قرن[8] بينهما ليس[9] على سبيل أن يقال إنّ أحدهما هو

١- و أمّا: فأمّا م. ٢- لقائله - ب م. ٣- إنّه: س م. ٤- إنّ: س م. ٥- و إنّ الإنسان: لو م.
٦- و: + أمّا م. ٧- يسمّونهما: فيسمّونهما م. ٨- قرن: قرنا م. ٩- ليس: لا م.



الآخر[١] كما كان في الحملي بل على سبيل أنّ أحدهما يلزم الآخر ويتبعه، و هذا يسمّى الشرطي المتّصل و الوضعي، أو على سبيل أنّ أحدهما يعاند الآخر و يباينه و هذا يسمّى الشرطي المنفصل.

مثال الشرطي المتّصل قولنا[٢]: إذا وقع خطّ على خطّين متوازيين كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة، ولولا[٣] «إذا» و «كانت» لكان كلّ واحد من القولين خبراً بنفسه. مثال الشرطي المنفصل قولنا[٤]: إمّا أن تكون هذه الزوايا حادّة أو منفرجة أو قائمة[٥]، و إذا[٦] حذفت «إمّا» و «أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة.

أقول[٧]: الشيخ رسم الخبر بأنّه الّذي يقال[٨] لقائله أنّه صادق أو كاذب، و معلوم أنّ ذلك لا يعرف ما لم تعرف حقيقة الصدق و الكذب، و هما لا يعرفان إلّا[٩] بالخبر، فإنّ الصدق هو الخبر المطابق للمخبر عنه[١٠] و الكذب هو الخبر الغير المطابق، و التصديق هو المطابقة على هذه المطابقة و التكذيب[١١] إنكار هذه[١٢] المطابقة، فإذا[١٣] كان التصديق و التكذيب ينتهي تحليل تعريفهما إلى الخبر فلو عرفنا الخبر بهما كنّا[١٤] قد عرّفنا الشيء بما لا يعرف إلّا به.

و الّذي يمكن أن يقال في حلّه هو: أنّ الشيء ربّما كان أخفى من غيره من وجه و أعرف منه من وجه آخر، و عند ذلك يصحّ[١٥] تعريف كلّ واحد منهما بالآخر لكن من وجهين مختلفين و لا يلزم منه البيان الدّوري. و عند ذلك نقول: النّاس قد جرت عادتهم أنّهم

١- الآخر: + أو ليس م ٢- قولنا: قولهم م. ٣- ولولا: فلولا م. ٤- قولنا: قولهم م.

٥- حادّة أو منفرجة أو قائمة: قائمة أو منفرجة أو حادّة م. ٦- و إذا: فإذا م. ٧- أقول: التفسير م.

٨- يقال: - م ٩- إلّا: على فوق السطر بعد التصحيح م.

١٠- للمخبر عنه: للخبر، ثمّ صحّح على الهامش على . والمخبر عنه: للمخبر مج، - م ت.

١١- التكذيب: + هو ج، أضيف على فوق السطر بخطّ جديد ك.

١٢- هذه: - ت: أضيف على فوق السطر بخطّ جديد م. ١٣- فإذا: فإنّ ج. ١٤- كنّا: لكنّا ج.

١٥- يصحّ: أضيف على فوق السطر بخطّ جديد م.

يقولون في بعض الأقوال لقائله[1] صدقت أو كذبت و لا يقولون ذلك في كلّ الأقوال، و حينئذٍ يعرّف[2] الخبر بأنّه الّذي جرت عادة النّاس بأن يقولوا لقائله صدقت أو كذبت، فيكون تعريف الخبر لا بحقيقة الصّدق و الكذب[3]، بل بما جرت العادة باستعمال[4] هاتين اللّفظتين فيهما[5]. أو نقول و هو الأولى: إنّ الشّيخ لم يذكر ذلك ليكون رسماً للخبر و معرّفاً له[6]، بل ليذكر خاصّة من خواصّه و لازماً من لوازمه. والصّحيح أن يقال: الخبر هو القول الّذي يدلّ بصريحه على ثبوت شيء أو ثبوت شيء[7] لشيء أو سلبهما[8].

و لقائل أن يقول: الدّالّ على ثبوت شيء لشيء آخر[9] خبر خاصّ، فلو[10] عرفنا مطلق الخبر به لزم الدّور، بل الحقّ أنّ ماهية الخبر غنيّة عن التّعريف على ما قرّرناه في سائر الكتب[11].

قال[12]: و أمّا ما هو مثل الاستفهام و الالتماس و التمنّي، إلى آخره؛ أقول: الحاجة إلى القول هي الدّلالة على ما في النّفس، و الدّلالة إمّا أن تراد[13] لذاتها و إمّا لشيء آخر يتوقّع من المخاطب ليكون منه. و الّتي تراد لذاتها هي الإخبار إمّا على وجهها، و إمّا محرّفة بتحريف التمنّي[14] و التّرجّي و غيرهما، فإنّها كلّها ترجع إلى الإخبار[15]. والّتي تراد لشيء يوجد من المخاطب فإمّا أن تكون ذلك دلالة أو عملاً غير الدّلالة. فإن أريدت به الدّلالة فيكون المخاطبة استعلاماً و استفهاماً. و إن أريد عمل من الأعمال و فعل من الأفعال غير الدّلالة فيقال إنّه من المساوي التماس[16]، و من الأعلى أمر و نهي، و من الأدون تضرّع و مسألة. و إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ ماهية الخبر لا يكون[17] محتملاً للتّصديق و التّكذيب بصريحها،

١- لقائله: القائل ش.   ٢- يعرف: تعريف ت.   ٣- والكذب: - م.

٤- باستعمال: استعمال ت.   ٥- فيهما: فيه ع م.   ٦- له: - ع.   ٧- أو ثبوت شيء: - ه‍ د ت.

٨- سلبهما: مصحّح بخطّ جديد على: «سلب شيء عن شيء» ه‍.   ٩- آخر: - ه‍ د ت.

١٠- فلو: يلزم د ت.   ١١- و لقائل أن... الكتب: - ع.   ١٢- قال: قوله ه‍ د ت.

١٣- إمّا أن تراد: إن لم ترد ت.   ١٤- التمنّي: كالتمنّي م.   ١٥- إمّا على وجهها... الإخبار: - ن ‍ه‍ م.

١٦- التماس: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ه‍.   ١٧- لا يكون: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ع.

فإنّك إذا قلت: اعطني كتاباً، لم تجد ظاهره محتملاً للصدق و الكذب، و إن كان يفهم منه بقرينة الحال إخبار[1] عن كونه مريداً[2] للكتاب، و ذلك المفهوم[3] يحتملهما[4]، و هكذا القول في جميع الأقسام المعدودة.

قال[5]: و أصناف التركيب الخبري[6] ثلاثة، أقول: إنّ[7] كلّ خبر فلابدّ له من جزئين: محكوم به و محكوم عليه[8]، و هما إمّا أن يكونا قضيّتين أو[9] لايكونا. فإن لم يكونا قضيّتين كان انتساب أحدهما إلى الآخر إمّا بأنّه هو أو بأنّه[10] ليس هو، لكن[11] كلّ[12] ما كان ذاتيّ، أمكن أن يشتقّ له منه إسم يحمل عليه بأنّه هو، فلهذا لم يتعرّضوا لهذا التفصيل و اقتصروا على ما[13] ينسب إلى الشيء بأنّه هو[14] أو ليس[15]، و سمّوه الحملي.

و أمّا الذي يكون[16] كلّ واحد من جزئيه[17] خبراً و قد عمل بهما[18] ماخرجا به[19] عن الخبريّة، فلابدّ و أن يكون بينهما نسبة، و تلك النسبة إمّا الملازمة و إمّا المعاندة[20]، فالأوّل هو الشرطي المتّصل[21] و الثاني[22] الشرطي المنفصل[23].

واعلم أنّ تسمية القضيّة المتّصلة بالشرطيّة مطابقة للغة العربيّة، فأمّا[24] تسمية المنفصلة بذلك فعلى سبيل النقل، فإنّهم لمّا سمّوا المتّصلة شرطيّة و كانت هي مركّبة من جزئين نقلوا هذا[25] الإسم إلى كلّ خبر[26] مركّب عن[27] جزئين و إن لم يكن فيه شرط و جزاء[28] و

١- إخبار: اخباره مع: - ه ا ت. ٢- مريداً: طالبا (أضيف على فوق السطر بخط جديد) مع.
٣- المفهوم: - ج. ٤- يحتملهما: محتملات: يحتملها م. ٥- قال: قوله ه ت.
٦- الخبري: - ت ه ج. ٧- إنّ: لأنّ ت ه. ٨- عليه: - ج. ٩- أو: وإمّا أن ج.
١٠- هو أو بأنّه: هو هو وإمّا بأنّه ج. ١١- لكن: ولكن م. ١٢- كلّ: - ت ه. ١٣- ما: - م.
١٤- هو: - م. ١٥- ليس: - هو مع (أضيف على فوق السطر) ١٦- يكون: - ج.
١٧- جزئيه: جزئه ه ج م ت: - يكون ج. ١٨- بهما: بها م.
١٩- ماخرجا به: ماخرجا ت ه (لم يطلع على وما اخرجهما): ما اخرجهما ج.
٢٠- إمّا الملازمة و إمّا المعاندة: إمّا المعاندة و إمّا الملازمة ه ت. ٢١- المتّصل: المتّصل ه ت.
٢٢- الثاني: هو ه ت. ٢٣- المنفصل: المنفصل ه ت. ٢٤- فأمّا: و أمّا ه ج ت.
٢٥- هذا: لهذا م ج. ٢٦- خبر: - مع. ٢٧- عن: غير م. ٢٨- جزاء: جزء ه ت.

سمّوا[1] المنفصلة أيضاً شرطيّة لذلك و باقي الفصل ظاهر.

[الفصل الثاني]

إشارة إلى الايجاب و السّلب. الايجاب الحملي هو مثل قولنا: الإنسان حيوان، و معناه أنّ الشيء الّذي نفرضه في الذّهن إنساناً[2] كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود، فيجب[3] أن نفرضه حيواناً، و نحكم عليه بأنّه حيوان من غير زيادة شيء و في وقت حال[4] بل على مايعمّ الموقّت و المقيّد و مقابليهما. و السّلب الحملي هو مثل قولنا: الإنسان ليس بجسم، و حاله تلك الحال.

و الايجاب المتّصل[5] مثل قولنا: إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، أي إذا فرض الأوّل منهما المقرون به حرف الشّرط. و يسمّى المقدّم لزمه الثّاني المقرون به حرف الجزاء، و يسمّى التّالي أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعده. و السّلب المتّصل هو مايسلب هذا اللّزوم أو الصّحبة مثل قولنا: ليس إذا كانت الشّمس طالعة فاللّيل موجود.

و الايجاب المنفصل مثل قولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً و إمّا أن يكون فرداً، و هو الّذي يوجب الانفصال و العناد.

و السّلب المنفصل هو[6] مايسلب[7] الانفصال و العناد مثل قولنا: ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً و إمّا منقسماً بمتساويين.

أقول[8]: إذا قلنا: الإنسان حيوان، عنينا أنّ[9] الّذي يوصف[10] بأنّه إنسان و[11] يفرض أنّه إنسان، سواء كان موجوداً في الأعيان[12] أو ليس بموجود[13]، ممكن الوجود أو ممتنع الوجود،

١- و سمّوا: فسمّوا م. ٢- إنساناً: - سواء م. ٣- فيجب: فوجب م. ٤- حال: وقت م.
٥- مثل قولنا.. المتّصل: - م. ٦- هو: - م. ٧- يسلب: - هذا م. ٨- أقول: للتفسير م.
٩- أنّ: - ت. ١٠- يوصف: وصف ه. ١١- و: أو ي. ١٢- في الأعيان: - ي ش ه.
١٣- بموجود: + و ي ت.

بعد أن يحصل بالفعل أنّه إنسان من غير زيادة كونه دائماً إنسان أو غير دائم، فذلك الشيء موصوف بأنّه حيوان من غير بيان أنّ هذا الحكم ثابت في وقت مخصوص، أو[1] بشرط مخصوص، أو بيان مقابل التوقيت[2] و هو الدوام، أو بيان[3] مقابل التقييد[4] و هو[5] عدم الاشتراط. أمّا[6] الثابت في وقت مخصوص فهو إمّا معيّن كما يقال: القمر منكسف[7]، أو غير معيّن كما يقال: الإنسان متنفّس، و أمّا[8] الثابت بحسب قيد[9] مخصوص كما يقال: كلّ أبيض فهو ذولون مفرّق للبصر[10]، فإنّ هذا المحمول ثبوته مشروط بثبوت الأبيضيّة. و أمّا مقابل الموقّت فهو الدائم إمّا لم يزل و لا يزال كقولنا: الله حيّ، أو مادام موجود الذات كقولنا: الإنسان حيوان.

و إذا عرفت الموقّت و المقيّد و مقابليهما فنقول: كلّ تلك الأقسام مشتركة في ثبوت المحمول فيها للموضوع، فإنّ الدائم و الموقّت و المطلق و المقيّد مشاركة في أصل الثبوت، و أمّا[11] اختلافهما ففي أمر[12] وراء[13] نفس[14] الثبوت فالمفهوم[15] من قولنا: الإنسان حيوان، ثبوت الحيوانيّة للإنسان بمعنى القدر المشترك من غير[16] تعرّض لشيء من خصوصيّات تلك الأقسام.

واعلم أنّا إذا قلنا: الإنسان حيوان، فقد يراد به ما له وصف الإنسانيّة بالفرض حال هذا الحكم، و قد يراد به معنى أعمّ من ذلك و هو الّذي له[17] وصف الإنسانيّة[18] سواء كان ذلك قبل هذا[19] الحكم أو بعده أو معه[20] أو دائماً أو في وقت أو مطلقاً أو بحسب قيد. و الفرق بين الأمرين أنّك إذا قلت: كلّ نائم مستيقظ، فهو باطل على المفهوم الأوّل و صحيح

١- أو: أم ت، م. ٢- التوقيت: للتوقيت م، ج، ت. ٣- بيان: - م، ج، ث.

٤- التقييد: للتقييد م، ج. ٥- هو: هي م. ٦- أمّا: و أمّا م.

٧- منكسف: منكشف م، منخسف ج. ٨- و أمّا: فأمّا م، ت. ٩- بحسب قيد: بقيد م، ت.

١٠- مفرّق للبصر: يفرّق ت. ١١- و أمّا: فأمّا ج. ١٢- أمر: أمور م، ت. ١٣- وراء: - ت.

١٤- نفس: النفس ت. ١٥- فالمفهوم: والمفهوم ج، م. ١٦- غير: الغير ج. ١٧- الّذي له: - م.

١٨- الإنسانيّة: + بالفرض ع. (ثمّ شطب عليها) ١٩- هذا: - ج. ٢٠- بعده أو معه: معه أو بعده م.



على المفهوم الثاني، فإنّ[1] معناه أنّ الّذي له وصف الثانية[2] سواء كان قبل هذا الحكم أو بعده أو معه فله أيضاً[3] وصف المسيقيّة، و ذلك صحيح مستمرّ لكنّ المتعارف في العادات و اللّغات هو الأوّل و إن كان الّذي يستحقّه نفس مفهوم اللّفظ هو الثاني، لأنّا إذا قلنا: الإنسان[4] حيواناً[5] معناه[6] الإنسانية، و ذلك أعمّ ممّا له الإنسانية حال الحكم عليه بذلك، أو قبله، أو بعده. و لمّا كان المتعارف تخصيص الموضوع بما له الوصف الّذي جعل معه موضوعاً حال الحكم عليه[7] لاجرم ترك الشيخ ذلك التفصيل في جانب الموضوع.

قال[8]: و السّلب الحملي هو مثل قولنا: الانسان ليس بجسم[9] و حاله تلك الحال، يعني[10] كما أنّ الايجاب لا يقتضي إلّا ثبوت المحمول للموضوع، سواء كان ذلك الثبوت دائماً[11] أو موقّتاً، أو مقيداً، فكذلك[12] السّلب لا يقتضي إلّا سلب المحمول عن الموضوع، سواء كان ذلك[13] السلب دائماً، أو موقّتاً، أو مقيداً[14].

قال[15]: و الإيجاب[16] المتّصل إلى آخره، أقول: المتّصلة على قسمين: لزوميّة و اتفاقية، فاللّزوميّة[17] ما يكون التالي[18] لازماً من لوازم المقدّم[19] مثل وجود النّهار فإنّه لازم لطلوع الشمس، و أمّا[20] الاتفاقيه فما[21] لا يكون كذلك مثل قولك: إن[22] كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، فليست ناهقيّة الحمار لازمة لناطقيّة الإنسان، بل هذه المصاحبة اتفاقية لا يقتضيها طبيعة المقدّم و التالي.

١- فإنّ: لأنّ الأوّل م.

٢- وصف الثانية: + له وصف المسيقيّة حال كونه موصوفاً بالثانية و هو باطل، و أمّا على المفهوم الثاني لأنّ الأوّل معناه أنّ الّذي له وصف الثانية م. ٣- أيضا: - هـ. ٤- الانسان: + حيوان م ت.

٥- حيوانا: + بمه ت. ٦- معناه: + وصف م (الاضافة على الهامش). ٧- عليه: - هـ.

٨- قال: قوله هـ ت. ٩- بجسم: بحيوان م. ١٠- يعني: معناه هـ ت.

١١- دائما: + أو غير دائم هـ ت. ١٢- فكذلك: كذلك هـ م ت. ١٣- ذلك: - ت.

١٤- أو مقيدا: - ع. ١٥- قال: قوله هـ ت. ١٦- الايجاب: الإيجاب م ع.

١٧- فاللزوميّة: واللزوميّة م ع. ١٨- التالي: الثاني م ع. ١٩- المقدّم: المتقدّم م ع.

٢٠- أمّا: - هـ. ٢١- فما: ما هـ. ٢٢- إن: إذا ت هـ.



و قوله: «من غير زيادة شيء آخر» يريد به أنّ المفهوم من قولنا[1]: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لزوم وجود النهار لطلوع الشمس كيف كان وذلك اللّزوم[2] سواء كان دائماً، أو موقتاً، أو مقيداً.

قال[3]: «و السّالب المتّصل هو مايسلب هذا اللّزوم أو[4] الصّحبة مثل قولنا: ليس إذا كانت الشّمس طالعة فالليل موجود» أقول: الاعتبار في كون المتّصلة موجبة أو سالبة بثبوت اللّزوم، لابثبوت[5] اللّازم[6] و الملزوم[7]، فإذا[8] قلت: إن لم يكن هذا الشّخص حيّاً لم يكن عالماً، فقد أثبت اللّزوم بين نفي العالمية و[9] نفي الحيّية، لاجرم كانت القضية موجبة و إن كان كلا الجزئين أعني اللّازم و الملزوم عدميّين[10]، و أمّا إذا رفعت اللّزوم فالمتّصلة سالبة و إن كان كلا الجزئين ثابتين[11]، فإنّك إذا قلت: ليس إذا كان الرّجل عالماً فهو أسود، فقد رفعت اللّزوم بين العالمية و[12] الأسودية لاجرم كانت القضية سالبة و إن[13] كان كلا جزئيها ثابتين[14]، فظهر[15] أنّ العبرة في ايجاب المتّصلة و سلبها بثبوت[16] اللّزوم و عدمه فقط[17].

قال[18]: «و الإيجاب المنفصل» إلى آخره، أقول: الاعتبار في إيجاب المنفصلة و سلبها بثبوت[19] العناد و سلبه، فإن كان العناد ثابتاً فالمنفصلة موجبة سواء كان ذلك العناد بين سلبين أو بين ثبوتين[20] أو ثبوت و سلب[21]، و إن[22] لم يكن العناد ثابتاً كانت المنفصلة سالبة كيف كان الجزءان.

١- قولنا: قولك م. ٢- اللزوم: الملزوم ج. ٣- قال: قوله م، ت. ٤- أو: و ج.

٥- لابثبوت: لاثبوت مج. ٦- اللازم: اللزوم ت. ٧- الملزوم: + وعدمهما مج.

٨- فإذا: فإنّك إذا م، ت. ٩- و: + بين م، ت. ١٠- عدميّين: عدميّاً ج. ١١- ثابتين: ثابتاً ج.

١٢- و: + بين م، ت. ١٣- وإنّما تُعرف هذه المرتبة من (ص ٤٢ س ١٤) إلى القضية سالبة وإن، مفقودة من آ.

١٤- ثابتين: ثبوتيّين م. ثابتاً ج. ١٥- فظهر: وظهر مج. ١٦- بثبوت: ثبوت مج.

١٧- وعدمه فقط. - آ. ١٨- قال: قوله م، ت. ١٩- بثبوت: ثبوت مج.

٢٠- سلبين أو بين ثبوتين: سلبين أو ثبوتين م. بين سلب و ثبوت ج. ٢١- ثبوت و سلب: بين سلب و ثبوت ج.

٢٢- و إن: فإن م، ت.

واعلم أنّ الشيخ لم يثبت للمنفصلة مقدّماً و[1] تالياً[2] و ذلك لأنه ليس لأحد جزئي المناد[3] تيمّة و متبوعيّة بالطبع، بل يصحّ جعل أيّ واحد منهما كان مقدّماً و[4] تالياً. و أمّا[5] المتّصلة فليست كذلك، بل المقدّم فيها[6] قد يكون مقدّماً بالطبع و كذلك التالي، فلذلك[7] أثبت الشيخ للمتّصلة مقدّماً و تالياً و لم يثبتهما للمنفصلة.

[الفصل الثالث]

إشارة إلى الخصوص و الإهمال و الحصر: إذا كانت القضيّة حمليّة و موضوعها شيء جزئيّ سمّيت مخصوصة: إمّا موجبةً، و إمّا سالبة، مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. و إذا كان موضوعها كلّياً و لم نبيّن كميّة هذا الحكم[8]: أعني الكلّيّة و الجزئيّة[9]، بل أُهمل، فلم يدلّ على أنّه عامّ لجميع ما تحت الموضوع أو غير عامّ سمّيت مهملة، مثل قولنا: الإنسان في خسر[10]، الإنسان ليس[11] في خسر، فإن كان إدخال الألف و اللام يوجب تعميماً و شركةً، و إدخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا إهمال في لغة العرب، و ليطلب ذلك في لغة أخرى. و أمّا الحقّ في ذلك فلصناعة النحو و لا[12] نخلطها بغيرها. و إذا كان موضوعها كلّيّاً و بيّن قدر الحكم فيه[13] و كميّة موضوعه فإنّ القضيّة تسمّى محصورة. فإن كان بيّن أنّ الحكم عامّ[14] سمّيت القضيّة كليّة و هي إمّا موجبة مثل قولنا: كلّ إنسان حيوان، و إمّا سالبة مثل قولنا: ليس ولا واحد من الناس بحجر. وإن كان إنّما[15] بيّن أنّ الحكم في البعض، ولم يتعرّض للباقي، أو تعرّض بالخلاف فالمحصورة جزئيّة إمّا موجبة كقولنا: بعض الناس كاتب، و إمّا سالبة كقولنا: ليس بعض الناس بكاتب[16]، أو ليس كلّ إنسان بكاتب[17]، فإنّ معناهما واحد، و ربّما بمعان

١- م: قد م. ٢- تاليا: م وإثباتهما للمنفصلة مع. ٣- المناد: المنفصلة م. ٤- م: أو ت.

٥- أمّا: - ت. ٦- فيها: فيه ت، أ، م. ٧- م: أو ت. ٨- فلذلك: ولذلك أ.

٨- الحكم: - فيه م. ٩- الكلّيّة و الجزئيّة: الإيجاب والسلب آ م. ١٠- خسر: جسم م.

١١- الإنسان ليس: ليس الإنسان أ. ١٢- ولا: فلا أ. ١٣- فيه: - م. ١٤- عامّ: عدم م.

١٥- كان إنّما: - ت. ١٦- بكاتب: كاتبا م. ١٧- بكاتب: كاتب أ.



في السلب، و اعلم أنه و إن كان في لغة العرب قد يدلّ بالألف و اللام على العموم، فإنه قد يدلّ به على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع الألف و اللام هو موقع كلّ، الاترى أنّك قد تقول: الإنسان عامّ و نوع، ولا تقول: كلّ إنسان عامّ و نوع، و تقول: الإنسان هو الضحّاك، ولا تقول: كلّ إنسان هو الضحّاك، و قد يدلّ به على جزئيّ جرى ذكره أو عرف حاله فتقول: الرّجل، و تعني به واحداً و تكون القضيّة حينئذ مخصوصةً. واعلم أنّ اللّفظ الحاصر [1] يسمّى سوراً مثل «كلّ» و «بعض» و «لا واحد» و «لا كلّ» و «لا بعض» و ماجري هذا المجرى، مثل «طرّاً» و «أجمعين» و مثل «هيچ» بالفارسيّة في الكلّي السّالب [2].

أقول [3]: اعلم أنّ [4] القضيّة الحمليّة موضوعها [5] إمّا أن يكون شخصيّاً أو كلّيّاً. فإن كان شخصيّاً فالقضيّة تسمّى مخصوصة، و هي إمّا موجبة مثل قولك: زيد كاتب، أو سالبة مثل قولك [6]: زيد ليس بكاتب [7]. و إن كان الموضوع كلّيّاً فإمّا أن تكون كمّيّة الحكم [8] مبيّنة، أو لا تكون، فإن لم تكن فهي المهملة [9] كقولك [10]: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر [11]. و إن كانت مبيّنة تسمّى [12] محصورة، فإمّا [13] أن يكون دالاً [14] على الكلّ [15] أو على البعض، فالأوّل كلّيّة و الثّاني جزئيّة سواء كانت موجبة أو سالبة.

و ليس في عبارة هذا الفصل تعقيد إلّا في قوله عند ما يشرح الجزئيّة، و إن كان إنّما بيّن [16] أنّ [17] الحكم في البعض و لم يتعرّض للباقي لو تعرّض بالخلاف، فالمحصورة جزئيّة يريد بذلك أنّك إذا قلت: بعض النّاس كاتب، سواء [18] ذكرت أنّ البعض الآخر كاتب أو ليس بكاتب، أو لم تذكر ذلك، فإنّ [19] القضيّة جزئيّة.

١- الحاصر: الخاصّ أ. ٢- الكلّي السّالب: السّالب الكلّي آ. ٣- أقول: التفسير م، أ: - مع: ع.
٤- أنّ: + موضوع ع. ٥- موضوعها: - ع. ٦- مثل قولك: كقولك آ.
٧- زيد ليس بكاتب: ليس زيد بكاتب ع. ٨- الحكم: + فيها ت، أ. ٩- المهملة: مهملة ع.
١٠- كقولك: كقولنا ع. ١١- الانسان ليس في خسر: - ع. ١٢- تسمّى: سمّيت ع.
١٣- فإمّا: و هي إمّا آ. ١٤- دالاً: - ع، م، ت. ١٥- الكلّ: - أ. ١٦- بيّن: - مع.
١٧- أنّ: - ع. ١٨- سواء: فسواء ع، م، أ. ١٩- فإنّ: كانت ع، ت.



و قوله[١]: وفي مثال السالبة الجزئية ليس بعض الناس كاتباً أو ليس كل إنسان بكاتب[٢]، فإنّ معناهما واحد و[٣] ليسا بمعنى في السلب[٤]، يريد به أنّ قولك: ليس بعض الناس بكاتب[٥] يفيد[٦] السلب عن البعض صريحاً، و أمّا إذا قلت: ليس كل إنسان كاتباً[٧]، فهو يدلّ على سلب كلّية الحكم، و سلب الكلّية[٨] ليس هو السلب الكلّي، فإنّ سلب الكلّية يصدق مع الإيجاب الجزئي، ثمّ إنّ الكلّ من حيث هو[٩] كلّ مغاير للآحاد الداخلة فيه، فلاجرم كان قولنا: ليس كلّ إنسان بكاتب، ليس[١٠] صريحاً في نفي[١١] الكتابة عن البعض، بل ذلك يلزم منه و يفهم منه على طريق الضرورة و هذا هو المراد بالفحوى.

قال[١٢]: واعلم أنّه و إن كان في لغة الفرس إلى آخره؛ أقول: إنّ لكلّ شيء حقيقة و ماهية و هي[١٣] مغايرة لكلّ ما يعرض لها فالفرسيّة[١٤] مثلاً في نفسها[١٥] لا واحدة، ولا كثيرة، و لا موجودة ولا لا موجودة[١٦]، على أن يكون ذلك داخلاً في[١٧] الفرسيّة؛ بل هي من حيث أنّها فرسيّة هي فرسيّة، فالواحدية صفة تنضم إلى الفرسيّة فتكون الفرسيّة مع تلك الصفة واحدة، وهي[١٨] بشرط أنّها تجمعها تطابق أشياء كثيرة تكون[١٩] عامّة و من حيث توحد[٢٠] مع خواصّ و أعراض[٢١] تجعلها مشاراً إليها تكون خاصّة و الفرسيّة في نفسها فرسيّة[٢٢] يدلّ عليه أنّ المفهوم من[٢٣] الفرس لو كان هو المفهوم من كونه واحداً أو كثيراً لامتنع حمله عليهما، و لكان قولنا: الفرس[٢٤] واحد أو لا واحد[٢٥] بمنزلة قولنا الفرس فرس أو[٢٦] ليس بفرس، و

١- و قوله: قوله د ت. ٢- بكاتب: كاتباً د ت. ٣- و: إذ م. ٤- السلب: + أقول د ت.
٥- بكاتب: كاتباً د ت. ٦- يفيد: يدلّ على ج. ٧- كاتباً: بكاتب ج د ا.
٨- الكلّية: كلّية الحكم د ت. ٩- هو: آنه م. ١٠- ليس: - د ت. ١١- نفي: نفس ج ا م.
١٢- قال: قوله د ت. ١٣- و هي: فهي ت: هي م. ١٤- فالفرسيّة: فإنّ الفرسيّة ج.
١٥- مثلاً في نفسها: في نفسها مثلاً د ت. ١٦- ولا لا موجودة: - ج. ١٧- في: + مفهوم م.
١٨- و هي: فهي ج. ١٩- تكون: - ج. ٢٠- توحد: يتخلّط ت. ٢١- أعراض: عوارض ج.
٢٢- فرسيّة: + و الذي د. ٢٣- من: - آ. ٢٤- لو كان هو ... الفرس: - ج. ٢٥- أو لا واحد: - آ.
٢٦- فرس أو: فرس و الفرس ج، د أو ت: - ج.

معلوم أنّه ليس كذلك. فإن سئلنا عن الأمرين بطرفي[1] النقيض مثلاً: هل الفرسيّة واحدة أم لا؟ كان الجواب السّلب، لا على أن يكون السّلب[2] بعد[3] من حيث[4]، بل على أن يكون قبله[5]، أي لانقول: الفرس من حيث هو فرس ليس كذا، بل ليس[6] الفرس من حيث هو فرس كذا. و إن سئلنا عنها بموجبتين لاتخلو الماهيّة عنهما مثل أن يقال: هل[7] الفرس واحد، أو[8] كثير؟ لم يجب أن يجئ الواحد[9] منهما.

و بهذا[10] يظهر الفرق بين ما إذا كانت المسألة عن طرفي النقيض و بين ما إذا كانت عن الموجبتين اللّتين في قوّة النقيضين، لأنّ الموجب الّذي هو لازم السّالب[11] معناه إذا لم يكن الشيء موصوفاً بذلك الموجب كان موصوفاً بالموجب الّذي يلزم سلب الأوّل، لكن ليس إذا كان موصوفاً به كان هو هو، فإذا جعلنا موضوع الفرس فرسيّة الفرس و قيل: أ واحد[12] هو أو كثير؟ لم يلزم أن يجاب[13] لأنّه من حيث هو فرس شيء مغاير لهما، و أمّا أنّه هل[14] يوصف بأنّه واحد أو كثير على أنّه وصف يلحقه فلامحالة يوصف[15] بذلك ولكن لايكون هو ذلك الوصف لأنّا إذا نظرنا إليه من حيث هو[16] فرس، فيجب أن لاننظر به بالنظر إلى شيء آخر[17] خارج عنه حتّى يصير النّظر نظرين: نظراً إليه من حيث هو هو، و نظراً إلى لواحقه. و إذا قيل: الإنسانيّة الّتي في زيد من حيث هي[18] إنسانيّة لاتغاير[19] الّتي في عمرو، و لايلزم منه أن يقال: فإذن تلك و هي واحدة[20] بالعدد، لأنّا عنينا بهذا السّلب أنّ تلك الإنسانيّة من حيث هي إنسانيّة[21] فقط، و كونها غير الّتي[22] في عمرو شيء[23] خارج عنها[24]، وليس إذا كانت الغيريّة

١- بطرفي : د طرفي آ. ٢- السلب : + من آ. ٣- بعد : ابعده ج. ٤- من حيث : - م.

٥- قبله : قبل م. ٦- ليس : - آ. ٧- هل : ملا ج. ٨- أو : أم ق. ٩- الواحد : واحدا د.

١٠- و بهذا : فبهذا د آ. ١١- السالب : السلب ج، آ. ١٢- أ واحد : إنّه واحد ج.. واحد م.

١٣- يجاب : + عنه د. ١٤- هل : هو د. ١٥- يوصف : موصوف م. ١٦- هو - أنّه ج.

١٧- آخر : - د ، ج ، م. ١٨- هي : ثابتة على الهامش بخط جديد د. ١٩- تغاير : يغايره آ.

٢٠- تلك و هي واحدة : هي تلك و هي واحدة ج. : هي و تلك معنى واحد ج.

٢١- إنسانيّة : + إنسانيّة د، م، ت. ٢٢- الّتي : الشيء ت. ٢٣- شيء : + لازم م. ثابتة على الهامش د.

٢٤- عنها : عنه ج.



خارجة عن ذاتها [١] وجب [٢] أن تكون الوحدة داخلة فيها [٣]، بل هي أيضاً خارجة عنه [٤] كما بيّنا، فقد تحقّقت أنّ الإنسانيّة من حيث هي هي مغايرة للعموم و الخصوص.

فاعلم [٥] الآن أنّ [٦] الماهيّة تدعى بالطّبيعة [٧]، و قد يقال لها [٨] أيضاً الطّبيعة [٩] النوعيّة.

و إذا عرفت ذلك فنقول: الماهيّة إمّا أن ينظر إليها من حيث هي هي، أو من حيث هي عامّة، أو من حيث هي خاصّة، و الألف و اللام يستعملان [١٠] في المعاني الثلاثة. أمّا [١١] أنّهما فيستعملان [١٢] للدلالة على الماهيّة فلأنّك [١٣] إذا قلت: الإنسان عامّ و نوع، لم يكن الألف و اللام [١٤] فيهما للعموم و إلّا لكان معناه أنّ [١٥] كلّ واحد منّا [١٦] يقال له إنسان فهو عامّ و نوع، و معلوم أنّ ذلك كاذب. و أيضاً إذا قلت [١٧]: الإنسان هو [١٨] الضّاحك، و معناه [١٩] أن لا ضاحك إلّا الإنسان، و لا [٢٠] يجوز أن يكون المراد به أنّه لا ضاحك إلّا كلّ واحد [٢١] من النّاس، لأنّ ذلك يفيد اقتصار [٢٢] الضّاحكيّة على كلّ واحد [٢٣] واحد من النّاس، و اقتصار [٢٤] الحكم على الشّيء يمنع من ثبوته لغيره فقولك: لا ضاحك إلّا كلّ واحد واحد [٢٥] من النّاس [٢٦]، يوجب اقتصار الحكم على كلّ [٢٧] واحد [٢٨] و عدم اقتصاره عليه، و ذلك [٢٩] متناقض. فظهر أنّ المراد من قولك: الإنسان هو الضّاحك [٣٠] ليس إلّا تصورها [٣١] على الماهيّة. فالألف [٣٢] و اللام فيهما [٣٣] لتعريف الماهيّة.

١- ذاتها: ذاته ج، ذات ت. ٢- وجب: فوجب ت. ٣- فيها: فيه ج، م. ٤- عنها: عنه ج.
٥- فاعلم: واعلم ج. ٦- الآن أنّ: الإنسان ق. ٧- بالطبيعة: بالطبيعة ج، م. ٨- لها: أنّها ج.
٩- الطبيعة: الطبيعيّة م. ١٠- يستعملان: مستعملان ج، م. ١١- أمّا: و أمّا آ.
١٢- أنّهما فيستعملان: أنّهما لا يستعمل ... ت. ١٣- فلأنّك: فإنّك ج. ١٤- و اللام: - ت.
١٥- أنّ: أي يقال ج. ١٦- منّا: - ت. ١٧- قلت: إنّ ج. ١٨- هو: - م.
١٩- و معناه: فمعناه م. ٢٠- و لا: فلا ج. ٢١- واحد: واحد واحد ج. ٢٢- اقتصار: اختصار ت.
٢٣- واحد: - ت. ٢٤- اقتصار: اختصار ت. ٢٥- واحد: ... ج. ٢٦- من الناس: - ت.
٢٧- من الناس ... على كلّ: - ت. ٢٨- واحد: واحد ت، واحد من الناس ج.
٢٩- ذلك: محال ج، م. ٣٠- الضاحك: الضحّاك م. ٣١- تصورها: قصرها ج.
٣٢- فالألف: و الألف م، آ. ٣٣- فيهما: ... آ.



و أمّا استعمال الألف و اللّام[1] في العموم فكما[2] إذا قلت: الإنسان ناطق، و أردت به أنّ كلّ إنسان[3] كذلك. و أمّا استعمالهما[4] في الدّلالة على الشّخص فهو كما إذا جرى ذكر رجل معيّن ثمّ تقول: أقبل الرّجل، و تريد به ذلك[5] الّذي جرى ذكره، و يسمّى ذلك تعريف المعهود السّابق، و عند هذا[6] يكون القضيّة شخصيّة.

واعلم أنّ الألفاظ الدّالّة على كمّيّة الحكم تسمّى سوراً. فالدّالّ[7] على كلّيّة الثّبوت[8] مثل «كلّ»، و الدّالّ على جزئيّة[9] الثّبوت[10] مثل[11] «بعض»، و الدّالّ على كلّيّة السّلب مثل[12] «لا واحد» و «لا شيء»، و «هيچ» بالفارسيّة، و الدّالّ على جزئيّة[13] السّلب مثل «لا كلّ» و «لا بعض»، و أمّا «قط» و «أجمعون» فإنّهما[14] يستعملان لتأكيد الكلّيّة.

[الفصل الرّابع]

إشارة إلى حكم[15] المهملة: إعلم[16] أنّ المهمل ليس[17] يوجب التّعميم لأنّه إنّما تذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلّيّة و تصلح أن تؤخذ جزئيّة، فأخذها السّاذج بلا قرينة ممّا لا يوجب أن تجعلها كلّيّة، و لو كان ذلك يقضي عليها بالكلّيّة و العموم لكانت طبيعة الإنسان تقتضي أن تكون عامّة، فما كان الشّخص يكون إنساناً لكنّها لمّا كانت[18] تصلح أن تؤخذ كلّيّة و مع ذلك تصدق جزئيّة أيضاً فإنّ المحمول على الكلّ محمول على البعض، و كذلك المسلوب و تصلح أن تؤخذ جزئيّة ففي الحالين[19] يصدق الحكم بها جزئيّاً. فالمهملة في قوّة الجزئيّة، و تكون القضيّة جزئيّة الصّدق تصريحاً لا يمنع أن تكون مع ذلك كلّيّة الصّدق فليس إذا حكم

١- استعمال الألف و اللّام: استعمالها أ.   ٢- فكما إذا: كما م.   ٣- انسان: + معيّن مج.

٤- في العموم فكما ... استعمالهما: - أ: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.

٥- به ذلك: بذلك ب، : - م.   ٦- هذا: ذلك مج.   ٧- فالدّالّ: والدّالّ ج.   ٨- الثّبوت: السّور آ.

٩- جزئيّة: جزئه آ ت.   ١٠- الثّبوت: السّور آ.   ١١- مثل: يسمّى ت.   ١٢- مثل: - م ت.

١٣- جزئيّة: جزئيّات ق.   ١٤- فإنّهما: لأنّهما مج.   ١٥- حكم: - ش ج.   ١٦- اعلم: واعلم م.

١٧- ليس: لا م.   ١٨- لمّا كانت: - أ.   ١٩- الحالين: الحالتين ق.

على البعض بحكم وجب من ذلك أن يكون الباقي بالخلاف، فالمهمل و إن كان تصريحه في قوّة الجزئي[١] فلا مانع أن يصدق كليّاً.

أقول[٢]: إعلم أنّ اللّفظ الدّالّ على الماهيّة فقط[٣] لايفيد التعميم، لأنّه لو أفاده[٤] لكان إمّا بالمطابقة، أو التضمّن[٥] أو الالتزام. و الأوّلان باطلان لأنّ الإنسانيّة ليست هي العموم و لامتقوّمة به. و[٦] الثالث أيضاً باطل[٧]، لأنّ العموم غير لازم لها و إلّا لاستحال[٨] أن يكون الشخص الواحد إنساناً، فإذن اللّفظ الدّالّ على الماهيّة لايدلّ على العموم و الكليّة أصلاً، و ليس له أيضاً[٩] دلالة[١٠] على الخصوص بالمطابقة و التضمّن[١١]، لكنّه يدلّ عليه بالالتزام، لأنّ الحكم لايثبت في الماهيّة[١٢] إلّا إذا ثبت في فرد من أفرادها و إلّا لما كان ثابتاً لها، و لمّا كان الثبوت في بعض الأفراد لازماً للثبوت للماهيّة[١٣]. و أمّا الثبوت في كلّ الأفراد فليس من اللّوازم لصدق الحكم في الماهيّة[١٤]، لاجرم جعل اللّفظ الدّال على ثبوت المحمول للماهيّة في قوّة ما يدلّ على الثبوت لبعض أفرادها، فجعلت المهملة في قوّة الجزئيّة.

واعلم أنّ الصدق الجزئي لاينافي الصدق الكلّي، فإذا قلنا: بعض النّاس ناطق، فلو دلّ على أنّ البعض الآخر ليس كذلك لم تكن تلك الدّلالة[١٥] بالمطابقة أو التضمّن، لأنّ ثبوت الناطقيّة للبعض[١٦] ليس[١٧] هو عين سلبها[١٨] عن[١٩] البعض الآخر، و لامتقوّماً[٢٠] به، ولا أيضاً بالالتزام لأنّ ثبوت الناطقيّة للبعض[٢١] لايوجب سلبها عن البعض الآخر[٢٢] و إلّا

١- الجزئي - الجزئية م. ٢- أقول : التفسير م أ : - مج ج. ٣- فقط : - هـ.
٤- أفاده . أفادها م د ت . أفاد ج. ٥- التضمّن : بالتضمّن ا ج. ٦- و . - فتاج.
٧- باطل : باطل مج. ٨- إلّا لاستحال . إلّا استحال م. ٩- أيضاً : - أ.
١٠- أيضاً دلالة : دلالة أيضاً ت. ١١- بالمطابقة و التضمّن : بالتضمّن هـ. ١٢- في الماهيّة . آ
١٣- للماهيّة : في الماهيّة م. ١٤- الماهيّة : + بدون الثبوت في كلّ الأفراد هـ. ١٥- الدّلالة : - هـ.
١٦- للبعض : - م ت. ١٧- ليس . - مج ١٨- سلبها سلب الناطقيّة ج. ١٩- عن : من أ.
٢٠- متقوّماً يتقوّم م ت. ٢١- للبعض : - م ث. ٢٢- الآخر : - ج.



لاستعمال[1] أن تصدق للقضيّة كلّيّة، فثبت أنّ الدّالّ على الحكم الجزئي لايدلّ على أنّ الحكم في الباقي بالخلاف.

[الفصل الخامس]

إشارة إلى حصر الشرطيّات و إهمالها: و الشرطيّات أيضاً قد يوجد فيها إهمال و حصر، فإنّك إذا قلت: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، أو قلت: دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً و إمّا أن[2] يكون فرداً فقد حصرت الحصر الكلّي الموجب و إذا قلت ليس ألبتّة إذا كانت[3] الشّمس طالعة فاللّيل موجود أو[4] قلت: ليس ألبتّة[5] إمّا أن تكون الشّمس طالعة[6] و إمّا أن يكون النّهار موجوداً، فقد حصرت الحصر الكلّي السّالب، و إذا قلت: قد يكون إذا طلعت الشّمس فالسّماء متغيّمة، أو قلت: قد يكون إمّا أن يكون في الدّار زيد و إمّا أن يكون فيها عمرو، فقد حصرت الحصر الجزئي الموجب. و إذا قلت: ليس كلّما كانت الشّمس طالعة فالسّماء مصحية، أو قلت[7]: ليس دائماً إمّا أن تكون الحمّى صفراويّة و إمّا دمويّة، فقد حصرت الحصر الجزئي السّالب.

أقول[8]: كما أنّ الاعتبار في السّلب و الإيجاب في المتّصلة و المنفصلة بالحكم لا بالمحكوم و المحكوم عليه[9] كذلك الاعتبار في كلّيّة الاتّصال و الانفصال[10] بكلّيّة اللّزوم و العناد، لا بكلّيّة اللّازم و الملزوم. و كذلك القول في المتعاندين فإذا[11] قلنا: كلّما[12] كان

١- لاستعمال: استعمال أ. ٢- و إمّا أن: أو أ. ٣- إذا كانت: إمّا أن يكون آ. ٤- أو: و م.

٥- ألبتّة - إمّا أن يكون النّهار م. ٦- أو قلت ليس ... طالعة: - آ. ٧- ليس كلّما ... أو قلت: - آ.

٨- أقول: التفسير م. التفسير الأوّل أ.

٩- بالمحكوم و المحكوم عليه: بالمحكوم عليه و المحكوم به م: بالمحكوم عليه ت، [illegible] صحّح على الهامش على: «بالمحكوم به و المحكوم عليه». ١٠- الاتّصال و الانفصال: الانفصال و الاتّصال ج.

١١- فإذا: و إذا ت. ١٢- كلّما: قلت إن ج.



بعض الحيوان إنساناً فبعض الحيوان ناطق، فالشرطيّة كلّيّة لأنّ اللّازم و الملزوم[1] و[2] إن كانا جزئيين إلّا أنّ اللّزوم بينهما كلّي، فإنّه[3] لايفرض بعض الحيوان إنساناً في حالة من الحالات و لافي وقت من الأوقات إلّا و هنالك[4] يكون بعض الحيوان ناطقاً، و هكذا القول في جانب المنفصلة[5].

و إذا عرفت ذلك سهل عليك معرفة الإهمال و الحصر في المتّصلة و المنفصلة، فإن كان هناك[6] لفظ يدلّ على كلّيّة الحكم أو جزئيّته فالشرطيّة محصورة، و إلّا فهي مهملة.

و الّذي يهمّنا في هذا الموضع تلخيص المفهوم من الكلّيّة و الجزئيّة في المتّصل و المنفصل، فالكلّي الموجب المتّصل مثل قولنا: كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ليس[7] معناها تعميم الأزمان[8] فقط حتّى يكون معناه أنّ كلّ مرّة يكون الشمس طالعة فالنهار موجود، فإنّه يجوز أن يكون المقدّم أمراً ثابتاً و لايكون له تكرّر و لاعودة[9] كما[10] إذا قلنا: كلّما كان الإله عالماً فهو حيّ، بل[11] معناها تعميم الأحوال و هو أنّه لايفرض حال من الأحوال و لاشرط من الشروط يعتبر فيه طلوع الشمس إلّا و يتحقّق معه وجود النهار.

و إذا ثبت[12] أنّ المراد بكلّيّة الاتّصال لزوم التالي للمقدّم عند كلّ الشرائط و الأحوال، فلنشير تحقيق[13] صدق الكلّيّة في الاتّفاقيّة و اللّزوميّة.

أمّا الاتّفاقيّة فالمهملة فيها تكون[14] بيّنة الصدق، فإنّك إذا قلت: إن[15] كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، و أردت موافقة صدق[16] الجزئين[17] كان بيّناً. فأمّا[18] الكلّيّة و هي[19] قولنا[20]: كلّما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق[21]، يفهم على وجهين: أحدهما أنّه كلّما كان

١- و الملزوم: ثابتة على الهامش بخط جديد م. ٢- و: - م. ٣- فإنّه: لأنّه ق.
٤- هنالك: هناك ت، م، ج. + ما ثبت. ٥- المنفصلة: المتّصلة ت، د. ٦- هناك: هنالك ج، أ.
٧- ليس: و ليس ج، م. ٨- الأزمان: المراد ج، أ: الزمان ج.
٩- تكرّر و لاعودة: عود و تكرّر آ. + ج. ١٠- كما: - م. ١١- بل: - ج
١٢- ثبت: عرفت ج. ١٣- تحقيق: - ت، م. ١٤- تكون: - ت. ١٥- إن: كلّما م، ت.
١٦- صدق: - ج. ١٧- الجزئين: الجزئيين ت.: الجزئيّتين م. ١٨- فأمّا: و أمّا أ.
١٩- و هي: فهي ج. ٢٠- قولنا: القول م. ٢١- و أردت موافقة ... ناهق: - مج.

ما[1] يفرض إنساناً يجب أن يكون ناطقاً، تكلّما[2] كان ما[3] يفرض حماراً يجب أن يكون ناطقاً و ذلك بيّن للصدق. و الثاني و ذلك[4] من جهة التصور و معناه: أنّه كلّما حصل في الخارج إنسان و كان ناطقاً فقد حصل في الخارج الحمار الّذي هو ناطق[5]. و هذا ليس ببيّن و لا بواجب[6] إذ لا يمتنع أن يكون وقت من الأوقات يوجد فيه الإنسان و لا يوجد فيه الحمار أصلاً. ففي[7] مثل ذلك الوقت تكون هذه[8] القضيّة الكلّيّة كاذبة على هذا التفسير.

واعلم أنّ موافقة المقدّم للتالي ههنا[9] في الصّدق لا يوجب موافقتهما في الكذب لأنّ تلك الموافقة ليست لزوميّة، إذ ليس بين القضيّتين ملازمة لا في جانب الصّدق و لا[10] في جانب الكذب و لا أيضاً اتّفاقيّة، لأنّ الاتّفاقي هو الّذي يطابق وجوده وجود الآخر، و ما لا وجود له امتنع أن يطابق وجوده شيئاً آخر، و لأنّه لو لزم من موافقة القضيّتين في الصّدق موافقتهما في الكذب بطل قياس الخلف، لأنّ الخلف هو[11] أن تأخذ نقيض الصّادق و تضمّ إليه صادقاً[12]. فلو[13] لزم من موافقة الصّادقين[14] في جانب الصّدق موافقتهما في جانب الكذب لاستحال[15] أن يضمّ إلى الكاذبة صادقة. فما[16] كان يتمّ قياس الخلف.

و أمّا[17] المتّصلة اللزوميّة فمعنى الكلّيّة فيها[18] أن يكون التالي يتبع كلّ وضع للمقدّم في كلّ الأحوال مع كلّ الشرائط، ثمّ[19] تلك الشرائط قد تكون ممكنة الحصول في نفس الأمر، و قد تكون ممتنعة الحصول[20] إلّا أنّ فرض وجودها يوجب فرض أمور أخرى فإنّك[21] إذا قلت: كلّما كان هذا إنساناً عديم الحسّ و الحركة[22] فهو ليس بحيوان، فكون

١- ما: ... ج م. ٢- تكلّما: وكلّما ... م أ. ٣- ما: ... ج ت. ٤- و ذلك: ... ج م.
٥- ناطق: الناطق ج. ٦- بواجب: بموجب م. ٧- ففي: بل في أ. ٨- هذه: - ج.
٩- ههنا: هنا مج. ١٠- و لا: - ت. ١١- هو: - مج. ١٢- صادقاً: + فأمّا م.
١٣- فلو: ولو ج. ١٤- الصادقين: الصادقات د ت. ١٥- لاستحال: استحال م.
١٦- فما: و ما ج. ١٧- و أمّا: فأمّا م. ١٨- فيها: فيهما أ. ١٩- ثمّ: + إنّ ج.
٢٠- الحصول: - ... ج ... ت. ٢١- فإنّك: و إنّك ج. ٢٢- الحركة: + أمر محال د.



الإنسان عديم الحسّ و الحركة[١] أمر محال، ولكن[٢] لزوم عدم الحيوانيّة لذلك أمر[٣] صادق.

و كما أنّ العبرة في سلب الاتّصال و إيجابها و كلّيّتها و جزئيّتها[٤] ليس لأجل ثبوت هذه الأحوال في المقدّم و التالي، فكذلك ليس صدق اللزوم[٥] لأجل صدق المقدّم و التالي. و إذا[٦] قلت[٧]: كلّما كانت الخمسة زوجاً فهي تنقسم بمتساويين، صدقت و إن كان المقدّم في نفسه ممتنع الوجود. فظهر أنّ الأحوال الّتي يمكن فرضها للمقدّم قد تكون ممكنة في[٨] الوجود و قد تكون ممتنعة[٩].

و إذا عرفت ذلك فنقول: المتّصلة اللزوميّة إنّما تصدق كلّيّة إذا شرط فيها أن يكون المقدّم واقعاً على النحو الّذي يمكن وقوعه عليه، مثلاً تقول: كلّما كان هذا إنساناً على النحو الّذي يمكن أن يكون عليه إنساناً[١٠] و لا يكون[١١] معه شروط مستحيلة فهو حيوان، و كلّما كان هذا خمسة[١٢] على النحو[١٣] الّذي يمكن وقوعه عليه[١٤] فهو فرد. فأمّا[١٥] إن لم يعتبر هذه الشريطة[١٦] فإنّ اللزوميّة لاتصدق كلّيّة، فإنّه إذا ضمّ إلى الإنسانيّة شرط عدم الحسّ و الحركة لايلزم أن يكون حيواناً، و إذا ضمّ إلى الإثنوة[١٧] شرط الفرديّة لايلزمها الانقسام بمتساويين[١٨] بل عدم ذلك. فظهر أنّ اللزوميّة كيف تصدق كلّيّة.

فأمّا[١٩] المتّصلة الموجبة الجزئيّة فإن كانت الكلّيّة تصدق معها فالكلام فيها ما[٢٠] مضى. فإن[٢١] لم تصدق[٢٢] الكلّيّة معها فالاتّفاقيّة كقولك: قد يكون إذا كانت الشمس طالعة

١- و الحركة: - مج، آ. ٢- ولكن: لكن د، ت. ٣- أمر: - أ، مج.
٤- إيجابها و كلّيّتها و جزئيّتها: ايجابه و كلّيّته و جزئيّته أ. ٥- اللزوم: اللزوميّة م.
٦- و إذا: فإذا آ، فلذلك إذا ج. ٧- قلت: قلنا مج. ٨- في: - د، ت.
٩- و قد تكون ممتنعة: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ١٠- إنساناً: الإنسان م، آ، ت، ج.
١١- لا يكون: لايمكن ت. ١٢- على النحو... هذا خمسة: - م. ١٣- النحو: - م.
١٤- عليه: - ت. ١٥- فأمّا: و أمّا أ. ١٦- الشريطة: الشرطيّة مج.
١٧- الإثنوة: الاثنين ج، هـ: الاثنية م: الاثنوية ت. ١٨- بمتساويين: بالمتساويين م، أ، ت.
١٩- فأمّا: و أمّا د، ت. ٢٠- ما: فيما ج. ٢١- فإن: و إن م، ج، آ، ت.
٢٢- لم تصدق: لم تكن تصدق ج



فالشماء متنيّمة، و ذالزوميّة إنّما[1] تصدق إذا كان محمول[2] واجب الثبوت لبعض أفراد موضوع[3] و مسلوباً عن البعض الآخر، فإذا جرّد طبيعة ذلك الموضوع في العقل كان ذلك المحمول ممكناً له، مثاله: بعض الحيوان بالضرورة إنسان و بعضه بالضرورة[4،5] ليس بإنسان، لكنّ الحيوان إذا جرّد في العقل عمّا عداه وجد طبيعته[6] محتملة من غير وجوب و لا امتناع للإنسانيّة[7]، فإذا قيل: قد يكون إمّا كان الشيء حيواناً فهو إنسان لزوماً لم يشكّ في صدق القضيّة. و أمّا السالبتان فيمكنك[8] أن تعرف[9] حالهما من الموجبتين.

أمّا المنفصلات فلنبدأ منها بالسالبة الكلّيّة، فإذا قلنا: ليس ألبتّة إمّا كذا و إمّا كذا صدق ذلك في ثلاثة أحوال:

الأوّل: إذا وجب اجتماعهما على الصدق مثل قولك[10]: ليس[11] ألبتّة إمّا أن يكون الإنسان حيواناً و إمّا أن يكون ناطقاً.

الثاني: إذا وجب اجتماعهما على الكذب مثل قولك[12]: ليس ألبتّة إمّا أن يكون[13] الإنسان حيواناً أو جماداً.

الثالث: إذا لم يجب الاجتماع لا على الصدق و لا على الكذب ولكن لا يكون بينهما منافاة، و لا يقتضي ثبوت أحدهما انتفاء الآخر مثل قولنا: ليس إمّا أن يكون الإنسان موجوداً أو الخلاء موجوداً، فإنّ وجود الإنسان لا يقتضي عدم الخلاء[14] وإن كان الحقّ في نفسه عدم الخلاء.

أمّا[15] الجزئيّة الموجبة فلقائل أن يقول: كيف يصدق أن يقال: قد يكون إمّا كذا و إمّا

١- إنّما : أيضاً ج.   ٢- محمول : المحمول ه ج د أ.   ٣- موضوع : الموضوع ه ج م.

٤- إنسان و بعضه بالضرورة : ـ ت.   ٥- بالضرورة : ـ ج.   ٦- طبيعته : طبيعة ج، أ، ت.

٧- للإنسانيّة : الإنسانيّة ت.   ٨- السالبتان فيمكنك : السلبيان يمكنك ج.

٩- أن تعرف : تعرّف ج، م، أ.   ١٠- مثل قولك : كقولك ج.

١١- ليس : ثابتة على الهامش بخط جديد ه.   ١٢- مثل قولك : ثابتة على الهامش بخط جديد ه.

١٣- يكون : لا يكون ه ج أ ت.   ١٤- موجوداً فإنّ ... الخلاء : ـ م.   ١٥- أمّا : وأمّا ج م.



كذا، و ليس ذلك[١] كائناً دائماً. و المعاندة[٢] بين الحقيقيين إن[٣] كانت ثابتة امتنع زوالها.

فنقول إنّه ربّما كانت الأقسام[٤] بحسب القسمة ثلاثة[٥] فما اكثر، و أمّا[٦] بحسب بعض[٧] الشرائط فإثنان. مثل أنّ المعتبات[٨] ثلاثة، ثم فرض إذا[٩] لم يكن ذلك[١٠] حتّى يبقى بعض الأقسام[١١] اثنين[١٢]، فالمعنى[١٣] بهذا الشرط تكون قسمين[١٤]، و يكون[١٥] العناد عند هذا الشرط ثابتاً[١٦] بين القسمين حتّى أنّ أيهما ثبت ارتفع الآخر و أيّهما ارتفع ثبت الآخر.

فهذا كلام[١٧] مختصر في تعريف هذه القضايا إذ[١٨] لا يليق بهذا الشّرح أكثر ممّا ذكرناه.

[الفصل السّادس]

إشارة إلى تركيب الشرطيّات من الحمليات: يجب أن يعلم أنّ الشرطيّات كلّها تنحلّ إلى الحمليات و لا تنحلّ في أوّل الأمر إلى أجزاء بسيطة. و أمّا الحمليات فإنها هي الّتي تنحلّ إلى البسائط أو إلى[١٩] ما في قوّة البسائط أوّل انحلالها. و الحملية إمّا أن يكون جزآها بسيطين كقولنا: الإنسان مشّاء، أو في قوّة البسيط كقولنا: الحيوان النّاطق المائت مشّاء أو متنقل بنقل[٢٠] قدميه، و إنّما كان هذا في قوّة البسيط لأنّ المراد به شيء واحد في ذاته أو معنى يمكن أن يدلّ عليه بلفظ واحد.

أقول[٢١]: إنّ الشيء لا يلزم غيره إلّا عند حصول الملزوم، فإنّ المعقول من اللّزوم مقارنة

١- ذلك: كذلك ت. ٢- و المعاندة: لا المعاندة م. ٣- إن: لان ج.
٤- كانت الأقسام: كان الانقسام مج، آ. ٥- ثلاثة: ثلثا مج. ٦- و أمّا: لما م. ٧- بعض: - م.
٨- المعتبات: الحمليات تم. ٩- إذا: بذا مج، آنه ج. ١٠- ذلك: - مج.
١١- بقي الأقسام: بقي الانقسام ت. ١٢- اثنين: اثنان مج، تم ج.
١٣- الكاتب مثل قولك... فالمعنى: ثابتة على الهامش بخط جديد آ. ١٤- قسمين: قسمان ت.
١٥- و يكون: فيكون م. ١٦- ثابتاً: ثابتا مج، م، ماثابتا ج. ١٧- كلام: الكلام مج، مج.
١٨- إذ: لم م. ١٩- إلى: - م. ٢٠- بنقل: متنقل م. ٢١- أقول: بالتفسير م: - ج.



وجود اللازم لوجود الملزوم و ذلك لا ينفك إلّا بعد[1] حصولهما، و لمّا استحال الحكم باللزوم و إلّا إذا فرض للملزوم وجود و للّازم[2] وجود، فيكون كلّ واحد من جانبيه يتضمّن الخبر إمّا عن ثبوته، أو[3] انتفائه أو عن ثبوت غيره[4] له، أو انتفائه عنه[5].

فظهر أنّ الشرطيّات لا تتركّب أوّل تركّبها[6] عن البسائط، بل المفردات تصير قضايا حمليّة، ثمّ هي تتركّب[7] فتصير شرطيّات. ثمّ إنّ الشرطيّات قد تتركّب[8] مرّة أخرى فيحصل من الشرطيّتين شرطيّة[9] أخرى و هكذا إلى ما لا نهاية له. و لمّا[10] كانت الشرطيّات إنّما تتركّب عن الحمليّات وجب أن يكون انحلالها إليها، و أمّا الحمليّات فإنّها[11] تنحلّ إلى البسائط أو[12] ما هي قوّتها، لأنّ الحملي هو القول الدالّ على نسبة أمر إلى أمر، فإن كان[13] الموضوع شيئين، فإمّا أن يكون كلّ واحد منهما مقصوداً بالإخبار عنه، أو يكون المجموع هو المقصود بذلك، فإن كان الأوّل لم يكن الخبر[14] خبراً واحداً بل خبران[15]. و إن كان[16] المجموع هو المقصود بالإخبار عنه، و المجموع من حيث هو كذلك شيء واحد، كان الموضوع في القضيّة الواحدة شيئاً واحداً و كذلك القول في المحمول[17].

[الفصل السابع]

إشارة إلى العدول و التحصيل: و ربّما كان التركيب من حرف السلب مع غيره كمن يقول: زيد هو غير بصير، و نعني بغير البصير الأعمى أو معنى أعمّ منه، و بالجملة أن تجعل الغير مع البصير و نحوه كشيء واحد ثمّ تثبته أو تسلبه فيكون الغير و بالجملة حرف السلب جزءاً من المحمول، فإن أثبتّ المجموع كان إيجاباً و إن سلبته كان سلباً كما تقول: زيد ليس غير

1- بعد: عنه ج. 2- اللازم: فاللازم م. 3- أو: من عدمه ت. 4- غيره: غيرهم ج.

5- أو عن ثبوت ... عنه: - م ا ت. 6- تركّبها: تركيبهما ج. 7- تتركّب: تركّب م م ا ت.

8- تتركّب: تركّب م. 9- الشرطيّتين شرطيّة: الشرطيّات شرطيّات ج. 10- لمّا: إنّما ج.

11- فإنّها: فإنّه أ. 12- أو: لما أ، و ج. 13- فإن كان: و إن كانت أ. 14- الخبر: الأوّل م.

15- خبران: خبرين م ا. 16- كان: - ج. 17- المحمول: المجموع ليس آ.

بصير. و يجب أن نعلم أنّ حقّ كلّ قضيّة حمليّة أن يكون لها مع معنى المحمول و الموضوع معنى الاجتماع بينهما، و هو ثالث معنييهما. و إذا توخّي أن يطابق باللّفظ المعنى بعدده استحقّ هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدلّ عليه. و قد يحذف ذلك في لغات كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً كقولنا: زيد كاتب، و حقّه أن يقال: زيد هو كاتب. و قد لا يمكن حذفه في بعض اللّغات كما في الفارسيّة الأصليّة واستم في قولنا: زيد دبير است، و هذه اللّفظة تسمّى رابطة. فإذا أدخل[1] حرف السّلب على الرّابطة فقيل مثلاً: زيد ليس هو بصيراً، فقد دخل النّفي على الإيجاب فرفعه و سلبه. و إذا دخلت الرّابطة على حرف السّلب جعلته جزءاً من المحمول فكانت القضيّة إيجاباً مثل قولك: زيد هو غير بصير، و ربّما تضاعف[2] في مثل قولك: زيد ليس هو غير بصير، فكانت الأولى داخلة على الرّابطة للسّلب، و الثانية داخلة عليها الرّابطة جاعلة إيّاها جزءاً من المحمول، و القضيّة الّتي محمولها هكذا تسمّى معدولة و متغيّرة و غير محصّلة. و قد يعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضاً. فأمّا أنّ المعدول يدلّ على العدم المقابل للملكة، أو على غيره حتّى يكون غير بصير إنّما يدلّ على الأعمى فقط، أو على كلّ فاقد للبصر[3] من الحيوان و لو كان طبعاً، أو ما هو أعمّ من ذلك فليس بيانه على المنطقي[4] بل على اللّغوي بحسب لغة لغة و إنّما يلزم المنطقي أن يضع أنّ حرف السّلب إذا تأخّر عن الرّابطة، أو كان مربوطاً بها كيف[5] كان فالقضيّة إثبات صادقة كانت أو كاذبة، و لأنّ الإثبات لا يمكن إلّا على ثابت متمثّل[6] في وجود أو وهم فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته. و أمّا النّفي فيصحّ أيضاً من غير الثّابت[7] كان كونه غير ثابت واجباً أو غير واجب.

أقول[8]: الإيجاب هو إثبات الحكم، و السّلب[9] رفع الحكم، و الاعتبار في إيجاب

١- أدخل . دخل م. ٢- تضاعف : ذلك م ٣- للبصر . البصر م.

٤- بيانه على المنطقي: على المنطقي بيانه م. ٥- كيف: + ما م. ٦- متمثّل . متصل م

٧- الثابت : ثابت م. ٨- أقول : التفسير م. التفسير أقول أ. ٩- السلب: + هو ج د ت.



القضية و سلبها بثبوت الحكم و[1] سلبه لا بثبوت المحكوم به و المحكوم عليه أو[2] سلبهما، و إذا[3] حكمت على الشيء[4] بكونه موصوفاً بوصف عدمي كان الحكم ثبوتياً[5] إيجابياً إلّا أنّ المحكوم به عدمي، كما أنّك إذا سلبت وصفاً ثبوتياً عن موضوع ثبوتي كانت القضية سالبة لارتفاع الحكم، و إن كان الطرفان ثبوتيين. و هذا[6] كما أنّ المتصلة[7] متى أثبت[8] اللزوم كانت موجبة و إن كان الجزءان عدميين، و متى رفعته كانت سالبة و إن كان الجزءان ثبوتيين. و عند ذلك سهل الإحاطة بحقيقة المعدول و التحصيل، فإنّ اللفظ الدالّ على[9] شيء ثبوتي إذا ضمّ[10] إليه حرف السلب صار ذلك اللفظ المركّب دالّاً على ما يقابل ذلك المعنى الثبوتي، مثل اللابصير و غير[11] البصير، ثمّ إذا حكم على شيء بالاتّصاف بذلك الوصف كانت القضية موجبة، و إن[12] سلب ذلك كانت القضية سالبة[13].

قال[14]: ﴿و يجب أن يعلم﴾ إلى قوله ﴿و الثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة إيّاها جزءاً من المحمول[15]﴾. أقول: إنّ كلّ خبر فلابدّ فيه من شيء هو[16] المخبر عنه، و من[17] شيء آخر هو المخبر به، و من نسبة لأحدهما إلى الآخر إمّا بالثبوت و إمّا بالسلب. فاللفظ الدالّ على المخبر عنه هو الموضوع، و الدالّ على المخبر به هو المحمول[18]. و يجب أن تعلم أنّ المحمولات على قسمين: منها ما يتضمّن الدلالة على الرابطة، و منها ما لا يكون كذلك. فالأوّل هو الكلمات و الأسامي[19] المشتقّة، لأنّا بيّنّا أنّ الأسامي المشتقّة و الكلمات مشاركة في كونها دالّة على معان ثابتة لموضوعات غير معيّنة، فإنّ الكاتب مثلاً ليست دلالته على الكتابة فقط، بل على ثبوت الكتابة لشيء ما، و ذلك هو النسبة الحاصلة بين الكتابة و بين موضوعها[20] و[21]

١- و: أو ج.　٢- أو: و بج.　٣- و إذا: لإذا م ج.　٤- على الشيء: لشيء على شيء ج.

٥- ثبوتياً: ثبوتاً بج.　٦- هذا: هكذا بج.　٧- المتصلة: + كما ج.　٨- أثبت: + لهما بج.

٩- على: + ثبوت م، آ، ت.　١٠- ضمّ: انضمّ م، ت.　١١- غير: الغير م، ت، بج، آ، ج.

١٢- إن: إذا م.　١٣- و إن سلب... سالبة: - ج.　١٤- قال: قوله م، ت.

١٥- المحمول: + إلى آخره ج.　١٦- هو: و هو م.　١٧- من: - ج.

١٨- المحمول: + و الدالّ على النسبة التي لأحدهما إلى الآخر هو الرابطة م.　١٩- الأسامي: + ا ج.

٢٠- موضوعها: موضوعاتها م.　٢١- و: + بين م. (لم يشطب عليها)



محمولها[١] و إذا[٢] كانت النسبة أحد الأمور الداخلة في مفهومات الأسامي المشتقة و الكلمات[٣] لاجرم لم يكن هناك حاجة إلى ذكر لفظ مفرد يدلّ على تلك النسبة، بل أمثالها تكون محمولة بأنفسها من غير حاجة إلى ذكر لفظ مفرد يدلّ على تلك النسبة[٤] حتى[٥] لو صرّح بذكر اللفظ الدالّ[٦] على تلك النسبة كان ذلك تكراراً من غير فائدة.

فإن قيل: إنا قلنا: الإنسان كاتب فللإنسان مفهوم[٧] مغاير لمفهوم الكاتب[٨] و إذا تغاير المفهومان[٩] فلابدّ و أن يكون انتساب أحدهما إلى الآخر زائدة[١٠] على مفهوميهما، فيستدعي لفظاً ثالثاً[١٠].

فنقول: أوّلاً هذا باطل بالكلمة[١١]، فإنها محمولة بنفسها مع أن ما ذكرتموه فيه حاصل[١٢]. و أيضاً[١٣] فلأنّ[١٤] النسبة[١٥] و إن كان مفهومها[١٦] مغايراً لمفهوم الموضوع، لكنها منتسبة إليه لذاتها، فكذلك الذي[١٧] تكون النسبة داخلة في مفهومه يكون منتسباً إلى الموضوع لذاته.

و أمّا[١٨] إذا كانت المحمولات أسماء جامدة فهناك[١٩] لابدّ من اللفظ الدالّ على تلك النسبة فإن تلك النسبة إذا كانت معنى ثالثاً مغايراً للموضوع و المحمول، لاجرم وجب إفرادها[٢٠] بلفظ يدلّ عليها إمّا مصرّحاً و إمّا مقدّراً.

فظهر[٢١] بهذا[٢٢] أن[٢٣] من القضايا ما تكون ثنائية بالطبع و يمتنع جعلها[٢٤] ثلاثية، و منها ما[٢٥]

١- محمولها: محمولاتها ت؛ د: محمولها مع؛ أ.   ٢- و إذا: فإذا م.   ٣- الكلمات: الكتاب آ.

٤- بل أمثالها ... النسبة: - د ع.   ٥- حتى: فإنه م م آ.

٦- اللفظ الدال: اللفظة الدالة ج ا م. : اللفظة الرابطة الدالة أ.   ٧- فللإنسان مفهوم: فالإنسان مفهومه ج.

٨- الكاتب: الكتابة م.   ٩- المفهومان: المفهومات آ.   ١٠- ثالثاً: زائداً ج.

١١- بالكلمة: في الكلمة مع.   ١٢- ذكرتموه فيه حاصل: ذكرت حاصل فيها ج.   ١٣- و أيضاً: - أ.

١٤- فلأنّ: فإن آ.   ١٥- النسبة: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.   ١٦- مفهومها: - م.

١٧- فالذي: - م.   ١٨- أمّا: - ج.   ١٩- فهناك: فهنالك د ج ت ؛ أ.   ٢٠- افرادها: افرادها ته.

٢١- فظهر: وظهر آ.   ٢٢- بهذا: - ج.   ٢٣- أنّ: م   ٢٤- جعلها: أن يكون ج.

٢٥- ما: ٥ لا مع. (لم نطلب عليها)



تكون ثلاثيّة[1] و يمتنع جعلها ثنائيّة، و لكنّه ليس الأمر على ما يظنّه الظاهريّون من أنّ[2] الثنائيّة هي الّتي لم تذكر الرابطة فيها[3] لفظاً حتّى لو صرّح بها صارت ثلاثيّة.

و إذا عرفت ذلك[4] فنقول: أمّا الثلاثيّات فالمعدول منها يتميّز عن المحصّل لأنّ الرابطة إن كانت متقدّمة[5] على حرف السّلب دلّت على انتساب مابعدها إلى الموضوع، مثلاً إذا قيل: زيد[6] هو غير بصير، فصيغة هو دالّة[7] على انتساب[8] غير[9] البصير[10] إلى زيد[11]. وإن كان السّلب متقدّماً[12] على الرابطة دلّ ذلك[13] على ارتفاع الارتباط، فكانت[14] القضيّة سالبة و ربّما تضاعف حرف السّلب و يكون أحدهما متقدّماً على الرابطة، و الثاني متأخّراً عنها، فبسبب تأخّر أحد السّلبين عن الرابطة تصير القضيّة معدولة[15]، و بسبب تقدّم الثاني عليها تصير سالبة، فلأجل ذلك يقال لمثل تلك القضيّة سالبة معدولة. و أمّا في[16] الثنائيّة[17] فتلك[18] لاتتميّز إلّا بالنيّة أو[19] لأجل ألفاظ مختصّة بالمعدول و أخرى[20] بالسّلب، فيشبه[21] أن يكون «ليس» للسّلب، و «غير»[22] و «لا» للمعدول.

واعلم أنّ قول الشيخ: «يقال: زيد كاتب، و حقّه أن يقال: زيد[23] هو كاتب» فيه نظر لأنّ الكاتب[24] من الأسامي المشتقّة، و قد بيّنّا أنّ أمثالها تكون محمولة بذواتها و لاحاجة بها إلى اللّفظ الدّالّ عليها. و قد صرّح بذلك في الحكمة المشرقيّة. فقال: «و أمّا إذا كانت القضيّة غير ثلاثيّة، إنّما[25] هي ثنائيّة فقط لم تذكر فيها الرابطة استغناء، لأنّ محمولها كلمة أو إسم مشتقّ

١- ثلاثيّة: + بالطبع م. ٢- أنّ: - ج. ٣- الرابطة فيها: فيها الرابطة ج. ٤- ذلك: هذا أ.

٥- متقدّمة: متقدّمة ج. ٦- زيد: - هـ. ٧- دالّة: مصحّح بخطّ جديد على: ودليله هـ.: دلّت ج.

٨- انتساب: + ما بعدها إلى الموضوع أي انتساب الثابت مج.: + ما بعدها إليه أ ت م. (لم تشطب على: ومابعدها)

٩- غير: الغير مج، م، أ، ت. ١٠- البصير: بصير ج. ١١- إلى زيد: إليه هـ.

١٢- متقدّماً: متقدّماً ت، م. ١٣- ذلك: + أ، ت. ١٤- فكانت: وكانت ج.

١٥- و بسبب ... معدولة: - م. ١٦- في: - م. ١٧- و أمّا في الثنائيّة: - آ، ت.

١٨- فتلك: فتلك آ، ت. ١٩- أو: و ج. ٢٠- أخرى: الأخرى مج. ٢١- فيشبه: ويشبه هـ، م.

٢٢- غير: غيره أ. ٢٣- زيد: - م، ت. ٢٤- الكاتب: كاتب ج. ٢٥- إنّما: فإنّما مج.



اشتقاقاً يتضمّن النسبة المذكورة على حسب اللّغة ﴿و﴾ لم تذكر اختصاراً. فإنّ[١] حرف السّلب لا يقرن[٢] إلّا بالمحمول.»[٣]

و في هذا تصريح بأنّ الأسامي المشتقّة تتضمّن[٤] الدّلالة على النسبة[٥] فلعلّه تساهل في هذا الكتاب، لأنّ غرضه هيهنا تعريف حال العدول و التحصيل لاتحقيق التمييز بين الثنائيات و الثلاثيات و الكلام يفصّل في مقصوده و مجمل[٦] في غير مقصوده، و مع[٧] ذلك فالتحقيق ما ذكرناه.[٨]

قال[٩]: «و القضيّة الّتي محمولها هكذا تسمّى معدولة و متغيّرة و غير محصّلة و قد يعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضاً، إلى آخره.»[١٠] أقول: القضيّة كما أنّها قد تكون معدولة لأنّ محمولها غير محصّل، فقد[١١] تكون أيضاً كذلك لأنّ موضوعها غير محصّل، و قد تكون أيضاً كذلك لأنّ موضوعها[١٢] و محمولها غير محصّل[١٣]، لأنّه كلّما[١٤] صحّ[١٥] الحكم به على شيء و هو المحمول، صحّ الحكم عليه و هو الموضوع.

واعلم أنّ بعض النّاس لمّا حاول الفرق بين السّالبة و المعدولة قال: المعدولة[١٦] تدلّ على عدم أمر عن شيء من شأنه أن يكون موجوداً لذلك الشّيء، حتّى أنّ غير البصير بإزاء[١٧] الأعمى، فالبصير[١٨] و هو[١٩] قوّة الإبصار هو[٢٠] الملكة، و عدمه عن المحلّ الّذي من شأنه أن يكون له ذلك هو[٢١] العدم المقابل له، لأنّ من شرط المتقابلين[٢٢] اتّحاد المحلّ.

١- فإنّ: كان آ.: و إن ت.   ٢- لايقرن: لايقترن ت.

٣- [راجع: منطق المشرقيين لابن سينا، القاهرة، ١٩١٠م، ص ٣٢.]

٤- يتضمّن النسبة .. المشتقّة: - م.   ٥- النسبة + المذكورة م. (ثابتة على الهامش بخط جديد)

٦- مجمل: يحمل آ، ت، م.   ٧- مع: بعد م.   ٨- ذكرناه: ذكرنا مج.   ٩- قال: قوله م، ت.

١٠- إلى آخره: - ج.   ١١- فقد: قد مج.

١٢- غير محصّل ... موضوعها: ثابتة على الهامش بخط جديد م.   ١٣- محصّل: محصّلين ج.

١٤- كلّما: كما ه، ج، م.   ١٥- صحّ: صرّح م.   ١٦- قال المعدولة: - ل.

١٧- بإزاء: بإزائه ت.   ١٨- فالبصير: فالبصير ج.   ١٩- البصر و هو: فالبصير و هو الّذي له م.

٢٠- هو: و هو مج.   ٢١- هو: ماهو ت.   ٢٢- المتقابلين: المتقابلين مج.

و من الناس [1] من زعم أنّ المعدولة أعمّ من ذلك فقال [2]: المعدولة تدلّ على عدم أمر عن شيء من شأنه أن يكون لذلك [3] الشيء إمّا بحسب شخصه، أو نوعه، أو جنسه. فعلى هذا لو قدّرنا حيواناً يكون عدم البصر طبيعيّاً له، فإنّه يصحّ أن يقال إنّه غير بصير بهذا التفسير لأنّه [4] و إن كان البصر [5] غير ممكن له [6] بحسب شخصه [7] و نوعه لكنّه [8] ممكن له بحسب جنسه و هو الحيوانيّة، فإنّ الحيوان من حيث هو حيوان يصحّ عليه أن يكون بصيراً، و أمّا بالتفسير الأوّل فإنّه لا يصحّ أن يقال لمثل هذا الحيوان إنّه [9] غير بصير. فقوله: «المعدولة [10] يدلّ على العدم المقابل للملكة» يريد به التفسير الأوّل. و قوله: «أو [11] على غيره» يريد [12] به التفسير الثاني. و قوله: «حتّى يكون غير بصير إنّما يدلّ على الأعمى فقط» مثال [13] للمذهب [14] الأوّل و هو العدم المقابل للملكة. و قوله: «أو على كلّ فاقد للبصر من الحيوان [15] ولو طبعاً» مثال المذهب [16] الثاني.

فقوله [17]: «أو ما هو أعمّ من ذلك» يشير به إلى أنّ [18] أصحاب هذا المذهب الثاني [19] منهم من اعتبر أن يكون العدم عدم أمر من شأنه أن يكون للموضوع إمّا بحسب نوعه أو جنسه القريب. و منهم من لم يشترط الجنس القريب أيضاً بل لابدّ و أن يكون ذلك ممكناً له، إمّا بحسب نوعه [20]، أو جنسه [21] القريب، أو جنسه البعيد. فعلى هذا من اشترط الجنس القريب [22] جوّز اطلاق الغير البصير على الحيوان العديم البصر بالطبع [23] لأنّ البصر ممكن له بحسب [24] أنّه

1- من الناس: منهم م.　2- فقال: و قال م، ت　3- لذلك: كذلك آ، له ذلك م.

4- لأنّه: فإنّه ج.　5- البصر: البصير ج.　6- له: - لا مج.　7- أو نوعه: شخصه: - م.

8- لكنّه: ولكنّه مج.　9- إنّه: بأنّه مج.　10- المعدولة: المعدول ج.　11- أو: - ج

12- يريد: فيريد ت.　13- مثال: مثل ت. مثالاً م.　14- للمذهب: المذهب ج، ت.

15- من الحيوان: للحيوان م.　16- للمذهب: المذهب ت.　17- لقوله: و قوله م، م.

18- أنّ: - م.　19- المذهب الثاني: المذاهب م. (ثمّ صحّح على: المذهب)؛ + و أنّ م.

20- بحسب نوعه: بنوعه ج، م، ت.　21- جنسه: بجنسه ج

22- اشترط الجنس القريب: ثابتة على الهامش م.　23- بالطبع: - ت.

24- بحسب: + نوعه م (ثمّ شطب عليها)

م



حيوان و هو الجنس القريب، ولكنّه لايجوز أن يقال للجماد أنّه غير بصير، لأنّ الجماد لايمكنه البصر[1] بحسب جنسه القريب بل بحسب جنسه البعيد و هو الجسميّة. و أمّا من لا[2] يشترط الجنس القريب[3] صحيح[4] ذلك[5] أيضاً.

فهذا تفصيل هذه المذاهب و الكلام عليها من وجوه[6]:

الأوّل[7]، أنّ المنطقي يجب عليه أن يبيّن اختلاف حال القضيّة في[8] سلبها و إيجابها باختلاف حال حرفي الرّابطة و السّلب في تقدّم[9] بعضها[10] على البعض، و أنّ المتقدّم إن كان هو الرّابطة[11] كانت القضيّة موجبة، أو حرف السّلب كانت القضيّة سالبة. فأمّا[12] بيان أنّ المحمول الغير المحصّل على أيّ شيء يدلّ[13] في كلّ لغة فذلك ليس ممّا يلزم المنطقي بيانه.

الثاني[14]، أن[15] نبطل مذهبهم فنقول: إنّه ليس يجب أن يكون دلالة المعدول[16] على شيء عدمي، فإنّا إذا قلنا: زيد هو غير[17] أعمى، كانت القضيّة موجبة معدولة مع أنّ غير الأعمى لايدلّ على معنى سلبي.

الثالث[18]، أنّ ارسطو ذكر في بيان أنّ الفلك ليس بخفيف و لاثقيل قياساً هكذا: الفلك لايتحرّك من الوسط ولا إلى الوسط[19]، وكلّ ما هو لايتحرّك من الوسط و لا[20] إلى الوسط فهو لاثقيل و لاخفيف، أنتج[21] أنّ الفلك لاثقيل و لاخفيف[22]. و هذه[23] القضايا ليست سوالب فإنّه لاقياس عن سالبتين، فهي أيضاً[24] معدولات[25] و ليست المحمولات

١- البصر: البصير م. ٢- لا. لم ع م. ٣- ل يحسب ـ القريب: - أ. ٤- صحيح: صيّر ت.
٥- ذلك: مقامي. ٦- وجوه: وجهين م ج م أ ت. ٧- الأوّل: أ ج.
٨- في. من م ت. ٩- تقدّم: تقديم ت. ١٠- بعضها: - أ.
١١- و السلب في ... هو الرابطة: ثابتة على الهامش م. ١٢- فأمّا: و أمّا أ. ١٣- يدلّ: تولّى أ.
١٤- الثاني: الوجه الثاني م ج ت. ١٥- أن: ما مي. ١٦- المعدول: المعدولة ت م ج.
١٧- غير: - بصير في م. ١٨- الثالث: الثاني م ج م أ ت. ١٩- ولا إلى الوسط: - ت.
٢٠- لا: - أ. ٢١- أنتج: نائج ج؛ وانتج م. ٢٢- أنتج ـ لاخفيف: - أ. ٢٣- و هذه: بهذه أ.
٢٤- أيضاً: إذن هـ؛ إذاً م و أيضاً أضيف على هامش م بخط جديد.
٢٥- معدولات: معدوليات د أ م.



بممكنة[1] الثبوت لأجرام الأفلاك، فقد وجدنا معدولة لاتدلّ على العدم المقابل[2].

بقي[3] المذهب الثاني و هو أن يقال: إنّه يدلّ على عدم أمر عن شيء من شأنه أن يكون[4] ممكن الاتصاف بذلك الأمر بحسب نوعه أو جنسه القريب أو[5] البعيد، و ذلك يبطل أيضاً بقول القائل: السّواد[6] هو لاجوهر، و كلّ ما هو لاجوهر[7] فهو عرض، فالسّواد عرض لأنّ[8] الجوهر غير ممكن الثبوت للسّواد[9] لابحسب نوعه و لابحسب جنسه فإنّ الجوهر جنس عالي.

اللّهم إلّا أن يقال: إنّ[10] الجوهر ممكن الثبوت للعرض بحسب كونه موجوداً، و حينئذ يرجع حاصل المذهب إلى أنّ المحمول المعدولي يستدعي موضوعاً موجوداً، و ذلك حق، فإنّ الموجبة المعدولة[11] تستدعي موضوعاً[12] موجوداً[13]، إذ الاثبات لايمكن إلّا على ثابت متحقّق[14] أو متخيّل[15] بخلاف السّلب، فإنّه يصحّ من المعدوم سواء كان واجب العدم، أو ممكن العدم. فعلى هذا يصحّ قول القائل: شريك الله ليس هو بصيراً، و لايصحّ قولنا: شريك الله هو[16] غير بصير، فإنّ الأوّل سلب و هو عن[17] المعدوم جائز، و الثاني إيجاب و لايصحّ إلّا على موجود.

و هيهنا بحث لابدّ منه و هو أنّ لقائل أن يقول: المعقول من كون الشيء وصفاً لغيره[18] ثبوته لغيره، و ثبوته للغير[19] فرع على ثبوته في نفسه فما لاثبوت له في ذاته يستحيل أن يكون له ثبوت لغيره، و محمول المعدولة أمر عدمي إذ اللابصيرة[20] طبيعة عدميّة فيستحيل ثبوتها

١- بممكنة: ممكنة ﻫ ا ج ا م.   ٢- المقابل: المقابلة مج.   ٣- بقي: البقي ج: نفى م.

٤- من شأنه أن يكون: - ﻫ ا ج ا م آ ت.   ٥- أو: و جنسه مج.   ٦- السواد: للسواد مج.

٧- كل ما هو لاجوهر: - م.   ٨- لأن: فإن كان ﻫ. لم تكتب بخط جديد على: فكان.

٩- للسواد: + بحسب شخصه و ﻫ.   ١٠- إن: - ﻫ.   ١١- المعدولية. المعدولة ﻫ.

١٢- موضوعا: موضوعاً آ.   ١٣- و ذلك... موجوداً: - م.   ١٤- متحقق: محقق مج.

١٥- متحقق أو متخيل: متحقق في وجود أو وهم ج، آ   ١٦- هو: - ﻫ.   ١٧- عن: على ج.

١٨- لغيره: للغيره.   ١٩- و ثبوته للغير. - أ.   ٢٠- اللابصيرة: اللابصيرة.



للغير، فالمعدولة لاتكون موجبة.

فلئن قلتم: الحمل و الوضع من الأمور التي لايتحقّق إلّا في الأذهان، و محمولات القضايا المعدولة و إن كانت عدمية في الخارج لكنّ العقل إذا فرض لها وجوداً فعند ذلك يتمكّن من التصرف فيها بالحمل و الوضع، فنقول: إذا جاز أن يفرض العقل لتلك المحمولات ثبوتاً[1] حتى يتمكّن من جعلها محمولات فليفرض لها وجودة ليجعلها موضوعات حتى يصح الإيجاب على المعدوم، و عند ذلك يبطل ما يقولون من[2] أنّه لايجوز أن يقال: شريك الله هو[3] غير بصير.

و زيادة التحقيق فيه[4] أنّ القضايا المعدولة ليس[5] من شرطها ثبوت المحمولات، بل ثبوت نسبة الموضوعات إليها، و كلّ ما أمكن جعله محمول[6] قضية أمكن جعله موضوعاً لقضية أخرى. فإذن موضوع القضية أمكن أن يكون عدمياً، فبطل ما ذكرتموه من أنّ موضوع المعدولة يجب أن يكون[7] وجودياً.

ثم إن سلّمنا أنّ موضوع[8] المعدولة يجب أن يكون[9] وجودياً، فلم قلتم: أنّ موضوع السالبة يجوز أن يكون عدمياً؟ و بيانه و[10] هو أنّ السلب المطلق غير معقول و لامتصوّر، بل ما لم يتخصص[11] السلب بمحمول[12] عن موضوع لم يتقيّد و لم يعقل. فإذن الموضوع يجب أن يكون له تقيد و تخصص، و كلّ ما كان كذلك فهو موجود.

فلئن قلتم[13]: يجب أن يكون له وجود في العقل، لكن لايجب أن يكون له وجود في الخارج، و الموجبة يجب أن يكون موضوعها موجوداً في الخارج، فنقول: هذا الفرق باطل لأنّ موضوع الموجبة البسيطة لايجب أن يكون موجوداً في الخارج[14]، فإنّا إذا قلنا: كلّ إنسان

١- ثبوتاً: وجوداً هامش ث. ٢- من: - أ. ٣- هو: - ث. ٤- فيه: - موضوع.
٥- ليس: - أ. ٦- محمول: محمولاً في أ، ت. ٧- يكون: + فيه ج، ت.
٨- القضية أمكن .. موضوع: - ب. ٩- يكون: + أمراه. ١٠- و: - أ ج ث.
١١- يتخصص: يختصص ج، أ. ١٢- بمحمول: محمولاً ج: المحمول أ.
١٣- فلئن قلتم: وإن قلتم أ ج. ١٤- فنقول ... في الخارج: ثبتت على الهامش بخط جديد د.



حيوان، صدقنا و إن لم يكن في الخارج أحد من الناس موجودا.

و بالجملة اتّفق [1] المحصّلون على أنّا إذا قلنا: كلّ [2] كذا كذا، لم نعن بالموضوع [3] الموجود في الخارج، فإذن لم يبق [4] الفرق بين [5] الموجبة و السالبة من هذا الوجه. فهذه المباحث لابدّ من تحقيقها [6] ولكن لمّا لم يكن ذلك من علم المنطق تركنا الخوض فيه [7].

[الفصل الثامن]

إشارة إلى القضايا الشرطية: إعلم أنّ المتّصلات و المنفصلات من الشرطيّات قدتكون مؤلّفة من حمليات و من شرطيات و من خلط. فإنّك إذا قلت: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لا يكون النهار موجوداً، فقد ركّبت متّصلة من متّصلة و [8] منفصلة، و إذا قلت: إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و إمّا أن لا [9] يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم [10]، فقد ركّبت المنفصلة من متّصليتن، و إذا قلت إن كان هذا عدداً فهو إمّا زوج و إمّا فرد، فقد ركّبت المتّصلة من حملية و [11] منفصلة و عليك أن تعدّ من نفسك سائر الأقسام.

و المنفصلات منها حقيقيّة، و هي التي يراد فيها بإمّا، أنّه لايخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتّة بل يوجد واحد منها فقط، فربّما كان الانفصال إلى جزئين، و ربّما كان إلى أكثر، و ربّما كان غير داخل في الحصر. و منها غير حقيقية مثل الّتي يراد فيها بإمّا معنى منع الجمع فقط دون منع الخلوّ عن الأقسام مثل قولك في جواب من يقول: إنّ هذا الشيء حيوان شجر، أنّه إمّا أن يكون حيواناً و إمّا أن يكون شجراً، و كذلك جميع مايشبهه. و منها مايراد فيها بإمّا منع

١-اتّفق: فقد اتّفق د، ع، أ. ٢-كلّ + كذلك م. (ثم شطب عليها)

٣-بالموضوع: به الموضوع م: الموضوع ع. ٤-لم يبق: لم يتحقق م ٥-بين: - أ.

٦-تحقيقها: تحقّقها م، ع. ٧-فيه: + و بالله التوفيق م، د: و من الله التوفيق ع، ت.

٨-و: + من م. ٩-لا: - م. ١٠-معدوم: موجود م ١١-و: + من م.



الخلوّ[١] و إن كان يجوز اجتماعهما و هو مايكون تحليله يؤدّي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي و إيراد لازمه إذا لم يكن مساوياً له، بل أعمّ مثل قولهم: إمّا أن يكون زيد في البحر و إمّا أن لايغرق، أي و إمّا أن لايكون في البحر و يلزمه أن لايغرق. و أمّا المثال الأوّل فقد كان المورد فيه ما[٢] يمكن مع النقيض ليس ما يلزم النقيض، و كان يمتنع الجمع و لا يمتنع الخلوّ، و هذا يمنع الخلوّ و لايمنع الجمع. و قد تكون لغير الحقيقي أصناف أخر، و فيما أوردناه هيهنا كفاية. و يجب عليك أن تجري أمر المتّصل في الحصر و الإهمال و التناقض و العكس مجرى الحمليات على أن يكون المقدّم كالموضوع و التالي كالمحمول.

أقول[٣]: قد عرفت أنّ القضايا ثلاثة أنواع[٤]: الحملي، و المتّصل، و المنفصل، و عرفت أنّ الشرطيات مركّبة من قضيّتين خرجتا عن ذلك الحكم بإدخال أمور زائدة عليهما[٥].

فنقول: المتّصل يمكن تركيبه على تسعة أوجه: الأوّل: من حمليّتين؛ الثاني: من متّصلين؛ الثالث: من منفصلين؛ الرابع: من حملية و متّصلة و المقدّم هو الحمليّة؛ الخامس: منهما[٦] و المقدّم هو المتّصل؛ السادس: من حملية و منفصلة و المقدّم هو الحمليّة؛ السابع: منهما[٧] و المقدّم هو المنفصل؛ الثامن: من متّصلة و منفصلة[٨] و المقدّم هو المتّصل؛ التاسع: منهما[٩] و المقدّم هو المنفصل.

و ظاهر[١٠] أنّ المتّصلات كما يمكن تركيبها على هذه الوجوه التسعة، فكذلك[١١] المنفصلات. فالمتكلّم[١٢] في تحقيق أقسام المتّصلة فإنّه بعينه يكون شرحاً لأقسام المنفصلة.

فنقول: المتّصلات[١٣] قد تكون مهملة و قد تكون محصورة كما عرفت، فالمتكلّم[١٤]

١- الخلوّ: + من الأقسام م.   ٢- بإنما: - م.   ٣- أقول: التقسيم م.   ٤- أنواع: - ج.

٥- عليهما: عليها م ا م.   ٦- منهما: - ت ج.   ٧- منهما: - ت ج

٨- متصلة و منفصلة: منفصلة و متصلة م.   ٩- منهما: من متصلة و منفصلة + ج ت آ.

١٠- و ظاهر: فظاهر ج.   ١١- فكذلك: كذلك ج.   ١٢- فالمتكلّم: و المتكلّم الآن ت.

١٣- المتصلات: المتصلة م.   ١٤- فالمتكلّم: + الآن م ت.

تي المحصورة و منها[1] في الموجبة الكلّيّة.

فنقول: الموجبة الكلّيّة إمّا أن يكون جزءاها أعني المقدّم و التالي محصورين، أو مهملين، أو مختلطاً[2] من المحصورة و المهملة. فإن كان جزءاها[3] محصورين أمكن وقوعهما[4] على[5] ستّة عشر وجهاً لأنّ[6] الموجبة الكلّيّة المتّصلة إذا كانت مركّبة من حمليّتين محصورتين، فلو كان مقدّمها موجباً كلّياً و ضمّ إليه المحصورات الأربع حصلت قضايا أربع، و إذا[7] جعل مقدّمها سالباً كلّيّاً حصلت أربع أخرى. فإذا جعلت[8] موجباً جزئيّاً حصلت أربع أخرى[9]. و إذا جعل[10] [11] سالباً جزئيّاً حصلت أربع أخرى. فإذن الموجبة الكلّيّة المتّصلة الحاصلة من الحمليّتين المحصورتين يمكن وقوعها على ستّة عشر وجهاً.

و قد عرفت أنّ المتّصلات[12] يمكن تركّبها[13] على تسعة أوجه، فنضرب تسعة في ستّة عشر يكون مائة و أربعة و أربعين، فالكلّيّة الموجبة المركّبة من قضيّتين محصورتين يمكن وقوعها[14] على هذا العدد[15] من[16] الوجوه.

أمّا إذا كان جزءاها مهملين فلنفرض[17] الكلام في المركّبة من الحمليّتين[18] فهي لا تقع[19] إلّا على أربعة أوجه، لأنّ الحمليّة التي هي المقدّم لا يمكن وقوعها إلّا على[20] وجهين: إمّا السالب وإمّا[21] الموجب، و إذ ليس في المهملة بيان الكمّيّة[22] امتنع وقوع السالبة و الموجبة على وجهين الكلّيّة و الجزئيّة حتّى تصير القضايا أربعاً، بل المقدّم و التالي لا يمكن وقوعهما[23] إلّا

١- و منها : لم يجد ذلك ت، م. (ثم شطب عليها و صحّح على فوق السطر على. ع، منها).

٢- مختلطاً : مختلطين بج. ٣- أعني المقدّم... جزءاها : ج. ٤- وقوعهما : وقوعها ج.

٥- على : في بج. ٦- لأنّ : الأول بج. ٧- و إذا : فإذا بج، آ. ٨- و إذا جعل - فإذا جعلت بج.

٩- أخرى : ج. ١٠- و إذا جعل : فإذا جعلت بج. ١١- مقدّمها سالبا ... جعلت : م.

١٢- أنّ المتّصلات : ثابتة على الهامش بخط جديد م. ١٣- تركّبها : تركيبها م، ت، ج.

١٤- وقوعها : وقوعهما بج. ١٥- العدد : المذكور ج. ١٦- من : هذه م.

١٧- فلنفرض : ولنفرض م، ت، فلنفرض بج. ١٨- الحمليّتين : جملتين ج.

١٩- فهي لا تقع : فهو لا يمكن بج. ٢٠- إلّا على : م. ٢١- وإمّا : قوم ج، آ، ت.

٢٢- الكمّيّة : الكلّيّة ب. ٢٣- وقوعهما : وقوعها م، ت.



على وجهين، و الحاصل من ضرب إثنين في إثنين أربعة. فإذن الكلّية الموجبة المتّصلة من حمليتين مهملتين يمكن وقوعها[1] على أربعة أوجه. ثمّ تضرب[2] هذه[3] الأربعة في الأقسام[4] التسعة المذكورة فتصير ستّة و ثلاثين: نضمّها إلى القدر[5] الّذي كان[6] معنا و هو مائة و أربعة و أربعون كان[7] المجموع مائة و ثمانين.

و أمّا إذا كان أحد جزئيها[8] مهملاً[9] و الآخر محصوراً[10]، و المهملة[11] كما عرفت لاتقع إلّا على وجهين، و المحصورة على وجوه أربعة[12]، فنضرب إثنين في أربعة فهو[13] ثمانية، ثمّ[14] في التسعة المذكورة حصل إثنان و سبعون، نضمّها[15] إلى المبلغ المذكور فيكون مأتين و إثنين و خمسين[16].

فظهر أنّ الموجبة الكلّية المتّصلة يمكن وقوعها على هذه الوجوه[17]، فيكون[18] عدد الوجوه الّتي يمكن وقوع المحصورات الأربع عليها ألفاً و ثمانية و يكون[19] عدد المهملتين على النصف، فيكون المجموع ألفاً و خمسمائة و إثني عشر.

و هيهنا[20] دقيقة و هي[21] أنّا في هذا الحساب اعتبرنا حال الأجزاء القريبة للمتّصلة[22] فإنّا[23] لو اعتبرنا حال الأجزاء البعيدة صار العدد[24] أكثر ممّا ذكرنا[25]، لأنّ المتّصلة إذا لم تكن مركّبة من الحمليتين[26] بل من[27] متّصلتين أو منفصلتين[28]، أو خلط منهما. فتلك أجزاؤها القريبة قضايا،

١- وقوعها: وقوعهما م ج، أ. ٢- يضرب: + عدد م ج، أ. ٣- هذه: - أ.

٤- الأربعة في الأقسام: الأقسام الأربعة في ه، ت. ٥- القدر: العدد أ. ٦- كان: + مطروحا م ج، أ.

٧- كان: + فيكون ج. ٨- جزئيها: جزئيه ج، م. ٩- مهملاً: مهملة ج، م، ت.

١٠- محصوراً: محصورة ج، ت. ١١- و المهملة: فالمهملة ج. ١٢- وجوه أربعة: أربعة أوجه ج.

١٣- فهو: فتصير ج. ١٤- ثم: - ت. ١٥- نضمّها: نضمّها ج.

١٦- مأتين و إثنين و خمسين: مأتان و إثنان و خمسون م، ت.

١٧- الوجوه: + المذكورة ج (ثم شطب عليها). ١٨- فيكون: ويكون م، أ، ت. ١٩- يكون: يمكن ج.

٢٠- هيهنا: هاهنا ج. ٢١- هي: هو ج. ٢٢- للمتّصلة: المتّصلة ج، أ. ٢٣- فإنّا: إنّا م.

٢٤- العدد: العدد م ج. ٢٥- ذكرنا: ذكرناه م. ٢٦- الحمليتين: الحمليتين ه، ج.

٢٧- من: عن م، ت. ٢٨- متّصلتين أو منفصلتين: المتّصلتين أو المنفصلتين م ج، أ.



و أجزاء أجزائها قضايا أيضاً، و نحن إنّما[1] استخرجنا العدد المذكور من إحصاء أحوال القضايا[2] الّتي هي الأجزاء القريبة منها. فأمّا[3] إذا أحصينا أحوال القضايا الّتي هي أجزاء أجزائها كثرت الاحتمالات. و كذلك لو اعتبرنا[4] حالها في جهاتها و عدولها و تحصيلها ترتيباً[5] تبلغ[6] إلى حدّ[7] لانهاية له[8].

و أيضاً فلأنّ المتّصلة المركّبة عن متّصلتين[9] أمكن أن تركّب[10] عنها[11] و عن مثلها متّصلة أخرى، و كذلك عنها رابعة[12] و خامسة، و يتجزّ[13] من هذه الجهة أيضاً[14] إلى ما لانهاية له. فلهذه اكتفينا بتحديد[15] الأقسام الحاصلة لها بحسب اختلاف أجزائها القريبة.

و إذا عرفت ذلك في المتّصلات، فاعلم[16] مثل ذلك[17] في المنفصلات من غير فرق. و لنرجع إلى الشرح[18].

فنقول: لمّا كانت المتّصلة المركّبة من الحمليّتين[19] و[20] من المنفصلتين و[21] من المتّصلتين سهلة التصوّر، لاجرم لم يورد الشيخ لها مثالاً[22]. فأمّا[23] المختلط من المتّصل و المنفصل فقد عرفت أنّه يقع على وجهين: فإمّا[24] أن يكون المقدّم هو المتّصل، أو المقدّم هو المنفصل. و الشيخ أورد المثال للقسم الأوّل و هو قوله: «إذا كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لا يكون النهار موجوداً». فهذه[25] متّصلة موجبة مهملة من متّصلة موجبة كلّيّة، و من[26] منفصلة موجبة مهملة مانعة[27] للخلوّ، لأنّ صيغة

١- أمّا: ثابتة على فوق السطر هـ. ٢- القضايا. ثابتة على فوق السطر بخط جديد هـ.
٣- فأمّا: و أمّا أ. ٤- اعتبرنا: اعتبر مع. ٥- ترتيبا: ممكن ج. ٦- تبلغ: يبلغ أ. ٧- حدّ: - ج.
٨- لانهاية له: اللانهاية ت م ه ا ج: لانهاية له مع، آ. ٩- متّصلتين: المتّصلتين مع، أ
١٠- تركّب: يتركّب ج،: يركّب م. ١١- عنها: عنهما مع، آ. ١٢- رابعة: أربعة ت.
١٣- يتجزّ: يتحدّ م. ١٤- أيضا: - ا. ١٥- بتحديد: بتحدد ج. ١٦- فاعلم: فاعرف هـ ؛ ت.
١٧- ذلك: + أيضا آ. ١٨- الشرح: شرح المتن م ا ت. التفسير ا.
١٩- الحمليّتين: حمليّتين م ا ت. ٢٠- و: أو م. ٢١- و: أو م. ٢٢- مثالا: أمثالا ا.
٢٣- فأمّا: و أمّا آ. ٢٤- فإمّا: فإنّه إمّا ج. ٢٥- فهذه: فهذا مع. ٢٦- من: - م ا ج م ت.
٢٧- مانعة. ثابتة على الهامش هـ.

إذا كان، و ليس للحصر بل لمجرّد الدّلالة على الاتّصال.

و أمّا الدّالّ على كلّيّة الاتّصال فهو صيغة[١] «كلّما» و «مهما» و «متى» مقدّم القضيّة و هو: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار[٢] موجود، متّصلة موجبة كلّيّة.

و قوله: «إمّا أن تكون الشّمس طالعة و إمّا أن لا يكون النّهار موجوداً»، ليست منفصلة كلّيّة، لأنّ صيغة إمّا ليست إلّا لنفس الانفصال[٣]. فأمّا الدّالّ على كلّيّة الانفصال فهو أن يقال[٤]: «دائماً إمّا أن يكون كذا و إمّا أن لا[٥] يكون كذا».

و أمّا بيان أنّ هذه منفصلة[٦] مانعة من الخلوّ[٧] فلأنّ المنفصلة إذا كانت مركّبة من الشّيء و من[٨] لازم نقيضه كانت مانعة من الخلوّ، لأنّ الشّيء إذا ارتفع فلو قدّر[٩] ارتفاع لازم نقيضه[١٠] و يلزم من ارتفاع ذلك اللّازم ارتفاع الملزوم ضرورة فحينئذ[١١] يرتفع نقيض الشّيء عند ارتفاعه فيلزم ارتفاع النّقيضين، و ذلك[١٢] محال. فظهر أنّ تلك المنفصلة تمنع من ارتفاع الجزئين، ثمّ ينظر[١٣] بعد ذلك إن كان لازم النّقيض أعمّ منه كانت القضيّة غير مانعة للجمع[١٤]، و إلّا كانت[١٥] مانعة للجمع، و سيأتي زيادة تقرير لذلك:

فنقول: لمّا صدق قولنا إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، عرفنا أنّ وجود النّهار لازم لطلوع الشّمس. فإذا قلنا إمّا أن لا تكون الشّمس طالعة و إمّا أن تكون، و[١٦] إذا كانت طالعة كان النّهار موجوداً. فإذا صدق قولنا: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، صدق لا محالة قولنا[١٧]: إمّا أن لا تكون الشّمس طالعة و إمّا أن[١٨] يكون النّهار موجوداً، لأنّ معناه إمّا أن

١- صيغة: كلمة ج. ٢- فالنّهار: و النّهار أ. ٣- الانفصال: الاتّصال م ج د.
٤- يقال: تقول هـ د ت. ٥- لا: - ت ا هـ ج د أ. ٦- منفصلة: المنفصلة م.
٧- من الخلوّ: للخلوّ ج. ٨- من: - م. ٩- قدّر: تقدّرنا ج. ١٠- كانت مانعة ... نقيضه: - م.
١١- فحينئذ: حينئذ أ. ١٢- ذلك: فذلك ت ا د. ١٣- ينظر: يظهر ت د.
١٤- للجمع: من الجمع آ. ١٥- كانت: لكانت ج. ١٦- و: - ج ا م.
١٧- لا محالة قولنا: قولنا لا محالة هـ. ١٨- أن: - لا ت.

لاتكون الشمس طالعة أو تكون[1]. و إذا كانت طالعة كان النهار موجوداً، فيكون الملزوم موجباً وجود[2] اللازم، و هو حق. فهذه المنفصلة لازمة لتلك المتّصلة، لكنّ المنفصلة[3] ما جاءت[4] في الكتاب على هذا الوجه بل هكذا: فإمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لايكون النهار موجوداً. و فيه نوع إشكال، لأنّه إذا صدق إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و فرضنا أنّه يلزمه[5] إمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لايكون النهار موجوداً[6]، كان معناه إمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لاتكون، و إذا لم تكن[7] لم يكن النهار موجوداً، فيكون ارتفاع الملزوم موجباً لارتفاع اللازم و ذلك باطل، فيشبه أن يكون ذلك[8] سهواً وقع من الناسخ. أو يقال هيهنا التالي مساوٍ للمقدّم، و ما كان هكذا كان ارتفاع المقدّم موجباً ارتفاع[9] التالي، فتصحّ المنفصلة[10] على الوجه الذي جاء في الكتاب، ولكن يكون ذلك[11] بسبب المادّة لابسبب نفس القضيّة. فهنا[12] هو المثال المذكور للمتّصلة المركّبة من متّصلة و منفصلة و المقدّم هو المتّصل، أمّا ما[13] يكون المقدّم هو المنفصل فمثاله غير مذكور.

و قوله: و إذا قلت: إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و[14] إمّا أن يكون إن[15] كانت الشمس طالعة فالّليل معدوم؛ مثال لمنفصلة[16] موجبة مهملة من متّصلتين موجبتين مهملتين[17]. و قوله: و إذا قلت: إن كان هذا عدداً فهو إمّا زوج و إمّا فرد؛ فهو مثال لمتّصلة[18] موجبة مهملة من حمليّة مهملة موجبة[19] و من منفصلة مهملة موجبة و قوله: و عليك أن تعدّ من نفسك سائر الأقسام؛ إشارة إلى ما ذكرناه[20].

١- و إذا كانت طالعة كان ... أو تكون: - آ. ٢- وجود: الوجود م. ٣- لكن المنفصلة: - ج.
٤- جاءت: كان آ. ٥- يلزمه: يلزم م. ٦- و فيه نوع ... موجوداً: - هـ.
٧- لم تكن: - آ، ت. ١ طالعة م. ٨- ذلك: - م. ٩- ارتفاع: لارتفاع هـ.
١٠- المنفصلة: فالمنفصلة هـ، ث. ١١- يكون ذلك: ذلك يكون هـ، آ، ت. ١٢- فهنا: و هاهنا هـ، ت.
١٣- ما: أن آ. ١٤- و: أو ج. ١٥- إن: و إن ت. ١٦- لمنفصلة: المنفصلة ت.
١٧- مهملتين: ثابتة على فوق السطر بخط جديد هـ. ١٨- لمتصلة: متصلة هـ.
١٩- من حملية مهملة موجبة: - ج. ٢٠- ذكرناه: ذكرنا م.



قال: و المنفصلات منها حقيقيّة، إلى آخره، أقول: المنفصلة لمّا كانت مركّبة من جزئين فإمّا أن يكون أحد الجزئين نقيضاً للثّاني[1]، أو لازماً مساوياً لنقيضه، أو أخصّ من نقيضه، أو أعمّ من نقيضه فالّذي يكون مقابله[2] نفس نقيضه يكون مانعاً من الجمع و الخلوّ، فإنّ النّقيضين يمتنع[3] اجتماعهما و ارتفاعهما[4] معاً، و تكون هذه المنفصلة ذات جزئين.

و أمّا الّتي جعل في مقابله ما يلازم نقيضه، فذلك اللّازم إمّا أن يكون أمراً واحداً، أو مجموع أمور. فإن[5] كان أمراً واحداً فهو مثل[6] ما[7] يقال: كلّ عدد فهو إمّا زوج و إمّا فرد، فإنّ التّحقيق هو أن يقال: كلّ عدد فهو إمّا زوج و إمّا ليس بزوج، لكنه لمّا كانت الفرديّة لازمة لعدم الزوجيّة لاجرم وضعت الفرديّة موضع اللّازوجيّة في مقابلة الزوجيّة. و أمّا ما[8] يكون اللّازم مجموع أمور فهو أن يكون النّقيض ينقسم إلى قسمين أو ثلاثة، فمجموع[9] تلك الأقسام أجزاء للازم ذلك النّقيض، مثاله هذا العدد إمّا مساوٍ لغيره أو زائد أو ناقص، فإنّ تقديره في التّحقيق هذا العدد إمّا مساوٍ لغيره[10] أو ليس بمساوٍ[11]. و الّذي لا يساوي[12] فإمّا يكون زائداً أو ناقصاً، فمجموع[13] الزّائد و النّاقص لازم مساوٍ للّامساوي الّذي هو المقابل بالحقيقة للمساوي. و مثل هذه المنفصلة[14] يظنّ في الظّاهر أنّها ذات[15] ثلاثة أجزاء و التّحقيق يأباه[16]، فإنّ التّعاند بالحقيقة ليس إلّا بين المساواة و اللّامساواة فأمّا[17] بين المساواة و الزّيادة و النّقصان فبالعرض لأنّا لو قدّرنا أنّ الزّيادة و النّقصان يوجدان مع عدم اللّامساواة لم يمتنع[18] اجتماعهما مع المساواة، ولو قدّرنا حصول اللّامساواة مع عدم الزّيادة و النّقصان لستحال

١- للثّاني: للتّالي ع.   ٢- يكون مقابله: يقابله ت، ه.   ٣- يمتنع: ممتنع ع.

٤- و ارتفاعهما: - ت.   ٥- فإن: و إن ع.

٦- مثل: مثال ت، ه (ثم صحح بخط جديد على: مثل).   ٧- ما: أن ع، م   ٨- ما: أن ه، ت.

٩- فمجموع: مجموع أ، ت.   ١٠- أو زائد أو ... مساوٍ لغيره: - م.   ١١- ليس بمساوٍ: لا يكون ع.

١٢- لا يساوي: لا يكون مساوياً.   ١٣- فمجموع: مجموع أ، ت.   ١٤- المنفصلة: المتصلة ت.

١٥- ذات: ثابتة على فوق السطر بخط جديد ه.   ١٦- يأباه: ما تأباه م   ١٧- فأمّا: فإنّما ه.

١٨- لم يمتنع: لم يمنع ع.



اجتماعهما مع المساواة[1]. فظهر[2] أنّ العدد بالحقيقة لايحصر إلّا بين[3] طرفين[4]، فإنّه[5] إذا كثرت أجزاء المنفصلة لم يكن التعاند بينهما في درجة واحدة، بل انفصالات مطوية[6] مترتبة[7]. و نقول ربّما يزداد أجزاء الانفصال[8] على الثلاثة مثل ما يقال: العدد إمّا إثنان أو ثلاثة أو أربعة[9] و هلمّ جرّاً إلى ما لانهاية له.

و اعلم أنّ الّذى يكون أجزاء الانفصال[10] فيه أربعة أو[11] خمسة و مع ذلك يكون منحصراً فهو غير موجود[12]. هذا[13] كلّه إذا أخذ اللازم المساوى للنقيض و جعل فى[14] مقابلة الشيء. فأمّا[15] إذا وضع في مقابلة الشيء[16] ما هو أخصّ من نقيضه فحكم تلك المنفصلة[17] المنع من الاجتماع، و مثاله: هذا الشيء إمّا شجر و إمّا ليس بشجر، و الّذى ليس بشجر قد يكون حجراً و قد يكون غيره. فالحجرية أخصّ من اللاشجرية؛ فإذا[18] قلنا: هذا الشيء إمّا شجر و إمّا حجر، فهذه المنفصلة لايمنع[19] الخلوّ إذ لو وجب عند فرض عدم الشجرية تحقّق الحجرية، و الحجرية أخصّ من اللاشجرية، لكن الخاصّ لازم لوجود العامّ، فلا يكون الخاصّ خاصّاً، هذا خلف. لكن لايصحّ اجتماعهما على الصدق، لأنّ الحجرية أخصّ من اللاشجرية، و متى صدق الأخصّ صدق الأعمّ. فلو صدقت الشجرية و[20] صدقت الحجرية معها[21]، و[22] متى صدقت الحجرية صدقت اللاشجرية[23] لزم[24] صدق الشجرية مع صدق[25] اللاشجرية؛ هذا خلف. فظاهر[26] أنّه إذا جعل في مقابلة الشيء ما هو أخصّ من نقيضه

١- لم يمتنع ... المساواة: ثابتة على الهامش بخط جديد م. ٢- فظهر: وظهر أ. ٣- بين: من مج.
٤- طرفين: الطرفين م ت. ٥- لأنّه: وإنّه ج م: و لأنّه ت. ٦- مطوية: -ت.
٧- مترتبة: مرتبة ج م. ٨- الانفصال: الانفصالات أ. ٩- أربعة: + أو خمسة ج م.
١٠- الانفصال: المنفصلة م. ١١- أو: و ج م ع. ١٢- موجود: مقصود آ. ١٣- هذا: و هذا ج.
١٤- في: - ج. ١٥- فأمّا: و إمّا م. ١٦- الشيء: - ج. ١٧- المنفصلة: القضية م.
١٨- فإذا: و إذا ت. ١٩- لايمنع: لايمتنع م ق. ٢٠- و: - ج. ٢١- معها: معاً م.
٢٢- و: و لما كان مع أ. ٢٣- اللاشجرية: الشجرية ت. ٢٤- لزم: فيلزم م ت: الزم م.
٢٥- صدق: الصدق م. ٢٦- فظاهر: فظهر م.

كانت المنفصلة مانعةً من الجمع و لاتكون مانعةً من الخلوّ[١].

أمّا إذا جعل في مقابلة الشي‌ء ما هو أعمّ من نقيضه، فتلك المنفصلة تمنع الخلوّ و لاتمنع الجمع. أمّا أنّها تمنع الخلوّ فلأنّا[٢] إذا قدّرنا ارتفاع الشي‌ء و قدّرنا ارتفاع لازم نقيضه، و متى ارتفع اللّازم ارتفع الملزوم، فحينئذ يكون الشي‌ء مرتفعاً عند ارتفاع نقيضه؛ هذا خلف[٣]. و أمّا أنّها لاتمنع الجمع فلأنّا[٤] فرضنا ذلك اللّازم أعمّ من نقيض الشي‌ء، فلو امتنع حصول ذلك[٥] اللّازم مع الشي‌ء لكان حصول ذلك اللّازم مقصوراً على ذلك النقيض، فلايكون أعمّ من ذلك النقيض و قد فرض أعمّ منه[٦]؛ هذا خلف. فظاهر[٧] أنّه إذا جعل في مقابلة[٨] الشي‌ء[٩] ما هو أعمّ منه[١٠] من نقيضه كانت المنفصلة مانعة من الخلوّ غير مانعة من الجمع.

واعلم أنّ هذا القسم على قسمين[١١] لأنّ جزئي هذه المنفصلة إمّا أن يكونا سالبتين[١٢] أو أحدهما موجبة[١٣] و الآخر سالبة[١٤]. فالأوّل أن يؤخذ لازم الطرف الثبوتي من النقيضين سالباً مثل أن يقال: هذا الشي‌ء إمّا أن لايكون نباتاً و إمّا أن يكون، و إذا[١٥] كان نباتاً لزمه[١٦] أن لايكون حيواناً، لكن اللّاحيوانيّة[١٧] أعمّ من النباتيّة فإذا قيل: هذا الشي‌ء إمّا أن لايكون نباتاً و إمّا أن لايكون حيواناً، كان حكمه ما ذكرناه. و أمّا الثاني فهو أن يؤخذ لازم الطرف السّلبي من النقيضين سلباً آخر أعمّ منه، مثاله: زيد إمّا أن يكون في البحر و إمّا أن لايكون، و

١- الخلوّ: «أمّا إذا جعل في مقابلة الشي‌ء ما هو أخصّ من نقيضه». (لم نعثر عليها).

٢- فلأنّا: لأنّا م د أ. ٣- خلف: محال د ت. ٤- فلأنّا: لأنّا د أ. ٥- أعمّ من ... ذلك: - م.

٦- أعمّ منه: أنّه أعمّ من ذلك أ. ٧- فظاهر: فظهر د. ٨- مقابلة: مقابل م.

٩- الشي‌ء: كتبت على الهامش بخط جديد م. ١٠- منه: - ج م ت.

١١- قسمين: جزئين د. (ثم صحّح على «قسمين»). ١٢- سالبتين: سالبين د أ.

١٣- موجبة: د م أ ت. ١٤- سالبة: سالباً د م ت.

١٥- إمّا أن يكون و إذا: - ت د (بدله: «وإن»). ١٦- لزمه: لزم ج. ١٧- اللّاحيوانيّة: الحيوانيّة ت.



إذا لم يكن يلزم[1] أن[2] لا يغرق، لكنّ اللاغرق[3] أعمّ من اللّاكون في البحر، فإذا قيل: زيد إمّا أن يكون في البحر و إمّا أن لا يغرق، كان حكمه ما ذكرناه.

فإن[4] قيل: هل[5] يمكن أن يقع من هذه المنفصلات ما يكون جزءاها موجبتين[6]؟ قلنا: لا لأنّ[7] هذا إنّما يمكن[8] إذا كان للطّرف السّلبي من النقيضين لازم ثبوتيّ أعمّ منه، و ذلك محال[9] لأنّ كلّ أمر ثبوتي فله حقيقة مخصوصة، و سلبها يكون محمولاً على كلّ ما عداه من الحقايق و يكون مشتركاً فيه لكلّ ما يخالفه، فيستحيل أن يكون بعض الأمور الثبوتيّة مساوياً لذلك السّلب فضلاً عن أن يكون أعمّ منه.

وإذا[10] تحقّقت هذه الأقسام فنقول[11]: أمّا المنفصلة المانعة للجمع[12] و الخلوّ فموضع استعمالها ظاهر. و أمّا المانعة للجمع[13] فهي إنّما تستعمل إذا ادّعى مدّعٍ في[14] وصفين متنافيين[15] أنّهما يجتمعان، مثل أن يقول[16]: هذا الشّيء حجر شجر[17]، فيقال[18]: لا[19] بل هذا الشّيء إمّا أن يكون شجراً أو حجراً[20]، أي كما اعتقدت استحالة الخلوّ عنهما فاعتقد أيضاً استحالة اجتماعهما، و على هذا يكون إمّا[21] مستعملة[22] للمنع من الخلوّ و الجمع. أمّا دلالته على المنع من الخلوّ فلأجل مساعدتك مع ذلك القايل على ذلك. و أمّا دلالته على المنع من الجمع فلأجل[23] مطالبتك إيّاه بذلك. و أمّا المانعة للخلوّ فهي تستعمل[24] عند ما يقال: هذا حجر[25] شجر، أي كذب عليه سلب الحجر و سلب الشّجر. فيقال في جوابه:

١- يلزم: يلزمه م ج. ٢- أن: - ج. ٣- اللاغرق: اللاإغراق م ج.: لاغرق ج.: الغرق ت.

٤- فإن: فإذا أ. ٥- هل: فهل م. ٦- موجبتين: موجبين ج. ٧- لأنّ: أنّ أ.

٨- يمكن: يكون م ج. ٩- محال: - أ. ١٠- وإذا: فإذا م ت. ١١- فنقول: فأقول ج.

١٢- للجمع: الجمع ج. ١٣- للجمع: الجمع ج. ١٤- في: - م ت. ١٥- متنافيين: متباينين م.

١٦- يقول: يقال م ت. ١٧- حجر شجر: شجر حجر م ت. ١٨- فيقال: - له م ج ت.

١٩- لا: - م ت. ٢٠- شجراً أو حجراً: حجراً أو شجراً م ت: حجراً و إمّا أن يكون شجراً ج.

٢١- إمّا: - ج. ٢٢- مستعملة: دلالة يستعمله ت، م (ثم صحّح بخطّ جديد).

٢٣- مساعدتك ... فلأجل: - م ج. ٢٤- تستعمل: مستعملة ج. ٢٥- حجر: - أو م ت.



إمّا أن لايكون حجراً و إمّا أن لايكون شجراً، أي لوثبت[١] بزعمك امتناع خلوّه عنهما فإمّا أن يسلب عنه الحجر فتكون[٢] كاذباً إذ[٣] قلت[٤] له: إنّه[٥] حجر، أو يسلب عنه الشجر[٦] فتكون كاذباً إذ[٧] قلت[٨] له[٩]: إنّه[١٠] شجر، فكأنّه قال: هب أنّه لايخلو[١١] عنهما لكنّه لايخلو أيضاً عن سلبهما، و يرجع عند التحقيق إلى المنفصلة الأولى. و من أحاط علماً بما ذكرناه لم يشتبه عليه ألفاظ الكتاب.

قال[١٢]: وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر و فيما ذكرناه كفاية؛ أقول: ذلك مثل المحرّفات و مثل ما[١٣] يقال: لقيت إمّا زيداً و إمّا عمرواً، عند الشكّ. و كما يقال: العالم إمّا أن[١٤] يعبد الله أو[١٥] ينفع النّاس، أي غالب أوقاته مشغول بأحد هذين الأمرين[١٦].

قال[١٧]: ويجب عليك أن تجري أمر المتّصل، إلى آخره؛ أقول: لسائل أن يسأل فيقول: الشيخ لماذا خصّص المتّصل بذلك و لم يحكم على كلّ الشرطيّات به[١٨]؟ فجوابه: أنّ المنفصل ليس يتميّز فيه المقدّم عن التالي بالطبع، فلاجرم لايكون في عكسه فائدة، فإذن لايمكن إجراء كلّ أحكام[١٩] الحمليّات[٢٠] في كلّ الشرطيّات. بل يمكن اجراء كلّ أحكامها في المتّصلات فإنّ مقدّمها لمّا يتميّز[٢١] عن التالي بالطبع لاجرم كان قابلاً للعكس. و أمّا[٢٢] فيما[٢٣] وراء العكس فالحكم[٢٤] واحد في[٢٥] الحمليّات و الشرطيّات، فكما[٢٦] أنّ كليّة الحمليّة ليست لأجل كلّيّة الموضوع بل[٢٧] لكلّيّة الحكم، فكذلك الشرطيّات كلّيتها ليست[٢٨]

١- لوثبت: و لثبت ث.   ٢- فتكون: يكون ج.   ٣- إذ: إذا مج.   ٤- قلت: قيل ج.

٥- له: لم أ، - ث.   ٦- الشجر: الحجر م، ت.   ٧- إذ: إذا مج.   ٨- قلت: قيل ج.

٩- له: - م، ت.   ١٠- إنّه: - حجر أو يسلب عنه الحجر فيكون كاذباً إذ قيل له إنّه ج.

١١- لايخلو: لايصدق أ.   ١٢- قال: قوله م، ت.   ١٣- ما: أن م، ت.   ١٤- أن: - م.

١٥- أو: و إمّا أن م، ج، ت.   ١٦- الأمرين: - ج.   ١٧- قال: قوله م، ت.   ١٨- به: - م، أ.

١٩- أحكام: - ج.   ٢٠- الحمليّات: الكلّيّات م.   ٢١- يتميّز: لم يتميّز ج.   ٢٢- و أمّا: فأمّا م.

٢٣- فيما: ما في ج.   ٢٤- فالحكم: فإنّ الحكم م، ت.   ٢٥- في: بين م.   ٢٦- فكما: وكما م، أ.

٢٧- بل: - أ.   ٢٨- كلّيتها ليست: ليس كلّيتها م.



لكلّيّة آجزائها بل لكلّيّة أحكامها من الاتّصال و العناد، و كذلك القول في التناقض.

[الفصل التاسع]

إشارة إلى هيئات[1] تلحق القضايا و تجعل لها أحكاما خاصّة في الحصر و غيره: إنّه قد تزاد في الحمليّات لفظة إنّما فتقال: إنّما يكون الإنسان حيواناً، و إنّما يكون بعض الإنسان كاتباً، فيتبع ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه الزيادة بمجرّد الحمل، لأنّ هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً، أو خاصّاً بالموضوع. و كذلك قد تقول: الإنسان هو الضحّاك بالألف و اللام في لغة العرب، فتدلّ على أنّ المحمول مساوٍ للموضوع. و كذلك تقول: ليس إنّما يكون الإنسان حيواناً، أو تقول: ليس الحيوان هو الضحّاك، و تدلّ على سلب الدلالة الأولى في الايجابين و تقول أيضاً: ليس الإنسان إلّا الناطق، فيفهم منه أحد معنيين[2]: أحدهما أنّه ليس معنى الإنسان إلّا معنى الناطق، و ليس تقتضي الإنسانيّة معنى آخر، و الثاني أنّه ليس يوجد إنسان غير ناطق، بل كلّ إنسان ناطق.

و تقول في الشرطيّات أيضاً[3]: لمّا كان النهار واماً كانت الشمس طالعة، و هذا يقتضي مع إيجاب الاتّصال دلالة تسليم المقدّم و وضعه ليتسلّم منه وضع التالي. و كذلك تقول: ليس يكون النهار موجوداً إلّا و الشمس طالعة، تريد به كلّما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، فيفيد هذا القول حصراً في الشرطي. و تقول أيضاً: لا يكون النهار موجوداً أو تكون الشمس طالعة، و هو قريب من ذلك. و تقول أيضاً: لا يكون هذا العدد زوج المربّع و هو فرد، و هذا في قوّة قولك: إمّا أن لا يكون هذا العدد زوج المربّع و إمّا أن لا يكون فرداً.

أقول[4]: لمّا فرغ من[5] أقسام القضايا و شرح أحوالها شرع في شرح[6] أمور زائدة تعرض للقضايا فتفيدها[7] أحكاماً زائدة على ذواتها، و قدّم الكلام في شرح أحوال الحمليّات لما ثبت

١- هيئات: هيئة م. ٢- معنيين: المعنيين م. ٣- في الشرطيات أيضا: أيضا في الشرطيات م.

٤- أقول: التفسير أقول آ: التفسير م. ٥- من: عن ب. ٦- شرع: - ج.

٧- من هنا: «فتفيدها أحكاما زائدة... » في العبارة: «والإيضيئية أنّا إذا كان» (ص ١٨٢ س ٢) مفقودة من ق.

من تقدّم الحمليّات بالطّبع على الشرطيّات. فمثاله في الحمليّات صيغة «إنّما» في قولك: إنّما يكون الإنسان حيواناً.

واعلم أنّ[١] المحمول قد يكون أعمّ من الموضوع، و قد يكون مساوياً له، و قد يكون أخصّ. أمّا الأعمّ فمثل الأجناس و فصولها و الأعراض العامّة. و أمّا المساوي فمثل[٢] الحدود و الرسوم و الفصول المقوّمة و اللوازم المساوية. و أمّا الأخصّ فمثل[٣] الفصول المقسّمة و الخواصّ الغير المساوية.

و إذا ثبت[٤] ذلك فنقول: إذا دخلت[٥] على القضيّة صيغة «إنّما» عرف أنّ المحمول ليس أعمّ من الموضوع، بل يبقى القسمان الآخران، و هو المراد بقوله: «هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً أو خاصّاً بالموضوع». و هو أيضاً لو دخل على المنفصلة دلّ على اختصاص التالي بذلك المقدّم.

أمّا[٦] إذا قيل: الإنسان هو الضحّاك، فهذا[٧] الألف و اللام يمنع من كون المحمول أعمّ أو أخصّ من الموضوع[٨]، بل يدلّ على كونه مساوياً له حتّى لو قيل: الانسان هو الهندي، كانت القضيّة كاذبة بحسب اللغة العربيّة، و إذا كانت الفائدة لهاتين الزيادتين في الأمثلة[٩] ما ذكرناه، فلو دخل حرف السلب عليهما كان ذلك رافعاً للفائدتين المذكورتين و هو[١٠] الحصر[١١].

فأمّا إذا قلت: ليس الانسان إلّا الناطق، فذلك يفيد تارة[١٢] المساواة في الماهيّة و تارة[١٣] في العموم. فالأوّل مثل حمل[١٤] الحدّ على المحدود، مثل أن تقول: ليس الإنسان إلّا الحيوان الناطق، أي ليس المفهوم من أحدهما إلّا المفهوم من الآخر. و الثاني مثل حمل الفصل المقوّم

١- أنّ: - هـ. ٢- فمثل: كمثل ج. ٣- الأخصّ فمثل: الخواصّ كمثل ج.

٤- ثبت: عرفت ج. ٥- دخلت: أدخل م، ت. ٦- أمّا: و أمّا م. ٧- فهذا: فهذه ج.

٨- أو أخصّ من الموضوع: من الموضوع أو أخصّ م. ٩- في الأمثلة: في الإيجاب ت.

١٠- هو: هي م. ١١- الحصر. + و المساواة م. ١٢- تارة: ثابتة على الهامش هـ.

١٣- تارة: أخرى هـ، ت. ١٤- حمل: حصر هـ. (لم صحّح بخطّ جديد على: «حمل»).



أو المخالفة المساوية[١]، كما يقال: ليس الحيوان إلّا الحسّاس، فإنّ أحدهما غير مساوٍ للآخر في الماهيّة على ما عرفت، لكنّه[٢] مساوٍ له[٣] في العموم لأنّهما متلازمان طرداً و عكساً.

قال[٤]: و نقول في الشرطيّات، إلى آخره، فاعلم أنّه[٥] لمّا فرغ من[٦] الحمليّات انتقل إلى الشرطيّات فمنها[٧] يعرض لها صيغة[٨] لمّا فيما يقال[٩]: لمّا كلّما كذا كان كذا. و اعلم أنّ قول القائل: إن كان كذا كان[١٠] كذا[١١]، ليس فيه دلالة إلّا على لزوم التالي للمقدّم، فأمّا إن كان[١٢] المقدّم حاصلاً حتّى يترتّب عليه حصول التالي[١٣] فذلك غير مفهوم منه، لكن إذا[١٤] قلت[١٥]: لمّا كان كذا كان كذا، فهو كما يدلّ على الملازمة يدلّ أيضاً على وجود المقدّم، فهذه القضيّة بالحقيقة[١٦] تفيد فائدة قضيّتين، و لأجل ذلك استقلّت بالإنتاج مع ما قد[١٧] ثبت أنّ القضيّة الواحدة لا تنتج أصلاً. و من جملة الهيئات[١٨] أيضاً ما يقال: لا يكون النهار موجوداً إلّا و[١٩] الشمس طالعة، فصيغتنا[٢٠] بلا، و إلّا جعلنا القضيّة محصورة كلّيّة و لولاهما كانت مهملة.

قال[٢١]: و نقول أيضاً: لا يكون النهار، إلى آخره، معناه أنّ[٢٢] أمثال هذه القضايا تسمّى شرطيّات محرّفة و هي كثيرة إلّا أنّه انحصر فيها[٢٣] على هذين الضربين[٢٤]:

فالأوّل قولك: لا يكون النهار موجوداً أو تكون الشمس طالعة، أو[٢٥] حتّى تكون الشمس طالعة، و هي الّتي ذكرناها، و هي[٢٦] لا محالة شرطيّة لأنّها تتضمّن نسبة ما بين حكم و حكم فتشبه من المتّصلات، قولك: كلّما[٢٧] كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، و[٢٨] في

١- المساوية: – هـ، ت. ٢- لكنّه: لكن ش. ٣- له: – ت. ٤- قال: قوله هـ، ت.

٥- فاعلم أنّه: أقول ج، ت. ٦- من: عن م. ٧- فمنها: فيما ته.

٨- صيغة: – إنما هو لم شطب عليها. ٩- فيما يقال: فيقال ت، هـ.: يقال مج.

١٠- كان: ثابتة على الهامش هـ. ١١- و اعلم أنّ... كان كذا: – ج. ١٢- كان: – هـ، ج.

١٣- التالي: الثاني م. ١٤- إذا: لما ج. ١٥- قلت: أضيف بخط جديد هـ.

١٦- بالحقيقة: في الحقيقة م. ١٧- قد: – هـ، ت. ١٨- الهيئات: الهيئة م. ١٩- و: + تكون ج.

٢٠- فصيغتنا: فصيغته م. ٢١- قال: قوله هـ، ت. ٢٢- معناه أنّ: أقول ج، ت.

٢٣- فيها: هنا ج. ٢٤- هذين الضربين: ضربين ج. ٢٥- أو: أي م. ٢٦- و هي: – ت.

٢٧- كلّما: لمّا هـ. ٢٨- و: – م.



الشّفاء جعلها في قوّة قولك: إن كان ا ب فج د، و هذه[1] مهملة، و لعلّ الحقّ ما ذكرناه[2] و عبارة[3] الكتاب مشعرة[4] به.

و أمّا من[5] المنفصلات فقولك[6]: إمّا أن لايكون النّهار موجوداً و إمّا أن تكون الشمس طالعة، و لمّا كان المحاذه بالمتّصلات[7] من غير تغيير[8] الجزئين لاجرم كان به أولى.

و القضيّة الثّانية قولك: لا[9] يكون هذا العدد زوج المرتبع[10] و هو فرد[11] في قوّة المنفصلة المانعة[12] من الخلوّ و جزءاها سالبتان[13] كما ذكره[14].

واعلم أنّ كلّ[15] هذه المباحث متعلّقة باللّغة العربيّة، و يجوز أن يختلف ذلك باختلاف اللّغات، و هذا هو المراد بالاستثناء المذكور في الإشارة الثّالثة من قول هذا الكتاب[16] و هو قوله[17]: «إلّا فيما يقلّ». و الإشارة الّتي بعد هذه فهي ظاهرة لاحاجة بها[18] إلى الشّرح[19].

[الفصل العاشر]

إشارة إلى شروط القضايا: يجب أن تراعي في الحمل و الاتّصال و الانفصال حال الإضافة مثل: أنّه إذا قيل وجه هو والد، فليراع لمن؟ و كذلك الوقت و المكان و الشّرط مثل أنّه إذا قيل: كلّ متحرّك متغيّر، فليراع مادام متحرّكاً، و كذلك ليراع حال الجزء و الكلّ و حال القوّة و الفعل فإنّه إذا قيل لك: إنّ الخمر مسكر، فليراع أ بالقوّة أم بالفعل؟ و الجزء اليسير أو المبلغ الكثير؟ فإنّ إهمال هذه المعاني ممّا يوقع غلطاً كثيراً[20].

١- و هذه: فهذه ع.　٢- ذكرناه: ذكرنا مع ا م.　٣- عبارة: لفظ م.　٤- مشعرة: مشعر م.

٥- من: - ع ا ت.　٦- فقولك: كقولك ع.　٧- بالمتّصلات: بالمتّصلة ت، بالمتّصلات مع.

٨- تغيير: تغيّر ع.　٩- لا: لأن ع ا ت.　١٠- زوج المرتبع: زوج الزوج ع، زوجاً مع.

١١- فرد: + فهو ع ا و ت.　١٢- المنفصلة المانعة: منفصلة مانعة ع.

١٣- سالبتان: سالبان ع ا ج ت.　١٤- ذكره: ذكرنا ت.　١٥- كلّ: - م.　١٦- الكتاب: الباب ع.

١٧- قوله: قول م.　١٨- بها: لها ع ا ت: - ع.

١٩- و الإشارة التي ... الشّرح: - مع، + و بالله التّوفيق ع.

٢٠- كثيراً: + تفسير هذه الإشارة و الإشارة الّتي بعد هذه فهي ظاهرة لاحاجة بها إلى الشّرح، و من الله التّوفيق. مع.

النّهج الرّابع
في موادّ القضايا و جهاتها[1]

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى موادّ القضايا[2]: لا يخلو المحمول في القضيّة أو[3] ما يشبهه سواء كانت موجبة أو سالبة من أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروريّ الوجود في نفس الأمر مثل الحيوان في قولنا: الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان، أو نسبة ما ليس ضروريّاً لا وجوده و لا عدمه مثل الكاتب في قولنا: الإنسان كاتب أو ليس بكاتب، أو نسبة ضروريّ العدم مثل الحجر في قولنا: الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر، فجميع موادّ القضايا هي[4] هذه: مادّة واجبة، و مادّة ممكنة، و مادّة ممتنعة. و نعني بالمادّة هذه الأحوال الثلاثة الّتي تصدق عليها في الإيجاب هذه الألفاظ الثلاثة لو صرّح بها.

أقول[5]: قوله: و ما[6] يشبهه يعني ما يشبه المحمول و هو التالي في القضايا الشرطيّة لأنّ كلّ قضيّة فيها منسوب سواء كان محمولاً أو تالياً، و[7] منسوب إليه سواء كان موضوعاً أو مقدّماً. و إنّما ظهرت الأقسام في الحمليّات ظهرت أيضاً في الشرطيّات. فالمحمول إمّا أن

١- في موادّ القضايا و جهاتها - ... ٢- القضايا: + و جهاتها مج. ٣- أو: و مج.

٤- هي: و هي م. ٥- أقول: للتفسير م. ٦- و: أثالث... ٧- و: أو ...

يكون ضروريّ الوجود للموضوع، أو لا يكون. فإن[1] لم يكن فإمّا أن يكون ضروريّ العدم، أو لا يكون. فالّذي هو ضروريّ الوجود هو الواجب. و الّذي هو ضروريّ العدم هو الممتنع. و الّذي هو لا ضروريّ الوجود و لا ضروريّ العدم[2] هو الممكن.

ثمّ إنّه لم يشتغل برسم[3] هذه الثلاثة كما ثبت في المبسوطات[4] أنّ تعريفاتها[5] لا تخلو عن[6] بيان دوريّ. و مع ذلك فالوجوب أعرف[7] عند[8] العقل لأنّه تأكّد الوجود، و الوجود أعرف الأمور عند العقل، و أعرف الأمور عند[9] الإنسان وجوده، و الوجود المطلق جزء من وجوده[10]، و الجزء أعرف من الكلّ، فالوجود المطلق أعرف الأمور. فالوجوب الّذي[11] هو أقرب هذه الثلاثة إليه[12] يجب أن يكون أعرفها، و لذلك[13] قدّمه[14]، ثمّ ذكر عقيبه الممكن. و أخّر الممتنع لأجل أنّ طبيعة[15] الممكن أقرب إلى طبيعة الوجود من الممتنع، فلاجرم يكون أعرف منه فيستحقّ التقديم عليه.

و لسائل أن يسأل فيقول: لماذا قال الشيخ: نسبة المحمول إلى الموضوع إمّا بالوجوب أو الإمكان أو الامتناع[16]، و لم يعتبر ذلك التقسيم[17] في نسبة الموضوع إلى المحمول؟

فنقول: لأنّ[18] الاعتبار في كون القضيّة ضروريّة و[19] ممكنة بنسبة المحمول إلى الموضوع لا بنسبة الموضوع إلى المحمول[20]؛ لأنّك إذا قلت: بالضرورة كلّ كاتب إنسان، فالقضيّة ضروريّة[21] لأنّ المحمول ضروريّ للموضوع، و إن كان الموضوع غير ضروريّ

١- فإن: و إن م. ٢- فالّذي هو... العدم: ـ م، وبدله: فضروريّ العدم و لا ضروريّ الوجود ...

٣- برسم: ببيان رسوم ج، برسوم م. ٤- المبسوطات: المتوسّطات م، ... ش.

٥- تعريفاتها: تعريفها ج ا س. ٦- عن: من ج ا ث. ٧- أعرف: ثابتة على فوق السطر بخطّ جديد ه.

٨- عند: غير م. ٩- العقل و أعرف الأمور عند: ـ ث ... ه، ثابتة على الهامش بخطّ جديد.

١٠- وجوده: + والوجود ه، (ثمّ شطب عليها). ١١- الّذي: الذاتي ث ه.

١٢- إليه: ـ س، + أي م. ١٣- ولذلك: فلذلك س، وكذلك م. ١٤- قدّمه: قدم م ج.

١٥- طبيعة: ـ س. ١٦- الإمكان أو الامتناع: بالإمكان أو بالامتناع ... ج ا ش.

١٧- التقسيم: القسم س. ١٨- لأنّ: إذ ج. ١٩- و: أو ج.

٢٠- فنقول ... إلى المحمول: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ه. ٢١- ضروريّة: لا ممكنة س.



للمحمول. و إذا قلت: يمكن أن يكون الإنسان كاتباً، فالإمكان[١] محقّق[٢] في نسبة المحمول إلى الموضوع، لا في نسبة الموضوع إلى المحمول، فإنّ الانسان ضروريّ للكاتب[٣]. و لأجل ذلك كان الحقّ أنّ عكس الضروريّ لايجب أن يكون ضروريّاً ولا عكس الممكن يجب أن يكون ممكناً. فظهر أنّ الاعتبار في جهات القضايا بانتساب محمولاتها إلى موضوعاتها لا بانتساب موضوعاتها إلى محمولاتها.

و أقول: نسبة المحمولات إلى الموضوعات على ما هي عليها في أنفسها تسمّى موادّ القضايا، و حكم العقل عليها بذلك يسمّى جهات القضايا. و الفرق بينهما ظاهر لأنّ حكم العقل قد يكون مطابقاً للخارج و قد لايكون، و[٤] أمّا الاعتبار الخارجي فلايتغيّر عمّا هو عليه، بل إذا قلنا: واجب أن لايكون أحد من الناس حجراً، كانت الجهة الوجوب، و المادّة الامتناع، مع أنّهما صادقتان. و إنّما لم يجعل وجوب سلب الحجر عن الإنسان مادّة و إن كان ذلك[٥] صادقاً، لأنّ سلب الحجر ليس له ثبوت في الخارج حتّى يكون موصوفاً بالوجوب، بل لاثبوت له إلّا في العقل، و لمّا لم يكن له في نفس الأمر ثبوت لاجرم لم يجعل من قبيل الموادّ. فأمّا الحجر لمّا[٦] كان له ثبوت في نفس الأمر لاجرم أمكن اتّصافه بالوجوب و الامتناع.

واعلم أنّ الغرض من التمييز بين المادّة و الجهة هو أنّ المقصود من تركيب[٧] القضايا و تأليف الأقيسة عنها استخراج النتايج. و هي لاتحصل عن الموادّ و النسب الثابتة للمقدّمات في أنفسها بل من النسب الّتي يفرض العقل[٨] وقوعها عليها. فلأجل[٩] ذلك احتاج المنطقيون إلى الفرق بين المادّة و الجهة.

واعلم[١٠] أنّ القضيّة الموجّهة تسمّى رباعيّة. واعلم أنّ الجهة[١١] كيفيّة الرابطة[١٢]

١- فالإمكان: و الإمكان مج. ٢- محقّق: تحقّق ع! م.

٣- للكاتب: ﺟ و الكاتب ليس بضروري للانسان م. ٤- و: - ج. ٥- ذلك: - ج.

٦- لمّا: فلمّا ه! ج! ش. ٧- تركيب: تركّب ج. ٨- يفرض العقل: تعرض للعقل ت! ج.

٩- فلأجل: و لأجل ه! ج! ش. ١٠- واعلم: فاعلم مج. ١١- و اعلم أنّ الجهة: فالجهة م.

١٢- الرابطة: الرابطة ش.

فلاجرم وجب أن تكون ملاصقة للرّابطة متقدّمة عليها. ثمّ[1] يختلف حال القضيّة عند دخول حرف السّلب[2] فيها بتقدّمها على الجهة أو تأخّرها عنها على ما سيأتي[3].

[الفصل الثّاني]

إشارة إلى[4] جهات القضايا و الفرق بين المطلقة و الضّروريّة: كلّ قضيّة فإمّا مطلقة عامّة الاطلاق و هي الّتي بيّن فيها حكم من غير بيان ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من[5] كونه حيناً من الأحيان أو على سبيل الإمكان. و إمّا أن يكون قد بيّن فيها شيء من ذلك إمّا ضرورة و إمّا دوام من غير ضرورة، و إمّا وجود من غير دوام أو ضرورة. و الضّرورة قد تكون على الاطلاق كقولنا: الله تعالى موجود. و قد تكون معلّقة بشرط، و الشّرط إمّا دوام وجود الذّات مثل قولنا: الإنسان بالضّرورة جسم ناطق، و لسنا نعني به أنّ الإنسان لم يزل و لا يزال جسماً ناطقاً، فإنّ هذا كاذب على كلّ شخص إنسانيّ؛ بل نعني به أنّه ما دام موجود الذّات إنساناً فهو جسم ناطق، و كذلك الحال في كلّ سلب يشبه هذا الايجاب. و إمّا دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا: كلّ متحرّك متغيّر، فليس معناه على الاطلاق و لا ما دام موجود الذّات بل ما دام ذات المتحرّك متحرّكاً. و فرق بين هذا و بين الشّرط الأوّل، لأنّ الشّرط الأوّل وضع فيه أصل الذّات و هو الانسان، و هيهنا وضع الذّات بصفة تلحق الذّات و هو المتحرّك، فإنّ المتحرّك له ذات و جوهر يلحقه[6] أنّه متحرّك و غير متحرّك[7]، و ليس الإنسان و السّواد كذلك. أو شرط محمول أو وقت معيّن كما للكسوف، أو غير معيّن كما للتنفّس[8]. و الضّرورة بالشّرط الأوّل و إن كان بالاعتبار غير الضّرورة المطلقة الّتي لا يلتفت فيها إلى شرط، فقد تشتركان أيضاً في معنى اشتراك الأعمّ و الأخصّ، أو اشتراك أخصّين[9] تحت

١- فلا. – ج. ٢- السّلب: السالب م. ٣- سيأتي: + إن شاء الله تعالى م، ج، ت.
٤- إلى – : بعض م. ٥- من: – م. ٦- يلحقه: يلحق م. ٧- و غير متحرّك: غير المتحرك م.
٨- للتنفّس: للنفس م ٩- أخصّين: أخص م

أعلم إذا اشترط في المشروط أن لا يكون للذات وجود دائماً. و ما تشتركان فيه هو المراد في قولهم قضيّة ضروريّة. و أمّا سائر مافيه شرط الضرورة، و الّذي هو دائم من غير ضرورة فهو أصناف المطلق الغير الضروري. و أمّا مثال الّذي هو دائم غير ضروري فمثل أن يتّفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه، صحبه مادام موجوداً، و لم تكن تجب تلك الصّحبة، كما أنّك قد تصدق أن بعض النّاس أبيض البشرة مادام[١] موجود الذّات و إن كان ليس بضروري. و من ظنّ أنّه لا يوجد في الكلّيّات حمل غير ضروري فقد أخطأ، فإنّه جائز أن يكون في الكلّيّات مايلزم كلّ شخص منها، إن كان لها[٢] أشخاص كثيرة إيجاباً أو سلباً[٣] وقتاً ما بعينه، مثل ما[٤] للكواكب من الشروق و الغروب و للنيّرين مثل[٥] الكسوف، أو وقتاً غير معيّن مثل مايكون لكلّ إنسان مولود من التنفّس، أو مايجري مجراه. و القضايا الّتي فيها ضرورة بشرط غير الذّات فقد تخصّ باسم المطلقة، و قد تخصّ باسم الوجوديّة كما خصّصناها به و إن كان لا مشاحّة في الأسماء.

أقول[٦]: القضيّة إنّما تكون قضيّة لاشتمالها على بيان ثبوت الحكم أو لاثبوته، و ما لم يكن كذلك لم يكن قضيّة، و لذلك صار بيان كيفيّة الحكم في ثبوته أو لاثبوته ذاتيّاً للقضيّة. فأمّا بيان كميّة الحكم و[٧] بيان جهته فذلك يجري مجرى العوارض لها. و إذا ثبت ذلك فنقول: كلّ قضيّة بيّن فيها حكم، فإمّا[٨] أن يكون قد بيّن فيها جهة ثبوت ذلك الحكم، أو لم يبيّن فيها ذلك. فالأولى[٩] تسمّى موجّهة و الثّانية[١٠] مطلقة. فالمطلقة هي الّتي ليس فيها إلّا بيان ثبوت الحكم، أو لاثبوته[١١]. فأمّا بيان أنّ ذلك واجب أو ممكن، و[١٢] دائم أو غير دائم، و[١٣] مشروط أو غير مشروط، و[١٤] في وقت معيّن أو غير معيّن، فذلك غير مذكور فيه، بل هو

١- مادام: ما دام م. ٢- كان لها - كانت له ق. ٣- ايجاباً أو سلباً - ايجاب أو سلب م.
٤- مثل ما: ـ يوجد م. ٥- مثل: من م. ٦- أقول: الضبـ م. ٧- و: ـ ق ج.
٨- فإمّا: لايخلو إمّا ج. ٩- فالأولى: فالأوّل مج، م د ت. ١٠- الثانية: الثاني مج، م د ت.
١١- لاثبوته: اللاثبوته ج. ١٢- و: أو م د ج ت. ١٣- و: أو م د ج ت.
١٤- و: أو م.: ـ م.



محتمل لكنّها[1] إذ لاشكّ أنّ الثبوت[2] أعمّ من الثبوت المقيّد بأحد القيود المذكورة. فلنبيّن الآن أقسام ذلك:

فنقول: كلّ محمول ثبت لموضوع فإمّا أن يكون ثبوته له واجباً، أو لايكون[3]. و الّذي لايكون واجباً فإمّا أن يكون دائماً، أو لايكون. فالأقسام ثلاثة[4]: الواجب، و الدائم الّذي ليس بواجب، و الّذي ليس بدائم و لا واجب[5].

و الواجب لايخلو إمّا[6] أن يكون وجوبه موقوفاً على شرط، أو لايكون. و الّذي لايكون[7] موقوفاً على شرط هو الّذي ماهيته و حقيقته تكفي في حصوله، وكلّ ماكان كذلك فهو دائم الوجود لم يزل و لايزال، إذ لوكان متجدّداً[8] لكان[9] حصوله موقوفاً على حضور[10] سبب في وقت موافق أو غير ذلك، فيكون وجوبه موقوفاً على حصول ذلك الغير، فيكون ذلك الوجوب[11] مشروطاً[12]، و قد فرض أنّه ليس كذلك، هذا خلف.

و أمّا الّذي يكون موقوفاً على شرط. فذلك الشرط إمّا دوام وجود ذاته، و إمّا أمر آخر غير ذلك. فإن[13] كان الشرط هو وجوده فهو مثل قولنا: الإنسان حيوان، فإنّه لايمكن أن يقال: إنّ[14] حيوانيّته غير مشروطة بشرط و إلّا لكان دائم الوجود[15] كما ذكرنا[16]، فهي إذن مشروطة، يعني الحيوانيّة دائمة[17] بدوام وجود الذات. و صاحب البصائر جعل هذا القسم من جملة الضرورة الغير المشروطة، و في الشفاء أيضاً كذلك إلّا أنّ[18] لفظ هذا الكتاب يدلّ على أنّها مشروطة[19] و الحقّ[20] ذلك كما بيّنّاه.

و أمّا الّذي يكون الشرط فيه غير وجوده، فإمّا أن يكون ذلك الشرط في جانب

١- لكنّها: كلّها م. ٢- الثبوت: المطلق ع. ٣- لايكون: واجباً ع. ٤- ثلاثة: م ج. ٥- و الّذي ليس بدائم ولا واجب: الّلادائم م. ٦- إمّا: في م. ٧- لايكون: يكون ج. ٨- متجدّداً: متجدّداً ج. ٩- لكان: كان معه م. ١٠- حضور: حصول م. ١١- الوجوب: للوجود ت، م. ١٢- مشروطاً: موقوفاً على شرط ت، م. ١٣- فإن: وإلّا ج. ١٤- إنّ: ت. ١٥- دائم الوجود: دائماً ج، م. ١٦- ذكرنا: ذكرناه ت. ١٧- دائمة: معه. ١٨- إلّا أنّ: لكن مع ج، ت. ١٩- مشروطة: غير مشروطة ج، م. ٢٠- الحقّ: في ج، ت، م



الموضوع، أو في جانب المحمول، أو لا في جانب الموضوع و لا في جانب المحمول.

أمّا[1] الّذي يكون في جانب الموضوع فلايخلو إمّا أن لايدوم المحمول بدوام ذلك الوصف، أو لايدوم[2]. فإن دام بدوامه فهو مثل قولنا: كلّ متحرّك[3] متغيّر، فإنّه ليس معناه أنّ المتغيّرية ثابتة[4] دائماً[5]، ولا أيضاً مادام ذات[6] المتحرّك موجودة، فإنّ المتحرّك له ذات و[7] ماهيّة تلحقه أنّه[8] متحرّك غير[9] المتحرّك. هنا[10] لفظ الكتاب و معناه[11]: المتحرّك ماهيّته غير كونه متحرّكاً لأنّ المفهوم من المتحرّك شيء ماله الحركة، و ذلك الشيء يكون لامحالة[12] جسماً، و المفهوم من كونه جسماً مغاير للمفهوم من كونه[13] متحرّكاً، فإذن الشيء الّذي يقال له المتحرّك له ذات و ماهيّة مغايرة لوصف المتحرّكيّة، لكنّها موصوفة بوصف المتحرّكيّة. أمّا[14] إذا قلنا الإنسان حيوان مادام إنساناً، فليست الإنسانيّة صفة لذات أخرى، بل الشيء الموصوف بالإنسانيّة حقيقة[15] نفس الإنسانيّة لاغير، و كذلك إذا قلنا[16]: السّواد لون مادام سواداً، فليس للسّواد حقيقة مغايرة للسواديّة موصوفة بها، بل حقيقة ذات السّواد و سواديّتها[17] واحدة.

و نقول: الّذي يدوم المحمول فيه بدوام وصف الموضوع لايخلو إمّا أن يدوم فيه وصف الموضوع[18] بدوام وجود الذّات، أو لايدوم. فإن دام وصف الموضوع بدوام وجوده، و المحمول دائم بدوام ذلك الوصف، كان المحمول أيضاً دائماً بدوام وجود الذّات، لأنّ الدّائم للدّائم دائم. مثاله قولنا: كلّ إنسان حيوان مادام ناطقاً، فالحيوانيّة دائمة بدوام الناطقيّة الدّائمة بدوام وجود الإنسان. و هذا القسم و الّذي يكون ضروريّة[19] بشرط

١- أمّا: و أمّا ج. ٢- لايدوم: + بدوامه ه. ٣- متحرّك: متغيّر م. ٤- ثابتة: ثابتة ت ا ه.
٥- دائماً: دائمة مج. ٦- ذات: ذلك مج. ٧- ذات و: ثابتة على الهامش ه. ٨- أنّه: أنّ م.
٩- غير: و غير م. ١٠- هنا: و هذا مج. ١١- معناه: + أنّ ه ا ت
١٢- يكون لامحالة: لامحالة يكون ه ا ت. ١٣- من كونه: لكونه ج. ١٤- أمّا: و أمّا ه ا ج ت ا م.
١٥- حقيقة: حقيقته ج. ١٦- إذا قلنا: ثابتة على الهامش بخط جديد ه.
١٧- سواديّتها: سواديته ج. ١٨- لايخلو إمّا... الموضوع: - م. ١٩- ضروريّة: ضروريّاً ج.



وجود الذات واحد بالذات[1] مختلف بالاعتبار، لأنّ في الأوّل الشرط نفس وجود الذات و فيهنا[2] الشرط وصف[3] زائد على الذات.

أمّا الّذي لايدوم وصف الموضوع بدوام وجوده، لكنّ المحمول[4] يدوم بدوام ذلك الوصف فهو مثل قولنا: كلّ أبيض فهو ذولون مفرّق للبصر، فالمفرّقيّة[5] دائمة بدوام الأبيضيّة، و الأبيضيّة غير دائمة بدوام وجود معروض الأبيضيّة[6].

أمّا إذا كان المحمول غير دائم بدوام وصف الموضوع، فمثل[7] قولنا: كلّ من به ذات الجنب فإنّه يسعل، فالسّعال ضروريّ للمجنوب، و ليس ضروريّاً[8] مادام مجنوباً، بل في بعض أوقات كونه مجنوباً.

و أمّا الّذي يكون شرط الضّرورة في جانب المحمول فهو مثل[9] ما يقال[10]: الإنسان بالضّرورة ماشٍ مادام ماشياً.

و أمّا الّذي لايكون شرط[11] الضّرورة في جانب الموضوع و المحمول[12] فقد يكون وصف الموضوع مضاداً للمحمول، و قد لايكون. فالأوّل مثل قولنا: كلّ مستيقظ نائم، وكلّ مولود موجود في الرّحم، و الثّاني مثل قولك[13]: كلّ كاتب ضاحك، و هو على قسمين: إمّا أن يكون وقته معيّناً مثل الكسوف للقمر، أو غير معيّن مثل التّنفّس[14] للذي الرّية، و هذا القسم يشبه مايكون المحمول فيه ضروريّاً بسبب شرط المحمول، ولكنّهما[15] في الاعتبار مختلفان[16]. فهذه[17] جملة أقسام الضروريّ و هي أربعة: الضّروري المطلق،

١- واحد بالذّات: - ج. ٢- فيهنا: هنا م: هاهنا ه. ٣- وصف: وصفاً ج.

٤- الشرط نفس ... المحمول: آتية على الهامش بخط جديد ه. ٥- فالمفرّقيّة: و المفرّقيّة ث و ه.

٦- معروض الأبيضيّة: المعروض للأبيضيّة ه ج ا ث. ٧- فمثل: فهو مثل ج.

٨- ليس ضروريّا: ليست ضروريّة ج ا ه ث. ٩- مثل: - أ. ١٠- ما يقال: قولنا ه: أن يقال ج.

١١- شرط: - ه. ١٢- الموضوع و المحمول: المحمول و الموضوع ه. ١٣- قولك: كقولك ج.

١٤- التنفّس: النفس أ ث. ١٥- لكنّهما: لكنّها ه ج ا ث م.

١٦- مختلفان: يختلف ه ج ث: مختلف م. ١٧- فهذه: لهذا ه ث ا.

و[1] المشروط بوصف الموضوع، و المشروط بالمحمول، و المشروط بالوقت[2].

قال[3]: و الضرورة[4] بالشرط الأول، إلى آخره[5]؛ أقول: الضرورة[6] المشروطة بالشرط الأول هو الذي يكون المحمول دائماً بدوام وجود الموضوع، و لا يخلو[7] إمّا أن يعتبر مع هذا الشرط شرط آخر و هو أن لا يكون الموضوع دائم الوجود أو لا يعتبر[8] هذا الشرط، فإن لم يعتبر هذا الشرط[9] و اقتصر على الشرط الأول، دخل الضروري المطلق فيه، و كانت تلك المشروطة أعمّ من الضروري المطلق، لأنه متى صدق أنّ[10] كذا حيّ[11] دائماً صدق[12] أنه حيّ ما دام موجود الذات. و لا يلزم من صدق قولنا كذا[13] حيّ ما دام موجود الذات[14] صدق قولنا[15] أنه حيّ[16] دائماً، لأنّ الإنسان يصدق عليه أنه حيّ ما دام موجود الذات[17] و يكذب عليه أنه حيّ دائماً، فظاهر[18] أنّ الدائم بدوام وجود الموضوع إذا لم يشترط فيه الشرط الثاني، و هو لا دوام وجود الموضوع[19]، فإنه يكون أعمّ[20] من[21] الضروري المطلق. فأمّا إذا شرط[22] فيه الشرط الثاني و هو لا دوام وجود الموضوع مثل ما يقال: الإنسان حيّ لا دائماً بل[23] ما دام إنساناً، فحينئذ يخرج الضروري المطلق، لأنّ اللادائم[24] يكذب على الدائم لكن هذه المشروطة تشارك الضرورية المطلقة في أنّ المحمول فيها دائم بدوام وجود الذات.

و إذا ثبت ذلك فنقول: لو أخذنا المشروطة على الوجه الأول حتّى كانت أعمّ من الضرورية المطلقة كانت الضرورية[25] مشاركة للمشروطة اشتراك الأخصّ و الأعمّ[26]، و

١- و : ت. : + الضروري ق.   ٢- بالوقت : بالوصف ج.   ٣- قال : قوله م؛ ج؛ ت.

٤- الضرورة : الضرورية م؛ ج؛ م.   ٥- إلى آخره : - م.   ٦- الضرورة : الضرورية ج؛ م.

٧- لا يخلو : ولا يخلو هـ.   ٨- لا يعتبر : + فيه ج.   ٩- فإن لم يعتبر هذا الشرط : - ت.

١٠- أنّ : - ج؛ آ.   ١١- كذا حيّ : اللاحيّ ج.   ١٢- صدق : + قولنا م؛ آ.   ١٣- كذا : فيه هـ؛ ت.

١٤- و لا يلزم ... الذات : - ج.   ١٥- قولنا : - هـ.   ١٦- حيّ : - ج.

١٧- صدق قولنا أنه حيّ ... الذات : - ج.   ١٨- فظاهر : فظهر هـ؛ ت. : و ظاهر آ.

١٩- الموضوع : + مثل ما يقال الإنسان حيّ لا دائماً بل ما دام إنساناً هـ. (ثم شطب عليها).

٢٠- أعمّ : الأعمّ ت.   ٢١- فإنه يكون أعمّ من : مدخل فيه هـ.   ٢٢- شرط : اشترط هـ.

٢٣- بل : - آ.   ٢٤- اللادائم : اللادوام ج.   ٢٥- الضرورية : + المطلقة م.

٢٦- الأخصّ و الأعمّ : الأعمّ و الأخصّ هـ؛ ج؛ م.



الخاصّ هي الضروريّة[1] و العامّ هي المشروطة. ولو أخذنا المشروطة[2] على الوجه الثاني[3] فهي مباينة للضروريّة، لكنّهما يتشاركان[4] في دوام المحمول بدوام وجود الموضوع، فيكون ذلك المشترك عامّاً لهما و هما خاصّان تحته، فيكون الضروريّة و المشروطة[5] يتشاركان اشتراك أخصّين تحت أعمّ واحد. و هو المراد بقوله: بل اشتراك أخصّين تحت أعمّ إذا شرط في المشروطة أن لا يكون للذات[6] وجود دائماً، أي متى شرط في المشروطة لادوام وجود الموضوع صارت هي و[7] الضروريّة المطلقة خاصّتين تحت عامّ واحد[8]، و هو دوام المحمول بدوام وجود الموضوع.

و قوله: و هو المراد في[9] قولهم[10] قضيّة ضروريّة، معناه أنّ المنطقيّين إذا قالوا: هذه القضيّة ضروريّة لا يريدون به إلّا الّذي يكون المحمول دائماً بدوام وجود الموضوع، فأمّا[11] سائر الأقسام فلا يسمّونها[12] قضيّة ضروريّة على الإطلاق، بل على الاشتراط[13].

قال[14]: و أمّا سائر ما فيه شرط الضرورة، إلى آخره، أقول: في[15] المطلقة رأيان معتبران[16]:

الأوّل، أنّها القضيّة الّتي حكم فيها بالمحمول للموضوع بإيجاب أو سلب من غير زيادة شرط البتّة، فيدخل تحتها الضروريّات المطلقة و المشروطة. فإذا ذكرت مع جهة الضرورة كانت ضروريّة، و إذا اسقطت جهة الضرورة عنها كانت ممكنة. فهي تفارق الضروريّة مفارقة العامّ للخاصّ[17]، و تفارق الممكنة من جهة أنّ[18] المطلقة لابدّ فيها من وجود إمّا دائماً و إمّا

١- الضروريّة : ب المطلقة م. ٢- المشروطة : ـ هـ ٣- الثاني : الثاني ج.
٤- يتشاركان : تشتركان مع. ٥- يتشاركان في ... المشروطة : ـ أ ٦- للذات : الذات ت.
٧- هي و : فلهو ج. ٨- عامّ واحد : أعمّ ج. ٩- في : من ١٠ م ١٠- في قولهم : بقولهم أ.
١١- فأمّا : و أمّا أ. ١٢- يسمّونها : يسمّونها ت.
١٣- الاشتراط : الاشراط ج د أ : الاشتراك هـ. (لم صحّح بخط جديد) ١٤- قال : قوله ١٥ ج ب ت.
١٥- في : ـ ج. ١٦- في المطلقة رأيان معتبران : إنّ في المطلقة رأيين معتبرين مع.
١٧- للخاصّ : و الخاصّ هـ ت. الخاصّ م. ١٨- أنّ : لأنّ مع.

وقتاً معيّناً أو غير معيّن، و الممكنة يجوز أن لاتوجد أصلاً.

الرأي الثاني في[١] المطلقة أنّها التي لايجب[٢] حصول محمولها لموضوعها مادام الموضوع موجوداً[٣].

و هيهنا بحث و هو أنّه هل يوجد دائم غير ضروري أم لا؟ أمّا[٤] في الجزئيات فالمحقّقون اتّفقوا على أنّه قد يوجد فيه ذلك[٥] مثل ما يتّفق لبعض الأشخاص[٦] أن يكون[٧] أبيض البشرة دائماً، أو[٨] لايكتب في مدّة عمره قطّ[٩]. أمّا[١٠] في الكلّيّات فزعموا أنّ هنا البحث ليس على المنطقي. و أنا أقول: المراد بالوجوب ليس هو الدّوام، و إلّا لكان قولهم: هل يوجد الدّوام[١١] من غير ضرورة[١٢]؟! نازلاً منزلة ما إذا قيل: الدّوام هل يوجد من غير الدّوام[١٣] أم لا؟ و معلوم أنّ ذلك هذر، بل المراد بالوجوب كون الشّيء بحال يمتنع عدمه، فلايخلو[١٤] إمّا أن يكون[١٥] المراد به الوجوب بالذّات أو الوجوب كيف ما كان سواء كان بالذّات أو بالغير. فإن[١٦] كان المراد به الوجوب بالذّات فلاشكّ أنّ الدّوام في الكلّيّات يوجد[١٧] من غير هذا الوجوب[١٨]، لأنّ العقول و النّفوس و الأفلاك قد ثبت أنّ نوع كلّ واحد منها في شخصه المعيّن ثمّ أنّها[١٩] دائمة الوجود و[٢٠] غير واجبة الوجود لذواتها[٢١]. فقد ثبت الدّوام في تلك الأنواع من غير ضرورة[٢٢]. و إن كان المراد به الوجوب سواء كان بالذّات أو بالغير فهذا الحكم لايختصّ بالكلّي دون الجزئي، فإنّ الدّوام كما لايوجد في الكلّي[٢٣] إلّا مع الضّرورة كذلك[٢٤]

١- الرأي الثاني في : ـ آ. ٢- لايجب : يجب آ. ٣- موجوداً : وجوداً آ.

٤- أمّا : و أمّا ج ـ ما م. ٥- ذلك : ـ هـ. ٦- الأشخاص : الانسان هـ.

٧- أن يكون : أنّه م، : ـ ش. ٨- أو : ـ يكون ج. ٩- قطّ : فقط ج. ١٠- أمّا : + و هـ، ت.

١١- الدّوام : الدائم هـ. ١٢- ضرورة : الضرورة هـ. ١٣- الدوام : + من غير لا دوام ج.

١٤- فلايخلو : ولايخلو ث. ١٥- يكون : كان هـ. ١٦- فإن : و إن ت.

١٧- يوجد : قد يوجد م، ت. ١٨- بالذّات فلاشكّ ... الوجوب : ـ م. ١٩- أنّها : أنّه م.

٢٠- و : ـ ج. ٢١- لذواتها : لذاتها ج. ٢٢- ضرورة : الضرورة آ. ٢٣- الكلّي : الكلّيات هـ.

٢٤- كذلك : فكذلك أ، هـ، ت.



في[1] الجزئي، إذا الشيء ما لم يجب لم يوجد، بل الّذي لا يكون دائماً لا يوجد إلّا مع عدة[2] الضرورة. و بالجملة كلّ ما يوجد سواء كان دائماً أو غير دائم، و سواء كان[3] في الكلّي أو في الجزئي، فإنّه لا يوجد إلّا و قد صار واجب الوجود أوّلاً. فظهر[4] أنّ الدّوام في الكلّيات قد يحصل من غير الوجوب.

و إذا عرفت ذلك فنقول: ما ليس بضروري لا يخلو إمّا أن يكون الحكم في الكلّ[5] دائماً، أو يكون الحكم في الكلّ لا دائماً، أو يكون الحكم[6] في البعض دائماً و في البعض لا دائماً. فإن عنينا بالوجودي ما ليس بضروري دخل فيه الأقسام الثلاثة. و إن عنينا بالوجودي[7] ما يكون غير دائم في الكلّ دخل فيه القسمان: و هو اللادائم في الكلّ، و اللادائم في البعض. و إن عنينا به اللادائم في الكلّ[8] خرج عنه القسمان[9] و بقي تحته قسم واحد. فعلى هذا اللادائم[10] في الكلّ[11] يصدق عليه الوجودي[12] في كلّ[13] الاعتبارات[14]، فالتفسير الثالث أخصّ من الثاني، و الثاني أخصّ من الأوّل. فهذا التفصيل ممّا لا بدّ منه، فإنّ أكثر النّاس لم يشتغلوا[15] به و بسبب ذلك يغلطون في أجزاء نقيض الوجودية. و قول الشيخ فيهنا: بأنّ سائر ما فيه شرط[16] الضرورة و الّذي هو دائم[17] من غير ضرورة[18] فهو أصناف المطلق الغير الضروري، يريد بالمطلق الغير الضروري الوجودي و هو تنصيص على أنّ كلّ ما عدا الضروري من أقسام المطلقة العامّة يسمّى وجودياً سواء كان دائماً أو غير دائم. و هو أعمّ التفسيرات الّتي ذكرناها.

١- في: – ج. ٢- عدة: – ت ٣- دائماً ... كان: – آ. ٤- فظهر: وظهر آ.
٥- الكلّ: الكلي م. (بعد التصحيح بخط جديد) ٦- الحكم: – ج. ٧- ما ليس ... بالوجودي: – آ.
٨- الكلّ: البعض م. (ثم صحّح على الهامش) ٩- القسمان: قسمان آ. ١٠- اللادائم: لا دائم ق.
١١- في الكلّ: – هـ. ١٢- الوجودي: الوجودية ج. ١٣- كلّ: الكلّ ج ق.
١٤- الاعتبارات: الاعتبار ق. ١٥- لم يشتغلوا: لم يستعملوا ت. ١٦- شرط: الشرط ت.
١٧- دائم: الدائم ت، م (ثم صحّح بخط جديد). ١٨- من غير ضرورة: غير ضروريا ج.



قال[1]: «و من ظنّ أنّه لايوجد في الكلّيّات، إلى آخره» أقول: ظنّ بعضهم أنّ كلّ حكم كلّي فهو دائم، و كلّ[2] دائم فهو ضروريّ، فإذن كلّ حكم كلّي[3] فهو ضروريّ، فما ليس بضروريّ لايكون الحكم فيه كلّيّاً. بيان[4] أنّ كلّ حكم كلّي فهو دائم أنّا إذا قلنا[5]: كلّ إنسان ضاحك، فلو[6] قدّرنا إنساناً في وقت من الأوقات غير ضاحك فذلك الإنسان في[7] ذلك الوقت لايكون داخلاً في الحكم، فلايكون قولنا: كلّ انسان ضاحك صادقاً، و قد فرضناه كذلك، هذا خلف.

و نحن نقول: لاكوكب إلّا[8] و هو موصوف بالشروق و الغروب[9] و لاإنسان إلّا و هو موصوف بالتنفّس[10] لكن لا دائماً بل[11] في بعض الأوقات، فتكون هذه القضايا كلّيّة لعموم الأشخاص، و[12] غير دائم[13] لعدم عموم[14] الأحوال، فثبت فساد صغرى[15] قياسهم، و أمّا الكبرى و هو أنّ الدائم في الكلّيّات ضروريّ فقد عرفت ما قلنا فيه[16].

قال[17]: «و القضايا الّتي فيها ضرورة، إلى آخره» أقول: هذا الكلام مشعر بأنّ الوجودي لايتناول إلّا الضروريّات الّتي لاتدوم[18] بدوام[19] وجود الذات إذا[20] اسقطت عنها جهة الضرورة، و أنّ الدائم الغير الضروريّ سواء كان في الكلّ أو في البعض خارج عن الوجودي، و قد كان لفظة فيما مضى مشعر بأنّ الوجودي قد يتناول[21] و[22] الأقسام الثلاثة، و ليس ذلك بمناقضة[23]، لأنّ الوجودي لفظة يصحّ أن يفسّر[24] بأيّ تفسير أريد.

١- قال: قوله «و» ج، ت. ٢- كلّ: + ما هو «» ج، ث.
٣- فهو دائم ... حكم كلّي: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ج. ٤- بيان: - آ. ٥- قلنا: + إذ ج.
٦- فلو: + لم يكن ذلك دائماً و ج. ٧- في: - هو م. ٨- إلّا: و إلّا ج.
٩- الغروب: + لكن لا دائماً بل في بعض الأوقات «» ج، ت، م. ١٠- بالتنفّس: بالنفس م.
١١- بل: ثابتة على فوق السطر بخطّ جديد هـ. ١٢- و: - ج. ١٣- دائم: دائمة «» ت، آ.
١٤- لعدم عموم: لعموم ج. ١٥- صغرى: + في م. ١٦- قلنا فيه: قلناه أ.
١٧- قال: قوله «» ج، ت. ١٨- لاتدوم: + إلّا أ. ١٩- هذا الكلام ... لاتدوم بدوام: - ج.
٢٠- إذا: إذ ج. ٢١- يتناول: يتناوله ج، ت. ٢٢- إلّا الضروريات ... قد يتناول: - م ج.
٢٣- بمناقضة: بمناقض ج. ٢٤- أن يفسّر: تفسيره هـ.

واعلم أنّ المطلقة بالرأي الأوّل تسمّى مطلقة عامّة، و بالرأي الثاني[1] مطلقة[2] خاصّة و وجوديّة و اسكندريّة.

[الفصل الثالث]

إشارة إلى جهة الإمكان: الإمكان إمّا أن يعني به[3] ما يلازم سلب ضرورة العدم، و هو الامتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأوّل، و هنالك ماليس بممكن فهو ممتنع؛ والواجب محمول عليه[4] هذا الامكان

وإمّا أن يعني به ما يلازم سلب الضرورة في العدم و الوجود جميعاً على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاصّي، حتى يكون الشيء يصدق عليه الإمكان الأوّل في نفيه و إثباته جميعاً حتّى يكون ممكناً أن يكون و ممكناً أن لا يكون، أي غير ممتنع أن يكون و غير ممتنع أن لا يكون. فلمّا كان الامكان بالمعنى الأوّل يصدق في جانبيه جميعاً خصّه الخاصّ بإسم الامكان فصار الواجب لا يدخل فيه، و صارت الأشياء بحسبه إمّا ممكنةً و إمّا واجبةً و إمّا ممتنعةً، و كانت[5] بحسب المفهوم الأوّل إمّا ممكنة و إمّا ممتنعةً، فيكون غيرالممكن بحسب هذا المفهوم، أي الثاني الخاصّي بمعنى غير ماليس بضروري، فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى. و هذا الممكن يدخل فيه الموجود الّذي لادوام ضرورة لوجوده، و إن كان له ضرورة في وقت ما كالكسوف.

و قد يقال: ممكن، و يفهم منه معنى ثالث، و كأنّه أخصّ من الوجهين المذكورين، و هو أن يكون الحكم غير ضروري البتّة، و لا في وقت كالكسوف، ولا في حال كالتغيّر للمتحرّك، بل يكون مثل الكتابة للانسان فحينئذ تكون الاعتبارات أربعة: واجب، و ممتنع، و موجود له ضرورة ما، و شيء لا ضرورة له البتّة.

١- عامّة و بالرأي الثاني: ـ ست، د (و ثابتة على الهامش بخط جديد)   ٢ مطلقة: ـ م و ت.

٣-٤ به: ـ سج   ٢- عليه. ، و ب   ٥- و كانت. فكانت م



وقد يقال: ممكن، و يفهم منه معنى آخر، و هو أن يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب، بل بحسب الالتفات إلى حاله في الاستقبال، فإذا كان ذلك المعنى غير ضروريّ الوجود أو العدم في أيّ وقت فرض له في المستقبل فهو ممكن. و من يشترط في هذا أن يكون معدوماً في الحال فإنّه يشترط ما لاينبغي، و ذلك لأنّه يحسب أنّه اذا جعله موجوداً أخرجه إلى ضرورة الوجود، و لايعلم أنّه إذا لم يجعله موجوداً بل فرضه معدوماً فقد أخرجه إلى ضرورة العدم، فإن لم يضرّ هذا لم يضرّ ذلك[1].

أقول[2]: كلّ أمر فإمّا أن يكون ممتنعاً أو لايكون، و عدم الامتناع يسمّى بالإمكان. و على هذا التقدير لافرق بين أن يقال[3]: الشيء إمّا أن يكون ممتنعاً و إمّا أن[4] لايكون، و بين أن يقال: الشيء، إمّا أن يكون ممتنعاً أو[5] يكون ممكناً، و هو مسمّى بالإمكان العامّ، و الواجب[6] داخل فيه، لأنّ الواجب وجوده متعيّن، و ما هو وجوده متعيّن[7] فعدمه غير[8] متعيّن. فالواجب داخل في هذا الإمكان لا لأنّ وجوده متعيّن، بل لأنّ عدمه غير متعيّن.

و هيهنا بحث و هو أنّ الإمكان العامّي[9] عبارة عن نفس سلب الامتناع، أو هو[10] أمر ثبوتي لازم لذلك السلب، و بتقدير كونه ثبوتياً فهل هو محمول على ما تحته حمل اللوازم أو حمل الجنس؟

و قول الشيخ: يعني به ما يلازم[11] سلب ضرورة العدم[12]، صريح في أنّ الإمكان ليس عين[13] هذا السلب، لأنّ الشيء لايلازم نفسه بل اللازم لذلك[14] السلب غير ذلك السلب[15].

١- ذلك: ذاك م. ٢- أقول: التقسيم م. ٣- أن يقال: ثابتة على الورق السطر بخط جديد ه.

٤- و إمّا أن: أو هـ، ج، ش، م. ٥- أو: و إمّا أن م، آ. ٦- و الواجب: فالواجب أ.

٧- و ما هو وجوده متعيّن: و ما يكون وجوده متعيّناً هـ، ت. ـ ج. ٨- غير: عين م.

٩- العامّي: العامّ آ. و أمر ج. ١٠- هو: ـ ت. ١١- يلازم: لايلازم مج.

١٢- ضرورة العدم: الضرورة هـ، ت، ه، آ. ١٣- عين: غير ج، م: عبارة عن مج. ١٤- لذلك: كذلك آ.

١٥- غير ذلك السلب: ـ أ.



و الأظهر أنّه ليس المراد[1] أنّ الإمكان[2] سلب آخر بلازم[3] سلب ضرورة العدم، بل المراد منه أنّ الامكان قيد ثبوتي يلزم[4] ذلك السّلب. فهذا ما[5] هو الأظهر من اللّفظ، لكنّ الحقّ يأباه، لأنّه يصحّ حمل هذا الإمكان على المعدومات الّتي يصحّ وجودها، و ما يصحّ حمله على المعدوم لايكون ثبوتيّاً[6] و إلّا لكان لما ليس بثابت[7] وصف ثابت[8]، هذا خلف.

فإن قيل: هذا الإمكان سلب الامتناع، و الإمتناع عدمي إذلو كان ثبوتيّاً لكان الممتنع ثابتاً، لأنّ الموصوف بالثّابت[9] ثابت، فيكون الممتنع ثابتاً، هذا خلف. و إذا كان الامتناع[10] عدميّاً، و هذا الإمكان سلبه، و سلب السّلب ثبوت، فهذا الإمكان ثبوتي[11].

فنقول: الإمكان بهذا المعنى قد يحمل على العدم، لأنّه ينقسم إلى إمكان الوجود و إلى إمكان العدم، بل هذان الإمكانان[12] فيهما[13] لايتلازمان و[14] لايتعاكسان بخلاف الممكن الخاصّي[15]. و إذا كان هذا الإمكان مقولاً على إمكان العدم، و إمكان العدم مقول على الممتنع[16]، كان هذا الإمكان مقولاً على[17] الممتنع[18]، فيجب[19] أن لايكون[20] ثبوتيّاً.

ثمّ لئن[21] سلّمنا أنّ هذا الإمكان أمر ثبوتي، لكن لايكون حمله على ماتحته حمل المقوّمات[22] بل حمل اللّوازم، فإنّ هذا الإمكان مقول على واجب الوجود، فلوكان ذلك من المقوّمات لكان واجب الوجود مركّباً من هذا الإمكان و مما به يتميّز[23] عن غيره[24]، و ذلك محال.

١- أنّه ليس المراد: أنّ المراد ليس م ت. ٢- الإمكان: ـ ليس آ. ٣- بلازم: يلازمه م ت.

٤- يلزم: يلزمه م: يلزم ج. ٥- ما: ـ ج. ٦- ثبوتيّاً: وجوديّاً ج.

٧- لما ليس بثابت: ما ليس ثابت ت: ـ له م. ٨- وصف ثابت: وصف ثبوتيّاً ج م ت.

٩- بالثّابت: بالثبات ج. ١٠- الامتناع: أمراً م ت. ١١- ثبوتي: ثبوت م ج.

١٢- الإمكانان: الامكان ت. ١٣- فيهما: ـ ج آ. ١٤- و: او آ.

١٥- الخاصّي: الخاصّة م ج د م. ١٦- مقول على الممتنع: يقول الممتنع آ.

١٧- إمكان العدم مقولاً على: ـ م ج. ١٨- كان ... الممتنع: ـ ج. ١٩- فيجب: ـ آ.

٢٠- لايكون: يكون ج. ٢١- لئن: إن م، و لئن ج. ٢٢- المقوّمات: المقولات ت.

٢٣- به يتميّز: يتميّز به م ت. ٢٤- غيره: وجوده ج ت: وجوده م.



واعلم أنّ في لفظ الشيخ هيهنا نوع إشكال، لأنّه قال: «والامكان إمّا أن يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم»، فقد خصّص هذا الإمكان بما يلازم سلب ضرورة العدم، و ليس كذلك. فإنّ هذا الإمكان حاصل أيضاً في سلب ضرورة الوجود، ألاترى أنّ إمكان العدم بهذا المعنى محمول على الممتنع و الممكن الخاصّ، لأنّ قولك يمكن [1] أن لايكون بهذا المعنى محمول على الممتنع و الممكن الخاصّ [2]، فالإمكان إذن أعمّ من الإمكان في الوجود أو الإمكان في العدم، و الّذي يلزم سلب ضرورة العدم هو إمكان الوجود لا الإمكان المطلق، فكأنّه فسّر العامّ بالخاصّ. فالواجب [3] أن يقال: الإمكان ما يلازم سلب الضرورة في أحد [4] جانبي الوجود و العدم، فإن كان في جانب الوجود فهو الّذي يلازم سلب ضرورة العدم، و إن كان في جانب العدم فهو الّذي يلازم سلب ضرورة الوجود.

قال [5]: «و إمّا أن يعنى به ما يلازم سلب الضرورة في العدم و الوجود، إلى آخره»

أقول: قد عرفت أنّ الممكن العامّ هو الّذي يصدق عليه عدم الضرورة في أحد طرفي [6] الوجود أو [7] العدم، و الممكن الخاصّ هو الّذي يصدق [8] عدم الضرورة على طرفيه معاً، فحينئذ يكون الممكن العامّ صادقاً على طرفي الممكن الخاصّ، فلأجل [9] ذلك نقلوا إسم الممكن إليه من المعنى الأوّل. و الواجب [10] خارج عن هذا الممكن و القسمة بحسبه ثلاثة: إمّا واجبة، أو ممكنة، أو ممتنعة. و لفظ الكتاب هيهنا أيضاً مشعر [11] بأنّ [12] الإمكان الخاصّ ليس هو نفس سلب الضرورتين، بل هو أمر يلازم ذلك السلب، و نحن قد بيّنا في كتابنا الكبير أنّه يمتنع أن يكون أمراً ثبوتيّاً [13]. و هذا البحث و إن كان غير لائق بالمنطق لكنّا [14] نحتاج إليه لاستخراج فوائد ألفاظ الكتاب.

١- يمكن: ممكن ج د أ. ٢- لأنّ قولك ... الخاصّ: - ج. ٣- فالواجب: والواجب د ج.
٤- أحد: احدى ب ج أ ج. ٥- قال: قوله د ج أ ت. ٦- طرفي: جانبي ها ش. ٧- أو: و د ج أ ت.
٨- يصدق: + عليه د أ ت. ٩- فلأجل: ولاجل د ج أ ت. ١٠- والواجب: فالواجب ق.
١١- هيهنا أيضا مشعر: مشعر هيهنا د ت. ١٢- بأنّ: - ج. ١٣- ثبوتيا: - م. ١٤- لكنّا: لكنّه أ.



قال[1]: ((و قد يقال ممكن و يفهم منه معنى ثالث، إلى آخره)) أقول: الممكن الخاصّ، و[2] هو الّذي لا يجب أن يدوم بدوام وجود الموضوع، فقد يكون واجب الحصول عند شرط أو عند وقت، و قد يكون بحال لا يجب وجوده في شيء من الأوقات و لا عند شيء من الشرائط[3]، و هو مثل الكتابة للإنسان. ولمّا[4] سمّي هذا القسم بالممكن كان المسمّى بالممكن أحد قسمي الممكن الخاصّ، فإذا ضمّ[5] إليه القسم الآخر منه[6] مع الواجب و الممتنع كانت الأقسام أربعة.

واعلم أنّ من أقسام الضروري مايكون ضرورية بشرط المحمول، و الممكن بهذا المعنى غير خالٍ عن هذه الضرورة، فإنّ الكتابة و إن كانت غير واجبة للإنسان في وقت من الأوقات و[7] لايجب شرط من الشروط، ولكنّه ضروري[8] له مادام كاتباً، ولكن اعتبار امكانه[9] غير اعتبار هذه الضرورة، فإنّ ضرورته متأخرة عن وجوده، و إمكانه متقدّم على وجوده، بل لايخلو شيء من الممكنات عن[10] هذا النوع من الضرورة.

قال[11]: ((و قد يقال ممكن و يفهم منه معنى آخر، إلى آخره)) أقول: المعاني الثلاثة من الإمكان اعتبارات[12] عارضة للشيء حال وجوده، لأنّ المعنى الأوّل و[13] هو سلب إحدى الضرورتين[14] اعتبار[15] للشيء حال[16] حصوله، و كذلك المعنى الثاني و هو سلب الضرورتين الذاتيتين معاً، و كذلك المعنى الثالث و هو سلب الضروريات[17] الذاتية منها و المشروطة[18].

و أمّا هذا المعنى الرّابع فهو اعتبار حال الشيء بالنظر إلى المستقبل و معناه أنّ الشيء

١- قال: قوله م، ج، ت. ٢- و: - مج. ٣- شيء من الشرائط: شرط مج.

٤- فلمّا: ولمّا إذا. ٥- ضم: انضمّ م. ٦- منه: - م. ٧- و: - ج.

٨- لكنّه ضروري: لكنّها ضرورية أ. ٩- إمكانه: امكانها مج، أ. ١٠- عن: من ج.

١١- قال: قوله م، ج، ت. ١٢- اعتبارات: عبارات أ. ١٣- و: - م.

١٤- الضرورتين: الضرورتين ت. ١٥- اعتبار: + ذهني مج، ت، و من أ.

١٦- حال: - ت. ١٧- الضروريات: الضرورة ج. ١٨- المشروطة: المشروطية مج، م.



الحاصل لا يلتفت إلى حصوله الحالي[١] بل إلى حصوله في المستقبل، فإن كان غير ممتنع الحصول في المستقبل[٢] قضى عليه بالإمكان. فالاعتباران[٣] و إن كانا[٤] متلازمين لكنّهما متغايران، فإنّ اعتبار الشيء حال حصوله مغاير لاعتباره في المستقبل. و على هذا كما أنّ الإمكان بالنظر إلى الحصول الحالي يقع على تلك الوجوه الثلاثة، فكذلك الإمكان الاستقبالي يقع على تلك الوجوه الثلاثة، و تلك التفسيرات الثلاثة مترتّبة بالخصوص و العموم[٥]. فأمّا[٦] هذا الرابع فليس كذلك، بل كان من الواجب أن يقال في أوّل الفصل[٧]: الشيء لا يخلو[٨] إمّا أن يعتبر حاله في[٩] وقت حصوله أو[١٠] في[١١] مستقبل حصوله[١٢]؛ ثم يبيّن[١٣] أنّ كلا الاعتبارين يحتمل الوجوه الثلاثة.

واعلم أنّ بعضهم شرط في الإمكان بالمعنى الرابع المذكور[١٤] أن يكون الممكن معدوماً في الحال، و هو[١٥] باطل لأنّه إن كان الوجود الحالي يمنع الإمكان في الاستقبال فكذلك[١٦] العدم الحالي يمنع الإمكان[١٧]، لكنّ الشيء لا يخلو عن الوجود و العدم[١٨]، و كلاهما يمنعان[١٩] الإمكان، فالشيء لا يكون موصوفاً بالإمكان؛ هذا خلف.

بل نقول: إن كان العدم شرطاً في إمكان الوجود كان الوجود شرطاً في إمكان العدم، لكن ممكن العدم هو بعينه ممكن الوجود، فإذا كان[٢٠] الوجود شرط[٢١] إمكان العدم، و إمكان العدم لازم لإمكان[٢٢] الوجود، كان الوجود شرطاً لإمكان الوجود و قد جعل منافياً

١- الحالي: في الحال م. ٢- فإن كان... المستقبل: - ت.

٣- فالاعتباران: و الاعتباران هـ، ج، م. : فالاعتبارات أ. ٤- كانا: كلا أ.

٥- بالخصوص و العموم: بالعموم و الخصوص أ. ٦- فأمّا: و أمّا م، ت.

٧- أن يقال في أوّل الفصل: في أوّل الفصل أن نقول هـ. ٨- لا يخلو: - هـ. ٩- في: - ميم، أ

١٠- أو: - مج. ١١- في: - وقت ج. ١٢- مستقبل حصوله: المستقبل مج.

١٣- فليس كذلك ... ثم يبيّن: ثابتة على الهامش بخط جديد م. ١٤- المذكور: - ج، هـ، و م.

١٥- هو: - هذا ت. ١٦- فكذلك: و كذلك م. ١٧- الإمكان: + الحالي مج.

١٨- و العدم: ثابتة على الهامش بخط جديد م. ١٩- يمنعان: يمنع ج. ٢٠- كان: + إمكان هـ، ت.

٢١- شرط: شرطاً في م. ٢٢- لإمكان: إمكان هـ



له[1]، هنا خلف.

و أقول: لفظة الإمكان بالنسبة إلى المعنى العامّ و الخاصّ و الأخصّ بالاشتراك الإسم، بل قوله: على الأخصّ، بالاعتبارات الثلاثة، بالاشتراك. فأمّا قوله: على ما تحته، و هو الواجب و الممكن الخاصّ، ليس[2] بالاشتراك، بل بالتواطؤ و التشكيك.

[الفصل الرابع]

إشارة إلى أصول و شروط في الجهات: و هيهنا أشياء يلزمك أن تراعيها: إعلم أنّ الوجود لايمنع الإمكان و كيف و الوجوب يدخل تحت الامكان الأوّل. و الموجود بالضّرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان الثاني. والموجود في الحال لاينافي فمعدوم في ثاني الحال فضلاً عمّا لايجب وجوده و لاعدمه، فإنّه ليس إذا كان الشيء متحرّكاً في الحال يستحيل أن لايتحرّك في الاستقبال فضلاً عن أن يكون غيرضروريّ له أن يتحرّك و أن لا[3] يتحرّك في كلّ حال في الاستقبال. واعلم أنّ الدّائم غير الضّروري، فإنّ الكتابة قد تسلب عن شخص ما دائماً في حال وجوده فضلاً عن حال عدمه، و ليس ذلك السلب بضروريّ. و اعلم أنّ السّالبة الضّروريّة غير سالبة الضّرورة، و السّالبة الممكنة غير سالبة الامكان، و السّالبة الوجوديّة الّتي بلادوام غير سالبة الوجود بلادوام. و هذه الأشياء و تفاصيل مفهومات[4] الممكن فقد يقلّ لها التفطّن، فيكثر بسببها الغلط.

أقول[5]: الغرض من هذا الفصل أنّه لامنافاة بين الوجود للحال و بين الإمكان بمعانيه الأربعة[6] فأمّا أنّه لاينافي الإمكان العامّ لأنّ[7] واجب الوجود مقول عليه هذا الامكان مع أنّه يمتنع عدمه. و أمّا أنّه لاينافي[8] الإمكان الخاصّ لأنّ[9] الموجود[10] بالضّرورة المشروطة يصدق

١- له : - م، ف. ٢- ليس : فليس م، ج. ٣- ثمّ لا : لا أن م. ٤- مفهومات المفهومات م.

٥- أقول : للتقسيم م. ٦- الاربعة : الاربع مج. : العامة ج. ٧- لأنّ : بلا أنّ ج. : للعام

٨- لاينافي . ينافي ف. ٩- لأنّ - فلأنّ ج، م ١٠- الموجود : الوجود ج.

عليه الإمكان الخاص. و أمّا أنّه لاينافي الإمكان الاستقبالي لأنّ[1] الوجود الحالي لاينافي العدم الاستقبالي. فكيف ينافي إمكان[2] العدم الاستقبالي؟ فإنّ المنافاة بين الوجود و العدم أبلغ من المنافاة بين الوجود و إمكان العدم[3]. و[4] لأنّ الشيء الّذي[5] يكون في الحال متحرّكاً يصحّ أن يخرج عن المتحرّكيّة في ثاني الحال. فإذا لم يكن بين المتحرّكيّة في الحال و اللامتحرّكيّة في الاستقبال منافاة فلأن لايكون بين المتحرّكيّة في الحال و لاوجوب وجود المتحرّكيّة في الاستقبال منافاة كان[6] ذلك[7] أولى.

قال[8]: و اعلم أنّ الدائم غير الضروري[9] فإنّ الكتابة قد تسلب عن شخص ما دائماً في حال[10] وجوده فضلاً عن حال عدمه و ليس ذلك السلب بضروري[11]؛ أقول: الشخص له حالتا[12] عدم و وجود[13]. فإذا كانت الكتابة مسلوبة عنه في[14] جميع زمان وجوده، فلاشكّ[15] أنّها تكون مسلوبة عنه[16] عند عدمه لأنّ المعدوم لايكون كاتباً. فيكون سلب الكتابة دائماً لذلك[17] الشخص مع أنّ ذلك السلب غير ضروري، فقد ثبت دائم من غير ضرورة.

قال[18]: و اعلم[19] أنّ المشالة الضرورية إلى آخره؛ أقول: كما أنّ القضية الثلاثيّة يختلف حالها بتقدّم[20] السلب على الرابطة أو تأخّره عنها، كذلك الرباعيّة يختلف حالها بتقدّم[21] حرف السلب على الجهة أو تأخّره عنها[22]. فإذا قلت: ما الضرورة ليس[23]، كانت الجهة

١- لأنّ: فلأنّ ج. ٢- إمكان: الإمكان آ. ٣- العدم: + الاستقبالي مج. ٤- و: - ج آ م.

٥- الذي: - ج. ٦- منافاة كان: كان منافاة م. ٧- ذلك: - م ت د آ. ٨- قال: قوله م آ ج د ت.

٩- الضروري: ضروري م. ١٠- حال: حالة ت.

١١- عن شخص ... بضروري: م و مثله: «إلى آخره». ١٢- حالتا: حالتان ج د م آ.

١٣- عدم و وجود: وجود و عدم ت د م - : وجوده و عدمه آ. ١٤- في: - ت.

١٥- فلاشكّ: ولاشكّ ت د م أ. - + في آ. ١٦- عنه: - أ. ١٧- لذلك: ثابتة على الهامش م.

١٨- قال: قوله م د ج آ ت. ١٩- و اعلم: اعلم م د ج ت د م. ٢٠- بتقدّم: لتقدّم ج آ ت د آ.

٢١- بتقدّم: لتقدّم ج. ٢٢- كذلك الرباعيّة ... عنها: - مج. ٢٣- ليس: + بكاتب مج.

متقدمة على السّلب، فكانت الضّرورة حاصلة لذلك السّلب، و إذا قلت: ليس بالضّرورة، كان السّلب متقدّما[١] على الجهة ورافعاً لها[٢]. فالسّالبة الضرورية[٣] لاتصدق على الإمكان، و سالبة الضّرورة[٤] تصدق عليه و هكذا القول في السّالبة الممكنة، فإنّ الإمكان حاصل فيها لكن للسّلب، و[٥] سالبة الإمكان تكون رافعة[٦] للإمكان. وكذلك إذا قلت: بالوجود لاشيء كانت جهة الوجود حاصلة، وإذا[٧] قلت: ليس بالوجود كان ذلك رفعاً[٨] لتلك الجهة.

واعلم أنّ قوله: «السّالبة الوجودية[٩] أعني بلادوام غير سالبة الوجود بلادوام» مشعر بأنّ الوجودي مايكون الحكم فيه غير دائم، وأنّ الدائم سواء كان[١٠] في الكلّيات أو[١١] الجزئيات خارج عن الوجودي.

[الفصل الخامس]

إشارة إلى تحقيق الكلّية الموجبة[١٢] في الجهات: إعلم أنّا إذا قلنا: كلّ ج ب، قلنا[١٣] نعني به أنّ كلّيّة ج ب، أو الجيم الكلّي هو ب؛ بل نعني به أنّ كلّ واحد واحد ممّا يوصف بج كان موصوفاً بج في الفرض الذّهني أو في الوجود، وكان موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم بل كيف اتّفق، فذلك الشّيء موصوف بأنّه ب من غير زيادة أنّه موصوف به في وقت كذا أو حال كذا أو دائماً. فإنّ جميع هذا أخصّ من كونه موصوفاً به مطلقاً، فهذا هو المفهوم من قولنا: كلّ ج ب، من غير زيادة جهة من الجهات. و بهذا المفهوم يسمّى مطلقاً عامّاً مع حصره. فإن زدنا شيئاً آخر فقد وجّهناه. و تلك الزّيادة مثل أن نقول: بالضّرورة كلّ ج ب، حتّى نكون كأنّا قلنا: كلّ[١٤] واحد واحد ممّا يوصف بج دائماً أو غير دائم فإنّه مادام موجود الذّات فهو ب

١- متقدّما: مقدّما م ت. ٢- لها: له مج. ٣- فالسالبة الضرورية: و السالبة الضرورة ا ن.

٤- الضرورة: الضرورية هـ. ٥- للسلب و: السلب و ت. - للسلب في ج ا م. ٦- رافعا: رفعا م.

٧- وإذا: فإذا مج. ٨- رفعا: رافعا ه ا ت. ٩- الوجودية: الوجود مج. ١٠- كان: - ن.

١١- أو: + في ت ا ج. ١٢- الكلية الموجبة: الموجبة الكلية ج. ١٣- قلنا: فإنّا م.

١٤- كلّ: - م.



بالضرورة. و إن لم يكن مثلاً ج فإنا لم نشترط[١] أنه بالضرورة ب مادام موصوفاً بأنه ج بل أعمّ من ذلك. و مثل أن نقول: كلّ ج ب دائماً، حتى يكون كأنا قلنا: كلّ واحد واحد[٢] من ج على البيان الّذي ذكرناه يوجد له ب دائماً مادام موجود الذات من غير ضرورة. و أمّا أنه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلّي في كلّ[٣] حال، أو يكون دائم الكذب[٤]، أي أنه هل يمكن أن يكون ماليس بضروري دائماً في كلّ واحد، أو مسلوباً دائماً عن كلّ واحد، أو لايمكن هذا بل يجب أن يوجد ماليس بضروري في البعض لامحالة و يسلب عن البعض لامحالة؟ فأمر ليس على المنطقي أن يقضي فيه بشيء. و ليس من شرط القضية في أن ينظر فيها المنطقي أن تكون صادقة أيضاً فقد ينظر فيما لايكون إلّا كاذبة. و مثل أن نقول: كلّ واحد[٥] ممّا يقال له ج على البيان المذكور فإنّه يقال له ب لامادام موجود الذات، بل وقتاً بعينه كالكسوف، أو بغير عينه كالتنفّس[٦] للإنسان أو حال كونه مقولاً له ج و هو ممّا لايدوم مثل قولنا: كلّ متحرّك متغيّر. و هذه أصناف الموجودات. و مثل أن نقول: كلّ واحد ممّا يقال له ج على البيان المذكور، فإنّه يمكن أن يوصف بـ ب بالإمكان العامّ أو الحاقّي أو الأحقّ. و على طريقة قوم فإنّ قولنا: كلّ ج ب بالوجود و غيره وجهاً آخر و هو أنّ معناه كلّ ج ممّا في الحال أو في[٧] الماضي فقد وصف بأنه ب وقت[٨] وجوده. و حينئذ يكون قولنا: كلّ ج ب بالضرورة هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة. و إذا قلنا: كلّ ج ب مثلاً بالإمكان الأخصّ[٩] نعناه كلّ ج فإنّه في أيّ وقت من المستقبل يفرض فيصحّ أن يكون ب و أن لايكون. و نحن لانأبى أن نراعي هذا الاعتبار أيضاً و إن كان الأوّل هو المناسب.

أقول[١٠]: إنّ للقضايا شرائط في جانب الموضوع لاتختلف باختلاف أنواعها و شرائط في جانب المحمول تختلف باختلاف أنواعها أمّا في[١١] جانب الموضوع فالمعتبر[١٢] خمسة أمور:

١- لم نشترط: لم نشرط م. ٢- واحد: - م. ٣- كلّ. - م.
٤- الكذب: ٢ لا ويدائم الكذب م ٥- واحد: ٢ واحد م. ٦- كالتنفّس. كالتنفّس م.
٧- أو في: أي م. ٨- وقت. في وقت م. ٩- مثلاً بالإمكان الأخصّ: بالإمكان الأخصّ مثلاً م
١٠- أقول: التفسير أقول م ١١- في: - ج ات ١٢- فالمعتبر. + فيه ج م



الأوّل، أنّا إذا قلنا: كلّ ج، لم نعن به كلّيّة ج[1] و لا الجميع الكلّي، بل كلّ واحد واحد. و هيهنا نحتاج إلى الفرق بين مفهوماتها. أمّا الفرق[2] بين الكلّي و الكلّ[3] أمّا أوّلاً[4]: فإنّ الكلّ متقوّم بأجزائه و[5] الكلّي مقوّم[6] لجزئيّاته[7]. و[8] ثانياً أنّ الكلّ في الخارج، و الكلّي في الذّهن. و ثالثاً[9] أنّ الأجزاء متناهية و الجزئيّات غير متناهية. و رابعاً[10] أنّ الكلّي محمول على جزئيّاته و الكلّ غير محمول على أجزائه. و الفرق بين الكلّ و كلّ واحد فهو[11] أنّ كلّ واحد من العشرة ليس بعشرة و الكلّ[12] عشرة، بل كلّ واحد من أجزاء الكلّ ليس بكلّ و المجموع كلّ. و إذا ظهر الفرق بين هذه المفهومات فنقول: إذا قلنا: كلّ ج، عنينا به كلّ واحد من[13] آحاد ج، لا كلّ ذلك من حيث هو كلّ و لا الجميع الكلّي.

الثاني، أنّا لانعني به ما يكون حقيقته ج فقط بل أعمّ من ذلك، و هو كلّ ما يكون موصوفاً به سواء كانت الجيميّة حقيقته[14] [15] أو كانت عارضة لها. فإنّا لو[16] عنينا بقولنا كلّ[17] متحرّك، ما يكون حقيقته المتحرّكيّة فقط لا كلّ ما يوصف بالمتحرّكيّة لما كان يوجب إدخال موضوعات المتحرّك في الحكم الّذي يحكم[18] به على المتحرّك و كان[19] يتعذّر عقد القياس.

الثالث، أنّا لانعني به[20] ما يكون موصوفاً بالجيميّة دائماً، بل ما هو أعمّ من ذلك و هو ما يكون موصوفاً بها[21] سواء كان دائماً أو غير دائم. فإنّا إذا[22] قلنا كلّ متحرّك، لم نعن[23]

---

١ ج: الجميع ج. ٢- أمّا الفرق: أ. ٣- الكلي و الكلّ: الكلّ و الكلي آ.

٤- أمّا أوّلاً: لأنّه: ج، ت، م: ا. ٥- الكلّ متقوّم بأجزائه و: ج. ٦- مقوّم: متقوّم ج.

٧- الجزئيّات: بجزئيّاته ج، آ. ٨- و: أمّا م. ٩- ثالثاً: الثّانيا ه. (بعد التصحيح)

١٠- رابعاً: رابعها ه. (بعد التصحيح) ١١- فهو: ه: هو ت، آ.

١٢- محمول على ... و الكلّ: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ه. ١٣- من: في م.

١٤- ج فقط ... حقيقته: - ج. ١٥- حقيقته: الحقيقيّة م. ١٦- لو: فإذا ه، ت.

١٧- بقولنا كلّ: بكلّ ج. ١٨- يحكم: حكم ه، ت. ١٩- و كان: فكان ج، ت، م، آ.

٢٠- به: - م. ٢١- بها: به ه، ت، آ: بالجيميّة ج. به بالجيميّة م. ٢٢- فإنّا إذا: فإذا آ.

٢٣- نعن: نعني به م.



مانكون متحرّكيه دائمة[١]، بل ما يوصف بالمتحرّكيّة سواء كان ذلك[٢] دائماً أو غير دائم.

الرّابع[٣]: لانعني به مايكون موصوفاً بالجيميّة بالقوّة، فإنّ الّذي بالقوّة لا يكون موجوداً.

الخامس: لانعني به ما يكون موصوفاً بالجيميّة[٤] في الخارج، بل ما هو أعمّ من ذلك و هو الّذي فرض العقل له أنّه ج[٥] سواء كانت الجيميّة موجودة في الخارج أو لم تكن، فإنّا يمكننا أن نقول: كلّ مثلّث شكل و إن لم يوجد شيء من المثلّثات في الخارج.

ثمّ بعد هذه الشرائط فقد يفهم ذلك على وجهين: أحدهما: كلّ واحد ممّا هو عند العقل ج بالفعل و[٦] قد فرضه العقل كذلك، و الثّاني[٧]: كلّ واحد منّا[٨] الجيميّة حاصلة له بالفعل سواء كان ذلك حال الفرض أو قبله أو بعده. و قد عرفت الفرق بينهما و أنّ هذا الثّاني أعمّ من الأوّل، و إن كان الأوّل[٩] هو المصطلح عليه في العرف. فهذا مايتعلّق بجانب الموضوع.

أمّا[١٠] ما يتعلّق بجانب المحمول فذلك منّا[١١] يختلف باختلاف[١٢] القضايا والشيخ بدأ[١٣] منها بالمطلقة، لأنّها بالنسبة إلى الموجّهات كالبسيط[١٤] بالنسبة إلى المركّب[١٥]، و البسيط يجب تقديمه على المركّب.

فنقول: أمّا المطلقة فهي[١٦] أنّ كلّ ج على الوجه المذكور فله أيضاً ب من غير زيادة أنّه موصوف به دائماً أو غير دائم، و[١٧] مشروطاً[١٨] أو غير مشروط، فإنّ كلّ ذلك أخصّ من نفس الموصوفيّة به[١٩]. و إنّما اخترنا لفظة له دون لفظة موصوف و يوصف و وصف كراهيّة

١- دائمة : دائما م، ج.   ٢- ذلك : - ج.   ٣- الرابع : + أمّا م.

٤- بالقوّة فإنّ ... بالجيميّة : ثابتة على فوق السطر بخط جديد م.   ٥- ج : في م.   ٦- و : - ج.

٧- و الثاني : الثاني م، ت، + أنّ م.   ٨- منّا : - يكون ت.   ٩- و إن كان الأوّل : - ت.

١٠- أمّا : فأمّا ج.   ١١- منّا : - م.   ١٢- العرف فهذا ... باختلاف : - ج.

١٣- بدأ ... ابتدأ ت : أراد أن يبدأ ج.   ١٤- كالبسيط : كالبسيطة ج، ت، آ، ج.

١٥- المركّب : المركّبات ج : المركّبة م.   ١٦- فهي : هي م، آ، و هي م. فهي ج.

١٧- و : أو م، ت، آ.   ١٨- مشروطاً : - م، ت.   ١٩- به : - ج، ت، م.



استعمال الألفاظ الموقّتة فيما يراد حمله[1] مطلقاً.

قال[2]: وإن زدنا شيئاً آخر فقد وجّهناه و ذلك للزّيادة مثل أن نقول: بالضرورة كلّ ج ب... إلى آخره، أقول: قد بيّنا أنّه متى نزيد[3] على بيان كيفيّة[4] ثبوت الحكم[5] أو لاثبوته بيان كيفيّة ذلك الحكم، كانت القضيّة[6] موجّهة. و الشيخ بدأ منها[7] بالضروريات، فإذا قلنا: بالضّرورة كلّ ج ب، عنينا به كلّ[8] مايقال له[9] ج على الوجه المذكور فهو ب مادام ذاته موجودة[10]، مثل أن تقول[11]: كلّ ضاحك إنسان أي[12] كلّ ما يقال له: إنّه ضاحك سواء كان ذلك دائماً أو غير دائم فهو دائم[13] مادامت ذاته موجودة[14] إنسان قبل الضاحكيّة و بعدها.

قال[15]: و مثل[16] أن تقول كلّ ج ب دائماً، أقول: لمّا فرغ من[17] الضروريّة شرع في الدّائمة[18] و معناها[19] أنّ كلّ ج على الصّفة المذكورة فهو موصوف بب دائماً مادامت الذّات موجودة[20] و أمّا[21] أنّ الدّوام في الكلّيّات هل يوجد من غير الضّرورة فذلك ليس على المنطقي لكنّا قد[22] بيّنا فيما مضى أنّ النّوع إن كان يوجد في شخص واحد، فالدّوام هناك قد يوجد من غير الضّرورة. و إن كان للنّوع أشخاص[23] فالأظهر جواز الدّوام فيها من غير الضّرورة لأنّه[24] بالاتّفاق قد يوجد[25] الدّوام[26] في الجزئيّات من غير[27] ضرورة، و جميع جزئيّات الحقيقة[28] الواحدة لها طبيعة واحدة، فإذا جاز الدّوام[29] العاري عن الضّرورة في

١- حمله: عليه ت، م (ثم صحّح بخط جديد). ٢- قال: قوله م، ج، ت، آ.
٣- نزيد: نزيد م، ت، ج. ٤- كيفيّة: ج، ت، م. ٥- الحكم: ت. ٦- القضيّة: قضيّة آ.
٧- منها: فيها ج. ٨- كلّ: ج. ٩- له: إنّه ج، ت، م. ١٠- موجودة: موجودة م، ت، ج.
١١- تقول: يقال ج. ١٢- أي: معناه ج. ١٣- فهو دائم: ج، آ. ١٤- موجودة: فهو ج، آ.
١٥- قال: قوله م، ت، ج. ١٦- و مثل: مثل ج. ١٧- من: عن ج، آ. ١٨- الدّائمة: الدائميّة م.
١٩- معناها: معناه آ. ٢٠- مادامت الذّات موجودة: مادام موجوداً الذّات مع. ٢١- و أمّا: دائماً آ.
٢٢- قد: آ. ٢٣- أشخاص: أشخاص م. ٢٤- لأنّه: لأنّ م، ج، ت، م.
٢٥- بالاتّفاق قد يوجد: قد يوجد بالاتّفاق آ. ٢٦- الدّوام: ت. ٢٧- غير: م.
٢٨- جزئيّات الحقيقة: الجزئيّات الحقيقيّة م، ت: الجزئيّات الحقيقة م. ٢٩- الدّوام: دوام مع.

بعض جاز ذلك[١] في كلّ بعض[٢]، فإذن الدّوام جائز في الكلّ من غير ضرورة.

قال[٣]: و مثل أن نقول، إلى آخره، أقول: إنّه[٤] لمّا فرغ عن[٥] الدّائمة عقّبها بالوجوديّة، فإذا قلنا: بالوجود كلّ ج ب، عنينا كلّ ما يقال له ج على الوجه المذكور فإنّه يقال له ب لا دائماً بل إمّا[٦] في وقت[٧] معيّن مثل الكسوف[٨] للقمر، أو غير معيّن مثل التنفّس[٩] للإنسان، أو بحسب شرط غير دائم مثل قولنا: كلّ متحرّك متغيّر، فإنّ المتغيّرية[١٠] دائمة بدوام المتحرّكيّة، و هي غير دائمة بدوام وجود الذّات.

فإن قيل: لِمَ تركت هيهنا من أقسام الوجودى[١١] الضروريّ بحسب المحمول؟ فنقول: ذكر في أقسام الوجوديّ ماله ثبوت في وقت بعينه و ذلك يشتمل[١٢] ما يكون[١٣] له ضرورة في وقت معيّن مثل[١٤] الكسوف و ما له حصول في وقت معيّن[١٥] من غير ضرورة، مثل الكتابة للإنسان و الأشياء الّتي لاضرورة لها إلّا الّتي بحسب المحمول.

و اعلم[١٦] أنّ تفسير الوجوديّة هيهنا لم يتضمّن الدّائمة من غير الضّروريّة[١٧]، بل اقتصر فيه على ما يكون ثبوته لا دائماً.

قال[١٨]: و مثل أن نقول: كلّ واحد ممّا يقال له ج فإنّه يمكن أن يوصف بب بالإمكان العامّ، أو الخاصّ[١٩]، أو الأخصّ، و على طريقة قوم فإنّ لقولنا: كلّ ج ب بالوجود[٢٠]، إلى آخره[٢١]، أقول: إنّ قوماً جعلوا المطلقة ما يكون الحكم فيها[٢٢] على ما وجد في الماضي أو[٢٣] الحاضر، و الممكن ما يكون الحكم فيه على ما سيوجد في المستقبل، و الضّروريّ على[٢٤] ما

١- ذلك: – ش. ٢- جاز ذلك في كلّ بعض: – ج. ٣- قال: قوله د ع ا ث.

٤- إنّه: – د ا ع ت. ٥- عن: من د ع ا ش. ٦- كلّ ج ب ... بل إمّا: – مع.

٧- لا دائما ... في وقت: – آ. ٨- الكسوف: الخسوف آ. ٩- التنفّس: النفس مع.

١٠- فإنّ المتغيّرية: – آ. ١١- الوجودي: الوجود ه. ١٢- يشتمل: يشمل على ك.

١٣- يكون: – ت. ١٤- مثل: فمثل ج. ١٥- معيّن: غير معيّن ج ا م. ١٦- و اعلم: فاعلم مع.

١٧- من غير الضرورة: من الضرورية ت: – ه. ١٨- قال: قوله د ع ج ا ث.

١٩- أو الخاص: – ه. ٢٠- بالوجود: – ه. ٢١- إلى آخره: – ج. ٢٢- فيها: به آ.

٢٣- أو: د ج ع مع. ٢٤- على: – د ا ج ت م.



يكون الحكم فيه على كلّ[١] ما يوجد[٢] في الأزمنة الثلاثة. و تفسير المطلق و الممكن و الضروري بذلك جائز، لكنّه غير مناسب للغرض، فإنّا إذا[٣] قلنا للشيء، أنّه ضروري أو ممكن، عنينا به أنّ ثبوت محموله[٤] لموضوعه ضروري أو ممكن، و على[٥] هذا الاعتبار لا يكون الجهات إلّا لكيفيّة[٦] الحمل. فأمّا على ما قالوه، فالجهة للتسوّر و على هذا التقدير إذا قدّرنا زماناً لا يوجد فيه من الحيوانات[٧] إلّا[٨] الإنسان فعند ذلك يصدق[٩] أنّ[١٠] كلّ حيوان إنسان أي كلّ ما في الوجود من الحيوانات[١١] فهو إنسان[١٢]، و كذلك يصدق[١٣] فيه لا شيء من الفرس بحيوان فإنّه إذا لم يكن الفرس موجوداً في الخارج استحال أن يكون موصوفاً في الخارج بالحيوانيّة، و كذلك يصدق قولنا: يمكن أن يكون كلّ حيوان إنساناً أي يمكن أن لا يوجد في الخارج من الحيوان إلّا الإنسان[١٤]. فهذه القضايا صادقة بحسب التسوّر و إن كانت كاذبة بحسب الحمل، و لمّا كان المطلوب من القضايا[١٥] حال حملها لا غير، زعم الشيخ أنّ هذا[١٦] الاعتبار غير مناسب.

[الفصل السادس]

إشارة إلى تحقيق الكلّيّة السالبة في الجهات: أنت تعلم على اعتبار ما سلف لك[١٧] أنّ الواجب في الكلّيّة السالبة المطلقة الإطلاق العامّ الّذي يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق أن يكون السلب يتناول كلّ واحد واحد من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور تناولاً غير مبيّن الوقت و الحال حتّى يكون كأنّك[١٨] تقول: كلّ واحد واحد[١٩] ممّا هو ج ينفى عنه ب من غير بيان وقت النفي و حاله[٢٠]. لكنّ اللغات الّتي نعرفها قد خلت في عاداتها[٢١] عن

١- كلّ: - ت، ه.　٢- فيه على كلّ ما يوجد: - مج.　٣- إذا: لو مج.

٤- محموله: المحمول مج.　٥- على: - ت.　٦- لكيفيّة: الكيفيّة م، آ.　٧- الحيوانات: الحيوان أ.

٨- إلّا: - م.　٩- يصدق: + قولنا ه.　١٠- أنّ: - مج.　١١- الحيوانات: الحيوان م، آ.

١٢- لا يوجد ... إنسان: ثابتة على الهامش بخطّ جديد ه.　١٣- يصدق: قد يصدق مج.

١٤- الإنسان: الإنسانية م.　١٥- صادقة ... القضايا: - مج.　١٦- هذا: - ه.　١٧- لك: - م.

١٨- كأنّك: كأنّه م.　١٩- واحد: - م.　٢٠- حاله: بحاله م.　٢١- عاداتها: عباراتها م.



استعمال النفي الكلّي على هذه الصّورة و استعملت للحصر السّالب الكلّي لفظاً يدلّ على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا الضّرب من الاطلاق فيقولون بالعربيّة: لاشيء من ج ب، و يكون مقتضى ذلك عندهم أنّه لاشيء ممّا هو ج يوصف البتّة بأنّه ب مادام موصوفاً بأنّه ج، و هو سلب عن كلّ واحد واحد[١] من الموصوفات بج مادامت موضوعة له إلّا أن لاتوضع له و كذلك ما يقال في فصيح لغة[٢] الفرس: هيچ ج ب نيست، و هذا الاستعمال يشمل الضّروري، و ضرباً[٣] واحداً من ضروب الاطلاق الّذي شرطه في الموضوع. هذا قد غلّط كثيراً من النّاس أيضاً في جانب الكلّي الموجب. لكنّ السّالب الكلّي المطلق بالاطلاق العامّ فولي الألفاظ به هو ما يساوي قولنا: كلّ ج يكون ليس ب، أو يسلب عنه ب من غير بيان وقت و حال، وليكن السّالب الوجودي و هو المطلق الخاصّ ما يساوي قولنا: كلّ ج يسلب عنه ب نفياً غير ضروري و لادائم[٤]، و أمّا في الضّرورة فلابدّ بين الجهتين، و الفرق بينهما أنّ قولنا: كلّ ج فبالضّرورة ليس ب، يجعل الضّرورة لحال[٥] السّلب عنه واحد واحد[٦]، و قولنا: بالضّرورة لاشيء من ج ب، يجعل الضّرورة لكون السّلب عامّاً و لحصره و لايتعرّض لواحد واحد إلّا بالقوّة، فيكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما افتراق في اللّزوم، بل حيث صحّ أحدهما صحّ الآخر على هذا التّناقض فانقض في الإمكان.

أقول[٧]: كما أنّ شرائط الموضوع لاتختلف باختلاف أصناف الموجبات[٨] فكذلك لاتختلف باختلاف كيفيّتها في السّلب و الايجاب، و كما أنّ جهاتها أنّما تختلف لاختلاف كيفيّة انتساب محمولاتها إلى موضوعاتها فكذلك[٩] في السّالبة.

و لمّا فرغ الشّيخ[١٠] من[١١] إحصاء أقسام الموجبة شرع في شرح الأقسام في جانب السّالبة، و كما أنّه بدأ في الموجبة بالمطلقة فكذلك بدأ في السّالبة بها. فالسّالبة المطلقة هي[١٢]

١- واحد: - م.   ٢- لغة: اللغة م.   ٣- ضربا: + واحدا م.   ٤- لادائم: دائم م.
٥- لحال: بحال م.   ٦- واحد: - م.   ٧- أقول: التفسير م.ق.   ٨- الموجبات: الموجهات ج.ق.ت.
٩- فكذلك: وكذلك أ.   ١٠- الشيخ: - ج.   ١١- من: عن ق.   ١٢- هي: - م.



الّتي يسلب عنها محمولها، و معلوم أنّ السلب أعمّ من السلب الدّائم، أو[1] اللّادائم، أو[2] المقيّد بشرط، أو اللامقيّد. فالسّالبة المطلقة هي الّتي لم يعترض فيها[3] إلّا للسلب بحيث يكون محتملاً لكلّ الأقسام، كما أنّ الموجبة هي[4] الّتي لم يتعرض فيها إلّا للايجاب بحيث يكون محتملاً لكلّ الأقسام[5].

قال[6]: و لكنّ اللغات الّتي نعرفها إلى آخر الفصل؛ أقول: لمّا بيّن حقيقة السّالبة الكلّيّة المطلقة أراد أن يبيّن أنّه ليس يوجد في اللّغات لفظة[7] تدلّ عليها كما هي، بل تفيد[8] أمراً زائداً على ذلك و هو دوام سلب المحمول بدوام وصف الموضوع. فإذا قلنا: لاشيء من ج ب، يفيد ذلك استمرار عدم الباءيّة مادامت الجيميّة حاصلة، و هذا قيد زائد على السلب المطلق، فإنّ السلب عن الموضوع أعمّ من السلب الدّائم بدوام وصف الموضوع. و بالجملة فقولنا: لا[9] شيء من ج ب، يوهم العموم في الأشخاص و الأزمان، و الإيجاب الكلّيّ لايوجب ذلك. وربّما كانت[10] الألفاظ المستعملة في السلب الكلّي تفيد هذه الزيادة لأنّ السلب المطلق غير معقول، بل ما لم يكن طارئاً على الايجاب لايتخصّص و لايعقل. لكنّ[11] العقل لايلتفت إلى طروّه عليه إلّا ليكون رافعة له[12] و لايكون رافعاً له ما لم يكن مستغرقاً للعموم. فكذلك[13] من الواجب أن تكون هذه الألفاظ تفيد التعميم في الثّبات و الصادات، ولكنّا نعلم أنّ نفس السلب أعمّ من الدّائم و غير الدّائم و الموقّت و غير الموقّت.

و قوله: و هذا قد غلّط كثيراً من النّاس أيضاً في جانب الكلّيّ الموجب، يريد به: أنّ بعض النّاس اعتقد[14] أنّا إذا قلنا: كلّ ج ب، فإنّه يفيد دوام الباءيّة بدوام الجيميّة، لأنّا لو قدّرنا شيئاً من الجيمات[15] خالياً عن الاتّصاف بالباءيّة في بعض الأزمنة لم يكن ذلك الجيم باءً،

۱- أو: و ج. ۲- أو: و ج. ۳- فيها: عنها ج. ـ د. ۴- هي: ـ ج.
۵- كما أنّ الموجبة ... الأقسام: ـ د ج ت. ۶- قال: قوله د ج ت. ۷- لفظة: لفظ م.
۸- تفيد: ـ أ. ۹- لا: كلّ ج. ۱۰- كانت: + هذه ج م. ۱۱- لكنّ: لأنّ ت. ۱۲- له: ـ ت.
۱۳- فكذلك: وكذلك أ: فلذلك ج: فلذلك م (بعد التصحيح). ۱۶- اعتقد: اعتقدوا أ.
۱۵- الجيمات: الجيمات م أ.

فلا يكون كلّ ج ب[١]، و قد فرضناه كذلك[٢]. فإذن قولنا: كلّ ج ب، إنّما يصدق إذا كان كلّ ج موصوفاً بالبائيّة مادامت الجيميّة حاصلة. و على هذا تكون الألفاظ المستعملة للإيجاب المطلق تفيد زيادة على ذلك، و هي[٣] دوام ثبوت المحمول بدوام وصف الموضوع.

واعلم أنّ هذا الوهم و إن كان قد وقع[٤] لبعضهم في جانب الكلّي الموجب إلّا أنّ وقوعه في جانب الكلّي السالب أقوى لما بيّنّا أنّ السلب لا يلتفت إليه إلّا ليكون رافعاً للإيجاب، و ذلك إنّما يحصل من السلب العامّ للأوقات، و أمّا الإيجاب فهو معقول بذاته ممكن الاعتبار في حقيقته سواء كان دائماً أو غير دائم.

قال[٥]: ولكنّ السالب الكلّي المطلق، إلى آخره. أقول: إنّه لمّا بيّن أنّ الألفاظ المستعملة في السلب الكلّي المطلق موهمة للدوام[٦] احتال في استخراج لفظ[٧] يدلّ على السلب المطلق من غير تلك الزيادة و هي[٨] قولنا: كلّ ج[٩] يكون ليس ب، أو قولنا: كلّ ج يسلب عنه ب.

و قوله: ومن غير بيان وقت و حال، يعني إذا لم يذكر مع ذلك ما يدلّ على بيان الوقت في دوامه أو لا دوامه، أو[١٠] على بيان الحال في اشتراطه[١١] بشرط[١٢] أو عدم ذلك، وهاتان[١٣] العبارتان يشبهان الموجبة المعدولة[١٤] لأنّ حرف السلب فيهما جزء من المحمول لا داخل عليه، لأنّ معناهما أنّ[١٥] كلّ ج[١٦] فهو موصوف بسلب ب. و ظاهر[١٧] أنّ ذلك[١٨] موجبة لا سالبة. و لأجل ذلك قال: أولى الألفاظ به ذلك[١٩]، يعني هاتين الصيغتين[٢٠] و إن لم تكونا في الحقيقة للسلب لكنّهما في المعنى يفيدان السلب مع أنّهما من أبعد الألفاظ عن[٢١] إيهام الدوام.

١- ب: + موصوفاً بالباقية م. ٢- كذلك: + هذا خلف ج، م. ٣- هي: موضع؛ د، ت.
٤- وقع: يقع مج. ٥- قال: قوله د، ج، ت. ٦- موهمة للدوام: يوهم الدوام ج.
٧- لفظ: لفظة م، ت. ٨- هي: هو مج. ٩- كلّ ج: + ب د (ثم شطب عليها). ١٠- أو: - ت.
١١- اشتراطه: اشتراطه ج، آ. ١٢- بشرط: شرط د. ١٣- وهاتان: فهاتان مج.
١٤- المعدولة: المعدولية ج. ١٥- أنّ: - ج. ١٦- ج: + ب د (ثم شطب عليها).
١٧- وظاهر: ظاهر م، آ. ١٨- ذلك: علتك م. ١٩- به ذلك: بذلك آ، د (بعد التصحيح).
٢٠- هاتين الصيغتين: هاتان الصيغتان د، ت. ٢١- عن: من ج.



قال[1]: «و أمّا في الضّرورة فلايعد بين[2] الجهتين، إلى آخره» أقول: لمّا بيّن أنّ قولنا: لاشيء من ج ب يوهم الدّوام، و قولنا: كلّ ج يكون ليس ب لايوهم ذلك، بيّن أنّ هذا الفرق إنّما يظهر كلّ الظّهور في المطلقة. فأمّا[3] الضّروريّة فذلك ممّا لايتحقّق فيها[4]، إذ الضّرورة لايعقل إلّا مع الدّوام. و عند ذلك حاول إظهار الفرق بين هاتين اللّفظتين في الضّروري من وجه آخر، لكن[5] ذلك لايتمّ إلّا بتقديم مقدّمة و هي أنّ حقّ الجهة أن تكون متقدّمة على الرّابطة متّصلة بها، لأنّها صفة لذلك الارتباط دالّة على تأكّده[6] أو ضعفه، فيقال[7]: كلّ إنسان يجب أن يكون حيواناً، كلّ إنسان يمتنع أن يكون حجراً[8]، كلّ إنسان ممكن[9] أن يكون كاتباً، و في السّلب أن يقال: كلّ إنسان يمكن أن لايكون كاتباً، و كذلك في جميع الجهات. لكنّ المستعمل في اللّغات تقديم الجهة على الموضوع و الرّابطة و المحمول جميعاً، فيقال: يمكن أن لايكون[10] أحد[11] من النّاس كاتباً.

ثمّ إنّ الجهة إذا أزيلت من موضعها إلى جانب الموضوع تصير الجهة جهة التّعميم[12] و التّخصيص لاجهة الرّبط[13]، و يصير المعنى أنّ كون جميع النّاس بأسرهم كاتباً ممكن. و إذا كانت الجهة جهة[14] الرّبط[15] كان المعنى أنّ كلّ واحد واحد[16] من النّاس يمكن أن يكون كاتباً، و بين المعنيين فرق، لأنّ الأوّل مشكوك فيه عند الجمهور فإنّ من النّاس من يقول: محال أن يكون كلّ النّاس كاتبين حتّى لايوجد واحد[17] إلّا و هو كاتب. و الثّاني غير مشكوك فيه و المعنى الواحد لايكون معلوماً و غير معلوم. فظهر أنّ الجهة إن كانت متقدّمة على الموضوع كانت جهة[18] للعموم و[19] لم يكن تناولها للآحاد إلّا بالقوّة، و إذا كانت متأخّرة عنه

۱- قال: قوله د ت. ۲- بين: في ج. ۳- فأمّا: أمّا م. ۴- فيها: فيه د م ج ت: أ.

۵- لكن: ولكن ت: و م. ۶- تأكّده: تأكيده ت. ۷- فيقال: مثال م. ۸- حجرا: كلّ حجر ت.

۹- ممكن: يمكن ت م. ۱۰- كاتبا وكذلك ... لايكون: ثابتة على الهامش م.

۱۱- أحد: واحد د ت: كلّ واحد أ. ۱۲- التّخصيص: للتعميم م ۱۳- الرّبط: الرّابطة د ت.

۱۴- جهة: - ت. ۱۵- الرّبط: للربط م. ۱۶- واحد: - د.

۱۷- واحد: إنسان واحد م (ثابتة على الهامش بخطّ جديد). ۱۸- جهة: الجهة ت.

۱۹- و: - إلخ.

متّصلة بالرّابطة كانت جهة للحمل و الحكم و [1] كان تناولها للآحاد بالفعل. فظهر [2] الفرق من هذه الجهة.

[الفصل السّابع]

تنبيه على مواضع خلاف و وفاق بين اعتباري الجهة و الحمل: إعلم أنّ اطلاق الجهة يفارق اطلاق الحمل في المعنى و في [3] اللزوم، فإنّه قد يصدق أحدهما دون الآخر، مثلاً [4] إذا كان وقت يتّفق أن لايكون فيه إنسان أسود صدق فيه كلّ إنسان أبيض بحكم الجهة دون حكم الحمل [5]، و كذلك إمكان الجهة أيضاً فإنّه إذا فرض في [6] وقت من الأوقات مثلاً [6] أن لالون إلّا البياض أو غيره [7] من التي لانهاية لها صدق حينئذ بالاطلاق أنّ كلّ لون هو بياض أو شيء آخر باطلاق الجهة، و قبله كان ممكناً. و لايصدق هذا الامكان إذا قرن بالمحمول فإنّه ليس بالامكان الخاصّ يكون كلّ لون بياضاً بل فيهما ألوان بالضّرورة [8] لاتكون بياضاً. و كذلك إذا فرضنا زماناً ليس فيه من الحيوانات إلّا الإنسان صدق فيه بحسب اطلاق الجهة أنّ كلّ حيوان إنسان، و قبله بالإمكان، و لم يصحّ بالإمكان [9] إذا جعل للمحمول [10].

[الفصل الثّامن]

إشارة إلى تحقيق الجزئيّتين في الجهات: و أنت تعرف حال [11] الجزئيّتين من الكلّيّتين و تغييرهما عليهما، و قولنا بعض ج ب يصدق ولو كان ذلك البعض موصوفاً بب في وقت لاغير، و كذلك تعلم أنّ كلّ بعض إذا كان بهذه الصّفة صدق ذلك في كلّ بعض، و إذا صدق

١- و : - م. ٢- تظهر . و ظهر أ. ٣- و في : - م. ٤- الحمل : المحمول م.

٥- في : - ج. ٦- مثلاً : - م. ٧- غيره : هذه الوان م. ٨- بالضرورة : + و م.

٩- بالامكان : هذا الامكان م.

١٠- تنبيه على مواضع خلاف ... إذا حمل للمحمول (أي تمام هذا الفصل) : - مج؛ آ؛ ث؛ د؛ ج.

١١- حال . كان م.



الايجاب في كلّ بعض صدق في كلّ واحد[1]، و من هذا نعلم أنّه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كلّ عدد في كلّ وقت، و كذلك في جانب السّلب. و اعلم أنّه ليس إذا صدق بعض ج ب بالضّرورة يجب[2] أن يصدق ذلك صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير الضّروري أو بالامكان و[3] لا بالعكس، فإنّك تقول بعض الأجسام بالضّرورة متحرّك أي مادام ذات ذلك البعض موجوداً، و بعضها متحرّك بوجود غير ضروريّ، و بعضها بإمكان غير ضروريّ.

أقول[4]: قد بيّنا أنّ بعضهم ظنّ أنّ الايجاب الكلّي لايصدق إلّا عند الدّوام، فالشيخ[5] أراد أن يبيّن فيهنا بطلان ذلك، و ذلك[6] لأنّ[7] الايجاب الجزئي بالاتّفاق لايقتضي الدّوام و إذا صحّ الإيجاب الجزئي من غير دوام صحّ ذلك[8] في كلّ واحد من الجزئيّات. و إذا صحّ ذلك[9] في كلّ واحد من الجزئيّات[10] صحّ ذلك أيضاً[11] في الكلّي[12]. و ظهر[13] بذلك أنّ الحكم الكلّي لايقتضي الدّوام سواء كان[14] في السّلب أو[15] الإيجاب.

و أقول: هذه الحجّة بعينها توجب صحّة ثبوت الدّوام في الكلّيّات من غير ضرورة لأنّه لمّا صحّ ذلك في كلّ واحد من الجزئيّات صحّ ذلك في الكلّي[16]. و باقي الإشارة لا إشكال فيه.

[الفصل التّاسع]

إشارة إلى تلازم ذوات الجهة: قولنا بالضّرورة يكون، في قوّة قولنا: لايمكن أن لايكون بالإمكان العامّ الّذي مرّ في قوّة قولنا ممتنع أن لايكون. و قولنا: بالضّرورة لايكون

١- واحد: م واحد م ٢- يجب: وجب م ٣- و: أو م. ٤- أقول: التفسير م

٥- فالشيخ: و الشيخ ها أ. ٦- و ذلك: - ج. ٧- لأنّ: أنّ ت. ٨- ذلك: - أيضا ع

٩- ذلك: - م م ي. ١٠- و إذا صحّ ذلك ... الجزئيّات: - ت.

١١- صحّ ذلك أيضاً: أيضا صحّ ذلك ع، صحّ أيضا ذلك م. ١٢- الكلّي: الكلّ ع، الكلّيات م.

١٣- و ظهر: فظهر ها م ١٤- كان: - ذلك ي. ١٥- أو: و م ي ت.

١٦- الكلّي: الكلّ م ع ج.



في قوّة قولنا: ليس بممكن أن يكون بالامكان العامّ الّذي في قوّة قولنا: ممتنع أن يكون. و هذه و مقابلاتها كلّ طبقة متلازمة يقوم بعضها مقام البعض. و أمّا الممكن الخاصّ و الأخصّ فإنّهما لاملازمات مساوية لهما من بابي الضّرورة، بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعمّ منهما، لاتنعكس عليهما، و ليس يجب أن يكون كلّ لازم مساوياً، فإنّ قولنا: بالضّرورة يكون يلزمه أنّه ممكن أن يكون بالامكان العامّ و لاينعكس عليه، فإنّه ليس إذا كان ممكناً أن يكون وجب أن يكون بالضّرورة يكون، بل ربّما كان ممكناً أيضاً أن لايكون، و قولنا: بالضّرورة لايكون، يلزمه أنّه ممكن أن لايكون بالإمكان العامّ أيضاً[1]، من غير انعكاس أيضاً لمثل ذلك. ثمّ اعلم أنّ قولنا: ممكن أن يكون[2] الخاصّ و الأخصّ فإنّما يلزمه ممكن أن لايكون من بابه و يساويه، و أمّا من غير بابه فلايلزمه مايساويه بل ما هو أعمّ منه مثل ممكن أن يكون العامّ و ممكن أن لايكون العامّ، و ليس بواجب أن يكون و ليس بواجب أن لايكون، و ليس بممتنع أن يكون و ليس بممتنع أن لايكون، و بالجملة ليس بضروريّ أن يكون و أن لايكون.

أقول[3]: إنّه لمّا فرغ من[4] بيان الجهات شرع في بيان لزوم بعضها للبعض، و اللّوازم على قسمين: منها ما يكون مساوياً للملزوم، و منها ما يكون أعمّ منه، فلنذكر المتلازمات[5] المتعاكسة أوّلاً[6] و قد عرفت أنّ الجهات ثلاثة[7]:

الطّبقة الأولى للوجوب: واجب أن يوجد، ليس بواجب أن يوجد. ممتنع أن لايوجد، ليس بممتنع أن لايوجد[8]، ليس بالممكن العامّي[9] أن لايوجد، ممكن[10] العامّي[11] أن لايوجد[12].

الطّبقة الثّانية للامتناع[13]: واجب أن لايوجد، ليس بواجب أن لايوجد. ممتنع أن يوجد،

١- أيضاً: + م.   ٢- أن يكون - الامكان م.   ٣- أقول: - التفسير م.

٤- عن: من ط ج ت.   ٥- فلنذكر المتلازمات: و لنذكر المتلازمات م.   ٦- أوّلاً: - ط.

٧- ثلاثة: + و ههنا طبقات ت ط م.   ٨- لايوجد: يوجد ج.   ٩- بالممكن العامي: بممكن عامي ج.

١٠- ممكن: + بالمعنى م ج.   ١١- العامي: عامي ج.

١٢- أن لايوجد: + [و هذه الطبقة | الطبقات ت.] كما أنّها متلازمة فكذلك مقابلاتها الّتي في نقائضها متلازمة ت ج م.   ١٣- الطّبقة الثّانية للامتناع: - ت.



ليس بممتنع أن يوجد. ليس بالممكن[1] العامي أن يوجد[2]. ممكن بالمعنى[3] العامي أن يوجد.

الطّبقة الثالثة للإمكان الخاصي: ممكن أن يكون، ليس بممكن أن يكون، ممكن أن لايكون، ليس بممكن أن لايكون.

فهذه الطّبقات كما أنّها متلازمة فكذلك مقابلاتها الّتي هي نقايضها متلازمة[4]. فلهذا اللّوازم الغير المساوية[5] فاعلم أنّ نقيض كلّ طبقة لازم غير مساوٍ للطّبقة الأخرى، فإنّ الجهات لمّا انحصرت في الثّلاثة[6] كان رفع الواحد منها صادقاً على الإثنين الآخرين، فيكون هو[7] أعمّ من كلّ واحد منهما[8] وحده. فعلى هذا قولنا: واجب أن يوجد، يلزمه نقيض الطّبقة الثانية و هو ليس بواجب أن لا يوجد، و ما يلازمه و نقيض الطّبقة الثالث و هو أنّه[9] ليس بممكن أن يكون أو لايكون.

و أمّا الطّبقة الثانية فهي[10] واجب أن لا يوجد، يلزمها نقائض الطّبقة الأولى و هي[11] ليس واجب أن يوجد و سائر ما يلازمه، و نقائض الطّبقة الثالثة و هي ليس[12] بممكن أن يكون أو لايكون.

و[13] الطّبقة الثالثة و هي[14] قولنا: ممكن أن يكون، يلزمها[15] أو[16] نقائض الطّبقتين و يلزمها أيضاً الممكن العامي معدولاً و محصّلاً و هو ليس[17] بممكن أن يكون[18]، ليس بممكن أن لايكون.

واعلم أنّا إن[19] جعلنا الإمكان العامي[20] عبارة عن سلب الامتناع امتنع جعله من باب[21]

١- بالممكن: ممكن ن. ٢- ليس بالممكن العامي أن يوجد: - ج. ٣- بالمعنى: - ت.

٤- فهذه الطبقات ... متلازمة: - ج، ت، ن، ل. ٥- المساوية: المتساوية ج، ت.

٦- الثلاثة: الثلاث م، ج. ٧- هو: - م، ت. ٨- منهما: منها ج. ٩- أنّه: - ج، ت، م.

١٠- فهي: وهي ج، ت، م. ١١- هي: و هي ج.

١٢- هي ليس: هو أنّه ليس م ج: هي قولنا وهو: ت. ١٣- و: - أمّا م ج. ١٤- هي: هو ج.

١٥- يلزمها: يلزمه ج، ت، ن. ١٦- أو لايكون و ... يلزمها: ثابتة على الهامش بخط جديد م.

١٧- ليس: شطب عليها بخط جديد م. ١٨- يكون: الشيء م، و ج. ١٩- إن: إذا، م ج.

٢٠- العامي: - ج، ت. ٢١- باب: - ج.



اللّوازم، لأنّ المفهوم من قولنا: ليس بممكن بالمعنى العامي أن لايكون هو أنّه ليس بممتنع أن لايكون[1]، و معناه[2] ممتنع أن لايكون، فإذن المحصول من قولنا: ليس بممكن أن لايكون[3] هو نفس قولنا: ممتنع أن لايكون، فكيف يمكن جعله من لوازمه؟ فإنّ لازم الشيء يجب أن يكون مغايراً له، لكنّا إذا جعلنا الإمكان العامي أمراً وراء سلب الامتناع استقام الكلام، و لأجله[4] صرّح الشيخ به[5] في باب الإمكان فقال: الإمكان هو الّذي يلزم[6] رفع الامتناع، لاجرم استقام على مذهبه[7] جعله من اللّوازم. فأمّا[8] على ما ذكرنا من[9] أنّ الإمكان هو نفس سلب الامتناع لا زائداً امتنع جعله من اللّوازم. و باقي النهج لايحتاج إلى الشرح[10].

[الفصل العاشر]

وهم و تنبيه: و السّؤال الّذي يهوّل به قوم و هو: أنّ الواجب إن كان ممكناً أن يكون، و الممكن أن يكون ممكن أن لايكون، فالواجب إذن ممكن أن لايكون. و إن كان الواجب لم يكن ممكناً[11] أن يكون، و ما ليس بممكن فهو ممتنع أن يكون، فالواجب ممتنع أن يكون[12]؛ ليس بذلك المشكل الهائل كلّه، فإنّ الواجب ممكن أن يكون بالمعنى العامّ، و لايلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لايكون. و ليس بممكن بالمعنى الخاصّ، و لايلزم قولنا: ليس بممكن بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً لأنّ ما ليس بممكن بذلك المعنى هو[13] ما هو ضروري إيجاباً أو سلباً. و هؤلاء مع تنبّههم لهذا الشكّ و توقّعهم أن يأتيهم حلّه يعودون فيغلطون، فكلّما صحّ لهم في شيء أنّه ليس بممكن أو فرض كذلك[14] حسبوا أنّه يلزمه أنّه بالضرورة ليس، و بنوا على ذلك و تماديوا في الغلط، لأنّهم لم يتذكّروا أنّه ليس يجب

١- لايكون: + هو أنّه ليس بممتنع أن لايكون ت.   ٢- و معناه: معناه ج. + أنّه ج، أ.
٣- لايكون: يكون ج.   ٤- و لأجله: فلأجله م.   ٥- به: - ه.
٦- يلزم: يلزمه (ما بعد التصحيح)، يلتزم آ.   ٧- مذهبه: + من ج (ثابتة على عرق السطر).
٨- فأمّا: - ج.   ٩- من: - ج، ج.   ١٠- و باقي النهج لايحتاج إلى الشرح: - آ.
١١- ممكناً: - م.   ١٢- فالواجب ممتنع أن يكون: - م.   ١٣- هو: - م.
١٤- كذلك: لذلك م.



هي ما ليس بممكن بالمعنى الخاصّي و الأخصّ أنّه بالضّرورة ليس، بل ربّما كان بالضّرورة ليس، و كذلك ليغلطون كثيراً و يظنّون أنّه إذا فرض أنّه ليس بالضّرورة لزم[1] أنّه ممكن حقيقي ينعكس إلى ممكن أن لايكون، و ليس كذلك، وقد علمت ذلك معنا هديناك سبيله[2]،[3].



۱– لزم: لزمه م ۲– سبيله: + التّفسير لكون هذا ظاهر لايحتاج إلى الشرح آ.

۳– رهر و تنبيه ـ، هديناك سبيله (أي تمام الفصل): – سج ا ت ١ ط ١ ج.

النّهج الخامس
في تناقض القضايا و عكسها

[الفصل الأوّل]

كلام كلّي في التناقض[1]: إعلم أنّ التناقض هو اختلاف قضيّتين[3] بالإيجاب و السلب[2] على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما بعينها أو بغير عينها صادقةً و الأخرى كاذبةً حتّى لا يخرج الصدق و الكذب منهما، و إن لم تتعيّن[4] في بعض الممكنات عند جمهور القوم. و إنّما يكون التقابل في الإيجاب و السلب إذا كان السالب منهما يسلب الموجب كما أوجبه، فإنّه إذا أوجب شيء و كان لا يصدق، فإنّ معنى أنّه لا يصدق هو أنّ الأمر ليس كما أوجب، و بالعكس إذا سلب شيء و لم[5] يصدق فمعناه أنّ مخالفة الإيجاب كاذبة، لكنّه قد يتّفق أن يقع الانحراف عن مراعاة التناقض لوقوع الانحراف عن مراعاة التقابل. و مراعاة التقابل أن تراعي في كلّ واحدة من القضيّتين ما تراعيه في الأخرى، حتّى تكون أجزاء القضيّة في كلّ واحدة منهما هي الّتي في الأخرى و على ما في الأخرى حتّى يكون معنى الموضوع و المحمول و ما يشبههما، و الشرط و الإضافة، و الجزء و الكلّ، و القوّة و الفعل، و

١- كلام كلّي في التناقض: - م، ت، د، آ. ٣- قضيّتين: القضيّتين م.

٢- بالإيجاب و السلب: بالسلب و الإيجاب م، ص، ج، د، ث. ٤- لم تتعيّن: + ذلك م. ٥- و لم: فلم م.



المكان و الزمان، و غير ذلك مما عدّدناه، غير مختلف، فإن لم تكن القضيّة شخصيّة احتيج أيضاً إلى أن تختلف القضيّتان في الكميّة أعني في الكلّيّة و الجزئيّة كما اختلفتا في الكيفيّة أعني في الإيجاب و السّلب و إلّا أمكن أن لا تقتسما الصّدق و الكذب بل تكذبا معاً، مثل الكلّيّتين في مادّة الإمكان، مثل قولنا: كلّ إنسان كاتب، و ليس و لا واحد من النّاس بكاتب، أو تصدقا معاً مثل الجزئيّتين في مادّة الإمكان أيضاً، مثل قولنا: بعض النّاس كاتب، بعض النّاس ليس بكاتب، بل التّناقض في المحصورات إنّما يتمّ بعد الشّرائط المذكورة بأن تكون إحدى القضيّتين كلّيّة و الأخرى جزئيّة. ثمّ بعد تلك الشّرائط قد يحوج فيما يراعى له جهة إلى[1] شرائط تحقّقها، فلتكن الموجبة أوّلاً كلّيّة، و لنعتبر في الموادّ فنقول: إذا قلنا: كلّ إنسان حيوان، ليس بعض النّاس بحيوان، كلّ إنسان كاتب، ليس بعض النّاس بكاتب، كلّ إنسان حجر، ليس بعض النّاس بحجر، وجدنا إحدى القضيّتين صادقة و الأخرى كاذبة، و إن كانت الصّادقة[2] في الواجب غيرها في الأخرى[3] و لتكن أيضاً السّالبة هي الكلّيّة[4] و لنعتبر كذلك فنقول: إذا قلنا: ليس و لا واحد من النّاس بحيوان، بعض النّاس[5] حيوان، ليس و لا واحد من النّاس بحجر، بعض النّاس حجر، ليس و لا واحد من النّاس بكاتب، بعض النّاس كاتب، وجدنا الاقتسام أيضاً حاصلاً. واعتبر من نفسك الصّادق و الكاذب في كلّ مادّة، و المناسبات الجارية في مختلفات الكميّة و الكيفيّة.

أقول[6]: القضايا تختلف تارة[7] لاختلاف محمولاتها مثل ما يقال: العدد زوج، العدد فرد، و تارة لاختلافها بالسّلب و الإيجاب مثل ما يقال: العدد زوج، العدد ليس بزوج، و التّناقض إنّما يتحقّق عند اختلاف القضيّتين بالسّلب و الإيجاب. و لمّا كان الاختلاف المطلق أعمّ من الاختلاف بالسّلب و الإيجاب، لا جرم ذكر أوّلاً الاختلاف، لأنّه كالجنس[8] و

١- جهة إلى: إلى جهة م.   ٢- كانت الصّادقة: كان الصّادق م.   ٣- الأخرى: الأخرين م.

٤- هي الكلّيّة: كلّيّة م.   ٥- النّاس: - من ق.   ٦- أقول: التّلسير م، التّفسير أقول ق.

٧- تختلف تارة: تارة تختلف م، ت.   ٨- كالجنس: + الّذي هو (لم نعثر عليها).



قوله: «بالإيجاب و السلب[1] ، فصل يميّزه[2] عن سائر الاختلافات[3]».

ثمّ إنّ[4] القضايا المختلفة بالسلب و الإيجاب قد تكون متناقضة، و قد لا تكون و ذلك إذا كانت محصورة لأنها مختلفة غير متنافية[5]، و المتنافية قد يكون تنافيها لذاتها، و قد لا يكون مثل ما يقال: هذا الشيء إنسان، هذا الشيء ليس بحيوان، فإنّ هاتين القضيّتين متنافيتان، لكن لا[6] لذاتيهما[7] إذ لو لم يلزم من قولنا[8]: ليس بحيوان أنّه ليس بإنسان، لم يكن بين قولنا: هذا إنسان، و هذا ليس بحيوان، منافاة، فإنّ[9] المنافاة بين الإنسانيّة و اللاإنسانيّة بالذات، و بينها و بين اللاحيوانيّة بالعرض، فلأجله[10] قال الشيخ: «على جهة يقتضي لذاتها أن يكون أحدهما[11] بعينه أو بغير عينه[12] صادقاً و الآخر كاذباً[13]».

واعلم[14] أنّ الصادق و الكاذب متعيّنان[15] في الواجب و الممتنع، و أمّا[16] في الممكن فالصادق و الكاذب متعيّن فيه في الماضي و الحال، فأمّا[17] في المستقبل فإنّه لا يجوز أن يكون الصدق و الكذب متعيّنين فيه لأنّا إذا قلنا: زيد يمكن أن يقوم، فالصدق فيه يتعيّن[18] لو كان قيامه أو عدم قيامه متعيّناً، و لو تعيّن[19] ذلك بحيث يمتنع تغيّره[20] لكان ذلك واجباً لا ممكناً و يخرج عن قدرته[21] و اختياره، و لمّا لم يكن كذلك علمنا أنّه لا[22] القيام و لا تركه بمتعيّنين، و لمّا لم يكن لهما في نفسهما[23] تعيّن، و[24] تعيّن الصدق[25] و الكذب تبع[26] لتعيّن المخبر عنه[27].

١- بالإيجاب و السلب : بالسلب و الإيجاب هـ.　٢- فصل يميّزه: فصل تميّزه مج.

٣- الاختلافات: الاختلاف مج.　٤- إنّ: - مج.　٥- غير متنافية: - مج، ق.　٦- لا: - مج.

٧- لذاتيهما: لذواتهما هـ: لذاتهما ج: لذاتيهما م.　٨- قولنا: + إنّه ملزوم شطب عليه.

٩- فإنّ: فإنّما ج: فإنّ آ.　١٠- فلأجله: و لأجله مج: فلأجلهم ج.　١١- أحدهما: إحديهما آ.

١٢- أو بغير عينه: - هـ.　١٣- صادقاً و الآخر كاذباً: صادقة و الأخرى كاذبة آ.　١٤- واعلم: فاعلم مج.

١٥- متعيّنان: متعيّن ج، آ.　١٦- و أمّا: فأمّا هـ، ت.　١٧- فأمّا: و أمّا ج.

١٨- إنّما يتعيّن: إنّما متعيّن آ، + فإنّ ج.　١٩- تعيّن: تبيّن ت.　٢٠- تغيّره: بغيره ج، ت.

٢١- قدرته: مقدوره ج.　٢٢- لا: + يكون مج، (أضيف على فوق السطر).

٢٣- لهما في نفسهما: لهما في أنفسهما ج.　٢٤- و: - مج.　٢٥- الصدق: + المحقّق هـ.

٢٦- تبع: تبعاً مج.　٢٧- عنه: به عنه، مج.



لاجرم لم يكن أحد القولين متعيّناً للصدق و الكذب.

و اعلم أنّ الأمر و إن كان في الظاهر[1] كما ذكرناه[2] لكنه عند التحقيق ليس كذلك، فإنّ الممكنات بأسرها مستندة إلى واجب الوجود و لكلّ واحد منها وقت مقدّر[3] و حدّ محدود و لايمكن أن[4] يقع إلّا على ذلك الوجه، فإن نظر إليها من حيث هي هي فلايصدق عليها لا[5] الوجود و لاالعدم، و إن نظر إليها من حيث هي مرتبطة بأسبابها المنتهية إلى واجب الوجود فعند ذلك يكون لكلّ واحد منها حدّ محدود و أمد[6] معلوم، و يكون القول المطابق لذلك صادقاً و الذي لايطابقه يكون[7] كاذباً، بل[8] نحن لانميّز بين الصادق و الكاذب فيه، و ليس إذا لم يمكننا معرفة الصادق بعينه وجب أن لايكون الصادق متعيّناً[9] في نفسه

و ممّا يوضح الحال[10] فيه أنّ الصدق و الكذب كيفيّة ثابتة للقول و هي لامحالة تستدعي موضوعاً و محلاً[11] معيّناً، فإذا[12] قلنا: زيد يقوم، زيد لايقوم، فإمّا أن يكون الصدق حاصلاً في الواحد منهما، فذلك[13] الواحد يكون في نفسه موصوفاً بالصدق، فالصادق[14] في نفسه متعيّن. و إمّا[15] أن لايكون حاصلاً في واحد منهما، فحينئذ يكون كلّ واحد منهما خالياً عن الصدق و الكذب، و ذلك[16] محال. و إمّا[17] أن يكون كلّ واحد منهما وحده خالياً عن الصدق و الكذب، ثمّ يكونان[18] حاصلين فيهما معاً، فذلك[19] غير معقول، فقوله[20]: «و إن لم يتعيّن في بعض الممكنات عند جمهور القوم[21]» يعني الصدق و الكذب

١- و إن كان في الظاهر : في الظاهر و إن كان م. ٢- ذكرناه . ذكرنا ج. ٣- مقدّر : مقدّر أ.

٤- أن : - آ ج (لم تطب عليها) ٥- لا . إلّا آ ٦- أمد : أجل م ج . المرم : أحد ت، آ.

٧- يكون . لايكون م. ٨- بل : بلى م ج. ٩- متعيناً . معيناً ج. ١٠- الحال . الكلام م ت

١١- محلاً : محموراً م ج ١٢- فإذا إنما : فإمّا إذا آ . فإما م ج ١٣- فذلك : فكذلك آ.

١٤- فالصادق : والصادق م ت. ١٥- و إمّا : فإمّا م ج. ١٦- ذلك : خلايا م.

١٧- و إمّا : فإمّا م ت م. ١٨- ثم يكونان : لم يكونا ج. : ثم يكونا م ج

١٩- فذلك : فذلك ت. : و ذلك م ج آ. ٢٠- فقوله : بقوله أ. : م. ٢١- جمهور القوم : الجمهور م



في الممكنات الاستقبالية لا يتعيّن في [١] المشهور، لا [٢] على الحقّ.

قال [٣]: «و إنّما يكون التقابل» إلى قوله: «ممّا عددناه [٤] غير مختلف». أقول: القضايا المخصوصة و هي الّتي موضوعاتها [٥] أشخاص أنّما يتمّ التناقض فيها عند حصول شرائط [٦] سبعة [٧]:

الأوّل، اتّحاد الموضوع فإنّك إذا قلت: العين مبصرة، العين غير مبصرة، و عنيت بالعين شيئين لم يتناقضا [٨]. الثاني، اتّحاد المحمول. الثالث، اتّحاد الإضافة. الرابع، اعتبار [٩] الجزء و الكلّ. الخامس، اعتبار القوّة و الفعل. السادس [١٠]، الزمان و المكان [١١] إن كان الشيء [١٢] مكانيّا. السابع، الشرط [١٣]. و هذه الشرائط قد عددناها [١٤] في آخر النهج الثالث.

واعلم أنّ اشتراط [١٥] اتّحاد الإضافة عند التحقيق راجع إلى اتّحاد المحمول فإنّك إذا قلت: زيد أبو [١٦] خالد، فالمحمول بالحقيقة هو أبو [١٧] خالد، فإذا [١٨] قلت زيد ليس بأب يعني لشخص آخر، فالمحمول في الموضعين [١٩] ليس بشيء واحد، فلاجرم لم يحصل التناقض لأجل أنّ المحمول فيهما ليس بواحد. و هكذا القول في اشتراط القوّة و الفعل، فإنّك إذا قلت: السيف قاطع أي له صلاحيّة [٢٠] القطع و [٢١] السيف ليس بقاطع أي ليس يقطع [٢٢] و [٢٣] بالفعل، فإنّما [٢٤] لم يتناقضا لأنّ المحمول مختلف.

و أمّا اعتبار الجزء و الكلّ، فذلك أيضاً راجع إلى اعتبار [٢٥] وحدة الموضوع لا [٢٦]

١- في: على د (بعد التصحيح). ٢- لا: إلا ث. ٣- قال: قوله د ت. ٤- ممّا عددناه: خ.

٥- موضوعاتها: موضوعها ج. ٦- شرايط. الشرايط م. ٧- سبعة: ـ د ت.

٨- لم يتناقضا: لما تناقضا آ. ٩- اعتبار: اتحاد آ. ١٠- السادس: ـ اتحاد آ.

١١- الزمان و المكان: المكان و الزمان ج. ١٢- الشيء: ـ زمانيا د م. ١٣- الشرط: الشرايط د.

١٤- عددها: عددناها د ت. ١٥- اشتراط: شرايط ث د (لم يصحّح على الشرائط).

١٦- أبو. أب آ. ١٧- أبو: أبوة م: أب أ. ١٨- فإذا: وإذا ج.

١٩- الموضعين: الموضع المعيّن ت. ٢٠- صلاحيّة: مناسبة أ. ٢١- و: ـ ج إ ث د م.

٢٢- أي ليس يقطع: ـ أ. ٢٣- يقطع: قاطع ج. ٢٤- فإنّما: وإنّما د ث: فإنّهما مع

٢٥- اعتبار: ـ د ت. ٢٦- لا: أو آ ث: وعينها د (لم يصحّح).



المحمول لأنّك[1] إذا قلت[2]: الزنجي أسود أي[3] في[4] بشرته، الزنجي ليس بأسود[5] أي في سنّه، فإنّهما[6] لم يتناقضا لأنّ الموضوع ليس بواحد[7] بل[8] الموضوع في إحدى القضيّتين البشرة و في الأخرى السنّ[9].

و أمّا اعتبار الشرط فهو أيضاً قريب من ذلك، لأنّك[10] إذا قلت: الأسود جامع للبصر، فالمحكوم عليه هو الذات الموصوفة بصفة السّواد، و إذا[11] قيل: الأسود ليس بجامع للبصر[12] فالمحكوم عليه هو الذات لا مع السّواد، و الذات مع السّواد غير الذات[13] وحدها[14]، فيكون ذلك لعدم وحدة الموضوع.

و كذلك وحدة المكان فإنّك إذا قلت: زيد جالس[15] فالمحمول هو الجلوس في الدار مثلاً، و إذا[16] قلت: ليس بجالس أي في السّوق، فالمسلوب هو الجلوس في السّوق[17]، و ذلك عائد إلى اختلاف المحمول.

و كذلك[18] إذا قلت: كذا موجود أي في هذا الزمان، ليس بموجود أي في زمان آخر، فالمحمول الأوّل[19] هو الكون في زمان معيّن، و المسلوب هو[20] الكون في زمان[21] آخر، فظهر[22] أنّ كلّ الشروط عند التحقيق عائد إلى اعتبار وحدة الموضوع و المحمول.

قال[23]: «وإن لم تكن القضيّة شخصيّة» إلى قوله: «مثل الجزئيّتين في مادّة الإمكان[24]».

أقول: لمّا بيّن أنّ التناقض لا يحصل في المخصوصات إلّا عند حصول الشرائط السبعة، أراد أن يبيّن أنّ المحصورات لا يتحقّق التناقض فيها إلّا عند حصول شرط ثامن و هو الاختلاف

١- لأنّك: فإنّك ج. ٢- قلت: ... ج. ٣- أي: ... ج. ٤- في: ... ج.
٥- بأسود: بأسواد م. ٦- فإنّهما: فإنّهما مع. ٧- بواحد: هو واحد م. ٨- بل: لأنّ ج.
٩- السنّ: اليس م. ١٠- لأنّك: ... ١١- و إذا: فإذا ق. ١٢- للبصر: ... آ، ت.
١٣- الذات: مع السواد ت. ١٤- وحدها: وحده ع، ج، ق م. ١٥- جالس: على الدار م.
١٦- و إذا: فإذا م. ١٧- هو الجلوس في السوق: ... م. ١٨- كذلك: كذا ... ت. ١٩- الأوّل: ... آ.
٢٠- هو: ... ٢١- معيّن و المسلوب هو الكون في زمان: ... ج. ٢٢- فظهر: وظهر آ.
٢٣- قال: قوله ... ٢٤- قال فإن ... الإمكان: ... ق.



بالكميّة، و ذلك لأنّ الكليّتين و الجزئيّتين في الوجوب و الامتناع و إن كانتا[١] يقتسمان الصّدق و الكذب ولكن ليس ذلك لذواتهما[٢] بل لأجل المادّة و إلّا لكان ذلك الاقتسام[٣] حاصلاً في كلّ المواضع، لكن ليس الأمر كذلك فإنّ الكلّيتين في[٤] الامكان كاذبتان و الجزئيّتين[٥] صادقتان، فعلمنا أنّ ذلك الاقتسام[٦] لأجل المادّة.

قال[٧] وبل التناقض إلى آخر الفصل، أقول: لمّا بيّن أنّ الاقتسام[٨] لايحصل في جميع المواد المتّفقات الكميّة[٩]، ذكر[١٠] أنّ الاقتسام[١١] لابدّ فيه من اختلاف الكميّة كما لابدّ فيه من اختلاف[١٢] الكيفيّة و ذلك بأن تكون[١٣] إحدى القضيّتين كلّيّة و الأخرى جزئيّة.

ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ الشرائط السبعة المذكورة[١٤] لاتكفي[١٥] في القضايا الموجّهة مثل الضروريّة و الممكنة بل لابدّ مع تلك الشرائط من شروط أخرى[١٦] ليتحقّق[١٧] التناقض.

ثمّ إنّه شرع بعد ذلك في ايراد القضايا المختلفة بالكمّيّة و الكيفيّة من المواد الثلاثة و بيّن أنّ اقتسام[١٨] الصّدق و الكذب حاصل في كلّها و غرضه من ذلك أنّ القضايا لاتخلو من أن تكون واجبة أو ممكنة أو ممتنعة، و بيّن أنّ ذلك الاقتسام[١٩] حاصل في كلّها، لاجرم وجب أن يكون ذلك الاقتسام[٢٠] لأنفسها و ذواتها لا لأجل المادّة.

و قوله في آخر الفصل: واعتبر من نفسك الصادق و الكاذب في كلّ مادّة و المناسبات الجارية في مختلفات الكمّيّة و الكيفيّة، أقول تلك المناسبات هي أنّا إذا وضعنا

١- كانتا: كانا ه، مج، ت. ٢- لذواتهما: لذاتهما مج.: لذواتها أ. ٣- الاقتسام: الاقسام م.

٤- في: صادقة ه. ٥- الجزئيتين: الجزئيّتان ه، ج. ٦- الاقتسام: الاقسام م.

٧- قال. قوله ه، ت. ٨- الاقتسام: الانسام م.

٩- الكميّة. الكيفيّة الممكنة مج.: - ت، (لكن أضيف على الهامش بخط جديد. «في الكميّة»).

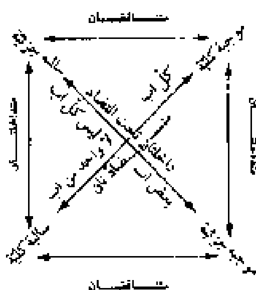
١٠- ذكر. وكذا أ. ١١- الاقتسام: الاقسام م. ١٢- الكميّة كما لابدّ فيه من اختلاف: - ا.

١٣- تكون: - أ. ١٤- الشرائط السبعة المذكورة: الشروط المعتبرة ج.

١٥- لاتكفي: لايكتفي به: لايكتفى بها ج. ١٦- أخرى. آخر ه، ت. ١٧- ليتحقّق: لتحقيق ز.

١٨- اقتسام: اقسام ه، م. ١٩- الاقتسام: الاقسام م. ٢٠- حاصل في ... الاقتسام - مج.





لوحاً هكذا[1]: الفرضي[2] له طول و عرض و قطران[3] ففي الطول هما متداخلتان[4] لأنّ الموجبة الجزئيّة داخلة في الموجبة الكلّيّة و السالبة الجزئيّة داخلة في[5] السالبة الكلّيّة و في العرض هما[6] متناقضتان[7] لأنّ الموجبة الكلّيّة تناقضها السالبة الجزئيّة و الموجبة الجزئيّة تناقضها السالبة الكلّيّة، و لنا[8] القطران فالآخذ من فوق طرف[9] الأيمن

---

١ - اللوح في نسخة «م» هكذا:



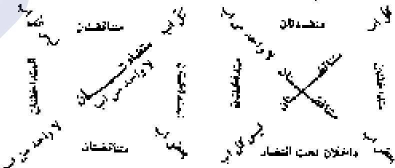
- اللوح في نسخة «ت» هكذا:



- اللوح في نسخة «أ» هكذا:



- و في نسخة «ه» اللوح هكذا:



١- اللوح غير موجود في نسخة «م». ٢- الفرضي: العرضي «ت، ه».

٣- و قطران: ثابتة على الهامش بخط جديد «م». ٤- متداخلتان: متداخلان «م، أ».

٥- السالبة الجزئيّة داخلة في: ـ «ج». ٦- هما: ـ «أ، ت». ٧- متناقضتان: متناقضان «م، أ».

٨- و لنا: فلنا «أ». ٩- الطرف: طرفه «م».

إلى تحت الطرف[١] الأيسر متصلتان لأنّ المتضادّين[٢] هما اللّذان يمتنع اجتماعهما على الصّدق و لا يمتنع اجتماعهما على الكذب و الكلّيّتان هذا حالهما. و أمّا[٣] الآخذ من فوق الطّرف الأيسر المنتهي إلى تحت الطّرف الأيمن يسمّيان الدّاخلتين[٤] تحت التّضاد لأنّ الجزئيّين تحت الكلّيّين، و الكلّيّتان متضادّتان[٥]، فالجزئيّتان تكونان داخلتين تحت التّضاد، و من شأنهما الاجتماع على الصّدق في مادّة الإمكان و يستحيل اجتماعهما على الكذب. فهذه هي[٦] المناسبات الحاصلة بين المحصورات الأربع المختلفة بالكمّيّة و الكيفيّة[٧].

[الفصل الثّاني]

إشارة إلى التّناقض الواقع بين المطلقات و تحقيق نقيض المطلق و الوجوديّة: إنّ النّاس قد أخذوا على سبيل التّحريف و قلّة التّأمّل أنّ للمطلقة نقيضاً من المطلقات و لم يراعوا[٨] فيه إلّا الاختلاف في الكمّيّة و الكيفيّة و لم يتأمّلوا حقّ التّأمّل أنّه كيف يمكن أن تكون أحوال الشّروط الأخرى حتّى يقع التّقابل، فإنّه إذا عنى بقولنا: كلّ ج ب، أنّ كلّ واحد من ج ب من غير زيادة كلّ وقت، أي أريد إثبات ب لكلّ عدد من غير زيادة[٩] كون ذلك الحكم في كلّ واحد كلّ وقت، و إن لم يمنع ذلك لم يجب أن يكون قولنا: كلّ ج ب يناقضه قولنا: ليس بعض ج ب، فيكذب إذا صدق ذلك، و يصدق إذا كذب ذلك. بل و لم يجب أن لا يوافقه في الصّدق ما هو مضادّ له، أعني السّالب الكلّي، فإنّ الإيجاب على كلّ واحد إذا لم يكن بشرط كلّ وقت جاز أن يصدق معه السّلب عن[١٠] كلّ واحد أو عن البعض إذا لم يكن في كلّ وقت. بل وجب أن يكون نقيض قولنا: كلّ ج ب بالإطلاق الأعمّ بعض ج هو دائماً ليس ب، و النّقيض

١- الطّرف: طرف م. ٢- للآخذ من .. المتضادّين: هد. ٣- و أمّا: فأمّا م

٤- يسمّيان الدّاخلتين: مسمّيان بالداخلتين هد ٥- متضادّتان: المتضادّتان م ت. متضادّان م ب ا.

٦- هي. + أسباب ت، د (لم نطلع عليها). ٧- بالكمّيّة و الكيفيّة: بالكيفيّة و الكمّيّة هد.

٨- يراعوا: يراعوا م. ٩- كلّ وقت ... غير زيادة: - م. ١٠- عن: في م

قولنا: لاشيء من ج ب، الّذي بمعنى: كلّ [1] ج ينفى عنه ب بلا زيادة، هو قولنا: بعض ج دائماً هو ب، و أنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة و الضروريّة. و نقيض قولنا: بعض ج ب بهذا الاطلاق هو قولنا: كلّ ج دائماً يسلب عنه ب. و هو يطابق اللّفظ المستعمل في السّلب الكلّي. و هو أنّه لاشيء من ج ب بحسب [2] التّعارف المذكور. و نقيض قولنا: ليس بعض ج ب هو قولنا: كلّ ج [3] دائماً هو ب. و أمّا المطلقة الّتي هي أخصّ، و هي الّتي خصّصناها نحن باسم الوجوديّة، فإذا قلنا فيها: كلّ ج ب أي على الوجه الّذي ذكرناه [4]، كان نقيضه ليس إنّما بالوجود كلّ ج ب أي بل إمّا بالضّرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك [5]. و إذا قلنا: فيها ليس و لاشيء من ج ب أي على الوجه الّذي ذكرناه [6]، كان نقيضه المقابل له ما يفهم من قولنا: بعض ج دائماً له إيجاب ب أو سلبه، لأنّه إذا سيق الحكم أنّ كلّ ج ينفى عنه ب وقتاً مّا لا دائماً، فإنّما يقابله أن يكون نفي دائماً، أو إثبات دائماً [7]، و لا نجد له قضيّة لا قسمة فيها مقابلة أو يعسر وجودها. و نقيض قولنا: بعض ج ب بهذا الوجه لاشيء من ج إنّما هو بالوجود ب، و نقيض قولنا: ليس بعض ج ب أي [8] ليسيّة بهذا المعنى هو قولنا: كلّ ج إمّا دائماً ب و إمّا دائماً ليس ب. و لا تظنّ أنّ قولنا: ليس بالإطلاق شيء من ج ب الّذي هو نقيض قولنا: بالإطلاق شيء من ج ب [9] هو في معنى قولنا: بالإطلاق ليس شيء من ج ب، لأنّ الأوّل قد يصدق مع قولنا: بالضّرورة كلّ ج ب، و لا يصدق معه الآخر. فإن أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها كانت الحيلة فيه أن نجعل المطلقة أخصّ ممّا يوجبه نفس الإيجاب أو السّلب المطلقين، و ذلك مثلاً أن يكون الكلّي الموجب المطلق هو الّذي ليس إنّما الحكم في كلّ واحد فقط، بل و في كلّ زمان كون الموضوع على ما وصف به و وضع معه على ما يجب أن يفهم من المعتاد في العبارة عنه في السّلب الكلّي، حتّى يكون قولنا: كلّ ج ب إنّما يصدق إذا كان كلّ واحد من ج ب و [10] في كلّ زمان له و في

١- كلّ: - م.   ٢- بحسب: على م.   ٣- كلّ ج: + ب م.   ٤- ذكرناه: ذكرنا م
٥- كذلك: + أو دائماً إيجاباً أو سلباً م.   ٦- ذكرناه: ذكرنا م   ٧- دائماً: + في الكلّ أو في البعض م.
٨- أي: + ليس م.   ٩- الّذي هو ... من ج ب: - م   ١٠- و: - م



كلّ وقت حتى إذا كان في وقت ما موصوفاً بأنّه ج بالضّرورة، أو غير الضّرورة؛ و على ذلك الوقت لا يوصف ب كان هذا القول كاذباً، كما يفهم من اللّفظ[1] المتعارف في السّلب الكلّي.

فإذا اتّفقنا على هذا كان قولنا: ليس بعض ج ب على الاطلاق نقيضاً لقولنا: كلّ ج ب. و قولنا: بعض ج ب على الاطلاق نقيضاً للسّالبة الكلّية. لكنّا نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه مجرّد الإثبات و النّفي. و مع ذلك فلايجوزنا مطلق وجودي بهذا الشّرط، لأنّه ليس إذا كان كلّ ج ب كلّ وقت يكون فيه ج، يكون بالضّرورة مادام موجود الذّات فهو ب و قد عرفت هذا. و القوم الّذين سبقونا لايمكنهم في قطعهم و استعمالاتهم أن يصالحوا على هذا، و بيان هذا فيه طول، وإن كانت الحيلة أيضاً أن تجعل قولنا: كلّ ج ب، إنّما يقصد فيه قصد زمان بعينه لايعمّ كلّ[2] آحاد ج، بل كلّ ما هو ج موجوداً في ذلك الزّمان. و كذلك قولنا: ليس شيء من ج ب أي من جيمات زمان موجود بعينه، و حينئذ فإنّا إذا حفظنا في الجزئيّين ذلك الزّمان بعينه بعد سائر مايجب أن يحفظ، ما حفظه سهل، صحّ التّناقض. و قد قضى بهذا قوم لكنّهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمرّوا على مراعاة هذا الأصل، و مع ذلك فيحتاجون إلى أن يعرضوا عن مراعاة شرائط لها غناء، و ليرجع في تحقيق ذلك إلى كتاب الشّفاء.

أقول[3]: إنّا بيّنا[4] أنّ الموجبة المطلقة هي[5] الّتي ليس فيها إلّا اثبات المحمول للموضوع، فأمّا بيان دوام ذلك الثبوت أو لادوامه فليس فيه ألبتّة. و كذلك السّالبة المطلقة هي الّتي ليس فيها إلّا السّلب[6]، فأمّا بيان[7] دوام ذلك السّلب أو لا دوامه فليس فيه، و إذا كان كذلك فالسّلب المطلق لاينافي الايجاب المطلق لجواز حصولهما[8] في زمانين، بل السّلب لاينافي الايجاب إلّا إذا عمّ الأزمنة كلّها. و ليس ذلك هو الضّروري، بل من[9] الجائز أن يكون الايجاب المطلق[10]

١- اللفظ: + المتعارف م ٢- كلّ: على م، ٣- أقول: التفسير م: التفسير أقول آ.

٤- بيّنا: لما بيّنا م. ٥- هي: - ج، ٦- السلب: اثبات المحمول عن الموضوع مع،

٧- بيان: - م، آ، م، ج، ٨- حصولهما: حصولها ج، ٩- من: لمن م

١٠- المطلق: + الكاذب دائم تصدق عليها).



كاذباً و السّلب الضّروري أيضاً كاذباً، و الحقّ هو السّلب الدائم الغير الضّروري، فإذن نقيض المطلقة هو الدّائم، فنقيض [1] الموجبة الكلّيّة المطلقة [2] السّالبة الجزئيّة الدّائمة، و نقيض السّالبة الكلّيّة منها هو الموجبة الجزئيّة [3] الدّائمة، و نقيض الموجبة الجزئيّة منها [4] هو [5] السّالبة الكلّيّة الدّائمة، و نقيض السّالبة الجزئيّة منها هو [6] الموجبة الكلّيّة الدّائمة.

قال [7]: و لمّا المطلقة الّتي هي أخصّ، إلى آخره؛ أقول: إنّا قد بيّنّا أنّ الوجوديّ قد يراد [8] به مايكون ثبوت محموله لموضوعه [9] دائماً من غير ضرورة أو ضروريّاً من غير دوام [10]، و قد يراد به ما يكون للمحمول ثابتاً للموضوع لادائماً [11] بل وقتاً ما. و بيّنّا أنّ الشّيخ و إن فسّره أوّلاً بالتّفسير الأوّل [12] لكنّه بعد ذلك فسّره بالتّفسير الثّاني، و بسبب ذلك تختلف أجزاء نقيضه في العدد، و على كلّ حال فلايناقضه إلّا الدّائم كما بيّنّاه فيما مضى.

ثمّ [13] ذلك الدّوام إمّا في الوجود و إمّا في العدم، و كلا القسمين إمّا مع الضّرورة أو لا مع الضّرورة فالأقسام أربعة: الأوّل، ما يكون وجوده دائماً و [14] ضروريّاً [15]. الثّاني، ما يكون دائماً و لايكون ضروريّاً. و هذان [16] القسمان يشتركان في دوام الوجود. الثّالث، مايكون عدمه دائماً و [17] ضروريّاً. الرّابع، مايكون عدمه دائماً و لايكون ضروريّاً. و هذان القسمان يشتركان في دوام [18] العدم. فالوجوديّ إن شرطنا فيه اللّادوام [19] كانت الأقسام الأربعة خارجة عنه و تكون أجزاء لنقيضه [20]، و حينئذ يكون نقيض قولنا: بالوجود كلّ ج ب، أنّه ليس بالوجود

١- فنقيض : ونقيض ج د ث.　　٢- الكلّيّة المطلقة : المطلقة الكلّيّة ث، م.

٣- الموجبة الجزئيّة : الجزئيّة الموجبة آ.　　٤- هو الموجبة الجزئيّة ... منها : - ج.　　٥- هو : - ج.

٦- هو : - ج.　　٧- قال : قوله د، ث.　　٨- يراد : لايراد ث.　　٩- لموضوعه : بموضوعه آ.

١٠- أو ضروريّاً من غير دوام : - م ج.

١١- من غير ضرورة أو ... لادائماً : - ث؛ م (لكن ثابتة على الهامش).　　١٢- الأوّل : - ث.

١٣- ثمّ : فيعدّ ج.　　١٤- و : - د، ث.　　١٥- ضروريّاً : ضروري ث.　　١٦- و هذان : فهذان د، ث.

١٧- و : - د.　　١٨- الوجود الثّالث ... في دوام : - م ج.　　١٩- اللّادوام : أنّ لادوام ج.

٢٠- لنقيضه : نقيضه م؛ نقيضه أربعة ج.



كذلك بل إمّا دائماً بعض ج ب أو دائماً ليس كذلك، و نقيض قولنا: بالوجود لاشيء من ج ب؛ أنّه ليس بالوجود[1] لاشيء[2] بل إمّا دائماً بعض ج ب أو دائماً ليس كذلك، و كذلك[3] القول في الجزئيّتين. فأمّا إذا أردنا بالوجودي ما لايكون[4] المحمول[5] ضرورياً للموضوع، و أدخلنا فيه الدّائم الغير الضروري، كانت أجزاء نقيضه[6] ثلاثة. فأجزاء نقيض الموجبة ثلاثة[7]: الّذي يكون وجوده دائماً و[8] ضرورياً، و الّذي يكون عدمه دائماً[9] و ضرورياً، و الّذي يكون عدمه دائماً و لايكون ضرورياً. و أمّا الّذي يكون وجوده دائماً و لايكون ضرورياً[10] فهو داخل في الوجودي. فالموجبة الوجوديّة[11] أنّما ترتفع إمّا بضرورة الايجاب، أو بضرورة[12] السّلب، أو دوامه. و الموجبة[13] الضروريّة غير مخالفة للموجبة الوجوديّة في الكيف، و[14] لكنّها مخالفة للسّالبة الضروريّة و الدّائمة في الكيف. فعلى هذا يجب اعتبار الدّوام في الأجزاء المخالفة للوجوديّة في الكيف، فأمّا الجزء الموافق لها في الكيف فلايجب اعتبار الدّوام فيه.

فظهر أنّ الوجوديّة إذا[15] أخذناها بالتفسير الأوّل كانت أجزاء نقيضها أربعة و يجب اعتبار الدّوام في الموافق و المخالف، و إذا أخذناها بالتفسير الثّاني كانت أجزاء نقيضها[16] ثلاثة و يجب اعتبار الدّوام في المخالف دون الموافق. و تبيّن[17] أنّ الدّوام لابدّ من اعتباره في المخالف على كلّ الاحتمالات، فأمّا في الموافق فإن أخرجنا الدّائم الغير الضروري عن الوجودي[18] وجب اعتباره، و إلّا فلا.

١- بالوجود: + كذلك مج. ٢- لاشيء: + من ج ب م. ٣- كذلك: كذا آ.

٤- لايكون. يكون آ: لايمكن ت. ٥- المحمول: - فيه م. ٦- نقيضه: النّقيضة مج.

٧- ثلاثة: يلازمه هذا و ه ت. ٨- و: - مج. ٩- و: أو ت. ١٠- و أمّا الّذي ... ضروريا: - مج

١١- الوجوديّة: ثابتة على الهامش بخط جديد م. ١٢- بضرورة. ضرورة ت م.

١٣- و الموجبة. فالموجبة مج آ. ١٤- و: - م. ١٥- إذا: إن شاء (اجتهاد التصحيح).

١٦- أربعة و يجب... نقيضها: - م ت. ١٧- و تبيّن: فتبيّن مج: و تبيّن م.

١٨- عن الوجودي. في الوجودي ت م.



و قد بيّنّا[1] اضطراب تفسير[2] الشيخ للوجودى[3] في هذا[4] الكتاب فإنه حين ما عدّ أقسام المطلقة العامّة[5] قال: و أمّا ما[6] يكون فيه ضرورة من غير دوام أو دوام من غير ضرورة فهو أصناف المطلق الخاصّ؛ فأدخل في الوجودى مايكون دائماً من غير ضرورة. و ذكر بعد ذلك في عدّة من المواضع[7]: أنّ الوجودى هو الّذى يكون ثبوت محموله لموضوعه غير دائم، و أخرج عنه الدّائم، و بالجملة فلامشاحّة في الاصطلاحات ولكن لابدّ من تلخيصها[8] حتّى لايقع الاضطراب في أجزاء النقيض. و أمّا في هذا الموضع فقد ذكر في أجزاء نقيض الموجبة الكلّية الوجوديّة أنّه ضرورة السّلب أو ضرورة الايجاب، و هو غلط لأنّ الدّائم[9] لابدّ من أخذه في الجزء المخالف، و لعلّ[10] ذلك إنّما وقع من النّاسخ. فإنّه أورد[11] أجزاء نقيض الكلّية السّالبة أنّه دوام السّلب أو[12] الايجاب، و كذلك[13] في أجزاء نقيض الجزئيّتين اعتبر الدّوام و ترك الضّرورة.

واعلم أنّه لمّا اعتبر في أجزاء نقيض السّالبة[14] الكلّية[15] الدّوام في الجزء الموافق و الجزء[16] المخالف أشعر هذا بأنّه أخرج الدّائم الغير[17] الضّروري من[18] الوجودى، إذ لو كان ذلك[19] داخلاً فيه كان[20] قولنا: بالوجود لاشيء من ج ب، إنّما يرتفع إمّا بإيجاب ضرورى، أو[21] بإيجاب[22] دائم غير ضرورى، أو سلب[23] ضرورى[24]. و أمّا السّلب الدّائم الغير الضّرورى فإنّه لا يرتفع[25] الوجودى، لأنّا إذا أدخلناه فيه فعلى هذا لايحتاج إلى اعتبار الدّوام في الجزء

۱- بيّنّا: [illegible] ۲- اضطراب تفسير: تفسير اضطراب ت؛ د (ثم صحّح بخط جديد).
۳- للوجودى: في الوجودى ت؛ د. ۴- هذا: مج.
۵- [راجع: النهج الرابع، الفصل الثاني، ص ۱۷۰]. ۶- ما: - ق. ۷- من المواضع: مواضع مج.
۸- تلخيصها: بإيجابها أ. ۹- الدائم: الدوام د (بعد التصحيح بخط جديد). ۱۰- لعل: أن لى ت.
۱۱- أورد: من م. ۱۲- أو: و مج؛ د؛ ج. ۱۳- و كذلك: فكذلك ج. ۱۴- السالبة: - أ.
۱۵- الكلّية: السالبة؛ السالبة الكلّية مج. ۱۶- الجزء: ت. ۱۷- الغير: - د.
۱۸- من: من هـ. ۱۹- ذلك: - هـ؛ ت. ۲۰- كان: فكان د؛ ت. ۲۱- أو: و إمّا ج؛ إذ ت.
۲۲- بإيجاب: إيجاب هـ؛ ت؛ أ؛ م. ۲۳- سلب: دائم ج؛ م. ۲۴- أو سلب ضرورى: - هـ؛ ت.
۲۵- يرتفع: يرفع ت؛ أ.



الموافق، فلذا اعتبره الشيخ علماً بأنّه أخرج ذلك عن الوجودي وكان قد أدخله فيه[1] فيكون مستدركاً.

قال[2]: ولا تظنّنّ[3] أنّ قولنا: إلى آخره، أقول: فرق بين قولنا: بالاطلاق ليس، و بين قولك: ليس بالاطلاق، فإنّ قولنا: ليس بالاطلاق، يصدق إذا كان الشيء ضرورياً و قولنا: بالاطلاق ليس، لا يصدق إذا كان الشيء ضرورياً[4]. وإنّما احتاج إلى هذا الفرق لأنّه لمّا بيّن أنّ نقيض الموجبة المطلقة ما يكون دائماً لذلك الاطلاق وكان[5] بين سالبة الاطلاق و بين السالبة المطلقة نوع اشتباه لاجرم أظهر الفرق بينهما.

قال[6]: فإن أردنا أن نجد للمطلقة[7] نقيضاً[8] إلى آخره، أقول: لمّا بيّن الشيخ أنّ المطلقة ليس لها من جنسها نقيض، حاول[9] حيلة في أن يجعل[10] للمطلقة نقيضاً من جنسها، و ذلك بأن يخصّص الايجاب المطلق بما يدوم للمحمول فيه بدوام وصف الموضوع، و يخصّص[11] السلب المطلق بما يدوم سلب المحمول بدوام وصف الموضوع حتّى إذا قلنا: كلّ ج ب فهمنا منه دوام الباتية عند دوام الجيمية[12]، و إذا قلنا: لاشيء من ج ب، فهمنا منه[13] دوام سلب الباتية عن ج مادامت الجيمية حاصلة. فإذا اصطلحنا[14] على هذا، كان قولنا: كلّ ج ب، بهذا المعنى يناقضه: ليس بعض ج ب بالاطلاق[15]، و قولنا: لاشيء من ج ب بهذا[16] المعنى يناقضه: بعض ج ب على الاطلاق[17].

و في[18] هذا الموضع[19] شكّ قوي لأنّ[20] المطلقة الّتي جعلها الشيخ نقيضاً لهذا الّذي

١- فيه: - ت. ٢- قال: قوله د، ت. ٣- لاتظنّن: لاتظن د، م، ت.

٤- و قولنا بالاطلاق ... ضروريا: - ج. ٥- وكان: فكان مع آ. ٦- قال: قوله د، ت.

٧- للمطلقة: المطلقة مع د، ت. ٨- نقيضا: - د، ت، آ، م. ٩- حاول: جعل د، ع. ١٠- من جنسها: - ج.

١٠- يجعل: يحصل آ. ١١- يخصّص: تخصيص ت. ١٢- الجيمية: + مادام الجيمية حاصلة ج.

١٣- منه: - آ. ١٤- اصطلحنا: اصطلحنا مع. ١٥- بالاطلاق: على الاطلاق آ، م.

١٦- بهذا: من هذا ج. ١٧- و قولنا لاشيء ... الاطلاق: - م. ١٨- و في: إلى ت.

١٩- الموضع: المعنى د، ت. ٢٠- لأنّ: فإنّ د، م.



اصطلح عليه في هذا الموضع لا يخلو إمّا أن تكون مطلقة بهذا المعنى، أو بالمعنى العامّ، فإن كان بهذا المعنى، لم يكن نقيضاً له، إذ من الجائز اجتماعهما على الكذب، و ذلك إذا لم يكن ثبوته و لا سلبه دائماً بدوام وصف الموضوع، بل يكون ذلك في بعض الأوقات، مثاله قولنا: لا واحد من الناس بضاحك مادام إنساناً، و قولنا: بعض الناس ضاحك مادام إنساناً، فإنّهما جميعاً كاذبان و ليسا[1] بمتناقضين[2]. و إن كان معنى هذا الإطلاق الإطلاق العامّ لم يكن أيضاً نقيضاً له لصحّة اجتماعهما على الصدق، إذ من الجائز أن يكون المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع، ولكن لا يدوم وصف الموضوع بدوام وجود الذات، فإذا زال ذلك الوصف زال ذلك المحمول، فحينئذ لا يكون دوام المحمول بدوام[3] وصف الموضوع منافياً لسلب المحمول عن الموضوع سلباً مطلقاً عامّاً[4]. فظهر[5] أنّ المطلقة إن كانت عرفيّة لم تكن نقيضاً للعرفيّة لصحّة اجتماعهما على الكذب، و إن كانت[6] عامّة لم تكن نقيضاً أيضاً لصحّة اجتماعهما على الصدق. و حلّه[7] أنّ نقيضه هو[8] المطلقة العامّة و لذلك قال: و إن[9] أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها، و لم يقل: من نوعها فإنّ المطلقة العامّة كالجنس لهذه.

و قوله: العامّة[10] يمكن أن تصدق مع هذه العرفيّة، فنقول: قد بيّنّا في شرائط الموضوع أنّه إذا قيل: كلّ ج، فإنّه يفهم ذلك على وجهين: أحدهما مايقال له ج و قد فرضه[11] العقل كذلك، و الثاني، ما يكون موصوفاً بالجيميّة سواء كانت الجيميّة حاصلة له عند الحكم أو قبله أو بعده و المفهوم الأوّل هو المتعارف عند الناس، و إن كان المفهوم الثاني أعمّ، و قد[12] بيّنّا أنّ قولنا: كلّ متحرّك ساكن، غير[13] صحيح على التقدير الأوّل و صحيح على التقدير الثاني. و إذا[14] حملنا كلام الشيخ على المعنى المتعارف[15] استقام الكلام لأنّا إذا قلنا: كلّ ج

١- ليسا: فليسا م ، ت. ٢- بمتناقضين - بمتناقضين م ، ت ؛ بمتناقضين ج ؛ بالمتناقضين م.

٣- بدوام: + وجود الذات م (ثم شطب عليها). ٤- عامّاً: عامّا ما ج ، ت ، م. ٥- فظهر: وظهر ا.

٦- كانت: + عرفية ت ، م. ٧- حلّه: حله و م. ٨- هو: هي ج. ٩- فإن: إن مج ، ا ، ج.

١٠- العامّة: و العامّة ت ، م (ثم صحّح عليها بالمطلقة). ١١- فرضه - فرض ت.

١٢- قد: - م ، ج ، ت ، ا. ١٣- غير: عن ا. ١٤- و إذا: فإذا مج ؛ و إن م ، ت.

١٥- المتعارف: + صحّ م ، صحّ م ج.



ب مادام ج، ثمّ[1] قلنا: ليس كلّ ج ب على الاطلاق العامّ، و أردنا به أنّ بعض ما يقال له ج هو حال كونه ج سلب عنه ب، صحّ التناقض و استحال اجتماعهما على الصّدق و الكذب. فأمّا[2] إذا حملناه على المعنى الأعمّ توجّه الشكّ و[3] لايمكن دفعه أصلاً.

قال[4]: و مع ذلك فلايعوزنا مطلق وجودىّ، إلى آخره، أقول: إنّا إذا خصّصنا المطلقة بما يكون المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع دخل فيه الضروريّ المطلق[5] و قسم واحد[6] من أقسام الوجودىّ، لأنّ الّذى يدوم المحمول[7] فيه بدوام وصف الموضوع لايخلو إمّا أن يكون وصف الموضوع دائماً بدوام وجود الذّات أو لايكون، فإن كان دائماً فهو الضروريّ المطلق، و إن لم يكن دائماً فهو مثل قولنا: كلّ متحرّك متغيّر، لأنّ المتغيّريّة[8] دائمة بدوام المتحرّكيّة و المتحرّكيّة غيردائمة بدوام وجود الذّات، فظاهر[9] أنّه[10] لايلزم من دوام المحمول بدوام وصف الموضوع دوامه بدوام[11] الذّات. فهذا هو الوجوديّ العرفي.

قال[12]: و إن كانت الحيلة، إلى آخره، أقول: إنّه[13] لتفرغ عن[14] الحيلة[15] الأولى ذكر حيلة ثانية و هي أنّ السّلب و الايجاب[16] المطلقين إنّما لم يتناقضا لاحتمال وقوعهما في زمانين، فإذا عيّنا زماناً واحداً و حملنا قولنا[17]: كلّ ج ب، على الجهات الحاصلة[18] في ذلك الزمان، و حملنا قولنا: ليس كلّ ج ب على جهات ذلك الزّمان بعينه، فلاشكّ أنّه يحصل التناقض هناك. و إنّ قوماً من المتقدّمين تنبّهوا لهذه الحيلة لكن[19] لايمكن اعتبارها في كلّ المواضع لأنّه ربّما كان المطلوب الحكم على كلّ الأشخاص لا على الموجودين في زمان معيّن دون غيره، فظاهر[20] أنّ هذه الحيلة ضعيفة.

١- ثمّ: و م   ٢- فأمّا: و أمّا ج.   ٣- و: - مج.   ٤- قال: قوله د، ت.   ٥- المطلق: - د.

٦- واحد: - ت.   ٧- المحمول: - ت.   ٨- المتغيّريّة: المتغيّر فيه م.

٩- فظاهر: لظهور ج، و ظاهر ت، م.   ١٠- أنّه: ان مج.   ١١- بدوام: ، وجود د، ت.

١٢- قال: قوله د، ت.   ١٣- إنّه: ، آ.   ١٤- عن: من د، ت، آ   ١٥- الحيلة: محاله ت.

١٦- السلب و الايجاب: الايجاب و السلب ج.   ١٧- قولنا: - مع.

١٨- الجهات الحاصلة: جهات آ.   ١٩- لكن: و لكن د، ت.   ٢٠- فظاهر: و ظاهر ت.



[الفصل الثالث]

إشارة إلى تناقض سائر ذوات الجهة: أمّا المطلقة فمناقضتها تجري على نحو مناقضة الوجوديّة الّتي بحسب الحيلة الأولى، و تقرب منه، فليعرف من ذلك. و أمّا قولنا: بالضرورة كلّ ج ب، فنقيضه: ليس بالضرورة كلّ ج ب، أي بل ممكن بالإمكان الأعمّ[1] دون الأخصّ و الخاصّ[2] أن لا يكون بعض ج ب، و يلزمه ما يلزم هذا الإمكان في هذا الموضع. و أمّا قولنا: بالضرورة لا شيء من ج ب، فنقيضه: ليس بالضرورة لا شيء من ج ب، أي بل ممكن أن يكون بعض ج ب بذلك الإمكان دون إمكان آخر. و قولنا: بالضرورة بعض ج ب، يقابله على القياس المذكور: ممكن أن لا يكون شيء من ج ب أي بالإمكان الأعمّ، و قولنا: بالضرورة ليس بعض ج ب، يقابله على ذلك[3] القياس قولنا: ممكن أن يكون كلّ ج ب أي الإمكان الأعمّ و هذا الإمكان لا يلزم سالبة موجبة ولا موجبة سالبة. فاحتفظ ذلك و لا تسه فيه سهو الأوّلين. و قولنا: ممكن أن يكون كلّ ج ب بالإمكان الأعمّ، يقابله على سبيل التنقيض: ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب، و يلزمه بالضرورة ليس بعض ج ب. و تعلم أنت من نفسك سائر الأقسام على القياس الّذي استفدته. و قولنا: ممكن أن يكون كلّ ج ب بالإمكان الخاصّ، يقابله: ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب، و لا يلزمه أنّه ممتنع أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنّه واجب، بل لا يلزمه من باب الضرورة شيء، فاحفظ هذا. و قولنا: ممكن أن لا يكون شيء من ج ب بهذا الإمكان، يقابله: ليس بممكن أن لا يكون شيء من ج ب، و كأنّ هذا القائل يقول: بل واجب أن يكون شيء من ج ب أو ممتنع، و كأنّه يقول: بالضرورة بعض ج ب، أو بالضرورة ليس بعض ج ب، و ليس يجمع هذين أمر جامع يمكنني في الحال أن أعبّر عنه عبارة إيجابيّة

١- الأعمّ: العامّ م. ٢- الأخصّ و الخاصّ: الخاصّ و الأخصّ م. ٣- ذلك: هذا م.



حتّى يكون نقيض السّالبة الممكنة موجبة، ثمّ ما الّذي يحوج إلى ذلك و من المعلوم أنّ قولنا: ممكن أن لا يكون: في الحقيقة إيجاب. هذا، و أمّا قولنا: ممكن [1] أن يكون بعض ج ب بهذا الإمكان، يناقضه قولنا: ليس ممكن أن يكون شيء من ج ب، أي بل [2] إمّا ضروري أن يكون، أو ضروري أن لا يكون. و قولنا: يمكن أن لا يكون بعض ج ب: يناقضه قولنا: ليس يمكن أن لا يكون بعض ج ب، أي بالضرورة يكون كلّ ج ب، أو بالضرورة يكون لاشيء من ج ب. فهكذا يجب أن تفهم حال التناقض في ذوات الجهة و تخلّى عمّا يقولون.

أقول [3]: إنّا بيّنا أنّ المطلقة العامّة لا يناقضها إلّا [4] الدّائمة [5]، فإذا [6] كانت الدّائمة نقيضاً للمطلقة، فالمطلقة تكون نقيضاً للدّائمة، و ذلك ظاهر [7]. و بهذا تبيّن أنّ الشّيخ لم يجعل نقيض العرفيّة عرفيّة، بل مطلقة عامّة، لأنّه زعم أنّ نقيض الدّائمة ما [8] هو نقيض العرفيّة، و علمنا أنّ نقيض الدّائمة [9] هي العامّة، فنقيض العرفيّة أيضاً هي العامّة.

قال [10]: و أمّا قولنا بالضّرورة، إلى آخره. أقول: لمّا كانت الجهات [11] ثلاثاً كان رفع [12] الواحد منها متضمّناً للآخرين، مثلاً إذا رفعنا الوجوب بقي الامتناع و الإمكان الخاصّي، و هما [13] داخلان تحت الإمكان العامّ، فلاجرم لازم نقيض الضّروريّة هو الممكنة العامّة. و قد عرفت أنّ القضايا الموجّهة نقايضها ما يرفع جهاتها، فنقيض [14] بالضّرورة كلّ ج ب: ليس بالضّرورة، و [15] يلزمه بالإمكان العامّي [16] ليس [17] بعض ج ب. و أمّا الإمكان الخاصّي [18] فليس ذلك لازماً للنقيض بل أحد أجزائه.

و عرفت أنّ الإمكان العامّي هو الّذي لا ينعكس سالبة على موجبة، يعني لا يلزم من

١- أن لايكون في .. ممكن : - م. ٢- بل : - م. ٣- أقول . تفسير أقول آ- التفسير م.

٤- لا يناقضها إلّا : يناقضها آ. ٥- الدّائمة : + المناقضتها ج (ثمّ شطب عليها). ٦- فإذا : فإن ت.

٧- و ذلك ظاهر : - ج. ٨- ما : - ت، م. ٩- ما هو .. الدّائمة . - آ. ١٠- قال : قوله م، ت.

١١- الجهات : الجهة ج. ١٢- رفع : مايرفع مج. ١٣- هما : كلاهما م.

١٤- فنقيض : + قولنا م، ت. ١٥- و : - آ : كذلك مج. ١٦- العامّي : العام م، ت.

١٧- ليس : - مج. ١٨- الخاصّي : الخاص آ.



صدق قولنا: يمكن أن يكون، صدق قولنا: يمكن أن لا يكون. فإنّ قولنا[1] يمكن أن يكون[2] قد[3] دخل فيه الواجب فلا يصدق عليه أنّه ممكن أن لا يكون[4]. و[5] كما أنّ لازم نقيض الضروريّ هو الممكن العامّ فلازم نقيض الممكن العامّ هو الضروريّ؛ لأنّ قولنا: يمكن أن يكون، متضمّن للواجب و الممكن[6] الخاصّ، فإذا ارتفع ارتفعا و لا[7] يبقى إلّا الممتنع. و قولنا: يمكن أن لا يكون، متضمّن للممتنع و الممكن[8] الخاصّ[9]؛ فإذا كذب كذبا و لا[10] يبقى إلّا الواجب. و بعد ذلك فلا فائدة في التطويل[11] بذكر الأقسام.

و أمّا الممكن الخاصّ فقولنا: ممكن أن يكون، نقيضه: ليس بممكن[12]، و لا يلزمه[13] أنّه ممتنع أن يكون[14] أكثر من لزوم[15] أنّه واجب يعني[16] أنّه[17] ليس[18] لزوم الامتناع عند رفع الإمكان الخاصّ أولى من لزوم الوجوب[19] بل ليس له لازم معيّن من باب الضرورة و إنّما ذلك أجزاء نقيضه، يعني ما لا يكون ممكناً فهو[20]: إمّا واجب، و إمّا ممتنع. و بالجملة لمّا كانت الجهات ثلاثاً[21] فعند ارتفاع الواحدة تبقى الاثنتان[22]، فإذا قلنا: ليس بممكن، فقد أزلنا الإمكان[illegible]، فلا جرم يبقى الوجوب و الامتناع. و باقي الفصل ظاهر.

[الفصل الرابع]

إشارة إلى عكس المطلقات: العكس هو أن يجعل المحمول من القضيّة موضوعاً، و

١- فإنّ قولنا: لقولنا ج. ٢- فإنّ قولنا يمكن أن يكون: - مج. ٣- قد: - ق.

٤- فإنّ قولنا ... أن لا يكون: - هـ ، ت. ٥- و: - فلاج. ٦- الممكن: الممكن ت، ق.

٧- و لا: فلا ج. ٨- الممكن: الممكن هـ ، ت. ٩- الممتنع و الممكن الخاصّ - الخاصّ و الممتنع ج.

١٠- و لا: فلا ج. ١١- التطويل: ؟ بل ج، هـ ١٢- بممكن: ؛ أن يكون هـ.

١٣- و لا يلزمه: فلا يلزم ج؛ و لا أن يكون يلزمه م.

١٤- يكون: + و قوله ممتنع أن يكون هـ (ثم شطب عليها بخط جديد). ١٥- لزوم: لزومه م، مج.

١٦- يعني: أعني ج. ١٧- أنّه: - م، ج، ق. ١٨- أنّه ليس: - ت.

١٩- الوجوب: الواجب ت، هـ (ثم صحّح بخط جديد). ٢٠- فهو: - هـ ، ت. [illegible] ثلاثاً: ثلاثة ج.

٢٢- تبقى الاثنتان: بقي الاثنان ت، هـ ، آ، ؛ تبقى الاثنان ج؛ تبقى الثنان م.



الموضوع محمولاً مع حفظ الكيفيّة و بقاء الصّدق و الكذب بحاله. و قد جرت العادة بأن يبدأ بعكس السّالبة المطلقة الكلّيّة و يبيّن أنّها منعكسة¹ مثل² نفسها. و الحقّ أنّه ليس لها عكس إلّا بشيء من الحيل الّتي قيلت³، فإنّه يمكن أن يسلب الضحّاك سلباً بالفعل عن كلّ واحد من النّاس. ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شيء من الضحّاكين، فربّما كان شيء من الأشياء يسلب بالاطلاق عن شيء لايكون موجوداً إلّا فيه، و لايمكن سلب ذلك الشّيء عنه. و الحجّة الّتي يحتجّون بها لاتلزم إلّا أن تؤخذ المطلقة على أحد الوجهين الآخرين. و أمّا أنّ⁴ تلك الحجّة كيف هي؟ فهي أنّا إذا قلنا: ليس ولا شيء من ج ب، فيلزم أن يصدق: ليس و لاشيء من ب ج المطلقة، و إلّا صدق نقيضها و هو: أنّ بعض ب ج المطلقة، فلنفرض ذلك البعض شيئاً معيّناً، وليكن د، فيكون د بعينها ج و ب معاً، فيكون شيء ممّا هو ج هو ب، و ذلك الشّيء هو د المفروض، لا أنّ⁵ العكس⁶ الجزئي الموجب أوجبه، فإنّا لم نعلم بعد انعكاس الجزئيّ الموجبة و قد كنّا قلنا: لاشيء ممّا هو ج ب، هذا محال.

و أمّا الجواب عنها فهو أنّ هذا ليس بمحال إذا أخذ السّلب⁶ مطلقاً لابحسب عادة العبارة فقط، فقد علمت أنّهما في المطلقة يصدقان كما قد يصدق سلب الضحّاك بالفعل السلب المطلق عن كلّ واحد واحد من النّاس، و إيجابه على بعضهم و أمّا على الوجهين الآخرين من الإطلاق فإنّ السّالبة الكلّيّة تنعكس على نفسها بهذه الحجّة بعينها. و أمّا الحجّة المحدثة الّتي لهم من طريق السابقة الّتي أحدثت بعد المعلّم الأوّل فلانحتاج إلى أن نذكرها، فإنّها و إن أعجب بها عالم مزورة⁷: و قد بيّنّا حالها في كتاب الشّفاء.

و أمّا الكلّيّة الموجبة بأنّها لايجب أن تنعكس كلّيّة، فربّما كان المحمول أعمّ من الموضوع، و لايجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة بلاضرورة، فإنّه ربّما كان المحمول غير ضروريّ للموضوع و الموضوع ضروريّ للمحمول، مثل التنفّس لذي الرّئة من الحيوان، فإنّ

١- منعكسة: ينعكس م. ٢- مثل: ـ نظم م. ٣- قيلت: قيلت قبل م. ٤- لا أنّ: لأنّ م.

٥- العكس: عكس م. ٦- السلب: السالب م. ٧- مزورة: تمدم م.



و جوديّ ليس بدائم اللّزوم ولكنّه ضروريّ له الحيوان ذوالرّيه، فإنّ كلّ متنفّس فإنّه بالضّرورة حيوان ذوريه، بل إنّما تنعكس المطلقة مطلقة عامّة تحتمل الضّرورة لكنّ الكليّة الموجبة يصحّ عكسها جزئيّاً موجباً[1] لامحالة، فإنّه إذا كان كلّ ج ب، كان لنا أن نجد شيئاً معيّناً هو ج و[2] ب، فيكون ذلك الجيم ب و ذلك الباء ج.

و كذلك الجزئيّة الموجبة تنعكس مثل نفسها. فإن كان الكلّيّ و الجزئي الموجبان من المطلقات فلي لها من جنسها نقيض برهن على[3] أنّها تنعكس جزئيّة من طريق أنّه لم يكن حقّاً أنّ بعض ب ج، فلاشيء من ب ج، فلا شيء من ج[4] ب.

و أمّا الجزئيّة السّالبة فلاعكس لها، فإنّه يمكن أن لايكون كلّ ج ب ثمّ يكون كلّ ب ج، ليس ليس[5] كلّ ب ج، مثل أنّ الحقّ هو أنّه ليس بعض النّاس بضحّاك بالفعل، و ليس يمكن أن لايكون شيء ممّا هو ضحّاك بالفعل إنساناً.

أقول[6]: إنّه ربما يشتبه[7] المحمول بجزئه، فيظنّ أنّ جزء المحمول هو المحمول، و عند ذلك يقع الغلط كثيراً، مثل ما إذا قيل: لاشيء من الحائط في الوتد، و هو صادق، و إذا[8] قيل: لاشيء من الوتد في الحائط، صار كاذباً. و إنّما كان كذلك[9] لأنّ المحمول في القضيّة الأولى ليس هو الوتد، بل في الوتد[10]، فإذا جعلنا كلّ ذلك موضوعاً استقام العكس و صار[11] هكذا: لاشيء[12] ممّا في الوتد بحائط. فظاهر[13] أنّ العكس إنّما يصحّ إذا جعل[14] الموضوع[15] بكلّيّته محمولاً و المحمول[16] بكلّيّته موضوعاً[17].

و قوله: مع[18] حفظ الكيفيّة، يعني[19] إن[20] كان الأصل[21] سلباً كان عكسه أيضاً[22]

1- موجباً - م. 2- و: - م. 3- على. عليها م. 4- ج: م. 5- ليس ليس. و ليس م.
6- أقول: التفسير أقول أ. : التفسير م. 7- يشتبه: يشبه م. 8- و إذا: فإذا ج. 9- كذلك: فلك م.
10- بل في الوتد: - أ. 11- و صار: فصار م. 12- شيء. - م 13- فظاهر: و ظاهر أ.
14- جعل. نقل أ. 15- الموضوع. لامحمول م. 16- محمولا و المحمول: موضوعاً و الموضوع م.
17- موضوعاً: محمولاً م. 18- مع: في ج. 19- يعني: أعني م. 20- إن: أنّه إذا ج.
21- الأصل: الحاصل م، ج، ت. 22- أيضاً: - ت، م.



سلباً، و إن كان إيجاباً كان العكس أيضاً[١] إيجاباً.

و قوله: «و بقاء الصدق و الكذب بحاله» يريد به[٢] أنّ العكس يجب أن يكون مثل الأصل في الصدق و الكذب، ولو لم يكن كذلك لم يسمّ عكساً بل قلباً، فإنّا[٣] إذا قلنا: ليس كلّ حيوان إنساناً صدقنا[٤]، و إذا قلنا[٥]: ليس كلّ إنسان حيواناً كذبنا، فلاجرم[٦] لايسمّى ذلك[٧] عكساً بل قلباً.

واعلم أنّ هذا الحدّ مستدرك[٨] لأنّه حاول تحديد مطلق العكس، ثمّ ذكره بحيث لايتناول إلّا عكس الحمليّات، و هو قد اعترف أوّلاً أنّ الشرطيات المتّصلة تقبل العكس، فتحديد العامّ بحيث لايتناول[٩] بعض أنواعه يكون باطلاً، بل كان يجب أن يقال[١٠]: العكس هو تصيير المحكوم به محكوماً عليه و المحكوم عليه محكوماً به[١١]، حتّى لايتوجّه الطعن.

قال[١٢]: «و قد جرت العادة بأن يبدأ بعكس السالبة المطلقة[١٣] إلى آخره». أقول: القدماء[١٤] اعتقدوا أنّ السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها و ذلك باطل، لأنّه من الجائز أن يكون لبعض الموضوعات محمول مفارق إمّا أخصّ منه مثل الكتابة للإنسان أو مساوٍ له مثل الضحك للإنسان أو أعمّ منه[١٥] مثل المتحرّك للإنسان[١٦]، فحينئذ يصدق بالسلب المطلق أن[١٧] يقال: لاشيء من الانسان بكاتب أو ضاحك أو متحرّك، ولايصدق أن يقال: لاشيء من[١٨] الكاتب أو الضاحك أو المتحرّك بإنسان، بل كلّ كاتب و كلّ ضاحك بالضرورة إنسان، و بعض المتحرّك أيضاً بالضرورة إنسان[١٩]، فظهر أنّ السالبة المطلقة لاتقبل العكس.

١- أيضا: - مج.   ٢- به: - آ.   ٣- فإنّا: فلنا م، ج، ت.   ٤- صدقنا: و صدق قولنا م، ت.
٥- و إذا قلنا: لو قلنا مج، أ: . م.   ٦- فلاجرم: لاجرم مج، أ.   ٧- ذلك: - ج.
٨- مستدرك: مشترك مج.   ٩- إلّا عكس... لايتناول: - مج: + إلّا ج.   ١٠- يقال: يقول ج.
١١- و المحكوم عليه محكوما به: و المحكوم به محكوما عليه م، ت: محكوما به ج.
١٢- قال: قوله م، ت.   ١٣- المطلقة: - مج.   ١٤- القدماء: إنّ القدماء مج: - مج.
١٥- منه: - ق.   ١٦- أو أعمّ... للإنسان: - ج.   ١٧- أن: أو ج.
١٨- الانسان بكاتب... لاشيء من: - مج، م.   ١٩- و بعض المتحرك أيضا بالضرورة انسان: - ج، آ.

و قوله: «فربّما[1] كان شيء من الأشياء يسلب بالإطلاق عن شيء لا يكون موجوداً إلّا فيه و لا يمكن سلب ذلك الشيء عنه»؛ يريد به[2] أنّ خاصّة[3] الشيء و هي شيء لا توجد إلّا فيه إذا كانت مفارقة صدق سلبها عن الشيء بالإطلاق و لا يصدق سلب الشيء عنها و كيف و هي لا توجد إلّا فيه.

واعلم أنّه لا فائدة في تخصيص[4] ما ذكره بالخاصّة[5] فإنّا بيّنّا أنّ العرض العامّ أيضاً[6] كذلك، فإنّ المتحرّك عرض عامّ للإنسان ثمّ يصدق سلبه عن كلّ إنسان[7]؛ و لا يصدق[8] سلب كلّ الناس[9] عن بعضه، فإذن[10] تخصيصه غير مفيد.

قال[11]: «و الحجّة الّتي يحتجّون بها ليست تلزم إلّا أن تؤخذ[12] المطلقة على أحد الوجهين الآخرين»؛ أقول: يريد بالوجهين ما أشار إليهما في باب نقيض المطلقة: أحدهما تبعيّة الشائعة في إطلاقها على مفهومها العرفي، و الثاني: تخصيص السلب بوقت معيّن.

قال[13]: «و أمّا أنّ[14] تلك الحجّة كيف هي؟» إلى آخره.

أقول[15]: تقرير الحجّة هكذا: إذا صدق لا شيء من الحجارة بإنسان، وجب أن يصدق: لا شيء من الإنسان بحجارة، و إلّا فليصدق نقيضه و هو: بعض الإنسان[16] حجر. و بعد ذلك يمكن تعميم الحجّة بطرق ثلاثة:

الأوّل[17]: الافتراض و هو أن نفرض شيئاً معيّناً يكون هو موصوفاً بالحجريّة و بالإنسانيّة[18]، فيكون ذلك الإنسان حجراً، و ذلك الحجر إنساناً، فيكون بعض الحجارة[19]

١- فربّما: و ربّما أ، ربّما ط ا ج ن ش م. ٢- به: - ت ، م. ٣- خاصّة: خاصيّة م ج ، ت.

٤- لتخصيص: تخصيص ج. ٥- بالخاصّة: بالخاصيّة م ، ت. ٦- أيضاً: + يكون ط ا ت.

٧- إنسان: الناس ت ا م ، آ. ٨- سلبه عن... لا يصدق: - ج. ٩- الناس: إنسان م ج.

١٠- فإذن: فإنّ م ج. ١١- قال: و قوله ط ا ت. ١٢- تؤخذ: يوجد م ج ا ت ا ج.

١٣- قال: قوله ط ، ت. ١٤- أنّ: - ط. ١٥- أقول: - ج ، م ج ، أ. ١٦- الإنسان: الناس ق.

١٧- الأوّل: الطريقة الأولى ت ، ط. ١٨- بالإنسانيّة: الإنسانيّة ط ا ج ، ش: بالإنسان م.

١٩- الحجارة: الحجر ت.



إنساناً. و قد كان[1] لاشيء من الحجارة[2] بإنسان، هذا خلف. و الافتراض عند التحقيق قياس من[3] الشكل الثالث، لأنّا إذا فرضنا شيئاً معيّناً هو حجارة و هو إنسان[4] انعقد القياس هكذا: ذلك المعيّن حجارة، و ذلك المعيّن إنسان، ينتج من الشكل الثالث فبعض الحجارة إنسان.

الثاني[5]: أن نبيّن بالخلف فنقول: إذا كان بعض الإنسان حجراً فبعض الحجر إنسان، لأنّ الموجبة الجزئيّة تنعكس مثل نفسها و قد كان لاشيء من الحجر بإنسان[6]؛ هذا خلف. و هذا الطّريق لايمكن استعماله، لأنّا بعد لم نعرف عكس الموجبة الجزئيّة، فكيف يمكن بيان عكس السّالبة به[7]؟

و الشيخ لمّا ذكر طريق الافتراض نبّه على أنّه لايحتاج فيه إلى استعمال عكس الجزئي[8] الموجب بقوله: «و إنّا لم نعلم بعد انعكاس الجزئي الموجب[9]».

واعلم أنّه لوبيّن ذلك باستعمال عكس الجزئي الموجب لم يكن ذلك مفضياً[10] إلى الدّور، لأنّ عكس الجزئي الموجب لايتوقّف على استعمال[11] عكس هذه السّالبة بل يمكن بيانه بالافتراض على ما سيأتي، فلابدّ العلّة في الاحتراز من هذا البيان أنّهم لمّا قدّموا بيان[12] عكس السّالبة استقبحوا[13] أن يحيلوه إلى عكس الموجبة الّتي أخّروها.

الثالث[14]: أن نقول: إذا كان بعض النّاس[15] حجراً، و كان صادقاً لاشيء من الحجر بإنسان، ينتج من الشكل الأوّل: ليس كلّ إنسان بإنسان[16]؛ هذا خلف.

قال[17]: «و أمّا الجواب عنها» إلى آخره؛ أقول: غرضه أن يبيّن أنّ[18] هذه الحجّة

١- و قد كان: - ش، م (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد). ٢- الحجارة: الحجر م ش.

٣- من: عن ت، م. ٤- و هو إنسان: حجارة - أ، م. ٥- الثاني: الثانية م، ش.

٦- إنسان: إنساناً م ج، : بإنسان ج، ت، ش، أ. ٧- به: - م ج، ش. ٨- عكس الجزئي: - ش.

٩- الجزئي الموجب: الموجب الجزئي م، ش. ١٠- ملغيا: مفيضا م. ١١- استعمال: - م، ت.

١٢- بيانه: - م. ١٣- استقبحوا: استعملوا م. ١٤- الثالث: الثالثة ت.

١٥- الناس: الإنسان م ج، م. ١٦- بإنسان: إنساناً م ج، ت، أ. ١٧- قال: قوله م، ش.

١٨- أنّ: - ت.

لاتنعكس في السالبة المطلقة، لأنّ غايتها أنّه[1] لو[2] لم يصدق عكس تلك السالبة وجب أن يصدق الإيجاب مع ذلك السلب، و نحن قد بيّنا أنّ ذلك ليس بممتنع، لأنّ السلب المطلق لا يقتضي الدوام. و كذلك الإيجاب المطلق فلا يتناقضان كما[3] بيّنا، مثاله: لاشيء من الناس ضاحك مع أنّه يصدق كلّ إنسان ضاحك.

قال[4]: و أمّا على الوجهين الآخرين[5]، أقول[6]: لمّا بيّن أنّها لاتنعكس في السالبة المطلقة، بيّن تمشّيها[7] في العرفيّة فإنّا إذا قلنا: لاشيء من ج ب[8] مادام ج[9]، صدق: لاشيء من ب ج[10] مادام ب، و إلّا صدق نقيضه و هو: أنّ بعض ب ج عند كونه ب، فلنفرض شيئاً معيّناً و ليكن د[11]، فتكون البائيّة و الجيميّة اجتمعتا فيه، فيكون بعض ج عند كونه ج ب، و قد قلنا: لاشيء، كذلك، هذا خلف.

و[12] قد عرفت أنّ هذه[13] العرفيّة يدخل فيها[14] الضروريّتان و قسم واحد من الوجوديّ، فإن كانت السالبة دائمة فلا شكّ أنّ عكسها يكون دائماً، فأمّا إن[15] كانت وجوديّة فزعم صاحب البصائر أنّ عكسها يكون وجوديّاً، قال: لأنّه[16] لو كان عكسها[17] دائماً لكان عكس عكسها[18] و هو الأصل دائماً، و قد فرضنا[19] لا دائماً، هذا خلف. و مثاله: إذا كان لاشيء من الأبيض بأسود لا دائماً بل[20] مادام أبيض، فكذلك لاشيء من الأسود بأبيض لا دائماً بل مادام أسود[21]. و زعم بعض الأفاضل من المتأخّرين أنّ الأمر ليس كذلك، بل عكس الوجوديّة

١- أنّه : إذا ش. ٢- لو : ـ أ. ٣- كما : لما ب. ٤- قال : قوله د ت.

٥- الآخرين : الأخيرين مج. : + إلى آخره منه د. ٦- أقول : فأقول مج.

٧- تمشّيها : تمشيتها د ج ت. ٨- ب : + عند كونه أ. ٩- مادام ج : ـ د ت. ١٠- ب ج : د ج.

١١- و ليكن د : فليكن ج مج. ١٢- و : ـ آ. ١٣- هذه : ـ مج. ١٤- فيها : فيه د ج.

١٥- إن : إذا م. ١٦- لأنّه : لأنّ د ت د.

١٧- لو كان عكسها : لو كان عكسه ج د آ : عكسه لو كان د ت. ١٨- عكسها : عكسه د ج ت آ م.

١٩- فرضنا : فرضنا أنّه آ. ٢٠- بل : ـ ج.

٢١- [راجع: البصائر النصيرية في علم المنطق، عمر بن سهلان ساوي، المطبعة الأميرية بمصر ١٣١٦ هـ، المقالة الثالثة، الفن الأوّل، الفصل التاسع في العكس، ص ٧٣-٧٦.]



العرفيّة[1] مطلقة عرفيّة.

والحقّ[2] ماقاله هذا المتأخّر، لأنّا إذا قلنا: لاشيء من الكاتب بساكن مادام كاتباً لادائماً[3]. نعكسه: لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً من غير اعتبار شرط[4] اللادوام[5] فيه، لأنّ هيهنا ذاتين[6]: إحديهما موصوفة بالساكنيّة[7] مادامت موجودة وهي[8] الأرض، والأخرى موصوفة بها في بعض الأوقات مثل الإنسان وكلّ واحدة منهما مادامت موصوفة[9] بالساكنيّة[10] فلاتوصف بالكاتبيّة، فتكون إحديهما[11] وهو الأرض[12] لاتوصف بالكاتبيّة دائماً، والأخرى وهو الإنسان لاتوصف بالكاتبيّة[13] في وقت[14] ما وهو وقت كونه ساكناً لادائماً، ويجوز[15] أن يزول عنه صفة الساكنيّة حتّى يوصف بالكاتبيّة بعد ذلك. وبالجملة فالكاتبيّة[16] والساكنيّة وصفان لايجتمعان قطّ[17]، لكنّ[18] الكاتبيّة قد تزول فتثبت[19] الساكنيّة والساكنيّة[20] تزول عن بعض موضوعاتها حتى تثبت الكاتبيّة، ولاتزول عن البعض أبداً فلاتثبت الكاتبيّة قطّ[21].

ومما يدلّ على ما قلناه[22] أنّ عكس السالبة الوجوديّة لوكانت وجوديّة لم يكن اختلاط الوجوديّ والضروريّ في الشكل الثاني منتجاً لنتيجة[23] ضروريّة، لكنّ التالي كاذب على ما نعرفه[24] فالمقدّم أيضاً كاذب، وستعرف[25] بيان الشرطيّة في باب الاختلاطات. فظهر

١- العرفيّة: المطلقة د، ت، أ. ٢- والحقّ: فالحقّ مج. ٣- لادائماً: د، ت.
٤- شرط: - س. ٥- اللادوام: اللاضروريّة د، ت. ٦- ذاتين: ذاتان مج.
٧- بالساكنيّة: بالسالبيّة ج. ٨- مادامت موجودة وهي: مادام موجوداً وهو مج، د، ت، م، ع.
٩- واحدة منهما مادامت موصوفة: واحد منهما مادام موصوفاً د، ج، أ، ت. ١٠- بالساكنيّة: بالسالبة م.
١١- إحديهما: أحدهما م. ١٢- وهو الأرض: وهي الإنسان أ. ١٣- دائماً ... بالكاتبيّة: - أ.
١٤- وقت: - م. ١٥- ويجوز: ولايجوز مج، بل يجوز م. ١٦- فالكاتبيّة: والكاتبيّة أ.
١٧- قطّ: فقط أ، م. ١٨- لكنّ: لأنّ مج. ١٩- فتثبت: فثبت أ، د، ج، ت: فيثبت مج.
٢٠- والساكنيّة: والكاتبيّة د، ت، ج. ٢١- قطّ: فقط د، ت. ٢٢- قلناه: بيّناه أ.
٢٣- لنتيجة: نتيجة ج. ٢٤- نعرفه: ستعرفه أ. ٢٥- ستعرف: ستعلم ج.



أنّ السالبة الوجودية المنعكسة قد تنعكس عرفية، فالحقّ[1] في عكسها ذلك، و للشيخ إشارة[2] إلى هذا[3] في الشفاء بأنه قال: و هنا[4] العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما يكون لاشيء[5] من الأبيض أسود[6] أي[7] مادام أبيض فكذلك لاشيء من الأسود فبيض[8] مادام أسود[9]. فالشيخ[10] أورد هذا المثال في بيان أنّ ذلك جائز لا[11] لأجل أنّ ذلك واجب، و صاحب البصائر[12] جعله حجّة على وجوبه و مر غلطاً كما بيّنه[13] هذا الفاضل المتأخّر.

قال[14]: و لنا الحجّة المحدثة الّتي لهم إلى آخره، أقول: بعضهم حاول[15] حجّة أخرى سوى[16] ما ذكره المعلّم الأوّل و حكايتها في الشفاء بهذه العبارة: فأنّ[17] ج لمّا كان مبائناً لب، و مبائن المبائن مبائن، فب أيضاً مبائن لج[18]، فلاشيء من ب ج[19]،[20]. و هذا النظم مختلّ[21] جدّاً، لأنّا إذا قلنا: لاشيء من ج ب، فالباء مبائن، لا أنّه مبائن للمبائن، بل[22] الجيم هو المبائن للمبائن، فلو وجب في مبائن المبائن أن يكون مبائناً وجب[23] أن يكون الشيء[24] مبائناً لنفسه[25]. و بالجملة فمخالف المخالف هو الشيء، فكيف[26] يكون مخالفاً لنفسه[27]، فإن أصلحوها و قالوا: إذا كان لاشيء من ج ب، فقد أثبتنا بينهما مباينة، و المباينة أنّما تحقّق من

١- فالحقّ: والحقّ د ت م. ٢- للشيخ إشارة: الشيخ أشار د ج ت أ.

٣- هنا: هذه م.: المعنى ج. ٤- هنا: الأصل د [ثم شطب عليها].

٥- كما يكون لاشيء: كما أنّه لايكون شيء ج. ٦- أسود: بأسود م. ٧- أي: م.

٨- فبيض: بأبيض م؛ أ ج م.

٩- [راجع: الشفاء، المنطق، القياس، المقالة الثانية، الفصل الأوّل، القاهرة ١٣٨٣ هـ.ش، ٧٧/٤].

١٠- فالشيخ: والشيخ د ج ت. ١١- لا: - أ. ١٢- [راجع. البصائر النصيرية ص ٧٣].

١٣- بيّنه: فعله ج. ١٤- قال: قوله د ت. ١٥- بعضهم حاول: حاول بعضهم ج.

١٦- سوى: على م. ١٧- أنّ: كلّ ج. ١٨- و حكايتها... مبائن لج: - م.

١٩- ب ج: ج ب د ت م. ٢٠- [راجع: الشفاء، المنطق، القياس، المقالة الثانية، الفصل الأوّل، ٢/٧٧].

٢١- مختلّ: مختلّ أ.

٢٢- لا أنّه مبائن للمبائن بل: - أ و بعده: وأن يكون مبائناً وجب أن يكون الشيء مبائناً للجيم هـ.

٢٣- وجب: ليجب م. ٢٤- الشيء: - م. ٢٥- لنفسه: في نفسه ت.

٢٦- فكيف: ثابتة على الهامش ج. ٢٧- و بالجملة ... لنفسه: ثابتة على الهامش م.



الجانبين فكما أنّ اليا، مباين لج وجب أن يكون الجيم مباينا لب، فعند ذلك نقول: المباينة لفظة مستعملة في المباينة المكانية أو[1] الزمانية أو[2] بالحقّ و الحقيقة[3] و يستعمل[4] أيضاً في كون الشيء مسلوباً عن غيره، و معلوم أنّه ما أريد بالمباينة ههنا إلّا السلب، فإذا قلنا: لمّا كان ج مبايناً لب وجب أن يكون ب[5] مبائناً لج، لمعناه[6] أنّه لمّا كان أحدهما مسلوباً عن الآخر وجب أن[7] يكون الآخر مسلوباً عنه، و هذا هو نفس الدعوى لا غير، و يكون ذلك[8] مصادرة على المطلوب الأوّل.

قال[9]: و أمّا الكلّيّة الموجبة، إلى آخره؛ أقول: في هذا الفصل ثلاث دعاوى: أحدها[10]: أنّ عكس الكلّيّة لايجب أن يكون كلّيّة[11]. الثاني: أنّه[12] لايجب أن يكون العكس كالأصل في الجهة. الثالث: أنّ العكس يجب أن يكون مطلقاً عامّاً[13]. أمّا بيان أنّه لايجب أن يكون كلّيّاً، لأنّ[14] المحمول قد يكون أعمّ من الموضوع، فيكون كلّ آحاد ذلك الخاصّ موصوفاً بذلك العامّ و لايكون كلّ آحاد[15] ذلك العامّ موصوفاً بذلك الخاصّ. ثمّ إنّه عقّب ذلك ببيان أنّه لايجب أن يكون العكس كالأصل في الجهة[16] و هو قوله: و لايجب أن تنعكس مطلقة صرفة[17] بلاضرورة، يعني الوجودية الصرفة[18] لايجب أن تكون عكسها كذلك، إذ من الجائز أن يكون أحد الشيئين واجب الثبوت للآخر و الآخر ممكن الزوال عنه، فإنّ الكاتب لايوجد إلّا في الإنسان[19]، فالإنسان[20] ضروري له، و هو غير ضروري للإنسان و كذلك[21]

١- أو: و ع.   ٢- أو: و ع.   ٣- و الحقيقة: أو بالحقيقة م ع.   ٤- يستعمل: يستعمله ج.

٥- ب: - ه ا ت.   ٦- لمعناه: و معناه ج.   ٧- أن: + لا ت ا ه (ثم شطب عليها).

٨- ذلك: - ه ت.   ٩- قال: قوله د ت.   ١٠- أحدها: احديها ج ا م.   ١١- كلّيّة: كلّيّا ج.

١٢- أنّه: - ج.   ١٣- عامّا: عامّاً د ت. + و ع.   ١٤- لأنّ: فلأنّ ه ج ا ت.

١٥- كلّ آحاد: آحاد كلّ ج.   ١٦- أنّ العكس يجب ... في الجهة: - م ع.

١٧- صرفة: ضرورية ت ه (لم ... بخط جديد).   ١٨- الصرفة: الضرورية ت ا ه.

١٩- الإنسان: انسان ج.   ٢٠- فالإنسان: و الإنسان د ت.   ٢١- و كذلك: فكذلك ه.



المتنفّس بالضرورة[1] يكون حيواناً ذا رئة، و الحيوان[2] ذو الرئة ليس بالضرورة متنفّساً[3]. فإنّ المتنفّسية غير دائمة بدوام الحيوانيّة، فإنّ ثبوته في بعض الأوقات. و لمّا كان عكس الوجودي تارة يكون وجوديّاً و تارة يكون ضروريّاً وجب أن يكون للعكس ما يكون مشتركاً بينهما و هو المطلق العامّ. و هذا[4] هو المطلوب الثالث، و فيه نظر، لأنّ المطلقة العامّة مشتملة على الضروريّة، و عكس الضروريّة على الحق و[5] باعترافه ممكن عامّ، فعكس المطلقة التي[6] أحد احتمالاته[7] أن يكون ذلك[8] عكساً للضروري يجب أن يكون ممكناً عامّاً. و كذلك[9] نقول في الوجوديّة.

و لنا[10] ما ذكر[11] من الافتراض[12] أنّه إذا كان[13] كلّ[14] ج ب، فبعض ب ج، لأنّا[15] يمكننا أن نفرض[16] شيئاً معيناً و هو د، فهو موصوف[17] بالبائيّة و الجيميّة، فبعض ب ج[18] و[19]، و هو المطلوب[20]. فالجواب عنه أنّ الشيخ معترف بأنّ عكس الضروريّة ممكن عامّ[21] مع أنّ ما ذكره حاصل هناك، فبطل هذا الكلام. و لمّا فرغ من الكليّة الموجبة قال: و كذلك الموجبة الجزئيّة تنعكس مثل نفسها، يعني كما أنّ الكليّة تنعكس جزئيّة، فحكم الجزئيّة أيضاً كذلك.

قال[22]: و إن كان[23] الكلّي و الجزئي، إلى آخره. أقول: لمّا بيّن[24] عكس الموجبة بالافتراض أراد أن يبيّن ذلك بالخلف أيضاً، لكنّه خصّص هذه الحجّة بما تكون المحمول فيه دائماً بدوام وصف الموضوع. و ذكر صاحب المعائر[25] أنّ هذا التخصيص غير مفيد، لأنّ

١- المتنفّس بالضرورة: بالضرورة المتنفّس ج. ٢- و الحيوان: لاالحيوان مع.

٣- المتنفّس بالضرورة ... متنفّساً: - م. ٤- هذا: - مع. ٥- و: - ت. ٦- التي: - مي أ.

٧- احتمالاته: احتمالاتها مع. ٨- ذلك: - ث. ٩- كذلك: كذا أ. ١٠- و أنّا. فأنا م آ ت آ.

١١- ذكر: فرض ط ج. ١٢- الافتراض: + و هو ت ه. ١٣- كان: - أ. ١٤- كلّ: - مع.

١٥- لأنّا: لأنّه ه ت. ١٦- نفرض: يفترض مع. ١٧- فهو موصوف: موصوفاً ج. ١٨- ج: د ج.

١٩- لأنّا يمكننا ... فبعض ب ج: ثابتة على الهامش م. ٢٠- و هو المطلوب: هذا خلف آ مع.

٢١- عام: عامي ه ت. ٢٢- قال: تركه ه ت. ٢٣- كان: - ج.

٢٤- بيّن: + أنّ ه (لم تسقط منها). ٢٥- [راجع: البصائر النصيرية، مصر ١٣١٦ ه، ص ٧٩].

الحجّة عامّة في كلّ المطلقات، فإنّا نقول: إذا كان كلّ ج ب، فبعض[١] ب ج[٢]، و إلّا فليصدق نقيضه و هو: لاشيء من ب ج دائماً، فينعكس لاشيء من ج ب، و قد كان كلّ ج ب، هذا خلف. و إذا كانت الحجّة عامّة في كلّ المطلقات[٣] لم يكن لتخصيصها[٤] بالعرفيّة فائدة. اللّهمّ إلّا أن يقال: بأنّ فائدة[٥] التخصيص أنّ هذا البيان متوقّف على أنّ عكس السّالبة الدّائمة دائمة و ذلك لايتبيّن إلّا بعكس الموجبة الجزئيّة، فيلزم[٦] الدّور، ولكنّه يمكن بيان أنّ[٧] عكس السّالبة الدّائمة دائمة[٨] بالافتراض، فلايلزم الدّور[٩].

قال[١٠]: و أمّا الجزئيّة السّالبة فلاعكس لها، لأنّا نقول: لأنّه يصدق سلب الخاصّ عن بعض العامّ و لايصدق سلب العامّ عن بعض الخاصّ، فيصدق أنّه ليس كلّ حيوان بإنسان[١١] و لايصدق أنّه ليس كلّ إنسان بحيوان[١٢] بل الصّادق سلب ذلك السّلب.

[الفصل الخامس]

إشارة إلى عكس الضروريّات: و أمّا السّالبة الكلّيّة الضروريّة فإنّها تنعكس مثل نفسها، فإنّه إذا كان بالضّرورة ب مسلوبة عن كلّ ج، ثمّ أمكن أن يوجد بعض ب ج، و فرض ذلك تمكن ذلك[١٣]، لكان بعض ج ب على مقتضى الاطلاق الّذي يعمّ الضروريّ و غيره، و هذا لايصدق أنّه مع السّلب الضروريّ الكلّي بل صدقه معه محال، فما أدّى إليه محال. و لك أن تبيّن ذلك بالافتراض فتجعل ذلك البعض د فتجد بعض ما هو ج قد صار ب. و الكلّيّة الموجبة الضروريّة تنعكس على نفسها جزئيّة موجبة بما بيّن من حكم المطلق العامّ، لكن

١- ببعض: صادق ببعض ج.   ٢- ب ج: ا ب ج د هـ.   ٣- المطلقات: المطلقة م ج.
٤- لتخصيصها: التخصيصه ج، ه، ت، آ.   ٥- فائدة: + هذا ه، ت.   ٦- فيلزم: + منه ج.
٧- أنّ: - ف.   ٨- دائمة: - أ.   ٩- ولكنّه يمكن... الدّور: - ج.   ١٠- قال: قوله ه، ت.
١١- بإنسان: إنسانا ه، ج، آ.   ١٢- بحيوان: حيوانا ج، آ.   ١٣- ذلك: - م.



لايجب أن تنعكس ضرورية، فإنّه يمكن أن يكون عكس الضرورى ممكناً، فإنّه يمكن أن يكون ج كالضحّاك ضرورياً له ب كالإنسان و ب كالانسان، غير ضرورى له ج كالضحّاك. و من قال غير هذا و أنشأ يحتال فيه فلاتصدّقه. فعكسها إذن الإمكان الأعمّ. و الموجبة الجزئيّة الضروريّة تنعكس أيضاً جزئيّة على ذلك القياس. و السالبة الجزئيّة الضروريّة لاتنعكس لما علمت. و مثاله: بالضرورة ليس كلّ حيوان إنساناً، ثمّ كلّ إنسان حيوان، ليس ليس كلّ إنسان حيواناً.

أقول[1]: أمّا[2] السالبة الكلّيّة الضروريّة، فهي تنعكس مثل نفسها بطريقين:

الأوّل الخلف: إذا صدق بالضرورة لاشيء من ج ب، صدق: بالضرورة[3] لاشيء من ب ج و إلّا فليصدق لازم نقيضه و هو: بالامكان العامّ بعض ب ج، فلنفرض ذلك الممكن موجوداً، فإنّ الّذى يمكن وجوده إذا فرض موجوداً لم يلزم من ذلك الفرض محال[4]، فإنّ الّذى لايوجد إلّا[5] إذا وجد المحال يكون[6] محالاً، فيكون الممكن محالاً، هذا خلف. تظهر[7] أنّ فرض وجود الممكن لايلزم منه المحال[8]، فإذا[9] فرضنا أنّ بعض ب ج بالاطلاق[10] العامّ فبعد[11] ذلك تتمّ الحجّة بطريقين: الأوّل: أن نعكس تلك الموجبة المطلقة حتّى تصير بالاطلاق بعض ج ب، و قد كان بالضرورة لاشيء من ج ب، هذا خلف. و اعلم أنّه يمكن بيان ذلك من وجه آخر و هو أن يقال: فإذا[12] كان بعض ب ج بالإمكان العامّ فبعض ج ب بالامكان العامّ[13]، لأنّ الممكنة العامّة[14] الموجبة تنعكس ممكنة عامّة[15]، و قد كان بالضرورة لاشيء من ج ب[16]، هذا خلف. لكنّ الشيخ احترز عن ذلك لاحتياج[17] بيان

1- أقول: فنقول م. قال مح: - ج. 2- أمّا: - ج. 3- بالضرورة: + أنه مح.
4- محال: المحال مح. 5- إلّا: - ء، ت. 6- يكون: فيكون ج. 7- تظهر: و ظهر ل.
8- المحال: محال ل، ت. 9- فإذا: و إذا ج. 10- بالاطلاق: + العام ء، ت. 11- فبعد: فعند ج.
12- فإذا: إذا ء، ج، ت. 13- بالامكان العام: - ج. 14- العامة: الشاملة م.
15- عامة: عامة ء، ج، ت. 16- ج ب: ب ج، ج ب، ج ج. 17- لاحتياج: لاحتاج ت، م.



عكس الممكنة العامية[1] إلى عكس السالبة الضرورية[2].

و الثاني[3] بالافتراض[4] بأن نعيّن[5] شيئاً واحداً يكون[6] فيه الباثية و الجيمية، فيكون بعض «ب ج»[7]؛ هذا خلف.

قال[8]: «و الكلية الموجبة الضرورية[9]» إلى آخره؛ أقول: أمّا أنّه لايجب أن يكون عكسه كلياً فلما ذكرناه[10] في المطلقة و أمّا أنّ هذا العكس لايحفظ جهة الأصل فقد[11] كان القدماء يعتقدون ذلك وهو باطل، لأنّ بالضرورة كلّ كاتب إنسان، و ليس الإنسان كاتباً بالضرورة، و لقد كانوا يعتذرون عن[12] ذلك من وجهين:

الأوّل: يقولون: كما أنّ كون الإنسان كاتباً ممكن، فكذلك كون الكاتب إنساناً ممكن، لأنّ الكاتب له مفهوم[13] مغاير لمفهوم الإنسان، و مفهوم الكاتب لايقتضي الإنسانيّة إلّا بسبب[14] من[15] خارج، فإذن الإنسانيّة بالنسبة إلى الكاتب من حيث هو كاتب بالإمكان.

الثاني: ربّما[16] يقولون: كما أنّ كون الكاتب إنساناً[17] بالضرورة فكذلك كون الإنسان كاتباً أيضاً[18] بالضرورة، لأنّ الإنسان يجب أن يكون كاتباً مادام كاتباً، و هذان الجوابان هما المرادان بقوله: «و من قال غير هذا و أنشأ يحتال فيه فلا[19] تصدّقه».

فأمّا[20] الأوّل فهو ضعيف، لأنّ المعنى بوجوب[21] الصفة للموصوف[22] امتناع خلوّ الموصوف عنها في جميع زمان وجوده، ثمّ إنّ الصفة قدتكون[23] داخلة في الموصوف[24]، و

۱- العامية: العامة م د ت. ۲- الضرورية: الضرورة أ ات. ۳- و الثاني: الثاني م ت.

۴- بالافتراض: الافتراض ت. ۵- تعيّن: للفرض ج. ۶- يكون: فيكون ج. ۷- ب ج: ج ب م ت.

۸- قال: قوله م ت. ۹- الضرورية: - م د م. ۱۰- ذكرناه: ذكرنا م ت.

۱۱- فقد: ولقد م ت. ۱۲- يعتذرون عن: يعتذرون من آ م؛ يعتقدون مع.

۱۳- الكاتب له مفهوم: مفهوم الكاتب ج. ۱۴- بسبب: لسبب م ت ج. ۱۵- من: - ج.

۱۶- ربّما: إنّما أ. ۱۷- إنساناً: - ج. ۱۸- أيضاً: - ت م. ۱۹- فلا: و لا ج.

۲۰- فأمّا: أمّا م ت. ۲۱- المعنى بوجوب: معنى وجوب مع. ۲۲- للموصوف: - م د ت.

۲۳- قدتكون: فلاتكون أ. ۲۴- الموصوف: الموضوع ج.



قد تكون خارجة عنه. و معلوم أنّ الشيء الّذي يقال له كاتب فإنّه يجب أن يكون موصولاً في جميع زمان وجوده بالإنسانيّة. و ليس يلزم من صدق قولنا: الكاتب من حيث هو[1] كاتب[2] لا يجب أن يكون إنساناً؛ صدق قولنا: الكاتب لا يجب أن يكون إنساناً[3]، فإنّ الأوّل[4] إشارة إلى نفي الوجوب من جهة معيّنة، و ليس يلزم[5] من نفي الوجوب بجهة[6] مخصوصة[7] و[8] نفي الوجوب مطلقاً، إذ لا يلزم من نفي الخاصّ نفي العامّ. و أيضاً إذا[9] قلنا: الكاتب من حيث أنّه[10] كاتب يمكن أن يكون إنساناً، وجب أن نقول في عكسه: الإنسان[11] من حيث أنّه[12] هو[13] إنسان يمكن أن يكون كاتباً. لكنّا نعلم أنّ المراد بقولنا: الإنسان[14] يمكن أن يكون كاتباً، ليس هو أنّ مفهوم الإنسان لا يقتضي الكاتبيّة، بل أنّ ذات[15] الإنسان يصحّ عليه أن يكون كاتباً تارة و لا يكون كاتباً أخرى. و إذا كان كذلك وجب أن يتحقّق مثل هذا الإمكان في عكسه حتّى نقول: إنّ الكاتب يمكن أن يكون إنساناً تارة[16] و أن[17] لا يكون إنساناً أخرى. و إن لا نعتبر[18] تلك[19] الزيادة المذكورة فإمّا أن لا نعتبر الزيادة في الأصل و نعتبر في العكس، فذلك ممّا يكون باطلاً قطعاً.

و الجواب الثاني[20] أيضاً ضعيف لأنّ قولنا: بالضرورة كلّ كاتب إنسان؛ لم نعن به وجوب كونه إنساناً مادام إنساناً[21]، فإنّه لا[22] يخلو شيء من الممكنات عن هذا الوجوب، بل عنينا به أنّ طبيعة الكاتب ممتنعة الخلوّ عن وصف الإنسانيّة في جميع زمان وجوده، و معلوم

١- هو : أنّه د. ٢- فإنّه يجب أن ... كاتب : ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.

٣- صدق قولنا ... انساناً : - م. ٤- الأوّل ـ + هو م.

٥- من جهة معيّنة و ليس يلزم : بجهة مخصوصة و لا يلزم ج. ٦- بجهة : من جهة د ت.

٧- مخصوصة : معيّنة ت. ٨- و ليس ... مخصوصة : ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.

٩- إذا : فإذا ج د ت د م. ١٠- أنّه : هو د ج. ١١- الإنسان : للإنسان هـ. ١٢- أنّه : هو أ.

١٣- كاتب يمكن .. حيث أنّه : - ج. ١٤- الإنسان : + من حيث أنّه إنسان م. ١٥- ذات : ج.

١٦- تارة : مرّة ج د آ. ١٧- أن : - مج. ١٨- لا نعتبر . نعتبر مج. ١٩- تلك : + تلك مج.

٢٠- و الجواب الثاني . - هـ. ٢١- مادام إنساناً : ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.

٢٢- فإنّه لا : فلا ج.

أنّ اتّصاف الإنسان بالكتابة ليس على هذا الوجه

فظهر[١] أنّ هذه الأعذار باطلة متكلّفة، فإذن عكس الموجبة الضروريّة ممكنة عامّيّة[٢]. هذا ما ذكره في هذا الكتاب، و في الشّفاء[٣] أنّه مطلقة عامّة[٤]. و الحقّ ما في هذا الكتاب لأنّ العكس قد يكون ضروريّاً و قد يكون ممكناً لم يدخل بعد في الوجود، مثل: أن لا يصير بعض النّاس كاتباً في مدّة وجوده[٥]. و المشترك بين[٦] الضّروري و الممكنة الخاصّة هو الممكن العامّ لا المطلق العامّ[٧]، فإنّ من شرط المطلق العامّ أن يكون قد دخل في الوجود و لو في وقت واحد.

قال[٨]: و[٩] الموجبة الجزئيّة الضروريّة تنعكس أيضاً جزئيّة على ذلك القياس، و السّالبة الجزئيّة الضروريّة[١٠] لا تنعكس لما[١١] علمت، و مثاله: بالضّرورة ليس كلّ حيوان إنساناً، ثمّ[١٢] كلّ إنسان حيوان، فليس ليس[١٣] كلّ إنسان حيواناً، هذا ظاهر[١٤] لا يحتاج إلى الشّرح.

[الفصل السّادس]

إشارة إلى عكس الممكنات: و أمّا القضايا الممكنة فليس يجب لها[١٥] عكس في السّلب، فإنّه ليس إذا لم يمتنع بل أمكن أن يكون لا شيء من النّاس يكتب يجب أن يمكن، و لا يمتنع أن لا يكون أحد ممّن يكتب إنساناً أو بعض من يكتب إنساناً، و كذلك هذا المثال يبيّن الحال في الممكن الخاصّ و الأخصّ فإنّ الشّيء قد يجوز أن ينفى عن شيء و ذلك الشّيء لا يجوز أن ينفى عنه لأنّه موضوعه الخاصّ الّذي لا يعرض إلّا له. و أمّا في الإيجاب فيجب لها

١- فظهر . و ظهر آ. ٢- عامّيّة : عامة د ، ش.

٣- راجع : الشفاء ، المنطق ، القياس ، المقالة الثانية ، الفصل الثاني ، ٩٢/٢] ٤- عامّة : عامّيّة م.

٥- وجوده : وجوب آ. ٦- بين : + الوجودي و ج. ٧- العام : - د ، ت ، ذ. ٨- قال : قوله د ، ت.

٩- و : - د. ١٠- الضروريّة : - د ، ت. ١١- لما : كما م. ١٢- ثمّ : على أنّ د.

١٣- ليس ليس : ليس كل ج ، د : ليس د. ١٤- هذا : و هذا د ، ت. ١٥- لها : عليها م.



عكس، ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاصّ مثل نفسه. و لاتستمع إلى من يقول: إنّ الشيء إذا كان ممكناً غير ضروري لموضوعه إنّ موضوعه يكون كذلك، و تأمّل المتحرّك بالإرادة كيف هو من الممكنات للحيوان، و كيف الحيوان ضروري له، و لاتلتفت إلى تكلّفات قوم فيه، بل كلّ أصناف الإمكان تنعكس في الإيجاب بالإمكان الأعمّ، فإنه إذا كان كلّ ج ب بالإمكان، أو بعض ج ب بالإمكان، فبعض ب ج بالإمكان الأعمّ، و إلّا فليس يمكن أن يكون شيء من ب ج، فبالضّرورة على ما علمت لاشيء من ب ج، و ينعكس[1] بالضّرورة لاشيء من ج ب، هذا خلف. و ربّما قال قائل: ما بالكم لاتعكسون السّالبة الممكنة الخاصّة و قوّتها قوّة الموجبة، فنقول: إنّ السّبب في ذلك أنّها أعني الموجبة إنّما تنعكس إلى موجب من باب الممكن الأعمّ فلاتحفظ الكيفيّة، ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاصّ لأمكن أن تقلب من الإيجاب إلى السّلب، فتعود الكيفيّة في العكس، لكن ذلك غير واجب. و قوم يدعون للسّلب[2] الجزئيّ الممكن عكساً بسبب انعكاس الموجب الجزئيّ الّذي في قوّته، و حسبانهم أنّ ذلك يكون خاصّاً أيضاً، و يرد إلى السّلب، فظنّهم باطل[3] قد تحقّقه ممّا سمعته. و من هذا المثال قولنا[4]: يمكن أن يكون بعض النّاس ليس بضحّاك، ولانقول: يمكن أن يكون بعض ما هو ضحّاك ليس بإنسان.

أقول[5]: أمّا القضايا الممكنة فليس يجب لها[6] عكس في السّلب[7] فإنّه ليس إذا صدق بالإمكان العامّ أو الخاصّ أو[8] الأخصّ لاشيء من النّاس بكاتب، يجب أن يصدق بأحد تلك الإمكانات لاشيء من الكاتب بإنسان. و أمّا في الإيجاب فيجب لها عكس[9]، ولكن[10] ليس يجب في الممكن الخاصّ أن يكون مثل نفسه إذ من الجائز أن يكون شيئان[11] أحدهما يكون ضروريّاً للآخر، و الآخر لايكون ضروريّاً له على ما سبق في باب الضّرورة. و القدماء

١- و ينعكس: - م، ط.   ٢- للسّلب: للسّالب م.   ٣- باطل: - م، و.   ٤- قولنا: قولهم م.

٥- أقول: - النّسخ ع.   ٦- لها: عليها م.   ٧- السّلب: السّالبة م، + في السّالب م (ثمّ شطب عليها).

٨- أو: و ف.   ٩- عكس: عكسه أ، + و الكلّ ع.   ١٠- ولكن: - ج.   ١١- شيئان: شيئاً م.



يزعمون أنّ عكس الممكن الخاصّ يجب أن يكون ممكناً خاصّاً، و يعتذرون هنا[١] بالعذرين المذكورين في باب عكس الضروري الموجب. و لنا برهن على أنّه لا يجب أن يكون ممكناً خاصّاً برهن[٢] على أنّه لابدّ من الممكن العامّ، لأنّه إذا صدق بأن[٣] إمكان كان[٤] كلّ ج ب، صدق بعض[٥] ب ج بالإمكان العامّ و إلّا فليصدق لازم[٦] نقيضه و هو: بالضرورة لا شيء من ب ج، فينعكس بالضرورة لا شيء من ج ب، و قد كان ذلك بالإمكان؛ هذا خلف. و باقي الإشارة غنيّ عن التفسير[٧].

١- هنا: فيهما د، ع، ت. ٢- و يعتذرون فيهما ـ، برهن: - م، : + برهنت م.

٣- بأن: + كلّ م (لم تنطبع عليها). ٤- كان: - د، ت. ٥- بعض: كلّ ع. ٦- لازم: - هـ.

٧- و باقي الإشارة غنيّ عن التفسير: - ت، : + و الله أعلم.

النّهج السّادس[1]

إشارة[2] إلى[3] القضايا من جهة ما يصدق بها و نحوه[4]: أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين و من يجري مجراهم أربعة: مسلّمات، و مظنونات و ما معها، و مشبّهات بغيرها، و مخيّلات. و المسلّمات[5] إمّا معتقدات و إمّا مأخوذات. و المعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها، و المشهورات، و الوهميّات. و الواجب[6] قبولها أوّليّات، و مشاهدات، و مجرّبات و ما معها من الحدسيّات و المتواترات، و قضايا قياساتها معها. فلنبدأ بتعريف أنحاء الواجب قبولها و أنواعها من هذه الجملة.

فأمّا الأوّليّات فهي القضايا الّتي يرجبها العقل الصّريح لذاته و لغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه؛ فإنّه كلّما وقع للعقل التّصوّر لحدودها بالكنه وقع له التّصديق، فلا يكون للتّصديق فيه توقّف إلّا على وقوع التّصوّر و الفطانة للتّركيب. و من هذا[7] ما هو جليّ

١- السّادس: + في القضايا من جهة ما يصدق بها م. : + في القضايا من جهة ما يصدق به أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين و من يجري مجريهم أربعة ت. ٢- إشارة: – ج ع.

٣- إلى: في ج. ٤- و نحوه: – مج هـ ث ج. ٥- و المسلّمات: فالمسلّمات م.

٦- و الواجب: فالواجب م. ٧- هذا: هذه م.



للكلّ لأنّه واضح تصوّر الحدود، و منه ما ربّما خفي و افتقر إلى تأمّل لخفائه في تصوّر حدوده، فإنّه إذا التبس التصوّر التبس التصديق. و هذا القسم لا يتوفّر على الأذهان المشتغلة النافذة في التصوّر.

و أمّا المشاهدات فكالمحسوسات، و هي القضايا التي إنّما تستفيد التصديق بها من الحسّ؛ مثل حكمنا بوجود الشمس و كونها مضيئة، و حكمنا بكون النار حارّة، و كقضايا اعتبارية لمشاهدة قوى غير الحسّ مثل معرفتنا بأنّ لنا فكرة و أنّ لنا خوفاً و غضباً، و إنّا نشعر بذواتنا و بأفعال ذواتنا.

و أمّا المجرّبات فهي قضايا و أحكام تتبع مشاهدات منّا تتكرّر، فتفيد اذكاراً بتكرّرها[1] فيتأكّد منها عقد قوي لا يشكّ فيه و ليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يشكّ في وجوده، فربّما أوجبت التجربة قضاء جزماً، و ربّما أوجبت قضاء أكثريّاً، و لا تخلو عن قوّة[2] قياسية خفية تخالط المشاهدات، و هذا مثل حكمنا بأنّ الضرب بالخشب مؤلم، و إنّما تنعقد التجربة إذا أمنت النفس كون الشيء بالاتّفاق، و تنضاف إليه أحوال الهيئة فتنعقد التجربة.

و ممّا يجري مجرى المجرّبات الحدسيّات، و هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جدّاً، فزال معه الشكّ، و أذعن له الذهن، فلو أنّ جاحداً جحد ذلك لأنّه لم يتولّ الاعتبار الموجب لقوّة ذلك الحدس أو على سبيل المذاكرة لم يتأتّ[3] أن يتحقّق[4] له ما يتحقّق عند الحادس، مثل قضائنا بأنّ نور القمر من الشمس لهيئات تشكّل النور فيه، و فيها أيضاً قوّة قياسية و هي شديدة المناسبة للمجرّبات.

و كذلك القضايا المتواترة و هي التي تسكن إليها النفس سكوناً تامّاً يزول معه الشكّ لكثرة الشهادات مع إمكانه بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتّفاق و التواطؤ، و هذا مثل اعتقادنا بوجود مكّة و وجود جالينوس و أقليدس و غيرهم و من حاول

---

١. بتكرّرها: بتكرارها م.   ٢- قوّة: + ما م.   ٣- لم يتأتّ: + له م   ٤. يتحقّق: يحقّق م.

أن يحصر هذه الشّهادات في مبلغ عدد فقد أخطأ، بل إنّ ذلك ليس متّفقاً بحدّ يؤثّر النقصان و الزّيادة فيه، و إنّما المرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين، فاليقين هو القاضي بتوافي الشّهادات لا عدد الشّهادات. و منه أيضاً لا يمكن أن يُقنع جاحدها، أو يسكت بكلام.

و أمّا القضايا الّتي قياساتها معها فهي قضايا إنّما يُصدَّق بها لأجل وسط. لكن ذلك الوسط ليس ممّا يعزب عن الذّهن فيحوج فيه الذّهن إلى طلب، بل كلّما اخطر بالبال حدّي المطلوب خطر الوسط بالبال، مثل قضائنا بأنّ الإثنين نصف الأربعة. فقد استقصينا القول في تعديد أصناف القضايا الواجب قبولها من جملة المعتقدات من جملة المسلّمات.

فأمّا المشهورات من هذه الجملة: فمنها أيضاً هذه الأوّليّات و نحوها ممّا يجب قبولها لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها، و منه الآراء المسمّاة بالمحمودة، و ربّما خصّصناها باسم المشهورة إذ لا عمدة لها إلّا الشّهرة، و هي آراء لو خلّي الإنسان و عقله المجرّد و وهمه و حسّه و لم يؤدّب بقبول قضاياها و الاعتراف بها و لم يمل الاستقراء بظنّه القوي إلى حكم لكثرة الجزئيّات و لم يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرّحمة و الخجل و الأنفة و الحميّة و غير ذلك لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهمه أو حسّه، مثل حكمنا بأنّ سلب مال الإنسان قبيح، و أنّ الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه. و من هذا الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من النّاس و إن صرف كثيراً منهم عنه الشّرع من قبح ذبح الحيوان اتّباعاً لما في الغريزة من الرّقّة لمن تكون غريزته كذلك و هم أكثر النّاس. و ليس شيء من هذا يوجبه العقل السّاذج، ولو توهّم الإنسان نفسه و أنّه خلق دفعة تامّ[1] العقل و لم يسمع أدباً و لم يطع انفعالاً نفسانيّاً أو خلقيّاً لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء بل أمكنه أن يجهلها و يتوقّف فيها، و ليس كذلك حال قضائه بأنّ الكلّ أعظم من الجزء. و هذه المشهورات قد تكون صادقة، و قد تكون كاذبة، و إذا كانت صادقة ليست تنسب إلى الأوّليّات و نحوها إذا[1] لم تكن بيّنة الصّدق عند العقل الأوّل إلّا بنظر، و إن كانت محمودة عنده و

١- بدا: لأنها.



الصادق غيرالمحمود، و كذلك الكاذب غير الشنيع، و ربّ شنيع حق و ربّ محمود كاذب. فالمشهورات إمّا من الواجبات، و إمّا من التأديبات الصلاحية و ما تطابق عليه الشرائع الإلهية، و إمّا خلقيات و انفعاليات، و إمّا استقرائيات، و هي إمّا بحسب[1] الاطلاق و إمّا بحسب أصحاب صناعة و ملّة.

و أمّا القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلّا أنّ الوهم الإنساني يقضي بها قضاء[2] شديد القوّة لأنّه ليس يقبل ضدها و مقابلها بسبب أنّ الوهم تابع للحسّ. فما لا يوافق المحسوس لايقبله الوهم، و من المعلوم أنّ المحسوسات إذا كان لها مبادى و أصول كانت تلك قبل المحسوسات، و[3] لم تكن محسوسة، و لم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يمكن أن يتمثّل ذلك الوجود في الوهم، و لهذا فإنّ الوهم نفسه و أفعاله لا يتمثّل في الوهم، و لهذا ما يكون الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادي فإذا لمّا بلغا معاً إلى النتيجة نكص الوهم و امتنع عن قبول ما سلّم موجبه، و هذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأوّلية، و تكاد تشاكل الأوّليات و تدخل في المشبهات بها و هي أحكام للنفس في أمور متقدّمة على المحسوسات أو أعمّ منها على نحو ما يجب أن لايكون لها، و على نحو ما يجب أن يكون أو يظنّ في المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد أن لابدّ من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى، و أنّه لابدّ في كلّ موجود من أن يكون مشاراً إلى جهة وجوده. و هذه الوهميات لولا مخالفة الشرعية لها لكانت تكون مشهورة، و إنّما تثلم[4] في شهرتها الديانات الحقيقية و العلوم الحكمية و لايكاد المدفوع[5] عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدّة استيلاء الوهم على أنّ ما يمنعه الوهم و لايقبله إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر، و هو مع أنّه باطل شنيع ليس بالمشهورة بل تكاد أن تكون الأوّليات و للوهميات التي لاتزاحم من غيرها مشهورة و

١- الالهيّة و لمّا ... بحسب: - م. ٢- إلّا أنّ الوهم ... قضاء: - م. ٣- و. قام م.

٤- تثلم. بتكلّم م. ٥- المدفوع: المرفوع م.



لاينعكس. فقد فرغنا من أصناف المعتقدات من جملة المسلّمات.

و أمّا المأخوذات فمنها مقبولات، و منها تقريريّات. و أمّا المقبولات من جملة المأخوذات[1] فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل، أو من نفر، أو من إمام يحسن به الظنّ. و أمّا التقريريّات فإنّها المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو الّتي يلزم قبولها و الإقرار بها في مبادي العلوم، إمّا مع استنكار ما و تسمّى مصادرات، و إمّا مع مسامحة ما و طيب نفس و تسمّى[2] أصولاً موضوعة، و لهذه موضع منتظر.

و أمّا المظنونات فهي أقاويل و قضايا و إن كان يستعملها المحتجّ جزماً فإنّه إنّما يتبع[3] فيها مع نفسه غالب الظنّ من دون أن يكون جزم العقل[4] منصرفاً عن مقابلها، و يضعف من جملتها المشهورات بحسب بادي الرّأي غير المتعقّب و هي الّتي تخالص للذّهن لتشغله عن أن يفطن الفهم لكونها مظنونة أو كونها مخالفة للشّهرة إلى ثاني الحال، فكأنّ[5] النّفس تذعن لها في أوّل مانطّلع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الاذعان ظنّاً أو تكذيباً. و أعني بالظنّ فيها ميلاً من النّفس مع شعور بإمكان المقابل، و من هذه المقدّمات قول القائل: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. و قد تدخل المقبولات في المظنونات إذا كان الاعتبار من جهة ميل النّفس يقع هناك مع شعور بالمقابل.

و أمّا المتشبّهات فهي الّتي تشبه شيئاً من الأوّليّات و ماسمعها، أو من المشهورات، و لاتكون هي هي بأعيانها، و ذلك الاشتباه يكون إمّا بتوسّط اللّفظ، و إمّا بتوسّط المعنى. و الّذي يكون بتوسّط اللّفظ فهو أن يكون اللّفظ فيهما واحداً و المعنى مختلفاً، و قد يكون المعنى مختلفاً بحسب وضع اللّفظ في نفسه، كما يكون في المفهوم من لفظة العين. و ربّما خفي ذلك جدّاً كما يخفى في النّور إذا أخذ تارة بمعنى البصر و أخرى بمعنى الحقّ عند العقل، و قد يكون بحسب ما يعرض للّفظ في تركيبه: إمّا في نفس تركيبه، مثل قول القائل:

١- فمنها مقبولات ... المأخوذات: - م. ٢- مصادرات و إمّا ... تسمّى: - م. ٣- يتبع: يدّعي م.
٤- العقل: العقد م. ٥- فكأنّ: وكأنّ م.



فلأجل حسن بالشكوتين، أو بحسب اختلاف دلائل حروف الصلات فيه التي لا دلالة لها بانفرادها بل إنّما تدلّ بالتركيب و هي الأدوات بأصنافها، مثل ما يقال: ما يعلم الإنسان فهو كما يعلمه، فتارة هو يرجع إلى ما يعلم و تارة إلى الإنسان، و قد يكون بحسب ما يعرض للّفظ من تصريفه، و قد يكون على وجوه أخرى قد بيّنت في مواضع آخر من حقّها أن تطول فيها الفروع و تكثر. و أمّا الكائن بحسب المعنى، فمثل ما يقع بسبب إيهام العكس مثل أن يؤخذ كلّ ثلج أبيض، فيظنّ بأنّ كلّ أبيض ثلج، و كذلك[1] إذا أخذ لازم الشيء بدل الشيء، فيظنّ أنّ حكم اللازم حكمه مثل أن يكون الإنسان يلزمه أنّه متوهّم[2]، و يلزمه أنّه[3] مكلّف مخاطب فيتوهّم أنّ كلّ ما له وهم و تخيّل فهو مكلّف. و كذلك إذا وصف للشيء بما رفع منه على سبيل العرض، مثل الحكم على السقمونيا بأنّه مبرّد إذا أشبه ما يبرد من جهة. و كذلك أشياء أخر تشبه هذه. و بالجملة كلّ ما يتروّج من القضايا على أنّه بحال يوجب تصديقاً لأنّه شبيه أو مناسب لما هو بتلك الحال أو قريب منه، فهذه هي المشبّهات اللّفظيّة و المعنويّة و قد بقيت المخيّلات.

و أمّا المخيّلات فهي قضايا تقال[4] قولاً و تؤثّر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض و بسط، و ربّما زاد على تأثير التصديق، و ربّما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولنا و حكمنا في النفس أنّ العسل مرّة متهوّعة على سبيل محاكاته للمرّة فتأباه النفس و تنقبض عنه، و أكثر الناس يقدمون و يحجمون على ما يفعلونه و عمّا يذرونه إقداماً و إحجاماً صادراً عن هذا النحو من حركة النفس لا على سبيل الرويّة و لا الظنّ. و المصدّقات من الأوّليّات و نحوها و المشهورات قد تفعل فعل المخيّلات من تحريك النفس أو قبضها و استحسان النفس لورودها عليها، لكنّها تكون أوّليّة و مشهورة باعتبار و مخيّلة باعتبار، و ليس يجب في جميع المخيّلات أن تكون كاذبة، كما لا يجب في المشهورات و ما يخالف الواجب قبوله أن يكون

١- كذلك: و كذلك ما م   ٢- أنّه متوهّم: أن يتوهّم م   ٣- أنّه - أن م

٤- تقال: يقول م (ثم صحح على الهامش بخط جديد).



لامحالة كاذباً. و بالجملة التخييل المحرّك من القول متعلّق بالتعجّب منه إمّا بجودة هيئته، أو قوّة صدقه، أو قوّة شهرته، أو حسن محاكاته، لكنّا قد نخصّ باسم المخيّلات مايكون تأثيره بالمحاكاة و ربّما[1] تحرّك النفس من الهيئات الخارجة عن التصديق.

تذنيب: و نقول: إنّ إسم التسليم يقال على أحوال القضايا من حيث توضع وضعاً و يحكم بها حكماً كيف كان، فربّما كان التسليم من العقل الأوّل، و ربّما كان من اتّفاق الجمهور، و ربّما كان من انصاف الخصم.

أقول[2]: ذكر الشيخ تقسيماً بحصر[3] مواد[4] الحجج، و ذلك التقسيم ليس[5] منحصراً متردّداً بين[6] النفي و الإثبات، بل هو لأجل ضمّ بعضها إلى بعض و تقريب المتجانسات منها[7]، و إلّا فالتقسيم الغير[8] المنتشر ممّا يتعذّر[9] ههنا[10]، فلأجل ذلك اكتفينا بما قاله، فلنشتغل[11] في شرح تلك الأقسام:

قال[12]: وقائنا[13] الأوّليات، إلى آخره، أقول: العلم هو أن يحصل في الذّهن صورة مطابقة للمعلوم الخارجي، و قد عرفت أنّ ثبوت المحمول للموضوع في الوجود الخارجي قد يكون بواسطة، و قد يكون بغير واسطة، و كلّ ما لا يكون بواسطة[14] لا يتوقّف على توسّط أمر ثالث، فيكون حكم[15] الذّهن بثبوت ذلك المحمول[16] لذلك الموضوع لا يكون متوقّفاً على التّصور بثالث متوسّط، و إلّا لكان[17] ذلك جهلاً، بل كما أنّ[18] اتّصاف أحدهما بالآخر لنفس حقيقتهما[19]، كذلك حصول ماهيّتهما في الذّهن توجب على الذّهن الحكم بانتساب أحدهما إلى الآخر، لأنّ ذلك الانتساب حكم لابدّ له من علّة، و إذا لم يكن هناك متوسّط

١- و ربّما: بما م. ٢- أقول - التقسيم م ٣- بحصر: لحصر ه ت. ٤- مواد: موادّ ه ت.

٥- بحصر ... ليس: ثابتة على الهامش بخط جديد ج. ٦- بين - م ج ا م. ٧- منها - فيها ج.

٨- الغير: + المنحصر ج (أضيف على الهامش بخط جديد). ٩- يتعذّر: يتعذّر ج.

١٠- ههنا - هنا م ا ق. ١١- فلنشتغل: + الآن ج. ١٢- قال: قوله ه ت. ١٣- وقائنا - وأمّا.

١٤- بواسطة: + م ج. ١٥- فيكون حكم: تحكم ج ١٦- المحمول: المحكوم ج.

١٧- لكان: كان ه ج م ا. ١٨- كما أنّ: كان ه ج م ت آ. ١٩- حقيقتهما: حقيقتها آ.



ثالث كان ذلك معلولاً لحقيقتيهما[1]، و تصوّر العلّة يوجب تصوّر المعلول، فكما أنّ ذلك المحمول في الخارج غير محمول بتوسّط[2] بل هو محمول حملاً أوّلياً، فكذلك في الذهن يجب أن لا يكون بتوسّط شيء آخر بل يكون محمولاً عليه حملاً أوّلياً[3]. فعلى هذا كلّ ما كان محمولاً على الشيء في الخارج حملاً أوّلياً فهو أيضاً في الذهن كذلك و بالعكس، و لكن هذا إنّما يجب إذا حصل تصوّر الموضوع و المحمول على الكمال و التمام[4]، فأمّا[5] إذا لم يكن كذلك بل إنّما عرفا[6] من جهة بعض اللوازم لم يجب ما قلناه، لأنّ علّة ذلك الحمل هي حقيقة الموضوع و المحمول، فإذا لم يحصل تصوّر حقيقتيهما[7] بل المعلوم منهما بعض لوازمهما و عوارضهما فالعلّة لم تعرف من جهة عليّتها بل من جهة[8] الأجنبيّة عن المؤثّرية، فلاجرم لا يجب حصول التصديق. فعلى هذا من الأوّليات ما هو أوّلي للكلّ و هو الّذي يكون تصوّر طرفي الموضوع و المحمول[9] حاصلاً للكلّ، مثل قولنا: الشيء لا يخلو عن النفي و الإثبات، و منه ما لا يكون جليّاً[10] للكلّ مثل قولنا: الأشياء المساوية[11] لشيء واحد متساوية فإنّ ذلك ربّما يشتبه على البعض، لأنّ تصوّر مفرداته غير حاصل بالتمام.

قال[12]: «و أمّا المشاهدات» إلى آخره. أقول: بيّنّا أنّ المحمول الّذي يكون حمله أوّلياً في نفس الأمر فإنّه لابدّ و أن يكون حمله أوّلياً في الذهن[13]، فأمّا الّذي لا يكون حمله أوّلياً في نفس الأمر[14] فإنّه يستحيل أن يكون حمله أوّلياً في الذهن، لأنّ المحمول من حيث هو هو ممكن الحصول، فإذا التفت إليه من حيث هو هو وجب أن يعتقد فيه الإمكان حتّى يكون ذلك الاعتقاد[15] مطابقاً للمعتقد، و الممكن[16] من حيث هو ممكن لا يجب أن يكون حاصلاً،

١- لحقيقتيهما: لحقيقتها أ. ٢- بتوسّط: + شيء آخر م. ٣- فكذلك ... أوّلياً: - أ.
٤- الكمال و التمام: التمام و الكمال ج. ٥- فأمّا: و أمّا ج م. ٦- عرفا. عرفنا د م.
٧- حقيقتيهما: حقيقتها خ. ٨- جهة: الجهة ج ت. ٩- المحمول: + عليه د.: + عنه ت م.
١٠- جليّاً: بيّناً م ت ا د ج. ١١- المساوية: المتساوية ج ت. ١٢- قال: قوله د ت.
١٣- الذهن: + لأنّ المحمول من حيث هو هو ذاتيّ تنظر عليها. ١٤- الأمر: - ت.
١٥- الاعتقاد: - ت. ١٦- الممكن: المعتقد ج



فإذن[1] الالتفات إليه من حيث هو هو لا يوجب العلم بحصوله، بل إنّما يعلم حصوله من العلم بسببه. و ذلك ليس هو ذات الموضوع و جوهره و إلّا لكان ذلك المحمول غنيّاً عن الواسطة في ثبوته للموضوع، بل سببه هو تلك الواسطة. فإذن[2] ذلك المحمول لايعلم حصوله إلّا من جهة العلم بتلك الواسطة. فظاهر[3] أنّ المحمول الّذي لايكون أوّليّاً في نفسه[4] استحال أن يكون أوّليّاً عند العقل.

ثمّ إنّه ربّما يقع الاحساس بثبوت ذلك المحمول لجزئيّات[5] ذلك الموضوع و يحصل في النفس من ذلك عقد قويّ، لكنّه لا يعتقد[6] اعتقاداً كلّيّاً، لأنّ الإحساس إنّما[7] يكون بالجزئيّات دون الكلّيّات، فالحسّ لا يفيد اعتقاداً كلّيّاً يقينيّاً قطّ[8] إلّا إذا عضده العقل، فالحكم الكلّي بكون[9] النار محرقة و الشمس نيّرة غير مستفاد من الحسّ وحده[10]، و كيف و الحسّ لا سبيل له إلّا إلى إدراك هذه النار[11] في هذا الوقت في هذا المحلّ[12]، فأمّا الحكم الكلّي فإنّما يحصل بطريق آخر، و لعلّ[13] تلك الاحساسات الجزئيّة سبب لاستعداد النفس لقبول ذلك العقد الكلّي من المبدء الفيّاض. و لأجل أنّ الحسّ لا يفيد اليقين الكلّي أخره الشيخ عن درجة الأوّليّات و أيضاً[14] فلأنّ الحسّ لا يفيد الاعتقاد[15] المطابق للمحسوس إلّا إذا تأيّد بحكم العقل؛ و لذلك[16] فإنّ[17] الحسّ[18] قد يدرك الكبير صغيراً من البعيد[19]، و الصغير كبيراً في الماء، و الساكن متحرّكاً كما يعرض لمن[20] في السفينة من تخيّله حركة الساحل، و المتحرّك ساكناً كما[21] في الظلّ. ولولا[22] فصل العقل و تميّزه[23] بين[24] الحقّ و الباطل من

١- فإذن: فإذا ج. ٢- فإذن: فلأنّ ت. ٣- فظاهر: فظهر هـ. ٤- نفسه: نفس الأمر د.

٥- لجزئيّات: بجزئيّات ج، هـ، أ. ٦- لا يعتقد: لا يفيد م، ت. ٧- إنّما: إنّما أ. ٨- قطّ: فقط د، ت.

٩- بكون: - أ. ١٠- وحده: - ج. ١١- النار: الباب أ: - ش.

١٢- و كيف و الحسّ ... هذا المحلّ: - ت. ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.

١٣- و لعلّ: فلعلّ م، و الّا ت. ١٤- أيضاً: - آ. ١٥- الاعتقاد: اعتقاداً م.

١٦- و لذلك: بذلك س. فذلك ج. كذلك م. ١٧- فإنّ: فلأنّ ج. ١٨- و لذلك فإنّ الحسّ: - آ.

١٩- البعيد: البعد مع ج. ٢٠- لمن: - ش، هـ. ٢١- كما: - أ. ٢٢- ولولا: فلولا م.

٢٣- فصل العقل و تميّزه: الفصل الحقّ و تمييزه هـ، ش. ٢٤- بين: من م.

... بها

ذلك لاختلاط[1] الصّواب بالغلط، و إذ[2] لامندوحة للحواسّ عن تخفيف العقل وجب تقديمه عليها.

و أمّا قوله: «و كقضايا اعتبارية بمشاهدة قوى[3] أخرى» يريد[4] به أنّ الّذي يحكم بيننا[5] بأنّ لنا فكراً و ذكراً[6] و شهوة و غضباً[6] ليس من قبيل الحواسّ، بل نفسنا النّاطقة هي الحاكمة بذلك، و لمّا كان المدرك للمحسوسات ليس هو جوهر النّفس بل قوى جسمانيّة هي من شعب النّفس، لاجرم جعل المدرك للمحسوسات غير المدرك[7] لهذه الأمور.

فإن قيل: لماذا[8] أخرج الشّيخ هذا الصّنف من القضايا عن الأوّليّات؟ فنقول[9]: لأنّ الأوّلي قضيّة كلّيّة لايتوقّف تصديق الذّهن بها[10] إلّا على تصوّر موضوعها و محمولها على الوجه الكلّي، و هذا الصّنف من القضايا ليس[11] من قبيل الكلّيّات. و أيضاً فالتّصديق بها لايتوقّف على تصوّر طرفيها أوّلاً، فإنّ علم الإنسان بألمه لايتوقّف على[12] تصوّره لحقيقة[13] الألم أوّلاً[14]، بل على نفس حصول الألم فيه سواء كان متصوّراً لحقيقة[15] الألم أو لم يكن، فظهر الفرق بين هذا الباب و بين الأوّليّات.

قال[16]: «و أمّا المجرّبات» إلى آخره. أقول[17]: لسائل أن يسأل فيقول: حاصل التجربة هو الحكم الكلّي بثبوت محمول لموضوع[18] لمشاهدة[19] ذلك في أمور جزئيّة، و هذا هو الاستقراء، و الاستقراء كما سيأتي[20] لايفيد العلم، فكيف جعلتم التجربة مفيدة لليقين؟

فنقول: الفرق بين التجربة و الاستقراء أنّ المشاهدات الجزئيّة إذا جعلت حجّة على

١- لاختلاط: الاختلاط. ٢- و إذ: فإذن م، و إذن ش. ٣- قوى: لقوى م.

٤- يريد: فنقول المراد ش، فيريد ج. ٥- بيننا: منا م، ب.

٦- و ذكراً و شهوة و غضباً: - أو ذكراً أو شهوة أو غضباً م، ت. ٧- المدرك: المذكور.

٨- لماذا: لم ج. ٩- فنقول: فقلنا م، ت. ١٠- بها: لها م. ١١- ليس: ليست ج، م.

١٢- على: - ت. ١٣- لحقيقة: بحقيقة ج. ١٤- أوّلاً: و الألم. ١٥- لحقيقة: بحقيقة ج.

١٦- قال: قوله م، ت. ١٧- أقول: فأقول م. ١٨- لموضوع: الموضوع ج، ت.

١٩- لمشاهدة: بمشاهدة م. ٢٠- كما سيأتي: - م، ت.



الحكم[1] الكلّي كان ذلك استقراء، و أمّا إذا ضمّ إليها قياس آخر كان ذلك تجربة، مثاله أنّ[2] السقمونيا إذا عرض له إسهال الصفراء، و شوهد ذلك على سبيل التكرار، ثم عرف[3] بالعقل أنّه ليس اتفاقيّاً، فإنّ الاتفاقيات لاتكون دائمة و لاأكثرية، عرف أنّ ذلك من أفعال السقمونيا. و[4] إذ ليس ذلك اختيارياً عرف أنّه يجب أن يكون طبيعياً. و إذ[5] ليس ذلك[6] عن[7] جسميّته[8] و إلّا تساوت الأجسام في ذلك الفعل، عرف أنّ ذلك عن قوّة حاصلة فيه، فحينئذٍ[9] يقضى بأنّ السقمونيا، الّتي في بلادنا، يسهل الصفراء إذا كان المنفعل مستعداً. فالمفيد لهذا الحكم ليس مجرّد المشاهدات الجزئيّة، بل المشاهدات الجزئيّة[10] إذا خالطها القياس المذكور أفادت[11] اليقين، فلمّا إنّا اقتصر على المشاهدات في بيان الحكم الكلّي كان ذلك استقراء، و هو لايفيد اليقين.

و لقائل أن يقول: إنّا لو فرضنا أنّ لاناس إلّا في بلاد السودان، فلا[12] يتكرّر على الحسّ إنسان إلّا أسود، فهل يوجب ذلك[13] أن يقع الاعتقاد بأنّ كلّ إنسان أسود؟ فإن لم يوقع[14] فلم صار تكرير يوقع و تكرير لايوقع، و إن[15] أوقع فقد أوقع خطأ و صارت التجربة غير موثوق[16] بها؟

فنقول: التجربة لاتفيد علماً كلّيّاً مطلقاً[17] بل بشرط، و هو أنّ هذا الشيء الّذي تكرّر[18] على الحسّ في الناحية الّتي فيها تكرّر[19] الاحساس يلزمه[20] الأثر المخصوص في الأكثر[21]، فيكون كلّياً بهذا الشرط لاكلّيّاً مطلقاً. و على هذا الولادة إذا أخذت من حيث هي ولادة عن

١- الحكم: حكم ت. ٢- أنّ: - م ت. ٣- عرف: ا، لك ج، ت، م، ه (لم تنطبق عليها)

٤- و: - ج. ٥- إذ: إن ت ا ه. ٦- ذلك: - م ا ه. ٧- عن: من م.

٨- جسميّته: جسميّة ج. ٩- فحينئذ: و ج. ١٠- المشاهدات الجزئيّة: - م ا ت.

١١- افادت: افاده ا ج ت. ١٢- فلا: ولا م. ١٣- ذلك: - م ا ت. ١٤- لم يوقع: لم يقع ج.

١٥- و إن: فإن ج. ١٦- موثوق: موثق ه (ثم صحح بخط جديد). ١٧- مطلقاً: - ت ا ق.

١٨- تكرّر: متكرّر م ا ت. ١٩- فيها تكرّر: تكرّر فيها م ا ت، تكرّر ج.

٢٠- بل بشرط ... يلزمه: - آ. ٢١- في الأكثر: - ا.



ناس سود[1] أو عن ناس في بلاد كذا صح الحكم الأكثري، و الحكم بتلك الأكثرية[2] يقين دائم غير متغير. فأمّا[3] إن[4] أُخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط لم تكن التجربة مفيدة، لإنّ تلك التجربة كانت في ناس[5] سود في بلاد مخصوصة و النّاس المطلقون غير النّاس السّود. و لهذا السّبب يقع الغلط كثيراً في[6] التجربة لأجل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذّات. فإنّ الشّيء إذا كان يوجد عند وجوده أثر[7] فإن كان ذلك الأثر[8] عن وصف عامّ و الوصف العامّ مقارن[9] للوصف الخاصّ فالوصف[10] الخاصّ أيضاً مقارن للحكم، و إن كان[11] ذلك لوصف[12] مساوٍ لوصفه[13] الخاصّ المساوي مقارن للحكم، وإن كان لوصف[14] خاصّ أخصّ من الطّبيعة الّتي للشّيء، فذلك الوصف الخاصّ عسى أن يكون هو الّذي تكرّر[15] علينا في امتحاننا و يكون ذلك ممّا يلزم[16] الكلّيّة المطلقة و يجعلها كلّيّة أخصّ من الكلّيّة المطلقة. و تكون[17] الغفلة عن ذلك مغلطة لنا في التجربة، فإنّ في[18] مثل ذلك و إن كان لنا[19] يقين بأنّ الشّيء الفلاني يفعل كذا لكن لا يكون لنا يقين بأنّ كلّ ما يوصف بذلك الشّيء يفعل ذلك الأثر. فظهر[20] أنّ الإحساس بالجزئيّات إذا انضمّ إليه[21] القياس المذكور لم يفد اليقين الكلّي، بل يفيد اليقين بأكثريّة[22] ذلك الحكم في البلاد الّتي تكرّر[23] الإحساس بذلك. فإنا أخذ مع هذه القيود[24] كانت التجربة تفيد الحكم الكلّي الدّائم، فإنّ أكثريّة ذلك الحكم حكم دائم، و إن أخذ لا مع هذه القيود لم تكن التجربة مفيدة لليقين بل ربّما أفادتنا[25] ظنّاً غالباً. فإن[26] كان ضرب

١- سود: سوداء ق. ٢- بتلك الأكثرية: بتلك الأكثرى ه د ث. ٣- فأمّا: و أمّا ج د آ.
٤- إن: بذات. ٥- في ناس: للناس ه. ٦- في: من مج د آ. ٧- أثر: أمر ج د ث.
٨- الأثر: الأمر ج ا ث. ٩- مقارن: مقابل ع: يقارن مج. ١٠- فالوصف: و الوصف م.
١١- كان: ثابتة على فوق السطر بخط جديد ه. ١٢- لوصف: الوصف مج د م.
١٣- لوصفه: الوصف أ د لم صحيح بخط جديد). ١٤- لوصف: للوصف م.
١٥- تكرّر: غير مكرّر ت ه (لم صحيح بخط جديد). ١٦- يلزم: يلزمه ق. ١٧- و تكون: فتكون ج.
١٨- في: - مج. ١٩- لنا: - ج. ٢٠- فظهر: و ظهر م: فالظهر آ. ٢١- إليه: إليها ج.
٢٢- بأكثريّة: آ. ٢٣- تكرّر: يكون آ. ا نيها م. ٢٤- القيود: + ر ج.
٢٥- أفادتنا: أفادنا مج د آ: أفاده ٥ ج د ث. ٢٦- فإن: و إن ج.



من التجربة تبعه يقين كلّي حتم على غير[1] الشرط المذكور فينبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة بل عن السبب المباين الّذي يفيد اليقين و هو العقل الفعّال، و تكون التجربة كالمعدّة و ليس أيضاً بذلك المعدّ الملزم[2] الّذي هو القياس بل معدّ فقط. فالفرق بين المحسوس و المستقرى و المجرّب أنّ الحسّ لا يفيد رأياً كلّياً، و هذان قد يفيدان. و الفرق بين المستقري و المجرّب[3] أنّ المستقري لا يوجب[4] يقيناً كلّياً أصلاً بل ظنّاً غالباً، و المجرّب يوجب كلّياً[5] بالشرط المذكور لاعتضاد التجربة بالقياس.

قال[6]: و منها[7] يجري مجرى المجرّبات الحدسيّات إلى آخره؛ أقول: استعداد النفس[8] لاكتساب التصوّرات و التصديقات يسمّى ذهناً، وجودة ذلك الاستعداد يسمّى فهماً، و جودة حركة النفس إلى اقتناص[9] الحدود الوسطى من تلقاء نفسها يسمّى حدساً. و هذا القسم شديد المناسبة للمجرّبات لأنّك إذا شاهدت اختلافات تشكّل النور في القمر عند اختلاف أوضاعه من الشمس، و ضممت إليه القياس المذكور[10] من أنّ ذلك لو كان اتّفاقيّاً لما كان دائماً، عرفت[11] أنّه من الآثار الفائضة من جرم الشمس[12]. فظاهر[13] أنّ التجربة كما أنّها لا يتمّ إلّا بمشاهدة و قياس، فكذلك[14] هذه الحدسيّات، لكنّ المشكل هو الفرق بينهما. و الممكن فيه[15] أن يقال: اختلاف تشكّل نور القمر عند اختلاف أوضاعه من الشمس لا يتوقّف على فعل يفعله الانسان حتّى يعرف بواسطة[16] ذلك المطلوب، بل ما هو الدليل[17] و العلامة لذلك حاصل[18] في نفسه، فمن تنبّه له عرف منه[19] أنّ نور القمر مستفاد من الشمس، فأمّا

١- غير: عين ش. ٢- المعدّ الملزم: بل المعدّ الملزوم ج. ٣- أنّ الحسّ ... و المجرّب: - م.
٤- لا يوجب: لا يفيد ج. ٥- كلّيا: كلّية ج م. ٦- قال: قوله ه ت. ؛ - م.
٧- منها: ما ج، ت، ه، أ. ٨- النفس: - م. ٩- إلى اقتناص: لاقتراض م. ١٠- المذكور: - ه.
١١- عرفت: عرف ج. ١٢- الشمس: النفس ت، م، ه (ثم صحّح بخط جديد).
١٣- فظاهر: و ظاهر أ. : فظهر ه. ١٤- فكذلك: كذلك ش. ١٥- فيه: - ه.
١٦- بواسطة: بواسطته ج. ١٧- بل ما هو الدليل: - ج. ١٨- لذلك حاصل: حاصل لذلك ه.
١٩- منه: - ج.

بها



حصول الاسهال من السقمونيا فإنّه موقوف[1] على أن يتناوله الإنسان باختياره حتّى يظهر عنه بعد ذلك الاسهال. فكلّ ما كان[2] تعرّف المطلوب منه[3] موقوفاً على فعل الانسان فذلك يسمّى تجربة. و ما لايكون كذلك، بل يكون ذلك[4] المثل حاصلاً له[5]، إلّا أنّه موقوف[6] على تنبّه المتنبّه[7]، فهو[8] يسمّى حدساً.

ثمّ لقائل أن يقول: إن[9] كان اختلاف تشكّلات[10] القمر عند اختلاف قربه و بعده من الشمس يستحيل أن يكون إلّا إذا كان نور القمر مستفاداً[11] من الشمس، و العلم بذلك ضروريّ، فذلك[12] في[13] الأوّليّات. و إن لم يكن[14] كذلك فلابدّ فيه[15] من البرهان، فلايكون[16] من مبادي البرهان، بل من الأمور المطلوبة بالبرهان. ثمّ إنّ ابن[17] الهيثم المهندس[18] عمل[19] رسالة ذكر فيها[20] أنّ عدد المقدّمة غير واجبة[21].

قال[22]: «و كذلك القضايا المتواترة[23] التي تخبرها. أقول: الأخبار إذا تطابقت و[24] توافقت، و علمنا أنّ المخبرين لم يلق بعضهم بعضاً و ليس هناك احتمال المواطأة و الموافقة على الكذب، فعند ذلك يحصل اليقين بموجب أخبارهم. و لمّا كانت الأخبار لاتفيد اليقين[25] إلّا عند الجزم بأنّها ليست من الأكاذيب، و ذلك الجزم تارة يحصل[26] من كثرة المخبرين و تارة من سائر القرائن، لاجرم بطل قول من قال: إنّ لتلك الشهادات[27] عدداً معيّناً إذا[28] بلغت إليه أفادت اليقين

١- موقوف : متوقف ج. ٢- كان : تكون هـ. ٣- منه : ... ٤- ذلك : ذكرا.
٥- له : - مج، آ. ٦- موقوف : متوقف مج، آ. ٧- المتنبّه. ...
٨- فهو : فذلك مج. ٩- إن : لما مج. ١٠- تشكلات : - مج. ١١- مستفادا : - ج.
١٢- فذلك : فمثل ذلك مج. ؛ وكلّ ذلك آ، ت. : فكلّ هـ. ١٣- في : من هـ.
١٤- لم يكن : كان ليس ج، م. ١٥- فلابدّ فيه : - م. ١٦- فلايكون : ولا يكون ...
١٧- إنّ ابن : لابن مج. ١٨- المهندس : - ج. ١٩- عمل : - مج. ٢٠- ذكر فيها : بيّن مج.
٢١- ثم لقائل أن يقول ... واجبة : - آ. ٢٢- قال : ... ٢٣- المتواترة : المتواترة مج.
٢٤- تطابقت و : + تواترت م. ٢٥- اليقين ... ٢٦- تارة يحصل : يحصل تارة ...
٢٧- الشهادات. الشهادة هـ. ٢٨- إذا : ...



و أذا لم تبلغ[١] لا تفيد[٢]، وإنّه ربّما انضمّت القرائن إلى عدد فتفيد[٣] اليقين[٤]، ثمّ يوجد ذلك العدد خالياً عن تلك القرائن فلا يفيد. فإذن[٥] الحقّ ما ذكره الشيخ من أنّ حصول اليقين يعرّف حصول العدد، لا أنّ حصول العدد يعرّف حصول اليقين.

واعلم أنّ المتواترات و المجرّبات و الحدسيّات و إن كانت مفيدة لليقين على الوجه المذكور لكن لا يمكن إثباتها على المنكر، لأنّها إنّما[٦] تفيد اليقين بقرائن[٧] لا تنضبط، و لا يمكن حصرها و ذكرها على المنكر، و يتعذّر[٨] الاحتجاج بها.

قال[٩]: و أمّا القضايا الّتي معها قياساتها إلى آخره[١٠]. أقول: إنّك قد عرفت أنّ كلّ محمول يكون بينه و بين موضوعه[١١] واسطة، فإنّه ما لم يحصل للعقل[١٢] شعور بتلك الواسطة امتنع منه الحكم[١٣] الجزم بحمل ذلك المحمول على ذلك[١٤] الموضوع. لكن[١٥] ربّما تكون تلك الواسطة حاضرة عند العقل لا يحتاج في اكتناصها إلى طلب و كسب[١٦]، فحينئذ يحكم الذّهن بحمل ذلك المحمول على ذلك الموضوع لأجل ذلك الوسط[١٧]، فيكون ذلك بالحقيقة قياساً حاضراً في الذّهن غنيّاً عن الكسب و الطّلب. فإنّا علمنا أنّ الأربعة زوج، و الأربعة[١٨] لأجل أنّها منقسمة بمتساويين صارت موصوفة[١٩] بالزّوجيّة، فالانقسام بمتساويين[٢٠] متوسّط بين الأربعة و الزّوجيّة و هو[٢١] حاضر في الذّهن فإذا[٢٢] خطر بالبال الموضوع و هو الأربعة، و المحمول و هو الزّوجيّة، و الوسط[٢٣] حاضر و هو[٢٤] الانقسام بمتساويين[٢٥] ، حكم

١- لم تبلغ : + إليه د ، ت. ٢- لا تفيد : لم يفد ج. ٣- فتفيد : يفيد م ، ت . فيفيد ج.
٤- اليقين . النفس ج. ٥- فإذن فإذن : فلأن ش. ٦- إنّما : - ج.
٧- بقرائن : لقرائن ج ، ف ، ث. ٨- يتعذّر : تعذّر ج. ٩- قال : قوله د ، ش.
١٠- إلى آخره : - د ، ج ، م ، ت. ١١- موضوعه . موضعه ش. ١٢- للعقل : - ج ، ق.
١٣- الحكم : + في ج. ١٤- ذلك : - ج. ١٥- لكن : ولكن ج.
١٦- في اكتناصها إلى طلب و كسب : إلى كسب و طلب في اكتناصها د ، ت.
١٧- ذلك الوسط : تلك الواسطة م. ١٨- و الأربعة : - م. ١٩- موصوفة . موضوعة ج.
٢٠- بمتساويين : بالمتساويين د ، ت. ٢١- هو : ثمّ م. ٢٢- فإذا : و إذا ج.
٢٣- الوسط : المتوسّط د ، ت. ٢٤- هو : + لا أ. ٢٥- بمتساويين : بالمتساويين د ، ت.

للذهن حينئذ بأنّ الأربعة زوج لأجل الواسطة المذكورة. و الدّليل على أنّ حمل الزّوجية على الأربعة بتوسط الانقسام بالمتساويين[1] أنّا متى جهلنا ذلك جهلنا الزّوجية، و ذلك[2] مثل شكّنا في أنّ الثّمانية و التسعين هل هو[3] زوج أم لا لشكّنا[4] أنّه هل ينقسم بمتساويين أم لا؟ و متى علمنا ذلك علمنا الزّوجية. فظهر أنّ الزّوجية ليست من المحمولات الأوّليّة بل بينها و بين الموضوع وسط، و السرّ فيه ما بيّنّا[5] أنّ الشّيء ذا السّبب لا يعلم بالحقيقة[6،7] إلّا من جهة العلم بسببه.

قال[8]: و منها المشهورات، إلى آخره. أقول: المشهورات منها[9] يشتبه[10] بالأوّليّات، و وجه الفرق ظاهر، فإنّ الأوّلي هو الّذي يكون حمله على موضوعه في الوجودين حملاً أوّلاً[11] لا ثانياً، أي لا يكون حمله بتوسّط، فإنّ المحمول على غيره بتوسّط شيء آخر كان حمله بعد حمل ذلك الشّيء، فلا يكون حمله عليه أوّلاً بل ثانياً. و هنا[12] إنّما يظهر إذا لم يكن للعقل[13] في ذلك[14] الحكم موجب آخر[15] إلّا مجرّد[16] حضور طرفي[17] الموضوع و المحمول. أمّا[18] إذا كان هناك أسباب أخرى[19] من الرّقّة و[20] الأنفة، أو[21] المحبّة، أو العادة، أو الحمل على النّظام الكلّي و المصلحة العامّة، فحينئذ لا يعرف أنّ الموجب لحكم العقل بذلك هو نفس حضور[22] طرفي الموضوع و المحمول أو[23] ذلك لأسباب أخرى[24]. فإذا أردت أن تمتحن ذلك فعليك بأن تقدّر نفسك كأنّك خلقت[25] في هذه الحالة[26]، و أن لا تلتفت

١- بالمتساويين: بمتساويين ف؛ ج؛ م. ٢- و ذلك: - م. ٣- هو: هي ف.

٤- لشكّنا: في ج؛ م. ٥- ما بيّنّا: - ج. ٦- بالحقيقة: - ف. ٧- الأوّليّة بل ... بالحقيقة: - آ.

٨- قال: قوله ف؛ ت. ٩- منها: م؛ ج. ١٠- يشتبه: يشبه ف؛ ت. ١١- أوّلاً: أوّليّاً ف؛ ت؛ م؛ آ.

١٢- هنا: هو ج. ١٣- للعقل: العقل ت. ١٤- ذلك: + للحكم ج. ١٥- آخر: - ف.

١٦- مجرّد: مجرّدات. ١٧- طرفي: طالبي مج. ١٨- أمّا: و أمّا ج، إلّا مج.

١٩- أخرى: أخر ت؛ م: أخر ف؛ ج. ٢٠- و: أو ف؛ ت. ٢١- أو: و ج.

٢٢- هو نفس حضور: و هو حضور نفس ج. ٢٣- أو: إلّا ق؛ ج.

٢٤- ذلك لأسباب أخرى: تلك الأسباب الأخر ف؛ ج؛ ت؛ م. ٢٥- خلقت: خلقت مج.

٢٦- الحالة: الحال ج.

إلى[١] مقتضيات العادات و أحكام سائر القوى من الرقّة و الرأفة، و تجرّدت عن كلّ ما تعوّدته و ألفته[٢] من القضايا المصلحيّة، ثمّ عرضت على عقلك حينئذ[٣] طرفي الموضوع و المحمول، فإن كان نفس حضورهما[٤] يوجب حكم العقل بتلك النسبة كانت القضيّة أوّليّة، و إلاّ كانت مشهورة، و هو مثل قولك الكذب قبيح، فإنّ السّبب في شهرته تعلّق المصلحة العامّة به، و قولنا: أنّ الإيلام قبيح، و السّبب فيه هو[٥] الرقّة، و الدّليل على أنّ ذلك ليس من الأوّليّات أنّا[٦] عند الفرض المذكور إذا عرضنا على العقل أنّ الشيء لايخلو عن النفي و الإثبات، و عرضنا عليه أنّ الكذب قبيح، وجدنا العقل حاكماً بالأوّل و متوقّفاً في الثاني، فعرفنا أنّ ذلك ليس[٧] من[٨] المحمولات الأوّليّة.

ثمّ إنّ المشهور قديكون صادقاً، و قديكون كاذباً. و الصّادق قديكون أوّليّاً، و قد لايكون، بل يحتاج في إثباته إلى البرهان، فإنّ كلّ أوّلي لابدّ و أن يكون مشهوراً لكنّه لاينعكس. فعلى هذا السّبب في الشهرة إمّا كونه أوّليّاً، أو تعلّق النظام الكلّي به، أو الانفعالات[٩] النفسانيّة معاً[١٠] ذكرناه، أو[١١] الاستقراء العامّ، أو الاستقراء الخاصّ، فإنّ في كلّ مذهب أموراً مشهورة عندهم و ربّما لاتكون مشهورة عند من يخالفهم.

و أمّا الوهميّات فهي القضايا الكاذبة الّتي يقضي بها الوهم في غير المحسوسات، فإنّ الوهم تابع للحسّ، فيكون قضاياه[١٢] في غير المحسوس كاذباً. و إنّما يعرف كذب الوهم من وجوه:

الأوّل: أنّه ينكر موجوداً غيرمحسوس، ثمّ أنّه يساعد على كلّ المقدّمات الموجبة لذلك[١٣] الموجود، ولوكان حكمه[١٤] الأوّل صادقاً لماحكم بمايوجب نقيض[١٥] حكمه

١- إلى : في مج. ٢- ألفته : ألفيته ج. ٣- حينئذ : - ج. ٤- حضورهما : حضورها ج.

٥- هو : - د، ف. ٦- أنّا : إنّا ج. ٧- ليس : ليست م. ٨- من : عن مج.

٩- الانفعالات : انفعالات م. ١٠- معاً : كما ج. ١١- ذكرناه أو : ذكرناه و مج : ذكرناه أوّلاً أو د.

١٢- قضاياه : قضاياها ت، د، م. ١٣- لذلك : ـ المحسوس مج. ١٤- حكمه : الحكم د، ت.

١٥- نقيض : نقض ج.



الثاني[١] أنّ ذاته و نفسه غير محسوس مع أنّه موجود، فكلن حكمه بأنّ كلّ موجود محسوس كاذباً.

فإن قيل: هذه القضايا شبيهة بالأوّليات في قوّتها و ظهورها، ثم إنّه تبيّن بالعقل كذبها، فإذن[٢] هذه المبادي لاتعرف حقيقتها و لايتميّز خطائها عن صوابها إلّا بعد التأمّل و الفكر[٣]، فيكون المبدأ محتاجاً إلى ذي المبدأ فيكون دوراً.

فنقول: الجزم بإثبات المحمول للموضوع قديكون لمجرّد[٤] حضور صورتيهما[٥] في الذهن، و قديكون لسبب[٦] آخر مثل الحسّ، أو الوهم، أو العادات، أو[٧] الانفعالات. فإن كان ذلك الحمل لذاتيهما[٨] كان مجرّد حضورهما كافياً في حصول[٩] تلك النسبة، فيكون الأوّلية الذهنية مطابقة للأوّلية الخارجية. و إن لم يكن كذلك بل[١٠] السبب فيه شيء[١١] ممّا ذكرناه لم يجب أن يكون ذلك الجزم يقيناً، و كيف و الوهم عاجز عن إدراك ما ليس بمحسوس، و حكم الحاكم فيما لايدركه و لايحيط به[١٢] لايكون في محلّ الوثوق و الصواب.

و بقي هذا النهج غنيّ عن الشرح[١٣].

١- الثاني: و الثاني م.   ٢- فإذن: فإنّ م د ت.   ٣- الفكر: التفكّر ت د م.

٤- لمجرّد: بمجرّد ت.   ٥- صورتيهما: صورتهما د م آ.   ٦- لسبب: بسبب م ج ل آ.

٧- أو: و آ.   ٨- لذاتيهما: لذاتهما آ م.   ٩- حصول: حضور ت.   ١٠- بل: - آ.

١١- شيء: + أعم م.   ١٢- به: - ت د م.   ١٣- الشرح. + و الله أعلم.

النّهج السّابع
و فيه الشّروع في التّركيب الثّاني[1] للحجج[2]

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى القياس و الاستقراء و التمثيل: أصناف ما يحتجّ به في إثبات شيء لا مرجع فيه إلى التبول و التّسليم أو فيه مرجع إليه لكنّه لم يرجع إليه ثلاثة: أحدها القياس، و الثّاني الاستقراء و ما معه، و الثّالث التّمثيل و ما معه.

فأمّا الاستقراء فهو الحكم على كلّي بما يوجد في جزئيّاته الكثيرة، مثل حكمنا بأنّ كلّ حيوان يحرّك عند المضغ فكّه الأسفل استقراءً للنّاس و الدّوابّ البريّة و الطّير. و الاستقراء غير موجب للعلم الصّحيح، فإنّه ربّما كان ما لم يستقرء بخلاف ما استقرئ، مثل التمساح في مثالنا، بل ربّما كان المختلف فيه و المطلوب بخلاف حكم جميع ما سواه.

و أمّا التّمثيل فهو الّذي يعرفه أهل زماننا بالقياس و هو أن يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه، و هو حكم على جزئيّ بمثل ما في جزئيّ آخر يوافقه في معنى جامع. و أهل زماننا يسمّون المحكوم عليه فرعاً، و الشّبيه أصلاً، و ما اشتركا فيه معنى و علّة. و هذا أيضاً ضعيف، و آكده أن يكون المعنى الجامع هو السّبب أو العلامة لكون[3] الحكم في المسمّى أصلا.

١- الثاني. = الّذي م. - و هو ألّذي ج؛ ميم؛ أ. ٢- للحجج : للحكمة ج. ٣- لكون. بكون م.

و أمّا القياس فهو المعدود من قول مؤلّف من أقوال إذا سلّم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر. و إذا أوردت القضايا في مثل هذا الشيء الّذي يسمّى قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً، سمّيت حينئذ مقدّمات. فالمقدّمة[1] قضيّة صارت جزء قياس أو حجّة، و أجزاء هذه الّتي تسمّى مقدّمة الذّاتية الّتي تبقى بعد التّحليل إلى الأفراد الأوّل الّتي لا تركيب للقضيّة من قِبَل منها تسمّى حينئذ حدوداً، و مثال ذلك: كلّ ج ب، و كلّ ب ا، يلزم منه[2] أنّ كلّ ج ا، و كلّ واحد من قولنا: كلّ ج ب، و كلّ ب ا، مقدّمة، و ج، و ب، و ا، حدود، و قولنا: فكلّ ج ا، نتيجة. و المركّب من المقدّمتين على نحو ما مثّلناه حتّى لزم عنه هذه النّتيجة هو القياس. و ليس من شرطه أن يكون مسلّم[3] القضايا حتّى يكون قياساً، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياه لزم عنها[4] قول آخر. فهذا شرطه في قياسيّته، فربّما كانت مقدّماته غير واجبة التّسليم و يكون القول قياساً، لأنّه بحيث لو سلّم ما فيه على غير واجبه كان يلزم عنه قول آخر.

أقول[5]: الحجّة كما ستعلم لا تركّب إلّا من القضايا، و القضايا تركّب من المفردات، فتركيب الحجّة عنها[6] يقع في الدّرجة الثّانية.

قال[7]: و أصناف ما يحتجّ به في إثبات شيء، إلى قوله: و الثّالث التّمثيل و ما معه، أقول: معناه[8] أنّ أقسام الأدلّة في إثبات مطلب ليس حجّة نقليّة[9] واجبة القبول، و[10] إن كانت الحجّة النّقليّة حاصلة[11] لكنّه لا ترجع إليها و لا يتمسّك بها، و بالجملة فأصناف ما يحتجّ به من الأدلّة الغير النّقليّة ثلاثة: القياس و الاستقراء و التّمثيل، و قد عرّفنا في أوّل هذه الشّرح كيفيّة هذا الحصر، و نعني بما مع الاستقراء القياس[12] المقسّم[13] الّذي يسمّى الاستقراء التّامّ و بما مع التّمثيل ممّا يذكره الجدليّون من إلحاق الغائب بالشّاهد بواسطة الطّرد و العكس و السّبر و التّقسيم.

١- فالمقدّمة: و المقدّمة م. ٢- منه: عنه م. ٣- مسلّم: المقدّمات م.
٤- عنها: لذاته م. ٥- أقول: التّفسير م: التّفسير أقول أ. ٦- عنها: - ت، ه، ج.
٧- قال: قوله م، ت. ٨- معناه: - ج. ٩- نقليّة: منقليّة ت. ١٠- و: أو ج.
١١- حاصلة: + له ج. ١٢- القياس: - آ. ١٣- المقسّم: و هو ه، ت، م.



قال[۱]: وأمّا[۲] الاستقراء، إلى آخره؛ أقول: الاستقراء هو إثبات أنّ كلّياً موجب على كلّي آخر أو مسلوب عنه لوجود ذلك الأوّل في موضوعات الكلّي الثاني[۳] و جزئيّاته، فالكلّي الأوّل و هو المحمول كالطّرف[۴] الأكبر، و الكلّي الثاني حقّه أن يجعل حدّاً أوسط، و موضوعاته[۵] حقّها أن تكون صغريات[۶]. لكن إذا جعل[۷] الكلّي الثاني[۸] كالأصغر، و جعل[۹] موضوعاته في مكان الأوسط، كان ذلك استقراء، مثاله إذا قلنا: الإنسان و الثور و الفرس حيوان، و كلّ حيوان[۱۰] يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، أنتج أنّ[۱۱] الإنسان و الثور و الفرس تحرّك فكّها[۱۲] الأسفل عند المضغ. أمّا[۱۳] إذا قلبنا[۱۴] الأصغر أوسط و الأوسط أصغر[۱۵] و حفظنا الأكبر في مكانه فقلنا: كلّ حيوان إمّا[۱۶] إنسان و إمّا فرس[۱۷] و إمّا ثور، و كلّ إنسان و فرس و ثور[۱۸] يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، أنتج أنّ[۱۹] كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، فقد رجع هذا إلى صورة القياس الّذي سيأتي شرحه إلّا أنّ الأوسط أمور كثيرة هي[۲۰] جزئيّات الحيوان، و هذا[۲۱] لا يخلو إمّا أن تعدّ جميع الجزئيّات الّتي لذلك[۲۲] الكلّي و إمّا أن لا تعدّ كلّ الجزئيّات بل يعدّ الأكثر[۲۳] مع[۲۴] إيهام أنّه قد عدّ[۲۵] الكلّ، فالأوّل[۲۶] هو القياس المقسّم و هو الاستقراء التامّ، و إنّما ينتفع به بشرط أن لا يوجد[۲۷] الجزئي المشكوك فيه في أجزاء[۲۸] القسمة و إنّما يمكن ذلك على[۲۹] وجهين:

۱- قال: قوله ب ت. ۲- فأمّا: و أمّا م ع.
۳- الثاني ـ الأوّل مع. و على هامش م أصيب والثاني. ۴- كالطرف: + و ر أ.
۵- موضوعاته: موضوعاتها ع. ۶- صغريات: مقدمات أ. ۷- لكن إذا جعل: لكنه إذا جعل ع.
۸- الثاني. الثالث ت. ۹- جعل: يجعل ع. ۱۰- كلّ حيوان: ـ ع، ت. ۱۱- أنّ: ـ ع م.
۱۲- فكّها: فكّه د ب ت. ۱۳- أمّا: فأمّا مع: و أمّا ع. ۱۴- قلبنا: قلنا ت.
۱۵- الأصغر أوسط و الأوسط أصغر. الأوسط أصغر و الأصغر أوسط مع ع. ۱۶- إمّا: فإمّا ع م. ـ ع.
۱۷- و إمّا فرس: ـ ت. ۱۸- فرس و ثور: ـ أ. ۱۹- أنّ: ـ ع. ۲۰- هي: و هي ت! م ه.
۲۱- هذا: هي ت. ۲۲- لذلك: كذلك أ م. ۲۳- الأكثر: الأكبر ت م.
۲۴- مع: و يقع هـ: يقع ت. ۲۵- قد عدّ: عدّ ع: لعدّ م. ۲۶- فالأوّل: و الأوّل ع.
۲۷- يوجد: + فيه هـ ت. ۲۸- أجزاء: أخر مع أ. ۲۹- على: الشكل أ.



الأوّل: أن يكون الكلّي يحتمل القسمة الحاصرة من وجهين كما إذا وقع الشكّ في أنّ الناطق مائت أم لا؟ فتصفّحت[1] جزئيّات الحيوان لا من جهة انقسامه[2] إلى الناطق و غير الناطق، بل من جهة انقسامه إلى الماشي و غير الماشي، و وجدت المائت محمولاً على الماشي و غير الماشي، فحينئذ تبيّن أنّ كلّ حيوان مائت. ثمّ نقول: و الناطق حيوان، ينتج أنّ الناطق مائت.

الوجه[3] الثاني: أنّا إذا بيّنّا أنّ كلّ حيوان مائت بالاستقراء، و هو أنّ كلّ حيوان إمّا ناطق أو[4] غير ناطق، و كلّ ناطق و[5] غير ناطق فهو مائت، أفاد أنّ كلّ حيوان مائت. فإنّا وقع الشكّ في جزئيّ من جزئيّات الناطق أنّه هل هو مائت أم لا؟ لأجل[6] الشكّ في اندراجه[7] تحته، و علمنا في ذلك الوقت[8] اندراجه[9] تحت الحيوان: انتفعنا بذلك الاستقراء، لأنّ الشخص و إن كان داخلاً تحت الناطق[10] لكن ذلك الدخول[11] مجهول فنقول مثلاً[12]: زيد حيوان، و كلّ حيوان إمّا ناطق و إمّا[13] غير ناطق، و كلّ ناطق و غير ناطق فهو مائت، ينتج فزيد مائت، ولو[14] أنّ دخول زيد تحت الناطق كان[15] جليّاً بيّناً[16] لما كنّا

(٥٧)

نحتاج إلى هذا الاستقراء.

و أمّا الاستقراء الناقص و هو الّذي عناه الشيخ في هذا الكتاب بمطلق الاستقراء فإنّه لا يفيد إلّا ظنّاً، لأنّه إذا عدّ أكثر الجزئيّات فربما كان حكم ذلك الأقلّ بالخلاف. و أيضاً فإنّا إن يعدّ معها الجزئي الّذي وقع الخلاف فيه، أو لم يعدّ. فإن عدّ كان حكمه معلوماً قبل ذلك الاستقراء فلا يكون الاستقراء مثبتاً[17] له. و إن لم يعدّ فربما[18] كان حكم ذلك[19] الواحد

١- فتصفّحت: فتصفّحت مج. ٢- انقسامه ... جهة: - م. ٣- الوجه: - م.
٤- أو: و فإنّا مج، آ، ت. ٥- و: أو ت. ٦- لأجل: لأجل الشكّ م: الحلّ م.
٧- في اندراجه: لاندراجه ج. ٨- الوقت: و أنّ مج. ٩- تحت و... اندراجه: - م، مج.
١٠- الناطق: الاستقراء ج. ١١- الدخول: الوصول أ. ١٢- مثلاً: - ج. ١٣- و إمّا: أو م.
١٤- لو: ١ لا ج (على فوق السطر بخط جديد). ١٥- كان: - أ. ١٦- بيّناً: - م، ت.
١٧- مثبتاً: مثبتاً ت، م. ١٨- فربما: و ربما م، مج، أ. ١٩- ذلك: ذلك الجزئي آ، م.



بخلاف حكم الباقي، كما أنّ حكم[1] السباع في أنّه لايحرّك فكّه الأسفل عند المضغ بخلاف حكم[2] سائر الحيوانات، بلى ربّما ينتفع به في التّجربة ولكن[3] على الوجه الأوّل[4] الّذي ذكرناه[5].

قال[6]: و أمّا التمثيل، إلى آخره، أقول: إذا قلت[7]: السّماء متشكّل فيكون حادثاً كالبيت، فالّذي[8] وقع النّزاع[9] في حدوثه هو السّماء و ذلك مسمّى[10] بالفرع، و الّذي وقع الاتّفاق على حدوثه هو البيت و يسمّى[11] الأصل، و الّذي اشترك الأصل و الفرع فيه هو المتشكّلية و هو المسمّى بالمعنى و العلّة[12]، و الحدوث الّذي هو المطلوب يسمّى بالحكم. فيقولون: القياس لابدّ له من الأركان الأربعة و هذا أيضاً[13] ضعيف إذ ليس يلزم[14] من اشتراك الشّيئين في وصف اشتراكهما في كلّ وصف، فإنّ المختلفات قد تشترك في بعض صفاتها و كيف و المختلفات مشتركة في اختلافها[15]، فكان يجب أن تكون المختلفات متماثلات و ذلك باطل. و لمّا عرف الأكياس منهم ضعف هذه الطّريقة قالوا: هذا[16] إنّما يتمّ ببيان كون المعنى علّة للحكم و ذلك من وجهين:

الأوّل، الطّرد و العكس، و هو عبارة عن بيان[17] ثبوت الحكم عند[18] ثبوت المعنى و عدمه عند عدمه، و هذا ضعيف، لأنّ بيان هذا[19] الطّرد و العكس إمّا أن يكون في كلّ الصّور[20] أو في بعضها، فإن كان في كلّها احتجنا إلى أن نبيّن أنّ الحدوث لازم للمتشكّل[21] في

١- حكم: - ج.　٢- حكم: - ت، د، ج.　٣- لكن: ولكنه أ.　٤- الأوّل: - ت، ج، م.

٥- ذكرناه: ذكرنا م.　٦- قال: قوله د، ت.　٧- قلت: - قلنا د، ج.　٨- فالّذي: و الّذي م، ق.

٩- النّزاع: فيه أ.　١٠- مسمّى: يسمّى د، ج، ت، م.

١١- البيت و يسمّى: - ت.: ثابتة على الهامش بخط جديد د.　١٢- العلّة: الجامع أ.

١٣- هذا أيضاً: ثابتة على فوق السطر ج.　١٤- يلزم: يستلزم ت.

١٥- اختلافها: + فلوكان الاشتراك في بعض الصفات يوجب الاشتراك في جميع الصفات م (ثابتة على الهامش بخط جديد).　١٦- هذا: - ت.　١٧- بيان: - د، ت.　١٨- عند: وجود ت.

١٩- هذا: - م، آ.　٢٠- الصور: الصورة ج.　٢١- للمتشكّل: للشكل ج، للتشكّل د، ت.



محلّ الخلاف، فحينئذ يتوقّف ثبوت الحجّة على ثبوت محلّ[1] الخلاف[2] و إن بيّناهما[3] في بعض الصور[4] لم يجب أن يكون في كلّ الصور كذلك لاحتمال أن يكون محلّ الخلاف على خلاف سائر الصور.

الطريق[5] الثاني: السبر و التقسيم و هو أن يقال: حدوث البيت إمّا أن يكون لوجوده، أو كونه[6] قائماً بنفسه، أو جسميّته[7] و الأوّلان[8] باطلان و إلّا لكان كلّ موجود و[9] قائم بالنفس حادثاً، فتعيّن أن يكون[10] لجسميّته. وإذا[11] كانت الجسميّة علّة الحدوث[12] فكلّ جسم حادث. و الاعتراض عليه من أربعة أوجه:

الأوّل: أنّه لا يجب أن يكون كلّ حكم معلّلاً بعلّة و إلّا لكانت علّة العلّة مستدعية[13] علّة أخرى إلى ما لا نهاية له. و إذا كان من الأحكام ما لا يعلّل فربّما[14] كان الحكم في الأصل غنيّاً عن التعليل فيكون التقسيم باطلاً.

الثاني: أنّ الأقسام منتشرة غير منحصرة[15] فمن الجائز أن تكون علّة الحدوث وصفاً آخر سوى هذه الأوصاف المذكورة، و جهل المعلّل و المعترض به[16] لا يوجب انتفاءه.

الثالث: سلّمنا[17] الحصر و[18] لكن ربّما[19] كانت العلّة مجموع الأوصاف المعدودة، لا آحادها.

الرابع: إن[20] سلّمنا أنّ العلّة منحصرة في القسم الباقي[21]، لكن يحتمل أن يكون ذلك[22] منقسماً إلى قسمين و تكون العلّة خصوصيّة أحد قسميه، مثلاً علّة كون البيت حادثاً

١- محلّ: - م. ٢- فحينئذ ... الخلاف: - ج. ٣- بيّناهما: بيّنّاها ت. ٤- في: - مج.
٥- الطريق: - ج. ٦- كونه: لكونه ج ت م. ٧- جسميّته: لجسميّته ج ت م.
٨- و الأوّلان: فالأوّلان م. ٩- و: - ج. ١٠- يكون: + ذلك ج م. ١١- إذا: إن ت.
١٢- الحدوث: للحدوث ج. ١٣- مستدعية: تستدعي م. ١٤- فربّما: ربّما آ.
١٥- منحصرة: محصورة مج. ١٦- به: - آ. ١٧- سلّمنا: ثابتة على فوق السطر بخط جديد م.
١٨- و: - م ج ت. ١٩- ربّما: - ج. ٢٠- إن: - ت م ج. ٢١- الباقي: الثاني مج.
٢٢- ذلك: - ج.



ليس هو مطلق الجسمية، بل جسمية مخصوصة، فبطل التمثيل[١].

قال[٢]: و[٣] أمّا القياس و هو[٤] قول مؤلّف إذا سلّم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه[٥] لذاته قول آخر، أقول: القياس يقال على معنيين: أحدهما: الأفكار النفسانية المتألّفة تأليفاً يؤدّي إلى التصديق بشيء[٦] آخر. و الثاني: القول المؤلّف[٧] من قضايا يلزم عنها غيرها. و هذا اللّزوم عنه ليس من حيث هو قول[٨] فإنّ اللّفظ من حيث هو لفظ[٩] لا يجب أن يتبعه لفظ آخر أو[١٠] لا يتبعه، ولكن[١١] من حيث هو قول مسموع و ليس أيضاً[١٢] من حيث هو ذلك القول المسموع[١٣] بل من حيث هو قول مسموع[١٤] بأيّ لغة كانت دالّة على معنى[١٥] معقول. و معنى اللّزوم أن يكون ذلك اللّفظ يجب الاقرار بمعناه[١٦]. و كما أنّ القياس يقال على معنيين فالقول الّذي هو كالجنس[١٧] للقياس[١٨] يقال على هذين؛ لكن القياس المعقول يكفي إذا كان المطلوب برهانياً. و أمّا الأربعة الأخرى فإنّها محتاجة إلى[١٩] المسموع.

و قولنا: من قضايا، احترزنا به[٢٠] عن المقدمة الواحدة فإنّها[٢١] يلزمها[٢٢] عكسها و عكس نقيضها و كذب نقيضها، و أمّا القياس فلا يتألّف إلّا من قضيتين.

و قولنا: إذا سلّم ما أورد فيه يعني أنّها متى سلّمت لزم عنها غيرها سواء كانت في نفسها مسلّمة كالبرهانية، أو منكرة لكنّها بحال متى سلّمت وجب تسليم النتيجة كالجدلي و

١- التمثيل: التمسك م. ٢- قال: . قوله ت. ٣- و: - ج. ٤- و هو: ليس هو ع ج م.

٥- ما أورد فيه من القضايا لزم عنه: - ج، و بدله: يلزم قولها. ٦- بشيء: الشيء م.

٧- المؤلّف: المتألّف ج.

٨- قول: + مسموع و ليس أيضاً من حيث هو ذلك القول المسموع بل من حيث هو قول ج ٍ آ.

٩- لفظ: اللفظ م. ١٠- أو: و م. ١١- ولكن: - ج. ١٢- و ليس أيضاً. و أيضاً ليس ت. : لما ج.

١٣- و ليس أيضاً... المسموع. - م. ١٤- بل من حيث هو قول مسموع: - ج.

١٥- معنى: المعنى ت. : ج. ١٦- بمعناه: لمعناه ج. ١٧- كالجنس: الجنس ج.

١٨- للقياس: - ج ولـ. ١٩- إلى: + القول م. ٢٠- احترزنا به: احترازاً ج.

٢١- فإنّها: فإنّه م ج ت ا آ. ٢٢- يلزمها: يلزم ج.

الخطابي[1] و السوفسطائي، فإنّه إذا قيل: الماء له[2] عين، و كلّ ما له عين فإنّه[3] يبصر، فإمّا أن يعني بالعين عين الينبوع أو عين الحدقة أو شيء[4] مسمّى بالعين، فإذا سلّمت المقدّمات على أيّ الوجوه كانت لزمت النتيجة. فإنّ تقرير[5] ذلك القياس أنّ الماء له عين ينبوع و كلّ ما له[6] عين ينبوع فإنّه[7] يبصر[8]، أو الماء له[9] عين حدقة و كلّ ما له عين حدقة فهو يبصر، أو الماء[10] له ما يسمّى عيناً و كلّ ما له ما[11] يسمّى عيناً فهو يبصر، فإنّك إذا سلّمت هذه و إن[12] كانت كاذبة لزمت النتيجة. و كذلك[13] القياس الشعري فإنّك إذا قلت: فلان حسن و كلّ حسن قمر، فإنّ تسليم المقدّمتين يوجب أنّ فلاناً قمر.

و قولنا: لزم عنه[14]، أعمّ من اللّزوم البيّن، فلذلك[15] يكون هذا الحدّ شاملاً للأقيسة البيّنة الأعلاج مثل الشكل الأوّل و الخفيّة الانتاج مثل[16] الثاني و الثالث.

و قولنا: لذاته، احتراز[17] عن شيئين[18]:

الأوّل، أنّ تلك القضايا لاتحتاج في انتاجها إلى قضيّة أخرى، فإنّك إذا قلت: ا مساوٍ لب، و ب مساوٍ لج، فيظنّ في الظاهر أنّه ينتج[19] أنّ ا مساوٍ لج، و في التحقيق لاتلزم هذه النتيجة إلّا مع مقدّمة أخرى و هي[20] أنّ مساوي المساوي مساوٍ.

الثاني[21]، أن لايكون[22] ذلك اللّزوم بسبب[23] مقدّمة أخرى من لوازم بعض المقدّمات المذكورة. مثل أنّ القول الدّليل على أنّ جزء الجوهر جوهر أنّ جزء الجوهر يوجب

١- كالجدلي و الخطابي: كالجنس الخطابي ش. ٢- الماء له: الماء لها ج+ ت؛ م.
٣- فإنّه. فهو ه، ت، م. ٤- شيء: ه نالك ها شد. ٥- تقرير: تقدير ج، ت، م.
٦- ما له ١ - ش، ج، ثابتة على فوق السطر بخط جديد ه. ٧- فإنّه: فهو ش، ه، ج، م.
٨- يبصر. ابصر ه، ت. ٩- الماء له: الماء ج، م؛ الماء ه، ش.
١٠- الماء - ما ت، ه، (لم شطب عليها). ١١ ما: ما د ت. ١٢- إن: - مج. ١٣- كذلك: كما ه.
١٤- عنه: - ت، ه. ١٥- فلذلك: فكذلك ت. ١٦- مثل: ا الشكل م.
١٧ احتراز. احترزنا به ت، ه. احترز م. ١٨- شيئين: سببين مج. ١٩- أنّه ينتج: - مج، ق.
٢٠- هي: هو م. ٢١- الثاني: و الثاني ه، ت. ٢٢- أن لايكون: لايكون ج. أو يكون مج، ق ا.
٢٣- بسبب: بواسطة ج.



رفعه[١] رفع[٢] الجوهر، و ما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر. فإذن[٣] جزء الجوهر جوهر. فهذا لازم[٤] هنا قيل لاستحالة لكن لا بالذّات.[٥] بل لمقدّمة[٦] أخرى و هي أنّ[٧] ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر، لكنّ المذكور في القياس ليس هذا بل عكس نقيضه.

و قولنا: قول آخر، أي[٨] أنّ النتيجة تكون مغايرة للمقدّمات.

و على هذا الحدّ شكوك:

الأوّل: أنّ القياسات الجدليّة قياسات، و ليس ما يلزم عنها يلزم بالضّرورة بل في غالب الظنّ، و أيضاً فالمقدّمات إذا كانت ممكنة كانت النتيجة ممكنة لا ضروريّة.

الثاني: أنّك أوجبت أن تكون النتيجة مغايرة للمقدّمتين و هو[٩] باطل، فإنّك إذا قلت: إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، لكنّ الشّمس طالعة، فالنّهار موجود، فيكون اللازم عين[١٠] المذكور في المقدّمة. و أيضاً إذا قلت: إمّا أن تكون الحركة موجودة أو لا تكون، لكنّ الحركة موجودة، فينتج[١١] نقيض الثّاني و هو عين المقول[١٢] في المنفصلة.

الثالث: أنّك[١٣] أوجبت أن يكون القياس[١٤] مؤلّفاً من قضايا و هو باطل، فإنّك إذا قلت: فلان يتحرّك فهو إذن[١٥] حيّ، و لمّا كانت الشّمس طالعة فالنّهار[١٦] موجود، انتجت.

جواب الأوّل: أنّا لا نعني باللّزوم أن يكون اللّازم[١٧] ضروريّاً، بل[١٨] أن يكون اللّزوم ضروريّاً، و قد بيّنّا أنّ كلّ الأقيسة كذلك.

و جواب الثّاني: أنّ النتيجة يجب أن تكون مغايرة للقضايا المسلّمة المذكورة في

١- يوجب رفعه: رفعه يوجب ج ا ﻫ ا ت. ٢- رفع: - ﻫ. ٣- فإذن: فإن أ.

٤- لازم: اللازم آ ت. ٥- لا بالذات: بالذات آ. ٦- لمقدمة: بمقدمة ج ا ت. ٧- أنّ: أنّه مج.

٨- أي: - ﻫ. ٩- و هو: فهو مج د آ. ١٠- عين: غير ت، من آ. ١١- فينتج: تنتج ت.

١٢- المقول: المقولة ت، المعمول آ. ١٣- أنك: - ﻫ ا ت ا م (ثم شطب عليها).

١٤- يكون القياس: القياس يكون ﻫ ا ت. ١٥- إذن: - ﻫ. ١٦- فالنهار: - إفن ت ا ج.

١٧- اللّازم: اللزوم ت، لازم ﻫ (ضبط جديد). ١٨- بل: لكن ﻫ ا ت.





القياس، فإذا[1] قلنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فقد[2] خرج كلّ واحد من جزئيه[3] من صلاحيّة قبول الصدق و الكذب لدخول حرف الشرط و الجزاء فيهما، بل المستعدّ للتصديق و التكذيب هو ذلك المجموع. فإذا[4] استثنينا أحد الجزئين حتّى انتج عين التالي[5] لم تكن النتيجة اللازمة شيئاً من القضيّتين، و هما الشرطيّة و أحد جزئيها المستثناة؛ بل النتيجة مغايرة لهما. و هذا هو الجواب من الاستثنائي[6] من المتصلة.

و جواب[7] الثالث: أنّه[8] لا يمتنع في الانتاج إلّا بتقدير[9] مقدّمات محذوفة لفظاً ملحوظة عقلاً. ففي[10] الأوّل[11] هكذا ينتظم: فلان يتحرّك، و كلّ متحرّك[12] حيّ. و قولنا: لمّا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، بيّنّا فيما مضى أنّها في حكم المقدّمتين.

قال[13]: و إذا أوردت القضايا إلى آخره؛ أقول: الغرض من هذا الفصل تعريف[14] الألفاظ المستعملة في كتاب القياس. فمنها المقدّمة، و هي كلّ قضيّة[15] جعلت جزء حجّة سواء كانت الحجّة قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً، فالقضيّة أعمّ من المقدّمة. و الّذي به تمتاز المقدّمة[16] عن سائر القضايا ليس من قبيل الفصول بل من قبيل العوارض[17]، فإنّ القضيّة الواحدة إذا جعلت جزء حجّة فإنّها تصير مقدّمة بذلك الاعتبار، فإذا ازيل عنها ذلك[18] خرجت عن أن تكون مقدّمة.

و منها الحدود، و هي الأجزاء الذاتيّة للمقدّمة الباقية بعد التحليل، و ليس كلّ ما كان جزءاً ذاتياً للمقدّمة كان من قبيل حدود[19] المقدّمة، فإنّ النسبة و الرابطة كما عرفت مادّتهما

١- فإذا: فلمّا إذا هـ ت. ٢- فقد: و قد آ. ٣- جزئيه: جزئه ت، آ، م.
٤- فإذا: ثمّ إذا ج، ت، ه، م. ٥- التالي: التالي ه، ج، ت؛ م.
٦- الاستثنائي: استثناء ش، م - الاستثناء بشيء ج، ت، ه. ٧- جواب: الجواب ت.
٨- أنّه: أنّها ه، ج، ش، م. ٩- بتقدير: بتقديم ت. ١٠- ففي: و في ت. ١١- الأوّل: ... ج.
١٢- متحرّك: + فهو م، ت، ه (أضيف على فوق السطر). ١٣- قال: قوله ه، ش.
١٤- تعريف: تعرّف ت. ١٥- قضيّة: + حمليّة ه، ج. ١٦- المقدّمة: - ه.
١٧- العوارض: الأعراض ه، ج، ت، م. ١٨- ذلك: + الاعتبار ه، ت، آ. ١٩- حدود: الحدود م.



مغايرة لماهيّة الموضوع و المحمول و هي ذاتيّة للمقدّمة، بل كأنّها العلّة الصوريّة[١] الّتي بها تصير القضيّة قضيّة[٢] بالفعل و مع ذلك فإنّها ليست من جملة[٣] الحدود، بل المسمّى بالحدود هو الّذي مع كونه ذاتيّاً[٤] للقضيّة يكون باقياً بعد تحليل القضيّة إلى أفرادها، و النسبة و إن كانت ذاتيّة لكنّها لايبقى بعد تحليل القضيّة[٥]، فلاجرم لايكون ذلك من قبيل الحدود. و إنّما سمّيت تلك المفردات حدوداً تشبيهاً بحدود الرياضيّين في كونها أطرافاً لما تركّب[٦] عنها. فإذا[٧] قلنا: كلّ ج ب، و كلّ ب آ، فالجيم و الباء و الألف هي الّتي تركّب[٨] القياس عنها، فهي[٩] الحدود.

ثمّ ذكر أنّ المقدّمات لايجب أن تكون مسلّمة بل يجب أن تكون[١٠] بحال متى سلّمت لزمت النتيجة عنها، و قد ذكرناه[١١].

[الفصل الثاني]

إشارة خاصّة إلى القياس: القياس[١٢] على ما حقّقناه نحن على قسمين: اقترانيّ، و استثنائيّ. و الاقترانيّ هو الّذي لايتعرّض فيه للتصريح بأحد طرفي النقيض الّذي فيه النتيجة بل إنّما يكون فيه بالقوّة، مثل ما أريناه[١٣] في المثال المذكور. و أمّا الاستثنائيّ فهو الّذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك، مثل قولك: إن كان عبداللّه غنيّاً فهو لايظلم، لكنّه غنيّ، فهو إذن لايظلم. و قد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الّذي فيه النتيجة، و هي النتيجة بعينها. و مثل قولك: إن كانت هذه الحمّى حمّى يوم فهي لاتغيّر النبض تغيّراً شديداً، لكنّها غيّرت النبض تغيّراً شديداً، فينتج أنّها ليست حمّى يوم، فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الّذي فيه

١- الصوريّة: الضروريّة م، ت. ٢- قضيّة: - ت. ٣- جملة: - مج. ٤- ذاتيّاً: - ج.
٥- إلى أفرادها ... تحليل القضيّة: - مج. ٦- تركّب: يتركّب ج، تركيب م. ٧- فإذا: لأنّا إذا ج، م.
٨- تركّب: تتركّب ج، يتركّب ت. ٩- فهي: و هي ج. ١٠- مسلّمة ... تكون: - آ.
١١- ذكرناه: ذكرناه ت، م، ذكره مج. ١٢- القياس: و القياس م، ج. ١٣- أريناه: أريناكه م.

النتيجة. و الاقترانيّات فقدتكون من حمليّات ساذجة، و قدتكون من شرطيّات[1] ساذجة، و قدتكون مركّبة منهما و الّتي هي[2] من شرطيّات ساذجة فقد تكون من متّصلات ساذجة، و قدتكون من منفصلات ساذجة، و قدتكون مركّبة منهما. و أمّا عامّة المنطقيّين بأنّهم إنّما تنبّهوا للحمليّات فقط و حسبوا أنّ الشرطيّات لاتكون إلّا استثنائية فقط، و نحن نذكر الحمليّات بأصنافها، ثمّ نتبعها ببعض الاقترانيّات الشرطيّة الّتي هي أقرب إلى الاستعمال و أشدّ علوقاً بالطّبع، ثمّ نتبعها بالاستثنائيّات، ثمّ نذكر بعض الأحوال الّتي تعرض للقياس و قياس الخلف و مقتصرين هذا المختصر على هذا المبلغ.

أقول[3]: القياس لايخلو إمّا أن تكون[4] النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه[5] صريحاً، أو لاتكون. فالأوّل[6] يسمّى استثنائيّاً، و الثّاني[7] اقترانيّاً. أمّا الاقتراني فمثاله ما ذكرناه في الفصل الّذي مضى. و أمّا الاستثنائي فستعرف أنّه قديكون متّصلاً و قديكون منفصلاً، و أنّ المنتج من المتّصل[8] قسمان: أحدهما ما يستثنى فيه عين المقدّم حتّى ينتج عين التالي، مثل قولنا: إن كان عبدالله غنيّاً فهو لايظلم، لكن عبدالله غنيّ، أنتج عين التالي و هو أنّه لايظلم. و الثاني الّذي يستثنى فيه[9] نقيض[10] التالي، مثل أن يقال[11]: إن كانت هذه الحمّى حمّى يوم فهي[12] لاتغيّر النبض تغيّراً[13] شديداً، ثمّ نستثني نقيض التالي و نقول: لكنّها غيّرت، فينتج نقيض المقدّم و هو[14] أنّها ليست حمّى يوم. فالقسم الأوّل هو[14] الاستثنائي الّذي يكون عين النتيجة فيه حاصلاً[15] بالفعل، و القسم الثّاني هو الّذي يكون نقيض النتيجة فيه[16] حاصلاً[17]. فهذا هو فائدة هذين المثالين.

١- شرطيّات: منفصلات م ٢- هي: - م ٣- أقول: التفسير م.
٤- أن تكون: أن كانت ه، م، ج، أ. ٥- فيه: + بالفعل ج. ٦- فالأوّل: و الأوّل ه.
٧- الثاني: + يسمّى ت. ٨- المنتج من المتّصل: المتّصل من المنتج ج. ٩- فيه: عنه ت.
١٠- نقيض: + المقدّم، ه، الى شعب متباهاه. ١١- أن يقال: قولنا م. ١٢- فهي: فهو أ، ت.
١٣- تغيّراً: تغيّراً ج. ١٤- هو: - و هو ج، أ. ١٥- حاصلاً: حاصلة ج، أ. ١٦- فيه: - م.
١٧- حاصلاً: + بالفعل ه، ج.



ثمّ اعلم أنّ الاقترانيات إمّا أن تكون من الحمليات فقط، أو من الشرطيات فقط[1]، أو تكون مختلطة[2]. و الشرطيات إمّا أن تكون من المتّصلات فقط، أو من المنفصلات فقط[3] أو تكون مختلطة. و[4] في هذا الكتاب ذكر الشيخ الحمليات بأصنافها، و قدّمها[5] على الشرطيات لبساطتها، و ذكر من الشرطيات ما هو أقرب إلى الطّباع، و بعد الفراغ من[6] أصناف الاقترانيات شرع في الاستثنائيات، و بعد الفراغ من[7] أنواع الأقيسة ذكر بعض توابع الأقيسة[8] و لواحقها.

[الفصل الثالث]

إشارة خاصّة إلى القياس الاقتراني: القياس الاقتراني يوجد فيه شيء مشترك مكرّر يسمّى الحدّ الأوسط مثل ما كان في مثالنا السالف «ب»، و يوجد فيه لكلّ واحدة من المقدّمتين شيء يخصّها مثل ما كان في مثالنا «ج» في مقدّمة، و «ا» في مقدّمة، و توجد[9] النتيجة إنّما تحصل من اجتماع هذين الطّرفين حيث قلنا: فكلّ ج ا، و ما صار منهما في النتيجة موضوعاً أو مقدّماً مثل «ج» الّذي كان في مثالنا فإنّه يسمّى الأصغر و ما صار محمولاً فيه أو تالياً مثل «ا» في مثالنا، فإنّه يسمّى الأكبر، و المقدّمة الّتي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، و الّتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، و تأليفهما يسمّى اقتراناً، و هيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين تسمّى شكلاً، و ما كان من الاقترانات منتجاً يسمّى قياساً.

أقول[10]: كلّ قضيّة ففيها منسوب و منسوب إليه، فإذا كانت النسبة بينهما مجهولة طلبت شيئاً يعرّفنا ذلك المجهول، مثلاً[11] إذا أردنا أن نعلم أنّ الجسم هل هو محدث أم

١- فقط: - م. ٤- مختلطة: + من الحمليات و الشرطيات ه، ت.

٣- أو تكون مختلطة و ... من المنفصلات فقط: - ج. و بدله في م مكتوب: أو من المنفصلات فقط أو يكون مختلطة و الشرطيات إمّا أن يكون من المتصلات فقط أو من المنفصلات فقط. ٤- و: + في ت.

٥- و قدّمها: فقدّمها ج. ٦- من: عن مج، م، ت. ٧- من: عن مج. ٨- الأقيسة: الاقيسة ا.

٩- توجد: - م. ١٠- أقول: التفسير م: التفسير أقول آ. ١١- مثلاً: + ما آ.



لا؟[1] فالمطلوب أنّ الحدوث هل هو ثابت للجسم أم لا؟ فعند ذلك تطلب شيئاً ثالثاً بين الطّرفين لكليهما. و ليكن[2] ذلك مثلاً[3] المؤلّف، فإنّ ثبوت الحدوث للمؤلّف معلوم، و ثبوت المؤلّف للجسم معلوم، فهاتان النسبتان المعلومتان[4] تفيدان العلم بثبوت الحدوث للجسم. فهذا الثالث لابدّ و أن يكون له إلى كلا الطّرفين نسبة معلومة، و لاشكّ أنّه بسبب اتّصاله إلى الطّرفين مقدّمتان، فهذا الثالث المنتسب إلى كلا الطّرفين[5] يعرّف حال النسبة المجهولة بين الطّرفين، و يسمّى[6] الأوسط، لأنّ الذّهن حاكم[7] باتّصاف الجسم بالمؤلّف[8] و اتّصاف المؤلّف بالمحدث فهو واقع في وسط الترتيب الذّهني، و ربّما يكون[9] واقعاً في وسط الترتيب الخارجي على ما حقّقناه فيما مضى، فلاجرم يسمّى أوسط[10].

ظاهر[11] ممّا قلنا أنّ القياس الواحد لابدّ فيه من حدود ثلاثة، إثنان هما موضوع المطلوب و محموله، و الثالث هو الّذي ينسب[12] إليهما جميعاً، و تبيّن أنّه لايمكن أن تزيد الحدود أو تنقص عن هذه[13] الثلاثة. فالحدّ المكرّر في[14] المقدّمتين هو[15] الأوسط، و قد عرفت أنّه[16] لماذا يسمّى[17] بالأوسط[18]. و موضوع المطلوب هو الأصغر، و محموله هو الأكبر. و إنّما سمّي الموضوع بالأصغر لأنّ في القضيّة الكلّيّة يمكن أن يكون الموضوع أخصّ من المحمول و يستحيل أن يكون المحمول أخصّ منه بل إمّا أن يكون مساوياً له[19] أو أعمّ منه، فلمّا كان الموضوع أخصّ من المحمول[20] لاجرم جعل الموضوع أصغر، و المحمول

١- لا : - ت. ٢- ليكن: لكن م. ٣- فلنفت مثلاً: مثلاً ذلك ج. ٤- المعلومتان: - م.

٥- الطرفين: + به م، ج، ت. ٦- يسمّى: + الحد م. ٧- حاكم: حكم آ.

٨- بالمؤلّف: المؤلّف ج. ٩- و ربّما يكون: فيكون ج، م. : و لايكون: ت، ولم صحيح بخط جديد.

١٠- أوسط: وسطاً ت. ١١- ظاهر: فظهر هـ. ١٢- ينسب: ينتسب ج. ١٣- من هذه: عليه.

١٤- في: على ت. ١٥- هو: يسمّى م، ت. ١٦- تزيد الحدود أو... عرفت أنّه: - آ.

١٧- يسمّى: سمّي ج، ت، م، - هي هـ. ١٨- بالأوسط: الأوسط هـ. ١٩- له: - ج.

٢٠- من المحمول: منه ج، آ.

أكبر، و المقدّمة الّتي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، و الّتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، و اجتماع الأصغر و الأكبر يسمّى النتيجة.

و هنا[١] بحث لابدّ منه و هو أنّا حكمنا هيهنا بوجوب تكرّر الأوسط، و حكمنا أيضاً أنّه متى كان متكرّراً[٢] كان منتجاً. أمّا الأوّل ففيه إشكالان[٣]:

الأوّل[٤]: أنّا إذا قلنا: ا مساوٍ لب، و ب مساوٍ لج، و انتجنا[٥] أنّ ا مساوٍ لمساوي ج، ففي هذا القياس الأوسط ليس بمتكرّر، و النتيجة ليست حاصلة[٦] من اجتماع الطّرفين. أمّا أنّ الأوسط[٧] غير مكرّر[٨] فلأنّ المقدّمة الأولى و هي[٩] قولنا: ا مساوٍ لب، فالألف هو الموضوع و المساوي لب هو المحمول. ثمّ إذا قلنا: ب مساوٍ لج، جعلنا موضوع هذه القضيّة الباء فقط، و ليس هذا تمام محمول المقدّمة الأولى فإنّ محمولها كان هو المساوي لب، لا الباء فقط[١٠]، فالظاهر[١١] أنّ الأوسط غير مكرّر[١٢]. ثمّ إذا انتجنا أنّ ا مساوٍ لمساوي ج، فموضوع هذه النتيجة هو ا، و هو موضوع الصغرى. أمّا محمولها فهو[١٣] مساوٍ لمساوي ج، و ليس[١٤] ذلك محمول الكبرى فإنّ محمولها هو مساوي ج فقط، فظهر أنّ بعض الأوسط جعل جزءاً[١٥] من الأكبر.

فإن قيل: هذا القياس و إن كان في الظاهر[١٦] كما ذكرتموه، لكن[١٧] حيث[١٨] التحقيق الأوسط فيه مكرّر[١٩] لأنّ تقديره هكذا: ا مساوٍ لب، و كلّ ما هو[٢٠] مساوٍ لب فهو مساوٍ لج، ينتج[٢١] ا مساوٍ لج[٢٢]، فنقول: هذا باطل من وجوه:

١- هنا: فيهما م، ج، ه، د، ت. ٢- متكرّراً: متكرّرة ت. ٣- إشكالان: اشكالان في: اشكالات.
٤- الأوّل: - ج. ٥- انتجنا: انتج ه. : انتجنا أ. ٦- حاصلة: بحاصلة ج. ٧- الأوسط: الأوّل ت.
٨- غير مكرّر: غير متكرّر ج: ليس بمتكرّر مع. ٩- هي: هو ه. ١٠- فقط: - م، ج، ت، د، م.
١١- فالظاهر: الظاهر م. ١٢- مكرّر: متكرّر ج. ١٣- فهو: و هو م، د، ت، ه.
١٤- و ليس: فليس م، د، ت. ١٥- جزءاً: جزاء م. ١٦- و إن كان في الظاهر: في الظاهر و إن كان م.
١٧- لكن: و لكن ج. ١٨- حيث: في م. ١٩- مكرّر: متكرّرة مع.
٢٠- ما هو: ما كان م، د، ت، ه: - ج. ٢١- ينتج: انتج أنّ د، ت. ٢٢- مساوٍ لج: ا مساوٍ لج: - ج.

الأوّل: و[1] هو أنّ ج إمّا أن يكون مساوياً لب، أو لا يكون. فإن لم يكن[2] مساوياً لب لم يجب أن يكون المساوي لب مساوياً لج، فالكبرى كاذبة. و إن كان ج مساوياً لب[3]، فقولنا: كلّ ما هو مساوٍ لب دخل فيه ج، فإذا حكمنا على كلّ ما يساوي ب أن يكون مساوياً لج لزم أن يكون ج مساوياً لج، و هذا أيضاً كاذب لأنّ المساواة بعد المغايرة.

الثاني: أنّ قولنا: و كلّ ما يساوي ب فهو يساوي ج، قضيّة لا يعرف صدقها إلّا إذا عرفنا أنّ ب يساوي ج، و أنّ مساوي المساوي مساوٍ، و إذا تعذّر معرفة صدق هذه القضيّة إلّا بإيراد القياس على الوجه الأوّل فكيف يمكن تصحيحه بإيراده على هذا[4] الوجه[5]؟ بل يصير ذلك بياناً دوريّاً.

الثالث: هب أنّا إذا جعلنا الأوسط فيه مشتركاً أنتج، و لكنّه بدون ذلك أيضاً ينتج، فإنّ بداية[6] العقول قاضية بأنّ ا إذا كان مساوياً لب، و ب مساوٍ لج، وجب أن يكون ا مساوياً لمساوي ج، و إن لم يخطر بالبال ما قالوه[7].

الإشكال الثاني: إنّهم اتّفقوا على أنّ المحمول في الشّيء يجب أن يكون محمولاً في الشّيء، مثل ما إذا قلنا: الدّرّة في الحقّة، و الحقّة في البيت[8]، يجب أن تكون الدرّة في البيت[9]، و الأوسط هيهنا غير مكرّر[10] لأنّ قولنا: الدرّة في الحقّة[11]، محموله ليس الحقّة بل الكون في الحقّة، ثمّ[12] إذا أخذنا و الحقّة في البيت فقد أخذنا بعض المحمول. و لا يخطر[13] بال محصّل[14] أنّ «في» ليس من المحمول بل هو كالرابطة، لأنّ المحمول بالحقيقة هو هذه الهيئة[15] لأنّ محمول الشّيء صفته، و في قولنا: الدرّة في الحقّة، جعلنا الحصول في

١- و: - ت، د. ٢- لم يكن: كان ج.

٣- لم يجب أن ... مساوياً لب: - ت، د (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد). ٤- هذا: - مع ز، آ.

٥- الوجه. بعده على هامش ج: (الثاني). ٦- بداية: بعامة ج. ٧- ما قالوه: ما ذكروه د، ت.

٨- يجب أن يكون محمولاً ... في البيت: - مع. ٩- يجب أن تكون الدرّة في البيت. - ت.

١٠- مكرّر: متكرّر د، ت. ١١- و الحقّة في البيت ... في الحقّة. - ج ١٢- ثمّ: - و إذا مع، آ.

١٣- لا يخطر: لا يخطرون م. ١٤- محصّل: محصّل ج، م. ١٥- الهيئة: الكونيّة د.



الحصّة و الكون فيها[١] صفة للمذرّة[٢]، لا أنّا[٣] جعلنا الحصّة صفة لهذه مظاهر[٤] أنّ ههنا[٥] الأوسط غير مكرّر[٦]. فهذا ما يتعلّق بهذا الموضوع.

أمّا[٧] الموضع الثاني و هو قولنا: إذا كان الأوسط مكرّراً أنتج؛ ففيه الإشكال المشهور من[٨] أنّا إذا قلنا[٩]: الإنسان حيوان، و الحيوان جنس، لزم أن يكون الإنسان جنساً و هو كاذب.

والجواب المشهور عنه: أنّ الحيوان الّذى حمل[١٠] عليه الجنس ليس هو الحيوان المحمول على[١١] الإنسان؛ لأنّ الحيوان بلاشرط أن يكون معه غيره غير الحيوان بشرط أن لا يكون معه غيره كما عرفت، و الجنسيّة محمولة على الحيوان المجرّد و هو صورة عقليّة و هو غير محمول ألبتّة[١٢] على الإنسان، بل المحمول عليه هو الحيوان المطلق الّذى لم يشترط فيه شيء[١٣] أصلاً. فلمّا اختلف الوسط لاجرم لم[١٤] يلزم الإنتاج. و هذا الجواب ضعيف من وجوه:

أمّا أوّلاً[١٥] فلأنّه[١٦] إذا كان الحيوان الّذى حمل عليه الجنس غير محمول على الإنسان ولا على الفرس و سائر الأنواع فلايكون الحيوان[١٧] الجنسي[١٨] مقولاً على شيء من الحقائق المختلفة فيكون الحيوان من حيث أنّه[١٩] عرض له أنّه جنس يمتنع[٢٠] أن يكون مقولاً على شيء فضلاً عن أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق.

و أيضاً فلأنّ الشيخ هو الّذى يعلمنا أنّ الحيوان بشرط التجريد لا يكون جنساً[٢١] بل

١- فيها: فيه هـ ا ج ا ت. ٢- للمذرّة: المذرّة هـ ا ت. ٣- لا أنّا: لأنّا لو ث. ٤- مظاهر: تظهر م.

٥- ههنا: – هـ ا ت. ٦- مكرّر: متكرّر ج. ٧- أمّا: و أمّا ج. ٨- من: و من ث م.

٩- قلنا: + إنّ ج م. ١٠- حمل: حمله ت. ١١- على: عليه مج. ١٢- ألبتّة: – هـ ا ت.

١٣- شيء: – م. ١٤- لم: لا م، ت، هـ، – ج. ١٥- أمّا أوّلا: الأوّل منها ث ا م.

١٦- فلأنّه: – ت ا هـ. ١٧- الحيوان: – ث ، هـ. ١٨- الجنسي: الجنس: مج أ م هـ.

١٩- أنّه: + حيوان هـ ا ث. ٢٠- يمتنع: فيمتنع ث م. ٢١- جنسا: جنسيا م.

جزءاً و مادّة، لأنّه لمّا أراد أن يفرق بين الحيوان إذا كان جنساً و بينه إذا كان مادّة[1] قال في الشّفاء: إنّ الحيوان إذا أخذ حيواناً بشرط أن لايكون في حيوانيّته إلّا هذا القدر[2] و أن يكون ما بعده[3] خارجاً عنه كان[4] مادّة للإنسان[5] و إن أخذ بشرط أن يكون حيواناً[6] من غير أن يلتفت إلى شرط التّجريد و الالحاق كان ذلک جنساً. و هذا الكلام كرّره في كتاب الشّفاء[7] في عدّة مواضع، و هو يناقض ما ذكره في حلّ هذا الشّكّ.

و أيضاً فلأنّ[8] الحيوان بشرط[9] التّجريد يكون جزءاً[10] و الجزء أقدم من الكلّ في الوجود، فيكون الجنس سابقاً على النّوع في الوجود فلايكون الفصل مقوّماً له[11]، و يكون ثبوت جنس[12] الجنس للنّوع أقدم من ثبوت الجنس له. و كلّ[13] ذلک ممّا أبطله الشّيخ في فصول المقالة الأولى من كتاب البرهان و في[14] خامسة الإلهيّات من[15] الشّفاء فليرجع في تحقيقه إليه، فظهر ضعف هذا الجواب.

فيشبه أن يكون الجواب أن يقال: الحيوان الّذي يحمل[16] عليه الجنس هو الحيوان المحمول على الإنسان لا كيف اتّفق، لكن بشرط أن يكون معه محمولاً على حقيقة أخرى، و بالجملة فالمحمول بحال الشّركة هو الجنسيّة، و اعتبار حمله على الإنسان وحده ليس ذلک حملاً بحال[17] الشّركة فلايلزم استمرار وصف الجنسيّة للحيوان عند ما يكون محمولاً على الإنسان من حيث أنّه[18] كذلک. و[19] ههنا جواب[20] أظهر منه و هو أنّا إذا قلنا: الإنسان حيوان، ثمّ قلنا الحيوان[21] جنس؛ كانت الكبرى مهملة فكانت جزئيّة فلاتنتج، و إن قلنا: و

---

١ - فإنّه لمّا أراد ... مادّة: - م، آ. ٢ - القدر: - م. ٣ - بعده: بعد ذ، ت.

٤ - كان: كانت ت. ٥ - للإنسان: الإنسان ذ، ت. ٦ - حيواناً: + فقط ت، ذ، ج، م.

٧ - راجع: الشّفاء، الإلهيّات، المقالة الخامسة، الفصل الثّالث، القاهرة ١٩٦٠ م، ص ٢١٥.

٨ - فلأنّ: فإنّ ج. ٩ - بشرط: أنّ ت. ١٠ - جزءاً: + له م. ١١ - له: + في الوجود ج.

١٢ - جنس: - ج. ١٣ - كلّ: - ذ. ١٤ - في: من ذ، ت، آ، م. ١٥ - من: في مج، آ.

١٦ - يحمل: حمل ذ، ت. ١٧ - ذلک حملاً بحال: هو حملاً بجنس ج. ١٨ - أنّه: هو ج.

١٩ - كذلک و: + في الحاشية أنّ م. ٢٠ - جواب: + آخر مج. ٢١ - الحيوان: فالحيوان م.



كلّ حيوان جنس، كذباً[١]، لأنّ كلّ شخص من الحيوان[٢] ليس بجنس[٣].

[الفصل الرابع]

إشارة إلى أصناف الاقترانات الحملية: أمّا القسمة فتوجب أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر، و إمّا بعكس ذلك، و إمّا محمولاً عليهما جميعاً، و إمّا موضوعاً لهما جميعاً، لكنّه كما أنّ القسم الأوّل و يسمّونه الشكل الأوّل قد وجد كاملاً فاضلاً جيّداً بحيث تكون قياسيّته ضروريّة النتيجة بيّنة بنفسها لا تحتاج[٤] إلى حجّة، كذلك وجد الّذي هو عكسه بعيداً عن الطبع يحتاج في إبانة قياسيّة ما ينتج عنه إلى كلفة شاقّة متضاعفة و لا تكاد تسبق إلى الذهن و الطبع قياسيّته، و وجد القسمان الباقيان و إن لم يكونا بيّني[٥] قياسيّة ما فيهما من الأقيسة قريبين[٦] من الطبع، يكاد الطبع الصحيح يفطن لقياسيّتهما قبل أن يبيّن ذلك، أو يكاد بيان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه فتلحظ لمّيّة قياسيّته عن قرب، و لهذا صار لهما قبول و لعكس الأوّل إطراح، و صارت الأشكال الاقترانيّة الحمليّة الملتفت إليها ثلاثة و لا ينتج شيء منها عن جزئيّين، و لا عن سالبتين فعليه فقط، سنشرح لك ذلك[٧].

الشكل الأوّل: هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياساً منتج القرينة أن تكون صغراه موجبة، أو في حكمها بأن كانت ممكنة، أو كانت وجوديّة تصدق إيجاباً كما تصدق سلباً، فيدخل أصغره في الأوسط و تكون كبراه كلّيّة ليتأدّى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط، و قرائنه القياسيّة بيّنة الإنتاج فإنّه إذا كان: كلّ ج هو ب، ثمّ قلت: كلّ[٨] ب هو بالضرورة أو بغيرها ا، كان ج أيضاً ا على تلك الجهة، و كذلك إذا قلت: بالضرورة لا شيء من ب ا أو بغير الضرورة دخل ج[٩] تحت الحكم لا محالة، و كذلك إذا قلت: بعض

١- كذباً: كذبت ج ا م. ٢- الحيوان: الأشخاص م. ٣- و فيهما جواب « بجنس » : - أ.
٤- لا تحتاج: « إلى » ألك م. ٥- بيّني: بيّنين م. ٦- قريبين: قريبتين م. ٧- ذلك: فكلام م.
٨- كلّ: - م. ٩- ج: - م.



ج ب، ثمّ حكمت على ب أيّ حكم كان من سلب أو إيجاب بعد أن يكون عامّاً لكلّ ب دخل ذلك البعض من ج الذي هو ب فيه، فتكون قرائنه القياسيّة هذه الأربع. و ذلك إذا كان ج ب بالفعل كيف كان، و أمّا إذا كان كلّ ج ب بالإمكان، فليس يجب أن يتعدّى الحكم من ب إلى ج تعدّياً بيّناً، لكنّه إن كان الحكم على ب بالإمكان[1] كان هناك إمكان إمكان، و هو قريب من أن يعلم الذهن أنّه إمكان، فإنّ ما يمكن أن يمكن قريب عند الطبع الحكم بأنّه ممكن، لكنّه إذا كان كلّ ج ب بالإمكان الحقيقي الخاصّ، و كلّ ب ا بالإطلاق، جاز أن يكون كلّ ج ا بالفعل، و جاز أن يكون بالقوّة، فكان الواجب ما يجمعهما من الإمكان العامّ. فإن كان كلّ ب ا بالضرورة فالحقّ أنّ النتيجة تكون ضروريّة، و لنورد في بيان ذلك وجهاً قريباً فنقول: لأنّ ج إذا صار ب صار محكوماً عليه أنّ ا محمول عليه بالضرورة، و معنى ذلك أنّه لا يزول عنه ألبتّة مادام موجود الذات، و لا كان زائلاً عنه لا مادام ب فقط. ولو كان إنّما حكم عليه بأنّه ا عند ما يكون ب لا عند ما لا يكون ب كان قولنا: كلّ ب ا بالضرورة كاذباً على ما علمت؛ لأنّ معناه كلّ موصوف بأنّه ب دائماً أو غير دائم فإنّه موصوف بالضرورة أنّه ا مادام موجود الذات كان ب أو لم يكن. لكنّ الصغرى إذا كانت ممكنة أو مطلقة تصدق معها التالية جاز أن تكون سالبة، و تنتج لأنّ الممكن الحقيقي سالبة[2] لازم موجبه؛ فتكون إذن النتيجة في كيفيّتها و جهتها تابعة للكبرى في كلّ موضع من قياسات هذا الشكل إلّا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة، و الكبرى وجوديّة فإنّ النتيجة ممكنة خاصّة، أو الصغرى مطلقة خاصّة سالبة و الكبرى[3] موجبة ضروريّة فإنّ النتيجة موجبة ضروريّة إلّا في شيء نذكره. ولا تلتفت إلى ما يقال من أنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدّمتين في كلّ شيء، بل في الكيفيّة و الكمّيّة و على الاستثناء المذكور واعلم أنّه إذا كانت الصغرى ضروريّة، و الكبرى وجوديّة صرفة من جنس الوجودي بمعنى مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لم ينتظم قياس صادق المقدّمات، لأنّ الكبرى تكون كاذبة لأنّا إذا قلنا: كلّ ج ب بالضرورة، ثمّ قلنا: و كلّ ب فإنّه يوصف بأنّه ا مادام موصوفاً ب

1- بالامكان: بإمكان م. 2- سالبة: ا في حكمه م. 3- و الكبرى: فالكبرى م.



لادائماً، حكمنا أنّ كلّ ما يوصف ب إنّما يوصف به وقتاً ما لادائماً، و هذا خلاف الصغرى، بل يجب أن تكون الكبرى أعمّ من هذه و من الضرورية حتّى تصدق، و حينئذ فإنّ نتيجتها تكون ضرورية لاتبع الكبرى و هذا أيضاً استثناء، و إنّما تكون ضرورية لأنّ ج يدوم ب فيدوم ا بالضرورة.

الشكل الثاني: إعلم أنّ الحق في هذا الشكل هو أنّه لاقياس فيه عن مطلقتين بالاطلاق العامّ، و لاعن ممكنتين، و لاعن خلط منهما، و لاشكّ في أنّه لاقياس فيه عن مطلقتين موجبتين أوسالبتين و لاعن ممكنتين كيف كانت، بل إنّما الخلاف أوّلاً في المطلقتين إذا اختلفتا فيه في السّلب و الإيجاب، فإنّ الجمهور يظنّون أنّه قديكون منهما قياس، و نحن نرى غير ذلك، ثمّ في المطلقات الصّرفة و الممكنات فإنّ الخلاف فيهما ذلك بعينه ولاقياس منهما عندنا في هذا الشكل، و ذلك لأنّ الشيء الواحد بل الشيئين المحمول أحدهما على الآخر قديوجد شيء يحمل عليه أوعليهما بالإيجاب المطلق و يسلب بالسّلب المطلق، و قديوجب و يسلب معاً عن كلّ واحد من جزئيات المعنى الواحد أو جزئيات شيئين أحدهما محمول على الآخر، ولايوجب شيء من ذلك أنّ الشيء مسلوب عن نفسه أو أحد الشيئين مسلوب عن الآخر و قديعرض جميع هذا للشيئين المسلوب أحدهما عن الآخر و لايوجب ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر فلايلزم إذن ممّا ذكر سلب و لاإيجاب فلاتلزم نتيجة. و الّذي يحتجّون به في الاستنتاج من المطلقتين المختلفتي[1] الكيفيّة و كيراهما كلّية ممّا سنذكر، فشيء لايطّرد في المطلق العامّ و الوجودي العامّ لأنّ العمدة هناك إنّما العكس[2] و هما لاينعكسان في السّلب، أو الخلف باستعمال النقيض و شرائط النقيض فيهما[3] لاتصحّ، بل إنّما تنعقد في هذا الشّكل من المطلقات قياسات من مقدّمات فيها موجبة و سالبة إذا كانت سالبتها من شرطها أن تنعكس، أولها نقيض من بابها و قدعلمت أنّ القضايا المطلقة السّالبة

١- المختلفتي: المختلفتين ل م.   ٢- العكس: بالعكس م.   ٣- فيهما: فيها م.



كذلك. فهناك[1] إن كان تألیف من مطلقتین، أو من ضروريتین، أو من مطلقة عامّة و ضروریّة، فالشرط أن تختلف القضیتان في الكیفیة و تكون الكبری كلیّة، و الحكم في الجهة للسالبة الممكنة و الضرب الأوّل منها هو مثل قولك: كلّ ج ب، و لاشيء من ا ب، فلاشيء من ج ا، لأنّا نعكس الكبری فتصیر: ولا[2] شيء من ب ا، و نضیف إلیها الصغری، فیكون الضرب الثاني من الشكل الأوّل، و تكون العبرة في الجهة للكبری[3]. و الثاني منها مثل قولك: لاشيء من ج ب، و كلّ ا ب، فلاشيء من ج ا، لأنّك تعكس الصغری فتنتج فلا شيء من ا ج، ثمّ تعكس النتیجة. و تكون[4] العبرة للسالبة أيضاً في الجهة، فإن كانت مطلقة فمما ینعكس إلیه المطلق من المطلق[5]. و الثالث منها[6] مثل قولك: بعض ج ب، و لاشيء من ا ب، فلیس بعض ج ا، بیّنه بما عرفت. و الرابع منها مثل قولك: لیس بعض ج ب، و كلّ ا ب، ینتج لیس بعض ج[7] ا، و إلّا فكلّ ج ا، و كان كلّ ا ب، فكلّ ج ب، و كان لیس بعض ج ب، هذا[8] خلف. و له بیان غیر الخلف لیكن د البعض الّذي هو[9] من ج و لیس ب، فیكون لاشيء من د ب، و كلّ ا ب، فلاشيء من د ا، و بعض ج د[10]، فلا كلّ ج ا. و من هیهنا نعلم أنّ العبرة للسالبة في الجهة، و لیس یمكن هذا الضرب أن یبیّن بالعكس لأنّ الصغری سالبة جزئیّة لاتنعكس، و الكبری تنعكس جزئیّة فلاینتظم منها و من الصغری قیاس، فإنّه لاقیاس عن جزئیّتین. هذا كلّه و لیس في المقدّمات ممكن، فإن اختلط ممكن و مطلق و كان من الجنس الّذي لاینعكس، فإنّ ما أوردناه في منع انعقاد القیاس عن مطلقتین من ذلك الجنس یوضح منع انعقاد القیاس عن هذا الخلط. و إن كان من الجنس الّذي نستعمله الآن و المطلق سالب فإنه ینعقد القیاس إذا روعیت الشروط[11]، فإن كانت الكبری كلّیّة سالبة من باب المطلق المذكور و كان الممكن موجباً أو سالباً رجع بالعكس إلی الشكل الأوّل أو بالافتراض فأنتج،

١- فهناك: فهنالك م. ٢- ولا: فلا م. ٣- للكبری: الكبری م. ٤- و تكون: ثمّ م.
٥- المطلق من المطلق: من المطلق مطلق م. ٦- منها: منهما م. ٧- ج: د م. ٨- هذا: فهذا م.
٩- هو: - م. ١٠- و بعض ج د: ولاشيء من د ا م. ١١- الشروط: الشرائط م.



ولكنّ النتيجة الّتي عرفتها في الشكل الأوّل. و إن لم تكن سالبةً بل موجبةً كيف كان ذلك[١]، لم يكن قياس إلّا في تفصيل لايحتاج إليه ههنا. و يجب أن تقيس على هذا خلطا الضروري بغيره إذا كان على هذه الصورة بعد أن تعلم أنّ[٢] في هذه الخلطة زيادة قياسات، و ذلك أنّه إذا كان التأليف من ممكن صرف و ضروري صرف[٣]، أو من وجودي صرف و ضروري، و الكبرى كلّيّة تمّ[٤] القياس سواء كانا موجبتين معاً أو سالبتين معاً فضلاً عن المختلفين. أمّا إذا اختلفا و الكبرى كلّيّة فتعلمه ممّا علمت. و أمّا إذا[٥] اتّفقتا فأنت تعلم أنّه إذا كان ج بحيث أنّما يصدق ب على كلّه بإيجاب غير ضروري فكان[٦] ب على كلّ ما هو ج غير ضروري، فو المفروض من ج غير ضروري. و كان[٧] ا بخلافه عند ما كان كلّ ما هو ا فإنّ ب ضروري عليه أنّ طبيعة ج أو المفروض منه مباينة لطبيعة ا لا تدخل أحدهما في الأخرى، و لا يمكن ذلك سواء كان بعد هذا الاختلاف اتّفاق في الكيفيّة الإيجابيّة أو الكيفيّة السلبيّة، و كذلك البعض من ج المخالف لا في ذلك إن كانت الصغرى جزئيّة و تعلم أنّ النتيجة دائماً تكون[٨] ضروريّة السلب و هذا ممّا غفلوا عنه.

الشكل الثالث: الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة أن تكون الصغرى موجبة أو على حكمها كما علمت، و فيها كلّي أيّهما كان. و أنت تعلم أنّ قرائنها حيثئذٍ تكون ستّة لكنّ الستّة تشترك في أنّ نتائجها أنّما تجب جزئيّة و لا يجب فيها كلّي، فإنّك إذا قلت: كلّ إنسان حيوان، و كلّ إنسان ناطق، لم يلزم أن يكون كلّ حيوان ناطقاً و لزم أن يكون بعضه ناطقاً بأن تعكس الصغرى، فاجعل هذا لك معياراً في المركّبات من كلّيّتين، و أمّا إذا كانت الكبرى جزئيّة لم يمكنك عكس الصغرى لأنّها إذا عكست صارت[٩] جزئيّة، فإذا قرنت[١٠] بها الأخرى كان الاقتران من جزئيّتين فلم ينتج، بل يجب أن تعكس الكبرى ثمّ النتيجة كما علمت.

١- ذلك - م. ٢- أنّ: - م. ٣- صرف - م. ٤- تمّ: ثمّ م. ٥- إذا: ١ ما م.
٦- فكان: فكان م. ٧- و كان: فكان م. ٨- دائماً تكون: يكون دائما م. ٩- صارت: عادت م.
١٠- فإذا قرنت - و إذا قرن م.



واعلم أنّ العبرة هي الجهة المحفوظة و في الّتي تمتنع في الشّكل الأوّل فيها على قياس ما أوردناه إنّما هي [1] الكبرى [2]. أمّا ضروريّتين بعكس صغراه فذلك ظاهر. و أمّا فيما يتبيّن بعكس الكبرى [3] فيتبيّن ذلك بالافتراض بأن تفرض بعض ب الّذي هو ا حتّى يكون د فيكون كلّ د ا، فنقول حينئذ: كلّ د ب، و كلّ ب ج، فكلّ د ج، و يقرن إليه و كلّ د ا، فينتج بعض [4] ج ا، و الجهة ما توجبه جهة قولنا: كلّ د الّذي هو جهة بعض ب ا. و الّذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى فإنّهم يحسبون أنّ الصغرى تصير كبرى عند عكس الكبرى، فيكون الحكم لجهتها ثمّ تنعكس فتكون الجهة بعد العكس جهة الأصل، و إنّما يغلطون بسبب أنّهم يحسبون أنّ العكس يحفظ الجهات و أنت قد علمت خطائهم. و قد بقي ما لا يتبيّن بالعكس و ذلك حيث تكون الكبرى جزئيّة سالبةً فإنّها لا تنعكس و صغراها تنعكس جزئيّةً فلا يقترن قياس، بل إنّما يتبيّن بطريق الخلف أو الافتراض، أمّا بطريق الخلف فلن نقول: إنّه إن لم يكن ليس بعض ج ا فكلّ ج ا، و كان كلّ ب ج فكلّ ب ا، و كان ليس كلّ ب ا: هذا خلف. و أمّا بطريق الافتراض فإنّ نقول: ليكن البعض من ب الّذي ليس ا هو د، فيكون لا شيء من د ا، ثمّ تعلم أنت من نفسك [5] واعتبر في الجهات ما توجبه الكبرى أيضاً، فتكون قرائنه ستّةً: ا ـ من كلّيّتين موجبتين، ب ـ من موجبتين و الصغرى جزئيّة، ج ـ من موجبتين و الكبرى جزئيّة، د ـ من كلّيّتين و الكبرى سالبة، ه ـ من جزئيّة موجبة صغرى و كلّيّة سالبة كبرى، و ـ من كلّيّة موجبة صغرى و جزئيّة سالبة كبرى، و هذه تورد خامسة.

أقول [6]: الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في إحدي المقدّمتين موضوعاً في الأخرى، و

١- ص: هو آ

٢- الكبرى: + لأنّ الصغرى لمّا أوجبت نتيجة مثل نفسها في الجهة إلّا فيما يخالف و ذلك في الشّكل الأوّل لم يجب أن يكون عكسها مثلها على ما علمت، فلم يتبيّن من ذلك أنّ النتيجة مثل الصغرى و يتبيّن من طريق الافتراض أنّ النتيجة مثل الكبرى م.   ٣- يتبيّن بعكس ... الكبرى: - م.   ٤- بعض: لبعض م.

٥- أنت من نفسك: - م. و بدله: و لا يتبيّن تساوي حكم الإيجاب و السّلب.

٦- أقول: التفسير م، ج



إمّا أن يكون محمولاً[١] عليهما، و إمّا أن يكون موضوعاً لهما. و الأوّل ينقسم إلى قسمين: إمّا[٢] أن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، و إمّا أن يكون موضوعاً في الصغرى[٣] محمولاً في الكبرى[٤]. و الأوّل[٥] يسمّى بالشكل[٦] الأوّل فإنّ الترتيب الطّبيعي غير حاصل إلّا فيه، لأنّ الذهن ينتقل من[٧] الموضوع إلى الوسط[٨] الّذي هو بيّن الثبوت له و منه إلى المحمول فيكون الأوسط في نفسه أوسط في الذهن فلاجرم كان إدراكه سهلاً هيّناً[٩].

ثمّ هذا الشّكل إن عكست كبراه صار الأوسط[١٠] محمولاً في المقدّمتين و هو الشكل الثاني، و لذلك[١١] يرتدّ الشكل الثاني إلى الأوّل بعكس الكبرى[١٢]، و إن عكست صغراه[١٣] صار الأوسط موضوعاً في المقدّمتين و هو الشكل الثالث، و لذلك يرتدّ الشكل الثالث[١٤] إلى الأوّل بعكس الصغرى[١٥]، و إن عكست مقدّمتيه[١٦] جميعا[١٧] صار الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى و هو الشكل الرابع، و هو في غاية البعد عن الطّبع، لتغيّر كلتي[١٨] مقدّمتيه[١٩] عن النظم الطّبيعي، و وقوع الأوسط على طرفي القياس.

و قوله: و لاينتج منها شيء عن[٢٠] جزئيّتين، و ذلك[٢١] لأنّ الانتاج إنّما يحصل إذا كان حكم إحدى المقدّمتين يتعدّى إلى المقدّمة الأخرى و إذا كانتا جزئيّتين لم يجب ذلك الاندراج فلايلزم[٢٢] النتيجة.

١- في إحدى ... محمولاً: ـ ج. ٢- فإمّا: إمّا ج. ٣- في الصغرى: ـ م.

٤- في الصغرى محمولاً في الكبرى: فيهما ج.

٥- و الأوّل: فالأوّل ج، ت، م: ؟ ينقسم إلى قسمين فإمّا أن يكون محمولاً و الأوّل ج.

٦- بالشكل: الشكل ج. ٧- من- في ٱ: ـ ت. ٨- الوسط: الأوسط هـ.

٩- هيّناً: بيّناً ج، ٱ. هيّنا ج. ١٠- الأوسط: + فيه م. ١١- لذلك: كذلك م.

١٠- الكبرى: كبراه هـ، ب. ١٣- صغراه: صغراه م. ١٤- يرتدّ الشكل الثالث: الشكل الثالث يرتدّ هـ.

١٥- الصغرى: صغراه هـ، ب. ١٦- مقدّمتيه: مقدّمته ٱ. ١٧- جميعا: ـ ج، ٱ.

١٨- كلتي: كلتا هـ، ج. ١٩- صار الأوسط .... مقدّمتيه: ـ ب. ٢٠- من: عن ج.

٢١- و ذلك: فذلك ج، ت، م. ٢٢- فلايلزم: فلم يجب ذلك هـ.



واعلم أنّ القضايا الّتي[1] حصّلناها[2] سبعة[3]: الممكنة العامّة و المطلقة العامّة[4]، و المطلقة الممكنة، و الضروريّة، و الوجوديّة العامّة[5] و الوجوديّة الممكنة، و الممكنة الخاصّة. فإذا جعلنا كلّ واحد منها صغرى و ضممنا إليها[6] الكلّ[7] حصل في كلّ شكل تسعة و أربعون نوعاً من الاختلاطات، فليكن هذا مصوّراً عندك فإنّه عظيم النفع[8].

الشكل الأوّل: هذا الشكل[9] من شرطه في[10] أن يكون قياساً منتج[11] القرينة[12]،

أقول[13]: هذا الشكل إذا كان صغراه موجبة و كبراه كلّية فتنتج، و إذا فقد الشرطان[14] أو أحدهما فإنّه لا[15] ينتج. أمّا بيان أنّه عند حصول[16] الشرطين ينتج فلما ذكره[17] في الكتاب و هو أنّ الصغرى إذا كانت موجبة دخل الأصغر في الأوسط، إمّا كلّه إن كانت الصغرى كلّية، أو بعضه إن كانت جزئيّة، ثمّ إذا حكم على كلّ الأوسط بحكم سلباً كان أو إيجاباً كان ذلك الحكم واصلاً إلى ما تحت الأوسط فلاجرم كان منتجاً.

و أمّا بيان أنّه لا يجب الانتاج عند اختلال[18] أحد الشرطين، فلأنّه إذا[19] كانت الصغرى سالبة حتّى كان[20] الأصغر مبايناً للأوسط أمكن أن يكون[21] الأكبر المقول[22]

۱- التي: الّذي مج، آ. ۲- حصّلناها: جعلناها ت. ۳- سبعة: سبع ج، م.

۴- و المطلقة العامّة: - ت. ۵- و الوجوديّة العامّة: - م ت.

۶- ضممنا إليها: ضممناها إلى م، ج، ت. ۷- الكلّ: الشكل ج. الكبرى م.

۸- النفع: + قال الشيخ م. ۹- هذا الشكل: - م، مج، ج، آ. ۱۰- في: - م، ج، ت.

۱۱- منتج: ينتج مج.

۱۲- القرينة: + و أن يكون صغراه موجبة أو في حكمها إن كانت ممكنة أو وجوديّة تصدق إيجاباً كما تصدق سلباً فيدخل أصغره تحت الأوسط و يكون كبراه كلّيّة ليتأدّى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط و قرائنه القياسيّة بيّنة الانتاج. م، ت. ۱۳- أقول: قال الشارح: قال رضي الله عنه تد.

۱۴- الشرطان: الشرطيّات م، آ. ۱۵- فإنّه لا: فلا ج. ۱۶- حصول: + هذين م، ت.

۱۷- ذكره: ذكرنا مج، آ. ۱۸- اختلال: اختلاف م، ت. ۱۹- إذا: إن ج، ت، م.

۲۰- كان: يكون ت، هـ. ۲۱- يكون: لا يكون م. ۲۲- المقول: مقولاً م، ت.



على الأوسط[١] مقولاً أيضاً على الأصغر، و ذلك إذا كان الأصغر و الأوسط داخلين تحت الأكبر، مثل ما إذا قلنا: لاشيء من الفرس بإنسان، و كلّ إنسان حيوان، فالحقّ[٢] أنّ كلّ فرس حيوان. و يحتمل أيضاً أن يكون الأكبر المقول على الأوسط غيرمقول على الأصغر مثل ما إذا قلنا: لاشيء من الفرس بإنسان[٣]، و كلّ إنسان ناطق، و الحقّ أنّ لاشيء من الفرس ناطق. فظهر أنّ الصغرى السالبة لاتنتج.

و أمّا أنّ الكبرى الجزئيّة لاتنتج فلأنّ الأوسط ربما كان أعمّ من الأصغر، فإذا حكم على بعضه بالأكبر فذلك[٤] غير البعض المحكوم[٥] به على الأصغر، مثل قولنا: كلّ إنسان حيوان، و بعض الحيوان[٦] فرس، و الحقّ[٧] ههنا هو السلب. و يحتمل أن يكون البعض الّذي جعل موضوع الأكبر هو المحمول على الأصغر مثل قولنا: كلّ إنسان حيوان و بعض الحيوان ناطق، و الحقّ[٨] ههنا هو الايجاب، فلمّا اختلف حاله بقي على[٩] عقمه.

و إذا عرفت ذلك فنقول: القضايا على ما عرفت إمّا مخصوصة، أو مهملة، أو محصورة. فأمّا[١٠] المخصوصات فلا فايدة في تركيب الأقيسة عنها، و المهملة في قوّة الجزئيّة. فالقضايا النافعة في العلوم هي المحصورات و هي أربع[١١]، فإذا فرضناها صغريات، و أضفنا[١٢] إلى كلّ واحدة منها[١٣] تلك الأربعة، حصل في كلّ شكل ستّة عشر ضرباً. لكنّ الصغرى السالبة كلّية كانت أو جزئيّة لاتنتج فسقطت[١٤] ثمان قرائن، و الكبرى الجزئيّة لاتنتج

١- الأوسط : - ر ه د ت. ٢- فالحق : والحق هـ ا م. : فالحق ج.

٣- و كلّ إنسان ... بإنسان : - ث، ه (ثابتة على الهامش بخط جديد).

٤- فذلك : فيحتمل أن يكون ذلك م. ٥- المحكوم : المحمول مج.

٦- الحيوان : + ناطق ه (ثم شطب عليها). ٧- و الحق : فالحق هـ د ج، ت، م.

٨- و الحق : فالحق ت ا م. ٩- بقي على : على هـ ا ج ا ت د : - م. ١٠- فأمّا : أمّا ج.

١١- أربع : أربعة ث، ر، هـ. ١٢- أضفنا : أضفناها هـ د ت، مج (بعد التصحيح).

١٣- واحدة منها : واحد من مج ا ت و هـ . واحدة آ : واحد منها ج. ١٤- فسقطت : فتسقط م.



فسقطت أربعة[1] أخرى، و بقيت للقرائن المنتجة أربعة[2]:

الضرب الأوّل من كليّتين موجبتين، ينتج كليّة موجبة: كلّ ج ب، و كلّ ب ا، ينتج كلّ ج ا.

الضرب الثاني من كليّتين و الكبرى سالبة، ينتج كليّة سالبة: كلّ ج ب، و لا شيء من ب ا[3]، فلا شيء من ج ا.

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئيّة، ينتج جزئيّة موجبة: بعض ج ب، و كلّ ب ا، فبعض[4] ج ا.

الضرب الرابع من جزئيّة موجبة صغرى و كليّة سالبة كبرى، ينتج جزئيّة سالبة: بعض ج ب، و لا شيء من ب ا، ينتج ليس[5] كلّ ج ا[6].

و هذه الضروب الأربعة حاصلة في القضايا السبعة[7] و هي بيّنة بنفسها[8] إلّا في مادّة[9] الإمكان فإنّا إذا قلنا: بالإمكان كلّ ج ب، لم يكن الجيم مندرجاً بالفعل تحت الباء، فإذا حكمنا على الباء بإمكان الألفيّة لم يكن ذلك الحكم متناولاً[10] بالفعل لج، و لكنّه يمكن أن يتناوله، فإنّ الأكبر الممكن للأوسط الممكن للأصغر يمكن أن يكون للأصغر لأنّ إمكان الإمكان قريب عند الذّهن الحكم بكونه إمكاناً.

واعلم أنّ الممكن الخاصّ و الوجودي لمّا كان سلبهما منعكساً على الإيجاب لاجرم صحّ أن[11] يكون الصغرى سالبة فيهما.

قال[12]: ولكنّه إذا كان كلّ ج ب بالإمكان الحقيقي الخاصّ، و كلّ ب ا بالاطلاق جاز أن يكون[13] كلّ[14] ج ا بالفعل، و جاز أن يكون بالقوّة، فكان[15] الواجب ما

١- أربعة: أربع ج. ٢- أربعة: + أضرب م. ٣- ب ا: + ينتج ج.

٤- فبعض. ينتج بعض ج ا ب ت: ينتج فبعض د (ثم شطب بخط جديد على «ينتج»).

٥- ينتج ليس: فليس د. ٦- سالبة بعض ... كلّ ج ا: - م. ٧- السبعة: السبع د ج ا ت.

٨- بنفسها: في نفسها ت ج د. ٩- مادّة: حالة ج (ثم صحّح على فوق السطر بخط جديد).

١٠- متناولاً: مساوياً ج. ١١- أن: لأن ج. ١٢- قال: قوله د ت. ١٣- أن يكون: - ف.

١٤- كلّ: - ج. ١٥- فكان: و كان د ت.



بعتهما[١] من الإمكان العام؛

أقول[٢]: إذا جعلنا الممكنة صغرى، سواء كانت ممكنة عامّة أو خاصّة، و جعلنا الكبرى مطلقة احتمل ذلك وجوهاً أربعة: الأوّل أن يكون المطلقة مطلقة عامّة، الثاني[٣] أن يكون[٤] مطلقة منعكسة، الثالث[٥] أن يكون وجوديّة عامّة، الرابع[٦] أن يكون وجوديّة منعكسة. فيحصل من ضمّ الممكنة العامّة و الخاصّة إلى هذه الأربع ثمان[٧] اختلاطات. و تارة تكون الممكنة صغرى، و تارة تكون كبرى، فيكون مجموع هذه الاختلاطات ستّة عشر. و الشيخ فيها أشار[٨] إلى اختلاط الممكن بالمطلق العامّ[٩] إذا كان المطلق كبرى، لكنّا نتكلّم أوّلاً في اختلاط الممكن بالوجودي ثم نتكلّم فيما[١٠] أشار الشيخ إليه[١١].

فنقول: إذا كانت الكبرى وجوديّة عامّة أو وجوديّة منعكسة فالنتيجة ممكنة خاصّة، مثاله: كلّ ج ب بالإمكان، و كلّ ب ا بالوجود[١٢]، ينتج كلّ ج ا[١٣] بالامكان الخاصّ، و بيانه بطرق ثلاثة:

الأوّل: أنّا[١٤] نفرض الصغرى الممكنة وجوديّة و نقول: أنّه لا يلزم من هذا الفرض محال و إلّا لكان لا يوجد الممكن إلّا عند وجود ذلك المحال، و ما لا يوجد إلّا عند وجود[١٥] المحال فهو محال، فالممكن محال، هذا خلف. و إذا ثبت ذلك فنقول: النتيجة ممكنة خاصّة و إلّا فليكن الصّادق إمّا ضرورة الايجاب أو ضرورة السّلب في البعض، و ذلك باطل لأنّا إذا فرضنا الصغرى[١٦] الممكنة[١٧] وجوديّة و ضممناها[١٨] إلى الكبرى الوجوديّة كانت النتيجة وجوديّة خالية عن الضّرورة، و ذلك يبطل ضرورة الايجاب أو

١- بعتهما: بعتهما: بعتهم م. ٢- أقول: وإنّا ه، ج، ث، ب. ٣- الثاني: والثاني ه، ج، ا، ت.
٤- أن يكون: - ه، ا، ت. ٥- الثالث: و الثالث ه، ج، ا، ت. ٦- الرابع: و الرابع ه، ا، ت.
٧- ثمان: و ثمانية ه. ٨- فيها أشار: أشار فيها ه، ا، ث. ٩- بالمطلق العام: العام بالمطلق ج.
١٠- فيما: فيه م. ١١- الشيخ إليه: إليه الشيخ ه، ا، ت. ١٢- بالوجودي: بالوجود ه، ج، م، ا.
١٣- ا: ب ه، ا، ت. ١٤- أنّا: أنّا م، ق. ١٥- وجود: - ه، ث. ١٦- الصغرى: للصغرى ث.
١٧- الممكنة: + ضروريّة م، ج. ١٨- ضممناها: ضممنا أ.



السلب في البعض أو الكلّ[1].

الثاني: لو فرضنا الحقّ ضرورة السلب في البعض و هو: بالضرورة ليس كلّ ج ا، فلنجعله كبرى و نضمّه[2] إلى الصغرى الممكنة الّتي فرضناها[3] وجوديّة هكذا[4]: بالوجود كلّ ج ب، و بالضرورة ليس كلّ ج ا، ينتج من الشكل الثالث على ما ستعلمه[5]: بالضرورة ليس كلّ ب ا، و قد[6] كان حقًا أنّ[7] كلّ ب ا[8]، هذا خلف. و إن[9] جعلنا السالبة صغرى و ضممناها إلى كبرى القياس صار هكذا: بالضرورة ليس كلّ ج ا، و بالوجود كلّ ب ا، فبالضرورة ليس كلّ ج ب[10]، ينتج من الشكل الثاني على ما ستعلمه[11]: بالضرورة ليس[12] كلّ ج ب[13]، و قد كان كلّ ج ب بالإمكان، هذا خلف. ولو فرضنا الحقّ ضرورة الإيجاب فلنجعلها كبرى أوّلاً و نضمّ إليها الصغرى الممكنة الّتي فرضناها وجوديّة هكذا[14]: بالوجود كلّ ج ب، و بالضرورة بعض ج ا، ينتج من الثالث بالضرورة بعض ب ا، و قد كان كلّه بالوجود، هذا خلف[15]. و لنجعلها صغرى أيضاً و نضمّ[16] إليها الكبرى الوجوديّة هكذا: بالضرورة بعض ج ا، و بالوجود كلّ ب ا، ينتج بالضرورة ليس كلّ ج ب، و قد كان كلّه بالإمكان، هذا خلف.

و ليس لقائل أن يقول: الموجبتان[17] لا تنتجان في الثاني لأنّا سنبيّن[18] أنّ الموجبتين في اختلاط الضروري بغيره تنتجان.

واعلم أنّ المتقدّمين إنّما[19] احتاجوا في هذه البيانات إلى فرض الممكن موجوداً لاعتقادهم أنّ الممكن إذا اختلط بالضروري في الثالث وكانت الكبرى ضروريّة لم تكن

١- كانت النتيجة ... أو الكلّ: آ.　٢- نضمّه: نضمّها م ، أ.　٣- فرضناها: فرضنا أ.

٤- هكذا: و هكذا آ.　٥- ستعلمه: ستعمله م ، أ: ستعلمه ت ، د (في صحيح بخط جديد).

٦- قد: - م ، د.　٧- حقّا أنّ: حقّا. حقًا ا: الحقّ م.　٨- كلّ ب ا: بالوجود م.　٩- إن: إذا م.

١٠- فبالضرورة ليس كلّ ج ب: - د ، ت ، أ.　١١- ستعلمه: استعمله ت ، ستعمله م ، أ ، ت ، د.

١٢- كلّ ج ا و بالوجود ... ليس: - م.　١٣- بالضرورة ليس كلّ ج ب: - م.　١٤- هكذا: ج ، ت ، د.

١٥- ولو فرضنا الحقّ ... خلف: - د.　١٦- نضمّ: الضمّ ج.　١٧- الموجبتان: الموجبات م.

١٨- سنبيّن: لبيّن د ، ج ، ت.　١٩- إنّما: - آ.



للنتيجة ضرورية، فلأجل ذلك احتاجوا إلى أن فرضوا[١] الممكن موجوداً حتى يكون ذلك اختلاطاً بين المطلق و الضروري المنتج للنتيجة الضرورية، لكنّا إذا نظرنا إلى الحق نفسه و بيّنا أنّ اختلاط الممكن و الضروري في الثالث ينتج الضروري إذا كانت الكبرى ضرورية أمكننا بإظهار الخلف المذكور من غير حاجة إلي فرض الممكن موجوداً.

فإن قيل: بم[٢] تنكرون على من يقول: النتيجة ليست بالإمكان الخاصّ بل إمّا بالإمكان الأخصّ أو بالإطلاق الأخصّ؟ فنقول: أمّا أنّه لايجب أن يكون بالإمكان الأخصّ لأنّه من الجائز أن يكون الأكبر أعمّ من الأوسط[٣] حتى يكون ثبوته للأوسط و الأصغر[٤] ثبوتاً[٥] وجودياً بالإمكان[٦] الأخصّ. و أمّا أنّها لايجب أن تصدق وجودية لأنّه يجوز أن يكون الواحد من الأصغر لايوجد له ألبتّة الأوسط من وقت حدوثه إلى وقت فساده، و يكون الأكبر مساوياً للأوسط لايوجد في الأصغر إلّا عند وجوده فلأجل ذلك لايصير الأصغر موصوفاً بالأكبر فطّ[٧]، مثاله قولنا: كلّ إنسان[٨] يمكن أن يكتب، و كلّ كاتب مماسّ[٩] بقلمه القرطاس، فليس يلزم[١٠] أن يصدق بالإطلاق أنّ كلّ إنسان[١١] مماسّ[١٢] بقلمه القرطاس. فالحاصل أنّ احتمال كون الأكبر أعمّ من الأوسط يمنع من وجوب كون النتيجة ممكناً أخصّ، و احتمال كونه مساوياً للأوسط يمنع من كونها وجودية.

الطريق الثالث: في بيان كون النتيجة ممكنة و هو البيان اللّمّي المذكور في هذا الكتاب أنّ الأصغر على تقدير حصول الأوسط له كان[١٣] الأكبر أيضاً حاصلاً[١٤]، و على تقدير أن لايكون حاصلاً و كان ممكن الحصول كان الأكبر أيضاً ممكن الحصول[١٥]؛ فالنتيجة إذن[١٦] مما[١٧] يصدق على كلّ حال و هو[١٨] الممكن الخاصّ. هذا إذا كانت الكبرى وجودية

١- أن فرضوا . فرض هـ. ٢- بم : لم بج. ٣- الأوسط : و الأصغر م.
٤- و الأصغر : أو للأصغر هـ. ٥- ثبوتا : ثبوتيا أ. ٦- بالإمكان : لابالامكان م.
٧- فط . فقط م، ت. ٨- كلّ إنسان : الإنسان ج. ٩- مماسّ : مماسين م. ١٠- يلزم . يلزم ت.
١١- إنسان : كاتب هـ، ج، ت، م. ١٢- مماسّ : مماسين م. ١٣- له كان : كان له ت، هـ.
١٤- حاصلاً : + له ج. ١٥- كان الأكبر أيضاً ممكن الحصول . - أ. ١٦- إذن : إنما هي ت، هـ، ق.
١٧- مما : مما ق. ١٨- و هو : هو هي أ.



سواء كانت عامّة[1] أو منعكسة، أمّا إذا كانت مطلقة عامّة أو منعكسة فالنتيجة ممكنة عامّة لأنّ المطلقة إن كانت ضروريّة كانت النتيجة ضروريّة على ما سبق، و إن كانت وجوديّة كانت ممكنة خاصّة على ما عرفت، و إذ[2] احتمل القسمان فالواجب ما يعمّهما و هو الإمكان العامّ. هذا كلّه إذا كانت المطلقة كبرى، أمّا إذا كانت[3] صغرى و كانت الممكنة كبرى كانت النتيجة ممكنة لأنّ الأصغر داخل[4] بالفعل تحت الأوسط[5] فيكون الحكم بإمكان الأكبر له متعدّياً[6] إلى الأصغر[7].

قال[8]: فإن[9] كان[10] كلّ ب ا بالضرورة، إلى آخر هذا الاختلاط[11]، أقول: لمّا فرغ من بيان النتيجة الحاصلة من الصغرى الممكنة و الكبرى المطلقة شرع في بيان النتيجة الحاصلة من الصغرى الممكنة مع الكبرى الضروريّة و الحقّ أنّها[12] ضروريّة، مثاله: بالإمكان كلّ ج ب، و بالضرورة كلّ ب ا، ينتج بالضرورة كلّ ج ا. و بيانه من وجهين:

الأوّل: إن كذب بالضرورة[13] كلّ ج ا، صدق[14] نقيضه و يلزمه[15] بالإمكان العامّ ليس بعض ج ا، فيحتمل أن يكون الحقّ بالضرورة ليس بعض ج ا، و يحتمل أن يكون الحقّ بالإمكان الخاصّ ليس بعض ج ا[16]. فإن فرضنا الأوّل و ضممنا إليه كبرى القياس هكذا: بالضرورة ليس بعض ج ا، بالضرورة كلّ ب ا، ينتج[17] بالضرورة ليس بعض ج ب[18]، وكان[19] كلّ ذلك[20] بالإمكان، هذا خلف[21]. و إن فرضنا الثاني و ضممنا إليه صغرى

1- عامّة: عامّيّة م. 2- و إذ: إذا ت، ج. 3- كانت: - ت. 4- داخل: - في الطرف ج.

5- الأوسط: الوسط ت، م. 6- متعدّياً: متعدّيا ت. 7- الأصغر: الأوسط م.

8- قال: قوله م، ت. 9- فإن: فإذا م. 10- كان: - م. 11- الاختلاط: الاختلاطات ج.

12- أنّها: فيهما أنّه م. 13- بالضرورة: - ج. 14- صدق: ليصدق ج. 15- يلزمه: يلزم ج، ت.

16- و يحتمل أن يكون ... بعض ج ا: - ت. 17- ينتج: انتج ج.

18- ليس بعض ج ب: بعض ج ليس ب م، ت. 19- وكان: لكان م.

20- كلّ ذلك: كلّه كذلك ت.

21- فكان كلّ ذلك بالإمكان هذا خلف: و قد كان بالإمكان هذا هو الخلف ق.



القياس[١] هكذا. بالإمكان كلّ ج ب، و بالإمكان بعض ج ا، ينتج بالإمكان بعض ب ا، و كان كلّه بالضرورة ا، هذا خلف.

الطريق الثاني[٢]، و هو[٣] المذكور في الكتاب أنّا إذا قلنا: بالضرورة كلّ ب ا، عنينا به أنّ كلّ ما يوصف بب ولو في لحظة واحدة فإنّه[٤] واجب الاتصاف بالألف في جميع زمان وجوده، سواء كانت الباءيّة باقية[٥] أو زائلة، فإنّا إذا قلنا: كلّ متحرّك بالضرورة جسم، عنينا به[٦] أنّ الّذي يتّصف بالمتحركيّة فإنّه[٧] واجب الاتصاف بالجسميّة[٨] في جميع زمان وجوده لا أنّ ذلك الوجوب[٩] مختصّ بزمان حصول المتحركيّة بل ذلك حاصل في زمان حصول المتحركيّة و قبله و بعده.

و إذا عرفت ذلك فنقول: إنّا إذا[١٠] فرضنا الصغرى الممكنة وجوديّة لم يلزم[١١] من ذلك محال، فحينئذ يصير الجيم موصوفاً بالفعل بأنّه[١٢] ب، و حكمنا بأنّ كلّ ما يتّصف بالباء فإنّه في كلّ زمان وجوده يجب أن يكون موصوفاً بالألف وجب أن تكون الألفيّة حاصلة للجيم[١٣] في كلّ زمان وجوده سواء كان[١٤] موصوفاً بالباء أو لم يكن، فإنّ الّذي عرف في وقت واحد أنّه[١٥] دائماً موصوف بوصف علم أنّه في[١٦] كلّ الأوقات كذلك، ولو كانت الألفيّة لا تدوم للجيم إلّا عند اتّصاف الجيم بالباء لكذب قولنا: كلّ ما يتّصف بالباء فإنّه دائماً موصوف بالألف مع أنّا قد فرضناه صادقاً، فظهر أنّ النتيجة ضروريّة.

قال[١٧]: ولكنّ الصغرى لو[١٨] كانت ممكنة أو مطلقة تصدق[١٩] معها السالبة جاز أن تكون سالبة، و تنتج لأنّ الممكن الحقيقيّ سالبه لازم[٢٠] موجبه فتكون إذن النتيجة[٢١]

١- القياس: - ت. ٢- الطريق الثاني. الثالث م. ٣- هو: + أنّ أ. ٤- فإنّه: و إنّه أ.

٥- باقية: الباقية أ. ٦- أنّ كلّ ما يوصف ... عنينا به: - ت. ٧- فإنّه: فهو ع.

٨- بالجسميّة: بالجسمية ع د أ. ٩- الوجوب: الوجود د، ت. ١٠- إذا: - ت. ١١- يلزم: - أ.

١٢- بأنّه: فإنّه م. ١٣- للجيم: - م. ١٤- كان: - د. ١٥- أنّه: - ع. ١٦- في: - د، ت.

١٧- قال: قوله د، م. ١٨- لو: إن ت، د، م. ١٩- تصدق: اصدق أ.

٢٠- لازم موجبه: لا موجبة مع: لازم في حكم موجبة ع. ٢١- إذن النتيجة: النتيجة إذن ع.



في كيفيتها و جهتها تابعة للكبرى في كلّ موضع من قياسات هذا الشكل إلّا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة، و الكبرى وجودية[1]، أو الصغرى مطلقة خاصة[2] و الكبرى موجبة ضرورية فإنّ النتيجة موجبة ضرورية إلّا[3] في شيء نذكره و لاتلتفت إلى ما يقال من أنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين في كلّ شيء، بل في الكيفية و الكمية و على الاستثناء المذكور[4].

أقول: لمّا بيّن حال الصغرى الممكنة مع الكبرى المطلقة أوّلاً، و الضرورية ثانياً، أراد أن يبيّن حكماً آخر من أحكام صغراه و هو: أنّ صغرى هذا الشكل و إن وجب أن تكون موجبة لكنّها إذا كانت ممكنة خاصة أو مطلقة خاصة يصدق معها السالبة جاز أن تكون سالبة لأنّ المقصود من إيجاب الصغرى اندراجها تحت الأوسط، و الممكن و الوجودي لمّا كان إيجابهما[5] صادقاً مع سلبهما[6] كان الاندراج حاصلاً. ثمّ بعد ذلك ذكر أنّ النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى في جميع المواضع إلّا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة و الكبرى وجودية فإنّ النتيجة فيه ممكنة تابعة للصغرى.

فأمّا[7] قوله: «أو الصغرى مطلقة خاصة و الكبرى موجبة ضرورية[8]» فهذا ليس من جملة[9] المستثنيات لأنّ[10] حكم المستثنى يجب أن يكون مخالفاً لحكم المستثنى عنه، و هو قد حكم بأنّ النتيجة تابعة للكبرى في الجهة و الكيفية، فلو كانت هذه الصورة استثناء[11] منها لوجب أن تكون النتيجة فيهما مخالفة للكبرى في الجهة و الكيفية[12]، و ليس الأمر كذلك. فإنّ الكبرى فيهما[13] موجبة ضرورية و النتيجة[14] أيضاً[15] موجبة ضرورية.

١- وجودية: لئلا النتيجة ممكنة خاصة م. ٢- خاصة: سالبة ج ا ب. ٣- إلا: وإلا آ.

٤- جاز أن تكون سالبة ... المذكور: - ت م م. ٥- إيجابهما: إيجابها ج آ.

٦- سلبهما: سلبها ج و آ و ج. ٧- فأما: وأما ا ج ت. ٨- ضرورية: - ج آ م ت.

٩- جملة: - م. ١٠- لأن: فإن ج. ١١- استثناء: مستثنى م ج ا ق.

١٢- فلو كانت هذه ... والكيفية: - ج. ١٣- فيهما: فيها ج. ١٤- والنتيجة ... ضرورية: - م.

١٥- أيضاً: فيهما ج م ت.



بل هذا عطف على ما قبل ذلك و نظم الكلام هكذا: لكنّ الصغرى إن كانت ممكنة أو مطلقة تصدق معها الشالبة جاز أن تكون سالبة و تنتج؛ أو الصغرى مطلقة خاصّة و الكبرى موجبة ضروريّة فإنّ النتيجة موجبة ضروريّة. و الفائدة في ذكر ذلك أنّه حكم في الكلام الأوّل بأنّ الصغرى السالبة منتجة، و بهذا الكلام بيّن أنّ الصغرى السالبة قد تنتج نتيجة[١] موجبة ضروريّة.

ثم بعد ذلك تستأنف فنقول[٢]: فتكون إذن النتيجة في كيفيّتها و جهتها تابعة للكبرى في كلّ موضع من قياسات هذا الشكل إلّا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة و الكبرى وجوديّة[٣] إلّا في شيء نذكره و هو[٤] ما إذا كانت الصغرى ضروريّة و الكبرى مطلقة عرفيّة، فإنّ النتيجة ضروريّة تابعة للصغرى كما بيّنه بعد ذلك عن قريب[٥]، و على هذا التقدير يكون نظم الكلام مستقيماً، و أظنّ[٦] أنّه كان في الأصل كذلك لكنّه وقع فيه تقديم و تأخير لغلط من قبل[٧] الناسخ. فهذا ما عندي فيه.

و الحاصل أنّ النتيجة[٨] تابعة للكبرى إلّا في هذين الموضعين، و هو موضع بحث، فيجب[٩] أن يكون هيهنا مواضع غير هذين تكون[١٠] جهة النتيجة فيها مخالفة لجهة الكبرى:

منها[١١]: إذا كانت الصغرى ممكنة عامّة[١٢]، و الكبرى مطلقة وجوديّة، فإنّ النتيجة ممكنة خاصّة مخالفة لجهة المقدّمتين.

و منها: أنّ الصغرى المطلقة العامّة، و الكبرى المطلقة المنعكسة، فإنّ النتيجة مطلقة عامّة تابعة للصغرى، لأنّ الأكبر إذا كان دائماً بدوام الأوسط فإن[١٣] كان الأوسط دائماً بدوام وصف[١٤] الأصغر كان الأكبر لا محالة دائماً بدوام وصف الأصغر، و إن[١٥] لم يكن الأوسط دائماً بدوام وصف الأصغر جاز أن[١٦] يكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر بأن يكون

١- تنتج نتيجة: منتجة ه د ت. ٢- فنقول: و لقول ه ا ج ا ت. ٣- وجوديّة. ا و جهة ا ت ا ه.
٤- و هو: - ج. ٥- قريب: ا إن شاء اللّه ت و ه. ٦- أظنّ: ا به ت. ٧- من قبل: غير من ج.
٨- النتيجة: ا فيها د. ٩- فيجب: يجب ه د ت. ١٠- تكون: و تكون مع ا د.
١١- منها: ه ما ه ا ج ا م. ١٢- ممكنة عامّة: ج ١٣- فإن: د ج. ١٤- وصف: - مع ا.
١٥- و إن: فإن ج. ١٦- جاز أن: بأن ا.



الأكبر[١] أعمّ من الأوسط فيكون دائماً له و[٢] للأصغر، و جاز أن لا يكون. و إذا احتمل الكلّ كانت النتيجة ما يعمّها[٣] و هو الإطلاق العامّ.

و منها، إذا كانت الصغرى وجوديّة، و الكبرى مطلقة منعكسة، فالنتيجة مطلقة عامّة لأنّ الأكبر موجود في كلّ[٤] زمان الأوسط، و الأوسط موجود في بعض زمان الأصغر، فالأكبر أيضاً موجود في ذلك الزمان، و يحتمل أن يكون موجوداً[٥] في غير ذلك الزمان حتى يكون دائماً، و يحتمل أن لا يكون، فالنتيجة مطلقة عامّة.

فأمّا إذا كانت الصغرى وجوديّة منعكسة، و الكبرى مطلقة[٦] منعكسة، كانت النتيجة تابعة للكبرى فإنّ الأكبر دائم بدوام الأوسط القائم بدوام وصف الأصغر، فيكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر، و يحتمل أن يكون دائماً بدوام وجوده، و يحتمل أن لا يكون، فالواجب ما يعمّهما[٧] و هو المطلقة المنعكسة[٨].

قال[٩]: و اعلم[١٠] أنّه إذا كانت الصغرى ضروريّة و الكبرى وجوديّة صرفة[١١] من جنس الوجودي بمعنى ما دام الموضوع موصوفاً بما وصف به لم ينتظم قياس صادق[١٢] المقدّمات[١٣] لأنّ الكبرى تكون كاذبة لأنّا إذا قلنا: كلّ ج ب بالضرورة، ثم قلنا: و كلّ ب فإنّه يوصف بأنّه ا مادام موصوفاً بب[١٤] لا دائماً[١٥]، حكمنا أنّ[١٦] كلّ ما يوصف بب أنّما يوصف به وقتاً ما لا دائماً، و هذا[١٧] خلاف الصغرى[١٨][١٩].

أقول: الصغرى الضروريّة لا يأتلف مع الكبرى الوجوديّة المرتبة[٢٠]، و قد عرفت فيما

١- دائماً بدوام وصف الأصغر بأن يكون الأكبر: ـ د. ٢- و: ـ م ج. ٣- يعمّها. يعمّهما م ج م.

٤- كلّ: ـ ب، د. ٥- موجوداً: ـ د. ٦- مطلقة: + و آ. ٧- يعمّهما: يعمّها د ب ت.

٨- المنعكسة. ـ ق. ٩- قال: قوله د ب ث. ١٠- واعلم. فاعلم م. ١١- صرفة: ضرورية ت.

١٢- صادق: + م ج. ١٣- المقدّمات: + في هذا الشكل د. ١٤- بب: بأنّه ب ج.

١٥- دائماً. + د ج. ١٦- أنّ. بأنّ م ج. ١٧- و هذا: لهذا م ج أ.

١٨- من جنس الوجودي ... الصغرى: ـ م، و بدله: قول آخر د.

١٩- لم ينتظم قياس ... الصغرى: ـ ت، د (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد). ٢٠- المرتبة: ـ د.

تقدّم أنّ الّذي يدوم المحمول بدوام وصف الموضوع، ثمّ وصف الموضوع[١] لا يدوم[٢] بدوام وجود الذّات هو الوجوديّة العرفيّة، مثاله قولنا: بالضرورة كلّ فلك متحرّك، ثمّ قلنا[٣]: و كلّ متحرّك فهو متغيّر لا دائماً بل مادام متحرّكاً، فقد[٤] حكمنا في الكبرى أنّ المتحرّكيّة مادامت ثابتة كانت المتغيّريّة ثابتة، فعدم دوام المتغيّريّة[٥] في كلّ المتحرّكات يدلّ على عدم دوام المتحرّكيّة لكلّ المتحرّكات لأنّ لادوام[٦] اللازم يدلّ على لادوام[٧] الملزوم، لكنّا[٨] قلنا في الصغرى أنّ الفلك متحرّك دائماً، و ذلك بنافي المذكور في الكبرى.

قال صاحب البصائر[٩]: أمّا الحكم بأنّ هذا الاختلاط غير منتج فهو صحيح، لكنّ[١٠] التعليل بكذب الكبرى لا يستقيم من كلّ الوجوه، فإنّ اللادوام إذا[١١] جعلناه جزء[١٢] المحمول لزم كذب الكبرى كما ذكره، أمّا إذا جعلناه جزء[١٣] الموضوع لم يلزم[١٤] كذب الكبرى فإنّه[١٥] من الجائز أن يكون الأوسط أعمّ من الأصغر، مثلاً كالمتحرّك فإنّه أعمّ من الفلك و هو دائم للفلك غير دائم للعنصر فيصحّ أن نقول[١٦]: كلّ فلك متحرّك دائماً، ثمّ نقول: و كلّ[١٧] متحرّك لا دائماً[١٨] فهو متغيّر، و على هذا الوجه لا تصير الكبرى كاذبة لكن لا يكون[١٩] الوسط مشتركاً. فالصحيح[٢٠] أن يعلّل[٢١] بطلان هذا الاختلاط إمّا بكذب الكبرى و إمّا باختلاف الأوسط[٢٢]. فأمّا الاقتصار على كذب الكبرى فذلك[٢٣] غير[٢٤] جائز.

١- ثم وصف الموضوع: - ج، ت. ٢- المحمول ... لا يدوم: - م. ٣- ثم قلنا: - م، ت.

٤- فقد: هل أ. ٥- المتغيّريّة: المتغيّرات. ٦- لادوام: اللادوام م، ت.

٧- لادوام: اللادوام م، ت. ٨- لكنّا: + و ج، م: + إذا ت، م (ثمّ شطب عليها بخطّ جديد).

٩- راجع البصائر النصيريّة في علم المنطق، عمر بن سهلان ساوي، المطبعة الأميريّة، مصر ١٣١٦ ه، المقالة الثالثة الفنّ الثاني الفصل الثاني في المختلطات ص ٨٧-٨٨. ١٠- لكن: لأنّ ه.

١١- إذا: إن م، ت. ١٢- جزء: جزءاً من ه: من أ. ١٣- جزء: + من ه. ١٤- لم يلزم: - أ.

١٥- فإنّه: لأنّه ت، م. ١٦- نقول: يقال ج. ١٧- و كلّ: في كلّ أ: فكلّ ه.

١٨- لا دائماً: دائماً ج، م. ١٩- لا يكون: يكون ت. ٢٠- الصحيح: فالصحّة أ.

٢١- أن يعلّل: أنّ تعليل أ. ٢٢- الأوسط: الوسط م. ٢٣- فذلك: فهو م.

٢٤- فذلك غير: تغيير ج.

و الجواب عنه من وجهين ذكرهما أهل التحصيل من المتأخرين:

الأوّل: أنّا إذا أخذنا اللادوام جزءاً من الموضوع اختلف الوسط، و عند ذلك لا يبقى القياس، لأنّ القياس هو الّذي يلزم من تسليم ما فيه من القضايا تسليم المطلوب، و عند اختلاف الوسط[1] لا يكون كذلك فلا يكون قياساً، و لا تكون القضايا المذكورة فيه صغرى و[2] كبرى لأنّ الصغرى أنّما تكون صغرى إذا كانت جزء قياس، و كذلك الكبرى، فالشيخ[3] لمّا حاول بيان كذب الكبرى فلابدّ و أن يفرضه على وجه يبقى الكبرى كبرى و يبقى القياس قياساً حتّى يمكنه أن يبيّن كذبه، و ذلك أنّما يبقى إذا كان اللادوام جزءاً من المحمول، ألا ترى أنّه لمّا حاول التعليل باختلاف الأوسط في كتاب الأوسط جعل ذلك علّة لا لكذب[4] الكبرى بل لارتفاع القياس، فظهر استقامة كلامه في الكتابين.

الثاني[5]: هو أنّ القضيّة أنّما تصير وجوديّة إذا كان اللادوام جزءاً من المحمول، أمّا إذا كان جزءاً من الموضوع لم تكن وجوديّة بل مطلقة، لأنّا إذا قلنا: كلّ متحرّك لا دائماً فهو متغيّر، لم يكن فيه بيان دوام المحمول أو[6] لا دوامه، و قد عرفت أنّ القضايا أنّما تختلف لأجل اعتبار كيفيّة ثبوت المحمولات للموضوعات. فظهر[7] أنّ القضيّة لا تصير وجوديّة إلّا إذا جعل اللادوام جزءاً من المحمول.

لكن بعضهم زيّف[8] هذا الجواب بأن قال[9]: إنّا[10] نعتبر اللادوام جزءاً من الموضوع و من[11] المحمول معاً. فنقول: و كلّ ما كان موصوفاً بالأوسط لا دائماً فهو موصوف بالأكبر لا دائماً، فهذه[12] القضيّة وجوديّة من حيث أنّ محمولها غير دائم بدوام ذات الموضوع، و لا يلزم منه كذب الصغرى لاختلاف[13] الوسط[14]، و الاعتماد[15] في

١- الوسط: الأوسط ج. ٢- و: + لا مج. ٣- فالشيخ: و الشيخ هـ. ٤- لكذب: لكون أ.

٥- الثاني: + وج ت و أ. ٦- أو: و ج. ٧- فظهر: فظاهر ج، ت و م أ.

٨- بعضهم زيف: زيّف بعضهم ج ا ت. ٩- قال: قالوا م ا ب. ١٠- إنّا: إنّما ج. ١١- من: - مج.

١٢- فهذه: و هذه ج. ١٣- لاختلاف: لاختلاف م. ١٤- الوسط: الأوسط م ا ج.

١٥- و الاعتماد: فالاعتماد مج.



الجواب على[١] الأوّل[٢].

و أقول: ثبت أنّ الصغرى الضروريّة لاتتألّف مع الوجوديّة المرتبة، لكنّها تتألّف مع الوجوديّة الدائمة، و تكون[٣] النتيجة تامة لها[٤].

قال: «بل يجب أن تكون الكبرى أعمّ من هذه و من الضروريّة حتّى تصدق و[٥] حينئذ فإنّ نتيجتها تكون ضروريّة لاتتبع الكبرى و هذا أيضاً استثناء، و إنّما يكون ضروريّة لأنّ ج يدوم[٦] ب فيدوم ا بالضرورة».

أقول: لمّا بيّن أنّ الصغرى الضروريّة لاتتألّف[٧] مع الوجوديّة المرتبة، بيّن أنّها تتألّف مع المطلقة المرتبة و هي التي يدوم محمولها بدوام موضوعها من غير اعتبار شرط اللّادوام مكذا: كلّ فلك متحرّك، و كلّ متحرّك فهو متغيّر مادام متحرّكاً، فالمتغيريّة دائمة بدوام المتحركيّة و المتحركيّة دائمة بدوام ذات الفلك، فيلزم[٨] أن تكون المتغيريّة دائمة بدوام ذات الفلك لأنّ اللّازم للدّائم دائم، و حكم الشيخ على هذه النتيجة بأنّها ضروريّة يشبه أن يكون لاعتقاده أنّ[٩] الدّائم في الكلّيات ضروريّ، و لكن ذلك يناقض ما ذكره أوّلاً من أنّ ذلك خارج عن علم المنطق، فإذن الأولى أن يقال[١٠] هذه النتيجة دائمة[١١].

الشكل الثاني: واعلم أنّ الحقّ في هذا الشكل[١٢] أنّه لاقياس فيه عن مطلقتين بالاطلاق العامّ، و لا عن ممكنتين و لاعن خلط منهما، و لاشكّ في أنّه لاقياس[١٣] عن مطلقتين موجبتين أو سالبتين ولاعن ممكنتين كيف[١٤] كانت[١٥]، بل إنّما[١٦] الحالات أوّلاً[١٧] في

١- في الجواب على: على الجواب في هـ. ٢- لكن بعضهم زيفه... الأوّل: - أ.

٣- و تكون: فتكون ج، ت. ٤- لها: - ت. ٥- و: - ج، أ.

٦- يدوم: + بدوام ج، م، ج، (أضيف على فوق السطر بخط جديد). ٧- لاتتألّف: ثابتة على الهامش هـ.

٨- فيلزم: فيلزمه أ. ٩- أنّ: أن يكون ت. ١٠- يقال: + إنّ م.

١١- دائمة: + و بالله التوفيق ت، هـ. ١٢- الشكل: - ت. ١٣- لاقياس: + فيه م.

١٤- كيف: + ما ج. ١٥- كانت: كانتا معا هـ. ١٦- إنّما: - ج. ١٧- أوّلاً: - م.



المطلقتين إذا اختلفتا[1] فيه في السّلب[2] و الإيجاب، فإنّ الجمهور يظنّون أنّه قد يكون منهما قياس[3]، و نحن نرى غير ذلك،

أقول: هذا الشّكل لا ينتج إلّا إذا اختلفت مقدّمتاه[4] في الكيفيّة، فالموجبتان[5] لا تنتجان لأنّ الشّيء الواحد قد يكون محمولاً بالإيجاب على شيئين متباينين، مثل الحيوان المحمول[6] على الإنسان و الفرس، و على شيئين متوافقين مثل الحيوان المحمول على الإنسان و[7] النّاطق، و النتيجة في الأوّل سلب و في الثّاني إيجاب[8]. و كذلك السّالبتان فإنّ[9] الشّيء الواحد قد يكون مسلوباً عن شيئين متباينين مثل الحجر المسلوب عن الإنسان و الفرس، و عن شيئين متوافقين مثل الحجر المسلوب عن الإنسان و النّاطق، و النتيجة[10] في الأوّل سلب و في الثّاني إيجاب. فظهر أنّه لا بدّ من[11] اختلاف[12] مقدّمتي[13] هذا الشّكل بالسّلب و الإيجاب، و حاصله راجع إلى أنّ الوسط[14] لمّا كان حاصلاً لأحد الطّرفين و غير حاصل للطّرف الآخر وجب تباين الطّرفين، إذ لو لم يتباينا لاستحال[15] اتّصاف[16] أحدهما بما لم يتّصف به الآخر.

و إذا عرفت ذلك ظهر عندك أنّه[17] لا ينعقد القياس في هذا الشّكل عن[18] الممكنتين العامّتين و الخاصّتين، و المطلقتين العامّتين و الخاصّتين[19]، و لا من خلط بعض هذه[20] مع بعض لأنّ السّلب و الإيجاب لا يجب دوامهما في هذه المواد و إذا[21] لم يجب ذلك

١- اختلفتا: جمعتا أ. ٢- في السلب: بالسلب م، آ، ت.

٣- أنه لا قياس ب... قد يكون منهما قياس: — م، و بدله «و إلى آخره». ٤- مقدمتاه: مقدّماته ، ت.

٥- فالموجبتان: و الموجبتان ، ت. ٦- المحمول: — ه. ٧- و الفرس و على ... الانسان و: — ج

٨- إيجاب: — آ. ٩- فإنّ: كان آ م. ١٠- و النتيجة: فالنتيجة م. ١١- من: — ه.

١٢- اختلاف: الاختلاف في ج. ١٣- مقدّمتي: مقدّمتين في ، ت.

١٤- الوسط: الأوسط ، ج ، ت. ١٥- لاستحال: استحال ج. ١٦- اتّصاف: — ن.

١٧- عندك أنّه: لكم ... أنه ت. ١٨- عن: + الممكنتين الخاصّتين و ج

١٩- و المطلقتين العامتين و الخاصتين: — أ. ٢٠- بعض هذه: بعضه ه. ٢١- إذا: إذ ج



لم يحصل التعاند، فلايحصل[١] بسببهما[٢] التعاند بين الأصغر و الأكبر. و المؤيد أنه متى كان السلب و الإيجاب غير متنافيين[٣] كما في هذه المواضع لم يكن القياس منتجاً، و إن كان ذلك[٤] حاصلاً في الظاهر. و أمّا إذا كان التنافي حاصلاً في الحقيقة، و إن لم يكن ظاهراً في اللفظ، كان منتجاً مثل اختلاط الضروري بغيره إذا كانا موجبتين على ما سيأتي.

قال[٥]: «ثمّ في المطلقات الصرفة و الممكنات فإنّ الخلاف فيها ذلك بعينه و لاقياس منها[٦] عندنا في هذا الشكل، و ذلك لأنّ الشيء الواحد بل الشيئين المحمول أحدهما على الآخر قد يوجد شيء يحمل عليه أو عليهما بالإيجاب المطلق و يسلب[٧] بالسلب المطلق. و قد يوجب و يسلب عن كلّ واحد من جزئيات المعنى الواحد أو جزئيات شيئين أحدهما محمول على الآخر، و لايوجب[٨] شيء من ذلك أنّ[٩] الشيء مسلوب عن نفسه أو أحد الشيئين مسلوب عن الآخر و قد يعرض جميع هذا للشيئين[١٠] المسلوب أحدهما عن الآخر و لايوجب[١١] ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر فلايلزم إذن منّا ذكر سلب ولا ايجاب[١٢] فلايلزم نتيجة[١٣]».

أقول: إنّه حكم أوّلاً أنّه لاقياس عن المطلقات العامّة و عن الممكنات العامّة، و ثانياً أنّه لاقياس عن المطلقات الخاصّة و الممكنات الخاصّة، و حجّة ذلك ما ذكرناه، لكنّا نعيدها[١٤] لتفسير[١٥] ألفاظ الكتاب فنقول: الشيء الواحد قد يحمل على[١٦] الشيء[١٧] الواحد تارة بالإيجاب و تارة بالسلب، مثل أن يقال: زيد ضاحك، زيد ليس بضاحك، و لايوجب ذلك سلب الشيء عن نفسه بل الشيئان المحمول أحدهما على الآخر[١٨] قد يحمل

١- فلايحصل: فلم يحصل ج. ٢- بسببهما: - ه، ت. ٣- متنافيين: متقابلة آ.

٤- ذلك: - ه، ت. ٥- قال: قوله ه، ت. ٦- منها: منهما ج، ق. ٧- يسلب: - ج.

٨- ولايوجب: فلايوجب ج. ٩- أنّ: - ج. ١٠- للشيئين: للشيئين آ، الشيئين ج.

١١- لايوجب: لايوجد آ، ج. ١١- و الممكنات فإنّ الخلاف ... لاايجاب: - ت و بدله: إلى قوله.

١٢- ولاقياس منها: نتيجة: - ت، ه. ١٣- لكنّا نعيدها: لكنّها نعيدها ت. ١٥- لتفسير: لتبيين ج.

١٦- على: عليه ج، ت. ١٧- الشيء: - ق. ١٨- الآخر: + و ج.

على أحدهما ما[1] يسلب عن الآخر، و لا يلزم من ذلك سلب أحدهما عن الآخر، مثل ما إذا قلنا: هذا الإنسان ضاحك، هذا[2] الناطق ليس بضاحك، ثم لا يجب أن يقول[3]: هذا الإنسان ليس هذا الناطق. فهذا إذا كان الأصغر و الأكبر شيئين جزئيّين[4]. أمّا[5] إذا كانا كلّيين[6] فالأمر كذلك أيضاً[7]، فإنّه[8] يصحّ أن يحمل الشيء بالإيجاب المطلق على جزئيات كلّي و يسلب ذلك بالسّلب المطلق أيضاً عن تلك الجزئيات، مثل أن نقول: كلّ واحد من النّاس ضاحك و[9] لا واحد من النّاس بضاحك. و لا يلزم سلب تلك الجزئيات عن أنفسها[10]، و أيضاً يصحّ أن يوجد كلّيان متلازمان ثمّ يحمل على جزئيات أحدهما ما يسلب عن جزئيات الآخر، مثل أن نقول: كلّ إنسان ضاحك، و لا شيء من النّاطق بضاحك، ثمّ لا يلزم أن يسلب النّاطق عن الإنسان. فظهر أنّ الجزئي الواحد، بل الجزئيان المتوافقان[11]، بل جزئيات الكلّي الواحد، بل جزئيات الكلّيين المتوافقين، فيصحّ[12] أن يحمل على كلّ واحد من هذه الأقسام الأربعة شيء بالإيجاب المطلق ثمّ بالسّلب المطلق و مع ذلك فلا يصحّ سلب شيء من هذه الأقسام الأربعة عن أنفسها[13]، بل الحقّ في هذه المواضع الإيجاب. و أيضاً فالجزئيان المتباينان و[14] الكلّيان المتباينان قد يوجب على أحدهما شيء بالإيجاب المطلق و يسلب عن الآخر بالسّلب المطلق، و يكون[15] الحقّ هناك السّلب. و لمّا كان اللّازم[16] الحقّ[17] تارة السّلب و تارة الإيجاب علم أنّها عقيمة.

و أقول: الحاصل من هذه التطويلات[18] أنّ الاشتراك في شيء من[19] الصّفات كما

١- ما: - أ. ٢- هذا: هو م. ٣- يقول: يقال م، أ.

٦- شيئين جزئيّين: شيئان جزئيّان م، ت. ٥- أمّا: لأنّا م. ٦- كانا كلّيين: كانتا كلّيتين م، ت.

٧- فالأمر كذلك أيضاً: فالأمر أيضاً كذلك م؛ فالأمر كذلك أ - م. ٨- فإنّه: لأنّه أ.

٩- و: - م، ت. ١٠- أنفسها: نفسها م، ت. ١١- الجزئيان المتوافقان: الجزئيات المتوافقات م، أ.

١٢- فيصحّ: لا يصحّ م. ١٣- أنفسها: نفسها م. ١٤- و: أو م، ت.

١٥- يكون: فيكون م، ت. ١٦- اللّازم: - م. ١٧- الحقّ: + هناك م، ت.

١٨- التطويلات: - م، أ. ١٩- من: + صفة م، ت.

يكون ذلك[١] للمتماثلات[٢] فقد يكون أيضاً للمختلفات، ثمّ إذا[٣] كان ذلك مشتركاً بين المتباينات و المتوافقات لاجرم لايمكن الاستدلال بالاشتراك في اللّازم سلباً كان أو ايجاباً على كون تلك الملزومات متوافقة أو متباينة. و أمّا[٤] الاختلاف في اللّازم الواحد لمّا لم يكن إلّا للأشياء[٥] المختلفة لاجرم صحّ الاستدلال باختلاف اللّوازم على تباين الملزومات.

و أمّا المحمولات الإمكانيّة[٦] و الوجوديّة الصّرفة فهي[٧] من قبيل العوارض، و اختلاف العوارض[٨] لايوجب اختلاف المعروضات، فإنّ الشّيء الواحد قد تختلف عوارضه. لاجرم كانت الأقيسة الممكنة و الوجوديّة و اختلاطاتها غير منتجة. و أمّا الممكنات العامّة و المطلقات العامّة[٩] فلأجل كونها محتملة للممكنة و المطلقة الخاصّتين[١٠] لم تكن أيضاً منتجة[١١]. فهذا حاصل التحقيق[١٢] في[١٣] أقيسة هذا الشكل.

قال[١٤]: و الّذي يحتجّون به في الامتناع عن المطلقتين المختلفتي[١٥] الكيفيّة و كبراهما كليّة مما سنذكره عني، لايطّرد في المطلق العامّ و الوجوديّ العامّ لأنّ العمدة هناك إمّا العكس و هما لاتنعكسان في السّلب، أو الخلف باستعمال النقيض[١٦] و شرائط التناقض فيها لاتصحّ[١٧]، أقول: الّذين يعتقدون أنّ المطلقتين تنتجان[١٨] يبرهنون على ذلك إمّا بالعكس، و إمّا بالخلف، و كلا الطّريقين لايصحّ. فإنّا[١٩] قلنا: بالاطلاق كلّ ب ج، و بالاطلاق

١- ذلك: - ت، م. ٢- للمتماثلات: المتماثلات ت. ٣- ثمّ إذا: و إذا هـ، ت، م: فإذا ج.
٤- و أمّا: فأمّا ج. ٥- للأشياء: في الأشياء ت، هـ. ٦- و أمّا المحمولات الإمكانيّة: - أ.
٧- فهي: فهو ج، هـ، ت: - آ. ٨- و اختلاف العوارض: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.
٩- العامّة: الخاصّة ق. ١٠- الخاصّتين: الخاصيّتين هـ. ١١- منتجة: منتجات ج، ت، م.
١٢- التحقيق: أضيف على الهامش بخط جديد هـ. ١٣- في: من ت. ١٤- قال: قوله هـ، ت.
١٥- المختلفتي: المختلفتين ج، أ. ١٦- من المطلقتين ... النقيض: - م. و بدله: و إلى قوله.
١٧- من المطلقتين ... لاتصحّ: - هـ، ت. ١٨- تنتجان: لاتنتجان ج. ١٩- فإنّا: بأنّا هـ.

لاشيء من ا ج، فهم اعتمدوا أنّه ينتج: بالاطلاق لاشيء من ب ا[1]. و ذكروا بيانه بالعكس[2] و الخلف:

أمّا العكس قالوا: نعكس الكبرى[3] السالبة و نضمّها إلى الصغرى، لكنّا قد ذكرنا أنّه لايقبل العكس.

و أمّا الخلف قالوا: إن كذب لاشيء من ب ا صدق نقيضه و هو: بعض[4] ب ا دائماً، و نضمّه[5] إلى الكبرى و هو: لاشيء من ا ج، ينتج من الأوّل: بعض ب ليس ج، و هو يناقض الصغرى العقه: أنّ كلّ ب ج. و لكنّا قد ذكرنا[6] أنّ المطلقتين لايتناقضان بمجرّد الاختلاف بالسلب[7] و الايجاب، فظهر أنّ هاتين الحجّتين[8] غير متمشّيتين في المطلق[9].

قال[10]: و بل[11] إنّما تنعقد في هذا الشكل من المطلقات قياسات من مقدّمات فيها موجبة و سالبة إذا كانت سالبتها من شرطها أن تنعكس، أو لها تنبض من بابها[11] و قد علمت[12] أيّ القضايا[13] السالبة كذلك. فهنالك إن كان تأليف من مطلقتين، أو من ضروريّتين، أو من مطلقة عامّة و ضروريّة، فالشرط أن تختلف القضيّتان في الكيفيّة و تكون الكبرى كليّة[15]، و الحكم في الجهة للسالبة[16] المنعكسة[17].

أقول: لمّا فرغ من[18] إقامة الحجّة على عدم انتاج المطلقتين و بيّن ضعف حججهم في ذلك، بيّن أنّ السالبة المطلقة إذا كانت منعكسة فإنّ القياس المنعقد منها[19] يكون منتجاً لكن

١- من ب ا : من ج ا م. ٢- بيانه بالعكس : في بيانه بالعكس ه ا ج ش ا م.

٣- الكبرى : ا ق ت ؟ ه (ثم شطب عليها). ٤- و هو بعض : - م ٥- نضمّه : نضمّ مج.

٦- ذكرنا : ذكرت. ٧- بالسلب : في السلب ه ا ج ا ت ا م. ٨- الحجّتين . - م.

٩- المطلق : المطلقات م. ١٠- قال . قوله ه ا ت . أقول ج. ١١- بل : - مج.

١١- بابها تاليها مج. ١٢- علمت : ا أنّ أ مج. ١٤- القضايا : + المطلقة ج.

١٥- من مقدّمات فيها ... كليّة : م، و بدله : إلى آخره. ١٦- السالبة : لا سالبة م.

١٧- من مقدّمات فيه ... المنعكسة : ت ه (و ثلثه على الهامش بخط جديد).

١٨- من : عن ه ا ج ا ت ا م. ١٩- منها : منه ه ا ج ا ت. لبه أ : ا ما مج.



عند[1] حصول شرطين: الأوّل الاختلاف في الكيفيّة[2] و قد برهنّا عليه[3]. الثاني كلّيّة الكبرى[4] و برهانه: أنّ الأكبر الّذي حمل على بعضه الأوسط قد يكون غير محمول على الأصغر مثل قولنا: كلّ ثلج أبيض، و ليس كلّ إنسان أبيض، و الحقّ أنّه[5] لا شيء من الثلج بإنسان، و قد يكون محمولاً عليه مثل قولنا: كلّ إنسان ناطق، و ليس كلّ حيوان ناطقاً، و الحقّ أنّ كلّ إنسان حيوان، فلمّا اختلفت علم عقمها[6]. أمّا إذا جعلنا هذه الكبرى الجزئيّة صغرى مثل أن نقول: ليس كلّ حيوان ناطقاً، و كلّ إنسان ناطق، لزم[7] ليس كلّ حيوان إنساناً، و هو صادق لأنّ سلب الخاصّ عن بعض العامّ صادق، فأمّا على التقدير الأوّل[8] يلزم سلب العامّ عن بعض الخاصّ و هو كاذب.

و أمّا قوله: «والحكم في الجهة للتالية[9] المنعكسة» و هذا[10] هو مذهب[11] المتقدّمين، و الشيخ رجع عن ذلك في سائر كتبه مثل الشفاء و الأوسط و النجاة[12] و زعم أنّ الضروري إذا اختلط بالمطلق[13] كانت النتيجة ضروريّة، سواء كانت التالية مطلقة أو لم تكن، و بالغ في إبطال مذهبهم و طوّل فيه، فلا أدري كيف اختار[14] ههنا مذهبهم[15]؟ و لعلّه غلط وقع من جهة الناسخ. و بالجملة فالحقّ ما ذهب إليه في سائر كتبه و نحن نذكر ما قيل في هذه المسألة على[16] الاختصار:

١- عند: على ت. : - أ. ٢- الكيفيّة: الكمية ت، ج. ٣- عليه: - ت.

٤- كلّيّة الكبرى: كلّيّة للكبرى ج. ٥- أنّه: أنّ ه. : - أ.

٦- اختلفت علم عقمها: اختلف علم عقمه ج.

٧- لزم: ينتج د، ه. : «ليس كلّ حيوان ناطق و كلّ انسان ناطق ينتج» ت.

٨- التقدير الأوّل: التقديرين م (لم صحّح بخطّ جديد). ٩- للتالية: التالية د، ت.

١٠- و هذا: فهذا م، ه (بعد التصحيح بخطّ جديد). ١١- مذهب: المذهب أ.

١٢- [راجع: الشفاء (القياس)، المقالة الرابعة، الفصل الخامس، القاهرة، ١٣٨٣ ه. ، ٢/٢٦٤ و ما بعدها و النجاة المنطق، تحقيق محيي الدين صبري الكردي، مصر ١٩٣٨ م، ص ٣٨.] ١٣- بالمطلق: بالممكن ت، د، ه.

١٤- اختار: اختاره ج. ١٥- مذهبهم: - ج. ١٦- على: سبيل ه.



قال المتقدّمون: إذا كان بالوجود لاشيء من ج ب، و بالضّرورة[1] كلّ ا ب ، فالنتيجة بالوجود لاشيء من ج ا، لأدلّة ثلاثة:

الأوّل، أنّا نعكس الصغرى السالبة و نجعلها كبرى هكذا: كلّ ا ب بالضّرورة، و بالوجود لاشيء من ب ج، فبالوجود لاشيء من ا ج، فينعكس[2]: بالوجود لاشيء من ج ا.

الجواب[3] من وجهين: الأوّل، أنّ عكس الوجوديّة لايكون وجوديّة صرفة[4] كما بيّنا بل مطلقة[5] محتملة للضّرورة. الثاني، لو سلّمنا ذلك لكنّا بيّنا[6] أنّ الوجوديّة المنعكسة لاتتألّف مع الصغرى الضروريّة في الشكل الأوّل، و لو جعلنا عكسها مطلقة منعكسة فإنّ[7] الصغرى الضروريّة معها تنتج نتيجة ضروريّة، و عكس السالبة الضروريّة[8] سالبة ضروريّة، و ذلك هو مذهبنا و خلاف مذهبهم.

الحجّة الثانية، قالوا: لو كانت[9] النتيجة: بالضّرورة لاشيء من ج ا[10] لكان عكسها و هو: بالضّرورة لاشيء من ا ج، حقّاً، فنجعلها كبرى و نجعل عكس كبرى القياس صغرى هكذا: بعض ب ا، و بالضّرورة لاشيء من ا ج، ينتج: بالضّرورة بعض ب ليس ج، و هذا خلف لأنّ الصغرى الوجوديّة للقياس الأوّل كان هكذا: بالوجود لاشيء من ب ج، فيكون عكسه أيضاً وجوديّاً و هو: لاشيء من ج ب، و قد لزم من فرضنا النتيجة ضروريّة قولنا بعض ج بالضّرورة ليس ب، و هو يناقض الصغرى الحقّة. فإذن النتيجة ليست ضروريّة بل وجوديّة، فالنتيجة تابعة للسالبة[11] المنعكسة.

و الجواب أنّ الشيخ ذكر جواباً طويلاً في الشفاء[12] لا نرتضيه، لكنّ الّذي أعوّل عليه أنّ الخلف إنّما يلزم إذا كان عكس الصغرى للسالبة الوجوديّة سالبة وجوديّة، و قد بيّنا أنّها[13]

١- و بالضّرورة : فبالضّرورة م. ٢- فينعكس : فيمكن مج ج. ينعكس آ: + و م.
٣- الجواب : و الجواب م ب ث. : + فنقول م. ٤- صرفة . ضروريّا م ت. ٥- مطلقة : مطلقا مج.
٦- بينّا . بيّنها م ٧- فإنّ - كان ج ت : كانت م. ٨- معها تنتج .. الضروريّة : - ف
٩- قالوا لوكانت : لوكان مج. ١٠- من ج ا : + مطلقات م. ١١- للسالبة : + إلى م.
١٢- جواباً طويلاً في الشفاء : في الشفاء جواباً طويلاً ج. ١٣- أنّها : أنّه م ج ت م.



لاتكون كذلك، بل[1] عكسها سالبة مطلقة عامة[2] محتملة للضرورة فكيف ينافي السالبة الجزئية الضرورية؟

الحجّة الثالثة: تمسّكوا بهذا المثال: بالوجود لاشيء من الأبيض بحيوان، و بالضرورة[3] كلّ إنسان حيوان، و النتيجة[4] بالوجود لاشيء من الأبيض بإنسان.

الجواب[5]: أنّ الصغرى السالبة كاذبة لأنّ بعض ما يقال له أبيض فهو بالضرورة حيوان. اللّهم إلّا أن يقال: المراد منه أنّ الأبيض[6] من حيث هو أبيض ليس بحيوان، لكن هذه السالبة لاتنافي تلك الموجبة الضرورية. أو[7] يقال: المراد منه أنّه[8] إذا لم يوجد من الحيوانات مايكون أبيض فإنّه يصدق في ذلك الوقت لاشيء من الأبيض بحيوان، ولكن إن أخذوا الصغرى على هذا الوجه لم تكن الكبرى ضرورية إذ يحتمل أن لايوجد في بعض الأوقات أحد من الناس فحينئذ يكذب قولنا: كلّ إنسان حيوان. و الشيخ طوّل في هذا الموضع من[9] الشفاء و حاصله ما أوردناه.

فأمّا إقامة البرهان على أنّ النتيجة لاتكون تابعة للسالبة المنعكسة في هذا الاختلاط فلما نذكره بعد ذلك من أنّ الأوسط إذا كان ضروريّاً لأحدهما و غير ضروريّ للآخر وجب أن يكون بين الطرفين مباينة ضرورية، و إلّا لكان ضروريّاً لأحدهما كما[10] يكون ضروريّاً للآخر. فظهر[11] أنّ العبرة في هذا الشكل ليست للسالبة[12] المنعكسة.

قال[13]: «فالضرب[14] الأوّل: كلّ ج ب، و لاشيء من ا ب، فلاشيء من ج ا، لأنّا نعكس الكبرى فتصير[15]: لاشيء[16] من ب ا، و نضيف إليها الصغرى فيكون للضرب الثاني من

١- بل: - آ.   ٢- عامّة: - ج.   ٣- بالضرورية: نابتة على فوق السطر بخط جديد م.

٤- و النتيجة: فالنتيجة ت.   ٥- الجواب: و الجواب ج.   ٦- أنّ الأبيض: - ج.   ٧- أو: لا م.

٨- أنّه: - ت.   ٩- من: في م، ت.   ١٠- كما: لما آ.   ١١- فظهر: و ظهر آ.

١٢- للسالبة: بالسالبة م، ج، ت، م.   ١٣- قال: قوله م، ت.   ١٤- فالضرب: و الضرب مج.

١٥- تصير: فيتنج مج. (لم صحيح على فوق الكلمة بخط جديد).   ١٦- لا- ولا: ج: فلا م.



الشكل الأوّل، و تكون[1] العبرة في الجهة للكبرى»، أقول: فائدة قوله: «العبرة في الجهة للكبرى[2]» إنّما تظهر في المختلطات لا في الأقيسة البسيطة و قد بيّنا أنّه ليس الأمر كذلك.

قال[3]: «الضرب الثاني: لاشيء من ج ب، و كلّ ا ب، فلاشيء من ج ا، لأنّا نعكس الصغرى فينتج لاشيء من ا ج[4]، ثمّ نعكس النتيجة و تكون العبرة للثانية أيضاً في الجهة، فإن كانت مطلقة فإنّما[5] ينعكس إليه المطلق من المطلق.

و[6] الثالث مثل قولك: بعض ج ب، و لاشيء من ا ب، فليس بعض ج ا، بيّنته بما عرفت[7].

الرابع مثل قولك: ليس بعض ج ب، و كلّ ا ب[8]، ينتج ليس بعض ج ا، و إلّا فكلّ[9] ج ا، و كان كلّ ا ب، فكلّ ج ب[10]، و كان ليس بعض ج ب، هذا خلف. و له بيان[11] غير الخلف: ليكن د البعض الّذي من ج و هو ليس ب، فيكون لاشيء من د ب، و كلّ ا ب، فلاشيء من د ا، و بعض ج د، فلا كلّ ج ا. و من هيهنا تعلم أنّ العبرة للثانية في الجهة، و ليس يمكن أن نبيّن هذا الضرب بالعكس لأنّ الصغرى سالبة جزئيّة لاينعكس، و الكبرى جزئيّة[12] فلاينتظم[13] منها و من الصغرى قياس، فإنّه[14] لاقياس من[15] جزئيّتين».

أقول: أمّا حكمه في نتايج هذه الضروب أنّها تابعة للثانية في الجهة فقد تبيّنت[16] أنّها ليست[17] كذلك، فلا فائدة في إعادة ذلك في كلّ واحد واحد[18] من الضروب فلنتكلّم الآن في غرض آخر[19]. فنقول: هذا الشكل أيضاً مشتمل على ستّة عشر قرينة كالشكل

١- تكون: - م. ٢- للكبرى: الكبرى ت. ٣- قال: - ج م ت؛ قيل ج.
٤- من ا ج: ا ج م ج. ٥- فإنّما: فلما ت؛ فما ج. ٦- و: - م ج.
٧- بيّنته بما عرفت: - ت؛ بما عرفت ج؛ بيّنته بما عرفت م ت. ٨- فليس بعض ج ا... كلّ ا ب: - م ج.
٩- فكلّ: فإذا كلّ ج. ١٠- و كان كلّ ا ب فكلّ ج ب: و كان كلّ ا ب - م ج. ١١- بيان: - م أخر ج.
١٢- في الجهة و ليس يمكن... جزئيّة: - م ج. ١٣- فلاينتظم: فلايلزم ا. ١٤- فإنّه: بإنّه ا.
١٥- من: - من م. ١٦- تبيّنت: ثبت ج. ١٧- أنّها ليست: أنّه ليس م ج؛ ت م.
١٨- واحد واحد: - واحد م. ١٩- آخر: - م ت. في كلّ واحد من الضروب ج.



الأوّل إلّا أنّا لمّا اسقطنا الكبرى الجزئيّة سالبة كانت أو موجبة فقد سقطت منها ثمانية، و لمّا اعتبرنا اختلاف المقدّمتين في الكيفيّة سقطت من الثمانية الباقية أربعة أخرى و بقيت القرائن المنتجة أربعة. و لمّا كانت قرائنها غير بيّنة الانتاج احتجنا إلى ما نبيّنها[١]:

الضرب الأوّل: من كلّيتين، و الكبرى سالبة، ينتج كلّية سالبة: كلّ ج ب، و لاشيء من ا ب، فلاشيء من ج ا. بيانه من وجوه ثلاثة:

الأوّل، و هو البرهان اللّمي: أنّ الباء لمّا كان حاصلاً لكلّ الجيم و غير حاصل في شيء من الألف كان بين الجيم و الألف مباينة، إذ لو لم تتباينا لكان الألف موصوفاً بالباء كما أنّ الجيم موصوف به.

الثاني، أنّا[٢] إذا عكسنا الكبرى ارتدّت القرينة إلى ثاني الشكل الأوّل هكذا: كلّ ج ب، و لاشيء من ب ا، فينتج المطلوب.

الثالث، الخلف: إن كذب لاشيء من ج ا صدق نقيضه و هو: بعض ج ا، و لاشيء من ا ب، ينتج فبعض[٣] ج ليس ب، و كان كلّ ج ب، هذا خلف.

الضرب الثاني: من كلّيتين و الصغرى سالبة[٤]: لاشيء من ج ب، و كلّ ا ب، فلاشيء من ج ا. و بيانه بالطرق الثلاثة إلّا أنّا[٥] نحتاج هيهنا إلى عكسين: فإنّا نعكس الصغرى و نجعلها كبرى، ثمّ نعكس النتيجة.

الثالث[٦]: من جزئيّة موجبة صغرى، و كلّيّة سالبة كبرى: بعض ج ب، و لاشيء من ا ب، فبعض ج ليس ا، لأنّه لمّا كان الباء حاصلاً في بعض الجيم و هو غير حاصل في شيء من الألف كان الألف مبائناً لذلك[٧] البعض من الجيم. و أمّا العكس و الخلف فهو ظاهر.

الرابع: من سالبة جزئيّة صغرى، و موجبة كلّيّة كبرى: ليس كلّ ج ب، و كلّ ا ب، فليس

١- ما نبيّنها: ما نبيّنها مج: مايثبتها ت. ٢- أنّا م. ٣- ينتج فبعض: لينتج بعض ت.
٤- سالبة - مكلّا ج م. ٥- أنّا: أنّه لا ت. أنّا مج. ٦- الثالث: الضرب الثالث م.
٧- لذلك: كذلك آ.



كلّ ج ا[1]، لأنّ الباء لمّا لم يكن - اصلاً[2] لبعض ج و هو حاصل لكلّ الألف[3] كان بين الألف و بين ذلك البعض من الجيم مباينة.

و امّا طريق العكس فيهما غير ممكن لأنّ الصغرى سالبة جزئيّة لاتقبل[4] العكس، و الكبرى موجبة كلّيّة و هي تنعكس جزئيّة و الجزئيّتان لاتنتجان[5].

و أمّا الخلف فهكذا: إن كذب[6] ليس كلّ ج ا صدق نقيضه و هو: كلّ ج ا، و كلّ ا ب، فكلّ ج ب[7]، و كان حقّاً أنّه ليس كلّ ج ب؛ هذا[8] خلف.

و فيه طريق آخر يسمّى الافتراض[9] و هو قياسان أحدهما من هذا[10] الشّكل و الآخر[11] من الشّكل الأوّل. فلنفرض الجيم الّذي ليس ب د، فنقول: لاشيء من د ب، و نضمّ إليها[12] الكبرى و هي كلّ ا ب، ينتج من هذا الشّكل لاشيء من د ا، و هو أحد القياسين، ثمّ نقول: بعض ج د، و لاشيء من د ا، ينتج بعض ج[13] ليس ا، و هو المطلوب.

و قول الشّيخ هيهنا: إنّ العبرة في الجهة للسّالبة[14]، فقد عرفت أنّه ليس الأمر[15] كذلك.

قال[16]: ههنا كلّه و ليس[17] في المقدّمات ممكن، فإن اختلط ممكن و مطلق و كان من الجنس الّذي لاينعكس، فإنّ ما أوردناه في[18] منع انعقاد القياس عن مطلقتين من ذلك الجنس يوضح منع انعقاد[19] القياس من هذا الخلط. و إن[20] كان من الجنس الّذي نستعمله

١- فليس كلّ ج ا: - آ. ٢- لبعض الجيم ... حاصلاً: - م.

٣- حاصل لكلّ الألف: شطب عليها في م ؛ مسلوب عن كلّ الألف م. ٤- لاتقبل: فلاتقبل ج.

٥- الجزئيّتان لاتنتجان: الجزئيّات لاتنتجها م. ٦- كذب: ان ج. ٧- فكلّ ج ب: فكلّ ا ب م.

٨- هذا: هذا أ. ٩- الافتراض: بالافتراض م. ١٠- هذا: ذلك ج، م، ت، م، ا.

١١- الآخر: الثاني ج. ١٢- إليها: إليه م، ج، ت. ١٣- بعض ج: بعض د ج، ا ج.

١٤- للسّالبة: بالسّالبة ت، ا، م ؛ السّالبة ج، للنّسبة أ. ١٥- أنّه ليس الأمر: أنّ الأمر ليس ج، م.

١٦- قال: قوله م، ت. ١٧- و ليس: فليس م. ١٨- في: من آ. ١٩- انعقاد: - ج.

٢٠- و إن: فإن ج.



بالآن و المطلق سالب فقد ينعقد القياس إذا[1] ووجبت الشروط، فإن كانت الكبرى كلية سالبة من باب المطلق المذكور رجع بالعكس إلى الشكل الأول، أو بالخلف[2] فانتج[3]، ولكن[4] النتيجة التي عرفتها في الشكل الأول. و إن لم تكن سالبة بل موجبة كيف كان[5] ذلك[6]، لم يكن قياس[7] إلّا في تفصيل لانحتاج إليه هيهنا[8].

أقول: قد عرفت أنّ اختلاط الممكن و المطلق يقع على ستة عشر وجهاً، ثمانية منها[9] لاتنتج. فإنّ الممكن العام و الخاص إذا اختلطا[10] بالمطلق العام و الوجودي العام مع احتمال أن تجعل الكبرى مطلقة تارة و ممكنة أخرى حصلت ثمان اختلاطات غير منتجة بالبرهان المذكور. فأمّا الممكنات[11] إذا اختلطت[12] بالمطلقة العرفية و الوجودية فإن كانت الكبرى سالبة[13] مطلقة كان الاختلاط منتجاً. فلنذكر ضروبه:

الضرب الأول: كلّ ج ب بالإمكان العام أو الخاص، و لاشيء من ا ب بالاطلاق المنعكس، ينتج بالإمكان لاشيء من ج ا[14] بالامكان العام[15]. بيانه بطرق الثلاثة: أمّا[16] الخلف فلأنّ الأصغر ممكن الاتصاف بالأوسط، وكلّ ما اتّصف بالأوسط استحال[17] اتّصافه بالأكبر، فإمكان[18] اتّصافه بالأوسط المنافي للأكبر يوجب إمكان خلوه عن الأكبر. وكما

١- إذا : وإذا ج.

٢- بالخلف : الخلف د. [و في بعض نسخ الاشارات : وآر بالأفتراض. - راجع: الإشارات و التنبيهات لابن سينا، تحقيق محمود الشهابي، ج ١، جامعة طهران ١٣٣٩ ه. ش، ص ٥٣. وأيضاً: شرح الإشارات للمحقق الطوسي، الجزء الأول في علم المنطق، طهران المطبعة الحيدري ١٣٣٧ هـ. ش، ص ٢٢٩.] ٣- فانتج : وانتج أ، ج.

٤- ولكن : - د.   ٥- كان : - ج.   ٦- ذلك : كذلك د.

٧- فإن اختلط ممكن و ... لم يكن قياس . - م.

٨- فإن اختلط ممكن و ... إليه هيهنا : - ت، د (و ثابتة على الهامش بخط جديد).   ٩- منها : منا ج.

١٠- اختلطا : اختلط د، ج، ت، م.   ١١- الممكنات : الممكنتان ج.

١٢- اختلطت : اختلطتا ج، ت، م.   ١٣- سالبة : - ج، آ.   ١٤- بالاطلاق ... من ج ا : - آ.

١٥- أو الخاص ولا ... العام : - ج.   ١٦- أمّا : وأمّا ج.   ١٧- استحال : - م، م.

١٨- فإمكان : فإنّ إمكان د، ت.



أنّا[1] حكمنا بإمكان اتّصاف الأصغر بالأوسط بحيث يصدق ذلك الإمكان سواء كان ذلك الاتّصاف حاصلاً أو غير حاصل فكذلك يجب الحكم بإمكان خلوّه عن الأكبر بحيث يصدق ذلك الإمكان سواء كان ذلك[2] الخلوّ حاصلاً أو غير حاصل، و ذلك هو الإمكان العامّ. أمّا بيانه بالعكس فهو أنّا إذا عكسنا الكبرى كانت الصغرى ممكنة و الكبرى مطلقة منعكسة في الشكل الأوّل. و أمّا بالخلف[3] فهو أنّه إن[4] كذب لاشيء من ج ا بالإمكان العامّ[5] صدق بالضرورة بعض ج ا، و لاشيء من ا ب بالإطلاق المنعكس فبالضرورة بعض[6] ج ليس ب، و كان[7] كلّ ج ب بالإمكان؛ هذا خلف. أمّا إذا جعلنا كبرى هذا الضرب[8] وجوديّة منعكسة فربما يظنّ أنّ النتيجة ممكنة خاصّة لأجل أنّ الكبرى الوجوديّة تنعكس وجوديّة و ذلك ينتج في الشكل الأوّل ممكنة خاصّة. و الحقّ أنّه لاينتج إلّا ممكنة عامّة لما بيّنّا أنّ عكس السالبة الوجوديّة سالبة مطلقة عامّة و هي مع الصغرى الممكنة تنتج ممكنة عامّة كما ذكرناه[9].

الضرب الثاني: لاشيء من ج ب بالإمكان العامّ أو الخاصّ، و كلّ[10] ا ب بالإطلاق المنعكس، ينتج بالإمكان العامّ لاشيء من ج ا. لكن لايمكن بيانه بالعكس لأنّ الصغرى السالبة الممكنة لاتنعكس، و الكبرى المطلقة الموجبة تنعكس جزئيّة، فإن جعلناها كبرى كانت الصغرى سالبة و الكبرى جزئيّة في الشكل الأوّل و إن جعلناها صغرى و السالبة كبرى كان ذلك هو الشكل الرابع. بل بيانه بالوجه الّذي أنّ[11] الأوسط لمّا[12] كان لازماً للأكبر و هو ممكن الزوال عن الأصغر كان للأكبر أيضاً ممكن الزوال لأنّ[13] لازم الشيء إذا كان ممكن الزوال كان ملزومه[14] أيضاً كذلك. و يمكن أن يبيّن بالخلف أيضاً كما ذكرناه.

١- أنّا : + إذا ج م. ٢- ذلك : - الامكان و (لم شطب عليها). ٣- بالخلف : الخلف أ.
٤- إن : إذا ج. ٥- بالإمكان العامّ : - ت ش م. ٦- بعض : البعض م. ٧- كان : - ج.
٨- الضرب : الضروب أ. ٩- ذكرناه : ذكرنا مع أ. : م ، ج ، ت. ١٠- و كلّ : فكلّ م.
١١- أنّ : - أ. ١٢- لمّا : إذا ج. ١٣- لأنّ : - أ. ١٤- ملزومه : الملزوم ، ت.



و أمّا إن[1] جعلنا كبرى هذا الضرب[2] وجوديّة منعكسة فالحكم[3] ذلك أيضاً[4] بعينه.

هذا كلّه إذا جعلنا الكبرى مطلقة، أمّا إذا جعلناها ممكنة لم ينتج أصلاً. فالضرب الأوّل بالإطلاق المنعكس كلّ أبيض فهو مفرّق للبصر، و بالإمكان العامّ أو الخاصّ لاشيء من الجسم بمفرّق للبصر، فلايمكن أن ينتج لاشيء من الأبيض بجسم. و إنّما[5] لم ينتج لأنّ دوام مفرّقيّة البصر للجسم عند حصول الأبيضيّة له لاتنافي إمكان سلب مفرّقيّة البصر عن الجسم في وقت آخر، و بالجملة فهذا النوع من السلب و الايجاب[6] لايكون منافياً[7]، فلم يكن ذلك منتجاً. فأمّا إن[8] جعلنا الصغرى وجوديّة منعكسة فالحكم[9] ذلك[10] أيضاً بعينه. الضرب الثاني[11] بالإطلاق المنعكس لاشيء من ج ب، و بالإمكان العامّ أو الخاصّ كلّ ا ب، هذا[12] أيضاً غير منتج لأنّا إذا قلنا: لاشيء من المتحرّك بساكن، و بالإمكان كلّ جسم ساكن، لايلزم لاشيء[13] من المتحرّك بجسم، لأنّ المتحرّك مع أنّه جسم دائماً يسلب عنه الساكن[14] مادام متحرّكاً و يكون الساكن ممكن الوجود لكلّ جسم، فلايلزم من منافاة الساكن للمتحرّك مادام متحرّكاً و[15] إمكان ثبوته للجسم وقوع المنافاة بين المتحرّك و الجسم. فأمّا إن جعلنا الصغرى وجوديّة منعكسة فإن كانت الكبرى ممكنة عامّة فهو عقيم لما[16] ذكرناه[17].

و إن كانت الكبرى ممكنة خاصّة مثل: لاشيء من ج ب بالوجود، و كلّ ا ب بالامكان الخاصّ، فقال[18] صاحب البصائر[19]: النتيجة موجبة جزئيّة ممكنة عامّة[20]، لأنّا نعكس

١- و أمّا إن: أمّا لو د ت. : أمّا إذا ي. ٢- الضرب: الضروب آ. ٣- فالحكم: فلكم م.
٤- ذلك أيضاً: أيضاً ذلك ج. ٥- و إنّما: - ج د ت. : فإنّما م (ثمّ صحّح بخط جديد).
٦- و الايجاب: فالايجاب م. ٧- منافياً: متنافية ي: منافيا مج. ٨- فأمّا إن: فأمّا إذا م. : فإن آ.
٩- فالحكم: فالجسم مج. ١٠- ذلك: ثابتة على الهامش بخط جديد م.
١١- الثاني: الثالث ج؛ م (بعد التصحيح بخط جديد). ١٢- هذا: - ق. ١٣- لاشيء: - ش.
١٤- الساكن: السالب م. ١٥- و: - ك. ١٦- لما: كما م ت. ١٧- ذكرناه. ذكرنا م مج.
١٨- فقال: قال ج، م. ١٩- [راجع: البصائر النصيريّة: ص ١٠٢]. ٢٠- عامّة: ممكنة ج م.



الصغرى و نجعلها كبرى ليرجع إلى الأوّل فينتج[١]: لاشيء من ا ج[٢] بالإمكان الخاص، و[٣] السالبة الممكنة الخاصّة لاتنعكس إلّا إذا قلبت[٤] إلى الإيجاب، ثمّ تنعكس[٥] موجبة جزئيّة ممكنة عامّة[٦]. فأمّا إن كانت الصغرى مطلقة منعكسة و هي[٧] محتملة للضّرورة[٨] و[٩] الوجودية[١٠] فبتقدير[١١] كونها ضروريّة تكون النتيجة ضروريّة[١٢] لأنّا نعكس السّالبة فيصير: بالضّرورة لاشيء من ب ج، و نضمّها إلى الكبرى هكذا: كلّ ا ب بالامكان، و بالضّرورة لاشي من ب ج، فبالضّرورة لاشي من ا ج[١٣]. و بتقدير كون المطلقة وجوديّة منعكسة كانت النتيجة جزئيّة موجبة ممكنة عامّة[١٤]. و إذا كانت النتيجة تارة[١٥] سالبة ضروريّة و تارة[١٦] جزئيّة[١٧] موجبة ممكنة عامّة[١٨] كان عقيماً. فالحاصل أنّ الصغرى إن كانت مطلقة منعكسة كان القياس عقيماً؛ و إن كانت وجوديّة منعكسة لم يكن عقيماً.

واعلم أنّ ذلك بناء على أنّ[١٩] الصغرى السالبة الوجودية تنعكس وجوديّة صرفة[٢٠] حتّى يقال بأنّ[٢١] النتيجة الحاصلة منه[٢٢] ممكنة خاصّة فحينئذ تنقلب ممكنة جزئيّة عامّة، و نحن قد بيّنا أنّ عكس الوجودي مطلق منعكس[٢٣] فبطل هذا الفرق، بل الحقّ أنّ هذا الاختلاط غير منتج للعلّة الّتي ذكرناها في سائر الاختلاطات.

فالحاصل في[٢٤] اختلاط الممكن و المطلق أنّ الكبرى إذا[٢٥] كانت سالبة مطلقة كان منتجاً يمكن بيانه بالطّرق المذكورة، و إن كانت الكبرى موجبة مطلقة[٢٦] كان منتجاً لكن

١- فينتج: ــ م، ت. ٢- ا ج: ا د ج. ٣- و: ــ ج. ٤- قلبت: قلت م.

٥- ثم تنعكس: فلم تنعكس ت، ه (ثم صحّح). ٦- عامّة: عامّية ج، م. ٧- هي: من م.

٨- للضرورة: للضرورية م، ت. ٩- و: ــ ج. ١٠- و الوجودية: ــ ه.

١١- فبتقدير: فتقدير م، ج. ١٢- النتيجة ضروريه ــ ه آ.

١٣- من ا ج ــ فبالضرورة لاشيء من ج ا ج، أ، ه، ت. ١٤- عامّة: عامّية ج، ت، ه.

١٥- تارة: + تكون ت، ه. ١٦- تارة: + تكون ت، ه. ١٧- جزئيّة: ــ ج.

١٨- ممكنة عامّة: ممكنة ج، ت، ه: ــ م. ١٩- أنّ: ــ ج. ٢٠- صرفة: ضروريّة ه، ت.

٢١- بأنّ: أنّ م، ج. ٢٢- منه: فيه ج. ٢٣- منعكس: ــ م. ٢٤- في: من ه، ت.

٢٥- إذا: ــ ت. ٢٦- مطلقة: + نقول هذا ثم تعطف عليها).

لايبتين[١] بالعكس[٢]. و أمّا إن[٣] كانت الكبرى ممكنة فإنّه لاينتج أصلاً.

و قول[٤] الشيخ: «و إن كانت الكبرى كلّية سالبة[٥] من باب المطلق المذكور رجع بالعكس إلى الشكل الأوّل، أو بالخلف[٦] فانتج، لكنّ[٧] النتيجة الّتي عرفتها في الشكل الأوّل»، معناه أنّ الكبرى إن كانت مطلقة سالبة منعكسة رجع عند العكس إلى الشكل الأوّل[٨]، و كانت النتيجة ممكنة عامّة[٩] و إن كانت السالبة المنعكسة وجودية كان عكسها[١٠] في المشهور وجودياً و كانت[١١] النتيجة ممكنة[١٢] خاصّة. و في[١٣] التحقيق[١٤] كان عكسها مطلقاً منعكساً و كانت النتيجة ممكنة عامّة[١٥].

و قوله: «و إن لم تكن سالبة بل[١٦] موجبة كيف كان ذلك[١٧] لم يكن قياس[١٨]» فيه نظر لما بيّنا أنّ من ذلك مايكون منتجاً.

و قوله: «إلّا في تفصيل لاتحتاج[١٩] إليه[٢٠] هيهنا و هو أن تكون المقدّمتان مختلفتي هيئة الوجود[٢١] الّذي لاضرورة فيه، فكان[٢٢] أحدهما الحكم فيه في وقت من أوقات كون الشيء ج، فيكون فيه وجوب أو لايكون، و الآخر في كون ما هو ج دائماً مادام موصوفاً بذلك»، يريد به[٢٣] أنّ إحدى المقدّمتين إذا[٢٤] كانت مطلقة منعكسة أو وجودية منعكسة كان الأوسط لامحالة دائماً بدوام وصف الموضوع. و المقدّمة الأخرى إذا كانت ممكنة

١- لاينتج: لاينتج ج؛ ق: الاينتين مع. ٢- بالعكس: + بل بالخلف ج، م ٣- إن: إذا د، ت.

٤- و قول: فقوله د، ج، ت، م. ٥- كلّية سالبة: سالبة كلّية ت، د، هـ. ٦- أو بالخلف: و الخلف أ، ج.

٧- لكن: - ج. ٨- أو بالخلف ... الشكل الأوّل: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ.

٩- عامّة: عاميّة د، ج، ت، م ١٠- عكسها: كعكسها ج. ١١- كانت: - ج، م

١٢- عامّة و إن كانت ... النتيجة ممكنة: ثابتة على الهامش مع. ١٣- في: مع م

١٤- عامة و إن كانت ... في التحقيق: - هـ. ١٥- عامّة: عامية ج، م. ١٦- بل: - هـ.

١٧- ذلك: - مع، ق. : د، م. ١٨- قياس: قياساً م، د. : + و هـ، ت. ١٩- لاتحتاج: تحتاج ج.

٢٠- إليه: الآن مع، ق.

٢١- هيئة الوجود: الهيئة في الوجود مع. - هيئة و كان الوجود هـ (بعد التصحيح بخط جديد).

٢٢- فكان: و كان د، ج. ٢٣- به: - أ. ٢٤- إذا: إن هـ.

خالية عن الضرورة المطلقة و المقيّدة، أو كانت وجوديّة من جنس ما لا ينعكس، و هي الّتي يكون المحمول في بعض أوقات وصف الموضوع[1]، فحينئذ يكون الأوسط بالنسبة إلى أحد الطّرفين دائما بدوام الوصف الّذي جعل[2] معه موضوعاً و بالنسبة إلى الطّرف الآخر يكون خاليا عنه. و ذلك[3] يوجب[4] تباين الطّرفين إذلو[5] لم يتباينا[6] لكانت تلك الضّرورة المقيّدة حاصلة للطّرفين، و لكنّا قد بيّنّا أنّ هذه المباينة إنّما تلزم إذا كانت المطلقة كبرى، أمّا إذا كانت صغرى فلا يلزم ذلك.

قال[7]: و يجب أن تقيس على هذا خلط الضّروري بغيره إذا كان[8] على هذه الصّورة،

أقول: إذا كانت إحدى المقدّمتين ضروريّة و الأخرى وجوديّة أو ممكنة كانت النتيجة ضروريّة لمثل[9] العلّة الّتي ذكرناها الآن، لأنّ الأوسط بالنسبة إلى أحد الطّرفين ضروري و بالنسبة إلى الطّرف الآخر غير ضروري، فالضّرورة[10] ثابتة في أحد الطّرفين دون الآخر، و ذلك يوجب تباين الطّرفين و إلّا لاستحال[11] اختلافهما في ثبوت الضّرورة و عدمها.

قال[12]: و يجب أن تعلم أنّ[13] في هذا الخلط زيادة قياسات إلى آخر الباب؛ أقول: الموجبتان و السّالبتان إذا كانت إحديهما ضروريّة و الأخرى[14] ليست[15] ضروريّة تنتجان نتيجة ضروريّة، فإنّ ب إذا كان ثبوته للجيم أو لما يفرض جيماً غير ضروري، و ثبوته للألف أو لما يفرض[16] ألفاً ضروري[17]، وجب أن يكون بين الجيم و الألف تباين ضروري لا يدخل إحديهما في الأخرى و لا يكون ذلك[18] الدّخول ممكناً.

١- أو كانت وجوديّة ـ الموضوع ـ أ ٢- جعل: + الموضوع ث

٣- و ذلك: فذلك ج، ت، م. ٤- يوجب: يوجد ف. ٥- إذلو: فلو

٦- لم يتباينا: لم يكن متباينان م. ٧- قال: قوله د، ث. ٨- كان: كانت ت، د.

٩- لمثل: مثل ج، د، آ. ١٠- فالضّرورة: فبالضّرورة ع. ١١- إلّا لاستحال: الاستحال م

١٢- قال: قوله د، ث. ١٣- أنّ: أنّه د. ١٤- الأخرى: الآخر ع، ت. ١٥- ليست: ليس ع.

١٦- يفرض: يفرضه د، ث. ١٧- ضروري: غير ضروري مع. ١٨- ذلك: كذلك ت.

واعلم أنّ هاتين المقدّمتين و إن كانتا غير مختلفتين في الكيفيّة ظاهراً، لكنّ الاختلاف حاصل في التحقيق لأنّ ضرورة ثبوت ذلك المحمول حاصلة لأحد الطّرفين بالضّرورة و مسلوبة عن الطّرف الآخر بالضّرورة، فإنّا يمكننا أن نقول: بالضّرورة كلّ ا ضروريّ له ب، و بالضّرورة لاشيء من ج ضروريّ[1] له ب، ينتج[2] فبالضّرورة[3] لاشيء من ج ا، فالحاصل أنّ أمثال هذا عند التحقيق قياس مركّب من[4] قضيّتين ضروريّتين مختلفتين في السّلب و الايجاب، ولولا ذلك لم يكن القياس منعقداً في هذا الشّكل.

الشّكل الثّالث: والشّرط في كون قرائنه منتجة أن تكون الصّغرى موجبة أو[5] في حكمها كما علمت، و فيها كلّي أيّهما كان، أقول: الأوسط في هذا الشّكل موضوع للأكبر و الأصغر، و كلّ محمولين يجتمعان في شيء واحد فقد التقيا في[6] ذلك الشّيء، و ذلك يقتضي حمل أحدهما على الآخر. ولكن لا يجب أن يكون ذلك الحمل[7] كلّيّاً إذ من الجائز أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع، فالبعض الحاصل منه[8] في[9] ذلك الموضوع و إن صار ملاقياً للمحمول الثّاني إلّا أنّ البعض الآخر[10] لا تكون[11] ملاقياً له بل[12] مباً يناً عنه، فلهذا لم تكن نتيجة هذا الشّكل إلّا جزئيّة[13].

و قولنا: يجب أن تكون إحدى المقدّمتين كلّيّة إذ لو كانتا جزئيّتين لكان من المحتمل أن يكون البعض الّذي[14] فيه الأصغر[15] مغايراً للبعض الّذي فيه الأكبر فلا يحصل الالتقاء بينهما.

و أمّا إيجاب الصّغرى فلأنّ الأصغر المسلوب عن الأوسط يحتمل أن يكون خارجاً عن الأكبر مبايناً له، مثل قولنا: لاشيء من البياض بسواد، و كلّ بياض مفرّق للبصر. و الحقّ

١- من ج: + ب هـ. ٢- ينتج: انتج ج.

٣- فبالضّرورة: بالضّرورة ج. : + لاشيء من ج ضروري له ب لينتج ت. ٤- من: - آ. ٥- أو: و ج.

٦- التقيا في: القياس و ق. ٧- الحمل: - ت. ٨- منه: فيه ت. ٩- في: - و ق.

١٠- الآخر: الأوّل آ. ١١- لاتكون: تكون هـ. ١٢- بل: + يكون هـ و ت.

١٣- إلّا جزئيّة: الآخر و ج ع. ١٤- الّذي: - ت. ١٥- الأصغر: + يكون هـ ه ع ج ت بـ آ.



هيهنا[1] السّلب، و يحتمل أن يكون[2] داخلاً فيه مثل ما إذا قلنا في الكبرى: و كلّ بياض لون، و الحقّ هيهنا الايجاب. فأنا[3] إذا جعلنا السّالبة كبرى كان اللّازم سلب المعاني عن بعض العامّ و ذلك غير منكر.

و اعلم أنّ قرائن هذا الشّكل أيضاً ستّة عشر، فإذا ألغينا[4] الصغرى السّالبة كليّة كانت أو جزئيّة سقط منها ثمانية، و إذا شرطنا[5] كليّة إحدى المقدّمتين سقط قرينتان[6] فبقيت[7] المنتجة ستّة[8]. ثمّ[9] منها ما تكون كبراها كليّة، و منها[10] ماتكون جزئيّة موجبة، و منها ما تكون جزئيّة[11] سالبة. فالّذي[12] يكون كبراه كليّة[13] يرتدّ بعكس الصغرى إلى الأوّل، و الّذي كبراه جزئيّة لايرتدّ بعكس[14] واحد إلى الأوّل لأنّا لو عكسنا صغراه كانت جزئيّة و لاقياس عن جزئيّتين، بل يجب أن نعكس الكبري و نجعلها صغرى ثمّ نعكس النّتيجة.

قال[15]: و اعلم أنّ العبرة في الجهة المنحفظة[16] و في[17] الّتي تتعيّن في الشّكل الأوّل فيها[18] على قياس ما أوردناه إنّما هو للكبرى، إلى آخر الفصل، أقول: جهة النّتيجة في هذا الشّكل مثل جهتها في الشّكل الأوّل فحيث[19] كانت النّتيجة هناك تابعة للكبرى كانت هنا[20] كذلك، و حيث كانت ثمّة[21] تابعة للصغرى كانت هنا[22] أيضاً كذلك، لأنّ هذا الشّكل يرتدّ إلى الأوّل بعكس الصغرى إن كانت الكبرى كليّة. و إن كانت جزئيّة خفيين[23] بطريق الافتراض أنّ النّتيجة تابعة للكبرى. و الأولى أن نعدّ القرائن و نصحّح ما ادّعيناه[24] في

١- هيهنا: هنا م. ٢- يكون: + داخلا ت. ٣- فأنا: أنا م. ٤- ألغينا: ألقينا ج، ت.

٥- شرطنا: شرط ه، ج، ت، شرطوا أ. ٦- سقط قرينتان: سقط جزئيتان مج، - آ.

٧- فبقيت: و بقيت ه، ج، ت. ٨- ستّة: ستّاج، م. ٩- ثمّ: - ج. ١٠- منها: - آ، مج.

١١- موجبة و منها ماتكون جزئيّة: - ج. ١٢- فالّذي: و الّذي آ، مج. ١٣- كليّة: - مج.

١٤- الصغرى إلى... بعكس: - مج، آ. ١٥- قال: قوله ه، ت.

١٦- المنحفظة: المتحفظة ج، المستحفظة آ. ١٧- في: - الجهة ج. ١٨- فيها: منها مج: - ه.

١٩- فحيث: بحيث أ. ٢٠- هنا: هناك ج، ههنا ت. + أيضا م. ٢١- ثمّة: ثمّ آ، ج، مج.

٢٢- هنا: ههنا ه، ج، ت، م. ٢٣- خفيين: خفيين ج، آ. ٢٤- ادّعيناه: ادّعينا م.



كلّ واحدة[١] منها:

الضرب الأوّل: كلّ ج ب، و كلّ ج ا، فبعض ب ا. فالجهة[٢] مايكون حاصلاً في الأوّل، لأنّا إذا عكسنا الصغرى صارت[٣] هكذا: بعض ب ج، و ينتج المطلوب. و يبيّن[٤] أيضاً بالخلف. و فيه طريق آخر و هو أنّ الألف و الباء لمّا اجتمعا في الجيم حصل[٥] بينهما التقاء فيه، ثمّ يحتمل أن يكون لهما في غير الجيم التقاء[٦]، و يحتمل أن لايكون، فإذن[٧] الالتقاء الجزئي حاصل باليقين، فبعض ب ج[٨].

الضرب الثاني: من كلّيّتين و الكبرى سالبة.

الضرب[٩] الثالث: من موجبتين و الصغرى جزئيّة.

الضرب الرابع: من جزئيّة موجبة صغرى، و كلّيّة سالبة[١٠] كبرى. فهذه الضروب الأربعة ترتدّ إلى الأوّل بعكس الصغرى، لاجرم جهة النتيجة هي الحاصلة في الأوّل.

الضرب[١١] الخامس: من موجبتين و الكبرى جزئيّة. مثاله: بالإمكان كلّ ج ب، و بالضّرورة بعض ج ا، ينتج[١٢] بعض ب ا بالضّرورة. فلو عكسنا صغراه صارت جزئيّة و لاقياس عن جزئيّتين، بل نعكس كبراه ثمّ نعكس النتيجة هكذا: بعض ا ج، و كلّ ج ب، فبعض ا ب، و ينعكس[١٣]: فبعض ب ا.

و أمّا بيان الجهة فبالافتراض لنفرض الجيم الّذي هو بالضّرورة كلّ ا د[١٤]، فنقول: بالضّرورة كلّ[١٥] د ا، ثمّ نقول: كلّ د ج، و كلّ ج ب بالإمكان، فكلّ د ب بالإمكان[١٦]. ثمّ نقول: كلّ د ب بالإمكان، و كلّ د ا بالضّرورة، ينتج بعض[١٧] ب ا بالضّرورة. فظهر أنّ جهة

١- واحدة: واحد د، ج، ش، أ، سج. ٢- فالجهة: والجهة د، ج، ا، ش، م. ٣- صارت: ج.
٤- تبيّن: لتبيّن هـ. ٥- حصل: يحصل مج. ٦- في غير الجيم التقاء: التقاء في غير الجيم ش، ا، م.
٧- فإذن: فإذا ج. ٨- ج: ا، م. ٩- الضرب: - م، ب، ش. ١٠- سالبة: ثابتة على الهامش هـ.
١١- الضرب: - هـ. ١٢- بعض ج ا ينتج: - م. ١٣- ينعكس: نعكس م، ش.
١٤- كلّ ا د: ادمج ا ق: هـ، ا، ت. ١٥- كلّ: - م.
١٦- فكلّ د ب بالإمكان: فكلّ ج ب ج: - هـ، ا، ش. ١٧- بعض: - مج.

النتيجة في[1] هذا الشكل مثل ما يكون في الشكل الأوّل، لكنّها ليس هي إحدى[2] العكس بالعكس، و في[3] ذي العكسين[4] بالافتراض. و قد[5] اعتقد قوم[6] أنّ جهة النتيجة في ذي العكسين[7] مثل جهة الصغرى، لأنّا نحتاج إلى[8] أن تعكس الصغرى و نجعلها كبرى، فإذا عكسنا تلك النتيجة يثبت تلك الجهة بعد العكس، و نحن قد بيّنّا أنّ العكس لايحفظ الجهة، فبطل ظنّهم[9].

الضرب السادس، من كلّيّة موجبة صغرى و جزئيّة سالبة كبرى: بالإمكان كلّ ج ب، و بالضرورة ليس كلّ ج ا، فبالضرورة ليس كلّ ب ا، و هذا لايمكن بيانه بالعكس لأنّ الكبرى الجزئيّة لاتنعكس و الصغرى تنعكس جزئيّة و لاقياس عن جزئيّتين. و إنّما يمكن بيان النتيجة إمّا بالخلف و هو مشهور، أو بالافتراض، و هو أيضاً يبيّن[10] الجهة، فلنفرض للجيم الّذي ليس بالألف د[11]، فلاشيء من د ا، ثمّ نقول: كلّ د ج، و كلّ ج ب، فكلّ د ب، ثمّ نقول: كلّ د ب و بالضرورة لاشيء من د ا، ينتج بالضرورة[12] ليس كلّ ب ا. و يمكن أن يبيّن[13] بالطريق الّذي ذكرناه أنّه إذا كان بالإمكان كلّ ج ب، فالباء الّذي[14] يكون في الجيم الّذي يستحيل اتّصافه بالألف يجب أن يستحيل اتّصافه بالألف[15]، فبالضرورة ليس بعض ب ا، و هو المطلوب. فظهر[16] أنّ النتيجة هيهنا[17] تابعة للكبرى إلّا في مواضع الاستثناء في الشكل الأوّل فإنّ[18] هيهنا[19] تكون كذلك. و بالله التوفيق[20]

١- في : من مج. ٢- أحدى - واجدى مج. - واحدى ؤ.

٣- في : + في مج أضيف على فوق السطر بخط جديد.

٤- في ذي العكسين في العكسين ج. - في ذي العكس مج. ٥- و قد : فقد ت.

٦- قوم : ثابتة على الهامش بخط جديد د. ٧- العكسين : العكس مج. ٨- إلى : - د.

٩- ظنّهم : ظنّهم ج. ١٠- يبيّن : بيّن د ج ت. ١١- د : - م. ١٢- بالضرورة : فالضرورة آ م.

١٣- يبيّن : يتبيّن مج. ١٤- الّذي : الّتي ج.

١٥- يجب أن يستحيل اتّصافه بالألف : - ت د (و ثابتة على الهامش بخط جديد). ١٦- فظهر : و ظهر آ.

١٧- هيهنا : هنا مج. ١٨- فإنّ : فإنّه م. ١٩- هيهنا : هنا م آ ؛ هناك مج.

٢٠- و بالله التوفيق : و بالتوفيق م. - د ت.

النهج الثامن
في القياسات الشرطيّة و في توابع القياس

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى الاقترانات[١] الشرطيّات: إنّا سنذكر بعض هذه و نخلّي عنّا ليس قريباً من الطبع منها بعد استيفائنا جميع ذلك في كتاب الشفاء و غيره. و نقول[٢]: إنّ المتّصلات قد يتألّف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليّات تشترك في تالٍ أو مقدّم و تفترق بتالٍ أو مقدّم كما كانت في الحمليّات تشترك في موضوع أو محمول و تفترق بموضوع أو محمول و الأحكام تلك الأحكام. و قد تقع الشركة بين حمليّة و منفصلة، مثل قولك: الإثنان عدد، و كلّ عدد إمّا زوج و إمّا فرد، و استخراج الأحكام في هذا ممّا سلف سهل. و كذلك قد تشترك منفصلة مع حمليّات[٣]، مثل قولك في[٤] هذا المعنى: و ليكن ا إمّا أن يكون ب و إمّا أن يكون ج و إمّا أن يكون د، و كلّ ب و ج و د هو ه، فكلّ ا هو ه، و استخراج الأحكام في هذا أيضاً[٥] ممّا[٦] سلف سهل. و قد تقترن الشرطيّة المتّصلة مع الحمليّة، و أقرب ما يكون من ذلك إلى

١- الاقترانات: اقترانات ت   ٢- و نقول: فنقول م   ٣- حمليّات: حمليّة م   ٤- في: - م
٥- في هذا أيضاً: أيضاً في هذا م   ٦- ممّا: - م



الطبع أن تكون الحملية تشارك تالي المتصلة الموجبة على أحد أنحاء شركة الحمليات لتكون النتيجة متصلة مقدّمها ذلك المقدّم بعينه، و تاليها نتيجة التأليف من [1] التالي الّذي كان مقترناً بالحملية [2]. مثاله: أنّه إن كان ا ب فكلّ ج د و كلّ د ه، يلزم منه [3] أنّه إن كان ا ب فكلّ ج ه. و عليك أن تعدّ سائر الأقسام ممّا علمته. و تديلمع مثل هذا التأليف بين متصلتين تشارك إحداهما تالي الأخرى إذا كان ذلك التالي متصلاً أيضاً [4]، و يكون قياسه هذا القياس، و أمّا تسيم [5] القول في الاقترانات الشرطية فلا يليق بالمختصرات.

أقول [6]: إنّ الاقترانات الحاصلة من [7] الشرطيات كثيرة و استقصاء القول فيها يستدعي كتاباً مفرداً و الشيخ اقتصرهنا [8] على ما هو الأقرب [9] إلى الفهم، لمحتا [10] أورده الاقترانات الكائنة من المتصلات، و لابدّ من اشتراكها في جزء، فإمّا أن يكون الأوسط تالياً في الأوّل مقدماً في الثاني و هو الشكل الأوّل، و إمّا أن يكون تالياً فيهما جميعاً و هو الشكل الثاني، و إمّا أن يكون مقدّماً فيهما جميعاً و هو الشكل الثالث [11]. و الشرائط [12] المعتبرة في كلّ شكل من هذه هي [13] الشرائط المعتبرة في الحمليات. و لكنّ لي للضرب الأوّل من للشكل الأوّل [14] الّذي هو أكمل [15] قياسات هذا الباب شكّ، و هو أنّا إذا قلنا: كلّما كان الاثنان فرداً فالاثنان عدد، و كلّما كان الاثنان عدداً فالاثنان زوج، فالمقدّمتان صادقتان والنتيجة: كلّما كان الاثنان فرداً فالاثنان زوج، و هي كاذبة. و الجواب: أنّ الصغرى كاذبة في

١- من. عن م. ٢- بالحملية: و الحملية م. ٣- منه: سهام. ٤- أيضا: - م.

٥- تسيم: تميز م. ٦- أقول. الطير م. ٧- من: لم ع.

٨- اقتصرهنا: اقتصر فيهنا ث، ه، م: فيها اقتصر ع. ٩- الأقرب: أقرب ه، ث.

١٠- لمحتا: لمجا م: فما آ.

١١- الثالث: + و إمّا أن يكون مقدّما في الأوّل و تاليا في الثاني و هو الشكل الرابع ه.

١٢- و الشرائط: فالشرائط م: و هو الشرائط ث.

١٣- هي. ج، م (لم أضيف بخط جديد على فوق السطر). ١٤- الأوّل: - آ.

١٥- أكمل: أكمالات.

نقيضها و صادقة بحسب الإلزام، فكذلك[1] النتيجة و إن كانت كاذبة في نفسها لكنّها صادقة بحسب الالزام. و يجب أن تعلم أنّ هذه الأقيسة أنّما تفيد إذا كانت المتّصلة لزوميّة، فأمّا[2] إذا كانت اتّفاقيّة فلافائدة فيها[3].

و ممّا ذكر من الاقترانات[4] ما[5] يحصل[6] من اختلاط[7] المنفصل[8] و الحملي و ذلك على قسمين: الأوّل أن تكون الحمليّة[9] صغرى و القريب فيه من الطّبع ما كان على منهاج الشّكل الأوّل، و هو أن تكون الحمليّة موجبة و محمولها يكون موضوعاً لأجزاء الانفصال و تكون المنفصلة[10] كلّيّة، و مثاله المذكور في الكتاب: الاثنان عدد، و كلّ عدد[11] إمّا زوج و إمّا فرد، و قد ينعقد القياس منهما على هيئة الشّكل الثّالث، لكنّه يكون بعيداً عن الطّبع. و أمّا على هيئة الشّكل الثّاني فلاينعقد أصلاً. و أمّا[12] إذا كانت المنفصلة صغرى فالقريب من الطّبع ماتكون على هيئة الشّكل الأوّل و يكون الاقتران مع حمليّات[13] بعدد أجزاء الانفصال و تكون مشتركة في محمول واحد، و تكون أجزاء الانفصال مشتركة في الموضوع و لكلّ[14] حمل[15] اشتراك مع أجزاء الانفصال و تيجة[16] حمليّة، و مثاله المذكور في الكتاب: يكون إمّا ب و إمّا ج و إمّا د[17]، و كلّ ب و ج و د ه فكلّ ا ه[18][19].

ثمّ[20] ذكر بعد ذلك[21] اختلاط الحملي و المتّصل[22] و ذلك ماتكون المتّصلة[23] صغرى و الحمليّة كبرى و تكون الحمليّة مشاركة لتالي المتّصلة[24] لكونه أقرب هذه القياسات

١- فكذلك : وكذلك م. ٢- فأمّا : أمّا م. ٣- فيها . - م. ٤- الاقترانات : الاقترانيات ت،ج.

٥- ما : منها ج، ت. ٦- تحصل : يحصله أ. ٧- اختلاط : الاختلاط ج. ٨- المنفصل : المتّصل م.

٩- الحمليّة : الحملي م. ١٠- المنفصلة : المتّصلة ت، م. ١١- و كلّ عدد . - أ.

١٢- و أمّا : فأمّا ج. ١٣- حمليّات : الحمليّات ج، م. ١٤- لكلّ : لكلّ ج.

١٥- حمل : حملي ه ج، م. ١٦- تيجة : لتيجة ج، ت، م.

١٧- إمّا ب و إمّا ج و إمّا د : إمّا أن يكون ب و إمّا أن يكون ج و إمّا أن يكون د م. (ثم شطب على « أن يكون »).

١٨- د ه فكلّ ا ه : د مو ه فكلّ ا مو ه م. ١٩- فكلّ ا ه: - ج. ٢٠- اختلاط : الاختلاط ج.

٢١- ذلك : - أ. ٢٢- الحملي و المتّصل : الحمليّة و المتّصلة ت، م. ٢٣- المتّصلة . من المتّصل ج

٢٤- المتّصلة : المتّصلة ت، م.



إلى الطّبع لأجل[1] أنّ تحليل قياس الخلف إلى هذا النوع، و أنت تعلم أنّه ينعقد فيه[2] الأشكال الثلاثة، و الشّرائط المذكورة هناك معتبرة أيضاً هيهنا[3]، و تكون النتيجة متّصلة مقدّمها مقدّم الشرطيّة و تاليها نتيجة التأليف من تاليها[4] المقترن[5] بالحمليّة. و قد علمت[6] أنّ المتّصلة[7] قد تكون مركّبة من متّصلتين، مثل قولنا: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلّما كانت الشمس غاربة فالليل موجود. ثمّ إذا ضممنا إلى ذلك متّصلة من حمليّتين تشارك تالي[8] تاليها هكذا: و كلّما كان الليل موجوداً فالأعشى يبصر، ينتج متّصلة من متّصلتين مقدّمها مقدّم الأولى و تاليها نتيجة[9] التأليف من[10] تاليها المقترن[11] بالمتّصلة[12] الأخرى هكذا إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلّما[13] كانت الشمس غاربة فالأعشى يبصر[14]. فهذا مقدار ما أورده في هذا الكتاب من الشرطيّات.

[الفصل الثاني]

إشارة إلى قياس المساوات: إنّه ربّما عرف من أحكام المقدّمات أشياء تسقط و يبقى[15] القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم ج مساوٍ لب، و ب مساوٍ لا، فج مساوٍ لا، فقد أسقط منه أنّ مساوي المساوي مساوٍ، و عمل بالقياس عن وجهه من وجوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع شركة في بعضه.

أقول[16]: إنّما أفرد قياس المساواة بالذّكر لاشتماله على عدّة من المباحث:

الأوّل: أنّه إذا كان ج مساويا لب[17]، و ب مساويا لا، فالثاني[18] يظنّون أنّه يلزم منه أنّ

١- لأجل - لأن ت. ٢- فيه: منه ه ات. ٣- أيضا هيهنا: هيهنا أيضا ه ا ج ت.

٤- من تاليها: مع ه ا. ٥- المقترن: المقرون ج، المقرون ا. ٦- علمت: علمنا ا، عرفت ج.

٧- المتصلة: المنفصلة ه ا ت. ٨- تالي: شطب عليها بخط جديد م. ٩- نتيجة: ينتج ت.

١٠- من: و ا. ١١- المقترن: المقرون ج. ١٢- بالمتصلة: المتصلة مج.

١٣- و كلّما: فكلّما مج ا. ١٤- ينتج متصلة من ... فالأعشى يبصر: - م. ١٥- و يبقى: - م.

١٦- أقول: التفسير م. ١٧- مساويا لب: مساوله مج ا. ١٨- فالثاني: فالقياس مج.



ج مساوٍ لا، و ليس كذلك، بل اللازم منه[١] أنّ ج مساوٍ لمساوي ا، ثمّ تضمّ إلى هذه النتيجة مقدّمة أخرى و هي: أنّ مساو المساوي مساوٍ، حتّى يلزم منه: أنّ ج مساوٍ لا.

الثاني: أنّ الأوسط فيه غير متكرّر[٢] بل المتكرّر[٣] بعضه.

الثالث: أنّ موضوع النتيجة يكون موضوعاً للصغرى، و محمولها يكون محمولاً في الكبرى، و قد[٤] بيّنا أنّ محمول نتيجة القياس الأوّل من هذا الباب ليست مجرّد[٥] محمول الكبرى[٦] بل ذلك محمول الكبرى مع بعض الأوسط.

الرابع: أنّه لا يطّرد في سائر الموادّ، فإنّا إذا قلنا: ج مخالف لب، و ب مخالف لد لا يلزم أن يكون ج مخالفاً لد، فإنّ مخالف المخالف ربّما يكون مماثلاً.

الخامس[٧]: في استعماله في هذه المادّة أيضاً نوع إشكال، لأنّه إذا كان ج مساوياً لب، و ب أيضاً مساوٍ لج، فيكون ج مساوياً لمساوي ج، و مساوي المساوي مساوٍ، و هذا خلف لأنّ المساواة بعد المغايرة.

و لمّا كان هذا النوع من القياس مشتملاً على هذه المباحث لاجرم أفرده بالذكر[٨].

[الفصل الثالث]

إشارة إلى القياسات[٩] الشرطية[١٠] الاستثنائية: القياسات الاستثنائية إمّا أن توضع فيها متّصلة و يستثنى إمّا عين مقدّمها لينتج عين التالي، مثل أنّه: إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفيّة، لكنّ الشمس طالعة فالكواكب خفيّة، أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقدّم، مثل أن نقول: ولكنّ الكواكب ليست بخفيّة فينتج[١١]: فالشمس ليست بطالعة[١٢]، ولا ينتج غير

١- منه: - ص. ٢- متكرّر: مكرّر م ع. ٣- المتكرّر: المكرّر ع م ص. ٤- و قد: لأنّا ه.
٥- مجرّد: بمجرّد م. ٦- و قد بيّنا. الكبرى: - ت. ٧- الخامس: - م ع.
٨- بالذكر: + و الله أعلم ع. ٩- القياسات: قياسات م ع. ١٠- الشرطية: + و ا ه ع ا ت.
١١- فينتج: - م. ١٢- بطالعة: طالعة م.



ذلك. أو توضع فيها منفصلة حقيقيّة، يستثني عين ما يتّفق فيها فينتج نقيض ما سواها، مثل: أنّ هذا العدد إمّا تامّ و إمّا زائد و إمّا ناقص، لكنّه تامّ، فينتج نقيض ما بقي. أو يستثني نقيض ما يتّفق فيها فينتج عين ما بقي واحداً كان أو كثيراً، مثل: لكنّه ليس بتامّ فهو إمّا زائد و إمّا ناقص. حتّى تنتهي الاستثناءات[1] فيبقى قسم واحد. أو توضع منفصلة غير حقيقيّة فإمّا أن تكون مانعة الخلوّ فقط فلا ينتج إلّا استثناء النقيض لعين الآخر، مثل قولهم[2]: إمّا أن يكون هذا في الماء و إمّا أن لا يغرق، لكنّه غرق فهو في الماء، لكنّه ليس في الماء[3] فهو لم يغرق، و مثل قولهم: إمّا أن لا يكون هذا[4] حيواناً و إمّا أن لا يكون هذا نباتاً، لكنّه حيوان فليس بنبات، أو لكنّه نبات فليس بحيوان. و إمّا أن تكون المنفصلة من الجنس الّذي الغرض فيه منع الجمع فقط، و يجوز أن ترتفع الأجزاء معاً، و قوم يسمّونها[5] الغير التامّة الانفصال أو العناد، فحينئذٍ إنّما ينتج فيها استثناء العين و تكون النتيجة نقيض التالي فقط، مثل مركّب: إمّا أن يكون هذا حيواناً، و إمّا أن يكون شجراً، في جواب من قال: هذا حيوان[6] شجر.

أقول[7]: الاستثنائي مؤلّف من مقدّمتين إحداهما لا محالة شرطيّة، و الثانية يجوز أن تكون حمليّة أو شرطيّة، لكنّها بالجملة وضع أحد أجزاء الشرطيّة أو نقيضها و يلزم من ذلك[8] وضع الجزء الثاني أو رفعه، فإن كان جزء الشرطي شرطيّاً[9] فهي شرطيّة، و إن كان حمليّاً[10] فهي حمليّة.

قال[11]: و الاستثنائيّة إمّا أن توضع فيها متّصلة إلى آخره[12]؛ أقول: الاستثنائي إمّا أن يكون[13] متّصلة، أو منفصلة. فإن كانت متّصلة فاستثناء عين المقدّم[14] ينتج عين التالي، لأنّه متى وجد الملزوم وجد اللازم. و استثناء[15] نقيض التالي ينتج نقيض المقدّم، لأنّ عدم

١- الاستثناءات : الاستثنائيات م. ٢- قولهم : أن يقول م. ٣- و إمّا أن لا يغرق ... في الماء: - م

٤- هذا : - م. ٥- يسمّونها : يسمّونه م. ٦- حيوان : - د م. ٧- أقول : التفسير م

٨- ذلك : - ت. ٩- شرطيّا : - آ. ١٠- حمليّا : حمليّاً آ. ١١- قال : قوله [illegible]

١٢- قال ... آخره : - آ. ١٣- يكون : توضع فيها مع. ١٤- المقدّم : مقدّم م.

١٥- و استثناء : فاستثناء ج.

اللّازم دليل على عدم الملزوم. و أمّا استثناء نقيض المقدّم لاينتج[١] إذ من المحتمل أن يكون التالي أعمّ من المقدّم فلا[٢] يلزم من عدم الخاصّ عدم العامّ. و كذلك استثناء عين التالي لاينتج إذ لايلزم من وجود العامّ وجود الخاصّ.

أمّا إن[٣] كانت الشرطيّة منفصلة فإمّا أن تكون حقيقيّة، أو لاتكون. فإن كانت حقيقيّة فإمّا أن تكون ذات جزئين أو أكثر. فإن كانت ذات جزئين فاستثناء عين أيّهما[٤] كان ينتج نقيض الآخر، و استثناء نقيض أيّهما كان ينتج عين الآخر، فيكون هناك نتايج أربعة[٥].

فأمّا إن كانت ذات ثلاثة أجزاء، مثل أن تقول: العدد إمّا زائد و إمّا ناقص و إمّا مساوٍ، فإذا استثنيت عين[٦] أيّهما[٧] ثبتت[٨] انتج نقيض البواقي، و ذلك يحتمل وجهين: الأوّل أن لايكون النتيجة واحدة بل نتيجتان[٩] مثل ما إذا قلنا[١٠]: فهو مساوٍ ينتج فليس بزائد و لاناقص[١١]. و الثاني[١٢] أن ينتج نقيض المنفصلة الّتي تتمّ من الباقيين مثل أنّه فليس إمّا زائداً و إمّا ناقصاً.

و أمّا إن كانت المنفصلة غير حقيقيّة فإن كانت مانعة للجمع[١٣] كان استثناء عين أيّهما كان منتجاً نقيض الآخر لأنّهما وصفان يمتنع اجتماعهما، فأمكن الاستدلال بثبوت أحدهما على انتفاء الآخر. و أمّا استثناء نقيض أحدهما فلايكون[١٤] منتجاً عين الآخر لأنّهما وصفان[١٥] يجوز خلوّ المحلّ عنهما فلايلزم من ارتفاع أحدهما وجود الآخر. و أمّا[١٦] إن كانت مانعة من الخلوّ فاستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر لأنّهما وصفان يستحيل خلوّ المحلّ عنهما فأمكن الاستدلال بارتفاع أحدهما على ثبوت الآخر، و إلّا لكان[١٧] المحلّ

١- لاينتج: فلاينتج د، ب، ط ساقطة ه. ٢- فلا: ولا د، ه، ت، ج، م.

٣- أمّا إن: وأمّا إن ع، فأمّا إذا ه، ت. ٤- أيّهما: أيّها ج. ٥- أربعة: أربع ج. ٦- عين: غير م.

٧- أيّهما: أيّها ت. ٨- ثبتت: كان ب، د. ٩- نتيجتان: نتيجتين ج.

١٠- ما إذا قلنا: ما قلنا ب، قولنا ه. ١١- لاناقص: لابناقص ت، م. ١٢- و الثاني: الثاني ج.

١٣- للجمع: عن الجمع ج، ثابتة على الهامش بعد التصحيح م. ١٤- فلايكون: لايكون ت، أ.

١٥- يمتنع اجتماعهما... وصفان: ـ د، ج. ١٦- وأمّا: فأمّا ت. ١٧- لكان: كان ج، م.

خالياً عنهما و ذلك محال.

و أمّا استثناء عين أحدهما فلايكون[1] منتجاً لأنّهما وصفان يجوز أن يجتمعا و يجوز أن لايجتمعا[2]. فلايلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر أو[3] انتفاؤه.

[الفصل الرابع]

إشارة إلى قياس الخلف: قياس الخلف[4] مركّب من قياسين: أحدهما اقتراني، و الآخر استثنائي. مثاله: إن لم يكن قولنا: ليس كلّ ج ب صادقاً فقولنا: كلّ ج ب صادق، و كلّ ب د على أنّها مقدّمة بيّنة لاشكّ فيها أوبيّنت بقياس، فينتج[5] منه: إن لم يكن قولنا: ليس كلّ ج ب صادقاً فكلّ ج د، ثمّ نأخذ هذه النتيجة و نستثني نقيض المحال و هو تاليها فنقول: لكن ليس كلّ ج د فينتج نقيض المقدّم و هو أنّه: ليس ليس قولنا: ليس كلّ ج ب صادقاً بل هو صادق. و أمّا أنّ[6] القياس المستقيم الحملي كيف يرجع إلى الخلف؟ و الخلف كيف يرجع إليه؟ فهو بحث آخر يلاحظ المعاني ممّا ينعقد من الثلاثي و من الحملية، و لسنا نحتاج إليه الآن، و مداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة و تقرينه[7] مع المقدّمة الصادقة الّتي لاشكّ فيها، فينتج نقيض المقدّم المحال على حاله.

أقول[8]: حاصله راجع إلى الاستدلال بامتناع لازم أحد النقيضين على امتناع[9] ذلك النقيض، و بامتناع ذلك النقيض[10] على حصول النقيض الآخر، و تركيبه إنّما يتمّ من قياسين: أحدهما اقتراني، و الثاني[11] استثنائي. أمّا الاقتراني وليكن[12] المطلوب أنّه ليس كلّ ج ب، فنقول: إن لم يكن قولنا: ليس كلّ ج ب صادقاً كان نقيضه و هو: كلّ ج ب صادقاً[13]، و

١- فلايكون: لايكون ج، ب، آ.   ٢- و يجوز أن لايجتمعا: - ج.   ٣- أو: و م.

٤- الخلف: + قياس م.   ٥- فينتج: ينتج م.   ٦- أنّ: - م.   ٧- تقرينه: تقريبه م.

٨- أقول: التفسير م: + قياس الخلف م: - ج.   ٩- على امتناع: بامتناع ج.

١٠- و بامتناع ذلك النقيض: - ج، ت.   ١١- اقتراني و الثاني: اقتران الثاني آ.

١٢- وليكن: فليكن ج، م   ١٣- كان نقيضه و هو كلّ ج ب صادقاً: - ج.



ممّا مقدّمة أخرى معلومة الصدق و هي: كلّ ب ا، ينتج: إن لم يكن قولنا: ليس كلّ ج ب صادقاً فكلّ ج ا. و القياس الاستثنائي يتمّ بأن يستثنى نقيض تالي[1] هذه الشرطيّة، فينتج نقيض المقدّم، و هو أنّ السالبة الجزئيّة الّتي فرضناها كاذبة ليست كاذبة.

و قد ذكر بعضهم[2] شكّاً ضعيفاً على هذا القياس، و لولا[3] اعتقاد أكثر[4] أهل العصر في قوّته و إلّا لما أوردناه[5][6]. قال[7]: الخلف يفيد نتايج مختلفة فيكون باطلاً. بيانه أنّا إذا بيّنّا أنّ عكس السالبة العرفيّة عرفيّة بالخلف أمكننا أن نبيّن بالخلف أيضاً أنّ ذلك العكس مطلق، مثل أنّه إذا كان لاشيء من ج ب مادام ج فلاشيء من ب ج على الاطلاق و إلّا فبعض ب ج دائماً فيوجد شيء هو ب و ج فيكون ذلك الجيم ب[8] و كان هذا[9] باطلاً، هذا خلف. و أمكننا أن نبيّن بالخلف أنّه ممكن عامّ، إذ لو كذب لاشيء من ب ج بالامكان العامّ صدق نقيضه و هو: بعض ب ج بالضرورة، فبعض ج ب، و كان لاشيء من ج ب، هذا خلف. و معلوم أنّ القضيّة الواحدة لها عكس واحد، فلمّا ساعد الخلف على العكوس الكثيرة كان[10] باطلاً.

و ليس لقائل أن يقول: إنّما ساعد الخلف على الاطلاق و الإمكان العامّين[11] لأنّ العرفيّة داخلة فيهما؛ لأنّا نقول: الخلف كما ساعد عليهما[12] ساعد على قضيّة أخرى[13] لاتكون العرفيّة داخلة فيها هكذا[14]: إذا كان لاشيء من ج ب مادام ج فلاشيء من ب ج في بعض أوقات كونه ب، فإن لم يصدق ذلك صدق نقيضه و هو بعض ج ب[15] في ذلك الوقت المعيّن[16]، فيكون ذلك الجيم ب[17] و ذلك الباء ج، و كان حقّاً أن[18] لاشيء من ج ب؛ هذا خلف. فظهر بطلان قياس الخلف.

١- تالي. - أ، ت، م، ج، هـ.

٢- بعضهم: بعض الشارحين قبلنا لايعنيه ج، هـ: الشارحين لبنا لايقيه ت.   ٣- و لولا: فلولا ج.

٤- أكثر: - م، ب، ت.   ٥- أوردناه: أوردناه هـ.   ٦- ضعيفاً على ... أوردناه: - ج، أ.

٧- قال: قوله ت.   ٨- ذلك الجيم ب: كل أ.   ٩- هذا: ذلك ج، م.   ١٠- كان: + ذلك م، ت.

١١- العامين: العامّتين م، ت، م.   ١٢- عليهما: عليها ج.   ١٣- أخرى: + و، ت.

١٤- هكذا: كذا.   ١٥- ج ب: ب ج ا ج.   ١٦- المعيّن: - ت، هـ.   ١٧- ب: - ت.

١٨- أنّ. - ا ج، ت.



الجواب: أنّا بيّنا أنّ الخلف عبارة عن الاستدلال [1] بامتناع لازم النقيض على امتناعه و بامتناعه على صحّة النقيض الآخر، و ذلك ممّا يستحيل توجيه [2] القدح عليه، ولكن يجب تقديم مقدّمة على حلّ هذا الشكّ، و هي أنّ كلّ ما ينتج نتيجة فإنّه بالنسبة إلى ما هو أعمّ من تلك النتيجة يجب أن يكون مساعداً، و بالنسبة إلى ما هو أخصّ منها يحتمل أن يكون مساعداً، و [3] بالنسبة إلى ما يعاندها [4] يجب أن يكون معانداً [5]. و معلوم أنّ القضية العرفيّة أخصّ من المطلقة العامّة و الممكنة العامّة [6]، فالخلف يكون مساعداً عليهما، بل الضرب الأوّل [7] من الشكل الأوّل إذا ساعد على أنّ المتواد لون فيجب أن يساعد على أنّه من مقولة الكيف. و بالجملة فالمساعد على الخاصّ لو [8] كان منافياً للعامّة و النافي للعامّ مناف للخاصّ، فالموجب للخاصّ مناف له، هذا خلف.

فإن قلت: هب أنّ المساعد على إنتاج الخاصّ مساعد على إنتاج العامّة لكنّ القياس الواحد بصورة واحدة في مادّة واحدة [9] لا ينتج أكثر من نتيجة واحدة، و الخلف هيهنا أفاد [10] النتايج الكثيرة.

فالجواب أنّ قياس الخلف له صورة واحدة لكنّه متى استعمل في مادّة واحدة لم ينتج إلّا نتيجة واحدة [11]، لأنّك حين ما استدللت بامتناع لازم نقيض العرفيّة على امتناع نقيضها و [12] بامتناع نقيضها على صدقها لم يلزم من استعمال الخلف في هذا الموضع [13] إلّا [14] صدق العرفيّة. ثمّ [15] لو استعملت صورة الخلف في مادّة الإمكان و استدللت [16] بامتناع نقيضه على صدقه لزم عند ذلك صدق الإمكان. فصورة [17] الخلف في المادّة الواحدة لم ينتج إلّا نتيجة

١- الاستدلال: استدلال ج. ٢- توجيه: توجّه پ، ث.

٣- و بالنسبة إلى ... مساعداً: ثابتة على الهامش پ. ٤- يعاندها: يغايرها ث.: يعاند علاء مج.

٥- معانداً: مغايراً ث. ٦- العامّة و الممكنة العامّة: العامّة و الممكنة العامّة مج. ٧- الأوّل: - آ.

٨- لو: إذا ث. ٩- بصورة واحدة في مادّة واحدة: إذا وجد في مادّة واحدة في صورة واحدة ث.

١٠- أفاد: ثلاثات. ١١- لم ينتج إلّا نتيجة واحدة: - آ. ١٢- و: أو ج.

١٣- هذا الموضع: هذه المواضع ج. ١٤- إلّا: إن ث. ؛ إذا ثمّ شطب عليها. ١٥- ثمّ: - ج.

١٦- و استدللت: فاستدللت پ. ١٧- فصورة: و صورة آ.



واحدة، فأمّا في المواد فينتج نتائج مختلفة، لكن نتائج الخاصّ يجب أن يكون مساعداً على انتاج العامّ كما بيّناه. وكذلك[١] إذا انتجنا بالقياس المستقيم مثل الضرب الأوّل من الشكل الأوّل أنّ الإنسان[٢] كاتب، فلابدّ و أن يكون مساعداً على أنّه متحرّك بالارادة، ولكن لامن ذلك القياس الأوّل[٣] بل بقياس آخر في ذلك الشكل. و أمّا[٤] ما ينتج العامّ فيحتمل أن يكون مساعداً على انتاج الخاصّ، و يحتمل أن لا يكون. فإذا[٥] عرفنا بقياس مستقيم[٦] أو خلفيّ وجود شيء صار وجوده معلوماً، ثمّ يبقى الشكّ في الوصف الّذي هو أخصّ منه مثل وجوبه و إمكانه و لابدّ[٧] من قياس آخر في بيان أنّه ممكن أو واجب، و[٨] بعد ذلك يبقى الشكّ في كونه جوهراً أو عرضاً فيحتاج إلى قياس آخر يعرّفنا كونه جوهراً، وكذلك إلى أن ينتهي إلى معرفة أخصّ أوصافه[٩].

و الحاصل[١٠] أنّا متى أبطلنا نقيض[١١] وصف عامّ صار ثبوت ذلك الوصف العامّ[١٢] معلوماً و بقي الشكّ في ثبوت الوصف الخاصّ و نحتاج[١٣] إلى استعمال الخلف مرّة أخرى في إثبات[١٥] الوصف الخاصّ، ثمّ بعد ذلك في الوصف الأخصّ[١٦] ثالثاً مابلغ، و ذلك ممّا لايختلف الحال فيه بين المستقيم و الخلف. فهذا في الوصف الّذي يكون أعمّ من النتيجة أو أخصّ منها، فأمّا ما[١٧] يكون معانداً لها فالقياس[١٨] المنتج للشيء[١٩] يجب أن يكون معانداً لمايعانده[٢٠] النتيجة، فإنّ الموجب للشيء[٢١] ينافي ما ينافيه.

و إذا عرفت هذه المقدّمة فنقول: الخلف لنا[٢٢] ساعد على أنّ عكس المرتبة مرتبة،

١- كذلك: الكذلك ت. : لذلك آ م. ٢- الإنسان: كلّ إنسان م، ت. ٣- الأوّل: - م، ت.
٤- و أمّا: فأمّا ت، م. ٥- فإذا: فإذا إذا ت، م، ج. ٦- مستقيم: - ت. ٧- ولابدّ: فلابدّ م.
٨- و: - ج. ٩- أوصافه: أو اصافه ت. ١٠- و الحاصل: فالحاصل م، ت.
١١- نقيض: بعض ت. ١٢- العامّ: - م. ١٣- و نحتاج: فيحتاج ج.
١٤- استعمال: + قياس ت. ١٥- إثبات: ثابتة على فوق السطر ج. ١٦- الأخصّ: الخاصّ ت.
١٧- ما: إن ت، م (ثمّ صحّح بخط جديد). ١٨- فالقياس: والقياس م.
١٩- للشيء: - ت، م (لكن على فوق السطر بخط جديد: الشيء). ٢٠- يعانده: يغاير ت.
٢١- يجب أن ... للشيء: - م. ٢٢- لنا: ساج.

وجب أن يساعد على [1] كون ذلك العكس مطلقاً أو ممكناً [2]، لكونهما أعمّ منها [3]. و أمّا إذا أخذنا عكس العرفيّة وجوديّة منعكسة و هي أخصّ من العرفيّة فقد بيّنا أنّ المنتج العامّ لاينافي انتاج الخاصّ، ولكنّ لابدّ من الامتحان [4] أنّه هل يمكن تصحيحه بالخلف؟ و معلوم أنّ تصحيحه إنّما يمكن بإبطال جميع أجزاء نقيضه [5] مثل أن تقول: عكس السالبة العرفيّة سالبة وجوديّة منعكسة و إلّا صدق نقيضها، و يلزمها إمّا [6] دوام الإيجاب أو السلب في بعض أوقات ثبوت وصف [7] الموضوع، و نبيّن بطلان الأقسام جميعاً. ولكن و [8] إن أمكن إبطال الموجبة الدائمة لكن لايمكن إبطال السالبة الدائمة، و إذا لم يمكن لاجرم لم يجب أن يكون ذلك العكس سالبة وجوديّة. فأمّا [9] إن [10] أخذنا عكس السالبة العرفيّة سالبة منتشرة و هي التي تكون سلب محمولها عن موضوعها في بعض أوقات وصف الموضوع لا في كلّ أوقاته، فهذا ينافي العرفيّة التي صحّحناها بالخلف. و لمّا قام البرهان الخلفي على تصحيح العرفيّة [11] استحال قيامه [12] على تصحيح هذه المنتشرة، فإنّ هذه المنتشرة إنّما يمكن تصحيحها بالخلف إذا قدرنا على إبطال أجزاء نقيضها و هي: إمّا دوام سلب المحمول [13] بدوام [14] وصف [15] الموضوع، و إمّا الإيجاب دائم [16] كذلك [17]. ولكن لايمكننا إبطال القسم الأوّل، و إذا تعذّر إبطال جميع أجزاء نقيضه استحال تصحيحه بالخلف. و على الجملة فالمتشكّك [18] أبطل بعض أجزاء النقيض [19] و أهمل البعض، ثمّ ظنّ أنّه أبطل

١- على: - م.   ٢- مطلقاً أو ممكناً: ممكناً أو مطلقاً م.   ٣- منها: منهما د، ت.

٤- الامتحان: + حتّى يعلم مج. + على ج.   ٥- نقيضه: القضيّة مج.

٦- يلزمها إمّا: يلزم منه د، ت: يلزم إمّا ج.   ٧- وصف: - مج. (لكن ثابتة على فوق السطر بخط جديد).

٨- و: - د، ت.   ٩- فأمّا: وأمّا ج، م.   ١٠- إن: إذا د، ت.   ١١- العرفيّة: + د، ج.

١٢- قيامه: قيامه ج.   ١٣- سلب المحمول: السلب د.   ١٤- بدوام: + سلب م (لم نطلب عليها).

١٥- وصف: الوصف مج.   ١٦- دائم: الدائم د، ت.   ١٧- كذلك: لذلك ت، د، ج.

١٨- فالمتشكّك: فالمتشكّك ج، آ.

١٩- بعض أجزاء النقيض: بعض أجزاء نقيضه ت: جميع نقيضه د (ثم صحح بخط جديد).



النقيض، فلاجرم ظنّ أنّه أقام[1] الخلف، ولو اهتدى إلى ما قلناه[2] لكان يستحيي من[3] إيراد هذا الشكّ[4]. و هذه الشكّ[5] و إن كان ركيكاً جدّاً إلّا أنّ[6] ما أوردناه من المباحث يفيد زيادة الوقوف على كيفيّة استعمال الخلف.[7]

قال[8]: و أمّا أنّ القياس المستقيم الحملي[9] كيف يرجع إلى[10] الخلف و الخلف كيف يرجع إليه؟ فهو بحث[11] آخر[12] يلاحظ الحال فيما ينعقد بين التالي و المقدّم و لسنا نحتاج إليه الآن، و مداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة و تقرينه مع الصادقة الّتي لاشكّ فيها، فينتج نقيض المقدّم[13] المحال[14] على حاله[15].

أقول: يجب أن نبيّن الفرق بين الخلف و[16] المستقيم، ثمّ نبيّن أنّه كيف يرتدّ الخلف إلى المستقيم. و[17] بيان الأوّل من[18] وجوه:

أحدها[19]: أنّ الخلف إنّما يقصد[20] فيه[21] في أوّل[22] الأمر انتاج شيء غير المطلوب، و[23] ذلك الشيء بيّن الكذب على الاطلاق أو[24] عنده أو[25] بينه و بين خصمه، ثمّ إذا بيّن كذبه عاد و انتج كذب[26] ماهو سببه، فانتج[27] صدق نقيض ذلك، و كان[28] القياس[29] يأتي المطلوب[30] من ورائه و خلفه و لذلك[31] سمّي هذا[32] القياس خلفاً.

و ثانيها: أنّ المستقيم إنّما يؤخذ فيه المقدّمات المواقفة للمطلوب بالذات، و في

١- أقام: سه ق. ٢- قلناه: قلنا مع. ٣- من: عن هـ ت. ٤- الشكّ: الشكل ته.
٥- و هذا الشكّ: - ج. ٦- إلا أنّ: لأنّ ج.
٧- الخلف: + و بالله التوفيق أ. + و من الله التوفيق ج، مع. ٨- قال: قوله هـ ت.
٩- المستقيم الحملي: الحملي المستقيم أ مع.: المستقيم م. ١٠- إلى: - م.: إليه ت.
١١- فهو بحث: للايجب ج. ١٢- آخر: - أ ج. ١٣- المقدّم: - ج، أ. ١٤- المحال: المحال ك.
١٥- و الخلف كيف.. على حاله: - هـ ت.: - م و بدله: والى آخر الاشارة. ١٦- و: - ج.
١٧- و: - هـ. ١٨- من: - ت. ١٩- أحدها: أحدهما. ٢٠- يقصد: يصدق م.
٢١- فيه: به ج. ٢٢- في أوّل: الأوّل ك. ٢٣- و: - م. ٢٤- أو: - هـ ج. ٢٥- أو: و عنه.
٢٦- كذب: - ج. ٢٧- فانتج: و انتج هـ ت. ٢٨- و كان: لكان هـ. ٢٩- القياس: القياس مع.
٣٠- ثمّ إذا بيّن ... المطلوب: - آ. ٣١- و لذلك: كذلك م: فلهذا ج. ٣٢- هذا: - ج.

الخلف فإحدى[1] المقدّمتين كذلك و الأخرى نقيض المطلوب.

و ثالثها، أنّ النتيجة غير بيّنة في أوّل الأمر في القياس المستقيم حتّى يتمّ ويلزم. و أمّا في الخلف فإنّ النتيجة توضع أوّلاً و يوضع نقيضها[2].

و أمّا بيان أنّ الخلف كيف يرتدّ إلى المستقيم[3] فعند ما نأخذ نقيض النتيجة المحالة[4] و قرنّاه[5] بالمقدّمة الصادقة فينتج المطلوب. مثاله إذا أردنا أن نبيّن أنّه لاشيء من ب ا فقلنا[6]: إن كذب ذلك صدق نقيضه و هو[7]: بعض ب ا. ثمّ[8] ضممنا إليه مقدّمة صادقة و هي[9] كلّ ا ج، ينتج: إن كذب لاشيء من ب ا فبعض ب ج، و هي النتيجة الباطلة. فإذا[10] أخذنا نقيضها و هي[11] أنّه: لاشيء من ب ج، و ضممناه إلى المقدّمة الحقّة و هي[12] أنّ كلّ ا ج[13]، ينتج المطلوب بالاستقامة[14] و هو أنّه لاشيء من ب ا.

و الحاصل[15] أنّ الخلف أنّما يتمّ بقياسين: الأوّل من شرطيّة و حمليّة صادقة حتّى ينتج شرطيّة، فإذا[16] أخذنا نقيض تالي هذه النتيجة[17] الشرطيّة و ضممناه إلى الحمليّة انتج[18] المطلوب الأوّل. فظهر تحقيق قوله: بأنّ ذلك بلاحظ الحال ممّا يتعقد بين[19] التالي و الحمليّة[20].

و أمّا بيان أنّه يجب أن يرتدّ عند الاستقامة إلى الشكل المستعمل فيه الخلف أو لايجب، و[21] تفصيل القول في ذلك[22] ممّا لايحتمله هذا المختصر. و بالله التوفيق[23].

١- فإحدى : إحدى ج. ٢- نقيضها : - أ.

٣- كيف يرتدّ إلى المستقيم : إلى المستقيم كيف يرتدّ د. ٤- المحالة : المخالفة ت ا د.

٥- قرنّاه : قرنّاه د ا ت. ٦- فقلنا : فقلنا م. ٧- و هو : - ت. ٨- ثمّ : + إنّا م.

٩- هي : + أنّ م. ١٠- فإذا : إذا د ا ت. ١١- هي : م د ا ت.

١٢- فإذا أخذنا ... و هي : ثابتة على الهامش بخط جديد د. ١٣- كلّ ا ج : كلّ ا ب م ا ج.

١٤- بالاستقامة : - ا. ١٥- و الحاصل : فالحاصل د ا ج ا ت. ١٦- فإذا : و إذا د ا ت.

١٧- هذه النتيجة : - أ. ١٨- انتج : ينتج د. ١٩- بين : من ج ا ج.

٢٠- التالي و الحمليّة : الحمليّة و التالي ج. ٢١- أو لايجب و : و لايجب ج.

٢٢- في ذلك : فيه فذلك د ا ت ا م ; فلذلك ج ; و ذلك آ. ٢٣- و بالله التوفيق : - د ج ا ت.

النّهج التّاسع

فيه[1] بيان قليل[2] للعلوم[3] البرهانيّة

[الفصل الأوّل]

إشارة إلى أصناف القياسات[4] من جهة موادّها و إيقاعها التّصديق : القياسات البرهانيّة مؤلّفة من المقدّمات[5] الواجب قبولها إن كانت ضروريّة يستنتج منها الضّروريّ على نحو ضرورتها، أو ممكنة يستنتج منها الممكن. و الجدليّة مؤلّفة من المشهورات و التّقريريّات[6] كانت واجبةً أو ممكنةً أو ممتنعةً. و الخطابيّة مؤلّفة من المظنونات و المقبولات الّتي ليست بمشهورة و ما يشبهها كيف كانت ولو[7] ممتنعةً. و الشّعريّة مؤلّفة من المقدّمات المخيّلة من حيث يعتبر تخيّلها كانت صادقةً أو كاذبةً. و بالجملة تؤلّف من المقدّمات من حيث لها هيئة و تأليف تستقبلها[8] النّفس بما فيها من المحاكاة بل و من الصّدق فلامانع من ذلك و يروّجه الوزن. ولاتلتفت إلى ما يقال من أنّ البرهانيّة واجبة، و الجدليّة ممكنة أكثريّة، و الخطابيّة ممكنة متساوية لاميل فيها و لاندرة، و الشّعريّة كاذبة ممتنعة، فليس الاعتبار بذلك و لا أشار إليه

١- فيه: و فيه د، ج، ث.   ٢- قليل: + من د، ب.   ٣- للعلوم: العلوم د، س، ج، ث.

٤- القياسات. + البرهانيّة م.   ٥- المقدّمات: المقدمات م.   ٦- التقريريّات: التقريريّة م.

٧- ولو. لا م.   ٨- تستقبلها: يستقبلها م.

صاحب المنطق. و أمّا السوفسطائيّة فإنّها هي الّتي تستعمل المشبّهة و تشاركها في ذلك الممتحنة المجزّءة على سبيل التغليط، فإن كان التشبيه بالواجبات و نحو استعمالها سمّي صاحبها سوفسطائيّاً، و إن كان بالمشهورات[1] سمّي صاحبها مشاغباً مماريا، و المشاغب بإزاء الجدليّ، و السوفسطائيّ بإزاء الحكيم.

أقول[2]: كلّ قياس مؤلّف من مقدّمات واجبة القبول فهو قياس[3] برهانيّ، فإن[4] كانت[5] المقدّمات ضروريّة كانت النتيجة[6] كذلك، و إن كانت ممكنة كانت النتيجة أيضاً ممكنة[7]. و كلّ قياس مؤلّف من مقدّمات مشهورة سواء كانت تلك المقدّمات حقّة أو باطلة، أو واجبة أو ممكنة أو ممتنعة[8] فهو قياس جدليّ. و كلّ قياس مؤلّف من مقدّمات مظنونة كيف كانت فهو خطابيّ[9]. و كلّ قياس مؤلّف من مقدّمات مخيّلة[10] صادقة كانت أو كاذبة فهو شعريّ. و الغرض أنّما تحكم بتلقين[11] تلك[12] المقدّمات بسبب[13] محاكاتها و مشابهتها.

فأمّا الّذين حكموا بأنّ البرهان من الواجبات، و الجدل من الأكثريّات، و الخطابة[14] من المتساويات[15]، و الشعر[16] من الممتنعات، فقد قالوا ما[17] لا يشهد به[18] حجّة و لا هو أيضاً منقول من صاحب المنطق ارسطاطاليس[19]. و أمّا الأقيسة السوفسطائيّة فهي الّتي تستعمل[20] المشبّهات، فإن كانت تلك المشبّهات مشبّهة بالقضايا الواجبة[21] قبولها سمّي

١- بالمشهورات : بالمشاغباة م. ٢- أقول : التفسير م: - ج. ٣- قياس : بالقياس مج: - ه.

٤- فإن : و إن ه د ت. ٥- كانت . + تلك ج. ٦- النتيجة : + أيضا ه.

٧- كذلك و إن ... ممكنة . كذلك و إن كانت ممكنة كانت النتيجة أيضاً كذلك ه الزائد على الهامش بخطّ جديد ا. ٨- أو ممتنعة : - د ت.

٩- و كلّ قياس مؤلّف من مقدّمات مظنونة كيف كانت فهو خطابيّ : - م. ١٠- مخيّلة : مختلفة ت.

١١- بتلقين - تلقي آ. ١٢- تلك . - ه د ت م. ١٣- بسبب : لسبب ت.

١٤- الخطابة . الخطابيّة ت ه. ١٥- الأكثريّات : المساويات ج. ١٦- الشعر . الشعري آ.

١٧- ما : مما م. ١٨- به : له آ. ١٩- ارسطاطاليس : ارسطوطاليس مج.

٢٠- تستعمل - + فيها مج آ. ٢١- الواجبة : - ه د ت. ٢١- الواجبة : بالواجب ج.. الواجب فيها مج.



صاحبها سوفسطائياً و هو في مقابلة الحكيم؛ و إن[١] كانت[٢] مشتبهة بالمشهورات سمّي صاحبها مشاغباً[٣] ممارياً و هو في مقابلة الجدلي.

[الفصل الثاني]

إشارة إلى القياسات و المطالب البرهانية[٤]: كما أنّ المطالب في العلوم قد تكون عن ضرورة[٥] الحكم، و قد تكون عن إمكان الحكم، و قد تكون عن وجود غير ضروري مطلق، كما قد يتعرّف عن حالات اتّصالات الكواكب و انفصالاتها، و كلّ جنس تخصّه مقدّمات و نتيجة، فالبرهان ينتج الضروري من الضروري، و غير الضروري من غير الضروري[٦]، غلطاً أو مرجحاً. فلا تلتفت إلى من يقول إنّه لا يستعمل البرهان إلّا الضروريات و[٧] الممكنات الأكثرية دون غيرها، بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلّي استعمل الممكن الأقلّي، و يستعمل في كلّ باب ما يليق به. و إنّما قال ذلك من قال من محصّلي الأوّلين على وجه غفل عنه المتأخّرون، و هو أنّهم قالوا إنّ المطلوب الضروري ينتج في البرهان من الضروريات، و في غير البرهان[٨] قد ينتج من غير الضروريات و لم يرده[٩] غير هذا، أو أراد أنّ صدق مقدّمات البرهان في ضرورتها أو إمكانها أو إطلاقها صدق ضروري، و إذا قيل في كتب البرهان الضروري[١٠] فيراد به ما يعمّ الضروري المورد في كتب القياس و ما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لا الضروري الصرف، و تستعمل في مقدّمات البرهان المحمولات الذاتية على الوجهين اللّذين فسّر عليهما الثاني في المقدّمات، و أمّا في المطالب فإنّ الذاتيات المقوّمة لا تطلب البتّة، و قد عرفت خطاء من يخالف فيه، و إنّما تطلب الذاتيات بالمعنى الآخر.

١- إن: و إن ج. ٢- كانت: كان آ، مشهورة هـ. ٣- مشاغباً: مشاغبيا ج، م.
٤- البرهانية: - ج. ٥- ضرورة: ضرورية م. ٦- من غير الضروري: - م. ٧- و: أو م.
٨- البرهان: + و م. ٩- لم يرده: لم يرد م. ١٠- الضروري: ضروري م.



في تناسب[١] العلوم و موضوعاتها: و لكلّ واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة يبحث عن أحواله أو عن أحوالها و تلك الأحوال هي الأعراض الذّاتيّة له، و يسمّى الشّيء[٢] موضوع ذلك العلم مثل المقادير للهندسة. ولكلّ علم مبادئ، و مسائل: و المبادئ هي الحدود و المقدّمات[٣] الّتي منها تؤلّف[٤] قياساته، و هذه المقدّمات: إمّا واجبة القبول، و إمّا مسلّمة على سبيل حسن الظّنّ بالمعلّم تصدّر في العلم، و إمّا مسلّمة في الوقت إلى أن تبيّن و في نفس المتعلّم تشكّك فيها[٥]. و أمّا[٦] الحدود فمثل الحدود الّتي تورد لموضوع الصناعة و أحواله و جزئيّاته إن كانت، و حدود أعراضه الذاتيّة و هذه أيضا تصدّر في العلوم، و قد تجمع المسلّمات على سبيل حسن الظّنّ و الحدود في إسم الوضع فتسمّى أوضاعاً، لكنّ المسلّمات منها تخصّ بإسم الأصل الموضوع، و المسلّمات على الوجه الثّاني تسمّى مصادرات. و إذا كان لعلم ما أصول موضوعة فلابدّ من تقديمها و تصدير العلم بها. و أمّا الواجب قبولها فعن تقديمها استغناء لكنّها ربّما خصّصت بالصناعة و صدّرت في جملة المقدّمات، و كلّ أصل موضوع في علم فإنّ البرهان عليه من[٧] علم آخر.

في نقل البراهين و تناسب العلوم: إعلم أنّه إذا كان موضوع علم ما أعمّ من موضوع علم آخر إمّا على وجه[٨] التحقيق و هو أن يكون أحدهما و هو الأعمّ جنساً للآخر، و إمّا على أن يكون للموضوع في أحدهما قد أخذ مطلقاً و في الآخر مقيّداً بحالة خاصّة فإنّ العادة قد[٩] جرت بأن يسمّى الأخصّ موضوعاً تحت الأعمّ. مثال الأوّل: علم المجسّمات تحت علم الهندسة. مثال الثّاني: علم الأكر[١٠] المتحرّكة تحت علم الأكر[١١]. و قد يجتمع الوجهان في واحد فيكون أولى باسم الموضوع تحت[١٢]، مثل علم[١٣] المناظر تحت علم[١٤] الهندسة. و ربّما

١- تناسب: متقدمات م. ٢- الشيء: - م. ٣- المقدّمات: - ص م.
٤- منها تؤلّف: تؤلّف منها م. ٥- فيها: فيه م. ٦- أمّا: - م. ٧- من: في م.
٨- وجه: سبيل م. ٩- قد: - ص. ١٠- الأكر: الكرات م. ١١- الأكر: الكرات م: الكرات ش.
١٢- تحت: - م. تحته ص. ١٣- علم: - ص ت. ١٤- علم: - ص ت.

كان موضوع علم ما مباينًا[1] لموضوع علم آخر لكنّه[2] يقارنه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم، فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل[3] الموسيقى تحت علم الحساب. و أكثر الأصول الموضوعة في العلم الجزئيّ الموضوع تحت غيره إنّما تصحّ في العلم الكلّي الموضوع فوق، على أنّه كثيراً ما تصحّ مبادئ العلم الكلّي الفوقانيّ في العلم الجزئيّ السفلانيّ. و ربّما كان علم فوق علم و تحت علم و ينتهي إلى العلم الّذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود، و يبحث عن لواحقه الذاتيّة و هو العلم المسمّى بالفلسفة الأولى[4].

أقول[5]: كما أنّه قد يطلب ضرورة الحكم[6] فكذلك إمكان الحكم و يطلب[7] وجوده الخالي عن الضرورة، فالبرهان ينتج الضروريّ من الضروريّ، و الممكن من الممكن، و الوجوديّ من الوجوديّ، إمّا خلطاً على ما فصّلنا[8] في المختلطات أو من غير خلط، فلا يلتفت[9] إذن إلى[10] قول من يقول[11]: البرهان لا يستعمل إلّا القضايا الضروريّة. و أمّا المتقدّمون فإنّهم ذكروا ذلك لإرادة[12] أحد أمرين[13]: الأوّل[14]: أنّ[15] البرهان لا ينتج النتيجة الضروريّة إلّا من الموادّ الضروريّة، فأمّا غير البرهان فقد يحاول انتاجها من غير الضروريّ. و الثاني[16]: أنّ صدق مقدّمات البرهان في[17] ضرورتها و إمكانها و كونها[18] أنفية[19] أو أكثريّة واجب ضروريّ.

واعلم أنّ الضروريّ في[20] كتاب البرهان أعمّ من الضروريّ في كتاب القياس لأنّ الضرورة[21] في كتاب القياس عبارة عن دوام المحمول في جميع زمان ذات الموضوع، و في

١- مباينا: يباينا م. ٢- لكنه: لكن ت. ٣- مثل: ومثل م.

٤- بالفلسفة الأولى: فلسفة أولى م، هـ. : بالفلسفة ت. ٥- أقول: التفسير م، ج. ٦- الحكم: ـ م.

٧- يطلب: ـ مج، آ. ٨- فصّلنا: فصلناه م، ج، ت. ٩- فلا يلتفت: ولا يلتفت ت. ١٠- إلى: ـ م.

١١- قول من يقول: قول القايل هـ. : قول من قال ت، : وما يقال مج، آ. ١٢- لذلك لإرادة: ـ ج.

١٣- أمرين: الأمرين م، ت. ١٤- الأول: أحدهما ج. ١٥- أنّ: أنه م: ـ مج.

١٦- و الثاني: الثاني هـ، ت.: ثانيهما ج. ١٧- في: و ت. ١٨- و كونها: لكونها ج: ـ آ.

١٩- أنفية: ثرتية ت. : الأولية هـ. ٢٠- في: من ت. ٢١- الضرورة: الضروري ح.



كتاب البرهان عبارة عن دوام المحمول بدوام وصف[1] الموضوع سواء كان دائماً بدوام وجوده، أو لايكون.

واعلم أنّ الذّاتي قد يراد به المقوّم و قد يراد به ما يلحق الشّيء من جوهر[2] الموضوع. فأمّا بالمعنى الأوّل فإنّه يستحيل أن يكون[3] محمولاً في النّتيجة لأنّ محمول النّتيجة يكون مجهول[4] الثّبوت للموضوع، و الذّاتي المقوّم يستحيل أن يكون مجهول[5] الثّبوت للذّات. و قد استثنوا عن هذا صورتين:

الأوّل[6]: أن[7] لانعلم[8] ماهيّة الموضوع، بل إنّما[9] نعلم بعض عوارضه فعند ذلك يجوز أن يكون شيء من مقوّماته مطلوباً بالبرهان، مثل ما إذا طلبنا جوهريّة النّفس، و هي لها[10] من المقوّمات، لكنّا لانعرف من النّفس ماهيّتها بل إنّما[11] نعرفها من جهة بعض العوارض و هو كونها محرّكاً[12] للبدن، و الجوهريّة ذاتيّة لا لهذا العارض المعلوم[13] بل للمعروض المجهول. ففي مثل هذا الموضع يصحّ أن يكون المقوّم[14] مطلوباً[15].

الثّاني: أن لايكون ثبوته مطلوباً بل يكون[16] المطلوب لمّيّة[17] ثبوته، مثل ما إذا علمنا أنّ الإنسان جسم لكن لانعلم اللّمّيّة[18] في حمل الجسم[19] عليه، فنجعل الحيوان فيه وسطاً و في هذه الصّورة أيضاً يكون محمول النّتيجة مقوّماً لموضوعها. و إذا عرفت أنّ محمول النّتيجة يمتنع أن يكون ذاتيّاً لموضوعها ظهر عندك أنّ المحمول في كلّي[20] المقدّمتين معاً[21]

١- وصف: ثابتة على الهامش بخط جديد هـ. ٢- جوهر: ... أ.

٣- يكون: + مجهول الثّبوت للموضوع هـ (ثم شطب عليها). ٤- مجهول: محمول م.

٥- مجهول: محمول م. ٦- الأوّل: الأولى ج. ٧- أن: أنّا هـ ت. ٨- لانعلم: ضرورة هـ.

٩- إنّما: أنّا ت. ١٠- لها: لهما أ. ١١- إنّما: ... ج. ١٢- محرّكاً: محرّكات.

١٣- العارض المعلوم: العوارض المعلومة م. ١٤- المقوّم: المتقدّم أ.

١٥- مطلوباً: + بالبرهان هـ ت. ١٦- يكون: - هـ ت. ١٧- لمّيّة: كمّيّة ت.

١٨- اللّمّيّة: الكمّيّة ت. ١٩- الجسم: الجهة هـ ت: الجسميّة م.

٢٠- كلّي: كلتا م. كلى أ، م، كلا ج. ٢١- معاً: - هـ ج ت.

لايجوز أن يكون ثانياً مقوّماً، إذ الأكبر لو كان مقوّماً للأوسط و الأوسط للأصغر كان الأكبر مقوّماً للمقوّم فيكون مقوّماً، و ذلك[1] قد أبطلناه. ولكن يجوز[2] أن يكون محمول[3] إحدى المقدّمتين مقوّماً صغرى[4] كانت أو كبرى.

في تناسب العلوم. اعلم أنّ العلوم البرهانيّة لها أجزاء ثلاثة: الموضوعات، و المبادي، و المسائل. فالموضوع[5] هو الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه[6] الذاتيّة مثل المقدار في كونه موضوعاً للهندسة. و المبادي فإمّا[7] تصوّرات و إمّا تصديقات. أمّا[8] التصوّرات فهي الحدود[9] مثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة و أجزائه و جزئيّاته و حدود أعراضه. و[10] التصديقات إمّا واجبة القبول و تسمّى تلك مع الحدود أوضاعاً[11]، و منها مسلّمة على سبيل حسن الظنّ بالمعلّم[12]، و هي[13] تصدّر في[14] العلم، و هي التي[15] تسمّى مصادرات. و منها مسلّمة في الوقت[16] إلى أن تبيّن[17] في موضع[18] آخر و في نفس المتعلّم فيه[19] شكّه. ثمّ إنّ تلك القضايا إن كانت أعمّ من موضوع الصناعة وجب[20] تخصيصها به، و إن كانت غير بيّنة بذاتها وجب بيانها في علم آخر.

في نقل البراهين و تناسب العلوم[21] إلى آخره[22]: أقول[23]: موضوعات العلوم إمّا أن تكون مختلفة بذواتها أو بجهاتها[24]، و المختلفة الذوات[25] إمّا أن تكون

١- ذلك: - ج.   ٢- يجوز: لايجوز مج.   ٣- محمول: المحمول في ج.   ٤- صغرى: - أ.

٥- فالموضوع: والموضوع أ ج.   ٦- أعراضه: أعراض أ.   ٧- فإمّا: إمّا مدج.   ٨- أمّا: فأمّا ج.

٩- الحدود: - ج م.   ١٠- و: + أمّا هدث.

١١- أوضاعاً: أوضاعها تدم، ه ا توضيح بخط جديد.   ١٢- بالمعلّم: بالعلم ث.

١٣- هي: فهي ج.   ١٤- في: + ذلك ث.   ١٥- التي: - ج.   ١٦- على سبيل ... في الوقت: - هـ.

١٧- تبيّن: تبيين ج.   ١٨- موضع: علم هـ.   ١٩- فيه: منه مج هـ.

٢٠- وجب: وجبت و حيث م.

٢١- العلوم: + يعلم أنّه إذا كان موضوع ... المسمّى بالفلسفة الأولى (أي تمام متن الاشارات) مدث: العلم أنّه إذا كان موضوع علم ما م (الحقه في الهامش).   ٢٢- و تناسب العلم إلى آخره: - ج.

٢٣- أقول: التفسير مج. - ج.   ٢٤- بجهاتها: - أ.   ٢٥- الذوات: بالذوات مدث.



بينها[1] مداخلة أو لاتكون[2]. و غير المتداخلة[3] إمّا أن تكون داخلة تحت جنس واحد أو لاتكون. فإن لم تكن سمّيت متباتة مثل[4] علمى[5] العدد و الطّبيعي[6] و إن[7] اشترك سمّيت مشاركة في الرتبة[8] مثل الهندسة و الحساب الداخلين تحت الكمّ[9].

و المتداخلة فإمّا أن يكون أحد الموضوعين أعمّ و الآخر أخصّ، و إمّا[10] أن يكون في الموضوعين[11] شيء مشترك و شيء متباين[12] مثل الطبّ و الأخلاق. و القسم الأوّل فإمّا أن يكون الأعمّ جنساً للأخصّ، أو لا يكون و هو مثل الواحد و الموجود. و الّذى عمومه عموم الجنس فإمّا أن يكون النظر في الأخصّ من حيث صار نوعاً مطلقاً ثمّ طلبت عوارضه الذاتية كالمخروطات الّتي هي نوع من المجسّمات الّتي هي نوع من المقادير فيكون العلم الناظر في الأخصّ جزءاً من العلم الناظر في الأعمّ[13] و[14]. و إمّا[15] أن يكون النظر في الأخصّ ليس من جهة امتيازه[16] بفصل مقوّم بل من جهة العوارض الّتي تتبع ذلك الفصل[17]، و ذلك إمّا أن يكون مجرّد نسبة أو لا يكون. فإن لم يكن مجرّد نسبة بل هو هيئة مستقرّة[18] في الموضوع فإمّا أن يكون ذاتياً له و هو[19] مثل الطبّ الّذي ينظر في بدن الإنسان لا على الاطلاق بل من حيث يصحّ و يزول عن الصحّة و هو نوع من موضوع العلم[20] الطّبيعي، و إمّا[21] أن يكون ذلك المميّز عرضاً مثل النظر في الأكر المتحرّكة تحت النظر في المجسّمات. و أمّا أن يكون المخصّص[22] مجرّد نسبة فهو مثل المناظر فإنّ موضوعه الخطوط المقترنة[23] بالبصر

١- بينها: بينهما م ا ث، ق. ٢- لاتكون: تكون أ. ٣- و غير المتداخلة ـ لاتكون: - م.
٤- مثل: - أ. ٥- علمى: - م. ٦- الطّبيعي: الطّبيعيّة ج. ٧- إن: فإن ط ا ث.
٨- الرتبة: المرتبة ج. ٩- تحت الكمّ: تحت العلم ت. لالكم أ. ١٠- و إمّا: فإمّا مج.
١١- الموضوعين: الموضعين ج. ١٢- متباين: مباين أ. ١٣- الأعمّ: العلم م.
١٤- اَلّتي هي نوع من المجسّمات ... الأعمّ: - م. ١٥- و إمّا: فإمّا مج. ١٦- امتيازه: - ت.
١٧- الفصل: - أ. ١٨- مستقرّة: مفردة مج (و على فوق الكلمة بخط حديث: مستقرة).
١٩- هو: ذلك ج. ٢٠- العلم: علم م. ٢١- إمّا: هو م، ش.
٢٢- المخصّص: المخصوص ج. المخصّصين مج. ٢٣- المقترنة: المقرونة ع.



فيجعل [١] ذلك موضوعاً و ينظر في لواحقها. و أمّا الّذي عمومه عموم اللّوازم فهو العلم الأعلى الّذي [٢] موضوعه الوجود [٣]. و أمّا القسم الّذي ليس العامّ فيه [٤] محمولاً على الخاصّ فهو أن يكون الخاصّ عارضاً لشيء من أنواع العامّ كالنّغم [٥] في دخولها تحت موضوع العلم الطّبيعي فإنّها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع [٦] العلم الطبيعي [٧]. فإذا أخذت من حيث اقترن بها [٨] أمر غريب منها [٩] و [١٠] من جنسها و هو العدد و طلبت لواحقها من جهة اقتران ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها، فحينئذ توضع لا تحت [١١] العلم الّذي موضوعه من جملته بل تحت العلم الّذي منه العارض مثل وضعنا الموسيقى تحت الحساب.

و أمّا العلوم المشتركة في موضوع واحد فإمّا أن يكون أحدهما [١٢] ينظر [١٣] مطلقاً و الآخر مقيّداً مثل الطّبيعي النّاظر في [١٤] بدن الإنسان نظراً مطلقاً و الطّب [١٥] النّاظر فيه نظراً مخصوصاً. و إمّا [١٦] أن يكون بجهتين مثل الطّبيعي و المنجّم النّاظرين [١٧] في جسم الفلك بجهتين مختلفتين.

و إذا عرفت ذلك فلنرجع إلى ترتيب الكتاب: إذا كان موضوع علم أعمّ من موضوع علم [١٨] سواء كان ذلك العموم و الخصوص حقيقيّاً مثل النّوع و الجنس، أو غير حقيقيّ مثل [١٩] أن يقيّد النوع بقيد عرضيّ فيصير بسبب [٢٠] ذلك خاصّاً، و أقسام ذلك ثلاثة على ما عرفته، فإنّ الأخصّ يسمّى موضوعاً تحت الأعمّ. مثال الأوّل و هو الّذي يكون الخاصّ نوعاً

١- فيجعل : و يجعل أ، مج. ٢- الّذي : + هو م. ٣- الوجود : الموجودات.

٤- العامّ فيه : فيه العامّ م. ٥- كالنّغم : كالنّغم أ. ٦- موضوع : الموضوع م. ــ مج.

٧- فإنّها من جملة ... الطّبيعي : ــ م.

٨- اقترن : اقترن. ــ + بها أمر فإنّها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع العلم الطّبيعي م (ثابتة على الهامش بخط جديد). ٩- منها : فيها ت. ١٠- و : أو مج. ١١- لا تحت : لا يوجب م.

١٢- أحدهما : أحدها مج. ١٣- ينظر : + فيه م. ١٤- في : ــ آ. ١٥- الطّب : الطّبيب م.

١٦- و إمّا : فإمّا ت. ١٧- النّاظرين : النّاظر ت، أ. ١٨- علم : ــ م. ١٩- مثل : ــ مثل م.

٢٠- بسبب : ــ م.، بسببه آ.



كالعلم علم المجسّمات تحت[1] الهندسة، و مثال الثاني علم الأكر المتحرّكة تحت علم الأكر، و هذا[2] هو الّذي يكون[3] التخصيص بسبب قيد مستقرّ في جوهر الموضوع غير ذاتيّ له.

قوله[4]: «و قد يجتمع الوجهان في واحد فيكون أولى باسم الوضع»؛ يريد به أنّ موضوع المناظر هو الخطوط المقترنة[5] بالبصر، و الخطّ نوع لموضوع[6] الهندسة، و الاقتران بالبصر أيضاً عارض مخصّص[7]. فقد اجتمع في المناظر كون موضوعه[8] نوعاً لموضوع الهندسة و كونه مخصّصاً بقيد عرضيّ. و إذا كان أحد هذين[9] الشيئين[10] سبباً يجعل العلم تحت غيره فعند اجتماعهما كان ذلك الدّخول أولى.

قال[11]: «و ربّما كان موضوع[12] علم ما[13] مبايناً لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع[14] ذلك العلم فيكون أيضاً موضوعاً تحته مثل[15] الموسيقى تحت الحساب[16]»؛ يريد به أنّ موضوع الموسيقى هو النغم و[17] معروض النّغم و هو الصّوت[18] خارج عن موضوع الحساب و هو الكمّ المنفصل، لكن لمّا كان الصّوت لا يصير[19] موضوعاً للموسيقى إلّا عند عوارض مخصوصة من باب الكمّ المنفصل لاجرم جعل الموسيقى تحت الحساب.

قال[20]: «و أكثر الأصول الموضوعة في العلم الجزئيّ للموضوع تحت غيره إنّما تصحّ في العلم الكلّي الموضوع فوق[21] على أنّه[22] كثيراً مّا تصحّ مبادي[23] العلم الكلّي الفوقاني[24]

١- تحت: + علم هـ. ٢- هذا: - هـ م. ٣- يكون: - قيد هـ. ٤- قوله: و قوله ج.

٥- المقترنة: المقترنة ج. ٦- لموضوع: موضوع آ. - مج ٧- مخصّص: مخصّص ج.

٨- موضوعه: موضوعاً آ. ٩- هذين: ثابتة على الهامش م. ١٠- الشيئين: السببين مج.

١١- قال: قوله هـ ت. ١٢- موضوع: لموضوع م. ١٣- ما: - م.

١٤- لموضوع: بموضوع أ مج. ١٥- مثل: + العلم ج. ١٦- لكنّه ينظر... الحساب: - هـ ت.

١٧- و ... هو صوت ت هـ (ثم شطب عليها بخط جديد).

١٨- النغم و هو الصوت: - ت هـ (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد). ١٩- لا يصير: لا يكون ج.

٢٠- قال: قوله هـ ت. ٢١- فوق: + غيره مج. ٢٢- أنّه: أنّ ج. ٢٣- مبادي: مبادئ أ.

٢٤- إنّما يصحّ في العلم... الفوقاني: - م و بدله: «إلى قوله».



في العلم الجزئي الأسفل[١]، أقول: لمّا فرغ عن بيان موضوعات العلوم[٢] شرع في بيان مباديها، و هي إمّا أن تكون بيّنة بذاتها[٣] أو تكون محتاجة إلى البيان و لا يمكن بيانها في نفس ذلك العلم، لأنّ مبدأ العلم[٤] هو الّذي يتبيّن به مسائل ذلك العلم، فلو بيّناه في ذلك العلم كنّا[٥] بيّناه بنفسه، و ذلك محال[٦]، بل إنّما يتبيّن في علم أعلى منه[٧] و ذلك ما[٨] في الأكثر لأنّ الأعمّ أعرف عند العقل[٩]، و[١٠] قد تبيّن نادراً في العلم الأسفل منه[١١]. ثمّ إنّه[١٢] إمّا أن يكون بيّناً بنفسه[١٣] في العلم الأسفل أو إن[١٤] احتاج إلى تبيينه[١٥] مرّة أخرى في العلم الأعلى[١٦] وجب أن لا يبيّنه بما بيّناه به أوّلاً، و إلّا وقع الدّور، بل تبيّنه بمسئلة أخرى.

قال[١٧]: و ربّما كان علم فوق علم[١٨] و[١٩] تحت علم و ينتهي إلى العلم الّذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود، و يبحث عن لواحقه الذاتيّة[٢٠] و هو العلم المسمّى فلسفة أولى[٢١]، أقول: كما أنّ الشيء قد يكون عامّاً بالنسبة إلى ما تحته خاصّاً بالنسبة إلى ما فوقه إلى أن[٢٢] ينتهي إلى ما هو أعمّ الأمور، كذلك[٢٣] القول في موضوعات العلوم، و أعمّ الموضوعات هو الموجود، و العلم الباحث عن لواحقه الذاتيّة[٢٤] هو[٢٥] الفلسفة الأولى.

١- إنّما يصحّ في العلم ... الجزئي الأسفل: - هـ، ت. ٢- العلوم: العلم هـ، ت.
٣- بذاتها - لذاتها هـ، ت. ٤- العلم: + الأوّل هـ. ٥- كنّا: كما ت، م، ع (لم يصحّح).
٦- و ذلك محال: - م، ع، الكن ثابتة على الهامش بخطّ جديد). ٧- منه: - هـ. ٨- ما: - م.
٩- لأنّ الأعمّ أعرف عند العقل: - هـ. ١٠- و: - ع، م.
١١- و ذلك ما في الأكثر ... الأسفل منه: - ت، ع، م (و ثابتة على الهامش بخطّ جديد). ١٢- إنّه: - هـ.
١٣- بنفسه: في نفسه م. ١٤- أو إن: لأنّ ج. أولا ركن مع. ١٥- تبيينه: تبيينه ج.
١٦- في العلم الأعلى: في العلم ت، : هـ. ١٧- قال: قوله هـ، ت. ١٨- علم: علوم هـ.
١٩- و: - هـ، ج، ت. ٢٠- و تحت علم و ... لواحقه الذاتيّة: - م، و بدله: وإلى قوله.
٢١- و ينتهي إلى العلم ... فلسفة أولى: - ت. ٢٢- أن: - ما ت.
٢٣- كذلك: و لذلك م. : فكذلك ع (بعد التصحيح). : و كذلك ج. ٢٤- الذاتيّة: - هـ، ت. : + و ك.
٢٥- هو: - ج.



[الفصل الثالث]

إشارة إلى برهان اللّم و برهان الإنّ [1] : إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السّبب في نفس الأمر لوجود الحكم، و هو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لم، لأنه يعطي السّبب في التّصديق بالحكم و يعطي السّبب في وجود الحكم، فهو مطلقاً معط للسّبب. وإن لم يكن كذلك، بل كان سبباً للتصديق فقط فاعطى [2] اللميّة في التّصديق و لم يعط اللميّة [3] في الوجود فهو المسمّى برهان إنّ، لأنه دلّ على إنّيّة الحكم في نفسه دون لميّته في نفسه. فإن كان الأوسط في برهان إنّ، مع أنّه ليس بعلّة لنسبة حدّي النتيجة هو معلول لنسبة حدّي النتيجة لكنّه أعرف عندنا سمّي دليلاً، مثال ذلك قولك: إن كان كسوف قمري موجوداً فالأرض متوسّطة بين الشمس و القمر لكنّ الكسوف القمري موجود، فإذن الأرض متوسّطة. و اعلم أنّ الاستثناء كالحدّ الأوسط و تعيين التوسّط بالكسوف الّذي هو معلول التوسّط و الّذي هو برهان لم أن يكون الأمر بالعكس فيتبيّن الكسوف ببيان توسّط الأرض. و أنت [4] يمكنك أن تبني قياساً حمليّاً من القبيلين بحدود مشتركة و ليكن الحدّ الأصغر محموماً، و الحدّان الآخران قشعريرة خارزة ناخسة و [5] حمّى الغبّ و المعلول منهما [6] القشعريرة. و اعلم أنّه لا سواء قولك: إنّ الأوسط علّة لوجود الأكبر مطلقاً أو معلول له مطلقاً، و قولك: إنه علّة أو معلول لوجود الأكبر في الأصغر و هذا ممّا يغفلون عنه؛ بل يجب أن تعلم أنّه كثيراً ما يكون الأوسط معلولاً للأكبر، لكنّه علّة لوجود الأكبر في الأصغر.

التفسير [7]: الحدّ الأوسط إمّا أن يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر وإمّا أن لا يكون علّة له. فالأوّل برهان اللّم لأنّه كما أعطى لميّة حمل [8] الأكبر على الأصغر في الذّهن أعطى لميّة

١- برهان اللّم و برهان الإنّ : برهان لم و برهان إنّ ؛ في جميع نسخ الإشارات. راجع: الإشارات و التنبيهات لابن سينا، تصحيح محمود الشهابي، جامعة طهران ١٣٦١ ش، ص ٤٢ و أيضاً شرح المحقق الطوسي، طبع طهران ١٣٣٧ هـ، ١/٢٠٩.]   ٢- فاعطى . واعطى م.   ٣- اللميّة . - م.   ٤- و أنت : - م

٥- و . أو م.   ٦- منهما . - م.   ٧- التفسير : أقول ها، ت : - ج . ٥ و الأتي ج١ هـ.

٨- حمل : حكم ث.

حمله عليه في الخارج. و إن لم يكن كذلك بل أعطى لميّة التصديق دون لميّة الحكم فهو برهان الإنّ[1]. فإن كان الأوسط[2] مع ذلك معلولاً للأكبر فذلك يسمّى دليلاً. مثال الأوّل هذه الخشبة مسّتها النار فتكون محترقة[3]. و[4] مثال الثاني[5] هذه الخشبة محترقة[6] فقد مسّتها النار[7]. لكن الشيخ أورد مثال القسم الثاني من القياس الاستثنائي: إن كان كسوف قمري فالأرض متوسّطة بين الشمس و القمر، لكن هيهنا كسوف قمري فالأرض متوسّطة بين الشمس و القمر، فقد[8] استدللنا للكسوف[9] على[10] التوسّط[11]، و المستثنى يجري مجرى الحدّ الأوسط لأنّه هو الّذي يستدلّ به على المطلوب. فأمّا إذا قلنا: إن كانت الأرض[12] متوسّطة بين الشمس و القمر[13] فالقمر منخسف[14]، كان ذلك برهان اللمّ لأنّك استدللت بالعلّة على المعلول. و المثال المورد من الحمليّات: هذا الشخص به حمّى غبّ[15]، و كلّ من به حمّى غبّ فله قشعريرة فارزة ناخسة[16]، فقد استدللت بالحمّى الّتي هي علّة القشعريرة عليها[17]. و أمّا إن استدللت بالقشعريرة[18] على كونه الحمّى غبّاً كان ذلك برهان الإنّ.

واعلم أنّه ليس من شرط كون البرهان[19] برهان اللمّ أن يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر مطلقاً[20]، بل أن يكون علّة لحصول[21] الأكبر في الأصغر و إن لم يكن علّة له[22] مطلقاً، فإنّا[23] إذا قلنا: كلّ إنسان حيوان، و كلّ[24] حيوان جسم، فالبرهان لمّي، لأنّ الحيوان علّة لحصول الجسميّة[25] في الإنسان و إن لم يكن علّة مطلقة لحصول الجسميّة.

١- الإنّ: اللمّ هـ. ٢- الأوسط: + معلولاً هـ. ٣- محترقة: محرقة ج. ٤- و: - ج ا ت.

٥- الثاني: + ذلك هـ. ٦- محترقة: محرقة أ. ٧- فتكون محترقة ... النار: - م. ٨- فقد: و قد ج.

٩- للكسوف: بالكسوف ج ا ت م. ١٠- على: عن مع. ١١- التوسط: المتوسط ن، الوسط أ.

١٢- قلت إن كانت الأرض: فلما كان الأرض آ. ١٣- لكن هيهنا كسوف ... الشمس و القمر: - هـ.

١٤- منخسف: منكسف ج + لكن الأرض متوسطة بين الشمس و القمر فالقمر منخسف م (ملحقة على الهامش).

١٥- غبّ: - أ. ١٦- فارزة ناخسة، عليها م. ١٧- فقد استدللت بالحمى ... عليها: - م.

١٨- بالقشعريرة: للقشعريرة أ. ١٩- كون البرهان: - هـ. ٢٠- مطلقاً: معاً ج.

٢١- لحصول: لحصول أ. ٢٢- علة له: له علة د ت. ٢٣- فإنّا: و إنّا هـ. ٢٤- و كلّ: فكلّ م.

٢٥- الجسمية: الجسم مج.



قال[1]: «بل يجب[2] أن تعلم أنّه كثيراً ما يكون الأوسط معلولاً للأكبر، لكنّه علّة لوجود الأكبر في الأصغر[3]». أقول: لمّا ذكر أنّه لا يلزم من كون الأوسط علّة لوجود الأكبر[4] في الأصغر أن يكون علّة لوجود الأكبر مطلقاً، أراد أن يزيد ذلك تقريراً و تأكيداً، فزعم أنّ البرهان قد يكون لمّياً مع أنّ الأوسط يكون معلولاً للأكبر، و ذلك عند ما[5] يكون الأوسط المعلول للأكبر[6] علّة لحصول الأكبر في الأصغر[7]. واعلم[8] أنّ كون[9] الأوسط معلولاً للأكبر[10] لا ينافي كونه علّة لحصول الأكبر في الأصغر[11]، فإنّ حصول الأكبر في الأصغر عارض من عوارض الأكبر و من الجائز أن يكون معلول الشيء يعطي لعلّته[12] صفة أخرى. فإنّ حركة النار مثلاً معلولة لطبيعتها ثمّ قد تصير علّة لحصول طبيعتها عند الشيء الّذي سامتته، و لذلك تجعل الحركة حدّاً[13] أوسط لحصول الأكبر دون نفس طبيعة النار، فإنّ نفس طبيعة النار لا تكون علّة للاحتراق[14] بذاتها إلّا بتوسّط معلول هو مماسّتها للمحترق[15] أو حركتها إليه.

[الفصل الرابع]

إشارة إلى المطالب: من أمّهات المطالب مطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو موجود بحال[16] كذا، و الطّالب به يطلب أحد طرفي النقيض، و منها ما هو الشيء، و قد يطلب به ماهيّة ذات الشيء و قد يطلب به ماهيّة مفهوم الإسم المستعمل. و لابدّ من تقديم مطلب ما الشيء على مطلب هل الشيء إذا لم يكن ما يدلّ عليه الإسم المستعمل حدّاً للمطلب مفهوماً، و كيف

١- قال: قوله ت. ٢- يجب: + م ج ٣- لكنّه علّة لوجود الأكبر في الأصغر: - ت.

٤- الأكبر: - ق. ٥- ذلك عند ما: عند ذلك م.

٦- للأكبر: الأكبر ت، : + علّة لعارض من عوارض الأكبر م (ثابتة على الهامش بخطّ جديد).

٧- علّة لحصول الأكبر في الأصغر: - م، ش. ٨- واعلم: فاعلم م. ٩- كون: - ج.

١٠- و اعلم أنّ كون الأوسط معلولاً للأكبر: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م.

١١- الأكبر في الأصغر: الأصغر في الأكبر ق. ١٢- لعلّته: لعلّة م. ١٣- حدّاً: علّة م.

١٤- للاحتراق: الاحتراق ج. ١٥- للمحترق: المحترق ج ١٦- بحال: بحالة م.

كان فإنّ المطلوب فيه شرح الإسم فإذا صحّ للشيء وجود صار ذلك بعينه حدّاً لذاته أو رسماً إن كان فيه تجوّز. و منها مطلب أيّ شيء و هو أيضاً ممّا يعدّ في أصول المطالب و يطلب به تمييز الشيء عمّا عداه. و منها مطلب لم الشيء و كأنّه يسأل عمّا هو الحدّ الأوسط إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب هل فقط، أو يسأل عن ماهيّة السبب إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك فقط، و كيف كان[١] بل يطلب سببه في نفس الأمر، و لاشكّ في أنّ هذا المطلب بعد هل في المرتبة بالقوّة أو بالفعل. و من المطالب أيضاً كيف الشيء؟ و أين الشيء[٢]؟ و متى الشيء؟ و هي مطالب جزئيّة ليست من الأمّهات بل تنزّل[٣] من أن تعدّ فيها و يستغنى عنها كثيراً بمطلب هل المركّب إذا فطن لتلك الكيف و الأين و المتى، و لم تعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب حاله فإن[٤] لم يفطن لذلك لم يقم ذلك المطلب مقام هذا، و كان مطلباً خارجاً عمّا عدّ.

أقول[٥]: المطلوب بهل إمّا وجود الشيء و إمّا وجود صفة الشيء[٦]، فالأوّل يسمّى الهل[٧] البسيط، و الثاني الهل المركّب.

و منها مطلب ما، فتارة يطلب به[٨] مفهوم الاسم، و تارة يطلب به[٩] الماهيّة و الحقيقة. و هو عندما[١٠] يطلب مفهوم الاسم مقدّم[١١] على مطلب[١٢] الهل. لأنّ اللفظة ما لم يفهم[١٣] معناها لايمكن السؤال عن[١٤] ثبوته و عدمه. فأمّا[١٥] عندما يكون طالباً[١٦] للماهيّة فإنّه متأخّر عن[١٧] الهل لأنّ الشيء[١٨] ما لم يكن له ثبوت لم يكن له ماهيّة و حقيقة[١٩].

و[٢٠] قوله: و لابدّ من تقديم مطلب ما الشيء على مطلب هل الشيء إذا لم يكن ما يدلّ

١- كان: + يطلب سببه م. ٢- و أين الشيء: - م. ٣- تنزّل: تطول م. ٤- فإن: و إن م.
٥- أقول: التفسير م. ٦- صفة الشيء: صفة للشيء م: الصفة للشيء د. ٧- الهل: هل آ، ج.
٨- به: - د. ٩- به: - ج. ١٠- عندما: عند ما ج. ١١- و تارة يطلب ... مقدّم: - ت.
١١- مطلب: طلب ج. ١٣- لم يفهم: لم يطلب ج. ١٤- عن: في ج. ١٥- فأمّا: و أمّا ج، م.
١٦- طالباً: طلباً م. ١٧- متأخّر عن: يكون متأخراً عن ج. متأخّراً آ. ١٨- الشيء: + البسيط ج.
١٩- ماهيّة و حقيقة: حقيقة و ماهيّة آ، ج، ت، م. ٢٠- و: - د.



عليه[1] الإسم المستعمل جزءاً للمطلب مفهوماً[2]؛ معناه أنك إذا قلت: هل الإنسان موجود، وضعت[3] الإنسان هيهنا جزء هذا[4] المطلب، لأنك أضفت إليه هل، حين ما قلت: هل[5] الإنسان موجود؟ فمتى كان الاسم للموضوع بازاء ما أضيف[6] إليه هل مجهولاً كان مطلب ما مقدماً على مطلب هل.

و منها مطلب أيّ شيء، و هو أيضاً ممّا يعدّ في[7] أصول المطالب و يطلب به تمييز الشيء عمّا عداه.

و منها مطلب لم[8] الشيء، و هو طالب إمّا[9] اللمّيّة[10] التصديق[11] أو اللمّيّة[12] الوجود على ما فصّلناه و هو بعد مطلب هل.

و أمّا سائر المطالب، مثل كيف و أين و متى، فإن[13] كان ما عنه السؤال من الكيف و الكمّ و[14] الأين و المتى معلوم الماهيّة مجهول النسبة إلى الموضوع كان مطلب الهل[15] قائماً مقامه مثل أن تقول: هل زيد أسود؟ و هل هو طويل؟ و هل هو في الدار؟

و أمّا إن كان مجهول الماهيّة كما هو مجهول النسبة لم يقم مطلب الهل[16] مقام هذه المطالب، بل تكون هذه من قبيل[17] الأمّهات أيضاً[18].

١- عليه: على م.   ٢- إذا لم يكن ... مفهوماً: - ت، هـ.

٢- وضعت: نسخة «م» في ت. وصفته م.   ٣- هذا: و هذا ش.: - ج.   ٥- هل. - ج.

٦- أضيف: أضفت ج.   ٧- في: من هـ.   ٨- لم: هل ت.: كم أ.

٩- طالب إمّا: إمّا طالب ت، و ذلك صحيح بخط جديد.   ١٠- اللمّيّة: الكمّيّة أ.

١١- التصديق: الشيء مصدق ت.: الشيء هـ. (ثم شطب عليها).   ١٢- اللمّيّة: الكمّيّة أ.

١٣- فإن: و إن هـ.   ١٤- الكمّ و: - م.   ١٥- الهل: هل هـ.   ١٦- الهل: هل هـ

١٧- قبيل. أقبل م.   ١٨- أيضاً: + و بالله التوفيق ج.

النّهج العاشر
في القياسات المغالطيّة

إنّ الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس و هو أن يكون المقدّمي قياساً ليس بقياس في صورته، و هو أن لايكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياساً في صورته، و لكنّه ينتج غير المطلوب، أو قد وضع فيه ماليس بعلّة علّة، أو لايكون قياساً بحسب مادّته أي أنّه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادّته اختلّ أمر صورته، و إذا سلّم ماقبله على النحو الّذي قبل كان قياساً و[1] لكنّه غير واجب تسليمه، فإذا روعي فيه تشابه أحوال الأوسط في المقدّمتين و أحوال الطرفين فيهما مع النتيجة لم يجب تسليمه، فلم يكن قياساً واجب القبول و إن كان قياساً في صورته، و قد عرفت الفرق بينهما. و وضع ماليس بعلّة علّة من هذا القبيل، و المصادرة على المطلوب الأوّل من هذا القبيل، و ذلك إذا كان حدّان من حدود القياس هما إسمان لمعنى واحد، و الواجب أن تكون مختلفة المعنى، فإذا روعي من القياس صورته ثمّ ما أشرنا إليه من أحوال مادّته، لم يتمّ خطاؤه من قبل الجهل بالتأليف، و من وضع ماليس بعلّة علّة، و من المصادرة على المطلوب الأوّل. هذا. و إمّا أن لايكون الغلط في كون القياس قياساً واجب القبول ولكن بسبب في المقدّمات مقدّمة مقدّمة[2]، فإنّه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على

١- ق: - م ٢- مقدّمة: - م



بساطتها أو على تركيبها على ما قد علمت، و من جملتها مثل ما تعرض بسبب الانتقال من لفظ الجميع[1] إلى لفظ كلّ واحد و بالعكس، فيجعل مايكون لكلّ واحد كائناً للكلّ و مايكون للكلّ كائناً لكلّ واحد، ولاشكّ في أنّ بين الكلّ و بين كلّ واحد من الأجزاء فرقاً. و ربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللّفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقاً، فيظنّ أنّه كيف فرّق كان صادقاً، مثل من يظنّ أنّه إذا صحّ أن نقول: كان امرؤالقيس[2] شاعراً مفردة صحّ أنّ امرء القيس كان مفرداً و أنّ امرء القيس الميّت[3] شاعر مفرد، فيحكم بأنّ الميّت شاعر، و أيضاً أنّه إذا صحّ أنّ الخمسة زوج و فرد اجتماعاً صحّ أنّها زوج و أنّها فرد. و ربّما كان الانتقال على العكس من هذا و هو أنّه إذا صحّ أنّ امرءالقيس شاعر و أنّه جيّد يصحّ على الاطلاق، و كيف شئت أنّه شاعر جيّد أي في الشاعريّة. و هذا أيضاً يناسب مايكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه، ولكنّه بشركة من اللّفظ. و هذه مغالطات مناسبة للّفظ و قد يقع الغلط بسبب المعنى الصّرف مثل مايقع بسبب إيهام العكس، و بسبب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذّات، و بأخذ لاحق الشيء مكان الشّيء، و بأخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل، و بإغفال توابع الحمل المذكور[4] و قد عرفت ذلك. فتجد أسباب المغالطات منحصرة في اشتراك اللّفظ مفرداً أو مركّباً في جوهره و هيئته و تصريفه، و في تفصيل المركّب و تركيب[5] المفصّل، و من جهة المعنى في إيهام العكس، و أخذ ما بالعرض مكان ما بالذّات، و أخذ اللّاحق و إغفال توابع الحمل، و وضع ماليس بعلّة علّة، و المصادرة على المطلوب الأوّل، و تحريف القياس و هو الجهل بتباينه. و إن شئت فأدخل اشتباه الإعراب و البناء و اشتباه الشّكل و الإعجام في باب المغالطات اللفظيّة. و من التفت نحو المعنى، و هجر ما يحتمله اللّفظ، ثمّ راعى في أجزاء القياس معاني لا ألفاظاً، و راعاها بتوابعها و لم يخلّ بها فيما يتكرّر في المقدّمتين، أو يتكرّر في المقدّمتين و النتيجة، وراعى شكل القياس، ثمّ علم أصناف القضايا[6] الّتي عندناها، ثمّ عرض ذلك على نفسه

1- الجميع: الجمع م 2- كان امرء القيس: إنّ امرء القيس كان م. 3- الميّت: - م.

4- الحمل المذكور: الحمل المذكور م. 5- و تركيب: يتركّب م 6- القضايا: القياس م.

عرض الحاسب مايعقده على نفسه، معاوداً و مراجعاً فغلط، فهو أهل لأن يهجر الحكمة و تعلّمها، و كلّ ميسّر لما خلق له.

أقول[١]: إعلم أنّ الغلط إمّا أن يكون واقعاً في صورة القياس، أو في مادّته، أو فيهما جميعاً، و إمّا أن لايكون في شيء من ذلك غلط ولكنّه لايكون منتجاً للمطلوب، بل لنتيجة[٢] أخرى يظنّ بها في الظاهر أنّها هي النتيجة المطلوبة. و الشيخ بدأ بما يكون الغلط من جهة الصورة و[٣] هو أن لايكون على شكل منتج، و هذا الكلام يتناول ما لايكون على هيئة أحد الأشكال الثلاثة، أو[٤] إن كان على هيئتها لكنّها تكون عقيمة، و ذكر بعد ذلك[٥] أن يكون[٦] قياساً في صورته لكنّه ينتج غير المطلوب. و قد وضع[٧] فيه ماليس بعلّة علّة، و الأولى أن لايجعل[٨] ذلك من باب الغلط في صورة القياس فإنّه ليس[٩] في صورة ذلك خلل[١٠] بل يجب أن يفرد في القسمة كما فعلناه[١١].

ثمّ ذكر بعد ذلك ما يكون الخلل في المادّة، و هو أن يكون بحال متى[١٢] أصلحت مادّته اختلّت صورته، و إذا سومح على المقدّمات الباطلة المذكورة فيه كانت النتيجة لازمة عنه، و مثل ذلك[١٣] يكون قياساً في صورته و لايكون قياساً حقيقيّاً. و قد عرفت الفرق بينهما حيث بيّنّا أنّ الشرط في القياس ليس[١٤] كون مقدّماته مسلّمة في نفس الأمر، بل أن تكون بحال[١٥] متى سلّمت لزمت النتيجة عنها.

ثم قال[١٦]: «و وضع ما ليس بعلّة علّة من هذا القبيل[١٧]، و المصادرة على المطلوب[١٨] الأوّل من هذا القبيل». أقول: هذان الوجهان و إن كانا داخلين في باب مايكون الغلط في مادّة

١- أقول: التفسير م: - ه، ع، ج. ٢- لنتيجة: النتيجة ج. ٣- و: - ت.
٤- أو: و ع، ج، ت، م، ه. ٥- ذلك: - ت. ٦- يكون: ثابتة على الهامش بخط جديد ه.
٧- وضع: وقع أ. ٨- لايجعل: يجعل ت. ٩- ليس: - ت. ١٠- خلل: خلل أ: خلل م.
١١- فعلناه: فعلنا م. جعلناه أ. ١٢- متى: شيء ت. ١٣- و مثل ذلك: ذلك و مثل أ.
١٤- ليس: - ت. ١٥- بحال: الحال ع. ١٦- ثم قال: و قوله ه، ت.
١٧- من هذا القبيل: - م. ١٨- المطلوب: + الأوّل م.

القياس لكن قول الشيخ: أنّهما من هذا القبيل ليس الغرض منه دخولهما في هذا الباب، بل الغرض منه أنّ[1] القياس المختلّ[2] المادّة كما أنّه يحال[3] متى سلّمت مقدّماته لزمت النتيجة فكذلك المصادرة على المطلوب و وضع ما ليس بعلّة علّة و أن كانا مختلّين[4]، لكنّهما يحال متى سلّمت مقدّماتهما[5] على ما فيهما[6] لزمت النتيجة، لأنّ المصادرة على المطلوب أنّما تكون إذا كان لأحد طرفي[7] المطلوب إسمان فيجعلان[8] بمنزلة أمرين متباينين[9]، و هذا و إن كان[10] باطلاً لكنّه متى سلّم عليه لزمت النتيجة. و كذلك وضع ما ليس بعلّة علّة أنّما يكون إذا[11] اشتبهت القضيّة المطلوبة بغيرها، فيظنّ بغير المطلوب أنّه المطلوب، و هذا و إن كان باطلاً لكنّه متى[12] سلّم عليه لزمت النتيجة.

ثمّ قال[13]: فإذا روعي من القياس صورته، ثمّ ما أشرنا إليه من أحوال المادّة لم يقع[14] خطاء من قبل[15] الجهل بالتأليف، و[16] من وضع ما ليس بعلّة علّة و من المصادرة[17] على المطلوب الأوّل[18]، يريد به أنّا[19] إذا حصّلنا[20] الصورة[21]، و لم نلتفت في المادّة إلى اللفظ و العبارة استحال وقوع الغلط[22] من الوجهين المذكورين.

ثمّ إنّه شرع بعد ذلك[23] في أنواع الغلط في المقدّمات و جملة القول: أنّ المقدّمات[24] إمّا أن تكون صادقة أو[25] كاذبة. فإن كانت صادقة فإمّا أن تكون عين[26]

١- أنّ: فإن يكون ت. ٢- المختلّ: المختلّة ت، د. ٣- يحال: يقال م.

٤- مختلّين: مختلفين د م. ٥- مقدّماتهما: مقدّماتها ج. ٦- على ما فيهما: على ما فيها ج، د، ه.

٧- لأحد طرفي: لأحد طرفي م. ٨- فيجعلان: يجعلان ت.

٩- أمرين متباينين: القولين المتباينين مج: القول المتباينين أ. ١٠- كان: كانا د، ت.

١١- إذا: إذ ت. ١٢- متى: إذا (أحفظ جديد). ١٣- ثمّ قال: قوله د، ت، د: قال م.

١٤- لم يقع: فلم يقع مج، أ. ١٥- قبل: قبيل د، ت. ١٦- و: - ت.

١٧- ثمّ ما أشرنا ... من المصادرة: - م. و بعده: و إلى قوله. ١٨- الأوّل: + أقول م.

١٩- أنّا: إنّا مج. ٢٠- حصّلنا: جعلنا ت - حفظنا (بعد التصحيح). ٢١- الصورة: - ج.

٢٢- الغلط: + فيه م. ٢٣- شرع بعد ذلك: بعد ذلك شرع م، د، ت. ٢٤- أنّ المقدّمات: - ت.

٢٥- أو: + كان م. ٢٦- عين: - ج.



النتيجة أو لا تكون. فإن [١] لم تكن فإمّا أن تكون معرفتها موقوفة على معرفة النتيجة أو لا تكون. فإن [٢] لم تتوقّف فإمّا أن تكون أخفى من النتيجة أو لا تكون. فإن لم تكن أخفى فإمّا أن تكون مناسبة للنتيجة أو لا تكون [٣]. فإذن الخلل في المقدّمات إمّا لكذبها، و إمّا لكونها عين النتيجة، أو لكونها محتاجة إلى النتيجة، أو لكونها أخفى من النتيجة، أو لكونها غير مناسبة لها. فإذا لم يوجد شيء من ذلك كانت المقدّمات مقدّمات صادقة مغايرة [٤] للمطلوب متقدّمة [٥] عليه في المعلوميّة [٦] مناسبة له فكانت لا محالة منتجة.

فأمّا [٧] إن كان [٨] الخلل بسبب الكذب في المقدّمات فيجب أن يعلم أنّ ذلك لالتباسها [٩] بالصادقة، فإنّ الذهن السليم لا يصدّق الباطل إلّا لاشتباهه بالحقّ. و ذلك الاشتباه [١٠] إمّا أن يكون بسبب المعنى، أو بسبب اللفظ. و الّذي بسبب اللفظ فإمّا أن يكون عند بساطته، أو بسبب تركيبه. و الّذي بسبب بساطته فإمّا أن يكون في جوهره، أو في هيئته. و الّذي يكون في جوهر اللفظ [١١] فهو [١٢] أن يكون اللفظ مشتركاً بين المعنيين، فالحكم الثابت لأحد معنييه يحكم به على الآخر بسبب اشتراك اللفظ. و الّذي بسبب الهيئة فكاللفظ المشترك بين الفاعل و المفعول كالقابل الّذي صيغته صيغة [١٣] الفاعل و ليس له فعل فيظنّ من حيث الصيغة أنّ القابل له فعل، فقوله [١٤]: وإنّه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها أو تركيبها، معناه ما ذكرناه [١٥].

و أمّا أصناف التركيب فقد ذكر جملة منها في النهج السادس في تعريف القضايا المشتبهة و ذكر هيهنا [١٦] منها [١٧] ما يقع الانتقال من لفظة الجميع [١٨] إلى لفظة كلّ واحد و من

١- فإن: و إن م. ٢- فإن: و إن ج م. ٣- لا تكون: لم تكن ج. ٤- مغايرة: - ث.
٥- متقدّمة: متقدّم ج. ٦- المعلوميّة: المعلوليّة مج. ٧- فأمّا: و أمّا ه.
٨- كان: يكون م: - مج. ٩- لالتباسها: لا لالتباسها ه. ١٠- الاشتباه: للاشتباه ه.
١١- جوهر اللفظ: جوهره ط. ١٢- فهو: فهو إذا ث. ١٣- صيغة: - ه ت.
١٤- فقوله: قوله مج. ١٥- ذكرناه: ذكرنا مج. ١٦- هيهنا: ما هيهنا ة. ١٧- منها: - ق مج.
١٨- الجميع: الجمع م.

لفظة كلّ واحد إلى لفظة الجميع[1]. و الفرق بينهما ظاهر فإنّه قد يصدق على الآحاد ما يكذب على[2] الجميع ركيف و كلّ واحد محكوم عليه بأنّه[3] واحد و الكلّ غير[4] محكوم عليه بذلك.

قال[5]: و ربّما[6] كان الانتقال على سبيل[7] تفريق اللّفظ بأن يكون عند الاجتماع صادقاً، فيظنّ أنّه كيف فرّق كان صادقاً، مثل من يظنّ[8] أنّه إذا صحّ أن تقول: كان امرء القيس شاعراً صحّ أنّ[9] امرء القيس كان مفرداً و أنّ امرء القيس الميّت شاعر مفرد فيحكم أنّ الميّت شاعر. و أيضاً إذا صحّ أنّ الخمسة زوج و فرد اجتماعاً صحّ أنّها زوج و أنّها فرد. و ربّما كان الانتقال على العكس من هذا و هو أنّه إذا صحّ أنّ امرء القيس شاعر و أنّه جيّد يصحّ على الإطلاق، كيف[10] ثبت أنّه شاعر جيّد أي في الشاعريّة. و هذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط[11] بسبب المعنى ولكنّه بشركة من اللّفظ[12] و هذه مغالطات مناسبة للّفظ[13].

أقول: حاصل هذا الكلام أنّه[14] قد يصدق على الموضوع الواحد محمولات عند الانفراد و تكون كاذبة عند الاجتماع، و قد يصدق عند الاجتماع و تكون كاذبة عند الانفراد[15]: فقال[16] في الشفاء[17]: و هذه إيهامات مرتّبة، و أمّا عند التحقيق فليس الأمر كذلك. أمّا[18] في الأوّل فلأنّا[19] إذا قلنا: امرؤ القيس كان شاعراً، فلفظة كان هيهنا[20] مأخوذة على أنّها رابطة[21]، و الروابط لا دلالة لها[22] بنفسها، فلا يجب أن تؤخذ[23] في حالة[24]

١- الجميع: الجمع هـ. ٢- على: عن م. ٣- بأنّه: فإنّه ت: قائمة على طول السطر بخط جديد هـ.
٤- غير: - ج. ٥- قال: قوله ت. ٦- ربّما: إنّما ج. ٧- سبيل: سبب ي.
٨- يظنّ: نظن أ. ٩- أنّ: أن يقول ج. ١٠- كيف: و كيف هـ ١١- الغلط: من الغلط ج: - فيه هـ.
١٢- بأن يكون عند ... من اللفظ: م و بعله وإلى قوله.
١٣- بأن يكون عند ... مناسبة للّفظ. ت، [و تحته على الهامش]. ١٤- أنّه: - ج.
١٥- و تكون كاذبة ... الانفراد: - آ. ١٦- فقال: و قال ج، قال م.
١٧- [راجع الشفاء، المنطق: السفسطة، المقالة الأولى، القاهرة: ١٣٧٧ هـ، ج ٢/ ١٠-١٢.]
١٨- أمّا: و أمّا ج. ١٩- فلأنّا: فإنّا ج. ٢٠- هيهنا: هناج ي. ٢١- رابطة: الرابطة م، ا.
٢٢- لها: - آ. ٢٣- تؤخذ: يوجد ت، أ. ٢٤- حالة: حال م، آ.

التفريق[1] على أنّها كلمة مستقلّة بالمحمولية[2]. فإن لم تؤخذ[3] لفظة كان رابطة بل أخذت دالّة[4] على التكوّن[5] و الحصول حتّى كأنّه قال: امرؤالقيس حصل و وجد و هو مع ذلك شاعر، كذب ذلك مفرداً و[6] مركّباً. فظهر[7] أنّ المغالطة فيه بسبب أنّهم أخذوا صيغة كان تارة رابطة و تارة كلمة بمعنيين مختلفين.

و أيضاً فلأنّهم[8] زعموا[9] أنّ المعدوم لا يحمل عليه شيء: فإذا قلنا: امرءالقيس كان شاعراً، لم يكن حقّاً على معنى أنّ امرءالقيس شيء يوصف بأنّه[10] كان شاعراً، بل على معنى[11] أنّ الخيال الّذي من امرءالقيس خيال يمكن أن يقرن[12] إليه صفة الشاعريّة في الزّمان الماضي[13]، و هذا[14] التفريق[15] أيضاً ممكن في الحال.

و أمّا قولهم[16]: الخمسة زوج و فرد، فلم يعن به أنّ الخمسة محمول عليها الزوجيّة و الفرديّة، فذلك كاذب عند الانفراد و عند الاجتماع، بل عني به أنّ فيها الزوج و فيها الفرد، و ذلك صادق عند الاجتماع و الانفراد.

و قولهم: قد تصدق المحمولات عند الانفراد و تكذب عند الاجتماع، مثل ما إذا صدق عليه[17] أنّه شاعر و صدق[18] أنّه جيّد[19]، لا يلزم[20] صدقهما عند الاجتماع. فهو أيضاً ضعيف لأنّه حين[21] حمل عليه الجيّد لم يحمل عليه ذلك كيف اتّفق، بل عني أنّه جيّد إمّا في شيء مبهم أو في[22] شيء معيّن، مثل الخياطة، فإذا جمعت[23] المحمولين و عنيت عند الجمع

١- التفريق: التعريف م ٢- بالمحمولية: بالمحمولة آ ٣- لم تؤخذ: لم يوجد ت ا م.
٤- دالّة: دلالة ت، م ٥- التكوّن: التكوين هـ ٦- و: أو ت هـ ٧- فظهر: و ظهر آ.
٨- فلأنّهم: فإنّهم ج ٩- زعموا: علموا ت، م، : فعلموا ج آ ١٠- بأنّه: أنّه ت هـ.
١١- معنى: ... ج، ت، م ١٢- يقرن: يقترن هـ ت: يقول م ١٣- الماضي: ... ج.
١٤- و هذا: فهذا م ١٥- التفريق: التقدير ج آ.
١٦- قولهم: ... ١٧- عليه: على ج.
١٨- صدق: ... ١٩- جيّد: جيّد حينئذ م ٢٠- لا يلزم: لم يلزم هـ.
٢١- حين: إذا هـ ت. ٢٢- في: ... م ٢٣- جمعت: اجتمعا هـ.

ما عنيت في التعريف[1] لم يعرض[2] كذب[3]، فإنّ امرءالقيس شاعر جيّد[4] في شيء مبهم أو في الخياطة، و لا يلزم أن يكون جيّداً في الشاعرية، لأنّك حين ما حملت عليه الجيّد[5و6] حملت عليه الجيّد[7] لا[8] في الشاعرية، فينبغي أن يكون المحمول[9] عند[10] الاجتماع ذلك، لا غير. و من أراد الاطناب في هذا الموضع فليرجع إلى كتاب الشفاء. فظهر[11] أنّه أورد هنا[12] الكلام فيها[13] على[14] حسب العرف و العادة و إلّا فالحقّ ما ذكره في الشّفاء.

و لمّا فرغ من[15] عدّ انواع الغلط الواقع في المقدّمات بسبب اللّفظ[16]، شرع فيما[17] يكون بسبب المعنى. فمنها ما يكون بسبب إيهام العكس، مثل[18] ما إذا قلنا: المقدّمات الصّادقة نتيجتها الصّادقة، فيظنّ أنّ عكسه حقّ حتّى يكون كلّ[19] ما ينتج الصّادق فهو صادق.

و منها ما يكون بسبب أخذ ما بالعرض مكان ما[20] بالذّات، مثل ما[21] يحكم أنّ السقمونيا مبرّدة[22] بالذّات و إنّما هي بالعرض لإزالتها[23] المسخّن بالذّات فتعرض البرودة عند زوال المسخّن.

و منها ما يكون بسبب أخذ لاحق الشّيء مكان الشّيء[24] إذ يجوز أن يكون حكم اللّاحق مخالفاً لحكم الملحوق في الخصوص و العموم، فإذا حكمنا على الأبيض أنّه لا يجب أن يكون حيواناً لا يجب أن نحكم على ملحوقه و هو الإنسان بذلك.

١- التعريف : التصديق أ. ٢- لم يعرض : لا يعرض هـ : لم يتعرّض مج : لم يعين ق.
٣- كذب : من كون أ ٤- جيّد : جيّداً أ. ٥- عليه الجيّد : الجيّد عليه ج ا م. ٦- الجيّد : - أ.
٧- حملت عليه الجيّد . - ش ، د (لكن ثابتة على الهامش بخط جديد). : حملت الجيّد أ. : حملت عليه م.
٨- لا : - ج ا أ. ٩- المحمول : + عليه مج. ١٠- عند - في مج ا ق ١١- فظهر : ر ظهر ق.
١٢- هنا : - هـ د ت. ١٣- فيها : هنا هـ م : مج. ١٤- على : + من أ ١٥- من : عن ج ا ش د
١٦- اللفظ . الغلط مج. ١٧- فيما : فيه ما ت : ما هـ. ١٨- مثل . لمثل مج. ١٩- كلّ : + واحد م
٢٠- ما : - ت ا أ. ٢١- ما : أن ج ٢٢- مبرّدة : مبرد ج. ٢٣- لإزالتها : لأنّ إزالتها هـ . لأنها ت.
٢٤- مكان الشّيء : - م.

و منها ما يكون بسبب[1] أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، مثل أن نحكم بوجود النقطة في الدائرة لإمكان[2] حصولها فيها[3].

و منها ما يكون بإغفال توابع الحمل، فإذا[4] أغفلنا جهاتها و روابطها و أسوارها[5] عرض غلط كثير. ثم لمّا فرغ من[6] هذه الأصناف أعادها على سبيل التعديد[7].

ثم[8] قال بعد ذلك: وإن[9] شئت فأدخل الاشتباه في الإعراب و البناء و اشتباه الشكل و الإعجام في باب المغالطات اللفظية[10]؛ أقول[11]: مثال الأوّل أن يقال: غلام[12] حسن بسكون الكلمتين، فإنّه يحتمل حينئذ النعت و الإضافة. و أمّا اشتباه الشكل فكما يقال[13]: ما علمه الحكيم[14] فهو كما علمه، والحكيم[15] يعلم[16] الحجر. و قد عرفت كلّ[17] ذلك في النهج السادس.

ثم ذكر أنّ كلّ من لم يعتدّ[18] بالألفاظ و حافظ على الشرائط[19] المعتبرة في صورة[20] القياس و مادّته وعرض ذلك على نفسه مرّات كثيرة ثم غلط فهو جدير بأن يهجر الحكمة و تعلّمها، و كلّ[21] ميسّر لما خلق له[22].

و الحمدلله ربّ العالمين و الصلوة على محمّد النبيّ سيّدالمرسلين و على آله أجمعين[23].

١- ما يكون بسبب: - مع، أ، ت، ا، هـ.   ٢- ما بالفعل ... لامكان: - م.   ٣- فيها: فيه هـ.

٤- فإذا: فإنّا إذا بـ.   ٥- أسوارها: أسوارها م.   ٦- من: عن هـ، ت، م.   ٧- التعديد: التقدير ق.

٨- ثم: - أ.   ٩- وإن: وإن ق.   ١٠- في باب المغالطات اللفظية: - مع، ت، ا، هـ.

١١- أقول: و أقول مع: فقوله أ.   ١٢- غلام: - م.   ١٣- يقال: + كل هـ، مع، ت، م.

١٤- علمه الحكيم: علمه الحكم آ.   ١٥- الحكيم: الحكم أ.   ١٦- يعلم: يعرف ج.   ١٧- كلّ: - ج.

١٨- لم يعتدّ: لم يعتبر مع، ت، ق.   ١٩- الشرائط: شرائط آ.   ٢٠- صورة: ثابتة على فوق السطر ج.

٢١- و كلّ: فكلّ مع، أ.   ٢٢- له: - شوم.

٢٣- و الحمدلله ... أجمعين: + تمّ بعون الله و حسن توفيقه و الحمدلله أوّلاً و آخراً مع. : - م و بدله: و صلّى الله على خير خلقه محمّد و آله. هذا شرح المنطق و بالله التوفيق. : - ج و بدله: وتمّ الجزء الأوّل و الحمدلله ربّ العالمين. - هـ و بدله: و الله أعلم بالصواب. - ت و بدله: والله أعلم بالصواب. تمّت هذا الجزء بعون الله تعالى.

فهرس الأعلام

فهرس الكتب و الرسائل